

أَمَّا نَحْنُ فَأَتَيْنَا مِنْ عِبَادِهِ الْعَالَمِينَ

مَوْظَعُ الْأَمْرِ طَالِك

لِمَجْشَى بِحَاشِيَةٍ

كُشِفَ الْمَغْطَا عَنْ وَجْهِهِ طَالِك

مِنْ تَلِيفِ

فَخْرُ الْعُلَمَاءِ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدٍ إِشْقَاقِ الرَّحْمَنِ الْكَاتِبِ طَالِك



فهرس الموضوعات حسب ترتيبها في الكتاب

صفحة	موضوعات	صفحة	موضوعات
٥٤	باب النداء في السفر وعلى غير وضوء	٢	كتاب وقوت الصلوة
٥٨	باب قدر السجود من النداء	٢	باب وقت الصلوة
٥٩	باب افتتاح الصلوة	٢	باب وقت الجمعة
٦٢	باب القراءة في المغرب والعشاء	٤	باب من أدرك ركعة من الصلوة
٦٣	باب العمل في القراءة	٤	باب ما جاء في دلوك الشمس وغسق الليل
٦٥	باب القراءة في الصبح	٤	باب ما جاء في الوقوت
٦٥	باب ما جاء في امر القرآن	٤	باب النور عن الصلوة
٦٦	باب القراءة خلف الامام فيما لا يجهر فيه بالقراءة	٨	باب النهي عن الصلوة بالهجرة
٦٨	باب ترك القراءة خلف الامام فيما جهر فيه	١١	باب النهي عن دخول مسجد يرمي الثور وتغطية الفم في الصلوة
٦٩	باب ما جاء في التأمين خلف الامام	١١	
٦٠	باب العمل في الجلوس في الصلوة	١٢	كتاب الطهارة
٦٢	باب التشهد في الصلوة	١٢	باب العمل في الوضوء
٦٥	باب ما يفعل من رفع رأسه قبل الامام	١٢	باب وضوء النائم اذا قام الى الصلوة
٦٦	باب ما يفعل من سلم من ركعتين ساهياً	١٣	باب الطهور للوضوء
٨٠	باب انما امر المصلي ما ذكر اذا اشك في صلاته	١٥	باب ما لا يجب من الوضوء
٨١	باب من قام بعد الاقامة او في الركعتين	١٤	باب ترك الوضوء فيما مسبه النار
٨٢	باب النظر في الصلوة الى ما يشغل عنها	١٨	باب ما جاء مع الوضوء
٨٣	كتاب السهو	١٩	باب ما جاء في المسح بالرأس والاذن
٨٣	باب العمل في السهو	٢٣	باب ما جاء في المسح على الخفين
		٢٢	باب العمل في المسح على الخفين
		٢٦	باب ما جاء في الرعاك والقى
٨٢	كتاب الجمعة	٢٦	باب العمل في الرعاك
٨٢	باب العمل في غسل يوم الجمعة	٢٤	باب العمل فيمن غلب عليه الدوم من جرح او دغاف
٨٢	باب ما جاء في الاضات يوم الجمعة والا ما يطلب	٢٤	باب الوضوء من المذي
٨٩	باب فيمن ادرك ركعة يوم الجمعة	٢٨	باب الرخصة في ترك الوضوء من المذي (الودي)
٨٩	باب ما جاء فيمن ركعت يوم الجمعة	٢٩	باب الوضوء من مش الفرج
٩٠	باب ما جاء في السبع يوم الجمعة	٢٩	باب الوضوء من قبلة الرجل امرأته
٩٠	باب ما جاء في الامام ينزل بقربة يوم الجمعة في السفر	٣١	باب العمل في غسل الجنابة
٩١	باب ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة	٣٢	باب واجب الغسل اذا الخطه المحتانان
٩٣	باب الهيئة وتختي الرقاب، واستقبال الامام يوم الجمعة	٣٣	باب وضوء الجنب اذا اراد ان يطعم قبل ان يغتسل
٩٣	باب القراءة في صلاوة الجمعة، والاعتناء، ومن تركها من غير	٣٣	باب إعادة الجنب الصلوة وغسله اذا اعطه ولم يركب غسله
٩٥	كتاب الصلوة في رمضان	٣٥	باب غسل المرأة اذا رأت في المنام مثل ما يرى الرجل
٩٥	باب في الترغيب في الصلوة في رمضان	٣٤	باب ما جاء مع غسل الجنابة
٩٤	باب ما جاء في قيام رمضان	٣٨	هذا باب في التيمم
		٣٨	باب العمل في التيمم
٩٩	كتاب صلوة الليل	٣٨	باب تيمم الجنب
٩٩	باب ما جاء في صلاة الليل	٣٢	باب ما يجب للرجل من امرأته وهي حائض
١٠٢	باب صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الوتر	٣٢	باب طهرا الحائض
١٠٥	باب الامر بالوتر	٣٣	باب ما جاء مع الحيضة
١١٠	باب الوتر بعد الفجر	٣٣	باب ما جاء في المستحاضة
١١١	باب ما جاء في ركعة الفجر	٣٥	باب ما جاء في بول العصى
		٣٩	باب ما جاء في البول قائماً وغيره
١١٢	كتاب صلوة الجماعة	٥٠	باب ما جاء في السواك
١١٢	باب فضل صلوة الجماعة على صلوة الفرد	٥١	كتاب الصلوة
١١٣	باب ما جاء في العتمة والصبح	٥١	باب ما جاء في النداء للصلوة
١١٥	باب إعادة الصلوة مع الامام		

١٤٤	باب العمل في صلاة الجماعة	١١٤	باب العمل في صلاة الجماعة
١٤٩	باب ما جاء في الاستسقاء	١١٤	باب صلاة الامام وهو حي
١٤٩	باب الاستسقاء بالنجور	١١٩	باب فضل صلاة القائم على صلاة القاعد
١٨٠	كتاب القبلة	١٢٠	باب ما جاء في صلاة القاعد في النافلة
١٨١	باب النهي عن استقبال القبلة والانسان على حاجته	١٢١	باب الصلاة الوسطى
١٨١	باب الرخصة في استقبال القبلة لبول او غائط	١٢٢	باب الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد
١٨٢	باب النهي عن البصاق في القبلة	١٢٢	باب الرخصة في صلاة المرأة في الدرع والخمار
١٨٢	باب ما جاء في القبلة	١٢٢	كتاب قصر الصلاة في السفر
١٨٣	باب ما جاء في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم	١٢٢	باب الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر
١٨٣	باب ما جاء في خروج النساء الى المساجد	١٢٤	باب قصر الصلاة في السفر
١٨٥	كتاب القرآن	١٢٩	باب ما يجب فيه قصر الصلاة
١٨٥	باب الامر بالوضوء من مس القرآن	١٣١	باب صلاة المسافر ما لم يجمع مكثا
١٨٦	باب الرخصة في قراءة القرآن على غير وضوء	١٣٢	باب صلاة المسافر اذا اجمع مكثا
١٨٦	باب ما جاء في تحريف القرآن	١٣٢	باب صلاة المسافر اذا كان اماما او كان وراء امام
١٨٤	باب ما جاء في القرآن	١٣٣	باب صلاة النافلة في السفر بالليل والليل في الصلاة الدابة
١٩٠	باب ما جاء في سجود القرآن	١٣٥	باب صلاة الصلوة
١٩٣	باب ما جاء في قراءة قل هو الله احد	١٣٦	باب جامع سبعة الضحى
١٩٣	باب ما جاء في ذكر الله تبارك وتعالى	١٣٤	باب التقديس في ان يراحد بين يدي المصل
١٩٦	باب ما جاء في الدعاء	١٣٩	باب الرخصة في البرور بين يدي المصل
١٩٩	باب العمل في الدعاء	١٣١	باب ستر المصلي في السفر
٢٠١	باب النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر	١٣١	باب مسح الحصى في الصلاة
٢٠٣	كتاب الجنائز	١٣١	باب ما جاء في تسوية الصوف
٢٠٣	باب غسل الميت	١٣٢	باب وضع اليدين احدهما على الاخرى في الصلاة
٢٠٣	باب ما جاء في كفن الميت	١٣٣	باب الفتوت في الصبح
٢٠٦	باب المشي امام الجنائز	١٣٣	باب النهي عن الصلاة والانسان يريد حاجته
٢٠٤	باب النهي عن ان تتبع الجنائز بئرا	١٣٣	باب انتظار الصلاة والمشى اليها
٢٠٤	باب التكبير على الجنائز	١٣٦	باب النهي عن الجلوس لمن دخل المسجد قبل ان يصلي
٢٠٩	باب ما يقول المصلي على الجنائز	١٣٤	باب وضع اليدين على ما يوضع عليه الوجه في السجود
٢١٠	باب صلاة على الجنائز بعد الصبح والافتاء وبعد العصر والافتاء	١٣٤	باب الالتفات والتصفيق عند الحاجة في الصلاة
٢١٠	باب الصلاة على الجنائز في المسجد	١٣٩	باب ما يفعل من جاء والامام راكع
٢١١	باب جامع الصلاة على الجنائز	١٣٩	باب ما جاء في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
٢١٢	باب ما جاء في دفن الميت	١٥١	باب العمل في جامع الصلاة
٢١٣	باب الوقوف للجنائز والجلوس على المقابر	١٥٦	باب جامع الصلاة
٢١٥	باب النهي عن البكاء على الميت	١٦٢	باب جامع الترغيب في الصلاة
٢١٤	باب الحسبة في المصيبة	١٦٣	كتاب العيدين
٢١٨	باب جامع الحسبة في المصيبة	١٦٢	باب العمل في غسل ليدن والنداء فيهما والاقامة
٢٢٠	باب ما جاء في الاختفاء وهو النيش	١٦٥	باب الامر بالصلاة قبل الخطبة في العيدين
٢٢٠	باب جامع الجنائز	١٦٦	باب الامر بالاكل قبل الغدو في العيد
٢٢٥	كتاب الصيام	١٦٦	باب ما جاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين
٢٢٥	باب ما جاء في رؤية الهلال للصوم والفطر في رمضان	١٦٨	باب ترك الصلاة قبل العيدين وبعدهما
٢٢٤	باب من اجمع الصيام قبل الفجر	١٦٨	باب الرخصة في الصلاة قبل العيدين وبعدهما
٢٢٨	باب ما جاء في تحجيل الفطر	١٦٨	باب غدا والامام يوم العيد وانتظار الخطبة
٢٢٨	باب ما جاء في صيام الذي يصوم جنبا في رمضان	١٦٩	كتاب صلاة الخوف
٢٣١	باب ما جاء في الرخصة في القبلة للصائم	١٦٩	باب صلاة الخوف
٢٣٢	باب ما جاء في التشديد في القبلة للصائم	١٤١	كتاب صلاة الكسوف
٢٣٣	باب ما جاء في الصيام في السفر	١٤١	باب العمل في صلاة الكسوف
٢٣٦	باب ما يفعل من قدم من سفر او اراده في رمضان	١٤٥	باب ما جاء في صلاة الكسوف
٢٣٦	باب كفارة من افطر في رمضان	١٤٤	كتاب الاستسقاء

٢٣٩	باب ما جاء في حجة الصائم	٢٣٩	باب ما لا يجب عليه زكاة الفطر
٢٤٠	باب صيام يوم عاشوراء	٢٣٨	كتاب الحج
٢٤١	باب صيام يوم الفطر والاضحية والذبح	٢٣٨	باب الغسل للاهلال
٢٤٢	باب النسي عن الوصال في الصيام	٢٣٨	باب غسل المحرم
٢٤٣	باب صيام الذي يقتل خطأ أو يتظاهر	٢٣٠	باب ما ينهى عنه من لبس الثياب في الاحرام
٢٤٤	باب ما يفعل المريض في صيامه	٢٣١	باب لبس الثياب المصبغة في الاحرام
٢٤٥	باب النذر في الصيام والصيام عن الميت	٢٣٢	باب لبس المحرم للمنطقة
٢٤٦	باب ما جاء في قضاء رمضان والكفارات	٢٣٣	باب تخيير المحرم وجهه
٢٤٧	باب قضاء التطوع	٢٣٤	باب ما جاء في الطيب في الحج
٢٤٨	باب فدية من افطر في رمضان عن علة	٢٣٨	باب مواقيت الاهلال
٢٤٩	باب حاكم قضاء الصيام	٢٣٩	باب التلبية والعمل في الاهلال
٢٥٠	باب صيام اليوم الذي يشك فيه	٢٤٢	باب رفع الصوت بالاهلال
٢٥١	باب حاكم الصيام	٢٤٣	باب اخراء الحج
٢٥٢	باب ما جاء في ليلة القدر	٢٤٥	باب القرآن في الحج
٢٥٣	كتاب الاعتكاف	٢٤٤	باب قطع التلبية
٢٥٤	باب ذكر الاعتكاف	٢٤٩	باب اهلال اهل مكة ومن بها من غيرهم
٢٥٥	باب ما لا يجوز الاعتكاف الا به	٢٥٠	باب ما لا يوجب الاحرام من تقليد الهدى
٢٥٦	باب خروج المعتكف للعيد	٢٥٢	باب ما تفعل العائض في الحج
٢٥٧	باب قضاء الاعتكاف	٢٥٢	باب العمرة في اشهر الحج
٢٥٨	باب النكاح في الاعتكاف	٢٥٣	باب قطع التلبية في العمرة
٢٥٩	كتاب الزكاة	٢٥٤	باب ما جاء في القنم
٢٦٠	باب ما يجب فيه الزكاة	٢٥٦	باب ما لا يجب فيه القنم
٢٦١	باب الزكاة في العين من الذهب والورق	٢٥٧	باب ما جاء في العمرة
٢٦٢	باب الزكاة في المعادن	٢٥٨	باب نكاح المحرم
٢٦٣	باب زكاة الركاز	٢٥٩	باب حجة المحرم
٢٦٤	باب ما لا زكاة فيه من الحلى والتبر والعنبر	٢٦٠	باب ما يجوز للمحرم اكله من الصيد
٢٦٥	باب زكاة اموال البيئات والتجارة لهم فيها	٢٦١	باب ما لا يحل للمحرم اكله من الصيد
٢٦٦	باب زكاة الميراث	٢٦٢	باب امر الصيد في الحرم
٢٦٧	باب الزكاة في الدين	٢٦٣	باب الحكم في الصيد
٢٦٨	باب زكاة العروض	٢٦٤	باب ما يقتل المحرم من الدواب
٢٦٩	باب ما جاء في الكنز	٢٦٥	باب ما يجوز للمحرم ان يفعل
٢٧٠	باب صدقة الماشية	٢٦٦	باب الحج ممن يحج عنه
٢٧١	باب ما جاء في صدقة البقر	٢٦٧	باب ما جاء فيمن احصر بعدد
٢٧٢	باب صدقة الخيل	٢٦٨	باب ما جاء في بناء الكعبة
٢٧٣	باب ما جاء فيها يعتد به من السخل في الصدقة	٢٦٩	باب الرمل في الطواف
٢٧٤	باب العمل في صدقة عامين اذا اجتمعتا	٢٧٠	باب الاستلام في الطواف
٢٧٥	باب النهي عن التصديق على الناس في الصدقة	٢٧١	باب تقبيل الركن الاسود في الاستلام
٢٧٦	باب اخذ الصدقة ، ومن يجوز له اخذها	٢٧٢	باب ركعتا الطواف
٢٧٧	باب ما جاء في اخذ الصدقات والتشديد فيها	٢٧٣	باب الصلاة بعد الصبح والعصر في الطواف
٢٧٨	باب زكاة ما يخرص من شيا والنخيل والاعناب	٢٧٤	باب وداع البيت
٢٧٩	باب زكاة الصبوب والزيتون	٢٧٥	باب حاكم الطواف
٢٨٠	باب ما لا زكاة فيه من الثمار	٢٧٦	باب البدء بالصفا في السعي
٢٨١	باب ما لا زكاة فيه من الفواكه والقضب والبقول	٢٧٧	باب حاكم السعي
٢٨٢	باب ما جاء في صدقة الرقيق والخيل والعسل	٢٧٨	باب صيام يوم عرفة
٢٨٣	باب جزية اهل الكتاب والمجوس	٢٧٩	باب ما جاء في صيام ايام منى
٢٨٤	باب عشور اهل الذمة	٢٨٠	باب ما يجوز من الهدى
٢٨٥	باب اشتراء الصدقة والعود فيها	٢٨١	باب العمل في الهدى حين يساق
٢٨٦	باب من تجب عليه زكاة الفطر	٢٨٢	باب العمل في الهدى اذا غطب او ضل
٢٨٧	باب مكيلة زكاة الفطر	٢٨٣	باب هدى المحرم اذ اصاب اهله
٢٨٨	باب وقت ارسال زكاة الفطر	٢٨٤	باب هدى من فاته الحج

٥٣٣	باب ما جاء في الاحداد	٥٣١	باب نكاح المحلل وما اشبهه
٥٣٢	كتاب الرضاع	٥٠٢	باب ما لا يجتمع بينه من النساء
٥٣٢	باب رضاعة الصغير	٥٠٢	باب ما لا يجوز من نكاح الرجل امرأته
٥٣٦	باب ما جاء في الرضاعة بعد الكبر	٥٠٣	باب نكاح الرجل امرأته قد اصابها على وجه ما يكره
٥٣٨	باب جامع ما جاء في الرضاعة	٥٠٣	باب جامع ما لا يجوز من النكاح
٥٣٨	كتاب العتق والولاء	٥٠٢	باب نكاح الامة على المحرة
٥٣٨	باب ما جاء فيمن اعتق شركا له في مملوك	٥٠٢	باب ما جاء في الرجل يملك امرأته وقد كانت تحتها ففارقتها
٥٣٩	باب الشرط في العتق	٥٠٥	باب ما جاء في كراهية اصابة الاختين بملك العين والمرأة وابنتها
٥٣٩	باب من اعتق رقيقاً لا يملك ما لا غيرهم	٥٠٥	باب النهي عن ان يهيب الرجل أمة كانت لابيه
٥٣٩	باب القضاء في مال العبد اذا اعتق	٥٠٦	باب النهي عن نكاح اماء اهل الكتاب
٥٤٠	باب عتق امهات الاولاد وجامع القضاء في العتاقة	٥٠٦	باب ما جاء في الاحصان
٥٤٠	باب ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة	٥٠٤	باب نكاح المتعة
٥٤١	باب ما لا يجوز من العتق في الرقاب الواجبة	٥٠٤	باب نكاح العبيد
٥٤٢	باب عتق النعي عن الميت	٥٠٤	باب نكاح المشرقة اذا اسلمت زوجته قبله
٥٤٢	باب فضل عتق الرقاب وعتق الزانية وابن الزنا	٥٠٩	باب ما جاء في الوليمة
٥٤٢	باب مصير الولاء لمن اعتق	٥٠٩	باب جامع النكاح
٥٤٣	باب جز العبد الولاء اذا اعتق	٥١٠	كتاب الطلاق
٥٤٣	باب ميراث الولاء	٥١٠	باب ما جاء في البتة
٥٤٥	باب ميراث السائبة وولاء من اعتق اليهود والنصراني	٥١١	باب ما جاء في الخلية والبرية واشباه ذلك
٥٤٥	كتاب المكاتب	٥١٢	باب ما يبين من التملك
٥٤٥	باب القضاء في المكاتب	٥١٢	باب ما يجب فيه تطينة واحدة من التملك
٥٤٩	باب الحاملة في الكتابة	٥١٢	باب ما لا يبين من التملك
٥٥١	باب القطاعة في الكتابة	٥١٣	باب الايلاء
٥٥٣	باب جراح المكاتب	٥١٥	باب ايلاء العبد
٥٥٣	باب بيع المكاتب	٥١٥	باب ظهها راخر
٥٥٦	باب بيع المكاتب	٥١٦	باب ظهها والعبيد
٥٥٦	باب عتق المكاتب اذا ادعى ما عليه قبل غله	٥١٦	باب ما جاء في الخيار
٥٥٦	باب ميراث المكاتب اذا اعتق	٥١٨	باب ما جاء في الخلع
٥٥٨	باب الشرط في المكاتب	٥١٨	باب طلاق المختلعة
٥٥٩	باب ولاء المكاتب اذا اعتق	٥١٨	باب ما جاء في اللعان
٥٦٠	باب ما لا يجوز من عتق المكاتب	٥٢٠	باب ميراث ولد المملعة
٥٦٠	باب جامع ما جاء في عتق المكاتب وامرولده	٥٢٠	باب طلاق البكر
٥٦١	باب الوصية في المكاتب	٥٢١	باب طلاق المريض
٥٦٣	كتاب المدبر	٥٢٢	باب ما جاء في متعة الطلاق
٥٦٣	باب القضاء في ولد المدبر	٥٢٢	باب ما جاء في طلاق العبد
٥٦٣	باب جامع ما في التدبير	٥٢٣	باب ما جاء نفقة الامة اذا طلقت وهي حامل
٥٦٣	باب الوصية في التدبير	٥٢٣	باب عدة التي تفقد زوجها
٥٦٥	باب من الرجل وليدته اذا اذت برها	٥٢٣	باب ما جاء في الاقراء وعدة الطلاق وطلاق الحائض
٥٦٦	باب بيع المدبر	٥٢٥	باب ما جاء في عدة المرأة في بيتها اذا طلقت فيه
٥٦٦	باب جراح المدبر	٥٢٥	باب ما جاء في نفقة المطلقة
٥٦٨	باب ما جاء في جراح امر الولد	٥٢٦	باب ما جاء في عدة الامة من طلاق زوجها
٥٦٨	كتاب البيوع	٥٢٦	باب جامع عدة الطلاق
٥٦٨	باب ما جاء في العريان	٥٢٤	باب ما جاء في الحكمين
٥٤٠	باب ما جاء في مال المملوك اذا بيع	٥٢٨	باب يمين الرجل بطلاق ما لم يترك
٥٤٠	باب ما جاء في العدة في الرقيق	٥٢٨	باب احل الذي لا يمس امرأته
٥٤١	باب العيب في الرقيق	٥٢٨	باب جامع الطلاق
٥٤٢	باب ما يفعل بالوليدة اذا ابيع والشرط فيها	٥٢٨	باب عدة المتوفى عنها زوجها اذا كانت حاملا
		٥٣٠	باب مقار المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل
		٥٣١	باب عدة امر الولد اذا توفي عنها سيدها
		٥٣١	باب عدة الامة اذا توفي عنها سيدها او زوجها
		٥٣٢	باب ما جاء في العزل

٥٤٣	باب ما جاء في شهر المال ببيع أصله	٥٤٣	باب ما لا يجوز من النفقة في القراض
٥٤٣	باب النهي عن بيع الشمار حتى يبدل وصلاتها	٥٤٣	باب الدين في القراض
٥٤٣	باب ما جاء في بيع العنق	٥٤٣	باب البضاعة في القراض
٥٤٥	باب الجائحة في بيع الشمار والزرع	٥٤٣	باب السلف في القراض
٥٤٦	باب ما يجوز في استثناء الشهر	٥٤٥	باب المعاسبة في القراض
٥٤٦	باب ما يكره من بيع الشهر	٥٤٦	باب جامع ما جاء في القراض
٥٤٦	باب ما جاء في المزابنة والمحايلة	٥٤٦	كتاب المساقاة
٥٤٩	باب جامع بيع الشهر	٥٤٩	باب ما جاء في المساقاة
٥٨١	باب ما جاء في بيع الفاكهة	٥٨١	باب الشرط في الرقيق في المساقاة
٥٨١	باب بيع الذهب بالفضة تبرأ وعينا	٥٨١	كتاب كراء الارض
٥٨٣	باب ما جاء في الصرف	٥٨٣	باب ما جاء في كراء الارض
٥٨٣	باب ما جاء في المراطلة	٥٨٣	كتاب الشفعة
٥٨٥	باب العينة وما يشبهها وبيع الطعام قبل ان يستوفي	٥٨٥	باب ما تقع فيه الشفعة
٥٨٦	باب ما يكره من بيع الطعام الى اجل	٥٨٦	باب ما لا تقع فيه الشفعة
٥٨٦	باب السلفة في الطعام	٥٨٦	كتاب الاقضية
٥٨٦	باب بيع الطعام بالطعام ولا فضل بينهما	٥٨٦	باب الترغيب في القضاء بالحق
٥٨٩	باب جامع بيع الطعام	٥٨٩	باب ما جاء في الشهادة
٥٩١	باب الحكرية والتربص	٥٩١	باب القضاء باليمين مع الشاهد
٥٩١	باب ما يجوز من بيع الحيوان بعهده ببعض السلف فيه	٥٩١	باب القضاء فبين هلك وله الدين وعليه دين لم يفي شأنا حل
٥٩٢	باب ما لا يجوز من بيع الحيوان	٥٩٢	باب القضاء في الدعوى
٥٩٣	باب بيع الحيوان باللحم	٥٩٣	باب القضاء في شهادة الصبيان
٥٩٣	باب بيع اللحم باللحم	٥٩٣	باب ما جاء في الحنث على منبر النبو صلى الله عليه وسلم
٥٩٣	باب ما جاء في ثمن الكلب	٥٩٣	باب جامع ما جاء في اليمين على المنبر
٥٩٣	باب السلف وبيع العروض بعضها ببعض	٥٩٣	باب ما لا يجوز من غلق الرهن
٥٩٥	باب السلفة في العروض	٥٩٥	باب القضاء في رهن الشهر والحيوان
٥٩٦	باب بيع الغناس والحديد وما شبههما ما يوزن	٥٩٦	باب القضاء في الرهن من الحيوان
٥٩٦	باب النهي عن بيعتين في بيعة	٥٩٦	باب القضاء في الرهن يكون بين الرجلين
٥٩٨	باب بيع الغرر	٥٩٨	باب القضاء في جامع الرهن
٦٠٠	باب الملازمة والمناذرة	٦٠٠	باب القضاء في كراء الدابة والتعدي بها
٦٠١	باب بيع المراجعة	٦٠١	باب القضاء في المستكره من النساء
٦٠٣	باب البيع على البرئ	٦٠٣	باب القضاء في استهلاك الحيوان والطعام وغيره
٦٠٣	باب بيع الخيار	٦٠٣	باب القضاء فيمن ارتد عن الاسلام
٦٠٥	باب ما جاء في الربا في الدين	٦٠٥	باب القضاء فيمن وجد مع امرأته رجلا
٦٠٦	باب جامع الدين والحول	٦٠٦	باب القضاء في المنبوذ
٦٠٨	باب ما جاء في الشركة والتولية والاقالة	٦٠٨	باب القضاء بالحاق الولد بالبيع
٦٠٩	باب ما جاء في افلاس الغريم	٦٠٩	باب القضاء في ميراث الولد المستلحق
٦١١	باب ما يجوز من السلف	٦١١	باب القضاء في امهات الاولاد
٦١٢	باب ما لا يجوز من السلف	٦١٢	باب القضاء في عمارة الموات
٦١٣	باب ما ينهي عنه من المساومة والمبايعه	٦١٣	باب القضاء في المياه
٦١٥	باب جامع البيوع	٦١٥	باب القضاء في المرفق
٦١٦	كتاب القراض	٦١٥	باب القضاء في قسم الاموال
٦١٦	باب ما جاء في القراض	٦١٦	باب القضاء في الضواير والمحريسة
٦١٨	باب ما يجوز في القراض	٦١٨	باب القضاء فيمن اصاب شيئا من البهائم
٦١٨	باب ما لا يجوز في القراض	٦١٨	باب القضاء فيما يعطى العمال
٦١٩	باب ما يجوز من الشرط في القراض	٦١٩	باب القضاء في الحماله والحول
٦٢٠	باب ما لا يجوز من الشرط في القراض	٦٢٠	باب القضاء فيمن ابتاع ثوبا وبه عيب
٦٢١	باب القراض في العروض	٦٢١	باب ما لا يجوز من التحل
٦٢٢	باب الكراء في القراض	٦٢٢	
٦٢٢	باب التعدي في القراض	٦٢٢	
٦٢٢	باب ما يجوز من النفقة في القراض	٦٢٢	

٢٤٢	باب ما جاء في دية جراح العمد	٢٢٥	باب ما لا يجوز من العطية
٢٤٣	باب ما جاء في دية اهل الذمة	٢٢٦	باب القضاء في الرهبة
٢٤٥	باب ما يوجب العقل على الرجل في خاصة ماله	٢٢٦	باب الاعتصاف في الصدقة
٢٤٦	باب ما جاء في ميراث العقل والتغليظ فيه	٢٢٦	باب القضاء في العسرى
٢٤٦	باب ما جاء مع العقل	٢٢٦	باب القضاء في اللقطة
٢٤٨	باب ما جاء في الخيلة والسحر	٢٢٦	باب القضاء في استهلاك العبد للقطعة
٢٤٨	باب ما يجب في العمد	٢٢٦	باب القضاء في الضوالة
٢٤٩	باب القصاص في القتل	٢٢٨	باب صدقة المحي عن الميت
٢٤٩	باب العفو في قتل العمد		كتاب الوصية
٢٨٠	باب القصاص في الجراح	٢٢٨	باب الامر بالوصية
٢٨٠	باب ما جاء في دية السائبة وجنابته	٢٢٨	باب جواز وصية الصغير والضعيف والمصاب والسفيه
	كتاب القسامة	٢٢٩	باب الوصية في الثلث لا يتعدى
٢٨٠	باب تبذير اهل الدم في القسامة	٢٥٠	باب امر الحامل والمرضع والذي يحضر القتال في اموالهم
٢٨٣	باب من يجوز قسامته في العمد من ولاية الدم	٢٥٠	باب الوصية للوارث والحيازة
٢٨٣	باب القسامة في قتل الخطأ	٢٥١	باب ما جاء في المؤنت من الرجال ومن احق بالولد
٢٨٣	باب الميراث في القسامة	٢٥١	باب العيب في السلعة وفسادها
٢٨٣	باب القسامة في العبيد	٢٥٢	باب ما جاء مع القضاء وكراهيته
	كتاب الحدود	٢٥٢	باب فيما افسد العبيد او جرحوا
٢٨٣	باب ما جاء في الرحيم	٢٥٢	باب ما يجوز من العمل
٢٨٦	باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا		كتاب الفرائض
٢٨٦	باب ما جاء في حد الزنا	٢٥٢	باب ميراث العقب
٢٨٦	باب ما جاء في المغتصبة	٢٥٥	باب ميراث الرجل من امرأته والمرأة من زوجها
٢٨٦	باب الحد في القذف والنفي والتعريض	٢٥٦	باب ميراث الاب والام من ولدهما
٢٨٨	باب ما لاحد فيه	٢٥٦	باب ميراث الاخوة للام
	كتاب السرقة	٢٥٦	باب ميراث الاخوة للاب والام
٢٨٨	باب ما يجب فيه القطع	٢٥٨	باب ميراث الاخوة للاب
٢٨٩	باب ما جاء في قطع الاذن والسارق	٢٥٩	باب ميراث الحد
٢٩٠	باب ترك الشفاعة للسارق اذا ابلغ السلطان	٢٦١	باب ميراث الحدة
٢٩٠	باب ما جاء مع القطع	٢٦٣	باب ميراث الكلافة
٢٩٢	باب ما لا قطع فيه	٢٦٣	باب ما جاء في ميراث العتمة
	كتاب الاشربة	٢٦٣	باب ميراث ولاية العصبة
٢٩٣	باب ما جاء في الحد في الخمر	٢٦٦	باب من لا ميراث له
٢٩٣	باب ما ينبغي ان ينتد فيه	٢٦٦	باب ميراث اهل الملل
٢٩٣	باب ما يكره ان ينتد حسيماً	٢٦٦	باب العمل فيمن جهل امره بالقتل او غير ذلك
٢٩٣	باب ما جاء في تحريم الخمر	٢٦٨	باب ميراث ولد المملعة وولد الزنا
	كتاب الجأ مع		كتاب العقول
٢٩٥	باب الدماء للمدينة واهلها	٢٦٨	باب ذكر العقول
٢٩٦	باب ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها	٢٦٨	باب العمل في الدية
٢٩٦	باب ما جاء في تحريم المدينة	٢٦٩	باب ما جاء في دية العمد اذا قبلت وجنابة المجنون
٢٩٦	باب ما جاء في وباء المدينة	٢٦٩	باب دية الخطأ في القتل
٢٩٨	باب ما جاء في احلاء اليهود من المدينة	٢٦٩	باب عقل الجرائم في الخطأ
٢٩٨	باب ما جاء في امر المدينة	٢٦٩	باب عقل المرأة
٢٩٩	باب ما جاء في الطاعون	٢٦٩	باب عقل الجنين
٢٩٩	باب النهي عن القول بالقتل	٢٦٩	باب ما فيه الدية كاملة
٢٩٩	باب ما جاء في اهل القدر	٢٦٩	باب ما جاء في عقل العين اذا ذهب بصرها
٢٩٩	باب ما جاء في حسن الخلق	٢٦٩	باب ما جاء في عقل الشجاع
٢٩٩	باب ما جاء في الحياء	٢٦٩	باب ما جاء في عقل الاصلع
		٢٦٩	باب ما جاء في عقل الاسنان
		٢٦٩	باب العمل في عقل الاسنان

٤٢٥	باب ما جاء في الغضب	٤٠٦	باب ما جاء في المهاجرة
٤٢٥	باب في الاستئذان	٤٠٤	باب ما جاء في لبس الثياب للجمال بها
٤٢٦	باب التثمين في العطاس	٤٠٨	باب ما جاء في لبس الثياب المصبغة والذهب
٤٢٦	باب ما جاء في الصور والتشابه	٤٠٨	باب ما جاء في لبس الخنز
٤٢٤	باب ما جاء في اكل العنب	٤٠٨	باب ما يكره للنساء لبسه من الثياب
٤٢٤	باب ما جاء في امر الكلاب	٤٠٩	باب ما جاء في اسبال الرجل ثوبه
٤٢٤	باب ما جاء في امر الغنم	٤١٠	باب ما جاء في اسبال المرأة ثوبها
٤٢٨	باب ما جاء في الفارة تقعر في السم والبدن بالاكل قبل الصلوة	٤١٠	باب ما جاء في الانتعال
٤٢٨	باب ما ينق من الشؤم	٤١٠	باب ما جاء في لبس الثياب
٤٢٨	باب ما يكره من الاسماء	٤١١	باب ما جاء في صفة النبي صلى الله عليه وسلم
٤٢٨	باب ما جاء في الحجامه واجرة الحجام	٤١٢	باب ما جاء في صفة عيسى بن مريم عليه السلام والدجال
٤٢٩	باب ما جاء في المشرق	٤١٢	باب ما جاء في السنة في الفطرة
٤٢٩	باب ما جاء في قتل الحيات وما يقال في ذلك	٤١٣	باب النبي عن الاكل بالشمال
٤٢٩	باب ما يؤمر به من الكلام في السفر	٤١٣	باب ما جاء في المساكين
٤٢٩	باب ما جاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء	٤١٣	باب ما جاء في بيع الكاخر
٤٣٠	باب ما يؤمر به من العمل في السفر	٤١٣	باب النبي عن الشراب في آنية الفضة والنفخ في الشراب
٤٣٠	باب الامر بالرفق بالملوك	٤١٣	باب ما جاء في شرب الرجل وهو قائم
٤٣٠	باب ما جاء في الملوك وهبته	٤١٣	باب السنة في الشرب ومناولته عن اليمين
٤٣٠	باب ما جاء في البيعة	٤١٣	باب جامع ما جاء في الطعام والشراب
٤٣١	باب ما يكره من الكلام	٤١٨	باب ما جاء في اكل اللحم
٤٣١	باب ما يؤمر به من التحفظ في الكلام	٤١٨	باب ما جاء في لبس الخاتم
٤٣١	باب ما يكره من الكلام بغير ذكر الله	٤١٩	باب ما جاء في نزع المعاليق والحجر من العين
٤٣١	باب ما جاء في الغيبة	٤١٩	باب الوضوء من العين
٤٣٢	باب ما جاء فيما يخاف من اللسان	٤١٩	باب الرقية من العين
٤٣٢	باب ما جاء في مناجاة اثنين دون واحد	٤٢٠	باب ما جاء في اجر المريض
٤٣٢	باب ما جاء في الصدق والكذب	٤٢٠	باب التعوذ والرقية من المرض
٤٣٢	باب ما جاء في اصناعة المال وذى الوجهين	٤٢٠	باب تعاليم المريض
٤٣٣	باب ما جاء في عذاب العامة بعمل الخاقية	٤٢١	باب الغسل بالماء من الحيض
٤٣٣	باب ما جاء في التقى	٤٢١	باب عيادة المريض والطيرة
٤٣٣	باب القول اذا سمعت الرعد	٤٢١	باب السنة في الشعر
٤٣٣	باب ما جاء في تركه النبي صلى الله عليه وسلم	٤٢١	باب اهدام الشعر
٤٣٣	باب ما جاء في صفة جهنم	٤٢٢	باب ما جاء في صبغ الشعر
٤٣٣	باب الترغيب في الصدقة	٤٢٢	باب ما يؤمر به من التعوذ عند النوم وغيره
٤٣٤	باب ما جاء في التعفف عن المسئلة	٤٢٣	باب ما جاء في المتحابين في الله
٤٣٥	باب ما يكره من الصدقة	٤٢٣	باب ما جاء في الرؤيا
٤٣٥	باب ما جاء في طلب العلم	٤٢٣	باب ما جاء في الزود
٤٣٥	باب ما ينق من دعوة المظلوم	٤٢٣	باب العمل في السلام
٤٣٥	باب اسماء النبي صلى الله عليه وسلم	٤٢٣	باب ما جاء في السلام على اليهودي والنصراني
٤٣٥	باب ما جاء في السلام على اليهودي والنصراني	٤٢٥	

ملحق

٤٣٤	اسعاف المبطأ برجال الموطأ
٤٤٣	ترجمة الامام مالك
٤٨٠	التعريف بكتاب الموطأ
٤٨٥	منزلة الموطأ بين اهل العلم
٤٨٤	تسهيل دراية الموطأ (مقدمة المصنف شرح الموطأ)
	للإمام شاه ولي الله الدهلوي

مَوْطَا الْأَمْطَالِكِ

المجشّي بحاشية

كشف المغطاء عن وجه الموطأ

من تأليف

فخر العلماء العلامة محمد اشفاق الرحمن الكاندھلوی

المیزان ناشران تاجران کتب

الکَرِیم مارکیٹ اُردو بازار، لاہور پاکستان

فون: ۶۲-۷۲۲۷۲۱، ۷۲۲۷۸۱-۷۲۲



محدثين وسيناقشوا بها وتلاحظ ان هذا هو هدينا الى وقت ابعد من ان يكون الام لافق وانها، الصخرة التي يبرك لنا في هجبت كل الوقت بالقرن والابدائية والنهاية بالفعل ايضا

له قوله ان جبرئيل بكسر الجيم وفتحها اسم الجبرئيل لما
 منهم من يعرف ثلث عشر لسان فكيف السوي في
 لتخبرني لصحبة الاسراء عندنا ان كما عليه كافة
 العلماء وذل لك سميت الظاهر الاول ان القليل جداً
 مختصر فصل جبرئيل الظاهر فصل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الظاهر مقتداً به كما هو امر الروايات
 قال القاري ان ان اعلمته جبرئيل لم يكن على حقيقة
 على النسبة الخرافية من الدلالة بالزيادة والانشاء
 من جبرئيل المعروف رسول الله صلى الله عليه
 وسلم المعروف به من جبرئيل الملقب بطل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الملقب به لم يسم جبرئيل الشافعي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الشافعي وسمي ثم من
 جبرئيل الصفي رسول الله صلى الله عليه وسلم العج
 به قال حياض اذا اتبع فيه حقيقة اللفظ يؤدى
 صلواته عليه السلام وقعت بعد فراغ صلوة

رويت الروايات في تأخير العصر أكثر من تعجيلها روت أم سلمة رضي الله عنها وسلموا أشد تعجيلا للظهر منكم واستمر أشد تعجيلا للعصر منه رواه أحمد والترمذي قالما حصل ان تأخير العصر افضل من التعجيل بها والرعرة لا يدل الا على التأخير كما تقدم ولو سلم الرواية في التأخير أكثر كما في المطولات من الزيلعي والعيبي من شأه فليرجع اليها سلمة قوله انه اي عطاء قال اتفقت رواية الموطأ على ارساله وقد ورد موصولا من حديث انس عند البراء ومن حديث عبيد الرحمن بن يزيد عند الطبراني ومن حديث زيد بن حارثة عند أبي يعلى قاله الزرقاني جاء رجل لم اتفق على ماله الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان اذا ذك في سفر كما في حديث زيد بن حارثة فعلمه عن محمد بن وقت صلوة العصر السؤال كان عن جميع الاوقات واختصه الراوي او كان عن صلوة العصر خاصة كما هو الظاهر ثم كان المقصود محمد بن جميع الوقت كما يظهر من الجواب قال فنكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم اذن عن بيان الوقت بل مرة بالصلاة معه يومين لان التعليم افعلى قوى مع انه بهذه الطريق يحصل العلم جماعة ولا يختص بالسائل خطأ وفيه جواز تأخير البيان عن وقت السؤال لمصلحة حتى اذا كان من الغد وكان عليه السلام يتابع من في الجمعة كما في حديث زيد بن حارثة عن علي بن الغمري اجد طلوع الفجر الثاني متصلا ولفظ الحوين يستعمل في مثال هذا المثل على ما بلغته ثم صلى العصر من الغد وفي رواية زيد بن حارثة اذا كان بذي طوى اخرا قال السجستاني فيعتل ان تكون قصة واحدة ويختل تعد القصة انتهى قلت والظاهر الواحد وهذا هو المضمان في طريق مكة بعد ان اسفر اى اضله وانكشف جدا وفي حديث زيد بن حارثة ما رواه امام الشخص ثم قال صلى الله عليه وسلم طين السائل هذا يقتضوا اتهامه صلى الله عليه وسلم والتعليم وقد حصل للسائل بفضل جهلكة وجهته عن العلمين وقت الصلاة وفي حديث انس عن وقت صلوة العشاء قال الراوي فقال السائل ما عرف تنبيه انما سميت اذ اخبرني يا رسول الله قال صلى الله عليه وسلم ما بين هذين الوقتين وقت للصلاة ولفظ البين يدل على ان وقت صلوة علي السلام في يومين خارج عن الوقت وهو ظاهر البطلان فيمكن ان يوجد بان شئت بقوله صلى الله عليه وسلم كون ما

عن نافع مولى عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب كتب الى عماله ان هم امركم عند
الصلاة من حفظها وحافظ عليها حفظه ينة ومن ضيعها فهو لها سواها اضيع
ثم كتب ان صلوا الظهر اذا كان الفجر ذراعاً الى ان يكون ظل احدكم مثله والعصر
والشمس مرتفعة بيضاء نقيّة قدر ما يسير الراكب فرسخين وثلاثة قبل غروب
الشمس والمغرب اذا غربت الشمس والعشاء اذا غاب الشفق الى ثلث الليل فمن
نام فلا تأمت عينه فمن نام فلا تأمت عينه فمن نام فلا تأمت عينه والضجيج
والنجوم بادية مشتبكة ما لك عن عبد الله بن مسعود بن مالك عن ابيه ان عمر بن
الخطاب كتب الى ابي موسى الاشعري ان صل الظهر اذا غابت الشمس والعصر في
الشمس بيضاء نقيّة قبل ان تداخلها صفر والمغرب اذا غربت الشمس واخر العشاء
ما لعتهم وصل الصبح والنجوم بادية مشتبكة واقرأ فيها بسورتي طه يبتين من
الفصل ما لك عن هشام بن عروة عن ابيه ان عمر بن الخطاب كتب الى ابي موسى
الاشعري ان صل العصر الشمس بيضاء نقيّة قدر ما يسير الراكب ثلثة فراسخ وان
صل العشاء ما بينك وبين ثلث الليل فان اخرجت فالى شطر الليل ولا تجز من
الغافلين ما لك عن يزيد بن زياد عن عبد الله بن رافع مولى ام سلمة زوج النبي صلى
الله عليه وسلم انه سأل ابا هريرة عن وقت الصلاة فقال لا يهرية انا اخبرك بصل

قالوا يا ابن آدم فاعطها يا ابن آدم الى فلفها في وقتها او اد
 عليها او لم يطلها باسمه والبراء فحفظه عنه يحتمل
 معنيين احد ما حفظه معطونه وعادوكا وثالثا
 معرفة والثاني حفظا صارونه فان المواظبة عليها
 يستند به على صلاحه وادراكه الباطني قلت والظاهر
 الثاني وقد ورد مرورا ثالث من حفظين فهو راجحا
 ومن ضمهم فيه عدو حقا الصلوة والصيام والحيابة
 ومن ضمهم بان اخرها فاعلان تركها راسا فهو المثل
 من بقية اصول الدين اضيع لوزن الفعل وهو قول
 قالوا يا ابن آدم فاعطها يا ابن آدم الى فلفها في وقتها او اد
 عليها او لم يطلها باسمه والبراء فحفظه عنه يحتمل
 معنيين احد ما حفظه معطونه وعادوكا وثالثا
 معرفة والثاني حفظا صارونه فان المواظبة عليها
 يستند به على صلاحه وادراكه الباطني قلت والظاهر
 الثاني وقد ورد مرورا ثالث من حفظين فهو راجحا
 ومن ضمهم فيه عدو حقا الصلوة والصيام والحيابة
 ومن ضمهم بان اخرها فاعلان تركها راسا فهو المثل
 من بقية اصول الدين اضيع لوزن الفعل وهو قول

[illegible]

والله اعلم بالصواب
الاعين هو العصر امد في هو امته قال الحسن لائمة اخذوا يقولوا للحسين
وهو تغرب الشمس لان تغرب الشمس يحصل بهذا الزوال هو قد دعا يسير
الراكب فلف لقله مرتفعة اى ارتفاعها مقدار نصف الراكب الى
المغرب فخرج من المشرق وثلاثة فاصح بالمرسوم وقيل ثلثة فاصح
وقيل فخرجين في السواء وثلثة في الصيف والاظهر انه بمعنى المحررو
التدبير فاصح الى التوجه وسياق في الاثر الاقوى فيجزم ثلثة فاصح
والمرسوم ثلثة اصيل داخل في الاقوال في تفسير الميل قبل غروب
الشمس وانت خبير بانك لا تقدر ان يحدث بنفس من السماء لانه
يختلف باختلاف الراكب والارقات والعجب كل العجب من الذين
قالوا ان هذا السير لا يمكن الا بعد ان طلع العصر قبل المشرق بن علي
الليل متصلا مع النهار قالوا يسير اثنى عشر من ميلان بعد
الحجة الى العصر كما يحسن في وقت الحجة والمغرب بالنصب اذا
غربت الشمس واختلف بين اهل السنة في انسياق باد المغرب
في اول وقتها مع ان الائمة اذا اوا الضيق وقتها كما تقدم ذكره
الحجة اينما تأخيرها والعشاء اذا غاب الشفق وسبحي الكلام على
المراد بالشفق في هذا في ثلث الليل وهو محسوس وقت المغرب
فصل في قول الساء فلا نعت عنه وعادته في الاستراحة على من
عن الصلاة لانه عليه السلام كان يكره النوم قبلها والحديث بعدها
وقيل ما راى التفسير في ذلك التزم كما في التفسير الحاشي والاول والآخر
فكان بن عمر يسيير في الليل فلا تأت عنه ودون
الحجة في مسند البزار عن عائشة مرفوعا قاله النبي فمن نام فلا
تأته عينه ثم ثلثة زيادة في التفسير قال الترمذي قد كره
العلماء النوم قبل العشاء وخص فيه بعضهم وبعضهم في رمضان
خاصة قالوا فظ ومن نقلت عنه الرخصة قيدت جهته في الحاشي
الروايات بما ذكره من يوقظه او عرف من عادته ان لا ينام
وعمل الطحاوي الرخصة على ما قبل دخول وقت العشاء والكرهية
على ما بعد دخوله وقال بن عابد بن قال في البرهان ويكره النوم
قبلها نحو النبي صلى الله عليه وسلم عن الاحاديث في خبر لقوله صلى
الله عليه وسلم لا يسيير العشاء الا لاجد يجل من مصلا وصافر
وفي رواية لم يورسل وقال الطحاوي ما ذكره بن عمر في وقت الوقت اى
البيعة وامام من وكل نفسه الامن يوقظه فيسار له الله قوله
صلى الله عليه وسلم العجب منسوب والجور بالرفع الواحلية يادية بالبادي
اعلم منها اهتلت وهذا اقر مثل قرارة من كان انقضى به كان يكره
لاشتر في محل بصيغة الامر الطاهر بالنسبة لاعتى مات الشمس
والثاني تقدم تضييره في الحديث المتقدم وهو المراد بقره قبل ان تدخلها
وارت بالمرور الشمس الى على لغرو ابر العشاء لان تأخيرها مستحب
في صلاة العجب من طوي ليلتين بعد الفاتحة ولم يذكرها لما انما تقدم
وهو احد عشر ليلة ياتي بها في التراويح ثم الثاني وهي عشرون
كم هي كما في الفاشي قلت فاستحب الحنفية بل لائمة الاربع عشرة طول
العصر والشمس بصيرة نفية قد روي الراكب ثلثة فاصح تقدم الا
يها كان قبله الاولى في التوزيع فهدية الرواية وقومها الاختصار كما
الليل فانه الوقت المستحب فان مضت الضرورة ومصلحة في شط الليل
الآخر من حين يغيب الشفق الى ان يغيب الليل كله ولكنه على وقت
بم نصف الليل قبل الغسل دون ذلك واما بعد نصف الليل دون كل
تص بالنسبة على صلوة العشاء بل هو تنبيه على ان لا يظن ان الصلاة

[illegible]

بعد على الامام مالك انه وهم فيه اهر مختصرا وقال ابو مطرف عن احمد بن خالد انه قال لم يتابع على قوله قباء ورواه الليث عن الزهري عن انس فقال فيه ثم يذهب الذهاب الى العوالي والعوالي في طرف المدينة وقباء على فرض من المدينة فهذا لم يتابع مالك عليه لان قوله هذا يدل على ان العصر كانت تقطع اول وقتها اهر نقله اليها ج ثم رده قلت الامام مالك ليس بمشترط فيه بل رواه ابن ابي ذئب عن الزهري بلفظ القاء كما ذكره الباجي مفصلا ونقل عنه العلامة البيهقي مختصرا من الرواية السابقة بلفظ بن عمرو بن عوف اخرجها البخاري ومسلم وهم كانوا بقباء كما تقدم وما ذكر عليها احد فعلم ان نسبة الوهم الى الامام مالك وهم قال الحافظ ونعل ما كنا لما راى في رواية الزهري ارجا لاجلها على الرواية المنسوبة وهي روايته عنها اسحق قال فيها ابى بن عمر بن عوف وهم اهل قباء فبنى مالك على ان القصة واحدة قاله الشيخ **سلكه قوله** وهم يصلون الظهر بعشي والعشي من بعد الزوال الى المغرب و

الظهر الانكار على من انكرها قال في الاستدلال بالظاهر لا يبراد بالظاهر قلت ويؤيده ايضا ما سياتي من النهي عن الصلوة في الهاجرة **سلكه قوله** وقت الجمعة يعظم

الظهر اذا كان ظلك مثلك والعصر اذا كان ظلك مثلي والمغرب اذا غربت الشمس العشاء ما بينك وبين ثلث الليل وصل الصبح بغضب يغضب مالك عن اسحق بن عبد الله بن ابي طلحة عن انس بن مالك انه قال كنا نصل العصر ثم يخرج الانسان الى بني عمر بن عوف فيجد هم يصلون العصر فمالك عن ابن شهاب عن انس بن مالك انه قال كنا نصل العصر ثم يذهب الذهاب الى قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة مالك عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن عن القاسم بن محمد انه قال ما دركت لنا من لا وهم يصلون الظهر بعشي وقت الجمعة مالك عن عمه ابى سهيل بن مالك عن ابيه انه قال كنت ارى طنفسة لعقيل بن ابى طالب يوم الجمعة تطرح الى جدار المسجد الغربي فاذا غشي الطنفسة كلها ظل الجدار خرج عمر بن الخطاب فقص الجمعة قال ثم نرجع بعد صلوة الجمعة فنقبل قائلة الضعاء مالك عن عمر بن يحيى المازني عن ابن ابى سليط ان عثمان بن عفان صلى الجمعة بالمدينة وصل العصر بكل قال مالك وذلك

الجميع لانه الحجاز وفتحها امة يحكم واسكانها لانه عقيل اسم ليوم من الامام الاسود قاله الزرقاني قال النوري قال مالك وابو حنيفة والشافعي وجاهل العلماء من الصحابة ومن بعدهم لا يجوز الجمعة الا بعد زوال الشمس ولو يخالف في هذا الا احمد بن حنبل واسحق بن حنبل في زوالها قبل الزوال واخرونها اخر وقت الظهر عند الجمهور واختلف فيه المالكية فقال الباجي اخرونها عند ابن القاسم واشتهب اخروها وقت الظهر ضرورة واحتيازا وعند ابن الماجشون وغيره الى العصر ولا يجوز ان يرقى به في وقت الضرورة اهر مختصرا والظاهر ان المقصود منه اخراج الوقت المشترك **سلكه قوله** انه قال كنت ارى طنفسة بكسر الطاء والفاء وبضمها وبكسر الطاء وفتح الفاء بساط له خل وديق قال في الغتم الرحا في الخجل ابنته المجعة والميم فلام الاهداب وفي المطالع الا فصح بكسر الطاء وفتح الفاء وقال ابو علي القالي بفتح الفاء لا غير وقيل في معنا انه بساط صغير وقيل حصير من سعف وقال الباجي الطنفس بسط كلها لعقيل بن عمر بن مكبر ابن ابى طالب الهاشمي اخى علي وجعفر كان الاسن صحابي عالم بالنسب كذا في التقریب قال له النبي صلى الله عليه وسلم اني احبك حين جالسك بيتك وجالسك اعلم من جالسك على اياك توفي سنة ستين وقيل بعد هار من معاوية يوم الجمعة تطرح الى جدار المسجد النبوي الغربي صفة جدار قال الباجي واما كانت تطرح ليجلس عليها عقيل بن ابى طالب ويصلي عليها الجمعة والصلوة على نحو الطنفسة جاز عندنا بلا كراهة وقال الباجي السجود على الطنفس مكره عند مالك وكذلك كل ما ليس من نبات الارض الا للضرورة انتهى ونقل في الغتم الرحا في عن العيني يجوز الصلوة على الطنفسة والبساط وصلى ابن عباس على مسلم وعلى طنفسة وصلى على المسح عن بن عبد العزيز جابر وعبد الله وعلى بن ابى طالب **سلكه قوله** فاذا غشي الطنفسة كلها ظل الجدار خرج عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه في زمان خلافة نعل بالناس الجمعة بعد الخطبة ولعمري ذكرها لما نعلم عند الكل قال الحافظ هذا الاسناد صحيح وهو ظاهر انه ان عمر كان يخرج بعد زوال الشمس وفهم بعضهم عكس ذلك ولا يتجه الا ان حمل على ان الطنفسة كانت تفرش خارج المسجد وهو بعيد والذي يظهر انها كانت تفرش له داخل المسجد اهر قلت بن هو المشعير كما يدل عليه لفظ اذا غشي وايضا قد جاء في رواية عبد الرحمن بن مهادي عن مالك بلفظ كان لعقيل طنفسة مما على الركن الغربي الحديث وروى ايضا ان العباس كان له طنفسة في اصل جدار المسجد فاذا انظر الى الظل قد جاوز الطنفسة اذن المؤذن المؤذن مختصرا فليس هذا كله ان عمر يخرج بعد الزوال قليلا ولذا اخرج محمد الحديث في وقت الجمعة وقال بهذا اخذ قال مالك والد ابى سهيل ثم نرجع بصيغة المتكلم بعد صلوة الجمعة فنقبل من القبولة وهو النوم والظهور

وعنه اليه والا فاق رجل يكون شمس تاسيا صلى الله عليه وسلم من الصحابة هذا وقال الرازي في الاحكام لا يمكن للموتوف منه على مقدار معلوم من الوقت لانه على المسافة والسرعة في المشي كذا في الغتم الرحا في **سلكه قوله** كنا نصل العصر اى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم كما رواه خالد بن مالك اخرج به الدارقطني في غريبه قاله العيني ثم يذهب الذهاب قال الحافظ كانه اراد نفسه لما جاء في رواية ثم نرجع الى قريش الى قباء بضم القاف وبجودة يمد ويضع ويصلي ونعيم يذكر ويؤث ولا نعصم الذكر العشر والمذكر قال الزرقاني مذهب عند اكثر الفقهاء ولكن بعضهم قصوه لكن حكاه صاحب العيني قال البكري من يذكره فيصبر ومن يؤثنه فلا يصبر سمي باسم بئر هناك اهر بينه وبين المدينة نحو الميادين او اقل وقيل ثلثة قال البيهقي قال النسائي لم يتابع مالك على قوله قباء والمغرب العوالي وكذا قاله الدارقطني وهو مذهبهم

سلكه قوله انه قال كنا نصل العصر في الضعاء في كنا نفضل كذا تخلف عندنا هل الاصل فنقل مرفوع وهو احتياجا لما وقيل مرفوع واليه مال الدارقطني وغيره وقال الحافظ ابن حجر الحق انه مرفوع لفظا مرفوع حكاه قلت كنى الحديث مرفوع قطع صرح برفعه ابن المبارك وغيره بلفظ كنا نصل العصر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرج به النسائي ثم يخرج الانسان الى بني عمر بن عوف قال العيني كانت منازلهم على الميادين من المدينة المنورة بقاء فيجد هم يصلون العصر قبل فيه دليل على تعجيل النبي صلى الله عليه وسلم العصر قبلت فيه دليل على ان المعروف عند الصحابة كلهم رضى الله تعالى عنهم كان تاخيرها ولذا كانوا يؤخرونها بنوع من عوف اهل قباء واهل العوالي وغيرهم كما يجي في الروايات فظهر منه ايضا انه من انواع تقية من ان تعجيله عليه الصلوة والسلام كان حاجة ولمصلحة

على ما قاله العيني وفي الجميع المقتبل والقبولة الاستراحة نصف النهار وان لم يكن معها نوم واختاره صاحب الغتم الرحا في دليل قوله تعالى واحسن مقبلا والجمعة لانوم فيه قائلة على وزن فاعلة بمعنى القبولة قال في القاموس القائلة نصف النهار قال قتيلا ذائلة وقبولة ومقالا ومقبلا انتهى الضعاء قال البرقي بفتح الضاء والمدة هو اشتداد النهار مذكروا بالانعم والعصر فند طلوع الشمس مؤنث وقال الباجي بالفتح والمدح الشمس وبالضم والقفار ارتفاعها عند طلوعها وقيل الضعي من حين طلوع الشمس الى ان يرتفع النهار وتبين الشمس جدا ثم يعود بعد ذلك الضعاء الى قرب من نصف النهار والمراة في الحديث انهم كانوا يرجعون بعد صلوة الجمعة فيدركون ما فاقهم من راحة قائلة الضعاء بالفتح الى الصلوة انتهى واستدل بالحديث على جواز الجمعة قبل الزوال لانهم كانوا يفتلون بعد الجمعة والقبولة لا تكون الا في نصف النهار فعلم ان الجمعة تكون قبل الزوال وانت خبر بان لا يصح الاستدلال اصلا لانه اطلق عليه قائلة الضعاء لانه قام مقامه وقد يطلق على انساب اسم المنوب كما اطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم على السجود وقت الغداة وهو بعد طلوع الفجر الى الزوال كذلك لا يصح الى الغداة المباركة اخرج به ابو داود والنسائي فكما انه لا يصح الاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم هذا على جواز السجود وقت الغداة وهو بعد طلوع الفجر الى الزوال كذلك لا يصح الاستدلال بلفظ القبولة على جواز الجمعة قبل الزوال كما هو من اجلى البديهيات فما استدلال الامام مالك بهذا الحديث على ان عمر يصلي الجمعة بعد الزوال ويتأخر حتى غشي الظل الطنفسة كلها لاغبار فيه **سلكه قوله** ان امير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله عنه ثالث الخلفاء الراشدين واحد العشرة المبشرين واحد السنة اهل الشورى لولم يهر يوم الاثنين لليلة بقيت من ذي الحجة سنة ثلث وعشرين صلى الجمعة بالمدينة وصلى العيون يومها بمل بفتح الميم ولا ميم يؤذن جل موضع بين مكة والمدينة قال مالك يوجد هذه العبارة في اكثر النسخ وبينهما اى بين المدينة ومكة وكذا قال ابن وضاح وقيل ثمانية عشر وقيل سبعة عشر ميلا قال مالك وذلك اى ادراك العصر بمثل التعجيل بصلوة الجمعة وقت الهاجرة وهي انصاف النهار بعد الزوال وسرعة السير ولا يستبعد فيه احد يعرف سرعة المراكب سيما الحمر العربية فانهم يصلون الى قبا باسم من نصف الساعة وقد قيل بينهما ثلثة اميال ومقصود الامام بهذا الاثر اثبات التهجير للجمعة

ركوعاً فقد أدرك الركعة يعني يعتد بهذه الركعة وإن لم يدرك القيام وله مؤبدات أخرى يحتمل أن يكون هو مراد الإمام مالك إذ ذكر الروايات الآتية تفسيراً لها والأوجه عندي أن كل هذا محتمل والحديث من جوامع الكفر والاحاديث الخاصة المؤبدات مظهرة لأحكام خاصة تشملها هذه الحديث ويؤيده أن الإمام ذكره ههنا في المواقيت واستدل به أيضاً في أبواب الجمعة كما سبق في هاتك وإليه علمه **قوله** فتدرك الركعة أيضاً يعني لا يعتد بهذه الركعة ولا يعتد بها ولا تكون مدركاً للركعة بأدراك السجدة بدون الركوع قال الباغي لاختلاف بين الأمة أن من أدرك سجدة من صلاة الإمام فانه لا يعتد بها وإنما يعتد بها إذا أدرك الركعة انتهى وقال الزرقاني هو الذي استعير عليه الاتفاق وكان فيه شذوذ فذكر في **قوله** كأنما يقولان من أدرك الركعة ومضى الأدرك لانه ان يركع المأموم قبل أن يركع الإمام راسه من الركوع يعني أدرك الإمام وإذا أدرك الركوع فقد أدرك السجدة الأولى وبه قال الأئمة الأربعة وقيل إذا حرم والناس في ركوع أجزاء وإن لم يدرك الركوع وقيل غير ذلك وأما ما ذكره من قبل ركن الإمام راسه فقد أدرك الركوع بسطها العلامة العيني والصحيح الأول **قوله**

إذا أدركت الغنم وهم ركوع لم يعتد بذلك الركعة ذكره الحافظ في التلخيص الجبري قال ابن عبد البر وهذا قول لا نعلم لاجداً من الفقهاء قال به وفي أسناده نظر انتهى قلت فلا أشكال به ومن فاته قراءة أم القرآن العاتقة فقد فاته غير كثير وثواب جزيل قال الباغي معناه أن من أدرك الركعة فقد أدرك الاعتدال بالصلاة كما تقدم ولكن ليست فضيلة من أدرك الركعة دون قراءة أو كفضيلة من أدرك القرآن أيضاً من أدركها انتهى مع زيادة يعني مدرك الركوع وإن جعل مدرك الركعة كنسباً من اشتراك في الصلاة من الأدل كثيراً وقيل المراد به ما فاته من موضع التمامين والأول وجه **قوله** ولوك الشمس وعشق الليل المذكورين في قوله تعالى أقم الصلاة لدنك الشمس إلى غسق الليل ولما كانت هذه الآية في بيان أوقات الصلاة ذكر الأمام تفسيراً في المواقيت **قوله** كان يقول أدرك الشمس ميلها قال الباغي الميل بتسكين الياء نياً ليس بجملة ثابتة يقال مالت الشمس ميلاً وأما الحلق والأجسام فبفتح الياء يقال في الحائط ميل انتهى والمراد في الحديث وقت الزوال وهو أحد الأقوال في تفسيره فم يكون المراد بالآية أول وقت الظهر وروى هذا التفسير عن ابن عباس وإلى هريرة وغيرهما وأخرج السيوطي في الدر عن عمر بن الخطاب أن الشمس قال لزال الشمس وأخرج بطري عن ابن مسعود قال لدنك الشمس غروبها وكذا أخرج عن علي بن عوف هذا القول الثاني في تفسيرها في حديثه يكون المراد بالآية أول وقت المغرب قال في القاموس ولكنه بيده هوسه والشمس دلوكاً غربت أو أصفرت أو مالت وأزلت عن كبد السماء وقال في المجموع لدنك يراود زوالها عن وسط السماء وغروبها أيضاً واصل الدلوك الميل وسيأتي التفسير الثالث في الحديث الآتي **قوله** ولوك الشمس إذا فاء الغنى قال الباغي أي ذراعاً ففعل هذا هو قول ثالث في تفسير الدلوك والاصل أن الدلوك هو الميلان فيصدق على كل ميل لها وأخرج السيوطي هذا التفسير عن ابن عباس فقط برواية ابن أبي شبة وأخرج علي هذا التفسير والمراد به أول الوقت المستحب للظهور وهذا كله على تفسير الباغي وقول صاحب القاموس أن فرق بين مالت وزالت وجعلهما قولين والأول الظاهر المراد هو ميل الزوال كما هو مروي عن ابن عمر وفاء الغنى معناه وجع الظل صادق على كل شيء على ما في الثاني أظهر وعشق الليل قال في القاموس الغسق محركة ظلمة أول الليل اجتماع الليل وظلمته وصفاً لليل بالاجتماع وإنما هو في الحقيقة الوقت ولا يوصف بالاجتماع وإنما يجتمع بذلك ظلامه وقوله ظلمته عطف على الاجتماع والمراد بذلك سواداً قاله الباغي قلت هذا أيضاً أحد الأقوال في تفسيره وأخرج السيوطي عن أبي هريرة عشق الليل غروب الشمس وعن ابن مسعود أنه العشاء للآخرة وعنه أيضاً أنه بدو الليل قال الزرقاني في هذه الآية إحدى الآيات التي جمعت الصلاة الحسن فدلوك الشمس إشارة إلى الظهر وعشق الليل إلى العشاءين وقرآن الفجر إلى صلاة الصبح انتهى **قوله** الذي تقوته فيه رجع من كراهة أن يقال

للتبشير وسر السيرة من أدرك ركعة من الصلوة مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصلوة فقد أدرك الصلوة مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر كان يقول إذا فاتتك الركعة فقد فاتتك السجدة مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر زيدا بن ثابتاً كان يقولان من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة مالك أنه بلغه أن أبا هريرة كان يقول من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة ومن فاته قراءة أم القرآن فقد فات خير كثير ما جاء في ذلك الشمس وعشق الليل مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر كان يقول دلوك الشمس ميلها مالك عن داود بن الحسين قال أخبرني محمد بن عبد الله بن عباس كان يقول دلوك الشمس إذا فاء الغنى وعشق الليل اجتماع ظلمته جامع الوقت مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذي تقوته صلوة العصر كأنما وتراه له وماله

وفضلها وأعمالها الحافظ ابن عبد البر إياه ليس بشيء لأنه على أصول الحديث من زيادة الثقة مع أنه متابعه أيضاً ولو سلم فالرواية الضعيفة ترجح أحد الوجهين المتعلقة وقال بعضهم محمول على حكم صلوة الجماعة يعني مدرك الركعة مدركاً لحكمها كله من سهو الإمام ولزوم الأتمام وغير ذلك ويؤيدهم من أدرك الركعة مع الإمام فقد أدرك الصلاة وقولاً يقتضيهما السب من تقدير الفضل وأياً ما كان فالحديث في هذين الترجيحين محمول على صلوة الجماعة وعليها حمل الإمام محمولاً ذكره في باب الرجل يسبق ببعض الصلاة وعليه حمله الباغي في الفتى وهو الظاهر من منيع الإمام مالك كما تقدم ما قال بعضهم محمول على أدراك الوقت لوجوب الصلاة يعني من لم يكن هذا للصلوة ثم صاهاهلاً وقد بقي من وقت الصلاة قدر ركعة أو أقل فزعمه الصلاة ويؤيده ما رواه عمار بن مطر عن مالك بسنداً بلفظ فقد أدرك الصلاة وقتها ويؤيده أيضاً ما زاده النسائي في هذا الحديث بلفظ إلا أنه يقضى ما أتته وقيل المراد بالركعة الركوع وبالصلوة الركعة يعني من أدرك

له قوله من أدرك ركعة من الصلوة حذف جواباً بشرط في الترجمة استثناء بذكره في الحديث وإن كان على فهم السامع إذا قدر مثل لفظ ما حكمه فإن مثل هذا الجزء العام ينهمك كل سامع والظاهر من منيع الإمام مالك أنه أراد بذكر هذه الآثار بيان المسبوق ومدرك الركعة والصلوة مع الإمام وأراد ما تقدم من رواية العصر والخبر بيان أدراك الوقت ولذا أورد الأمام محمد في حوطه الرواية الماضية في الفتوى عن الوقت وأورد هذه الروايات في الرجل يسبق ببعض الصلاة فمثل وشكروا **قوله** فقد أدرك الصلوة قال ابن الملك محتمل إلى الأول لأن مدرك الركعة لا يكون مدركاً للصلوة اجتماعاً قلت كما قال غيرنا كما تقدم في المواقيت واختلف العلماء في ترجيحه فقبل محمول على فضل صلوة الجماعة يعني يحصل له ثواب الجماعة ويؤيده ما رواه أبو يعلى عن مالك في هذا الحديث بلفظ من أدرك ركعة من الصلوة فقد أدرك الفضل ويؤيده أيضاً ما رواه عبد الوهاب بن أبي بكر عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ فقد أدرك الصلوة

فانتها الصلوة واختلف العلماء في المراد بالفتوات فقبل الفتوات عن الجماعة واختاروه المذهب غير رواية ابن مسعود المرفوعة وأنه من ترسلوة الوسيط في جماعة وهو صلاة العصر وقيل فواتها أن تدخل الشمس صفراً وبه قال الأوزاعي أخرجه عنه أبو داود في سننه قال السيوطي وروى هذا في علل ابن أبي حاتم مرفوعاً لكن قال الإجماع التفسير من نافع وقيل فواتها غير بالتفسير من نافع في هذا الحديث قال الحافظ وتفسير الرازي أن كان فواتها إلى من غيره وقال السيوطي وروى هذا مرفوعاً عن ابن أبي شبة بلفظ من ترك العصر حتى تبيد الشمس من غير ذكر ركعة أو تراها له ذلك عن الإمام مالك تفسيره ما به بالوقت وهو محتمل للتحقق وغيره قاله الزرقاني فيمكن حمله على الثاني والثالث لكن الوجه عندى حمله على الثالث كما سبق تحت الحديث الثالث ثم اختلف العلماء في أن المراد في الحديث النسي أو العائد فروي عن سالم أن هذا النسي فاته ناسياً وعليه معنى الترتيب أدرك على الحديث ما جاء في السهو وقت العصر يعني تحق من الأسف عند معاينة التوب الذي يبطئ المصلون كأنما تراها له قاله الأصف في حق العائد ما شد وقال للأدوي أنه هو في العائد وقال الزركي هو الظاهر وأما بقوله في الرواية السابقة من غير ذكر قال العيني كأنه أظهر لما في الخبر من ترك صلاة العصر هذا ظاهري في عدم صلوة العصر اختلفوا في أن الحكم هل يخص بالعصر فقط نعم لزيادة فضله وأدركها الوسيط وكونها في وقت اشتغال الناس وغير ذلك وقيل لا يخص الصلوات كلها سواء أسيء أو خشي خرم أو لم يخطئ من سأل عن فوت العصر ولو سأل عن غيره لأجاب بها ويؤيده عموم ما ورد بلفظ من تقوته الصلوة ورد بان الحديث ضعيف في التشهير بتخصيص العصر ودرهم التخصيص الرازي والنووي ويؤيده رواية البخاري أن من الصلوات صلوة من فاتته كأنما تراها له قاله فقال ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من فاتته الصلوة كأنما تراها له في ستم الملائكة وفي بعض الروايات فكانت الملائكة أن تفتن معنى أن تشرط جاز في خبره الغاء وتركتها وتراضوا وكسر الفتوة قال في القاموس وتره ماله ففعله أي أهله وماله بنسب للمؤمنين في رواية الأكثرين لأنه معقول بأن والتفسير وتره لراحم الملائكة فتوته معقول الأول وروى برهنا معاً يعني أخذ فيمنع في وتره يقوم الأهل المال مقام ما لم يفسد فاعلة قال ابن عبد البر معناه عند أهل لغته واللغة أنه كذا في يصاب بأهله وماله أصابة يطلب بها زوالها والنجاة التي يطلب تدها فيجتمعه عليه غانم من العبدية وعظم طلب النار قاله السيوطي في قول الخريست في الطول والاختلاف في الزوال وغيرها والمعنى طوعاً من الأسف عند معاينة التوب كذا تقدم وقيل المعنى كأنه فات من مثل ما فات القرآن عن الموت وماله وأهله وقيل يجب عليه من الأسف مثل الأسف الذي يلحق الموتور أهله وماله وهذا المعنى في العائد أظهر لانه في كبره قال السيوطي وقم في بعض الروايات زيادة وهو قاعد وفيه إشارة إلى أنه أخذ منه وهو يظن غير متقارن ولا ذاب فيها بلغة في الغنى وما يخص الأهل والمال بالذكر لأن الاشتغال في وقت العصر أهو بالسبب على الأهل والاشتغال بالمال فذكر أن تقوته يهازل منزل فقد هاء

أدركه الوقت وهو في سفر يقصر فيه الصلوة فأخر الصلوة عن أول الوقت وكل وقت ناسيا أو ساهيا بلغنا في أكثر أسمه والسهو على ما حكاه عياض شغل عن الشيء والنسيان غفلة عنه وأنه وقال الباجي السهو الذهول عن الشيء فقد مره ذكرنا ولا نسيان لا بد أن يتقدمه الذكر حتى تقدم غاية لقوله أخر على أهله كناية عن تمام السفر ولو كان له أهل لم يكن له أن كان قد قدم على أهله وهو في الوقت فأنه يصل صلوة المقيم يعني يتم الصلوة لأنه صار مقبلا عليه قال الحنفية لأن الوجوب وإن كان بالوقت وكان ذلك مسافرا لكنه لما لم يصل اعتقل الوجوب منه إلى الجزء المتصل بالدار عكسا بسط في الأصول وإن كان قد قدم على أهله وصار مقبلا والحال أنه قد ذهب الوقت بتأخيرها فليصل صلوة المسافر يعني مقصورة لأنه إن كان يقضي مثل الذي كان عليه وهو صلوة السفر قلت وكذا في كتاب الحج روى عن أبي حنيفة رضي الله عنه قال الباجي وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي يقضيها حتى قال ابن عبد البر في الاستذكار من نسي صلوة في حضر فذكرها في سفر ونسيها في السفر وذكرها وهو مقيم صلاها كما لو نسيه إنما يقضي ما فات على حسب ما فاتته وهو قول أبي حنيفة والثوري وقال الأوزاعي قال شافعي وأحد بن حنبل يصل في المسكتين جميعا صلوة حضر ٨ وقد كان يقول الشافعي بهذا ومثل قول مالك ثم جزم عنه بمصر وقال الحسن البصري وطائفة من البصريين من نسي صلوة الحضر فذكرها في السفر صلاها سفرية وفي العكس صلاها حضرية كما ذكرها وهو مقيم صلاها وذكرها في صحة وقد لزمه في الموضع وهذا قال المزني والطبري انتهى مختصرا قال مالك وهذا الأمر في التفصيل الذي قلناه هو الذي أدركت الناس عليه أي الباجي وأهل الصنعاي الفقهاء ببلدنا المدينة المنورة زادها الله تعالى شرفا وكرامة **كلمة قوله** وقال مالك الشفق الحرة التي ترمى في أفق المغرب بعد غروب الشمس هذا هو المخرج من مذهب الإمام مالك وبه قال الإمام الشافعي والإمام أحمد وبه قال الإمامان أبو يوسف ومحمد من الحنفية وهو رواية عن الإمام أبي حنيفة وحتى الداروي عن ابن القاسم قال عن مالك في الساعات البياض عندي بين قاله الباجي وقال العيني وبه قال عمر بن عبد العزيز وابن المبارك والأوزاعي رواية في مالك في رواية وزين بن هذيل وروى عن أبي بكر الصديق وعائشة و أبي هريرة ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وعبد الله بن الزبير انتهى فإذا ذهبت الحرة فقد وجبت صلوة القضاء على مذهب الإمام مالك وخرجت بصيغة الخطاب من وقت المغرب واختلفت الروايات عن الإمام مالك في آخر وقت المغرب وما في المدونة مثل ما في المطاوعة أنه يخرج وقت المغرب بدخول العشاء وبه قالت الحنفية كما تقدم في أول المواقيت وقال الزرقاني وخرجت من وقت المغرب أي المختار والأوقافها الليل كله انتهى قلت فهذا قول ثالث في المغرب عندهم غير ما تقدم ما أول المواقيت **كلمة قوله** فأما من أفاق في الوقت فإنه يصلي اختلف العلماء في المعنى عليه فقال مالك والشافعي وجهما الله لأقضاء عليه إذا استوعب الإغناء وقت الصلوة كله وقال الحنفية لأقضاء عليه إذا غامض أكثر من يوم وليلة وأما فيه وفي الأقل منه يقضي وقال الحنفية تقضى ما فات وإن كان الصلوة كذا في الهداية وحواشيه فرواية ابن عمر رواها الإمام مالك بأن الأغناء كان مستوعبا للوقت وجمعها الحنفية بأنه كان مستوعبا ليوم وليلة ولذا قال الإمام محمد في موطنه بعد هذا الحديث قال محمد وبهذا نأخذ إذا غامض أكثر من يوم وليلة وأما إذا غامض عليه يوما وليلة أو أقل قضى صلاته بلغنا عن عمار بن ياسر أنه غامض عليه أربع صلوات ثم أفاق فقتضاها انتهى قلت والقرينة تؤيد الحنفية لأنه روى عن ابن عمر في المعنى عليه يوما وليلة أنه قال يقضي أخرجه الإمام محمد في كتابه الآثار فنزل فعله هذا على أقل من يوم وليلة بناقض قوله فاعتنوا وتشكروا **كلمة قوله** النسي عن الصلوة أي ما حكاه هل هو مثل الأغناء أو أم لا **كلمة قوله** إن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاها والمرسل حجة عند الحنفية والمالكية مع أنه موصول عند مسلم وأبي داود وغيرهما برواية سعيد بن أبي هريرة حين نقل أي رجم إلى المدينة والقول الرجوع من السفر ولا يقال لمن أبدأ السفر فقل لا للقائلة تعا ولا في البدء أيضا فمن قال القائلة الرجعة فقط فقد غلط

مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب أنصرف من صلوة العصر فلقه رجلا لم يشهد العصر فقال ما حبسك عن صلوة العصر فذكر له الرجل عذرا فقال له عمر طفت قال مالك ويقال لكل شيء وفاء وتطيف مالك عن يحيى بن سعيد أنه كان يقول أن المصل يصلي الصلوة وبأفاته وقتها وبأفاته من وقتها أعظم وأفضل من أهله وماله قال مالك من أدركه الوقت وهو في سفر فأخر الصلوة ناسيا أو ساهيا حتى قدم على أهله أنه إن كان قد قدم على أهله وهو في الوقت فإنه يصلي صلوة المقيم وإن كان قد قدم وقد ذهب لوقت فليصل صلوة المسافر لأنه إنما يقضي مثل الذي كان عليه مالك وهذا الأمر الذي أدركت عليه الناس وأهل العلم ببلدنا قال مالك الشفق الحرة التي في المغرب فإذا ذهبت الحرة فقد وجبت صلوة العشاء وخرجت من وقت المغرب مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر غنى عليه فذهب عقله فلم يقض الصلوة قال مالك وذلك فيما نرى والله أعلم إن الوقت قد ذهب فأما من أفاق وهو في وقت فإنه يصلي التوهم عن الصلوة مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قفل من خير

كلمة قوله طفت بنائين أي نقصت نفسك حظها من الأجر لأنه لا يمكن أن يصل في المسجد جماعة إذا كان له إمام راتب قاله الباجي قال مالك ويقال لكل شيء وفاء بالمدو تعنيف أي مقابل الزيادة وهو في اللغة الزيادة على العدل والنقصان منه **كلمة قوله** أن المصل يصلي الصلوة والحال أنه ما نأية فأنه وقتها يكون صلاها فيه ولكن لما موصولة فإنه من وقتها الأفضل والمستحب أعظم أو أفضل شك من الراوي وفي نسخة بالواو من أهله وماله قال الباجي قال مالك في حديث يحيى لا يجزي ذلك وجه كراهية مالك لهذا الحديث أن ظاهره أن قال قوله عليه السلام من فاتته العصر الحديث لأنه عليه الصلوة والسلام جعل من فاتته العصر كافرا وتر جعل يحيى بن سعيد في فوات بعض الوقت ما جعله النبي صلى الله عليه وسلم في فوات جميعه ففى ذلك تشديد التعنيف على الناس انتهى مختصرا وخرج ابن عبد البر عن ابن عمر رفعه أن الرجل لا يدرك الصلوة وأنه فاتته خير من أهله وماله وأخرج الدارقطني نحوه عن أبي هريرة مرفوعا ناظرا لظاهر المراد في الحديث بالصلوة أداءها في وقتها المكرر فجعل لا يفتي فيه نعم لرجل على أول الوقت فيه ضيق كما قاله الإمام مالك فالأوجه عندي أن يرد بالصلوة صلوة العصر في وقت الأصغر فمافاته وقتها لكن لما وصلت في وقت الكراهة دخل في الوعيد وهذا الوجه من طريق الأثر **كلمة قوله** قال مالك من

له قوله طفت بنائين أي نقصت نفسك حظها من الأجر لأنه لا يمكن أن يصل في المسجد جماعة إذا كان له إمام راتب قاله الباجي قال مالك ويقال لكل شيء وفاء بالمدو تعنيف أي مقابل الزيادة وهو في اللغة الزيادة على العدل والنقصان منه **كلمة قوله** أن المصل يصلي الصلوة والحال أنه ما نأية فأنه وقتها يكون صلاها فيه ولكن لما موصولة فإنه من وقتها الأفضل والمستحب أعظم أو أفضل شك من الراوي وفي نسخة بالواو من أهله وماله قال الباجي قال مالك في حديث يحيى لا يجزي ذلك وجه كراهية مالك لهذا الحديث أن ظاهره أن قال قوله عليه السلام من فاتته العصر الحديث لأنه عليه الصلوة والسلام جعل من فاتته العصر كافرا وتر جعل يحيى بن سعيد في فوات بعض الوقت ما جعله النبي صلى الله عليه وسلم في فوات جميعه ففى ذلك تشديد التعنيف على الناس انتهى مختصرا وخرج ابن عبد البر عن ابن عمر رفعه أن الرجل لا يدرك الصلوة وأنه فاتته خير من أهله وماله وأخرج الدارقطني نحوه عن أبي هريرة مرفوعا ناظرا لظاهر المراد في الحديث بالصلوة أداءها في وقتها المكرر فجعل لا يفتي فيه نعم لرجل على أول الوقت فيه ضيق كما قاله الإمام مالك فالأوجه عندي أن يرد بالصلوة صلوة العصر في وقت الأصغر فمافاته وقتها لكن لما وصلت في وقت الكراهة دخل في الوعيد وهذا الوجه من طريق الأثر **كلمة قوله** قال مالك من

قاله ابن رسلان من غرة خير بنجاح معجزة مفتوحة فتحية ساكنة فمحمدة مفتوحة أخرى ماء مهجلة لم يضر من العلمية والتأنيث قال الأصمعي هذا غلط من ابن شهاب والنسابة من حين بمهمله ونون قال الباجي والنسابة ما ناله ابن شهاب وصوبه ابن عبد البر أيضا قاله ابن رسلان وقال النورى ما قاله الأصمعي غريب ضعيف وخير اسم موضع على ثمانية برد من المدينة خرج إليها النبي صلى الله عليه وسلم في آخر حرم شمس كذا في البذل وقال العيني خير بلغة اليهود حصن قيل أول ما سكن فيها رجل من بني إسرائيل يسمى خير فسميت به على ستة مرار من المدينة المنورة وكانت الغزوة في جاري الأولى سنة استنى وقال الزرقاني وخيرا هو يثرب أبنا ثمانية بن مهايل وكانت في صدر الإسلام ودار البني قريظة والتضيق قال الزرقاني بين خير والمدينة ستة وتسعون ميلا تخالف هشام في الحديث في أن قصة العريس وقت للثمن لله عليه وسلم مرة أو تعددت لما اختلفت الروايات فيها جلد لفظ رواية حين قفل من خير كما تقدم أخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه أيضا وفي الصحيحين وأبي داود عن عمران بن وهب في كذا في سفر بالإيهام وكذا عند أبي داود عن عمر بن أمية أيضا وفي مسند وأبو داود عن ابن مسعود وأقبل صلى الله عليه وسلم من المدينة ليلة وبأبي من مرسل زيد بن أسلم بطريق مكة ولعبد الرزاق من مرسل عطاء واليهتم عن عقبه بن عامر والطبري عن ابن عمر وكان بطريق تبرك ولا في داود عن أبي قتادة في جيش للأمراء لجوال ابن عبد البر الجهم بين الروايات بأن زمان خير قريب من زمان المدينة وطريق مكة يصدق عليها أيضا قال الخط ولا يخفى تكلفه وقال الأصمعي أيضا لم يفتح المرأة واحدة ورجح النورى والقاضي عياض تعدد القصص كثرة اختلاف الأحاديث فيها كما سيحكي بعضها وقال السبكي لا يجتمع إلا بعدد القصص وأليه مال أكثر الحديثين وقال أبو بكر بن العربي ثلث مرارة أحد هارواية أبي قتادة لم يحضرها أبو بكر وعمر وثلاثية حديث همران حضرها وأثالثة حضرها أبو بكر وبلال قاله العيني وأليه مال الزرقاني كما سيحكي ١١

اسرى حتى اذا كان من آخر الليل غرس وقال لبلال اكلا لنا الصبح و
 نام رسول الله صلى الله عليه وسلم واجامه وكلا بلال ما قدر له ثم
 استند الى راحلته وهو مقابل الحجر فغلبته عيناه فلم يستيقظ رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ولا بلال ولا احد من الركب حتى ضرت الشمس
 ففزع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا يا بلال فقال بلال يا
 رسول الله اخذ بنفسى الذي اخذ بنفسك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اقتادوا فحشوا راحلهم واقتادوا شيئا ثم امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بلالا فاقام الصلوة فصلى بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح ثم قال

م صريحة فان التأخير كان لسبب الطلوع فلا يجزئ
 بينها الا انه مودة استبها احد حرارة الشمس مرة
 عند طلوعها ولذا ترى العلامة العيني رحمه الله
 التأخير لكل ساعة الوقت كما تقدم في كلامه لان
 الحديث الذي شرب كان لفظ فكان لو ان استيقظ
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والنفس في ظلمة الحشر
 وحل في موضع آخر في حديث آخر دليل على ان
 عدم حجاز الصلوة عند طلوع الشمس لا يفسد الله
 عليه وسلم ترك الصلوة حتى ياتي الغسق ولو ورد
 الشيخ في بعضها انه ذلك لان لفظ هذا الحديث
 فاستيقظ النبي صلى الله عليه وسلم وقد طلع
 حاجبا الشمس الحديث وفي آخره فلما ارتفعت الشمس
 نوباً ضمت قامة فضله عليه وسلم فيقولون
 اي اناروها لتقوموا والراحيل بهم راحلة واقتادوا
 بهيمة الماشي اي جروها شيئا قليلا حتى يخرجوا
 من الوقت المذكور ايضا في قصة اخرى ثم امر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فاقام الصلوة و
 الاحد واي دأ من حديث ذي جبر وقمر ولا
 فاذن ثم قام صلى الله عليه وسلم فعمل الركعتين

له قول له اسرى اي سار ليلا قال اسرى وبمقتضى ما
 الله ان تعلم الناس انهم اذا كان من آخر الليل اي مع الصبح كما في رواية ابن عمر عند الطبراني واحمد الكشي في مسند وايد في حديث ابن قتادة فقال بعض
 القوم يا رسول الله لو عرفت بنا فقال صلى الله عليه وسلم اخاف ان تناموا عن الصلوة فقال بلال نا و فقطكم الحديث اخبره الجعاري عرس بنشد يد الراوي وهو جليل
 اللحن عيان القوم بنزل المسافر آخر الليل للنوم والاستراحة ولا يصح نزول الليل تعرييا قال ابن رسلان وفي الحديث يبرسون في غمر الظهيرة وقال صلى الله
 عليه وسلم لبلا ان رباح النبي صلى الله عليه وسلم قد اوعى عذب في الله كثير اشهد بحد والمشهد كلها مات بالشم زمن عشر مشهور
 بعد ما وله نعم وستون سنة اكلها في
 بكتل الكفن الصبح بحيث اذا طلع توقظنا وهو لم يرد ما في اكثر
 الروايات اكلنا الليلة اي ختمها وانام رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ولم
 واحصا به بالرفع على انه عطف على المفعول المظهر قال القاري يجوز
 التخصيص للمفعول معه وكلا بصيغة الماشي بلال فحصل كما في
 مسلم ما قد ربه بالبناء للمفعول اي ما يسلم الله له ثم استند الى
 راحلته ليستريح والراحلة المركب من الابل ذكر كان او انت
 فانه ابن رسلان ولفظ المشكوك فلا تدرك الصبح استند الى
 راحلته موجه الفجر وهو مقابل الحجر اي متوجها لجهة طلوع الفجر
 ليطلع عليه فضيلة اي بلا لايضا كناية عن النوم يعني نام بلال
 فبعد قال المشايخ هذا كان تنبيه بلال الى انه يوقظني الامر الى
 الله اذا اظهر خوف فرت الصلوة فيه صلى الله عليه وسلم قال
 لوفظكم كما تقدم في قوله فلم يستيقظ رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فان قيل كيف يصح هذا القول على الله عليه وسلم
 تنام يعني ولا ينام قلى يجب بان الوقت من بد ركات العين
 وهي تأخر دون القلب مع احتمال ان يكون هذا الوقت مستغنى
 من القامة كما يستأنس من الفاظ حديث ابن مسعود عند احمد
 الزرقاني في اواخر الباب ولفظ لوان الله اراد ان لا تأمرها
 ولكن اراد ان تكون لمن بعكم الحديث ولا بلال ولا احد من
 الركب جميع ركاب وفي مسند احمد من جملة حتى ضربت الشمس
 او ما يصح شعاعها وحرها قاله عياض وفي رواية الجعاري وما
 يقطنوا الاخر الشمس زاهم مسند ابو داود فكان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اولهم استيقظا وهو ينافى حديث عمران عند
 الجعاري فان النبي صلى الله عليه وسلم استيقظ بعد نغس
 يكبر عشرين قال الزرقاني فالجمعة ما رحمه عياض ان النحر
 صلوة الصبح وقم مرتين واليه او ما كما فظ ولذا قال السجستاني
 لا يجزم الابتداء للجمعة اذ يفزع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اختلاف العلماء في معنى هذا الفزع وسببه على ربيعة احوال فقال
 الخطابي معناه انتبه من نومه يقال افرغت الرجل من نومه
 ففزع اي انتبهه فانتبه اه وقال الاصمعي ففزع لاجل عدم نوم
 الخوف ان يتبعهم ولا يحضن لقوله لانه صلى الله عليه وسلم
 لم يتبعه جد وفي نومه من خير ولا من حين بل يعرف
 من كلها ظاهرا غائبا مع ان القصة وقعت قريبا من المدينة
 المنورة كما في الزرقاني وقال القرطبي قد يكون الفزع بمعنى الملقح

الى الشيء اي بادري الصلوة نقله عنه ابن رسلان قال ابن عبد البر لم يحل ان يكون تأمنا على ما فاتهم من الوقت ويؤيده رواية مسلم عن ابن قتادة فجعل بعضهم
 الجعاري بعض ما كفاة ما صنفنا بغيره في صلوات الحديث وفي رواية ابن قتادة عند ابو داود فقال بعضهم لبعض قد فرطنا في صلواتنا وكل من هذه الاربعة
 موجه الا الثاني فقال صلى الله عليه وسلم وهذا التفسير يا بلال فقال بلال معتد راحين قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بلال ان ما قلت كما قيل
 الى قتادة هذا الجعاري فقال يا رسول الله اخذ بنفسى الذي اخذ بنفسك يعني ان الله عز وجل استولى بقدرته على كما استولى عليك ومجتل ان يكون المعنى النوم
 غلبني كما غلبك مع من تركك اي كان نومي بطريق الاضطراب دون الاختيار لرجوه الاحتذار وليس فيه احتجاء بالبعد كما توهم في قوله فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اقتادوا فحشوا راحلهم واقتادوا شيئا ثم امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فاقام الصلوة و
 في الثاني قال المعنى فان قلت ما كان السبب في مروه صلى الله عليه وسلم بالراحيل من ذلك المكان قلت بين ذلك في رواية مسلم فان هذا واودع فيه
 الشيطان وقيل كان ذلك لاجل الغفلة وقيل لكون ذلك وقت الكراهة وفيه نظر لان حديث الباب لم يستيقظوا الا واحد واحدا الشمس وذلك لانه لا يكون
 الا ان يذهب وقت الكراهة وقيل هذا منسوخ بقوله صلى الله عليه وسلم فليصبرها اذ ذكرها وفيه نظر لان الآية مكية والقصة بعد الهجرة انتهى قلت
 بسط الرد على هذا الخبر الباطل ايضا قال الزرقاني وقيل اخرها لاشتغالهم باحوال الصلوة وقيل تحوز امن العدو وقيل ليستيقظ النائم وينشط الكسلان
 قيل لكراهة الوقت ورد حديث عمران بن لطفه حتى وجد واحدا الشمس والطارقي حتى كانت الشمس في كبد السماء انتهى قلت لا ينبغي عليك ان الواقعة قد تكررت فليكن
 الامكان ما يخبر عليه الصلوة والسلام مرة كان لكل ساعة الوقت ففي رواية المسجل في الاستيقاظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فليأمر راسه وراى
 الشمس قد برزت فقال لعلوا احضارنا حتى لمه البهجة الشمس نزل فيصلى واكثر ايات ابن دأ على انه صلى الله عليه وسلم اخبرنا ان الشمس صلى الله عليه وسلم

من الله عز وجل من دون مالك لامن مالك ولا من فوقه قال في الم
 عل الاقول الكيفية ذكرها اهل التفسير ونحو منها في المبدأ لتجرب
 او كمن يذكر تعالى ذكر الصلوة فيكون المعنى وقت ذكرها فوضه
 قوله عرس رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة عند الصبح بطريق
 طريقته من المدينة واحد وكل يتخفف فكان من باب وعدو
 بانها واسمها فاردين حتى استيقظوا واما قال قد طلعت عليهم
 تقدم فاسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يركعوا وفي المسألة
 فافتادوا ولاساقاة بيناهم احتمال ان امرهم بالتقوى او اتقوا
 فافتاد بعضهم وركع الاخرون كما هو ظاهر حتى خرجوا ونظ
 المشقة عن مالك حتى خرجوا من ذلك الودى لذى عرس فيه
 وقال صلى الله عليه وسلم ان هذا اود به شيطان ومسلم عن ابو
 هريرة عدا اودا حضر ناهيه الشيطان قال ابن رشتين قد
 علله صلى الله عليه وسلم بذلك وابعاله الالهو وقال
 عياض هذا اظهر الاقوال في تعليله انتهى قلت وهذا يؤيد
 الجفينة في قولهم ان القضاء لا يجزى في الاوقات الثلاثة
 الطلوع والغروب والاستواء صلى الله عليه وسلم اخر
 قضاء الصبح بحضور الشيطان في هذا الودى ولم يصلها
 فيه وقد ثبت حضور الشيطان في هذه الاوقات الثلاثة ايضا
 كما سيجى في الموطأ ايضا ان الشمس طلعت ومعها قر الشيطان
 فاعاد الرقعت فارقها ثم اذ استوت قارنها فاذا زالت فارقتها
 فاذا اذنت للغروب قارنها فاذا غربت فارقتها اذنى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن الصلوة في تلك الساعات انتهى فعلم
 ان المراد بالصلوة المهيبة في هذا الحديث مطلقا المتناول للفتنة
 ايضا لان الشيطان في الوقت كما ترى في الودى في هذا الحديث فان
 قلت ان الشيء صلى الله عليه وسلم منع عن التناوم وههنا
 قد تناوم بذلك الودى واجب بانه لم يمتن تناوما بل كان عظم
 الصلوة والسلام على ولذ التحضر للجهر على مودة كما سيجى
 من مجلة الباب ١٢، كقولهم وذكر اجتخرجوا من ذلك الودى
 غير بعيد اختلف العلماء في حكم القول من الودى وانذى لصاب
 فيه الشيطان والفعلية متعاد ومختص بترك الجماعة والجهود
 على الثاني لانهم صلى الله عليه وسلم يعرف اثر الشيطان واخبره
 ونحن لانعرف هل فيه اثر الشيطان بايهم لا بسطه الباسي
 ثم امرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وان يزلوا وان يتوضأوا
 ثم توضأ صلى الله عليه وسلم وتوضأ الناس في رعايته مسلم
 وابوصيل لا المؤمن ان ينادى بالصلوة اى يؤذن ويقيم كذا
 بانك في رعايته وتقدم انه صلى الله عليه وسلم امره بال
 فاذا ثم قام صلى الله عليه وسلم ففعلت التين قبل
 الصبح ثم امره فاقام الصلوة ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سلم بالاس الصبح قضاه ثم انجز التين ثم وقد راى من
 اى بعض فرعه يرأسه على خروج الوقت كما تقدم فقال تسلي
 تعالى الله بقرى النفس الآية زاد في بابي داود من حديث ذى
 قال لعزير عبد السلام في كل جسد روحان روح النية التي
 روح الحيوة التي تجري في العادة انها اذا كانت في الجسد فبشر
 مسعود وان الله اراد ان ينام امره لم يناموا ولكن اذا وان
 لان انى شبيهة عن مسروق صاحب انى ولد نيا وما بها يمس
 الصلوة اذ فيها وفي حكمها العباس بالطريق الاولى كما تقدم وخ
 المسلمان يقضى الصلوة عامدا فلم يجزى بيانها ولغة اولئك
 في وقتها وقضاء الله الا ذلك لا كما توهم ان يقضى مرة اخ
 الاكثر الى بلا الا وهو انهم يعقلوا بالسر فافهم اى اسند لما تقدم
 الصحيح يروى هذا اللفظ بلههم واصدعها عند اهل اللغة المهر
 الصبي حتى نام ليل عده فارسل الله صلى الله عليه وسلم بلا لاضال
 الليل واعدا راعه فقال ابو بكر اشهد انك رسول الله لما شاهد من
 والشاعر واحد واحض تقضى الصلوة في كل وقت نرى عن الصلوة

شهيرة اقم الصلوة لذكرى واختلاف في تفسير الآية
 في الطرف أي اذا كرتن اود كرت امرى بعد ما مضت
 من المصافى أي وقت ذكر صلواتي قاله العوفي رحمه الله
 في توميد القصة منهم ابن عبد البر ان طريق خبره
 للصلوة فقبل بل بعد ما سهرته وردد ما
 فزعها اسفا على فوت الصلوة لا تخوف كما
 فليصلها اذ ذكرها فان الله عز وجل
 يريد بن اسلام انه قال عرس رسول
 مكة و وكل بلا ان يوقظهم للصلوة
 قد طلعت عليهم الشمس فاستيقظ
 صلى الله عليه وسلم ان يركبوا حتى يخرجوا
 شيطان فركبوا حتى خرجوا من ذلك
 عليه وسلم ان يزلوا وان يتوضؤوا و امر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس
 فقال يا ايها الناس ان الله قبض ارواحنا
 فاذا ارقد احدكم عن الصلوة او نسيها
 في وقتها ثم التفت رسول الله صلى الله
 لان اتى بلا لا وهو قائم يصلي فاجبوه
 ام ثم دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في اول التذكير جوابا لخبر ان الذكر على كانه قال
 غليظ اذكر يعني لو لم يذكر لا يلزم عليه القضاء
 و حاصل ما قاله ابن رسلان الطرف قيد متسا
 والا يلزم الايمان بجميع الصلوة في وقت التذكير
 اللحظة البسيطة وهي بيه الفساد فان الله عز وجل
 يقول قم الصلوة لذكرى كذا في نسخ الموطأ والصحيح
 في رواية الزهري للذكرى بالالف واللام وحقق الراي
 مبداء الف مقصور وكان الزهري كذلك يقرنها قال
 الزرقاني فظلم ان في حديث تغلب امر الراي وانما
 هو للذكرى فبان ان استدلاله صلى الله عليه وسلم
 بهذه التمرة فان معناها للذكرى لوقت التذكير
 عياض ذلك هو لما نسب لسانا في الحديث وعرف
 ل يا ايها الناس ان الله قبض ارواحنا كما في قوله
 حين اي وقت غير هذا قبل ذلك الوقت او بعد
 من مستيقظا فاذا انا خرجت وارت للمنايات
 لم يلا يخفى قال السيوطي لا من حديث ابن
 فاما يسيروا بها الدنيا وما فيها يعني الرخصة و
 رحمه الله قوله فاذا ارقد احدكم غافلا وذهابا
 فغير القيل عنها وكونها لما معاراة لا يلزم
 والتذكير فليصلها حين القضاء كما كان يصليها
 اي شيطان العواد وشيطان بلا لا والشيطان
 فلم يزل يجد ثمن الهدوء قال ابن عبد البر اهل
 نهبت يداه عليه ليعلم كما يجد في بستان المجهول
 و رسول الله صلى الله عليه وسلم اياك روفه تاني
 الاوقات الثلاثة المنهية عنها فقال مالك والاوزاعي
 صلها اذ ذكرها وانكر الحنفية جوازها في الاوقات الثلاثة

قطع المذقة وكسر الراء الى اخرها حتى يبرد الوقت وحقيقة الابراد الدخول في البرد والابرار استقام اشكوا وقيل للوجوب حكاة القاض عياض عن الصلوة عن بعض الابرار كما قاله النووي او نأذلة او المعاونة اي تجاوزوا من وقتها المعتاد والمراد بالصلوة الظاهر كما سيخرج في الحديث الا في وقال صلى الله عليه وسلم اشكنت النار الى ربها حقيقة بلسان المتكلم وروى نحو الرجل ابن عبد البر وعياض والقهقيس والنووي وابن المنذر والتوريشي قاله الزرقاني ولا مانع منه لان قدرة الله عز وجل اعظم من ذلك فخلق له آلة اللسان كما خلق له هذا خلق من العلم والادراك وحله الدنيا اوى على الحياض فقال شكروا ما كناية عن غلبتها واذهبا ما جازاها قاله العيص فقالت يا رب اكل بعضي بعضا يريد به كثرة حرما وانها تنطبق

بفسين ثلثة نفس بغير الفاء وهو ما يخرج من الجوف ويدخل فيه من الهواء وقيل بمعنى النفس لوجوه الحديث على الحقيقة فظاهره ولو حل اوله على الحياض كما تقدم ففسها كناية عن ليهما وخروج ما برز منها في كل عام نفس في الشتاء ونفس في الصيف يخرج من في موضعين على البدلية او البيان ويحمل المرفوع على انه خبر ميتا بعد وف والنصب بتقدير احيى قاله القاري وغيره قال الشيخ وسلم زيادة فأترون من شدة البرد في اللسان زهرها وما ترون من شدة الحر ففهم من صومها فان قيل كيف يجبر بين الحر والبرد في جهنم فالجواب ان جهنم فيها ذوايا فيها نار وفيها زهر يبرز وقال مغلطاي لمقاتل ان يقول ان الذي خلق الملك من ثلثه فاه وعلم جميع الصديقين في محل واحد وايضا فأتروهم هذه من امور الآخرة لا تدرك على امور الدنيا لا يقال ان شدة البرد اذا كانت من اثر جهنم فينبغي فيها التاخير ايضا والنجس صلى الله عليه وسلم اذا اشتد البرد يكثر الصلوة لانه لا يفرق ما خيره بل الرقي في مقدمتها فقله الباقى وهو ظاهر لان في البرد كلما يتأخر يزداد البرد بخلاف الحر من ان الغسل في الشتاء

سنة قوله قاله الاشتد الحر فابرودا بقطع المذقة عن الصلوة تقدم الكلام على لفظ عن والمراد بالصلوة الظاهر كما اشار اليه المصنف بالتوبيخ وبه صرح في حديث ابى سعيد عند القاري بلفظ ابرودا بالظهور على بعضهم الصلوة على عومها فقال به اشبه بالعصر واحدى العشاء في الصيف ولم يقل به احد في المغرب لتضييق الوقت فان شدة الحر من في جهنم تحليل لمشروعية الابراد والحكمة فيه دفع المشقة لانهما تسلب الخشوع وقيل لانهما سانه لتجبر فيها بهم واستشكل بان الصلوة مظنة وجود الرحمة ففعلها مظنة طرد العذاب فكيف يبرز بتركها واجيب بان التحليل اذا اجاز من الشارع وجب له وان لم يفهموا واستنبط التحليل بان وقت ظهور اثر الغضب لا ينجم فيه الطلب الا من اذن له والصلوة لا تنفك عن طلب ودعاء ويؤيده حديث اعتذر الانبياء عليهم السلام في الحشر بسوى نبينا عليه الصلوة والسلام فلم يعتذر لانه اذن له ويمكن ان يقال انها من اوقات المشقة التي هي مظنة سلب الخشوع فانسأ الابراد وذكر كراي النجس صلى الله عليه وسلم فهو بالاسناد المذكور وهو من جعله موقوفا ان معلنا وقد افرد احد ومسلم من طريق اخر مرفوعا **سنة قوله** فان شدة الحر من في جهنم تقدم الكلام على متن الحديث قال القاري اختلغا العلماء في الجمع بين هذه الأحاديث المذكورة

له قوله الذي عن الصلوة بالاجزأ نصف لها عند اشتداد الحر قاله الجوهري وغيره وكذا قاله العيص والنسب للكرامة كما هو ما خرج من مفهوم الروايات **سنة قوله** قال ابن القيم رحمه الله عطاء الذي يحكم الناس فيها وقال ابن عبد البر فيقول الاجابوت المتصلة التي رواها مالك وغيره من طريق كثيرة قاله السيوطي في البقي قدم للمسليم المسند لانه يراها سواء قلت وتحدثت اخرجهما بطريق ان شدة الحر من في جهنم في بغير الفاء واسكان الضميمة اخره عام مملعة هو سطره المراد النعيم الواسع

وحديث خباب شكوا الى النبي صلى الله عليه وسلم حر الروضاء فلم يشكنا راعاه مسلم فقال بعضهم الابراد رخصة والتقدم افضل وقال بعضهم حديث خباب لا يبراد الى هذا حال بوبكر الانصاري في كتاب المناهج والمنسوخ والطحاوي وقال وحيدنا ذلك في حديثين احد ما حديث المذبة كناية لفظ بالهاجرة فقال لنا صلى الله عليه وسلم ابرد واخبرين به ان الابراد كان بعد التهجير وحديث اشترى اذا كان البرد يكثر اذا كان الحر ابرد او يقال حديث خباب كان حكمة وحديث الابراد بالمدينة فانه يرواية الى هريرة وقد اسلم بشتم وقال لخلال في علله عن احمد اخر الامرين من النجس صلى الله عليه وسلم الابراد وحمل بعضهم حديث خباب على انهم طلبوا اتانها اذا اذنوا لحد والابراد وقال بورعير قول خباب لم يشكنا يعني لم يجوجنا الى الشكوى انتهى فهدى ستة وجوه واختار القاري لما أسس فقال والتاخير يفيد الى خلو الوقت لئلا ياجلوا فقال ابن قدامي قد امة في المعنى ولا تعلم في استغياها تعجيل لظهور في غير الحر والنعيم خلا فقال الترمذي وهو الذي اختاره اهل العلم من اصحابه صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم واما في شدة الحر فيخرج في يقضى استقام الابراد على كل حال وهو ظاهر كبرهم احمد وهو قول يحيى واصحابه للرأي وابن المنذر وقال القاضى انما يستعمل الابراد لثلاثة اشروط شدة الحر وان يكون في البلدان الحارة ومساجد الجماعات فاما من صلاحها في بيته او مسجد يفتأ بهيته فلا يفضل تعجيلها وهذا مذهب المشايخ في مختصرها فقلت كذا في الدر المختار وغيره اذ قال وتاخير لظهور الصيف مطلقا اي بلا اشتراط شدة حر وحرارة بلد وقصد جماعة وما في الجوهرة وغيره من اشتراط ذلك منظور فيه قال الشامي للشرط الثلاثة مذهبنا لثا فعية صرحوا بها في كتبهم واما مذهب مالك على ما نقله الزرقاني فذهب الابراد في جميع السنة ويزاد لشدة الحر **سنة قوله** بريح الثوم بينهم النار للثلاثة بسط المحمدي في مناقبه كثيرا منها انه مسخن للنفخ يخرج للدد ومدرجدا وهذا افضل ما فيه جيد للنسيان وغير ذلك فعد خمسة وعشرين مناقم وعدة مضار

صالحا وكبره التلم وهو غلطه الانف والعزم في الصلوة لانه يشبه فعل الجوس حال عبادتهم الذين قال الزاهلي ونقل الحارثي عن ابي اسحق انها تحرمه انتهى **سنة قوله** انه
 الضمير على الظاهر يعني قال لعبد الله بن زيد وروى محمد في موطنه عن ابيه يحيى انه سمع جده ابا حسن يسأل عبد الله بن زيد في فعل السائل باحسن وفي رواية للبخاري
 شهدت عمر بن ابي حسن سال عبد الله بن زيد في فعل السائل عما قاله لم يحصل له اختلاف في هذه الرواية مولا السائل يحيى والحسن او عمر قال الحافظ والذي يجمع هذا الاختلاف
 ان يقال يجمع عند عبد الله بن زيد بين الحسن والاضاى وابنه عمرو وابن ابنة يحيى بن عماره فصاروا من صفه الوضوء وتولى السؤال عنهم بن ابي الحسن فثبت نسب السائل اليه كانه
 الحقيقة وحيث نسب السائل الى حسن فعليه ان يكونه الاكبر وكان حاضرا وحيث نسب السائل اليه في قول الحافظ ايضا كونه
 الاسلام على عمر بن ابيه قال قلنا بل لفظ الجمع للمشي الى انهم اتفقوا على السؤال ورواية ابي نعيم في المستخرج عن
 ١٢ عشر بن ابي حسن قال كنت كثير الوضوء فقلت

قال من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب من مساجدنا يودينا برمح الثوم مالك
 عن عبد الرحمن بن الحارث بن ابي ربي سالم بن عبد الله اذ اراني الانسان يغطي
 فاه وهو في الصلوة جسد الثوب جسد اشد يدا حتى ينزعه عن فيه
 العمل في الوضوء مالك عن عمر بن يحيى لما زني عن ابيه انه
 قال لعبد الله بن زيد بن عاصم وهو جده وعمر بن يحيى وكان من اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تستطيع ان تريني كيف كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ قال عبد الله بن زيد نعم فدعا بوضوء
 فافرج على يده ففصل يديه مرتين ثم مضى واستثنى ثلاثا ثم

لعبد الله بن زيد حريجة في ان سئل السؤال كان عمر فله الحمد
 والمئة وهو جده عمر بن يحيى لما زني كذا يجمع رواية الموطأ
 بل كذا في جميع روايات الامام مالك في غير الموطأ ايضا كسنت
 ابي داود والنسائي وغيرهما قال بن عبد البر انفر به مالك ولم
 يتابعه عليه احد ولم يقل احد لعبد الله بن زيد جده وعمر وقال
 ابن وقيع العميد هذا وهم قبيح من يحيى بن يحيى او غيره واعجمية
 ان ابن وضاح وكان من ائمة الفقه والحديث سئل عنه فقال
 جده لانه وقال الحافظ الضمير راجع الى الرجل لقائله لثابت في
 اكثر الروايات فان كان ابا حسن فهو جده وعمر حقيقة او ابنة عمر
 فهاهنا لانه عم ابيه يحيى لان نسبهم هكذا
 وهو من زعم ان الضمير لعبد الله وليس
 هو جده وعمر ولا حقيقة ولا جهازا وقول صاحب الكمال ومنه
 ان عمر هو ابن بنت عبد الله بن زيد غلط فوه من هذه الرواية
 فلا تغفل وكان اي عبد الله بن زيد من اصحاب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كذا قاله المشايخ والادوية عندي ان يجمع الضمير
 الى جده عمر المذكور اذ كرون عبد الله بن زيد من الصحابة تطاهر
 كون السائل من الصحابة في حين الحفا بعد ما انه قريب لفظا
 وكونه سائلا لعبد الله وضوءه صلى الله عليه وسلم ايضا
 عند مصعبه فاذ التنبيه على كونه صحابيا اشد احتياجا من
 التنبيه على بيان صحبة عبد الله بن زيد والله اعلم **سنة قوله**
 هل تستطيع ان تريني اي اوتي فيه ملاطفة الطالب للثبوت
 اذ اراد ان يفعل ليكون ابلغ في التعليم وان مصدرية
 والمجسلة في محل التصيب مفعول لتستطيع كيف كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ للصلوة قال عبد الله بن
 زيد نعم اريك فدعا بوضوءه فافرج على يده وهو جده
 للبخاري فدعا بوضوءه في اخرى له فدعا بوضوءه فافرج
 الا ناء اذ اقبلت ما فيه اي صب الماء يقال فرفغ وافرغ ففان
 على يده زاد ابو مصعب وغيره البعض وفي رواية ابن وضاح
 وغيره بالتنبيه فالتقدير على حد يديه او يراى باليد الجنب
 فيتنق الروايات ولم يذكر فيه النية او التسمية لاجتماعها
 دون الاعمال ولا ناهي ففان قاله القاري قلت اريد بيان الجواز
 بدونها ففصل يديه بالتنبيه لجهت الوضوء الموطأ والحارثي الكفان
 مرتين مرتين بالتركاز في بعض الروايات الا في رواية المصاحف

سنة قوله من اكل من هذه الشجرة ينع الثوم فيه
 جهازان المرفق في اللغة ان الثمر له ساق والساق
 له فخره فصار بن عباس قوله عز وجل والجمرة الشجر
 يسجدان وقيل بينهما عزم وخصوص فكل جمرة ولا
 عزم قيل غير ذلك فلا يقرب وفي نسخة فلا يقرب بين
 التاكيد وفيه ملاطفة فان القرب اذا كان ممنوعا
 بنادخل الى مساجدنا بل لفظ الجمع وكذا في رواية
 احمد بن محمد بن جسيم المسجد وقيل حاصر مسجد المدينة
 انزل جبريل عليه السلام ودان للملائكة فحفر
 في غير ذلك راد به مسجد خيبر لما نزل الباقى من
 الى سعيدانه قال لما فحمت خيبر وقم اصحاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في تلك الليلة الثوم والفس
 جبار فاكلنا منها اكلنا شديدا ثم رجعنا الى المسجد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والريح فقال من اكل
 هذه الشجرة الخبيثة فلا يقربنا للمسجد فقال للناس
 حرمت حرمت فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال يا ايها الناس ليس لي تحريم ما احل الله لكم
 شجرة اكلها ينع الثوم فقالوا لا يا رسول الله
 الذي اذى الملائكة واذى المسلمين لا يجتمع مسجد

على الله عليه وسلم بل لكل سواد لرواية مساجدنا
 وعليه الجهر للعلمي الملة وهي قوله عليه السلام
 يودينا برمح الثوم زلوني حديث جابر وليقعد فوضه
 ومثله للثوم البصل والكرث كما في حديث مسلم و
 الحق به الناس نقله عن العتيق كل ماله ماله كرسية
 قلت ومثله شره الدخان المتناول في هذا الزمان
 اكله لك ليس بمرام لما روى عن ابي سعيد المتقدم و
 حديث جابر عن ابي داود وقال عليه السلام كل فاني
 انا من لا تاتي بعد ذلك فبع كل ماله فاما من اكل
 نضجا فلا مانع حديث عمر بن الخطاب قال لا تأكلوا
 اكلكم ذلك لرجل فاذ الله لم ينجح فلاتا به وهو
 الى حنيفة والعامه رجسهم الله **سنة قوله** انه اذا
 على سالم الانسان يغطي فاه اي انه وهو حاله في
 الصلوة جسد يحيى فامروده هذا الجهره اي جذب
 الثوب عن فيه جسد قال الحارثي الجهره وليس مقولة
 بل لغة جهرته وهو الجهره وفيه شديدا مما لا تغفل
 الاكراه وهو ابلغ في تحليه حتى ينزعه اي يبدل عن فيه
 قال الباقى ومضى ذلك ان الحشوع مشغوع ومقصوف
 الصلوة والشام يلقى الحشوع لان معناه الكبر قال

فقد رنه قال بن جبرويه الاحتياط ان لا تقتصر على الاثر يوم الترويع قارى قال الحافظ كذا لما لك بل لفظ مرتين ووقع في رواية وهيب عند البخاري وقاله عند
 مسلم والدارقطني عند ابي نعيم بل لفظ ثلاثا وهو لا يحفظ قد اجمعوا فروع ايتهم مقدمة على رواية الحافظ الواحد كذا في التنوير قال الحافظان بن جبرويه العتيق ان قلت الما جمل
 هذا على وقتين قلت الجهر واحد والاصل عدم التقدم اهر ثم مضمض كذا في اكثر النسخ وفي بعضها مضمض والمضمضة لغة تحريك الماء في الفم قال العتيق قال ابن سبويه
 ومضمض وكما له ان يجعل الماء في فيه ثم يديره ويجهه وامسكه الفرك ومنه مضمض الفاس في عينه اذا احراره واستعمل في المضمضة تحريك الماء في الفم اه قال النووي
 جازها ان يجعل الماء في فيه ولا يشترط الادارة على المشهور عند الجهره واستند ترك الصلوة لا يوجب له واستنشاق في رواية يحيى لم يذكر الاستنشاق لان ذكر الاستنشاق
 دليل عليه فانه لا يكون الا بعد الاستنشاق ثلاثا نازعه في الغفلان اي مضمض ثلاثا واستنشاق ثلاثا وقيل فيه الجمع بين المضمضة والاستنشاق من كل غرفة و
 هو مختلف عند العلماء بسطه العلامة العتيق فلو ثبت الجمع بالحد يث يجعل على بيان الجواز قال الترمذي قال الشافعي ان جمعها في كف واحد
 فهو جائز فان فرقها فهو احب الدين ابو بوب ابوداود في سننه في الفرق بين المضمضة والاستنشاق وذكر فيه حديث طلحة بن
 مضج عن ابيه عن جده وفيه فرايته يفعل بين المضمضة والاستنشاق ولوجه النبوي عن شقيق بن سلمة قال شهدت عليا
 وعثمان فرقا ثلاثا ثلاثا واخره المضمضة من الاستنشاق ثم قال هكذا ارانا رسول الله صلى الله عليه وسلم تفردا
 رواه ابن السكن في صحيحه قال الباقى ودليلنا من جهة المعنى ان هذين عضوان منفصلان فوجب
 ان يفصل بينهما في الطهارة كالحديثين
 انتهى

[illegible]

In

عند المالكية على المشهور وكان عند الحنفية خلافًا للشافعية
وعندهم وهو رواية على بن زياد عن مالك رواه الباقى قال
الزرقانى سواء فعل ذلك عمداً أو سهواً والنسيان إنما وقع في الشيء
الأنف قلت ذلك عند الحنفية وأما عند المالكية فخذوا رواية ابن
القاسم وأما في رواية ابن حبيب فغرق بين العمد والناس
قلت وهذا صاحب مختصر التحليل للترتيب من السنن وقال في
المعنى والترتيب في الوضوء على ما في الآية واجب عند أحمد
لم أر عنه فيه اختلافاً وهو ذهب لشافعي وحكى أبو الخطاب
رواية أخرى عن أحمد أنه غير واجب وهذا ذهب مالك وأما
الثوري وأما ابن الراى انتهى وقال أيضاً لا يجب للترتيب بين
اليمنى واليسرى ولا تسلم يديه خلافاً لابن عمرهما في الكتاب والسنن
قال تعالى وإيديكم وإرجلكم الآية انتهى وكان ابن رسلان
له قول قال عيسى وسئل مالك عن رجل نسي أن يغمض أو
يلغظ المتردين على أكثر النعم يستتر حتى على قال لا ما ليس
عليه أن يعيد صلاته لأنها من سنن الوضوء كما تقدم مفصلاً
قال الزرقانى فما على تاركهما ولو عدوا فعادة وقيد النسيان
أنما وقع في السؤال انتهى قلت وبه قالت الحنفية ليغمض
أن تركه المغمضة أو ليستتر أن تركها لما يستقبل بكسل الماء
أى لما يعطى بعده ذلك من المصلوات أن كان يريد أن يعمل بعد
ذلك على هذا الوضوء والاحتاجه له قال في مختصر التحليل
من ترك فرضاً إلى به وبالصلاة رخصة فغلبها لما يستقبله فأما
مستلزم الملوأفة ذكر الكلام عليه في المسح على الخفين وذكره في
الموطأ في مسأله الراس جلالاً له قول وهو والنائم إذا قام
إلى المصلاة الظاهر في مقصود الترجمة بيان كيفية وضوءه والنائم فعل
من الحديث استحباب غسل اليدين إذا ذلك فهو أشد تأكيداً من
غيره للنائم حتى قال بعضهم بوجوبه في حقه كما سيجي والأوجه
أن يكون مقصود الترجمة أن الوضوء للنائم لا يجب على الفور بل إذا
قام إلى المصلاة قال إذا استيقظ وهو لا زمر يعمى فيقظ أحدكم
من نومه أشكل عليه بوجهين الأول ما ألف القادة في قوله
من نومه إذا استيقظ لا يكون إلا من النوم والثاني أنه ما
القاعدة في قوله أحدكم من نومه فإن أحد الاستيقظ من
نوم غيره فلو قيل من نوماً ومن النوم لكن أحضر واجب
عن الأول بأن الاستيقاظ متعين من الغفلة وغيره يقال

له قول في يتوضأ أي يتطهر الوضوء قد يراد غسل بعض الأعضاء من الوضوء وهو الحسن كافي النهاية وهو الماء وههنا بالماء ومنه ما تحت أنارة كناية عن موضع الاستسقاء قال العيني قال مالك إذا دبه الاستسقاء وكذا في الغيم الرحمان والحديث يجعل إن يكون من قول غيرهم وأضله والاول مال المزني إذا قال أنه سمع عمر بن الخطاب يقول يتوضأ الم يغيم يكون لفظ يتوضأ ببناء المجهول واختار الجوهري فقال يريد أنه سمع وقم الماء وحركة يديا تخمين شذو يكون ببناء والفاعل غيموم اللفظ يتناول الاستسقاء بالغاظط والبول لكن ظاهر قول الأمام في آخرها جاء في البول قائما يدل على أنه اقتصر على الاول لأنه شذو الوضوء للغاظط الم سبق والوضوء للغيره الى نفسه لكن لم تحصل بعدما اقتضه الاقتضار على حدها فان غوم ما تحت أنارة يتناول كليهما

لهان في انما قال ذلك لمعنى لطيف جدا وهو الاشارة الى ان نومه عليه السلام معاثل لنومنا فان قلت
التاكيد كذا في ابن رسلان فليفسل صيغة الامر فيه بالاخر زادوا مسلم وغيره قلنا والمراء الكنا لا
يعطى قبل ان يدخلها في وضوئه يغم الواد الماء الذي يتوضأ به اي في الاثر الماء المعد للوضوء وفسل قلنا
يا نا الوضوء اما الفسل وكذا الالية سواء وخبر منه الحياء من القى لا تقصد بنفس اليد على تغيير
كوله فان احكم لا يدري اين قد استشكل هذا التركيب لان انتفاء الدرية لا يمكن ان يتعلق
بمرورته صورة استغفار معنى لا يدري تعيين الموضع الذي يات يده قاله الشيخ وغيره بأت بمنز
من هل لاقت مكانا لها لم منه او نجسا وحله الاما ما حدث على الوجوب في نوم الليل دون النهار
وقال في المغني وغسل اليدين ليس بواجب عند غير الفقهاء ومن النوم يغير خلافه نعله اما عند
ي عنه انه مستحب وليس بواجب به قال عطاء ومالك والاوازم والشافعي واسحق واحباب
روي الحسن في نوم الليل ونوم النهار في الوجوب اهل طغيا ثم قال الاما ما شافعي سبيل الحديث
فلا يامن التأم أن تطوف يده على ذلك الموضع الجس او قد غفر ذلك انتفى فعلم بهذا انه
فناء قبل الفسل سواء كان ليلا او نهارا او وقع الشك بدون النوم كما قاله النووي ولا يصح
ما روي عن هذا يكون مؤد على حديث استغفار الفسل المستيقظ خاصة وثبت استغفار اليدين

من النوم وهذا أحد الأقوال في تفسير الآية اخذ به زيد بن اسلم وجماعة من المكابيين على ما قاله البايع وقالوا ان الآية ورد فيها ذكر سائر الاحداث فينبغي ان يصل اولها على النوم ليضمم فيها انواع الاحداث الموجبة للوضوء قال في التفسير الخازن ظاهر الآية يقتضي وجوب الوضوء عند كل صلوة وهو مذهب داود الظاهري ومذهب جمهور العلماء من الصحابة ومن بعدهم الى انه يجوز عدة صلوات بوضوء واحد واجيب عن ظاهر الآية ان المعنى اذ اقمتم الى الصلوة وانتم على غير طهر فخذوا ذلك للدلالة على المعنى وقيل معنى الآية اذ اقمتم الى الصلوة من النوم وقيل معنى الآية ان كان على طهر وقيل هذا اعلام من الله عز وجل رسوله ان الوضوء عليه الا اذا اقام الى الصلوة دون غيرها من الاعمال والقول الاول هو المختار في معنى الآية انتهى مختصراً وقال للبيهقي ادى ظاهرها بوجوب الوضوء على كل قائم الى الصلوة وان لم يكن محدثاً والجميع على خلافه

مالك عن زيد بن اسلم ان عمرو بن الخطاب قال اذا نام احدكم مضطجعا فليتوضأ مالك عن زيد بن اسلم ان تفسير هذه الآية يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين ان ذلكم اذا قمتم من المضاجع يعني النوم قال مالك الامر عندنا انه لا يتوضأ من رعاك ولا من دم ولا من قيح يسيل من الجسد ولا يتوضأ الا من حدث بخروج من دبر او ذكر او نوم مالك عن نافع عن ابن عمر انه كان ينام جالساً ثم يتصلب ولا يتوضأ الطهور للوضوء مالك عن صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة عن ابي بنى الازرق عن مغيرة بن ابي بردة وهو من بني عبد الدار انه اخبره انه سمع ابا هريرة يقول جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فان توضأنا به عطشنا افنتوضأ من ماء البحر

له قوله اذا نام احدكم مضطجعا فليتوضأ وحديث الرازي ولا تعلم خلافا بين الفقهاء في هذا المعنى انه قلت الرازي عن الامام مالك رحمه الله كما تقدم وايديكم الى المرافق اي مع المرافق كما تقدم وامسحوا بالسمع لانه الاصابع كما في الهداية بوزن اي كبريا على الاصابع بالالتقاء وقد تقدم الكلام على مقدار الوجوب وارجلكم بالجنب عطف على ايديكم وهو قراءة نافع وابن عامر والكسائي والبحر على الجوار في قراءة البايعين الى الكعبين اي مع الكعبين ان ذلك اي وجوب الوضوء اذا اقمتم الى الصلوة من المضاجع جميع مضطجعا يعني اذا اقمتم من النوم الى الصلوة وجب الوضوء والمراود بالقيام القيام

وهو ضعيف لكون المائدة من آخر القرآن نزولاً انتهى مختصراً واختلف اقوال الفقهاء وايضا في سبب الوجوب للوضوء فقيل الصلوة وقيل ما لا يصلح الاية وبسط الشافعي اقواله في هذه وهذا المختار لا يسمها والبحث اصح لا يحتاج اليه في شرح الحديث فتركناه رد ما لا اختصاص له **قوله** قال مالك الامام الامر للمعول به عندنا انه لا يتوضأ بينا ما الجهول من رعاك كغراب وهو خروج الدم من الانف والرعاف ايضاً الدم بعينه قال الامام محمد بعد ان اخبر عدة الروايات عن مالك في نقض الوضوء بالرعاف وهذا اكله فاما الرازي فان مالك بن انس كان لا يأخذ بذلك الا في الكلاله على وضوء اصحابنا لاعتدائهم المسحاة ولا من دم خروجه من الجسد ولو بجحامة ادهن ولا من قيح يسيل من الجسد وعدم نقض الوضوء بخروجه من الدم مذهب الامام مالك رحمه الله والذا قال عندنا وبه قال الامام الشافعي رحمه الله والامام ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد واحمد بن حنبل واصحابهم وراويه الدم من نواقض الوضوء وقيدوه بالسيلان قال ابن قدامة في المغني والقي الفاشش والدم الفاشش الى ذلك الفاشش من نواقض الوضوء وجعله ان الخارج من البدن من غير السيل ينقسم قسمين طاهر ونجس فالطاهر لا ينقض الوضوء على حال والنجس ينقض الوضوء في الجملة رواية واحدة روى ذلك عن ابن عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب وعلقمة وعطاء بن قدامة والثوري واصحاب الرازي وكان مالك والشافعي وابن المنذر وغيرهم لا يوجبون منه وضوءاً انتهى قال الشوكاني وذهب الى ان الدم من نواقض الوضوء لثبوت اسمية وابو حنيفة وابو يوسف ومحمد واحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وقيدوه بالسيلان وذكره لاهلهم ولما سلك العلم مالك رحمه الله طريق بيان المذهب معترضاً عن الدلائل الخفية اثره وكان الاوجه المصنف ان يذكر هذا الفاشش في باب الرعاف وسماه هناك ايضاً من الكلام عليه ولتوضأ بينا ما الجهول الامس حدث بخروج من ذكر وهو البول في المذي والمني في بعض الاحوال ودبر وهو الفاشش والريح ولويدون صوت او نوم عطف على حدث والمراد بالترجم هذا المذكية النوم الثقيل واختلف العلماء في تحديد النوم

الناقص للوضوء على ثمانية مناهب ذكرها النووي وهذا الخفية فيه ان النوم مضطجعا او متكئاً على شيء او اذيل لسقط ناقص قال ابن قدامة في المغني في موجبات الوضوء زوال العقل الا ان يكون النوم اليسير جالساً او قائماً وزوال العقل على ضربين نوم وغيرة فاما غير النوم وهو الجنون والسكر وما شبهه من الازوية المزيلة للعقل فينقض الوضوء يسيرة وكثيراً اجماعاً قال ابن المنذر اجمع العلماء على وجوب الوضوء على المغمي عليه وان هلك جسمه بعد من حبس لثامه والضرب الثالث النوم وهو ناقص للوضوء في الجملة في قول عامة اهل العلم الا ما حكى عن ابي موسى الاشعري وفيه ثم ذكر اختلاف الامم في تحديد النوم الناقص والروايات عن الامة فيها مختلفة جداً **قوله** يعني ولا يتوضأ لعدم الاحتداد عندنا الخفية وكيفية النوم عند المالكية **قوله** للوضوء يعني ينبغي ويجب للوضوء ان يكون ماءً مطهراً كما يظهر من جوابه عليه السلام لانه صلى الله عليه وسلم على جواز الوضوء منه بكونه طهوراً **قوله** انه سمع ابا هريرة الحديث اختلف في تخصيصه وتضعيفه صححه ابن خزيمة وابن حبان وابن المنذر والخطابي والطحاوي وابن مندة والحاكم وابن عزم والبيهقي وآخرون يقول جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئله عن رجل كان قد ارقت دما في راسه فذكره المذكور قطعاً وابن بكير قال كما في ابن رسلان فقال يا رسول الله انا ركب فيه جواز ركوب البحر يعني لا يركب ولا يجهاد لان السائل انما ذكره للصديق كما جاء من غير طريق ولا يشكل عليه بما في جهاد ادى ذلك لا يركب البحر الا اجماعاً ومعتل الحديث لانه ضعيف كما مر به اهل الفن او يقال ان النبي لا يشاء البحر اى مركبه من السفن واختلف اهل اللغة في اشتقاق البحر فقيل هي لسعة وقيل لشدة الارض بسطه ابن رسلان والمراد به هنا الماء لانه المتروك فيه لثاقته ومرارته وتغن رجه وقيل غيره ونحمل معنا القليل بعدد الاكتفاء من الماء العذب فيه حجة على ان الماء الكافي للطهارة مع القدرة عليه غير واجب لاهم اخبروا انهم يحملون القليل من الماء قاله ابن رسلان فان توضأنا به فينقض وعطشنا بكسر اللام المهملة انتهى من ماء البحر وسأل عن الوضوء لان كل ما كان مزبلاً للحدث فنزيل الغيب بالطريق الاولى ولعل منشأ السؤال ما أخرجه ابوداود وغيره من حديث علي بن الحارث

من النوم وهذا أحد الأقوال في تفسير الآية اخذ به زيد بن اسلم وجماعة من المكابيين على ما قاله البايع وقالوا ان الآية ورد فيها ذكر سائر الاحداث فينبغي ان يصل اولها على النوم ليضمم فيها انواع الاحداث الموجبة للوضوء قال في التفسير الخازن ظاهر الآية يقتضي وجوب الوضوء عند كل صلوة وهو مذهب داود الظاهري ومذهب جمهور العلماء من الصحابة ومن بعدهم الى انه يجوز عدة صلوات بوضوء واحد واجيب عن ظاهر الآية ان المعنى اذ اقمتم الى الصلوة وانتم على غير طهر فخذوا ذلك للدلالة على المعنى وقيل معنى الآية اذ اقمتم الى الصلوة من النوم وقيل معنى الآية ان كان على طهر وقيل هذا اعلام من الله عز وجل رسوله ان الوضوء عليه الا اذا اقام الى الصلوة دون غيرها من الاعمال والقول الاول هو المختار في معنى الآية انتهى مختصراً وقال للبيهقي ادى ظاهرها بوجوب الوضوء على كل قائم الى الصلوة وان لم يكن محدثاً والجميع على خلافه

مكرر في لبراه قال المشرف ومن ذلك قول في حنية لا يركل من حيوان البر لا السك وما كان من جنسه مع قول مالك انه يجوز اكل غير السك من السلطان وكلب الماء والصفحة وخزير كوكب الخنزير كوكب عذري انه توقف فيهم قول احمد يركل جميع ما في البر لا التماسح والصفحة والكوكب وذكر الروايات الثلاثة للشافعية ثم قال ويحرم بعض الشافعية ان كل ما في البر حلال لا التماسح والصفحة والجمجمة وشمل مالك عن الخنزير فقال حرام فقيل له انه من البر فقال ان الله حرم لحم الخنزير وانهم جميعه خنزير انتهى فلهذا ان عمم الحديث مخصوص عند اكثر الامم فهو مخصوص بالسك عند الشافعية لان الشافعية في الحديث ولما قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير ومن غير فصل بين البري والجرى وشمل عليه السلام عن صفهم في الطب والبراد بالحيطة في قوله عليه السلام اكل ميتة السمك خاصة بدليل قوله عليه السلام لعنت لنا الميتتان السمك والجراد انتهى مختصرا ١٦

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماءؤه والحل ميتته مالك عن اسحاق بن عبد الله بن ابى طلحة الانصارى عن حميدة بنت ابى عبد الله بن فرقة عن خالتها كبشة بنت كعب بن مالك كانت تحت ابن ابى قتادة انها اخبرتها ان ابا قتادة دخل عليها فسكرت له وضوء فجاءت هرة لتشرب منه فاصغ لها ابوقتادة الاناء حتى شربت قالت كبشة فرأى انظر اليه فقال تعجبين يا ابنة اخي قالت فقلت نعم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انها ليست نجس انها هي من الطوافين عليكم والطوافات

له قول الطهور يغفر الطاهر الباطن في الطهارة مائه ولم يقل في جوابه نعم حصول الغرض منه ليقرب الحكم بطله وهو الطهارة لثباته في بابها او يقال انه لو قال نعم لما كان المصروف به الا نظرية لانه عليه وقع السؤال وقال ابن دقيق العيد لو قل نعم لم يستند منه من حيث اللفظ الاجراء الوضوء الذي وقع السؤال عنه واذا اكل الطهور لم يفسد جوارز دفع الاضاث اصفرها واصفرها وازال النافذ به لفظا كذا في ابن رسلان ويشكل في الحديث ان المستند به بالام يفسد فيها المستند اليه كما هو المشهور عند اهل الفن واجيب بانه قد يكون عكسه فيضمير المستند اليه في المسند وهو المقصود هناك ذكره على هذا النسق لشدة اهتمام وصف الطهورة في هذا المذهب والامة الاربعة طهورية مطلقا ومنعه قوم مطلقا وايجازة قوم مترقة كما في الميزان الشرفي قال الزرقاني الطهورة حلال مضمين كما عليه جمهور السلف والخلف وما نقل عن بعضهم من عدم الاخر اوجه من غير ما هو مذكور في هذا المذهب لا يجهل اى الا السك والثالث يحل ما لا يظن

ما نفع روحه بنير ذبح قال لعلماء ما عرف عنه الله عليه وسلم اشتباه الامر في الماء اشق ان يشبهه عليهم حكم الميتة وقد قيل بها ايضا ركبنا البحر فنعقب البحر عن سواه بيان الميتة وقالوا سألنا عن الماء فاجاب به عنه وعن الطاهر لم يله بانه قد يجوز ان يذوق فيه كما يجوز الماء رقة الاخرين كان المثلهم انه يذوق فيه الحيوان والميتة خاصة احتياطهم ان يسلطهم ان حكم ميتة بخلاف غيره كى لا يتوهم انه نجس بجلولها فهو بمنزلة العلة لقوله الطهور ماءؤه وهذا اوجه ما قالوا في معنى الحديث فيكون الحل بمنى الطاهر ويكون هذا القول بمنزلة الدليل لما سبقه يكون المعنى الطهور ماءؤه لان ميتة طاهر ولا يجتمع لهما الا في النجس بالسك وغيره ولا يخالف احدا واما على ما هو المشهور بين العلماء في معناه من انه تأسيس فاختلف فيه الاثني قال النووي جميع المسلمون على اباحة السمك وقال معاصها يحرر الصفد الحديث في النسي عن قتلها قالوا وفيها سوى ذلك ثلاثة اوجه احدها يحل جميعه والثاني لا يحل اى الا السمك والثالث يحل ما لا يظن

قلت وحديث الصبر المشهور بين اهل الحديث اخبرنا الجاهلي ومسلم وجماعة بزياد الحنفية لان ابا جبيدة قال اول ميتة شجر قال لا بل نحن رسل رسول الله وفي سبيل الله وقد اضطرهم اليه الحديث فكانوا في البر حلالا لما قال اول ميتة ولما احتاجوا لاحتاجه الى الوجوه الثلاثة المذكورة وهذا اكله بعد اثبات ان حديث الباب يخالف الحنفية ودونه قلل الجاهل كما تقدم من انه لو اريد به الطاهر فيكون حلية لما قبله ولا يخالف احدنا في قوله دخل عليها فسكت اى سببت كبشة قال لا يله يقال سكب يسكب سكبوا اى سكب فسكب سكبوا اى انصب الطاهر انه يسكن التام للثبات وقال لا يلهي بضم اللام على المتكلم قال القاري لكن اكثر النسخ الصحيحة بالناسيت ويؤيد المتكلم في الصايغ فقلت فسكت اوله اى لا يلى قتادة وضوء بالغماء الماء الذي يشرب به فجات هرة لتشرب منه حال رصفه فاهض بغير معرفة احوالها الا انه قد شرب الهرة منه اى الاناء بالسهولة وفيه تعريف الحنفية في حال الحنفية والمسئلة خلافة كما بسطت بطلان جالت كبشة خرافة ابوقتادة انظر اليه نظر التعجب او المنكر فقال ابوقتادة تعجبين اسما في لها يا ابنة اخي هذا على عاتق العرب يقولون يا بنى بنى يا بنى بنى وان لم يكن الاخر حقيقة وايضا ان المؤمنين اخره مع ان اباهما معاني ايضا فآخرة الصفة ايضا لا فرق قالت فقلت نعم تعجب منه فقال لا تعجبين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انها ليست نجس بغير الجيم على المصدر فيستوى فيه المذكر والمؤنث كذا ضبطه المنذرى والقرطبي وابن دقيق العيد وغيرهم وقيل بكسر الجيم على ه صفة والتذكير باعتبار السور قال القاري قل بعض لانه بغير الجيم اى انها ليست بذات نجس وفيها سمنا وقرنا على مشاغلنا بكسر الجيم هو القيا اى ليست نجسة ولم يلحق الماء نظرا الى انها في معنى السور في انما هي من الطوافين عليكم اى الذين يمشونكم ويحيطونكم وقيل الطائف الذي يمشي بك برفق شبهها بالماء اليك لقتلها للمؤنث قاله القاري والطوافات بلطفا وقيل للشك وقيل للتوهم يؤيد التوهم بداية الواو ثم اختلف العلماء في سور الهرة فقال الامام مالك والشافعي واحد طاهر قال الامام مكرهه بكرهه تحريمية او تنجسية قولان كما في الهداية قال في الدار المختار طاهر للضرورة مكرهه تنجسها في الحيوان وجد فيه والام يكمل اصله

الخنزير واستدل الحنفية بروايات فيها الامر بفسخ لانه من ولوغ الهرة منها قوله عليه الصلوة والسلام اللهم سمم ومنها حديث اى هرة عند التيمم وفيه فذا اولغت الهرة غسلت مرة ومنها روايات اى هرة موقوفة عند الدار قطي وفيه في غسل الاناء من ولوغ الهرة او مرتين قال التيمي في اثار السنن عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ينسل الاناء اذا اولغ فيه الكلب سبع مرات واذا اولغت فيه الهرة غسل مرة دعا التيمم في رواية اخرى وعنه مرفوعا طهور الاناء اذا اولغ فيه الهرة فغسل مرة او مرتين رواه الطحاوي عن اخرون وقال لا يقطع هذا صحيح وعنه قاله اولغ الهرة في الاناء فاهرقه واغسله مرة رواه الدارقطني ولسنا نعلم جميعه قال التيمي في التوقوف اعم في الباب اني قلت وقد اخرج الطحاوي عن ابن عمر انه كان لا يترقب غسل الكلب الهرة وانما ذلك فليس به بأس وعنه ايضا انه قال لا تؤمن من سور الحمار ولا الكلب لا السنور وعن سعيد اذا اولغ السنور في الاناء اغسله مرتين او ثلاثا وعن الحسن ومعهدين السيب في السنور يلغ في الاناء قاله ابن عمر اغسله مرة وقال الاخرين يغسله مرتين وعنه يقولان يغسل يمين من سور الهرة واجاب الطحاوي عن رواية الباب بانها محاولة عمل حاسنة الشرايط فيها لان الموضوع منها قوله لم ليست بغير الحديث ولا الضماد فعل ابى قتادة ومحمد قوله عليه الصلوة والسلام لمست نجس لا يثبت فحاسة السنو واجب ايضا بان الحديث اعلم ان مدة بان حبيدة الرواية لعن كبشة مجعولة وكذلك كبشة وقال لا يلهي لهما رواية الا في هذا الحديث ومهلها محل الجاهلية ولا يثبت هذا المذهب من الوجه كذا في جهر النسخ ثم قال وحديث ابو جهم اسناده مضطربا مضطربا كثيرا وبين البيهقي بعضه ان لا يخرى قال لا يخل من الحديث صحيحه ايضا جماعة فتساويا لان الجرح مقدم على ما اشتهر به من معان المصنف عند قاضي الروايات الى القياس فيجرح حديث الحنفية لان السور متولد من اللحم وهو حرام على ان الحنفية قالوا طاهر للضرورة مكرهه تنجسها كما تقدم جمعا بين الادلة ١٧

عشر بلعاس ولا تمتع عشر غيرها هذا ان كان الماء قليلا واما اذا كان كثيرا كما هو ظاهر ماء الغلظة سيما لكونه موزع في المركب والقوافل والسباع فلا يخالف احد ولا يحتل ان يكون غرض
 الامام يخرجه الحديث الاستدلال على مسئلة سور السباع بقتل عشرها انما هو على السباع وهم يرون عليها وسور السباع على اهره عند مالك وكذلك عند الامام الشافعي وسور سباع
 الرخص خمس عند الامام وهما بيان من الغلظة قال في البداهة ولنا حديث غيره وهذا انما هو بقتل الماء القليل فيسرها منه لم يكن للسؤال ولا للمنع معنى قلت ولادليل في ذلك
 قتله للمناضيل قال لا يخلو الماء لكونه للقتل ولا يكره استماله من الماء الذي ولدت فيه السباع كالحوض وغرقه الى اخرها قاله ضلعان الماء لكونه لا يمتنع لكونه لا يمتنع
 اخراج الكراهة فالحاصل ان في الحديث مسئلتين الاولى مسئلة سور السباع والحديث فيها حجة للحنفية فيها وجه لغيرها من خالفهم وجهه عليهم والثاني مسئلة تحديد الماء
 والحديث لا يلائم فيها الحنفية لانهما ثالثون ايضا يحدد الماء فاذا تكونت المقتات بموضع لا يخرج احد جانبيه بغيرك الاخر لا يخص عند الحنفية انما هو

قول لسان صنفه من المشتقة واسمها من الراس كان الرجل ي
 النساء طاهر التعميم فاللحس في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه ان السباع في زمان السلف يكون حكمهم
 الرض وخيل لا احتلال له صلى الله عليه وسلم لم يعلم عليه والمسئلة
 من مباحة الاصول وقد اشبهت الكلام في رسل التي شربها
 في اصول الحديث على مسئلة الحنفية وقفت على التماسها لغيره
 جميعا اي حال كونهم مجتمعين لا متفرقين زاد ابن ماجة في هذا
 الحديث من انا واحد ولا مانع من ذلك قبل نزول الحجاب واما
 بعدة فخص بالزوجات والمأرم وقال برغ التين حكاية عن عشرين
 في معناه يتوضأ الرجل فيضرب ثم ياتي النساء فيوضن
 قال المنزوي لما تظفر الرجل والمرأة من انا واحد فهو سائر
 باجماع المسلمين لهذه الاحكام ولما تظفر المرأة بفضل الرجل
 فهو سائر بها بالاجماع واما تظفر الرجل فيفضلها فذهب جمهور
 الصحابة والتابعين والاشعة الثلاثة الى جوازها سواء غلت به
 اولم تغل وقال احمد وابوداود لا يجوز اذا غلت به وروى عن
 ابن عمر وغيره المنع بشرط ان تكون حائضا او جنبا او جنتا
 حديث الباب وفعل ميمونة وغيرها من ازاواج النعم صلى الله عليه
 وسلم وقوله صلى الله عليه وسلم الماء لا يجنب خروجه ابوداود
 فخرج قال المنزوي عن ابن عبد البر ان في معناه متواترة ١٢
 له قول في الرض ويحتل براد بالوضوء الا عنهم من الاطلاق

قال يحيى قال مالك لا يابس بكة الان ترى فيهما نجاسة مالك عن
 يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن يحيى بن عبد الرحمن
 ابن حاطب ان عمر بن الخطاب خرج في ركب فيهم عمر بن الخطاب حوض هل ترد
 حوضك السباع فقال له عمر بن الخطاب يا صاحب الحوض لا تخبرنا فان ارد
 على السباع وترد علينا مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول ان
 كان الرجال والنساء ليتوضون في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 جميعا ما لا يجب فيه الوضوء مالك عن محمد بن عمار عن محمد بن
 ابراهيم عن ابيهم عن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف انها سألت ام سلمة
 زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني امرأة اصيل ذيلي وامشي في
 المكان القذر قالت ام سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يطهره
 ما بعد ما لك انه راى ربيعة بن ابي عبد الرحمن يقتل مرارا ما وهو
 في المسجد فلا ينصرف ولا يتوضأ حتى يصل

له قوله لا يابس به بالوضوء من فضله وفي نسخة
 به اي بوسم الان ترى فيها وفي نسخة على فيها وفي
 نسخة فيها نجاسة فلا يجوز الوضوء من سورة بالاتفاق
 بيننا وبين الامام مالك في قوله بنظر ان يغير الماء
 وحدثنا علي بن ابي نعيم في الحديث انما ياتيان كما في
 المنع ١٢ له قوله حق وروى في الحديث خمس عشر
 بالذبح لكونه من سائل الماء حوضا وجاء وقت الصلاة
 فخل مشر بلعاس اصحاب الحوض يا صاحب الحوض
 هل ترد حوضك السباع للشوب فتمتنع عنه فقال
 له عمر بن الخطاب يا صاحب الحوض لا تخبرنا لانك
 تختلف بالخص فلو فعل هذا الباب على نفس الوقت
 في المشتقة فانما هو على السباع وهي ما يمتنع الحيوان

او ياكله قهر او ترد السباع عليها فاختل العلماء في
 نجاسة الماء فقالت الظاهرية والامام مالك ومن لا
 يفسر الماء بلاقاة النجاسة ما لم يتغير احد اوصافه
 الثلاثة وذهب الحنفية والشافعية والحنابلة الى
 ان الماء يفسد بالقليل بلاقاة النجاسة وان لم يتغير
 احد اوصافه لكن اختلفوا في تعيين القليل وقد
 اجماعا ان الشافعي واسم ذلك المتغير بالقليلين و
 قال له ام ابراهيم تزد على ما نقله عنه الامام محمد
 في موطاه ان تحركت ناحية منه بغيرك الاخرى
 الاخرى بوجه متاخر الحنفية عشره وفيه قول اخر
 اخر صله كتاب الفقه وظاهر الحديث في ذلك قال
 يفسر الماء بلاقاة النجاسة والاظم يكن السؤال ١٣

او ياكله قهر او ترد السباع عليها فاختل العلماء في
 نجاسة الماء فقالت الظاهرية والامام مالك ومن لا
 يفسر الماء بلاقاة النجاسة ما لم يتغير احد اوصافه
 الثلاثة وذهب الحنفية والشافعية والحنابلة الى
 ان الماء يفسد بالقليل بلاقاة النجاسة وان لم يتغير
 احد اوصافه لكن اختلفوا في تعيين القليل وقد
 اجماعا ان الشافعي واسم ذلك المتغير بالقليلين و
 قال له ام ابراهيم تزد على ما نقله عنه الامام محمد
 في موطاه ان تحركت ناحية منه بغيرك الاخرى
 الاخرى بوجه متاخر الحنفية عشره وفيه قول اخر
 اخر صله كتاب الفقه وظاهر الحديث في ذلك قال
 يفسر الماء بلاقاة النجاسة والاظم يكن السؤال ١٣

انما هو لا يمتنع كما داه الحفظ في الموطا وغيره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب مثل هذا السؤال يطهره اي الذي يبعد هذا المكان
 القذر يزوال ما يشهد بالذي من القذر لا يابس وهذا التاويل على تقدير صحة الحديث متعين لانقاذ الاجسام عن الزبالة الصابئة نجاسة لا يطهر الا بالاضطرار
 فاطلاق التطهير هو ان قاله القادي وروى ابن عبد البر وغيره عن الامام مالك انه في ابا يابس واما النجاسة مثل البرص ونحوه يصيب الثوب او بعض الجسد لا يطهر الا بالاضطرار
 قال وهذا اجتمع الامة وروى مثل ذلك عن الامام الشافعي والامام احمد وروى عن بعض اصحاب مالك عموم الخبر في الرطوبة واليابسة كما بسطه للباحث لكنه خلاف
 ما تقدم من الاجماع فحمل هذا الحديث على معنى حديث الامارة الاشهادية الذي ذكره ابوداود وفيه كيف تفعل ذلك لا تطهر فيمكن ان يؤول بان المراد به طين الشارع الذي يفسد
 نجاسته فحمل الانما حد يان شمس انظر على الظاهر من مناسبة الحديث بالتحقق على تقدير الجسم ظاهر ما على تقدير الشخص بان يرد به الوضوء الشرعي كما هو الوجه فيكون
 غرض الامام انه لا يجيب الوضوء بامثال هذه الصور ١٤ له قوله انه راى ربيعة بن ابي عبد الرحمن الراي يقتل بكبر للاهم من باب ضرب قال في النهاية القلس بالقر وهو
 قيل بالسكون ما خرج من الجوف ملأ العرم او دونه وليس يفرق فان عاد فهو الراي يقتل بكبر للاهم من باب ضرب قال في النهاية القلس بالقر وهو
 ليس بانقض مطلقا كما عند المالكية والشافعية ابولان لم يكن ملا الغم كما عندنا الحنفية والحنابلة ١٢

له قوله سئل بهذا الجهد لا مال لك عن رجل قلّس طعاماً هل عليه وضوء وقال القائل ليس عليه وضوء شوي ولم يغمض من ذلك يعني وليغسل فاه وبه قال
 الأئمة الشافعي وشيخه أبو الوضوء عندنا الحنفية بشأن أن يكون على الأثم كذا عندنا لما لم يكن من الغسل بسطاً للأثم هذا لا بد منه في كتابه الجهم منها ما قاله الشيخان من الغسوة
 قال صاحب الجهم عن القائل قال أو سمع فليتوضأ واستدل عليه الزبيدي حديث عائشة مرفوعاً من إسناده في أبو يعقوب أو قلّس يده في فليغسل يديه ثم يلبس على صلواته أخرجه ابن
 ماجه والدارقطني بطريقين وابن حبان في الكامل والبيهقي في سننه وغيرهم قال الزبيدي وسند عائشة مجهول عن عائشة ليست هذه الرواية ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 صحت فيعمل على غسل الدم لا على وضوء الصلوة انتهى قال الزبيدي هذا الجمل غير صحيح إذا لم يوجد في هذا الحديث
 بالفضل ولما كان ذلك ان ينسب على صلواته بل يستقبل الصلوة واسمعي بن عباس فقد وثقه ابن معين وزاد في الحديث ١٨
 عن عائشة والزبادة عن عائشة مقبولة والترمذي

قال يحيى سئل مالك عن رجل قلّس طعاماً هل عليه وضوء قال ليس
 عليه وضوء وليغضض من ذلك وليغسل فاه مالك عن نافع عن عبد الله
 ابن عمر حدثني أن ابن السعيد بن زيد وحمله ثم دخل المسجد فصلى ولم يتوضأ قال
 يحيى سئل مالك هل في القلي وضوء قال لا ولكن ليغضض من ذلك ليس
 فاه وليس عليه وضوء ترك الوضوء ما مست لك مالك عن زيد بن أسلم
 عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سأل أكل كفت شاة ثم صلى ولم يتوضأ مالك عن يحيى بن سعيد عن بشر
 ابن يسار مولى بني حارثة عن سويد بن المغيرة أنه أخبره أنه خرج مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عام خيبر حتى إذا كانوا بالصهبار وهي من دني خيبر
 نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فصله العصر ثم دعا بالزوائد فلم يؤت إلا
 بالسويق فأمر به ففترى فأكمل رسول الله صلى الله عليه وسلم واكلاً ثم قام
 إلى المغرب فغضض ومضمضاً ثم صلى ولم يتوضأ مالك عن محمد بن المنكدر
 وعن صفوان بن سليم أنها أخبرته عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التميمي عن
 ربيعة بن عبد الله بن الهذيل أنه سمع مع عمر بن الخطاب ثم صلى ولم يتوضأ
 مالك عن حمزة بن سعيد لما زنى عن أبيان بن عثمان أن عثمان بن عفان
 أكل خبزاً وأكحماً ثم مضمض وغسل يديه ومسح بهما وجهه ثم صلى ولم يتوضأ
 مالك أنه بلغه أن علي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس كانا لا يتوضآن
 ما مست النار مالك عن يحيى بن سعيد أنه سأل عبد الله بن عامر بن ربيعة
 عن الرجل يتوضأ للصلاة ثم يصيب طعاماً قد مسته النار يتوضأ قال
 رأيت أبي يفعل ذلك ولا يتوضأ مالك عن أبي نعيم وهب بن كيسان أنه
 سمع جابر بن عبد الله الأنصاري يقول

عندنا حجة أنه يستدل ببعض حديث ابن سعيد الخدري في هذا المعنى
 بذكر المال في سننه وحديث سعد بن عبد الله في حديثه وفيه فقال
 شويان أنصبت له وضوءه قال لا تؤذي هوامهم شوي في الباب فقال مالك
 صحيح في شأن التين انتهى ١٢ كذا قوله أن عبد الله بن عمر خطب بفتح
 الهمزة والنون التنية والطلمة الملهة أخرجه عن أبي طيب الجهم
 وهو كل من خط من الطيب الميت خاصة ولغضض بالطاء الملهة
 هو الصراب كذا في نسخة المزرقاة والنزير وهكذا في رواية عهد
 وكذا أخرجه البخاري ما في بعض النسخ القديمة من لغضضك فكيف
 في أخره ليس بصواب فإن معناه فأت القهنيك هو جمل التمر
 المضموع في حلقه العصب عند الولادة قال الشيخ في المستوفى على
 كل تقدير صلى عامة أهل العلم ابن السعيد بن زيد اسمه غلب الجهم
 كذا في رواية التين عن نافع وحمله أي دفع جنازته ثم دخل المسجد
 فغضض ولم يتوضأ فلهذا من حمل جنازة ليس من نواقل الوضوء
 قال المباح لا خلاف أن من غط بيته لا وضوء عليه ومن حمله
 فلا وضوء عليه عند جمهور الفقهاء وأردى في ذلك من غط بيته
 فليغسل ومن حمله فليتوضأ قلّس بثابت ولو هم كان معاً
 أن يتوضأ أن كان محدثاً لم يكن على وضوء فيعمل عليه من المسلمين
 انتهى والإشراخه البخاري في الجهم أن قال الحافظ وكانه اشتم إلى
 تصنيف ما رواه أبو داود عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ومن حمله فليغسل ما رواه ثقات الأعمش وعبد طيس بمعروف
 انتهى قوله ترك الوضوء ما مست النار وقال النووي كان الخلاف
 فيه مسود فابن الصمالية والمتأخرين ثم استقر الجهم على أن لا
 وضوء ما مست النار إلا لحواله لا بل فقال أحد بالوضوء منه و
 اختاره ابن خزيمة وغيره من محدثي الشافعية أنه وقال المهلب
 كان في الفاهلية قد الغواقة التطيف فأمرها بالوضوء مما
 مست النار ولما تقررت النفاضة في الإسلام وشاعت نسخ
 الوضوء تها على المسلمين أنه ونقل الجهم على ترك الوضوء منه
 الإمام الشافعي وابن خزيمة في الغنى وقد روى عنه مولى فاه
 عليه وسلم الوضوء منه فقال بعضهم لم يكن الوضوء منه واجباً
 قطاً ما معناه المضمضة وغسل اليدين وقال الآخرون كان واجباً
 ثم نسخ الرواية جابر بن أنس أخرجه عن ترك الوضوء ما مست النار
 وقيل حديث جابر بهذا الاختصاص فصح فنهى عنه فاه لا بغيره
 قلت وبه جزم أبو داود إذا قال في سننه هذا اختصار من الحديث

الاول ١٢ كذا قوله خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام
 أي النبي صلى الله عليه وسلم والعصاة بالصهبار بفتح الصاد المهملة والميم أي الصهبار أو من أدى أي أسفل خيبر أي طرفها ما يلحد منه وفي رواية البخاري
 وهي من دني خيبر وبين البخاري في الأهمية أن لفظها من خيبر مدح من قول يحيى بن زبيل رسول الله صلى الله عليه وسلم فصله العصر بها ثم دعا بهم الرفقة على أن لا يروا في السفر
 بالزوائد جميع زاده وهو ما يروى في السفر وماها ليحيى من لا زاد عندنا فليغسل يديه وسلم السويق هو ما يؤخذ من الشمبر المظنة وقال الحارثي هو عود المسافر
 طعاماً الملعون وبلغه المرض فأمر به أي امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسويق وشذ الزوائد المكسورة ويجوز تحفيها أي بل بالمر فأكل منه رسول الله
 الله عليه وسلم واكلاً معه زاده رواية البخاري وشرباً أي لئلا ما من مائم السويق ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المغرب فغضض قبل دخول الصلوة و
 مضمضاً وان لم يكن الدسومة فيه لكن يمتس بها أي بين الأسنان ثم صلى ولم يتوضأ فيه الوجهان إتيان الهزيمة الساكنة علامة للجزم والأخرجه فاه كما يقال لم يمش و
 لا يقال في هذا روايات بل يقال لئلا ما من مائم السويق ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المغرب فغضض قبل دخول الصلوة و
 أنه يجوز للأمران يأخذ المتكبرين بأخراجه الطعام عنه قلته ليعبوه من أهل الحاجة وإن الأمام ينظر لأهل المسكن فيصحب الزوائد ليصحب من لا زاد عندنا ١٢ كذا قوله
 أنه أديبه تشي أي أكل لئلا ما وهو طعام المساء مع عشرين الخطأ والظلمة أنه طعام مسته النار وان احتل الأكل بالتمس وغيره ثم غط يديه ولم يتوضأ ويجوز فيه لغة
 وجهان إتيان الهزيمة وهو الأشهر وحذفها ١٢ كذا قوله أكل خبزاً وأكحماً مطبوخاً ثم غط يديه لأنه سنة الطعام ومسح بهما أي اليدين وجهه ليشف يديه و
 يزيل عنه الشعث ويروى كذا مسومة بسم الحنية ثم صلى ولم يتوضأ أخرجه الطحاوي أيضاً ١٢ كذا قوله عن الرجل يتوضأ للصلاة يعني لا يكون محدثاً بل يكون متوضأ
 ثم يمسح يديه ياكل طعاماً قد مسته النار يتوضأ جهمة الاستغناء أي من أكله قال عبد الله رأيت أبي وهو عامر بن ربيعة بن كعب لغزى بغض الهمة وسكن النون وذات

ام الاستنشاق ان المقصد خروج الخطايا وهو يناسب الاستنشاق مع ما فيه من زيادة المبالغة في التطهير وهو المقصود وقيل غيره تنبيها على زيادة المبالغة في الاستنشاق لانه الغاية المطلوبة من الاستنشاق خروج الخطايا من افه كشم ما لا يجوز فاذا اغسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه قال برغ المرعي يقتضي طهارة الوجه وكذلك كل عضو يظهر بفسله فيس به المحض اذا اغسل به بها او يحسه بوجهه اذا اغسله لعلنا في ذلك اختلاف بيننا في اللغة المخرقت وهذا مذهب كل فخرى الحديث وعنده والمعدة عندنا الحنفية عدم الجواز قال فيlander الحجاز راخلفوا في مسه بغير اعضاء الطهارة وباعسل منها وفي القراءة بعد المغضبة والشم اجمع قال ابن عابد بن كذا في شرح الزاهدي وظاهر ان المقابل صحيح يجوز الاقتداء به لكن في السراج الصحيح انه لا يجوز فليس فعل بل بآيه الخ وقال في موضع اخر قال الشيخ قاسم الحديث بمعنى المانة الشرعية عملا لعل يدون

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا توضأ العبد المؤمن فمضمض خرجت الخطايا من فيه فاذا استنشق خرجت الخطايا من افه فاذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى تخرج من تحت شفا عينيه فاذا اغسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج من تحت اظفار يديه فاذا امسح براسه خرجت الخطايا من راسه حتى تخرج من ذنيه فاذا اغسل رجله خرجت الخطايا من رجله حتى تخرج من تحت اظفار رجله قال ثم كان مشيه الى المسجد وصلوته فقلت له مالك عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا توضأ العبد المسلم او المؤمن فغسل وجهه خرجت من وجهه كل خطيئة نظر اليها بعينه مع الماء او مع اخر قطر الماء او نحو هذا فاذا اغسل يديه خرجت من يديه كل خطيئة بطشتها يداه مع الماء او مع اخر قطر الماء حتى يخرج نقيا من الذنوب

وله قول له بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا توضأ العبد المؤمن فمضمض خرجت الخطايا من فيه فاذا استنشق خرجت الخطايا من افه فاذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى تخرج من تحت شفا عينيه فاذا اغسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج من تحت اظفار يديه فاذا امسح براسه خرجت الخطايا من راسه حتى تخرج من ذنيه فاذا اغسل رجله خرجت الخطايا من رجله حتى تخرج من تحت اظفار رجله قال ثم كان مشيه الى المسجد وصلوته فقلت له مالك عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا توضأ العبد المسلم او المؤمن فغسل وجهه خرجت من وجهه كل خطيئة نظر اليها بعينه مع الماء او مع اخر قطر الماء او نحو هذا فاذا اغسل يديه خرجت من يديه كل خطيئة بطشتها يداه مع الماء او مع اخر قطر الماء حتى يخرج نقيا من الذنوب	ونظرا بالانفاس ثم بالانجيل كطيب مضمض او غرغرة اجنبية فان شتم الطيب المضمض مغفرة وتلافيا بالاستعمال كبرية وقال عياض خروج الخطايا استعانة بحصول المغفرة عند ذلك لان الخطايا في الحقيقة ليست بأجسام فخرج وانما هو تمثيل شبه الخطايا بالاجسام باكتساب اعضاءه بأجسام روية امتلاكها وبراءة تطهيره قال ابن العربي في عارضة الاحوذ يعني خربت الخطايا لانها افعال واعراض لا تبقى فكيف توصف بدخولها وخروجها ولكن اليا رى لما اوقفنا لمغفرة على الطهارة الكاملة في العضو ضرب لذلك مثلا لخروج الخمر فاذا استنشق من استنشق في اخره ماء الاستنشاق قيل نعم
---	---

لا يرتفع عن الوجه بل حال حتى يصل الرجلين بل دليل الجماع الالهة ان الرجل لو غسل وجهه ويديه في الوضوء لم يخرج لئان يسر المضمض لا عندنا ولا عندهم بانها غسل الوجه موقوف على ما فان كل ثبت له الحكم وان لم يكن بطل كرامة الله قول حتى تخرج من تحت اشفاه عينيه جمع شفاى اصدائها وقال ابن قتيبة العامة فبطل شفاى العينين الشعر وهو فلو انما الاشفا حروف العين التي ينبت عليها الشعر قال الليثي جعل العينين مخرج الخطايا الوجه دون الغم والالفة لانها يحصان بظاهرة مشرق عتق الوضوء دون العينين وقال ابن العربي هذا المعنى اصدائها والثاني ان الشعر والالفة قد يكون منه كثير كالذي يكون وشتم الطيب حتى يغى والعين لا يكون منه كبيرة الخ قلت او جعل شتم الطيب حتى يغى كبيرة فالنظر حتى يغى مثله فاذا اغسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج من تحت اظفار يديه جميع ظفرين من اظفار لانه وبها فري في السبعة ويحيى ايضا اسنخا الغار وكسر اللطاة كسر وكسرتين قال ابن العربي لا تظهر البصق حتى ينسل لليدي لانه في حكم العضو الواحد وهو ظاهر قوله غسل يديه والجل هذا اتفاق العلماء على سقوط الترتيب بينهما فاذا امسح براسه اى مستوعبا لتكميل السنة او الغرض من اختلاف الامة خرجت الخطايا من راسه حتى تخرج من اذنيه تنفيظا حتى قد تسكن الدال قال الليثي فيه دليل على ان الاثنين من الراس لانه جملة مخرج الخطايا كما جعل العينين مخرج الخطايا الوجه والاذن مخرج الخطايا اليدين الا انها يغفرون لذنوب الماء لما في اخرها قاله في تاويل الحديث الى مذهبه والافان خير بان الحديث بمنزلة النفس على ما قاله الحنفية من ان الاله نزلت بالراس وفي حكمة ولا يؤخذ لها ما وجد يدي ولذا يخرج الخطايا المتعلقة بها من مخرج الراس وامسح منه حديث الطبراني عن ابى امامة واذا امسح براسه كفر به ما سمعت اذ ناه الخ لانهما لمحق بالراس كالعينين بالوجه ولذا لا يجزى لهما ماء جديد و ساقى من اصبغ الماء فيه في بابه فاذا اغسل رجله خرجت الخطايا من رجله حتى تخرج من تحت اظفار رجله ولما كان الفصل اصلا والمضمض على الخنقين ناشئة ذكر الفصل في حكمة ناشئة قال صلى الله عليه وسلم ثم كان مشيه الى المسجد وصلوته فاطلة

كانت او فريضة فاطلة له اى زيادة له في الشرح على خروج الخطايا او من المعلوم ما في المشي الى المسجد وفي الصلوة من الشرايع لم يزل ثم ظهر هذا الحديث كغيره من نوب بجزء الوضوء وظاهر الحديث للمعتد التكرار بالوضوء ومع الصلوة فقل كل منها مكفر او الوضوء الجهر مكفر لنوب اعضاء الوضوء ومع الصلوة مكفر لجميع الاعضاء او الوضوء مكفر لنوب الطهارة للذنوب الباطنة ايضا قاله القاري وقيل ان الوضوء مكفر بامض والصلوة مستقبل ذنوبه ولذا قال في حديث عثمان الى الصلوة الاخرى قاله الليثي وقيل غيره ذلك كونه قول له قال اذا توضأ اى ادا وشتم الوضوء العبد قال الزرقاني فيه اجماع الى انه عبادته المسلم او المؤمن شتم من الراوى قيل ويحتمل التنبيه منه على ما فيه عليه وسلم على نزاهتها شرعا واما متبادر الاول وجهه والمؤمنة في حكم المؤمن وفي القيد تنبيه على انه مع المكفر لا ينضم شى فضل وجهه عطف تسخير على توضأ او مرتب على الشراى اوله الوضوء ففسل خرجت من وجهه جواب اذا كل خطيئة وانم نظر اليها اى الخطيئة يعنى المضمض الحلال لاسم المسبب على سبب مبالغة بعينه بالافراد على الجنس ويرى بالتنبيه زاده تأكيد مبالغة والا فالنظر لا يكون الا بالعين فان قيل الوجه يقتضى القول المعروف بالانف فلا يختص بالعين مجاب بان الخرج منها بالمغضبة والاستنشاق ولم يكن للعين شى يخرج به فذاكروا وقيل ان العين طهارة القلب ورائده فاذا ذكرت اغتنت عن سائرهما وقيل لان جنابة العين اكثر فاذا اخرج الاكثر خرج الاقل فهو كذا في الاما غير الاول وجهه فان الرواية مختصة بجد كما سترى فذلك فيها ذكر المغضبة الاستنشاق ايضا مع الماء او مع اخر قطر الماء شك من الراوى وقيل لحد الامر من نظر الى البداية والنهاية زاولي النسخ الهندية بعد ذلك او نحو هذا وهذا شك من الراوى بلا مزية كونه قول له فاذا اغسل يديه بالتنبيه خرجت من يديه كل خطيئة بطشتها اى غلبها بالبش الاخذ بنصف يداه كسمل الاجنبية ويدخل فيه كتابة الخ مع الماء او مع اخر قطر الماء وشراى هذا الحديث لا يجوز فيه الا ذكر الوجه واليدين على النسخ الموجودة عندى وذاذا الزرقاني برواية ابن وهب فكذلك اخرجه الخطيئة في المشكورة عن مسلم ذكر الرجلين ايضا فقال اذا اغسل رجله (او مضمض) خرجت كل خطيئة مشتها والغنى الى الخطيئة والمضمض بنزاع النافذ اى مشتها اليها او فيها او يكون المخرج

عن الامام عليه السلام قال بالعباسية انه انما خربا من هذه ارض توتنها ادى قرضا الناس كلهم وكانوا ثمانين رجلا كما في رواية حميد عن انس عند البخاري وله عن الحسن بن انس كانوا سبعين اربعمائة وفي حديث قتادة عن انس عند الشافعي قال قتادة قلنا لارضكم كنتم قال ثمانون رجلا ثمانية وعشرون رجلا في الجوز والطاهر بعدد القبة مرة سبعين او ثمانين ومرة ثمانون رجلا قال القزويني نعم الماء من بين اصابعه عطفا عليه وسلم ذكر في حديثه قول الحسن في مشاهد عطية حتى توضع من عند اخره قال كثر في حتى للتدريج ومن للبيان ان توضع الناس حتى توضع الذين هم عند اخرهم وهو كناية عن جميعهم وعند بعض في ان عند وان كانت للظرفية الخاصة لكن المبالغة تقتضي ان تكون للظرفية المطلقة فانه قال الذين هم في اخرهم قال السجستاني لمعنى توضع القوم حتى وصلت النبوية الى اخرهم وقال النووي بان من ههنا بمعنى الى وهي لغة وتعبير الكوفي ورواه الزرقاني قال القاري في شهر الشفاء ٣٣ الى انتهاء ما دللنا على ان توضع مع كونه للمبالغة والفراد جميعهم الى قوله من توضع فاحسن وضوءه وباتين

سنة وفصله وتجب منيانه ثم خرج من بيته عاتق اى فاصدا الى الصلوة خاصة دون غيرها فانه في حكم صلوة باعتبار الارض والشراب وباتين الحشر وترك البيت كما في رواية ابي داود عن يعقوب بن حمزة مرفوعا اذ اوتوا فاحكم فاحسن وضوءه ثم خرج عامدا الى الصلوة فلا يشك في بيده فانه في صلوة ويستمر هذا ما دام بعد بكرا اليهم اى يقصد من باب فيه وفي لغة قليلة من باب فرب وفي لغة ما كان بعد الى الصلوة ما دام مستقرا على هذا القصد ولا يمنع من الخروج عن المسجد الا الصلوة وفي رواية مسلم لا يزال احكم في صلوة ما كانت الصلوة تحبسه وانه يفتح الهزاة وكسرها يكتب له باحدى خطوتي نعم للعلماء وبه خبر الحافظ وغيره وهو ما بين القدين وقيل بالغتم بمعنى المرة الواحدة والمراد بها العيني قال القزويني الرواية بالغتم وهو ما بين القدين والتقى بالغتم هو المصدر وحسن ما ترفع ويحي عنه بالاحاديث اى اليسرى كما وقع مصرحاً في رواية ابن عمر عند الحاكم وغيره وفي رواية سعيد عن بعض الانصار عند ابي داود سبعة قال انباي يحتل ان الخطا في حكمه فيصير يكتب وبمعناها وهو ما بين القدين وقيل هو واحد وكناية عن الحسنات هو بيعة هو السبائك انتهى مختصراً فاذ استمعكم الاقامة للصلوة وهو عيش اليها فلا يسع اى لا يسير كما روى مرفوعاً على بن عيسى على هيئته فيه من كثرة الخطا مع ان في العدد ومن اعتشأ البطن بالنفس ما يزيد الحشوة فان اعظمكم اجرا بعدكم واداء من المسجد قالوا لم اى لا وجده يكون بعد الدار اعظم اجرا اياها هريزة مع انه خلاف الظاهر قال ابو هريزة هو من اجل كثرة الخطا فيهم الخاء وقع الطاء جمع خطوة بالضم وقد جاء في قصة بنى سلمة عند مسلم اذ قال لهم عليه الصلوة والسلام دياكم تكتلنا تاركهم ولا يماضيه ما ورد من شوم الدار بعد ما عن المسجد لان الشامة من حيث انه يؤدى الى فوات الجماعة بل ربما يؤدى الى فوات الوقت ايضا لما انه لا يسع الاذن مثلاً والفضل بالنسبة الى من يجمل المشاق ويجعل الصلوة والاجرة هدى ان الشامة باعتبار المكان والجر باعتبار المكان والجميع فلو تعارض ١٣ له قوله يسأل ببناء المجهول عن الوضوء اى الاستبراء من سببية العائضا بالماء فقال سعيد انما ذلك وضوء النساء قال لباي يجمل بانه اراد ان ذلك عادة للنساء وعادة الرجال لا لا سيما ويحتمل انه يريد بذلك عيب الاستبراء بالماء كما قال عليه السلام التصديق للنساء وهذا ادى قول سعيد لا يراه مالك ولا اكثر اهل العلم والاستبراء عندهم بالماء افضل وجميع الفقهاء على ان الاستبراء يجرى مع وجوه الماء انما قلت تقدم الكلام عليه مفصلاً وبعض قول سعيد روى عن حذيفة بن اليمان اذ قال الانزال في يدى نفن عن ابن عمر انه كان لا يستبرئ بالماء وعن ابن الزبير ما كنا نغسله ١٤ له قوله اذا شرب قال الحافظ كذا اللوط والمشهور عن ابي الزناد بلطف ولم وهو المعروف لغة يقال ولم يلم بالغتم فيها اذ اشرب بلسانه او ادخل لسانه فيه فحركه الخ وهو خاس بالسعاء ويقال ليس فم من الطير ويلغ غير الذباب والظاهر ان ابن الزناد روى بكل اللغتين قال ابن العربي اللوغ السعاء كالشرب لبيها ثم وقد يستعمل الشرب في السعاء وقد يستعمل اللوغ في بقاء آدم الكلب في بعض من اوعى شرب بمعنى ولم قدى تعديته انا احكم الظاهر جميع الانية والاضافة ليست التخصيص فليضله لا يتوقف على ان يكون هو الفاسل وادخل من مسهر عن الاعشى عن الحسن بن ابي رزين والى هريزة فليزكه اخرجه مسلم وغيره وتكرر الحديث على هذه الزيادة سبع مرات عند الامام مالك والشافعي وهو رواية عن الامام احمد وفي رواية يحيى الفضل ثانياً وفي كلا الروايتين احدهما بالتراب قال النووي في مذهب مالك اربعة روايات ثم ذكرها وذكر البايع اكثر منها قال ابن قدامة في المغنى وقال ابو حنيفة لا يجب العدد في شئ من الغياسات انما يفسل حتى يذهب على الظن نقائض من الغياسة لانه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الكلب يلغ في الاريا يفسل ثلاثاً او خمساً او سبعاً فليزكه عدد الا انها غلبة فليزكه فيها العدد كما لو كانت على الارض من شئ واما ان الجمالة قالوا بالترتيب فاشترطوا روايتهم والشافعية والمالكية لم يقولوا بالترتيب حكوا على هذه الزيادة كما يسطر الحافظ لخصه الزرقاني واستدل الحنفية بارواه والظاهر انهم ان هريزة مرفوعة الكلب يلغ في الاريا يفسل ثلاثاً او خمساً او سبعاً واداه ابن العربي مرفوعاً ورواه الدارقطني موقوفاً عن ابي هريزة فانه كان اذ ابلغ الكلب في الاريا اهرقه ثم غسله ثلاث مرات قال النووي سنده صحيح وعينه يعارض روايات السهم والثمانية والترتيب فيمكن للفرق ان تؤيدهم فان الشد في امور الكلاب كان لولا ثوررض فيه ووقع

قاله عن اسمعاق بن عبد الله بن ابي طلحة عن انس بن مالك انه قال ايت رسول الله صلى الله عليه وسلم وجأت صلوة العصر فالتفت للناس وضوء فلم يجيب وقال ايت رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوءى انا فوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الاناء يذوق امر الناس يتوضون منه قال انس فرأيت الماء ينبع من تحت اصابعه فتوضا الناس حتى توضوا من عند اخرهم قال عن نعيم بن عبد الله المجهري انه سمع ابا هريزة يقول لمن توضا في احسن وضوءه ثم خرج عامدا الى الصلوة فانه في صلوة ما كان يجمل الى الصلوة وانه يكتب له باحدى خطوتي حسنة ويحي عنه بالاخري سبعة فاذا سمع احكم الاقامة فلا يسع فان اعظمكم اجرا بعدكم واداء قالوا لم يا ابا هريزة قال من اجل كثرة الخطا مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يسأل عن الوضوء من اغتاض بالماء فقال سعيد انما ذلك وضوء النساء مالك عن ابي الزناد عن ابي هريزة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا شرب الكلب انا احكم سبع مرات

له قوله قاله عن انس بن مالك انه قال ايت رسول الله صلى الله عليه وسلم وجأت صلوة العصر فالتفت للناس وضوء فلم يجيب وقال ايت رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوءى انا فوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الاناء يذوق امر الناس يتوضون منه قال انس فرأيت الماء ينبع من تحت اصابعه فتوضا الناس حتى توضوا من عند اخرهم قال عن نعيم بن عبد الله المجهري انه سمع ابا هريزة يقول لمن توضا في احسن وضوءه ثم خرج عامدا الى الصلوة فانه في صلوة ما كان يجمل الى الصلوة وانه يكتب له باحدى خطوتي حسنة ويحي عنه بالاخري سبعة فاذا سمع احكم الاقامة فلا يسع فان اعظمكم اجرا بعدكم واداء قالوا لم يا ابا هريزة قال من اجل كثرة الخطا مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يسأل عن الوضوء من اغتاض بالماء فقال سعيد انما ذلك وضوء النساء مالك عن ابي الزناد عن ابي هريزة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا شرب الكلب انا احكم سبع مرات

الاستبراء من سببية العائضا بالماء فقال سعيد انما ذلك وضوء النساء قال لباي يجمل بانه اراد ان ذلك عادة للنساء وعادة الرجال لا لا سيما ويحتمل انه يريد بذلك عيب الاستبراء بالماء كما قال عليه السلام التصديق للنساء وهذا ادى قول سعيد لا يراه مالك ولا اكثر اهل العلم والاستبراء عندهم بالماء افضل وجميع الفقهاء على ان الاستبراء يجرى مع وجوه الماء انما قلت تقدم الكلام عليه مفصلاً وبعض قول سعيد روى عن حذيفة بن اليمان اذ قال الانزال في يدى نفن عن ابن عمر انه كان لا يستبرئ بالماء وعن ابن الزبير ما كنا نغسله ١٤ له قوله اذا شرب قال الحافظ كذا اللوط والمشهور عن ابي الزناد بلطف ولم وهو المعروف لغة يقال ولم يلم بالغتم فيها اذ اشرب بلسانه او ادخل لسانه فيه فحركه الخ وهو خاس بالسعاء ويقال ليس فم من الطير ويلغ غير الذباب والظاهر ان ابن الزناد روى بكل اللغتين قال ابن العربي اللوغ السعاء كالشرب لبيها ثم وقد يستعمل الشرب في السعاء وقد يستعمل اللوغ في بقاء آدم الكلب في بعض من اوعى شرب بمعنى ولم قدى تعديته انا احكم الظاهر جميع الانية والاضافة ليست التخصيص فليضله لا يتوقف على ان يكون هو الفاسل وادخل من مسهر عن الاعشى عن الحسن بن ابي رزين والى هريزة فليزكه اخرجه مسلم وغيره وتكرر الحديث على هذه الزيادة سبع مرات عند الامام مالك والشافعي وهو رواية عن الامام احمد وفي رواية يحيى الفضل ثانياً وفي كلا الروايتين احدهما بالتراب قال النووي في مذهب مالك اربعة روايات ثم ذكرها وذكر البايع اكثر منها قال ابن قدامة في المغنى وقال ابو حنيفة لا يجب العدد في شئ من الغياسات انما يفسل حتى يذهب على الظن نقائض من الغياسة لانه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الكلب يلغ في الاريا يفسل ثلاثاً او خمساً او سبعاً فليزكه عدد الا انها غلبة فليزكه فيها العدد كما لو كانت على الارض من شئ واما ان الجمالة قالوا بالترتيب فاشترطوا روايتهم والشافعية والمالكية لم يقولوا بالترتيب حكوا على هذه الزيادة كما يسطر الحافظ لخصه الزرقاني واستدل الحنفية بارواه والظاهر انهم ان هريزة مرفوعة الكلب يلغ في الاريا يفسل ثلاثاً او خمساً او سبعاً واداه ابن العربي مرفوعاً ورواه الدارقطني موقوفاً عن ابي هريزة فانه كان اذ ابلغ الكلب في الاريا اهرقه ثم غسله ثلاث مرات قال النووي سنده صحيح وعينه يعارض روايات السهم والثمانية والترتيب فيمكن للفرق ان تؤيدهم فان الشد في امور الكلاب كان لولا ثوررض فيه ووقع

مع معراج المؤمن ولذا قالت العلماء انها افضل العبادات بعد الشهادتين واختلفت الاحاديث الواردة في افضل الاعمال ففي هذا الحديث هكذا وفي حديث ابي ذر الاعمى خير قال
ايمن بالله وجهاد في سبيل الله وغير ذلك من الروايات الكثيرة ووجه التوفيق انه عليه السلام اجاب لكل بما يليق بحاله ويكون اصله لثبانه ويقال ان الافضية مختلفة باختلاف
الاوراق والاحوال كما هو ظاهر وفي رواية ولين يحافظ على الوضوء الظاهري والباطني وهو طهارة الباطن من الادناس الباطنية وكما له طهارة السبعين الغير الظاهرة رقى الا
مؤمن كامل الايمان فيه استحباب اداء الوضوء وتجديده وقالت الصوفية طهارة الظاهر تؤثر في طهارة الباطن تغليظ بدوام الوضوء **له قوله** بالراس والاذنين
مقنية اذن بعضتمين وقد سكن الذال المعجمة اما مسح الراس فقد تقدم وعرض المصنف بالترجيح اثبات انه يجب مسح الراس بعينه ولا يكفي الغيبة بالعمامة واما مسح
الاذنين فاختلف العلماء في انهما يمسحان

الى انهما يمسحان مع الراس بماء واحد قال الشيخ ابن القيم في الهدى لم
يثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه اخذ لهما ماء جديدا وكذا في النيل
عن النيل وقال الشعراني في ميزانه ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
ان الاذنين من الراس يستحب مسحهما معه مع قول الشافعي انها
عضوان مستقلتان يمسحان بماء جديد وقال الزهري هما من الوجه
يغسلان معه وقال الشيعي وجاعة ما اجل منها فمن الوجه يغسل
معه وما ادبر فمن الراس يمسح معه الا ولا يشكل عليك مخالفة كلام
الشعراني بما نقل عن النيل وغيره فان كلامنا في المذهب فيها
مضطربة جدا ويثبت الشعراني نقله القاري عن شهر السنة وغيره
اذ قال قال الشافعي يمسحان بثلاثة مياه جدد وذهب اكثرهم الى انها
من الراس يمسحان معه وبه اخذ ابو حنيفة ومالك واحمد وكذا
نقله الترمذي عن احمد وذكرها مشهورا عن الموطا عن ابي حنيفة
مع مالك والشافعي مع احمد والظاهران سببه اختلاف روايات
الائمة في ذلك والاربع عندي ما يظهر من ملاحظة اكثر الكتب اتحاد
قول ابي حنيفة مع احمد وقول مالك مع الشافعي قال ابن رسلان
تحت حديث عثمان بلغظ فاخذ ماء فمسح براسه واذنيه ظاهرة
انه مسح راسه واذنيه بماء واحد وهو مذاهب احمد انتهى قلت و
حديث التكفير بالوضوء يؤيد الحنفية وقد روى عنه صلى الله
عليه وسلم الاذنان من الراس وفي رواية صفة وضوءه صلى الله
عليه وسلم ثم مسح راسه واذنيه ظاهرا وباطنهما وغير ذلك
من الروايات التي تؤيد الحنفية بسطها ابن القيم وهذا المختصر
لا يسعها **له قوله** كان يخذ الماء الجديدا باصبعيه بالثنية
لاذنيه كلتيهما يحتل انه كان يخذ الماء باليدين كلتيهما لكنه مسح
الاذنين بالسبابتين فقط ويحتل انه يخذ الماء بهما فقط قلت وما
نقله الزيلعي عن البيهقي برواية مالك عنه بلغظ وكان يعيد باصبعيه
في الماء فيمسح بهما اذنيه يؤيد الثاني قال الشيخ ابن القيم لم يثبت
انه صلى الله عليه وسلم اخذ للاذنين ماء جديدا وقد صرح بذلك
عن ابن عمر **قلت** تقدم قول الحنفية في ذلك وروى مثل قولهم
عن جماعة من الصحابة والتابعين قاله ابن عبد البر كما في النيل
فلا يضر الحنفية ان ابن عمر بعد ان قال بمثل قولهم جماعة من الصحابة
والتابعين والروايات المرفوعة سالمة الحنفية خالية عن المعارضة **له قوله**
سئل ببناء المجهول عن المسح على العمامة بكسر العين ما يعم به
الرجل راسه فقال جابر لا يجزئ حتى يمسح الشعر بالماء وبه قال الامام
ابو حنيفة ومالك والشافعي والجمهور واباحة لبعض الآثار الامام احمد
وداود وجماعة مع الخلافة بينه وفي التوقيت والشرايط كما في النيل

**مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال استقيموا ولن
تتحصوا واعلموا وخيرا عما كنوا الصلوة ولا يحافظ على الوضوء الا مؤمن من**
ما جاء في المسح بالراس والاذنين مالك عن نافع ان عبد الله
ابن عمر كان يخذ الماء باصبعيه لاذنيه مالك انه بلغه ان جابر بن
عبد الله الانصاري سئل عن المسح على العمامة فقال لا حتى يمسح الشعر بالماء
مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عروة بن الزبير كان ينزع العمامة ويمسح
راسه بالماء مالك عن نافع انه رأى صفية بنت ابي عبيد امرأة عبد الله
ابن عمر تنزع خمارها وتمسح على راسها بالماء ونافع يومئذ صغير قال يحيى و
سئل مالك عن المسح على العمامة والخمار فقال لا ينبغي ان يمسح الرجل
ولا المرأة على عمامة ولا خمار وليس مسحها على رؤسها قال يحيى و
سئل مالك عن رجل توضأ ففسى ان يمسح راسه حتى جف وضوءه
قال ارى ان يمسح براسه وان كان قد صلى ان يعيد الصلوة

العجب الغر وتيل ثلاثا شكل على علمه او تبدي على ان لا
يل احد الجيد والسعي لما رى عن نفسه التخصير فيه نب
رحمة ورافة عليهم بان الحقيقة عسير بل لا يمكن فسد
وقارنا قال تعالى علم ان لن تحصره فاب عليكم الآية و
قبل معنى قوله عليه السلام ولن تحصى اى سائر الاعمال
الصالحة فما اخذت من الاعمال استقيموا عليه فيكون من
باب خير العمل ما دم عليه وتيل معناه لن تحصى ثوابه
واجرة لو استقمتم ويؤيده رواية ابن ماجة عن ابي
امامة استقيموا ونما استقمتم الحديث واعلموا بتدبير
المعلم في اكثر النسخ اى الاعمال الصالحة كلها على حسب
الطاقة والوسعة وخيرا عما كنوا بالروايات في بعض النسخ
واعلموا ان خيرا عما كنتم بتقديم الامم وبلغظان فحينئذ
يطابق الروايات التقدم المسند الصلوة لجمعها
العبادات الكثيرة من القراءة والتبدي والتكبير وهي

له قوله استقيموا اى لا تنزعوا وتيلوا عما كنتم
قال تعالى ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا الآية
وهو من جوامع الكلام الشامل للاصول والفروع واعمال
القلوب والايوارح اذا الاستقامة امتثال كل ما امر
واجتناب كل منهى ولا تحصل الاستقامة مع شئ
من الاعوجاج قالت الصوفية الاستقامة خيرة من
الف كرامة قال الرازي الاستقامة امر صعب
شديد لشغلها العقائد والاعمال والاخلاق
عن طرفي الافراط والتفریط ولهذا قال عليه السلام
ولن تحصى اى لن تطيقوا ان تستقيموا حق الاستقامة
لعمرها ولذا قيل في وجه قوله عليه السلام شيبني
هود انه نزل فيه فاستقم كما امرت والفرع من
قوله صلى الله عليه وسلم ولن تحصى تبدي علمه
لا يظن احد بنفسه الاستقامة كلية فيقوم في ورطة

قال الخطابي فرض الله مسح الراس وحديث مسح العمامة محتمل للتأويل فلا يترك المتيقن للمحتمل الى قلت وحله الامام محمد على النسخ كما سياتي ان كان ينزع العمامة اذا توضأ
ومسح راسه بالماء لا على العمامة ذكره تأييد لما تقدم **له قوله** تنزع عند الوضوء خمارها بكسر المعجمة ما تعطف به راسها وتمسح على راسها بالماء قال الباجي وحكم المرأة في
ذلك حكم الرجل قال الامام محمد في موطاه وبهذا اخذ لا يمسح على الخمار ولا العمامة بلغظان كان فترك وهو قول ابي حنيفة والعمامة محتمل
فقطها ثانيا ونافع يومئذ صغير ولفظ موطاه محمد قال نافع وانا يومئذ صغير فهو واعتذر امرنه بانده كيف راها وفيه قبول رواية الصغير اذا رواها كغيرها وهي من مباحث
اصول الحديث قال السيوطي في التدريب تقبل رواية المسلم بانما تحمله قبلها ما يعنى حال الكفر العصبى ومنع الثاني اى قول رواية ما تحمله العصبى قوم فاخطوا لان الناس
قبلوا رواية احداث الصحابة كالحسن والحسين وابن عباس وغيرهم ثم ذكر الاول المختلف في استحباب سن السماء من ثلثين سنة وعشرين سنة وذكر في اخره ولفظ القاضي
عياض ان اهل الصنعة حددوا اول زمن يمسح فيه السماء للصغير بخمس سنين ونسبه غيره للجهم وقال ابن الصلاح وعليه استقر العمل بين اهل الحديث **له قوله**
وسئل الامام مالك عن المسح على العمامة للرجل والخمار للمرأة فقال لا ينبغي اى لا يجوز ان يمسح الرجل ولا المرأة على عمامة ولا خمار ولا يمسح على
رؤسهما بصيغة الجمع في الرؤس لكرامة تولى التثنيتين كما في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما **له قوله** قال يحيى وسئل مالك ايضا عن رجل توضأ ففسى في وضوءه
ان يمسح على راسه فما يمسح حتى جف وضوءه قال ارى يغم الا لى اعقد ان يمسح براسه وحده ولا يعيد الوضوء لان الموالاة والترييب وان كانت واجبة عنده
لكنها سقطت بالنسيان ولذا قال الباجي من المالكية ان ذكر بحضرة الوضوء او قربه مسح راسه وما بعده ليحصل الترتيب الى وما عندنا بالحنفية فلا اشكال في صحة الوضوء
لعدم وجوبها وان كان ذلك الناسى قد صلى بهذا الوضوء الذي نسي المسح فيه يلزم عليه ان يعيد الصلوة بعد مسح الراس لتركه فرض الوضوء وهو متفق عليه بين الائمة :

ربه الذي جاء به قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم الآية والقائلون بالمعصية هم الجاهلون والذين لا يؤمنون به لا يؤمنون به ولا التواطؤ وهم جهود الصعابة والتأديب وفقهاء المسلمين وقد روى عن مالك الاكثر في المعصية الرعايات عنه بأحاديث المعصية السفر اكثر واشهر على ذلك بنى موطأ وهو من جهة عند كل من سلك اليوم سبيله لا يتكلم منهم احد والمحدث الله انتهى كذا نقله عنه ابن سنان ثم قيل هو من جهة ثمة في الامة وبخاصة شيعت ارقا قال لهم لم فم الحجة المنفي عنهم **له قول** وهو من ولد بنهم الرواد وسكون اللام او بقية قال الحجة في لقاموس الولد حركه وبالضم والكسر والفتح واحد وجسم المغيرة بن شعبة هذا هو من الاما ممالك ادخل عليه من اولاد المغيرة **له قول** قاله الشافعي ومعه الزهري وابو حاتم والدارقطني وابن عبد البر بسطوا قولهم السيوطي في التنوير قال ابن عبد البر ولم يختلف رعا **له قول** الموطأ عنه في ذلك وانتم يحكي عن ابن

ما جاء في المعصية على الخفين مالك عن ابن شهاب عن عباد بن زياد و هو من ولد المغيرة بن شعبة عن ابيه المغيرة بن شعبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب بالحاجة في غزوة تبوك قال المغيرة فذهبت معه بأمر فاجأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فسكنت عليه الماء فغسل وجهه ثم ذهب ليخرج يديه من ثوبي فجئت فلم يستطع من ضيق ثوبي الحاجة فخرجت من تحت الحاجة فغسل يديه ومسح برأسه ومسح على الخفين

ابن مهدي هناك يومهم ثاب ايضا فقال ان ابيه المغيرة بن شعبة ولم يقله غيرها وانما يقولون عن المغيرة بن شعبة فيكون منقطع لان عباد لم يجمع من المغيرة ولاناه في انما يرويه الزهري عن عباد عن عروة وعروة عن ابن سنان عن ابن المديني وابن معين فوجهه مالك في اسناد في موضع واحد ما قوله عباد من ولد المغيرة والثاني اسناده من الاسناد عروة وعروة قاله السيوطي قال الحافظ في تذييل والاصل انما هو عن الزهري عن عباد بن زياد عن ابن المغيرة عن ابيه المغيرة هكذا رواه جماعة من المحدثين وذكر البخاري ان بعضهم رواه عن مالك ايضا كذا ومع هذا كله ما حديث عن المغيرة متواتر كذا رواه روى عنه ستون رجلا قاله الزرقاني **له قول** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب قبل الفجر كما في رواية مسلم وفي رواية ابن سعد لما كان من الصبح انطلق بالحاجة لقصاء حاجة الانسان وقد تبرأ لظنكم كما في مسلم في غزوة تبوك فخرج المشاة العوقية وهم المرسدة غير منصرف للحاجة والتأنيث وقيل وزن فعلهم وزن تقول فاجوف وقيل ثلاثي مجهول وزن قول اسم جاهل او اسلاحي لمكان بينه وبين المدينة من جهة الشام اربعة عشر محرا حل بينه وبين دمشق احدى عشرة وهي اخر مغاراته صلى الله عليه وسلم خرج اليها يوم الخميس في رجب سنة تسع وجاء الضيف فيها بكل ماله والعاروق بنصفه وجه عثمان ثلث الجيش وخلف علي اعله ورجع المدينة في رجبين كما في المجموع وهي الغزوة المعروفة بغزوة العسيرة قاله ابن سنان قال المغيرة فذهبت معه صلى الله عليه وسلم يما في اداة وفي رواية البخاري انه صلى الله عليه وسلم امره ان يتبعه فانطلق حتى توارى عنى ثم اقبل فتوما قال ابن سنان فيه ذهابا للحميد مع اسناده اذا ذهب لقصاء الحاجة فذهب معه بأمر الوضوء وان احتاج الى السحابة فاشا له فقام في رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد تغصنا بالحاجة قال ابن سنان قال ابن عبد البر في الآثار كلها ان الادة كانت مع المغيرة وليس في شيء منها انه ناولها النبي صلى الله عليه وسلم فذهب بها ثم لما انصرف ردها اليه وفي حديث الشعي عن عروة بلفظ ثم اقبل فتلقته بالادة اخبره ابو اسحق فاستدل به من قال يجوز الاستسقاء بالاحتياج ومع وجود الماء فان ثبت بطريق اخذ الماء في ذلك اليوم والا فالاستدلال صحيح وايضا كان فالغزوة اليوم مجعون علان الاستسقاء بالماء افضل وبالا حجة بخاصة انتهى مظهرها فسكنت اى حببت عليه اى على يديه للماء فغسل يديه كما في رواية مسلم يعني متضمن للتنسيق كما في جبال الهند في الحديث جواز الاستسقاء في الوضوء وقال الشافعي بعد ما بسط الكلام في الاستسقاء ان كانت بهيب للماء واستسقاءه او احسنه ذلك كونه في سلا ولوطيه وان كانت بالفضل والماء ففكره بل غزوة قلت وفي هذا فلا يحتاج الى ما جاء به صاحب الدرر النفاذ قال اما الاستسقاء على السلام بالمعصية فظلم الجواز وقت وقد ورد في الحديث في ذلك روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع عنده سلم بلفظ فنهيت عليه للماء وعذبان مائة والجارى في الكبر من جهنم من عسال مبيت على سلا فنهيت الله عليه وسلم في المعصية والسفر في الوضوء قال ابن سنان ثم حببت للماء فغسل وجهه ثلاثا كما في رواية احمد نعم ان في الرواية اختصارا والخبر في هذه الرواية عن المفروض فقط **له قول** ثم ذهب ليخرج يديه من ثوبي فجئت فلم يستطع من ضيق ثوبي فخرجت من تحت الحاجة فغسل يديه ومسح برأسه ومسح على الخفين

له قول في المعصية على الخفين قاله البخاري اخر من الوضوء خيرا لما كان في المعصية هو امية السيد المبتلة بالعضو وانما يدى بل اشار الى موضعها وهو فوق الخف دون اسفله والخف ما يستر الكعب ويمكن به ضروريات السفر وانما ثقب بالخف لان المعصية لا يجوز على حد ما روى الاخران في قال الحجة في ان تدعو لغير امر الاليد على الشيء وشر ما مية البلة الخف مخصوص في زمن مخصوص والخف شر ما لسا لركبتي فاكتر من جلد فوج وشروط صفة ثلاثة امور كونه ساترا للقدم جميع الكعب وكونه مشغولا بالرجل ليعمل مائة الحديث وكونه مما يمكن متابعة المشى المعتاد فيه فوجنا فاكتر الخ ثم قال ابن المنذر عن ابي مالك ليس في المعصية على الخفين عن الصعابة اختلاف لان كل من روى عنه منهم اكاره روى اشائه ووجههم جمع من الحفاظ بان احاد يشه متواترة المعنى وجميع بعضهم رواه فيقولوا ما تبين كل الكرخي خاف الكفر من كل لا يرى المعصية على الخفين وسئل انس بن مالك عن بعض علامات اهل السنة والجماعة فقال ان ثوبا للخفين ولا تخلص الخفين وتقس على الخفين وروى عن الامم الى حنيفة في شرط لاهل السنة انه قال ان

منها انه ناولها النبي صلى الله عليه وسلم فذهب بها ثم لما انصرف ردها اليه وفي حديث الشعي عن عروة بلفظ ثم اقبل فتلقته بالادة اخبره ابو اسحق فاستدل به من قال يجوز الاستسقاء بالاحتياج ومع وجود الماء فان ثبت بطريق اخذ الماء في ذلك اليوم والا فالاستدلال صحيح وايضا كان فالغزوة اليوم مجعون علان الاستسقاء بالماء افضل وبالا حجة بخاصة انتهى مظهرها فسكنت اى حببت عليه اى على يديه للماء فغسل يديه كما في رواية مسلم يعني متضمن للتنسيق كما في جبال الهند في الحديث جواز الاستسقاء في الوضوء وقال الشافعي بعد ما بسط الكلام في الاستسقاء ان كانت بهيب للماء واستسقاءه او احسنه ذلك كونه في سلا ولوطيه وان كانت بالفضل والماء ففكره بل غزوة قلت وفي هذا فلا يحتاج الى ما جاء به صاحب الدرر النفاذ قال اما الاستسقاء على السلام بالمعصية فظلم الجواز وقت وقد ورد في الحديث في ذلك روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع عنده سلم بلفظ فنهيت عليه للماء وعذبان مائة والجارى في الكبر من جهنم من عسال مبيت على سلا فنهيت الله عليه وسلم في المعصية والسفر في الوضوء قال ابن سنان ثم حببت للماء فغسل وجهه ثلاثا كما في رواية احمد نعم ان في الرواية اختصارا والخبر في هذه الرواية عن المفروض فقط **له قول** ثم ذهب ليخرج يديه من ثوبي فجئت فلم يستطع من ضيق ثوبي فخرجت من تحت الحاجة فغسل يديه ومسح برأسه ومسح على الخفين

فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرف الركنة التي ادركها معهم ولفظ مسلم واى داود ففعل وادى عبد الرحمن بن عوف الركعة الثانية ثم سلم عبد الرحمن فقام على الله عليه وسلم في صلوة الحديث وفيه قيام السجود الى دأما فأتى بعد تسليم الامة وهل يقوم بعد تسليمة واحدة او تسليمتين مختلفتين عند الامة كما في ابن رسلان ففرغ الناس لسبقهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصلوة ^{اي مع الله} كنه قوله فلما قضى اتم رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة وفرغ من اداء الركعة التي سبق بها وفي رواية لابي داود ولم يزد عليها شيئا والحدري وابن الزبير وابن عمر يقولون من ادرك الفرد من الصلوة ففعلها بعد تأت السجودات جلس مع الامة في غير موضع الملبوس قال

قال لهم تسكيتا لما بهم من الغرض او تائسبا لهم وامضا لم يعلمهم احسنه الا اديهم الصلوة في وقتها على سعد بن ابى وقاص لزمه في كتابه الا ان كان من ابن عمر قال قد مات العراق لغزوة

جولة فزيت سعد بن جهم على الخفين الحديث وهو اى سعد بن اميرها من جانب عمر فراه عبد الله بن عمر جهم على الخفين فانكر ابن عمر ذلك المسموع عليه اى على سعد لانه لم يبلغه الخبر من غير طريقه وكثرة روايته ولم يراها ولا احد من الصحابة فيكون اذ قد يخفى على قدميهم الصلوة من الفجر الحلية قال مشعر ما يطعم عليه غيره قاله الزرقاني فخلا عن المأظف والحديث اخرجه البخاري في الصحيحين عناه قلت ويشكل عليه ما رواه ابن ابي خيثمة في تاريخه الكبير وابن ابي شيبة في فضيلة من رواية عامر بن سالم عنه قال رايت عبد الله عليه وسلم جهم على الخفين بالمال في السفر ويكن الجواب عنه بان رواية الصحيحين اولى ولو سلم فوجه انكار ابن عمر من المسموع في الحضرة كما يقع من كلامه العيف والقسط لاني وغيرهما من شيوخ البخاري اذ قالوا انما انكر على سعد صحه في الخبر كما هو مبين في بعض الروايات واما السفر فكان ابن عمر يعلمه ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم الخ فقال له اى ابن عمر سعد بن ابى وقاص سلا ياك عمر اذ اقدمت عليه المدينة وامله ملو من عمر المواقفة في ذلك لعله منه اولئك المسئلة فقدم عبد الله بن عمر المدينة ففسى ان يسأل عمر عن ذلك اى المسموع حتى قدم سعد المدينة فقال لابن عمر ازالة لانكاره اسألت اباك عن المسموع فقال لا تسأله عبد الله فقال عمر ربه اذ ادخلت رجلك في الخفين وهما اى الرجلين طاهرتان من الحدث والخبث فامسح عليهما قال عبد الله متعبا او دفعنا لاعتقال ان يكون هذا في الوضوء على الوضوء دون الوضوء عن الحدث وان جاء احدكم من الغائط فامسح على راسه ثم وان جاء احدكم من الغائط وفي البخاري عن الوضوء عن ابن عمر عن سعد بن النسي صلى الله عليه وسلم انه مسح على الخفين وان ابن عمر سأل باه عن ذلك فقال نعم اذ اسدثك شيئا سعد بن النسي صلى الله عليه وسلم فلا تسأل غيره ولا تسأله اذ احدثك سعد بن النسي صلى الله عليه وسلم فلا تجز وراو حديثه شيئا وفي رواية لمحمد في كتابه الا ان رفاق عمر همك افقه منك شرطها الحديث ان الرجل اذا لبس الخفين على وضوء كامل يجوز له المسموع عليهما وهذا الاجماع وهو مدلول الحديث ١٢ هـ قوله ان عبد الله بن عمر بال بالسوق

له قوله فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الى القوم وموضع الصلوة ولفظ مسلم ثم ركب وركبت فانهيها الى القوم وقد قلنا الى الصلوة وعبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف الزهري المحدث المشرق يؤمهم اهل المسلمين ولا ابن سعد فاسفر الناس بصلواتهم حتى خافوا الشمس فقدموا عبد الرحمن وهذا ما قاله ابن رسلان من ان المحدث يخرج به على ان اول وقت الصلوة افضل لانها لو اخرت لشي من الاشياء عن اول وقتها لاخرت

الامة رسول الله صلى الله عليه وسلم الروايات الى طه عبد الرحمن لمحمد ركعة من الفجر كما في مسلم وغيره زاد احمد قال المحدث فأتدت ناخير عبد الرحمن فقال صلى الله عليه وسلم وعهذا ابن سعد فسمي الناس لعين راوا رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كادوا يقتلون ففعل عبد الرحمن يريد ان يتكلم فاشاد اليه صلى الله عليه وسلم ان اشيت ولفظ مسلم فلما احس بالنبي صلى الله عليه وسلم ذهب يتأخر فاما الله ١٢ هـ قوله

وفي نسخة في السوق بالعلم سمي به لان الناس ليسا قرون اليه وقيل بالغتر اسم موضع والظاهر ان بوله كان في موضع اعد لذلك ثم توضأ فغسل وجهه ويديه وسمي رأسه وفي رواية محمد عنه وسمي برأسه ولعل في الحديث اختصارا واكثر في ابن عمر على المفروض فقط الضرورة واجز المسموع على الخفين ثم دعي ببناء المجهول ليجعل عليهما حين دخل المسجد النبوي فمسح على خفيه اخل المسجد واخرجه اما الثاني فلا اشكال واما الاول فقد استجاز لعدم الماء الذي يقطر منه والوضوء في المسجد مختلف عند المالكية قاله الباقى باسقاط قلت لما الوضوء في المسجد فنده ايضا ما حبل لدار المختار من الخفيفة في منبهات الوضوء فقال (ومنها) الوضوء في المسجد الا في اناء او موضع اعد لذلك لكن علم منه ان مجرد المسموع على الخفين لايدخل في الكراهة ثم صلى عليهما اى على الجنازة داخل المسجد واخرجه مختلف عند العلماء كما يخفى في الجنازة ثم ظاهر الحديث تفريق الوضوء وهو بخلاف المالكية والمخالفة اذ قالوا بفرضية المولات ويوافق الخفية اذ لم يقولوا بها وما قولان للتأنيق واولو المالكية هذا الحديث بوجوه منها انه لعله نزل المسموع او يكون هذا مذهب ابي بكر بن جهمي لعله لم يكنه الملبوس في السوق او غير الماء عن الكفاية وانت خبير بما في هذه التوجيهات والوجه من هذه كنهها ما اجاب به الباقى فقال روى علي بن زياد عن مالك ان من اخر مسح خفيه في الوضوء وحضرت الصلوة فليمسحها ويصلي ولا يخلع وهذا يحتمل تجوز التفريق في الطهارة اجمع ويحتمل ان يكون تعميها في المسموع خاصة وقد خبر ذلك محمد بن مسلمة في الملبس وقال ان ذلك اذا اراد الى المسموع فهو خفيف انتهى ١٢ هـ قوله انه قال رايت انس بن مالك اتي قباء بضم القاف تقدمه خبطه في المواقفة فيال المقصود منه بيان تقدم الحدث على الوضوء والتنبية على ان المسموع لم يكن في تجهيز الوضوء بل في وضوء الحدث ثم اتي ببناء المجهول بوضوء بالغتر ما يتوضأ به فتوضأ ثم بقوله فغسل وجهه ويديه الى المرفقين وسمي برأسه وسمي على الخفين اكثف على المفروض بيان الجواز او هو اختصار من الراوي ثم جاء المسجد ففعل الغرض منه ومن الذي قبله ان المسموع معمول عند الصحابة بعدد صلى الله عليه وسلم فلو كان متسوخا كما زعمه

مفعلة رسول الله صلى الله عليه وسلم مع القوم الركعة التي بقيت عليهم بعرف الركعة التي ادركها معهم ولفظ مسلم واى داود ففعل وادى عبد الرحمن بن عوف الركعة الثانية ثم سلم عبد الرحمن فقام على الله عليه وسلم في صلوة الحديث وفيه قيام السجود الى دأما فأتى بعد تسليم الامة وهل يقوم بعد تسليمة واحدة او تسليمتين مختلفتين عند الامة كما في ابن رسلان ففرغ الناس لسبقهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصلوة ^{اي مع الله} كنه قوله فلما قضى اتم رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة وفرغ من اداء الركعة التي سبق بها وفي رواية لابي داود ولم يزد عليها شيئا والحدري وابن الزبير وابن عمر يقولون من ادرك الفرد من الصلوة ففعلها بعد تأت السجودات جلس مع الامة في غير موضع الملبوس قال

قال لهم تسكيتا لما بهم من الغرض او تائسبا لهم وامضا لم يعلمهم احسنه الا اديهم الصلوة في وقتها على سعد بن ابى وقاص لزمه في كتابه الا ان كان من ابن عمر قال قد مات العراق لغزوة

جولة فزيت سعد بن جهم على الخفين الحديث وهو اى سعد بن اميرها من جانب عمر فراه عبد الله بن عمر جهم على الخفين فانكر ابن عمر ذلك المسموع عليه اى على سعد لانه لم يبلغه الخبر من غير طريقه وكثرة روايته ولم يراها ولا احد من الصحابة فيكون اذ قد يخفى على قدميهم الصلوة من الفجر الحلية قال مشعر ما يطعم عليه غيره قاله الزرقاني فخلا عن المأظف والحديث اخرجه البخاري في الصحيحين عناه قلت ويشكل عليه ما رواه ابن ابي خيثمة في تاريخه الكبير وابن ابي شيبة في فضيلة من رواية عامر بن سالم عنه قال رايت عبد الله عليه وسلم جهم على الخفين بالمال في السفر ويكن الجواب عنه بان رواية الصحيحين اولى ولو سلم فوجه انكار ابن عمر من المسموع في الحضرة كما يقع من كلامه العيف والقسط لاني وغيرهما من شيوخ البخاري اذ قالوا انما انكر على سعد صحه في الخبر كما هو مبين في بعض الروايات واما السفر فكان ابن عمر يعلمه ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم الخ فقال له اى ابن عمر سعد بن ابى وقاص سلا ياك عمر اذ اقدمت عليه المدينة وامله ملو من عمر المواقفة في ذلك لعله منه اولئك المسئلة فقدم عبد الله بن عمر المدينة ففسى ان يسأل عمر عن ذلك اى المسموع حتى قدم سعد المدينة فقال لابن عمر ازالة لانكاره اسألت اباك عن المسموع فقال لا تسأله عبد الله فقال عمر ربه اذ ادخلت رجلك في الخفين وهما اى الرجلين طاهرتان من الحدث والخبث فامسح عليهما قال عبد الله متعبا او دفعنا لاعتقال ان يكون هذا في الوضوء على الوضوء دون الوضوء عن الحدث وان جاء احدكم من الغائط فامسح على راسه ثم وان جاء احدكم من الغائط وفي البخاري عن الوضوء عن ابن عمر عن سعد بن النسي صلى الله عليه وسلم انه مسح على الخفين وان ابن عمر سأل باه عن ذلك فقال نعم اذ اسدثك شيئا سعد بن النسي صلى الله عليه وسلم فلا تسأل غيره ولا تسأله اذ احدثك سعد بن النسي صلى الله عليه وسلم فلا تجز وراو حديثه شيئا وفي رواية لمحمد في كتابه الا ان رفاق عمر همك افقه منك شرطها الحديث ان الرجل اذا لبس الخفين على وضوء كامل يجوز له المسموع عليهما وهذا الاجماع وهو مدلول الحديث ١٢ هـ قوله ان عبد الله بن عمر بال بالسوق

له قوله فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الى القوم وموضع الصلوة ولفظ مسلم ثم ركب وركبت فانهيها الى القوم وقد قلنا الى الصلوة وعبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف الزهري المحدث المشرق يؤمهم اهل المسلمين ولا ابن سعد فاسفر الناس بصلواتهم حتى خافوا الشمس فقدموا عبد الرحمن وهذا ما قاله ابن رسلان من ان المحدث يخرج به على ان اول وقت الصلوة افضل لانها لو اخرت لشي من الاشياء عن اول وقتها لاخرت

الامة رسول الله صلى الله عليه وسلم الروايات الى طه عبد الرحمن لمحمد ركعة من الفجر كما في مسلم وغيره زاد احمد قال المحدث فأتدت ناخير عبد الرحمن فقال صلى الله عليه وسلم وعهذا ابن سعد فسمي الناس لعين راوا رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كادوا يقتلون ففعل عبد الرحمن يريد ان يتكلم فاشاد اليه صلى الله عليه وسلم ان اشيت ولفظ مسلم فلما احس بالنبي صلى الله عليه وسلم ذهب يتأخر فاما الله ١٢ هـ قوله

وفي نسخة في السوق بالعلم سمي به لان الناس ليسا قرون اليه وقيل بالغتر اسم موضع والظاهر ان بوله كان في موضع اعد لذلك ثم توضأ فغسل وجهه ويديه وسمي رأسه وفي رواية محمد عنه وسمي برأسه ولعل في الحديث اختصارا واكثر في ابن عمر على المفروض فقط الضرورة واجز المسموع على الخفين ثم دعي ببناء المجهول ليجعل عليهما حين دخل المسجد النبوي فمسح على خفيه اخل المسجد واخرجه اما الثاني فلا اشكال واما الاول فقد استجاز لعدم الماء الذي يقطر منه والوضوء في المسجد مختلف عند المالكية قاله الباقى باسقاط قلت لما الوضوء في المسجد فنده ايضا ما حبل لدار المختار من الخفيفة في منبهات الوضوء فقال (ومنها) الوضوء في المسجد الا في اناء او موضع اعد لذلك لكن علم منه ان مجرد المسموع على الخفين لايدخل في الكراهة ثم صلى عليهما اى على الجنازة داخل المسجد واخرجه مختلف عند العلماء كما يخفى في الجنازة ثم ظاهر الحديث تفريق الوضوء وهو بخلاف المالكية والمخالفة اذ قالوا بفرضية المولات ويوافق الخفية اذ لم يقولوا بها وما قولان للتأنيق واولو المالكية هذا الحديث بوجوه منها انه لعله نزل المسموع او يكون هذا مذهب ابي بكر بن جهمي لعله لم يكنه الملبوس في السوق او غير الماء عن الكفاية وانت خبير بما في هذه التوجيهات والوجه من هذه كنهها ما اجاب به الباقى فقال روى علي بن زياد عن مالك ان من اخر مسح خفيه في الوضوء وحضرت الصلوة فليمسحها ويصلي ولا يخلع وهذا يحتمل تجوز التفريق في الطهارة اجمع ويحتمل ان يكون تعميها في المسموع خاصة وقد خبر ذلك محمد بن مسلمة في الملبس وقال ان ذلك اذا اراد الى المسموع فهو خفيف انتهى ١٢ هـ قوله انه قال رايت انس بن مالك اتي قباء بضم القاف تقدمه خبطه في المواقفة فيال المقصود منه بيان تقدم الحدث على الوضوء والتنبية على ان المسموع لم يكن في تجهيز الوضوء بل في وضوء الحدث ثم اتي ببناء المجهول بوضوء بالغتر ما يتوضأ به فتوضأ ثم بقوله فغسل وجهه ويديه الى المرفقين وسمي برأسه وسمي على الخفين اكثف على المفروض بيان الجواز او هو اختصار من الراوي ثم جاء المسجد ففعل الغرض منه ومن الذي قبله ان المسموع معمول عند الصحابة بعدد صلى الله عليه وسلم فلو كان متسوخا كما زعمه

من في المغنى ما ان غسل احدى رجله فادخلها الخف ثم غسل الاخرى وادخلها الخف لم يجز المسح ايضاً وهو قول الشافعي واسحق ونحوه عن مالك وحسن بعض اصحابنا رواية اخرى عن احمد انه يجوز وهو قول يحيى بن ابراهيم بن ثور واهل بالرائى لانه يحدث بعد كمال الطهارة وقيل ايضاً يغسل رجله وليس خفيه ثم يغسل بقية اعضائه يجوز له المسح وهذا أصح من قول الترتيب غير واجب في الوضوء وقد سبق المرقلة وقد تقدم الكلام على الترتيب في محله ٣٥ قوله ٣٦ وسئل مالك عن رجل توضأ وعليه خفاه فبها في وضوئه عن المسح على الخفين وما تذكر حتى جف وضوءه وحل ذلك الوضوء بالناقص قال يمسح على خفيه اذا تذكر وبعد الصلوة لانه صلى بناقص الوضوء قلت وكذلك عندنا الخففة في الغرائض اما المواقف فلا إعادة فيه عندنا لانه ما هم الشروع فيه صرح به في كتب الغرور ولا يعيد الوضوء لان المواقف والغرور وان كان واجبا عند المالكية ٣٧ لكن سقط بالنسيان واما عندنا الخففة

قال يحيى سئل مالك عن رجل توضأ وضوء الصلوة ثم لبس خفيه ثم بال ثم نزعها ثم ردها في رجله ايسأنف الوضوء قال لينزع خفيه ثم ليتوضأ وليغسل رجله وانما يمسح على خفيه من ادخل رجله في الخفين وهما طاهران تطهر للوضوء فاما من ادخل رجله في الخفين وهما غير طاهرتين تطهر للوضوء فلا يمسح على الخفين قال يحيى وسئل مالك عن رجل توضأ وعليه خفاه فسد على المسح على الخفين حتى جف وضوءه وصلى قال يمسح على خفيه وليعد الصلوة ولا يعد الوضوء قال يحيى وسئل مالك عن رجل غسل قدميه ثم لبس خفيه ثم استأنف الوضوء قال لينزع خفيه ثم ليتوضأ وليغسل رجله العسل في المسح على الخفين مالك عن هشام بن عروة انه راى ابا يعقوب يمسح على الخفين وكان لا يزيد اذا مسح على الخفين على ان يمسح ظهورها ولا يمسح بطونها مالك انه سأل ابن شهاب عن المسح على الخفين كيف هو فادخل ابن شهاب احدهما تحت الخف والاخرى فوقه ثم أمرهما قال يحيى قال مالك وقول ابن شهاب احب ما سمعت الى في ذلك ما

جاء في الرعايف واللقنى

له قول ٣٨ وسئل مالك عن رجل توضأ وضوء الصلوة وغسل رجله ثم لبس خفيه ثم بال او احدث بشئ اخر ثم نزعها الى الخفين ثم ردها الى لبس الخفين في رجله ثم توضأ وسمي عليها ايسأنف الوضوء فقال لا امر لينزع خفيه ثم ليتوضأ ايسأنف الوضوء وزيادة وليتوضأ لتحديد في السهم الهندى المصرية وليغسل رجله لان المسح على الخفين قد بطل بنزعها فلا يجوز مسحها به قالت

فلا اشكال فيه لان المواقف ليست بواجبة عندنا فلا يفتى الى إعادة الوضوء ٣٨ قوله قال يحيى سئل مالك عن رجل غسل قدميه اى رجله ثم لبس خفيه ثم استأنف الوضوء فقال لينزع خفيه ثم ليتوضأ ولا يغسل الاول لم يمسح عند المالكية لعدم الترتيب وليغسل رجله ثم لبس الخفين لانه لم يلبس الخفين اولا على طهارة كاملة وهذا امر المشهور عند المالكية ولم يقل به الخففة كما تقدم بل يمسح عندهم وهو رواية ابن القاسم عن الثمام مالك في العتبة وما يجلب بمحفظ ان المسح لا يرفع الحدث عند الجمهور وقال داود نعم الحدث الاخر فمن خلع الخفين بعد المسح لا يبطل المسح عنده ولا يبطل عند الجمهور قاله البايع وايضاً المسح لا يتعلق له بالحدث الا كبر فيبطل لنزعه قال في المغنى فان جواز المسح مختص بالحدث الاضغور ولا يجزى المسح في جنابة ولا غسل واجب ولا مستحب لا نعلم في هذا خلافاً الخ ٣٩ قوله يمسح على الخفين قال هشام وكان عروة لا يزيد اذا مسح على الخفين على ان يمسح ظهورها جميع ظهر والمراء ايمان الفوقاني ولا يمسح بطونها جميع بطن والمراء القحطاني واختلف العلماء في محل المسح فقال ابو حنيفة و احمد بن حنبل ان محله ظاهر الخفين وقال مالك و الشافعي يمسح ظاهرهما وباطنهما لانه لو اكتفى على الباطن فقط لا يؤدى على مشهورهما وقال المزهرى وهو قول الشافعي وان من مسح بطونها ولم يمسح ظهورها اجزاه قاله الشوكاني قلت وهو رواية عن المالكية كما في البايع والاشربة الخففة والجمهور كما ترى ودروى عن علي لو كان الدين بالرائى لكان اسفل الخف اولى بالمسح من اعلاه وقد رايته صلى الله عليه وسلم يمسح على ظهر خفيه وروى عنه ايضاً ما كنت ارى باطن القدمين الا احق بالفضل حتى رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظهر خفيه اخرجه ابو داود وغيره ونقل الزيلعي عن الدارقطني عن عمر بن شبيب سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظهر الخف ثلثة ايام الحديث وفي الباب روايات اخرى يسطها اهل التطويل واخبرها ابن قدام

في المغنى واختلف العلماء في قدر الاجزاء فقال ابو حنيفة يجوز له قدر ثلثة اصابع وقال مالك بالاستيعاب وقال الشافعي ما يقع عليه اسم المسح قال احمد مالا اكثر قاله القارى والشعراني ٣٩ قوله كيف هو اى كيف صفته المستقبلة فادخل ابن شهاب حديثه الظاهر اليسير تحت الخف للرجل اليمنى والاخرى اى لليمنى ففرقة من الخف ثم امرها وفي نسخة امرها من الارصاد اى امدها حتى استوعب المسح جميع الخف كما هو المخرج عند المالكية لقول بالاستيعاب ولذا قال يحيى قال الامام مالك وقول لا يفعل ابن شهاب لم يذكر احب ما سمعت الى متعلق باحب في ذلك متعلق بسمعت اى في كيفية المسح قلت وهذا يؤيد القول المشهور لهم كما تقدم ولم يقل به الخففة لما روى عن علي لو كان الدين بالرائى لكان اسفل الخف اولى بالمسح من اعلاه وقد رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظهر خفيه اخرجه ابو داود وللدارقطني معنى ولغيره ذلك من الآثار كما تقدم ٣٩ قوله في الرعايف كتراب معدن رصف قال الجهد كتراب منع وكرم وعنى وسمي خرم من انفه الدم رصفاً ودعاً فاعراب انتهى ويقال رصف وارضف قال المزهرى ولم يعرف رصف في فعل الرعايف يعنى مبدىا لما لم يسم فاعله كذا في فتح الرحمان والراعى ايضاً الدم بعينه وتقدم اختلاف العلماء فيه قليل الطهر للوضوء ويوجد في السهم الهندى في جرد والفقن قال المزفراني ويقع في نسج سقيمة والفقن ولا وجود لها في النسج العتيقة المقروءة ويلزم عليها انه ترجى شئ ولم يذكر وكان اصلها مشاً فادخله الناسم جهلا هلت ولا يوجد في نسج الزرقاني ولا نسج البايع ولكن لما وجد في اكثر النسج فمكن ان يوجد في حكمها لما كان عند الامم واحداً كهم واشتت الاول نارا والى الثانية اجتهاداً لا لما تحقق عند الاثارة الوضوء لا يكون من غير السيليلين ثبت حكم الفقن ايضاً لكونه من غير السيليلين او يقال انه لما تقدم بعض الآثار الواردة في الفقن اشارت الى المستفاد بالترجمة التنبيه على ما تقدم ولم يذكر فيها التحديد اللاهات ان سلم من نص السامخ والاختلاف في الفقن كاختلاف في الدم كما تقدم من ابن قدامة في المغنى وحاصله ان الفقن الفاحش والدم الفاحش ينقضان الوضوء عند الامم واحداً رواية واحدة يعنى لاختلاف فيه عندهم وكذلك عند الخففة وروى عن قتادة والثوري ويحيى

عن ابن عباس انه قال اذا غشي اى ينقض الوضوء ماله عن زيد بن عتيبة فزاي مجة ابن عبد الله بن قسيط بقاف فسين اخره طاء مملت بين معصرا
ابن ابي سامة الليثي ابي عبد الله المدني وثقه النسائي وغيره مات سنة ١٢٠ هـ وله تسعة سنين له قول انه رأى سعيد بن المسيب رجع وهو الواو حالية يعطه فاتي
حجرة ام المؤمنين لموسى بن زهير النبي صلى الله عليه وسلم لانها اقرب موضع الى المسجد فيقول لمن في اثناء الصلوة فاتي بينا المجهول بوضوءه بالفتوى
ما هو الوضوء فتوضأ وضوءه للصلوة كما هو ظاهر اللفظ واوله الزرقاني بفسل الدم تاويله الى مذهبه ثم رجع الى المسجد فبقى على ما قد فعله افاد ان
الرفاع ناقض غشه ايضا وروى عنه في مصنف عبد الرزاق من قوله ما يوافق فعله هذا من انه قال ان رعت في الصلوة فاشد
مغزبك ومثل كما انت فان خرج من ٢٤ ومضى فتوضأ واتر على ما مضى ما لم يترك فعله هذا من انه قال ان رعت في الصلوة فاشد

الدم وايضا نقل مذهبه في المغن والشعر الكبي
نقض الوضوء فتاوى العلامة الزرقاني رحمه الله ايضا
بفسل الدم فلفظ فاحش ولما كان انكار الباب كلها
مؤيد للحنفية اعرضنا عن ذكر ما فيها من دلائل
المذهب وبسطها الشيع في المذلل فارجم اليه ان
شئت والافاق في مسألة البناء يؤيد الحنفية وسياق المذا
في ذلك ١٢ له قوله العمل في الرفاع قال الزرقاني وهو
كثير فيخرج الى غسله وقليل فيقتله بأصابعه حتى يصف
ويتمادى على صلواته انتهى ففرض الشارح بهذا الكلام
بيان الفرق بين الترجعتين بان المراد في الترجمة الاولى
الكثير فيخرج ويغسل والمراد في الثانية القليل فلا يخرج
عن الصلوة ويمكن ان يوجه الفرق بينهما بان المراد من
الاولى ما ورد في الرفاع من الآثار المختلفة من الغسل
في بعضها والوضوء في الاخر واما المقصود من هذا الترجمة
بيان العمل والراجح ان المعول به عندنا ما عدم الوضوء
شرا الفرق بين القليل والكثير كما هو عند المالكية كذلك
عند الحنفية كما سيأتي في كلام الامام محمد في اسرار الباب ١٢
لكه قوله انه قال راي سعيد بن المسيب يعرف فيخرج
منه الدم حتى تخضب اصابعه قال الباقى ظاهرا انها
تخضب كلها فهو في حيز الدم الكثير ولعله اذا افاضل
العلماء من اصابعه وان ذلك في حيز اليسير ومن
الدم الذي يخرج من انفه ثم يعط بعد غسله لاصابعه
ان كان هذا المقدار يكثر عن الدرهم والمعفو عند الجمهور
هذا المقدار فقط ورواه ان كان قليلا منه ولا يتوضأ
أما عند المالكية فلان الرفاع ليس بناقض واما عند
الحنفية فلعنه يكون قليلا عندنا كما تقدم من كلام الباقى
وقال ايضا قوله يعط ولا يتوضأ يحتل معنيين يحتل انه
يقصد ان مثل هذا المقدار من الدم لا يوجب الوضوء
فهو مذهب من يقول ان خروج الدم ينقض الطهارة
والوجه الثاني انه يريد به انه لا يغسل الدم الخارج من انفه
انتمى به من كلام الامام محمد وهو الوجه لثلاثا لما تقدم
عنه من الوضوء وان لم يجمع هذا فالرواية المتقدمة ترجح
لان يزيد بن عبد الله اوثق من عبد الرحمن بن حرملة كما لا

مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا ارعف انصرف فتوضأ ثم
رجع فبني ولم يتكلم ماله انه بلغه ان عبد الله بن عباس كان يعرف
فيخرج فيغسل الدم ثم يرجع فيبني على ما قد صلى ماله عن يزيد بن عبد
الله بن قسيط الليثي انه رأى سعيد بن المسيب رجع وهو يعطه فاتي
حجرة ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فاتي بوضوء فتوضأ ثم
رجع فبقى على ما قد صلى العمل في الرفاع ماله عن عبد الرحمن بن
حرملة الاسلمي انه قال راي سعيد بن المسيب يعرف فيخرج منه الدم
حتى تخضب اصابعه من الدم الذي يخرج من انفه ثم يعط ولا يتوضأ
مالك عن عبد الرحمن بن الحبيب انه رأى سالم بن عبد الله يخرج من
انفه الدم حتى تخضب اصابعه ثم يغتسله ثم يعط ولا يتوضأ العمل
فيمن غلبه الدم من جرح او راعف ماله عن هشام بن عروة

عن ابيه ان المسور بن مخرمة

له قوله ان عبد الله بن عمر كان اذا ارعف
في صلواته انصرف من ارضه فتوضأ وضوءه للصلوة ثم
رجع الى مصلاته فبقى على صلواته ولم يتكلم اذ لو
تكلم في الصلوة بطلت وسياق الكلام على بطلته
في اخر الباب لا في الاثر الحنفية في ان
الرفاع ناقض للوضوء ولما كان هذا الاثر
مخالفا للمالكية اوله الزرقاني وغيره بفسل
الدم وهذا التاويل رواه البيهقي عن الشافعي
ايضا لكنه مع انه خلاف الظاهر باهذه مذهب
ابن عمر ايضا فان مذهبه كما في المغن والشعر
الكبي وغيرهما فنقض الوضوء منه وروى ابن
ابى شيبة وعبد الرزاق عن ابن عمر من رعت في
صلواته فليصبر وليتوضأ الحديث فلا يجوز

يغنى على من له مائة بالرجال ١٢ له قوله انه رأى سالم بن عبد الله بن عمر يخرج من انفه الدم حتى تخضب اصابعه ثم يغتسله بكسرة لثته اى يحركه ولفظ
رواية محمد انه رأى سالم بن عبد الله بن عمر يخرج من انفه الدم حتى تخضب اصابعه ثم يغتسله بكسرة لثته اى يحركه ولفظ
تقدم انتهى فلا يغسله وكذا عند الحنفية لم يتوضأ لقلته قال الامام محمد بعد سر هذه الروايات كلها ويجوز اكله نأخذ ما الرفاع فان مالك بن انس كان
لا يأخذ بذلك ويرى اذ ارعف الرجل في صلواته ان يغسل الدم ويستقبل الصلوة فاما ابو حنيفة فانه يقول بما روى مالك عن ابن عمر عن سعيد بن المسيب
انه ينصرف فيوضأ ثم يبني على ما صلى ان لم يتكلم هو قولنا وما اذ ادخل الرجل اصبعه في انفه فأخرج عليها شيئا من دم فهذا الاضواء فيه لانه غير مسأئل
ولا فاطروا انما الوضوء في الدم ما سأل او قطر وهو قول ابو حنيفة رزاني فعل هذا ان روي الباب محمولان على القليل بالاتفاق بين الحنفية والمالكية
وضوءا عند الحنفية ولا يغسل الدم عند المالكية ١٢ له قوله الدم من جرح او راعف اعلم ان الدم المسائل نجس عند المالكية
ايضا كما هو عند الحنفية والمعفو عندهم ايضا مقدار الدرهم كما في غنمها الخليل والفرق بين الحنفية والمالكية
في نقض الوضوء فقط والشافعية مع المالكية والمالكية مع الحنفية كما تقدم ومقصود الامام
بالترجمة انه ما رعد ورا فلا يفسد صلواته به ويقتصر في الثياب ايضا وبه قالت
الحنفية وقالوا ايضا لا ينقض وضوءه بهذا الدم ١٢



فعلم منه ان القصه لتلك الصلوة لا غير فابقظ هم صلوة الصبح فقص من ذلك وجوب عليه والصلوة لا تسقط بحرم ولا شدة مع بقاء العقل ولذلك قال عمر بن الخطاب
في الاسلام لم قال بوعمر قال بن عباس لما طعن عمر بن الخطاب في صلوة الصبح فقال عمر بن الخطاب ما كنت اجد في صلوة الصبح شيئا من غير ما كنت اجد في صلوة الصبح
اصح الصلوة بالعلم للمؤمنين فقال عمر بن الخطاب ما كنت اجد في صلوة الصبح شيئا من غير ما كنت اجد في صلوة الصبح
الاتفاق على ان تاركه متكافرا لان يكون قريبا عهد بالاسلام ولو لم يكن المسلمان بحيث يبذل وجهه لصلوة فقال مالك والشافعي لا يكفر من تركها فانما انما انما
المؤمن لان الله يقتل بالسيف وذهب جماعة على انه يكفر وهو مروي عن علي بن ابي طالب والرواية من احمد بن حنبل وروى عنه بعض الشافعية
وذهب ابو حنيفة وجماعة من أهل الكوفة والفرق من الشافعية الى انه لا يكفر ولا يقتل بل يحبس حتى يتوب فيكون في الليل بعد
في حكمه فليل لظلمه في الاسلام ان يكفر قال السيوطي اخذ بهذا من كثر
بقوله الصلوة تكفلوا لكن الجملوا لم يقولوا انكفر كما تقدم مع الصلوة
بغيره في قتله فقالوا معنا اي تركها كذا بالها وقيل لا قبل سائر اعاله
ولا ينقطع بها لان الصلوة اولها عرضا قبولها وادفعها شأنا فمن تركها
بطل نصيبه من سائر الاعمال وقيل معنا ليس له في الاسلام حظ
يعتق به وروى عنه الباقي قلت وهذا لا يخبر بقوله من قال يقتله حنبل
وقال بن عبد البر يعقل اكبر خطئه في الاسلام فهو كغيره لصلوة لم يترك
المسجد الا في المصعد ولا يمان لمن لا امانة له وهو كذا خير على تركه عمل
الصلوة لاجل مجودها انتهى قلت وهو ظاهر السيات فذهب عن مسأله الصلوة
وجرحه شعب بمثله فعين مفتوحة اي يجرى ويخبره ما لم كان عمر
وحمل في حكم العذر وعندنا الحنفية ولما تركه معا فابطل صلوته بخروج
الدم واختلف في ثبته ايضا لانه لا يصح الاستدلال به على الحنفية في
عدم اشتغالها بغيره من خروج الدم ولذا قيد رحمة باب بخلية الدم
وبوب عليه الشيخ الهادي في المصنفين به جرح سائل يستغفره
ما يفتن بجسده وثوبه من ذلك الجرح وذكر في المستوفى اخر الحديث
قلت وعليه اعلم العلم ونسب الى سائل المشهورين مذهبه الشافعية ان
الدما ميل والقروح وموضع الفصحة المحيطة ان كان دما يذوقا سائل
غلبا كالمسحاة فيجب غسله لكن فريضة ومهم للنوى والعفون
قليله وكثيره لعدم البلي في وفي المكية ان كان يحال يتنفس
الثوب ثانيا قبل الصلوة كما ان لا يفسد ولا فلا انتهى بلفظه
قوله قال ماترون نعيم عليه السلام من رعا في تركه سبيلانه فلم ينقطع
عنه وسوال سعيد رخصه على سبيل الاستسقاء والمساكن والتدريس
بالفهم ويحتمل ان يكون تنبيههم قاله الباقي فلا يجزى بن سعيد لم يترك
ولعل التلاوة سكتوا او باحاجاب سعيد بن المسيب بنفسه فيحتمل
انهم ايضا احاجابوا المسئلة على وفق اجها وهم وحده الراوي رواية
محمد بن مولى في بغية هذا السياق ونظيره لغيرنا يجزى بن سعيد عن سعيد
المسيب انه سئل عن الذي يعرف فيكون عليه كيف يعطى قال يؤمى
ايما براسة في الصلوة اثم قال سعيد بن المسيب في جواب ما
سألهم ادى ان يؤمى براسة ايما قال الباقي واستدلنا بها بما في
توجيه ذلك فقال بن حبيب اما ذلك ليدرا عن ثوبه لفتها بالاجل
لانه لو تركه ومجد لا تشد ثوبه وقال محمد بن مسلمة اما ذلك اذا
كان الرافع يضره في ركوعه كالرمد ومن لا يقدر على السجود انتهى
مختصرا قلت والتوجيه الاول يختص بالمالكية لان عندنا الحنفية

احد انه دخل رجل على عمر بن الخطاب رضي الله عنه من الليلة التي طعن فيها فاقبظ عمر لصلوة الصبح فقال عمر نعم ولا حظ في الاسلام لمن ترك الصلوة فصل عن رسول الله عنه وجرحه يشب دما ما لك عن يحيى بن سعيد بن سعيد قال ماترون فيمن عليه الدم من رعا في تركه فلم ينقطع عنه قال يحيى بن سعيد ثم قال سعيد بن المسيب ارى ان يؤمى براسة ايما قال مالك وذلك احب سمعت الى في ذلك الموضوع فمن المذبي مالك عن ابي النضر مولى عمر بن عبد الله عن سليمان بن يسار عن المقداد بن الاسود ان علي بن ابي طالب امره ان يسئل له رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل اذا نادى من اهله فخرج منه المذبي ماذا عليه قال علي فان عند ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم

له قوله اخبره اي اخبر مسورة وعمر انه دخل وظاهر ان الداخل المسوق في نكحة ودخل رجل طارئا
انه غيرة ويحتمل انه غير نفسه بالفاش على امر
للمؤمنين ثلثي الخلفاء والراشدين عمر بن الخطاب
من الليلة التي طعن ببناء الجوهول فيها من ابي
الولادة فورد النعماني وقيل اليهودي عبد المعز
ابن شعبة قال لباي قوله انه دخل على عمر بن
الخطاب من الليلة التي طعن فيها ظاهرا ان
وقت صلوة الصبح من الليل لان الذي هم عمر
عمر انه طعن في صلوة الصبح من اول ركعة و
لعل هذا محال فالتلك الرواية ويحتمل انه اراد
بذلك من الوقت المنقطع بتلك الليلة وعند
مالك ان النهار من طلوع الفجر وقد روى حميس
عن ابن القاسم ان عمر مات من يومه الذي طعن
فيه انتهى قلت ليت شعري ما اشكل على الباقي
في توضيح الرواية تعيين الليلة فاطلاق الليلة

فعلم منه ان القصه لتلك الصلوة لا غير فابقظ هم صلوة الصبح فقص من ذلك وجوب عليه والصلوة لا تسقط بحرم ولا شدة مع بقاء العقل ولذلك قال عمر بن الخطاب
في الاسلام لم قال بوعمر قال بن عباس لما طعن عمر بن الخطاب في صلوة الصبح فقال عمر بن الخطاب ما كنت اجد في صلوة الصبح شيئا من غير ما كنت اجد في صلوة الصبح
اصح الصلوة بالعلم للمؤمنين فقال عمر بن الخطاب ما كنت اجد في صلوة الصبح شيئا من غير ما كنت اجد في صلوة الصبح
الاتفاق على ان تاركه متكافرا لان يكون قريبا عهد بالاسلام ولو لم يكن المسلمان بحيث يبذل وجهه لصلوة فقال مالك والشافعي لا يكفر من تركها فانما انما انما
المؤمن لان الله يقتل بالسيف وذهب جماعة على انه يكفر وهو مروي عن علي بن ابي طالب والرواية من احمد بن حنبل وروى عنه بعض الشافعية
وذهب ابو حنيفة وجماعة من أهل الكوفة والفرق من الشافعية الى انه لا يكفر ولا يقتل بل يحبس حتى يتوب فيكون في الليل بعد
في حكمه فليل لظلمه في الاسلام ان يكفر قال السيوطي اخذ بهذا من كثر
بقوله الصلوة تكفلوا لكن الجملوا لم يقولوا انكفر كما تقدم مع الصلوة
بغيره في قتله فقالوا معنا اي تركها كذا بالها وقيل لا قبل سائر اعاله
ولا ينقطع بها لان الصلوة اولها عرضا قبولها وادفعها شأنا فمن تركها
بطل نصيبه من سائر الاعمال وقيل معنا ليس له في الاسلام حظ
يعتق به وروى عنه الباقي قلت وهذا لا يخبر بقوله من قال يقتله حنبل
وقال بن عبد البر يعقل اكبر خطئه في الاسلام فهو كغيره لصلوة لم يترك
المسجد الا في المصعد ولا يمان لمن لا امانة له وهو كذا خير على تركه عمل
الصلوة لاجل مجودها انتهى قلت وهو ظاهر السيات فذهب عن مسأله الصلوة
وجرحه شعب بمثله فعين مفتوحة اي يجرى ويخبره ما لم كان عمر
وحمل في حكم العذر وعندنا الحنفية ولما تركه معا فابطل صلوته بخروج
الدم واختلف في ثبته ايضا لانه لا يصح الاستدلال به على الحنفية في
عدم اشتغالها بغيره من خروج الدم ولذا قيد رحمة باب بخلية الدم
وبوب عليه الشيخ الهادي في المصنفين به جرح سائل يستغفره
ما يفتن بجسده وثوبه من ذلك الجرح وذكر في المستوفى اخر الحديث
قلت وعليه اعلم العلم ونسب الى سائل المشهورين مذهبه الشافعية ان
الدما ميل والقروح وموضع الفصحة المحيطة ان كان دما يذوقا سائل
غلبا كالمسحاة فيجب غسله لكن فريضة ومهم للنوى والعفون
قليله وكثيره لعدم البلي في وفي المكية ان كان يحال يتنفس
الثوب ثانيا قبل الصلوة كما ان لا يفسد ولا فلا انتهى بلفظه
قوله قال ماترون نعيم عليه السلام من رعا في تركه سبيلانه فلم ينقطع
عنه وسوال سعيد رخصه على سبيل الاستسقاء والمساكن والتدريس
بالفهم ويحتمل ان يكون تنبيههم قاله الباقي فلا يجزى بن سعيد لم يترك
ولعل التلاوة سكتوا او باحاجاب سعيد بن المسيب بنفسه فيحتمل
انهم ايضا احاجابوا المسئلة على وفق اجها وهم وحده الراوي رواية
محمد بن مولى في بغية هذا السياق ونظيره لغيرنا يجزى بن سعيد عن سعيد
المسيب انه سئل عن الذي يعرف فيكون عليه كيف يعطى قال يؤمى
ايما براسة في الصلوة اثم قال سعيد بن المسيب في جواب ما
سألهم ادى ان يؤمى براسة ايما قال الباقي واستدلنا بها بما في
توجيه ذلك فقال بن حبيب اما ذلك ليدرا عن ثوبه لفتها بالاجل
لانه لو تركه ومجد لا تشد ثوبه وقال محمد بن مسلمة اما ذلك اذا
كان الرافع يضره في ركوعه كالرمد ومن لا يقدر على السجود انتهى
مختصرا قلت والتوجيه الاول يختص بالمالكية لان عندنا الحنفية

عليه وسلم في ذلك كما في مسألة الكلاب ثم الثالث حتى الطحاوي عن قوم انهم قالوا بوجوب الضوء بمجرد خروجه ثم رد عليهم بجديث على معروفوا بلفظه الضوء وفي المتن الفصل فغريب بهذا ان حكم المذبي
حكم الاول وغروهم من نواقض الضوء وليتوضأ وضوءه للصلاة يعني كما يتوضأ للصلاة وفيه قطع احوال حل التوضي على غسله وقائم الاجماع على انه من نواقض الضوء وما نقل في بعض حواشي الهامية
رواية للامام احمد في وجوب غسل ارجل كبره من في المتن من كتبنا عليه وكذا في غيره ذكرها الاجماع على وجوب الضوء فقط **له قوله** ان عمر بن الخطاب قال اني لا جادة ادى الى المذبي يتحد وفي نسخة
من الاخذ اراي ينزل والمرد ورد مسعودي مثل الخزمية بناءً معجمة فراء مهلة فغريبة فزاي معجمة تصغير خزيمة يستعيني وهي الجرهمي وفي رواية عنه مثل الجاهية وهي اللؤلؤ فاذا جدد ذلك احكم فليغسل
ذكره تمامه او موضع المذبي كما تقدم وليتوضأ وضوءه للصلاة من غير فرق بين الذي بيان للصغير في قوله اني لا جادة ويحتمل ان يكون تفسير القول ذكره بان المراد من غسله غسل المذبي لا غسل تمامه كما يثير
ناخذ يغسل موضع المذبي ويتوضأ وضوءه للصلاة وهو قول ابى حنيفة **له قوله** الرخصة في ترك الضوء من المذبي كما في نسخة
اليه كلام الامام محمد اذ قال بعد ذكر الحديث وفيها ٢٩

عصية وكذا في النجاسة الباهية والزواني وإما في الشتم الهندية فيقول المذنب الذي
لفظ الرخصة يؤيد الأول لأن في الترجمة السابقة الزموم من المذنب فينا سببه
رخصة فيه وإيضاً الورى على ما عليه جميع أهل اللغة وأهل الفقه من الذاهب
بمتيقن أهل فقهه حكم البول عند الكل ذكره وبدونه البول ليس بوجوه إماماً كما
في الترجمة مؤدلة لأن المذنب والورى من نواقض الزموم عند الجمهور ذكر الأمام
في المعنى وغيره وكذا عدها من النواقض في متون الحنفية والمالكية فظلال
الترجمة من المذنب سلس المذنب كما صرح به المالكية أيضاً في أصل الترجمة أن
الذم على أنصاره يتسلسل فرضه في ترك الزموم منه لأنه صار في حكم المعذور
في الزموم والى ما في الخارج من ضادولة **١٢** **كأنه قول** في أنه لا يجزي سمعه
أي سيدا يقول وروى حال سبأه أي سيدا أفعال السائل إلى لأجد البلى
الجميع يعني أجد في صلواتي بلا يخبر من ذكرى أذا نصرت أي أقطع الصلوة فقال
في سيد في جوابه أو سأل على تحذير ما نصرت عن الصلوة حتى أتى أي
في صلواتي لأن مذهب سيدنا ذلك ما لا ينقض الطهارة وإن قطر وسال ولا
تم حصة الصلوة وقال البغوي يشبه أن يكون معنى الأثر الباطنة في وقوفه
في القلب كذا في بعض الحواشي عن المحلى فعمله مالك على سلس المذنب كما
قال المازني عن الباغي ومذهب مالك أن ما يخرج من مذي أو بول
على وجه السلس لا ينقض الطهارة خلافاً للأئمة الثلاثة أذا لم يعض المذنب
إلى الباطنة أي يقول يتوضأ لو كان صلباً وقالت الحنفية يتوضأ لو ترك كل صلب
تتوي أو قال الباطنة كما بسطه صاحب المغني والشمس الكبير إذ وجب بالذم
نفاً يتوضأ لو ترك كل صلب ولا يلتزم أن ما نقله الشوكاني من موافقة الأمام
محمد بالإمام الشافعي واستدل الجمهور على نقض الموضوع بربابان المستبانة إذ
مرها النبي صلى الله عليه وسلم بالوضوء عند كل صلب **١٣** **كأنه قول** في أنه
لبلى لجد فقال أعضي أي غسل ما تحت ثوبك أي أزاربك أو سرك بلك بالماء
والله امرن من يري كوني بضي أي اشتغل عنه بغيرة ودفع للناس قال في
إبداء أنه من باب الوسوسة فيجب قطعها أدخله الإمام في هذا الباب
ترك الإمام محمد بن موطأ وليس في اللفظ ما يقتضي كونه مذي فأما إن
يقال أنه قد تحقق عند الإمام كون السؤال عن الذي أو يقال أنه استمر
عند من طل المذنب وطل البول الخارجين على وجه السلس فلذا أدخله في
بابه الباهي ويمكن أن يوجه أن وسوسة البلى أهم من أن يكون مذي أو بول
لما كان في عدم نقض الموضوع كالمذي عند إدخاله في باب قال الإمام محمد
بعد تحريم الحديث وبهذا نأخذ أكثر ذلك من الإنسان وأدخل عليه
الشیطان فيه التثاق وهو قول أبي حنيفة **١٤** **كأنه قول** الموضوع من
مس الفرج ماخوذ من الأنفاج قال صاحب المغني اسم لخرج المحدث
بناؤ الذكر وقيل المرأة والذبراه قلت والظاهر أن مراد للمصنف هو
الذكر فقط لأن القبل والذبر مهم فيها من كثرة الاختلاف بين الأئمة
حتى لا ينقض الموضوع بمس الذبر عند المالكية لا يشترط بهما العلم
بالحدث كما تكرر في الموضوع من الذي أختلف فيه أهل العلم
الصعبة والتابعين ومن بعد هرو تقدم على اختلاف الأئمة في ذلك
مناظرة جرت بين أئمة الحديث قال ابن العربي بسنده إلى رجاء من الرطب
قال أجمعتنا في مسجد الخيف أنا وأحمد بن حنبل وعلى بن المديني ومجيب
معين فتناظرنا في الذكر فقال مجيب يتوضأ وقال علي بن المديني يقول

وانا استحيى ان اسئله قال المقلد فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن ذلك فقال اذا وجد ذلك احدكم فليضم فيه بالماء وليتوضأ وضوءه
 للصلاة ^{فليضم فيه بالماء وليتوضأ وضوءه} قال اني لاجده
 يتحد مني مثل الحرمة فاذا وجد ذلك احدكم فليغسل ذكره وليتوضأ وضوءه
 للصلاة يعني المذي ^{فليغسل ذكره وليتوضأ وضوءه} قال عن زيد بن اسلم عن جندب مولى عبد الله بن
 عباس انه قال سألت عبد الله بن عمر عن المذي فقال اذا وجدته فاغسل
 فرجك وتوضأ وضوءك للصلاة ^{فليغسل ذكره وليتوضأ وضوءه} الرخصة في ترك الوضوء من
 الودي ^{فليغسل ذكره وليتوضأ وضوءه} مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه سمعه ورجل
 يسئله فقال اني لاجد البلل وانا اصيل ^{فليغسل ذكره وليتوضأ وضوءه} انا انصرفت فقال له سعيد لو سأل على
 فخذى ما انصرفت حتى اقضى صلوئى ^{فليغسل ذكره وليتوضأ وضوءه} مالك عن الصلت بن زبيد انه
 قال سألت سليمان بن يسار عن البلل اجدته فقال انضم ما تحت ثوبك
 بالماء ^{فليغسل ذكره وليتوضأ وضوءه} والله عنه الوضوء من مس الفرج ^{فليغسل ذكره وليتوضأ وضوءه} مالك عن عبد الله بن ابي بكر

على الجرح كما صرح به في الدياتم وغيره وهي التوك من الشافعية في
مؤلفاته وهو شرح مسلم وقال في الخط وهو المعروف في الذهب قال
ابن سلاط في صحيح التوك في غير شرح مسلم جوازها لتقصار على الجراح
الحق التي بالبول ودخول الامر به على الاستيعاب ارجى ان يخرج جرح
العالم وهو المعروف في مذاهب الشافعية والاختلاف الثاني هل يرضى
موضع النجاسة فقط او الذكر بتمامه فقط وهو رواية عن المالكية
كما في الباجي وروى الاثني عشر ايضا وهو رواية عن المالكية كما في
المغني والاول قول الجمهور كما قاله الحافظ وهو رواية عن المالكية
وبه قال ابو حنيفة وللشافعية كما في الباجي وبه قال واذا لم يظفر
هم ظاهرة وقال بجواب غسل كله ستره لدليل على كافي النبل
وحملوا رواية الفضل على الاستيعاب كاعتد عن المغني وغيره
او على علاج كما قال الطحاوي من الامر به ليعمل الذكر كذا
يخرج منه المذبي ويللهم كانوا لا يشترطون عن المذبي تنزهه
عن البول فظاهرهم ان اخذ كما نقله القاري تشديد النبي صلى الله عليه وسلم

له قوله فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا وجد ذلك اى
خروج المذى احدكم بارفقه فليغسله بوضوء النوى كسر الفاء
وقيل الا فغسل بوضوء النوى واختلف في وضوءه شارح
البحارى ونقل صاحب الفتح الرجاء في تغليط الكسر عن العيني
والنعم لغد الرش والغسل ويراد به الغسل الخفيف و
روضه ورواية القعنبي وابن بكير وغيرهما بغسل فليغسل
فرجه بالماء اعلم ان العلماء بعد ما اجعوا على ان فى المذى
الوضوء دون الغسل وعلى ان المذى نجس وللأخلاق فيها
الحق يعتد به خالفوا هناك فى ثلثة مسائل احدها الاكتفاء على
التحريم لا يجزئ بعض المحققين ان قالوا يتعين غسله كما
يفتقر من الغسل والمغنى وغيرهما قال الطيبرى لا يتقصر على
الغسل لثبوت قال الشافعى ويستدل به على ان يتعين الماء فى
تظهيره قال العيني قال بعض ائمتنا صحابنا فى الذى هل يجزئ
منه الاستسقاء كالماء لا يولد من الماء والماء والماء لا يولد من الماء

الكويتيين فنقول ونقول قولهم واحتج يحيى بمحدث بسرة واحتج على بن المديني بمحدث فليس بن طلق وقال يحيى كيف تتقدم اسناد بسرة ومروان ارسل شريحا حتى وجوابها اليه فقال وقد اكثر الناس في فليس بن طلق ولا يحتج بمحدثه فقال احمد بن حنبل كلا الامر مني على ما قلته فقال يحيى عن ابن عمر انه ترواه عن مس الذكر فقال علي وكان ابن مسعود يقول لا يترواه منه وقال يحيى بن معين من قال قال سفيان عن ابي فليس عن هزبل عن عبد الله واذا اجتمع ابن مسعود وابن عمر اخلفا فابن مسعود اولى ان يتبع فقال له احمد نعم ولكن ابوقتيب لا يحتج بمحدث فقال حدثني ابو نعيم ثنا مسعر عن عمرو بن سعد عن عمار بن ياسر قال بابا لي مسته اوافي قال احمد عاروا بن عمر ستوا فبن شاء اخذ بهذا ومن شاء اخذ بهذا قال ابن العربي في هذا عنهم ما كان انتهى قلت وما قيل ابوقتيب لا يحتج به فشكل لانه روى عليه الحافظ في تهذيبه (خ) ولفق توثيقه عن جماعة منهم ابن معين والعلبي وابن حبان والدارقطني وابن خزيمة والوضوء من الذكر مختلف عند الائمة ايضا فقالت الخففة قولوا واحد الا ينقض الوضوء منه مطلقا وهو رواية عن الحنابلة كما في المعنى وغيره ورواية عن الامام مالك كما قال به سحنون وغيره كما به قال بدوية والثوري وابن المنذر وقالت الشافعية ينقض الوضوء وهو رواية عن المالكية والحنابلة مع الاختلاف الكثير فيما بينهم في شرائعه فقيل لا فرق بين العابد وغيره قاله الشافعية وغيره وهو رواية عن احمد والرواية الاخرى عنه لا ينقض الا بمسح قاصدا او قيل لا ينقضه الا لمس بباطن الكف قال به الشافعي ومالك وعمر احمد لا فرق بين بطنه وكفه كما في المعنى وفيه اختلافات اخر لا نطول الكلام بذكرها بسطها ابن العربي في شرح الترمذي الى اربعين من الابحاث والفرع ٢٠ المجمل والجملة ١٨١ اضطرب ابواب مصداق الاحاديث فقيل مصداقه اب الكف فقط وقيل ظهره ايضا وقيل المذراع ايضا وقيل بطنه والتهويل يذهبها ايضا واضطرب اقوالهم بما تقدم في انه هل ينقض بمس ذكر اليد او لا هل ينقض بمس ذكر الصغير او لا وهل ينقض مسه باصبع زائمه او لا وهل ينقض بمس ذكر ميت او لا وهل ينقض بمس الذكر المقطوع ام لا وكذلك اذا مس موضع المقطع منه وكذلك اذا خلعوا في مس الدبر والاثنتين ولمس بالخالن وبدونه ومن المذهبين والشافعي فيه قولان وكذلك في مس الخنثى وغير ذلك ولا يذهب عليك ان مثل هذا الاضطراب في مصداق الرواية الواحدة في يورث الشبهة في الاحتجاج بها فان لم يتعين لتمامه بانقض ايضا للرواية جملا ولاخلافا بين القائلين بعدم النقص ١٢

F.

[illegible][illegible]

سنة الفيل بعد سنة النبي صلى الله عليه وآله بعد غير واحد من السنين
 المسلمين على أن ما يجزئ في الوضوء والغسل غير مقدار يقبله
 بل لا يلزم بل هو بيان أدنى القدر للمنسون قال في البحر من أساء
 ١٢٥٥ قول له أن عبد الله بن عمر كان إذا اغتسل من الجناء
 الغني ليكن غرغرة لما وبه واما غسل اليكر لما سببا شربها
 الحقيقية ثم مضى من بيته واستنثر ثوبا له بعد ما استنشق بيده
 لغسل فقال أبو حنيفة وصاحباؤه وأحمد يوجبونها وقال مالك
 الحلبي عن يوسف بن أسباط عن سفيان عن خالد الحذاء عن أبي
 الحبيب ثلثا فريضة قال القدرى في تجزئ قولهم بركة الحلبي
 مرسل فكذلك في الفريضة الرحمان عن نهاية النهاية قال الزبيلى ثلثا
 مرفوعة مرفوعة المفضضة والاستنشاق ثلثا للجب فريضة قال لل
 قياس أنه سئل عن نسي المفضضة والاستنشاق قال لا يصيد إلا
 ضعف بعضها كمنعهم من الأخر وأخير الإرداء والتزمى وابن
 شعرا وخير أبو داود ومجاهد عن علي مرفوعة وسكت عليه أيضا استد

و امتن شمس

له قول له العلى في غسل بالضم الفصل المضمين
وهو المراد هناك وبالفتح المسد والذكر ما يغسل
به من الماء وغيره وقيل بالضم والغمر مسد وقيل
المضموم مشترك بين الفصل وباء الغسل وقيل
بين جمره ولغة سيلان الماء على البدن وشرعا
سليانه مع التسليم بالنية قال القائل المولى بالسليان
اعم من الاسالة ولا يخص باليدن وقيل
النية ينحى على مذهبه انتهى الجواب على كيفية
الغسل من الجنابة قال العيني والجنابة التمسك
وهو لغة البعد وسمل انسان جنب لانه نهي
ان يقرب من مواضع الصلاة ما لم يظهر ليسبح
فيه الذكر والانشى والواحد والجمع ثم سئل قول
كان اذا اغتسل من الجنابة اى اداود وشرع
الغسل بدأ فغسل يديه قبل ان يدخل الماء
عليه اش من الفحاسة وعلى الاحتساب اذا لم

يكن وهو الظاهر ثم غسل فحاه كما ورد في الروايات
شروطا كما يتروضا للصلاة احترازا عن الوضوء
اللقوى وهو غسل اليدين مثلا والمراد بالوضوء
الكامل على الظاهر وهو ذهب اليك والشافعي
وقالت الحنفية ان كان في مستقيم اخر غسل
القدمين والاغتسال الزرع في قلت ومخرجها
الادر من الخنفية ايها باستحب بالاول وكذلك
فيه روايتان عن الامام مالك وايضا ذكرها مالك
وكذا ابن احمد كذا ذكرها صاحب المغنى ومن قال
بتأخير غسل الرجلين اخذ برواية معونة عنه
المقصلة فيها تأخير غسل الرجلين وروى في حديث
عائشة رضيها عنه مسلم وغيره والجمع بين الروايتين
باختلاف محل الغسل كما قاله الخنفية اولى له
قول ثم يدخل صابغه في الماء فيأخذ الماء كما
في رواية مسلم فغسل بها اى بصابغها اصول شعر
قال المزرقاني هذا الغسل غير واجب اتفاقا

انافي ظاهر الرواية من ان اولى ما يكفي في الغسل صاع وفي الوضوء مد الجهد في المتفق عليه ليس
 بيمين بدون ذلك اجزأ لم يمتنع قلت وكذلك في غير ما من كتب الفقه فنبه الخلاف فيه الحنفية
 يمانية اى بسببها بدأ بالوضوء فافترى اى صلب الماء على يده اليمنى بماء اليسرى فغسلها واكتفى بغسل
 يمينه في غسل الفرج ثم غسل فرجه بشماله بدأ به قبل الوضوء لما فيه من ازالة الغفاسة الظاهرية
 يمينه وتقدم محقق الاستبصار واخبره في الوضوء واختلف العلماء في المضغضة والاستنشاق في
 الشافعي بسننيتها واستدل الاولون بما روى عن ابي هريرة رضي الله عنه في حديث بركة بن محمد
 بن سيرين عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المضغضة والاستنشاق
 ضعيف ليس بصحيح لان ابن معين اشق عليه في كتبه الاخيرة وقد روى عنه من غير طريق
 حتى ثبت الذين في الانام وقد روى هذا الحديث موصولا من غير حديث بركة ثم اخرجه بسند عن ابي
 رافع بن غريب تفرد به سليمان عن همام ثم ذكر الكلام على ضعفه واخرجه البيهقي بسند عن ابن
 لان يكون جنبا قال صاحب السعاية على شرح الموقاية في هذا الروايات كلها شاهد على ضعفها
 اجبة من حديث ابي هريرة مرفوعة ان تحت كل شعر حنابة فاعسلوا الشعر الحديث وفي الاثنا عشر
 دل عليه بما واخبرته صلى الله عليه وسلم عليها في الغسل هذا قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا

بلفظ ينزها كما تيمنا بالصلاة وتيمونة وذكر في الوضوء منسوبة ولم تذكر المسح بل ذكرت بها لغسل الرأس وصرف يدي عن الرأس في شوق لا تزدى حديث عائشة قال حديث ميمونة
 الاية عن النبي صلى الله عليه وسلم ان غسل يدي عن غسل الرأس من الجنابة
 فعالت بعض بكسر اللام فم قالوا وسكون الهاء وكسر اللام قال الزرقاني من ضرب قال في الجمع الحنفى اخذوا بشراسة الكف وضوء اليد وقال في التمسوس الحنفى
 الشق برأحتك والاصابع مضمومة على راسها ثلث حفات من الماء بغسل الرأس جميع حفة كسحة ومجذبات وهي ملا اليد من الماء كذا في الزرقاني وفي التمسوس الحنفى ملا كسحة
 والمرأة تنصب ثلثا ورأها تنصب أكثر قالت عائشة
 باختلاف اصول الرجال والنساء من شركته
 قليل ومضموم وغيره كذا في المعارضة بتغير ٣٣ قوله ولتغسل باسكان الفاء وغسل الغنيم المحبسين

من باب فم والغسل معاملة شعر الرأس باليد عند الغسل
 كانها تخطط بعضه ببعض اليد خل فيه الفصول وللماء راسها
 بيد يدها يدخل فيه الماء وفي حديث عائشة في حديث الترمذي وفوق
 ثم يشرب شعره الماء الحديث ثم الاية الاربعه متفقة على ان المرأة
 لا تنقض شعرها عند الغسل من الجنابة ويكتفي بالثبات اذا بلت
 اصول شعرها وكذلك عند الغسل من الحيض وبه قال الامام مالك
 كاتله الزرقاني خلافا في الياس وهو المشهور من رايه بل لا يلزم
 احد كافي لغض حيث قال لا يختلف المذهب في انه لا يجب نقضه
 من الجنابة ولا علم فيه خلافا بين العلماء الاماميين من مذهب
 ابي حنيفة واتفق الاثني الاربعه على ان نقضه غير واجب للجنابة
 الا ان يكون في راسها خشا وسد ومنه ومنه للماء الى الحلق
 فحجب راسه وان كان خفيفا لا يمنع الحجب الرجل والمرأة في
 ذلك سواء ٣٣ قوله واجب الغسل اذا التفت الختان ان الظاهر
 ان الواجب بعض المصدرة اذا اخرجت الى راسها الغسل عند
 التفتا ما تفتان ويحتمل ان يكون من اضافة الصفة الى الموصوف
 اي بيان الغسل الواجب عند التفتا ويحتمل ان يكون من التفتا
 والتفتان تشبيه بفتان وهو موضع القطع من الذكورة في الجنابة
 والتفتان يكون التفتا القطع بقطع من الرجل ما يغسل الحشفة و
 من المرأة جليده في اقل فرجها تشبه عروق الديك بينا وبين دخل
 الذكر جلدة رقيقة كذا في الزرقاني والجمهور يقال الختان المرأة
 الخفاض وتثنيها ههنا بلفظ الختان تغليبا قال ابن العربي قال
 نحن العلماء ختانا اذا قطعنا جلدة كثر والختان موضع الختن وهو
 من المرأة الخفاض والختان من المرأة كذا في الرجل مكان نظام
 الكلام ان يقول التفتا الختان الخفاض لكن لما شاعرا واحدما
 الى التفتا كما يقال لصون ذلك كثير وقدره التفتا الى الخفيف
 كما القوم وقد يراد به في اللغة كذا في الختان ٣٣ قوله كانها
 يقولون اذا اسرى من حاوركا في رواية الترمذي فتان من الرجل
 الختان من المرأة وهو مشاكلة لاجه من المرأة في خفاض الختن
 كما تقدم فقد وجب الغسل وان لم يزل والمراد بالاس الجاوة في
 التفتا حقيقة المسح لكان محتملين اولاهما وقسم بل لا يلزم
 بل يجب الغسل بالاجماع وقول المراد به الحقيقة بان المسح العادي
 لازم للدخول بان كان المرأة فوق على الجبل وفوق الفرج الذي
 هو محل الولد فلا يكون معاودة الختانين والفتا كما لا يجزى فيه ثم

غسل وجهه ونظف في عينيه ثم غسل يديه اليمنى ثم غسل يده اليسرى ثم
 غسل راسه ثم اغتسل واغاض عليه الماء ما لك انه بلغه ان عائشة اعم
 المؤمنين سئلت عن غسل المرأة من الجنابة فقالت لتغض على راسها
 ثلث حفات من الماء ولتضع يديها ولتجلب الغسل اذا التفت
 الختانان مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب
 وعثمان بن عفان وعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقولون
 اذا امس الختانان فقد وجب الغسل ما لك عن ابي النضر مولى عمر
 ابن عبيد الله عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف انه قال سألت عائشة
 زوج النبي صلى الله عليه وسلم ما يوجب الغسل فقالت هل تدري يا امير المؤمنين
 يا ابا سلمة مثل الفروج يسمع الديكة تصيح فيصرخ معها اذا اجاوز الختانان
 الختانان فقد وجب الغسل ما لك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب
 ان ابا موسى الاشعري اتى عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم

من قوله ثم غسل وجهه ونظف في عينيه ثم غسل يديه اليمنى ثم غسل يده اليسرى ثم غسل راسه ثم اغتسل واغاض عليه الماء ما لك عن ابي النضر مولى عمر ابن عبيد الله عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف انه قال سألت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ما يوجب الغسل فقالت هل تدري يا امير المؤمنين يا ابا سلمة مثل الفروج يسمع الديكة تصيح فيصرخ معها اذا اجاوز الختانان الختانان فقد وجب الغسل ما لك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان ابا موسى الاشعري اتى عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم

له قوله ثم غسل وجهه ونظف في عينيه ثم غسل يديه اليمنى ثم غسل يده اليسرى ثم غسل راسه ثم اغتسل واغاض عليه الماء ما لك عن ابي النضر مولى عمر ابن عبيد الله عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف انه قال سألت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ما يوجب الغسل فقالت هل تدري يا امير المؤمنين يا ابا سلمة مثل الفروج يسمع الديكة تصيح فيصرخ معها اذا اجاوز الختانان الختانان فقد وجب الغسل ما لك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان ابا موسى الاشعري اتى عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم

لا يذهب عليه ان ذكر سعيد بن المسيب الغسل بهذا التاكيد الذي يظهر من ذكر الثلاثة من الامام برواية الامام مالك به الباب لمكان اختلاف المعابة في هذه المسئلة كما
 سيجري في حديث ابي موسى ثم انزل الباب في حديث ابي مالك مروي في حديث زيد بن جابر عن علي بن ابي طالب قال سئلت عائشة عن غسل يدي عن غسل الرأس من الجنابة
 زيد خسا تشه عليا والزبير موطا وابي بن كعب فامرهم بذلك رواء الشيطان لكن قال الامام احمد حديث مسلول لا يثبت عن هؤلاء الخمسة الاقام بخلافه وقال علي بن
 الحسين شاذ وقال الحافظ وغيره ان الحديث ثابت من جهة اتصال سنده وحفظ رواة وليس هو فردا ولا يثبت فيه اقامتهم بخلافه لانه ثبت عنهم ما يثبت في حديثه فذهبوا اليه فكم
 من حديث مسطور وهو صحيح من حيث الصناعة الحديثية وقد ذهب الجمهور الى ضعفه بحديث ابي هريرة مرفوعا فاذا جلس بين شيئين الاربعه الحديث وحدث عائشة
 مرفوعا نحو ورواه احمد ما رواه الترمذي وصححه وابن ماجه وزيد بن علي بن كيسان القتيبي قالوا فيكون المراد من الماد مضمة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رخص بها في ذلك الاسلام ثم امر بالانفصال بعد محبة ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما وقال الامام الشافعي كلام العرب يقتضون الجنابة بخلق حقيقة على الجماع وان لم
 ينزل ولا خلاف ان الزنا الذي يجب له الحد هو الجماع وان لم ينزل وقال الطحاوي اجمع لها جرون ولتغسل الاربعه على ان ما وجب له الحد والرجم اوجب الغسل وعليه
 عامة العامة ثالثا بين جمهور فقهاء المالكية ما لا يصحدها قوله ما وجب له الغسل فقالت تلاطفه بذلك الكلام وتواقفه به هل تدري ما مثلك يا ابا سلمة فقال لا ا
 لم تجز الى الجواب فقالت مثلك مثل المذموم يشدة الرأه لليلة اخبره بكتنور ويصير كسور فخر الدجاء كذا في التمسوس في باب الجمع يجمع الديكة بزنة عنده جمع
 ديك ذكر الدجاء تعوض بهن النار اي تعويضه وتوضو في موضعها قبل غرضها بهذا الكلام المعانيه عليه لانه كان لا يغسل من التفتا الختانين لروايته عن سعيد
 حديث لما داهيها كره من غيري في ابن داهي وفي اخر الحديث وكان ابو سلمة يميل ذلك يعني لا يغسل الا من الانزال فضايقته هل تغلب كذا في راء كانت اعلم مثل هذا
 المسال وقيل لمثل انه كان في زمن الصبا قبل المبلغ فراههم يسألون مسائل الجماع فقال عنها قال فخرج فيجمع صياح الديكة فيصير معهم وان لم يبلغ مبلغ الصراخ وقيل

لم ولا ينزل بهصل المقصود بل يجرهم فقال ما شئت من الخير سقطت كما في رواية مسلم وهذا مثل يذكري وحده المتعطل المشتاق على ما لم يخبر به كل من حقيقة ١٢
 كنه قوله اذ اها وز الحنات الحنات فقد وجب الغسل قال ابن عبد البر وهذا ان لم ترفعها فما هو لكن يدخل في مرفوعه حصه لانه مما لا ينزل في رايها حجة على العمارة المتعطلين
 ومما لا ينزل بهصل المقصود بل يجرهم فقال ما شئت من الخير سقطت كما في رواية مسلم وهذا مثل يذكري وحده المتعطل المشتاق على ما لم يخبر به كل من حقيقة ١٢
 كنه قوله اذ اها وز الحنات الحنات فقد وجب الغسل قال ابن عبد البر وهذا ان لم ترفعها فما هو لكن يدخل في مرفوعه حصه لانه مما لا ينزل في رايها حجة على العمارة المتعطلين
 ومما لا ينزل بهصل المقصود بل يجرهم فقال ما شئت من الخير سقطت كما في رواية مسلم وهذا مثل يذكري وحده المتعطل المشتاق على ما لم يخبر به كل من حقيقة ١٢
 كنه قوله اذ اها وز الحنات الحنات فقد وجب الغسل قال ابن عبد البر وهذا ان لم ترفعها فما هو لكن يدخل في مرفوعه حصه لانه مما لا ينزل في رايها حجة على العمارة المتعطلين

٣٣

فقال لها لقد شق على اختلاف اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 امراني اعظم ان استقبلك به فقالت ما هو يا كعب كنت سائلا عنه امك فلسفي
 عنه فقال لرجل يصيب اهله ثم يكسبل ولا ينزل فقالت اذ اجاوز الحنات
 الحنات فقد وجب الغسل فقال ابو موسى الاشعري لا اسئل عن هذا احدا
 بعدك ابدا مالك عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن كعب مولى عثمان بن
 عفان ان محبوسين ليبيدا لانصارى سأل زيد بن ثابت الانصاري عن الرجل
 يصيب اهله ثم يكسبل ولا ينزل فقال زيد يغتسل فقال لمحبوون ابي بن كعب
 كان لا يرى الغسل فقال زيد ان ابي بن كعب نزع عن ذلك قبل ان يموت
 مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول اذ اجاوز الحنات الحنات فقد وجب
 الغسل وضوء الجنبا اذ اراد ان ينام او يطعم قبل ان يغتسل مالك
 عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر انه قال ذكر عمر بن الخطاب لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم انه تصيبه الجنابة من الليل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
 توضأ واغتسل ذكر كرم ثم مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ربة
 ام المؤمنين فقالت ما استنماية هو فانه لا يوازي
 الدين ما هو صلة كنت سائلا عنه امك فلسفي فاني
 انا ايضا امك زاده في مسلم وفيه تنبيه على ان حروفا
 مؤيدة وانها في ذلك منزلة الام وان ما يجوز للرجل
 ان يستقبل به امه فله عليه ان يستقبل به امر
 المؤمنين فقال ابو موسى لرجل يصيب اهله ثم يكسبل
 حليلاته ثم يكسبل جهنم الياء وكسبل المسكين وقيل بقوله
 والسبب من كسبل من باب فزع يقال كسل الرجل
 اذا ما مع امره اذ ركه فزعه فلم ينزل او معناه صاروا
 كسل ريقا كسل الرجل اذا فزع عن الغريب وفي
 النافضة يقال كسل الرجل ويجوز كسل في القوم
 اكسل في الجماع خالطها ولم ينزل ثم فصل بقوله

كما سبأ في مفصلا فقال له اي لزيد محبوس ابي بن كعب كان لا يرى
 الغسل في الاكسال فقال له زيد ان ابي بن كعب نزع عن ذلك
 اذ اى كعب ورجع عن ذلك القول قبل ان يموت واشهر ابن ابي
 شيبة والطبراني عن زائدة بن رافع قال كنت عند عمر فقيل له
 ان زيدا بن ثابت يفتي الناس في المسجد بأنه لا يغسل على من
 يجامع ولم ينزل فقال عمر بن عبد الله فاني به فقال يا عبد
 او بلغ من امرك ان تغف برايك قال يا فدايت يا امير المؤمنين
 وانما حدث عوفي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اى
 عومتك قال ابي بن كعب وابو ايوب ورافعة فالتفت عمر الى
 وقال ما تقول قلت كفا فضله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم جهم عن الناس فاتفقوا على ان الماء لا يكون الا من الماء
 الا على موعاد فقال اذ التفت الحنات فقد وجب الغسل فقال
 عمر لعنا خلعهم وانتم اصل يد فقال على لعمره زولم النبي
 صلى الله عليه وسلم فارسل الى حفصة فقالت لا اعلم ارسلا
 الى عائشة فقالت اذ اجاوز الحنات الحنات فقد وجب الغسل
 ففهم عمر وقال لا اوقى باحد فعله ولم يغتسل الا انه كعب
 اتفق حديث الباب فاهم منه بعد تلك القصة وعلى هذا فلا
 يكفل بها ما روى ابو داود والترمذي وصحاحه عن ابي بن كعب
 ان الماء من الماء كان رخصة ادخها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسليها ولا الاسلام لان هذه الرواية تحمل على ما بعد الرجوع
 كنه قوله قبل ان يغتسل يحق ان الجنبة اذ اراد ان ياكل
 شيئا قبل الغسل ويأمن قبله فهل يتوضأ وما حكم الوضوء اما
 الوضوء لمن اراد النوم فقال لظاهرة بن جبير من
 المالكية يوجبونه والجمهور والائمة الاربعة باستقباله وما
 نقل ابن العربي عن مالك والشافعي انه لا يجوز له ان ينام
 قبل ان يتوضأ انكر عليه قال ابن عبد البر لا اعلم احدا وجهه الا
 طائفة من اهله لظاهرة وسائر الفقهاء لا يوجبونه وهو قول
 مالك والشافعي واهل حنابلة في العتيق وذهب طائفة الى
 ان الوضوء لما موربه الجنب هو غسل الاذى منه وغسل ذلك
 ويديه وهو التلطيف وذلك ليس عند العرب وضوء قائلين وابن
 عمر لا يتوضأ عند النوم الوضوء التكامل كما سبأ في آخر الباب
 وهو روى الحديث وعلم فخره ثم اما الوضوء لمن اراد ان ياكل
 او يشرب فقد اتفق الكل على استحبابه قاله الشوكاني قدس سره

مقتضى عباراتهم ان الوضوء للماء ثم اكد من الوضوء للاكل بل كلام بعضهم كالباقى والطحاوى وغيرهم يشير الى عدم الاستحباب في الاكل فانظروا ان تذكروا في النوم شدة
 في الاكل بربا ليشير ابن تيمية في منقح الاخبار استحب الوضوء لمن اراد النوم ثم ذكر بعدة باب تأكيد ذلك الحديث استحب الوضوء للاكل والشرب والماء ودها
 نص فان الوضوء للنوم اكد منه لهؤلاء الثلاثة كنه قوله انه قال ذكر عمر بن الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومقتضى الحديث انه من مسأله ان ينام في وضوء
 با بن عمر عن مالك فراه فيه عن عروة كذا روى ايوب عن نافع عن ابن عمر عن عمر اخرجته النساء قاله الحافظ ليس في هذا الاختلاف ما يقدم في صحة الحديث فانظروا ان
 ابن عمر يحضر هذا السؤال انه تصيبه من غير المفعول لان عمر كما هو معصوم في رواية النساء بطريق نافع الجنابة من الليل في الليل وتنام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كما يدل عليه الجواب او اكد في السؤال على هذا القدر رويهم النبي صلى الله عليه وسلم غرض المسألة انما انهم قبل الغسل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ
 يمكن ان يكون ابن عمر حاضرا اذ ذلك فاطمه بذلك ويمكن ان يكون الخطاب لعمر لانه كان سائلا في رواية ابن نوح فقال لم يتوضأ ويرقد والمراد بالوضوء على الظاهر
 وضوء الصلوة كما في حديث عائشة الا في كنه ما هو معصوم في رواية غيره ما يحمل الوضوء الغوى بمعنى غسل الذكر والا يردى وفيه ذلك كما سبأ في آخر
 الباب واغسل ذكر كى اى قبل الوضوء كما في رواية ابن نوح بلفظ اغسل وذكر كرم ثم توضأ قالوا وفي حديث الباب لمجد الجميع ثم روي الحديث فاستدل
 به من قال بوجوب الوضوء وحمله الجمهور على الاستحباب لرواية عائشة رز كان عليه السلام ينام مضطجاً ولم يمس ماء اخرجته ابو داود والترمذي
 واستدل ابن خزيمة وابو عوانة عليه بقروله صلى الله عليه وسلم انها امرت بالوضوء اذ اقيمت الى الصلوة وباشرا ابن عمر رضي الله عنه الا في

५७

النبي صلى الله عليه وسلم انها كانت تقول اذا اصاب احدكم المرأة ثم اراد ان
يتام قبل ان يغتسل فلا يتم حتى يتوضأ وضوءه للصلاة ما لك عن نافع ان
عبدا لله بن عمر كان اذا اراد ان يتام او يطعم وهو جنب غسل وجهه ويديه
الى المرفقين ومس براسه ثم طوع ما رواه اعادة الجناب للصلاة وغسله
اذا صلى ولم يذكر وغسله ثوبه ما لك عن اسمعيل بن ابي حكيم اعظم
ابن يسار اخبر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثير في صلاة من الصلوات
ثم اشار اليهم بيده ان امكتوا فذهب ثم رجع وعلى جلده اثر لما راى ما لك عن
هشام بن عروة عن زبيد بن الصلت انه قال خرجت مع عمر بن الخطاب
الى الجرف فنظ فاذا هو قد احتلم وصلى ولم يغتسل فقال والله ما ارانى الا
قد احتلمت وما شجرت وصليت وما اغتسلت قال فاغتسل وغسل ما
راى في ثوبه ونفض ما لم يروا دن واقام ثم صلى بعد ارتفاح النفض متمكنا

له قول له انها كانت تقول اذا اصاب احكم امي
ساعها المرأة ثم ابادان ينام قبل ان يغتسل فلا يتم
ببريقه الذي يحق يتوضأ وضوءه للصلاة وفي الصحيحين
وعنها والنظر لمسلم انه صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد
ان ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة قبل ان
ينام وفي الحديث تنبيه علي ان الوضوء في السجدة
ليس بمغسل للطهارة والغسل بلا وضوء اعظم الشر
منه قوله كان اذا اراد ان ينام او يعلم وهو
جنب غسل وجهه ويديه الى المرفقين ومسح راسه
لم يغسل رجله كما هو الظاهر وصح به الطحاوي
ويرويه ما روى عن ابن عمر من قوله **اخره الطحاوي**
لم يعلم وانما قاله لياحي وكان ابن عمر يسوي بينهما
في النوم والطعام وبه قال عطاء واما ما لا يغتسل
في توضأ الا من اراد ان ينام فقط واما من اراد
ان يعلم او يعباد الجماع فله ثم ينام الوضوء انتهى

لا يوافق حنا من الأئمة فما إن حمل على الحمار من قوله ما زاد أن يكبر كما قاله الحافظ أو يحمل على إبداء الحدث في تصدق القصة كما هو رأي السامع رحمه الله قوله أنه قال خرجت مع هذين الخطاب إلى الحرف بينهم وبينهم والراية أخره فأمكننا ضبطه الحافظ والسيوطي وقيل يسكنون الرائية كما قال به الجيد موضع على ثلاثة أميال من المدينة جهة الشام وهو في اللغة ما جرفه السيول وأكلته الأرض وقبل سم جرفة بكسر الجيم وفتح الراء وكان فيها أموال أهل المدينة وريف برنجيش و برجل بالجيم والميم المفتوحين وكذا في الفتح الحرفي الظاهر أنه كان فيها أموال غير أهلها كما مسيا في فطر في ثوبه فإذا هو قد احتلم بصرى أى على ثوبه من أثر ليلق ما له على احتلامه قال العيني مشتق من الحلم بالعلم وهو ما يراه الفاعم تعلق منه حلم بالعلم وافتحوا واحتمل العلم بالكسر الزائدة تقول منه حلم بالعلم وحصل في تلك الحالة ولم يقتل لعدم الشعور بالاحتلام كما في قوله فقال والله ما رايت لأحد احتلمت وما شعرت بفتحه أى علت الظاهر أنه لم يتذكر احتلامه وصليت إطلاق الصلوة عليه مما زاد لانه لم يتفقد لغوت الشرط وما اغتسلت قال زبيد فاقغسل وغسل ما هو به رلة رأى في ثوبه من أثر الاحتلام ونضح أى رش ما لم يرس فيه أى لا يترك شك هل أصابه المني أم لا فرشه أو غسله خفيفا احتياطاً قاله اللبائس هذا حكم ما يشك فيه من الثياب أن تنضح في قول مالك وأبو حنيفة والشافعي لا تنضح وهو محمول على الطهارة انتهى وقال ابن قدامة في المغني وأد الخفي موضع الغباسة من المنزلة يستلم حتى يبين أن الغسل قد أتى على الغباسة وهذا حال الغضي والشافعي ومالك وابن المنذر وقال عطاء المحم وسواء إذا اغتسلت الغباسة نضح كله وقال ابن شبرية يهوى مكان الغباسة فينسله ثم ولا يذهب عليه من النخل عن مالك لا يذهب لما تقدم من خلافه في ذلك وسياق من كلام الزرقاني أيها ما يمس على وجوب النضح عندهم قلت فيحصل أن يكون نضح غير غسل مثل ما قاله مالك رحمه الله تعالى ولا يشك أنه رده فعلى المراس وتطهيراً للثقل فيحمل أن يراه بالانضح الغسل الخفيف كما هو متعارف وفي التنوير نضح ما لم يرضه إثمها لفة في التطهير وفيه دليل على أن من انتبه فرأى منيا ولم يذكر احتلاماً فعليه الغسل وهو جامع قال المغني لا نضح فيه خلافاً وكذا قال غيره لكن قال أبو البراء في دهب جميع العلماء على أن عليه الغسل قال الشافعي متى راعى الماء الذوق ولم يذكر احتلاماً فلا يجزئ الغسل وكذلك ذهب

يعمل على نفسه ان لا يأكل معنا حتى يأكله جميع الناس ثم لما انحصر

[illegible]

جميعهم والحدیث متعلل كذا في ليل البذل وقال العيص في شرح البقرة روى عنه الحاكم حمصا عن سهل بن سعد انه اثبت ذلك خبره الامام متعمدة لها فحققت باصعها وفسادها فثبتت
فما دلت الامام جنبا لم اتعم صلواته لغوات الشك والوهي متعمدة لصلواته للموم فتقدم صلواته ايضا واستدلوا ايضا باثر قوله كذا الزبلي وابن الترمذي بعدة طرق امر فيه
بإعادة القوم واستدلو ايضا بجمع قوله عليه الصلوة والسلام انما جعل الامام ليوم تم به وان سبق الخلف في الحقيقة بيننا وبينهم ما لم يتم تيم الامام في جهر المصلحة
لا العهد والفساد وعندنا تم له حقيقة الاشياء حتى في الصحة والفساد ويتفرع عن هذا الخلاف عدة المسائل الخلافية بيننا وبينهم **سنة قول** انه اعتمد الخ هذه شكك جلال
يحيى ولد في خلافة هائلان الا ان يقال ان هذا مقولة ابيه قال للدودي عن ابن معين بعضهم يقول هذه سمعت عمر وانما هو عن ابيه انه سمع عمر قاله لما طلق في تدمر به و
لا بد من هذا الوجه لان اهل النحال لا يذكرون في مشايخ يحيى عمر بل يذكرون فيه اياه ويذكرون عمر في مشايخ ابيه كما لا يخفى هل من شخص كتبت ثم رايته ابن الترمذي
في هذه الاشهر مصنف عبد الرزاق في هذا اللفظ وسندنا عن عمر بن جرير عن هشام بن عروة عن علي بن عيسى عن عمار بن عبد الرحمن بن صالح بن ابي وانه اعتمد عمر بن عمر
الحدیث فثبت له عز وجل فهو الميسر لكل عمر ومحقق من هذا ان ما قدم في نسخ اللؤلؤ اسهت الكاتب والصواب عن يحيى بن عبد الرحمن بن ابيه انه اعتمد الحدیث وفي الفقه الروابي
قال ابن معين وغيره يحيى بن عبد الرحمن بن صالح بن عمر بن ابي طالب لم قلت فابوه هو علي بن عمر بن ابي طالب بن عمرو بن ابي طالب بن ربيعة وذكروا ابن معين في تابعه له الحدیث
فقال ابن مندة وابو نعیم ولد في عهد علي لله عليه وسلم قال في المغزيب له ربيعة وصدقه في كتابنا ثقاتنا لثقاتهم **سنة قول** ان عمر بن الخطاب عرس بهيلات مشغلا في نزل آخر
الليل ببعض الطريق قريبا من بعض النواحي ولم يهلوا الى النواحي كما سألوا عن النواحي اليه ظاهرا او كان ما تلاعن الطريق ابو نوحه اخرا فاحتمل عمر وقد كان يصعب عليه بعد مع
الركب ما يستقل به ويضل ثوبه فركب حتى جهل للركب الذي عرس بقبره قال العباسي وذكر ان الخادم الذي ساءه هو ما روى حارم قبل فيضل فيه توجه الباب ما داي من امه لله
الاحترام حتى سافر فابوه ايضا دليل على غيابة الخ في حق هذا الوقت الا فضل عنه قاله العباسي قلت وفي هذا الاشربة على غيابة الخي يوجب منها غسل عمر ثوبه

له قول له فاذا وجد في ثوبه ماء وان لم يتذكر الاحتلام فليغسل الغسل وجوباً فالمدار على وجود الماء وهكذا اورد عند ابن عاود وغيره برواية عائشة عرفت ما قال المشوك في صحيحه
الحسنة وذكر في معناها حديث خولة وغيرها وقال المحدث يدل على وجوب الغسل على الرجل والمرأة اذا وقع الانزال وهو جامع الاما يحكى عن النضر بن الحنفية في الحديث
عن الخطابي قال ولم يحتفلوا في انهاء المرى الماء وكان راي في النوم انه قد احتلم فانه لا يجب عليه الاغتسال الا لو كان قد اغتسل في الايام على الثاني ذكره كذا في صحيحه
في الادب يعني اذا اراد ان يلازم لم يبتدئ كذا احتلاماً قال ابن رسلان ولا يجب الغسل عند الشافعي حتى يذكر بعد التنبه من النوم انه جامع احد في النوم ثم قال ابن العربي
من راي في ثوبه بلا فلابد ان يغسل في ثوبه فيه او لا
فوجب عليه الغسل ويستحب على الاختلاف ٣٤

لا يرى شيئا ويرى ولا يحتلم فاذا وجد في ثوبه ماء فليغسل الغسل وقد ذكر
ان عمر بن الخطاب اعاد ما كان صلى له اخر نوم رماه ولم يعد ما كان قبله
غسل المرأة اذا رأت في المنام مثل ما يرى الرجل مالك عن ابن
شهاب عن عروة بن الزبير ان النبي صلى الله عليه وسلم
يا رسول الله المرأة ترى في المنام مثل ما يرى الرجل تغسل فقال لها رسول
الله صلى الله عليه وسلم نعم فلتغتسل فقالت لها عائشة أف لك وهل ترى ذلك
المرأة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم تربت يمينك ومن ابن زبني الشيبه

م يتمم انهم يحتلمون برؤية رجل يطأهن اذا
قد جعلن امهات المؤمنين ومهورة على المسلمين
فلا بد من الله تعالى عدة ان يغسل بالرجل في
برهن ويطمئن بهن المراه قوله فقال لها
رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية اخرى
عند مسلم فقالت عائشة يا ام سليم ففحصت الغسل
تربت يمينك فقال صلى الله عليه وسلم بل انت تربت
يمينك وهذا اللفظ مبسوط الكلام عند الشافعي
في معناه التحقيق والمراد بيطأ فيها السيوطي
والزرقاني والباي وغيرهم والاکثر على ان معناه
افترقت وهي كلمة جارية على السنة العربي ففحص
بها معناه تحقيق ولا الدعاء على الخطيب قال ابن
العربي في شهر الترمذي تربت يمينك اريدك
للعلماء فيه عشرة اقوال الاول معناه استغنيت
قاله ميسر بن دينا الثاني ضعف عقلك قاله
ابن نافع الثالث تربت من العلم قاله ابن زبني
الواحد تربت يمينك ان لم تغسل هذا قاله ابن
عروة الخامس حب من العلم كقوله فكتكتك امك
ولا يريد ان تتكلم لثامس لخصه انه ان كانت
العتقت ففقط قاله ابن الزبني السابغ لخصها
التراب قاله ابو عمر بن العلاء الثامن خابث

اذا رأت الماء والمسلم من حديث انس فقالت عائشة يا ام سليم ففحصت النساء الحديث وفي رواية ابن زبني شيبه ففحصت
النسوة ففحصت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت ما كنت لا تسمى حتى اعلم في حلال نام في حرام ولا نام من الجميع فيمكن انهم رددت كلهم مفترقة او مجمعة
في الحديث دليل على وجوب الغسل عليهن بالانزال في المنام وفي بن بطا في اختلافه فقالت لها ام سلمة عائشة هذا فلك بعين المهرزة وكسر الفاء وضعا
فحصها بالتورين وتركه هذه ست لغات قال السيوطي بل فيها نحو اربعين لغة ونظمها في التنوير وهي كلمة تستعمل في الاستعارة والتضخيم والكرامة وههنا بعض
الاكثر قال في التامرس كلمة كبر ولغاتهم اربعون وفي لسان العرب يقولون لما يكرهون ويستثقلون ان ذلك المسمى هذا الحديث ان الانكار كان عن عائشة بنو
يؤيد رواية مسلم عن انس وفيها وعند عائشة بن الحديث وعند مسلم وغيره بطرق مختلفة ان الانكار كان عن ام سلمة بنو اهل الحديث يقولون ان الصحيح هناك
لم سلمة لان عائشة فلكن جميع عارض باحتال انها انكرت معاً وتبعه النووي والمحقق وغيره قال الحافظ في الفقه قال النووي في شهر مسلم لجلان تكون عائشة وام
سلمة جميعا انكرتا على ام سلمة وهو صحيح حسن لانه لا يمتنع حضور ام سلمة وعائشة معاً في حديث عائشة عليه وسلم وقال النووي في شهر المذهب بجمع بين الروايات
بان انسا وعائشة وام سلمة حضروا القصة الم والذي يظهر ان اسلم لم يحضر القصة وانما نقل ذلك من امه ام سلمة وفي صحيح مسلم من حديث انس في الروايات
وردى اسلم من حديث ابن عمر عن ام سلمة او غيرها انهم في قول له وهل ترى ذلك بكسر الكاف المرأة ولعلها انكرت انها لم تعلم
لنذرتها في النساء مع حادثة سن عائشة بن وقيل لا يحتلم كل النساء قال السيوطي واي نام من ان امهات المؤمنين تكون مفترقة من الاحتلام لا يمتنع لجلان
فلم يسلطه عليهن تكريماً له صلى الله عليه وسلم وادره عليه بان المصوميات لا تثبت بالاحتلام ولا يسلط اختصاص الاحتلام بالشيطان فقد يكون للشجر
غيره قال في السعادية القول المحقق في هذا المقام انه لا يدعى نفى مطلق الاحتلام عن اذواجر النبي صلى الله عليه وسلم ولا يدعى منع وقوعه عنهم بل يقال

له قوله زوج النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدمت الرواية عن عائشة رز قال عياض عن اهل الحديث الصحيح ان العتبة وقعت لام سامة لا لعائشة
 على ترجيح هذه الرواية ظاهره من البخاري قاله الزرقاني تبا الحافظ وقوي بوجوه اورد رواية عائشة المتقدمة بكثرة المتابعات كما تقدم ونقل ابن عبد البر عن الذي
 انه صح الروايتين معا وقال ما حد يثان عندنا ويؤيد ما تقدم من الجمع في الانكار على ام سليم وقدم ان الحديث عند مسلم وغيره من مسند انس لم يقبل
 لعله ايضا كان موجودا لكن قال لما ظننا انه لم يكن موجودا انما اخذها عن ام سلمة وقدم عندنا من مسند ابن عمر ايضا قال لما خذنا وانا نلت ذلك ابن عمر
 ام سلمة او غيرها من قوله فقالت يا رسول الله ان الله لا يقضي بين اثنين في لغة الحجاز وباء واحد في لغة
 يقيم من ذكره استماع السقيي قال ابن العربي الحياض بالمدفة تقوم بالقلب يكون عندهما ترك الاقدام ٣٨
 على المعنى الذي يريد ان يفعله وهو تغير من
 قصد الصعيق بصفة مخصوصة ونية مخصوصة قال ابن رسلان هو في اللغة القصد وفي الشرع القصد المأمور

ما لك عن هشام بن عروة عن ابيه عن زينب بنت ابي سلمة عن ام سلمة
 زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت جاءت ام سليم امرأة ابي طلحة
 الانضاري الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان الله
 لا يستقي من الحق هل على المرأة من غسل اذا اهل احتلمت قال نعم اذا رأت
 الماء جاع مع غسل الجنابة ما لك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول
 لا باس بان يغتسل بفضل المرأة ما لم تكن حائضا او جنبا ما لك عن نافع
 ان عبد الله بن عمر كان يعرق في الثوب وهو جنب ثم يسل فيه ما لك عن
 نافع ان ابن عمر كان يغسل جواريه رجلية ويعطينه الخمر وهن خيضر
 وسئل مالك عن رجل له نسوة وجوار هل يطوهن جميعا
 قبل ان يغتسل فقال لا باس بان يصيب الرجل جاريته قبل ان يغتسل
 فاما النساء الحرائر فانه يكره ان يصيب الرجل المرأة الحرة في يوم الاخرى
 فاما ان يصيب الرجل الحارثية ثم يصيب الاخرى وهو جنب فلا باس
 بذلك قال يحيى وسئل مالك عن رجل جنب وضع له ماء يغتسل منه
 فيها فادخل اصبعه فيه ليعرف حر الماء من برده قال ما لك ان لم يكن
 اصبا اصابه اذى فلا اذى ذلك يغسل عليه الماء التيمم ما لك عن
 عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة

وكان له ساعة لا يكون لازواجه منها
 فدخل فيها على جميع ازواجه فطأهن او
 بعضهن وفي مسند ابن عباس ان تلك
 الساعة تكون بعد العصر فلو اشتغل بها
 كان بعد المغرب وغيره والخفية والمالكية
 متفقون في هذه المسئلة وكذا في المسئلة
 الثانية قوله وسئل مالك عن رجل
 جنب وضع بينا الجهول ويغسل للمعلوم له ماء
 يغتسل منه فيها مثلا فادخل اصبعه فيه اى
 في ذلك الماء ليعرف حر الماء من برده قال
 مالك ان لم يكن اصبا اصابه اذى في نسوة
 اصبعه اذى اى في نسوة حقيقة فلا اذى ذلك
 اى ادخال الاصابع في الماء يغسل عليه اى
 المفضل لماء وهذا قال لا يملك المأمر
 واما ان يكون له ساعة لا يكون لازواجه منها
 فدخل فيها على جميع ازواجه فطأهن او
 بعضهن وفي مسند ابن عباس ان تلك
 الساعة تكون بعد العصر فلو اشتغل بها
 كان بعد المغرب وغيره والخفية والمالكية
 متفقون في هذه المسئلة وكذا في المسئلة
 الثانية قوله وسئل مالك عن رجل
 جنب وضع بينا الجهول ويغسل للمعلوم له ماء
 يغتسل منه فيها مثلا فادخل اصبعه فيه اى
 في ذلك الماء ليعرف حر الماء من برده قال
 مالك ان لم يكن اصبا اصابه اذى في نسوة
 اصبعه اذى اى في نسوة حقيقة فلا اذى ذلك
 اى ادخال الاصابع في الماء يغسل عليه اى
 المفضل لماء وهذا قال لا يملك المأمر
 واما ان يكون له ساعة لا يكون لازواجه منها
 فدخل فيها على جميع ازواجه فطأهن او
 بعضهن وفي مسند ابن عباس ان تلك
 الساعة تكون بعد العصر فلو اشتغل بها
 كان بعد المغرب وغيره والخفية والمالكية
 متفقون في هذه المسئلة وكذا في المسئلة
 الثانية قوله وسئل مالك عن رجل
 جنب وضع بينا الجهول ويغسل للمعلوم له ماء
 يغتسل منه فيها مثلا فادخل اصبعه فيه اى
 في ذلك الماء ليعرف حر الماء من برده قال
 مالك ان لم يكن اصبا اصابه اذى في نسوة
 اصبعه اذى اى في نسوة حقيقة فلا اذى ذلك
 اى ادخال الاصابع في الماء يغسل عليه اى
 المفضل لماء وهذا قال لا يملك المأمر

ام المؤمنين انها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض
 اسفاره حتى اذ اكننا بالبيداء اويدات الجيش انقطع عقد لي فاقام رسول
 الله صلى الله عليه وسلم على التماسه واقام الناس معه وليسوا على ماء و
 ليس معهم ماء فاتي الناس الى بي بكر الصديق فقالوا لا ترى ما صنعت
 عائشة رزاقا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالناس وليسوا على ماء
 وليس معهم ماء قالت فجاء ابو بكر ورسول الله صلى الله عليه وسلم واضم
 راسه على فخذي قد نام فقال حبست رسول الله صلى الله عليه وسلم و
 الناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء قالت عائشة فعاتبني ابو بكر
 وجعل يطعن بيده في خاصرتي فلا يمنعني من التحرك الا مكان راس رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على فخذي فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اصبر على غير ما كان الله عز وجل

له قوله انها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض
 اسفاره حتى اذ اكننا بالبيداء اويدات الجيش انقطع عقد لي فاقام رسول
 الله صلى الله عليه وسلم على التماسه واقام الناس معه وليسوا على ماء و
 ليس معهم ماء فاتي الناس الى بي بكر الصديق فقالوا لا ترى ما صنعت
 عائشة رزاقا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالناس وليسوا على ماء
 وليس معهم ماء قالت فجاء ابو بكر ورسول الله صلى الله عليه وسلم واضم
 راسه على فخذي قد نام فقال حبست رسول الله صلى الله عليه وسلم و
 الناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء قالت عائشة فعاتبني ابو بكر
 وجعل يطعن بيده في خاصرتي فلا يمنعني من التحرك الا مكان راس رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على فخذي فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اصبر على غير ما كان الله عز وجل

فقالوا لا ترى ما صنعت عائشة رزاقا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالناس
 ليس معهم ماء فاتي الناس الى بي بكر الصديق فقالوا لا ترى ما صنعت
 عائشة رزاقا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالناس وليسوا على ماء و
 ليس معهم ماء قالت فجاء ابو بكر ورسول الله صلى الله عليه وسلم واضم
 راسه على فخذي قد نام فقال حبست رسول الله صلى الله عليه وسلم و
 الناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء قالت عائشة فعاتبني ابو بكر
 وجعل يطعن بيده في خاصرتي فلا يمنعني من التحرك الا مكان راس رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على فخذي فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اصبر على غير ما كان الله عز وجل

به النور في كلام النور في نظر كما سياتي فلا استبعاد في وقوع القصة في غزوة المريسيم حتى اذ اكننا بالبيداء بقوم الموحدة والمدى الشريف الذي قلتم في الحديث
 من طريق مكة جزم به ابو عبيد البكري قال السكرا في موضع بين مكة والمدينة وجزم ابن التين هي ذوالحليفة كذا في العيون او للشك من الراوي وقيل للشك من عائشة رز
 واثنتين جزم السكرا في مبات الجيش بقوم الجيم وسكن القدية وشين محبة موضع على بريد من المدينة بينها وبين العقيق سبعة اميال وهو ايضا بطريق مكة لا حيزه فكله
 ابن التين وقال السكرا في موضع بين مكة والمدينة وايضا كون القصة في طريق مكة يوجب رواية السكرا عن عائشة رزاقا من رسول الله صلى الله عليه وسلم لان الاموال
 ايضا بين مكة والمدينة والمدينة وايضا للنسائي وغيره
 البدياء واذات الجيش بين المدينة وخيبر
 ذات الرقام كانت خذ خذ فيمكن تصحيح كلام الراوي بان القصة هذه
 عندك ليست هي ما ذكرت في روايات النسائي وغيره بل هي التي
 وقعت في غزوة ذات الرقام فتأمل وتشكر فالجزم هذا حسن ولا
 تجده ان شاء الله في غير هذا المختصرواها الملم للروشد المصلي
 انقطع عقد لي بكسر الجملية وسكون القاف وكل ما يعقد ويمن
 قال ابن ابي شيعة في رواية ابن ابي حنيفة انها كانت من جزم فنادى
 قال ابن ابي شيعة في رواية ابن ابي حنيفة انها كانت من جزم فنادى
 نوع من طيب قاله ابن رسلان والاشاعة الى عائشة هي ان
 في يد ما لما في رواية البخاري انها استعارته من اسماء بنتها
 قيل كان قننا اثني عشر رما قاله العيني وفي الحديث جواز ان
 النساء حمل قبل الاذن لجهن واستصحاب الحمل في السفرة قاله
 ابن رسلان قلت وايضا جاز استعارته الحمل فاقام رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقال له لم يمتن المقام لاجل انقطاعه و
 انما كان لاجل ضياعه لان معناه انقطع بيني وبينها فاما ذكر
 امره اخفى عليها مكانه على التماسه اي لاجل طلبه حتى
 الطلب بذهابه لظلام اللامع من الالتماس او الانتظار
 من ارضه لطلبه وفيه الاعتناء بحفظ احوال المسلمين ان
 قلت واقام الناس ايضا معه صلى الله عليه وسلم وليسوا
 على ماء اي ما اقاموا في موضع الماء وليس معهم ايضا ماء
 يحتل بانه صلى الله عليه وسلم لم يظن عدم الماء ويحتل انه
 اقام مع علي بن ابي طالب ماء الرضوخا فيكون ذلك سنة في
 حفظ الاموال في غير ذلك للمقام على طلب ما له وحفظه
 ادى ذلك الى الصلوة بالتييم ويؤخذ منه جواز السفر بطريق
 لا ما فيه كذا قاله الشراي قلت لكن يشك عليه ان القصة
 كانت في البدياء واذات الجيش والا يوافق الصلوة كما
 تقدم من الروايات المختلفة وكلها اسماء لمواضع الماء ويمكن
 الجواب عنه بما يخطر في البال والله اعلم بحقيقة الحال بان
 القيام لم يكن حين هذه المواضع ولا فيشكل الجمع بين هذه
 الروايات ايضا بل كان في غير امكنة النزول فالتعريف في كل
 رواية بموضع مشهور قريب من هل القيام للتعريف فيهم
 نسبة القدية هو اسم متفرقة ولا يشك ايضا بقولها وليط
 على ما رواه عنه قول عائشة رزاقا من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عائشة رزاقا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان لها زوج

ما قالت فبعضنا أي اثرنا البعير الذي كنت راكبا عليه في حالة السير فوجدنا العقد تحته وظاهر ان الجماعة التي ارسلها النبي صلى الله عليه وسلم وهم اسيد بن حضير وغيره كما في كتب النعمان ما وجد وما لكن يشكك عليه ما في البخاري بطريق عبد الله بن نعيم عن هشام بن عروة عن ابيه بلفظ فبعض رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا فوجدنا فظاها لفظ البخاري ان العقد اتي به ذلك الرجل المبعوث ويمكن الجمع بين رواية البخاري والموطأ بان اسيد كان رأس من بعث لذلك ولذا ايسر في بعض الروايات ومنه ولذا اورد في بعض الروايات بعث رجلا لم يجد والعقد فلما رجعا اوزنلت الآية وارادوا الرجل واشاروا بالبعير فوجد اسيد تحته ويحتمل ان غير واحد هاهنا الى النبي صلى الله عليه وسلم مما اذا اختصارا وبالمعنى في توجيه رواية عروة ونقل عن اسمعيل التميمي انه حمل الوهم فيه الى ان غيرهم ليس في شيء من طرق حديثنا فاشترى كهيئة التيمم وسبغ في الباب الثاني الكلام عليه ١٢ قوله سئل مالك عن رجل نيم لصلاة حضرت ففصل تلك الصلوة ثم مضى

التيتم فقال سيد بن الحضير ما هي بأول بركتكم يا أبا بكر قالت فبعضنا البعير الذي كنت عليه فوجدنا العقد تحته قال يحيى سئل مالك عن رجل تيمم لصلاة حضرة ثم حضرت صلوة أخرى ايتيمم لها أم يكفيه تيممه ذلك فخا بل يتيمم لكل صلوة لان عليه ان يبتغي الماء لكل صلوة فمن ابتغى الماء فلم يجد فاته يتيمم قال يحيى وسئل مالك عن رجل تيمم ايوم اصحابه وهم على وضوء قال يؤتمم غيره لحب الى ولو اومهم هو لم اربه بأسا قال يحيى قال مالك في رجل تيمم حين لم يجد ماء فقام فذكر ودخل في الصلوة فطمع عليه انسان معه ماء قال لا يقطع صلواته بل يقها بالتيمم وليتوضأ لما يستقبل

له قوله فانزل الله تعالى لا تيمم قال ابن حجر هذه معضلة ما وجدت لدائما من معاذ لا تالم اي الاثنين عنت فاشترى وقال ابن بطال هي آية النساء والمائدة وقال القرطبي هي آية النساء لان آية المائدة تميم آية الوضوء واوردوا الواحد الحديث في اسباب الغزل عداية النساء قال الحافظ وخفي على الجمهور ما ظهر للبخاري انها آية المائدة بل تروم الرواية في التفسير فزلت آية ما ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة الآية واستدل به علان الوضوء كان واجبا قبل نزول الآية ولذا استعظموا نزولهم على غير ما فاتحمة في نزول الآية بعد العمل ليكون فرضه متلوا بالانزول فيمكن ان يوجد ان الوضوء في الاول كان لكل صلوة محدثا كان او لا ثم لما نزلت الآية اقمتم على الحديث فقط وقيل يحتمل ان اول آية الوضوء نزل قديما ثم نزلت آية الوضوء التيمم لكن رواية البخاري في التفسير تؤيد القول وزاد في رواية الموطأ لمجد وغيره فنفوا قيصوا ليس في رواية يحيى وغيره قال الزرقي قلت واختلفت الروايات في غير الموطأ ايضا فهو موجود في

صلوة أخرى أي جاء وقت أخرى او اراد الصلوة الأخرى وتوجهتم الكلام بن ههنا مسئلتين الاول ادعاء الفرضين في الوقتين تيمم واحد فتمه مالك والشافعي واباحه الحنفية ولا جد فيه رواية والثاني ادائها في وقت واحد فتعه ايضا الشافعي ومالك واباحه الحنفية واحدا كما سيجي مفصلا على كلتيهما يصح حمل كلام الموطأ لكن لفظا حضرت صلوة أخرى اوفى بالاول لتيمم بهيمة الاستئمان لم لها اي للصلوة الأخرى ام يكفيه اي للرجل تيممه ذلك الذي يتيمم للصلوة الاولى فقال الامام بل يتيمم لها وكذلك يتيمم لكل صلوة فريضة عليه لان عليه ان يبتغي اي يطلب الماء لكل صلوة عدا وقتها فمن ابتغى اي طلب الماء فلم يجد فاته حينئذ يباح له التيمم يتيمم اذا الهذه الصلوة التي حضرت وبهذا قال الامام الشافعي وهو المشهور عن الامام احمد وقال ابو حنيفة الامام واصحابه انه يوم التيمم قبل وقتها لم ياتها طهارة تيمم الصلوة فاجب تقديما على وقت الصلوة كسائر الطهارات قال مالك صاحب المذهب ان التيمم يبطل بجزء الوقت ودخوله فيبطل بكل واحد منهما وبه قال مالك والشافعي والليث واسحق وروي عن احمد انه قال القياس ان التيمم يزيل الطهارة حتى يجد الماء او يحدث وهو من ذهب سعيد بن المسيب الحسن والزهرى والثوري واصحاب البخاري وروى عن ابن عباس وابي جعفر شوقا وله ان يبطل به ما شاء من الصلوة فيبطل المحاضر ويجمع بين الصلوتين ويقضي فوائت ويتطوع قبل الصلوة وبعد ها وقال مالك والشافعي لا يبطى بغيره من الخ قلت لكن قال ابن العربي المالك قال ابو حنيفة يجوز ان يبطل به فريضة أخرى وفي المذهب تفصيل الخ وقال لشوكلي في النيل في حديث عشرين شبيب جعلت على الارض مسجدا وطواها ايتاها وكنت الصلوة وقد استدل بالحديث على شتر اذ حوّلوا للتيمم تقبيل الاخرى بالتيمم باداء الصلوة واداءها لا يكون الا بعد دخول الوقت قطعاً وقد ذهب الى ذلك الاكثر الشافعي ومالك واحمد واوردوا مستدلا بقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاعسلوا الاية ولا قيام قبله والوضوء خصه الاجماع والسنة وقال ابو حنيفة واصحابه انه يجوز قبل الوقت كالوضوء وهذا هو الظاهر لم يرد ما يدل على عدم الاجزاء والمراد بقوله اذا قمتم اي اردتم القيا م واداءة القيام تكون في الوقت وتكون

قبله فلم يدل دليل على شتر الى الوقت حتى يقال خصص الوضوء لاجماع الخ ١٢ قوله وسئل مالك عن رجل تيمم ايوم اصحابه وهم اي والماء انهم على وضوء لا لا فم يؤتمم اي المتروكين غيره يعني يؤتمم احدهما المتروكين احسا في تشديد الماء ولو اومهم هو اي ذلك التيمم لم اربه وفي نسخة بذلك اي بامته ايضا بأسا ويروى يعني ان الافضل ان يؤتمم الاثنين متروكين لكن لو اتممهم تيمم بخلاف الصلوة ايضا لكنه خلافت الافضل تأله الباقي قلت ويصح اقتداء المتروكين بالتيمم عند الحنفية مثل قول الشافعي خلافا لحد كافي الشافعي وفي البخاري ام ابن عباس وهو متيمم قال العيين وهذا مذهب اصحابنا وبه قال الثوري والشافعي واحمد واسحق وامر ثور وحنن يحدثن الحسن لاجب زوبه قال الحسن بن يحيى كرم الله وجهه والله بن حسن ذلك فان فعلنا جزءا ومعنى قول العيين كرم اي دخلا في الافضل كما مر به الباقي وهو صاحب المذهب وصاحب البيت ادرى بما فيه ١٣ قوله سئل مالك عن رجل نيم لم يجد ماء للوضوء فقام ليصلي فذكر القسمة ودخل في الصلوة فطمع عليه انسان معه ماء قال الامام مالك لا يقطع صلواته بل يتيمم اي صلواته تلك بالتيمم الذي بدأ بالصلوة به وليتوضأ بعد ذلك لما يستقبل اي لما سبأ في من الصلوة وفي نسخة ومن الصلوات اعلم ان واحد الماء بعد التيمم قبل الشروع في الصلوة يتوضأ عند الجمهور الاما قال ابو حنيفة ليس عليه استئمان للماء وكذا وافقنا لما بعد اداء الصلوة التيمم لا اعادة عليه عند الاثمة الاربعة والجمهور الاما قال مالك وفيه في الوقت كما في الباقي والنيل اما واحدا لما في وسطا الصلوة فاختلعت الاثمة في ذلك فقال الحنفية يبطل صلواته وبه قال الثوري واحمد وقال مالك والشافعي فيهما وروي ذلك عن احمد الا انه رجع عنه قال احمد كنت اقول يصح ثم تدبرت فاذا اكثر الاحاديث على انه يجوز وهذا يدل على رجوعه عن هذه الرواية قاله المغني ثم ذكر الدلائل على فساد الصلوة منها قوله عليه السلام الصلوة وضوءا مسل وان لم يجد الماء غشسنتين فاذا اوجد الماء فامسسه جلدك اخرجه ابوداود والنسائي يدل بنفسه على انه لا يكون طهورا لغيره وضوءا مسل وان لم يجد الماء ولانه قد حمل استعمال الماء فبطلت بزوال الطهارة كطهارة المستحاضة كذا في المصنف

استعمله قال صاحب الحنفية في التيمم لكل ما يطهر من ثلثة او عشرة حفرة وقراءة قرآن او نحو ذلك واشكر والحمد لله
 الشوق الى الله والى ربه وقال ابو حنيفة لا يتيمم المكتوبة وكبره الا وراعى ان يسير التيمم المحقق في قوله العمل في التيمم بيان كيفية التيمم لما كان التيمم المكتوبة
 خيرة للوجهين المشهورين في مذهبه كما سمعنا من الرواية التي فيها الا ان التيمم في هذه الترجمة
 بيان كيفية التيمم لمسنون اليه يشهد كلام الزرقاني والاصح عندنا ان يقال ان المكتوبة فيها روايتان كما سمعنا وهذا هو العمل في التيمم من الزمان وما لك واليه يشير
 كلامه ليس في شيء من ذلك عن ناضرنا اقبل
 الجوف من غير ان يكون الثاني موضع

من الصلوات قال يحيى قال مالك من قام الى الصلوة فلم يجد ماء فعمل
 بما امره الله به من التيمم فقد اطاع الله عز وجل وليس الذي وجد الماء
 باطل منه ولا اتقصر صلوة لانها امر جميعا فكل عمل بما امره الله عز وجل به
 وانما العمل بما امر الله تعالى به من الوضوء لمن وجد الماء والتيمم لمن لم
 يجد الماء قبل ان يدخل في الصلوة قال يحيى قال مالك في الرجل
 لجنب انه يتيمم ويقرأ حزبه من القرآن يتنفل بالماء يجد ماء وانما
 ذلك في المكان الذي يجوز له ان يصلي فيه بالتيمم العمل في التيمم مالك
 عن نافع انه اقبل وهو عبد الله بن عمر بن الجوف حتى اذا كان بالمربد
 نزل عبد الله فتييمم صعيدا طيبا فمسحه بوجهه ويديه الى

سنة قوله قال مالك هذا من ذلك هذا من ذلك
 قوله الاول عدم فساد الصلوة من قام الى الصلوة
 اي ارادها فطلب الماء فلم يجد ماء فعمل بما امره الله به
 من التيمم وقال نافع فلم يجد ماء فتييمموا فقد
 اطاع الله عز وجل فدل على ان ما امر به الله عز وجل من
 التيمم في المكان الذي يجوز له ان يصلي فيه بالتيمم
 امر ببناء الجهر جميعا باعين الوضوء والتيمم فكل
 عمل بما امره الله عز وجل به اي من ذلك العمل انما كان
 العمل واجبا بما امر الله تعالى به فكيف من الوضوء
 بيان لقوله العمل لمن وجد الماء والتيمم لمن لم
 الماء قبل ان يدخل في الصلوة فاذا دخل في الصلوة
 فقد اقبل امر الله عز وجل فلا وجه لتقصير الصلوة
 قلت ولكن يشكل على هذا ما تقدم من وجوب الوضوء
 لوقت كل صلاة فان التيمم اصابه بغيره فلا وجه لتقصير
 سورة بسواها وانما التيمم ما امر به فلا وجه لتقصير
 بجزء الوقت وكذا البطلان على ما تقدم من قول
 الاداء ما كان كون تام للوضوء من وضوءا واحدا

عن الامام مالك في المياحي لا بد للتيمم من ضربتين ضربة للوجه وضربة للقدمين وضربة
 للذراعين والذين قلنا من السنن عندنا احد التيمم بضربة واحدة فان تيمم بضربة واحدة فان
 ما هو الا في الرواية التي في مقدامه ليس في ذلك ما قال مالك في احكام الروايتين وعندنا في التيمم واحد وان الغرض من التيمم هو الطهارة والشفقة في الجهد
 وهو احكام الروايتين عن الامام مالك ان الغرض من التيمم هو الطهارة والشفقة في الجهد
 عن بيان الضربات ومؤيد من ذهب الى الفرقين وحمله الاخر على الاستصحاب السنية لكن الرواية عن ابي حنيفة في التيمم في الضربة واحدة
 عليها قال ابن حنيفة في نهاية الزمان والوجه هو قوله عليه الصلوة والسلام التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة للقدمين وفي هذا من حديث ابن عمر
 عندنا كما هو والدان قطعني سننهم في حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في التيمم وضربة واحدة للوجه وضربة واحدة للقدمين
 في الدلائل طويل لا يسع هذا التيمم وضربة واحدة للوجه وضربة واحدة للقدمين وفي هذا من حديث ابن عمر
 للذين الى الفرقين رواه ابن الزبير وقال الحافظ باسناد حسن ومنها حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في التيمم وضربة واحدة للوجه وضربة واحدة للقدمين
 الذي قطعنا ما كما هو وقال صحيح الاسناد ولو جرحناه وقاله العيني في شرحه الباقى ايضا وانما هو من حديث اسحق الحنفي وقاله اسناد صحيح وقاله لذهبي اسناد صحيح
 ومنها حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في التيمم وضربة واحدة للوجه وضربة واحدة للقدمين وفي هذا من حديث ابن عمر
 الى الفرقين في التيمم وضربة واحدة للوجه وضربة واحدة للقدمين وفي هذا من حديث ابن عمر
 وضرب ضربة اخرى فسمي بها وراعي رواه الطحاوي اسناده صحيح ومنها اسناده صحيح ومنها اسناده صحيح ومنها اسناده صحيح ومنها اسناده صحيح ومنها اسناده صحيح

قال مالك في التيمم قال يحيى قال مالك من قام الى الصلوة فلم يجد ماء فعمل
 بما امره الله به من التيمم فقد اطاع الله عز وجل وليس الذي وجد الماء
 باطل منه ولا اتقصر صلوة لانها امر جميعا فكل عمل بما امره الله عز وجل به
 وانما العمل بما امر الله تعالى به من الوضوء لمن وجد الماء والتيمم لمن لم
 يجد الماء قبل ان يدخل في الصلوة قال يحيى قال مالك في الرجل
 لجنب انه يتيمم ويقرأ حزبه من القرآن يتنفل بالماء يجد ماء وانما
 ذلك في المكان الذي يجوز له ان يصلي فيه بالتيمم العمل في التيمم مالك
 عن نافع انه اقبل وهو عبد الله بن عمر بن الجوف حتى اذا كان بالمربد
 نزل عبد الله فتييمم صعيدا طيبا فمسحه بوجهه ويديه الى

سنة قوله قال مالك هذا من ذلك هذا من ذلك
 قوله الاول عدم فساد الصلوة من قام الى الصلوة
 اي ارادها فطلب الماء فلم يجد ماء فعمل بما امره الله به
 من التيمم وقال نافع فلم يجد ماء فتييمموا فقد
 اطاع الله عز وجل فدل على ان ما امر به الله عز وجل من
 التيمم في المكان الذي يجوز له ان يصلي فيه بالتيمم
 امر ببناء الجهر جميعا باعين الوضوء والتيمم فكل
 عمل بما امره الله عز وجل به اي من ذلك العمل انما كان
 العمل واجبا بما امر الله تعالى به فكيف من الوضوء
 بيان لقوله العمل لمن وجد الماء والتيمم لمن لم
 الماء قبل ان يدخل في الصلوة فاذا دخل في الصلوة
 فقد اقبل امر الله عز وجل فلا وجه لتقصير الصلوة
 قلت ولكن يشكل على هذا ما تقدم من وجوب الوضوء
 لوقت كل صلاة فان التيمم اصابه بغيره فلا وجه لتقصير
 سورة بسواها وانما التيمم ما امر به فلا وجه لتقصير
 بجزء الوقت وكذا البطلان على ما تقدم من قول
 الاداء ما كان كون تام للوضوء من وضوءا واحدا

عن الامام مالك في المياحي لا بد للتيمم من ضربتين ضربة للوجه وضربة للقدمين وضربة
 للذراعين والذين قلنا من السنن عندنا احد التيمم بضربة واحدة فان تيمم بضربة واحدة فان
 ما هو الا في الرواية التي في مقدامه ليس في ذلك ما قال مالك في احكام الروايتين وعندنا في التيمم واحد وان الغرض من التيمم هو الطهارة والشفقة في الجهد
 وهو احكام الروايتين عن الامام مالك ان الغرض من التيمم هو الطهارة والشفقة في الجهد
 عن بيان الضربات ومؤيد من ذهب الى الفرقين وحمله الاخر على الاستصحاب السنية لكن الرواية عن ابي حنيفة في التيمم في الضربة واحدة
 عليها قال ابن حنيفة في نهاية الزمان والوجه هو قوله عليه الصلوة والسلام التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة للقدمين وفي هذا من حديث ابن عمر
 عندنا كما هو والدان قطعني سننهم في حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في التيمم وضربة واحدة للوجه وضربة واحدة للقدمين
 في الدلائل طويل لا يسع هذا التيمم وضربة واحدة للوجه وضربة واحدة للقدمين وفي هذا من حديث ابن عمر
 للذين الى الفرقين رواه ابن الزبير وقال الحافظ باسناد حسن ومنها حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في التيمم وضربة واحدة للوجه وضربة واحدة للقدمين
 الذي قطعنا ما كما هو وقال صحيح الاسناد ولو جرحناه وقاله العيني في شرحه الباقى ايضا وانما هو من حديث اسحق الحنفي وقاله اسناد صحيح وقاله لذهبي اسناد صحيح
 ومنها حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في التيمم وضربة واحدة للوجه وضربة واحدة للقدمين وفي هذا من حديث ابن عمر
 الى الفرقين في التيمم وضربة واحدة للوجه وضربة واحدة للقدمين وفي هذا من حديث ابن عمر
 وضرب ضربة اخرى فسمي بها وراعي رواه الطحاوي اسناده صحيح ومنها اسناده صحيح ومنها اسناده صحيح ومنها اسناده صحيح ومنها اسناده صحيح ومنها اسناده صحيح

في قوله قال مالك هذا من ذلك هذا من ذلك
 قوله الاول عدم فساد الصلوة من قام الى الصلوة
 اي ارادها فطلب الماء فلم يجد ماء فعمل بما امره الله به
 من التيمم وقال نافع فلم يجد ماء فتييمموا فقد
 اطاع الله عز وجل فدل على ان ما امر به الله عز وجل من
 التيمم في المكان الذي يجوز له ان يصلي فيه بالتيمم
 امر ببناء الجهر جميعا باعين الوضوء والتيمم فكل
 عمل بما امره الله عز وجل به اي من ذلك العمل انما كان
 العمل واجبا بما امر الله تعالى به فكيف من الوضوء
 بيان لقوله العمل لمن وجد الماء والتيمم لمن لم
 الماء قبل ان يدخل في الصلوة فاذا دخل في الصلوة
 فقد اقبل امر الله عز وجل فلا وجه لتقصير الصلوة
 قلت ولكن يشكل على هذا ما تقدم من وجوب الوضوء
 لوقت كل صلاة فان التيمم اصابه بغيره فلا وجه لتقصير
 سورة بسواها وانما التيمم ما امر به فلا وجه لتقصير
 بجزء الوقت وكذا البطلان على ما تقدم من قول
 الاداء ما كان كون تام للوضوء من وضوءا واحدا

منه قوله ثم يدرك الماء ما إذا يقع وهل بعيد ما حصل فقال سعيد إذا درك الماء فعليه الغسل واجب لما يستقبل من الصلوات ولا إعادة لما حصل قبل لانه
أما ما روي عن أناس من أصحابنا من أنهم قالوا لا إعادة عليه عند الجميع إلا ما قال طائفة من غيرهم
روايت المالك وسط الصلوة فمشت فيه قال الشوكاني وإذا حصل الجنب بالتيتم ثم وجد الماء وجب الاعتسال بها جماع العلماء إلا ما يفتي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه
قال لا يلزمه وهو ذهب بتركه بأجماع من بعده ومن قبله كقولنا قال مالك فمن احتلم وهو في سفره إما حكم الجنب فمختلف عند العلماء فكذلك استخدام بيرونا
ولا يقدّر على الماء إلا على قدر ما على مقدار ركني الوضوء فقط دون الغسل وهو في الغسل يعقبن من مائه
البريد مثلاً لا يعطش في مثل هذا الوقت أو لأن عنده شيئاً آخر يعقبن من العطش وكذلك إذا يكون ما

المرام يغسل بذلك الماء الذي يتكفل الوضوء فقط فرجه
المتنظم والمشي يغسل ما أصابه من أعضاء البدن شيء من
ذلك إلا ما من الاستلام وهذا يستقيم على مذهبه من قال
بغسالة المقل لانه إن كان طاهر وكان غسله لم يجز التطافة
لا يجوز صرف الماء إلى ذلك ثم يتيمم صعيداً طيباً كما أمره الله عز وجل
لانه ما أخل في حكم عدم الماء والموجودة الذي لا يكتفي في
حكم عدم قلت وبه قالت الحنفية قاله النجاشي وبه قال جمهور
الفقهاء وقال عطاء والحسن يتوضأ بذلك الماء ويغسل
قالين قدامة في المعنى وإذا وجد الجنب ما يكتفي بعض أعضائه
لزمه استعماله ويتيمم للياق نص عليه أحداهم ومن وجد ما يكتفي
لوضوءه وهو جنب قال يتوضأ به ويتيمم وبه قال عبد الله
ومعه وهو أحد قول الشافعي وقال الحسن والزهرى وحامد
ومالك وأصحاب الرأي وابن المنذر والشافعي في القول بال
يتيمم ويتركة لان هذا الماء لا يجره فلا يلزمه استعماله
كما يستعمل النقي وقال ابن العربي إذا وجد من الماء ما يكتفي
لا يلزمه استعماله وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي يستعمل
فيما قدر ويتيمم لما نقص كقولنا قال مالك عن رجل جنب
أراد أن يتيمم فوجد تراباً بالأتربة صبغة بسين فغسله
فوجد تراباً صبغة مفتوحة أرض نالحة لا تكاد تنبت وإذا
وصفت الأرض يقال أرض صبغة بكسر الهمزة أي ذات
سبخة هل يتيمم بالسبخة وأيضا وهل تكرر الصلوة في
السبخة أو لا فقال مالك لا بأس بالصلوة في السبخة وكذلك
الباقي في التيمم منها قلت كذلك عند الحنفية وفي الشرح
الكبير (أما السبخة فمن أحد أنه يجوز التيمم بها وهو ذهب
الشافعي والأوزاعي وابن المنذر قالوا لا يجوز في ذلك قال
جمهور الفقهاء إلا ما احتج به راهبه قاله ابن عبد البر عزاد
الباقي وروي عن أحمد أنه قال لا يتيمم بالسبخة قلت وهو
رواية عن أحمد كافي في شرح الكبير واحتج ابن خزيمة الجمهور
بقوله صلى الله عليه وسلم أرئت دارم تركم صبغة ذات
لخل يعني المدينة وقد سمعها طيبة فعلم أن السبخة داخلية
في الطيب ولذا استدلل عليه الإمام فقال لان الله تبارك
تعالى قال فتميموا صعيداً طيباً والصعيد وجه الأرض كانت
كان عليه ترابهم لا قاله الغليل وابن العربي والزجاج

قال لا أعلم فيه خلافاً بين أهل اللغة فكل ما كان أي شيء يكون صعيداً فهو متيمم وفي صبغة يتيمم بها سبخة كان أو غيره استعمله في التفسير في المواضع
ويبين عليه اختلاف الفقهاء وفي اشتراط الأتربة للتيمم ذهب الإمام مالك كما مر به في الزرقاني وفي رواية كذا في الموطأ يجوز الوجه الأرض كان عليه تراباً ولو
قال الزرقاني وهذا قال أبو حنيفة وأحمد وعنه أيضاً كالتيمم في السبخة قال مالك وأبو حنيفة أنه يجوز بكل ما كان من جنس الأرض كالنورة والزرنيخ والجمادى وقال الأوزاعي
بابه وهذا قال الشافعي وأبو يوسف ودأود وقال مالك وأبو حنيفة أنه يجوز بكل ما كان من جنس الأرض كالنورة والزرنيخ والجمادى وقال الأوزاعي
البريد من الصعيد وعن أحمد رواية أخرى في السبخة والرمال أنه يجوز التيمم به في السبخة قال الزرقاني يتيمم وجه الأرض كلها لانه مدلول الصعيد لانه
قال عطية عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً وإياه الشيطان في حديث جابر بن عبد الله في موضع جازت الصلوة فيه من الأرض جاز التيمم به وقال
صلى الله عليه وسلم يحشر الناس على صعيد واحد أي أرض واحدة وقال ابن عباس الطيب الصعيد أرض لم تحرك فدل على أن الصعيد يكون غير أرض لم تحرك انتهى وفي
السعاية وأقرى المذهب في هذا الباب هو جواز التيمم بكل ما كان من جنس الأرض مستنداً بالاجابة الواردة فيه بلفظ الصعيد والألفاظ وبظاهر الآية
فإن الصعيد يلحق أهل اللغة على وجه الأرض كان عليه غير الأرض لم يكن وقد دخل الشافعي رضي الله عنه حديث أبي جهم ربه فأنه في أن التيمم على الله عليه
سلم تيمم على دار في المدينة ومن المعلوم أن حيطان المدينة كانت مبنية من أحجار سود من غير تراب فلو لم تثبت الطهارة على الأحجار لم يفعله رسول الله
الله عليه وسلم كذا ذكره الطحاوي وابن بطال وابن القعقعي والمالكين انتهى قلت وأورد عليه الكوفي في حديثه العيص وجمعا صاحب السعاية في شرحه على شرح
الرواية فأرجع إليه أن شئت ولا يصح هذا الوجه من القول في ما قبل للرجل إعلنان مما شئت الحاشي على ثلاثة أنواع أحدها المشاء في الفروع بالوطء هو
أحرام بالنص والإجماع ومستقبله يكفر على الاختلاف فيما بينهم في وجوبه كقوله تعالى من أجل أن تذكروا ما لا تذكروا ولم يذكر المصنف أيضاً حديث الكفاءة لان
يقول ما كذا لا يجب عند الحنفية وهو الأصح من قول الشافعي ما حذرنا ما يفتن من أحد كذا في المثل والثاني بالمشاء في فوق السكك ودون الركبة باليد أو الذكر فغيره وهو

قاله قولنا إن عبد الله بن عمر كان يقيم في المرفقين
وكان هذا ذهبه وذهب ابنه سالم والحسن و
الثوري كافي في المعنى قال يحيى وسئل مالك كيف
التيمم لمن يبلغ به في اليدين فقال يضرب بوجهه
لوحيه وفي صبغة الوجه وضربة أخرى ليد يده و
في صبغة اللدين ويصحبها إلى المرفقين وهذا
على حديث لروايت عن الإمام كما بسطه في التيمم
وأما على الرواية الثانية فيصلى على السبخة كما
شئ عليه الزرقاني وقد عرفت أن ظاهر كلام
الإمام في الموطأ إيجاب التيمم إلى المرفقين و
هو ظاهر الحديث وانه للإمام مالك وحده على أحد
الروايتين وأوجه من حمله على الاستصحاب كما لا

المرفقين ثم صلى مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقيم في المرفقين

قال يحيى سئل مالك كيف التيمم لمن يبلغ به فقال يضرب بوجهه

لوحيه وضربة ليد يده ويصحبها إلى المرفقين تيمم الجنب مالك عن

عبد الرحمن بن حرملة أن رجلاً سأل سعيد بن المسيب عن الرجل الجنب

يتيمم ثم يدرك الماء فقال سعيد إذا درك الماء فعليه الغسل لما يستقبل

قال يحيى قال مالك فمن احتلم وهو في سفره ولا يقدر على الماء الا قد

الوضوء وهو لا يعطش حتى يأتي الماء قال يغسل بذلك الماء فرجه

وما أصابه من ذلك الذي ثم يتيمم صعيداً طيباً كما أمره الله عز وجل

قال يحيى سئل مالك عن رجل جنب أراد أن يتيمم فوجد تراباً بالأتربة

صبغة هل يتيمم بالسبخة وهل تكرر الصلوة في السبخة فقال مالك لا بأس

بالصلوة في السبخة والتيمم منها لان الله تعالى قال فتميموا صعيداً طيباً

فكل ما كان صعيداً فهو متيمم به سبخة ما كان أو غيره ما يميل للرجل من

أمراته وهي حائض مالك عن زيد بن أسلم

يقول كقولنا تيمم الجنب بجمع عليه عند

العلماء ولم يخالف فيه أحد من أئمة السلف ولا السلف

الأندلسي من غيرهم وابن مسعود وحسن مثله عن

الحنفية من غيرهم وابن مسعود وحسن مثله عن

عن ذلك قاله الشوكاني قال ابن قدامة في المعنى

وأما صبغة الجنب فيقول جمهور الفقهاء من غيرهم

ابن عباس وعمر بن العاص وأبو موسى وعمر بن

بهد قال الثوري ومالك والشافعي وأبو ثور وأصفي

وابن المنذر وأصحاب الرأي وكان ابن مسعود

لا يرى التيمم للجنب ولو غوى عن غيرهم وقال ابن

العربي حكى عن ابن مسعود أنه لم يره وانقصد

الأجانب بهذا على عمل جلاله للصعيد من غيرهم

الاجانب بهذا على عمل جلاله للصعيد من غيرهم

الاجانب بهذا على عمل جلاله للصعيد من غيرهم

الاجانب بهذا على عمل جلاله للصعيد من غيرهم

ان رجلا سال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما يحل لي من امراتي
 وهي حائض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يتشدد عليها ازارها ثم شاك
 باعلاها مالك عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن ان عائشة زوج النبي صلى الله
 عليه وسلم كانت مضطجعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوب واحد
 ولها وثب وثبة شديدة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لك
 العلك نفيت يعني الحيضة قالت نعم قال فشدي على نفسك ازارا ثم عوى
 الى مضجعك ما لك عن نافع ان عبيدا لله بن عبد الله بن عمر اشركوا في الحائض
 زوج النبي صلى الله عليه وسلم ليستلها هل يبشر الرجل امرأته وهي حائض
 فقالت لتشد ازارها على اسفلها ثم يبشرها ان شاء ما لك انه بلغه ان سالم
 بن عبد الله وسليمان بن يسار سئلا عن الحائض هل يصيبها زوجها اذا اتاها الطهر
 قبل ان تغسل فقالوا لا حتى تغسل طهر الحائض ما لك عن علقمة بن ابى علقمة
 عن امه مولاة عائشة ام المؤمنين انها قالت كان النساء يبعثن الى عائشة
 بالكراوية فيها الكرسف فيه السفرة من دم الحيضة يستلها عن الصلوة فيقول
 لهن لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيضة
 له قوله ان رجلا سال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما يحل لي من امراتي
 وهي حائض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يتشدد عليها ازارها ثم شاك
 باعلاها مالك عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن ان عائشة زوج النبي صلى الله
 عليه وسلم كانت مضطجعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوب واحد
 ولها وثب وثبة شديدة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لك
 العلك نفيت يعني الحيضة قالت نعم قال فشدي على نفسك ازارا ثم عوى
 الى مضجعك ما لك عن نافع ان عبيدا لله بن عبد الله بن عمر اشركوا في الحائض
 زوج النبي صلى الله عليه وسلم ليستلها هل يبشر الرجل امرأته وهي حائض
 فقالت لتشد ازارها على اسفلها ثم يبشرها ان شاء ما لك انه بلغه ان سالم
 بن عبد الله وسليمان بن يسار سئلا عن الحائض هل يصيبها زوجها اذا اتاها الطهر
 قبل ان تغسل فقالوا لا حتى تغسل طهر الحائض ما لك عن علقمة بن ابى علقمة
 عن امه مولاة عائشة ام المؤمنين انها قالت كان النساء يبعثن الى عائشة
 بالكراوية فيها الكرسف فيه السفرة من دم الحيضة يستلها عن الصلوة فيقول
 لهن لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيضة

ثم وعندى للكلام وجهان أحدهما أن من كان ينظرون إلى لون ما يخرج ليحكى بالطهر كان أصفر فودت عليهن ذلك وعلى هذا أكثر أهل العلم ويشهد لهذا الوجه حديث الذرعى عن عمر كانت امرأة تنهى النساء أن ينظرن ليلقن في الحيض تقول لانه قد يكون الصغيرة والكبرى والثاني أن من كان ينظرون إلى القعدة ليقضين صلوة النساء فودت لأن صلوة النساء لا يلزم عندها النية ولا يذهب عليك أنه يستحب من الرواية جواز الاستدلال بنفى الشيء مع عموم البلى في زمن العصاة على عدم كونه خيرا كما في التعليق المعيد **ثم قوله** سئل مالك عن الحائض تتقهر عن الحيض بأنقضاءه فلا تحيض ما هو حل يجوز لها أن تتيمم فقال نعم تتيمم فإن مثلها مثل الجنابة المبرج ما يتيمم لرفع الجنابة فكذلك هذه وبه قالت الفتى الثلاثة الباقية والجمهور يؤكد الحاشية عن الخليل **ثم قوله** قالت في المرأة الحامل ترى الدم يخرج في أيامها لعلها تدمى أن ترى الصلوة لاحتها

والك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمته عن بنت زيد بن ثابت أنه بلغها أن النساء كن يدعون بالمصابيع من خوف الليل ينظرن إلى الطهر فكانت تعيب ذلك عليهن فتقول ما كان النساء يصنعن هذا قال يحسب غسل ما لك عن الحائض تطهر فلا تجد الماء هل تيمم فقال نعم لتيمم فإن مثلكها مثل الجنباذ الموجد ماء تيمموا مع الحيضة ما لك أنه بلغه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت في امرأة الحامل ترى الدم أنها تدرك الصلوة ما لك أنه سأل ابن شهاب عن المرأة الحامل ترى الدم قال تكف عن الصلوة قال يحسب قال ما لك ثم وذلك الأمر عندنا ما لك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كنت أرسل راس رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا حائض ما لك عن هشام بن عروة عن أبيه عن فاطمة بنت المنذر عن الزبير عن أسماء بنت أبي بكر الصديق قالها قالت سألت امرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت أرايت أحدا منا إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة كيف تصنع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أصاب ثوب أحدهن الدم

بالحصاة لينظرنهما الى ما في الكراسيف حتى يقعن
على ما يدل على الظهر فكانت ابنته زين قبيح ذلك
الشكل عليهن فنزل ما كان النساء اى نساء اهل
البلاد للمهد كذا في الفخر اى م كرمين اكثر اجتماعها
وعلموا وفضل حملها ودمها يصفى هذا وانما عابت
عليهن الشكك بالامانة وكبرها في نصف الليل في
وقت الصلاة فانما يلزمهن ذلك في وقت الصلاة
كذا اذ ومن الاما مر ذلك وراى في الحيف بكل
صاحب التوضيم ويحق لها ان كان في ايام الصوم
لينظرن الظهر لنية الصوم الخ وفي السوى م

له قول انه التغير للثبات بلعنها اى بينت
 انزلين شامرا فاعل بلعنها يعنون الى بطلان قال الحسين
 بلعنها جزم المؤنث ويشترك في هذه المارة العلم المؤنث
 والمؤنث وفي التقديم يختلف فوزن الجزم المذكور فعلا
 وزن الجزم المؤنث يفعلون انفتح قالوا حافظ ووقف
 رواية انك شيهين يدعيان وقال صاحبنا لثاموس
 دعيت لغة في دعوت وهو ينطلي جازما بالمشقة
 ولا الخال انفتح ونحوه على العلامة للعين انفتح
 جزم مصباح وهو الصواب من جواز اللين في اوقات
 المنا ومنظور الى القصة الدالة على العلم من غير بطلان

أما من قال ثلثي بنى لبست الحبيصة في اليد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرضع رأسه في حجر
الزوجة في الغسل وتغري رضاعها ولما يغري رضاعها فلا يجوز لأن علي بن يحيى الزوم من نفسه وأما ملازمة
الزوجة **عنه** من أبي بكر في النعم وهذا خطأ من يحيى الرازي منقطعه بلا شك والبربر وعروة بن
قائل قال كل من فاعى هشام ماله وغيره قاله ابن عمر المروك في التنوير الزواني قلت وكذا روى
قالت سألت بكون التام في مؤنث وقاعله امرأة بالمرقم رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في
لمة عن أسماء أنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجها الشافعة قال فما فظ الغريب
أن الراوي قد يهيم نفسه كما في حديث الرقية لابي سعيد الخدري وهو ما يجهل من مراد النووي
فما زال من فاعل سألت سقط من محابة فأوهزها السائلة وقال الطرف يمكن أنها أجمت نفسها في
في البدل حلالا لعل السائلة أم قيس لما قد أخبر روايتها أبو داود وغيره فقالت لا رأت بجره استلها
بجب لهذه السائلة التام إذا لم تستصل بها الكفاف كل ما يجب لها مع سائر الأفعال من تدكير وتأنيد
أن الرواية تسبيل الاختار وجعل الاستغفار مع جرمه الصريح جامد الطلب **الحرم** **قوله** أحدا
بيضة يعني الحاء وأوا الكسر كما يحكي كيف تعظم خيما في هذا الثوب هل تترك لبس أو تعظم موضع
إذا احاط ثوب بالخصم حد كحد الدم بالمرقم من الحبيصة يعني الحاء بمعنى الحيفن وبمعنى المرأة من

حاشيتم خلت الروايات عن عائشة ردت في ذلك فروى عنها أحمد
ودوى أنها تأملت الحبل لتحيض فأدراك الدم فلتنفست لتنفست
كذا في جميع القوامع عن البراءة وكذا في أصح الأسان عن مصنف
ابن أبي شيبة ورواه ابن القيم في التقييم في الهن عن ابن شاهين والدار
قطف بسند يها عن عائشة ردت قالت الحامل لتحيض قال ابن القيم
ودوى عنها قالت لا ينقطع هذا الحمل على ما تراه قريباً من الولادة
بالبالغيين ونحوها وأنه نفاس جمعا بين قولها واختلف العلماء
في الحيض يترأى الحمل من الدم فقال مالك في المشهور عنه والشافعي
في الصحيحين أنه دم حيض وقال أبو حنيفة وأصحابه وأحمد الثوري
في أنها لا تحيض في حالة الحمل فهو دم فساد الدم حيض ١٢
سنة أنه سال ابن شهاب عن الزهري التايع عن المرأة الحامل أنها
ترى الدم قال الزهري تكف عن الصلوة وغيرها من محرمات
الحيض لأنها حائض وذكر قول الزهري تأثيلاً لما تقدم من قول
عائشة ردت وانت خبر ابن جمهور التايعين على خلافه كما قاله
الشافعي ومنهم سعيدين من المسند في عطاء والحسن وعكرمة و
الشافعي ومكحول وغيرهم وهذا خرج الامام محمد في كتابه
لأنه رتبته عن إبراهيم الفقيه أنه قال إذا رأت الحبل
لدم فليصمت بما ترض فلتنزل وتنضم وليأتها زوجها
الحديث ١٣ **قوله** قال مالك ردت وذلك المذكور من
قوله عائشة ردت والزهري هو الامام المرحوم عندنا ١٤ **سنة**
قوله عن عائشة ردت زوجها الحبل على الله عليه سلم أنها قالت
كنت ارجل بضم الهمزة وشدا الجيم أي امسكت شعر أرجلي
فلم يزل الله عليه سلم فأتنا حائض فمضوا هذا التفسير
الحائض صبا وم الحوض لا يؤثر في اعتدائه حتى يغضب أساليب
لما تقدم في صبا مع غسل الحائض وفي الحديث دليل على أن
علائف النظافة وحسن الهيئة في اللباس وغيره ليس من
أدب الشريعة وإن المراد من قوله صلى الله عليه وسلم السلوة
من الإيمان هو خلاف الصوف وشهرة المجلس الداعي إلى
بطيخ الكبر ولذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم سلوة القول
لأنه يصلح للتوسط المتعقوب كل شيء قال يعني ومما
يستنبط من الحديث جواز ترجيل الحائض شعر رأسها
أنه لم يختلف أحد في غسل الحائض رأسها وجها وترجلها

[illegible]

الاشارة الى صاها بها مع الماء وويل بدورته والاول اسم لردية التي داود فلندفرويه يعني من ساء وقال النورى ومعنى لا تقطعه كما طراف الاصابع مع الماء وليست حل ١٣

٢٥

في المستحاضة

2	
---	--

«وَمَا يَذَّكَّرُ بِهِ أُولَئِكَ لَئِيْذًا يَذَّكَّرُ ۚ أُولَئِكَ لِيُزَيَّلَ ۚ وَبَآخٍ إِلَيْهِمْ نَصْرُكَ ۚ وَكَانَ الْعَقَبُ ۚ

و

بقية صفة فاذهب قدرها فاعسل الحديث قال ابن تيمية رواه البخاري والنسائي وابوداود والترمذي فلفظ اذا ذهب قدرها مخرج في العادة وقد تابع بلفظ الاقبال فاعلم ان اللفظ لا يقتضي ايضا اثبات العادة فليس المراد يا قبلت وادبرت الاقبال ايام الحيض وادبرها جميعا بين الروايات والا فلفظ طرب الروايات وتناقض بعضها بعضها وحديث عائشة رواه مسلم يعرف ليس بآية كما قرأه البخاري وفي الكفاية انه موقوف عليها قال الشوكاني في النبيل وقد استشكل هذا الحديث ابو حاتم وفي الجوهري النقي وفي العلل لابن ابي حاتم سألني عن غلظ فقال ابن القطان في راي منقطع الخ قال الشوكاني وقد ضعف الحديث ابو داود واسحق قلت وضعفه ايضا الطحاوي في مشكل الآثار ومنها ان العادة اقوى لكونها لا تقبل الا لها واللون اذا ازاول على كثر الحيض بطلت دلالة فاعلم دلالة اولي
 سلم ردام حبيبة والمرأة التي استفتت لها من سلة اللعانة ولم يفرق ولم يستفصل بين كونها مبنية وغيره
 وحديث فاطمة قد روى ردها الى

مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت قالت فاطمة بنت ابي حبيش يا رسول الله اني لا اطهر فادع الصلوة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ذلك عرق وليس بالحیضة فاذا اقبلت الحيضة فامسكي الصلوة فاذهب قدرها فاعسل عنك الدم موصل ما لك عن نافع عن سليمان بن يسار عن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم

العروة ورواها الى التمييز فتعارضت روايتاهما وبقيت الاما
 الباقية خالية عن معارض لميل العمل بها على ان حديث فاطمة قضية عين وحكاية حال يحتمل انها اخبرته انها لا اعادة لها او علم ذلك من غيرها او من قرينة حالها وحديث عدي بن ثابت عام في كل مستقضية كذا في المعنى ومنها ان اعتبار العادة في جبرها لصور اجاعى بخلاف التمييز قال ابن الترمذي في الجوهري النقي وقد اتفق الجمهور على ان لها ايام معلومة لا اعتبار بايام لا لون الدم الخ ومنها ان النفاس لا يعتبر فيه اللون كما في الجوهري النقي مع انه كالحيض في الاحكام ومنها انها لم يخالف الروايات الكثيرة كحديث عائشة ولا تعجل حتى ترين القضية البيضاء وكحديث عكرمة قالت كنت ترى لبياض خالصا اخرجه اليه في غير ذلك من الروايات الكثيرة والصواب الذي لا يعدل عنه ان العبرة باللون لا تثبت ولا في حديث واحد ولا ثبات
 متعلقة بصفحة هذا قول له يا رسول الله اني لا اطهر الا ينقطع عني الدم والطاهر منها نعم ان المأخوذ لا تطهر الا بانقطاع الدم فكنت بعد الطهر عن ارسال الدم وجيانه في رواية اني استفاض فلا اطهر فقول لها اني استفاضت فزلة بالغة تقولها فلا اطهر وهذا على زعمها ويحتمل لها في العرق اي عن القدر والدم فادع الصلوة بهجرة الاستفهام قال الترمذي ان قلت الهجرة تعترض صدور الكلام والفاصل المسبوق فكيف يجتمعان قلت عطف على مقدار ما يكون في حكم الحيض فان ترك الصلوة الى انقطاع الدم او الهجرة مقهورة او توسطها جازين المعطوفين اذا كان عطف الجملة على الجملة او الهجرة باقية على معرفة الاستفهامية لانها للتقرير فلا يقتضي الصدارة قاله العيني قال الزرقاني لكن في هذا ان التقرير على المحاط على الاعتراف بهما مستقر في ذلك او يقتضي ان يكون عالما وهي ههنا ليست كذلك قال العيني سؤال عن استمرار حكم الحيض في حالة دوام الدم وازالته وهو كلام من تفرع عنه ان المأخوذ ممنوعة عن الصلوة الخ لم يملك قوله فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد في رواية ابى معاوية لا اى لا تترك الصلوة انما ذلك بكسر الكاف عرق بكسر العين يسمى بالعاذل المستد

ام فقد ذكر في رواية اخرى الخ وقال ابن رسلان حصل بعضهم هذا الاشكال على ان جعل المراد انقضاء ايام الحيض مع الانقضاء وجعل قوله اغسل عنك الدم غسل الدم الذي ياتي بعد الغسل قال ابن دقيق العيد والجواب الصحيح انها وان لم يذكر فيه الانقضاء لكنه المراد قلت قد وقع في رواية ابى اسامة عن هشام عند البخاري بلفظ اغسل اغسل وصلى لكنه لم يذكر فيه غسل الدم والحقيقة ان هذا الخلاف بين تلامذة هشام فبعضهم ذكر اغسل الدم فخطأ وبعضهم الغسل فقط وكلهم تغافل عن زيادة الثقة بان كلهم اختصروا الروايات وتركوا احد الامرين لوضوحه عنده قال ابن رسلان وجوب الغسل على المستحاضة اذا انقضت زمن الحيض وان كان الدم جاريا جميع عليه انتهى ثم ههنا اختلاف آخر في رواية الباب وهو انه زيد في بعض الروايات بعد لفظ ثم توضأي لكل صلو وهوايتها زيادة ثقة ورواه النسائي وقال تعذر به حماد بن زيد قال مسلم في آخر الحديث لفظ تركناه قال البيهقي هو لفظ توضأي لانها زيادة غير محفوظة الخ قلت بابا ه متابة ابى معاوية عند البخاري وايضا

به على ان المستحاضة لا يجب عليها الغسل لكل صلو لان دم العرق لا يوجب غسلا قاله الزرقاني وقال ايضا وما يقع في كتب الفقه انما ذلك عرق منقطع او انفجر في زيادة لا تصرف في الحديث قلت اخرجه الدارقطني والبيهقي والما كرم هذه الزيادة قاله الشوكاني قال العيني واستدل به بعض اصحابنا على نقص الوضوء بمجرع الدم من غير السبيلين لانه عليه السلام على نقص الوضوء بمجرع الدم من العرق وكل دم يبرز من البدن انما يبرز من العرق لان العروق هي مجرى الدم من الجسد وما اورد عليه الخطابي رواه العيني قلت وفيه دليل على جواز الصلوة مع المجرع السائل قال ابن رسلان وبه يقول لشافعية والما كرية وغيرهم انتهى وليست بالحیضة بالغم بمعنى الحيض على ما عليه اكثر الحديثين او كلهم قال النووي هو متعين او قريب من المتعين وقال ابن رسلان عن ابن حجر هو الرواية التي اختار الخطابي كسر على رادة المالقة وقال لهد ثور يقولون بالغيم وهو خطأ والصواب الكسر رده الفاضل وغيره وقالوا الاطهر الغيم لان المراد اذا اقبل الحيض فاذا اقبلت الحيضة قال النووي فلو ههنا الغيم والكسر معا وقال كما فطور وايضا الفقه في كلا الموضوعين ويعرف الاقبال على ضد الخفية بالعدا ويصرف بلون الدم عنده من قال بالتمييز وتقدم مفسلا فان ترك الصلوة على لها عن الصلوة وهو للتحريم ويقضى فساد الصلوة و هو اجماع قاله الزرقاني قال وبعض السلف يرون ان توضؤا وقت الصلوة وتذكر عز وجل قال العيني وتفسد الصلوة ههنا باجماع المسلمين وليست في الغرض و الغسل لظاهر الحديث وبتبعضها الطواف وصلوة الجنائزة وسجدة الشكر والتلاوة
 قول له فاذهب قدرها اي قدر ايام الحيضة وهذا اللفظ اوضح من قول المراد بالعادة واوله من قال بالتمييز بتوجيه قال الزرقاني في ذهب قدر الحيضة على ما قد عده الشارع او على ما تراه المراد بانها دأبها او على ما تقدم من عاداتها احتالات للباحث فاعسل عنك الدم على الوجوب ان كان مقدرا للدم حاله في الاستحباب ان كان ما يفيض وقد تقدم الكلام على المعنى من الدم والمذاهب فيه فلا تغفل وصلى بعد الغسل قال العيني ظاهره مشكل لانه لم يذكر فيه الغسل ولا بد بعد انقضاء الحيض من الغسل واجيب بانه وان لم يذكر في هذه الرواية

ام الله صلى الله عليه وسلم وفي حديث اخر ارجه ابو داود وغيره ان اسما بنت عيسى سالت لها لو اجمع بينهما ان فاطمة سالت كل من ام سلمة واسماء ان تسالا لها
 فسالنا جميعا عن اوسالت كل واحدة منها منفردة ومع الحلاق السؤل على فاطمة يا فتنة يا فتنة بالسؤال او انها حضرت معها او كبرت السؤال بعد ذلك فبعضنا
 استدل بما قيل انه لا يمكن ان يكون الميمية غير فاطمة المذكورة قبل فبعضنا احتال بوجه التسمية من الرواة العديدة كما تقدم اسماء فقال صلى الله عليه وسلم
 لتظن اني متفقون قال بن رسلان في شهر الى حاو مرفوع على انه خبرا وبكسر اللام الجاهلة لا لغير كما في رواية للموطا وفي رواية له قلت نظر سكون اللام بعد الفاء
 لزيادة في ياء الفاطمية في اخره والاكثر باللام الخ الى عبد الله بن ابي والايام استنتج منه الرازي الخضر ان اقل الحيض ثلاثة واكثرها عشرة لان الحلق الايام
 من ثلاثة الى عشرة وما قبله فيقال يوم ويومان وبعد ما يقال احد عشر يوما وهذا بخلافه في ذلك ان اقل الحيض ثلاثة ايام وليا لها

وسلم ان امرأة كانت تهراق الدماء في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها ام سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 لتظن الى عدد الديالى والايام التي كانت تحيض من الشهر قبل
 ان يصيبها الذي اصابها فلتترك الصلوة قدر ذلك من الشهر فاذا
 خلقت ذلك فلتغسل ثم لتستغفر بثوب ثم لتصل ما لك عن هشام
 ابن عروة عن ابيه عن زينب بنت ابي سلمة انها رأت زينب بنت

له قوله ان امرأة قال لياحي هي فاطمة بنت
 الى جيش قديين ذلك صادم بن زيد وسفيان
 ابن عيينة في حديثه عن ايوب انتفى قلت وكذا
 ساهيا في هذه الرواية وهيب وعبد الوارث
 كلاهما عن ايوب اخبر روايتهما رواها الدارقطني
 وبه جزاء ابو داود لرواية صادم ولا يمكن الاتكاء عنه
 لكثرة الروايات الدالة على ذلك فخطبة هؤلاء
 الثقات صلا لا يسهل على انه يؤيدهم الروايات
 الاخر منها ما نقله الزبيدي عن الدارقطني بسند
 عن سليمان بن يسار ان فاطمة بنت ابي حنيفة
 استقضت فامرت ام سلمة ان تسأل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم
 نعم الصلوة ايام اقراها الحديث فما تكلم
 اليه في غيره على التسمية ليس في عمله كانت
 تهراق بطن النساء العرقية وفقر النساء وتسكن اى
 نصب قال ابو موسى هكذا ما بينا المفعول ولم
 يخرج بهذا الفاعل قلنا بن الاخير ما الحديث على
 ما لم يسم فاعله اصله اراق يريق ويبدل العرق
 بالها فاقبال هراق يراق بفقر الهاء ثم جمع بينهما
 فقيل اراق يريق والقيل الى امرأة الدماء التي
 بالجمع للدلالة على كثرة ونصبه تشبهها بالمفعول
 تحسن الوجه بالنصب او على التخييل اى تهراق هي

الدماء وان كانت معرفة كقوله تعالى سفة فبعض
 وهو مطرد هذا لكونين شاذ عند البصريين او
 منسوب بنزع الحاقض الى تهراق بالدماء او على
 المفعول به فيكون اصل تهراق تهريق ابدلت
 كسرة الراء فحة وانقلبت الياء الفاعل لغة من
 قال في نصبة ناصاة وقيل هو الزعفران المجل
 من ضمير تهريق اولام الدماء عرض لصفاء
 اى تهراق دماها قال لياحي كانها من كثرة قلائم
 بها كانها كانت تهريقه ويعد عندي ما قال بن
 رسلان انه مفعول ثان والمفعول الاول نائب
 عن الفاعل اى صيرت صاحبا ودمه في عهد
 زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت
 معتادة قاله القاري له قول فاستفتت
 لها ام سلمة عن امرها ياهاضي رواية الدارقطني
 ان فاطمة بنت ابي حنيفة استقضت فامرت ام
 سلمة ان تسال لها قاله الزرقاني واما سلمة
 ام المؤمنين كانت تحمل منه صلى الله عليه وسلم
 حملان يزل الحمل لانها زوجة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وكذا في رواية ابى داود وغيره ان
 السائلة ام سلمة وفي حديث عائشة المتقدم
 ان فاطمة هي السائلة وفي ابى داود عن عروة
 وكذلك عن فاطمة نفسها انها قالت سالت رسول

الله صلى الله عليه وسلم في حديث اخر ارجه ابو داود وغيره ان اسما بنت عيسى سالت لها لو اجمع بينهما ان فاطمة سالت كل من ام سلمة واسماء ان تسالا لها
 فسالنا جميعا عن اوسالت كل واحدة منها منفردة ومع الحلاق السؤل على فاطمة يا فتنة يا فتنة بالسؤال او انها حضرت معها او كبرت السؤال بعد ذلك فبعضنا
 استدل بما قيل انه لا يمكن ان يكون الميمية غير فاطمة المذكورة قبل فبعضنا احتال بوجه التسمية من الرواة العديدة كما تقدم اسماء فقال صلى الله عليه وسلم
 لتظن اني متفقون قال بن رسلان في شهر الى حاو مرفوع على انه خبرا وبكسر اللام الجاهلة لا لغير كما في رواية للموطا وفي رواية له قلت نظر سكون اللام بعد الفاء
 لزيادة في ياء الفاطمية في اخره والاكثر باللام الخ الى عبد الله بن ابي والايام استنتج منه الرازي الخضر ان اقل الحيض ثلاثة واكثرها عشرة لان الحلق الايام
 من ثلاثة الى عشرة وما قبله فيقال يوم ويومان وبعد ما يقال احد عشر يوما وهذا بخلافه في ذلك ان اقل الحيض ثلاثة ايام وليا لها
 اكثرها عشرة وقال احمد والشافعي ان اقله يوم وليلة واكثره
 قيل خمسة عشر يوما وليا لها وقيل سبعة عشر عند مالك
 لاحد لاقته واكثره سبعة عشر وقيل ثمانية عشر كذا في اللغز
 ومأخوذة الصحوي وفي مختصر الخليل اكثره لم يثبت اة نصف
 شهر ولم يثبت ثلثة استظهرنا على اكثر ما رواها التي كانت صفة
 الليالى والايام تحيض من اى تحيض فيمن من بابها والمفعول
 فيه هم المفعول بمن الشهرين لغرض من اولادها واما
 الليالى والتعليق بالشهرين في مادة النساء في الغلب من
 انهن يحضن في كل شهر قبل ان يصيبها الذي اصابها من
 دم الاستحاضة فلتترك الصلوة والصوم وغيرهما من السنن
 والكسرة في الذكر على الصلوة لانها اهم العبادات قدر ذلك
 الشهورى من بوله ان كانت تقترأ هاو وسطه او اخر ذلك
 والظاهر ان النبي صلى الله عليه وسلم عرف حالها وكونها
 ابو ذر كرت ام سلمة واختصر في الرواية لانه لو لم يطل الاستقيم
 المهرج لاحتال لها تكون ميتة او صغيرة او مريضة عندهم
 قاله قال الزرقاني فيه تصريح بانها لم تكن ميتة او بل كانت
 لها عادة تعرفها وليس فيه بيان كونها ميتة او غيرها
 فاحقره من قال بان الاستحاضة المعتادة ترد لعادتها ميز
 ام لا وافتقارها ما عادت لها او خالفها وهو مدلس في حيلة
 واحد طويل لثاخي واشهر الروايتين عن احمد وقد تقدم
 في بيان المذهب وهذا هو القسم الثاني من اقوال المستفتين
 المذكورة والحديث يخالفا لما ذكره لان المعتادة عندهم
 تستظهر بثلاثة ايام كما في قوله لا ان يقال ان الروايات
 فيها اختلاف عندهم كما تقدم وهذا المصالح الحك الروايات
 له قول له فاذ اختلفت بقية الحكماء في الامم الثقيلة لافا ما تركت
 ذلك اى الايام والليالى يبق اذ اتركت ايام الحيض التي
 كانت تعهد ها ورواها وهاوزت من ايام الحيض دخلت
 في ايام الاستحاضة واصل الخلف ترك الشئ خلف ظهره
 فلتقتل اى للغير من انقطاع الحيض بمجرد الانقطاع
 المجهور وتظهر عندنا لكثرة بثلاثة ايام على المرح لهم كما
 تقدم والحديث يؤيد الاولين ثم لتستغفر بفقر العرقية
 واسكان السنين المملة وفقر العرقية واسكان الثلثة
 وكما الفلما تشد فربها بثوب اى خرقه عريضة قل في النهاية هوان تشد فربها بخرقه عريضة بعد ان تشد فربها بثوب مشد واحد
 طريقه من خلف دبرها في وسطها والاخر من قبلها ايضا كذلك وتوفى طرفي الخرقه في شئ تشدها على وسطها فمستتر منه سيلان الدم ماخوذ من ثغر الدابة بفقر
 القام الذي يجمل تحت ذنبها وقيل ماخوذ من الثغر باسكان الفاء وهو الفرج وان كان اصله للسباع فاستعير لغيرها وهذا كله على رواية الجهمي عن
 مالك وروى عنه لتستد فريد ال هجمة قاله الزرقاني اى لتغفف الدم بالخرقه قلت كذا قال ولم اوفى كذب اللثة معنى التخفيف وفي الجهمي اذ فليب البرم والدفر
 محركة يقع على الطيب والكربة ويقبض بالمصافح اليه والموصوف ثم قال واستد فري بثوب روى بهذا ال هجمة من الفرع من امرى تستعمل طيبا يزيل به هذا
 الشئ عنها الفم وبسطه في عارضة الاخرى وقال بن رسلان ان هجت الرواية فصول على بدل اللثة لانه لا يها من مخرج واحد الفم لتصل باسقاط بياض
 الارض في كثرة النسم وفي بعضها بانها تافى للاشباع دون ياء الخطاب كما قرههم ثم في الحديث دليل على ان المستحاضة حكمها حكم الطاهر في الصلوة وكذا في
 الصيام والقرائة وسائر اعمالها اجمالا لانهم اختلفوا في الوطى فالجهور على الجواز قاله الزرقاني وسماى البسط في ذلك وفي حديث امر الانفسال فقط ولم
 فيه الامر ببطلان الدم ولا الوضوء وتقدم في حديث عائشة الامر ببطلان الدم فقط وتقدم ان في كل ما اخصنا في الروايات والصحيح غسل الدم والغسل معا
 اختلفت الروايات في حكم الاستحاضة ولذا اختلفت الامة في حكمها والغترى على قول ابى يوسف في ثبوت العادة مرة واحدة وعند ما لا بد من الاعادة لثبوت
 العادة الفم وفي الدار المتأروهي مثبت وتنقل مرة به يفتى قال الشامي وهو قول ابى يوسف خلافا لما في الخبر له قول له انها رأت زينب بنت عيش قال عي
 اختلف اصحاب الموطا فاكثرهم يقولون زينب وكثير منهم يقولون انة عيش وهو الصواب كما يدل عليه قوله التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف الا ان
 ام المؤمنين لم يتر وجه عبد الرحمن قط وانما تزوجها اولاد زيد بن حارثة ثم تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم والتي كانت تحت عبد الرحمن هم حميد بن
 انسى قال لما فظا في الفقر وجزم ابن عبد البر ان رواية الموطا هذه خطأ لان التي كانت تحت عبد الرحمن انما هم حبيبة اخت زينب الخ فقلت ويؤيد ايضا ان الرواية

كما أخرجه أبو داود برواية القعنبي عن مالك قال ابن العربي في عارضة الاحوذى اختلفت في روايته فمنهم من قال بالمهملة ومنهم من قال بالجمع وكلا الروايتين عن مالك انتهى قال ابن عبد البر قال مالك ما روي حديثي به من ظهر الا قد روي وكذا أخرجه عنه أبو داود فقال قال مالك اني لاطن حديث ابن المسيب من ظهر الى ظهر (بالجمعين) قال فيه واغاهو (على الحقيقة) من ظهر الى ظهر (بالهملتين) ولكن الوهم دخل فيه انتهى **له قوله** وتتوضأ لكل صلاة فيه مستلذان خلافتان الأولى في حكم الوضوء فهو واجب عند جمهور الأئمة مستحب عند الامام مالك لقوله عليه السلام دم عرق والعرق لا يتوضأ عنه عندهم ولكن الذين قالوا يتنقض الوضوء بدم العرق ايضا لا يتواقرب عند جمهور هذه الاحاديث حجة لهم في ايجاب الوضوء بدم العرق لانه عليه السلام على ايجاب الوضوء بكونه دم عرق واستدل الجمهور على ايجاب الوضوء **له قوله** على المستحاضة باوامر الوضوء في الروايات هي أكثر من ان تحصى وتقدم بعضها قريبا والثانية ان الوضوء يجب لفعل كل صلاة اولوت كل صلاة مختلف عند القائلين **له قوله** بايجاب الوضوء فذهب الشافعية الى الاول

٢٨

جحش التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف كانت تستحاض فكانت تغسل وتصل ما لك عن سمي مولى ابى بكر ان القعقاء بن حكيم وزيد بن اسلم ارسلاه الى سعيد بن المسيب يسئله كيف تغتسل للمستحاضة فقال تغتسل من ظهر الى ظهر وتتوضأ لكل صلاة فان غلبها الدم استنشرت ما لك عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال ليس على المستحاضة الا ان تغتسل غسلا واحدا ثم تتوضأ بعد ذلك لكل صلاة قال يحيى قال مالك الامر عندنا ان المستحاضة اذا وصلت ان لزوجها ان يصيها وكذلك النساء اذا بلغت اقصى ما يمسك النساء الدم فان رأت الدم بعد ذلك فانه يصيها زوجها وانما هي بمنزلة المستحاضة قال يحيى قال مالك الامر عندنا في المستحاضة على حديث هشام بن عروة عن ابيه وهو اوجب ما سمعت الى في ذلك

والحنفية والمجالية الى الثاني وفي الشرح الكبير وعن عائشة في قصة فاطمة قال صلى الله عليه وسلم توضأ لكل صلاة حتى يجي ذلك الوقت رواه الامام احمد وابو داود والترمذي وقال حسن صحيح وهذا الزيادة يجب قبولها انتهى قال في البرهان وعلما وناو الشافعي اوجبوا الوضوء على المستحاضة ومن في معناها ولو رويها مالك ونراه نحن و مالك لو ت كل صلاة لا لكل صلاة كما قال الشافعي كما ذكره سبط ابن الجوزي ان ابا حنيفة روى المستحاضة توضأ لو ت كل صلاة وفي شرح مختصر الطحاوي روى ابو حنيفة عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعاطمة بنت ابى حيش وتوضأ لو ت كل صلاة ولا شئت ان هذا يحكم بالنسبة الى كل صلاة لانه لا يجتنب غيره بمخلات الاول فان لفظة الصلوة شاء استعملها في لسان الشرح والعرق في وقتها فمن الاول قوله صلى الله عليه وسلم ان للصلوة اولاً وآخر الحديث اى لو قتها وقوله عليه السلام ايا رجل ادركته الصلوة فليصل ومن الثاني انك للصلوة الطهري لو قتها وهو مما لا يخفى كثرة فوجب حمله على الحكم وقد رجحنا ما نه متردك الطاهر بالاجابة للاجابه على انه لم ترد حقيقة كل صلاة لجواز التوافق مع الغرض بوضوء واحد الخ وكذا قاله ابن الهمام في الغيم قلت وروى ابو عبد الله بطه بسند عن حمزة بن محمد بن الحسن ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان يغتسل لو ت كل صلاة ذكره في التعليق المعجم عن العيني قال بحر العلوم في رسائل الاركان لاشك ان الروايات التي فيها ذكر لو ت مفسرة وحديث الشافعي محتمل وتقرر في الاصول ان المختل يعمل على المفسر **له قوله** فان غلبها اى المرأة الدم استنشرت هكذا في رواية الموطأ بالثلاثة بين العروة والغاء وقدمت منه الاستسقاء مفصلاً اى شدت فربها شوب وروى بلفظ استنشرت بدال مجمعة بدل الثلاثة فعول انه مثل الاستسقاء فقلت التاء والاول والثاني وقيل هو من الدثر وهو رائحة دكية من طيب او نبيس وقدمت مبسوطاً **له قوله** ان قال ليس على المستحاضة الا ان تغتسل عند انقضاء المدة التي كانت تحيض فيها قبل الاستحاضة غسلاً واحداً كما ورد به الامر في الروايات الكثيرة واما احاديث الامر بالغسل لكل صلاة روى من وجوه كلها ضعيفة كما قاله ابن عبد البر لا يثبتها وغيره اثبت الطحاوي استحاضا واجمع الاربعة على ان لا يغسل عليها وجوبا الا واحداً وقدم ما قال ابن قدامة ان اكثر اهل العلم على ان الغسل عند انقضاء الحيض وبه قال الشافعي واصحاب الراي وربيعة ومالك اى قلت الا في بعض صور المتخيرة فوجب لها الغسل لكل صلاة الشافعية والحنفية قال العيني ولا يجب عليه الا غسلاً لنسئ من الصلوة ولا في وقت من الاوقات الامرة واحدة

له الفصل في كتب الحنفية والشافعية وقال المجالية حكما ان تحيض غالب مدة الحيض ستا وسبعاً ثم تغتسل على الوجوب كما في المغني نعم لم يركبها بعد كمالا لكية فترأخلف العلماء في ان يغسل ام حبيبة لكل صلاة كانت من عند نفسها كما هو مصرح في بعض الروايات او كانت مأمورة من النبي صلى الله عليه وسلم كما نص عليه في عدة من الروايات فمن قال بالاول طعن في هذه الزيادة التي فيها امر رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث الموطأ ساكت عن هذا الاختلاف فتنبه رد ما للاختصار ومحل البحث في كتاب السنن **له قوله** كيف تغتسل المستحاضة قيل كان غرض السؤال عن وقت الاغتسال دون كفيته ولذا جابه سعيد عن الوقت و قيل السؤال وان كان عن الكيفية لكنها لما لم تحال الفصل الاخر فاجابه بذكر ما يخالف فيه غيره فقال تغتسل من ظهر الى ظهر هكذا في جميع النسخ بالهملتين وكذا في رواية الموطأ لمحمد واختلف الرواة في هذا اللفظ فورد هكذا بالهملتين كما في نسق الموطأ وروى بالجمعين

له قوله وكانت تستحاض فكانت تغسل وتصل قال ابا يحيى يحتمل ان الاستحاضة كانت تتركز عليها فكانت تغتسل متى استحيضت عند خروجها من الحيض و تترادى بعد ذلك على الصلوة ويحتمل انها كانت تغتسل من انقطع عنها دم الاستحاضة انتهى قلت وهذا من الاحتمال على كونها زينب ام المؤمنين وفق واما على تقدير كونها ام حبيبة فلا ينطبق لان المشهور في الروايات فيها انها تغتسل لكل صلاة فيكون المراد في هذا الحديث اية ذلك واختلف العلماء في توجيه روايات ام حبيبة من الغسل لكل صلاة فقيل منسوخة كما اشبهه الطحاوي وغيره وقيل محمولة على الاستحاضة لاختاره احد كما في المغني ونقل عن الشافعي كما في الزرقاني وغيره وقيل محمولة على العلاج كما هو مشهور بين علما والدرس وهو احد اقوال الطحاوي وقيل كانت متخيرة ويجب عليها الغسل لكل صلاة كما عند الحنفية والشافعية معنا كما في كتب الفروع سيما في الانشاء وهو الوجه عند ما قيل ان المستحاضة ليست بشئ جهل من اقوال الأئمة فوجب

في وقت انقضاء حيضها وبه قال جمهور العلماء وهو قول مالك والى حنيفة واحد او تتوضأ بعد ذلك الغسل لكل صلاة استحاضاً عند المالكية وجوباً عند الثننية كما تقدم **له قوله** قال مالك الامر عندنا ان المستحاضة اذا وصلت وزال حكم حيضها ان حرق تحقيق في الكراشي وفي بعضها بعد المدة على صيغة ما في بعض حان لزوجها ان يصيها ويجمعها وبه قال الجمهور لقوله عليه السلام انا ذاك عرق وليس بالحيضة قال العيني اعلوا وطى المستحاضة جاشري حال جريان الدم عند جمهور العلماء كحكا ابن المنذر وبه قال الاوزاعي والشرقي ومالك واسحاق وابو داود وهو مذهب ابي حنيفة والشافعي وكذلك النساء في القاموس انفاً بانكسر ولادة المرأة فاذا وضعت فهي نساء الو قد يسمى الدم الخارج ايضاً نساء سميت بالمصدر كذا في الكفاية اذا بلغت اقصى ما يمسك النساء بالنسبة المعنوية الدم بالرفع على انفاً عليه يعني اذا بلغ الدم اقصى المدة واقضى مدة انفاً من عند الجمهور رابعون يوماً قال الترمذي اجمع اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم على ان النساء تدعى الصلوة اربعين يوماً الا ان ترى الطهر قبل ذلك فتغتسل وتصل وبه قال الامام احمد والامام ارفعهم واصحابه وقال الامامان مالك والشافعي اكثر سنون يوماً كما في المعنى وغيره **له قوله** قال الامام مالك الامر عندنا في المستحاضة على حديث هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة فاطمة بنت ابى حيش وهو اوجب ما سمعت الى في ذلك لانه اصح ما ورد في هذا الباب ويحتمل ان يريد به حديث هشام بن عروة عن ابيه انها لا تغتسل الا غسلاً واحداً الحديث وهذا الظاهر من جهة المعنى قاله البايجي واقتصر الزرقاني على الاحتال الاول وتوضيحه ان كلام الامام مالك هذا يحتمل ان يرا به حديث هشام المذكور في اول باب الاستحاضة فانه ايضاً يطابق مذهب الامام ويحتمل ان يرا حديث هشام المذكور قريبا في ترجيد الغسل وجعله ابا يحيى اظهر من جهة المعنى والاوجه عند حمله على ما حمل عليه الزرقاني وهو الحديث الاول لان هذا الحديث الثاني لاحاجة للامام الى تصحيحه فانه يجمع عليه عند الأئمة بخلاف الحديث الاول فان الأئمة اختلفوا فيه جداً كما عرفت فهو اوجب الى ان ينسب عليه الامام مالك سيما قوله الامر عندنا ما يزيد لان العمل بالتصحيح مطلقاً كما هو ظاهر حديث هشام المذكور عند جمهور مذهب الامام مالك وهو حديث صحيح عند الجمهور

منزلت فيه رجال يصيرون ان يطهروا او يحجلوا انه اراد عمر بن الخطاب لما تقدم من ان في العمل في الوضوء كانوا يتوضؤون الى يسلون الدبر من الغائط وانا احب غسل مصدر وفي نسخة ان اغسل الفرج من البول قال الربيعي خض مالك غسل الفرج بالمالا ولان البول ما فيه الاكباد يسيلون الانتشار فلهذا رأى ابنه الحق باستعمال الماء فيه ويحجل بانه استبرأ من عذبة اثر في غسل الفرج من الغائط وانما يسحب هو غسل الفرج من البول فحين ما عذبة في الوضوء وما يذهب اليه نوع من الظن انقى قلت وهذا الثاني هو الارجح فان ظاهر السباق يدل على ان عذبة اثر في الغائط والبول فاجاب الاول بالآخر الثاني بالرائي و تقدم الكثرة على الاستحباب بالماء في جملة وعمر بن الخطاب انه كان يتوضأ وضوءا وضوءا تحت اذنه يتنأ على الغائط والبول معا فمثل ذلك قوله ما جاء في السواك بكسر السين على الاصح من كرو قيل مؤنث واكثر الازهرى هو ما تدلك به الاسنان ٥٠ وهو في الاصطلاح استعمال عود او نحو

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تركوه فتركوه فبال ثم امر رسول الله صلى الله عليه وسلم يذوب من ماله فصب على ذلك للمكان قالك عن عبد الله بن دينار انه قال رايت عبد الله بن عمر يقول قلنا قال يحيى مثل مالك عن غسل الفرج من البول والغائط هل جاء فيه اثر فقال بلغني ان بعض من مضى كانوا يتوضؤون من الغائط وانا احب غسل الفرج من البول ما جاء في السواك مالك عن ابن شهاب عن ابن السباق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في جمعة من الجمع يا معاشر المسلمين ان هذا يوم جعله الله عيدا فاغتسلوا من كان عنده طيب فلا يضرب ان يمس منه وعليكم بالسواك مالك عن ابن الزناد عن الاعرج عن ابن هرييرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

لو ان انسان ليده حبيبه الصفرة والبرق مشق من ساء اذ ادها له او من جدت الابل تساو له هنالا او متايل وقال ابن العربي في اللغة المحركة يقال تساوكت الابل اذ تشمت ضيق من المشي فيه لين الم ويطلق على الفعل والالة وكلها يستل ان ههنا الا انه على الثاني بقيد اللصا فأي استعماله ثم الجهد على عدم وجوبه حتى نقل بعضهم فيه الاجماع وقال في المغني اكثر اهل العلم يترتب سنة غير واجب ولا ينقل احد اقال بوجوبه الا اثنى رده او وقت وكذا نقل عنه الجواب ابو حامد الاسفراغين وغيره وكما عن اثنى انه ان تركه بعد اطلت صلواته وقال ابن العربي واختلف العلماء في السواك فقال اثنى واجه من تركه بعد اطلت صلواته وقال لثاني سنة من سنن الوضوء واسفاه مالك في كل حال يستبرأ فيها الفم واما من اوجبه فظاهر الفاديت تطهله واما القول انه سنة او مستحب فتشاف دونه سنة اخرى وقال النووي وقد انكر اصحابنا المتأخرون على ابى حامد نقله لوجه من عن داود وقالوا انه ههنا سنة كالجسامة ولو صح إجماع من هذا لم يغيره فالتفت في انقطاع الاجماع على الفحشاء والذم على الحفنة والاكثرون واما اثنى فليعلم هذا الحكم ههنا انتهى وقال ابن حزم سنة ولو امكن لكل صلاة لكان افضل وهو من الجمعة فرض لازم ثم اختلف العلماء ايها فقال بعضهم ان من سنة الوضوء وقال الآخرون من سنة الصلوة وقال آخرون من سنة الدين وهو الاخرى نقله ذلك عن ابى حنيفة كذا في المعنى عن العيني وروى في فضله روايات كثيرة قالت المشايخ فيه سبعون فرائد منها تذكر الشهادة عند طلوت رزقا الله ذلك وفي الاخير سبعون مضرب منها نسيان الشهادة عند الموت حفظنا الله عنه في قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في يوم جمعة تقدم بصلته في المواقيت من الجمع جميع الجمعة وقد تجمع على جمعات يا معاشر يا جميع وفي نسخة معشر المسلمين قال النووي المعشر المطابقة الذي يشمله معشر المسلمين معشر الشيوخ معشر النساء معشر الانبياء معشر رعا الله فيها ان هذا يوم جعله الله عيدا ولفظة ابن حبان ان هذا يوم جعله الله للصائين ثم فهو لهن الامة خاصة جزوية ابو سعيد وغيره وذلك انه سبحانه وتعالى خلق العالم في ستة ايام وكسا كل يوم منها لباسا فخصه وخمس كل يوم ببعض من

له قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكروا رقتا به ولحفا في تطيله او ثلاثا يؤى قطم البول واحتباسه الى منبر او ثلاثا يؤى الى انتشار الفحاسة في الاثناك المنقذة ونجاسة الموضم الواحد من من الاثناك المنقذة وهو الحج حدى او ثلاثا فليحس شيئا لم يعبده زاد في رواية ابى هريرة في البخاري وغيره بهذا قال عليه السلام انما اجتمع ميسر ولم تبش ا مصرين فتركوه فقال في ناحية من المسجد كما في رواية مسلم ثم امر رسول الله صلى الله عليه وسلم يذوب من ماله فصب على ذلك للمكان قالك عن عبد الله بن دينار انه قال رايت عبد الله بن عمر يقول قلنا قال يحيى مثل مالك عن غسل الفرج من البول والغائط هل جاء فيه اثر فقال بلغني ان بعض من مضى كانوا يتوضؤون من الغائط والبول معا فمثل ذلك قوله ما جاء في السواك بكسر السين على الاصح من كرو قيل مؤنث واكثر الازهرى هو ما تدلك به الاسنان ٥٠ وهو في الاصطلاح استعمال عود او نحو

انخلق اوجده فيه وجعل يوم كمال الخلق جميعا وعيد للثبوتين يجتمعون فيه كماله وذكره قلت وفي رواية اخرى عن ابى هريرة هرقوا هذا يومهم الذي فرض عليهم بيعة الجمعة فاستلوا فيه فهدا ثاقم له والناس لتافيه بهم اليوم هذا ولانهم لم يبقوا في ذلك الا لشكره وفيه عن المتفق عليه والعيد ما يبادى مرة بعد اخرى وخصه الشرب يوم الاضطر والقطر لما كان ذلك اليوم مجعولا في الشرب للسمر واستعمال المعدي في كل يوم مسكر قال في الدر المختار رضي به لان الله فيه عودا للناس ولعوده بالشر غالبا او تنكرا لا يستعمل في كل يوم مسكر ولذا قيل عيد وعيد من جمعة ووجه التوبيخ يوم العيد والجمعة فاغتسلوا واقتاتوا الايام والجمعة فها من يومه بالانقضاء من القبول وياق حكمة في يابه وظاهر لفظ الموطا ان الانقضاء لا يقتض من جمعة والفظان مائة من جاء الى الجمعة فليغتسل يشترط انه يغتسل من يحضرها وسياق الكلام على ذلك في الجمعة ومن كان عنده طيب ولو من طيب امراته فلا يضرب ان يمس منه عذبة على شان حصة النديب والترغيب فهو بمنزلة التعزيز بانه غير واجب اوجبه ابو هريرة عن يوم الجمعة فان لم يغسل على ما يجب ابى سنة وادب فاجبه على خلافه قوله الزرقاني قلت الا ان انا فقط نقل عن ابن حبيب من المالكية انه يلزم الا في الجمعة الاغتسال والاستنات والطيب برواية الحدى عند البخاري الا ان يقال ان المراد بالمرور عندنا ايضا لزوم التاكيد لا الجواب وعليكم بالسواك اي لزومه لتاكيد استحبابه وليس بواجب لمنه في الحديث مرسل عند الموطا ومتمصل عند ابن ماجة يذكر ابن عباس لكن عارض بما في البخاري عن شعيب عن الزهري قال لما اوس قلت لزين عباس ذكره وان النبي صلى الله عليه وسلم قال اغتسلوا يوم الجمعة وان لم تكونوا جنبا واصلوا من الطيب قال ابن عباس اما الغسل فمعمروا اما الطيب فلا ادري فكيف ينبغي دايته مع روايته و اجيب بان صاحبين الاختلاف لذي رواه عن الزهري عنه بن مائة ضعيف ومالك خالفه فاورله قال الحافظ فان كان مسلم حقا فيه ابن عباس استعمل ذلك

م فلهذا روايات عند كل صلوحة محمولة على الوضوء كيف ولم يختلف الرواة في حديث حميد عن أبي هريرة في لفظ الوضوء وورد لفظ الصلوة في رواية الاصح والمقبول لكن روى في بعض الفاظ هذه الروايات أيضاً عند وضوء كل صلوحة كما تقدم تقريباً وتقدم تحت رواية الأولى أيضاً ورحم الحنفية روايات الوضوء وأولوا إليها روايات الصلوة أما بحذف المضاعف فمحمول عند كل صلوحة أي عند وضوئها ويقال إن الوضوء لكل صلوحة مرغوب في الشرع فالأمر بلفظ عند كل صلوحة هو بعينه مؤدى عند كل وضوء ولا يستلزمها إلا بالاستصحاب وأما احتجاجهم إلى ترجيح روايات الوضوء لأن السواك عند الصلوة ربما يخرج الدم من الإنسان فينجس بالأجسام وأنا الخلاق في انتقاض الوضوء منه وقال القاري أنما يجعله علماءنا من سنن الصلوة لأنه مظنة خروج الدم وهو ناقص عند قربها بغض إلى حرج ولأنه لم يروا النبي صلى الله عليه وسلم استاك عند قيامه إلى الصلوة وهذا كله على المشهور عند الحنفية وقد ذكر في بعض الكتب استحباب السواك عند الصلوة غيرهم فإنه رواه النذب عند كل صلوحة أيضاً وعلى هذا كلنا الروايتين على ظاهرها فلو استاك عند ما ينبغي أن يستعمل السواك بالرفق على نفس الإنسان دون اللثة كما قاله القاري ويتمنع بعض بعده لمظنة خروج الدم وبفسل السواك ولا يتركه كذا متلخص في بالبراق فإن النبي صلى الله عليه وسلم إذا استاك يطحي السواك لعاشته تعسله وقد بذلنا إلى النفاذ ثم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه استاك أبداً عند تحريكه مع أن الأسوكة المتلخطة بالبراق الملقاة تدام المصلحة إلى جيبه أو في ذنبه داخل في عوم النبي عن البراق بينه وبين القبلة فإن على رأس السواك لا يتركه عن كونه براقاً كامل والله ولي الترتيب ١٣ ثم قوله ما جاء في النداء للصلوة والمراد به الأذان معي به لأنه نداء إلى الصلوة ودعاء إليها وهو لغة الإعلام وبصلا لا الإعلام بوقت الصلوة واختلفت الروايات في نداءه ففي بعضها أنه شتم مع الصلوة ليللة الأسراء وفي بعضها أن جبرئيل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالأذان حين فرضت الصلوة لكن قال الحافظ بعد ذكر الروايات والحق أنه لا يصح شيء من هذه وقد اطلال الكلام في ذلك وقال قد جزم ابن المنذر بأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بغير أذان منذ فرضت الصلوة بمكة إلى أن هاجر إلى أن وقع الشراء على ما في حديث عبد الله ابن زيد وغيره ثم قلت ولجمهور بعد ما اتفقوا على أن شريعة الأذان كانت بعد الهجرة اختلفوا في السن فقلت كان في أول سنة من سنن الهجرة قال الزرقاني وهو الراجح ورحمحه الشوكاني في النيل وبه جزم الحافظ في تهذيبه وقال كان بدئته في السنة الأولى بعد بناء المسجد واختاره النووي في تهذيب اللغات وكذا صاحب الدر المختار من الحنفية وعامة أهل الأئمة أيضاً عدوه في وقام السنة الأولى وقيل كان في السنة الثانية قال في المواهب وكان فيما قيل في السنة الثانية قال القاري وكان شريعة الأذان في السنة الثانية وقيل في أولها ثم قلت ولجمهور على الأول ولم يحتفلوا أن بدئته كان إذا ذكر والنار والناقوس وذكروا اليهود والنصارى ثم الامم في قوله للصلوة بمعنى الاختصاص أو بعضها إلى والأذان كالاتامة من خصائص هذه الأمة وبكم الفاظ الأذان بسطها الحافظ في الفهم ونقل عن القزويني وغيره أنه مع قلة الفاظ مثل على مسائل البقرة من الأكرية والتوحيد ونفى الشرك وأثبت الرسالة والمعاد ١٤ ثم قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحيطون الصلوة ليس ينادي لهم فيصيحون في ذلك فقال بعضهم نخذنا ناقوساً مثل ناقوس النصارى وقال بعضهم بدوا مثل قرن اليهود والمحدث في الصحيحين وقال بعضهم انصب راية عند حضور الصلوة فلوجبه ذلك كما في الإذاعة قبل إيراد ان يتخذ جميع الناس إلى الصلوة خشبتين أي الناقوس وهو خشبتان أحدهما طويلة تضرب بخشبة أصغر منها فيخرج منها صوت وقيل الطويلة تسمى ناقوساً والقصيرة وبلاذ في الحاشية يضرب بها ولعل وجه اختياره على النار والبرق كون النصارى أقرب من اليهود بالطبيعة والمودة فيجتمعون

لولا ان اشق على امتي لامرته بالسواك ما لك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أنه قال لولا ان يشق على امته لامرهم بالسواك مع كل وضوء ما جاء في النداء للصلوة مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اراد ان يتخذ خشبتين يضرب بهما ليجمع الناس للصلوة فأرشي عبد الله بن زيد الانصاري ثور من

والسواك عند كل صلوحة الم قلت وكذا أخرجه الجماعة ١٢ ثم قوله أنه قال لولا ان يشق وان مصدرية في محلي الرفع على الاستدعاء والخبر حميد وبنو لولا المشقة مرفوعة على امته صلى الله عليه وسلم لا امرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالسواك مع كل وضوء والمحدث مرفوع لفظاً مرفوع حكماً قال ابن عبد البر هذا الحديث يدخل في المسند أي المرفوع لاتصاله من غير وجه وما يدل على اللفظ قال العيني في شرح البخاري أنه مرفوع عند يحيى بن يحيى وطائفة ورفعه روح وسعيد بن عفير ومطرب وجاعة عن مالك ثم قال الشافعي في التبيين ومن رواه كما رواه يحيى أبو مصعب وابن بكير والقعنبي وابن القاسم وابن وهب وابن نافع ورواه معن بن عيسى واثرب بن سالم وعبد الرحمن بن مهدي وجوزية وابو قرة واسماعيل وذكر جماعة ررواه عن مالك بسند عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولا ان اشق على امتي لامرته بالسواك مع كل وضوء قال الزرقاني وكذا أخرجه الشافعي في مسنده معصراً برفعه والبيهقي في سننه وأخرجه الطبراني في الأوسط باسناد حسن من حديث علي مرفوعاً بهذا اللفظ والحكم والبيهقي برواية المقبري عن أبي هريرة رفعه لولا ان اشق على امتي لفرضت عليهم السواك مع الوضوء قال الحاكم صحيح على شرطهما فعلموا ان النبي صلى الله عليه وسلم نذب إليه مع الوضوء أيضاً وعند الصلوة أيضاً قال المشهور عند الحنفية أنه مسنون عند الوضوء فقط

له قوله قال لولا ان يشق على امتي لا امرته بالسواك مع كل وضوء ما جاء في النداء للصلوة مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اراد ان يتخذ خشبتين يضرب بهما ليجمع الناس للصلوة فأرشي عبد الله بن زيد الانصاري ثور من لولا ان اشق على امتي لا امرته بالسواك مع كل وضوء ما جاء في النداء للصلوة مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اراد ان يتخذ خشبتين يضرب بهما ليجمع الناس للصلوة فأرشي عبد الله بن زيد الانصاري ثور من لولا ان اشق على امتي لا امرته بالسواك مع كل وضوء ما جاء في النداء للصلوة مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اراد ان يتخذ خشبتين يضرب بهما ليجمع الناس للصلوة فأرشي عبد الله بن زيد الانصاري ثور من

الناس بصوته للصلوة وهل امر به النبي صلى الله عليه وسلم ولا ظاهراً بعينه عبد الله بن زيد عند أبي داود وغيره وقيل لم يامر النبي صلى الله عليه وسلم إلى ذلك الوقت وحديث أبي داود مؤول ثم في القصة دليل على أنه صلى الله عليه وسلم كان له الاجتهاد في أمور الشريعة مالم ينص له على الحكم ١٥ ثم قوله فإرى عبد الله بن زيد بن ثعلبة ابن عبد ربه ابو محمد الانصاري ثم من بني الحارث بن الخزرج فيقال له الخزرجي الحارثي شهد العقبة وبدلاً قال الترمذي عن البخاري لا تعرف له عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً الا هذا الحديث الواحد في الإذاعة وكذا قال ابن عدي قال الحافظ في الإصابة أطلق غير واحد أنه ما له غيراً وهو خطأ فتدجاءت عنه ستة أو سبعة أحاديث وقرب منه ما في التلخيص البخاريات شذوذة وهو ابن (٩٣) سنة وصلى عليه عثمان كذا قال ولله وقال الحاكم لم يصح أنه قتل بأحد الروايات عنه كلها منقطعة وخالف ذلك في المسند كذا قاله الزرقاني خشبتين أي الناقوس في النوم متعلق باري وهذا الرواية مذكورة في إيراد مفصلاً وظاهر الموطأ أن الرواية كان في النوم وبعينه ما في كتاب الصلوة لأبي نعيم ولولا أنها هي النفس لقلت في لو كان نائماً ولا بد من معاذين جبل ان عبد ابن زيد قال يا رسول الله في رأيت فيأمرى النائم ولو قلت اني لم أكن نائماً لصدقت الحديث قلت وعند أبي داود برواية ابن أبي ليلى لولا ان يقول الناس لقلت اني كنت يقضاً ناغراً نائم الحديث وعند أبي داود في ليلتين نائم ويقضان فقيل المراد به النوم الخفيف والادوية عند نائمين الشكران الاظهر ان يحمل على الحالة التي تمرى أبواب الاحوال ويشاهدون فيه ما يشاهدون ويسمعون فيه ما يسمعون والصحابة رؤس أبواب الاحوال انتهى قلت ورواية أبي نعيم كالتصديق على ذلك اذ قال لولا انها هي النفس فعلى هذا من عبادة النائم حتى عبد الله بن زيد بنفسه أيضاً مجاز فقال عبد الله لحامل الناقوس ان هاتين الخشبتين لغواي لشابه معاً يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم استعماله ليجمع به الناس إلى الصلوة فقيل لعبد الله والناقل هو حامل الناقوس كما في روايته عن أبي داود وهو الملك المنزل من نساء كما في حل الروايات وهل كان جبرئيل أو غيره مختلف بين المشائخ الأتقون للصلوة فاسمعه الأذان فأتى عبد الله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين استيقظ من نومه فذكر له صلى الله عليه وسلم ذلك الرواية فقال صلى الله عليه وسلم انها الرواية يا حنانياً شاء الله تعالى ١٦

الموحدة هو المشي على المدين والركبتين ولان ابي شيبة من حديث ابي الدرداء موقوفاً ولو جازاً على المرافق والركب يعني يزحفون اليها اذا منهم من مانع من المشي كما يحلف
الصغير **له قول** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ثوب بغيره ثاب للمشاقة وتشديد ياربها والمكسورة اخرى موحدة اي اقيم بالصلوة وقد وردت الروايات الكثيرة
بلفظ اقيم فهو يعين المراد واصل ثاب رجم فكان المأذون رجم الى ضرب من الاذان لانه مالم يصلوا بها ثانياً بعد الدعاء الا اذا ناولوا تخفيضاً للقامة بل
للمراد مطلق المشي الى الصلوة كما ورد بلفظ اذ انتم الصلوة ووجه التقييد بالقامة في بعض الروايات كما هي هنا هي الحاملة غالباً على المسمع فان المسمع
عند الاقامة يتردى احدك التكبيرة الاولى و
في بعض جملة اقامة فقال ان المسمع عند الاقامة يتعب فيقول اويطع بترك تلك الحالة فلا يحصل له تمام
الصلوة حتى يسترجه لكن عمى قوله اذ انتم الصلوة يتناول ما قبل الاقامة فلا تأتوها الى الصلوة و
الاول وحالية انتم تسعون اي تمشون بالسريعة والمراد الاسلام
المفضي الى تشتت البال فانه يذهب الخشوع في الصلوة و
لا يشك بقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله لانه ليس السريعة
هناك حقيقة السعي والاسراع المشتت بل المراد الامضاء و
شدة الاهتمام اليه وبه وجه بيننا الامام مالك بن نفسه كما سياتي
في باب الجمعة في باب ما جاء في السعي يوم الجمعة وسياتي
هناك شيء من البسط فيه واتوها وعليكم السكينة ضبط القول
بالنصيحة الافراء والنوى بالرضح على اجلة في موضع الحال
فقال العراقي المشهور في الرواية الرفيع زاد في رواية المصنفين و

ولو يعلمون ما في التهجير يستبقوا اليه ولو يعلمون ما في العتمة والصبح
لاتوها ولو جواها الي عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن
أبيه وأخفق بن عبد الله انها اخبراه انها سمعا ابا هريرة يقول قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ثوب بالصلاة فلا تأتوها وانتم
تسعون واتوها وعليكم السكينة فما ادر كنتم فصلوا وما فاتكم

له قوله ولو يعلمون ما في التهجير هو المشي الى
الصلوة في لها جرة وذلك لا يكون الا للظهور او
الجمعة واختاره الباقي وغيره والله مال للظهور في
بوب عليه في محله باب فضل التهجير الى الظهر
ان التهجير مشتق من الهاجرة وهي شدة الخشوع
الهاجرة حصة التحليل بالجمعة كما في التنوير في
المراد بعد التذكير الى الصلوة مطلقاً اي صلوة كانت
قاله الهروري وغيره وصوبه النووي ورجح العيني
واختاره ابن عبد البر اذ قال هو البدل الى الصلوة
اول وقتها والبريد على الحديث اخذ به الظاهر
مشروعية الابرار لانه شرع الرفق واماً من تركه
فالتكليف وقصد الى المسجد في لها جرة ليستظهر الصلوة
تلاخي من ماله من الفضل قاله المصنف قلت ولا يخفى
ان الشطرا الى الابرار اكثر اجراً فانه في الصلوة كما
ينتظرها الاستبقوا اليه والمراد الاستباق معنى
الحصول لان المسابقة بالاقدام وهي الصلوة
منزوعة كما سيصح في الحديث الا في ولو يعلمون
ما في العتمة اتم العشاء مسمى بها لانهم يقولون لايل
كما ورد وسياتي البحث في تحقيق لفظ العتمة في كبر
ما جاء في العتمة والصبح ثم في الحديث تسميتها
بالعتمة وقد ثبت النهي عن التسمية بها قاله ابن
عليه وسلم لا تقلبوا اسم الله على اسم صلواتكم
هذه الحديث فهذا الحديث لبيان الجواز ان

النفيل ليس للتحريم واستعمل لمصلحة وهو في الحديث
قد يطلقون العشاء على المغرب فكان على الحديث
على المغرب متناوذاً فان القصص فاستعمل لفظ
العتمة لئلا يشكوا فيها او يقال ان النهي عن العتمة
قال المزرقاني ويشهد لهذا الحديث احاديث فيها
تسمية العشاء بالعتمة فها ان تسمى بالاسمين
جميعاً والاختلاف بين الفقهاء اليوم في ذلك الوقت
ويؤيده تهويب البخاري في محله باب ذكر العشاء
والعتمة ومن رآه واسعاً وسياتي في الموطأ ما جاء
في العتمة والصبح والصبح بالجرى لو يعلمون ثوب
هاتين الصلواتين وخصه بذلك لان اسم الله
اشق كونهما في وقتي اليوم قال النووي لما فيه من
تنقيص ولا لزوم واخره وقال ابن عبد البر لا يكره
فيها كثرة منها قوله صلى الله عليه وسلم لا تقل
الصلوة على الملققين صلوة العشاء وصلوة الفجر
لاتوها لكثرة اجورها ووجه اجتمعا الملهة و
سكون الموحدة قال النووي يحتاج الى ضبطه
لاني رايت من الكبار من خصه اي مشياً على
اليدين والركبتين او على مقعدة قال العيني
لاتوها ولو جواها اي ولو كانوا حادين من جوى
الصبي اذ اصحى على ربيع قال صاحب الجمل فيقال
اذ اصحى على يديه وركبتيه اجلسه الخ وفي
التنوير عن الشيخ اكله نحو بما جاء في الجملة

الوقار قيل هو معنى السكينة تأكيد له وقيل بينهما فرق فالسكينة
التأني في الحركات واجتناب العبث والوقار في الهيئة كخض
البصر خفض الصوت وعدم الالتفات قال ابن العربي هل
الوصية بالسكينة انها هي من غفل عن المشي الى المسجد حتى
سمع الاقامة او لم كان له شغل وكلاهما سواء في النوع والخط
الخ فها ادر كنتم الصلوة حجاب شط هذا وفي اذ اقبلتموا امر كنتم
به خداد كنتم فصلوا مع الامام وكنتم تأكلون لما سبق في الحديث
احارن المنع عن السعي اذ لم يخف فوت جزء من الصلوة واما
اذ اخاف فلا يضرهم بالنهي وان فات منه ما فات وما فاتكم
قال ابن العربي فيه دليل على فساد قول ابن سيرين لا تقل
فاستقر الصلوة ولكن قل لم تدركه ثم فاتوا وفي رواية فاقصرو
وبكلا الغلطين وردت الروايات الكثيرة ومال يروى والى
اشياء ترجيح روايات فاتوا بكثرة الطرق وبسط الشيخ في القول
تفلا عن بعض وغيره طرق لفظ فاتوا ويبقى عليه اختلاف
العلماء في المسوق ان ما ذكره مع الامام اول صلوة او اخرى
واختلفوا فيه على ربيعة اقول احدثا انه اول صلوة وانما يكون
بانها عليه في الافعال والافعال وهو قول لشافعي واسحق و
الروايات وهو رواية عن مالك واهم علا في روايات فاتوا
والثاني انه اول صلوة بالنسبة الى الافعال فيصحب عليها واخر
بالنسبة الى الاقوال فيقصيها وهو قول مالك قال المزرقاني و
اعل مالك في المشهور في مذهبه الروايتين فقال يقضي القول
ويبين الفعل كقولته وهو مروي قول الامام محمد بن الحنفية اذ
قال المسبوق يقضي اول صلوة في حق قرارة واخرها في حق
تشهد وليس بين كلام محمد وكلام الامام مالك مزيد اختلاف
الا في بعض الجزئيات كما بسط في البداهة واجل هذا الاختلاف جعل الشيخ في الميزان قول محمد قولاً فاسماً من الاقوال في المسئلة وجميعاً في قول واحد للاختصار و
عدم الاختلاف في معظم المسائل ثم قال لشيء خلاص كلامهم اعتماد قول محمد قلت وحل هو قول محمد وحده او قوله اختلف بين الفقهاء قال لشيء هذا اقول محمد كما في
مسبوق الخ في صلوة الجلابي ان هذا قولها في الثالث ان ما ذكره فهو اول صلوة الا انه يقرأ فيها بالحمد وسورة مع الامام واذ اقام القضاة قضى بالحمد وحده حاله
آخر صلوة وهو قول المزني واصحق واهل الظاهر الرابع انه آخر صلوة وانه يكون قائلها في الاقوال والافعال وهو قول ابن حنيفة واحمد في رواية قال ابن الجوزي الاشبه
بجد هيثم ذهب الى حجية انه آخر صلوة وهو قول المذكور ابن القاسم وقول ابن شهاب ابن عمر الجاشون واختاره ابن حبيب كذا في البيهقي قال ابن العربي
اختلف فيه قول مالك فانه في القراءة اخبر في الجاوس ولا وقد استقصيت ذلك في كتب المسائل لم قلت وتوضيحه الاختلاف فيم على ما في حاشية البحر
والشامى وغير ذلك ان من سبق ثلاث ركعات فانه اذا اسلم الامام يقوم فيصلي ركعة بالفاتحة وسورة ثم يقوم من غير تشهد فيصلي اخرى بالفاتحة وسورة
يقعد ويتشهد ثم يقوم فيصلي اخرى بالفاتحة ولا يترى ويتشهد وليعلم وهذا عند ما يدعى عندنا في حنيفة واني يوسف وقال محمد يقضي ركعة بالفاتحة وسورة ويقعد ويتشهد
ثم يقوم فيصلي ركعتين اولهما بالفاتحة وسورة واخرهما بالفاتحة خاصة وقد اتم ان بني اختلاف الاشعة في ذلك اختلاف الروايات فيها من قوله عليه السلام اعتادوا فقيرا
قال الشيخ في الميزان الروايات في هذا الباب متناقضة فلم يتبق حجة لاجد وقوله صلى الله عليه وسلم واقتض ما سبقك كما هو وارد في عدة الروايات سالم عن المعاصرين
فان لفظ سبق قد هو فيا قلنا بل هو من وعلم ليس فيه احتمال فهو ما لم عن المعارضة لاستدلال الحنفية لكن الراجح عندي القول الثاني من الاقوال الاربعة فان فيه
جميعاً بين الروايات ولا يكر احدان الجمع اولى من الترجيح والطرح لبعض الروايات لا يلائم ان الجمع بين الروايات يمكن بما قال له ان القضاء فيها معقولة لتمام جميع
بين الروايات لان الخالف ان يجعل الامام بعضاً او ما سبقه جميعاً بين الروايات فلم يبق وجه الترجيح ما قاله ابن رسلان تأييداً لمذهبه واهلنا من وجه الجمع فيه اعتماداً

م عليه وسلم قال له لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا أو يد يديه عزمها أخرجه ابوداود ورواه حنيفة أنه عليه السلام إذا أذن المؤذن بالفجر قام فسل ركعتي الفجر ثم خرج إلى المسجد أخرجه الطحاوي والبيهقي وبرواية ابن عمران بل إذا أذن قبل طلوع الفجر قام في الركعة الأولى ثم سجد وسلم ثم رجع في الثانية إلا أن العبد قد أتى أخرجه ابوداود والدارقطني والطحاوي بطريقين أحدهما عن سلمة عن أيوب عن نافع قال قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا أذن المؤذن بالفجر فليكن من ركعتي الفجر ركعتان قبل حديث ابن بلال ينادي بليل لحديث فلا بد أن يقال إن ما كان من نداءه بليل لم يكن للصلاة قاله الصفي

حاشية متعلقة بصفحة هذا **قول** له أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ثم تكبيرة الاحرام فوض عند الجمهور ومنه الاثمة الاربعة مع الاختلاف في ايديهم انه ركن كما قالوا واشتد كما قاله الحنفية وهو وجه للشافعية وعند بعض اصحابنا ركن وهو ظاهر كراهي الطحاوي قاله الشافعي وقيل سنة واختلفوا فيها في لفظه قال الشيخ للوفيق ابن قدامة في المغني وجعله من الصلاة لا تعتقد الا بقول الله اكبر عند ما أمانا وما لك وكان عند الشافعية الا انه قال تعتقد بقوله الله اكبر ايضا لان الالف واللام لا يغير عن بنيته ومعناها ما أفادت التعريف وقال ابو حنيفة تعتقد بجل اسم الله تعالى على وجه التطهير بقوله الله اعظم واكبر ولو جليل للمطهر واستدل لابي حنيفة في البداية بان التكبير هو التطهير لانه وهو حاصل قال ابن القيم يعني لما ذكر في قوله تعالى وذكركم بقرآنه عليه الصلاة والسلام وتوحيها التكبير ومعناه التطهير هو اعم من خبر من خبر من الله اكبر وغيره ولا يقال فيه والثابت بالخبر اللفظ المضمون فيه العمل به حتى يتكلم في نفسه تركه الخ **سنة قول** له رفع يديه وهذا الرفع هذا افتتاح الصلاة جسم على مشروعيته وفي شرح الملهذ لما جمعت الائمة على استحبابه فم اليمين في تكبيرة الاحرام ونقل ابن المنذر وغيره الاجماع فيه ثم الجمهور على انه سنة وقال ابن حزم انه فرض لا يجوز الصلاة الا به ودعى ذلك عن الاوزاعي كذا في الميزان

ان هذه مقولة سالم ويؤيد رواية البيهقي بلفظ قال سالم وجزم الشيخ موقوف الدين في المغني بان فاعل قال هو ابن عمر ويشهد له رواية البخاري في الصيام لا ينادى حتى يقال له يصحصص اصبحتم بالتمكيد لا للتأكيد اي دخلت في الصيام واستكمل عليه بانه جمل اذ انه غاية للاكل فلو اذن بعد دخول الصيام لزم جواز الاكل بعد طلوع الفجر وهو خلاف ما عليه الجمهور قيل في جوابه ان معناه قارب الصيام وان يصح عليه ان في رواية الربيع عند البيهقي و لم يكن يؤذن حتى يقول له الناس حين ينظرون الى بزوغ الفجر اذن واحرم منه رواية البخاري في الصيام حتى يؤذن ابن ابي عمير فانه لا يؤذن حتى يطمع الفجر فانه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه فقيل لعله ذاك لا يقع الا في اول المظلم فان مؤذنه صلى الله عليه وسلم مؤيد بالملأفة وغير ذلك وانت خبير بان امثال هذه الاجوبة لا يروى الروايات الصحيحة فالظاهر في جواب ابن حديث الباب مؤيدان قال ابن حزم الاكل بتبين الفجر لا بالطلوع وهو اقوى صحة كما قالوا ومن لم يقل به اخذ بالحق واستدل بمحدث الباب على جواز تقدم اظن بالصوم على طلوع الفجر وتقدم بيان المذاهب في ذلك وانت خبير بان الحنفية لا ينها الفهم هذا الحديث لانه لم يفي في طريق منه ولا يهين

اعنى لا ينادى حتى يقال له اصبحتم اصبحتم افتتاح الصلاة
مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمران
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذ ومكث به
بقية عنه اعي غامرا وإذا رفع رأسه من الركوع رفعه كذلك
ان اذان بلال كانت لصلاة الصبح وهو

المتن في ايديهم لا يجوز الاذان فكان الثبوت علم من ادعى واستدل به على جواز تقدم الاذان قبل الفجر لصلاة الصبح ولو سلم فاعلم بالحنفية عن ذلك بوجوه الاول ما قاله القام محمد انه كان في شهر رمضان لسوء الناس بؤس في رواية مسلم لا ينعن احدا من اذان بلال في سجدة والثاني ما ورد في رواية مسلم فانه ينادى ليرجع قائمكم ويوقظ قائمكم وفي رواية للطحاوي ليرجع قائمكم اوليته بانه قائمكم في هاتين الروايتين وامثالهما تصريح بان اذان بلال لم يكن للصلاة بل الامور اخروا في غير بان العلة المنقولة مقدم على غيرها الثالث ان بلالا ايضا كان يري الفجر لكن قد غطا نصف في بصره وابن ابي عمير مكنون لما بين له من ربه له الفجر وهو غافل عنه ويؤيد رواية النكدي في ذلك اذ ان بلال قال في بصره شيئا ويؤيد ايضا ما أخرجه البخاري في الصيام لم يكن بين اذنيهما الا ان يرقى ذوا يزل ذوا الربيع للعامة بطلت التي عن تقدم الاذان سيما اذا كانت نساء في متنها ولها بخلاف تلك الروايات المحتملة بل الروايات التي استدلوا بها هي بنفسها صحيحة الحنفية لانه لو كان اذان بلال كافيا لما احتجوا الى اعادة اذان ابن ابي عمير واستدل الحنفية على ذلك بروايات كثيرة نص للملاب فنهى رواية شذاه عن بلال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

المع حين دخل مع رسول عن كيفية الرفع فقال يرفع يديه بحيث يكون كفاه حذ ومكث به وايضا ما حذ ومكث به وفي رواية يرفع اليدين وفي رواية يرفع اليدين في رفع اليدين جميعا بين الروايات الثلاثة انتهى قلت ويؤيد منه ما نقله الحافظ عن الامام الشافعي ومتأخرى المالكية وقد علمنا ان كل هذه الاثمة ما اختلفوا فيه الا ان الحنفية استقبلوا شيئا من المبالغة في الرفع حتى قد واصلوا بها في شصص حتى لا يذنبون وغيرهم ما احتاجوا اليه كما يظهر من كتب الفروع وقال ابن قدامة هو معتبر فيها لان كلا الاسرين مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بوسل قبل احمد الذين يملأ بالرفع قال اما انما ذهب الى المتكبين ومن ذهب الى ان يرفع حذ واذنيه فحسن الخ قلت والوجه عندى هو الجمع المذكور لتتفق به اختلاف الروايات وهو مؤيد برواية لبي داود عن وائل بن حجر انه ابعث النبي صلى الله عليه وسلم حذ وقام الى الصلاة رفع يديه حتى كانت يمال مكث به وحاذى بها ما به اذنيه ثم ركع فصل هذا لا يخالف حديث الباب قوله الحنفية ولا رواية خالف لاحد من الاثمة ولو سلم فيصل حديث الباب على حالة الشتم وعليه الاكسية والبرانس كما أخرجه ابوداود من رواية وائل بن حجر انه عليه الصلاة والسلام رفع يديه حيال اذنيه ثم اتيتهم فرائيتهم يرفعون ايديهم الى صدورهم في افتتاح الصلاة وعليهم برانس والاكسية وعليه حملة الطحاوي في شرح معاني الآثار وهذا في رفع اليدين ولما روى المرأى يدعيها فيكون حذوا شيئا عندنا الحنفية ثم اختلفوا فيها في ان الرفع هل يكون مقارنا للتكبير او قبله والجمهور عند الشافعية والمالكية المقارنة كما قاله الزرقاني والمرجع عند الحنفية التقديم **سنة قول** له اذا رفع رأسه من الركوع ولم يذكر فيه الاخطا الى الركوع كما يصح رفعها الى اليمين كذا في اي حد والمتكبين ايضا كما رفع في الافتتاح وخالفنا ما أخرجه ابوداود عن القسني عن مالك عن نافع عن ابن عمر بلفظ اذا رفع رأسه رفعها دون ذلك قال ابو داود ولم يذكره ذلك الاما لك ثم لم يذكر في الحديث الاخطا الى الركوع وكذا رواه يحيى والقسني والشافعي ومعن بقية صحت

البحر حين دخل مع رسول عن كيفية الرفع فقال يرفع يديه بحيث يكون كفاه حذ ومكث به وايضا ما حذ ومكث به وفي رواية يرفع اليدين وفي رواية يرفع اليدين في رفع اليدين جميعا بين الروايات الثلاثة انتهى قلت ويؤيد منه ما نقله الحافظ عن الامام الشافعي ومتأخرى المالكية وقد علمنا ان كل هذه الاثمة ما اختلفوا فيه الا ان الحنفية استقبلوا شيئا من المبالغة في الرفع حتى قد واصلوا بها في شصص حتى لا يذنبون وغيرهم ما احتاجوا اليه كما يظهر من كتب الفروع وقال ابن قدامة هو معتبر فيها لان كلا الاسرين مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بوسل قبل احمد الذين يملأ بالرفع قال اما انما ذهب الى المتكبين ومن ذهب الى ان يرفع حذ واذنيه فحسن الخ قلت والوجه عندى هو الجمع المذكور لتتفق به اختلاف الروايات وهو مؤيد برواية لبي داود عن وائل بن حجر انه ابعث النبي صلى الله عليه وسلم حذ وقام الى الصلاة رفع يديه حتى كانت يمال مكث به وحاذى بها ما به اذنيه ثم ركع فصل هذا لا يخالف حديث الباب قوله الحنفية ولا رواية خالف لاحد من الاثمة ولو سلم فيصل حديث الباب على حالة الشتم وعليه الاكسية والبرانس كما أخرجه ابوداود من رواية وائل بن حجر انه عليه الصلاة والسلام رفع يديه حيال اذنيه ثم اتيتهم فرائيتهم يرفعون ايديهم الى صدورهم في افتتاح الصلاة وعليهم برانس والاكسية وعليه حملة الطحاوي في شرح معاني الآثار وهذا في رفع اليدين ولما روى المرأى يدعيها فيكون حذوا شيئا عندنا الحنفية ثم اختلفوا فيها في ان الرفع هل يكون مقارنا للتكبير او قبله والجمهور عند الشافعية والمالكية المقارنة كما قاله الزرقاني والمرجع عند الحنفية التقديم **سنة قول** له اذا رفع رأسه من الركوع ولم يذكر فيه الاخطا الى الركوع كما يصح رفعها الى اليمين كذا في اي حد والمتكبين ايضا كما رفع في الافتتاح وخالفنا ما أخرجه ابوداود عن القسني عن مالك عن نافع عن ابن عمر بلفظ اذا رفع رأسه رفعها دون ذلك قال ابو داود ولم يذكره ذلك الاما لك ثم لم يذكر في الحديث الاخطا الى الركوع وكذا رواه يحيى والقسني والشافعي ومعن بقية صحت

بقية حاشية صفحته ٥٥ وعين النصارى وجماعة ذكرها السجوي في التنوير فلم يذكرها فيه الرض عند الركوع ورواه ابن وهب وابن القاسم ومحمد بن الحسن الشيباني وجماعة بسطها السجوي ذكر الرفع عند الركوع قال ابن عبد البر هو الصواب وكذا الساجد من رواه عن ابن شهاب وقيل جماعة ان ترك ذكر الرفع إنما أتى عن مالك وهو الذي رواه في الرواية لان جماعة حفاظ روى عنه الوجهين جميعا أخرجه الزهري عن عبد البر عن مالك ومعه عنه وكذا قوله ان ساجد من رواه عن ابن شهاب ذكره سهومته فان الحديث أخرجه الزهري عن عبد البر في ذكر الرفع عند الركوع وايضا لم يختلف فيه على الزهري فقط بل اختلف سالم ورافع على ابن عمر كما لا يخفى على من سهر الليالي في نفع كتب الحديث وروى الطبراني في الأوسط
 كان يرفع يديه عند التكبير للركوع وعند التكبير حين يهوى ساجدا قال له يحيى استأذنه صهيرو ٢٠ فالحق ان حديث ابن عمر مع انه مخرج

ايضا وقال سمع الله من حمد ربنا ولك الحمد

افضلها الله ربنا ولك الحمد ثم قالوا وثم حذف الله فقط باثبات الواو ثم حذفها في الرابعة في الافضلية على هذا الترتيب الخ واما الاختلاف في من يأتي به فقال الحافظ في الفهرست اما المنقول عن الطحاوي وابن عبد البر الاجماع على انه يجمع بينهما انتهى قلت هذا باعتبار انك هو والا فذكر الخلاف فيما بينهم الشافعي من الحنفية فقال فيه ثلاث روايات اجماع بينها وهو المعتدل وقيل هركا لمؤتم وقيل كالامام وذكر الروايتين فيهم صاحب المغن من الحنابلة وكذا الزرقاني اشار في لفظ الاصم واما الامام فيأتي بها عند الشافعي واحمد وابو يوسف ومحمد قاله الحافظ في المغن وقال ابو حنيفة ومالك يأتى بالسمع فقط واما المؤتم فذلك عند الشافعي ويأتى بالتصديق فقط عند الاثنى عشرة الباقية كما في المغن الزركاشي وغيرهما وقال ابن المنذر ان الشافعي نفرد بذلك قلت قال في المغن الاظم في المذهب خلافا له لا يشرع للسامع قول سمع الله من حمد وهذا قول ابن مسعود وابن عمر ابى هريرة والشعبي ومالك واصحاب الرأي وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي واسحق يقول ذلك كالامام الخ فانتقل عن صاحبين من الحنفية لم يجدوا في كتبنا هذا اختلاف الاثني في ذلك ولا حجة في حديث الباب من ذهب الى الجمع بين اللفظين قائلا بان ثلث احواله صلى الله عليه وسلم الاعادة لان حديث الباب ليس ينص في انه كان في المكتوبة وغالب احواله صلى الله عليه وسلم لا نفرد باعتماد التوافل على انه معارض للاجماع في القولية من قوله صلى الله عليه وسلم اذا قال لا امام معكم سمع

ص عنهما مرفوعا كذا في الزيلعي ومنها حديث جابر بن سمرة قال النبي صلى الله عليه وسلم ملاءكم رافعة ايديكم كما كانا ذات نخل شمس اسكنوا في الصلوة رواه مسلم وابوداود والسنن في اتهم ان المروءة رافع اليدين عند السلام مردود على قائله وهم نشأ عن قلة التدبر في مساق الروايتين ولو سلم وروده على سبب فقص العالم على السبب الغرض مذهب مرجوح قال الشوكاني في هذا الروي متحيزا لان الرفع قد ثبت من فضله صلى الله عليه وسلم وثبوته امتزاجا له ولرواه التواتر عند اختلاف الروايات واختلاف الصحابة واختلاف التابعين واختلاف الائمة المجتهدين من المصنفات ومنها حديث عباد بن الزبير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلوة رافع يديه في ذلك الصلوة ثم لم يرفعهما في حق يفرغ أخرجه البيهقي في الخلافيات وعباد تابعي فالحديث مرسل لكن المرسل سمع عند الجمهور سيما اذا تربع محمد بن ابراهيم في البذل والكلام على ما اوردوا على هذه الروايات بسطه الشافعي في البذل والزيلعي في تحريم خارج اليما ان شئت والأثر في ذلك كثير لا يليق هذا المقام مر متعلقة بصفحة هذا - له قول به وقال سمع الله من حمد قال العالم مع سمع هربا اجاب بوقيل يقال سمع الله كراه زيلعي قلده فهو دعاء بقول الحمد ربنا ولك الحمد باثبات الواو في النسخ وكذا في رواية محمد قال للرفع روي في حديث ابن عمر باسقاط الواو باثباتها والرواية متأصية من اثنى قلت وعلى كلامه يزداد لفظ الله ايضا فصار اربعة اوجه قال الشافعي من الحنفية

في الصعيدين مضطرب في مواضع الرفع ولعل ذلك السجوي ان الرافعة ما كان له يأخذ به في قوله المشهور وهو المروءة في المدة قال مالك لا يعرف رافع اليدين في حين تكبير الصلوة لا يخفض ولا يرفع الا في افتتاح الصلوة قال ابن القاسم وكان رافع اليدين عند ذلك ضيقا الا في تكبير الاحرام الخ قال النووي هو اشد الروايات عن مالك اعلم ان العلماء بعد اتفاق الجمهور منهم على رافع اليدين عند التسمية كما تقدم اختلفوا في غير ما رافع اليدين عند الركوع وبعد الركوع فقال الشافعي واحد واتفق بسنية الرفع فيما روي قال بعض علماء العلم من الصحابة والتابعين كما في الترمذي على الاختلاف فيما بينهم في ان هذا الرفع عند رافع الرأس من الركوع او بعدة في القومة و سلكها وردت الروايات وعند الامام الشافعي روايات الرفع بعد الركوع مؤولة كما ذكر في محله وقال ابو حنيفة واحمد عليه لا يرفع يديه الا في التكبير الاولى وهو المشهور من مذهب مالك المعول عند اصحابه قال الباقى وروى عنه في المدة كان رافع اليدين ضيقا الا في الافتتاح الخ قلت وتقدم ما في المدة مفضل او اقتصر في مثل تلك الكثرة من معتهم التحليل وغيره على استحباب رافع اليدين عند الاحرام فقط وبه قال الثوري والشافعي وابن ابي ليلى وعلقته بن قيس والاسود بن يزيد وعامر الشعبي وابو اسحق السبعي وحبيشة والمغيرة وكثير وعاصم بن كليث زفر وعبد الله بن مسعود وجابر بن مسرة والديلم وعبد الله بن عمر وابو سعيد الخدري قاله العيني قال ابن عبد البر قال مالك ان كان الرفع في الاحرام وهو قول لكوفيين والى حنيفة وسائر اصحابه وسائر تفقه الكوفة قديما وحديثا قال حرب ابن شداد الذي عليه اصحابنا انه لا يرفع الا في الاحرام الا في كذا في ابن رسلان واخرج ابن ابي شيبه عن علي واصحابه وغيرهم ترك الرفع في غير الافتتاح وفي البذل روى عن ابن عباس انه قال العشرة الذين شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يا لجنة ما كانوا يرفعون ايديهم الا في افتتاح الصلوة وكذا في العيني عن البذل اثم وبه قال غير واحد من الصحابة والتابعين كما في الترمذي ومن اقتصم برفع على التسمية قال كما ان الثنايين

بالرفع تركوا الروايات المتقدمة للرفع باكثر من المواضع الثلاثة لتعارض الروايات او بوجوه الترجيح الاخر فكذلك الثنايين بعدم الرفع تركوا الروايات المتقدمة باكثر من واحد بمثل هذه الوجوه فما هو جوابكم فهو جوابنا واستدلوا باحد ما روي في حديث عبد الله بن مسعود قال لا اصل لكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله ولم يرفع يديه الا مرة اخرجه الترمذي وحسنه واخرجه محمد في موطا والطحاوي وابوداود والسنن والدارقطني والبيهقي وابن ابي شيبه وصححه ابن حزم في المحل ويورد عليه بعض الروايات السابقة المفضلة على الحديث صحاب القطان والدارقطني واحمد بن حنبل لانهم انكروا فيه زيادة ثم لم يجد وقد حقق الزيلعي هذه الزيادة واستدل الامام ابو حنيفة في المناظرة مع الاوزاعي بهذا السند حدثنا حماد عن ابراهيم عن علقمة والاسود عن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه الا عند افتتاح الصلوة ولا يعود لشئ من ذلك وليس فيه من يكتم فيه واخرج ابن عدي والدارقطني والبيهقي من طريق حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم والى تكبر وعمر فلم يرفعوا ايديهم الا عند استفتاح الصلوة ومنها حديث البراء بن عازب أخرجه الطحاوي بعدة طرق بلفظ كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كبر لا افتتاح الصلوة رافع يديه حتى تكون ايماها ثم يركع منها حديث ابن عمر في حديث ابن ابي هريرة انه صلى الله عليه وسلم اذا دخل في الصلوة رافع يديه هذا أخرجه ابوداود في باب من لم يذكركم الرذ عند الركوع وسكت عليه قال المنذري واخرجه الترمذي والسنن في الاثبات من ذهب الى هروية رافع يديه هذا أخرجه ابوداود في باب من لم يذكركم بومها حديث ابن عباس وروى عن ابن عمر ايضا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ترفع الا في سبب مواطن الحديث أخرجه الطبراني عن ابن عباس مرفوعا وابن ابي شيبه موقوفا وذكره البخاري في جزء رافع اليدين تعليقا عن ابن عباس وابن عمر مرفوعا واخرجه البراء عنها مرفوعا وكذا البيهقي والحاكم م

م التسمية التحييد ورواية إلى مرة في الصلوة قال صلى الله عليه وآله إذا قام إلى الصلاة فليذكر بغير تكبيرين ثم يكبر ثم يقول سمعنا وأطعنا ثم يقول اللهم صل على محمد وآل محمد وذكر الرواية فله نصيب
 عند أبي داود ويؤيد ما ساقى من رواية عن مرة عند البخاري بلفظ فكبر ثنتين وعشرين تكبيرة فأذا انصرف أبو هريرة من الصلوة قال والله اني لاشبهكم
 قائل لرفع هذه الكلمة مع الفعل لما في به نذلة منزلة حكاية فعله صلى الله عليه وآله وسلم انشأ يقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عوم اللفظ يقتضيه الشبه بهلون جعل
 الله عليه وسلم في التكبير وغيره على العموم لكونه لا يرى لما ذكر من صلواته التكبير فقط ثم ذكر هذا اللفظ فعمل انه هو الذي قصد هذا الصلوة ويؤيد رواية القولية
 عند الصبيحين تقدمت قريبا وكان سبب هذا الالتماع والقول والتعليم ان تكبيرات الصلوة قد تركت في هذا الزمان كما هو صريح رواية البخاري عن
 عن مرة قال صلوت خلف شهر مكة فكبر سبعين

وكان لا يفعل ذلك في الجوه ما لك عن ابن شهاب عن علي بن حسين بن علي بن ابي طالب ان قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلوة كما خفض ورفع فلم تزل تلك صلواته حتى لقي
 الله ما لك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع يديه في الصلوة ما لك عن ابن شهاب عن
 ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان ابا هريرة كان يصلي لهم فيكبر كلما خفض ورفع فاذا انصرف قال والله اني لاشبهكم بصلوة رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ما لك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ان عبد الله بن عمر كان يكبر في الصلوة كما خفض ورفع ما لك عن نافع
 ان عبد الله بن عمر كان اذا افتتح الصلوة رفع يديه حذ ومنكببيه واذا رفع رأسه من الركوع رفعها دون ذلك ما لك عن ابي نعيم وهيب
 كيسان عن جابر بن عبد الله ان كان يعلمهم التكبير في الصلوة قال فكان يا مرنان تكبر كما خفضنا ورفعنا ما لك عن ابن شهاب
 ان كان يقول اذا ادرك الرجل الركعة فكبر تكبيرة واحدة اجزأت عنه تلك التكبيرة قال يحيى قال ما لك وذلك اذا انوى بتلك التكبيرة

افتتاح الصلوة

له قوله وكان لا يفعل ذلك اي رفع اليدين في السجود لا في الهوى اليه ولا في الرفع منكما صرح به في رواية شعب عن الزهري بلفظ يحيى وسين يرفع رأسه له قوله قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرسل كما سيحيى يكبر في الصلوة كما خفض للركوع والجهود ورفع رأسه من السجود فقط وأما اذا
 رفع رأسه من الركوع فذكره التسميع والتحييد كما عليه الجمهور لكن قال بعض الحنفية باستحباب التكبير عند الرفع من الركوع ايضا الصريح هذا الحديث كما في الكفاية لكنه مرجوح قال الزرقاني تبعا لما حفظ ظاهر اللفظ العموم في جميع الانتقالات لكن خص منه الرفع من الركوع بالاجزاء الخمسة والروايات المفصلة كذا الخرجه ابو داود وهذا السند ويجازيه قول ابن جرير قلت لتألف اكان ابن عمر جعل الاول رفعه من الركوع او لا ذكره ابو داود وقال لم يقل رفعه من ذلك غير ما لك الم فكان ابا داود اشار الى غرابة هذا اللفظ وشدوه كتمرو الامام مالك بذلك اللفظ وقيل المعارضة لا يثبت لان ما كانت من ابن جرير سيما في نافع فهو لا يروى بان رواية سالم المتقدمة بلفظ رفعه كذلك يؤيد رواية ابن جرير فالحارضة بات على حاله كما تقدمت الاشارة اليها تحت حديث سالم ١٢٠ قوله فكان جابر يمرن ان تكبر كما خفضنا اي هبطنا للركوع والسهود ورفعنا عنهما وكان الامر على الظاهر لما قد ترك الاهتمام به كما تقدم ومختل ان يكون امر التكبير عنده موكدا كما هو هذا لبعض تقدم ميسوطا قال الزرقاني وفي هذا وفيما قبله رد لما رواه ابو داود عن عبد الرحمن بن ابيز صليت خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يسم التكبير ونقل البخاري في التاريخ عن الطيالسي انه قال هذا عندنا باطل وقال الطبري واليزار تغزو به الحسن بن عمار وهو جهول واجب على تقدير صحته بانه فعله لبيان الجواز والحراد لم يتم الجمهور اول لم يبدئه ثم ١٢٠ قوله فيقول اذا ادرك الركعة يعني الركوع مع الامام قبل رفع رأسه فكبر ذلك المقدس تكبيرة واحدة واشترك مع الامام في الركوع اجزأت عثمانى الرجل تلك التكبيرة قال الزرقاني ظاهره وان لم ينو بها تكبيرة الاحرام الخ فتأمل ١٢٠ قوله في ذلك اي اجزاء التكبير الواحد اذا انوى بتلك التكبيرة افتتاح الصلوة لانه ركن او شرط عند الجمهور ومنهم الامة الاربعة كما تقدم الا انه لا تشترط النية عند الحنفية قال ابن عبد البر في قول ابن شهاب دليل على تفسير ما لك بل هو معروف من مذهب ابن شهاب ان تكبيرة الافتتاح ليست فرضا ففسر ما لك على مذهبه كما نقل ذلك عندنا قلت وهذا حنفية في ذلك ما قال ابن نجيم في البحر والوجاء الى الامام وهو راكع مخفي ظهره ثم كبر ان كان للقيام اقرب يصح وان كان الى الركوع اقرب لا يصح ولو ادرك الامام راكعا فكبر قائما وهو يركع التكبير الركوع جازت صلواته لان نيته لغت في التكبير جازة القيام الخ وفي الكبيرة مدرك الامام والركوع لا يحتاج الى تكبيرين خلافا لبعضهم ولو نوى بها الركوع لا افتتاح جازت نيته كذا ذكره الشيخ كمال الدين ابن السام والاعتقل عما سبق انه لا بد وقوم تلك التكبيرة

هذا هو الصحيح
 في قوله ما لك
 في قوله ما لك

عند الزكرو وكذلك عند التحنية حكى وهذا هو السعلة المذمومة في قول
الزهري اعمدها وتوضيها ١٢ له قول له قال مالك في الذي يسهل نفسه
بعض منفرغ فحسنى تكبيرة الافتتاح ان يستأنف صلوته لبطالة الجاهلية في
التكبيرة والقرعة وهو فرض عند الاربعة وليس كحكم المأموم فانه
تقل عنه امامه وليس له احد يقبل ولذا حرمنا الصلوة على من غشاها
يقبل عنه ولا يقبل هو بنفسه قال في المنة وذلك مجزئ من خلفه
الامام لان قراءة الامام وقوله كان بحسب هذا لا يعلو كمن معه
الركعة فهل عند الامام ما مضى انوى بتكبيرة الافتتاح ١٣ له قول
قال مالك في امام يسهل تكبيرة الافتتاح حتى يفرغ من صلوته
قال الذي ان يعيد الصلوة ويصليها ايضا من كان خلفه من المقتدين
الصلوة لانها بطلت لعدم القرعة وان كان الواو وصلية من
خلفه من المقتدين قد كبروا وانضم فانهم يعيدون ايضا
هكذا في المدونة لان كل صلوة بطلت على الامام بطلت على
المأموم الا في مسائل ليست من هذا قاله الشافعي في
وكذلك عند التحنية ثم لا يذهب عليك ان المصنف لم يذكر
وضوح اليدين بعد الرفع ولعل وجهه انه لم يذهب اليه
نتيجة في ذكر الجوش فيه الامتنان لتقسيم بيان المذهب في
ذلك بحيلة فاختلف الناس في ذلك على ثلاثة اقوال احدها
لا يرفع كما قاله بعض المتابعين وهو المشهور عن الامام
مالك والثاني فيهم في النافلة دون الفريضة وهو رواية
عنه والثالث يرفع مطلقا مذمومة قال الامام ابو حنيفة
لا يرفعه احد من ائمة الفقهاء ثم اختلف في معناه فقالوا

[illegible]

عن ابن ثياب التكاوي من ثيابه بين الياس فيه ثلاث احتمالات وجعلنا الثالث بعيدا كما يظهر من سياق كلامه الاول تاخير ابى بكر حتى وصل الى نصف والثاني تقديم نصف كله والثالث تقديم ابى عبد الله وحده حتى قرب منه ثم قال لانه يذكره لو احسن اهل نصف ان يخرج عنهم ويتقدم عليه حتى يقرب عن الامام الان يقال ان على واحد مع ابى بكر عن يمينه ففرب منه في الثالثة ما لم يقرب في الركعتين قبلها الخ **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**

ما لك عن ابى عبيد مولى سليمان بن عبد الملك عن عبيدة بن نسي عن قيس بن الحارث عن ابى عبد الله الصنائجى ان قال قد مت لمدة في خلافة ابى بكر فضليت وراء المغرب فقرأت في الركعتين الاوليين بام القرآن وسورة سورة من قصار المفصل ثم قام في الثالثة فقرأ منه حقان ثيابى لتكاد ان تمس ثيابه فسمعتة قرأ بام القرآن وهذه الآية ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب ما لك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا صلى وحده يقرأ في الاربعة جميعا في كل ركعة بام القرآن وسورة من القرآن وكان احيا يقرأ بالسورتين والثلاث في الركعة الواحدة من صلوة الفريضة ويقرأ في الركعتين من المغرب كذلك بام القرآن وسورة سورة ما لك عن يحيى بن سعيد عن عدى بن ثابت الانصارى عن البراء بن عازب ان قال صلّيت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء فقرأ فيها البقرة والزيتون العمل في القراءة ما لك عن نافع عن ابراهيم بن عبد الله ابن حنين عن ابيه عن علي بن ابى طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نثى عن لبس القسسى

له قوله فعليت وادناه اى وراء ابى بكر الصديق المغرب فقرأت في الركعتين الاوليين من صلوة المغرب بام القرآن وسورة سورة من قصار المفصل على ما هو مستحب عند الائمة الاربعة واعلم ان اول القرآن السبع الطول ثم المشين ثم الثاني ثم المفصل واختلف العلماء في براءة المفصل على قول كثيرة ذكرها صاحب القاموس وغيره مع نسبة البعض الى قائلها وقال الزرقاني والراجح عندنا انكبة والسابعة بجزم في حاشية في كل ركعة من الصلوة على سورة واحدا رواه عبد الرزاق في مصنفه بسند عن ابن ابي عمير او قال غيره اني قرأت المفصل في ركعة قال او فعلتموها ان الله تعالى لو شاء لازلنا له حلة واحدة فاعطوا كل سورة حظها من الركوع والسجود واخرجه الطحاوى ايضا بمعناه واجيب بان احاديث ابن مسعود وعائشة وحذيفة يخالف هذا وهو ارجح لقوتها واستقامة طريقتها الخ وفي المغنى لابي اسباط الجهم بين السجود في الصلوة الثالثة فانه صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعة البقرة وال عمران والفساء وقال ابن مسعود لقد عرفت النظم الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرن بين الحديث وكان عثمان يجمع القرآن في ركعة وروى ذلك عن جماعة من التابعين واما الفريضة فالسجدة ان يقصر على سورة مع الفاتحة من غير زيادة عليها لان النبوة صلى الله عليه وسلم هكذا كان يصلي تلك الصلوة وامرعا ان يقول في صلوة كذلك وانهم بين السورتين ففيه روايتان احدهما يذكره والثانية لا يذكره لان حديث ابن مسعود مطلق في الصلوة فيحتمل الفريضة وقد روى لخلل بسند عن ابن عمر انه كان يقرأ في المكتوبة بالسورتين في ركعة الخ قلت وقول ابن عمر هذا يخالف ما روي من قوله ويقرأ في الركعتين من المغرب كذلك يعني كما كان يقرأ في الاربعة بام القرآن وسورة سورة في كل ركعة **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**

من الشبهة على المشهور فليظن اني لم يتذكر وليتدبر ما يناسب به هكذا في نسخ الموطأ بالهجرين فالاول للرب والثاني الى لفظاً قال القاري وفي نسخة ما يناسب به ما استعملها
 او موصولة اي ما يناسب الرب به من الذكر والقرآن والحضور والشعور انتهى والمراد به حالة الحضور والغرض تنبيهه على تحصيله ولما كان جهر بعض على بعض في القراءة
 مغفولاً لذلك الحضور وهو كان للبايعات حينئذ اذ الحديث شبه عليه خاصة فقال ولا يجهر بعضهم على بعض بالقرآن لان فيه اذى ومنعاً من الاقبال على الصلوة قال
 القاري والنسب يتناول من هو داخل الصلوة وخارجها قال الطيبي عدى يعمل لزيادة معنى الغلبة اي لا يخلط لا يشوش بعضهم على بعض **سنة قوله** انه قال قلت
 وادامى صليته قائماً في الصف خلف ابى بكر وعمر وعثمان فكلمهم كان لا يقرأ ايسرهم بسم الله الرحمن الرحيم **سنة قوله** انه قال قلت وادامى صليته قائماً في الصف خلف ابى بكر وعمر وعثمان فكلمهم كان لا يقرأ ايسرهم بسم الله الرحمن الرحيم
 وهو الوجه مما بين الروايات اذ افتتح بصيغة المفرد في نسخة الزرقاني وغيره وفي اكثر النسخ الهندية **سنة قوله** انه قال قلت وادامى صليته قائماً في الصف خلف ابى بكر وعمر وعثمان فكلمهم كان لا يقرأ ايسرهم بسم الله الرحمن الرحيم **سنة قوله** انه قال قلت وادامى صليته قائماً في الصف خلف ابى بكر وعمر وعثمان فكلمهم كان لا يقرأ ايسرهم بسم الله الرحمن الرحيم

والمعصفر وعن تغتم الذهب وعن قراءة القرآن في الركوع مالك
 عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التميمي عن ابى حازم
 التمار عن البياضي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج على الناس
 وهم يصلون وقد علت أصواتهم بالقراءة فقال ان المصلحة بناحي ربه
 فليظن بماذا يناسب به ولا يجهر بعضهم على بعض بالقرآن مالك
 عن محمد الطويل عن انس بن مالك قال قلت وادامى ابى بكر وعمر
 وعثمان فكلمهم كان لا يقرأ ايسرهم بسم الله الرحمن الرحيم اذ افتتحوا الصلوة
 مالك عن عمه ابى سهيل بن مالك عن ابيه انه قال كنا نسلم قراءة
 عمر بن الخطاب عند دار ابى جهيم بالبلاط مالك عن نافع ان عبد
 الله بن عمر كان اذا فاتته شئ من الصلوة مع الامام في جهر فيه الامام
 بالقراءة انه اذا سلم الامام قام عبد الله فقرأ لنفسه فيما يقضى جهر

يقرا الصلوة اعلم ان الائمة رز اختلافوا فيها بينهم في قراءة التسمية
 في الصلوة فانكروا ما لاك وقال الشافعي يقرأ أو يجهر بها
 قال الحنفية واحد يقرأ أو يسرها كما في الحنف وغيره قال
 العاقل في البداية اختلافوا في قراتها في الصلوة فمن الشافعي
 تجب وعن مالك يكره وعن ابى حنيفة تسحب وهو المشهور
 عن احمد ثم اختلفوا فمن الشافعي ليسن الجهر وعن ابى حنيفة
 لا ليسن ثم وحديث الباب يزيد المالكية رز لكن قال ابن
 عبد البر اختلفت الفاظها اختلافاً كثيراً مضطرباً منهم من
 قل كانوا الاية رز ون بسم الله الرحمن الرحيم ومنهم من قل
 كانوا الجهر رز بها وبعضهم قل كانوا الجهر رز بها وبعضهم
 قل كانوا الاية رز بها ومنهم من قل كانوا يفتتحوا القراءة
 بالحمد لله رب العالمين وهذا اضطراب لا تقوم معه جمعة
 يصح من الفقهاء انتهى والمعاملان العلماء بسطوا الكلام
 في اثبات اضطراب ونفيه في حديثنا وفي هذا المقام
 لا يصح بسطه السيوبي في التنوير والتدريج والزرقاني
 والمناظر وساعة من المشافعة وقول الحنفية جميع أكثر طرق الحديث
 فانهم قالوا يقرأ بها سراً فيصغر نغم القراءة ايضاً باعتبار الجهر
 وانما يقرأ ايضاً باعتبار القراءة والحد يث آخره الجهر
 بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم واياكم وعمر كانوا يفتتحون
 الصلوة بالحمد لله رب العالمين قال المناظر وقبل المعنى كانوا
 يفتتحون بالفاطحة وهذا قول من اثبت البسلة وقيل يفتتحون
 بهذا اللفظ مسكناً بظاهر الحديث وهذا قول من نفى قراءة
 البسلة قلت وهو الوجه ولا يلزم منه نفى قراءة البسلة كما
 ترى فانه يشمل نواحي الجهر ايضاً وهو المتعين مما بين الروايات
 والافعال اضطراب فيها ثم اختلف الائمة ههنا في مسألة اخرى
 وقيل الخلاف الاول بين علي هذا الخلاف وهي ان البسلة تجزئ
 كل سورة ام لا فذهب الشافعي الى الاول والجهر الى الثاني
 وهو قول احمد والمنصور عندهما به هو الثاني كما في المغنق
 قال المناظر في لدرية الذي يقسم من البسلة اقوال الحد ما
 انها ليست من القرآن اصلاً الا في سورة النمل وهذا قول
 مالك وطائفة من الحنفية ورواية عن احمد والثاني انه
 آية من كل سورة اذ بعض آية كما هو المشهور عن الشافعي
 من واقعه وعن الشافعي انها آية من الفاتحة دون غيرها

سنة قوله والمعصفر قل الزرقاني ووقعت لقوله
 في رواية ابى مصعب القعني ومعه جماعة
 النسخ التزنية من المشهور وروى مالك الشريفي
 للرجال في غير الاحرام ثم قلت وسألت البيهقي
 فيه ان شاء الله في محله من كتاب اللباس وظهر
 من كلام الزرقاني ان ذكوة المعصفر ليست في
 رواية يحيى بن يحيى فها وجد في بعض النسخ الهندية
 زيادة من الشافعي وعن تغتم الذهب نهي تحريم
 للرجال دون النساء قال القاري عن النووي اجوز
 على بركة خاتم الذهب للنساء على تحريم الرجال
 عن قراءة القرآن في الركوع والسمو كذا في رواية
 الزهري عن ابراهيم عن مسلم فذكر القراءة فيها عند
 الجميع لهذا الحديث قاله الزرقاني ثم هي كرامة
 تزنيه عند اكثر العلماء وقيل تحريم قاله القاري

وهو رواية عن احمد الثالث انها آية من القرآن مستقلة براسها وليست من السور كذبت في اول كل سورة للفصل وهو قوله بن الميارك واداه وهو المشهور
 عن احمد وبه قال جماعة من الحنفية وقال ابو بكر الرازي هو المذهب وجعل السيوبي هذا الاختلاف بمنزلة اختلاف القراء السبعة في بعض الحروف مثل مالك يوم الدين و
 ملك يوم الدين فالسمية بمنزلة الالف في مالك ثابتة في قراءة بعضهم وغير ثابتة في قراءة اخرين **سنة قوله** انه قال كنا نسلم قراءة عمر بن الخطاب الطاهر
 في صلواته ولفظ عند طرف لسمع دار ابى جهيم اختلف نسخ الموطأ في ذكر هذا الاسم ففي النسخ المصرية ابوجهير وكذا في النسخ الهندية ابوجهير بزيادة الياء وهما
 مما بين وكلاهما محتملان بالبلاط بفتح الياء الموحدة على وزن معجاف موضع بالمد ينة بين المعصفر والسوق والمعصفران عمر كان جهر على الصوت فيسمع صوته فخذوا
 الحبل لجهره بالقراءة ويشكل على الحديث ان مالك الراوي لم يكن في الصلوة مع عمر فليلحظ ان يكون فاتة بعض الصلوات فيسمع قرائته او يكون في حال مرضه
 لما لم عن اتيان السجود واخبر به طائفة من اهله ويحتمل ان يكون عمر رز كان يفعل ذلك في نافلته في التعمد وغيره قاله الباقى قلت ويحتمل خارج البسلة
 ايضاً ولا بعد في ان مالك اخذ كان يصلي في مسجد اخر **سنة قوله** انه اذا سلم الامام قام عبد الله بن عمر رز فقرأ لنفسه فيما يقضى يعني اذا
 كان يقضى ما سبق به من صلوة الامام فقرأ فيها القرآن وجهر بالقراءة قال الباقى يحتمل ان يكون جهره فيما يقضى لانه يرى
 ان المأمور يقضى على نحو ما فاتته ثم قلت وفي قرائته رز يا جهر يا تميم لمن قال ان للمسبوق
 يقضى اول صلواته لانه لو قضى آخره ما احتاج الى جهر القراءة
 كما هو ظاهر

[illegible]

نأيا همها ألتسما إلى بيته وبين عبدك نصيحتين وقيل لهما بكثرة
 الصفات كالخصوصيات المتقدمة مع كثرة الثواب وقيل المراد
 عظم ثوابها **سنة قوله** قال ابى هذا شعر يان يا هاسع مع
 الصلوات من ابى بنفسه وقد تقدم التصريح بذلك من رواية
 الحاكم فجعلت أبطل أبى أنا خافوا المشى رجاء ذلك للتلاوة في الصلوة
 حصل الله عليه وسلم فيفوت وأوصى بتعليمه قبل الخروج من
 المسجد ثم قلت لما أن الخروج يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بما من تعليمه قبل الخروج فقال كيف تعزأ إلى الصلاة القراء إذا
 افتتحت الصلاة قال ابى فقرأت عليه صلى الله عليه وسلم الحمد
 لله رب العالمين حتى أتيت على آخرها ابى أخر السورة فاستدل به
 أيضا وأعلن ابى السئلة ليست جزء من الفتحة وفيه حجة وبجوب
 الأدل بقراءة ابى إلى ما يقرأها والثاني بقوله صلى الله عليه وسلم
 ما السبب الثاني لكن فيه أن من يقول بالجزئية لا يجعل
 الآية على قوله تعالى اغت عليه وقال **سنة قوله** فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم هي هذه السورة التي وصفت
 بيان فضائلها ومن فضائلها أنها هي السبب الثاني الذي كوفي
 قوله تعالى ولقد آتيناك سبعاً من المثاني والقرآن الكريم

هم مواضع لا توجب الهوى عن كتب فروعهم من ان
 اختاروا لا التمس في هذه المسئلة ليس بشديد
 لان جمهور الامة يتفقون على عدم وجوبه في القارة
 خلف الامام قالوا بحقيقة جزو ولم قول واحد في هذه
 المسئلة لا اختلاف بينهم في ذلك عند الاقوال المتقدمة
 خلف الامام مطلقا لا في الجهرية ولا في السرية وبه
 قال ابن وهب الاذهب عن المماثلة كما في السام
 وبه قال الثوري والاذناني في رواية وبه قال
 احمد في رواية وهو قول ابن المسيب جماعة من
 التابعين كذلك ان يعنى في الجاهلي وفي الامام
 عن البداية وبه قال عروة بن الزبير وسعيد بن جابر
 والزهري والشعبي الضم للمع في الجاهلي واخص من
 ضم المحدث ههنا الام والاك فلا يقر بان الجهرية تسقط
 بالقرينة في السرية وعذر الشافعي في عدم توريده بالقرينة
 في السرية والجمهورية وبهذا المثلث وابو ثور ووافقه

منه فذكر فيقولنا نحن على كتبهم ونخطب الذوات لهم كعادتنا الساس وهذا الموقف لا يجب رمي هذا وقاضيه الإجماع الترندي عن الإمام حسين خليله
جوابه بل لا يجوز أن يقال السابق قال أحمد فهذا جرح من أصحاب النبي هو الذي عليه وسلم تأمل في الخبر فطعن عليه وسلك الصلوة لم يبق رتبة في الكتاب

الباب ومن فضائلها أيضاً ما حقه قوله القرآن العظيم
الذي اعطيت اختاف المشايخ ومعنى هذا القول قيل هذا اليعني
عليه معنى التخصيص لها وان كان كل شئ من القرآن عظيماً كما يقال
هو القرآن العظيم وما لمزقوا في انما لا يتعلق بالفاخرة بل هي مبهمة
القرآن في التخصيص بالفاخرة بل فضل الفاتحة انتهى إلى التسليم
الكلام بما حفظ في الفقه بحثاً من هذا الحديث صحيح وان القصبة وقصة
القصبة وقعت لافرن كعب والابي سعيد بن الجهم معاً وهو الادوية
ورقة من الصلاة لم يقرأها بالقرآن فلا يثبت ان لم يصح صلوات
في كل طاهر من ان يوجب قرائتها في كل صلاة في غير حالة الاختيار
والقراءة خلف الامام فيما في صلوات لا يجهر الامام فيه الضمير
بقوله لا يجهر اخلفت الروايات في القراءة خلف الامام ففيه
جهر الامام ولما اختلفت الامم في هذه المسئلة وأشار إلى
على ما اذا جهر الامام وروايات الامم في الاختلاف في القراءة ولذا
فيها اذا جهر ما وروايات الاخرى المناسبة لها فكانت جميع
ومن واختار من هذه القراءة خلف الامام في الوقت قد تقدم في الاصل

هو والله در الحنفية ما قالوا الامور في الحديث من هذه الصلوة ناقصة ذلك خدام ونقصان يجب اعلمتها نعم من اثبت بهذا الحديث بطلان الصلوة فهذا الحكم من فاسد لان النقص لا يقال له معدوم فليت شعري لمن يكون الحديث صحيحا قوية وليت شعري من ذهب اكثر من الذين قالوا بنقص الصلوة من غير انما الحكم بغير حكماء في الحديث ومن الذين قالوا بالبطلان فانك اعل مؤدى الحديث ولو قرأت الحديث ليدل لا على الغرضية فلا يلحق الحنفية لانهم قالوا بوجوب الفاتحة والوجوب يثبت بالاحراز والاحراز الدالة على الغرضية فلا يلحق للوجوب ان يكون بمعنى الادلة ولا يلحق الغرضية ليقبى للوجوب بعد ذلك لكونها اشهر احوالا فثبت انه دقيق بل من الشمس

له قوله قال بوالسائب فقلت يا ابا هريرة وراي الامام انصح قال بوالسائب فغضب اي كسب بينه وراي وهو السائد تائيسا وتنبها له على فهم مراده عنده وما شاهد من التوبة في ترك القراءة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج هي خداج غير تام قال قلت يا ابا هريرة اني احب ان اكون وراي الامام قال فغضب وراي ثم قال قرأ بها في نفسك يا غارسي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله تعالى قسمتم الصلوة بيني وبين عبدك نصفين فضعفها لي ونصفها لعبدى و لعبدك ما سأل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأوا يقول لعبدك الحمد لله رب العالمين يقول الله حمدنى عبدى يقول لعبدك الحمد الرحمن الرحيم يقول الله اشنع على عبدى يقول لعبدك مالك يوم الدين يقول الله تعبدنى عبدى يقول لعبدك يا كنعبد ويا ك نستعين فهذا الآية بينى وبين عبدى و لعبدى ما سأل يقول لعبدك هذا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فهو لعبدى ولعبدى ما سأل

له قوله يقول من صلى صلاة فمفعول به او مفعول مطلق وقال مبرك التذكير فيه ان اريد به البعضية كالظهور والعصر غيرهما كما يفهم من قوله وان اريد به الجنس محتمل ان يكون مفعولا به وان يكون مفعولا مطلقا لم يقرأ فيها بأم القرآن اي الفاتحة وفيه رد على من كره التسمية بذلك فوجدوا بكسر الحاء الجبهة واللاملة فالت فوجهم اي ذات نقصان من فلفظ ذات واقيم خدام مقامه و قال القارى اي ناقصة او منقوصة وذات خداج من قولهم خدجت الناقة اذا الت ولدها قبل او ان التاجر وان كان تام بالخلق واخذجه اذا ولد قد ناقصا وان كان تام الولادة هكذا قاله الخليل وغيره وقال جماعة من اهل اللغة خدجوا اخبر بمعنى خدبهم هي خداج زلة وتكيد القول الاول في مقام بيان لقوله خداج اوبدل منه و

عن الامور كلها فلهذا انما يرضى وبين عبدى فان اولها تعطل له تعالى باقرار الصلوة له تعالى واخرها له في الاصل طرح الحديث القدسي قال القارى هو ما يكون بالهام او منام او بواسطة جبريل عليه السلام وقال الطبري القرآن هو اللفظ المنزل به جبريل عليه السلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخفى ان الله تعالى ان لفظه هز ومنزل بواسطة جبريل عليه السلام او بالهام او بالنام فافهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ومجتهه نفسه وسائر الاحاديث لم يصفه الى الله ولم يرو عنه

له قوله قال بوالسائب فقلت يا ابا هريرة وراي الامام انصح قال بوالسائب فغضب اي كسب بينه وراي وهو السائد تائيسا وتنبها له على فهم مراده عنده وما شاهد من التوبة في ترك القراءة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج هي خداج غير تام قال قلت يا ابا هريرة اني احب ان اكون وراي الامام قال فغضب وراي ثم قال قرأ بها في نفسك يا غارسي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله تعالى قسمتم الصلوة بيني وبين عبدك نصفين فضعفها لي ونصفها لعبدى و لعبدك ما سأل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأوا يقول لعبدك الحمد لله رب العالمين يقول الله حمدنى عبدى يقول لعبدك الحمد الرحمن الرحيم يقول الله اشنع على عبدى يقول لعبدك مالك يوم الدين يقول الله تعبدنى عبدى يقول لعبدك يا كنعبد ويا ك نستعين فهذا الآية بينى وبين عبدى و لعبدى ما سأل يقول لعبدك هذا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فهو لعبدى ولعبدى ما سأل

قيل انه تأكيد وقيل تفسير من احد الروايات لخبر خداج قاله القارى والظاهر انه تأكيد من قوله صلى الله عليه وسلم لا يقرأها من من لم يقرأ بها فاتحة الكتاب يبطل صلوة كذا في المثل قال الزرقاني هو حجة قوية على وجوب قراءتها في كل صلوة لكنه محمول عند مالك ومن وافقه على انهم والقد لقوله صلى الله عليه وسلم ولذا اقرأوا فاستمعوا رعاها وسلم قال ابن عبد البر وزعم من لم يوجها ليتها في الصلوة ان قوله خداج يدل على جوازها لان الصلوة الناقصة جائزة وهذا الحكم فاسد لان النقص لم يقر الخ والظاهر ان هذا ارد منها على الحنفية لان قاصدهم يفهمون من الحنفية انهم قالوا بجواز الصلوة بدون الفاتحة ولذا اتبعوا الحافظ في التفسير اشد التحجب الحقيقة ليس كذلك والحنفية ابدى ما قالوا بجوازها بدون الفاتحة

له تعالى باقرار الصلوة له تعالى واخرها له في الاصل طرح الحديث القدسي قال القارى هو ما يكون بالهام او منام او بواسطة جبريل عليه السلام وقال الطبري القرآن هو اللفظ المنزل به جبريل عليه السلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخفى ان الله تعالى ان لفظه هز ومنزل بواسطة جبريل عليه السلام او بالهام او بالنام فافهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ومجتهه نفسه وسائر الاحاديث لم يصفه الى الله ولم يرو عنه

له قوله قال بوالسائب فقلت يا ابا هريرة وراي الامام انصح قال بوالسائب فغضب اي كسب بينه وراي وهو السائد تائيسا وتنبها له على فهم مراده عنده وما شاهد من التوبة في ترك القراءة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج هي خداج غير تام قال قلت يا ابا هريرة اني احب ان اكون وراي الامام قال فغضب وراي ثم قال قرأ بها في نفسك يا غارسي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله تعالى قسمتم الصلوة بيني وبين عبدك نصفين فضعفها لي ونصفها لعبدى و لعبدك ما سأل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأوا يقول لعبدك الحمد لله رب العالمين يقول الله حمدنى عبدى يقول لعبدك الحمد الرحمن الرحيم يقول الله اشنع على عبدى يقول لعبدك مالك يوم الدين يقول الله تعبدنى عبدى يقول لعبدك يا كنعبد ويا ك نستعين فهذا الآية بينى وبين عبدى و لعبدى ما سأل يقول لعبدك هذا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فهو لعبدى ولعبدى ما سأل

قيل انه تأكيد وقيل تفسير من احد الروايات لخبر خداج قاله القارى والظاهر انه تأكيد من قوله صلى الله عليه وسلم لا يقرأها من من لم يقرأ بها فاتحة الكتاب يبطل صلوة كذا في المثل قال الزرقاني هو حجة قوية على وجوب قراءتها في كل صلوة لكنه محمول عند مالك ومن وافقه على انهم والقد لقوله صلى الله عليه وسلم ولذا اقرأوا فاستمعوا رعاها وسلم قال ابن عبد البر وزعم من لم يوجها ليتها في الصلوة ان قوله خداج يدل على جوازها لان الصلوة الناقصة جائزة وهذا الحكم فاسد لان النقص لم يقر الخ والظاهر ان هذا ارد منها على الحنفية لان قاصدهم يفهمون من الحنفية انهم قالوا بجواز الصلوة بدون الفاتحة ولذا اتبعوا الحافظ في التفسير اشد التحجب الحقيقة ليس كذلك والحنفية ابدى ما قالوا بجوازها بدون الفاتحة

ام القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمما جهر فيه من الصلوات رسول الله فاعل لقوله جهر صلى الله عليه وسلم بالقراءة حين سمعوا ذلك التشبث من رسول الله صلى الله عليه وسلم اثبت اكثر احدى كونه من كلام ابن شهاب حتى التزم في المبدأ كونه من كلام ابن شهاب وهو الصواب لو سلم كونه من كلام الزهري فاذا امكن الحديث يوفق بقول من ينم القراءة خلف الامام مطلقا لانه لم يبق اذ انحصر الجهرية ويقوم قوله صلى الله عليه وسلم ما لي نأزع القرآن ولذا ترك العصابة ومنع الله عنهم القراءة خلف الامام مطلقا كما تقدم عن الهداية وغرض المصنف بهذه الرواية تأييد لما قاله الاول من ترجيح ترك القراءة في الجهرية والامر بتركها عندنا الحنفية هو ترك القراءة خلف الامام **سنة قول** في التامين خلف الامام التامين مصدر راس بالشد بدأى قال امين بالمد والفتحة قال العيني نضر هذا للغة ان الشديدين **٥٩** العوام وهو خطأ في هذا اهل الاربعة واختلفت الشافعية في مسائل الصلوة بذلك وعندنا حنفية وعندنا لا تقصد وعليه الفتوى لمزجهم من اسماء الافعال ومعناه اللهم استجب عند الجهرية وقول غير ذلك مما يرجع الى هذا المعنى قال العيني امين ليس من اوزان كلام العرب وهو مثل ما قيل وقابل وقيل هو تصويب هذين وقيل سمع من سمائه تعالى الا انها سقطت حواشي المدايع فاقبل المدايع مقامه وفي المجتبى لاختلاف ان امين ليس من القرآن حتى قالوا يا ربنا من قاله منه اتقوا واختلقت الاثمة في تأويل الامام فاشبهوا الامام مالك ومن رواية عن الامام الى حنفية انه لا يؤمن على رواية ابن التمام عن مالك وهو هو المعتبر عندهم وعنه انه لا يؤمن في الجهرية ويؤمن في السرية ورواية المدايع عندهم يؤمن لكن قالوا ان هذا اسرار القراءة فلم يختلفوا في انه يقول ويؤمن وقالوا لانه التامين تأويل الامام الا انه اختلوا في الجهرية بعد ما علم انه لا يجهر بها في السرية فقال الحنفية لا يجهر في الجهرية وكذا عندنا لانه كما في البايع وقال الشافعية واسم الجهرية في الجهرية وفي السرية قال الشافعية في الجهرية ان السرية والامام كل منهما باعين جهرية كانت الصلوة في السرية لمزجهم واما ما ذكره في اتفاق الاربعة على تأويلها فاختلوا في الجهرية فقال الحنفية ومالك والشافعية في الجهرية يأتى بها سر او قال الشافعية في القديم واحد يجهر بها في الجهرية كذا في العيني والبذل ثم التامين **سنة قول** في قولنا هذا من الامام هذا اخذوا في ان الامام ايضا يؤمن ولا حاجة الى الجواب عن التمام ما لك على رواية المدايع واما على الرواية المشهورة فاجيب باجوبة منها انها قضية شرطية وتعقب بان التفسير باذا يشعر بتحقق الوقوع ومنها انه لا يوجد في غير حديث الزهري وتعقب بان الزهري امام لا يجزوه المقروء مع انه يوجد في غيره ايضا ومنها انه لم يجر الرواية الدالة على ان الامام لا يؤمن بجهة المعنى وهو ان الامام يختص باكد ما ينبغي ان يختص بالامام باميين ومنها ان معنى من بلغ موضع التامين كما يقال بعد بلغ غدا وان لم يدخلها كذا في الزرقاني مفصلا وتعقب بان هذا هو الحقيقة اولى فامتنوا اى قولوا امين استدلل بهذا الحديث على المستلكن ذكرهما شلوم البخاري الاول ما قال بعضهم ان تامين المأموم موقوف على تامين الامام قال لمحافظة هرسياق الاموان المأموم انما يؤمن اذا امن الامام لا اترك وقال به بعض الشافعية

مالك عن ابن شهاب عن ابن كريمة الليثي عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من صلوة جهر فيها بالقراءة فقال هل قرأ معي منكم احدا فقال رجل نعم انا يا رسول الله قال فقال سبيل الله صلى الله عليه وسلم انا قول بالي نأزع القرآن فانتحي الناس عن القراءة سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جهر فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقرأة حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاء في التامين خلف الامام مالك عن ابن شهاب عن سعيه ابن المسيب وعن ابي سلمة بن عبد الرحمن انما اخبرنا عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا امن الامام فامتنوا فانه من وافق تامينه تأييد للملازمة عقوله ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بين مالك عن سمي

سنة قول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من صلوة جهر فيها بالقراءة سمع ابن كريمة عن سعيه ابن شهاب عن سعيه ابن المسيب وعن ابي سلمة بن عبد الرحمن انما اخبرنا عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا امن الامام فامتنوا فانه من وافق تامينه تأييد للملازمة عقوله ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بين مالك عن سمي

فاحمل المذوى في شهر المذهب الاتفاق على خلافه ونضر الشافعية في الامام على ان المأموم يؤمن ولو تركه الامام سهوا وعدا انتهى والثانية ما قاله لمحافظة استدلل به على تأخير تامين المأموم عن تامين الامام لانه رتب عليه بالغا ولكن المراد اذا اراد التامين وبذلك قال الجمهور فانه التصديق لسان من وافق تامينه ولفظ الجمهور فان الملزمة تؤمن فمن وافق تامينه تأييد للملازمة في القول والزم ان لا يلاخلص كما جزم به ابن حبان وغيره قال ابن العربي يحتمل الموافقة في الزمان والوقت ويمتثل في الاخلاص والظاهر الوقت والمزجهم لان المراد بالملزمة التي في الساموكا سعيهم في الرواية الثانية ولفظ مسلم فوافق ذلك قولنا هذا لساموكا وقيل المراد بهم المحافظة وقيل الذين يتماثلون منهم وقيل الذين يشهدون تلك الصلوة عقوله ما تقدم من ذنبه قال البايع في ظاهره غفران جميع ذنوبه المتقدمة و قال لمحافظة هذا الجمل عند العلماء على الصلوة ثم قلت لو حصل كما لا يلزم عند القيام بحضرة عز شانه وجل برهانه فلما تمنع من التعميم كما تقدم في الوجه و قيل ليس المكفر هو التامين الذي فعل لعبد بل وفاق الملزمة وليس ذلك الى صنعه بل فضل من الله سبحانه بعباده وفاق فيهم الصغار والكبار لكن خص منها حقوق الناس قاله الزرقاني ثم وقع في بعض الروايات زيادة وما تأخر واثبت الزرقاني تبعا لمحافظة شذوذ **سنة قول** في قولنا هذا الجمل وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول امين هذا امر يسر وكذا في موطن محمد ووصله حفص بن عمر المدايع عن مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة به اخرجه الدارقطني في العلل وقال تغرد به حفص وهو ضعيف وذكره الزرقاني بعض طرق اخر وهذا الجمل عند المالكية على الانفراد كما في البايع وعمومه حجة للجمهور ومنهم الحنفية

هم أصحابها أنه يسبط أو لا يفقد عند الإشارة كما تقدم عن ابن العمام ويؤيد كلامه حديث الباب وقال القاري في تزيين العباد المعتقد عندنا لا يعقد إلا في الاختلاف الفاظ الحديث وربما اختلفت يحصل لميمع بين الأدلة فإن بعضها يدل على أن العقد من أول القعود وبعضها يشير إلى أنه لا يعقد أصلا مع الاتفاق على تحقيق الإشارة انتهى وأشار بأصبعه التي تل الإبهام وهو السبابة ووضع كفه اليسرى على فخذة اليسرى بأسطها عليه وقال ابن عمر هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل قال الإمام محمد وصنيع رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ وهو يقول بي جنبه فالحق قلت وفي الحديث استقر الإصبع بالسبابة في التشهد وهو مهم عند الأئمة

٤٤

أو لما في كيفية الإشارة فقد روت فيها روايات مختلفة كما تقدمت الإشارة إليها منها أن يقبض الأصابع كلها إلا السبابة والإبهام فيعقد كأنه يعقد ثلاثا وخمسين وهو رواية ابن عمر ومنها أنه يعقد ثلاثا وعشرين وهو رواية ابن الزبير ومنها يقبض الأصابع الثلاثة ويرسل الإبهام وهو الوسيط وهو رواية أبي حميد الساعدي قلت كذا في السبابة وقد تنبعت من روايات أبي حميد الساعدي لم أجدها ذكر القبض بل ظاهر روايات أبي حميد الإشارة مع البسط ومنها يقبض الخضر والبيض ويلق الوسيط والإبهام وهو رواية دائل هو الموحدة عند الخلفاء كما سيأتي عليه قوله ولما لا يتركه إلى جنبه أي جنب ابن عمر رجل لعله ابنه كما في الحديث الآخر فلما جلس ذلك الرجل في الرابعة من أربع ركعات وظاهر أنه لم يجلس في ما بعد الركعتين هكذا ووجهه ظاهر أن الجلوس بعد الركعتين طويل فالعذر فيه أقوى تبرير وشي رجله قال الباقى التبرير من غير أن أحدهما أن يخالف بين رجله فيضع رجله اليمنى تحت ركبته اليسرى ورجله اليسرى تحت ركبته اليمنى والآخر أن يتبرع ويشي رجله من جانب واحد فتكون رجله اليسرى تحت فخذة وساقه اليمنى ويشي رجله اليمنى فتكون عند اليته اليمنى ويشبه أن هذه كانت قاعدة الرجل انتهى قلت والعيب من الباقى كيف اختار هذه العبارة لأنها هي التورك بعينه فيكون انكار ابن عمر غير على الرجل متعلقا بجلوس التورك للهمل لأن يقال أنها لما كانت منصوبة كما سبق في رواية إمامنا القاسم فاضطر الباقى إلى اختياره فأحدث حديثا جديدا من أنكر التورك وحمل على العذر كما لا يخفى عليه قوله فلما انصرف عبد الله من الصلوة فاب ذلك الجلوس عليه أي على الرجل لأنه ترك سنة الجلوس في الصلوة فقال الرجل لعبد الله معتذرا فأنك تقبل ذلك يعني فليس مثل ذلك الجلوس فقال عبد الله بن عمر ربه فاعتذر لي أني اشتكى يعني أني لا أفعل هذا الكون سنة الجلوس في الصلوة وإنما أفعله لشكوى في رجله عليه قوله أنه رأى عبد الله بن عمر يرجع في السجدة أي بين السجدة في الصلوة على صدره وقد مضى قال الباقى يعني رجوع ابن عمر على صدره وقد مضى في السجدة

له قوله وقال ابن عمر لم يقيم على المنع من التعبد فقط بل شدته إلى حب الجلوس في الصلوة تكبيلاً للفائدة أصح مما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع في جلوس الصلوة فقلت سرما وما مدة تحصيل السنة كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع قال ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس في الصلوة أو للتشهد أو ليس هذا حكم الجلوس في الصلوة مطلقاً والحق أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي بالفاظ مختلفة معناه وروى البيهقي من حديث عبد الله بن الزبير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس في السجدة أو أربع وضع يديه على ركبتيه وأشار بأصبعه ووضع كفه اليمنى بسطاً أو لا على فخذة

أنه كان يرجع عليها عند رفع راسه من كل واحدة من السجدة في الصلوة إلى أن يستوي على قدميه فرجوعه من الأولى إلى القعود على رجله من أقرب ما كان يقدر عليه من هيئات الجلوس ما كان يسير عليه في الرجوع إلى السجدة وهذه الهيئة يتيسر عليها الرجوع منها إلى السجود وأما في السجدة الثانية فلا يخلو إما أن يكون رجوعه إلى قيام أو جلوس فإن كان رجوعه إلى جلوس عاد إلى تلك الحالة فترتيب لأنه كان لا يقدر على غيره ذلك وإن كان إلى قيام رجوع إلى صدره وقد مضى إلى الاعتقاد عليها وهو قاعد شيء من الغيظ إلى القيام انتهى فمعتبرا قلت والظاهر أن المراد منه جلوسه بين السجدة لا غير كما هو لفظ رواية محمد في موطأ عن المغيرة بن حكيم قال رأيت ابن عمر يجلس على عقبه بين السجدة في الصلوة الحديث فعمل قول في السجدة بين علي بين السجدة وبينه ثم أعلم أن هذه إحدى صورتين فسرهما الإلقاء المنى عنه في الروايات وحاصل الكلام أن الاعتقاد المفسر بالجلوس على الأرض ناصباً فحذبه جميع على كراهته كما تقدم عن المغيرة وكذا نقل عليه الجماعة في الاستدكار وأما الاعتقاد المفسر بالجلوس على القدمين فمفكوكه أيضاً عند الأربعة ترجيحاً لروايات الشيء إلا في قول للشافعي وأحمد وكذا عند الثوري والبيهقي وبعض من السلف جمعاً بين الروايات فثبت بر ١٢ عليه قوله فلما انصرف أي فرغ ابن عمر من الصلوة ذكر ببناء الفاعل والتعبير إلى مغفلة له أي لابن عمر ولفظ محمد فذكرت له ذلك أي استفسر عن ذلك الجلوس هل هو سنة الصلوة واحتجهم إلى الاستفسار لما أنه رأى من فعل غيره ما يخالفه فقد تقدم أن الجمهور على تركه فقال ابن عمر إنه أي تلك الهيئة ليست سنة الصلوة بل سنتها الإفراش وإنما أفعل واجلس هذا الجلوس من أجل أني اشتكى فالرجوع إلى السجدة الثانية ليس جديداً ١٣

[illegible][illegible][illegible][illegible]

البقية عن صلحك اشهد ان لا اله الا الله زاد في حديث عائشة رضي الله عنهما في حديث واحد لا شريك له وكذا في رواية ابن مسعود عند ابن ابي شيبة الا ان سنده ضعيف كما في البذل وكذا في رواية ابي موسى عند مسلم وحديث ابن عمر عند الدارقطني ولكن عند ابي داود عنه انه قال زدت فيها لا شريك له قاله الزرقاني واشهد ان محمدا عبدا بالضم المبطوعة الهندية وكذا في نسخة الباجي وفي الزرقاني عبد الله ولعله وهم من الناس ورسوله وروى عبد الرزاق عن ابن جريح عن عطاء قال بينا النبي صلى الله عليه وسلم يعلم التشهد اذ قال رجل واشهد ان محمدا عبدا وعبد فقال عليه السلام لقد كنت عبدا

التشهد مختلفة جدا ويصحب عليها اختلاف من بعدهم في اختيار بعض دون بعض سحيا بما مع الاتفاق على انه يجوز الاتيان بكل ما ورد ويرتقى عدد التشهدات التي يوجد في الكتاب المشتمل من كتب الحديث الى عشرة وقال ابن العربي صلواتهم ثلثة ابن مسعود وابن عباس وغيرهم قلت ويرتقى عدد جملة من روى من الصحابة في التشهد الى اربعة وعشرين لكن ما اختاره الامامان ابو حنيفة واحمد واصحابهما واصحاب الحديث واكثر العلماء هو تشهد ابن مسعود اخبرنا الاثني الستة ومهملو اهل الحديث والرواية كالمطأرى واليهي والطبراني والبخاري ورجلة اصحاب النقل قال الترمذي والعمل عليه عند اكثر اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم من التابعين وهو قول الثوري وابن المبارك واحمد واسحق الخ قال المحافظ في الفهم الباري وذهب جماعة من محدثي الشافعية كابن المنذر الى اختيار تشهد ابن مسعود وذهب بعضهم كابن خزيمة الى عدم الترجيح الخ وعليه ابو بكر الصديق رضي الله عنه كما يعلم الصبيان في الكتاب كما في مصنف ابن ابي شيبة ورجحه من اختاره بوجود كثرة الاول ما في نصيب الراية وغيره ان الائمة الستة اتفقوا على تحريم روايته لفظا ومعنى وذلك نادر واهل درجات الصحة عند المحدثين ما اتفق عليه الشيخان فكيف اذ اتفق عليه الستة لفظا ومعنى وأثنى انه اجتمع العلماء على ان حديثه اهم ما ورد في التشهد قال الترمذي هذا اصح حديث في التشهد وقال البخاري لما سئل عن اصح حديث في التشهد وعندي حديث ابن مسعود وروى من نيف وعشرين طريقا ثم سرد اكثرها وقال لا نعلم روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد اثبت منه ولا اهم اسانيد او لا اشهر رجلا ولا اشد نظافا بكثرة الاسانيد والطرق كذا في التلخيص وفي الفتح خلاف بين اهل الحديث في ذلك ومن جزم به الباقون في شرح السنة وقال محمد بن يحيى الذهلي حديث ابن مسعود اهم ما روى في التشهد وروى الطبراني بسنده الى بريدة بن الحبيب قال ما سمعته احسن من تشهد

الاولين ويدعو اذ اقضى تشهدا بما يداله الصلوة فخص حين فرغ من تشهد قال الطحاوي من زاد على هذا فقد خالف الاجماع الخ فان زاد عامدا كراه او ساهيا وجعل في سجود السهو انتي كلام الشافعي مختصرا قال القاري هذا معمول عندنا على السنن والنوافل وفي الحاشية عن المحقق محمد الحنفية على التطوع قلت لاحاجة الى الجواب بعد ما تحقق ان ابن عمر زاد في التشهد ما زاد باجتهاد وهذا يحمل ايضا على اجتهاد زعم مع ان المرجح في التشهد روايات ابن مسعود وايضا يخالف لمذهب مالك الراوي لها والراوي اذا خالف مرويه يسقط الاحتجاج عنها او عنه كما بسط في الأصول قال ابن القيم في الهدى ولعمري ان صل الله عليه وسلم صلى عليه وسلم صلى عليه وعلى آله في هذا التشهد ولا كان ايضا يستعيذ فيه ومن استحب ذلك انما فيه من عومات واطلاقات قد تمهين موضعها وتقيدها بالتشهد الأخير والراوي ابن ابي شيبة في مصنفه عن ابن عمر قال ما جعلت الراحة في الركعتين الا للتشهد واخرج عن الحسن انه كان يقول لا يزيد في الركعتين على التشهد شيئا ١٢

ابن مسعود ١٣ الماشية المتعلقة تصفحة هذا قول ان عبد الله ابن عمر كان يتشهد وهذا تشهد ابن عمر اختلف في بعض الفاظه ذكره المحافظ في التلخيص واختلف في رفعه ووقفه واخرج ابو داود حديث ابن عمر مرفوعا في التشهد مثل حديث ابن مسعود الا انه قال زدت فيه وحده لا شريك له فيقول في اوله بسم الله كذا روى عنه وورد ايضا في حديث ابيه عمر بن عروة عند سعيد بن منصور وعبد الرزاق وغيرهما وعوم من رواية مالك عن الزهري وليست فيها هذه الزيادة قاله المحافظ قلت وليس في حديث ابن عمر ايضا من طريق مجاهد كما نقله المحافظ في التلخيص اذ قال وحديث ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اول ما يتكلم به عند القعدة القيات لله ابو داود والدارقطني والطبراني من حديث مجاهد عن ابن عمر بن الخطاب وقال القيات في المقامد المحسنة زيادة التسمية في التشهد ليس بصحيح وقال في المدونة قال مالك لا اعرف في التشهد بسم الله الرحمن الرحيم ولكن بيد ابا القيات لله الخ وقال الباجي ليس من سنة التشهد عند مالك البسلة في اول التشهد لانا قد بينا ان السنة هو تشهد عمر بن الخطاب فيه كذا في قوله شهدت ان لا اله الا الله شهدت ان محمدا رسول الله بصيغة الماضي فيلحق في رواية محمد الا ان فيها زيادة العطف بين الجملتين وليس في نعم الموطأ يحيى حرف العطف الا في نسخة الباجي قال الزرقاني هذا يخالف للمروي في الاحاديث الصحيحة بلفظ اشهد في الموضعين وعليه المعول والعمل الخ يقول ابن عمر هذا التشهد في الجلوس الذي بعد الركعتين الاولين ويدعو اي ابن عمر اذا قضى واستمر تشهد المذكور بما بدأ به اي بما شاء والد اعرف في التشهد الاول لا يستحب عند الامامية كما في المعنى اذ قال ولا يستحب الزيادة على هذا التشهد ولا تطويله ولهذا قال النعمي والثوري واسحق وعن الشعبي انه لم يربا سألني صلى الله عليه وسلم وكذلك قال الشافعي الخ وعد الشعبي في البناء والسعادية وغيرهما مع الجمهور وفي السعادية عن الشعبي من زاد في الركعتين على التشهد

م على انه يتخير من الداء المأثور وما شبهه وحكى عنه ابن المنذر بن عوفيا شام وهذا هو الصحيح الشاهد الله تعالى ان قال حافظ واستثنى بعض المشافهة ما يقع من امر الدنيا فان اراد الفاحش من اللفظ فمحتل والافلاحت ان الداء عاريا لأمور المحرمات مطلقا لا يجوز ان قال العيني ثم اعلم ان العلماء اختلفوا فيما يدعونه الانسان في صلواته فعند ابي حنيفة واحمد لا يجوز الداء والاب لا اعية المأثورة او الموافقة للقرآن العظيم لقوله صلى الله عليه وسلم ان صلواتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس الحديث رواه مسلم وذكره ابن ابى شيبة عن ابى هريرة وطائفة ومحمد بن سيرين وقال الشافعي ومالك يجوز ان يدعوا فيها بكل ما يجوز ان يدعوه خارج الصلوة من امور الدنيا والدنيا وقال ابن حزم

م

بغضبة التعوذ بما في حديث عائشة عند مسلم الخ وذكر صاحب البرهان الامام مالك رايتين احدهما مع ابي حنيفة والثانية مع الشافعي في عموم اختيار الداء عاريا وبوب ابي حنيفة

فاذا اجلس في اخر صلوة تشهد كذلك ايضا الا انه يقدم التشهد ثم يدعوا بما بدا له فاذا قضى تشهدا واراد ان يسلم قال السلام على النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين السلام عليكم عن يمينه ثم يرد على الامام فان سلم عليه احد عن يساره وعليه ما لك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها كانت تقول اذا شهدت التحيات الطيبات الصلوات الزاكيات لله اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا

في مصنفه باب من استحب ان يدعوا في القرآن وذكر فيها عدة اثار تؤيد من اختاره نعرض عن ايراد هذه مالا يقتضي تركه قوله فاذا اقصى ابن عمر تشهدا وانتهى عنه ايضا واراد ان يسلم للاصناف عن الصلوة اعاد من التشهد ما هو من جنس السلام وقال السلام على النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين قال الزرقاني وكان يكره لما انه روى كان يجب ان يجمع الصلوة بالسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن الامام مالك استحب ان يجمع اليها في التأييد لا يثبت السلام عليكم تسليمة تحليل يحاطب من عن يمينه قال في المغني والتسليم واجب ولا يقيم غيره مقامه وبهذا قال مالك والشافعي وقال ابو حنيفة لا يتعين السلام للفروج من الصلوة بل اذا اخرج بها بينا في الصلوة من عمل او حدث او غير ذلك جاز لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجعله المسمى في صلوة ولو وجب الامر به لانه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ولنا قوله صلى الله عليه وسلم وتخليها التسليم انتهى وقال الباجي وقدرى عن ابن القاسم انه اذا احدث في التشهد في اخر صلواته ان صلواته قد صحت وكملت وهو يقرب من قول ابي حنيفة الخ وقال العيني اختلف العلماء في هذا فقال مالك والشافعي واحمد واصحابهم اذا انصرف المصل بغير لفظ التسليم فصلواته باطله حتى قال النووي لو اختلف بحرف من حروف السلام عليكم لم تنقض صلواته وذهب عطاء بن ابي رباح وسعيد ابن المسيب وابراهيم وقتادة وابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وابن جرير الطبري الى ان التسليم ليس بفرض حتى لو تركه لم تبطل صلواته انتهى وفي السماعية هو قول علي بن رزق وابن مسعود والفضلي والنوري والاوزاعي قلت السلام عند الحنفية واجب يجب اعادته الصلوة بتركه وهذا ايضا من المسائل المسببة على اصولهم من التعزير بين الواجب والغرض ثم يرد على الامام ابي مسلم مرة ثانية ينوي به الرد على الامام فان سلم عليه احد عن يساره ايضا بان يصلي خلف الامام ويكون على يساره ايضا احد روى عليه ايضا وهذا اسلام ثالث قال الزرقاني ولعل

له قوله فاذا اجلس ابن عمر في اخر صلواته في القعدة الثانية تشهد كذلك ايضا كما تقدم في الجلس الاول لانه يقدم التشهد على الدعاء في كلا للوضوءين ثم يدعوا بعد التشهد بما بدا له ظاهر الحديث ان المصنف يدعوا بما شاء قال الزرقاني اى من امر الدنيا والاخرة لصلواته عليه السلام ثم يقرب من الداء عاريا محبة اليه وخالف في ذلك طائفة والنسخ وبوجوه في الباقي القرآن كذا اطلق ابن بطال وجماعة الخ قال في الهادية ودعا بما يشبه الفاظ القرآن والاذعية للمأثورة ولا يجوز ما يشبه كلام الناس تحوز عن الفساد ولهذا يأتى بالماثور المحفوظ مما لا يستحيل سؤاله من العباد كقوله اللهم زجني فلانة شبه كلام الناس وما يستحيل كقوله اللهم اغفر لي ليس من كلامهم الخ قلت وهذا مذهب الحنفية وما نقلوا عنه انهم قالوا لا يدعوا الا بما في القرآن بهل بهذا هبنا قال حافظ كذا اطلق ابن بطال وجماعة عن ابي حنيفة روى والموجود في كتب الحنفية انه لا يدعوا في الصلوة الا بما في القرآن اوثبت بالحدوث لو كان ما ثور الى

اخره قلت وبه قالت الجماعة قال في المغني فان دعا في تشهدا بما في الاضغاف فلا بأس به والحيلة ان الداء في الصلوة بما وردت جائز قال الاثره قلت لابي عبد الله هو كلام يقولون لا تدعوا في المكتوبة الا بما في القرآن فخص يد كالمغضب قال من يقف على هذا وقد توارث الاحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ما قالوا قلت اذا اجلس في الرابعة يدعوا بما شاء قال بما شاء لا ادري ولكن يدعوا بما جاء وما يعرف ثم قال ابن قدامة ايضا ولا يجوز ان يدعوا في صلواته بما يقصد به ملأه الدنيا وشهداتها مما يبسه كلامهم الاذميون واما بينهم مثل اللهم ارزقني جارية حسنة ودارا قورا عطيها ما طيبا وليستنا انيقا وقال الشافعي يدعوا بما احب لعموم قوله ثم ليتخير من الداء عاريا محبة ولنا قوله صلى الله عليه وسلم ان صلواتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس الا ما شاء الله تعالى في التكبير الحديث اخرجه مسلم والخبر صحيح

ما لك من ترك حديث ابن عمر هذا الموقوف عليه لما فيه ان الامام لم يسلم ثلاثا ان كان على يساره احد لانه المشهور من قول مالك وقال الامامة الثلاثة وغيرهم على كل مصل تسليمتان عن يمينه وشماله ولو ما مر ما والافعالك روى لا يقول ما في خبر ابن عمر هذا من السلسلة في اوله وابداله لفظ تشهد بشهد والدعاء في التشهد الاول واعادة السلام على النبي والصالحين بعد الدعاء قبل السلام وادى عليك ايها النبي بالسلام على النبي انتهى قوله انها كانت تقول اذا شهدت بصيغة المؤنث للغائب ولفظ عهد انها كانت تشهد فتقول التحيات الطيبات وعدد اليه في زيادة التسمية في اولها كما يصح كونها ليست من طريق مالك بل من رواية ابن اسحاق عن عبد الرحمن الصلوات الزاكيات لله قال الزرقاني فقصصا لفظ ولم عقب قولها التحيات بخلاف ما في احاديث عمر وابن مسعود وابن عباس وهي مرفوعة فتقدم على الموقوف قلت لكنها موجودة في بعض طرق البيهقي اشهد ان لا اله الا الله جل روايات عائشة روى في تقديم الشهادة على السلام وبوب عليها البيهقي باب من قدم كتمنى التسليم وتقدم الكلام على زيادة واحدة لا شريك له تحت حديث عمر بن محمد كذا في النسخة بدون لفظ اشهد ولفظ رواية محمد واشهد ان محمدا وهكذا في رواية البيهقي بطريق مالك بلفظ اشهد ان محمدا عبدا لله كذا في اكثر النسخ وفي هامش الباجي عبد الله بالضمير بدل اسم الجلالة وكذا في نسخة محمد بن محمد وكذا في رواية البيهقي بطريق مالك بالضمير وروى لم تختلف الطرق عنها ولا عن غيرها في تقديم عبده على رسوله وتقدم برواية عبد الرزاق مرسلنا انكاره صلى الله عليه وسلم على من قال ربه وله وعبد الا ان في روايتها تقديم الشهادة على السلام بخلاف الروايات الاخرى السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وكانت تقول روى للخروج من الصلوة البقية على صفه

[illegible]

له قول له اقصر الصلوة بضم الصاد المهملة على بناء مجهول اي اقصرها الله وبفتح القاف ومنهم المهاد على بناء الفاعل اي صارت قصيرة قال النووي هذا اكثر واوضح وقال ابن رسلان الفعل لانزوم متعد فاللزام مفهوم الصاد لانه من الامور الخلقية كتحسين وقبح المتعدى بضم الصاد منه قصر الصلوة وقصرها بالقصيف والتشديد وقصرها على السوا وحكامن الازهرى امسيت ببناء الخطأ قال ابن رسلان الاستفهام مهنأ على بابه لم يخرج عن موضوعه والاستفهام تارة يراد به التهور وتارة يطلب به التصديق قال الدارقطني في البيهقي هذا ومثله اعلم في الدين ام دبس والثاني كقوله اخى ما يقول ذواليدين ومثله اقام زيد ثم الذي يلى الهزيمة هو المستور كما سيأتى يا رسول الله فاستفهم لان الزمان زمان نسف قال النووي في الحديث دليل على جواز النسيان عليه

صل الله عليه وسلم في احكام الشرع وهو مذاهب جمهور العلماء وهو ظاهر القرآن والحديث وانفقوا على انه صل الله عليه وسلم لا يفر عليه بل يعلم الله تعالى به ١٣ له قول له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم انس ولم تقصر قال النووي اي في ظني واختصار الرأي هذه الرواية وفي الروايات بعدها زيادة قال بل نسي يا رسول الله فاقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى القوم كما اذاعه في رواية ابن داود وسيجيئ في الرواية الآتية عند الموطأ ايضا بعد ذلك فقال صل الله عليه وسلم اصدق ذواليدين فيما قاله من النسيان في الصلوة قال ابن رسلان الذي يلى هزيمة الاستفهام هو يكون المستور عنه لا غيره فاذا قلت انت فعلت كذا كان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع الفعل فاذا قلت افعلت كذا كان الشك في الفعل نفسه وكان الغرض من الاستفهام ان يعلم وجوده هل وقع ام لا الخ قال الباقى يحتمل انه صل الله عليه وسلم كان على يقين من تمام صلوة و كان هذا السؤال ليستشهد على رد قول ذواليدين ويحتمل انه وقع له الشك بقول ذواليدين فاداد ان يتبين احد الامرين بقوله انتى مختصرا فقال الناس الى الصلابة الذين صلوا معه صل الله عليه وسلم نعم صدق وفي الصحيحين عن ابى هريرة فقالوا نعم ولفظ ابى داود فامؤا اي نعم وفي مسلم قالوا صدق لم تصل الاكعتين وهذا نص في الكلام في يقتضيه المقام لانه صل الله عليه وسلم لم يكتف بقول ذواليدين فاستشهد بهم فكان حق العبارة التوكيد لكن هذا الكلام مفسد عند الشافعية فقول جماعة منهم من الشراخ لعل هذا على الاشارة فقالوا يمكن ان يجتمع بينهما بانهم امؤا لان رواية ابى داود مفسرة ومن قال نعم او قال صدق فغير الاشارة بالقول بماز انظر الى المقصود ويحتمل ان يقال ان بعضهم امؤا وبعضهم قالوا نعم فغير ذلك وقال الحافظ مجتأ انهم لم ينطقوا وانما امؤا كما عند ابى داود وهذا اعتباره

اقصرت الصلوة ام نسيت يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اصدق ذواليدين فقال للناس نعم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل ركعتين اخريين ثم سلم ثم كبر فمبجور مثل سجدة او اطول ثم رفع ثم كبر فمبجور مثل سجدة او اطول ثم رفع مالك عن داود بن الحصين عن ابى سفيان مولى بن ابى احمد انه قال سمعت ابا هريرة يقول صل رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة العصر فسلم في ركعتين

مر زاد كلاما حسنا فقال المثل عبارة عن المشابهة لغيره في معنى من المعاني اي معق كان وهو اعم اللفاظ الموضوعات للمشابهة وذلك لان اللفظ يقال لما يشابه في الجوهري فقط والشبه فيما يشركه في الكيفية فقط والمساوى فيما يشركه في الكمية فقط والمثل عام في جميع ذلك ولذا قال الله تعالى ليس كمثله شئ و اما نحو هذا فيقتضى المشابهة مع التقرب انتهى كذا في ابن رسلان او اطول منه ثم رفع رأسه من السجود ثم كبر للسجود الثاني فمبجور ثانيا مثل سجدة الاولى او مثل سجدة الصلوة والاو اقرب لفظا والثاني معنى او اطول ثم رفع رأسه من السجدة الثانية ولم يذكر في هذا الحديث انه تشهد بعد سجد في السهو وقد زاد ابو داود برواية حماد بن زيد عن ايوب بهذا الحديث قال اي ايوب فقبل الحمد اي ابن سيرين اسلم في السهو فقال لم احفظه من ابى هريرة ولكن ثبت ان

عمران بن حصين قال ثم سلم الحديث و سياتى ذكر حديث عمران في كلام الحافظ ولم يذكر الامام مالك حديث عمران ١٣ له قول له انه اي اباسفيان قال سمعت ابا هريرة يقول صل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في رواية يحيى وكذا في رواية محمد قال الزرقاني زاد ابن وهب والقعنبي والشافعي وابن القاسم قتيبة لنا الخ قيل فهذه الزيادة تشير الى وجود ابى هريرة في القصة وقد تقدم الكلام عليه مبسوطا ورواية القعنبي عن مالك في حديث ايوب عند ابى داود خالية عن هذه الزيادة بل نفي ابوداود هذه الزيادة في رواية القعنبي فتأمل قال الا في اكمال الاكمال استشكل بان القضية كانت قبل بدرواس لما في هريرة كان ماضيا و اجيب بانه سجد من غير فارسه مع ان قوله بنا ولنا يحتمل انها من تغير الراوى لما سمعوا منه ولم يذكر من يرويه ظن انه كان من الحاضرين فنقله بالعين وان ابا هريرة اراد

الخطأ وقال على الاشارة بما زسائم بخلاف عكسه فينبغي رد الروايات التي فيها التصريح بالقول الى هذه وهو قوى وهو اقوى من قول غيره لعل على ان بعضهم قال بالنطق وبعضهم بالاشارة انتهى وانت خير بان هذه التأويلات اضطرار لها من يقول ان هذا النوع كان مفسد الصلوة واما الذي اباحه للسلام او اباحه مطلقا في هذا الوقت كالتفعية اذ قالوا بالسهو بعد لم يجتأ الى الترجيح والعيب من شتات الشافعية انهم اولوا الروايات الصحيحة الصريحة في التكلم الى الابداء لرواية ابى داود مع ان ابا داود بنفسه تكلم على لفظ فامؤا وقال تفرد به حماد ولو قال مثل ذلك احد غيرهم لصاحوا به كلهم ١٣ له قول له فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم الى في محل الصلوة ولفظ ابى داود بهذا السند فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مقامه قال الحافظ لم يقع في غير هذه الرواية لفظ القيام واستشكل لانه صل الله عليه وسلم كان قائما واجيب بان المراد اعتدل وقيل القيام كناية عن الدخول في الصلوة فصل ركعتين اخريين بضم الهزيمة تشبيه اخرى اي الباقيتين قال ابن رسلان فيه دليل على ان من سلم ساهيا وقد بقي عليه شئ من صلوة فانه ياتي مما بقى وهذا اميل للاختلاف فيه انتهى ثم سلم السجود قال الملا في جميع طرقه ورواياته لم يختلف فيه شئ منها ان السجود بعد السلام الخ كذا في ابن رسلان قلت وسياتي تمام الكلام في ذلك ثم كبر للسجود عند الجمهور واختلف الائمة هل يشترط السجود السهو بعد السلام تكبيرة احرام او تكفي بتكبير السجود فالجمهور على الاكتفاء وهو ظاهر غالب الاحاديث ومذهب الامام مالك روجوب التكبير لكن لا يتصل بتكرهه قاله الحافظ والزرقاني ١٣ له قول له فسجد للسهو مثل سجدة المعتاد للصلوة قال الجوهري وغيره مثل كلمة تسوية يقال هذا مثله اي شبهه وكذا قال الازهرى وغيرهم الا ان الراغب

له قوله فقام ذو اليمين الخرياق السلي وقد تقدم هل هو ذو الشمالين او غيره فقال اقصر بصيغة الغائب بناءً على الفاعل او المفعول كما تقدم بسبب الصلوة بالضم على طبعها رسول الله ارسلت بقاء الخطاب فقال رسول الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن يعني لم ارس على نفسي ولم تقصر الصلوة اي في الحقيقة قال ابن رسلان فغل الاخرين وهذه رواية البخاري دون مسلم وفيه تاويلات فقال قد كان بعض ذلك يا رسول الله وفي رواية اخرى بل قد نسيت لانه قد تردد اولاً في القصر والنسيان لكنه صلى الله عليه وسلم لما نفي الامرين وتقدم عصمته صلى الله عليه وسلم في البلاغ استدل بذلك على تعيين النسيان قال الابن في اكمال الاكمال لا يجوز عليه صلى الله عليه وسلم الكذب لاعاد ولا نسياناً واحترافه لم ينس و قد نسى واجيب بان المعنى مجموع الامرين على المعية لم يكن وهذا ضعيف وقيل التقدير كل ذلك لم يكن في نفسي وهو لوصرح بذلك لم يكن كذا بالكلية اذ كان المعنى عليه قد يرد او قبل نفي النسيان انما يرجع الى السلام اي لم ارس نسياناً بل قصد انا السهو في العدد لا في السلام وهذا ايضا ضعيف وقيل انه صلى الله عليه وسلم لم يسهو ولا ينسى لان النسيان غفلة وهو لا يغفل عن الصلوة ويسهو بان يشغله حركات الصلوة للشغل بها وهذا انشغاف الفرق يصح ويظهر ما هو احسن واقر من الجميع و هو انه انما نفي نسبة النسيان اليه اي لم ارس من قبل نفسي وكفى نسيت وهو الذي نفي عنه بقوله بشما لاحد كمران يقول نسيت آية كذا انتي قلت والوجه عذري الجواب الثاني وكون النفي بحسب الظن ما لا يخفى عن من له ادنى شائبة العقل **له قوله** فاقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس الذين صلاوا معه فقال سألوا عنهم اصدق بهمزة الاستفهام وذو اليمين فيما قال فقالوا بالاشارة او باللسان وهو ظاهر اللفظ نعم صدق فقام اي جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمل الصلوة فقام بشد الميم اي اكمل ما بقى من الصلوة وهي الركعتان ثم سجد سجدتين للسهو بعد التسليم كما قاله الحنفية وهو صلى الله عليه وسلم جالس وظاهر الحديث انه صلى الله عليه وسلم لم يذكر السهو ولذا انكره اولاً ثم سجد لتقاعدهم على تصديق ذي اليمين قال العيني واختلف العلماء في ان الامام اذا شك في صلواته هل يرجع الى قول المأمور ام لا واختلف عن مالك في ذلك فقال مرة يرجع الى قولهم وروى قال ابو حنيفة وقال مرة يعمل على يقينه ولا يرجع الى قولهم وهو مذهب الشافعي الصحيح عند احنافه ثم وهذا مختلف في ذلك ما قال ابن عابد بن الرواحي رواه عاصم في البصرى وقع الاختلاف بين الامام والقوم فان كان الامام على يقين بالتام لا يعيد وان كان في الشك فيعيد بقوله فلو استيقن الواحد بالتصان وشك في الامام والقوم اعاد احتياطاً اذا استيقن عدلان بالتصان واخبار بذلك **له قوله** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين من احدى صلواتي النهار وجاء في بعض الروايات احدى صلواتي العشي والمعنى واحد فان العشي بفتح العين وكسر الشين من الزوال الى الغروب الظهر والعصر ويصوم عليها كلا الاطلاقين وتقدم الام في تعيين الصلوة فلم من اثنتين اي ركعتين فقال له ذو الشمالين اقصر بناءً على الغائبية ونسيت بقاء الخطاب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قصرت الصلوة بقاء الغائبية وما النافية وما نسيت بقاء المتكلم فقال له صلى الله عليه وسلم ذو الشمالين بل قد كان بعض ذلك يا رسول الله وهو النسيان كما تقدم في الاولى فاقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس الذين صلاوا معه صلى الله عليه وسلم وفيهم ابو بكر وغيره كما تقدم فقال اصدق ذو اليمين فيه دليل لما قاله الحنفية من اتحاد ذي اليمين وذو الشمالين كما تقدم لان في الحديث لقب بها الرجل الواحد فقال اي الصحابة بالقول والاياء كما مروا حقيقة القول التكلم نعم يا رسول الله صدق ذو الشمالين فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقى من الصلوة وهي الركعتان ثم سجد قال البخاري لم يذكر ابن شهاب في حديثه هذا السهو وقد ذكر جماعة من الحفاظ عن ابي هريرة والاخذ بالرائد اولي اذ كان رواية ثقة **له قوله** مالك عن ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب وعن ابي سلمة بن عبد الرحمن مثل ذلك الحديث المتقدم وهو حديث الزهري عن ابي بكر بن رواحة وحديث الزهري عن ابي بكر بن سليمان واصله النسائي قال ابو بكر كان ابن شهاب اكثر الناس بحثاً عن هذا الشأن فكان ربما اجتمع له في الحديث جماعة فحدث به مرة عنهم ومرة عن ابي سلمة بن عبد الرحمن مثل ذلك نشاطه حين تحدثه وربما ادخل حديث بعضهم في حديث بعض كما صنع في حديث اذك وغيره وربما كسل فلم يستد وربما انشرح فوصل واستدل على حسب ما تاتي به اذكره فلذا اختلفت عليه اصحابه اختلافاً كثيراً ويبين ذلك رواية حديث ذي اليمين رواه عنه

فقام ذو اليمين فقال اقصر الصلوة يا رسول الله ارسلت بقاء الخطاب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قد كان بعض ذلك يا رسول الله فاقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس فقال صدق ذو اليمين فقالوا نعم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقصرت الصلوة ما بقى من الصلوة ثم سجد سجدتين بعد التسليم وهو جالس ما لك عن ابن شهاب عن ابي بكر بن سليمان بن ابي حشمة قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين من احدى صلواتي النهار الظهر والعصر فسلم من اثنتين فقال له ذو الشمالين رجل من بني زهرة ابن كلاب اقصر الصلوة يا رسول الله ارسلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قصرت الصلوة وما نسيت فقال له ذو الشمالين قد كان بعض ذلك يا رسول الله فاقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس فقال اصدق ذو اليمين فقالوا نعم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقى من الصلوة ثم سلم ما لك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن ابي سلمة بن عبد الرحمن مثل ذلك

في هذه القصة ثم اعلما ان هذه الاحاديث وان كانت مسوقة لسهو الصلوة وسياق الكلام على ذلك لكن اختلفت الامة لها في مسألة اخرى وهو الكلام في الصلوة والاشارة الاربعة بعد ان اجتمعوا على ان من تكلم في صلواته عالماً ما مداه وهو لا يريد اصلاح صلواته ان صلواته فاسدة كما نقل عليه السلام في هذه القصة ثم اعلما ان هذه الاحاديث ومرة جماعة ومرة جماعة في رواية الزهري في هذا الباب اقدم من غيره لكونه اكثر الناس بحثاً في هذا الشأن ولا يمكن الحكم على روايته بالاضطراب كما اتوجه بعضهم لكثرة ما عده من الروايات

مرجعة فمرة يذكر واحد او مرة اثنتين ومرة جماعة ومرة جماعة في رواية الزهري في هذا الباب اقدم من غيره لكونه اكثر الناس بحثاً في هذا الشأن ولا يمكن الحكم على روايته بالاضطراب كما اتوجه بعضهم لكثرة ما عده من الروايات

الله صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين من احدى صلواتي النهار وجاء في بعض الروايات احدى صلواتي العشي والمعنى واحد فان العشي بفتح العين وكسر الشين من الزوال الى الغروب الظهر والعصر ويصوم عليها كلا الاطلاقين وتقدم الام في تعيين الصلوة فلم من اثنتين اي ركعتين فقال له ذو الشمالين اقصر بناءً على الغائبية ونسيت بقاء الخطاب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قصرت الصلوة بقاء الغائبية وما النافية وما نسيت بقاء المتكلم فقال له صلى الله عليه وسلم ذو الشمالين بل قد كان بعض ذلك يا رسول الله وهو النسيان كما تقدم في الاولى فاقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس الذين صلاوا معه صلى الله عليه وسلم وفيهم ابو بكر وغيره كما تقدم فقال اصدق ذو اليمين فيه دليل لما قاله الحنفية من اتحاد ذي اليمين وذو الشمالين كما تقدم لان في الحديث لقب بها الرجل الواحد فقال اي الصحابة بالقول والاياء كما مروا حقيقة القول التكلم نعم يا رسول الله صدق ذو الشمالين فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقى من الصلوة وهي الركعتان ثم سجد قال البخاري لم يذكر ابن شهاب في حديثه هذا السهو وقد ذكر جماعة من الحفاظ عن ابي هريرة والاخذ بالرائد اولي اذ كان رواية ثقة **له قوله** مالك عن ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب وعن ابي سلمة بن عبد الرحمن مثل ذلك الحديث المتقدم وهو حديث الزهري عن ابي بكر بن رواحة وحديث الزهري عن ابي بكر بن سليمان واصله النسائي قال ابو بكر كان ابن شهاب اكثر الناس بحثاً عن هذا الشأن فكان ربما اجتمع له في الحديث جماعة فحدث به مرة عنهم ومرة عن ابي سلمة بن عبد الرحمن مثل ذلك نشاطه حين تحدثه وربما ادخل حديث بعضهم في حديث بعض كما صنع في حديث اذك وغيره وربما كسل فلم يستد وربما انشرح فوصل واستدل على حسب ما تاتي به اذكره فلذا اختلفت عليه اصحابه اختلافاً كثيراً ويبين ذلك رواية حديث ذي اليمين رواه عنه

قال يحيى قال مالك كل سهو كان نقصا لنا من الصلوة فان
سجدت قبل السلام وكل سهو كان زيادة في الصلوة فان
سجدت بعد السلام

رواه أحمد في مسنده والطبراني في معجمه وعبد الرزاق في مصنفه وهو كتابها خال عن العبادة فقتلهم
هبط بهم أربع ركعات قال النجاشي هذا امرئ جليل كذا في البدل قال الحمادى ولم يذكر
ينبى صلى الله عليه وسلم وجاباً له كما قال النجاشي وهو غريب مبط كما ثبت مخاطبته في
الحاصل ان الكلام الذى وقع في قصة ذى اليمانين عدم افساده للصلاة كان محض وصافيه و
الشيء والخروج من المسجد والدخول والاذان والاقامة وغير ذلك ولم يقل بها احد من
صلوة كترك الحمادى في الريط مثلاً فان سجوداً يستنبى ان يكون قبل السلام كما في حديث
فعله صلى الله عليه وسلم في قصة ذى اليمانين لانه زاد سلاماً وعلاً وكلاماً الم ١٣٠ الحان
ان سجوداً اى العمل في صورة الزيادة يكون بعد السلام قال الحافظ وهكذا اى بالتفريق
بد البراءة اولى من قول غيرهم المجمع بين الخبرين قلت اختلفت الائمة وفقهاوا الاعصار في
من العراقى في شرح الترمذى منها ان سجود السهو كله بعد السلام وبه قال جماعة من الصحا
من الائمة وهو قول الشافعى وبه قال اهل الكوفة وبه قال ابراهيم النخعى وابن ابي ليلى و
معد بن ابي وقاص وابن مسعود وابن عباس وابن الزبير وعمار بن ياسر وانش بن ماذن
ن حصين والغضائى بن شعبة وابا هريرة قط خلافاً عنه ومعاً وبه قاله ومن الذين
السائب القارى على خلافه عنه وهو قول الشافعى قال الشوكانى وزاد في التعليق المحيد

[illegible]

منه قوله فان كانت الركعة التي على بعد الشك في الثلاثة والاربعة خمسة بان كانت ركعته المشكوك فيها اربعة في الحقيقة وبنيان هذه الركعة صارت الركعات خمساً شفعاً أي صيرها شفعاً بها تين السجدة تين اللتين سجدة هما للسهو يعني لولم يجد السهو كانت الخامسة لا تيسر اصل المشروعية فلما سجده في السهو انقضت الوترية وحلوت الشفعية المناسبة للاصل قاله ابن رسلان فان كانت تلك الركعة التي صلاها بعد التردد رابعة في الحقيقة وكانت الصلوة قبل ذلك تلك ركعات وكملت صلواته اذ ذلك فالسجدة تان للسهو ترغيم اي اغاظة واذا لال مأخوذ من الرغام وهو التراب للشيطان فانه يحلف في التلبس فاصل الله سعيه حيث جعل وسوخته سبباً للتقرب بسجدة استحق اللعين بتركها الطرد بذي - وغرض المصنف بأيراد هذه الرواية مع كونها مخالفة لمذهبه في مسألة السجود بعد السلام ٨٥ هو الاستدلال على مسألة الشك في

اتهام المصلحة ما ذكر اذا شك في صلواته ما لك عن زيد ابن اسلم عن عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا شك احدكم في صلواته فلم يذكر ركعة صلى اثنان امر اربعاً فليصل ركعة وليسجد سجدة تين وهو جالس قبل التسليم فان كانت الركعة التي على خمسة شفعاً بها تين السجدة تين وان كانت رابعة فالسجدة تان ترغيم للشيطان ما لك عن عمر ابن محمد بن زيد عن سالم بن عبد الله ان عبد الله بن عمر كان يقول اذا شك احدكم في صلواته فليتوخز الذي يظن انه شئ من صلواته فليصله ثم ليسجد سجدة في السهو وهو جالس ما لك عن عفيف بن عمر والسهمي عن عطاء بن يسار انه قال سألت عبد الله بن عمر وبين العاص وكعب الاحبار عن الذي يشك في صلواته فلا يدري كم صلى اثنان امر اربعاً فكلاهما قال لا ليصل ركعة اخرى ثم ليسجد سجدة تين وهو جالس

الهندية والمصرية على الباب وكذا في رواية همد وفي نسخة الزرقاني بالياء فيكون للاشباع ركعة يعني اذا شك في ثلث واربع فليصله ثلثاً ويصلي ركعة وليسجد سجدة تين للسهو وهو جالس قبل التسليم هذا مخالف لمن قال بالسجود بعد السلام في الزيادة لان صلوة هذا الشاك اذا اتى ورين التامرو الزيادة فكان حق هذا الجمع ان يسجد اذا بعد السلام ولذا قاله لابس طاهر الحديث يخالف ما روينا من حديث ابن هريزة عن عمران بن حصين ان السجود في السهو لا يركب بعد السلام وكذلك في حديث ابن مسعود

له قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا شك اي تزدد من غير جهان عند الحنفية والشك في اصطلاح الفقهاء ما استوى طرفاه فاذا اقوى احدهما ولم يطرح الاخر فهو ظن واذا اعتد القلب عليه وترك الاخر فهو كبر الظن وغالب الرأي والمجروح وهم احدكم في صلواته فلم يذكر ركعة ولم يظن على ظنه كم صلى اثنان امر اربعاً بجملة الاستهتام في النسخ الموجودة عندي ولفظ رواية محمد ثلاثاً امر اربعاً بدون الاستهتام وكذا في رواية ابن داود وغيره عن مالك فليصل بدون الياء في اكثر النسخ من المطبوعة

الصلوة واختلف الفقهاء في تلك المسئلة على اقوال فذهب قوم الى ان من دخل عليه الشك فلم يذكر ركعة لم ينقص سجدة سجدة تين ليس عليه غير ذلك حكاه الطحاوي عن طائفة وحكاها النووي عن الحسن البصري وطائفة من السلف واستدلوا بحديث ابن هريزة مرفوعاً اذا صلى احدكم ثم لم يذكر ركعة صلى امر اربعاً فليسجد سجدة تين وهو جالس اخبره الجماعة بصلواته هذا او اهلوا احاديث القري والبناء على اليقين وغير ذلك وقال الشعبي والاذاعي وجماعة من السلف اذا لم يذكر ركعة لم ينقص ان يعيد الصلوة مرة بعد اخرى ايدوا حتى يستيقن وقال بعضهم يعيد ثلاث مرات فاذا شك في الرابعة فلا حاجة عليه قاله العيني قال ابن رشد في البداية مؤلفه بحديث ابن هريزة واسقطوا حديث ابن سعيد وابن مسعود وهذا اضعف الاقوال انتهى وقال بعضهم ينبغي على اليقين وهو الاقل واليه ذهب الشافعي وما لك كما قال الشافعي والزرقاني وقالت الحنفية بالتفصيل في ذلك وجمهورا بين الروايات الواردة في الباب جميعاً حسناً فقالوا اذا شك احد وهو مبتدأ بالشك لا يمتثل فيه استئناف الصلوة وان كان يعرض له الشك كثيراً ينبغي على كبريائه وان لم يكن له رأي بنى على اليقين قاله العيني قال الامام محمد موطاه ومن ادخل عليه الشيطان الشك في صلواته فلم يذكر اثنان صلى امر اربعاً فان كان ذلك اول ما قل تحكلم واستقبل صلواته وان كان يبطل بذلك كثير افض على اكثر ظنه ورايه ولم يرض على اليقين فانه ان فعل ذلك لم يضر فيما يرى من السهو الذي يدخل عليه الشيطان وفي ذلك آثار كثيرة انتهى ومعنى قوله مبتدأ به على ما قاله البدر انه لم يصير عادة له لانه لم يسه في عمره قط ولا بهز التفصيل للجمع بين الروايات لكثرة اختلافها ولذا اضطر جماعة الى حل حديث ابن هريزة الا في العمل في السهو على المستحكم واضطر آخرون بحل القري على البناء على اليقين ومع هذا فقد اضطرروا الى ترك بعض الروايات ولا يترك احد له المساس بالاحاديث ان الجمع عند المتأخرين اولى من طرح بعض الروايات ولا يستطيع احد على ان يتركها

في الروايات الصامح الواردة في الشك في الصلوة فالحكم بينهما اولى وارحم واخبر محمد في كتاب الاثار اخبرنا البرجينة عن حماد عن ابراهيم فيمن نسى الغريضة فلا يدري اربعاً صلى ام ثلثاً قال ان كان اول نسيانه اعادة الصلوة وان كان اكثر النسيان يخبري الصواب فان كان اكبر رأيه انه اتم الصلوة سجدة تين في السهو كان اكبر رأيه انه صلى ثلثاً اضناها اليها واحدة ثم يسجد سجدة تين في السهو قال محمد وبه تأخذ وهو قول ابن خزيمة روى فاستدل الحنفية على قولهم في العادة ما ثبت عندهم برواية ابن مسعود مرفوعاً اذا شك احدكم في صلواته كم صلى فليستقبل الصلوة وكذا اروي عن ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عمر بن العاص نهم قالوا هكذا **له قوله** عبد الله بن عمر كان يقول اذا شك احدكم في صلواته فليتوخز اي يخزي قال في الجمع توخيته خوفاً فقدت اليه وتعدت فعله وتخويت فيه الخو قال في العاصم لوي القصد والطريق المعتد وتوخى رضاه خوفاً وخوفاً الذي يظن انه تسعون صلواته فليصله قال ابن عبد البر اذا روى البناء على اليقين في اوله من قال يا خري انه اراد العمل على اكثر الظن ويتأويلنا احوط واين لانه امر ان يصلي ما ظن انه نسيه انتهى قلت لكنه مخالف لما ذهب ابن عمر بنفسه كما سمي في آخر الباب ويا باه لفظ التوخى ولفظ الظن ايضاً وحله الطحاوي بعد ما أخرجه بطرق على القري وهو المتيقن ليوافق مذاهب ابن عمر ولا يدخل في توجيه القول بما لا يرضى به قائله **له قوله** انه قال سألت عبد الله بن عمر وبين العاص السهمي ابو محمد عن الذي يشك في صلواته فلا يدري كم صلى اثنان امر اربعاً فكلاهما قال لا ليصل ركعة اخرى بناء على اليقين ثم ليسجد سجدة تين للسهو وهو جالس قالنا هراهما قال لا بالبناء على اليقين كما هو مختار الامام مالك روى لكن مذاهب كعب الاحبار في هذا الم احمد في غير الموطا اما مذهب عبد الله بن عمر وبين العاص فقال الشوكاني في التلبيذ وذهب عطاء والاذاعي والشعبي وابو حنيفة وهو مروي عن ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عمر وبين العاص من الصلابة الى من شك في ركعة وهو مبتدأ بالشك لا يمتثل به اعادة هكذا في البحر انتهى الا ان يقال ان ما في الموطا معتد بما لم يثبت

له قوله ان عبد الله بن عمر كان اذا استل ببناء المجهول عن النسيان في الصلوة قال اي ابن عمر في جوابه ليتوخى اي ليتقرب كما تقدم احدكم الذي يظن انه نسي من صلوته فليصله قال الزرقاني وهذا ظاهر في انه ينبغي على التيقن وقال في التعليق المجدد اقال ابن عبد البر وغيره وفيه تأمل بل هو ظاهر في القرى والباء وعليه عليه صلوة الطهارة بعد ما اخرج من طريقه قلنا بل هو المتعين لكونه موافقا لمذهب ابن عمر وتقدم قريبا ما قاله الشوكاني وذهب عطارد والاداعي والشحن وابو حنيفة وهو مروي عن ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عمر عن العاص من الغضابة الى ان من شك في ركعة وهو مبتدئ بالشك لا يجنبه به احد فكان في الجهر وقال ان المجنب الذي يجنبه انتهى فلهذا ان مذهب ابن عمر في

ما لك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا استل عن النسيان في الصلوة قال ليتوخى احدكم الذي يظن انه نسي من صلوته فليصله ممن قام بعد الانتهاء او في الركعتين ما لك عن ابن شهاب عن الاعرج عن عبد الله بن بحينة انه قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم قام فلم يجلس فقام الناس معه فلما قضى صلوته ونظرا تسليمة كبر ثم سجد سعيدتين وهو جالس قبل التسليم ثم سلم ما لك عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن هرم عن عبد الله بن بحينة انه قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر فقام في اثنتين ولم يجلس فيما قلنا قضى صلوته سجد سجدتين ثم سلم

من ان المأمور يصعد للسجود اذا ساء الامام و ان لم يسهل المأمور ونقل ابن حزم وفيه الاجماع انتهى ١٢ له قوله انه قال صلى لنا اي لاجلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوته الظهر كذا عند البخاري بطريق مالك فبين في هذه الرواية الصلوة الميمية في الرواية المتقدمة وكذا في رواية البخاري بالجزم ما ظهر كذا في رواية الليث عن الزهري عند مسلم قال العيص وفي مسند السرازم من حديث ابن اسحق عن الزهري الظهر او العصر انتهى قلت والجزم قاض على الشك لكن قال ابن العربي في شرح الترمذي وحديث ابن بحينة هذا روى انه كان في المغرب فقام في اثنتين اي بعد ما ولم يجلس فيما ابيداهما ولفظ البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك بهذا

الهدنية ان كان الى القعود اقرب عاد ولو الى القيام فلا ويؤيد الاول رواية ابي داود فان ذكر قبل ان يستوي قائما فليجلس فان استوى قائما فلا يجلس انتهى ١٣ له قوله فقام الناس معه قال الباقى يحتمل ان يكونوا قد علموا حكم المأذنة بانه اذا استوى قائما لا يرجع الى الجلسة او لم يعلموا لكن سبهوا فاشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقوموا وقد قام المغيرة بن شعبه عن الركعتين فسبهوا به فاشترى البهمان قوموا وشتر قال هكذا اسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم لم يعلموا حكم المأذنة بعد ذلك من زيادة وهي فكان من المتشبهين في قيامه بغير هذه الزيادة ابوداود وغيره وهي تدل على انهم لم يعلموا حكم المأذنة بعد ذلك من زيادة وهي فكان من المتشبهين في قيامه بغير فراغ الصلوة وقال الباقى ويحتمل ان يروى بالصلوة الدعاء والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فيكون لفظ فعله حقيقة قال ابن رسلان وفي قوله لما قضى صلوته حكم الصلوة ودليل على ان الشاهد الاول غير واجب ان لو كان واجبا لما قيل انقضت مع تركه انتهى قلت نعم هذا الدليل بعينه محتمل من قال ان السلام ليس بفرض اذا لو كان فرضا لما قيل انقضت قال الحافظ قوله فلما قضى صلوته استدلل به من زعموا ان السلام ليس من الصلوة وهو قول بعض الصحابة والتابعين وبه قال ابو حنيفة الخ ونظرا الى انظرنا الى بعض الروايات وفي رواية شعيب ونظر الناس تسليمة كبر ثم سجد سعيدتين زام في رواية الليث عن الزهري يكبر في كل سجدة وهو جالس جملة حاله متعلقة بقوله سجد اي انشأ السجود حاله وفي رواية الليث عن ابن شهاب وسجد هما الناس معه مكان ما نسي من الجلوس اخرجه البخاري وغيره واستدل بغير الزيادة على ان سجود السجود خاص بالسجود فلو تعد ترك شيء ما يجرى به السجود لا يسجد وهو قول الجمهور قال الحافظ قبل التسليم ثم سلم بعد ذلك ونعم بعضهم انه سجد في هذه القصة قبل السلام سجد ابراه قوله نظرا لتسليمه قاله الزرقاني قلت لكن وجه الرواية في الحديث دليل على ما

له قوله ان عبد الله بن عمر كان اذا استل ببناء المجهول عن النسيان في الصلوة قال اي ابن عمر في جوابه ليتوخى اي ليتقرب كما تقدم احدكم الذي يظن انه نسي من صلوته فليصله قال الزرقاني وهذا ظاهر في انه ينبغي على التيقن وقال في التعليق المجدد اقال ابن عبد البر وغيره وفيه تأمل بل هو ظاهر في القرى والباء وعليه عليه صلوة الطهارة بعد ما اخرج من طريقه قلنا بل هو المتعين لكونه موافقا لمذهب ابن عمر وتقدم قريبا ما قاله الشوكاني وذهب عطارد والاداعي والشحن وابو حنيفة وهو مروي عن ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عمر عن العاص من الغضابة الى ان من شك في ركعة وهو مبتدئ بالشك لا يجنبه به احد فكان في الجهر وقال ان المجنب الذي يجنبه به احد انتهى فلهذا ان مذهب ابن عمر في ما لك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا استل عن النسيان في الصلوة قال ليتوخى احدكم الذي يظن انه نسي من صلوته فليصله ممن قام بعد الانتهاء او في الركعتين ما لك عن ابن شهاب عن الاعرج عن عبد الله بن بحينة انه قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم قام فلم يجلس فقام الناس معه فلما قضى صلوته ونظرا تسليمة كبر ثم سجد سعيدتين وهو جالس قبل التسليم ثم سلم ما لك عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن هرم عن عبد الله بن بحينة انه قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر فقام في اثنتين ولم يجلس فيما قلنا قضى صلوته سجد سجدتين ثم سلم من ان المأمور يصعد للسجود اذا ساء الامام و ان لم يسهل المأمور ونقل ابن حزم وفيه الاجماع انتهى ١٢ له قوله انه قال صلى لنا اي لاجلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوته الظهر كذا عند البخاري بطريق مالك فبين في هذه الرواية الصلوة الميمية في الرواية المتقدمة وكذا في رواية البخاري بالجزم ما ظهر كذا في رواية الليث عن الزهري عند مسلم قال العيص وفي مسند السرازم من حديث ابن اسحق عن الزهري الظهر او العصر انتهى قلت والجزم قاض على الشك لكن قال ابن العربي في شرح الترمذي وحديث ابن بحينة هذا روى انه كان في المغرب فقام في اثنتين اي بعد ما ولم يجلس فيما ابيداهما ولفظ البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك بهذا الهدنية ان كان الى القعود اقرب عاد ولو الى القيام فلا ويؤيد الاول رواية ابي داود فان ذكر قبل ان يستوي قائما فليجلس فان استوى قائما فلا يجلس انتهى ١٣ له قوله فقام الناس معه قال الباقى يحتمل ان يكونوا قد علموا حكم المأذنة بانه اذا استوى قائما لا يرجع الى الجلسة او لم يعلموا لكن سبهوا فاشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقوموا وقد قام المغيرة بن شعبه عن الركعتين فسبهوا به فاشترى البهمان قوموا وشتر قال هكذا اسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم لم يعلموا حكم المأذنة بعد ذلك من زيادة وهي فكان من المتشبهين في قيامه بغير هذه الزيادة ابوداود وغيره وهي تدل على انهم لم يعلموا حكم المأذنة بعد ذلك من زيادة وهي فكان من المتشبهين في قيامه بغير فراغ الصلوة وقال الباقى ويحتمل ان يروى بالصلوة الدعاء والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فيكون لفظ فعله حقيقة قال ابن رسلان وفي قوله لما قضى صلوته حكم الصلوة ودليل على ان الشاهد الاول غير واجب ان لو كان واجبا لما قيل انقضت مع تركه انتهى قلت نعم هذا الدليل بعينه محتمل من قال ان السلام ليس بفرض اذا لو كان فرضا لما قيل انقضت قال الحافظ قوله فلما قضى صلوته استدلل به من زعموا ان السلام ليس من الصلوة وهو قول بعض الصحابة والتابعين وبه قال ابو حنيفة الخ ونظرا الى انظرنا الى بعض الروايات وفي رواية شعيب ونظر الناس تسليمة كبر ثم سجد سعيدتين زام في رواية الليث عن الزهري يكبر في كل سجدة وهو جالس جملة حاله متعلقة بقوله سجد اي انشأ السجود حاله وفي رواية الليث عن ابن شهاب وسجد هما الناس معه مكان ما نسي من الجلوس اخرجه البخاري وغيره واستدل بغير الزيادة على ان سجود السجود خاص بالسجود فلو تعد ترك شيء ما يجرى به السجود لا يسجد وهو قول الجمهور قال الحافظ قبل التسليم ثم سلم بعد ذلك ونعم بعضهم انه سجد في هذه القصة قبل السلام سجد ابراه قوله نظرا لتسليمه قاله الزرقاني قلت لكن وجه الرواية في الحديث دليل على ما

هو وجالس بعد التسليم للزيادة وقد تقدم ان المالكية قالوا بجهر السجود بعد السلام في الزيادة ٨٢ **له قوله** النظر في الصلوة الى ما يشغلك من الآراء والعيون وبضم اوله وكسر العين اي يلهيك قال الجدي في القاموس شغله كمنعه شغلا وبضمه واشغله لغة جيدة او قليلة اوردية وقال في اوله الشغل بالضم وبضمين وبالفهم والغفرتين ضد الفراغ وكسرهما ما يشغلك انتهى وقال في الجمع هومن باب فتح واشغل لغة ردية انتهى وفي الحديث شغلتي اعلام هذا عن ابي عن المصنف بايراد هذا الباب بين ابواب السهو بيان ان مجرد التفكير والنظر والاوقات لا يوجب الجهر لانه صلى الله عليه وسلم نظر الى الخبيصة والى اهلها ولم يجهر ويحمل ان يكون الغرض التنبيه الى ان النظر والتفكير امثال هذا يؤدي الى الجهر في الصلوة كما وقع لابي حفصة فينبغي الاحتراز عنه ٨٢ **له قوله** ان عائشة امر المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت اهدى

بعد ذلك قال **يجيء** قال مالك فيمن سها في صلواته فقام بعد استامه الاربع فقرأ ثم ركع فلما رفع رأسه من ركوعه ذكر انه قد كان اتم انه يرجع فيجلس ولا يجهد ولو سجد احدا السجدةتين لم ار ان يجهد الاخرى ثم اذا قضى صلواته فليجلس سجدتين وهو جالس بعد التسليم **النظر في الصلوة الى ما يشغلك عنها مالك عن** علقمة بن ابي علقمة ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت اهدى ابوجهيم حذيفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم خبيصة شامية لها علم فشهد فقيلها الصلوة فلما انصرف قال ردى هذه الخبيصة الى ابي جهيم فاني نظرت الى علمها في الصلوة فكاد يفتني مالك عن هشام بن عروة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لبس خبيصة شامية لها علم ثم اعطاها ابا جهيم واخذ من ابي جهيم نجابية له فقال يا رسول الله ولم قال اني نظرت الى علمها في الصلوة مالك عن عبد الله

اضال من الهدية ابوجهيم بفتح الجيم واسكان الهاء وقد تقدم الاختلاف في اسمه في انه قال بعضهم اسمه عامر وقال آخرون اسمه عبيد لرسول الله صلى الله عليه وسلم خبيصة بفتح الخاء المعجمة وكسر الميم وصاد ميمته كسائر قريتين ميم ويكون من خزاء صوف وقيل لا تسمى بذلك الا ان تكون سوداء مظلمة سميت بها للدينها ورقتها وصغر حجمها كما خرف من الخوص وهو خوص البطن وفي التهذيب هي كسائر قريتين قد يكون بعلو وبغيره قد يكون ابيض معلما وقد يكون اصغرا واحمر واسود وهي من لباس اشراق العرب قال العيني هي الكساء السوداء المربعة له علمان او علم واحد يكون من خزاء صوف ولا تسمى خبيصة الا ان تكون اسودا الخ شامية لها علم هو رسم الثوب ووجه والمراد الجنس في رواية عروبة وبغيره عن عائشة له اعلام حملة وقعت منه لخبيصة فشهد صلى الله عليه وسلم فيها وفي نسخة معها الصلوة اي صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو لا لبس لها فلما انصرف صلى الله عليه وسلم عن الصلوة قال لعائشة ردى امر من الرد هذه الخبيصة الى ابي جهيم فيه جوازها الهدية الى مذهبها لما روى هذا على رواية مطل وهو المشهور في القصة ان ابا جهيم كان مدينا لرسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الخبيصة واختاره العيني في شرحه فقال ان قيل ما وجه تخصيص ابي جهيم في الاصل اليه اجيب بان ابا جهيم هو الذي اهداه صلى الله عليه وسلم فلذلك رده عليه فاني نظرت الى علمها في الصلوة نظرة وهذا بيان لعل الرد ليقضى به في ترك لبسها من غير تحريم اوقاله على وجه التأسيس لابي جهيم في رد هديته قاله الباقى فكاد يفتني بفتح الفيم بفتح اوله من الثلاثي اي يشغلني عن حضور الصلوة وظاهرا وان الغفلة لم تقم فان لفظ كاد تقتضى القريب وتمنع الوقوف ويشكل عليه رواية المصنفين بلفظ فانها الهمزة عن صلواتي واولت بان المعنى قاربت ان تلهيني فاعطيت الالهاء مبالغة في القريب ويقال ان المراد بالغفلة شئ فوق الالهاء وفي الحديث جواز الالتفات في الصلوة كما بوب عليه البخاري لانه صلى الله عليه وسلم نظر اليها و

له قوله قال مالك فيمن سها في صلواته وبيان السهو قوله فقام الى الخامسة بعد اتم الاربع اي اربع ركعات وهذا في الصلوة الرباعية وكذلك حكم القيام بعد الثالث في الثلثة كما لمعرب وبعد الاثنين والثلاثين كما لمعرب فقرأت قيامه ما شاء ثم ركع ولم يتذكر ركعته انه شرع الخامسة فلما ارفع رأسه من ركوعه ذكر انه قد كان اتم الصلوة قبل ذلك وهذه زائدة له فقال الامام مالك في هذه الصورة انه يرجع الى الجاهلوس فيجلس للشهد ويتشهد ولا يصعد لتلك الركعة الزائدة قال الزرقاني فان سجد بطلت ولو سجد ذلك السهمي احدى السجدةتين قبل التذكر ثم تذكر بعد ذلك قال مالك لم ار ان يصعد الاخرى وقال الزرقاني بل ان سجد بطلت صلواته وقال ابن عبد البر اجمع ان من زاد في صلواته شيئا وان قل من غير الذكر المباح هتدت صلواته انتهى قلت دعوى التمساع بوجوه في جميع الصور باطل كما سيبي في آخر الكلام من الاختلاف في ذلك شرعا افضى صلواته اي فرغ منها بعد الجاهلوس والشهد والسلام فليصعد سجدتين للسهو

لوييد الصلوة ويحمل ان يكون ذلك غرض الامام بذكر هذا الحديث والترجمة ويحمل ان يكون استنط منه كراهة النظر الى ما يشغل عن الصلوة من صبر ونفوس كما يدل عليه اكاره صلى الله عليه وسلم على ذلك واجال الترجمة يحتمل الوجهين والمعنى متقارب ثم بعثه صلى الله عليه وسلم الخبيصة الى ابي جهيم يحتمل ان يكون من باب حلة عطار حيث بعث بها الى عزة ثم قال اني لم ابعث بها اليك لتلبسها الحديث ويحمل ان يكون من باب قوله صلى الله عليه وسلم كل فاني انا من لا تباحي قال العيني قيل كيف بعث صلى الله عليه وسلم يثني بكونه لنفسه الى غيره واجيب بان بعثها الى ابي جهيم لم يكن لما ذكره وانما كان لتهيأ بعب غفلة وشغله عن التضرع وعن ذكر الله كما قال اخبرنا عن هذا الوادي الذي اصابكم فيه غفلة وقال ابن بطال هومن باب الاولاد عليه لعلمه بانه يفرح به الخ وقيل كان اعمى فاللهاء مفقود في حقه انتهى ٨٢ **له قوله** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن عبد البر كذا ارسله جميع رواية الموطأ عن مالك الامم بن عيسى فرواه عن مالك عن هشام عن ابيه عن عائشة مسندا وكذا رواه جميع اصحاب هشام عنه عن ابيه عن عائشة كذا في الترمذي قلت وكذا السند البخاري تعليقا فقال قال هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة منحه واسنده ايضا الزهري عن عروة عند البخاري وسلموا وابي داود وغيرهم لبس خبيصة لها علم اي اعلام زاد ابن ابي شيبة برواية وكيع عن هشام عن ابيه عن عائشة فكاد يشغل بها ثم اعطاها الى الخبيصة ارجعها واخذ من ابي جهيم نجابية قال العيني اختفوا في منبط هذا اللفظ ومعناه فقيل بفتح الهمزة وسكون النون وكسر الواو صفة خفيفة الجيم فالف فنون فيا رتبة قال الزرقاني كسرها غلظ لاعلمها وقيل يجوز في الهمزة والموحدة الفهم والكسوة قال الباقى قال ثعلب يقال انجانية في كل ما كنف والتف يقال شاة انجانية بكسر الباء وفتحها اذا كان صوفها كثيرا ملتغا وقال ابن قتيبة انما هي منبها في ولا يقال انجاني فانها منسوبة الى منبها **له قوله** فقال ابوجهيم اكلت غيره يا رسول الله ولم فعلت هذا قال الباقى وقول ابي جهيم يا رسول الله ولم يسأل عن منكراته الخبيصة مخافة ان يكون حدث فيها تحريم

انما كان من باب حلة عطار حيث بعث بها الى عزة ثم قال اني لم ابعث بها اليك لتلبسها الحديث ويحمل ان يكون من باب قوله صلى الله عليه وسلم كل فاني انا من لا تباحي قال العيني قيل كيف بعث صلى الله عليه وسلم يثني بكونه لنفسه الى غيره واجيب بان بعثها الى ابي جهيم لم يكن لما ذكره وانما كان لتهيأ بعب غفلة وشغله عن التضرع وعن ذكر الله كما قال اخبرنا عن هذا الوادي الذي اصابكم فيه غفلة وقال ابن بطال هومن باب الاولاد عليه لعلمه بانه يفرح به الخ وقيل كان اعمى فاللهاء مفقود في حقه انتهى ٨٢ **له قوله** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن عبد البر كذا ارسله جميع رواية الموطأ عن مالك الامم بن عيسى فرواه عن مالك عن هشام عن ابيه عن عائشة مسندا وكذا رواه جميع اصحاب هشام عنه عن ابيه عن عائشة كذا في الترمذي قلت وكذا السند البخاري تعليقا فقال قال هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة منحه واسنده ايضا الزهري عن عروة عند البخاري وسلموا وابي داود وغيرهم لبس خبيصة لها علم اي اعلام زاد ابن ابي شيبة برواية وكيع عن هشام عن ابيه عن عائشة فكاد يشغل بها ثم اعطاها الى الخبيصة ارجعها واخذ من ابي جهيم نجابية قال العيني اختفوا في منبط هذا اللفظ ومعناه فقيل بفتح الهمزة وسكون النون وكسر الواو صفة خفيفة الجيم فالف فنون فيا رتبة قال الزرقاني كسرها غلظ لاعلمها وقيل يجوز في الهمزة والموحدة الفهم والكسوة قال الباقى قال ثعلب يقال انجانية في كل ما كنف والتف يقال شاة انجانية بكسر الباء وفتحها اذا كان صوفها كثيرا ملتغا وقال ابن قتيبة انما هي منبها في ولا يقال انجاني فانها منسوبة الى منبها **له قوله** فقال ابوجهيم اكلت غيره يا رسول الله ولم فعلت هذا قال الباقى وقول ابي جهيم يا رسول الله ولم يسأل عن منكراته الخبيصة مخافة ان يكون حدث فيها تحريم

من النسب وفي لغات الصراح وليس دولات كارس وديس طائفة قال له في الفارسية موريج وفي الهندية كهنديجه فطلق بكسر الفاء جعل يتروداي
من ههنا الى ههنا يلتبس مخزجا يعني التناقض الغل واتصال جرائد ما كانت عنده من الخرج جعل يترود في طلب للمفر فاجبه اي ابا طهته ذلك اي طيله
فجعل يلتبس اليه ويتبعه بصيرة ساعة وشغله ذلك عما هو فيه من صلوته ثم رجع الى صلوته اي بالاقبال عليها وفرغ نفسه لانتقامها فاذا هو قد نسى
الركعات ولا يدري كم صلى من الركعات ولما انه نسيها بالالتفات الى الدبسي فقال لقد اصابتني في مالي هذا فتنة قال الياس اصل الفتنة الاختيار
قال تعالى وقتنا فتنونا والله اعلم اختبرناه اختيار الا ان لفظ الفتنة اذا اطلق فيستعمل غالبا فمن اخبره الاختيار عن الحق يعني اختبرت
بهذا المال فشتغلني عن الصلوة وقد تكون بمعنى الميل عن الحق فيكون المعنى اصابتني من هذا المال الميل عن الصلوة فجاء الى

رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له صلى الله عليه وسلم ذلك الذي اصابه رضى الله عنه في حائطه من
الفتنة والشغل عن الصلوة فقال يا رسول الله هو الحائط
في تكثير اشغال عن الصلوة او لما اصابتني فيه الغفلة
صدقة لله قال الغرالى كانوا يفعلونه قطعاً لما دة الفكر
وكفارة لما جرى من نقصان الصلوة وهذا هو الدماء
القاطم لما دة العلة ولا يعني عنه غيره فضعه حيث
شئت اي اصرف ذلك في موضع تختاره وحول الاختيار
صلى الله عليه وسلم لعلمه بافضل ما تصبر عليه الصدقة
سكته قول له ان رجلا من الانصار كان يصط في حائط
اي بستان له بالقف بعض القاف وشدة الفاء قال للمجا
قف ما صلب من الارض واجتمع واصل القف والاختيار
الخ والمراد هناك واد من اودية المدينة قال في الجمع
اصل القف ما غلط من الارض وارتفع وهو ارضها واد
في المدينة الخ وقال يا قوت الحق في المجموع علم لو اد من
اودية المدينة عليه مال لاهلها الخ في زمان التمر
بالمشاة الفوقية في اكثر النسخ وفي بعضها بالمشاة و
الغل بالرفع على الابتداء قد دلت اي مالت قال
تعالى وذلك قلوبها تدليسا في تفسيرها فهي
مطوقة اي مستديرة فطوق كل شئ مما استدار به بغير
بفتح المشاة واليم مفرد ثمار بعضها وضه الميم جمع شاة
ككتب وكباب والتم الحصل الذي يخرجها الخبز اعين ان
يؤكل امر لا فكما يقال ثمر الغل والعنب كذلك يقال
شاة الاراك قيل معنى تدليها اي مالت الشاة بوجعها
خبرت وصارت كالطوق للفتنة قال ابو الوليد والاعلم

ابن ابى بكر ان ابا طهته الانصارى كان يصلي في حائط له فطار
دبسي فطلق يترود يلتبس مخزجا فاجبه ذلك فجعل يتبعه بصيرة
ساعة ثم رجع الى صلوته فاذا هو لا يدري كم صلى فقال لقد اصابتني
في مالي هذا فتنة فجاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر
له الذي اصابه في حائطه من الفتنة وقال يا رسول الله هو
صدقة لله فضعه حيث شئت مالك عن عبد الله بن ابى بكر ان
رجلا من الانصار كان يصلي في حائط له بالقف واد من اودية
المدينة في زمان التمر والغل قد دلت في مطوقة ثم ما نظر اليها فاجبه
ما راى من ثمرها ثم رجع الى صلوته فاذا هو لا يدري كم صلى فقال
لقد اصابتني في مالي هذا فتنة فجاء عثمان بن عفان وهو
يومئذ خليفة فذكر له ذلك وقال هو صدقة فاجعله في سبيل
الخير فباعه عثمان بن عفان بخمسين الف فسمي ذلك المال الخمسين
العسل في السهو مالك عن ابن شهاب عن ابى سلمة بن عبد
الرحمن بن عوف عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال ان احداكم اذا قام يصلي جاءه الشيطان فليس عليه حتى لا يذكر
كم صلى فاذا وجد ذلك احداكم فليسهو سبهين وهو جالس مالك

له قول له ان ابا طهته زيد بن سهل الانصاري الصحابي روى ان كان يصط في حائطه وفي نسخة حائط له اي بستان واصل الحائط بعد ان البستان قال في الجمع وفي الحديث اذا هو بالحائط فاطو الحائط فهنا البستان من الغل اذا كان عليه حائط وهو اعبد اوجبه الحائط الخ وقال الجدي في القاموس حائطه حوطا وحيطه حطه فعمله	والحيلة وكسر الحائط الحائط جمع حيطان والبستان انتهى مختصر اقطار الطير ان حركة حركة ذي الجناح في الهواء بجناحيه كذا في القاموس دبسي بضم الدال الالهة واسكان الموحدة وسين مهلة قيل طائر يشبه اليامة وقيل هو اليامة بنفسها قال الديري منسوب الى دبس لوطه مخزج
---	--

الذي اصابه في حائطه وقال تكفيرا لما اصابه من الغفلة هو الحائط صدقة لله تعالى فاجعله في مسجل بعضين جمع سبيل وفي نسخة
على الافراد الخبر حيث ما شئت فباعه عثمان بن عفان رضى الله عنه بخمسين الف قال ابو عمر لانه فهم مراد الانصارى فباعه وتصدق بفقته ولم
يجعله وقفا لمصلحة دعته اليه فمضى بعد هذا ذلك المال الخمسين ليلو غمته خمسين الف سكه قول له العمل في السهو يعني ما يفعل من وقته للسهو
في الصلوة اعم من الغرضية والنافلة كما سمي في ١٢ هه قول له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان احداكم اذا قام يصلي فريضة او نافلة
جاءه الشيطان قال ابن رسلان هذا يدل على ان شيطان الصلوة غير شيطان الاذى واما شيطان الصلوة فيسمى خنزب كما رواه مسلم بن
حديث عثمان بن ابى العاص الخ فليس عليه نجفة الموحدة المفتوحة وضبطه بعضهم بالتشديد والتخفيف اقص قاله ابن رسلان اي خلط
عليه امر صلوته قال تعالى ولبسنا عليهم ما يلبسون واما اللباس فمن باب سمع قال في النهاية اللبس الخلط يقال لبست الامر بالفتح اذا
خلطت بعضه ببعض لا يدري اي شئ كم صلى اي قد رما صلى فاذا وجد ذلك السهو احداكم في صلوته فليسهو سبهين للسهو ترغيبا
للشيطان لللبسه عليه وليس شئ انقل على الشيطان من السهو ولما حقه ما حقه من الامتناع عن اليهود لادام قال في الفخر الرحاني قال
الدين وهو واجب ان بمقتضى الامر المطلق والمهيمن من المذموم لوجوب ذكره في الحيط المبسوط والذخيرة واللباس وبه قال مالك انتهى وهو
جالس قال الزرقاني بعد السلام كما في حديث عبد الله بن جعفر مرفوعا من شك في صلوته فليسهو سبهين بعد ما يسلم رواه احمد وابوداود و
النسائي والحااصل ان فقهاء الامصار اختلفوا في المراد بجديت اللبس العمل به فذهب الحسن البصري وطائفة من السلف الى الخا هرة فقالوا ليس على من شك في
صلوته الا السهوان وخالفهم الجمهور والائمة الاربعة فقالوا هذا يحمل الروايات لمفسر قاضية عليها فهم من فكر بالبلاء على ليقين ومنهم من حمل على القهر كما تقدم

الذي اصابه في حائطه

صالحاً ما خضع من كسرهما الملائكة الى المنبر بعد ان طروا الصحف كما في رواية الشيعين يستمعون مع الناس الذكر والمواظع وغير ذلك مما في الخطبة
 امثالاً لقوله تعالى فاسمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون وسميت الخطبة ذكر الامامة لعلها عليه بل هو المقصود منها والهداية بالملائكة غير العظيمة وظيفتهم كتابة
 حضار الجمعة يجلسون على ابواب المسجد وفي رواية ابن خزيمة يقول بعض الملائكة لبعض ما حبس فلانا فتقول اللهم ان كان ضالاً فاعده
 وان كان فقيراً فاعنه وان كان مريضاً فعافه **سنة قول** انه كان يقول رواه مالك موقوفاً قال في التهيد رفعه رجل لا يجتمع به عن سعيه
 الله بن عمر بن سعيد عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم غسل يوم الجمعة سباً في الكلام على ان الفضل لليوم والصلوة قال
 البايع ضافة الفضل الى يوم الجمعة يعني

فكاننا قرب دحاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكاننا
قرب بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر
مالك عن سعيد بن ابى سعيد المقبري عن ابي هريرة انه
كان يقول غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم كغسل
الجنابة مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله

سنة قوله ومن راح في الساعة الخامسة
 فكاننا قرب بيضة وهي واحدة من
 البيض استشكل التعبير فيها في
 الدحاجة بلفظ تقرب ويزيد الاشكال
 ما في رواية الزهري بلفظ كاذع
 يهدي لان الهدى لا يكون من الدجاجة
 او البيضة اصلها واحاب عياض
 تبعاً لابن بطال بانه لما عطفه على ما
 قبله اعطاه حكمة في اللفظ فهو من الاشياء
 كقول متقلاً اسيفاً ورهماً وتعقبات
 شرط الاتباع ان لا يصحح باللفظ في
 الثاني فلا يسيغ ان يقال متقلاً اسيفاً
 ومتقلاً رهماً فالظاهر في الجواب ان
 يقال انه من المشاكلة قال العيني لم اجد
 من التقرب التصديق ويجوز التصديق
 بالدحاجة والبيضة ونحوهما انتهى فاذا
 خرج الامام معاً كان مستورا في من
 منزل او غيره قاله البايع واستنبط منه
 الماردى من ان الامام لا يستقبل له
 المبادرة ويستقبل له التأخير والوقت
 الخطبة وتعبه الحافظ بان ما قاله غير
 ظاهراً لكان الجمع بان يسكر ولا يخرج
 من المكان المعد له في الجامع او مجلس

على من ليس له مكان معه انتهى قلت
 والظاهر عندى ان المراد من الخروج
 من الصفوف الى المنبر قال القارى اذ
 بالامام نفسه الشريفة عليه الصلوة
 والسلام فالمراد بالخروج الحقيقي من
 الحجرة الشريفة او المعنى اذ اظهر الامام
 بدخوله الى المسجد او بطوؤه على المنبر
 والاخير انسب انتهى قلت بل هو المتعين
 ويؤيد رواية البيهقي بسنده عن ابى
 هريرة بعد ذكر الدحاجة والبيضة
 فاذا جلس الامام طروا الصحف احدث
 وفي رواية اخرى يكتبون الناس علمهم
 الاول فالاول فاذا اجلس الامام طروا
 الصحف ويؤيد ايضا ما في الثقات الاخر
 عند البيهقي وغيره في احاديث النضات
 بلفظ فاذا خرج الامام ما نصت كما تكلف
 والنضات مجمع عليه انه بعد طلوع
 الامام على المنبر وايضا في رواية الثقات
 في ذكر الملائكة عن ابى هريرة مرفوعاً
 اذا كان يوم الجمعة كان على كل باب
 من ابواب المسجد ملائكة يكتبون الاول
 فالاول فاذا اجلس الامام طروا الصحف
 الحديث ١٢ **سنة قوله** حضرت فخرم

لجريان الاحكام عليهم وتوجه الاوامر اليهم كغسل الجنابة
 في الوجوب عند ابى هريرة لان مذهبه انه وجوب الغسل
 حقيقة نقل ابن المنذر عنه وعن عمار بن ياسر فلا حاجة
 الى توجيه الرواية على مذهبه وهو قول الظاهرية و
 رواية عن الامام احمد قاله الزرقاني وكذا نقله في
 السماعين عن ارشاد الساري ونسب صاحب الهداية
 هذا الى مالك وكذا ذكره النووي في شرح مسلمان ابن
 المنذر في الوجوب عن مالك قلت لكن كتب الملائكة
 صريحة في ذكر الاستقبال قال في الاستدكار لا اعلم
 احداً اوجب الغسل للجمعة الا اهل الظاهرية قلت لكنهم
 اختلفوا فيما بينهم في انه مستحب او سنة مؤكدة بعد
 اتفاقهم على عدم وجوبه في المشهور الصحيح عنهم قال
 الشعراني في ميزانه قول جميع الفقهاء بسنية الغسل
 للجمعة مع قول داود والحسن بعدم السنية انه يغسل
 عند محمد بن الباب وامثال هذا اللفظ على ان التشبه
 في صفة الغسل واستيعابه الجسد وكذلك ما رووه
 الاوامر والفاظ الوجوب اما محمول على التاكيد او محمول
 على التسمية كما هو صريح رواية ابى داود بسنده العكرية
 ان ناساً من اهل العراق جاءوا الى ابن عباس فقالوا انى
 الغسل يوم الجمعة واجبا قال لا ولكنه اظهر وخير لمن
 اغتسل ومن لم يغتسل فليس عليه بواجب وسأخبركم
 كيف بدأ الغسل كان الناس يجوهون من يلبسون الصبي
 ويصباون على ظهورهم وكان مسجدهم ضيقاً مقارب
 السقف انما هو عريش فخرج رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في يوم جار وعرق الناس في ذلك الصوف حتى
 ثارت منهم رياح اذى بذلك بعضهم بعضاً فلما اوحى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك الرياح قال يا ايها
 الناس اذا كان هذا اليوم فاقسوا وليس احدكم
 افضل ما يجدهم دهنه وطيبه قال ابن عباس ثم جاء
 الله تعالى ذكره بالخبر ولبسوا غير الصوف وكفوا العمل
 ووسع مسجدهم وذهب بعض الذي كان يؤذى بعضهم
 بعضهم من العرق واخرجه البيهقي ايضا فهذا الحديث كونه
 نص على ان الغسل كان اولاً للرياح والبل الصوف وغير
 ذلك ثم نسخ ويؤيد التسمية ايضا ما رواه ابن عدى في الكامل من حديث انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة فغسل فغسل فغسل
 فلما كان الشتاء قلنا يا رسول الله امرتنا بالغسل للجمعة وقد جاء الشتاء ونحن نجد البرد فقال من اغتسل فيها ونعمت ومن لم يغتسل فلا يخرج وتكرر في
 الا انه يشد بغيره كذا في السعاية قلت واخرجه البيهقي ايضا والحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط البخاري وسكت عنه الذهبي ويؤيد ايضا ان
 بعض من روى الامام بالفضل يوم الجمعة كابن عباس وعائشة قد اتوا بخلافه كما بسطه الطحاوي واستدل الجمهور ايضا باحاديث تدل على عدم الوجوب
 منها حديث سمرة مرفوعاً عن توفى يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فهو افضل خروجه ابوداود والترمذي والنسائي واحمد في مسند والبيهقي في سننه و
 ابن ابى شيبة في مصنفه والذري وابن خزيمة والطحاوي وقال الترمذي حسن صحيح كما في السعاية وصححه ابو حاتم وهو حديث مشهور اخرجه جماعة من الحديثين
 من عدة صحابة مع الكلام في بعض طرقه دون بعض قل العيني روى من سبعة انفس من الصحابة وهم سمرة وقدم ذكره والنسائي عن ابى ماجة والطحاوي و
 البزار والطبراني وابوسعيد الخدري عند البزار والبيهقي وابو هريرة عند البزار وابن عدى وجابر عند ابن عدى وعبد الرحمن بن سمرق عند الطبراني وابن عباس
 عند البيهقي ثم ومنها حديث ابى هريرة من توفى واحسن الوضوء ثم الى الجمعة فذنى واسقم الحديث اخرجه الترمذي وقال حسن صحيح كما في السعاية قال
 الحافظ في التلخيص من اقوى ما يستدل به على عدم فرضية الغسل يوم الجمعة ما رواه مسلم عقب حديث الامام بالفضل عن ابى هريرة مرفوعاً من توفى واحسن
 الوضوء ثم الى الجمعة الحديث ثم واستدلوا ايضا بقصة عثمان اذ دخل فداءا وعلمية ساعة هذه اخبر بها الشيخان وجماعة قل العيني قال الامام الشافعي وما يدل
 على ان امر النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل يوم الجمعة فضيلة على الاختيار لا على الوجوب حديث عمر بن الخطاب قال لعثمان بن عفان وقد علمت ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم امر بالغسل يوم الجمعة فلو علم ان امره على الوجوب لم يتركه عثمان حتى يرد ويقول له ارجع فاقبل قال لا والله ان الرجل فعله و

هذا الحديث كونه نص على ان الغسل كان اولاً للرياح والبل الصوف وغير ذلك ثم نسخ ويؤيد التسمية ايضا ما رواه ابن عدى في الكامل من حديث انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة فغسل فغسل فغسل

هو كذلك عندنا الحنفية يجوز للإمام التكلم في الخطبة بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر قال في الدر المختار ويكره تحمله فيها للامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 منها قوله تعالى وفيه تفقد الامام مريدته وامره لهم بصالح دينهم وانكاره عن علم ادخل بالفضل وفيه ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 في اثناء الخطبة لا يفسد ما فيه الاعتدال في ولاية الامور والمقالة للفقهاء عندنا كلام الخطيب في اثناء الخطبة مكره اذ المكيين امر بالمعروف والنهي عن المنكر
 ولكن قال الشافعي في ميزانه ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في القديم انه يحرم الكلام لمن يسمع الخطبة حتى الخطيب الا ان مالكا
 اجاز الكلام للخطيب خاصة بما فيه مصلحة للصلاة كقوله زجر الداخلين عن تحط الركاب وان غلط
 عثمان بن ميمون انقلب على رجليه من السوق فيه جواز الاشتغال بالبيع وغيره ليوم الجمعة الى
 الاذان قال تعالى يا ايها الذين امنوا اذا

انه قال دخل رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد يوم الجمعة وعمر بن الخطاب يخطب فقال عمر اية ساعة هذه فقال يا امير المؤمنين انقلب من السوق فسمعت النداء فمأزنت علي ان توضأت فقال عمر الوضوء ايضا وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يامر بالغسل ما لك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم

نودي للصلاة الآية فيها امر الله سبحانه وتعالى وتقدس بالسعي اليها بعد النداء وروى شبيب عن مالك ان الصحابة كانوا يكرهون ترك العمل يوم الجمعة على نحو تعظيم اليوم السبت والنصايدي الاحد الخ فهذا مؤيد لمن قال ان المروءة في روايات التكبير هو ما يكون قريب الزوال فسمعت بصيغة المتكلم النداء اي الاذان وما كان الاذان اذا اذاعه الا الذي بين يدي الخطيب لان الاذان الاول ازاء عثمان بن ابي رافع في زمان خلافة معاوية على بناء المتكلم على ان كلمة ان زبدت لتأكيد النفي توضأت يعني بعد ما سمعت الاذان ما اشتغلت بشئ غير الوضوء ١٢ -
 كنه قوله فقال عمر بن الخطاب وهذا تكبيران منه على ترك الغسل وهو المقصود بذكر الحديث في هذه الترجمة الوضوء بالنصب اي انقل الوضوء مقتصر عليه وروى بالفتح في قوله العيني قوله والوضوء جاءت الرواية فيه بالواو وحذفها وبضم الوضوء وفتحها اما وجه وجود الواو فهو ان يكون للتعطف على الاكثار الاول يعني المكيك ان اخبرت الوقت وفوت فضيلة السبق حتى انتهت بترك الغسل وقال نظري الوارد بل من همة الاستفهام واما وجه حذف الواو فظاهر لكن يكون لفظ الوضوء بالرفع والنصب واما وجه الرفع فله انه مبتدأ حذف خبره تقديره الرضوخ ايضا يقتصر عليه ويجوز ان يكون خبرا محذوف المبتدأ واما وجه النصب فله تقدير الفعل الم قال الزقاني ايضا منصوب على انه مصدر من اض يضيض اي ما د رجيع قال ابن السكيت تقول فعلته ايضا اذ كتبت قد فعلته بعد شئ اخر كانك اذنت بذكرها الجمع بين الامرين او الامور الخ يعني اما اكتفيت بتأخير الوقت وتقويت فضل المبادرة الى الجمعة حق اضفت اليه ترك الغسل ايضا والتمالك لك قد علمت بصيغة الخطاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يامر بالغسل لم يذكر في الرواية المأمورين من هم قال الحافظ كذا في صحيح الروايات لم يذكر المأمور الا ان في رواية جوير عن نافع بن بلظع كذا في حديث ابن عباس عن عبد الله بن عمر اخبره بسند له الى ابن سيرين عن ابن عباس ان عثمان

له قوله دخل رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولفظ البخاري اذ دخل رجل من المهاجرين الاولين من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هو عثمان بن عفان كما ساء ابن وهب وابن القاسم عن مالك في روايته للموطأ وكذا ساء جماعة وساء ايضا ابو هريرة عند مسلم في هذه القصة قال ابن عبد البر لا علم خلافا في ذلك المسجد بالنصب يوم الجمعة وعمر بن الخطاب صلى الله عليه وسلم على المنبر فقال عمر ما ديا له اية بشد القنانية تأييد اي وانث لمناسبة الساعة وان جاز فيه التذكير لقوله تعالى وما تدرى نفس باي ارض تموت وهي كلمة يستعملها لشيء والاستفهام للتوبيخ كما ميا في ساعة هذه الساعة اسم مجزوء من الزمان مقدر ويطلق على جزء من اربعة وعشرين جزء هي مجموع اليوم والليل كما تقدم الاقوال فيه وقد يطلق على

بينما هو يخطب يوم الجمعة اذ اقبل رجل قد دخل المسجد الحديث ثم قال الحافظ لم اقف في شئ من الروايات على جواب عثمان عن ذلك والظاهر انه سكت عنه اكتفاء بالاعتدال الاول لانه قد اشار الى انه كان ذاهلا عن الوقت وانه باد عند سماع النداء وانما ترك الغسل لانه تمارض اذ اذراك الخطبة والاشتغال بالنسل وكان الوضوء خلفا له ولم يكن الخطبة خلف قال الحافظ ولعله كان يرى فضيحه فلذلك اشره قلت وكذلك عثمان بن ابي رافع كذا من استماع الخطبة ولذا لم يرد ١٢ كنه قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذكر السيوطي لهذا الحديث طرقا كثيرة مختلفة في الوقت والارسال وذكر ابي هريرة بدل ابن سيرين في بعض خرثم رحمه طريق مالك هذه ونقل عن الدارقطني في ذكر الموقوف احببه سقط ذكر النبي صلى الله عليه وسلم على احد من الرواة ونقل عن الحافظ ابن حجر لم يختلف رواية الموطأ في اسناده عن مالك وكذا اقول العيني ان رواية الموطأ لم يختلفوا عن مالك غسل يوم الجمعة قال الزقاني ظاهرا ضافته لليوم محبة لكون الغسل لليوم الجمعة وتقدم ما قال الباقى في اضافة الغسل الى اليوم بمعنى انه لا يخلو اليوم عن اتيان الجمعة هذا وقد اشتهر بين الناس ان الاضافة باء في تدليس يصح فلا اشكال واجب يعني مؤكدا عند فقهاء الامصار قال ابن عبد البر ليس المراد انه فرض بل هو مؤل الى واجب في السنة او في المروءة او في الاخلاق المحبة شرعا يخرج عن ابن وهب ان مالك سئل عن غسل يوم الجمعة اوجب هو قال هو سنة ومعروف قيل ان في الحديث واجب قال ليس كل ما جاء في الحديث يكون كذلك انتهى على كل محتلم اي بالغ وانما ذكر الاحتلام لكونه الغالب فيدخل النساء في ذلك قاله الزقاني لان المحتلم يعمر الرجال والنساء ولذا استدلال به البخاري على ترجمته ١٢

مر وقال ابن وهب في العتبية يوم ان يغتسل لها بعد طلوع الفجر قال وافضل له ان يتصل غسله برواحه وبه قال ابو حنيفة والشافعية انتهى قلت وسياق في كلامهما فظان الاذناعي والليث وافقا للامام مالك في ذلك وقال الجمهور يحزى من بعد الفجر قال العيني قال صاحب الهداية ثم هذا الغسل اي غسل يوم الجمعة للصلاة عند ابي يوسف يعني لا يجعل له الثواب الا اذا صلى صلاة الجمعة بهذا الغسل حتى لو اغتسل بعد الجمعة او اول اليوم وانتقض ثم توجهنا ويصل لا يكون مذكرا لثواب الغسل وهو الصحيح واحترز به عن قول الحسن بن زياد فانه قال لليوم اظهار الفضيلة وبه قال ما ورد في المبسوط من قول محمد بن الحبيب وهو رواية عن ابي يوسف فلهذا عن ابي يوسف فيه روايتان انتهى وقال ابن عابد بن وكون الغسل للصلاة هو الصحيح

الخلاف المذكور جاء في غسل العيد ايضا واشترط الخلاف فيمن لا الجمعة عليه لو اغتسل وفيمن احدث بعد الغسل وصل بالوضوء نال الفضل عند الحسن للاعتد الثاني وكذا في من اغتسل قبل الفجر وصل به ينال عند الثاني للاعتد الحسن لانه اشترط ايقاعه فيه اظهار الشرفه وذلك يعني دليل اتصال الغسل بالرواح ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كما تقدم في رواية ابن عمر اذا جاء احدكم الجمعة تقدم شربة فليغتسل فعلى الغسل بالجمعة فيفيد ان شرطه اتصاله بالذهاب اليها لان المعلق على شيء انها يوجد اذا وجد وهذا للاستلزام بطلان قوله الزرقاني ١٢ له قول مالك قال ما لك ومن اغتسل يوم الجمعة سواء كان معجلا او مؤخرا وهو ينوي بذلك غسل الجمعة فاصابه ما ينقض وضوؤه فليس عليه الا الوضوء وغسله ذلك محزى عنه مما جاء في الانصاف يوم الجمعة والامام يخطب مالك عن ابي الزناد عن ابي اسحق عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قلت لصاحبك انصت لي يوم الجمعة فقد لغوت مالك

مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا جاء احدكم الجمعة فليغتسل قال يحيى قال مالك من اغتسل يوم الجمعة اول نهاره وهو يريد بذلك غسل الجمعة فان ذلك الغسل لا يحزى عنه حتى يغتسل لرواحه وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حديث ابن عمر اذا جاء احدكم الجمعة فليغتسل قال يحيى قال مالك ومن اغتسل يوم الجمعة معجلا او مؤخرا وهو ينوي بذلك غسل الجمعة فاصابه ما ينقض وضوؤه فليس عليه الا الوضوء وغسله ذلك محزى عنه مما جاء في الانصاف يوم الجمعة والامام يخطب مالك عن ابي الزناد عن ابي اسحق عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قلت لصاحبك انصت لي يوم الجمعة فقد لغوت مالك

له قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا جاء احدكم الجمعة فليغتسل قال يحيى قال مالك من اغتسل يوم الجمعة اول نهاره وهو يريد بذلك غسل الجمعة فان ذلك الغسل لا يحزى عنه حتى يغتسل لرواحه وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حديث ابن عمر اذا جاء احدكم الجمعة فليغتسل قال يحيى قال مالك ومن اغتسل يوم الجمعة معجلا او مؤخرا وهو ينوي بذلك غسل الجمعة فاصابه ما ينقض وضوؤه فليس عليه الا الوضوء وغسله ذلك محزى عنه مما جاء في الانصاف يوم الجمعة والامام يخطب مالك عن ابي الزناد عن ابي اسحق عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قلت لصاحبك انصت لي يوم الجمعة فقد لغوت مالك

يشوع في الخطبة نعم الافضل ان ينصت لما ورد من الترغيب فيه انتهى قلت اخذ المصنف هذا الكلام من كلام الخافض في الفتح اذ شرح به قول البخاري باب الانصات يوم الجمعة والامام يخطب وانت خبير بان قوله والامام يخطب لا يشمل حكم ما قبل الخطبة لانها لا تناسبا عندهم لا يعتبر بانها مفهوم الخالف والمسئلة مختلفة عند الاشيبة قال العيني ثم اختلف العلماء في وقت الانصات فقال ابو حنيفة خروج الامام يقسم الصلاة والكلام جميعا لقوله صلى الله عليه وسلم فاذا خرج الامام طمؤننوا وسمعون الذكر وقالت طائفة لا يجب الاعتد ابتداء الخطبة ولا يأس بالكلام قبلها وهو قول مالك والشافعية ورواه محمد والاوزاعي والشافعية وقال بعضهم قالت الحنفية يجوز الكلام من ابتداء خروج الامام وورد فيه حديث ضعيف قلت حديث الباب هو حجة الحنفية وحجة عليهم بالتأمل يدري ان انتهى كلام العيني ١٢ له قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قلت لصاحبك انصت لي يوم الجمعة فقد لغوت مالك

له قوله انه اى ثعلبة اخبره اى الزهري انه راي المسلمين كانوا في زمن خلافة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يصلون التوافل يوم الجمعة قبل الصلوة حتى يخرج عمر بن الخطاب فاذا خرج عمر وجلس على المنبر فيه الجلوس للخطبة اول صعوده حتى يؤذن المؤذن قال النورى هو مستحب عند الشافعي ومالك والجمهور وقال ابو حنيفة ومالك في رواية عنه لا يستحب الا وكذا نقل فيه خلاف الحنفية صاحب التوضيح وابن بطال وغيرهم ولا يصح النقل انكر عليهم العيني في شرح البخاري اشد الانكار ونقل عن الهداية واذا صعد الامام على المنبر جلس واذن المؤذن بين يديه الا وكذا صرح بسنية الجلوس اول صعد الخطابي وري في شرح المراق واذن المؤذن كذا في جميع النسخ الموجودة عندي وذكر في هامش المجتبائية ان في بعضها بالافراد وهو الظاهر وما على نسخة الجمع فهو حجة لا اذان الجوز ١٢ **له قوله** قال ثعلبة ذكر ذكره اظهارا وتوضيحا ٨٨ جلسنا نتحدث قال الزرقاني اى نتكلم

عن ابن شهاب عن ثعلبة بن ابي مالك القرظي انه اخبره انه كان في زمن عمر بن الخطاب يصلون يوم الجمعة حتى يخرج عمر بن الخطاب فاذا خرج عمر وجلس على المنبر واذن المؤذن وقال ثعلبة جلسنا نتحدث فاذا سكنت المؤذنون وقام عمر يخطف انصتنا فلم يتكلم منا احد قال ابن شهاب فخروج الامام يقطع الصلوة وكلامه يقطع الكلام ما لك عن ابي النضر مولى عمر بن عبد الله عن مالك بن ابي عامر ان عثمان بن عفان كان يقول في خطبته قل ما يدع ذلك اذا خطب اذا قام الامام يخطف يوم الجمعة فاستمعوا وانصتوا فان المنصت الذي لا يسمع من الخطم مثل ما للمنصت السامع فاذا قامت الصلوة فاعدوا الصفوف وحاذوا بالماكب فان اعتدل الصفوف من تمام الصلوة ثمر لا يكبر حتى ياتي به رجال قد وكلهم بتسوية الصفوف فيخبرونه ان قد استوت فيكبر ما لك عن نافع ان عبد الله بن عمر راي رجلين يتحدثان والامام يخطف يوم الجمعة فحصبها ان اصمها ما لك انه بلغه ان رجلا عطس يوم الجمعة والامام يخطف فشمته انسان الى جنبه فسأل عن ذلك سعيد بن المسيب فنهاه عن ذلك وقال لا تعد

الفراخ عن الصلوة قال ابن عبد البر قد منعه كرد السلام اكثر اهل المدينة ومالك والوحيفة والشافعي في القديرو قال في الجديدي شمت ويرد السلام لانه فرض واكره ان يسلم عليه احد الا قال الترمذي كرهوا للرجل ان يتكلم والامام يخطف فقالوا ان تكلموا غيره فلا يكره عليه الا بالاشارة واختلوا في رد السلام وشمت العاطس فخص فيها احد واسحق انتهى مختصر ٣ ٥ ٥ ٥ ٥

م التميمي ذكر الله تعالى على النبي والدعاء للعاطس وقال في الشمت التميمي التميمي وفي الجمع هو بشين وسين الدعاء بالخير والبركة والخجعة اعلاها فسأل ذاك الشمت او رجل اخر عن ذلك الفعل سعيد بن المسيب مفعول لسأل فنهاه سعيد عن ذلك وقال لا تعد مني من العود يعني لا تفعل مرة اخرى ويحتمل ان يكون النبي عن اعادة الصلوة والمعنى ان صلواته تامة بخلاف ما يتوهم بظاهر النصوص ان من لغا للجمعة له ويؤيد ظاهرا لفظ ابن ابي شعبة هذا المعنى الثاني والظاهر انه سأل بعد

بالعلم ونحوه لا يكلام الدنيا الا وهذا هو المقصود بذكر الاثر اذ فيه اباحة الكلام بعد خروج الامام قبل شروع الخطبة وثانيا لما اختاره الامام مالك وقد مر في اول الباب ان مختار الحنفية آثار ابن مسعود وعلى وابن عباس وابن عمر وغير ذلك من الآثار والروايات فاذا سكنت المؤذنون اى فرغوا من الاذان وقام عمر يخطف فيه ان سنة الخطبة القيام واختلفت نقله المذهب في حكم القيام عند الامامة قال النورى حكى ابن عبد البر اجماع العلماء على ان الخطبة لا تكون الا قائما لمن اطاعه وقال ابو حنيفة تصح قاعد وليس القيام بواجب وقال مالك هو واجب لو تركه لساء وصحت الجمعة الا قال العيني قال شيخنا في شرح الترمذي اشترط القيام في الخطبتين الا عند العجز اليه ذهب الشافعي واحد في رواية وفي التوضيح القيام للقادر بشرط صحتها وعندنا وجه انها تصح قاعدا للقادر وهو شاذ نعم هو مذهب ابو حنيفة ومالك واحمد كما يراه النورى عنهم قاسوه على الاذان وحكمه ابن بطال عن مالك كاشافى وعن ابن القصار كاشافى حنيفة ونقل ابن النير عن القاسم الى محمد انه مسمى ولا يبطل الا انصتنا فلم يتكلم منا احدين اتفاقهم على الانصات وان هذا لم يثبتوا فيه ١٢ **له قوله** فخرج الامام الى المنبر يقطع الصلوة اى الشروع فيها وهل يقطع الصلوة عند احد رايته في محل لا اذكره الا ان كلامه اى كلام الامام والمراد شروع الخطبة يقطع الكلام اى يمنع المتقدمين عن التكلم ثم هنا مقولة الزهري على رواية المؤطا لى اخر الاثر ويؤيد ما نقله الشوكا في عن مسند الشافعي ولفظه عن ثعلبة بن ابي مالك قال كانوا يتحدثون يوم الجمعة وعمر جالس على المنبر فاذا سكنت المؤذن قام عمر فلم يتكلم احد حتى يقضى الخطبتين كليهما فاذا قامت الصلوة ونزل عمر تكلموا انتهى فاقصر فيه على الكلام الاول لكن اخرجه الطحاوى في شرح معاني الآثار ولفظه عن ثعلبة بن ابي مالك القرظي ان جلوس الامام على المنبر يقطع الصلوة وكلامه يقطع الكلام وقال انه كانوا يتحدثون حين يجلس عمر بن الخطاب على المنبر حتى يسكت المؤذن فاذا قام عمر على المنبر لم يتكلم احد حتى يقضى خطبته ثمر اذا نزل عمر عن المنبر وقضى خطبته تكلموا انتهى قال النورى اسناده صحيح فهذا نص في ان الكلام كله من ثعلبة فأنزل اللهم الا ان يقال انه من نص الراوى ١٢ **له قوله** ان عثمان بن عفان ثالث الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم اجمعين كان يقول في خطبته والمقول اذا قام الامام وما قوله قلما يد اى يترك ذلك القول المذكور فاذا خطب اى عثمان فسبق لبيان

عادته واستمراره على ذلك فهذا مقولة مالك بن ابي عامر وقل عثمان شرع من قوله اذا قام الامام يخطف يوم الجمعة فاستمعوا وانصتوا وان لم تسمعوا فان المنصت الذي لا يسمع الخطبة لبعده مثلا من الخطاى النصيب من الاجر مثل ما موصولة للمنصت السامع قال انداوى اذ الوظيف في التهجير وقال الباجي الظاهر ان اجراما في الانصات واحد وبتابين اجراما في التهجير وتلك قرية اخرى غير الانصات الربيعي ان الذي ليسيع الخطبة لبعده عن الامام وكان ذلك تأخرا في الجمي يكون اجرة واجر من سمع لقربه سواء في الانصات والاستماع وان تفاوت اجراما باعتبار تعجيل احدهما وتأخير الثاني ١٢ **له قوله** فاذا قامت الصلوة فاعدوا الصفوف وحاذواى قالوا بالماكب جمع منكب وهو ما بين الكتف والمعنى كذا في الجمع وقال في القاموس هو مجتمع رأس الكتف والعصم مذكر وهذا تفسير لقوله اعدوا الصفوف فان اعتدل الصفوف واستوواها من تمام الصلوة وكما لها وقد ورد في البخاري مرفوعا ان تسوية الصفوف من تمام الصلوة قال ابو عمر هذا اجماعهم عليه والاثر فيه كثيرة ثم بين بعضها وقال بعد ذلك وتعديل الصفوف من سنة الصلوة وليس بشرط في صحتها عند الامامة الثالثة وقال احمد وابو ثور من صلى خلف الصفوف بطلت صلواته انتهى وقد يؤخذ من قوله تمام الصلوة الاستيعاب لان تمام الشيء في العرف امر خارج عن حقيقة التي لا يتحقق الا بها وان كان يطلق بحسب الوضع على ما لا تتم الحقيقة الا به انتهى قلت وبهذا المعنى قالت الحنفية ان الصلوة بدون الفاتحة غير تمام ثم بعد الخطبة لا يكبر عثمان حتى ياتي به رجال قد وكلهم بخفة الكاف وتشدد يد هاى عيهم بتسوية الصفوف فيأثرونه بعد تسويتهم الصفوف فيخبرونه ان قد استوت فيكبر عثمان بعد ذلك ١٢ **له قوله** راي رجلين يتحدثان والامام يخطف يوم الجمعة فحصبها اى فرماها بالحصاء يريد به ان اصمها فخرج ان مفسرة قال الجدي في القاموس الصمت والصوت والصامت السكوت كالاصمات والتصميت اصمته وصمته اسكته لازمان ومتعديان وقال الباجي معنى ذلك انه انكر على المتحدثين ولم يكن له ان يتكلم بالانكار عليها فحصبها ١٢ **له قوله** ان رجلا عطس فشمته من باب ضرب ونصر يوم الجمعة والامام يخطف فشمته اى العاطس انسان كان الى جنبه اى العاطس والتصميت ان يقال يرحمك الله يقال شمتته وسمته قال ابن الانباري والشين الفصم والتصميت الدعاء فجع شمتته اى دعا له قاله الباجي وقال الجدي في القاموس

له قوله عن الكلمة يوم الجمعة بعد الخطبة انزل الامام عن المنبر قبل ان يكبر للصلاة قال ابن شهاب في هذا السؤال لا بأس بذلك اي يجوز للفرغ
عن الخطبة التي امر بالاستماع اليها وعليه العمل والفتيا بالمدينة خلاف ما ذهب اليه العراقيون قاله الزرقاني قلت ومذهبنا الحنفية في ذلك
ما في البذل عن البدائع قال واما غلة الاذان الاخير حين خرج الامام الى الخطبة وبعد الفراغ من الخطبة حين اخذ المئذنة في الاقامة الى ان يفرغ
هل يكبر ما يكبر في حال الخطبة على قول ابي حنيفة يكبر وعلى قولها لا يكبر الكلمة ويكبر الصلاة ثم في مراقب الفلاح اذا خرج الامام فلا صلاة ولا
كلمة وهو قول الامام لانه نص عليه النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابو يوسف وعبد الله بن شهاب لا بأس بالكلمة اذا خرج قبل ان يخطب واذا انزل قبل
ان يكبر واختلفا في جلوسه اذا سكنت ٨٩ فخذوا ابي يوسف يباح وعند عبد الله بن شهاب الحزب ولسطان العربي انما الكلمة على المسئلة في

المعاذنة وبين وجه تسميته بذلك ووجه السكوت
فقال اما التكلم يوم الجمعة بين النزول من المنبر
والصلاة فقد جاءت فيه الروايات ولا هم عدى ان
لا يتكلم فيها قلت واخرج ابن ابي شيبة عن طاووس قال
كان يقال لا كلام بعد ان ينزل الامام عن المنبر حتى
يقضى الصلاة وروي عن ابن عون قال ثبت عن ابي ابي
انه كرهه ١٢ له قوله ما جاء فيمن ادرك ركعة يوم
الجمعة يعني هل يضيف اليه ركعة اخرى فيصل ركعتين
للجمعة او يصل اربعاً للظهر كما قال به مجاهد وعطاء و
جماعة من التابعين اذ قالوا من فاتته الخطبة يصل
اربعة واحتملوا الاجتماع على ان الامام لو لم يخطب لم
يصلوا الا اربعاً وهو وجهها الا انهم صاروا على الخلاف
فيما بينهم في مقدار اقل من الركعة فقال الليث والشافعية
واحد وما لك ان لم يدرك ركعة صلى اربعاً وقال ابو
حنيفة وابو يوسف وجماعة ان احرم في الجمعة قيل
سلام الامام على ركعتين قاله الزرقاني وفي الجوهر
النق عن الاستاذ كما قال ابو حنيفة وابو يوسف اذا
احرم في الجمعة قبل سلام الامام على ركعتين وروي
ذلك عن الثوري وقاله الحكم وحاده وقد انتفى ١٣ له
قوله انه كان يقول من ادرك من صلاة الجمعة مع
الامام ركعة فليصل من الوصل قال الهذلي وصل
الشئ بالشئ وصلامة والشئ بالشئ وصلامة في
بعض النسخ امر من الصلاة اليها ركعة اخرى بعد سلام الامام
١٤ له قوله قال ابن شهاب وهي الطريقة السنة جمع
عند الاثمة ١٥ له قوله قال مالك وعلى ذلك الغفل
اول القول ادركت اهل العلم ببلدنا المدينة المنورة
زادها الله تعالى شرفاً وكرامة ودليل ذلك من
الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كلما
تقدم مستد مشرعاً في المواقيت من ادرك ركعة من
الصلاة فقد ادرك الصلاة وتقدم الكلام على شهره وهذا
بصومه يتناول الجمعة ايضاً زاد في رواية الاله يفض
ما فاتته وهذا يلغظه مستدل الجمهور خلافاً لمن قال
يتناولها وبمفهومه دليل لمن قال ان مدرك ما دون

مالك انه سأل ابن شهاب عن الكلمة يوم الجمعة اذ انزل الامام
عن المنبر قبل ان يكبر قال ابن شهاب لا بأس بذلك ما جاء
في من ادرك ركعة يوم الجمعة مالك عن ابن شهاب انه
كان يقول من ادرك من صلاة الجمعة ركعة فليصل اليها ركعة
اخرى قال مالك قال ابن شهاب وهي سنة قال يحيى قال مالك
وعلى ذلك ادركت اهل العلم ببلدنا وذلك ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال من ادرك ركعة من الصلاة فقد ادرك
الصلاة قال يحيى قال مالك في الذي يصيبه زحام يوم الجمعة
فيركع ويقدر على ان يسجد حتى يقوم الامام او يفرغ الامام من
صلوته انه ان قدر على ان يسجد ان كان قد ركع فليسجد اذا قام
الناس وان لم يقدر على ان يسجد حتى يفرغ الامام من صلوته
فانه احب الي ان يبتدئ صلوته ظهر اربعاً ما جاء فيمن
رغف يوم الجمعة قال يحيى قال مالك من رغف يوم الجمعة
والامام يخطب فخرج فلم يرجع حتى فرغ الامام من صلوته فانه
يصل اربعاً قال يحيى قال مالك في الذي يركع ركعة مع الامام
يوم الجمعة ثم يرغف فيخرج فيأتي وقد صلى الامام الركعتين كليهما
انه ينبغي بركعة اخرى ما لم يتكلم

ما قد ادرك اول الصلاة وفات عنها غيرها فيمكنه ان يسيح على الجمعة بركعة اخرى ما لم يكلو وما لم يأت بشئ ما ينافي البناء وشرايط البناء بسببونة في كتب الفروع وقده الامام بركعة لما قد تقدم في ابواب الطهارة قال	مالك من رغف في صلوته قبل ان يصل ركعة فينصرف ويصل الدم ويرجع فيبتدئ الاقامة والتكبير ومن اصاح في وسط صلوته او بعد ان يركع ركعة يسجد بها ينصرف ويصل الدم ويرجع على ما يصلح حيث شاء الا الجمعة فانه لا يصلح الا في الصلاة
---	--

الركعة يعني الظاهر عليها خلافاً لمن ابي اعتبار المفهوم الخالف ١٦ له قوله قال مالك في الذي يصيبه زحام في المضايقة قال الهذلي رحمه كنعن
زحماً وزحماً بالكسر مضايقة وازدحام القوم ونزاحوا يوم الجمعة فيركع مع الامام في الركعة الاولى ولا يقدر على ان يسجد مع الامام الا من لا زحام
حتى يقوم الامام الى الركعة الثانية او لم يقدر على السجدة حتى يفرغ الامام من صلوته فقال الامام مالك في هاتين الصورتين انه اي المزاحم ان قدر على
ان يسجد حين قيام الامام فانه ان كان قد ركع مع الامام فليسجد حينئذ اذ اقام الناس الى الثانية وتمت صلوته وان لم يقدر على ان يسجد حتى
يفرغ الامام من صلوته فانه احب الي اي وجوباً كما سمعوا ان يبتدئ وليستأنف صلوته ظهر اربعاً قال الزرقاني وجوباً لانه لم يتم له مع الامام ركعة
فيصير عليها ولغظ احب لها على معنى اختياره من مذاهب من قبله وذلك واجب عندنا وعند اصحابه قاله ابن عبد البر انتهى وقال في الدلائل انوار
اللاحق من فاتته الركعات كلها او بعضها بعد اقتضائه بعد ركعته ورحمة وسبق حدث وكذا ابلاغه ريان سبق امامه في ركوعه وسجوده فانه يقتضي
ركعة وحكمه كسوة فلا ياتي بقرارة ولا سهو ولا يتغير فرضه بنية الاقامة ويبدأ بقضاء ما فاتته عكس لم يسبق ثم يتابع امامه ان امكنه ١٧
قوله قال مالك الامام من رجع بعد العيون وضما يوم الجمعة والامام يخطب جملة حاله فخرج لغسل الدم عند الماكية وللوضوء ايضاً عند الحنفية
الا تقدم ان الرافع عندنا ناقض للوضوء خلافاً للامام مالك فلم يرجع الى الصلاة حتى فرغ الامام من صلوته فانه يعطى للظهر اربعاً لانه لم يدرك
شيئاً من الجمعة وهذا متفق بين الامامة ١٨ له قوله قال مالك في الذي يركع ركعة قال يحيى يسجد بها مع الامام يوم الجمعة ثم يرغف بضم العين
وفتحها من بابي نعم ومنه قاله الزرقاني وقال الهذلي في القاموس رجع كضرب ومنه وكروم ونحوي ومعهم خرج من انفة الدم رجعاً ودعاً فالرافع ايضاً لا
يعينه انتهى فخرج لغسل الدم عندهم والوضوء ايضاً عندنا هاتين اي يرجع الى الصلاة وقد صلى الامام بعد الركعتين كليهما فانه قد صار لاحقاً لانه هم

هو أصلاً إذا أتى للصلاة من يوم الجمعة فأسعوا إلى ذكر الله والغرض أنه أمر في هذه الآية بالسعي وهو العمد وفي المشهور عقدني في الروايات عن السعي
إلى الصلاة قال صلى الله عليه وسلم فلا تأتوها وأقم تسعون كما تقدم في ما عارفاً في الذل للصلاة فغرض الإمام الكافي في هذه الترجمة تبينه على أن السعي
المراد في الآية هو السعي بمعنى العدو وبذلك يعني المضي **قوله** أنه سأل ابن شهاب الزهري عن معنى قوله الله تبارك وتعالى يا أيها الذين
أمنوا إذا أتى أحدكم للصلاة عند قعود الأعمام مثلنا من يوم الجمعة لفظ من بعض في وقيل تفسير وميان لأنه أكد في كتب التفسير فأسعوا إلى ذكر
الله عز وجل أي الخطبة أو الصلاة أوهما معاً قال الخصائص في أحكام القرآن اقتضت ذلك وجوب
واجباً يجب السعي إليه قال ابن السيب فأسعوا إلى ذكر الله أي موعظة الإمام وقال عمر أنها
٩٠

قال يحيى قال مالك ليس على من رجع او اصابه امر لا يبدله من الخروج ان يستاذن الامام يوم الجمعة اذا اراد ان يخرج مما جاء في السبع يوم الجمعة مالك انه سأل ابن شهاب عن قول الله تبارك وتعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله فقال ابن شهاب كان عمر بن الخطاب يقرأها اذا نودى للصلاة فامضوا الى ذكر الله قال يحيى قال مالك وانما السبع في كتاب الله عز وجل العمل والفعل يقول الله تعالى واذا تولى سعى في الارض فقال تعالى واما من جاءك يسع وهو يمشي وقال عز وجل ثم ادبر يسع وقال عز وجل ان سعيكم لشتى قال يحيى قال مالك فليس السبع الذي ذكر الله عز وجل في كتابه بالسبع على الاقدام ولا الاشتداد ولا الجري وانما عني العمل والفعل ما جاء في الامام ينزل بقربة يوم الجمعة في السفر قال يحيى قال مالك اذا انزل الامام بقربة تجب فيها الجمعة والامام مسافر فخطب جمعهم فان اهل تلك القرية وغابوا عنهم لم يخطب

ان المراد بالذم هو الخطية ان الخطية هي القتل الذم
وقد امر الله اليه فدل على ان المراد الخطية وروى عن
جماعة من السلف انه اذا لم يحط بصلاته ارباعهم الحسن
وابن سيرين وطائفة من جابر وغيرهم وهو قول
فقهاء الامصار الخ وفي بداية المجتهد الجمهور على انها صلوة
وركن وقال اقوام ليست بغرض وجهها اصحابا لك
على انها فرض الا ابن الماجشون الخ ثم لما كان المقصود
من السؤال في اثر التائب تفسير لفظة السبع فانها قد
تكون بمعنى الجري كما في قوله صلى الله عليه وسلم ولا
تاتوها وانتم تسعون وقد يكون بمعنى مطلق المشي
من غير جري كما في قوله عز وجل واما من جاءك السبع
وهو يخشى الالة فقال ابن شهاب في جوابه كان عمر بن
الخطاطب يقرأها في الآية المذكورة هكذا اذا روى
للصلوة من يوم الجمعة فامضوا الى ذكر الله فانها
ابن شهاب بقراءة عمر لان في ذلك بيان للمعناه انها
بمعنى المضى وقراءة عمر هذه لم تكن ثابتة في المصاحف
قال الباقى ما جاء من القراءات مما ليس في المصحف يجري
عند جماعة من اهل الأصول مجرى الاحاد وسواء اسندها
الى النبي صلى الله عليه وسلم او لم يسندها وذهبت طائفة
الى انها لا تجري مجرى الاحاد الا اذا اسندت الى النبي صلى
الله عليه وسلم فاذا لم يسندها فهي بمنزلة قول القارى
لها لانه يحتمل انه اتى بذلك على وجه التفسير لا النص
ومل السبع في الآية بمعنى الضميمة والعدد وقوله في ذلك
سجدة بلا خلاف بين العلماء انتهى **سبع** قوله ما قال مالك
في تأنيده ما قال اولان السبع ليس هو العدد والوزن
في الشيء ولنا السبع يستعمل في كتاب الله عز وجل بمعنى العمل
والفعل يفي كل من يصل عملا مقديسي في كتاب الله عز وجل
سعيًا وذكر لهذا الاستعمال شواهد منها ما يقول الله
تبارك وتعالى في سورة البقرة ومن الناس من يعبد الله
في الحجة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو الظاهر
واذا اتوا الى انصرم عنك سبع في الارض ليعفس فيها و
يهلك الحوت والنفل والله لا يحب الفساد نزلت في
الاخمس بن شريق كان منافقا حاو الكفار للشيء صلى الله

جماعة من التابعين لا يجوز في الجمعة حتى يقرأ
الامام وقال ابن سيرين كانوا يستأذنون الامام
يوماً للجمعة وهو يطلب في الحدث والرفق فلما
كان زمن زياد كثرت لك فقال زياد من اخذ
ما فيه فهو ان قاله الزرقاني وقال الحسن و
مسعود بن جبر في الجهاد فقال عطاء في كل امر
هامم وقال مكيول في الجمعة والقتال وقال
الزهري الجمعة وقال قتادة كل امر هو مائة لله
١١ سنة قوله في ما جاء في معنى الصلوة الصلوة
يوماً للجمعة المذكور في قوله تعالى يا ايها الذين

له قوله قال الامام مالك ليس بواجب
على من دفع او اصابه الضربة ان امره ان يذهب
من الخروج كالحدث وغيره عند الخطبة او
في الصلوة ان يستأذن الامام بالخروج يوم
الجمعة اذا اراد ان يخرج وبه قال جمهور
الفقهاء والمشهورين لانه يشق الصلوات
على الناس سيما مع كثرتهم وتاويلوا له ثانيا
وتوعاى واذا كانوا معه على امر معا لم يلزم
حتى يستأذنوه على السرايا والجهاد يعيقل
يخرج من العسكري اذا ن الامام وقال

عليه وسلم وحلف أنه مؤمن به ومحبة له فبذل في مجلسه فأكد به الله تعالى في ذلك ومن رزق وهو لبعض المسلمين ليلاً فأحرقه وعقرها كذا في الخبر
وغرض الإمام مريدك أن النصف في الآية ليس بمعنى النزاع والعدو كذلك قال الله عز وجل في سورة قيس وما من جاءك بها يومئذ على الله عليه وسلم
حال من فاعل جاء وهو يخشى الله عز وجل حال من فاعل يس وهو الاعمى فامتدته تلميحاً نزلت في عبد الله بن أم مكتوم إذ جاء النبي صلى الله عليه وسلم فقطعه عما هو مشغول به ممن يرجو الإسلام من أشرف قریش الذي هو حريص على إسلامهم ولم يدرك الاعمى أنه مشغول بذلك فأتاه على
ما ملك الله فانصرف النبي صلى الله عليه وسلم إلى بيته فعوقب في ذلك بما نزل في هذه السورة فكان بعد ذلك يقول له إذا جاءه مرجأ من عاتق فيه ربي ما
يسقطه رياءه كذا في التفسير وغرض الإمام مالك ظاهره وكذلك قال الله عز وجل في سورة والزحرف في بيان قصة فرعون وموسى ثم ادبر فرعون
عن إبراهيم يس في الأرض بالفساد أو باطل الأمر موسى وهناك قول ثالث لاهل التفسير وهو أنه ادبر بعد أن رأى الشبان مرحوباً مسرعاً في مشية كذا في
البعضاوى وعلى هذا لا يكون شاهداً على التفسيرين الأولين وكذلك قال تبارك وتعالى في سورة الليل إن سعيكم أي علمكم
الشئى مختلف فيعظمهم يحمل الجنة وبعضهم للنار قلت وكذلك قال عز وجل في سورة الاسراء ومن أباد الأخرة ومن لها سبعاً وغيرها ذلك من
الآيات قال يحيى قال مالك فليس لمعنى السبع الذي ذكر الله عز وجل في هذه المواضع في كتابه بمعنى السبع على الاقتحام ولا الشئ لا ولا الجري وإنما على
بالسعي في هذه المواضع كلها العمل والفعل وكذلك لفظ كور في سورة الجمعة بمعنى العمل والمضي دون العد والجري ٣٠ قوله قال مالك إذا نزل
الإمام رأى السلطان بقرية تحب فيها أي في تلك القرية الجمعة واختلفت روايات مالك في في تعدد القرية التي تحب فيها الجمعة كما ذكرها الباقون
وكذا اختلفت روايات الحنفية كما بسط في الفروع والمآل أن الإمام أي السلطان مسأراً فخطب للجمعة وهم يتشدقون الميم أي صلى الجمعة بجمعي ٤

91

له قوله قال مالك وان جمع الغمام اى صلى
 بالجمعة وهو مسافر بقربة لا تجب فيها الجمعة على
 أهلها فقد شرطها على الجمعة له اى للامام ولا
 يصل تلك القرية التى نزل الامام فيها ولا لمجتم
 اى صلى الجمعة معهم اى مع تلك المصلين من
 غيرهم وليتم بالادغام وفى بعض النسخ و
 يقيم أهل تلك القرية وغيرهم من ليس بمسافر
 للصلوة قال لها أى يحتل معنيين احدهما ان
 يعود والى الادغام والثانى ان يتقوا على ما تقدم
 من صلواتهم وهذا أظهر من جهة اللفظ لانه
 وارادوا المصطلح الاول لئلا وليعد جميع المصلين
 معه فبمع التميم ولتخصر المسافر فلا يحصل التميم

أقول عبد الله بن سلام انتهى وقال الشيخ ابن القيم وأما هذه
الاقوال قولان تضمنتها الأحاديث الثابتة - أحدهما أنهم من
الأخراة الأولى أنها من جلوس الأئمة إلى انتفاء الصلاة لما ذكرنا
سلم في صحيحه من حديث أبي برة أن ابن أبي موسى أن عبد الله
بن عمر قال له سمعت أباك يحدث عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في شأن ساعة الجمعة شيئاً قال نعم سمعت يقول
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في ما بين أن
يجلس للأمام إلى أن يقضى الصلاة والقول الثاني أنها بعد
العصر وهذا الوجه القولين وهو قول عبد الله بن سلام
إلى هريج والأما ما روى عن علي بن أبي حمزة قال قلت لابي
استخلف السلف في يوم أرم فروي البيهقي من طريق أحمد بن
سلة أن مسلماً قال حديث أبي موسى أجود شيء في الباب و
أصحبه وبذلك قال البيهقي وابن العربي وسأمة وقال القوي
هو نفس في موضع الخلاف فلا يلتفت إلى غيره وقال النووي
هو الصحيح بل الصواب وجوز في الروضة بأنه الصحيح ثم
أيضاً يكون مرفوعاً أصحهما وفي أحد الصحيحين قد جعلنا خواتم
إلى ترجيح قول عبد الله بن سلام فيقول لم يرد في أحد
أنه قال أكثر الأحاديث على ذلك وقال ابن عبد البر أنه
أثبت شيء في الباب وروى سعيد بن منصور بسناد صحيح
إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن أن ناساً من الصحابة اجتبعوا
فذكروا أسماء الجمعة ثم اختلفوا فلم يختلفوا أنها أخرسية
من يوم الجمعة ويحتمل من الأسماء كاحد واستحق ومن
للملكية الطرطوش وابن الزميل كان في شيخ الشافعية في
وقته كان يمتنعه ويحكيه عن نضل لشافعية وأما أبو عن
كونه ليس في أحد الصحيحين بأن الترجيح ما في الصحيحين أو
أحدهما إنما هو حيث لا يكون مما انتقد الحفاظ كحديث
أبي موسى هذا فإنه اطل بالانقطاع والاضطراب ثم
بسطلما الحفاظ وتقدم ما قاله ابن القيم أنه أدرهم القولين
حديثي سلمة قول له أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ذكر يوماً أفضل يوم الجمعة فقال فيه ساعة يقضى جزء
من اليوم لا يوافقها أي لا يهادفها وهو اسم من أن
يقصد لها أو يتفق وقوع اليداء فيها عبد مسلم وفيه

[illegible]

باب ما في وهو قائم بجملة اسمية حالية يعمل جملة فعلية حالية ويصل حقيقة او صكاً كما سياتي في ذلك
رواية في ذكر هذا اللفظ كما سياتي في آخر الحديث يسأل الله تعالى حال او بدل شيئاً مما يليق ان يدعى
الاعتية في اداب له داعو قاله القاري وسما في اداب له داعو اعالا اعطاك اياك امان يجعله له واما
يسأل انا او قطيعة زعم ولا بن ما حة من حديث ابي امامة ما لم يسأل حراماً واشار رسول الله
الى الفتلة والبخاري وضع اقلته على بطن الوسيط والغصن وبين ابو مسلم ان الذي وضعه هو بين
فمنها سماعاً لطيفة قليلة يعني ليست بمدتة كطيلة القدر **في قوله** انه قال خرجت الى الط
نة في الشرع يطلق على جبل بعينه وهو الذي كلم فيه موسى عليه السلام وهو الذي عناء ابو هو
فم فقلت كعب الاحبار جمع خبر وهو كعب بن ماتع بفوقية كما تقدم في محله فجلست معه فحدثني عن
قصص والاخبار واعتباراً بما وافق منها ما عند ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
عليه وسلم فكان في جملة ما حدثه اياك خبر كان ان قلت له اسم كان وحقوله قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم خير يوم قال القرطبي خير وشريست بلان للفاضلة ولغيرها فاذا كانتا للفاضلة وس
نونه طلعت الخ ووسط المجد وصاحبا للجمع في معاني لغزير والشم والنعني انما اذالم يكون للفاضلة

من الاصل لصاد وقال لقارى في اكثر نسخ المصاحم بالسين وما لفتان يوما الجمعة طرف لمصيفه من حين تصبح حتى تطلم الشمس لان بطولها يقيز يوم والساعة عن
 نوبة فانها تطلم في يوم والساعة من مغربها شققا خوفا من الساعة كانتا اعلمت انها تقوم يوم الجمعة فتخاف منها في كل جمعة فاذا طلعت عرفت الدواب انه
 ليس ذلك الذي قاله الزرقاني والوجه عندنا انها يظهر للدواب شي وكشف كما سيحوي من كلام الطبري الاجن والانس استدعاء من الجنس ان اسم الدابة
 يقع على كل ما حجب قال لقارى الصواب انهم لا يسمون بان هذا يوم مختل وقوم القيامه والمحق ان غالبهم غافلون عن ذلك لا انهم لا يعلمون ذلك كما
 قاله ابن جرير ١٢٠٠ كقول له وفيه ساعة قليلة لا يصاد فيها اي يوم افتحا عبد مسلم قصدا وبن وث القصد وهو بطل حقيقة او كما تقدم ولفظ
 النفساني وهو في الصلوة يسأل الله وفي نسخة فيسأل الله شيئا بشرائطه كما تقدم الاعطاء اياه ٩٣ ما لم يسأل انما او قطعية رحم قال كعب

ذلك اليوم في كل سنة يوم واحد قال لياحي يمتلن يكون
 ذلك على سبيل السهو في الاخبار عن التوراة والتاويل للفظ
 فقلت لا في كل جمعة للنفس النبوي فقرا كعب التوراة
 اي راجع اليها بالخطا والنظر فقال صدق رسول الله صلى
 الله عليه وسلم زاد النسائي بعده هو في كل يوم جمعة الخ
 وهذا مبرزة له صلى الله عليه وسلم فاختير ما خفي على اهل
 الكتاب مع كونه اميا ١٢٠٠ كقول له قال ابو هريرة فقير
 في مرضي عن الطور ومجلسي بكعب بصرية بغفر الموحدة و
 سكنون الصاد الهمة كذا في المغني ابن ابى بصرة الغفاري
 قال الزرقاني بغفر الموحدة وسكنون الصاد الهمة صحابي
 ابن صبيان والمفرد ان الحديث لوالده ابى بصرة الخ ١٢٠٠
 فهو قوله فقال ابو بصرة من اين اقبلت اهل بيت فقلت
 رجعت من الطور فقال لو ادر كنتك اي لايتك قبل ان
 تقوم اليه اي الى الطور ما خرجت بصيغة الخطاب اي ما
 رجعت الى الطور لثباتي على الله عليه وسلم فاني سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال لياحي وهذا
 الحديث اخرجه سعيد بن المسيب عن ابى هريرة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم يلفظ تشددا للرجال في ثلاثة مساجد ولم
 يذكر فيه بصرية فهذا يدل على ان الصغابة كان يرسل بعضهم
 عن بعض الخ قلت والحديث اخرجه البخاري برواية ابى
 سعيد وابى هريرة قال لا تشدد الرجال الا في ثلاثة مساجد
 المسجد الحرام ومسجد الرسول ومسجد لاقصي الاصل المطى
 اي لا يضاف عليها والنفي يحق لثباتي قال العيني وثبتت الصدق
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في وقوفه وقال الطبري والنفي
 ابق من مريم النعالي وعلى المطى هو تسيرها والسفر عليها
 لان ذلك عليها المقصود منها والمطى جمع مطية قال الهذلي
 معاجد في السير واسرع والمطية الدابة قطوف سيرها جمعة
 مطما ومطى وامطار الخ قال العيني والتعبير يشد الرجال خروجه
 من غير الغالب ركوبها لمسافر وكذلك في بعض الروايات لا يحمل
 المطى والاعطاف قريتين ركوبها لرواحل والمخيل والبغال والخيول
 والمشى في هذا المعنى ويدل عليه قوله في بعض طرقه في المعجم
 انما يصاف في ثلاثة مساجد فاعلم ان المراد مطلق السفر
 المعنى لا يصاف الا في ثلاثة مساجد قال الزرقاني استثناء

ذلك اليوم في كل سنة يوم واحد قال لياحي يمتلن يكون
 ذلك على سبيل السهو في الاخبار عن التوراة والتاويل للفظ
 فقلت لا في كل جمعة للنفس النبوي فقرا كعب التوراة
 اي راجع اليها بالخطا والنظر فقال صدق رسول الله صلى
 الله عليه وسلم زاد النسائي بعده هو في كل يوم جمعة الخ
 وهذا مبرزة له صلى الله عليه وسلم فاختير ما خفي على اهل
 الكتاب مع كونه اميا ١٢٠٠ كقول له قال ابو هريرة فقير
 في مرضي عن الطور ومجلسي بكعب بصرية بغفر الموحدة و
 سكنون الصاد الهمة كذا في المغني ابن ابى بصرة الغفاري
 قال الزرقاني بغفر الموحدة وسكنون الصاد الهمة صحابي
 ابن صبيان والمفرد ان الحديث لوالده ابى بصرة الخ ١٢٠٠
 فهو قوله فقال ابو بصرة من اين اقبلت اهل بيت فقلت
 رجعت من الطور فقال لو ادر كنتك اي لايتك قبل ان
 تقوم اليه اي الى الطور ما خرجت بصيغة الخطاب اي ما
 رجعت الى الطور لثباتي على الله عليه وسلم فاني سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال لياحي وهذا
 الحديث اخرجه سعيد بن المسيب عن ابى هريرة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم يلفظ تشددا للرجال في ثلاثة مساجد ولم
 يذكر فيه بصرية فهذا يدل على ان الصغابة كان يرسل بعضهم
 عن بعض الخ قلت والحديث اخرجه البخاري برواية ابى
 سعيد وابى هريرة قال لا تشدد الرجال الا في ثلاثة مساجد
 المسجد الحرام ومسجد الرسول ومسجد لاقصي الاصل المطى
 اي لا يضاف عليها والنفي يحق لثباتي قال العيني وثبتت الصدق
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في وقوفه وقال الطبري والنفي
 ابق من مريم النعالي وعلى المطى هو تسيرها والسفر عليها
 لان ذلك عليها المقصود منها والمطى جمع مطية قال الهذلي
 معاجد في السير واسرع والمطية الدابة قطوف سيرها جمعة
 مطما ومطى وامطار الخ قال العيني والتعبير يشد الرجال خروجه
 من غير الغالب ركوبها لمسافر وكذلك في بعض الروايات لا يحمل
 المطى والاعطاف قريتين ركوبها لرواحل والمخيل والبغال والخيول
 والمشى في هذا المعنى ويدل عليه قوله في بعض طرقه في المعجم
 انما يصاف في ثلاثة مساجد فاعلم ان المراد مطلق السفر
 المعنى لا يصاف الا في ثلاثة مساجد قال الزرقاني استثناء

سنة يوم فقال عبد الله بن سلام كذب كعب
 عليه وهدي الخ عليه وفيه مات وله الفصنة
 كما في حديث ابى هريرة وابى عباس مرفوعا
 وقيل الاسبعين وقيل الاستين وقيل الا
 اربعين قاله الزرقاني وذكر هذه الاقوال
 صاحب الخميس مفصلا ١٢٠٠ كقول له وفيه
 ينقص عمر الدنيا حتى تقوم الساعة اي القيامة
 ولاجل ذلك ما من حابة وهي ما يدعى الارض
 قال الهذلي دب يدب دبا مشى على هيئته والدابة
 ما دوى من الحيوان وغلب ما يركب وزاد من
 لا فائدة الاستغراق في النسي الا وهو صفة تالها
 المذلة والجاهل الجمة اي مستعرة مصغية وروي
 بسين بدل لصاد وهما بسفي قال ابن الاثير وص

مفرغ الى موضع للصلوة فيه الا لهذه الثلاثة وليس لمرا داته لا يضاف الا لها قال ابن عبد البر وان كان ابو بصرة رآه فلما علم بصرية ابو هريرة الا في
 الوجه من النذر روماء في التبرز كما لمواضع التي يتبرك بشهوها والمباكر كزيارة الارض في الله ليس يدخل في النسي انتهى ١٢٠٠ كقول له الى المسجد الحرام يدل
 بانعاده الحرام قال حافظ الحرام معقول لم يركبوا لهم الكتاب بمحق مكتوب وقال العيني الحرام والاحرام هذا اختلاف العلماء في مسألة وهي ان
 المنزلة في المسجد النبوي هل هو في حكم المسجد الذي كان في زمانه صلى الله عليه وسلم واذا رجعنا قال لقارى قال النوراني يبين ان يفرق الصلوة في مكان مسجد ان
 صلواته صلى الله عليه وسلم لا يركب بدها فان المضاعفة تخفى بالاول ووافقه السبكي وغيره واما أرضه من تيمية والحال فيه والحب الطبري واوردا
 انما استدلوا بها وبانه سلم في مسجد مكة ان المضاعفة لا تختص بما كان موجودا في زمانه صلى الله عليه وسلم وبان الاشكالية في الحديث لا يخرج غيره من المساجد
 المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم وبان الامام ما استل عن ذلك فلما بدها من خصوصية وقال لانه صلى الله عليه وسلم اخبر بما يكون بعدا وزويت له
 الارض فعمل ما يحدث بعده ولولا هذا ما استعملوا الخلفاء الراشدون ان يستزيدوا فيه بمحبة الصحابة والى مسجد ايليا بكسر الهمزة واسكان القنة و
 لام مكسورة فقتية خلفا مدودة وحسن قصوه وشد اليابوت المقدس معرب قاله الزرقاني وقال في بيت المقدس في محل مسجد ايليا رشك الرازي في اللفظ
 الذي قاله شيعة وفي رواية الحسين بن المسهد الاقنص والمغني واحد ١٢٠٠ كقول له قال ابو هريرة فم لقيت بعد ذلك ابا يوسف عبد الله بن سلام فتهنئ له لاقم قاله
 الزرقاني وكذا في رجال جامع الاحول فحدثه مجلسي مجلسي مع كعب لاجل روايته فيها ما حدثته اي كتابه الفتح الى الموصل وفي نسخة بدله واحد ثنية اعطى
 اخبرني به كعب ففصل يوم الجمعة فقلت لعبد الله بن سلام قال كعب ذلك اي يوم الجمعة المتعفن لساعة الاحابة في كل سنة يوم واحد قال ابو هريرة فم فقال
 عبد الله بن سلام كذب كعب اي غلط منه قال لياحي ولكن باخبار الشئ على خبر ما هو به سواء تعد ذلك او لم تعد وقال بعض الناس ان الكذب انما هو ان يتعمد

سنة يوم فقال عبد الله بن سلام كذب كعب
 عليه وهدي الخ عليه وفيه مات وله الفصنة
 كما في حديث ابى هريرة وابى عباس مرفوعا
 وقيل الاسبعين وقيل الاستين وقيل الا
 اربعين قاله الزرقاني وذكر هذه الاقوال
 صاحب الخميس مفصلا ١٢٠٠ كقول له وفيه
 ينقص عمر الدنيا حتى تقوم الساعة اي القيامة
 ولاجل ذلك ما من حابة وهي ما يدعى الارض
 قال الهذلي دب يدب دبا مشى على هيئته والدابة
 ما دوى من الحيوان وغلب ما يركب وزاد من
 لا فائدة الاستغراق في النسي الا وهو صفة تالها
 المذلة والجاهل الجمة اي مستعرة مصغية وروي
 بسين بدل لصاد وهما بسفي قال ابن الاثير وص

من الاصل لصاد وقال لقارى في اكثر نسخ المصاحم بالسين وما لفتان يوما الجمعة طرف لمصيفه من حين تصبح حتى تطلم الشمس لان بطولها يقيز يوم والساعة عن
 نوبة فانها تطلم في يوم والساعة من مغربها شققا خوفا من الساعة كانتا اعلمت انها تقوم يوم الجمعة فتخاف منها في كل جمعة فاذا طلعت عرفت الدواب انه
 ليس ذلك الذي قاله الزرقاني والوجه عندنا انها يظهر للدواب شي وكشف كما سيحوي من كلام الطبري الاجن والانس استدعاء من الجنس ان اسم الدابة
 يقع على كل ما حجب قال لقارى الصواب انهم لا يسمون بان هذا يوم مختل وقوم القيامه والمحق ان غالبهم غافلون عن ذلك لا انهم لا يعلمون ذلك كما
 قاله ابن جرير ١٢٠٠ كقول له وفيه ساعة قليلة لا يصاد فيها اي يوم افتحا عبد مسلم قصدا وبن وث القصد وهو بطل حقيقة او كما تقدم ولفظ
 النفساني وهو في الصلوة يسأل الله وفي نسخة فيسأل الله شيئا بشرائطه كما تقدم الاعطاء اياه ٩٣ ما لم يسأل انما او قطعية رحم قال كعب

93

فقلت ثم قرأ كعب التوراة فقال بل هي في كل جمعة فقال عبد الله بن سلام صدق كعب ثم قال عبد الله بن سلام قد علمت آية ساعة هي قال ابو هريرة فقلت له اخبرني بها ولا تضن فقال عبد الله بن سلام هي اخر ساعة في يوم الجمعة قال ابو هريرة فقلت وكيف تكون اخر ساعة في يوم الجمعة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي فيها عبد مسلم وهو يصلي وتلك الساعة لا يصلي فيها فقال عبد الله بن سلام الم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلس مجلسا ينتظر فيه الصلاة فهو في صلاة حتى يصلي قال ابو هريرة فقلت بل قال فهو ذلك الهيئة وتخطى الرقاب واستقبال الامام يوم الجمعة ما لك عن يحيى بن سعيد انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما على احدكم لو اتخذ ثوبين لجمعة سوى ثوبي مهنته ما لك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان لا يروح الى الجمعة الا اذهن وتطيب الا ان يكون حراما ما لك عن عبد الله بن ابي بكر بن حزم عن حدثه

عبد الله بن سلام هي آخر ساعة في يوم الجمعة و
قول العاصي فيما لا يدركها القياس من فروع حكمها
ويوم الجمعة صريح بما يفتن من ساعة من طريق
إبي سلمة عن عبد الله بن سلام قال قلت و
الرسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنا
لنفدي في كتاب الله في الجمعة ساعة فاشرك
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبعض
ساعة فقلت حدثت أو بعض ساعة
الحديث وفيه قلت إني تساعات هي قال
هي آخر ساعات النهار قال إنما فظة هذا
يختم أن يكون قائل قلت عبد الله بن سلام

له قول له فقلت ثم قرأ كعب التوراة فقال
بل هي ساعة الإجابة في كل جمعة كما أخبرني النبي
صلى الله عليه وسلم فقال عبد الله بن سلام صد
كعب ثم قال عبد الله بن سلام قد علمت بعصية
الملك كعبية ساعة هي قال ابن عبد البر وفيها لها
العالم لعنه بأن يقول أنا عالم لكن إذا لم
يكن على وجه الغفر والبراء والسعة قال أبو هريرة
فقلت له أي لعبد الله بن سلام أخبرني بها
بذلك الساعة التي فيها ساعة الإجابة ولا تقص
بغير الضاد وكسر هاء وبفتح النون المشددة أي
لا تبخل على عرق الجار على يأوا المكمل فقال

على حدكم خيرا وقيل غير ذلك وكتب الوالد ابراهيم في تقريره هذا مثل قوله تعالى لا جناح عليه ان يطوف بهما او ردة في صورة نفق الاشجار والحدود رد الما
اعتقدوا ومن الاشرف فيه قلذ لك ههنا لما كان ظاهر الفعل يوجه تصنعا ومراعاة لباس ما لا يليسه اذ اخفى عن الناس ما لو كانت صنم المكتبة وا
المسئمة وقصه برفق الحدود والقصد استقبابه ويمكن هذا الباحة ورضعة فحسب وانما يثبت الاستقباب بنظر اخوه هذا اذا حل ما على النف ولا يبدلان يكون
لاستيفاهم ومثل هذا الكلام في الاعزاء والقبض على الفعل بحسب تقا ورهم فها بينهم لا يتخذ ثوابين لجمعة قبيص وبعاء وجهة ورد او قاله ابن عبد
البرققت ويحتمل الجملة فان عمره عرض على النبي صلى الله عليه وسلم ثم لم يزل الجملة ليليسها يوم الجمعة صوى ثوبى مهنته قال ابن الاثير اى بذلته وخصه
والرواية بفتح الميم وقد نكسره قال الزمخشري والكسر عند الألفيات خطأ قال لا يصح المهنة بفتح الميم هو الخدمة ولا يقال مهنة بالكسر وكان القياس ان
يقال مثل جلسة خدمة الا انه جاء على فعلة واحدة **هـ** قول **هـ** ان عبد الله بن عمر كان لا يروح الى صلوة الجمعة الا اذهن بتشديد الدال فقل من
الذهن بضم الدال اسم وبالفق مصدره هنت اصله اذ هنت قلت التاء والا واخفمت الدال في الدال على استعمال الدهن لازالة شعث الشعر قال
الخطا اوى العل لمراد به نحو الزيت فانه ما موربه في البلاد الحارة كما يدل عليه حديث كلوا الزيت وادهنابه الخ وتطيب فيجمع بينهما تكميل اللزيم
وحسن الرائحة الا ان يكون حراما اى محرم الجور وعقلان الواجب عليه الكف عن الطيب قال في البداية المجتهد اجمعوا على ان الطيب كله يجوز على
الحرم ما لم ينجس والعبرة في حال احرامه واخضعوا في جوازه عند الاحرار قبل ان يحرروا انتهى **١٣** * * * * *

هو لأبأس بالخط والدنو من الإمام إذا المبرزة الناس الخ وقال الخطأوى على المراق بعد ذكر الأقوال المختلفة من كتب الحنفية وحاصله ان الخط مشروط بشرطين عددين الاول ان يوعدهم خروج الامام لان الاية لا يحرم والخط على العمل بعد خروج الامام حرام فلا يرتكبه لفصلية الدنو من الامام فيل يستقر في موضعه من المسجد انتهى **س** قوله قال مالك السنة عندنا ان يستقبل الناس الامام يوم الجمعة اذا اراد التمام ان يخطب من كان منهم اوى المقدرين بل القبلة كما في المسجد النبوي في المدينة المنورة فان الجمالسين في الزيادة العشائية يكون القبلة والامام وواتهم على المنبر فان المنبر في المسجد الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم فخيرها بالطريق الاولى قال الهاسي وهذا كما قال وعليه جمهور الفقهاء وعلى الناس وذلك لان الامام قد تركه استقبال القبلة واستقبلهم بوجهه ليكون ذلك ابغى في وعظهم واتى في احقادهم وافهامهم فليعلم ان يستقبلوه اجابة له واقبالا على كلامه الخ والعمل على هذا عند اهل العلم من اصحابنا صلى الله عليه وسلم وغيرهم يستقبلون استقبال الامام لخطب وهو قول الثوري والشافعي و احمد واسحق ولا يعم في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء وروى ابن ماجة عن عدي بن ثابت عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اقام على المنبر استقبله الناس وفي سنن الاخرين عن مطهر بن يحيى عن ابيه عن حماد بن عمار وفي المبسوط كان ابو حنيفة اذا فرغ المؤذن من اذان ادبر وجهه الى الامام وهو قول شريح وطائفة ومجاهد ومسلم والشافعي وغيرهم وبه قال مالك والاوزاعي والثوري والشافعي واسحق واسحق قال ابن المنذر وهذا كالاخام انتهى قال ابن عبد البر ولم يخطبوا في ذلك ولا علم فيه حديثا مسندا الا ان الشعبي قال من السنة ان يستقبل الامام يوم الجمعة وروى نعيم بن حماد باسناد صحيح عن انس انه كان اذا اخذ الامام في الخطبة يوم الجمعة استقبله بوجهه حتى يفرغ من الخطبة قال ابن المنذر لا اعلم خلافا في ذلك بين العلماء انتهى **س** قوله القراءة في صلوة الجمعة هل يستقبل تعيين شيء من القرآن في الجمعة ام لا والاحتباء ما حكمه من تركها اي الجمعة من غير من ترجم المصنف بثلاثة تراجم وذكر من الآثار ما يتعلق بالاول والثالثة فسياق الكلام عليها في محله اما الثانية وهي الاحتباء لم يتعرض له المصنف في الآثار ولعله ترك من سهو النساخ لعدم ذكره في الروايات بيان الخطبتين ولم يتعرض له في الترجمة فاعلم ايضا من تعرف النساخ ويمكن التأويل ايضا لو شئت وقوعه من المصنف قال ابن عبد البر وتبعه الزرقي فاني ترجم يحيى بالاحتباء ولم يذكر فيه شيئا وفي رواية ابن بكير وغيره مالك انه بلغه الحديث

عن ابي هريرة انه كان يقول **لَا يَصِلُ أَحَدُكُمْ بِظَهْرِ الْحَرَةِ خَيْرَ لَهُ مِنْ أَنْ يَقْعِدَ حَقًّا إِذَا قَامَ الْإِمَامُ يَخْطُبُ جَاءَ يَخْطُبُ رِقَابَ النَّاسِ** يوم الجمعة قال يحيى قال مالك السنة عندنا ان يستقبل الناس الامام يوم الجمعة اذا اراد ان يخطب من كان منهم يلى القبلة وغيرها القراءة في صلوة الجمعة والاحتباء ومن تركها من غير عذر مالك عن حمزة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ان الضحاك بن قيس سأل النعمان بن بشير ما اذا كان يقرأه رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة على اثر سورة الجمعة قال كان يقرأ هل أتاك حديث الغاشية مالك انه بلغه ان عبد الله بن عمر

س قوله انه كان يقول لان يصل احدكم بظهر الحرة يفهم الماء الممثلة والراء الثقيلة اض ذات حجارة سود كانها احرق بالناس بظاهر المدينة قال حماد بن حمريرة ارض ذات حجارة سود خمره كانها احرق بالنار وقال الاصمعي لحرارة الارض التي ليس بها الحجارة السود فان كان فيها نجوة الاحجار فربما العفوة فان استفهم من شئ حتى كراخ خيره من ان يقعد في بيته حتى اذا قام الامام على المنبر يخطب جاء ذلك المتأخر فخطب وتقدم الكلام على معناه في الترجمة رقاب الناس يوم الجمعة وقد تقدم مرالذي عن الخطيب مرفوعا وموقوفا قال العيني قال الشافعي اكراه الخطيب الامن لا يجد السبيل الى المصل الا بذلك وكان مالك لا يكره الخطب الا اذا كان الامام على المنبر الخ وفي مدونة

قال مالك انما يكره الخطب اذا خرج الامام وقعد على المنبر فهو الذي جاء فيه الحديث فاما قبل ذلك فلا بأس به اذا كان بين يديه فريح الخ قلت وقد يسط العلامة العيني الكلام في اقوال الاثمة في ذلك فقال قال صاحب التوضيح اختلف العلماء في الخطب فذهبنا انه مكروه الا ان يكون قد امته فرجة لا يصلها الا بالخطب فلا يكره حينئذ وبه قال الاوزاعي والآخرين وقال ابن المنذر وكرهته مطلعا عن سليمان الفارسي وابي هريرة وكعب وسعيد بن المسيب وعطاء واحد بن حنبل وعن مالك كراهته اذا اجلس الامام على المنبر ولا بأس به قبله وقال ابن المنذر لا يجوز شيء من ذلك عندى لان الاذى يورق قليلا وكثيرا وعند اصحابنا الحنفية

قلت لكنه موجود في السهم التي بايد بيا كما سباني فقل القارى في النهاية بكسر هاء وضها اسم من الاحتباء وهو ضم الساق الى البطن بثوب او باليد الخ قال الترمذي وقد ذكره قوم من اهل العلم بحجة يوم الجمعة والامام يخطب وخص في ذلك بعضهم منهم عبد الله بن عمر وغيره وبه يقول احمد واسحق وذهب اكثر اهل العلم الى عدم الكراهة قال الزرقي وهو مذهب الاثمة الاربعة وغيرهم **س** قوله ما اذا كان يقرأه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الفاتحة في الركعة الثانية يوم الجمعة على ثرسورة الجمعة التي كان يقرأها في الركعة الاولى وفيه ان قراءة سورة الجمعة امر معروف مشهور لا يحتاج الى المسأول عنه قال كان يقرأ هل أتاك حديث الغاشية يعني ان قراءة الجمعة في الاولى كان متعينا فسأل عن الثانية قاله الزرقي واختلفت الآثار في ذلك ولذا اختلفت الاثمة فيه فروى انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العبدين والجمعة يسهم اسم ربك الا على وهل أتاك حديث الغاشية واذا اجتمع العبدان في يوم قرأها فيها وروى انه صلى الله عليه وسلم قرأ بسورة الجمعة في الاولى واذا اجزاء المنافقون في الاخرة واختاره الشافعي وذهب مالك الى ما في الموطأ انه يقرأ الجمعة في الاولى وهل أتاك في الثانية اجاز في الثانية يسهم اسم ربك الا على وحمله قوله انه لا يترك في الاولى سورة الجمعة ويقرأ في الثانية بأشام الا ان يخطب ما ذكرنا قال الزرقي قال في الثاني ثم ينسج للامام ان يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة مقدار ما يقرأ في صلوة الظهر ولو قرأ في الاولى بسورة الجمعة وفي الثانية بسورة المنافقين او في الاولى يسهم اسم ربك الا على وفي الثانية بسورة هل أتاك خمس تبرك بفعله عليه السلام ولكن لا يواطى على قرائتها بل يقرأ غيرها في بعض الاوقات كيلا يؤذى في حجر المأوى ولا يظنه العامة حنفا الخ وكذا اصرح به ابن عابدين في رد المحتار وابن التمام في الفقر وغيرهم من فقهاء الحنفية هذا ١١٠ ٠ ٠

كان يجتبي يوم الجمعة والامام يخطب مالك عن صفوان بن
 سليم قال مالک لا ادرى اعن النبي صلى الله عليه وسلم ام لا انه
 قال من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير عذر ولا علة طبع الله
 على قلبه مالک عن جعفر بن محمد عن ابيه ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم خطب خطبتين يوم الجمعة وجلس بينهما
 الترغيب في الصلوة في رمضان مالک عن ابن شهاب
 عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد ذات ليلة فصل
 بصلوته ناس ثم صلى من القابلة فكثرت الناس ثم اجتمعوا من
 الليلة الثالثة او الرابعة فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم

له قوله كان يجتبي يوم الجمعة والامام
 يخطب ولا يوجد هذا في النسخ المطبوعة
 بمصر ولا في شرح الزرقاني ولا السيوطي
 قد تقدم في اول الباب ان رواية يحيى خالية
 عن هذا وهو رواية يتركها فعل بعض النسخ
 الحققة ههنا من الروايات الاخرى نظرا الى
 مناسبة الترجمة ١٢ له قوله انه قال
 من ترك الجمعة من تجب عليه ثلاث ركعات قال
 البايجي ولما اعتد بالحد في الحديث فانظروا
 للبيعة والجهال منه تعالى عبد الله للربة
 الخ قال الشوكاني في محمل ان يراه حصول الترتيب
 مطلقا سواء تعالت الجمعيات او تفرقت حق
 لو تروى في كل سنة جمعة طبع الله تعالى على
 قلبه بعد الثالثة وهو هذا الحديث ومحل
 ثالث جرح متواليه كما في حديث ابن
 موالاة الذنب ومتابعته مشعرة بقله

حق سمعت ناسا منهم يقولون الصلوة قأما عده ما جعل فيه فقال الزرقاني في حديث ضعيف عن ابن عباس ان الله عليه الصلوة والسلام صلى عشرين
 ركعة والوتر اخرجه ابن ابي شيبة وروى ابن حبان عن جابر بن عبد الله قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ثمان ركعات ثم اوتر وهذا
 قال الحافظ لم ارى شي من طرق حديث عائشة بيان العدد لكن روى ابن خزيمة وابن حبان عن جابر قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثمان ركعات ثم اوتر فلما كانت الغائبة اجتمعنا في المسجد ورجونا ان يخرج النبي صلى الله عليه وسلم فدخلنا فقلنا يا رسول الله الحديث فان كانت
 القصيدة واحدة احتل ان جابر من ضمن جاز في الليلة الثانية فلذا اقتصر على وصف ليلتين انتهى قلت وما قيل ان حديث جابر من حديث
 ابن عباس فيه تأمل لان مذكرة على عيسى بن جارية قال لاذ هي قال بن معين عنده منا كبير وقال للنسائي منكر الحديث وعنده ايضا متروك وقال
 ابو زرعة لا بأس به وقلنا في الخلاصة وثقة ابن حبان وقال ابو داود منكر الحديث قاله النهوي وانت خبير بان رواية ابن عباس رضي الله عنه
 لذي مؤيدة بانها الصعبة الاولى من رواية جابر وان كان فيها بعض الضعف فان جمهور الصحابة متفقون على صلوة التراويح بعشرين ركعة قال
 ابن عبد البر هو قول جمهور العلماء وهو الصحيح عن ابن كعب من غير خلاف من الصحابة قاله العيني وانه لا ينافي عياض عن جمهور العلماء و
 لا الترمذي عن اكثر الصحابة قلت وهذا كله على توحيد القصة والافظا هر الروايات هو تنقد القصص فان الجمع بين هذه الروايات المتضادة
 بعد اعبر بصرف عن ظاهرها بلا ضرر ولا فائده فانظر ان قصة حديث جابر كانت في رمضان اخر ويؤيد ما قاله الحافظ في الفقه وما في مسلم عن انس روى
 كان صلى الله عليه وسلم صلى في رمضان فخرجت فقمت الى جنبه فمأ رجل فقام حتى كنا رهط فلما احس بنا فتهو ثم دخل رجل الحديث فانظر ان
 هذا كان في قصة اخرى انتهى قلت بل هو المتعين لرواية محمد بن نصر في قيام الليل عن انس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يجتمع اهله ليلة الاحد

في رواية جابر بن عبد الله قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ثمان ركعات ثم اوتر وهذا
 قال الحافظ لم ارى شي من طرق حديث عائشة بيان العدد لكن روى ابن خزيمة وابن حبان عن جابر قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثمان ركعات ثم اوتر فلما كانت الغائبة اجتمعنا في المسجد ورجونا ان يخرج النبي صلى الله عليه وسلم فدخلنا فقلنا يا رسول الله الحديث فان كانت
 القصيدة واحدة احتل ان جابر من ضمن جاز في الليلة الثانية فلذا اقتصر على وصف ليلتين انتهى قلت وما قيل ان حديث جابر من حديث
 ابن عباس فيه تأمل لان مذكرة على عيسى بن جارية قال لاذ هي قال بن معين عنده منا كبير وقال للنسائي منكر الحديث وعنده ايضا متروك وقال
 ابو زرعة لا بأس به وقلنا في الخلاصة وثقة ابن حبان وقال ابو داود منكر الحديث قاله النهوي وانت خبير بان رواية ابن عباس رضي الله عنه
 لذي مؤيدة بانها الصعبة الاولى من رواية جابر وان كان فيها بعض الضعف فان جمهور الصحابة متفقون على صلوة التراويح بعشرين ركعة قال
 ابن عبد البر هو قول جمهور العلماء وهو الصحيح عن ابن كعب من غير خلاف من الصحابة قاله العيني وانه لا ينافي عياض عن جمهور العلماء و
 لا الترمذي عن اكثر الصحابة قلت وهذا كله على توحيد القصة والافظا هر الروايات هو تنقد القصص فان الجمع بين هذه الروايات المتضادة
 بعد اعبر بصرف عن ظاهرها بلا ضرر ولا فائده فانظر ان قصة حديث جابر كانت في رمضان اخر ويؤيد ما قاله الحافظ في الفقه وما في مسلم عن انس روى
 كان صلى الله عليه وسلم صلى في رمضان فخرجت فقمت الى جنبه فمأ رجل فقام حتى كنا رهط فلما احس بنا فتهو ثم دخل رجل الحديث فانظر ان
 هذا كان في قصة اخرى انتهى قلت بل هو المتعين لرواية محمد بن نصر في قيام الليل عن انس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يجتمع اهله ليلة الاحد

من ان سلة عن ابي هريرة بن بلظم صام ورواه عقيل بن الزهري بلظم من صام رمضان وقامه انتقل والظاهر ان الحديث عند الزهري باللفظين معا فذكره يروي باحدهما وتارة يجمعهما لان الرواية المذكورة عن ابن شهاب كلهم حافظون وقوي ذلك روايته عقيل عنه بالجمع بينهما ايما تأييداً بصديق النبي صلى الله عليه وسلم في ترغيبه فيه وقال القاري مؤمناً بالله ومصدقاً بآياته تقرب اليه وقال ابن رسلان اي لاجل الايمان بالله تعالى او بقدر لفظ من والمراد بالايمان اما الايمان بكل ما اوجبه الايمان بالله تعالى او الايمان بان هذا القيام حق وطاعة الخ واحتمساباً اي طلباً للشواب لا لرياء ولحوى ما يخالف الاخلاص وينسد العمل وقال ابن رسلان ايما تأييداً واحتمساباً ذنبه لفظ من بيان لما لا للتبعض اي غفر ذنبه المتقدمة كلها والمراد بها الصفاة عند ٩٤

سليم لما اصبح قال قد رأيت الذي صنعت فلم يمنعني من الخروج اليكم الا اني خشيت ان يفرض عليكم وذلك في رمضان ما لك عن ابن شهاب عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرغب في قيام رمضان من غير ان يأمر بعزيمة فيقول لمن قام رمضان ايماً ناً واحتمساباً غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك

الروائي الاجماع على ان حقوق العباد لا تسقط الا برضا اهلهما الخ قال الزرقاني والمراد الصفاة ثرون الكبار كما قطع به امام الحرمين والعقلاء وعزاه عياض لاهل السنة وجزء من المنذر رآه يثنا ولها وقال الحافظ ان ظاهر الحديث وقال ابن عبد البر اختلف فيه العلماء فقال قوم يدخل فيه الكبار وقال آخرون لا تدخل فيه الا ان يقصد التزبه والندم ذكر لها وقال بعضهم يجوز ان يغف من الكبار اذا لم يصادف صغيرة قال ابن شهاب قال الهامجي وهذا امر سهل اسهله الزهري وادرجه مع غيره في نفس الحديث رواية الترمذي ولفظه عن ابي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرغب في قيام رمضان من غير ان يأمرهم بعزيمة ويقول من قام رمضان ايماً ناً واحتمساباً غفر له ما تقدم من ذنبه فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك الحديث واخرجه ابو داود في الترمذي فلم يوزع عن الحديث والظاهر عندي انهم يختلفون في اتصاله وارساله الرابع انما له لجلالة من اسلمه مع كثرة جمهور ايضا مع المرسلين زيادة فتسبل ١٢ كنه قوله اي قض رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك اي هل ترك اهتمام الجماعة في صلوة التراويح مع الذنب الى القيام وان لا يجمعوا فيه على انما يصلي بهم خشية ان يفرض عليهم

له قوله فلما اصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قد رأيت الذي صنعت من زعم الصلوات وغيرها والظاهر انما قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الفجر اقبل على الناس فتشهد ثم قال ما بعد فانه لم يخف على مكانكم وفي رواية مسلم وشاكم وفي رواية ابن سلة اكفوا من العمل ما تطيقون وفي رواية معمر ان الذي سألته عن ذلك بعد ان اصبح عمر ابو الخطاب فلم يمنعني من الخروج اليكم للصلوة الا اني خشيت ان يفرض عليكم اي القيام في ليلة ان تفرض عليكم اي تلك الصلوة فجهز كما في رواية مسلم والمعنى تشق عليكم وليس المراد الجزم الكلي لانه يسقط التكليف فلهذا الروايات صريحة في ان عدم خروجه صلى الله عليه وسلم كان لفرضه عن فرضية هذه الصلوة لا لعلته اخرى ١٣ سلة قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرغب بعضهم اوله وفقر الراي وشذ الغين المجبة المكسورة اي بعضهم ويندبهم في قيام رمضان اي في صلوة التراويح كما قاله

وعن عائشة رضي الله عنها ما اخرجته محمد بن نصر قال كان الناس يصلون في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان بالليل وراعا يكون مع الرجل الشئ من القرآن فيكون معه النفر الخمسة او الستة واقل من ذلك واكثر يصلون بصلوته قالت فامرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من ذلك ان انصب له حصيرا الحديث فهذا ايضا

صريح في ان الصلوة بجماعة كان شائعاً في زمانه صلى الله عليه وسلم في عهد ان لا يصل في بعد ان لا يصل بهم في مع كثرة حفظه وليس المراد من جمع عمر بن الخطاب على ابي الامث بل جمع عثمان بن عفان رضي الله عنه على عثمان بن عفان رضي الله عنه فان خروج عمر بن عفان عن الناس قبل جمعة على ان كان والناس اوزاع يصل الرجل لنفسه ويصل الرجل مع الرجل فهذه الصلوة مع الرهط اذا لم يكن في زمانه صلى الله عليه وسلم فليت شعري في اي زمان حدث فلا مجال لانكاره ان كان في زمانه صلى الله عليه وسلم فليشئ من الله ما يشاء في زمانه صلى الله عليه وسلم وايضا الروايات الكثيرة الشريفة بلفظ شهر رمضان فرض الله قيامه وانا سننت قيامه الاثنية في عملها كلها صريحة في ان التراويح قد بدأت في زمانه صلى الله عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم كانوا يصلونها بالجماعة ولهم يكن احداث عمر بن الخطاب رضي الله عنه وروى عن ثعلبة بن ابي مالك القرظي قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة في رمضان فراهي ناساً في ناحية المسجد يصلون فقال ما يصنع هؤلاء قال يا رسول الله هؤلاء الناس ليس معهم القرآن واني بن كعب يقرأ وهم معه يصلون بصلوته قال قد احسنوا وقد اصابوا رواه البيهقي في المعرفة واسناده جيد قاله التميمي قلت واخرجه ايضا في السنن الكبار بطريق فهو شاهد لحديث ابي داود وهذا امر يحرم في ان التراويح كانت تعملي في زمن النبي صلى الله عليه وسلم

جميع في البحر التراويح جميع ترويجة وهي في الأصل مصدر بمعنى الاستراحة سميت به الاربع ركعات الخصوصية لاستئذانها استراحة بعد ها كما هو السنة فيها قال في الغفران قال في المبسوط وغيره اجبت الامة على مشروعيةها ولم يتكرها احد من اهل القبلة الا الروافض ثم ذكر الاقوال في انها سنة مؤكدة وقال في البرهان اجبت الامة على شرعية التراويح وجوازها ولم يتكرها احد من اهل القبلة الا الروافض وفي تعاليق الانوار على غير واحد الاجماع على سنتها وفي البحر الفائق قد حكى غير واحد الاجماع على سنتها وفي موضع آخر قد اطلقوا على سنتها وكذا حكى الاجماع في البحر وشروح المدينة ورد المختار وغير ذلك منهم

اختلف العلماء في كونها سنة او قطوعا ذكر الاقوال فيها اشراج الحديث والفقهاء والاربع عند الاشيعة

الاربعة كونها سنة مؤكدة قال في الدرر المختار التراويح سنة مؤكدة لمواظبة الخلفاء الراشدين للرجال والنساء اجماعا قال ابن عابد

قوله سنة مؤكدة صح في الهداية وغيرها وهو المروي عن ابي حنيفة به وذكر في الاختيار ان ابا يوسف وسأل ابا حنيفة عنها وما فعله عمر فقال التراويح سنة مؤكدة لم يفرجها عنهم تلقا بنفسه ولم يكن فيه مبتدعا ولم يامر به الا عن اصل لديه وعهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** انه قال خرجت مع امير المؤمنين عمر بن الخطاب في ليلة من ليالي رمضان سنة اربع عشرة من الهجرة كما صرح به السيوطي في تاريخ الخلفاء الى العهد النبوي فاذا الناس بعد صلوة العشاء جماعة واحدة وكلمة اذا اللهاجاة اوزاع بقى الهمة وسكون الراوي بعد ها زاي فالف فحين مهلة اى جماعات متفرقة لا واحد له من لفظه متفرقون تأكيد لفظي للاوزاع هو الجماعات المتفرقة وذكر المجلد وغيره الاوزاع الجماعات ولم يبقوا متفرقين فيكون متفرقون التفتت التفصيل يصلي الرجل لنفسه اى متفرقا وهذا اومأ بعده ببيان لما اجمله او لا يقوله اوزاع ويصلي الرجل الاخر ويصلي مقتدا بصلوته الرهط وهو ما بين الثلاثة الى العشرة وقيل الى الاربعين فقال عمر بن الخطاب في لاراني اى ارى نفسي خالفا لعل والمفعول عايتان عن معبر واحد وهذا من خصائص نعال القلوب قاله العيني و الرواية ادراك المروي وذلك ان ضرب بحسب قوى النفس كما بسطه الراغب في صفواته لوجهت خلاصه على قارئ واحد يأمون به وليسمعون قرائته ولفظان اى شبيهة من عيد الرحمن بن عبد القاري قال خرج عمر بن الخطاب في شهر رمضان والناس يصلون قطعاً فقال لوجهنا هؤلاء على قارئ واحد كان خيرا الحديث لكن امثلي اى افضل واسرلانه انشط لكثير من المصلين فيكون اكمل ثوابا قال ابن عبد البر لم يسن عمر الاما رضى به الله عليه وسلم ولم يمنعه من المواظبة عليه الاضية ان يفرض على امته وكان بالمؤمنين رؤفا رجا فلما امن ذلك عمر اقامها واحياها في سنة اربع عشرة من الهجرة ويدل على انه صلى الله عليه وسلم من ذلك قوله ان الله قد فرض علىكم صيام رمضان ومننت لكم قيامه فمن صام

ثم كان الامر على ذلك في خلافة ابي بكر وصدر من خلافة عمر بن الخطاب ما جاء في قيام رمضان مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري انه قال خرجت مع عمر بن الخطاب في رمضان الى المسجد فاذا الناس اوزاع متفرقين يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل ويصلي بصلوته الرهط فقال عمر والله اني لاراني لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان امثل فجمعهم على ابي بن كعب قال ثم خرجت معه ليلة اخرى والناس يصلون بصلوة قارئهم فقال عمر نعمت البدعة هذه

له قوله ثم كان الامر بصلوة التراويح على ذلك الحال يعني على وفق ما كان في زمان النبي صلى الله عليه وسلم في خلافة اول الخلفاء ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه يعني في جميع زمان خلافته وصدر بالانصب عطفاً على غير كان وفي نسخة بالتخفيف عطفاً على خلافة وصدر الشئ اوله والمواد السنة الاولى من خلافته لان بدا خلافته في آخر الجمادى سنة ثلث عشر واستقر امر التراويح في سنة اربع عشرة من الهجرة في السنة الثانية من خلافته كما في تاريخ الخلفاء وابن الاثير وطبقات ابن سعد من خلافة امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال الباقى وانما امضاه على ذلك ابو بكر ومن كان قد علم ان الشرائع لا تقضى بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولا بعده وجهين اما لانه شغل بامر اهل الردة وغير ذلك من مهمات الدولة ولم يتفرغ للنظر في جميع امور المسلمين مع قصر المدة اولاته رأى من قيام الناس في آخر الليل وقوتهم

ما كان افضل عند من جميعهم على اما امر واحد في اول الليل ثم ادى عمر ان يجتمعهم على اما امر واحد استبق مختصرا والاوجه عندى الاول **قوله** ما جاء في قيام شهر رمضان ويصلي التراويح كما تقدم قال الكواكب اتفقوا على ان المواد بقيا رمضان التراويح وبه جزم النووي وغيره قال الباقى يجب ان يكون صلوة تختص به ولو كان شائعا في جميع السنة لما اقتص به ولا انتسب اليه الخوا في الاقتاع اتفقوا على ان التراويح هي المروية من قرأه صلى الله عليه وسلم قام رمضان الحديث وفي الشرح الكبير التراويح هو قيام رمضان ثم التراويح جميع ترويجة وهي المرة الواحدة من الراحة كسليمة من السلام عهت الصلوة جماعة في ليالي رمضان تراويح لانهم اول ما اجتمعوا عليها كانوا يستريحون بين كل تسليمتين قاله الحافظ في الغفر وقال المجلد في القاموس ترويجة شهر رمضان سميت بها لاستراحة بعد كل اربع ركعات وقال ابن

وقامه ايماناً واحتساباً بغفر له ما تقدم من ذنبه فجمعهم اى الرجال منهم لانه جميع النساء على سليمان بن ابي حنيفة على ابي بن كعب اى جعله اماماً لهم وا اختاره لقوله صلى الله عليه وسلم اقرأهم ابي وقال عمر اقرأ ابي وانا لترك اشياء من قراءة ابي هكذا المشهور عند المشائخ والاعجوبة عندى في اختيار ابي انه كان يومئذ الناس بالتراويح في زمانه صلى الله عليه وسلم كما تقدم مفصلاً ثم لا ينافيه ما ورد انه جميعهم على قيم الذي كما سياتى **قوله** قال عبد الرحمن شرخيت معه اى مع عمر رضي الله عنه ليلة اخرى من ليالي رمضان والناس يصلون مقتدين بصلوة قارئهم اى امامهم والاضافة للعهد وظاهره ان عمر كان لا يصلي معهم لشغله بامور المسلمين او كان لا يصليها منفردا قال الملاة العينية اختلف العلماء في التراويح هذا هيب الليث بن سعد وابن المبارك وابن واضح الى ان قيام التراويح مع الامام افضل عنه في المنازل وقال به قوم من المتأخرين من اصحاب ابي حنيفة والشافعية واخبروا بحدوث ابي ذر فروا قال عمر مع النبي صلى الله عليه وسلم رمضان فلم يبق سبعم الحديث وفيه فقلنا يا رسول الله لو فعلنا فقال ان الفقه اذا صلوا مع الامام حتى ينصرف كتب لهم قيام تلك الليلة اخرج الترمذي والحاوى وابن ماجة ويحيى ذلك عن عمر بن الخطاب وابن سيرين و طاؤس قال العيني وهو مذاهب اصحابنا الحنفية به **قوله** فقال عمر نعمت البدعة هذه اى الجماعة الكبرى لا اهل التراويح ولا نفس الجماعة وصفها نعمت لان اصلها سنة والبدعة الممنوعة ما تكون خلاف السنة وهذا نص في منته بانه ذ اول من جميع الناس في قيام رمضان على اما امر واحد بالجماعة الكبرى لان البدعة ما ابتدأ بفعلها المبتدع ولم يتقدمه غيره واراد بالبدعة اجتماعهم على امام واحد لا اصل التراويح او الجماعة فانهم كانوا قبل ذلك يصلون اوزا ما لنفسه ومع الرهط وقال ابن تيمية في منهاج السنة انما ساءها بدعة لان ما فعل ابتداء بدعة لغة وليس ذلك بدعة شرعية فان البدعة الشرعية التي هي ضلالة ما فعله بخير دليل شرعي الم ١٢

ام راي الناس بالرفع انه قد خفف الامام فغلغلان تطويل القراءة في التراويح افضل وكان ابى وتميم الدار يقران بالتميم وقدا سرق في ركعة بالعكس وابن ابى مليكة يقرأ في ركعة بفراط و ابو جهم يهتم في كل سبع وقال العراقيين مالكا وركت الناس في رمضان يريدون لهم الحال يستسكن بها من طول القيام **١٢** **٩٩** قول به يقول كنا ننصرف من القيام كما في نسخة قال القاري وانما سمى بالقيام لانهم كانوا يطيلون القيام في الاما نقل عن الحلبي انه كنونهم يفعلونها عقب القيام من النور لان اكثرهم كانوا يفعلونها قبل النور في رمضان فنستعمل الحد ثم يفتحين جهم خاد مري بالطعام اى يتهيؤوا واحضاروه للصور ومخافة بالنصب على الاستعجال الفجر اى طلوعه وفي رواية مخافة السحرة اى فوته ومال الروايتين واحدا قال الباقى هذا من

مالك عن داود بن الحصين انه سمع الاعرج يقول ما ادركت الناس الا وهم يلعبون الكفرة في رمضان قال وكان القاري يقرأ بسورة البقرة في ثمان ركعات فاذا اقام فيها في اثنتي عشرة ركعة راء الناس انه قد خفف مالكا عن عبد الله بن ابى بكر انه قال سمعت ابى يقول كنا ننصرف في رمضان فنستعمل الخدم بالطعام مخافة الفجر مالكا عن هشام بن عروة عن ابيه ان ذكوان ابا عمرو وكان عبدا لعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فاعتقته عن دبر منيا كان يقوم يقرأ لها في رمضان مما جاء في صلوة الليل **١٣ **٩٩** مالكا عن محمد بن المنكدر عن سعيد بن جبير عن رجل عنده رضى **١٤** اخبرته ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من امرء تكون له صلوة بليل يغلبه عليها نوما الا كتب الله له اجر صلوته وكان**

نومه عليه صدقة

له قوله يقول ما ادركت الناس اى الصلوة والتأهين الا وهم يلعبون الكفرة قال المحيد الكافر الواحد لا نعم الله تعالى ووجهه كفار وكفرة في رمضان يعنى في الوتر والمراد به القنوت واختلف الائمة في ان القنوت يقرأ في الوتر ام لا وهذا احد المسائل الاربعة المختلفة بين الائمة في القنوت وسما في بيان المختلفات الاربعة في قنوت الصبح قال ابن رشد في البداية اما اختلفت في القنوت فذهب ابو حنيفة واصحابه الى انه يقنت فيه ومنه مالكا واحدا الشافعي في احد قوليه في النصف الاخر من رمضان واحدا في قنوم النصف الاول من رمضان وقوم في رمضان كله والسبب في اختلافهم في ذلك اختلاف الآثار انتهى **١٥** **٩٩** قول به قال الاعرج كان القاري يقرأ في ثمان ركعات في ثمان هذه اليا في ثمان الموطا وبأشهرها فيما نقله المشكوة عن الموطا قال القاري بغير اليا وفي نسخة صحبة هذا اليا وكذا وهذا بعد ان خففت الصلوة عن القراءة بالمشين فاذا اقام القاري بها اى يشق البقرة في اثنتي عشرة ركعة فيه دليل على ان التراويح اكثر من ثمان ركعات خلافا لما توهم

والتي بينا من عنها خير ولم يكن هذا حالهم وهذا يدل على اختلاف احوال الناس في ذلك انتهى فجمع يصلون التراويح اول الليل وبعضهم اخرها وبعضهم يستدعيها الى اخرها قال ابن ابى مليكة كان عبد الرحمن ابن بكور يوم عاشرة فاذا المصطفى فتها ذكوان **١٦** **٩٩** قول به وكان عبد الله عائشة رضى الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم فاعتقته اى ذكوان عن دبر منيا اى جعلتها مديرا وروى الشافعي وعبد الرزاق عن ابن ابى مليكة انه كان ياق عاشرة وهو ابو عبيد ابن عمار والمسورين مخومة وناس كثير فيومهم ابو عمرو مولى عائشة وهو يومئذ فلام لم يفتق كان يقوم بالليل يقرأ لها في رمضان اى يؤمها في التراويح قال الباقى هذا يقتضى ان قيام رمضان كان امرا فاشيا عند الصحابة معمول اليه حتى ان النساء كن يلاترنه ويقنن من يقوم بهن في بيوتهم الم قال ابو عمر للاخلاق في جواز امارة الصلوة بالليل في الجمعة **١٧** **٩٩** قول به ما جاء في صلوة الليل هي من افضل النوافل مرغبا فيها والا حاديث في فضلها كثيرة شهيرة قال صلى الله عليه وسلم افضل الصلوة بعد الفريضة صلوة الليل حتى يصير مسلم عليكم بصلوة الليل فانه داب الصالحين قبلكم وقربة الى ربكم ومكفرة للسيئات ومنها عن الاثم وقال تعالى فلا تعلم نفس ما اخفى لهم من قرة اعين قاله الخطاوى و احتار ابن عبد البر انها سنة لمواظبة صلى الله عليه وسلم عليها والاجماع على نعم الوجوب في حق الامة قال الحيني ذكر ابن بطال عن البعض انها خص سيدنا صلى الله عليه وسلم في قوله نافذة لك اليا كانت فريضة عليه ولغيره تطوع ومنهم من قال انها كانت واجبة ثم سقطت فصارت نافذة اى تطوعا وزيادة في كثرة الثواب واما الذين قالوا انها كانت واجبة عليه قالوا معنى كونها نافذة على التخصيص اى فريضة لك زائدة على الصلوات الخمس خصصت بها من امتك وذكر بعض السلفاء انه يجب على الامة ما يقع عليه الاثم ولو قد رطب شاة وقال الثوري هذا غلط ومردود وقيل بالليل مرمود وب سنة متاكدة الم قال ابو بكر

المخصص في احكام القرآن لاختلاف بين المسلمين في نسخ فرض قيام الليل وانه منذ وب اليه مرغبا فيه وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انكثرت في الحث والارغاب فيه الم قلت هذا في حق الامة اما في حق النبي صلى الله عليه وسلم فقد عرفت ان فيه طائفتين قال الخطاوى على مرا في الفلاح ذهب طائفة من العلماء وعليه الاصوليون من مشائخنا الى ان قيام الليل فرض عليه صلى الله عليه وسلم وعلى هذا فتكون صلوة الليل مندوبة لان الدلة القولية فيه انما تقيد التدب وقال طائفة كان تطوعا منه صلى الله عليه وسلم فيكون في حقنا سنة الم قلت فالحاصل ان قيام الليل مختلف في حقه صلى الله عليه وسلم مع اجماعهم على انه ليس بواجب حتى الامة الامن شذوا لاختلاف في انه سنة او مندوب ليس بيسيرا **١٨** **٩٩** قول به عن رجل عنده رضى مصدر وصف به مبالغة كما يقال رجل صدق وزيد عدل ويحتمل ان يكون صفة على وزن غنى قال ابن عبد البر قيل ان الاسود بن يزيد النخعي **١٩** **٩٩** قول به انه اى الرجل خبره اى سعيه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما نافية من زائدة امرئ مجرور لنظا في حمل اسم ما قال الجهم في القاموس المرامثلة الميم الانسان او الرجل ولا يجمع من لفظه او سمع مرقن وفي مرق مع الف الوصل تلك لغات فقه الراود اى اضمها دائما واخرها دائما الما تكون له صلوة يعتادها بليل ثم يغلبه اى الرجل عليها اى على الصلوة يوما نوم قال الباقى هو على وجهين احدهما يذهب به النور فالاستيقظ والثاني ان يستيقظ ويمنعه غلبة النوم من الصلوة فهذا احكامه ان ينأى عن يذهب عنه الما انه النور انتهى وبما شرحه في الفقه الرومانى الاكتب الله له اجر صلواته التي اعتادها ليلته قال الباقى وهذا يقتضى عند وجوبها احد ما ان يكون له اجرها غير مضاعف ولو علمنا ان كان له اجرها مضاعفا لانه لاختلاف ابن الذي يصليها اكمل حالا ويحتمل ان يريد ان له اجر نيته ويحتمل ان له اجر من غنى تلك الصلوة او اراد اجر تأسفه على ما فاتته منها وكان نومه عليه صدقة يعنى لا يحاسب به ويكتب له اجر للصالحين **٢٠**

م بسطتها اي رجلى بتشية بسطتها ورجل في رواية الاكثر وفي بعض الروايات بافراهما قالت عائشة اعتد اراعتها والبيوت مبتدأ يومئذ اي حينئذ والعرب يعيد باليوم عن الحزن والمصابيح انما اتخذ في الليالي دون الايام ليس فيها مصابيح لو كانت لتقضي رجل دوما اوجته صلى الله عليه وسلم للفقير قال العيني وهذا يدل على انها كانت واحدة غير مستخرقة في النوم اذ لو كانت مستخرقة لما كانت تدرك شيئا سوا كانت مصابيح او لم تكن الخ وفي الحديث دليل لمن قال ان المرأة لا تقطع الصلوة وهو قول مالك والشافعي والي حنيفة روى الله تعالى عنهم قال ابن عبد البر وهذا الحديث من ثبت ما جاء في هذا المعنى قال العيني في الحديث جواز صلوة الرجل الى المرأة وانها لا تقطع صلوته وكرهه بعضهم لغير الشارح لخرق الفتنة واشتغال القلب بالنظر اليها واما النبي صلى الله عليه وسلم فمنازعة عن هذا اكله مع انه كان في الليل لا مضجعا فيه الخ ٣٣ قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قل لا تظنوا هذا الحديث ورد على سبب وهو قصة الجوريل بنت ثويرت الخ اذا انفس بفتح العين وغلظ بين خنمها واما المضارع فبضمها وقمها قاله الزرقاني وقال القاري بفتح العين وكبس الخ وقال الجوزي انما س بالضم والوسن او فقرة في الحواس نفس كنتم فهو ناعس الخ وفي الجمع نعاس هو الوسن واول النوم وهو من باب نصر وهو دم لطيفة تأتي من قبل الدماغ تخط على العين ولا تصل الى القلب فاذا اوصله كان نوما الخ وقال القاري النعاس اول النوم ومقدمته احكام وهو في الصلوة الفرض والنفل في الليل والنهار عند الجمهور اخذوا بالعبور وحمله مالك وجماعة على نفل الليل لانه محل النوم قاله الزرقاني قلت الا انما نعلم من الفرض انما من المانع عن النفل فيعتبر في مرتبة الفرائض الغلبة التي لا يستطيع مدا ففته قال النوري هذا عام في صلوة الفرض والنفل في الليل والنهار وهذا اذ هبنا ومنه هب الجمهور لكن لا يجوز فريضة عن وقتها قال القاضي وحمله مالك وجماعة على نفل الليل لانها محل النوم غالبا الخ فلا يرد وفي رواية فليفر وفي اخرى فليضبط جمع والنعاس اول النوم والرقاد المستطاب منه ذكره الراغب حتى يذهب عنه النوم وهو غشي ثقيل يحجز على القلب فيقطع عنه معرفة الاشياء قاله الزرقاني فان احكام علة لترك الصلوة التي سيشرحها اذا صلى وهو ناعس جملة حالية يريد انه اذا اجتمع في حال فله النوم لا يدري ما يفعل فخذ ف المفعول للعلم واستأنف بيانا قوله لعله يذهب يستغفر بالرفع فيما اى يريد ان يدعو و يستغفره فيسب بالنصب عللانه جواب الترمي وجوز الرفع على انه عطف على يستغفر وقيل بالنصب اولى قاله القاري نفسه اى يدعو عليها وفيه اشارة الى انه لا يجوز للمراصب نفسه ٣٣ قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع امرأة من الليل تصل اى سمع ذكر صلواتها فقال صلى الله عليه وسلم

مالك عن ابى النضر مولى عمر بن عبد الله عن ابى سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كنت ان ام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاي في قبليته فاذا سمع غمرا في قبضتي رجلى فاذا قام بسطتها قالت والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح مالك عن هشام بن عروة عن ابية عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا منعس احدكم وهو في الصلوة فلا يرد حتى يذهب عنه النوم فان احكم اذا صلى وهو ناعس لا يدري لعله يذهب يستغفر فيسب نفسه مالك عن اسمعيل بن ابى حكيم انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع امرأة من الليل تصل فقال من هذه فقيل له هذه الحولة بنت ثويرت لاننا في الليل فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك حتى عرفته الكراهية في وجهه ثم قال ان الله تبارك وتعالى لا يقل حتى تملوا اكلظفوا من العمل بالكمية طاقة مالك عن زيد بن اسلم عن ابية ان عمر

له قوله انها قالت كنت انما قال القاري اى اضطر على هيئة التأم قال العيني فيه المطابقة بترجمة البخاري اذ بوب عليه الصلوة على الفراش لان نومها كان على الفراش وقد صرح في الحديث الخ في قوله على الفراش الذي يتأمان عليه الخ قلت ولا يذهب عليك ان القاري حمله على الخاء فشرحه بالاضطرار على هيئة التأم كما تقدم والعيني حمله على الحقيقة كما سياتي من كلامه بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجزى في قبليته جملة حالية اى مكان سجدة حتى كان مضجعا في جانب القبلة من مصطبة النبي صلى الله عليه وسلم صلواته ان رجلا يصل الى موضع سجدة صلى الله عليه وسلم فاذا سجد اى اراد السجود غمراى اى طعن باصبعه في وكبستى لا قبض رجل قال الجمهورى غمزت الشئ يرمى وغمرته يعني قال تعالى واذا امروا بهم متضايمون والحداد ههنا الغنى باليد ودوى ابرء او يلفظ فاذا اراد ان يبعد ضرب رجل قبضتها ففهد الى اخره وفيه حجة لمن قال ان صلواته لا ينقص لظلمة فقضيت رجل بفتح اللام وتشديد الياء فاذا قام صلى الله عليه وسلم

في جانب القبلة من مصطبة النبي صلى الله عليه وسلم صلواته ان رجلا يصل الى موضع سجدة صلى الله عليه وسلم فاذا سجد اى اراد السجود غمراى اى طعن باصبعه في وكبستى لا قبض رجل قال الجمهورى غمزت الشئ يرمى وغمرته يعني قال تعالى واذا امروا بهم متضايمون والحداد ههنا الغنى باليد ودوى ابرء او يلفظ فاذا اراد ان يبعد ضرب رجل قبضتها ففهد الى اخره وفيه حجة لمن قال ان صلواته لا ينقص لظلمة فقضيت رجل بفتح اللام وتشديد الياء فاذا قام صلى الله عليه وسلم

من هذه المرأة التي ذكر صلواتها فقيل له والقائل عائشة ربه هذه الحولة بالحاء المهملة والمدة تانث الاحول وهو اسمها وكنت في كثير من الروايات بفلانة كما في روايات البخاري ومثله بنت ثويرت بمثلاثين الفوقيتين مصفرا ابن حبيب بفتح الحاء المهملة ابن اسد من ردها خذمية ام المؤمنين اسلمت وبايعت لاننا الليل تصل كما نأده احمد وفي مسلم زعموا انها لاننا الليل ٣٣ قوله فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك حتى عرفت الكراهية بخفة الياء في وجهه صلى الله عليه وسلم يحكى انه رضى في وجهه من التعطيط وغير ذلك ما عرفت به كراهية قال البخاري وانما كره صلى الله عليه وسلم ذلك لانه علم انه امر لا يستطيع له وام عليه وكان يعبه من العمل ما دام عليه صاحبه وان قل ثم قال ان الله تبارك وتعالى لا يمل حتى تملوا بنم الميم فيها فنه عدول عن خطاب النساء الى خطاب الرجال وكان الخطاب للنساء لانه لما طلب تعميم الحكم لجميع الامة فذكر على الاناث في ذلك كذا في العيني قال البخاري معنى لا يمل من الثواب حتى تملوا من العمل ومعنى الملل من الباري عز شانه ترك الاثابة والاعطاء والملل من السائمة والجزع الغل لانها لما كان معنى الامرين الترك وصف تركه بالملل على معنى المتابعة ٣٣ قوله اكلظفوا بكون الكاف وفتح اللام اى خذوا وتعلموا اى من العمل من اعمال البر قال العيني الاشمال عام في الصلوة وغيرها وحمله البخاري وغيره على الصلوة خاصة لان الحديث ورد فيها وحمله على العموم اولى لان العبارة لعموم اللفظ الخ قال عياض يحتمل انه خاص بصلوة الليل ويحتمل انه عام في الاشمال الشرعية قال الحافظ ابن حجر سبب وروده خاص لكن اللفظ عام وهو المعتبر ما كره به اى بالمدح والمنة عليه طاقة وقوة ومقتضى الحديث الشئ غير مكلف بالايضا وقلت وهو الصواب قال القاضي يحتمل السند الى مكلف ما لنا به طاقة ويحتمل الشئ عن تكلف ما لا نطيق والامري لا تقصدا على ما نطيق قال وهو انسب للسياق الخ ٣٣

لهذا كروا في رواياتهم التي ذكرها العتيق اعداد الركعات قال العلماء في هذه الاحاديث اخبار كل واحد من ابن عباس وزيد وعائشة بن سعد
والاخبار انهم ليس في ذلك حدا لزيادة عليها ولا ينقص وان صلوة الليل من الطاعات التي كلما زاد فيها زاد الاجر وانما الخلاف في فعل النبي
صلى الله عليه وسلم وما اختاره لنفسه من قول له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في غلبته كان يصلي من الليل احدى عشرة
ركعة زاد يونس وغيره عن الزهري ليس من كل ركعتين ويوتر منها أي من جملتها بواحدة في آخرها موصولة بالشفعة المتقدمة عندنا فاذا
فرغ منها اضطجع على شقته الايمن للاستراحة
من طول القيام قال الزرقاني هكذا اتفق عليه

١٠٢

صلوة النبي صلى الله عليه وسلم في لوتر ما لك عن ابن
شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل
احدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة فاذا فرغ اضطجع
على شقته الايمن ما لك عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن
ابن سلمة بن عبد الرحمن بن عوف انه سأل عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم كيف كانت صلوة رسول الله صلى
الله عليه وسلم في رمضان فقالت ما كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على احدى عشرة
ركعة

والعامل انه اختلفت الروايات في تحديد صلوة
الله عليه وسلم ولا اضطراب في ذلك لانها
محمولة على اختلاف الاحوال وحملتها من روى
صلوته صلى الله عليه وسلم في صلوة الليل
سنة عشر صحابة سرورواياتهم العتيق و
قال في حديث زيد بن خالد وابن عباس
وجابر وام سلمة ثلاث عشرة ركعة وفي
حديث الفضل وصفوان بن المعطل ومروان
ابن الحكم وابن عمر واحدى الروايتين عن
ابن عباس احدى عشرة ركعة وفي حديث
انس ثمان ركعات وفي حديث حذيفة سم
ركعات وفي حديث ابي ايوب اربع ركعات
وكذلك في بعض طرق حديث حذيفة واكثر
ما فيها حديث عن زيد بن سمينة عشرة ركعة انتفى -
قلت والباقي الثلاثة من الستة عشر وهو
ابن عمر وخباب بن الارت وصحابي لم يسم

له قول له صلوة النبي صلى الله عليه وسلم
في الوتر اقل من الوتر بالكسرة ويقوم الفرد او ما
لم يتشفع من العدد اختلفت الروايات في
وتره صلى الله عليه وسلم كثير احدى كما
لا يخفى على من له أدنى ما رسة بالكتب و
وجهه ان صلوة الليل كلها يطلق عليه
الوتر عند المحدثين ولذا تراهم يقولون
الوتر في كل جمعة ويذكرون فيها روايات
صلوة الليل مطلقا قال العتيق اعلم ان
عائشة رضي الله عنها اطلقت على جميع صلواته صلى
الله عليه وسلم في الليل التي كان فيها
الوتر وشرا الخ واختلفت صلواته صلى
الله عليه وسلم في الليل قلة وكثرة كما
صرح به جميع من الفحول وصرح به
عائشة رضي الله عنها ثم اسيا في تحت حديثي
عائشة رضي الله عنها في اختلاف الاحوال

رواية الموطأ وما اصحاب الزهري فرووا هذا
الحديث عنه باسناد صحيح فاعلموا الاضطجاع بعد ركعتي
الفجر لا بعد الوتر فقلوا فاذا اتين له الفجر وجاء
المؤذن ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على
شقته الايمن حتى ياتيته المؤذن للاستقامة و
زعم محمد بن يحيى الذهلي بطلان ولام انه الصواب
دون رواية مالك المز وقال ابن العربي في شرح
الترمذي اختلف الناس فيها أي في الصلوة فقال
ابن القاسم عن مالك لا بأس بها ان لم يقصد
الفضل قال ابن العربي ولو قصد الفضل فان الله قد
فضلها صورة ووضعها ووضعها وكان احمد بن
حنبل مع مواظبته على قيام الليل لا يفعلها ولا
يمتنع وكان يكرهها ابن عمر وجماعة من الفقهاء
وبلغني عن قوم لا معرفة عندهم انهم يوجبونها
وليس له وجه لانه صلى الله عليه وسلم انما
راى يفعلها عائشة ولم يره غيرهما ولو راى غيره
في عشرة مواطن ما اقتضى ذلك ان يكون واجبا
في كل موطن انتفى وقال ابن عابد بن في الرد
المختار صرح الشافعية بسنية الفصل بين سنة
الفجر وفرضه بهذه الصلوة فظاهر كلامنا
خلافا حيث لم يذكرها بل رأيت في موطأ
محمد ما فيه اخبارنا ما لك عن نافع عن ابن عمر
انه رأى رجلا يركع ركعتي الفجر ثم اضطجع فقال
ابن عمر ما شأنه فقال نافع يفصل بين صلوتي
فقال ابن عمر وای فصل افضل من السلام قال
محمد ويقول ابن عمر نأخذ وهو قول أبي حنيفة
رأى انتفى قال القاري في شرحه وذلك لان السلام
انما ورد للفصل وهذا البناء في ما سبق انه عليه
الصلوة والسلام كان يضطجع في آخر الفجر وتأتي
بعد ركعتي الفجر في بيته للاستراحة ثم فطر
اقوال الائمة والروايات ان من جعل الصلوة
تجعا لسنة الفجر للفصل او لغيره اوفى السعيد
انكرها وجعلها بدعة ومن جعلها للاستراحة

بعد قيام الليل سواء بعد ركعتي الفجر لصلواتهما في اول وقته او قبلها فلا انكار عليها من احد من الفقهاء وجعلها مندوبا مرغبا وهو المؤيد بالنظر اثر فانه صلى
الله عليه وسلم جعل لقبولة مندوبا تقوية على قيام الليل والصور تقوية للموسم وغير ذلك فهذه الصلوة مقوية لصلوة الصبح بعد قيام الليل كما ذكر
في الاثر فقلت والحق ان قوله صلى الله عليه وسلم في الاضطجاع لم يثبت على نهي واحد بل لا اثار فيه متخلفة على ما قاله القاضي عياض فلا يسيل الى جعل هذا الاضطجاع
سنة عبادة نعم انما سنة عادة للاستراحة من تعب صلوة الليل قال الشافعي وصاحبه ان اضطجاعة له عليه وسلم انما كان في بيته للاستراحة لا للتبرع و
ان من بها الاثر الدال على ان ذلك للتبرع به بل على طلبه في البيت ١١ له قول له انه سأل عائشة ام المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وسلم كيف كانت
صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ظاهرا السؤال عن صفة صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الظاهر من المتقين من اللفظ اجابته عائشة
يقولها يصلي اربع ركعات كغيرها قدمت ذكر العدد الاكثر استطرادا واجالا لما بينها من الكيفية وهو صريح لفظ كيف كان ولم يكن السؤال عن كمية الصلوة
والا فكان حقه ان يسأل كم كان صلواته صلى الله عليه وسلم ولذا بينت عائشة رضي الله عنها بعد ذكر العدد الاكثر فقالت ما نافية كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم في أكثر احواله يزيد في التهجيد والظاهر ان السائل لما سأل عن صلوة الليل وزاد لفظ رمضان فظنت ان عنده صلوة على
الله عليه وسلم في التهجيد في رمضان تزيد على غيره فذكرت بهما في رمضان أي في لياليه ولا في غيره من الليالي المتبركة وغيرها على احدى عشرة ركعة فظهر
هذا لا يخالف شيئا من الروايات ولا ينافي حديثها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل اعتمر تهجد ما لا تهجد في غيره ولا ينافي ما يروى عن ابن عباس عن النبي
كان صلواته عليه وسلم في رمضان عشرة ركعات والوتر لا ينافي ايضا ما سأل في رايها اثنتي عشرة ركعة ولا جميع الروايات الواردة في هذا الباب عن ابن عباس وغيره
فانه روى ابن عباس ثلث عشرة ركعة لولا اكثر من ذلك قال القاري في جميع الوسايل سألها عن لياليه وقت التهجيد فلا ينافيه زيادة ما صلاها بعد العشاء من صلوة
الترديد او يقال ما يزيد عنده فلا ينافي ما ثبت من الزيادة عند غيره لان الزيادة مقبولة ومن حفظ جملة على من لم يحفظ الخ

وموسى بن يحيى ويدعى على خلقه وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أربع ركعات في غير موضع واحد فلا بد من ان يحل قوله صلى الله عليه وسلم
 مشق مشق على الاعتزاز عن الواحد واستدل به على افضلية تطويل القيام على كثرة الركوع والسجود ثم يصلي ثلثا أي ثلث ركعات يوترها عند الخففة
 يوترها بركعة وسلم ثم اوتر بثلاث وعند المالكية وغيرهم يوترها بواحدة والظاهر يؤيد الاول بل هو المتعين وأصح من ذلك حديثنا عند أبي
 حنيفة كان صلى الله عليه وسلم يوتر بأربع وثلاث وست وثلاث وثلاث عشرة فقلت بقاء العطف على السابق
 قاله الزرقاني يا رسول الله اتنا من قبل ان توتر بهمزة الاستفهام قال البأجي يحتمل معنيين احدهما كان يتأمر بأشواط العشاء
 قبل ان يوتر ثم يقوم من الليل لصلوته ووتره
 ويحتمل ان تكون ارادت انه صلى أربعاً ثم نام فقال
 صلى الله عليه وسلم يا عائشة ان عيني تنامان و
 لا ينأى قلبي قال البأجي يعني انه لا ينأى عن مراعات
 الوقت وهذا ما يخص به النبي صلى الله عليه وسلم من امر
 النبوة والعصمة ولذلك كان صلى الله عليه وسلم لا يحتاج
 الى لوضوء من النوم الخ ١٣٣ له قوله انها قالت كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الليل ثلث عشرة
 ركعة للجهنم ثم يصلي اذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين
 ركعتين خفيفتين سنة الفجر سماني الكلام من عتمة في
 محله ١٣٣ له قوله ان مولاه عبد الله بن عباس اخبره
 اي كريباً انه اى ابن عباس بات من البيوتة اي
 قد نلته من الليا لي عند ميمونة ام المؤمنين ثم
 النبي صلى الله عليه وسلم وهي اى ميمونة خالته
 اي خالة ابن عباس قال ابن عباس فاضطجعت
 اي وضعت جنى بالارض قال العيني ذكره بالمتكلم
 وذكر الاول بلفظ الغائب وهو من نفي الضمان
 يقال له الالتفات الخ في عرض قال في الفقه العجوة
 بفقه العين عند اكثر المشائخ واقعة عند جماعة
 منهم الطبري والاصملي بضم العين والاول اظهر
 قال الزرقاني بفقه العين على المشهور وبضعها
 ايضا وانكره البأجي نقلاً عن بعض وقال الصقلاني
 صحت به الرواية فلا وجه للاكتفاء الخ الوسادة
 ما يوضع عليه الرأس للنوم ولعمد بن نصر
 وسادة من ادم حشوها ليف واختار البأجي
 ان المراد بها الفراش كما سيجمع والوجه الاول
 واضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم واهله
 اي ميمونة رضي وكانت حائضاً كما في رواية طحفة
 ابن نافع عند ابن خزيمة في طولها قال البأجي
 الوسادة الفراش الذي ينأى عليه فكان اضطجعت
 في عرضها عند رؤسها او عند ارجلها وقال الدارقطني
 هو ما يصنعون عليه رؤسهم عند النوم فوضعا
 رؤسهم في طولها ووضع ابن عباس في عرضها
 قال البأجي وهذا ليس بيمين عندي ولو كان الامر
 على ذلك لقال يترس رسول الله صلى الله عليه وسلم

يصلى اربعاً فلا تسئل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي
 اربعاً فلا تسئل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي ثلثاً
 قالت عائشة فقلت يا رسول الله تنام قبل ان توتر
 فقال يا عائشة ان عيني تنامان ولا ينأى قلبي ما لك
 عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة اما المؤمنين انها
 قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل ثلث
 عشرة ركعة ثم يصلي اذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين
 ما لك عن مخزومة بن سليمان عن كريب مولى ابن عباس ان
 عبد الله بن عباس اخبره انه بات ليلة عند ميمونة زوج النبي
 صلى الله عليه وسلم وهي خالته قال فاضطجعت في عرض
 الوسادة واضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم واهله في
 طولها فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا انتصف
 الليل قبله بقليل او بعدة بقليل استيقظ رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فجلس فسمم النوم عن وجهه بيده شريراً
 العشر الايات الخواتم من سورة آل عمران

له قوله يصلي اربعاً اي اربع ركعات فلا تسئل عن حسنهن وطولهن لما انهن في نهاية من كمال الحسن والطول وظهورها مستغنيات عن السؤال في كمالهن وبيان الوصف فيها ثم يصلي بعد تلك الاربع اربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ايضاً لما تقدم وهذا ظاهر في انه صلى الله عليه وسلم قد يصلي اربعاً اربعاً ومؤيد لمن	قال ان قوله صلى الله عليه وسلم صلوة الليل مشق مشق احتراز عن البيهرا لا عن الاربع واشيات للشهد بعد كل ركعتين والا فبيناً في فعله قوله صلى الله عليه وسلم وما تأوله بعض من ذهب الى افضلية الركعتين بان المراد اربع ركعات مع التسليم بينها خروج عن ظاهر اللفظ بلا حجة ومحال ان يأمر النبي صلى الله عليه وسلم
--	--

سلم واهله طول الوسادة وتوسد ابن عباس عرضها الخ فقوله اضطجع في عرضها يقتضي ان يكون العرض محل الاضطجاع ولا يصح ذلك
 الا ان يكون فراشاً ١٣٣ له قوله فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ان تحدث مع اهله ساعة كما في رواية مسلم حتى
 اذا ظفرتية او شرطية انتصف الليل تخميناً وتقريباً كما يدل عليه قوله او قبله بقليل او بعدة بقليل على معنى القوي و
 التقريب وهو الظاهر وقال القاري يحتمل الشك من الراوي عن ابن عباس او دونه قلت وفي رواية البخاري حقاً انتصف
 الليل او قريباً منه وفي اخرى له الجزم بثلث الليل الاخير قال الحافظ ويجمع بينهما بان الاستيقاظ وقع مرتين في الاولى نظر الى
 البها وشرط الايات شرعاً الى مضجعه فنام يعني بعد البول والوضوء كما ورد في الثانية اعاد ذلك ثم توضأ وصلى استيقظ رسول
 الله صلى الله عليه وسلم جزاء على كون اذا شرطية ومتعلق لها على كونها ظرفية فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم حال كونه
 يسم وفي بعض النسخ فسمم بقاء العطف النوم على أثره او المراد به العينان من اطلاق اسم الحال على المحل عن وجهه قال البأجي يحتمل
 الوجهين اراد به ازالة النوم من الوجه او ازالة الكسل بسم الوجه بيده بالافراد اي يسم بيده عينيه او الوجه شريراً صلى الله عليه وسلم
 وسلم العشر الايات من اضافة الصفة للموصوف ومجوز دخول الامر التعريف على العدد عند اضافة نحو الثالثة الخواب قاله العيني
 الخواتم بالنصب لانه صفة العشر جمع خاتمة اي او اخر من سورة آل عمران والمرد بها ان خلق السموات والارض الى اخر السورة
 وفي رواية العتيقبتين حتى ختم السورة ١٣

أم أي من مضجع فمطيت كراهية إن يرى أن كنت انتبه له كذا في رواية لمسلم فصنعت مثل ما صنع مجتل أنه فعل جميع ما ذكر من القول بالنظر
 والسواك والوضوء والتوشيع وغير ذلك ومجتل أن مجتل على الغلب إذا المشية لا يقتضي المساوات من كل جهة فيصل على الوضوء فقط
 كما يدل عليه رواية البخاري في باب الخفيف في الوضوء بلفظ فتوضأت نحو ما تووضأت ثم رجعت فقامت الحديث ثم ذهبت إلى النبي صلى
 الله عليه وسلم واقتديت به قال البخاري هذا يدل على أن ما مورياتهم لم يروا يؤمر بهن إنا قال مالك وقال الشافعي لا
 يجوز أن يقتدي به حتى يؤمر ذلك الإمام عند إجماعه وقال أبو حنيفة يأتم به الرجل ولا يأتم به النساء الخ وبوب

ثم قام الى شن مجلق فتوضا منها فاحسن وضوءه ثم قام يصلي
قال ابن عباس فقامت فصنعت مثل ما صنع ثم ذهبت
فقامت الى جنبه فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده
اليمنى على راسي واخذ باذني اليمنى يفتلها فصلى ركعتين
ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ثم
اوتر ثم اضطجع حتى جاءه المؤذن فصلى ركعتين خفيفتين ثم
خرج فصل الصبح ما لك عن عبد الله ابى بكر عن ابيه ان عبد

أى أمته قال الباقى يقال أحسن فلان
كذا بجمعين أحدهما أنه أتى به على كل
هيشته والثانى أنه علم كيف أتى به
يقال فلان يحسن صنعة كذا يعنى يعلم
كيف يصنع الخ قلت والمراد هنا الأول
ولابن خزيمة وأسبغ الوضوء للغبار
فى رواية عمرو بن دينار عن كريب
فتوضأ وضوء خفيفاً وجميع بينهما رواية
الثورى فى الصحيحين فتوضأ وضوء بين
وضوئين لم يذكر وقد بلغ ولمسلم
فأسبغ الوضوء ولم يمس من الماء إلا
قليلاً وحاصل الجمع أنه عليه الصلوة
والسلام أتى بجميع المذوبات مع تخفيف
الماء ولم يذكر صبها كما هو نص رواية مسلم
ويحتمل أن يحل الروايات على تعدد الوضوء
فأنه تقدم أنه عليه الصلوة والسلام
كرر الوضوء فى تلك الليلة ثم قام يصلى
ولحمد بن نصر فى قيام الليل ثم أخذوا
له حضر ميا فتوضعه ثم دخل البيت فقام
يصلى قال ابن عباس عبد الله فقامت

سمعت مرآت فاجملها ستا عشرة ركعة غير ركعتين
 واوتر بواحدة عندهم قال به مستنبطاً من لفظ الصهيدين فتكملت صلواته ثلاث عشرة ركعة لانه صلى الله عليه وسلم اذ صلى ركعتين ركعتين
 سمعت مرآت فتكملت الركعات ثنتي عشرة ركعة وكانت صلواته صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة ركعة فلهيحق الوتر الا ركعة واحدة
 واوتر بثلاث ركعات عندهم قال به كما هو مخصوص برواية النسائي وسلموا لفظها عن ابن عباس قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم
 فقام فتوضأ واستاك وهو يقول هذه الآية ان في خلق السموات والارض الآية ثم صلى ركعتين ثم عاد فقام حتى سمعت نغمة ثم قام
 فتوضأ للحديث وفي آخره واوتر بثلاث اخرجه النسائي بطرق واللفظ له وامت خبير بان النص قاض على الظاهر فيجعل على ان الركعتين الأخيرتين
 من رواية الباب متضمنتان الى الوتر ولا يذهب عليك ان رواية الباب تدل على انه صلى الله عليه وسلم صلى تلك الليلة ثلاث عشرة ركعة
 غير ركعتي الفجر واختلفت الروايات في ذكر الركعات في تلك الليلة كما يسقطها المحافظ في الفتح ^{١٢} قوله ثم اضطجع كما كان عادته
 الشريفة قال في الفتح الرضائي قال القاضي فيه ان الاضطجاع كان قبل ركعتي الفجر وفيه رد على من قال انه كان بعد ركعتي الفجر وذهب
 مالك والجمهور الى انه بدعه كما قاله العيني ثم قلت وتقدم الكلام عليه بسوياً فارجع اليه حتى جاء المؤذن بلال كما في رواية البخاري
 وله في اخرى ثم اضطجع فام حتى نغم ثم قام فضلى وقد تقدم ان نوم الانبياء ليس بناقض للموضوعاتين ستة اخرجهما عن كاسي في بابها ثم خرج الى المسجد فصل بهم الصبح
 فركع الا عيني وقد اخرج البخاري هذا الحديث في اثني عشر موضعا وقال المحافظان قصة مبيت ابن عباس في يندب على الظن عدم تعدد ما فعلها يعني الاعتناء
 بالجمع بين مختلف الروايات فيها ولا شك ان الاحتياط اكثر والاكتفاء اولى مما لا يلزم فيه من هود ونهم ولا سيما ان زاد او نقص الم ^{١٣}

ثم صلى الله عليه وسلم إلى الصلوة ولفظ مسلم فعلى ركعتين خفيفتين ثم صلى ركعتين طويلتين طويلتين طويلتين الحديث ففصل ركعتين طويلتين
طويلتين يريد بذلك المبالغة في طولها طويلتين كذا في أكثر السنين ثلاث مرات وفي بعضها بثنية لفظ طويلتين قال البيهقي ان فروج بن
يحيى في هذا الباب بأميرين أحدهما في الركعتين الأوليين طويلتين وسائر أصحاب الموطأ قالوا عن مالك في الأولى خفيفتين ويحتمل أن يكون
الضمة صلى الله عليه وسلم فعل ذلك افتتاحاً لصلواته ويحتمل أن يكون فعله تحية للمسلمين إن كانت صلواته في المسجد وقيل لما كان فيهم يريد
تطويل التنفل يبدأ بركعتين خفيفتين فأنكر ذلك وقال يركع كيف يشاء وإنما أنكر من هذا أن يكون سنة التنفل في كل وقت حتى
لا يخفى غيره أو يكون تأويل الحديث ١٥٥ على أنه كان في المسجد فجمع في غير المسجد والله أعلم والموضع الثاني أنه قال طويلتين ثلاثاً
وسائر أصحاب الموطأ يقول ذلك مرتين الخ قال الزرقاني

قال ابن عبد البر ان يحيى اسقط ذكر الركعتين خفيفتين
وذلك خطأ واضح لأن المحفوظ عن النبي صلى الله
عليه وسلم من حديث زيد بن خالد وغيره أنه
صلى الله عليه وسلم يفتقر الصلوة بركعتين خفيفتين
وقال أيضاً طويلتين مرتين وغيره يقول ثلاث مرات
فوهم يحيى في الموضعين وذلك مما عد عليه من سقطه
وغلطه والغلط لا يسلم منه أحد الخ قال الزرقاني
وهو يعني قول ابن عبد البر هو الصواب لما قاله
البيهقي فإنه في رواية مسلم وغيره من طريق مالك
ثلاثاً الخ ثم صلى ركعتين وهما أي الركعتان دون اللتين
أي الركعتين اللتين قبلهما يعني في الطول ١٢٠ قوله
ثم صلى ركعتين وهما أي الركعتان كذلك دون اللتين
قبلهما في الطول ومعنى ذلك أن آخر الصلوة مبنى على
التخفيف عما تقدم ولذا اشترع هذا المعنى في الفرائض
قاله البيهقي ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما
ثم صلى ركعتين كذلك وهما دون الركعتين اللتين قبلهما
ثم صلى بعد ذلك ركعتين أخريتين وهما دون الركعتين
اللتين قبلهما هكذا في جميع النسخ الموجودة عندنا بزيادة
يحيى بن يحيى من المصرية والهندية بذكر ثم صلى ركعتين
وهما دون اللتين قبلهما خمس مرات واختلفت روايات
حديث الباب في ذكر عدد هذه اللفظ ففي جميع نسخ الموطأ
برواية يحيى خمس مرات وفي حاشية المجتبى ثمانية عشر
الحمل وفي شمائل الترمذي كرو خمس مرات وكذا أوجدت
ذلك في نسخ الكتاب الخ ففصل هذا هي عشر ركعات
والركعتان الطويلتان الطويلتان في أول الحديث و
الركعتان الخفيفتان قبل ذلك كما تقدم في أربعة عشر
ركعة بدون الوتر والمجموع كان ثلاث عشرة ركعة كما
سيأتي فأما أن يجعل ذكر هذا اللفظ خمس مرات على الوجه
كما سيأتي أو يقول بأن لم يبتد فيها الركعتان الخفيفتان
في أول الصلوة كما حكى مثالي هذا التوجيه عن شراح
الحديث ويحتمل عندي توجيهها آخر تصحيح الكلاهدو
هو أن قوله فذلك ثلاث عشرة ركعة مدرج من أصل

الله بن قيس بن مخزومة أخبر عن زيد بن خالد الجهني أنه قال
لأرمقن الليلة صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
فتوسدت عتبة أوفسطاطه فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم
فصلى ركعتين طويلتين طويلتين ثم صلى ركعتين وهما دون
اللتين قبلهما ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما ثم صلى
ركعتين وهما دون اللتين قبلهما ثم صلى ركعتين وهما دون
اللتين قبلهما ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما ثم
أوتر فتلك ثلاث عشرة ركعة الأثر بالوتر مالك عن نافع
وعبد الله بن دينار عن عبد

عتبة بآية أي جعلته كما لو سأدة لوضع
راسي عليها قال الجليل عتبة محركة استكفة
الباب أو العليا منها وفي الجمع هي في
الأصل استكفة الباب وكل مرقات من
الدرج عتبة أوفسطاطه بضم الفاء و
كسرها بيت من الشعر قال البيهقي
الفسطاط نوع من القباب والفسطاط
يجمع المصبر والخبر بالنسبة الأولى شبه
الخ والظاهر أن لفظة أوشك من الراوي
قال القاري هو بيت من شعر فيكون
المراء من توسدة توسد عتبة فهو
شك من الراوي عن زيد أنه توسد
عتبة ببيت أو عتبة فسطاطه صلى الله عليه
وسلم والظاهر الثاني لأن الظاهر على
صلواته صلى الله عليه وسلم إنما يتصور
حال كونه في الخبة في زمان السفر الخالي
عن الأزواج المطهرات فقام رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال لأرمقن بفتح الهمزة و
اسكان الراء وضم الميم وفتح الكاف و
النون الثقيلة أصله النظر إلى الشارع
شرا نظر العداوة واستعير منها لطلق
النظر وعدل عن الماضي فلم يقل رقت
استقصا ذلك الحالة الماضية ليقر
للسامع ببلغ تقريره لا نظن قال الزرقاني
وقال القاري الموق النظر إلى شيء على
وجه المراقبة والمحافظة والمعنى حفظن
الليلة أي في هذه الليلة حتى أرى كم
صلى كذا في شهر المظهر قال القاري و
لعله صلى الله عليه وسلم كان خارجاً
عن الحجرات انتهى صلوة رسول الله صلى
الله عليه وسلم أي نافلة من الليل و
الافعال لريضة وغيرها قد كان يشاهدها
في أكثر الأيام بدون التكلف قال عزير
فتوسدت بصيغة المتكلم عتبة أي

الرواية ذكره باعتبار مجموع ما روى وما لم يكن في المذكور ذكر الركعتين الخفيفتين لم يعد لها وعد الوتر واحداً فالذي يرى الوتر ثلاث ركعات يكون
المجموع عند خمس عشر ركعة أو سبعة عشر ركعة وهذا كله على السنة التي يدينها وذكر الخطيب في المشكوة أن هذا اللفظ في موطأ مالك أربع
مرات ففصل هذا زيادة الخ مأس في السنة الموجودة وهم من النسخ ولا يكون المذكور في الرواية ثلاث عشرة الركعات لولا جعل الوتر ثلاث ركعات ثم
أوتر بواحدة عند من ذهب إليه وبثلاث عند من قال به فتلك الركعات الواردة في حديث الموطأ مع قطع النظر عن الركعتين الخفيفتين و
جعل الوتر واحدة ثلاث عشرة ركعة ١٢٠ قوله الأمر بالوتر وهو وجوب الوتر المستند من لفظ الأمر قال البيهقي ذهب مالك إلى أنه غير
واجب وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة هو واجب وليس بفرض والواجب عنده دون الفرض وفوق السنن الخ قال ابن رشد في البداية
أما عدد الواجب من الصلوات ففيه قولان أحدهما قول مالك والشافعي والأكثر أن الواجب هي الخمس صلوات فقط لا غير والثاني قول
أبي حنيفة أن الوتر واجب مع الخمس وسبب اختلافهم الأحاديث المتعارضة أما الأحاديث التي مفهومها وجوب الخمس فقط بل هي نص
في ذلك فمشهورة ومن أبيها ما ورد في حديث الأسراء المشهور بأنه لما بلغ الفرض إلى خمس قال له موسى ارجع إلى ربك فإن امتك لا
تطبق ذلك قال فراجعته فقال تعالى هي خمس وهي خمسون لا يبدل القول لدى وحديث الأعرابي المشهور بقال له صلى الله عليه وسلم
خمس صلوات فقال هل علي غيرهن قال لا إلا أن تطوع الخ ثم ذكر الأحاديث التي مفهومها وجوب الوتر وسماها بآياتها والجمع من الذين
استدلوا على خلاف الخفيفة بروايات الخمس ونحوها فإن الخفية لم يقولوا أنها سادس المكتوبات بل قالوا بالوجوب قال في البداية أما
عدد الصلوات فالخمس ثبت ذلك بالكتاب والسنة وإجماع الأمة من غير خلاف بينهم ولذا قال عامة الفقهاء إن الوتر الحقيقة على صحتها

سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محيريز أن رجلا من بني كنانة يُدعى المخدجي سمع رجلا بالشام يكيى أبا محمد يقول إن الوتر واجب قال المخدجي فرحت إلى عبادة بن الصامت فاعترضته له وهو راثم إلى المسجد فأخبرته بالذي قال أبو محمد قال عبادة كذب أبو محمد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن من لم يصلي في الوتر لم يمت بسلامة حتى يصلي الوتر

الطرق وايضا اعلام الفقيه بما قاله غيره عسوان يتدبر فيه
قال عياذة بن الصامت كذبنا بوجهي اى غلط وهم وتقدم معنى الكذب قال الباقر الكذب على ضربين احدهما ما يثبته
فيه على وجه السهو والغلط والثاني ان يتعمد ذلك في ما يجب فيه الكذب مثل ان يستتر رجلا يسأل عنه من يريد قتله ظلما فيجب عليه الكذب و
القسم الثاني ما يثبته صاحب به وهو ما يتعمد الكذب في غير مثل هذا انتهى بمعناه ١٢ كنه قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول خمس
صلوات مبتدأ كنهن اى فرضهن الله عز وجل على العباد خبر المبتدأ ووجه الاستدلال انه اذا لم يكتب بالانحس فافاد ان التورم يكتب ولا يريد
هذا الحديث مل من ذهب الى وجوبه لوجهين الاول لانه يستدل بقوله صلى الله عليه وسلم ان الله اممكم بصلوة الحديث فعمله انما ياد على هذا
الحس فيقتل انه وجب بعد ذلك والثاني ان الاستدلال به من مفهوم العدد وليس بحجة عند جماعة من اهل الاصول وهذا المنع الى وجوبه
بعضا المفروض واما الحنفية فلا يريد عليهم اصلا لانه لامعارضة عندهم في قول ابي محمد ان التورواجب وقول عباد المكتوبة خمس لان الواجب عندهم
ون المكتوبة والغرض كما تقدم عن مجاهد اذ قال التورواجب ولم يكتب في تقدم عن امام الاثنية الى حنفية صاحب المذهب انا اعرف الفرق
بين الواجب كقرفق ما بين السماء والارض ثم المشهور عند فضلاء المدرس وشرائح الحديث ان حديث الباب حجة على الحنفية ولا يمكن الاستدلال به
على خلاف الحنفية لوجه الثلاثة المذكورة نعوهم حجة الحنفية بلامرية في ذلك فان المسئلة اختلف فيها النصارى بيان ابو محمد وعياذة وذكر عبادة
رضي الله تعالى عنه مستدله ولا حجة في مستدله ربه لهذا الوجه الثلاثة المذكورة ولم يذكر ابو محمد مستدله في ذلك فعبادة اقول صحابي
يدركه بالقياس فيكون في حكم المرفوع كما ثبت في الاصول لان انواع الاحكام من الغرض والوجوب وغير ذلك مما لا مدخل للقياس فيه
ليكون قول ابي محمد انه واجب مرفوعا حكما فهو حجة الحنفية بلا تردد فتأمل فلا تجده في غير هذا المختصر ١٣

مكة قال سعيد بن يسار الراوي اعلم ذكره في رواية يحيى ولفظ محمد فكننت اسير معه واتحدت معه حتى اذا خشيت ان يطلم الغير تخلفت فنزلت فاورت الحديث فلما خشيت طلوع الصبح فيه سمعت من قال بغوت وقته بطول الغير ولفظ محمد اذ هم في ذلك نزلت عن مركوبي فاورت على الارض ثم اذكرته ولحقته به فقال لي عبد الله بن عمر ابن كنت فقلت له خشيت الصبح اي عفت طلوع الغير بغوات التور وفيه حجة ايضاً لمن قال بغوت وقت التور بطول الغير لان ابن عمر لم يذكر على ذلك الخشية وسيأتي في هذا المذهب الاشارة فيه فنزلت فاورت على الارض فقال عبد الله بن عمر اليس لك في رسول الله اسوة بكسر الهمزة وفتحها ما يتاسى به وهو معنى القدوة حسنة فقلت بل والله فيه الحلف لما يراى تأكيداً وان لم يحجم اليه قال ابن عمر فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر على البعير قال العيني ١٠٨ البعير الجمل لئلا يذول وقيل الجذم وقد تكون للانقي وحكى عن بعض العرب شرب من لبن بعيرى وفي الحام مع البعير وينزلة الافسان جميع المنكر للمؤث من الناس اذا رايت جملاً على الهدى قلت هذا بعير فاذا استثبتته قلت جملاً وناقاً ونجم على بعيرى وايا عمرو ابا يعرب وقران وبوب عليه البخاري الحديث التور على الدابة قال العيني ترجمتها بتبنيها على ان لا يخرى بينها وبين البعير في الحكم الخ استدلل به من قال ان التور سنة لانهم اجمعوا على انه لا يصح الغرض على الدواب الا في شدة الخوف خاصة او غلبة المطر ففيه خلاف الاستدلال فيه بوجهين بالمرفوع منه ويقول ابن عمر الصبيان ولا يصح الاستدلال بالمرفوع منه لان التور كان واجبا عليه صلى الله عليه وسلم لما يتار على الرحلة لا يمكن الا بالعدو قال ابن عبد البر اجمعوا على انه لا يصح الغرض على الدواب الا في شدة الخوف خاصة او غلبة مطر بان كان الماء فوقه ونحوه ففيه خلاف فلما اوتر صلى الله عليه وسلم وسلم على البعير علم انه سنة قال الزرقاني لكن استشكل بان من خصا نصحه صلى الله عليه وسلم وجوب التور عليه فكيف صلاة راكباً واجب بان محل الوجوب المحض يد ليل ايتاره عليه الصلاة والسلام راكباً في السفر وهذا مذهب مالك ومن وافقه والقائل بوجوبه عليه صطفاً قال يحتمل الخصوصية له او انه لشرب لئلا يلبس بما يليق بالسنة في حقهم وبعد لا يخفى والخصا نص لا تثبت بالاحتمال ثم قلت ولا حجة فيه ولا نصف حجة على من قال بوجوبه لانهم قالوا انه كان قبل الایحاب مستحباً فيمكن محله على ذلك الا وان سيما اذ اورد ما يخالفه اخبر محمد بن عوطاً عن سعيد بن يسار انه خطب الله عليه وسلم اوتر على راحلته قال محمد بن جابر هذا الحديث وجاه غير فاحب اليه ان يصل على راحلته تطوعاً ما بدا له فاذا بلغ التور نزل فاورت على الارض وهو قول عمر بن الخطاب وابن عمر هو قول ابي حنيفة والشافعي

عليه وسلم يقول خمس صلوات كتبهن الله على العباد فمن جاء بهن لم يضيع منهن شيئاً استخفافا بحقهن كان له عند الله عهد ان يدخله الجنة ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد ان شاء عذبه وان شاء ادخله الجنة ما لك عن ابي بكر بن عمر عن سعيد بن يسار انه قال كنت اسير مع عبد الله بن عمر بطريق مكة قال سعيد فلما خشيت الصبح نزلت فاورت شراً ركته فقال لي عبد الله بن عمر ان كنت فقلت له خشيت الصبح فنزلت فاورت فقال عبد الله اليس لك في رسول الله اسوة حسنة فقلت بلى والله قال فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر على البعير

له قوله فمن جاء بهن واداهن خمس لم يضيع منهن شيئاً قال ابن عبد البر ذهبت طائفة الى ان التضييع المشار اليه ههنا ان لا يقيم حدودها من مراعات الوقت والطهارة واتمام الركوع والجمود ويؤيده لفظ الترمذي وابي داود من احسن وضوءهم وصلواتهم لوقتهم واتم ركوعهم وسجودهم وخشوعهم استخفافاً بحقهن قال الباقى احتراز عن السهو والنسيان فمن نقص منهن شيئاً عالمياً بذلك وقادراً على اتماها فذلك المستغف الذي لا عهد له الاخر كان له عند الله تبارك وتعالى عهد وهو الامان والميثاق قال لقارى العهد حفظ الشيء ومراعاته حالاً لا مسمى ما كان من الله تعالى على طريفة المهاراة

لعمادته عهد اعل جهة مقابلة عهداً على العباد لانه وعد القائلين بحفظ عهد ان لا يعذبهم ووعده حقيق بان لا يخلفه فسمى وعده عهد الا انه اوثق من كل وعد الخوان يدخله الجنة مع السائقين او من غير تقدم عذاب قال الزرقاني ان يدخله خبر مبتدأ محذوف اي هو اوصفة تهجد او بدل منه ومن لم يأت بهن على الوجه المطلوب شرعاً فليس له عند الله عهد ان شاء عذبه عدلاً وان شاء ادخله الجنة برحمته فضلاً وهذا نص في ان تأدية الصلاة لا يكفي ولا يقتضيه عذابه بل هو تحت المشيئة قال الباقى فيه رد لمن قال لا يغفر له لمن قال انه كافر والمعنى لم يأت به مع ايمانه الخ لمخصاً له قوله قال كنت اسير مع عبد الله بن عمر بن الخطاب بطريق

من فقها انما اشق وقال ايضاً لا بأس بان يصل المسافر على دابته تطوعاً ايماءاً ما التور والمكتوبة فانهما تعميان على الارض وبذلك جاءت الآثار الكثيرة عن ابن عمر وغيره في الايتار على الارض منها عن محمد بن حبيب عبد الله بن عمر رضي الله عنه من مكة الى المدينة فكان يصل الصلوة كلها على بعيره نحو المدينة الا المكتوبة والتور فانه كان ينزل ايماءاً لله عن ذلك فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل الحديث قال العيني واحقوا بما رواه الطحاوي بسنداً عن حنظلة بن ابي سفيان عن قاف عن ابن عمر انه كان يصل على راحلته ويوتر على الارض ويترعرع رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك كان يفعل وهذا استناد صحيح قال فائتاره صلى الله عليه وسلم على الرحلة فيوزان يكون ذلك قبل ان يغلف امر التور ثم احكم من بعد ولم يخص في تركه فالحق بالواجبات في هذا الامر انما فصله بذلك ان الاستدلال بالمرفوع لا يصح فلهذا يترقى الاستدلال فيه الا بالاثار فلو صرح هذا فيقول انه من مذهب ابن عمر ومذهب الصائبة فيه مختلفة فلما اقتضى احد يفعل صحابي دون آخر فلا يصح فيه على انه يروي من ابن عمر بن ايماءاً بخلاف ذلك كما سيأتي والاوجه عندى في الجواب ان مذهب ابن عمر ان التور في السفر سنة كالتقصير في الفرائض كما حكى عنه في المشكوة برواية ابن ماجة قال في الفقه الرجائي عن العلامة العيني قال ابن سيرين وعروة بن الزبير والشافعي وابو حنيفة وابو يوسف ومحمد لا يجوز التور الا على الارض كما في الفرائض وروى ذلك عن عمرو ابن عبد الله في رواية ذكرها ابن ابي شيبة في مصنفه وعند الطحاوي ان التور على الرحلة قد نسخ وكان ما فعله ابن عمر من وتره على راحله قبل عليه بنفسه ثم لما علمه رجع اليه وترك الرحلة الخ

مروى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن قال سأل النبي صلى الله عليه وسلم أيا بكر كيف توتر قال أوتر أول الليل قال حذركيس ثم سأل عن كيف توتر قال من آخر الليل قال قوى معاذ وفي استأذنه سليمان بن الدرداء أيا وقد ضعف قال سعيد بن المسيب أما أنا فإذا أردت النوم وجئت فراشي لا تأمر فلو توترت قبل ذلك لفعل الصديق الأكبر رياءً ما لفعل ما أخذنا بالحزم **سنة قول** في أن رجلاً سأل عبد الله بن عمر عن الوتر وأجاب هو أسنة فقال عبد الله بن عمر في جوابه قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأوتر المسلمون أكتفى بالليل عن المدلول فكانه قال وأجاب بدليل **مواظبته** صلى الله عليه وسلم وأجاء أهل الإسلام قاله القاري قال الراوي جعل الرجل لسائل يرد عليه ويكر السوال ويطلب الجواب **الصحیح** ١٠٩ ولم يكف بالتليم عبد الله بن عمر يرد وجوابه ويقول في كل مرة قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأوتر المسلمون قال الباجي يحتل أن

عبد الله بن عمر قد علم أنه غير واجب قلت و كذلك إذا علم أن عمر بن الخطاب واجب ولم ير الرجل أهلاً لذلك كما ترى ولم ير الرجل أهلاً لهذا المقدار من العلم وكان ينبغي بما هو محتاج إليه من أن يحل الله عليه وسلم وأوتر وأوتر المسلمون بعده وطوى حته ما لا يحتاج هو إليه ويحتل أن ابن عمر يلم يبين له حكم ما سأل عنه فأجاب بما كان وترك ما أشكل عليه ثم قلت ويحتل أن ابن عمر يلم يبين أنه واجب وغيره هذا السياق لأنه دليل على الوجوب كما تقدم عن القاري أو تورع في الجواب لعدم سماعه منه صلى الله عليه وسلم شيئاً في ذلك نعم قال ابن عبد الملك خشي ابن عمر أن قال واجب يظن السائل وجوب الغرائض وإن قال غير واجباتون به ويتركه قال القاري وهذا الطريق هو الاحوط **سنة قول** في كانت تقول من خشي وخاف أن ينأحق يصير أي يدخل في الصياح بطول الغر الثاني في حالة التيم فليوتر قبل أن ينأحق لا يفوت عنه الوقت الاحتيازي للوتر عند المالكية وقام الوقت عندنا المحنفية ما الجمهور كما تقدم سبوطاً في وقت الوتر ومن رجأى غلب على ظنه لمأدته أو لا من آخر أن يستيقظ في آخر الليل فليوتر خرو ترة إلى آخر الليل فإن ذلك أفضل قال صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلواتكم بالليل وتر أو تقدم قريباً عن جابر قال صلى الله عليه وسلم من طمع منكم أن يقوم آخر الليل فليوتر من آخره فإن صلوة آخر الليل مشهودة وذلك أفضل ومن خاف منكم أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر من أوله وعن عائشة ربة قالت من كل الليل أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم واستنى وتره إلى السجود فنفذ ذلك عن علي بن عبد الله بن ماجه **سنة قول** في عبد الله بن عمر طلع الصبح فأوتر بركعة واحدة على وفق مذهبه ثم انكشف أي ارتفع في أثناء صلوته الغيم فرأى أن عليه ليلاً أي رأى الليل باقية و

مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال كان أبو بكر الصديق إذا أراد أن يأتي فراشه أوتر وكان عمر بن الخطاب يوتر آخر الليل قال سعيد بن المسيب أما أنا فإذا جئت فراشي أوترت مالك أنه بلغه أن رجلاً سأل عبد الله بن عمر عن الوتر وأجاب هو فقال عبد الله بن عمر قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأوتر المسلمون قال فجعل الرجل يردد عليه وعبد الله يقول قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأوتر المسلمون مالك أنه بلغه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول من خشي أن ينأحق حتى يصير فليوتر قبل أن ينأحق ومن رجأى يستيقظ آخر الليل فليوتر خرو ترة مالك عن نافع أنه قال كنت مع عبد الله بن عمر بطريق مكة والسماء مغيمة فخشى عبد الله الصبح فأوتر بواحدة ثم انكشف الغيم فرأى أن عليه ليلاً فشفع بواحدة ثم صلى بعد ذلك ركعتين ركعتين فلما خشي الصبح أوتر بواحدة مالك عن

له قوله إذا أراد أن يأتي فراشه بالكمس ما يفرش جميعه فرش كذا في القاموس والمعنى إذا أراد النوم وتر قبل أن ينأحق بالبحر وقد أمر صلى الله عليه وسلم بالبداء وأبأ ذروا به ريرة أن لا ينأحقهم إلا على وتر وكان ثاني الخلفاء عمر بن الخطاب ربه يوتر آخر الليل إذا بالقوة وأخرجه أبو داود

الغيم يطلع بعد فشفع وتره بواحدة أي ضم بوتره ركعة واحدة أخرى فصارت شفعة قال الباجي يحتل أن عبد الله بن عمر قد علم أنه غير واجب قلت والظاهر الثاني للفظ ثم وهي للتراخي فيكون ذلك مذهبه والعجب من مثل الباجي أن المحنفية إذا أولوا قوله صلى الله عليه وسلم فليوتر بواحدة بأن يعنها مع الشفقة المتقدمة بدون السلام بطلوا هذا التأويل وإذا احتجوا إلى ذلك بأنفسهم في أثر الباب لم يبين فيه التكرار وهذا التوجيه وإن اختاره القاري أيضاً لكن ليس في محله فإنه يخالف مذهب القائل لأن ابن عمر قال بيقض الوتر فقد أخرجه أحمد بسند عن ابن عمر أنه كان إذا استل عن الوتر قال أما أنا فلو أوترت قبل أن تأمر ثم أردت أن أحل بالليل شفعت بواحدة ما مضى من وترى ثم صليت مثني مثني فإذا قضيت صلواتي أوترت بواحدة الحديث ثم صلى بعد ذلك ركعتين ركعتين للتحديد فلما خشي طلع الصبح بعد ذلك أوتر بواحدة قال الزرقاني هذه مسئلة يعرفها أهل العلم بنقض الوتر وروى مثله عن علي وعثمان وابن مسعود وغيرهم عبد الله الزرقاني وحكاة الترمذي عن جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم قال ذهب إليه أصحابه حتى قال الزرقاني وخالف في ذلك جماعة منهم أبو بكر كان يوتر قبل أن ينأحق ثم إن قام صلى الله عليه وسلم وأوتر وروى مثله عن عمار وعائشة وكانت تقول أوتران في ليلة أنكر بالذلك وهو قول مالك والشافعي والاوزاعي وأحمد وإبى ثور وغيرهم قلت وبه قالت المحنفية قال الشوكاني وبه قال الثوري وابن المبارك وحكاة القاضي عياض عن جماعة أهل الغتيا وجههم قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وهو حديث حسن أخرجه النسائي وابن خزيمة وغيرهما عن طلق بن علي قاله المأظ قال الشوكاني وحسنه الترمذي قال عبد الحق وغيره الترمذي صححه وأخرجه ابن حبان وصححه ١٢

هم وفي رواية لم يسلم الا في اخرهن قيل الحسن ان ابن عمر كان يسلم في الركعتين من الوتر فقال كان عمر افقه من ابن عمر كان ينهض في الثالثة بالتكبير وقد اخرج النسائي عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يسلم في ركعتي الوتر قال النسيوي اسناده صحيح وقال الحاكم على شرط الشيخين وروى احمد عن عائشة بسنده بلغظ ثم اوتر بثلاث لا يفصل بينهما قال النسيوي باسناده يعتبر به قال يحيى قال مالك وليس على هذا الاثر العمل عندنا اهل المدينة بان يصلي ركعة واحدة فقط لا غير ولكن ادنى اقل الوتر عندنا ثلاث كما قال به الحنفية الا ان الفرق بين الحنفية والمالكية ان الثالث كلهم عندنا الحنفية بتسليمية واحدة وعند المالكية بتسليمتين وهذا على رواية الموطأ وفيه روايات اخرها الباقى لكن المشهور في متون المالكية هي رواية الموطأ قال في ١١٠ الشرح الكبير ذكره وصلة بن عيسى سلام

نافع ان عبد الله بن عمر كان يسلم بين الركعتين والركعة في الوتر حتى يأمر ببعض حاجته مالك عن ابن شهاب ان سعد بن ابى وقاص كان يوتر بعد العتمة بواحدة قال مالك وليس على هذه العمل عندنا ولكن ادنى الوتر ثلاث مالك عن عبد الله بن دينار ان عبد الله بن عمر كان يقول صلاة المغرب وتر صلاة النهار قال يحيى قال مالك من اوتر من اول الليل ثم نام ثم قام فبداه ان يصلي فليصل مثني مثني فهو احب ما سمعت الى الوتر بعد الفجر مالك عن عبد الكريم بن ابى المخارق البصرى عن سعيد بن جبيران عبد الله بن عباس رقد ثم استيقظ فقال لحادمه انظرا صانع الناس وهو يومئذ قد ذهب بصره فذهب الخادم ثم رجع فقال قد انصرف الناس من الصبح فقام عبد الله فوتر ثم صلى الصبح مالك انه بلغه ان عبد الله بن عباس وعبادة بن الصامت والقاسم بن محمد وعبد الله بن عامر بن ربيعة قد اوتروا بعد الفجر

الغير مقدر بواصل وكسرة وتر بواحدة من غير تقدير شفع ولو لم يصلي او مسافر في المدونة قال مالك لا ينبغي لاحد ان يوتر بواحدة لعين قبلها شيء الا في حضور ولا في سفر لكن يصلي ركعتين ثم يسلم ثم يوتر بواحدة ثم يسلم قوله كان يقول صلاة المغرب وتر صلاة النهار واخرج ابن ابى شعبة برواية ابن سابر عن ابن عمر مرفوعا قال صلاة المغرب وتر النهار قال العراقي اسناده صحيح وقال ابن الترمذي في اخرجه النسائي وهو على شرط الشيخين ولا جد عن ابن عمر مرفوعا صلاة المغرب او ترات النهار فوتروا صلاة الليل ورواه الدارقطني عن ابن مسعود مرفوعا لكن بسنده ضعيف وقال البيهقي الصحيح وقعه على ابن مسعود وخرج ابن ابى شعبة عن عائشة قالت اول ما فرضت الصلوة ركعتين الا المغرب فانها وتر النهار وعن الشيباني عن حبيب عن ابى عمر قال صلاة الليل عليها وتر وصلوة النهار وتر يعني المغرب اخرج الصلوة واخرج عن محمد قال لا علمهم يختلفون ان المغرب تر صلاة النهار وعن حماد قال المغرب وتر النهار وعن ابن سابر مرسلا قال صلى الله عليه وسلم صلاة المغرب وتر صلاة النهار فوتروا صلاة الليل وعن عبد الله الوتر ثلاث كصلاة المغرب وتر النهار ثم صلى الكحل واحد يعني ان صلاة المغرب توتر صلاة النهار فذلك ينبغي ان توتر صلاة الليل بوتر للثالثة تقتضى ان يكون وتر الليل ايضا كالمغرب ففعل ليل لمن قال ان الوتر ثلاث بتسليمية واحدة قال الامام محمد بعد ذكر اثبات الباب وهذا ناخذ وينبغي لمن جعل المغرب وتر صلاة النهار ان يجعل وتر صلاة الليل مثله لا يفصل بينهما بتسليمية كما لا يفصل بين صلاة المغرب بتسليم وهو قول ابى حنيفة الخ ١١٠ قوله قال مالك من اوتر من اول الليل ثم نام ثم قام اخر الليل فبداه ان يصلي التهجيد فليصل ما شاء مثني مثني ولا يعيد الوتر فهو احب ما سمعت من الاثر في هذه المسئلة الى متعلق باحد المسئلة

له قوله كان يسلم بين الركعتين يعني بعد الشفعة وقبل الركعة الثالثة في الوتر حتى يتكلم ويأمر ببعض حاجته والكلام متفرع على جواز الفصل فمن اجاز الفصل بين الركعة وبين الشفعة والوتر الذي هو هذا ذهب ابن عمر مروي عن بعض من الصحابة الاخر ايضا وروى عن جماعة من الصحابة عدم الفصل كما تقدم في محل قل في البداية وعن الحسن قال اجتمع المسلمون

اجماعية عند الاشارة كما تقدم وان روى فيه بعض الخلفاء من الصحابة ومن بعدهم ١١٠ قوله الوتر بعد طلوع الفجر قضاء عند الحنفية وكذا عند المالكية بذلك عن نيل المارب وكذلك هو قضاء عند الشافعية في وجه لهما وفي وجه مثل المالكية كما قاله الحافظ في الفتح واداء عند المالكية الى ان يصلي الصبح الا انه خرج وقت الاختيارى وبقي الضرورى وهل يقضى بعد صلاة الفجر ايضا تختلف عند الاشارة ١١٠ قوله رقد في الليلة ثم استيقظ فقال لحادمه لم يسلم انظر ما صنع الناس وهو ابى عباس يومئذ قد ذهب بصره فلم يكن له ان يفهم في الوقت قال في الفتح الرخاى قالوا ذهب بصره لتكلفه في ايصال الماء في عينيه في الوتر قلت لكن المذكور فيما تقدم انه كان مسلك ابن عمر النضج في العين في غسل الجنابة فتأمل فذهب الخادم لينظر الناس ثم رجع فقال قد انصرف الناس من صلاة الصبح فقام عبد الله بن عباس فوتر بثلاث او لا ثم صلى الصبح مالك انه بلغه وهكذا اخرجه محمد بن نصر في كتاب الوتر عن الامام مالك بلائحان عبد الله بن عباس وعبادة بن الصامت والصحابة والقاسم بن محمد بن ابى بكر الصديق روى وعبد الله بن عامر بن ربيعة له رواية وابوه حماد ١١٠ قوله قد اوتروا يعني روى عنهم اوتر صلوا الوتر بعد الفجر قضاء عند من قال به وفي الوقت الخيرا للاختيارى عند من ذهب اليه قال الباقى وهذا ما قد منا ان من ادرك الوتر قبل صلاة الصبح بعد الفجر فقد ادرك وقته الا انه وقت ضرورة لا وقت اختيار وقد يجوز ان يكون من اخر من هؤلاء انا اخره نسبا ناولا لانه منعه من تبين الوقت ما نفع الخ قال الزرقاني واجلسهم في هذا البلاغ ثم اسند الرواية عن كل واحد منهم كما ترى الا ابن عباس فقد تقدم الرواية عنه قلت الا انه ذكر اثر ابن مسعود ايضا في الذين ولا خير فيه ١٢

سنة قوله ان عبد الله بن مسعود قال ما ابالي قال ابن الاثير يقال ما باليت اي لم اكرث به وحكي الا زهرى عن جماعة من العلماء معناه لا اكسر به وفي المصباح لا ابالي به ولا ابالي به اي لا اهتم به ولا اكثرت له كذا في الفقه الرحمانى لواقيمت صلوة الصبح وانا اوتراى اصل التوريعين لا ينعنه ذلك من التوريعين صريح في كونه واجباً عنده وقال عليه الصلوة والسلام اذ اقيمت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة واشهدته ان من نفس الوتر حق دخل في الصلوة يتدب للذان يقطع الصلوة ويجوز للمؤتمري في الامام روايتان كذا في الشرح الكبير للمالكية ومع ذلك قالوا بوجوبه سنة قوله انه قال كان عبادة بن الصامت يؤمر قوماً فخرج يوماً الى المسجد لصلوة الصبح فاقام المؤذن صلوة الصبح فاسكتته اي المؤذن عبادة حتى اوتروا لا تروى 111

المؤذن اخذ في الاقامة فقال عبادة كما كانت فادبر ولم يكن اوتر فادبر وصل ركعتين قبل الفجر ثم امره فاقام وصل والرتيب في الوتر والفجر من امارات الوجوب فان صل احد الصبح يقضى الوتر عندنا بعد ذلك ايضاً خلافاً للمالكية كما صرح به البابي وسيأتى البسط في ذلك وعموماً رواه ابو داود عن ابي سعيد مرفوعاً من نفس الوتر او ما عنده فليصله اذا ذكره يؤيد الاول يقول اني لا اوتر انا اسمع الاقامة لصلوة الصبح واشك من الراوى قال بعد الفجر يحمل وانا اسمع الاقامة يشك عبد الرحمن بن القاسم اي ذلك من اللفظين قال عبد الله ابن عامر ولكن المعنى متقارب وكذلك بالشك اخرجه محمد بن نصر في قيام الليل سنة قوله يقول اني لا اوتر بعد طلوع الفجر قال الزرقاني وكذا قاله ابو الدرداء وحذيفة وبه قال مالك واحمد والشاذلي في القديم انه وقت ضروري له لم يزلت اختلط على الزرقاني ومذهب الاثنية في ذلك ولذا اجمعهم في قول واحد وليس كذلك والعصيان هناك مسئلتين الاولى مسئلة وقت الوتر وقد تقدم الكلام عليه مناسبتاً مبسوطاً فيما تقدم من فروع الاثنية الاربعة وحاصله ان وقت الوتر في المشهور المرحوم عند الاثنية الثلاثة من العشاء الى طلوع الفجر وبعد طلوع الفجر قضاء عندهم وعند الامام مالك له وقتان ووقته الاختيارى وطلوع الفجر ووقته الضرورى الى صلوة الصبح فلهذا الآثار الواردة في الباب كلها عملها عند الاثنية الثلاثة قضاء الوتر في غير وقته وعند المالكية ادعوا في وقته الضرورى فلا تغفل سنة قوله قال مالك انما يوترى يصل الوتر بعد طلوع الفجر وكذا بعد صلوة الفجر عند من قال به من اوتروا ونسبه وكذا ينبغي لاحد ان يعتمد ذلك حتى يضم وتر بعد الفجر وهذا الامر مجمع عليه عند الاثنية الاربعة لا يخرج من وقته الاختيارى عند بعضهم ووقت الاداء عند الآخر سنة قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان

مالك عن هشام بن عروة عن ابيه ان عبد الله بن مسعود ما ابالي لواقيمت صلوة الصبح وانا اوتر ما لك عن يحيى بن سعيد انه قال كان عبادة بن الصامت يؤمر قوماً فخرج يوماً الى المسجد فاقام المؤذن صلوة الصبح فاسكتته عبادة حتى اوتر ثم صلى بهم الصبح ما لك عن عبد الرحمن بن القاسم انه قال سمعت عبد الله بن عامر بن ربيعة يقول اني لا اوتر وانا اسمع الاقامة او بعد الفجر يشك عن عبد الرحمن اني ذلك قال مالك عن عبد الرحمن ابن القاسم انه سمع ابا القاسم بن محمد يقول اني لا اوتر بعد الفجر قال يحيى قال مالك وانما يوتر بعد الفجر من نام عن الوتر ولا ينبغي لاحد ان يعتمد ذلك حتى يضع وتره بعد الفجر ما جاء في ركعتي الفجر ما لك عن نافع عن عبد الله بن عثمان حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سكنت المؤذن عن الاذان لصلوة الصبح صلى ركعتين خفيفتين قبل ان تقام الصلوة ما لك عن يحيى بن سعيد ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليخفف ركعتي الفجر حتى اني لا قول اقرأ بام القرآن ام لا ما لك عن شريك

انه لا يقرأ في ركعتي الفجر وقال قوم يقرأ فيهما بفاتحة الكتاب خاصة ثم امر داحا يث على بطلان القولين الخ 12 + + + + +

م فلما خفف القراءة فيهما صاكرهما لم يقرأ بالنسبة الى غيرها من الصلوات الخ فلا تمسك فيه لمن زعم انه لا قراءة في ركعتي الفجر اصلاً قاله الزرقاني قال القاري قال الطحاوى ذهب قوم الى

اذا سكنت المؤذن يؤخذ منه انه لا يشتغل بالصلوة عند الاذان بل يهيب الاذان اولاً ثم يصل ركعتي الفجر عن الاذان الثاني الذي يكون لصلوة الصبح قام وصل ركعتين خفيفتين يعني يقصر فيهما القراءة والركوع والسجود ليبدأ بالصلوة الصبح اول الوقت كما حيزه به القرطبي في حكمة تخفيفها اوليدخل في الفوضى ينشأ طام وهذا الثاني الوجه اوليدخل في صلوة النهار ركعتي خفيفتين كما بدأ صلوة الليل بالخفيفتين قال محمد بعد ذكر الحديث ولهذا نأخذ الركعتان قبل صلوة الفجر بخففتان وسيأتى الكلام عليه مبسوطاً قبل ان تقام الصلوة بضم الفوقانية والحديث من مستندات الحنفية في ان اذا الصبح لا يصل قبل الفجر ووجه الاستدلال انما يطلق على هذا الاذان الثاني الاذان لصلوة الصبح فلهذا ان هذا الاذان كان للصلوة واما الاذان الاول كان لمعان اخر كما ورد وايضاً فيه حجة اخرى بان صلى الله عليه وسلم كان يصل ركعتي الفجر الاذان ولا يجوز ركعتي الفجر قبل الوقت اجاباً فلهذا ان الاذان لا يكون قبل الفجر للصبح ولم يتأمل في وجه الاستدلال من قال لا حجة فيه لاحتمال ان يكون المراد به الاذان الثاني والحنفية لم يتركوا وجود الاذان قبل الفجر بل قالوا لا يصل الاذان للصلوة قبل الوقت والفرق بينهما كالفرق بين السماء والارض سنة قوله قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليخفف ركعتي الفجر اللتين قبل صلوة الفجر الا لا فعلاً وتقدم ما قال محمد في موطنه بعد ذكر حديث حفصة ولهذا نأخذ الركعتان قبل صلوة الفجر بخففتان الخ حتى ابتدائية الى بكسر الهمزة وشدة النون لا قول بلام التأكيد اقرأ بجملة الاستفهام ما من القرآن الفاتحة ايضاً ام لا قال القرطبي ليس معناه انها اشكت في قراءة الفاتحة وانما معناه انه كان يطيل القراءة في الفاتحة

115

له قولهم فقاموا يصلون قال للبا ج
ظاهر اللفظ انهم كانوا جالوسا على البين
بطولوا الفرج فلما سمعوا الاقامة قاموا
يصلون ويحتمل ان يكونوا دخلوا عند
الاقامة فقاموا يصلون والاول ظاهر
الحق قال ابن العربي في شرح الترمذي لم
يذكر في حديث مالك هل هما ركعتان
للغير ام نافلة فان كانت نافلة مبتدأة
فيقتن ان يقال ذلك فيها وان كان ركعتا
الغير فلا ينبغي له ايضا ان يفعل ذلك الخ
فخرج عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال اصلا تان معا لان الاقامة من الصلوة
قاله الزرقاني والمعنى ان احدى الصلوتين
التي تصلى انت والثانية التي اقيمت لها
تصليان معا وهذا اوضح قرينة على ان
الاكثر كان على الاشتراك والحقا لطة

قصر ذلك على المسجد فالعلة عندنا إنما هي أن تكون صلاة ثان معاً في موضع واحد لمكان الاختلاف على الإمام وقد ورد منه وصلاً الخ ثم ذكر حديث الباب قلت وهذه العلة أولى لو رودة في النص **قوله** أنه أيضاً صنع مثل الذي صنع ابن عمر من قضاءهما بعد الشمس وأجاز الشافعي وغيره قضاءهما بعد صلاة ما لا مأر لحديث عمر بن قيس أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بعد الصبح ركعتين فقال صلى الله عليه وسلم صلوة الصبح ركعتان فقال الرجل لمي أن صليت الركعتين قبلها فصليتهما الآن فسكت صلى الله عليه وسلم وإني ذلك ما لك وأكثر العلماء للنبي عن الصلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس قاله الزرقاني وقال ابن العربي أما من لم يصلها حتى صلى الصبح فقال مالك رضي الله عنه أطلعت الشمس وقال الشافعي يصلها بعد صلوة الصبح وقد فعل ابن عمر ثم مثل مذهب مالك وهو الصبح لبي النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلوة بعد الصبح الخ وقال ابن رشد في البداية إذا فاتت حتى صلى الصبح فقالت طائفة يقضيها بعد صلوة الصبح وقال قوم يقضيها بعد طلوع الشمس ومن هؤلاء من جعل لها هذا الوقت غير متسع ومنهم من جعله لها متسعاً فقال يقضيها من لدن طلوع الشمس إلى وقت الزوال ولا يقضيها بعد الزوال وهوؤلاء الذين قالوا بإقتضاءهم من استحب ذلك ومنهم من خيروه الخ قلت والذين خيروا فيه منهم الإمام مالك قال في المدونة سألتنا مالكاً عن الرجل يدخل في المسجد بعد طلوع الصبح ولم يركع ركعتي الفجر فتعاقم الصلوة أيركعها فقال لا وليد خل في الصلوة فإذا أطلعت الشمس فإن أحب أن يركعها فعل الخ وقال أيضاً في موضع آخر فإذا طلعت الشمس فإن أحب أن يركعها فليفعل الخ وقال العيني اختلف العلماء في الوقت الذي

يقضيها فأظهر أقوال الشافعي بقضى مؤيداً ولو بعد الصبر وإلى ذلك ما لك ونقله ابن بطال عن أكثر العلماء وقالت طائفة يقضيها بعد طلوع الشمس وروى ذلك عن ابن عمر والشافعي بن محمد وهو يقول الأوزاعي وأحمد وأصحابي وابن ثور ورواية البويطي عن الشافعي وقال مالك و
عمر بن الحسن يقضيها بعد الطلوع إن أحب وقال أبو حنيفة وأبو يوسف لا يقضيها إلا **سكته قول** له فضل صلوة الجماعة على صلوة الفرد
الفضل بالفاء والضاد المحجمة الزيادة والفذ يشد الذال المحجمة المنفرد يقال فذ رجل من إمامه إذا سبق وحده وفضل صلوة الجماعة
على الفرد مما لا يكره أحد ممن اختلفوا فيما بينهم في حكمها من الذباب والوجوب **سكته قول** له إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلوة
الجماعة تفضل بفقر أوله وسكون الفاء وضم الضاد المحجمة أي تزيد باعتبار الأجر صلوة بالنصب الفرد أي المنفرد ولفظ مسلم صلوة
الرجل في الجماعة تزيد على صلوته وحداً سبع وعشرين درجة قال النزيل في عامة من رواه قالوا خمساً وعشرين إلا ابن عمر فإنه قال سبعاً وعشرين قال الحافظ لم يختلف
عليه في ذلك إلا ما وقع عن العربي عند عبد الرزاق بلفظ خمس وعشرين والعكر ضعيف ووقع عند أبي خنيفة في مسنده من طريق أبي سامة عن عبد الله بن عمر بن نافع بن جهمس و
عشرين وهي شاذة مخالفة لرواية الحافظ من أصحاب عبد الله وأصحاب نافع وإن كان رويها ثقة أبو قال لا يجزئ يقضيها صلوة المأموم بتدليل ثمانية وعشرين درجة من
صلوة الفرد لأنها تزيد عليه سبعاً وعشرين درجة المروفي رواية الصميمين من حديث أبي هريرة صلوة الرجل في الجماعة تضعف على صلوته في بيته وفي سوقه خمسة وعشرين ضعفاً
وسياًق الجمع بين عدد الحديثين في شرح الحديث الثاني وحكي ابن رسلان عن الرماد في معنى الحديث فيجوز أن تضعف الصلوة قصير ثنتين ثم تضعف
الألفان فتصير أربعة ثم تضعف الأربعة فتصير ثمانية وهكذا إلى أن ينتهي إلى خمسة وعشرين ضعفاً وذلك شيء كثير من فضله تعالى قال ابن رسلان وكل هذا أمر

م فيه الدرجة وقيل الجزء في الدنيا والدرجة في الآخرة وهذا ايضا مبني على التغاير ومنها الفرق بقرب المسجد وبعده ومنها الفرق بحال الصلوة
 كان يكون اشتماع اما علم ومنها الفرق بأيقاعها في المسجد او خارجة ومنها الفرق بالمتنظر للصلوة وغيرها ومنها الفرق بأدراك كلها او بعضها
 ومنها الفرق بكثرة الجماعة وقلة ثم ومنها ان السبع مختصة بالظهر والعشاء وقيل بالظهر والعصر والجنائز المثلثة والخمس بأحد ذلك
 ومنها ان السبع مختصة بالجمهورية والخمس بالسرية قال الحافظ وهذا الوجه عندى اوجوبها **له قول** والذي نفسى اى ذاتى او
 روحى بيده قسم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم به كثيرا والمعنى ان النفوس بيد الله تعالى وبتقديره وتدبيره
 وفيه جواز الخلف على امر لا شك فيه **١١٣** تنبيهاً على عظم شأنه لقد همت اللام جواب القسم والهم هو الغمز وقيل ودونه ان

عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلوة الجماعة افضل من صلوة احدكم وحده بخمسة وعشرين جزءاً
 مالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسى بيده
 لقد همت ان امر يحطب فيحطب ثم امر بالصلوة فيؤذن
 لها ثم امر رجلاً فيؤم الناس ثم اخالف الى رجال فاحرق
 عليهم بيوتهم والذي نفسى بيده لو يعلم احدكم ان يحد
 عظماً سمياً او مرماًتين حسنتين لشهد العشاء
 مالك عن ابي النضر مولى عمر بن عبد الله عن بسر بن

له قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلوة الجماعة اى صلوة احدكم
 في الجماعة افضل من صلوة احدكم وحده
 منفردة بخمسة بالتاء وفي رواية بخمسة
 وعشرين جزءاً تقدم ما قاله الترمذى
 عامة من رواه قالوا خمسا وعشرين
 الا ابن عمر فانه قال سبعة وعشرين
 قال الحافظ واما غير ابن عمر فصرح عن ابي
 سعيد و ابي هريرة كما في هذا الباب
 اى باب فضل الجماعة عند البخارى و
 عن ابن مسعود عند احمد وابن خزيمة
 وعن ابي بن كعب عند ابن ماجه والحاكم
 وعن عائشة والنس عند السراج وورد
 ايضا من طرق ضعيفة عن معاذ وصهيب
 وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت كلها
 عند الطبرانى واتفق الجميع على خمس
 وعشرين سوى رواية ابي فقال اربع او

امر بالمند وضم الميم يحطب فيحطب بالفاء و
 النصب عطفاً على المنصوب وكذا الافعال
 الواقعة بعدها قال الحافظ اى فليكسر لسهل
 اشتغال التاربه وتعقب بانه لم يقل احد من
 اهل اللغة معنى يحطب يكسر بل معناه يجمع قال
 الطيبى يقال حطبت الحطب واحتطبت اى جمعته
 قال القارى فيحطب كذا وجدناه في البخارى وجمع
 الحميدى وجاء مع الاصول وفي المصايب فيحطط
 ثم امر بالمند وضم الميم ونصب الراء بالصلوة
 قال النوى جاء في رواية ان الصلوة التى هم بتقريتهم
 للضلع عنها العشاء وفي رواية الجمعة وفي رواية
 الصلوة مطلقة وكلهم صهيح ولا منافاة في ذلك
 فيؤذن لها ثم امر بالنصب رجلاً فيؤم للرفع والنصب
 الناس فيه دليل لجواز استغلاف الامام وانصرافه
 لعذر قاله القارى ثم اخالف فيه جواز الانصراف
 بعد الاقامة لعذر قاله النوى الى رجال فأتيتهم
 من خلفهم قال الجوهرى خالف الى فلان اى اتاه
 اذا غاب عنه وقال الزمخشري يقال خالف الى
 كذا اذا اقتصد وانت مول عنه والمعنى اخالف
 المشتغلين بالصلوة فأصده الى بيوت الذين لم
 يخرجوا عنها الى الصلوة فأحرقها عليهم ويقال
 معنى اخالف الى المعنى اخالف الفعل الذى اظهرت
 من اقامة الصلوة فانكره واسير الهمز واخالف
 ظنهم في ان مشغول بالصلوة عن قصدى اليهم
 او معنى اخالف الخلف عن الصلوة الى قصد
 المذكورين **له قوله** فاحرق بشدة الرائع
 للتكثير والمبالغة قال العيني فيه جواز العقوبة
 بالمال بحسب الظاهر لان التعريق عقوبة مالية
 واستدل به قوم من القائلين بذلك من المالكية
 وعزى ذلك الى مالك واحاب الجمهور عنه بانه
 كان ذلك في اول الاسلام ثم نسخ الخ عليه
 المتخلفين عن الصلوة ببيوتهم بالنار عقوبة لهم

وفيه اشعار بان العقوبة ليست قاصرة على المال فقط بل المراد تحريقهم مع بيوتهم ولفظ مسلم فاحرق بيوتهم على من فيها و
 اختلف العلماء في جواز التحريق قال الباقى الخبر ورد مودع الزجر وجعته غير مودة طرأ المواد المبالغة لان لاجراء منع عقوبة المسلمين بذلك
 وقيل ان المنع وقع بعد نسخ التعذيب بالنار وكان قبل ذلك جائزاً فالحال لم يرد على حقيقته غير متنع قاله العيني قلت هذا اذا ثبت انهم
 كانوا مسلمين وقد ورد عن الصحابة انه لا يتخلف عن الجماعة في زمانهم الا من اقر بين النفاق والجهل على جواز تحريق الكفار قاله الباقى واختلف العلماء في صلوة الجماعة
 فذهب بعض اصحابنا واصحاب الشافعى الى ان الجماعة فرض كفاية وذهب بعضهم الى انها سنة مؤكدة وقال داود ان صلوة الجماعة فرض عين والخ
 قال ابن رشد في البداية ذهب الجمهور الى انها سنة او فرض على الكفاية وذهبت الظاهرية الى انها فرض متعين على كل مكلف الخ وقال العيني قبيل
 سنة مؤكدة كما قاله القدرى وفي شرح الهداية عامة مشائخنا انها واجبة وفي الميزان الجماعة واجبة وتسميتها سنة لوجوبها بالسنة وقيل فرض
 كفاية وهو اختيار الطحاوى والكرخى وغيرهما الخ **له قوله** والذي نفسى بيده اعاد القسم مبالغة في التأكيد لويعلم احدكم بعض المنافقين
 المتخلفين عن الصلوة انه يجحد في المسجد عظاماً كذا في رواية الموطأ ولفظ البخارى عروافته العين وسكون الراء العظم الذى خدمه النحر وهو اشبه مبالغة
 في تحساسة للمقصود بالذكر الا ان الوصف بقوله سمياً انصب للعظم قال بن حجر مريد به لان العظم السمين فيه دسومة قد يرغب في مضغته لاجلها
 او مرماًتين قال القارى او بمعنى بل قلت ويجعل لتوبيخ المرماطين بكسر الميم وقد نفى ثنية مرماًة قال الخليل هي ما بين ظلمة الشاة وحكا
 ابو صيد وقال لا ادري ما وجهه ونقل المستمل في روايته في كتاب الحكمة عن الفريرى عن محمد بن سليمان عن البخارى قال لمرأاة يكسر الميم مثل
 منساة وميضاة ما بين ظلمة الشاة من الخمر قال عياض فالميم على هذا اصلية حسنتين بفقتين اى جيدتين قال الطيبى حسنتين بدل من

الصلوة بالمال بحسب الظاهر لان التعريق عقوبة مالية واستدل به قوم من القائلين بذلك من المالكية وعزى ذلك الى مالك واحاب الجمهور عنه بانه كان ذلك في اول الاسلام ثم نسخ الخ عليه المتخلفين عن الصلوة ببيوتهم بالنار عقوبة لهم وفيه اشعار بان العقوبة ليست قاصرة على المال فقط بل المراد تحريقهم مع بيوتهم ولفظ مسلم فاحرق بيوتهم على من فيها و اختلف العلماء في جواز التحريق قال الباقى الخبر ورد مودع الزجر وجعته غير مودة طرأ المواد المبالغة لان لاجراء منع عقوبة المسلمين بذلك وقيل ان المنع وقع بعد نسخ التعذيب بالنار وكان قبل ذلك جائزاً فالحال لم يرد على حقيقته غير متنع قاله العيني قلت هذا اذا ثبت انهم كانوا مسلمين وقد ورد عن الصحابة انه لا يتخلف عن الجماعة في زمانهم الا من اقر بين النفاق والجهل على جواز تحريق الكفار قاله الباقى واختلف العلماء في صلوة الجماعة فذهب بعض اصحابنا واصحاب الشافعى الى ان الجماعة فرض كفاية وذهب بعضهم الى انها سنة مؤكدة وقال داود ان صلوة الجماعة فرض عين والخ قال ابن رشد في البداية ذهب الجمهور الى انها سنة او فرض على الكفاية وذهبت الظاهرية الى انها فرض متعين على كل مكلف الخ وقال العيني قبيل سنة مؤكدة كما قاله القدرى وفي شرح الهداية عامة مشائخنا انها واجبة وفي الميزان الجماعة واجبة وتسميتها سنة لوجوبها بالسنة وقيل فرض كفاية وهو اختيار الطحاوى والكرخى وغيرهما الخ له قوله والذي نفسى بيده اعاد القسم مبالغة في التأكيد لويعلم احدكم بعض المنافقين المتخلفين عن الصلوة انه يجحد في المسجد عظاماً كذا في رواية الموطأ ولفظ البخارى عروافته العين وسكون الراء العظم الذى خدمه النحر وهو اشبه مبالغة في تحساسة للمقصود بالذكر الا ان الوصف بقوله سمياً انصب للعظم قال بن حجر مريد به لان العظم السمين فيه دسومة قد يرغب في مضغته لاجلها او مرماًتين قال القارى او بمعنى بل قلت ويجعل لتوبيخ المرماطين بكسر الميم وقد نفى ثنية مرماًة قال الخليل هي ما بين ظلمة الشاة وحكا ابو صيد وقال لا ادري ما وجهه ونقل المستمل في روايته في كتاب الحكمة عن الفريرى عن محمد بن سليمان عن البخارى قال لمرأاة يكسر الميم مثل منساة وميضاة ما بين ظلمة الشاة من الخمر قال عياض فالميم على هذا اصلية حسنتين بفقتين اى جيدتين قال الطيبى حسنتين بدل من

له قوله ان عمر بن الخطاب قد اى ما وجد اباك سليمان بن ابي حنيفة في صلوة الصبح يوما وان عمر بن الخطاب غدا الى السوق
 وكان مسكن سليمان المذكور بين السوق والمسجد النبوي ولذلك استعمله عمر على السوق لقربه منه فلما ذهب عمر الى السوق على مسكنه في
 الطريق فمر عمر على الشفاء بكسر الشين المعجمة وبالفاء الخفيفة امر سليمان المذكور بدلا او عطف بيان قيل اسمها ليلى وشفاء لقبها فقال لها عمر
 لمرار ولدك سليمان في صلوة الصبح في المسجد وفيه تفقد الامام رعيته وايضا اشار على مواظبة سليمان لصلوة الصبح معه فقالت الشفاء
 انه بات اى سهر يصلى في الليل فقلت عيناها الظاهر انه نام فلم يستيقظ وقت الصلوة ولم يحتمل ان يكون معي غلبتها له ان بلغ منه
 النوم مبلغا لا يمكنه الصلوة معه

ابن شهاب عن ابي بكر بن سليمان بن ابي حنيفة ان عمر بن الخطاب
 فقد سليمان بن ابي حنيفة في صلوة الصبح وان عمر بن الخطاب غدا
 الى السوق ومسكن سليمان بن ابي حنيفة في صلوة الصبح فمر عمر على الشفاء
 ام سليمان فقال لها لم ار سليمان في صلوة الصبح فقالت انه
 بات يصلى فغلبته عيناها فقال عمر لان اشهد صلوة الصبح في
 الجماعة احب الي من ان اقوم ليلة ما لك عن يحيى بن سعيد
 عن محمد بن ابراهيم عن عبد الرحمن بن ابي عمرة الانصاري انه
 قال جاء عثمان بن عفان الى صلوة العشاء فرأى اهل المسجد
 قليلا فاضطجع في مؤخر المسجد ينتظر الناس ان يكثروا فأتاه
 ابن ابي عمرة فجلس اليه فسأله من هو فاخبره فقال ما معك من
 القرآن فاخبره فقال له عثمان من شهد العشاء فكانما قام نصف
 ليلة ومن شهد الصبح فكانما قام ليلة اعادة الصلوة مع
 الامام مالك عن زيد بن اسلم عن رجل من بني الدئل يقال له
 بسير بن محجن عن ابيه محجن انه كان في مجلس مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فاذن بالصلوة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فصله ثم رجع ومجن جالس في مجلسه فقال له رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ما منعك ان تصلي مع الناس السبت برجل مسلم فقال بلى
 يا رسول الله ولكني قد صليت في اهل فقال له رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذ اجئت فصل مع الناس وان كنت قد صليت مالك
 عن نافع ان رجلا سأل عبدا لله بن عمر فقال في اهل في بيق شمر
 ادرك الصلوة مع الامام فاصلى معه فقال له عبدا لله بن عمر نعم قال

احب الى من ان اقوم ليلة اى من احياء الليلة
 بالنوازل لما في ذلك من الفضل لكبر حتى ان صلوة
 الجماعة عند كثير من المشايخ من الواجبات والفروض
 الكفائية فهو اكد من النوازل ١٢ له قوله انه
 قال جاء عثمان بن عفان الى صلوة العشاء فرأى اهل
 المسجد قليلا فاضطجع في مؤخر المسجد ينتظر الناس ان
 يكثروا قال الباقى لان من ادب الاشارة ورفقه بالناس
 انتظروا هم بالصلوة اذا تأخروا وتبعيلها اذا اجتمعوا
 وقد روى جابر انه عليه السلام مفعلة في صلوة العشاء
 الخ فأتاه اى عثمان بن ابي عمرة فيه وفيما بعد التفت
 والاصل فأتيته فجلست اليه فجلس اليه ليقبض
 منه علما او يقتدى به او يسأله حاجة فسأله من هو
 ولعل السؤال كان لاجل الظلام ونحوه فافترقا فقال
 ما معك من القرآن فاخبره بما معه من القرآن
 فقال له عثمان من شهد اى صل العشاء فجماعة
 فكانما قام نصف ليلة يعنى كما حكيه النصف الاول هكذا
 في الموطأ ومسلم وابى داود وغيرهما صلوة العشاء بمنزلة
 احياء نصف الليل ومن شهد الصبح اى صلاها بجماعة
 فكانما قام ليلة كاملة والحديث موقوف في رواية
 للموطأ واخرجه الترمذى مرفوعا ثم قال روى هذا الحديث
 موقوفا وروى عن عثمان من غير وجه مرفوعا ١٣
 له قوله اعادة الصلوة مع الامام ما الظاهر ان
 المراد اعادة الصلوة مع الامام لمن صلى منفردا
 وهو مقصود المصنف من الظاهر كما يدل عليه
 ملاحظة الروايات الواردة في الباب وقول
 يحيى الا في آخر الباب ١٢ له قوله انه كان في
 مجلس اى داخل المسجد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فاذن بصيغة المفعول بالصلوة فقام رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فجلس بعد الاقامة ثم رجع صلى الله عليه وسلم
 بعد الفراغ عن الصلوة ومجن جالس في مجلسه في مكانه
 الاول لم يصل معه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما منعك ان تصلي مع الناس اى جماعة المسلمين الذين صلو
 معي لست برجل مسلم قال الباقى لم يحتمل الاستفهام ولم يحتمل

في قوله ان عمر بن الخطاب غدا الى السوق والمسجد النبوي ولذلك استعمله عمر على السوق لقربه منه فلما ذهب عمر الى السوق على مسكنه في الطريق فمر عمر على الشفاء بكسر الشين المعجمة وبالفاء الخفيفة امر سليمان المذكور بدلا او عطف بيان قيل اسمها ليلى وشفاء لقبها فقال لها عمر لمرار ولدك سليمان في صلوة الصبح في المسجد وفيه تفقد الامام رعيته وايضا اشار على مواظبة سليمان لصلوة الصبح معه فقالت الشفاء انه بات اى سهر يصلى في الليل فقلت عيناها الظاهر انه نام فلم يستيقظ وقت الصلوة ولم يحتمل ان يكون معي غلبتها له ان بلغ منه النوم مبلغا لا يمكنه الصلوة معه

التوبع وهو الاظهر ولا يقتضيه ان من لم يصل مع الناس ليس بمسلم اذ هذا الاقوله احد الخ فقال بلى يا رسول الله انا مسلم حقا ولكني كنت قد صليت
 في اهل يعنى ما تركت الصلوة وانما اكتفيت بها ولى في اهل ولعله قد سمع قبل ذلك لصلوتين في يوم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اجئت المسجد
 واقبت الصلوة فصل مع الناس وان كنت قد صليت اى في اهلك قال له لباي حن على كل غالب حوال الناس في من صلى في بيته صلى هذا قصر على الغد وهذا
 مالك والوجه صيغة الشافعي وقال احمد واحق ذلك فالغد وغيره الخ واستدل الامام الشافعي بهذا الحديث على عدم الاعادة وقال الخفيفة لانه لا الظاهر العشاء وقال الامام
 يحيى لان النافذة بعد الصبح والعصر لا يجوز ان تكون النافذة وترا كما تقدم ولا فيشكل عليهم بهذا الحديث بعد ما تبين ان القصة لصلوة الظهر ولو سلم فالحديث يوجب اعادة
 الصلوة مع شهادتها بحجته والترجيح للحجرات ١٤ له قوله فقال في بيق بالافراد على الظاهر ثم ادرك الصلوة مع الامام في المسجد فاصلى بزيادة الغاء للتعبير
 بتقديم العزة للصلوة اى الزيد في صلواتي فاصلى معه فقال له عبد الله بن عمر نعم صلى معه فقال له الرجل لسائل ايتها ما لا تتأذى بالنسبة اكثر التفسير وفي نسخة السب
 بالرفع والاول للظهور الخ اجعل صلواتي معي في بيتي اعدت عن فرضي فقال له عبد الله بن عمر ذلك لك اليك انما ذلك الله يجعل الغرضية ايتها شاء الله صلى الله عليه وسلم التي يتقبلها
 عن الغرضية وهذا المختار المانكية كما تقدم عن الانوار في الشرح الكبير وندب لمن لم يحصل فضل الجماعة ان يصلي صلاته ولو بوقت ضرورة لا بعد ملوفا سورة الله
 تعالى في قوله لها شاء الغرضية وقال ابن حبيب معناه ان الله يعلم التي يتقبلها فاما على وجه الاعتداء بها فوالا ولى ومقتضاها ان يصلي الصلوتين بنية الفرض لو
 حصل احد هما بنية النفل لم يشك في ان الاخرى فرض قال ابن عبد البر اجماع مالك واضحا به ان من صلى وحدا لا يؤمن في تلك الصلوة وهذا يوضح ان الذي فرضه و
 عليه جماعة اهل العلم وقال ابن الماجشون وغيره الغرضية القبول فان الله تعالى قد يقبل الغرضية دون النافذة وبالعكس قال القاري لان المذاكر على القبول وهو
 محض على العباد وان كان جمهور الغرضية يجعلون الاى فرضية ويكون ان يقع في الاى فساد فيفسد الله تعالى الثامنة بدلا عن الاولى فلا اعتبار الاخرى غير النظر الفقهاء

سنة قوله ان صلا سال سعيد بن المسيب فقال اني اصلي في بيتي ثم اني بعد الهزيمة المسجد بالنصب فاجل الامام يصلي مع الجماعة افاضلي معه واعيد صلوتي فقال سعيد نعم تعيد الصلوة معه فقال الرجل السائل فايتهما اجعل اي اعتد صلوتي الفريضة فقال سعيد افاقت تجعلها متعبيا انما ذلك الى الله يعقل ايها شاعر عن الفريضة اذا صليت كليهما بنية الغرض فاجاب سعيد ايضا مثل جواب ابن عمر ويحتمل فيه ايضا ما كان محتملا في الشرايين غير **سنة قوله** فقال الرجل السائل اني اصلي في التقات ولفظ المشكوة يصلي احد نافي منزله الصلوة ثم ياتي المسجد لمحدث في بيتي ثم اني المسجد فاجل الامام يصلي افاضلي معه مرة اخرى بعد ما صليت في بيتي فقال ابو ايوب نعم فصل معه فان من صنع ذلك يعني اعاد الصلوة مع الجماعة فان له سهم جمع او شريك من الراوي مثل سهم جمع قال القاري اي نصيب من ثواب الجماعة **116** قال ابن وهب معني ذلك له سهمان من

الرجل ايتهما اجعل صلوتي فقال له ابن عمر او ذلك اليك انما ذلك الى الله يجعل ايتهما شاء مالك عن يحيى بن سعيد ان رجلا سأل سعيد بن المسيب فقال اني اصلي في بيتي ثم اني المسجد فاجل الامام يصلي افاضلي معه فقال سعيد نعم فقال الرجل فايتهما اجعل صلوتي فقال له سعيد او انت تجعلها انما ذلك الى الله مالك عن عفيف بن عمر والسهبي عن رجل من بني اسد انه سأل ابا ايوب الانصاري فقال اني اصلي في بيتي ثم اني المسجد فاجل الامام يصلي افاضلي معه فقال ابو ايوب نعم صل معه فان من صنع ذلك فان له سهم جمع او مثل سهم جمع مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول من صلى المغرب او الصبح ثم اذ ركعها مع الامام فلا يعد لهما الا ان يصلي مع الامام فلا يعد لهما قال يحيى قال مالك فلا اري باسأ ان يصلي مع الامام من كان قد صلى في بيته الا صلوة المغرب فانه اذا اعادها كانت شفعاً العمل في صلوة الجماعة مالك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم لنفسه فليطول ما شاء مالك عن نافع والكبير واذا صلى احدكم لنفسه فليطول ما شاء مالك عن نافع انه قال قلت وراى عبد الله بن عمر في صلوة من الصلوات و

الاجرو قال الاخفش الجمع الجبش قال تعالى سيهزم الجمع الآية فجمعهم هو السهم من الغنية وقال ابن عبد البر له اجر العاذي في سبيل الله وقال الباقي يحتمل عندي ان ثوابه مثل ثواب الجماعة ويحتمل مثل سهم من بيتيت بالمزولة في الجمع لان جمعا اسم الموزولة ويحتمل ان له سهم الجمع بين الصلوتين صلوة الغد وصلوة الجماعة فيكون فيه الاختيار بانه لا يضيع له اجر الصلوتين وقال اللادوي يروي فان له سهماً جمعاً بالتونين اي يضاعف له الاجر مرتين وقال الزرقاني الدال الشبه والاصوب ومعنى سهم جمع نصيب رجلين معروف عن شعراء العرب وذكر الاستشهاد فيه **سنة قوله** كان يقول من صلى المغرب او الصبح ثم اذ ركعها مع الامام فلا يعد لهما للنهي عن الصلوة بعد الصبح و لان النافلة لا تكون وترا او ثراين عمر اخرجه عبد الرزاق ايضاً ولفظه ان كنت قد صليت في اهلك ثم اذ ركعت الصلوة في المسجد مع الامام فصل مع غير الصبح والمغرب فانها لا يصليان مرتين والى هذا ذهب الاوزاعي والحسن والثوري قاله الزرقاني ويقول ابن عمر قالت الحنفية وادوا العصر ايضاً للورود والنهي عن الصلوة بعد العصر ولم يذكره ابن عمر لانه كان يحمله على انه بعد الاضغراس **سنة قوله** قال مالك ولا اري باسأ ان يصلي مع الامام من كان قد صلى في بيته مثلاً ولا يختص بالبيت بل المراد ان صلاها منفرداً فبعداها مع الامام الصلوات كلها الا صلوة المغرب فانه اذا اعادها كانت شفعاً لانها صارت ستاً وادرك عليه الشافعي بانه كيف يصير شفعاً وقد فصل بينهما بسلام والحنفية موافقة لما للكبيرة في نفس المسئلة مخالفة في التعليل وعلى الامام محمد بن الحسن عدم اعادة المغرب بان الاعادة نافلة ولا تكون النافلة وترا قال ابو عمر هذه العلة احسن من تعليل مالك قاله الزرقاني وقال ابن رشد في البداية اما من استثنى من ذلك صلوة المغرب فقط فانه خصص العصور بقباس الشبه وهو مالك وذلك انه زعم

فخالف عبد الله بن عمر بيدا اي مد اليد الى خلف ظهره فجروني الى جنبه فجعلني حذاه وكبروا له المهمة وذلك جملة بالمد اي عمداً ياله عزيمته لانه قد تقدم في حديث ابن عباس في صلوة

ص كيف شاء استدله على جواز الطالة القولية **سنة قوله** انه قال قلت وراى عبد الله بن عمر في صلوة من الصلوات وليس معه احد فري يعني كنت منفرداً في الصف قلت خلفه

ان صلوة المغرب هي وتر فلو اعيدت لاشبهت صلوة الشفع لانها مجموع ذلك تكون ست ركعات فكانها تنقل من جنسها الى جنس صلوة اخرى وهذا القياس فيه ضعيف لان السلام قد فصل بين الاوتار والتمسك بالعموم اقوى من الاستثناء بهذا النوع من القياس واقرى من هذا ما قاله الكوفيون من انه اذا اعادها يكون قد اوتر مرتين وقد جاء في الاثر لا وتران في ليلة الحز **سنة قوله** العمل في صلوة الجماعة يعني الامور التي ينبغي ان يحافظ عليها في صلوة الجماعة اعلم من ان يكون من افعال الامام او المأموم ففي الحديث الاول بيان التحفظ للامام والحق في صفة الموقف والثالث صفة الامام **سنة قوله** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم بالناس ما ما فليخفف هذا من الامور الهامة فخطوئيل قوم عند قوم يخفف فينبغي ان يقتدى باضعف قومه بشرط ان لا يبلغ الاخلال في الفرائض والواجبات فلا بد من التخفيف مع الكمال فان قيم المعين خلقة والسقيم من المرض والكبير سناً قال ابن عبد البر واكثر رواة الموطا لا يقولون والكبير وقال ايضاً ينبغي لكل اما ان يخفف جزئاً الامر على الله عليه وسلم بالتخفيف ان علم الامام قوة من خلفه فانه لا يدرى ما يحدث عليهم من حاد وشغل وحاجة وقد ذكر الرب عز وجل لا اعاد الرق من اجلها اسقط فرض قيا الليل فقال علم ان سيكون منكم مرضى الآية فينبغي للامام التخفيف مع الركاء فانه صلى الله عليه وسلم قال لمن لم يتم ركوعه ولا سجدة ارجع فصل فانك لم تصل وكان ممن يخفف الصلوة من السلفا بن مالك وكان سعد اذ صلى في المسجد خفف و اذا صلى في بيته اهل حال فقيل له فقال نائمة يقتدى بها وصلى الربيرين العوام صلوة خفيفة فقيل له انتم ايها الربيرين صلى الله عليه وسلم خفف الناس صلوة قال ثاباد هذا الوسواس فقال عما احدثوا الصلوة قبل سوسة الشيطان وكان ابو هريرة يتم الركوع والسجود فيقول له هكذا كانت صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم واجوزة كرهذا الاثران الى شعبة قاله العيني **سنة قوله** واذا صلى احدكم لنفسه فليطول ما شاء ولمسلم فليصل ص

هو الثوري وابو ثور وجهود السلف لا يجوز للقادر على القيام خلف القاعد الاقاماً **سنة قول** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب فرساً في
 في الهجرة سنة خمس من الهجرة افاده ابن حبان وبه جزم العيني فصرع عنه قال الزرقاني بنهم الصادك وكسر الراء اى سقط عن الفرس و
 لمعن وغيره فصرع عنه ولا يى دأود وابن خزيمة فصرعه على جذع نخلة الخ قال الجدي في القاموس الصرع وكسر الطرح على الارض كالصرع
 وصرعه كمنعه وكذا قال جماعة من اهل اللغة فعلم ان ما فصر به شراسم الحديث قاطبة بقولهم سقط بيان المراد لا بيان اللغة ومعناه سقط
 فحش بضم الجيم وكسر الهاء المهملة اى خدش وقيل انجش فوق الخدش وحسبك انه صلى الله عليه وسلم لم يقدر ان يصلي قائماً والجدش
 خشر الجلد وقال العيني انجش سجع الجلد وهو الخدش يقال جشته وجشته بجشاً خدشه وقيل ان يصيبه شئ ينسج كالجدش

ليس معه احد غيري فخالف عبد الله بن عمر بيده فجعلني حذاءه
 عن يمينه مالك عن يحيى بن سعيدان رجلا كان يؤم الناس
 بالعتيق فارسل اليه عمر بن عبد العزيز فنهاه قال مالك
 وانما نهاه لانه كان لا يعرف ابوه **صلوة الامام**
 هو جالس مالك عن ابن شهاب عن انس بن مالك ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب فرساً فصرع عنه
 فحش شقه الايمن فصله **صلوة** من الصلوات وهو قاعد
 ووصلينا وراءه قعوداً فلما انصرف قال انما جعل الامام ليؤم به

سنة قوله ان رجلاً كان يؤم الناس بالعتيق
 موضع معروف بالمدينة قاله الزرقاني قال
 المجدي العتيق الوادي جمعة بعتة وكل سيل
 شقه ماء السيل وموضع بالمدينة وبالإمامة
 وبالطائف وبتهامة وببجدة وستة مولتهم
 اخبرنا رسول الله امير المؤمنين عمر بن عبد
 العزيز فنهاه عن الامامة قال مالك و
 انما نهاه لانه كان لا يعرف ببناء الجهورول الجهور
 قال ابن عبد البر هذه كناية كالنصر يجرى
 ولد الزنا فكرو ان ينصب اماماً بالحققة
 من نطفة خبيثة كما يعابهم حملت به
 امه حائضاً او سكران ولا ذنب عليه
 في ذلك الخ قال الباكي اختلف الناس
 في ولد الزاني هل يكون اماماً راتباً
 فذهب مالك انه يكره ذلك فان امر
 جازت صلوة من انتم به وهو قول الليث
 والشافعي وقال عيسى بن جبير لا يكره امامة
 ولد الزاني اذا كان في نفسه اهلاً لذلك
 وبه قال الاوزاعي والثوري ومحمد بن عبد

الحكم الخ قال العيني وإمامة ولد الزنا
 حائزة عند الجمهور واجاز الفخخ امامته و
 الشعبي وعطاء والحسن وقالت عائشة
 ليست عليه من وزر ابويه شئ واليه
 ذهب الثوري والاوزاعي واحد واستحق
 ومحمد بن عبد الحكم وكسرها عمر بن عبد
 العزيز ومجاهد ومالك اذا كان راتباً و
 قال الشافعي اكره ان ينصب من لا يعرف
 ابوه اماماً وقال ابن حزم الا اعمى والخصم
 والعبد وولد الزنا واضدادهم والقرشي
 سواء لا تغاضل بينهم الا بالقرابة وقال
 الحنفية تكره امامة العبد وولد الزنا
 لانه يستخف به فان تقدم ما جازت الصلوة
 الخ **سنة قوله** الامام وهو جالس
 حكى العيني عن احمد واستحق وابن حزم الا اعمى
 ونفر من اهل الحديث ان الامام لا يصلي
 قاعداً يصلي من خلفه قعوداً وقال مالك لا
 يجوز صلوة القادر على القيام خلف القاعد
 الا قاعداً ولا قائماً وقال ابو حنيفة والشافعي

فليس بوجه لان حديث انس ان كان متأخراً فاما المانع من اعادته قوله انما جعل الامام ليؤم به تأكيد اسماءه ان يكون في الجماعة في المرة الاخرى بعض من
 لم يكن في المرة الاولى ولما نرى بعضاً من اهل الحديث سبب قعودهم في الصلوة وهو الاقرب عندنا
سنة قوله فلما انصرف عن الصلوة قال صلى الله عليه وسلم وهذا بيان لسبب صلواتهم جالساً اماماً جعل ببناء الجهورول وكلمة انما جعل للمصلي للجماعة والاهتمام
 الامام اى اماماً قائماً للمفعول الثاني لقوله جعل محذوف تقديره انما جعل الامام اماماً والمفعول الاول قائم مقام الفاعل او جعل بمعنى نصبه ائتمن فلا حاجة الى
 التقدير ليؤم بقرينة يقتضى به قال في الاستدكار زاد معن والموطا عن مالك فلا تختلفوا عليه فقيه حجة لقول مالك والثوري وابي حنيفة واكثر الثنا بعبين
 ان من خالفتم نبيه اماماً بطلت صلوة المأمورين لا اختلاف اشد من اختلاف النيات التي عليها مدار الاعمال الخ وفي التمهيد روى الزيادة ابن
 وهب ويحيى بن مالك وابو علي الحنفى وجماعة قال الابي في شرح مسلم فيه حجة لمالك والجمهور في ارتباط صلوة المأمور بصلوة الامام مسبباً مع زيادة
 قوله فلا تختلفوا عليه ورد على الشافعي والمحدثين في قولهم بصلوة المفترض خلف المتغفل وصلوة الظهر خلف من يصلي العصر وقصروا
 الاختلاف للمعنى عنه على الاختلاف في الافعال لظاهرة علة مالك اذا اختلف اشد من الاختلاف في النيات في صلوة فرضين او نفل وفرض انتهى
 قلت ويستدل عليه ايضا بالحديث المشهور الامام مضامن والشئ لا يتضمن الزائد منه ولا الاجنبى فلا يتضمن النقل الفرض ولا الفرض فرضاً
 اخر فيعترضهم الادون منه فيقتصر المفترض للنفل وهذا كله من اجل المبدأ بهيات قال الشعراوى ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك واحمد انه لا يجوز
 اقتلاء المفترض بالمتغفل كما لا يجوز عندنا ان يصلي فرضاً خلف من يصلي فرضاً اخر مع قول الشافعي انه يجوز زوجه الاول ظاهر قوله صلى الله عليه و
 سلم لا تختلفوا فختلف قلوبكم فانه شمل الاختلاف عليه في الافعال الباطنة كما شمل الاختلاف في الافعال الظاهرة علة علة على حد سواء ووجه الثاني كون اختلاف

هو الثوري وابو ثور وجهود السلف لا يجوز للقادر على القيام خلف القاعد الاقاماً سنة قول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب فرساً في في الهجرة سنة خمس من الهجرة افاده ابن حبان وبه جزم العيني فصرع عنه قال الزرقاني بنهم الصادك وكسر الراء اى سقط عن الفرس و لمعن وغيره فصرع عنه ولا يى دأود وابن خزيمة فصرعه على جذع نخلة الخ قال الجدي في القاموس الصرع وكسر الطرح على الارض كالصرع وصرعه كمنعه وكذا قال جماعة من اهل اللغة فعلم ان ما فصر به شراسم الحديث قاطبة بقولهم سقط بيان المراد لا بيان اللغة ومعناه سقط فحش بضم الجيم وكسر الهاء المهملة اى خدش وقيل انجش فوق الخدش وحسبك انه صلى الله عليه وسلم لم يقدر ان يصلي قائماً والجدش خشر الجلد وقال العيني انجش سجع الجلد وهو الخدش يقال جشته وجشته بجشاً خدشه وقيل ان يصيبه شئ ينسج كالجدش او اكثر من ذلك الخ وقال ايضاً بجش اى خدش وهو ان يتقشر جلد العضو شقه الايمن ولا ينافيه رواية بشر عند الاسماعيلي وكذا رواية الى داود وغيره عن جابر فصرعه على جذع نخلة فانككت قدومه الاحتمال نوع الامرين وفي رواية للبخاري فحشست ساقه او كنفه قال العيني ويروى بالواو والواصلة وفي لفظ عند احمد يستند صحيح فانككت قدومه **سنة قوله** فصله صلوة من الصلوات الظاهر المراد الفرض وحكى عياض عن ابن القاسم انها كانت نفلاً وتعقب بان في داود وغيره عن جابر العجز بها انها فرض قال الحافظ لكن لم اتفق على تعيينها الا ان في حديث انس فصله بنا يومئذ فكانها نهارية الظاهر او العصر انتهى وهو قاعد وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم صل قاعداً في ثلثة مواضع قال عياض بمثل انه صلى الله عليه وسلم واصابه من السقوط رضى في الاعضاء منعه من القيام وقال الحافظ ليس كذلك وانما كانت قدومه متفكة كما في رواية بشر قلت ولا مانع من الجمع بل هو الاقرب فان مثل النبي صلى الله عليه وسلم لا يمكن ان يكون له عذر مانع عن القيام في الصلوة الا ما يناسب علوهمته قال العيني وقال الخطابي معناه انه قد النجم جلده وقد يكون ما اصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك السقوط مع الخدش رضى في الاعضاء وتوجع فذلك منه القيام الى الصلوة انتهى **سنة قوله** وراءه قعوداً ظاهراً يخالف حديث عائشة التي بعد بلفظ وصل وراءه قوم قياماً والجمع بينهما في رواية انس هذه اختصاراً وكانه اقتصر على ما آل اليه الامر بعد امره بالجلوس وجمع بينهما القرطبي بان بعضهم قعد اول الحال وبعضهم جلس بعد الاشارة وجميع اخرون بتعدد الواقعة ولا بعد فيه بعد ما تقدم انه صلى الله عليه وسلم جالساً خمس ليال وما قال الزرقاني وفيه بعد لان حديث انس ان كان ساقاً لزوم السجود بالاجتهاد وان كان متأخر الخ لم يجمع الى امادة انما جعل الامام ملائمتهم امتثلوا امره السابق وصلوا ففعلوا النظر

ص إني بكثر اختلافنا بيننا واختلف العلماء في الأحكام المتعلقة بها لاختلافها وإحدى كل طائفة ببعض تلك الأحاديث فروى عنه ما تقدم من أنه صلى الله عليه وسلم أمراً أبابكر وروى الأسود بن يزييد عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم ضل خلف إني بكونه روافه مسروق عن عائشة فمن جوز أن يؤخذ بالتقدم القائم تعلق بمحدث عروة عن عائشة في ذلك ومن معز ذلك قال إن رواية عائشة اختلف في ذلك ولم تختلف رواية أسن أن أبابكر أمه في تلك الصلاة فكانت أولى والله أعلم انتهى وقال العيني اختلفت الروايات هل كان النبي صلى الله عليه وسلم الأماء أو أبو بكر الصديق رضي الله عنه فجماعة قالوا الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث عائشة صريح في أن النبي صلى الله عليه وسلم كان الأماءة جلس عن يسار إني بكونه ولقوله يصلي بالناس جالساً وأبو بكر قائماً يقتدى به وجماعة قالوا كان أبو بكر هو الأماءة لما رواه شعبة

رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى جنب أبي بكر وكان أبو بكر
يُضِلُّ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ النَّاسُ يَصَلُّونَ بِصَلَاةِ
أَبِي بَكْرٍ فَضِلَّ صَلَاةُ الْقَائِمِ عَلَى صَلَاةِ الْقَاعِدِ مَا لَكَ عَنْ
السَّعِيلِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ مَوْلَى لَعْمَرِ بْنِ
الْعَاصِ أَوْ لَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو
ابْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ صَلَاةُ
أَحَدِكُمْ وَهُوَ قَاعِدٌ مِثْلُ نِصْفِ صَلَاةِ مَنْ هُوَ قَائِمٌ مَا لَكَ عَنْ
ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ قَالَ لَمَّا
قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ نَالْنَا بَاءً مِنْ وَعْكَهَا شَدِيدٌ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى النَّاسِ وَهُمْ يَصَلُّونَ فِي سَبْعَةِ مَقْعُودَاتٍ
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةُ الْقَاعِدِ مِثْلُ نِصْفِ
صَلَاةِ الْقَائِمِ

صلى الله عليه وسلم يفعل له تضعف صوته
صلى الله عليه وسلم من أن يسمع الناس تكبيره
الانتقال قال الصديق الأكبر يسمعهم ذلك
في رواية العيصيين عن عبيد الله عنها فجعل
أبو بكر يصلي وهو قائم بصلوة رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو قاعد الحديث و
ما قاله الشعبي وغيره يأباه الحصر وقل
صلى الله عليه وسلم إنما جعل الإمام ليؤتم
به فعلم أن شأن الإمامة مخصوصة بالإمام
ولا يجوز ذلك للمأموم واستدل بهذه
الأحاديث من ذهب إلى جواز إمامة القاعد
وقال الباقي اختلاف الآثار في صلوة النبي
صلى الله عليه وسلم في موضعه وصلوة

له قوله فكان وفي نسخة وكان ابوبكر
يصل قائماً بصلوة رسول الله صلى الله عليه
وسلم ويقتدى وهو صلى الله عليه وسلم
جالس وكان الناس يصلون ويتبعون
بصلوة ابوبكر استدل به الشعبي على جواز
ايتماء بعض الاممومين ببعض وهو مختار الطبري
وبوب عليه البخاري الرجل ياتم بالاممومين
الناس بالاممومين وشدة هذا الاقتداء ان
من احرم قبل ان يرفع رؤسهم نصف الذي
عليه يكون مدركاً للركعة وان رفع الامم
رأسه قبل ذلك والجمهور على خلاف ذلك و
المعنى عند هذا انه كانوا يصلون بصلوة ابوبكر
يكملوا بصلوة ابوبكر فيكونون به ما كان

خلقه مقتدياً به في مرضه الذي توفي فيه ثلاث مرات ولا يتكرّر ذلك إلا جاهل بالعلم له بالرواية وقيل أن ذلك كان مرتين جميعاً بين الأحاديث وبه جزوا ابن حبان وقال ابن عبد البر الآثار الصحايم على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان الإماماً من قبل قال الحافظ قال أبو بكر بن العربي الأجواب لأصحابنا عن حديث مرض النبي صلى الله عليه وسلم يخصص عبد السبك وانهزم السنة أولى والتخصيص لا يثبت بالاحتمال قال الأبي سمعت بعض الاشياء لهال واحد وجوه التخصيص وحال النبي صلى الله عليه وسلم والتبرك به وعدة العوض عنه يقتضيان الصلوة معه على أي حال كان وليس ذلك لغرض ورد بمرور قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني في أصلي قال الحافظ في الفهم وقد أمروا قاعداً جماعة من الصحابة بعده صلى الله عليه وسلم منهم أسيد بن حضير وجابر وقيس بن قباد وأنس بن مالك والأسايد عنهم بذلك صحبة أخيهما عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وغيرهم يدل أدعى ابن حبان وغيره إجماع الصحابة على صحة إمامة القاعد الخمسة لكن هذه الآثار مجمعة على من ينكر إمامة القاعد مطلقاً لا على من يقول بجلبوس المؤمنين لجلبوس الإمام فكل هذه الآثار كما ذكرها الحافظ بعد ذلك بسبوطاً تدل على جلبوس المؤمنين نعم أوضح دليل للمجهول قوله تعالى قوموا على صلوة القاعد الفضل بضاد مجمعة الزيادة والمراد بها كيف له نصف فضل بل هو مخلص وإن حجز عنه فرضه صلى الله عليه وآله الزرقاني **سنة قوله** أن رسول الله صلى الله عليه وآله ابن عبد البر لما في القيام من المشقة أو لما شاء الله من فضلوته باطلة عند الجمهور عليه إعادة تكليف يكون ما لا وسعها فليس القائم بأفضل منه لأن كلا أو فرضه عليهم ولمن ليس له عذر أو ما من كان له عذر من مرض أو تمزيق **سنة قوله** أنه قال لما قدمنا المدينة ثلثنا عاماً وموت ذريع وقيل الهواء المتعفن من وضعها ومن الحمى ومن سائر الأمراض وقال الحيد الويك ستكون هذه الويك مشهورة عند أهل السيرة والحديث فإن المهاجرين يرضع السنين المهمة وسكون الموحدة النائلة سميت بها رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة القاعد يعني صلوة التفضيل

هذا هو قوله ما جاء في صلاة القاعد في النافلة المقصود منه بيان احكام صلاة القاعد من جواز القيام في بعض الصلوات والقعود في البعض وكيفية التعمد وغير ذلك بخلاف الترجمة السابقة فكان المقصود منها بيان الفرق في الاجراء فاخرق في الغرض **س** قوله انها قالت ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في سبحة سميت به النافلة لما تقدم قاعدا قط بل كان يصلي قائما حتى تورق قدامه اخبرته صلى الله عليه وسلم بالقيام ابدا وسأني في الحديث الا اني عن عائشة انها لم تر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل قاعدا قط حتى سمعت الحديث واخرهم ابو داود ليسند عن شقيق عن عائشة قال قلت كان يصلي قاعدا اقلت حين حطته الناس حتى اذا كان قبل وفاته بهامود دخل في السن وتغل عن القيام وفي مسلم وموطأ بها واحد اراهم بالشك والنجاز مقدم لاسيما ومالك اثبت على غيره **س** قوله في ابن شهاب فكان يصلي في سبحة اى نافله قاعدا وفاته اى ايقامه لنفسه واستدامته لصلوته وعلى جواز التفضل قاعدا مع القدرة على القيام اجماع العلماء كما قاله النووي واخرج ابن ابي شيبه عن امرئته قالت ما مات صلى الله عليه وسلم حتى كان اكثر صلواته وهو جالس الخ ويقرأ صلى الله عليه وسلم في الصلوة بالسورة غير تلك اى يقرأها بتمهل وترتيل امتثالا لقوله جل قذره وعزمه وتل القرآن ترتيلا قال الزجراج معنى بينه تبجيما والتبيين لا يتم بان يصلي في القرآن انما يتم بان يتبين جميع الحروف ويؤ في حقها من الاشياء حتى تكون اى تلك السورة المقررة بالتأويل الطول باعتبار نفع القراءة من الطول منها اذا قرئت بلا ترتيل يعني ان مدة قراءته لها الطول من قراءة سورة اخرى الطول من هذه السورة اذا قرئت غير مرتلة قالت امرئته وغيرها كانت قرائته صلى الله عليه وسلم حروفا **س** قوله انها اى عائشة اخبرته اى عروة انها لم تر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل قعيد بصلوة الليل ليفتح الغرائض فانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الغرائض قائما ابدا لان القيام فيها فرض ولانه صلى الله عليه وسلم كان يخفف الغرائض قال ابي ماسية وراوا ما مضى اخف صلوة منه صلى الله عليه وسلم الحديث وقد ورد الاوامر للامثلة بالتخفيف في عدة روايات كما لا يخفى على من طالع كتب الحديث قاعدا قط حتى اذا حسن اى دخل في السن وفي رواية للبخاري حتى كبر وفيها اشارة الى بيان القاعد في ترك القيام فكان يقرأ القرآن في صلواته قاعدا الى ما يشاء حتى اذا اراد ان يركع قام فيه اشارة الى مواظبته على القيام وتأكد بانه لا يمس عمدا بطقه منه فقرأ نحو اى قريبا من ثلثين اواربعين اية ونظرا للشك من الراوى ويحتمل المتنوع بامتياز اختلاف الاوقات قاله الزرقاني قلت والاوجه انه تقرب كما هو مصرع لفظ غوم من ثلثين ثم ركع وسجد ويفعل في الثانية مثل ذلك **س** قوله انه رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في اخر حياته بعد ما

س قوله ما جاء في صلاة القاعد في النافلة المقصود منه بيان احكام صلاة القاعد من جواز القيام في بعض الصلوات والقعود في البعض وكيفية التعمد وغير ذلك بخلاف الترجمة السابقة فكان المقصود منها بيان الفرق في الاجراء فاخرق في الغرض **س** قوله انها قالت ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في سبحة سميت به النافلة لما تقدم قاعدا قط بل كان يصلي قائما حتى تورق قدامه اخبرته صلى الله عليه وسلم بالقيام ابدا وسأني في الحديث الا اني عن عائشة انها لم تر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل قاعدا قط حتى سمعت الحديث واخرهم ابو داود ليسند عن شقيق عن عائشة قال قلت كان يصلي قاعدا اقلت حين حطته الناس حتى اذا كان قبل وفاته بهامود دخل في السن وتغل عن القيام وفي مسلم وموطأ بها واحد اراهم بالشك والنجاز مقدم لاسيما ومالك اثبت على غيره **س** قوله في ابن شهاب فكان يصلي في سبحة اى نافله قاعدا وفاته اى ايقامه لنفسه واستدامته لصلوته وعلى جواز التفضل قاعدا مع القدرة على القيام اجماع العلماء كما قاله النووي واخرج ابن ابي شيبه عن امرئته قالت ما مات صلى الله عليه وسلم حتى كان اكثر صلواته وهو جالس الخ ويقرأ صلى الله عليه وسلم في الصلوة بالسورة غير تلك اى يقرأها بتمهل وترتيل امتثالا لقوله جل قذره وعزمه وتل القرآن ترتيلا قال الزجراج معنى بينه تبجيما والتبيين لا يتم بان يصلي في القرآن انما يتم بان يتبين جميع الحروف ويؤ في حقها من الاشياء حتى تكون اى تلك السورة المقررة بالتأويل الطول باعتبار نفع القراءة من الطول منها اذا قرئت بلا ترتيل يعني ان مدة قراءته لها الطول من قراءة سورة اخرى الطول من هذه السورة اذا قرئت غير مرتلة قالت امرئته وغيرها كانت قرائته صلى الله عليه وسلم حروفا **س** قوله انها اى عائشة اخبرته اى عروة انها لم تر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل قعيد بصلوة الليل ليفتح الغرائض فانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الغرائض قائما ابدا لان القيام فيها فرض ولانه صلى الله عليه وسلم كان يخفف الغرائض قال ابي ماسية وراوا ما مضى اخف صلوة منه صلى الله عليه وسلم الحديث وقد ورد الاوامر للامثلة بالتخفيف في عدة روايات كما لا يخفى على من طالع كتب الحديث قاعدا قط حتى اذا حسن اى دخل في السن وفيها اشارة الى بيان القاعد في ترك القيام فكان يقرأ القرآن في صلواته قاعدا الى ما يشاء حتى اذا اراد ان يركع قام فيه اشارة الى مواظبته على القيام وتأكد بانه لا يمس عمدا بطقه منه فقرأ نحو اى قريبا من ثلثين اواربعين اية ونظرا للشك من الراوى ويحتمل المتنوع بامتياز اختلاف الاوقات قاله الزرقاني قلت والاوجه انه تقرب كما هو مصرع لفظ غوم من ثلثين ثم ركع وسجد ويفعل في الثانية مثل ذلك **س** قوله انه رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في اخر حياته بعد ما

س قوله ما جاء في صلاة القاعد في النافلة مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد عن المطلب بن ابي وداعة السلمي عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في سبحة قاعدا قط حتى كان قبل وفاته بعام فكان يصلي في سبحة قاعدا ويقرأ بالسورة غير تلك اى يقرأها بتمهل وترتيل امتثالا لقوله جل قذره وعزمه وتل القرآن ترتيلا قال الزجراج معنى بينه تبجيما والتبيين لا يتم بان يصلي في القرآن انما يتم بان يتبين جميع الحروف ويؤ في حقها من الاشياء حتى تكون اى تلك السورة المقررة بالتأويل الطول باعتبار نفع القراءة من الطول منها اذا قرئت بلا ترتيل يعني ان مدة قراءته لها الطول من قراءة سورة اخرى الطول من هذه السورة اذا قرئت غير مرتلة قالت امرئته وغيرها كانت قرائته صلى الله عليه وسلم حروفا **س** قوله انها اى عائشة اخبرته اى عروة انها لم تر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل قعيد بصلوة الليل ليفتح الغرائض فانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الغرائض قائما ابدا لان القيام فيها فرض ولانه صلى الله عليه وسلم كان يخفف الغرائض قال ابي ماسية وراوا ما مضى اخف صلوة منه صلى الله عليه وسلم الحديث وقد ورد الاوامر للامثلة بالتخفيف في عدة روايات كما لا يخفى على من طالع كتب الحديث قاعدا قط حتى اذا حسن اى دخل في السن وفيها اشارة الى بيان القاعد في ترك القيام فكان يقرأ القرآن في صلواته قاعدا الى ما يشاء حتى اذا اراد ان يركع قام فيه اشارة الى مواظبته على القيام وتأكد بانه لا يمس عمدا بطقه منه فقرأ نحو اى قريبا من ثلثين اواربعين اية ونظرا للشك من الراوى ويحتمل المتنوع بامتياز اختلاف الاوقات قاله الزرقاني قلت والاوجه انه تقرب كما هو مصرع لفظ غوم من ثلثين ثم ركع وسجد ويفعل في الثانية مثل ذلك **س** قوله انه رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في اخر حياته بعد ما

من كان يركع وعن ابراهيم انه كان يصلي معتبرا قال الباقى فالصلوات الجالوس في الصلوة في موضع القيام ليس له عبادة مخصوصة لا تجزئ الا عليها بل تجزئ كل صفات الجالوس من اجتناب وترتيب وتورك وفيها الحديث والوقوف في الزرقاني لم يبين الاحاديث صفة القعود

اسن كما تقدم من النوافل صلاة الليل اوفى انها لم يثبت لها حال فقرأ فيها القرآن بقدر ما يشاء وهو جالس فاذا بقي ما اراد من قرائته قدر ما يكون ثلثين اواربعين اية اكتفى بهذا القليل عن التميز الاول فلم يقرأ هذه الايات وهو قائم فيه اشارة الى ان ما يقرأ جالسا كان اكثر من ذلك لان البقية لا تطلق في الاقل قال ابن عابدين الافضل ان يكون في ركعة شيئا ثم يركع ليكون موافقا للسنة ولولم يقرأ ولو كان استوى قائما ثم ركع جاز ان لم يستو قائما وركع لا يجزيه لانه لا يكون ركعا قائما ولا مسكوبا قاعدا ثم ركع وسجد ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك المذكور من قرائته او لا جالسا ثم قائما وفيه جواز الجالوس في النافلة بعد القيام وكذا امكسه قال القاري وهذا اى جواز الركوع قائما بعد ما افتتح الصلوة جالسا جازيا لاتفاق بخلاف مكسه وتقدم محاكة الياس من الاجماع على جواز ذلك ولا شك في ان الصورتين كلتيهما خلافتان اما الاولى وهي جواز الجالوس بعد القيام فقد قال القاري اذا افتتح الصلوة قائما ثم قعد يجوز عدا الى حنيفة خلافا لما أكد ذكره صاحب الهداية قال ابن الهيثم لا فرق بين ان يقعد في الركعة الاولى او الثانية واما الثانية وهي جواز القيام بعد الجالوس فقد قال البخاري ذهب قوم الى تركه الركوع قائما لمن افتتح الصلوة قاعدا واحتملوا بعد حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يركع للصلوة قائما وقاعدا فاذا صلى قائما ركع قائما واذا صلى قاعدا ركع قاعدا وخالفهم في ذلك اخرون فلم يروا به بأسا واحتملوا رواية الباب وهذا اولى من الحديث الاول لان صبره على القعود حتى يركع قاعدا لا يدل ذلك **س** قوله كان يصليان النافلة دون الغريضة وهما محتبتان الاحتباء اى يتم رجله الى بطنه بشوب يجعها به مع ظهره ويشدك عليها وقد يكون باليدين بحيث يكون ركبته منصوبتين ويطأ قدميه موضوعتين على الارض ويداه موضوعتين على ساقيه واخرهم ابن ابي شيبه عن الحسن انه كان لا يرى بأسا ان يصلي الرجل وهو محتب وابن سائر

من كان يركع وعن ابراهيم انه كان يصلي معتبرا قال الباقى فالصلوات الجالوس في الصلوة في موضع القيام ليس له عبادة مخصوصة لا تجزئ الا عليها بل تجزئ كل صفات الجالوس من اجتناب وترتيب وتورك وفيها الحديث والوقوف في الزرقاني لم يبين الاحاديث صفة القعود

اسن كما تقدم من النوافل صلاة الليل اوفى انها لم يثبت لها حال فقرأ فيها القرآن بقدر ما يشاء وهو جالس فاذا بقي ما اراد من قرائته قدر ما يكون ثلثين اواربعين اية اكتفى بهذا القليل عن التميز الاول فلم يقرأ هذه الايات وهو قائم فيه اشارة الى ان ما يقرأ جالسا كان اكثر من ذلك لان البقية لا تطلق في الاقل قال ابن عابدين الافضل ان يكون في ركعة شيئا ثم يركع ليكون موافقا للسنة ولولم يقرأ ولو كان استوى قائما ثم ركع جاز ان لم يستو قائما وركع لا يجزيه لانه لا يكون ركعا قائما ولا مسكوبا قاعدا ثم ركع وسجد ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك المذكور من قرائته او لا جالسا ثم قائما وفيه جواز الجالوس في النافلة بعد القيام وكذا امكسه قال القاري وهذا اى جواز الركوع قائما بعد ما افتتح الصلوة جالسا جازيا لاتفاق بخلاف مكسه وتقدم محاكة الياس من الاجماع على جواز ذلك ولا شك في ان الصورتين كلتيهما خلافتان اما الاولى وهي جواز الجالوس بعد القيام فقد قال القاري اذا افتتح الصلوة قائما ثم قعد يجوز عدا الى حنيفة خلافا لما أكد ذكره صاحب الهداية قال ابن الهيثم لا فرق بين ان يقعد في الركعة الاولى او الثانية واما الثانية وهي جواز القيام بعد الجالوس فقد قال البخاري ذهب قوم الى تركه الركوع قائما لمن افتتح الصلوة قاعدا واحتملوا بعد حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يركع للصلوة قائما وقاعدا فاذا صلى قائما ركع قائما واذا صلى قاعدا ركع قاعدا وخالفهم في ذلك اخرون فلم يروا به بأسا واحتملوا رواية الباب وهذا اولى من الحديث الاول لان صبره على القعود حتى يركع قاعدا لا يدل ذلك **س** قوله كان يصليان النافلة دون الغريضة وهما محتبتان الاحتباء اى يتم رجله الى بطنه بشوب يجعها به مع ظهره ويشدك عليها وقد يكون باليدين بحيث يكون ركبته منصوبتين ويطأ قدميه موضوعتين على الارض ويداه موضوعتين على ساقيه واخرهم ابن ابي شيبه عن الحسن انه كان لا يرى بأسا ان يصلي الرجل وهو محتب وابن سائر

م الصلوة الوسطى فقال كذا نقراها على الحرف الاول على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وصلوة العصر الحديث فعلم انهما من اصله بطريق القرآن ثم قالت اخا بلغت بالخطاب اي اعمت الكتابة الى هذه الآية التي يأتي بيانها فاذا في بالمد وال مكسورة ونون ثقيلة اي اهلين امرت بالزيادة لما ارادت املاء زيادة سبأ في بيانها لم تكن فيما نقلت عنه والآية هي قوله تعالى حافظوا بصيغة الامر من المفاعلة للمبالغة في المداومة وقال الرازي فان قيل المحافظة لا تكون الا بين اثنين فالجواب من وجهين احدهما ان المحافظة تكون بين العبد والرب كانه قيل حافظ الصلوة ليحفظك الاله الثاني امرك بها والثاني ان تكون المحافظة بين المصلح والمنكر وتحفظه عن البلاء والمحسن استعينوا بالصبر والصلوة وتحفظه بالشغاعة في الحشر قال تعالى اقيموا الصلوة واتوا الزكوة وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله الخ يتغير **سنة قوله** حافظوا على سائر الصلوات بادائها في اوقاتها قال الكرخي اي راقبوها بادائها في اوقاتها كاملة الاركان والشرط وقال الحارثي اي بجميع شروطها وحدودها واقام اركانها وفضلها في اوقاتها المختصة بها وقال الرازي لزمري المحافظة على الصلوة امر بالمحافظة على جميع شرائطها من طهارة البدن والثوب ساتر الجوارح واستقبال القبلة وغيرها والمحافظة على جميع الاركان والاحترار عن جميع المبطلات سواء كان من اعمال القلوب او من اعمال اللسان او من اعمال الجوارح الخ سيما الصلوة الوسطى افدها بالذكر لفضلها واهتمامها بها واخفاها كاخفاء ليلة القدر وساعة الاجابة في الجمعة و

الصلوة الوسطى مالك عن زيد بن اسلم عن القعقاع بن حكيم عن ابي يونس مولى عائشة ام المؤمنين **انه قال** امرتني عائشة ان اكتب لها مصحفا ثم قالت ابلغت هذه الآية فاذا في حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين فلما بلغت اذنتها فاملت على حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وصلوة العصر قوما لله قانتين ثم قالت سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك عن زيد بن اسلم عن عمرو بن رافع **انه قال** كنت اكتب مصحفا لحفصة

مالك والشافعي واكثر اهل المدينة الى انها الصبر وقال زيد بن ثابت وعروة انها الظاهر وقال جماعة من الصحابة هي العصر وروى عن ابن حبيب وابو حنيفة روى **سنة قوله** انه قال امرتني عائشة ام المؤمنين ان اكتب لها مصحفا قال الزرقاني في منتهى الميم والضم اشهر وقال المحدث الصفيحة الكتاب جملة صحائف وصحف ككتب نادرة والصحف مثلثة الميم من اخفيف بالضم اي جعلت فيه الصحف الخ قال الباغي هذا يقتضي ان يكون زيد بن اسلم في مصحف قبل ان يجمع المصنفات لخصا انق كتبها عثمان وانفذها الى الامصار لانه لم يكتب بعد ذلك في المصاحف الا ما اجمع عليه وثبت بالتواتر الخ قلت هذا اذا كان املاء عائشة روى بطريق القراءة وكونها في القرآن اما اذا كان بطريق التفسير فلا شك في ان يكون منقولاً عن مصحف عثمان وكون اي يونس في الطبقة الثانية يؤيد الثاني كون رواية الحارثي وغيره بسند عن ام حميد سألت عائشة روى قول الله عز وجل م

سنة قوله الصلوة الوسطى الواردة في قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى الآية قال الزرقاني هي ثابت الاوسط وهو الاعدل من كل شيء قال اعرابي يدح النبي صلى الله عليه وسلم **يا اوسط** الناس طرفا في مفاخرهم واكرم الناس اثمارة واشأ وليس المراد التوسط بين شيئين لان فعل صيغة التعظيم ولا يبنى منه الا ما يقبل الزيادة والنقص والتوسط بمعنى العدل والتحيز يقبلها بخلاف معنى التوسط فلا يقبلها فلا يبنى عليه افعل تفضيل شئ قلقت ويحتمل الفحش من التوسط ايضا كالوسط من الضامع واختاره الرازي في تفسيره وقال والمراد من التوسط ما تكون وسط في العدد لا ما تكون وسطى بسبب الفضيلة الخ قال ابن العربي يحتمل ان يراد بالوسط الفضل ويحتمل ان يراد به من الوسط وهو المساوي في البذل والحد من الطرفين واختلفوا في تعيين الصلوة الوسطى على اكثر من عشرين قولاً قال الباغي ذهب

عائشة هذا الخلاف حديث حفصة بعده وثبوتها يدل على انها ليست الوسطى قال الباغي لان الشئ لا يحطف على نفسه الخ قلت واجاب من روى كونها انصرفت بان لحفظ قد يكون للتفسير كما هو معروف عند الفقهاء بل هو المتعين لرواية ابن ابي شيبة بسند عن ابي ايوب عن عائشة قالت صلوته الوسطى صلوته العصر وعن القاسم عن عائشة قالت صلوته الوسطى صلوته العصر واصر من ذلك ما اخرج ابن جرير عن عروة كان في مصحف عائشة وهي صلوته العصر ثم قالت سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتمل انها سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم كونها قرانا فخط هذا لم تسمع نسخها وقد نسخت اخبر مسلم عن الزهري عن عازب قال نزلت هذه حافظوا على الصلوات وصلوة العصر فقراها ما شاء الله ثم نسخها الله فانزلت حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى الحديث ويحتمل ان عائشة روى سمعتها على وجه التفسير ويؤيده الجمع بين صلوته الوسطى وصلوة العصر فارادت اثباتها فيه على وجه التفسير كما اشار اليه الباغي وغيره **سنة قوله** انه قال كنت اكتب مصحفا قبل ان يجمعها عثمان روى كما يدل عليه الروايات الآتية عن الدار المنثور لحفصة ام المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وسلم وكان يكتب المصاحف على عهد ارفاج النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم عن رواية الطحاوي فقالت اذا بلغت هذه الآية فاذ في بالمد اي اخبرني حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين فلما بلغت اذنتها بالمد اخبرتها فاملت من الاملاء او من الاملاء كما تقدم على بلفظ حافظوا على الصلوات اكلها والصلوة الوسطى وصلوة العصر بالواو وروى بخلافها وايضا ما كان في تفسير للصلوة الوسطى لما قد روى عنها وهي صلوته العصر والروايات تفسر بعضها بعضا

م عورة الاوجهها وكيفية ما سوى ذلك يجب ستره في الصلوة انتهى ١٢ **قوله** ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تحيط في الدرع بدال مهمل القميص من كثر جلاد في درع الحديد فتوثت على ركزتيهما وحكى ابن سيده عكسه قال الجدي في القاموس درع الحديد بالكسر وقد يذكركم جمعه ادرع وادراع اود روع ومن المرأة قميصها مذكر جمعه ادرع وسياً في حديث ام سلمة الدرع السابغ الذي يغط ظهور قد مياها والخنمار جمعته **قوله** انها سألت ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ماذا انضط فيه المرأة من الثياب فقالت تغطي في الخمار والدرع السابغ في الصلوة فقالت اي ام سلمة كذا في الموطأ موقوفاً وكذا اخبره ابو داود ثم ذكر رفعه عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ولفظه عن ام سلمة انها سألت النبي صلى الله عليه وسلم انضط المرأة في درع وخمار ليس عليها ازار قال اذا كان الدرع سابغاً **قوله** تغطي ظهرها **قوله** تصل المرأة

الرخصة في صلوة المرأة في الدرع والخنمار مالك انه
بلغه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تغطي في
الدرع والخنمار مالك عن محمد بن زيد بن قنفذ عن امه
انها سألت ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ماذا انضط
فيه المرأة من الثياب فقالت تغطي في الخمار والدرع السابغ اذا
غيب ظهور قد مياها مالك عن الثقة عنده عن بكير بن
عبد الله بن الاشج عن بسر بن سعيد عن عبد الله الخولاني وكان
في حجر ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان ميمونة كانت
تغطي في الدرع والخنمار ليس عليها ازار مالك عن هشام بن
عروة عن ابيه ان امرأة استفتته فقالت ان المنطق يشق على
افاضلي في درع وخمار فقال نعم اذا كان الدرع سابغاً
بين الصلوتين في الحضر والسفر مالك عن داود بن الحصين
عن الاعرج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين
الظهر والعصر في سفره الى تبوك مالك عن ابي الزبير المكي عن ابي

في الخمار والدرع اي القميص السابغ اي التام الكامل اذا غيب اي ستر ظهور قد مياها قلنا اختلفت ائمة الفتوى في تحديد عورة المرأة قال ابن رشد في البداية فأكثر العلماء على ان يند بأكمله عورة ما خلا الوجه والكفين وذهب ابو حنيفة الى ان قد ميا ليست بعورة وذهب ابو بكر بن عبد الرحمن واحمد الى ان المرأة كلها عورة الخ وما عندنا الحنفية فكما في الكنز ومن الحرة عورة الاوجه وكيفية وقد ميا قال بن نجيم عبر بالكف دون اليد كما وقع في المحيط للدلالة على انه مختص بالباطن وان ظاهر الكف عورة كما هو ظاهر الرواية وفي مختلفات قاضي خان ظاهر الكف وباطنه ليس بعورة الى الرسغ ورحمه في شرح المنية بما اخرج ابو داود في المراسيل عن قتادة مرفوعاً ان المرأة اذا احضت لم يضر ان يرى منها الاوجه وبها اني المفصل قال واستثنى القدم للابتلاء في ابدانها خصوصاً للفتيات وفيه اختلاف الرواية عن ابو حنيفة والمشافع فصح في الهداية وشرح المعامير الصغرى لفاضل خان انه ليس بعورة واختاره في المحيط وصح الاقطع وقاضي خان في فتاواه انه عورة واختاره الاسيماي والمرغيني وصح صاحب الاختيار انه ليس بعورة في الصلوة وعورة خارجها الخ قلت ودرع الطحاوي عكسه انه عورة في الصلوة دون خارجها حديث ام سلمة كما في هوامش الهندية ١٢ **قوله** انه سئل عن ام المؤمنين كانت تغطي في الدرع السابغ والخنمار ليس عليها اي على ميمونة ازار وذلك جائز وان كان الافضل لا يجر الا ازار كما تقدم فكانت تفعل لبیان الجواز وقلة الثياب او يكون وجود الميزر وعدمه سواء عندها مالك عن هشام بن عروة عن ابيه ان امرأة استفتته اي سألت عروة فقالت ان المنطق يكسر الميم وسكون النون وفتح الطاء اخره قاف ما يشد به الوسط و المراد هناك الازار قال ابو عمر المنطق والمحق والازار السراويل بمعنى واحد قال الباغي قال صاحب العين المنطق ازار فيه تكة تستطوق به المرأة والمنطقة ما يشد به الوسط يشق على لبسه واتاى من لبسه و

وكل هؤلاء يقولون انها ان صلت مكشوفة اعادت في الوقت وبعدة الاما لكافان قال انها تعيد في الوقت فقط الخ قلت وهذا مبني على ان ستر العورة ليس من شروط الصلوة عند مالك وقال ابن قدامة في المغني لا يختلف المذهب في انه يجوز للمرأة كشف وجهها في الصلوة وانه ليس لها كشف ما عدا وجهها وكثيرها وفي الكفني روايتان وقال ابو حنيفة القدمان ليسا من العورة وقال مالك والاوزاعي والشافعي جميع المرأة ص

له قوله الرخصة في صلوة المرأة في الدرع والخنمار قال ابو عمر ترجم بذلك بقوله مجاهد لا يغطي المرأة في اقل من اربعة اثواب درع وخمار ومخفة وازار ولم يقله غيره فيها قلت الخ قال بن رشد في البداية اتفق الجمهور على ان اللباس الجزئي للمرأة في الصلوة هو درع وخمار حديث ام سلمة الا في الحديث ثلثة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلوة حائض الا ينجس وهو مروي عن عائشة وميمونة وام سلمة انهم كانوا يفتون بذلك

لعنه لانها لم تعد افاضلي في درع وخمار فقال عروة نعم يجوز اذا كان الدرع سابغاً يغطي القدمين عندهم قال به والأتا في هذا مختلفة عن الصحابة وبعضهم يأمر بتد الحرق في الصلوة ولو يقال كما بسطت في المصنف لابن ابي شيبة والامر يتسع ١٢ **قوله** الجمع بين الصلوتين في الحضر والسفر ذكره المصنف في الباب مسئلتين احدهما الجمع في الحضر والثانية في السفر واختلفت الفقهاء فيها احوال لم يختلف قول الحنفية فيها من انه لا يجوز الجمع بين الصلوتين سفر ولا حضر واختلف فيها غيرهم معاً اما الجمع في السفر فقال ابن العربي في العارضة اختلف الناس فيه على خمسة اقوال الاول لا يجوز بحال قال ابو حنيفة الثاني يجوز كما يجوز القصير قاله الشافعي الثالث يجوز اذا اجد به السير قاله مالك الرابع يجوز اذا ادا به قطع الطريق قاله ابن حبيب الخامس مكروه قاله مالك في رواية المصري عن الخ قلت وحكي هذه الخمسة العينية في شرح البغاري وناذ قولاً سادساً انه يجوز جميع ما قبله جميع تقديم وهو اختيار ابن حزم **قوله** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع جميع صورة عندهم قال به وجميع تقديم او تاخير عندهم من ذهب اليهما واطلاق الحديث يعمل على الكل بين الظهر والعصر ولم يذكر المغرب والعشاء في هذا الحديث وهو مذكور في روايات اخرى في سفره الى تبوك لم ينصرف لوزن الفعل تقدم ضبط تبوك قال محمد وبنيذا نأخذ بالجمع بين الصلوتين ان تؤخر الاولى منها فتصل في اخروقتها وتعمل الغاية فتصل في اول وقتها ١٢ *

125

العین بہاء کثیر فاستقر الناس

له قوله اخبرني اي عامرا انهم اعاصوا
خروجهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عام
تبوك سنة تسع كما تقدم و اضاف العام الى
تبوك وان كان الموضع موجودا في فريدك
العام فانما اراد عام غزوة تبوك الاله لكثرة
استعماله وشهرته عرف المقصد واستغنى عن
ذكر الغزوة لفظا فكان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يجمع بين الظهر والعصر في وقت
احدهما او في وقتيهما احتملان وكذلك كان
يجمع بين المغرب والعشاء جمع تأخير عند
العاقلين بالجمع الحقيقي كما يدل عليه التفسير
الاولي قال الناجي وهو يدل على انه كان على

[illegible]

ثم قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم تشك بأمعاد انطالت

له قوله ثم قال رسول الله صلى الله عليه

وعمر بن عبد العزيز وابو بكر بن عبد الرحمن وابوسلمة
وفقهاء المدينة وهو قول مالك والشافع واحمد بن حنبل غير ان الشافع اشترط في ذلك ان المطر قائم في وقت افتتاح الصلوتين معا وكذلك قال ابو ثور

صواباً وقائماً بالادلة المقطوعة بها من الكتاب والسنة المتواترة والاجماع فلا يجوز تقييدها عن أوقاتها بقرب من الاستدلال أو بغير الواحد مع ان الاستدلال فاسد لان السفر والمطر لا اثر لهما في اباحة تقويت الصلوة عن وقتها لا ترى انه لا يجوز الجمع بين الظهر والظهر مع ما ذكرتم من العذر والجمع بعرفة ما كان لتعذر الجمع بين الوقوف والصلوة بل ثبت غير معقول المعنى بدليل الاجماع والتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم فصلهم معارضاً للدليل المقطوع به وما روى من الحديث في خبر الاحاد فلا يقبل في معارضة الدليل المقطوع به مع انه غريب ورد في حادثة تعم بها البلوى ومثله غير مقبول عندنا فهو مؤل وتاويله انه جمع بينهما فعلاً لا وقتاً كما فعل ابن عمر في سفره وقال هكذا كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ودل عليه ما روى عن ابن عباس من الجمع من غير مطر ولا سفرة ذلك لا يجوز الا فعلاً وعن علي رضي الله عنه انه جمع بينهما فعلاً ثم قال هكذا فعل بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهكذا روى عن انس رضي الله عنه جمع بينهما فعلاً ثم قال هكذا فعل بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم والجمع عليه وسلم المختصراً قلت وسبب الكلام على هذه الآثار قال الشيخ في النيل واستدل الحنفية على عدم جواز الجمع حقيقة في غير عرفات والمزدلفة بقوله تعالى حافظوا على الصلوات اياها في اوقاتها ويقول تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً اياها وقت معين له ابتداء لا يجوز التقدم عليه وانها لا يجوز التأخر عنه وحلوا الروايات التي فيها الجمع على الجمع الصوري بأنه صلى الله عليه وسلم صلى اول الصلوة في آخر وقتها ثلاثاً يبارض خبر الواحد الاتية القطعية التي قلت ويؤيده ايضا الروايات المفسرة كلها صريحة في الجمع الصوري فلا بد ان يحمل عليها الروايات المجهلة التي فيها ذكر الجمع فقط بدون بيان الكيفية والروايات المفصلة الواردة في الباب احصائها ليس من وظيفة هذا المقام ان شئت التفصيل فليكن المطولات ١٢ متعلقة بصفحة هذا

قصر الصلوة في السفر مالك عن ابن شهاب عن رجل من آل خالد بن اسيد انه سأل عبد الله بن عمر فقال يا ابا عبد الرحمن انا نجد صلوة الخوف و صلوة الحضر في القرآن ولا نجد صلوة السفر فقال عبد الله بن عمر يا ابن اخي ان الله تعالى بعث النبي محمداً صلى الله عليه وسلم ولا نعلم شيئاً فاما تفعل كما رأينا يفعل

البقية عن صفح ١٢ الى وقت العصر المختص بها وجمع بينهما فذلك فيكون الى انه انما اذ وقع صلوة الظهر في آخر وقتها و صلوة العصر في اول وقتها على ما جاء في حديث امامة جبريل قالوا وعلى هذا يصح حمل حديث ابن عباس لانه قد انعقد الاجماع على انه لا يجوز هذا في الحضر يغير عن راعين ان تفصل الصلاتان معاً في وقت احدهما واحتملوا التأويل لهما ايها الحديث ابن مسعود قال والذي لا اله غيره ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة قط الا في وقتها الاصلوتين جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بهم قالوا وايضا فهذه الآثار محتملة ان تكون على ما تأولنا نحن او تأولتموها انتم وقد صح تقويت الصلوة وتبانيها في الاوقات فلا يجوز ان تنتقل عن اصل ثابت بامر محتمل واما الآثار الذي اعتلجوا في تجميعه فمأدوا ما لك من حديث معاذ بن جبل فبهذا الحديث لو صح لكان اظهر من تلك الاحاديث في اجازة الجمع لان ظاهره انه قدم العشاء الى وقت المغرب وان كان لهم

ان يقولوا انه عليه الصلوة والسلام اخر المغرب الى آخر وقتها وصلى العشاء في اول وقتها لانه ليس في الحديث امر مقطوع به على ذلك بل لفظ الراوي محتمل لم يختص قلت بل تقدم ان حديث معاذ عن الطبراني مصرح بالجمع الصوري قال العيني بقلنا هو العمل بالآلية والخبر وما قاله يؤدى الى ترك العمل بالآلية ويلزمهم على ما قالوا من الجمع المعنوي رخصة ان يجمعوا العشاء والمطر والخوف في الحضر ومع هذا لم يجوزوا ذلك واولوا حديث ابن عباس في الجمع في الحضر بينا وبيلات مردودة وفيما ذهبنا اليه العمل بالكتاب وبكل حديث جاء في هذا الباب من غير تأويل الخ وقال في البديع ولنا ان تأخير الصلوة عن وقتها من الكبرياء فلا يباح بعد السفر والمطر كسائر الكبرياء والدليل على انه من الكبرياء ما روى عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جمع بين صلاتين في وقت واحد فقد اتي باباً من الكبرياء وعن غيره قال الجمع بين الصلاتين من الكبرياء ولان هذه الصلوات عرفت موقتها ص

له قوله قصر الصلوة في السفر بقية القاف مصدر يقال قصرت الصلوة بفعلتين مخففتين قصرتها وقصرتها بالتشديد وقصرتها والاو اشهر في الاستعمال قال الرازي قال الواحد يقال قصرو فلان صلواته واقصرها وقصرها كل ذلك جائز وقرأ ابن عباس تقصر وامن اقصر وقرأ الزهري من قصر وهذا دليل على اللغات الثلاث والمراد به تخفيف الرباعية الى ركعتين ولا قصر في الصبح والمغرب اجماعاً قال ابن رشد في البداية السفر له تأثير في القصر باتفاق فقد اتفق العلماء على جواز القصر الا قول شاذ وهو قول عائشة رضي الله عن القصر لا يجوز الا للحناف لقوله تعالى ان خففتم الآية وقالوا ان النبي صلى الله عليه وسلم افما قصر لانه كانت خائفاً واختلوا من ذلك في خمسة مواضع احدها في حكم القصر والثاني في المسافة التي يجب فيها القصر والثالث في السفر الذي يجب فيه القصر والرابع في الموضع الذي يبدأ منه المسافر التقصير والخامس في مقدار الزمان الذي يجوز للسافر فيه اذا قام في موضع ان يقصر الصلوة اما حكم التقصير فاختلوا فيه على اربعة اقوال فمنهم من رأى ان القصر هو فرض المسافر المتعين عليه ومنهم من رأى ان القصر والالتزام كلاهما فرض مخير له كالتخيير في واجب الكفارة ومنهم من رأى ان القصر سنة ومنهم من رأى انه رخصة وان الالتزام افضل وبالقول الاول قال ابو حنيفة واصحابه وانكوفون بأسرهم اعني انه فرض متعين وبالثاني قال بعض اصحاب الشافعي وبالثالث اعني سنة قال مالك في أشهر الروايات عنه وبالرابع اعني انه رخصة قال الشافعي في أشهر الروايات عنه وهو المنصور عند اصحابه الخ **له قوله** انه سأل عبد الله بن عمر فقال يا ابا عبد الرحمن كنية لابن عمر انا نجد صلوة الخوف و صلوة الحضر في القرآن ولا نجد قصر صلوة السفر قال الزرقاني يعني الذي يشمل الامن وغيره لان الله عز وجل قال واذا حضرتم في الارض الآية الخ اباح قصر الصلوة للمسافر الخائف قلت هذا محتمل وبه جزم الزرقاني والظاهر عندي انه اراد نفي مبلوة السفر مطلقاً فقال عبد الله بن عمر يا ابن اخي ان الله عز وجل بعث النبي رسولاً محمداً صلى الله عليه وسلم ولا نعلم شيئاً فاعلمنا الشرائع بقوله وفعله فاما نتبع قوله ونفعل مقتداً بفعله كما رأينا فعله صلى الله عليه

مالك عن صالح بن كيسان عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت فرضت الصلوة ركعتين ركعتين في الحضر والسفر فأقرت صلوة السفر وزيد في صلوة الحضر مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال لسالم

له قوله عن عائشة قال ابن عبد البر
هكذا رواه مالك زوج النبي صلى الله عليه
وسلم أنها قالت فرضت الصلوة قال ابو
عمر كل من رآه عن عائشة قال فيه فرضت
الصلوة الا ما حدث به ابو اسحق الحرابي بسند
عن عروة عن عائشة قالت فرض رسول الله
صلى الله عليه وسلم الصلوة ركعتين ركعتين
الحديث قال العيني وفي مسند ابن وهب
يسند صحيح عن عروة عن عائشة فرض
الله الصلوة حين فرضها ركعتين وعند الشيخ
يسند صحيح فرض الصلوة على رسول الله صلى
الله عليه وسلم اول ما فرضها ركعتين
(ح) وفي لفظ كان اول ما افترض على
رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلوة
ركعتين ركعتين الا المغرب وسنده صحيح
الم ركعتين ركعتين بالترك الاول افادة عموم
التثنية لكل صلوة في الحضر والسفر زاد
ابن اسحق عن صالح بهذا الاسناد الا المغرب
فانها كانت ثلثا اخرجوه احد فاقرت صلوة
السفر يعني بقيت على ما كانت من كونها
ركعتين ركعتين وهذا يريد ما حكى العيني
في معنى الحديث عن ابى اسحق الحرابي ويحيى
ابن سلامان الصلوة اول ما بدأت قبل
الاسراء كانت ركعتان ركعتان قبل طلوع
الشمس وقبل غروبها لقوله تعالى وسبح

ثبت ان فرض المسافر ركعتان بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وببأنه لم ير الله تعالى
يختار المسافر لما جاز للنبي صلى الله عليه وسلم ان يقتصر بالبيان على أحد الوجهين دون
البيان في القصر دون الالتزام بذكر ذلك على انه مراد الله تعالى دون غيره الا ترى
رد شيئين ورد البيان من النبي صلى الله عليه وسلم ياردة بالافطار وتارة بالصوم فبطل
بوجوب قال الوجه الثالث لما صلى عثمان رضي الله عنه بمصر أربعاً انكرت عليه الصحابة
عليه وسلم ركعتين ومع اليك ركعتين ومعهم ركعتين ثم تفرقت بكم الطرق فلو قد
اصاص قال ملك العلماء انكرت عليه الصحابة فكان ذلك اجاعاً من الصحابة على ما
قول عثمان ولا يحتاج الرجل الى التأويل في آيتين المباح لاسيما اذ يكون المأني عزيمة و
راعت عثمان رضي الله عنه الغرض ما قلنا اذ لو كان الاربع عزيمة لما انكرت عليه الصحابة
به الخامس من عمر رضي الله عنه لما سئل عن القصر في حالة الامن فحكى عن النبي صلى الله
عليه وسلم اخبره الجماعة الا البخاري وفيه حجة بوجهين الاول بصيغة الامر في لفظ فاقبلوا و
تتمليك يكون عبادة عن الاقتطاع فلا يقع خيار الوشوعاً واستدل بخفية ايضا بعد
قول الله صلى الله عليه وسلم اذ اخبر مسافرا صلى ركعتين حتى يرجع الرقيب صلى الله عليه وسلم

الصغار في روايته بأنهم يقولون العبرة بما رأى لا بما روى
وخالفاً ذلك ههنا فقد ثبت عن عائشة أنها تم و
الجواب عنهم ان عروة الراوى عنها قال لما سئل عن
انما ما أنها تأولت كما تأول عثمان فعلى هذا الاتفاق
بين روايتها وبين رأيها فروايتها صحيحة ورأيها مبني
على ما تأولت الخ واستدل الحنفية في الجواب القصر
بحديث عائشة المتقدم أخرجه البخارى في صحيحه وفرض
الصلوة والسفر والهجرة وأخرجه مسلم وابوداود
والنسائي وغيرهم حتى العيني عن ابن عبد البر ان طرق
عن عائشة متواترة وهو عنها صحيح ليس في استادة
مقال قلت وفي معنى حديث الباب إجماع حديث كثيرة
كلها صحيحة في ان الركعتين للسفر كالاربع المحضر
متها ما رواه مسلم بسنده عن ابن عباس قال فرض
الله الصلوة على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم
في الحضر اربع ركعات وفي السفر ركعتين وفي الخوف
ركعة ورواه الطبراني في صحيحه بلفظ افترض رسول
الله صلى الله عليه وسلم ركعتين في السفر كما افترض
في الحضر اربعاً قاله العيني ومتها حديث عمر بن الخطاب
صلوة السفر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم
صلى الله عليه وسلم قال العيني رواه النسائي بسند
صحيح وقال ايضا في موضع آخر روى النسائي وابن
ماجة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن عمر رضي قال صلوة
السفر ركعتان وصلوة الاضحية ركعتان وصلوة الفطر
ركعتان وصلوة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان
نبيكم محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه ابن
سنان في صحيحه ولم يقدح له بشئ قلت ومستدل الحنفية
في ذلك أكثر من ان يحصى والعبرة في ذلك ان فرض
الصلوة تجمل في الكتاب مفتقر الى البيان وفعله صلى
الله عليه وسلم اورد على وجه البيان فهو كياناً
بالقول يقتضى الا ليراب ففي فعله صلى الله عليه وسلم
صلوة السفر ركعتين بيان منه صلى الله عليه وسلم
ذلك مراد الله تعالى كفعله لصلوة الفجر والجمعة والضحى
وسائر الصلوات ولم يختلف الناس في قصر النبي صلى

الله عليه وسلم في أسفارهم كلها في حال الأمن والخوف والوجه الثاني لو كان مراد الله تعالى الاتمام والقصور على ما الآخر وكان بيانه للاتمام في وزن بيانه للقصور فلما ورد أنه لما كان مراد الله تعالى في خصصة المسافرين في الافطار ما قبل ان يجد فعله صلى الله عليه وسلم وما لفته لا بعد ذلك فقال عبد الله بن مسعود صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم من اربع ركعتان متبعتان كذا في احكام القرآن للها هذا والوجه الرابع ان عائشة روى لما امت تأملت كتابا للمترجم رخصة قال ملك العلماء قد انكار الصحابة وما اعتذرهم واذ لا يلائم على العزائم ولا يعتذر عنها والوجه عليه وسلم صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة اصله للوجوب والثاني صدقة الله عز وجل فيما لا يحقل ذلك بروايات كثيرة - منها حديث ابن عباس كان

الحاشية من صفحة ١٢٨ ومنها حديث عمران بن الحصين قال سمعت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان يصلي ركعتين حتى يرجع الى المدينة واقام بمكة ثمانين ليلة لا يصلي الا ركعتين ومنها حديث ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر يركع ركعتين وصحبت ابا بكر وعمر وعثمان فلم يزيدوا على ركعتين اخرجه الشيفان وغيرها ومنها حديث عمر بن الخطاب مرفوعا صلوة المسافر ركعتان حتى يقرب الى اهله او يموت ها قال عبد الله بن مسعود صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانين ركعة وفي ابي بكر ركعتين ومع عمر ركعتين وقال موقوف على الجلس سئل ابن عمر عن الصلوة في السفر فقال ركعتين ركعتين من خالف السنة فقد كفر قال العيني وعند ابن حزم صحتها عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر ركعتان من ترك السنة كفر قال مالك العلماء في البلد ثم اى خالف السنة اعتقاده الاعلان في هذا احبنا من سلم صلوة المسافر ركعتان من ترك (١٢٩) السنة كفر قال مالك العلماء في البلد ثم اى خالف السنة اعتقاده الاعلان في هذا احبنا من سلم صلوة المسافر ركعتان من ترك

ابن عبد الله ما اشد ما رأيت اباك اخر المغرب في السفر فقال سلم غربت الشمس ونحن بذات الجيش فصل المغرب بالعتيق ما يجت في قصر الصلوة مالك عن نافع ان عبد الله

متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم والعصاة في فعل الركعتين في السفر لا زيادة عليهما قال الجصاص في احكام القرآن وتركنا الكلام على تخريج هذه الروايات للاختصار وبهذه المطولات لا يسعه هذا المختصر قال الشوكاني بعد ذكر ادلة الفريقين وقد اتم من مجموع ما ذكرنا رجحان القول بالوجوب واما دعوى ان التمام افضل فمد فومة بلا زمة صلى الله عليه وسلم المقصود قد اختلف الامة فمن يجوز له القصر قال ابن العربي في شرح الترمذي وابن رشد في البداية اختلف الناس في السفر الذي تقصر فيه الصلوة على ثلثة اقوال الاول انه تقصر في كل سفر من غير تفصيل طاعة او معصية مباح او قربة مكروه او مندوب قاله الاوزاعي والبخاري واهل البيت والثوري الثاني لا يجوز الا في سفر قربة قاله عطاء وابن مسعود واختره احمد بن حنبل في مشهور قوله الثالث انه لا يجوز الا في مباح قاله مالك في المشهورين قوليه و الشافعي قول واحد ومن اصحاب مالك من يجوز القصر في سفر المعصية وكره مالك القصر لمن خرج متصيدا للبهائم ومجتمهم قول الله عز وجل واذا ضربتم في الارض ولم تحض ضريرا من ضرب ودعى عن ابن عمر انه كان يقصر الصلوة اذا خرج الى ماله بخيبر وكذا بالاثار الكثيرة ذكرها ابن عبد البر في الاستذكار وقال ابن رشد في البداية والسبب في اختلافهم معاينة المعنى المعقول او ظاهرا للفظ دليل الفعل وذلك ان من اعتبر المشقة اوطأ اهل لفظ السفر ليقرب بين سفر وسفرا وما من اعتبر دليل الفعل قال انه لا يجوز الا في السفر المتقرب به لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقصر قط الا في سفر متقرب به ولما من فرق بين المباح والمعصية فطع جهة التغليظ والاضل فيه هل يجوز الرخصة للعصاة ام لا وهذه مشكلة عارض فيها اللفظ المعنى فاختلف فيها الناس الخ قال الجصاص في احكام القرآن وجميع ما قد منا في قصر الصلوة للمسافر يدل على ان صلوة سائر المسافر في

حين خوطب بالصلوة لم يكن واجبا للماء فدخل في قوله تعالى فلم تجدوا ماء وعن المدونة تأخير اى الراعي المغرب للشفق الخ قلت ومذهب الحنفية في ذلك ما في البداية يستحب لعاء الماء وهو يرحى ان يؤخر الصلوة الى اخر الوقت فان وجد والا تهمر ويصل ليقع الاداء بأكمل الطهارة من فصارك لطامع في الجماعة وعن ابي حنيفة وابي يوسف في غير رواية الاصول ان التأخير حتم لان غالب الراي كما تحقق وجه الظاهر ان العجز ثابت حقيقة فلا يزول حكمه الا بيقين مثله الخ (١٣٠) ما يجب فيه قصر الصلوة من المسافة ولفظ يجب يؤيد قول اشهب عن مالك ان القصر واجب ويؤيد على قوله الثاني بما قاله الزرقاني اى ليس مؤكدا يقرب الواجب الخ واختلف العلماء في مقدار السفر الميم للقصر على ما قاله الزرقاني الخ نحو عشرين قولا قال الحافظ في الفقه هي من المواضع الذي انتشر فيها الخلاف جدا فحكى ابن المنذر وغيره فيها نحو من عشرين قولا الخ قال ابن رشد في البداية والعلماء اختلفوا في ذلك اختلافا كثيرا فذهب مالك والشافعي واهل حنابلة كثيرة الى ان الصلوة تقصر في اربعة

ركعتان في اى شئ كان سفرهم من قحادة او غيرها وذلك لان الآثار المروية فيه لم تفرق بين شئ من الاسفار وقد روى الاعمش عن ابراهيم ان رجلا كان يهجر الى البحر فقال للنبي صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين فان قيل لم يقصر النبي صلى الله عليه وسلم الا في شئ اوجهاه قيل له لانه صلى الله عليه وسلم لم يسافر الا في شئ اوجهاه وليس في ذلك دليل على ان القصر مخصوص بالبحر والجماد وقول عمر بن الخطاب في السفر ركعتان على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم وعمر في سائر الاسفار وكذلك عموم الروايات الواحدة بلفظ السفر قلما كان ذلك حكما متعلقا بالسفر وجب ان لا يختلف حكم الاسفار فيه الخ مختصر ١٢١ - الحاشية المتعلقة بصحة هذا -

له قوله ما استنفها مية اشد ما رأيت ببناء الخطاب اباك اى ابن عمر اخر المغرب في السفر يعني الى وقت كان يؤخر المغرب فقال سلم غربت الشمس ونحن بذات الجيش فصل المغرب بالعتيق والموضعان كانا معروفين عند السائل وكان المسير المتعارف بينهما ايضا معلوما نعرف الجواب واختلف اليوم في المسافة بينهما احد اقليل كان المسافة بينهما اثني عشر ميلا وقيل عشرة وقيل سبعة وقيل ستة وقيل على بريد من المدينة وقيل بينهما ميلان او اكثر قليلا وذكر هذا الاثر في هذا الباب لا ثبات ان السفر كما يؤثر في قصر الصلوة كذلك يؤثر في التأخير عن الوقت المستحب للضرورة عن ابن وهب انما اخبر ابن عمر المغرب لا لتأس الماء وهذا يدل على ان ابن عمر رزق لتيهم في اول الوقت اذا رجا الماء وما مرعته انه تيمم للعصر اول الوقت فلانه قد رأى انه لا يدخل المدينة الا بعد الاضطرار وكان على وضوء وكان يستحب الوضوء لكل صلوة فلما عدم الماء تيمم على ما ذكره يحنون وانه يرى جواز التيمم والتأخير للراي قاله الزرقاني وفي الشرح الكبير الا تأس اول المختار والمتروك اى الشاك في وسطه والراي وهو المختار والغالب على ظنه وجوه الماء يتيمم اخرجه مذبا وانما لم يجز لم

الحاشية عن ص ١٢٩ الا في المسيرة اليوم التام بالغل الحسن السير وهو قول احمد واصحاق والطبري وقد روى مالك باربعة يوم وغمانية واربعين ميلا وقال الشافعي والطبري ستة واربعون ميلا ولا امر متقارب وقال الكوفيون الثوري والحسن بن سالم وشريك وابو حنيفة واصحابه لا يقصر المسافر الا في المسافة الجيدة المحتاجة الى الزاد من الافق الى الافق قال سفيان وابو حنيفة اقل ذلك ثلثة ايام لا يقصر مسافر في اقل من مسيرة ثلثة ايام ثم ذكر الآثار الدالة على ذلك ثم قال وقال الحسن والزهرى يقصر الصلوة في مسيرة يومين وقالت طائفة من اهل الظاهر يقصر الصلوة كل مسافر في كل سفر قصير كان او طويلا ولو ثلثة اميال الخ قال الصفي قال ابو حنيفة واصحابه والكوفيون المسافة التي تقصر فيها الصلوة ثلثة ايام وليا ليهن بسير الابل ومشي الاقدام وقال ابو يوسف يومان واكثر ١٣٠ الثالث وهي رواية الحسن عن ابى حنيفة ورواية ابن سبعة عن محمد ولم يربطوا به السير ليلا ونهارا لانهم جعلوا النهار والليل للصلوة واحدة ولو بسلك طريقا هي مسيرة ثلثة ايام وامكنه ان يصل اليها في يومين طريق اخرى قصر ثم قدروا ذلك بالغرم فقليل احد وعشرون فرسخا وقل ثمانية عشر وعليه الفتوى وقل خمسة عشر والى ثلثة ايام هب عثمان ابن عفان بن وابن مسعود وسويد بن غفلة والشعب بن النضر والثوري وابن جابر وابو قلابة وشريك بن عبد الله وسعيد بن جابر ومحمد بن سيرين وهور واية عن عبد الله بن عمرو عن مالك لا يقصر في اقل من ثمانية واربعين ميلا بالهاشمي وذلك ستة عشر فرسخا وهو قول احمد الخ ١٣

ابن عمر كان اذا خرج حاجا او معتمرا قصر الصلوة بذي الحليفة مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابيه انه ركب الى ريم فقصر الصلوة في مسيرة ذلك قال يحيى قال مالك وذلك نحو من اربعة برود مالك عن نافع عن سالم ابن عبد الله ان عبد الله بن عمر سركب الى ذات النضيب فقصر الصلوة في مسيرة ذلك قال يحيى قال مالك وبين ذات النضيب والمدينة اربعة برود مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يسافر الى خيبر فيقصر الصلوة مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ان عبد الله بن عمر كان يقصر الصلوة في مسيرة اليوم التام مالك عن نافع

عن ابن عمر كان اذا خرج حاجا او معتمرا قصر الصلوة بذي الحليفة مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابيه انه ركب الى ريم فقصر الصلوة في مسيرة ذلك قال يحيى قال مالك وذلك نحو من اربعة برود مالك عن نافع عن سالم ابن عبد الله ان عبد الله بن عمر سركب الى ذات النضيب فقصر الصلوة في مسيرة ذلك قال يحيى قال مالك وبين ذات النضيب والمدينة اربعة برود مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يسافر الى خيبر فيقصر الصلوة مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ان عبد الله بن عمر كان يقصر الصلوة في مسيرة اليوم التام مالك عن نافع

الحاشية المتعلقة بصيغة هذه له قول له ان عبد الله بن عمر كان اذا خرج حاجا او معتمرا قال الباقى خصما بالذكر لانها مما لا خلاف في القصر فيه الخ قل بل خصما بالذكر لانها كانت تقصر بذي الحليفة لا قبلها اذ اخرج للجم والعمره كما سيوفى قصر الصلوة بذي الحليفة احد الواقيت للجم قال ياقوت الحموي بالتصغير والفاء قرية بينها وبين المدينة ستة اميال اوسبعة وهو من مائة جشم بينهم وبين بني خفاجة من عقيل الخ قال ابو عمر كان ابن عمر يتبرك بالواضع المناثور بكل ما يمكنه لما علم انه صلى الله عليه وسلم قصر العصر بذي الحليفة حين خرج الى الحج فعل مثله واما اذا خرج ابن عمر في غير الحج والعمره يقصر اذ اخرج من بيوت المدينة كما رواه عنه نافع الخ فمختصرا فعلم بذلك ان قصر بذي الحليفة كان لله اتباعه صلى الله عليه وسلم لا لاجل انه لا يبيع القصر قبل ذلك ٢ له قول له انه ركب الى ريم بكسر الراء واسكان الفتحة اخره مع قاله الزرقاني وهو واد لمدينة قرب المدينة لهيب فيه ورفان له ذكر في المقازي وفي اشعارهم قيل على ثلثين ميلا من المدينة وفي رواية كيسان على اربعة برود وفي مصنف عبد الرزاق ثلثة برود الخ فقصر الصلوة في مسيرة ذلك

عن ابن عمر كان اذا خرج حاجا او معتمرا قصر الصلوة بذي الحليفة مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابيه انه ركب الى ريم فقصر الصلوة في مسيرة ذلك قال يحيى قال مالك وذلك نحو من اربعة برود مالك عن نافع عن سالم ابن عبد الله ان عبد الله بن عمر سركب الى ذات النضيب فقصر الصلوة في مسيرة ذلك قال يحيى قال مالك وبين ذات النضيب والمدينة اربعة برود مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يسافر الى خيبر فيقصر الصلوة مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ان عبد الله بن عمر كان يقصر الصلوة في مسيرة اليوم التام مالك عن نافع

ليس فيه دليل على اقل مقادير القصر وانما فيه بيان القصر في تلك المسافة وانما يفتقر كل انسان بما يشاء من ذلك ويختلف عباراتهم بعضهم يحد ما رواه بالمسافة وبعضهم بالزمان وبعضهم بالاميال والمرجح واحد قاله الباقى ويشكل على هذا الاثر ما ساقى من قصره الى خيبر ١٢ - له قول له قال مالك روى ذلك اى الرجم لحواى قريب من اربعة برود بينهم الموحدة جمع برود وسياق الكلام عليه اى من المدينة وروى عبد الرزاق عن مالك ثلثون ميلا من المدينة قال ابن عبد البر اراه ما رواه قال الباقى وما رواه جماعة رواية الموطا عن مالك اولى الخ لكن روى عقيل عن الزهرى عن سالم ان ريم من المدينة على نحو ثلثين ميلا نقله الباقى وجعل لوزقاني هذا قول الزهرى واصحابه بانه يحتمل ان ريم موضع مقسم كالانكليم فيكون تقدير مالك عند اخره وعقيل عند اوله الخ والاوجه ان يقال ان كليهما تقريبي ففيه لا يبعد مثل هذا الاختلاف واحسانه لا يليق بهذا المختصر واصل مذهب الحنفية انه لا اعتبار بالفراسخ وهو الصحيح لكن للتأخيرين افتوا على الفراسخ تسهيلا على الامم وفي المصنف النهائية الفتوى على ثمانية عشر فرسخا وفي المجتبى فتوى اكثر اثمة خوارزم على خمسة عشر فرسخا وفي الدر المختار مسيرة ثلثة ايام موليا لها من اقصر ايام السنة ولا يشترط سفر كل يوم بل الى الزوال ولا اعتبار بالفراسخ على المذهب قال ابن عابدين والفرسخ ثلثة اميال والميل اربعة الاف ذراع الخ قلت اختلفت المشايخ واهل الحساب في تقدير الميل لكنهم اتفقوا على انه ثلث الفرسخ والفرسخ ثلثة اميال والميل عند القدماء ثلثة الاف ذراع وعند المتأخرين اربعة الاف ذراع وهذا الاختلاف مبني على اختلاف واقم في مقدار الذراع فالقدماء قالوا انه اثنان وثلثون اصبع والمتأخرون قالوا اربع وعشرون اصبع والاصبع عند الكل ست شعيرات مضمومة البطون الى الظهور وكل شعيرة مقدار اربست شعور ومن ذنب الفرس التركي كذا في السعابة ٣ له قول له ان عبد الله بن عمر كان يقصر الصلوة في مسيرة اليوم التام مالك عن نافع

ما البر كما قال الأوزاعي جهو العلم لا يقصر عن الصلوة في أقل من أربعة برد وهو مسيرة يوم تمام بالسير القوي ومن احتاط فلم يقصر إلا في مسيرة ثلاثة أيام كاملة فآخذ بالوثق وبالله التوفيق انتهى قال ابن القاسم كان مالك يقول قبل اليوم يقصر الصلوة في مسيرة يوم وليلة ثم ترك ذلك وقال لا يقصر الصلوة إلا في مسيرة ثمانية وأربعين ميلاً كما قال ابن عباس في أربعة برد والبر في الأنوار السلطنة شروط القصر عند المالكية سبعة الدلائل يكون السفر طويلاً أربعة برد وأكثر والبريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال والميل ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع والذراع ستة وثلاثون أصبعاً والأصبع ست شعيرات وكل شعيرة ست شعرات من شعر البرد وهو البغل ثم ما ظهر من هذا القصر الكثير من مسافة القصر عملاً لا مثلاً الثلاثة سيما المالكية أكثر من المسافة التي عليها مائة وعشرون

إن مقدار الميل عند هرازي من المقدار الذي اختاره الحنفية كما ترى فتأمل قاستدل الحنفية في ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم يمسح المقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أياماً ولها قال في الهداية تمت الرخصة الجسر ومن خروجه عوم التقدير قال القاري في شرح الشكوة نقلاً عن ابن الهيثم مفعولاً الرخصة وهي مسير ثلاثة أيام جنس المسافرين لأن اللام في المسافر للاستغراق لعدم المعلوم المعين ومن ضرورة عموم الرخصة الجسدية أنه يمكن لكل مسافر من مسير ثلاثة أيام عموم التقدير بثلاثة أيام لكل مسافر فأصل أن كل مسافر يمسير ثلاثة أيام مفعولاً السفر الشرعي أقل من ذلك لثلاثة مسافر لا يمكنه المسير ثلاثة أيام وقد كان كل مسافر يمكنه ذلك ولأن الرخصة كانت متغنية بيقين فلا تثبت الإيقين ما هو سفر الشرع وهو فيها عيناً إذ لم يقل أحد ما أكثر منه ثم قال مالك العلماء حديث مسير المسافر ثلاثة أيام في حد الاستفاضة يجوز به نسخ الكتاب أن كان تعقيب اللطيف نسخاً ثم قلت بل هو بيان لجمال الكتاب وأيضاً استدلال الحنفية بحد يث على بن ربيعة الوالبي سألت عبد الله بن عمر بن عبد الله عن تقصير الصلوة فقال اتعرف السويدي وقال لا ولكن قد سمعت بها قال هي ثلث ليالي فواحد فأكبر خرجنا إليها قصرنا الصلوة رواه محمد بن الحسن في الآثار وأسنادهم جميعاً قاله النعماني فهذا النص في موضوع الخلاف إن الهداية عند ابن عمر هي ثلث ليالي فما ورد منه القصر في مواضع متفرقة يكون قصداً فيها إلى موضع هي ثلث ليالي وعن إبراهيم بن عبد الله قال سمعت سويد بن جفلة الجعفي يقول إذا سافرت ثلثاً فأقصر رواه محمد بن الحسن في الحجج وأسنادهم جميعاً قال النعماني ٢٠ قوله قال مالك لا يقصر الذي يريد السفر الصلوة منصوب على المفغولية حتى يخرج من بيوت القرية قال الزرقاني وهذا مذهبهم عليه ثم وفي الحاشية عن الحلبي وبه قال أبو حنيفة والشافعية والمجتهون وقال الشوكاني قال ابن المنذر لا يجوز على أن يريد السفر

أنه كان يسافر مع عبد الله بن عمر البريد فلا يقصر الصلوة ما لك أنه بلغه أن عبد الله بن عباس كان يقصر الصلوة في مثل ما بين مكة والطائف وفي مثل ما بين مكة وعسفان وفي مثل ما بين مكة وجدة قال يحيى قال مالك وذلك أربعة برد قال يحيى قال مالك وذلك أحب ما يقصر فيه الصلوة إلى قال يحيى قال مالك لا يقصر الذي يريد السفر الصلوة حتى يخرج من بيوت القرية ولا يتم حتى يدخل أول بيوت القرية أو يقارب ذلك قصراً المسافر إذا لم يجمع مكثاً

لله قوله كان يسافر مع عبد الله بن عمر البريد ونحوه السفر جازاً مع عبد الله بن عمر البريد قال في الفقه الرضا في قال ابن سيدي البريد فرحان وقيل ما بين كل منزلين برید وفي الجهرية البريد عربي والاعتبار بالفراخ عندنا هو الصميم ثم وفي الجمع عن الزمخشري البريد معرب بريد دم لأن يقال البريد كانت محذوفة الذا نأب كالعلامة لها ويسكن الراء تخفيفاً ثم سمي رسول بركبه بريد أو مسافة بين السكبين بريداً والسكة موضع كان يسكنه المرتبة من بيت أوقية أو رباط وكان يرتب في كل سكة يقال وبعد ما بينهما فرحان وقيل أربعة ثم وقال محمد البريد المرتبة الرسول وفرحان أو شاعراً ميلاً أو ما بين المنزلين ثم فلا يقصر الصلوة قال ابن عبد البر يختلف عن ابن عمر في أدنى ما يقصر إليه الصلوة واهم ما في ذلك عنه ما رواه ابنه سالم فمولاه نافع قال ورواية مالك هذه ترد

ما رواه حمار بن دينار عن ابن عمر أنهما سافرا من النهار فأقصر الصلوة ثم قلت أخيراً هذه الرواية ابن أبي شيبة في مصنفه والموجع من هذا عندنا ما يوافق قوله وهو الذي في مستدرك الحنفية ١٢ ٢٠ قوله أن عبد الله بن عباس قال ابن عبد البر وما رواه عن ابن عباس هذا معروف من نقل الثقات متصل الأسناد عنهم من وجوه ٢٠ قوله قال مالك وذلك أي المذكور من المسافة بين هذه الأماكن أربعة برد وقد تقدم بيانها والاختلاف في بيان المسافة بينها قال الباقي أكثر مالك من ذلك فاعل الصلوة لما لم يصح عنده في ذلك توقف عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يحيى قال مالك وذلك أي المذكور من كون المسافة البهية للقصر أربعة برد أحب ما يقصر بالمشقة الفوقية أو الحنفية على اختلاف النسخ التي متعلق بأحب فيه الصلوة إلى الموصول الصلوة قال ابن عبد

يقصر آخر عن جميع بيوت القرية التي يخرج منها واختلوا فيما قبل الخروج من البيوت فذهب الجمهور إلى أنه لا بد من مفارقة جميع البيوت وذهب بعض الكوفيين إلى أنه إذا أراد السفر بيعة ركعتين ولو كان في منزله ومنهم من قال إذا ذكب قصران شاء ورحم ابن المنذر الأول بأنهم اتفقوا على أنه يقصر إذا فرق البيوت واختلوا فيما قبل ذلك فعليه الإجماع على أصل ما كان عليه حتى يثبت أن له القصر ولا علمون النبي صلى الله عليه وسلم قصر في سفر من أسفاره إلا بعد خروجه من المدينة ثم وحكي الرافضيه وجهان اعتبارهما بوزن الدور ورحم الراصي هذا الوجه وفي المعنى لا يقطع ليس لمن نوى السفر حتى يخرج من بيوت مصر أو قرينة ١٢ ٢٠ قوله ولا يتم الصلوة حتى يدخل أول بيت من بيوت القرية أو يقارب أو يحيط ذي ذلك البيت وروى ابن عبد البر في الاستدكار مثله في الخروج والدخول معاً عن ابن عمر وعلى وغيرهما وقال وهو قول مالك والشافعية والحنفية والثوري والأوزاعي وأحمد بن حنبل وأهل الحديث انتهى ١٢ ٢٠ قوله في صلوة المسافرين الم في السفر المصرية ما لم يجمع والمال واحد يجمع بعضهم بينهم النوازل سكوت الجهم من اجتمع على الأمر عزروهم ويتعدى بنفسه كما ههنا وبعل قاله الزرقاني قال محمد الشيرازي الجهم تأليف للمتفرق والإجماع الاتفاق والعزم على الأمر اجتمع الأمر وعليه والأمر يجمع الم مكثاً قال الجهم المكث مثلثاً ومثلاً للثالب الجهم يقصر المسافر ما لم يعزم على اللبث قال ابن عبد البر لا أصل خلافاً فيمن سافر يقصر الصلوة أنه لا يبرمه أن يتم الصلوة في سفره إلا أن ينوي الإقامة في مكان من سفره ويجمع نيته على ذلك قال لتردى إجماع أهل العلم على أن المسافر إن يقصر ما لم يجمع إقامة وإن أتى عليه سنون ثم واختلوا هل العلم في المدة القادة أنوى المسافر أن يقيم فيها كونه الإقامة كسما في الباب الذي بعد ذلك إنشاء الله تعالى فالفرق بين هذه الترجمة والآلية كما يظهر من الروايات الواردة في البابين ونقصنا في إثبات أن الرجل لا يزال مسافراً ما لم يعزم على المكث مدة الإقامة وإن أقام مسنين وغرض الترجمة الثانية بيان المدة التي إذا نواها الرجل يصير مقيماً ١٢ -

في قوله ان لم ينفذ في الاقامة التي هي خمسة عشر يوما عند قصر الصلوة لانه في حكم المسافر الا ان يصليها مع الامام فيصليها
تامة باقتداء بصلوته **سنة قوله** انه سمع سعيد بن المسيب من كبار الثمانية قال من اجمع اى عزما اقامة اربع ليال وهو مسافر اتم
الصلوة اى اربع ركعات **سنة قوله** قال مالك وذلك اى قول سعيد احب ما سمعت في ذلك من الاقوال التي متعلق بها حب قلت تكن
يشكل عليه ما في الاستدكار قال وروى ابو بكر بن ابي شيبة ناعبدا لله بن ادريس عن داود بن ابي هند عن سعيد بن المسيب قال اذا اجمع
الرجل على اقامة خمس عشرة ليلة اتم الصلوة وهذا ايضا حديث صحيح الاسناد وعن سعيد
لم يبلغه من اثرى سعيد بن المسيب الا المذكور في المتن او بلغه كلاهما لكن المرجح عندنا **سنة قوله** هو ذلك لوجه من وجوه الترجيح
كما ان المرحوم عند الحنفية اثره الثاني واخرجه ابراهيم
شعبة عن سعيد بن المسيب اثرا ثانيا وهو انه قال
اذا اقيمت ثلثا فاتم الصلوة واختلف فقهاء الفصول
في مسئلة الباب كثيرا قال الزرقاني وبه اى باشر
الباب قال الشافعي وابو ثور ودود وجماعة وقال
الثوري وابو حنيفة واصحابه اذا نوى اقامة خمسة
عشر يوما اتم ودونها قصر الم قال ابن رشد في
البداية واما اختلافهم في الزمان الذي يجوز للسافر اقامته
فيه في بلدان بقصر فالأختلاف كثير الا ان الاشهر فيها هو
ما عليه فقهاء التصار وولهم في ذلك ثلاثة اقوال
احد ما ذهب مالك والشافعي انه اذا ازمع المسافر
على اقامة اربعة ايام اتم والثاني ما ذهب الى حنيفة و
الثوري انه اذا ازمع على اقامة خمسة عشر يوما اتم
والثالث ما ذهب الى ما رواه اذ ازمع على اكثر من
اربعة ايام اتم وسبب الاختلاف انه امر سكوت عنه
في الشرع والقياس على التقديرين ضعيف عند الجمهور لذلك
ارموا ذلك كله ان يستدلوا بما ذهبوا اليه من الاحوال التي
نفعت عنه عليه السلام انه اقام فيها مقصرا وانته
جعل لها حكم المسافر فالفرق الاول احتجوا بالمدح
بما روى انه عليه السلام اقام بمكة ثلثا يقصر في عمرته
والفرق الثاني احتجوا بما روى انه عليه السلام اقام
بمكة عام الفم مقصرا وذلك نحو من خمسة عشر يوما
والفرق الثالث احتجوا بامامه صلى الله عليه وسلم
في حجة بمكة مقصرا اربعة ايام وقد اقيمت المالكية
لمدحها انه عليه السلام عليه وسلم جعل لها جرم مقام
ثلاثة ايام بمكة بعد قضاء نسكه فدل هذا عندنا
على ان اقامة ثلثة ايام لم يثبت تسلب عن المقيم فيها
اسم السفر انتهى مختصرا قلت ومستدل الحنفية في ذلك
ما في البداهة قال ولما روى عن ابن عباس وابن
عمر انه قال اذا دخلت بلدة وانت مسافر وفي عزمتك
ان تقم بها خمسة عشر يوما فأكمل الصلوة وان كنت
لا تدري متى تطعن فاقصر وهذا باب لا يصل اليه
بالاجتهاد لانه من جملة المقادير ولا يظن بها التكلّم

ما اقامة بل لاجل انه لم ينفذ في الاقامة التي هي خمسة عشر يوما عند قصر الصلوة لانه في حكم المسافر الا ان يصليها مع الامام فيصليها
تامة باقتداء بصلوته **سنة قوله** انه سمع سعيد بن المسيب من كبار الثمانية قال من اجمع اى عزما اقامة اربع ليال وهو مسافر اتم
الصلوة اى اربع ركعات **سنة قوله** قال مالك وذلك اى قول سعيد احب ما سمعت في ذلك من الاقوال التي متعلق بها حب قلت تكن
يشكل عليه ما في الاستدكار قال وروى ابو بكر بن ابي شيبة ناعبدا لله بن ادريس عن داود بن ابي هند عن سعيد بن المسيب قال اذا اجمع
الرجل على اقامة خمس عشرة ليلة اتم الصلوة وهذا ايضا حديث صحيح الاسناد وعن سعيد
لم يبلغه من اثرى سعيد بن المسيب الا المذكور في المتن او بلغه كلاهما لكن المرجح عندنا **سنة قوله** هو ذلك لوجه من وجوه الترجيح
كما ان المرحوم عند الحنفية اثره الثاني واخرجه ابراهيم
شعبة عن سعيد بن المسيب اثرا ثانيا وهو انه قال
اذا اقيمت ثلثا فاتم الصلوة واختلف فقهاء الفصول
في مسئلة الباب كثيرا قال الزرقاني وبه اى باشر
الباب قال الشافعي وابو ثور ودود وجماعة وقال
الثوري وابو حنيفة واصحابه اذا نوى اقامة خمسة
عشر يوما اتم ودونها قصر الم قال ابن رشد في
البداية واما اختلافهم في الزمان الذي يجوز للسافر اقامته
فيه في بلدان بقصر فالأختلاف كثير الا ان الاشهر فيها هو
ما عليه فقهاء التصار وولهم في ذلك ثلاثة اقوال
احد ما ذهب مالك والشافعي انه اذا ازمع المسافر
على اقامة اربعة ايام اتم والثاني ما ذهب الى حنيفة و
الثوري انه اذا ازمع على اقامة خمسة عشر يوما اتم
والثالث ما ذهب الى ما رواه اذ ازمع على اكثر من
اربعة ايام اتم وسبب الاختلاف انه امر سكوت عنه
في الشرع والقياس على التقديرين ضعيف عند الجمهور لذلك
ارموا ذلك كله ان يستدلوا بما ذهبوا اليه من الاحوال التي
نفعت عنه عليه السلام انه اقام فيها مقصرا وانته
جعل لها حكم المسافر فالفرق الاول احتجوا بالمدح
بما روى انه عليه السلام اقام بمكة ثلثا يقصر في عمرته
والفرق الثاني احتجوا بما روى انه عليه السلام اقام
بمكة عام الفم مقصرا وذلك نحو من خمسة عشر يوما
والفرق الثالث احتجوا بامامه صلى الله عليه وسلم
في حجة بمكة مقصرا اربعة ايام وقد اقيمت المالكية
لمدحها انه عليه السلام عليه وسلم جعل لها جرم مقام
ثلاثة ايام بمكة بعد قضاء نسكه فدل هذا عندنا
على ان اقامة ثلثة ايام لم يثبت تسلب عن المقيم فيها
اسم السفر انتهى مختصرا قلت ومستدل الحنفية في ذلك
ما في البداهة قال ولما روى عن ابن عباس وابن
عمر انه قال اذا دخلت بلدة وانت مسافر وفي عزمتك
ان تقم بها خمسة عشر يوما فأكمل الصلوة وان كنت
لا تدري متى تطعن فاقصر وهذا باب لا يصل اليه
بالاجتهاد لانه من جملة المقادير ولا يظن بها التكلّم

جزا فاقالها هرايها قالوا ساء ما من رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ وبأثرهما استدلل صاحب الهداية اذ قال وهو لما شور عن ابن عباس وابن
عمر والاشرفي مثله كما تخبر قال الزيلعي اخرجه الطحاوي عنها قالوا اذا قدمت بلدة وانت مسافر وفي نفسك ان تقم خمسة عشر يوما واخرج محمد بن الحسن
في كتاب الآثار واخرج ابن ابي حنيفة ثمانية عشر يوما من مسلو عن مجاهد عن عبد الله بن عمر قال اذا كنت مسافرا فوطنت نفسك على اقامة خمسة عشر يوما فاتم
الصلوة وان كنت لا تدري فاقصر الصلوة انتهى قال النيهوي واستأذنه حسن قلت واخرج ابن ابي شيبة عن مجاهد قال ان ابن عمر كان اذا اجمع على
اقامة خمسة عشر يوما اتم الصلوة قال النيهوي استأذنه صحيح وعنه عن ابن عمر انه اذا اراد ان يقم بمكة خمسة عشر سرح ظهره وحمل اربع ارباه
محمد بن الحسن في كتاب الحج واستأذنه صحيح قاله النيهوي وعن سعيد بن المسيب قال اذا قدمت بلدة فاقمت خمسة عشر يوما فاتم الصلوة رواه
محمد بن الحسن في الحج واستأذنه صحيح قاله النيهوي **سنة قوله** سئل مالك عن صلوة الصلوة فقال يعمل مثل صلوة المقيم فيجبها الا ان يكون مسافرا
فقتصر اذ قال ابن عبد البر في الاستدكار لا اعلم خلافا بين العلماء في ذلك ومجال ان يصلي وهو مقيم الصلوة المقيم وان سافرا وسوف يره كان له حينئذ
حكم المسافر **سنة قوله** له صلوة المسافر اكان اماما او راءا ام هذه الترجمة تتناول مسئلتين اولها امامة المسافر للمقيمين وعلم الروايات
الواردة في الباب ان الامام ليس على ركعتين والمقيم يقم صلاتهم كاتما من ركعة وهذا اجماع كما سيحى والثانية ان يكون المسافر وراء اماما مقيم
وهذا يختلف بين الامم كما سيحى **سنة قوله** ان ابا عمر بن الخطاب كان اذا قدم مكة صلى بهم اى بابل مكة اماما لانه الخليفة والسلطان اخذ
بالامامة ركعتين قصر اتم يقول لهم يا اهل مكة اتوا صلوتكم واتمام اجماع كما صرح به جماعة قال ابن عبد البر لا خلاف عليه فيما بيننا ان المسافر اذا
يقم ركعتين وسلم فاقموا لانفسكم وقال الشوكاني جواز اثبات المقيم بالمسافر جميع عليه كما في البحر واختلف في العكس لم كما سيحى فانما قوم مسفر في
فكونهم مسافرا فركعتين وركب وهذا اتباع لفعله صلى الله عليه وسلم واخرج الترمذي وابو داود والبيهقي كما قاله الشوكاني عن عمر بن حصين قال شهدت

سنة قوله ان عبد الله بن عمر كان يقول في
صلوة المسافر يعني اقصر الصلوة ما لم اجمع
بضم الهزة مكثا يعني ما لم اتم المقام
فتمم ذلك وان حبسني اى منعتي ذلك
التردد اثنى عشرة ليلة او اكثر من
ذلك لان حكم السفر لم يقطع وتخصيص
الذكر لهذا العدد يظهر من قوله ابن عبد
البر في الاستدكار في ذكر الاحوال في مدة
الاقامة وههنا قول سادس روى عن ابن
عمر انه قال اذا اقام اثنى عشرة ليلة اتم
وان كان دون ذلك قصر وايدع الحديث
مالك هذا ثم قال وقد روى عن الازواجي
ايضا مثل ذلك ثم فعمل بهذا ذكر الاشخ

عشر ليلة سئل على قوله هذا مع ان المرفوع
عن ابن عمر انه قال من اجمع اقامة خمس
عشرة ليلة اتم كما ذكره ابن عبد البر عنه
وكذا ذكره الطحاوي وغيرهما واما ما كان
فالمقصود انه لا يكون مقيما ما لم يعزم
على قيام مدة الاقامة وان اقام مدة
الاقامة بدون العزم **سنة قوله** ان
ابن عمر اقام بمكة عشر ليال على ما تقدم من
انه لم يجمع الاقامة هذا هل تبين لي المصنف
ورأيه والا فالعروف عن ابن عمر ان
المسافر لا يجمع الا ان يجمع الاقامة خمس
عشرة ليلة كما تقدم فلهذا هذا قصره وفي
القياس عشر ليال لم يكن لاجل انه لم يعزم

م الاقامة بل لاجل انه لم ينفذ في الاقامة التي هي خمسة عشر يوما عند قصر الصلوة لانه في حكم المسافر الا ان يصليها مع الامام فيصليها
تامة باقتداء بصلوته **سنة قوله** انه سمع سعيد بن المسيب من كبار الثمانية قال من اجمع اى عزما اقامة اربع ليال وهو مسافر اتم
الصلوة اى اربع ركعات **سنة قوله** قال مالك وذلك اى قول سعيد احب ما سمعت في ذلك من الاقوال التي متعلق بها حب قلت تكن
يشكل عليه ما في الاستدكار قال وروى ابو بكر بن ابي شيبة ناعبدا لله بن ادريس عن داود بن ابي هند عن سعيد بن المسيب قال اذا اجمع
الرجل على اقامة خمس عشرة ليلة اتم الصلوة وهذا ايضا حديث صحيح الاسناد وعن سعيد
لم يبلغه من اثرى سعيد بن المسيب الا المذكور في المتن او بلغه كلاهما لكن المرجح عندنا **سنة قوله** هو ذلك لوجه من وجوه الترجيح
كما ان المرحوم عند الحنفية اثره الثاني واخرجه ابراهيم
شعبة عن سعيد بن المسيب اثرا ثانيا وهو انه قال
اذا اقيمت ثلثا فاتم الصلوة واختلف فقهاء الفصول
في مسئلة الباب كثيرا قال الزرقاني وبه اى باشر
الباب قال الشافعي وابو ثور ودود وجماعة وقال
الثوري وابو حنيفة واصحابه اذا نوى اقامة خمسة
عشر يوما اتم ودونها قصر الم قال ابن رشد في
البداية واما اختلافهم في الزمان الذي يجوز للسافر اقامته
فيه في بلدان بقصر فالأختلاف كثير الا ان الاشهر فيها هو
ما عليه فقهاء التصار وولهم في ذلك ثلاثة اقوال
احد ما ذهب مالك والشافعي انه اذا ازمع المسافر
على اقامة اربعة ايام اتم والثاني ما ذهب الى حنيفة و
الثوري انه اذا ازمع على اقامة خمسة عشر يوما اتم
والثالث ما ذهب الى ما رواه اذ ازمع على اكثر من
اربعة ايام اتم وسبب الاختلاف انه امر سكوت عنه
في الشرع والقياس على التقديرين ضعيف عند الجمهور لذلك
ارموا ذلك كله ان يستدلوا بما ذهبوا اليه من الاحوال التي
نفعت عنه عليه السلام انه اقام فيها مقصرا وانته
جعل لها حكم المسافر فالفرق الاول احتجوا بالمدح
بما روى انه عليه السلام اقام بمكة ثلثا يقصر في عمرته
والفرق الثاني احتجوا بما روى انه عليه السلام اقام
بمكة عام الفم مقصرا وذلك نحو من خمسة عشر يوما
والفرق الثالث احتجوا بامامه صلى الله عليه وسلم
في حجة بمكة مقصرا اربعة ايام وقد اقيمت المالكية
لمدحها انه عليه السلام عليه وسلم جعل لها جرم مقام
ثلاثة ايام بمكة بعد قضاء نسكه فدل هذا عندنا
على ان اقامة ثلثة ايام لم يثبت تسلب عن المقيم فيها
اسم السفر انتهى مختصرا قلت ومستدل الحنفية في ذلك
ما في البداهة قال ولما روى عن ابن عباس وابن
عمر انه قال اذا دخلت بلدة وانت مسافر وفي عزمتك
ان تقم بها خمسة عشر يوما فأكمل الصلوة وان كنت
لا تدري متى تطعن فاقصر وهذا باب لا يصل اليه
بالاجتهاد لانه من جملة المقادير ولا يظن بها التكلّم

فكونهم مسافرا فركعتين وركب وهذا اتباع لفعله صلى الله عليه وسلم واخرج الترمذي وابو داود والبيهقي كما قاله الشوكاني عن عمر بن حصين قال شهدت

ما أكل من عهد النبي صلى الله عليه وسلم ذكره ابن حبان في الصحابة ثم في التابعين وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من المكين التابعين كان من يقوى امر عبد الله بن الزبير فقال له ابن الزبير قد أدت لك واقتلتك بيعتي فأبى حتى قتل معه سبعة وهو متعلق باستار الكعبة فصله ابن عمر لما سأله عن ركعتين تكونه مسأله ثم انصرف وسلم من الصلوة فقمنا فأممنا **سكته** قول له انه لم يكن يصلي مع صلوة الفريضة في السفر شيئاً من النوافل قبلها أي الفريضة ولا بعد ما لان السفر روى فيه التحفيف حتى قصرت الفريضة فالنوافل والى بالتحفيف وظاهر لفظ مسلم في الحديث الطويل عن ابن عمر وفيه فرأى ناساً قايماً فقال ما يصنع هؤلاء قلت ليسبحون قال لو كنت مسجداً لأممت صلواتي بالحديث يدل على كراهة التغفل قال ابن العربي اجمع الناس على ان النافلة في السفر جائزة فانها موقوفة على اختيار العبد ونظروا لنفسه ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه فعل في السفرها را في مسيرته وحديث البراء ميمون الفقلت لكنه ثابت بن سير حديث البراء ايضاً لما سألني فقال وقال النوى ياتفق العلماء على استحباب النوافل المطلقة في السفر واختلفوا في استحباب النوافل الرابطة فتركها ابن عمر واخرون واستحبها الشافعي والجمهور والحكم قال البايع واكثر العلماء على جواز تغفل المسافر بالليل والنهار على راحلته وعلى الارض وبه قال مالك والشافعي والحنابلة وابن حنبل وغيرهم الحزم قال الصبي قال الترمذي اختلاف اهل العلم بعد النبي صلى الله عليه وسلم فرأى بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان يتطوعوا في السفر وبه يقول احمد واسحق ولم يوطأ نعمة من اهل العلم ان يصلي قبلها ولا بعدها ومعنى من لم يتطوع في السفر قبول الرخصة ومن تطوع فله في ذلك فضل كشر وقول اكثر اهل العلم بخلاف التطوع في السفر وقال السرخسي في المبسوط والمرغيناني لا قصر في السنن وتكلموا في الافضل قبل الترك ترخيصاً وقيل الفعل تقريباً وقال الهندواني الفعل افضل في حال التزول والترك في حال السير وقال هشام رأيت محمد بن كثير لا يتطوع في السفر قبل الظهر ولا بعد ما ولا بدع ركعتي الظهر والمغرب وما رأيت به يتطوع قبل العصر ولا قبل العشاء ولا يصلي العشاء ثم يوتر الخ قلت وسياً في عن كل الشيوخ عبد الله في الالتجاء ان المختار عندنا هو ما قاله الهندواني وفي الكبرى هو اعدل الاقوال ونحوه في الدر المختار اذ قال ويأتي المسافر بالسنن ان كان في حال امن وقرار والا بان كان في خوف وفرازاى سيرا لا يأتي بها هو المختار الخ الامن جوف الليل فانه كان يصلي على الارض وعلى راحلته وتقدم عن البايع جوازه عن الامامة الاربعة والجمهور حيث توجهت به راحلته الى القبلة لو غيرها وسياً في الكلام عليه من انه

١٣٣

مالك عن زيد بن اسلم عن ابيه عن عمر بن الخطاب مثل ذلك مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يصلي وراء الامام بمقارباً فاذا صلى لنفسه صلى ركعتين مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان انه قال سجد عبد الله بن عمر يعود عبد الله بن صفوان فصله لنا ركعتين ثم انصرف فقمنا فأممنا صلوة النافلة في السفر بالنهار والصلوة على الدابة مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه لم يكن يصلي مع صلوة الفريضة في السفر شيئاً قبلها ولا بعد ما الا من جوف الليل فانه كان يصلي على الارض وعلى راحلته حيث توجهت به مالك انه بلغه ان القاسم بن محمد وعروة بن الزبير وابا بكر بن عبد الرحمن كانوا يتنفلون في السفر قال يحيى شمس مالك عن النافلة في السفر فقال لا بأس بذلك بالليل والنهار وقد بلغني ان بعض اهل العلم كان يفعل ذلك

<p>له قوله ان عبد الله بن عمر كان يصلي وراء الامام يعني اربعاً لوجوب متابعة الامام وترك الخلاف معه قال ابن عبد البر في الاستبصار اختلفوا في المسافر يصلي وراءه مقيم فقال مالك واحكامه اذ امر يدرك معه ركعة تامة صلى ركعتين فأت أدرك معه ركعة يسجد فيها على اربعاً وذكر الحاكم ان ابا حنيفة وابا يوسف ومحمد قالوا يصلي صلوة المقيم وان أدركه في النفل وهو قول الثوري والشافعي الخ فاذا صلى لنفسه منفرداً ركعتين لانهما وظيفة</p>	<p>المسافر ويشكل هذا الاثر على مذهبي المالكية اذ قال البايع وحكم جميع الحاميين بقصرهما جميعاً غير اهلها وكذلك عرفة على المكي القصير يعني وعرفة وان لم يكن بيته وبينهما ما تقصر في مثله الصلوة لثلاثة معان الخ ثم ذكر الوجوه وحاصلها ان شدة الانتقالات في هذه المواضع جعلت بمنزلة السفر سكته قوله انه قال جاء عبد الله بن عمر يعود من العبادة عبد الله بن صفوان بن امية بن خلف الخ</p>
---	--

هل يجب استقبال القبلة في القرية ام لا لكن ما يجب التنبيه عليه ان قوله حيث توجهت به قيد احتراز لا يجوز الصلوة على الدابة الامم حيث توجهت به فلو صلى احد مقولاً لا يجوز وقال في الدر المختار من فروع الحنفية وينتقل المقيم راكياً خارج المصر مؤمناً الى اى جهة توجهت دابته قال ابن عابدين فلو صلى الى غير جهة توجهت به دابته لا يجوز لعدم ملازمة الله الخ وقال ابن قدامة في المغني حيث كانت وجهته فان عدل عنها نظرت فان كان عدوله الى جهة الكعبة جاز لانها الاصل وانما جاز تركها للعدول اذا عدل اليها الى بالاهل وان عدل الى غير ما عدل اشدت صلواته لانه ترك قبلته عند الخ مالك انه بلغه ان القاسم بن محمد بن ابى بكر الصديق وعروة بن الزبير بن العوام وابا بكر بن عبد الرحمن والثلاثة من الفقهاء تقدم ذكر الاولين والثالث هو ابو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام من المغيرة الخزرجي احد الفقهاء السبعة قيل اسمه يحيى وقيل اسمه ابو بكر وكندبه ابو عبد الرحمن والصحيح ان كندبه واسمه واحد ولد في خلافة عمر رضى واستشهد يوم الجمل يقال له راحب قرش لكثرة صلواته وكان مكفوفاً اختلف في موته من مستندها الى ستمائة **سكته** قوله كانوا يتنفلون في السفر والظاهر يعبر بالليل والنهار **سكته** قوله وسئل مالك عن جواز النافلة في السفر فقال الامام لا بأس بذلك بالليل والنهار وقد بلغني ان بعض اهل العلم كما تقدم عن بعضهم وسياً في عن فيهم قال ابن عبد البر وفي قوله بعض اهل العلم إشارة الى ان بعضهم لا يفعل ذلك كان يفعل ذلك أي التغفل بالليل والنهار **سكته**

هم الثاني ويظهر من صنيع البخاري انه جمع بالفرق بين الروايت البعدية وغيرها واختار الحافظ في الفقه هذا الجمع وما احسن هذا الو
لا احاديث ابن عمر بنسفة في اثبات الروايت البعدية فقد اخبر الترمذي عن عطية عن ابن عمر بن قال صليت مع النبي صلى الله عليه و
سلم الظهر في السفر ركعتين وبعد ما ركعتين وحسنه الترمذي وروى ايضا عن عطية وناقم عن ابن عمر قال صليت مع النبي صلى الله عليه و
وسلم في الحضر والسفر ركعتين فصليت معه في الحضر الظهر اربعا وبعد ما ركعتين وصليت معه في السفر الظهر ركعتين وبعد ما ركعتين و
العصر ركعتين ولم يصل بعد ما شبرا والمغرب في الحضر والسفر سواء تلك ركعات و
اختاره شيخنا مشائنا الشافعي عبد الغني في الاختصار اذ قال قال العيني فيعمل حديث (١٣٢) النسخ على الغالب من احواله وما

مالك قال بلغني عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يرى
ابنه عبيد الله بن عبد الله يتنفل في السفر فلا يترك ذلك
عليه مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن ابي الجحباب
سعيد بن يسار عن عبد الله بن عمر انه قال رأيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو على حمار وهو متوجه الى
خيبر مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحلته في
السفر حيثما توجهت به قال عبد الله بن دينار وكان عبد
الله بن عمر يفعل ذلك مالك عن يحيى بن سعيد انه
قال رأيت انس بن مالك في سفر وهو يصلي على حمار وهو
متوجه الى غير القبلة يركع ويسجد ايها من غير ان يضع
وجهه على شيء

رواه الترمذي على انه فعله في بعض الاوقات لبيان
الاستقباب الخ والوجه ان يعمل حديث النفي على
حالة السير وحديث الثبوت على حالة القرا كما هو
المختار من مذهبنا انتهى قلت ويمكن الجمع بان
يعمل النسخ على الصلوة في الارض والاثبات على الدابة
راكبا فانه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
كان ينزل للمكتوبة ويتطوع على بعيره ثم رأيت
ان الحافظ يحكي هذا الجمع عن ابن بطال فهذا حسن
عندي من الكل فله الحمد والمبنة **اسك قول**
انه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي
قال ابن عبد البر لم يذكر مالك التطوع فيه وذكره
جماعة مداه في الاستدكار وهو على حمار قالوا لم
يتابع عمر على لفظ حمار وانا المعروف المحفوظ في
حديث ابن عمر على راحلته كما قاله النسائي وغيره
لكن له شاهد عن يحيى بن سعيد عن انس انه رأى
النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على حمار وهو ذاهب
الى خيبر رواه السراج باسناد حسن قال النووي
قال الدارقطني وغيره هذا غلط من عمرو بن يحيى و
المعروف في صلواته صلى الله عليه وسلم على راحلته

ما يصنع هؤلاء قلت ليسبون قال لو
كنت مسجوا لاقمت صلوتي صحبت
رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان
لا يزيد في السفر على ركعتين وصحبت
ابا بكر وعمر وعثمان كذلك واخرج
البخاري منه المرفوع واخرج ايضا
سأفرا بن عمر بن فقال صحبت النبي صلى
الله عليه وسلم فلم اراه يسجد في السفر
وقال الله تعالى جل ذكره لقد كان لكم
في رسول الله اسوة حسنة ويمكن الجمع
بينهما بتقديم في كلام الحافظان مذهب
ابن عمر الفرق بين الروايت والاطلاق
فيمكن الانكار على الاول والاثبات

له قوله ان عبد الله بن عمر كان يرى
ابنه عبيد الله بن عمر العيين المهمة ابن عبد
الله يتنفل في السفر فلا يترك ذلك عليه
بطاهره يشك ما تقدم من انكاره على
المتنفلين وتوضيح الاشكال ان اشتر
الباب من عمر في انه لا يترك على ابنه في
التنفل في السفر واوضح منه ما سألني
منه روي نفسه انه يتطوع في السفر على
راحلته واخرج مسلم عن حفص بن
عاصم صحبت ابن عمر في طريق مكة
فصلى لنا الظهر ركعتين ثم اقبل واقلنا
معه حتى جاء رحله جلسنا معه فقامت
منه التفاتة فرأى ناسا قايما فقال

او على البعير والصواب ان الصلوة على الحمار فعل
انس كما ذكره مسلم ولذا لم يذكر البخاري حديث
عمر وهذا كلام الدارقطني ومتابعيه وفي الحكم
بتعليق رواية عمر نظرا لانه ثقة تفعل شيئا محتملا
فعله كان الحمار مرة والبعير مرة او مرات لكن قد يقال
انه شاذ فانه يخالف رواية الجمهور في البعير والراحلة
والشاذ مردود والمروءات خبير بان حكم الشاذ مشكوك
بعد ان اقر بنفسه ان لا يخالف بينهما قال ابن عبد البر
انما انكر العلماء لفظ الحمار ون المعنى قال المعنى فيه
اشارة الى انه لا يشترط ان تكون الدابة طاهرة الفضل
لكن يشترط ان لا يمس الراكب ما كان غير طاهر
منها وتنبه على طهارة عرق الحمار وكان الاجل ان
يكون عرقه كحبه لانه متولد منه ولكن خسر
بطهارته لركوب النبي صلى الله عليه وسلم اياه و

عن هذا اقل احصا بنا كان ينبغي ان يكون عرق الحمار مشكوكا لان عرق كل شيء يمتزج بسوره لكن لما ركبه النبي صلى الله عليه وسلم ومعورريا
والحمار الحجاز والتحل ثقل النبوة حكم بطهارته **اسك قول** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحلته وهي الناقة التي تصلي
لان ترحل ويقال لكل مركب ذكر اكان او انثى والتله للمبالغة فتم الرجائي وقال الزهري هو المركب الغيب ذكر اكان او انثى والهله للمبالغة
في السفر حيثما توجهت به يعني ولولا غير القبلة قال النابج ظاهرا لاخص فريضة من نافلة غير انه قد علم بالاجماع المنع من صلوة الفرض على
غير الارض لغرض من روجب حله على الناقة قلت بل هو معرج في رواية البخاري بسنده الى ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد
على الراحلة قبل اي وجه توجه ويوتر عليها غير انه لا يصلي عليها المكتوبة فهذا او امثال نص في ان المراد بالصلوة التطوع وسيأتي الكلام عليها
في اخر الحديث قال عبيد الله بن دينار وكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك عقب الموقف بالرفوع بها نال استمرار العمل والجمهور على اباحته في كل
سفر قصير كان او طويلا وخصه مالك بسفر القصر لان الروايات وردت فيه **اسك قول** انه قال رأيت انس بن مالك في السفر بالتعرف في
النسخ المصوبة والتكثير في الرميدية وهو يصلي التطوع على حمار قال ابن بطال لا فرق بين التنفل في السفر على الحمار والبغل وغيرها ويجوز له
امساك عنانها وتحريك رجله الا انه لا يتكلم ولا يلتفت ولا يسجد على قبروس موحه بل يكون السجود اخفض من الركوع وهذا راحة من الله تعالى
على عباده كذا في العيني وهو متوجه الى غير القبلة وتقدم انه يجب صوب سفره يركع ويسجد ايماء لكل منهما ويجعل السجود اخفض من الركوع قال الحافظ
في الفقه الحجاز للركوع والسجود لمن لم يتمكن من ذلك ولهذا قال الجمهور روي اشهب عن مالك ان الذي يصلي على الدابة لا يسجد بل يمشي الى ان يركع غير انهم
وجهه من حق من البروة وغيره زاد الشافعيان عن ابن سيرين عن انس قال لولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله لم افعله وهذه الاحاديث

والحمار الحجاز والتحل ثقل النبوة حكم بطهارته

من الخشية المذكورة، السأ من أنها بدعة صم هذا من رواية عروة عن ابن عمر وسئل انس بن مالك عن صلوة الضحى فقال الصلوات خمس و
عن أبي بكر انه رأى ناساً يصلون الضحى فقال ما صلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عامة اصحابه الخ قلت وروى ابن القيم احاديث الترك
وبسط الكلام على الروايات المتضمنة بصلوة الضحى وحكى القارى قولاً اخر بكراعاة تركها قلت والاشية الاربع على استحبابها كما بسط في
فروعهم الا ان المروى عند متأخرى الحنابلة من روايتي الامام عديم المداومة ١٢ **سنة قوله** ثمانى ركعات بكسر النون وفتح الياء مفتوح
عنه متفقاً في ثوب واحد وفي رواية عبد الرحمن بن ابي ليلى عن ام هانئ فلم يرصل صلوة قط اخف منها فبراهه صلى الله عليه وسلم يوم
الركوع والسيود نسبها في جميع الفوائد ١٣٥ الى الستة قال العيني استدلل به على استحباب التخصيف فيها ورد بان التخصيف فيها كان

لاجل اشتغاله صلى الله عليه وسلم بمهمات الفقه من
مجيئته الى المسجد وخطبته وقد روى ابن ابي شيبة
في مصنفه من حديث حذيفة انه صلى الله عليه و
سلم صلى الضحى ثمانى ركعات طول فبين ان اخروا ١٢
سنة قوله اخبره اى سالما انه سمع ام هانئ بنت عم
النخع صلى الله عليه وسلم الى طالب تقول ذهبت
بصبيخة المتكلم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عام الفقه في رمضان سنة ثمان كما تقدم ١٢ **سنة**
قوله فوجدته يغتسل وفاضلة ابنته صلى الله عليه وسلم تستر
وتبثوب وفيه ستر لها عند الاغتسال وذلك مباح
وتقدم عن رواية ابن خزيمة ان ابا ذر ستره ويحتمل
ان احد هاستره في ابتداء الغسل والاخرى اشارت قاله
الحافظ في الفقه قلت او يقال ان فاطمة كانت تستره
عنه الله عليه وسلم من ناحية ابا ذر من اخبر هذا
اذنهم الروايات والافانث خير بان ما اتفق عليه
الاصول اولى قالت ام هانئ فسلت عليه فقال بعدد
السلام ولم تذكره للعلم به قال ابو عمر فيه جواز السلام
على من يغتسل ورده عليه الخ قلت بشرط ان لا يكون
عرياناً والا فالسلام على مكشوف عورة تركه كما صرح في
الدر المختار من هذه يدل على ان الستركان كثيراً وعلم
انها امرأة واحتج به من رد شهادة الاعشى لانه صلى الله
عليه وسلم لم يميز صوت ام هانئ مع علم بها ومعرفته
اياها فقلت انا ام هانئ بنت ابي طالب زادت الكنية
ايضاحاً للجواب فقال صلى الله عليه وسلم مرحباً بام هانئ
بماء البحر عند الاكثر وفي بعضها بماء الداء اى لقيت
رجلاً وسعة قاله الاصمعي وقال الغراء نصيب على
المصدر وفيه معنى الداء عاء بالرجب والسعة وقيل
هو مقعول به اى لقيت سعة قاله العيني كذا في الفقه
الرجحان فلما فرغ من غسله بضم الغين قام فصلى ثمانى
ركعات بكسر النون وفتح الياء حال كونها طائفة
نصلي الحال من الضمير الذي في صلة في ثوب واحد زاد
كرب عن ام هانئ يسلم من كل ركعتين اخرجه ابن

صلوة الضحى مالك عن موسى بن ميسرة عن ابي مرة مولى
عقيل بن ابي طالب ان ام هانئ بنت ابي طالب اخبرته ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى عام الفقه ثمانى ركعات ملتجئاً
في ثوب واحد مالك عن ابي الزبير مولى عمر بن عبد الله ان ابا
مرة مولى عقيل بن ابي طالب اخبره ان سمع ام هانئ بنت ابي
طالب تقول ذهبت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفقه
فوجدته يغتسل وفاضلة ابنته تستره بثوب قالت فسلت عليه
فقال من هذه فقلت ام هانئ بنت ابي طالب فقال **مترجماً**
بام هانئ فلما فرغ من غسله قام فصلى ثمانى ركعات ملتجئاً في
ثوب واحد ثم انصرف فقلت يا رسول الله زعم ابن امي علي انه
قاتل رجلاً اجرتة فلان بن هبيرة قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم قد اجرتنا من اجرت يا ام هانئ قالت ام هانئ وذلك ضحى

<p>سنة قوله صلوة الضحى قال القارى قيل التقدم بصلوة وقت الضحى والظاهر ان الاضافة بمعنى في كصلوة الليل وصلوة الزهار فلا حاجة الى القول بالحدف وقيل من باب اضافة المسبب الى السبب كصلوة الظهر الخ وهي بالضم والقصر فوق الضخوة وهي ارتقاء اول النهار والضماء بالفتح وللد هواز اعلت الشمس الى ربع السماء فما بعد قاله العيني قاله الحافظ في الفقه جمع ابن القيم في الهدى الاقوال في صلوة الضحى فبلغت سنة الاول مستقيمة واختلف في عدد هانئ كماً سياً في قريباً والثاني لا تشترط السبب لما انه صلى الله عليه وسلم لم</p>	<p>يفعلها الا بسبب وانفق وقوعها في وقت الضحى الثالث لا تسحب اصلاً وصم عن عبد الرحمن بن عوف انه لم يصلها وكذا لك ابن مسعود الرازي يستحب فعلها تارة و تركها تارة بحيث لا يواظب عليها وهذه احدى الروايتين عن احمد لرواية ابي سعيد كان النبي صلى الله عليه وسلم يصل الضحى حتى تقول لا يدعها ويدعها حتى تقول لا يصلها اخرجه الحاكم عن تكملة كان ابن عباس يصلها عشراً وبعدها عشراً و قال الثوري عن منصور كانوا يكرهون ان يحافظوا عليها كالمكتوبة الخ ماس تسحب المواظبة عليها في البيوت لاف</p>
---	--

خزيمة وفيه رد على من تمسك به على ثمانى ركعات موصولة قاله الحافظ في الفقه قلت حديث كريب اخرجه ابو داود وايضاً قال العيني استدلل
صحيحه على شرط البخارى ثم انصرف من صلوته وفي تأخيرها سوال حاجتها حتى قضى صلوته جميل ادب وحسن تناول فقلت يا رسول الله
زعم اى قال واساد ابن امي قال العيني وفي رواية الحموي ابن ابي ولا تقاوت في المقصود لانها اخذت على رة من الاب والامر الخ قلت لكن الشهادة
في الروايتين اى عن ابي طالب وهي شقيقة امها فاطمة بنت اسد وتخص الامم بالذكور في محل الاستعطف ١٢ **سنة قوله** انه قاتل
بصبيخة اسم الفاعل وفيه اطلاق اسم الفاعل على من عزم على التماس باللفعل رجلاً منصوب بقوله قاتل وسيأتي بيان انه اجرتة بل
اى امنته فلان بالرفع على تقدير هو وبالنصب بدل من رجلاً او من الضمير المنصوب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اجرتنا
من اجرت بكسر التاء اى امننا من امننا يا ام هانئ وفيه جواز امان المرأة وان لم تقاتل وبه قال الجمهور منهم الاثنية الاربعة وقال
ابن الماجشون ان اجازة الامام جاز ولا رد لقوله صلى الله عليه وسلم اجرتنا من اجرت واما الجمهور يانه قال ذلك تكميلاً للكلال وتطويماً
لقلها او يؤيد ما ورد في بعض الفاظ الرواية ليس له ذلك قد اجرتنا من اجرت ويؤيد حديث يسم بدنتهم ادناهم وحكى ابن المنذر الاجماع على جواز تميز المرأة
الا ابن الماجشون وحكى عن مخنون ايضاً قال العيني على هذا اجاعة الفقهاء بالبحار والعراق منهم مالك وابو حنيفة والشافعي واحمد وابو ثور واسحق
هو قول الثوري والاذاعي وشذ عبد الملك بن الماجشون ومخنون عن الجماعة فقال امان المرأة موقوف على اجازة الامام وقد اجازت زينة بنت
رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا العاص بن الربيع الخ وذلك في الصلوة او الوقت ضحى استدلل بهما من ذهب الى استحباب صلوة الضحى ومن انكرها قال
لا دلالة فيه لانها اخبرت عن الوقت وقالوا انما هي سنة الفقه ويؤيد ما في رواية لمسلم عن ام هانئ لم يعملها قبل ولا بعد وقد صلاها خالد بن الوليد في بعض

مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة
 زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت ما رأيت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يصلي سبحة الضحى قط والى لاسبوحها
 وان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدع العمل بالشيء
 وهو يحب ان يعمل به خشية ان يعمل به الناس فيفرض
 عليهم مالك عن زيد بن اسلم عن عائشة ام المؤمنين
 انها كانت تصلي الضحى ثمانى ركعات ثم تقول لو نشرني اوراق
 ما تركتهن جامع سبحة الضحى مالك عن اسحاق بن
 عبد الله بن ابي طلحة عن انس بن مالك ان جدته مليكة
 دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام فاكل منه ثم
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قوموا فلا يصلي لكم قال
 انس فمضت الى حصير لنا قدام سور من طول ما ليس فضحة بماء

له قوله انها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي سبعة بغير السنين وسكون الموحدة اى نافلة الضحى قط تأكيد للنفى اى اهدا قال الحافظ فيه دليل على ضعف ما روى ان صلوة الضحى كانت واجبة عليه صلى الله عليه وسلم وعد ما لذلك العلماء من خصايتها ولم يثبت ذلك في خبر صحيح والى الاسبرها كتب فى الحاشية عن المعلى كذا رواية يجهل من التسييم ولغيرها من الاستصحاب الخ وان بكسر فسكون مخففة من الثقيلة اى وانه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدع يغف الزام اى يترك العمل بالشق وهو اى الحال انه يجب ان يعمل

متعاذ بن انس والناس بن سمعان وأبو بكر وأبو موسى
الطائفي هديت أنس عند الترمذي وابن ماجة مرفوعاً
من صل الضحى عشرة ركعة بنى الله له قعراً من
ذهب في الجنة وحديث ابن هرييرة عند مسلم وأصافى
خليل بثلاث الحديث وحديث نعيم بن هار عن أبي إدريس
والنسائي في الكبرى مرفوعاً يقول نبارك وتعالى يا ابن
آدم لا تجزع في من أربع ركعات في أول النهار أكفك ما
قال النووي في شرح مسلم وأصح عن ابن عمر أنه قال في
الضحى هي بدعة محمول على أن صلواتها في المسجد والتظاهر
بها كما كانوا يفعلونها بدعة لأن أصلها في البيوت
نذمة قلت هو المتعين كيف وتقدم عن ابن عمر مرفوعاً
الترغيب لهما والروايات في الباب كثيرة غير ما ذكرته
ذكرها الشوكاني في مشرح الاحكام وفيه هم ومن أمعن
النظر في الروايات المذكورة جزم بأنها تضمن الصلوة
مع الاشراف والضحى سيما الروايات التي وردت فيها
الترغيب لاربع ركعات في أول النهار فاتها أوفق
بالاشراف وكذلك الروايات التي فيها يصيح على سلامه
بني أو مصدقة فإن المناسب لاداء الحق أن يصلبها
صباحاً والضحى المستحب لهما أربع النهار حين وضعت
الفصل وحديث أنس وعلى المذكوران في أول الباب
نصان في صلوة الاشراف ١٢ **سنة قوله** جامع بسبعة
الضحى غرض الترجمة على الظاهرة كثر الروايات المتضمنة
لنوافل المطلقة وقت الضحى فالفرق بين هذه الترجمة
وبين ما تقدم ظاهره الغرض من الاولى بيان
الصلوة الخصوصة المعروفة بصلوة الضحى وهذه
مطلق النوافل في وقت الضحى وهذا الفرق واضح عند
والمحتمل ايضا ان يكون الغرض من هذه الترجمة بيان
الاحكام المتفرقة لصلوة الضحى المعروفة من جواز
جماعتها وبيان وقتها المختار وهو شدة النهار فيكون
تقدير العبارة على الاول جامع السبعة وقت الضحى و
على الثاني جامع الاحكام بسبعة الضحى ١٢ **سنة قوله**
دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعامي
احبل طعام صنعته فاكل منه رسول الله صلى الله

عليه وسلم فيه اجابة الدعوة وان لم تكن ولية عرس والاكل من طعامها وفيه الضمان من دعى الى وليمة او ضيافة فلا يأكل جميع ما تقدم بل يبقى منه ويدل عليه من التبعيض فانه اذا اكل الجميع توهم صاحب المنزل انه لم يشبع منه ولم يكنه فعل هذا اسم الاناء مخصوص لغیر الضيف قاله ابن رسلان قال ابن عبد البر زاد ابراهيم وغيره واكلت معه قال الحافظ وهو مشعربان محبته كان لذلك لا يصلح بهم ليقتدوا وامكان صلواته محط كما في قصة عتيان وهذا هو السرقى كونه يد اى قصة عتيان بالصلوة قبل الطعام ولهنابا الطعام قبل الصلوة فبما صلى الله عليه وسلم في كل منهما بأصل ما دعى لاجله ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قوموا فلا تمل بكسر اللام وضم الهمزة وفتح الياء منصوب بلام كى وفي رواية يسكنون الياء تخفيفا او يجعل اللام لامرو ويقيت الياء لقراءة من يتقى ويصبر اجراء المعتل مجرى الصحيح وفي رواية مجتذ الياء فلام الامر طاء هرو قيل غير ذلك لكم اى انكم فلام للتعليل اى لاجلكم وليس المراد الاصل لتعليمكم وليس فيه تشريك فيؤخذ منه ان المصل لا يصبر ان يكون له مع نية صلواته اداة التعليل فانه عبادا اخرى قاله ابن رسلان قال انس فقامت ببناء المتكلم الى حصير بفقر الحار وكسر الصاد المهملة في ذكره ابن سيده انها سفينة تصنع من بردي واسل ثم تفرش سمي بذلك لانه على وجه الارض ووجه الارض يسمى حصيرا والسفينة بفقر السين وبالفائين شئ يعمل من الخوص كالزنبيل والاسل بفقر الهمزة والسين المهملة وفي اخره لامينات له اغصان كثيرة دقاق لا ورق لها لنا قد اسود وفيه الاشارة الى قلة ما عندهم من الحصر والام يكونوا ينجسون النبي صلى الله عليه وسلم الا بافضل ما عندهم من طول ما لبس بضم اللام وكسر الموحدة اى استعمل وليس كل شئ نجس بحسب حق به اصحاب مالك في المسئلة المشهورة بالخلاف وهي اذا حلف لا يلبس ثوبا ففرشه يحنث عندهم خلافا للجمهور واجابوا عندهم البنية

الحاشية المتعلقة بصلاته بما في ابن رسلان مبسوط ان مدار الامر ان على العرف المفضل من النعم هو الرش او الغسل الخفيف وكل المعنى محتمل بما قال القاضي اسمعيل ليلين لا احتمال نجاسة وقال غيره النعم ظهور لما شك فيه لتطهير النفس قال ابو عمر ثوب المسلم محمول على الظاهر حتى يتيقن النجاسة فالنعم لقطع الوسوسة فيما شك فيه وقال الباكي الظاهر انما نفعه لما خاف ان يناله من النجاسة وقال الحافظ مجتهد النعم للتطهير اما للتطهير ولا يصح الجزم بالاخير بل المتبادر خلافه لان الاصل الظاهر ان النعم وبسط عليه الكلام الباكي والاصل ان النعم تطهير للشكوك عند الماشية خلافا للجمهور والشواهد لما كتبه

١٣٤

وسلم فيه جواز الصلوة على المحصير **فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وصرفت انا واليتيم ورائه** الحديث الباب باب الصلوة على المحصير **فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وصرفت انا واليتيم ورائه**

والعجوز من ورائنا فصل لنا ركعتين ثم انصرف مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابيه انه قال دخلت على عمر بن الخطاب بالهاجرة فوجدته يسبح فقمت وراءه فقرئني حتى جعلني حذاءه عن يمينه فلما جاء يرفأنا خوت وصفقنا وراءه التثديد في ان يمر احد بين يدي المصل **فقال مالك عن زيد بن اسلم عن عبد الرحمن بن ابي سعيد الخدري**

وكان ابن عمر يصلي بعد العصر وما لم تصفر الشمس وكان عمر يصلي الناس عليها بالدرجة ومثل هذا كثير من اختلاف الفقهاء **فقال مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابيه انه قال دخلت على عمر بن الخطاب بالهاجرة فوجدته يسبح فقمت وراءه فقرئني حتى جعلني حذاءه عن يمينه فلما جاء يرفأنا خوت وصفقنا وراءه التثديد في ان يمر احد بين يدي المصل** **فقال مالك عن زيد بن اسلم عن عبد الرحمن بن ابي سعيد الخدري**

اخبر ابن ابي شيبة بسنده الى عمر بن الخطاب قال صلى الله عليه وسلم وصرفت انا واليتيم ورائه **فقال مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابيه انه قال دخلت على عمر بن الخطاب بالهاجرة فوجدته يسبح فقمت وراءه فقرئني حتى جعلني حذاءه عن يمينه فلما جاء يرفأنا خوت وصفقنا وراءه التثديد في ان يمر احد بين يدي المصل** **فقال مالك عن زيد بن اسلم عن عبد الرحمن بن ابي سعيد الخدري**

حاله فقد صلواته الخ ففعله بهذا التصريح ان ترك القتال جميع عليه واختلفوا في توجيه الحديث كما سياتي ثم قال ابن بطال هل المقاتلة
لحل يقع في صلواته الصلوة من المرور اول دفع الا ثم عن المار والظاهر الثاني الخ وقال غيره بل الاول اظهر لان اقبال المصل على صلواته اول له من المقاتلة
بدفع الا ثم عن غيره وقد روى ابن ابي شيبة عن ابن مسعود ان المار يدي المصل يقطع نصف صلواته فانما هو اي المار شيطان من باب
التشبيه حذف منه اداة التشبيه للمبالغة يعني فعله فعل الشيطان لانه ادى الى التشويش على المصل او المار شيطان الانس والطلاق
الشيطان على المار ومن الانس ما تم وقال ابن بطال فيه اطلاق لفظ الشيطان على من يفتن
لطلاق الشيطان على المسلم او فعل معصية الخ وقيل المعنى العام له على ذلك شيطان ١٣٨ ويؤيده رواية الاسماعيلي بلفظ

عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا كان احدكم
يصل فلا يدع احدا يمر بين يديه وليدراة ما استطاع فان الى
فليقاتله فانما هو شيطان مالك عن ابى النضر مولى عمر بن
عبد الله عن بسر بن سعيد ان زيدا بن خالد الجهمي ارسله
الى جهيم يسأله ماذا اسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
في المار بين يدي المصل فقال ابو جهيم قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم من حديث ابن عمر فانهم
الذين واستنبط ابن ابي شيبة بقوله فانما هو شيطان
ابن المار المدافعة لاحقية القتال لان مقاتلة الشيطان
بالاستعداد لا بالسيف واختلف العلماء في توجيه
الحديث بعد ما اجمعوا على ترك القتال فقال الامام محمد في
موطأ فان ادركه من بين يديه فليدراة ما استطاع
ولا يقاتله فان قاتله كان ما يدخل عليه في صلواته
من قتاله اياها اشد عليه من ممره بين يديه ولا
نعلم احدا روى قتاله الا ما روى عن ابى سعيد الخدري
وليس العامة عليها ولكنها على ما وصفت لك انما
فاشار الامام محمد بهذا الى شدة ودعابة المقاتلة كفا
مخالفا لجميع الروايات الواردة في هذا الباب ولما
الشامى بأنه منسوخ لما في الزيلعي عن السرخسي ان
الامر بها محمول على الابتداء حين كان العمل في الصلوة
مباحا وقال ابن عبد البر في الاستدراك راجحة كذا
خبر على التعليق وكل شيء قد ورد من كلام القليل
ما حاصله انه مبالغة في الدفع وقال لباي يمتسك
برأيه اللعن فان المقاتلة تكون في اللغة والشعر بضم
العين قال تعالى قاتلهم الله لاني يؤفكون وقريب منه
ما في الزيلعي على الكندي عو عليه قلت يؤيده حديث
الهمم اقطع اثره وقيل المراد ان يؤخذ على ذلك بعد
تمام صلواته اذ يقال انها محمولة على المقهور ويشير
عليه لفظ الشيطان **سأله قول** اي يا جهيم
ماذا اسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في حكم
المار بين يدي المصل اي امامه فقال ابو جهيم قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصل اي
امامه وفي تحديد المقدار اقوال مختلفة عند العلماء قال
العيني لم يجد مالك في هذا احد الا ان ذلك بتقديم
فيه ويسمى ويحكم من دفع من يمر بين يديه وقيد
بعض الناس بشروط اخرى ثلاثة اذرع وبه قال
الشافعي واحمد وهو قول عطاء وآخرون بستة اذرع
الخ وقال ايضا في موضع اخر ما مقدار موضع يكره المرور
فيه فقل موضع مجزوء وهو مختار شمس الامم الشافعي

سأله قول قل اذا كان احدكم يصلي الخ
يستأذنه كما اذا دخل الشيطان بطريق الى صلاته عن المصل
فلا يدع يقف الا الى لا يترك احد يمر بين يديه
اي بينه وبين السترة والاعلا فائدة في السترة
قال ابن رسلان ظاهر النية والوعيد مقتضيين
مرلا من وقف مثلا بين يدي المصل او قد كان
كانت الحلة فيه التشويش على المصل فقص في حق
للمار يظهر احد حديث عموم النبي في كل مصل و
خصه بعض المالكية بالامام والمفرد الخ طيلة
بسكون الدال الملهمة قال المجد دأه كعبه
دأه دأه دأه دفعه الخ والمعنى ليدفعه قال
ابن رسلان الامر وان كان ظاهرا الوجوب
لكن ههنا للندب اجماعا انما الشئ وقال النووي
الا علم احدا من الفقهاء وقال بوجوب هذا
الدفع بل صرح اصحابنا انه مندوب قال
الزرقاني صرح اهل الظاهر بوجوبه وكان
النووي لم يراجع كلامهم ولم يعتد بخلافهم
للمج وكذا حكمه العيني وقال في الدر المختار عن
البيهقي هو خصه بتركه افضل ما استطاع
اي على قدر طاقتة بأسهل الوجوه قاله ابن
رسلان قال القسوطي يدفعه بالاشارة
الطيب المنع وذكر ابن عبد البر في الاستدراك

وشيع الاسلام واخصافا وقيل مقدار ثلثة اذرع وقيل بخمسة وقيل بأربعين ذراعا وقد ر الشافعي واحمد بثلاثة اذرع ولم يجد
مالك في ذلك احد الا ان ذلك بعد ما يركع فيه ويسجد ويمكن من دفع من يمر بين يديه الخ واما عند الحنفية ففيه البطلان من المداقع لم يجد كوفي
الكتاب قد المرور واختلف المشافعي فيه قال بعضهم قد موضع السجود وقال بعضهم مقدار الصلوة وقال بعضهم قد موضع السجود على المار لو
صلى بمشروع وفيما وراء ذلك لا يكره الخ وفي الدر المختار وبغير ستره بقرينه دون ثلثة اذرع قال ابن عابد بن الاوى ان يبدل دون بقدر لما في الجهر
عن الحلبي الستة ان لا يزيد ما بينه وبينها على ثلثة اذرع بقى هل هذا شرط التعصيل سنة الصلوة الى السترة حتى لو زاد على ثلثة اذرع تكون صلواته
الى غير ستره ام حوسنة مستقلة ام اية الخ وفي رسائل الاركان والمرور المحرم للمرور بينه وبين موضع سجوده والمراد موضع السجود المكان
الذي بينه وبين منتهى سجوده اذا قام متوجها الى مكان يسجد فيه وهو المختار وقيل بقدر نصف وقيل بقدر ثلثة صفوف وهذا كله في العصور
واما في العهد فالمتعارف فيه بينه وبين حدود السجد الخ قلت لكن السجد مقيد بالصغير واما الكبير ففي حكم الصلوة كما سياتي ما اذا عليه اي من
الاشهر وملة ما اذا عليه في محل نصب سادة مسد مفعول يعلم وجواب لو قوله لكان ان يقف اي المار قاله الزرقاني وانكر كما كان يكون هذا
جواب لو كما سياتي اربعين سياتي فميزه وفي ابن ماجة وابن حبان مائة عام وهذا يشعربان الاربعين الجهر الكثير وسفر الطحاوي الى ان
التقييد بالمائة وقع بعد الاربعين زيادة في المبالغة خيرا قال في الفقه الرضا في خبارا وبيان للذهب والرقم اما النصب فظاهر لانه خير كان
اسمه قوله ان يقف واما الرفع فقال ابن العربي هو اسم كان ولم يذكر في الخبر فانه ان يقف والتقدير لو يعلم المار ما اذا عليه لكان خيرا ورفقه الخ و
قال الزرقاني بالنصب خبر كان وفي رواية بالرفع على انه اسمها وسوغ الابتداء بالتركه كونها موصوفة وبجمل ان اسمها خبر الشان البقية على

البقية عن صفح ١٣٨ والمجلة خبرها الخ له من ان يبرين يديه اى امامه لثلا بطه وزر المرو وقال الكرماني جواب لوليس هو المذكور بل التعديرو
 لو يعلم ما عليه لوقف اربعين ولو وقف اربعين لكان خيرا له الخ والافظا هر اللفظ يقتضيه انه لو علم ذلك لكان وقوفه خيرا له واذا لم يعلم بذلك
 لم يكن خيرا له وانت خبير بان عظم الاشرف في المرو ولا يتوقف على معرفة المار بقدره فانما المراء انه لو علم ان المرو راى وقوفه اربعين خيرا له من
 المرو ووثق عليه واستنيط ابن بطلان من قوله لو يعلم ان الاشرف يختص بمن يعلم بالنبى وارتيكه قال الحافظ واخذ من ذلك فيه بعد ان قال
 ابو النضر لا ادرى اقال بهزة الاستفهام والضمير الى سبرين سعيد او رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا قاله الكرماني والظاهر الاول
 قاله العيني اربعين يوما او شهرا ١٣٩ سنة قال الكرماني اجمع العدد وتغيما للامر وتعظيما له قال الحافظ ان ابن حجر والعيني و
 الظاهر انه عين المعدود ولكن شك الراوى فيه الخ
 اخرج البزار بطريق ابن عيينة عن ابى النضر لكان ان
 يقف اربعين خريفا الحديث ٢

(الحاشية المتعلقة بصفحة هذه)

له قوله لو يعلم المار بين يدي المصل ما ذا عليه
 لكان ان يخسف ببناء المجهول قال المحدث خسف المكان
 يخسف خسوفاً ذهب في الارض والله بفلان الارض
 فبدهيها الخ به اى بالمار في الارض خيرا له من ان يبر
 ين يديه اى المصل لان عذاب الاشرف اشد وابقى من
 الخسف الذي هو عذاب الدنيا ١٣٩ له قوله كان يكره
 ان يبرين يدي النساء ايضا وهن يصلين قال الباقى
 اما ان يكون يكره ذلك كما يكره المرو بين يدي المصلين
 من الرجال ويحتمل انه خص النساء بذلك لدخولهن الى
 المسجد وخروجه منه وهن في آخر الصفوف فذكر ذلك
 وان كن في طريقه الخ قلت لكنهما مقيد عندنا بالحفصة
 بالمسجد الصغير ولما المسجد الكبير فهو في حكم الفلاة
 عندنا قل في الدار المختارة ولا يفسد ما نظره الى مكتوب
 وروى ما في الصحراء او في مسجد كبير موضع مبهود
 في الاصم او مروية بين يديه الى حائط القبلة في
 بيت ومسجد صغير فانه كبقعة واحدة مطلقة قال
 ابن عابدين قوله في الاصم هو ما اختار شمسه الائمة
 وقاضيهان وصاحب الهداية واستحسنه في المحيط
 وصححه الزيلعي ومقابله ما صححه الترمذي وصاحب
 البداية اختاره غزير الاسلام ورجحه في النهاية والفهم
 انه قد رما يقم بصرة على المار لو صلى بمشروع اى لاميا
 بصرة الى سجدة ١٣٩ له قوله الرخصة في المرو
 بين يدي المصل اى امامه قال الباقى الرخصة في المشرع
 الاباحة للضرورة وقد يستعمل في اباحة نوع من
 جنس الممنوع فالترجمة يعقل للمحتاجين ان تكون
 الامم للاستغراق فتكون الاباحة رخصة لبعض
 الاحوال وهو كونه ما موما او العهد فتكون الاباحة
 للمعهود وهو الما موما قلت هكذا اشرح الباقى ترجمة
 المصنف وتبعه الزرقاني وليس بوجيه في نظري

الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصل ما ذا عليه لكان
 ان يقف اربعين خيرا له من ان يبرين يديه قال ابو النضر
 لا ادرى اقال اربعين يوما او شهرا او سنة ما لك عن زيد
 ابن اسلم عن عطاء بن يسار ان كعب الاحبار قال لو يعلم
 المار بين يدي المصل ما ذا عليه لكان ان يخسف به خيرا له
 من ان يبرين يديه ما لك انه بلغه ان عبد الله بن
 عمر كان يكره ان يبرين يدي النساء وهن يصلين ما لك
 عن نافع ان عبد الله بن عمر كان لا يبرين يدي احد واليد
 احد ايسر بين يديه الرخصة في المرو بين يدي المصل
 ما لك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة
 ابن مسعود عن عبد الله بن عباس انه قال قبلت راكبا على
 اتان وانا يومئذ قد تاهزت الاحتلام ورسول الله صلى الله
 عليه وسلم يصلي للناس بمنى فمرت بين يدي بعض

مع اتحاد مخرج الحديث فالحق انه قوله بعرفه شاذ ولمسلم ايضا من رواية معمر عن الزهري وذلك في حجة الوداع او الفتح هذا الشك من مخرجه ليعول عليه والحق ان ذلك كان في حجة الوداع الخ فترى ببناء المتكلم بين يدي بعض الصف فجازع القدام لان الصف لا يذله وبعض الصف يحتمل ان يكون المراد منه صف من الصفوف او بعض من الصف الواحد يعنى المراد به اما جزء من الصف او جزئ منه قاله العيني ظاهر السياق يدل على انه لم يكن ستره لان ابن	ص بالعرف وجود من عدمه سميت بذلك لما فيه اى يراق بها من الماء والحيث كانت بالث الخ قال الكرماني ان قلت علم للبقعة فيكون غير منصرف قلت لما استعمل منصوبا علم انهم جعلوه علما للكان قال لنورى فيه لغتان الصرف والمفعول ولذا يكتب بالالف والياء والاحود وجرها وكتابتها بالالف الخ قال الحافظ كذا اقال ما لك واكثر اصحاب الزهري ومسلم من رواية ابن عيينة بعرفة قال النووي يحتمل ذلك على انها قضيتان وتعقب بان الاصل عدم التعدد والاصح
---	--

القاصر بل غرض المصنف على ما يخطر بالبال هو جواز المرو عند الضرورة ويوضح ذلك ما سياتى من قول يحيى قال ما لك وانا ادرى ذلك
 واسعا اذ اقيمت الصلوة وبعد ما يومر قال ابن عبد البر في شرح هذا القول هذا مع الترجمة يقتضى ان الرخصة عندة لمن لم يجد من ذلك
 بدا وغيره لا يرى بذلك بأسا محدث ابن عباس ولا ثار الدالة على ان ستره الامم ستره لمن خلفه وهو الظاهر الخ فعلم بذلك ان
 غرض المصنف عند ابن عبد البر هو ذلك وان مال ابن عبد البر بنفسه الى في ذلك كما اشار اليه بقوله وهو الظاهر ويؤيده ايضا ما
 قال الباقى في شرح هذا القول كما سياتى في محله ويؤيده ايضا تبويب شيخنا العلامة الدهلوى في المصنف على حديث الباب بقوله باب
 الرخصة في المرو بين يدي المصل اذ اقيمت الصلوة لكن شراح الموطأ كلهم متطافرون على ان غرض المصنف هو التقييد بالضرورة
 له قوله انه قال اقبلت بصيغة المتكلم جملة راكبا نصيب على الحال على اتان بفهم الهبة فمثلة في آخره نون الاثنى من المحمدي
 قد يقال بكسر الهبة قاله العيني وشذاه القارى قال الكرماني هي انش من المحمدي ولا يقال اتانة الخ وانا يومئذ قد تاهزت اى قاربت
 قال العيني يقال تاهز الصبي البلوغ اذ قاربته وانا قال صاحب الافعال تاهز الصبي الفطامه تاهزته ونهز الشئ اى قرب وقال شمر
 المناهزة المبادرة فقيل للاسد نهز لانه يبادر ما يفترسه الخ الاحتلام المراد به البلوغ قال الكرماني يقال تاهز الصبي البلوغ اذ قاربته والمراد
 بالاحتلام البلوغ الشرعى مشتق من الحلم والحزم هو ما يراه النائم واختلف العلماء في سن ابن عباس رضى عنه وفاته صلى الله عليه وسلم
 فقيل عشر وقيل ثلثة عشر وقيل خمسة عشر الخ قال ابن عبد البر فيه اجازة شاهدة من علم الشئ صغيرا واداه كبير او هذا امر لا خلاف فيه
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ يصلى للناس بمنى حتى الكرماني عن الجوهري مقصورا موضع بكمة وهو مذكور يعرف الخ قال لزرقاني

أما أقيمت الصلوة قال العيني في فوائد الحديث الثالث فيه احتمال بعض المفسد المصلحة ارحم منها فان المروءة المصلين مفسدة والدخول في الصلوة وفي الصف مصلحة راجحة فأغفرت المفسدة للمصلحة الراجحة من غير انكار الخ ١٢ **سنة قوله** ان سعد بن ابى وقاص احد العشرة كان يربى بين يدي اى قد اجمع بعض الصوف وفي المصرية بين يدي بعض الصف وال حال ان الصلوة قائمة قال الباقى يحتمل ان يريد بذلك لانهم في نفس الصلوة ويحتمل ان يريد حين اقامتها وعليه يدل قول مالك او عمل اقامة الصلوة على اقامتها قبل الاخراج وجوز ذلك بعد الاخراج غير انه قيد ذلك بعدم المدخل الى المسجد الا بين الصوف الخ وفي المدونة وكان سعد بن ابى وقاص يدخل المسجد فيمشى بين الصفين والناس في الصلوة حتى يقف في مصلاة يمشى عرضاً بين يدي الناس ١٢ **سنة قوله** قل ١٢٠ مالك وانا ارى ذلك واسعاً اى سائراً

الصف فنزلت فاسلست الا تان ترتع ودخلت في الصف فلم يتكر ذلك على احد مالك انه بلغه ان سعد بن ابى وقاص كان يربى بين يدي بعض الصوف والصلوة قائمة قال يحيى قال مالك وانا ارى ذلك واسعاً اذ اقيمت الصلوة وبعد ان يحرم الامام ولم يجد المرأمة خلا الى المسجد الا بين الصوف مالك انه بلغه ان علي بن ابى طالب قال لا يقطع شيء الصلوة ما يربى بين يدي المصلحة مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ان عبد الله بن عمر كان يقول لا يقطع الصلوة شيء مما يربى بين يدي المصلحة

لذا اقيمت الصلوة وبعد ان يحرم الامام ولم يجد المرأمة مدخلا اى طريقاً الى المسجد والصف الا بين الصوف قال ابو عمر هذا امر الترجمة يقتضى ان الرخصة عندئذ لم يجد من ذلك هذا وغيره لا يرى بذلك بأساً للآثار الدالة على استرة الامام مسترة لمن خلفه قال الباقى فبذلك مالك بعدم المدخل الى المسجد وحديث ابن عباس يدل على جوازهم مع عدم الحاجة فيحتمل ان مالك قصد الاحتياط فاحتج بمن لم يجد طريقاً ولم يجب بمن وجده او يقال ان سبب الابهامة هو ما ذكره الان الحكم قد يكون اوسع من الحاجة اليه كما لفط في السفر لمن لا تحلق المشقة الخ مختصراً ولفظ المدونة قال مالك لا اكراه ان يمر الرجل بين يدي الصوف والامام يصل بهم لان الامام مسترة لهم الخ ١٢ **سنة قوله** مالك انه بلغه وهذا البلاغ اخرجه سعيد بن منصور بآسناد صحيح عن علي وابن عباس واخرجه ابن عبد البر بسنده عن ابن الاسود كما رواه اخرج الطحاوى بسنده عن قتادة عن سعيد بن المسيب ان علياً كان قال لا يقطع صلوة المسلم شيئاً وادراً واعني ما استطاعه وبطريق آخر عن الحارث عن علي بن ابي طالب لا يقطع صلوة المسلم الكلب ولا الحمار ولا المرأة ولا ما سوى ذلك من الدواب وادراً واما استطاعتم ان علي بن ابى طالب قال موقوف لا يقطع الصلوة شيء مما يربى بين يدي المصلحة **سنة قوله** كان يقول لا يقطع الصلوة شيء مما يربى بين يدي المصلحة روى مالك موقوفاً واخرجه الطحاوى برواية سفيان عن الزهري عن سالم قيل لابن عمر ان عبد الله بن عباس يقول يقطع الصلوة الكلب والحمار فقال ابن عمر لا يقطع صلوة المسلم شيئاً وفي طريق آخر عن عبيد الله بن عمر عن نافع وسالم عن ابن عمر قال لا يقطع الصلوة شيئاً وادراً واما استطاعتم وروى مرفوعاً ايضاً برواية ابن عمر والنس والى امامة عند الدارقطني وبرواية ابى سعيد عند ابى داود وجامع عند الطبراني وفي استناد كل منها ضعف قال الزرقاني وقد ورد في الروايات ما يخالفها فروى عن ابى ذر

المجواز بشرطه وهو انتقام الموانع من الانكار وثبوت العلم بالاطلاع على الفعل الخ واختلوا في محل الحديث قال ابى في شرح مسلم قوله فليترك ذلك على احد لم يختلف في جواز ذلك لهذا الحديث واختلوا في وجه المجواز فقيل لان الامام مسترة لهم وقيل لان مسترة الامام مسترة لهم الخ فلت اختلاف في ذلك على اربعة تقدم الاثنان منها والا اول منهما محتاج الى المالكية والثاني محتاج الى الخ اذ يوجب على ذلك الحديث والقول الثالث ان منهم المروءة مختص بالامام والمنفرد ومختص من حكم المروءة هو محتاج الى الجاهى وحكى القاضي عياض وابن عبد البر عليه الاجماع والرايع ما يظهر من تبويب المصنف في الموطا ان الحكم يستثنى منه الطمورة واوضح منه ما يوجب عليه شيخنا الد هلى في المصنف بلفظ الرخصة في المروءة بين يدي المصلحة اذا

سنة قوله فنزلت بصيغة المكمل فاسلست الا تان ترتع فوقيين مفتوحين وضمر العين اى تأكل تأشأ من نعت الماشية ترتع وقيل تسرع في المشى وجاء بكسر العين بوزن تقتل من الرعى حذف الياء من ترتع تخفيفاً والاول اوجه لرواية البخارى بلفظ فترعت ودخلت قال العيني بالواو عطف على اسلست ولفظ البخارى في الجمع اقبلت اسير على اثنان حتى صرت بين يدي الصف ثم نزلت عنهما ومسلم فصار الحارث بين يدي بعض الصف في الصف فلم يتكر ذلك على احد قال ابن دقيق العيد استدلال ابن عباس بترك الانكار على المجاوز ولم يستدل بترك اعادتهم للصلوة لان ترك الانكار لا ينافي ذلك قال الحافظون ان ترك الاعادة يدل على صحتها فقط لا على جواز المرور وترك الانكار يدل عليها ما وليستنبط منه ان ترك الانكار راجحة على

مثل اخرة الرجل فانه يقطع صلواته الحمار والمرأة والكلب الاسود قال عبد الله بن الصامت يا ابا ذر ما بال الكلب الاسود من الضجر الاضفر قل يا ابن ابي سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عما سالتني فقال الكلب الاسود شيطان رعاء مسلم وله ايضاً عن ابى هريرة مرفوعاً تقطع الصلوة المرأة والحمار والكلب وفي ذلك مثل مؤخره الرجل ودواء الطبراني عن الحكم بن عمرو وابى ماجة عن عبد الله بن مغفل نحوه من غير تعيين بالاسود ولا ابى داود عن ابن عباس مثله لكن قيد المرأة بالحائض واختلف العلماء في الحل لهذه الاحاديث قال النووي قال مالك و ابو حنيفة والشافعية وبجمهور العلماء من السلف والخلف لا تبطل الصلوة بمرور شيء من هؤلاء ولا غيرهم الخ واختلوا في تأويل احاديث القطع قال الطحاوى وفيه الى ابن ابي حنيفة الى ذروما واقفه منسوخ بمحدث عائشة في الصحيحين انه ذكر عندها ما يقطع الصلوة فقالت شبهتموني بالاحمر والكلاب والله لقد رايت النبي صلى الله عليه وسلم يصل والى على السرير بينه وبين القبلة مضطجعة الحديث وتعقب بان النسخ انما يصحار اليه اذا علم التاريخ وتعد الجمع والتاريخ ههنا لم يتحقق والجمع لم يتعد روجه الشك بان ابن عمر من روات حديث القطع وقد حكم بعد مرقطع شيء وهو من امارات الشك ومال الشافعية وغيره الى تأويل القطع بنقص الخشوع لا الخروج من الصلوة ويؤيد انه عليه السلام سئل عن حكمة التعيين بالاسود فقال انه شيطان وقد علم ان الشيطان لو مر بين يدي المصل لم يفسد صلواته قال الزرقاني قال العيني هذا جيد فيما اذا كانت الاحاديث التي رويت في هذا الباب مستوية الاقدام اما اذا قلنا احاديث الجمهور اقوى واصح من احاديث من خالفهم فالاحد بالا قوى اولى الخ والرايع مسلك ابى داود اذا تنازع الخبران يعمل بهما على به الصلابة ١٢

مردوا الحاكم وغيره وصبر في المذبة بكرهه تركها وهي تنزهية والصارف للامر عن حقيقته ما رواه ابو داود عن الفضل والعباس رأيا النبي صلى الله عليه وسلم في بادية لنا يصلي في الصحراء ليس بين يديه ستره وما رواه احمد ابن ابن عباس صلى في فضاء ليس بين يديه شيء كما في الخبرين
 الخ قال العيني قال اصحابنا الاصل في السترة انها مستحبة وقال ابراهيم الفخمي كانوا يسبقون اذا صلوا في الفضل ان يكون بين ايديهم ما يستبرهون وقال عطية لا بأس بترك السترة وعطية القاسم وسالم في الصحراء الى غير ستره ذكر ذلك كله ابن ابي شيبة في مصنفه الخ ١٣٠ **سنة قوله** سمع الحصباء في الصلوة حتى النوى اتفاق العلماء على
 لان ما قاله الخطابي لا ينافي في الكراهة

ستره المصل في السفر مالك انه بلغه ان عبد الله بن عمر كان يستبرأ حلقه اذا صلى مالك عن هشام بن عروة ان اياه كان يصلي في الصحراء الى غير ستره **سمي** الحصباء في الصلوة مالك عن ابي جعفر القاري انه قال رأيت عبد الله بن عمر اذا اهوى ليسجد سمى الحصباء لموضع جبهته مسحا خفيفا مالك عن يحيى بن سعيد انه بلغه ان ابا ذر كان يقول سمى الحصباء مسحة واحدة وتركها خيرا من حمر النعم فاجاء في تسوية الصفو

مكروه او غير جائز للاختلاف الواقع فيه ومن رخص به ابو ذر وابو هريرة وحذيفة وكان ابن مسعود وابن عمر يفعلانه في الصلوة وبه قال من التابعين ابراهيم الفخمي وابوصالح وحكي الخطابي في المعالم كراهته عن كثير من العلماء ومن كرهه من الصحابة عمر بن الخطاب وجابر ومن التابعين الحسن البصري جمهور العلماء بعد هو وحكي النوى في شرح مسلم اتفاق العلماء على كراهته لانه ينافي في التواضع ويشغل قلب المصل تسوية مرة وفي اخرى مرتين وفي اظهر الروايتين انه يسويه مرة ولا يزيد عليها الخ وفي مكروهات الدر المختار قلبا لمصلى للنبي الا للعبادة التامة فليس من مرة وتركها اولي قال ابن عابد بن قوله التامع لا يمكن تمكن جهته على وجه السنة الا بذلك وقيد بالتامع لانه لو كان لا يمكن وضع قدر الواجب من الجهة الابه تعين ولو اكثر من مرة قوله وتركه اولي لانه اذا تردد الحكم بين سنة وبدعة كان ترك السنة واجبا لموضع البدعة مع انه كان يمكن التسوية قبل الشروع الى آخره ١٣٠ **سنة قوله** انه قال رأيت عبد الله بن عمر اذا اهوى الى الخط وهبط الى الارض ليسجد سمى الحصباء بالنصب لموضع جبهته مسحا خفيفا ليزيل شغلته عن الصلوة بما يتأذى به قال في البدائع بعد ما ذكر حديث ابي ذر وغيره في ترك السهم الا مرة رخص مرة واحدة اذا كانت الحصباء لا يمكنه السجود لحاجته الى السجود المسنون وهو موضع الجبهة والاذن وتركه اولي لما روينا وهو اقرب الى الخشوع في نقد مرغوة عن القاري وغيره فيحتمل ان ابن عمر كان يسم الحصباء لما انه لا يمكنه السجود المفروض بدونه ولا بعد في انه يغتار باحتة مطلقا ١٣٠ **سنة قوله** ان ابا ذر كان يقول سمى الحصباء اي في الصلوة يعني تسوية الموضع الذي يسجد عليه والتقيد بالحصى وبالتراب الروايات خرج مخرج الخائب لكونه كان الموجود في فرش المساجد اذ ذلك فلا يدل تعليق الحكم به على نفيه عن غيره ما يصلي عليه مسحة واحدة قاي انما يجوز مرة واحدة فقط وتركها اي تلك المسحة والاقبال على

فيه خلافا قلت لعنه اراد الجواز والكفاية والا فهو مختلف بين الاثني بل مغالط لما لكية ايضا ولهذا حمل الزرقاني على الفكرة قلت ان الصلوة الى البعير والداية لا يسقط عند الشافعية والمالكية ولا بأس به عند الحنابلة والحنفية قال في الشرح الكبير للحنابلة لا بأس ان يستتر بغير او حيوان فعله ابن عمر وانس وقال الشافعي لا يستتر بداية الخ ١٣٠ **سنة قوله** كان يصلي في الصحراء الى غير ستره قال ابن عبد البر في الاستذكار اما الصلوة في الصحراء او غيرها الى غير ستره فهذا عند اهل العلم محمول على الموضع الذي يأمن فيه المصل ان يرا احدا بين يديه فان كان على غير ذلك فلا حرج على من فعله لان العمل في ستره المصل مستحب وندب الى اتباع السنة في ذلك وحسبك بما مضى بانه لا يقطع صلوة المصل شيء مما يمر بين يديه الخ فلهذا المختار ويغزو ندبا لاما موقفا للمنفرد قال ابن عابد بن قوله ندب بالحديث اذا سلك فليصل الى ستره ولا يدع احدا يرا الحديث

سنة قوله ستر المصل في السفر قبيح بالسفر لان الحضر لا يحتاج فيه الرجل الى السترة غالبا لان الظاهر من حال المصل ان يصلي في السجود مع الجماعة والوجه عند في غرض لمصنف بيان ان السترة في السفر ليست من المؤكدات ويظهر هذا الغرض من الروايتين في الباب فان الاول يدل على وجود السترة والثانية على عدمها فتساوى الامران ويوضح ما في المدونة قال مالك من كان في سفر فلا بأس ان يصلي الى غير ستره اما في الحضر فلا يصلي الا الى ستره قال ابن القاسم الا ان يكون في الحضر موضع يأمن ان لا يمر بين يديه احد الخ فعلم بذلك ان السترة في السفر غير مؤكدة عند الامام مالك ١٣٠ **سنة قوله** كان يستبرأ برأحه اذا صلى اتباعا لفعله صلى الله عليه وسلم وفي الصحيحين من رواية ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان يعرض راحلته فيصلي اليها الحديث قال ابن عبد البر في الاستذكار اما الاستتار بالراحلة فلا علم

الصلوة خيرا من حمر النعم لبيكون الميسر لا غير قاله الزرقاني وفي الجميع بضم حاء وسكون ميم قال الزرقاني في الحمر من الابل وهي احسن الوانها وفي الجميع اي اقواها واجلدها والنعم يفقتين واحد الانعام وهي الاموال الراعية واكثر ما يقع على الابل قال في الجميع الابل الحمر هي انفس اموال العرب فجعلت كناية عن خير الدنيا كلها الخ والمعنى ان تركه اعظم اجرا مما لو كانت له حمر النعم فتصدق بها او حمل عليها في سبيل الله وقيل الثواب الذي يحصل له بتركه اشد مسرورا منه بحمر النعم لو كانت ملكا له دائما وقد اخرج احمد والترمذي وابوداود والنسائي وابن ماجه عن ابي ذر مرفوعا اذا قام احدكم الى الصلوة فلا يسم الحصى فان الرحمة تواجبه قال القاري اي تنزل عليه وتقبل اليه فلا يليق لعاقلة تلقى شكر تلك النعمة الخطيرة بهذه الفعلة بالحقيرة او لا ينبغي فوت تلك النعمة والرحمة بمزاولة هذه الفعلة والزلة الاحالة الضرورة الخ ١٣٠ **سنة قوله** ما جاء في تسوية الصفوف قال العيني هو اعتدال القائمين للصلوة على سمت واحد وما دبرها ايضا سدد الخلل الذي في الصف قال ابن عبد البر في الاستذكار لو اثار فيها متواترة من طرق شتى في امره صلى الله عليه وسلم يتسوية الصفوف وعمل الخلفاء الراشد وزجلا وهذا مما لا خلاف فيه بين العلماء الخ وتقدم ان تعدد الصفوف من سنة الصلوة وليس بشرط في صحتها عند الائمة الثلاثة وقال احمد وابو ثور من صلى خلف الصف وحده بطلت صلواته ١٣٠

من الإقامة والاحرام اذا كان لغير ضرورة وامان اذا كان لامر من امور الدين فلا يكره ان يبقى في المواق من الادب شروع الامام احرامه عند قول المقيم قد قامت الصلوة عند ما قال يوسف بن عمار ان فرغ من الإقامة فلو اخبرته بفرغ من الإقامة لابس به في قوله جميعاً وقال الخطاط اوى في حاشيته عليه قوله اذا فرغ من الإقامة أي بعد من فصل وبه كانت الآية الثلاثة وهو عدل لهذا صلبه **قوله** وضع اليدين احداهما على الاخرى في الصلوة اختلاف الرواة عن متبعة مسألة اليدين واليمين عند المالك في خروجهم الا رسال ذكر في المذونة قال مالك في وضع اليدين على اليدى قال لا يعرف ذلك في الفريضة وكان يكرهه ولكن في النوازل اذ طال القيام فلا بأس بذلك يعين به نفسه الخ وفي مختصر الخليل عد من مندوبات الصلوة سدل يديه وقال ابن رشد في البداية اختلاف العلماء في وضع اليدين احداهما على الاخرى في الصلوة فذكر ذلك مالك في الفرض واجازة في النفل وراى قوم ان هذا من سنن الصلوة وهم الجمهور والسبب في

مالك عن نافع ان عمر بن الخطاب كان يأمر بتسوية الصفوف فاذا جاءوا فآخروا ان قد استوت كبر مالك عن عمه ابي سهيل بن مالك عن ابيه انه قال كنت مع عثمان بن عفان فقامت الصلوة وانا اكله في ان يفرض لي فلم ازل اكله وهو يسوي الحصباء بنعليه حتى جاء رجال قد كان وكلمهم بتسوية الصفوف فآخروا ان الصفوف قد استوت فقال لي استوفى الصف ثم كبر ووضع اليدين احداهما على الاخرى في الصلوة مالك عن عبد الكريم بن ابى المخارق البصرى انه قال من كلف النبوة اذ لم تستع فاصنع ما شئت ووضع اليدين احداهما على الاخرى في الصلوة يضع اليدين على اليسر ويجعل الفطر والاستيناء بالسجود

اختلافهم انه قد جاءت آثاراً كثيرة نقلت فيها صفة صلوات عليه الصلوة والسلام ولم ينقل فيما انه كان يضع يده اليمنى على اليسرى وثبت ايضا ان الناس كانوا يؤمرون بذلك وورد ايضا من صفة صلواته عليه الصلوة والسلام في حديث ابي حميد فرأى قومان الآثار التي اثبتت ذلك اقتضت زيادة على الآثار التي لم تنقل فيها هذه الزيادة وان الزيادة يجب ان يصار إليها وراى قوم ان الاوجب المصير الى الآثار التي ليس فيها هذه الزيادة لانها اكثر وتكون هذه ليست مناسبة لافعال الصلوة وانما هي من باب الاستعانة ولذلك اجازها مالك في النفل ولم يجزها في الفرض وقد يظهر من امرها انها هيئة تقصم الغضوء وهو الاول في هذا الموضع قال العيني وحكى ابن المنذر عن عبد الله بن الزبير والحسن المجمرى وابن سيرين انه يسلمها وكذلك عند مالك في المشهور يسلمها **قوله** اذ لم تستع فاصنع وفي نسخة المصرية من التنوير والزواني فافعل ما شئت قال ابن عبد البر لفظة امر ومعناه الخبر بان من لم يكن له خيار فجزاه عن مما رآه الله فسواء عليه فعل الصغار والكبار ومنه حديث العذرة مرفوعاً من باع الخبر فليس يقصم الخبر وقال ابو ذر سمع اذ لم تعين عرضاً ولم تخش خالقاً وتسعى مخلوقاً فما شئت فاصنع وقيل معناه اذا كان الفعل مما لا يستع منه شرعاً فافعله ولا عليك من الناس قال وهذا تأويل ضعيف الاول هو المعروف عند العلماء واخرج البخاري وابو داود وابن ماجة وابن ابي شيبة المعنى من طريق منصور بن ربيع بن حراش عن ابي مسعود البدرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان ما أدرك الناس من كلام النبوة الاولى اذا السرت تسع فاصنع ما شئت قال العيني وفيه يعنى حق الحديث اوجه احدها اذ لم تستع من العتب ولم تخش لعار فافعل ما شئت به نفسك حسناً كان او قبيهاً وللفظة امر ومعناه تهيؤ التاني ان يعمل الامر على يابه بقوله اذا كنت آمناً في فعلك ان تسع منه لجريك فيه على الصواب وليس من الافعال التي تسع منها فاصنع ما شئت الثالث

قوله ان عمر بن الخطاب كان يأمر بتسوية الصفوف أى يأمر بها بل الصفوف بذلك قال الشافعى وينبى ان يأمرهم بان يراصوا ويسدوا الخلل ويسووا مكانهم الخ فآخروا ان الصفوف قد استوت فقال لي استوفى الصف ثم كبر عثمان بأثر ذلك لانه كان التأخير لا انتظار رسوية الصفوف فقد كملت قال الزرقاني كبر بكسر الباء امر وبفتحها خبر قلت وتقدم في المجعة ان عثمان بعد الخطبة لا يكره حق يأتيه رجال قد وكلمهم بتسوية الصفوف فيخبرونه ان قد استوت فيكره ان يبدد ذلك فهذا يؤيد الخبر قال صاحب التنوير فيه جواز الكلام بعد الإقامة وان كان ابراهيم والزهرى وتبعها الخلفون كرهوا ذلك حتى قال بعض اصحاب الى حنفية قال المؤنة قد قامت الصلوة وجب على الامم التكبير قال العيني انما كره الحنفية الكلام بين

معناه الوعد اى افعل ما شئت فجزى به كقوله عز وجل اعلوا ما شئتم الرابع لا يمنعك الحياء من فعل الخير الخامس هو على طريق المبالغة في الذم اى تركك الحياء اعظم مما تفعله الخ وقال الحافظ هو امر بمعنى الخير وهو للهد يد اى اصنع ما شئت فان الله يجزيك او معناه انظر الى ما تريد تفعله فان كان ما لا تسع منه فافعله وان كان ما تسع منه فادعه او المعنى انك اذا لم تسع من الله من شئ يوجب ان لا تسع منه من امر الدين فافعله ولا تتأمل بالحق او المراد البحث على الحياء والتنويه بفضله اى لما لم يجز صنته جميع ما شئت لم يجز ترك الاستسقاء الخ **قوله** ووضع اليدين احداهما على الاخرى في الصلوة وقوله يضع اليمنى على اليسر تفسير من الامام مالك لوضع احداهما على الاخرى وليس من الحديث قاله الزرقاني قال ابن عبد البر في التقيص هو امر جميع عليه في هيئة وضع اليدين احداهما على الاخرى الخ واخرج ابن ماجة من حديث قبيصة بن هلب عن ابيه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يؤمنا فياخذ شماله بيمينه واخرج مسلم في صحيحه عن ابي بن كجران رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤمنا فياخذ يمينه بيمينه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى واخرج ابو داود والنسائي وابن ماجة من حديث ابن مسعود انه كان يعمل فوضع يده اليسرى على اليمنى فراه النبي صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على اليسرى واخرج الدارقطني من حديث ابن عباس مرفوعاً انا معاشر الانبياء امرنا بان نمسك بايماننا على شمالنا وفي اسناده طه بن عمر ومثروك واخرج ايضا من حديث ابى هريرة مرفوعاً نحو حديث ابن عباس وفي اسناده الضعيف اسمعيل قال ابن معين ليس بشئ ضعيف كذا في العيني مختصراً قلت واخرج ابو داود عن ابن الزبير يقول صف المقدمين وعضم اليدين من السنة وتجهيل الفطر والاستيناء بالصورة قال الشافعى في السؤال الاستيناء لا ينظر والرد يصح الخ وقال الهيد الوفي كفى التعبد والافتراء وامراً وانبة حيلة بطيئة للقيام والقعود والمشى الخ

ثم اخذوا في بعضها ذكر وضع اليد على الذراع فكيفه اجمع ان يضع الكف اليميني على الكف اليسرى ويجعل الايمان والخصر على الرسغ ويبسط الاصابع الثلاث على الذراع فيصير في انه وضع اليد على اليد وعلى الذراع وانه اخذ شماله بيمينه الخ وهذا اجمع حسن بجميع الروايات الواردة في الباب قال ابو حازم ولا اعلم الا انه اي سهلا يعني بذلك بفتح الباء وسكون النون وكسر الميم قال الجوهري يقال فليت الامر والخذ الى غيرى اخذ السندته ورفعته اليه كذا الى الفتح الرحا في عن العيني وقال الزرقاني قال اهل اللغة يقال فليت الحديث رفعته واسندته وهو صحيح مع بن عيسى وعبد الله بن يوسف و
وسلم وقال محمد بن يونس اذا قام فسلطه

مالك عن ابى حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي قال كان الناس يؤمرون ان يضع الرجل اليد اليميني على ذراعه اليسرى في الصلوة قال ابو حازم ولا اعلم الا انه يعني ذلك القنوت في الصبح مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان لا يقنت في شيء من الصلوة النبي عن الصلوة والانسان يريد حاجته مالك عن هشام بن عروة عن ابيه ان عبد الله بن الارقم كان يؤم اصحابه فحضرت الصلوة يوما فذهب لحاجته ثم رجع فقال في سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا اراد احدكم الغائط فليدأ به قبل

له قوله يؤمرون قال الحافظ هذا حكمه الرفعة لانه محمول على ان الامر لهم النبي صلى الله عليه وسلم قال السيوطي في التدريب قول الصحابي امرنا بكذا او نهينا عن كذا وما اشبهه كله مرفوع على الصحيح الذي قاله الجمهور قال ابن الصلاح لان مطلق ذلك ينصرف بظاهري الى من له الامر والنهي ومن يجب اتباع سنته وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال غيره لان مقصود الصحابي بيان التشريع لا اللغة ولا العادة والشرع يتلف من الكتاب والسنة والاجماع والقياس ولا يصح ان يريد امر الكتاب كون ما في الكتاب مشهورا يعرفه الناس ولا الاجماع لان المتكلم بهذا من الاجماع لا يستعمل امره نفسه ولا القياس اذ لا امر فيه فتعين كون المراد امر الرسول

الفقيه الذين ادرت عليهم الفتوى في الامصار فكان مالك وابن ابي ليلى والحسن بن حي والشافعية واحمد بن حنبل وداود يرون القنوت في الفجر قال الشافعية واحمد بعد الركوع وقال مالك قبل الركوع وروى عنه انه خيري ذلك قبل الركوع وبعدة وقال ابن شبرمة وابوصيفيه واصحابه والفقهاء في رواية والليث بن سعد لا قنوت في الفجر قال ابوصيفيه ومحمد بن حنبل خلف من يقنت سكنت وهو قول الثوري في رواية وقال ابو يوسف يتبع الامم الخ قال البايعي وقال ابوصيفيه والثوري لا يقنت في شيء من الصلوة واليه ذهب يحيى بن يحيى الليثي من اصحابنا الخ **سنة قوله** ان عبد الله بن عمر كان لا يقنت في شيء من الصلوة قال ابن عبد البر اما ابن عمر فكان لا يقنت لم يختلف عنه في ذلك وروى ابن عبيدة عن ابن ابي عمير قال قلت لهما هديت ابن عمر الى المدينة فهل رأيته يقنت قال لا قال ويقنت سالم بن عبد الله فقلت له اكان ابن عمر يقنت قال انما هو شيء احدث الناس الخ **سنة قوله** النبي عن الصلوة والانسان يريد حاجته والمراد بالحاجة ما يحتاج الانسان اليه من البول والغائط وان كان لفظ الحاجة واقعا على كل ما يحتاج اليه الا ان عرف اللغة جرى استعمالها على هذا الوجه يقال ذهب فلان للحاجة الانسان اي الى الغائط **سنة قوله** انه كان يؤم اصحابه وفي رواية لابن عبد البر يسند عن عبد الله بن الارقم انه كان يسافر فكان يؤذن لاصحابه ويؤمهم فحضرت الصلوة يوما ورواية ابن عبد البر المذكورة فتوب بالصلوة يوما فقال ليؤمكم احدكم لفظا في داؤه فلما كان ذات يوم وقام الصلوة صلوة الصبح ثم قال ليعتد احدكم فذهب لحاجته من الغائط ولفظا في داؤه فذهب لغير نفسه ثم رجع فجلس على الغائط وشعره ويحتل حضوره قال ابن عبد البر اجمع العلماء على انه لا ينبغي لاحد ان يصلي وهو حاقن واختلفوا فيمن صلى حاقنا الا انه اكمل صلوته فقال مالك فيما رواه ابن القاسم احب ان يصلي في الوقت

السنة وضع الكف على الكف تحت السرقة قال العيني هذا اللفظ يدخل في المرفوع عندهم ويروى بصحرا الى موضع يهودية اي في حال القيام كذا في نسخة الطحاوي وهو قول ابى حنيفة قال العيني وعليه اهل العلم وهو قول علي وابى هريرة والنخعي والثوري وفي التوضيح وهو قول سعيد بن جابر وابى عبيد وابن جرير ومالك وهو قول ابى بكر وعائشة وجمهور العلماء كذا في الفتح الرحا وقال ابن قدامة لما روى عن علي انه قال من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرقة رواه الامام احمد وابو داود وهذا ينصرف الى سنة النبي صلى الله عليه وسلم ولانه قول من ذكرنا من الصحابة **سنة قوله** القنوت في الصبح لفظ القنوت يطلق على اكثر من عشرة معان نظلم بعضهم في البيتين **سنة** دما خشوع والعبادة طاعة اقامتها اقراره بالعبودية سكوت صلوة والقيام وطوله كذلك دوا طاعة والراية الثانية ولكن المراد ههنا الدعاء في الصلوة في محل مخصوص من القيام قال ابن رشد في البداية اختلفوا في القنوت فذهب مالك الى ان القنوت مستحب وذهب الشافعية الى انه سنة وذهب ابوصيفيه الى انه لا يجوز القنوت في صلوة الصبح وان القنوت انما موضعه الترويض وقول قوم بل يقنت في كل صلوة وقال قوم لا قنوت الا في رمضان وقال قوم بل في النصف الاخر منه وقال قوم بل في النصف الاول والسبب في ذلك اختلاف الآثار المنقولة في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وناس بعض الصلوات في ذلك على بعض النسخ التي قنت فيها على التي لم يقنت فيها الخ وقال ابن عبد البر في الاستدكار اما القنوت في صلوة الصبح اختلفت الآثار المسندة في ذلك وكذلك اختلف فيه عن ابى بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وغيرهم فروى عنهم القنوت وتركه وكذلك اختلف عنهم في القنوت قبل الركوع وبعدة قال وكان الشعبي لا يرى القنوت وسأله ابن شبرمة عنه فقال الصلوة كلها قنوت وامأ

في رواية ابى حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي قال كان الناس يؤمرون ان يضع الرجل اليد اليميني على ذراعه اليسرى في الصلوة قال ابو حازم ولا اعلم الا انه يعني ذلك القنوت في الصبح مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان لا يقنت في شيء من الصلوة النبي عن الصلوة والانسان يريد حاجته مالك عن هشام بن عروة عن ابيه ان عبد الله بن الارقم كان يؤم اصحابه فحضرت الصلوة يوما فذهب لحاجته ثم رجع فقال في سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا اراد احدكم الغائط فليدأ به قبل

عن المصنوعة يصل فيه زاد في رواية البخاري ينتظر الصلوة وذكر المصلي خروجه من العادة والا فلو قام الى بقعة اخرى من المسجد مستمر على نية انتظار الصلوة كان كذلك قاله الحافظ قلت وكذلك مسجد البيت فيمثل المرأة ايضا كما سياتي في الحديث الا في وما قال الحافظ من ان القول الى البقعة الاخرى مثل الاستنزال في محله يخالفه ظاهر حديث ابى هريرة الموقوف الا في قال الباجي يحتل ذلك وجهين احدهما تدخوله ما دام في مصلاها قبل ان يصل فيه منتظرا للصلوة حتى يصل فيه الا ان يحدث قبل صلواته فيجب عليه القيام للوضوء فلا يصل عليه اذا والثاني ان الملائكة تصل عليه ما دام في مكانه الذي يصل فيه جالسا بعد صلواته فيه الا ان جلوسه فيه يكون اما للدخول بعد الصلوة او لانتظار الصلوة اخرى فهذا يعود الى الوجه الاول انتهى قلت وفي حديث معاذ العجلي من الكفار ان الجلوس في المسجد بعد الصلوة مطلق لا يقيد بالذكور والانتظار وقال عليه الصلوة والسلام لما أتته الرجل يتعاهد المسجد فاشهدوا له باليمان فان الله تعالى يقول انما يصعب مساجد الله من امن بالله واليوم الآخر واهل البيت من حديث الخدرى وانت خبير بان الجلوس بدون الذكر والانتظار لا يخلو من تعبير المسجد وفي الاستدلال بصلاته المسجد وهذا هو القلب في معنى انتظار الصلوة ولو تعدت امرأة في مصلي بيتها تنتظر وقت صلوة اخرى لم يعد ان تدخل في معنى الحديث ما لم يحدث فيبطل ذلك الفضل ولو استمر جالسا فان الملائكة تتأذى منه وسيا في تفسير الحديث في قول يحيى وفيه ان الحديث في المسجد اشد من الغفلة لان لها آثارا وهي الدفن دون الحديث فعمل بالمحرمات اللهم اغفر له بتقدير قائلين او تقول وهذا بيان لقوله صلى والمعنى يا الله اغفر له اللهم ارحمه والفرق بين المغفرة والرحمة ان المغفرة مستر الذنوب والرحمة اخاصة الاحسان اليه قاله العيني

١٢٢

الصلوة مالك عن زيد بن اسلم ان عمر بن الخطاب قال لا يصلين احداكم وهو ضام بين وركيه انتظار الصلوة والمشى اليها مالك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الملائكة تصل على احكام ما دام في مصلاها الذي يصل فيه ما لم يحدث اللهم اغفر له اللهم اغفر له قال يحيى قال مالك لا ارى قوله ما لم يحدث الا الاحداث الذي ينقض الوضوء مالك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال احداكم في صلوة ما كانت الصلوة تحبسه لا يمنعه ان ينقلب الى اهله الا الصلوة مالك عن سمي مولى ابى بكر ان

بالذكور والانتظار وقال عليه الصلوة والسلام لما أتته الرجل يتعاهد المسجد فاشهدوا له باليمان فان الله تعالى يقول انما يصعب مساجد الله من امن بالله واليوم الآخر واهل البيت من حديث الخدرى وانت خبير بان الجلوس بدون الذكر والانتظار لا يخلو من تعبير المسجد وفي الاستدلال بصلاته المسجد وهذا هو القلب في معنى انتظار الصلوة ولو تعدت امرأة في مصلي بيتها تنتظر وقت صلوة اخرى لم يعد ان تدخل في معنى الحديث ما لم يحدث فيبطل ذلك الفضل ولو استمر جالسا فان الملائكة تتأذى منه وسيا في تفسير الحديث في قول يحيى وفيه ان الحديث في المسجد اشد من الغفلة لان لها آثارا وهي الدفن دون الحديث فعمل بالمحرمات اللهم اغفر له بتقدير قائلين او تقول وهذا بيان لقوله صلى والمعنى يا الله اغفر له اللهم ارحمه والفرق بين المغفرة والرحمة ان المغفرة مستر الذنوب والرحمة اخاصة الاحسان اليه قاله العيني

له قوله ان عمر بن الخطاب قال لا يصلين احداكم وهو ضام بين وركيه انتظار الصلوة والمشى اليها مالك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الملائكة تصل على احكام ما دام في مصلاها الذي يصل فيه ما لم يحدث اللهم اغفر له اللهم اغفر له قال يحيى قال مالك لا ارى قوله ما لم يحدث الا الاحداث الذي ينقض الوضوء مالك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال احداكم في صلوة ما كانت الصلوة تحبسه لا يمنعه ان ينقلب الى اهله الا الصلوة مالك عن سمي مولى ابى بكر ان

ولا يمتنع مسجد على الله عليه وسلم بل الكل سواء لرواية مساجدنا باجمع خلا فالمن شذو الحق بالحديث كل من اذى الناس بلسانه وبه اخفى ابن عمر رضي الله تعالى عنه وهو اصل في نفي كل ما يتأذى به الخ **سنة قوله** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال احداكم قتل عموه يشمل المرأة ايضا اذا اعدت مصلي بيتها تنتظر دخول وقت صلوة اخرى فالصلوة اي في حكم الصلوة من كثرة الاجور والقتل من اللغو وان جاز له الا ان الافضل التحقير عنه قال ابن رسلان فان قلت لم يدل عن التعريف ولم يقل لا يزال احداكم في الصلوة احباب عنه الكرماني ليعلم ان المراد نوع صلواته التي ينتظرها والتكثير للتوبيخ ما كانت اي ما امت كما في رواية ولفظ ما للمدة اي مدة وارجح مسجد ايا الصلوة تحبسه سواء انتظر وقتها او اقامتها في الجماعة قاله الباجي قلت ولاجل هذا المعنى يقال انتظار الصلوة رباط لان الرباط يحبس نفسه عن المكاسب والتصرف اربادا للعد وهذا امثله مرصد لوقت الصلوة وسميا في الحديث قريبا لا يمنعه اي المصل من ان ينقلب ويرجع الى اهله اي لا يمنعه عن الخروج من المسجد الا الصلوة لا يفرضها يعني يكون مغلما في نيته لا يكون حاسه امر اخر غير الصلوة وهذا يقتضي انه اذا اصر في نيته عن ذلك صاف اخر انقطع عنه الثواب وكذلك اذا اشارك نية الانتظار امر اخر قاله الزرقاني

صحيح وقد يكون فرض كفاية اولان كلاهما عبادا فنعلم ان المسلمين قاله القاري رحمه غفر الله له قال بن عبد البر ومعلوم ان هذا الذي روى بالرائي والجهاد ثم وقد ورد مرفوعا نصا ١٢ **سكته قوله** انه سمع ابا هريرة يقول كذا في الوطأ موقوفاً ورواه عن مالك مرفوعاً وابن وهب عن ابن الجارود وعثمان بن عمرو والوليد بن مسلم عن النسائي واخرجه ابن عبد البر بطريق المصنفين بن جعفر عن مالك عن نعيم عن ابي سلمة عن ابي هريرة وقد صرح نعيم بسماعه ابا هريرة في الوطأ فكانت معه منه الموقوف ومن ابي سلمة عنه المرفوع قاله الزرقاني اذا حصل احدكم فرضاً او نفلاً لان حذف المفعول يفيد العموم فجلس في مصلاه كما تقدم لم تزل الملائكة تصلي عليه قائلين اللهم اغفر له اللهم ارحمه فان قام من مصلاه اي من ذلك البقعة التي يصلي فيها فجلس في محل آخر من المسجد والمحال انه ينتظر ١٣٥ الصلوة لم يزل في حكم صلوة كما تقدم حتى يصلي ويفرغ من بعض انتظاره للصلوة وان كان في غير مجلس صلوته الا ان يترك الصلوة وان جلس في موضع فجلس بعد صلوته ما يقتضي صلوة الملائكة عليه فعله ان جلس في مصلاه ينتظر الصلوة ليجتمع الامران قاله الباقى **سكته قوله** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الا يغفر الله لغيره من التخميف حرف تنبيه يفيد تحقيق ما بعد ذلك كبرها من الهمزة ولا النافية وهمزة الاستفهام اذا دخلت على النفي يفيد التحقيق وقال القاري الهمزة للاستفهام مولا النافية وليس الا للتنبيه بدليل قوله صلى الله عليه وسلم فيقولان بخبره انه حرف استفهام غفلة منه الخ اخبركم بغير الهمزة بما يحول الله به الخطايا كتابه عن غفرتها وان يحتمل ان يكون على الحقيقة فيكون المحو من كتاب المحفوظة دليل على غفوره تعالى وقال ابن العربي هذا الحديث دليل على محو الخطايا بالحسنات من الصحف بأيدي الملائكة التي يكون فيها المحو والاثبات لان ام الكتاب القوي عنده الله تعالى قد ثبتت على ما هي عليه فلا يزداد فيها ولا ينقص منها ابداً الخ ويرفع به الدرجات اي للمنازل في الجنة ويحتمل رفع درجة في الدنيا بالذكر الجليل وفي الاخرة بالتأثر الجليل زاد في رواية مسلم بن ابي هريرة قال يا رسول الله وفائمة السوال والجواب ان يكون الكلام واقع في النفس قاله القاري فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الاعمال التي يحصل بها المكلف ما ذكر من الفضيلة فقال اسبأتم الوضوء بغير الواد وقيل بالفتح اي كما له واتمامه باستسباب اعضائه بالمد والتعويل الغرة والتجمل وتكرار الغسل ثلاثاً في هاتين الترمذي والاسبأغ على ثلاثة انواع فرض وهو استسباب المحل مرة وسنة وهو الغسل ثلاثاً ومستحب وهو الاطالة مع التثنية كذا سمعته من اسنادنا المرموم مولانا محمد بن يحيى الخ واخرجه البخاري في صحيحه عن ابن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله عز وجل يحب الرجل الذي يغسل رجله في الوضوء سبعاً قلت فلهذا الاجل الاتقاء فانها محل القدر عند المكلف جميع تكبره بغير اليهم يعني الكبر والمشقة قلل ابو عمر شدة البرء وكل حال تكبره المود فيها نفسه على الوضوء قال الباقى والمكارة على الوضوء من شدة بجره والمجسم وقلة ماء وحاجة الى النوم ومجدة الى امر وغير ذلك قال الالباني وهي تكن الى الشدة البرء والمجسم وفقر المحبوب ومكلف طلب الماء وابتيا به ثمن وغير ذلك وتسعين الماء لدفع برءه ليقوى على العبادة لا يمنع من حصول الثواب المذكور الخ وكثرة الخطأ بالضم جمع خطوة بالفتح المرة وبالضم ما بين التمددين الى المساجد وهو يكون بعد الدار من المسجد وهو مختار الى الجهرى على الظاهر اذا قال فيه ان بعد الدار من المسجد افضل الخ او كثر المشى وتوالي الحضور اليها وهو الوجه فلا يخالف اذا حديث شوم الدار بعد وعن المسجد نعم الجميع بينه وبين حديث بني حنبل لما اراد وان يقولوا قريباً من المسجد فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم يا بني سلمة دياركم تكتب ان اثاركم ان الشلعة من حيث انه ربما ادى الى فوات الوقت او الجماعة والفضل من حيث كثرة الخطأ فالحيثية مختلفة وصريح ابن العماد بان الدار البعيدة افضل قاله القاري ١٢ **سكته قوله** وانتظار الصلوة بعد الصلوة بان يصلي في جماعة ثم يجلس في المسجد ينتظر الصلوة الاخرى قال الباقى وهذا يختص بالصلواتين يصل الظاهر فينتظر العصر ويصلي المغرب فينتظر العشاء اما انتظار الصبح بعد العشاء فلم يكن من عمل الناس ولا نه وقت يتكرر فيه الحديث وكذلك انتظار الظاهر بعد الصبح واما انتظار المغرب بعد العصر فلا ذكر الان فيه نصاً وحكمه عندى حكم انتظار الظاهر بعد الصبح والذي يتقرر في نفسه انى رأيت فيه رواية عن مالك ولا اذكر موضعها الا ان الخ قلت والوجه عندى الحاقها بانتظار العشاء وبعد المغرب لانه وقت لا يتكرر فيه الحديث وهو مختار ابن العربي كما سياتى في كلامه ١٢ **سكته قوله** فذلكم المذكور من الثلاثة عند الطبعي وابن عرفة والقاضي كما حكى عنه القائل او الاشادة لا انتظار الصلوة كما عليه ابن عبد البر وقال الالباني انه لا يظهر الرباط المرغوب فيه وفضل انواعه او الرباط المتكسر فذلكم الرباط اطلق عليه الرباط لانه ربط نفسه على هذا العمل وجسمها عليه يقال رابطة اي لا زمت الشغور فذلكم الرباط كرهه ثلثاً تأكيداً وتعظيماً لثانته وقال مسلف في صحيحه ليس في حديث شعبة ذكر الرباط وفي حديث مالك ردد مرتين فذلكم الرباط فذلكم الرباط الخ وفي رواية الترمذي ثلثاً ١٢

ابا بكر بن عبد الرحمن كان يقول من غدا وراح الى المسجد لا يريد غيره ليتعلم خيراً او ليعلمه ثم رجع الى بيته كان ذلك المجاهد في سبيل الله رجع غانماً مالك عن نعيم بن عبد الله المجهري انه سمع ابا هريرة يقول اذا صلى احدكم ثم جلس في مصلاه لم تزل ملائكة تصلي عليه اللهم اغفر له اللهم ارحمه فان قام من مصلاه فجلس في المسجد ينتظر الصلوة لم يزل في صلوة حتى يصلي ما لك عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الا اخبركم بما يحول الله به الخطايا ويرفع به الدرجات اسبأغ الوضوء عند المكارة وكثرة الخطا الى المساجد وانتظار الصلوة بعد الصلوة فذلكم الرباط فذلكم الرباط فذلكم الرباط

له قول له كان يقول من غدا اي ذهب وقت العزوة وهو اول النهار ما بين طلوع الفجر الى الزوال قال ابن سيده العزوة البكرة علم الوقت وفي الصحاح العزوة ما بين صلوة العزاة وطلوع الشمس وراح اي ذهب به الزوال وفي المحكم الرواح العشى وقيل من لدن زوال الشمس الى الليل قاله العيني في المسجد لا يريد غيره يعني يقصد المسجد لان ان جلس فيه لعبادة كاعتكاف او انتظار صلوة او ذكر كان مستحباً والاقتباس وقيل تكبره لثباتها بنيت المساجد لذلك الله الخ ليتعلم خيراً من غيره والخير يتناول جميع انوار من الصلوة والعلم وغيرهما ففيه ارشاد المتكلم

النيات الصالحة عند دخول المساجد وليعلمه بشد الامر ليتعلم الخير احد قال القاري وفيه دلالة ظاهرة على جواز التدريس في المسجد خلافاً لما روى عن الامام مالك واهله منع رفع الصوت المشوش الخ وقال ايضا فان المساجد لم تكن لهذه الا لشئان الصلوة والجمعة بل لذكر الله تعالى وتلاوة القرآن والوعظ حتى كره مالك البحث العلني وجوز ابو حنيفة وغيره لانه ما يخرج اليه الناس لان المسجد محبة لهم الخ ثم رجع الى بيته وذكر الرجوع الى البيت ليس باحتراز بل خرج من خرج العادة كان كالمجاهد في سبيل الله من حيث ان كلا منهما يريد اعلية كلمة الله العليا اولان كلاهما يكون فرض ص

شدة البرء والمجسم وفقر المحبوب ومكلف طلب الماء وابتيا به ثمن وغير ذلك وتسعين الماء لدفع برءه ليقوى على العبادة لا يمنع من حصول الثواب المذكور الخ وكثرة الخطأ بالضم جمع خطوة بالفتح المرة وبالضم ما بين التمددين الى المساجد وهو يكون بعد الدار من المسجد وهو مختار الى الجهرى على الظاهر اذا قال فيه ان بعد الدار من المسجد افضل الخ او كثر المشى وتوالي الحضور اليها وهو الوجه فلا يخالف اذا حديث شوم الدار بعد وعن المسجد نعم الجميع بينه وبين حديث بني حنبل لما اراد وان يقولوا قريباً من المسجد فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم يا بني سلمة دياركم تكتب ان اثاركم ان الشلعة من حيث انه ربما ادى الى فوات الوقت او الجماعة والفضل من حيث كثرة الخطأ فالحيثية مختلفة وصريح ابن العماد بان الدار البعيدة افضل قاله القاري ١٢ **سكته قوله** وانتظار الصلوة بعد الصلوة بان يصلي في جماعة ثم يجلس في المسجد ينتظر الصلوة الاخرى قال الباقى وهذا يختص بالصلواتين يصل الظاهر فينتظر العصر ويصلي المغرب فينتظر العشاء اما انتظار الصبح بعد العشاء فلم يكن من عمل الناس ولا نه وقت يتكرر فيه الحديث وكذلك انتظار الظاهر بعد الصبح واما انتظار المغرب بعد العصر فلا ذكر الان فيه نصاً وحكمه عندى حكم انتظار الظاهر بعد الصبح والذي يتقرر في نفسه انى رأيت فيه رواية عن مالك ولا اذكر موضعها الا ان الخ قلت والوجه عندى الحاقها بانتظار العشاء وبعد المغرب لانه وقت لا يتكرر فيه الحديث وهو مختار ابن العربي كما سياتى في كلامه ١٢ **سكته قوله** فذلكم المذكور من الثلاثة عند الطبعي وابن عرفة والقاضي كما حكى عنه القائل او الاشادة لا انتظار الصلوة كما عليه ابن عبد البر وقال الالباني انه لا يظهر الرباط المرغوب فيه وفضل انواعه او الرباط المتكسر فذلكم الرباط اطلق عليه الرباط لانه ربط نفسه على هذا العمل وجسمها عليه يقال رابطة اي لا زمت الشغور فذلكم الرباط كرهه ثلثاً تأكيداً وتعظيماً لثانته وقال مسلف في صحيحه ليس في حديث شعبة ذكر الرباط وفي حديث مالك ردد مرتين فذلكم الرباط فذلكم الرباط الخ وفي رواية الترمذي ثلثاً ١٢

أم كانت العصر أو المغرب أو العصر خرج وإن أخذ المؤذن في الإقامة تكراهية الغفل بعد ما أتمه **قوله** الذي عن المجلس لمن دخل المسجد قبل أن يصلي
 اختلعت النسخ في ذكر هذه الترجمة فلا توجد في النسخ المصرية ولا الشروخ من التتوير وغيره وتوجد في النسخ الهندية والاولى وجودها وسياق الكلام
 على الفقه في الحديث **قوله** أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا دخل أحدكم المسجد بالنصب وهو متوضئ ولا يكون هناك مانع كما ينبغي قال
 ابن رسلان يدخل في عومته الجمار وتأتي في ذلك ابن دقيق العيد لقوله لا يجلس فإنه علق النبي عن المجلس بالنصب فإما لم يكن جلوس انتهى
 النبي وقيل فيه نظر لأن الجلوس بخصوصه ليس هو المقصود بالتطبيق عليه بل المقصود هو **قوله** المحصول في بقعة كما أنه عليه السلام لم يكن
 والذي عن المجلس إنما ذكر للتنبيه على أنه لا يشتغل بشئ غير صلوة ركعتين قال الرمادي و **١٣٤** يدل على ذلك أنه لو دخل ونام أو استمر

الرباط ما لك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب قال يقال لا يخرج
 أحد من المسجد بعد النداء إلا أحد يريد الرجوع إليه إلا من أفق
 انتهى عن المجلس من دخل المسجد قبل أن يصلي ما لك عن
 عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم الزريقي عن أبي قتادة
 الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا دخل أحدكم
 المسجد فلا يركع ركعتين قبل أن يجلس ما لك عن أبي نضرة مولى
 عمر بن عبد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال له ألم يصحبك
 إذا دخل المسجد يجلس قبل أن يركع قال أبو النضر يعني بذلك
 عمر بن عبد الله ويعيب ذلك عليه أن يجلس إذا دخل
 المسجد قبل أن يركع قال يحيى قال مالك وذلك
 حسن وليس بواجب

قائما فإنه يكره له ذلك حتى يصلي وحدوث أبي داود ومصحف
 بذلك فإنه أخرجه بلفظ إذا جاء أحدكم المسجد فليجس
 ركعتين ثم فليركع أي فليجس المطلق الجهر وأراد الكل و
 اتفق أئمة الفتوى على أن الأمر للندب وقال الظاهرية
 بالوجوب قال ابن رشد الجمهور على أنها مندوب إليها
 من غير إيجاب وذهب أهل الظاهر إلى وجوبها الخ قال
 الحافظ والذي صرح به ابن حزم رحمه الله قال ابن عابدين
 تحت قول الماتن وليس تحية المسجد كتب الشارح في
 هامش الخرائج أن هذا رد على صاحب الخلاصة حيث
 ذكر أنها مستحبة الخ قال الحافظ وذهب الجمهور إلى أنها
 سنة وقال النووي أنه إجماع المسلمين قال ابن رشد
 وسبب الخلاف في ذلك هل الأمر مجعول على الندب أو
 الوجوب فإن الحديث متفق على صحته فمن تمسك في
 ذلك بما اتفق عليه الجمهور من أن الأصل حمل الأوامر
 المطلقة على الوجوب حتى يدل الدليل على الندب ولم
 يتقدم عند ذلك دليل يفصل الحكم من الوجوب إلى الندب
 قال الزكمتان وأجبتان ومن تقدم عند ذلك دليل على
 الأوامر ههنا على الندب أو كان الأصل عند في الأوامر
 أن تحمل على الندب حتى يدل الدليل على الوجوب كما قال
 به قوم قال الزكمتان غير واجبتين لكن الجمهور إنما ذهبوا
 إلى حمل الأوامر ههنا على الندب لمكان التعارض بينهما و
 بين الأحاديث التي تقتضي بظاهرها أو بضمها أن الصلوة
 مفروضة إلا الصلوات الخمس الخ ركعتين لا مفروضة
 لا أكثره بالاتفاق واختلاف في أقله والعصم اعتبارا
 فلا يتأثر هذا المستحب بأقل من ركعتين قاله الحافظ
 وتبعه الزرقاني وقال ابن رسلان مقتضاها أن التحية
 لا تحصل بأقل من ركعتين على الصحيح وفي وجه تحصل
 بركعة لمحصل الأكرام الخ قلت لصلوة أقل من ركعتين
 عندنا الحنفية والمالكية خلافا للشافعية والحنابلة
 كما تقدم في صلوة الليل فلا اعتبار بأقل من ركعتين عندنا
 وهو ظاهر وأما عند الشافعية فمع صحة التطوع بركعة
 واحدة عندهم لا يكفي تحية المسجد أقل من ركعتين كما
 تقدم من كلامهما فلما قبل أن يجلس ذكر في روضة

صريفة فإذا ن المؤذن فقام رجل من المسجد
 فأتبعه أبو هريرة بصره حتى خرج من المسجد فقال
 أبو هريرة أما هذا فقد عصى أبا القاسم صلي الله
 عليه وسلم زاد في رواية أحمد بن قال أبو هريرة
 أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نكون
 في المسجد فنودي بالصلاة فلا يخرج أحد حتى
 يصلي قال الزرقاني وفي الهداية ومن دخل سجدا
 قد أذن فيه يكره له أن يخرج حتى يصلي لقوله
 عليه الصلاة والسلام لا يخرج من المسجد بعد
 النداء الحديث إلا إذا كان يتنظرون ما رجعة
 لأنه ترك ضرورة تكبيل معنى وإن كان قد صلى
 وكانت الظهر والعشاء فلا بأس بأن يخرج
 الجلب وأعلى الله مرة إلا إذا أخذ المؤذن في
 الإقامة لأنه يترتب لمخافة الجماعة عيانا وانهم

قوله لا يخرج أحد من المسجد بعد النداء
 أي إلا أن لا نه وناه إلى صلوة الجماعة فمن
 خرج فقصده خلافاً وتفرق جماعة هذا
 ممنوع باتفاق قاله الزرقاني إلا أحد يريد الرجوع
 إليه أي إلى المسجد ويخرج لضرورة قد حدثت
 له كالحديث وغيره الاتفاق يعني أن ذلك
 من أفعال المتأخرين قال ابن عبد البر هذا
 يقال مثله بالرأي ولا يكون مثله إلا قبيحا
 وقد أخرج الطبراني هذا المعنى مرفوعا عن أبي
 هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يسمع النداء في مسجد حتى يخرج
 منه إلا حاجة ثم لا يرجع إليه إلا اتفاق
 قريب منه ما في مسلم وابن داود وأحمد
 أبي الشعثاء قال كنا نعود في المسجد مع أبي

المجتامين أنه خرج بمؤذن الغائب من فعل الصلوة من قيام فلو جلس ليأتي بها وأتى بها فوراً من قعود كما ذكر ذلك الواحديها قائماً ثم أراد الفتود
 لا تمامها الخ وقال ابن رسلان المراد بالركعتين الأحرار جميعاً حتى لو صلاهما قاعداً أكله سواء أحرمت قائماً ثم جلس أو أحرمت جالساً وأقبل أحرمت
 بأول جلوسه لأن النبي عن جلوس في غير صلوة الخ ثم أن جلس قبل أن يركع قالوا لا تترك له وفيه نظر لما رواه ابن حبان عن أبي ذر أنه دخل
 المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أركعت ركعتين قال لا قال ثم فركعها ترجم عليه ابن حبان في صحيحه تحية المسجد لا تقرب بالجلوس مع مثله
 في قصة سريك الخطابي وقيل يحتمل أن وقتها قبل الجلوس وقت فضيلة وبعد ما وقت جواز قال ابن عابدين لا تسقط بالجلوس عندنا فاتهم
 قالوا في الحكم إذا دخل المسجد للمكركع عند دخوله أو عند خروجه لمحصل المقصود كما في الغاية وأما حديث العيصين لا يجلس
 يصلي ركعتين فهو بيان للذوق لحديث ابن حبان في صحيحه فمركعها وتامة في الحلية الخ قال القاري فيما يفعله بعض العوام من المجلس أولاً
 ثم القيام للصلوة تأنيلاً بطل الأصل له الخ **قوله** المراد بزيادة الاستغفار في أوله صاحبك أي مولاك عمر بن عبد الله أنه إذا دخل المسجد
 يجلس قبل أن يركع ركعتين تحية المسجد قال أبو النضر يعني أي أبو سلمة بذلك أي بلفظ صاحبك عمر بن عبد الله أنه يصيب ذلك إشارة إلى ما سألني
 من قوله أن يجلس الخ عليه أي على مولاى وصلى بقوله أن يجلس إذا دخل المسجد قبل أن يركع ركعتين والغرض أن أبا سلمة أنكر عمر بن عبد الله
 تركه تحية المسجد والاستغفار عليه قال مالك وذلك أي الركوع عند دخول المسجد حسن أي مستحب عندنا وليس بواجب وعلى ذلك فقهاء النصاب
 كما تقدم وهذا إشارة إلى توجيه ترك عمر بن عبد الله الإمام والأوجه أن ذكر ترك عمر بن عبد الله لبيان أن الأمر الوارد في الحديث ليس للوجوب ثم
 نبه على ذلك بله القول **١٣٤**

م رأيت أبا عبد الله في يومه يشد يده البرد وأنه يخرج بضم الياء كفيه من تحت برنس له والبرنس هو كل ثوب رأسه منه ملتزم به من دراعة أوجبة أو غيره قال الجوهري هو قنصلية طويلة كان النساء يلبسونها في صدر الإسلام من البرنس بكسر الباء القطن كذا في الجميع حتى يضمها أي اليمين على الحصباء أي موضع السجود وقال الزرقاني تحصيلاً للفضل وكان سألهم وقتاً وغيره يباشرون بكافهم الأرض وأمر ذلك عمرو بن جماعة من التابعين يسجدون وأيديهم في ثيابهم الخ قال الأمازيغي في موطنه بعد ذكر هذا الأثر أن من أصابه يده يؤذي وجعل يديه على الأرض من تحت كساء أو ثوب فلا بأس بذلك الخ ١٣٤

مرغب فيه كما تقدم ثم أرفع رأسه من السجدة فلا يرفعها أي المدين أيضاً فإن المدين تسجد أن كما يسجد الوجه هذا تعليل للأمر بوضع اليدين على الأرض على ما قاله الزرقاني والإدراج عند ذلك لتعليل لكل الأثرين وإشارة إلى أن سجدة الوجه كما لا بد لها من رفع الرأس كذا في سجدة المدين لا بد لها من رفعها ١٣٤ قوله الالتفات والتصفيق في الصلاة عند الحاجة قال الجوهري التصفيق الضرب بإطراف الأصابع على الأخرى وفي الجميع هو ضرب أحد اليدين على الأخرى كذا في البذل ثم هو والتصفيق بمعنى واحد خيمه الخطاب أبو علي القاسمي والجوهري وغيرهم وأدعى ابن خزيمة في الخلاف في ذلك وتعقب بأحكامه عياض في الأكمال أنه بالحاء ضرب ظاهر أحد اليدين على الأخرى وبالفاء ضرب باطنها على باطن الأخرى وقيل بالحاء الضرب بأصبعين للاندراج والتسوية وبالفاء الضرب للهو ولعب قاله الزرقاني قال في الشذوذ كالألفاظ مكررة عند جميع العلماء إذا رمى بصرة وصغر عينيه يمينا وشمالاً انتهى قلت وهذا إذا لم يخبر اليه قال الزرقاني وهو مكررة بأجمع وأجمع وهو على أنه للتنبيه وقال أهل الظاهر بحرف لا للضرورة وقال الشيرازي البذل الالتفات في الصلاة على ثلاثة أوجه أو لها بطرف العين فلا بأس به والثاني بطرف الوجه فهو مكررة والثالث بحيث تحول صدره عن القبلة فصلوته بأطلة بالاتفاق انتهى بتغيير ١٣٤

وضع اليدين على ما يوضع عليه الوجه في السجود
مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا سجد وضع كفيه على الذي يضع عليه وجهه قال نافع ولقد رأيته في يوم شديد البرد وأنه يخرج كفيه من تحت برنس له حتى يضعها على الحصباء مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول من وضع وجهه بالأرض فليضع كفيه على الذي يضع عليه وجهه ثم أرفع فلا يرفعها فإن اليدين تسجد الوجه الالتفات والتصفيق في الصلاة عند الحاجة مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم وشأنت الصلاة فجاء المؤذن إلى أبي بكر فقال تصلي للناس فأقيم فقال نعم

له قوله وضع اليدين على ما يوضع عليه الوجه في السجود والظاهر أن المراد بالترجمة ههنا يضع يديه على الموضع الذي يضع عليه الوجه لتكون قريباً من الوجه وإلى هذا المعنى أشار محمد بن موطأ إذا قال بعد ذكر الأثرين قال محمد بن هذا ناخذ ينيغ للرجل إذا وضع وجهه على ما يضع عليه يديه في التعليق المجد لمحمد بن أبي عيسى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه وضع وجهه بين كفيه من حديث والآخره مسلم وأبو داود وأبو يعقوب في روضة ابن أبي شيبة والطحاوي ومن حديث البراء أخرجه الترمذي وأبو بكر البخاري وأبو داود والترمذي من حديث أبي حميد الساعدي

أنه صلى الله عليه وسلم وضع اليدين على المتكئين وبه أخذ الشافعي ومن تبعه الخ أو المراد أنه يمان لكشف اليدين في السجود إليه أشار شيخنا الداهلي في المصنف إذ يوجب على هذين الأثرين باب يضع كفيه على ما يضع عليه الوجه في السجود ويجزئها من التكمين الخ ١٣٤ قوله كان إذا سجد وضع كفيه على الموضع الذي يضع عليه وجهه وفي النسخ المصرية وجهته والمودى واحد قال الزرقاني لأنه السنة ولأن اليدين ما يرفع ويضع في السجود كالأوجه بخلاف سائر الأجزاء قال ابن عبد البر وهذا مستحب عند العلماء الخ قال نافع ولقد

أصابعه وسمى الطبراني منهم أبا سهل بن بهضر ١٣٤ قوله وحانت الصلاة للطبراني أن الخبر جاء بذلك وقد اذن بلال الظهري للبخاري بطريق حماد بن زيد عن أبي حازم أنه ذهب إليهم بعد أن صلى الظهر فمراد بالصلاة في حديث الباب العصور يؤيد ما سأل في قيام المؤذن وهو بلال كما سأل في أبي بكر الصديق والحمد إلى ما ذكره ابن حبان بطريق حماد قال صلى الله عليه وسلم لبلال أن حضرت العصور ولهم أنك فمن أبوك فليصل بالناس الحديث وفيه أن المؤذن يأتي الأمام لمعلمه بحضور الجماعة فقال بلال لا يكره أن يقرأ في صلاة الجماعة للناس استغفروه لأن في الوقت سعة فهل يبادر إلى الصلاة أو ينتظر النبي صلى الله عليه وسلم وفيه عرض على الفضل في غيبة الإمام أن يسجد عنه فأقيم بالنسب على جواب الاستغفار ويجوز الرفع على أنه خبر محمد بن أي فأنما أقيم فقال أبو بكر بن نعم طناً منه أنه صلى الله عليه وسلم يصلي في بني عوف وعلماً لأنه صلى الله عليه وسلم قد أمره أن يصلي قال النووي في أن الأمام إذا تأخر عن الصلاة تقدم غيره إذا لم يخف فتنة وانكاراً من الأمام الخ فصل أبو بكر في شرح الصلاة ولفظ أحد في مسنده ثم أقام فأمراً أبوك فتقدم فلما تقدم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وللخاري برواية عبد العزيز وتقدم أبو بكر فذكر للطبراني فاستغفر أبو بكر الصلاة لظاهر هذه الألفاظ أن الصديق كان في الركعة الأولى قال الحافظ وبهذا إجماع الفرق بين المقامين حيث امتنع أبو بكر بهما أن يستمر إماماً واستمر في مرض موته صلى الله عليه وسلم حين صلى خلفه الركعة الثانية من الصبح فكانه لما انصلى معنى معظم الصلاة حسن الاستمرار ولها لم يمتد منها إلا اليسير لم يستمر وكذا وقع لعبد الرحمن بن عوف حيث صلى النبي صلى الله عليه وسلم خلفه ركعة الثانية من الصبح فاستمر في صلاته لهذا المعنى قاله الزرقاني

ما فاشأ اليه اى الى ابى بكر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواز الاشارة في الصلوة وقد روى عبد الرزاق عن انس وابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يشترط في الصلوة ان امكث لفظاً ان امكث العيني مصدريه وامكث امر من التكت والجملة مفعول لاشار مكانك بنصهم في الثوب على المفعولية اى اشار بالمكان في مكانه فرفع ابو بكر يديه بالتثنية وفيه ان من ادأب الدماء رفع اليدين لمحمد الله عز وجل وفيه استحباب حمد الله لمن تعبدت عليه نعمة من مآثره رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك لما فيه من التواضعة الدينية قاله البايع ومحمد بن ابي بكر خطا في تقدمه بالناس في موضع لا يلائم فيه ورد النبي صلى الله عليه وسلم الخ **كذلك قوله** ثم استأخر اى تأخر ابو بكر بن من فداه الله بذكر القبلة

قال ابن رسلان ولفظ النسا في شرحه القهقري قلت
وفي رواية لمسلم ورجع القهقري ورواه حق في
الصف حتى استوى في الصف الذي يليه وتقدم ابن
الله على الله عليه وسلم فقصه قال ابن عبد البر
أما تأخر أبي بكر وتقدم النبي على الله عليه وسلم
فهو موضع مخصوص عند أكثر العلماء وكلهم لا يجوزون
إمامين في صلوة واحدة من غير عذر حدث يقطع
صلوة الإمام ويوجب الاستخلاف وفي إجماعهم على
هذا دليل على خصوص هذا الموضع لقول رسول الله
على الله عليه وسلم وأنه لا نظير له الخ **عقوله**
شأنه رسول الله على الله عليه وسلم من الصلوة
ولفظ البخاري ولما أنصرف فقال يا أيها بكريها
منعك أن تثبت على أماتك إذا امرتك فيه أن
الامر قد يفتق بالأشارته أيضا فقال أبو بكر نعم
نافية كان ينبغي لابن أبي قحافة بغض الغاف و
خفة الحمار المهمل وبعد الالف فام عثمان بن
عاصم والد أبي بكر رضي الله عنه في الفتحة وتوفي سنة
في خلافة عمر بن عبد الله بن عثمان أن يقول ما
كان لي ونحوه تحقير النفس واستغناء المرتبة

ان يصلي بين يدي سيد ولد آدم رسول الله
 الله عليه وسلم وقد امه قال النوى فيه التلويح
 اذا امره المتبوع بشئ وهو منه اكرامه بذلك الشئ لا
 تحتمل الفعل فله ان يتركه ولا يكون هذا مخالفة للأمر
 بل يكون اذ باو توافوا ومن قال في فهم المقاصد الخ ١٢
قوله مالي ذاككم اكثر تمر من التصفين بانه
 الم همة كما سياتي ثم انكر عليهم الاكثر افعيه
 او المراد انكل جميعه لما سياتي من قوله من نايه
 قال القسطلاني فمن صفت في صلوته لم تبطل
 لان الصلابة مفعول او لم ير امرهم النبي صلى
 الله عليه وسلم بالامادة لكن ينبغي ان يقيد
 بالتكليل فلو فصل ذلك ثلث مرات متواليات
 بطلت صلوته لانه ليس ما دون افعيه ولما قوله
 صلى الله عليه وسلم اكثرتم التصفين مع انهم لم
 يأمرهم بالامادة فلا تهم لم يكونوا عملوا امتناعا
 اراد اكثر التصفين من مجموعه ولا يضرد لك
 اذا كان كل واحد منهم لم يفعله ثلثا الخ قلت

حوزة في الخلاف في ذلك كما تقدم مبسوطا
 واغرب الدأوى في فزع ابن الصهاية فمزجوا
 بأكفهم على الخاذه همد وكان ابو بكر لهما
 خشية واستخراجه في المناجاة بوجه ١٢
له قوله لم يلبثت في صلوة فذلك لما
 تقدم ان الالتفات في الصلوة اختلاس من
 الشيطان ١٣ **له قوله** فلما اكثرت الناس
 من التعصيق قال العباسي يريد ان صفق منهم
 العدد الكثير لان كل واحد منهم اكثر التعصيق
 لبثت ابو بكر قد قال ابن رسلان وفي رواية
 النسائي فلما اكثروا علمانه قد ناهيهم في
 صلواتهم فانثقت فاذا بوسول الله صلى الله عليه
 وسلم الخ فرأى ابو بكر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عليه وسلم فقام بالرجوع الحق بالصف ١٤

وقد مران الفعل الكثير مفسد اجماعا مع الخلاف فيما بينهم في تحديد الكثرة والقليل من نابه اى اصابه شئ عارض في صلوته
فليسيم اى قليل سيمان الله كما في رواية البخارى قال ابن رسلان اى فليسيم الرجل وكذا المختش كما هو ظاهر اللفظ والقياس ان
يصح لاحتمال ان يكون امرأة فلا يجهر بالتسليم كما صرح به القاضى ابو الفتح في احكام النجاسات واستنبط منه ابن عبد البر ان الفقه
على الامام لان التسليم اذا جازحاز الثلاثة بالاولى وقال فى الاستذكار ذكر الطحاوى ان الثوري وابا حنيفة انه لا يسجد على الامام موقال
على الامام قائلون فان فسق لم يفسد صلوته ودعى الكرخى عن اصحاب ابى حنيفة انه لا يسجد على الفقيه على الامام موقال
مالك والشافعى لا بأس به الخ قال القسطلانى في التسليم للرجال وبهذا قال مالك والشافعى واحمد وابو
يوسف والجمهور وقال ابو حنيفة ومحمد بن ابي نعيم في جواب ابى حنيفة في صلوته وان قصد
به الاعلام بانه في الصلوة لم يتبطل فسد التسليم المذكور على قصد الاعلام بانه
في الصلوة وحسب قول من نابه على تأييد منعه من الاصل عدم
هذا التخصيص
استدلوا

لم يكن يلتفت في صلواته أخرجه ابن عبد البر عن نافع قال سئل ابن عمر عن كان النبي صلى الله عليه وسلم يلتفت في الصلوة قال لا ولا في غير الصلوة الخ وابن عمر كان شديداً في اتباع له صلى الله عليه وسلم **له قول** قال كنت أصلي وعبد الله بن عمر ورائي أي خلفي ولا أشعر به يعني لا أعرف وجوده هناك فالتفت بصيغة المتكلم فغضني وفي رواية مصعب فوضم يده في قفائي يعني أشار إليه منكراً للفعلة وأمرأه بإقباله على الصلوة قال الباقين ولعل ابن عمر لم يكن في الصلوة وإنما كان جالساً وراءه وأبو جعفر يتنفل فأنكر عليه الالتفات ولو كان ابن عمر في صلوة لما اشتغل بها عن الالتفات عليه الخ **له قول** ما يفعل من جاءه الإمام وأركع والروايات الواردة فيه صريحة في أنه يشترك مع الإمام في الركوع وتقدم أن مدرك الركوع مع الإمام ١٢٩ مدرك تلك الركعة عند الجمهور وغرض الترجمة كما يظهر من ملاحظة الروايات أن مدرك الإمام في الركوع هل يبدأ الصلوة خلف الصف أو يدخل في الصف وإن فاتته الركعة **له قول** أنه قال دخل زيد بن ثابت المسجد بالنصب فوجد الناس في الصلوة ركوعاً جميعاً ركع فركع زيد قبل أن يعجل إلى الصف لما خاف أن يسبقه الإمام ركعة ثم يقول الحمد دب يدب دبا ودبياً مشى على هيئته الخ حتى وصل الصف أي ركعاً يعني مشى في حالة الركوع ودبياً حتى وصل الصف **له قول** أن عبد الله بن مسعود كان يدب ركعاً وروى عن أبي هريرة خلافة أخرجه ابن عبد البر عن الأخرج قال قلت لأبي هريرة يركع الإمام ولم أصل إلى الصف فما كنكم فأنذ برجل قال لا يا أخرج حتى تأخذ مقامك من الصف قال وقد روى قول أبي هريرة عروفاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا جاء أحدكم الصلوة فلا يركع دون الصف حتى يأخذ مكانه من الصف الحديث واستقر به الشافعي وأجاز مالك والليث للرجل وحده أن يركع ويمشي إلى الصف إذا كان قريباً وكرهه أبو حنيفة والثوري للواحد وأجاز له للجماعة كذا في الاستذكار ومعنى إجازة الإمام أبي حنيفة للجماعة أنها تكون صفاً لها أو اختلعت الروايات عن الإمام مالك في المسئلة كما ذكرها الباقين **له قول** كيف فصل عليك أي كيف اللفظ الذي يليق بشأنك وفي الترمذي وغيره عن كسب عجرة لما نزلت أن الله وملائكته الآية قلنا يا رسول الله قد علمنا السلام فكيف الصلوة الحديث قال حافظ الاختلاف في الروايات بقوله كيف فقيل المراد من معنى الصلوة وقيل عنصفتها قل ابن عبد البر سألوها ما احتل لفظ الصلوة من المعاني واليه مال عياض إذا قال ما كان لفظ الصلوة المأمور بها يحتمل الرحمة والدعاء والتعظيم سواها أي لفظ تؤدى هكذا قال بعض لمشائخ كذا في الفقه وقال الباقين الصلوة في كلام العرب الدعاء والرحمة إلا أن الصلوة التي أمر بها هي الدعاء وإنما سألوها عن صفة الصلوة التي جنبها لأنها لا يؤمرون بالرحمة وإنما يؤمرون بالدعاء إلا أن الدعاء بالفاظ كثيرة وعلى صفات مختلفة فسألوها هل لذلك صفة تختص به فأعلمهم أن المشروع في ذلك

فإنه إذا سبغ التفت إليه وإنما التصغير للنساء مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر لم يكن يلتفت في صلواته مالك عن أبي جعفر القاري أنه قال كنت أصلي وعبد الله بن عمر ورائي ولا أشعر به فالتفت فغضني ما يفعل من جاءه والإمام مراكم مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه قال دخل زيد بن ثابت المسجد فوجد الناس ركوعاً فركع ثم دبت حتى وصل الصف مالك ابنه بلغه أن عبد الله بن مسعود كان يدب ركعاً ما جاءه في الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم مالك عن عبد الله بن بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرو بن سليم الزرقاني أنه قال أخبرني أبو حميد الساعدي أنهم قالوا يا رسول الله كيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم

له قول فإنه إذا سبغ أحد التفت بعضهم التماس الأولى على بناء الجمهور إليه وفي رواية للبخاري فإنه لا يسمعه أحد إلا التفت وأما التصغير هكذا في جميع النسخ الهندية الموجودة عندنا بأحد الممثلة ههنا وفيما تقدم من لفظ أكثرتم في التصغير وهكذا ضبطه العلامة الزرقاني بأحد الممثلة وفي بعض النسخ المصرية باللفظ بدل الممثلة وهكذا في البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك وذكر العيني اختلاف الرواة في ذلك وهما معنى فلا إشكال للنساء

صفة مخصوصة الخ قال حافظ وهو أظهر لأن لفظ كيف ظاهر في الصفة وأما الجنس فيستل عنه بلفظاً وبه جزم القرطبي فقال هذا سؤال من اشكك عليه كيفية ما فهم أصله الخ والحاصل لم ير على ذلك أن السلام كان بلفظ مخصوص فهو لم يمتد أن الصلوة أيضاً تقع بلفظ مخصوص فوقع الأمر كما فهموا فإنه صلى الله عليه وسلم لم يقل لهم قولوا الصلوة عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ولا الصلوة والسلام عليك بل علمهم صيغة أخرى كذا في الفقه قلت سبب السؤال يحتمل أموراً متعددة الأول ما تقدم من كلام عياض وابن عبد البر أن لفظ الصلوة كان مشتركاً بين المعاني والثاني ما أشار إليه كلام الباقين المتقدم والثالث ما أخرجه ابن جرير عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن ابن مسعود الأنصاري عن قال لما نزلت الآية قالوا يا رسول الله هذا السلام قد عرضناه فكيف الصلوة عليك وقد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر قال قولوا اللهم صل على محمد الحديث فلم يمتد منهم فهموا من لفظ الصلوة الاستغفار المرتب على الذنب وكان متغنياً في حقه صلى الله عليه وسلم فاحتاجوا إلى السؤال واختلوا في معنى قولهم هذا السلام قد عرفنا فقيل سلام التعظيم وقيل غير ذلك والأوجه عندي وعليه الجمهور أن المراد ما في التشهد السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته وقد علموا التشهد قبل ذلك وسألو في الحديث الآخر الرايع ما قاله الطبري أن معنى قول الصحابي علمنا كيف السلام عليك أي في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه الآية فكان السؤال عن الصلوة على الأئمة تشريفاً لهم حكاية حافظ ثم رده **له قول** كما صليت اشكل في التشبيه لأن الأصل أن المشبه دون المشبه به والواقع ههنا فكسبه لأن محمداً صلى الله عليه وسلم وحده أفضل من إبراهيم وآله وأوجب بأنه قد يكون تمسكه كما في قوله تعالى مثل نوره كمشكاة فيها مصباح الآية وابن نوره تعالى من نور المشكاة وبأنه قاله قبل علمه بأنه أفضل كما يسطه الزرقاني أو قاله توضيحاً للتشبيه في أصل الصلوة لا القدر ووجه في الفهم أو باعتبار الشبهة في العلم الخ من باب الحاق ما لم يشتهر بها أشهر لا من باب الحاق الناقص بالكمال ويحيد ختم الدعاء فإنه لم يقع في العالمين إلا في ذكر إبراهيم ونوح وإسماعيل عليهما السلام

م الم ولم يصور في المغنى وجوب البركة ١٢ **قوله** امرنا بفحقات الله بالضم على الفاعلية والمفعول قوله ان نصلى عليك يا رسول الله يقول عز وجل يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً فكيف نصلى عليك زاد المحاكم وغيره اذا نحن صلييناً عليك في صلواتنا قال ابو مسعود فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتمل ان سكوتهم صلى الله عليه وسلم كان حياءً وتواضعاً اذا في ذلك الرفعة له ويحتمل ان لم يكن عندك نص في ذلك اذا فبينت ظريفاً يا مكره الله تعالى فيه ويؤيده ما وقع عند الطبري من وجه آخر في هذا الحديث فسكت حتى جاءه النبي كذا في الغنى حتى تمينا اي وودنا انه اي بشيرا لم يسأله صلى الله عليه وسلم عن ذلك مخافة انه صلى الله عليه وسلم لم يرزل السؤال وشت عليه لما تقرر عند من النبي عن ذلك كما ذكره الحافظ في تفسير قوله تعالى لا تسألوا عن اشياء الا نهي شر قالوا

١٥٠

وبارك على محمد وازواجه وذريته كما بارك على آل ابراهيم انك حميد مجيد مالك عن نعيم بن عبد الله المجهري عن محمد بن عبد الله بن زيد الانصاري انه اخبره عن ابي مسعود الانصاري انه قال اتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس سعد بن عباد فقال له بشير بن سعد امرنا الله ان نصلى عليك يا رسول الله فكيف نصلى عليك قال فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تمينا انه لم يسأله ثم قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد والسلام كما قد علمتم مالك عن عبد الله بن دينار انه قال رايت عبد الله بن عمر يقف على قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي على النبي ويدعوا لي بكره

قال الزرقاني الامر للوجوب اتفاقاً قليل في العمرة وقيل في كل تشهد يعقبه سلام وقيل كلما ذكر الخ كما ساء في مفصل اللهم صل على محمد بما يليق به واختلف في زيادة لفظ السيادة في اوله وان سلوك الادب اولى قال في الدر المختار وندب السيادة لان زيادة الاخبار بالواقع من سلوك الادب فهو افضل من تركه وذكر الرضى الشافعي وغيره وما نقل لا تسألوا في الصلوة كذب قال الشامي واعترض بان هذا مخالف لما ذهبنا لما مر من قول الامام من انه لو نادى في تشهد او نقص كان مكروهاً قلت فيه نظراً فان الصلوة باثابة على التشهد ليس معه تعمر ينبغي على هذا عدم ذكره في اشهد ان محمداً عبده ورسوله انتهى ١٢ **قوله** فصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه رضي الله تعالى عنهم قال البيهقي هكذا روى يحيى بن يعقوب وتابعه غيره قال الزرقاني انكر العلماء على يحيى بن من تابعه في الرواية قالوا وانما رواه الفغني وابركه وسائر رواة الموطأ فيصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعوا لي بكره وعمر ففرقوا بين لفظ يصلى ويدعو

فيها والحاصل ان المطلوب ان يعطوا من غير ادناه وان ثبت ذلك ويستمر دائماً الخ قال السخاوي ولم يصور احد وجوب قوله وبارك على محمد فيما امرنا عليه غير ابن حزم ذكرنا فيهم منه وجوبها في الجملة نقل في مرة ان يبارك عليه صلى الله عليه وسلم ولو مرة في العمر وظاهر كلام صاحب المغنى هو الجائز وجوبها في الصلوة قال المحللون انظر اهل من الفقهاء لا يوافق على ذلك قاله الزرقاني قلت لكن عد في نيل المار من الادكان قول اللهم صل على محمد ومن من السنن الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير على الاله والبركة عليه وعليهم والدعاء بعد ام

له قوله وبارك قال البيهقي البركة في كلام العرب التكرير فيراد به تكثير الثواب لهم ورفع درجاتهم ويحتمل تكثير عدد هم مع توفيقهم وقال الانباري معنى قوله تبارك اسمك اي تقدس وتطهر فيكون المعنى طهرهم قال تعالى انما يريد الله ليجعل عظمكم الرخص اهل البيت ويظهرهم تطهيرهم وقيل المراد ثبات ذلك وادامهم من قولهم بركت الابل اي ثبتت على الارض وقال الحافظ المراد بالبركة هنا الزيادة في الخير والكرامة وقيل التطهير من العيب والتركية وقيل اثبات ذلك واستمراره من قولهم بركت الابل وبه سميت بركة الماء بكسر اوله وسكون الثانية لا قامة الماء

لعل التكرار من حيث اللفظ الذي خالفه فيه الجمهور فتكون روايته شاذة والا فالصلوة على غير النبي تجوز تبعاً كما هيئت وانما الخلاف فيها استقلالاً الخ مختصراً وبوب البخاري في صحيحه باب هل يصلى على غير النبي صلى الله عليه وسلم قال الحافظ اي استقلالاً او تبعاً ويحل في الغير الانبياء والملائكة والمؤمنون اما الانبياء فورد فيها احاديث متباينة حديث علي في دعاء خلفه فقيه وصل على وعلى سائر النبيين اخرجه الترمذي والمحاكم وحديث ابي هريرة رفعه صلوا على انبياءنا الخ اخرجه اسمعيل القاضي بسند ضعيف وذكر الحافظ عدة روايات في الباب وتكلم عليها بالضعف ثم قال وثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم اخرجه ابن ابي شيبة عن عكرمة عنه قال ما علم الصلوة تنبغي على احد من احد الا على النبي صلى الله عليه وسلم وهذا سند صحيح وحكى القول به

عن مالك وقال ما تعبدنا به وجاء نحوه عن عمر بن عبد العزيز وعن مالك بكرة وقال عياض عامة اهل العلم على الجواز الخ قال القاضي عياض علم اهل العلم متفقون على جواز الصلوة على غير النبي صلى الله عليه وسلم وفي الدار المختار لا يصلى على غير الانبياء ولا غير الملائكة الا بطريق التيم قال ابن عابدين لان في الصلوة معنى التعظيم والى غيرهما ولا يلى ذلك من يتصور منه الخطأ باو الذنوب الاتباع بان يقول اللهم صل على محمد وآله وصحبه وسلم لان فيه تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم الخ واما المؤمنون فقال الحافظ اختلف فيه فقيل لا تجوز مطلقاً استقلالاً ولا تجوز تبعاً فيها رده النص والحق به لقوله تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم الآفة ولا له لما علمهم السلام قال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ولما علمهم الصلوة فخير لك عليه وعلى اهل بيته وهذا القول اختاره القرطبي في المفهم وابو المعالي من الجائز وهو اختيار ابن تيمية وقالت طائفة تجوز تبعاً مطلقاً ولا تجوز استقلالاً وهذا قول ابي حنيفة وجماعة وقال طائفة تكره استقلالاً لاتباعاً وهي رواية عن احمد وقال النووي هو خلاف الاول وقالت الطائفة تجوز مطلقاً وهو مقتضى صحيح البخاري وروى عن الحسن ومجاهد ونفس عليه احمد في رواية الى داود وفيه قال اسحق وابو ثور وداد والطبري ثم اعلم قال في البداية الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة ليست بفرض عندنا بل هي سنة مستحبة وعند الشافعي فرض وهي اللهم صل على محمد واسمى بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه ومطلق الامر للفضية وقال صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم يصلى على في صلواته ولنا ما روي عن حديث ابن مسعود وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم يحكم بتأدية الصلوة عند العقود قد التمس من غير شرط الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا سيما في الآية لان المراد منها الذنب بدل ليل ما روي عن غيره وابن مسعود انها قال الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم سنة في الصلوة على ان الامر لا يقتضي التكرار بل يقتضي الفعل (البقية على ما)

والبيقية عن صفته (م) مرة واحدة وقد قال الكرخي من اصحابنا ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض العهر كالحج وليس في الآية تعيين حالة الصلوة والحديث محمول على نفي الكمال لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة لجمار المسجد الا في المسجد وبه نقول الخ قال الحلبي والشهدات المروية عن ابن مسعود وابن عباس وابن هريرة وجابر وابي سعيد وابي موسى وابن الزبير لم يذكروا فيها شي من ذلك وما روى عنه صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم يصل على اخيه ابن ماجة ضعفه اهل الحديث كلهم ولو صح فمعناه كمالته او لمن لم يصل على في عمره والجملة ليس له دليل يدل على الغضبية في الصلوة اصلا ولا خلاف انها تفرض في العمر مرة الخ وبسبب الشوكاني في النيل الكلام على دلائل الوجوب والاعتناء رغبنا وقال في اخره والحاصل انه لم يثبت عندى من الادلة ما يدل على مطلوب القائلين بالوجوب وعلى فرض ثبوته فترك تعليم المسخ للصلوة لا سيما مع قوله صلى الله عليه وسلم اذا فعلت ذلك فقد تمت صلواتك قريبة صالحة لوجهه على الذنب ونحن لا ننكر ان الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم وسنن اجل الطاعات التي يتقرب بها الخلق الى الخالق واسما نازعا في اثبات واجب من واجبات الصلوة بغير دليل يقتضيه مخافة من التعويل على الله بما لم يقل ولكن تخصيص الشهد الاخير بها مما لم يدل عليه

العسل في جامع الصلوة مالك عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعدها ركعتين وبعد المغرب ركعتين في بيته وبعد الصلوة العشاء ركعتين وكان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف فيركع

م وقال الشافعي واحد ركعتين وتقدم تحت حديث ابن عمر ما قال ابن جرير ان الاربع اكثر من فضله صلى الله عليه وسلم ركعتان قليل وتقدم ايضا ما يقوى قوله من الرواية ويؤيد الحنفية نصا ما رواه الجماعة الا البخاري من حديث ام حبيبة ر انهما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من عبد مسلم يصلي لله في كل يوم شيئين عشرة ركعة تطوعا الا برى الله له بيتا في الجنة لمسلم وابي داود وابن ماجة وذات الترمذي والنسائي اربعاً قبل الظهر وركعتين بعد ها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل صلو العشاء وعن عائشة ر قالت كان يصلي في بيتي قبل الظهر اربعاً ثم يركع فيصلي بالناس ثم يدخل فيصلي ركعتين وكان يصلي بالناس المغرب ثم يدخل فيصلي ركعتين ويصلي بالناس العشاء ويدخل فيصلي ركعتين الحديث لمسلم وابي داود وللترمذي بعضه كذا في جمع الفوائد وقد بسط في حاشية مسند ابى حنيفة تخريج الروايات الصحيحة في الاربع قبل الظهر وقال انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الاربع في البيت فرويها الاربع المطهرة واذا دخل المسجد ركع الركعتين تحية المسجد فظننا ابن عمر ر سنة الظهر

لم يعلم بالاربع التي صلاها في البيت ويمكن ان يكون مطلقا على الاربع لكنه ظنا صلوة في الزوال فان الاختيار اذا تراضت صير الى آثار الصحابة واكثرهم على الاربع كما نقلنا عن الترمذي وان الاحتياط على العبادة هو الثبوت وان الاربع اعرف في هذا الباب من ابن عمر لوقوعها في البيت وان عليه اعلم من ابن عمر واقفه وادخل منه عليه صلى الله عليه وسلم الخ وبعد ذلك فاعلم اولاً قال ابن عبد البر قد اختلف الاثارة وعلما السلف في صلوة النافلة في المسجد فكرها قوم لهذا الحديث والذي عليه العلماء انه لا بأس بالطرح في المسجد لمن شاء انهم مجمعون على ان صلوة النافلة في البيوت افضل لقوله صلى الله عليه وسلم صلوة الرجل في بيته افضل من صلوته في مسجدى الا المكتوبة الخ وقال الحافظ تحت حديث الباب استدلل به على ان فعل التوافل الليلية في البيوت افضل من المسجد بخلاف روايت التها وروى عن مالك والثوري و انظارا عن ذلك لم يرفع عن ائمة اهل البيت صلى الله عليه وسلم يتشاكل بالناس في التها فالباب وبالليل يكون في بيته غالبا واغرب ابن ابي ليلى فقال لا تجزئ سنة المغرب في المسجد حكاه عبد الله بن احمد عنه (البيقية عن صفته)

دليل صحيح الخ الحاشية المتعلقة بصيغة هذه له قوله قبل الظهر ركعتين وفي حديث عائشة كان لا يدع اربعاً قبل الظهر رواه البخاري وغيره قال الداودي هو محمول على ان كل واحد وصف ما رأى وما قيل يحتمل ان ابن عمر ر نسي الركعتين من الاربع بعيد جدا قاله الحافظ وروى من عند نفسه انه محمول على اختلاف الاشوال ويحتمل انه كان يقتصر في المسجد على ركعتين ويصلي في بيته اربعاً وقال ابن التيم في الهدى وهذا الظاهر يعني اذا صلى في بيته صلى اربعاً واذا صلى في المسجد صلى ركعتين وقيل يصلي في البيت ركعتين ويخرج الى المسجد فيركع ركعتين فاقصر ابن عمر ر على الثاني وجمعت عائشة كليهما قال ابن جرير الاربع كانت في كثير من احواله الركعتان في قليلها قلت ما قاله ابن جرير هو الظاهر لان الروايات في صلوته صلى الله عليه وسلم اربعاً اكثر من الركعتين وبعدها ركعتين وللترمذي صححه من حديث ام حبيبة ر مرفوعاً من حافظ على اربع ركعات قبل الظهر واربع بعد ها حرمه الله على الناس واخرجه ابوداود والنسائي وابن ماجة وغيرهم والجمع بينهما انه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في داره واخرى بيانا للجواز لان الامر فيه على التسرع لكن الاكثر من فضله صلى الله عليه وسلم بعد الظهر ركعتين وفيه حديث على ر المتقدم قبل ذلك حديث الباب نص فيه ويؤيد ام حبيبة ر ام حبيبة الا في بحث الروايات ثم لم يذكر في الحديث الصلوة قبل

العصر وروى ابوداود من حديث ابى المثنى عن ابن عمر ر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رحم الله امرأً صلى قبل العصر اربعاً وهكذا اخرجه الترمذي والى ابن عمر ر نسبه في المشكوة وتبعه القاري وما قال الزرقاني تبعاً للحافظ دوى عند احمد وابي داود والترمذي ومحمّد ابن حبان عن ابى هريرة مرفوعاً عن امرأته قبل العصر اربعاً فانظروا عندى انه وهو لان الرواية في تلك الكتب من مسانيد ابن عمر واخرجه ابو داود من حديث على ر كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل العصر ركعتين قال العيني وروى ابو نعيم من حديث الحسن عن ابى هريرة مرفوعاً من صلى قبل العصر اربع ركعات غفر الله عز وجل له مغفرة عزيمة والحسن لم يسمعه عن ابى هريرة وبعد المغرب ركعتين ولغظ في بيته لم يقل بحسبى والعيني واما سنة المغرب فقد روى الترمذي من حديث ابن مسعود انه قال ما احصى ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في الركعتين بعد المغرب والركعتين قبل الفجر قبل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد واخرجه ابن ماجة ايضاً وهاتان الركعتان من السنن المؤكدة وبالغ بعض التاهمين فيها فروى ابن ابي شيبة في مصنفه عن سعيد بن جبير قال لو تركت الركعتين بعد المغرب لحشيت ان لا يغفر لي وبعد صلاة العشاء ركعتين زاد ابن وهب وغيره لغظ في بيته ههنا ايضاً «**سنة قوله**» وكان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف ام من المنين الى البيت قال ابن بطال والحكمة في ذلك ان الجمعة لما كانت بدل الظهر واقصر فيها على ركعتين ترك التنفل بعد ها في المسجد خشية ان يظن انها التي حدثت الخ فركع ركعتين والروايات المؤكدة عندنا الحنفية اثنا عشرة ركعة قال في الدر المختار وسنن مؤكدة الاربع قبل الظهر بتسليمة وركعتان قبل الصبح وبعد الظهر والمغرب والعشاء الخ وفي الكنز السنة قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان وقبل الظهر اربع الخ فقد ملئت ما تقدم ان الاشياء الثلاثة في القائلين بتوقيت الروايات لم يختلفوا فيما بينهم الا في تحديد الرتبة قبل الظهر فقالت الحنفية اربع ص

من فان ركعوا فذلك واسع وقال الشافعي ما أكثر المصل من التطوع بعد الجمعة فهو أحب الى وقال ابو حنيفة يصلي الجمعة اربعاً وقال في موضع آخر ستا وقال الثوري ان صلحت اربعاً أو ستاً فحسن وقال احمد بن حنبل أحب الى ان يصلي بعد الجمعة ستاً وان اربعاً فحسن وكل هذه الاقوال مروية عن الصحابة قولاً وعلاً وقد ذكرنا ذلك كله عنهم بالامساك في التمهيد والاختلاف بين المتقدمين والعلماء واما ما خرج عن من لم يصلي بعد الجمعة ولا عمل من فعل من الصلاة أكثر او أقل مما اختاره كل واحد وان اقول لهم في ذلك على الاختيار لا على غيره ذلك الخ وقال العيني في شرح البخاري اختلف العلماء في الصلاة بعد الجمعة فقالت طائفة يصلي بعد الركعتين في بيته **١٥٢** كما تطوع بعد الظهر روى ذلك عن عمر بن الخطاب بن حصين والنفخ وقال مالك اذا صلى الامام الجمعة فينبغي ان لا يركع في المسجد

ركعتين ما لك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اترون قبلي ههنا فوالله ما يخفى على من خشوعكم ولا ركوعكم اني لاراكم من وراء ظهري

هاتين الركعتين في بيوتكم الخ قلت وهذه كلها حجة للجمهور في قولهم ان التطوع في البيت افضل ولا كراهة في المسجد وشتان ما بين المكروه وغيره افضل وقد قال ابن المنك في زماننا انهم راس السنة الرابطة او لي عليها الناس قال القاري اي يعلوها عليها او لئلا يسبوه الى البدعة ولا شك ان متبعة السنة اولى مع عدم الالتفات الى غير المؤثر الخ قلت لا شك فيها قاله القاري لكن الغروريات تبطل بالظهور فالوجه عندي في هذا الزمان ايقان الروايات في المساجد سيما المشايخ لان الناس تبع لهم فيكون فعلها في المسجد اتباعاً لهم فشر يتركونها رأساً للتواني في الامور الدينية سيما التطوعات فليس فيها قاله ابن المنك الاشاعة السنة لا تترك المتابعة وتقدم عن الجمهور الفضيلة لا تتخص بوجه دون وجه فتأمل ولا بد في ان هذا الاختلاف يتفرع على ما قال العيني اختلف في السن كالوتر وركعتي الفجر هل اعلانها افضل ام ركعتيها كخروج ابن التين الخ ثم اعلم ثانياً قال ابن عبد البر في الاستذكار ان الفقهاء اختلفوا في التطوع بعد الجمعة خاصة فقال مالك فينبغي للامام اذا صلى من الجمعة ان يدخل منزله ولا يركع في المسجد ويترك الركعتين في بيته ان شاء واما من خلف الامام فاجب اليه ان يصلي ركعتي الفجر اذا سلموا ولا يركعوا في المسجد

لا البقية عن صفحة ما هام عقب روايته الحديث محمود بن وليد رفته ان الركعتين بعد المغرب من صلاة البيوت الخ وتقدم قبلي كما ما جاء في العتمة والصوم ان افضل والتطوع البيوت عند الحنفية مطلقاً قال ابن نجيم في البحر الافضل في السن اذ اثنى في المنزل الا التراخي وقيل ان الفضيلة لا تتخص بوجه دون وجه وهو الاصح لكن كل ما كانت بعد من الرياء واجمع للتشروع والنداء فهو افضل كذا في النهاية وفي الحاجة في سنة المغرب ان خاف لورجم الى بيته فغلبه شأن اخر يا ترى في المسجد فان كان لا يخاف صلاحها في المنزل وكذا في سائر السن حتى الجمعة والوتر في البيت افضل الخ وقال في الدر المختار والافضل في النفل غير التراخي المنزل قال ابن عابد بن شمل ما بعد الفريضة وما قبلها الحديث الصحيحين عليكم بالصلاة في بيوتكم فان خير صلاة المرء في بيته الا المكتوبة واخرج ابوداود وصلاة المرء في بيته افضل من صلاته في مسجد في هذا الا المكتوبة الخ قال الحلبي وفي سنن ابى داود والترمذي والنسائي انه عليه الصلاة والسلام الى مسجد عبد الاشهل يصلي فيه للمغرب فلما قضا صلواتهم رآهم يسبحون فقال هذه صلاة البيوت ورواه ابن ماجه عن حديث رافع بن خديج فقال فيه ركعوا

وسلم انه كان يتصرف بعد الجمعة ولم يركع في المسجد قال ومن خلفه ايضا اذا سلموا فاجب ان يصرفوا ولا يركعوا في المسجد فان ركعوا فذلك واسع وقالت طائفة يصلي بعد الركعتين ثم اربعاً روى ذلك عن علي وابن عمر وابي موسى وهو قول عطاء والثوري الى يوسف الان ابا يوسف استحب ان يقدم الاربعة قبل الركعتين وقال الشافعي ما أكثر المصل بعد الجمعة من التطوع فهو أحب الى وقالت طائفة يصلي بعد ما اربعاً لا يصلي بينهما يسلم روى ذلك عن ابن مسعود وعلقته والنفخ وهو قول ابي حنيفة واستحق قلت والدلائل مشروحة في المطولات ١٢

الحاشية المتعلقة بصفحة هذه

سلكه قوله ذكر اترون بفتح التاء والاستفهام ايترون يعني انظرون قبلي وهو ما يستقبل اليه بوجهه ام مقابلتي ومواجهتي ههنا اي الى هذا الجانب فقط وانني لا اري الاما في هذه الجهة لان من استقبل شيئاً استقبل ما وراءه فوائده قسم وجوابه قوله ما يخفى وقوله اني اراكم بيان او بدل قاله العيني ما يخفى على بشة الباء خشوعكم بالرفع على ما في جميع السمع التي بايد بها من الهندية والمصرية وفي نسخة قد يراة مؤلفه في جميع اركان الصلوة ويحتمل ان يكون المراد به السجود فقط كما عرجه في رواية مسلم غيره به ما فيه من غاية المشهور ويؤيده قوله ولا ركوعكم وعلى الاول فذكر الركوع تخفيف بعد تميمه وخصه بالذكر اهتماماً به لكونه اعظم الاركان فالمسبوق يدك به الركعة والوجه في تخصيصه كون التعريف فيه أكثر ويحتمل لما قيل ان من خصائصه نقل القاري عن بعض المفسرين في قوله تعالى واركعوا مع الراكعين اما قال ذلك لهم لان صلواتهم لا ركوع فيها والراكعون محد صل الله عليه وسلم وامته ومعنى قوله تعالى واركعوا مع الراكعين صل مع المصلين الخ وقيل لان الرجل ما دام قائماً لا يتحقق انه في الصلوة فاذا ركع تحقق انه في الصلوة فهو من أكثر بعد الصلوة قاله العيني **سلكه قوله**

اني لاراكم بفتح الهاء بدل من جواب القسم من وراء ظهري قال العيني اختلف العلماء ههنا في الموضعين الاول في معنى الرؤية فتعيل بمعنى العلم وقيل غير ذلك والثاني في كيفية الرؤية الخ وقال البيهقي ذهب بعض الناس الى ان الرؤية ههنا بمعنى العلم قال تعالى المتركيف فصل ربك باصحاب الغيل وذهب الجمهور الى انها بمعنى الرؤية قال وهو الصحيح عندي لانه لو كانت بمعنى العلم لم يبق لقوله واركعوا مع الراكعين معنى وقريب منه ما قاله المحافظ اذ قال اختلف في معنى الرؤية فتعيل المراد بها العلم اما بان يوصى اليه كيفية فعلهم واما بان يلهم وفيه نظر لانه لو اراد العلم لم يقيد به من وراء ظهري وقيل المراد به انه يرى من عن يمينه ومن عن يساره مع التفتات يسير ويوصف من هناك بانه وراء ظهري وهذا ظاهراً والكلف والصواب المختار انه محمول على ظاهراً وان هذا الايهاراد ذلك حقيقي خاض به على خرق العادة وعلى هذا عمل البخاري فاخبره في علامات النبوة وكذا نقل عن الامام احمد وغيره واختاره ابن المنك

اذ قال من من الخوازي التي اعطيتها عليه الصلوة والسلام قال القاري وظاهراً انه من جملة الكشوفات المتعلقة بالقلوب المنهجية لعلوم الغيوب الخ ١٣

هم الرباط قطعاً دون نذر فلا بأس بآتياتها بدليل حديث قباء الخ وقد احتج ابن حبيب من المأثورية بآتياته صلى الله عليه وسلم مسجد قباء على ان الذي اذا نذر الصلوة في مسجد قباء لزمه وحكاه عن ابن عباس قاله العيني وقال الياسم آتيان قباء من المدينة ليس من اعمال المطي لانه من صفات الاسماء البعيدة وقطع المسافات الطوال ولا يقال لمن خرج الى المسجد من داره راكباً انه اعلم المطي وانما يحصل ذلك على عرف الاستعمال في كلام العرب ولا يدخل فيه ان يركب انسان الى مسجد من المساجد القريبة في جماعة او غيرها لانه لا خلاف في ذلك بل هو واجب في اوقات كثيرة و

ما ترون اي تعتقدون وقيل بعضهم انما تظنرت اختبأ رتمه صلى الله عليه وسلم بمسائل العلم على حسب ما يختبر به العالم اجمعاً به ويمثل ان اراد به تقريب التعليم عليهم فقرر معهم حكم قضاها يسير عليهم ما اراد لتعليمهم اياها لانه صلى الله عليه وسلم انما قصد ان يعلمهم ان الاخلاق بالانتم الركوع والسجود كبرية وهي اسود حالاً مما تقرر عندهم انه فاحشة قاله الياسم في الشارب للضم والسارق والزاني قال النعمان وذلك السؤال كان قبل ان ينزل فيهم اي الحدود يعني آياتها والمراد غير الشارب لانه لم ينزل فيه شيء مما قاله ابو عبد الملك قالوا فيه حجة يجوز الحكم بالرأي لانه صلى الله عليه وسلم انما سألهم ليقولوا فيه برأيههم قالوا اي الصحابة الله ورسوله اعلم كمال تأدب منهم حيث ردوا العلم الى الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم من اي تلك المعاصي فواحش جميع فاحشة وهي ما فحش من الذنوب يقال هذا خطا فاحش وعيب فاحش اي كبر شديداً والمعنى انها كبراً وفيهم عقوبة يطلق على ما يما يقب له المعتد ولا يخص بجنس ولا قدر اي فيهم عقوبة اخروية او ستنزل والتنوين للتعظيم واسود اي اقم السرقه قال ابن عبد البر رواية الوطاي بكسر الراء والمعنى اسود السرقه سرقه من يسرق صلوته وقد جاء في القرآن ولكن الذين آمن بالله اي ولكن الذين آمن بالله ومن روى بقية الراء فالسرقه جمع سارق كما تكفره والفسقة الخ فطه هذا الذي يسرق صلوته خبر بلا تأويل وعلى الاول فيحتاج الى حذف المضاف اي سرقه الذي يسرق صلوته ولفظ المشكوك عن صحيح رواية الى قتادة مرفوعاً اسود الناس سرقه قال القاري بكسر الراء ووقفهم على ما في القاموس قال الطبري هو تسميها لاولئك كيف يسرق احد صلوته بالنصب لوصول الله قال صلى الله عليه وسلم لا يتم ركوعها ولا سجودها خفيها بالذكر لان الاخلاق يقع فيها قالوا ساء ما سمعنا

مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأتي قباء راكباً وماشيياً مالك عن يحيى ابن سعيد عن النعمان بن مرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما ترون في الشارب والسارق والزاني وذلك قبل ان ينزل فيهم قالوا الله ورسوله اعلم قال هن فواحش وفيهن عقوبة واسود السرقه الذي يسرق صلوته قالوا وكيف يسرق صلوته يا رسول الله قال لا يتم ركوعها ولا سجودها مالك عن هشام بن عروة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اجعلوا من صلواتكم في بيوتكم

زيارته وانه يجوز زيارته راكباً وماشيياً وهكذا جميع المواضع الفاضلة يجوز زيارتها راكباً وماشيياً الخ في تخصيص السبب بالحي احتج من قال بجواز تخصيص بعض الايام بنوع من القرب قال العيني وهو كذلك الا في الاوقات المنهي عنها كتحصيل ليلة الجمعة بالقيام ويومها بالصيام وقد روى انه صلى الله عليه وسلم يأتي مسجد قباء ليلة سبع عشرة من رمضان وروى انه صلى الله عليه وسلم كان يأتي قباء يوم الاثنين قاله العيني قلت فلم يبق التخصيص وفي العالم كبرية يستحب ان يأتي قباء يوم السبت الخ قال ابو عبد الله رضي الله عنه لا تفعل المطي الا لثلاثة مساجد لان معناه عند العلماء فيهم نذر على نفسه الصلوة في احد الثلاثة لزمه آتيانها دون غيرها واما آتيان قباء وغيرهما من مواضع م

له قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأتي قباء بالمد عند الاكثرى فقد مر مفصلاً في المواقيت وفي رواية عبد الله بن دينار عن الجاردي يأتي مسجد قباء كل سبت واختلف في سبب آتيانها صلى الله عليه وسلم فقل لزيارة الانصار وقيل للتفرج لحياتها وقيل للصلوة في مسجد قباء وهو الاشبه لروايات عند الشافعيين وفيها بلفظ كان يأتي مسجد قباء قاله الزرقاني راكباً تارة وماشيياً اخرى بحسب ما تيسر حالان متراد فان قال الزرقاني والواو يعني اوراداً مسلم في رواية عبد الله بن نافع يصلي فيه ركعتين وادعى الطحاوي ان هذه الزيادة مدروجة قالها بعض الرواة لعله انه صلى الله عليه وسلم كان من عادته انه لا يجلس حتى يصلي قاله النووي فيه فضله وقضه مسجد والصلوة وفضله

بما ترون خيانة فيما اوتمن به فلا بأس بمحتمل ان يقال انه يبرأ من الغفلة المؤكلين بحفظه الله قول اجعلوا من صلواتكم في بيوتكم قال في الاستدكار للصلوة في معناه قولان احد هما انه اراد به التأذلة فيكون من زائدة كما يقال ما جاءني من احد قلت ويؤيد ما ورد في عدة روايات من الامر بالنوافل في البيوت وقال اخرون اجعلوا بعض صلواتكم يعني المكتوبات في البيوت ليقترن بكم صلواتكم ومن لا يخرج من المسجد وذكر بعض مرجحاته قال الزرقاني فاما ان ترجيح ان المراد الغريضة وحكاها عن بعضهم قال القرطبي من التبعيض والمراد النوافل قال الجوزي ليس فيه ما ينفي الاحتمال قال الياسم الصحيح التأذلة والمكتوبة ليس بهييم وقال النووي لا يجوز حملها على الغريضة قال العيني قال الجمهور هو في التأذلة لا خفاءها والحديث افضل الصلوة صلوة المرور في بيته الا المكتوبة ولفظة من زائدة فيكون التقدير اجعلوا صلواتكم في بيوتكم ويكون المراد النوافل ويمثل ان يكون من التبعيض والمراد من الصلوة مطلق الصلوة ويكون المعنى اجعلوا بعض صلواتكم وهو النفل من الصلوة المطلقة والصلوة تشمل النفل والغرض على ان الاصح منه مجيء من زائدة في الكلام المشتهر ولا يجوز حمل الكلام على الغريضة لا كلها ولا بعضها لان البحث على النفل في البيت وذلك لكونه ابعد من الرياء واصون من المحبطات وليتبرك به البيت وتنزل فيه الرحمة والملائكة وتنفس الشياطين الخ بتغير ١٢

موضوعه بين يديها الصلة كانت بها ولم يمنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك فان مفاد هذه المقابلة والاستدلال عدم الكراهة في الموضوع على الارض المرتفع ثم رأيت القهستاني صرح بذلك الخ **قوله** كان اذا اجاء المسجد وقد الواو عالية صلى الناس بد أرضي الله عنه بصلوة المكتوبة هكذا في أكثر النسخ وفي بعضها بدأ بالمكتوبة والعنف واحد ولم يصل قبلها شيء قال الباكي يريد ان الصلوة التي اجاء بها وحضر وقتها وصلها الناس ودونه لم يصل قبلها شيئا فيحصل ان يريد لضيق الوقت ويجتهد ان يفعل ذلك مع سعة الخ قال ابو عمر في الاستدكار قد ذهب اليه جماعة من اهل العلم قد بما وحدثا ورخص آخرون في الركوع قبل المكتوبة اذا كان وقت يجوز فيه الصلوة التالفة وكان فيه سعة ركعوا ركعتين تحية المسجد ثم اقاموا الصلوة وصلوا و **١٥٢** كل ذلك مباح حسن اذا كان وقت تلك الصلوة واسعا قال مالك من الى مسجد ائتمد وصل فيه فلا بأس ان يتطوع قبل المكتوبة اذا كان فسحة من الوقت وهو قول ابي حنيفة واصحابه وكذلك قال الشافعي وداود بن علي **قوله** مر على رجل وهو اى الرجل يصلي فسلم بفتح السين على بناء الفاعل والضمير الى ابن عمر عليه اهل الطهارة الرجل المصلي كلاما يعنى اجاب السلام كلاما فرجع اليه عبد الله بن عمر فقال له اذا سلم بفتح السين على بناء المجهول على احدكم وهو يصلي قال ابو عمر في الاستدكار راجع العلماء على انه ليس بواجب ولا نسيئة ان يسلم على المصل و يختلفوا هل يجوز ام لا فذهب بعضهم لا يجوز حديث ابن مسعود ان سلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فلم يرد عليه فلما سلم قال ان في الصلوة لشغلا وقال آخرون ما نرى حديث صحيح قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في مسجد بني عمر وبين خوف والانصار يداخلون وهو يصلي فيسلمون عليه فغير عليهم اشارة بيده وتأولوه بعضهم بان اشارته صلى الله عليه وسلم كانت ان لا تفعلوا وهذا وان كان محتملا فهو بعيد الخ وقال الحنفية بكراهة السلام على المصل كما صرح به اهل الفرع من ابن عابدين وغيره قال الحافظ في شرح حديث ابن مسعود ان في الصلوة لشغلا وفي هذا الحديث كراهة ابتداء السلام على المصل لكونه ربما شغل بذلك فكره واستدعى منه الرد وهو ممنوع منه وبذلك قال جابر بن عبد الله وكراهه عطاء والشعبي ومالك في رواية ابن وهب وقال في المداونة لا تكبره وبه قال احمد والجمهور الخ قلت لكن اخرج ابو داود عن الامام احمد في شرح قوله صلى الله عليه وسلم لا غرار في صلوة ولا تسليم قال احمد يعني في ما ادى ان لا تسلم ولا يسلم عليك وهذا نعم منه رز في منع السلام على المصل وما قال الحافظ به قال احمد والجمهور مشكلا ايضا لما قد علمت انه يكره عند الحنفية قول واحد ومنعه الامام احمد ايضا و قولان للامام مالك وحكي ابن رسلان مذهب

مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول اذا لم يستطع المريض السجود او ما برأسه ايماء ولم يرفع الى جهته شيئا **مالك** عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن ان عبد الله بن عمر كان اذا اجاء المسجد وقد صلى الناس بدأ بالمكتوبة ولم يصل قبلها شيئا **مالك** عن نافع ان عبد الله بن عمر ممر على رجل وهو يصلي فسلم عليه فرد الرجل كلاما فرجع اليه عبد الله بن عمر فقال له اذا سلم على احدكم وهو يصلي فلا يتكلم وليشرب بيده

قوله كان يقول اذا لم يستطع السجود او ما برأسه ايماء ولم يرفع الى جهته شيئا **مالك** عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن ان عبد الله بن عمر كان اذا اجاء المسجد وقد صلى الناس بدأ بالمكتوبة ولم يصل قبلها شيئا **مالك** عن نافع ان عبد الله بن عمر ممر على رجل وهو يصلي فسلم عليه فرد الرجل كلاما فرجع اليه عبد الله بن عمر فقال له اذا سلم على احدكم وهو يصلي فلا يتكلم وليشرب بيده

عليه فان فعل وهو يخفف رأسه وهو ان لم يخفف رأسه لم يجز لان الغرض من حقق الالاماء ولم يوجد فان لم يخفف فهو حرام لطلان الصلوة وقال تعالى لا تطعوا انكم لو ايمانكم انفسكم الرفع المذكور فمكره صرح به في البدائع وفيه لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل على مريض يعوزه فوجد انه يصلي كذلك فقال ان قدرت ان تسجد على الارض فاسجد والا فامر بك واستدل للكره في المحيط بنبيه صلى الله عليه وسلم وهو يدل على كراهة الترخيم الخ قلت واخرج للزبيدي في البراهنة الروايات وذكر ابن ابي شيبة الافراد المختلفة في الباب قال ابن عابدين هذا محمول على ما اذا كان يجمل الى وجهه شيئا يسجد عليه بخلاف ما اذا كان موضوعا على الارض يدل عليه ما في الذخيرة حيث نقل عن اهل الكراهة في الاول ثم قال فان كانت السادة موقفا على الارض وكان يسجد عليها جائز صلوته فقد صرح ان امرسلة كانت تشهد على مرقق

الشافعي انه لا يسلم عليه فليت شعري من بقي في الجمهور **قوله** وليشرب بيده اى في رد السلام على الظاهر ومحمول للمنع ليعصا قال العيني ثم الاشبهة اختلفوا في هذا الباب فقال قوم رد السلام نطقا وهو المروى عن ابي هريرة وجابر والحسن وسعيد بن المسيب وامتنع وقناعة ومنهم من قال يستحب رد بالاشارة وبه قال الشافعي ومالك واسم وابونؤر وقيل يرد في نفسه روى ذلك عن ابي حنيفة وقال قوم يرد بعد السلام وهو قول عطاء والثوري والشافعي وهو المروى عن ابي ذر الى العالية وبه قال محمد بن الحسن وقال ابو يوسف لا يرد لاني الحال ولا بعد الفراغ وقالت طائفة من الظاهرية اذا كانت الاشارة منهية قطعت عليه صلوته الخ قلت ما حكى العلامة العيني عن الاشبهة الثلاثة من استحباب الرد بالاشارة يخالفه ما قال ابن رشد ومنع ذلك قوم بالقبول واجازة الرد بالاشارة وهو مذهب مالك والشافعي ومنع آخرون رد بالقبول والاشارة وهو مذهب النعمان الخ قلت وهذا الوجه عدى لما تقدم من ابن رسلان والنوى من مذهب الشافعي ان من سلم على المصل لا يستحق الجواب ولما تقدم عن الروض في مذهب الحنابلة ان يرد بعد الصلوة استحبابا بالا انه تقدم عن المدونة وليشرب بيده لكن ابن رشد ما انكى فتأمل ولما عتدنا نقل في البدائع لا ينبغي للرجل ان يسلم على المصل ولا يصلي ان يرد سلامه بالاشارة ولا مؤذنة لك اما السلام فلا يشغل قبل المصل عن صلوته فيصير ما نعاله عن الغير وانه مذموم وما رد السلام بالقبول او الاشارة فلان رد السلام من جملة كلام الناس لما روي من حديث عبد الله بن مسعود وفيه انه لا يجوز الرد بالاشارة لان عبد الله قال فسلمت عليه فلم يرد فيتنى ول جميع انواع الرد ولان في الاشارة ترك منة اليد وهي الكف لقوله صلى الله عليه وسلم كفوا ايديكم في الصلوة فيرانه اذا ارد بالقول فسدت صلوته لانه كلام ولورد بالاشارة لا تقصد لانت ترك السنة لا يفسد الصلوة ولكن يوجب الكراهة الخ ١١

ص يقول انصرف بصيغة الامر عن يمينك واخرج ابن ابي شيبة في المصنف بسند عن الحسن انه كان يستحب ان ينصرف الرجل من صلوته عن يمينه قلت ولا بعد في ان بعضهم كان يوجب حق الانكسار عليه ولما لم يصحب هذا القائل رد عليه ابن عمر **سأله قول** فاذ اكنت تقطع فانصرف عن صلواتك حيث شئت اجله او لا ثم فصله فقال ان شئت عن يمينك وان شئت عن يسارك قال ابو عمر واما انصرف المصل فالكسنة ان ينصرف كيف يشاء واكثر العلماء على انه لا يفضل في الانصراف الى اليمين وانه كالانصراف الى الشمال سواء شئت ان يكون موقفاً او قائماً وافتت فتقهاء الامصار على انه يستحب للامام الانصراف عن جهة القبلة وصريح به اهل الفروع من الاثمة وورد في ذلك روايات كثيرة منها روايات الانصار عن اليمين والشمال ومنها روايات **استقبال** المأمومين اذ اقضى الصلوة وغير ذلك والطرق في تلك الروايات شهيرة في الصحاح والحسان واختلف شراح الحديث ومشائخ الدرس في

مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول من نسي صلوة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فاذ اسلم الامام فليصل الصلوة التي نسي ثم ليصل بعدها الاخرى **مالك** عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسم عن حبان انه قال كنت اصلي وعبد الله بن عمر مسند ظهري الى جد القبلة فلما قضيت صلوتي انصرفت اليه من قبل شقي اليسر فقال عبد الله بن عمر ما منعك ان تنصرف عن يمينك فقلت سرائيتك فانصرفت اليك فقال عبد الله فانك قد اصبحت ان قائلاً يقول انصرف عن يمينك فاذ اكنت تصلي فانصرف حيث شئت ان شئت عن يمينك وان شئت عن يسارك

الباقى **سأله قول** فلما قضيت اقميت صلوتي انصرفت اليه الى ابن عمر من قبل بكسر قاف ففتح موحدة اى من جهة شقي اليسر علم منه ان ابن عمر نسي عنه لم يكن مواجهته بل كان في الجانب اليسر فقال عبد الله بن عمر اني اختار ان حاله وخوفاً منه انه يرى الانصراف يساراً احق كما ان بعضهم يرى الانصراف الى اليمين ما منعك ان تنصرف عن الصلوة الى يمينك قال واسم فقلت ما قصدت الانصراف الى اليسار خاصة ببل رأيتك جالساً على يساري فانصرفت اليك فقال عبد الله بن عمر فانك قد اصبحت رأيت الانصراف الى كلا الجهتين جائزاً ثم اراد ابن عمر ان يبينه على ما قال بعض من الانصراف الى اليمين خاصة لئلا يجزى به احد بعد ذلك فقال ان قائلاً يعني بعضهم

سأله قول انه كان يقول فكذا في رواية الموطأ موقفاً واختلف في رفعه ولو سلمت فبني حكم المرفوع لانه ما لا يدرك بالقياس وبسط الحافظ في الدراية في احوال من انكر رفعه من نسي صلوة من الصلوات فلم يذكرها اى الفائتة الا وهو يصلي مع الامام صلوة اخرى فلا يقطم صلوته هذه بل يبتها مع الامام لئلا يفوت فضيلة الجماعة واليطلب العمل فاذ اسلم الامام وسلم هذا معه فليصل تلك الصلوة التي نسي وهذا الامر مجمع عليه ثم ليصل بعدها اى بعد تلك الصلوة الفائتة يعيد الصلوة الاخرى التي صلاها مع الامام وهذا من ذهب مالك والى حنيفة واحمد وقال الشافعي يستدبر الصلوة ويقضي الفائتة خاصة وهذه المسئلة مبنية على مراتب الترتيب في الصلوة قاله

يحمل تلك الروايات فمنهم من حل الروايات على التوسع فقالوا انصرف المصل كمنه ليس مغفراً الى الجهتين او الى القوم وهو مختار مشافعي ومختار الذخيرة كما تقدم عن الشيخ وفي البصران كان اما ما وكانت صلوة يتنفل بعدها فانه يقوم ويقيم من مكانه والمجلس مستقبل الابدعة و ان كان لا يتنفل بعدها يقعد مكانه وان شاء انحرافاً يميناً او شمالاً وان شاء استقبالهم بوجهه الا ان يكون ليجزائه مصلحاً وقال في البدائع اذ فرغ الامام من الصلوة فلا يخجلوا ان كانت صلوة لا تقبل بعدها سنة او كانت صلوة تقبل بعدها سنة فان كانت صلوة لا تقبل بعدها سنة كالنحر والعصر فان شاء وقام وان شاء وقعد في مكانه يشتغل بالدعاء الا انه يكره المكث على هيئته مستقبل القبلة لرواية ما نشأه ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يمكث في مكانه الا مقدراً ان يقول اللهم انت السلام والحديث وروى مجلس الامام في مصلاه بعد الفراغ مستقبل القبلة بدعة ولان مكثه يوهم الدخول انه في الصلوة فكن المكث تعريضاً لفساد اعتداع غيره به فلا يمكث ولكنه يستقبل القوم بوجهه ان شاء ان لم يكن بخداشه احد يصلي لما روى انه صلى الله عليه وسلم اذ صلى النحر استقبل بوجهه اصحابه وقال هل رأى احدكم رؤياً وان شاء انحراف لان بالانحراف يزول الاشتباه كما يزول بالاستقبال وهو مخير ان شاء انحرافاً او استقبالاً هو الصحيح لان المقصود من الانحراف زوال الاشتباه ثم وقال ابن القيم وكان صلى الله عليه وسلم اذ اسلم استغفر ثلاثاً وقال اللهم انت السلام والحديث ولم يمكث مستقبل القبلة الا مقدراً ما يقول ذلك بل يسرع الانتقال الى المأمومين وكان ينفل عن يمينه وعن يساره ولا يختص ناحية منهم دون ناحية ثم وفي الصين عن التوضيح اذ اراد الامام ان ينفل في المحراب قبل على الناس لذلك والدعاء جاز ان ينفل كيف شاء و الافضل ان يجعل يمينه اليمين ويساره الى المحراب و

قبل عكسه وبه قال ابو حنيفة ثم واليه يشير تبويب ابن تيمية في المنتقى اذ بوب اول الانحراف والاستقبال ثم بوب جواز الانحراف يميناً وشمالاً ومنهم من فرق بين حمل الروايات بان حلول روايات الانصراف على الذهاب الى البيت وقاؤا سنة المجلس استقبال المأمومين او الانصراف الى موضع الحاجة يميناً او يسرة وهو مختار بعض مشائخ الدرس واليه يظهر ميل القسطلاني اذ شرع تبويب البخاري باب الانتفال اى الاستقبال الى المأمومين والانصراف اى الحاجة عن اليمين والشمال والظاهر انه اخذ عن كلام الزين بن المنير كما سقى عنه الحافظ اذ قال جميع اى البخاري في الترجمة بين الانتفال والانصراف للاشارة الى انه لا فرق في الحكم بين الماكث في مصلاه اذ انفل لاستقبال المأمومين وبين المتوجه للحاجة اذ انصرف اليها ثم ومنهم من اول حديث سمرة اذ اصلي صلوة اقبل علينا بوجهه الى حديث البراء بلفظ احببنا ان نكون عن يمينه فيقبل علينا بوجهه قال الشوكاني يمكن الجمع بين الحديثين بانه كان تارة يستقبل جميع المؤمنين وتارة يستقبل اهل الميمنة او يجعل حديث البراء مفسراً لحديث سمرة فيكون المراد اقبل علينا اى على بعضنا او انه كان يصلي في الميمنة فقال ذلك باعتبار من يصلي في جهة اليمين التي والوجه عندى كما يظهر من ملاحظة الروايات الواردة في الباب ان الانصراف هو القول عن الصلوة لا يختص بالمجلس مغفراً ولا بالذهاب الى موضع الحاجة بل هو عام منها وكان من عادته الشريفة صلى الله عليه وسلم اذ اسلم انحراف فان كان اذ ذلك شيء يتعلق بالكل مع القوم كما في صلوة الصبح اذ يسأل عنهم الروايات كما في صبيحة المدينة اذ اخبرهم ما قال ربنا سبحانه وتقدس اصبح مؤمناً به وكافروا اليه يشير كلام الحافظ المتقدم اذ قال قطع هذا المختص بمن كان في مثل حاله صلى الله عليه وسلم قصد التعليم والموعظة واليه اشار تبويب البخاري اذ قال الامام يقبل على الناس بوجهه اذ اسلم فيعلم منهم في العلم فلو لم يكن هناك شيء يتعلق بالانحراف يميناً وشمالاً لم يكن ان مجلس مغفراً او ذهاباً الى موضع حاجته ولا شافعي ان روايات الانصراف تتناول المأثورين معاً وبعضها يختص بمجال دون حال فان رواية

في نسخة اخرى من نسخة ابن تيمية

صالحه وقال آخرون أنها لا تستقر في عظمها ولها إلى المار يزوم قريباً قطعت على المصلي صلواته وهجمت عليه واعتلوا بها في بعض الأحاديث
فإنها جن خلقت من الشياطين أو خلقة الشياطين وغير ذلك من الروايات استثنى والزرقاني ضعف الأول وروى الثاني قال الباقى فخط الأول
تجوز الصلوة إذ اعنت الخامسة ببسط ثوب أو تيقن طهارة وقال بعضهم لأنها خلقت من الشياطين كما ورد وعلى هذا فيمنع الصلوة بكل
وجه قد روى ابن القاسم عن مالك لا يصلي فيها وإن لم يجد غيرها وإن بسط ثوباً وقال بعضهم إن المنع من ذلك إن نفاها جناية فيمنع تمام
صلواته فخط هذا لا يصلي فيها ما دامت فيها وإن تيقنت الطهارة ويصل بعد أن تزول عنها وقال قوم المنع لشغل راحتها والصلوة
سنت لها النظافة وتطبيب المساجد بسببها استثنى وبسط العلامة العيني الكلام على (١٥٢) الفاظ الروايات في الباب وطرقها

**مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن رجل من أهلها جري
لحريه بأسأته سأل عبد الله بن عمرو بن العاص الأضلى في
عطن الأبل فقال عبد الله لا ولكن صل في مراح الغنم
مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال ما
صلوة يجلس في كل ركعة منها ثم قال سعيد هي المغرب إذا فأتتك
منها ركعة قال مالك وكذلك سنة الصلوة كلها جامع
الصلوة مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن
سليم الزرقاني عن أبي قتادة الأنصاري أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يصلي وهو حامل إمارة بنت زينب بنت
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأبي القاسم بن ربيعة بن**

شمر قال فهذا يدل على أن الأبل خلقت من الجن على
الصحيح من الأقوال وعن هذا قال يحيى بن آدم جاء
النبى من قبل أن الأبل يخاف وثوبها لا ترى أنه يقول
إنها جن ومن جن خلقت واستصوب هذا أيضاً
القاضي غياض **له قول** أنه قال ما استنفذت
بمعنى أى صاوة يجلس ببناء المجهول في كل ركعة منها
قاله على وجه الاحتياط لا إحصاءه وتدريبهم في المسائل
وهذا باب من أبواب أداب العالم والمتعلم وحب
النجارى في صحيحه طرح الامام المسئلة على اصحابه ليختبر
ما عندهم من العلم وأورد فيه حديث ابن عمر قال
النبى صلى الله عليه وسلم إن من الشجر شجرة لا يسقط
ورقها أحد ثوبى ما هي الحديث شمر قال سعيد بنفسه
إذا لم يجب اصحابه أنها هي المغرب إذا فأتتك منها
ركعة فيجلس في كل ركعة منها ولا خلاف بين العلماء
في ذلك قاله ابن عبد البر والزرقاني وزاد وكذلك
إذا فأتتك منها الركعتان وادركت مع الامام ركعة
واحدة فقط عند جمهور العلماء **له قول** وكذلك
سنة الصلوة كلها يشكك هذه العبارة جد الان
الصلوة الرباعية لا يجلس في كل ركعة منها بقوت
ركعة منها واختلف النسج في ذكر هذه العبارة ففي
النسج الهندية ذكرت قبل ذلك قال مالك وكذلك
الخر فعلم أن ذلك من كلام الامام مالك وليس
لفظة قال مالك في النسج المصرية بل هي مذكورة في
ذيل اثر ابن المسيب واختلف شراح الموطأ ايضاً
فجعلها ابن عبد البر في الاستذكار روى سعيد بن
المسيب وتبعه الزرقاني فقالا اما قول سعيد و
كذلك سنة الصلوة كلها انما اراد أن سنة الصلوة
كلها إذا فأتت منها ركعة أن تقعد إذا قضاه لا أنها
آخر صلواته ثم وبهذا اشرحه الباقى الا انه جعلها قول
مالك فقال اما قول مالك وكذلك سنة الصلوة كلها
يعنى أن من فاتته من الصلوة أى صاوة كانت ركعة
فانه يجلس فيها لأنها آخر صلواته ومحل تجلوسه لسكان
الخر فخط هذه الأقوال كلها يكون التشبيه لمجرد

له قول اصل بالهزتين في أكثر النسج
الاولى استنفذت مية وفي بعض النسج بهذا
حرف الاستنفذ مية عطن الأبل قال في
الاستذكار عطن الأبل بروكها عند
سقيها لأنها في سقيها لها شربيات
ترو الماء فيها مرتين فوضع بروكها
بين الشربتين هو عطنها لا موضع
مبيتها وموضع مبيتها مراحها كما
مراح الغنم موضع مقيلها وموضع
مبيتها ثم وقال الجيد العطن محركة
وطن الأبل وميركها حول الحوض و
مريض الغنم حول الماء جمعه اعطان
كالمعطن جمعه معاطن ثم وقال القار
المعاطن جمع عطن وهو مبارك الأبل
حول الماء قاله الطيبي وقال ابن عبد
الملك جمع معطن بكسر الطاء وهو

الجلوس في آخر الصلوة لا في أن يجلس في كل ركعة وزاد ابن عبد البر احتمالاً آخر فقال ويحتمل أن يكون اراد بقوله وذلك سنة الصلوة
كلها أى سنة صلوة المغرب وحدها الجلوس في كل ركعة منها لمن فاتته منها ركعتان وأدرك منها ركعة والله اعلم الخ والاوجه عندى
أن التشبيه في مجرد الجلوس باتباع الامام وان لم يكن هذا موضع جلوس الامام وهذا سنة الصلوات كلها فمن فاتته ركعة من
الرباعية وغيرها يجلس في ثمانية الامام اتباعاً له وكذلك من أدرك ركعة من الرباعية وغيرها يجلس حيث ما يجلس الامام **له قول**
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو الواو حاله حامل المشهور في الروايات تنوينه ونصب امامة وروى بالاضافة والمراد
الحمل على العتق ولذا ابوب الجارى في صحيحه وصرح به في رواية مسلم من طريق بكر بن الاشعث عن عمرو بن سليم ورواه عبد الرزاق عن مالك
بلفظ حمل عاتقه وكذلك المسلم وغيره من طرق اخرى والحمد من طريق ابن جرير على رقبته كذلك في الفقه امامة بعض الهزجة وتخفيف الميمين بنت
ابى العاص القرشية كانت صغيرة في عهده صلى الله عليه وسلم وتزوجها من بعد فاطمة بوصيته منها بنت زينب بفقه المضاف او بغيره
بالاعتبارين في امامة والاضافة بمعنى اللام فيصم عطف ما سياتى من لفظ ولأبي العاص بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي أكبر
بناته صلى الله عليه وسلم واول من تزوج منهن ولدت ولرسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثون سنة وشذ من لا اعتقاد ربه بأنها لم تكن
أكبر بناته وليس بشئ انما الاختلاف بين القاسم وزينب ايها ولد قبل الاخر تزوجها ابن خالتها ابوالعاص ولأبي العاص بالياء في نسخة الزرقاني
والثوري وغيرهما من النسج المصرية وبها في النسج الهندية قال الكرواني عطف على ما هو مقدر في المعطوف عليه كما تقدم واثار ابن العطار
أن حكمه ذلك كون والد امامة اخذك مشركاً فنسبت اليها كنبها على أن الولد ينسب إلى شرف ابويه وبنسبتهن انما بنت ابوالعاص شبيهة بالحقيقة

ومنهان الحديث قبل الهجرة وقصة امامة بعد الهجرة ومنها ما في البدائع انه لم يكره منه على الله عليه وسلم لانه كان محتاجا اليها لعدم من يحفظها او للتشريع بالفعل ان هذا غير مفسد ومثله ايضا لا يكره في زماننا لو اوجد منا فعله عند الحاجة اما بدونها فمكروه **له قول** يتعاقبون فيكم قال الحافظ في المصليين او مطلق المؤمنين وضعف العيني الثاني وعين الاول للفظ صلوة الفجر وصلوة العصر والمغرب تأتي عند كل صلاة عقب طائفة ثم تعود الاولى عقب الثانية قال ابن عبد البر وانما يكون التعاقب بين طائفتين او رجلين يأتي هذا مرة ويقلبه هذا ومنه تعقيب الجيوش ملائكة بالليل وملائكة بالنهار بالتكثير فيها **له قول** ان الثانية غير الاولى كما قال صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى ان مع العسر يسرا الاية لن يغلب عسر يسرين واختلف في المرامين الملائكة **١٥٤** فنقل عياض وغيره عن الجمهور انهم الحفظة وترد فيه ابن بزيعة وقال القرطبي لا يظن انهم غيرهم وقوله الحافظ بانه لم ينقل ان الحفظة يفارقون العبد ولا ان حفظة الليل غير حفظة النهار وبانه لو كانوا هم الحفظة لم يقع الاكتفاء في السؤال عنهم عن حالة الترك دون غيرها **له قول** ويتعاقبون قال الزين بن المنير التعاقب مغاير للاجتماع لكن ذلك منزل على حالين قال الحافظ وهو ظاهر ثم قال ابن عبد البر الاظهر انهم يشهدون معهم الصلوة في الجماعة واللفظ يحتمل الجماعة وغيرها ثم وكذا قال العيني الظاهر اجتماعهم في الصلوة في صلاة العصر قبل ذلك وهم في الرواية لما ثبت في طرق كثيرة ان الاجتماع في الفجر من غير ذكر العصر كما في الصعيدين عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة وصلوة الفجر الصبيح قال عياض الحكمة في اجتماعهم في هاتين الصلوتين لطف من الله تعالى بالعباد لتكون شهادتهم لهم باحسن الشهاداة قال الحافظ فيه انه رجع انهم الحفظة ولا شك ان الذين يصعدون كانوا متقين عند هم مشاهدين لاداءهم في جميع الاوقات **له قول** ثم يعرج اي يصعد الى السماء من عرج يعرج عروجا من تعرج ينصه والعروج الصعود يقال عرج يعرج عرجا اذا عجز عن شئ اصابه وعرج يعرج عرجا اذا صار عرجا وعرج تعرجا اذا اقام مكانا في العبيد الذين باقوا فيكم فسيأمرهم ربهم عز وجل وهو سبحانه وتعالى اظهرهم في الناس من الملائكة فحذف صلة الفعل التفضيل واختلف في سبب الاختصار على سوال الذين باتوا دون الذين ظفوا فقل من الاكتفاء بذلك واحد المثلين عن الآخر كقوله تعالى سرايل تعيكم الحراي والبر وصحة الاعتناء على الليل لكونه مظنة المحبة فلما لم يقع فيه مردد على الفعل من الاختفاء ونحوه كان النهار اولى بذلك وقيل استعمل لفظ بات في محل اقام مجازا كما يدل عليه ولين السأى بطريق موسى بن عقبة عن ابي الزناد بلفظ ثم يعرج الذين كانوا فيكم فحذف هذا المرفوع في المتن اختصارا ولا اختصارا ووجه الحافظ في الفهم بوجوده كثيرة فارجع اليه **له قول** كيف تركتم عبادي

عبد شمس فاذا استجد وضعا واذا اقام حملها مالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلوة العصر وصلوة الفجر ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم وهو اعلمهم كيف تركتم عبادي فيقولون تركناهم وهم يصلون واتيناهم وهم يصلون مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مروا ابابكر فليصل للناس فقالت عائشة ان ابابكر يا رسول الله اذا اقام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فمر عمر فليصل للناس

له قول فاذا استجد وضعا كذا المالك والمسلم والنسائي وابن حبان بأسانيدهم عن عامر فاذا ركع وضعا واذا اقام اي عن السجود حملها والمسلم فاذا اقام فادها والاني داود بطريق المغيرة عن عمر بن سليمان حتى اذا اراد ان يركع اخذها فوضعا ثم ركع وصح حتى اذا فرغ من سجوده واقام فادها فادها فادها فادها قال القرطبي اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث والذي اوجبهم الى ذلك انه عمل كثير ظاهرا قال ابو عمر لا اعلم خلا قال مثل هذا مكسر ولا فيكون اما في النافلة واما منسوخا كذا في حاشية الزيلعي على الكزوي قال الحافظ في عبد الله بن يوسف عن مالك ان الحديث منسوخ وقال ابن عبد البر لعله منسوخ بقرينة العمل وتعقب بان النسف لا يثبت بالاحتلال والقصة كانت بعد قوله صلى الله عليه وسلم

فبه ايماء الى ان الاعمال بالحوادث ثم السوال مع انه عز وجل اعلمهم اظهرها المسئلة او استند على شهادتهم ليعرف ادم بالخبر او اظهارا للحكمة في خلق الانسان في مقابلة لمن قال اتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء فيقولون اي الملائكة تركناهم وهم يصلون الواو الحاصل ويحتمل ان يكون المراد بقولهم وهم يصلون اي ينتظرون صلوة المغرب وقال ابن التين الواو الحاصل اي تركناهم على هذه الحال ولا يلزم منه انهم فارقهم قبل انقضاء الصلوة واتيناهم وهم يصلون زاد ابن خزيمة فاعف عنهم يوم الدين ثم اجابت الملائكة باكرتم استلوا عنه لعلمهم ان السوال يستند على العطف ولم يراعوا القريب الوجودي اذ بدوا بالترك قبل الاتيان لانهم طابوا السوال اذ قال تعالى كيف تركتم ولان الخبر به صلوة العباد والاعمال بخواتيمها **له قول** قال في مرضه الذي توفي فيه لما اشتد مرضه واستقر في بيت عائشة مروا بغيرتين بالتعفيف من غيرهم امر فليصل يسكون اللام الاولى ويروى بكسر ها مع زيادة ياء مفتوحة بعد الثانية اي بلغوا له قولي فليصل للشيء باللام في رواية بالباء والمعنى فاخذ قال الحافظ والصلوة هي الصلوة فقالت عائشة ان ابابكر يا رسول الله رجل اسيف كما في رواية الصعيدين اي كثير الحزن رقيق القلب لا يملك البكاء اذا اقام في مقامك اي للامامة وفي رواية في الصبيح فقالت عائشة انه رجل رقيق اذا اقرأ عليه البكاء لم يسمع من البكاء واسكان السين من الاسماء الناس بالنسب على المفعولية اي لا يبلغهم صوته لكثرة البكاء من البكاء اي لرقه قلبه ولغظة من اجلية فمر امر من الامر عمن الخطا فليصل بكسر اللام الاولى وبعد الثانية ياء مفتوحة وفي رواية بلا ياء واسكان اللام الاولى قلت واكثر النسب على الثاني للناس باللام والياء فقال صلى الله عليه وسلم مروا ابابكر فليصل للناس يعني مثل مقالته الاولى **١٥٥**

من قطع كما ان صواب صيغة جمع المراد بغير لفظ فقط ووجه المشابهة بينهما في ذلك ان زليفا استدعت النسوة واظهرت لهن الزكراه بالضيافة ومارواها ان ينظرن الى حسن يوسف ويعدن بها في محبتها وان عايشة اظهرت ان صرف الامامة عن ايها لكونه لا يسمع القراءة ليكاثرة ومارواها ان لا يتشاور من التمس به كما خرجت هي فيما بعد ذلك انتفى وقيل ان المراد النسوة اللاتي اتين امرأة العزيز فظهرت تعنيتهما ومقصودهن ان يدعون يوسف الى انفسهن فحينئذ يكون للمشابهة بينهما وبين حفصة وعائشة وقال العيني اي مثل صوابه في التظاهر على ما يرون من كثرة الاحتجاج فيما يمكن اليه وذلك لان عائشة وحفصة بالغتا في المعاداة اليه في كونه اسبغنا لا يستطيع ذلك الخ **قوله** فقالت حفصة لعائشة ما كنت لاصيب منك خيرا قال الحافظ وانما قالت حفصة لان كلامها صادق للمرة الثالثة من المعاداة وكان **١٥٨** النبي صلى الله عليه وسلم لا يراهم بعد

فقال مروا ابابكر فليصل للناس قال عائشة فقالت لحفصة قولي له ان ابابكر اذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فمر عسر فليصل للناس ففعلت حفصة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكن لا تنتقن صواب يوسف مروا ابابكر فليصل للناس فقالت حفصة لعائشة ما كنت لاصيب منك خيرا ما لك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن عبيد الله بن عدي بن الحيار انه قال بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس بين ظهري للناس اذ جاء رجل فسأته فلم يندرها سأرة به حتى جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو يستأذنه في قتل رجل من المنافقين فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم حين جهر ليس يشهدان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله قال لرجل بلى ولا شهادة له قال ليس يصلي قال بلى ولا صلوة له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اولئك الذين نهاني الله عنهم

ثالث فلما انكر صلى الله عليه وسلم وحده حفصة في نفسها من ذلك لكون عائشة هي التي امرتها بذلك واظهرتها تكبر ما وقع لها معها ايضا في قصة المنافقين انتفى استدلال الصحابة بذلك على انه اولى بالخلافة ولذا قال عمر بن الخطاب يوم السقيفة لا نصار انشدكم الله هل تعلمون انه صلى الله عليه وسلم امر ابابكر ان يصلي بالناس قالوا نعم قال انكم تطيبون أنفسكم ان ينزله عن مقامه فنهى صلى الله عليه وسلم قالوا كلنا لا تطيب أنفسنا بذلك قال ابن مسعود فكان رجوع الانصار الى كلاله عمر بن الخطاب العيني واستدل بالحديث على ان الاصح بالامامة هو العلم واختلاف العلماء فحين ادى بالامامة فقالت عائشة طائفة الاصحق وبه قال ابو حنيفة ومالك والجمهور وقال ابو يوسف واحمد والشافعية والاقراء وهو قول ابن سيرين وبعض الشافعية ولا شك في اجتماع هذين الوصفين في حق الصديق بن عثمان بسط العيني الكلام على ذلك اشد البسط **قوله** بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس بين ظهري للناس هكذا في النسخ الموجودة من الهندية والصربية والسيوطي والزرقاني الا في هامش المتن فيقول فيها بين ظهري الناس قال الباقى قوله بين ظهري الناس هكذا الرواية فيه والمعروف من كلام العرب بين ظهري الناس الخ وقال الجدي هو بين ظهريهم وظهرانيهم ولا تكسر النون وبين اظهرهم اى وسطهم ومعظمهم الخ وفي الجمع بين ظهريهم بفتح طاء وسكون هاء وفتح نون اى اقام بينهم على سبيل الاستظهار والاستئذان اليهم زيدت الف ونون مفتوحة تأكيد اى ظهر منهم قد امة وظهر ورامه فهو مكلف من جانبيه وبجوابه اذ اقبل بين اظهرهم كثر حتى استعمل في الاقامة بين القوم مطلقا الخ اذ جاءه رجل قال الزرقاني هو قتيان بن مالك ورد عليه الحافظ في الفتح فسأره اى تكلم معه صلى الله عليه وسلم بالسرا فلم يرد به سئل الجمهور على ما ضبطه الزرقاني وفي النسخ الهندية

قوله قالت عائشة لما رأت ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل قولها وكان يجلسها على كثرة المراجعة ما في مسودتها فقد اجبت رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وما حلف على كثرة مراجعته الا انه لم يبق فقلبي ان يحب الناس بعد رجلا قام مقامه ابدا والا الى كنت ارى انه لن يقوم مقامه احد الا شتام من الناس به فادرت ان يعيد ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابابكر فقلت لحفصة بنت عمر زوج النبي صلى الله عليه وسلم قولي له صلى الله عليه وسلم ان ابابكر

فلم يرد بصيغة المتكلم بينا انما على ما سار صلى الله عليه وسلم به حتى جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو اى المتكلم بالسريستأذنه صلى الله عليه وسلم في قتل رجل من المنافقين والنفق هو اظهار الالهيان وابطال الكفر **قوله** فقال له اى للسار رسول الله صلى الله عليه وسلم حين جهر في جوابه اليس يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله فقال الرجل السار بلى يشهد ولكن لا شهادة له لانها بالظاهر فقط لا باعتبار الحقيقة فقال صلى الله عليه وسلم اليس يصلي قال الرجل السار بلى يصلي ولكن لا صلوة له حقيقة لانها بالظاهر فقط فقصد النبي صلى الله عليه وسلم يستأذنه المعاني المبيحة لدمه من ترك اظهار الشهادتين وتابيه عن الصلوة فلما قال انه يظهر الشهادتين ويقوم الصلوة قال صلى الله عليه وسلم اولئك الذين نهاني الله عنهم ولم ينظر الى قوله ولا شهادته له لا الصلوة له لان القائل بذلك لا طريق له الى معرفة ما في قلبه قاله الباقى فقال صلى الله عليه وسلم اولئك الذين نهاني الله عنهم اى عن قتلهم قال الباقى اى لعنى الالهيان وان جاز ان يلزمهم القتل بعد ذلك بما يلزم سائر المسلمين من وجوب القصاص والحد والنجس قلت هذا على ما حمله من كونه مسلما ولذا قيل في تفسيره انه ما لك بن دحشم ولفظ البخاري في قصة مالك فقال بعضهم ذلك متافق لا يجب الله ورسوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتل ذلك الا تراء قد قال لا اله الا الله يهدى بذلك وسبه الله انتهى فهذا اشهاد من النبي صلى الله عليه وسلم بأسلافه

149

مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور انبياءهم مساجد مالك عن ابن شهاب عن محمود بن ربيع الانصاري ان عتب بن مالك كان يؤم قومه وهو اعمى وانه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم انها تكون الظلمة والمطر والسييل وانا رجل ضویر البصر فضيل يا رسول الله في بيتي مكانا اتخذته مصلى قال فغواة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ابن ثعب ان اصلي فاشار له الى مكان من البيت فصلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم

له قوله اللهم لا تجعل قبري وثناً قال
الحمد الوثن همكة الصنم جمعة وثن وأوثان
في الجمع الوثن هو كماله جنة معولة من
الجواهر والأحشب والجمرة كصورة الأدمي
والصنم الصورة بلا جنة وقيل هاسوس
قد يطلق الوثن على غير الصورة ومنه حديث
عدي قد مات عليه صل الله عليه وسلم وفي
فتن قسطنطين من ذهب فقال اتق هذا الوثن
عنه الخ وقال الراغب الوثن واحد الأوثان
هو مجازة كانت تعبد الخ بعد يبنده المجبول
لا لا تجعل قبري مثل الوثن في تعظيم
لنفس وعوده للزيارة بعد البدن وأما قوله
نحوه في السجود قاله القاري قلت والمراد
ذلك الأخير لرواية ابن أبي شيبة في مصنفه
من ابن أبي عمير عن زيد بن أسلم قال قال
رسول الله صل الله عليه وسلم اللهم لا تجعل
قبري وثناً يصل إليه استند غضبي لله الحمد

المسجد لم تكن للاطمان كما حكاه ابن رسلان او هو مخصوص بالمسجد لثلاث ايزاحم من سببه فان منى مناخر من سبق كما اختار في البذل وهو الاوجه عندى وقيل غزو ذلك ويؤيد حديث الباب امره صلى الله عليه وسلم ان يضي المساجد في الدور **قوله** قال فهاى اى بيته رسول الله صلى الله عليه وسلم وحضره ابو بكر وعمر ونفوس اصحابه كما في الروايات التي ذكرها الحافظ وفيه انه من دعاهن الصلوات الى المشى يتبرك به منه فله ان يجيب اليه اذا اجاب العجب فقال ابن حبيب ان اصل من بيتك فاشترعتان له صلى الله عليه وسلم الى مكان معين من البيت اى الى موضع يجب ان يقعد مصلى وفى رواية الا لى فليجلس حين دخل البيت ثم قال ابن حبيب ان اصل من بيتك فاشترت له الى ناحية من البيت فقارم فكذا هو هذا بخلاف ما رقم منه صلى الله عليه وسلم وفى بيت عليه جلس فاكل ثم صلى لانه هناك دعى الى طعام فبدأ به وهما دعى الى الصلوة فبدأ بها ففصل فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى رواية الا لى فقارم فكذا فتنافضنا ففصل ركعتين ثم سلم وفيه حجة للجمهور في امامة الزائر وقال الحق لا يحيط احد بصاحب المنزل وان اذن صاحب المنزل لحدوث ابي عطية قال كان مالك بن حويرث مائتاً الى مصلانا هذا فاقبعت الصلوة فقلنا له تقدم ففصل فقال لنا قدما ورجلا منك يحمل بكم وساعدكم لما لا اصل بكم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من زار قوما فلا يؤمهم ويؤمهم رجل منهم قال ابن رسلان لا خلاف بين العلماء ان صاحب النار اولى من الزائر وقال ابن بطلان لا احد فيه خلافا وهم بينه وبين حديث فتان بأنه محمول على الاذان وذلك على غير وفى الحديث ايها ان النعمى من الاذن الى البيعة لذكره الجماعة وقد قرروا الجنب صلى الله عليه وسلم وحقا لانه حديث ابن ابي عمير في مسيلو والى د اوف وفيه ما نسا سأل النبي صلى الله عليه وسلم ان رجل من غير البعوث شامس الدار والى فاعذر ليل لا منى فهل لى رخصة ان اصل من بيتي فقال هل تسمع النداء قال نعم قال لا احد لك رخصة فكل في البذل لحدس بها رضى قوله تعالى ليس الا الى المخرج وقوله تعالى ولم يجعل عليكم في الدين من حرج واحدا اجمع المسلمون على ان النداء واجب عليه حضور المسجدين واجب بان قوله لا احد لك رخصة اى في احرار الفضيلة ويمكن ان يكون هذا يذ الاسلام وان يكون خاصة به فانها

قوله ان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان كانا يفعلان ذلك قال ابو عمر ادرك المرفوع بفعله كما كانه ذهب الى ان غيبه منسوخ فاستدل كل
 نسخته بسلها واقل احوال الاحاديث المتعارضة ان تسقط ويرجع الى الاصل والاصل اللاحقة حتى يروى من بعد ليل زعموا من له الحق قال الزرقاني ولا يعبرون
 ما قال بل يجوز انه اشار الى ان النبي للتزنية او حيث خشي ظهور العورة فلو كان المقصود او مطلقا لم يفعل الخليفةان وزاد الحبيب بن عمر بن مسعود
 ابا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه الحق وبسط العلامة الطحاوي الكلام في ذلك وذكر اول حديثها ببر خمسة اوجه اربعة ثم ذكر الروايات ولا تثار
 الدلالة على جوازها قال قد جاء ما ذكرته في الفصل الثاني من ابحاثها باستعمال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحتمل ان يكون احد القومين
 قد نسخ فلما وجدنا ابا بكر وعمر وعثمان وهم الخلفاء الراشدون المهديون على قريش من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليهم ما مر

قد فعلوا ذلك بعد ايام من خروجهما به جميعا وفيهم الذي
 حدث بالحدث الاول فلم يتكرر على ذلك احد منهم ثم
 فعله ابن مسعود وابن عمر واسامة بن زيد وانس بن
 مالك فلم يتكرر عليهم متكررات بذلك ان هذا هو ما عليه
 اهل العلم من هذين الخبرين المرفوعين وبطل بذلك ما
 خالفه **قوله** انك في زمان كثير يا جرحه صفة جرحه
 على فريمن من له والرفع خبر القول فقله المستنبطون
 للاحكام من القرآن كما هو المعروف من حال الصحابة قليل
 بالرفع والجرح كما تقدم فزائدة الذين يقرؤون بدون معرفة
 المعنى فان الصحابة لم كانوا يقرؤون القرآن بالترجمة والفق
 فلما تقدم في الامامة اقرهم لانه يكون افقهم وليس
 المعنى ان السام كانوا ذاك قليلين لبداهة اللطافة
 تحفظ فيه اي في هذا الزمان حدود القرآن الحد الحاضر
 بين الشيعين الذي يمنع اختلاط احد صاحب الاخر يقال حدث
 كذا اجعل له حدا بين وحد الشئ الوصف المحيطة به معناه
 المميز عن غيره قال تعالى الاغراب اشد كرا وزقا قوا
 احذر ان لا يعبدوا احد واما انزل الله اي احكامه و
 قيل حقائق معانيه قاله الراغب وقد ورد عن ابي
 هريرة مرفوعا اعرسوا القرآن واتبعوا غرائبه وغرائبه
 فرائضه وحدوده قال لقاري المراد بالقرآن كل ما هو
 وبالحدود المنهيات او الفرائض الميثاقية والاحكام
 الشرعية او مطلق الفرائض القرآنية وما يطلع عليه
 من الحدود اعني الدقائق والرموز العرفانية الخ و
 تجزيع حروفه قال الزرقاني تبعه اللباس لا يجوز حمل
 على ثمة لانه ترك الحروف لا يخلو من ان يريد به
 من نحو الف ولا مراد يريد لغائه وفي تجزيع اصل الفري
 من من حفظه ولم يرد ان فضلا الصحابة يضيحون
 حروفه اذ لوضهوها لم يصل حد الى معرفة حدوده
 اذ لا يعرف ما تضمن من الاحكام الا من قرأ الحروف و
 عرف معانيها الخ وحده على مقصود هذا الزمان من
 المتأخرين وغيرهم بانهم لا يقرأونه وان التزموا احتج
 خوفان الصحابة الفضلاء والوجه هدي الخ

مالك عن ابن شهاب عن عباد بن قميم عن عمه انه سرائ
رسول الله صلى الله عليه وسلم مستلقيا في المسجد واضعا احد
رجليه على الاخرى مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب
ان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان كانا يفعلان ذلك
مالك عن يحيى بن سعيدان عبد الله بن مسعود قال لئن
انك في زمان كثير فقهاء قليل قراءة تحفظ فيه حدود القرآن
وتضع حروفه قليل ممن يسئل كثير من يعطي يطيلون في الصلوة
ويقصرون الخطبة يبذون فيه اعمالهم قبل احوالهم

قوله انه اي عبد الله رأى اي ابو عمر
 الله صلى الله عليه وسلم مستلقيا في المسجد
 احدى رجله على الاخرى قال العيني مستلقيا
 حال وكذلك واضعا كلاهما من رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وما حالان متزا قن ونحو
 ان يكون واضعا حال من الغبير الذي في
 مستلقيا فلهذا يكون الحالان متزا قن
 واختلف الروايات في وضع احدى الرجلين على
 الاخرى مستلقيا فحدث الباب يدل على الجواز
 وقد اخرج مسلم وغيره عن جابر بن عبد الله
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ان يضع
 الرجل احدى رجله على الاخرى وهو مستلق
 ولاجل ذلك اختلف العلماء في هذا الباب
 فذهب ابن سيرين وعطاء وطاؤس و
 ابراهيم النخعي الى انه مكروه وضع احدى
 الرجلين على الاخرى وروى ذلك عن ابي
 وكعب بن جرحه وخالفهم اخرون فقالوا لا بأس
 بذلك وهم الحسن البصري والشمسي وسعيد
 ابن المسيب وابو مجلز ومحمد بن الحنفية و

يروى عن اسامة بن زيد وعبد الله بن عمرو
 بابيه عمر بن الخطاب وعثمان وابن مسعود
 وانس بن مالك وقد حكى العيني الاثار عن
 هؤلاء برواية ابن شهاب واليه مال الخطبة
 من المتأخرين وقال النبي الوارد عن ذلك
 منسوخ او يقال ان طلة النبي بد والعورة
 فان الاثار بها ضاقت فاف اشال لا يسه
 لحدى رجله فوق الاخرى بقيت هناك فرجة
 تظهر منها عورته قال الحافظ والثاني اولي
 من ادعاء نسخ لانه لا يثبت بالاحتمال ومن
 جزم به اليه في البغوى وغيرهما من الخ
 وجوزوا بطل ومن تبعه انه منسوخ الخ و
 يقال يحتمل ان يكون الشارع قصد ذلك لغرض
 او كان ذلك بغرضه بجماعة فلو سئل رسول الله
 الله عليه وسلم في الجامع كان على خلاف ذلك
 من التبرع والاحتساء وجمعات الوقار والوضوء
 قاله العيني ومال لما روى الى ان الجواز مخصوص
 له صلى الله عليه وسلم لكن اشكل بما ساقى
 عن عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم اجمعين

القرآن في الصد الاول كانوا في وسع من القراءة بسبعة احرف ولذا اختلفوا في مواضع ولا يتكرد لك احد وليس معناه انه لم يكن محافظا على حرف
 احد بل الحكم باعتبار الاكثر فهم ذلك التوسع كانوا الى محافظة الفقه اشد اهتماما من محافظة الحروف والاطهار والاختفاء وغير ذلك وقريب منه
 ما قاله السيوطي المحافظون على حدوده اكثر من المحافظين على التوسع في معرفة انحاء القراءات وقال البوني فيه ان تعلم حدوده واجب حفظ حروفه
 اي القراءات السبع مستقب **قوله** قليل من يسأل الناس لما لكثرة المتعدين كثير من يحفظ المال لكثرة المتصدقين وهذا وصف
 لا فناء في الزمان بالصدقة والفضل والمواساة ووصف لقراءتهم بالصبر وعن النفس والقناعة وقيل اراد من يسأل العلم لان الناس
 حينئذ كانوا كلهم فقهاء يطيلون في الصلوة فان افضل صلوات طول القنوت ويقدمون بغير اوله وكسر الصلوات في بطنها من تعوفيه
 الخطبة قال ابو عمر كان صلى الله عليه وسلم يأمركم بذلك ويفعله وكان يخطب بكلمات قليلة طيبة وكثرة التشويق والموعظة انما يحكم بها حفظ
 ذلك لا يكون الا مع القلة وفيه معنى اخر في الخطبة وعظ الصلوة على زيد ان علم كثير وعظم قليل قاله الزرقاني فليقتضه من بعد ذلك وغيره انه صلى
 الله عليه وسلم لا يطيل الموعظة يوم الجمعة انما هو كلمات يسيرات ومن عارضه ان طول صلوة الرجل وقصر خطبته مئة من فقهه فاقصر الخطبة واطيل الصلوة
 بيدون قال الزرقاني بغير الباء وفيه الباء اي يقدون فيه اعمالهم لا اعمال وان كان الفعل افعالى اصل كلام العرب على كل عمل من بروضق الا ان المراد به
 فعلها البرقيل هو انهم يبيحوا اعرس لهم على يده وابيل البروقدوة على ما يهرون وقالوا عبد الملك هو مثل قوله تعالى رسال اللههم قهارة الآية فاما
 كانوا في اشتغالهم ومعمرا اذ الصلوة فتموا اليها وتركوا اشتغالهم في التسبيح اذ اعرس لهم على ما لا البروقدوة وهو ما لا البروقدوة على الهوى وشغلان يكون
 المراد بالهو العقيق المبني والمحي يشغلون بالهل ولا يشغلون بما حله الراي في العاقل لثمة لتعديهم الى اختراع العقائد لثمة وذكر الباء لثمة الشاكلة بما

المراد بالهو العقيق المبني والمحي يشغلون بالهل ولا يشغلون بما حله الراي في العاقل لثمة لتعديهم الى اختراع العقائد لثمة وذكر الباء لثمة الشاكلة بما

له قوله وسيلق بعد ذلك على الناس زمان قليل فقهاؤه كثير قراءه يحفظ تحروف القرآن وتضع حد وده كثير من يستل قليل من يعطي يطيلون فيه الخطبة ويقصرون الصلوة يبدون فيه اهلهم قبل اعماهم مالك عن يحيى بن سعيد انه قال بلغني ان اول ما ينظر فيه من عمل العبد الصلوة فان قبلت منه نظر فيما بقی من عمله وان لم تقبل منه لم ينظر في شيء من عمله مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان احب العمل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي يدوم عليه صاحبه مالك انه بلغه عن عامر بن سعد بن ابي وقاص عن ابيه انه قال كان يجلس اخوان فهلك احدهما قبل صاحبه باربعين ليلة فنكرت فضيلة الاول عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الم يكن الاخر مسلما قالوا بلى يا رسول الله وكان الابرأس به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يدريكم ما بلغت به صلوته انما مثل الصلوة كمثل نهر عذب غمر بابا احدكم يقيم فيه كل يوم خمس مرات فما ترون ذلك يقيم من دونه فانكم لاتدرون ما بلغت به صلوته

وسيلق على الناس زمان قليل فقهاؤه كثير قراءه يحفظ تحروف القرآن وتضع حد وده كثير من يستل قليل من يعطي يطيلون فيه الخطبة ويقصرون الصلوة يبدون فيه اهلهم قبل اعماهم مالك عن يحيى بن سعيد انه قال بلغني ان اول ما ينظر فيه من عمل العبد الصلوة فان قبلت منه نظر فيما بقی من عمله وان لم تقبل منه لم ينظر في شيء من عمله مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان احب العمل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي يدوم عليه صاحبه مالك انه بلغه عن عامر بن سعد بن ابي وقاص عن ابيه انه قال كان يجلس اخوان فهلك احدهما قبل صاحبه باربعين ليلة فنكرت فضيلة الاول عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الم يكن الاخر مسلما قالوا بلى يا رسول الله وكان الابرأس به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يدريكم ما بلغت به صلوته انما مثل الصلوة كمثل نهر عذب غمر بابا احدكم يقيم فيه كل يوم خمس مرات فما ترون ذلك يقيم من دونه فانكم لاتدرون ما بلغت به صلوته

م الذي يدل على انه لم يزل يقرأه فامر بالقرآن معقل الماء الساترة فقرأها بها حاكم بن ربيق فموضعها فانه لا يتكلم فيه طول المسافة فيقول اي يقيم فيه كل يوم خمس مرات يبي بذلك من الصلوات الحسنة قال التاجي وهذا يدل على ان وجوب غيرها قلت لكن	يكن لمن قال بوجوب الوتران بقوله انما تأبى العشاء فصدت معها فأتوا ذلك الفصل خمس مرات في نهر غمر مذهب بيق بالاء لا بالنون قاله ابو عمر من دفعه اي دفعه قال ابن جرير في دلاله على ان الماء العذب الذي للندن كان الماء الكثير يشاء
--	--

اهل هذا الزمان على صحة الحديث كالبهتان يطيلون فيه الخطبة ويقصرون الصلوة يعني ان وعظم كثير وعلم قليل وهذا ايضا شاهد في زمانه فانه لا يخلو ليلة من الليالي عن المعاص والمقارير فاما لكان اذا انودي للصلاة تراهم سكارى وما هم بسكارى يبدون فيه اهلهم قبل اعماهم بل صار في زمانه لانه لم يبق الا الاهواء وترك الاعمال رأسا فالى الله المشتكى والله المستعان له قوله ان اول ما ينظر فيه يوم القيامة من عمل العبد بعد الايمان الصلوة المفروضة لانها علم الايمان ودرية الاسلام وقد تقدم عن عمر بن الخطاب ان اهلهم احكم عندي الصلوة من حفظها حافظ على دينه الحديث وقد روى عن جابر بن عبد الله الكوفي عن الصلوة وعن بريدة العهد الذي بيننا وبينهم الصلوة فمن تركها فقد كفر وغيره لك من الرايات الكثيرة التي لا تحصى وذلك لان الصلوة اهم العبادات حتى قال ابن رسلان اذا ضاق وقت عرفة واجتمع فرض وحضور عرفة قدم القصر وان فات الحجر استنى فان قبلت الصلوة منه اي الصلوة نظر بعدها فيما بقي من عمله وان لم تقبل منه لم ينظر في شيء من عمله وقد روى عن عبد الرحمن بن عمر بن العاص من حافظ على الصلوة كانت له نور وبرهان ومن لم يحافظ كان مع قارون وهامان وقال ابو عمر بعد حديث التاجي هذا لا يكون دايما بل توقفا وقد روى معنا ابو عمر عن جابر له قوله ان احب العمل يروي برفع اسم كان ونسبه خيرا والاسم قوله الذي يدوم وهو المراد بالعمل اعم من الاداء وغيره الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية لبعضهم من احب المدين الى الله ولا خلاف بينهما هنا كان احب الى الله كان احب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي اي العمل الذي يدوم ويؤتي عليه صاحبه وان قل كما في الصحيحين لانه يصل الى الاكثر من الكثرة الذي يفضل مرة او مرتين ثم يترك ويترك العزم عليه على ان العزم على العمل الصالح مما يثاب عليه وايضا ان العمل الذي يدوم عليه هو المشورة وان ما توكل فيه بعينه ثم قطع فانه غير مشور وع قاله التاجي وقال النووي بعد فاما العمل القليل تستمر لطاعة بالذكور المراقبة والاحكام

بجلاء الكثير الشاق حتى يفي القليل الدائم على الكثير الشاق اخبرنا كثيرا عنه قوله ان كان رجلان اخوان لم يسميا فهلك اي مات احدهما قبل صاحبه باربعين ليلة فنكرت فضيلة الاول اي الذي مات اول عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي جواز التسمي على الميت والاحكام بفضلته ومنه الحديث انهم شهدوا ما الله في الارض وانما يجوز التسمي ولا يجوز ما يهين اليه امره لانه امر مغيب هنا ولذا انكره الله عليه وسلم على ام العلاء اذ قالت لعثمان ابن مظعون رحمة الله عليك ابا السائب فشهدا في عليك لقد اكرمك الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يدريك ان الله اكهم الحديث هذا كله في الميت اما الحي فان كان من يخاف عليه الفتنة بذكر ما فيه من الحسن فهو ممنوع لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مع رجل يشي على رجل ويظهره في المديح فقال اهلكتم واقطعتم ظهر الرجل الحديث وان لم تخف فلا بأس به لما روى في عدة روايات من مناقب الصحابة في وجوبهم سيما الشيعين رضي الله تعالى عنهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الم يكن هجرة الاستغفار من الذنوب في المروءة وفيها اي الذي تأخرت وفاته عن اخيه مسلما قال التاجي محتمل ان يكون لم يعرف حاله فساكنهم مستغفرا عنه ويحتمل ان يكون علم حاله فاقى بلفظ الاستغفار ومعناه التبرير فقالوا بلى يا رسول الله كان مسلما وكان الابرأس به قال التاجي ينعون انه مع اسلامه كان الابرأس به وهذا اللفظة تستعمل في القابل فما يقرب معناه ولا يراد بها لغة في تعظيمه الخ يعني انه لم يكن بسيئا لكن الاول كان ذا فضائل ١٢ له قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يدريك ما بلغت به صلوته واربعةين ليلة التي مثلها اخيه يعني ان صلوة هذا الثاني بعد الاول من اعماله لا في رتبة ما فيها وقد عمل منها بعد اخيه اربعين يوما ما ترفع به الصلوات فلا بد ان بلغت رتبة من وجبة اخيه ثم فسر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انما مثل الصلوة كمثل نهر عذب غمر بابا احدكم يقيم فيه كل يوم خمس مرات فما ترون ذلك يقيم من دونه فانكم لاتدرون ما بلغت به صلوته

من سبل وتصوير ويومع كهيئة الرحمة ويوسط بالخصياء مجتمع فيها المجلد والحو وقال مرة من كان يريد ان يلخص بفتح اوله قال الشيخ كل كلام في حجة واختلاف ولا يتبين
قاله الزرقاني وقال القاري المضاف صوت وضعة لا ينضم معناه قاله الطبري والمراد بالحو الحوان بكسر الحاء والضم المنة قوله في امة من شمر التسمية اولها او يرفع صوته ولو
بالذكر فليخرج الى هذه الرحمة تقطعا للصعود لانه انما وضع للصلاة والذكر قال تعالى في سموت اذن اولئك انتم مرضى وكيفية اسمه الالية قاله البايع لما راى صمرت الخطاب بكثرة
جلوس الناس في المسجد وقد شتم فيه وربما اخرجهم ذلك الى اللغو وهو الخط من القول وارتقاء الاصوات ودرجته في زيادة الله تعالى شمر عن هذه البطيحاء الى عالم السنين
وجعلها لذلك ليقتصر المسجد للذكر الله وما يحسن من القول وينزه من اللغو واشاد الشعر ولم يروى في ذلك الحديث واما في قوله في زيادة الله تعالى شمر عن هذه البطيحاء الى عالم السنين
سبب مسجد النبي صلى الله عليه وسلم فيجب له من التعظيم والتزينة ما لا يوجب لغيره **قوله** من اهل **١٦٢** في حصة رجل والهد بفتح النون و
سكون الجيم ما ارتفع من الارض ضد التمامة وهو

ما لك انه بلغه ان عطاء بن يسار كان اذا امر عليه بعض
من يبيع في المسجد دعاه فسأله ما معك وما تريد فان اخبره
انه يريد ان يبيعه قال عليك بسوق الدنيا فانما هذا سوق
الخرة ما لك انه بلغه ان عمر بن الخطاب يثني بحجة في
ناحية المسجد تسمى البطيحاء وقال من كان يريد ان يلغظ او
يشد شعرا او يرفع صوته فليخرج الى هذه الرحمة جا مع
الترغيب في الصلاة مالك عن عمه ابي سهيل بن مالك
عن ابيه انه سمع طلحة بن عبيد الله يقول جاء رجل الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم من اهل نجد ثائر الرأس سمع دوى
صوته ولا يفقه ما يقول حتى دنا فاذا هو يسأل عن الاسلام

الغور سميت به الارض الواقعة بين تمامة اى مكة وبين
العراق قاله القاري ثائر الرأس بالثاء المشددة من ثار الضيف
يثور وادى اذا ارتفع وانتشر اى منتشر شعر الرأس غير مجلد
بجذوف المضاف اوسى الشعور رأسا حيانا تسمية له بالجل
او مبالغة لجعل الرأس كله كأنه المنتشر يعنى من ذلك الالتفات
والرافعة وهو مرفوع على انه صفة عند الاكثر وقيل منه بفتح
على الحالة من رجل نوصفه وقيل انه الرواية ولا تتوافقه
لانها لفظية قال حاض فيه ان ذكر مثل هذا على غير وجهه
المتعصب ليس بغيبة قال الزرقاني وفيه إشارة الى قرب
هذه الرواية فيهم بضم الياء على صيغة المجهول وفي
رواية بالنون وهي الرواية هي المشهورة وعليها الاهتمام
وقال ابن رسلان بالنون اشهر قاله العيني قلت وفي
المنهج القى يابى بالياء وقال القاري بصيغة المتكلم
المعلوم على الصيغ وفي بعض النسخ على الياء مجهولة وى
صوته كلاما في بالرفع على النيابة وبالتصنيف على صيغة
المتكلم والدوى بفتح الدال وكسر الواو وتشديد الياء كذا
في عامة الروايات وقال عياض جاء عندنا في البخاري
يعني الدال قال والصواب النقم وقال القاري هو بفتح
الدال وفيه رواية ضعيفة قال الخطابي لدوى صوت
مرتفع مكرر لا يفهم منه وانما كان كذلك لانه نادون
بعد ويقال لدوى بعد الصوت في الهواد وعلة ومعتك
صوت شديد لا يفهم منه شئ كدوى النخل ويقال ما خوذ
من دوى الرعد قال المجرى دوى الرمح خفيفا او كذا
دوى النخل والطائر والدوى ايضا السحاب والروى لم يجز
قاله العيني ولا يفقه بالياء والنون على كلا الوجهين
من القصة وهو الغم ما يقول نأب عن الفاعل ومفعول
يعنى انهم يسمعون كلامه لكنهم لا يفهمونه لضعف صوت
او جهل حتى للغاية يعنى الى دنانير الدنو وهو القربى
الى ان قرب منه صلى الله عليه وسلم ففهموا كلامه **قوله**
ابن مالك وظرف مكان عند الميرة واختاره ابن عصفور
وظرف زمان عند الزجاس واختاره الزهري يعنى هو

له قوله كان اذا امر عليه بعض من يبيع اى
يريد ان يبيع شيئا في المسجد دعاه فسأله ما معك
من المتاع ليفتبر رجل مجنون يبيع اى لا يقدركم بعض
المتاع لا يجوز بيعه مطلقا لا في المسجد ولا خارجه
وما تريد يعني المتاع فيقول انه لا يقصد البيع
فيسأله او لا يكون انكارا بعد اقراره بالذوق
البيع فاذا اخبره انه يريد بيعه انكر عليه البيع في
المسجد وقال عليك بسوق الدنيا فانما هذا سوق
سوق الخيرة لا يباع فيه الا اعمال الصالحة قاله شيخنا
يرجون قنطرة لن يورق قال صلى الله عليه وسلم اذا
رايت الرجل يبيع ويشترى في المسجد فقل لا ابيع
الله فانه يترك قال الشوكاني ما لا يباع فيه الا اعمال الصالحة
الاعمال الى ان يبيع حول على الكفة قاله العراقي قد اجرم
الاعمال على ما عرفت من البيع في المسجد لا يجوز بفضه و
هكذا قال لما ذكره ذهب بغيره المشافه الى انه
لا يكره البيع المشافه في المسجد والحاديث ترد عليه الخ

اى الرجل يسأل عن الاسلام اى عن اركانها وشروطها لانه حقيقته ولذا لم يذكر الشهادتين وتكون السائل متصفا به فلا حاجة الى ذكره قاله الحيف
ولو كان السؤال عن فسر الاسلام كان الجواب غير ذلك ويؤيد ما وجدنا في خبره يشوا ثم الاسلام وتبين انه سأل عن ماهية الاسلام وقد ذكر
الشهادتين ولم يسمع الراوى او نسبها او اختصها بكونها معلومة عند كل احد وتعقبه العيني فقال فيه نسبة العباد الى التعصب قلت ولا
تصغير في الاختصار ويؤيد رواية البخاري فليخبر بشرا ثم الاسلام فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات فيه حديث قد يرك
اقامة خمس صلوات لان من الصلوات الخمس ليست من الاسلام بل قامت من شرائع الاسلام والخمس يجوز في الرفق والتعصب والمجهر قاله العيني و
قال القاري بالرفق على بعض خبر مبتدأ اخذ فافى الاسلام ومبتدأ اى من مؤلفاته اذ لخمس صلوات ويجوز ان تصح بفتحها على ما اورد في اليوم
الليلة قال الزرقاني فلا يجب شئ فيها خلافا لمن اوجب الوتر او ركعتي الفجر وصالوة الضحى او صلوة العدين او الركعتين بعد المغرب الخ قال
الرجل السائل هل يجب على ريشة الماء غيره من او الجأ زخبي مقدم موخبر من مبتدأ مؤخر واد السائل رفع الافتكالى
رفع احتمال الجأ زبوا له هل على غيرها قال النبي صلى الله عليه وسلم لا اى لا يوجب عليك غيرها قال القاري و
هذا قبل وجوب الوتر وانه تابع للشاء وصالوة العدين ليست من الغرائض اليومية بل من الواجبات السنوية
المقتضى العيني لم يكن الوتر واجبا حينئذ يدل عليه انه لم يرد كسر الحاء ١٦

الزكوة ولفظها الى داود وذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم الصدقة والمراد منها الزكوة كما في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية والظاهر ان الراوي ليس
 الفاظ النبي صلى الله عليه وسلم او التمس عليه فروى بلفظ ذكره هذا ايثون بان مراعاة الالفاظ معتبرة في الرواية فاذا التمس عليه بعضها لم يثبت اليه
 بما ينبغي عنه كما فعل هذا الراوي فقال لسائل هل على غيرهما اي غير الزكوة قال لا يجزئ ان النبي صلى الله عليه وسلم فسر الزكوة واحداً بها يجب منها
 في الصلوات والمأشية والحرف فساله هل يجب عليه زيادة على المقدار الذي ذكره منها فقال لا يجزئ ان يكون اخبره بان عليه زكوة لها مقدار يستوي اليه
 وحق في ماله ولم يثبت له جنبها ولا قد هذا فقال هل على زيادة على هذا الحق فقال لا الا ان تطوع بالزيادة لك بالقول قال
 الباقي الا ان تطوع يعلم منه انه ليس

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة
 قال هل على غيرهن قال لا الا ان تطوع قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وصيام شهر رمضان قال هل على غيرة قال لا الا ان
 تطوع قال وذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكوة فقال
 هل على غيرها قال لا الا ان تطوع قال فادبر الرجل وهو يقول
 والله لا ازيد على هذا ولا انقص منه فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اقم ان صدق

له قوله المعروف الاستثناء ان يفعله المبرر
 تطوع يتشبه بالاطاء والواو كليا احصاه تطوع
 يتأتى فابطلت وادعت وروى ينفذ احداً ما
 تخفيف الطاء واختلف في ايها حذف فقبل حذف
 التاء الزائد قولي لا يزيدها وقال لا اكثر والاصح
 اولى بالحذف لان الزائد انما دخلت لافها رخصة
 فلا حذف في الاملازول الغرض الذي له حيلة خلت
 ويجوز اظهار التائين ايضاً من غير اعادة هذا
 تلخ اوجه في المضارع قاله العيني وقاله يهنا
 هذا الاستثناء يجوز ان يكون منقطعاً بمعنى
 لكن ويجوز ان يكون متصلاً واختار الشافعية
 الانقطاع والمعنى لكن يستحب لك ان تطوع
 واختار الشافعية الاتصال فانه هو الاصل و
 استدلل به على ان شتم في صلواته فدل اوصوه
 نفل وجب عليه اتمامه وبقره تعالى وكلا
 تهلوا اعماكم ولا ينافي في ان يجر التطوع بغيره لثبوت
 وما حلت الشافعية لان الانقطاع قالوا لا يلزم
 النوافل بالشروع ولكن يستحب له اتمامه الخ و
 قال القاري والمعنى الا ان تشرع في التطوع فانه
 يجب عليك اتمامه للآية والاجماع العمارة لا وجه

والا فحق المالك كغيره كصدقة الفطر والاضحية و
 نفقة ذوي الارحام قاله القاري فان قيل لم يذكر في
 الرواية الحج واجيب بانه لم يفرض حينئذ اولات
 الرجل سأل عن حاله حيث قال هل على غيرها فاجاب
 عليه الصلوة والسلام باعرف من حاله ولعله من لم
 يكن الحج عليه واجبا وقيل لم يأت في هذا الحديث بالحج
 كما لم يذكر في بعضها الصوم وفي بعضها الزكوة وقد ذكر
 في بعضها صلة الرحم وفي بعضها اداء الخمس فقوات
 هذه الاحاديث في بقاء خصص لا لبيان زيادة و
 نقصاناً وسبب ذلك تفاوت الروايات في الحفظ و
 الضبط فمنهم من اقتصر على ما حفظه فاداه ولم يتعنه
 لما زاد من غيره بنفي ولا اثبات وذلك لا يمنع من ايراد
 الجميع في الصحيح لما عرفت ان زيادة الثقة مقبولة
 قاله العيني ويؤيد رواية اسمعيل بن جعفر قال
 اخبرني ما فرض الله على من الزكوة قال فاحبره رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بشرائع الاسلام صلى الله عليه
 قال فادبر من الادب اداى تولى الرجل السائل وهو يقول
 حيلة حالمة والله ولفظ رواية اسمعيل والذي اذكره
 بالتحق وفيها الخلاف من غير استقلال ولا ضرورة وجواز
 الخلاف في الامر المزمع قاله العيني لا ازيد على هذا المذكور
 ولا انقص منه شيئاً وفي رواية البخاري في الصيام لا
 تطوع شيئاً ولا انقص مما فرض الله على شيئاً فلا يحل
 الله صلى الله عليه وسلم اتم الرجل السائل اي فاذن
 الافلاخ وهو ولد خول في الافلاخ وهو صبيان ديني و
 هو الظفر بالظلم مع الحياة والاسباب واخرى و
 هو ما يحصل به النجاة من العذاب والعوز بالشباب
 قالوا ولا كلمة اجمع للحدوث منه ومن ثم فسر بانه بقدر
 بلائنا وعنى بلا فقر وعز بلا فذل وعلم بلا جهل ونصح
 قال القاري بكسر الهمزة على الصحيح وفي نسخة بفتحها
 اي لصدقه ولا اشكال فيه وعلى الاول قيل انما حكم
 النبي صلى الله عليه وسلم بكونه من اهل الجنة في
 رواية الى هريرة مطلقاً ولفظها قال اتى احد ابى النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال دلفى على علة اذا علمته دخلت

الجنة قلت سيد الله ولا شريك به شيئاً وتقيم الصلوة المكتوبة وتؤدى الزكوة المفروضة وتصوم رمضان قال والذي نفسي بيده لا ازيد على هذا ولا انقص منه فلما دلى
 قال النبي صلى الله عليه وسلم سوي ان ينظر الى رجل من اهل الجنة فليظن اني هذا متفق عليه وههنا على الفلاح بالصدق والمحال انه قيل ان كلا الحديثين
 فقيل ليعقل انه من بحضور الاعراب لا يثبت ويحتمل ان يكون قبل ان يطلع الله على صدقه ثم اطلع الله عليه وقيل لا يثبت من كون الرجل من اهل الجنة ان يكون مغفلاً
 المغفول هو من السفه والعدا ب فكل مؤمن من اهل الجنة وليس كل مؤمن مغفلاً قال تعالى فاذنوا المؤمنين الذين هم في صلواتهم شاعون ثم خصصوا فان قيل كيف ثبت
 له الفلاح بمجرد ما ذكره من انه لم يذكر جميع الواجبات والمنهيات واجيب باحتال ذلك قبل ورود فرائض النبي وتجب الحافظ منه لما قيل بان السائل ضام وقد سئمت
 حسن قيل بهذا لك واكثر المنهيات وقم قبل ذلك والصواب بان ذلك ما حل في عموم قوله في رواية اسمعيل فاحبره بشرائع الاسلام وسبقه لذلك عياض فاعلان هذا الراوي
 ترضي الاشكال رقيقه الا في جميع لفظ الشرائع الى ما ذكر قبله لان العام المذكور عني خاص رجع الى ذلك الخاص على الصحيح قاله الزقاني فان قيل ما فلاحه بانه لا ينقص فواضح
 ولما بان لا يزيد فكيف يصح ولان فيه تسوية التلوي على ترك السنن وهو من مواليها عن النبي صلى الله عليه وسلم بانه لا يثبت له الفلاح لانه اتى بعليه وليس فيه انه اذا زاد لا يثبت له الفلاح
 بانواجب فلاحه بالمندوب مع الواجبات وفي بانه لا اثم على غير تارك الفرائض فهو مغفول وان كان غير اكثر فلاحاً منه وروى الابي بانه ليس له اشكال في ثبوت الفلاح مع
 ترك السنن حتى يجاب بانه حاصله ليس بخاص وانما الاشكال في ان ثبوته مع عدم الزيادة على الفرض تسوية تركه السنن قال القرطبي لم يسو له تركها دائماً ولكن لقرين
 عهد بالاسلام اكثر منه بالواجبات واخر حتى يانس وينشرح صدره ويحرس على الخير فيسهل عليه المنهيات وقال الطبري يحتمل انه مبالغ في التسديد في القول اي قبلت
 كلامك في قولنا لا يزيد عليه من جهة السؤال ولا نقصان فيه من جهة القبول وقال ابن المنير يحتمل تعلق الزيادة والنقص بالزيادة لان كان وادى قومه ليعلم ويعلمهم قال غيره
 يحتمل ان يروى عن الفرض من ينقص الظاهر مثلاً زكاة او يزيد المغرب ورد الحافظ الاحتالات الثلاث برواية اسمعيل لا تطوع شيئاً ولا انقص مما فرض الله على وقال البايع يحتمل

الراوي ليس عليه وسلم او التمس عليه فروى بلفظ ذكره هذا ايثون بان مراعاة الالفاظ معتبرة في الرواية فاذا التمس عليه بعضها لم يثبت اليه بما ينبغي عنه كما فعل هذا الراوي فقال لسائل هل على غيرهما اي غير الزكوة قال لا يجزئ ان النبي صلى الله عليه وسلم فسر الزكوة واحداً بها يجب منها في الصلوات والمأشية والحرف فساله هل يجب عليه زيادة على المقدار الذي ذكره منها فقال لا يجزئ ان يكون اخبره بان عليه زكوة لها مقدار يستوي اليه وحق في ماله ولم يثبت له جنبها ولا قد هذا فقال هل على زيادة على هذا الحق فقال لا الا ان تطوع بالزيادة لك بالقول قال الباقي الا ان تطوع يعلم منه انه ليس

من والوجود والصلاة فكان الشيطان منعه عن كل واحدة منها بعدة ١٢ **سنة قوله** يضرب مكان كل عقدة متعلق بضرب وفي رواية على مكان كل عقد وفي أخرى عند مكان كل عقدة قائلا له عليك ليل طويل هكذا في جميع روايات البخاري بالرفع فيها ضربه خبر مقدم وليل مبتدأ مؤخر أو مرفوع بفعل محذوف أي بقي عليك ليل طويل وقال غيره في رواية الأكثر عن مسلم بالنصب قال العيني هكذا رواية المصنف في الموطأ منصوب على الإعراف قال القرطبي الرفع أولى من جهة المعنى لأنه لا يمكن في الغروب من حيث أنه يخبر عن طول الليل ثم يقرر بالرقاد فيقول فارقده فهو تأكيد لما تقدم من تسويبه والإلباس عليه ١٢ **سنة قوله** فان استيقظ من نوم الغفلة فذكر الله عز وجل بقلبه أو بلسانه ويدخل فيه تلاوة القرآن وقراءة الحديث والاعتكاف

١٢٣

مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم إذا أنام ثلاث عقد يضرب مكان كل عقدة عليك ليل طويل فارقدها فان استيقظ فذكر الله انحلت عقدة فان توضأ انحلت عقدة فان صلى انحلت عقدة فأصبح نشيطا طيب النفس والا أصبح خبيث النفس كسلان العمل في غسل العيدين والنداء فيها والاقامة مالك انه سمع غير واحد من علماءهم يقول لم يكن في عيد الفطر ولا في الأضحية نداء ولا اقامة منذ زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليوم قال مالك وتلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا

أس أحدكم أي مؤخر عقده وقافية كل مؤخر وعنده قافية القصيدة وفي النهاية القفا مؤخر الرأس وقيل وسطه استعارة عن رسول الشيطان عليه ولعل تخصيص القفا لأنه محل الواهية وقوله أحدكم ظرفا لهذا التعميم يمكن أن يخص منهم من صلى العشاء أو أهرأه أو بعض رواة البخاري تأمير بوزن فاعل قال الحافظ والأول أصوب وهو الذي في الموطأ وهو العيني الثاني والخامس أن عقده انما يكون عند التوضؤ روايات على اختصاص ذلك بنوم الليل ولا بعد مثل ذلك في نوم النهار ثلاث بالنصب مفعول عقد بضم العين وفقه القافي جمع عقد كلاما في والموطأ عقد الكسمل وقيل أراد تثقيبها وإطالة فكله قد شد عليه شد أو التخصيص بالثلاث التأكيد لأن الذي دخل به عقد ثلاثة أشياء التكرار

سنة قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يعقد الشيطان في العقد فقال بعضهم هو على الحقيقة بمعنى السهر للإنسان ومنه من القيا مكيما يعقد الساهر من سهر وأكثر ما يفعله النساء تأخذ أحد من الخيط فتعقد منه عقدا وتكلم عليها بالكلمات فيذكر السهر عند ذلك وقال بعضهم هو على الحقيقة كأنه شبه فعل الشيطان بالتأني ففعل الساهر بالسهر وقيل هو من عقد القلب وتصميمه فكانه يوسوس بأن عليك ليل طويل فبما أخرجه القيا مكيما بالليل وقال صاحب النهاية المراد منه تثقيب في النوم وإطالته فكان قد شد عليه سدا وعقد عليه عقد الشيطان يجوز أن يراد به الجنس ويكون العقد القرن أو غيره من أعوان الشيطان وقال بعضهم يحتمل أن يراد به رأسهم وهو ألبس عراقي

بالعلم انحلت أي انقضت عقدة واحدة من ثلاث وهي عقدة الغفلة فان توضأ ذكره باعتباره الثالث والا فالحجب لا تخل عقده إلا بالنفس والظاهر اجزاء التعميم ولا شك أن في الوضوء عونا على طرد النوم لا يظهر مثله في التيمم انحلت عقدة ثانية وهو عقدة الغفلة فان صلى فريضة أو وتر أو نافلة قال الحافظ والسهر في استيقاظ صلوحة الليل يكتمين خفيتين للمبادرة إلى حل العقد الآن فيه أنه صلى الله عليه وسلم منزه عن الشيطان نعم فيه تعليم للامة انحلت عقدة بالافراد في أكثر النسخ وقال الزرقاني الثلث كلها بالجمع وهكذا رواية ابن الوضاح قال في المشارق لخلاف في العقد في الأولى والثانية أنه بالافراد اختلف في الثالثة ففعل بالافراد وقيل بالجمع قال الحافظ في الفقه لا خلاف في أنه في رواية البخاري بالنظر بالجمع ويؤيد رواية بدع الخلق انحلت عقدة كلها ومسلم انحلت العقد ١٢ **سنة قوله** فأصبح أي دخل في الصباح أو صار نشيطا السهر وبها وفقه الله تعالى لأعباده قسط النجس لما بارك الله تعالى في نفسه من

هذا التصرف والا أي وان لم يفعل كذلك بيل أطاع الشيطان ونما حتى تغوته صلوة الصبح أو التهجيد أو العشاء أصبح خبيث النفس أي محزون القلب كثير الهم كسلان بمنع العروق للوضعية وزيادة الف والتون لبتاء تثقيب الشيطان و شوهر فريضة قال ابن عبد البر هذا الذم يختص بمن لم يقم إلى صلواته وظهر بها أما من كانت عادته القيام فمغلبته حينه فقد ثبت أن الله يكتب له اجره ونومه عليه صدقة فلا يقال أن أبابكر أباهيرية كان نايوتا في أول الليل وينامان آخره لأن المراد الذي ينأمر ولا نية له أما محض النوم فلا نية ما قدر له ونما بنية القيام فلا يدخل في ذلك قاله العيني ١٢ **سنة قوله** انه سمع غير واحد من

علمائهم أي علماء المدينة وقال البخاري هذا وإن لم يسند مالك إلا أنه يجري مجرى التواتر وهو أقوى من المسند لأنه لا يقول ذلك إلا من سمعه من علماء كثير يقول لم يكن في عيد الفطر ولا في الأضحية نداء أي إذا كان لا عند الصلوة ولا عند صبح ولا ما من المنبر ولا اقامة منذ زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليوم قال البخاري العلماء الذين سمع منهم ذلك مالك هم التابعون شاهدوا الصحابة وصحابهم وأخذوا عنهم وأخبروه إلى زمان النبي صلى الله عليه وسلم فهم حققوا الخبر بذلك واثبتوه بأصالة العمل به إلى وقت أخبارهم ثم أكد ذلك الإمام فقال قال مالك وتلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا في المدينة المنورة وأفعال الصلوات المذكورة نقلها بالمدنية نقل المتواتر إذ الفصل العمل بها وفي البخاري عن ابن عباس وجابهم لم يكن يؤذن بعد الفطر ولا يوم الأضحية ومسلم عن جابر بن عبد الله عليه وسلم الصلوة قبل الخطبة بنيران ولا يداود عن ابن عباس أنه سمع الله عليه وسلم ليلة الأذان ولا اقامة استأذنههم وفي النسائي عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عيد فطر يقرأ الأذان ولا اقامة قاله الزرقاني قال البخاري لا أعلم في هذه المسئلة خلافا بين فقهاء الأصحاب وقد قال مالك في الفتح لا اذان في نافلة ولا عهد ولا خسوف ولا استسقاء الخ وقال العراقي عليه عمل العلماء وكافة وقال ابن قدامة في المغني لا نعلم في هذا خلافا من يعتد به إلا أنه روى عن ابن الزبير أنه أذن واقام الخ وقال ابن رشد اجتمع العلماء على أنها بلا اذان ولا اقامة لثبوت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما أحدث من ذلك معاوية في أهم الأقوال الخ ١٢

145

ما لك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يغتسل يوم الفطر
 قبل ان يغدو الى المصلى الا هربا بالصلاة قبل الخطبة في
 العيد ين مالك عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان يصلي يوم الفطر ويوما الاضحية قبل الخطبة ما لك
 انه بلغه ان ابا بكر وعمر بن الخطاب كانا يفعلان ذلك ما لك
 عن ابن شهاب عن ابي عبيد مولى ابن ازره انه قال شهدت
 العيد مع عمر بن الخطاب فصلى ثم انصرف فخطب للناس فقال
 ان هذين يومان نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 صيامهما يوم فطرکم من صيامکم والاخر يوم تاكولن فيه من
 نسککم قال ابو عبيد ثم شهدت العيد مع عثمان بن عفان
 فجاء فصلى ثم انصرف فخطب وقال انه قد اجتمع لكم في يومكم
 هذا عيدان فمن احب من اهل العالمة ان ينتظر الجمعة
 فلينتظرها ومن احب ان يرجع فقد اذن له

سنة قول له كان يستعمل يوم الفطر قبل ان
يغد والى المصل تابع ما كنا على روايته عن
نافع موسى بن عقبة قاله الزرقاني تعالى لها
قلت واخرج السيق اثر ما لك هذا برواية
الشافعي وابن بكير كلاهما عن مالك وقال
رواه ابن عجلان وغيره عن نافع فقال في
العميد من الفطر والاضحى الخ وقال الزرقاني
والهاجبي وروى ايوب عن نافع قال ما
رايت ابن عمر اغتسل للميد قطكان بصيت
في المسند ليلة الفطر ثم يغد ومنه اذا صل
الصبح الى المصل قال لها جى يحتملان يكون

سأله معاذية هل شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عيدين اجتمعا قال نعم صلى العيد اول النهار ثم رخص في الجمعة فقال من شاء مات
بهم فليجمع ومنها ما في ابي داود وابن ماجه عن ابي هريرة مرفوعا قد اجتمع في يومكم هذا عيدين فمن شاء اجزاء من الجمعة وانا اجتمعون
وتنزل لك من الروايات والاثار قال الشوكاني فيه ان الجمعة في يوم العيد يجوز تركها كظاهر الحديثين عدم الفرق بين من صلى العيد ومن لم
يصل وبين الامام وغيره لان قوله من شاء يدل على ان الرخصة تعم كل أحد الخ والى ذلك ذهب عطاء وذهب الهادي وجماعة الى ان صلوة
الجمعة تكون رخصة لغير الامام وثلاثة من المعتدين لقوله عليه السلام في حديث ابي هريرة انا نجتمعون وقال الحافظ في الفقه استدلل بالحديث
من قال يسقط الجمعة عن صلى العيد اذا وافق العيد يوم الجمعة وهو محكي عن احمد الخ قلت الا في امر اجد في فروعه من الروض وغيرها وكذا
حكاه عنه العيني زاد وفيه قال ما لك مرة واما مسلك الشافعية فقال الشوكاني في حكي في البحر عن الشافعية في أحد قوله وأكثر الفقهاء انه لا
ترخيص وعن الشافعية ايضا ان الترخيص يختص بمن كان خارج المصير لقول عثمان بن مازن من اراد من اهل العوالي قلت وهذا هو المرحوم وبه صرح الامام
الشافعية في الامر فقال اذا كان يوم الفطر يوم الجمعة صلى الامام العيد ثم اذن لمن حضره من غير اهل المصرا ان يصوموا ان شاء والى اهلهم ولا
يصومون ان الجمعة والاختيار لاهلهم ان يقوموا حتى يجتمعوا ويصوموا وابعدهم ان يصوموا وان لم يفعلوا فلا حرج ان شاء الله قال
الشافعية ولا يجوز هذا الاحد من اهل المصرا ان يدعووا ليعصوا الامن عذرهم بل يترك الجمعة الخ قال الخطاوى في مشكله ان المراد بالترخصة ترك
الجمعة هم اهل العوالي الذين منازلهم خارجة عن المدينة فمن ليست الجمعة عليهم واجبة لانهم في غير الامصار والجمعة انما تجب على اهل
الامصار الخ فالحنفية والشافعية مع اختلافهم في ايجاب الجمعة على اهل القرى متفقون على ان يحمل الحديث على ان لا يجزى عليه الجمعة ١٢

من في المطولات والمختصرات في البداية قال اما السلطان فشرط اداء الجمعة عندنا حق لا يجوز انما تبدأ دون حضرته او حضرته نأشبه وقال الشافعي السلطان ليس بشرط لان هذه صلوة مكتوبة فلا شرط لا قامتها السلطان كسائر الصلوات ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم شرط الامام لا غيره الوعيد بتارك الجمعة بقوله في الحديث وله امام عادل او جاور وروى ابن النجاشي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ربيع الى الولاية ومن منها الجمعة ولانه لو لم يشترط السلطان لادى الى الفتنة لانها صلوة تؤدى جميع عظيم والتقدم على جميع اهل المعصية من باب الشرف والرفعة فيستأري الى ذلك كل من جيل على ملو الهبة والميل الى الرياسة فيقع بينهم التنازع المؤدى الى القتال ففوض الى الاولى ليعومره او ينصب من رآه اهلالا فيقع من غيره من الناس عن المنازعة هذا اذا كان السلطان او نأشبهه حاضرا اما اذا لم يكن اماما ليسبب ١٢٦ الفتنة او يسبب الموت ولم يحضر وال

قال ابو عبيد ثمر شهدت العيد مع علي بن ابي طالب وعثمان معصوم فجا فصلة ثمر انصرف فخطب الامر بالاكل قبل الغد وفي العيد مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان ياكل يوم الفطر قبل ان يغد ومالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه اخبره ان الناس كانوا يؤمرون بالاكل يوم الفطر قبل الغد وقال يحيى قال مالك ولا اري ذلك على الناس في الاضحية ما جاء في التكبير والقراءة في صلوة العيد من مالك عن حمزة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة بن مسعود ان عمر بن الخطاب سأل ابا واقد الليثي ما كان يقرأه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاضحية والفطر فقال كان يقرأ بآفاق والقرآن المجيد واقتربت الساعة وانشق القمر مالكا عن نافع مولى عبد الله بن عمر انه قال شهدت الاضحية والفطر مع ابي هريرة فذكر في الركعة الاولى سبع تكبيرات قبل القراءة وفي الاخرة خمس تكبيرات قبل القراءة

اخبر بعد حتى حضرت الجمعة ذكر الكرخي انه لا بأس ان يجتمع الناس على رجل حتى يصلي بهم الجمعة وهكذا روى عن محمد ذكره في العيون لما روى ان عثمان لما حضر قدما للناس عليا فجلس بهم الجمعة ثم سلكه قوله انه كان ياكل شيئا يوم عيد الفطر هذا الاسم يختص بأول يوم من شوال وان كان الاضحية ايضا يوم فطر لا ياكل فيه الصوم الا ان هذا الاسم يختص به في الشرع قاله البخاري قبل ان يغد والى الصلوة اقتداء بفعل النبي صلى الله عليه وسلم فقد روى البخاري وغيره عن انس كان صلى الله عليه وسلم لا يغد ويوم الفطر حتى ياكل تمرات ويأكلهن وترا وقد روى ذلك في عدة روايات ذكرها الشيخ في قوله ان الناس كانوا يؤمرون قال البخاري اشارة الى عصر النبي صلى الله عليه وسلم وعصر الضعفاء فان الامير ذلك سنة ما موردها وان ذلك كان شائفا فيهم دون تكبير الخ بالاكل يوم الفطر قبل الغد والى الصلوة وهذا على الاستحباب وليس بواجب فخرج ابن ابي شيبة عن ابن عمر انه كان يخرج الى المصلي يوم العيد ولا يطعم وعن ابراهيم انه قال ان طعم فحسن وان لم يطعم فلا بأس به وفي الفقه قال ابن قدامة لانهم في استحباب تعجيل الاكل يوم الفطر اختلافا قال يحيى قال مالك ولا اري ذلك على الناس في الاضحية بل من شاء فعل ومن شاء ترك قاله الزرقاني وفي المدونة وكان مالك يستحب للرجل ان يطعم قبل ان يغد ويوم الفطر الى المصلي قال وليس ذلك في الاضحية قال ابن عبد البر ويؤيد ذلك حديث ابي هريرة اكل قبل الصلوة يوم الفطر فبين له النبي صلى الله عليه وسلم ان القى ذبيحة لا تجزئه واقره على الاكل منها وغيره يستحب ان لا ياكل يوم الاضحية حتى ياكل من اخصيته ولو من كبد ما فلما كان عليه يوم الفطر اخرج حتى قبل الغد واستحب له ان ياكل عند اخراج ذلك وكما ان عليه يوم الاضحية حقا يجزئه بعد الصلوة وهو الاضحية استحب له ان ياكل ذلك الوقت ثم سلكه قوله ما كان يقرأه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاضحية والفطر في ركعتيه

صلوة العيد فقط قلت وقد صلى بعض المتأخرين ايضا فها على رز فصلة قبل الخطبة ثم انصرف من الصلوة فخطب وتقدم بعض الخطبة في حديث البخاري قال ابو هريرة كان من السنة ان تقام صلوة العيد بلا امام فاجتمع اهل المدينة الى ابي مالك والشافعي قال مالك الله في ارضه فرائض لا يستطعا موت الوالي ومنع ذلك ابو حنيفة كالحذو ولا يقيمها الا السلطان ثم قلت وقع التقدير في النقل عن الحنفية في ذلك وتوضيح كلامهم

له قوله قال ابو عبيد ثمر شهدت العيد مع علي بن ابي طالب وعثمان معصوم فجا فصلة ثمر انصرف فخطب الامر بالاكل قبل الغد وفي العيد مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان ياكل يوم الفطر قبل ان يغد ومالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه اخبره ان الناس كانوا يؤمرون بالاكل يوم الفطر قبل الغد وقال يحيى قال مالك ولا اري ذلك على الناس في الاضحية ما جاء في التكبير والقراءة في صلوة العيد من مالك عن حمزة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة بن مسعود ان عمر بن الخطاب سأل ابا واقد الليثي ما كان يقرأه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاضحية والفطر فقال كان يقرأ بآفاق والقرآن المجيد واقتربت الساعة وانشق القمر مالكا عن نافع مولى عبد الله بن عمر انه قال شهدت الاضحية والفطر مع ابي هريرة فذكر في الركعة الاولى سبع تكبيرات قبل القراءة وفي الاخرة خمس تكبيرات قبل القراءة

البخاري يجهل ان يسأله على معنى الاختيار وليس فأراد ان يتكروا وقال لنووي قالوا يجهل انه شك في ذلك فاستثبته او اراحه اعلام الناس بذلك او نحو هذا من المقاصد قالوا ويجهل ان عمر لم يعلم ذلك مع شهوده صلوة العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومات وقربه منه ثم فقال ابو الفداء كان صلى الله عليه وسلم يقرأ بآفاق والقرآن المجيد في الركعة الاولى واقتربت الساعة وانشق القمر في الركعة الثانية قالوا وحكمة ذلك ما شئت عليه من الاخبار بالبحث والاخبار عن القرون الماضية وتشبيهه برون الناس للعيد بهر وزهر للبعث كأنهم جراد منتشر قال البخاري لاختلاف بين اهل العلم ان ذلك على التخيير وقد روى عن سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيد بين يسبح اسم ربك الاعلى وهل اتاك حديث الشافعية وحديث مالك استند اليه وقال ابن رشد اجمعوا على ان لا توقيت في القراءة وأكثرهم استحباب ان يقرأ يسبح اسم في الاولى والشافعية في الثانية لتواتر ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واستحبابه للشافعية القراءة فيها بآفاق واقتربت الساعة لشدة ذلك عنه صلى الله عليه وسلم والخ وروى عن ابن عبد البر لمعلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ يوم العيد بسور شتي وليس ذلك عند الفقهاء شيئا لا يتعدى وكلمهم يستحب ما روى اكثرهم وجهودهم سبهم وهل تلك لتواتر الروايات بذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث سمرة وانس وابن عباس وما علمته روى قراءة في واقترت مسند في غير حديث مالك الخ قوله انه قال شهدت صلوة عيد الاضحية وصلوة عيد الفطر مع ابي هريرة فذكر في الركعة الاولى سبع تكبيرات قبل القراءة وفي الركعة الاخرة وفي السهم المصوية الركعة الاخرة والمؤدى واحد خمس تكبيرات قبل القراءة قال الزرقاني وهذا لا يكون رأيا الا توقيفا يجب التسليم له وقد جاز ذلك عنه صلى الله عليه وسلم من طرق حسنة وبه قال مالك والشافعية الا ان مالك في الاولى تكبيرة الاحرام وقال الشافعية سواها والفقهاء على ان الخمس في الثانية غير تكبيرة القيا وقاله ابن عبد البر ١١٢

[illegible]

قال مالك وهو الامر عندنا قال يحيى قال مالك في رجل وجد الناس قد انصرفوا من الصلوة يوم العيد انه لا يزى عليه صلوة في المصل ولا في بيته وانه ان صلى

له قول له وهو الامر المعلوم به عندنا
بالمدينة المنورة قلت اجل ابن عبد البر
الكلام على اختلاف الائمة وبوجهه ما في
البداية لابن رشد اذ قال اختلفوا من
ذلك في مسائل اشهرها اختلافهم
في التكبير وذلك انه حكى في ذلك ابو
بكر بن المذرر نحو من اثني عشر قولاً
الا اننا نذكر من ذلك المشهور للذي يستند
الى صحابي او سماع فنقول ذهب مالك
قلت وكذلك احمد في المشهور الى ان
التكبير في الاولى سبع مع تكبيرة الاحرام
قبل القراءة وفي الثانية ست مع
تكبيرة القيام من السجود وقال الشافعي
في الاولى ثمانية وفي الثانية ست مع
تكبيرة القيام من السجود وقال ابو
حنيفة يكبر في الاولى ثلثا بعد تكبيرة
الاحرام وفي الثانية ثلثا بعد القراءة
غير تكبيرة الركوع وقال قوم فيه تسع
في كل ركعة وهو مروى عن ابن عباس
والغضيرة بن شعبة والنسب بن مالك و
سعيد بن المسيب وبه قال الفتح و
سبب اختلافهم في ذلك اختلاف
الاثار المنقولة في ذلك عن الصحابة
فذهب مالك الى رواية الباب وبهذه
الاثار اخذ به حية الشافعي الا انه تأول
في السبع انه ليس فيها تكبيرة الاحرام

ارسل الوليد بن عقبة الى ابن مسعود وابي مسعود
وحذيفة والاشعري فقال لهم ان العبد غدا فكيف
التكبير فقال عبد الله يقوم فذكر اربع تكبيرات
ويقرا بفاتحة الكتاب وسورة من الفصل لير
من طولها ولا من قصارها ثم يركع ثم يقوم
فيقرأ فاذا فرغت من القراءة كبرت اربع
تكبيرات ثم يركع بالارابعة واخرج ايضا عن
جابر بن عبد الله وسعيد بن المسيب قال اتسم
تكبيرات ويوالى بين القرائتين واخرج عن
عبد الله بن الحارث قال صلى بنا ابن عباس يوم عيد
فذكر تسع تكبيرات تحسبا في الاولى واربعاً في الاخيرة
قال الحافظ في التلخيص استأذنه صحيم ودوى ذلك
عن مسروق والاسود والش وابي قلابه والى
جعفر والحسن وعبد الشعبي والمسيب المخيرة
ابن شعبة وغيرهم وكرهت اسانيد ما في شرح الاحكام
نزلها للاختصار وصح النعمي اكثر هذه الآثار
ودوى محمد بن الحسن في الآثار عن ابي حنيفة عن
حماد عن ابراهيم عن ابن مسعود انه كان قاعدا
في مسجد الكوفة ومعه حذيفة وابو موسى الأشعري
فخرج عليهم الوليد بن عقبة وهو امير الكوفة
يومئذ فقال ان غدا عيدكم فكيف اصنع فقال
اخبره يا ابا عبد الرحمن فامره ابن مسعود ان
يصلي بغير اذان ولا قامة وان يكبر في الاولى
تحسبا وفي الثانية اربعاً ويوالى بين القرائتين و
ان يخطب بعد الصلوة على راحلته وهذا اثر
صحيم قاله بخضرة جماعة من الصحابة ومثل
هذا يجعل على الرافع لانه كمثل اعداء الركعات
وقول البيهقي هذا رأى من جهة عبد الله و
الحديث المستند مع ما عليه من عمل المسلمين
اولى ان يتبع رده ابو عمر في التمهيد فقال مثل
هذا لا يكون رأياً ولا يكون الاتوقيفاً لانه لا
فرق بين سماع واقل واكثر من جهة الراى و
النسيان وقال ابن رشد في القواعد معلومان
فصل الصحابة في ذلك توقفاً لا رأياً دخل

القياس في ذلك وقد وافق جماعة من العمامة ومن بعدهم وما روي عن غيره خلاف ذلك مما يته المعارضة ويتوهم بان مسعود والا حاد يث
المسندة وقع فيها الاضطراب واثرا بن مسعود سأل من الاضطراب وبه يتوهم المرفوع الموافق له يخلص من شرح الاحياء وذكر فيمن وافق
الحنفية في ذلك ابن مسعود وابا موسى الاشعري وحذيفة بن اليمان وعقب بن عامر وابن الزبير وابا مسعود الهذلي وابا سعيد الخدري والبلد
ابن عازب وعمر بن الخطاب وابا هريرة رضي الله تعالى عنهم اجمعين والحسن البصري وابن سيرين وسفيان الثوري قال وهو رواية
عن احمد وحكاها البخاري في صحيحه مذهبا لابن عباس وذكر ابن الهيثم في التمهيد انه قول ابن عمر قلت ورحم الله ما يقول ابن مسعود في العدد
والموضع لانه لا ترد في قوله ولا اضطراب فانه قال قولنا واحد اوفى اقول غيره تعارض واضطراب ولان قوله ينفى الزيادة على التسع
واقوال غيره تثبت والتفي موافق للقياس اذ القياس ينفى ادخال زيادة الاذكار في الصلوة قيا سأل غيرهما من الصلوات ولا شك ان
الاخذ بالموافق للقياس اولي ولان الجمهور بالتكبير وهو ذكر مخالف للنصوص والاصول فالأخذ بالمتيقن اولي **قوله** قال العام
مالك في رجل وجد الناس قد انصرفوا في فرغوا من الصلوة أي صلوة العيد يوم العيد انه أي الامام لا يرى استئنا عليه صلوة
لا في المصل ولا في بيته لان صلوة العيد عند سنة لجماعة الرجال الاحرار فمن فاتته تلك السنة لم يلزمه صلواتها قاله ابن عبد البر

ص الجماعة والامام كالجمعة فلم يجب قضاؤها ركعتين ولا اربعاً اذ ليست هي بدلاً من شيء وهذا ان القولان هما اللذان يتروء فيها النظر اعني قول الشافعي وقول مالك وامامنا ابي القاسم في ذلك فضعيف لا معنى له لان صلوة الجمعة بدل من الظهر وهذه ليست بدلاً من شيء فكيف تقاس احداهما على الاخرى في القضاء وعلى الحقيقة فليس من قاتنه الجمعة فصلواته للظهر وقضاء بدل هي اداء لانه اذا فاتته البدل وجبت هي والله الموفق للصواب الخ قال في البدل ان فسدت مجزوء الوقت او فاتت عن وقتها مع الاما مستقطت ولا يقضيها عندنا وقال الشافعي يصليها وحده كما يصلي الاما مركباً فيها تكبيرات العبد والصحيح قولنا لان الصلوة بهذه الصفة ما عرفت قرية الا
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم ما فعلها الا بالجماعة كالجمعة فلا يجوز اداؤها بالابتكاح الصفة و
 ١٦٨ لانها مختصة بشرائط يتعد رخصتها

في القضاء فلا تقضى كالجمعة ولكنه يصلي اربعاً مثل صلوة العظمى ان شاء لا نها اذا فاتت لا يمكن تدركها بالقضاء ولتعد الشرائط فلو صلى مثل صلوة الضحى ليئال الثواب كان حسناً لكن لا يجب لعدم دليل الوجوب وقد روى عن ابن مسعود انه قال من فاتته صلوة العبد صلى اربعاً الخ بكه قول لم يكن يصلي يوم الفطر قبل الصلوة ولا بعد وكان من أشد الناس اتهاماً للنبي صلى الله عليه وسلم وفي الصحيحين عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوم الفطر فخط ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدهما
 ١٢ منه قوله كان يغدو الى المصل قال يا قوت الحوى في الفجر يا نعم وتشد يد الامام موضع الصلوة وهو موضع بعينه في عقيق المدينة الخ بعد ان يصلي الصبح قبل طلوع الشمس فعلم منه ترك الصلوة قبل العيدين لان التطوع بعد الفجر منى عنه حتى تطلع الشمس وهو يوم كان يروح الى المصل قبل طلوع الشمس
 ١٢ منه قوله في الرخصة في الصلوة قبل العيدين وبعد ما قال الزرقاني كذا اترجم عقب الاولى وليست الرخصة في الباب الثاني من الباب الاول في شيء اذ لا خلاف في جواز التغفل قبل الغد والى المصل من تأخر محل النافلة فينتقل ثم يغدو اليها قاله البايع وابو عمر الخ قلت عبارة البايع او صرح من ذلك اذ قال حكم هذا الباب في حكم البايع الذي قبله لان البايع الاول فيتم الصلوة بالمصل قبل صلوة العبد وبعد ما وهذا في الرخصة في التغفل قبل الغد والى المصل ولا خلاف في جواز لمن تأخر في مصلا بعد صلوة الفجر لانه تعالى حتى تطلع الشمس فينتقل اربع ركعات فمخوفاً ثم يغدو الى المصل الخ قلت وهذا وجه حسن لفرض الترجمتين ويمكن عندي وجه آخر وهو ان الغرض من الاول بيان الاستصحاب فلا يستحب التغفل قبلها ولا بعدها وهذا بيان الجواز لو صلى احد يتفق ١٢ منه قوله كان يصلي في المسجد بعد طلوع الشمس قاله الزرقاني قبل ان يغدو الى المصل اي يوم العيد اربع ركعات ١٢

في المصل او في بيته لم اربك ذلك بأساً ويكبر سبعاً في الاول قبل القراءة خمساً في الثانية قبل القراءة ترك الصلوة قبل العيدين وبعد هما ما ذكرنا فاع ان عبد الله بن عمر لم يكن يصلي يوم الفطر قبل الصلوة ولا بعدها ما لك انه بلغه ان سعيد بن المسيب كان يغدو الى المصل بعد ان يصلي الصبح قبل طلوع الشمس الرخصة في الصلوة قبل العيدين وبعد هما ما لك عن عبد الرحمن بن القاسم ان ابا القاسم كان يصلي قبل ان يغدو الى المصل اربع ركعات ما لك عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان يصلي يوم الفطر قبل الصلوة في المسجد عند الامام يوم العيد وانتظار الخطبة قال يحيى قال ما لك مضت السنة التي لا اختلاف فيها عندنا في وقت الفطر والاضحى ان الامام يخرج من منزله قد رابح مصلاة وقد حلت الصلوة

بعضها على صفة الامام ركعتين يكبر فيهما نحو تكبيره ويجهر بكبيره وبه قال الشافعي وابو ثور وقال قوم بل ركعتين فقط لا يجهر فيهما ولا يكبر بكبيره في العبد وقال قوم ان صلى الامام في المصل خط ركعتين وان صلى في غير المصل صلى اربع ركعات وقال قوم لا قضاء عليه اصلاً وهو قول مالك واصحابه وحكي عن ابن المنذر عنه مثل قول الشافعي من قال اربعاً شبهها بصلوة الجمعة وهو تشبيه ضعيف ومن قال ركعتين كما صلاها الامام فبصلوا الى ان الاصل ان الصلوة يجب ان يكون على صفة الاداء ومن منع القضاء فلا نه راي انها صلوة من شرطها

له قوله لم اربك ذلك بأساً يعني يجوز له قاله الزرقاني خلافاً لجماعة قالوا لا تصل اذا فاتت ويكبر سبعاً مع تكبيره الا في الركعة الاولى قبل القراءة وخمساً اي خمس تكبيرات غير تكبيره القيام من السجود في الركعة الثانية قبل القراءة على سنن في الاداء بالجماعة والمحال ان من فاتته العيد مع الجماعة لم يبق عليه السنة لكن لو صلى يجوز له فان صلى على حديثاً مع التكبيرات الزوائد قال ابن رشد في الحاشية باختلافوا فمن تغوته صلوة العيد مع الامام فقال قوم يصلي اربعاً وبه قال احمد والشافعي وهو مروى عن ابن مسعود وقال قول بل

منه قوله انه كان يصلي في يوم الفطر قبل الصلوة اي قبل صلوة السيد في المسجد متعلق بقوله يصلي قال ابو عمر فعل القاسم وعروة خلاف فعل ابن المسيب فانها يركعان في المسجد قبل ان يغدو الى المصل والركوع انما يكون حين تبطل الشمس ولا يكون في صلوة الصبح وروى عن ابن عمر كغسل ابن المسيب وكل مباح لاحقر فيه الخ قال ابن المنذر عن احمد الكوفيون يصلون بعدها لا قبلها واليهويون قبلها لا بعدها والمذنبون لا قبلها ولا بعدها وبالاول قال الحنفية وجماعة والثاني الحسن وجماعة والثالث احمد وجماعة واما مالك فممنعه في المصل وعنه في المسجد روايتان فروى ابن القاسم يتغفل قبلها وبعد ما وابن وهب واشهب بعدها لا قبلها وقال الشافعي لا ركعة في الصلوة قبلها ولا بعدها قال الحافظ كذا في شرح مسلم للنووي ١٢ منه قوله غدا والامام الى المصل يوم العيد وانتظار الناس بعد الصلوة الخطبة فهو من اضافته المصدر الى مفعوله ذكر المصنف في الترجمة مسئلتين او لها وقت توجه الامام الى المصل والثانية هل يتأخر الناس بعد الصلوة قبل الخطبة ام لا فقال الامام مالك مضت السنة التي لا اختلاف فيها عندنا بالمدينة المنورة في وقت الفطر والاضحى ان الامام يخرج من منزله قد رابح مصلاة وقد حلت اي جازت الصلوة بارتفاع الشمس قيد رحيل من يراه على ذلك قليلا الاجتماع الناس قاله الزرقاني والغرض ان الامام يخرج حين اداء الصلوة لئلا يحتاج الى انتظار الناس بقى الكلام على وقت العيد قال ابن بطال اجمع الفقهاء على ان العيد لا يصلي قبل طلوع الشمس ولا عند طلوعها وانما يجوز عند جواز النافذة كحديث عبد الله بن بسر انكر ابطاء الامام وقال ان كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم قد فرغنا من هذه صلاة ذلك حين التسليم رواه احمد وابو داود والحاكم وصححه وعلقه البيهقي قال الحافظ وعلا له على المنع ليست بظاهرة ويكر على حكاية الاجماع الملاق من اطلق ان اول وقتها عند طلوع الشمس واختلف هل يمتد وقتها للزوال ام لا الخ ١٢

ثم الظاهر وهو تبليغ أكثر منها بأيد أو بعض الاحتمالات في بعض الروايات وهي كلها مقبولة عند كافة الفقهاء بحسب جوازها وانما اختلفوا فيما بينهم في ما هو اولي و افضل الاصلين فان ابا حنيفة يزيو ولهما على تقدير ثبوتها عنه صلى الله عليه وسلم او يحل على اختصاصهما بالخزعة وهما اللتان عد ما بين العربي في الخشب احدهما جمهور الفقهاء على تركها وهي الصلوة بركعة واحدة والثانية مختلفة فيما بينهم لكن ما سياتي في اخراها من كلام الحافظ يدل على ان بعضهم انكروا جواز الصلوة التي في حديث ابن عمر ايضا وقال النووي لو فعل مثل رواية ابن عمر ففي صحتها قولان والصحيح المشهور صحتها وقال القرافي في شرح مختصر الكرخي وابو نصر في شرح مختصر القدوري الكل جائز وانما الخلاف في الاول وقال ابن العربي وقالت طائفة كل سنة صحت انها بعد اخرى فالاولى منسوخة بالثانية للعلم ١٢٩ بالتنازع ووجوه التعارض الذي ينجم اليهم وقالت طائفة انها هي صلوة ضرورية فتفعل

بالحال الضرورية وحسب الامكان ولذا اختلف فعل النبي صلى الله عليه وسلم وهذا هو الذي اختاروا فاذ ا غلب الامر فلا يخرج عن صفة من الصفات المروية ١٢٩ **قوله** يوم ذات الرقاع واختلف اهل السير في اي سنة كانت هذه الغزوة فقبل سنة اربع وبه جز ما بين الجوزي في التقييم وقيل سنة خمس وقيل سنة ست وقيل سنة سبع قال ابن اسحق كانت في جمادى الاولى فكذا قال ابن عبد البر انها في جمادى الاولى سنة اربع قاله العيني واختلفوا في سبب تسميتها بذلك فقيل لما لغوا في ارجلهم من الغرق وقيل لانهم رجعوا فيها رايا تهم وقيل لشنع فيها يقال له ذات الرقاع نزول تحتها وقيل بل الارض كانت ذات الوان كشبه الرقاع وقيل بل خيلهم كان بها سواد وبهاض قاله ابن حبان وقيل بجبل هناك فيه بقع ولعل هذا مستند ابن حبان وتضعف بجبل بجبل وريح السهيل والنوى الاول ويحتمل ان تكون سميت بالمجسوم صلى الله على الخوف الاخلاقي بين اهل السير والحديث والفقهاء في انه صلى الله عليه وسلم صل صلوة الخوف بذات الرقاع نعم اختلفوا في انها هي اول ما صليت او صل قبلها بموضع اخر ان طائفة قال النبي قال الشافعي لا ينبغي ان تكون الطائفة التي مع الامام اقل من ثلاثة وكذلك الباقية لقوله تعالى فاذا عبيد واعاد ضمير الجمع و اقلها ثلاثة شرطها الحديث ان الامام يقسم الجيش طائفتين متساويتين وقال بعضهم ينبغي ان تكون الطائفة الاولى اكثر لان العدو وانما يتمكن من الغزوة في ثا في حال الخوصفت قال الزرقاني هكذا في اكثر النسخ وفي بعضها صلت قال النووي هما صهران التي معه صلى الله عليه وسلم **قوله** وصفت طائفة بالرفع اي اصطفاوا يقال صف القوم اذا صاروا صفاء قال العيني لا فرق بين ان يكون احدي الطائفتين اكثر من الاخرى عددا او تساوي عددها لان الطائفة تطلق على القليل والكثير حتى على الواحد لكن قال الشافعي اكره ان يكون

قال يحيى وسئل مالك عن رجل صلى مع الامام يوما الفطر هل له ان ينصرف قبل ان يسمع الخطبة فقال لا ينصرف حتى ينصرف الامام **صلوة الخوف** مالك عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلوة الخوف ان طائفة صفت معه وصفت طائفة وجاء العدو وفصل بالتي معه ركعة ثم ثبت قائما واثموا لانفسهم ثم انصرفوا فصافوا وجاء العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصل بهم الركعة التي بقيت من صلواته ثم ثبت جالسا واثموا لانفسهم ثم سلم بهم مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات الانصاري ان سهيل بن ابي حثمة

شهدت العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قضى الصلوة قال نا غلظت فمنا حب ان يجلس للخطبة فيجلس ومن احب ان يذهب فليذهب قال الشيخ هذا يدل على ان الجولس للخطبة غير لازم وقال السندي على النسي في علمه ان سماع خطبة العيد غير واجب والحكم وكذا في هامشه على ابن ماجة **قوله** صلوة الخوف اي صفتها ولما ان صلوة الخوف سنة تخفف بها بخلاف الصلوات التي هم الناس معرفتها احتاجوا الى بيان صفتها وما ينبغي ان يعلم احد من اصحاب الكتب المتدولة بايدينا لم يثبت بتفصيل صور صلوة الخوف غير ابي داود فانه فصل في سنته احدي عشرة صورة بحسب م

له قول وسئل نبيا والمجهول الامام مالك عن رجل صلى مع الامام العيد يوما الفطر هل يجوز له ان ينصرف عن المصل قبل ان يسمع الخطبة فقال الامام لا ينصرف حتى ينصرف الامام بعد الفراغ من الخطبة قال الزرقاني يكره له ذلك لمخالفة السنة قاله المايجي هذا كما قال الامام لان الخطبة من سنة الصلوة وتوابعها فمن شهد الصلوة من تلازمها ومن لا تلازمه من صلى او امراته لم يكن له ان يركع حضور سنتها مع القدرة رواه ابن القاسم عن مالك والاصل في ذلك طواف النفل لما كان الركوع من توابعه لم يكن لمن تسفل به ان يترك الركوع ثم واخير ابو داود بسند عن عطاء عن عبد الله بن السائب قال

كل طائفة اقل من ثلاثة لانه امام عليهم ضمير الجمع في الآية التي وجاء بكسر الواو وضمها العدو اي مقابليهم منصوب على الظرفية وفي رواية تجاه العدو وبالتالي بدل الواو قاله القاري فصل بالتي معه صلى الله عليه وسلم ركعة ثم لما قام الى الركعة الثانية ثبت حال كونه قائما واثموا اي الذين صلى بهم الركعة الاولى لانفسهم ركعة اخرى ثم انصرفوا بعد سلامهم على الظاهر ولم ارف في رواية تصريح السلام ههنا بعد نعم صرح بالسلام جمع من الشراح وهو الوجه ويؤيداه ايضا تجويد ابي داود على حديث الباب اذ صرح بالسلام وايضا الشافعية والمخالفة اختاروا هذه الصفة من الصفات وصرحوا في فروعهم بالسلام للطائفة الاولى وايضا فرق المشافعي بين هذا الحديث وبين حديث التمام الا في سلام الامام هل هو منفرد او مع الطائفة ولم يفرقوا ايضا في ذلك وسياتي في التصريح فيه بسلام الطائفة الاولى فمن قال في حديث يزيد بن رومان هذا انصرفوا بغير السلام وهم منه فصافوا وجاء العدو واي من غير صلوة ولا جاذ ذلك رجحت الشافعية هذه الصفة لما فيها من وقوف الطائفتين قبالة العدو وفي غير صلوة **قوله** وجاءت الطائفة الاخرى التي كانت في وجاء العدو وفصل بهم الركعة التي بقيت من صلواته صلى الله عليه وسلم ثم ثبت جالسا في التشهد ولم يخرج من صلواته واثموا اي تلك الطائفة التي جاءت بعد لانفسهم الركعة الاخرى ثم سلم النبي صلى الله عليه وسلم جمراى بتلك الطائفة فصل كل طائفة ركعة مع الامام وركعة لانفسهم وحصلت للطائفة الاولى فضيلة الاحرام معه صلى الله عليه وسلم وحصلت للطائفة الثانية فضيلة السلام معه صلى الله عليه وسلم وهذه الكيفية احدي الصفات التي اختارها الشافعية ر ١٢

له قوله حدثني اي صاحبنا وهذا موقوف ان صلوة الخوف اي صفتها ان يقوم الامام زاهد في رواية القطان عن يحيى بن سعيد الانصاري بهذا السند مستقبلا القيلة ومعه طائفة من اصحابه اي احدها معه وطائفة اخرى مواجهة العدو وغيركم الامام ركعة ويسجد بالذي معه ونظر رواية القطان فيصل بالذين معه ركعة ثم يقوم الامام فاذا استوى قائما ثبت ساكتا او داعيا واما الانفسهم الركعة السابعة ثريسلون بعد اداء الركعتين وينصرفون هذا المكان والامام قائم في مكانه فيكونون وجاه اي مقابل العدو ثم يقبل الآخرون اي الطائفة الثانية الذين لم يصلوا فيكبون وراء الامام فيركع بهم الامام ركعة ثم يقومون اي هذه الطائفة الثانية فيركعون لانفسهم الركعة الثانية وفي الصفحة المصرية الباقية اي عليهم ثم يسلمون والفرق بين هذه الرواية والرواية السابقة ان في هذه الرواية يسلم الامام منفرد او في الرواية المتقدمة يسلمهم الطائفة الثانية بعد اداءهم الركعة الباقية قال ابن عبد البر وهذا الذي رجح اليه مالك بعد ان قال يحدث يزيد بن برمك واما اختاره ورجح اليه للفتاى على سائر الصلوات ان الامام لا ينتظر لما مومر ان المام يما يقضى بعد سلام الامام قال وهذا الحديث موقوف عند رواية المؤطا ومثله لا يقال بالراى وقد جاء مرفوعا مسند الخ **له قوله** كان اذا سئل ببناء المجهول عن صفة صلوة الخوف قال وسيا في الكلام على رفعه وقفه في آخر الحديث يتقدم الامام وطائفة من الناس حيث لا يبلغهم منها العدو وفيصل بهم الامام ركعة ويكون طائفة اخرى منهم بينه وبين الامام ومن معه وبين العدو لم يصلوا غيرهم العدو فاذا اهل الذين معه الامام وهي الطائفة الاولى ركعة استأخروا مكان الذين لم يصلوا اي الطائفة الثانية فيكونون في وجه العدو ولا يسلمون بل يستمرن في صلواتهم ويتقدم الذين لم يصلوا الى الامام فيصلون معه ركعة ثم ينصرف الامام من صلواته التسليم وقد صلى ركعتين فقوم كل واحد من الطائفتين فيصلون لانفسهم ركعة ركعة بالكراس

بعد ان ينصرف الامام من الصلوة فيكون الامام وكل واحدة من الطائفتين قد صلوا ركعتين ركعتين قال للمافظ لم تختلف الطرق عن ابن عمر في هذا وظاهرناهم اتعا في حالة واحدة ويجعل انهم اتعا على التتابع وهو الرأى من حيث المعنى والالزام ضياء الحراسة المطلوبة وافرار الامام وحده **له قوله** فان كان المرغوا بالنصب في جميع النسخ وفي البخارى بالرفع اي ان كان هناك خوف هو اشد من ذلك الذي تقدم بان لا يجوز الاصطاف وغير ذلك صلوا بحسب الامكان رجلا لرجلا وتغنيف الجيم جمع رجلان بضم الراء بمعنى الرجل ضد الركبة قيل بضم الراء وتشديد الجيم جمع رجل والاضطرار رجلا بالتحفيف جمع راجل قاله القاري قال للرازي في فضيل الراجل الكائن على رجله ما شيا كان او واقفا الخ قيا ما جمع قائم وقيل مصدر رجعنى اسم الفاعل على قائم على اقام

الانصاري حدثني ان صلوة الخوف ان يقوم الامام ومعه طائفة من اصحابه وطائفة مواجهة العدو وغيركم الامام ركعة ويسجد بالذي معه ثم يقوم فاذا استوى قائما ثبت واما الانفسهم الركعة الباقية ثم يسلمون وينصرفون والامام قائم فيكونون وجاه العدو ثم يقبل الآخرون الذين لم يصلوا فيكبون وراء الامام فيركع بهم الامام ركعة ثم يقومون لانفسهم الركعة الثانية ثم يسلمون ما لم ينفع عن نافع بن عبد الله بن عمر كان اذا سئل عن صلوة الخوف قال يتقدم الامام وطائفة من الناس فيصل بهم الامام ركعة ويكون طائفة منهم بينه وبين العدو ولم يصلوا فاذا اهل الذين معه ركعة استأخروا مكان الذين لم يصلوا ولا يسلمون ويتقدم الذين لم يصلوا فيصلون معه ركعة ثم ينصرف الامام وقد صلى ركعتين فتقوم كل واحدة من الطائفتين فيصلون لانفسهم ركعة ركعة بعد ان ينصرف الامام فيكون كل واحد من الطائفتين قد صلوا ركعتين فان كان خوقا هو اشد من ذلك صلوا رجلا لرجلا على اقامهم اوركبا مستقبلي القيلة او غير مستقبلها قال يحيى قال مالك قال نافع لا ارى عبد الله حدثه الا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عن يحيى بن سعيد بن المسيب انه قال ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر يوم الخندق حتى غابت الشمس

م لم يعلم والله ما صليتها ويمكن الجمع بينهما بكلف المقلت ويمكن ان يجمع بانه صلى الله عليه وسلم كان فيها عند الامام ثم لما استقر عن العموم لم يفتق الفتوى جاءه ذلك عبرة اخبر

قصة فقال الله عليه وسلم والله ما صليتها وقيل كان عند اصيل كانت قبل نزول صلوة الخوف واليه مال الحافظ في الفتوى وهو بوجه مواضع من كتابه وبه جوز ابن القيم في الهك والقرطبي في

م لم يعلم والله ما صليتها ويمكن الجمع بينهما بكلف المقلت ويمكن ان يجمع بانه صلى الله عليه وسلم كان فيها عند الامام ثم لما استقر عن العموم لم يفتق الفتوى جاءه ذلك عبرة اخبر

تفسير لقوله رجلا لرجلا مسلم في رواية له تولى اياها او كيانا جمع راجل وادلفيها او الاباحة او التوزيع قال تعالى فان خفتهم فوجا لا اوركبا مستقبلي القيلة او غير مستقبل قال للزقاني وهذا لا يجوز لكن قال مالك لا يصنعون ذلك حتى يمشوا اوقات الوقت الخ وقال الحافظ قال ابن المنذر كل من احتفظ عنه من اهل العلم يقول ان المطلوب يصل على اية يومى ايام وان كان طائلا نزل صلى على الارض قال الشافعي الا ان يتعظم عن اصحابه فيخاف عود المطلوب عرف بهذا ان الطالب فيه التفضل بخلاف المطلوب ووجه الفرق ان شدة الخوف في حق المطلوب فلا يفتق السبب بخلاف الطالب فلا يخاف استيلاء العدو والخ **له قوله** ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر يوم غزوة الخندق وهي غزوة الأحزاب جهز اهل الخندق في شوال سنة ثمان مائة وقيل لما غاب الشمس وقد اجتمعوا على انه صلى الله عليه وسلم قد فاتهم من الصلوات في غزوة الأحزاب اختلفوا هناك في موضعين الاول في تعيين العواث والجمع بين ما ورد في ذلك من الروايات المختلفة والثاني في سبب الفتوى اما الاول فحديث الباب يدل على ان الغائت صلوات الظهر والعصر في حديث ابن سعيد عند احمد والنسائي انهم شغلوه صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر والمغرب وصلوا بعد هوى من الليل ذلك قبل ان ينزل الله في صلوة الخوف فرجلا لرجلا قال القاري ورجاه ابن ابي شيبة وعبد الرزاق والبيهقي والشافعي والدارقطني وابو يعلى لموصلى وفي حديث ابن مسعود عند الترمذي والنسائي انهم شغلوه عن اربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله قال الحافظ في قوله اربع تجوز للاختلاف لم تفت وآما الثاني فقيل انها صلى الله عليه وسلم نسيا او نسيان ما روى احمد من حديث ابن لهيعة عن ابي جعدة حبيب بن سباع قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غاب المغرب فلما فرغ قال هل علم احد منكم اني صليت العصر قالوا لا يا رسول الله ما صليتها فامر المؤمنين فاق فصل العصر ثم اداء المغرب كذا في العبي قال الحافظ وفي حصة هذا الحديث نظر لانه يخالف لما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم

من المؤمنين في يومهم فيها أما رحيم بأذن السلطان لان اجتماع الناس ربما أوجب فتنه وخللا ولو لم يفتحها الإمام صلى الله عليه وسلم فإدى الخوف في الدار المختارة يصل بالناس من بلك إقامة الجمعة ركعتين قال ابن عابد بن بيان للسحب يعني فعلها بالجماعة إذ أوجد امام الجماعة والا فلا تسحب الجماعة بل تصل فإدى هذا ظاهر الرواية وعن الإمام في غير رواية الأصول لكل امام مسجد ان يصل جماعة في مسجد الخ فإلى البدن ثم هذه الصلوة تنام بالجماعة لانه صلى الله عليه وسلم أقامها بالجماعة ولا يقيمها الا الإمام الذي يصل بالناس بالجماعة والعبدان فأما ان يقيم بها كل قوم في مسجدهم فلا يروى عن ابن حنيفة والجمهور والعصيم ظاهر الرواية لان هذه الصلوة بالجماعة عرف بأقامته على الله عليه وسلم فلا يقيمها الا من هو قائم مقامه **الحديث قوله** فقام فاطال القيام لمطول القراءة وفي الرواية الأئمة **١٤١** نحو من سورة البقرة وطول القراءة فيها مسقوب عند الكل وجعلها الشافعية ر في فروعهم

ثلاث صوراً أحدها كالنوافل والأكمل منها بركوعين وكل ركعة مع الاعتناء على الفاتحة فقط وثالثها وهو الأكمل من بركوعين يصل بركوعين في كل ركعة مع تطويل القراءة وذكر في شرح الأحياء عن الشافعية استحباب الإطالة وان لم يرض القوموعن ابن الهيثم أنها مستثنى من كراهة لتأويل الخ ثم ركع الركوع الأول فاطال الركوع قال الحافظ لم أر في شيء من الطرق بيان ما قال فيه الا ان العلماء ارتفعوا على انه لا قراءة فيه وإنما فيه الذكر من تسبيح وتكبير ونحوها وفي فروع الشافعية والحنابلة يسبح قد رمانه من البقرة وفي فروع المالكية كالقيام الذي قبله ثم قام إلى الغنى ما الثاني من الركعة الأولى فاطال القيام في رواية ابن شهاب ثم قال سمع الله لمن حمده وزاد من وجه آخر عنه ربنا ولك الحمد واستدل به على استحباب الذكر المشروع في الاعتدال في هذا القيام واستشكله بعض متأخري الشافعية من جهة كونه قياماً بقراءة لا قياماً بغيره بدليل اتفاق العلماء من قال بزيادة الركوع في كل ركعة على قراءة الفاتحة فيه وان كان عهد من مسلمة المالكية فيها وفيه والجواب ان صلوة الكسوف جاءت على صفة مخصوصة فلا مدخل للقياس فيه بل كل ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه فعله فيها كان مشروعاً وأصلها أصل برأسه قاله الحافظ والحاصل ان هذا الاعتدال انكر بعض الشافعية فيه التسليم والتحميد وانكر عهد من مسلمة فيه الفاتحة والجمهور على اثبات كل منهما ثم ركع ثانياً فاطال الركوع قد ر في الاقتناع تسبيح الركوع الثاني قد ر ثمانين آية وقريب منه ما في فروع المالكية والحنابلة وهو دون الركوع الأول ولذا افرقوا بينهما بقدر عشرين آية لكن الأئمة الثلاثة اختلفوا فيما بينهم أي الركوعين منها فرض ومدرك أيهما يكون مدرك الركعة ففي شرح الاقتناع من أدرك الإمام في ركوع أول من الركعة الأولى أو الثانية أدرك الركعة كما في سائر الصلوات ومن أدركه في ركوع ثان أو ثانياً وثان من أي ركعة فلا يدرك شيئاً **الحديث قوله** ثم رفع رأسه من الركوع الثاني قال الحافظ لم يقع في هذه الرواية ذكر تطويل الاعتدال الذي يقع السجود بعده ووقع في

قال يحيى قال مالك وحديث القاسم بن محمد عن صالح بن خوات
أحب ما سمعت التي في صلوة الخوف العمل في صلوة كسوف
الشمس مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة
زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت خفت الشمس
في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلي رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالناس فقام فاطال القيام ثم
ركع فاطال الركوع ثم قام فاطال القيام وهو دون الركوع
الأول ثم ركع فاطال الركوع وهو دون الركوع الأول ثم
رفع فسيجد ثم فعل في الركعة الأخيرة مثل ذلك ثم انصرف
وقد تحيلت الشمس

له قوله وحديث القاسم بن محمد بن يحيى
عن صالح بن خوات المذكور قبل ذلك أحب ما سمعت التي في صلوة الخوف وتقدم ما قال ابن عبد البر الذي رجع إليه مالك بعد ان قال يحد يث يزيد بن رومان وعلم منه ان ما في الرواية قال مالك وحديث يزيد بن رومان أحب الى قوله المرجوع عنه قال لا يركع بعد ما أخرجه حديث يزيد بن رومان قال يرويه عن مالك أحب الى هذا ثم رجع وقال يكون قضائهم بعد السلام أحب الى الخ **الحديث قوله** خفت بنفخ الخاف والسبب لازماً بالعلم فالكسوف على انه متقد وسكن ابن الصلاح منعه ولم يبين دليل الشكس بالعلم في عهد أي زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد في رواية العبدان فبعث مناد بالصلوة جماعة وينادي بها عند الخفية كما صرح به في الدر المختار وفصل

حديث جابر عند مسلم تطويل الاعتدال الذي يليه السهو ولفظه ثم ركع فاطال ثم رفع فاطال ثم سجد وقال النووي هي رواية شاذة مما لا يعمل بها أو المراد زيادة الطائفة في الاعتدال لا طائفة نحو الركوع وتعقب بما رواه النسائي وابن خزيمة وفيه من حديث عبد الله بن عمر وايضاً ففيه ثم ركع فاطال حتى قيل لا يسجد ثم سجد فاطال الحديث رواه ابن خزيمة من طريق الثوري عن عطاء بن السائب والثوري سمع عنه قبل الاختلاف فالحديث صحيح الخ ولفظ النووي قوله في حديث جابر ثم رفع فاطال ظاهرة انه لا يطول الاعتدال بل السجود والذكر له في باقي الروايات ولا في رواية جابر من غير جهة إلى الزهر قد نقل القاض اجام العلماء على انه لا يطول الاعتدال الذي يلي السجود وحديث جابر عن هذه الرواية بجوابين أحدهما أنها شاذة بخلاف رواية الأكثرين فلا يعمل بها والثاني ان المراد بالإطالة تنفيس الاعتدال ومدة قليلاً لا طائفة نحو الركوع **الحديث قوله** ثم فعل في الركعة الأخيرة بكسر الخاء أي الثانية مثله ذلك أي كما فعل في الأولى وسبب في تفصيلها في الرواية الآتية وذكر الفاكها في ان في بعض الروايات تقدم القيام الأول بنحو البقرة والثاني بفعل عمران والثالث بنحو النصارى والرابع بنحو المالكية واشكل عليه بأن المختار ان القيام الثالث أقصر من الثاني والنسبة أطول من آل عمران وأجاب عنه الزرقاني بأنه إذ اسرع بقراءتها وتلأل عمران كانت أطول وتعقب الفاكها في بأن الحديث لا يعرف وإنما هو قول الفقهاء وإنما المعروف في حديث ابن عباس أوله أي ذكر البقرة فقط

له قوله فخطب الناس هذا ايضا مختلف عند الائمة قال لا ما الشافعي واسحق وغيرهما بسنية الخطبة فيها خلافا للاثمة الثلاثة قال في نيل المارب قال في الغرور لا تشروع لها خطبة وقال لا في حنيفة ومالك والشافعي والروضة لمريم ولا تشروع لها خطبة لانه عليه الصلوة والسلام امر بهادوت الخطبة التي قلت لكن المالكية مذمومة عند ذلك الوعظ قال في الشرح الكبير وندب وعظ بعد الصلوة ثم والاختلاف في ذلك بين الائمة الثلاثة للحنفية وقال العيني حديث الباب صحيح في الخطبة وبها قال الشافعي واسحق وابن جرير وفقهائهم اصحاب الحديث وقال ابو حنيفة ومالك واسحق لخطبة فيها قالوا ان النبي صلى الله عليه وسلم امرهم بالصلوة والتكبير والصدقة ولم يأمروهم بالخطبة ولو كانت سنة لامرهم بها ولانها صلوة كان يفعلها المنفرد في بيته فلم يشروع لها خطبة وانما خطب صلى الله عليه وسلم بعد الصلوة ١٤٢ ليعلمهم حكما فكانه مخصص به وقيل

فخطب الناس فحمد الله واثنى عليه ثم قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت احد ولا حيايته فاذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وتصعدوا انتم قال يا امة محمد والله ما من احد اغير من الله ان يزي نبي عبده او تزني امته يا امة محمد والله لو تعلمون ما اعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا ما لك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس انه قال خسفت الشمس فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس معه فقام قياما طويلا قال نحو من سورة البقرة قال ثم ركع ركوعا طويلا ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم سجد ثم قام قياما طويلا وهو دون القيام الاول ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون الركوع الاول ثم سجد ثم انصرف وقد تجلت الشمس فقال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت احد ولا حيايته فاذا رأيتم ذلك فادعوا الله قالوا يا رسول الله رأيناك تناولت شيئا في مقامك هذا

خطب بعد ما لا لها بل ليردهم عن قولهم ان الشمس خسفت لموت ابراهيم كما في الحديث التي قال لها جي قوله فخطب الناس يريد انه اني بكلامه على نظم الخطب فيه ذكر الله تعالى وحده وثناؤه ووعظ للناس وليس بخطبتين يرق لهما المنبر ويجلس في اولها وبيتها هذا قول مالك والدليل على صحته ان هذه صلوة نفل لم يجهر فيها بالقراءة فلم يكن من سننها الخطبة كما اثر التوافل الخ سنة قوله ثم قال ان الشمس والقمر آيتان الآية في كلام العرب العلامة وقوله من آيات الله يعملان يريد به ان ذلك من آياته التي يستدل بها على عظمته وقدرته وعظمته ويحتمل ان يريد به انهما من علامات تخوفه وتحيده بآياته وسطوته قال عز اسمه وما نرسل بالآيات الا تخويفا قاله الياض وفيه رد على بعض فريق الضلالة كانوا يعظمونها فيبين انهما آيتان مخلوقتان كسائر المخلوقات يطرأ عليهما النقص والتغير لا يخسفان بقوم فسكون ويجوز ضم اوله وحكمين الصلوة منه لموت احد كما توجه البعض تنجيا لما كان عليه اهل الجاهلية ان الكسوف لا يكون الا لموت عظيم ولا حيايته ذكره تعالى والافهم لم يكونوا قائلين بانه لحيايته احد لكنه صلى الله عليه وسلم دفع قوم من يقول لا يبرز من نفى كونه سببا للفقد ان لا يكون سببا لا يحد فاذا رأيتم ذلك اى الكسوف في احد ما الاستقالة كسوفها معاني وقت واحد عادة فادعوا الله وكبروا امر بالذكر والتكبير والثناء لانها ما يقترب به اليه ويستجيب رضا تعالى ويستدفع بأسه وسطوته وتصعد قوا ويوب به البخاري في صحيحه اهتماما به فقال باب الصدقة في الكسوف وذلك لما ورد ان الصدقة تطفئ غضب الرب ١٢ سنة قوله ثم قال صلى الله عليه وسلم يا امة محمد خاطبهم بذلك اظهار المعنى الشفاعة كما يقول احد بابي وعدل عن قوله يا امي لان المقام موضع تحذير وفي قوله امتي اشعار بالتكريم والله اني يا ايها الذين آمنوا لا افكلامه صلى الله عليه وسلم

في مشروعية الجماعة قياما طويلا زاد في بعض النسخ بعد ذلك لفظ قال ولا حيايته فادعوا الله وكبروا من سورة البقرة ظاهرا الحديث ان القراءة كانت سر او كانت (الحقبة ١٤٣)

هو الوعظ على التوسيع بالترخيص ١٢ سنة قوله خسفت بغفات الشمس زاد القموني على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصلى الناس معه

وسلم مما لا ريب فيه قاله الزرقاني وزيادة البهمن ليست في النسب المصرية ما من احد اغير بالانصب على انه الخبر لفظ من زائدة ويجوز الرفع على لغة قديم والجور على انه صفة لاحد والخبر محمد وفي قوله الحافظ وقال ايضا هو افعال تفضيل من الغيرة بالغيرة وهي في اللغة تغار يعجل من الحمية والالفة اى ما من احد اشد غيرة من الله عز وجل واصل الغيرة في الزوجين والاهلين وكل ذلك محال على الله تعالى لانه منزّه عن كل تغير ونقص فتعين حمله على الجواز فقل لما كانت ثمرة الغيرة صون الحرم ومنهم وزجر من يقصد اليهم اطلق عليه ذلك لكونه منع من فعل ذلك وزجر فاعلمه وتوعد به من باب تسمية الشيء بما يتوعد عليه قال الطبري وغيره وجه اتصال هذا المعنى بها هي من اسباب جلب البلاء وحسن منها الزنا لانه اعظمها قاله الحافظ ان يزي نبي عبده او تزني امته قال الزرقاني خصما بالذكر رواية لحسن الادب مع الله عز وجل لتنزهه عن الزوجة والاهل ممن يتعلق بهم الغيرة غالبا ثم ذكر النداء تأكيدا فقال يا امة محمد وفيه ايضا ادب لولا غطاء ان يبالغ في التواضع في الوعظ فانه اقرب الى القبول وانتفاع السامع والله لو تعلمون ما اعلم من عظم قدرته تعالى وشدة انتقامه حفظنا الله منه وما راى اذ ذلك من المناظر القبيحة من اهل النار او من سعة رحمة وحلمه سننا الله تعالى بها بفعله وكرمه او المعنى لو ادرككم كما دام على فان علمه صلى الله عليه وسلم متواصل بخلاف علم غيره قاله الحافظ فضلكم قليلا اى في زمان قليل وقيل القلة ههنا بمعنى العدم وليكنتم كثيرا خوفا من الله عز وجل او لتفكرهم فيما تعلمون او لما فاتكم من رحمة عز اسمه وقول للملجأ المطالب منه الانصار لما كانوا عليه من محبة الله والموافاة لا ليل عليه سيما اذ كانت القصة في آخر زمنه صلى الله عليه وسلم ورد عليه جماعة سيما الذين من المنبر بانهم عليه في الرد والتشنيع وفي الحديث ترجيح التوفيق

ثم احمد ومن طريق الحكم بن ابان كما رواه الطبراني ومن طريق الواقدي كما رواه ابو نعيم ثم قال ومؤلفه وان كانوا لا يجتمع بهم لكثرة عدد روايتهم
توافق الصيغة عن ابن عباس انه قرأ نحو من سورة البقرة كما اخبرناه في الصحيحين ويوافق ايضا حديث عائشة فخرت قرائته ويوافق ايضا حديث سمرة
واما الجهر عن الزهري فقط وهو ان كان حافظا فيشبه ان يكون العدد اولى بالحفظ من الواحد نحو وحكي البيهقي عن الامام احمد حديث عائشة
روى بالجهر يفرقه به الزهري وقد روي بآمن طريق اخر عن عائشة ثم عن ابن عباس ما يدل على الاسرار بها كقولته واوله الجهر رويانه حصول
على خسوف القمر كما يسطله الحافظ في
على ان رواية الرجال في ذلك اولى كذا ١٤٣ في شرح الاحياء وفي البهائم ولا في حذيفة روى حديث سمرة وابن عباس وقال صلى الله عليه و
سلم صلوة النهار عجماء ولان القوم لا يقدرون على
التأمل في القراءة لتعبير ثمة القراءة مشتركة
لاشتغال قلوبهم بهذا الغرض كما لا يقدرون على
التأمل في سائر الايام في صلوة النهار لاشتغال قلوبهم
بالمكاسب وحديث عائشة روى بها عن محمد بن ابي
عباس فبقى الاعتبار الذي ذكرنا مع غلواها والجليل
الاخر ونحو ذلك على انه جهر ببعضها اتفاقا كما نرى
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسمع الآية والايتين
في صلوة الظهر احيانا نحو ١٢

ثم رأيت انك تكلمت فقال اني رأيت الجنة اواريت الجنة فتناولت منها عقوقا ولو اخذته لا كلمت منه ما بقيت الدنيا

عندى اولى ومثله انه صلى الله عليه وسلم
فعل الوجهين لبيان الجواز نحو وفي المدونة
قال مالك لا يجهر بالقراءة فيها قال وتفسير
ذلك انه صلى الله عليه وسلم لوجهر بشئ
فيما يعرف قال الحافظ واحتمل الشافعي يقول
ابن عباس قرأ نحو من سورة البقرة لانه
لوجهر لم يحتمل الى تقديره وتعبه باحتمال ان
يكون بعيدا منه لكن ذكر الشافعي تعليقا عن
ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم لم يجنب النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم في الكسوف فلم يسمع منه حرفا نحو
قال الزرقاني وقول بعضهم ان ابن عباس
كان صغيرا فقرأه آخر الصفوف فلم يسمع
القراءة فقرأه المدة مرعوبة يقول ابن عباس
قمت الى جانب النبي صلى الله عليه وسلم
فما سمعت منه حرفا قاله ابو عمر واحتمل ايضا
من قال بالاسرار محمد بن سمرة بن جندب
قال صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم في
كسوف الشمس لا تسمع له صوتا رواه الترمذي
وابوداود والنسائي وابن ماجه والطحاوي
اخبره من اربعة طرق وقال الترمذي
هذا حديث حسن صحيح قال الزبيدي رواه
ابن حبان في صحيحه مطولا بلفظ ابي داود
ورواه الحاكم في المستدرک مطولا ومختصرا
وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه و
اما حديث ابن عباس فرواه احمد ومسنده
وكذلك ابو يعلى الموصلي في مسنده وابو نعيم
في الحلية والطبراني في معجمه والبيهقي في
المعرفة من طريق ابن لهيعة كما رواه من

البيهقي عن صف ١٤٣ قول عائشة روى في
بعض طرق حديثها فخرت قرائته فرائته انه
قرأ سورة البقرة واختلف الائمة في ذلك
فقال بالجهر ابو يوسف ومحمد صاحب الجعنة
واحمد واسحق وابن خزيمة وابن المنذر
وغايرها من محدثي الشافعية وابن العربي
من المالكية وقال الطبري بخبرين الجهر
والاسرار وقال الائمة الثلاثة ليس في الشمس
ويجهر في القمر كافي الغم في البهائم لا يجهر
بالقراءة عند ابن حنيفة ويجهر عند ابن
يوسف وقول محمد مضطرب ذكر في عامة
الروايات قوله مع ابن حنيفة وفي الشامي
عن محمد بن رويان ان قال الترمذي مذهبنا
ومذهب مالك والى حنيفة والليث بن
سعد وجهور الفقهاء انه ليس في كسوف
الشمس ويجهر في خسوف القمر وما حكاه
النووي عن مالك هو المشهور عنه بخلاف ما
حكى عنه الترمذي من الجهر فقد حكى عن مالك
الاسرار ابن المنذر في الاشراف وابن عبد
البري الاستاذ كاد قال المازري ان ملكا
الترمذي عن مالك رواية شاذة ما وقعت عليه
في غير كتابه قال وذكرها ابن شعبان عن
الواقدى عن مالك وقال القاضي عياض
في الاكمال والقريبى في المعجم ان معن بن
عيسى والواقدى روي عن مالك الجهر بشئ
قول مالك الاسرار قاله العيني وقال ابن
العري في العارضة اختلف قول مالك فروى المصنف
انه يسروى المحدثون انه يجهر والجهر

وابعد من قال ان المراد بالرؤية رؤية العلم قال القريبى لا احالة في بقاء هذه الامور على غلواها لاسيما على مذهب هذه السنة فتناولت
منها اى الجنة عقوقا بضم العين ولو اخذته قيل يعارض هذا قوله فتناولت وجهه بان معنى قوله تناولت وضعت يدي عليه بحيث كنت
قادرا على تحويله ولو تمكنت من قطعه وللتعدي ولو اصبته وفي حديث اسماء لواحترات عليها وقيل تناولت لنفسى ولو اخذته لكم
حكاة الكرماني وليس بمجهول وقيل يحمل تناول على تكلف الاخذ لا حقيقة الاخذ وقيل الاداة مقدرة اى اردت ان تناول ويؤيد حديث
جابر عند مسلم ولقد مددت يدي وانا اريد ان تناول من ثمها لتظروا اليه ثم يد الى بن لا افعل ولعبد الرزاق من طريق مرسلة اردت ان
اخذ منها قطعا لا ريكورة فلم يقدروا لاحد من حديث جابر فحمل بيني وبينه لا كلمت منه ما بقيت الدنيا قال ابن بطال لم يأخذ العقوق لانه من
طعام الجنة وهو لا يبيى والدنيا فانية لا يجوز ان يأكل فيها ما لا يفيض وقيل لوراء الناس لكان من ايمانهم بالشهادة لا بالغيث وقيل لان
الجنة جزء الاعمال والجوارى بها لا يقيم الا في الآخرة وحكي ان العربي عن بعض شيوخه معنى قوله لا كلمت ان يخلق في نفس الاكل مثل الذي
اكل دائما بحيث لا ينيب عنه ذوقه وتعبه بانه رأى فلسفي مبنى على ان جوارى الآخرة لا حقائق لها وانما هي امثال والحق ان ثمار الجنة
لا مقطوعة ولا ممنوعة واذا قطعت خلفت في الحال فلا مانع ان يخلق الله تعالى مثل ذلك في الدنيا اذ اشياء شريفة مصيدة بمنصف
في روايته من وجه اخر ان تناول المذكور كان حين قيامه الثاني من الركعة الثانية ١٢

وَرَأَيْتِ النَّارَ فَلَمَّا رَأَيْتُهَا لَيْسَ مِنْهَا قِطٌّ أَفْطَحَ وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ
أَهْلِهَا النِّسَاءَ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ بِكُفْرِهِنَّ قَلِيلٌ
يَكْفُرْنَ بِاللَّهِ قَالَ وَيَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ
لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ لَدَّهْرٍ كُلَّهُ ثُمَّ رَأَيْتُ مِنْكَ شَيْئًا
قَالَتْ مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ مَا لَكَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ
عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ يَهُودِيَّةً جَاءَتْ تَسْتَلْهُمَا فَقَالَتْ أَعَاذُكَ
اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ فَسَأَلَتْ عَائِشَةَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْعَذِبُ النَّاسُ فِي قُبُورِهِمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَائِشَةُ يَا اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ رَكَبَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ عِدَّةٍ مَرْكَبًا فَخَسَفَتِ الشَّمْسُ فَرَجَعَ
ضَعْفَ فَرَسَيْنِ ظَهَرَ لِي الْحَجَرُ ثُمَّ قَامَ يَصِلُ وَقَامَ النَّاسُ وَرَأَيْتُ فَقَامَ
قِيَامًا طَوِيلًا ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا
وَهُودُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُودُونَ
الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ثُمَّ رَفَعَ فَسَجَدَ ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُودُونَ
الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُودُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ
ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُودُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ثُمَّ رَكَعَ
رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُودُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ثُمَّ رَفَعَ ثُمَّ سَجَدَ ثُمَّ
انْصَرَفَ فَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَتَعَوَّذُوا مِنْ

عذاب القبر
 عليه ابن التين وغيره مركبا
 ابراهيم فنفست بفتات الشمس
 فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم (البعثية ص ١٢)

مثل منظر هذا اليوم منظرًا ورأيت أكثر أهلها النساء قال
النووي فيه دليل على أن بعض الناس اليوم معتد في جهنم
أما ما نقله منه قال الزرقاني استشكل الحديث برواية أبي
هريرة أن أبا ذر في أهل الجنة منزلة من له زوجتان من الدنيا
فحققت أنه النساء ثلاث أهل الجنة وأجيب بحمله على ما
يبدو خروجه من النار وما قيل بالتعليق لغرض آخر
متمثل على الرواية في حديث جابر وأكثر من رأيته فيها
النساء اللاتي أن أومن اثنين وإن شئنا بخلن وإن
سألن الحنف وإن أعطين لم يشكرن فسلم إن المرئي
منهن من اتصف بصفات ذميمة **« بـه قوله »** قالوا
أي العصابة على الظاهر لم يارسول الله باللام في النسب
قال الزرقاني وللقاضي في المعنى بم بالياء قلت أخرجه البخاري
قال صلى الله عليه وسلم يكفرهن بالياء في النسب **« بـه قوله »**
وعضله الزرقاني باللام وعزى اللام إلى القاضي وفي
المعاشية عن الحلبي أكثر رواة لوط باللام وهكذا باللام
في النسب المعبرية قبل الكفرين بمنزلة الاستتباب بالياء
عز وجل ولما كان حقيقة الكفر هو الكفر بالله عز وجل
سألو ذلك قال صلى الله عليه وسلم ويكفرن العشير هكذا
في النسب بالروايات ابن عبد البر هكذا في المعنى وحده بالروايات
ولم يزدوها فريدة والمفوض عن مالك من رواية سائر
الرواة بلا والرواية قال الحافظ كذا الجمهور عن مالك
هكذا رواه وذكره أحمد مسلم من رواية حفص عن زيد بن
إسلم وانتفعوا على أن زيادة الروايات من يحيى فإن
كان المراد من تعليقه كونه خالف الرواية فهو كذلك
وأطلق على الشذوذ غلطاً وإن كان المراد من التعليق
فساد المعنى فليس كذلك لأن الجواب طابق السؤال و
أزاد وذلك أنه أطلق لفظ النساء فعم المؤمنات منهن و
الكافرات فلما قيل يكفرن بالله فاستأجبه يكفرن العشير
كانه قال نعم يقع منهن الكفر بالله وفردة لأن منهن
من يكفر بالله ومنهن من يكفر بالإسكان قال المحمدي
العشير الزوج أو المعاشرة وقال الرافعي العشير
المعاشرة قريباً كان أو معارفاً وفي المجمع العشير
الزوج من العشرة وهو العصمة وقيل أراد كل مخالطة

مما جاء في صلوة الكسوف مالك عن هشام بن عروة عن
فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت أتيت

من عن المغيرة بن شعبة وبه أخذ داود وأصحابه
 الخ واستدلوا على ذلك بروايات كثيرة مرسلة
 في المطولات قال الزيلعي على الكثر قد روى
 الركعتين جماعة من الصحابة والأخذ
 بها أولى لوجود الأثر به من النبي صلى
 الله عليه وسلم وهو مقدم على الفعل
 وكثرة روايته وصحة الأحاديث فيه و
 موافقة الأصول المعهودة والمصلحة لهم
 فيما يروى من حديث عائشة وابن عباس
 لانه قد ثبت ان مذهبا خلافاً لذلك و
 صلى ابن عباس بالنصرة حين كان أصيباً
 عليها ركعتين والراوى اذا كان مذهبه
 خلاف ما روى لا يوجب صحة ولانه روى أكثر
 من ركوعين ولم يأخذ به فكل جواب
 لهم عن الزيادة على ركوعين فهو جواب
 لنا عما زاد على ركوع واحد الخ وتقدم في
 ظاهر ابن رشد انه قال بعد ذكر حديث
 أبي بكرة وسمرق بن جندب وعبد الله بن عمر
 النعمان بن بشير قال ابن عبد البر وهى
 كلها آثار مشهورة صحاح ومن أحسنها
 حديث النعمان الخ والماض ان الروايات
 التى استدلت بها الحنفية من صحة يومه كثيرة
 فثبت ان نوايات الفعل متعارضة ولا يصح
 الترجيح بعض على بعض بعد صحة ذلك البعض
 وروايات القول سالمة للحنفية ومنها انه
 اذا تعارض القول والفعل يتبرح القول كما
 هو معروف عند اهل الفن ومنها انها
 موافقة للأصول المعهودة في الصلوة

والفقهاء في العمل بهذه الأحاديث فمنهم من رأى الجهم بينها وحكى البيهقي عن محقق الشافعية أنهم اختاروا وتبعهم هذه الأحاديث والجمهور بينهما وقهاه النووي في شرح مسنده قال لحافظ والذلي ثمة ما استحق لكن لم تثبت عنه الزيادة على أربع ومنهم من اختار أن يجزم فقد قال بكل نوع مما ورد جماعة من الصحابة والتابعين كما قاله النووي وفعي لكن جمهور الأشعة والفقهاء على ترجيح الركوعين في كل ركعة قال ابن رشد في البداية ذهب مالك والشافعية وجمهور أهل الحجاز وأحمدان صلوة كركعتين في كل ركعة ركوعان فذهب أبو حنيفة والكوفيون إلى أن صلوة الكسوف ركعتان على هيئة صلوة العيد والجمعة والسبب في اختلافهم اختلاف الآثار الواردة في هذا الباب ومخالفة القياس لبعضها وقد أنه ثبت من حديث عائشة وابن عباس الركوعان في كل ركعة قال أبو عمر هذا الحديثان من أصح ما روى في هذا الباب فمن أخذ بهذين الحديثين ورجحهما على غيره من قبل النقل قال صلوة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان وورد من حديث أبي بكر وسمرة بن جندب وعبد الله بن عمر والنعمان بن بشير أنه عليه السلام صلى في الكسوف ركعتين كصلوة العيد قال ابن عبد البر وهي كلها آثار مشهورة صحيحة ومن احتسبها حديث أبي قتادة عن النعمان فمن رجم هذه الآثار كركعتها وموافقها للقياس حتى وافقته السائر الصلوات قال صلوة الكسوف ركعتان وحكى عن ابن عبد البر أنه قال أصح ما في الباب ركوعان وما خالف ذلك فبطلان وضيف وكذا أقوال البيهقي ومقات الحنفية تصح كسائر النوافل بركوع واحد وقيل ركعة واحدة في كل ركعة وبه قال إبراهيم النخعي وسفيان الثوري ويروى ذلك عن ابن عمر وأبي بكر وسمرة بن جندب وعبد الله بن عمر وقبيصة الهلالي والنعمان بن بشير وعبد الرحمن بن مسعود وعبد الله بن الزبير ورواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس قاله العيني وقال الحلي ورواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه فعله وهو أصح البصيرة ورواه الطحاوي في الحاشية المتعلقة بصحة هذا القول ما روى في صلوة الكسوف قال الزرقاني في غير ما تقدم قلت لا لأرحم من الأولى كانت فيما قيل وهذا في العمل به للتقابل والنظر من هذا ما خرج المراد في المدونة قال مالك أدرك أن تغسل المراءى في بيتك ولا في بيت أسان تخبر المتأجلات من النساء في خسوف الشمس إلى آخره ٣

هم الامتناع ويجوز ان يكون معناه صالحا لان تكريم بنعيم الجنة قد علمنا ان بالكسراى الشان كنت مؤمنا وفي رواية الاولى لموقفا بالثاف واللام عند البصريين
 للفرق بين ان المنفعة وبين النافعية وعند الكوفيين ان معنى ما واللام بمعنى الا وحكى ابن التين فق الهمة على جعلها مصدرية ورده بدخول اللام واجيب
 بان اللام تنم اذا جعلت لام ابتداء وهذا عامة النفاة ليست للابتداء فيسوغ الغنى **سك** قوله سمعت الناس يقولون فيه شيئا فقلت معنى قلت ما
 كان الناس يقولونه قال القارى المراد بالناس المؤمنون وهو قوله لما فتى لان كان يقول في الدنيا لا اله الا الله محمد رسول الله تعالاة لا اعتقادا واما
 الكاف فلا يقول في القبر شيئا او يقول لا ادرى **سك** فقط ويحتمل ان يقول الكاف ايضا فعلا عذاب القبر عن نفسه وقال ابن حجر ان ادا بالناس المسلمين فهو
 كذب منه حتى في المناق لا نه ليس المقصود **سك** مجرد قول اللسان بل اعتقاد القلب وان اراد به من هو بصفته فهو جواب غيرنا فعم له الخ قال

القارى الاظهر الثاني المراد بالناس الكفار ومراده بيان
 الواقع لا الجواب النافع وعلى تقدير ان يراد بالناس المسلمون
 لا محذور وايضا في كذا جهرا هو اجهز قال تعالى يجلفون
 له كما يجلفون لكم الآية وقال تعالى حكاية عن قولهم
 والله ربنا ما كنا مشركين الخ زاد الشيفان من حديث
 انس فيقولان لا ديت ولا نلت ولعبد الرزاق لا ديت
 ولا نلت ويضربانه بطرقة من حديث مربة وفي
 حديث البراء لم يضرب بها جبل لصار نربا قال النوى
 مذهب اهل السنة اثبات عذاب القبر وقد تظاهرت
 عليه الادلة من الكتاب والسنة قال عز اسمه النار يحضون
 عليها غدا وحشيا الآية واما الاحاديث فلا تخص
 كثرة ولا مانع في العقل من ان يعبد الله الحيا في جز
 من الجسد او في الجميع على خلاف بين الاصحاب فيشبه
 بوجده ولا يمنع من ذلك كون الميت قد تعرفت اجزائه
 كما يشاهد في العادة اذ اكله السباع والطيور وحيث ان
 الجسد لشمول علم الله تعالى وقد ربه فان قيل لم يشاهد
 الميت على حاله كيف يشل ويعد ويضرب ولا يظهر الا الجواب
 انه ممكن وله نظير في الشاهد وهو النائم فانه يجد لذته و
 الما يسمعه ويتكف به ولا يشاهد ذلك جلسه وكذلك
 جبرئيل عليه السلام ياتي النبي صلى الله عليه وسلم فيرى
 بالقرآن المجيد ولا يراه احدا به قاله القارى **سك** قوله
 العمل في الاستسقاء يعني كيف يعمل اذ احيته الى الاستسقاء
 قال العيني الاستسقاء هو طلب السقيا بالعلم وهو المظرو
 قال ابن الاثير هو استعمال من طلب السقيا اي انزال
 الغيث على البلاد والعباد يقال سقى الله عباده الغيث و
 استقام والاسم السقيا بالعلم وفي المطالع سقى واستقى بعض
 واحد وقال آخرون سقيته ناولته بشرب واسقيته جعلت
 له سقيا يشرب منه قال القارى في اللغة طلب السقيا
 وفي الشرع طلب السقيا للعباد وعند حاجتهم اليها بسبب قلة
 الاطعام او عدم جري الانهار الخ اما عند الخفية فقال الامام
 ابو حنيفة رحمه فاما واستغفار لقلعه تعالى استغفاروا ربكم
 الآية فيدعون الاله فاما مستقبل القبلة رافعا يديه والناس
 يقوم مستقبلها يؤمنون على عاقبه والصلاة مع الجماعة

فيقال له ما علمك بهذا الرجل فاما المؤمن او الموقن لا
 ادرى ذلك قالت اسماء فيقول هو محمد رسول الله جاءنا
 بالبينات والهدى فاجبنا وامننا واتبعنا فيقال له شمر
 صالحا قد علمنا ان كنت مؤمنا واما المناق او المرتاب لا
 ادرى ايتها قالت اسماء فيقول لا ادرى سمعت الناس
 يقولون شيئا فقلت **العقل في الاستسقاء** مالك عن
 عبد الله بن ابي بكر بن حزم انه سمع عباد بن ميم يقول
 سمعت عبد الله بن زيد المازني يقول خرج رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الى المصلى

صلى الله عليه وسلم والتعبير بمحمد دون النبي و
 الرسول يؤخذ بذلك الخ وقال الطبري وعنه
 بالرجل من كلام الملك عيسى بهذا العيا رة
 التي ليس فيها تعظيم متحاشا الخ **سك** قوله
 فاما المؤمن او الموقن اي المصدق بنبوته
 صلى الله عليه وسلم لا ادرى مقولة فاطمة اي
 ذلك النطيين قالت اسماء حلة معترضة بينت
 فاطمة انها شككت هل قالت اسماء لفظ المؤمن
 او الموقن قال الباقي والاظهر لفظ المؤمن لقول
 امنا دون ايقنا وقوله مؤمنا فيقول المؤمن
 في جوابها هو محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ساءنا بالبينات اي المجهزات الدالة على نبوته
 والهدى اي الدلالة الموصلة الى البغية اي
 الارشاد الى الطريق الحق الواضحة فاجبنا اي
 قبلنا نبوته وامننا بربالته واتبعنا ما جاء به
 البنا فيقال له ثم حال كونك صالحا اي منتقيا
 باعمالك واحوالك والصالح كون الشيء في حدم

له قوله فيقال له اي القبر فان قيل كيف
 يعلمان الجميع في وقت واحد يقال يمكن ان يكون
 لهما اعوان او يكشف لهما جميع الارض كملات
 الموت قاله القارى ما علمك مبتدا وخبر وعمل
 عن خطاب الجهم في قوله تعنون في نبوتكم الى
 خطاب المفرد لان السؤال يكون لكل واحد بانفرد
 بهذا الرجل اي بمحمد صلى الله عليه وسلم ولسم
 يقال في لانه حكاية عن قول الملكة ولا يرواه
 برسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يصح
 تلقينا قال عياض يحتمل انه مثل الميت في تدبره
 الاظهر انه سمى له الخ وفي الصحاح من حديث
 انس ما كنت تقول في هذا الرجل محمد الحديث
 فقال الطبري وشرح المصايير اللام للمهد الذمى
 وفي الاشارة اليها الى تنزيل المعاصير المعنوي
 بمنزلة الصوري من لغة وقوله لمحمد يعطى الله
 عليه وسلم بيان من الراوى للرجل وقال السيد
 جمال الدين الاوى ان يقال لمحمد من كلام الرسول

جاء ثرة ليست بسنة وقال محمد صلى الله عليه وسلم في ركعتين يجهر فيها بالقراءة على الاشهر وفي رواية
 لمحمد يكبر للزوايد كالعيد والشهور عه خلافة ثم يخطب بعد ذلك عند ما قاما على الارض لا المنبر والخطبة عند الامام
 يوسف واحدة وعند محمد ثنتان بيد امة والخطبة بالقميد وبعد الخطبة يتوجه الى القبلة ويستقبل بالدعاء رافعا يديه ويقبل الرء عند محمد لا عند الامام
 واختلفت الرواية عن ابي يوسف واختلفوا في وقت التحويل فنبيل اذ مضى صدر من خطبته وقيل في الثانية وقيل بعد ما اذ استقبال القبلة ولا يقبل
 القوم اذ يتيم وكيفية التحويل ان كان موبها جعل اعلاه اسفل او مورا جعل الايمن على الايسر والعكس اوقا لم يجعل باطنه خارجا **سك** قوله
 خير رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان سنة ست من الهجرة كما افاده ابن حبان قاله الحافظ في الغفر الى المصل قال الحافظ وحكى ابن عبد البر
 الاجماع على استقبال الخرج الى الاستسقاء والبروز الى طاهر للمعركى حتى القرطبي عن ابي حنيفة ايضا انه لا يستحب الخروج وكانه اشبه عليه بقوله في
 الصلوة الخ قلت وهو كذلك فان فروع الخفية مصرحة باستقبال الخروج الى الصلوة على اختلافهم في الصلوة نعم استثنوا منه مسجد مكة وبيت المقدس
 كما في الشامي فاستثني زاذ في رواية للقارى فصل ركعتين قال العيني احب به ابو حنيفة رحمه على ان الاستسقاء عدا فامر وليس فيه صلوة مسنونة فان الحديث
 امر بك فيه الصلوة وقال النووي لم يقل به غير ابي حنيفة وهذا ليس بصحيح فان ابن ابي شيبة روى بسنده عن ابراهيم الحنفي انه خرج مع المغيرة بن
 عبد الله التقي يستسقى قال فصل المغيرة فرجع ابراهيم حيث رآه يصلى وروى ايضا عن عمر بن الخطاب انه استسقى فبادر الى الاستسقاء ثم لم يستسقى
 العلامة العيني لقول الامام مشكل لما قد ورد في بعض طرق حديث الباب ذكر الصلوة نعم يصح الاستسقاء له بما قاله السرخسي في مبسوطه ولا في خفيته
 قوله تعالى استغفروا ربكم انه كان عفوا الآية فانما امرنا بالاستغفار في الاستسقاء اذ ليل قوله تعالى يرسل السماء عليهم مدرارا (البقرة على مشكم)

لم ينقل الصلوة فيها الا مرة واحدة وهذا هو المراد بقول صاحب الهداية لم ينقل الصلوة اي في غالب احواله فما نقل من الصلوة مرة واحدة لا بد ان
 يحل على بيان الجواز واحدا بآخر ما ورد من الصلوة فيه بما في الفقه عن الكافي الذي هو جزم كلامه عن الصلوة فيه انما فيه الداء بلفظنا عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه خير من غيره واما بلفظنا عن غيره انه بعد المتبرع فما فاستسقى ولم يلفظنا عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك صلوة الاحديت واحد شاذ لا
 يؤخذ به ثم وقال السرخسي والاشرازي روى انه صلى الله عليه وسلم صلى شاذ فيها ثم به البلوى وعما يتبعه الخاص والعام الى معرفته لا يقبل فيه شاذ و
 هذا ما تقدم به البلوى في ديارهم ثم وقال العيني واهب عن الاحاديث التي فيها الصلوة انه صلى الله عليه وسلم فعلها مرة وتركها اخرى و
 في الايدل على السنة وانما يدل على الجواز ثم وفي المحيط البرهان في روى عن ابي حنيفة وابي يوسف روى **١٤٨** انها قالوا لم يلفظنا في ذلك الاحاديث

واحد شاذ لا يؤخذ به واختلقت الفعلة والرواية لنهاي
 معنى سمي شاذ منهم من قال انما سمي شاذ لان عمره لم
 يصل في الاستسقاء وعلله كذلك ولو كانت هذه سنة
 مشهورة لما خفيت عليهما ولا خيرة في سنة خفيت على غير
 وعلى نحوهم من قال سمي شاذ لانه ورد ونقل في بلية
 عامة والواحد اذ روى حديثا في بلية عامة عدد ذلك شاذ
 ويستنكر منه ثم وحكى القاري عن ابن الهيثم ما وجبه
 الشذوذ ان فعله صلى الله عليه وسلم لو كان شاذ
 لا يشترط نقله اشتها راواسعا ولعله عمر حين استسقى
 ولا تكروا عليه اذ لم يفعل لانها كانت بحضرة جميع
 العصابة لتوفر الكل في الخروج معه عليه الصلوة في
 السلام للاستسقاء فلما لم يفعل ولم يتكروا فلم تشهر
 روايتها في الصدوق الاول بل هو عن ابن عباس وعبد الله
 ابن زيد عن ابي ظرابة في كيفيتها عن ابن عباس وانس
 كان ذلك شذوذ اخذوا حضوره الخاص والعام والصغير
 والكبير واعلم ان الشذوذ يراه باعتبار الطريق اليهم
 اذ لو تيقنا عن العصابة المذكورين رفعه لم يبق اشكال **١١**
 (الحاشية المتعلقة بصحة هذا)
له قوله وحول روايته ومن انكر سنينته قال انما القبول
 لم يكن من سنة الصلوة بل كان للتأويل او غيره قال
 الحافظ واختلف في صحة هذا القبول فخره المذهب بانه
 للتأويل بقبول الحال عامليه وقال العيني ابو حنيفة روى
 لم يتكروا القبول الواحد في الاحاديث وانما انكر كونه من
 السنة لان قبوله صلى الله عليه وسلم كان تنافلا فلا
 يكون سنة قال صاحب الهداية وما رواه كاتبا
 قال ابن الهيثم ما مراف بروايته ومنع استثنائه لانه
 فعل الامر لا يرجع الى معنى العبادة وان القبول كان
 تنافلا لاجل معصيته في المستدرك من حديث جابر
 صحه قال حول روايته ليقول القاطع قال الحلبي ليس في
 الحديث ما يدل على انه سنة او مندوب لكل امام مع
 عدم فعله صلى الله عليه وسلم في غيره من الاوقات
 كما في الصحيحين وغيرهما وكذا عدم فعل العصابة كغير
 وغيره فهو محمول منه صلى الله عليه وسلم في تلك
 المرة على التأويل ثم حين استقبل القبلة **له قوله** فقال ركعتان وهي اجماع عند من قال بالصلوة ولكن بيد الامام بالصلوة قبل الخطبة
 وهو المرجح عند من قال بالصلوة في الاستسقاء قال العيني وذهب الى ان الخطبة فيها قبل الصلوة عمر بن عبد العزيز والليث بن سعد وروى ذلك
 عن عمر بن ابن الزبير والبراء وزياد بن ارقم وقال مالك والشافعي وابو يوسف ومحمد بن الصلوة قبل الخطبة ثم فيقول بهم الامام ولا ركعتين ذكر في
 المدونة يقرأ فيها بسم الله والشمس وضحاها ونحو ذلك قال العيني وعندهما يتايل في صلوة اي صلوة كانت قراءة موقوفة وذكر
 في الهداية والفتنة الافضل ان يقرأ فيها الاية فلا يقرأ في العاشية فلان الثانية المشرع مما يطلب خطبتين عند من قال بها وخطبة واحدة عند من قال
 بها وختار الامام مالك الاول قائما ويدعوا كما قال ابن سبيل كونه حال شعور وانابة فاناسبه القيام وقال غيره القيام بشعر الامانة والاهتمام بالامر
 اهم اعمال الاستسقاء ويستقبل القبلة وتقدم اختلاف الروايات والمسالك في وقت الاستقبال وهذا كله في الصلوة المتعارفة واما في غيرهما
 كالاستسقاء في الجمعة فلا استقبال ولا القبول قالوا لكرمان في ما حكى عنه العيني عدم القبول والاستقبال متفق عليهما اذ كان الاستسقاء
 في غير الصلوة وانما الخلاف فيها **له قوله** ويجوز رداه حين يستقبل القبلة ويجوز في الركعتين بالقراءة حتى يبين بطلان الاجماع على الجواز لقوله
 يعني اجماع من قال بالصلوة واذ حول الامام رداه اي يرد القبول حمل الذي على يمينه على شماله والذي على شماله على يمينه كما في حديث عبد الله
 ابن زيد عن ابي داود قال الزرقاني والجوهري استقبال القبول فقط بلا تنكيس واستقبه الشافعي في المهدى ويجوز للناس ايضا ان يرداه اذا
 حول الامام رده لما في حديث عبد الله بن زيد عن احمد بلفظ وحول الناس معه عليه السلام وقال الليث وابو يوسف يجوز الامام وحده او
 استثنى ابن الماجشون النساء فقال لا يستحب في حق من قال العيني ولا يقبل القوم ان يردوه عندنا وهو قول سعيد بن المسيب (البقية على طبع)

قلت اخرجه الحاكم وقال صحيح على شرطهما و
 حديث ابن امامة عند الطبراني قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد
 من فكري ثلثا ثم قال اللهم استسقا ثلثا الحديث
 وتحدث عبد الله بن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا استسقى
 قال اللهم فينا الحديث وتحدث عبد الله بن
 عمر عن ابي داود ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان اذا استسقى قال اللهم
 عبدك الحديث وتحدث عبد الله بن عمر
 عن ابي داود والترمذي والحاكم وصححه انه روى
 النبي صلى الله عليه وسلم يستسقى عند اجماع
 الحديث وتحدث ابي داود عن ابي عبد الله
 الطبراني قال قطع الطبراني عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاستسقى لنا فاستسقى لنا الحديث
 وغيره من الاما يث فهداه الله و
 لا ثلثا كودة في الباب كلها تشهد للاحقية
 ان الاستسقاء واستغفار رده ما رواه صلى
 الله عليه وسلم استسقى مرات كثيرة ولم

له قول لم كان اذا استسقى قال في دعاك اللهم اسق بهيمة الوصل والقطم ههنا من الرجال والنساء والعبيد والامراء والصغير والكبير والاضافة اليه تعالى مزيد الاستحسان وبهيمتك كل ذات اربع من الدواب وكل حيوان لا يميز من المختلات وفيها وفي ابن ماجة لولا البهايم لم تمطروا وانشر عنهم الشيطان اي بسط رحمتك اي المطر وما فيه قال تعالى وهو الذي ينزل الغيث من بعد ما قنعوا وينشر رحمته ذكر الزرقاني بعد ذلك في المتن لفظ على ههنا ولا يوجد في النسخ الهندية ولا المصرية واحسن بانبات الارض بعد موتها اي يسبها بلدا بالنصب المبيت بالتخفيف والتشد يد لانبات بها قال تعالى فاحيينا به بلدا ميتا قال الطبري يريده بعض البلاد للمعدين عن مظان الماء الذي لا ينبت فيها عشب الجهد ب ههنا ميتا على الاستعارة فرفع عليه الضمير **له قول** فقال يارسول الله قال الحافظ هذا يعني من فسر **١٤٩** الميم ياي سفوات فانه حين سوا له ذلك لم يسلم كما في حديث ابن مسعود في البخاري هلكت المواشي لعدم وجود ما تعيش به من الاقوات بحسب المطر وفي رواية الاموال والملاء بها ههنا المواشي لا الصامت وفي لفظ الكرام بعض الكاف الخيل وفراها ونقطعت بنوعية وشذ الطاء السبل بفتح تين جمع سبيل الطرق لان الابل ضعفت لقلة القوت عن السفر والانهال لا تجد في طريقها من الكلال ما يقيم اودها وقيل المراد نفاذ ما عند الناس من الطعام او قلته فلا يجدون ما يملونه للالاسواق فادع الله عز وجل يشقنا وان يستقينا كما ورد في عارسل الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية ابن جعفر فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال اللهم اغثنا ثلث مرات ذام

النساء في رواية فرفع الناس ايديهم فطربنا بانباء الميم من الجمعة الى الجمعة وفي رواية ابن جعفر قال ان ما نرى في السماء من سحب ولا قزعة وما بيننا وبين سلم من بيت ولا ارض قطعت من ورائه صحابة مثل الترس فلا توسط السماء انتشرت ثم امطرت فلا والله ما رأينا الشمس سببا وفي مسلم حقا رأيت الرجل تهيمه نفسه ان يأتي اهله ولا ين خزيمة حقا اهم الشاب القريب الدار الرجوع الى اهله **له قول** فقال يارسول الله هلكت البيوت من كثرة المطر وانقطعت السبل لتعد رسولك الطريق من كثرة الماء فهو سبب غير الاول وهلك المواشي من عدم المرعى او لعدم ما يكنها من المطر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم انزل المطر زلات هذه الكلمة في النسخ الهندية وحذفت من النسخ الهندية ظهور الجبال بالنصب اي على ظهور الجبال والا كما رجس الهندية وقد تفهم وقد جمع اكمة بفتحات قال ابن البرقي هو التراب المجمع وقال الدادوي هو اكبر من الكدية وقال القزاعي القى من حجر واحد وهو قول الخليل وقال الخطابي هي الهضبة الضخمة وقيل الجبل الصغير وقيل ما ارتفع من الارض ويطون الاودية جمع وادى ما يجمع فيه الماء وينتقع به و منابت الشجر جمع منبت بكسر اللام وحده قال اي انس فاجابت بهم وموحدة عن المدينة انجياب الثوب اي خرجت عنها كما يخرج الثوب عن لابسها قال الباقون

ما جاء في الاستسقاء مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو ابن شعيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا استسقى قال اللهم اسق عبادك وبهيمتك وانشر رحمتك واحي بلدك الميت مالك عن شريك بن عبد الله بن ابي فرعن انس بن مالك انه قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله هلكت المواشي وتقطعت السبل فادع الله فادع رسول الله صلى الله عليه وسلم فطربنا من الجمعة قال فجاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله تهدمت البيوت وانقطعت السبل وهلك المواشي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم ظهور الجبال والا كما رجس بطون الاودية ومنابت الشجر قال فاجابت عن المدينة انجياب الثوب قال يحيى قال مالك في رجل فانتة صلوة الاستسقاء وادرك الخطبة فاراد ان يصليها في المسجد وفي بيته اذ رجع قال مالك هو من ذلك في سعة ان شاء فعل وان شاء ترك الاستسقاء بالنجوم مالك عن صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن زيد بن خالد الجهني انه قال شئنا لارسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة

هو من النجوم ما كان عن حله ولم يدل شيء مألوف على حله يفعلهم ثم تقرره بالاشكال على ما هو في النسخ	والتي عن معناه عروا والثوري والليث بن سعد وابن عبد الحكم وابن وهب وعنده مالك والشافعي وموافق النجوم كالشعر قال صاحب الهندية لا يكتب النجوم بفتح الهمزة لانهم لم ينزل الله صلى الله عليه وسلم امرهم بذلك قال ابن القيم وتقريره عط الله عليه وسلم ايهم لاجل واحد الثلاثة وهو من فروع بان تقرره لانه
--	---

ابن القاسم قال مالك معناه تددت عن المدينة كما يدور جيب القميص وقال ابن وهب يحيى تقطعت عن المدينة كان تقطع الثوب الخلق وقاله **له قول** في رجل فانتة صلوة الاستسقاء وادرك الخطبة او لم يدرك فاراد ان يصليها في المسجد وفي بيته اذ رجع قال مالك في جوابه هو من ذلك في سعة بالفتح اي هبة يعني يجوز له ان شاء فعل وان شاء ترك اذ هي من النوازل وشأن النوازل هكذا فلا تقتصر مكان ولا زمان قاله البايع وخضر الرجل بالذكر لانهم المندوبون الى ذلك اصالة **له قول** انه قال صلى لنا اي لابلنا او اللام بمعنى البايع اي صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الصبح بالحدودية بينهم الحاء المهملة وفتح الدال فيا ساكنة فيا موحدة مكسورة فيا مختلطة فيا منهم من شذها ومن من خففها فروى عن الشافعي انه قال الصواب تشديد ها وخطا من نص على تخفيفها وقيل كل صواب اهل المدينة يتقنونها واهل العراق يخففونها كذا في صحيح البيهقي وقال الزرقاني تخففة الباء عند الحققين مشددة عند اكثر الحديثيين وصوب العيين التخفيف لانه تشديد باء وفي صحيح البخاري انهم يخففونها والعراقيون يتقنونها ذكر ذلك ابن المديني كذا في الخسيس قرية متوسطة ليست بكبيرة على تسع مراحل من المدينة المنورة ومرحلة من مكة بينهما تسعة اميال قيل هي من الحرم وقيل بعضها من الحرم وعند مالك كلها من الحرم سميت بها لانه لا يركع للهرة وسكون المثناة على المشهور ويروي بفتح الهزة وفتح الشاء وهو باعقب الشئ اي على عقب سماء اي مطر واطلق عليها سماء لانه نزلها من جهة السماء وكل جهة ملوحي سماء وقال الراغب وسمى لظهوره لوجه منها كانت السماء المطر من الليل كذا لا ذكر في بعض الروايات من الليلة بالتاء فلما انصرف من الصلوة او من المكاث اقبل على الناس بوجهه الوجه الشريف فقال لهم اريدون وفي رواية هل تدرون ما اقال ربيكم بلفظ الاستعانة ومعناه والتنبية للناس في الامور ما قال ربيكم الليلة قالوا الله ورسوله اعلموه هذا احسن الادب من الصمابة رضى الله تعالى عنهم اجمعين

من قتيبة معنى النور سقوط نجم في المغرب من اليوم الثانية والعشرين التي هي منازل القمر وهو ما خوذ من نأواذ اسقط وقال آخرون بل النوء طلوع نجم مرياً وهو ما خوذ من نأواذ انهض ولا يخالف بين القولين في الوقت لان كل نجم اذا طلع في المشرق وقدر حال طلوعه اُخرى في المغرب لا يزال ذلك مستمرا الى ان تنتهي الثانية والعشرون بانتهاء السنة فان لكل واحد منها ثلثة عشر يوماً تقريبا كما اوكدنا قال العيني ان كذا يستعمل على ثلثة اوجه ثم بسطها لوشئت التفصيل فارجم اليه فذلك كاف في مؤمن باللكوكب بالا افراد قال الباجي اخبرني تبارك وتعالى ان من عباده مؤمنابه وهو من اصناف المطرالى فضل الله عز وجل ورحمته وان المنفرد بالقدرة على ذلك هو الله تعالى دون سبب ولا تأخير وان من عباده مؤمنابه هذا المؤمن بالله تعالى كافر باللكوكب بمعنى انه يكذب قدرته على شيء من ذلك ويحجد ان يكون له فيه

١٨٠

الصبر بالحديبة على ثمرها كانت من الليل فلما انصرف اقبل
على الناس فقال تدرّون ماذا قال ربكم قالوا الله ورسوله
علم قال قال صبر من عبادى مؤمن بى وكافرى فاما من قال
مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بى كافر بالكوكب و
اما من قال مطرنا بنوء كذا وكذا فذلك كافر بى مؤمن بالكوكب
مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول
اذا انشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك عين غديقة مالك انه
بلغه ان ابا هريرة كان يقول ذا الصبر وقد مطر الناس مطرنا
بنوء الفتح ثم يتلو هذه الآية ما يفهم الله للناس من رحمة فلا
يمسك لها النش عن استقبال القبلة والانسان
يريد حاجته مالك عن اسحق بن عبد الله بن ابي طلحة عن ارفع
ابن اسحق مولى الال لشفاء وكان يقال له مولى ابي طلحة

للسامى فاما من حمد في على سقياى واشق على
فذاك امن بي وقال في الآخر كفى بي او كثر نعمتي
فاما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته
فذلك مؤمن في كافرا لالكوكب بالا فزاد و
في رواية بالاكوكب بالجمع **اسنه قوله**
واما من قال وفي مغازي الواقدى لا طلاقا
ذلك الوقت مطرنا بنوء الشعري عبد الله بن
ابى بن سلول المعروف بابن سلول مطرنا بنوء
يقع النون وسكون الواو اخره حمزة قال
الخطابي النوء الكوكب ولذا اسموا نجوما مثلا
القر الا انواعه وقال ابن الصلاح النوء في اصله
ليس نفس الكوكب فانه مصدر ناء النجوم
سقط وقيل نهض قاله العيني وقال ابن ص

قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم
قال ربيكم عز وجل وهذا من الاحاديث القدسية
يخالف قول الله عليه وسلم اخذها منه تعالى
بواسطة ابيدون الواسطة اجمع من عبادي
اضافة تعميم بدليل تقسيمه لمؤمن وكافر
خلاف قوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم
سلطان الآية فالاضافة تدبر مؤمن
في وكافري كفر اشراكه لمقابلته بالايمان و
لرواية احمد فيهميون مشركين يقولون
عطرنا بنوء كذا وكفر نعمة لما في مسلم قال
الله عز وجل وانعت على عبادي من نعمة الا
هم فريقت منهم بها كافرين وله في الاخرى
اصهم الناس شاكر وكافرو في رواية

به وهو من قال مطرنا بنوءكذا وكذا فاضاف المطر
الى النوء وجعل له في ذلك تاشيرا نحو وتقدم ان المراد
بالكفر كفر الشراك او كفر النعمة وعلى الاول حله كثير من
اصل العلوم منهم القرطبي اذ قال معناه الكفر الحقيقي
لانما قابله بالايان حقيقة قاله العيني ومنهم الامام الشافعي
قال ابن قتيبة ان العرب كانت في ذلك على مذهبين و
كانوا يظنون ان نزول الغيث بواسطة النوء اما
بصفته على زعمهم واما بعلامته فابطل الشرع قولهم
وجعله كفرا فان اعتقد قائل ذلك ان للنوء صفعا في
ذلك كفر وكفر بشريك وان اعتقد انه لك من قبيل
التجربة فلايس بشرك لكن يجوز اطلاق الكفر عليه و
اداءه كفر النعمة فيحصل الكفر على المعنيين ليتناول
الامر من كذا في الغم ١٢ **قوله** كان يقول ذلك الناشأت
بفتح الهمزة وسكون النون اى ظهرت سخابة بجرية
اى من ناحية البحر وهو من ناحية المدينة الغربى و
دواء الشافعي بالنصب كما افاده ابو عمر على الحال
شرشاء متختلفت النسخ في هذا اللفظ ففى اكثرها
بالالف والهمزة بعد الشين فهو من التفاعل وفى
بعضها بجدف الالف فهو من التفاعل والمجوز على كليهما
اخذت نحو الشام قال الزرقاني والشام من المدينة
فى جهة الشمال يعنى اذا مالَت السحابية من جهة الغرب
الى جهة الشمال فتلك السحابية عين بالتون موصفا
قال الباسمى العين مطرا ياملا يقلع وقال سحنون فى
كتاب التفسير لايته معنى ذلك انها بمنزلة ما يغور
من العين نحو وفى الجمع العين اسم لماء عن يمين
قيلة العراق وذلك يكون خلق المطر عادة يقال مطر
ماء العين وقيل العين من السحاب ما قبل عن القيلة
الجم عند يقة بالتون صفة قال الباسمى اهل بلدنا
يروونه على التصغير وحده ثمانية ابو عبد الله الصوري
الحافظ وضبطه بخطه عند يقة بفتح النون قال هكذا حدث
به الحافظ عبد الغنى عن حمزة بن محمد الكنانى الجم و
قال ابو عمر عند يقة مصغرة فة قال تعالى فاعذنا
اى كثير الخ وفى الجمع عين عند يقة اى كنية الماء و

صغر للتعظيم وهكذا في لسان العرب **قوله** كان يقول اذا اصبح وقد مطر الناس مطرا يبناء المجهول فيها بؤء الفمى اى فتم ربنا عز وجل علينا ثم يتولى بيان المراد بالفمى في كلامه هذه الآية التى في سورة الفاطر وايضا الله للناس من رحمة اى مطر ورزق على هذا القول واختلفت الاقوال في تفسير الآية بسطى في محلها فلا ممسك لها اى لا يستطعم احد ان يمنعها عنهم وما ممسك فلا مرسل له من بعده قال الباقى يربى بهذا لك انه لا يورث المطر ولا ينزل به وان الذى ينزل به المطر هو فق الله تعالى الرحمة للناس **قوله** النى عن استقبال القبلة وكذا استدارها والاشنان الواحالية يربى حاجته اى البول او الغائط قلت اختلفت فيه فقها والاصحاب على ثمانية اقوال واشهرها الثلاثة الاول المنع مطلقا وهو قول ابى ايوب الانصارى ومجاهد واى اعم النفع والثورى وابو ثور واحد في رواية ونسبه في الجوز الى الاكثر ورواه ابن حزم في المحلى عن ابى هريرة وابن مسعود وسراقة بن مالك وعطاء والاوداعى وعن السلف من الصحابة والتابعين قاله الشوكاني قال لمخاطف هو المشهور عن ابى حنيفة واحد وقال به ابو ثور صاحب الشافعى وبعده من المالكية ابن العربي ومن الظاهرية ابن حزم وجهتهم ان النى مقدم على الجواز والم والثانى الجواز مطلقا وهو مذاهب عروة بن الزبير وربيعة الراى شيخ مالك واول الظاهري الثالث التفرقة بين الصغارى والبنين وهو مذاهب لاربعة الثلاثة وهو مروي عن العباس بن عبد المطلب عليه السلام بن عمر والشعبي اسحق بن راهويه ونسبه في الفمى الى الجهور وقال ابن رشد في الباية بعد ذكر هذه الاقوال الثلاثة والسبب في اختلافهم هذا احدى ايتان متعارضتان ثابتان احد ما حديث ابى ايوب الانصارى والثانى حديث ابن عمر فذهب الناس في هذه بين الحديثين الى ثلاثة مذاهب اهل حاد ما ذهب الحجاز والثانى مذهب الترجيح والثالث الرجوع الى البراءة الاصلية اذا وقع التعارض والمراد بالبراءة الاصلية عدم الحكم ومن ذهب الى الجمع حل حديث ابى ايوب على الصغارى وحيث لا سترعة وحمل حديث ابن عمر على السترة ومن ذهب الى عدم

المكان المظلم من الارض في الفضاء وكان يقصد لقضاء الحاجة شكره به عن العذرة نفسها كراهة لذكرها بخاص سمها وعادة العرب استعمال الكلمات
 صونا للسنة عما تضمن الاسماء والابصار عنه فصارت حقيقة عرقية غلبت على الحقيقة اللغوية فلا يستقبل بكسر اللام لان لانه على ما ضبطها
 وتبعه الزرقاني وقال العيني يجوز فيه الوجهان الكسر على انه نوى والضم على انه نوى القبلة بالنصب أي الكعبة فاللام للعهد ولا يستدريها أن لا يعملها
 مقابل ظهوره بغيره قال الحافظ في الروايات من قوله لا يستدريها بول وبها ناطق اختصاصا للنبي يجوز الحاد من العورة ويكون مثارة كرام القبلة
 عن المواجهة بالعمامة **قوله** في نسخ الهندية فهو بفتح اوله ببناء المكسر المعروف وبالتاء في النسخ المصرية
 وبضم اوله ضبطه الزرقاني فهو ببناء **١٨١** الجوهول لغائب القبلة بالنصب مفعول على النسخ الهندية وضبطه الزرقاني بالرفع نائب الفاعل
 واللام للعهد فاللام الكعبة على لفظه هو محتمل شموله

بيت المقدس اذ كان قبله قاله الزرقاني لبول ولغائطه في
 معناه الاستدراك عند جمهورهم كما تقدم خلافا لمن فوق بينها
قوله يقولون اذ اعدت على حاجتك كناية عن
 التبرر ونحوه وذكر العتود على الغالب والاغفال القيام
 كذلك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس بالنصب
 عطف على القبلة وفيه لغتان مشهورتان فتح المهم في
 سكوت القاف وكسر الدال المهملة مخففة وضم الميم و
 فتح القاف وتشديد الدال المفتوحة من قبيل إضافة
 الموصوف الى الصفة كمسجد الجامع معناه المطهر من
 الاصنام ومن الذنوب والخفاف لا يخلو ما ان يكون
 مصدرا او مكانا قاله العيني أي بيت مطهر للذنوب قال
 عبد الله بن عمر ردا على القول المذكور في الروايات هذا
 اللفظ مكرر للتأكيد ورد ابن عمر محتمل رد العزم بتفسير
 الاباحة بالكف ويحتمل الرد بعزمه الاباحة كما قال به
 داود وغيره لكن رواية أبي داود عن ابن عمر بنفسه بلفظ
 انما نرى عن ذلك في الفضاء فاذا كان بينك وبين القبلة
 شيء يستره فلا بأس به يعين الاول الا ان الرواية هنا
 تكلم فيها لقد ارتفعت أي صعدت واللام جواب قسم
 محذوف على ظهر بيت لنا وفي رواية على ظهر بيتنا وفي
 أخرى على ظهر بيت حفصة وجمع بينها الحافظ بالاضافة
 البيت اليه على سبيل لها ان كونها اخته او يقال حيث
 اضافته الى حفصة كان باعتبار ان البيت الذي اسكنها
 النبي صلى الله عليه وسلم وحيث اضافته الى نفسه كان
 باعتبار ما آل اليه الحال لانه رث حفصة دون اخوته
 كونها كانت شقيقته ولم يترك من يحبه عن الاستيعاب
 الخ فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقصد ابن
 عمر من الاشارة على النبي صلى الله عليه وسلم في تلك
 الحالة وانما قصد السطح لضرورة كفا في رواية البخاري
 ارتفعت لبعض حاجتي فحالت منه التفاته كفا في رواية
 للبيهقي قال التي في شرح مسلم لعل اطلاعه بغير قصد
 وقيل انه قصد ليعلم حكم الجالس لقضاء الحاجة وذلك
 يظهر برؤية الوجه دون رؤية غيره الخ قلت وهذا

انه سمع ابا ايوب الانصاري صاحب النبي صلى الله عليه وسلم
 سلم وهو مبصر يقول والله ما ادرى كيف اصنع بهذه الكرايس
 وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهب احكم لغائط
 اولبول فلا يستقبل القبلة ولا يستدريها بغيره ما لك عن
 نافع عن رجل من الانصار انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يتنفلان يستقبل القبلة لبول ولغائط الرخصة في استقبال
 القبلة لبول ولغائط ما لك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن
 يحيى بن حبان عن عمه واسم بن حبان عن عبد الله بن عمر
 انه كان يقول اناسا يقولون اذ اعدت علي حاجتك فلا
 تستقبل القبلة ولا بيت المقدس قال عبد الله بن عمر لقد
 ارتقيت على ظهر بيت لنا فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على لبنتين مستقبلا بيت المقدس لحاجته ثم قال لعلك من
 الذين يصلون على وراكمهم قال قلت لا ادرى والله قال يحيى
 الذي يسجد ولا يرتفع عن الارض يسجد وهو لاصق بالارض

له قوله يقول ابا ايوب والله ما ادرى كيف اصنع بهذه الكرايس قال السجوي بياطين مشائين من تحت قال في النهاية يعني لكنت واحدها كرايس وهو الذي يكون مشرفا على سطح بقعة الى الارض فاذا كان اسفل فليس بكراسي من لما يتعلق به من الافذ او بكراس ككراسي لدمن وقال الزمخشري الكرايس بالفتح الخ وقال لعل الكرايس لكنت في اهل السطح بقعة من الارض ففعال من الكراس لبول والبحر المتلبد وقال الزرقاني الكرايس	المراحيض وقيل تحض بمراحيض لغرف واما مراحيض البيوت فيقال لها الكرايس الخ وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ ذهب احكم لغائط اولبول بلام فيها منكرا هكذا في النسخ التي بايد بيتا من النسخ الهندية واما في النسخ المصرية فيلفظ لغائط اولبول وهكذا عند الزرقاني فقال بالاضافة التوسعة وفي نسخة الى الغائط اولبول ونظرة اول التوسيع لرواية بول ولا غائط خا قاله المباحي محتمل الشك من الراوي ليس بوجه فاصل لغائط
---	--

بعيد على لبنتين بفتح اللام وكسر الموحدة وفتح النون تشبیه لبنة وهي ما يصنع من الطين او غيره للبناء قبل ان يجرق وفيه ادب الجالس لقضاء الحاجة
 ان يرتفع عن الارض مستقبلا بدون الاضافة في النسخ الهندية فبيت المقدس منصوب على المعنوية وبالأضافة في النسخ المصرية بيت المقدس
 مستدبر الكعبة لحاجته أي لاجل حاجته ولا بن خزيمة فرائنه يقضى حاجته محجوبا عليه بلين والحكيم الترمذي بسند صحيح فرائنه في كنفه وانتم بهذا
 اياد من قال من يرى الجوز مطلقا قلت واختلفت الفقهاء في التمسك بهذا الحديث كما سياتي في بيانها **قوله** ثم قال ابن عمر لعلك خطاب
 لواسم وغلظ من زعم انه مرفوع من الذين يصلون على وراكمهم قال الجوز بالفتح والكسر وكنت ما فوق الفخذ مؤنثة جمعة اوداك والورك بحركة
 عظمها وتورك فلان الصبي جعله على وركه متمدا عليها وفي الصلوة وضع الورك على الرجل اليمنى ووضع اليمين على الارض وهذا منى عت
 انتهى قال واسم قلت لا ادرى أي لا اشعر والله انا منهم ام لا يعني لا شعور عند بشي ملطنه ابن عمر ربه ولد لم يلفظه ابن عمر في الزجر قاله الحافظ قال
 أي الامام مالك في تفسير قول ابن عمر يصلون على وراكمهم يعني الذي يسجد ولا يرتفع عن الارض يعني لا يرفع وركه عن الارض في السجود يسجد قال العيني
 جملة في محل النصب على الحال التي قلت بالاستيناف تفسيريا وضم عبارة لقوله الاول الذي يسجد ولا يرتفع عن الارض يعني يسجد وهو جملة حالية لاصق
 بوركبه بالارض قال الحافظ يعني من يلصق بطنه بوركبه اذ اسجد وهو خلاف هيئة السجود المشروعة وهي التقيا في التوجه وفي النهاية وفسر بانه يفرج
 ركبتيه فيصير معتدلا على وركيه واستشكلت مناسبة ذكر ابن عمر هذه المسئلة مع الاولى واجاب عنه الكرماني باحتمال انه اراد ان الذي خاطبه لا يعرف
 السنة اذ لو عرفها لعرف الفرق بين الفضاء وغيره او الفرق بين استقبال الكعبة وبيت المقدس وكفى عن لا يعرف السنة بالذي يعمل على وركه لان فاعلم ذلك
 لا يكون الشا هلا قال الحافظ ولا يخفى ما فيه من التكاف وليس في السياق ان داسعا سأل عن المسئلة الاولى حق ينسب الى علم معرفتها (البقية على ص ١٨٢)

لم اغتفر للصلاة كصلوة أنحرف ما يقال انه يحتمل ان لم تتوالى الاقدام وفي الحديث ان حكم الناس لا يثبت في حق التكليف حتى يبلغه لان اهل قباء لم
يؤمروا بالاعادة مع ان امر الاستقبال وقع قبل صلواتهم وفي الحديث نسخ القطعي بخبر الواحد فقبل كان جائزا اذ ذلك والوجه ان الخبر كان محتجا
بالقرائن اذ اذات القطع عندهم وهي انتظار صلوة الله عليه وسلم من قبل ذلك فقد ورد انه كان يدعو وينظر الى السماء **سنة قول** صلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم بعد ان قدم المدينة مهاجرا سنة عشر شهرا كذا رواه النساء في ما يروونه بعدة طرق عن البراء ورواه احمد بسند صحيح عن ابن عباس ووجه
النوى وفي الصحيحين والترمذي عن البراء **سنة عشر** وسبعة عشر بالشك وللبراء والطبراني عن عمر بن عفوف والطبراني عن ابن عباس سبعة عشر شهرا
قال القطري هو الصحيح قال الحافظ والجم **١٨٣** بينهما سهل بان من جزم بسنة عشر لغت من شهرى القدوم والقول شهر والحق الايام الزائدة ومن
جزم بسبعة عشر مداهما معا ومن شك تزدد في ذلك وذلك ان
القدوم في شهر الربيع الاول باختلاف القبول في نصف
رجب من الصميم وبه جزم الجمهور نحو بيت المقدس بما مر
الله تعالى وهو قول الجمهور ليعلم له بين القبلتين وتاليا
اليه كما قال بالعالية خلافا لقول الحسن البصري انه
باجتهاده ولقول الطبري خذ يديه وبين الكعبة فاستداره
طعما في ايمان اليه ورواه ابن جرير عن ابن عباس
لما هاجر صلى الله عليه وسلم الى المدينة امرة الله تعالى
ان يستقبل بيت المقدس الحديث ثم حولت القبلة فزود
بدر شهرين لانها كانت في رمضان والقول على ما تقدم كان في
نصف رجب على قول الجمهور **سنة قول** قال ما بين المشرق
المغرب قبلة اذ اتوجه بضم التاء والين وضاح بقضائها المصل قبل
يكسر ففتح الى جهة البيت اذ الكعبة الشرقية واختلفت ائمة الفقه
الحديث في معنى الحديث وشروطه انوال احد ما فوه به فنهله المالكية
فقالوا ورد الحديث لاهل المدينة خاصة والمدينة ما بين المشرق
المغرب قبلة اذ اجعل البيت الى وجه بحيث يجعل المغرب الى
يمينه والمشرق الى يساره وهذا لا ينعكس فكيف يثبت يجعل المشرق
الى يمينه فحينئذ يكون مستدرا بالكعبة قال العراق ليس مما اؤثر
البلاد وانما هو بالنسبة الى المدينة المشرفة وما وافق
قولها وهكذا قال البيهقي في الخلاصات وقال احمد بن
خالد انما ذلك لاهل المدينة ومن كان مثله من
قبلته بين المشرق والمغرب راء محمد بن مسلمة عن مالك
واما من كان من مكة في المشرق او في المغرب فان قبلته
ما بين الجنوب والشمال ولهم من السعة في ذلك مثل
ما لاهل المدينة وغيرهم وهذا الذي قاله محمد بن خالد
بينهم انتهى كلامه الباقي وقال ابن عبد البر هذا صحيح
لا مدفع له ولا خلاف بين اهل العلم فيه الخ وثانيها
ما قيل به لانه قال الباقي قاله لاهل المدينة من قبل
قوله ما بين المشرق والمغرب قبلة هذا في كل بلد من الامكنة
هذا البيت فانه ان زال عنها شيئا وان قال فقد ترك القبلة
الخ وبسطه الشوكاني في النيل قال بن قدامة في المغنى
الواجب على سائر من بعد من مكة طلب جهة الكعبة
دون اصابة العين قال احمد ما بين المشرق والمغرب

في صلوة الصبح اذ جاءهم ات فقال ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قد انزل عليه الليلة قرآن وقد امر ان يستقبل
الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا
الى الكعبة ما لك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب
انه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ان قدم
المدينة سنة عشر شهرا نحو بيت المقدس ثم حولت القبلة قبل
بدر شهرين ما لك عن نافع ان عمر بن الخطاب قال ما بين
المشرق والمغرب قبلة اذ اتوجه قبل البيت ما جاء في مسجد
النبى صلى الله عليه وسلم ما لك عن زيد بن رباح وعبد
الله بن ابي عبد الله عن عبد الله بن الاغر عن ابي هريرة ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال صلوة في مسجدى هذا خير من
الف صلوة فيما سواه الا المسجد الحرام

سنة قول فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قد انزل عليه الليلة قرآن بالتكثير لاداة البضية
والمراد قوله تعالى قد نرى تقرب وجهك في
السماء الايات وفيه اطلاق الليلة على بعض
اليوم الماضي مما رواه قال الباقي اضافة
النزول الى الليل على ما بلغه ولم يعلم
بغزوله قبل ذلك اوله صلى الله عليه وسلم
سلا مريا مستقبلا الى الكعبة بالوصى ثم انزل عليه
القرآن من الليلة قاله الزرقاني وقد امر
ببناء الجمهور ان اى بان يستقبل بكسر الباء
الكعبة فيه ان افعاله صلى الله عليه وسلم
يقدرى بها لم يبق له ليل انصرف واستقبلوا
بغير الموحدة رواية الاكثر اى يقول اهل

قبلة فان انحرف عن القبلة قليلا لم يعد ولكن يقربى الوسط وهذا اقول بوحقيقة وقال الشافعي في احد قوله كقولنا والاخر الغرض اصابة العين لقول
تعالى وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره ولنا قوله صلى الله عليه وسلم ما بين المشرق والمغرب قبلة راء الترمذي وقال حسن صحيح وظاهرة ان جميع
ما بينهما قبلة الخ قلت وهذا احد المعنيين فصره بما الزيلعي قال الحديث له معنيان احدهما ان المراد جهة الصلوة في جميع الارض الخ **سنة قول** في
صلوة التكثير للوحدة اى صلوة واحدة في مسجدى هذا بالاشارة يدل على ان تضعيف الصلوة في مسجد المدينة يختص بمسجده صلى الله عليه وسلم
كان في زمانه دون ما اضيف فيه بعد تعليقا للاشارة وبه صرح النووي فحصل للتضعيف بذلك بخلاف مسجد الحرام فانه لا يختص بما كان لا لكل
يعه اسم المسجد الحرام خير من الف صلوة فصل فيما سواه الا المسجد الحرام بالنصب على الاستثناء وروى بالجمهور ان الابعي فيرق قال لكرام الله
يحمل ثلثة امور ان يكون مساويا لمسجد الرسول وافضل منه وادون منه بان مسجد المدينة ليس خيرا منه بالاف بل بتسائة مثلا ونحوه وقال ابن
بطال يجوز فيه التساوى وان يكون فاضلا او مضطرا والاول ارجح لانه لو كان فاضلا او مضطرا لم يعلم مقداره لك الاول دليل بخلاف المساواة وقال
ابو بكر عبد الله بن نافع صاحب ما لك معنى ان الصلوة في مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم افضل من الصلوة في الكعبة بدو الف درجات وافضل من الصلوة في سائر
المساجد بالف صلوة وقال بذلك جماعة من علماء الكيين ورواه بعضهم عن الامام مالك قال الباقي روى شيب عن مالك ان الصلوة في مسجد صلى الله عليه وسلم
تفضل قل من الف صلوة في المسجد الحرام وبهذا قال ابن نافع الخ وقال قامة اهل الفقه والاشارة الصلوة في المسجد الحرام افضل من الصلوة في ظاهر الامامية
كذا في العين قال الحافظ دليل كونه فاضلا ما أخرجه احمد وصحبه ابن حبان عن عطاء عن ابن الزبير مرفوعا صلوة في مسجدى هذا افضل من الف صلوة فيما سواه
من المساجد الا المسجد الحرام وصلوة في المسجد الحرام افضل من مائة صلوة في هذا -

له قوله قال ما بين بيتي هكذا في النسخة الهندية والشرح وفي بعض النسخ قبرى وهو المراد بالبنت لما روى الطبراني عن ابن عمر وابن عباس عن سعد بن ابى وقاص
 بلطف ما بين قبرى ومنبرى وقيل المراد بيت سكناها وهما متقاربان لان قبرة في بيته قاله لقرطوبى الرواية الصحيحة يتيقروى قبرى كانه بالمعنى لانه عليه
 الصلوة والسلام وفن في بيته قاله لحافظ والمراد احد بيوتها لا كلها وهوبيت عائشة الذى صار فيه قبرة وللطبراني في الاوسط ما بين المنبر وببيت عائشة و
 منبرى قيل ان المراد منه الحراب فانه بينهما حقيقة والحجج هو على ان المراد البقعة كلها ثم قيل ان ذراع ما بين بيته ومنبره ثلث وخمسون ذراعا وقيل اربع وخمسون
 وسدس وقيل خمسون الا ثلثي ذراع وهو الآن كذلك فكانه نقص لما ادخل من الحجرة في الجدار روضة
 وفي الجميع الروضة البستان في غاية الضخامة من رياض الجنة قيل يراد بهذا الكلام ما لا يمتدنى ١٨٣ اليه عقولنا كذا نقله الطبري وقال
 الشرايط بحاجم شيوع الفساد ثم هكذا في الدار فقلت وضمن الامام الخروج بالليل لما في عدة روايات من
 مالك الحديث على نظائره قاله القارى فهو على حقيقة ما
 بان تكون مقطوعة منها كالحجر الاسود وغيره قال ابن
 حجر وهذا اكثر ومنبرى على حوضي قال لباسي قريب
 من معني ما تقدم يحتمل ان يريد به ان اتيانه للصلوة
 وللطاعات يؤدي الى ورود حوضه صلى الله عليه وسلم
 وقيل معناه ان الى منبره على حوض وليس هذا بالبين
 لانه ليس في الخبر ما يقتضيه وهو قطع الكلام عما قبله
 من غير ضرورة انتهى والاكثر على ان المراد منبره الذي كان
 يخطب عليه في الدنيا قال لحافظ يؤيد حديث الى سعيد
 عند الطبراني ان قوائم منبرى رواتب في الجنة له قوله
 قال ما بين بيتي اي بيت عائشة ثم كما تقدم ومنبرى روضة
 من رياض الجنة قال الزرقاني فيه دلالة قوية على فضل
 المدينة على مكة اذ لم يثبت في خبر عن بقعة انها من
 الجنة الا هذه البقعة المقدسة وقول ابن عبد البر هذا
 لا يوافق النص لو ارد في مكة مدفوع انتهى فليست الاشكال
 مشكل بعد ما حكى بنفسه قبل ذلك ان الحجر الاسود و
 النبل والغرات وجبيان وسجبان من الجنة وكذا الثار
 الهندية من الورق التي اصطبها آدم منها فتأمل
 قوله لا تغواساء الله بكسر الهمزة والمد جمع امة ذكر
 الاماء دون النساء ايماء الى غلة نهي المنع عن خروجهن
 يعرف ذلك بالذوق قال لباسي فيه دليل على لزوم منع
 من ذلك وان لا خروج لهن الا باذنه الممساجد لله عام
 خصه الفتاة بشرائط ما ورد كالتنهي عن التعطر وغيره
 في رواية الى داود صححه ابن خزيمة عن ابن عمر مرفوعا لا
 تمعوا نساءكم المساجد وبيوتهم خبر لهن وحكى العيني
 عن الامام مالك ان نحو هذا الحديث محمول على الصبا شره
 له قوله اذا شهدت اي اراءت احذكن ان تشهد
 صلوة العشاء وكذا غيرها من الصلوة فلا تمسن بيوت
 التأكيد الثبوت وفي رواية بلان طيبا لما فيه من تحريك
 داعية الشهوة فيلق به ما في معناه كحلى يظهر اثره وحسن
 مليس وزينة ولذا ورد فلنخرجن ثقلات
 له قوله
 انها كانت تستاذن زوجها عن الخطاب في الخروج الى
 المسجد فيسكت لانه من كان يكره خروجها لكن لا يمنع
 الحديث والشروط فانه ذكر لحافظ في الاصابة ان عمر لما خطبها شرطت عليه ان يمنعها من الحق ولا من الصلوة في المسجد النبوي ثم شرطت ذلك
 على تزوير فقيل عليها بان ممكن لما خرجته الصلوة العشاء فلما مرت به ضرب على عجزها فلما رجعت قالت ان الله فضلك للناس فلم يخرج بعد ثم تقول
 الله لا يخرجن بالنون الثبوتية الا ان تمنعن من الخروج ولعلها رضيت بعدم الخروج لكن تريد ان يكون لها اجرة في الخروج قلت وقولها بالحلف لعله مريب
 على الاكثار عليها فقد اخبر اليماني عن ابن عمر كانت امرأة لعمر تشهد صلوة الصبح والعشاء في الجماعة فقيل لها لم تجزعين وقد تعلمين ان عمر يكره ذلك وبها ظلت
 فما تمنعته انها في قال يمينه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقصوا امام الله مساجدا لله رواه البخاري في الصحيحين فليمنعها عمر لما تقدم قال لباسي استبين ان
 عمر رز في الخروج دليل على انها كانت تعتقد ان له المنع ولولا ذلك لم يكن الاستين انه وجه وكان عمر من الخطاب يسكت لما ورد في ذلك من الامور وكان يكره
 خروجها لما كان طبعها من الغيرة ويحتمل ان يكون استيذانها بمعنى الاعلام بخروجها لئلا يكون له اليها حاجة فاذا سكنت علمت بعدم السبيل لما منع لها من
 الخروج ولذلك كانت تقول والله لا يخرجن الا ان تمنعن انتهى
 له قوله ما احدث النساء بعد من الطيب والتجمل وقلة التستر وتسرع كثير منهن الى
 المساكين وانما كان النساء في زمنه عليه الصلوة والسلام يجزجن في المروط والاكسية والشملات والغلاظ كما قاله ابن رسلان لمنعهن الخروج الى المسجد
 بالا فراه في النسخ الهندية وبجميع النسخ المصرية والزرقاني وجعلها ارفايتين كما منعت بصيغة التانيث الغائب على بناء المجهول وفي النسخ المصرية كما منعه
 قال الزرقاني جنم الميم وكسر النون وفهم العيين ثم هاء ضمير عائش الى المسجد وفي رواية الجميع باعتبارها الموضوع او الخروج ولفظا الى داود كما منعت نساء بني اسرائيل وهو
 يعقوب بن اسحق عليه السلام قال يحيى بن سعيد لاروى فقلت لعمره او بغية الهمزة والواو منع بناء المجهول نساء بني اسرائيل المسجد وفي النسخ المصرية ودواية الزرقاني
 بالجميع قالت نعم منع منها بعض الاباحه قال لحافظ يحتمل ان عمر تلقى ذلك عن عائشة ويحتمل عن غيرها وقد ثبت ذلك من حديث عروة عن عائشة قالت كن م

مالك عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن
 ابى هريرة او عن ابى سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال ما بين بيتي ومنبرى روضة من رياض الجنة و
 منبرى على حوضي مالك عن عبد الله بن ابى بكر عن عباد بن
 تميم عن عبد الله بن زيد لما زنى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال ما بين بيتي ومنبرى روضة من رياض الجنة ما جاء في
 خروج النساء الى المساجد مالك انه بلغه عن عبد الله
 ابن عمر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا
 اماء الله مساجد الله مالك انه بلغه عن بسر بن سعيد ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال اذا شهدت احذكن صلوة العشاء فلا
 تمسن طيبا مالك عن يحيى بن سعيد عن عائكة بنت زيد بن
 عمرو بن نفيل امرأة عمر بن الخطاب انها كانت تستاذن عمر بن
 الخطاب الى المسجد فيسكت فتقول والله لا يخرجن الا ان تمنعن فلا
 يمنعها مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة
 زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت لو ادرك رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ما احدث النساء لمنعهن المسجد كما منعت نساء بني
 اسرائيل قال يحيى بن سعيد فقلت لعمره او منع نساء بني اسرائيل المسجد
 قالت نعم
 وهذا ما نقله سائر ائمة القضاة ابعلا من خضب
 من نساء بني اسرائيل يقضون ابعلا من خضب
 يتشوقن للرجال في المساجد فخر الله عليهن الله
 اخرجه عبد الرزاق بسند صحيح وهذا وان كان موقفا
 فكذلك الرخصة لا لا يقال بالرأي ودواية الخليل
 فخرج عن ابن مسعود في الهداية من فروع الحنفية
 ويكره لهن حضور الجاهات في الشرايط
 منهن لما فيه من خوف الفتنه ولا يأس المحموزان
 تخرج في الفجر والمغرب والعشاء وهذا اصل حنفية
 وقال صاحبها يخرجن في الصلوات كلها الا في
 فتنه لقلعة الرعية فيهن فلا يكره وله ان فوط الشق
 هذا ما نقله سائر ائمة القضاة ابعلا من خضب
 من نساء بني اسرائيل يقضون ابعلا من خضب
 يتشوقن للرجال في المساجد فخر الله عليهن الله
 اخرجه عبد الرزاق بسند صحيح وهذا وان كان موقفا
 فكذلك الرخصة لا لا يقال بالرأي ودواية الخليل
 فخرج عن ابن مسعود في الهداية من فروع الحنفية
 ويكره لهن حضور الجاهات في الشرايط
 منهن لما فيه من خوف الفتنه ولا يأس المحموزان
 تخرج في الفجر والمغرب والعشاء وهذا اصل حنفية
 وقال صاحبها يخرجن في الصلوات كلها الا في
 فتنه لقلعة الرعية فيهن فلا يكره وله ان فوط الشق

185

له قول لا يسير القرآن احد الا وهو طاهر
اي متروك وهذا كتاب طويل ذكره اعيان الرواية
والتاريخ في الابواب المتفرقة قالوا لروا في علي
المواهب وهذه نسخة بسور الله الرحمن الرحيم
من محمد النبي الى شرحه بن عبد كلان الحارثي
ابن عبد كلان ونعيم بن عبد كلان قيل دى
رعيين ومعاوية ومهنا اما بعد فذكر الحديث
بطوله انتهى هكذا في شرح المواهب ولم يذكر الحديث
تخوفا من الحماكم في المستدرك مفصلا وفي الصريح
الاعشى بعد البسملة هذا بيان من الله ورسوله
يا ايها الذين امنوا اربا بالعقود وهدم من محمد
النجي رسول الله صلى الله عليه وسلم لعرو بن
حزفج بن بعته الى اليمن امره بتقوى امره
ظهري فان الله مع الذين اتقوا الذين هم حسنوا
وامرهم ان يأخذ بالحق كما امره الله فان يبش
الناس بالخير ويأمرهم به ويعلم الناس القرآن

المحفوظ كرام على يدهم بريرة جميع بأرض مطيعين لله تعالى قال لياس ذهب مالك في تفسير الآية لا يسه الا المطهرون الى انهم اخبر عن اللوح المحفوظ انه لا يسه الا المشككة المطهرون وقال ابن هذا الحسن باسم في هذه الآية وقد ذهب جماعة من اصحابنا الى ان معنى الآية النبي المكتفين من بني آء وعن من القرآن على غير طهارة وقالوا المراد بالكتاب المكتون المصاحف التي بأيدي الناس وقوله عز اسمه لا يسه وان كان لفظة لفظ الخبر فان معناه النبي لان خبر الباري تعالى لا يكون بخبرة ونحن نرى اليوم من يسه في طهارة فثبت ان المراد به النبي وجعلوا هذا حجة على المنع من من المصحف على غير طهارة واودخلوا في معنى هذه الآية في باب الامر بالوضوء ولم من القرآن وليس يقتضي ظاهراً وبذلك لها الامر بالوضوء ولكن يصح ان يدخله في الباب لمعينين احد هاتين ادخل هو في اول الباب ما يصح هو الاحتجاج به على الامر بالوضوء من من القرآن وادخل في خواتيم الباب ما يخبر به الناس في ذلك وليس من باب حجة فاق به وبين وجه ضعف الاحتجاج به وهذا ما فعله اهل الدين والاضاف والوجه الثاني انه يحتمل ان يكون معاك ادخله ايضا على وجه الاحتجاج فوجب الوضوء لم المصحف وذلك ان الباري تعالى وصف القرآن بانه كريم وانه في الكتاب المكتون الذي لا يسه الا المطهرون فوصفه بهذا تعظيم له والقرآن المكتون في اللوح المحفوظ هو المكتوب في المصاحف فوجب ان تمثل في ذلك ما وصف الله تعالى به القرآن ثم قلت وقد علمت بان تقدم ان الشاخم في تفسير الآية الاولى قولين قال الرازي ان حمل اللفظ على حقيقة الخبر فلا دلالة ان يكون المراد القرآن الذي عند الله تعالى والمطهرون المشككة وان حمل على النبي وان كان في صورة الخبر كان عموماً فينا وهذا هو لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في اخباره انه كتب لعمر بن حزم لا يسه القرآن الا طهراً فوجب ان يكون فيه ذلك بالآية اذ فيها احتمال له الخ

لم آياته وقال تعالى ورتل القرآن ترتيلا وقال تعالى لتقرأه على الناس على مكث **سكته قوله** وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي بنفسه التفتحة
 قرأها أي سورة الفرقان وفي رواية عقيل عن ابن شهاب فاذ هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرأ أيها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن عبد البر ففي هذا
 الرواية بيان ان اختلافا كان في حروف من السورة لا في السورة كلها وهي تفسير لرواية مالك لان سورة واحدة لا تقرأ حروفها كلها على سبعة بل لا
 يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة اوجه الا قليل فكذلك من اجل بفتح الهمزة وسكونها وفتحها وفي رواية الجمل يضم الهمزة وفتحها العين وكسر الجيم يفتحها
 اي على شاربين في الانكا عليه والتموض له ثم امهله حتى انصرف من الصلوة ففي رواية عقيل عند البخاري فكذلك اسأورة في الصلوة فصر
 حتى سلف فليس المراد انصرف من القراءة **١٨٤** كما زعم الكرماني وفيه ثم لبيتته بموسنين واولاهما مشددة وقال عياض التفتحة اعرف قلت لكن

هملته من منطجه من الشراخ واللغو بين منطجه بالتشديد
 لا التفتحة قال لحد اللبب المنحرف كالدبة وموضع القلادة
 ولبيتته تليها جميعا به عند نحو في خصوصية ثم جرد في
 الجميع لبيتته بروداته بالتشديد قلت ما خوذ من الدبة لانه
 يجمع عليها بروداته اي اخذت بحماضه وحجته في عنقه و
 جردته به لثلاث يغفل **سكته قوله** فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ارسله بهمة قطع اي اطلق هشام ان
 كان مسوكا بهمة وانما امره بارساله قبل ان يقرأ لتسكن
 نفسه ورشيت جاشه ويمكن من ايام القراءة التي قرأ لثلاث
 يدرك من الانزاج ما يمنع من ذلك قاله الهامبي وانما
 سوجه في فعله لانه ما فعل لحظ نفسه بل غضبا لله بناء
 على ظنه وانما قول ابن حجر انه بالنسبة الى هشام كان بمنزلة
 المعلم للمتعلم ويدفع به لانه ليس للمعلم ابتداء بفعل مثل
 هذا الفعل مع المتعلم قاله القاري ثم قال صلى الله عليه
 وسلم لهشام اقرأ يا هشام فقرأ القراءة التي سمعته اي
 سمعت هشام اياها على حد في المفعول الثاني قال القاري
 يقرأ اي يقرأها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا
 انزلت السورة وهذا التصويب لقراءة هشام ثم قال لي
 اقرأنت يا عمر امره بالقراءة لثلاث يكون الخلط والخطا و
 لا تتغير من جهته فقرأتها وفي رواية عقيل فقرأت القراءة
 التي اقرأت فقال هكذا انزلت قال الزرقاني لم يقع في شيء من
 الطرق تفسير الاحرف التي اختلف فيها عمر وهشام من
 سورة الفرقان نعم اختلفت الصحابة فمنهم من وهم في
 الحروف كثيرة من هذه السورة كما بينه في التمهيد بالاجل
 بوجهها الحافظ في الفهم فارجع اليه ان شئت **سكته**
قوله على سبعة احرف جميع حروف مثل فلس وفلس
 ثم هكذا في جميع الروايات الواردة بلفظ سبعة احرف قال
 الزرقاني اما حديث سمرق رفعه انزل القرآن على ثلاثة احرف
 رواه الحاكم قائلا تواترت الاخبار بالسبعة الا في هذا
 الحديث قال القاري حديث نزل القرآن على سبعة احرف
 ادهى ابو عبيدة تواتره لانه ورد من رواية احد وعشرين
 مصنفيا ومراعاة التواتر اللفظي واما تواتره المعنوي فلا
 خلاف فيه لم قلت بسط السبوطي في الاثبات اسماءهم

ثابت فقال له كيف ترى في قراءة القرآن في سبع فقال زهير
 حسن ولان اقرأه في نصف شهر وعشرين حالي وسلني لم ذلك
 قال فاني سئلك قال زيد لكي أتدبره واقف عليه ما جاء في
 القرآن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد
 الرحمن بن عبد القاري انه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول
 سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما
 اقرأها وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي اقرأها
 فكذلك ان اعجل عليه ثم امهله حتى انصرف ثم لبيتته برودة
 فجئت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله اني
 سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما قرأتها فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ارسله ثم قال قرأ فقرأ القراءة التي سمعته
 يقرأ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا انزلت ثم قال لي
 اقرأ فقرأتها فقال هكذا انزلت ان هذا القرآن لنزل على سبعة
 احرف فاقرؤا ما تيسر منه مالك عن نافع عن عبد الله

له قوله كيف ترى في قراءة القرآن في سبع فقال
 زيد بن ثابت هذا حسن وقد روي عنه صلى الله عليه وسلم في سبع ولا
 وسلم في حديث عبد الله بن عمر وقرأه في سبع ولا
 تروى ذلك ثم زاد زيد في الجواب على سؤال
 السائل بما فيه بيان الاولوية والافضلوية
 ما تقدم فقال ولان اقرأه في نصف شهر اي في
 خمسة عشر يوما وعشرين يوما هكذا في النص
 الهندية بلفظ عشرين وفي النص المصرية
 بلفظ عشر قال ابن عبد البر كذا رواه يحيى و
 الله وهما لرواية ابن وهب ابن بكير وابن

وقد اختلفت امة الفن في هذا الحديث في مباحث الاول في معنى الحديث قال الحافظ فلا تختلف العلماء في المراد بالاحرف السبعة على اقول كثيرة بلعنها
 ابو حاتم ابن حبان الى خمسة وثلاثين قولاً وقال لمنزلة اكثرها غير مختار والم وقال القاري اختلف في معناه على احد واثنين قولاً منها انه ما لا يدري معناه
 اهو وقال ابن العربي لم يأت في ذلك نص ولا اثر والثاني ان لفظ السبع للاعتزاز ام لا قال الزرقاني الاكثرانها محصورة في السبعة وقيل ليس المراد
 حقيقة العدد بل التسهيل والتيسير والشرف وقال القاري الاظهر انها للتكثير واختار شيخنا الدهلوي في المحط كونها للتكثير الثالث في الزجر في
 المراد من هذه الاقوال قال الزرقاني اقربها قولان احدهما ان المراد سبع لغات وعليه ابو عبيدة وشعيب الزهري واخرون وصحبه ابن عطية والبيهقي وابن
 عيينة وابن وهب خلاصة ونسبه ابن عبد البر لاكثر العلماء لكن الراجحة المذكورة لم تقم بالشهوى وهوان كل الحديث الكثرة براد فها من لغته بل ذلك مقصور
 على السماع وحسن القاري عن النووي اجم الاقوال واقرها الى معنى الحديث قول من قال هي كيفية الخلق بكلماتها من اقام واطهار وتغيير وغير ذلك لان
 العرب كانت مختلفة اللغات في هذه الوجوه فيم الله تعالى عليهم ليقرا كل ما يوافق لغته وبما يسهل على لسانه الخ قال القاري فيه ان هذا ليس على حلقه
 فان الادغام مثلاً في مواضع لا يجوز اظهاره وكذا البوق الخ ويصح السجدة في التنوير كونها من التشابه الراجح اختلفوا في ان اللغات المتعددة بجميع الحروف
 اولها كل كلمة التماس السبعة باقية الى الان يقرأ بها ام كان ذلك شراسترا لا من بعضنا قال الزرقاني ذهب الاكثر الى الثاني كابن عيينة
 وابن وهب والطبري والظاهر اني قال على لوى انها كان ذلك خصصة لما كان يتسرع على كثير منهم التلاوة بلفظ واحد لعدم علمهم بالكتابة والاضبط و
 اتقان الخط ثم نسخ بروا لا يصح تيسر الكتابة والحفظ وكذا قال ابن عبد البر وما قلنا واخرون كذا في الاتقان السادس قد اختلف السلف في الاحرف
 بالسبعة التي نزل بها القرآن هل هي مجموعة في المصنف الذي يابى الناس الميودا وليس فيها الاحرف واحدا منها مالك ابن الباقر في الاول (البقية على ص ٢٢٢)

(البحرية عن ص) وصرح الطبري وجماعة بالثاني وهو المحتمل قاله الحافظ في الفقه والحق عندئذ المراد من سبعة أحرف الحديد كما يدل عليه سياق الروايات المتصلة ولا يدري كيف تمها إلا أنها شاملة لجميع القراءات المختلفة للصعوبة المسموعة عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان الاختلاف فيها تارة بأبدال الالف ومرة بالزيادة والنقص وأخرى باختلاف الكيفية وغير ذلك وقيل على التيسير المذكور لأنهم فهمه صلى الله عليه وسلم في أول الأمر قراءة كل ما تيسر وألم بفهم آية راحة بآية عذاب على هذا فقولهم صلى الله عليه وسلم أقرأوا ما تيسر منه أي كيفما تيسر من القرآن شامل لجميع اللغات لكن هذا التيسير العمومي فلا يقع في آخر عصره صلى الله عليه وسلم لا ارتفاع العلة كما تقدم عن جمع من المشايخ وقيت الحروف السبعة المنزلة من الله عز وجل وأقراءة زيد بعض منها مأخوذ من السبعة ولما وقع الاختلاف في الصعوبة حتى كفر بعضهم بعضا اجتمعوا ١٨٨ على قراءة زيد فالأن لا يجوز خلافه لأن غيره ليس من القرآن بل لأنه لم ينقل على التواتر فتمل هذا ولعل الله يحدث بعد ذلك أمرا

الحاشية المتعلقة بصفحة هذا :-
له قوله أنها مثل بغفتين أي مثال صاحب القرآن أي الذي ألف تلاوته والمصاحبة المؤلفة ومنه فلان صاحب فلان كمثل صاحب الأبل لمعلقة بنعم الميم ففر العين المهملة والفتحة الثقيلة أي المشدودة بالفتحة وهو الجبل الذي يشهد في ركبة البعير أن عاهد أي داوم و تفقد وحافظ صاحبها أمسكها أي استقر أسماكه لهاوان الملقها أي أرسلها وحملها من عقلها ذهبت أي انفلتت قال الزرقاني والمصنف إنما حصر مخصوص بالنسبة إلى النسيان والحفظ بالتلاوة والترنم شبه درس القرآن واستمرار تلاوته وربط البعير الذي يخشى منه الزبحر فادام التماسد موجودا فالعطف موجود كما أن البعير يأدام مشدودا بالعتال فهو محفوظ وحصل الأبل بالذكر لأنها أشبه بحيوانات الانسية نفارا وفيه حض على درس القرآن وتعاوده وفي الصحيح مرفوعا تعاهدوا القرآن فوالذي نفس بيده له لو أشد تقصبا من الأبل في عقلها **سأله قوله** كيف يأتيك الوحي يجمل أن يكون المسئول عنه منه الوحي نفسه أو صفة حامله أو أحوالهم منها وعلى كل تقدير فاستأد الأول مما عطف لأن الاتيان حقيقة من وصف حامله فهو استأد بالكنية شبه الوحي برجل أو الضيف إلى المشبه الاتيان الذي من خواص المشبه به و الوحي في الأصل الاطلام في خفاء والكتاب والاشارة و الكتابة والرسالة والالهام والكلام الخفي وكل ما العتية إلى غيره وفي اصطلاح الشريعة هو كلام الله المنزل على نبيه من أنبيائه قاله العيني وفيه ان السؤال عن كيفية طلب العلم آتية لا يقدر في اليقين وأيضا جواز السؤال عن احوال الانبياء من آيات الوحي وغيره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب ما سأله أحيانا منصوب على الظرفية والعامل فيه يأتيني مؤخر عنه جمع حين وهو الوقت يقع على التقليل والتكثير ويطلق على لحظة من الزمان فأخوه قال تعالى هل على الإنسان حين من الدهر أي

ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنما مثل حب القرآن كمثل صاحب الأبل لمعلقة أن عاهد عليها أمسكها وإن أطلقها ذهبت مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن الحارث بن هشام سأل النبي صلى الله عليه وسلم كيف يأتيك الوحي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحيانا يأتيني في مثل صلصلة الجرس وهو أشده علي ففصم عني وقد وعيت ما قال وأحيانا يتمثل لي الملك رجلا

من وهلة الجرس بجم وفقر له مهلة هو الجمل للمعلق في رأس الدواب واشتقاقه من الجرس بأصكان الراء وهو الحس قيل هو صوت الملك بالوحي وقيل صوت خفيف أجفة الملك والحكمة في تقدمه أن يقرع سمعه الوحي فلا يتي فيه مكان لغيره **سأله قوله** وهذا شدة على لأن الفهم من كلامه مثل الصلصلة أشد من الفهم من كلام الرجل بالقطاط لمعهود وفيه إشارة إلى أن الوحي كله شديد وهذا الشدة فيفصم الوحي أو الملك المفهوم ما تقدم بفهم الفطنة وسكو الغاء وكسر المهمله هكذا أضبطه أكثر النسخ قال العيني فيه تلك لغات أحد ما هذه وهي أقصوها والثانية ببناء الجوهول الثالثة بهم أوله وكسر الثالثة من أفهم المطراة أقدم وهي لغة قليلة وأصل لفهم القطع بلا أبانة عن أي يتجلى ما يغشاها والحال في قد وعيت بفهم العيني أي حفظت ما قال أي ما قاله وما جاء به فالعائد عن وف

هذا النوع شبيه بما يوصى إلى الملكة وأحيانا أي وفي بعض الأوقات وهذه صورة أخرى للجوحي يقتل إلى يتصور مشتق من المثال وهو أن يكون شبه الشيء أي لا جمل الملك أصله الملك لو تركت الهمة لكثرة الاستعمال مشتق من الالوكة بمعنى الرسالة **سأله قوله** بطلا بالنصب على مصدرية أي مثل رجل أو بهيمة رجل فهو حال أو على تميز النسبة لا بقبيل المفرد لأن الملك لا يهاجمه فقيه قاله الزرقاني وقال العيني أكثر الشراسم على أنه منصوب على التمييز وفيه نظر شرهه بنسوط ثم قال بل لأصواب أن يقال منصوب بفرع الخاضع الذي تصور رجل فلما حذف المضارع قيم المضارع التي هي الغرض من قول فالتقليل ما حقيقة مثل جبرئيل عليه السلام رجلا الجيب بأنه يتجلى من الله تعالى في أنزل من خلقه ثم أعالجه ويتجلى من ربه عن ثم يبعث إليه بعد التبليغ منه على ذلك أمام الحرمين و إنما الدخايل فلا يصح على مذهب أهل الحق

أربعون سنة وقال تعالى توفي أكلها كل حين أي ستة أشهر والمراد هنا كطلق الوقت **سأله قوله** يأتيني فيه أن المسئول عنه إذا كان ذا أقسام يذكر الجيب في أول جوابه ما يقتضي لتفصيل ذلك لأن الوحي ثلاثة أنواع وله سبعة صور أما الأقسام فأقسام الكلام القديم كسأله موسى والثاني وفي رسالة بواسطة الملك والثالث هو تلقى القلب بقوله صلى الله عليه وسلم إن روح القدس نفث في روعي مما سمع وأما صورته على ما ذكره السهيلي فأقسامها المسموعة التي تصلصلة الجرس الثلاثة أن ينث في روعي الرابعة أن يتمثل له الملك رجلا الخامسة أن يقرأ له جبرئيل عليه السلام في صورته بسم الله جناس السأولة أن يكلمه الله تعالى من وراء حجاب أما في لفظه كطيلة الأسراء أو في المأم كروا بالترديد وغيره مرفوعا أتاني ربي في حسن صورة فقل فم يختمهم الملك الأعلى الحديث السابعة وهي أسوأ قيل عليه السلام كما ورد أنه وكل به صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين ثم قرأ به جبرئيل عليه السلام وأمر الواقدي وغيره كونه وكل به غير جبرئيل عليه السلام قاله العيني وقال الحافظ في حفة الوحي كهيئة كدوى الخمل والنفث في الروح والالهام والرويا الصالحة والتكليم ليلية والأسراء وفي صفة الحامل كهيته في صورته يستأفة جناس ورويته على كرمي بين السماء والارض وقد سئل عن وقد ذكر المحلى أن الوحي كان يأتيه على ستة وأربعين نوعا فذكرها وغايتها من صفات حامل الوحي وجميعها يدخل فيها ذكر الخ ثم ذكر في الرواية الحالتين فقط أما لكونها غالب الأحوال أو حمل ما يغايرها على أنه وقع بعد السؤال ووجه الحافظ في الفقه بما يرجع الكل إليها والنظر عندئذ أنه صلى الله عليه وسلم وكبر في أنواع أحدها الشدة وقد صرح به في الرواية وثانيها أهونه كما سأل في النوع الثاني في مثل صلصلة بهرامين مهملتين مفتوحتين بينهما لأم ساكنة أصله صوت وقوم الحديد بعضهم على بعض ثم أطلق على كل صوت له طنين وفي العباب صلصلة اللهاج صوته إذا خضع وقال أبو علي الهجيرى الصلصلة الحديد والنفاس والصفر وبأسل الطين وما أشبه ذلك صوته ويقال هو الصوت المتناثر الذي لا يفهم في أول م

م وهما جبينان عن بين الجبهة وشمالها قاله العيني والافراد قد يعني عن التثنية يقال له عين حسنة اي عينا حسنتان فكذلك ههنا ليتقصد بالياء ثم التاء فناء
وماء مهملة ثقلية من القصيد وهو قطع العرق لاسالة الدم شبه جبينه بالعرق المقصود من الغلة في الكثرة **قوله** انزلت سورة عبس وتولى في
عبد الله بن ام مكتوم المشهور في اسمه عمرو جاء الى الرسول الله صلى الله عليه وسلم فبكت فبكت يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم ويقول يا محمد وهذا اقبل النبي عن
نذاته باسمه لانه نزل بالمدينة استندني هكذا في النسخ الهندية بدون الياء وفي المصرية بالياء والاولى واجد وضبطه الزرقاني في بناء بين النونين قال زروا
ابن وضاح استندني بمذ فالياء اي قربي
في التوير في مسند ابى يعلى من حديث

جبريل والعباس بن عبد المطلب ومن مرسل قتادة هو
ينبغي امية بن خلف الرجعيل النبي صلى الله عليه وسلم
يعرض عنه اعتاده اعل ما في قلبه من الاسلام لاسيما والذي
طلبه من التفتة في الدين لا يثبت فنه حديث ابن عباس
كما في الدر عن ابن جبريل وابن مروة وفيه قال بينا رسول الله
صلى الله عليه وسلم ينأى عتبة بن ربيعة والعباس بن
عبد المطلب وابا جبريل وكان يتصدى لهم كثيرا ويجرح
ان يؤمنوا فاقبل اليه رجل اعنى يقال له عبد الله بن ام
مكتوم يمشى وهو يناجيهم فجعل عبد الله يستقرئ النبي صلى
الله عليه وسلم آية من القرآن قال يا رسول الله على ما علمك
الله الحديث وقيل على الأخرى على عظيم المشركين رجاء في
اسلامه طئامته صلى الله عليه وسلم ان اسلامه يكون
سببا لاسلام جماعة منهم **قوله** ويقول يا ابا فلان
خاطبه بالكنية استخلاها فل ترى بما تقول بأسا ولفظ
حديث عائشة المتقدم فيقول لهم اليس حسنان جئت
بكذا او كذا فيقولون بلى والله فيقول المشرك لا والد ماء
بالمد اي ماء الداء بالتحريك الى الجمع والواو للضم قال ابن
عبد البر رواية طائفة عن مالك بنهم الدال اي الاصنام
التي كانوا يعبدونها وهاهنا مية وطائفة بكسر
الدال اي ماء الهدايا التي كانوا يذبحونها باسمي
الا لهمتم قال توبة بن المحيريس على ماء البدن ان
يكن يعلمها فيرى لى ذنبا غير اني اذورها - ما ادى بها
تقول بأسا وتقدم بلى والله اي حسن فانزلت لاعتراضه
صلى الله عليه وسلم عن ابن ام مكتوم عن العيص قطو
الوجه من خنيق الصدر وتولى اي عرض ان جاءه الاعشى
فكان النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك يكرمه واذ ينظر
اليه مقبلا بسط اليه رداه حتى يمس عليه وكان اذا خرج
من المدينة استخلفه يعلى بالناس حتى يرجع كما ورد في
الروايات قالت عائشة رضي الله عنها في سورة عبس
ولو كنتم شيئا من النوى لكتبتم هذا **قوله** كان
يسير في بعض اسفاره قال الزرقاني هو سفر المدينة كما
في حديث ابن مسعود عند الطبراني في مسي في كلامه القولي
الاجماع على ذلك وعمر بن الخطاب رضي الله عنه ليل فنيه

فيكلمني فاعني ما يقول قالت عائشة ولقد رأيتني ينزل عليه
في ليوم الشد يدا البرد فيقصم عنه وان جبينه ليتفصد عرقا
ما لك عن هشام بن عروة عن ابيه ان قال نزلت عبس
وتولى في عبد الله بن ام مكتوم جاء الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فجعل يقول يا محمد استندني وعند النبي صلى الله عليه و
سلم رجل من عظماء المشركين فجعل النبي صلى الله عليه وسلم
يعرض عنه ويقبل على الآخر ويقول يا ابا فلان هل ترى بها
اقول بأسا فيقول لا والد ماء ما ارى بما تقول بأسا فانزلت عبس
وتولى ان جاءه الاعشى مالك عن زيد بن اسلم عن ابيه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان يسير في بعض اسفاره وعمر بن الخطاب
يسير معه ليل فساله عمر عن شيء فلم يجبه رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثم سأل فلم يجبه ثم سأل فلم يجبه فقال عمر شكتك امك
عمر نزلت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث مرات كل ذلك

لا يجيبك

له **قوله** فيكلمني بالكاف والبهيمى عن
القعني عن مالك بالعين بدل الكاف والظاهر
انه تعييف فانه في موطن القعني بالكاف وكذا
رواه غير واحد عن القعني بالكاف كذا في الفتح
بتغير فاعني بتكلم المضارع من وعيت ما يقول
اي الذي يقوله فاعائد محذوف زاد ابو عوانة و
هو امرته على ما قاله الحافظ **قوله** ولقد
رأيتني بعيني اجهت فلان اكتبه بفعول
واحد والمعنى والله لقد اجهت به بوزن بفعول اول

اباحة السير على الدواب ليل وحله العلماء على من لا يمشى بها نهرا ولا وقل مشيته بها نهرا لانه صلى الله عليه وسلم امر بالرفق بها والاحسان اليها كما
الزرقاني عن ابن عمر قال العيني قال السفيان كان ليل منصرفه صلى الله عليه وسلم من المدينة لا اعلم بين اهل العلم في ذلك خلافا
فسألهم عن شيء فلم يجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا ولعله لاشتغاله صلى الله عليه وسلم بالوحي ثم سأل ثانيا فلم يجبه
ثالثا فلم يجبه ولعله رضي الله عنه ظن انه لم يسمع منه **قوله** فقال عمر رضي الله عنه تكلمت بك بغير المثناة وكسر الكاف من الفعل
وهو فقد ان المراتج ولد لها امك بالنهم عمر متا في يحذف حرف الداء وفي رواية بها شيئا ثم رما على نفسه بسبب ما وقع منه
من الاتهام وخوف غضبه وحرمان فاشدته قال ابو عمر قلما اغضب عالم الا حرمته فاشدته وقال ابن الاثير دما على نفسه بالموت و
الموت يسم كل احد فاد الداء عليه كلاله فاع قال العيني ويجوز ان يكون من الالفاظ التي تجرى على السنة العرب ولا يراو بها الدعاء
كقولهم تربت يدك وقاتلك الله نزلت بفتح النون وتخفيف الزاي فراء ساكنة من الزر وهو القلة يقال نزلت قلت كلامه واسأله
فيما لا يجيب ان يجيب فيه ويروي بنشد يد الزاي والتخفيف اشهر قال ابو ذر الهروي سألت من لقيت من العلماء اربعين سنة
فما احبوا الا بالتخفيف رسول الله صلى الله عليه وسلم اى المحمت عليه ثلث مرات وبألغت في السؤال كل ذلك لا يجيبك فيه ان
سكوت العالم يوجب على المتعلم ترك الاتهام وان للعالم ان يسكت عما لا يريد ان يجيب فيه

عن ابن عمر كان كثير الغم بقصة المدينة فكان اسوح الى التشير **له قول** قال عمر فبحثت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلمت عليه فقال بعد السلام لقد انزلت على بشد البلاء هذه الليلة سورة لم يطلعها نبي الا ما طلعت عليه الشمس وهي الدنيا وما فيها قال العيني وانما كانت احب اليه من الدنيا وما فيها لما فيها من مغفرة ما تقدم وما تأخر والعق والنعم والنعمة وغيرها من رضا الله تعالى والى ذلك المثل الذي طلع في الغداة ومعه من الغدا في اصل المعنى ثم يربط بينهما على الاخر ولا استواء بين تلك المغزلة والدنيا باسمها واجاب ابن بطال بان معناه انها احب اليه من كل شيء لانه لا شيء الا الدنيا والاخرة فالخير الجزر عن ذكر الشيء بذكر الدنيا لانه لا شيء سواها الا الاخرة واجاب ابن العربي بما تلخصه ان اخذ قد لا يراد به المفاضلة ثم قرأ السورة الآية وهي انا فضلناكم فضلنا مبينا اختفوا في المراد بالعلم فقال جماعة من الصحابة هو فضل المدينة وقوة الصلح قال الحافظان ١٩٠

قال عمر فحركت بعيري حتى كنت امام الناس فخشيت ان ينزل في قرآن فما نشبت ان سمعت صارخا يصيح في قال فقلت لقد خشيت ان يكون نزل في قرآن قال فبحثت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلمت عليه فقال لقد انزلت على هذه الليلة سورة لم يطلعها نبي الا ما طلعت عليه الشمس ثم قرأ انا فضلناك ففهمنا ما لك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التميمي عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي سعيد الخدري انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج فيكم قوم يحقرون صلواتكم مع صلواتهم وصيامكم مع صيامهم واعمالكم مع اعمالهم يقرؤون القرآن ولا يجاوز حناجرهم يحرقون من الدين كما يبرق السهم من الرمية تنظر في النصل فلا ترى شيئا وتنظر في القدح فلا ترى شيئا وتنظر في الریش فلا ترى شيئا وتتمارى في الفوق ما لك انه بلغه ان عبد الله بن عمر مكث على سورة البقرة ثمانين سنين يتعلمها مما جاء في سجود القرآن ما لك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفين عن

حق فقه الله وكانت ظاهرة خيما للمسلمين وفيها طرقت عز الهم فبن الناس للامن اختلط بعضهم ببعض بغير تكبير واسمع المسلمون المشركين القرآن وانظروهم وقيل عروضا بفتح مكة واتى به ما ضيأ للفق وقومه وقيل المعنى قضيبه لك قهتار مبينا على اهل مكة ان تدخلوها انت واحصاءك قابلا قال ابن عبد البر ادخل مالك هذا الحديث في ما جاء في القرآن تعريفا بانه ينزل في الاحياء على قدر الحاجة وما يعرض **له قول** يقول يخرج فيكم قوم لم يقل منكم اشعارا بانهم ليسوا من هذه الامة لكنه عورض بما روى يخرج من امتي كذا في الجمع وقال الزرقاني معنى قوله يخرج فيكم اي يخرج عليكم قوم هم الذين خرجوا على ربه يوم الزلزلة فقتلهم ففهمنا اصل الخواص واول خارجة خرجت الا ان طلقهم منهم كانت ممن قعد المدينة يوم الدار في قتل عثمان ومما خارجه من قوله يخرج قاله في التمهيد يحقرون بعبثية الغائب في النسخ الهندية والخطاب في المصرية وبكسوفات اي يستقلونهم اولئك يقولون انتم صلواتكم بالنصب مع صلواتهم وصيامكم مع صيامهم لانهم كانوا يصومون النهار ويقومون الليل وللطبراني من حديث ابن عباس لم ار اشدا اجتهادا منهم واعمالكم مع اعمالهم اي كذا ما فيهم من عطف العام على الخاص يقرؤون القرآن اثناء الليل والنهار وفي رواية النصارى يتلون كتاب الله طيبا اى لكثرة ملازمة القرآن او المراد تحسين الصوت بها ولا يجاوز حناجرهم جميع حجرة كفسكو وهي اخر الحلق ما على الفهم وقيل على الصدر عند طرف الحلقوم والمضغ فقرأتم لا يرفعها الله عز وجل ولا يقبلها وقبل السجلون على القرآن فلا يثبون على قرائتهم وقيل لا تقبته قلوبهم ويجعلونه على غير المراد به فلاحظ لهم منه الامور على اللسان لا يصل الى حلقومهم فضلا عن ان يصل الى قلوبهم وقال ابن عبد البر كانوا التكفيرهم الناس لا يقبلون خيرا احد عن النبي صلى الله عليه وسلم فلم يعرفوا بذلك شيئا من سننه واحكامه المدينة لمجمل القرآن ولا مسيلا الى المراد به الابيان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرجون سريعا من الدين قيل المراد الاسلام فهو

له قول قال عمر فحركت بضم التاء بعيري حتى اذا ليس في بعض النسخ المصرية لفظ اذا كنت امام الله فقام الناس وخشيت ان ينزل في بشد البلاء عز قرآن بجرا في على النبي صلى الله عليه وسلم فانشبت بفتح النون وكسر الشين الجملة وسكون الموحدة فتوقفة فما لبثت وما تعلق بشي ان سمعت بفتح الهزة صارخا قال الحافظ ما اشد على سبيل

سحجة لمن كفر الخواص وقيل المراد الطاعة فلا حجة فيهم ككفرهم قال الحافظ والذي يظهر ان المراد بالدين الاسلام وخبر الكلام مخبر الزجر وانهم يفعلهم ذلك يخرجون من الاسلام الكامل وفي رواية للتسائي يقرؤون من الاسلام وفي اخرى له يقرؤون من الحق قاله الحافظ كما يبرق السهم هكذا في النسخ الهندية وفي رواية الزرقاني وكذا في النسخ المصرية مروق السهم من الرمية بفتح الراء المهملة وكسر الميم الخفيفة وشدة التقية وهو العيب المروع فصيلا من الرمي بمعنى مفعولة دخلتها الحام اشارت الى نقلها من الوصفية الى اللاحمية شبه مروقهم من الدين بالسهم الذي يصيب الصيد فيدخل فيه ثم يخرج منه ومن شدة سرعة خروجه من الصيد لقوة الرامي لا يعلق من جسد الصيد شيء تنظر لها الرامي اولها الحناط في النصل بنون فصاد حديثا بالسهم هل ترى فيه شيئا من اثر الدماء او نحوه فلا ترى فيه شيئا منه وتنظر في القدح بكسر القاف وسكون الدال وحاء مهملتين خشب السهم او ما بين الریش والسهم هل ترى شرا فلا ترى فيه ايضا شيئا منه وتنظر بعد ذلك في الریش الذي على السهم لعلك ترى فيه شيئا فلا ترى فيه شيئا ايضا وتتمارى بفتح اى تشاك في الفوق بضم الفاء هو موضع الوتر من السهم اى تشاك هل ملق به شيء من الدم وفي رواية ينظر ويتأثر بالثقة اي الرامي قال البيهقي اجمع العلماء على ان المراد بهذا الحديث الخواص الذين قاتلهم طائفة من بني عبد الله بن عمر مكث على سورة البقرة ثمانين سنين يتعلمها وذلك ليس لبطح حفظه معاذ الله بل لانه كان يتعلم فرائضها واحكامها وما يتعلق بها وقال السيوطي في الدار الخليل في رواية ما لك والبيهقي في شعب الازيمان عن ابن عمر قال تعلم عشر البقرة في ثنتي عشرة سنة فلما ختمها فخرجوا **له قول** ما جاء في سجود القرآن قال الزرقاني مؤسنة او خضيلة قولان مشهوران وعندهما شاذية سنة مؤكدة وقال الخفعية واجب لقوله تعالى والحمد لله وقوله عز اسمه وامهد واقرب ومطهر للبر للوجوب وقال ابن قدامة في المغني ابن سجود الثلاثة سنة مؤكدة وليس بواجب عندنا ما صا لك ولا وراعي واليا في (البقرة على ص ١٩١)

ثم احاد يث سجود المفصل في الموطأ المعربا وقال في تراجم البخاري ان السجود عند مالك اربعة عشر سجدة والثالثة في المفصل غير مؤكدة عنده والبواقي مؤكدة ولذا اشتهر عند الناس ان السجرات عنده احدى عشر سجدة والخمسة والثالثة ذهابا الى انها اربع عشر سجدة الا انها اختلفوا في الموضوعين الاول السجدة الثانية من الحجج وتقدم الكلام على ذلك فقال بها الامام احمد والثالثة المشهورة ولم يقل بها الامام مالك وابوصحيفة والثالثة في سجدة حتى لم يقل بها الامام الشافعي والامام احمد في المشهورة والرابعة الثانية عنه وهو قول الامام ابي حنيفة ومالك انها من العزائم وبه قال الحسن والثوري واسحق لم يثبت عن ابن عباس وروى عن غيره روايته وعثمان انهم كانوا يسجدون فيها وروى ابو داود
 عليه وسلم سجدة فيها وحديث الى الدرداء يدل على انه سجد فيها كذا في المعنى قال العيني لا خلاف
 ١٩٢ بين الحنفية والشافعية في ان من فيها

قرأها يوم الجمعة الاخرى فمهيأ الناس للسجود فقال عمر على رسولكم ان الله لم يكتبها علينا الا ان نشاء فلم يسجد ومنعهم ان يسجدوا وقال مالك ليس العمل على ان ينزل الامام اذ قرأ السجدة على المنبر فيسجد قال يحيى قال مالك الامر عندنا ان عزائم سجود القرآن احدى عشرة سجدة ليس في المفصل منها شيء قال مالك ولا ينبغي لاحد ان يقرأ من سجود القرآن شيئا بعد صلوة الصبح ولا بعد صلوة العصر وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن الصلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وعن الصلوة بعد العصر حتى تغرب الشمس والسجدة من الصلوة فلا ينبغي لاحد ان يقرأ سجدة في تينك الساعتين ويسئل مالك عن قرأ سجدة وامرأة حائض تسمع هل لها ان تسجد قال مالك لا يسجد لرجل ولا المرأة الا وهما طاهران

وعليه جرى الشرح قال الباقى واجاب القاضي ابو محمد عاروى من الاحاد بث العاصم في سجود النبي صلى الله عليه وسلم في المفصل وانما يمتنع ان يكون من العزائم وبين انها ليست من العزائم خبر ابن عباس وزيد بن ثابت تركه عليه السلام السجود فيها بالمدينة فخطه هذا يكون القرآن ثلاثة اجزاء منه ما لا بد من السجود فيه وهي عزائم السجود ومنه ما لا يجوز السجود فيه جملة على معنى سجود التلاوة ومنه ما خيف فيه وهي المواضع المتكلم فيها الخ وقال شيخنا الدهلوي في المصنف انه ما مالك انها ليست من العزائم ولا يمكن ان يقرأ بقوله نفى لا تحجاب وقد روي

له قوله ليس العمل على ان ينزل الامام عن المنبر اذ قرأ السجدة على المنبر فيسجد وقال الشافعي لا بأس بذلك ويحتمل قول مالك انه لا يلزمه التناول قاله ابن عبد البر كذا في الزقاني وفي الدلائل من فروع الحنفية ولولا على المنبر سجد وسجد السامعون الخ وكذا في الباقى وغير ذلك
 له قوله قال مالك الامر عندنا ان عزائم سجود القرآن قال الزقاني بناء على ان بعض المتقدمين أكد من بعض احدى عشرة سجدة منها اولى الحجج ليس في المفصل منها شيء من هذه السجرات شيء احتلفت تغلة المذهب في بيان مسلك الامام مالك وظاهر لوطا ان المؤكد منها احدى عشرة والبواقي غير مؤكدة

سجدة تفعل وهو ايضا مذاهب سفيان وابن المبارك واحمد واسحق غير ان الخلاف في كونها من العزائم اولا فاستند الشافعي ليست من العزائم وانما هو سجدة شكر تستحب في غير الصلوة وتقوم فيها في الاصح وهذا هو المنصوص عنه وبه قطع جمهور الشافعية وعند ابي حنيفة واصحابه هو من العزائم وبه قال ابن شريم وابواسحق المروزي اجماع الشافعية ومن معه لم يثبت عن ابن عباس عند البخاري وغيره قال ليس من عزائم السجود وقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يسجد فيها ولا بن عباس روى حديث اخر في سجدة في حق اخرجه النسائي من رواية عمر بن ابي ذر عن ابيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد في حق فقال سجد هاد او ه عليه السلام نوبة وسجد شكرا وله حديث اخر اخرجه البخاري في التفسير والنسائي في الكبرى ولفظ البخاري بسند عن جاهد انه سأل ابن عباس روى في حق سجدة فقال نعم ثم تلا وهبنا الى قوله فبعد اجماع ائمة ثم قال هو منهم زاد يزيد بن هارون و محمد بن عبيد وسهل بن يوسف عن العوام عن جاهد قلت لابن عباس فقال نبيكم ممن امر ان يقتدى بهم قال العيني هذا كله حجة لنا والعمل بفعله النبي صلى الله عليه وسلم اولى من العمل بقول ابن عباس وكونها نوبة لا ينافي كونها غزمية وسجدة توبة ونسجد ها شكرا لما انعم الله على امة عليه السلام بالفرقان والوعد بالزلفى وحسن ما ب
 له قوله قال مالك ولا ينبغي لاحد ان يقرأ من سجود القرآن شيئا فيسجد بعد صلوة الصبح ولا بعد صلوة العصر قال الزقاني فان طوي متعلق بمقدار الخ قلت هذا الشرع بعيد من العلامة الزقاني لانه ما ملكي ومسلكت المالكية ترك القرلة في ذينك الوقتين نعم هذا الشرع يوافق الحنفية في عدم جواز السجدة في وقت الشروق والغروب لانه يقرأ الفجر عذمه ولا يسجد بل يقضيها كما سيأتي مفصلا وذلك اى دليل ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن الصلوة بعد صلوة الصبح حتى تطلع الشمس وكذا نهى عن الصلوة بعد صلوة العصر حتى تغرب الشمس والسجدة معدودة من الصلوة في الاحكام فلا ينبغي لاحد ان يقرأ سجدة في تينك الساعتين كما لا يجوز ان يصلي فيها هكذا في الموطأ وهو المشهور في فروع المالكية بخلاف رواية المدونة قال الباقى وهذا كما قال الامام في الموطأ لان سجدة التلاوة لما كانت صلوة وجب ان يكون لها وقت كما شر الصلوة واختلف قول مالك في وقتها فقال في الموطأ لا يقرأ بها بعد الصبح الى طلوع الشمس ولا بعد الصبح الى غروب الشمس وهذا يقتضي المنع من السجود في ذلك الوقت وللمنع من قراتها بعد ترك السجود لانه لا خلاف في جواز قراءة القرآن في ذلك الوقت واما عندنا الحنفية فينبغي ان لا يقرأوا السجدة بل يقرأها ويستحب اداء السجدة في غير الاوقات الثلاثة المذكورة حتى الدار المتكررة ترك اية وقراءة باقي السجدة لان فيه قطع نظم القرآن وتغيير تأليفه واتباع النظر والتأليف ما مريبه بلا ثم ومنه ان الكراهة تحريمية وايضا في موضع اخر ذكر تحريمها صلوة مطلقا وبيان تلاوة مع شروق واستوار وغروب الاعصر يومه وينتقد نفل يشروع فيها ولا ينعقد الغرض وسجدة تلاوة تليت في وقت كامل فلا يتأذى ناقضا ولو وجبت فيها لم يكون فعلها تحريما قال ابن عابدين افاد ثبوت الكراهة التنزيهية وكرة نفل بعد صلوة فجر وصلاة السجدة تلاوة الخ مخصوصا له قوله ويسئل بهنام الجوهري مالك عن قرأ سجدة وامرأة حائض تسمع هل لها ان تسجد قال الامام مالك لا يسجد لرجل ولا المرأة الا وهما طاهران طهارة كاملة من الوضوء والغسل قال الباقى وهذا كما قال لان سجود التلاوة صلوة فكان من شرطها الطهارة كما شر الصلوات ولما كانت الحائض غديطا هرة لم يكن من حكمها السجود اذ اكان تعين ذلك

على من كان طاهرا الخ وحكى ابن عبد البر على ذلك الاجماع
 * * * * *

له قوله عن امرأة قرأت سورة وفي المصنوعة بسجدة ورجل جالس معها يسمع السجدة منها عليه جهرة الاستنفاها على رجل على الرجل ان يسجد معها اذا سمعت من قال الامام مالك في جواب ذلك السؤال ليس عليه اي على الرجل ان يسجد معها ووجه ذلك انها انما تجب السجدة وطأ هرة وجوب السجدة ويمكن تأويله على القول المشهور به تسنن كما فعله الزرقاني على القولين يكون مع الرجل يأتمون به وفي النسخ المصرية بلفظ فيأتمون بزيادة الفاء في اوله الى لا يجلس السجود الا اذا كان القاري من يعظم الامامة والمرأة ليست بصاحبة للامامة للرجل فاذا كان القاري صاحب الامامة فيقرأ السجدة فيسجدون معه والاصل في ذلك انه ليس ممن يلفظ المأخوذ والابن وضاح يسمع ذلك كما في الانوار ان سنة السجود على السامع مقيد بثلاثة شروط عند اما لكية فقال ويشترط في السجود ان يقصد سماع القاري فاذا لم يقصد سماعه فلا تسن له وتسن للقاري فقط ويشترط ان يكون القاري والمستقيم مستكملا شروط صحة الصلوة والثالث ان لا يجلس القاري ليمسح الناس حسن قرائته فان جلس لذلك فلا يسجد المستمع له وان كان هو يسجد الخ قال ابن رشد في البداية اجمعوا على ان الحكم يتوجه على القاري في صلوة كان او في غير صلوة واختلفوا في السامع هل عليه سجود ام لا فقال ابو حنيفة عليه السجود ولم يفرق بين الرجل والمرأة وقال مالك ليسجد السامع بشرطين احدهما اذا كان قد علم السجدة والقارئ والاخر ان يكون القاري يسجد وهو مع هذا ممن يعظم ان يكون اماما للسامع ودواين القاسم عن مالك انه ليسجد السامع وان كان القاري من لا يعظم الامامة اذا جلس اليه وفي البرهان وعلماؤنا والشافعي لم يشترطوا ذكره التالي ولا يكفيه بسجود السامع وشروطها مالك لقوله صلى الله عليه وسلم لئن كان عندك لم يسجد كنت اماما لو سمعت تسجد فامعك ولما ينبغي ان لا يرفع السامعون رؤسهم قبل رفع القارئ اذا سجد وامعه والمرأة وغير المكلف لا يعظم امامة قلنا المراد منه كنت حقيقا ان تسجد قبلنا لا حقيقة الامامة الا ترى ان المتوفى ليسجد لتأدية الحديث مع انه لا يعظم اماما له في الحال قلت ومستدل الحنفية بالشاذفية عموم ما ورد من السجدة على السامع وما روي من السجود لا تقوم به حجة عندهم ويؤيد الحنفية قوله عزاسمه واذا قرأ عليهم القرآن الآية فانه علق الحكم بالقرأة عليهم اعم من انهم استمعوا ام لا وحل العيني عن ابراهيم وناظم وسعيد بن جبير اعم قالوا من سمع السجدة فعليه ان يسجد وعن ابراهيم يسجد معهم اذا سمع ١٢ **له قوله** يقرأ قل هو الله احد ولفظ الدارقطني عن مالك ان لا يجازي يقوم بالليل فما يقرأ الا بقل هو الله احد يروى ما لا يلفظ غيرهما او لما يروى من فضلهما ويركعها قاله ابو عمر فلما اجمعوا الظاهر ان قائله ابو سعيد الخدري عن ابي ذر ان في النسخ المصرية والزرقاني واما في النسخ الهندية جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر ذلك الذي سمعه في الليل له صلى الله

قال يحيى وسئل مالك عن امرأة قرأت سجدة ورجل معها
 يسمع اعليه ان يسجد معها قال مالك ليس عليه ان يسجد معها انما تجب السجدة على القوم يكونون مع الرجل يأتمون به فيقرأ السجدة فيسجدون معه وليس على من سمع سجدة من انسان يقرأها ليس له بامام ان يسجد تلك السجدة ما جاء في قراءة قل هو الله احد وتبارك الذي بيده الملك مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن ابي صعصعة عن ابيه عن ابي سعيد الخدري انه سمع رجلا يقرأ قل هو الله احد يرددوها فلما اصبحت جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له وكان الرجل يتفلقها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده انها لتعدل ثلث القرآن مالك عن عبيد الله بن عبد الرحمن عن عبيد بن حنين مولى ال زيد بن الخطاب انه قال سمعت ابا هريرة يقول قبلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمع رجلا يقرأ قل هو الله احد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وجبت فساأته ما ذا يا رسول الله قال الجنة قال ابو هريرة فاردت ان اذهب الى الرجل فابشره ثم فرقت ان يفتوتني الغداء مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاثرت الغداء ثم ذهبت الى الرجل فوجدته قد ذهب

م الباسي ولا يعرف ذلك في كلام العرب انما الغدا هو يؤكل بالغدا وكان ابو هريرة يترجم رسول الله صلى الله عليه وسلم لشبه بطنه فكان يتغذى معه ويتحشى مخاف ان يراه الى الرجل يبشره ان يغيب عن الغداء فيفتوته الخ فاثرت الغداء الصلوة على راي ابن وضاح والطعام عند الباسي ونبه الزرقاني ليس في الهندية مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لثلاث الخ من عن الصادقة لحدثنا وجود ما اتفقوا عليه

عليه وسلم وكان يشد النون او بالتخفيف فعل ما ض الرجل بالنصب او الرفع والغادي وهو ابو سعيد يتقاله بشرا لا اعم اي يعتمد انها قليلة في العمل لا التفتيش وفي رواية يقلها وفي اخرى يستقلها قال الباسي يحتمل ان يكون الغادي هو الرجل لقاري فذكر له صلى الله عليه وسلم انه يسجد بقل هو الله احد وكان يراها قليلا ويتأسف اذا لا يحسن غيرها ليمتد به ويحتمل ان يكون الغادي ابو سعيد الخدري من رواية الدارقطني ان لا يجازي يقوم بالليل الحديث ويؤيد الاحتمال الثاني ما في رواية للقاري عن ابي سعيد الخدري ان اخى قتادة بن النعمان ان رجلا قام في زمن النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ من الصلوة هو الله احد لا يزيد عليها فلما اصبحت اتى الرجل النبي صلى الله عليه وسلم فحواه اللهم الا ان يقال ان هذا قصة اخرى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذى يروا القسم نفسي بيده قسم على معنى التأكيد وصديق الخبر انها اي سورة الاخلاص لتعدل ثلث القرآن اختلفت المشايخ في معنى كونها ثلث القرآن على اقول قال الباسي يحتمل ان يريد ان للقاري بها من الاجرة للقاري بثلث القرآن ويحتمل ان يريد بذلك لمن لا يحسن غيرها ومنعه من تعلمها عند رويته ان اجروا مع التخفيف بعد ثلث القرآن بغیر تخفيف ويحتمل ان اجروا لذلك القارئ على صفة ما من الخشوع والتفكير والتدبر وحضار الفهم مثل جر من قرأ الثلث على غير هذه الصفة والله يضاه عفو لمن يشاء الخ وقيل هذا باعتبار المعاني ١٣ **له قوله** يقول اقبلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمع صلى الله عليه وسلم رجلا لم يسم يقرأ في الصلوة واخبرها قل هو الله احد اي التوبة بها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وجبت فساأته صلى الله عليه وسلم ما ذا اوجب يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم وجبت الجنة قال الباسي يحتمل ان يريد بذلك تنبيه ابي هريرة ومن كان معه على كثرة فضلها وكثرة الثواب لقاريا قال ابو هريرة في فاردت ان اذهب الى الرجل الى القاري فابشره بالجنة والاشارة العظيمة ثلثه بكمه الرام اي غفت ان يفتوتني الغداء بينين الجنة فذل مهلة من واما رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن وضاح الغداء ههنا صلوة الغداء قال

يريد أنه يكون كرامة له كقوله تعالى ان الحسنات يذّكرها
على الماء عند هيئانه قال تعالى والمزبد في ذهاب جناء قال
المذكورة في مقابلة التليل فيجاء قوله ولم يأت احد او
ما جعل مع ذلك من عتق الرقاب قد يزين على فضل التسبيح
الشارف لفضل هذا الحق بقدر الخطايا عموماً بعد حصراً عند
حديث الفضل المذكور التليل وانه افضل ما قاله هو والشيخ
الفضل الواردة انما هي لاهل الشرف في الدين والكمال
التيك دين الله وحرمانه ان يلتحق بالمطهرين الا قدسيت
مختصراً **قوله** من سجد من سجدة قال سبحانه الله وبرحمته
قوله في حديث كعب بن عجرة عند مسلم ومكتوبة فجلسوا المطلقة
على نظرو وقال ايضا متنى الحديث ان الذكر المأكور يقال عر
بما ورد ايضا بعد الصلاة كاية الكرسي فلا يضر قاته الزرقاني
بالايراد واختاره الكمال قال المحقق ان ارد بالكرامة التا

اللافتة عن صفته (١٩٣) فإذا أراد عليه من جنسه كيف تكون الزيادة من زيادة ذلك الشراب بعد حصوله الموكب قال الله أكبر ثلاثاً وثلاثين وحمداً لله ثلاثين واختلعت الروايات في ترتيب ذكر هذه الثلاث وفيه دليل على أن ترتيبها فيها ويصريح بذلك حديث مسلم وغيره أحبا لنظام الله أكبر سبعاً الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر لا يضره يا من بدأت ثم قال القاري اعلنان في كل من تلك الكلمات الثلاثة روايات مختلفة فورد التفسير ثلاثاً وثلاثين وحمداً وعشرين واحداً عشرة وعشرة وثلاثاً وسبعين ومائة وورد التوحيد ثلاثاً وثلاثين وخمساً وعشرين واحداً عشرة وعشرة وثلاثاً وسبعين ومائة وورد التهنيت عشرة وخمساً وعشرين ومائة قال القاري وكل ذلك حسن وما زاد فهو أحب إلى الله تعالى وجمع البغوي بأنه يحتمل ورود ذلك في أوقات متعددة وإن يكون على سبيل التخيير أو يفرق بما عرفت

الحاشية المتعلقة بصفحة هذا: —

الصالحات المذكورة في قوله تعالى والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً سميت بذلك لأنه تعالى قالها بالالف في الزائلات في قوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا أنها قول العبد من ذكره في الله أكبر وسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله ولا حول ولا قوة الا بالله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال الشيخ اخرج سيد من منبره واحمد وابويصل وابن جرير وابن أبي حاتم وابن حبان والحاكم وصححه وابن مردويه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال استكثروا من الباقيات الصالحات قيل وما هن يا رسول الله قال التكبير والتهليل والتسبيح والتحميد والاحول ولا قوة الا بالله **سنة قوله** الاحرف تنبيه على أنكم بمنزلة ما لكم أي فضلها لكم وأرفعها في درجاتكم أي من أرفعكم في الجنة وأزكاها أي أطهرها وأما ما عطف عليكم أي ربكم قال العهد الملك بأنهم معروف وبالفتح وكقوله أمير ومالك ذو الملك وخير بالخفض لكم من أعطاهم في رواية من أنفق الذهب والورق بكسر الراء الفضة ويسكن وخير لكم بالخفض ايضاً من أن تلقوا عدوكم وكما في الكفارة ففرضوا أعناقهم أي أعناق بعضهم ويضربون أعناقكم أي تقتلهم ويقتلوك يعني خير لكم من هذا المال الذي في سبيل الله قالوا بل وفي رواية ابن ماجة قالوا وما ذلك يا رسول الله قال ذكر الله تعالى فإن سائر العبادات من الانفاق والجهاد وسائر وسائل ومساكن يتقرب بها إلى الله تعالى والذكر هو المقصود الاسنى وأما لا اله الا الله وهي الكلمة العليا والقلب الذي تدور عليه راسي الاسلام والجامعة التي بني عليها أركانها على شعب الإيمان بل هي الكل ما ليس فيه قوة ولذا أشرها الصالحون على جميع الأركان فيها من الخواص التي لا تعرف الا بالوجدان والذوق قال الحافظ المراد بالذكر ههنا الذكر التام كما هو مع الذكر اللسان والقلب بالشكر واستحضار عظمة الرب وهذا لا يعد له شيئاً بفضل الجهاد وغيره إنما هو بالنسبة إلى ذكر اللسان المجرد وبسط القاري الكلام على المراد من الذكر الشامل للقلبي واللساني ولا أفضل من الذكر كما هو مقتضى قطع النفس إلى الجاهلوت ولا سيما في نفوس ذكية لا تحتاج إلى الرياضات وإنما تحتاج إلى مداومة التوجه الخ **سنة قوله** ما عمل ابن آدم من عمل المجتهد أفضل تقصير من الخيافة ليعن عذاب الله من ذكر الله قال ابن عبد البر فضل الذكر كثر في الأبيط بها كتاب وحديث بقوله تعالى إن الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر وذكر الله أكبر الآية **سنة قوله** أنه قال كنا يوماً من الأيام نعمل وراء رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب كما في رواية النسائي فلما رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه من الركعة أي من الركوع وقال سمع الله لمن حمده قال رجل هو رقعة الراوي جزمه ابن بشكوال لرواية النسائي من وجه آخر عن رقعة صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم فغطست فقلت الحمد لله الحديث ونوزع لاختلاف سياق السبب والقصة وأوجب بأنه لا تعارض فيمكن وقوع العطاس عند رفع رأسه صلى الله عليه وسلم وإبهم نفسه لقصد إخراج عمل أو شيء بعض الروايات أنه قاله الزرقاني تبعاً للحافظ وهذا هو الوجه العيني وهكذا جميع بين التعارض وتبهم جميع من شراح الحديث كالشيخ في التفسير وابن رسلان وقال القسطلاني هو رقعة بن رافع قال في المنهاج هل هو راوي الحديث أو غيره يحتاج إلى تحرير قلت جزم الحافظ بأنه راوي الحديث ونقل البرماوي عن ابن ماجة أنه جزمه في الحديث فان الحكم جعله معاذ بن رقعة فوهم في ذلك الخ ورواه صلى الله عليه وسلم ربنا ويرضى قوله مبارك عليه الظاهر أنه تأكيد وقيل الأول بمعنى الزيادة والثاني بمعنى البقاء قاله الحافظ **سنة قوله** فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الصلوة قال من المنكر في الصلوة كما في رواية رقعة عن الترمذي والنسائي أنهما يأخذان كسرة لوز يعني قبل هذا ولا يستعمل الا في قرب قال الرجل ناياً رسول الله زاد في رواية رقعة فلم يتكلم أحد ثم قالها الثانية فلم يتكلم أحد ثم قالها الثالثة فقال رقعة بن رافع بن غفران ناياً رسول الله الحديث هكذا أخرجه الترمذي والنسائي قال الحافظ في الاصابة لعل سمع الله ما رافع أوجده غفر الله له ويحتمل أن يكون هذا فيه فيؤيد من قال بتثنية القصة فقام

مالك عن عمارة بن صياد عن سعيد بن المسيب أنه سمع يقول في الباقيات الصالحات أنها قول العبد الله أكبر وسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله ولا حول ولا قوة الا بالله مالك عن زياد بن أبي زياد قال قال ابو الدرداء الأختبركم بخير أعمالكم لكم وارفعها في درجاتكم وازكاها عند مليكم وخير لكم من أعطاء الذهب والورق وخير لكم من أن تلقوا عدوكم فاضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم قالوا بل قال ذكر الله تعالى قال زياد بن أبي زياد وقال ابو عبد الرحمن معاذ بن جبل ما عمل ابن آدم من عمل أنجي له من عذاب الله من ذكر الله مالك عن نعيم بن عبد الله المجهري عن علي بن يحيى الزرقاني عن أبيه عن رقعة بن رافع أنه قال كنا يوماً نصلي وراء رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه من الركعة وقال سمع الله لمن حمده قال رجل وراء ربنا ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من المتكلم أنفاً فقال الرجل أنا يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يبتدرونهم أيهم يكتبهوا

<p>ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد رأيت بضعة والضم من ثلاثة إلى تسع والمراد هناك ثلاثة وثلاثين موافقة لعدد حروفه وهي ثلاثة وثلاثون حرفاً ويشكل على زيادة النسائي وفرد وجه الحافظ وغيره</p>	<p>بأن المراد الثناء الزائد على المعتاد وهو حمد طيباً مباركاً فيه كما يجب ربنا ويرضى دون لفظ مباركاً عليه فإنه للتأكيد ووقع في رواية مسلم عن انس أثنى عشر ملكاً وللطبراني عن أبي اليوب ثلاثة عشر وهي مطابق للبقية على ما</p>
--	--

المداد مائة التوجه الخ **سنة قوله** ما عمل ابن آدم من عمل المجتهد أفضل تقصير من الخيافة ليعن عذاب الله من ذكر الله قال ابن عبد البر فضل الذكر كثر في الأبيط بها كتاب وحديث بقوله تعالى إن الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر وذكر الله أكبر الآية **سنة قوله** أنه قال كنا يوماً من الأيام نعمل وراء رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب كما في رواية النسائي فلما رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه من الركعة أي من الركوع وقال سمع الله لمن حمده قال رجل هو رقعة الراوي جزمه ابن بشكوال لرواية النسائي من وجه آخر عن رقعة صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم فغطست فقلت الحمد لله الحديث ونوزع لاختلاف سياق السبب والقصة وأوجب بأنه لا تعارض فيمكن وقوع العطاس عند رفع رأسه صلى الله عليه وسلم وإبهم نفسه لقصد إخراج عمل أو شيء بعض الروايات أنه قاله الزرقاني تبعاً للحافظ وهذا هو الوجه العيني وهكذا جميع بين التعارض وتبهم جميع من شراح الحديث كالشيخ في التفسير وابن رسلان وقال القسطلاني هو رقعة بن رافع قال في المنهاج هل هو راوي الحديث أو غيره يحتاج إلى تحرير قلت جزم الحافظ بأنه راوي الحديث ونقل البرماوي عن ابن ماجة أنه جزمه في الحديث فان الحكم جعله معاذ بن رقعة فوهم في ذلك الخ ورواه صلى الله عليه وسلم ربنا ويرضى قوله مبارك عليه الظاهر أنه تأكيد وقيل الأول بمعنى الزيادة والثاني بمعنى البقاء قاله الحافظ **سنة قوله** فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الصلوة قال من المنكر في الصلوة كما في رواية رقعة عن الترمذي والنسائي أنهما يأخذان كسرة لوز يعني قبل هذا ولا يستعمل الا في قرب قال الرجل ناياً رسول الله زاد في رواية رقعة فلم يتكلم أحد ثم قالها الثانية فلم يتكلم أحد ثم قالها الثالثة فقال رقعة بن رافع بن غفران ناياً رسول الله الحديث هكذا أخرجه الترمذي والنسائي قال الحافظ في الاصابة لعل سمع الله ما رافع أوجده غفر الله له ويحتمل أن يكون هذا فيه فيؤيد من قال بتثنية القصة فقام

التي عن ١٢٥) لعدد الكلمات على رواية مبارك عليه ملكا غير الحفظ على لفظا هريزاد عن أبي سارعون الى الكلمات المذكورة ايم بالرفع على
 الاجتهاد وقيل بالنصب على تقدير الفعل يكتبون ولفظ رواية رفاعه ايم يصعد بها اول بالضم على البناء والنصب على الحال قال البايعي قول المعقل
 انما وان كان غيره لم يخل من الكلام في ذلك الوقت لما علم انه المراد لانه اختص بكنهه غير معهود وروى عن مالك انه لم ير العمل على ذلك وكبره انقول
 المصلي ووجه ذلك لمن يخذلها من الاقوال المشروعة كالكتكبير وصمغ الله من حمدا ١٢٣ الحاشية المتعلقة بصحة هذا قوله
 ما جاء في الدعاء قال القاري هو طلب الادنى بالقول من الاصل شيئا من جهة الاستكنا قال
 الزوي اجمع اهل الفتاوى في الامصار
 على استقباب الدعاء وذهب طائفة من الزهاد الى ان تركه افضل استسلاما وقال جماعة ان ١٩٦
 دعاء المسلمين فحسن وان خص نفسه

**ما جاء في الدعاء مالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي
 هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لكل نبي دعوة
 يدعوبها فاريد ان اختي دعوتي شفاعتي لامي في الآخرة
 مالك عن يحيى بن سعيد انه بلغه ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان يدعوفيقول اللهم فائق الاصباح و
 جاء على الليل سكتا والشمس والقمر حسبا ناقض عني
 الدين واغني من الفقر وامتنعني بسبعي وبصري وقوتي في
 سبيلك مالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقل حدكما اذا دعا
 اللهم اغفر لي ان شئت اللهم ارحمني ان شئت ليحرم المسئلة
 فانه لا مكره له مالك عن ابن شهاب عن ابي عبيد مولى
 ابن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم**

فلا وقيل ان وجد باعثا للدعاء استحب والا فلا ودليل
 الفقهاء على طواهر القرآن والسنة والاحبار الواردة عن
 الانبياء وصلوات الله عليهم اجمعين الخ قلت بل هو من
 افضل العبادات واشرف الطاعات امر الله تعالى به
 عباده فسلوا كرمنا وتفضل بالاجابة فقال ادعوني
 استجب لكم ان الذين يستكبرون عن عبادتي الآية
 والوعيد على احد القاسرين ترك الدعاء استكبارا و
 روى مرفوعا من لم يدع الله غضب عليه وفي الحديث
 القدسي اما التي بيني وبينك فمنك الدعاء وطرا لاجابة
 وقد ورد الدعاء في العيادة وليس شئ اكرم على الله من
 الدعاء ومن فهم له باب الدعاء ففتح له ابواب
 الرحمة وان الدعاء ينفع ما نزل وما لم ينزل ولا يرد
 القضاء الا الدعاء فعليك بالدعاء والدعاء سلاح
 المؤمن كها في جميع الفوائد ١٢٤ **سلكه قوله** ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال لكل نبي دعوة يدعوبها
 مستجابة مقطوعة فيها بالاجابة وما عداها على رجا
 الاجابة او دعوة عامة مستجابة في امته اما بالاهلاك
 واما بالانقاذ وقيل دعوة تخصه لدنيا او لنفسه فاريد
 ان اختي بسكون الحاء المعجمة وفهم المثناة الفوقية فكسر

ص شئت زاد في رواية للبخاري اللهم ارحمني
 ان شئت قال المحفوظ وهذه كلها امثلة
له قوله ليحرم المسئلة قال الدارقطني
 ويبلغ قلت كانه تعالى يحب المحلين في الدعاء
 ابن بطال ينبغي للداعي ان يجتهد في الدعاء
 ويكون على رجاء الاجابة ولا يقنط من الرحمة
 فانه يدعوك كرميا قال المحفوظ بدو
 تروى من عزمت على الشئ اذا صممت على
 فعله وقيل عزم المسئلة ليحرم بها من
 غير ضعف في الطلب وقيل هو حسن الظن
 بالله تعالى في الاجابة قال ابن
 عينة لا يمنع احدا
 الدعاء عما يعلم

في نفسه من التفسير فانه تعالى
 اجاب دعاء شريكه ابليل اذ قال
 رب انظرني الى يوم يبعثون وفي التفسير
 عن ابي هريرة مرفوعا دعاء الله وانتم
 موقنون بالاجابة واعلموا ان الله لا
 يستجيب الدعاء من قلب غافل
 لا والله تعالى لا مكره بكسر الهم
 له تعالى شئ وفي رواية للبخاري لا
 مستكبر له وهذا بمعنى يعني لا يقدر
 احد ان يصعجه على فعل امر
 متركة فيفعل ما يشاء و
 يحكموا يريد انه على
 كل شئ قدير

الموحدة فتمت اى ادخروا رواية مسلم الى اختيبت
 دعوتي المنطوق باجابته وفي رواية للبخاري فجعلت
 دعوتي شفاعتي اى في جهة الشفاعه او حال كونها شفاعه
 لا متى في الآخرة في اهم اوقات حاجتهم ففيه كمال شفقه
 صلى الله عليه وسلم على امته وغاية رافته بهم جزا
 الله عنا وعن سائر المسلمين افضل ما جزى نبيا عن
 امته اللهم صل على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله
 وصحبه وسلم كما تحب وتؤمن **سلكه قوله** ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان يدعوفيقول اللهم فائق الاصباح
 الدعاء فيقول اللهم فائق الاصباح قال البايعي دعاء الله
 بما وصف به نفسه في قوله فائق الاصباح الآية ومعنى
 فائق الاصباح الذي خلقه وابتداه واظهره وجاء على
 الليل سكتا اى يسكن فيه قال البايعي المجعل في كلام
 العرب على معنيين احد ما معنى الخلق كقوله تعالى جعل

الظلمات والنور واذ اتدنى الى مفعولين فقد يكون بمعنى الحكم والتسمية كقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن انا اى موهوم وصفرهم
 بانهم انا ث وقد يكون بمعنى الخلق كقولهم الحمد لله الذي جعلني مسلما اى خلقني مسلما فقوله تعالى جعل الليل سكنا يحتمل لوجهين والشمس والقمر
 حسبا انا قاله الراغب الحسب استمال العدد يقال حسبت احسب حسبا وحسبا انا قال ابن عبد البر اى حسبا بايعى بحساب معلوم وقد يكون بحساب
 كسهاب وشهباين قال البايعي يعني بحسب بهما الايام والشهور والاعوام قال تعالى الذي جعل الشمس منيا والقمر نورا وقد رآ منازل لتعلموا عدد
 السنين والحساب الخ **سلكه قوله** اقض عني الدين قال ابن عبد البر الاظهر ديون الناس ويدخل فيه ديون الله تعالى ففي الحديث دين الله احق ان
 يقضى واغني من الفقر والمراد منه ما لا يدرك معه القوت فقد قال اللهم اجعل رزق ابي محمد قوتا وفي اخرى كفا للشيعين والقرمذي وصل هذا
 فلا اشكال بروايات فضل الفقر وكان صلى الله عليه وسلم يستعين من فتنة الغنى والفقر فالمطلوب القصد بينهما وهو الكفاف وامتنعني اى
 اجعلني منتفعا قال الراغب المتناع امتناع تمتد الوقت يقال متنع الله بكذا وامتنع بسعيه الذكر وغيره ويعزى لما فيه من
 رؤية نعم الله وامتنع بقوتي بالمشناة الفوقية قبل الباء ويرى وقوتى بنون بدل اللغوية بصيغة الامر قال ابن عبد البر الاول اكثر عند الرواة في
 سبيلك قال البايعي يحتمل ان يريد به الجهاد ويحتمل ان يريد به سائر اعمال البر من تبليغ الرسالة وغيرها فان ذلك كله في سبيل الله تعالى ١٢٥
سلكه قوله قال لا يقل بعيفة النوى احدكم اذا دعاه ان طلب من الله شيئا اللهم اغفر لي ان شئت قال البايعي معناه لا يشترط مشيئة باللفظ
 فان ذلك امر معلوم يتيقن انه لا يغير الا ان يشاء ولا يصح غير هذا فلا معنى لاشتراط المشيئة لانها انما تشترط ليقين يصح منه ان يفعل ذلك وان
 يشاء بالاكرام وغيره ما تنزه الله سبحانه عنه وقد بين ذلك صلى الله عليه وسلم في اخر الحديث بقوله فانه لا مكره له الخ اللهم ارحمني ان م

م عن الجمعية والتحيز اهتمت عليه النزول على معنى الانتقال من موضع الى موضع اخفض منه الخ فالعلماء في ذلك على قسمين الاول المفوضة قال الزرقاني
 قالوا اخصون في العلم يقولون امتنا به كل من عندنا على طريق الشهاد منزولين لله تعالى عن الكيفية والقشبية ونقله اليه يقيم وغيره عن الاشعة الاربعة
 والسفيا نين والحمددين واللبث والاوزاعي وغيرهم وقال البيهقي هو اسلم يدل عليه اتفاقهم على ان التأويل لمعين لا يجب فحينئذ التوقيف على مسلم الخ و
 القسم الثاني المؤولة واختلافوا في تأويله على النجاء متما قال بن العربي ان النزول راجع الى افعاله لا الى ذاته بل ذلك عبارة عن نزول ملكه الذي ينزل بامر
 بذلك او معنوى بمعنى لم يفعل ثم فعل فسي ذلك نزول من مرتبة الى مرتبة يعني انه استعاره بمعنى
 عن مالك رواه اوله بنزول ربه وامره او مثلثته كما يقال فعل الملك كذا اي اتبعه بامر و
 التلطف بالدين والاجابة لله وحكي

قال يستجاب لاحدكم ما لم يعجل فيقول قد دعوت فلم يستجب لي
مالك عن ابن شهاب عن ابي عبد الله الاغم عن ابي سلمة بن
عبد الرحمن عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة الى السماء الدنيا حين يبقى
ثلث الليل الاخر فيقول من يدعوني فاستجب له ومن يسئلي
فاعطيه ومن يستغفرني فاغفر له مالك عن يحيى بن سعيد
عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي ان عائشة ام المؤمنين قالت
كنت نائمة الى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم ففقدته من
الليل فلمسته بيدي فوضعت يدي على قدميه وهو ساجد يقول
اعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وبك منك
لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك

له قوله قال يسحاق بن عمار الجهمي عن ابي
بعض الاشياء لاسد ما ينشأ من الاجابة ووطر
لسلس يسحاق للعبد ما طرف يسحاق ببعض المدعى
مدعى عنه لم يجعل منقش المشاة القسرية والجهم بينهما
بين مسأكة فيقول بالفاء تسع لقوله ما لم يجعل
قد عوت بنا المتكلم فلم يسقط في ضم المشاة
القسرية وفق الجهم قال الناجي قوله يسحاق في حكم
الجم يحتمل معنيين أحدهما ان يكون بمعنى لا خبار
من وجوب وقوم الحياة والثاني الاضمار عن جزم
وقوعها فاذ كانت بمعنى الاخبار عن الوجوب
فلاجابة تكون لاحد الثلاثة اشياء اما ان يجعل ما
سأل فيه واما ان يكفر عنه به واما ان يدخر
فاما اقل دعوت فلم يسقط لي بطل وجوب احد
هذه الثلاثة الاشياء وعرف لدعاء من جميعها
اذا كان بعض جواز الاجابة فالاجابة حينئذ

فانه في رواية وهما منصور بنان وظاهر الحديث يدل على ان النفس لا يتفضل لوضوءه لاستقراره صلى الله عليه وسلم في الصلوة واوله الطهي بان يمكن ان
يقال ان بين اللباس والمهوس كان حائلا واوله الزرقا في الى مسلكه فقال فيه ان النفس بلا الذلة لا يتفضل لوضوءه واحتمال انه كان فوق حائلا
خلاف الاصل والحواس وحواشيد الروايات في هذا اللفظ قوي هكذا وفي المشكوة عن مسلم وهو في المذهب بغير الجيم وكسر الجيم مختلف في ضبطه و
في بعضها في السجدة وفي بعضها قاله القادري يقول وفي رواية ضمته يقول **هو قوله** اعوذ بربنا لك وفي رواية اللهم اني اعوذ بربنا لك من
خطئك اي من فعل يوجب سقوطك على او على متى جمعا فأتك اي بعفوك واتى بالمفعلة المباعدة اي بعفوك الكثير من عقوبتك وفي اضافتها كما كلفنا
ليه ودليل لاهل السنة على جواز اضافة التثنية الى الجيم واستعاذته بعد استعاذته بربنا لا تعال الى من جنة حقوقه ويماقب على حقوق غيره وبك منك
قال عياض ترق من الانواع الى منتهى الامثال مشاهدة للحق وقبلة عن الحق الذي هو محصل المعرفة الذي لا يعبر عنه قول ولا يضبطه وصف فهو محض
للتوحيد وقطع الالفاظ الى غير ذلك لا يصح ثناء عليك قال ابن الاثير لا يابله الواجب في الثناء عليك وقال الراغب لا يحصل ثناء للجيم عنه انه هو نعم
نستعمل شكره وهكذا الى غير نهاية وقيل انحصاء العبد بالحق اي لا اعلى ولا اقدر على انحصاء الجيم للثناءات او لا اقدر على اننيان بفر منه اي بنبعة من بركة
وقال ابن عبد البر ويأتى عن مالك ان معناه وان اجتهدت في الثناء عليك فلن اجمع نعمك ومنك واحسانك انت مبتدأ وخبره كما اثبت ما هو صولة اي
هو صوفة والكافي يجمع المثل على نفسه اي ذاك قال النووي فيه اعتراف بالعجز عن الثناء عليه ولنه لا يندرج على بلوغ حقيقته فوكيل ذلك اليه سبحانه المحيط
بكل شئ جملة وتفصيلا وكما انه لا نهاية للثناء عليه لان الثناء تابع للمشي عليه فكل شئ اتى عليه به وان كثرت اطل وبلغت فيه فقد الله اعظم وسلطانه اعز
سفاته اكثر واكبر وقضه اوسع واسعه وفي الجمع من طهتين عيسى الله بضم العين المهملة ابن كزير في الكافي وكسر الراء المهملة واسكان القحطة وزاي مهملة الخزامي

البر المعروف للمدني من رداءه سلبوا بها، إذ قد عده تاجيها كالنصراني وممن ظنوه لصا عتيقا، وكذا وصلوا إلى الجبال كنيسته، أبا الطارف، وقد رجاها من الإصمعيلى، فقال لها: يا حسين، قد جاءك في الأجزاء كركيزير، نعم، هكذا قال الإصمعيلى.

له قول افضل له ماء معرفه خبره قال الباجي يعني اكثر الذكرك بركة واضطره ثوابا واقربه اجابة ويحتمل ان يريد به الحاجر غا
لان معناه يوم معرفه في حقه يصح وبه يختص وان وصفه اليوم في الجملة يوم معرفه اخر قلت ويحتمل ان يكون الفضل لليوم فيكون بعوم الاكثر
ما فضل ما قلت انا والنبون من قبل ولفظ حديث على كثرة مائ وده ماء الانبياء قبل معرفه لا اله الا الله وحده لا شريك له زاد في حديث ابى
هريرة له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شئ قدير وفي الحديث تغضيل الدماء بعضه على بعض وتغضيل الايام بعضها على
بعض **له قول** كان يعلمهم هذا الماء الا في كما يعلمهم السورة من القرآن تشبيهه في تحفيظ حروفه وترتيب كلماته ومنع
الزيادة والنقص منه والمحافظة عليه قاله الزرقاني يقول اللهم اني اعوذ بك من عذاب **١٩٨** جهنم اى عقوبتها والاضافة مجازية

وما لك عن زياد بن ابى زياد عن طلحة بن عبيد الله بن كزير
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال افضل الدماء ماء
يوم معرفه وافضل ما قلت انا والنبون من قبل لا اله
الا الله وحده لا شريك له **ما لك** عن ابى الزبير المكي
عن طاوس اليماني عن عبد الله بن عباس ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم هذا الماء كما يعلمهم
السورة من القرآن يقول اللهم اني اعوذ بك من عذاب
جهنم واعوذ بك من عذاب القبر واعوذ بك من فتنة
المسيح الدجال واعوذ بك من فتنة المحيا والممات **ما لك**
عن ابى الزبير المكي عن طاوس اليماني عن عبد الله بن عباس
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلوة
من جوف الليل يقول اللهم لك الحمد انت نور السموات و
الارض ولك الحمد انت قيوم السموات والارض ولك الحمد انت
رب السموات والارض ومن فيهن انت الحق وقولك الحق و
وعداك الحق ولقاؤك حق والجنة حق والناحق والساعة حق
اللهم لك اسلمت وبك امنت وعليك توكلت واليك انبت
وبك خاصمت واليك حاكمت فاغفر لي ما قدمت وما اخرت
واسررت واعلنت انت الى لا اله الا انت **ما لك** عن
عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك انه قال جاءنا
عبد الله بن عمر في بنى معوية وهي قرية من قرى الانصار
فقال هل تدرون اين صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من

او من اضافة المطروف الى طرفه واعوذ بك من عذاب
القبر من اضافة الطرف او الاضافة بتقدير برفى اى
عذاب في القبر واعوذ بك من فتنة اى امتحان و
اختبار المسيح بفهم الميم وخفة السين المكسورة و
حذاء مهلة وصحف من اعجمها يطلق على الدجال وعلى
عيسى عليه السلام لكن يطلق على الاول مقيد بالذل
الدجال لما كان اللفظ المسيح مشتركاً كما عرفت قيده
بالدجال لانه المراد ههنا **له قول** واعوذ بك
من فتنة الحيا وفتنة الممات اختلف في تفسيرها فتنة
الممات ما يقع عند الاحتضار والحيا قبل ذلك او فتنة الممات
في القبر فالحيا قبل ذلك ولا يتكرر مع عذاب القبر لان
العذاب يترتب على الفتنة وقيل غير ذلك وفي مسلم
عن ابى هريرة مرفوعاً اذا فرغ احدكم من التشهد الاخر
فليتعوذ من اربع فذكر هذه الاربع قال الحافظ فهذا
يعين وقت الاستعاذة المذكورة ويكون مقدماً على
غيرها من الادعية وما ورد ان المصلى يتخير من الدعاء
ما شاء يكون بعد هذه الاستعاذة ثم وحديث ابن عباس
هذا اخرجه مسلم وكريه قال مسلم يبلغني اظاً و
قال لابنه ادعوت بها في صلواتك قال لا قال عند صلواتك
وهذا البلاغ اخرجه عبد الرزاق وهذا يدل على انه يرى
وجوبه وبه قال بعض اهل الظاهر قاله الزرقاني
له قول كان اذا قام الى الصلوة اى التهجيد مخوف
الليل يقول ظاهراً انه كان يقول اول ما يقوم الى
الصلوة ولا ين خزيمة من طريق قيس عن طاوس عن
ابن عباس كان صلى الله عليه وسلم اذا قام للتحمد
قال بعد ما يكبر اللهم لك الحمد كله واللام للاستغراق
انت نور السموات والارض اى منورها وقيل معناه
انت المنزه من كل عيب يقال فلان منور اى مبرأ من
كل عيب وقيل هو منذر يقال فلان نور البلد اى منزه
قاله الزرقاني ولك الحمد انت قيوم بعنم البياض المشددة
بعنم ها واساكنة كما في النسخ الهندية وفي المصرية
قيام بعنم المشددة الضمنية المشددة السموات والارض
زاد في رواية ومن فيهن اى حافظ لهما او مدبر لهما وذلك

الحمد انت رب السموات والارض ومن فيهن غير من تغليباً للمعقولة على غيرهم ولا فهو رب كل شئ ومليك انت الحق اى التحقق الوجود الثابت
بلاشك وقيل انت الحق بالنسبة الى من يدعى انه اله وقولك الحق الثابت بلا مربية ووعداك الحق لا يدخله خلف ولا شك ولقاؤك حق اى اللمش
بعد الموت او الرؤية والجنة حق والناحق اى كل منها موجود ثابت بلا مربية والساعة حق اى يوم القيمة ات بلاشك زاد في رواية سليمان عن
طاوس عن الشافعي والنبون حق وعبد (صلى الله عليه وسلم) حق قال الطيب عريف الحق في الثلثة الاول للوجود لان الله هو الحق وما سواه في
معروض الزوال والتكثير في البواقي للتعظيم وقيل فيرد لك في تفريق السياق **له قول** اللهم لك اسلمت اى انقدت وخضعت لامرك وتهيأت
وبك امنت لا تغدرك ومليك توكلت في الامور كلها واليك انبت اى رجعت وبك اى ما اعطيت من محبة غاممت من الاعمال واليك حاكمت بخلاف اهل الحاشية يتهاكمون
الى كاهن وغيره فاغفر لي ما قدمت وما اخرت عنه وليس في النسخ المصرية لفظ ما اخرت واسررت اى خفيت عن الناس واعلنت اى
اظهرت او احدثت به نفسى وما تحرك به لساني زاد في رواية للبخاري وما انت اعلم به منى ودعا بذلك مع انه مغفور له لما تواضعا وهنما لنفسه واجلالاً
وتعظيماً لربه او تعظيماً لامته زاد في رواية سليمان انت المقدم وانت المؤخر انت الذى لا اله الا انت زاد في رواية للبخاري والاحول ولا قوة الا بالله **له قول**
له قول في بنى معوية وهي قرية من قرى الانصار بالمدينة المنورة تسعة بحيرة بنى معوية كما سياتى في حديث حذيفة والحارث في الحرب كثيرة اكلتها احوال
المدينة الى الشام وكرب بعضها البياض القوي في المعجم ولم يذكر هذه البحيرة في الحديث السماعي في الانساب في المغازي فقال هل تدرون ولفظ رواية
السنن عن احمد والحاكم فقال في هل تدري الحديث ابن صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا المكان يكون اختار له وهو الظاهر وسوا الا عن
تعيين المصل ليعلى فيه ويتبرك به لانه كان حريصاً على اثاره شهيداً في شدة الاتباع فقلت له نعم واسررت له الى ناحية منه اى من السجد فقال لي هل تدري ما

صحيح لك في روايات كثيرة واما الكافر فقد قال القاري في شرح الحصن اختلف اصحابنا المصنفية في ان دعوة الكافر هل تستجاب لهم لا والفتوى على انه يجوز ان تستجاب على ما ذكره اليربوعي والحقيق ان دعاء الكافر في حال الاضطرار يستجاب كما انبأ الله سبحانه وتعالى بقوله واذا اركبوا في الفلك دعوا الله مخلصين له الدين الآية وماذا الا البركة التوحيد الحاصل بالاضطرار فيطلب عموم قوله تعالى امن يحمي المضطرا دعاء الآية واما قوله تعالى وما دعا الكافرين الا في ضلال الى ضياع وبطلان فهو مقيد بمحلهم في الاخرة كما يدل عليه سابق الآية ومنه قولهم ربنا اخرجنا منها فان عدنا الآية او المعنى وما دعا عنهم الا في امراضهم غيرهم وفيهم وما ينفع في اخرتهم وقد استجاب الله دعوة ابيس لما قال انظرني الى يوم يعيشون قال انك من المنظرين الآية انتهى الاكان دعائه

صحيحكم هذا فقلت له نعم واشرت له الى ناحية منه فقال لي هل تدري ما الثلث التي دعا بهم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت نعم قال فاخبرني بهن فقلت دعا بان لا يظهر عليهم عدو امن غيرهم وان لا يهلكهم بالسنين فاعطيهما ودعا بان لا يجعل بأسهم بينهم فمنعها قال صدقت فقال عبد الله فلن يزال لهم من يوم القيمة ما لك عن زيد بن اسلم انه كان يقول ما من داع يدعوا الا كان بينه وبين الله امان ان يستجاب له واما ان يدخر له واما ان يكفر عنه العقل في الدعاء مالك عن عبد الله بن دينار انه قال راني عبد الله بن عمر وانا ادعوا واشير باصبعين اصبع من كل يد فنهاني ما لك عن يحيى بن سعيد بن مسعود بن المسيب كان يقول ان الرجل ليرفع بدعاء ولده من بعدة وقال بين فحو السماء فرعها

يستجاب له بيمين ما سأل ولفظ حديث جابر الا ان الله ما سأل قال القاري ان جرى في الاذن فقد برأ عطاء ما سأل واما ان يدخر له اجره يوم القيمة واما ان يكفر عنه من الذنوب نظيره دعائه قال ابن عبد البر هذا لا يكون رأيا بل توقيف وهو خبر محفوظ عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم اخرجته عن جابر بن محمد **سنة قوله العمل في الدعاء** كيف يعمل اذا اراد الدعاء **سنة قوله** وانا ادعوا واشير باصبعين من اليدين جميعا اصبغ من كل يد فنهاني ابن عمر عن ذلك قال لما جرى امانها لان الدعاء انما يجب ان يكون اما باليدين وبسطهما على معنهما للرفع والخفض واما بالاشارة بالواحدة على معنى التوحيد الخ قال الزرقاني والواجب حتى من جهة الادب وقد ورد هذا المعنى مرفوعا من حديث سعد بن ابى وقاص قال مر النبي صلى الله عليه وسلم وانا ادعوا باصبعي فقال احد احد فاشارة بالسبابة اخرجته الترمذي وصححه الحاكم ورواه النسائي والترمذي وقال حسن والمحاكم وصححه ابو ابي هريرة ان رجلا كان يدعوا باصبعيه الحديث وكرره للتأكيد ولا يدارسه خبر الحاكم عن سهل ما رايت النبي صلى الله عليه وسلم شاهرا يديه يدعوا على منكر ولا غيره الا كان يجعل اصبعيه بمحاذاة مكبيه ويدعوا لان الدعاء له حالات اولان هذا الاخلاص ايضا لان فيه رفع اصبع واحدة من كل يد اوليان الجواز على ان حديث سعد حله بعضهم على الرفع في الاستغفار كما في ابى داود عن ابن عباس مرفوعا الاستغفار ان تشير باصبع واحدة وزعم بعضهم ان ذلك كان في التشهد لا دليل عليه قاله الزرقاني قلت ولا مانع عنه ايضا وبزم بذلك المعنى الترمذي في جامعه فقال ومعنى هذا الحديث انه اشار بالرجل باصبعيه في الدعاء عند الشهادة ولا يشير الا باصبع واحدة الخ واليه مال صاحب المصنفين تبعه صاحب المشكوة اذا اخرجها في التشهد ولفظ سهل على ما اخرجته ابو داود ومقاتل عن ابي عن الحاكم فقد روى ابو داود بسنده الى سهل بن سعد قال ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم شاهرا يديه قط يدعوا

سنة قوله فقلت دعا بان لا يظهر الله اي لا يغلب الله عليهم عدو امن غيرهم اي من غير المؤمنين يعني يستأصل جميعهم وان اهلكهم بالسنين اي بالجدب والجوع والمراد السنة العامة فاعطيهما بيضاء المجهول اي اعطاه الله تعالى هاتين المستلتين وفق دعائه صلى الله عليه وسلم ودعا على الله عليه وسلم بان لا يجعل بأسهم اي الحرب والفتن والاختلاف بينهم فمنعها بيضاء المجهول قال ابن عثر صدقت وهذا نظير هرفان السؤال كان اختيارا **سنة قوله** قال عبد الله بن عمر ولما يعط الله عز وجل هذا الدعاء فلن يزال في هذه الامة الهرم بفتح الهاء وسكون

على منبره ولا غيره ولكن رأيت يقول هكذا وأشار بالسبابة وعقد الوسطى بالابهام وهكذا اخرجته البيهقي في سننه فلا يبعد ان يكون وهما في رواية حاكم **سنة قوله** كان يقول ان الرجل ليرفع بيضاء المجهول اي يرفع درجته في الجنة بدعاء ولده اي بسبب دعاء اولاده ومن تبعه من يعد اي بعد موته وقال اي اشار سعيد بن المسيب بيضاء فحو السماء فرعها ليس في الشرح المصرية لفظ فرعها قال البيهقي رواية يحيى بن يحيى ومحمد بن عيسى يرفعها يدعوا لابييه وقال ابن القاسم رفعها اشارة بيده وقال هكذا يرفع الى فوق الخ قلت وتوضيح كلامي ان قوله قال بيده الى اخره محتمل وجهين الاول ان يكون بيانا لقوله يدعوا ويؤيده رواية ابن عيسى بلفظ يرفعها يدعوا يعني اذا ارفع الولد يديه فحو السماء للدعاء وصورة ابن المسيب بيده فيرفع لاجله درجات الوالد والثاني ان يكون بيانا لرفع الدرجات فيكون اشارة الى انه يرفع الى جهة العلو في الجنة هكذا وأشار سعيد بيده الى السماء قال ابن عبد البر وهذا لا يدرك بالرأى وقد جاء بسند جيد شراخري عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعا ان المؤمن ليرفع الدرجة في الجنة فيقول يا رب بمر هذا فيقال له بدعاء ولدك من بعدك وفي رواية باستغفار الهنك - ١٢

صرفع صوته بالقرآن فإذا سمع المشركون سبوا القرآن ومن أنزله ومن جاء به فقال تعالى للنبية ولا تجهر بصوتك أي بقرا أمثلك الحديث ورجح الطبري وتبعه النودى وغيره حديث ابن عباس لأنه أصح أسناده وأقوال الحفاظ ويمكن الجمع بأنهما نزلت في الدعاء أو إخلال الصلوة وقد روى عن ابن عباس أيضاً ما يوافق عائشة وفيه أحوال أخر للفسرين بسطت في محله وقيل الآية في الدعاء منسوخة بقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعاً وخفية وفي الاستذكار قال مالك أحسن ما سمعت فيه أي لا تجهر بقرا أمثلك في صلوة النهار ولا تخافت بقرا أمثلك في صلوة الليل والصحيح أنه قوله وسئل مالك عن الدعاء في الصلوة المكتوبة فقال لا بأس بالدعاء فيها وأخرج ابوداود ثنا القعنبى عن مالك لا بأس بالدعاء في الصلوة في أوله وأوسطه وآخره وفي الفريضة وغيرها وفي المدونة قال مالك لا بأس أن يدعوا الرجل بجميع حوائجه في المكتوبة

٢٠٠

مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال إنما أنزلت هذه الآية ولا تجهر بصلواتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلاً في الدعاء قال يحيى وسئل مالك عن الدعاء في الصلوة المكتوبة فقال لا بأس بالدعاء فيها مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو فيقول اللهم انى أسئلك فعل الخيرات وترك المنكرات وحب المساكين وإذا أردت في الناس فتنة فاقبضني إليك غير مفتون مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من داع يدعو إلى هدى إلا كان له مثل أجر من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً وما من داع يدعو إلى ضلالة إلا كان عليه مثل أوزارهم لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئاً مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر قال اللهم اجعلني من أئمة المتقين مالك أنه بلغه أن أبا الدرداء كان يقوم من جوف الليل فيقول نامت العيون وغارت النجوم وانت الحي القيوم

سواء نجا دنياه وآخرته في القيام والجلوس والسمي قال وكان يكرهه في الركوع انتهى **سنة قوله** فيقول اللهم انى أسئلك فعل الخيرات من المأمورات وغيرها وترك المنكرات أي المنهيات قال الباقى يقتضى أن فعل الخيرات وترك المنكرات إنما هو بفضل الله تعالى وتوفيقه وعصمته وحبا لمساكين يحتمل أيضاً فتدال الفاعل أو المفعول وهو أنسب بما قبله قال الباقى وهو وإن كان داخلاً في فعل الخيرات إلا أنه مختص بفعل القلب ومع ذلك يختص بالتواضع والبعد عن التكبر الخ وإذا أردت بتقديم الراء على الدال في جميع النسخ الموجودة عندنا من الإرادة وضبطه الزرقاني بقدر الدال على الراء من الإدانة أي إذا وقعت قال ويروى من الإرادة التي قلت وهو الصواب لاطباق النسخ واتفق الروايات الأخرى على ذلك في الناس فتنة أي ملاءمة أو ممانعة وأصل الفتنة الاختبار والامتحان وتعمل عرفاً لكشف ما يكبره قاله عياض فاقبضني إليك غير مفتون فيه إشارة إلى طلب العافية واستدامة السلامة إلى حسن الخاتمة قال الباقى قوله وإذا أردت فتنة الخي يقتضى أن البارى تعالى يريد لوقوع ما يقع وإنها تكون بأرادته تعالى دون إرادة غيره ولذا زاد ما ربه بأن يقبضه غير مفتون إذا أدام الفتنة ولو كان يقع بأرادته لكان في دعائه فائدة لأنه إنما كان يسلم بذلك من بعض الفتن وهي التي تكون بأرادته تعالى دون ما يكون من إرادة غيره **سنة قوله** قال ما من داع يدعو إلى هدى أي ما يهتدى به من العمل الصالح وهو بحسب التفسير شائع في جنس ما يقال هدى فأعظمه هدى من دعا إلى الله وأدناه هدى من دعا إلى أماطة الأدنى عن طريق المسلمين إلا كان له مثل أجر من تبعه سواء أبتدعه أو سبق عليه لا ينقص ذلك إشارة إلى مصدر كان قال القارى والأظهر أنه راجع إلى الأجر من أجورهم أي المبتغين شيئاً فم توهم أن مجرد الداعى يكون يتنقص أجر المتابع وما من داع يدعو إلى ضلالة إلا كان عليه مثل أوزارهم أي المتبشرين

سنة قوله أنه قال إنما أنزلت هذه الآية ولا تجهر بصلواتك أي جهراً مرفطاً ولا تخافت بها أي لا تخفض صوتك وابتغ بين ذلك أي بين التجهر والمخافة سبيلاً يعني نزلت هذه الآية في الدعاء وهو المراد بالصلوة قال المحقق توسط بين التجهر والخفاء في طلب الدعاء كذا في الموطأ ومرسله وتابجه على إرساله سعيد بن منصور عن يعقوب بن عبد الرحمن عن هشام ووصله البخارى من طريق الأئمة

لتولده عن فعله لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئاً فإن قيل كيف التوبة ما تولد وليس فعله وإنما يتوب منها ففعله اختياراً الجيب بحصوله بالكلية ودفعه عن الغير ما أمكن وهو اقتناعى قاله الزرقاني وفي المرفوعة قال ابن جبرلوتاب الداعى للآثم وبقى العمل به فهل ينقطع أثم ولا لئته بتوبته لأن التوبة نجب ما قبلها أو لا لأن شرطها رد الظلمة والافتلاع وما دام العمل بدلالته موجوداً فالفعل منسوب إليه فكان له لم يرد ولم يقلع كل محتمل قال القارى والأظهر الأول والأفيلزم أن نقول بعدم صحة توبته وهذا لم يقل به أحد ثم لا يمكن إقلاص كل شيء بحسبه حقاً وبضمان استمرار ثواب الاتباع مبنى على استدامة رضا المتبوع به فإذا اتاب وتبنا انقطع كما أن الداعى إلى الهدى أن وقع في الردى ينفذ بالله منه لا ينقطع ثواب المتابعة له وأيضاً كان كثيراً من الكفار عاة إلى الضلالة وقبل منهم الإسلام لما أن الإسلام يجب ما قبله فالتوبة كذلك بل أقوى فإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له **سنة قوله** قال أي دعا بقوله اللهم اجعلني من أئمة المتقين قال ابو عمر هو من قوله تعالى واجعلنا للمتقين إماماً قال الباقى وقد يدعوه المعنيين أحد هاتين إذا كان ممن يدعو في الخير فإن له مثل أجر المأمولين به على حسب ما تقدم وهذا أكثر من إجماع مالك به والثاني أن الأمام أفضل الجماعة فكانه دعاء أن يجعله من أفضل المتقين قال مالك في العتبية وعد الله المتقين من الخير ما وعدهم فكيف بأئمتهم **سنة قوله** كان يقوم من جوف الليل قال الباقى يريد للتعبد قلت ويحتمل لارق كما سيجي فيقول نامت العيون وغارت النجوم أي غابت وذلك دليل على وحدتها ولذا قال إبراهيم على نبينا وعليه الصلوة والسلام لأحب الأولين قاله الزرقاني وانت الحي القيوم يريد أنه تعالى مع

عليه السلام من جوف الليل قال الباقى يريد للتعبد قلت ويحتمل لارق كما سيجي فيقول نامت العيون وغارت النجوم أي غابت وذلك دليل على وحدتها ولذا قال إبراهيم على نبينا وعليه الصلوة والسلام لأحب الأولين قاله الزرقاني وانت الحي القيوم يريد أنه تعالى مع

مرسول الله صلى الله عليه وسلم صلواتين في بيتي قط مسرا ولا علفانية ركعتين قبل الفجر وركعتين بعد العصر فمن رجع حديث أبي هريرة قال بالمنع ومن رجع حديث عائشة أو راي ناسخا لانه العمل الذي مات عليه صلى الله عليه وسلم قال بالجواز وحديث أم سلمة يعارض حديث عائشة وفيه انها رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل ركعتين بعد العصر فساكتة عن ذلك فقال انه اتاني ناس من عبد القيس فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر وهما هاتان وأما اختلافهم في الصلوة التي لا تجوز في هذه الاوقات فذهب ابو حنيفة واصحابه الى انها لا تجوز فيها صلوة باطلاق لا فرضية مقتضية ولا سنة ولا نافعة الا عصر يومه لا نسيه واتفق مالك و

الشافعية في النوافل فقط التي تفعل بلا سبب وان السنن كصلوة الجنازة تجوز ووافقه مالك في ذلك بعد العصر وبعد الصبح اعني في السنن وخالفه في التي تفعل بسبب مثل ركعتي المصيد قال الشافعية يهيئها بعد العصر والصبح ولا يهيئ ذلك مالك واختلف قول مالك في جواز السنن عند الطلوع والغروب وقال الثوري الصلوات التي لا تجوز فيها هي ما عدا الفرض ولم يفرق بين سنة ونفل فيحصل في ذلك ثلثة اقوال قول هي الصلوة باطلاق وقول انها ما عدا المفروض سواء كانت سنة او نفلا وقول انها النفل دون السنن وعلى الرواية التي منع مالك فيها صلوة الجنازة عند الغروب قول رابع وهو انها النفل فقط بعد الصبح والعصر النفل والسنن معا عند الطلوع والغروب وسبب الخلاف بينهم في الجمهور بين العمومات الواردة في ذلك واي يخص بأى اود لك ان محرم قوله صلى الله عليه وسلم اذ انسى احدكم الصلوة فليصلها اذا ذكرها يقتضي استغراق جميع الاوقات واحاديث النبي تقتضي عموم اجناس الصلوات اعني المفروض والسنن والنوافل فحق هذا الحد يبين على العموم وقيل انها تقتضي من ذهب الى الاستثناء في الزمان منهم الصلوات باطلاق ومن ذهب الى استثناء الصلوة المفروضة المنصو عليها بالقضاء من عموم اسم الصلوة المنى عنها من ماعدا الفرائض في تلك الاوقات وقد رجع مالك مذهبه من استثناء الصلوات المفروضة من عموم اسم الصلوة سيما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر وليس ههنا دليل قاطع على ان الصلوات المفروضة هي المستثناة من اسم الصلوة كما انه ليس ههنا دليل اصلا لا قاطع ولا غير قاطع على استثناء الزمان الخاص الوارد في احاديث النبي من الزمان العام الوارد في احاديث القر انتم مختصرا هذا اجمال الكلام على مسائل الاية وسبب اختلافهم **قوله** قال ان الشمس تطلع ومعهما الرواحية قرن الشيطان قال العهد القرن الرواق من الحيوان وموضعه من رأسها والحيات الا على من الرأس جمعة قرون والذوابة اود وأبنة المرأة والخصلة من الشعر وعلى الجبل جمعة قرون ومن الجراد شعرتان في رأسه وخطاء للهوهم واول الغلالة ومن الشمس حربة

النبي عن الصلوة بعد الصبح وبعد العصر مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصائغ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الشمس تطلع ومعهما قرن الشيطان فاذا ارتفعت فارقهما ثم اذا

قوله النبي عن الصلوة بعد الصبح وبعد العصر قال ابن رشد في البداية الاوقات المنى عن الصلوة فيها اختلف العلماء منها في موضعين احدهما في عدد ما والثاني في الصلوات التي يعتد بها عن فعلها فيها أما الاول فاتفقوا على ان الثلثة من الاوقات منى عن الصلوة فيها وهي وقت الطلوع والغروب ومن لدن تصل الصلوة حتى تطلع الشمس واختلفوا في وقتين وقت الزوال والصلوة بعد العصر فذهب مالك واصحابه الى ان الاوقات المنى عنها اربعة الغروب الطلوع وبعد الصبح وكذا في الاصل والظاهر ترك بعد لفظ وبعد العصر واجبا للصلوة عند الزوال وذهب الشافعية الى ان الاوقات الخمسة كلها منى عنها الا وقت الزوال يوم الجمعة واستثنى قوم من ذلك الصلوة بعد العصر وسبب الخلاف في ذلك احد شيئين اما معارضة اثر الاثر واسا معارضة الاثر للعل عند من رايه اعني من حل المدينة وهو مالك بن انس غيب ورد النبي لم يكن هناك معارضة من قول ولا عمل اتفقوا عليه وسبب ورد المعارضة خلفا فيه اما اختلاف في وقت الزوال فلما مضى العمل فيه لا لا وذلك انه ثبت من حديث عقبة بن عامر الجهني قال ثلث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ان تصل فيها وان تغرب فيها موتا ناحين تطلع الشمس بازفة حتى ترتفع ومن يقوم

او اعلما واول شاعها ومن يقوم سيدهم ومن الكلاة خيرة او اخره او افقه الذي لم يوطأ الخ قال القاري اي جانب رأسه لا ينتصب قائما في وجه الشمس عند طلوعها ويدين في رأسه الى الشمس ليكون شرعها بين قرينه فيكون قبله لمن سجد الشمس فبنى عن الصلوة في ذلك الوقت لئلا يشبه بهم في العبادة وهذا هو الاقوى وقيل المراد بقرني الشيطان احزابه وانما به وقيل قوته وغلبيته وانتشار الفساد الخ وفي الجمهور وقيل بين قرنيه اي امته اي الاولين والآخرين وكلاهما قيل لمن يسجد له وكان الشيطان سول له ذلك فاذا سجد لها كان كان الشيطان مقتنعا بما قال الباقى وذهب الدارقطني الى ان له قرنا على الحقيقة يطلع مع الشمس وقد روى انها تطلع بين قرني الشيطان ولا يتم ان يخلق الله تعالى شيئا ما تطلع الشمس بين قرنيه وتغرب ويحتمل ان يريد بقوله ومعهما قرن الشيطان قرنه ما يستعين به على اهلاك الناس ولذلك يسجد للشمس حينئذ الكفار **قوله** فاذا ارتفعت فارقهما ثم اذا زالت الشمس فارقهما بالقاف وهذا ايضا على الذي عن الصلوة عند الاستواء وقد ورد في الروايات على اخرى وهي تسجد بهم اذ ذاك وقد ورد النبي عن الصلوة اذ ذاك في عدة احاديث منها مسلم عن عقبة وحين يقوم قائم الظهيرة حتى ترتفع وله عن عمرو بن عبسة حتى يستقل الظل بالرحم فاذا اقبل النصف فصل ولا بد اذ هو حتى يعبد بالرحم طله ولا بد ما حجة والباقى عن أبي هريرة حتى تستوى الشمس على رأسك كالرحم فاذا زالت فصل ولهذا قال الجمهور ورد الاية الثالثة بكرامة الصلوة عند الاستواء وقال الامام مالك بالجواز مع روايته هذا الحديث في الموطأ قال ابن عبد البر فاما انه لم يصح عنه اورد بالعل الذي ذكره بقوله ما أدركت اهل الفضل الا وهم يجتهدون و يصلون الظهر والعشاء في اول اومتين فان الحديث صحيح بلا شك ودواته ثقات مشاهير وعلى تقدير انه مرسى فقد اعتضد باحاديث كثيرة قاله الزهري قال ١٢

2-2

وكان يضرب الناس على تلك الصلوة ما لك عن ابن شهاب
عن السائب بن يزيد انه رأى عمر بن الخطاب يضرب المتكدر

في الصلوة بعد العصر

کتاب الجنائز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عُثِّلَ الْمَلِيَّةُ مَا لَكَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَسَلَ فِي قَمِيصٍ مَا لَكَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَّانِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْرِينَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةِ الْأَنْصَارِيَّةِ أَنَّهَا قَالَتْ دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ تَوَفَّيْتُ ابْنَتَهُ فَقَالَ غَسَلْنَاهَا ثَلَاثًا وَخَمْسًا وَأَكْثَرُ مِنْ

عن أبي بصير قال دخل المنكدر على عائشة فقالت
لها ولد قال نعم فقالت لو كان عندي عشرة آلاف
ودهم إلى أخوها أبي بن سعد في هذا يدل على
مزية بعائشة في ما ظاهرا منه هو ذلك في أبي
بسبب الصلوة بعد العصر وأخر من أبي شيبة عن
أبي العباس قال لا تعظم الصلوة بعد العصر حتى تطلع
الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس وكان عمر
بعضهم على ذلك وعن عبد الله بن عمران عن حماد بن كزاد
عن الصلوة بعد العصر وإن أكره ما ذكره وعن عبد
الله بن شقيق قال رأيت عمره أبصر رجلا يعمل
بعد العصر فضربه حتى سقطه وأنه وعن رافع
ابن خديج قال رأيت عمر بن الخطاب يقرأ وأما
أصل بعد العصر فأنظر في حق صليته فقال خذ
الصلوة فقلت مبيتني بشئ من الصلوة فقال

له قوله يهتوب المنكدر هكذا أخرجه ابن أبي شيبة برواية وكيع عن ابن أبي ذؤيب الزهري قال الزرقاني ابن محمد بن المنكدر والقريش التيمي المديني مات سنة ثمانين الهجرة قلت هذا وهم من الشيوخ لان المنكدر بن محمد هذا من الطبقة الثالثة من طبقات التعريب وليس لاحد منها لقاء احد من الصحابة فضلا عن عمر بن ابي فوات المنكدر ابن محمد هذا في سنة مائة وعشرين وسقط في شهر الزرقاني لفظة مائة فيزاد اليه في ان يهتوب عمر على الصلوة والظاهر عند ذن المنكدر هذا هو ابن عبد الله بن الهدي بن عبد العزيز بن عامر بن الحارث الدليمي المنكدر الفقيه المشهور فان المنكدر بهذا من تابعي اهل المدينة فلهذا ابن سعد في الطبقة الاولى منهم روى سماح بن محمد

الله صلى الله عليه وسلم ولم ادها في غير رواية فاحتم وقد حوّل في ذلك **قوله** فقال صلى الله عليه وسلم اغسلها امرأ لا معطية ومن معها قال ابن تيمية استدله على وجوب غسل الميت قال ابن دقيق العيد لكن قوله ثلثا ليس للوجوب على المشهور ومن مذهب العلماء في توقف الاستدلال به على تجويز اعادة المعينين المختلفين بلفظ واحد ثلثا قال الشوكاني ذهب الكوفيون واهل الفقه وهو المزي الى ان الجواب الثلث وروى ذلك عن الحسن وهو ما حكى في البحر من الاجماع على ان الجواب مرة فقط الخ قلت وتوضيح المسالك الاثر في ذلك ما في نيل المآرب غسل الميت مرة واحدة او تسهما لعدركا لمخترق فرض كفاية اجابا وحكمه فيما يجب وليس كغسل الجنابة ويتركه الاقتصار على مرة واحدة ان لم يخرج منه شيء فان خرج وجب اعادة الغسل الى سبع مرات فان خرج منه شيء بعد السبع حتى يحل الخارج ولا يجب الغسل بعد السبع وفي الدر المختار يغسله ثلثا الغسل لمسنون وان زاد او نقص لم يكره اذا الوجوب مرة ولا يهدأ غسله بالخراج منه لان غسله ما وجب لرفع الحدث لبقائه بالموث بل لتخصه بالموت كسائر الحيوانات الدموية الا ان المسلم يظهر بالغسل كرامة له وقد حصل الخ قال ابن عابد بن قوله وان زاد اى عند الحاجة لكن يعنى ان يكون وترا وكفى بلا حاجة للاطراف الخ قال ابن رشد في البداية اختلفوا الى التوقيت في الغسل فمنهم من اوجبه ومنهم من استحسنه واستحبوه والذين اوجبوا التوقيت منهم من اوجب للوتر اى تركا وبه قال ابن سيرين ومنهم من اوجب الثلاثة فقط ابو حنيفة ومنهم من اقل الوتر في ذلك فقال لا ينقص عن الثلاثة ولم يحد لا كثر وهو الشافعي ومنهم من حد الاكثر في ذلك فقال لا يجزى والاربعة احمد بن حنبل ومنهم قال باستحبها للوتر لم يحد فيه حد ما ذكر ابن انس واحكامه الخ قال العيني بعد ذكر رواية ابن داود وهذا المذكور يستفاد من هذا استحباب الاربعة للزيادة على السبعة لان ذلك ابلغ في التنظيف الخ بها وسد واستعان بغسلها والسد شعر البنت والبنين شجرة والمراد هناك ريق السد والحكمة فيه انه يظهر الهوام ويشل العصب ويمنع الميت من الهوام ويلين الجوارح ويقلم الاصاخر وينقى البشرة وينتهي ما ويشل الشعر

م لانه يجعل الثوب اى ينقيها قاله الحافظ وقال النوى بضم السين وقهها وهو اشتهر رواية الاكثرين ١٢ **قوله** ليس فيها قميص ولا عمامة اختلف في معناه على قولين احدهما لم يكن مع الثلثة شئ اخر لا قميص ولا عمامة ولا غيرها بل كفن في ثلثة اثواب فقط هكذا افهمه الشافعي قاله النوى وثانيها لم يكن القميص والعمامة معدودين من جملة الثلثة بل كانا زائدين عليها فيكون ذلك خمسة وهكذا افهمه مالك قاله القسطلاني ويؤيد الاول لفظ انس بن مالك في طبقاته بسند عمن عايشه ليس في كفنهم قميص ولا عمامة قلت وبالأول قالت الحنفية الا انهم استحبوا القميص لكثرة الروايات الواردة في ذلك قال في الدر المختار روي عن الكفن له اثار وقميص ولخافه وكبره العمامة للميت في الاصح واستحسنها بعض المتأخرين قال في البداهة واكثر ما يكون فيه الرجل ثلثة اثواب ازار ورداء وقميص

الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة اثواب بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة ما لك عن يحيى بن سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة اثواب بيض سحولية ما لك عن يحيى بن سعيد انه قال بلغني ان ابا بكر الصديق قال لعائشة وهو مريض في كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت في ثلثة اثواب بيض سحولية فقال ابو بكر الصديق خذوا هذا الثوب لثوب عليه قد اصاب به مشق اوزعفران فاغسلوه ثم كفوني فيه مع ثوبين آخرين فقالت عائشة وما هذا فقال ابو بكر الحى احوج الى الجديدين من الميت واما هذا اللهم ما لك

قميصه الذي توفي فيه وهكذا روى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة اثواب احدها قميصه الذي توفي فيه والاخذ برواية ابن عباس او من من الاخذ بجديت عائشة لان ابن عباس حوكت كفننه صلى الله عليه وسلم بوقته وما شئت ما حضرت ذلك من معنى قولها ليس فيها اى لم يقيد قميصا جديدا الخ قال الحافظ وقيل معناه ليس فيها القميص الذي غسل فيه او ليس فيها قميص مكفوف الاطراف الخ قلت وهذا الجمع الاخير اولى عندى ثم رأيت الكبيرى جمع بذلك بين مختلف الحديث فقال على انه يمكن ان يراد من قول عائشة ليس فيها قميص قميص لمعناه ذلك والكفن والادخار من فان قميص الكفن ليس له دخار ومن ولا يمكن حتى لو كفن في قميصه قطع جيبه ولبته وكما كذا في جوامع الفقه انتهى فلهذا الحد والمدة وحاصله ان الثوب الواحد من هذه الثلثة كان على هيئة القميص وهذا العمل للرواية الموثقة ولكنه لم يكن قميصا يعنى مخططا مع الكمين وهذا عمل رواية عائشة وذلك لان الروايات في ذكر القميص كثيرة في الباب ٢ **قوله** هو مريض مرض الموت اختلف العمل العلم في السبب الذي مات فيه ابو بكر فذكر العاقل انه اغتسل في يوم يارود وهم مرض خمسة عشر يوما الا يخرج الى الصلوة وكان بالمصرع من الخطا برب يصل بالناس كذا في الرياض وعن ابن عمر كان سبب موته انه وفاته صلى الله عليه وسلم كمد فزال جسمه يجرى حتى مات والتكدي الحزن المكتوم في كم محمول مقدم لقوله كفن ببناء المجهول رسول الله صلى الله عليه وسلم مساكنا وان تولى تكفينه على والعباس وابنه الفضل لانها كانت في البيت شأهدت ذلك واختلفت في وجه السؤال فقيل ذكره بالاستفهام طوطمة لها الصابر على فقد استطلعت لها ما يعلم انه يحفظ عليها ذكره وقيل يحتمل انه نسى ذلك لشدة المرض وقيل يحتمل انه لم يحضر ذلك الاشتغال بالموالعة هكذا قالوا الاوجه عندى انه توطئة لما سيوصيه من امر تكفينه واشارة الى ان الاهم في ذلك اتباع فعله صلى الله عليه وسلم فكما يشكك عليها امر من باب التكفين والتدفين تنظر الى فعله صلى الله

الزرقاني قلت ما حكى عن الحنفية ليس بدين فالمدكور في كتب الحنفية كما في الدر المختار لا بأس في الكفن ببرد وكتان لجواز بكل ما يجوز لبسه حال الحيوة واجبه البياض قال ابن عابد بن قوله لا بأس اشار الى ان خلافه اولى وهو البياض وفي البداهة اما صفة الكفن فالأفضل ان يكون التكفين بالثياب البيضاء لبيضا لرواية جابر مرفوعا احب الثياب الى الله تعالى البياض فليلبسها احياء كم وكفنوا فيها موتاكم و البرود والكتان كل ذلك حسن الخ قال التوفيق في الباب دليل لاستحباب التكفين في البياض وهو الجمع عليه سحولية بضم السين والحاء المهملتين والام ويروى بفتح اوله نسبة الى محول قرية ناكمن قال الاثرى بالفقه المدنية وبالضم الثياب وقيل النسبة الى القرية بالفتح وبالتحريك نسبة الى القصار

له قوله كفن ببناء المجهول في ثلثة اثواب سياتي بيانها زاد الميارك عن مشام بانية بفتح اليا نسبة الى اليمن بضم جيم ابيض فيسحب بياض الكفن لانه تعالى لم يكن يختار لنبيه الا الفضل وروى اصحاب السنن عن ابن عباس مرفوعا البسوا ثياب البياض فانها اطيب واظهر وكفنوا فيها موتاكم محمد الترمذي والحاكم وله شاهد من حديث سمرة نخوة بامتداد صحيح واستحب الحنفية ان يكون احدها ثوب جيرة لما في ابى داود عن جابر انه صلى الله عليه وسلم كفن في ثوبين وبرد جيرة اسناد حسن لكن روى مسلم والترمذي وغيرهما عن عائشة انها نزعوا عنه قال الترمذي وتكفينه صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب بيض اصح ما ورد في كفنهم وقال ابن عبد البر هذا الثابت حديث في كفنهم صلى الله عليه وسلم قاله

عليه وسلم فتأمل فقالت في ثلثة اثواب بيض سحولية ١٢ **قوله** خذوا هذا الثوب وأشار الى ثوب كان عليه زاد البخاري كان مريض فيه قد اصابه اى الثوب وفي بعض النسخ الهندية قد اصاب به مشق بكسر الميم وسكون الشين المعربة عن اهل المدينة بفتح الميم والعين ويسكون العين لكان كذا في الزرقاني وضبطه في الجمع والتأخير وعندها بالاول فقط وقال الجدي بالكسر والفتح المغرة ولفظ ابن بل شبيه عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه قال كفن ابو بكر في ثوبين سحوليين ورداء له مشق امر به ابن يغسل اوزعفران ولفظ البخاري فنظر الى ثوب عليه كان مريض فيه به ردع من زعفران الحديث فاغسلوه لتقول الجمرة او ان الزعفران قال الباقى يحتمل ان يكون ذلك لشيء عليه فيه والا فان الثوب ليس لايقتضى لبسه وجوب غسله قاله معنون ويحتمل ان يكون امر بالفضل الجمرة التي كانت فيه لما اخبر ان النبي صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة اثواب بيض لم يبق كفن في فيه اى في هذا الثوب مع اضافة ثوبين آخرين لتعظيم ثلثة كما كانت للنبي صلى الله عليه وسلم ثلثة ثياب ثم هكذا في رواية البخاري يعنى ان الثوب الى ثوب واحد والامر باضافة الاثنى عشر **قوله** فقالت عائشة وما هذا ثوبان ذلك الثوب لم يعلم كفنهم ولفظ البخاري قلت بن هذا خلق فقال ابو بكر الحى اسحرج واكثر احتياجا الى الجديدين من الميت لما يزره في طول عمره وليس والزينة واستقر العورة اما الميت فان تغيره سريع روى ابو داود عن علي مرفوعا لا تتكلموا في الكفن فانه يسلبه سريعا ولا يشكك عليه الا وجههين الكفن لما سألوا ما هذا الملهة روى يحيى بن الميم وروى بضمها وروى بفتحها قاله عباسي هكذا رواه يحيى الملهة بكسر الميم ويروى الهل وقال ابن الانباري لربك الملهة بالكسر ورواه ابن عبيد واما هو الهل والثراب والمهل لصديده الخ قال الحافظ قال عباسي روى بضم الميم وفتحها وكسرها وبه جزاء التحليل وقال ابن حبيب هو بالكسر الصديق وبالفتح الترهل وبالضم مكر الزيت والمراد ههنا الصديق ويحتمل ان يكون الخ بقوله انا هو الى الجديدين وان يكون المراد بالمهلة على هذا التمهل اى الجديدين لمن يريد البقاء والاول اظهر فنقول قاسم بن محمد بن ابي بكر كفن ابو بكر في ثلثة ثياب بيضاء وريضة معدودة وقال انا هو لما يخرج من كفنهم وفي الحديث استحب التكفين

في ثلثة ثياب بيضاء وريضة معدودة وقال انا هو لما يخرج من كفنهم وفي الحديث استحب التكفين

م وجوزها اختلافا في الاولوية على اربعة مذاهب الاول التخيير من دون افضلية مشى على مشى وهو قول الثوري واليه ميل البخاري ذكره الحافظ في الفتح الثاني ان المشى امامها افضل للمشى خلفها للراكب وهو مذاهب احمد الثالث مذهب الشافعي ومالك ان المشى امامها افضل والرابع مذهب بعض اصحابنا والارباعي واصحابها ان المشى خلفها افضل لم يزلت التفرقة بين المشى والركاب هو المذهب لمالك ايضا كما صرح به في الشرح الكبير وهو المذهب عندنا وسكن في شرح الاقناع عن المالكية ثلاثة اقوال التقدم والتأخر والتفرقة بين الركاب والمشى والمرجع عند الشافعية التقدم مطلقا سواء كان ماشيا او راكبا وما حكى بعضهم الاجماع على ان الركاب يشى خلفها ليس بصواب قال ابن حجر في تحفة المحتاج المشى امامها افضل سواء الركاب والمشى ونقل الاتفاق على ان الركاب يكون خلفها مردود بل قال السنوي غلط الخ قلت وههنا مذهب ٢٠٦ خامس ايضا ذكره الحافظ في الفتح عن

عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الله بن عمرو بن العاص انه قال الميت يقمص ويؤزرو يلف بالثوب الثالث فان لم يكن الاثوب واحد كفن فيه المشى امام الجنازة مالك عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وابا بكر الصديق وعمر كانوا يمشون امام الجنازة والخلفاء هلم جرا وعبد الله بن عمرو مالك عن محمد بن المنكدر عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير انه اخبره انه رأى عمر بن الخطاب يقدم الناس امام الجنازة في جنازة زينب بنت جحش مالك عن هشام بن عروة انه قال ما رأيت ابى في جنازة قط الا امامها قال ثم يأتي البقيع فيجلس حتى يمر واعدية مالك عن ابن شهاب انه قال المشى خلف الجنازة من خطأ السنة

الفتح ان كان في الجنازة نساء مشى امامها والا خلفها الخ **له قوله** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وابا بكر الصديق وعمر كانوا يمشون امام بقعة الهرة اى قد امر الجنازة مرسل عند جميع رعاة الموطأ ووصله عن مالك خادم الموطأ يحيى بن سالم وعبد الله بن عون وخاتم بن سليمان وغيرهم عن مالك عن الزهري عن سالم عن ابيه وكذا وصله جماعة ثقات من اصحاب الزهري كابن ابيه وابن عيينة ومعمر بن يحيى بن سعيد وموسى بن عقبة وزياد بن سعد وعباس بن الحسن على اختلاف على بعضهم وذكره ابن عبد البر الخلفاء اى بعد الشيعة دخل فيهم عثمان وعلى ومن بعدهم علم جرمنا استدامة الامر يقال كان ذلك عام كذا او هلم جرا الى اليوم واصدق من الجوز هو السهم وانصب على المصدر او الحال كذا فى المجموع وعبد الله بن عمرو ايضا كان يشى امام الجنازة ولما لم يكن داخل في الخلفاء افرد به بالذكر قال البايع ولا يصح ان يجلس على الاباحة لان ذلك ليس يقول لاحد لان الناس بين قتيل وقاتل يقول ان ذلك سنة مشروعة وبه قال الائمة الثلاثة وقائل يقول ان ذلك ممنوع وان السنة المشى خلفها والدليل على ما نقله الحديث المتقدم **له قوله**

الضرورة مجمع عليه عند الاربعة **له قوله** المشى امام الجنازة اى بيان استحباب المشى امام الجنازة وبه قال الائمة الثلاثة وقال ابو حنيفة والارباعي المشى خلفها افضل وحكاية الثوري عن بعض هؤلاء العلم من اصحابنا المشى صلى الله عليه وسلم وغيرهم وقال به بقول الثوري والشافعي الخ قال العيني واليه ذهب براهيم الفضى والثوري والارباعي وسويد بن غفلة وصعوق وابو قلابه وابو حنيفة وابو يوسف ومحمد والشافعي واهل النطا هو بروى ذلك عن علي وابو بصير والى الدرداء والى امامة ومعه ابن العاص الخ وفى التعليق المجيد خلفوا فيه بعد الاتفاق على جواز المشى امام الجنازة وخلفها وشمالها

له قوله انه قال الميت يقمص يلبس القميص ولا يؤزراى يجعل له الارابعة خلفه وليس في بعض السبع المصرية لفظ يؤزربل فيها يقمص الميت ويلف قفلا ويلف بعد ذلك بالثوب الثالث وللفظ رواية ابن ابي شعبة بسند لا عن عبد الله بن عمرو وقال كفى الميت في ثلثة اثواب قميص وازار ولفافة فان لم يكن له الاثوب واحد كفن فيه قال محمد بعد الاثر المذكور وهذا اذا أخذ الارابعة يجعل لفاقة مثل الثوب الاخر احب اليها من ان يؤزرو لا يجعلا ان ينقل الميت في كفنه من ثوبين الا من ضرورة وهو قول ابى حنيفة رحم الخ قلت وكفاية الثوب لواحد عند

يتقدم بغير اوله وسكون القاف وهم الدال اى يتقدم ولان وضاح بعضهم اوله وفهم القاف وكسر الدال لشد من التقدم وهو مختار البايع الناس بالنصب على لفعولية امام الجنازة في جنازة زينب بنت جحش الاسدية اقر المؤمنين التي زوجها الله سبحانه لرسوله بقوله تعالى فاقمى زيد منها وطرا وحكمتها الآية فدخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم بلاذن كما في مسلم وغيره سنة ثلث وقبل خمس وهي بنت خمس وثلاثين سنة نزلت بسببها آية الجنازة **له قوله** ما رأيت ابى عروة بن الزبير في جنازة قط اى ابدا امامها اى قدامها قال هشام ثم يأتي اى عروة البقيع مقبرة المدينة المنورة زادها الله شرفا وحجة فيجلس حتى يمر وائى الذين كانوا مع الجنازة عليه اى على عروة بالجنازة قال البايع يريد انما كان يجلس ببعض الطريق ولو كان يجلس بموضع القبر لقال فيجلس حتى

يلحقوا به وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم المنع من الجلوس حتى توضع الجنازة ثم نزع بعد الخ **له قوله** قال المشى خلف الجنازة من خطأ السنة الاضافة بمعنى فى اى من الخطا في السنة يعنى مخالفة السنة فان السنة كما تقدم فى الآثار هو المشى امام الجنازة او الخطا مصدر بمعنى التجاوز عن الشيء معناه الى المعنوية وفى البداية اما كيفية التشييع فالمشى خلف الجنازة افضل عندنا وقال الشافعي المشى امامها افضل لرعاية الزهري المتقدم وهذا حكاية عادة وكانت عادة اختيار الافضل ولانهم شفعاء الميت والشفيع ابدأ يتقدم ولانه احوط للصلاة لما فيه من التحرر عن الفوات ولنا ما روى ابن مسعود موقوفا عليه وهو فرغوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الجنازة متبوعة وليست بتابعة ليس معها من تقدمها وتروى عنه انه صلى الله عليه وسلم كان يشى خلف جنازة سعد بن معاذ وتروى معمر بن طائس عن ابيه قال ما مشى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات الا خلف الجنازة وعن ابن مسعود فضل المشى خلف الجنازة على المشى امامها كفضل المكتوبة على النافلة ولان المشى خلفها اقرب الى الاتفاظ لانه يعلم الجنازة فيعظ فكان افضل والمروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز وتسهيل الامر على الناس عند الازدحام وهو تأويل فعل ابى بكر وعمر لما روى عن عبد الرحمن بن ابى لى انه قال بينا انا مشى مع خلف الجنازة وابوبكر وعمر يمسيان امامها فقلت لعل ما بال ابى بكر وعمر يمسيان امامها الجنازة قال انهما يعلمان ان المشى خلفها افضل من المشى امامها لانهما يبسلان على الناس ومعناه ان الناس يقرضون عن المشى امامها تعظيما لهما فلما اختار المشى خلف الجنازة لفضاق الطريق على مشيعيها واما قوله ان الناس شفعاء الميت فينبغى ان يتقدموا فيشكل هذا بحالة الصلاة فان حالة الصلاة حالة الشفاعة ومع ذلك لا يتقدمون الميت بل الميت قدامهم وقوله وهذا احوط للصلاة قلنا عندنا انما يكون المشى خلفها افضل اذا كان يقرب منها بحيث يشاهد ما وفى مثل هذه الاقنوت الصلاة ولو مشى قدامها كان واسعا (البقيع على صحت)

له قوله النبي ان تتبع في الضم المصرية بزيادة لفظ عن قبل ان تتبع وهي ببناء المجهول او المعلوم صلتان الجنازة بتاروكان من فعل النصارى وشكا
 الجاهلية فسمع عن ذلك للتشبه بهم قاله ابن عبد البر ولما فيه من التناؤل بالنار قاله ابن حبيب **سنة قوله** انها قالت لاهلها اجروا بغم الهمة
 وسكون الجيم وكسر الميم أي تجروا أي كفى اذا تمت قاله الباقى يحتمل ان يكون ذلك منها على وجه التعليل بالسنة على وجه الامر بلوغها والقدوم من
 التقصير عنها ويحتمل ان يكون على وجه الوصية لمن قد علم جواز ذلك وترد تجهيزها بالعود وغير ذلك مما يتجزئه ثم حطوني قال في المجموع
 والحنوط ما يخلط من الطيب لا الكفارات الموقى واجسادهم خاصة ومنه حديث اى الحنوط احب اليك قال الكافور وحنط ابن عمر
 بهيمة وتشديد نون اى طيبه بالحنوط **٢٠٤** وهو مخطوط من كافور وصدل ونحوها الخ وقال الباقى الحنوط ما يجعل في جسد الميت كفته
 من الطيب المسك والعنبر والكافور وكل ما لغرض
 منه رجيح دون لونه لان المقصود منه ما ذكرنا من
 الرائحة دون الفعل باللون الخ وقال ابو عمر اجاز الاكثر
 المسك في الحنوط وكرهه قومو والمحبة في قوله صلى الله
 عليه وسلم اطيب الطيب المسك الخ ولا تدرى رومن
 ذررت الحب والمواذ افقته اى لا تتنثروا على كفى
 حنطا بكسر الحاء ككتاب لغة في الحنوط قاله الجاهل الحنوط
 كصبر وكتنا كل طيب يخلط للميت قال الباقى
 يجعل الحنوط بين كفاته كلها ولا يجعل على ظهره كفته
 لان الحنوط لمعنى الروح لا اللون ولا تنثروا في بنارو
 كذا اوصى بالنبي عن ذلك جماعة من الصحابة لما ورد
 النبي في ذلك مرفوعا **سنة قوله** انه نهي ان تتبع

النبي ان تتبع الجنازة بنار مالك عن هشام بن عروة
 عن اسماء بنت ابي بكر انها قالت لاهلها اجروا ثيابي اذا امت
 ثم حطوني ولا تذروا على كفى حنطا ولا تتبعوني بنار
 مالك عن سعيد بن ابى سعيد المقبري عن ابى هريرة
 انه نهي ان يتبع بعد موته بنار قال يحيى سمعت مالكا
 يكره ذلك التكبير على الجنائز مالك عن ابن شهاب
 عن سعيد بن المسيب عن ابى هريرة ان رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال لا تتبع الجنازة بنار ولا تمشي
 بين يديها قال ابن القطان لا يصح وان كان متصلا
 للجمل بحال ابن عمر راويه عن رجل عن ابيه عن
 ابى هريرة الخ لكن حسبه بعض الحفاظ ولعله لشواهد
 قاله الزرقاني **سنة قوله** يكره ذلك اى اتباعها
 بنار في جحرة او غيرها وعن ابى بردة قال اوصى ابو موسى حين
 حضره الموت فقال لا تتبعوني بجمر فقالوا او سمعت فيه شيئا
 قال نعم من رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه ابن ماجة و
 في اسناده ابو حريز شامى مجهول قاله الشوكاني **سنة قوله**
 التكبير على الجنائز قاله النعماني عن اهل خثلف الصغابة في ذلك
 من ثلث تكبيرات الى تسع قال ابن عبد البر وانعتد الاجماع بعد
 ذلك على اربع واجمع الفقهاء واهل الفتوى بالنصارى على اربع على
 ابناء في الاحاديث الصحاح وماسوى ذلك عندهم شذوذ لا يلتفت
 اليه وقال لا نعلم احدا من فقهاء الامصار قال بجملة لا يراى
 ليلى كذا في النيل وقال الزرقاني اختلف السلف في عدة دفع مسلم
 عن زيد بن اسلم يكبر خمساً ويقع الى النبي صلى الله عليه وسلم و
 ابن مسعود انه صلى على جنازة فكبر خمساً وكان يكبر على اهل بدر
 ستاً على الصحابة خمساً وعلى سائر الناس رداً للبيعة من اهل
 واقف كانوا يكبرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعاً و
 خمساً وستاً واربعا فجمعهم الناس على اربع كالحول الصلوة الخ قال
 النعماني بعد ذكر حديث الباب بما حقه جماع العلماء منهم محمد بن الحنفية وعطاء بن ابي رباح ومحمد بن سدير والبخاري وسعيد بن غفلة والثوري وابو حنيفة ومالك والشافعية واحمد
 ويحيى ذلك عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وزيد بن ثابت وسائر رواة ابن اوفى والحسن بن علي والبراء بن مازب وابى هريرة وعقبة بن عامر وذهب قوم الى انها خمس منكر
 عبد الرحمن بن ابي ليلى وميسر بن مولى حفصة واصحاب معاذ بن جبل وابو يوسف من اصحاب ابي حنيفة وهو من هذا الشيعة والنظر في هذه الرواية لا يختلف الذهب على
 الزيادة على سبع تكبيرات ولا النقص من اربع والاولى ربيع لا يراى عليها واختلفت الرواية فيما بين ذلك فظاهر انهم اختلفوا في زيادة او نقصان في زيادة
 عليها رواه الاثر عن احمد وروى حبيب عن احمد اذ كبر خمساً لا يكبر معه ولا يسلم الامم الامام ومن لا يرى متابقة الامام في زيادة دفع اربع الشورى ومالك وابو حنيفة
 والشافعية وجميعهم من ذهب الى الزيادة على الاربع ما ورد في بعض الروايات والجواب عنها انها منسوخة قاله الجاهلي باسناد عن ابراهيم قال قبض رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والناس مختلفون في التكبير على الجنازة لا تشاء ان تجمع رجلا يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر سبعاً واخر يقول سمعت
 الله صلى الله عليه وسلم يكبر خمساً واخر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر اربعا فاختلوا في ذلك فكانوا على ذلك حتى قبض ابو بكر فلما ولى عمر
 ورأى اختلاف الناس في ذلك شق عليه جدا فارسل الى رجال من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انكم معاشر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سلمون مختلفون على الناس يختلفون من بعدكم ومتى تجتمعون على امر يجتمع الناس عليه فانظروا امرأ يجتمعون عليه فكانوا يعظمون فقالوا نعم يا ابا
 يا ابا المؤمنين فامر طبعاً فقال عمر بل اشرروا على فانما انا بشر مثلكم فتراجعوا الامر بينهم فاجتمعوا امرهم على ان يجعلوا التكبير على الجنائز مثل التكبير في الاضحية و
 الفطر اربع تكبيرات فاجمع امرهم على ذلك فهذا عمر قد رده الامر في ذلك الى اربع تكبيرات مشهورة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك وهم حضرة وامن فعل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وادوا حذيفة وزيد بن ارقم فكانوا ما فعلوا من ذلك عندهم رواه اولى ما كانوا على اذلك نسيم لما كانوا قد علموا انهم مأمونون على ما فعلوا فجمع

الابن من احمد انه يحكى في سنده الخ وقال ابن
 رشد في البداية واخذ اهل الكوفة بما رواه
 على في تقديم ابى بكر وعمر قوله انها لم تعلم ذلك
 ولكنها يسهلان على الناس وقوله فضل
 الماشى خلفها كفضل صلوة المكتوبة وروى
 عنه انه قال قد معاين بين يدك واجعلها
 نصب عينيك فانما هي موعظة وتذكير و
 عبرة وما روى عن ابن مسعود قال سألت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السير مع الجنائز
 فقال الجنازة متبوعة وليست بتابعة وحديث
 المغيرة بن شعبه مرفوعا راكب ممشى ثم الجنازة
 والماشى خلفها واما ما رواه عن يمينها ويسارها فربما
 وحديث ابى هريرة قال مشوا خلفها الجنازة وهذه
 احاديث يجهلونها ويضعفها غيرهم الخ قلت لا شك
 ان الروايات ددت بكل المعنيين والوجه الصحيح
 هم يقولون هم شفعاء والشفيع يكون قد اتم الشفيع
 له ونحن نقول هم مشيعون والشافيع والمودع
 يكون وراء المودع وقد وردت الروايات الكثرة
 في التشيع على ان الماشى خلفها يستند للشافعية
 والمعاونة في الجنازة عند الحاجة على ان في صلوة

الشافعية

الله عليه وسلم نعى النجاشي للناس في اليوم الذي مات فيه
 وخرج بهم إلى المصلى فصنف بهم وكثروا رجع تكبيرات ما لك
 عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه أخبره
 أن مسكينة مرضت فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بمرضها قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم مع المساكين
 ويسئل عنهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ماتت
 فاذنوني بها فخرج بجنازتها ليلا فكمهوا أن يوقظوا رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر بالذي
 كان من شأنها فقال ألم أمركم أن تؤذنوني بها فقالوا يا رسول
 الله كرهنا أن نخرجك ليلا ونوقظك فخرج رسول الله صلى الله
 عليه وسلم حتى صنف بالناس على قبرها وكثروا رجع تكبيرات

وسلموا إلى أضيافهم فماتت ليلاً فامر عوفي بحرقها فحرق بها نساءها ليلاً وفيه جواز الدفن بالنساء وبه قال الجمهور خلافاً للصنع اذ كرهه قال القاري للاخلاق وذلك
الا ما شذ به الحسن البصري وبقية بعض الشافعية الخ **قوله** فكرهوا ان يوقظوا رسول الله صلى الله عليه وسلم اجل لا شأنه الاكبر بل كان صلى
الله عليه وسلم لا يوقظ من نومه لاجل حاله **قوله** فلما اصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبر ببناء الجيول بالذي كان من شأنها بعد سؤاله عنها كما في قوله
ابن ابي شيبة وكان الذي اجاب عن سؤاله ابو بكر الصديق رضى الله عنه قاله الحافظ فقال صلى الله عليه وسلم لم امركم ان تذكروني بها قال ذلك تنبيهاً لما فات عنهم من
استئذان مرة الشريف فقالوا لا نعدوا لما فعلوا يا رسول الله كرهنا ان نخبرك من الاغراب بالخاء والهمز المعجمين في جميع النسخ الموجودة عندنا ليلاً اى في ظلمة الليل
ونوقظك ولا بن ليلى شيبة فقالوا اتيناك لتؤذ بك بها فوجدناك نائماً فكرهنا ان نوقظك ونخبرك عليك ظلمة الليل وهوام الارض ولا ينافي في هذا قوله في حديث
ابى هريرة عند البخاري فحرقوا وانشأها وكانهم صغروا امرها زاد ما مر من بهية قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تفعلوا اذ عوفي ليجازيكم رواه ابن ماجه
في حديث زيد بن ثابت قال لا تفعلوا يا موتن فيكم ميت ما كنت بين اظهركم الا اذ تموتى به فان صلوتى عليه له رحمة اخرجه اصح قاله الزرقاني **قوله** فخرج
رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صف بالناس على قبرها فصل وكبر اربع تكبيرات وفيه الترجمة واما الصلوة على القبر فقال مشروعية وميتة الجمهور منهم الشافعي و
محمد وابن وهب ومالك في رواية شاذة والمشكوك عنه منه وبه قال ابو حنيفة والنعني وجماعة وعندهم ان دفن قبل الصلوة شرع والاخلا قاله الزرقاني وقال ابن
القاسم قلت لما لك بالحديث الذي جاء في الصلوة عليه قال قد جاء وليس عليه العلي الخ واجابوا عن الحديث بان ذلك من خصائصه ورواه ابن حبان بان ترك
اكتفاء صلى الله عليه وسلم على من صلى معه على القبر دليل على جواز التعزية وانه ليس من خصائصه وتعقب بان الذي يقع بالتعزية لا ينهض دليل الاصلية
والدليل على الخصوصية ما زاد مسلم وابن حبان في حديث ابى هريرة فيصلى على القبر ثم قال ان هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وان الله ينور لهم بها
ليوم دولي حديث زيد بن ثابت المذكور قريباً فان صلوتى عليه له رحمة وهذا لا يتحقق في غيره وقال مالك ليس للعلى على حديث الشواء قال ابو عمر يريد عمل المدينة ثم

عن ابن عباس قرأها ثم قال أدت ان اعلكم انها سنة واجيب بأنه يحتمل انه اذا ادا الصلوة لا الفزاعة الخ وفي الحديث لما روى عن ابن مسعود انه مثل عن صلوة الجنابة هل يقرأ فيها فقال لم يوقت لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قولا ولا قراءة وفي رواية دعاء ولا قراءة كبريا ما ذكره الامام واخر من الطب الكرام ما شئت وفي رواية واخر من الدعاة اطهيه وروى عن عبد الرحمن بن عوف وابن عمر بن الخطاب قال ليس فيها قراءة شيء من القرآن لانها شرعت للدعاء ومقدمة الدعاء الحمد والتسليم والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم لا القراءة وقوله عليه السلام لا صلوة الا بقراءة الكتاب لا يتناول صلوة الجنابة لانها ليست بصلوة حقيقية وانما هي دعاء واستغفار للميت الاترى انه ليس فيها الاركان التي تتركب منها الصلوة من الركوع والسجود الا انها تسمى صلوة لما فيها من الدعاء وحديث ابن عباس معارض بحديث ٢١٠ ابن عمر وابن عوف وتاويل ما روى جابر بن القزويني انه كان قرأ على سبيل التثاء لا على سبيل القراءة وذلك ليس بركوة عندنا الخ **سنة قوله** الصلوة على الجنابة بعد الصبح وبعد العصر واختلفت الاثارة في الصلوة على الجنابة في الاوقات المنيية قال الخطابي ذهب اكثر اهل العلم الى حكاية الصلوة على الجنابة في الاوقات التي تكرر الصلوة فيها وروى عن ابن عمر وهو قول عطاء والخمسة والا وراعى وكذلك قال المشرك وابو حنيفة واصحابه واسم بن حنبل واسحق بن راهويه الخ واما عند المتأخرين فلا يجوز صلوة الجنابة في الاوقات الثلاثة الا ان تحضر فيها واما غير هذه الثلاثة من الاوقات المشروعة فيجوز فيها مطلقا **سنة قوله** ان زينب بنت ابي سلمة ربيعة النبي صلى الله عليه وسلم توفيت سنة ثلث وسبعين وخضرا ابن عمر جنازتها ثم توفى ابن عمر في هذه السنة في الحج بمكة طارق بن عمر المكي الاموي امير المدينة المنورة زادها الله شرفا وشفاعة ذكر الواقدي بسنده ان عبد الملك بن مروان جهز طارقا في سنة اربع الى قتال من بالمدينة من جهة ابن الزبير فقص خبير فقتل بها ستائة وقال خليفة بعثه عبد الملك الى المدينة فغلب له عليها وولاه اياها سنة ٤٢ هـ ثم عزله في سنة ٤٣ وولى الحجاج بن يوسف قاتلي بني امية المجهول بجنازتها وزينب بعد صلوة الصبح فوضعت بالبقيع اي بغير الخرقه قال ابن ابي حرملة وكان طارق امير المدائن فليس بالصبغ اي يصليها في الغسل قال محمد بن ابي حرملة فسمعت عبد الله بن عمر يقول لاهلها اما ان تصلوا على جنازتكم الان اقبل طوبى الشمس واما ان تتركوها حتى ترتفع الشمس كراهة الصلوة عند طلوع الشمس وقد اخرج ابن ابي شيبة ان جنازة وضعت فقال ابن عمر بن ولي هذه الجنابة ليصل عليها قبل ان يطهر قرن الشمس واخرج عن مجوم قال كان ابن عمر يكره الصلوة على الجنابة اذا طلعت الشمس وحين تغيب **سنة قوله** ان عبد الله بن عمر قال يصلي ببناء المجهول على ما في جميع النسخ التي بالدين من الهندية والصورية والمتون والشرع على الجنابة بعد صلوة العصر وبعد صلوة الصبح اذا اصليتها لوقتها قال الباقر قوله اذا اصليتها يحتمل ان يرسل

مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان لا يقرأ في الصلوة على الجنابة **الصلوة على الجنابة بعد الصبح وبعد العصر** مالك عن محمد بن ابي حرملة مولى عبد الرحمن بن ابي سفيان بن حبيب ان زينب بنت ابي سلمة توفيت وطارق امير المدينة فأتى بجنازتها بعد صلوة الصبح فوضعت بالبقيع قال وكان طارق يغسل بالصبغ قال ابن ابي حرملة فسمعت عبد الله بن عمر يقول لاهلها اما ان تصلوا على جنازتكم الان واما تتركوها حتى ترتفع الشمس مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر قال يصلي على الجنابة بعد العصر وبعد الصبح اذا اصليتها لوقتها **الصلوة على الجنابة في المسجد**

الحديثين عبد الله بن عوف قال صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرا بآيات الكتاب فقال انتموا انما السنة فمن ذهب الى ترجيح هذا الاثر على العمل وكان اسم الصلوة يتناول عند صلوة الجنابة وقد قال صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بقراءة الكتاب رأى قراءة فاتحة الكتاب فيها ويمكن ان يحتمل لما ذكره بطراش الا ان الذي نقل فيها دعاء عليه الصلوة والسلام على الجنابة لم ينقل فيها انه قرأ على هذا تكون تلك الاثار كلها معارضة لحديث ابن عباس ومخبره لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بقراءة الكتاب الخ قال لا ياتي اختلاف هل تفترق لقراءة الفاتحة وبه قاله لتألفه شبهها بالصلوة في الاقتدار الى الاحرام والسلام واستطاع مالك لتبنيها بالطواف في انما لا ركوع فيها ولا يسجد فخر بين اصليين احبهم الشافعي لذهبه

سنة قوله ان عبد الله بن عمر كان لا يقرأ شيئا من القرآن في الصلوة على الجنابة واختلفوا في قراءة الفاتحة هل صلوة الجنابة قال الخطابي ومن كان لا يقرأ في الصلوة على الجنابة ويكره من الخطابي وعلى بن ابي طالب ابن عمر ابو هذيلة ومن التابعين عطاء وطاوس وسعيد ابن المسيب ابن سيرين وسعيد بن جبير والشعبي والحكم وقال ابن المنذر روى قال عطاء وحامد والثوري وقال مالك قراءة الفاتحة ليست مجزئتها في بلدنا في صلوة الجنابة وعند مكحول والشافعي واسم واسحق يقرأ الفاتحة في الاولى وقال ابن رشد في البداية وسبيل خلاص معارضة العمل لا اثر وهل يتناول اسم الصلوة على الجنابة لا اما العمل فيه والذي حكاه مالك عن علي بن ابي طالب قال قراءة فاتحة الكتاب فيها ليس بمجمل انه في بلدنا بل هو اما الاثر فراهوا البخاري عن

صلاة الجنابة بعد الصبح وبعد العصر وذلك اولى من ان يريد به اذا اصليت الصلواتان صلوة الصبح وصلوة العصر لوقتها لا نه قد حلت الصلواتان في اخر وقتها ولا يصلي بعدها على الجنابة الا ان يريد به اذا اصليتها في اول وقتها وهو محتمل من التأويل والاثر اظهر الخ قلت لكن التبادر من الالفاظ الثاني قال محمد بعد اثر الباب ولهذا نأخذ لا بأس بالصلوة على الجنابة في تلك الساعتين ما لم يتطلم الشمس وتغيب الشمس بصغرة الضميمة هو قول ابي حنيفة وقال الخطابي مقتضاه انما اذا اخبرنا في وقت الكراهة عند لا يصلي عليها حينئذ **سنة قوله** الصلوة على الجنابة في المسجد قال ابن ابي حرملة قال في الغنم المجهول على جنازة الصلوة على الجنابة في المسجد وهي رواية المدنيين وغيرهم عن مالك وكرهه في المشهور وبه قال ابن ابي ذئب وابو حنيفة وكما من قال بفحاسة الميت الخ وقال ابن رشد وسبب الخلاف في ذلك حديث عائشة الا في عند مالك في الموطأ وحديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له وحديث عائشة ثابت وحديث ابي هريرة غير ثابت او غير متفق على شوته لكن انكار الصحابة على عائشة يدل على اشتباه العمل بخلاف ذلك عندنا ويشهد لذلك بروء صلى الله عليه وسلم ليصل لصلوته على النفاش الخ قلت حديث ابي هريرة اخرجه ابو داود والطحاوي وابن ماجه وابن ابي شيبة قال محمد في موطأ لا يصلي على جنازة في المسجد وكذلك بلغنا عن ابي هريرة وموضع الجنابة بالمدينة خارج المسجد وهو الموضع الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على الجنابة فيه الخ يعني اتخاذ صلى الله عليه وسلم محطلا لخصوا الجنابة بجنب المسجد يؤيد كراهته بالمسجد والا لم يحتمل الى ذلك وقال الشيرازي القيم بعد الكلام الطويل فالصواب ما ذكرنا واولا ان سسنه

وهذه الصلوة على الجنابة خارج المسجد الا لعذر وكلا الامرين جائز وفضل الصلوة عليها خارج المسجد الخ

مرو في بعض النسخ المصرية ما أسرع ما أسرع الناس والوجه الأول قال الباغي يحتمل أن تريد به ما أسرعهم إلى الانكار والحيث يحتمل أن تريد ما أسرع نسيانهم بحكم ما أنكروا عليها قال ابن وهب ما أسرع الناس تزيده إلى الطعن والعيب قال وسامعت ما لك يقول يعني ما أسرع ما أنسوه من سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم للحق قال ابن عبد البر إلى انكار ما لا يسمون وروى ما أسرع ما أنسوا للناس قاله الزرقاني ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهل بن هبيل بنهم السنين مصرغ ابن بيضاء إلا في المسجد وفي رواية لمسلم إلا في جوف المسجد وعنده من طريق أخرى على ابن أبي بيضاء سهل وأخيه وعبد ابن هندة سهل بالتكبير ووجه جزمي في الاستيعاب وزعم الواقدي أن سهلاً المكبر مات بعده

الباغي تريد ما أشبه بذلك الحجة لما أنكروا ويحتمل من وجهين أحدهما أن يخطئ عليها وهي في الجنائز

في المسجد والثاني أن يصل وهو في المسجد والجنائز خارج المسجد وعلى هذا حمل من أنكر داخلها في المسجد فإن صلى عليها وهي في المسجد فقد قال للمداودي تضيء للصلاة ويسقط الفرض الخ وقال لما حفظوا صلواتهم على سهل بانه كان خارج المسجد والمصلون داخله وذلك جائز اتعافا وفيه نظران عائشة استدلّت بذلك لما أنكروا عليها أمرها بالمرور بجنائز سعد بن جبرتها ليصل عليها الخ قلت ما أول به الباغي صلواته صلى الله عليه وسلم على سهل بان الجنائز كانت خارج المسجد وحكى الخطاط الجوامع على جواز لا يوافق هذا الخنفية قال في الدر المنثور وكثرت تحريماً وأقبل تنزيهاً في مسجد جماعة هوأى الميت فيه وحده أو مع القوم واختلف في المناسبة عن المسجد وحده أو مع بعض القوم والخبر الكراهة مطلقاً قال ابن عابد بن سواد كان الميت فيه أو خارجيه وهو ظاهر الرواية وفي رواية ثانية إذا كان الميت خارج المسجد لم يفتل الصلوة على سهل وأخيه عندنا الخنفية ما تقدم في كتابنا فطناً كانت أئمة

مالك عن ابن النضر مولى عمر بن عبد الله عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها أمرت أن يمر عليها بسعد بن أبي وقاص في المسجد حين مات لتدعوله فأنكر ذلك الناس عليها فقالت عائشة ما أسرع الناس يا صلي رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهل بن بيضاء إلا في المسجد ما لك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال صلى على عمر بن الخطاب في المسجد جامع الصلوة على الجنائز ما لك أنه بلغنا عن عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وأبا هريرة كانوا يصلون على الجنائز بالمدينة الرجال والنساء فيجعلون الرجال مما يلي الأمام والنساء مما يلي القبلة

عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها أمرت أن يمر عليها بسعد بن أبي وقاص في المسجد حين مات لتدعوله فأنكر ذلك الناس عليها فقالت عائشة ما أسرع الناس يا صلي رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهل بن بيضاء إلا في المسجد ما لك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال صلى على عمر بن الخطاب في المسجد جامع الصلوة على الجنائز ما لك أنه بلغنا عن عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وأبا هريرة كانوا يصلون على الجنائز بالمدينة الرجال والنساء فيجعلون الرجال مما يلي الأمام والنساء مما يلي القبلة

الدليل على صحة ذلك أن هذه الصلوة يصح أن يفعلها الرجال فضعف أن يفعلها النساء كصلوة الجمعة وهل يجوز أن يفعلها النساء دون الرجال قال ابن القاسم وإشبه يجوز ذلك وإن اختلف في صفة الخ فقلت وعند الخنفية يسقط ففهمنا بصلوة شخص واحد رجلاً كان أو امرأة صرح به في الشام وفيه قلت كلفنا الدماء نص في معناه وإدادة الصلوة منه بعيد فأورد من لفظ الصلوة في هذه القصة المله بها الدماء وإنما أمرت بالامرألة تدعو له بخضرته لأن مشاهدته تدعو إلى الاشتغال والاجتهاد له ولذا يصح في الجنائز لا يكتفى بالدماء في المنزل **سنة قول** فأنكر ذلك أي داخله في المسجد للناس عليها أي على عائشة فقالت عائشة ما أسرع الناس هكذا فأنكر النسوة التي بأيدينا من المصرية والهندية

له قوله أنها أمرت أن يمر ببناء الجهمول عليها بسعد بن أبي وقاص الزهري أخره العسقل موتاً في المسجد لأن مجرتهم الشريعة داخل المسجد حين مات أي سعد في قصره بالعنبر سنة ٥٥ هـ على المشهور وحل بالمدينة على علق الرجال ليدفن بالقبعة وذلك في مرة معاوية قاله القاري قال الباغي وإنما أمرت بذلك لامتثالها وهي سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم من الخروج مع الناس إلى جنازته كراهية خروجهم إلى الجنائز لتدعوله قال الباغي يحتمل أن تريد بذلك أن تصل على جريح يمكنها في الصلوة عليه من ميتة أو يحتمل أن تريد به الدماء خاصة فأد قلنا بالقول الأول فإنه يقتضي صلوة النساء على الجنائز وهذا الذي يقتضيه مذهب مالك وقال الشافعي لا يصل النساء على الجنائز

والاستسقاء وصلوة الجنائز قال وهذا أحد وجوه إطلاق المساجد عليه في قوله تعالى إنما يعمر مساجد الله الآية الخ فقلت فلو دخل في المسجد النبي فلا إشكال في الصلوة على أبي بيضاء **سنة قول** صلى ببناء الجهمول على جنازة عمر بن الخطاب صلى الله عليه مولاة صهيب في المسجد وروى ابن أبي شيبة وغيره أن عمر صلى على أبي بكر في المسجد وأن صهيباً صلى على عمر في المسجد ووضعت الجنائز فقامه المنبر قال ابن عبد البر ذلك محض من الصحابة من غير تكبر يعرفون إيمانهم بكونه قال الباغي معنى حديث الباب ما تقدم من أن يكون صلى عليه وهو خارج المسجد والمصلون عليه في المسجد ويحتمل أن يكون صلى عليه في الموضع الذي دفن فيه وقد كان من المسجد وله الآن حكم المقابر وكذلك المسجد إذا كان فيه مقبرة فلا بأس أن يصل في موضع المقابر منه على ميت الخ وفي البرهان صلوة الصحابة على أبي بكر وعمر في المسجد كانت لعرض فقامه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ **سنة قول** أن عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وأبا هريرة كانوا يصلون على الجنائز العديدة مرة واحدة بالمدينة المنورة زادها الله شرفاً وشرفاً ومجدة ونوراً قال الباغي يحتمل أن يكون عثمان وأبو هريرة وصليا عليها للأمانة وإن يكون عبد الله بن عمر كان يصل عليها لصلاحه وغيره ويحتمل أن يكون ذلك لأن كل واحدة منهم كانت له جنازة في الجنة والجنة يصل عليها بثلاثة معانٍ الولاية وهي الأمانة والولاية وهو التصديق الذين فمن حضره رجل مشهور بالصلاح ولم يحضره والى ولأول فإن أحق الناس بالصلوة عليه الرجل الصالح لما يرضى من بركته دائمة وفضله وصلواته للميت فإن اجتمع هؤلاء الثلاثة في جنازة فأتهم بالصلوة عليه الأولى وبه قال أبو حنيفة والشافعي الخ الرجال والنساء بدل من الجنائز يعني أنهم كانوا يجتمعون بالصلوة فيصليون عليها صلوة واحدة فتمن من أفراد كل واحد منهم بصلوة ولا خلاف في جواز ذلك قاله الباغي فيجعلون الرجال مما يلي الأمام والنساء مما يلي القبلة وعلى هذا أكثر العلماء وقال به جماعة من الصحابة والتابعين وقال ابن عباس وأبو هريرة وأبو قتادة هي السنة وقول الصحابي ذلك له حكمه الرفيع

هو قوريسلم تسليمية واحدة روى ذلك عن جماعة من الصحابة والتابعين قال وهو قول احمد واسحق ثم هل ليس بها او يجهر فغن جماعة من الصحابة و
التابعين اخفائها وعن مالك ليسم بها من يليه وعن ابى يوسف لا يجهر كل يجهر ولا يسر كل لا يسر كل الاصل في الخبر ٢٢٢ **قوله** لا يصلي الرجل على الجنائز الا وهو
طاهر من الحدث الاكبر والصغير ونقل ابن عبد البر الاتفاق على اشتراط الطهارة فيها الا عن الشعبي لانه دعاء واستغفار فيجوز بلا طهارة ووافقه
ابراهيم بن عليه وهو ممن يرغب عن تكثير من قوله ١٢ **قوله** لم ار احدا من اهل العلم يكره ان يصلي على ولد الزنا وامه قال لا بأس وهذا كما
قال ان ولد الزنا من جملة المسلمين والموالاة لا تنقطع بينهما وبين اهل الكفاية وكيف ولا ذنب
الا فتادة فقال لا يصلي عليه امامه فانه يصل عليها ايضا غير انه يستحب ان يجتنب الصلوة ٢١٢ عليها اهل الفضل والعلم الخ قال ابن

مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا صلى على الجنائز
يسلم حتى ليسم من يليه مالك عن نافع ان عبد الله بن
عمر كان يقول لا يصلي الرجل على الجنائز الا وهو طاهر قال
يحيى سمعت مالكا يقول لم ار احدا من اهل العلم يكره ان يصلي
على ولد الزنا وامه ما جاء في دفن الميت مالكا انه بلغه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي يوم الاثنين دفن
يوم الثلاثاء وصلى عليه الناس فذا اذا الا يؤمهم احد فقال ناس
يدفن عند المنبر وقال اخرون يدفن بالبقيع فجاء ابو بكر
الصديق فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
ما دفن نبى قط الا في مكانه الذى توفي فيه فحفر له فيه
فلما كان عند غسله اراد وانزع قميصه فسمعوا صوتا يقول
لا تنزعوا القميص فلم ينزع القميص وغسل وهو عليه
صلى الله عليه وسلم

قوله ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم توفي يوم الاثنين كما في الصحيحين
عائشة وانس واختلف فيه بين العلماء قاله الزرقاني و
كذا اسكن عليه الشجاع وغير واحد من اهل العلم قال الطبري
في تاريخه انما اليوم الذى مات فيه رسول الله صلى الله عليه
وسلم واختلف بين اهل العلم في الخبر فيه انه كان يوم
الاثنين من شهر ربيع الاول غير انه اختلف في الالف الاثنين
كان موته صلى الله عليه وسلم وقال الحافظ في الفقه ما
كانت وفاته يوم الاثنين باخلاص من ربيع الاول و
كان يكون اجما لكن في حديث ابن مسعود عند الزوار
في حادي عشر مضان الخ قلت لكن الصواب الاول نعم
اختلفوا في تاريخ الشهر على اقوال والمشهور عند اهل الفن
ثاني عشر ودفن يوم الثلاثاء اختلف في وقت دفنه صلى الله
عليه وسلم ففى الموطأ ما تقدم وروى عن عائشة انها
قالت ما علمنا دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى
سمعنا صوت المساعي ليلة الثلاثاء في السجود روى عن
محمد بن اسحق انه قال قبض رسول الله صلى الله عليه و
سلم يوم الاثنين فمكث ذلك اليوم ليلة الثلاثاء و
يوم الثلاثاء ودفن في الليل اى ليلة الاربعاء وقيل دفن
يوم الثلاثاء وحين زاعت الشمس وفي كفاية الشعبي
صلوا عليه يوم الاربعاء ثم دفن وفي تفسير الزاهد
توفي يوم الاثنين ودفن يوم الخميس كذا في تاريخ الخمين
قال لنا وى ليلة الاربعاء عليه الاكثر ودائه اقوال وكذا
سكن القادى عن حكمهم الاصول انه هو الاكثر وقال ابن
كثير القول بدفنه يوم الثلاثاء غريب والمشهور عن الجمهور
انه دفن ليلة الاربعاء الخ وصلى عليه صلى الله عليه وسلم
الناس اذ ذاه اجمع فذا لا يؤمهم احد اخرجه البيهقي عن
ابن عباس وابن سعد عن سهل بن سعد وعن ابن
المسيب وغيره ولا ترمي ان الناس قالوا لا يكر
انصلى على رسول الله قال نعم قالوا وكيف فصل قال يخل
قوم فيكون يصبون ويدعون ثم يدخل قوم فيصحبون فيكبرون
ويدعون فرادى ولا يبن سعد عن على هو اما مكبر حيا وميتا
فلا يقوم عليه احد قاله الزرقاني ٢٢ **قوله** فقال

له قوله كان اذا صلى على الجنائز يسلم سلام
الخليل من الصلوة جهدا حتى يسلم من يليه وكذا
كان ابو هريرة وابن سيرين وبة قال ابو حنيفة و
الافراسي ومالك في رواية ابن القاسم وكان
على وابن عباس وابو امامة بن سهل وابو بصير
والخنفى يسرونه وقال به الشافعي ومالك في
رواية ويعلم المأمورون تحمله بانصرافه قاله
الزرقاني قال لا يبي السلام متفق عليه وانما
اختلفوا في عدده فقال مالك والجمهور والشافعي
في احد قوله يسلم واحدة وقال ابو حنيفة و
الثوري وجماعة من السلف يسلم تسليمين و
اختلف قول مالك هل يجهر به الامام وبه

ناس اى يصلى الصحابة يدفن عند المنبر لان عند روضة من رياض الجنة فانسب دفنه عند وفي الخمين اختلفوا في موضع دفنه اجملة او المدينة او
القدس الخ وقال اخرون يدفن بالبقيع المدفن المعروف بالمدينة المنورة قيل هذا ولا خلاف وقهر بين الصحابة فجاء ابو بكر الصديق فقال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول ما دفن ببناء الجمهور نبى قط يشد الطاء الا في مكانه الذى توفي فيه اخرجه ابن سعد عن عكرمة عن ابن عباس وكذا
عن عروة عن عائشة واخرج الترمذي عن ابى بكر مرفوعا ما قبض الله تعالى نبيا الا في موضع الذى يحب ان يدفن فيه واخرجه ابن ماجة بلفظ ما
مات بنى الادفن حيث قبض ولذا سأل موسى ربه عند موته ان يدنيه من الارض المقدسة لانه لا يمكن نقله اليها بعد موته بخلاف غير الانبياء
فينقلون من بيوتهم الى المدائن فهذا من خصائص الانبياء كما ذكره غير واحد قال ابن العربي وهذا الحديث يرد قول الاسرائيلية ان يوسف
نقله موسى من مصر الى ابياته بفلسطين الا ان يكون ذلك مستثنى ان صح قاله الزرقاني وقال القاري اما يوسف عليه السلام فقبر في الحمل
الذى قبض فيه وانما نقل الى ابياته بعد فلسطين فلا يناهيه الحديث فحفر له فيه اى في موضع الوفاة وهو الحجرة الشريفة لانه الله عز وجل وجهه فلما كان عند
غسله صلى الله عليه وسلم اراد وانزع قميصه كما بهم في ذلك قال الباقى فيه دليل على ان هذه كانت سنة الغسل عندهم لان النبي صلى الله عليه وسلم اقام
بين اظهرهم عشر يوما ولا بد الاتصال لموت عندهم في الرجال والنساء من ان يعرفوا حكم الغسل فسمعوا صوتا يقول لا تنزعوا القميص فلم ينزعوا ببناء الجمهور
القميص نائما فاعل قالت عائشة لما اراد واغسل رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا فيه فقالوا والله ما ندر على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من
ثيابه كما جهر موتانا ونفسله وعليه ثيابه فلما اختلفوا القى الله عليهم النور حتى ما منهم رجل الا دقه في صدره وكلمهم كل من ناحية البيت لا يدرون من هو الاضواء
النبي صلى الله عليه وسلم وعليه ثيابه فقاموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسلوه وعليه قميصه وفي المشكوة يصبون الماء فوق القميص يد يكونه بالقميص

قال ابن سيرين في حديثه صلى الله عليه وسلم وهو الذي لا يشعرون عليه صلى الله عليه وسلم

أمر لانه مبنى كقبل ومجوز الفقه والنصب عمل عمله أي من الجهد والشق فجاء الذي يلحد أي قبل الأخر كما سبق في علم الله تعالى من اختياره لختاره صلى الله عليه وسلم فلحد بفتح الحاء لرسول الله صلى الله عليه وسلم وروى ابن سعد عن أبي طلحة قال اختلفوا في الشق والحد النبي صلى الله عليه وسلم فقال المهاجرون شقوا كما تحضر أهل مكة وقالت الأنصار لحدوا وأما يحنف بارضنا فلما اختلفوا في ذلك قالوا اللهم خير لنبيك بعثنا النبي صلى الله عليه وسلم إلى طليحة فأيها جاء قبل الآخر فعمل عمله فجاء أبو طلحة فقال والله أني لأرجو أن يكون قد خار لنبيه انه كان يرى الحد فيحبه وبعدها عن ابن عباس عند ابن ماجة وابن سعد وكذا عن عائشة

٢١٣

الحد والي الحد وانصوا لعل الدين نصبا كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عائشة وابن عمر عند ابن أبي شيبة بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم أوصى ان يلحد له وعن المغيرة بن شعبه عند ابن أبي شيبة بلفظ لحد بالنبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي بردة عند البيهقي قال دخل النبي صلى الله عليه وسلم من قبل القبلة والحد لحد ونصب عليه الدين نصبا ذكرها العوفي وغيره سلم قوله ما صدقت بموت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى سمعت وقع الكرازين بفتح الكاف فراء فالك فزاي مجيدة ففتحة فنون أي المسامحة جميع كزهرين بفتح الكاف وتكسر ولعلها أخذتها من كذا وقع لعمر وقال لم يميت النبي صلى الله عليه وسلم قاله الباقى تريد انها كانت تكذب ذلك كذبة فعل أكثر الصحابة وكان أشد الناس فيه عير حتى جاء أبو بكر فحقق موته سلم قوله رأيت في المنام ثلاثة أقدار سقطن في حجر في كذا في أكثر النسخ الموجودة عندى وكذا في النسخ والباقي والتبوير بالثناء وعزاه في الحاشية لأكثر رواة الموطأ فهو بضم الحاء وسكون الجيم القطعة من الأرض المحورة بها سط ولذا يقال لحظيرة الابل حجرة فعلة بمعنى مفعول كالخزفة والقبضة كذا في البيهقاوى وفي نسخة الزرقاني يحجى أي بفتح الحاء أو تكسر ما وعزاه في الحاشية عن الحلبي لبعض رواة الموطأ بمعنى ما في يدك من الثوب أو الحصن فقصصت بضم التاء وروى أي على أبي بكر الصديق قال كان عالما بالقبض ما هرا في ذلك قال ابن عبد البر يحتل انه لم يجهل حين قصت عليه ويحتل انه حمل لها الجواب وتقديم في رواية قاسم انه سكنت قالت فلما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفن في بيتها قال لها أبو بكر هذا أحد أقدارك التي رأيتها في المنام وهو خيرها أي أفضل الثلاثة والثاني أفضل والثالث عمر رضي الله تعالى عنها سلم قوله توفيا بالعقيق موضع بقرب المدينة المنورة وحللا أي كل واحد منهما بعد موته إلى المدينة المنورة ودفنا بها قال الباقى يحتل نقلها لكثرة من كان

مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال كان بالمدينة رجلان أحدهما يلحد والآخر لا يلحد فقالوا أيهما جاء أولا عمل عمله فجاء الذي يلحد لرسول الله صلى الله عليه وسلم مالك أنه بلغه أن امرئ سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول ما صدقت بموت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى سمعت وقع الكرازين مالك عن يحيى بن سعيد أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت رأيت ثلاثة أقدار سقطن في حجر فقصصت رؤياي على أبي بكر الصديق قالت فلما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفن في بيتها قال لها أبو بكر هذا أحد أقدارك وهو خيرها مالك عن غير واحد من يثق بأن سعيد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل توفيا بالعقيق وحللا إلى المدينة ودفنا بها مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال ما أحب

وله قوله كان بالمدينة المنورة رجلان حفران للقبور أحدهما وهو أبو طلحة زيد بن سهل الأنصاري يلحد بفتح أوله وثالثه كمنع يمنع من لحد وضم أوله وكسر ثالثه من الحد أي يحفر في جانب القبر قال البخاري سمى الحد لانه في ناحية والآخر وهو أبو عبيدة بن الجراح أحد العشائر المشتهرة بيليشق ويحفر في وسط القبر قال الباقى يقتضيان الأمرين جائزان ولو كان أحدهما محظورا لما استقام عمله ومثل هذا لا يخفى عن النبي صلى الله عليه وسلم من علمه لانه من الأمور الظاهرة لا سيرا والذي كان لا يلحد من أفضل الصحابة وأكثرهم اختصاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم وروى عن مالك الحد والشق كل واسع والحد أصح إلى الخ فقالوا أي الصحابة يعني اتفقوا بعد ان اختلفوا في الشق والحد علان بهذا جاء أولا هكذا في النسخ الهندية وفي المصرية أول وهو مختار الزرقاني قال بضم الصوف للوصف وزن الفعل وروى بالصورف وقال القاري قيل لرواية بالضم ص

بالمدينة المنورة من الصحابة ليهتولوا الصلوة عليها ويحتل أن يكون لفضل اعتقده في لدفن بالقبور أو ليقترب على من له من الأهل زيارة قبورهم والد عام لهم الخ واختلفوا في نقل الميت من موضع إلى موضع فكرهه جماعة وجوزها آخرون وقيل ان نقل ميلا أو ميلين فلا بأس به وقيل ما دون السفر وقيل لا يكره السفر أيضا وعن عثمان انه أمر بقبور كانت عند المسيحيين تحول إلى البقيع وقال توسعوا في مسجدهم وعن محمد انه أشهر ومعصية وقال المازري ظاهرا ذهبنا جوار نقل الميت من بلد إلى بلد لعقل سعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد من العقيق إلى المدينة وفي الحادي قال الشافعي لا أحب نقله إلا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس فأختار ان ينقل إليها لفضل الدفن فيها قال البخوي وغيره يكره النقل وقال الدارمي والبغوي وغيرهم يحرم نقله قال النووي وهذا هو الأصح ولزموا أحد بأسا أن يحول الميت من قبرة إلى غيره وقال قد نبش معاذ امرأة وحول طلحة وخالف الجماعة في ذلك قاله الصيني وقال السرخسي قول محمد بن مسلمة دليل على ان نقله من بلد إلى بلد مكروه والمسيحيين يدفن كل في مقبرة البلدة التي مات بها ونقل عنها ثلثه أنها قالت حين زارت قبر ابنها عبد الرحمن لو كان الأمريك إلى ما نقلت ولد فذنتك حيث مت قال صاحب الهداية يكره النقل لانه اشتغال بما لا يفيد بما فيه تأخير وفنه وكفى بذلك كراهة قال القاري فإذا كان ياتر ب عليه فأكدة من نقله إلى أحد الحرمين أو إلى قرب قبر أحد من الأنبياء أو أوليائهم أو ليزور أقاربه من ذلك البلد وغير ذلك فلا كراهة إلا ما نص عليه من شهد أو أحد أو من في معناه من مطلق الشهداء إلى آخره ١٣

(البقية عن صفح ٢١٤) ذكر القائلين بكراهة المجلس ومستند لا يبعد شوق قال قال الطحاوي وحالفهم في ذلك اخرون فقالوا لم ينع عن ذلك لكراهة المجلس على القبر ولكنه ايده به المجلس للفاطمة او البول وذلك جاز في اللغة يقال جلس فلان للفاطمة وجلس فلان للبول ثم ذكر في حقه حديث الى امامته ان زيد بن ثابت قال لهم يا ايها النخعي اخبرك انما هي النبي صلى الله عليه وسلم من المجلس على القبر حديث فانك اوبول وبها له ثقات ثم قال فبين زيد في هذا المجلس المنهي عنه في الاثر الاول ثم روى عن ابى هريرة واجاب مما اورد عليه الحافظ ثم قال وهذا قول في حنيفة وابى يوسف ومحمد فعل هذا ما ذكره اصحابنا في كتبهم من ان وطى القبر حرام وكذا النوم عليه ليس كما ينبغي فان الطحاوي هو اعلم الناس بهذا اهل العلم ولا سيما هذا اهل حنيفة انتهى كلامه العيني بتخير و قال ابن عابد بن قال في الغفر بكرة المجلس

قال مالك وانما نهي عن القعود على القبر فيما نرى للمذهب
مالك عن ابى بكر بن عثمان بن سهل بن حنيف انه سمع
ابا امامة بن سهل بن حنيف يقول كنا نشهد الجنائز فما
يجلس اخر الناس حتى يؤذنوا النبي عن البكاء على
الميت مالك عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك عن
عتيك بن الحارث بن عتيك وهو جد عبد الله بن عبد الله بن
جابر ابو امه انه اخبره ان جابر بن عتيك اخبره ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم جاء يعود عبد الله بن ثابت فوجد
قد غلب فصاح به فلم يجبه فاسترجع رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقال غلبنا عليك يا ابا الربيع فصاح النسوة وبكين
فجعل جابر بن عتيك يستكنهن فقال رسول الله صلى الله عليه

الى قبر قريبة مكروه وبكرة النوم عند القبر وقضاء الحاجة بل اولى وكل ما لم يهد من السنة والمعهود منها ليس الا نزلها والد ماء عند ما فاتما وفي خزائن الفتاوى عن ابى حنيفة لا يوطى القبر الا الضرورة ويكره بعد ولا يقصد وان فعل يكره وذكر في الحلية عن الامام الطحاوي انه حمل ما ورد من النهي عن المجلس لقضاء الحاجة وانه لا يكره المجلس لغيره مجعابين الاثارة انه قال ان ذلك قول ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد ثم نازعه بجمهور في النوادر والفتوة والبدائع والمحيط وغيره من ان ابا حنيفة كره وطى القبر والقعود او النوم وقضاء الحاجة عليه وبانه ثبت النهي عن طئه والمشي عليه وذكر العيني كلام الطحاوي المار ثم قال فلهذا ما ذكره اصحابنا في كتبهم من ان وطى القبر حرام وكذا النوم عليها ليس كما ينبغي فان الطحاوي اعلم الناس بهذا اهل العلم ولا سيما هذا اهل حنيفة قال ابن عابد بن لكن قد علمت ان الواقع في كلامهم التصدير بكراهة لا بلفظ الحرمة وحينئذ فقد يوفق بان ما عزا الامام الطحاوي الى اثنتي الثلثة من عمل النهي على المجلس لقضاء الحاجة بما رواه في صحيحه وما ذكره غيره من كراهة الوطى والقعود بركاهة التنزيه وفاقية ما فيه اطلاق الكراهة على ما يشمل المحنيين وهذا اكتفى في كلامهم انتهى ملخصا

الحاشية المتعلقة بصفحة هذا

له قوله وانما نهي ببناء المجرى عن القعود على القبر
 في الروايات المتقدمة وغيرها نرى بضم النون اي نظن قاله الزرقاني قلت ويحتمل النحر اي نعلم زاد في رواية ابن وضاح والله اعلم للمذهب بالميم في اكثر النسخ جمع مذهب غلبت على المواضع التي يذهب اليها الاجل الحديث وفي بعض النسخ يدون الميم على زنة الفاء على التي يذهب اليها في قضا الحاجة قال البايعي معنى ذلك ان عمل بن ابى طالب كانت يتوسد على القبر ويصطيط عليها وهذا اكثر من المجلس الذي تضمنه ظاهر الحديث الذي تعلق به ابن مسعود وعطاء بن يونس على من المجلس على القبر فاول مالك النهي عن المجلس على القبر الى المجلس عليها لقضاء الحاجة وقد قال مثل قول مالك بن انس زيد بن ثابت وهو الاظهر في قلت وتقدم ان الامام الطحاوي ايضا قال كقول مالك قال لنوى المراد بالمجلس القعود عند الجهور وقال مالك المراد بالقعود الحديث وهو تأويل ضعيف او باطل ثم قال الحافظ وهو يوم انما مالك بذلك وكذا اوجه كلام ابن الجوزي حيث قال جمهور الفقهاء على كراهة خلافا لما لك واحتم الطحاوي بان نهي عن جرحه البخاري بانه كان يجلس على القبر وعن علي بن عروة عن زيد بن ثابت عروفا انما نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن المجلس على القبر حديث فانك اوبول وبها له ثقات ثم قال فبين زيد في هذا المجلس المنهي عنه في الاثر الاول ثم روى عن ابى هريرة واجاب مما اورد عليه الحافظ ثم قال وهذا قول في حنيفة وابى يوسف ومحمد فعل هذا ما ذكره اصحابنا في كتبهم من ان وطى القبر حرام وكذا النوم عليه ليس كما ينبغي فان الطحاوي هو اعلم الناس بهذا اهل العلم ولا سيما هذا اهل حنيفة انتهى كلامه العيني بتخير و قال ابن عابد بن قال في الغفر بكرة المجلس

م بسبب الرجوع فينبغي ان يرمى ذلك والافق المصنفين من اتيه جائزة مسلح حق يصط عليها فله قتل او من اتبعها حتى تدفن فله قتل او من اذ امنع الرجوع بغيلة منهم فربما يكون له ضرورة يتعسر عليه شؤلا ان بسببها فترك الصلوة عليها ايضا فيجوز من اخرها وهذا ما لا يعقل ثم **له قوله** فوجد بن ابي عبد الله قد غلب عليه اي غلبه الا لم حق منعها جاية النبي صلى الله عليه وسلم قاله الزرقاني تبعها للبايعي وفي البذل اي غشي عليه فصاح به اي ناداه فلم يجبه قال الشيخ في المصنف اي بسبب الغشي فاسترجع رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اصيب فيه اي قال انا لله وانا

عصم من بني النبي صلى الله عليه وسلم من النجاسة ولم يكن صليما حين والله اعلم من ذلك فقال صحيح مالك بن انس زيد بن ثابت وهو الاظهر في قلت وتقدم ان الامام الطحاوي ايضا قال كقول مالك قال لنوى المراد بالمجلس القعود عند الجهور وقال مالك المراد بالقعود الحديث وهو تأويل ضعيف او باطل ثم قال الحافظ وهو يوم انما مالك بذلك وكذا اوجه كلام ابن الجوزي حيث قال جمهور الفقهاء على كراهة خلافا لما لك واحتم الطحاوي بان نهي عن جرحه البخاري بانه كان يجلس على القبر وعن علي بن عروة عن زيد بن ثابت عروفا انما نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن المجلس على القبر حديث فانك اوبول وبها له ثقات ثم قال فبين زيد في هذا المجلس المنهي عنه في الاثر الاول ثم روى عن ابى هريرة واجاب مما اورد عليه الحافظ ثم قال وهذا قول في حنيفة وابى يوسف ومحمد فعل هذا ما ذكره اصحابنا في كتبهم من ان وطى القبر حرام وكذا النوم عليه ليس كما ينبغي فان الطحاوي هو اعلم الناس بهذا اهل العلم ولا سيما هذا اهل حنيفة انتهى كلامه العيني بتخير و قال ابن عابد بن قال في الغفر بكرة المجلس

م النور كبر الجيم افهم من فقها بل نحن من فقهم قاله الزرقاني قلت وقرأ السبعة في قوله تعالى فلما جهزهم بجهازهم الفهم وفي لكبير قال لا زهرى القوم
 حكمهم على فقهم الجيم والكسر لغة ليست بجيدة الخ وقال الجديها زالميت والعروس والمسا فربا لكسر والفهم ما يحتاجون اليه ٣٢ له قوله ان الله قد
 اوقع اجرة على قدر نيته قال الباجي يحتل المعنيين احدهما ان اجرة قد جرى له بمقتضى العمل الذي نواه على حسب ما كان يكون له من الاجران لو عمله
 فتكون النية بمعنى المنوى والثاني انه اوقع له من الاجر بقدر ما يجب لنيته الا ان هذا الوجه اظهر من جهة اللفظ والاول اظهر من جهة المعنى وقال
 ابن عبد البر في ان المتجهز للزواة اصيل بينه وبينه يكتب له اجر الغزو على قدر نيته والاثر في ذلك متواتر صحاح منها قوله صلى الله
 عليه وسلم في تزويج ان يلد بينة قوما ما سرتهم
 مسيرا ولا انفقتم من نفقة ولا قطعتم وادبا الا
 وهم معكم حيسم العذر الخ وفي مسلم عن انس
 مرفوعا من طلب الشهادة صادقا اعطيه ما لو لم تصبه
 اى اعطى ثوابها ولو لم يقتل واصرح منه ما اخرج به
 الحاكم يقطع من سأل القتل في سبيل الله صادقا ثم
 مات اعطاه الله اجر شهيد وللنساء من حديث عائشة
 مثله وللحاكم من حديث سهل بن حنيف مرفوعا
 من سأل الله الشهادة بصدق بلغه الله منزل لا شئ
 وان مات على فراشه قاله الزرقاني وما تعدن
 الشهادة قال الباجي سألهم عن معنى الشهادة
 ليختبر بذلك علمهم ويضيقهم من هذا الامر لا
 علم لهم به قالوا القتل في سبيل الله فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان شهداء امتي اذن
 لتليل كذا اذ اذ ان فاجحة في رواية جابر بن عبد الله
 بوجه اخر وكذا في حديث الى مرسية الشهادة سبعة
 تقدم في باب العتمة والصبر ان العدد وفي امثال
 ذلك لا يكون المحصور قال السيوطي في التزوير وقد
 جعلتهم فتاهروا الثلثين قلت سماها انساب
 السعداء في اسباب الشهادة وجميع الصنف
 الروايات الواردة في ذلك لا يصحها هذا الوجه
 نعم سيما في اخر الحديث تلخيص ما اطلق عليه
 الشهادة في تلك الروايات سوى القتل في سبيل
 الله وسوى الشهادة الحقيقية ٣٣ له قوله المطعون للميت
 بالطاعون شهيد وفي التهديد عن عائشة مرفوعا
 ان فناء امتي بالطعن والطاعون قالت يا
 رسول الله اما الطعن فقد عرفناه فما الطاعون
 قال غداة كندة البعير تحزم في المراق والرياط
 من مات منها مات شهيدا وقال القاري اخرج
 احمد عن ابي موسى مرفوعا فناء امتي بالطعن
 والطاعون قيل يا رسول الله هذا الطعن قد
 عرفناه فما الطاعون قال وخزا عداكم من
 الجحش وفي كل شهادة والغرق بفهم الغنم و
 كسر الرء الغريق في الماء شهيد وصاحب
 ذات الجنب مرض معروف ويقال له الشوصة
 كذا في الفهم قال القاري هي قرحة او قروح

وسلمد عنهن فاذا اوجب فلا تبكين باكية فقالوا يا رسول الله
 وما الوجوب قال اذا ماتت فقالت ابنته والله ان كنت لا ارجو
 ان تكون شهيدا فانك كنت قد قضيت جهازك فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله قد اوقع اجرة على قدر
 نيته وما تعدن الشهادة قالوا القتل في سبيل الله فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الشهداء سبعة سوى القتل في
 سبيل الله المطعون شهيد والغرق شهيد وصاحب ذات
 الجنب شهيد والمبطون شهيد والمحرق شهيد والذي يموت
 تحت الرهيم شهيد والمرأة تموت بجمع شهيدة

له قوله فاذا اوجب اى مات فلا تبكين بالكية
 لثلاث يشبه بالنياحة المعروفة والا فصحرد
 البكاء بعد الموت مباح ثبت بجواز الروايات
 بكى صلى الله عليه وسلم على ابنه ابراهيم وعلى
 ابنة بنته زينب وقال هي رحمة جعلها الله في
 قلوب عباده ومرحبتا بي بكى عليها فكثر من
 عرق فقال وعنه فان النفس مصابة والصين
 جامعة والعهد قريب قاله ابو عمر وحكره
 الشافعية البكاء بعد الموت لهذا الحديث
 قال النووي في شرح الاذكار قد نعتنا في
 والاصحاب على انه يكره البكاء بعد الموت
 كراهة تنزيه ولا يجوز وتا ولو احدث فلا يكره
 بكية على الكراهة الخ وسما في البسط فحكمكم
 في اخر الباب فقالوا يا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وما الوجوب الذي اردت بقولك
 فاذا اوجب قال اذا ماتت قال الخطابي
 اصل الوجوب السقوط قال تعالى فاذا اوجب

جنوبها الآية قال الباجي يحتل ان يكون
 على الله عليه وسلم منم من بكاء فصوص
 عند الوجوب وهو اجرت به العادة من
 الصياح والمبالغة في ذلك بالويل والشبور
 فتوجه تهيه الى ذلك البكاء المفرط
 الوجه عند المنع اذ اذ من البكاء ذات
 الصوت مطلقا وان كان مباحا سدا للباب و
 تحريضا عن التشبه بالنواجم فقالت ابنته
 والله ان غففة من المشقة كنت لا ارجو ان
 تكون شهيدا فقال الباجي اخبرت قوة بها
 في الشهادة لما كانت ترى من حرصه على الجهاد
 ومباذره اليه وقد كان تقضي جهازه للغزو
 فاشتقت ما غابته من ذلك فانك كنت قضيت
 اى اتممت جهازك بفهم الجيم وكسرها يحتاج
 اليه في سفره للغزو الخطاب لانها قاله
 الفهم الجهاد بفهم الجيم وكسرها ومنهم من
 انكره هو يحتاج اليه في السفر وقال في م

تعصيب الانسان داخل جنبه ثم تغير ويسكن الوجه وذلك وقت الهلاك ومن علاماتها الوجه تحت الاضلاع وضيق النفس مع ملازمة الحمى و
 والسعال ومن في النساء اكثر الخ وفي الجمع ذات الجنب الدبيلة والدمل لكبرة التي يظهر في باطن الجنب ويغبر الى داخل وقتلا يسلم صاحبها او ذو
 الجنب من يشتكى جنبه بسبب الدبيلة وذات الجنب صارت علما لها وان كانت مضافة في الاصل وورد ان القسط مداما لها شهيد والمبطون
 وعن شرحه انه صاحب القول لم شهيد والمحرق بفهم الحاء وكسرها المجهلين الميت بخرق النار شهيد والذي يموت تحت الهدم بفهم الدال و
 تسكن شهيد ٣٤ له قوله والمرأة تموت بجمع هو بضم الجيم وسكون الهم وقد تفهم الجيم وتكسرها ايضا كذا في الفهم وفي الجمع انضم اشهر الثلاثة
 قال الخطابي النفساء وقيل التي يموت ولدها في بطنها ثم يموت بسبب ذلك وقيل التي تموت بمزلفة وهو خطأ وهو وقيل التي تموت عند زرع
 الاول اشهر الخ وفي المسوى الجنب انها ماتت مع شئ مجموع فيها فغير منفصل عنها فيموت الحمل والبيكان الخ قال القاري الجمع بالضم بمعنى
 المجموع كالذخر بمعنى المذخور وكسر الكسائي الجيم اى ماتت مع شئ مجموع فيها فغير منفصل عنها من حمل او بكارة او غير مطبوخة وقال بعض
 الشراح الرواية بضم الجيم اى يموت وولدها في بطنها وقيل هو الطلق وقيل الموت بالولادة وقيل بسبب بقاء المشيمة في جوفها وحمل المسماة بالخلاص
 وقيل تموت بجمع من زوجها اى ماتت بكره لم يفتضها زوجها الخ شهيد المذكور في حديث جابر هذا الثمانية انواع مع الشهادة الحقيقية ولعل الزرقاني تعبا
 لشراح البخاري وقال في اخرها هذا سبب عشر خصلة شهيد في سبيل الله ذكرها الخطابي ان طرقها جيدة وانه وردت خصا في اخرى في الحديث لم اخرج عليها الضعفاء

ص بابان في السماء باب يخرج منه رزقه وباب يدخل فيه كلامه وعمله فأدأ مات فقلده وبكى عليه وتلا هذه الآية فما بكيت عليهم السماء والارض الآية واما تصور البكاء من الميت فقد ورد مرفوعاً أن أحدكم إذا بكى استعبر له من بعده والمراد بصويحه الميت ومعنى استعبر أما على بابه للطلب بمعنى طلب نزول العبرات واما بمعنى نزلت العبرات وباب الاستفعال يرد على غير بابه ايضاً الثالث جاء في حديث ابن عمر الميت يعذب ببكاء اهله عليه وفي بعض طرق حديثه في مصنف ابن أبي شيبة من نعيم عليه فانه يعذب بما نعيم عليه فالرواية الاولى عامة في البكاء وهذه الرواية خاصة في النجاسة فهما يعملان لطلب فيكون الرواية التي فيها مطلق البكاء محمولة على البكاء بنوح ويؤيد ذلك إجماع العلماء على حل ذلك على البكاء بنوح و ليس المراد مجرد دمع العين وما يدل على انه ليس المراد عموم البكاء قوله عليه السلام ان الميت ليعذب ببعض بقاء اهله عليه فمتبينه ببعض البكاء فحل على ما فيه نكاحاً بمعاني الاحاديث ويبدل على عدم لادة العموم من البكاء بكاء عمرون الخطاب وهو روى الحديث بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك بكاء ابن عمر فقد روى ابن أبي شيبة عن نافع قال كان ابن عمر في السفر فمضى اليه حجر فأطلق حبوته وقام وعليه الغيب الخقلت وحكى عليه الاجماع غير واحد من شراح الحديث قال الشوكاني ان النووي حكى إجماع العلماء على اختلاف مذاهبهم ان المراد بالبكاء الذي يعذب الميت عليه هو البكاء بصوت ونباح لا مجرد دمع العين **قوله** فقالت عائشة رداً على ابن عمر يخبر الله لابي عبد الرحمن كنية ابن عمر رده قدمته تمهيداً ودفعا لمن يوحش من نسبته الى النسيان والخطأ اما بالتحفيف للتنبيه او للافتتاح يؤتى بها لجهل التأكيد انه لم يكن بها لم يعتمد على حاشاك من ذلك والا فالكذب عند اهل السنة الاخبار عن النبي بخلاف ما هو عند اهل النسيان ولكن الاثم يخص بالعمد ولكنه نسي اصل الحديث او مرده العاص وهو الوجه او خطأ في النعم وازداده العام انما كان اصل لقصة انه مرسل انه صلى الله عليه وسلم يهودية يكي عليها اهلها فقال انهم اي اليهود ليكون عليها هكذا في النسخ الهندية بصيغة الغائب وفي النسخ المصرية بلفظ الخطاب الى اليهود انكم لتكون عليها وانها لتعذب في قبرها اي بسبب كفرها لا بسبب البكاء قال النووي بعد ذكر اختلاف السياق في حديث البكاء هذه الروايات من رواية عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وانكرت عائشة ونسبتها الى النسيان والاشتباه و اكوت ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك واحتج بقوله تعالى ولا تزوروا زرة وذر اخوتك وانما قال النبي صلى الله عليه وسلم في يهودية انها تعذب و

مالك عن عبد الله بن ابي بكر عن ابيه عن عمرة بنت عبد الرحمن انها اخبرته انها سمعت عائشة ام المؤمنين تقول و ذكر لها ان عبد الله بن عمر يقول ان الميت ليعذب ببكاء الحي فقالت عائشة يغفر الله لابي عبد الرحمن ما انه لم يكذب ولكنه نسي واخطأ انما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودية تبكي عليها اهلها فقال نعم ليكون عليها و انها لتعذب في قبرها الحشوية في المصيبة ما لا عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة ان

<p>له قوله ان الميت ليعذب ببكاء الحي الظاهر ان مقابل الميت ويحمل معنى القبيلة فالامر يبدل من الضمير الى حية و قبيلته فيوافق رواية ابن ابي مليكة ببكاء اهله قاله الزرقاني قال العيني الكلام فيه على اقسام الاول قول ابن عمر على وجهين احدهما ان الميت يعذب ببكاء اهله عليه والاخر ان الميت يعذب ببكاء الحي عليه واللفظان مرفوعان فهل يقال لغير المطلق على المقيد ويكونان ببكاء اهله عليه فقط لكون الحكم للرواية العامة وانه يعذب ببكاء الحي عليه سواء كان من اهله ام لا واجيب بان الظاهر جريان حكم العموم وانه لا يخص ذلك باهله هذا كله بناء على قول من ذهب الى ان الميت يعذب بالبكاء عليه وانما جعلنا الحكم اعم من ذلك ولم نعمل البطاق على المقيد لانه لا فرق في الحكم عند لقائين بعد اب الميت بالبكاء ان يكون الباكي عليه من اهله او من غيره بل ليل الناحية التي</p>	<p>ليست من اهل الميت وما ورد في عموم الناحية من العذاب بل اهله اذ روى البكاء عليه لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابي هريرة عند النسائي وابن ماجة وعنه يا عمر فان العين دامة والقلب مصاب والعهد قريب وهذا التعليل الذي يخص لاهله في البكاء خاص باهل الميت وقوله ببكاء اهله عليه خرج الغالب الشايع اذ المعروف انه انما يكي على الميت اهله الثاني هل لقوله الحي مفهوم حتى انه لا يعذب ببكاء غيره الحي وهل يتصور البكاء من غير الحي ويكون استقرازا بالحي عن الجمادات لقوله عز وجل فما بكيت عليهم السماء والارض فمفهومه ان السماء والارض يقع منهن البكاء على غيرهم وعلى هذا فيكون هذا البكاء على الميت ولا عذاب عليه بسببه اجماعاً وقد روى ابن مروي في تفسيره مرفوعاً ما من مؤمن الا له من</p>
---	---

انهم يكون يعذب بها كفقرها في حال بقاءها لا بسبب بقاءها واختلف العلماء في هذه الاحاديث فتأولها الجمهور على ما اوصى بان يكي عليه واما من يكي عليه من غير وصيته منه فلا يعذب بقوله تعالى ولا تزوروا زرة وذر اخوتك ثم ذكر الاقوال الاخرى في ذلك ولا شك ان حديث العذاب من البكاء مروى بعد روايات منها حديث عمر ابيه انهم اخرجوا الشيطان وغيره بالفاظ مختلفة ومنها حديث انس عند مسلم ان عمر قال لعن الله من لم يمسح على راسه يوم القيامة عليه وسلم قال المعول عليه يعذب في قبره زاد ابن حبان قالت علي وحديث المعيرة عند الشيعين بلفظ من نعيم عليه فانه يعذب بما نعيم عليه يوم القيامة لفظ مسلم والاحمد يساق احوال الخطاب في محتمل ان يكون الامر في هذا على ما ذهب اليه عائشة لانهما قد روت ان ذلك انما كان في شأن اليهودي والخبر للمفسر اولى من الجمل ثم احتج بالآية ويحتمل ان يكون ما رواه ابن عمر صحيحاً من غير ان يكون فيه خلاف للآية وذلك انهم كانوا يوصون اهلهم بالبكاء والنوح عليهم وكان ذلك مثلاً من مذاهبهم قلت روى رواية ابن عمر بشكل سيما هي مروية عن عدة صحابة وايضا كان فاختلاف العلماء في ذلك على عدة اقوال وذكر العيني في شرحه العلماء فيه ثمانية اقوال والسيوطي في شرح الصدوق تسعة اقوال وما ظفرت عليها في كلام شراح الحديث تزيد على عشر ان شئت فارجع الى المطولات **قوله** الحسبة في الصبة قال يوم الحسبة الصبر والتسليم وفي الجمع الحسبة اسم من الانصاف هو في الاعمال الصالحات وعند المكروهات البذر الى طلب الخير والتسليم والصبر واستمالة انواع البر طلباً للثواب قال لجد الحسبة بالكسر الاجراسم من الاحتساب واحتسب فلان اي ابتغى اذامات كبريا فان مات ميتاً قبل ان يقرطه و احتسب فلان اجراً عند الله اعطاه ينوي به وجه الله تعالى وقد وردت في فضل من مات له ولد فاحتسب روايات كثيرة ذكرها العيني في شرح البخاري عن تسعة وثلاثين صحابياً ١٢ -

له قوله من اصابته مصيبة قال الباقى هذا اللفظ موضوع في اصل كلام العرب لكل من ناله شر او خير ولكنه مختص في عرف الاستعمال بالرزايا والمكاريه قال الزقاني اى مصيبة كانت لقوله صلى الله عليه وسلم كل شئ ساء المؤمن فهو مصيبة رواه ابن السكيت وفي مراسيل الى داود ان مصباح النبي صلى الله عليه وسلم طفق فاسترحم فقالت عائشة انما هذا مصباح فقال كل ساء المؤمن فهو مصيبة فقال كما امره الله ولفظ مسلم هو قول ما امره الله به قال الابى يجهل الامر انه يوحى في غير القرآن ويحتمل ان الامر مفهوم من الشاء على ما قلنا ذلك لان المصحح على الفعل يستلزم الامر به نحو والمولى على نظاره قوله تعالى وبشرا لصابرين الذين اذا اصابتهم مصيبة الاية قال الطبري فان قلت ابن الاثير في الاية قلت لما امره بالاشارة والظلمة ليعلم كل مبشر به واخرجه مخرج الخطا

المسلمين في مصائبهم المصيبة بي مالك عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن عن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اصابته مصيبة فقال كما امره الله انا لله وان اليه راجعون اللهم اجرنى في مصيبتى وا عقيبى خيرا منها الا فعل الله ذلك به قالت ام سلمة فلما توفي ابوسلمة قلت ذلك ثم قلت ومن خير من ابى سلمة فاعقبها الله رسول صلى الله عليه وسلم فتزوجها مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد انه قال هلك امرأة لي فاتانى محمد بن كعب القرظى يعزىنى بها فقال انه كان في بنى اسرائيل رجل فقيه عالم عابد مجتهد وكانت له امرأة وكان بها معجبا ولها محبا فماتت فوجد عليها وجلا شديدا ولحق عليها اسفا حتى خلا في بيت وغلق على نفسه واحتجب من الناس فلم يكن يدخل عليه احد وان امرأة سمعت به فجاءته فقالت ان الى اليه حاجة استفتيه فيها ليس يجزيه فيها الا مشافهته فذهب للناس ولزمت بابه وقالت ما لي منه بد فقال له قائل ان ههنا امرأة ارادت ان تستفتيك وقالت ان اردت الا مشافهته وقد ذهب الناس وهى لا تفارق الباب فقال ائذ نوالها فدخلت عليه فقالت انى جئتك استفتيك فى امر قال وما هو قالت انى استعرت من جارة لي حليا فكنت البسه واعيرة زمانا ثم اثمهم ارسلا الى فيه افأؤديه فقال نعم والله فقالت انه قد مكث عندي

ليس الامر الا طلب الفعل واما التلطف بذلك مع الجزع فقبيل و سقط للقضاء قال القارى والا فرب ان كل ما مدح الله تعالى في كتابه من خصلة ينقص الامر بها ثباتا للذمومة فيه تنقص النقي عنها واما قوله التلطف بذلك مع الجزع فقبيل فغيره ودلان ذلك من باب خلط العمل الصالح بالعمل السوء والاستغفار مع الامر اذ قال تعالى واخره وانما عرفنا بنوهم خطوا اعلا صالحا واخر سينا عسيلة انما عرفنا عليهم ان الله غفور رحيم ثم رسله قوله انا بدل من قوله كما يعنى ان ذاتنا جميع ما يبسب البنا لله تعالى ملكا وخلقا وان اليه راجعون في الاخرة اللهم لا ظلم له انه من جلة ناصره الله به كما تقدم في كلام الباقى ابن حجر في شرح المشكوة هو انما امر اجنى بقصر المهر ثم وكسر الجيم والراء ساكنة وفي الجمع يسكون الهزنة وضم جيم ان كان ثلاثيا والافيق همزة ممدودة وكسر جيم هو ما جاء بوجه اذ اصابه ما عاها الاجرة والجزع وكذا اجرة باجرة وقال حياض الاكثر انه مقصود لا يد وقال الاممى الاكثر انه ومعنى اجرة اعطاه اجرة قال الابى فطما انه ثلاثى فالهمزة ساكنة لانها اصلية دخلت عليها همزة الوصل ولما اهل ومروءة فالتثنية جارية على خلاف القياس لكثرة الاستعمال ثم في مصيبتى قال القارى الظاهر ان في معنى براء السببية واعقبى يسكون هوين وكسر القاف خيرا منها يعنى اجعل للغير عوضا من تلك المصيبة ولفظ رعاية لمسلم واختلف في خبرا منها الا فعل الله ذلك به ولفظ مسلم الا خلف الله له خيرا قالت ام سلمة فلما توفي ابوسلمة تعنى زوجها و هو عبد الله بن عبد الاسد بن هلال القرظى المغمومي اخو النبي صلى الله عليه وسلم من رضاع فريسة ١٢ له قوله قلت ذلك الكلام المذكور من الاستعجال وغيره ثم قلت في نفسى اوبى اللسان تعجبا ومن خير من ابى سلمة ولفظ رواية مسلم اى المسلمين خير من ابى سلمة اول بيت هاجر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الابى تعجبت لاعتقاده ان الله لا يخبر عن ابى سلمة ولم تطعم ان يترجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو خارج من هذا الموضع وتعنى بقولها من خير من ابى سلمة بالنسبة اليها فلا يكون خيرا من ابى بكره لان الاخيرة في ذلك قد لا يكون خيرا لها ويحتمل ان تعنى انه خير مطلقا والاجماع على افضلية ابى بكره انما هو على من تأخرت وفاته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل هو افضل من تقدمت وفاته فيه خلاف فلعلها اخبرت القولىين وقولها اول بيت هاجر الى انما ارادت انه افضل مطلقا بالنسبة اليها ثم قلت والوجه عندي ان المخبر به باعتبار نفسها ولذا لما خطبها الصديق الاكبر والفاروق الاعظم ردت عليها كما حكى ذلك في التاريخ ١٢ له قوله فاعقبها الله رسول الله صلى الله عليه وسلم فتزوجها وفي رواية لمسلم فلما مات ابنت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت ان اباسلمة قد مات قال قولى اللهم اغفر لي وله واعقبني منه عفى حسنة فقلت فاعقبني الله من هو خير منه محمد صلى الله عليه وسلم واختلف هل التاريخ في زمان نكاحها على قول ١٢ له قوله انه قال هلك امرأة لي فاتانى محمد بن كعب بن اسد ابوهمزة القرظى يعزى الى قريظة اسم رجل يعزىنى بها فقال انه كان في بنى اسرائيل رجل فقيه عالم عابد مجتهد في العبادة وكانت له امرأة اى زوجة وكان بها معجبا وفي الجمع اعجبت المرأة اى استحسنتها لا رغبة رؤية المتعجب منه تعظيمه واستحسانه ولها محبا اى يحبها كثيرا فماتت فوجد عليها حزن عليها وجد اى حزن شديد او لقي عليها اسفا اى حزنا وتلفا شديدا واصل الاسف ثوران مر القلب شهوة الانتقام فمضى كان ذلك على من دونه انتم فصار رغبها ومضى كان على من كان فوقه انتفض فصار حزنا ولذا لا شئ مثل ابن عباس عن الحزن والغضب فقال خرج بها واحد واللفظ مختلف قاله الراغب حتى خلا في بيت وغلق بالشديد اليها لغة اى قفل على نفسه الباب قال الراغب غلقت الباب وغلقتها على المتكثير وذلك اذا اغلقت ابوابا كثيرة او اغلقت بابا واحدا او اغلقت ابوابا كثيرة فاقطعت بابا واحدا فغلقها من الناس فلم يكن يدخل عليه احد لسد الباب ١٢ له قوله وان امرأة سمعت به اى بذلك الفقيه وسمعت حاله فماتت فقالت ان (البعية طمست

(البقية عن صفح) الى اليه حاجة استفتيه اي ذلك الفقيه فيها اي في تلك الحاجة ليس يجزئي بضم اوله من اجزاء معني غنى اي ليس يغنيني ويفتح اوله من جزئي نقلها الا تخشى لغتين بمعنى واحد فقال الثلاثي بلا همزة الجواز الرباعي المهموز لغة قديم فيها اي في تلك الحاجة الامتياز فته اي خطابه بالشماعه بلا واسطة فذهب الناس وولدت تلك المرأة يا به اي باب ذلك الفقيه وقالت مالي منه يد قال اهل اللغة يصنعون لهم لادب من كذا اي لا انك كذا ولا فراق منه ولا مندوحة عنه اي هولاء فجزوا قال الجوهري ويقال اليه العوض كذا في تهذيب اللغات للنووي فقال له اي للفقيه قائل من ههنا امره ارادت ان تستفتيك في حاجة لها وقالت ان نافية اي ما اردت الامتياز فته وقد ذهب الناس وهي لا تفارق الباب فقال ائذ نوا اليها فدخلت عليه فقالت اني جئتك استفتيك في امر قال الفقيه وما الامر هو قالت اني استفتي من ٢٢٠ من جارية لي حليا بفقر فسكون قال

لزمانا فقال ذلك الحق لردك اياها اليهم حين اعادوكيه زمانا قال فقالت اي يرحمك الله افتأسف على ما اعادك الله شمر اخذه منك وهو احق به منك فابصر ما كان فيه ونفعه الله بقولها ما جاء في الاختفاء وهو النباش مالك عن ابي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن امه عمرة بنت عبد الرحمن انه سمعها تقول لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المختفي والمختفية يعني نباش القبور مالك انه بلغه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول كسر عظم المسلم ميتا ككسره وهو حي قال مالك تعني في الاثم جامع الجنائز مالك عن هشام بن عروة عن عباد بن عبد الله ابن الزبير ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرت انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يموت وهو مستند الى صدرها واصغت اليه يقول اللهم اغفر لي وارحمني والحقني بالرفيق الاعلى مالك انه بلغه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت قال

المجد الحلي بالغز ما يزين به من مصوغ المعدنيات او الحجارة جمعة على كذا او هو جهم والواحد عليه كظبية كنت البسه بغفر الباء واغيرة الناس زمانا اي حبة من الدهر فم انهم اي احباب الحلي رسولواي قاصدا الى بشد الباء فيه اي في طلب الحلي انا فديه بهمة الاستمهم اليهم فقال نعم والله اكد فتواه بالقسم لما يظن من المستفتي اذ لا الظلم اذ يسأل منهم صاحب الحلي حقه فقالت انه اي الحلي قد مكث عندي زمانا فمكث وك بعد ذلك ايضا فقال الفقيه ذلك بكسر الكاف احق لردك اياها اي الحلي اليهم اي الى ملاك الحلي حين اعادوكيه بالشماع كسوة الكاف ياء كما قالوا في حديث امرأة تربط الهرة فقال لا انت اطعميها ولا تسقيتها ولا انت ارسلتها الحديث وقال الرضي وبعض العرب يلحق بكاف المذكور اذا اتصلت بها الضمة والفاء بكاف المؤنث ياء زمانا قال فقالت المرأة اي بغفر فسكون نداء للقريب يرحمك الله افتأسف على ما اعادك الله عز وجل ثم اخذه منك وهو احق به منك لانه تعالى مالكة وقد ادو عك اياها وقال لبيد وما المال والا ملون الود انهم ولا بد يوما ان ترد الودائع فابصر الفقيه ما كان فيه من الوجع والاسف ونفعه الله عز وجل بقولها رحمها الله تعالى ١٢

الحاشية المتعلقة بصفحة هذا :-

له قوله ما جاء في الاختفاء وهو النباش قال الباقى الاختفاء فعل النباش ومعناه الاظهار يقال خفيت الشيء اذا اخرجته مما يستروا ظهرته ها خفيته اذا استترته الخ وقال ابن عبد البر خفيت الشيء اذا ظهرته واخفيته استترته وقبل خفيت بمعنى استترت واظهرت وفي الجميع المختفي النباش عند اهل الحجاز من الاختفاء المستتر ارج او من الاستئثار لانه يسرق خفية الخ ١٣ له قوله لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الباقى اللعن الابعاد في صل كلام العرب وهو مستعمل في الابعاد من الخير فلعن

اسرافيل وظاهرة ان الرفيق المكان الذي تحصل المرافقة فيه مع المذكورين وزعم بعض المتأخرين انه لا يجوز ان يباد بالرفيق الخ الله عز وجل لانه من اسمائه كما اخرج ابو داود ومسلم من حديث عبد الله بن مغفل رفعه ان الله رفيق يحب الرفق و الرفيق يمحتمل ان يكون صفة ذات كالحكم او صفة فعل ١٤ + + + +

ص الا على حق قبض ومالت بداه واختلفوا في معنى الحديث فقال الجوهري الرفيق الاعلى الجنة ويؤيد ما وقع عند ابن اسحاق الرفيق الاعلى الجنة وقال الخطابي الرفيق الاعلى هو الصاحب المرافق وهو ههنا بمعنى الرفقاء بمعنى الملتزم قال الخطابي في رواية ابي موسى عند انسائي ومعه ابن حبان فقال اسأل الله الرفيق الاعلى الاسعد مع جبرائيل وميكائيل و

رسول الله صلى الله عليه وسلم المختفي انما هو الابعاد من رحمة الله الخ المختفي والمختفية بالحاء المعجمة فيها اسم فاعل من الاختفاء وقال بعضهم براء معجمة وحاء مهملة والاختفاء بالمهملة افتلاء الشيء وكل من يقتلع شيئا فهو مختف والذى عليه النباش بالحاء المعجمة قاله الزرقاني وقال المجد اختفى البقل اقتلعه من الارض لغة في الهمز يعني نباش القبور قال ابن عبد البر هذا التفسير من قول مالك ولا اعلم احدا يخالفه في ذلك الخ كذا في التنوير ١٥ له قوله كانت تقول كسر عظم المسلم ميتا ككسره اي العظم وهو حي قال الباقى يريد ان له من المحومة في حال موته مثل ماله منها حال حياته وان كسر عظمه في حال موته يحرم كما يحرم كسر عظمه حال حياته ١٦ له قوله قال مالك تعني عائشة بقولها كسر النباش في الاثم وقد رواه القضاة كما تقدم وكذا في ابن ماجة من حديث ام سلمة مرفوعا بلفظ كسر عظم الميت ككسر عظم الحي في الاثم قال الباقى يريد مالك انهما لا يتساويان في القصاص وغيره وانما يتساويان في الاثم وقال الزرقاني للاتفق على حرمة فعل ذلك به في الحياة والموت لا في القصاص والدية فهو فروعان عن كسر عظم الميت اجماعا الخ وكذا قال الطحاوي في مشكله وحاصله ان عظم الميت له حرمة مثل حرمة عظم الحي لكن لا حياة فيه فكان كاسره في انتهاك الحرمة ككاسر عظم الحي ويعدم القصاص والارض لا تغداه الخ الذي يوجب من الحياة الخ ١٧ له قوله وهو صلى الله عليه وسلم مستند الى صدرها اي عائشة واصغت بالصاد المهملة وفتح العين المعجمة اي مالت عائشة سمعها اليه صلى الله عليه وسلم يقول وفي رواية وهو يقول اللهم اغفر لي وارحمني فيه نداء الدعاء بها ولا سيما عند الموت واذا دعا بذل لك النبي صلى الله عليه وسلم فابن غيره منه وقد امر به النبي صلى الله عليه وسلم في سورة النصر والحقني بمهزة القطع بالرفيق الاعلى وفي رواية للبخاري لجعل يقول في الرفيق ١٨

عليه ويضم ما يطلب به وذلك لا يصح من الميت وقد تقدم من حديث انس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الميت اذا اوضح في قبره وتولى عنه أصحابه و
 انه ليجمع قرع نعالهم فانما ملكان بعدا عنه الحديث وهذا يدل على جوار الميت ومخاطبته كما في زهر الرمي قبل هذا العرض في الروح وحال يجوز ان يكون من
 من الجنان ويجوز ان يكون من طين مع جميع الجسد فتروا اليه الروح كما عند المسألة حين يقعد الملك مقعدا اى اظهر له مكانه الخاص من الجنة او النار و هو
 لا يتا في عرض مقعد اخر فرضا كما ورد في حديث انس مرفوعا ان العبد اذا اوضح في قبره وتولى عنه أصحابه اثم ملكان الحديث وفيه فيقال له انظر
 الى مقعدك من النار فادراك الله به مقعدا من الجنة فابراهما جميعا بالعداة والعشى اى في العداة والمراد وقتها والا فالمتولى لا يصاح
 عندهم ولا مساء قال البايعي يحتل ان ٢٢١ يريد بذلك كل فداة وكل عشى وذلك لا يكون الا بان يكون الصياع لجزم منه فانما انشا هذه الميت
 ميتا بالعداة والعشى وذلك يجمع جميعا واعادة
 جسده ولا يجمع ان تعاد الحياة في جزء او اجزاء منه و
 تعمر مخاطبته والعرض عليه ويمتثل ان يريد بالعداة
 والعشى فداة واحدة يكون العرض فيها **سنة قوله**
 ان كان الميت من اهل الجنة فمن اهل الجنة المقدر فيه
 الشرط والجوار لفظا فلا يدين تقديره قال التوريشي تقدم
 فمقدم من مقاعد اهل الجنة يعرض عليه وقال الطبري
 الشرط والجوار اذا المقدر لفظا دل على الفضاة فالعق من
 كان من اهل الجنة فينبش بالايكته كنهه ويفوز بها لا
 يقدر قدرة وان كان الميت من اهل النار فمن اهل النار
 اى فالعرض عليه مقعد من مقاعد اهل النار يقال
 له اى لكل واحد منها هذا مقعدك حتى يبعثك الله
 الى يوم القيمة كذا في رواية يحيى بلفظ الى واختلفت
 نسخ المقارى فيها **سنة قوله** قال كل من ادم تاكله
 الارض يحتل ان يريد به يقضى اى تقدم اجزاءه بالكلية ويقتل
 ان ياد به يسقيل فتزول صورته المعهودة فيصير طين
 جسم التراب ثم يعاد اذ اركبت قال امام الحرمين لو يدل
 فاطم معنى على تعيين احدثا ولا يحد ان تصير اجسام العباد
 بمصفا اجسام التراب ثم تعاد بتركها الى المعهودة لا يحجب
 الذنب بغير العين المهمة وسكون الجيم بعد ما موحدة
 ويقال له عجم بالميم ايضا عوض الباء هو عظم اللطيف في
 اصل الصلب وهو رأس العصب حص وهو مكان رأس
 الذنب من ذوات الاربع وفي حديث ابي سعيد الخدري
 عند ابن ابي الدنيا و اى داود والماكم مرفوعا انه مثل حبة
 الخردل قال ابن عقيل الله في هذا سرا لا يحاله الا الله لان
 من يظهر الوجود من العدم لا يحتاج الى شئ بينى عليه و
 يحتل ان يكون ذلك جعل علامة للذاكرة على احكام كل
 انسان مجزوة وهذا اكله على قول الجمهور اذ قالوا ان عجب
 الذنب لا يأكله التراب **سنة قوله** منه خلق الخلق
 خلقه ولا يعارضه حديث سلمان ان اول ما خلق من
 آدم رأسه لانه يجمع بينهما بان هذا فى حق آدم وذلك
 فى حق بنىة او المراد يقول سلمان نعم الروح فى آدم لا
 خلق جسده كذا فى الفقه وفيه يركب وفى المصنوعة منه

رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من نبي يموت حتى يخير
 قالت فسمعته وهو يقول اللهم الرفيق الاعلى فعرفت انه
 ذاهب ما لك عن نافع ان عبدا لله بن عمر قال ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال ان احداكم اذ مات عرض عليه
 مقعدا بالعداة والعشى ان كان من اهل الجنة فمن
 اهل الجنة وان كان من اهل النار فمن اهل النار يقال له هذا
 مقعدك حتى يبعثك الله الى يوم القيمة ما لك عن ابى الزناد
 عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال كل ابن ادم تاكله الارض الا عجا لذنوبه خلقه وفيه
 يركب ما لك عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن
 مالك الانصاري انه اخبره ان اباة كعب بن مالك كان يحدث
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما نسمة المؤمن
 طير يعلق في شجرة الجنة حتى يرجعه الله الى جسده يوم
 يبعثه ما لك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة

<p>سنة قوله ما من نبي فارسل بالاولى يموت حتى يخير بين اوله بناء للقول اى يخير بين الدنيا والاخرة وقيل بين منازل الاخرة و الاخرة الاول كما سياتى قالت عائشة فمضت صلواته عليه وسلم وهو يقول فى مرضه الذى توفى فيه وقد اخذته بحة شديدة اللهم الرفيق الاعلى بالنسب اى اختاروا خذرت او بالرفق كما فى الجمع اى مختارى فعرفت انه ذاهب الى الاخرة ولا يختارنا قال البايعي يحتل ان يكون اذ ادبه انه يخير بين المقام</p>	<p>فى الدنيا وبين الانتقال الى ما بعد الله له وقد بينت ذلك عائشة بقولها فمضت ذاهب ويقتل ان يريد به التغيير فى منازل الاخرة فاختار صلواته عليه وسلم الرفيق الاعلى وقولها فعرفت انه ذاهب يريد انها علمت ان ذلك انما كان جواب التغيير الذى خيره فكان ذلك انتصارا لغيره سنة قوله ان احداكم اذ مات عرض عليه قال البايعي العرض لا يكون الا على شئ ولا يصح على ميت لانه يحتاج ان يعلم ما يعرض</p>
--	--

يركب اى خلقه عند قيام الساعة واخرج ابن ماجة بسند عن ابى هريرة مرفوعا ليس شئ من الانسان الا يملى الا عظم واحد وهو عجب الذنب
 ومنه يركب الخلق يوم القيامة قال البايعي عجب الذنب لا تاكله الارض من احدهم الناس وان اكلت ساثر جسده لانه اول ما خلق من الانسان و
 عند الذى يبنى منه لجوار تركيب الخلق عليه **سنة قوله** قال انما نسمة المؤمن بغير النون والسين المهمة اعروجه وفى الجمع بفتحين الروح
 والنفس وكل دابة فيها روح وفى كتاب ابى القاسم الجوهري النسمة الروح والنفس والبدن وانما يعنى فى هذا الحديث الروح وفى المرقاة عن النون
 هى تطلق على ذات الانسان جسما وروحا على الروح مفردة وهو المراد ههنا لقوله حتى يرجعه الله فى جسده طير وفى بعض الروايات طائر و
 فى اخرى طير خضر وفى اخرى فى صورة طير بيض قاله القارى يعلق بالقيمة صفة طير ورواية الاكثر بفتح اللام كما قال ابن عبد البر وروى بعضهم
 تمال والمعنى واحد وهو الاكل والرعى وقال السيوطى بفتح اللام اى تأكل العلة بفتح المهمة هى ما ينبت من العيش وقال البونى معنى رواية
 الفخر تاوى والضم ترعى وقال السهيلي بفتح اللام ينشئ بها ويرى مقعدا منها ومن رواه بعضهم اللام فمضت منها الحلقة من الطعام
 وقال البايعي انه يتعلق بها ويقع عليها نكدة للمؤمن وثوابا له فى شجرة الجنة لتأكل من ثمارها حتى يرجعه الله تعالى الى جسده اى يرد به اليه
 يوم يبعثه اى يوم القيامة فاذا انفضت فى الصور نفخة البعث يرجع كل روح الى جسده كما ذكر السيوطى عدة روايات فى ذلك فى
 تفسير قوله تعالى ثم نفخ فيه اخرى فاذا هم قيام ينظرون

قال ابي
 لا اجدها
 لا مشيا
 لا يعقل
 خري فكن
 عليه وسلم
 قال ابن
 قال
 لو احبهم
 عن الله
 الا من
 رب اباهم
 عليهم التكلية
 من جزائه
 من له من
 عليه و
 من خواتم
 لو لو
 انهم لا
 خبر يعلم
 فاذن
 لم يعمل
 تعذب به
 في قوله
 اهل من
 يكون لغير
 عن الرجل
 عمل حتى
 فقول المتفق
 كره عنهم
 طرفة فانه
 عنهم حالة
 انهم قيل
 فيها بعد
 قلنا ان
 من فاعلمهم
 قيل للوالد
 له يعمل
 اعمال لم يكن
 رضاهم في
 لهم اعمال
 عليه و
 في المؤمنين
 ضومض
 تارة هي
 وازفقت
 المان ولم
 اياهم
 ليس لها
 الساعة حتى
 لا يصليين
 هذا القوم

۱۲۸۰
 ۱۲۸۱
 ۱۲۸۲
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۹
 ۱۲۹۰
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۹
 ۱۳۰۰
 ۱۳۰۱
 ۱۳۰۲
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰
 ۱۵۰۱
 ۱۵۰۲
 ۱۵۰۳
 ۱۵۰۴
 ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶
 ۱۵۰۷
 ۱۵۰۸
 ۱۵۰۹
 ۱۵۱۰
 ۱۵۱۱
 ۱۵۱۲
 ۱۵۱۳
 ۱۵۱۴
 ۱۵۱۵
 ۱۵۱۶
 ۱۵۱۷
 ۱۵۱۸
 ۱۵۱۹
 ۱۵۲۰
 ۱۵۲۱
 ۱۵۲۲
 ۱۵۲۳
 ۱۵۲۴
 ۱۵۲۵
 ۱۵۲۶
 ۱۵۲۷
 ۱۵۲۸
 ۱۵۲۹
 ۱۵۳۰
 ۱۵۳۱
 ۱۵۳۲
 ۱۵۳۳
 ۱۵۳۴
 ۱۵۳۵
 ۱۵۳۶
 ۱۵۳۷
 ۱۵۳۸
 ۱۵۳۹
 ۱۵۴۰
 ۱۵۴۱
 ۱۵۴۲
 ۱۵۴۳
 ۱۵۴۴
 ۱۵۴۵
 ۱۵۴۶
 ۱۵۴۷
 ۱۵۴۸
 ۱۵۴۹
 ۱۵۵۰
 ۱۵۵۱
 ۱۵۵۲
 ۱۵۵۳
 ۱۵۵۴
 ۱۵۵۵
 ۱۵۵۶
 ۱۵۵۷
 ۱۵۵۸
 ۱۵۵۹
 ۱۵۶۰
 ۱۵۶۱
 ۱۵۶۲
 ۱۵۶۳
 ۱۵۶۴
 ۱۵۶۵
 ۱۵۶۶
 ۱۵۶۷
 ۱۵۶۸
 ۱۵۶۹
 ۱۵۷۰
 ۱۵۷۱
 ۱۵۷۲
 ۱۵۷۳
 ۱۵۷۴
 ۱۵۷۵
 ۱۵۷۶
 ۱۵۷۷
 ۱۵۷۸
 ۱۵۷۹
 ۱۵۸۰
 ۱۵۸۱
 ۱۵۸۲
 ۱۵۸۳
 ۱۵۸۴
 ۱۵۸۵
 ۱۵۸۶
 ۱۵۸۷
 ۱۵۸۸
 ۱۵۸۹
 ۱۵۹۰
 ۱۵۹۱
 ۱۵۹۲
 ۱۵۹۳
 ۱۵۹۴

قالوا يا رسول الله أرايت الذي يموت وهو صغير قال الله أعلم
بما كانوا عاملين ما لك عن أبي الزناد عن الأعرج عن
أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقوم
الساعة حق ميرا الرجل بقبر الرجل فيقول ليست مكانه

(البقية عن صلواته) ولوحظ لما فيه حجة ايضا لجواز الخصوص وثانيهما قول الجمهور انه على العموم واحقوا بما تقدم من روايات العموم الصريحة كما تقدم واجابوا عن حديث سعيد بن منصور وجهين الاول في سندك ابن جبر عان والثاني انه لا يارضى العموم لان الاقسام الاربعه راجعة الى علم الله تعالى قد يولد الولد بين مؤمنين والعباد بالله يكون قد سبق في علمه تعالى غيره ذلك وكذلك من ولد بين كافرين والى هذا قاله يبرح خاتم خضر عليه السلام قالوا اى الملوود والغاء اما للتعقيب او للسببية اى ما يكون من تغيب فيسبب ابويه او جزاء شرط مقدرا اذا اقررت لك فمن تغيب كان يبرح عان يبرح عان اما بتعليمها اياه او بتغيبها قال الباكي يحمل ذلك وجهين احدهما انها يريد خلافة فيه والثاني ان كونه تبعا لهما في الدين يوجب الحكم له بحكمهما فيستن بسنتهما ويحقد له عقد الذمة المزمع وخص الاخوان بالذكور للبالغ فلا حجة فيه لمن حكم باسلام الطفل الذى يموت ابواه كما هو قول احمد فقد استمر عمل الصلابة ومن بعدهم على عدم التعرض لاطفال اهل الذمة كما فى الفقهاء يهوده

فأمر بك بيننا أنتك لا على ما هو الظاهر وعليه يحمل ذلك في المؤمنين وأولادهم ولما لم يكن للذاري أعمال لم تكن أولادهم وكذا المشركون ولولا لهم حكم شركاء فيا يمينهم في الجنة أدخلهم النار والذاري من المؤمنين لم تكن لهم أعمال فينظر فيه إلى نصوص آخر فأينا قوله صلى الله عليه وآله لعذاب عنها أجمعها فأتى بتدبير ذلك دخول ذراري المشركين في النار ويثبت بذلك الدخول في شيء فينظر إلى نصوص آخر ما في الجاهلية فقال هو في النار لأن كل مرتبة هي في شدتها إذا أقاسوا الأحوال بهم بأحوال أهل الجنة وأهْلِ النار غير مضائق إلى استحقاق وكانوا كالصبيد والغلمان ولم يقل صلى الله عليه وآله وسلم خلقهم لهم وهم في أصلك أي أبايهم يدبر على علوه وانما يدبر على ما شئت لأنها تكلمت بآليس لها صلى الله عليه وآله وسلم تركها في الجنة وشدتها بين يدي الساعة حتى أن الرجال هم الملبثون بالشدة والنفاس مع محبات لا يصلحون القبر وليس ذلك مراد بل فيه إشارة إلى قوة هذا القول

ص من تعيها ومشتقها واذاهاى كالحج والبر فهو من عطف العام على الخاص الى رحمة الله تعالى اى ذاهبا واصلها والعبد الفاجر اى الكافر والعاص يستريح منه اى من شره العباد من جهة ظلمه عليهم او من جهة انه حين فعل منكرا ان منعوه اذاهم وعاداهم وان سكتوا عنه اضرب بينهم ودينهم قال الدودي انهم يستريحون ما يأتى به من المنكر فان انكروا عليه نالهم اذاه وان تركوا انكروا والبلاء لغصبها ومنعها او بما يحصل من الجذب والفساد لمعاصيه والشجر لقلعه اياها غصبا او غصب شجرها او بما يحصل من الجذب فيهلك الحرث والنسل والاداب لاستعمالها فوق طاقتها وتقصيره في علفها وسقيها او للجذب بالمجهول بجائزته على النبي صلى الله عليه وسلم ذهبت بتام الخطاب ولم تلبس بخذف ٢٢٢ احدى التائين ولا بن وضاح تنلبر

مالك عن محمد بن عمرو بن ححلة الديلمي عن معبد بن كعب بن مالك عن ابي قتادة بن ربعي انه كان يحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر عليه بجنازة فقال مستريح وما مستراح منه قال لعبد المؤمن يستريح من نصب الدنيا واذاها المرحمة الله والعبد الفاجر يستريح منه العباد والبلاد والشجر والدواب
مالك عن ابي النضر مولى عمر بن عبد الله انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما مات عثمان بن مظعون و مر بجنازته ذهبت ولم تلبس منها بشئ مالك عن علقمة ابن ابى علقمة عن امه انها قالت سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فلبس ثيابه ثم خرج قالت فامرت جاريتي بركة تتبعه فتبعته حتى جاء البقيع فوقف في ادنيها ما شاء الله ان يقف ثم انصرف فسبقته بريرة فاخبرتني فلم اذكر له شيئا حتى اصبح ثم ذكرت ذلك له فقال انى بعثت الى اهل البقيع لا صلى عليهم مالك عن نافع ان ابا هريرة قال سئروا

فاستراح اذا رجعت اليه نفسه بعد الايام قالوا اى الصباية قال لما ظلم اقف على اسم السائل منهم رجعيه يا رسول الله ما المستريح وما المستراح منه اى ما معناهما قال العبد المؤمن كامل الايمان او كل مؤمن يستريح اى يجد الراحة بالموت من نصب بفتنة الدنيا اى

له قوله مر بغير الميم وشذ الواء على ما الجوهل من المور عليه بجنازة تقدم فعمله ان الكسرا فصح قال الحافظ في الفتح لم اقف على اسم المار ولا المور بجنازته فقال صلى الله عليه وسلم مستريح بمن ف المبتدأ اى هو مستريح ومستراح منه الواء بمعنى او للتويع قال ابن الاثير يقال رام السرج

بنائين قاله الزرقاني وفي المجمع ما يتلبس به طعما اى لا يلزق به لظافة اكله ومنه حديث ذهب لم تلبس من ذلك ثيابي ثم اى من الدنيا بشئ قال الباجي يريد والله اعلم الدنيا فانه لم يلبس منها شيئا لموته في اول الاسلام قبل ان يغفر على المسلمين الذين قتل بسببهم بها مع زهدة فيما كان بينه منها ١٢
سنة قوله قام رسول الله صلى الله عليه وسلم من فلبس ذات ليلة فلبس ثيابه ثم خرج قالت اى عائشة رمة فامرت ببناء المتكلم جاريتي بريرة بموحدة مفتوحة ورائتين مهملتين او لاها كسوة والثانية مفتوحة بينهما تحية ساكنة وفي اخرها هاء صوابية مشهورة تتبعه محلة الله عليه وسلم قال الباجي امرها جارتها باتباعه صلى الله عليه وسلم يحتمل ان تكون علت باباحة ذلك لما رآته خرج الى موضع لا يمكن السرقة من الناس كجواز تصرفهم في الطرقات والصالحى فاستقامت الاطلاع على اشبه والتسبب الى معرفة ما خرج له لذلك ولو دخل موضعاً يغفرو فيه لما دخلت ولا تبعته فيه ويحتمل ان تكون ارسلتها لاتباعه لتنفيد علمها ما يفعل في ذلك الوقت من صلوة او غيرها ويحتمل ان يكون غيرة منها وخوفا ان يأتى بعض مجرسياته وقد روى في ذلك الخ فتبعته اى تبعته بريرة النبي صلى الله عليه وسلم حتى جاء البقيع بالبار الموحد فوقف في ادناه اى في اقربه ما شاء الله ان يقف ثم انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من البقيع فسبقته بريرة فاخبرتني بما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم اذكر له صلى الله عليه وسلم شيئا حتى اصبح ثم ذكرت ذلك له فقال انى بعثت الى اهل البقيع لا صلى عليهم قال ابن عبد البر يحتمل ان الصلوة ههنا الدعاء والاستغفار وان تكون كالصلوة على الموتى خصوصية له صلى الله عليه وسلم لان صلواته على من صلى عليه دحية فكان انه امر ان يستغفر لهم وللانبياء على انه لا يصلى على قبر مرتين ولا يصلى على قبر من صلى لا

يحدثان ذلك واكثر ما قيل فيه ستة اشهر قال واما بعته ومساخره اليهم فلا يلى مثل هذا علة ويحتمل ان يكون ليصحبهم بالصلوة منه عليهم لانه ربما دفن منهم من لم يصلى عليه كالمسكينة ومثلها من دفن ليلا ولم يشعربه ليكون مساويا بينهم في الصلوة و جاء في حديث حسن يدل على ان ذلك كان منه حين خبر فخرج اليه كالمودع للاحياء والاموات ثم اخرجه عن اى مويهة مرفوعا انى قد امرت ان استغفر لاهل البقيع فاستغفر لهم ثم انصرف فانتبل على فقال يا ابا مويهة ان الله قد خيرني في مقاتيخ خراش الدنيا والخلد فيها شر الجنة ولقاء ربي فاخترت لقاء ربي فاصبر من تلك الليلة بد اوجعه الذى مات منه صلى الله عليه وسلم الخ وفي الحاشية عن الحلى كانت القصة قبل موته بخمسة ايام قلت ويحتمل ان يكون غير ذلك لان الظاهر ان مثل هذه القصة وقعت مرارا **سنة قوله** اسرعوا بجمرة قطع بجنازة كنقل ابن قدامة ان الامرفيه للاستحباب بخلاف بين العلماء وشذ ابن حزم فقال بوجوبه والمراد بالاسراع شدة المشي وعلى ذلك حمله بعض السلف وهو قول الحنفية قال صاحب الهداية ويمشون بها مسرعين دون الخشب وفي المبسوط ليس فيه شئ موقت غير ان الجملة احب الى ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه وعن الشافعى والجمهور المراد بالاسراع ما فوق بضعة المشى المعتاد ويكره الاسراع الشديد وما ليعاض الى نفي الخلاف فقال من استحبه اراد الزيادة على المشى المعتاد ومن كرهه اراد الافراط فيه كالرمل ١٣

له قوله ما جاء من الروايات والأثر في رؤية الهلال اختلف في معنى الهلال كما سيحكي للصيام أكد في السنة الهندية وفي السنة المصرية كلها للصوم والفطر في رمضان قال لباي الفطر لا يكون في رمضان وإنما يكون رؤية الهلال في زمان رمضان للفطر والصوم في رمضان رؤية الهلال في الاغلبية غيره الخ وظاهرة ان العلامة الباجي قصر الظرف على الجزء الثاني فقط والاوصاف عندى انه يتعلق بكلا الجزئين أى ما جاء في رؤية الهلال في حق رمضان باعتبار الصيام له وباعتبار الفطر عنه وذلك لان المصنف ذكر فيه ما يتعلق بالحلالين مما ولم يذكر فيه ما يتعلق بالاهلة الاخرسواها **له قوله** ذكر رمضان فقال لا تصومواى في يوم الثلاثاءين من شعبان عن رمضان كما يدل على السباق حتى تزول الهلال أى هلال رمضان ٢٢٥ وهذا اذا لم يكمل شعبان ثلاثين وان كمل شعبان ثلاثين يوماً فيجب للصوم بدون الرؤية

بجنازكم فانما هو خير تقدرهم اليه او شر تضعونه عن رقابكم
تم كتاب الجناز والحمد لله

كتاب الصيام

بسم الله الرحمن الرحيم

ما جاء في رؤية الهلال للصيام والفطر في رمضان ما لك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر رمضان فقال لا تصوموا حتى تزول الهلال ولا تفطروا حتى تزوره فان غم عليكم فاقدوا له ما لك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لشهر تسعة عشر يوم ما فلا تصوموا حتى تزول الهلال ولا تفطروا حتى تزوره فان غم عليكم فاقدوا له

له قوله فانما هو خير تقدرهم اليه او شر تضعونه عن رقابكم كذا في الأصول والقياس تعادونها أى الجناز لله أى الى الخير وهو الثواب والاكرام امر الحاصل له في قبره فيسرع به ليلته قريباً قال ابن مالك روى اليها بتأنيث الضمير على تأويل الخير بالستر او الحسنى قال السدي على الجفادى الظاهر ان التقدير فى خير الجنازة بمعنى الميت لمقا بلته بقوله فشر وحينئذ لا بد من اعتبار الاستصحاب في ضمير اليه الراجع الى الخير ويمكن ان يقدم

له تمام العدد ثلاثين يوماً يقال قدرت الشئ واقدرته وقدرته معنى التقدير انظر الى اول الشهر واحسبوا ثلاثين يوماً كما جاء مفسر في الاحاديث الاخرى القول لثاني ما ذهب اليه اكثر الخاتبة اذ قالوا من التفريق بين الصوم والقيام فقالوا التعليق على الرؤية متعلق بالصوم واما الغنم فله حكم اخر وهو اقدار له ومعناه ضيقوا له وقدره تحت الجواب والثالث معناه فاقدروه بحسب المنازل قاله ابو العباس ابن سريته من الشافعية ومطرب بن عبد الله من التابعين وابن قتيبة من الحديثين **له قوله** قال الشهر تسعة وفي السنة المصرية تسعة وعشرون زاد في بعض النسخ الهندية بعد يوم اوطأ الحديث الحصر ولا ينحصر فيه فقد يكون ثلاثين اجيب بما قال الخطابي في المعالم يريد ان الشهر قد يكون تسعة وعشرين وليس يريد ان كل شهر تسعة وعشرون وانما الختام الى بيان ما كان موهوماً لا ينحصر فيهم لان الشهر في العرف وقال الجادة ثلاثون فوجب ان يكون السيام فيه مصر واما النصارى فليس منه الخ وقال عياض معناه قد يكون تسعة وعشرين وقال الحافظ ابو الامام العبد والامراء شهر ربيعة وهو محمول على الاكثر لقول من سئل عن معناه مع النبي صلى الله عليه وسلم تسعة وعشرين اكثر ما سمعنا ثلاثين واما ابو الوفاء والزمى ومثله غرائب عند احد باسما جيد وقال ابن العربي معناه الحصر وانما طر فيه أى يكون تسعة وعشرين هو اقله ويكون ثلاثين وهو اكثر فلا تأخذ وانفسكم بهوى الاكثر احتياطاً ولا تقصروا على الاقل تخفيفاً ولكن اجعلوا عبادتكم مرتبة ابتداء وانتهاء باستهلال الخ وقال الباجي ويحتمل ان يريد به التنبيه على نزول الهلال لتسعة وعشرين ثم قال ومع ذلك فلا تصوموا التسعة عشر حتى تزول الهلال انتهى كلام الباجي قال ابن العربي ويحتمل الخلق اعادة الهلال فدون الناس من راي الاهلة كلها في العام لئلا يأخذ في كل شهر المظلم غيم فلا يهتدى اليه ومنه من قال وهو الاكثر يحصى هلال شعبان خاصة ويدل عليه الحديث الذي يرواه الترمذي بسند عن الوهبة يروى عن ابي بصير ان احصوا هلال شعبان لمضيل وروى عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحفظ من هلال شعبان ما لا يحفظ من غيره ثم يصوم رمضان لرؤية الحديث قال لا رقط هذا اسناد حسن صحيح الخ ولا تفطروا حتى تزوره أى

المصرية
كلها للصوم والفطر في رمضان قال لباي الفطر لا يكون في رمضان وإنما يكون رؤية الهلال في زمان رمضان للفطر والصوم في رمضان رؤية الهلال في الاغلبية غيره الخ وظاهرة ان العلامة الباجي قصر الظرف على الجزء الثاني فقط والاوصاف عندى انه يتعلق بكلا الجزئين أى ما جاء في رؤية الهلال في حق رمضان باعتبار الصيام له وباعتبار الفطر عنه وذلك لان المصنف ذكر فيه ما يتعلق بالحلالين مما ولم يذكر فيه ما يتعلق بالاهلة الاخرسواها **له قوله** ذكر رمضان فقال لا تصومواى في يوم الثلاثاءين من شعبان عن رمضان كما يدل على السباق حتى تزول الهلال أى هلال رمضان ٢٢٥ وهذا اذا لم يكمل شعبان ثلاثين وان كمل شعبان ثلاثين يوماً فيجب للصوم بدون الرؤية ايضا وليس المراد رؤية جميع الناس بل بعضهم و ظاهرة اجاب للصوم حين الرؤية متى وجدت ليلاً او نهاراً لكنه محمول على صوم اليوم المستقبل و بعض العلماء فرق بين ما قبل الزوال او بعده فلهذا وسيأتى بيان من فرق قبل الزوال وبعده وان عدم الصوم مغنياً بجمع الرؤية ولو ثبتت الليلة الماضية يجب الصوم متى ثبت **له قوله** فان غم عليكم انصم المحبة وتشديد الميم أى حال بينكم وبينه غير يقال غميت الشئ اذا غطيته ووقع في حديث الى هربرة من طريق فان غم ومن اخر اغنى ومن اخر غنى بغى بفتح الغين المحبة وتخفيف الموحدة وانغى وغنى بتشديد الميم وتخفيفها فهو مغنوم لكل بمعنى واما غنى فما خوخ من الغيازة وهي عدم الفطة و هى استعارة لطفاء الهلال ونقل ابن العربي انه روى بالعين المهملة من العسى قال وهو بمضاه لان ذهاب البصر عن المشاهدات او ذهاب البصيرة عن المعقولات الخ قال العيني ومنه الغم لانه يستتر القلب والرجل الانغم المستور الوجهة بالشعر وسمى السحاب غيماً لانه يستتر السماء الخ وفي العارضة بناء غم للستر والتغطية ومنه الغم فانه يغطي القلب عن استرساله في اماله ومنه الغم وهي السحابة فاقدروا له بهمة الوصل وضم الدال المهمة وكسر هاو في المغرب الضم خطأ كما قاله القاري في النيل قال اهل اللغة يقال قدرت الشئ اقدره بكسر الدال وضمها وقدرته واقدرته كلها بمعنى واحد أى من التقدير الخ وسيأتى في الحديث الا ان الزيادة اتفقوا على هذا اللفظ وهو تأكيد لقوله لا تصوموا حتى تزول الهلال عند الجمهور وللعلماء في معنى هذا اللفظ ثلاثة اقوال الاول قول الائمة الثلاثة والجمهور قال العيني وهو مذاهب جمهور فقهاء النصارى بالخيار والعراق والشام والمغرب منهم مالك والشافعي والاوزاعي والثوري وابو حنيفة واصحابه وعامة اهل الحديث الا احمد ومن قال بقوله ان معناه قدروا

مالك عن ثور بن زيد الدبلي عن عبد الله بن عباس ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر رمضان فقال لا تصوموا
حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم
فاكملوا العدد ثلثين مالك انه بلغه ان الهلال روى
في زمان عثمان بن عفان بعثني فلم يفطر عثمان حتى امسني
وفابت الشمس قال يحيى سمعت مالكا يقول في الذي
يري هلال رمضان وحده انه يصوم لانه لا ينبغي له ان
يفطر وهو يعلم ان ذلك اليوم من رمضان ومن رأى هلال
شوال وحده فانه لا يفطر لان الناس يتهمون على ان يفطر

له قول له فقال لا تصحوا حتى تروا الهلال
 ولا تقطروا حتى ترووه فان غم عليكم فاكملوا
 العداء وفي رواية العدة والنسب الهندية
 على الاول والمصوبة على الثاني والام الشهر
 اى مدة الشهر ولم ينصرح على انه عليه وسلم
 شهر اذن شهره بالاكمال اذ اغم فلا فرق
 بين شعبان وغيره في ذلك اذ لو كان شعبان
 غير مراد بهذا الاكمال لبينه وقد ورد في
 بعض الروايات فاكملوا عدة شعبان وما
 قيل انفرجه البخاري لا يصح فله متابعات
 بسطت في محله ولتخالف بينها بل هي
 مفسرة لاحد المحققين **له قول** له حتى
 ما بعد الزوال الى اخر النهار فلم يقطروا
 حتى امسى قال البيهقي هذا دليل على انه
 كان في رمضان وان الهلال الذي روى هو
 هلال شوال وغابت الشمس واخرج ابن الجي
 شيبة عن حاتم بن اسعيل عن عبد الرحمن

والاكثر لا كفاية عليه للشبهة قاله الزرقاني وقال ابن رشد شذ مالك فقال من افطر وقد ادى
عليه القضاء فقط الخ قلت ووافق مالك الامام احمد ففي المغني ان افطر ذلك اليوم بجماع عليه
الصل مختلف فيه كالحد الخ قلت وتحصيصة بالجماع بنى على مذهبه ان الكفارة لا تجب الا به
لمبى هذا اما لا يختلف فيه في مذهبه به قال ابو حنيفة لان الناس يتهمون وقد ورد اتفاق
لبديع وامرونا بالصحيح جميع النسخ المصرية واكثر الهندية وفي بعضها ما مون بالرفع والوجه
قال المباحي وجمعا الصحيح به مالك من ان ذلك ذريعة لاهل الفسق والبدع الى افطر قبل الناس
به قال ابو حنيفة واحمد والاكثر وبما لا شائعه وابو ثور واشيب يفترون وان خاف الفتنة لم يفترون يعتقد
وقال لاكثر يسميها احتياط الخ قال الموفق لا يفترون اذ اراه وصار دوى هذا عن مالك والليث و
شوال فيما زله الاكل كما لو قامت به بيئته ولنا ما روى ابو جابر عن ابي قلابه ان رجلا من قدامه بالدينة
له فقال لاحد ما اثم انت قال بل منظر قال ما حملك على هذا قال لم اكن الا صوم وقد رأيت اهل لال
الناس صيام فقال الذي افطر لو امكن هذا الواجب تركت ثم نوى في نفس ان اخرجوا الخ
فيتموه فم عنه العنبر لكمال الشهادة به بمصاحبه ولو جازله الفطر لما اترك عليه ولا نواذع وقالت
الف في عصرها فكان اجماعا وقولهم انه يتيقن انه من شوال قلنا لا يثبت اليقين لانه يحتمل بن عصر

من لا يشبه الفرائض لم يصرح في فطر ولا اضحى وذكر في الحديث ان العذر بهذا الفطر الكراهة والعذر للصحة قال ابن مابدين وذكر في
 المجتبى عن الطحاوي ان ما ذكره قول أبي يوسف وان ابا حنيفة قال ان فأتت في اليوم الاول لم تقص لكن لم يذكر في الكتب لعننا اختلاف في هذا كما
 في الجرح قلت لكن ذكره الطحاوي في شرح الآثار الحديث الذي اشار اليه صاحب الهداية هو حديث أبي عبد الله كور قبل ذلك قال الزيلعي واه
 ابو داود والنسائي وابن ماجة ورواه الدارقطني وقال اسناد حسن وابن ابي شيبة في مصنفه واخرجه ابن حبان في صحيحه عن سميد بن عامر ثنا
 شعبة عن قتادة عن اش بن مالك ان عروة له شهد واعند النبي صلى الله عليه وسلم على رؤية الهلال فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان
 يخرجوا العيد من الغد انتهى ١٢ **قوله** من اجتمع الصيام قبل الفجر قال القاري الاجماع العزم التام وحقيقته جمع رايه عليه
 وقال الطيبي اجماع الامر وعلى الامراء اجماع عزمه قال تعالى
 وما كنتم لدينهم اذ اجمعوا امرهم الخ قال الباقى الاجماع
 للصيام هو العزم عليه والقصد له وذلك ان الصوم
 من جملة العبادات فلا يصح يوم رمضان وغيره الا
 بنيت هذا هو المشهور من المذهب قال الزرقاني هذا
 على مشهور المذهب كخبر الاعمال بالنيات وقيل كما
 على الصلوة اذ فرضها ونفلها في النية سواء وقيل يجوز
 في النقل قبل الزوال الخ قال القاري بعد حديث الباقى
 ظاهرا انه لا يصح الصوم بلا نية قبل الفجر فضا كان
 او نفلا واليه ذهب ابن عمر وجابر بن زيد ومالك و
 المنزني وداود وذهب الباقر الى جواز النقل بنيت
 من النهار الخ قال الموفق لا يصح صوم الا بنيت اجماعا
 فرضا كان او نفلا لانه عبادة فاختار الى
 النية كالصلوة ثم ان كان فرضا صيام رمضان
 في ادائه وقضائه والذكر والكفارة اشتراط ان
 ينويه من الليل عند امانا ومالك والشافعي وقال
 ابو حنيفة يجوز صيام رمضان وكل صوم متعين
 بنيت من النهار حديث عائشة رواه المتفق عليه و
 فيه ومن لم يكن اكل فليصوم وكان صوما متعينا
 واجبا ولنا حديث الباب لم يرد في اي جزء من الليل تك
 اجزاء سواء فعل بعد النية ما ينافي الصوم من الاكل
 وغيره ام لا واشترط بعض اصحاب الشافعي ان لا
 يأتي بعد النية جفاف للصوم واشترط بعضهم وجوب
 النية في النصف الاخير من الليل كما اخص به اذان
 الصبح والدفع من مزدلفة ولنا عموم من لم يبيت
 الصيام من الليل ولذا قلنا ان نوى من النهار صوم
 العذر لم تجزئه تلك النية الا ان يستصحبها الى جزء
 من الليل وتعتبر النية لكل يوم وهذا اقول ابو حنيفة
 والشافعي وابن المنذر وعن احمد انه تجزئ نية واحدة
 لجميع الشهر وهو مذهب مالك والحنفي وصوم النفل
 يجوز بنيت من النهار عند امانا الى حنيفة والشافعي
 وروى ذلك عن ابي الدرداء الى طلحة وابن مسعود
 وحنيفة وسعيد بن المسيب واصحاب الرأي قال

منهم من ليس مامون ويقول اولئك اذا ظهر عليهم قد رأينا
 الهلال ومن رأى هلال شوال فلا يفطر وليتم صيام
 يومه ذلك فانما هو هلال الليلة التي تأتي قال وسمعت
 ما لك يقول اذا اصام الناس يوم الفطر وهم يظنون انه
 من رمضان فجاءهم ثبث ان هلال رمضان روى قبل
 ان يصوموا بيوم وان يومهم ذلك احد وثلاثون فانهم يفطرون
 من ذلك اليوم اية ساعة جاءهم الخبر غير انهم لا يصلون صلاة
 العيد ان كان ذلك جاءهم بعد زوال الشمس من اجمعهم
 الصيام قبل الفجر مالك عن نافع عن ابن عمر انه كان
 يقول الا صوم الا من اجمع الصيام قبل الفجر مالك عن ابن
 شهاب عن عائشة وحفصة زوجي النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك

<p>سنة قوله ومن رأى هلال شوال نهارا فلا يفطر وليتم بلام الامر في السنن الهندية وبدر نها في المصرية صيام يومه ذلك انما هو هلال الليلة التي تأتي وتقدم قريبا انه مجمع عليه اذا روى بعد الزوال واختلفوا فيما قبله والجمهور على انه ليلة الاية مطلقا يقول اذا اصام الناس يوم الفطر وهم يظنون انه اي ذلك اليوم من رمضان لعد من رؤيته هلال شوال في ليلته فجاءهم ثبت يسكنون الباء وفتحها ان هلال رمضان قد روى في الليلة التاسعة والعشرين قبل ان يصوموا اي هؤلاء الناس يوم وان يومهم ذلك اي اليوم واحد وثلاثون فانهم يفطرون من ذلك وفي السنن المصرية</p>	<p>في ذلك اليوم اية ساعة جاءهم الخبر قال الباقى وذلك يكون على وجهين احدهما برؤية هلال رمضان في اوله وكما عدو قبل هذا اليوم والثاني برؤية هلال شوال بالامس وعلى الوجهين يلزم الافطار ساعة يصوم الخبر بذلك كان في اول النهار وفي اخره الخ قلت ذكر المصنف الصورة الاولى فقط الثانية يستتبع منها الاتي السبب غير انهم لا يصلون صلاة العيد ان كان ذلك جاءهم بعد زوال الشمس فخرج وقتها عند الاثنتي الثلاثة من حلالا فلة الى الزوال واختلف فيه اقوال الشافعية قال الزرقاني لا يصحومها الا في اليوم ولا من العذر بخروج وقتها فلو قضيت من</p>
--	---

ابن رشد في البداية اما اختلافهم في وقت النية فان ما لكاراى انه لا يجزئ الصيام الا بنيت قبل الفجر وذلك في جميع انواع الصوم وقال المصنف
 تجزئ النية بعد الفجر في النافلة ولا تجزئ في الفروض وقال ابو حنيفة تجزئ النية بعد الفجر في الصيام المتعلق وجوبه بوقت معين مثل رمضان و
 نذرا ما محمد ودة وكذلك في النافلة ولا تجزئ في الواجب الذمة والسبب اختلافهم قد روى في ذلك احمد ما روى عن حفصة مرفوعا من
 لم يبيت الصيام من الليل فلا يصام له ورواه مالك موقوفا قال ابو عمر حديث حفصة في اسناد ه اضطراب والثاني ما رواه مسلم
 عن عائشة قالت يا رسول الله ما عندنا شيء قال فاني صائم فمن ذهب مذهب الترجيع اخذ حديث حفصة ومن
 ذهب مذهب الجمع فرق بين الفرض والنفل اعني حل حديث حفصة على الفرض وحديث عائشة على النفل
 فانما فرق ابو حنيفة بين الواجب المعين وغيره لان الواجب المعين له وقت مخصوص يقوم مقام
 النية في التعيين بخلاف ما ليس له وقت مخصوص فوجب التعيين بالنية انتهى مختصره بتغيره
 يقول ابو حنيفة قال النخعي والثوري وابو يوسف ومحمد وزفر كذا في العيني ومذاهبنا بلة
 في ذلك ما في الروض المدرج ويجب تعيين النية من الليل لصوم كل يوم لانية الفرضية و
 يصح صوم النفل بنيت من النهار قبل الزوال وبعد ١٢ **قوله** لا يصوم احد الا من اجمع
 الصيام اي عزمه عليه وقصد له قبل الفجر اي قبل طلوع الفجر قال الحافظ ولفظ النسائي عن
 حفصة مرفوعا من لم يبيت الصيام من الليل فلا يصام له وفيه ذلك من العامة

هذا الحديث في صحيح البخاري وغيره من كتب الحديث والسنن والاعتماد عليه في مسائل الفقه والفتوى والاعتماد عليه في مسائل الفقه والفتوى والاعتماد عليه في مسائل الفقه والفتوى

هو ولم يؤخره تأخيرهم عن يومه الاول ما في ابى داود وغيره عن ابى هريرة مرفوعا لا يزال الدين ظاهرا ما عجلوا الفطر واخرج الترمذي مرفوعا قال الله تعالى احب عبادى الى اعجلهم فطرا ما عجلوا الفطر لفظه ما طرفة اى ما داموا على هذه السنة والمراد بعد تحقق غروب الشمس وعلى صلى الله عليه وسلم ذلك بقوله في حديث ابى هريرة ان اليهود والنصارى يؤخرون اى الى ظهور النجوم **له قوله** لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر قال ابن عبد البر لا خلاف عن مالك في ارساله وتجهيل الفطر ان لا يؤخر بعد غروب الشمس على وجه الشدة والمبالغة واعتقاده انه لا يجوز الفطر عند غروب الشمس على حسب ما انفعله اليهود وامامنا من اخفطه لا مراعى له مع اعتقاده ان صومه قد كمل عند غروب الشمس فلا يكره له ذلك رواه ابن نافع عن مالك في المجموعه **٢٢٨** وفي مرقا الفلاح والتجهيل المستحب قبل استعمال النجوم ذكره قاضيان قال الخطاط ومما يقبح الافطار قبل الصلوة وفي البصر التجهيل المستحب التجهيل قبل اشتباك النجوم **له قوله** ان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان كانا يصليان المغرب حين ينظران الى الليل الاسود في افق المشرق المشار اليه في قوله صلى الله عليه وسلم اذا قبل الليل من ههنا وادبر النهار من ههنا وغربت الشمس فقد افطر قبل ان يفطرا ثم يفطران بعد الصلوة وذلك في رمضان فيسرعان بالصلوة لانها اهم العبادات وليس في هذا من تأخير الفطر المكروه لان المكروه تأخيرها الى اشتباك النجوم وفي المشكوة برواية الترمذي وابى داود عن انس كان النبي صلى الله عليه وسلم يفطر قبل ان يصل على رطبات فان لم تكن فتميرا الحديث قال القارى فيه اشارة الى كمال المبالغة في تجهيل الفطر واما ما صح ان عمر وعثمان رضي الله عنهما كانا يرمضان يصليان المغرب الحديث فهو لبيان جواز التأخير ثلاثين وجوب التجهيل ويمكن ان يكون وجهه انه عليه الصلوة والسلام كان يفطر في بيته ثم يخرج الى الصلوة وانما كانا في المسجد ولم يكن عندهما تم ولا ماء او كانا غير معتكفين ورأيا الاكل والشرب غير المحتكف ومكروهين لكن اطلاق الاحاديث ظاهرا في استثناء حال الافطار **له قوله** ما جاء في صيام الذي يصوم جنبا في رمضان وليس في النسخة الهندية لفظ في رمضان نعم يوجد في المصرية والتعميم اولى اختلف السلف في هذه المسئلة على اقوال كثيرة لكن الجمهور وفقهاء الامصار على جوازكماسيا في فضائ المسئلة كالايجاعية بعد ما كانت كثير الاختلاف وذكر العلامة العيني فيها سبعة اقوال قال ابو عمر انه الذي عليه جماعة فقهاء الامصار بالعراق والنجاد وائمة الفتوى بالامصار مالك وابو حنيفة والشافعية والثوري والاوزاعي والليث والاصحاب واحد واسحق وابو ثور وابن علية وابو عبيدة و

داود وابن جريح الطبري وجماعة من اهل الحديث الخ قال الخ في شرح مسلم انما كان الخلاف في ذلك في الصدر الاول ثم ارتفع الخلاف واجمع العلماء بعد هؤلاء انه يجوزته ومستندهم حديث عائشة وام سلمة وحديثهما اولى بالاعتماد عليه لانها اعلم بذلك من غيرهما مع موافقة القرآن في قوله نالان باشر ومن الآية لانه اذا ساء الجوع الى طلوع الغد لم يصر جنبا الخ وكذا احتج الاجماع عليها الزرقاني **له قوله** يا رسول الله اني اصوم جنبا وانا اريد الصيام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا اصوم جنبا وانا اريد الصيام قال الباقى معناه انه قد نوى الصيام وقت تعينه نية الخ قلت يخرج الى ذلك التأويل من اشتراط التبييت ومن لا فلا قال لموفق لان ان يغتسل لصائم فان عائشة وام سلمة قالتا تشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان يصوم جنبا من غير احتلام ثم يغتسل ثم يصوم متنع عليه ثم ذكر الاختلاف في الخمس في المأء فاغتسل واصوم فلك في اسوة حسنة واجابه بالفعل لان التعليم الفعلي المبلغ قال الباقى وفي ذلك دليل للرجل بن وجهين احدهما انه صلى الله عليه وسلم كان يفعل وقد امرنا بتابعه والثاني ان السائل سأل عن مسئلة فلجابه النبي صلى الله عليه وسلم فمثل ذلك من حال نفسه وهذا يدل على ان حكمه صلى الله عليه وسلم في ذلك حكم السائل ولو اختلف حكمهما في هذه المسئلة لما اصابه بفعله **له قوله** فقال له صلى الله عليه وسلم الرجل السائل يا رسول الله انك لست مثلك وذلك انك قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر اى ما الى قوله تعالى انما غفرنا لك ما مضى من ذنبك الا فضلنا لك بها الصغائر فانما جازية على الانبياء بالسهو والعذر راجعها العصمة لانه قال الزرقاني ستر وحال بينك وبين الذنب فلا يقع منك ذنب لان الغفر الستر وهو ما بين العبد والذنب نعم

ما جاء في تجهيل الفطر ما لك عن ابى حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر ما لك عن عبد الرحمن بن حمزة الاسلمي عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر ما لك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن ان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان كانا يصليان المغرب حين ينظران الى الليل الاسود قبل ان يفطرا ثم يفطران بعد الصلوة وذلك في رمضان ما جاء في صيام الذي يصوم جنبا ما لك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الانصاري عن ابى يونس مولى عائشة عن عائشة ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف على الباب وانا اسمع يا رسول الله اني اصوم جنبا وانا اريد الصيام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا اصوم جنبا وانا اريد الصيام فاعتسل واصوم فقال له الرجل يا رسول الله انك لست مثلكا قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك

له قوله ما جاء في تجهيل الفطر واستحبها بجمع عليه وقد حكي الاجماع على ذلك غير واحد من فقلة المذهب قال لموفق هو قول اكثر اهل العلم قال ابن عبد البر احاديث تجهيله وتأخير السجود معهما متواترة وروى عن ابن عمر وغيره باسناد صحيح عن عمر بن ميمون الادوي قال كان اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم اسرع الناس افطارا وابطاهم سمورا **له قوله** لا يزال الناس بخير اى موصوفين بخير كثيرا والمراد بالخير ضد الشر والفساد قاله القارى قال الباقى يحتل ان يريد بخير في دينهم ما فعلوا ذلك على سنة ومسبيل برويحتل ان يريد لا يزالون اقوياء على صومهم ما عجلوا ص

داود وابن جريح الطبري وجماعة من اهل الحديث الخ قال الخ في شرح مسلم انما كان الخلاف في ذلك في الصدر الاول ثم ارتفع الخلاف واجمع العلماء بعد هؤلاء انه يجوزته ومستندهم حديث عائشة وام سلمة وحديثهما اولى بالاعتماد عليه لانها اعلم بذلك من غيرهما مع موافقة القرآن في قوله نالان باشر ومن الآية لانه اذا ساء الجوع الى طلوع الغد لم يصر جنبا الخ وكذا احتج الاجماع عليها الزرقاني **له قوله** يا رسول الله اني اصوم جنبا وانا اريد الصيام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا اصوم جنبا وانا اريد الصيام قال الباقى معناه انه قد نوى الصيام وقت تعينه نية الخ قلت يخرج الى ذلك التأويل من اشتراط التبييت ومن لا فلا قال لموفق لان ان يغتسل لصائم فان عائشة وام سلمة قالتا تشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان يصوم جنبا من غير احتلام ثم يغتسل ثم يصوم متنع عليه ثم ذكر الاختلاف في الخمس في المأء فاغتسل واصوم فلك في اسوة حسنة واجابه بالفعل لان التعليم الفعلي المبلغ قال الباقى وفي ذلك دليل للرجل بن وجهين احدهما انه صلى الله عليه وسلم كان يفعل وقد امرنا بتابعه والثاني ان السائل سأل عن مسئلة فلجابه النبي صلى الله عليه وسلم فمثل ذلك من حال نفسه وهذا يدل على ان حكمه صلى الله عليه وسلم في ذلك حكم السائل ولو اختلف حكمهما في هذه المسئلة لما اصابه بفعله **له قوله** فقال له صلى الله عليه وسلم الرجل السائل يا رسول الله انك لست مثلك وذلك انك قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر اى ما الى قوله تعالى انما غفرنا لك ما مضى من ذنبك الا فضلنا لك بها الصغائر فانما جازية على الانبياء بالسهو والعذر راجعها العصمة لانه قال الزرقاني ستر وحال بينك وبين الذنب فلا يقع منك ذنب لان الغفر الستر وهو ما بين العبد والذنب نعم

له قوله وقال والله اني لارجو زيادة اللام في النسخ الهندية والمصرية وفي رواية يحد فيها ان اكون اختسأكم بالله بالباء على لفظ الجلال في أكثر النسخ الهندية وفي المصرية وبعض الهندية باللام بدل الباء واعلمكم بها اتقى قال الباقى معنى ذلك والله أعلم ان ما غفر من ذنبى لا معنى ان اكون اختسأكم بالله بل انا اختسأكم ومن خشيتى له انى اعلمكم بها اجتنبوا ولا تعلقون فلا بد من الاقتداء به
له قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم يوم الباء اى يدخل في الصيام جنباً من جماع غير احتلام قصد بذلك المبالغة في الروى عن زعم ان فاعل ذلك عبد يظفر واذا كان كذلك فناسى الاحتسأ والباء عنه اولى بذلك قال القرطبي في هذا فائدة ان احدهما انه كان يجامع في رمضان ويؤخر الغسل الى بعد طلوع الفجر بياناً للجواز والثاني ان ذلك كان من جماع الامن احتلاماً لانه كان لا يجامع الا احتلاماً من الشيطان وهو معصوم منه وقال غيره في قوله من غير احتلام إشارة الى جواز الاحتلام عليه والا لما كان للاستثناء معنى ورد بان الاحتلام من الشيطان وهو معصوم منه واجيب بان الاحتلام يطلق على الانزال وقد وقع الانزال بغير رؤية شيء في المنام وادارت بالتحديد بالجماع المبالغة في الروى كذا في الفقه وقال النووي استحبابه من اجزاء الاحتلام على الانبياء وفيه خلاف والاشهر امتناعه لانه من تلاعب الشيطان وتأولوا الحديث على ان المعنى يصوم جنباً من جماع ولا يجنب من الاحتلام متاعاً منه وهو قريب من قوله تعالى ويقتلون النبيين بغير حق ومعاً وان قتلهم لا يكون بحق الخ وفي رمضان ففى غيره بالاولى ثم يصوم ذلك اليوم زاد في بعض حواشى الى داود بعد هذا الحديث قال ابو داود وما اقل من يقول هذه الكلمة يعنى يصوم جنباً في رمضان اى لفظ في رمضان كذا فى البذل له قوله ان ابا هريرة يقول قال الباقى فيه دليل على نذكرهم بالعلم في مجالس علمائهم وامرائهم وتحفظهم لا قول الناس فيه الخ من اصبح جنباً افطره ذلك اليوم وقد ورد هذا المعنى مرفوعاً من حديث الفضل بن عباس عند مسلم وحديث اسامة بن زيد عند النسائي بلفظ من ادركه الصبح وهو جنب فلا يصوم وللنسائي عن ابي هريرة لا ورب هذا البيت ما انا فلت من ادركه الصبح وهو جنب فلا يصوم محمد ورب الكعبة قاله فقال مروان اقصمت عليك يا عبد الرحمن لتذهب في حوض الامراء على معرفة السنة وموجب الشريعة الى اى بعض الهمة وفهم الميم الثقيلة متذبة ام المؤمنين عائشة وامرسلته فلتسألنهما فيه سوال من يظن انه اعلم بحكم الحادثة المختلف فيها ولذا خصهما بالسؤال عن ذلك اى عما قال ابو هريرة قال ابو بكر فذهب

وما تأخر فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال له والله انى لارجو ان اكون اختسأكم بالله واعلمكم بها اتقى ما لك عن عبد ربه بن سعيد عن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة وامرسلته زوجى النبي صلى الله عليه وسلم انهما قالتا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم جنباً من جماع غير احتلام في رمضان ثم يصوم ما لك عن سمي عن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام انه سمع ابا بكر بن عبد الرحمن يقول كنت انا وابى عند مروان بن الحكم وهو امير المدينة فذكر له ان ابا هريرة يقول من اصبح جنباً افطره ذلك اليوم فقال مروان اقصمت عليك يا عبد الرحمن لتذهب الى ائمتى المؤمنين وعائشة وامرسلته فلست لهما عن ذلك فذهب عبد الرحمن وذهبت معه حتى دخلنا على عائشة فسلم عليها عبد الرحمن ثم قال يا أم المؤمنين انا كنا عند مروان بن الحكم فذكر له ان ابا هريرة يقول من اصبح جنباً افطره ذلك اليوم قالت عائشة ليس كما قال ابو هريرة يا عبد الرحمن اترغب عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع فقال عبد الرحمن لا والله قالت عائشة فاشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يصوم جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم ذلك اليوم قال ثم خرجنا حتى

اصبحنا منى ثم يصوم ذلك اليوم قال ثم خرجنا حتى دخلنا على ام سلمة فقلت و

تقدم من رواية النسائي ان عبد الرحمن رجع الى مروان ثم ارسله مروان الى ام سلمة فانهم

والداى عبد الرحمن وانا ايضا ذهبت معه حتى دخلنا على عائشة ام المؤمنين فسلم عليها عبد الرحمن ليس في النسخ المصرية لفظ عبد الرحمن فصار الفاعل راجع اليه قال العيني في بيان الاختلاف في هذا الحديث وفيه ايضا من الاختلاف ما يقتضى ان عبد الرحمن لم يشأفه عائشة وامرسلته بالسؤال عن ذلك ففي النسائي من رواية عبد ربه بن سعيد عن ابي عبيد عن عبد الرحمن بن الحارث قال ارسلنى مروان الى عائشة فأتيتها فقلت غلامها ذكوان فارسلته اليها فسالها عن ذلك فقالت فذكر الحديث مرفوعاً قال فأتيت مروان فحدثته بذلك فارسلنى الى امرسلته فأتيتها فقلت غلامها نافعاً فارسلته اليها فسالها عن ذلك فذكر مثله قال الحافظ في اسناده نظيران ابا عبيد مجبول فان كان محفوظاً فيجوز بان كلا من الغلامين كان واسطة بين عبد الرحمن وبين كل منهما في السؤال كما في هذه الرواية وسمع عبد الرحمن وابنه كلاهما من وراء الحجاب وقال العيني الاحاديث التي فيها ان عبد الرحمن شأفهما بالسؤال أكثر وأصح ومع هذا فيجوز ان يكون ارسل المولى اولاً ثم اتى هوفشاً فهاهنا وان المولى كان واسطة في الدخول عليها الخ له قوله ثم قال عبد الرحمن يا أم المؤمنين انا كنا عند مروان بن الحكم فذكر له ان ابا هريرة يقول من اصبح جنباً افطره ذلك اليوم قالت عائشة ربه ليس كما قال ابو هريرة وقد عرفت انه ورد بعدة روايات لكنها لما كانت بنسوخة او ماولة هم انكارها ولعلها لم تعلم الرواية المرفوعة وهو الظاهر او علمت مع العلم بتأويلها او سئلت في الجواب عنها في احوال الباء يا عبد الرحمن اترغب عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع قالت ذلك مبالغة في الانكار فقال عبد الرحمن لا والله لا اترغب عنه ابداً قالت عائشة فاشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يصوم جنباً من جماع غير احتلام وفي رواية للنسائي كان يصوم

۲۳.

فخرجنا معه حتى اذا كنا بذى الحليفة والابى هيريرة
هناك ارض هوقها ملنا اليه الحديث ونحيط عندنا
انما قصدها بالحقيق لكنه اتفق القامريدون القصد
بذى الحليفة فحدث معه اى مع ابى هيريرة وعبد
الرحمن ساعة قبل ان يذكر له ذلك وهذا من حسن
الادب وتقديم التانييس ثم ذكر له ذلك فلفظ
البخارى فقال عبد الرحمن لابي هيريرة اى ذا ذكر لك
امرا ولولا امر وان اقيم على فيه لم يذكر لك فذكره
فقال ابو هيريرة لا علم لى بذلك من النبى صلى الله عليه
وسلم بلا واسطة وفيه تسليم منه للحكم وانقياد
الحق اذ جاءه من النفس عن النبى صلى الله عليه وسلم
ما لا يمكن رفعه من عند من لا يشك في ثقته ولا
سقطه ولا سيما فى مثل هذا الحكم **قوله** انما
اخبرني عن غيره ولفظ البخارى فقال كذلك حدثني
الفصل بن عباس وهو اعلم قال الحافظ وللنسائي
من طريق عكرمة بن خالد ويعلى بن عتبة وعراك
ابن مالك كلهم عن ابى بكر بن ابا هيريرة احوال بذلك
علا الفصل بن عباس لكن عنده من طريق عمر بن
ابى بكر عن ابيه قال فيها انما كان اسامة بن زيد حثني
فيحمل على انه كان عنده عن كل منهم ويؤيد برواية
اخرى عند النسائي من طريق عبد الملك بن ابى بكر
ابيه قال فيها انما حدثني فلان وفلان ورواية الموطا
بلفظ اخبرني عن غيره والظاهر ان هذا من تصح الرواة
منهم من اباهم الرجلين ومنهم من اقصو على احدهما
تارة ميبها وتارة مضرا ومنهم من لم يذكر عن ابى
هيريرة احدا وهو عند النسائي ايضا من طريق ابى
قلاية عن عبد الرحمن بن الحارث ففى آخره قال ابو هيريرة
هذا اكدت احسب الخ قال النووى فى شرح مسلم رجع
ابو هيريرة عن قوله مع انه كان رواه عن الفضل
عن النبى صلى الله عليه وسلم فاعل سبب رجوعه
انه تعارض عنده الحد يثان ففهم بينهما فتألى
احدهما على ما سئد ذكر من الاوجه فى تأويله فلما
ثبت عنده ان حديث عائشة وامرسله عظماء

له قول له ضاها عبد الرحمن عز ذلك
فقلت كما في النسخ المصرية مثل ما
قالت عائشة يريد أنها وافقتها في الحكم
قال ابو بكر فخرجنا من عندها رضى حتى
جئنا مروان بن الحكم فذكر له عبد الرحمن
ما قالنا فقال مروان اقسمت عليك يا
ابا عبد الله كذبت عبد الرحمن لكونك وابقى فانها
بالباب فلتذهبن الى ابي هريرة فانه
بالرضه بالعقيق موضع معروف فبظاهر
المدنية ولا يخالفه رواية البخاري لفظا
ثم قد لنا ان نجتمع بذى الحليفة وكانت
لاي هريرة هناك ارض الاحثان ان
يكون قصدا الى العقيق فلم يجدها ثم
وجداه بذى الحليفة وكان له ايضاها

وهذا مما أولى رجح عنه وكان حديث مائشة وأم سلمة
أباح الاكل والمباشرة الى طلوع الفجر قال الله تعالى فالان
انه اذا اهاز الجاهم الى طلوع الفجر لزمه ان يصوم جنباً ولو
سلك على جواز الصوم لمن اصبح جنباً وجعل الجواب عن حد
من يغتسل قبل الفجر ولو خالف جاز وهذا من صلواتها وما
الفجر عما فانه يفتقر للصوم له والثالث جواب ابن المنذر
في الليل بعد النوم كما لا كل والشرب ثم نفي ذلك ولم يعلمه
فيه الختلة واختار الطحاوي ايضا في مشكله النوم
لا فاة ان له فيه شيخين اذ رواه ثمة عن عبد ربه وهو
او جماع قال القرطبي فيه فاندتان احدهما انه كان يجامع في يومه
لانه صلى الله عليه وسلم كان لا يجتمعا اذ الاحتلام من
والحق المحدث عليه ان الانبياء لا يجتمعون بروية من في الم
خلوهم واحداهم عن الوسواس وقتله الخ وقال النعيني راد اعلم

أولى بالاعتقاد لانهما أعلم بمثل هذا من غيرها ولانه موافق للقرآن فان الله تعالى
شهره من الآية والمراد بالمباشرة الجماع ولذا قال تعالى وابتغوا ما كتب الله لكم ومعلوم
صومومه لقوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل واذا دل القرآن وفعله صلى الله عليه و
عليه وآله هريرة عن الفضل وجوابه من ثلثة اوجه احدها انه ارشاد الى الافضل فلا فضل
اليهم عن الحديث والجواب الثاني: حله بمحول عمل من ادركها الخبر معهما فاستندام بعد طلوع
ارواء عنه اليه يقبل ان حديث ابى هريرة منسوخ وانه كان في اول الامر حين كان الجماع هو
هريرة فكان يفتى بما عليه حتى بلغه الناس فرجع اليه قال ابن المنذر هذا الحسن ما سمعت
قول شهاب بن عمار قال للزرقاني اعاد المصنف هذا الحديث مع انه قد مضى الذي فوقه
اعن سمي الخ وتقدم ان العلماء كانوا اجمعوا على صحة صوم الجنب سواء كان من احكام
ان ويؤخر الغسل الى بعد طلوع الفجر يانا للجواز والثاني ان ذلك كان من جماع لامن احكام
شيطان وهو معصومه واختلغوا في جواز احتلامه صلى الله عليه وسلم وعدم جواز ذلك
مكملها هو العادة في الاحتلام ولكنه يجوز عليهم خروجهم حالة النوم لا مثله الاوعية خالية
قول كعب الجبار ان يا جوج وما جوج من احتلامه ومفقال وجاء في الحديث امتناع الاحتلام

على الدنيا وعليهم السلام الخروجاً فافادوا الشيخ جزيه به ابن حجر في تحفته المجلد ٢٢ -

صعباً أنه كره للشباب ورخص للشيوخ قال عبد بن عباس من أباحها على الإطلاق وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين واليه ذهب أحمد وإسحاق وماؤد ومن الفقهاء ومنهم من كرهها على الإطلاق وهو مشهور قول مالك ومنهم من كرهها للشباب وأباحها للشيوخ وهو المشهور عن ابن عباس وهو مذموم إلى حنيفة والشافعي والثوري والأوزاعي وحكاية الخطابي عن مالك ومنهم من أباحها في الغفل ومنعها في الغرض وهي رواية ابن وهب عن مالك وقال النووي إن حركت القبلة الشهوة في حرام على الأصغر عند أصحابنا وقيل مكروه كراهة تنزيه وقال أصحابنا الحنفية في فروعه لا بأس بالقبلة والمعاقبة إذا أمن على نفسه وكان شيئاً كبيراً ويكره له مس فرجها وعن أبي حنيفة بكرة المعاقبة والمصافحة والمباينة ٢٣١

ما جاء في الرخصة في القبلة للصائم مالك عن
زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رجلاً قتل امرأته و
هو صائم في رمضان فوجد من ذلك وجد أشد يداً فأرسل
امراته تسئل له عن ذلك فدخلت على أم سلمة زوج النبي
صلى الله عليه فذكرت ذلك لها فأخبرتها أم سلمة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم فرجعت إلى زوجها
فأخبرته فزاده ذلك شراً وقال لئن سألت رسول الله صلى
الله عليه وسلم الله ليجل لرسوله ما يشاء ثم رجعت امرأته
إلى أم سلمة فوجدت عندها رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لهذه المرأة فأخبرته
أم سلمة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أخبرتها
إني أفعل ذلك فقالت قد أخبرتها فذهب إلى زوجها
فأخبرته فزاده ذلك شراً وقال لئن سألت رسول الله
صلى الله عليه وسلم ليجل لرسوله ما يشاء فغضب
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال والله إنى لا تقاكم
الله وأعلمكم بحذوذة مالك عن هشام بن عروة عن

قوله ما جاء في الرخصة في القبلة للصائم مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رجلاً قتل امرأته وهو صائم في رمضان فوجد من ذلك وجد أشد يداً فأرسل امرأته تسئل له عن ذلك فدخلت على أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك لها فأخبرتها أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم فرجعت إلى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شراً وقال لئن سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم الله ليجل لرسوله ما يشاء ثم رجعت امرأته إلى أم سلمة فوجدت عندها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لهذه المرأة فأخبرته أم سلمة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أخبرتها إني أفعل ذلك فقالت قد أخبرتها فذهب إلى زوجها فأخبرته فزاده ذلك شراً وقال لئن سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليجل لرسوله ما يشاء فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال والله إنى لا تقاكم الله وأعلمكم بحذوذة مالك عن هشام بن عروة عن

له قوله ما جاء في الرخصة في القبلة قال المحمّد بن الفضل اللثمة وقال النووي في اللغات قبلة الرجل والمرأة معروفان قيل إنهما من المقابلة وظنهما من الأفعال لم للصائم اختلفت الروايات في هذا الباب ولد اختلف العلماء في ذلك سلفاً وخلفاً قال أبو حنيفة ومن كره القبلة للصائم عبد الله

لئن سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليجل لرسوله ما يشاء فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال والله إنى لا تقاكم الله وأعلمكم بحذوذة مالك عن هشام بن عروة عن

ص جميع النسخ المصرية بلفظ الماضي وهو الوجه بالسياق وفي الهندية ثم تفحوا ببناء المضارع تنبها على انها صاحبة القصة ليكون ابغى في الثقة بها لان علم العيان اوثق من علم الديان زادني الى شية عن شريك عن هشام عن ابيه فظننا انها هي وقال للدأدي ففكت تعجبا من خلفها في ذلك او تحببت من نفسها اذ تحببت بمثل هذا ام لا يتحقق النساء من ذكره مثله للرجال لكن لها تها موروقة التبليغ الى ذلك او سرورا بتد كرمكانها من النبي صلى الله عليه وسلم وحالها معه **سنة قوله** كانت تقبل رأس عمر بن الخطاب وهو صائم قال الباهي يحتمل ان تفعل ذلك على وجه الالتذاذ ويحتمل ان تفعله على وجه الاكرام والبر فلا ينهاها اي لم يمنعها ذلك لعله لانه يملك نفسه ويعلم منها انها تملك نفسها وقال الباهي ليس في الحديث ما يدل على انها هي صائمة يجوز ان تكون حائضا **٢٣٢** في وقت صومه في رمضان او يكون صومه في غير رمضان **سنة قوله** وهو صائم ثم

فقاتلت له عتمته عائشة ام المؤمنين ما يمنعك بصيغة المضارع وفي النسخ المصرية ما يمنعك بصيغة الماضي ان تدنو اي تقرب من اهلك اي زوجك فتقبلها وتلجبها قصدت بذلك افادته الحكم والا فمعلوم انه لا يقبلها بحضرة الناس سيما عتمته ام المؤمنين قال الباهي لم تقصد بذلك امرة به لان احد الايؤمر بمثل هذا وانما هو موقوف على اختيار فاعله وليس في ذلك اباحة لتقبله اياها بحضرة عائشة وغيرها لان هذا مما يجب ان يستتريه ولا يفعل بحضرة احد وانما سألته عن المانع له من ذلك ان كان الصوم او غيره ولعله قد بلغها ذلك عنه فارادت ان تعلمه بانه غير مانع الى اخره وقال ابو عبد الملك تريد ما يمنعك اذا دخلتوا ويحتمل انها شكت لعائشة قلة حاجته الى النساء وسألها ان تكلمه فاقتته بذلك اذ هم عندها ملكه لنفسه الموجه والوجه عندي انها بلغها عنه انه لا يبيعه في الصوم كما يدل عليه سؤاله فقال اقبلها وانصائم الواو حالية قالت عائشة نعم قال الباهي قالت نعم ولم تعد عليه الحض على الملاعبة والتقبل بعد ان كملت تعليمه الحكم فثبت انها انما قصدت التعليم دون الحض على الملاعبة الخ واختلفت الفتيا عن امر المؤمنين عائشة في قبلة الصائم فهذا الاثر صريح فلما ابحاث له القبلة ولم ترها من الخصائص وسياق في الباب الا في ما يخالف ذلك ولا ضيق في الجمع اذا حل اثر الباب على انها علمت منه ملك نفسه كما حل عليه الشراح او يحتمل على انها اذاعت اعلامها لا تعطر قال الحافظ ويجمع يحل النبي على كراهة التنزيه فانها لا تنافي الاباحة ثم لم يذكر في السؤال الملاعبة واكتفى على التقبل لان حكمها حكم القبلة قال الموفق المتقبل لا يخفى عن ثلاثة احوال احدها ان لا يزل فلا يفسد صومه بذلك لا يلزم فيه خلا فالثاني ان يمتي فيفطر بغير خلاف تعلمه والثالث ان يمتي فيفطر عند الامام مالك وقال ابو حنيفة والشافعي لا يفطرون

صومه في غير رمضان **سنة قوله** وهو صائم ثم فقاتلت له عتمته عائشة ام المؤمنين ما يمنعك بصيغة المضارع وفي النسخ المصرية ما يمنعك بصيغة الماضي ان تدنو اي تقرب من اهلك اي زوجك فتقبلها وتلجبها قصدت بذلك افادته الحكم والا فمعلوم انه لا يقبلها بحضرة الناس سيما عتمته ام المؤمنين قال الباهي لم تقصد بذلك امرة به لان احد الايؤمر بمثل هذا وانما هو موقوف على اختيار فاعله وليس في ذلك اباحة لتقبله اياها بحضرة عائشة وغيرها لان هذا مما يجب ان يستتريه ولا يفعل بحضرة احد وانما سألته عن المانع له من ذلك ان كان الصوم او غيره ولعله قد بلغها ذلك عنه فارادت ان تعلمه بانه غير مانع الى اخره وقال ابو عبد الملك تريد ما يمنعك اذا دخلتوا ويحتمل انها شكت لعائشة قلة حاجته الى النساء وسألها ان تكلمه فاقتته بذلك اذ هم عندها ملكه لنفسه الموجه والوجه عندي انها بلغها عنه انه لا يبيعه في الصوم كما يدل عليه سؤاله فقال اقبلها وانصائم الواو حالية قالت عائشة نعم قال الباهي قالت نعم ولم تعد عليه الحض على الملاعبة والتقبل بعد ان كملت تعليمه الحكم فثبت انها انما قصدت التعليم دون الحض على الملاعبة الخ واختلفت الفتيا عن امر المؤمنين عائشة في قبلة الصائم فهذا الاثر صريح فلما ابحاث له القبلة ولم ترها من الخصائص وسياق في الباب الا في ما يخالف ذلك ولا ضيق في الجمع اذا حل اثر الباب على انها علمت منه ملك نفسه كما حل عليه الشراح او يحتمل على انها اذاعت اعلامها لا تعطر قال الحافظ ويجمع يحل النبي على كراهة التنزيه فانها لا تنافي الاباحة ثم لم يذكر في السؤال الملاعبة واكتفى على التقبل لان حكمها حكم القبلة قال الموفق المتقبل لا يخفى عن ثلاثة احوال احدها ان لا يزل فلا يفسد صومه بذلك لا يلزم فيه خلا فالثاني ان يمتي فيفطر بغير خلاف تعلمه والثالث ان يمتي فيفطر عند الامام مالك وقال ابو حنيفة والشافعي لا يفطرون

سنة قوله انها قالت ان بكركم فسكون مختلفة من المثقلة دخلت على الجملة الفعلية كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل بغير اللام للتاكيد بغير زواجه اي عائشة رز بنفسها كما يدل عليه لفظ ففكت قال

الزرقاني فائشة كما في مسلم عنها كان يقبلني وهو صائم او ام سلمة كما في البخاري او حفصة كما في مسلم لكن لفظها ان كلامهم انا اخبرت عن فعله معها وهو صائم جملة حالية ففكت هكذا في

ذلك عن الحسن والشعبي والاوزاعي ثم قال والمسلم يشهوه كالقبلة في هذا **سنة قوله** كانا نيرخصان في القبلة للصائم وكذا عمتا وغيره من الصحابة والتابعين كما تقدم قال ابن عبد البر لا اعلم احد ارخص فيها الا وهو يشترط السلامة ما يتولد منها ومن علم انه يتولد منها ما يفسد صومه وجب عليه اجتنابها **سنة قوله** ما جاء في التشديد في القبلة للصائم لما كانت الروايات في ذلك مختلفة ذكر المصنف في بابين ولما كان المرجح عند المالكية التشديد في ذلك اذ المشهور عندهم الكراهة مطلقا كما تقدم في بيان المسالك اخر هذا الباب **سنة قوله** تقول مبيحة للمعاطب او مانعة له عن الاتباع قولان للعلماء كما سياتي واكرام ملك لنفسه وبه قسر الترمذي ما ورد في الروايات وكان املككم لاربه فقال يعني لنفسه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولفظ البخاري برواية الاسود عن عائشة رة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل ويباشر وهو صائم وكان املككم لاربه واختلف شراح الحديث في هذا اللفظ بموضعين الاول في ضبطه قال الزرقاني بكسر الهمزة وسكون الراء رواه الاكثر كما قال الخطابي وعياض قال النووي هو الاشهر وروي بفتح الهمزة والراء وقد مره الحافظ اي ذكره مقدما وذكر القول الاخر بعد ذلك بلفظ يروي وقال الاول اشهر والى ترجيحه اشار البخاري وما معنى لوطر والحاجة اي اغلب لهواه وحاجته ويطلق ايضا بفتح الهمزة والراء على العضو المخصوص قاله عياض قال التورسني لكن جملة في الحديث على العضو غير سيد لا يفتريه الاجاهل بوجوه حسن الخطاب مائل عن سنن الادب وفهم الصواب ورده الطيبي بانها ذكرت انواع الشهوة مرتبة من الأدنى الى الأعلى فبدأت بمقدتها التي هي القبلة ثم شئت بالباقية اشارة وارادت ان تعبر بانها معة ففكت عنها بالادب واي عبارة احسن منها التي قلت والقول الثالث في تفسيره ان المراد منه نفسه كما تقدم (البقية على كس)

مع عند انه ينبغي لكم الاحتراز عن القبلة والمباشرة ولا تتروموا من انفسكم انكم مثله صلى الله عليه وسلم لانه بذلك نفسه وبأمن الوقوع في مأثم للقبلة وانتم لا تأمنون ذلك فطريقكم للاكتفاف ومالك ابن قتيبة في تأويل الحديث الى هذا المعنى الثاني بل قال بكونها مغطرا للصائم ولفظه قال ابو محمد نحن نقول ان القبلة للصائم تفسد الصوم لانها تبعث الشهوة وتستدعي المذی وكذلك نقول في المباشرة فاما رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه معصوم وتقبيله في الصوم اهله كتقبيل الوالد ولده ويد لك على ذلك قول عائشة واياكم بذلك اربعة الخ ١٢

الحاشية المتعلقة بصفحة هذا :-

له قوله لمارا القبلة للصائم تدعى

الى خير يريد انها من دواعي الجماع ها الانزال وهذا ما يفسد الصوم فليس في قصد ما الا التعرير بصومه وهذا لمن لا يملك نفسه واما من ملك

نفسه فلا حرج عليه قاله الباقي ١٢

له قوله سئل ببناء الجهول عن

القبلة للصائم فارخص فيها للشيخ

الغالب فيه ملكه لنفسه لانكسار شهوته

وكرهها للشباب لان الغالب فيه غلبة

شهوته على نفسه وقد ورد هذا المعنى

مرفوعا وموقوف فاعن غير ابن عباس

ايضا قال الحافظ فرق اخرون بين الشيخ

والشباب فكرهها للشباب واباحها للشيخ

وهو مشهور عن ابن عباس اخبره مالك

وسعيد بن منصور وغيرهما وحاء فيه

حديثان مرفوعان فيهما ضعف اخرجه

ابن حنبل وهو ابو داود من حديث ابي هريرة و

الآخر احمد من حديث عبد الله بن عمر و

ابن العاص الخ ١٢ له قوله كان ينهى

عن القبلة والمباشرة هو التقاء البشريتين

سواء اولج اولم يولج للصائم وذلك لئلا

ان يكون لانه يرى كراهتهما للصائم ان

ينهى سدا للذريعة ١٢ له قوله ما

حار في الصيام في السفر اختلفت روايات

الحديث في هذا الباب ايضا ولذا اختلف

الفقهاء في ذلك على اقوال الاول للغير

وروى عن ابن عباس والنس وابي سعيد

وسعيد بن المسيب وعطاء وسعيد بن جبير

والحسن والنفخ ومجاهد والليث والاوزاعي

والثاني ان الاقطار افضل وروى عن عمر

ابن عبد العزيز والشعبي وقتادة ومحمد

ابن علي والشافعي واحمد واسحق الثالثان

الصوم في السفر لا يجزئ فان صار موجب

قضائه في الحضر لظاهر قوله تعالى فحدثه

من ايام اخر وقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر وهذا قول بعض اهل الظاهر قال الباقي لاختلاف بين

فقهائهم المصنفين ان صيام رمضان في السفر يصح الا ما روى عن بعض اهل الظاهر فانه قال لا يصح ولا يجزئ والدليل على ما نقوله

قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر الآية ووجه الدليل من الآية انه تعالى قال وان تصوموا خير لكم ان كنتم

تعلون الخ وفي البدائع جواز الصوم رمضان معهم عليه فان التابعين اجمعوا بعد اختلاف الصحابة والاختلاف في العصر الاول

لا يمين اعتقاد الاجماع في العصر الثاني على ما عرف في اصول الفقه الخ الرابع ان الصوم في السفر افضل وبه قال السنود بن يزيد و

ابو حنيفة واصحابه وفي التوضيح وبه قال الشافعي ومالك واصحابه وابو ثور وكذا روى عن عثمان بن ابي العاص والنس بن

مالك وقال الموفق الافضل عندنا ما مننا الفطر وقال ابو حنيفة والشافعي ومالك الصوم افضل لمن قوى عليه الخ ومن كان يصوم

في السفر ولا يفطر عائشة وقيس بن عباد و ابو الاسود وابن سيرين وابن عمر وابنه سالم وعمر بن مهران وقال ابو حنبل لا يمسأ فرأى في بعض

فان سافر فليصم قال الباقي الصوم في السفر افضل لقوله تعالى وان تصوموا خير لكم ان كنتم تعلمون ولان الصوم يتعلق بالذمة

فالمبادرة الى ابرائها اولي فريها طرا من المواضع والاشتغال بخلاف القصر فان الذمة تبرأ فيه بها يوفي وفي المعالم قال انس بن مالك

وعثمان بن ابي العاص افضل الامر في الصوم في السفر وبه قال النفخي وسعيد بن جبير وهو قول مالك والثوري والشافعي واصحاب الرأي الخ

قال يحيى قال مالك قال هشام بن عروة قال عروة بن الزبير لمارا القبلة للصائم تدعو الى خير مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان عبد الله بن عباس سئل عن القبلة للصائم فارخص فيها للشيخ وكرهها للشباب مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان ينهى عن القبلة والمباشرة للصائم ما جاء في الصيام في السفر مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس ان رسول

صائما فقالت كل شيء الا الجماع الخ قال الحافظ اخبرني عبد الرزاق باسناد صحيح قلت ويؤيد ايضا ما تقدم في الباب السابق انها قالت لان اخيه ما منعك ان تدن من اهلك فتقبلها وتلاعجها قال قبلها وانا صائم قالت نعم ويؤيد المعنى الثاني ما في رواية مسلم بلفظ ولكنه كان امككم بلفظ الاستدراك ويؤيد ايضا ما ذكره الحافظ من رواية حماد عند النسائي قال قال السنود قلت لعائشة اياها شر الصائم قالت لا قلت اليس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يباشروا وهو صائم قالت انه كان امككم لاربه وظاهر هذا انها اعتقدت الخصوصية بذلك قاله القرطبي وفي كتاب الصيام ليوسف القاضي من طريق حماد بن سلمة عن حماد بلفظ سألت عن عائشة عن المباشرة للصائم فكرهتها وهذا المعنى الثاني اراد المصنف اذ ذكر الحديث في باب التشديد فيكون المعنى

(البقية عن صفح ٢٢) والاختلاف الثاني في معناه ومقصود هارنه هذا اللفظ قال في الجميع تريد انه يأمن مع هذه المباشرة الوقوع في الفرج فربى علة في عدم الحاق الغير به ومن يجزها له يجعل قولها علة في الحاقه فاذ كان امك الناس لاربه يباشروها فكيف لا تباح لغيره الخ قلت ويؤيد هذا المعنى الثاني ما ورد عنها من اباحة القبلة للناس فقد اخبر البخاري في صحيحه تعليقاً قالت عائشة يحرم عليه فرجها قال العيني وصله الطحاوي بسنده عن حكيم بن عقال انه قال سألت عائشة ما يحرم على من امرأتى وانا صائم قالت فرجها قال الحافظ اسنادا الى حكيم صحيح قال العيني ويخبر اخرجه ابن حزم في المحلى من طريق معمر بن ابوب عن ابي قتادة عن مسروق قال سألت عائشة نزل ام المؤمنين ما يحل للرجل من امراته

مر قال الزرقاني وللبخاري من طريق عكرمة عن ابن عباس بأنهم من الذين أومأ فوضعه على راحته أو راحته بالشك فيها قال
 الدودي يحتمل أن يكون دعاً بالدين مرة وبالماء مرة وردة الحافظ بأنه لا دليل على التعدد فإن الحديث واحد والقصة واحدة
 وإنما شك الراوي بتقديم عليه رواية من جزم بالماء وأبعد الدودي أيضاً في قوله كانتا قصتين أحدهما في الفقه والأخرى في دين
 الجوز لكن وقم الجوز في عدة روايات بالدين أيضاً وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله أي من حاله
 فعله صلى الله عليه وسلم هذا أقول الزهري كما وقع في الصحيحين قاله الزرقاني تبعاً للحافظ زاد الحافظ ووقعت هذه
 الزيادة مدرجة عند مسلم قال سفيان لا أدري من قول من هو وقد بينا أن من قول الزهري وبين ذلك جزم البخاري

الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى مكة عام الفقه في
 رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم افطر فافطر الناس معه
 وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ما لك عن سمي مولى أبي بكر
 ابن عبد الرحمن عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أمر الناس في سفره عام الفقه بالفطر وقال تقووا
 لعدوكم وصام رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو بكر
 قال الذي حدثني لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بالعرج يصب على رأسه الماء

في الجهاد وقد استدلل بالحديث على ثلث مسائل
 خلافية الأولى ما يقال أن الزهري أشار بهذا
 القول إلى أن الصوم في السفر منسوخ ولم يوافق
 على ذلك وفي مسلم عن يونس قال ابن شهاب
 كانوا يتبعون الأحداث من امرأة ويرونه الناس
 الحكم قال عياض إنما يكون تأنيهاً إذا لم يكن الجمع
 أو يكون الأحداث من فعله في غير هذه القصة أما
 فيها اعني قضية الصوم فلا بد من تأنيهاً إلا أن يكون
 ابن شهاب مأل إلى أن الصوم في السفر لا ينعقد
 كقول أهل الظاهر ولكنه فيه معلوم عنه
 المسئلة الثانية ما في الفقه في شرح قول البخاري
 باب إذا أصاب ما من رمضان ثم سافر فقال
 الحافظ أشار إلى تضعيف ما روى عن علي والمربع
 ما روى عن غيره في ذلك قال ابن المنذر روى
 عن علي بأسناد ضعيف وقال به عبيدة بن عمرو
 وأبو عبيدة وغيرهما ونقله النووي عن أبي محمد
 وحده ووقع في بعض الشروح عن أبي عبيدة
 وهو وهم فالولاء أن استهل عليه رمضان
 في الحضر ثم سافر بعد ذلك فلا بد له أن
 يفطر لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه
 قال وقال أكثر أهل العلم لا فرق بينه وبين من
 استهل رمضان في السفر ثم سافر ابن المنذر
 بسند صحيح عن ابن عمر قال قوله تعالى فمن
 شهد منكم الشهر فليصمه نفسهما قوله ومن كان
 مريضاً أو على سفر الآية ثم أحق للجهم بجديث
 ابن عباس المذكور والمسئلة الثالثة من
 بيت الصيام في رمضان يجوز له الإفطار وله
 صورتان الأولى ما في الفقه استدلل بالحديث
 على أن للمريض أن يفطر في النهار ولو نوى الصيام
 من الليل وأصبح صائماً وهو قول الجهم وقطع
 به أكثر الشافعية وفي وجه ليس له أن يفطر
 كان مستنداً فأنه ما وقع في البويطي من تعليق
 القول به على صحة حديث ابن عباس هذا وهذا

وقيل الكديد ما فلفظ من الأرض قال
 أبو عبيدة الكديد من الأرض خلق
 الأودية أو أوسع منها ويقال فيها
 الكديد تصغيراً تصغيراً ترخيم
 موضع بالحجاز ويوم الكديد يوم أيام
 العرب وهو موضع على اثنين وعشرين
 ميلاً من مكة نحو ثم افطر فافطر الناس
 معه لانهم كانوا يتبعون الأحداث
 فالأحدث من فعله صلى الله عليه وسلم
 سلم كما سياتي ولمسلم من حديث
 جابر في هذا الحديث فقيل له إن
 الناس قد شق عليهم الصيام وإنما
 ينظرون فيما فعلت فدعاً بتقدم من
 ما بعد العصر وله من وجه آخر ثم
 شرب فقيل له بعد ذلك أن بعض
 الناس قد صام فقال أولئك العصاة

كله فيما لو نوى الصوم في السفر قال الموفق أن نوى المسافر الصوم في سفره ثم ردد إلى أن يفطره ذلك قلت الاستدلال بحديث
 ابن عباس على هذه الصورة الثانية بدعي البطلان فإنه صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يهيمون من المدينة حتى بلغوا
 الكديد وبينما هم على الطريق كما تقدم وسيأتي المسئلة في كلام المصنف - أما الصورة الأولى التي عزاها الحافظ إلى الجهمور قال لما زرى
 أحق به زارى بحديث ابن عباس مطرف ومن وافقه من الحديثين وهو أحد قول الشافعي أن من بهت الصوم في رمضان له أن يفطر
 ومنعه الجهمور قاله الزرقاني وهكذا دأبهم طاماً ينسب شارح الحديث القول المتعارضة إلى الجهمور قال الحافظ غزا اليوم الجهمور الزرقاني
 تبعاً لما زرى المنع قال الجهمور الظاهر من شق الحديث أنه إنما افطر لثلاث تكلف أصحابه الصوم فيضجعون عن العمل وعن لقاء العدو
 ويحتمل أن يكون أظفاره ليدهم ففطر بعد أن نوى من ليلته ذلك وقد قال الدودي أنه افطر بعد أن بهت الصيام للضرورة
 لا طريق إلى معرفة ذلك وإذا احتمل الفعل الأمرين وجب أن يعمل فعله صلى الله عليه وسلم على الواجب والحق به التقوى للعدو
 فالغالب أنه لا يكون ضرورة تبهم الفطر بعد انعقاده الوجود الضعيف أو العطش باللقاء والحرب النبي صلى الله عليه وسلم إنما أمرهم بهذا الفطر
 استعداً للأمر مستقبل وهذا لا يصح الفطر بعد انعقاد الصوم **سنة قول** أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الناس وكانوا
 عشرة آلاف وقيل اثني عشر ألفاً وجمع بأن العشرة خرج من المدينة ثم تلاحق به الألفان في سفره عام الفقه بالفطر فافطر
 بالأمرو تقدم قريباً من حديث أبي سعيد أنه صلى الله عليه وسلم قال قد دون من عدوكم والفطر أقوى لكم فافطروا فكانت رخصة
 ثم قال أنكم مضجعوكم وكمروا فافطروا فكانت عزيمة وقال تقووا لعدوكم بالفطر وهذا بمنزلة التعليل للأمر البقية

الرقيقة عن صفحة ٢٣٥) يعني رجل ان تقوا بالفطر على عدوكم وصام رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتنعم من الصوم لما علم من نفسه القوة والجهد قال ابو بكر بن عبد الرحمن قال الذي حدثني من بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعرج بفهم العين وسكون الرأى المملتين وبالحجيم عقبة بين مكة والمدينة على جادة الحاج تذكر مع السقيا عن الحاجي وجبلها متصل بجبل لبنان كذا في المجموع بسبب البناء للفاعل او المفعول للماء على رأسه من العطش او من الحر لفظلة او محتمل الشك والتنويح يعني قد بلغ به شدة العطش او الحر ان صب الماء على رأسه ليتقوى به على صومه ولينفخ عن نفسه بعض ألم الحر والعطش ٢٣٥ وكان من دأبه صلى الله عليه وسلم تحمل المشقة في نفسه لعبادة ربه الا ترى الى قيامه حتى تورمت قدماءه قال ابو حنيفة يكره و

قال ابو يوسف لا يكره واحجج بما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صب على رأسه ماء من شدة الحر وهو صائم وعن ابن عمر انه كان يبل الثوب ويلتف به وهو صائم ولانه ليس فيه الادفع اذى الحر فلا يكره كما لو استظل ولا في حنيفة ان فيه اظهار الضجر من العبادة والاعتناء عن تحمل مشقتها وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم محمول على حال مخصوصة وهي حال خوف الافطار من شدة الحر وكذا فعل ابن عمر محمول على مثل هذه الحالة ولا كلام في هذه الحالة الخ وفي الدر المختار لا يكره تلف بثوب مبتل ومضمضة او استنشاق او اغتسال للتبريد عند الثاني وبه يفتي شرب الماء عن البرهان قال ابن عابدين لرواية ابى داود ان النبي صلى الله عليه وسلم صب على رأسه الماء وهو صائم من العطش او الحر وكان ابن عمر يبل الثوب ويلفه عليه وهو صائم ولان هذه الاشياء فيها عون على العبادة ودفع الضجر الطبيعي وكرهها ابو حنيفة لما فيها من اظهار الضجر في العبادة الخ وحكى القاري عن ابن الرماح انها كرهها ابو حنيفة لما فيه من اظهار الضجر في اقامة العبادة لانه قريب من الافطار الخ قال القاري فكان الامام حل فعله عليه الصلوة والسلام على اظهار العجز والتضرع عند حصول الامام وفي دفع المضرة بالتعلق بالسباب استعانة للقيام بواجب العبودية لرب الارباب اشارة الى مشاركته الامة في العواض البشرية ميلا اليهم وتسهيلا عليهم وحاصل الكلام ان كلام الامام محمول على كراهة التنزيه وخلاف الاولى وهو عليه الصلوة والسلام فعل ذلك لبيان الجواز من اظهار العجز للريضة على ضعفاء الامة الخ (الحاشية المتعلقة بصفحة هذا)

من العطش ومن الحر ثم قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان طائفة من الناس قد صاموا حين صمت قال فلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكديد دعا بقدر فشرب فافطر الناس ما لك عن حميد الطويل عن انس بن مالك انه قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فلم يعجب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم ما لك عن هشام ابن عروة عن ابيه ان حنزة بن عمرو الاسلمي قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله اني رجل اصوم افاصوم في السفر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئت فصم وان شئت فافطر ما لك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان لا يصوم في السفر ما لك عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان يسافر في رمضان ونسافر معه فيصوم عروة ونفطر نحن فلا

ص الباب لكن في رواية لمسلم من طريق ابى مرواح عنه انه قال اجب لي قوة على الصيام في السفر فهل على جناح فقال صلى الله عليه وسلم هي رخصة من الله فمن اخذ بها فحسن ومن احب ان يصوم فلا جناح عليه وهذا يشعر بانه سئل عن صيام الفريضة لان الرخصة انما تطلق في مقابلة الواجب واصرح من ذلك ما رواه ابو داود والحاكم ان حنزة قال يا رسول الله اني صاحب ظهر اعلمه اسافر في السفر لانه كان يرى ذلك افضل من الصوم في السفر

يا رسول الله ان طائفة من الناس قد صاموا حين صمت اتباعا لفعلك ظنا منهم ان الكسرا لا فطر رخصة او مخصوص بمن يشق عليه الصوم وهم احصوا من انفسهم القوة واغتنموا الاجر سيما فيه اتباع لفعله عليه الصلوة والسلام قال فلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكديد وحان الهجوم على العدو دعا بقدر من ماء اولين فشرب فافطر الناس زاد مسلم والترمذي عن حماد بن عمار قال ان بعض الناس قد صام فقال اولئك العصاة من بين قلدت لانه عليه الصلوة والسلام لما عرف عليهم و تحتمل الفطر فيكون الصوم في ذلك خلاف امره الشريف **له قول** سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فلم يعجب بالجواز وحرك بالكسرا لالتقاء الساكنين الصائم على الفطر ولا المفطر على الصائم يجوز الامر من معا وفيه رد على من اهل صوم المسافر وروى ايضا عن من قال ان من سافر في اثناء رمضان لا يجوز له الفطر نحو وجه صلى الله عليه وسلم عاش رمضان زعم محمد بن وضاح ان ما لك لم يتابع على لفظ هذا الحديث وان غيره يرويه عن حميد عن انس كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسافرون فيصوم بعضهم ويفطر بعضهم فلا يعيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم ليس فيه ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا انه كان يشاهد من حالهم هذه ونعقبه ابن عبد البر بانه قلته السماع في علم الاثر فقد تابع ما لك على لفظه جماعة من الحفاظ **له قول** يا رسول الله اني رجل اصوم وفي رواية لمسلم اسرد الصوم وكذا في ابى داود وغيره افاصوم في السفر محتمل التطوع والفرض والاعم منها وسياق البسط في ذلك فعلم له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئت فصم وان شئت فافطر ظاهر الاحاديث التي وقع فيها اني اسرد الصوم يدل على انه في التطوع قال ابن دقيق العيد ليس فيه تصريح بانه رمضان فلا يكون فيه حجة على من منع صوم رمضان في السفر قال الحفاظ هو كما قال بالنسبة الى سياق حديث

حرفي اوله لانه اجتمع الحرم للفطر وهو الاقامة والمبعم وهو السفر في يوم واحد فكان الترجيح للحرم احتياطاً **له قوله** ومن كان في سفر في رمضان فعلم انه داخل على اهله بزيادة على في اوله كما في اكثر النسخ المصرية والهندية وليس في نسخة الزرقاني حرف الجوز فخطب بالنصب على التوسيع من اول يومه وطلع له الفجر قبل ان يدخل وطنه دخل وهو صائم كما تقدم ببسوط **له قوله** واذا اراد المقيم ان يخرج للسفر في يوم من رمضان وطلع له الفجر وهو مقيم بارضه قبل ان يخرج للسفر فانه يصوم ذلك اليوم وجوبا على المشهور وبه قال ابو حنيفة والشافعي وقال ابن حبيب والمزني واسحق بن عمار يجوز له الفطر قاله الزرقاني قلت لها مرة ان هكذا حكى الشوكاني في النيل عن ابن العربي انه لم يقل به الا احمد وفي ما مشى الموطا عن **٣٣٦** المجله قال احمد واسحق بالجواز لكن لا يفطر قبل الخروج وقال البايعي الخارج لسفرا لا يجوز ان يفطر قبل خروجه او بعده فان افطرها را قبل خروجه فالذي ذهب اليه مالك انه يكفر سواء خرج او لا وبه قال ابو حنيفة والشافعي وقال ابن القاسم في العتبية لا كفارة عليه لانه متاول وروى بن حبيب عن ابن القاسم وابن الماجشون ان افطر قبل ان يأخذ في اهيته للسفر فعليه الكفارة وان افطر بعد الاخذ فيها فلا كفارة عليه وان افطر بعد خروجه للسفر فلا يجوز ان يخرج لسفرا قبل الفجر او بعدة فان خرج قبل الفجر فلا خلاف انه يجوز له الفطر فان خرج بعد الفجر بعد ان نوى الصوم فالشهور من مذهب مالك انه لا يجوز له الفطر وبه قال ابو حنيفة والشافعي وقال ابن حبيب يجوز له الفطر وبه قال المزني واسحق بن عمار فان افطر قبل كفارة ذهب مالك الى انه لا كفارة عليه وبه قال ابو حنيفة وقال ابن كنانة عليه الكفارة وبه قال الشافعي انه مختص به **له قوله** قال مالك في الرجل المسافر يقدم من سفر وهو مفطر للسفر وامرأته ايضا مفطرة حين طهرت من حيضها او نفسا بها وهي ايضا قدمت من السفر في رمضان ان لزوجها ان يصيبها اي يجامعها ان شاء وروى عن جابر ابن زيد انه قدم من سفر فوجد امرأته قد طهرت من حيض فاصابها كما يأتي عن المغني في ما جاء في قضاء رمضان قال البايعي واصل ذلك ان من افطر لعلته تبهر الفطر مع العلم بان ذلك اليوم من رمضان فانه يستديم الفطر بقية يومه وان زالت العلة مثل الحائض طهرت والمرضى يطهرت والمسافر يقدم وهذا قال الشافعي وقال ابو حنيفة متى زالت علة الفطر وجب الاصساك بقية ذلك اليوم **له قوله** ان رجلا افطر في رمضان قال البايعي اختلفت الروايات لهذا الحد يث في لفظه فقال اصحاب الموطا واكثر الروايات عن مالك ان رجلا افطر وخالفهم جماعة من الرواة فقالوا ان رجلا افطر بجماعهم **له قوله** وقال ابن عبد البر كذا رواه مالك لم يذكر بماذا افطر وتابعه جماعة عن ابن

يا امرنا بالصيام مما يفعل من قدم من سفر او ارادة في رمضان مالك انه بلغه ان يحرم الخطاب كان اذا كان في سفر في رمضان فعلم انه داخل المدينة من اول يومه دخل وهو صائم قال يحيى قال مالك من كان في سفر في رمضان فعلم انه داخل على اهله من اول يومه وطلع له الفجر قبل ان يدخل دخل وهو صائم قال يحيى قال مالك واذا اراد ان يخرج في رمضان وطلع له الفجر وهو بارضه قبل ان يخرج فانه يصوم ذلك اليوم قال يحيى قال مالك في الرجل يقدم من سفر وهو مفطر وامرأته مفطرة حين طهرت من حيضها في رمضان ان لزوجها ان يصيبها ان شاء **كفارة من افطر في رمضان مالك** عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي هريرة ان رجلا

له قوله ما يفعل من قدم من سفر او ارادة في رمضان ذكر المصنف فيه مستلهمين اولها المسافر اقدم من سفر هل يصوم في ذلك اليوم ام لا وتأتيها ان المقيم اذا اراد السفر في يوم من رمضان هل يفطر ذلك اليوم ام لا **له قوله** ان عمر بن الخطاب رضى كان من عادته ان اذا كان في سفر في رمضان فعلم انه داخل المدينة من اول يومه اي بعد طلوع الفجر كما سأتى وهو صائم قال البايعي قوله من اول يومه يحتمل ان يريد به قبل طلوع الفجر فوجب عليه الصوم و

شهاب وقال اكثر الروايات عن الزهري ان رجلا وقع على امرأته في رمضان فذكروا ما افطر به فمسك به احمد والشافعي ومن وافقهما في ان الكفارة خاصة بالخيار لان الذمة برية فلا يثبت شيء فيها الا بيقين وقال مالك وابو حنيفة وطائفة عليه الكفارة بتعد اكل وشرب ونحوها ايضا وبه قال الثوري وابن المبارك واسحق كما قاله الترمذي لان الصوم شرع لا يستمتع من الطعام والجماع فاذا ثبت في وجهه من ذلك شيء ثبت في نظيره والجماع بينه وبينها حرمه الشهر بما يفسد الصوم عد او لفظ حديث مالك يجمع كل فطر لكن قال عياض دعوى عموم قوله افطر صغيفه اسحق ابو حنيفة ومالك فطره بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من افطر في رمضان متعمدا فعليه ما على المظاهرو عليه الكفارة بتعد اكل وشرب ونحوها ايضا وبه قال ابو حنيفة والشافعي والاسد لال بالموافقة والقياس عليها اما الاستدلال بها فهو ان الكفارة في الواقعة وجبت لكونها افساد الصوم رمضان من غير عدو الواقعة لما ذكرنا وجهان احدهما يحمل والاخر مفسر اما الجمل فاستدلال بجديت الاحتياط واما المفسر فلان افساد الصوم رمضان ذنب رضى الله عنه اجاب عقلا وشرا عدا الكفارة تعظيم راضة لها لانها حسنة وقد جاء الشرع بكون الحسنات ذاهبة للسبب لان الذنوب مختلفة المعاد ويركز الواقع لها لا يعمل مقتضى الا الشارح الاحكام وهو الله سبحانه فتى ورد الشرع في ذنب خاص بالجماع فخاص وجوب مثل ذلك الذنب في موضع آخر كان ذلك الجماع بالذات الواقع فيه ويكون الحكم فيه ثابتا بالنص لا بالتعليل ووجه القياس على الواقعة ان الكفارة هناك وجبت للزجر عن افساد الصوم رمضان سيما انه في الوقت الشريف لانها تعظم الزجوة والنجاسة مست الى الزجر اما الصلابة فلان من تأمل انه لو افطر في رمضان لانه الكفارة لا تمنع منه وانما الحاجة الى الزجر لوجوده الداعي للطبع الى الاكل والشرب والجماع وهو شهوة الاكل والشرب والجماع وهذا في الاكل والشرب اكثر لان الجمع والعطش يقلل الشهوة فكما مست الحاجة الى الزجر عن الاكل والشرب فكان شرع الزجر هناك كزجر

عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي هريرة ان رجلا

ولا كلام في ذلك انما الكلام في ان من اعتنق رقبة كافر في كفارته هل ادى كفارته ام لا فصرح الروايات المطلقة الكفاية ومن قيد ما فعله
 البيان وما ذكره من حديث السواد خارج عن البحث اوصيا مشهريين متتابعين قال البايعي على هذا جمهور الفقهاء وقال ابن ابي ليلى ليس التتابع بل
 في ذلك الخ قال العيني هو مذاهب كافة العلماء الا ابن ابي ليلى والحديث صحيح عليه الخ واطعام ستين مسكينا قال الموفق لا ينعزل خلا فابن اهل العلم
 في دخول الاطعام في كفارة الوطى في رمضان وهو المذكور في الخبر والواجب فيه اطعام ستين مسكينا في قول عامةهم وهو الخبر ايضا واختلفوا
 في قدر ما يطعمه قال ابن عبد البر هكذا روى هذا الحديث مالك لم يختلف روايته عليه فيه بلفظ التغيير وتابعه ابن جرير وابو اويس عن
 ابن شهاب ورواه جماعة من اصحاب ابن شهاب على ترتيب كفارة الظهار كما سيأتي في الحديث الاتي واليه ذهب ابو حنيفة والشافعي في
 طائفة فقالوا لا ينعزل عن العتق الا عند العجز عنه ولا
 عن الصوم كذلك وقال مالك وجماعة هي على التغيير
 نظام حديث الباب الدال على ان الترتيب في الرواية
 الثانية ليس بمبرر ولانه اقتصر على الاطعام في حديث
 عائشة في الصيحين وغيرهما ولذا قال مالك الاطعام
 افضل ولانه سنة البدل في الصيام لا ترى ان الحمل
 والمرضع او الشيخ الكبير لا يؤمر واحد منهم بعتق ولا
 صياما فصارت الاطعام له مدخل في الصيام فلذا فضله
 مالك واحكامه وحجة الجمهور في ايجاب الترتيب ان الذين
 روى الترتيب عن الزهري اكثر ممن روى التغيير و
 تعقبه ابن التين بان الذين روى الترتيب ابراهيمية
 ومعهم والاوزاعي والذين روى التغيير بما لك وابن
 جرير وفليم بن سليمان وعمر بن سليمان وهو كما قال في
 الثاني دون الاول فالذين روى الترتيب عن الزهري تمام ثلثين
 نفسا وازيد ورجح الترتيب ايضا بان رواه عن لفظ القصة
 على وجهها فمعه زيادة علم من صورة الواقعة وروى التغيير
 على لفظ الراوي فدل على انه من تصرف بعض الرواة اما
 بقصد الاختصار او بغية لك ويترجح الترتيب ايضا بانه
 احوط لان الاخذ به مجزئ سواء قلنا بالتغيير او لا بخلاف
 العكس وجزم بعضهم بين الروايتين كالمذهب والقرطبي
 بالتعدد وهو بعيد لان القصة واحدة والمخرج مقدور
 الفصل عدم التعدد كذا في الفقه وقال القاري واجابوا بان او
 كما لا تقتضي الترتيب لاثمته كما بينته الروايات الاخرى
 حينئذ فالتعدد برأى يصحون عجز عن العتق او يطعمون عجز
 عن الصوم وعلتها اكثر واشهر فقد رواها عشرين
 صحابيا وهي حكاية لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ورواه
 هذا الثابت وهو لفظ الراوي الخ **سنة قوله** فقال لا
 احد وفي حديث عائشة روى قال تصدق فقال يا بني الله ما
 لي شي وما قدر عليه زاد ابن عيينة عن ابن شهاب
 فقال جلس فاني بضم الهمزة بناء المنقول رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولم يسم الاتي بعرق تمر يقيم العيين
 الهملة والراء بعد ها قاف قال الحافظ قال ان الترتيب
 لاكثر الروايات وفي رواية القاسم باسكان الراء قال

افطر في رمضان فامره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 يكفر بعتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام
 ستين مسكينا فقال لا اجد فاني رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بعرق تمر فقال خذ هذا فصدق به

له قوله فامره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكفر بعتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا فقال لا اجد فاني رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق تمر فقال خذ هذا فصدق به

ايما نهما مالك والشافعي لقوله صلى الله عليه وسلم ان يكفر بعتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا فقال لا اجد فاني رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق تمر فقال خذ هذا فصدق به

عليه وسلم في حديث السواد اعترضه عن البحث اوصيا مشهريين متتابعين قال البايعي على هذا جمهور الفقهاء وقال ابن ابي ليلى ليس التتابع بل

فانها مؤمنة ولتعتيد ما بالايام في كفارة القتل فيعمل المطلق وهو الصوم والظهار على المقيد وتوقف في ذلك الابي بان حمل المطلق على المقيد اذ اتخذ الموجب فان اختلف كاظهار والقتل فالذي ينقله الاصوليون عن مالك واكثر اصحابه عدم الحمل كذهب الحنفية قاله الزرقاني قلت وصور في الشرح الكبير للرددير بايمان الرقبة وكذا قيدها بالايها صاحب الروض المربع فلائمة الثالثة متفقة على تعييد الرقبة بالمؤمنة قال العيني اطلاق الرقبة في الحديث يدل على جواز المسلمة والكافرة والذكر والانثى والصغير والكبير وهو مذهب الجمهور حنفية واحكامه وجعلوا هذا كاظهار مستدلين برأوا الدارقطني من حديث اسمعيل بن سالم عن مجاهد عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم امر الذي افطر في رمضان يوما بكفارة الظهار الخ قلت والاحاديث التي وردت في هذه القصة كلها مطلقة فينبغي العمل على اطلاقها ولا شك ان محور الرقبة المؤمنة افضل لايمانها

عياض الصواب الفقه وهو المشهور رواية ولغة وقال ابن عينا لبراكثرهم يروونها باسكان الراء والصواب عند اهل الاتقان فقه الراء وكذا قال اهل اللغة قال البايعي قال بعض رواة الموطا العرق وهو عندي وهم على اللغة المشهورة انما العرق باسكان الراء العظيم الذي عليه الجمهور قال العيني وفي شروح الموطا لابن حبيب رواه مطرف عن مالك بقرينة الراوي في لسان العرب قال ابن الاثير هو زنبيل منسوب من نساجم الخوص وكل شئ مضروب فهو عرق وعرقه يفقه الراء فيها قال الزهري رواه ابو عبيد عرق واصحاب الحديث يحنفونه الخ وقال ابن التين انكوبعضهم الاسكان لان الذي بالاسكان هو العظيم الذي عليه الجمهور قال ايضا الا ان الاسكان ليس بمكسور بل شدة بعض اهل اللغة كالفراء الخ وصرح الزهري في رواية ابي حنيفة بانه المكمل بكسر الميم وفقه القومية قال الانصاري في المكمل عرقا لانه يضر عرقه عرقه والعرق جمع عرقه كعلق وعلقة والعرق الصغيرة من الخوص قال القاري وفي المغرب يسم ثلثين مدا وقيل خمسة عشر قال ابن دريم يسم زنبيل الحمل الزميل وفيه لغة اخرى زنبيل بكسر اوله وزيادة النون الساكنة وقد تدغم النون فتشدد الباء مع بقا وزنه وجمعه على الفان الثلاثة زنبيل فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذ هذا تصدق به اي بالمر الذي فيه قلت وفيه حجة للجمهور لان الاعشار لا يسقط الكفارة قال الحافظ زاد ابن الخطيب في به عن نفسك ويؤيد رواية المنصور عن الجاردي بلفظ اطعم هذا عاك ونحوه في مرسل سعيد بن المسيب استدلالا بفرواده بذلك على ان الكفارة عليه وحده دون الموطوعة وكذا قال الراعي لاجعة هل تستطيع وهل تجد وغير ذلك وهو الاصح من قول شاذ فيه وبه قال لاوزاعي وقال الجمهور ابو ثور وابن المنذر يوجب الكفارة على المرأة ايضا على اختلاف وتفاضل لهم في حرة والامة والمطوعة والمكرهة وهل هي على الرجل عكها قال ابن التين وفي لمعالم الخطابي ما ملخصه في امر الرجل بالكفارة دليل على ان على امرأة كفارة مثله لان الشريعة شويتها الا في ما فامره عليه دليل للتصحيح اذ الزوايا القضاء بجماها عما لزمها الكفارة لهذه

ما كان لا يفتنك الا في امر يتعلق بالآخرة فان كان في امرا دنيائيا لم يزد على التمسك وقال البايع لعنه صلى الله عليه وسلم فحك منه اذ وجبت عليه كفارة يحرما فاحسن ما صدق فيها وهو مع ذلك خير اثم وهذا من فضل ربنا وسعة رحمة بنا واحسانه اليك ثم قال كله ولفظ البخاري اطعمه اهلك وفي اخرى له اطعمه عيالك واستدل به على مسئلتين اولهما ان الكفارة تسقط بالاعسار كما تقدم من الاوزاعي قال العيني مولد الى الرديتين عن احمد قلت هي بمنزلة فوته وقال الزهري لا بد من التكفير وهذا خاص بذلك الرجل بدليل انه اخبر النبي صلى الله عليه وسلم باعساره قبل ان يدفع اليه العرق ولم يسقطها عنه ولا تكفارة واجبة فلم تسقط بالجوع عنها كسائر الكفارات وهذا رواية ثانية عن احمد وهو قياسي قول الجعفي بالتوري وبني ثور وعن الشافعي كما لمذهبين ولنا الحديث المذكور ودعوى التخصيص تنعكس ٢٣٨ بخير دليل وقولهم انه اخبر النبي صلى

الله عليه وساء عجزه فلم يسقطها قلنا قد اسقطها عنه بعد ذلك وهذا اخر الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يصح القياس على سائر الكفارات فان اطلاق النص بالقياس الى ما كانت خبره ان النص يقتضي التخصيص وجواز كفاية الاطعام لاهله وغير ذلك وعدم الاستسقاط في اول الحديث نص فلا يترك بالمعنى وقال ابن العربي كان هذا ارضية لهذا الرجل خاصة واما اليوم فلا بد من الكفارة وقال عياض قال الزهري هذا خاص بهذا الرجل اياكم لا الاكل من صدقة نفسه لسقوط الكفارة عنه لفقره وقيل هو منسوخ وقيل يحتمل انه اعطاه ليكفربه ويجزى اذ اعطاه من لا يلزمه نفقته من اهله وهو قول بعض الشافعية وقيل يحتمل انه لما كان الفقير ان يكف عنه جاز للغير ان يتصدق عليه عند الحاجة بتلك الكفارة وقال القاري الظاهر انه خصوصية لانه وقع عند الدار قطن في هذا الحديث فقد كفر الله عنك الخ وقيل لما كان عاجزا عن نفقة اهله جاز له ان يهرق الكفارة لهم قال الحافظ وهذا هو ظاهر الحديث وهو الذي حل اصحاب الاقوال المأخوذة على ما قالوه لان المراد لا ياكل من كفارة نفسه ١٢ **سنة قول** يخرجه وينتف شعرة زاد الدارقطني ويحيى على رأسه الذباب وفي رواية ويلطخ وجهه ويدعو ويديه يقول هلك الا بعد يعني نفسه كنى عنه بلفظ الا بعد على عادة العرب اذ احكت عن نفسه بما لا يحل فعلمه وفي الجمع الا بعد اي المتباعد عن الخبر والعصمة بعد بالكسر فهو اي عداى هلك الخ وفي حديث عائشة عند البخاري احترقت وفي الاخرى له ان الاخر هلك وفي بعض الطرق ملكك واهلكك اي زوجتي واستدل بهذه الزيادة على وجوب الكفارة على امرأة او لم ينفصل ملكك اي حيث وقعت في شيء لا اقدر على كفارته واهلكك اي نفسى يقتل الذي جرى على الاثم وهذا اكل بعد ثبوت الزيادة المذكورة ثم ضبط الكلام على هذه

سنة قول فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اجد اخرج مني فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت انيابا ثم قال كله والى عن عطاء بن عبد الله الخراساني عن سعيد بن مسيب انه قال جاء اعرابي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يضرب فخورة وينتف شعرة ويقول هلك الا بعد فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذلك قال صبت اهله وانا صائم في رمضان فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تستطيع ان تعق رقبة قال لا قال فهل تستطيع ان تهلك بدنة قال لا قال فاجلس فاتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق من تمر فقال خذ هذا فصدق به فقال ما احد اخرج مني يا رسول الله فقال كله وصم يوما مكان ما اصب

له قول له فقال يا رسول الله ولفظ البخاري فقال الرجل من افرق مني يا رسول الله قال الحافظ هذا شعيرة فم الاذن له في الصدقة على من يتصدق بالتمر وقد بين ابن عمر في حديثه ان قوله في المين اذ فعه قال الى فقر من تعلم اخرجه البزار والطبراني ما احد اسوج بالنصب على انها خبرها النافية ويجوز الرفع على لغة تميم قاله الزقاني قلت وهذا على ما في اكثر النسخ الهندية والمصرية بالحاء المهملة في احد وفي بعضها بالجيم على المضارع المتكلمين الوجيز فاحوج منصوب على المفعولية وفي المشكوة عن المتنق عليه ما اهل بيت افرق مني قال البخاري بالرفع على الموصوفية بالنصب

الزيادة ١٢ **سنة قول** فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اجد اخرج مني فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت انيابا ثم قال كله والى عن عطاء بن عبد الله الخراساني عن سعيد بن مسيب انه قال جاء اعرابي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يضرب فخورة وينتف شعرة زاد الدارقطني ويحيى على رأسه الذباب وفي رواية ويلطخ وجهه ويدعو ويديه يقول هلك الا بعد يعني نفسه كنى عنه بلفظ الا بعد على عادة العرب اذ احكت عن نفسه بما لا يحل فعلمه وفي الجمع الا بعد اي المتباعد عن الخبر والعصمة بعد بالكسر فهو اي عداى هلك الخ وفي حديث عائشة عند البخاري احترقت وفي الاخرى له ان الاخر هلك وفي بعض الطرق ملكك واهلكك اي زوجتي واستدل بهذه الزيادة على وجوب الكفارة على امرأة او لم ينفصل ملكك اي حيث وقعت في شيء لا اقدر على كفارته واهلكك اي نفسى يقتل الذي جرى على الاثم وهذا اكل بعد ثبوت الزيادة المذكورة ثم ضبط الكلام على هذه الزيادة ١٢ **سنة قول** فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اجد اخرج مني فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت انيابا ثم قال كله والى عن عطاء بن عبد الله الخراساني عن سعيد بن مسيب انه قال جاء اعرابي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يضرب فخورة وينتف شعرة زاد الدارقطني ويحيى على رأسه الذباب وفي رواية ويلطخ وجهه ويدعو ويديه يقول هلك الا بعد يعني نفسه كنى عنه بلفظ الا بعد على عادة العرب اذ احكت عن نفسه بما لا يحل فعلمه وفي الجمع الا بعد اي المتباعد عن الخبر والعصمة بعد بالكسر فهو اي عداى هلك الخ وفي حديث عائشة عند البخاري احترقت وفي الاخرى له ان الاخر هلك وفي بعض الطرق ملكك واهلكك اي زوجتي واستدل بهذه الزيادة على وجوب الكفارة على امرأة او لم ينفصل ملكك اي حيث وقعت في شيء لا اقدر على كفارته واهلكك اي نفسى يقتل الذي جرى على الاثم وهذا اكل بعد ثبوت الزيادة المذكورة ثم ضبط الكلام على هذه الزيادة ١٢

قال مالك قال عطاء فسألت سعيد بن المسيب كم في ذلك العرق من التمر فقال ما بين خمسة عشر صاعا الى عشرين قال يحيى قال مالك سمعت اهل العلم يقولون ليس على من افطر يوما من قضاء رمضان باصابة اهل نهارا او غير ذلك الكفارة التي تذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن اصاب اهله نهارا في رمضان وانما عليه قضاء ذلك اليوم قال مالك وهذا احب ما سمعت فيه الى حجة الصائم مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يحتجم وهو صائم قال ثم ترك ذلك بعد فكان اذا صام لم يحتجم حتى يفطر

عند مسدد فأمر له ببعضه وهذا يجمع
الروايات فمن قال أنه كان عشرين أراد
أصل ما كان فيه ومن قال خمسة عشر
أراد قد رما تقرب به الكفارة وبين ذلك
حديث على عند الدارقطني نظم ستين
مسكينا لكل مسكين مد وفيه فالنخبة
عشوصا فقال أطعمه ستين مسكينا و
كذا في رواية حجاج عند الدارقطني في
حديث إلى هريرة وفيه رد على الكوفيين
في قولهم أن الواجب من الفهم ثلثون صاعا
ومن غيره ستون صاعا وفي البعض قال
بعض اصحابنا خص هذا الرجل بأحكام
ثلاثة مجازا الطعام مع القدرة على الصيام
وصوفه على نفسه والاكتفاء بخمسة عشر
صاعا الخ قال الخطابي ظاهرا هذا الحديث
يبدل على أن قدر خمسة عشر صاعا كاف

له قول فسانت سعيد بن المسيب كمر
في ذلك العرق من التمر فقال ما بين خمسة
عشر صاعا الى عشرين قلت اختلفت الروايات
في مقدار ما في العرق ولغظ البخاري في الصحيح
في يعرق فيه تمر والعرق المثلث قال الحافظ
لم يبين في هذه الرواية مقدار ما في المثلث
من التمر ولا في ثمن من طريق الصيحين في
حديث ابى هريرة ووقع في رواية احمد في
حديث ابى هريرة خمسة عشر صاعا وفي
رواية مهرا عن الثوري عن ابن خزيمة
خمس عشرة وعشرون وكذا عند مالك و
عبد الرزاق في مرسل سعيد بن المسيب
وفي مرسله عند الدارقطني المجر بعشرين
صاعا وفي حديث عائشة عن ابن خزيمة
فانما يعرق فيه عشرون صاعا قال الحافظ
ووقع في مرسل عطية بن الربيع وغيره

الصومعاً كما كان أو مجعوماً قال العيصي أرادوا بالتورع عطاء بن أبي بشار والأوزاعي ومسروقاً ومحمد بن سيرين وأحمد بن حنبل وصنف قائلوا بالحجامة
فقط مطلقاً الزاد الرزقاني داود وابن المبارك وابن مهدي وقال الموفق الحجامة يقطر بها الحجاج والمجروح وبه قال إسحاق وابن المنذر ومحمد بن إسحاق بن
خزيمة وموقوف عطاء وعبد الرحمن بن مهدي وكان الحسن ومسروق وابن سيرين لا يرون للصائم أن يتجمّع وإن يتجمّع وكان جماعة من الصحابة يمتنعون لئلا في
الصوم منهم ابن عمر وابن عباس وأبو موسى وأنس ورخص فيها أبو سعيد الخدري وابن مسعود وأمسلة وحسين بن علي وعروة وسعيد بن جبير و
قال مالك والثوري وأبو حنيفة والشافعي يجوز للصائم أن يتجمّع ولا يقطر لما روى البخاري عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم ساءم الحجاج وهو صائم
ولأنه حدثنا روح من البدن أشبه النصد ولنا حديث أفطر الحجاج والحجور رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم واحد عشر نفساً الحرق قلت وفيه أن من لم
يمن المتبعين الاحتياطاً وكان يتجمّع في الليل من الصحابة لا يحجّه فيه في الإفطار لا احتياطاً فانه يحتمل أنهم يفعلون ذلك توقياً عن ظلمة الحديث كما هو معروف عن
أئمتهم أو توقياً عن الضعف أو عللاً لا احتياطاً عند الاختلاف ثم قال البخاري وخالفهم في ذلك الآخرون فقالوا لا تقطر الحجامة حجاباً ولا مجعوماً قال العيصي أراد به
عطاء بن يسار والقاسم بن محمد وعكرمة وزيد بن أسلم وأبراهيم الفقعسي سفيان الثوري وأبى العالبية وأبا حنيفة وأبا يوسف ومحمد ومالك والشافعي أصحابه
الآباء المنذر فإنهم قالوا بالحجامة لا تظفوا الحرق وقال ابن رشد في البداية إن في الحجامة ثلاثة مذاهب الأول لظفرو وهو مذاهب أحمد وأبو داود والثاني الكراهة
وهو مذهب مالك والشافعي والثالث الإباحة وهو مذهب أبي حنيفة **فصل في** أنه كان يتجمّع وهو صائم لما يرى من جوارحه قال نافع ثم ترك ذلك أي الاحتياط
سائفاً بعد ما كان يتجمّع فكان إذا صام لم يتجمّع حتى يقطر وأخرجه البخاري تقليداً أو لظنه كان ابن عمر يتجمّع وهو صائم ثم تركه فكان يتجمّع الليل يعني ما لم يجتبه
بها الأحاديث أفطر الحجاج والحجور وكان من الورع بمكان قاله ابن عبد البر وقال الباقى يريد أنه لما كبر وضعف كان يخاف على نفسه أن يقطر بالضعف من الحجامة

جاء ولما يتركوا بطحا من حاف الصبح على نفسه ۛۛ

من قوله كانا يجتبان وهما صائمان قال لباحي هذا على ما تقدم من فعل ابن عمر قيل هذا اذا كانا يجتبان من انفسهما وقوتها ان الحجامة مع الصوم لا تضعفها ويعلم ان لا يذلل خل نقصا في صومها ان لم يكن قوله انه كان يجتجم وهو صائم ثم لا يفطر لان الحجامة ليس بفطر عندكم كما عليه الجمهور قال وما رأيته اي عروة احتجم قط بشد لطاء اي ابد الا وهو صائم قال لباحي يجتلم ثلثة اوجه احد هاته كان يبرو الصوم فلذلك لم يتفق له حجامة الا وهو صائم والثاني ان لا يبرو لكنه قصد ذلك ليدبر جوارزه او لمنفعة كان يبرو ذلك والثالث ان يريد به غير الصوم الشرعي انما اراد ان يجتجم قبل ان يأكل لقوته على هذا المعنى او لمنفعة اخرى الخ قلت وهذا الثالث خلاف الظاهر وقال ابن عبد البر انه لا يذلل الصوم بواصل الصوم وقال ابو عبد الملك يجتلم انما هو كثر ٢٢٠ افعاله ١٢ قوله لا تكره الحجامة للصائم

لصائم الخشية من ان يضعف المحجور فيضطر الى الفطر ولو لا ذلك لم تكرر وفي البخاري ان ثابتا سأل ابن بن مالك اكنتم تكرر من الحجامة للصائم قال لا الا من اجل الضعف الخ وفي الدر المختار لا تكره حجامة قال ابن عابد بن اي الحجامة التي لا تضعفه عن الصوم وينبغي له ان يؤخرها الى الغروب ذكر شيخ الاسلام ان شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه الى الفطر

١٢٠ قوله ولو ان رجلا احتجم في رمضان ثم سلم من ان يفطر لم ار عليه شيئا لانه سلم من الضعف والكرهه لمن خشي الضعف ولم امره بالقضاء لذلك اليوم الذي احتجم فيه لانه لم يفطرو به قالت الحنفية والشافعية لان الحجامة انما تكره للصائم لموضع التفرغين من علة ورائين مهلتين بينهما يأمر به كراهة الحجامة للمخاطرة بالصوم لا اذا امن على نفسه لقوته بالصيام فمن احتجم وسلم لقوته من ان يفطر حتى يمسي فلا ارى عليه شيئا وليس عليه قضاء ذلك اليوم وتقدم ان ذلك مسلك الجمهور والامة الثلاثة خلا فالأخذ مستدل بقوله صلى الله عليه وسلم فطر المحجم والمجبر ثم يحدث مشهور بسط الكلام على طرقة الحفاظ في التخصيص واجاب عنه الجمهور بوجوبها انها منسوخة قال ابن عبد البر انه منسوخ بحديث ابن عباس يعني عند البخاري وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو مجبر واحتجم وهو صائم لان في حديث شذوذ وغيره انه صلى الله عليه وسلم امره عام الفقه على من يجتجم لثمان عشرة ليلة خلت من رمضان فقال فطر المحجم والمجبر وابن عباس رضي شهاد معه حجة الوداع وشهد حجامته حينئذ وهو مجبر صائم وحديث ابن عباس لا مدفع فيه عند اهل الحديث فهو ناخذ لا محالة لانه لم يدرك بعد ذلك رمضان مع النبي صلى الله عليه وسلم الخ قال العيني حديث ابن عباس متأخر ينسخ المتقدم فان ابن عباس لم يصعب النبي صلى الله عليه وسلم وهو مجبر الا في حجة الاسلام وما يصرح فيه بالنسخ خلا

١٢٠ قوله ولو ان رجلا احتجم في رمضان ثم سلم من ان يفطر لم ار عليه شيئا لانه سلم من الضعف والكرهه لمن خشي الضعف ولم امره بالقضاء لذلك اليوم الذي احتجم فيه لانه لم يفطرو به قالت الحنفية والشافعية لان الحجامة انما تكره للصائم لموضع التفرغين من علة ورائين مهلتين بينهما يأمر به كراهة الحجامة للمخاطرة بالصوم لا اذا امن على نفسه لقوته بالصيام فمن احتجم وسلم لقوته من ان يفطر حتى يمسي فلا ارى عليه شيئا وليس عليه قضاء ذلك اليوم وتقدم ان ذلك مسلك الجمهور والامة الثلاثة خلا فالأخذ مستدل بقوله صلى الله عليه وسلم فطر المحجم والمجبر ثم يحدث مشهور بسط الكلام على طرقة الحفاظ في التخصيص واجاب عنه الجمهور بوجوبها انها منسوخة قال ابن عبد البر انه منسوخ بحديث ابن عباس يعني عند البخاري وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو مجبر واحتجم وهو صائم لان في حديث شذوذ وغيره انه صلى الله عليه وسلم امره عام الفقه على من يجتجم لثمان عشرة ليلة خلت من رمضان فقال فطر المحجم والمجبر وابن عباس رضي شهاد معه حجة الوداع وشهد حجامته حينئذ وهو مجبر صائم وحديث ابن عباس لا مدفع فيه عند اهل الحديث فهو ناخذ لا محالة لانه لم يدرك بعد ذلك رمضان مع النبي صلى الله عليه وسلم الخ قال العيني حديث ابن عباس متأخر ينسخ المتقدم فان ابن عباس لم يصعب النبي صلى الله عليه وسلم وهو مجبر الا في حجة الاسلام وما يصرح فيه بالنسخ خلا

١٢٠ قوله ولو ان رجلا احتجم في رمضان ثم سلم من ان يفطر لم ار عليه شيئا لانه سلم من الضعف والكرهه لمن خشي الضعف ولم امره بالقضاء لذلك اليوم الذي احتجم فيه لانه لم يفطرو به قالت الحنفية والشافعية لان الحجامة انما تكره للصائم لموضع التفرغين من علة ورائين مهلتين بينهما يأمر به كراهة الحجامة للمخاطرة بالصوم لا اذا امن على نفسه لقوته بالصيام فمن احتجم وسلم لقوته من ان يفطر حتى يمسي فلا ارى عليه شيئا وليس عليه قضاء ذلك اليوم وتقدم ان ذلك مسلك الجمهور والامة الثلاثة خلا فالأخذ مستدل بقوله صلى الله عليه وسلم فطر المحجم والمجبر ثم يحدث مشهور بسط الكلام على طرقة الحفاظ في التخصيص واجاب عنه الجمهور بوجوبها انها منسوخة قال ابن عبد البر انه منسوخ بحديث ابن عباس يعني عند البخاري وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو مجبر واحتجم وهو صائم لان في حديث شذوذ وغيره انه صلى الله عليه وسلم امره عام الفقه على من يجتجم لثمان عشرة ليلة خلت من رمضان فقال فطر المحجم والمجبر وابن عباس رضي شهاد معه حجة الوداع وشهد حجامته حينئذ وهو مجبر صائم وحديث ابن عباس لا مدفع فيه عند اهل الحديث فهو ناخذ لا محالة لانه لم يدرك بعد ذلك رمضان مع النبي صلى الله عليه وسلم الخ قال العيني حديث ابن عباس متأخر ينسخ المتقدم فان ابن عباس لم يصعب النبي صلى الله عليه وسلم وهو مجبر الا في حجة الاسلام وما يصرح فيه بالنسخ خلا

من وانا صائم فمن شاء فليصوم ومن شاء فليفطر هذا ايضا من المرفوع لرواية النسائي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في هذا اليوم اني صائم فمن شاء منكم ان يصوم فليصوم ومن شاء فليفطر قال الحافظ قد استدل به على انه لم يكن فرضا قط ولادة لالة فيه لاحتمال ان يريد ولم يكتب الله عليكم صيامه على الدوام كصيام رمضان وغايته انه عام خص بالادلة الدالة على تقدم وجوبه او المراد انه لم يدخل في قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم ثم ضربه بانه شهر رمضان ولا يناقض هذا الامر السابق بصيامه الذي صار منسوخا ويؤيد ذلك ان معاوية انا صاحب النبي صلى الله عليه وسلم من سنة الف ووالذين شهدوا امره بصيامه عاشوراء والدعاء بذلك شهدوه في السنة الاولى من الهجرة ٢٣١ الخ قلت يخص الحافظ هذا الكلام من الشيخ ابن القيم في الهدى والتفصيل فيه فارجم اليه وقال في اخره وان لم يسلك هذا المسلك

تناقضت احاديث الباب واضطربت المسئلة قوله ان غدا يوم عاشوراء فصم امر من الصوم وامر اهلك ان يصوموا واخرج ابن ابي شيبة في مصنفه محمد بن بكر عن ابن جرمي قال اخبرني عبد الملك عن ابي بكر بن الحارث ان عمر بن اوس بن عبد الرحمن بن الحارث بن ابي اسد الليثي عاشوراء ان الصوم واجب صائما كان الامام مريضا اشار بانه لا يراه هذا الاثر الى ان ما تقدم من روايات التغيير وما ورد في ذلك من سقوطه بفرض رمضان المراد به سقوط الوجوب لا سقوط الذنب فان الخلفاء الراشدين كانوا يهتمون بذلك وكذا اروي عن علي رضي الله عنه كان يأمر بصوم يوم عاشوراء اخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه بطرق وقد صام النبي صلى الله عليه وسلم بعد وجوب رمضان حتى قال في اخره في يوم عاشوراء في سنة الثامن والاربعين ان كانوا مكلفين فالأمر على طاهره وان كانوا غير المكلفين فهو على الندب والاحتياط عنه صيام يوم عيد الفطر ويوم عيد الاضحية وصيام الدهر ذكر المصنف في الباب مسئلتين اولهما صيام عيد الفطر وعيد الاضحية والثانية صيام الدهر اما الاولى فاجمعت الامة على ان صيامها حرام مطلقا متطوعا كان او قاضيا لفرض حتى عليه الاجماع الزرقاني والحافظ والعيني والابن في الاكمال وابن رشد في البداية وقال الموفق اجمع اهل العلم ان صوم يوم العيد من منى عنه عزمه في التطوع والندب المطلق والقضاء والكفارة **مسئلة قوله** نه عن صيام يومين مني تحريم يوم الفطر ويوم الاضحية فصيامهما حرام اجماعا كما تقدم مبسوطا **مسئلة قوله** يقولون لا بأس بصيام الدهر اي سره الصوم بلا تحمل فطر يوم قال الزرقاني يجوز الاقدام على فعله بلا كراهة ولا فهو مستحب ليس اثم صياما صيام الطرفين الخ قال الباغي لا بأس بصيام الدهر من قوى عليه ولم يروى ذلك الى الضعف وافطر الايام التي منى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صومها وقال بهذا جمهور الفقهاء وقال اهل الظاهر لا يجوز

مخوية بن ابي سفيان يوم عاشوراء عام حجة وهو على المنبر يقول يا اهل المدينة اين علماءكم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهذا اليوم هذا يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه وانا صائم فمن شاء فليصوم ومن شاء فليفطر ما لك انه بلغه ان عمر بن الخطاب ارسل الى الحارث بن هشام ان غدا يوم عاشوراء فصم وامر اهلك ان يصوموا **صيام يوم الفطر ويوم الاضحية والدهر مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحية ما لك انه سمع اهل العلم يقولون لا بأس بصيام الدهر اذا افطر الايام التي منى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامها وهي ايام مني ويوم الفطر ويوم الاضحية فيما بلغنا وذلك احب ما سمعت الى في ذلك**

ليس كذلك واستدعاه العلماء تنبيهها لهم على الحكم واستعانة باعندهم على ما عنده او توبيخا انه رأى او سمع من خالفه وقد خطب به في ذلك الجهم العظيمة ولم ينكر عليه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهذا اليوم هذا يوم عاشوراء ولم يكتب ببناء الجمهور على ما في عامة السنن وفي نسخة المتفق لم يكتب الله بلفظ الجلالة فيكون ببناء الفاعل عليكم صيامه بالرفع نائب الفاعل وفي رواية لم يكتب الله عليكم صيامه قاله الزرقاني

له قوله عام حجة وكان اول حجة جبرها بعد الامارة سنة اربع واربعين واخر حجة جبرها سنة سبع وخمسين ذكره ابن عسك قال الحافظ الظاهر ان المراد في الحديث الحجة الأخيرة وقال العيني محتمل هذا وغيره ولا دليل على ظهوره وهو على المنبر بالمدينة المنورة يقول يا اهل المدينة اين علماءكم قال الحافظ في سياق القصة اشعيا بانه لم يزلهم اهتماما بصيام عاشوراء فلذلك سأل عن علمائهم او بلغه عن يكره صيامه او يوجبها وقال غيره اراد اعلامهم انه

ذلك ومن فعله اثم والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم كل من عمل يوم عاشوراء من صوم او فطر او صام من صوم ومن جهته القياس ان هذا عمل يتقرب به فيما زان يستدام في كل وقت يصوم فعله فيه الخ اذا افطر الايام التي منى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامها يعني نذب صيام الدهر مشروط بهذا التقيد وهي ايام ما منهية ايام مني وهي ثلاثة ايام بعد يوم الفطر وقد ورد في حديث ابن عمر مرفوعا ايام مني ثلاثة كما سياتي في باب صيام ايام مني قريبا قال القاري المراد بها ايام التشريق وقال العيني اختلفوا في تعيين ايام التشريق الاصح انها ثلاثة ايام بعد الفطر وقال بعضهم بل ايام الفطر وعند ابي حنيفة ومالك واحد لا يدخل فيها اليوم الثالث بعد يوم الفطر واختلف في تعيين ايام التشريق في يومين او ثلاثة ايام بعد يوم الفطر وهذا قول ابن عمر واكثر العلماء في بسط الزرقاني في الحج انها ثلاثة بعد يوم الفطر وكذا اصرح اهل فروع الحنفية بانها ثلاثة ايام بعد يوم الفطر قال القاري في القافية يلزم النقل بالثمة الا في ايام ما منهية اي يوم الفطر والاضحية مع ثلث بعد وهي ايام التشريق الخ قال لنووي ايام التشريق ثلاثة بعد يوم الفطر وكذا قال القاري وغيره من شراح الحديث ويوم الفطر ويوم الاضحية كذا في السنن الهندية وفي المصرية يوم الاضحية ويوم الفطر فيما بلغنا من النبي عن صيامها كما تقدم من النبي عن ذلك وذلك اي اباحة صوم الدهر بشرط فطر هذه الايام احب ما سمعت الى في ذلك الجار الاول يتعلق باحب والثاني بصمت وفيه النهي عن صوم ايام مني.

النبي عن الوصال في الصيام مالك عن نافع عن
عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
الوصال فقالوا يا رسول الله فانك تواصل فقال في لست
كهيئتكم اني اطعم واسقي مالك عن ابي الزناد عن
الاخرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال اياكم والوصال اياكم والوصال قالوا فانك تواصل يا
رسول الله قال في لست كهيئتكم اني ابيت يطعمني ربي و
يسقيني صيام الذي يقتل خطأ او يتظاهراً قال
يحيى سمعت مالكا يقول احسن ما سمعت في من وجب
عليه صيام شهرين متتابعين في قتل خطأ او تظاًهر
لعرض له مرض يغلبه فيقطع عليه صيامه انه ان صح من
مرضه وقوى على الصيام فليس له ان يؤخذ ذلك وهو يئى على

له قول ان رسول الله صلى الله عليه و سلم نبي عن الوصال وفي رواية مسلم بن ابي عمار عن ابي عبد الله عليه وسلم واصل الوصال الناس فشق عليهم فنهاهم فقالوا يا رسول الله هكذا اجمع في بعض الروايات لم يسم القائلون وفي الصحيحين عن ابي هريرة فقال رجل وكان القائل واحدا وسب الى اجمع لرضاهم به قلت والوجه هنا تعدد الاسئلة فانك تواصل فقال لي لست بضم التاء كهيتكم وفي مسلم بن ابي هريرة لستم في ذلك مثلي فطعن اسقى بضم الهمزة فيها اختلفت للمتن تاويله على قول مرجعها قول ابي عبد الله

الطعام والشراب وهو القوة فكانه قال يعطى قوة
الكل والشاب بلا شبع ولا رى بل مع الجوع والطام
واقصر على هذا القول ابن العربي وسكى الراعى عن
المسعودى انه احم ما قيل فيه والثاني انه تعالى خلق
فيه من الشبع والرى ما يعذيه عن الطعام والشراب
فلا يحس بجوع ولا عطش والفرق بين هذا القول و
الاولى ظاهر بان في هذا القول يحصل القوة مع الشبع
والرى وتعقب عليهما ايضا القرطبي بانه يعدهما النظر
الى حاله صلى الله عليه وسلم فانه كان يجوع اكثر ما يشبع
ويربط على بطنه الحجارة وتسلم ابن حبان بهذه
الاحاديث على تضعيف الاحاديث الواردة بانه صلى
الله عليه وسلم كان يجوع ويشد الحجر على بطنه و
سبأ الكلام عليه اخر المبحث والثالث ما قال النووى
في شرح المذهب وهو الوجه عندى معناه محبة الله
تشغلى عن الطعام والشراب والحب للبائع يشغل
عنه واليه جهم ابن القيم فقال للتانى ان المراد به ما
يعذيه الله تعالى من المعارف وما يفيض على قلبه من
نور مناجاته وقوة عينه بقربه وتغنيه بحبه والشوق
ليه وتواضع ذلك من الاحوال التى هي غدا الفلوة
يعنى الارواح وقررة العين ومجبة النفوس والروح
والقلب بما هو اعظم غدا ورواجوده وانفعه وقد يتوهم
هذا الغنى اى حتى يعنى عن غدا الايصام مدة من الزمان
له قول قالوا ياكم والوصال منصوب على التخيير
ي اخذوا الوصال اياكم والوصال كره مرتين
للتاكيد قاله الزرقانى وهو كذلك في جميع السهم الهند
او المصرية الا في نسخة الملتقى ففيها مرة واحدة وعند
ابن ابى شيبة برواية ابى زرعة عن ابى هريرة ثلثا قالوا
فانك تواصل يا رسول الله قال انى لست كهميتمكم انى
بيت تقدم عن الحافظ ان اكثر الروايات بلفظ ابيت
ومن روى بلفظ اطل كانه عبرية الاشتراكها في مطلق
الكون قال تعالى واذا ابشرا احدهم بالانثى ظل وجهه

مسودا ولا اختصاراً من ذلك بنهاردون ليل يطهر في ليلة كبريه يوم الجمعة في الايام العشرة من شهر ربيع الثاني سنة ١٠٠٠ هـ
بضم الياء ربي ويسمى بنفهم الياء الاولى واثبتت الياء الاخيرة في جميع السجود الا في نسخة المستنق فحذفها بلفظ يسقيين وفي التعبير بالرب اشارة
الى خصيصة المقام بشأن الربوبية زاد في رواية مسلم عن ابي هريرة فاكلوه اما لكم به طاعة فزاد الزهري عن ابي هريرة عن ابي سلمة في الصحيحين في ابواب النكاح
عن الوصال واصل بهم يومان ثم شاموا واليهلال فقال لو تاخرتم وتكلموا كالمسك لم يرحموا ابوانا بنهوا قال الياء على ما ظهر النفي التقرير والامتنان
الصحيحة تلقوا منه على وجه التخصيف عنهم ولذلك واصلوا بعد نهيهم لهم كما يدل عليه هذا الحديث وفيه دليلان احدهما انه لو كان على التقرير والمنع
فيما نفعوا بالمواصلة كما لم ينافوه به يوم الفطر والاضحى والثاني ان الله عز وجل واصل بهم وهذا يدل على جوازها والا لما واصل بهم الخ واجاب المناهون
بأن الصحابة حلوا الذي على الشفة فقد ورد عند البخاري من حديث عائشة نبي النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال رحمة لهم وفي ابي داود و
غيره عن رجل من الصحابة باسناد صحيح نبي النبي صلى الله عليه وسلم عن الحجابة والمواسلة ولم يجرها ابتداء على اصحابه واليهما اشار البخاري في ترجمة الياء
قال الحافظ قوله رحمة لهم لا يمنع التقرير فان من رحمة لهم ان حرمة عليهم ومواصلته صلى الله عليه وسلم لم يكن تقريرا بل تنكيلا فاحتمل
منهم ذلك لاجل مصلحة النبي في تنكير رجوعهم لانهم اذا اياهم رفة ظهرت لهم حكمة النبي وكان ذلك ادعى الى قلوبهم لما يترتب عليهم من الملل في
العبادة والتعصير فيها هو اهم منه وارحم من وظائف الصلوة والقرءوة وغير ذلك **سنة قول** في صيا ما الذي يقتل خطأ او يتظاهر بغير حكم صيا مشهرين
منتابعين ما يحب كفارة القتل خطأ وكذا في الظاهر فالعرض من هذا الباب بيان احكام هذه الصيا ومن انه اذا انقطع التابع في ذلك مثلاً ما يفعل وغير
ذلك **سنة قول** في من وجب عليه صيا مشهرين منتابعين في قتل خطأ الذي ذكره الله عز وجل بقوله فمن لم يجد فصيا مشهرين منتابعين نوبة من الله الا
او في نظام امراته الذي ذكر في قوله عز وجل فمن لم يجد فصيا مشهرين منتابعين من قبل ان يتأسا الا في معرض له بعد ما صار بعض مشهرين مرض عليه

ما قالت الحنفية والشافعية خلافا للحنابلة كما سياتي من فروغهم **سنة قول** قال مالك وهذا احسن ما سمعت زاد في السنن الهندية بعد ذلك لفظا في ذلك اي ليس له الفطران سافر فليس يتكرا ر مع قوله اولا احسن ما سمعت قاله الزرقاني قلت والواحيه ان الاشارة الى التكرار للتأكيد وحاصله ان من شرع في صيام شهرى التتابع فمرض له مذر يمنع الصوم كما يحض او المرض امسك عن الصوم حتى يمكنه ولا يوجب هذا الاستيناف لكن لا يؤخر بعد دفع العذر فان اخرج بعد استئناف المسئلة مختلفة عند الاشعة والمذكور هو مسلك المالكية وهكذا في فروغهم ٢٢٣

وهو قاده عليه احتراز عن المرأة اذا اضطرت للحيض وفي الدد المختار صلح شهرين متتابعين ليس فيها رمضان وايا منهن عن صومها فان اضطرت بعد ذلك كسفر ونفاس بخلاف الحيض الا اذا ايست او بغير عذر استأنف الصوم قال ابن عابد بن امس الحيض فلا لها الا تجد شهرين خاليين عنها ولما التفاس فيقطع التتابع **سنة قول** ما يفعل المريض في صيامه يعفى بيان جواز الفطر للمريض ونوع المرض الذي يجوز فيه الفطر قال الخرق للمريض ان يفطر اذا كان الصوم يزيد في مرضه فان تحمل وصام كره له ذلك واجزأه قالا لموفق اجمع اهل العلم على اباحة الفطر للمريض في الجملة والاصل فيه قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او

ما قدم من صيامه وكذلك المرأة التي يجب عليها الصيام في قتل النفس اذا حاضت بين ظهراني صيامها انها اذا طهرت لا تؤخر الصيام وهي تبني على ما قد صامت وليس لاحد وجب عليه صيام شهرين متتابعين في كتاب الله ان يفطر الامن علة مرض وحضه وليس له ان يسافر فيفطر قال يحيى **سنة قول** مالك وهذا احسن ما سمعت الى في ذلك **سنة قول** ما يفعل المريض في صيامه قال يحيى سمعت مالكا يقول الامر الذي سمعت من اهل العلم ان المريض اذا اصابه المرض الذي يشق عليه الصيام معه ويتعبه ويبلغ منه ذلك فان له ان يفطر وكذلك المريض اذا اشتد عليه القيام في الصلوة وبلغ منه ما الله اعلم بعد ذلك من العبد ومن ذلك ما لا تبلغ صفته فاذا بلغ ذلك منه صلى وهو جالس ودين الله يسر وقد

<p>له قول وكذلك المرأة التي يجب عليها الصيام لم يفتد انها رقية في قتل النفس خطا في كفارته وليس في السنن الهندية لفظ خطا اذا حاضت بين ظهراني تشية ظهر مقهور وفي اكثر السنن المصرية بين ظهراني صيامها انها اذا طهرت غرض لا تؤخر الصيام بعد الطهارة بل تصوم بلا تأخير وهي تبني على ما قد صامت قبل الحيض فان اخوت بعد ذلك استأنفت الشهرين قال ابو عمر لا علم خلافا ان الحائض اذا وصلت قضاء ايام حيضها بصيامها انه يجوزها وفي المريض خلاف فقال مالك وجباة كذلك وقال</p>	<p>ابو حنيفة وطائفة يستأنف الصيام واختلف فيه قول الشافعية الخ وليس يحيى ثمر الاحد وجب عليه صيام شهرين متتابعين في كتاب الله عز وجل ان يفطر ويقطع التتابع الامن علة مرض او حضه يجزها عطف بيان لعله او يدل قاله الزرقاني قلت ويحتمل ان يكون العلة مضاعفا اليها وقال البايجي ويجزى النسيان مجزى ذلك لانه لا يمكن الاحتراز منه الخ وليس له ان يسافر فيفطر بل يصوم في السفر فان افطر استأنف لانه يمكنه معه الصوم وان لحقه فيه مشقة قاله البايجي وهذا امر</p>
--	---

تعالى وقبول رخصته وبصر صومه ويجزئه لانه عزية اي تركها رخصة فاذا تحمل اجزاء الخ **سنة قول** يقول الامر الذي سمعت من اهل العلم ان المريض اذا اصابه المرض الذي يشق عليه الصيام معه اي مع ذلك المرض ويتعبه بعم اوله اي يكون المرض بحيث يوقع الصائم في التعب ويبلغ ذلك التعب منه في محل يعتد به وعلومه ان المناط المرض الذي يشق معه الصوم لا ما لا يشق فكيف بالذي يكون الصوم علاجه كالحمة والسعال فان له ان يفطر قال البايجي ومقدار المرض الذي يبيح ذلك لا يستطاع ان يقدر لنفسه ولذلك قال مالك والله اعلم بقدر ذلك من العبد ومن ذلك ما لا تبلغ صفته وفي روح المعاني ان المراد في الآية مرض يعسر عليه الصوم معه كما يكون به قوله تعالى فيقيد بريد الله بكم اليسر ولا يزيد بكم العسر وعليه اكثر الفقهاء وذهب ابن سيرين وعطاء والبخاري الى ان المرض مطلق المرض عملا بالطلاق للفظ وحمل انهم دخلوا على ابن سيرين في رمضان وهو باكل فاعتل بوجع اصابه وهو قول للشافعية الخ وكذلك المريض توضيح المسئلة بذكر النظم الذي اشتد عليه القيامة وفي السنن الهندية وكذلك المريض اذا اشتد عليه القيام في الصلوة وبلغ ذلك منه مبيحا ما الله كذا في السنن الهندية وفي بعض السنن المصرية بزيادة الواو في اوله بلفظ وما الله قال الزرقاني والواو زيادة وفي البايجي والله اعلم بربون لفظ ما اعلم بعد رجعين وذا لمجهية في اكثر السنن وفي البايجي بالقاف والبدال المهمة ذلك من العبد اي مقداره ذلك المرض ومن ذلك ما لا تبلغ صفته اي لا تبلغ بهذا المقدار فاذا بلغ ذلك المقدار منه صلى وهو ليس لسقوط القيام بالعذر ودين الله يسر قال الله عزاسمه يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقال عزاسمه هو اجتبكم وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة ايكم ابراهيم الآية

هذا الاستدلال بالاولوية يعني لما ابيح الفطر للسافر مع ان مشقته اقل من مشقة المريض فيالاولى ان يباح المريض قال الله تبارك وتعالى في كتابه العزيز فزكركم منكم مريضاً او على سفر فعدة اى فعليه عدد ما افطر من ايام اخر يقضى فيها ما افطر فارخص الله عزاه له السافر في الفطر في السفر وهو اقوى على الصوم وفي الهندية على الصيام من المريض اعاده توضيحا وتأكيدا قال الباجي استدلال مالك على جواز فطره لمشقة الصيام عليه بقوله تعالى فمن كان منكم مريضاً او على سفر الآية قال فارخص الله للسافر في فطره فجعل جواز الفطر للسافر بسبب المشقة وليلا على جواز الفطر للمريض الذي يلحقه من مشقة الصيام اكثر من ذلك وهذا من باب الاستدلال بالاولى لانه ٢٢٢ اذا كان اصل علة الفطر في السفر المشقة وكان مشقة المريض اشد فان يباح الفطر للمريض اشد فبان ان جواز الفطر للمريض على ان يكون الفطر للسافر الا تخوف الهلاك دون ما ذكرنا وما اعلم احدا قال به ولكنه لعله خاف اعتراض معترض به فترجم بالحقية الخ وقوله لا اعلم احدا قاله يروى ما حكى ابن عبد البر انه قيل لا يفطر خشية زيادة المرض لانه ظن كذا يفتن وقد وجب عليه الصيام مبنيين الخ ويمكن ان يقال ان الباجي لم يعلمه اولم يعتد به وبه سقط ما يتوهم كيف يستدل بالقياس مع ان المرض منصوص عليه في الآية قبل السفر فهذا الجواب ما سمعت الى في ذلك هذا يشعر بان سمع غيره ايضا يروى على الباجي ما قال لا اعلم احدا قاله وهو الامر المجمع عليه عندنا بالمدينة المنورة ١٢ له قوله انه مثل بسطاء المهمل عن رجل نذر صيام شهر غير متعين ما المتعبر فليس هذا حكمه كما سمع من رجل انه ان يتطوع اى يتطوع تطوعا قبل الصوم وينذر فقال سعيد لبيد ان النذر قبل ان يتطوع قال ابو عمر هذا على الاختيار واستحسان البدار الى ما وجب عليه قبل التطوع قال الباجي فانه قد تم التطوع ثم صومه في التطوع وبقي النذر في ذمته وقد اسلم نفسه وانما قلنا يصح تطوعه لان الزمن لا يختص بعصر النذر بل يصح فيه التطوع وغيره وهذا اذا كان النذر غير معين فان تعلق بزمن معين لم يجوز له ان يصوم فيه غيره فان فعل اشترط له لم يفسد بنذره وكان عليه قضاء نذره لانه قد ترك صومه مع القدرة عليه فاذا مضى زمن النذر ولم يصمه فيه لما ذكرنا ساق قضاء صومه بذمته وكان حكمه حكم النذر الذي لم يتعين بزمن معين الخ ١٣ له قوله ويلحق عن سليمان بن يسار مثل ذلك الى مثل الذي تقدم عن سعيد بن المسيب وفي المستوفى معناه ان المستحب ان يبادر الى اداء الواجب في التطوع فهو قول هل العلم الخ ١٤ له قوله من مات عليه نذر من رقبته يعقها صفة لرقبة يعني نذر رقبته باق عليه لم يوفه او صيام يحفل الرفق عطفاً على نذر اى يجب عليه شئ من الصيام كالمقضاء والكفارة وغيره ما يحفل الجوع عطفاً على رقبته وهو الاوجه عندى لمناسبة الباب واليه يشير كلام الباجي قال دخل مالك هذه المسئلة بين مات وعليه نذر صوم ولم يجب عليه لانه اقتصرت في ذلك على جواب عبد الله بن عمر لا يجرى احد عن احد ان جازا وصدة يحفل الرفق والجحكة تقدم وكذلك قوله اوبد نذر هو الواحد من الابل ذكرنا واننى فالتامر فيها للوحدة لا للتأنيث كذا في الشرح الكبير هل يختص بالابل ويشمل البقر ايضا مختلف عندنا لانه فاقصى بان يوفى ذلك اى النذر المذكور عنه من ماله والتعبد بالوصية اذا كان النذر رخصة قال الدسوقي ان كان النذر في الصحة فلا بد من الايصاء به حتى يخرج من الثالث والا كان من قبيل الهبة لا يزم الا بالحوز قبل الماتم وان كان النذر في المرض فانه يخرج من الثالث وان لم يوص به لان التبرعات في المرض تخرج من الثالث وان لم يوص بها الخ وفي المدونة كل شئ مما وجب عليه من زكاة او غيره ثم لم يوص بها لم يجز الوثقة على ادائه لك الا ان يشاء وافان الصدقة والتبذنة في ثلثة اى في ثلث ماله بشرط الوصية لاني جميع ماله وكذلك الصيام وغيره قال في المدونة قلت ادركت لوان افطر في رمضان من عذر ثم هم اورجع من سفره ففطر ولم يصمه حتى مات وقد صم شهر او قد مات في امله شهر افاضت واوصى ان يطعم عنه قال مالك يكون ذلك في ثلثة الخ وهو اى النذر يبيد ببناء المهمل ي يقدم على ما سواه من الوصايا الفعلية الا ما كان من الوصية مثله اى مثلاً لنذر في كونها واجبا وذلك اى وجه تبديلة ذلك انه ليس الواجب عليه اى على الوصى من النذر الا افراد في النسخ الهندية والنذر دواى بالجمع في النسخ المصرية وغيرها كهيئة ما يتطوع به خير ليس بماليس بواجب يعني وجه تقديم النذر وغيره من الواجبات ان الواجبات اكمل من التطومات فلا تكونان مساويتين قال في الشرح الكبير لو اوصى بوصايا او لزمه امور تخرج من الثالث وصاق عن جميعها قدم فك اسير اوصى به ثم مذبذبة

له قوله وقد ارض الله وليس في النسخ الهندية لفظ الجملة فيبناء لمجهول المسافر في الفطر في السفر وهو اى المسافر اقوى على الصيام من المريض وهذا الاستدلال بالاولوية يعني لما ابيح الفطر للسافر مع ان مشقته اقل من مشقة المريض فيالاولى ان يباح المريض قال الله تبارك وتعالى في كتابه العزيز فزكركم منكم مريضاً او على سفر فعدة اى فعليه عدد ما افطر من ايام اخر يقضى فيها ما افطر فارخص الله عزاه له السافر في الفطر في السفر وهو اقوى على الصوم وفي الهندية على الصيام من المريض اعاده توضيحا وتأكيدا قال الباجي استدلال مالك على جواز فطره لمشقة الصيام عليه بقوله تعالى فمن كان منكم مريضاً او على سفر الآية قال فارخص الله للسافر في فطره فجعل جواز الفطر للسافر بسبب المشقة وليلا على جواز الفطر للمريض الذي يلحقه من مشقة الصيام اكثر من ذلك وهذا من باب الاستدلال بالاولى لانه ٢٢٢ اذا كان اصل علة الفطر في السفر المشقة وكان مشقة المريض اشد فان يباح الفطر للمريض اشد فبان ان جواز الفطر للمريض على ان يكون الفطر للسافر الا تخوف الهلاك دون ما ذكرنا وما اعلم احدا قال به ولكنه لعله خاف اعتراض معترض به فترجم بالحقية الخ وقوله لا اعلم احدا قاله يروى ما حكى ابن عبد البر انه قيل لا يفطر خشية زيادة المرض لانه ظن كذا يفتن وقد وجب عليه الصيام مبنيين الخ ويمكن ان يقال ان الباجي لم يعلمه اولم يعتد به وبه سقط ما يتوهم كيف يستدل بالقياس مع ان المرض منصوص عليه في الآية قبل السفر فهذا الجواب ما سمعت الى في ذلك هذا يشعر بان سمع غيره ايضا يروى على الباجي ما قال لا اعلم احدا قاله وهو الامر المجمع عليه عندنا بالمدينة المنورة ١٢ له قوله انه مثل بسطاء المهمل عن رجل نذر صيام شهر غير متعين ما المتعبر فليس هذا حكمه كما سمع من رجل انه ان يتطوع اى يتطوع تطوعا قبل الصوم وينذر فقال سعيد لبيد ان النذر قبل ان يتطوع قال ابو عمر هذا على الاختيار واستحسان البدار الى ما وجب عليه قبل التطوع قال الباجي فانه قد تم التطوع ثم صومه في التطوع وبقي النذر في ذمته وقد اسلم نفسه وانما قلنا يصح تطوعه لان الزمن لا يختص بعصر النذر بل يصح فيه التطوع وغيره وهذا اذا كان النذر غير معين فان تعلق بزمن معين لم يجوز له ان يصوم فيه غيره فان فعل اشترط له لم يفسد بنذره وكان عليه قضاء نذره لانه قد ترك صومه مع القدرة عليه فاذا مضى زمن النذر ولم يصمه فيه لما ذكرنا ساق قضاء صومه بذمته وكان حكمه حكم النذر الذي لم يتعين بزمن معين الخ ١٣ له قوله ويلحق عن سليمان بن يسار مثل ذلك الى مثل الذي تقدم عن سعيد بن المسيب وفي المستوفى معناه ان المستحب ان يبادر الى اداء الواجب في التطوع فهو قول هل العلم الخ ١٤ له قوله من مات عليه نذر من رقبته يعقها صفة لرقبة يعني نذر رقبته باق عليه لم يوفه او صيام يحفل الرفق عطفاً على نذر اى يجب عليه شئ من الصيام كالمقضاء والكفارة وغيره ما يحفل الجوع عطفاً على رقبته وهو الاوجه عندى لمناسبة الباب واليه يشير كلام الباجي قال دخل مالك هذه المسئلة بين مات وعليه نذر صوم ولم يجب عليه لانه اقتصرت في ذلك على جواب عبد الله بن عمر لا يجرى احد عن احد ان جازا وصدة يحفل الرفق والجحكة تقدم وكذلك قوله اوبد نذر هو الواحد من الابل ذكرنا واننى فالتامر فيها للوحدة لا للتأنيث كذا في الشرح الكبير هل يختص بالابل ويشمل البقر ايضا مختلف عندنا لانه فاقصى بان يوفى ذلك اى النذر المذكور عنه من ماله والتعبد بالوصية اذا كان النذر رخصة قال الدسوقي ان كان النذر في الصحة فلا بد من الايصاء به حتى يخرج من الثالث والا كان من قبيل الهبة لا يزم الا بالحوز قبل الماتم وان كان النذر في المرض فانه يخرج من الثالث وان لم يوص به لان التبرعات في المرض تخرج من الثالث وان لم يوص بها الخ وفي المدونة كل شئ مما وجب عليه من زكاة او غيره ثم لم يوص بها لم يجز الوثقة على ادائه لك الا ان يشاء وافان الصدقة والتبذنة في ثلثة اى في ثلث ماله بشرط الوصية لاني جميع ماله وكذلك الصيام وغيره قال في المدونة قلت ادركت لوان افطر في رمضان من عذر ثم هم اورجع من سفره ففطر ولم يصمه حتى مات وقد صم شهر او قد مات في امله شهر افاضت واوصى ان يطعم عنه قال مالك يكون ذلك في ثلثة الخ وهو اى النذر يبيد ببناء المهمل ي يقدم على ما سواه من الوصايا الفعلية الا ما كان من الوصية مثله اى مثلاً لنذر في كونها واجبا وذلك اى وجه تبديلة ذلك انه ليس الواجب عليه اى على الوصى من النذر الا افراد في النسخ الهندية والنذر دواى بالجمع في النسخ المصرية وغيرها كهيئة ما يتطوع به خير ليس بماليس بواجب يعني وجه تقديم النذر وغيره من الواجبات ان الواجبات اكمل من التطومات فلا تكونان مساويتين قال في الشرح الكبير لو اوصى بوصايا او لزمه امور تخرج من الثالث وصاق عن جميعها قدم فك اسير اوصى به ثم مذبذبة

الهندية يدل ذلك سيما فان سلم من القريب يكون ما نال للاصور الواجبة مثل هذه الاشياء وعصم الفطر للسافر في الفطر في السفر وهو اقوى على الصيام من المريض قال الله تبارك وتعالى في كتابه فمن كان منكم مريضاً او على سفر فعدة من ايام اخر فارخص الله عز وجل للسافر في الفطر في السفر وهو اقوى على الصيام من المريض فلهذا الجواب ما سمعت الى في ذلك وهو الامر المجمع عليه عندنا النذر في الصيام والصيام عن لميت مالك انه بلغه عن سعيد ابن المسيب انه سئل عن رجل نذر صيام شهر هل له ان يتطوع فقال سعيد لبيد ان النذر قبل ان يتطوع قال مالك ويلحق عن سليمان بن يسار مثل ذلك قال يحيى قال مالك ممن مات وعليه نذر من رقبته يعقها او صيام او صدقة او بدنة فاقصى بان يوفى ذلك عنه من ماله فان الصدقة والبدنة في ثلثه وهو يبيد على ما سواه من الوصايا الا ما كان مثله و ذلك انه ليس الواجب عليه من النذر وغيرها كهيئة ما يتطوع به مالم ليس بواجب وانما يجعل ذلك في ثلثة خاصة دون رأس ماله لانه لو جاز له ذلك في رأس ماله لافترق في مثل

رمضان ثم النذر ثم وشر الى نعمنا قاله انتهى بتغيره وفي رواية ١٥ له قوله وانما يجعل ذلك اى اداء المذكور من النذر وغيره في ثلثة اى ثلث ماله خاصة دون رأس ماله اى جميع ماله خلا للقوم اذ قالوا كل واجب عليه في حياته اذا اوفى به فهو في رأس ماله لانه لو جاز له ذلك اى اداء الواجبات من ماله النذر وغيره م ثم صدق مريض لمكوة فيه ثم زكوة اوصى بها وقد فطر فيها ثم زكوة الفطر ثم كفارة ظهار وقيل خطأ ولفظ الكفارة يشمل الاطعام فمنه الاولى من قولهم ثم عتق رقبة الظهار ثم كفارة يمينه ثم كفارة بفطر رمضان وانما اخبرت عن كفارة اليمين لانها وجبت بالقران وكفارة الفطر بالحديث ثم الكفارة للتزويج في قضاء

مكالمومر والصلوة وهذا الايدخله الدنيا بوجه وبه قال جمهور الفقهاء وبه قال مالك وابو حنيفة والشافعية وقال بعض اصحاب الشافعية بغيره عليه وبه قال اهل الظاهر الخ قال الموفق من مات وعليه صيام من رمضان لم يحل من حالين احدهما ان يموت قبل اكمال الصيام اما الضيق الوقت او لغيره من سفر او غيره عن الصوم فهذا لا شيء عليه في قول اكثر اهل العلم وحكي عن طائفة وقادة انما قالوا لا يجلب الاطعام عنه الا في حق واجب سقط بالجزء عنه فوجب الاطعام عنه كالشيخ الهرم اذا اترك الصيام لغيره ولنا انه حق الله وجب بالشروع ومات قبل اكمال فله فقط والثاني ان يموت بعد اكمال القضاء قالوا يجب ان يطعم عنه لكل يوم مسكين وهذا قول اكثر اهل العلم روى ذلك عن عائشة وابن عباس وبه قال مالك والبيهقي والاوزاعي والثوري والشافعية والحاربي وابن علية وابو عبيد في الصحيح عنهم وقال ابو ثور يصام عنه وهو قول الشافعية لما روت عائشة بنت النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صيام صام عنه عليه متفق عليه ولنا ما روى ابن ماجه عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه بمكمل كل يوم مسكين قال الترمذي الصحيح عن ابن عمر موقوف وعن عائشة ايضا قالت يطعم عنه في قضاء رمضان ولا يلزم عنه واما حديثهم فهو في النذر لانه قد جاء مصححا به في بعض الفاظه **سكاه قول** ما جاء في قضاء رمضان وما جاء في صيام الكفارات اي باب ما يوجب القضاء في الصيام وهل يجب التتابع فيه ام لا وغير ذلك وكذلك هل يجب التتابع في صيام الكفارات ام لا واما وجوب الكفارات وانما هم فقد تقدم قبل ذلك **سكاه قول** ان عمر بن الخطاب ثاني الخلفاء الراشدين افطرت في يوم في رمضان في يوم ذي غيم اي صحاب وراي اي اعتقد كما فسر به الزقاني او ظن كما جزم به ابن البهام والواو سالية انه قد امسى وغابت الشمس بالواو في فتح الموطا يعني وفي الموطا الحديث وغابت بلفظ او شك من الراوي قال الباقى يريد انه قد اجتهد في الوقت اجتهد اغلب على ظنه مغيب الشمس وهذا الذي يلزم الصائم في يوم الغيم ان يجتهد فيه فما لم يغلب على ظنه ان الشمس قد غابت لم يجز له الفطر فان افطرمع الشك فعليه القضاء والكفارة لانه قد دخل في الصوم واكمل الصلاة وحرم عليه الاكل الا بالاجتهاد وتيقن مغيب الشمس فاذا غلب على ظنه ان الشمس قد غابت حل له الفطر وهذا حكم الصلوة وسائر العبادات اذا خفيت ملاقات او قاطعتها فقام الاجتهاد في ذلك مقام المعرفة بدخول الوقت في جواز الفعل الخ **سكاه قول** فجاوزه رجل فقال يا امير المؤمنين طلعت الشمس هكذا في النسخ الهندية واكثر المصرية بدون هزئة الاستفهام وهو اخبار اري ظهرت الشمس وما زيد في بعض النسخ من الهزئة في اولها فهو من الناسخ ليس لها وجه قال الباقى يحتمل ان الرجل قصد بذلك ليعلمون عند ذلك

ذلك من الامور الواجبة عليه حتى اذا حضرته الوفاة وصار المال لورثته سيما مثل هذه الاشياء التي لم يكن يتقاضاها منه متقاض فلو كان ذلك جائز له اخر هذه الاشياء حتى اذا كان عند موته سيما وعسا ان تحيط بجميع باله فليس ذلك له مالك انه بلغه ان عبد الله بن عمر كان يسئل هل يصوم احد عن احد او يصلي احد عن احد فيقول لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد **ما جاء في قضاء رمضان والكفارات** مالك عن زيد بن اسلم عن اخيه خالد بن اسلم ان عمر بن الخطاب افطرت في يوم في رمضان في يوم ذي غيم وراي انه قد امسى وغابت الشمس فجاءه رجل فقال يا امير المؤمنين طلعت الشمس فقال عمر ابن الخطاب لخطيب يسير وقد اجتهد نا قال مالك انما يريد بقوله الخطيب يسير القضاء فيما تراه والله اعلم وخفة مؤنته ويسارته يقول نصوم يوما مكانه مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول يصوم رمضان تتابعا من افطرة من مرض او في سفر **مالك** عن ابن شهاب ان

له قول كان يسئل ببناء المجهول هل يصوم احد عن احد او يصلي احد عن احد فيقول لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد قال الباقى يريد لا يجزى ان ينوب احد عن احد من لزمه من ذلك شيء ففعله فقد ادى ما عليه وبراءة من ان لم يفعل فلا ينوب عنه غيره في صيامه ولا تبرأ منه بذلك وذلك ان العبادات على ثلاثة ضرب ضرب منها من عبادات المال لا تتعلق له بالبدن كالزكاة فهذا يصوم فيه النيابة والضرب الثاني له تتعلق بالمال وتعلق بالضرب الثالث كالسجود والغزوة وقد اختلف اهل العلم في جهة النيابة فيه والضرب الثالث له اختصاص بالبدن ولا يتعلق بالمال

على من افطرمع الاجتهاد ويحتمل انه اخبر بذلك ليسك عن الاكل في بقية يومه لان ذلك واجب على من افطرمع وهو لا يعلم ان الزمن من صوم ثم علم بعد ذلك انه زمن الصوم الخ فقال عمر بن الخطاب الخطيب هو الامر الذي تقع فيه الخطأ طلبة والشأن والمحال كذا في المجمع يسير اي لا حرج فيه ولا اشق قد اجتهدنا في تحقيق الوقت حتى غلب الظن ان الشمس غابت ولا يكلف الله نفسا الا وسعها وليس في النسخ المصرية لفظ في الوقت لكن المراد بالاجتهاد هو الاجتهاد في الوقت **له قول** قال مالك انما يريد بقوله الخطيب يسير وجوب القضاء مفعول لقوله يريد فيما نرى به من الزمن اي نظن والله اعلم بحقيقة المراد ويريد بقوله يسير خفة مؤنته ويسارته بالنسب عطف على الخفة اي يريد كونه يسيرا وهو كذلك بعض الامر سهل للاصعوبة فيه اذا لا يجب فيه الكفارة كانه يقول نصوم يوما مكانه وما ظنه الامام مالك من قول غيره هو المروي عنه من مضمر فقد روى عبد الرزاق عن عمر بن الخطاب انه قال الخطيب يسير وقد اجتهد نا نقض يوما وروى انه قال يا هؤلاء من كان افطرمع قضاء يومه ليسير ومن لم يكن افطرمع فليتم صومه **سكاه قول** يصوم قضاء رمضان متتابع بعصيفة اسم الفاعل في جميع النسخ المصرية وبالمصدر بلفظ تتابعا في اكثر النسخ الهندية من افطرمع فاعل لقوله يصوم قضاء رمضان من مرض لفظه من اجليته اي بسبب المرض او افطرمع في سفر قال الباقى يحتمل ان يريد به الاخبار عن الوجوب ويحتمل ان يريد به الاخبار عن الاستسقاء وعلى الاستسقاء جمهور الفقهاء فان فرقه اجزاء وبذلك قال مالك وابو حنيفة والشافعية والدليل على جهة ما ذهبوا اليه قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر الاية ولم يخص متفرقة من متتابعة فاذا الى بها متفرقة فقد صام عدة ايام اخر فوجب ان تجوز له ان يقول لا لزقاني ذهب الجمهور منه الا في الصلاة الى استسقاء فقط وبه قال جميع من الصحابة وان كان القياس التتابع لما قاله الصفة القضاء بصفة الاداء وتجهيل الاداء لاداءه ولكن لم يجز طلاق الية

من ذرعه القتي فليس عليه قضاء الحديث رواه ابو داود والترمذي وقال حسن غريب ١٢٠٠ قوله يستل بناء الجاهل عن قضاء رمضان هل يتابع ام يفرق فقال سعيد احب الي بشد الباء مع ال الهاء ان لا يفرق بيناه الجاهل والمعلوم قضاء رمضان وان يواتر بفتح التاء على ما ضبط الزرقاني ويحمل كسرهما بناء الجاهل والمعلوم معاً والواو اثرة المتابعة يقال تواترت الخيل اذا اجلوت يتبع بعضها بعضاً قال في المجموع اي يفرقه بان يعوم يوماً ويفطر يوماً قال البايجي قوله احب الى ان لا يفرق حسب ما تقدم من استحباب ذلك لان الاستحباب تجبيله واذا اجلج ول يوم استحبابه تجبيله الثاني وذلك يقتضي التواتر لان هذا تواتر ليس بمقصود في نفسه ووجه ثان ان العلماء قد اختلفوا في وجوب التتابع في الافضل لان يثر في بالعبادة على وجه متيقن على اجزاء فلي هذه الطريقة يكون التتابع مقصوداً ٢٢٢٦ قوله سمعت مالكا يقول فيمن

عبد الله بن عباس وابا هريرة اختلفا في قضاء رمضان فقال احدهما يفرق بينه وقال الاخر لا يفرق بينه لا ادرى ايهم اقال يفرق بينه ولا ايهم اقال لا يفرق بينه ما لك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول من استقاء وهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه القتي فليس عليه القضاء ما لك عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يستل عن قضاء رمضان فقال سعيد احب الي ان لا يفرق قضاء رمضان وان يواتر قال يحيى وسمعت مالكا يقول فيمن فرق قضاء رمضان فليس عليه اعادة وذلك مجزئ عنه و احب الى ان يتابعه قال يحيى وسمعت مالكا يقول فيمن اكل وشرب في رمضان ساهياً او ناسياً او ما كان من صيامه واجب عليه ان عليه قضاء يوم مكانه

فرق قضاء رمضان فليس عليه اعادة لان التتابع ليس بواجب وذلك مجزئ عنه بصيغة اسم الفاعل في النسخ الهندية وفي المصرية يجزئ بصيغة المضارع والمؤكد واحد واجب الى ان يتابعه الجاهل باصله او بدرا بفرغ ذمته او خذ عن الخلاف وفي موطا الامام محمد بن سعد ذكر الاثار قال محمد بن الجهم بينه افضل وان فرقته واحصيت العدة فلا بأس بذلك وهو قول لي حنيفة والعمامة قبلنا وفي مراقي الفلاح لا يشترط التتابع في القضاء لاطلاق النص لكن المستحب التتابع وعدم التأخير عن زمان القدرة مسارعة الى الخير وبلوغة الذمة الخ ١٢٠٠ قوله سمعت مالكا يقول من اكل او شرب في رمضان ساهياً او ناسياً او ما كان عطف على رمضان اي اكل او شرب فيما كان من صيامه يان لقوله ما واجب عليه كظهار وكفارة ان عليه مجزئ قضاء يوم مكانه قال الزرقاني وبهذا اقال ربيعة و هو القياس فان الصوم قد فات ركنه وهو من باب المأمورات والقاعدة تقتضي ان النسيان يؤثر في باب المأمورات قاله ابن دقيق العيد واما الحديث فيحصل على صوم التطوع جميعاً بينها فليس القياس معارضاً للنص كما زعم الخ وفي شرح النقاية قال الاوزاعي والليث يجب القضاء في الجماع وذلك الاكل والشرب لا من يجب القضاء والكفارة في الجماع ولا شيء في الاكل والشرب الخ قال لموفق روى عن علي لا شئ على من اكل ناسياً وهو قول ابى هريرة وابن عمر وعطاء وطاوس وابن ابي ذئب والاوزاعي و الثوري والشافعي والي حنيفة واسحق وقال ربيعة وما لك يفطر ولنا ما روى ابو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اكل احدكم او شرب ناسياً فليتم صومه قائماً اطعمه الله وسقاه متيقن عليه الخ وقال الخطابي الى اسقاط القضاء والكفارة عن الناس ذهب عامة اهل العلم غير مالك بن انس و ربيعة بن ابى عبد الرحمن قائماً او وطئ زوجته ناسياً فقد اختلف العلماء في ذلك فقال الثوري واصحاب

استدعاء وهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه بذل المجترة وراء وعين مطتين اي غلبه وسبقه القتي فليس عليه القضاء قال الموفق معني استقاء تقياً مستدعياً القتي وذرعه خرج من غير اختياره فز استقاء فعليه القضاء ومن ذرعه فلا شئ عليه وهذا قول عامة اهل العلم قال الخطابي لا اظهر بين اهل العلم فيه اختلافاً وقال ابن المنذر راجع اهل العلم على ابطال صوم من استقاء عابداً وحكى عن ابن مسعود وابن عباس ان القتي لا يفطر وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلث لا يفطرون المحجمة والقتي والاحتلام ولنا ما روى ابو هريرة عن نافع

له قوله اختلفا في قضاء رمضان فقال احدهما يفرق بينه اي يجزئ التفرق وقال الاخر لا يفرق بينه اي وجوباً على لظاهرو وقال ليحتمل ان يكون قاله على سبيل الاستحباب ولم يرد انه لا يجزئ الامتثال لادري ايها قال يفرق بينه زاد في النسخ الهندية بعد ذلك ولا ايها قال لا يفرق بينه وليست هذه الزيادة في النسخ المصرية غير المنيقة قال ابن عبد البر لا ادرى عن اخذ ابن شهاب هذا قد صح عن ابن عباس وابى هريرة انها اجازة تفرق قضاء رمضان وقال لا بأس بتفريقه لقول الله تعالى فعدة من ايام اخر ١٢٠٠ قوله لم كان يقول من استقاء اي تكلف القتي

الرأي والشافعي واسحق مثل قولهم فيمن اكل او شرب ناسياً واليه ذهب مالك والحنن هما هذا وقال مطا والاوزاعي مالك والليث بن سعد عليه القضاء وقال احمد عليه القضاء والكفارة الخ وقال لفظ الخلاف فيه مشهور في جمهورنا في عدم وجوب القضاء وعن مالك يبطل صومه ويجب القضاء قال عياض هذا هو المشهور عنه وهو قول شيخه ربيعة وجميع اصحاب مالك لكن خروا بين الغرض والنفل وقال لنا ودي لعل ما لك لم يبلغه الحديث اذ اذوله على رفع الائم الخ قلت لو لم يبلغه الحديث لما قال بعدم القضاء في النوافل بل لظاهر ان الحديث بلغه الا انه حمله على النفل كما تقدم عن الزرقاني فسلكا عن غيره ايضاً وسياق التصريح بذلك في الموطا ايضاً ومستدل بالجمهور في ذلك ما رواه الائمة الستة وغيرهم من جماعة الحديث عن ابى هريرة مرفوعاً من نسي وهو صائم فاكل وشرب فليتم صومه قائماً اطعمه الله وسقاه وذكر العيينة الفا فا كل واحد من الستة في شرحه ورواه ابن حبان والدارقطني والذاهل وابن خزيمة والبيهقي قاله الزبيدي وقال الترمذي بعد تحريجه وفي الباب عن ابى سعيد وام اسحق واخرجهما العيينة في شرحه وتكلم عليهما ولاضير فيه بعد اتفاق الحديث بين اصحاب الصحاح على تحريم حديث ابى هريرة قال بن العربي تمسك جميع فقهاء الامصار بظاهر هذا الحديث وتعلم ما لك المصلحة من طريقها فاشرب عليه لان الفطر منه الصوم والامساك ركن الصوم فاشبهه ما لو نسي ركعة من الصلوة وقال القرطبي احتج به من اسقط القضاء و احب بانه لم يتعرض فيه للقضاء فيعمل على سقوط المؤاخاة لان المطلوب صيام يوم اخرم فيه لكن روى الدارقطني فيه سقوط القضاء وهو نص لا يقبل الاحتمال لكن الشأن في صحته فان صح وجب الاحتذ به وسقط القضاء قال لفظوا احب بعض لما لكية لجلال الحديث على صوم التطوع كما حكاها ابن النين عن ابن شعبان وكذا اقال ابن القصار واعتل بانه لم يقع في الحديث تعيين رمضان فيعمل على التطوع وقال الملهك فيرة لم يذكر في الحديث اثبات القضاء فيعمل على سقوط الكفارة عنه واثبات عذره ورفع الائم عنه والجواب عن ذلك كله بما اخرج ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والذاهل

الافضل لان يثر في بالعبادة على وجه متيقن على اجزاء فلي هذه الطريقة يكون التتابع مقصوداً ٢٢٢٦ قوله سمعت مالكا يقول فيمن

صلا يوجبونه الا في شهري كنفارة القتل والظهار والوطى عامدا في رمضان ويستحبون ما استحب مالك الخ ولا تغتر بما قال الزرقاني وكذا استحب الجمهور لا زيادة
 شرح الحديث فينبهون على جمهورهم الى الجمهور وفي مسئلة الباب الامام الشافعي ومالك متوافقان على الاستحباب والخففة والامام احمد متوافقان على
 الوجوب **سنة قول** فان هكذا في النسخ الهندية وفي المصنوعة بزيادة خبر المؤنث الواجب الى الآية بلفظ فانها في قراءة ابى بن كعب سيد القراء و
 اقراء العصابة ثلثة ايام متتابعات استحب محمد بن كمال على ما اختاره من وجوب للتابع وتقدم انه هكذا قراءة ابن مسعود والخفي وفي المتن عن ابى بن
 كعب وابن مسعود انها قرأ فصيا متلثة ايام متتابعات حكاه احمد ودواء الزم باسنا قال الشوكاني اثر ابى بن كعب اخبره الدارقطني ومعه
 قال الزرقاني فيه الاحتجاج باليس في نسخة ٢٢٤ عثمان وبه قال جمهور العلماء ويجوز عندهم مجرى خبر الواحد في العمل به وبن القطع قاله ابن عبد

البروق قال الباقى الصحيح ما ذهب اليه القاضي ابو بكر
 الباقلاني انه لا يجزئ به لانه اذا لم يتواتر فليس بقرآن
 وحيد لا يصح التعلق به الخ قلت ما قال اذا لم يتواتر
 فليس بقرآن فمسلر لكن ما قال انه لا يصح التعلق به
 فمرد ولا نه لم يقل احد لا يصح الاحتجاج بخبر المتواتر
 من اخبار الأئمة كيف وقد تقدم ان جمهور العلماء على
 الاحتجاج به ويجوز عندهم مجرى خبر الواحد قال
 الشوكاني في قراءة الأحكام مغللة من جهة اخبار الأئمة صالحة
 للتشديد المطلق وتقصير العام كما تقر في الاصول الخ
سنة قوله قال مالك واحب الى ان يكون ما سمي الله
 في القرآن من كل صوم ذكره الله تعالى في القرآن يوم متتابع
 سوى كفارة القتل والظهار والتتابع فيها واجب بالنسبة
 اليها وقد قال ابو هريرة وابن عباس من كل صوم ذكر في
 القرآن فلا فضل فيه ان يكون متتابع الا انه لم يشترط فيه
 التتابع فانه يجزئ عندنا تفريقه وبه قال مالك وكذلك في
 كفارة الايمان والثلثة الايام في الحج والسبعة بعد
 الرجوع الخ قلت وهكذا في قضاء رمضان قال تعالى
 فعدة من ايام اخر وقد تقدم قريبا قال الكاساني في
 البدائع الكفارة اليهودية في الشرع خمسة ايام كفارة
 اليمن وكفارة الحلق وكفارة القتل وكفارة الظهار و
 كفارة الاطفال والكل واجبة الا ان اربعة منها عرف
 وجوبها بالكتابة العزيز وواحدة منها عرف وجوبها
 بالسنة الخ وفي المرقا اربعة متتابعة بالنسبة لرمضان
 وكفارة الظهار والقتل واليمن (للقراءة ابن مسعود اللهم
 والظهار فيه قضاء رمضان وقدي الحلق لاذي والمتعة
 والقرآن وجزاء الصيد وثلثة لم تذكر في القرآن وثبتت
 بالاجماع وصوم كفارة الافطار وهو متتابع والظهور متغير
 فيه والمذكور هو على اقسام الخ **سنة قوله** وسئل بئس
 الجبول مالك عن المرأة تصوم صائفة في رمضان فتدفع
 دفعة بضم الدال للمهلة اسم ما لا يدفع مرة ويفقه المرأة
 قال ابن فارس الدفعة من المطر والدم وغيرهما مثل
 الدفخة قال الزرقاني من دم عيط بعين مهلة اي طوى
 خالص الخلط فيها في فترات او في وقت حيضها لكن

مالك عن حميد بن قيس ملكي انه اخبره قال كنت مع
 مجاهد وهو يطوف بالبيت فجاءه انسان فسئله عن صيام ايام
 الكفارة امتتابعات او يقطعها قال قال حميد فقلت له نعم
 يقطعها ان شاء قال مجاهد لا يقطعها فان في قراءة ابى بن
 كعب ثلثة ايام متتابعات قال يحيى قال مالك واحب
 الى ان يكون ما سمي الله في القرآن ان يصام متتابعات قال
 يحيى وسئل مالك عن المرأة تصوم صائفة في رمضان فتدفع
 دفعة من دم عيط في غير اوان حيضها ثم تنظر حتى تهمي
 ان ترى مثل ذلك فلا ترى شيئا ثم تصوم يوما آخر فتدفع دفعة
 اخرى وهي دون الاولى ثم ينقطع ذلك عنها قبل حيضها
 بايام فسئل مالك كيف تصنع في صيامها وصلواتها قال
 مالك ذلك الدم من الحيضة فاذا رأتها فلتفطر ولتقض ما
 افطرت فاذا ذهب عنها الدم فلتغتسل ولتصوم

بهمزة الاستفهام اي هل صيام كفارة اليمن
 متتابعات ام كذا في النسخ المصرية وفي الهندية
 بدلها او الواجب الاول يقطعها اي يفرقها
 قال حميد فقلت له نعم يقطعها اي يفرقها
 ان شاء لما كان يعتقد حميد فيها جوازا
 التفريق قال الزرقاني فيه جواب المتعبد
 يدي المعلم قال مجاهد اذا على حميد لا يقطعها
 بل يجزئ للتابع والمسئلة مختلفة عند الأئمة
 الاربعة والتتابع مستحب عند الامام مالك
 كما سيظهر به في كلامه قال الزرقاني وكذا
 استحب الجمهور للتتابع في كفارة اليمن ومن

سنة قوله وهو اي مجاهد يطوف بالبيت
 فجاءه انسان فسأله اي مجاهد قال الباقى
 يقتضيان الكلام عندهم في الطواف مبسوط
 ساقى الكلام عليه الشاء الله الخ قلت وكذلك
 عند الخففة وغيرهم وقد ورد من حديث
 ابن عباس مروفا الطواف بالبيت صلوة الا
 ان الله تعالى قد احل فيه النطق فمن نطق فيه
 فلا ينطق الا بغير اخبره ابن حبان
 الحاكم والترمذي واختلف في دفعه ووقته
 كما بسطه الزيلعي عن صيام ايام الكفارة في
 كفارة اليمن كما يظهر من الجواب امتتابعات

يشترط فيه كما سياتى من كلام الباقى ان يكون بين هذا وبين ما تقدم من الحيض زمن يعين ان يكون طهر كاملا وسياتي بيان الطهر الكامل ثم تنظر المرأة حتى
 تفسى ان ترى مثل ذلك الدم مرة اخرى فلا ترى شيئا وكذلك الحكم لو ترى في ذلك اليوم بل هو بلا ولا ثم تصوم يوما آخر فتدفع دفعة اخرى
 وهي الدفعة دون الدفعة الاولى اي اقل منها وذلك ليس باحتراز بل لانه لا يقطعها لك الدم كما قبل حيضها المعتاد بايام فمثل بناء الجمهور
 انما هذا الكلام وضعه للسؤال مالك كيف تصنع هذه المرأة في صيامها وصلواتها قال مالك مجيبا للسؤال ذلك الدم من الحيضة بغير الحائض وكبرها فاذا
 رأتها فلتفطر قال الباقى وهذا كما قال ان المرأة اذا رأت الدم في وقت يحرم ان يكون حيضها لانه تحلل ببدنه وبين الحيض الذي كان قبله فليمن
 الطهر ما يكون طهر كاملا فانه يكون حيضا سواء كان في وقت حيضها المعتاد او في غيره فاذا رأتها المرأة ولو دفعة في اليوم افطرت لما قد مضى في كتاب الحيض
 من ان الدم اذا روى في زمن الحيض فهو حيض كثير اكان او قليلا الخ ولتقض وجوبا ما افطرت من الصيام ونقل ابن المنذر والنوى وغيرهما اجماع المسلمين
 على انه لا يجب على الحائض قضاء الصلوة ويجب عليها قضاء الصيام وسئل ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج كانوا يوجبون على الحائض قضاء
 الصلوة وعن سمره انه كان يأمرها فانكرت عليه ام سلمة قال الحافظ لكن يستقر الاجماع على عدم الوجوب كما قاله الزهري وغيره والغرض من الصلوة
 والصلوة انها كثيرة متكررة فيشتق قضاؤها بخلاف الصوم فانه يجب في السنة مرة الخ وفي العيش قال عمر قال لزهري تفقهى لما فعل الصوم ولا يفتقه
 الصلوة قلت عن قال جمع المسلمون عليه وليس في كل شيء تعبد الا عند التقوى اجمع المسلمون على ان الحائض والنفساء لا يجب عليهما الصلوة ولا الصوم
 في الحال وعلى انه لا يجب عليهما قضاء الصلوة وعلى انه عليها قضاء الصوم الخ فاذا ذهب عنها الدم فلتغتسل فان الحائض يلزمها الغسل عند انقطاع الدم لتطهر به من
 حدث حيضها ولتصوم وفي النسخ المصرية وتصوم اي تعود الى ما كانت عليه من الصوم في اليوم الثاني لان اليوم الذي كانت حائضة في اوله لا يصح ان تصوم شيئا منه وانما تصوم بعد

مسلم فاسلموا في النصف من رمضان فامروهم فصاموا معه واستقبلوا ولم يأمرهم بقضاء ما فاتهم **سنة قول** وانما يستأنف الصيام فيما يستقبل من ذلك الشهر وغيره لانه صار مخاطباً بالصوم على وجه الاختصاص بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه قال الحنفى اذ اسلم الكافر في شهر رمضان صام ما يستقبل من بقية شهره واحب الى ان يقضى اليوم الذي اسلم فيه اختلقت الائمة في ذلك والائمة الثلاثة ما خلا اهل ايام احمد متفقة في عدم الوجوب مع الخلاف فيما بينهم في الذنب على الهداية اذ ابلغ الصبي او اسلم الكافر في رمضان امسكاً ببقية يومها ولم يقضيا يومها ولا ما مضى لعدم الخطاب وهذا بخلاف الصلوة لان السبب فيها الجزاء المتصل بالاداء فوجدت الاهلية عندنا وفي الصبي من الجزاء الاول والاهلية منعقدة عندنا ولم ار القوم يخرج في الفروع من باب القضاء والصلوة **٣٣٨** القضاء في ذلك قضاء التطوع مختلف فيها عند الائمة والفقهاء وقال الفقيه وابو حنيفة وقال ابو بصير الشروع فيه ولا يخرج منه الا بعد ريقان خرج قضى وعن مالك لا قضاء عليه ان لم يزلت وماء يكون التاويل لرواية حنبل لا يقضى فيها شيئاً عن العام احد من كتاب الصلوة له قال ظاهراً له رواية ايضا قال الحافظ جواز الفطر من صوم التطوع هو قول الجمهور ولم يجهلوا عليه قضاء الا انه يستحب له ذلك وعن مالك الجواز وعدم القضاء بعد والممنوع اثبات القضاء بغيره دون عن ابي حنيفة يلزمه القضاء مطلقاً ذكره الطحاوى وغيره وشبهه به من اضد جميع التطوع فان عليه قضاءاً تماماً **سنة قول** له اصحبت صائمتين متطوعتين قال لباي محتمل ان يكون هذا في يوم لم يكن عندهما فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون ذلك باذنه وذلك ان المرأة اذا علمت ان زوجها الصائمتين له بها في الغالب نهياً لاجاز لها ان تصوم دون اذنه فان علمت انه يحتاج اليها لم تصم الا باذنه وكذلك السرية وام الولد لان الاستمتاع حق من حقوق الزوج والسيد فليس لها المنع بالسواكل **سنة قول** له اصحبت صائمتين متطوعتين قال لباي محتمل ان يكون هذا في يوم لم يكن عندهما فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون ذلك باذنه وذلك ان المرأة اذا علمت ان زوجها الصائمتين له بها في الغالب نهياً لاجاز لها ان تصوم دون اذنه فان علمت انه يحتاج اليها لم تصم الا باذنه وكذلك السرية وام الولد لان الاستمتاع حق من حقوق الزوج والسيد فليس لها المنع بالسواكل **سنة قول** له اصحبت صائمتين متطوعتين قال لباي محتمل ان يكون هذا في يوم لم يكن عندهما فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون ذلك باذنه وذلك ان المرأة اذا علمت ان زوجها الصائمتين له بها في الغالب نهياً لاجاز لها ان تصوم دون اذنه فان علمت انه يحتاج اليها لم تصم الا باذنه وكذلك السرية وام الولد لان الاستمتاع حق من حقوق الزوج والسيد فليس لها المنع بالسواكل

قال وسئل مالك عن من اسلم في آخر يوم من رمضان هل عليه قضاء رمضان كله وهل يجب عليه قضاء اليوم الذي اسلم فيه فقال ليس عليه قضاء ما مضى وانما يستأنف الصيام فيما يستقبل واحب الى ان يقضى اليوم الذي اسلم فيه قضاء التطوع مالك عن ابن شهاب ان عائشة وحفصة زوجي النبي صلى الله عليه وسلم اصبت صائمتين متطوعتين فاهدي لهما طعاماً فطرتا عليه فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قالت عائشة فقالت حفصة وبدرتني بالكلام وكانت بنت ابها يا رسول الله اني اصحبت انا وماثشة صائمتين متطوعتين فاهدي لنا طعاماً فطرتا عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقضيا مكانه يوماً آخر

له قول وسئل مالك عن اسلم في آخر يوم من رمضان هل عليه قضاء رمضان كله وهل يجب عليه قضاء اليوم الذي اسلم فيه فقال ليس عليه قضاء ما مضى وانما يستأنف الصيام فيما يستقبل واحب الى ان يقضى اليوم الذي اسلم فيه قضاء التطوع مالك عن ابن شهاب ان عائشة وحفصة زوجي النبي صلى الله عليه وسلم اصبت صائمتين متطوعتين فاهدي لهما طعاماً فطرتا عليه فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قالت عائشة فقالت حفصة وبدرتني بالكلام وكانت بنت ابها يا رسول الله اني اصحبت انا وماثشة صائمتين متطوعتين فاهدي لنا طعاماً فطرتا عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقضيا مكانه يوماً آخر

لان الصيام انما يجب على المؤمن من الله تعالى يا ايها الذين امنوا كتب عليكم الصيام ويحكم الله في ذلك ما يشاء والله اعلم بالصواب

به قضاء رمضان الفم قد دخل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لباي محتمل ان يكون ذلك باذنه وذلك ان المرأة اذا علمت ان زوجها الصائمتين له بها في الغالب نهياً لاجاز لها ان تصوم دون اذنه فان علمت انه يحتاج اليها لم تصم الا باذنه وكذلك السرية وام الولد لان الاستمتاع حق من حقوق الزوج والسيد فليس لها المنع بالسواكل **سنة قول** له اصحبت صائمتين متطوعتين قال لباي محتمل ان يكون هذا في يوم لم يكن عندهما فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون ذلك باذنه وذلك ان المرأة اذا علمت ان زوجها الصائمتين له بها في الغالب نهياً لاجاز لها ان تصوم دون اذنه فان علمت انه يحتاج اليها لم تصم الا باذنه وكذلك السرية وام الولد لان الاستمتاع حق من حقوق الزوج والسيد فليس لها المنع بالسواكل **سنة قول** له اصحبت صائمتين متطوعتين قال لباي محتمل ان يكون هذا في يوم لم يكن عندهما فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون ذلك باذنه وذلك ان المرأة اذا علمت ان زوجها الصائمتين له بها في الغالب نهياً لاجاز لها ان تصوم دون اذنه فان علمت انه يحتاج اليها لم تصم الا باذنه وكذلك السرية وام الولد لان الاستمتاع حق من حقوق الزوج والسيد فليس لها المنع بالسواكل

والتي عن صفته **٢٣٩** واستدل الآخرون بحديث سلمان وأبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما أنا أكل حتى تأكل الحديث قال العيني وروى الطحاوي بسند
عن طلحة بن يحيى عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت له يا رسول
الله ما قد خبا نالك جلسا فقال ما لي كنت أريد الصوم ولكن قربة ساعوم بها مكان ذلك قال محمد بن إدريس الشافعي سمعت سفيان مائة
بالحق رواية لا يذكر فيه ساعوم يوما مكان ذلك قال شريك عن عروضة عليه الحديث قبل أن يموت بسنة فأجاب فيه ساعوم يوما مكان ذلك قلت
وقد علم من من لم يذكر هذا اللفظ في الحديث فهو من الروايات القديمة له قلعله ذكره ولا يختص بالان وجوب القضاء وظاهرا وعلم
هو بنفسه بهذه الزيادة في آخره **٢٣٩** وفي العرف الشاذي مر عليه الحافظ في التلخيص الحبير وقال اختلط ابن عبيدة قبل وفاته

قال يحيى وسمعت ما لك يقول من اكل وشرب ناسيا أو ساهيا
في صيام تطوع فليس عليه قضاء وليتم يومه الذي اكل
فيه أو شرب وهو متطوع ولا يفطرة وليس على من أصاب امر
يقطع صيامه وهو متطوع قضاء إذا كان انما افطر من عذر غير
متعمد للفطر ولا ارى عليه قضاء صلوة نافلة إذا هو قطعها
من حدث لا يستطيع حسه ما يحتاج فيه الى الوضوء قال
يحيى قال ما لك لا ينبغي ان يدخل الرجل في شيء من الاعمال
الصالحة الصلوة والصيام والحج وأشبه هذا من الاعمال الصالحة
التي يتطوع بها الناس فيقطعها حتى يتمه على سنته إذا كبر لم
ينصرف حتى يصلي ركعتين وإذا أصام لم يفطر حتى يتم صوم

أو قضاء يعني الامار في كلام المصنف وهل يجب
عليه القضاء المصطلح أيضا عند الامامة وعليهم
مذاهب في الكمال من استثنى من قوله لا ينبغي
يتك بعرض ما يعرضك من الراد للناس من الاستقام
اي الامراض التي يصيبون بها اي الناس كذلك
الامراض التي يصيبون بها كحمى ونفاس و
ذلك اي دليل وجوب الاتمام ان الله تبارك و
تعالى يقول في كتابه واكلوا واشربوا واطيعوا
حتى تيبس لكم انجس البصير من الخطيئة
والمراد بياضها وسواها والليل من الغفريات
الخطيئة البصير واكتفى به عن بيان الخطيئة
لذلك عليه ثم اتوا بالصيام الى الليل فحله
تمام الصيام الى الليل كما قال الله عز وجل فلا
يجوز فنه قبل الليل وقال الله تعالى في سورة
الحج والعمره هكذا سياق النحر المصرية بكونها
لفظ قال الله وليس لتكرار في النسخ الهندية

فيكون المراد بقوله كما قال الله هي مسئلة
فاتوا بالحج والعمره لله فلان رجلا اهل اى
اصوم بالحج وكذا بالامر تطوعا وقد قضى
الفريضة جملة حاله قيد بذلك لا ينبغي
النفيل على الفرض عديم مكره قال الله في
يكوه تقديم النفيل على الفرض بناء على انه
واجب القرائن ما على الفريضة تقديم النفيل
والنذر على الفرض حرام لم يكن لو نوى
النفيل وعليه حجة الاسلام بقية نفلا وقالت
الشافعية يلغونه ويقلب حجة فرضا
كذا في الشرح الكبير والدسوقي قلت و
الحنفية في ذلك موافقة للأكبية على النذر
خلا قالابي يوسف فهو موافق للشافعية كما
في شرح المناسك للقارى لم يكن له ان يترك
الحج بعد ان دخل فيه ويرجع حلالا من
الطريق وكذا العمرة بالاتفاق ثم ذكرهم

بسنه وانكروا الذهبى من الاول الى الاخر ثم ذكره
قول الحافظ ورواه هذا وقد رواه غير الشافعي أيضا
الحديث في النسائي الكبرى وثانيها في سنن الدارقطني
الذي قال القارى وفي رواية لمسلم فاكل ثم قال كنت
اصمت قال الشافعي وذاك النسائي ولكن اصوم بها
مكانه وسمعت عبد الحق هذه الزيادة الخ وقد بسط
العيني الكلام على مسئلة القضاء في ذلك وفيما
ذكرنا غناء لهذا الاوجز في اثبات القضاء وقال العيني
والزبلي روى الدارقطني من حديث جابر قال صنع
رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طعاما
فدعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه داله فجلسا
الى الطعام فغنى احداهم فقال له صلى الله عليه وآله وسلم
ما لك فقال اني صائم فقال صلى الله عليه وآله وسلم
لك اخوك وصمت ثم يقول اني صائم كل وصمت يوما مكان
وروى ابو داود الطيالسي بمعناه عن ابراهيم بن عبيد
الله بن رفاعلة الرزقي عن ابي سعيد الخدري ذكره الزبلي
(الحاشية المتعلقة بصيغة هذا)

له قوله سمعت ما لك يقول من اكل وشرب
وهل حكم الجاه ناسيا كذا لك مختلف عند الامامة
ابن رشد اذا حرم ناسيا الصوم فان الشافعي وابعنيفة
يقولون لا قضاء عليه ولا كفارة وقال مالك عليه القضاء
دون الكفارة وقال احمد واهل الطائفة عليه القضاء و
الكفارة وتقدم ذلك بسوطا قريبا ساهيا أو ناسيا في
صيام تطوع قيد التطوع احتراز عند المالكية خلافا
للجمهور ورواه قالوا لا فرق بين صوم التطوع والفرض في
السهو فليس عليه قضاء لانه لم يفطر صومه كما سيذكر
به المصنف وليتم يومه الذي اكل فيه أو شرب أو فعل
شيئا اخر من المفطرات ناسيا وهو متطوع ولا يفطرة
وسموا قوله صلى الله عليه وآله وسلم انما اكلت من فاكهة او
شرب فليتم صومه فاما اطعم الله وسقاه رواه الشافعي
وفيها على صوم التطوع ولا فرق عند الجمهور بين
التطوع والفرض لعموم الرواية وليس على من أصابه
امر يقطع صيامه وهو متطوع قضاء اذا كان المفطر

اغنا فطوره من عذر كمرض وحض غير متعمد للفطر بخلاف المتعمد حراما وذلك لما تقدم في اول الباب ان الفطر في صوم التطوع بعد رجوعه عند المالكية
ولا قضاء عليه ولا يجوز الفطر بدون عذر ويجب القضاء قال لباي والاعذار التي تسقط القضاء النسيان والمرض والاكراه وشدة الجوع والعطش و
الحرقان في غفلة من عذر او زيادته او طول مدته واما السفر فمعه روايتان احدهما انه مذكور بسقط القضاء وهي رواية ابن حبيب والاشعري انه
ليس بعدد من افطر فيه لزمه القضاء وهي رواية ابن القاسم وابن عبد الحكم الخ قلت وفي هذا كله خلاف الحنفية اذا قالوا بانجاب القضاء مطلعا
سواء كان المفطر بعد او قبل ما تقدم من الروايات ثم ذكر المصنف عدة انواع من التطويات اذا اضدت طره الباب فقال ولا ارى عليه قضاء
صلوة نافلة اذا هو قطعها من حدث لفظه من سببية لا يستطيع حسه اي منعه ما يحتاج فيه الى الوضوء كبول او فائط او ريح **له قوله** قال
مالك ولا ينبغي اي لا يجوز ان يدخل الرجل في شيء من اعمال الصالحة الصلوة والصيام والحج وما اشبه هذا كالعمره والطواف والاعتكاف من
الاعمال الصالحة التي يتوقف اولها على اخرها بخلاف الاعمال التي تنجس كالقراءة وغيرها التي يتطوع بها الناس فيقطعها بالخصي جواب
النهي حتى يتمه على سنته اي على طريقته لياق باقل ما يكون من جنس تلك العبادة ثم شرع في تفصيل ما اجمله اوله فقال اذا كبر اي دخل في
الصلوة بالكبر لم يصرف حتى يصلي ركعتين لانه لا صلوة تطوعا باقل من الركعتين عند المالكية والحنفية **له قوله** واذا أصام اكل
في الصوم بالنية لم يفطر حتى يتم صومه الى الليل بقوله تعالى ثم اتوا بالصيام الى الليل واذا اهل اي دخل في الحج بالاحرام لم يرجع حتى يتم
مع وكذلك العمرة وهكذا بالاتفاق بين الامامة لا يجوز عند احد رفضها واذا دخل في الطواف بالشروع فيه لم يقطع حتى يتم سبوعه وفي النحر الهندية حتى يتم
سبوعه وذلك اقل ما يكون من عبادة الطواف ولا ينبغي ان يترك شيئا من هذا اي ما ذكره من الاعمال الصالحة اذا دخل فيه حتى يقضيه اي يتمه ويؤديه

٢٣٩ وفي العرف الشاذي مر عليه الحافظ في التلخيص الحبير وقال اختلط ابن عبيدة قبل وفاته

عن انس بن مالك بعد ما كبر عاماً او عامين كل يوم مسكينا خبزاً ولحمًا وافطر قال لما فطر روى عبد بن حميد عن طريق الضرير عن انس ان
افطر في رمضان وكان قد كبر فاطعم مسكينا كل يوم وروى يثا في فوائد محمد بن هشام بن ملاس عن مروان عن معاوية عن حميد قال
ضعف انس عن الصوم عام توفي فبألت ابنه عمر بن انس طاق الصوم قال لا فلما عرف انه لا يطيق القضاء امر بهيمان من خبز ولحم فاطعمه العدة
او اكثر ثم وقال ايضاً في التخصيص قد ذكرته من طرق كثيرة في تعليق التعليق وقال ابن عبد البر رواه الحمادان ومعه عن ثابت قال كبر انس حتى
كان لا يطيق الصوم فكان يفطر ويطعمهم ثم قال **له قول** ولا ارى ذلك اى الطعام واجباً ولكنه احب الى مسكوب حندي

٢٥٠

يومه واذا اهل لم يرجع حتى يتم حجه واذا دخل في الطواف
لم يقطعه حتى يتم سبعة لا ينبغي ان يترك شيئاً من هذا
اذا دخل فيه حتى يقضيه الا من امر يعرض له مما يعرض
للناس من الاسقام التي يعذرون بها والامور التي
يعذرون بها وذلك ان الله تبارك وتعالى يقول في
كتابه وكلاوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من
الخيط الاسود من الفجر ثم اتموا الصيام الى الليل فعليه
اتمام الصيام كما قال الله عز وجل واتموا الحج والعمرة
لله فلو ان رجلاً اهل بالحج تطوعاً وقد قضى الفريضة لم
يكن له ان يترك الحج بعد ان دخل فيه ويرجع حلالاً
من الطريق وكل احد دخل في نافلة فعليه اتمامها اذا
دخل فيها كما يتم الفريضة وهذا احسن ما سمعت
فدلية من افطر في رمضان ما لك انه بلغه ان
انس بن مالك كبر حتى كان لا يقدر على الصيام فكان
يفتدي قال مالك ولا ارى ذلك واجباً واحب الى
ان يفعله ان كان قوياً عليه

ان يفعله ان كان قوياً عليه اى قادر ان يحجز
فلا شيء عليه قال الموفق الشافعي الكبير والعمود
اذا كان يجهد في الصوم ويشق عليها مشقة
شديدة فليما ان يفطر او يطعم لكل يوم
مسكيناً وهذا قول علي وابن عباس وابي هريرة
وانس وصعيد بن جبيرة وطائفة والى حنيفة
والشورى والاوزاعي وقال مالك لا يجزئ عليه
شيء وللشافعي قولان كالمذهبين ولنا قوله
تعالى وعلى الذين يطيقونه الآية وقول ابن
عباس في تفسيره انزلت رخصة للشيف الكبير
الحج وقال ابن رشد اما الشيف الكبير والعمود
الذين لا يقدران على الصيام فانهم اجبروا
على ان يمتا ان يفطروا او ياتموا فيما عليهما اذا
افطروا فقال قوم عليها اطعاماً وقال قوم ليس
عليها اطعام وبالأول قال الشافعي وابو حنيفة
وبالثاني قال مالك الا انه استحب الخ وفي
شرح النفاية قال مالك في المشهور عنه لا يجب
عليه الاطعام وهو قول للشافعي القديم مختار
الطحاوي ولنا ما روى الجماعة عن عطاء بن ميم
ابن عباس يقرأ على الذين يطيقونه وفي رواية
يطوقونه فقال انها ليست بمنسوخة بل هي
للشيف الكبير الحديث وهو مروي عن علي ابن
عمر وميزهم من الصفاة ولم يرو عن احد منهم
خلاف ذلك فكان اجماعاً وايضاً لو كان خلاف
لكان قول ابن عباس ليست بمنسوخة مقدماً
لانه ما لا يهال بالرأى بل عن سماع لانه مخالف
لظاهر القرآن لا مثبت في نظر كتاب الله فلهذا
منفياً يحرف النفي لا يقدم عليه الا بسمع البينة
الحج وروى للحاج عن ابي الحسن عن الحارث عن علي وعلى
الذين يطيقونه قال الشيف والشيفه ثم قال
في ذكر اختلاف الفقهاء في الشيف الغاني قال ابو
حنيفة وابو يوسف ومحمد وروى الشيف الكبير
الذي لا يطيق الصيام يفطر ويطعمه كل يوم
نصف صاع من خنطة ولا شيء عليه غير ذلك
وقال الشورى يطعمه ولم يذكر مقدماً

له قول في ذبته من افطر في رمضان من
مسكين وروى نصف صاع وربها اطعم
ثلثين مسكيناً كل ليلة من رمضان
يتطوع بذلك وربها هم ثلثا مسكين
فاطعمهم وجبة واحدة وكان يضم لهم
الجفان من الخبز واللحم حكاة او بمهم قال
الزرقاني وقال البغاري في صحيحه اطعم

له قول في ذبته من افطر في رمضان من
مسكين وروى نصف صاع وربها اطعم
ثلثين مسكيناً كل ليلة من رمضان
يتطوع بذلك وربها هم ثلثا مسكين
فاطعمهم وجبة واحدة وكان يضم لهم
الجفان من الخبز واللحم حكاة او بمهم قال
الزرقاني وقال البغاري في صحيحه اطعم

قال المزني عن الشافعي يطعم هذا من خنطة كل يوم وقال ربيعة ومالك لا ارى عليه الاطعام وان فعل فهو حسن قال ابو بكر قد ذكرنا
في تأويل الآية ما روى عن ابن عباس في قراءته وعلى الذين يطوقونه وانه الشيف الكبير فلو ان الآية محتملة لذلك لما تأولها ابن
عباس ومن ذكره ذلك عنه عليه فوجب استعمال حكمها من ايجاب الفدية في الشيف الكبير وروى عن علي ايضاً انه تأولها على الشيف الكبير
وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صوم فليطعم عنه ولديه مكان كل يوم مسكيناً واذا اثبت ذلك في الميت الذي
عليه الصيام فالشيفه او في ذلك من الميت لعجز الجميع عن الصوم فان قيل هلا كان الشيفه كالمريض الذي يفطر في رمضان ثم لا يبرأ حتى
يموت ولا يلزمه القضاء قيل له لان المريض مخاطب بقضائه في ايام اخر فانه تعالى على الفرض عليه في ايام القضاء فمضى لم يطبق العدة لم
يلزمه شيء كمن لم يطبق رمضان واما الشيفه فلا يرجي له القضاء في ايام اخر فانه تعالى على حكم الفرض في ايجاب الفدية في الحال فاختلفاً
من اجل ذلك وقد ذكرنا قول السلف في الشيف الكبير وايجاب الفدية عليه في الحال من غير خلاف احد من نظر انهم فصاؤ ذلك اجماعاً
لا يسمي خلافة الخ وكذا حتى عليه صاحب البدائع اجماع السلف وقال فان اصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجبوا الفدية على
الشيفه الغاني فكان ذلك اجماعاً منهم لم يقول ابن عبد البر ان الفدية لم تجب بكتاب ولا سنة صحيحة ولا اجماع مشكل وقال الشوكاني وقد
روى عن ابن عباس انه قال رخص للشيف الكبير ان يفطر ويطعم عن كل يوم مسكيناً ولا قضاء عليه رواه الدارقطني والحاكم وصححه الخ ١٢

فمن فدى فأنما يطعم مكان كل يوم مائة مسكين
صلى الله عليه وسلم مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر
سئل عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها واشتد عليها
الصيام فقال تفتط وتطعم مكان كل يوم مسكينا مائة
حنطة بماء النبي صلى الله عليه وسلم قال مالك وأهل العلم
يرون عليها القضاء كما قال الله عز وجل فمن كان منكم
مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ويرون ذلك مرضا من
الأمراض مع الخوف على ولدها مالك عن عبد الرحمن
ابن القاسم عن أبيه أنه كان يقول من كان عليه قضاء
رمضان فلم يقضه وهو قوي على صيامه حتى جاء رمضان
أخر فإنه يطعم مكان كل يوم مسكينا مائة حنطة وعليه
مع ذلك القضاء مالك أنه بلغه عن سعيد بن جبير مثل

له قوله فمن فدى تفصيل المسكوب عند الإمام مالك ومن وافقه ولادة الواجب عند الأئمة الثلاثة ومن وافقه فأنما يطعم مكان كل يوم مائة مسكين صلى الله عليه وسلم قال لشوكاني قد اختلف في مقدار الطعام فقيل نصف صاع عن كل يوم من أي قوت كان وقيل صاع من غيره ونصف صاع منه وبه قال أبو حنيفة وقيل مدين برا ونصف صاع من غيره وبه قال الشافعي وغيره وليس في المرفوع ما يدل على التقدير الخ وقال الموفق الواجب في الطعام المسكين مائة براً ونصف صاع تمر أو شعير أو الخ	فيه كالتخلاف في الطعام المسكين في كفارة الجاهل الخ وقال ابن رشد أكثر من لدى الطعام بقول مدين كل يوم وقيل إن حنف حضرات كما كان بعضهم أجزاء الخ قال للباحثي الفدية في ذلك مدين النبي صلى الله عليه وسلم عن كل يوم فطره وهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة صاع تمر ونصف صاع برو والدليل على ما نقوله أن هذه كفارة فلم تقدر للصاع أو فلم يتقدم رخصتها بنصف صاع أصل ذلك كفارة الإيمان ولأن ما قلناه هو قول عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر خلافاً لما في الخ وم
---	--

مراده ههنا أنهم يرون على الحامل القضاء مع الطعام وبه جزم ابن عبد البر وعزاه لطائفة منهم مالك في قول في كالمريض وثالث أقواله
يطعمان ولا قضاء عليهما وقيل يقضيان ولا طعام ومجملها في خوفها على ولدها أما إذا خافت على نفسها فلا فدية باتفاق أهل المذهب و
هو إجماع الأئمة من أوجب الفدية على المريض قاله الزرقاني وقال الباغي الحامل إذا خافت على ولدها من شدة تقطروا ولا خلاف في إباحة
الفطر لها ويجعل أن يكون ابن عمر أمرها بالاطعام على سبيل الندب والاستحباب وقد اختلف الناس في ذلك وعن مالك روايتان أحدهما
لا اطعام عليها وبه قال أبو حنيفة والثانية عليها الاطعام ويخرج على هذه الرواية وجوب الاطعام على الشيخ الكبير الخ وقال ابن رشد في
البدلية الحامل والمريض إذا افطرنا ما زاد عليها للعالم فيه أربعة مذاهب أحدها أنها يطعمان ولا قضاء عليهما وهو مروي عن ابن عمر
وابن عباس الثاني مقابل الأول أنها يقضيان فقط ولا اطعام عليهما وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وأبو ثور الثالث أنها يقضيان و
يطعمان وبه قال الشافعي الرابع أن الحامل تقضي ولا تطعم والمريض تقضي وتطعم الخ قلت وهذا هو مشهور أقوال مالك كما تقدم
سلكه قول من كان عليه قضاء رمضان فلم يقضه في سائر السنة وهو قوي على صيامه أي قادراً على قضاءه ولم ينعه عن القضاء حتى جاء
رمضان أخيراً فإنه يطعم وجوباً عند المصنف مكان كل يوم مسكينا مائة حنطة وعليه مع ذلك أي مع إيجاب الفدية القضاء أيضاً واجب إذا لم يصم أحد من
الزوجين في رمضان أو كان فصل من رمضان آخر فقيل يصوم الثاني ما ذكره فيهما ويحكم عن الأول ولا قضاء عليه ومذهبه لأئمة الأربعة و
المجهر يصوم الثاني ثم يقضي الأول ولا فدية عليه لأنه لم يفطره ولأن تأخير الأول بعد الثاني لقضاء أو في قوله الزرقاني قال الموفق من علي صوم
من رمضان فلم تأخيره ما لم يدخل رمضان أخيراً روت عائشة أن يكون على الصيام من شهر رمضان فما قضيه حتى يجي شعبان متفق عليه ولا

الم قال الجصاص في أحكام القرآن أما الوجه في إيجاب الفدية نصف صاع من بر فهو ما حد ثنا عبد الباقي بن قانع ثنا أخو خطاف ثنا يحيى بن
عبد الله بن سعيد المستطير ثنا الهادي عن شريك عن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صام
عليه رمضان فلم يقضه فليطعم عنه مكان كل يوم نصف صاع مسكين وإذا ثبت ذلك في المعطوف رمضان إذا مات ثبت في الشيخ الكبير من
وجوب أحدها أنه عموم في الشيخ الكبير وغيره لأن الشيخ الكبير قد تعلق عليه حكم التكليف على ما وصفنا فأنزله بموته أن يقال أنه قد تمت
وعليه صيام رمضان فقد تناوله عموم اللفظ ومن جهة أخرى أنه قد ثبت أن المواد بالفدية المذكورة في الآية هذا المقدار وقد
أنيد بها الشيخ الكبير فوجب أن يكون ذلك هو
المقدار الواجب عليه ومن جهة أخرى أنه إذا ثبت
ذلك فيمن مات وعليه قضاء رمضان وجب
أن يكون ذلك مقدار فدية الشيخ الكبير لأن
أحد من موجبي الفدية على الشيخ الكبير
لم يفرق بينهما وقد روى عن ابن عباس و
قيس بن السائب الذي كان شريك رسول
الله صلى الله عليه وسلم في الجاهلية و
عائشة و أبي هريرة وسعيد بن
المسيب في الشيخ الكبير أنه يطعم عن كل يوم نصف
صاع بر أو وجب النبي صلى الله عليه وسلم على كعب
ابن عجرة الطعام ستة مساكين كل مسكين نصف صاع
بر وهذا يدل على أن تقدير فدية الصوم بنصف
صاع أولى منه بالمأخذ لأن التقدير في الأصل قد تعلق
بين الصوم والفدية في كل واحد منهما وقد روى
عن ابن عمر وجماعة من التابعين عن كل يوم مدين
الأول أولى لما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم
سلم ولما عذرة قول الأكثرين عدداً من الصحابة
والتابعين وماء عليه من النظر الخ سلك قول
عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها مالكاً
اشتد عليها الصيام قال تفتط وتطعم مكان كل يوم
مسكينا مائة حنطة بماء النبي صلى الله عليه وسلم
وتقدم الخلاف في ذلك قريباً وقال الموفق الواجب
في الطعام المسكين مدين برا ونصف صاع من تمر أو
شعير والخلاف فيه كالتخلاف في الطعام المسكين
كفارة الجاهل الخ سلك قول مالك وأهل العلم مبتدأ وخبر
في عليهما على الحامل المذكورة القضاء فقط لا طعاماً مع الفطر
كما سبقت كما قال الله عز وجل هذا بيان لدليل على
أهل العلم فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من
أيام أخر ثم ذكر وجه الاستدلال بالآية فقال وثبت
ذلك مرضاً من الأمراض مع الخوف على ولدها
فدخل في عموم الآية وليس فيها طعاماً وإنما المرضع
المخالفة على ولدها فتقضى وتطعم وهذا هو المشهور
من أقوال مالك كما قال عياض وغيره ويجعل أن
من أقوال مالك كما قال عياض وغيره ويجعل أن
يطعمان ولا قضاء عليهما وثالث أقواله
هو إجماع الأئمة من أوجب الفدية على المريض قاله الزرقاني وقال الباغي الحامل إذا خافت على نفسها فلا فدية باتفاق أهل المذهب و
الفطر لها ويجعل أن يكون ابن عمر أمرها بالاطعام على سبيل الندب والاستحباب وقد اختلف الناس في ذلك وعن مالك روايتان أحدهما
لا اطعام عليها وبه قال أبو حنيفة والثانية عليها الاطعام ويخرج على هذه الرواية وجوب الاطعام على الشيخ الكبير الخ وقال ابن رشد في
البدلية الحامل والمريض إذا افطرنا ما زاد عليها للعالم فيه أربعة مذاهب أحدها أنها يطعمان ولا قضاء عليهما وهو مروي عن ابن عمر
وابن عباس الثاني مقابل الأول أنها يقضيان فقط ولا اطعام عليهما وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وأبو ثور الثالث أنها يقضيان و
يطعمان وبه قال الشافعي الرابع أن الحامل تقضي ولا تطعم والمريض تقضي وتطعم الخ قلت وهذا هو مشهور أقوال مالك كما تقدم
سلكه قول من كان عليه قضاء رمضان فلم يقضه في سائر السنة وهو قوي على صيامه أي قادراً على قضاءه ولم ينعه عن القضاء حتى جاء
رمضان أخيراً فإنه يطعم وجوباً عند المصنف مكان كل يوم مسكينا مائة حنطة وعليه مع ذلك أي مع إيجاب الفدية القضاء أيضاً واجب إذا لم يصم أحد من
الزوجين في رمضان أو كان فصل من رمضان آخر فقيل يصوم الثاني ما ذكره فيهما ويحكم عن الأول ولا قضاء عليه ومذهبه لأئمة الأربعة و
المجهر يصوم الثاني ثم يقضي الأول ولا فدية عليه لأنه لم يفطره ولأن تأخير الأول بعد الثاني لقضاء أو في قوله الزرقاني قال الموفق من علي صوم
من رمضان فلم تأخيره ما لم يدخل رمضان أخيراً روت عائشة أن يكون على الصيام من شهر رمضان فما قضيه حتى يجي شعبان متفق عليه ولا

صم الذي يشك فيه قال ابن الجوزي في التحقيق لاحد في هذه المسئلة وهي ما اذا حال دون مطلق الهلال غيم او قتر ليلة الثلاثين من شعبان ثلثة اقوال احد ها يجب صومه على انه من شعبان ثانيا لا يجوز فرضا ولا نفلا مطلقا بل قضاء وكفارة ونذر او نفلا يوافق عادة وبه قال الشافعي وقال مالك وابو حنيفة لا يجوز عن فرض رمضان ويجوز عما سوى ذلك ثالثا المرجح الى رأى الامام في الصوم والفطر كذا في الفقه اما عند الحنفية على المشهور في المذهب فيوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان وان لم يكن في السماء غيمة لعدم اعتبار اختلاف المطالع وجواز الرؤية ببلدة اخرى كذا في الدر المختار وشرحه وفي الهداية لا يصومون يوم الشك الا تطوعا لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان الا تطوعا وهذه المسئلة على وجودها احد ها ان ينوي صوم رمضان وهو مكروه لما ٢٥٢ رويانه تشبه باهل الكتاب لا يصوم

ذلك جامع قضاء الصيام مالك عن يحيى بن سعيد عن ابي سلمة بن عبد الرحمن انه سمع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول ان كان ليكون على الصيام من رمضان فيما استطيع ان اصومه حتى ياتي شعبان صيام اليوم الذي يشك فيه مالك انه سمع اهل العلم يهتدون عن ان يصام اليوم الذي يشك فيه من شعبان اذ انوى به صيام رمضان ويرون ان على من صامه من غير رؤية ثم جاء الثبوت انه من رمضان ان عليه قضاء ولا يرتقن بصيامه تطوعا بأسا قال مالك وهذا الامر عندنا والذي ادرت عليه اهل العلم ببلدنا

زاد وفي مدة صومهم ثم ان طهران اليوم من رمضان يجوز به لانه شهد لشهر وصامه وان طهرانه من شعبان كان تطوعا وان افطر لم يقضه لانه في معنى المظنون والثاني ان ينوي عن واجب اخر وهو مكروه ايضا لما رويانه الا ان هذا دون الاول في الكراهة ثم ان طهرانه من رمضان يجوز به لاصل الذية وان طهرانه من شعبان فقد قيل يكون تطوعا لانه منى عنه فلا يتأدى به الواجب وقيل يجوز به عن الذي نواه وهو الاصح لا المني عنه وهو التندم على صوم رمضان بصوم رمضان لا يقوم بكل صوم بخلاف يوم العيد لان المني عنه وهو ترك الاجابة بلازم كل صوم والثالث ان ينوي التطوع وهو غير مكروه لما رويانه وهو حجة على الشافعي في قوله يكره على سبيل التيسير والمراد بقوله صلى الله عليه وسلم لا تتعدوا يوما ولا بصوم يوم ولا بصوم يومين الحديث نهي التندم بصوم رمضان لانه يؤدى به قبل او انه ثوران وافق صوما كان بصومه فالصوم افضل بالاجماع وكذا اذا صام ثلثة ايام من آخر الشهر فصاها اداوات اخرى فقليل الفطر افضل احترازا عن ظاهرها لني وقيل الصوم افضل اقتداء بعمل وعائشة فانها كانت بصوماته والتكرار بصومها لم يقضه بنفسه اخذوا بالاحتياط ويفق العامة بالتلوم الى وقت الزوال ثم لا يظن ان رغبة التهمة الخ شدة ذكر المصنف صور التردد في الذية ليس هذا محله وقد علم من كلامه هؤلاء الفحول ان الاثمة الاربعة اختلفوا هلها في عدة مسائل الاولى في تعريف يوم الشك والثانية في حكم صومه والثالثة لوصافه بنية رمضان او واجب اخراونية النفل فماذا حكمه ومن خلط بين هذه المسائل في نقل المذهب فقد اخطأ يهتدون ان يصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان او من شعبان نهي كراهة على رجب الروائين عن مالك او حرمته على الاخرى قاله الزرقاني اذ ان نوى به صيام رمضان يعني ان النوى والكراهة اذا

له قوله تقول ان بكسر الهمزة وسكون النون مخففة من المثقلة كان ليكون على بشد الياء وتكرير الهمزة لتحقيق القصة وتعميقها والتعبير بلفظ الماضي اولا في المضارع ثانيا لا دواة الاستمرار وتكرار الفعل قاله الزرقاني قال العيني وتفسيره كان الشأن يكون كذا وقيل لفظة يكون زائدة الى الصيام اي قضاءه من رمضان تريد اياها من رمضان لم يكنها صومها فيها بجحيزا ومرض او غير ذلك فيما استطيع اي اقدر ان اصومه حتى ياتي شعبان زاد البخاري قال يحيى بن سعيد المشغلين للشيخ الله عليه وسلم وابائيه صلى الله عليه وسلم اي بمعنى الشغل لانها كانت مهيئة نفسها لاشتغاله بها في جميع اوقاتها ان اراد ذلك ولا تعلم متى يريد ذلك ولم تستأذنه في الصوم مخافة

ان ياذن وقد يجتازها ففتوها عليه وهذا من الادب وفي رواية مسلم قال يحيى فظننت ان ذلك لمكانها من النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن عبد البر وهذا التعليل ليس بشئ لان شغل سائر احواله كشغلها او قريب منه لانه اعدل الناس حتى قال اللهم هذا تقضى فيها امرك فلا تكلني فيما لا امالك وانما اخبرت ذلك للخصبة والتوسعة واستدل من انكر التعليل بان ذكر الشغل انما هو من قول يحيى لان قولها كما في رواية البخاري بلفظ قال يحيى الشغل يعني الله صلى الله عليه وسلم وكذا في مسلمين حديث ابن رافع عن يحيى قال فظننت ذلك لمكان النبي صلى الله عليه وسلم ولسقوط هذه العلة بحجة من حديث سفيان كذا في الاكمال ١٢

نوى به صوم رمضان لا التطوع كما سبق في ومثله تقدم عن الشرح الكبير للدردريه قالت الحنفية كما تقدم عن الهداية ويرون ان على من صامه اي يوم الشك من غير رؤية وفي الشرح المعبرية على غير رؤية شرعا والثبت بغير الياء وسكونها انه اي ذلك اليوم من رمضان لثبوت الرؤية ان عليه قضاة لانه لم يجهه بنية حانمة انه من رمضان قاله الزرقاني وخالف في ذلك الحنفية اذ صوم رمضان يتأدى عندهم بنية النفل وغيره قال في الهداية في الصوم الواجب الذي يتعلق بزمان بعينه كصوم رمضان ان هذا الضرب من الصوم يتأدى بمطلق الذية وبنية النفل بنية واجب اخر وقال الشافعي في نية النفل عايت وفي مطلقها قولان المخوف فيهما مشه عن البدائية في قول يعقوب عن الفرض وفي قول لا يعقوب هو الاصح وبه قال مالك واحمد الخ ١٢ قوله ولا يرون بصيامه تطوعا بأسا وكذلك قالت الحنفية كما تقدم عن الهداية خلافا للشافعية ان صومه بلا سبب لا يصوم كصوم العيد بجامع التكرم ويكره صوم يوم الشك عند الحنابلة ايضا الا ان يوم الشك عندهم غير يوم الشك عند الجمهور فني المار بذكره صوم يوم الشك وهو الثلثون من شعبان اذا لم يكن في السماء في مطلع الهلال غيم او قتر او غير ذلك الخ ١٢ قوله قال مالك وهذا الامر هو المحقق عندنا وهذا الامر هو الذي ادرت عليه اهل العلم بهلدا قال الزرقاني وعليه الجمهور حلالا للنهي الوارد عن صوم يوم الشك على تحريمه من رمضان لا لغيره لغيره المحرمين مرفوعا لا نقدها رمضان بصوم يوم ولا يومين لا رجل كان يصوم صوما فليصمه قال عياض اشار بقوله الراجل الى ان النبي محبوب على التقدم تعظيما وتحريما للشهر وفي رواية لا تتحروا رمضان ايمان كانت عادته الصيام قبله او صيام الاثنين ونحوه فلا يمنع الخ ١٣

م وستة شوال وغير ذلك الممختص به **له قوله** وما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط هذا منزلة الاستثناء من الكلام السابق الا رمضان وانما لم يستكمل صيام غيره رمضان لكلا يقين وجوبه وما رأيت صلى الله عليه وسلم في شهر أكثر بالصب ثاني مفعول رأيت صياماً بالنصب على التقدير منه صلى الله عليه وسلم في شعبان متعلق بصياماً وذكر القاري الوجهة المختلفة في تركيب الحديث والعق كان صلى الله عليه وسلم يصوم في شعبان وغيره وكان صيامه في شعبان تعلقاً أكثر من صيامه فيما سواه قال المحافظ وههنا أربعة أسانيد الأول اختلقت الروايات في صيامه صلى الله عليه وسلم شعبان وفي حديث الباب انه صلى الله عليه وسلم يكثر الصيام في شعبان **٢٥٣** وظاهرة انه لا يستوعبه بالصيام لكن قال المحافظ زاد في حديث يحيى بن ابي كثير فان كان يصوم شعبان كله وروى ابو داود من حديث الربيع

عن ام سلمة لم يكن يصوم في السنة شهراً كاملاً الا شعبان يصله بربضان وروى الترمذي من حديث سالم بن ابي الجعد عن ابي سلمة عن ام سلمة قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم شهرين متتابعين الا شعبان ورمضان كذا في العيني وفي حديث الربيع عن عائشة عن ام سلمة كان يصوم شعبان الا قليلاً وفي المشكاة قالت كان يصوم شعبان كله وكان يصوم شعبان الا قليلاً متعلق عليه وعن عبد الله بن شقيق قالت لما تشبه اكان النبي صلى الله عليه وسلم يصوم شهراً كاملاً ما تشبهوا به الا شهر رمضان الا قليلاً حتى صومته سبيله رواه مسلم واختلف اهل العلم في الجمع بين هذه الروايات فقال المحافظ نقل الترمذي عن ابن المبارك انه قال جاز في كلام العرب ذلكم اكثر الشهور ان يقول صام الشهر كله ويقال فلان قام الشهر اجمع ولعله قد تشبهوا واشتغل ببعض امره وحاصله ان احدى الروايات مفترى الاخرى مخصوصة بها وان المراد بالكل الاكثر وهو مجاز قليل الاستعمال واستعده الطبعي قال لان الكل تأكيد لا اعادة التأكيد وقد غلبت القسوة بالبعض مناف له قال فعمل على ان كان يصوم شعبان كله تارة ويصوم محله اخرى لكلا يتوهم انه واجب كله كرمضان وقيل المراد بقولها كله انه كان يصوم من اوله تارة واخره اخرى ومن امثاله طورا فلا يخفى شيئا منه من صيام ولا يخفى بعضه بصيام دون بعض قال الزين بن المنذر لما ان حمل قول عائشة على اللباغة والمواد اكثر واما ان يجمع بين قولها الثاني متاخر عن قولها الاول فالخبر عن اول امره انه كان يصوم اكثر شعبان واخبر تانيا عن اخر امره انه كان يصومه كله قال المحافظ لا يخفى تحلفه والاول هو الصواب **له قوله** قال الصيام جنة ليس في رواية ابو داود الصيام جنة وذكر ابن عبد البر في التمهيد الاختلاف على مالك في هذا اللفظ كذا في شرح الاحياء وهو ضمن

جامع الصيام مالك عن ابي النضر مولى عمر بن عبد الله عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حتى نقول لا يفطر ويفطر حتى نقول لا يصوم وما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط الا رمضان وما رأيت في شهر اكل ثصياماً منه في شعبان مالك عن ابي الزناد عن العرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصيام جنة فاذا كان احدكم صائماً فلا يرفث ولا يجهل فان امره شامته او قاتله فليقل في صائمه الى صائمه

<p>له قوله انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حتى نقول لا يفطر ويفطر حتى نقول لا يصوم وما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط الا رمضان وما رأيت في شهر اكل ثصياماً منه في شعبان مالك عن ابي الزناد عن العرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصيام جنة فاذا كان احدكم صائماً فلا يرفث ولا يجهل فان امره شامته او قاتله فليقل في صائمه الى صائمه</p>	<p>سلم في خاصة نفسه يصوم حتى يقال لا يفطر ويفطر حتى يقال لا يصوم ولم يكن يستكمل صيام شهر الا رمضان وذلك ان الصيام تزياد والزياد لا يستعمل الا بقدر المرض وكان قوله يوم عليه السلام شديد الامزجة حتى روى عنهم ما روى وكان داود عليه السلام ذا اقوة وذكاة وهو قوله عليه السلام وكان لا يفرد الا في وكان عيسى عليه السلام ضعيفاً في بدنه فارغاً لاهل له ولا مال فاختار كل واحد ما يناسب الاحوال وكان نبياً صلى الله عليه وسلم فارغاً بقواكد الصوم والا فطارطلعا على مزاجه وما يناسبه فاختار بحسب مصلحة الوقت ما شاء واختار لامت صائماً ما منها يوم عاشوراء وصوم عرفة</p>
---	---

الحجيم وشدة النون الوقاية والستر والجنة كل ما سقرو منه الجن وهو الترس ومنه سمي الجن لاستناره من الجنان واستناره بأورق الاشجار قاله العيني زاد الترمذي وغلبت جنة من النار ولا جنة حصن حصين من النار للنساء في جنة كجدة احكم من القتال وللطير في جنة يسبق بها الصلابة من النار وليه هي جنة من عذاب الله ذكرها المحافظ مفصلاً ثم قال وقد تبين هذه الروايات متعلق بهذا السور وانه من النار بهذا اجزوا ابن عبد البر وما صاحب النهاية فقال معنى كونه جنة اي بقي صاحبه ما يؤذيه من الشهوات **له قوله** فاذا كان احدكم صائماً فلا يرفث بالثلاثة وتليث الفاء قاله الزرقاني والعيني اي لا يفحش ولا يتكلم بالكلام القبيح ويطلق ايضاً على الجماع ومقد مائه وعلى ذكره مع النساء او مطلقاً ويحتمل ان الذي لما هو اعلم منها قال ابن رشد في البداية جهمهم على ان من سائر الصوم ومزاجاته كف اللسان عن الرفث والفساد لهذا الحديث وذهب اهل نظر الى ان الرفث يفطر وهو شاذ الم ولا يجهل اي لا يفعل فعل الجاهل كصيامه وسقوة وسخية ونحو ذلك فان امره بتخفيف النون مع الفاء في اوله وفي رواية بالواو قال العيني كلمة ان مخففة موصولة بما بعده تعديرة ان قاتله امرؤ ولفظ قاتله يفسر كما في قوله تعالى وان احدهم المشركين استحيار اي استحيار احدهم المشركين قاتله قال عياض قاتله دافعه وناذره ويكون بمعنى شامته ولا حنه وقد جاء القتل بمعنى اللعن او شامته اي تعرض للشر واشكل ظاهراً للفظ بان المقابلة لا يستعمل الا من فعل اثنين فكيف نسبته الى الصائم احاب عنه الباقى بانه يحتمل ثلاثة اوجه يحتمل ان يريد ان امرؤ اراد ان يتأتم به او يقاتله فليمتنع من ذلك وليقل الى صائمه والثاني ان لفظ المقابلة وان كانت اظهر في فعل الاثنين الا انها قد تستعمل في فعل الواحد فيقال سافر الرجل وما لم الطبيب المريض والثالث ان يريد ان وجدت المشامة منها جميعاً فليذكر الصائم نفسه بصومه ولا يستديم المشامة والمقاتلة قلت والوجه عندى في معناه (البقية على)

من الشيوخ يقولون بغير الحار قال الخطابي هو خطأ وحكى القاسمي الوجهين وصوب النظم وبالع النوى في شرح المذهب فقال لا يجوز فتح الحاء واقفوا على ان المراد به تغيير رائحة فم الصائم بسبب الصيام وسيأتي الخلاف في معناه فم الصائم فيه رد من قال لا تثبت الميم في الفم الا في ضرورة الشعر لثبوت في هذا الحديث وغيره قال الباجي الخلاف في تغيير رائحة فم الصائم وانما يحدث من خلو المعدة بترك الاكل ولا يذهب بالسواك لانها رائحة النفس الخارج من المعدة وانما يذهب بالسواك ما كان في الاسنان من التغيير وقال البرقي خلاف فم الصائم تغيير طعم فيه ولا يحل لتأخر الطعام وهذا ليس على اصل مالك وانما هو جار على مذهب الشافعي ولذلك من الصائم السواك بعد نصف النهار وياحه مالك لان الخلاف عند لا يزول بالسواك لان اصله من المعدة و

مالك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو اذى نفسى بيده الخوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك انما يذره شهوته وطعامه وشرابه من اجل الصيام لي وانا اجزى به كل حسنة بعشرة امثالها الى سبع مائة

ضعف

الى البخاري في ترجمته بالاستسقاء فقال باب هل يقول الى صائم اذا اشتروا قال الروياني ان كان رمضان فليقل بلسانه وان كان غيره فليقله في نفسه وادع ابن العربي ان موضع الخلاف في التطوع واما في الفرض فيقول بلسانه قطعاً واما تكرير قوله فاني صائم فليقله الا انما يراه منه او من يخطبه بذلك وقال الزركشي ان المراد يقوله مرتين مرة بقلبه ومرة بلسانه فيستفيد بقوله بقلبه كلف لسانه عن خصمه ويقول بلسانه كلف خصمه عنه وتعقب بان القول حقيقة باللسان واجيب بانه لا يمنع الجواز

البقية عن مالك انه نسبة الى الشافعي وهو غير الصائم وهو سبب الشتم من الصائم ايضا فمسبة المعاملة الى الشافعي باعتبار فعله وكونه سبباً والفرق بين هذا وبين اول معنى الثلاثة للباقي ظاهر فليقل الى صائم الى صائم مرتين في نهي الموطأ وهذا ضبطه الزرقاني قال المحافظ اتفقت الروايات كلها على انه يقول الى صائم فمهم من ذكرها مرتين ومنهم من اقتصروا واحدة واختلف في المراد بهذا القول هل يخاطب به الذي يكلمه بذلك او يقولها في نفسه قال ابن عبد البر يقوله بلسانه للشاتم والمقاتل اي وصوي منعه من ذلك وقيل يقوله في نفسه اي فلا يسبيل الى شفاء غيظك ولا ينطق باني صائم لما فيه من الرياء والاطلاع الناس عليه لان الصوم من العمل الذي لا يظهر الخ والباقي في جزء المتولى ونقله الرازي عن الثمالة وروى النووي الاول في الاذكار وقال في شرح المذهب كل منهما حسن والقول بالثلاثة اقوى ولو جمعها لكان حسناً ولهذا

لوزال بالسواك لوجب ان يمنع منه قبل الزوال لان تكلمه بالسواك قبل الزوال يمنع وجوده منه بعد الزوال الخ قلت في الحنفية موافقون في ذلك لما لك في قوله اطيب عند الله من ريح المسك اختلف في معناه لان استطابة الروائح من صفات الحيوان الذي له طبع يميل الى الشيء فيستطبه او يفر عنه فيستقدره والله سبحانه وتعالى ما ز عن ذلك وفي شرح الصيام اختلف في معناه بعد الاتفاق على انه سبحانه وتقدس منذ عن ذلك على احوال احدى انه هيار واستجارة لاجت عادت بتأثير الروائح الطيبة منها فاستبعد ذلك في الصوم لتقريبه من الله تعالى قال المالكي فيكون المعنى ان خوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك عندكم اي يقرب اليه اكثر من تقريب المسك اليكم وذكر ابن عبد البر في الثاني معناه انه تعالى يجزيه في الاخرة حتى تكون نكته اطيب من ريح المسك كما قال في المتكلم في ريح مسك حكاية القاضي عياض الثالث ان صاحب الخلاف ينال من الثواب ما هو افضل من ريح المسك عندنا لا سيما بالضافة الى الخلاف وما ضد ان حكاية عياض الرابع انه يعتد برائحة الخوف ويدخل ما هي عليه اكثر مما يعتد بريح المسك وان كانت عند الخوف بخلافه حكاية القاضي ايضا **له قول** انما يذره من ريح المسك اي يترك ولم يصح بنسبة الى الله عز وجل للعلم به وعدم الاشكال فيه ولا ضد عن ائمة بن الطبري عن مالك يقول الله عز وجل انما يذره هكذا في روايات عديدة بسطها المحافظ في الفتح قال الباجي يحتل ان يكون تعليقه لتفضيله على ريح المسك ومحتمل ان يكون ابتداء ثناء على الصائم شهوته ائ من الجماع على الظاهر ولا ينزح في زوجته ويحتل العموم فقوله وطعامه وشرابه من عطف الخاص على العام في رواية ابى قرعة يدعى امراته

وشهوته وطعامه وشرابه من اجل ان لا يمثل شرعي او لرضا في قال المحافظ قد يفهم من الايتين بصيغة المحصر التنبيه على الجهة التي بها يستحق الصائم ذلك وهو الاخلاص الخاص به حتى لو كان ترك المذكورات لغرض آخر كالتمتع لا يحصل للصائم الفضل المذكور فالصائم ببناء السببية في اوله وفي رواية البخاري بدون الفاء واشار بهذا الى سر لطيف وهو ان الصوم لا يطعم عليه الصائم بخلاف سائر العبادات فيكون خالصاً لوجه الله تعالى وذلك لان الصوم لا يمتنع له في الوجود بخلاف سائر العبادات اذ كثيراً ما يوجد الامساك الجور عن الصوم فلا مقوم له الا الدنية التي لا يطعم عليها غيره تعالى وانا اجزي به بغير الهمة على ما ضبطه شراح الحديث قاطبة اي انا اتولى بنفسى لا عطاء جزاء وفيه تمامة الجزاء بوجوبين الاول ان كل جزاء يتولى اعطائه المحبوب بيده الشريفة وان قل كما لا غاية لمسرة ذلك والثاني ان كل عطاء ونوال يكون مقداره بحسب المعطى غالباً واختار ضبطه شيخنا واستاذي ووالدي نوال الله موقدة عند الدرس بغير الهمة على بناء الجهول ومعناه ليس له جزاء الانفس اي رضائي ولا عمل الذي يتوصل به الى المحبوب بنفسه كل حسنة بعشرة امثالها قال الله عزاسمه من جاء بالحسنة فله عشر امثالها الآية وذلك ادناكاً ويطبق الى سبع مائة ضعف بكسر الضاد المعجمة اي مثل وقد يزداد اكثر من ذلك كما سيأتي

إلا التشريف الخامس أن الاستغناء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات الرب جل جلاله فلما تقرب الصائم إليه بما يوافق صفاته أضافه إليه كأنه يقول إن أعمال العباد مناسبة لأحوالهم لا الصائم تقرب إلى بامر هو متعلق بصفة من صفات السالك من أن المغنى كذلك لكن بالنسبة إلى الملكة لأن ذلك من صفاتهم السابعة أنه خالص لله وليس للعبد فيه حظ قاله الخطابي الثامن سبب الإضافة إليه سبحانه وتعالى أن الصائم لم يعبده غيره عز وجل التاسع جميع العبادات توفي منها مظاهر العباد إلا الصيام العاشر أن الصوم لا يظهر في كتابه الحفظ كما كتبت سائر الأعمال و
استند قائله إلى حديث واحد أو رواه ابن العربي في المسلسلات ولفظه قال الله عز وجل لا يطلع ملك في كتابه ولا شيطان فيفسده ويكنى في رده هذا القول لحدوثه

العصم في كتابة الحسنة لمن يهيم بها وإن لم يعلمها قال الجياظ هذا ما وقفت عليه من الأحجية الخ ١٢
سنة قوله إذا دخل شهر رمضان ففتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار وصفدت الشياطين ما لك أنه سمع أهل العلم لا يكرهون السواك للصائم في رمضان فبإساعة من ساعات النهار لا في أوله ولا في آخره قال ولم اسمع أحدا من أهل العلم يكره ذلك ولا ينهى عنه

سنة قوله إلا الصيام فإنه لا تحديب لغوابه قال تعالى إنما يؤتى الصابرون أجرهم بغير حساب والصائم صابر في شرم الأحياء قد اختلف المفسرون في تفسير قوله تبارك وتعالى والله يضاعف لمن يشاء فقل يضاعف هذا التضعيف المذكور وهو السبعائة ضعف وقيل المراد يضاعف فوق السبع مائة لمن يشاء وقد ورد التضعيف بأكثر من السبعائة في أعمال كثيرة في إخباره بجملة ثم ذكر بعض الروايات في ذلك وقال في أخرى والجهم بينه وبين حديث أبي هريرة هذا أنه لم يرد حديث أبي هريرة انتهاء التضعيف بدليل أن في بعض طرقه بعد قوله إلى سبع مائة إلى أضعاف كثيرة وفي أخرى إلى ما يشاء الله فهذه الزيادة تبين أن هذا التضعيف يزداد على السبع مائة والزيادة من الثمة مقبولة فهو لي وأنا اجزى به إعادة للتأكيد قد اختلف العلماء في معناه مع أن

الأعمال كلها لله عز وجل وهو الذي يجزي بها على عشرة أقوال الأول أن الصائم لا يقع فيه رياء كثير وحكا المازري ونقله عياض عن أبي عبد الله الثاني أن المراد أنا المنفرد بعلم مقدار ثوابه وتضعيف حسناته وغيره من العبادات أظهر سبحانه وتعالى بعض مخلوقات عليه قال القرطبي معناه أن الأعمال قد كشفت مقدار ثوابها للناس وإنما تضاعف من عشرة إلى سبع مائة إلى ما شاء الله إلا الصيام فإن الله يشيب عليه بغير تقدير ويشهد لهذا المعنى رواية الموطأ هذه وكذلك الروايات الأخرى كقول الجياظ في الفهم الثالث معناه أنه أحب العبادات إلى والمقدم عندي وتقدم قول ابن عبد البر من أنه فضله على سائر العبادات الرابع الإضافة إضافة تشريف وتعظيم كما يقال بيت الله وإن كان البيوت كلها لله قال الزين بن المعتز التخصيص في موضع التعظيم لا يفهم منه

خاوي ولم يراهم بالسرائر أول النهار بأما إذا كان عودا بأبسا واستحب أحد وأسحق ترك السواك بالعش كحديث الخوف واختلفت الرواية عنه في التسوك بالعود الرطب فرويت عنه الكراهة وهو قول قتادة والشعبي والحكم واسحق وما لك في رواية وروى عنه أي أحمد أنه لا يكره وبه قال الثوري والأوزاعي وأبو حنيفة وروى ذلك عن علي وابن عمر وعروة ومحمد بن عمار وغيره كذا في المغني وقال العيني اختلف العلماء فيه على ستة أقوال الأول لا بأس به للصائم مطلقا قبل الزوال وبعد وروى عن علي وابن عمر أنه لا بأس بالسواك الرطب للصائم وروى ذلك أيضا عن مهاهد وسعيد بن جبيرة وعطاء وبراء بن ربيعة وأبي حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي وابن عمر وروى الرخصة في السواك للصائم عن علي بن عيسى وقال ابن عمر سنة للصائم والمفطر والرطب واليابس سواء الثاني كراهته للصائم بعد الزوال واستقبله قبله برطب أو يابس وهو قول الشافعي في أهم قوله وأبي ثور وقد روى عن علي كراهة السواك بعد الزوال رواه الطبراني الثالث كراهته للصائم بعد العصر فقط وروى عن أبي هريرة ربه الرابع التفريق بين صوم الفرض وصوم النفل فيكراهة في الفرض بعد الزوال ولا يكره في النفل لأنه لا يجد عن الرياء وحكي عن أحمد بن حنبل وحكا صاحب المعتمد في الشافعية عن القاضي حسين الخامس يكره بالرطب دون غيره سواء كان له أو غيره وهو قول مالك وأصحابه

ومن روى عنه كراهة السواك للرطب للصائم الشعبي ورواه ابن حنبل وأبو بصير والحكم بن عتيبة وقاتلة الشافعية كراهته للصائم بعد الزوال مطلقا وكراهة الرطب للصائم مطلقا وهو قول أحمد بن حنبل وأبو بصير

بثلاثة اوجه وروى ثوبان مرفوعاً من صام شهر رمضان شهر بيشرة اشهر الحديث ولا يخفى هذا جري التقديم لرمضان لان يوم الفطر
 فاحتمل فان قيل فلا دليل في هذا الحديث على الفضيلة لانه صلى الله عليه وسلم شبه صيامها بصيام مالده وهو مكره قلنا انما ذكره صوم
 لئلا يهمل فيه من الضعف والتسبب بالقبول لولا ذلك لكان ذلك فضلاً عظيماً لاستغراقه بالعبادة والطاعة والمراد بالخبر التشبيه
 في حصول العبادة به على وجه عرى عن المشقة كما قال صلى الله عليه وسلم من صام ثلاثة ايام من كل شهر كان كمن صام الدهر
 وذكره ذلك حاشاً على صيامها وبيان فضلها والاخلاق في استقباليها واذا ثبت هذا فلا فرق بين كونها متتابعة او منفصلة في اول
 الشهر او في اخره لان الحديث ورد بها مطلقاً من غير تقييد ولان فضيلتها لكونها ٢٥٦ تصبير مع الشهر ستة وثلاثين يوماً

قال يحيى سمعت ما لكا يقول في صيام ستة ايام بعد
 الفطر من رمضان انه لم يرا احداً من اهل العلم والفقهاء
 يصومها ولم يبلغني ذلك عن احداً من السلف ولا اهل
 العلم يكرهون ذلك ويخافون بدعته وان يلحق بمرضك
 ما ليس منه اهل الجاهلية والجهلاء لوراوا في ذلك بخصته
 اهل العلم وراهم يعلمون ذلك قال يحيى وسمعت ما لكا
 يقول لم اسمع احداً من اهل العلم والفقهاء ومن يقتدى
 به نهي عن صيام يوم الجمعة وصيامه حسن وقد
 رأيت بعض اهل العلم يصومه واراها كل بقعارة

والسنة بغير ايمانها وهذا المعنى يحصل مع التفرق
 الخ قال المنوي مدعي الشافعي واحمد وداود
 وموافقيهم استقباب صوم هذه السنة وقال
 مالك وابوه حنيفة يكره ذلك الخ اما الحنفية فقد
 اختلفت النقول عنم واختلف اهل فروعهم في
 تركه ففي الجهر الرائق ومن المكروه صوم ستة من
 شوال عند ابي حنيفة متفرقا كان او متتابعاً وعن
 ابي يوسف كراهته متتابعاً بغير استغراق لكن عامة
 المتأخرين لم يروا به بأساً الخ وعدها في نول الاجتهاد
 وشرحه مراقي الفلاح من المتنبهات وفي البدائع
 ومنها (اي المكروهات) اتباع رمضان بست من
 شوال كذا قال ابو يوسف كانوا يكرهون ان يتبعوا
 رمضان صوماً خوفاً ان يلحق ذلك بالفرضية وكذا
 يروى عن مالك ثم قال والاتباع المكروه هو ان
 يصوموا يوم الفطر ويصوموا بعد خمسة ايام فاما اذا
 افطر يوم العيد ثم صام بعد ستة ايام فلا يكره
 بل هو مستحب وسنة الخ وفي الدر المختار عند تقي
 السبكي من شوال ولا يكره التتابع على المختار خلافاً
 للثاني (اي الى يوسف) والاتباع المكروه ان يصوم
 الفطر وخمسة بعده فلا فطر الفطر لم يكره بل
 يستحب ويسن ابن كمال الخ وبسط ابن عابد
 في نصوص اهل المذهب في عدم الكراهة ثم قال
 تمام ذلك في رسالة تحرير الاقوال في صوم السبت
 من شوال للعلامة قاسم وقد رد فيها على ما في
 منظومة التباي وشرحها من عزوة الكراهة
 مطلقاً الى ابي حنيفة وانه الاصح بانه على غير رواية
 الاصول وانه صح ما لم يسبقه احد الى تعميمه وانه
 صح الضعيف وعند ابي حنيفة ما فيه الثواب الجزيل
 يدعى كاذبة بل لا دليل ثوري على كثير من نصوص
 كتب المذهب فراجعها الخ فلهذا ذلك كله ان المذهب
 عند الحنفية هو التنبه وما سلك عنهم خلاف ذلك
 اما ما رجح غير رواية الاصول او حمل على صوم يوم
 العيد واستدل من قال يندب ذلك بحديث ابي

في نسخة النسخة بدله خفة يعني اهل الجاهلية
 لوراوا اهل العلم انهم لا يشدون في
 ترك هذه الصيام لادخلوها في رمضان
 كما زاد اهل الكتاب في صيامهم عند اهل
 العلم طرف لخصته ورواهم اهل
 العلم يعلمون ذلك اي صيام هذه الايام
 اعلوان صوم ستة من شوال مختلف عند
 الاثمة قال الخريز من صام شهر رمضان
 واتبه بست من شوال وان فرقها فكان
 صام الدهر قال الموفق وجملة ذلك ان
 صوم الستة مستحب عند اكثر اهل العلم
 روى ذلك عن كعب الاحبار والشعبي و
 يعقوب بن مهران وبه قال الشافعي وكره
 مالك وقال ما رأيت الى اخر ما تقدم من
 في الموطأ ولنا ما روى ابو ايوب مرفوعاً
 من صام رمضان الحديث وقال احمد
 روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم

له قول في قول في صيام ستة ايام من
 شوال بعد الفطر من صيام رمضان انه لم
 يروكه في جميع النسخ المصرية والهندية
 الا في نسخة النسخة ففيها ان لم ارسلنا اهل
 العلم والفقهاء من رهم وهم التابعون
 يصومها ويقول ايضاً لم يبلغني ذلك اي
 صوم ستة من شوال من اهل السلف اي
 الذين لم يروكهم وهم الصحابة وكبار
 التابعين وان اهل العلم هذا ترقحاً قال
 اولاً يكرهون ذلك الصيام ويخافون
 بدعته اي يخافون من ان يدخل في الدين
 ما ليس منه ويخافون ايضا ان يلحق بعضهم
 الياء وكسر الجاء ببناء الفاعل وسماً في
 فاعله بمرضك ما ليس منه مفعول لقول
 يلحق اهل الجاهلية بالارض فاعله والجهلاء
 الغلظة والغلظة لوراوا في ذلك اي في
 هذه الستة رخصة بالنصب مفعول و

ايوب بن زعن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صام رمضان ثم اتبعه ستاً من شوال فذا له صيام مالده روى الجماعة الا البخاري والنسائي
 كذا في المنتقى وزاد المنذري في الترمذي النسائي والطبراني وقال رواته رواته العشرة **له قول** وسمعت ما لكا يقول لم اسمع احداً
 من اهل العلم والفقهاء ومن يقتدى به ببناء الجاهل اي يتبع بقوله وفعله عطف على اهل العلم يعني بصيغة الماضى في النسخ الهندية
 وينبغي بصيغة المضارع في المصرية عن صيام يوم الجمعة وصيامه بالرفع مبتدأ وحسن خبره يعني مستحب وقد رأيت بعض اهل
 العلم قال ابو عمر قيل انه حين بين المتكدر وقيل صفوان بن سليم يصومه اي يوم الجمعة داراه بعضهم الهزجة كان يفرها اي يقصده ولم يكن
 صومه ذاك اتفاقاً ظاهراً بل للمصنف انه ندب الى صوم الجمعة لكن قال البخاري في نه اخبار الاختبار الفعلة لرواية ابن القاسم كراهة صوم يوم
 موقت او شهر وقال عياض لعل قول مالك يرجع الى قول الجمهور بالكراهة وانما حكم صومه عن فدية وظنه انه كان يفرها ولم يقل عن نفسه
 وان اراد واحيه قاله الزرقاني واعلم ان الروايات في صوم يوم الجمعة مختلفة جداً ولذا اختلفت الاثمة فيه على اقوال قال العيني اختلفوا
 فيه على خمسة اقوال احدها كراهته مطلقاً وهو قول الغني والشعبي والزهري ومجاهد وقد روى ذلك عن علي وقد حكى ابو عمر عن احمد
 كراهته مطلقاً ونقل ابن المنذري ابن حزم منع صومه عن علي وابي هريرة وسلمان وابي ذر وشبهة يوم العيد ففي الحديث الصحيح ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال ان هذا يوم جعله الله عيداً وروى النسائي من حديث ابي سعيد الخدري مرفوعاً لا يصوم يوم العيد القول الثاني في الاباحة مطلقاً
 من غير كراهة وروى ذلك عن ابن عباس ومحمد بن المنكدر وهو قول مالك وابي حنيفة ومحمد بن الحسن القول الثالث انه يكره افرادة فارب
 صام يوماً قبله او بعده لم يكره وهو قول ابي هريرة ومحمد بن زيد وطائفة وابي يوسف واختاره ابن المنذري وحكاها الترمذي عن احمد والبخاري

في غاية الإيضاح ١٢

بالشريع لها في قصة السهوي الصلوة

11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

في الموطأ بأسكانها على أنه جمع واسط

قم أوجه إذا كان ليلة النصف

من وغيره من طريق الى نضرة عنه مرفوعاً القسوها في التاسعة والسابعة والخامسة قلت يا ابا سعيد انكم اعلم بالعدد منا قل احل
قلت ما التاسعة والسابعة والخامسة قال اذا مضت واحدة وعشرون فالتى تليها التاسعة فاذا مضت ثلث وعشرون فالتى تليها
السابعة الحديث **سنة قوله** قال تحروا بغير المثناة الفوقية والحام والراء المهملتين واسكان الواو وامر من القمى وفي بعض الروايات
التمواء ما يعنى الطلب لكن معنى القمى ابلغ لما فيه من الطلب بالجد والاجتهاد ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان قال الزرقاني
ولم يبق في شيء من طرق حديث هشام
عائشة مرفوعاً تحروا ليلة القدر في ٢٥٩ وتروا العشر الاواخر الحديث فيمن المطلق على المقيد لم قلت لكن من اختار دونه وراة في تمام
العشر يجزى الحديث على اطلاقه قال الحافظ كونها

تنقل في العشر الاخير كله قاله ابو قلابة ونص عليه
مالك والثوري واسحق واسحق **سنة قوله** قال
تحروا اي اطلبوا بالجد والاجتهاد ليلة القدر في السبع
الاواخر قال ابن عبد البر هكذا رواه مالك ودعا
شعبة عن ابن دينار بلفظ ليلة سبع وعشرين قلت
لكن رواية تافه عن ابن عمر وكذا رواية سالم عنه
بعده طرق عند البخاري وغيره بلفظ السبع الاواخر
فتأمل من رمضان وليس لفظ من رمضان في النسخ
المصرية ثم اختلفوا في مصداقه فقيل مبداء من
ليلة اربع وعشرين على كون الشهر ثلثين وهو اصل
وقيل من ليلة ثلث وعشرين على كون المحقق في الشهر
تسعا وعشرين يوماً **سنة قوله** قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم زاد في النسخ المصرية بعد ذلك يا
رسول الله وليست هذه الزيادة في النسخ الهندية
الى رجل شاسع الداراي بعيد ما ولفظ رواية ابو داود
قلت يا رسول الله ان لي بادية اكون فيها وانا اصل فيها
يحول الله فمري ليلة معينة انزل لها اي لتلك الليلة
من البادية الى المسجد قال القاري بالرفع على انه
صفة وقيل بالجزم على انه جواب لم قال الزرقاني ولا في
داود في ليلة من هذا الشهر انزل لها اي هذه الليلة صلها
فيه قلت وفي النسخ التي بايد ينظر في بليلة انزلها
الى هذا المسجد ليس فيها ذكر هذا الشهر نعم حتى القاري
هذه اللفظة عن المصنف **سنة قوله** قال له
رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل ليلة ثلث وعشرين
من رمضان قال الباقى لمحتل ان يكون نص عليها على
معنى القمى لها وانما عند اقرب الى ان تكون فيها
ليلة القدر من سائر ليالي الوتر ومحتل ان ينص
عليها لفظة ثبتت لها عند الخ قلت والطاهر
ان الامريكان لتلك السنة خاصة لكنه ذهب الى
عمومه كما يدل عليه الروايات زاده ابو داود بعد ذلك
قول محمد بن ابراهيم الراوى عن ابن عبد الله بن انيس
فقلت لانه فكيف كان ابوك يصنع قال كان يدخل

قال ابو سعيد فابصرت عيناى رسول الله صلى الله عليه وسلم
انصرف وعلى جبينه وانفه اثر الماء والطين من صبح ليلة
احدى وعشرين مالك عن هشام بن عروة عن ابيه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تحروا ليلة القدر في
العشر الاواخر من رمضان مالك عن عبد الله بن دينار
عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال تحروا ليلة القدر في السبع الاواخر من رمضان مالك
عن ابى النضر مولى عمر بن عبد الله ان عبد الله بن انيس
الجهني قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم انى رجل شاسع
الدار فمري ليلة انزل لها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
سلم انزل ليلة ثلث وعشرين من رمضان مالك عن حميد
الطويل عن انس بن مالك انه قال خرج علينا رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال لي اريت هذه الليلة في رمضان

<p>سنة قوله قال ابو سعيد فابصرت عيناى رسول الله صلى الله عليه وسلم تاكيدا لقولك اخذت بيدي وانما اراد اظهار التعجب من تلك الحالة الغريبة رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من الصلاة وعلى جبهته البقلة حالية واختلفت النسخ في ذكر هذا اللفظ في جميع النسخ المصرية والخرق والمصنف والتور بلفظ على جبهته وهكذا حكاها الحافظ في الفقه عن رواية مالك و كان في النسخ وفي النسخ الهندية والباقي بلفظ على جبينه قال الباقى الجبين ما بين الصدغين والسجوت يكون في وسطه وقال</p>	<p>ابن قتيبة الجبهة وسط الجراحة والجبينان يكشفانها من كل جانب جبين الخ قلت ويكون المعنى على نسخة الجبين بيان كثرة الطين حتى وصلت الى الجبين فتأمل و انفه قال الزرقاني فيه السجود على الجبهة و الانف جميعا فان سجود على انفه وحده لم يجزه وعلى جبهته وحدها اساء واجزاء قاله مالك الخ من الصلاة صبح ليلة احدى وعشرين متعلق بقوله انصرف وحدث ابى سعيد هذا نص في القمى في الاواخر ويشكل عليه ما روى ابو داود</p>
--	--

المسجد اصلي العصر فلا يخرج منه لحاجة حتى يصلي الصبح فاذا اصل الصبح وجد ابنته على باب المسجد فجلس عليها فحلق بياضته قال ابن
عبد البر يقال ليلة الجهمى معروفة بالمدينة ليلة ثلث وعشرين وحديثه هذا مشهور عند عامةهم وخاصةم وروى ابن جرير هذا الخبر ليلة
ابن انيس وقال في اخره فكان الجهمى مسمى تلك الليلة يعنى ليلة ثلث وعشرين في المسجد فلا يخرج منه حتى يصبح ولا يشهد شيئا من رمضان
قلها ولا يجد ما ولا يمارى الفطر الخ قلت وقد ورد كون ليلة القدر ليلة ثلث وعشرين في عدة روايات واذا روي هب الى ذلك جماعة ١٢
سنة قوله قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم من حجرة الشربة زاد في النسخ المصرية بعد ذلك (في رمضان) وليست هذه الكلمة
في النسخ الهندية وزاد في رواية البخاري لخصر بليلة القدر فقال انى اريت بضم الهجره ببناء المجهول قال الحافظ هي الرؤيا اي اطلت بها او
من الرؤيا اي بصورتها وانما ارى علامتها وهو السجود في الماء والطين الخ ثم اللفظ هكذا في جميع النسخ المصرية وفي الهندية رأيت بسبب
الفاعل هذه الليلة اي ليلة القدر في رمضان زاد القاري بعدة فقال خرجت لاجل بليلة القدر حتى تلاخى بقمى الحاء المهمله اي وقعت
بينها ملاحة وهي المخاضة والمنازعة والمشاقة والامم الحاء بالكسر والمد وفي رواية ابى سعيد عند مسلم فخرج رجلان يحضمان معهما
الشيطان ونحوه في حديث القلتان عند ابن اسحق وزاد انه لقيهما عند سدرة المسجد فخرج بينهما فالتقت هذه الاحاديث على سبيل النسيان
وروى مسلم حديث ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اريت ليلة القدر ثم ايقظني بعض اهلى فسيبها وهذا سبب آخر
فانما يحل على التعدد بان تكون الرؤيا في حديث ابى هريرة مناهما فيكون سبب النسيان الالفاظ وان تكون الرؤيا في حديث غيره في البقرة
فيكون سبب النسيان ما ذكر من المخاضة او يحل على اتحاد القصة ويكون النسيان وقع مرتين عن سببين ويحتمل ان يكون المعنى (البقرة على ٢٣)

له قوله فالتسوية في التاسعة والسابعة والخامسة اختلفوا في معناها على خمسة اقوال احدها ان المراد بالتسوية ليلة تسع وعشرين و
 بالسابعة سبع وعشرين وبالخامسة خمس وعشرين فيكون المعنى التسوية في تاسعة قمعي من بعد العشرين لكن يشكك عليه ما ورد في اكثر
 طرق الحديث بلفظ تاسعة تبقى واوله القاري بان المعنى تاسعة تبقى بقاها من بعد العشرين وهذا القول قال القاري هو الظاهر وقال
 الحافظ يرمح هذا القول رواية الجاهلي بلفظ التسوية في التسع والسبع والخمس في تسع وعشرين وسبع وعشرين وخمس وعشرين في
 وتانيها ما قاله الطبري ان تاسعة تبقى هي الليلة الثانية والعشرون تاسعة من الاعداد الباقية والرابعة والعشرون سابعة منها والسادس
 والعشرون خامسة منها الخ قلت وعلى هذا فيكون معنى الحديث تاسعة من الليالي الباقية **٢٢٠** والعدد يكون من الاخرى كون

حق تلاحي الرجلان فرفعت فالتسوية في التاسعة والسابعة والخامسة ما لك انه بلغه ان رجلا من اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ ليلة القدر في المنام
في السبع الاواخر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني
ارئي رؤيا كرم قد توطأت في السبع الاواخر فمن كان متحريا
فليتحرها في السبع الاواخر ما لك انه سمع من يثق به
من اهل العلم يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ارى اعمار الناس قبله او ما شاء الله من ذلك فكانه
يقاير اعمار امته عن ان لا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغ
غيرهم في طول العمر فاعطاه الله ليلة القدر خيرا من
الف شهرا ما لك انه بلغه ان سعيد بن المسيب كان
يقول من شهد العشاء من ليلة القدر فقد اخذ بحظه منها
كامل الصيام بمحمد لله وعونه

الشهر ثلثين وتكون الليالي كلها اشفا ما لا اوتارا و
 يؤيد هذا المعنى ظاهرهما في رواية الى داود عن الفضل
 انه قال لابي سعيد الخدري انك اعلم بالعدد منا قال
 اجل قلت ما التاسعة والسابعة والخامسة قال اذا
 مضت احدى وعشرون فالتسوية التاسعة فاذ مضت
 ثلث وعشرون فالتسوية السابعة الحديث لكن تقدم
 ان حديث ابي سعيد هذا محتمل للتأويل لمخالفته رواية
 بنفسه ولما روي من اختصارها باشفاع العشر الاخير الا
 ان الحافظ قال في سرد الاقوال القول لثالث ولا يوافق
 انها في اشفا عشر الوسيط والعشر الاخير قرأته بخط
 مغطاي الخ وثالثها هو المعنى الثاني الا ان العدد
 من تسع وعشرين لكونه المتيقن فتكون تاسعة تبقى
 هي ليلة احدى وعشرين وكذا لك الليالي كلها اوتار
 وحكم ذلك عن مالك ورايها ما اختاره ابن عبد
 البران المراد بالتسوية ليلة احدى وعشرين و
 كذلك البواقي كالتسوية لثالث الا ان المعنى عنده
 تاسعة تبقى بعد الليلة التي تلتس فيها صلى هذا
 يكون العدد من ثلثين وتكون الليالي كلها اوتارا و
 باعتبار المصادق هذا والذي قبله سواء والاختلاف
 بينهما باعتبار معنى الحديث وفي المدونة قال لاهام
 ما لك اذى والله اعلم انه اراد بالتسوية من العشر
 الاواخر ليلة احدى وعشرين وبالسابعة ليلة ثلث
 وعشرين وبالخامسة ليلة خمس وعشرين الخ وهذا
 القول كما ترى يكن حله على القول الثالث والرابع
 معا وخاصة ما يظهر من كلامه العيني ان المراد
 بالتسوية ليلة احدى وعشرين على نقصان الشهر
 والثانية والعشرين على تمامه يعني عومه يتناول
 الصورتين معا قال وهذا حال على الانتقال من وتر
 الى شفع والنبي صلى الله عليه وسلم لم يأمركم
 بالتسوية في شهر كامل وون ناقص بل اطلق عليها
 في جميعه على التاميرة وعلى النقص اخرى الخ **١٢**
له قوله اروا بهم الهجرة ليلة القدر في المنام
 اي اراهم الله تعالى ذلك وقال ابن الملك اي خيل لهم

(البقية عن ١٢٥) ايظني بعض اهل
 فسمعت تلاحي الرجلين ففقت لا اجمع
 بينها نفسيهما للاشتغال بهما وقد روي
 الرزاق من مرسل سعيد بن المسيب انه
 صلى الله عليه وسلم قال لا خير لكم ليلة
 القدر قالوا اي فسكت ساعة شوقا لقد
 قلت لكم وانا انا عليها ثم انسيها فلم يذكر
 سبب النسيان وهو ما يقوى العمل على
 التقدير كذا في الفهم ففقت اي نسيها لا
 نسيها عينا لما ورد من العرب الا لتس قيل
 رفعت بركة من تلك السنة وقيل التام

في المنام ذلك تبعا للطيب في انهم الروي فيمنع يحتاج الى التفسير كذا في المراجعة في السبع الاواخر قال الحافظ اي قيل لهم في المنام انها في السبع الاواخر
 وتعبه بعضهم بانه ليس طريقا للارادة بل صفة للنام اي المنام الواقعة للكان في السبع الاواخر والارادة عندى ما قاله الحافظ وابت خبايا نعلم قول
 انه ظرف للارادة بل كناية صريحة في انه ظرف للقدر يدل عليه ما في تفسير الجاهلي ان ناسا اذ ليلة القدر في السبع الاواخر وان ناسا اذ انها في العشر
 الاواخر الحديث وامر الاتماس في السبع الاواخر هو في انه كان قبل السبع الاواخر **له قوله** فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني
 بفهم الهجرة والارادة اي علم رؤيا كرم بالافراد قال عياض كذا ساء ولا فزاد والمراد من انهم لم يكن رؤيا واحدة وانما الارادة الخمس وقال ابن التين
 الحديث يروونه بالتوحيد وهو ما تروا ففهم منه رؤيا كرم رؤيا يكون جميعا في مقابلة التوحيد وتعب باضافته الى خبر التوحيد يعلم منه التقدير
 خبر ورواية ابن عسبر يارني ليجان رؤيا كرم على المعنى الاول الذي والثاني قوله قد توطأت بالهوى اي توافقت وزنا ومعنى ويوجد في شوطا شعر
 ياد ويبيح ان يكتب بالالف ولا يروى قرائنه مبهونا قال تعالى لم يولدوا امة واحدة ما حرم الله قاله النووي في رؤيتها انها في ليالي السبع الاواخر فمن كان متحريا
 اي اخطا بها وقاصدا ما فليتحرها في السبع الاواخر من رمضان وتقدم قريب عن الجاهلي ان بعضا اذوها في العشر وبعضا في السبع **له قوله** ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ارى اعمار الناس قبله او ما شاء الله من ذلك فكانه يقرأ اعمارهم الله عليه وسلم تقاير اعمار امته اذ هي ما بين الستين الى السبعين وقيل من يجوز ذلك كما
 ارى جميع اعمارهم او مقدارها خلاصا من ذلك فكانه صلى الله عليه وسلم تقاير اعمار امته اذ هي ما بين الستين الى السبعين وقيل من يجوز ذلك كما ارى
 ان لا يبلغوا اعمارهم من العمل الصالح مثل الذي يفهم الاصل فيهم من الامم السابقة في طول العمر فاعطاه الله عز وجل محلة اعمارهم الطويلة ليلة القدر

والارادة هي الارادة في المنام والارادة في المنام هي الارادة في المنام والارادة في المنام هي الارادة في المنام

له قول في كتاب الاعتكاف يذكر فيه عقب الصيام لانه من توابعه ولان المقصود من كل فم واحد وهو كالتفلس عن شهواتها وتركبة النفس ولان الذي يبطل الصوم قد يبطل الاعتكاف ولا تدريس الاعتكاف الصيام ولان الصوم شرط في بعض انواعه عند الجمهور وفي كل انواعه عند المصنف والشروط مقدم على المشروط ولان الاعتكاف يطلب متوكلاً في العشرة الاخرى من رمضان فيصير الصوم فيه فاسب ختم كتاب الصوم بذكر مسائله قاله ابن عابدين **مسألة** قولنا انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف يدني الى يقرب الى يشدة الباء الى البحر في رأسه بالانصب فيه تصغيره بضم صير شهر الرأس وفي بعض الفاظ الحديث ما يدل على احتمال تسريح الحية لكنه صلى الله عليه وسلم وما يكمله الى واحد وانما كان يعتكف في ذلك بنفسه بخلاف شعر الرأس فانه يصوم مباشرة تسريحه **٢٤١** لاسيما في مؤخر الرأس فلذلك كان يستعين بازواجه كذا في شرح الاصحاح في زاوية المشكوك في

برواية المتفق عليه وهو في المسند وفي شرح الاحكام برواية الترمذي والنسائي وهي في مجزئتها فاجعله الترجيل تسريح الشعر وهو استعمال لشيء في الرأس اي امشط شعوره وانظفه فهو من مجاز الخذف لان الترجيل للشعر لا للرأس او من اطلاق اسم المحل على الحال وكان لا يدخل البيت للحاجة للانسان قال المحافظ في الزمري بالبول والخائض وما تقووا على استئناهما واختلفوا في غيرهما من الحاجات كالاكل والشرب ولخرج لهما فتوضأ خارج المسجد لم يبطل ويلحق بها الغسل والنفل من احتاج اليه الخ قال الباقى يريد لا يدخل بيته الا لضرورة قضاء الحاجة واصل النبي صلى الله عليه وسلم على الوجوه هذا يقتضي ان المعتكف لا يدخل بيته الا لضرورة خاصة الانسان وما يجري مجراه من طهارة الحدث وغسل الجنابة وجمعة ما تدعو الضرورة اليه ولا يغفل في المسجد ولا يدخله الاكل ولا نوم ولا غير من الانفعال التي يباح فعلها في المسجد **مسألة** قول في لا تسئل عن المريض اي لا تقوده الا وهي قسئ يعني تعود ما شئت لا تقف لذلك اتباعاً لما روت هي بنفسها عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك اخرجها ابو داود وقال الباقى تمديد انها كانت تخبر بحاجتها فتر باهل المريض او بموضعه فلا تقف للسؤال لكنها كانت تسئل عنه ما شئت لان الوقوف عليه من معنى العيادة له ولا يجوز للمعتكف عيادة مريض ولا حضور جنازة ولا طلب دين ولا تضياع حد وجب له فان خرج لشي من ذلك بطل اعتكافه لان ذلك قطع لما يقتضيه الاعتكاف من الملازمة والمواصلة **مسألة** قول في لا يأتي المعتكف حاجته بالتكبير في النعش الهندية والاعانة الى الضعيف بلطفاً حاجته في الضرورة والمودى واحد والاوجه الاول هو التعظيم فذكر شيخنا في المحقق ان المجزئ لحاجة غير المحو لم ياتي ليدلها ولا يخرج لها اي لتلك المحو التي له منها يد ولا يبين احد اي لا يبين في شيء من الامور لان المعتكف مستغن عنها الا ان يخرج لحاجة الانسان كالاجنتين وغوهما

كتاب الاعتكاف

بسم الله الرحمن الرحيم

ذكر الاعتكاف مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عمر بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف يدني الى رأسه فارجله وكان لا يدخل البيت الا لحاجة الانسان مالك عن ابن شهاب عن عمر بن عبد الرحمن ان عائشة كانت اذا اعتكفت لا تسئل عن المريض الا وهي قسئ لا تقف قال يحيى قال مالك لا يأتي المعتكف حاجة ولا يخرج لها ولا يعين احد الا ان يخرج لحاجة الانسان ولو كان خارجاً لحاجة احد كان احق ما يخرج اليه عيادة المريض والصلوة على الجنائز واتباعها قال يحيى قال مالك ولا يكون المعتكف معتكفاً حتى يجتنب ما يجتنب المعتكف من عيادة المريض والصلوة على الجنائز ودخول البيوت الا لحاجة الانسان مالك انه سأل ابن شهاب عن الرجل يعتكف هل يدخل لحاجة تحت سيقف فقال نعم لا بأس بذلك قال يحيى قال مالك الا امرعندنا الذي لا اختلاف فيه انه لا يكره الاعتكاف في كل مسجد يجتمع فيه ولا اراه كره الاعتكاف في المساجد التي لا يجتمع فيها الا كراهية ان يخرج المعتكف من مسجد الذي اعتكف فيه

ما لا بد منه ولو كان المعتكف خارجاً لحاجة احد كان له جائز ان يخرج لمعونة احد كان احق بالنصب الرفع ما يخرج اليه عيادة المريض بالنصب والرفع وذلك لان عيادة المسلمين حقوق المسلم والصلوة على الجنائز فائتها فرض كفاية واتباعها اي اتباع الجنائز عطف على عيادة المريض قال الباقى يعني لو كان خارجاً لمعونة احد او شيء من الامور المعتد بها كان احق بالخروج اليه عيادة المريض وشهود الجنازة لانها عبادات ما موربها مع ما شرع من التشاير فيها والاحتفال بها فادراك المعتكف ممنوعاً عنها فان وقع من غيرها او في واخرى **مسألة** قول في قال مالك ولا يكون المعتكف معتكفاً اي لا يبقى في اعتكافه حتى يجتنب ما الى الاشياء التي يجتنب عنها المعتكف من عيادة المريض والصلوة على الجنائز ودخول البيت بالجمع عطف على العيادة الا لحاجة الانسان استثناء من دخول البيت يعني ذافعل شيئاً من هذه الامور لا يبقى معتكفاً بل يبطل اعتكافه ثم اوقات الخروج بقضاء الحاجة لا يجب تدانكها وله ماخذ ان احدها ان الاعتكاف مستمر ولذلك لو جامع في اوقات الخروج بطل اعتكافه على الصحيح والثاني ان زمت الخروج بقضاء الحاجة جعل كالمستغنى لفظاً عن المدة المندورة فاشترط التسامح في الابتداء رابطة لجميع ما سوى تلك الاوقات كذا في شرح الاحكام **مسألة** قول في يعتكف هل يدخل لحاجة بالتكبير في الهندية وبالإضافة الى الضمير في المصرية وهو الوجه ههنا محل عامة الشراخ الاثر على حاجة الانسان كما سيأتي في كلامهم تحت سقف قال الباقى يريد بذلك قضاء حاجة الانسان فلا بأس ان يدخل تحت سقف وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يدخل بيته تحت سقف لقضاء حاجة الانسان فقال الزمري نعم لا بأس بذلك يعني لدخول تحت السقف لا يتنا في الاعتكاف قال الزمري وفيه قال مالك والشافعي وابو حنيفة وقال جماعة ان دخل تحت بطل **مسألة** **مسألة** قول في قال مالك الامر المحقق في ذلك لا اختلاف فيه بين اهل العلم انه لا يكره الاعتكاف في كل مسجد يجتمع فيه بالتشديد بين الجميع اي يعمل فيه الجمعة (البقية على صفحة ٢٤٣)

والتي عن صفحة ٢٧١) ولا ادراك هكذا في جميع النسخ الموجودة من الشروح والتون الهندية والمصرية ولم يتعرض له الشراح فالتا هيران لفظا
 ببناء الجوهول بيان الصنوع المنسوب في راء وقد ثبتنا الدلو في المصنف لفظ كره بالبناء الجوهول وهكذا العرب في النسخ المصرية ويحتل ان يكون هو
 مقولة بجهر واضمه للمنسوب وكذا اضمه الفاعل في كره الى الامام مالك لكن فيه ان العبارة هكذا في المدونة وليس هناك بجهر اللفظ الا ان يقال
 ان التاثل فيها ابن القاسم فتأمل الاعتكاف في المساجد التي لا يجتمع فيها اي لا يصلي فيها الجمعة الا كراهية ان يخرج المعتكف من مسجد لا يملكه
 فيه الى الجمعة وجوبا ويطلب اعتكافه على مشهور قاله الزرقاني وفي المسوى الاعتكاف جائز في كل مسجد فان لم يكن المسجد جامعاً
 فالتخروج للجمعة واجب اجتناباً فاذا اخبر بطل اعتكافه عند الشافعي فيصاح الى نية جديدة ٣٣٣ لما يستقبله ان كان تطوعاً ولا يبطل

الى الجمعة او يدعها فان كان مسجداً لا يجتمع فيه الجمعة ولا
 يجب على صاحبه ان يأتى الجمعة في مسجد سواه فاني لا ارى بأساً
 بالاعتكاف فيه لان الله تبارك وتعالى قال وانتم عاكفون
 في المساجد فعم الله المساجد كلها ولم يخص شيئاً منها قال
 مالك فمن هذا جازله ان يعتكف في المساجد التي لا يجتمع فيها
 الجمعة اذا كان لا يجب عليه ان يخرج منه الى المسجد الذي يجتمع
 فيه الجمعة قال مالك لا يبني المعتكف الا في المسجد الذي يعتكف
 فيه الا ان يكون خباءة في رجة من رجاها المسجد قال مالك
 ولم اسمع ان المعتكف يضطرب بناء يبني فيه الا في المسجد او
 في رجة من رجاها المسجد وما يدل على انه لا يبني الا في المسجد

عندي حنيئة الخ قلت وبالأول قال مالك وبالثاني
 احمد كما سياتي او يدعها اي يدع الجمعة قال الزرقاني في
 عليه وفي بطلان اعتكافه قولان الخ قال الباغي اما
 المساجد التي لا يصلي فيها الجمعة فاما يكره الاعتكاف
 فيها اذا كان الاعتكاف يتصل الى وقت صلاة الجمعة
 لانه يقتضي احداً من ممنوعين احدهما الخلف عن
 الجمعة والثاني الخروج عن الاعتكاف الى الجمعة وذلك
 يبطل اعتكافه في المشهور من مذهب مالك وقد روي
 ان الجمع من مالك الخروج الى الجمعة ولا ينتقل اعتكافه
 الخ وفي الهداية لا يخرج من المسجد الى الحاجة الانسان
 والجمعة اما الحاجة فمدرست عائشة واما الجمعة فلانها
 من امر حائض وهي معلوم وقوعها قال الشافعي
 الخروج اليها مفسد لانه يمكنه الاعتكاف في الجامع و
 نحن نقول الاعتكاف في كل مسجد مشروع فاذا أصبح
 الشرع فالضرورة مطلقة في الخروج الخ قلت وايضا
 الاعتكاف في الجامع يكون سبباً لكثرة مشيه وغيبته
 عن المسجد ليعذر من غلبه فالتخروج في الاسبوع مرة للجمعة
 اهن عن غيبته ساعات في كل يوم ليلة على ان
 فيه اخلاء المساجد عن الاعتكاف ومجرانها كما قاله
 الزيلعي (لما قيل في غيبته في هذا)

الايخل البيت الاحاجة الانسان فلا يبني
 المعتكف ان يبني في المسجد او في حكمه
 من العنق وفيه وهذا كله اذا كانت رجة
 المسجد من المسجد واما ان كانت خارج المسجد
 فالمسئلة ايضاً خلافة والثاني ان يكون
 غرض المصنف من الاعتكاف لا يجوز ان يبني الا في
 مسجد الذي بدأ الاعتكاف فيه كما يدل عليه تقدير
 في قول كلامه المسجد بهذه الصفة فيمكن ان تكون
 المسئلة خلافة وتقديم قريباً ان الخروج الى الجامع
 مفسد عند الشافعي والمالكية وروى الحنفية
 والحنابلة ثوران في الجامع لا يفسد عند
 الحنفية لانه محل اعتكاف لكنه يكره كما صرح
 في فروعه وكذلك عند الحنابلة قاله لموفق و
 اذا اجتمع الجمعة فان احب ان يعتكف في الجامع
 فله ذلك لانه محل الاعتكاف والمكان لا يتعين
 للاعتكاف بنذره فمع ذلك اولي الخ

مبني بركة المصانع من البيوت في اي
 في البناء في موضع من المواضع الا في
 المسجد وفي رجة من رجاها المسجد ثم ذكر
 الحجة لذلك فقال وما يدل على انه لا يعتكف
 الا في المسجد وفي حكم رجة المسجد لانها
 ايضاً من المسجد قول عائشة الذي تقدم في اول
 الباب موصولاً كان رسول الله صلى الله عليه و
 سلوا اذا اعتكف لا يدخل البيت الاحاجة
 الانسان فهذا المعصوم يحرر في انه لا يبني
 الا في المسجد وحاصل هذه الكلام يقتضي جبر
 الاول ان المعتكف لا يجوز له ان يبني في غير
 المسجد من مواضع اخرى وهذا صريح شارح
 المؤطا وهذا ظاهر المسئلة اسمعية كلهم
 اتفقوا على ان البيوت خارج المسجد مفسد
 الاعتكاف والاستدلال على ذلك بخبر
 عائشة ظاهراً والنبي صلى الله عليه وسلم

له قوله فان كان اي المسجد الذي اعتكف فيه و
 الظاهر ان هذا من كلام مالك كما يدل عليه قوله لا
 ارى به بأساً بصيغة التكلم وما نصاحب المدونة هذا
 الكلام عن الكلام السابق لفظاً قال وهو قينة اخرى
 مسجد لا يجتمع فيه الجمعة ولا يجب على صاحبه ان يأتى
 الجمعة في مسجد اخرى سواه اي سوى المسجد الذي اعتكف
 فيه وذلك اما لان قضاء مدة اعتكافه قبل مجي الجمعة
 او لكون المعتكف من لا يجب عليه الجمعة فاني لا ارى
 بأساً وحراً بالاعتكاف فيه اي في مسجد لا يجتمع فيه ثم
 ذكره لئلا لذلك فقال لان الله تعالى قال ولا تبشروهن
 وانتم عاكفون والمساجد فعم الله عز وجل مساجد كلها
 ولم يخص من التفضل فيها في النسخ الهندية ومن
 الجوهول في النسخ المصرية شيئاً منها اي من المساجد الجامع

او غير الجامع قال مالك فمن هناك ان عم قوله تعالى جازله ان يعتكف في المساجد التي لا يجتمع فيها الجمعة اذا كان المعتكف لا يجب عليه ان يخرج منه اي
 من المسجد الذي اعتكف فيه المسجد الذي يجتمع فيه الجمعة والاصل ان عموم قوله تعالى في مساجد كلها فلا تخصيص فيه بمسجد دون مسجد الا ان المعتكف
 اذا كان ممنوع عليه الجمعة وتأتى الجمعة في من اعتكافه فيتعين الجامع لعرض الجمعة وتقدمت اقوال الثلاثة في ذلك وانفق الاثني عشر طرية
 المسجد للاعتكاف في المسجد لانه لا يملك في كل مكان واحراز الحنفية لراة ان يعتكف في مسجد بيتها وهو المكان المحل للصلاة فيه وفيه قول
 قديم للشافعي وفي وجه لاحتها والمالكية يجوز للرجال والنساء ان التطوع في البيوت افضل كذا في الغفر وقال ايضاً في الحنفية لاحتها اعتكاف
 المرأة ان تكون في مسجد بيتها وفي رواية لعلها الاعتكاف في المسجد مع الزوج وبه قال احمد الخ **سلك قول** ولا يبني المعتكف الا في المسجد الذي اعتكف
 فيه اي بدأ الاعتكاف فيه الا ان يكون خباءة بكسر الخاء الجمعة وبوجه اي خيمته قال العيني هو الخيمة من وبر او صوف ولا يكون من شعر في رجة اصل
 الرجة السعة ومنه مرجحاً اي لقيت رجا وسعة قال في الجمع رجة المسجد ما حتمه من رجاها المسجد قاله الباغي يدين من المسجد واخذه واما خارج المسجد
 فلا يجوز الاعتكاف فيه وقال لموفق ظاهراً كلام الخ في ان رجة المسجد ليست منه وليس المعتكف بالخروج اليها لقوله اي الخ في في الحائض يضرب لها
 خباء في الرجة والحائض ممنوعة من المسجد وقد روي عن احمد ما يدل على هذا وروي عنه المروزي ان المعتكف يخرج الى رجة المسجد من المسجد قال
 القاضي ان كان عليها حائض ورأى في كمال مسجد لانها معه فتابعة له وان لم تكن مخطوطة لم يثبت لها حكم المسجد فكان جمع بين الروايتين وحلها على اختلاف
 المالين الخ **سلك قول** ولم اسمع اي من احد من اهل العلم ان المعتكف يضطرب بناء في مسجد الهندية من التون والشروح وفي جميع النسخ المصرية
 يضطرب وهو واضح والاول نعال من الضرب قال صاحب الجمع في حديث يضطرب بناء في المسجد فيضربه ويقع على وتاد مضروبة في الارض الخ بناء ص

من فان دخل قبل الغروب وقت يجوز له نية الصوم اجزاء لان الليلة تبع اداء الاعتكاف فاما يكون بصوم وليس لليل بزمانه وهذا اقل باقى الاثنية وطائفة وقال
 الاوزاعي والليث والثوري يدخل بعد صلوة الصبح لظاها حديث عائشة اضرب له خمار فيصلي الصبح ثم يدخله ولجانب الجهد بانه دخل من اول الليل ولكن انما
 تحمل نفسه في المكان الذي اعدته انتهى كلامه قلت كلام الشارح هذا مجمل جدا ولشدته اجماله صار مختلفا سيما ما حكى من اتفاق الاثنية على ذلك وقوضهم المقام
 ان ههنا ثلث مسائل لان الاعتكاف على ثلثة وجوه الاول الاعتكاف المندوب قاله سوني اعلم وقم الخلاف في اقل الاعتكاف اي في اول ما يتحقق به طهر
 فقيل اقله يوم وليلة وهو المعتمد وعلى هذا اذا دخل المعتكف قبل الغروب معه فلا يجوز له ما لم يصم له ليلة في المستقبل سوله كان الاعتكاف منوي
 اي مندوبا او مندورا وقبل ان اقله يوم ٢٢٣ فقط وحيث اذا دخل قبل الغروب معه اجزاء لك اليوم والجمعة وعند الحنفية فقل للدار الحنابلة اقله غلظا
 ساعة من ليل او نهار عند محمد وهو ظاهر الرواية عن الاوزاعي

قول عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف لا يدخل البيت الا للحاجة الانسان قال مالك لا يعتكف احد فوق ظهر المسجد ولا في منارة يعني الصومعة وقال مالك لا يدخل المعتكف في مكان الذي يريد ان يعتكف فيه قبل غروب الشمس

ساعة من ليل او نهار عند محمد وهو ظاهر الرواية عن الاوزاعي لبناء النفل على المساجد وبه يفتي الخ والثاني الاعتكاف المندوب واختلقت اقوال المالكية في ذلك فلهذا انتقد ان المعتمد عند الدسوقي هو ان المندوب والمندوب وسواء في ان اقله يوم وليلة وعلى هذا ان دخل قبل الغروب لا يجوز له وهو المرحوم عند الدردري في الشهر الكبير وعند الحنفية كما في فروعهم من الهداية والبحر وغيره لزومه لليالي بنذر اعتكاف ايام وكذا باعتكاف يومين عندها وقال ابو يوسف في التشبيه لا تدخل الا لليلة الوسطى اما لو راى اعتكاف يومين لزومه لا تدخل فيه الليلة وان نوى الليلة معه لزوما ولو نذر اعتكاف ليلة لم يصم ما لم يتوجه اليها اليوم لان الصوم مشروط في الاعتكاف المندوب والليل ليست بحمل للصوم فلا تدخل الاعتكاف في البتة اذا اقل الله طهر ان اعتكف يوما يصح نذره وعليه ان يعتكف يوما واحدا بصومه والتعيين عليه فاذا اراد ان يؤدى بدخل المسجد قبل طلوع الفجر فيطلع الفجر وهو فيه فيعتكف يومه ذلك ويجزى منه بعد غروب الشمس الخ والثالث الاعتكاف المسنون قال الخوفق وان احب اعتكاف العشرة الا واخرون رمضان تطوعا (او مندورا كما سياتي) ففيه روايتان احدهما يدخل قبل غروب الشمس من ليلة احدى وعشرين بل احدى عن ابي سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشرة الا وسط رمضان حتى اذا كان ليلة احدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج في صبيحتها من اعتكافه قال من كان اعتكف معي فليعتكف العشرة الا واخر متفق عليه ولان العشرة بخيرها وعدد الليالي فانها عند المؤنث واول الليالي العشرة ليلة احدى وعشرين والرواية الثانية يدخل بعد صلوة الصبح قال حنبل قال احمد احب الي ان يدخل قبل الليل ولكن حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الفجر ثم يدخل معتكفه وهذا قال الاوزاعي واصح وان نذر اعتكاف العشرة في وقت دخوله الروايتان جميعا الخ قلت اعتكاف العشرة الاخير من رمضان الذي اعتكفه صلى الله عليه وسلم وهو للسنة وهو الذي اتفق عليه الاثنية الاربعة قاله الحنفية فقط تحت

ثم اختلفوا ههنا في مسألة اخرى وهي ما قاله البايع وهل يؤذن المعتكف في المنادام لا اختلف في ذلك قول مالك فيه من مائة مرة وايضا اخرى وسيد المنع انه من غير المسجد فلم يكن الخروج اليه كالحاجة يمكن الاثنيان بها في المسجد كما لو خرج للاكل ووجه الرواية ان هذا معناه يراه للصلاة فلم يوجب الاعتكاف بالخروج اليه كالطهارة وقال الامام السرخسي من الحنفية وضوء المعتكف على المذنبه لا يفسد اعتكافه اما اذا كان باب المذنبه في المسجد فهو والصعب على سطح المسجد سواء وان كان بابها خارج المسجد فكذلك ومن اصحابنا من يقول هذا قولنا فاما عند ابي حنيفة فيمنع ان يفسد للخروج من المسجد من غير ضرورة والاخر انه قولهم جميعا واستحسن ابو حنيفة هذا لانه من جملة حاجته فان مسجدك انما كان معتكفا لا قامة الصلوة فيه بالجماعة وذلك انما يتأتى بالاذن وهو بهذا الخروج غير معرض عن تعظيم البقعة اصلا بل سائر فيها يزيد في تعظيم البقعة فلهذا التيسر اعتكافه الخ ١٢ **قول** مالك لا يدخل المعتكف في المكان الذي يريد ان يعتكف فيه قبل غروب الشمس من الليلة التي يريد ان يعتكف فيها حتى اى لاجل ان يستقبل باعتكافه اول الليلة التي يريد ان يعتكف فيها قال لورقاني سفيها بام

له قول مالك لا يعتكف احد فوق ظهر المسجد قال لي ياب لان ظهر المسجد ليس من المسجد ولذلك لا تؤدى فيه الجمعة وان كانت تؤدى خارج المسجد يجزى لا يجزى الاعتكاف فيه فاذا لم يجز احاطة الجمعة فوق ظهر المسجد بعد عن حكم المسجد فبان لا يجوز الاعتكاف فيه اولى واخرى نحو قلت هذا عند المالكية بخلاف الاثنية الثلثة فان سطح المسجد عندهم في حكم المسجد كما صرح به في نيل الماربي من فروع الحنابلة وكذا في تحفة المحتاج وكذا عند الحنفية وحكي الموافق اتفاق الاثنية الاربعة على ذلك اذا قال يجوز الاعتكاف صعود سطح المسجد لانه من جملة ولذا يمنع الجنب من البث فيه وهذا قول ابي حنيفة ومالك والشافعية ولا تقبل فيه مخالفا ويجوز ان يسب فيه الخ ١٣ **قول** ولا في المنارة العلم الذي يندرج في الطلقة على المنارة التي يؤذن عليها بما مع الهمزة فلذا اقل بعض الصومعة قال البايع يريد انه لا يجوز الاعتكاف في المنارة ووجه ذلك ان له اسم يخص به عن المسجد ولانه موضع متخذ لغرض الصلوة انما اتخذ للاعلام بالصلوة فلم يجز الاعتكاف فيه كالبنيان المتخذ فيه لاعتقاد حصر المسجد الخ قلت كذلك عند الحنفية لا يصح الاعتكاف فيه اذا كان خارج المسجد لانه ليس من مسجد وان كان داخله فلا بأس بذلك

حديث عائشة المذكور في كلام علام الزرقاني ما نصه فيه ان اول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلوة الصبح وهو قول الاوزاعي والليث والنووي وقال الاثنية الاربعة وطائفة يدخل قبيل غروب الشمس واولوا الحديث على انه دخل من اول الليل ولكن انما يتحقق بنفسه في المكان الذي اعدته لنفسه بعد صلوة الصبح الخ وقال ابو الطيب في شرح الترمذي تحت قوله في الغروب دخل معتكفه احتج به من يقول ببدء الاعتكاف من اول النهار وبه قال الاوزاعي والثوري وقال مالك وابو حنيفة والشافعية واحد يدخل قبيل الغروب اذا اراد اعتكاف شهر او اعتكاف عشر وتأولوا الحديث على انه دخل المعتكف وانظم فيه ونحو بنفسه بعد الصبح لان ذلك الوقت ابتدأ الاعتكاف بل كان من قبل الغروب معتكفا وهكذا احكام عز النوري عن المناوي في شرح جامع الصغائر قال وبه قال الاثنية الاربعة ذكره العراقي الخ واذا التحقت ذلك فاعلم ان كلام الامام مالك لا يتعلق بالوجوب الثالث ولا ذكر فيه الاعتكاف صلى الله عليه وسلم ويمكن حمله على الوجهين الاولين من المندوب والمندوب ورواها خلافتين عند الاثنية فلا يصح نقل الاتفاق على ذلك ولذا اشهر البايع كلام الامام مالك بخير ذلك وذكر فيه الخلاف فقال وهذا كما قال في معتكف ان يدخل معتكفا قبل الغروب فان دخل بعد الغروب قبل الفجر يجزى عند القاضى ابي محمد ولا يجزى عند محنن وابن المايحشون وبه قال ابو حنيفة وسه ما قال ابو محمد ان الليلة داخله تبعا والمقصود بالاعتكاف النهار فاذا اتى بالمقصود من العبادة لم يطلها الاخلال ببعض ثوابها ووجه ما قال محنن انه زمن الاعتكاف فلم يتبعض كالصوم انتهى مختصرا ١٤

ما الامور الدنيوية الا ان يكون قليلا من ذلك فلا بأس به وفي الدار المختارة رخص المعتكف باكل وشرب وعقد احتاج اليه لنفسه او عياله فلو لم يجره كره
قال ابن عابدين اي وان لم يحضر السلعة اختاره فاضيقان ورجحه الزيلعي لانه منقطع الى الله فلا ينبغي له ان يشتغل بامور الدنيا وكرهه محرميا
احتمار مبيع فيه كما كرهه مبيعة غير المعتكف مطلقا الخ **قوله** قال مالك ولم اسمع احدا من اهل العلم يذكر ويبع في الاعتكاف
شرطا يخرج منه عن سنة الاعتكاف ويبع له ما يمنع في الاعتكاف من الاعمال وانما الاعتكاف عمل من الاعمال المتصلة مثل الصلوة والصيام والحج
والحج وما اشبه ذلك من الاعمال كالجمعة والطواف ما كان من ذلك اي المذكور من الاعمال فانما يعمل بما مضى وعرف من السنة ولا ينفعه
بين الفريضة والنافلة فمن دخل في شيء من ذلك اي المذكور من الاعمال فانما يعمل بما مضى وعرف من السنة ولا ينفعه

شرط الخروج مثلا يشترط انه متى شاء يخرج من
الصلوة فلا ينفعه ذلك فكذا الاعتكاف وليس
جائزا له ان يحدث في ذلك غير ما مضى عليه المسلمون
لا من شرط يشترطه من الافتعال في النسخ المصرية
ويشترطه من الجرد في الهندية والمعنى لا يجعل شرطا
قبل الدخول في الاعتكاف ولا يبتدعه اي يحدثه
بعد الدخول فيه وقد اعتكف رسول الله صلى الله
عليه وسلم دائما وعرف المسلمون منه سنة الاعتكاف
ولم ينقل عن احد منهم الشرط فالاشتراط فيه ليس
بشيء والحاصل ان الاشتراط في الاعتكاف ليس بشيء
والمسئلة خلافه عند الاثمة قال ابن رشد اختلفوا
ايضا هل للمعتكف ان يشترط فعل شيء مما يمنعه الاعتكاف
فينفعه شرطه في الراحه ام ليس ينفعه ذلك مثل
ان يشترط شهود جنازة او غير ذلك فاكثروا الفقهاء
على انه شرط لا ينفعه وانه ان فعل بطل اعتكافه و
قال الشافعي ينفعه شرطه والسبب في اختلافهم
تشبيههم الاعتكاف بالحج في ان كليهما عبادة مانعة
لكن كثير من المباحات والاشراط في الحج انما صادف اليه
من رآه لحدوث ضياعه لكن هذا الاصل مختلف فيه
في الحج فالتقياس عليه ضئيف عند الخصم المخالف له
الحج وفي شرح الاحياء للزبيدي اذ اشترط في نذرة الحج
منه ان عرض عارض صوم شرطه (اي عند الشافعية)
لان الاعتكاف انما يلزمه بالترامه فيجب بحسب
الالتزام وعن صاحب التقریب والحنافى حكاية
قول اخر لا يعمل لانه شرط يخالف مقتضى الاعتكاف
المتتابع فيلغوه كما لو شرط ان يخرج للجمعة وبالأول
قال ابو حنيفة وبالثاني قال مالك وعن احمد روايتان
كالقولين الخ وقال صاحب الدر المختار وغيره عن
الحجة لو شرط وقت النذر ان يخرج لعبادة مريض
وصلوة جنازة وحضور مجلس علم جاز ذلك فليحفظ
قال ابن عابدين ويشير اليه قوله في الهداية و
غيرها عند قوله ولا يخرج لحاجة الانسان لانه
معلوم وقوعها فلا بد من الخروج فيصير مستثنى

من الليلة التي يريد ان يعتكف فيها حتى يستقبل باعتكافه
اول الليلة التي يريد ان يعتكف فيها قال مالك والمعتكف
مشتغل باعتكافه لا يعرض لغيره ما يشتغل به من التجارات
او غيرها ولا بأس بان يأمر المعتكف ببعض حاجته بضيعة
ومصلحة اهله وبيع ماله او شيء لا يشغله في نفسه فلا بأس
بذلك اذا كان خفيفا ان يأمر بذلك من يكفيه اياه قال
مالك ولم اسمع احدا من اهل العلم يذكر في الاعتكاف شرطا
وانما الاعتكاف عمل من الاعمال مثل الصلوة والصيام والحج
وما اشبه ذلك من الاعمال ما كان من ذلك فريضة او نافلة
فمن دخل في شيء من ذلك فانما يعمل بما مضى من السنة و
ليس له ان يحدث في ذلك غير ما مضى عليه المسلمون لا
من شرط يشترطه ولا يبتدعه وقد اعتكف رسول الله صلى
الله عليه وسلم وعرف المسلمون منه سنة الاعتكاف قال
يحيى قال مالك والاعتكاف والجوار سواء والاعتكاف للقرو
والبدوي سواء **ما لا يجوز الاعتكاف الا به** مالك انه

له قوله والمعتكف مشتغل باعتكافه لا
يعرض لغيره ما يشتغل به من التجارات الا
ان تكون خفيفة كما ساقى او غيرها من الاعمال
شئ ولا بأس بان يأمر المعتكف زاد في النسخ
الهندية بعد ذلك ببعض حاجته وليس
هذا الزيادة في المصرية وعلى النسخ الهندية
فما في من قوله بضيعة الخ بيان وتمثيل
لبعض حاجته بضيعة قال في المجموع بضيعة

الرجل ما يكون منه معاشه كالصناعة و
القارة والزراعة وغيرها ومصلحة اهله
ولا بأس ان يأمر احدا ببيع ماله او يامر
بشيء وعمل اخر لا يشغله في نفسه فلا بأس
بذلك اذا كان خفيفا مثلا ان يأمر بذلك
من يكفيه اياه او يعله بنفسه في المصاهرة
اكان خفيفا والحاصل انه ينبغي ان يكون
مشتغلا في العبادة ولا يصعب وقته في ص

والحاصل ان ما يغلب وقوعه يصير مستثنى حكما وان لم يشترطه وما لا فلا اذا اشترطه الخ **قوله** قال مالك الاعتكاف والجوار
كبير الجيم سواء قال الدباسي يريد الجوار الذي بمعنى الاعتكاف في التتابع يلزم فيه ما يلزم في الاعتكاف واما الجوار الذي يفعله اهل مكة فانما
هو لزوم المسجد بالنهار والانتقال بالليل فان ذلك لا يهتم شيئا وله ان يخرج في حوائجه ولعبادة مريض وشهود جنازة ويطأ اهله
وجاربه متى شاء فهذا الجوار غير الجوار الذي عند مالك الخ وقال العيني قد اختلفوا هل الجوار مرة الاعتكاف او غيرة فقال عمر بن
دينار الجوار والاعتكاف واحد وسئل عطاء بن ابي رباح اريت الجوار والاعتكاف فمختلفان هما او شئ واحد قال بل هما مختلفان
كانت بيوت النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد فلما اعتكف في شهر رمضان خرج من بيوته الى بطن المسجد فاعتكف فيه قلت
له فان قال انسان على اعتكاف ايام ففي جوفه لا بد قال نعم وان قال على جوار ايام فبابه اذ في جوفه ان شاء هكذا
رواه عبد الرزاق في المصنف عنهما قال شيخنا وقول عمر بن دينار هو الموافق للاتحاد واما ذكر صاحب الاكمال حد
الاعتكاف قال ويسمى جوارا الخ وقال ايضا في حديث الوحي شرفق بين المجاورة والاعتكاف بان المجاورة قد يكون خارج
المسجد بخلاف الاعتكاف والاعتكاف للقروي اي الساكن في القرية وهي ذوالبلية اعمر من المدن والبدوي اي الساكن في
البادية اي العراء والبرية بالحيام وغيرها سواء في الاعتكاف اي حكمها فالحج عليه ما يباح لها في الاعتكاف سواء لكنها يفترقان
في امر الجمعية **قوله** ما لا يجوز الاعتكاف الا به اي بيان الشرط للاعتكاف وهو الصوم فانه شرط للاعتكاف في عند المالكية
مطلقا والمسئلة خلافه كما ساقى

ثم الثالثة بخلاف الشافعي الخ مختصرا وفي الهداية يجوز على المعتكف الوطئ لقوله تعالى وكذا اللبس والقيلة لانه دواعيه فان جاء مع ليلا او نهارا
 عامدا او ناسيا بطل اعتكافه ولو جاء مع دون الفرج فانزل او قبل او لمس فانزل يبطل اعتكافه لانه في معنى الجماع الخ وانهم ما كفون اى
 معتكفون في المساجد ثم ذكر وجه الاستدلال بالاية بقوله فانما ذكر الله الاعتكاف مع الصيام فيفيد انه لا اعتكاف الا به ولا يعقب هذا
 الاستدلال بانه ليس في الآية ما يدل على التلازم ولا لكان لا يصور الا باعتكاف ولا قائل به ورد بان القاسم ونافعا لم يدعي التلازم بل مفاد
 كلامهما ملزومية الاعتكاف للصائم والاذهاد اكان اعم فيفرد عن الملزوم وقاله الزرقاني وقال الاعمى وجه الدليل الخطأ
 في قوله تعالى ولا تباشروهن للصائم ٢٧٥ ثم نزل قوله تعالى في اول الآية ثم اتوا الصيام الى الليل الخ قوله قال مالك وعلى
 ذلك الذى بلغنى عن الامر المحقق عندنا وهو انه لا

بلغنا القاسم بن محمد ونافعا مؤثلي عبد الله بن عمر قال لا
 اعتكاف الا بصيام يقول الله تبارك وتعالى في كتابه وكلوا
 واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود
 من الفجر ثم اتموا الصيام الى الليل ولا تباشروهن وانتم
 عاكفون في المساجد فانما ذكر الله الاعتكاف مع الصيام
 قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا انه لا اعتكاف الا بصيام
 خروج المعتكف الى العيد مالك عن سمي مولى ابي بكر
 ان ابا بكر بن عبد الرحمن اعتكف فكان يذهب لحاجته
 تحت سقيفة في حجرة مغلقة في داخا لد بن الوليد ثم لا يرجع
 حتى يشهد العيد مع المسلمين وحدثني يحيى عن زياد عن مالك
 انه رأى بعض اهل العلم اذا اعتكف العشر الاوخر من رمضان
 لا يرجعون الى هليهم حتى يشهدوا الفطر مع المسلمين قال
 يحيى قال زياد قال مالك وبلغنى ذلك عن
 اهل العلم والفضل الذين مضوا قال يحيى قال زياد قال
 مالك وهذا الحب ما سمعت الى في ذلك

له قوله لا اعتكاف الا بصيام يقول اى بسبب قول الله تبارك وتعالى في كتابه المحيد وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض اى يامن الصبر من الخيط الاسود اى سواد الليل من الفجر يامن الخيط الابيض ثم اتوا الصيام الى الليل ولا تباشروهن اى ولا تباشروهن وقبل معنى التلازم وهو بشهوة وفي شرح الاحياء ان مائة المعتكف	النساء وما ستم له اذا كان من غير شهوة لا يينا في اعتكافه وهو كذلك بلا خلاف فان كان شهوة فهو حرام وهل يبطل به الاعتكاف قال مالك نعم وان لم ينزل ومذهب الشافعي والى حنيفة و احمد وغيرهم ان اقرب به انزال بطل و الا فلا واما الجماع فما لم يفسد بالجماع مع التعمد فان كان ناسيا يفسد عند
---	--

بات بيت صديقه القريب الخ ثم لا يرجع اى ابو بكر من معتكفه الى بيته بعد ختم رمضان ايضا حتى يشهد صلاة العيد مع المسلمين قال
 البايع يربى انه كان يقيم في معتكفه ليلة الفطر حتى يغد ومن معتكفه الى صلاة العيد وروى ابن القاسم يخرج من معتكفه ليلة الفطر فاذا
 قلنا بالقول الاول ففعل ذلك على الوجوب او على الاستحباب قال القاضي ابو محمد على الاستحباب وقال سحنون على الوجوب فان خرج ليلة
 الفطر بطل اعتكافه وقاله ابن الماجشون وجه القول الاول ان كل واحدة من العبادتين يصح افرادها فلو تكن احدهما من شرط صحة
 الاخرى كالصوم والصلاة ولذا كان جاز الاعتكاف في زمن لا يتصل بليلة الفطر وجه قول سحنون ما احتج به ابن الماجشون بان كل
 عبادتين جرى في عرف الشرع بانصافهما فانصافهما على الوجوب الخ ٢٧٥ قوله انه رأى بعض اهل العلم اذا اعتكف بصيغة الافراد في
 النية الهدية وفي المصرية بصيغة الجمع العشر الاوخر من رمضان لا يرجعون الى هليهم حتى يشهدوا الفطر مع المسلمين قال يحيى قال زياد
 قال مالك وبلغنى ذلك عن اهل العلم والفضل الذين مضوا يعنى انه كما رأى بعض اهل العلم من اهل زمانه يفعلون ذلك ذلك بلفظ اليه
 الخبر عن اهل العلم والفضل من السلف يفعلون ذلك قال مالك وهذا اى مكته في المسجد ليلة الفطر احب ما سمعت الى في ذلك وهذا يدل
 على انه سمع الخلاف في ذلك ايضا وهذا احب ما سمع فتقول سحنون انه سنة مجمع عليها ليس بوجه قال ابن رشد اما وقت خروجه فان مالكا
 رأى ان يخرج المعتكف من المسجد الى صلاة العيد على جهة الاستحباب فان خرج بعد الغروب اجزأه وقال سحنون وابن الماجشون ان رجعا الى بيته قبل
 صلاة العيد فبطل اعتكافه وقال الشافعي وابو حنيفة بل يخرج بعد غروب الشمس وسبب اختلاف هلا ليلة الباقية هي من حكم العشاء لا الخ وروى
 العيني هل يبطل ليلة الفطر من معتكفه حتى يخرج منه الى صلاة العيد او يجوز له ان يخرج عند الغروب من آخر يوم من شهر رمضان قولان للعلماء

اعتكاف الا بصيام والمسئلة خلافة عند الاثمة قال
 ابو البركات ابن تيمية الحنبلي قالت الاثمة الاربعة
 واتباعهم الصوم من شرط الاعتكاف الواجب وهو
 مذهب على وابن عمر وابن عباس وماتشة والشافعية
 والنخعي ومجاهد والقاسم بن محمد ونافعا وابن المسيب
 والاوزاعي والزهري والثروري والحسن بن يحيى
 قال ابن مسعود وطاوس وعمر بن عبد العزيز وابو ثور
 وه اود واسحق واحد في رواية ان الصوم ليس بشرط
 في الواجب والنقل به قال الشافعي واحمد وما ذكره
 ابو البركات قول قد يم للشافعي كذا في العيني قال
 الحافظ وباشترط الصيام قال ابن عمر وابن عباس
 اخروجه عبد الرزاق عنهما باسناد صحيح وعن عائشة
 نحوه وبه قال مالك والاوزاعي والحنفية واختلف
 عن احمد اسحق واحق عياض بانه صلى الله عليه
 وسلم لم يعتكف الا بصوم الخ قلت لا خلاف في ان
 الصوم شرط عند الثمام مالك والنقل والواجب
 في ذلك سواء ٢٧٥ قوله اعتكف فكان يذهب
 في زمان الاعتكاف لحاجته من حوائج الانسان
 تحت سقيفة وتقدم انه جائز خلافا لبعض في
 حجرة مغلقة بنين محبة ساكنة اى مغلقة وفي
 نسخة بعين مغلقة مفتوحة وشذ اللام اى عالية
 قاله الزرقاني قال البايع يريد انها كانت غير منزلة
 وليست بعتكف ان يكون موضع حاجته في غير
 داره لان في رجوعه الى داره ودخوله عليه ذريعة
 الى الاشتغال ببعض ما يظهر اليه فيه ويرواه منه
 قال ابن كنانة في المدينة لا يدخل بيته ولا يرجع
 اليه شيء ولا يتوضأ الا في غير وليس للبني على الله
 عليه وسلم كنيسة وليست بعتكف ان يكون ذلك في اقرب
 الواضع يمكنه الى موضع معتكفه قال عيسى عن
 ابن القاسم انما يقصد الى اقرب المواضع اليه وان
 كان منزله لم يتعد الى غيره ما هو ابعد منه الخ
 وقال ابن عابد بن من فقهاء الحنفية لا يلزمه ان

هو ان الشروع في التطوع موجب للالتزام على اصل احكامنا صلباً انه لا يثبوت عن البطالان شدة كرواية الاصل انه غير مقدر بموعد اجاب عن رواية الحسن بان الشروع فيه موجب لمسلم لكن بقدر ما اتصل به الاداء او لما خرج فما وجب الا ذلك القدر فلا يلزمه اكثر من ذلك فعلم ان معنى قول الباقين انه يلزم بالشروع مراد به لزوم ما اتصل به الاداء لا لزوم يومه وقوله اما الغل اي الشامل للسنة المؤكدة شرحت في ذلك بان لما يكون مقدر رابعا عشر فينبغي ان يجب القضاء اذا افسد شر على اصل ابى يوسف ينبغي قضاء ما بقى من العشرة كما لو نذر العشر يلزمه كله متتابعاً ولو افسد بعضه قضى ببقية وعلى اصلها يقتضي قضاء يوم افسد لا استقلال كل يوم بقسمه بمنزلة كل شفع من الساقلة وان كان المسنون هو اعتكاف العشر بتمامه الحزب ١٢٣٢ **سنة قوله** اراد ان يعتكف اي في العشر ٣٢٢ الاواخر من رمضان فلما انصرف

قضاء الاعتكاف حدثني يحيى عن زياد عن مالك عن ابن شهاب عن عمرة بنت عبد الرحمن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد ان يعتكف فلما انصرف الى المكنى لثيها اراد ان يعتكف فيه وجد اخبية خباء عائشة وخباء حفصة وخباء زينب فلما راها سال عنها فقيل له هذا خباء عائشة وخباء حفصة وزينب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم البريقولون بهن ثم انصرف فلم يعتكف حتى اعتكف

الى المكان اي الى اخبائه الذي اراد ان يعتكف فيه قال الباقى وذلك يقتضي ان الاعتكاف موضعاً يلزمه في مدة اعتكافه من مسجد وليس لزومه له شرطاً في صحة اعتكافه لان ذلك يمنعه من الامامة والنبى صلى الله عليه وسلم كان يؤمر قومه في مدة اعتكافه بالوجود اخبية جميع خباء وفي رواية البخاري فلما انصرف من الغداة ابصر اربع قباب يعني قبة له وثلاثة للثلاثة اي الاتية اسمائها خباء عائشة بكر الخاء المعجمة ثم موحدة ومدودة اي خيمة من وبر او صوف على غنودين او ثلثة وخباء حفصة وفي رواية للبخاري فاستأذنته عائشة فاذن لها فسايت حفصة عائشة ان تستأذن لها ففعلت وله في اخرى فاستأذنته عائشة ان تعتكف فاذن لها فضربت قبة فسمعت بها حفصة فضربت قبة لاعتكف معه وهذا يشعر بانها خربت بلا اذن وليس بمراء ففى رواية النسائي ثمر استأذنته حفصة فاذن لها وظهر من رواية البخاري ان استأذنها كان على لسان عائشة قلت وهذا الاستدلال قال باعتكاف المرأة في المسجد قال الموفق للمرأة ان تعتكف في كل مسجد ولا يشترط اقامة الجماعة فيه لانها غير واجبة عليها وبهذا اقال الشافعي وليس لها الاعتكاف في بيتها وقال ابو حنيفة والشافعي والثوري لها الاعتكاف في مسجد بيتها واعتكافها فيها افضل لان صلاتها فيه افضل وحكى عن ابى حنيفة انها لا يصح اعتكافها في مسجد الجماعة لانه صلى الله عليه وسلم ترك الاعتكاف في المسجد لما راى ابنته ازواجه فيه ولان مسجد بيتها موضع فضيلة صلواتها فكان موضع اعتكافها كالسجدة في حق الرجل **سنة قوله** فلما راها اي راي رسول الله صلى الله عليه وسلم الاعتكاف في المسجد لما راى ابنته ازواجه فيه ولان مسجد بيتها موضع فضيلة صلواتها فكان موضع اعتكافها كالسجدة في حق الرجل **سنة قوله** فلما راها اي راي رسول الله صلى الله عليه وسلم الاعتكاف في المسجد لما راى ابنته ازواجه فيه ولان مسجد بيتها موضع فضيلة صلواتها فكان موضع اعتكافها كالسجدة في حق الرجل

سنة قوله قضاء الاعتكاف قال الموفق ان معنى اعتكاف مدته لم تلزمه فان شرع فيها فله انما هو وله الخروج منها متى شاء وبهذا قال الشافعي وقال مالك تلزمه بالنية مع الدخول فيه فان قطع له لزمه قضائه وقال ابن عبد البر لا يختلف في ذلك الفقهاء ويلزمه القضاء عند جميع العلماء قال وان لم يدخل فيه فالتقصير مستحب ومن العلماء من اوجبه وان لم يدخل فيه واحتمى بباري عن عائشة فذكر حديث الاحبية وقوله صلى الله عليه وسلم البر اريدون ما انا يعتكف فرجع فلما افطر اعتكف عشرين شوال متفرق على معكاف ثم تعقب الموفق على قول ابن عبد البر وحكاية ابنه الاشجار بخلاف الشافعي وغيره قال الترمذي اختلف هذا العلم في المعتكف اذا قطع اعتكافه قبل ان يتمه على ما نوى فقال بعضهم وجب عليه القضاء وا حتموا بالحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج من اعتكافه فاغتسل عشرين من شوال وهو قول مالك وقال بعضهم

فامرت زينب بحجابها فضرِب وامر غيرها من ازواجه النبي صلى الله عليه وسلم بحجابها فضرِب وهذا يقتضي تعميم الزواجر وليس بمراء لتفسيرها في الروايات الاخرى بالثلثة وبين ذلك قوله اربع قباباً للنسائي اذا هو بارجعة ابنية كذا في الزرقاني تبعاً للحافظ في الفقه وليس في رواية مسلم وابى داود والروايات المفسرة تعارض بل وقع الاجمال في روايتها مع تعارضها معهما **سنة قوله** فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم البر بجملة الاستفهام مراد به وبغيره من منصوب على انه مفعول مقدم لقول تقولون اي تقولون والقول يطلق على الظن والخطاب للآخرين من الرجال والنساء ولفظ البخاري البر يترون بهن اي مثل لباس بهن وهو المفعول الثاني لتقولون وفي رواية للنسائي البر تقولون يردن بهذا اقال الباقى محتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد رهن وخاف عليهن ان يكون منهن من حملها على ذلك الحرص على القرب منه والغيرة على سائر ازاواجه ان يفضلن مثل فعله فلا تسلم نيتها للاعتكاف فكونه اعتكافها على هذا الوجه ومنع جميعهن لانه لم يتعين له منهن من قصد هذا القصد ثم واستدل بالحديث النسائي في مبسوطه بان حمل اعتكاف المرأة موضع صلواتها فقال فاذا اكره لهن الاعتكاف في المسجد مع انهن كن يخرجن الى الجماعة في ذلك الوقت فلان يمنع في زماننا اولي الخ ١٢٣٢ **سنة قوله** ثم انصرف صلى الله عليه وسلم فلم يعتكف قال الباقى يريد ان انصرفه كان قبل التزامه الاعتكاف والدخول فيه ومحتمل ان يكون انصرف لما منع عزلهن او لقربة اخرى راها اولي من الاعتكاف ومحتمل ان يكون انصرف عن ذلك لما اراد من صرف جميعهن فزاعى انصرفه اقرب لاستئصالهن تطييب أنفسهن وكان بالمؤمنين رجياً الخ قلت وما قال الباقى ان انصرفه صلى الله عليه وسلم كان قبل التزامه الاعتكاف مشكك بل خلاف ما عليه الجمهور

من الغروب من ليلة العاشر من شهر رمضان فكان انتهائه في العشر الاواخر من شوال ١٢٠٠ **قوله** عن رجل دخل المسجد لعكوف قال الليث يقال عكف يعكف عكفاً وعكوفاً ويقال مصدر للعكوف ومصدر التقدي عكف كذا في تهذيب اللغات للنووي في العشر الاواخر من رمضان فاقام يوماً او يومين مثلاً ثم مرض مرضاً شديداً عليه فيه المكث في المسجد فخرج من المسجد ولم يعكف المحب عليه ان يعكف ويقتضى ما بقي من العشر اذ احرم ام لا يجب ذلك عليه وايضاً في اي شهر يعكف للقضاء ان وجب ذلك اي القضاء عليه فقال مالك يقضي ما وجب عليه من عكوفه اي اعتكاف هذا كما قال ان من لم يمه اعتكاف

عشر من شوال قال يحيى قال زياد وسئل مالك عن رجل دخل المسجد لعكوف في العشر الاواخر من رمضان فاقام يوماً او يومين ثم مرض فخرج من المسجد ايجب عليه ان يعكف ما بقي من العشر اذ احرم ام لا يجب ذلك عليه وفي اي شهر يعكف ان وجب ذلك عليه فقال مالك يقضي ما وجب عليه من عكوفه اذ احرم في رمضان او غيره قال يحيى قال زياد قال مالك وقد بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد العكوف في رمضان ثم رجع فلم يعكف حتى اذا ذهب رمضان اعتكف عشر ايام من شوال قال يحيى قال زياد قال مالك والمتطوع في الاعتكاف والذي عليه الاعتكاف امرها واحد فيما يحل لها وما يحرم عليها ولم يبلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اعتكافه الاطوعاً قال يحيى قال زياد قال مالك في المرأة انها اذا اعتكفت ثم حاضت في اعتكافها انها ترجع الى بيتها فاذا طهرت رجعت الى المسجد اية ساعة طهرت ولا تؤخر ذلك ثم تبنى على ما قد مضى من اعتكافها

قوله عشر من شوال وفي رواية للبخاري فلم يعكف في رمضان حتى اعتكف في آخر العشر من شوال وفي رواية مسلم حتى اعتكف في العشر الاواخر من شوال وجميع الحفاظ بان المراد من قوله آخر العشر انتهاء اعتكافه ان لم تقبل بعد كيف جمع الحفاظ بينهما وما اسرأ

عشر من شوال قال يحيى قال زياد وسئل مالك عن رجل دخل المسجد لعكوف في العشر الاواخر من رمضان فاقام يوماً او يومين ثم مرض فخرج من المسجد ايجب عليه ان يعكف ما بقي من العشر اذ احرم ام لا يجب ذلك عليه وفي اي شهر يعكف ان وجب ذلك عليه فقال مالك يقضي ما وجب عليه من عكوفه اذ احرم في رمضان او غيره قال يحيى قال زياد قال مالك وقد بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد العكوف في رمضان ثم رجع فلم يعكف حتى اذا ذهب رمضان اعتكف عشر ايام من شوال قال يحيى قال زياد قال مالك والمتطوع في الاعتكاف والذي عليه الاعتكاف امرها واحد فيما يحل لها وما يحرم عليها ولم يبلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اعتكافه الاطوعاً قال يحيى قال زياد قال مالك في المرأة انها اذا اعتكفت ثم حاضت في اعتكافها انها ترجع الى بيتها فاذا طهرت رجعت الى المسجد اية ساعة طهرت ولا تؤخر ذلك ثم تبنى على ما قد مضى من اعتكافها

مسند متصل ولذا قالت المشايخ ان بلاغه صحيح **قوله** والمتطوع في الاعتكاف هكذا في جميع النسخ الهندية وبعض المصرية وفي بعض المصرية والمتطوع في رمضان وفي نسخة التتوير والمتطوع في الاعتكاف في رمضان والاوجه ما في الهندية فان التطوع لا يختص برب رمضان والذي يجب عليه الاعتكاف اي التاخر به امرها واحد فيما يحل لها وما يحرم عليها قال الباقى وهذا كما قال ان الذي تطوع بالاعتكاف فله زومه بالدخول فيه والذي نذر عليه قبل الدخول فيه حكمها واحد فيما يحل لها وما يحرم عليها لان ما ينافي العبادة ينافيها اذا تطوع بها كالصوم والحج والصلوة ولا يلزم على ذلك التفضل في السفر على الراحة لان ذلك لا ينافي الصلوة بل هو هيئة من هيئاتها تسقط لعدو الذي ينافي الصلوة الكلام والحدث وغيرها الخ ولما عند الحنفية فاحكام التطوع والواجب مختلفة قال في البدائع اما بيان حكمه اذا قصد فالذي قصد لا يخلو اما ان يكون واجبا واعني به المندوب واما ان يكون تطوعا فان كان واجبا يقضي اذا قدر على القضاء واما التطوع اذا قطع قبل تمام اليوم فلا شيء عليه في رواية الاصل وفي رواية الحسن يقضي بناء على ان اعتكاف التطوع غير معتد في رواية محمد عن ابى

حذيفة في رواية الحسن عنه مقدر روى في الدار المختار حرره على المعتكف اعتكافا واجبا الخروج منه الى الحائض او شربة ماء اما النفل فله الخروج لانه من غير المصطلح **قوله** لم يبلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اعتكافه الاطوعاً ومع ذلك قد تضمن في عشر من شوال كما تقدم واختلفوا هل كان قضاءه تطوعاً او وجوباً على ما تقدم من اختلافهم في وجوبه لقضاءه افسد قال يحيى قال مالك **قوله** في المرأة انها اذا اعتكفت ثم حاضت في اعتكافها انها ترجع الى بيتها واجبة بحجتها مكثها في المسجد قال الحنفى اذا حاضت المرأة خرجت من المسجد وضربت خباء في الرحمة قال الموفق اما خروجها من المسجد فلا خلاف فيه لان الحيض حدث بمنع الليث في المسجد فهو كالحائض واذا كان منه وقد قال النووي صلى الله عليه وسلم لا احل للمسلم الحائض ولا حجب رواية ابو داود واذا ثبت هذا فان المسجد ان لم يكن له رخصة رجعت الى بيتها فاذا طهرت رجعت فقامت اعتكافها وقضت ما فاتها ولا كفارة عليها نص عليه احمد لانه خروج معتاد واجب اشبهت الخروج للمعدة او لما لا بد منه وان كانت له رخصة خارجة من المسجد يمكن ان تضرب فيها خبايتها **قوله** فاذا طهرت رجعت الى المسجد اية ساعة طهرت زادت في النسخ الهندية بعد ذلك ولا تؤخر ذلك وليست هذه الزيادة في النسخ المصرية غير الباقى والمعنى لا تؤخر الرجوع الى المسجد بعد الطهر فان اخرت تأخيراً كثيراً وهو ما بعد به الرجل متواظفاً بطل اعتكافه ووجه الاستدلال كذا في الشرح الكبير ثم تبنى بغيره اوله على ما قد مضى من اعتكافها قال الباقى وهذا كما قال ان الحائض للمعتكفة اذا حاضرت خرجت من معتكفها لان الاعتكاف لا يكون الا في المسجد والحائض لا تدخل المسجد فاذا طهرت رجعت الى معتكفها اية ساعة طهرت لا تؤخر رجوعها عن وقت طهرها واما عند الحنفية فقال الشرح في بسوطه اذا نذرت المرأة اعتكاف شهر فحاضت فيه فليها ان تقضى ايام حيضها وتصلها بالشهر فان لم تصلها

له قوله قال مالك اختلفت النسب ههنا ايضا في ذكر هذا السند وليس ذلك في نسخ المصرية وهو الاوجه ويوجد في الهندية ومثل ذلك اى المذكور
 قبل من حيز المصنفة للمرأة يجب عليها صيام شهرين متتابعين لكفارة قتل او فطر في رمضان فحيز في اثناء الكفارة ثم تطهر فتبني على ما مضى من صيامها
 ولا تؤخر ذلك فان اخرته استأنفت وبذلك قالت الحنفية فقف الدر المختار ان افطر بعد ركسفر ونفاس بخلاف ما يحكى لا اذا ايسر او بغير عذر راستا نف
 الصوم وقال ابن عابد بن قوله بخلاف ما يحكى فانه لا يعظم كفارة القتل ولا فطر لانها لا تفقد شهرين خاليتين عنه بخلاف كفارة الهيام وعليها ان تسفل ما بعد الحيز
 بأقوله فلو افطر بعد يوم استقبلت لوكها المتتابع بل ضرورة واما النفاس فيقطع المتتابع في صوم كل كفارة الحج وحدثنى زياد عن مالك عن ابن
 شهاب مرسلا وقد تقدم موصولا في اول الكتاب بما كان حق العبارة ان لا يذكر ههنا ما حدثني زياد عنه ٣٢٨ دليل الكلام السابق فالحق به نكته

قال يحيى قال زياد قال مالك ومثل ذلك المرأة يجب عليها
صيام شهرين متتابعين فحقيص ثم تطهر فتبني على ما مضى
من صيامها ولا تؤخر ذلك وحدثنى زياد عن مالك عن
ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذهب
لحاجة الإنسان في البيوت وهو معتكف قال يحيى قال زياد
قال مالك لا يخرج المعتكف مع جنازة أبويه ولا غيرهما
النكاح في الاعتكاف يحيى عن زياد عن مالك لا بأس
بنكاح المعتكف نكاح الملك ما لم يكن المسيس والمرأة
المعتكفة ايضا تنكح نكاح الخطبة ما لم يكن المسيس قال
ويحرم على المعتكف من اهله بالليل ما يحرم عليه منهن
بالنهار قال يحيى قال زياد قال مالك ولا يحل للرجل ان
يمس امرأته وهو معتكف ولا يتلد ذمها بشئ بقبلة ولا غيرها
قال يحيى قال زياد قال مالك ولم اسمع احدا يكره للمعتكف
ولا للمعتكفة ان يتنكحا في اعتكافهما ما لم يكن المسيس و
لا يكره للصائم ان يتنكح في صيامه و فرق بين نكاح المعتكف
وبين نكاح المحرمان المحرمياكل ويشرب ولا يتنكح المريض
ويشهد الجنازة ولا يطيب المعتكف والمعتكفة يد هذا وتطيقا
ويأخذ كل واحد منهما من شعرة ولا يشهدان الجنازة ولا

من المحرم ولا يشهدان الجنازة ولا يصليان عليها
إلا على الجنازة ولا يؤذان الموضع ويجوز هذا للأول
عليها المحرم وإذا وقع الفرق بينه في الأشكام الكثيرة
فامرهما أي المتكف والمحرّم في النكاح أيضاً

موجود في جميع النسخ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذهب لحاجة الانسان في البيوت زاد في النسخ الهندية والمنتهى بعد ذلك وهو معتكف وليست هذه الزيادة في المصرية غير المنتهى وعرض المصنف عندي يذكر هذا الحديث مع تقدم ذكره في محله اثبات ابن المرأة يجوز زوالها الخروج عن المسجد نظروا المحض فانها من حوائج الانسان فدخله صلى الله عليه وسلم لحاجة الانسان في البيوت دليل على جواز الدخول لما لا يجوز فعله في المسجد من التقويط والطهارة والغسل من الجنابة وكذا المحض والغفاس وغيرها من الحوائج الضرورية **قوله** لا يخرج المعتكف مع جنازة ابويه قيده في فروع المالكية اذا ماتا معا كما مسأفتي فان مات أحدهما والأخر منها حي خرج وجوبا وبطل اعتكافه ولا مع جنازة غيرها أي غير الابوين وفي النسخ المصرية ولا مع غيرها أي غير الجنازة فان خرج بطل اعتكافه **قوله** لا بأس بنكاح المعتكف بنكاح الملك أي العقد قال الباجي وهذا كما قال الملك يجوز له ان يعقد نكاحه ونكاح غيره بما سلف من الكلام لان عقد النكاح لا يأتى في الاعتكاف كما لا يأتى فيه وداعى النكاح من الطيب والزين وانما يأتى فيه نفس المباشرة والجماع قال الموفق وانما كان كذلك لان الاعتكاف عبادة لا تحرم الطيب فلم تحرم النكاح كالصوم و لان النكاح طاعة وخصوص قرينة ومدته لقطاؤه فيشأغل به عن الاعتكاف فلم يكن كمثل غسل الطيب الخ مما لم يكن المسيس الى الجماع فهو حراما جماعا لقوله تعالى ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد و تقدم الإجماع على ان المراد بالمباشرة في الآية الجماع **قوله** والمرأة المعتكفة ايضا تنكح بغيرهم أوله أي غنطب ويعقد عليها نكاح الخطبة بغير الحاد و لعل تخصيصها بالخطبة لانها لا تخضر في محال العقد عادة ما لم يكن المسيس فهو حراما كما تقدم ويجزم على المعتكف من أهله أي حليته من الزوجة والأمة بالليل ما يحرم عليه منهن بالزهار من الجماع ونحوه قال

سواء وانما ذلك لان من حكمه المتأبى كشمري صور النظار الخ قال يحيى قال زياد قل انك
برأى من مراءته وهو معتكف من التذاذ وشهوة اما يدون الشهوة فكانت
تتكف ولا يتلذذ منها بشئ يقبله ولا غيرها هكذا في جميع النسخ الهندية ونسخة التوير
منا خمسة فان فعل بطل اعتكافه عند المالكية بخلاف الامة الثالثة كما تقدم فيما لا يجوز
م احياء المعتكف لا للعنفه بل للذكر ولا الاثنى ان يحكى ان اعتكافها اى يعقد بديل قوله فاما بين
الهندية ونسخة يكرهه افعظ يكره ان هو عنها فهو يحرم الابطال الاعتكاف قال المايجى هذا كما قال المعتكف
للتكاح الاثنا في الاعتكاف كما لا ينافيه وادعى التكاثر من المنطق الترس قال الدسوقي اذا قبل و
فقه واستأنفه من اوله الخ واليك للصائم ان يتكفى صياحه وان لم يكن معتكفا وقرى مصدر
يجوز وبدين تكاح المحرم بخلافه حيث لا يجوز عند المصنف وعرضه بيان ان المعتكف والمحر
اولها دون الاخران المحرم باكل ويشترى ويعود المريض يشداى ببعض الجنائز اى يجوز له هذه
م عليه التطيب يجوز للمعتكف **في قوله** وللمعتكف والمعتكفة يد هنان وتطيبان وفي
كان وعقد التكاح لنفسه ولغيره بالترتيب بل ليس لثياب اذ لم ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم
يع الثياب الخ وما يأخذ كل واحد منها من شعرة اى يجوز لها الاخذ من شعوره ولا يجوز عند الافعال

البأجي عريد ان حال الليل والنهار مما يمنع منه الاعتكاف أو
شع قوله ولا يحل للرجل وفي المصيرية لرجل بالاعتكاف
 ما نشئته ترجل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مع
 ولي بن عدي هاهن المصيرية والمعنى لا يتلذذ بها بغير القبلة أو
 الاعتكاف إلا باله قال عبيد قال زياد قال مالك **لم قوله** ولم
 المسيس زلة في النسخ المصيرية بعد ذلك فيكرة وليس هذا في النسخ
 يجوز له ان يعقد نكاحه ونكاح غيره بأخص من الكاظم لأن عقد
 فصل للذة أو لمس بشئ مما أو بار بشئ قصد هاهن وأبطل اعتكاف
 مرفوع على الابتداء وقوله ان المحرم خبر بين نكاح المعتكف حيث
 مختلفان في أحكام كثيرة ومن ذلك نكاح المعتكف المحرم فيجوز
 الأفعال كلها ولا يجوز هذه الأفعال للمعتكف ولا يطيب أي أي
 الأعيان وشرحه ولا بأس للمعتكف في المسجد بالانطياب بأي طيب
 غير ثوبه للاعتكاف وعن أحمد أنه يستحب ترك التطيب الزين بربر

من الزكاة فهو الخالص عن بركة الله تعالى ويصير ذلك بالاموال النبوية والاخرية يقال زكى الزرع اذا حصل منه نمو وبركة وقوله تعالى ايها الذي طعنا ما اشارة الى ما يكون حلالا لا يستوخم عقبا ومنه الزكاة لما يخرج الانسان من حق الله تعالى الى الفقراء وتسميته بذلك لما يكون عليه من رجاء البركة او لتزكية النفس اي تهيتها بالخيرات والبركات اولها معا فان الخيرين موجودان فيها قال الباقى ولما يخرج من المال على هذا الوجه اسماء الزكاة والصدقة والحق والنفقة والعفو قال تعالى اقبحوا الصلوة واتوا الزكاة وقال تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وقال تعالى واتوا حقها بوجه حصادة وقال تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله وقال تعالى خذ العفو وأمر بالعرف ٢٥٩ فهذه الالفاظ كلها واقعة على الزكاة من جهة اللغة على الحقيقة وعلى غيرها مما يشار إليها في الحقوق والاتفاق والبدل الا يعرف الاستعمال في الشرع جرى فيها بلفظ الصدقة و الزكاة وان كانت الصدقة تهم النافلة والفرعية والزكاة تخص في عرف الاستعمال بالفرع خاصة المخصصة وثانها اختلفت نصوص الفروع والاشية الاربع في تعريفه شرعا فعند الحنفية ما في اليد المختار هي شرعا قمليك جزء مال عينه الشارح و هو ربع العشر نصاب حولي من مسلم فقير غير هاشمي ولا مولا مع قطع المنفعة عن المملك من كل وجه لله تعالى ثم قال ابن عابد بن يعنى انها اسم للمعنى المصدرى لوصفها بالوجوب الذي هو من صفات الافعال ونقل القهستاني انها شرعا القدر الذي يخرج من اليد الفقير ثم قال وفي الكرواني انها في القدر ربما شرعا فانها ابتداء ذلك القدر وعليه المحققون ثم الثالث ما في الدر المختار انها لا تجب على الانبياء اجماعا قال ابن عابد بن لانها طهيرة لمن عساه وان يتدلس والنبيا وما يرون منه واما قوله تعالى واصلوا بالصلوة والزكاة ما دمت حيا فالمراد بها زكاة النفس والروح مثل الاتي لالتيق مقامات الانبياء عليهم الصلوة في الاسلام واصلوا بتبليغ الزكاة وليس المراد زكاة الفطر لان مقتضى جعل عدم الزكاة منصوصا

بغير الاعتكاف ويجوز له التكاسم على ان الخطية ايضا من مقدمات التكاسم ويجوز عند الاربعة وله نظا تركيزية لا تخفى على المتأمل ٣٥ قوله كتاب الزكاة اعلم اولان الزكاة لغة التنازل يقال زكى الزرع اذا نما وترد بمعنى التهديب ايضا وشرعا بالاعتبارين معا اما الاول فلا يخرجها سبب للتنازل في المال او بمعنى ان الصبر بسببها يكثر او بمعنى ان متعلقها الاموال ذات النماء كالخجارة والزراعة واما الثاني فلا انها طهيرة للنفس من رذيلة البخل و تطهير من الذنوب كذا في الفقه وتعقب ابن الهيثم بأنه ثبت معنى التنازل في الزكاة بالهبة لا في الزكاة وقال الراغب اصل

يصليان عليها ولا يعود ان المرضي فامرهما في النكاح مختلف قال زيد قال مالك وذلك لما مضى من السنة في نكاح المحرم والمعتكف والصائم كمل كتاب الاعتكاف وبتمامه كمل الجزء الاول من الموطن من تجزية اربعة اجزاء والله الحمد

كتاب الزكاة

بسم الله الرحمن الرحيم

ما تجب فيه الزكاة مالك عن عمرو بن يحيى لما زنى عن ابيه انه قال سمعت ابا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس ذود صدقة وليس فيما دون خمس اواق صدقة

له قوله وذلك لما مضى اي في زمان السلف من السنة اي الطريقة المسلوكة وفي النسخ المصرية وذلك الماضي من السنة اعلى السنة الماضية والطريقة المسلوكة القديمة في نكاح المحرم والمعتكف والصائم بلا اعتكاف ان يجوز لها النكاح دون المحرم وذلك لان مفسدة الزحرام اعظم من مفسدة النكاح لان المعتكف له ما منع منعه من النساء وهو المسجد والمحم غير منعزل عن النساء لانه ينزل معهن في المنازل وينالطهن قاله الزرقاني قلت وهذا كله على مسلك من فرق بينهما كما لما تكيه واما على من لم يفرق بينهما كالحنفية فكلها سواء ولو سلم ان المسجد مانع للمعتكف فلا مانع للصائم ولا لاجل هذه الثلاثة كحديث ابن سعيد واما نصاب الفطر في كل نوع فالحاق في مواضع مفصلة

بغير المجتهدة وسكون الواو بعد هاء مهمل زاد التنوين من الابل وهو بيان لزد قوله النووي الرواية المشهورة باضافة خمس الى ذود و روى بتنوين خمس ويكون بدلا منه قال الزين بن المنير اضافة خمس الى ذود وهو مذكور لانه يقع على الواحد فقط فلا يدفع ما نقله غير انه يقع على جميع الخم والاكثر على ان الذود من الثلاثة الى العشرة وانه لا واحد له من لفظه وقال ابو عبيد من الثنتين الى العشرة قال و هو يخص بالاناث وقال سيبويه تقول ثلث ذود لان الذود مؤنث وليس بأسم كسر عليه مذكور ولكن المراد في الحديث عام من الذكور والاناث صدقة اي واجبة تعين لا يجب شيء في اقل من خمس ابل اما وجوب الزكاة في الابل فيما اجمع عليه علماء الاسلام و اختلف في ذلك بينهم وصحت فيها السنة بروايات مختلفة وطرق عديدة واجمع المسلمون ايضا على ان ما دون خمس من الابل لا زكاة فيه كحديث الباب المتفق عليه وليس فيما دون خمس اواق بالتزوين كجوارى من الورق كما في الرواية الآتية قال الحافظ اواق بالتزوين وبأثبت الحقيقة مشددا ومخففا جميع اوقية بضم الهزة وتشديد القنانية وحكى الجبائي وقية بمجذف الالف وفقه الواو ومقدار الحقيقة في هذا الحديث اربعون درهما لا تتأق والمراد بالدرهم الخالص من الفضة سواء كان مضروبا أو غير مضروب قال عياض قال ابو عبيد ان الدرهم لم يكن معلوما لقد رحق جاعر عبد الملك بن مروان فجمع العلماء فجمعوا كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل قال وهذا يلزم منه ان يكون صلى الله عليه وسلم حال بنصاب الزكاة على امر مجهول وهو مشكل والصواب ان معنى ما نقل من ذلك انه لم يكن شيء منها من خويلد الاسلام وكانت مختلفة في الوزن بالنسبة الى العدد فمئة مثقال وزن عشرة وعشرة وزن ثمانية فاتفق الراي على ان ينقص بكتابة عربية ويصير وزنها وزنا واحدا وقال غيره لم يتخير للمشتال في جاهلية ولا اسلام واما الدرهم البقية على صفحة

(البقية عن صفحة ٢٢٩) فاجمعوا على ان كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم الخ وفي المرقاة عن ابن الهمام من من الوقاية لانها تقى صاحبها عن الحاجة الخ صدقة قال الحافظ لم يخالف في ان نصاب الزكاة مائتا درهم يبلغ مائة واربعين مثقالا من الفضة الخ الفضة الا ابن حبيب الاندلسي فانه انفرده بقوله ان كل اهل بلد يتعاملون بدراهمهم وذكر ابن عبد البر اختلاف في الوزن بالنسبة الى دراهم الاندلس وغيرها من دراهم البلاد وكذا اخرق المراسي الاجماع فاعتبر النصاب بالعدد لا الوزن وانفرده السرخسي من الشافعية بحكاية وجه في المذهب ان الداراهم المشوشة اذا بلغت قدر الوضيم اليه قيمة الغنم من نحاس مثالا لبلغ نصابا فان الزكاة تجب فيه كما نقل عن ابن حنيفة واستدل بهذا الحديث على عدم الوجوب فيما اذا انقص من النصاب ولو حبة واحدة خلافا لمن ساءل

وليس فيما دون خمسة اوسق صدقة

والرومان فوجب ان يكون الضمير ما اذا اليه الخ والثالث ما قاله الجصاص في احكام القرآن انه اذا دوى عن النبي صلى الله عليه وسلم خبران احدهما عام والاخر خاص اتفق الفقهاء على استعمال احدهما واختلف في استعمال الاخر فامتنع عن استعمال قاض على المختلف فيه فلما كان خبر العشر متققا على استعماله واختلفوا في خبر المقدار كان استعمال خبر العشر على عمومته اولى وكان قاضيا على المختلف فيه فاما ان يكون الاخر مشوخا او يكون تأويله محمولا على معنى لا ينافي شيئا من خبر العشر والرابع ايضا ما في احكام القرآن ان فيما سقت السماء العشر عام في ايجابه في الموسوق وغيره وخبر خمسة اوسق خاص في الموسوق دون غيره فخير ان كان يكون بيا بالمقدار ما يوجب فيه العشر لان حكم البيان ان يكون شاملا للجميع ما اقتضى البيان فلما كان خبر الاوساق مقصورا على ذكر مقدار الوسق دون غيره وكان خبر العشر عاما في الموسوق وغيره قلنا انه لم يره موصرا للبيان لمقدار ما يوجب فيه العشر وايضا فان ذلك يقتضي ان يكون ما يوسق يصبر في الجاهل الحق بلوغ مقداره خمسة اوسق وما ليس بموسوق يجب في قليله وكثيره لقوله عليه السلام فيما سقت السماء العشر وفقد ما يوجب تخصيص مقدار ما لا يدخل في الاوساق وهذا قول مطروح والقائل به ساقط لاننا قلنا في البقية على

من اشترى الاول انه مشوخ قال العيني ومن الاصحاب من جعله مشوخا ولهم في تقريره قاعدة فقالوا اذا ورد حديثان احدهما عام والاخر خاص فان علم تقديم العام على الخاص جعل العام به وان علم تقديم الخاص ينسب بالعام قال محمد بن الشجاع الشافعي هذا اذا علم التام انما اذا لم يعلم فان العام يجعل اخرا لئلا فيه من الاحتياط وههنا لم يعلما ان في فعل العام اخرا لئلا في الخبر الثاني انها اخبار احاد لا تقبل في مقابلة الكتاب وهو عموم قوله تعالى وانما احق به يوم حصادا حكاية العيني عن بعض الصحابة قال الرازي في تفسيره قال ابو حنيفة العشر واجب في القليل والكثير وخبر بهذا الآية فقال قوله وانما احق به يوم حصادا يقتضي ثبوت حق في القليل والكثير فاذا كان ذلك الحق هو الزكاة وجب القول بوجوب الزكاة في القليل والكثير وقال ايضا قبل ذلك قوله تعالى وانما احق به يوم حصادا بعد ذكر الانواع الخمسة وهو العنب والتفل والزروع والزيوت والويلد يدل على وجوب الزكاة في الكل وهذا يقتضي وجوب الزكاة في التاجر كما كان ابو حنيفة يقول فان قالوا لفظ الحصاد مخصوص بالزروع فنقول في اصل اللغة غير مخصوص بالزروع والدليل عليه ان الحصاد في اللغة عبادة عن القطع وذلك يتناول الكل و ايضا الضمير في قوله حصادا يجب عوده الى اقرب المذكورات وذلك هو الزيتون

المالكية الخ وسياق الكلام على النقص اليسير فيما وقال الموفق ان نصاب الفضة مائتا درهم لا خلاف في ذلك بين علماء الاسلام وقد بينته السنة وهي ما في البخاري وغيره في كتاب النس وفي الرقة ربع العشر فان لم يكن الاثني عشر ومائة فليس فيها شيء الا ان يشاور بها واجمع اهل العلم على ان في ما شئ درهم خمسة دراهم والدرهم الذي يعتبر بها النصاب هو الدرهم الذي كل عشر منها وزن سبعة مثاقيل بمشقال الذهب وكل درهم نصف مثقال وخمسة و من الدرهم الاسلامية التي تعد بها نصاب الزكاة ومقدار الجزية والديات ونصاب القطع في البرقة وغير ذلك (الحاشية المتعلقة بصفحة هذا)

سنة قوله وليس فيما دون خمسة اوسق سمع وسق بفتح الواو وسكون السين على ما في النهاية والقاموس قاله القاري قال الحافظ ويجوز ذكر الواو كما حكاها صاحب المحكم وجمعه حينئذ اوساق كحمل واحمال وقد وقع كذلك في رواية لمسلم وهو مستون صاعا بالانقياد و وقع في رواية ابن ماجة من طريق ابى بصير عن ابى سعيد نحو هذا الحديث وفيه والوسق ستون صاعا واخرجه ابوداود ايضا لكن قال ستون صاعا الخ صدقة اختلفوا في المراد بالصدقة فقال الجمهور المراد بها العشر وحكى الشرازمي عن الامام ابى حنيفة ومن مع ان المراد بها ايضا الزكاة كالاولين والمنع زكاة التجارة وتوضيح ذلك ان نصاب الحبوب والثمار خمسة اوسق لحديث الباب عند الشافعي ومالك واسد وابى يوسف ومحمد ورواه الطاهري وغيرهم الا انهم اختلفوا في ذلك فيما لا يكال ولا يوسق فقال داود ان كل ما يدخل فيه الكيل يراعى فيه النصاب وما لا يدخل فيه الكيل ففيه قليله وكثيره الزكاة قال الحافظ هو نوع من الجهم بين الحديثين كذا في الفتح وقال ابو يوسف فيما لا يوسق كالزعفران والقطن يجب فيه العشر اذا بلغت قيمته خمسة اوسق من ادنى ما يوسق كالذرة في زماننا وقال محمد يجب العشر اذا بلغ الحاصل خمسة اعداد من اعلى ما يقدر به نوعه فاعتبر في القطن خمسة امال وفي الزعفران خمسة امنا وكذا في الهداية وقال الامام ابو حنيفة ومن معه ان حديث الباب محمول على زكاة التجارة قال العيني وهم عمر بن عبد العزيز ومجاهد وابراهيم النخعي قال ابو عمر وهذا ايضا قول زفر ورواه عن بعض التابعين واخرج عبد الرزاق في مصنفه عن عمر بن عبد العزيز قال فيما انبتت الارض من قليل او كثير العشر واخرج نحوه عن مجاهد وابراهيم النخعي واستدلوا بما روى من احاديث العموم من العشر فيما سقت السماء ونصف العشر فيما سقى بالنضج ذكرها العيني ثم قال وهذا الاحتياط كلها مطلقة وليس فيها فصل والمراد من لفظ الصدقة في حديث الباب زكاة التجارة لا غير كما نوايتنا يعمون بالادساق وقيمة الوسق اربعون درهما قال الجصاص في احكام القرآن قدره ليس فيما دون خمسة اوسق زكاة فيما تزرع من زكاة التجارة بان يكون سائل سائل عن اقل من خمسة اوسق طعاما وشر للتجارة فانه ان لا زكاة فيه فقل الراوي كلام النبي صلى الله عليه وسلم وترك ذكر السبب كما يوجد ذلك في كثير من الاخبار الخ قال ابن رشد سبب الخلاف في ذلك معارضة العموم والخصوص والحديثان ثابته فمن رأى ان الخصوص يبنى على العموم قال لا بد من النصاب ومن قال بما متعارضان اذا جهل المتقدم ومن دهم العموم قال لا نصاب الخ قلت واستدل للحنفية بالرواية الخاصة ايضا بمقابلة الخاص وهي ما رواه الطحاوي عن جابر بن عبد الله مرفوعا وفي كل عشر اقناء قنوب وضع في المساجد للمساكين كذا في العرف قال ابن العربي اقوى المذهب مذهب ابى حنيفة دليلا واطمأنا للمساكين وادوا لها قياما شكر النعمة وعليه يدل عموم الآية والحديث وادام الموحدين على الحقيقة ان يخرج عموم الحديث من يد ابى حنيفة بان قال هذا الحديث للعموم وانما جاء بتخصيص الفرق بيان ما نقل مؤنته وتكفي وليس يقتضي الحديث الوجهين العموم والتخصيص وذلك الحمل في الدليل واحص في التأويل الخ قلت ولوسلوما قالوا فلم اجوبته

له قول ليس فيما دون خمسة اوسق من التمر صدقة قال ابن عبد البر كانه جواب لسائل سأل عن نصاب زكوة التمر فلا يمنع الزكوة في غيره من التمر والمحبوب بدليل الآثار والاجماع وليس فيما دون خمس اواق بدون الباع في جميع النسخ الهندية وبعض المصرية كالرواية للماضية وفي اكثر النسخ المصرية اواق بالباء قال الزرقاني يشهد بالبائع وتخصيها ويقال اواق بميم في البائع كما في الرواية الاولى في جميع اوقية وحكي اوقية كما تقدم من الورق بفهم الواو وكسرهما وبكسر اللام وسكونها اي الفضة مطلقا او المضروبة دراهم وانما اطلق على غيره مما زاد اخلاف في اللغة والمواد ههنا

الفضة مضروبةا وغيرها قال الباجي روى اشهب عن مالك ليس الاوقية الذهب وزن معلوم واوقية الفضة اربعون ٢٤١ درهما صدقة وقد تقدم في الحديث السابق ان نصاب الفضة ما ثلث درهم اجماعا واختلفوا هل فيها اوقاص ام لا قال الموفق اذا

تمت الفضة مائتين والدينار عشرين فاكواجب فيها درهم عشروها ولا تعلم خلافا بين اهل العلم ان زكوة الذهب والفضة ربع عشرها وفي زيادتها وان قلت روى هذا عن علي وابن عمر وبه قال عمر بن عبد العزيز والخلف ومالك والثوري وابن ابي ليلى و الشافعي وابو يوسف ومحمد وابو عبيد وابو ثور وابن المنذر وقال سعيد بن المسيب وعطاء وطاوس والحسن والشعبي ومكحول والزهري وعمر بن دينار وابو حنيفة لا شيء في زيادة الدراهم حتى تبلغ اربعين ولا في زيادة الدينار حتى تبلغ اربعة مثاقيل لقوله صلى الله عليه وسلم من كل اربعين درهما درهم وعن معاذ بن النعمان صلى الله عليه وسلم انه قال اذا بلغ الورق مائتين ففيه خمسة دراهم ثم لا شيء عليه حتى يبلغ الى اربعين درهما وهذا نص ولان له عفو في الابتداء فكان له عفو بعد النصاب كما يشعروا ما روى عن علي مرفوعا ما توارى ربع العشر من كل اربعين درهما درهما فما زاد بحسب ذلك رواه الاثر والدارقطني ورواه ابو داود بأسناده عن ما صم بن ضمرة والحارث عن علي الا انه قال احسبه عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى ذلك عن علي وابن عمر موقوفا عليهم ولم يعرف لهما مخالفا من الصحابة فيكون اجماعا الخ وليس فيما دون خمس ذود من الابل بيان لذ ود صدقة وانما ذكر الامام هذا الحديث عقب السابق لما فيه من زيادة قوله من التمر والورق والابل اذ لم يكن في الاول بيان التميز وقدم الاول اذ هو الصحيح عند الكل كما تقدم عن ابن عمر له **له قول** انما الصدقة في العين اي الذهب والفضة والحارث وهو كل ما لا ينفو ولا يركو الا بالحارث وفي النسخ المصرية في الحارث والعين بتقدير الحارث والماشية اي الابل والبقر والغنم قال الباجي اخبار بمنع الصدقة فيما مدها هذه الاصناف الثلاثة لان انما

مالك عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي بصيرة الانصاري ثم لما زني عن ابيه عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة اوسق من التمر صدقة وليس فيما دون خمس اواق من الورق صدقة وليس فيما دون خمس ذود من الابل صدقة مالك انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز كتب الى عامله على دمشق في الصدقة انما الصدقة في العين والحارث والماشية قال مالك ولا تكون الصدقة الا في ثلثة اشياء في الحارث والعين والماشية الزكوة في العين من الذهب والورق

<p>واجبة فتسخت نحو قوله تعالى واذا حفر القبة او لوا القرني واليتي الآية ونحو ما روى عن معاوية اذ احصت طرحت للساكين واذا اكسدت واذا نقيت واذا علمت كبله عزلت زكوته وهذه الحقوق غير واجبة اليوم فجاز ان يكون ما روى من تقدير الخمسة اوسق كان معتبرا في تلك الحقوق واذا احتل ذلك لم يجز تخصيص الآية والاثر المتعلق عليه على نقله الخ والسادس ما اشار اليه القادي انها لما تعارضت في الايجاب فيما دون خمسة اوسق كان الايجاب اولى للاحتياط الخ والسابع ان ذلك محمول على ما ياحذه العاشري يعني ان ما دون خمسة اوسق يؤدونه بانفسهم ولا يجب رفعه الى بيت المال وهذا عمدة الاجوبة عندى ١٢ تمت الحاشية البقية</p>	<p>(البقية عن صفحة ٢٤٠) الخلف على خلافه الخ قلت وبهذا اسقط ما اوردته البخاري في صحيحه بان المفسر يقضي على اليهم يعني الخاص يقضي على العام لان محل ذلك اذا كان البيان وفق المبين لا زائدا عليه ولا ناقصا عنه اما اذا ابقى شيء من افراد العام فانه يتسلك به كحديث ابي سعيد هذا فانه دل على النصاب فيما يقبل التوسيق وسكت عمالا يقبله فيقسمك بجموع قوله عليه السلام فيما سقت البهائم العشر والخاص ايضا ما في احكام القرآن اذ قال وايضا فقد ذكرنا ان لله حقوقا واجبة في المال غير الزكوة ثم نعت بالزكوة كما روى عن ابي جعفر محمد بن علي والشيخان قال لا نعت الزكوة كل صدقة في القرآن فجاز ان يكون هذا التقدير معتبرا في الحقوق التي كانت</p>
---	--

قال عليه الصلوة والسلام انما الولاء لمن اعترف والصدقة ههنا الزكوة وان جاز ان يقع اسم الصدقة على التطوع وقوله في الحارث والعين والماشية يحتمل وجهين احدهما ان يريد به نفى الصدقة عما عدا هذه الثلاثة الاصناف وان جاز ان يكون من هذه الثلاثة الاصناف ما لا زكوة فيه لكنه لم يقصد الى بيانه ههنا وانما قصد الى بيان ما لا زكوة فيه من غيرها والثاني ان يريد بذلك ان الذي يجب فيه الزكوة انها هو من المحرث والماشية والعين واوقع على ما يجب فيه الزكوة هذه الاسماء لان معظم كل جنس منها يجب فيه الزكوة فاطلقوا اسم العام والمراد معظم ما يتأوله كقوله صلى الله عليه وسلم جعلت في الارض مسجدا وترابها طهورا فاعبر عن الارض باسم القرب لما كان اعلم جزاءها الخ **له قول** ولا تكون الصدقة اي لا تجب الزكوة الا في ثلثة اشياء المذكورة في الحارث والعين والماشية بدل من ثلثة اشياء قال ابو عمر لا خلاف في جلة ذلك ويختلف في تفصيله وقال شيخنا مشايخنا الدهلوي في المستوى وعليه اهل العلم ان صدقة الاموال على ثلثة اقسام زكوة التجارة انما تؤخذ بحسب القيمة واما صدقة الفطر فهي صدقة الرؤس الخ **له قول** في الزكوة في العين من الذهب والورق قال ابن نجيم العين لفظ مشترك بين الشمس والينوع والذهب والدينار والمال والنقد والجاسوس والمطرو ولد البقر الوحشي وخيار الشيء ونفس الشيء والناس القليل وحرف من حروف المعجم وما عن يمين قبله العراق وعين في الجبل وغيرها لك الخ قلت ولذا اورد المصنف بيان لفظ الذهب والورق وتقدم معنى الورق وقال المجيد الذهب التبر ويؤنث واحدا بهاء وجمعه اذ هاب وذهوب وذهبان بالضم وذاهبه طلاء به كذ هبه الخ ١٢

ص خلاف بين المسلمين في انه لا يجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول **له قوله** وكان ابو بكر الصديق اذا اعطى الناس بالنصيب اعطاهم جميع عطايا جميع عطية قاله الزرقاني وقال الباجي في اللغة اسم لما يعطيه الانسان غيره على ما كان الا انه في الشرع واقع على ما يعطيه الاما والناس من بيت المال على سبيل الارزاق الخ وتكون في زمن معين ولذلك كانوا يتبايعون الى العطاء سأل الرجل ليعطى له هل عندك من مال اخر وجبت بسكون التاء عليك فيه الزكاة بان كان نصا با ومرو عليه الحول فان قال الرجل وفي المصيرية فاذا قال نعم اخذ من عطائه زكاة ذلك المال الذي عنده وان قال لا اى ليس عندي مال اولم يجزى عليه الزكاة سلم من التسليم وفي المصيرية اسلم اليه عطاء ولم يأخذ منه شيئا لعدم الوجوب قال الباجي وفي هذا بيان احد هذين **٣٤٣** ان للانسان ان يعطى زكاة ماله

مالك عن محمد بن عقيب مولى الزبير انه سأل لقاسم بن محمد عن مكاتب له قاطعه بال عظيم هل عليه فيه زكاة فقال القسم بن محمد ان ابابكر الصديق لم يكن يأخذ من مال زكاة حتى يحول عليه الحول قال القسم بن محمد وكان ابو بكر الصديق اذا اعطى الناس اعطاهم سأل الرجل هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة فان قال نعم اخذ من عطائه زكاة ذلك المال وان قال لا اسلم اليه عطاء ولم يأخذ منه شيئا مالك عن عمر بن حسين عن عائشة بنت قدامة عن يها ان قال كنت اذا جئت عثمان بن عفان اقبط عطائي سألني هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة قال فان قلت نعم اخذ من عطائي زكاة ذلك المال وان قلت لا دفع الى عطائي مالك عن نافع ابن عبد الله بن عمر كان يقول لا تجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول

من غيره ولا يلزمه ان يخرجها من عنده والثاني انه يجوز ان ينوب عنه غيره في ذلك فيؤد بها لمؤلفها **له قوله** انه قال كنت اذا جئت امير المؤمنين عثمان بن عفان في خلافته كى اقبط عطائي سألني هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة قال قدامة فان قلت نعم اخذ من عطائي زكاة ذلك المال وان قلت لا اى ليس عندي مال يجب فيه الزكاة دفع الى عطائي كله وفي سؤاله كالمصديق الاكبر وقوله ما ان قلت لا الخ دليل على تصديق الناس في اموالهم التي فيها الزكاة وحواد اخراج زكاة المال من غيره ولا تعالفا لهما اذا كان من جنسه فان كان ذهباً عن فضة او عكسه ففيه خلاف قاله الزرقاني **له قوله** كان يقول لا تجب في مال عموم من بعض منه البعض وهي المعشنة عند الكل والمعدن عند من قال بالزكاة فيه قال الباجي لا يجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول يريد بذلك الماشية والعين واما الزرع والثمار وما يخرج من المعدن فان الزكاة فيه سألته يحصل منه النصاب ولا يرعى في شئ من ذلك الحول والفرق بينهما ان الحول لا يضرب في العين والماشية لتكامل التماء فيها فاذا امتدت مدة تكامل التماء فيها وجبت الزكاة **له قوله** حتى يحول عليه الحول رواه مالك موقوفاً واخرجه في التمهيد عن ابن عمر مرفوعاً وفي اسناده بقبية بن الوليد مدلس وقدر رواه بالتحسين عن اسمعيل ابن عياش واسمعيل ضعيف في غير الشامييين قال الدارقطني الصحيح وقعه واخرجه الدار قطني في الغرائب مرفوعاً وضعفه واخرجه ايضاً من حديث انس وضعفه واخرجه ابن ماجه عن عروة بن ثعلبة لكن الاجماع عليه اغنى عن اسناده قاله الزرقاني وقال ابن رشد في الملقنات اختلف فيمن اخرج زكاة ماله قبل حلول الحول على قولين احدهما لا يجزئ وهو رواية لشيب عن مالك

هذا المال هل تجب فيه الزكاة الا ان جواب القسم يقتضي ان سؤاله انما كانت عن وجوب الزكاة فيه في وقت دون وقت ولذلك اجابه بقوله فقال لقاسم بن محمد ان ابابكر الصديق اول خلفاء الراشدين لم يكن يأخذ من مال زكاة حتى يحول عليه الحول قال الباجي احتجهم بفعل ابى بكر واخذ بالمراسيل وانما احتج بفعل ابى بكر رضي الله عنه في ذلك لانه كان الخليفة وهو الذي كان يتولى اخذ الصدقات من مال الصحابة واهل العلم ولم يكر احد منهم فعله في ذلك مع اجتهداه في طلب الصدقات وقتاله المنايعين للزكاة فثبت انه اجماع لاهم

له قوله عن مكاتب له قاطعه مكذا في جميع النسخ الهندية وفي المصيرية عن مكاتب له قاطعه مال عظيم قال ابو عمر عن موطأ طاعة المكاتب اخذ مال مجهول منه دون ما كوت عليه ليعمل بعتقه وفي المجموع المقاطعة ضر القطيعة وهي الخراج على العبد او الارض والمسا د المكاتب التي تنقر على الارض الخ وقال المجاهد اقله قطيعة اى طائفة من ارض الخراج مال عظيم وصف المال بالعظيم ليدخل في حيز ما تجب فيه الزكاة هل عليه اى على السيد فيه زكاة قال الباجي سؤاله عن مال عظيم قاطعه مكاتبه يحتمل ان يكون سؤالا عن هذا النوع من

والثاني يجزئه اذا كان يقرب ذلك واختلف في حد القرب على رجة اقوال وفي هذا ما لا يحول فليس من شرائط جواز اداء الزكاة عند عامة العلماء وعند مالك من شرائط الجواز فيجوز تحجيل الزكاة عند عامة العلماء خلافاً لما لك والكلام في التحجيل في مواضع في بيان اصل الجواز وفي بيان شرائطه وفي بيان حكم التحجيل اذ المقيم زكاة اما الاول فهو على اختلاف الذي ذكرنا وجه قول مالك ان اداء الزكاة اداء الواجب ولا وجوب قبل الحول ولنا ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم استسلف من العباس زكاة سنتين وادى في درجت فعل النبي صلى الله عليه وسلم الجواز واما قوله ان اداء الزكاة اداء الواجب ولا وجوب قبل الحول فالجواب عنه من وجهين احدهما ممنوع انه لا وجوب قبل الحول بل الوجوب ثابت قبله لوجود سبب الوجوب وهو ملك نصاب كامل تام او فاضل عن الناحية الاصلية لحصول الغنائه ولوجوب شكر نعمته المال على ما بين في محله ثم من المشائخ من قال بالوجوب توسعاً وتأخير الاداء الى الحول ترفيهاً وتيسيراً على ارباب الاموال كالدائن المؤجل فاذا عمل لم يترفعه فيسقط الواجب كما في الدين المؤجل فمنهم من قال بالوجوب لكن لا على سبيل التأكيد واما يتأكد الوجوب بأخر الحول ومنهم من قال بالوجوب في اول الحول لكن بطريق الاستئذان وهو ان يجب اولاً في آخر الحول ثم يستند الوجوب الى اوله لاستئذانه سببه وهو كون النصاب حولياً فيكون التحجيل اداء بعد الوجوب لكن بالطريق الذي قلنا والثاني ان سئل انه لا وجوب قبل الحول لكن سبب لوجوب موجود وهو ملك النصاب ويجوز اداء العبادات قبل الوجوب بعد وجود سبب الوجوب كما اداء الكفارة بعد الحجر قبل الموت الخ وقال لقار في شرح النفاية جاز تقديم الزكاة الحول واكثر وبه قال الشافعي والنصب لذي نصاب خلافاً للزفر وقال مالك لا يجوز اخراج الزكاة قبل الوجوب لما في موطأ عن ابن عمر (البقية على ما)

(البقيّة عن صفحته ٢٤٢) لا زكوة في مال حق يحول عليه الحول ولنا ما روى أحمد وابو داود والترمذي من حديث حمية عن علي بن العباس سأل النبي صلى الله عليه وسلم في رجل زكوة قبل ان يحول عليه الحول مسأدة الى الخبر فاذن له في ذلك وفي رواية ان العباس سأل النبي صلى الله عليه وسلم في رجل زكوة قبل ان يحول فخص له في ذلك رواية ابن ماجة وفي رواية للترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمرانا قد اخذنا زكوة العباس ما لم الاول للآخر فان قيل قال البيهقي اختلف في هذا الحديث والاهم انه مرسل صحيح بان المرسل صحيح عندنا وعند الجمهور لم قال الشعبي ولنا حديث عباس المذكور وايضا حوران الحول ناجل وتجهيل الدين المؤجل معهم وايضا سئل ابو جوب تقرر هو المال والاداء بعد تقرر سبب الوجوب سألنا كمالا لفساد احوالهم في رمضان الحر تعيدوا ذكر الحافظ في الفتح ٢٤٣ هذه الروايات وتكلم عليها ثم قال وليس ثبوت هذه الفسدة في تجهيل صدقة العباس بعيد في النظر

بمجموع هذه الطرق الخ ١٢

(الحاشية المتعلقة بصفحة هذا) **سأله قوله** اول ما اخذ من الاعطية الزكوة معاودة اليه من سفيان بن ابي سفيان امير المؤمنين قال العباسي يريد انه كان يأخذ من نفس الاعطية الزكوة ويعتد ان الزكوة فيها واجبة على من خرجت اليه لانها كانت لهم قبل دفعها اليهم فخرجت عنده بحري الاعمال المشتركة بحري فيها الحول في حال اشتراكها واما ابو بكر وعمر وعثمان فلم يتركوا يأخذون منها الزكوة لانها لم يتحقق ملك مزاعطها الا بعد الاطعام والقبض لان الامام ان يصرفها الى غيرهم اذا اذ اجهاد الى ذلك فوجب ان يراعى الحول فيها هو وقت قبضهم لها وصحة ملكهم اياها وعلى هذا فقوله الامام في قوله قال ابن عبد البر يريد اخذ زكوتها بنفسها منها لا منه اخذتها عن غيرهما سأل عليه الحول قال ولا علم من واقعه الا ابن عباس ولم يعرفه الزهري فلهذا قال ان معاوية اول من اخذ قال وهذا اشد ذلم يعرج عليه احد من العلماء ولا قال به احد من اشعة الفتوى وقال ابن عباس قال ابن مسعود وابن عامر مثل قولها ثم انعتق الاجماع على خلافه قاله الزرقاني قلت وحله الموفق وغيره على المستفاد من جنس النصاب كما سنأتي في بيان المستفاد **سأله قوله** قال الامام مالك السنة اى الطريقة المساوكة التي لا اختلاف فيها عندنا بالمدينة المنورة وغيرها ان الزكوة تجب في عشرين دينارا عينا خالصا كما تجب في مائتي درهم تقدم الكلام على نصاب لورق والدرهم قال الباقى وهذا كما قال ان نصاب الذهب عشرون دينارا من الدينار الشريعة وهو كل عشرة دواهر سبعة دنانير ولا خلاف في ذلك بين فقهاء انصار الامار روى عن الحسن البصري انه قال لا زكوة في الذهب حتى يبلغ اربعين دينارا فيكون فيه دينار والليل على صحة ما ذهب اليه الجمهور ان الشرايع اعتقد بعد الحسن على خلافه وهذا من اقوى الادلة على ان الحق في خلافه ودليلنا من جهة السنة ما روى ما هم ابن خزيمة والحارث الشورى عن علي بن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وليس عليك شيء يعني في الذهب حتى

مالك عن ابن شهاب انه قال اول من اخذ من الاعطية الزكوة معاوية بن ابي سفيان قال يحيى قال مالك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا ان الزكوة تجب في عشرين دينارا عينا كما تجب في مائتي درهم قال يحيى قال مالك وليس في عشرين دينارا ناقصة بينة النقصان زكوة فان زادت حتى تبلغ بزيادتها عشرين دينارا وازنة فيها الزكوة قال مالك وليس فيما دون عشرين دينارا عينا الزكوة قال مالك وليس في مائتي درهم ناقصة بينة النقصان الزكوة فان زادت حتى تبلغ بزيادتها مائتي درهم واقية فيها الزكوة فان كانت تجوز يجوز الازنة رأيت فيها الزكوة دنائير كانت او دراهم

المعروف في البناية عن الدينار اذ كانت المائتان في العدد ونقصت في الوزن لا تجب وان قلنا النقصان **سأله قوله** فان كانت تجوز يجوز الازنة اى الكاملة والواقعية رأيت فيها الزكوة دنائير كانت او دراهم قال الباقى يريد ان كانت الناقصة تجوز يجوز الازنة ففيها الزكوة وقال ابو حنيفة والشافعي لا زكوة فيها والدليل على صحة ما يقول مالك انه يملك من الذهب مقدرا يجوز لوزنه حواشر عشرين دينارا فوجب فيه الزكوة كالعشرين دينارا والم في الحاشية عن الحل قال الشافعي لسنا نقول بهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس (البقيّة على طراز)

م يدخل بين الوزنين لا تجب الزكوة وان كان كاملا في حق غيره هكذا ذكره القائل في كتابه الله وفي الباب لا زكوة فيها حتى تبلغ مائتي درهم وزنا وزن سبعة واما اعتبرنا الوزن في الدراهم دون العدد لان الدراهم اسم للوزن لانه عبارة عن قدر من الموزون مشتمل به على حصة موزونة من الدوايق والمحبات حتى لو كان وزنها دون المائتين وعدد هاتين او قيمتها لم تجزيتها وصياغتها تساو مائتين فلا زكوة فيها ولو نقص النصاب عن المائتين نقصا يسيرا يدخل بين الوزنين قال اصحابنا لا تجب الزكوة فيه لانه وقم الشك في كمال النصاب فلا تحكم بكماله مع الشك

يكون لك عشرون دينارا وسأل عليها الحول فيها نصف دينار وهذا الحديث ليس اسنادا هناك غير ان اتفاق العلماء على الاخذ به دليل على صحة حكمه ودليلنا من جهة المعنى ان المائتي درهم نصاب لورق ولا خلاف في ذلك والدينار كان حرفة في وقت فرض الزكوة عشرة دراهم فوزان المائتي درهم عشرون مثقالا فكان ذلك نصاب الذهب **سأله قوله** قال مالك وليس في عشرين دينارا ناقصة في الوزن بينة النقصان زكوة لعدم بلوغ النصاب فان زادت اى الدنانير الناقصة اذا زادت على عشرين دينارا حتى تبلغ بزيادتها بالباء الجارية في اوله فغير الفاعل مبلغ يرجع الى الدنانير ويدون اليها في السهم المعروفة فيكون فاعل تبلغ عشرين دينارا وازنة اى كاملة الوزن ففيها الزكوة واجبة لبلوغها النصاب **سأله قوله** قال مالك وهذا بهزلة الدليل للمشكلة المقدمة وليس فيما دون اقل من عشرين دينارا عينا خالصا الزكوة يعني اذا كانت العشرون دينارا ناقصة الوزن فلا تجب فيها الزكوة لان نصاب الدنانير عشرون دينارا كاملة ولا زكوة في اقل منها فلا تجب في ناقصة الوزن لانها اقل من النصاب قال الباقى وذلك لما دللنا عليه من ان النصاب في الذهب عشرون مثقالا والمراعى في ذلك الوزن دون الغد فاذا زادت حتى تبلغ بزيادتها عشرين دينارا وازنة فقد بلغت النصاب فوجب فيه الزكوة **سأله قوله** قال مالك كما ان العبرة في الدنانير للوزن كما تقدم فكذلك في الدراهم وليس في مائتي درهم ناقصة الوزن بينة النقصان الزكوة فان زادت الدراهم الناقصة حتى تبلغ بزيادتها مائتي درهم واقية كاملة الوزن ففيها الزكوة لبلوغها النصاب والحاصل ان النقصان البين في النصابين يمنع وجوب زكوتها عند الامام مالك وتقدم ما قال الحافظ في قوله ليس فيما دون خمس اواق صدقة استدل به على عدم الوجوب فيها اذ انقص من النصاب ولو حبة واحدة خلافا لمن ساهم بنقص يسيرا كما نقل عن بعض لما لكية ثم قلت وهكذا عند الحنفية ففي المحيط البرهاني اذ انقص نقصا تكسيرا

(البقية عن صفحة ٢٤٣) فيما دون خمسة اواق صدقة وفي شرح الاحكام ان نقص من النصاب حبة او بعض حبة فلا زكوة فيه وان راجح رواج التام اوزاد على التام ليجوز له ولو نقص في بعض الموازين وتم في بعضها فوجها ان النصاب لا زكوة فيه وبه قطع الحامل وغيره كذا في الروضة الخ ثم قال الباجي اختلف اصحابنا في تفسير قوله بجري مجرى الزكاة فحكى ابو الحسن القصار وابو بكر الازهرى ان معنى ذلك ان تكون في ميزان مازنة وفي ميزان ناقصة فاد انقصت في جميع الموازين فلا زكوة فيها وقال القاضي ابو محمد انه اذا بدلك النقص ليسير في جميع الموازين كالحبة والكبتين وما جرت عادة الناس ان يتسامحوا به في السماوات وغيرها وعلى هذا جمهور اصحابنا قال الباجي وهو الاظهر عندي لان اختلاف الموازين ليس بنقص ولا بد من ميزان يقيم الاستعداد عليه فيعتبر به الزيادة والنقص قال الزرقاني وعلى هذا جمهور اصحابنا وهو الاظهر ويحمل وجه ثالث وهو ان يكون الغرض فيها غاليا غرض الموازنة وهو المشهور عن مالك وما سواه تأويل وهذا قول اصحابنا العراقيين الخ ١٢

٢٤٢

قال مالك في رجل كانت عنده ستون ومائة درهم وزانة وصرف الدراهم ببلدة ثمانية دراهم دينارانها لا تجب فيها الزكوة وانما تجب الزكوة في عشرين دينارا عينا او ما تود درهم قال مالك في رجل كانت له خمسة دنانير من فائدة او غيرها فقبر فيها فلم يأت الحول حتى بلغت ما تجب فيه الزكوة انه يزكيها وان لم تتم الا قبل ان يحول عليها الحول بيوم واحد او بعد ما يحول عليه الحول بيوم واحد ثم لا زكوة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم زكيت

سبعة باعها بعد شهرين بعشرين فانه يزكي الآن وصار حوله فيما يأتي من يوم التمام الخ واليه اشار المصنف بقوله ثم لا زكوة فيها فيما ساقى من الايام حتى يحول عليها الحول من يوم زكيت وهو اخر شهر مصرف في الصورة التي حكاهما الدسوقي قال الباجي يعني ان من كانت له دنانير اقل من النصاب ففهم فيها الحال الحول وقد اكملت برمجها النصاب فان الزكوة واجبة فيها لان حول الرمي حول الاصل سواء كان الاصل نصبا او دونه وقال ابو حنيفة ان كان الاصل اقل من النصاب فانه يستأنف حولا من يوم اكمل النصاب وقال الشافعي لا ينعزم الرمي الى اصله وان كان الاصل نصبا بالحوال قلت ومذهب الحنابلة في الرمي موافق للحنفية كما في الروض المريج وغيره ان حول الرمي حول الاصل

م ما دون النصاب فاذا اكمل في اخذ نصابا زكاه وقال ابو حنيفة يعتد به في طرقي الحول دون وسطه الخ ١٣ **سك قوله** وان لم تتم وصلية الا قبل ان يحول عليه الحول بيوم واحد مثلاً او بعد ما يحول عليها وفي الشهر الهندي عليه بضمير المذكور تأويل الموحيد الحول بيوم واحد مثلاً فيزكي اذا ذلك وليس اليوم الواحد قيد احتراز في كل الموضوعين وهو صريح كلام المصنف ما في الشهر الكبير اذ قال وضم الرمي لاصله اي حول اصله ولو اقل من نصاب ولا يستقبل به من حين ظهوره فمن عنده دينار اول الحرم فباعه فيه فصار برمي عشرين حولها المحرقة ثم النصاب بالرغم بعد الحول زكيت قال الدسوقي يعني كما لو ملك ديناراً او اقام عنده احد عشر شهراً ثم اشترى به

المن يتقص ولا بد من ميزان يقيم الاستعداد عليه فيعتبر به الزيادة والنقص قال الزرقاني وعلى هذا جمهور اصحابنا وهو الاظهر ويحمل وجه ثالث وهو ان يكون الغرض فيها غاليا غرض الموازنة وهو المشهور عن مالك وما سواه تأويل وهذا قول اصحابنا العراقيين الخ ١٢

(الحاشية المتعلقة بصفحة هذا)
له قوله قال مالك في رجل كانت عنده ستون ومائة درهم وزانة اي وافية وكاملة وهو الدراهم اي قيمتها ببلدة ثمانية دراهم دينارانها لا تجب مجموع صرف الدراهم عشرين ديناراها لا تجب فيها الزكوة وان بلغت قيمة الدراهم نصاب الذهب وانما تجب الزكوة في عشرين دينارا عينا اي بانفسها او ما تقي درهم اي بانفسها ولا يحسب قيمة احد هما من الاخر قال الباجي وهذا كما قال ان من كانت عنده فضة لا تبلغ النصاب فانه لا زكوة عليه فيها وان كانت قيمتها من الذهب ما تبلغ النصاب لان ما تجب فيه الزكوة من الاموال فانما انصابه في نفسه دون غيره الخ يعقوان المال انما يعتبر بنصاب نفسه لا بقيمته فلا تستبر الفضة بقيمتها من الذهب ولا عكسه كما لو كان له ثلثون شاة قيمتها عشرين دينارا فلا زكوة فيها وفي الحاشية عن المحل به قال ابو حنيفة والشافعي **سك قوله** قال مالك في رجل كانت له خمسة دنانير مثلاً كما زاده في المنقح وليست هذه الزيادة في بقية النسخ لكنها مرادة والمراد اقل من النصاب من فائدة او غيرها كوفي شرح الكبير ان تمام الصين على ثلاثة انواع ربح وغلّة وفائدة والربح كما قال ابن عرفة زائد شمن مبيع تجر على شمنه الاول ذهباً او فضة قال الدسوقي واما الغلّة فانها ما تجر من سلم التجارة قبل بيع رقبها كغلّة العبد ونجوم الكتابة واما الفائدة فما تجر لا عن مال او عن مال غير مزكى كعطية وما يربح وشم عرض القندية الخ قلت واختلفت الروايات

عن المالكية في ضم هذه الانواع الثلاثة الى الاصل كما بسطها الباجي وشارحه الكبير ليس هذا محلها فقروا من الجرد في جميع النسخ الموجودة من المصرية والهندية الا في نسخة المصنف والباجي ففيها فالحق قال الراغب القارة النصف في رأس المال طلباً للربح يقال تجر وتجرو وتجرك كما حب وصحب وليس في كلامهم مرآة بعد ما حسم غير هذا اللفظ فيها اي في تلك الدنانير الخمسة فلم يأت الحول حتى بلغت تلك الدنانير مقدار ما تجب فيه الزكوة اي بلغت حد النصاب فحكى ابو حنيفة انه يزكيها عند تمام الحول يعني ان المعتد بنصاب النصاب عند الامام ما لا يخرج الحول ويعتد ابتداء الحول عنده ابتداء التجارة وان لم يكن اذ ذلك نصبا لكن لا يجب لزكوة عند تمام الحول بدون النصاب فلو تم الحول وقد بلغ المال نصبا ولو قبل الحول بيوم يجب الزكوة ولو لم يبلغ نصبا عند تمام الحول لا تجب اذ ذلك بل تجب اذ بلغ نصبا ولو صار في الغد والمستئلة خلافة عند الاثمة قال الخري من كانت له سلعة للتجارة ولا يملك غيرها وقيمتها دون ما تقي درهم فلا زكوة عليه حتى يحول عليه الحول من يوم مساوت ما تقي درهم قال الموفق وجلة ذلك انه يعتبر الحول في وجوب زكوة التجارة ولا ينعقد الحول حتى يبلغ نصبا او باعها بنصاب او ملك في اثاء الحول عرضاً اخر او اثماً انما تم بها النصاب ابتداء الحول من حينئذ فلا يجتنب بها معنى هذا قول الثوري واهل العراق والشافعي واسحق والي حبيد والي ثور وابن المنذر ولو ملك للتجارة نصبا فنقص عن النصاب في اثاء الحول ثم زاد حتى بلغ نصبا استأنف الحول عليه لكونه انقطع بنقصه في اثاءه وقال مالك ينعقد الحول على ٣

له قول له وقال مالك في رجل كانت له اى عنده عشرة دنانير مثلاً فقبر بها لمجرد في النسخ الهندية وبلغت فاقبوا لمزيد في المصرية فيما خال عليها
الحول اى تمت له السنة وقد بلغت عشرين ديناراً اى بلغت حد النصاب عشرين ديناراً او اكثر ان كان يتركها مكانه وفي النسخ المصرية مكانها
اى يتركها حين تمت لها السنة ولا ينتظر لها وفي المصرية بها ان يحول عليها الحول من يوم بلغت مقدار ما تجب فيه الزكاة اى لا ينتظر
ان يتم لها السنة من وقت بلوغها نصاباً كما قال به الشافعي واحمد مطلقاً والحنفية اذ لم يكن في اول الحول نصاباً لان الحول قد حال
وتع عليها وهي عنده عشرة دنانير هكذا في جميع النسخ المصرية من المتن والشرح ووقع في جميع النسخ الهندية وكذا في المصنف بلفظ
عشرة وبه فسر الشيعي في المصنف لكن الظاهر عند هذا العبد الحقير الفقير انه هو وهم من التأخر لا وجه له فهنا والصواب الاول

والصحيح قد تقرر له الحول والحال ان الدنانير اذ ذلك
عشرون اى مقدار النصاب فقد وجد عند المصنف شرطاً
للنصاب حينئذ وهو النصاب والحول ثم لا زكاة فيها
حتى يحول عليها الحول من يوم زكيت بعض يعتبرا بتمام
الحول الثاني من يوم كمل النصاب ووجب الزكاة فلذلك
انقضى الحول من ذلك اليوم ووجب الزكاة مرة
اخرى قال الزرقاني وهذا معنى ما قبله غايته انه
فرضها في الاولى في خمسة وفي الثانية في عشرة بحسب
سؤاله عن ذلك واحاب فيها بحكم واحد وهو ضم
الريخ لصلبه وان لم يكن نصاباً لم يمتلئ هكذا في
عبارة المؤطا اذ مال الصوريين واحداً لكن صاحب
المدونة فرق بين الصوريين فهو خمسة دنانير في
الفائدة وعشرة دنانير في الريخ فتأمل **له قول له**
قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا بالمدينة المنورة
في اجارة العبيد وخراجهم وكراء المساكن وكتابة
المكاتب انه لا تجب في شيء من ذلك الزكاة قل ذلك
او اكثر حتى يحول عليه الحول من يوم يقبضه صاحبه
اى يدب المال بطريق ان يكون نصاباً ايضاً لانها فوائد
تجددت لاعتد مال فيستقبل بها قاله الزرقاني قال
الشيخ في هذا كما قال ان الامر المجتمع عليه عند فقهاء
الامصار انه لا زكاة في شيء من الفوائد حتى يحول عليه
الحول من يوم يقبضها صاحبها وانما كان فيه خلاف
روى عن معاوية وابن مسعود وابن عباس وقد
وقع الاتفاق بعد ذلك على ما ذكرنا من فائدة العبيد
وكراء المساكن وكتابة المكاتب كلها فوائد فلا
زكاة في شيء منها الا بعد ان يحول عليه الحول من يوم
يقبضها ربها او من يقوم مقامه الخ قاله لموفق من
اجرد اذ فقطع كراماً فلا زكاة عليه فيه حتى
يحول عليه الحول وعن احمد انه يتركها اذ استعاد
والصحيح الاول لقوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة
في مال حتى يحول عليه الحول ولانه مال مستند
بعقد معاوضة فاشبهه بمن المبيع وكلام احمد في
الرواية الاخرى محمول على من اجرد اذ سنة وقبض

وقال مالك في رجل كانت له عشرة دنانير فقبر فيها خال
عليها الحول وقد بلغت عشرين ديناراً انه يتركها مكانه ولا
ينتظر لها ان يحول عليها الحول من يوم بلغت ما تجب فيها
الزكاة لان الحول حال عليها وهي عنده عشرة دنانير ثم لا
زكاة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم زكيت قال مالك
الامر المجتمع عليه عندنا في اجارة العبيد وخراجهم وكراء
المساكن وكتابة المكاتب انه لا تجب في شيء من ذلك الزكاة
قل ذلك او اكثر حتى يحول عليه الحول من يوم يقبضه صاحبه
قال يحيى وقال مالك في الذهب والورق يكون بين
الشركاء ان من بلغت حصته منهم عشرين ديناراً عينا او
مائتي درهم فعليه فيها الزكاة ومن نقصت حصته مما
تجب فيها الزكاة فلا زكاة عليه وان بلغت حصصهم جميعاً
ما تجب فيها الزكاة وكان بعضهم في ذلك افضل نصيباً من
بعض اخذ من كل انسان بقدر حصته اذ كان في حصة
كل انسان منهم ما تجب فيه الزكاة وذلك ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس اواق من الورق صدقة

لا يدخل في ملكه من الجملة اكثر من مقدار ماله واذا انفرد ماله من مال غيره فلا زكاة عليه في اقل من النصاب فكذلك اذا شاركه غيره فاذا كان المال لجماعة وكان لكل واحد منهم نصاب و اختلفت سهامهم فان على كل واحد منهم من الزكاة بمقدار ما يكون عليه منها وانفرد الخ	ما يعوم قوله صلى الله عليه وسلم في الشركاء وغيره على الزكاة لا تجب منهم على من عند اقل من نصاب قال لياحي وهذا كما قال الشارح وغيرهم في اعتبار النصاب سواء كان عشرة دنانير او اوجه عليه فيها الزكاة سواء كانت متغيرة من مال غيره ومخلطة لان مخالطة غيره بماله
---	--

اسرتها في اخرها فوجب عليه زكاتها لانه قد ملكها من اول الحول فصارت كسائر الدواب اذ اقبضها بعد حول زكاتها حين يقبضها الخ
وقال ابو حنيفة ومالك لا يتركها حتى يقبضها ويحول عليه الحول بناء على ان الاجرة لا تستحق بالقضاء مدة الاجارة الخ وقال ابن
عابد بن مالك المكاتب ليس بامر لوجود المنافي ولانه اربيدته وبين المولى فان ادى مال الكفاية سلم له وان عجز سلم للمولى فكما
لا يجب على المولى فيه شيء فكذلك المكاتب الخ يعنى حتى يقبضه المولى ويحول عليه الحول وكذا الخواص وغيرهم ما هو اربان لا زكاة
فيها الا ان تكون للقبارة حتى يقبض من كرامها النصاب ويحول عليه الحول ووجب الزكاة في مال العبد مختلف فيه **له قول له**
وقال مالك في الذهب والورق يكون كل واحد منهما او المجموع مشتركاً بين الشركاء ان من بلغت حصته منهم اى من الشركاء
عشرين ديناراً عينا اى بلغت حصته نصاب الذهب او بلغت مائتي درهم يعنى نصاب الورق فعليه فيها الزكاة ومن نقصت
حصته ما كان في النسخ الهندية وفي المصرية عما تجب فيه الزكاة اى عن مقدار النصاب فلا زكاة عليه لعدم ملكه نصاباً وان
بلغت حصصهم جميعاً ما تجب فيه الزكاة اى بلغت حصة كل شريك نصاباً وكان بعضهم في ذلك افضل وفي بعض النسخ اقل
المؤدى واحد فانها مثلاً ان كان احدهما افضل فالآخر لا يلدن يكون اقل نصيباً من بعض بان كان لواحد عشرون ديناراً مثلاً
والآخر اربعون ولثالث ستون اخذ من كل انسان وفي بعض النسخ المصرية من مال كل انسان منهم بقدر حصته اذ كان في حصة كل
انسان منهم مقدار ما تجب فيه الزكاة **له قول له** وذلك اى شرط كون نصيبه نصاباً لا اقل منه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال ليس فيما دون خمس اواق من الورق صدقة ولم يفرق بين الشركاء وغيره فاقضى انه انما يعتبر ملك كل واحدة منهن فاستدل

من الاصح عدم وجوب الزكوة وقال ابن خنوز في المحل الخاطئة لا تحيل حكم الزكوة هو الصغير الخ واليه يظهر ميل البخاري ١٢ **قوله قال مالك** واذا كانت لرجل ذهب او ورق متفرقة بأيدي اناس لغة في الناس كما في الصراح شئ اى مختلفة ومتفرقة فانه ينبغي له ان يحصيهما جميعا ثم يخرج ما وجب عليه من زكوتها كلها قال الباجي هذا كما قال من كانت عنده ذهب متفرقة بأيدي انا سبعة على وجه القراض او الوديعة او غير ذلك من الوجوه التي يتمكن بها من تمكينها ولا يتعد رعليه تصرفها فان حكمها حكم المحتمل في يده لان الاعتبار باجتماعها في ملكه وتصرفه دون يده الخ وقال الزرقاني هذا الجاء اذا كان قادرا على ذلك ولم تكن ديونا

٢٤٦

قال مالك وهذا احب ما سمعت الى في ذلك **قال مالك** واذا كانت لرجل ذهب او ورق متفرقة بأيدي اناس شئ فانه ينبغي له ان يحصيهما جميعا ثم يخرج ما وجب عليه من زكوتها كلها **قال مالك** من افاد ذهباً او ورقاً انه لا زكوة عليه فيها حتى يحول عليها الحول من يوم افادها

في الذم ولا يرضى ينتظر ان ينض قاله ابو عمر الخ قلت وتجب الزكوة عند الحنفية ايضا في الودائع ما لم تدخل الضائر ١٢ **قوله قال مالك** ومن افاد ذهباً او ورقاً بنحو ميراث او هبة انه يكسر للمعززة مقول القول لا زكوة عليه فيها حتى يحول عليها الحول من يوم افادها قال الباجي هذا كما قال ان من افاد فائدة لا زكوة عليه فيها حتى يحول عليها الحول سواء كانت جميعاً او انضافت الى نصاب عنده فانه لا زكوة عليه فيها من افاد عشرة دنانير في رجب ثم افاد عشرة اخرى في المحرم فانه يزكيها جميعاً الحول بالآخرية ولو كانت الاولى وعشرين ديناراً والثانية عشرة دنانير فانه يزكي الاولى الحولها ثم يزكي الثانية لحولها وهكذا ابداً حتى يرجع الى اقل من النصاب الخ قلت وفي المسئلة خلاف الحنفية كما يظهر من تفصيل مسلكهم في الهدايا ومن كان له نصاب فاستفاد في اثناء الحول من جنسه ضمه اليه وزكاه به وقال الشافعي لا يضم لانه اصل في حق الملك حتى ملكك بملك الاصل ولنا ان المجانسة هي العلة في الاولاد والارباح لان عندنا يتغير التميز فيتصل اعتبار الحول لكل مستفاد وما شرط الحول الا للتيسير الخ ولا يذهب عليك ان المذكور في كلام الصنف فائدة العين من الذهب او الورق وفيها خلاف الحنفية عن المالكية وهم موافقون للشافعية بخلاف فائدة الماشية فحكمها عند المالكية بخلاف لفائدة العين كما سياتي بيانها في محلها فحكم الفائدتين عند الحنفية واحد وهو انها تنضم الى النصاب السابق من جنسه باى نوع استفيدت قال الفارسي في شرح النجاة ويضم المستفاد وسط الحول الى نصاب من جنسه سواء كان المستفاد بسبب من ذلك النصاب بان اشترى في اثناء الحول شيئاً فاستفاد فيه او لم يكن بان كان معه

له **قوله قال مالك** وذلك احب ما سمعت الى في ذلك يدل على انه مذهب خلافة ايضا وذلك ان عمر والحسن البصري والشعبي قالوا ان الشر كاهن العين والماشية والزرع اذ لم يعلم احد همر ما له بعينه انهم يزكون زكوة الواحد قياساً على الخاطئة في الماشية وبه قال الشافعي في المهدد ووافق مالك ابو حنيفة وابو ثور قاله الزرقاني قلت ولا اثر للخاطئة في غير الماشية عند الحنابلة كما صرح به في الروض المربع وذكر الموفق فيه رواية اخرى انها تؤثر في غير الماشية ايضا لكن جعل المذهب الاول وحيلة ما قال ان الخلطة في السائمة تجعل مال الرجل كمال الرجل الواحد في الزكوة سواء كانت خلطة اعيان وهي ان تكون الماشية مشتركة بينهما بنصيب مشاع مثلاً يشترى نصاباً او يرثاه فبقية على حاله او خلطة اوصاف بان يكون مال كل واحد منهما من الخلطة واشتركا في الاوصاف التي تذكرها وهو قول عطاء والاوزاعي والشافعية والليث والشافعية

نصاب فوجب له شئ او ورث في اثناء الحول شيئاً من جنسه او حصله من كسبه وقال مالك والشافعية ان كان المستفاد بسبب من النصاب ضم وان لم يكن بسبب منه لا يضم لان المستفاد اصل في حق الملك فيكون اصلاً في حق الواجب فيه ولنا ان المجانسة هي العلة في المستفاد بسبب النصاب كالأولاد والارباح الحاصلة عنه في اثناء الحول وهي موجودة في المستفاد الذي ليس بسبب النصاب وشرط مالك والشافعية للمستفاد فيه مضى حول تأمل قوله صلى الله عليه وسلم من استفاد ما لا فلا زكوة فيه حتى يحول عليه الحول رواه الترمذي ولنا في المستفاد من الجنس قوله صلى الله عليه وسلم ان في السنة شهر تؤدون فيه زكوة اموالكم فما حدث بعد ذلك فلا زكوة فيه حتى يجيئ رأس الشهر رواه الترمذي في هذا يقتضي انه يجب الزكوة في الحادث عند جئ رأس السنة وما رواه ليس بثابت ولئن ثبت فليس فيه ما يثبت في مذهبي لا نأقول لا يجب الزكوة في مال حتى يحول عليه الحول اما اصالته او تبعاً كما في الاولاد والارباح الخ قلت حديث من استفاد ما لا صحح الترمذي وقفه على ابن عمر وتكلم على الحديث المرفوع فقال عبد الرحمن بن زيد بن اسلم ضعيف في الحديث ضعفه احمد بن حنبل وعلي بن المديني وغيرهما من اهل الحديث وهو كثير الغلط وقال الشريفي في المبسوط ثم الضم في خلل الحول بالعلة التي يضم بها في ابتداء الحول فضم بعض المال للبعض في ابتداء الحول باعتبار المجانسة دون التوالد فكذلك في خلل الحول ثم بعد النصاب الاول بناء على النصاب الاول وتبع له حتى يسقط اشتراط النصاب فيه فكذلك في يسقط اعتبار الحول فيه ويجعل حول الحول على الاصل حوله على التبع الخ يعني لا يشترط في المستفاد وسط الحول ان يكون نصيباً له بل يضم

مهلك رقبته وله نظائر في الفقه ثم ذكر النظار وفي الدر المختار ليس للامام ان يقطع مالا غني المسلمين عنه من المعادن الظاهرة كالخام والكل والابار التي يستقى منها الناس فلو اقطعها لم يكن لاقطاعها حكم بل المقطوع وغيره سواء الخ وبسط ابن عابدين الكلام على الاقطاعات وقال ان للامام ان يعطي الارض من بيت المال على وجه التملك لرقبته كما يعطي المال حيث رأى لمصلحة اذ لا فرق بين الارض والمال في الدفع للمستحق فانتم هذه الفائدة فاني لم ارجع من صرح بها انما المشهور في الكتب ان الاقطاع تملك الخراج مع بقائه رقبته الارض لبيت المال الخ **له قول** قطع لبلال بن الحارث معادن القبلية قال القاري بفتح القاف والباء مجرورة بالاضافة وهي منسوبة الى قبل اسم موضع وقال النووي المحفوظ عند **٢٤٤** اعصاب الحديث بفتح القاف والباء قال القاري ولعل غير المحفوظ كسر القاف وسكون

الموحدة الخ قال ابن الاثير نسبة الى قبل بفتح القاف والباء هذا هو المحفوظ في الحديث وفي كتاب الامكنة القبلية بكسر القاف وبعد ما لا مفسومة ثم رآه في معجم البلدان القبلية بالفريك كانه نسبة الى قبل بالفريك وينبغي ما سأل منها الى يبيع سمي بالغور وما سأل منها الى اودية المدينة سمي بالقبلية وحدها من الشام ما بين الحث وهو جبل من جبال بني عكره و هو من ناحية الفرع قال القاري بضم الفاء وسكون الراء وبالعين المهملة خلافا لمن وهم فيه وضبطه بالمجعية موضع واسع بينه وبين المدينة خمسة ايام او اقل وبه قرى كثيرة الخ وما عند الخفعية فيها في البدائع اما المعدن فاما ان وجده في دار الاسلام او في دار الحرب في ارض مملوكة او غير مملوكة فانت وجد في دار الاسلام في ارض غير مملوكة فالوجود مما يندوب بالاذنية وينظم بالحلية يجب فيه نفس فاربعة اشخاصه للواحد كائنا من كان الا ان المملوك المستعمر فانه يستأجر منه الكل الا اذا اقطعه الامام فانه له ان يفي بشرطه واما ما لا يندوب بالاذنية او الماشع كالقبر فلا شيء فيها بل كله للواحد واما اذا وجد في ارض مملوكة فاربعة اشخاصه للمالك وحده هو او غيره لان المعدن من نواحي الارض لانه من اجزائها خلق فيها ومنها واذا املكها المخطئ له بتمليك الامام ملكها بجميع اجزائها الا ترى انه يدخل في البيع و يختلف في الخمس في الدار وان وجده في دار الحرب فان وجده في ارض غير مملوكة فهو له ولا خمس فيه وان وجده في ارض مملوكة فانه دخل بامان رد الى صاحب الملك وان دخله بغير امان فهو له فلا خمس فيه الخ فخصوا في الدر المختار ليس للامام ان يقطع مالا غني المسلمين عنه من المعادن الظاهرة وهي ما كان جوهرها الذي اودعه الله بارز كالمعادن الخ والكل والقارو النفط والابار التي يستقى منها الناس فلو اقطع هذه المعادن الظاهرة لم يكن لاقطاعها حكم بل المقطوع وغيره سواء الخ **له قول** فذلك المعادن لا يؤخذ بها

الزكوة في المعادن مالك عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن عن غير واحد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع عن بلال بن الحارث المزني معادن القبلية وهي ناحية الفرع فذلك المعادن لا يؤخذ منها الا الزكوة قال مالك اري والله اعلم ان لا يؤخذ من المعادن مما يخرج منها شيء حتى يبلغ ما يخرج منها قدر عشرين دينارا عينا او مائتي درهم فاذا بلغ ذلك ففيه الزكوة مكانه

له قول الزكوة في المعادن جميع معدن كسائر الدال من معدن اذا اقامت اقامة الذهب والفضة به او اقامت الناس فيها شئ وصفا قال ابن عابدين معدن بفتح الميم وكسر الدال وفيه اسمعيل عن النووي واصل المعدن المكان بقيد الاستقرار فيه ثم اشتهر في نفس الاجزاء المستقرة التي ركبها الله تعالى في الارض يوم خلق الارض حتى صار الانتقال من اللفظ اليه ابتداء بلا قرينة الخ قطع هكذا في جميع النسخ الموجودة من الهندية والمصرية بدون الهزئة الا في نسخة المصنف فيها بالهزئة وفي هامش النسخ الهندية قوله قطع ثوابه اقطع بالهزئة والرواية ما في الكتاب الخ قلت والمعروف عند اهل اللغة ايضا الاقطاع من الاعمال وفي المراقبة عن الطيبي الاقطاع ما يجعله الامام لبعض الاجناد والمترقة من قطعة ارض ليرتق من ريعها وفي الياقوت الاقطاع يكون تملكها وغيره قال ابن الملك علق ليعمل فيها ويخرج الذهب والفضة لنفسه

اليوم الا الزكوة قال الباقي دليل واخبر عن المعدن يجب فيما يخرج منه الزكوة الخ قلت لكن لما نزع كلامي في هذه الزيادة قال الحافظ في التلخيص رواه ابو داود والطبراني والحاكم والبيهقي موصولا وليست فيه الزيادة قال الشافعي بعد ان روى حديث مالك ليس هذا مما يشبه اهل الحديث ولم يشبهوا ولم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم الاقطاعات واما الزكوة في المعادن دون الخمس فليست مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال البيهقي هو كما قال الشافعي في رواية مالك وقد روى عن الدارودي عن ربيعة موصولا ثم اخبره عن الحاكم اخبره في المستدرک وكذا ذكره ابن عبد البر من رواية الدارودي قال ورواه ابو صبرة المدني عن مطرف عن مالك عن محمد بن عمرو بن علقمة عن ابيه عن بلال لم يوصله لم يوصله قال ورواه ابو داود عن ابيه عن عبد الله عن ابيه عن جده وعن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس الخ قلت لكن الامام الشافعي انكر الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم مطلقا لا بخصوص طريق مالك وقال انما الثابت الاقطاع فقط واليه اشار ابو داود اذ روى حديث الصدقة بطريق مالك المرسيل فقط وروى حديث الاقطاع بطريق عديدة وتعب العيني في البناء على رفعه **له قول** قال مالك اري بضم اوله ببناء مجهول اى اخذ او بفتح اوله ببناء الفاعل اى اعلموا واتقن والله اعلم بالحقيقة جلة معترضة ان لا يؤخذ ببناء المجهول من المعادن مما يخرج منها شيء حتى يبلغ ما يخرج منها قدر عشرين دينارا عينا او مائتي درهم فضبة فاذا بلغ ذلك للمدارى النصاب ففيه الزكوة اى ربع العشر مكانه اى في ذلك الوقت قال الباقي يريد وقت وجوبها فيقول ان يريد بذلك عند اخذ من المعدن واجتماعه عند العامل ويقتل ان يريد بذلك عند تصفيته واقسامه قال ابو الوليد (الباقي) والظاهر عندى ان الزكوة اشما تجب فيه عند انصاله من معدنه كالشجرة والزرع تجب فيه الزكوة بعد وصلحه الخ

PLA

الخمس في الأول منها ومن النوعين الآخرين قال ملك
 العلماء وأما ما لا يرد وبالأدلة فلا خمس فيه و
 يكون كله للواحد لأن الحبس والنورة ونحوهما من
 أجزاء الأرض فكان كالتراب والياقوت والفص من
 جنس الإجمار إلا أنها أجمار مغنيتية ولا خمس في الحجر
 الخ والثالثة اشترط النصاب في ذلك قال العيني
 أنه يجب في قليله وكثيره ولا يشترط فيه النصاب
 عندنا واشترط مالك والشافعي واحد أن يكون
 الموجود نصاباً ولنا أن النصوص خالية عن اشتراط
 النصاب فلا يجوز اشتراطه بغيره ليل يسمى الخ و
 أوجب أبو حنيفة الخمس في قليله وكثيره من غير
 اعتبار نصاب بناء على أنه ركاز لصوم الأعداء التي
 احتجوا بها ولأنه لا يعتبر له حول فلم يعتبر له نصاب
 كالركاز الخ والرابعة اشترط الحول ونفاذ المصنف
 في المؤطا قال الزرقاني وافقه الشافعي في القديم و
 قال في الجديد كان حنيفة لا زكوة حتى يحول عليه
 الحول الخ قلت لم يقل أبو حنيفة بأشراط الحول و
 هو المرحوم عند الشافعية في ثغرة المحتاج لا يشترط له
 الحول على المذهب لانه إنما اعتبر لاجل تكامل الثمار
 والمستخرج من المعدن نأكله فأنشبه الثمر والزرع
 الخ وفي البداية بعد ما ذكر اشترط النصاب والحول
 عند الشافعية فقال وأما عندنا فالواجب خمس
 الغنية في الكل لا يشترط في شيء منه شرائط الزكوة
 ثم استدل لذلك بمجموع ما ورد بلا تفصيل وأما
 المسئلة الأولى فقد اختلفت فيها الأئمة على ثلاثة
 أقوال قال النجاشي المعدن على ضربين ضروب يتكلف به
 مؤنة عمل فهذا الخلاف (راي عندهم) أنه لا تجب فيه
 غير الزكوة وضرب لا يتكلف فيه مؤنة عمل وإنما يوجد
 ندرة فهذا اختلف فيه قول مالك فقال مرة فيه
 الزكوة وقال مرة أخرى فيه الخمس وقال أحمد يفتقر
 لا تؤخذ من كل معدن إلا الزكوة وقال أبو حنيفة
 يؤخذ من كل معدن الخمس والشافعي مثل الثلاثة
 إلا أن قال الخ قال الموفق قد رد إلى ما فيه ريب العشر

له قول له وما زاد على ذلك اخذ به بناء الجمهور منه بمصاب ذلك اي ربيع عشر ما يخرج مما ادى الى المعدن نيل مصدر بمعنى الاصابة اي يضمن الى الاول الذي يبلغ النصاب ويترك لانه بقية عرقه فاذا انقطع عرقه بالكسر شرعا بعد ذلك نيل اخر فهو مثلا للنيل الاول يبتدأ فيه الزكوة كما ابدأت في الاول فان كان نصبا ذكرى والا قال البايع يربى ان النيل الاول يضاف الى الثاني في الزكوة سواء بلغ الاول نصبا او اقصو عنته او زاد عليه لان حكمه حكم الزرع فلما اختلف في زرع عام الى نزع عام آخر في الزكوة كذلك لا يضاف نيل الى نيل فانقطاع النيل بهزالة انقراض العام واستيناف النيل بهزالة استيناف حصاء عام آخر الخ وفي شرح الاقتاع يضمن بعض الخرج الى بعض النحل المعدن وتتابع العمل كما يضمن المتلاحق من الثمار ولا يشترط بقاء الاول في ملكه ولا اتصال النيل لانه لا يحصل غالبا المتفرقا فاذا اقطع العمل بعد رضمه وان طال الزمن وان قطع بلا عد لم يضمن طال الزمن ام لا اعراضه الخ

ومعته انه زكوة وهذا قول عمر بن عبد العزيز ومالك وقال ابو حنيفة الواجب فيه الخمس وهو في واختاره ابو عبيد وقال الشافعي هو زكوة واختلف
قوله في قدره كالمذهبيين قال العيني وكقول ابي حنيفة قال الثوري من اهل الكوفة والاوراع من اهل الشام المخرج من اوجب في المعدن الخمس
المحدث المشهور المخرج في الستة وفي الركاك الخمس والركاك زكاة يعم المعدن والكنز واحتموا ايضا بما للشافعي وابي عبيد والحاكم
من طريق عمر بن شعيب عن ابيه عن جده رفعه في كنز وجده رجلان كتبت وجداثة في قرية مسكونة اوسيل ميتاء خرفه وان كنت وجدته في
خربة جاهلية او قرية غير مسكونة فغنيه وفي الركاك الخمس قال الحافظ رواه ثقات كذا في البداية وقال الطحاوي في احكام القرآن وقد كان
الزهري ومرواي حديث الركاك زين هب الى وجوب الخمس في المعادن الخ وقال الموفق احتج من اوجب في المعدن الخمس بقول النبي صلى الله عليه وسلم
ما لم يكن في طريق مائي ولا في قرية عامر فغنيه وفي الركاك الخمس رواه النسائي والجوزجاني وغيرهما في رواية ما كان في الخراب ففيها وفي الركاك
الخمس وروى سعيد الجوزجاني باسنادها عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الركاك هو الذي بهلذي ينبت من الارض و
في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الركاك الخمس قيل يا رسول الله ما الركاك قال هو الذهب والفضة الملقوقان في الارض يوم خلق
الله السموات والارض وفي حديث انه صلى الله عليه وسلم قال وفي السيوب الخمس قال والسيوب عروق الذهب والفضة التي تحت
الارض ولانه ما لم يظهور عليه في الاسلام شبه الركاك الخ قال مالك العلماء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عما يوجد من الكنز العادي
فقال فيه وفي الركاك الخمس عطف الركاك على الكنز والشيء لا يعطف على نفسه هو الاصل فدل ان المراد منه المعدن الخ وقال محمد في موطاء الحديث
المعروف ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الركاك الخمس قيل يا رسول الله وما الركاك قال لما للذي خلقه الله تعالى في الارض البقية على صفحتها

مرسل الله عليه وسلم الاقطاعه واما الزكوة فليست مروية عنه صلى الله عليه وسلم اقول ولو كانت الزكوة مروية فليس ذلك نصاً في ربح العشر بل يجتعل معنيين آخرين احدهما يؤخذ منه الخمس وهو قول الشافعي والمصنف بالنسبة الى الكل والثاني اذا ملكه وحال عليه الحول تؤخذ منه الزكوة وهو قول جهم من المحدثين التي قلت ويؤيد المعنى الاول منه ان في رواية الحاكم لفظ الصدقة بدل الزكوة وايضاً المصنف يوجب على عبد يث الا في زكوة الركا في اطلاق الزكوة على الخمس شائع عندنا لمصنف ايضاً وكذلك في فروع الشافعية وغيرهم لطلق عليه الزكوة ^{في الحاشية المتعلقة بصحة هذه} ^{له قول} زكوة الركا في جميع النسخ الهندية وبعض المصرية وفي اكثر المصرية زكوة الشركاء وليس بوجيه ^{٢٤٩} الركا في كسر الراء وتخفيف الكاف واخره زاي ماخوذ من الركا قال لباحي اختلف

الناس في معنى الركا فاختلف قول مالك في ذلك فيعبر ما روى عنه ابن القاسم ان الركا ما وجد في الارض من قطع الذهب والورق فخلصاً لا يحتاج في تصفيته الى عمل سواء كان حاداً فن في الارض او ما انتهت الارض و معنى ما روى ابن نافع ان الركا ما وضع في الارض الخ وفي العيني قال ابن بطال ذهب ابو حنيفة والثوري الى ان المعدن كالركا واحتمل لهم يقول العرب ركا الرجل اذا اصاب ركا زواحي قطع من الذهب تحريم من المعادن وهو قول صاحب العين والبيهقي وفي جهم الغرائب الركا المعادن وفي النهاية لابن الاثير المعادن والركا واحد الخ وفي المجمع الركا عند اهل الحجاز كنوز الجاهلية المدفونة في الارض وعند اهل العراق المعادن لان كلاً منها مركوز في الارض اي ثابت الخ وقال الموفق الركا المدفون في الارض واشتقاقه من ركز يركز مثل غرز يغرزه اخفى يقال ركز الرجل غرزه اسغله في الارض ومنه الركز وهو الصوت الخفي قال تعالى اي تعم لهم ركز قال الجدي الركا ما ركزه الله تعالى فلعل الخ اي احده ووفين اهل الجاهلية وقطع الذهب والفضة من المعدن وادرك واحد الركا زواحي المعدن صار فيه ركاز وارتكز ثبت الخ قال ابن عابد وفي المجمع المغرب هو المعدن او الكنز لان كلاً منها مركوز في الارض وان اختلف الراكز الخ قال ملك العلماء هو اسم المعدن حقيقة وانما يطلق على الكنز مجاز الدلائل احدها انه ماخوذ من الركز وهو الاثبات وما في المعدن هو ثبت في الارض لا الكنز لانه وضع مما ورا الارض والثاني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عما يجر من الكنز العادي فقال فيه وفي الركا الخمس عطف الركا على الكنز والشئ لا يعطف على نفسه هو الاصل فذلك المراد منه المعدن والثالث ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قال المعدن جبار والقليب جبار وفي الركا الخمس قيل وما الركا يا رسول الله قال هو المال الذي خلقه الله تعالى في الارض يوم خلق السموات والارض فذل

زكوة الركا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الركا الخمس

(البقية عن صفحة ٢٤٨) يوم خلق السموات والارض في هذه المعادن ففيها الخمس الخ وكون الحديث مشهوراً عند العلماء محمد بن يحيى سيما لم يعبه قال العيني وروى البيهقي في المعرفة بسنده عن ابي هريرة مرفوعاً الركا الذي ذهب الذي يثبت بالخروج ثم قال وروى عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركا الخمس قيل وما الركا يا رسول الله قال الذي خلقه الله تعالى في الارض يوم خلقت وهذا ينادى بهوته الخ الركا هو المعدن وقد كثر من زنجوية الفس في كتاب الاموال عن علي انه جعل المعدن ركا زواحي وفيه الخمس ومثله عن الزهري وروى البيهقي من حديث مكحول ان عمر بن الخطاب جعل المعدن بمنزلة الركا وفيه الخمس الخ وفي هامش السرد المختار قال ابو يوسف في كتابه الخراج حدثني عبد الله بن سعيد بن ابي سعيد الخدري قال كان اهل الجاهلية اذا عطف الركا في الحديث وفيه وفي الركا الخمس قيل وما الركا يا رسول الله فقال الذهب والفضة الذي خلقه الله تعالى في الارض يوم خلقت الخ واستدل من قال بوجوب الزكوة في المعادن بمحمد بن بلال المذكور قبل وانما عند الآخرين بوجوه الاول ما تقدم من

الركا الخمس اورد المصنف ههنا مختصراً وانتم سيقوه في كتاب لدايات في جامع العقل هذا السند الذي هو حديث ابن القاسم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جرح العجماء جبار والعجماء المعدن جبار وفي الركا الخمس وبسط العلامة البياضي في فروع الركا زواحي اعتبره اهله وموضعه وصفه الواجب له وغير ذلك لا يليق بهذا الا وجرى ههنا عدة مسائل لا بد لنا من الحديث العجوز عليها الاول ما قال الموفق الاصل في صدقة الركا ما روى عن ابي هريرة مرفوعاً العجماء جبار وفي الركا الخمس متفق عليه وهو ايضاً صحيح عليه قال ابن المنذر لا تعلم احد اختلف هذا الحديث الا الحسن فانه فرق بين ما يوجد في ارض الحروب وارض الحروب الخمس وفيما يوجد في ارض الحروب الزكوة الخ قال العيني وجوب الخمس فيه باجماع العلماء الا ما روى عن الحسن قلت واخره الجباري اثنى الحسن تعليقا قال لرقا في حار الاسلام والمجرب عند الجمهور ومنهم الاثني الاربعة خلا الحسن البصري في قوله فيه الخمس في ارض الحروب وفي ارض الاسلام فيه الزكوة قال ابن المنذر لا أعلم احداً فرق هذه التفرقة غير الخ والثانية استدلل بهذا اللفظ من قال الركا غير المعدن اذا قال صلى الله عليه وسلم المعدن جبار وفي الركا الخمس فحاز بينهما بالعطف ولو كانت واحدة فقال وفيه الخمس ولا يرد ذلك الا لمن قال ان الركا هو المعدن ولم يجد القائل به بل قالت الحنفية الركا زواحي المعدن والكنز والمغايرة بين العام والخاص مما لا يخفى فلو قال فيه الخمس يعلم حكم المعدن دون الكنز ولو سلم فوضع المظهر على المضمحل لا يتكر على ان الرواية مختلفة فخر شريح الاحياء ان لفظ الصهر البئر جبار وفي الركا الخمس فلو قال وفيه الخمس لمحصل لا لتباس باحتمال عود الصهر الى البئر الخ والثالثة ما قال زرقاني لا فرق عند مالك والجمهور بين قليله وكثيره خلا قال قول الشافعي في الحديد لا يجب الخمس حتى يملغ النصاب قال الحافظ في قليله وكثيره الخمس نقله ابن المنذر عن مالك كذلك وفيه عند اصحابه عنه اختلف وهو قول الشافعي في الحديد يركم نقله ابن المنذر (البقية على صفحة ٢٤٩)

الله عليه وسلم كانت تلي بنات اخيه يتامى في حجرها
 لهن الحلي فلا يخرج من حليهن زكوة مالك عن نافع عن عبد
 الله بن عمر كان يحلي بناته وجواريه الذهب ثم لا يخرج من
 حليهن الزكوة قال يحيى قال مالك من كان عندة تبرأ وحل
 من ذهب او فضة لا يتنفع به للبس فان عليه فيه الزكوة في
 كل عام يوزن فيؤخذ ربع عشرة الا ان ينقص من وزن عشرين
 ديناراً عينا او ما تقي درهم فان نقص من ذلك فليس فيه زكوة و
 انما تكون فيه الزكوة اذا كان انما يسكه لغير اللبس فاما التبر
 والحلي المكسور الذي يريد اهله صلاحه ولبسه فاما هو بمنزلة
 المتاع الذي يكون عند اهله فليس على اهله فيه زكوة

له قوله كانت تلي اي ولاية النظر بنات اخيه
 قال الباوي واخوها الذي كانت تلي بناته هو محمد
 ابن ابي بكر ولم يكن شقيقها وانما كان شقيقها
 عبد الرحمن ويحملان تكون ولايتها بايضا
 بهن اليها ويتقدم الامام لها على ذلك ولا
 تكون لها الولاية بالاخوة الخيتامى في حجرها
 قال الباوي الحجر المنعم يقال فلان في حجر فلان
 اذا كان قد منه من التصرف الموثقة الزكوة
 او شرح قوله في حجرها اي معها لهن من التصرف
 الموثقة والادوية عنده في معنى الحنن والحفظ
 قال الجهد الحجر المنعم وحسن الانسان ونشأ في
 حجره اي في حفظه وسأله لهن الحلي يقتض
 ملكهن له قوله الباوي فلا يخرج من حليهن
 الزكوة لمانته لا زكوة في الحلي عند المصنف ومن
 واقته في ذلك ولذا اورد الاثر في باب لا زكوة
 في الحلي والاشتراف لمن قال بوجوب الزكوة

فيها كالحفنية ومن واقفهم واعذر راعه بوجوب
 الاول بما هو المشهور انه لا زكوة في مال اليتيم
 والشارع الامام محمد في مؤلفه ويشكل عليه
 ما سألني في الباب الا في من اخراج عائشة من
 الزكوة من مال بني اخيه الا يتامى وسألي
 الجواب عنه والثاني بها الشارعية ايضا
 الامام محمد في مؤلفه اذا قال بعد ذكره
 الاثر والاثر الا في قال محمد اما ما كان من
 حلي جوهر ولو قل فليست فيه الزكوة على
 كل حال واما ما كان من حلي ذهب او
 فضة ففيه الزكوة الا ان يكون لبيتهم او
 يتيمة لم يبلغا فلا تكون في مالها زكوة الخ
 والثالث باحتمال انه لا يبلغ النصاب في
 ملك كل واحد منهم ولا دليل في الاثر في
 والرابع بها قاله ابن الهمام ان على الزكوة
 بخلاف مرويه بمنزل روايته للناسخ

عموم قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله الآية وعموم قوله صلى الله عليه وسلم في الرقة ربع العشر رواه البخاري وغيره
 ذلك من الصومات لا يتقيدون بالروايات الضعيفة والآثار المتأخرة قال الرازي في تفسيره الصحيح عندنا وجوب الزكوة في الحلي والدليل عليه قوله
 تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة الآية وايضا العمومات الواردة في ايجاب الزكوة موجودة في الحلي المباح قال عليه السلام في الرقة ربع
 العشر وقال باي ليس عليك زكوة فاذا امسكت عشرين مثقالا فخرج نصف مثقال وغيره لك فهذا الآية مع جميع هذه الاخبار توجب الزكوة
 في الحلي المباح ثم نقول ولهم يوجد الدليل معارض من الكتاب وهو ظاهر لانه ليس في القرآن ما يدل على انه لا زكوة في الحلي المباح ولهم يوجد في
 الاخبار ايضا معارض الا ان اصحابنا نقلوا فيه خبرا وهو قوله عليه السلام لا زكوة في الحلي المباح الا ان الترمذي قال لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم في الحلي خبر صحيح وايضا يتقدم ان يصح هذا الخبر فقل على الاثر لان الحلي في الحديث مفرد محل بالالف واللام وقد دللنا على انه لو كان هناك معهود
 سابق وجب انصرافه اليه والمعهود في القرآن في لفظ الحلي اللا في قال تعالى وتستخرجوا منه حلية تلبسونها واذا كان كذلك انصرف لفظ الحلي الى
 الاثر في فسقط دلالة وايضا الاحتياط في القول بوجوب الزكوة وايضا لا يمكن معارضة هذا النص بالقياس لان النص خير من القياس فثبت
 ابن الحق ما ذكرنا في قال الشخص والمعنى فيه ان الزكوة حكمه تعلق بعين الذهب والفضة فلا يسقط بالصناعة حكمه التقاض في المجلس عند بيع احداهما بالآخر
 وجريان الربا وبيان الوصف ان صاحب الحلي شرع ما اعتبر في الذهب والفضة مع اسم العين وصفا اخر لا يحال لكونه قطعا اي وجه امسكها المالك للنفقة او
 لغير النفقة تحب عليه الزكوة الخ **سك قول** قال مالك من كان عندة تبركس التبر او حلي من ذهب او فضة مع كونها نصابا لا يتنفع به للبس فان
 عليه فيه الزكوة في كل عام لان الذهب والفضة من الاموال المعدة للتمتع فاذا لم يوجد نية اللبس فهي فارغة من الحوائج يوزن في كل عام فيؤخذ ربع

من عندنا والمعارض مقتضى النسب يقتضي عدمه وهو ثابت ههنا فان كتابة عمل في الاشعرى والا في ذكر ما يدل على انه حكم مقرر و
 كذا من ذكر معناه من المعصاة فاذا وقع التردد في النسب والشبهة متحقق لا يحكم بالنسب هذا كله على رأينا واما على رأي الخصم فلا يرد ذلك اصلا اذ
 قصارى فعل عائشة قول صحابي وهو عندة ليس بخجة وعلى الراوي بخلاف روايته لا يدل على النسب بل العبرة لما روي لما روي عنده الخ
 والخاص بهما من في خاطري القاهر انهما واقعة حال لا عموم لهما وقد ثبت مذهب عائشة بخلافها فانها رويت عنها مرفوعا وموقوفا الزكوة في الحلي
 فقد اخرج ابو داود من حديث عائشة عن
 رسول الله قال اتودين زكوتين قلت لا او ما شاء الله قال هو حسبك من النار واخرجه
 الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط الشيخين ولم
 يخرجه ١٣ **سك قول** كان يحلي بناته اي يلبسهن الحلي
 وجواريه جمع جارية الذهب قال الباوي دليل على انه
 كان يحليهن الحلي النساء الذهب والفضة في جوارهن
 الخ قلت وما ورد في ابي داود وغيره من احاديث من
 الذهب للنساء منسوخ او مؤول ثم لا يخرج ابي ابن عمر
 من حليهن الزكوة صحة لمن انكر وجوب الزكوة في الحلي الا
 ان الظاهر ان الروايات عن ابن عمر منسوخة اذ صحف
 روى عنه ايجاب الزكوة عبد الله بن عمر ويؤيده ما في
 البدارع اذ حكى عنه اولان زكوة الحلي اعادته ثم قال
 والمروى عن ابن عمر معارض بالمروى عنه ايضا انه
 زكى حل بناته ونسائه الخ ولو سلم فالأثار المروية عن
 الصحابة روى مع معارضتهم بالأثر الاخر لا تقاوم الثابت
 بالكتاب والسنة وتقدم ما قاله ابن المنذر وابن حزم
 واجهة بظاهر الكتاب والسنة وما قاله الخطابي الظاهر من
 الكتاب يشهد لقول من اوجبها قال ابن الهمام واما
 الاثر عن ابن عمر وعائشة واسماء فموقوفات و
 معارضات مثلها عن عمر بن الخطاب كتب الى ابي موسى
 الاشعري ان من من قبلك من ساء المسلمين ان
 يركبهن حليهن رواه ابن ابي شيبة وعن ابن مسعود
 قال في الحلي الزكوة رواه عبد الرزاق وعن عبد الله بن
 عمر انه كان يكتب الى خاتمة سالم ان يخرج زكوة حلي
 بناته كل سنة رواه الدارقطني وروى ابن ابي شيبة
 عنه انه كان يأمر نسائه ان يركبن حليهن واخرج ابن
 ابي شيبة عن عطاء وابراهيم الخخعي وسعيد بن جبير
 وطائوس وعبد الله بن شهاب انهم قالوا في الحلي الزكوة
 اخرج عن عطاء وابراهيم انهم قالوا مضت السنة في
 الحلي الذهب والفضة الزكوة وفي المطلوب احاديث
 كثيرة مرفوعة فبرانا اقتصرنا منها على ما لا شبهة في
 صحته والتاويلات المنقولة عن المخالفين مما ينبغي
 صون النفس عن اخطارها والاقتناع اليها وفي
 بعض اللفاظ ما يصحح برد هاشمي قلت والروايات
 في الباب شديدة بسطها اصحاب المطولات على ان

من عندنا والمعارض مقتضى النسب يقتضي عدمه وهو ثابت ههنا فان كتابة عمل في الاشعرى والا في ذكر ما يدل على انه حكم مقرر و
 كذا من ذكر معناه من المعصاة فاذا وقع التردد في النسب والشبهة متحقق لا يحكم بالنسب هذا كله على رأينا واما على رأي الخصم فلا يرد ذلك اصلا اذ
 قصارى فعل عائشة قول صحابي وهو عندة ليس بخجة وعلى الراوي بخلاف روايته لا يدل على النسب بل العبرة لما روي لما روي عنده الخ
 والخاص بهما من في خاطري القاهر انهما واقعة حال لا عموم لهما وقد ثبت مذهب عائشة بخلافها فانها رويت عنها مرفوعا وموقوفا الزكوة في الحلي
 فقد اخرج ابو داود من حديث عائشة عن
 رسول الله قال اتودين زكوتين قلت لا او ما شاء الله قال هو حسبك من النار واخرجه
 الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط الشيخين ولم
 يخرجه ١٣ **سك قول** كان يحلي بناته اي يلبسهن الحلي
 وجواريه جمع جارية الذهب قال الباوي دليل على انه
 كان يحليهن الحلي النساء الذهب والفضة في جوارهن
 الخ قلت وما ورد في ابي داود وغيره من احاديث من
 الذهب للنساء منسوخ او مؤول ثم لا يخرج ابي ابن عمر
 من حليهن الزكوة صحة لمن انكر وجوب الزكوة في الحلي الا
 ان الظاهر ان الروايات عن ابن عمر منسوخة اذ صحف
 روى عنه ايجاب الزكوة عبد الله بن عمر ويؤيده ما في
 البدارع اذ حكى عنه اولان زكوة الحلي اعادته ثم قال
 والمروى عن ابن عمر معارض بالمروى عنه ايضا انه
 زكى حل بناته ونسائه الخ ولو سلم فالأثار المروية عن
 الصحابة روى مع معارضتهم بالأثر الاخر لا تقاوم الثابت
 بالكتاب والسنة وتقدم ما قاله ابن المنذر وابن حزم
 واجهة بظاهر الكتاب والسنة وما قاله الخطابي الظاهر من
 الكتاب يشهد لقول من اوجبها قال ابن الهمام واما
 الاثر عن ابن عمر وعائشة واسماء فموقوفات و
 معارضات مثلها عن عمر بن الخطاب كتب الى ابي موسى
 الاشعري ان من من قبلك من ساء المسلمين ان
 يركبهن حليهن رواه ابن ابي شيبة وعن ابن مسعود
 قال في الحلي الزكوة رواه عبد الرزاق وعن عبد الله بن
 عمر انه كان يكتب الى خاتمة سالم ان يخرج زكوة حلي
 بناته كل سنة رواه الدارقطني وروى ابن ابي شيبة
 عنه انه كان يأمر نسائه ان يركبن حليهن واخرج ابن
 ابي شيبة عن عطاء وابراهيم الخخعي وسعيد بن جبير
 وطائوس وعبد الله بن شهاب انهم قالوا في الحلي الزكوة
 اخرج عن عطاء وابراهيم انهم قالوا مضت السنة في
 الحلي الذهب والفضة الزكوة وفي المطلوب احاديث
 كثيرة مرفوعة فبرانا اقتصرنا منها على ما لا شبهة في
 صحته والتاويلات المنقولة عن المخالفين مما ينبغي
 صون النفس عن اخطارها والاقتناع اليها وفي
 بعض اللفاظ ما يصحح برد هاشمي قلت والروايات
 في الباب شديدة بسطها اصحاب المطولات على ان

من اليتيم زكوة منهم عمرو بن عثمان بن عفان قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ما لك قال العتيقي وبه قال ابو حنيفة واحسانه وهو قول ابى واثل وسعيد بن جبلة والفضي والشمسي
 به قال سفيان الثوري وعبد الله بن المبارك قال العتيقي وبه قال ابو حنيفة واحسانه وهو قول ابى واثل وسعيد بن جبلة والفضي والشمسي
 الحسن البصري وحكى عنه اجماع الصحابة وقال سعيد بن المسيب لا تحب الزكوة الا على من يحب عليه الصلوة والصيام قال ابن رشد وسبب اختلاف
 هو اختلافهم في مفهوم الزكوة الشرعية هل هي عبادة كالصلوة والصيام ام هي حق واجب للفقراء على الاغنياء فمن قال هي عبادة اشترط فيها
 البلوغ ومن قال هي حق للفقراء على الاغنياء لم يعتبر في ذلك بلوغا **قوله** الجوزا **قوله** بلوغا **قوله** بلوغا **قوله** بلوغا
 الافتقار للتجارة في اموال اليتيم لا تأكلها الزكوة حجة لمن قال يا يحيا الزكوة في مال الصبي **٢٨٢** ومن انكره حمله على النفقة لوجهين

قال مالك ليس في المولود ولا في المسك ولا في العنبر زكوة
زكوة اموال ليتامى والتجارة لهم فيها مالك انه بلغه
ان عمر بن الخطاب قال التجروا في اموال اليتيم لا تأكلها الزكوة
مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه انه قال كانت
عائشة تليق بنا واخا لي يتيمن في حجرها فكانت تخرج من
اموالنا الزكوة مالكا انه بلغه ان عائشة زوج النبي صلى
الله عليه وسلم كانت تعط اموال اليتيم من يتجرلهم فيها مالكا
عن يحيى بن سعيد انه اشترى لبنى اخيه يتيمة في حجرة مالا فيبيع
ذلك المال بعد بمال كثير

احد ما ان الزكوة لا تغني جميع المال فعلم ان المراد
 به النفقة التي تستغرق جميع المال قال النخعي
 الا ترى انه اضاف الاكل الى جميع المال والنفقة هي
 التي تأتي على جميع المال دون الزكوة والثاني ان اسم
 الصدقة يطلق على النفقة لما روى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال ان المسلم اذا انفق على اهله كانت
 له صدقة وتعتب بان اسم الزكوة لا يطلق على النفقة
 لغة ولا شرعا ولا يقاس على لفظ صدقة لان اللغة
 لا تؤخذ بالقياس قلت لكن الروايات مختلفة بلفظ
 الصدقة ويلفظ الزكوة ولو سلم فالصحيحة مختلفة
 في ذلك كما تقدم وحكى عن الحسن اجماع الصحابة و
 لا اقل من ذلك انه قول صحابي عارضه قول صحابي
 آخر وفي الكوكب تاويله عندنا الانفاق على نفس
 اليتيم فانه قد يسمى صدقة لما قال النبي صلى
 الله عليه وسلم في غير هذا الحديث تصدق على
 نفسك ومن روى ههنا بلفظ الزكوة فرواية بالمعنى عندنا
 مع ان ظاهرها تأكلها الصدقة اساطة الصدقة كل مال
 و ذلك لا يكون في الزكوة فانها لا تجب بعود المال الى
 اقل من النصاب وان لم يكن نصبا من اول الامر
 لم تأكلها الصدقة رأسا واما اذا اراد بها النفقة سواء
 كانت نفقة نفسه او احد من يجب عليه نفقته كان
 ظاهرا في معنى **قوله** انه قال كانت عائشة
 تليق بنا و امرى انا واخا لي وليست في النسخ المصونة
 زيادة لفظ انا والمراد بالآخر على ظاهره عبد الله بن عمر
 ابن ابي بكر يتيمن في حجرها تقدم معنى البحر في الباب
 السابق اي بعد قتل ابيها بمصر وفي التقريب قتل
 مسلم فكانت تخرج من اموالنا الزكوة صريح في
 ايجاب الزكوة مع ما عائشة من علو الشأن لكن
 تقدم في الباب السابق انها تلي بنات اخيها فلا تخرج
 من حليهن الزكوة قال الحافظ في التلخيص ويكفي الجمع
 بينهما بانها ترى الزكوة في الحل ولا ترى اخراج الزكوة
 مطلقا عن مال اليتيم قال ابن البهام وما روي عن
 عمر وابنه وعائشة من القول بوجوبها في مالهم لا في

الجزء ولا في العنبر تقدم تحريمه زكوة بالرفع
 اسم ليس وتقدم الكلام في زكوة العنبر
 واما المولود فقد قدم ايضا في كلام المغني و
 غيره وفي الدر المختار لا زكوة في اللآلى و
 الجواهر وان سادت الوفا اتفاقا الا ان
 يكون للتجارة والروايات المستدل لفظها لذلك
 لم يرد في الخمس في البحر لكنه ضعيف عند
 المحققين كما في الزيلعي وغيره وروى ابن
 ابي شيبة عن عكرمة ليس في حجر المولود و
 لا حجر الزمرد الا ان يكون للتجارة فان
 كانت للتجارة ففيه الزكوة موقوف كذا
 في الدراية **قوله** زكوة اموال
 اليتامى والتجارة لهم فيها اي اموال
 اليتامى وذكر المصنف في هذا الباب مسكتين
 اما الاولى فقال الترمذي قد اختلفا هل
 العلم في هذا الباب فرأى غير واحد من
 اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في مال

قوله قال مالك الامام ليس في المولود
 بهيوتين او واحدة في اوله او اخره ولا همز
 كذا في الجمع قال النووي رابع لغات قال
 العيني لا يقال تخفيف الهمزة لغة قال الجوزي
 المولود الواحد بهاء قال الزرقاني هو
 مطر الربيع يقع في الصدق وقال التستائي
 هو جوهري مضني بجملة الله تعالى من مطر
 الربيع الواقع في الصدق الذي قيل انه
 حيوان من جنس السمك كذا في رد المحتار و
 لا في المسك بكسر الهمزة الطيب المعروف قال
 الجوهري هو معرب وكانت العرب تسميه
 المشموم وهو مذكر واشد الجوهري في
 تانيته **قوله**
 لقد عاجلتني بالسباب وثوبها
 جديد ومن ارد انها المسك فتعبر
 قال القاري في شرح التتاية ولا شيء في الماء
 ولا في ما يؤخذ من الحيوان كظبي المسك

الصبي والمجنون لا يستلزم كونه عن سماع اذ قد علمت امكان الرأى فيكون زكوة بناء عليه الخ على انه يحتمل ان يكون بالغين واطلاق اليتيم مجازا
 وهذا الاثران استدلال بهما من قال يا يحيا الزكوة في مال الصبي ومن انكره استدلال بما قاله القاري في شرح التتاية ولنا ما روى ابو داود
 والنسائي وابن ماجة والحاكم وقال على شرط مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال دفع القلم عن ثلثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي
 حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل وفي اثار محمد بن الحسن اخبرنا ابو حنيفة ثنا ليث بن ابي سليمان عن مجاهد عن ابن مسعود قال ليس في مال
 اليتيم زكوة ولبيث كان احد العلماء العباد لكن اختلف في اخره ومعلوم ان ابا حنيفة لم يكن ليذهب فيما ذكره حال اختلافه وبرويه
 مع تشديد امره في الرواية ما لم يشدد غيره على ما عرف وروى البيهقي عن ليث بن ابي سليمان عن مجاهد عن ابن مسعود قال من ولي مال اليتيم
 فليصور عليه السنين واذا دفع اليه ماله اخبره بما فيه من الزكوة فان شاء ترك وان شاء تركه وروى عن ابن عباس ايضا الا انه تفرد باستداده
 ابن لهيعة ولان من شرطها النية وهي لا تتحقق من الصبي ولا يتبين نية الولي لان الحيات والواحيات لا تتأدى بنية الغير **قوله**
 كانت تعطى اموال اليتامى زاد في النسخ المصرية الذين في حجرها وليست هذه الزيادة في النسخ الهندية من يتجرلهم فيها لئلا تأكلها الصدقة
 اولتموه فيفضل لهم ما يقوم به ويقتى لهم ما ينفعهم به بالبلوغ والحجة مفعول لقوله تعطى ولا ذكر في الاثر للزكوة واستدل المصنف بذلك
 وبلاش الا في على مسئلة الثانية اي جواز التجارة في مالهم **قوله** انه اشترى لبنى اخيه عبد ربه بن سعيد يتيمة في حجرة مالا فبيع
 ببنام المجهول من المأخوذ ذلك المال بعد بالصنم على البناء اي بعد ذلك بمال كثير بمثلثة وقيل بموحدة **٢٨٣**

من فليدفعه الى ثقة يعمل فيه لليتيم على وجه القراض يجوز يكون له فيه من الربح وسأشرك لليتيم الخ وهكذا عند الحنفية ففي الدر المختار لا يغير الوصي في ماله اى اليتيم لنفسه وجاز لو اخبر في مال اليتيم لليتيم قال ابن عابدين قوله جاز اذا انه لا يجبر الوصى على التجارة والصرف بمال اليتيم وبه صرح في نور العيون الخ وفي درر الحكام قوله اى للوصى التجارة بمال اليتيم لا لنفسه به اى لا يجوز له التجارة لنفسه بمال اليتيم الخ ولبسط ما يجوز له من التصرفات في مال الصبي وما لا يجوز له **سلكه** قوله ان الرجل اذا اهلك اى مات ولم يؤد في حياته زكاة ماله الى ائى ان يؤخذ ذلك اى الزكاة من ثلث ماله بشرط الوصية كما سياتى ولا يهاوزها اى بالزكاة الثلث اى لا يؤخذ في الزكاة اكثر من ثلث تركته لانه لاحق للميت في اكثر من الثلث قلت لكن استثنى في فروع المالكية بعض الصور من قيد الثلث بل يخرج فيها من رأس المال كما في صدقة الماشية اذا مات ربه بعد مجئ الساعى قبل الاداء صرح بذلك في زكاة الشرح الكبير وكذلك في زكاة العين اذا اعترف بملولها وبقائها في ذمته واوصى باخراجها كما صرح به الدسوقي ولا وصية في الزائد على الثلث مطلقا عند الحنفية كما في فروعهم الا ان يجزها الورثة وتبدأ اى الزكاة وفي النسخ الهندية تبدأ اى ادائها على الوصايا المتفرقة لكن في الفروع ذكر تقديم بعض الوصايا على الزكاة وعند الحنفية كما في الدر المختار اذ اجتمع الوصايا قدم الغرض وان اخبر الوصى وان تساوت قدم ما قدم الى الوصى اذ اضاف الثلث عنها واداءها اى الزكاة بمنزلة الدين عليه اى في التاكيد والتقديم على الوصايا الا في الاخراج من الثلث فلا يرد عليه ما قاله الزرقاني ليس على ظاهره لان الدين من رأس المال اجماعا الخ ولذا قال **سلكه** قوله فلذلك اى تكونها بمنزلة الدين في التاكيد رأيت ان تبدأ ببناء الجيول اى يقدم اخراجها على الوصايا المتفرقة قال وذلك اى ايجاب اخراج الزكاة اذ اوصى بها الميت فان لم يوص بذلك اى باخراجها للميت ففعل ذلك اهله اى اخرجوا الزكاة عنه فذلك حسن اى تبرع منهم للميت وان لم يفعل ذلك اهله لم يلزمهم ذلك قلت هكذا قالت الحنفية كما صرح به ابن عابدين اذ قال ظاهر كلامهم انه لو كان عليه زكاة لا تسقط عنه بدون وصية لتعليقهم لخدم وجوبها بدون وصية بأشراط النية فيها لانها عبادة فلا بد فيها من الفعل حقيقة او حكما بان يوصى باخراجها فلا يقوم الوارث مقامه في ذلك شرعا رأيت في نسخ السراج التصريح بمحو اقتبرع الوارث باخراجها الخ واما اختلاف الاشعة في ذلك فقال ابن رشد في البداية اذا مات بعد وجوب الزكاة عليه فان قوما قالوا يخرج من رأس ماله وبه قال الشافعي

قال مالك لا بأس بالتجارة في موال اليتيم اى لهم اذا كان الولي مامونا فلا رى عليه ضمانا زكاة الميراث مالك انه قال ان الرجل اذا اهلك ولم يؤد زكاة ماله الى ائى ان يؤخذ ذلك من ثلث ماله ولا يجاوزها الثلث ويبدأ على الوصايا واراها بمنزلة الدين عليه فلذلك رأيت ان تبدأ على الوصايا وذلك اذ اوصى بها الميت قال فان لم يوص بها الميت وفعل ذلك اهله فذلك حسن وان لم يفعل ذلك اهله لم يلزمهم ذلك قال ينجي وقال مالك السنة عندنا التي لا اختلاف فيها انه لا يجب على وارث زكاة في مال ورثة في دين ولا عرض ولا دار ولا عبد ولا ولية حتى يحول على ثمن ما باع من ذلك او اقضى الحول من يوم باعه او قبضه **قال مالك** والسنة عندنا انه لا تجب وارث في مال ورثته الزكاة حتى يحول عليه الحول

او نسيئة للصلة ويترك ماله وينفق عليه بالمعروف الخ قلت وعلم من ذلك ان الامر بالتجارة في ماله عند هؤلاء للوجوب بل للاباحة ومكارة الاخلاق وهكذا عند المالكية قال البيهقي قوله الخروا اذن منه في ادارتها وتفتيتها وذلك ان الناظر لليتيم انما يقوم مقام الاب له فمن حكمه ان ينهى ماله و يشمره له ولا يشمره لنفسه لانه حينئذ لا ينظر لليتيم وانما ينظر لنفسه فان استطاع ان يعمل فيه لليتيم والاخر	سلكه قوله قال مالك لا بأس بالتجارة في اموال اليتيم اى لهم لمنفعة اليتيم من نفسه اذا كان الولي مامونا هذا شرط في اذن التجارة واللفظ مفعول من الاذن بالهبة والبيع في جميع النسخ الهندية والشروح المصرية وفي اكثر متونها من الاذن بالهبة والذال والادوية الاول فان خربت اموالهم في التجارة او تلفت فلا رى عليه ضمانا ذكر شيخنا الداهلوى بعد ذكر هذه الاثار وعليه الشافعي ففي المنهاج وله اى الولي بيع ماله بقرض
---	---

واحد واثنان وابو ثور وقوم قالوا ان اوصى بها اخبرته عنه من الثلث والا فلا شيء عليه ومن هؤلاء من قال يبدأ بهما ان ضاق الثلث و منهم من قال لا يبدأ بهما وعن مالك القولان جميعا ولكن المشهور انها بمنزلة الوصية الخ **سلكه** قوله قال مالك السنة عندنا التي لا اختلاف فيها بالمدينة المنورة انه لا تجب على وارث زكاة في مال ورثته بصيغة الماضي وضرب المفعول لراجح الى المال على ما في النسخ المصرية واما على النسخ الهندية فيلفظ ورثة على مصدرية ففي مختار الصحاح ورث يرث ورثا وورثة وورثة بكسر الواو في الثلاثة التورية كرى بعض انواع المال تمثيلا فقال في دين ولا عرض ولا دار ولا عبد ولا ولية اى امة حتى يحول على ثمن ما باع من ذلك المذكور او اقضى الحول وقضى وهذا يتعلق بالدين فان ديون الميراث يستقبل بها الحول عند الامام مالك صرح به ابن رشد وغيره من اصحابه الحول فاعل يحول من يوم باع اى ابتداء الحول من يوم بيع المال المذكور ورث او قبضه اى قبض الدين والمعنى ان المال الذي وصل الى احد في الميراث لا يجب فيه الزكاة حتى يصير مال تجارة ومال التجارة لا يكون حتى يتصل به الفعل من البيع والشراء وهذا اذا كان المال مالا يجب الزكاة في عينه كالعرض وان كان ما يجب في عينه كالثوب والفضة فيها الزكاة بعد الحول من يوم القبض ففي الدر المختار ما اشتراه للتجارة كان لها المقارنة النية لعقد التجارة لا ما ورثه ونوا لها لعدم العقل الا ان تصرف فيه ناويا للتجارة فوجب الزكاة لاقتراء النية بالعمل الخ قلت وهذا في العروض واما اذا ورث ديناه فهو في حكم الدين المتوسط عندنا في حنيفة وسيأتى حكم الديون في الباب الا في فروع الدر المختار ومثله اى مثل الدين المتوسط ما لو ورثت ربا على رجل الخ **سلكه** قوله قال مالك والسنة عندنا انه لا تجب وارث في مال ورثته اى حصل له في الميراث الزكاة بالرغم فاعل لا تجب حتى يحول عليه الحول اى بعد القبض كما تقدم والظاهر ان المراد بالمال ههنا ما يجب في عينه الزكاة كالنقد بخلاف ما تقدم فكان المراد فيه المال الذي تجب الزكاة في قيمته

ص ابو حنيفة واحبابه الدين لا يمنم زكوة المحبوب ويمنم ما سواها وقال مالك الدين يمنم زكوة التامم فقط الا ان يكون له عروض فيها وفلوم من دينه فانه لا يمنم وقال قوم يقابل القول الاول وهو ان الدين لا يمنم الزكوة اصلا الخ **سنة قول** له كتب اى مكتوبا الى بعض عماله على الظاهر يستحق عن كلامه صاحب الجميع ان المكتوب كان الى ميمون بن مهران وكان على خراج الجزيرة وقضاها لعمر بن عبد العزيز كما في تحذيب الحافظ في مال قبضه بعض الولاة اى اخذها من المالك ظلميا بامر اى بامر عمر بن عبد العزيز عامله برده اى المال لمقبوض ظلميا الى اهله ومالكه وتتخذ بينهم الجهول اى كتب ايضا ان تؤخذ زكوته لما مضى من السنين نظرا الى انه في ملك صاحبه **وهذه** الاعوام وبه قال الثوري وزفر والشافعي قاله الزرقاني ثم عقب بعد ذلك اى ارسل بعد الكتاب الاول بكتاب اخر ورجع عما كتبه **اولا** **٢٨٣** فكتب في هذا المكتوب الثاني الاتوخذ منه اى من ذلك المال الا زكوة واحدة نظرا على الزكوة

الزكوة في الدين مالك من ابن شهاب عن السائب بن يزيد ان عثمان بن عفان كان يقول هذا شهر زكوتكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل موالكم فتؤدون منها الزكوة مالك عن ايوب بن ابي قحمة السخيتي ان ابن عمر ابن عبد العزيز كتب في مال قبضه بعض الولاة ظلميا بامر عمر الى اهله وتؤخذ زكوته لما مضى من السنين ثم عقب بعد ذلك بكتاب الاتوخذ منه الا زكوة واحدة فانه كان ضارا مالك عن يزيد بن خصيفة انه سأل سليمان بن يسار عن رجل له مال وعليه دين مثله ا عليه زكوة قال لا قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا في الدين ان صاحبه لا يزكيه حتى يقبضه وان اقام عند الذي هو عليه سنين ذوات عدد ثم

تجب في العين بان يتمكن من تقبضه وهذا المال ممنوع تنميته فلم تجب فيه الا زكوة واحدة وبه قال مالك والاوزاعي وقال الليث والكويتون يستأنف به حولا ونقله ابن حبيب عن مالك وهو احد قولي الشافعي قاله الزرقاني ولا يذهب عليك ان قوله الا زكوة واحدة بلفظ الاستثناء في جميع النسخ المصرية واكثر الهندية والمتون والشروح فاني بعض النسخ الهندية من سقوط الاعطاء من النسخ فان المعروف من نسخ عمر بن عبد العزيز الجواب الزكوة الواحدة فانه اى هذا المال كان ضارا بكسر الضاد المعجمة اى غائبا عن ربه لا يقدر على اخذها قال ابن عبد البر وقيل الضار الذي لا يدرى صاحبه يخرج املا وهو اصح وفي الجميع حديث ابن عبد العزيز كتب الى ميمون بن مهران في مظالم كانت في بيت المال ان يردها على اربابها ويأخذ منها زكوة عامها فانها كانت مالا ضارا هو الغائب الذي لا يرجي من اخذته اذ اغيبته فعلى بعض فاعل او مفعل الخ واخره ابن ابي شيبة عن عمر بن ميمون قال اخذ الوليد بن عبد الملك مال رجل من اهل الرقة يقال له ابو عائشة عشرين الفا فلقاها في بيت المال فلما ولي عمر بن عبد العزيز اتاه ولده فرفعوا اليه المظلمة فكتب الى ميمون ان ادفع اليهم ما لهم وخذ زكوة عامهم هذا فانه لولا انه كان مالا ضارا اخذنا منه زكوة ما مضى كذا في الدراية وكتب شيخنا الدهلوي في المسك اظهر قولي الشافعي في الدين الضال على ملى وفي الزكوة الزكوة بالفعل وفي الضمار الدين المؤجل والمتعد اخذ ان يجب فيه اذ وجد للاحوال كلها وقال مالك عليه زكوة حول واحد كقول عمر بن عبد العزيز وعنه الى حنيفة لا تجب في الضمار الخ وفي الهداية لنا قول على الا زكوة في مال الضمار قال الزيلعي غريب وفي النباية اراد انه لم يثبت مطلقا وقال السروحي زكوة هذا موقوف ومرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم بنقل الاصحاب كصاحب المبسوط والحيط والبدائع

سنة قول له كان يقول هذا شهر زكوتكم خالصا لكم غير مشغول بحق الغير فتؤدون منها بضمير التانيث في النسخ المصرية اى من الاموال لياقية بعد اداء الدين و بضمير التذكير في الهندية اى ما يحصل بعد اداء الدين الزكوة اعلم ولا الاشارة مختلفة في وجوب الزكوة على المديون قال ابن رشد المالكون الذين عليهم الدين التي تستغرق اموالهم وتستغرق ما تجب فيه الزكوة من اموالهم وباب اموال تجب فيها الزكوة فانهم اختلفوا في ذلك فقال قوم لا زكوة في مال حيا كان او غيرة حتى يخرج منه الديون فان بقي ما تجب فيه الزكوة ذكى ولا فلا وبه قال الثوري وابو ثور وابن المبارك وجاعة وقال م

سنة قول له كان يقول هذا شهر زكوتكم زاد البيهقي في الرواية المذكورة ولم يسم الى السائب الشهر ولم يسم له قال لياحي يحتل ان يقول هذا لمن عرف حاله في الحول و يحتل ان يريد انه الشهر الذي جرت عادة اكثرهم باخراج الزكوة فيه قال الزرقاني قيل الاشارة الى رجب وانه محمول على انه كان تامر محمول لمال لكن يحتاج الى نقل الخ وقال الحافظان ابن حجر والدين اخرجوه ابو عبيد في كتاب الاموال ونقل فيه عن ابيهم ابن سعد انه اذا د شهر رمضان وقال ابو عبيد وجاء من وجه اخر انه شهر الله المحرم الخ فمن كان عليه دين لا يؤد اولا دينه حتى تحصل ماله اى تبقى الاموال

وقال الزيلعي وروى ابو عبيد القاسم بن سلام حدثنا يزيد بن هارون ثنا هشام بن حسان عن الحسن البصري قال اذا حضر الوقت الذي يؤدى فيه الرجل زكوته اى عن كل مال وعن كل دين الا ما كان منه ضارا لا يرجوه الخ وقال القاري في شرح النقاية ولنا ما ذكره سبط بن الجوزي في اثار الاضاف عن عثمان وابن عمر لا زكوة في مال الضمار الخ **سنة قول** له عن رجل له مال وعليه دين مثله يعنى كان له مال بمقتل الدين ولا مال له زائد عن مقدار الدين ا عليه زكوته اى زكوة هذا المال لمشغول بالدين وفي النسخ المصرية بدون الغني بلفظ زكوة والمقودى واحد فقال لا زكوة عليه وبه قال الجمهور كما تقدمت اقوالهم خلا لا تظهر قول الشافعي **سنة قول** له قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا في مسئلة الدين اذا كان لاحد ان صاحبه اى مالكه لا يزكيه حتى يقبضه وان اقام اى المال الذي هو دين عند الذي هو عليه اى عند المديون سنين ذوات عدد اى ان اقام عند عدة سنين ثم قبضه صاحبه لم يجب عليه الا زكوة واحدة نظرا على انه لو وجب لكل سنة فربما اجمعت الزكوة لكن عدم الزكوة في الدين عند المالكية مقيد بأربعة شروط ذكرت في الغرر كالشهر الكبير وغيره ثم ذكر المصنف حكم الدين اذا استوفى متوقفا فقال فان قبض صاحبه منه اى المديون او الدين شيئا لا تجب فيه الزكوة اى قبض منه شيئا لا يبلغ حد النصاب فقول له شيئا موصوفى وحجة لا تجب صفة له فانه ان كان له اى المالك مال اخر سوى الذي قبض من الدين ويكون هذا المال ما تجب فيه الزكوة والحجة صفة له فانه يزكى هكذا في جميع النسخ المصرية وفي الهندية بزيادة ضمير المفعول بلفظ يزكيه قال الزرقاني ولا ين وضام يزكيه الخ وهذا يدل على ان لفظ محبى بدون الضمير لشر اللفظ ببناء الفاعل ومحتمل البناء للمفعول وما تقدم عن ابن وضام يزكيه بهاء الضمير يؤيد الاول والحجة جزاء للشرط مع ما قبض واستوفى من دينه ذلك قال الزرقاني وكذا ان كان ما عنده اقل من نصاب قد حال عليه الحول ثم قبض ما اداء الاضافه اليه تؤم

قال مالك في الدين لا يمنم زكوة المحبوب ويمنم ما سواها وقال مالك الدين يمنم زكوة التامم فقط الا ان يكون له عروض فيها وفلوم من دينه فانه لا يمنم وقال قوم يقابل القول الاول وهو ان الدين لا يمنم الزكوة اصلا الخ

ما لم يسأل خلافه عند المالك قال لا يجزى لو اقتضى عشرة من دينه فقلت بامر من السماء ثم قبض اخري فقال عودين الموز ليس عليه زكاة ما تلف وقال مخنون في الجموع سواء تلفت بسببه او بغير سببه يزكها وهو قول ابن القاسم واشبه الخ قلت وذكر الخلاف الدسوقي ايضا واقتضى رد روبري الشرح الكبير على القول الثاني فقط اذ قال فمن قبض عشرة ثم عشرة يزكها عند الفضل لثانية اذ اقبلت الاولى لقبض الثانية بل ولتلف المم قال الدسوقي اسم مفعول اي حيث قبض نصبا فانه يزكيه ولتلف بعضه قبل كماله خلافا لابن الموز حيث قال اذ تلف المم من غير سببه سقطت زكوة وسقطت زكاة باقي الدين ان لم يكن فيه نصاب واما اذ تلف بسببه فالزكاة انعاقا ورد في المصنف باو واستظهره ابن

من الدين ولو متفرقا عشرين دينار اعينا او ما تقدره اي بلغ نصاب الذهب او الفضة فعليه فيه الزكاة لتام النصاب ثم ما اقتضى في النسخ المصرية ثم ما اقتضاه بعد ذلك اي بعد استيفاء النصاب من قليل او كثير فعليه الزكاة عند القبض ولا ينظر النصاب بعد ذلك اذ اكمل النصاب مرة بحساب ذلك اي بحساب ما قبض ولو دينارا او درهما وحاصل ذلك كله ان الدين اذا استوفى متفرقا فلا تجب عليه الزكاة حتى يتم النصاب فان استوفى في المحرم مثلا عشرة دنانير ثم في رجب عشرة اخرى فلا تجب الزكاة الا في رجب ولتلف العشرة التي استوفى في المحرم الا ان يكون عند الاستيفاء الاول عند من النصاب مقدرا ليجب فيه الزكاة فقم هذه العشرة الى ذلك النصاب ويكفي معه ثم اذا اتم النصاب في رجب فكما يستوفى بعد ذلك من قليل وكثير فقب زكوة عند القبض ولا ينظر النصاب بعد ذلك وفي المسوى اظهر قولي لثاني في الدين الحال على ان فيه الزكاة بالفعل وفي الضار والدين المؤجل والمتعد راخذا ان يجزى فيه اذ وجد للكل كلها ثم وعندني حنيفة الديون ثلاثة انواع هي قوى تقرض ويد مال تجارية فكما قبض ليعين درهما يلزمه درهم ويقيده باليعين لان الزكاة لا تجب في الكسور من النصاب

قبضه صاحبه لم تجب عليه الزكاة واحدة فان قبضه شيئا لا تجب فيه الزكاة فانه ان كان له مال سوى الذي قبض تجب فيه الزكاة فانه يزكيه مع ما قبض من دينه ذلك قال وان لم يكن له ناض غير الذي اقتضى من دينه وكان الذي اقتضى من دينه لا تجب فيه الزكاة فلا زكاة عليه فيه ولكن ليحفظ عدما اقتضى فان كان اقتضى بعد ذلك ما يتم به الزكاة مع ما قبض قبل ذلك فعليه فيه الزكاة قال فان كان قد استهلك ما اقتضى ولا او لم يكن يستهلكه فالزكاة واجبة عليه مع ما اقتضى من دينه فاذا بلغ ما اقتضى عشرين دينارا عينا او ما تقي درهم فعليه فيه الزكاة ثم ما اقتضى بعد ذلك من قليل وكثير فعليه فيه الزكاة بحساب ذلك قال مالك والدليل على ان الدين يغيب اعواما ثم يقتضى فلا يكون فيه الزكاة واحدة ان العروض تكون عند الرجل للتجارة اعواما ثم يبيعها فليس عليه في ثمانها الزكاة واحدة

له قوله وان لم يكن له ناض قال في الجمع ناض المال موما كان ذهباً وفضة عينا او عرضا من المال اذ تحول نقد بعد ما كان متاعا ومنه حديث صدقة ما نضاي حصل وظهر من الثمان اعتنتهم وغيرها لم يغيب الذي اقتضى من دينه اي لم يكن له مال سوى الذي استوفى من دينه وكان الذي اقتضى من دينه لا تجب فيه الزكاة لثاني فانه يزكها مع ما قبض من دينه اي لم يكن له مال سوى الذي اقتضى من دينه وكان الذي اقتضى من دينه لا تجب فيه الزكاة لثاني فانه يزكها مع ما قبض من دينه

لكن ليحفظ عدما اقتضى ليعينه ما يستوفى بعد ذلك فان اقتضى بعد ذلك من اي مقدما تتم به الزكاة مع ما قبض من الدين قبل ذلك فعليه فيه الزكاة لثاني فانه يزكها مع ما قبض من دينه اي لم يكن له مال سوى الذي اقتضى من دينه وكان الذي اقتضى من دينه لا تجب فيه الزكاة لثاني فانه يزكها مع ما قبض من دينه

لكن ليحفظ عدما اقتضى ليعينه ما يستوفى بعد ذلك فان اقتضى بعد ذلك من اي مقدما تتم به الزكاة مع ما قبض من الدين قبل ذلك فعليه فيه الزكاة لثاني فانه يزكها مع ما قبض من دينه

المصنف من ههنا بيان الدليل لما قاله اولاً من ان المال اذا بقي عند المديون عدة سنين فلا تجب فيه الزكاة الا لسنة واحدة فقال والدليل مبدأ وغيره ان العروض ان اخذها الدين اذا ما يغيب اعواما اي سنين ثم يقتضى اي يبيتي فلا يكون فيه الزكاة واحدة الا لسنة واحدة لا لكل السنين ان العروض اي الامتعة تكون عند الرجل ولا اكثرية والمراد بالتاجر المحتكر ولو انشى للتجارة اعواما اي تحتكر عند سنين ثم يبيعها فليس عليه في ثمانها الزكاة واحدة عند فاستدل بفتاى الدين على عرض المحتكر والجامع بينهما عدم القدرة على التملك لكن المقيس عليه وهو زكاة المحتكر انما يختص بمسلك الامام مالك فانه فوق بين المحتكر والمدين فالا ليعين ردا في مقدماته التاجر ينقسم على قسمين مدبر وفرد يد فالمدبر الذي يكثر بيعه وشراؤه ولا يقددان يضبط احواله فهذا يجعل نفسه شهرا من السنة يقوم فيه ما عند من العروض ويحصى ماله من الديون التي يربى قبضها فتوى ذلك مع ما عند من الناض واما الفرد المدبر هو المحتكر الذي يشتري السلع ويترى بها الاتفاق فهذا الزكاة عليه فيها اشتري من السلم حتى يبيعها وان اقامت عند احوالها وقال ايضا في البلية ان ما لا كرامة قال اذ اقام العروض زكاة لسنة واحدة كالحال في الدين وذلك عند في التاجر الذي تضبط له اوقات شراء عروضه واما الذي لينضبط له وقت ما يبيعونه ولا يشترونه وهو الذي ينقسمون باسم المدبر فحكم هو لا عند مالك اذ حال عليهم الحول من ابتداء تجارتهم ان يقوم ما يبيده من العروض ثم يضم الى ذلك ما يبيده من الغنم وماله من الدين الذي يربى قبضه ان لم يكن عليه دين مثله وذلك بخلاف قوله في دين غير المدبر فاذا بلغ ما بالجمع عند من ناض اي زكوة وسواء نض له في غايه شئ من الدين او لم ينض بلغ نصبا او لم يبلغ وهذه رواية ابن الماجشون عن مالك وروى ابن القاسم عنه اذ لم يكن له ناض وكان يقر بالعروض لم يكن عليه في العروض شئ فمنهم من لم يشترط وجود الناض عند ومنهم من شرطه والذي شرطه منهم من اعتبر فيه النصاب ومنهم من لم يعتبر وقال لمزى زكاة العروض

له قوله وان لم يكن له ناض قال في الجمع ناض المال موما كان ذهباً وفضة عينا او عرضا من المال اذ تحول نقد بعد ما كان متاعا ومنه حديث صدقة ما نضاي حصل وظهر من الثمان اعتنتهم وغيرها لم يغيب الذي اقتضى من دينه اي لم يكن له مال سوى الذي اقتضى من دينه وكان الذي اقتضى من دينه لا تجب فيه الزكاة لثاني فانه يزكها مع ما قبض من دينه

من الدين ولو متفرقا عشرين دينار اعينا او ما تقدره اي بلغ نصاب الذهب او الفضة فعليه فيه الزكاة لتام النصاب ثم ما اقتضى في النسخ المصرية ثم ما اقتضاه بعد ذلك اي بعد استيفاء النصاب من قليل او كثير فعليه الزكاة عند القبض ولا ينظر النصاب بعد ذلك اذ اكمل النصاب مرة بحساب ذلك اي بحساب ما قبض ولو دينارا او درهما وحاصل ذلك كله ان الدين اذا استوفى متفرقا فلا تجب عليه الزكاة حتى يتم النصاب فان استوفى في المحرم مثلا عشرة دنانير ثم في رجب عشرة اخرى فلا تجب الزكاة الا في رجب ولتلف العشرة التي استوفى في المحرم الا ان يكون عند الاستيفاء الاول عند من النصاب مقدرا ليجب فيه الزكاة فقم هذه العشرة الى ذلك النصاب ويكفي معه ثم اذا اتم النصاب في رجب فكما يستوفى بعد ذلك من قليل وكثير فقب زكوة عند القبض ولا ينظر النصاب بعد ذلك وفي المسوى اظهر قولي لثاني في الدين الحال على ان فيه الزكاة بالفعل وفي الضار والدين المؤجل والمتعد راخذا ان يجزى فيه اذ وجد للكل كلها ثم وعندني حنيفة الديون ثلاثة انواع هي قوى تقرض ويد مال تجارية فكما قبض ليعين درهما يلزمه درهم ويقيده باليعين لان الزكاة لا تجب في الكسور من النصاب

ام الاصل الذي نبي عليه وهو عدم اخراج زكوة شيء عن شيء آخر مختلف عند الامة قال البيهقي الاصل ان دفع القيمة في الزكوة جائز عندنا وهو قول عمر و
 ابنه عبد الله وابن مسعود وابن عباس ومعاذ وطائفة وقال الثوري يجوز اخراج العروض في الزكوة اذا كانت بقيمتها وهو مذاهب الفقهاء
 واحدى الروايتين عن احمد ولو اعطى غرضاً عن ذهب وقضه قال اشهب يجزئه وقال لطرطوشى هذا قول بين في جواز اخراج القيمة في الزكوة
 قال واجمع اصحابنا على انه لو اعطى فضة عن ذهب اجزاء وكذا لو اعطى درهما عن فضة عند مالك وقال منصور لا يجزئه وهو وجه للتأخير
 واحاد ابن حبيب دفع القيمة اذ اراء احسن للسالكين وقال مالك والشافعي لا يجوز وهو قول داود الخ وإيضاً المصنف بنفسه
 لا يباح زكوة شيء عن شيء آخر في التاجر المديون قال يقوم ما عنده شريكه كما تقدم قريباً ٢٨٦ به قال الجمهور في المديون والمحترق ومطلبا

فلتب شعري كيف تم التقريب ١٢ **قوله قل**
 مالك الامر اذا في النسخ الهندية بعد ذلك الذي لا
 اختلاف فيه عندنا في الرجل يكون عليه دين وعند
 من العروض اى الامتعة ما اى مقدار يكون فيه
 وفاء لما عليه من الدين ويكون عنده من الناض اى
 النقد من الذهب والفضة سوى ذلك ما اى مقدار
 تجب فيه الزكوة لبلوغه النصاب فانه يزكى ما يبيده
 من ناض تجب فيه الزكوة الجحلة صفة لفاض زاد في
 النسخ الهندية بعد ذلك ١٢ **قوله** واذا لم يكن
 عنده من العروض والنقد الا وفاء دينه فلا زكوة عليه
 لانه قال الدين وما قابل الدين فلا زكوة فيه هذا الجمل
 كما تقدم حتى يكون عنده من الناض اى النقد فضل
 اى زيادة عن دينه اى يفضل عنده عن مقابلة الدين
 ما تجب فيه الزكوة اى يكون عنده فضل من الدين
 بمقابل تجب فيه الزكوة فعليه ان يزكى اى يزكى هذا
 الفضل وحاصله ان الرجل اذا لم يفضل عنده عن
 مقابلة الدين مقدار التجب فيه الزكوة فلا زكوة
 عليه لما تقدم ان الدين يمين وجوب الزكوة اما اذا
 فضل عنده عن مقابلة الدين مثلاً يكون عنده
 نصاب العيين ايضاً ونصاب العروض ايضاً فالدين
 يصرف الى العروض عندنا لا ما مالك ويوجب الزكوة
 على العيين وفي المسئلة خلاف الحنفية في المديون المختار
 ولوله نصب صرف الدين لا يبرها فاضله ولو
 اجناسا صرف لا قلها زكوة ولو تساً وبأخير قال
 ابن عابدين قوله لوله نصب الزكوة كان يكون عنده
 دراهم ودينارين وعروض التجارة وسواهم يصرف
 الدين الى الدراهم والدينارين الى العروض ثم الى
 السواهم الخ ١٢ **قوله** زكوة العروض قال
 البيهقي بغير العيين واسكان الرأسم لكل ما
 قابل النقدين من صنوف الاموال ويطلق ايضاً على
 ما قابل الطول وبضم العيين ما قابل النصل والسيما
 وبكسرهما على الذم والمدح من الانسان وبفتحين ما
 قابل الجوهر الخ وقال المصباح المديون عرض وهو المتاع

وذلك انه ليس على صاحب الدين او العرض ان يخرج زكوة
 ذلك الدين او العرض من مال سواه وانما يخرج زكوة كل شيء
 منه ولا يخرج الزكوة من شيء عن شيء غيره قال البيهقي قال
 مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا في الرجل يكون عليه
 الدين وعند من العروض ما فيه وفاء لما عليه من الدين
 ويكون عنده من الناض سوى ذلك ما تجب فيه الزكوة فانه
 يزكى ما يبيده من ناض تجب فيه الزكوة قال البيهقي قال مالك
 واذا لم يكن عنده من العروض والنقد الا وفاء دينه فلا
 زكوة عليه حتى يكون عنده من الناض فضل عن دينه ما
 تجب فيه الزكوة فعليه ان يزكى زكوة العروض مالك

له قوله وذلك اى عدم وجوب الزكوة
 عليها لا بعد النض والبيع دليله انه ليس
 على صاحب الدين او العرض المحترق والعرض
 بالا فرادى في النسخ الهندية وبالحجم اى
 العروض في المصرية وهكذا في الاقيان
 يخرج زكوة ذلك الدين او العرض بالا فرادى
 والحجم نسختان من مال سواه كعين عنده
 وانما يخرج بصيغة التانيث على لبناء الجمهور
 وفي المصرية بلفظ التذكير ففصل بينا
 الجمهور او المعلوم زكوة كل شيء منه ولا يخرج
 الزكوة وفي اكثر النسخ المصرية ولا يخرج
 زكوة بالتذكير والتكثير من شيء عن شيء
 غيره فاذا قلنا بوجوب زكوة الدين لكل
 سنة او بوجوب زكوة العرض المحترق المعد
 للتجارة حال احتكاره لزوم اخراج زكوة
 شيء عن شيء آخر واوضح منه ما في المدونة

وكل شيء سوى النقدين وقال في المصباح المديون قالوا الدراهم والدينارين وعروض التجارة وسواهم يصرف الدين الى الدراهم والدينارين الى العروض ثم الى السواهم الخ ١٢ **قوله** زكوة العروض قال البيهقي بغير العيين واسكان الرأسم لكل ما قابل النقدين من صنوف الاموال ويطلق ايضاً على ما قابل الطول وبضم العيين ما قابل النصل والسيما وبكسرهما على الذم والمدح من الانسان وبفتحين ما قابل الجوهر الخ وقال المصباح المديون عرض وهو المتاع

وهذه قصة يشهد مثلها ولم تنكر فيكون
 اجماً الخ وبسط
 الكلمة الزبائعي وغيره
 فارجع اليه لو شئت

مدايرها ووجه آخر ان سائر الاموال لا يرعى فيها الاداء من غيرها ولا بد من اخذ الزكاة من العين على كل حال واما العروض فهي التي تغرق
 بين المقتضى منها فلا تؤخذ منه الزكاة وبين ما يدبر منها في القارة فيؤخذ منه الزكاة فكان الاظهر انه اراد بذلك زكاة العروض وهذا كتاب
 امير المؤمنين عمر بن عبد العزيز يدل على عمله واصحاب جواز زكاة اخذ زكاة به الناس في زمانه وهذا ما يحدث به في العصور ولم يتكرر ذلك
 عليه احد ولا يعلم احد تظلم منه بسببه والناس متوافرون في ذلك الزمان من بقايا النصارى وجمهور التابعين من لا ينجس كثرة فثبت انه ابلغ
 من ذلك الحد في الحكم عليه قول من كل ربعين وبنابر ما نصوب على العمى بنو نداد مفعول فخذ والحيز بقوله لا تفرغ فيأخذ من قيمته كل ما يلزم اربعين
 دينار وبنار ما تقدم البسط في مصلك

عن يحيى بن سعيد عن زريق بن حبان وكان زريق على جواز
 مصر في زمان الوليد وسليمان وعمر بن عبد العزيز فذكر ان
 عمر بن العزيز كتب اليه ان انظر من مريبك من المسلمين فخذ
 ما ظهر من اموالهم ما يريدون به من التجارات من كل اربعين
 دينارا دينارا نقص فحساب ذلك حتى يبلغ عشرين دينارا
 فان نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئا ومن مر
 بك من اهل الذمة فخذ ما يريدون من التجارات من كل

له قوله وكان زريق على جواز مصرى طريق مصر
 بجمع يؤخذ منهم في الزكاة قال الجوزي في تاريخه
 صك المسافر في زمان الوليد بن عبد الملك
 ابن مروان بن الحكم بن العاص القرشي لا يحكم
 وسليمان بن عبد الملك بن مروان وعمر بن
 عبد العزيز بن فاسم الخلفاء الراشدين ومكث
 في الخلافة سنتين وخمسة أشهر فقط فذكر
 زريق ان عمر بن عبد العزيز كتب اليه انظر
 من مريبك من المسلمين لانه كان عاتريهم
 وهو يأخذ من يمر عليه فخذ ما ظهر من اموالهم
 اى من الاموال الظاهرة ويأخذ عند الخفية
 من الاموال الظاهرة والباطنة ففي الدرر
 المختار العاشر من نضبه الامام على الطريق
 للآخرين ليأخذ الصدقات من التماسر
 المارين عليه باموالهم الظاهرة والباطنة
 انتهى مختصر احوال ابن قلاب بن قوله الظاهرة
 والباطنة فان مال الزكاة نوعان ظاهر
 وهو الماوى وما يهر به التاجر على العاشر
 وباطن وهو الذهب والفضة واما مال
 القجارة في مواضعها ومرادها ههنا بالباطنة

ما عدا الماوى واما الباطنة التي في بيته لو
 اخبرها العاشر فلا يأخذ منها الا مال
 الرضى ثم المسلم حين اخبر مال القجارة
 الى المعافاة وزفقت احكام الى حياية الامام
 فيثبت له حق الاخذ لاجل المعافاة كما في
 السوائم يأخذ الامام ما يجتهد الى حياية الزكاة
 قال ابن الرهام في العاشر قيد ذات في الميسر
 وهو ان يأخذ به القبار من المصروف ولا
 بد منه ولان اخذها من المستأمن
 والذي ليس الا للمعاينة والاثرو ليل ظاهر
 الخفية في ان الامام اخذ زكاة الاموال
 الظاهرة كلها وسيأتي بيان المذاخير في
 ذلك في بابي اخذ الصدقة وصدقة الفطر
 ما يريدون به من الادارة بتقدم الدليل
 الرأى في جميع النسخ المصرية وبفضل النسخ
 الهندية القديمة وفي اكثر الهندية من
 الارادة بتقدم الرأى وهو تصحيح من
 القجارة قاله يحيى قوله ما يريدون به
 القجارة يستغرق العروض وغيرها و
 هو في العروض اظهر لان القجارة انما يصار
 مالك حين بعثها على عشور الكوفة والبصرة وهو قول ابى حنيفة الزوفى في التعليق المحيد عن البناية ذهب الى هذا التفصيل بن ابى ليلى والشافعي والثوري
 وابو حنيفة وقال مالك يؤخذ من تجار اهل الذمة العشرة والنحو الى غير ذلك مما قل او كثر الخ قال القارى في شرح النقاية الاصل فيه ما في مجمع
 الطبراني عن ابن سيرين عن انس بن مالك قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في اموال المسلمين في كل اربعين درهما درهم وفي اموال
 اهل الذمة في عشرين درهما درهم كذا في الاصل وفي اموال من لا ذمة له في كل عشرة دراهم درهم وقال لم يسن هذا الحديث الا محمد بن العلاء
 تقرر به زعيم وقدره ايووب وسامة بن علقمة ويزيد بن ابراهيم وجبر بن حازم وحبيب بن الشهيد واليهتم الصيرفي وجماعة عن ابن
 سيرين عن انس بن مالك ان عمر بن الخطاب فرض فذكر الحديث وروى محمد بن الحسن في كتاب الآثار اخرنا ابو حنيفة عن ابى حفصة المحاذلي
 عن زياد بن حدير قال بعثني عمر بن الخطاب الى عين التمر مع عبد قافقري ان اخذ من المسلمين في اموالهم اذ اختلفوا بها القجارة ربع العشر من
 اموال اهل الذمة نصف العشر من اموال اهل الحرب العشر وهذا السند رواه ابو عبيد في كتاب الاموال وروى محمد بن الاثر عن ابى حنيفة عن الهيثم عن ابن
 ابن سيرين قال بعثني انس بن مالك على الابل فآخري الى كتابنا من عمر بن الخطاب اخذ من المسلمين من كل اربعين درهما درهم ومن اهل الذمة من
 كل عشرين درهما درهم ومن لا ذمة له من كل عشرة دراهم درهم رواه عبد الرزاق في مصنفه عن هشام بن حسان عن انس بن سيرين في الحديث ابو حنيفة
 القدرى في شرح مختصر الكرخي عن عمر بن الخطاب اخذ من اهل الذمة العشر ومن اهل الحرب نصف العشر ومن العربي العشر وكان هذا بعض
 من احكامه فكان اجناسا سكتها الخ قال لا بد من اخذ ما يهر به المسلم عليه الزكاة اذا استجمعت شرائط الوجوب لان عمر بن الخطاب اخذ العشر قال لهم
 خذوا ما يهر به المسلم درهم العشر وما يهر به الذي نصف العشر فقليل من قيمته اخذ ما يهر به العربي قال لم يأخذون منا فقالوا العشر فقال خذوا منهم العشر وفي رواية

عن ابن سيرين عن انس بن مالك قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في اموال المسلمين في كل اربعين درهما درهم وفي اموال اهل الذمة في عشرين درهما درهم كذا في الاصل وفي اموال من لا ذمة له في كل عشرة دراهم درهم وقال لم يسن هذا الحديث الا محمد بن العلاء تقرر به زعيم وقدره ايووب وسامة بن علقمة ويزيد بن ابراهيم وجبر بن حازم وحبيب بن الشهيد واليهتم الصيرفي وجماعة عن ابن سيرين عن انس بن مالك ان عمر بن الخطاب فرض فذكر الحديث وروى محمد بن الحسن في كتاب الآثار اخرنا ابو حنيفة عن ابى حفصة المحاذلي عن زياد بن حدير قال بعثني عمر بن الخطاب الى عين التمر مع عبد قافقري ان اخذ من المسلمين في اموالهم اذ اختلفوا بها القجارة ربع العشر من اموال اهل الذمة نصف العشر من اموال اهل الحرب العشر وهذا السند رواه ابو عبيد في كتاب الاموال وروى محمد بن الاثر عن ابى حنيفة عن الهيثم عن ابن ابن سيرين قال بعثني انس بن مالك على الابل فآخري الى كتابنا من عمر بن الخطاب اخذ من المسلمين من كل اربعين درهما درهم ومن اهل الذمة من كل عشرين درهما درهم ومن لا ذمة له من كل عشرة دراهم درهم رواه عبد الرزاق في مصنفه عن هشام بن حسان عن انس بن سيرين في الحديث ابو حنيفة القدرى في شرح مختصر الكرخي عن عمر بن الخطاب اخذ من اهل الذمة العشر ومن اهل الحرب نصف العشر ومن العربي العشر وكان هذا بعض من احكامه فكان اجناسا سكتها الخ قال لا بد من اخذ ما يهر به المسلم عليه الزكاة اذا استجمعت شرائط الوجوب لان عمر بن الخطاب اخذ العشر قال لهم خذوا ما يهر به المسلم درهم العشر وما يهر به الذي نصف العشر فقليل من قيمته اخذ ما يهر به العربي قال لم يأخذون منا فقالوا العشر فقال خذوا منهم العشر وفي رواية

له قوله فيما نقص فحساب ذلك حتى يبلغ عشرة دنانير قال الشيرازي في المسوى قال احمد بن حنبل يقول عمر بن عبد العزيز ان نصابه عشرة دنانير و
قال ابو حنيفة نصابه كعصا ب المسلم كذا في الافصاح الخ وتقدم عن البناية قول مالك انه يؤخذ منهم مائة او اكثر قال البا جى
يحتل ان يكون هذا اجتهاد امه وانه رأى ما دون العشرة لا يؤخذ منه شيء فان ذلك من جملة اليسير الذي يجري مجرى النقطة و
الذى عليه جمهور الفقهاء انه يؤخذ مما يحملونه للتجارة قليلا كان او كثيرا الخ **له قوله** فان نقصت ثلث دينار هكذا ابا افراد الثلث
في جميع النسخ المصرية من المتن والشروح ووقع في أكثر النسخ الهندية ههنا ثلثا دينار بتثنية الثلث وهو تحريف على
الظاهر فدعها ولا تأخذ منها شيئا وتقدم الكلام على ذلك واكتب لهم بما تأخذ منهم **٢٨٨** كتابا براءة الى مثله من الحول هذا

دينارا
عشرين دينارا فما نقص فحساب ذلك حتى يبلغ عشرة دنانير فان
نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئا واكتب لهم بما
تأخذ منهم كتابا الى مثله من الحول قال مالك الامر عندنا
قيما يدار من العروض للتجارات ان الرجل اذا صديق ماله ثم
اشترى به عرضا بزا او رقيقا او ما اشبه ذلك ثم باعه قبل ان
يجول عليه الحول من يوم ما خرج زكوته فانه لا يؤدي من
ذلك المال زكوة حتى يجول عليه الحول من يوم صدقه وانه
ان لم يبع ذلك العرض سنين لم تجب عليه في شيء من ذلك
العرض زكوة وان طال زمانه فاذا باعه فليس عليه فيه
الزكوة واحدة قال مالك الامر عندنا في الرجل يشتري
بالذهب او الورق حنطة او قرا للتجارة ثم يسكها حتى يجول
عليها الحول ثم يبيعها ان عليه فيها الزكوة حين يبيعها اذا
بلغ ثمنها ما تجب فيه الزكوة وليس ذلك مثل الحصاد لحصد
الرجل من ارضه ولا مثل الجداد قال مالك وما كان من
مال عند رجل يدبره للتجارة ولا ينض لصاحبه منه شيء تجب
عليه فيه الزكوة فانه يجعل له شهرا من السنة يقوم فيه ما
كان عنده من عرض للتجارة

نص في ان يكون هذا براءة لهم ما اخذ ومنع من
ان يؤخذ منهم شيء اخر الى انقص الحول وبه قال
ابو حنيفة والشافعي لا يؤخذ عنهم في العام الواحد
الا مرة قاله الزرقاني كما سياتي في قبيل عشرين
اهل الذممة وسياقي فيه ان في مذهب الحنفية
في ذلك تفصيلا **له قوله** قال مالك الامر
عندنا فيما يدار من العروض للتجارات ان الرجل
اذا صدق ماله بتشد يد الدال اي اعطى صدقة
وزكاة قال الراغب يقال صدق وتصدق قال
تعالى فلا صدق ولا صلي الآية ثم اشترى به
اي بماله عرضا بزا بفتح الموحدة والزاي المحجمة
قال المجد البز الثياب او متاع البيت من الثياب
ونحوها وفي الجميع ضرب من الثياب او رقيقا او ما
اشبه ذلك من الامتعة بهنية التجارة ثم باعه
اي ما اشتراه قبل ان يجول عليه الحول من يوم
اخرج زكوته فانه لا يؤدي من ذلك المال زكوة
لانه قد ادى زكوته مرة ولا زكوة في السنة
مرتين حتى يجول عليه الحول من يوم صدقه
بتشد يد الدال اي حتى يتم الحول من يوم ادى
زكوته فانه يؤدي حينئذ اخرى لتبطل السنة
وانه ان لم يبع ذلك العرض الذي اشتراه في
الصورة المقدمة سنين اي عدة اعوام لم تجب
عليه في شيء من ذلك العرض زكوة بالرفع فاعل
للتجرب والتكوين للتعليم وان طال زمانه فاذا
باعه فليس عليه وفي بعض النسخ لفظه يبدل
عليه اي في المال او على الرجل الا زكوة واحدة
لانه صار محتملا وتقدم ان المحتمل لا زكوة عليه
عند الامام مالك الا مرة واحدة خلافا
للجمهور **له قوله** الامر عندنا في الرجل يشتري
بالذهب او الورق ليس ذكرهما على الاحتراز بل على
العادة قال البا جى سواء اشترى بالذهب او
العروض حنطة او ثيابا او غيرهما من الحبوب و
الشمار للتجارة ثم يسكها ولا يبيعها حتى يجول

م اربعة اقوال آحادها التقويم باهو انفع
وقوله في الاصل في المبسوط خيرة اي خير او
حنيفة المالك في التقويم باشاء من النقادين
وهذا هو القول الثاني وعن ابي يوسف يقوم
بها اشترى وبه قال الشافعي في وجه وهذا

هو القول الثالث والرابع قول احمد و
به قال الشافعي في وجه الخ مختصرا او
قال الخ في تقويم المسلم اذا حال
الحول بالاحظ للمساكين من عين او
ورق ولا يعتبر ما اشترى به الخ

عليها الحول ثم يبيعها بعد حولان الحول بمدة يسيرة او كثيرة ان عليه فيها الزكوة حين يبيعها لانه محتمل وزكوته على البيع عند
مالك خلافا للجمهور اذ قالوا يقوم في كل سنة ويؤدي زكوته اذ ابلغ ثمنها مقدار ما تجب فيه الزكوة لانه لا زكوة على اقل من
النصاب وليس ذلك اي شراء الحبوب والتجارة مثل الحصاد بكسر الحاء وفتحها بفتح الدال بكسر الصاد وضمها الرجل من ارضه واصل الحصد
قطع الزرع وزمن الحصاد والحصاد كقولك زمن الجداد قال تعالى وانا احقده يوم حصاده ولا مثل الجداد بفتح الجيم وادالين مهملتين
قطع الثمار من اصولها كما لخل وحاصله ان الذي اشترى من الحبوب والثمار للتجارة لا يجب فيها الزكوة عند الاخذ معا بل بعد الحول
كما هو في التجارة بخلاف العشر فيما يخرج من الارض اذ يجب بعبود الحصاد والقطع ولا ينتظر فيه الحول **له قوله** قال مالك وما كان من
مال عند رجل يدبره للتجارة ولا ينض لصاحبه اي مالكة منه شيء تجب عليه فيه الزكوة بل يكتر بيعه فكل ما
يحيى مشتري يبيعه ويشترى بالثمن مالا اخر وفيه ولا ينتظر سوق نفاق يبيع فيه ولا سوق كساد يشتري فيه وهذا هو الذي يقال له المدبر فانه
يجعل له اى ماله شهرا من السنة معينة يقوم من التقويم فيه ما كان عنده من عرض التجارة بقيمة عدل واختلف اهل العلم في كيفية
التقويم وفي الهداية يقوم بها هو انفع للمساكين وهو رواية عن ابي حنيفة وفي الاصل خيرة وعن ابي يوسف يقوم بها ما اشترى ان كان
الثمن من النقود وان اشترى بها بغير النقود قومها بالنقد الغالب وعن محمد يقومها بالنقد الغالب على كل حال قال العيني في البناية في التقويم

مصدق ولانها مالان مختلف نصاها فلا يضمن كاجناس الماشية والثانية يضمن احد هما الى الاخر في تكيل النصاب وهو قول الحسن وقتادة ومالك والاوزاعي والثوري واصحاب الرأي لان احدهما يضمن الى ما يضمن اليه الاخر فيضمن الى الاخر ك انواع الجنس ولان نعمها واحد والوصول فيها مقدرة فانها قيم المتلفات واروش الجعنايات واشان البليات والحديث مخصوص بعرض القجارة فاذا اقلنا باضمن فان احد ما يضمن الى الاخر لا اجزاء وهو قول مالك والاوزاعي وقال ابو الخطاب طاهر بن عمار احمد في رواية المروزي انها تضمن بالاحوط من القيمة والاجزاء ومحنة انه يقوم العالي منها بية الرخيص وهو قول ابى حنيفة في تقويم الدنانير ٢٨٩ بالفضة الخ وفي الهداية يضمن الذهب الى الفضة بالقيمة عند ابى حنيفة وعند ابى الاجزاء وهو رواية عنه الخ ٢٨٩ قوله وقال مالك من تجرو من المسلمين ومن لم يجز سوا في انه ليس عليهم الا صدقة واحدة في كل عام ولا يكره الزكاة بتكرار الناء مثلا ان رجعا في السنة مرات فلا تكون فيه الصدقة واحدة ولا في السنة تجروا فيه او لم يجزوا فان كان عندهم من اموال الصدقة شيء كالعين وغيره يؤخذ منها الزكاة وان لم يجزوا بخلاف غير المسلمين من اهل الذمة فانه ان تجروا يؤخذ من اموالهم نصف العشر ايضا واذا لم تجزوا فليس عليهم العشر بل الجزية فقط ذكر في المدونة ان عمدة قال اهل الذمة الذين كانوا يقيمون الى المدينة ان تجزروا في بلادكم فليس عليكم في اموالكم زكاة وليس عليكم الا الجزية بكم فلو فرضنا عليكم وان خرجتم وصرتم في البلاد وادتم اموالكم اخذنا بكم وفرضنا عليكم كما فرضنا بكم ٢٨٩ قوله ما جاء في الكنز قال ابن جرير هو كل شيء جمع بعضه على بعض في بطن الارض وظهرها وقال ابن دريد هو كل شيء غمسته بيدك او رجليك في وعاء او ارض وقال الراغب هو جعل المال بعضه على بعض وحفظه واصله من كزرت التمر في الوعاء الخ وقال العيني وفي المغني الكنز اسم للمال المدفون وقال القرطبي اصله الضم والجمع ولا يختص بالذهب والفضة الا ترى الى قوله صلى الله عليه وسلم الا خبركم بخبر ما يكنزه الله امر المرأة الصالحة اي يبعثه لنفسه ويجمعه الخ وغرض المصنف بيان مصداق الكنز الذي ورد الشرح به والوعيد عليه في الايات والاحاديث قال غزاليه والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيشربهم بعدا ب اليوم الى قوله فذوقوا ما كنتم تكنزون ٢٨٩ وهو يستل بناء المجهول المضارع في جمع النسخ المصورية ولفظ وهو مسئل بناء للمجهول من الماضي في جمع النسخ الهندية عن

ويحصى فيه ما كان عنده من نقد وعين فاذا ابلغ ذلك كله ما تجب فيه الزكاة فانه يزكيه قال يحيى قال مالك ومن تجز من المسلمين ومن لم يجز سوا ليس عليهم الا صدقة واحدة في كل عام تجروا فيه او لم تجزوا ما جاء في الكنز مالك عن عبد الله بن دينار انه قال سمعت عبد الله بن عمر وهو سئل عن الكنز ما هو فقال هو المال الذي لا تؤدى منه الزكاة مالك عن عبد الله بن دينار عن ابى صالح السمان عن ابى هريرة انه كان يقول من كان عنده مال لم يؤد زكوته مثل له يوم القيمة شجاعا اقرع له زبيبتان يطلبه حتى يمكنه يقول نا كنزك صدقة الماشية

له قوله ويحصى اي يصدق فيه ما كان عنده من نقد اي الدراهم والدنانير او عين اي ذهب وفضة فاذا ابلغ ذلك كله اي بلغ مجموع ما عنده من الامتعة والاموال مقدار ما تجب فيه الزكاة اي النصاب فانه يزكيه وبه قالت الاشعة الثلاثة ايضا الا انهم لم يخصصوا هذا الحكم بالمدبر فقط بل جعلوا المدير والمحتكر سواء كما تقدم واما ضمن قيمة العرض اي النقدين الذي افاده الامام مالك في هذا القول فقال لموفق ان عرض القجارة تضم الى كل واحد من الذهب والفضة ويكمل به نصابه لا تعلم فيه اختلافا قال الخطابي لا اعلم ما منهم اختلفوا فيه وذلك لان الزكاة انما تجب في قيمتها فتقوم بكل واحد منهما

الكنز اي مصداقه في الآية المذكورة ما هو فقال هو المال الذي لا تؤدى منه الزكاة فما ادى زكوته فليس بكنز وقد اخبر الطبراني في المعجم وابن مردويه بطريقتين عن ابن عمر مرفوعا قال السهمي ليس بحفظ والمشهور وقعه قال ابن عبد البر ويشهد له حديث ابى هريرة مرفوعا اذ اوديت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك اخبره الترمذي وقال حسن غريب وصححه الحاكم ٢٨٩ قوله من كان عنده مال لم يؤد زكوته ولفظ البخاري من اياه الله مالا فلم يؤد زكوته مثل يضمن الميم وتشديد المثناة مبنيا للمفعول اي صور وجعل له يوم القيمة شجاعا يضمن الشين ويكسر منصوب على انه مفعول ثان لمثل والضمير فيه يرجع الى مال وقد ناب عن المفعول الاول وقال الخطابي نصب لجره مجرى المفعول الثاني اوضح من معنى التصدير اي صير ماله على صورة شجاع وهو الحية المذكورة في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقيل لحيته وقيل لثقلها وكلمتها كثر سميتها ابيض راسه له زبيبتان بفتح الزاي وموحدتين هما الزبيبتان اللتان في الشدقين يقال تكلم فلان حتى زب شد فاه اي خرج الزبد منهما وقيل هما الكتكتان السود اوان فوق عينيه وهي علامة الذكر المروزي وقيل نعلتان يكتفان فاه وقيل هما في حلقه وقيل لحيتهما على راسه مثل القرنين وقيل تابان يخرجان من فيه يطلبه حتى يكميه وفي المشكوة عن البخاري يطوقه يوم القيمة ثم يأخذ بلهزمته او شدة يقول انا كنزك وفائدة هذا القول بناء على ما في النصاب ٢٨٩ قوله صدقة الماشية تقع على الابل والبقر والغنم والاشجار اكثر ذكر في الجمع اي اطلاقها على الغنم اكثر وفي لسان العرب المشاء الناء ومنه قيل الماشية وكل ما يكون سائبة للفعل والقيمة من ابل وشاة وبقري في ماشية واصل المشاء الناء والكثرة والتناسل وقال ابن السكيت الماشية تكون من الابل والغنم الخ قال ابن رشد اما ما لقب فيه الزكاة من الاموال فانهم انفقوا منها على اشياء واختلفوا في اشياء اما ما انفقوا عليه فثلثة اصناف من الحيوان الابل والبقر والغنم واما ما اختلفوا

۲۹.

له قوله انه قرأ كتاب عمر بن الخطاب في
الصدقة المروى عندهما محمد والى داود والترمذي
وحسنه والحاكم من طريق سفیان بن عیینة
عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن ابي عبد الله
القمي قال قال علي بن سلمة كتاب الصدقة في ايام
الحاجة الى مالها وقدره بسبيله حتى يقبض فعل به
ابو بكر حتى قبض ثم فعل به عمر حتى قبض فذكر
قال الترمذي حديث حسن ورواه ابو نوسر
وغیره واحد عن الزهري عن سالم ولم يرفعه
وانما رفعه سفیان بن عیینة عن ابي عبد الله
هو ضعيف في الزهري وقد خالف من هو
احفظ منه في الزهري فانسله له قوله
في اربع وعشرين من الابل لفظ عن بيان
وبدأ بالابل لانها اهل ماله ثم سميت الابل
لانها تنول كل الخادما كما في الدر المنثور
لذ ونها الغنم بمحض او في شئ من المنتقى فإ
دونها الغنم بالغنم مبتدأ مؤخر خبره
في اربع وعشرين قدام الخبر لان الغنم
بها المغانم اي التي تجب فيها الزكوة واما
التي تجب بعد وجود النصاب فحسن التقي
ثم عليه بحثان فقهيان الاول ما قال
الشيخ قوله في اربع وعشرين يقتضي

بها من لفظها بل واحد ما خلفه وانما اضيفت الى الخاض والواحدة لانكون بنت نوق لان امها تكون في نوق حوامل تجاورهن تضع
عليها معين فمستبها الى الجماعة باعتبار مجاورتها امها ويمكن ان يقال ان الخاض وصف الولادة فيكون التقدير ذات مخاض كذا في المرافة
والجمع **قوله** فان لم تكن عند بنت مخاض بان فقد ما حسا ويشربا قال ابن الملك يحتمل معناه ثلثة اوجه بان لا يكون عنده
صلا او يكون مريضة في كل معدومة او لا تكون متوسطة قاله القاري قال الباجي ولا يجوز اخراج ابن لبون مع وجود بنت مخاض
عند مالك وقال بوجاهة يجوز وبناء على مذهبه في اخراج القيم في الزكاة الخ فان لبون وهو ما تمت له السنات ودخل في الثلثة
بما يدل لان امه تكون ذات لبن ترضع به اخرى غالبا ذكر وصفه به وان كان ابن لبون لا يكون الا ذكرا زيادة في البيان لان
خض الحيوان يطبق على ذكره وانثاه لفظ ابن كابن عرس وابن اوى فرض هذا الاحتمال ولبينه على نقصه بالذكره حتى يعدل بنت
لخاض قاله ابن زرقون **قوله** وفيما فوق ذلك اى من ست وثلثين الى خمس واربعين بنت لبون والغاية داخله في المغنيا
بدليل قوله وفيما فوق ذلك الى ستين حقة بكر الحاء المهملة وتشديد القاف مالها ثلث سنين سميت بذلك لانها استحققت ان
تؤك ويحمل ويطرقها الفحل والجمع حقاق بالكسر والتخفيف طروقة الفحل صفة لحقة والطروقة بفتح الطاء المهمة كما اضبط
القاري والحافظ في الفقه وغيرها فعولة بمعنى مفعولة اى بلغت ان يطرقها الفحل قال المحرر الفحل الذكرو من كل حيوان وفيما فوق ذلك
وهو احدى وستون الى خمس وسبعين جذعة بفتح الجيم والذال المهملة مالها اربع سنين ودخلت في الخامسة وانما سميت بذلك
لانها استقطت اسنانها والحذع السقوط وقيل ليكمل اسنانها ١٣.

م تستأنف الفريضة فيكون في كل خمس شاة مع الحقتين الى خمس واربعين ومائة ففيها بنت مخاض مع الحقتين الى خمسين ومائة فيها ثلاث حقات وليس في هذا النصاب بنت لبون لعدم نصابه تستأنف الفريضة ففي كل خمس شاة الى خمس عشر بنات الى خمس وسبعين ومائة ففيها بنت مخاض مع ثلاث حقات وفي ست وثلاثين اي ست ومائتين ومائة بنت لبون مع ثلاث حقات وفي ست واربعين الى ست وتسعين ومائة اربع حقات الى مائتين ففيها ان شاء الله اربع حقات عن كل خمسين واخمس بنات لبون عن كل اربعين تستأنف الفريضة ابدا كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين وهذا قول ابن مسعود وابراهيم الفقيه وسفيان الثوري واهل العراق وسنن الشيخ ٢٩١ انه قول غيره لكنه غير مشهور عنه كذا في العيني بزيادة واختصار ومستدل الحنفية

ما قال القاري في شرح النقاية ولنا ما روى اسحق ابن راهويه في مسنده والطحاوي في مشكله وابو داود في المراسيل عن حماد بن سلمة قال قلت لعيسى بن سعد اكتب لي كتاب الى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فكتب لي ورقة شرها يوما واستمرانه اخذها من كتابي لي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فاختارني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتبه لعمرو بن حزم في ذكر ما يخرج من فرائض الابل فكان فيه فاذا كانت اكثر من عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون فما فضل اي زاد على مائة و عشرين فانه يعاد الى الاول فريضة الابل فما كان اقل من خمس وعشرين ففيه الضم في كل خمس ذود شاة وروى الطحاوي عن خصيف عن ابي عبيدة و يزيد بن ابي مريم عن ابن مسعود انه قال اذا بلغت العشرين ومائة استقبلت الفريضة بالضم فاذا بلغت تسعا وعشرين ففرائض الابل وروى عن ابراهيم الفقيه نحوه وروى ابن ابي شبة عن يحيى بن سعيد عن سفیان بن ابي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال اذا زادت الابل على العشرين ومائة فستقبل بها الفريضة الخ وما اورد عليه هذه الروايات اليه في غيره من فقهاء الشافعية وغيرهم اجاب عنه الحنفية محلها المطولات كالعيني والزيلعي وغيرهما لا يسعها هذا المختصر وتكفي لهذا الوجه ما قاله العيني في شرح الهداية بعد حديث عمرو بن حزم بواه عبد الرزاق في مصنفه وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال اسناده صحيح وهو من قواعد الاسلام وقال ابن الجوزي في التحقيق قال احمد بن حنبل كتاب عمرو بن حزم في الصدقات صحيح وقال بعض الحفاظ المتأخرين نسخة كتاب عمرو بن حزم تلقاها الاثني بالقبول وهي متواترة وقال يعقوب بن سفیان العلوي لا اعلم في جميع الكتب المنقولة اصح منه كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعون يرجعون اليه وينحون

وفيما فوق ذلك الى تسعين بنتا لبون وفيما فوق ذلك الى عشرين ومائة حقتان طروقتا الفحل فما زاد على ذلك من الابل ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة

له قوله وفيما فوق ذلك وهو ست وسبعون الى تسعين بنتا لبون كذا في النسب الهندية وفي المصرية ابنتا لبون وكلها متفقة على ثنية البنت فاقى بعض النسب القديمة من الافرام شريف من النسخة فيما فوق ذلك وهو احد وتسعون الى عشرين ومائة حقتان طروقتا الفحل اتفقت الاثني من اول الحديث الى هذا الاما تقدم عن علي بن ربه انه قال في خمس وعشرين خمس شيا به كل عليها الاجماع جماعة منهم الشافعي في مسنده والعيني في شرحه فقال لا خلاف فيها بين الاثني وعليها اتفقت الاخبار عن كتب الصدقات التي كتبتها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الشافعي على هذا اتفقت الآثار فاجمع العلماء ورحمهم الله ثم الاختلاف بينهم بعد ذلك ١٢ كذا قوله فما زاد على ذلك اي على مائة وعشرين من الابل ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة واختلفوا في الما دون ذلك على اقول كثيره فذهب الشافعي انه اذا زادت على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث بنات لبون والعيني بزيادة بعض الواحدة ففيها حقتان فقط صرح به في شرح المنهاج فاذا اصابته مائة وثلاثين ففيها حقة وبنات لبون ثم يدور

اراهم الخ وقال ابن الهيثم قد وردت احاديث كلها تصح على وجوب الشاة بعد المائة والعشرين ذكرها في النقاية الخ وتكون في شرح الاحياء وقال ذكرها الشمس السري في شرحه على الهداية الخ وقال العيني في شرح البخاري واما الذي استدل به الشافعي فانا قد علمنا به لاننا وجدنا في الذهبي بن لبون فان الواجب في الاربعين ما هو الواجب في ست وثلاثين وكذلك اوجبتنا في خمسين حقة وهذا الحديث لا يتعرض لنفي الواجب عمادونه وانما هو عمل بمفهوم النص فحسن علمنا بالنصين وهو اعرض عن العمل بما رويناه الخ وقال الشافعي في المبسوط والقول باستقبال الفريضة بعد مائة وعشرين مشهور عن علي وابن مسعود ثم نقول وجوب الحقتين في مائة وعشرين ثابت باتفاق الآثار و اجماع الامة فلا يجوز اسقاطه الا بمثله وبعد مائة وعشرين اختلفت الآثار فلا يجوز اسقاطه لك الواجب عند اختلاف الآثار لا يؤخذ بحديث عمرو بن حزم ومجمل حديث ابن عمر على لزيادة الكيفية حتى يبلغ مائتين وبه نقول ان في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وحاصل ما قالوا ان قوله صلى الله عليه وسلم في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة كما يصدق على ما اختارته الاثني الثلاثة من تغاير النصاب الاول يصدق على ما اختارته الحنفية من ابقاء النصاب ولهد الايهونات والخمسونات مستأنفا لمن اول النصاب ويؤيد ذلك انه يوجد هذه اللفظة في حديث عمرو بن حزم ايضا كما أخرجه الطحاوي وغيره بطريق مع انه ذكر في غيره الفرائض الى ما دون بنت لبون والحقة وايضا أخرجه محمد بن ابراهيم عن ابن مسعود الى مائة وعشرين مثل احاديث الصدقات ثم قال ثم نستقبل الفريضة فاذا كثرت الابل ففي كل خمسين حقة فعلم ان هذه الكلمة لا يمان في عود ما سبق ١٣

سنة قول وفي سائمة الغنم رأى عبيد بن عابد بن الغنم محرمة الشاة ولا واحد لها من لفظها الواحدة شاة وهو اسم مؤنث للجنس يقع على الذكور والاناث في الدراختار مشتق من الغنمية لانه ليس لها آلة الدفاع فكانت غنمية لكل طالب الخ قال ابن الهيثم السائمة التي تروى ولا تخلف في الابل قال ابن رشد اختلفوا في السائمة من الابل والبقر والغنم من غير السائمة منها فان قوماً اوجبوا في هذه الاصناف الثلاثة سائمة كانت او غيرها وبه قال الليث ومالك وقال سائر فقهاء الامصار لا زكوة في غير السائمة منها قال الزرقاني لا خلاف في وجوب زكوة السائمة واختلف في المعرفة فقال مالك والليث فيها الزكوة رعت املا انها سائمة في صفتها والمماشية كلها سائمة ومنعها من الرعي لانهم سميت بها **٢٩٣** سائمة والحجة عموم اقواله صلى الله عليه وسلم في الزكوة لم يخص سائمة من غيرها

وفي سائمة الغنم اذا بلغت اربعين الى عشرين ومائة شاة و فيما فوق ذلك الى مائتين شاتان وفيما فوق ذلك الى ثلثمائة تلك شياها فما زاد على ذلك ففي كل مائة شاة ولا يخرج في الصدقة تيس ولا هزيمة ولا ذات عوار الا ماشاء المصدق ولا يخرج بين مفروق ولا يفروق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خليطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية وفي الرقة اذا بلغت خمس اواق ربع العشر ما جاء في صدقة البقر مالك عن حميد بن قيس المكي عن طاؤس اليماني ان معاذ ابن جبل الانصاري اخذ من ثلثين بقرة تبعا ومن اربعين بقرة مسنة

والله عليه وسلم في الزكوة لم يخص سائمة من غيرها وقال سائر فقهاء الامصار واهل الحديث لا زكوة فيها وروى عن جميع من الصحابة لا يخالف لهم منهم ولا اعلين قال بقول مالك والليث من فقهاء الامصار قاله ابن عبد البر اذا بلغت اربعين ولا شيء في اقل منها اجماعا كما قاله العيني الى عشرين ومائة شاة مبتدأ خبره قوله في سائمة الغنم قال السرخسي في مبسوطه ويجوز في زكوة الغنم اخذ الذكور والانثى عندنا وقال الشافعي لا يؤخذ الذكور الا اذا كان النصاب كله ذكورا لان منفعة النسل لا تحصل به ولنا قوله صلى الله عليه وسلم في اربعين شاة شاة واسم الشاة يتناول الذكر والانثى جميعا والخ وفيما فوق ذلك اي اذا زادت احد وهو احدى وعشرون ومائة الى مائتين شاتان وفيما فوق ذلك اي من احدى ومائتين الى ثلثمائة ثلث شياها بالكسر جميع شاة قال العيني في النهاية الشاة من الغنم ذكر وتؤثت واصل الشاة شاة لان تصغيرها شويحة والجمع شياها بالهاء الى العشر يقال ثلث شياها فاذا اجازت العشر فالتاء الخ ومن اول نصاب الغنم الى ثلثمائة يتكامل اجماع حكم الاجماع عليه ابن رشد وغيره **سنة قول** فما زاد على ذلك اي على ثلثمائة ففي كل مائة شاة فقال الشعبي والخضر والحسن بن حي اذا زادت على ثلثمائة واحدة ففيها اربع شياها الى اربع مائة فاذا زادت واحدة ففيها خمس شياها الى خمس مائة وهكذا وهو رواية عن احمد لما ان ظاهر حديث الباب يدل على ان ثلث مائة مدار للحكم وقال الجمهور اذا زادت واحدة على ثلث مائة فلا شيء فيها الى اربع مائة ففيها اربع شياها ثم في كل مائة شاة وهذا قول ابي حنيفة ومالك والشافعي واحمد في الصحيح عنه والثوري واسحق والاوزاعي وجماعة اهل الاثر وهو قول علي وابن مسعود وكذا في العيني **سنة قول** ولا يخرج ببناء المجهول وفي

م الكبير وسنتين اي دخل في الثالثة بالزعمى به عند الجمهور لانه فطر عن امه فهو يتبعها **سنة** ومن اربعين بقرة مسنة بالنصب مفعول لاخذ واختلفوا في سنهافي الشرح الكبير للذبيذات ثلث سنين اي اوقفها ودخلت في الرابعة وفسرها اصحاب الفروع من بقية الاثنية الثلاثة ماقت لها سناتان وطعنت في الثالثة ثم اختلفوا ههنا في مسئلة وهي هل يخرج في مائة المسن اي الذكر ايضا ام لا قال الهيثمي لا يؤخذ الا انثى سواء كانت بقرة ذكورا وانثى كلها وقال بعض اصحاب الشافعي اذا كانت البقر كلها ذكورا اخذ منها مسن ذكر الخ وهكذا في فروع الاثنية الثلاثة لا يكفي المسن خلافا لحنيفة كما تقدم عن المبسوط انه لا فرق بين الاثنية

رواية ولا يؤخذ في الصدقة بلفظ في جميع النسخ الهندية وبعض المصرية بلفظ من الصدقة والوجه الاول تيس هو فعل الغنم قال المحيد هو الذكر من الطباء والمعز والوعول اداة الى عليه سنة الخ و اراد منه الهيثمي الذي لم يبلغ حد الفحولة كما سمي في كلامه وروى نحوه عن الامام مالك كما سمي في عن المدونة ولا هزيمة بفهم الهاء وكسر الراء كبيرة سقطت اسنانها ولا ذات عوار بفهم المهرمة وضمها اي ذات عيب ونقص كذا في النهاية قال ابن حجر فهو من عطف العاقل الخاص اذ العيب يشتمل المرض والهزم وغيرها كذا في المرقاة قال الزرقاني واختلف في ضبطها قال اكثر من انه ما ثبت به الورد في البهيمة وقيل ما يهجم الاخر في الضحية الاما شاء المصدق **سنة قول** ولا يخرج بينهم اولة وفيه ثالثة بين مفروق بغاء فشناء فوقية فراء خفيفة وفي رواية متفرق بتقديم التاء وتشديد الراء قاله الزرقاني قلت والنسخ المصرية على الاول وفي النسخ الهندية بدون التاء بلفظ مفروق ولا يفروق بينهم اولة وفيه ثالثة مشددا ويخفف بين مجتمع خشية وفي رواية مخافة منصوب على العلة الصدقة اي مخافة قلة الصدقة او كثرتها وما كان من خليطين تشبه خليط بمعنى مختلط او شريك وسياق فانها يتراجعان بينهما بالسوية اي يترادان الفضل بينهما بالسوية على قدر عداد اموالهما وفي الرقة بكسر راء وخفة قاف الغضة سواء كانت مفروقة او غيرها قيل اصل الورق فخرت الواو وعوضت التاء في آخرها كالموعود والعدة اذا بلغت خمس اواق بالتونين كجوار ربع العشر بضم العين وسكون الشين وقيل بضمها قاله القاري وتقدم الكلام على زكوة الغنم اخذ من ثلثين بقرة قال القاري المراد الجنس والتاء في بقرة للوحدة فيقع على الذكور والانثى للثانين الخ تبعا هو ما دخل في الثانية على المشهور وقيل غير ذلك كما في العارضة وغيره وبالأول في اصحاب الفروع من الاثنية الثلاثة وقال الدردير في الشرح

والبقية عن مصنفه (٢٩٢) ثم اختلفوا في ما بين اربعين الى ستين فقال اكثر اهل العلم منهم الشعبي والفقي والحسن ومالك والليث والثوري وابن الماجشون والشافعي والحنفي وابوعبيد واسد وابويوسف ومحمد وابو ثور لاشئ في ذلك حتى بلغ ستين وقال الامام ابو حنيفة في بعض الروايات عنه فيما زاد على الاربعين بحسابه في كل بقرة ربع عشر مسنة فراد من جعل الوقص تسعة عشر وهو مخالف للجميع او قاصها فان جمع او قاصها عشر عشرة قال في الهداية اذا زادت على اربعين وجب في الزيادة بقدر ذلك الى ستين عند ابى حنيفة ففي الواحدة ربع عشر مسنة وعكذا وهو رواية الاصل لان العفو ثبت نصا بخلاف القياس ولا نص ههنا وروى الحسن عن ابى حنيفة انه لا يجب في الزيادة شئ حتى تبلغ تسعين ثم فيها ٢٩٣ مسنة وربع مسنة او ثلث تباع لان معنى هذا النصاب على ان يكون بين عقدين وقص وفي كل عقد واجب وقال ابو يوسف ومحمد لا شئ في الزيادة حتى تبلغ ستين وهو رواية عن ابى حنيفة قال العوفي وبه قال مالك والشافعي ومحمد في المحيط هو اوفق الروايات عن ابى حنيفة وفي جوامع الفقه هو المختار والمزاول صاحب الهداية انتهى في الاوقاص بالصغائر ١٢

(المسئلة المتعلقة بصيغة هذا)

له قوله والى ببناء المجهول ببادون ذلك اي ببادون الثلثين واقل النصاب ويجعل ان تكون الإشارة الى اقرب المذكور وهو الادريجي فيكون المعنى الى ما بين الثلثين الى اربعين واليه يشير كلام ابن رشد المتقدم اذ حل التوقف على الاوقاص لكن يشكك عليه بما روى عن معاذ مرفوعا لا تأخذ في الاوقاص شيئا اللهم الا ان يقال ان الحديث المرفوع يحمل على السماع من بعد ذلك فاني ان يأخذ منه شيئا وقال في وجه عدم الاخذ لم اسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيئا فيه دليل على انه سمع منه ما عمل به في الثلثين والاربعين مع ان مثله لا يكون رأيا وانما هو توقف قال النووي ابى معاذ ان يأخذ شيئا انقياد من معاذ اطاعة للنبي صلى الله عليه وسلم ووقفا عند حجة الحق غاية لمقدراي لا اخذ الى ان القاء فاسأله ثم لم يتفق لمعاذ ان يلقى النبي صلى الله عليه وسلم على المشهور فتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يقدم بغير المشاورة التقنية معاذ بن جبل من من قال عمر بن شعيب لم يزل معاذ بلجند منه بعثه النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم وابو بكر ثم قدم على عمر فروى على ما كان عليه قاله الزرقاني ٢٠ له قوله قال مالك احسن ما سمعت فمن كان له غنم مثلا على راعيين متفرقين بتقدير التام من التفرقة في النعم الهندية وفي النعم المصرية بتقدير يد الغنم من الافتراق او على رعاء بكسر اللام ومدحهم

والى لجأ دون ذلك فاني ان يأخذ منه شيئا وقال لم اسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيئا حتى القاء فاسأله فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يقدم معاذ بن جبل قال يجيى قال مالك احسن ما سمعت فمن كان له غنم على راعيين متفرقين او على رعاء متفرقين في بلدان شتى ان ذلك يجزى كل واحد صاحب فيؤدى منه صدقته ومثل ذلك الرجل يكون له الذهاب والورق متفرقة في ايدي اناس شتى انه ينبغي له ان يجمعها فيخرج منها ما وجب عليه في ذلك من زكوتها قال يجيى قال مالك في الرجل يكون له الضان والمعز انها تجمع عليه في الصدقة فان كان فيها ما تجب فيه الصدقة صدقت وقال انها هي غنم كلها وفي كتاب عمر بن الخطاب في سائمة الغنم اذ بلغت اربعين شاة شاة

الضان لكان البقر من الابل وهذا معنى قوله دون نصه الخ وقال الموفق في العلم خلا فابن اهل العلم في ضم انواع الاجناس بعضها الى بعض في الجباب الزكوة وقال ابن المنذر اجمع من يحفظ عنه من اهل العلم على ضم الضان الى المعز اذ اثبت هذا فانه يخرج الزكوة من اى الانواع احب سواء دعت الحاجة الى ذلك بان يكون الواجب واحدا ولا يكون احدا للنوعين موحيا لو احدا ولو يرد بان يكون كل واحد من النوعين يجب فيه طريفة كاملة وثالث عكزة ومالك والحنفي يخرج من كل واحد اثنان

ص لهما فكانا جنسا واحدا ثم بين دليله فقال وفي كتاب عمر بن الخطاب بالذى ورد في الصدقة وقع فيه وفي سائمة الغنم اذ بلغت اربعين شاة بالنصب على القيمة شاة بالرغم مبتدأ مؤخر قال ابن رشد في البداية اتفقوا على ان المعز يضم مع الضان وقال في مقدّمته لا اختلاف في هذا الحفظه الا ما ذهب اليه ابن لهيعة من ان الضان والبقر صنفان لا يجمعان في الزكوة لقوله ثم شاة اذ اخرج من الضان اثنين ومن البقر اثنين الى قوله ومن الابل اثنين ومن البقر اثنين قال فلو كان المعز من

راع متفرقين بصيغة الجمع من التفرق في الهندية ومن الافتراق في المصرية كما تقدم في بلدان شتى ان ذلك اي المتفرق يجمع ببناء المجهول كله على صاحبه فيؤدى منه بعد الجمع صدقته قال الزرقاني وكذلك الماشية والحمر وقوله احسن ما سمعت يدل على الخلاف والاصل مراعاة ملك الرجل النصاب ولا يراعى افتراق المواضع الا من جهة السعاسة قاله ابو عمر قلت وبه قال الجمهور خلافا لاهل مكة كما حكاه الحافظ في الفقه عنه ان من كان له ماشية ببلد لا تبلغ النصاب كسبعين شاة مثلا بالكوفة ومثلها بالبصرة انها لا تضم باعتبار كونها ملك رجل واحد وخالفه الجمهور فقالوا يجمع على صاحب مال ماله ولو كانت في بلدان شتى ويخرج منها الزكوة الخ ومثل ذلك اي مثل الغنم الرجل بالرغم يكون له الذهاب او الورق اللذان وجب فيهما الزكوة بشرطها متفرقة في ايدي اناس شتى انه بكسر الهمزة وفتحها ينبغي له اي يجب عليه ان يجمعها فيخرج منها ما وجب عليه في ذلك من زكوتها بيان لما وجب وذلك لما تقدم من انه لا يراعى افتراقه في ايدي اناس وانما يراعى اجتماعه في ملكه وجريان الحمول على النصاب قال يجيى قال مالك في الرجل يكون له الضان والمعز يسكن الهمزة والعين وفقرهما جميع ضائر كن في القاموس والكشاف وهو مذهاب لاخفش والصحاح من سيبويه ان كلامها اسم جنس يقع على القليل والكثير والذكر والانثى والضان ما كان من ذوات الصوف والمعز من ذوات الشعر قهستان في كذا في الشامي انها اي الضان والمعز كلها يجمع ببناء المجهول عليه في الصدقة فان كان فيها بعض من التثنائية في الهندية هي في النوعين وبعض افراد التانين في المصرية اي في المجموعة ما تجب فيه الصدقة يعني بلغت المجموعة حد النصاب صدقت بعضهم الصاد وشهد الدال اسخرج صدقتها وقال انها هي غنم كلها بيان لوجه الجمع بعض ان النص ورد باسم الشاة او الغنم وهو شامل

له قول له قال مالك فان كانت الضان هي اكثر من المعز في العدد ولم تجب على ربه الا شاة واحدة لكونها لم تبلغ الى نصاب الاثنين فان
وجب شاتان فان تساوى الصنفان اخذ واحد من كل جنس وان كان احد هما اكثر ففيه تفصيل عندنا لما لكونه بسطه الباسي لا يسعه المقام
اخذ المصدق اي الساعي تلك الشاة التي وجبت على رب المال في الزكاة من الضان تغليبا للاكثر وان كانت المعز اكثر من الضان اخذها
اي من المعز تغليبا لها فان استوى الضان والمعز كعشرين ضانا وعشرين معزا اخذ المصدق زاد في بعض النسخ المعزيرة الشاة من ايتما
شاء لعدد والمخرج الاصل لثانين قال ابن رشد اختلفوا من اي صنف منها يأخذ المصدق فقال مالك يأخذ من الاكثر عددا فان
استوت خيرا الساعي وقال ابو حنيفة بل الساعي بخير اذا اختلفت الاصناف وقال الشافعي ٢٩٣ يأخذ الوسيط من الاصناف الخ ١٣

قال فان كانت الضان هي اكثر من المعز ولم تجب على ربه الا شاة واحدة اخذ المصدق تلك الشاة التي وجبت على رب المال من
الضان وان كانت المعز اكثر اخذ منها فان استوى الضان والمعز
اخذ من ايتما شاء قال يحيى قال مالك وكذلك الابل العرب والعرب
البحث يجعلان على ربهما في الصدقة وقال نعم اهي بل كلها فان
كانت العرب هي اكثر من البخت ولم يجب على ربهما الا بعير واحد
فلياخذ من العرب صدقتها فان كانت البخت اكثر منها فلياخذ
منها فان استوت فلياخذ من ايتما شاء قال مالك وكذلك
البقر والجواميس يجب ان تجمع على ربهما في الصدقة وقال ابن
هي بقر كلها فان كانت البقر هي اكثر من الجواميس ولا يجب على
ربهما الا بقرة واحدة فلياخذ من البقرة صدقتها وان كانت الجواميس
اكثر فلياخذ منها فان استوت فلياخذ من ايتما شاء فاذا وجبت
في ذلك الصدقة صدق لصنفان جميعا قال يحيى قال مالك
من افاد ماشية من ابل وبقر وغنم فالصدقة عليه فيها حتى يحول
عليها الحول من يوم افادها الا ان يكون له قبلها نصاب ماشية و
النصاب ملحق فيه الصدقة اما خمس ذود من الابل واما
ثلثون بقرة واما اربعون شاة فاذا كان لرجل خمس ذود
من الابل او ثلثون بقرة او اربعون شاة ثم افاد اليها ابلا
او بقر او غنما باشتراء او هبة او ميراث فانه يصدقها
مع ماشيته حين يصدقها وان لم يحل على الفائدة
الحول

له قول له قال مالك وكذلك الابل العرب بكسر العين
جمع عربي للبهائم وللناسي عرب ففرقوا بيننا في
الجمع قاله ابن عابد بن واليغت جمع بفتح ميم
وروي شريجه على الخاني ينفق ويشغل قال الزرقاني
وفي الدرهم ماله ستمائة منسوب الى مجتهد من
الباء وسكون الخاء لانه اول من جمع بين العربي و
الحيي فولد منها ولد فسي يفتيا ثم اللفظ هكذا يفتي
بالباء والخاء اخره تاء ولاين وضاح بدله الف يفتي
وجم اخره موحدة جمع فجب ونجبة معني
الخيار والوجه ما يفتي كما لا يخفى يجعلان يضم الياء
على ربهما في الصدقة ثريين وجه الجمع وقال نعم
هي ابل كلها فيتم لها اسم الابل الوارد في النص ثم
بين طريق الاخذ فقال فان كانت العرب هي اكثر
من البخت ولم يجب على ربهما الا بعير واحد فلياخذ
من العرب صدقتها تغليبا للاكثر فان كانت البخت
اكثر منها فلياخذ منها الصدقة تغليبا لها فان استوت
العرب والبخت فلياخذ من ايتما شاء وتقد من
المسالك في الغنم ١٣ له قول له قال مالك وكذلك
اي مثل الغنم والايل البقر والجواميس جمع جامعا
نوع من البقر كانه مشتق من جس الولد اذا جهد
لانه ليس فيه قوة البقر في استعماله في الحرث و
الزرع والدياسة يجب ان تجمع يضم التاء على
ربهما في الصدقة قال وانما هي بقر كلها في اللغة
فضموا النص يتنا ولها كلها قال الخريفي الجواميس
كثيرا من البقر قال الموفق (اختلف في هذا فاعلمه
وقال ابن المنذر اجمع كل من يحفظ عنه من اهل
العلم على هذا اولان الجواميس من انواع البقر كما
ان الخاني من انواع الايل فاذا اتفق في المال
جواميس وصنف اخر من البقر او خاني وعرب
او معز وضان كمل نصاب احدهما بالآخر واخذ
الفرض من احدهما على قدر المالين الخ فان كانت
البقر هي اكثر من الجواميس ولا تجب على ربهما الا
بقرة واحدة فلياخذ من البقر صدقتها بغير افراد

الثاني في النسخ الهندية اي صدقة المبيعة وبغير القنينة في المعز اي صدقة النوعين وان كانت الجواميس اكثر فلياخذ منها اي من الجواميس الصدقة
كلها فان استوت فلياخذ من ايتما شاء اذا كانت في كل واحد منها المسن الواجبة والاتعين الموجود ولا يميز على شراء النوع الاخر
فاذا وجبت في ذلك الصدقة بالضم صدق بتشديد الدال ببناء المجهول الصنفان جميعا قال الباسي يحتل ان يريد بذلك انه
اذا وجبت فيها واحدة اخرجت على ما تقدم ذكره وكان ذلك صدقة عن الصنفين ويحتل ان يريد به ان وجبت في كل صنف من
ذلك الصدقة صدق الخ قلت وحاصله ان كلام المصنف يحتل لتأكيد ما سبق ويحل البيان لمسئلة مستأفة اما على الاحتمال
الاول فيكون تقدير العبارة (انه اذا وجبت في ذلك) اي المذكور من الانواع المختلفة الصدقة بالضم ثم ادى الصدقة على التفصيل
المذكور (صدق الصنفان) اي اديت الصدقة عن الصنفين المذكورين (جميعا) وعلى هذا الاحتمال يكون الغرض بذلك هو هذا الكلام
دفع ما يتوهم انه اذا ادى من احد النوعين بقي للنوع الاخر غير مصدق واما على الاحتمال الثاني فيكون المعنى (اذا وجبت في ذلك)
اي كل من النوعين المختلفين (الصدقة) مستقلة بان تكون الماشية بمقدار تجب فيها الشتان ويكون الصنفان متساويين (صدق
الصنفان جميعا) اي تؤخذ الصدقة من كل صنف مستقلا وبهذا الاحتمال شرح الزرقاني كلام المصنف ولم يذكر الاحتمال الاول فقال
بعد كلام المصنف كثر الذين من البقر ومثلها جاموس فلياخذ من كل تبعا الخ ١٣ له قول له قال مالك من افاد اي استفاد قال العبد
افدت المال استغنته واعطيت ضد ماشية بالنصب من ابلا وبقر وغنم وبيان لماشية فلا صدقة عليه فيها حتى يحول عليها الحول
من يوم افادها لان وجوب الزكاة بعد حولان الحول لان يكون له قبلها نصاب ماشية ثم قبلها نصاب فقال والنصاب (البقية على)

(بقية عن صفحة ٢٩٤) ما تجب فيه الصدقة أي نصاب كل شيء مقدار ما تجب في ذلك المقدار الصدقة وهو لغة الأصل واستعمل في العرف في أقل ما تجب فيه الزكاة ثمرين تفصيل أقل النصاب في الماشية فقال أما خمس ذود ومن الأبل وأما ثلثون بقرة وأما أربعون شاة فإذا كان الرجل مثلاً خمس ذود ومن الأبل أو ثلثون بقرة أو أربعون شاة ثم أفاد إليها أبل أو بقرة أو غنماً قليلاً أو كثيراً بأشياء أو هبة أو ميراث أي أهم من أي سبب استفادها فإنه يصدق فيها أي يؤدي صدقة هذه المستفاد مع ما شئته التي كانت عنده قبل الاستفادة حين يصدق فيها أي حين يؤدي صدقة الماشية الأولى وإن لم يعمل في الفائدة الحول قال الزرقاني فإصل مذهبه في فائدة الماشية أن لو تكن عنده نصابها قبل ذلك استوفى بالجسيم حولاً وإن كان ٢٩٥ له نصاب من نوع ما أفاد زكي الفائدة على حول لنصاب ولو استفادها قبل حول بيوم وبه

قال أبو حنيفة وقال الشافعي وأبو ثور لا تضم الغنات ويترك كل على حوله إلا ما تجب الماشية فتترك مع أهلها إن كانت نصاباً لم يغيرت ولا يذهب عليك أن المذكورين حكم فائدة الماشية والمذكورين حكم قبل الزكاة في المحدث فائدة العين وقرق المالكية في الفائدةين ففي شرح الكبير وضمت الفائدة من تضم النصاب من جنسه وإن حصلت قبل تمام حول النصاب بلحظة لا لاقل من نصاب بل تضم الأولى للثانية وهذا بخلاف فائدة العين فإنها لا تضم لنصاب قبلها بل يستقبل بها ويبقى كل مال على حوله والفرق أن زكاة الماشية موكولة للساعي فلو لم تضم الثانية للأول لادى إلى خروجه مرتين ففيه مشقة واضحة بخلاف العين فإنها موكولة لأربابها الخ (للماشية المتعلقة بصحة هذا)

له قوله وإن كان ما أفاده أي استفاد من الماشية بيان لما إلى ما شئته قد صدقت بتشديد الدال بيناء الجهول أي صدقتها ما لكها البائع أي الواهب أو المورث قبل أن يشتريها المستفيد أو قبل أن يقبل الهدية بيوم واحد أو قبل أن يرثها بيوم واحد فإنه أي المستفيد يصدق فيها مع ما شئته ولو زكاة المالك الأول أيضاً فهذا مال زكي مرتين حين يصدق ما شئته التي كانت عنده من قبل الاستفادة له قوله قال مالك وإنما مثلك بفقر المير والمثلثة قال الزرقاني أي فماله مثل الورق يتركها الرجل ثم يشتري بها أي تلك الورق من رجل آخر عرضاً وقد وجبت عليه أي على المالك في عرضة ذلك إذا باعه الصدقة بالتضم فاعل وجبت وذلك لما تقدم في محله من مذهب مالك أن المحرك تركه بعد البيع فيخرج الرجل الأخرى المأتم صدقتها هذا اليوم لما قد وجبت الصدقة على عرضه بعد البيع وقد باع فهو الأول أي المشتري قد صدقها بتشديد الدال أي أدى الصدقة هذا اليوم لما قد وجبت الصدقة على الورق عنده ويكون الأخرى

وإن كان ما أفاده من الماشية إلى ما شئته قد صدقت قبل أن يشتريها بيوم واحد أو قبل أن يرثها بيوم واحد فإنه يصدق فيها مع ما شئته حين يصدق ما شئته قال يحيى قال مالك وإنما مثل ذلك الورق يتركها الرجل ثم يشتري بها من رجل آخر عرضاً وقد وجبت عليه في عرضه ذلك إذا باعه صدقة فيخرج الرجل الآخر صدقتها فيكون الأول قد صدقها هذا اليوم ويكون الآخر قد صدقها من الغنم قال مالك في رجل كانت له غنم لا تجب فيها الصدقة فاشتري إليها غنماً كثيرة تجب في دونها الصدقة أو ورثها أنه لا تجب عليه في الغنم كلها صدقة حتى يحول عليها الحول من يوم أفادها بأشياء أو ميراث وذلك إن كل ما كان عند الرجل ماشية لا تجب فيها الصدقة من أبل أو بقرة أو غنم فليس بعد ذلك نصاب مال حتى يكون في كل صنف منها ما تجب فيه الصدقة فذلك النصاب الذي يصدق معه ما أفاد إليه صاحبه من قليل وكثير من الماشية قال مالك ولو كانت للرجل بل أو بقرة أو غنم تجب في كل صنف منها الصدقة ثم أفاد إليها بعير أو بقرة أو شاة صدقها مع ما شئته حين يصدر عنها

والحنفية موافقة لهم في ذلك ففي الدر المختار والمستفاد ولو بوجه أدوار وسط الحول يضم إلى نصاب من جنسه فيزكيه بحول الأصل ولو أدى زكاة نقد ثم يشتري به سائمة لا تضم قال ابن عابد بن قوله يضم إلى نصاب قيد به لأنه لو كان النصاب ناقصاً وكل الاستفادة فإن العمل يعقد على ذلك

م ولو كانت للرجل أبل أو بقرة أو غنم بمقدار تجب في كل صنف منها الصدقة لباو غر النصاب ثم أفاد إليها بعير أو بقرة أو شاة صدقها أي زكاهما مع ما شئته التي كانت عنده قبل الاستفادة حين يصدق فيها وذلك لأن الاستفادة إلى النصاب زكيه الأصل كما تقدم وقد وقع التكرار في ذكر هذه الفقرة

البائع قد صدقها من الغنم للنص عند ما بالقيارة في الغنم ولا يصير في ذلك فإن العين قد تجرى فيه الزكاة في عام واحد مرات لا اختلاف للمالك واستثنى الحنفية بعض الصور كما سياتي من الدر المختار وقد وقع في بعض النسخ المصرية اختصار في هذا السباق كما في نسخة الزرقاني في التنوير وسياً قماً فيخرج الرجل الآخر صدقتها هذا اليوم ويكون الآخر قد صدقها من الغنم وبقيمة النسخ المصرية والهندية كلها متطابقة على السباق الذي اخترته له قوله قال مالك في رجل كانت له غنم مثلاً بمقدار لا تجب فيها الصدقة لتقصها عن النصاب كعشرين مثلاً فاشتري إليها غنماً كثيرة الغنم لا تجب في دونها أي في أقل منها الصدقة أو ورثها أو وهبت له أنه لا تجب عليه في الغنم كلها أي الألف والعشرين كلها صدقة بالتكثير في النسخ الهندية والتعريف في المصرية حتى يحول عليها الحول من يوم أفادها أي حتى يحول الحول من يوم استفاد الألف بأشياء أو ميراث أو هبة وذلك أي ووجهه إن كل ما كان عند الرجل من ماشية لا تجب فيها الصدقة لقلتها عن النصاب والجملة صفة لماشية من أبل أو بقرة أو غنم بيان لما شئته فليس بعد بناء المضارع الجهول من العلام كما في جميع النسخ المصرية والشروح في النسخ الهندية بلفظ بعد بموحدة في أوله وسكون العين ذلك الموجود عند نصاب مال لقلته عن النصاب بل هو معفو عنه فلا تجب الزكاة في كل نوع منها حتى يكون في كل صنف منها أي من الأنواع الثلاثة ما تجب فيه الصدقة اسم ليكون فإذا صار عند مقداره تجب فيه الزكاة فذلك مهبط النصاب الذي يصدق أي يترك والموصول مع صلته صفة للنصاب وهو خبر معه أي مع النصاب ما أفاد أي استفاد إليه صاحبه ولفظ تصاحبه فاعل يصدق وما أفاد إليه مفعول من قليل أو كثير بيان لما من الماشية بيان لقلتها وكثيرها والمآصل أن الاستفادة إذا استفيد إلى غير النصاب لا تجب فيه الزكاة حتى يحول الحول بعد تكميل النصاب وبه قالت الحنفية له قوله قال مالك

م بأرباب الأموال المذكرة في البذل شلو لم يجد واحدا منها لا ينت مخاض ولا ابن لبون فقال مالك واحد وغيرهما يتعين عليه شراء بنت مخاض و
 الاصح عند الشافعية له ان يشتري ايها شاء قاله الزرقاني وقدم كلام الموفق في ذلك مفصلا في اصول الحنفية لا يجتمع على شراء بنت مخاض يعطى
 قيمة الواجب كيف ما شاء **مسألة قول** له وان كانت الفريضة الواجبة عليه بنت لبون او حقة او حقة واحدة ولو تكن اى الق وجبت عليه عنده كان على
 رب المال ان يبتاعها اى الثالثة الواجبة من الانواع المذكورة له حتى ياتيه بها اى يعطيها المصدق ولا يكتفى فيها الحق بمثل بنت اللبون ولا المجزع
 محل الحقة وبه قال الجمهور من الصحابة قال الموفق بعد ما ثبت جواز ابن اللبون محل بنت
 من في غير هذا الموضع ولا يجوز ان يخرج عن بنت لبون حقا ولا عن الحقة جزءا من مالها **٢٩٤** ولا وجودها وقال القاضي وابن عقيل

قال يحيى قال مالك وهذا الحب ما سمعت الى في هذا قال
 مالك في الفريضة تجب على الرجل فلا توجد عنده انها ان كانت
 بنت مخاض اخذ مكانها ابن لبون ذكرا وان كانت بنت لبون او
 حقة او حقة كان على رب المال ان يبتاعها له حتى ياتيه بها
قال مالك ولا احب له ان يعطيه قيمتها

ابن لبون فانه يؤخذ منه ونحوه ولا خلاف
 في ذلك الخ قال الزرقاني وان كان اقل قيمة
 منها وهذا الحكم متفق عليه وكذا السكندر
 على اجزاء ابن لبون ابن رشد في البداية و
 الموفق في المغني وما قال الزرقاني وان كان
 اقل قيمة منها وحتى عليه الاجماع مشكل فان
 المدا عند الحنفية على القيمة وعليه عمل الحديث
 قال الامام الشافعي في المبسوط اذا وجب
 عليه في ابله بنت مخاض ووجد ابن لبون
 فخذ نالا يتعين اخذها وعند الشافعي يتعين
 وهو رواية عن ابى يوسف في الامالي و
 استدلال في ذلك بهذا القول ولكننا نقول اما
 اعتبار رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا
 المساواة في المألوية معنى فان الاناث من
 الابل افضل قيمة من الذكور للمساواة افضل
 قيمة من غير المسنة فاما رسول الله صلى
 الله عليه وسلم زيادة السن في المنقول
 اليه مقام زيادة الانوثة في المنقول عنه
 ونقصان الذكورة في المنقول اليه مقام
 نقصان السن في المنقول عنه ولكن هذا
 يختلف باختلاف الاوقات والامكنة فلو
 عينا اخذ ابن اللبون من غير اعتبار القيمة
 ادى الى الاضرار بالفقراء والاحياء

له قوله قال مالك وهذا الحب ما سمعت
 الى في هذا قال مالك في هذا يحتل معنيين
 احدهما انه يجب هذا القول دون غيره
 من الاقوال وعلى هذا يقال في الاحتياط
 وان كان لا حق للغير فيه وعلى هذا يصح
 بيت حسان في انه جوة ولست لي بكنوز
 فشركتها لغيركم الفداء فقال شركتكم
 لاشرفي النبي صلى الله عليه وسلم ويحفل
 ابن يزيد ان سائر الاقوال لها عند وجهه
 دليل محتمل يقتضي محبة لها لاجل ذلك
 الدليل الا ان دليل هذا القول ابين و
 اوضح فتكون افضل على بابها في المشاركة الخ
مسألة قول له قال مالك في الفريضة اى
 السن للمعين الذي يجب في الزكوة تجب على
 الرجل فلا توجد عنده انها اى الفريضة
 ان كانت بنت مخاض فلم توجد اخذ بنو
 للمسلم في الفريضة الهندية اعم المصدق فثبت ان
 المهور في المصرية مكانها اى بدل بنت
 المخاض ابن لبون ذكرا يالف المصعب في الشهر
 الهندية فهو مع موصوفه مفعول لاخذ
 ويدون الالف في الشهر المصرية فيجب
 فاعل قال الشافعي هذا كما قال من وجبت
 عليه بنت مخاض ولم توجد عنده ووجد

مهوره لك مع عدمها لانها اقل وافضل فثبت الحكم
 فيها بطريق التنبيه ولنا انه لا نص فيها ولا يصح قائلها
 على ابن لبون مكان بنت مخاض لان زيادة سن ابن
 لبون على بنت مخاض يمتنع بها من صفات السباع و
 يرى الشيرازي نفسه ويرد الماء ولا يوجد هذا في الحق مع بنت
 لبون لانها يشتركان في هذا فلم يبق الا بعد السن فلم
 يقابل الابتوجيه الخ **مسألة قول** له ولا احب له زاد
 في الشهر الهندية قبل ذلك قال مالك وليس هذا في
 المصرية والدولى حذفه لانهم تهمه الكلام السابق
 ان يعطيه اى المصدق قيمتها قال الشافعي كان عليه
 ان ياتي بها ولم يؤخذ منه قيمتها من الابل ولا من
 غيرها هذا هو المشهور من مذهب مالك انه لا يجوز
 اخراج القيمة في الزكوة وقال القاضي ابو محمد انه يقتضي
 على مذهب ابن اخرج القيمة في الزكوة جائز وبه قال
 ابو حنيفة وحكا ابن الموازع ابن القاسم واشهب
 الخ وقال الشافعي في المبسوط اذا وجبت الفريضة
 في الابل ولم يوجد ذلك السن ووجد افضل منه او
 دونه اخذ المصدق قيمة الواجب ان شاء وان شاء
 اخذ ما وجد ورد فضل القيمة ان كان افضل وان
 كان دونه اخذ فضل القيمة وراهم والكلام في ذلك
 في فصول احدها ان سائر ما بين السنين غير مقدر
 عندنا ولكنه بحسب الخلاه والرخص وعند الشافعي
 يقدر لسنتين او عشرين دراهم واستدل بالحديث
 المعروف ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من وجب
 في ابله بنت لبون فلم يوجد الا حقة اخذها وبعثت
 او عشرين درهما بالحديث ولكننا نقول انما قال النبي صلى
 الله عليه وسلم ذلك لان تفاوت ما بين السنين في ذلك
 كان ذلك القدر لانه تقدير شرعي بدليل ما روي عن علي
 انه قد روي ان ما بين السنين بشاة او عشرة دراهم
 هو كان مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما
 كان يخفف عليه هذا النص ولا ينقض به مخالفة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ولا لو قدرنا تفاوت ما بين
 السنين بشيء ادى الى الاضرار بالفقراء والاحياء

بأرباب الأموال الخ وفي العيني قال ابن المنذر اختلف في المال الذي لا يوجد فيه السن الذي يجب ويوجد دونها فكان العيني يقول بظاهر الحديث
 وهو حديث انس في كتاب ابى بكر بن عبد الله بن ابي بلفظ من بلغت عنده صدقة الهنفة وليست عنده حقة فانها تقبل منه الحقة و
 يحفل معها شاكين ان استعملته او عشرين درهما بالحديث وهو قول الشافعي وابي ثور روى عن ربه عشرين درهما او شاكين وهو قول
 الثوري وقال ابن حزم هو قول عمر بن الخطاب وقال القرطبي هو قول عبيدة وهو واحد قولنا اسحق وقوله الثاني كالشافعي وقيل يؤخذ فيها
 قيمة السن الذي يجب عليه وهو قول الجمهور والافاض وقيل تؤخذ قيمة السن الذي يجب عليه وان شاء اخذ الفضل منها ورد عليه
 فيه دراهم وان شاء اخذ دونها واخذ الفضل دراهم ولم يصر عشرين درهما ولا غيرها وهو قول ابى حنيفة وقال مالك على رب المال ان
 يبتاع المصدق السن الذي يجب عليه ولا يخير في ان يعطى بنت مخاض عن بنت لبون ويؤخذ ثمنها او يعطى بنت لبون عن بنت مخاض ويؤخذ
 ثمنها الخ قال العيني احقر به اصحابنا في جواز دفع القيمة في الزكوة ولذا قال ابن رشد وافق الهناري في هذه المسئلة الحنفية مع كثرة مخالفته لجمهور
 فاده الى ذلك الدليل وما اول الشافعية اشرع ما اذ اجاب عنه العيني مفصلا وايضا استدلال الهناري بقوله صلى الله عليه وسلم ما اخذ فقد
 احتبس ادراعه في سبيل الله ويقول صلى الله عليه وسلم تصدقن ولو من حليكن فلم يستثن صدقة الفرض من غيرها ولم يخص المذموم
 والفضة من العروض وتكليف ابى بكر في الصدقة بلفظ من بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليست عنده وعنده بنت لبون فافدا
 تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما وشاكين الحديث قال العيني الاصل ان دفع القيمة جائز عندنا وكذا في الكفارة وصدقة
 الفطر والعشر والخراج والنذر وهو قول عمر بن وابنه عبد الله وابن مسعود وابن عباس ومعاذ ومطاع وس قال الثوري (البقية على ص ٢٩٥)

ام وقال ابو حنيفة والشافعي لا زكاة في ثمن من ذلك الخ قال العيني وهو قول اكثر اهل العلم كعطاء والحسن والفضلي وابن جبير والثوري والليث واحمد والشافعي والي ثور والي عبيد وابن المنذر وروى عن عمر بن عبد العزيز وعن علي ومعاذ وقال قتادة ومكحول ومالك نجيب في المعلوفة والنواضع بالعمومات وهو مذاهب معاذ وجابر بن عبد الله وسعيد بن عبد العزيز والزهري وروى عن علي ومعاذ انه لا زكاة فيها وصحة من اشترطه كتاب الصديق وحديث عمرو بن حزم مثله وشرط في الابل حديث يهين حكيم عن ابيه عن جده مرفوعا في كل سائمة من كل اربعين من الابل بنت لبون رواه الموفق وقال السخسي ولنا قوله ٢٩٤

قال مالك في الابل النواضع والبقر السواني وبقر الحوث اني اري ان يؤخذ من ذلك كله اذ وجبت فيه الصدقة صدقة الخطاء

الصدقة عن صدقة الجواز اخرج العروض الى البقر معيين اما يكون باعتبار القيمة الى اخر ما قاله قال العيني وفي رواية البخاري يجعل معها شاتين او عشرين درهما دليل على ان دفع القيمة في الزكاة جائز وايضا فان قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة جعل محل الاخذ ما يسمى بالانتم التقييد بانها شاة او نحوها زيادة على كتاب الله فلا يجوز بخلاف الواحد قال الخطابي فيه دليل على ان كل واحد من الشاة والعشرون درهما اصل في نفسه ليست به بل ذلك انه خيرة بحرف او قال العيني لا دليل عليه بل القدر يبدل على ان الاصل قدرها من المال الخ

الحاشية المتعلقة بصفحة هذا :-
له قوله قال مالك في الابل النواضع جمع ناضجة وهي التي تحمل الماء من نهر او بئر ليسقي الزرع سميت بذلك لانها تنضج العطش اي تملء بالماء والبقر السواني جمع سانية قال المحيد السانية الخرب وادائه والثاقفة يستقي عليها وبقر الحوث اني اري ان يؤخذ الواجب من ذلك كله اذ وجبت فيه الصدقة لان الاحاديث الصحيحة وردت بالعوض ولم يخص النواضع وغيرها قال المالكي وتجمع هذه كلها العوامل فان الزكاة واجبة فيها كالسائمة هذا قول مالك

ان يؤخذ من ذلك كله اذ وجبت فيه الصدقة صدقة الخطاء

الصدقة عن صدقة الجواز اخرج العروض الى البقر معيين اما يكون باعتبار القيمة الى اخر ما قاله قال العيني وفي رواية البخاري يجعل معها شاتين او عشرين درهما دليل على ان دفع القيمة في الزكاة جائز وايضا فان قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة جعل محل الاخذ ما يسمى بالانتم التقييد بانها شاة او نحوها زيادة على كتاب الله فلا يجوز بخلاف الواحد قال الخطابي فيه دليل على ان كل واحد من الشاة والعشرون درهما اصل في نفسه ليست به بل ذلك انه خيرة بحرف او قال العيني لا دليل عليه بل القدر يبدل على ان الاصل قدرها من المال الخ

الحاشية المتعلقة بصفحة هذا :-
له قوله قال مالك في الابل النواضع جمع ناضجة وهي التي تحمل الماء من نهر او بئر ليسقي الزرع سميت بذلك لانها تنضج العطش اي تملء بالماء والبقر السواني جمع سانية قال المحيد السانية الخرب وادائه والثاقفة يستقي عليها وبقر الحوث اني اري ان يؤخذ الواجب من ذلك كله اذ وجبت فيه الصدقة لان الاحاديث الصحيحة وردت بالعوض ولم يخص النواضع وغيرها قال المالكي وتجمع هذه كلها العوامل فان الزكاة واجبة فيها كالسائمة هذا قول مالك

الى انه الشريك لان الخليطين في اللغة التي بها خاطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا الشريكان اللذان اختلط ما لهما ولم يميزا الخليطين من النبيذ قاله ابن الاثير وما لم يختلط مع غيره فليسوا بخليطين هذا ما لا شك فيه واذا تميز مال كل واحد منهما من مال الاخر فلا خلطة فعلى قولنا في حنيفة لا يجب على احد الشريكين او الشريكة الا مثل الذي كان يجب عليه لو لم يكن خلط الخ قال البايع ذهب ابو حنيفة الى ان الخليط الشريك وذكر مالك ان الخليط غير الشريك وان الخليط هو الذي يعرف ما شئته وان الذي لا يعرف ما شئته هو الشريك وحكم الخليطين عند مالك ان تصدق ما شئتهما كاشيا على رجل واحد قال ابن رشد اكثر الفقهاء على ان الخلطة اثر في الزكاة واختلوا اهل لها تأثير في قدر النصاب واما ابو حنيفة واصحابه فلم يروا الخلطة تأثيرا لا في قدر النصاب ولا قدر النصاب وتفسير ذلك ان اكثر الفقهاء رافقوا على ان الخلطة يزكون زكاة اما لك الواحد واختلوا من ذلك في موضعين احدهما في نصاب الخلط اهل يعد نصاب مالك واحد سواء كان لكل واحد منهم نصاب او لم يكن اما ما يزكون زكاة الرجل الواحد اذ كان لكل واحد منهم نصاب والثاني في صفة الخلطة التي لها تأثير اما اختلا فمهر في هل الخلطة تأثير في النصاب ام لا فبسبب اختلاف فهم اختلاف فهم في مفهومها ثبت في كتاب الصدقة من قوله صلى الله عليه وسلم لا يجتمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمعة خشية الصدقة وما كان من خليطين فانهما يترجعا بالسوية فان كل واحد من الفريقين انزل مفهوم هذا الحديث على عقاده وذلك ان الذين راوا الخلطة تأثرا قالوا ان في قوله صلى الله عليه وسلم المذكورين دلالة واضحة ان ملك الخليطين كملك رجل واحد فهذا الاثر مخصص لمقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس ذود من الابل صدقة والذين لم يقولوا بالخلطة فقالوا ان الشريكين قد يقال لهما خليطان فيقتل ان يكون قوله عليه السلام لا يجتمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمعة انما هو نهي للسعاة ان يقسم ملك الرجل الواحد قيمة توجبه

في كل سائمة من الابل بنت لبون رواه الموفق وقال السخسي ولنا قوله ٢٩٤

له قوله قال مالك في صفة الخلطة التي تؤثر في الزكوة ان الخليطين اذا كان الراعي لما شئها واحدا والفعل اي ذكر الماشية واحدا والمخرج
بضم الميم على الاشهر وتفترج محل اجتماع الماشية للمبيت او للفاطاة واحدا والدلو اي آلة الاستقاء وقبل كناية عن المياه واحدا فالرجلان
مبتدأ خلطان خبره وبقي فيه شرطان احدهما نية الخلطة والثاني ما ذكره بقوله وان عرف بالواو في جميع النسخ كل واحد منهما ماله من
مال صاحبه قال الزرقاني الواء للحال لا للمبالغة بدليل قوله قال مالك والذي له لا يعرف ماله من مال صاحبه ليس بخليط
انما هو شريك فقط لا خلط انتهى ما قاله الزرقاني واذا كان الواو وحالية فلفظة ان بقى الهزة وظاهر كلامه ان الخلط والشريك
متقابلان وهو ظاهر كلام المؤطا وهو نص كلام البايجي اذ قال ذهب ابو حنيفة الى ان الخلط الشريك وذكر مالك رحمه الله ان الخلط

٢٩٨

قال يحيى قال مالك في الخليطين اذا كان الراعي واحدا والفعل
واحدا والمراح واحدا والدلو واحدا فالرجلان خلطان وان عرف
كل واحد منهما ماله من مال صاحبه قال والذي لا يعرف ماله
من مال صاحبه ليس بخلط انما هو شريك قال مالك ولا تجب
الصدقة على الخليطين حتى يكون لكل واحد منهما من الغنم ما تجب
فيه الصدقة قال مالك وتفسير ذلك انه اذا كان لرجل خليطين
اربعون شاة فصاعدا وللآخر اقل من اربعين شاة كانت الصدقة
على الذي له اربعون شاة ولم تكن على الذي له اقل من ذلك صدقة
قال مالك فان كان لكل واحد منهما من الغنم ما تجب فيه الصدقة
جمعاً في الصدقة وجبت الصدقة عليهما جميعاً فان كانت الصدقة
الف شاة او اقل من ذلك فما تجب فيه الصدقة وللآخر اربعون شاة
او اكثر ففيها خلطان يتراد ان الفضل بينهما بالسوية على قدر عدد
اموالهما على الالف بحصتها وعلى الاربعين بحصتها قال مالك
الخليطان في الابل بمنزلة الخليطين في الغنم فجمعان في الصدقة
جميعاً اذا كان لكل واحد منهما ما تجب فيه الصدقة وذلك ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيادون خمس ذود من الابل
صدقة وقال عمر بن الخطاب في سائمة الغنم اربعين شاة شاة
صدقة وقال عمر بن الخطاب في سائمة الغنم اربعين شاة شاة

نيز الشريك وان الخلط هو الذي يعرف ماشيته هو الشريك المثل لكن لم
وان الذي لا يعرف ماشيته هو الشريك المثل لكن لم
اجد قيد المعرفة في فروع المالكية من قبود الخلطة
والظاهر عندي انه ليس بقيد بل الخلط اعم من
الشريك وغيره وعلى هذا افتاد بل كلامه لفظاً والواو
فيه وصليته ونظرة ان يكسر الهزة والمعنى الخليطين
من وجد في مالهما الشرائط المذكورة ولو عرفاً فاما
لها وما الذي لا يعرف ماله فليس بخلط فقط
بل هو شريك ايضاً فتقابل الخليط والشريك في كلام
المؤطا فتقابل العام الخاص في قوله قال مالك
ولا تجب الصدقة على الخليطين حتى يكون لكل واحد
منهما زاد في النسخ الهندية بعد ذلك من الغنم لمبيت
هذه الزيادة في المصرية فان كانت حصة فذكرها
بمجرد المثال كما ان المصنف بنى المثال الا في على الغنم
والا فالحكم لا يختص بالغنم بل بعم الماشية كلها ما
تجب فيه الصدقة يعني لا تؤثر الخلطة حتى يكون
لكل واحد منهما نصاب كامل فان كان لكل واحد
منهما اقل من النصاب ولو كان المجموع نصاباً كاملاً
فلا زكوة عليهما عند المالكية خلافاً للشافعية والحنابلة
كما تقدم من مسلكهم وان كان لواحد منهما نصاباً
كاملاً وللآخر اقل من نصاب فحكم في الزكوة حكم
المنفرد وعن الساجي ان يأخذ الزكوة من ماشيته
خاصة في قوله قال مالك وتفسير ذلك اي
الكلام المذكور سابقاً ووضحه المصنف بالمثال فقال
لو كان لرجل خليطين اربعون شاة مثلاً فصاعداً
اي فاكثر من الاربعين يعني يكون له النصاب او
اكثر منه وللآخر اقل من اربعين شاة او اقل من
شاة اي اقل من النصاب ولو بواحدة كانت الصدقة
على الذي له اربعون شاة فصاعداً الملكة النصاب
حكمه المنفرد ولم تكن على الذي له اقل من ذلك
صدقة بالرغم ان اسم لم تكن لنقصه عن النصاب
في قوله قال مالك وان كان لكل واحد منهما
زاد ههنا ايضاً لفظ من الغنم في الهندية لا المصرية

كما تقدم مما يجب فيه الصدقة اي يكون لكل واحد منهما نصاب كامل جميعاً بناءً على الجهول في كلا النصابين في الصدقة ويجب الصدقة في
المجموع وجبت الصدقة عليهما اي المالكيين جميعاً بقدر ما لهما كما لا خلاف والواحد ووضحه ايضا بالمثال مثلاً السابق فقال فان كانت لرجل واحد الف
شاة او اقل من ذلك اي اقل من الالف بشرط ان لا تكون اقل من النصاب ولذا قيد بقوله فما تجب فيه الصدقة وللآخر ايضاً نصاب
اربعون شاة او اكثر ففيها خلطان يؤريان الزكوة على سنة الخلطة ويتراد ان الفضل في الماخوذة من نصيب احد هما الزائد بينهما بالسوية
ضم السوية بقول طرطرد عدواً فاما اذا كان لرجل واحد الف وللآخر اربعون فيكون الماخوذة على الالف بحصتها وعلى الاربعين بحصتها قال الزرقاني اذ اخذ
الساجي من الالف والاربعين عشر كل على ذي الالف منها تسعة قلت وهذا وهم من الشارح لانه لا وجه لان يؤخذ من ذي الالف تسعة شياه
بل تقص قيمة عشرة شياه على الف واربعين فيما يساوي لالف يكون على ذي الالف وما يساوي الاربعين يكون على ذي الاربعين فيكون على
ذي الالف تسعة شياه وستة عشر جزءاً من ستة وعشرين جزءاً من الشاة العاشرة على ذي الاربعين حشرة اجزاء من ستة وعشرين جزءاً
من الشاة العاشرة على ذي الاربعين عشرة اجزاء من ستة وعشرين جزءاً لاشاة واحدة لا غير فأي الخليطين اخذ الساجي من شياه عشر
يرجع على صاحب ذلك الحساب وذلك لان الاربعين الجزء السادس والعشرون من الف واربعين فيكون من الماخوذة الجزء الواحد لصاحب
الاربعين وخمسة وعشرون جزءاً لصاحب الالف فتأمل في قوله قال مالك الخليطان في الابل بمنزلة الخليطين في الغنم اي تأثير الخلطة
في الابل كتأثيرها في الغنم ويعتبر فيها ما يعتبر في الغنم من الشروط وكذلك الخلطة في البقر فجمعان في المصرية وجمعان في الهندية في
الصدقة جميعاً ويؤخذ الواجب من مجموعهما اذا كان لكل واحد منهما اي من الخليطين ما تجب فيه الصدقة اي مقدار النصاب وذلك اي م

صاحب النصب تميز قد وجبت على كل واحد منهم في غنائه الصدقة بالرفع فاعل وجبت يعني للملكهم النصاب ومضى القول فاذا اظهرهم بظلمة
 اي اشرى عليهم المصدق بضم الميم وتخفيف الصاد وكسر الدال المشددة اي الساعي جمعها خلطة لئلا يكون عليهم فيها الاشاة واحدة لانها
 وظيفة مائة وعشرين فهو اعن ذلك اي هذا الاختلاط لتفليل الصدقة **سنة قول** به وتفسير قوله ولا يفرق بين مجتمعين ان الخليطين
 يكون لهما مائة شاة وشاة لكل واحد منها مائة شاة بالكسر للاضافة وشاة بالرفع فيكون عليهما اي الخليطين فيها تلك شاة
 اظهرها المصدق اي الساعي فرقا غنهما فلم يكن بعد التفرق على كل واحد منهما الاشاة
 واحدة لانها وظيفة المائتين فاذا **٢٩٩** مائة وعشرين فاذا فرق كل واحد منها غنهما صار لكل واحد مائة وشاة فعليه شاة

واحدة فبني بناء المجهول عن ذلك الجمع والتفرق
 فقيل لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية
 الصدقة قال فهذا الذي سمعت في تفسيره لك اليه
 ذهب سفيان الثوري والاوزاعي قال ابن رشد في
 مقدم مائة ذهب الشافعي الى ان النبي فيه انما هو
 السعاة وذهب مالك الى ان النبي انما هو الارباب
 المواسي والصواب على عمومها لهما جميعا لا يجوز للشا
 ان يجمع غنم رجلين ان لم يكونا خليطين فتركها على
 الخلطة لئلا يأخذ اكثر من الواجب له ولا ان يفرق غنم
 الخليطين فتركها على الانفراد لئلا يأخذ اكثر من الواجب
 له وكذا ان ارباب الماشية لا يجوز لهما ان يكونوا
 خلطاء ان يقولوا نحن خلطاء ليوذ واعلى الخلطة اقل
 مما يجب عليهم في الانفراد ولا يجوز لهما ايضا اذا
 كانوا خلطاء ان يتكروا الخلطة ليوذ واعلى الانفراد
 اقل مما يجب عليهم على الخلطة واما ابو حنيفة الغني
 لا يقول بالخلطة فيقول المعنى في ذلك انه لا يجوز
 للساعي ان يجمع ملك الرجلين فتركها على ملك
 واحد مثل ان يكون للرجلين اربعون شاة فيما بينهما
 ولا ان يفرق بملك الرجل الواحد فتركها على املاك
 متفرقة مثل ان يكون له مائة وعشرون فلا يجوز
 له ان يجمعها ثلثة اجزاء الخ وقال الحافظ قال
 الشافعي هو خطاب لرب المال من جهة والساعي
 من جهة فامر كل واحد منهم ان لا يحدث شيئا من
 الجمع والتفرق خشية الصدقة فرب المال مجتمعون
 تكثر الصدقة فهمم او يفرق لتقل والساعي يمتشي
 ان تقل الصدقة فيجمع او يفرق لتكثر فليما كان محتلا
 للامرين لم يكن الحل على احد مما بولى من الاخر
 فعمل عليهما معا لكن الذي يظهر ان عمله على المال
 اظهر الخ قال الصبي المعنى واحد لكن صرف الخطاب
 الشافعي الى الساعي كما حكاه عنه الداودي في كتاب
 الاموال وصرفه مالك الى المال وهو قول ابن ثور
 وقال الخطابي عن الشافعي انه صرفه اليها وقال ابو
 يوسف معناه ان يكون لرجل ثمانون شاة فاذا

قال يحيى قال مالك وهذا احب ما سمعت الى في ذلك **وقال عمر**
ابن الخطاب لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة
 انما يعني بذلك اصحاب المواشي **قال مالك** وتفسير قوله لا يجمع
 بين مفترق انه يكون المنفر الثلثة الذين يكون لكل واحد منهم
 اربعون شاة وقد وجبت على كل واحد منهم في غنائه الصدقة
 فاذا اظهرهم المصدق جمعوا لئلا يكون عليهم فيها الاشاة واحدة
 فهو اعن ذلك وتفسير قوله لا يفرق بين مجتمع ان الخليطين يكون
 لكل واحد منها مائة شاة وشاة فيكون عليهما فيها ثلث شاة فاذا
 اظهرها المصدق فرقا غنهما فلم يكن على كل واحد منهما الاشاة
 واحدة فبني عن ذلك فقيل لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع
 خشية الصدقة قال فهذا الذي سمعت في ذلك مما جاء فيها
 يعتد به من السخيل في الصدقة مالك عن ثور بن زيد
 الديلي عن ابن عبد الله بن سفيان الثقفى عن جده سفيان بن عيينة

<p>له قوله قال مالك وهذا احب ما سمعت الى في ذلك ووافقه الثوري وغيره قلت كذلك قالت الحنفية ان الخليطين او الشركيين لا يجب في مالها الزكاة اذ لم يملكوا نصيبا كاملا وان ملك احد هما يجب في ماله و اما انكارهم الخلطة فمعناه انهم يتكرونها تاثير الخلطة في نقص الزكاة او زيادتها قال ابو عمر جمعوا على ان المنفرد لا يزومه زكاة واختلوا في الخليطين ولا يجوز نقص اصل جمع عليه برأى مختلف فيه وقال الشافعي واحد واصحاب الحديث اذا</p>	<p>بلغت ماشيتها النصاب وجبت وان لم يكن لكل نصاب سنة قول به قال مالك وقال عمر بن الخطاب في كتابه في الصدقة المنفر لا يجمع بين مفترق بتفريق الفاء والباء روايتان كما تقدم ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة انه اي عمر انما يعني بذلك اصحاب المواشي اي الملاك كما هو ظاهر مقتضى قوله خشية الصدقة قاله ابو عمر قال مالك و تفسير قوله لا يجمع بين مفترق اوضحه بالمثل فقال ان يكون المنفر الثلثة الذين يكون لكل واحد منهم اربعون شاة ص</p>
---	---

جاء المصدق قال هي بيني وبين اخوتي لكل واحد عشر ون فلا زكاة او ان يكون له اربعون ولاخوته اربعون فيقول كلها لي فشاة وفي
 المحيط يكون خطا بالساعي او لرب المال وفي المبسوط المراء من الجمع والتفرق في الملك لا في المكان الخ فخصوا وحل صاحب البدن الخطين
 على المال والساعي معا وصوره اربعة صور فالوجه حلها عليهما معا كما هو مختار ابن رشد والحافظ والكا ساني **سنة قول** به ما جاء
 فيما يعتد به اي يحسب ويعتبر في الحساب من السخيل بفتح السين وسكون المجمة وباللام جمع سخيلة مثل قرو تمره ويجمع ايضا على سخال اولاد
 الغنم ساعة تنفق كما سمي في كل امر المصنف ولغظة من بيان لما في الصدقة اي ما جاء في هذا السخال لخذ الزكاة وهما ثلثة مسائل ينبغي
 التمييز بينها الاولى عداد السخال تبعاً للاهيات قال لزرقي في بيان الخلاف فيه بين الفقهاء اذا كانت الاهيات نصابا الا ما يروى عن لا يعتد
 بخلافه انه لا يحسب السخال بحال قال الباوي والدليل على ذلك قول عمر هذا يحضره الصحابة والعلماء واخذ به صدقة الناس ولا يعلم احد
 قال بخلافه الخ والثانية ما في الباوي ايضا اذا قصرت الماشية عن النصاب وكملت نصابا بالسخال عدت السخال واخذت الزكاة وقال ابو
 حنيفة والشافعي يستأنف بها حولا من يورثها النصاب الخ وقال ابن رشد قال مالك حول النسل هو حول الاهيات كانت الاهيات نصابا
 او لم تكن كما قال في ربح الناض وقال الشافعي وابو حنيفة وابو ثور لا يكون حول النسل حول الاهيات الا ان تكون الاهيات نصابا وسبب
 اختلافهم هو عينه سبب اختلافهم في ربح المال الخ وفي البدن اعم اذا اجتمع الصغار والكبار وكان واحد منها كبيرا فان الصغار تعد
 ويجب فيها ما يجب في الكبار بخلافه اي عند اجمعت لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال تعد صغارا وكبارا وركبوا
 ان الناس شكوا الى عمر فذكره الاثر الا في الموطا وقال ابن رشد سبب اختلافهم احتمال قول عمر اذا امران تعد عليهم (البقية على ص)

(البقية عن ثلث) بالسيف واليؤخذ منها شيء فإن قوماً فهموا من هذا إذا كانت الامهات نصاً بآ وقوماً فهموا هذا مطلقاً واحسب ان اهل الظاهر لا يوجبون في السفال شيئاً ولا يعيدون بها لا كانت الامهات نصاً بآ ولا لم تكن لان اسم الجنس لا ينطلق عليها عندهم الخ والثالثة ان كانت ابلة فصلاناً كلها وبقره عياجيل او غنم سفالاً فقال العيني تحقيقاً مذهب الحنفية في ذلك ما قاله صاحب الهداية وليس في الفصل والعيال جمل والجلان صدقة وهذا اخرا قال في حنفية وبه قال محمد بن الحسن والثوري والشعبي وداد وابوسليمان وكان يقول ولا يجب فيها ما يجب في الكبار من الحنم والثنية وبه قال زفر وما لك وابوعبيد وابوشور وابوبكر من الحنابلة ثم رجع وقال يجب واحدة منها وبه قال الاوزاعي واسحق ويعقوب والشافعي في الحديث وصححه شرح ٣٠٠ رجع الى ما ذكرناه انما الخ وقال ابن

الله ان عمر بن الخطاب بعثه مرصداً فكان يعد على الناس بالسيف فقالوا تعد علينا بالسيف ولا تأخذ منه شيئاً فلما قدم على عمر بن الخطاب ذكر ذلك له فقال عمر نعم نعد عليهم بالسيف لا يحملها الراعي ولا تأخذها ولا تأخذ الاكولة ولا الربا ولا الماخض لا تحمل الغنم ولا تأخذ الجذعة والثنية وذلك عدل بين غداء الغنم وخياره السخلة الصغيرة حين تنم والربا التي قد وضعت فهي تربي ولدها والماخض هي الحامل والاكولة هي شاة اللحم التي تسمن لتؤكل قال مالك في الرجل تكون له الغنم لا تجب فيها الصدقة

رشد في البداية هل تجب في صغار الابل وان وجبت فعاد ايكلف فان قوماً قالوا تجب فيها الزكاة وقوم قالوا لا تجب وسبب اختلافهم هل يتناول اسم الجنس الصغار ولا يتناولها والذين قالوا لا تجب فيها زكاة هو ابو حنيفة وجماعة من اهل الكوفة وقد احتجوا بحديث سويد بن غفلة انه قال اتانا مصدق النبي صلى الله عليه وسلم فاتيته فجلست اليه فسمعت يقول ان في عهدى ان لا اخذ من راضع لبن الذين اوجبو الزكاة فيها منهم من قال يكلف شراء السن الواجبة عليه ومنهم من قال ياخذ منها وهو لا يقسر وبشر هذه الاختلاف اختلفوا في صغار البقر ومثال الغنم الخ ١٢ (الحاشية المتعلقة بصحة هذا) -

الشاة تسمن وتعدل لتستريح وليست بسائكة فهي من كرائم الاموال الخ ١٢ -
شع قول مالك في الرجل تكون له الغنم بمقدار لا تجب فيها الصدقة لعدم بلوغها النصاب فتولد بعد فاحدى التائين في النسخ الهندية وبه ضبط الزرقا وفي اكثر النسخ المصرية باثباتها قبل ان ياتيها اي الغنم وفي نسخة ياتيها اي المالك المصدق بالرفع اي الساعي بغير واحد فتبلغ ما تجب فيه الصدقة اي تبلغ النصاب بولادتها قال مالك اعاده لطول الفصل اذا بلغت الغنم باولادها اي ولو بسبب عداد اولادها ما تجب فيه الصدقة وهو النصاب فطليه فيها الصدقة وذلك اي وجه ذلك ان ولادة الغنم منها فيحسب معها ولادة مصدر معناه المولودة في مختار الصحاح ولدت للمرأة ولذا ولادة الخ ثم اللفظ هكذا في النسخ المصرية وفي الهندية ان ولادة الغنم منها فيحسب ان يكون معها

ص الاقناع وفي المغني قال حنبل الربا التي وضعت وهي تربي ولدها يعني قريبة العهد بالولادة وتقول العرب في رباها كما تقول في نفاسها الخ وفي المجموع هي التي تربي في البيت من الغنم لاجل اللبن و قيل شاة قريبة العهد قال ابو زيد ليس لها فعل وهي من المعز وكذا قال حنبل المجرد انها في المعز خاصة وقال جماعة ممن المعز والضأن وربما أطلق في الابل فهي تربي ولدها اشارت الى في التسمية بذلك ١٢ سك قول مالك والماخض هو الحامل قال المجاهد الماخض من النساء والابوا الشاء المقرب وفي المغني قال احمد الماخض التي قد حان ولادها فان كان في بطنها ولد واحد ولدها فهي خلفه الخ والاكولة بغير فطم مسممة لا تاكل كذا في شرح المنهاج هي شاة اللحم التي تسمن لتؤكل حكاه الفحلين ببناء الجيهول وفي المجموع وقيل الخصص وفي شرح الاحياء عن المصباح هي

بالنسخ فقالوا انكارا عليه تعد بزيادة هجرة الاستفهام في اوله في النسخ المصرية وتبدون الهجزة في الهندية علياً بالسيف أيضاً ولا تأخذ منه شيئاً في الزكاة - فلما قدم سفيان على عمر بن الخطاب ذكر ذلك له اي ذكر الذي فعل بهم وانكارهم عليه فقال عمر بن الخطاب تعد باثاء على صيغة الخطاب في النسخ المصرية وفي النسخ الهندية بالنون على صيغة الجمع المتكلم وعليه مشي شيفاً الدهلوي في النسخ وهكذا في الافعال الثلاثة الآتية من قوله لا تأخذها ولا تأخذ الاكولة وتأخذ الجذعة عليهم بالسيف التي يحملها الراعي ولا تقدر على المشي لصغرهما ١٢ سك قول مالك ولا تأخذها في الزكاة لانها من الصغار بهزلة الاراذل ولا يؤخذ في الزكاة الا الوسط ولا تأخذ الاكولة بالغنم شيئاً في تفسيرها ولا الربى بضم راء ومهمله وشددة موحدة وقصر (مجمع) بزنة فطم وجمعها رباب كضارب ولا الماخض بمجهتين سبأ في تفسيرها ايضاً ولا تحمل الغنم اي ذكره وتأخذ الجذعة قال في المجموع موما كان شاة فتيها فهو من الابل ما تم له اربع سنين ومن البقر والمعز ما تم له سنة وقيل من البقر ما له سنتان ومن الضأن ما تمت له سنة وقيل اقل منها الخ وفي

الهداية يؤخذ الشيء في زكاتها ولا يؤخذ الجذع من الضأن الا في رواية الحسن عن ابي حنيفة وهو ما اتى عليه اكثر السنة وعن ابي حنيفة وهو قولهما انه يؤخذ الجذع لقوله عليه الصلوة والسلام انما حقنا الجذعة والشيء ولانه يتأدى به الاضحية فكذلك الزكاة وجه الظاهر حديث علي موقوفاً ومرفوعاً لا يؤخذ في الزكاة الا الشيء فصاعداً ولان الواجب هو الوسط وهذا من الصغار ولذا لا يجوز الجذع من المعز وجواز الضحية به عرف نصاً الخ فعلم من ذلك ان الحنفية والمالكية متفقة على انه لا يصح في الزكاة اصغر من ذي سنة والاختلاف بينهما في وجه الاستدلال فقط ٣ سك قول مالك والثنية تقدم ما قاله الدسوقي ان الشيء ما وفي سنة ودخل في الثانية وفي الدر المختار هو ما تمت له سنة قال ابن عابد بن اي و دخل في الثانية كما في الهداية وسائر كتب الفقه والمذكور في الصحاح والمغرب وغيرها من كتب اللغة انه من الغنم ما دخل في الثالثة ولذا قال الزيلعي هذا على تفسير الفقهاء وعند اهل اللغة ما طعن في الثالثة الخ وذلك اي اخذ الجذعة والشيء لانه عدل اي وسط بين غداء بمجهتين بزنة كرام جمع غدي ككريم اي سفال وقال القاري في شرح النقاية بغير مكسورة وذلك بمجته ممدودة هو الروي الغنم وخياره حاصل ما قال عمر انكم تحسب المجيد ولا تأخذ منه كذلك تحسب الروي ولا تأخذ منه هذا ابن عابد واخذنا الاوسط قال مالك في شرح الالفاظ المشككة من اشرع السخلة الصغيرة حين تنم ببناء الجيهول من الانماج اي ساعة تولد قال لازهر في تقول العرب لا ولاد الغنم ساعة تضعها اي من الضأن او المعز ذكرنا كان او انثى سخلة وفي المجموع السخلة بغير سين فمجهلة ولد معز ايضاً ذكرنا او انثى وقيل وقت وضعه وقال الموفق السخلة بفتح السين وكسرهما الصغيرة من اولاد المعز والربي التي قد وضعت قال المجاهد الربى كحبل الشاة اذا ولدت او اذ ماتت ولدها ايضاً والحديثه التناج بان يمضي لها من ولادتها نصف شهر كما قاله لازهر في او شهر ان كما نقله الجوهري كذا في شرح

له قول له وذلك أي حكم التنازع مخالف لما أفيد منها أي من الماشية بأشتر أو هبة أو ميراث أي بسبب آخر غير التنازع يعني أن التنازع يضم والفائدة لا تضم لأنها لا تحصل بسبب الأصل والمراد بالغنم تكميل النصاب يعني أن كل النصاب السابق ناقصاً يكمل بالتنازع فيضم معه ويكون حوله حول الأصل بخلاف الفائدة فإنها لا يكون حولها حول الأصل بل أن كان الأصل ناقصاً يضم إلى الفائدة ويعتبر الحول من يوم يكمل النصاب وفيه خلاف الحنفية فإنه يضم عندهم مطلقاً سواء كان نتاجاً أو ربحاً إلا أن الحول عندهم لا يحسب إلا من وقت كمال النصاب وبه قال الجمهور كما تقدم قريباً عن ابن رشد قال القاري في شرح النفاية يضم المستفاد وسط الحول إلى نصاب من جنسه سواء كان المستفاد بسبب

النصاب ضم وإن لم يكن بسبب منه لا تضم ١٣ -
له قول له ومثل ذلك أي مثل لتنازع العرض والعرض
أي عرض الثقات لا يبلغ ثمنه ما تجب فيه الصدقة
أي لا يبلغ مقداره النصاب ثم يبيعه أي العرض
صاحبه أي المالك فيبلغ ثمنه بربحه ما تجب فيه
الصدقة أي مقداره النصاب كرجل اشترى عرضاً
بمائة درهم ثم باعه بمائتي درهم فيصدق أي يبيعه
صدقة ربحه مع رأس المال إذ بلغ مجموعهما النصاب
وتقدم الكلام على ربح المال وتقدم أيضاً أن العبرة
عند المالك في حوله الربح حول الأصل خلافاً
للجمهور ولو كان ربحه بالرفع اسم كان والضرب إلى
المال الذي كان عنده موجوداً قبل ذلك وإطلاق
الربح عليه عندي مجاز ولم أر أحداً من الشراح يفسر
لأن الربح والفائدة عندهم متقابلان فالمراد بالربح
ههنا مطلق الثناء وإضافة الربح إلى المال الذي كان
عنده أيضاً مجازي ويحتمل أن يكون ربحه فعل ماضٍ
فضمير المفعول إلى المستفاد فائدة بالنصب خبر
كان أو تمييز وتقدم تعريف الفائدة في محله أو ميراثاً
تخصيص بعد تعميم لأن الميراث يدخل في الفوائد
عندهم لم تجب فيه أي في الثناء الصدقة حتى يحول عليه
الحول من يوم أفاده أو ورثه والحاصل أنه ربح شبه
بنماء الماشية بنماء العين بأنه كما يضم ربح العين
إلى العين لأنه يحصل منه فكذلك يضم نتاج
الماشية إلى الماشية لأنه يحصل منها وكما أن الفائدة
العين لا يضاف إلى العين السابق بل أن كان العين
السابق نصاباً باعتبار حوله الفائدة من يوم أفادها
وإن كان العين السابق ناقصاً يضاف السابق إلى
اللاحق ويعتبر الحول من يوم الأفادة إن صار
النصاب كاملاً مجموعها فكذلك فائدة الماشية
إن كان السابق ناقصاً يضاف إلى الفائدة ويحسب
الحول من حين كمال النصاب إلا أن السابق في
الماشية إن كان كاملاً تضاف الفائدة إلى السابق
بخلاف كامل العين وهذا هو الفرق بين نماء

فتوالد قبل أن يأتيها المصدق بيوم واحد فتبلغ ما تجب فيه الصدقة
بولادتها قال مالك إذا بلغت الغنم بأولادها ما تجب فيه الصدقة
فعليه فيها الصدقة وذلك أن والدته الغنم منها وذلك مخالف
لما أفيد منها بأشتر أو هبة أو ميراث ومثل ذلك العرض
لا يبلغ ثمنه ما تجب فيه الصدقة ثم يبيعه صاحبه فيبلغ بربحه
ما تجب فيه الصدقة فيصدق ربحه مع رأس المال ولو كان ربحه
فائدة أو ميراثاً لم تجب فيه الصدقة حتى يحول عليه الحول
من يوم أفاده أو ورثه قال مالك فغذاء الغنم منها كما أن ربح
المال منه قال مالك غير أن ذلك يختلف في وجه واحد أنه إذا
كان للرجل من الذهب أو الورق ما تجب فيه الزكاة شعر
أفاد إليه ما لا ترك ماله الذي أفاد فلم يركه مع ماله الأول
حين يركه حتى يحول على الفائدة الحول من يوم أفاده أو ولو
كانت لرجل غنم أو بقراً أو أبل تجب في كل صنف منها الصدقة
ثم أفاد إليها بعيراً أو بقرة أو شاة صدقها مع صنف ما
أفاد من ذلك حين يصدقها إذا كان عنده من ذلك
الصنف الذي أفاد نصاب ماشية قال مالك وهذا أحسن
ما سمعت في هذا كله العمل في صدقة عابدين إذا اجتمعتا

ناقصاً فلا تضم إلى الناقص بل يضم
الناقص إلى الفائدة فإن كانت المجموعة
نصاباً حسب الحول من يوم الأفادة وإن
لم يحصل من مجموعها نصاب يضمن إلى
الثالثة وهكذا كما صرح به في الشرح الكبير

ص هذه المسئلة أي ضم فائدة الماشية إلى النصاب
بأقدم قريباً من قوله وذلك مخالف لما أفيد
منها بأشتر أو هبة لأن المذكور ههنا ضم
الفائدة إلى النصاب الكامل تضم إليه
وتؤدى معه وهناك كان النصاب

الماشية ونماء العين كما سبق عليه المصنف قريباً ١٤ -
له قول له قال مالك فغذاء الغنم أي سماتها منها أي من الغنم كما أن ربح
المال منه أي من المال فذكر هذا الكلام بطريق النقيض للكلام السابق بعد ذكر التشبيه مفصلاً ولما كان ظاهر هذا الكلام أن نماء
العين وربح المال حكمها واحد مطلقاً وقد كان بينهما اختلاف في بعض الأمور منه على ذلك بقوله قال مالك غير أن ذلك أي نماء العين
ونماء الماشية يختلف فيما بينهما في وجه واحد وفي السهم المصرية في وجه آخر والمؤوى واحد وهو أنه إذا كان للرجل من الذهب أو
الورق أي العين ما تجب فيه الزكاة أي مقداره النصاب ثم أفاد إليه ما لا أخراى حصل له عين أخرى بطريق الفائدة ترك المستفاد
ماله الذي أفاد أي استفاد فلم يركه مع ماله الأول حين يركه حتى يحول على الفائدة الحول من يوم أفاده أي يعني يركى المال الأول على
حوله ويترك الفائدة على حوله ولو كانت لرجل غنم أو بقراً أو أبل أي ولو كانت له ماشية بأي نوع كانت تجب في كل صنف منها الصدقة
بالرفع فاعل تجب والجملة صفة لغنم وأخواتها والمراد كونها بمقدار النصاب ١٥ -
له قول له ثم أفاد إليها أي الأنواع الثلاثة أي نوع كانت
بعير أو بقرة أو شاة فشرع على غير ألف صدقها أي أي صدقة الفائدة مع صنف ما أفاد من ذلك المذكور من الأنواع الثلاثة حين
يصدقها أي يؤدى صدقة هذا الصنف إذا كان عنده من ذلك الصنف الذي أفاد أي استفاد نصاب ماشية بالرفع اسم كان وحاصل
الكلام أن بينهما فرقاً بوجه واحد وهو أن الماشية إذا استفاد منها شيئاً أو عنده نصاب من جنسها فحكم الفائدة في الحول حكم أصل النصاب و
تضم الفائدة معه وترك حين يركى وفي العين بخلاف ذلك يركى الفائدة بحولها والنصاب الذي كان عنده حوله ولا يشبهه عليك

له قوله قال مالك الامر المنقر عندنا بالمدينة في الرجل تجب عليه الصدقة لوجود شرائطها وابله مبتدأ مائة بعير بالاضافة خبر والجملة تمثيل فلا يأتيه الساعي بعد السنة الاولى حتى تجب عليه صدقة اخرى لمعنى السنة الثانية فيأتيه المصدق اي الساعي بعد ذلك وقد هلكت الجملة حاله بالرفع اي ضاعت ابله كلها الخمس ذود اي لم يبق عنده سوى خمسة ابل يأخذ المصدق اي الساعي من الخمس ذود والصدقتين اللتين وجبتا على رب المال سنتين شاتين بيان للصدقتين في كل عام وشاة بالرفع مبتدأ تفصيل للشاتين المذكورتين لان الصدقة انما تجب على رب المال يوم يصدق ماله بالانصب او الرفع وهو اليوم الذي يأتيه المصدق وذلك لما قد علم سابقا وجوب الصدقة في الاموال الظاهرة عند المالكية بيوم محرم الحرام فاذا كان وجوبها بمجيئه فيعتبر المال ايضا وقفة وكان المال اذ ذاك خمس ذود فيؤخذ الصدقة ايضا لخمس ذود وهذا بيان دليل لاختصاص الصدقة من خمس ذود لامة ابل ويوضح ذلك ما في المدونة قال ابن القاسم قلنا لما لك لو ان اماما شغل فلم يبعث المصدق سنين كيف يزكى اذ جاء قال يزكى السنين الماضية كل شئ وجده في ايديهم من الماشية لما مضى من السنين على ما وجد في ايديهم قلت اريت ان كانت خمس من الابل فمضى لها خمس سنين لم يأتها فيها الساعي فاتها بعد الخمس سنين فقال عليه خمس شاة الخ قال لا يجي وهذا كما قال ان من تأخر عنه الساعي وتلفت ماشيته فانه لا يضمن ماشيته لان امكان الاداء الى الامام من شرائط الوجوب في الاموال الظاهرة سواء تلفت بامر من السهام او تلفها هو من غير قصد للفرار من الزكاة هذا قول مالك واصحابه وقال ابو حنيفة ان تلفها هو ضمن الخ قلت هذا اذا تلفها بعد الوجوب اما لو تلفها قبل الحول فلا ضمان عليه عند الحنفية كما صرح به ابن عابدين وغيره فاطلاق الباعى مقيد ولما علم ان وجوب الصدقة لمجيئ الساعي **قوله** فان هلكت او هلكت بدون نية الفرار ماشيته قبل مجيئ الساعي او غمت اي زادت فانما يصدق المصدق اي يأخذ الساعي زكاة ما يجد يوم يصدق اي يوم يأخذ الصدقة ولما ذكرنا معنى حكم عابدين فقط ولو كان في حكمها الاعوام الكثيرة ايضا الا انه اراد ان يذكر حكمها ايضا نصا فقَالَ وان تظاهرت اي جمعت على رب المال صدقات غير واحدة اي ان كان مضى له اعوام كثيرة لم يصدق فيها ثم جاء الساعي فليس عليه اي على رب المال ان يصدق اي يؤدى الصدقة الا ما وجد المصدق اي الساعي عنده اي عند رب المال فان هلكت ماشيته قبل مجيئ الساعي و

٣٠٢

قال يحيى قال مالك الامر عندنا في الرجل تجب عليه الصدقة وابله مائة بعير فلا يأتيه الساعي حتى تجب عليه صدقة اخرى فيأتيه المصدق وقد هلكت ابله الخمس ذود قال مالك يأخذ المصدق من الخمس ذود الصدقتين اللتين وجبتا على رب المال شاتين في كل عام وشاة لان الصدقة انما تجب على رب المال يوم يصدق ماله فان هلكت ماشيته او غمت فانما يصدق المصدق ما يجد يوم يصدق وان تظاهرت على رب المال صدقات غير واحدة فليس عليه ان يصدق الا ما وجد المصدق عنده فان هلكت ماشيته او وجبت عليه فيها صدقات فلم يؤخذ منه شئ منها حتى هلكت ماشيته كلها او صارت الى ما لا تجب فيه الصدقة فانه لا صدقة عليه ولا ضمان فيما هلك ومضى من ماله النهى عن التصديق على الناس في الصدقة مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها

ما مضى ولا تنقص عنه الزكاة في الحول الثاني فلو كان عنده اربعون شاة مضى عليها ثلثة احوال وجب عليه ثلث شاة وان قلنا تتعلق بالعين وكان النصابها تجب الزكاة في عينه غالت عليه احوال لم تؤد زكوتها تملكت الزكاة في الحول لم يصب من النصاب بقدرها فان كان نصا بالزيادة عليه فلا زكاة فيه فيما بعد الحول الاول لان النصاب نقص فيه الخ	م تجب في العين وهو القول الثاني للشافعية وهذه الرواية هي الظاهرة عند بعض اصحابنا لقول النبي صلى الله عليه وسلم في اربعين شاة شاة وقوله فيما سقت السماء العشر وغير ذلك من الالفاظ الواردة بحرف في وهي للظرفية وانما جازا الزكوة من غير النصاب رخصة وفائدة الخلاف انها اذا كانت في الذمة فالحال على ماله حولان لم يؤد زكوتها وجب عليه ادائها
--	--

وجبت عليه فيها اي في الماشية صدقات متعده لو اتى الساعي كل عام فطلق الوجوب مجازا الوجوب عندهم بمجيئ الساعي ولم يوجد في الاعوام الماضية فلم يؤخذ ببناء المجهول منه اي من المال شئ منها اي من الصدقات حتى هلكت ماشيته كلها او صارت الى ما اى صارت الى مقدار لا تجب فيه الصدقة لنقصها عن النصاب فانه لا صدقة عليه ولا ضمان فيما هلك او مضى من السنين كذا في المصرية وهو الوجه وفي السنن الهندية بدله ومضى من ماله فيكون بيانا لقوله هلك قلت وكذلك لا صدقة عليه لو بقي بعد اخذ صدقة بعض السنين اقل من النصاب مثلا اذ جاء المصدق بقي بيده احدى واربعين شاة وقد غاب عنها خمس سنين لم يأخذ منها الا شاتين فقط لانها قد قصرت بذلك عن النصاب صرح به الباعى قال الزرقاني واصل هذه المسئلة فصلان هل الزكاة متعلقة بالذمة او بالعين وهل مجيئ الساعي شرط وجوب امر لا والمذهب انها تجب مجيئ الساعي وانها متعلقة بالعين اشار اليه الباعى الخ قلت واما تحلقها بالعين او الذمة فذهب الحنفية فيه انها متعلقة بالعين صرح به في الدر المختار وغيره وقال الموفق الزكاة تجب في الذمة في احدى الروايتين عن احمد واحد قولى الشافعية لان اخراجها من غير النصاب جائز والثانية انها

البرية عن حسن) والحالات والازمنة والامكنة وغير ذلك قال انه راجع الى احتياجها والم قال ليحاص بعد ذكر الحديث تؤخذ من اغنيائهم وتروى المفقراتهم بعد طرق وعدة روايات ولما كان الغنى هو الذي ملك ما في درهم وما دونها لم يكن غنياً وجب ان يكون داخل في الفقراء وهذا هو مستند الحنفية في ذلك
الاحقة الا في ذكرها قال ابن رزق في تبيين الباسي فقل لهم اغنياء لانهم اخذوها بوصف اخر وقال ابن رزق لم يجر على انه لا يجوز الصدقة للاغنياء باجماعهم الا في
الذي نص عليه النبي صلى الله عليه وسلم في قوله هذا وروى عن ابن القاسم انه لا يجوز اخذ الصدقة لغني صلاهما هذا كان او عاملاً وسبب اختلافهم هو
هل العلة في ايجاب الصدقة للاغنياء المذكورين هو الحاجة فقط او الحاجة والمنفعة العامة الى اخرها قاله وفي البداية ثم انا الذي يرجع الى المفقدي
اليه فانواع منها ان يكون فقيراً فلا يجوز صرف الزكاة الى الغني الا ان يكون عاملاً عليها لقوله تعالى (انما الصدقات للفقراء) خرجت لبيان
الاخراج بحسب رأي الوالي وعسى ان ينشغل في اي بلد والعطاء لاجل الحاجة الى الصنف غم

مواضع الصدقات ومصارفها ومستحقها وهم وان
اختلفت اسما بينهم فبسبب الاستحقاق في الكل واحد
هو الحاجة الا لعلنا عليها فانهم مع غناهم يستحقون
الحاجة لان السبب في حقهم الحاجة ثم فصل الآية
بالبسط وقال ليحاص في احكام القرآن بعد تفسير
الآية وجميع من يأخذ الصدقة من هذه الاصناف
فانما يأخذها صدقة بالفقر والمؤلفة قلوبهم والموافق
عليها لا يأخذونها صدقة وانما تحصل الصدقة في
يد الامام للفقراء ثم يعطي الامام المؤلفة منها ليدفع
اذا يتيم عن الفقراء وسائر المسلمين ويعطيها العالمين
عوضاً عن اعمالهم لانه انما صدقة عليهم انما قلنا
ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان اخذ
الصدقة من اغنيائكم وادها في فقرائكم فبين ان
الصدقة مصروفة الى الفقراء فدل ذلك على ان
احد الاخذها صدقة الا بالفقراء والاصناف
المذكورين انما ذكرها بالاسباب الفقراء والمؤلفة
قال ابن الهيثم لم يثبت هذا الحديث اي الذي في
الموطأ ولو ثبت لم يقو قوة حديث معاذ فانه روى
اصحاب الكتب الستة مع قوينة من الحديث الاخر
يعني قوله لا تحمل لغني ولو قوى قوته ترجح حديث
معاذ بانه مانع ومارواه مبين مع انه دخله
التأويل عند من حيث قيد للاخذ به بان لا يكون له
شي في الديوان ولا اخذ من الغني وهو اعظم ذلك
وذلك يضحف الدلالة بالنسبة الى ما لم يدخله
تأويل الم قال القاري في شرح التقي والتمام في
ابن داود والترمذي من حديث عبد الله بن عمر
ابن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا تحمل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى رواه
الحاكم وقال صحيح على شرطه الم

له قول له لغازي في سبيل الله هذا احد التفاسير في
قوله تعالى في مصارف الصدقة وفي سبيل الله قال
البايعي هو الغزو والجهاد قاله مالك وجهه الفقهاء
وقال ابن حنبل هو الحج قلت وبالأول قال ابو يوسف وبالثاني قال محمد كما في البذل وفي البدائع في سبيل الله عبارة عن جميع القرب فيدخل
فيه كل من سعى في طاعة الله وسبيل الخيرات اذا كان محتاجاً قلت لكن المراد ههنا هو الاول لكتيبت الحديث بغازي في سبيل الله والحجة بان
ههنا اختلاف في الاول في ان المراد بسبيل الله المطلق في الآية الحاج او الغازي والثاني ان الاستثناء في الحديث عن الغني او المستثنى
مقيد بالفقر والمطلق الغني عليه مما زعموا بما كان قال البايعي لا بأس ان يعطى من الزكاة للغازي وان كان معه ما يغنيه وان لم يأخذ
فهو افضل هذا قول مالك وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يعطى للغازي الغني شيء من الصدقة ولا يحمل له اخذها الم قلت وذلك
لاشترط الفقهاء في الروايات التي تقدمت قريباً وتقدم ايضا ان هذه الرواية لا تقاؤها وعلى تقدير التسليم فتوجه ما في البدائع
اذ قال واما استثناء الغازي فيحصل على حال حدوث الحاجة وسماها غنياً على اعتبار ما كان قبل حدوث الحاجة وهو ان يكون غنياً ثم
تحدث له الحاجة الى اخرها بسطه او لعلنا عليها اي على الصدقة قال تعالى والعالمين عليها قال الكاساني هم الذين نصبهم الامام لاجبانية
الصدقة وقال ايضا السامعي هو الذي يبيع في القابل لم يأخذ صدقة المواشي في اماكنها والعاشق هو الذي يأخذ الصدقة من ثلثاجر
الذي يبيع عليه والمصدق اسم جنس الخ وفي الهداية الغارم من لزمه دين ولا يملك نصاباً فاضلاً عن حية الم قوله اول رجل
غني اشتراها أي الزكاة من الفقير ولا فرق عند الجمهور في شرائه صدقة او صدقة غيره وقرن بينهما جماعة بداله وليس هذا من باب
وفهم الصدقة اليه الايجاز وانما الصدقة قد بلغت محلها بدفعها الى الفقير او لرجل غني له جار ليس يفتد احقر ابي بل على سبيل
التتميل مسكين المراد به ما يشمل الفقير ايضا فصدق ببناء الجمهور على المسكين بشئ فاهدي اي اهدى ذلك الشئ المسكين بالرفع

او حرفة ولا يغنيه وعند ابي حنيفة من
لا شئ له فيحتاج الى المسئلة لقوته والعامل
له مثل عمله سواء كان فقيراً او غنياً وعليه
اهل العلم والاشيخ والمؤلفة قلوبهم من
من اسلم ونبذته ضعيفاً او له شئ فيتوقم
باعتقائه اسلامه غير ان فيعطون من الزكاة
على الاصح من مذهب الشافعي وقال ابو
حنيفة سقط سهمهم لغلبة الاسلام وفي
الهداية على ذلك انعقد الاجماع قال الزهري
اي اجماع الصحابة في خلافة ابي بكر فانهم
بدهم ثم ذكر القصة والرقاب هم المكاتبون
عند الشافعية والحنفية والغارم عند
الحنفية من لزمه دين ولا يملك نصاباً فاضلاً
عن دينه او كان له مال على الناس لا يمكنه
اخذها وعند الشافعية فقام من استدان
لنفسه في غير معصية ولا اظهر اشتراط
الحاجة او استدان لصلاح البين ويعطى
مع الغناء وسبيل الله عزاء لا في له
لا شرط فقرهم عند ابي حنيفة وعند الشافعية
يعطون مع الغناء وابن السبيل الغريب
المنقطع عن ماله عند ابي حنيفة ومفتي
سفر او يحتاج له حاجة عند الشافعية و
شرط مؤلدة الصافي الاسلام عند اهل العلم

هم للغني وهذا ايضا كالذي قبله لعل للغني
لان الصدقة قد باعته محلها وقد قال
النبي صلى الله عليه وسلم في قصة برة
فأولها صدقة ولنا هدية وهذا كله
في صدقة الواجب اما صدقة التطوع
فهي بمنزلة الهدية فغل الغني الفقير
له قول له ان ذلك لا يكون الا على وجه
الاجتهاد من الوالي اي المظنفة او ثمانية
ولا يلزمه تعيين شئ مقدركا السبع و
لكن نوع منها مخصوص فاي بشئ
الباء والاضافة الاصناف من المذكورين
في آية الصدقة وهي قوله عزاسمه انما
الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين
عليهم والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب و
الغاريين وفي سبيل الله وابن السبيل
فهي رخصة من الله والله عليم حكيم واجاد
شريع مشافها الدهلوي في بيان المصانف
فقال مصارف الزكاة ثمانية الفقير و
هو عند الشافعي من لا مال له ولا حرفة
تقع موقعاً وعند ابي حنيفة من له ادى
بشئ وهو ما دون النصاب او قد رضاه
غير تام وهو مستغرق في الحاجة و
المساكين وهو عند الشافعي من له مال

الحنفية المتعلقة بصيغة هذا
له قول له لغازي في سبيل الله هذا احد التفاسير في
قوله تعالى في مصارف الصدقة وفي سبيل الله قال
البايعي هو الغزو والجهاد قاله مالك وجهه الفقهاء
وقال ابن حنبل هو الحج قلت وبالأول قال ابو يوسف وبالثاني قال محمد كما في البذل وفي البدائع في سبيل الله عبارة عن جميع القرب فيدخل
فيه كل من سعى في طاعة الله وسبيل الخيرات اذا كان محتاجاً قلت لكن المراد ههنا هو الاول لكتيبت الحديث بغازي في سبيل الله والحجة بان
ههنا اختلاف في الاول في ان المراد بسبيل الله المطلق في الآية الحاج او الغازي والثاني ان الاستثناء في الحديث عن الغني او المستثنى
مقيد بالفقر والمطلق الغني عليه مما زعموا بما كان قال البايعي لا بأس ان يعطى من الزكاة للغازي وان كان معه ما يغنيه وان لم يأخذ
فهو افضل هذا قول مالك وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يعطى للغازي الغني شيء من الصدقة ولا يحمل له اخذها الم قلت وذلك
لاشترط الفقهاء في الروايات التي تقدمت قريباً وتقدم ايضا ان هذه الرواية لا تقاؤها وعلى تقدير التسليم فتوجه ما في البدائع
اذ قال واما استثناء الغازي فيحصل على حال حدوث الحاجة وسماها غنياً على اعتبار ما كان قبل حدوث الحاجة وهو ان يكون غنياً ثم
تحدث له الحاجة الى اخرها بسطه او لعلنا عليها اي على الصدقة قال تعالى والعالمين عليها قال الكاساني هم الذين نصبهم الامام لاجبانية
الصدقة وقال ايضا السامعي هو الذي يبيع في القابل لم يأخذ صدقة المواشي في اماكنها والعاشق هو الذي يأخذ الصدقة من ثلثاجر
الذي يبيع عليه والمصدق اسم جنس الخ وفي الهداية الغارم من لزمه دين ولا يملك نصاباً فاضلاً عن حية الم قوله اول رجل
غني اشتراها أي الزكاة من الفقير ولا فرق عند الجمهور في شرائه صدقة او صدقة غيره وقرن بينهما جماعة بداله وليس هذا من باب
وفهم الصدقة اليه الايجاز وانما الصدقة قد بلغت محلها بدفعها الى الفقير او لرجل غني له جار ليس يفتد احقر ابي بل على سبيل
التتميل مسكين المراد به ما يشمل الفقير ايضا فصدق ببناء الجمهور على المسكين بشئ فاهدي اي اهدى ذلك الشئ المسكين بالرفع

وقال ابن حنبل هو الحج قلت وبالأول قال ابو يوسف وبالثاني قال محمد كما في البذل وفي البدائع في سبيل الله عبارة عن جميع القرب فيدخل
فيه كل من سعى في طاعة الله وسبيل الخيرات اذا كان محتاجاً قلت لكن المراد ههنا هو الاول لكتيبت الحديث بغازي في سبيل الله والحجة بان
ههنا اختلاف في الاول في ان المراد بسبيل الله المطلق في الآية الحاج او الغازي والثاني ان الاستثناء في الحديث عن الغني او المستثنى
مقيد بالفقر والمطلق الغني عليه مما زعموا بما كان قال البايعي لا بأس ان يعطى من الزكاة للغازي وان كان معه ما يغنيه وان لم يأخذ
فهو افضل هذا قول مالك وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يعطى للغازي الغني شيء من الصدقة ولا يحمل له اخذها الم قلت وذلك
لاشترط الفقهاء في الروايات التي تقدمت قريباً وتقدم ايضا ان هذه الرواية لا تقاؤها وعلى تقدير التسليم فتوجه ما في البدائع
اذ قال واما استثناء الغازي فيحصل على حال حدوث الحاجة وسماها غنياً على اعتبار ما كان قبل حدوث الحاجة وهو ان يكون غنياً ثم
تحدث له الحاجة الى اخرها بسطه او لعلنا عليها اي على الصدقة قال تعالى والعالمين عليها قال الكاساني هم الذين نصبهم الامام لاجبانية
الصدقة وقال ايضا السامعي هو الذي يبيع في القابل لم يأخذ صدقة المواشي في اماكنها والعاشق هو الذي يأخذ الصدقة من ثلثاجر
الذي يبيع عليه والمصدق اسم جنس الخ وفي الهداية الغارم من لزمه دين ولا يملك نصاباً فاضلاً عن حية الم قوله اول رجل
غني اشتراها أي الزكاة من الفقير ولا فرق عند الجمهور في شرائه صدقة او صدقة غيره وقرن بينهما جماعة بداله وليس هذا من باب
وفهم الصدقة اليه الايجاز وانما الصدقة قد بلغت محلها بدفعها الى الفقير او لرجل غني له جار ليس يفتد احقر ابي بل على سبيل
التتميل مسكين المراد به ما يشمل الفقير ايضا فصدق ببناء الجمهور على المسكين بشئ فاهدي اي اهدى ذلك الشئ المسكين بالرفع

م وتوفي فقراء هم فاشترى برجلها في الفقراء وهم صنف واحد ولم يتركوا هم ثم اتاه بعد ذلك مال فعمله في صنف ثلث سوى الفقراء
وهم المؤلفات الاقرع بن حابس وعيينة بن حصن وغيرهما قسم فيهم الذهنية التي يبحث بها عن العلم من الحديث سلمة بن محضر البياضي انه
امرته بعد قلة قوته ولو وجب صرفها الى جميع الاصناف لم يجز دفعها الى واحد والاية اريد بها بيان الاصناف الذين يجوز لهم الدفع اليهم قوله
وليس للعامل على الصدقات فريضة مسماة اى ليس للعامل على الصدقات فريضة مسماة اى ليس للعامل على الصدقات فريضة مسماة
مشقته ويسارته وغيره ذلك من الامور
وما جاء في اخذ الصدقات اى استيفائها ٣٠٥
والشديد فيها اى اى اموال الصدقات من التوقي عن استعمالها لمن ليس مصرفها من الاصناف

الى الصنف الاخر بعد عام او عامين او اعوام فيو ثراهل الحاجة
 والعدو حيث ما كان ذلك وعلى هذا ادركت من ارضى
 من اهل العلم قال مالك وليس للعامل على الصدقات
 فريضة مسماة الا على قدر ما يرى الامام مقاجاء في اخذ
 الصدقات والتشديد فيها حدثني يحيى عن مالك انه
 بلغه ان ابا بكر الصديق قال لو منعوني عقالا لجاهدتم علي
 مالك عن زيد بن اسلم انه قال شرب عمر بن الخطاب لبنا
 فاعجبه فسأل الذي سقاه من اين هذا اللبن فاخبره انه
 ورد على ماء قد سماه فاذا نعم من نعم الصدقة وهم
 يسقون فخلبوا الى من البانها فجلته في سقائي فهو هذا
 فادخل عمر بن الخطاب يده فاستقاء

له قوله وعلى هذا القول ادركت من ارضي مغلول لدركت من اهل العلم بيان لمن وفي الحاشية عن المحقق وهو قول في حنيفة واحد حيث يجوز صرفها عندهم الى صنف واحد وقال الشافعي في حاشية الاستيعاب الاصفاف الثمانية المذكورة في القرآن في القصة ان كان هناك عامل او افاستيعابا السبعة ويجب التسوية بين الاصفاف الاربعة احاد الاصفاف كذلك في المناج قال البيضاوي واختار بعض اصحابنا جواز صرفها الى صنف واحد كما هو قول الثلثة الباقية ثم وقد قال حذيفة وابن عباس اذا وضعتها في صنف واحد اجزاك فقال ابو عمر ولا اعلم لها مخالفا من الصحابة

ثم قال الموفق وان اعطاها كلها فصنف واحدا جزاء اذا المخرج الى غني وهو قول عمر حذيفة وابن عباس وبه قال سعيد ابن جبير والحسن والحفي وعطاء واليه ذهب الثوري وابو عبيد والاصحاب لرا في روى عن الغني ان كان المال كثيرا يمتثل الاصفاف قسمه عليهم وان كان قليلا جاز وضعه في صنف واحد وقال مالك يفرق موضع الحاجة منهم ويقدم الاولى فالاولى وقال عمر بن الخطاب في يجب ان يقسم كونه كل صنف من ماله على الموجودين من الاصفاف الستة وروى الاثرم عن احمد كذلك وهو اختيار ابى بكر ولنا قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ توخذ من غنيائهم

الحقير فصرفه العقال مثلاله وقيل كان من عادة المصدق اذا اخذ الصدقة ان يعيد الى قرن بفقر القاف والراء وهو الجبل الذي يقرب به بين بعيرين مثلا يشرده الابل فيسمى عند ذلك القران وكل قريتين منها عقال وفي الحكم العقال القلوص الفتية وروى ابن وهب وابن القاسم عن مالك العقال القلوص وقال النضر بن شميل اذا بلغ الابل تسعا وعشرين وجبت فيها بنت مخاض من جنس الابل فهو العقال وقال ابو سعيد الضرير كل من اخذ من الاعمال والاصناف في الصدقة من الابل والغنم والثمار من العشر ونصفه فهذا كله في صنفه عقال لان المؤدى عقل به عنه طلبة السلطان وعقل عنه الاثر الذي يطلبه الله تعالى به استتبي مختصرا بزيادة وفيها مشرا في داوود عن مرقاة الصعود للسوطي قال لما برز اذ اخذ المصدق اعناق الابل اخذ عقلا واذا

خذ اثماً ناقيل اخذ نقدا وقيل اراد ما يساوى العقل من حقوق الصدقة وفي البذل عن القارى قال النووي ذكروا فيه وجوهاً اصحها وقولها
 قول صاحب التحرير انه ورد مبالغة لان الكلام خرج محرج التعديق والتشديد فيقتضى قلة وحقارة انتهى قلت وهذا الوجه الاقوال
 عندى واليه يظهر ميل المأجى اذ قال ويحتمل عندى ان يكون قصد بذل المبالغة في تشجيع الحق وانه لا يأخذ منهم الا جميع ما كان يأنس
 منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا كما يقول القائل في الشاة والله ما تركت منها شعرة ولا يزيد بذلك الشعرة فانه لا يمكن تشجيعه الخ وقيل
 ان الرأب مكاره لفظ عناق كما ورد في بعض الروايات وهو هتار البخارى اذ قال وهو اصح واليه يظهر ميل الى داود اذ ابيده بعد ذروايات
 يمكن الروايات رويت بكلا اللفظين بطرق قاله رحمه مشكل بما هدتهم عليه ولفظي داود والله لو منعوني عقلاً لا كانوا يؤدونه المرسول
 لله صلى الله عليه وسلم نقلاً عنهم على منعه **«شاه قول»** انه قال شرب عمر بن الخطاب مرة لبناً فاجبجه اى استطابه فانكره بالاستدلال
 بقلبي او باللهام الغيبي فسأل الذي استقامه من ابن حنبل الى هذا الذين قال الغزالي سال عمر اذ رآه فانه اعجبه طعمه ولم يكن على ما كان
 لغه كل ليلة وهذا من اسباب الرية وحمله على الورع كذا في المرقاة فاخذه انه ورد اى مره مائة قد سماه ونسى اسمه او لم يتعلق غرضه بسمية
 اذ الفاحشة نعم يفتخرين من نعم الصدقة وردت هذا الماء وهم اى الرعاة يسبقون النعمان ذلك الماء فطلبوا الى يوجد لفظي في جميع النسخ لكن
 قوله عليه علامة النسخة من البانها فجعلته امة للابن في سقاي بكر السرين اى وعائى فهو هذا فادخل عمر بن الخطاب يده فاستقاء اى فغلبه حوائج
 من خوفه قال الطيبي هذا غاية الورع والتزك عن الشبهة وقال ابن حجر كان الشارح لم يستحضر قول ائمنه ان كل من اكل وشرب حراماً لم يزد ان
 فقياً ان اطاقه وان عذرتى تناوله الخ قال القارى وفيه انه لا دلالة في الحديث على كون ذلك اللبن حراماً لان القابض اذ اخذ على وجه الاستحقاق

صقال والواجب ان يعطى الامم من منهم الزكوة ويؤخذ فان اصر على المنع اخذها منه جبراً **سنة قول** له زكوة ما يخص ببناء الجاهل من ثمار لفظ من بيان لما الخليل قال الراغب الفضل معروف وقد يستعمل في الواحد والجمع وجهه نخل والاعتاب قال الراغب العنب يقال لثمرة الكرم والكرم نفسه الواحدة عنبه وجهه اعتاب قال تعالى ومن ثمرات النخيل والاعتاب والمخصص بفتح معجمة وقد تكسر وسكن الزايد بعد هاء صاء مهمل من بابي نصر وضرب وهو حرز ما على النخلة من الربط تمر المعروف مقدار عشرة فيثبت على مالكه ويحيط به ويؤخذ ذلك المقدار وقت الحصاد سنة عند الشافعي وانكره الحنفية وخرص لكرمة والنخلة يخرصها اذا حرز ما عليها من الربط تمر او من العنب زنبياً يعني يخرج من هذا كذا او كذا ثمر او كذا او كذا زنبياً وهو من الخوص الظن لان الحرز **٣٠٢** انما هو تقدير يظن والامم المخصص

قال مالك الامر عندئذ ان كل من منع فريضة من فرائض الله فلم يستطع المسلمون اخذها منه كان حقاً عليهم جهاداً حتى يأخذوها منه مالك انه يلحقه ان عاملاً لعمر بن عبد العزيز كتب اليه يذكر ان رجلاً منع زكوة ماله فكتب اليه عمران دعه ولا تأخذ منه زكوة مع المسلمين قال فبلغ ذلك الرجل فاشتد عليه فادى بعد ذلك زكوة ماله فكتب عامل عمر اليه يذكر له ذلك فكتب اليه عمران خذها منه زكوة ما يخرص من ثمار النخل والاعتاب مالك عن الثقة عنده عن سليمان بن يسار وعن بسر بن سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيما سقت السماء والعيون والبعول العشر في السنة نصف العشر

بالذكر كذا في الجمع والعتي قال ابن رشد في المداينة اما تقدير النصاب بالخرص واعتباره به ووزن الكيل فان جمهور العلماء على اجازة المخصص في النخل والاعتاب حين يبيد صلاحها لصورة ان يحل بينها وبين اهلها يأكلونها طيباً وقال داود المخصص الا في النخل فقط وقال ابو حنيفة وصاحبا المخصص باطل وعلى رب المال ان يؤدى عشر ما تحصل بيده زاد على المخصص او نقص منه والسبب في اختلافهم معارضته الاصول للاشترار في ذلك وهو ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرسل عبد الله بن رواحة وغيره الى خيبر فيخربون عليهم النخل واما الاصول التي تعارضها فلانه من باب المزانية المبنى عنها وهو بيع الثمر في رءوس النخل بالتمر كيلا ولا يباع من باب بيع الربط بالتمر نسبة فيدخله المنع من التفاضل ومن النسبة وكلاهما من اصول الربا فلما رأى الكوفيون هذا ممن المخصص الذي كان يخرص على اهل خيبر لم يكن للزكوة اذ كانوا ليسوا باهل الزكوة قالوا ليجعل ان يكون تخميناً لجهل ما بأيدي كل قوم من الثمار قال (القاضي) اما بحسب خبر مالك فالظاهر انه كان في القسمة لما روى ان عبد الله بن رواحة كان اذا خرج من المخصص قال ان شئتم فلكم وان شئتم فلي اعق في قسمة الثمار لا في قسمة الحب واما بحسب حديث عائشة الذي رواه ابو داود وماتما المخصص لموضع التعيب الواجب عليهم في ذلك الحديث هوانها قالت وهي تذكر شأن خير كان النبي صلى الله عليه وسلم يرحل عبد الله بن رواحة الى يهود خيبر فيخربون عليهم النخل حين يطيب قبل ان ياكل منه وخرص الثمار لم يخرجه الشافعي فكيف كان فلو كان مستثنى من هذه الاصول هذا ان ثبت انه كان منه عليه الصلوة والسلام حكماء منه على المسلمين فان الحكم لو ثبت على اهل الذمة ليس يجب ان يكون حكماً على المسلمين الا بدليل والله اعلم **سنة قول** له قال فيما سقت السماء اي المطر من باب

سنة قول له قال مالك الامر عندئذ ان كل من منع فريضة من فرائض الله تعالى اي حقاً من حقوقه تعالى اي اياً ما كان وقال مالك لا يجزى ان يريد بالخرصة ههنا الزكوة خاصة ويجزى ان يريد سائر الحقوق التي يكون حكم الزكوة في ذلك فلم يستطع المسلمون اخذها منه كان حقاً وجهاً عليهم جهاداً اي القتال معه حتى يأخذوها منه بقتاله كما فعل الصديق الاكبر رضي الله عنه بما نفي الزكوة واجمع المسلمون على قصوبه ثم ان كان المانع مقرباً فليس له الا فكاً فليأكل **سنة قول** له كتب اليه يذكر في كتابه على حسب ما ينبغي للعامل والوالي من اطلاع امير المؤمنين باجود من امور الناس واخذوا به فيما يراه من ذلك من الامور ان رجلاً منع زكوة ماله فكتب عمر بن عبد العزيز

اليه اي عامله ان دعه اي الزكوة ولا تأخذ منه زكوة مع المسلمين هذا لطف منه في غرام الرجل المانع للزكوة وتوبيخ له وتجهيل فعله قال فبلغ ذلك اي خبر كتابه الرجل بالنصب اي لما نزع من الزكوة فاشتد اي عظم عليه ذلك الامر فادى بعد ذلك زكوة ماله اي اراد ادائه واصبر اعطاه فكتب عامل عمر بن عبد العزيز اليه يذكر له ذلك اي اعطاه فكتب اليه عمر ان خذها اي اقبلها منه قال ابن عبد البر يجزى انه علم من الرجل منعها من العامل دون منعها من اهلها ولو منع عنده من ههنا الزكوة وتفرس فيه انه لا يخالف جماعة المسلمين الذين اقبلوا اليه الا انهم فكلوا كما ظن ولو منع عنده من ههنا الزكوة ما حاز له نوكها عنده لانها حق المسلمين والمساكين يلزمه القيام لهم **سنة قول** له قال فيما سقت السماء اي المطر من باب ذكر الحبل وادارة الحمال ويدخل فيه السيل والانهار والعيون بالنضم اي الحارثة على وجه الارض التي لا يكتف في دفع ماؤها الالة والبعل بموجدة مفتوحة وعلى مهلة ساكنة هو ما شرب بعروق من الارض ولم يخرق الى سقي سماء ولا آلة معناه ان اصولها تصل الى المياه تحت الارض فيقوم لها مقام السقي والاحتياج ان تسقى باينزال الى عروقها من وجه الارض من مطر او غيره قال الزرقاني وهذا هو المعبر عنه في حديث ابن عمر بقوله او كان عثراً بفتح العين المهلة والمثلثة الحنفية فقد فسروا الخطأ في بانه الذي يشرب بعروقه من غير سقي العشر مبتدأ مؤخر خبره فيما سقت السماء وذلك لما في المذكور من هذه الانواع قلة مؤنة السقي وفيما سقي ببناء الجاهل بالنضم بفتح النون وسكن الضاد المعجمة بعد هاء مهمل هو الرش والصب اي ما سقي بالسيح من الاريا بالغرب او بالسانية ونسخر من الاتنا كباله نصف العشو مبتدأ مؤخر وذلك لكثرة مؤننه وهذا اصل في ان لشدة النفقة وخفتها تأثراً في كثرة الزكوة وقلتها وعوم الحديث ظاهري في عدم شرط النصاب في اجاب زكوة كل ما يسقى بمؤنة او غير مؤنة لكن خصه الجمهور بمحدث ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة وتقدم الكلام على مبسوطا تحت هذا الحديث قال ابن العربي في المارضة قوله فيما سقت السماء العشر الحديث لفظ عام بظاهره في كل ملوك تسقيه السماء وختلف الناس في تغزله على سبعة اقوال الاول انه محمول على عومه في كل شيء الا الخطط القصص الخشيش قال ابو حنيفة الثاني انه في الحبوب والبقول والثمار قال ساجد بن ابي سليمان الثالث ما يخرجه الارض حاله ثمرة باقية قاله محمد وابو يوسف ثم ذكر الاقوال الباقية لبعض التابعين لم يربها الى الاثنية ورجح قول الحنفية فقال اقوى المذاهب في المسئلة مذاهب ابي حنيفة دليلها حوطها للمساكين وعليه يدل عموم الآية والحديث الى اخرها قاله وسياق قريباً في زكوة الحبوب سهل خلاصهم في ذلك في كلام ابن رشد وبسط في المحولات طرق حديث الباب

له قوله لا يؤخذ في صدقة الفل الجعر ورضعهم الجعر واسكان العين المهلة على زنة عصفور يوزن من التمر اذا جف صار خشفاً وفي المسوى منهم من لا يخل رطباً صادراً لا غير فيه ولا مصران الفارة جعر مصابك كرخيف ورغقان ضرب من روى التمر يبي بذلك لانه انما على النوى قشرة رفيعة وقيل الجعر مصران الفار تمر روى ولا عقد بغير العين جنس من الفل واما بكسر ما فبمعنى القنوقال ابو عبد الملك وقال ابو عمر بغير العين الفعلة والكمز القنوقال التمر يسمى باسم الفعلة لانه منها ابن حبيب بمهلة فوسدة مصغرة اسم به الدقل من التمر لونه ابيض وقد اخرج ابو داود والنسائي بعد طرق عن الزهري عن ابي امامة بن سهل بن حنيف عن ابيه قال قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجعر وروى الجعر ولون الجعير ان يؤخذ في الصدقة زاد النسائي وفيه نزلت ولا يمسوا (٣٠٤) فثبت منه الآية وهو اى المذكور من الانواع الردية ويوجد في السهم الهندية محل ذلك

وقال وهو مثل الغنم ولا يوجد هذا في السهم المصرية ولا الشروخ فان ثبت فلا اشكال بما ساق من قوله انما مثل ذلك الغنم لانه من كلام الامام مالك وهذا من كلام الزهري بعد على صاحب المال ولا يؤخذ منه في الصدقة قال ابو عمر جمعوا على انه لا يؤخذ الذي في الصدقة عن الجعير قلت هذا اذا كانت انواعاً مختلفة وان كانت كلها ردياً فقال الامام على ظاهر ما في الموطأ فيخرج زكوة منه ردياً كان او جيداً له قوله قال مالك وانما مثل ذلك اى المذكور من انواع التمر الرديئة تعد ولا تؤخذ الغنم بالرفع بعد على صاحبها بسماها اى باولادها والسفل لا يؤخذ في الصدقة كما تقدم قريباً في موضعه وقد عرفت ايضا ان كون الزرع كالماشية رواية الموطأ وغيره ما على ما روى ابن القاسم والاشهب فيهما فارق واما عند الحنفية فحكى ابن عابدين عن الظهيرية له غنم تمر يربى وقد قال الامام يؤخذ من كل نخلة حصتها وقال محمد يؤخذ من الوسط اذا كانت اصنافاً ثلاثة جيد ووسط وروى ابو داود يكون هذا بيان للجعير من الثمار بعد بيان رديتها في الاموال شارحاً جباراً لا يؤخذ الصدقة منها الجعير رديتها كما لا يؤخذ من الادون لرد اثباتها مثل الجعير يقول من ذلك ان لا يؤخذ منها الصدقة خبير مقدم ومن تبعه في الردى مبتدأ مؤخر وهو بغيره الموحدة واسكان الردى وادال مهملة من اخرى باء من اجدود التمر وما اشبه في الجعيرة ثم ذكر بطريق التفتيح بعد ذكر كلا النوعين لا يؤخذ من ادناه كما لا يؤخذ من خياره وانما تؤخذ الصدقة من اوساط المال رفقا بالملاك والفقراء له قوله قال مالك الامر بالمعتم على عذنا انه لا يخرص ببناء الجعير من الثمار الا الفخيل والاعناب قال الزرقاني فلا يخرص في غيرهما عند مالك وعنه رواية شاذة يخرص الزيتون ايضا وهذا قال مالك وقال الزهري والاذاعي والليث يخرص لانه يترقب فيه الزكوة يخرص كالرطب المنصوص عليه فيبقى على الاصل الخ فان ذلك يخرص

مالك عن زياد بن سعد عن ابن شهاب انه قال لا يؤخذ في صدقة الفل الجعر وروى لا مصران الفارة ولا عقد بغير حقيق قال وهو مثل الغنم بعد على صاحب المال ولا يؤخذ منه في الصدقة قال مالك وانما مثل ذلك الغنم بعد على صاحبها بسماها والسفل لا يؤخذ في الصدقة وقد يكون في الاموال ثمار لا تؤخذ الصدقة منها من ذلك التمرى وما اشبهه لا يؤخذ من ادناه كما لا يؤخذ من خياره وانما تؤخذ الصدقة من اوساط المال قال مالك الامر بالمعتم عليه عذنا انه لا يخرص من الثمار الا الفخيل والاعناب فان ذلك يخرص حين يبد وصلاحه ويحل بيعه وذلك ان ثمر الفخيل والاعناب في كل رطباً وعنباً فيخرص على اهله للتوسعة على الناس ولئلا يكون على احد في ذلك ضيق فيخرص ذلك عليهم ثم يخل بينهم وبينه يأكلونه كيف شاءوا ثم يؤدون منه الزكوة على ما خرص عليهم قال مالك فاما ما لا يوكل رطباً وانما يوكل بعد حصادة من المحبوب كلها فانه لا يخرص وانما على اهله فيها اذ احصدها ودقوها وطبوها وخلصت حباً فانما على اهله فيها الامانة يؤدون زكوتها اذ ابلغ ذلك ما تجب فيه الزكوة قال مالك

مقدار النصاب وهو خمسة اوسق عندهم لما كانوا ابناء في بيتهم وقوله ويؤخذ عنهم حسباً اقروا قال الزرقاني ظاهره ولو انهم اوقال الليث وعنه بن عبد الحكم انما هو ان يخرص لسلطان اميناً قال مالك وهذا الامر الذي

ص ساقى فانما على اهله فيها اعادة تاكيداً ولانه بعد كراول الامانة بالرفع مبتدأ مؤخر يعني انهم موتمنون في مبلدتها وفي وجوب الزكوة فيها يؤدون زكوتها الى الجعير كلها اذ ابلغ ذلك ما تجب فيه الزكوة اى

ببناء الجعير حين يبد وصلاحه ويحل بيعه فان حل البيع يكون عند بد وصلاحه وهو وقت يخرص وهو وقت وجوب الزكوة وساقى ايضا وقال اى وجه جواز الخرص فيها ان ثمر الفخيل والاعناب يوكل رطباً وعنباً فيكثر الحاجة فيها فان ابيع ذلك فلا يخرص من المساكين وان منح منه ضرر بالملاك فيخرص على اهله للتوسعة على الناس اى الملاك ولئلا يكون على احد من الملاك والمساكين في ذلك ضيق فيخرص ذلك عليهم ليتعبروا الواجب ثم يخل بينهم وبينه يأكلونه وينتفعون به كيف شاءوا ومن البيع وغيره ثم يؤدون منه الزكوة بعد الجفاف على ما خرص عليهم اى على ما قدر عليهم بالخرص بشرط السلامة كما ساقى في الصورة الخرص ما في المدونة قال قلت لما لك كيف يخرص زبيبا قال مالك يخرص عنباً ثم يقال ما ينقص من هذا العنب اذ اترتب فيخرص نقصان العنب وما يبلغ ان يكون زبيبا فذلك الذي يؤخذ منه وكذلك الفخيل يقال ما في هذا الرطب ثم يقال ما فيه اذ اترتب فيخرص نقصان الرطب وانما هو لا يخرص لان الخرص انما هو لانتفاع اهله به رطباً وهذه لا توكل رطباً فخرجنا الى الخرص ولان الفخيل والاعناب ثمارها بارزة ظاهرة عن اكمامها فبقيتها فيها الخرص وهذه ثمرتها وجوبها متوادية في اوراقها فلا يتهيأ فيها الخرص قاله الامام قلت لكن يحتاج الى الاكل في الخرص الاخرى غير ما تقدم له قوله فانما على اهله فيها اذ احصدها ودقوها بطبوها بطبوها بتشد يد المنة القليلة بعد الطاء المهلة وخلصت حبا يربى ان الزكوة تجب عليهم فيها اذ احصدها و تصفيتها من كل شئ وتخليصها الى هيئة الادخار والاقنيات ولا يقطع عنهم من زكوتها شئ لاجل الانتفاع عليها وذلك لان هذه الاحمال التي لا يمكن الانتفاع بها الاعلها وعلى هذه الهيئة كما نواؤدون الزكوة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا هو وقت اخراج الزكوة كما ص

ص في الغنيرة عند عهد وثم الخلاف يظهر في وجوب الضمان بالاختلاف الخ ٢٠ **قوله** فان اصاب الثمرة بالنصب جائحة بالرفع بعد ان تخصص على اهلها وقبل ان تجزأ تقطع فلما طلت الجائحة بالثمر كله فليس عليهم صدقة لوجوبها في عينها وقد زالت وبطل حكم الخوص المتقدم فان بقي بعد الجائحة من الثمر بالمشقة الغنيرة في النسخ الهندية وبالمثلثة في المصرية والمثوى واحد شئ اى مقدار يبلغ خمسة اوسق فصاعدا وهي ستون صاعا يصاع النبي صلى الله عليه وسلم يعني العبرة في خمسة اوسق لصاعه صلى الله عليه وسلم ودون غيره من الأصعب وهي خمسة ابطال ومن عظمه ووسا في الكلام على ذلك في ابواب الفطر اخذ منه اى ما بقي في المصوبة منهم اى من اهل الفيل زكوة اى زكوة ما بقي وليس عليهم فيما اصاب الجائحة زكوة يعنى فلا يؤخذ زكوة الهالك من هذا الباقى **قوله** ٣٠٨ **قوله** قال مالك وكذلك اى مثل ما تقدم

وهذا الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا ان الفيل تخص على اهلها وثمرها في رؤسها اذا طاب وحل بيعه وتؤخذ منه صدقته قمر عند الجهاد فان اصاب الثمرة جائحة بعد ان تخص على اهلها وقبل ان تجزأ فاحاطت الجائحة بالثمر كله فليس عليهم صدقة فان بقي من الثمر شئ يبلغ خمسة اوسق فصاعدا يصاع النبي صلى الله عليه وسلم اخذ منه زكوة وليس عليهم فيما اصاب الجائحة زكوة **قوله** مالك وكذلك العمل في الكرم ايضا قال مالك واذا كانت لرجل قطع اموال متفرقة او اشراك في اموال متفرقة لا يبلغ مال كل شريك منهم او قطعت ما تجب فيه الزكوة وكانت اذ اجتمع بعضها الى بعض يبلغ ما تجب فيه الزكوة فانه يجمعها ويؤدى زكوتها كلها زكوة الحبوب والزيتون مالك انه سأل ابن شهاب عن الزيتون فقال فيه العشر

للموطا في هذا اللفظ في كل موضع جاء مصدرا او فعلا والاكثر في الهندية بالمهملتين وفي المصرية بالمجتمعتين المؤدة واحد ففي الجمع جذا الفيل بتقويمها كسر هاء الاو لا القطع الخ اى تؤخذ عند قطع الفيل لا قبله فلا يجف احد ان يشتري عند الخوص من غيرها وما الى به وهذا وقت الحراثة واما عند الحنيفة فقال انقارى في شرح النقاية وقت وجوب العشر حين ظهور الثمرة عند ابي حنيفة وحين الاوراك عند ابي يوسف وحين الحصول

قوله قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا ان الفيل وفي النسخ المصرية ان الفيل تخص وفي مختار الصحاح الفيل والفيل بمعنى الواحد فله تخص على اهلها وثمرها الوا وحالية في رؤسها يعني يؤخذ حال كون الاشجار على الرؤس وان جدت الاشجار فلا تخص اذا طاب وحل بيعه يعني وقت الخوص وقت حل البيع عند مالك لا قبله ولا بعده وهذا وقت الوجوب عند المالكية كما سألني وتؤخذ منه صدقته قمر عند الجهاد اذ اختلفت نسخ

في التمر العمل اى الحكم في الكرم اى العنب ايضا وفي المعنى قال احمد اذا خوص وتوك في رؤس الفيل فليهم حفظه فان اصابته جائحة فذ هبت الثمرة سقطت الخوص ولم يؤخذ واه ولا تعلم فيه خلافا قال ابن المظن را جمع اهل العلم على ان الخوص اذا خوص الثمرة ثمر اصابته جائحة فلا شئ عليه اذا كان قبل الجهاد وان تلف بعض الثمرة فقال القاضي ان كان الباقي نصبا ففيه الزكوة والا فلا وهذا القول يوافق قول من قال لا تجب الزكوة فيه الا بوجوه صالحة لان وجوب النصاب شرط في الوجوب فسبق له وجود وقت الوجوب له وجوب واما من قال ان الوجوب ثبت اذ ابد الصلاح واشتد الحب فقياس قوله ان تلف البعض ان كان قبل الوجوب فهو كما قال القاضي وان كان بعد وجب في الباقي بقدره سواء كان نصبا او لم يكن الخ ٢٠ **قوله** قال مالك واذا كانت لرجل قطع جميع قطعة اموال بالجر على الاضافة متفرقة بالرفع صفة قطع ويجعل بالجر صفة لاموال او اشراك بالمشقة الغنيرة بين الشابين والراء في جميع النسخ المصرية فهو افتعال من الشركة وبدونها في النسخ الهندية فهو بفتح الهيمزة جمع شرك بالكسر فسكون اى الانضمام في اموال متفرقة اى بين شركاء عديدة لا يبلغ مال كل شريك منهم او قطعت بالضم عطف على مال اى لا يبلغ القطعة وحلها ما تجب فيه الزكوة مفعول لقوله لا يبلغ اى لا يصل الى مقدار النصاب وكانت تلك القطع او الحصص اذ اجتمع بعضها الى بعض يبلغ ما تجب فيه الزكوة فانه يجمعها اى القطع والحصص ويؤدى زكوتها كلها يعنى اذا كانت لرجل قطع لاراضي متفرقة وكانت كل واحدة لا يبلغ ما يقوم منها خمسة اوسق واذ اجتمع ما يخرج من جميعها كان فيه خمسة اوسق فان الزكوة تجب فيها لان المالك لها واحد وكذلك اذا كان له اشراك في اموال متفرقة تكون بينه وبين شريكه فإدعى كل ماله خاصة دون مال شريكه فاذا بلغ ماله

مقدار النصاب زكى وتقدم مسائل الشركة مبسوطا ٢٠ **قوله** زكوة الحبوب قال المجد الحبة واحدة الحب جمعه حبوب وحيات وقال الراغب الحب والحبة يقال في الحنطة والشعير ونحوهما من المطعومات قال تعالى كمثل حبة انبتت سبع سنابل وقال تعالى ان الله خالق الحب والنوى قال ابن رشد في البداية اما ما تجب فيه الزكوة من الاموال فانهم اتفقوا منها على اشياء واختلفوا في اشياء اما ما اتفقوا عليه فصفان من المعدن الذهب والفضة اللتين ليستا بجلى وثلاثة اصناف من الحيوان وصفان من الحبوب الحنطة والشعير ووصفان من الثمر التمر والزبيب وفي الزيت خلاف شاذ ثم ذكر الاختلافات وقال في حملتها واما ما اختلفوا فيه من الثبات بعد اتقاهاهم على الاصناف الاربعة فذهب من لم ير الزكوة الا في تلك الاربعة فقط وبه قال ابن ابي ليلى والثوري وابن المبارك ومنهم من قال الزكوة في جميع المدخرات من الثبات وهو قول مالك والشافعية ومنهم من قال الزكوة في كل ما يخرج من الارض ما مد الحشيش والحطب والقصب وهو ابو حنيفة الخ ٢٠ **قوله** فقال فيه العشر وبه قال جماعة الفقهاء ابو حنيفة والشافعية في احد قوليه والثاني كابن وهب والي ثور والي يوسف ومحمد لا زكوة به لانه ادم لا قوت قاله الزرقاني وفي المسوى وقال به ابو حنيفة لانه لا يشتد عند خمسة اوسق وقال يؤخذ من ثمر لا من عصاره الخ قلت وما سأل الزرقاني عن صاحبى الى حنيفة لم اجد في كتابي لا زكوة الا في مؤطا حديث الباب ثم قال وبهذا نأخذ اذا خرج منه خمسة اوسق فصاعدا ولا يلتفت في هذا الى الزيت وانما ينظر الى الزيتون واما في قول ابي حنيفة ففي قليله وكثيره الخ وهذا صريح في ان محمدا قائل بوجوب العشر في الزيتون ٢٠

م خمسة اوسق فلا زكوة فيه لنقصانه عن النصاب قال الزرقاني فان بلغها وكانت لازيت فيه اخذ من ثمنه قاله في المدونة وغيرها و
يخرج الصدقة من الزيتون عند الشافعية كما تقدم قريباً **سنة قوله** قال مالك والزيتون بمنزلة الخيل ما كان منه سقته السماء
المطر والعيون او كان بعلاً كما تقدم في التمه فيه العشر لقلّة المؤنة وما كان يحق ببناء الجوهل بالنضج اي بالنصب باليستخرج من الابار و
غيرها ففيه نصف العشر كما هو قانون المعشرات ولا يخص شيء من الزيتون في شجرة اي على رواية صحيحة وتقدم رواية شاذة عن الامام
مالك انه يخص قال الباوي ولا يخص شيء من الزيتون لانه لا فائدة في ذلك لارباب الاموال فانه ليس ما يוכל بطبا ولا للسالكين
لان الهمد لا يسرع اليه للاكل الا **سنة قوله** بعد على وتخبر ولان ثمرته مستورة في الورق لا يكاد يتهيا فيها الخوص على التحقيق الخ **سنة قوله** قال مالك والسنة عندنا في الحبوب التي

يجب العشر فيها وهي التي يدخلها الناس ويأكلونها
ذكر هذين القيدين لما ان مدار الزكوة في الحبوب عند
المالكية على الادخار والاحتياط انه يؤخذ ما سقته
السماء من ذلك وما سقته العيون وما كان بعلاً
العشر وما سقى بالنضج ففيه نصف العشر بشرط
النصاب فيها كما ساق في التقييد به والحاصل ان الفرق
بين العشر ونصفه لا يخص بما مر من الخيل والزيتون
وغيرها بل كل المعشرات حكمها واحد في ان التي تسقى
بالمطر ونحوه ففيها العشر والتي تسقى بالنضج ففيها نصف
العشر ولما كان وجوب الصدقة في الحبوب وغيرها
مقيداً عند المالكية بالنصاب ذكر هذا القيد فقال
اذ بلغ ذلك المذكور من الحبوب التي يدخلها الناس
وما تكونها خمسة اوسق والوسق ستون صاعاً بالاعراب
الاول صاع النبي صلى الله عليه وسلم بالجريد فما
قبله او عطف بمان وما زاد على خمسة اوسق ولو قليلاً
ففيه الزكوة بحسب ذلك اي العشر او نصف العشر
وذلك لانه لا يعوق فيه بعد النصاب قال الشيخ في
المسوى وهذا قول اهل العلم لان النصاب ليس
بشرط عند ابي حنيفة **سنة قوله** قال مالك
بين المصنف في هذا القول انواع الحبوب التي يؤخذ
منها العشر فقال والحبوب مبتدأ وخبر المخطئة
وما عطف عليه التي تحب فيها الزكوة المخطئة بكسر
الهاء المهملة وسكون النون وفيه طاء مهملة اخرى
هاء كذا في المحيط الاغظروهي التمه لها انواع كثيرة
ذكرها اهل الفن وذكر بعضها صاحب المحيط فحسب
ذكرت في الاوار الساطعة فقال خرجت حبة البر من
الجنة على قدر بيضه النعامة وهي الين من الزبد و
الطيب رائحة من المسك ثم صارت تنزل على هذه
الهيئة الى جود فرعون فصغرت وصارت كبيضه
الدجاجة ولم تنزل على هذه الهيئة حتى دمج يحيى
فصغرت حتى صارت كبيضه النعامة ثم صغرت حتى
صارت كاللينة ثم صغرت حتى صارت كالحمصة

قال مالك وانما يؤخذ من الزيتون العشر بعد ان يعصر
يبلغ زيتونه خمسة اوسق فما لم يبلغ زيتونه خمسة اوسق
فلا زكوة فيه **قال مالك** والزيتون بمنزلة الخيل ما كان
منه سقته السماء والعيون او كان بعلاً ففيه العشر وما
كان يسقى بالنضج ففيه نصف العشر ولا يخص شيء من
الزيتون في شجرة **قال مالك** والسنة عندنا في الحبوب التي
يدخلها الناس ويأكلونها انه يؤخذ ما سقته السماء من ذلك
والعيون وما كان بعلاً العشر وما سقى بالنضج ففيه نصف
العشر اذ بلغ ذلك خمسة اوسق بالصاع الاول صاع النبي
صلى الله عليه وسلم وما زاد على خمسة اوسق ففيه الزكوة
بحسب ذلك **قال مالك** والحبوب التي فيها الزكوة المخطئة و
الشعير والسلت والذرة والدخن والارز والعدس والحبان
واللوبيا والجلجلان وما اشبه ذلك من الحبوب التي تصير طعاماً

في تكميل النصاب لزيتون ويخرج في الزكوة
الزيت ولو قل كروطل وتقدم في كل الامام
محمد والمسوى ان العبرة عند الحنفية
للزيتون لا بالزيت ويؤخذ الزيتون في
الصدقة ووجه ذلك عندنا ان الزيتون
لا يقتصر الانتفاع منه بالزيت بل يتصرف
فيه بالبيع وغيره على هيئته ايضا وقد
يكون الزيتون لازيت فيه كما ساق في فم
يقتضاه من قال بعيرة الزيت الى امر آخر
كاعتبار قيمته بخلاف من قال يخرج
الزيتون في الصدقة فما لم يبلغ زيتونه

سنة قوله قال مالك وانما يؤخذ من الزيتون
العشر بالنضج بعد ان يعصر اي يخرج منه
الزيت ويبلغ زيتونه خمسة اوسق وذلك
ان الاعتدال في نصابه انما هو بالكيل والكيل
لا يتهيا الا في الحب فاذا بلغ خمسة اوسق
فقد كمل النصاب واذا قصر عن الخمسة
الاوسق فقد قصر عن النصاب فلا زكوة
فيه وانما امرنا باخراجه زيتا لانه
يحب على رب المال دفعه على وجه يمكن
ادخاره والانتفاع به المنفعة المقصودة
منه كالتمر والحب قاله الباوي يعني يهتبر

ثم صغرت حتى صارت على ما هي عليه الآن نسأل الله تعالى ان لا تبغض عن ذلك الخ والشعير بفتح الشين وتكسر قاله الزرقاني قال
المجد الشعير معروف واحده بهاء وفي الصراح الشعير جو والشعيرة بك دانه والسلت بكسر السين اوبعضها وسكون اللام والمثناة
الوقية كذا في المحيط قال المحيد هو بالضم الشعير وضرب منه او كما مض منه الخ وفي الانوار السلطنة بضم السين وسكون اللام حب
بين الشعير والقمح يعرف عند المغاربة بشعير النبي صلى الله عليه وسلم الخ قال الزرقاني ضرب من الشعير لا تشترط له يكون في الغورو
الحجاز قاله الجوهري وقال ابن فارس ضرب منه رقيق القشر صغار الحب وقال الازهرى حب بين المخطئة والشعير ولا تشترط له كشم
الشعير فهو كالمخطئة في ملاسته وكالشعير في طبعه وبرودته وفي المحيط اسمه في اليوناني الطرافيش وفي الفارسية جوبرهنة وفي
الزامل جوكندم وفي الهندية اش جو وقال ايضا يكون كالمخطئة المقشرة ويكون ابيض واحمر وفي الصراح جوبرهنة وهكذا افسره الشن
في المصنف واختلف اهل العلم هل هو نوع من البر او الشعير او نوع برأيه والذرة بضم الذال المعجمة وتخفيف الراء فكذا اضبطه شارح
البغاري من الحافظ والعيق والقسطلاني وفي شرح الاقتاب بمجتمعة مضبوطة شرعاً مخففة الخ وفي المحيط الاعظم ذرت بضم ذال معجمة
وفتح راء مهملة مشددة وسكون مثناة فوقية يقال لها في الهندية جوار وهكذا افسره الشن في المصنف وقال المحيد الذرة كذبة
حب معروف اصلها ذرو وفي الصراح الذرة بالضم والتخفيف اصله ذروا وذري والهاء عوض الخ وفي الجمع بضم معجمة وخفة
راء هاء عوض عن واو والدخن بضم دال مهملة ويكسر وسكون خاء معجمة اخرى نون يقال له بلغة اليونانية المبطلة والعربية
الغث والتركبة الطرق والفارسية ارن وباليهندية كنگني والارز بزنة قفل وفي لغة بضم الراء واخرى بضم الهاء (البقية طويلاً)

م مفصلاً وأشار إلى غيرها بقوله ما أشبه ذلك وذكر الباقى ستة أشياء غيرها وقد عرفت مذهب الحنفية أنه يجب عندهم في كل ما يقصد به ثمار الأرض ويزرع قصد أو استند لواعيله بالآية كما سبق في باب ما لا زكوة فيه من الغواكه من المحبوب بيان ما أشبه التي تصير طعاماً ما لأن العلة عند المالكية الاقتنيات والأدخا فلا زكوة في الكرسي على الظاهر لما علف لأطعام خلا فالرواية أشبه في العتبية قاله الزرقاني في المحاشية المتعلقة بصفتها هذا سلم قول له فالزكوة تؤخذ منها أي من المحبوب المذكورة مفصلاً ومجملًا كلها بعد أن قصد وتصبر حباً أي بعد تنقيتها وتصغيرها وتخليصها إلى هيئة الإدخار كما تقدم قال الموفق وقت الإخراج الزكوة بعد التصفية في المحبوب المحقق في الثار لانه إبان التكال والمؤنة التي تلزم الثمرة إلى حين الإخراج على رب المال لأن الثمرة ٣١٠ كالماشية ومؤنة الماشية وحفظها

ورعها والقيام عليها إلى حين الإخراج على ربها كذا ههنا ثم قال مالك والناس أي أرباب الأموال مصدقون بتشد يد الدال المفتوحة في ذلك أي في قولهم في صنف من الكيل وما خرج من الزيت وغيره لأنهم أمنا كما تقدم قال الباقى وذلك لأن هذا ما لا يجوز ولا سبب للناس أن يضيوا عليه ولا يمكن أن يجعل مع كل إنسان من يحفظ عليه ذلك المخر ويقتل ببناء المجهول منهم في ذلك ما دفعوا بالدال الملهة أي الذي دفعوا في الصد وذلك لكونهم مصدقون في قولهم قال الموفق ومتى ادعى رب المال تلفها بغير تفريطه قبل قوله من غير يمين سواء كان ذلك قبل الإخراج أو بعده ويقبل قوله أيضاً في قدرها بغير يمين وكذلك في سائر الدعاوى قال أحمد لا يستعمل الناس على صدقاتهم وذلك لأنه حق الله تعالى فلا يستعمل فيه كالمصنوع والحد الحرج سلم قول له وسئل ببناء المجهول مالك الأما متى يخرج من الزيتون العشر زاد في النسيء المصرية بعد ذلك أدنصفه وليس هذا في الهندية فالمراد بالعشر الواجب أعظم من العشر وأدنصفه أقبل النفقة بهيمة الاستنفها أم بعد ها أي هل يحسب بالنفقة التي بذل في تخريج الزيت سلم قول له فقال لا ينظر إلى النفقة قال الباقى أي لا يحسب بها وذلك إن عليه تبليغ الزكوة إلى الحد الذي جرت العادة بأدخارها عليه ولواخذت منهم قبل ذلك لما خرس عليهم تخليصهم عندهم ولقوسموا فيها ولكن لا يؤخذ منهم إلا على هيئة الإدخار فطم النفقة عليها حتى يخلص ذلك المخر قلت وفي المحيط البرهاني قال الكرخي يؤخذ العشر من جميع ما أخرجته الأرض ولا يحسب لصاحبها ما أنفق على الغلة من سقى أو عارة أو أجرة العمال ولا نفقة البقر الخ قال ابن القيم يعني لا يقال بدم وجوب العشر في قدر الخارج الذي يقابل المؤنة بل يجب العشر في الكل ومن الناس من يقول يجب النظر إلى قدر قيم المؤنة فيسمل لصلها عشر ثم يحضر الباقي لأن قدر المؤنة بمنزلة السالم

فألزكوة تؤخذ منها كلها بعد أن قصد وتصريحاً قال والناس مصدقون في ذلك ويقبل منهم في ذلك ما دفعوا قال يحيى وسئل مالك متى يخرج من الزيتون العشر أقبل لنفقة أم بعد ها فقال لا ينظر إلى النفقة ولكن يسئل عنه أهله كما يسئل أهل الطعام عن الطعام ويصدقون بما قالوا في مقدار ما خرج فمن رضى ببناء الفاعل أو المفعول أي حصل أو أخير من زيتونه خمسة أو رفع أو النصب أو سبق فصاعداً أخذ ببناء المجهول من زيتونه خمسة أو سبق لم يجب عليه في زيتونه الزكوة والحاصل أنهم يشلون أولاً يقال لصاحب المال كم مبلغ زيتونك فإن ذكر أنه قصر عن النصاب لم يسئل عنه غيره ذلك فإن قال بلغ النصاب أو زاد عليه سئل سوا لا ثانياً كم أخرج له من الزيت إن كان عصراً فإن كان باعاً سئل كم يخرج مثله من الزيت أو سئل ذلك غيره من أهل المعرفة قاله الباقى ١٢ سلم قول له قال مالك ومن باع زرعاً وقد صلح ويبس في أكماه جمعكم بالكسر وعاء الطلح وغطاء النور وكذا في الفأوس فعليه أي الباقى وكذا واجبة لأنها وجبت بالصلاخ واليبس وليس على الذي اشتراه زكوة لأن الزكوة تعلق وجوبها قبل البيع فلا تعلق حق الزكوة عند المشتري قلت وبه قالت الحنفية فقيل لبدائهم ولو باع الأرض العشوية وفيها زرع قد أدرج مع زرعها أو باع الزرع خاصة فعشروا على الباع دون المشتري لأنه باع بهد وجوب العشر وتقرب بالدراك ولو باعها والزرع بقل فإن فصله المشتري لئال فعشروا على الباع أيضاً لتقرر الوجوب في البقل بالفصل وإن تركه حتى أدرج فعشروا على المشتري في قول أبي حنيفة ومحمد لقول الوجوب من الساق إلى الحب وروى عن أبي يوسف أنه قال عشر قدر البقل على الباع وعشر الزيادة على المشتري وكذلك حكم الثمار على هذا التفصيل المزمع في مسالك الأئمة في كلام العيني ١٣

نفسه والثنا هريز واللوبيا بضم اللام والواو المجهول وكسراً باء موحدة وفهم المشاة العتبية أخرة الف اسم هند يقال له في اليونانية سيليبي وفي النطية جمر وفي العربية قريباً وقرباً كذا في المحيط قلت لكنه يستعمل في العربية أيضاً وفي حاشية الانوار لأجل الأبرار اللوبيا حب يشبه الباقى لا يصغر منه والمجلدان مجملان بعد كل جهم لأم قال الحد فخر الكزيرة وجب السهم وفي المحيط بالسريانية كهد فأيضاً يذكر الكشنيرو في كتاب المعتمد من اللغات الطبية هو السهم وهو صنفان أبهى وأسود ويسمى العرب دهنه السليط وفي الصوامع الكشنيرو ويقال السهم في قشرة قبل أن يحدد وفي إيضاح الصوامع دهنه وقدر شيخنا الدهلوى في المصنف بالسهم وما أشبه ذلك ذكر المصنف عشرة أنواع

البقية غنط) والراء وشنا لراي والرابطة بفتح الهيرة مع التشديد والخامسة رزينا هيز ولان قتل قاله الزرقاني في الشيم في المحيط بلفظ برنج وهكذا في المحيط وغيره وفي لغات الصوامع جاتول والعدس بفتحين قال الحد بالقول حب معروف والعدس واحدته وفي المحيط بفتح عين ود الأخرى سمين يقال له باليمن بلس وبالفارسية شوك وبالهندية مسورو وفي الصوامع زرك وفي إيضاح الصوامع مسورو والمجلدان بضم جهم واسكان اللام وحتى فتحتها مشددة حب من القطا في قاله الزرقاني وفي الأوزر الساطعة بضم الجهم وسكون اللام وفي المحيط اسم محلي وقال في المحل يقال له بالهندية مارك كابل وهو الشيم في المصنف بالماش والأوجه أنه غيرة لأن أهل اللغة يفسرونه بشبيه الماش دون

له بعض كانه اشتراه ولنا أنه حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المؤنة فلورفعت المؤنة كان الواجب واحداً وهو العشر وإنما في الباقي لأنه لم ينزل إلى نصفه إلا للمؤنة المخر وتقدم قريباً كلامه الموفق في ذلك ولكن يسئل ببناء المجهول عنه أي الزيتون أهله مالك كما يسئل أهل الطعام كالحنطة وغيرها عن الطعام أي كم حصل ويصدقون بما قالوا في مقدار ما خرج فمن رضى ببناء الفاعل أو المفعول أي حصل أو أخير من زيتونه خمسة أو رفع أو النصب أو سبق فصاعداً أخذ ببناء المجهول من زيتونه خمسة أو سبق لم يجب عليه في زيتونه الزكوة والحاصل أنهم يشلون أولاً يقال لصاحب المال كم مبلغ زيتونك فإن ذكر أنه قصر عن النصاب لم يسئل عنه غيره ذلك فإن قال بلغ النصاب أو زاد عليه سئل سوا لا ثانياً كم أخرج له من الزيت إن كان عصراً فإن كان باعاً سئل كم يخرج مثله من الزيت أو سئل ذلك غيره من أهل المعرفة قاله الباقى ١٢ سلم قول له قال مالك ومن باع زرعاً وقد صلح ويبس في أكماه جمعكم بالكسر وعاء الطلح وغطاء النور وكذا في الفأوس فعليه أي الباقى وكذا واجبة لأنها وجبت بالصلاخ واليبس وليس على الذي اشتراه زكوة لأن الزكوة تعلق وجوبها قبل البيع فلا تعلق حق الزكوة عند المشتري قلت وبه قالت الحنفية فقيل لبدائهم ولو باع الأرض العشوية وفيها زرع قد أدرج مع زرعها أو باع الزرع خاصة فعشروا على الباع دون المشتري لأنه باع بهد وجوب العشر وتقرب بالدراك ولو باعها والزرع بقل فإن فصله المشتري لئال فعشروا على الباع أيضاً لتقرر الوجوب في البقل بالفصل وإن تركه حتى أدرج فعشروا على المشتري في قول أبي حنيفة ومحمد لقول الوجوب من الساق إلى الحب وروى عن أبي يوسف أنه قال عشر قدر البقل على الباع وعشر الزيادة على المشتري وكذلك حكم الثمار على هذا التفصيل المزمع في مسالك الأئمة في كلام العيني ١٣

كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقدم مسندنا في أول الكتاب ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة فلا بد إذا من إيجاب
الصدقة لباو غرها خمسة أوسق ١٢ (الحاشية المتعلقة بصحة هذا) له قول له قال مالك وذكره في الكلام بطريق الإجمال فقال
وان كان في الصنف الواحد من تلك الأصناف ما يبلغ خمسة أوسق أي يبلغ مقدار النصاب ففيه الزكاة فان لم يبلغ خمسة أوسق فلا زكاة فيه
والحاصل ان من كان له أقل من نصاب من تمر ونبيب وحنطة وقطنية بحيث لا يكون كل واحد منها نصابا لكن بقى النصاب بضم بعضها
الى بعض فلا يضم نوع منها الى الآخر ليكمل لنصاب بذلك لان هذه أصناف مختلفة و استدلال لذلك بقوله صلى الله عليه
وسلم ووجه الاستدلال ان من كان عنده خمسة أوسق مثلا من مجموع التمر والزبيب ٣١٢ فليس عنده خمسة أوسق من التمر

وانه ليس عليه في شيء من ذلك زكاة حتى تكون في الصنف
الواحد من التمر او في الزبيب او في الحنطة او في القطنية ما يبلغ
الصنف الواحد منه خمسة أوسق يصح - النبي صلى الله عليه
وسلم كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون
خمسة أوسق من التمر صدقة قال وان كان في الصنف
الواحد من تلك الأصناف ما يبلغ خمسة أوسق ففيه الزكاة فان
لم يبلغ خمسة أوسق فلا زكاة فيه قال مالك وتفسير ذلك
ان يجزئ الرجل من التمر خمسة أوسق وان اختلفت اسماءه و
الوانه فانه يجمع بعضه الى بعض ثم تؤخذ من ذلك الزكاة
فان لم يبلغ فلا زكاة فيه قال مالك وكذلك الحنطة كلها
السمراء والبيضاء والشعير والثلث ذلك كله صنف واحد
فاذا احصى الرجل من ذلك كله خمسة أوسق جمع عليه بعض
ذلك الى بعض ووجبت فيه الزكاة فان لم يبلغ ذلك فلا زكاة
فيه قال مالك وكذلك الزبيب كله اسوده واحمره فاذا قطف
الرجل منه خمسة أوسق وجبت فيه الزكاة فان لم يبلغ ذلك
فلا زكاة فيه

واذا روي الحديث الزكاة على خمسة أوسق من التمر ١٢
له قول له قال مالك وتفسير ذلك ذكر المسئلة
المتقدمة ببعض الأصناف تنبأنا لها ان يجزئ بالكملة
او الجملة تسعين مثقال ما تقدم الرجل أي يقطع من
التمر بالثلاثة الفوقية خمسة أوسق فيجب فيها
الزكاة وان اختلفت اسماءه وانواعه كبري وصغير
والوانه يكون بعضها اسود وبعضها احمر فانه يجمع
بعضه الى بعض ثم تؤخذ بيضاء المبرور من ذلك المجموع
لهو غرها النصاب فان لم يبلغ ذلك أي لم يبلغ النصاب
فلا زكاة فيه والحاصل ان التمر اذا كان مختلف النوع
يجمع بعضها الى بعض كالحنطة والعراة في الماشية
له قول له قال مالك وكذلك أي كما تقدم فلا تفرق
كذلك الحنطة كلها يجمع بعضها انواعها الى بعض ثم
ذكر بعض انواعها فقال السمراء تأنث اسم سميت
به لسميتها والبيضاء تأنث الابيض سميت به لبيضاها
والشعير والثلث تقدم معناها ذلك كله وفي الصنف
المصرية كل ذلك صنف واحد فاذا احصى الرجل من
ذلك كله أي الانواع المختلفة المذكورة خمسة أوسق
جمع عليه بعض ذلك الى بعض ووجبت فيه الزكاة
فان لم يبلغ ذلك فلا زكاة فيه قال الدردير وقسم
القطا في أصناف التمر والزبيب لانها جنس واحد
في الزكاة فاذا اجتمع من جميعها خمسة أوسق زكاة
واخرجه من كل بحسبه ويجزئ الإخراج الاعلى منها
او المساوي عن الأدنى او المساوي لالأدنى عن
الاعلى كصم قم وشعير وسلت بعضها لبعض لانها
جنس واحد الخ قال ليأجي الحنطة يجمع انواعها كلها
كما يجمع انواع التمر فجميع البيضاء الى السمراء فاذا
بلغت النصاب ففيها الزكاة وهذا الخلاف فيه و
كذلك يجمع الى الحنطة الشعير والسلت لا يختلف
مالك واصحابه في ذلك وبه قال الحسن وطاوس
الزهري وعكرمة ومنع من ذلك ابو حنيفة و
الشافعي وقالوا ان الشعير والسلت كل واحد منهما
جنس منفرد غير الحنطة لان جميع في الزكاة الخ قال

البقية عن مالك) كسر الماء وضما يقطع قال
الزرقاني منه اربعة أوسق من التمر يجمع ما يحصيه
منه اربعة أوسق من الحنطة وما يحصيه من
اربعة أوسق من القطنية بكسر القاف و
ضمها سبأ في معناها انه لا يجمع بينه وبين
عليه أي على الرجل بعض ذلك المذكور من
الأصناف الاربعة الى بعض آخر لا خلاف

الزرقاني قال ابو حنيفة والشافعي واحمد وابو ثور لا يضم كل حبة عرفت باسم منفرد وصاحبها وهي خلافا في الخلقة والطعم الى
غيرها قال ابن رشد انهم اجمعوا على ان الصنف الواحد من المحبوب والتمر يجمع جميعه الى دينه وتؤخذ الزكاة عن جميعه بحسب قدر
كل واحد منها اعني من الجيد والجيد واختلفوا في ضم القطا في بعضها الى بعض وفي ضم الحنطة والشعير والسلت فقال مالك القطنية
كلها صنف واحد والحنطة والشعير والسلت ايضا وقال الشافعي وابو حنيفة واحد وجماعة القطا في كلها أصناف كثيرة بحسب اسمائها ولا يضم بعضها
شيء الى غيره وكذلك الشعير والسلت والحنطة عندهم أصناف ثلاثة لا يضم واحد منها الى الآخر وسبب الخلاف هل المراعاة في الصنف الواحد
هو اتفاق المنافع او اتفاق الاسماء فمن قال اتفاق الاسماء قال كلها اختلفت اسمائها في أصناف كثيرة ومن قال اتفاق المنافع قال كلها اتفقت
منافعها في صنف واحد وان اختلفت اسمائها فكل واحد منها برون ان يقرر قاعدته باستقرار الشرع اعني احدها يجمع مذهبها بالاشياء
التي اعتبر الشرع فيها الاسماء والاخر بالاشياء التي اعتبر الشرع فيها المنافع ويشبه ان يكون شهادة الشرع للاسماء في الزكاة
أكثر من شهادته للمنافع وان كان كلا الاعتبارين موجودا في الشرع الخ له قول له قال مالك وكذلك الزبيب كله يجمع انواعه اسوده
واحمره سواء فاذا قطف الرجل منه خمسة أوسق وجبت فيه الزكاة فان لم يبلغ ذلك أي النصاب فلا زكاة فيه ١٣

أوسق فلا صدقة عليه وإنما تجب الصدقة على من بلغ جلداه بالمهمل أو العجوة نصفان أي قطعة من التمر أو قطعة من العنب أو حصاة من الحبوب
قال الراغب للمع كسر الشئ وتفريقه وفي الجمع إذا دخل بغير جيم وكسرها والاولد الا القطع ومنه قوله تعالى فيجعلهم جذاذ أو القطع القطع
لأن قطعها الا زهرى هو اسم وقت القطع قال الراغب أصل المصد قطع الزرع وزمن الحصاد والحصاد كقولك زمن الحصاد والجد خمسة بالنصب
على المعنوية لبلغ أوسق فالزكاة مبنية على أن من بلغ ملكه النصاب وجب عليه الزكاة ومن قصر ملكه عن النصاب فلا زكاة عليه ولا ينظر إلى الحمل
ولا اشتراكه إذ اختلفت في الملك كما لا ينظر إلى الافتراء إذ اجمعت في الملك فإذا لم يجد لسان الحمل
على واحد منه فلا يلزمه أحد ما خمسة أوسق وهي النصاب ولو كان لأحد ما خمسة أوسق و
للآخر ثلثة لكانت الزكاة على صاحب

٣٢

جذ أربعة أوسق أو أقل منها صدقة قال مالك وكذلك
العمل في الشراكاء كلهم في كل زرع من الحبوب كلها كلها
يحصد أو يخل يجمع أو كرم يقطع فإنه إذا كان كل رجل منهم
يجمع من التمر أو يقطع من الزبيب خمسة أوسق أو يحصد من
الحنطة خمسة أوسق فعليه فيه الزكاة ومن كان حقه أقل
من خمسة أوسق فلا صدقة عليه وإنما تجب الصدقة على
من بلغ جلداه أو قطاؤه أو حصاة خمسة أوسق قال مالك
والسنة عندنا أن كل ما أخرجت زكوة من هذه الأصناف
كلها التمر والحنطة والزبيب والحبوب كلها ثم أمسكه صاحبه
بعد أن أدى صدقته سنتين ثم باعه أنه ليس عليه في ثمنه
زكاة حتى يحول على ثمنه الحول من يوم باعه إذا كان أصل تلك
الأصناف من فائدة أو غيرها ولا يمكن للتجارة وإنما ذلك بمنزلة
الطعام والحبوب والعروض يفيدها الرجل ثم يمسكها سنتين
ثم يبيعها بذهب أو ورق فلا يكون عليه في ثمنها زكاة حتى يحول
عليها الحول من يومها فإن كان أصل تلك العروض للتجارة
فبيعها صاحبها فيها الزكاة حين يبيعها إذا كان قد حبسها سنة من

الخمس أوسق عن الخمسة أوسق ولا يجب على صاحب
الثلثة شئ وإن كانت لرجل خمسة أوسق يجمعها في بلاد
مختلفة متباعدة ليجتمع عليه وادى الزكاة عنها فأما
الاعتبار في ذلك بالملك دون الاجتماع والافتراق كذا
في المنتقى قال الزرقاني وبهذا قال الكوفيون وأحمد و
ابو ثور وحجتهم حديث ليس فيما دون خمسة أوسق
من التمر وهو أصح ما في الباب وقال الشافعي الشراكاء
في الزرع والذهب والورق والماشية يزكون زكاة
الولسد واحتمى بأن السلف كانوا يأخذون الزكاة من
الحواشي الموقوفة على جماعة وليس في حصص كل واحد
منهم ما يجب فيه الزكاة وأجاب ابن ذرقون بأن زكاة
الحاظر الموقوف على ملك الواقف وهو واحد ولا كذلك
الشراكاء ثم قال مالك قال مالك والسنة عندنا
أن كل ما أخرجت ببناء المجهول زكوة من هذه الأصناف
الذكورة قبل من الحبوب والثمن كلها تعميم للأصناف
أي جميع ما يجب فيه الزكاة شريطين الأصناف فقال
التمر بالمجهول من الأصناف أو بيان لها والحنطة والزبيب
والحبوب بالجمع عطف على الحنطة كلها تعميم للحبوب
ثم أمسكه صاحبه بعد أن أدى صدقته أي أدى العشر
أو نصفه سنتين ثم لم يمسكه ثم قال مالك
بأنه أنه الصبر للشأن ليس عليه في ثمنه زكاة لأنه كان
زكاة الأصل وليس هذه الأموال بنفسها نامية حتى
تجب عليها الزكاة في كل سنة حتى يحول على ثمنه الحول
من يوم باعه قال الباقر أي حتى يحول عليه الحول بعد
قبضه لأنه لو باعه وأقام المال غائبا عنه أعواما قبل
أن يقبضه لا يستأنف به حولا وإنما أطلق اللفظ على
غالب أحوال الناس في البيع الخ قلت ولا حاجة إلى قيد
القبض عند المحققين كما سبق في آخر الكلام ولو كان
أصل تلك الأصناف من غير أموال التجارة اسم من أن
يكون من فائدة أو غيرها يعني الفرق بين كون أصلها
فائدة أو غيرها في أنه يستقبل بثمنها أو الحال أنه لم
يكن للتجارة وإنما ذلك بمنزلة الطعام والحبوب و
العروض يفيدها أي يستفيدها الرجل ثم يمسكها سنة

له قوله قال مالك وكذلك العمل أي
مثل ما تقدم في الفيل كذلك الأمر في الشراكاء
كلهم في كل زرع من الحبوب التي تجب فيها
الزكاة كلها لا يختص الحكم بنوع دون نوع
كلما يجمع ببناء المجهول حال من زرع أو يخل
بأن كسر عطف على زرع يجمع ببناء المجهول حال
من الفيل أو كرم يقطع أي زبيب

فإنما إذا كان كل رجل منهم أي من الشراكاء يبيع
بالمهمل والمجتمعة كما تقدم نصفان على بناء
الفيل أي يقطع من التمر أو يقطع من الزبيب
بالنصب على المعنوية أوسق أو يحصد من الحنطة
وغيرها من الحبوب التي فيها الزكاة خمسة أوسق
فعليه فيه الزكاة لبلوغ ملكه النصاب ومن
كان حقه أي ملكه في الشراكة أقل من خمسة أوسق

أوسقين بدون نية التجارة ثم يبيعها بذهب أو ورق فلا يكون عليه في ثمنها زكاة حتى يحول عليها الحول من يوم باعها أي وقبض الثمن كما تقدم
في كلام الباقر ولما كان فيها قيد عدم التجارة ملحوظ ذكره بقوله فإن كان أصل تلك العروض للتجارة فخط صاحبها فيها الزكاة حين يبيعها وفي
بعض نسخ المصنف يجمعها إذا كان قد حبسها سنة من يوم زكى المال الذي باعها به وفي الشرح الكبير وجب زكاة في عينها ذكى عينها بأن يبيع
العشر أو نصفه ثم باعها بذهب أو ثمن الحول أي الحول من يوم زكى عينها لكن يجب تخصيص قوله ثم زكى الثمن بمسئلة من أكثرى وزرع للتجارة
ليكون جازيا على الراي من أن ما عدا ما يستقبل من قبض الثمن الخ قلت والحاصل أن الحبوب وغيرها كانت للتجارة فهو جازي في الحول حول الذي
أبتاعها به بشرط أن لا يكون مديرا بل يكون محتكرا لما تقدم في موضعه من الفرق بين المحتكر والمدير أن المدير يقوم بماله كل سنة ويتركه و
أن كانت هذه العروض لتجارة فيستقبل بالحول من يوم قبض الثمن وعند المحققين لا مبرة بالقبض بل يعتبر الحول من يوم البيع فقلل للدخول
وتجب زكوتها إذا تم نصابا وحال الحول عند قبض البعدين واما من الدين القوي كقرض وبدل مال تجارة وعند قبض ما تبين منه لغيرها أي من
بدل مال لتجارة وهو المتوسط كمن سائمة وعبيد خدمته ونحوهما أرى بغير ما مضى من الحول قبل القبض في الأصح قال ابن عابد في الأصح
أي في الدين المتوسط لأن الخلاف فيه أما القوي فلا خلاف فيه لما في المحيط من أنه تجب الزكاة فيه بحول الأصل لكن لا يلزمه الاداء حتى يقبض
منه أربعين درهما واما المتوسط ففيه بغيره في رواية الأصل تجب الزكاة فيه ولا يلزمه الاداء حتى يقبض ما أنق درهم فتركها وفي رواية ابن
ساعة عن أبي حنيفة لا زكاة فيه حتى يقبض ويحول عليه الحول ثم

له قوله ما لا زكاة فيه من الفواكه جميع فأكهة وهي ما يتفكه أي يتنعم بأكله بلما كان ألباً قال الراغب لفأكهة قبل هي الثأكلها وقبل بل هو الثأكل ما عد العنب والرمون وقائل هذا كأنه نظر إلى اختصاصها بالذكر وعطفها على الفاكهة وقال المحرم هو الثمر كله وقول فخرج الثمر والعنب الرمان مستند إلى أنه لم يسم فيها فأكهة ونخل ورمون وأبل مرود والقضب بفتح القاف وأسكان الضاد المجبهة الفصفاضة نبات تشبه البرسيم يطلف للدواب وليس بصاد وهو لم يسم لأن قصب السكر أدخل في الفواكه قاله الزرقاني قلت فالقصب فصفة داخلية في البقول وقال المحرم الفصفاضة نبات قاسية أسهنت الخ وبسبب سميت فسمية الشجر في الحنطة وفي المحيط القضب اسم هضت بزره أسهت وبمعنى لفت وأسفست نباتاً من ماء وفي مختار الصحاح القضب والقضبة الرطبة وهي الأسفست بالقاسية الخ ٣١٥

في البقول ليست لها مزية تذكر لها هكذا والقضب الحنطة الأولى لكثرة أنواعها ما ينبغي أن يذكر في الترجمة أيضاً قال المحرم القضب كل شجرة طالت ويسط أغصانها وما قطعت من الأغصان للسها أو القسي والقت وشجر يؤخذ منه القسي والأسفست القضب القضب جميعه قضبات وما أكل من النبات المقتضب غصناً جميعه قضب الخ والبقول جميع بقل كل نبات اخضرت به الأرض قاله ابن الفارس كذا في الزرقاني وقال المحرم البقل ما نبت في بزرة لا في أرمته ثابتة ٣١٦ قوله قال مالك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا بالبلد الظاهر والذي سمعت من أهل العلم أنه ليس في شيء من الفواكه كلها سوى القمح والزبيب صدقة شدة ذكر بعض أنواع الفواكه تمثيلاً فقال الرمان بضم الراء المهملة والميم المشددة ذكره الراغب في الرم وقال الرمان فتلان وهو معروف وذكره المحرم في باب النون وقال الرمان معروف بالبلد بالهأ والخ وذكره صاحب المحيط هذ أنوع الرمان الحلو والرمان لمرورمان الأشجار ورمون البري الفوريه بكسر الفاء والسين بينهما رأسمائة أخرى كفاف الخوخ أو ضرب منه أحمر أو أبيض أو يخالق عن ثمره قاله الزرقاني وفسر الشيخ في المصنف بشفق أو به فسمه صاحبنا بضم الصاد وقال صاحب المحيط الفرسك نوع من الخوخ يتكلم له بالقاسية شارب وشليل والتين بكسر اللام المثناة الفوقية وسكون المثناة التحتية أخضر نون المهر وهو عدة أنواع تين أحمر وتين الفيل وتين أفخر كذا في المحيط قل للبعض لا اختلاف عند أهل المدينة فذكر أنه لا زكاة في شيء من الفواكه ما ذكر من ذلك وما لم يسم به وأضاف مالك التين إلى جهل الناس لم يكن يبلده وأما كان يستعمل عندهم على معنى التفكه لا على معنى القوت وهو عندنا بالاندلس قوت وقد التحق مالك بالزكاة فيه ويحتمل أصله في ذلك القولين أحدهما أنه لا زكاة فيه لأن الزكاة إنما شرعت فيما يمتن بالمدنية ولم يكن التين يمتن بها فلم يتعلق به حكم الزكاة والثاني أن حكم الزكاة يتعلق بالتين فيما ساء على

يوم زكي المال الذي ابتاعها به مما لا زكاة فيه من الفواكه والقضب والبقول قال مالك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا والذي سمعت من أهل العلم أنه ليس في شيء من الفواكه كلها صدقة الرمان والفريسيك والتين وما أشبه ذلك وما لم يشبهه إذا كان من الفواكه قال ولا في القضب ولا في البقول كلها صدقة ولا في ثمنها إذا بيعت صدقة حتى يحول على ثمنها الحول من يوم يبيعها ويقض صاحبها ثمنها لحاء في صدقة الرقيق والنخل والعسل مالك عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار وعن عراك بن مالك عن أبي هريرة

وجوب الزكاة في الكل إلى آخر ما تقدم من كلامه وقال في آخره وأيضاً الضمير في قوله حصاده يجب عوده إلى أقرب المذكورات وذلك هو الزيتون والرمان فوجب أن يكون الضمير عائداً إليه الخ ٣١٧ قوله ما جاء في صدقة الرقيق قال الراغب الرق ملك للعبيد والرقيق للمملوك منه وجميعه أرقاء واسترق فلان فلا تجعله رقيقاً الخ ٣١٨ الخيل قال الراغب الخيل أصله العنق المجردة كالصبي للتمسكة في المناء وفي المأوى والقلب بعد غيبوبة المرى ثم تستعمل في صورة كل أمر متصور والخيل التكاثر عن تحيل فضيلة تراءت للانسان من نفسه ومنها يتأكل لفظ الخيل لما قيل أنه لا يركب أحد فرساً الا وجد في نفسه نخوة والخيل في الأصل اسم الفرس والفريسان جميعاً وعلى ذلك قوله تعالى من بابل الخيل ويستعمل في كل شيء القبيح على ما

صريح ما قاله وقال أبو حنيفة بالعموم في ذلك أيضاً وبه قال ابن حبيب من المالكية وبه قال جماعة من السلف كما تقدم وروجه ابن العربي في العارضة فقال قوى المذاهب هذا هو حنيفة في ليل أو حوطها للسكان وأولها قياً ما شكر النخعة وعليه يدل عموم الآية والحديث إلى آخر ما تقدم من كلامه والذي يظهر من الفرائض في قضاء الزكاة في قوله تعالى وأتوا حقه يوم حصاده أن المراد بالحق الزكاة وقال هو الأصح قاله ابن حنيفة في هذه الآية فقال قوله وأتوا حقه يوم حصاده يقتضي شوب حق في القليل والكثير فإذا كان ذلك الحق هو الزكاة وجب القول بوجوب زكاة القليل والكثير وقال أيضاً قوله تعالى وأتوا حقه يوم حصاده بعد ذكر الأنواع الخمسة وهو العنب والفل والزروع والزيتون والرمان يدل على

الزبيب والتمر وإن لم يكن مقتاتاً بالمدنية الخ وما أشبه ذلك وما لم يشبهه إذا كان من الفواكه يعني ليس في شيء من الفواكه الزكاة سواء كان مشتملاً لأنواع المذكورة أو لا يكون فالشرط كونها من الفواكه سواء يربس أو لا يربس يدخل ولا يخرج بعد أن لا يكون قوتاً قاله أبو عمر لا زكاة باتفاق مالك وأصحابه ابن ذر قاله لم يقول ابن حبيب في إيجابها الزكاة في ذلك كله الخ أو ألباً ما حبا به خصوص من لقيه لا أهل مذهبه وهذا المثل يزيد حفظ ابن عمداً لبر وفسر إطلاقه قاله الزرقاني قال مالك ولا في القضب تقدم ضبطه ومعناه في الترجمة ولا في البقول كلها صدقة من العشر ونصفه قال الباقى هذا أقول مالك والشافعي جميعاً وقال أبو حنيفة في جميع البقول الزكاة إلا القصب والخشيش والمحطوب والدليل على ما نقله أن الحضرمي كانت بالمدنية في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بحيث لا يخفى عليه ذلك ولم ينقل للباقى أنه أصدر بأخراجه شيء منها ولا أن أحداً أخذ منها زكاة ولو كان ذلك لنقل كما نقل زكاة سائر ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم فثبت أنه لا زكاة فيها ودليلنا من جهة القياس أنه ثبت لا يقتات فلم يجب فيه الزكاة كالحشيش والقضب الخ ولا في إقامتها إذا بيعت صدقة أي زكاة حتى يحول على ثمنها بعد أن كانت نصيباً الحول من يوم يبيعها ويقض صاحبها ثمنها زاد في بعض النسخ المصرية بعد ذلك وهو نصيب وليس هذا في النسخ الهندية لكنه مراد لأن الزكاة لا تجب على الأثمن إلا بعد النصاب فالخبر أن يحول الحول على النصاب بعد القبض ولا يشترط القبض عند الحنيفة كما تقدم وقد علمت بما تقدم في أول زكاة المحبوباً اختلاف الأئمة في مسألة الباب وأن الزكاة واجبة عندنا لا ما في حنيفة في كل ما أخرجته الأرض سواء كان من الحبوب والثمار والفواكه أو غيره ذلك بعد أن كان مقصوداً به استغلال الأرض خلافاً للأئمة الثلاثة وصاحب أبو حنيفة والخلاف في موضعين الأول في اشتراط النصاب وتقدم الكلام عليه في أول الزكاة والثاني في اشتراط الصفة الخارج من البقاء والدخا لا يقتات

البرقية عن مسلم) نحو ما روى بأخيه الله أركن هذا الغريمان وقوله عليه السلام عفوت لكم عن صدقة الخيل يعني الأفراس الخ وفي النبأية قال ابن
 الزبير في النبأية بأخيه الله أركن أي بأفسان خيل الله بعد ف المصاف قيل لأشعة إلى الخيل فلان الخيل هي الغريمان كما قال الجوهري وبذل عليه قوله
 تركوا الخيل والعسل بالعين والسين المهملة من المفتوحين لعب الخيل قال تعالى من عسل مصغف ذكر له صاحب المعجم الأعظم عدة أنواع وفي مختار
 الصحاح العسل يذكر ويؤثث وبأبه صوب ونصو ونجيب معسل أي معجول بالعسل والعسيلة في الجاء شبت تلك اللذة بالعسل وصغرعت بالهاء
 لأن الغالب على العسل التأنيث وقيل إن لانه أريد به العسلة وهي القطعة منه الخ وسأ في الكفاة على صدقة هذه الأنواع الثلاثة في مواضع
 من الباب ١٢ (الحاشية المتعلقة بفتح خيل)

له قوله ان ٣١٦

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على مسلم في عبده
 ولا في نفسه صدقة ما لك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار
 ان اهل الشام قالوا لابي عبيد بن الجراح اخذ من خيلنا وريقنا
 صدقة فابى ثم كتب الى عمر بن الخطاب فابى عمر ثم كتبوا ايضا
 فكتب الى عمر فكتب اليه عمر ان احبوا فخذوا منهم ولادها عليهم
 وارزق رقيقهم قال مالك مكثي قوله رحمه الله واردها عليهم
 يقول على فقرهم ما لك عن عبد الله بن ابى بكر بن عمر بن
 حزم انه قال جاء كتاب من عند عمر بن عبد العزيز الى ابى وهو بمبقي
 الا ياخذ من العسل والامن الخيل صدقة ما لك عن عبد الله
 ابن دينار انه قال سئلت سعيد بن المسيب عن صدقة البراذين
 فقال سعيد وهل في الخيل من صدقة

علم المسلم قال الزرقاني خص المسلم وان كان الصبي عند
 الاصوليين والفقهاء تحليف الكافر بالفروع لانه ما دام
 كافرا لا تجب عليه حتى يسلم واد الاسلام سقطت لانت
 الاسلام يجب ما قبله وفي المراقبة قال ابن حجر يؤخذ منه
 ان شرط وجوب زكاة المال بانواعها الاسلام وبوافقه
 قول الصديق في كتابه على المسلمين وقال القاري هذا
 حجة ممن يقول ان الكفار مخاطبون بالشرايع في الدنيا
 بخلاف من يقول ان الكافر مخاطب بفروع الشريعة
 بالنسبة للعقاب عليها في الآخرة كما افهمه قوله تعالى
 فويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة وقالوا لم نك
 نعلموا المسلمين وعليه جمع من اصحابنا وهو الاصح عند
 الشافعية الخ في عبده أي رقيقه ذكرنا ان اوانته ولا في
 نفسه الشامل للذكور والانثى وجميع الخيل من غير لفظ
 قال المحمد الفرس للذكور والانثى وهي فرسة جمعا افراس
 وهو وس صدقة قال الباهي يقتضى نفى كل صدقة في
 هذا الجنس الاما دل الدليل عليه والاختلاف انه ليس
 في رقاب العبيد صدقة ثم ذكر الخلاف في صدقة
 الخيل يا في بيانها في اخر الباب واما رقاب العبيد فمكنا
 ذكر الاجماع على نفى الصدقة فيها الزرقاني فقال لا خلاف
 في انه ليس في رقاب العبيد صدقة الا ان يشتروا وتتجارة
 قال العيني وفي النبأية الخيل ان كانت تحلف للركوب
 او الحمل او الجهاد في سبيل الله فلا زكاة فيها الجاهل
 ان كانت للتجارة تجب اجماعا ثم قال الحافظ واستند
 بالحديث من قال من اهل الظاهر يهدم وجوب الزكاة
 فيها مطلقا ولو كانا للتجارة واجبوها بان زكاة التجارة
 ثابتة بالاجماع كما نقله ابن المنذر وغيره فيخص به
 عموم هذا الحدوث الخ قلت وحكي الاجماع على وجوب
 زكاة التجارة فيهما غير واحد من ائمة الروايات و
 نقله المذاهب ولم يعبأوا بمتوقف اهل الظاهر
 (مسئله) قال المتأخرين ليس في الجوارح والبعال السائمة
 صدقة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين سئل
 عن البعال والجوارح لم ينزل على فيها الا هذه الآية الجامعة
 فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة

العشر ضعيف وفيه جهالة في قوله
 عن صدقة البراذين بذال معجبة جمع
 يبرزون بكسر هاء واحدة وفقوم معجبة الدابة
 لغة وخصه العرف بنوع من الخيل كذا
 في المعجم قال الزوقاني هو التركي من الخيل
 يقع عن الذكور والانثى وربما قالوا برذنة
 في الانثى قاله ابن الانباري فقال سعيد بن
 المسيب جوابه وهل سئلتها مرا كافي الخيل
 من صدقة واسم الخيل واقم عليها وعلى
 غير هاهن العرب فكانه انكر عليه سؤاله
 عن صدقة البراذين وذكر في هذا الزرك
 ثلاث مسائل التي يوجب بها وهي صدقة
 الرقيق وتقدم ذكرها قريبا وصدقة الخيل
 والعسل وهما خلافتان (البقية على خلاص)

من الخيل لتسليم في بلادكم هذا وقد كان
 اشترى فرسا بمائة قنوص قال فقر
 عمر على الخيل دينار اذ يراو للدارقطني
 عن علي جاء ناس من الشام الى عمر فقالوا
 يا ناعب ان تركي عن الخيل فاستثنا فقال
 له على لا بأس ان لم يكن جزية راتية يأخذ
 بها بعدك قال فاحذ من الفرس عشرة
 وراهم وفي رواية على كل فرس دينار الخ
 (مسئله) ان لا يأخذ بصيغة الغائب
 في أكثر السهم وفي بعضها بالخطاب من
 العسل والامن الخيل صدقة قلت وهكذا
 اخبر ابن ابي شيبة الاثنا عن عمر بن عبد
 العزيز وفي الحاشية عن الحلبي ما رواه عبد
 الزرقاني عن عمر بن عبد العزيز عن من العسل

شرا بولائها لا تسام في غالب البلدان مع كثرة وجودها والنداء لا يعتد به انما يفتقر الحكم العام الغالب فلان لا تجب فيها زكاة السائمة والله اعلم
 (مسئله) قول له خذ من خيلنا وريقنا صدقة فابى أي امتنع من اخذ عنها لانه لا يريد الصدقة فيها ثم كتب الى عمر بن الخطاب فابى عمر ايضا ووافقا
 عبده في الامتناع ثم كتبوا ايضا اصرأ على ذلك ولعلهم كانوا يرون فيها الصدقة اواصرأ فكتبوا اليه يصرون عليه فكتب اليه عمر ان
 احبوا فخذوا منهم ولادها عليهم يعني ان احبوا فخذوا منهم ولادها عليهم يعني ان احبوا فخذوا منهم ولادها عليهم يعني ان احبوا فخذوا منهم ولادها عليهم
 وادها عليهم أي على فقرهم كما سياتي في تفسير الامام مالك وارزق رقيقهم أي الفقير منهم وقيل معناه ارزق عبيدكم واما ما منهم من بيت المال
 لان ما يكره ان يفرض للمسلمين وعبد من الفطخ وكان عمر يفرض للمنفوس والعبيد وكذا فعل عثمان وعلى رة قاله الزرقاني وقال الباهي يحتل ان
 يزيد به ان يجري لوقتهم رزقا كوزهم في ثغر من ثغور المسلمين يستعان بهم في الحرب وليس لهم سهم في ثغر ثغور بارزاق ويحتل ان يزيد
 بذلك ان هذا امكا فاة لهم على تطوعهم بالصدقة من رقيقهم وشبهه شيعنا الذي هو اي ارزق عبيدكم الذين يتصدقون بهم ويدخلون في
 ملك بيت المال (مسئله) قول له قال مالك معق قوله اي قول عمر رحمه الله واردها عليهم يقول على فقرهم قلت ظاهرا لا لاشان عمر لم يقل بالاجاب
 الزكاة في الخيل لكن لما ثور عنه بعدة طرق الزكاة في الخيل فقد قال الحافظ في الداراية روى الدارقطني في غرائب مالك باسناد صحيح عنه
 عن الزهري ان السائب بن يزيد اخبره قال رأيت ابني يقيم الخيل ثوب فم صدقها الى عمر وحكي ابن الهيثم عن ابن عبد البر واخرجه عبد الله بن
 عن ابن جريح اخبرني ابن ابي حنبل ان ابن شهاب اخبره ان عثمان كان يصدق الخيل وان السائب بن يزيد اخبره انه كان ياتي عمر بصدق
 الخيل قال الزهري ولا اعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من صدقة الخيل وروى عبد الزرقاني من طريق يعلى بن امية ان عمر رة قال له م

714

لجزرية اهل الكتاب ما لك عن ابن شهاب قال بلغني
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس ^{الذين} مجورين
 وان عمر بن الخطاب اخذها من مجوس فارس وان عثمان بن
 عفان اخذها من البربر ما لك عن جعفر بن محمد بن علي عن
 ابيه ان عمر بن الخطاب ^{الذي} ذكر المجوس فقال ما ادرى كيف اصنع
 في امرهم فقال عبد الرحمن بن عوف ^{الذي} شهد لسمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول ستواهم سنة اهل الكتاب

حر لانه لم يثبت في النبي حديث ١٢
 (الحاشية المتعلقة بصحة هذا)
له قول حزية اهل الكتاب ناذ في السمير
 المعوية بعد ذلك والجوس قال ابن العربي
 اول من ادخل الجزيرة في ابواب الصدقة ملك
 في المؤطا فقبجه قوم من المصنفين وترك
 اتباعه اخرون ووجه ادخالها فيها التكلم
 على حقوق المال والصدقة حق المال على
 المسلمين والجزية حق المال على الكفار الخ
 ثم الجزية هي ما يعطى المعاهد على عهد وهي
 فعلة من جرى يجزى اذا قضى ما عليه
 كذا في التفسير الكبير وقال الراغب هي ما
 يؤخذ من اهل الذمة وتسميتها بذلك
 للاحتراز بها في حقن دمهم **له قول**
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخل الجزيرة
 من مجوس البحرين قال ياقوت الحموي في
 المعجم البحرين هكذا ابتلفها في حال
 الرفق والصفحة الجرد ولم يسمع على لفظ
 المرفوع من احد منهم وان عمر بن الخطاب
 اخذها من مجوس فارس لقب قبيلة

[illegible]

له قوله ان عمر بن الخطاب ضرب الجزية اى قد رها على اهل الذهب كاهل مصر فانهم عند المالكية اهل ذهب وان تماموا بالفضة كما سمي في كلام زيد بن رجب وقال القارى للمواد المكتوبين منه اربعة دنانير في كل سنة وعلى اهل الورق اربعين درهما في كل سنة قال الزرقاني عليه ذهب مالك فلا يزداد عليه ولا ينقص الا من يضعف عن ذلك فيضعفه عنه بقدر ما يراه الله امره وقال الشافعي اقلها دينار واحد لاكثرها الا اذا ابدل بالانصاف دينارا الجزية فقال ابو حنيفة واسم اقلها على الفقراء والمعتلين اثنا عشر درهما ودينار وعلى وساطة الناس اربعة وعشرون درهما وديناران وعلى الانصاف ثمانية واربعون درهما او اربعة دنانير الخ وقال المصنف في احكام القرآن بعد ذكر قول الحنفية وهو قول الحسن بن صالح وروى ابو اسحاق عن حبان بن مضر قال بعث عمر بن الخطاب رضى الله عنهما بن حنيفة فوضع على اهل

مالك عن نافع عن اسلم بن مولى عمر بن الخطاب ان عمر بن الخطاب ضرب الجزية على اهل الذهب اربعة دنانير وعلى اهل الورق اربعين درهما مع ذلك ارزاق المسلمين وضيافة ثلاثة ايام **مالك** عن زيد بن اسلم عن ابيه انه قال لعمر بن الخطاب ان في الظاهر ناقة عمياء فقال عمر ادفعها الى اهل بيت ينتفعون بها قال فقلت وهي عمياء قال يقطرونها بالابل قال فقلت كيف تأكل من الارض قال فقال عمر ام من نعم الجزية هم ام من نعم الصدقة فقلت بل من نعم الجزية فقال عمر اردتم والله اكلها فقلت ان عليها ونعم الجزية فامر بها عمر ففترت وكانت عند صحاف تسع فلا تكون فاكهة ولا طريفة الا جعل منها في تلك الصحاف فبعث بها الى ازواجه النبي صلى الله عليه وسلم ويكون الذي يبعث به الى حفصة ابنته من اخر ذلك فان كان فيه نقصان كان في حظ حفصة قال فجعل في تلك الصحاف من لحم تلك الجوز ورفعت ثيابها الى ازواج النبي صلى الله عليه وسلم وامر بما بقي من لحم تلك الجوز ورفعت فصرع فدعا عليه المهاجرين والانصار

واربعة وعشرين درهما واثنا عشر درهما وروى الامام عن ابن ابي عمير بن مهاجر عن عمر بن ميمون قال بعث عمر بن الخطاب حنيفة بن ابيان على ما وزاد دجلة وبعث عثمان بن حنيف على ما دون دجلة فأتياه فسالهما كيف وضعتما على اهل الارض قالوا وضعنا على كل رجل اربعة دنانير في كل شهر قال ومن يطيق هذا قال ان لهم نصيبا فذكر عمر بن ميمون ثمانية وابيعين درهما ولم يفصل الطبقات وذكر حبان بن مضر بن مضر تفصيل الطبقات الثلاث فالواجب ان يحمل ما في حديث عمر بن ميمون على ان مراده اكثر ما وضع من الجزية وهو ما على الطبقة العليا دون الوسط والسفلى وروى مالك عن نافع عن اسلم عن عمر بن الخطاب ان عمر بن الخطاب ضرب الجزية على اهل الذهب اربعة دنانير وعلى اهل الورق اربعين درهما مع ذلك ارزاق المسلمين وضيافة ثلاثة ايام وهذا الخبر رواه عمر بن ميمون لان ارزاق المسلمين وضيافة ثلاثة ايام وضعه الاربعة بنى ثمانية واربعين درهما فكان الخبر الذي فيه تفصيل الطبقات الثلاثة اولى بالاستعمال لما فيه من الزيادة وبيان حكم كل طبقة ولان من وضعها على الطبقات فهو قائل بغير الثمانية والاربعة ومن اقتص على الثمانية والاربعة فهو قائل بالخبر الذي فيه ذكر تمييز الطبقات وتخصيص كل واحد بمقدارها وحديث معاذ عندنا فما كان منه مل وجوه الصلح او يكون ذلك جزية الفقراء منهم والدليل عليه ما روى في بعض اخبار معاذ ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان يأخذ من كل حاكم او حاكم دينارا ولا خلاف ان المرأة لا تؤخذ منها الجزية الا ان يقع الصلح عليه وروى ابو عبيد عن جرير عن منصور عن الحكم قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى معاذ وهو باليمن ان في العالم والحالة دينارا او عدله من المعافر قال ابو عبيد وحديث عثمان بن صالح عن عبد الله بن ربيعة عن ابي الاسود عن عروة قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اهل اليمن انه من كان على يهودية او نصرانية فانه لا ينقل عنها وعليه الجزية وعلى كل حاكم ذلك او اثنتي عشرة اومة دينارا وقبته من المعافر وروى

م فقتل بالمساكين فقلت بل من نعم الجزية فاشفق عمر من ان مراجعته اياه بان المنفعة فيها كان للرخبة في الاكل **له قوله** فقال عمر ادفعها الى اهل بيت ينتفعون بها قال فقلت ان عليها ونعم الجزية فامر بها عمر ففترت وكانت عند صحاف تسع فلا تكون فاكهة ولا طريفة الا جعل منها في تلك الصحاف فبعث بها الى ازواجه النبي صلى الله عليه وسلم ويكون الذي يبعث به الى حفصة ابنته من اخر ذلك فان كان فيه نقصان كان في حظ حفصة قال فجعل في تلك الصحاف من لحم تلك الجوز ورفعت ثيابها الى ازواج النبي صلى الله عليه وسلم وامر بما بقي من لحم تلك الجوز ورفعت فصرع فدعا عليه المهاجرين والانصار

على ذلك بهذا قول عمر بن ميمون رضى الله عنه وعثمان بن حنيف لعلكم تسمعون اهل الارض ما لا يطيقون فقال بل تركنا لهم فضلا وهذا يدل على ان الاعتناء بجمع المال لا يوجب اعتبار راحى الانصار واليهما انما يختصوا قال الشافعي في المسوى اختلفوا في الجمع بين اثر الباب وحديث معاذ فقال الشافعي اقل الجزية دينار على كل بالغ في كل سنة ويستحب للامام المالكسة ليزداد ولا يجوز ان ينقص من دينار وان الدينار مقبول من الغنى والفقير وتأول ابو حنيفة حديث عمر بن ميمون وحديث معاذ على الفقراء لان اهل اليمن اكثرهم فقرا الخ مع ذلك اى منضم ما ذكره ارزاق المسلمين قال ابو حنيفة ان يكون فاعل الطرق وان يكون مهتدا او الطرف خير الخ والمراد بدينار السبيل وعونهم قاله ابن عبد البر وقال البيهقي يرد اقوات من عندهم من اجناء المسلمين على قدر ما جرت عادة اهل تلك الجهة من الاقتيات وقد روى ذلك مفسرا **له قوله** وضيافة ثلاثة ايام للمهاجرين يهرمون المسلمين من خبز وشعير وتين وادام ومكان يزلون به يكفون من الحرو البرد قاله ابن عبد البر وقال البيهقي يرد ضيافة المار بالمسافر من المسلمين يكون ذلك على اهل الذمة اقلها مد ضيافة ثلاثة ايام لانها فرق بين السفرو الإقامة والذي يلزمهم في مد الضيافة ما سهل عليهم وحجرت العادة به **له قوله** انه قال لعمر بن الخطاب اى اخرا من المؤمنين ان في الظاهر اهل بيت ينتفعون بها قال فقلت ناقة عمياء ترى فيها راية فقال عمر ادفعها الى اهل بيت ينتفعون بها قال فقلت ناقة عمياء فكيف ينتفعون بها قال عمر يقطرونها بالابل اى يربطونها في قطار الابل فصارها لا يمنع الاتماع بها فانها تنظر بالابل فتشم معها وتهدى بها فقلت كيف تأكل من الارض لانها لها لثرى الى الارض قال اسلم فليسأرى عمر من مراجعة اسلم له بانها لا يمكن اقتنائها ولا منفعة الا لاكل سأل فقال عمر ام من نعم الجزية هي ليعمر اكلها كل غنى وفقير ام من نعم الصدقة هي

من ثوابهم على الله الجنة واما الدنيا فمهر فيها سواء في الحجة الى المعيشة (والحاشية المتعلقة بصحة هذا) **قوله** قال مالك لا اري ان تؤخذ النعم من اهل الجزية الا في جزيتهم قال البايعي معنى ان النعم لا تؤخذ منهم صدقة كما تؤخذ من المسلمين لانهم لا زكاة عليهم في اموالهم وانما تؤخذ منهم النعم في جزيتهم بقية ما قد شغل لك ابن وهب في جامعها فقال واخبرني عن زيد بن اسلم عن ابيه ان عمر بن الخطاب كان يؤتي بنعم كثيرة من نعم الابل فيأخذها في الجزية قال وذلك بالقيمة تكون جزية عشرة دنانير فتؤخذ بنت مخاض بكذا وكذا وابنة لبون بكذا وكذا اف يكون ذلك بالقيمة الخ قلت وحديث ابن وهب اخبرني عن محمد بن موطاه فقال اخبرنا مالك ان زيد بن اسلم عن ابيه ان عمر بن الخطاب كان يؤتي بنعم كثيرة من نعم الجزية قال مالك اراه ان **٣١٩** تؤخذ من اهل الجزية في جزيتهم ثم قال محمد اما ما ذكر مالك من الابل فان عمر بن الخطاب لم يأخذ الابل في جزية علمنا ها الامن بن تغلب فانه

اضعف عليهم الصدقة فجعل ذلك جزيتهم فاخذ من عليهم ويقومون منهم الخ وفي الدار المختار وجاء دفع القيمة في زكاة وعشر وحراج وفطوة ونذر وتعتب القيمة يوم الوجوب وقال ابو ملاه او الخ وفي الهداية يجوز دفع القيمة في الزكاة عندنا وقال الشافعي لا يجوز اتماما للصومر ولنا ان الامر بالاداء الى الفقير ليصل للرزق الموعود اليه فيكون ابطالا لقيمة الشاة فصارت الجزية الخ مختصرا قال الحنفية في الهداية قوله كالحزبة اي كاله او القيمة في الجزية فانه يجوز ان يتفق لانه ادى مال مستقوما عن الواجب الخ **قوله** كتب الى عماله ان يضعوا الجزية عن من اسلم من اهل الجزية حين يسلمون قال مالك مضت السنة ان الجزية على نساء اهل الكتاب ولا على صبيانهم وان الجزية لا تؤخذ الا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم

قال مالك لا اري ان تؤخذ النعم من اهل الجزية الا في جزيتهم
مالك انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز كتب الى عماله ان يضعوا الجزية عن من اسلم من اهل الجزية حين يسلمون **قال مالك** مضت السنة ان الجزية على نساء اهل الكتاب ولا على صبيانهم وان الجزية لا تؤخذ الا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم

(البقية عن شمس) على تصحيح ما كان مكتوبا على ميسم النبي صلى الله عليه وسلم لان ابن الصباغ عن الشافعية نقل اجماع الصحابة على انه يكتب في ميسم الزكاة زكاة اوصل الخ قلت ومقتضا ان يكون في ميسم الجزية جزية واما في معناها فامر بها عمر بن الخطاب ببناء الجيول وكان عنده اي عندهم صحاف تكسر للصاد وفقر العاء المهملتين جمع محففة بفتح فسكون انا كالمصعة وقال الخليل في قصعة مستطيلة تسع على عدة ازا واج النير صلى الله عليه وسلم ليتعاهد من بالهدايا فيها فلا تكون عنده رفا كنه ولا طريفة بطاء مهمل تصغير طرفة بزنة غوفة ما يستطرف ويستعمل وهذا يقتضيه قد كانت تكون عنده الطرائف والفواكه و يجوز ان يكون ذلك من اموال الجزية والاحباس الاجل منها في تلك الصحا والقسعة فبحث بها الى اذ واج النبي صلى الله عليه وسلم مراقبة النبي صلى الله عليه وسلم وحفظه في اهله بعده ويكون الذي يبحث به الى حفصة ابنته من آخر ذلك فان كان فيه نقصان كان في حظ حفصة اي نصيبها من اختصاصه بحفصة لكونه والد لها يرسل

جزية بان اسلم بعد كمال السنة سقطت عنه وكذا لو اسلم في اثنا عشر خلا فالشاة في جزية ما اخبره ابو داود والترمذي عن جرير عن قابوس بن ابي علقمة عن ابيه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على مسلم جزية قال ابو داود وسئل سفيان الثوري عن هذا فقال في هذا اسلم ولا جزية عليه وبالفعل الذي في خبره سفيان الثوري رواه الطبراني في الاصحاح عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اسلم فلا جزية عليه **قوله** قال مالك مضت السنة ان الجزية على نساء اهل الكتاب ولا على صبيانهم لقوله تعالى فاقول الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر انفسهم لا يذكرون قال ابن رشد يتفقوا على انها لا تجب بشاة او صاف الذكورية والبلوغ والحرية وانها لا تجب للنساء ولا على الصبيان اذ كانت اتماما عن حق من القتل والعقل فما هو موجب بالامر لحوال الرجال للصبيان اذ قد نفي عن قتال النساء والصبيان وكذلك اجمعا انها لا تجب للصبيان الخ قال الموفق للجزية على صبي ولا ذكرا لعقل ولا امرأ ولا تعلم من اهل العلم خلا في هذا به قال مالك وابو حنيفة واصحابه والشافعي وابو ثور وقال ابن المنذر لا يلزم عن غيرهم خلا في هذا وقد دل على صحة هذا عن عمر بن الخطاب امره الاجناد ان اصبروا الجزية ولا تقربوها على النساء والصبيان ولا تقربوها الا على من جرت عليه المراسم رواء سعيد وابو مبيد والاشعث وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تأخذوا من كل حال وبنار دليل على انها لا تجب على غير بالغ ولا نساء ولا تأخذوا من كل حال وهو لا مرد ما هم بحقونة بدونها الخ **قوله** وان الجزية لا تؤخذ الا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم اي البلوغ لما تقدم انها لا تؤخذ من الصبيان وقد روي عن معاذ بن جبل روى قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن وامرني ان اخذ من كل حال وبنار وشرطوا في ذلك الجزية ايضا قال الحصا في احكام القرآن قال تعالى فاتوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الا في حق من معقوا من قوى الاية ومضمونها ان الجزية ما عودت من من اهل القتال ومن يمكنه اوائه من المحترفين ولذلك قال اصحابنا ان من لم يكن من اهل القتال فلا جزية عليه فقالوا من كان اعمى او مفلجا او مفلجا كبيرا فانا وهو موسر فلا جزية عليه

صاغناهم قرد على فقرائهم رواه البخاري وغيره وفداء الكفرة لمرتديهم لانهم ليسوا بمجمل للزكاة ووضعت بيتا مجهول الجزية على اهل الكتاب صغار اى اذ لا لهم قال تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فانما تؤخذ من الكفرة على وجه الصغار والاذلال فلما فارقت الزكاة هذه الاوصاف كلها فارقتها في محل الوجوب نعم لا يمتنعون من التغلب في القارات والتعرض للكتاب بالعلم والتجارة فهم ما كانوا اى ما دأبوا مقيمين ببلد لهم الذي صالحوا عليه ليس عليهم سوى الجزية في شئ من اموالهم قال ابو عمر هذا اجماع الا ان من العلماء من راي تضعيف الصدقة على بنى تغلب دون جزية قاله الثوري وابو حنيفة والشافعي واحمد قالوا يؤخذ منهم مثلما يؤخذ من المسلمين **مسألة** المسلم في الزكاة الخمسان دما فيه العشر عشرا وما فيه ربع العشر نصف العشر وكذلك من نسائهم ولا شئ عن مالك في بنى تغلب **مسألة** وهم عند حياضه وغيره من النصارى سواء وقد عم الله عز وجل اهل الكتاب في اخذ الجزية فلا معنى لاختلاف بنى تغلب منهم قاله الزرقاني قال ابن رشد اما اهل الذمة فان الاكثر على ان لا زكاة على جميعهم الامارات طائفة من تضعيف الزكاة على نصارى بنى تغلب اعني ان يؤخذ منهم مثلما يؤخذ من المسلمين في كل شئ ومن قال هذا القول المشافعي وابو حنيفة واحمد والثوري ولين عن مالك في ذلك قول فانما صار هؤلاء لهذا لانه ثبت انه فعل عمر ابن الخطاب بهم وكانهم راء وان مثل هذا هو توقيف ولكن اصول تعارضه **مسألة** قول لا ان يتغيروا في بلاد المسلمين يعني لا شئ عليهم غير الجزية ما دأبوا في البلدان التي اقروا على المفاقر بها وما كان في حكمها من البلاد نعم ان خرجوا الى بلاد الاسلام و يختلفوا فيها بتأنيث الضمير في النسخ المصرية الراجع الى بلاد المسلمين ويتذكرون في النسخ الهندية الراجع الى التجارة وفي الجمع يختلف الى فلان اى يجرى ويذهب الخ فيؤخذ منهم العشر غير الجزية فيما يدبرون من اموال القارات والاصل في ذلك فعل عمر بن الخطاب بحضرة الصحابة ومواقفتهم ولم يخالف عليه احد فثبت انه اجماع قاله الباجي وظاهر هذا الاثر ان يؤخذ منهم العشر فيما يدبرون من اموال القارة مطلقا بلا تفريق بين الحنطة والقطنية وسياق في الباب لا في التفرقة بينهما وذلك انهم انما وضعت عليهم الجزية وصالحوا عليها على ان يقرروا ببلادهم ويقاثل ببنائهم المجهول عنهم عدوهم فلا يس عليهم غير الجزية ما دأبوا فيها فمن خرج منهم من بلاد التي اقروا عليها الى غيرها من البلاد يتجر اليها فعليه العشر ايضا مثلاً من تجر منهم من اهل مصر الى الشام او عكسه ومن اهل الشام الى العراق او عكسه ومن اهل اليمن او ما اشبه هذا من البلاد فعليه العشر ايضا اذا خرج ماله ببيع او شراء ولا صدقة على اهل الكتاب اليهود والنصارى ولا المجوس ولا غيرهم من الكفار في شئ زاد في النسخ المصرية بعد

قال مالك وليس على اهل الذمة ولا على المجوس في تخيلهم ولا كرومهم ولا زروعهم ولا مواشيهم صدقة لان الصدقة انما وضعت على المسلمين تطهير الهمة وردا على فقرائهم ووضعت الجزية على اهل الكتاب صغار الهمة فما كانوا ببلد لهم الذي صالحوا عليه ليس عليهم شئ سوى الجزية في شئ من اموالهم الا ان يتجروا في بلاد المسلمين ويختلفوا فيه فيؤخذ منهم العشر فيما يدبرون من القارات وذلك انهم انما وضعت عليهم الجزية وصالحوا عليها على ان يقرروا ببلادهم ويقاثل عنهم عدوهم فمن خرج منهم من بلاد الى غيرها يتجر اليها فعليه العشر من تجر منهم من اهل مصر الى الشام ومن اهل الشام الى العراق ومن اهل العراق الى المدينة او اليمن او ما اشبه هذا من البلاد فعليه العشر ولا صدقة على اهل الكتاب ولا المجوس في شئ من مواشيهم ولا ثمارهم ولا زروعهم مضت بذلك السنة ويقرون على دينهم ويكونون على ما كانوا عليه وان اختلفوا في العام الواحد مرارا الى بلاد المسلمين فعليه كما اختلفوا العشر لان ذلك ليس مما صالحوا عليه ولا ما شرط لهم وهذا الذي ادركت عليه اهل العلم ببلدنا

مسألة قول لا وليس على اهل الذمة ولا على المجوس ولا على غيرهم من الكفرة في تخيلهم ولا كرومهم ولا زروعهم ولا مواشيهم صدقة يعني لا صدقة على اهل الذمة مجوسا كانوا او غيرهم في شئ من الاموال التي تؤخذ منها الصدقة وهي العين والحوت والماشية والدليل على ذلك ما استقر به مالك رحمه الله عليه

لان الصدقة انما وضعت على المسلمين تطهير الهمة وردا على فقرائهم ووضعت الجزية على اهل الكتاب صغار الهمة فما كانوا ببلد لهم الذي صالحوا عليه ليس عليهم شئ سوى الجزية في شئ من اموالهم الا ان يتجروا في بلاد المسلمين ويختلفوا فيه فيؤخذ منهم العشر فيما يدبرون من القارات وذلك انهم انما وضعت عليهم الجزية وصالحوا عليها على ان يقرروا ببلادهم ويقاثل عنهم عدوهم فمن خرج منهم من بلاد الى غيرها يتجر اليها فعليه العشر من تجر منهم من اهل مصر الى الشام او عكسه ومن اهل الشام الى العراق او عكسه ومن اهل اليمن او ما اشبه هذا من البلاد فعليه العشر ايضا اذا خرج ماله ببيع او شراء ولا صدقة على اهل الكتاب اليهود والنصارى ولا المجوس ولا غيرهم من الكفار في شئ زاد في النسخ المصرية بعد

ذلك من اموالهم ولا) وليست هذه الزيادة في النسخ الهندية من مواشيهم ولا ثمارهم ولا زروعهم قال الزرقاني اعاده لقوله مضت بذلك السنة فلا تكرار فيه لانه ذكره اول تعليقه ثم اخبر ان اصله السنة بيا تألذ ليله الخ قلت وتقدم الكلام على هذه المسئلة قريبا ويقرون على دينهم ويكونون على ما كانوا عليه بالشروط المعتبرة المعروفة في الفروع **مسألة** قول لا وان اختلفوا في العام الواحد مرارا الى بلاد المسلمين فعليه كذا اختلفوا العشر يعني ان عليهم في كل سفرة سافروها فباعوا واشتروا على مذاهب ابن القاسم او وصلوا الى اهل مذاهب ابن حبيب لا يؤخذ منهم ذلك قاله الباجي قال الزرقاني وقال الشافعي وابو حنيفة لا يؤخذ منهم في العام الواحد الامرة واحدة قلت وتقدم الكلام عليه في زكاة العروض ومذهب الحنفية في ذلك ما في الهداية ان من التجروا على ما شرط فحسب ثم مرة اخرى لم يعشروا حتى يحول الحول لان الاخذ في كل مرة استبصال المال وحق الاخذ بحفظه ولان حكم الامان الاول باق وبعد الحول بقود الامان لانه لا يمكن من المقام الاحوال والاخذ بعد لا يستأصل المال وان عشرين فرجع الى دار الحرب ثم خرج من يومه ذلك عشرين ايضا لانه رجع بامان جديد وكذا الاخذ بعد لا يفضى الى الاستبصال الخ قال العيني في البناية وبه قال الشيخ وابو ثور وابو عبيد وعن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز لا يكر في السنة الخ لان ذلك اى عدم التكرار ليس مما صالحوا عليه ولا ما شرط لهم وهذا الذي ادركت عليه اهل العلم ببلدنا وتقدم الخلاف وما ورد فيه من الاثر في زكاة العروض فارجم اليه

صحة الصلوة والتي على لوقاب الخ شرفا قال ابن رشد وسبب اختلافهم انه لم يأت في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة يرجع اليها وإنما ثبت
 ان عمر بن الخطاب رضي فعل ذلك بهم فمن رأى ان فعل عمر هذا إنما فعله بأمر كان عنده في ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأوجب ان يكون
 ذلك سنة منهم ومن رأى ان فعله هذا كان على وجه الشرط أو لو كان على غير ذلك لذكره قال ذلك ليس سنة لان سنة لهم إلا بالشرط وحكي ابو عبيد في
 كتاب الاموال عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لا ذكر امره الا ان قيل له لم كنتم تأخذون العشر من مملوكي العرب فقال لا لهم كانوا
 يأخذون منّا العشر إذا دخلنا اليهم قال الشافعي واقل ما يجب ان يشاءوا عليه هو ما فرضه عمر بن الخطاب وشروطوا على أكثرهم فقال وقال
 حكم الحربي إذا دخل بأمان حكم الذمي **الحرم ٣٢١** **قوله** ان عمر بن الخطاب كان يأخذ من النبط بنون فمؤخرة مفتوحة قال

الباقى وهم كفار اهل الشام عقد لهم عقد الذمة وفي لسان العرب النبط والنبط كما يجيش والحجش في
 التقدير جبل يزلون السواد وفي الحكم يزلون سواد
 العراق وهم الانباط والنسب اليهم نبطي فكأنوا
 يختلفون الى المدينة بالحنطة والزبيب وغير ذلك
 من اقوات اهل الشام فكان عمر بن الخطاب رضي يخفف
 عنهم في الحنطة والزيت فيأخذ منهم من الحنطة والزيت
 وفي نسخة والزبيب بدل الزيت وصوبت نصف العشر
 يريد بذلك اي بالتخفيف عليهم ان يكثر الحمل الى الحمول
 منها الى المدينة فتخصص به الحنطة والزيت بالمدينة
 لانها معظم القوت ويأخذ منهم من القطنية تقدم المراد
 منها فيما لا زكوة فيه من الثمار العشر كما ملأ على الاصل فيما
 تجردوا ذلك لان غلام القطاني لا يكاد يعرف بالناس ضرر
 كثير قال الزرقاني ولهذا قال مالك في رواية لبعض الحكماء
 غيرة انما ما العمر وتقدم في الباب قبله انه يؤخذ منهم العشر
 ولم يستثن حنطة ولا زيتا بالمدينة ولا بمكة الخ ظاهر
 تبويب المصنف انه سأل عن اهل الذمة وهو من كلامه
 الباقي كما تقدم وظاهر كلامه الموقوف انه سأل عن الحكمي
 اذا قال اذا دخل اليها منهم تأخذ حربي بأمان اخذ منه
 العشر وقال ابو حنيفة لا يؤخذ منه شيء الا ان يكونوا
 يأخذون منّا شيئاً فتأخذ منهم مثله لما روي عن ابو حنيفة
 قال قالوا لعمر كيف تأخذ من اهل الحرب اذا اقتدوا علينا
 قال كيف يأخذون منكم اذا دخلتم اليهم قالوا العشر فقال
 فكذلك خذوا منهم ولما روي ان عمر اخذ منهم العشر
 واشتهر ذلك فيما بين الصحابة وعمل به الخلفاء الراشدون
 بعده ويؤخذ منهم العشر من كل مال للتجارة في ظاهر
 كلامه الخ في يخفف عنهم اذا رأى المصلحة فيه وله الذكر
 ايضا اذا رأى المصلحة الخ وقال محمد في موطأه بل العشر
 ثم قال بعد ذكر اثر الباب قال محمد يؤخذ من اهل الذمة
 ما استغنوا فيه للتجارة من قطنية او غير قطنية نصف
 العشر في كل سنة ومن اهل الحرب اذا دخلوا ارض
 الاسلام بأمان العشر من ذلك كله وكذلك امر عمر بن
 الخطاب زياد بن حدير وان بن مالك حين بعثها على

عشور اهل الذمة مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله
عن ابيه ان عمر بن الخطاب كان يأخذ من النبط من الحنطة
والزيت نصف العشر يريد بذلك ان يكثر الحمل الى المدينة و
يأخذ من القطنية العشر ما لك عن ابن شهاب عن السائب
ابن يزيد انه قال كنت غلاما مع عبد الله بن عتبة بن مسعود على
سوق المدينة في زمان عمر بن الخطاب فكان يأخذ من النبط
العشر ما لك انه سأل ابن شهاب على اتي وجهه كان يأخذ به
عمر بن الخطاب من النبط العشر فقال ابن شهاب كان ذلك
يؤخذ منهم في الجاهلية فالزمهم هذا ذلك عمر بن اشترأ الصدقة
والعود فيها ما لك عن زيد بن اسلم عن ابيه انه قال سمعت
عمر بن الخطاب وهو يقول حملت على فريس عتيق في سبيل الله

له قول عشور اهل الذمة قال ابن رشد
 في البداية الجزية عندهم ثلاثة اصناف جزية
 عنوية وهي التي تحكمت فيها اعني التي تفرض على
 الحربيين بعد غلبتهم وجزية صلحية وهي التي
 يتبرعون بها ليكتف عنهم واما الجزية الثالثة
 فهي العشرية وذلك ان جمهور العلماء على انه
 ليس على اهل الذمة عشر ولا زكوة اصلا في
 اموالهم الا ما روي عن طائفة منهم انه
 ضاعفوا الصدقة على نصارى بني تغلب و
 اخضعوا اهل الجبل العشر عليهم في اموالهم التي
 يقيمون بها في بلاد المسلمين بنفس القسوة او
 الاذن ان كانوا حربيين امر لا تحب الا ليشروط
 فوأي مالك وكثير من العلماء ان قيام اهل الذمة
 الذين لزمهم بالاقراء في بلدهم الجزية يجب

عشور الكوفة والبصرة وهو قول ابو حنيفة **الحرم ٣٢٢** **قوله** في زمان عمر بن الخطاب فكان يأخذ من النبط العشر ظاهرا العموم بلا تخصيص
 الحنطة والزيت وأضاف ذلك الى زمان عمر بن الخطاب فيكون في ذلك مشورة الصحابة غالبا فاما العشرية فيه خلاف لا يظهر فهو اجماع في
 حجة يجب المصير اليها والعمل بها قاله الباقر **قوله** في على وفيه اي طريق وحجة كان يأخذ عمر بن الخطاب من النبط العشر فقال ابن شهاب
 كان ذلك يؤخذ منهم في الجاهلية وهي ما قبل البعثة وقبل ما قبل مكة فالزمهم ذلك عمر بن الخطاب وشروطوا على أكثرهم فقال وقال
 سألوه كان يأخذ منه فكان يحضر من الصحابة ولم يخالفه في ذلك احد فهو اجماع سكوت **قوله** وهو يقول حملت يخفف المملوك
 اركبت رجلا على فريس اي تصدقت به ليقابل عليه قال الحافظ واسم هذا الفرس الوراء فتمم الدار للنبط صلى الله عليه وسلم فأعطاه
 عمر فعمل عليه أخرجه ابن سعد عن سهل بن سعد ولم أقف على اسم الرجل الذي سأل عليه الخ قال الزرقاني ولا يعارضه ما رواه مسلم ولم يسبق لفظه و
 ساقه ابو عوانة عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب على فريس فأعطاه صلى الله عليه وسلم رجلا لانه يحمل على ان عمر لما أراد ان تصدق به فوض اليه صلى الله
 عليه وسلم اختيار من يتصدق به عليه او استشاره فمن يحمله عليه فأشار اليه فاستسبب اليه العطية لكونه امر بها الخ ويحتمل ان عمر رضي وقته
 فأعطاه صلى الله عليه وسلم استعجالا للوقف لمصروفه كما سأل في عتيق اي كريم سابق واحدا لعناق قال الباقر العناق من الغنم الكرام السابقة
 منها وقال الزرقاني العتيق الفائت من كل شيء الخ في سبيل الله قال الباقر الحمل عليها في سبيل الله على وجهين احدهما ان يعلم من فيه الفدية في
 الفروسية فيهبه له ويملكه اياه لما يعلم من نجاته وتكاتب للعد وفهنا يملكه الموهوب له ويتصرف فيه بما يشاء من بيع وضيعة والوجه
 الثاني وهو الاظهار ان يكون دفعه الى من يعلم من حاله مواظبة الجهاد في سبيل الله على سبيل التعيس له فلهذا ليس للموهوب له (البقية على ٣٣)

ص بيانها في ليلة التعليل والمصنفان ابن عمر كان يخرج عنهم زكاة الفطر وان كانوا غيبا عن موضع استيطانهم بالمدينة وان مقيدهم عنه لا يسقط عنه قيم زكاة الفطر قال ابن المنذر اجمع عوام اهل العلم على ان على المرأ زكاة الفطر من مملوكه الحاضر غير المكاتب والمغضوب والأتق وعبيد التجارة واما الغائب فليس فطرته اذا علم انه في مساواة ربي بجمعة او ليس منها وسواء كان مطلقا ومحبوسا كالاسير وغيره قال ابن المنذر اكثر اهل العلم يرون ان يؤدي زكاة الفطر من الرقيق غائبهم وحاضرهم لانه مالك لهم فوجب فطرتهم عليه كالحاضرين ومن اوجب فطرة الأبق الشافعي وابو ثور وابن المنذر وابو جعفر الزهري لانه لا يلزمه لانه علم مكانه ولا وزاعى ان كان في دار الانفاق عليه فلا تجب فطرته كالمراة

٣٣٣

من تجب عليه زكاة الفطر مالك عن نافع ان عبد الله ابن عمر كان يخرج زكاة الفطر عن غلبانه الذين بوادي القرى ويجيبون قال مالك ان احسن ما سمعت فيما يجب على الرجل من زكاة الفطر ان الرجل يؤدي ذلك عن كل من يضمن نفقته ولا بد له من ان ينفق عليه والرجل يؤدي عن مكاتبه ومدبرة ورقيقه كلهم غائبهم وشاهدتهم من كان منهم مسلما ومن كان منهم تجارة او لخير تجارة ومن لم يكن منهم مسلما فلا زكاة عليه في

له قوله من تجب عليه زكاة الفطر في الدار المختار من اضافة الحكم لشرطه والفطر لفظ اسلامي قال ابن عابد بن والمراد بالفطر بومه لا الفطر اللغوي لانه يكون في كل ليلة من اوصاف واختلاف العلماء هل هي فرض او واجبة او سنة او فعل خير مندوب اليه فقالت طائفة هي فرض وهم الشافعي ومالك واحد وقال اصحابنا واجبة وقالت طائفة سنة وهو قول مالك في رواية ذكرها صاحب الخيزر وقالت طائفة هي فعل خير كانت واجبة ثم فصحت الخ وقال ايضا في البناء عند الشافعي فريضة على صله وهوانه لا فرق بين الواجب والفرض والزاع لفظي لان الفريضة عندنا نومان مقطوع حتى يكفر جاحدا وغير مقطوع حتى لا يكفر جاحدا ومن يجد صدقة الفطر لا يكفر بالاجراء ولذا لا يكفر من قال انها مستحبة الخ وفي الدار المختار وحديث فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر مائة قدس الاجماع على ان سنكها لا يكفر قال ابن عابد بن جواب عما استدل به الشافعي من فرض فريضة

هذا الجواب ذكره في البائتم واجاب في الفتح بان الثابت بظني بعيد الوجوب وانه لا خلاف في المعنى لان الافتراض الذي يشبهه الشافعي ليس على وجه يكفريا حقا فهو معنى الوجوب عندنا وقد يجاب بان قول الصحابي فرض يراد به المعنى المصطلح عندنا لفظه به بالنسبة الى من سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف غيره ما لم يوصل اليه بطريق قطعي فيكون مثله ولذا قال ان الواجب لم يكن في عصره صلى الله عليه وسلم الخ **له قوله** كان يخرج زكاة الفطر عن غلبانه اي ارقائه قال الزقاني قلت ويؤيده ان ابن ابي شيبة ترجم في مصنفه في العهد يكون غائبا في ارض لمولاه يعط عنه واخرجه فيه عن الحادث عن نافع بن ابن عمر كان يعطي عن غلبانه في ارض عمر الصدقة الذي بوادي القرى يضم القاف وفيه الرواء مقصودا موضع بان المدينة والشام من اعمار لمدينة كتيبة القرى والنسبة اليه راد فقها النبي صلى الله عليه وسلم سنة مسجع عنوة ثم صرحوا على الجزية ويجيبون تعد مصر

ورقيقة من عطف العام على الخاص كلهم تأكيد التعبد بهم غائبهم وشاهدتهم كما تقدم في الاثر السابق لابن عمر من كان منهم مسلما شرط عند المصنف وسواء في الخلاف فمن لم يكن مسلما ومن كان منهم تجارة او لخير تجارة اي سواء في وجوب صدقة الفطر على السيد ولهذا قال الشافعي واحدا واليت واستحق وقال ابو حنيفة والثوري وغيرهما لا زكاة فطر في رقيق التجارة لان عليه قيم الزكاة ولا تجب في مال واحد زكواتان قاله الزقاني تبعا لما قد زاد ويقول الشافعي قال الخضر الخ وقال ابن رشد ذهب مالك والشافعي واحدا الى ان على السيد في عبيد التجارة زكاة الفطر وقال ابو حنيفة وغيره ليس في عبيد التجارة صدقة وسبب الخلاف معارضة القياس للعموم وذلك ان عموم اسم السيد يقتضي وجوب الزكاة في عبيد التجارة وغيرهم وعندنا ابو حنيفة ان هذا العموم مخصوص بالقياس وذلك هو اجتماع زكوتين في مال واحد الخ قلت وليس فيه معارضة القياس فقط بل فيه معارضة الاثر ايضا قال القاري في شرح النقاية فلو وجب الفطرة فيه لادى الى الشئ في الزكاة اي التكرار وقال حلي الله عليه وسلم لا شئ في الصدقة قلت اخبر ابن ابي شيبة عن سفیان بن عيينة عن الوليد بن كثر عن حسن بن حسن بن عمن أمه فاطمة بن ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تناء في الصدقة **له قوله** من لم يكن منهم اي من العبيد وهكذا غيرهم مسلما فلا زكاة عليه فيه وهذا مختلف عند الاشته قال ابن رشد قال مالك والشافعي واحدا ليس على السيد في العبيد الكافر زكاة وقال الكوفيون عليه الزكاة والسبب في اختلافهم في الزيادة الواردة في ذلك في حديث ابن عمر وهو قوله من المسلمين فانه قد خولف فيها نافع فكون ابن عمره ايضا الذي روى الحديث من مذهبه اخراج الزكاة عن العبيد الكفار والخلاف بيننا سبيل اخر وهو كون الزكاة الواجبة على السيد في العبيد هل هي لمكان ان العبد مكلف اذ انه مال فمن قال لمكان ان مكلف اشتراط الاسلام ومن قال لمكان ان مكلف لم يشترط قالوا ويبدل على ذلك اجماع العلماء على ان العبد اذا اعتق ولو يخرج عنه مولاه زكاة الفطر لانه لا يملكه اخراجا عن نفسه بخلاف الكفار فانهم لم

مما كرهه الله تعالى من النجاسة والشرع اقل من صاع واختلفوا في قدر ما يؤدى من القمح فقال مالك والشافعي لا يجزئ منه اقل من صاع وقال ابو حنيفة واحكامه يجزئ من البر نصف صاع والسبب في اختلافهم ما روي لا تارثه ذكر الا في ذلك وقال المازني في جامعهم بعد ذكر حديث ابن سعيد الخدري الا في قريبا باللفظ كذا يخرج زكوة الفطر صاعا من طعام الخبيث والصل على هذا عند بعض اهل العلم برون من كل شيء صاعا وهو قول الشافعي واحكامه واسحق وقال بعض اهل العلم من احكامه لم يثبت على الله عليه وسلم وغيرهم من كل شيء صاعا الا من البر فانه يجزئ منه نصف صاع وهو قول المشوري وابن المنذر واهل الكوفة يرون نصف صاع من برقوت والجلية ان الائمة الثلاثة مع الاختلاف فيما بينهم في بيان ما يخرج في صدقة الفطر اتفقوا على انها تكون صاعا كاملا من كل ما يخرج وتاقت الخنفية ومن واقفهم في ذلك انها تجب في البر وما في معناها ٣٣٣ نصف صاع واختلفوا في بيان ما يدخل

قال يحيى قال مالك في العبد الا بق ان سيده ان علم مكانه او لم يعلم
 وكانت غيبته قريبة وهو ترحى حيوته ورجته فاني اري ان يزكى عنه وان كان اباقة قد طال ويئس منه فلا اري ان يزكى عنه
قال مالك تجب زكوة الفطر على اهل البادية كما تجب على اهل القرى
 وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكوة الفطر من رمضان على الناس على كل حرا وعبد ذكر او انثى من المسلمين
مكيلة زكوة الفطر مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكوة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر او صاعا من شعير على كل حرا وعبد ذكر او انثى

في حكم البر ٣٣٣ قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض على الزمر واجب عند الجمهور ومن يقول بالسنية بأول هذا اللفظ بمعنى قدره قال الباكي ان فرض في هذا الحديث لا يصح ان يرد به الا وجب لان على يقيني الاحتياط والزور على انه قد ورد من طريق صحيح امر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا يدل على انه لا يرد به قدر الخ ولا يذهب عليك ان اللفظ يحل المعنيين بمعنى اوجب ويعني قدره لان اللفظ الخنفية وما يوجهه كلام بعض الشافعية فيقول عدم الاطلاع على مسلكهم زكوة الفطر من رمضان فوجب بغير شمس ليلة العيد وطول يومه فريضة قال العلماء على الناس سواء كانوا اهل بادية او اهل القرى كما تقدم واستدل بجموده على انها لا تحتاج لعلها الى النصاب وهذا قالت الائمة الثلاثة كما في فروعهم الا انهم قيدوا جموده بالفضل عن قوته وقوت عماله قال الولي العراقي انا اعتبرنا القدرة على الصاع لما علم من القواعد العامة فانخرجا عن ذلك العا جرحه في الكفا في الاتخاف وفي البادية قال ابو حنيفة واحكامه لا يجب على من تجوز له الصدقة لانه لا يحتمل ان تجوز له فان تجب عليه وذلك بين الخ ٣٣٣ قوله صاعا من شعير او صاعا من تين من تمر هكذا في جميع النسخ الهندية والنسخ المصرية كلها او اكثرها متطابقة على ترك ذكر التمر واقتصر فيها على ذكر الشعير فقط وهو سقوط من الكاتب الاول لاجل له اوصاعا من شعير قال الباكي لفظا وهذا على قول جماعة اهل الحديث لا يصح ان تكون التفسير وانما هي للتقسيم ولو كانت للتفسير لا يقتضيان ان يخرج الشعير من قوته فخره من التمر وجوده ولا يقول هذا احد فقهم فقد يوصاعا من تمر على من كان ذلك قوته اوصاعا من شعير على من كان ذلك قوته الخ ٣٣٣ قوله على كل حرا وعبد اخذ بظاهرة ما قد تجب على العبد كما تقدم وقالت الجمهور ان على بعضه عن وقال الباكي او هي على بايها لكن يجعلها السيد عنه وقيل انها تجب على السيد كما يقال على كل دابة من دواب درهم وقال لبعضنا وعلى العبد ليس بأهل لانه يكلف بالواجبات المالية فجعلها عليه جهازا ذكر او انتظاها

له قوله قال مالك في العبد الا بق ان سيده ان علم مكانه او لم يعلم اي سواء علم مكانه او لم يعلم يعق العلم مكانه ليس بشرط في اهل القرى عند المصنف ولذا لم يذكر احد من اهل البادية في الفطر لانه لا يملكه وكانت غيبته بالوحوالية وهذا شرط للايجاب قريبة وهو ترحى حيوته هكذا في النسخ الهندية فالعبد ان العبد ترحى حيوته وفي النسخ المصرية وهو يرحى حياته اعلم مالك بوجوب حياة العبد ورجته اي ترحى رجته العبد ورجوالمالك بوجوب العبد واو بته قال ابن ابي ابي عن عمنه وجوبا وان كان اباقة لم يبق العبد قد طال ويشترطه الالية والرجوع فلا ادى ان يركب عنه ولفظ المدة قال مالك في العبد الا بق ان كان قريبا يرحى حياته بوجبه فليو عنه زكوة الفطر وان كان قد طال ذلك ويئس منه فلا ادى ان يركب عنه ولفظ المدة قال مالك في العبد الا بق ان كان قريبا يركب اي فيمن ترحى وبته ومن لا ترحى والشافعي يركب ان علم حياته وان لم يرحى رجته واحكامه علم

في وجوبها على المرأة ولو كان لها زوج وزيد في بعض الطرق عن ابن عمر والصغير والكبير فكلها فاطن اهره وجوبها على الصغير لكن الخطاب عنه عليه فوجوبها في هذا في مال الصغير والافضل من تنزله نفقته وهذا قول الجمهور وقال محمد بن الحسن هي على الاب مطلقا فان لم يكن له اب فلا شيء عليه وعن سعيد ابن المسيب الحسن البصري لا تجب الا على من صاع الخ قال ابن بزره قال محمد بن الحسن وفقر لا يجب على اليتيم زكوة الفطر كان له مال او لم يكن فان اخبرها عنه وصيه ضمن واصل من هب مالك وجوب الزكوة على اليتيم مطلقا وفي الهداية يخرج عن اولاده فان كان لهم مال ادى من مالهم عند ابى حنيفة والى يوسف خلافا لمحمد كذا في العيني وذكر في شرح الحياء قوله على الصغير والكبير يقتضي اخراج صدقة الفطر عن الصغير وهو كذا قال مالك والشافعي واحكامه ابو يوسف والجمهور هي في مال ان كان له مال فان لم يكن له مال لقط من عليه نفقته من اب وغيره وقال محمد ابن الحسن هي على الاب مطلقا ولو كان للصغير مال لم يخرج منه وقال ابن حزم الظاهري هي في مال الصغير ان كان له مال والاسقطت عنه وحكي ابن المنذر الاجماع على خلافه من المسلمين تكلم العلماء على هذه الزيادة وتقدم ما قال ابن بزره انها زيادة مضطربة من غير شك من جهة الاسناد والحق وفي شرح الاحياء عن علي الترمذي روى حديث يستغرب لزيادة تكون في الحديث وانما يصح اذا كانت الزيادة عن يعتمد على حفظه مثل ما روى مالك عن نافع فخره في لفظ من المسلمين وقد رواه غير واحد من الائمة عن نافع لم يذكروا فيه من المسلمين وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك من لا يصح على حفظه الخ وتبعه على ذلك ابن الصلاح في عمود الحديث الخ وذكر من تعقبه والجملة ان الزيادة مختلفة فيها عند اهل الفن ٣

والتي عن ٣٢٥ بين فقهاء الامصار وسكن عن بعض المتأخرين المنع من ذلك وهو محجوب بالاجماع قبله الخ وقال العيني في البداية فيه خلافا لظاهره
 الخ لا يجوز عندهم الامتناع والشعير قلت ويخرج منه الصاع الكامل عند الاثنية الثلاثة لان المقدار صاع من كل شيء عندهم وكذلك صاع
 كامل في الزبيب عند صاحبو التمام في حنيفة وهي رواية عن الامام بنفسه وعليه الفتوى وفي رواية اخرى للامام ضعيف صاع من زبيب ايضا
 (الحاشية المتعلقة بصحة هذا) **سنة قول** وذلك بصاع النبي صلى الله عليه وسلم وهو اربعة امداد بخلاف بين الاثنية حتى الاجماع على ذلك العيني

وذلك بصاع النبي صلى الله عليه وسلم مالك عن نافع ابن عبد
 الله بن عمر كان لا يخرج في زكاة الفطر الا التمر مرة واحدة فانه
 اخبر شعيبا قال مالك والكفارات كلها وزكاة الفطر وزكاة
 العشور كل ذلك بالمد الا صغرمم النبي صلى الله عليه وسلم الا
 الظهار فان الكفارة فيه بالمد الا عظمم هشام

الى سعيد وان كان ابن عمر مرة فخرج منه
 خصوصية التمر بذلك الخ الامامة وحده
 فانه اخبر شعيبا لفظ البخاري من رواية
 ايوب عن نافع فكان ابن عمر يعطي من
 التمر فاعوذ اهل المدينة من التمر
 فاعطى شعيبا ولاين خزيمة من طريق
 عبد الوارث عن ايوب كان ابن عمر اذا
 اعطى اعطى التمر الا ما فاحدا قاله
 العافظ **سنة قوله** قال مالك و
 الكفارات كلها ككفارة الصيام والعين
 وغيرها وزكاة الفطر وزكاة العشور
 اي زكاة المحبوب التي فيها العشر ونصف
 العشر كل ذلك يجب بالمد الا صغرمم
 النبي صلى الله عليه وسلم وتقدم بهات
 ذلك قويا الا الظهار اي الاكفارة الظهار
 فان الكفارة فيه اي في الظهار بالمد
 الا عظمم مد هشام فكذا في النسخ
 الهندية فمد هشام بدل من المد الاعظم
 وفي سياق المصرية فان الكفارة فيه
 بمد هشام وهو المد الاعظم وهشام
 هذا هو ابن اسمعيل بن الوليد بن
 المنيرة عامل المدينة لعبد الملك
 ابن مروان كذا في الزرقا في ١٣

مر اخبر عن ابراهيم النخعي قال ما رأيت صاعا
 فوجدناه حجابا والحجاب عندهم ثمانية
 ارباط بالبخاري وعنه قال وضع الحجاب
 فقيرة على صاع عمر قال فاذكروا عيار
 حقيقي فهو او في ما ذكره مالك من تحري
 عبد الملك بصاع عمر لان التحري الحقيقة
 معه الخ **سنة قوله** كان لا يخرج في زكاة
 الفطر الا التمر لانه كان قوته وقوت
 اهل بلده بالمدية المنورة فلذلك
 كان يرى ان لا يخرج به غير التمر وكان
 يقتصر على اخراجه ويحتمل انه كان
 يخرج مع التمر من الشعير ويقوت به
 لانه كان يرى ان التمر افضل منه
 وان كان الشعير يجزيه وقد قال
 الشهاب احب الي ان يخرج بالمدية
 التمر قاله البخاري قلت والوجه الثاني
 لما روى جعفر الفريابي من طريق ابى
 جابر قلت لابن عمر قد اوسع الله والبر
 افضل من التمر فلا تصلي البر قال لا
 اعطى الا كما كان يعطي اصحابي قال الحافظ
 ويستنبط من ذلك انهم كانوا يخرجون
 من اهل الاصفى التي بقيت بها لان
 التمر اعلى من غيره ما ذكر في حديث

في شرح الهداية وغيره في غيره الا انه ذكر ان شيد
 في مقدّماته شيئا من الاختلاف في المقدار وكلها
 لكن الاثنية بعد اتفاقهم على ان الصاع اربعة
 امداد اختلفوا في مقدار المد فالمد رطل وثلاث
 عند مالك والشافعية واحد وهو قول ابو يوسف
 من الحنفية المرجوع اليه على المشهور وقيل الصاع
 الرجوع والمد رطلان عند ابى حنيفة ومحمد قال
 العيني في البداية وقول ابى حنيفة رطل هو قول
 جماعة من اهل العراق وقول ابراهيم النخعي و
 زفر فاما قاله ابو بكر الخصاف الخ احبهم لهم ولا
 بما اخرجه الطحاوي بسند صحيح عن موسى الجهمي
 عن عبيد بن جراح قال دخلنا على عائشة فاستسقى بعضنا
 فقلت بمس قالت عائشة كان النبي صلى الله عليه
 وسلم يغتسل بمثل هذا قال عبيد بن جراح فخرته فيها
 احرز ثمانية ارباط تسعة ارباط عشرة ارباط
 وقالوا لم يشك عبيد في الثمانية وانما شك فيها
 فوقها فثبت الثمانية بهذا الحديث وانتهى ما فوقها
 قلت اخرجه النسائي بلا شك فروى بسند الصحيح
 الجهمي قال الى عبيد بن جراح فخرته ثمانية ارباط
 فقال حدثنني عائشة عن ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان يغتسل بمثل هذا قال الزركاني
 اسناده جيد ثم ذكر توثيق روايته رجلا رجلا ثانيا
 بما اخرجه الدارقطني بسند عن ابن بن مالك
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ برطلين
 ويغتسل بالصاع ثمانية ارباط قال الحافظ في
 الدراية هو من رواية ابن ابى ليلى عن عبد الكريم و
 اسناده ضعيف واخرجه ايضا من طريق اخرى و
 فيه موسى بن نصير وهو ضعيف جدا ثم قلت لم
 يذكر الحافظ ولا الدارقطني وجه الضعف في الطريق
 الاولى لينظر فيه واما موسى بن نصير فقال الحافظ
 بنفسه في اللسان ذكره ابن حبان في الطبقة الرابعة
 من القات والجملة الاولى اخبر بها الطحاوي بطريقين
 عن انس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ
 برطلين ويغتسل بالصاع وفي رواية له يتوضأ
 بالمد وهو رطلان قال الطحاوي فهذا انس قد
 اخبرنا مد رسول الله صلى الله عليه وسلم رطلان
 والصاع اربعة امداد فاذا ثبت ان المد رطلان

ثبت ان الصاع ثمانية ارباط قلت الجملة الاولى في اخرجه ابو داود في سننه وسكت عليه هو والمنذري ويكنى للاختصاص وفيه تقوية لرواية الدارقطني
 فطنى واخرجه الطحاوي حديث شريك بطريقين ثورا قال ووافقه على ذلك عتبة بن ابى حكيم الخ وثالثا بما اخرجه ابو عبيد بسند الى ابراهيم قال كان
 صاع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانية ارباط ومد رطلين قال الحافظ في الدراية هذا مرسل وفيه الحجاب بن ارباطة قلت المرسل صحة لاسيما اذا توبع
 بسننات والحجاب بن ارباطة من رواية مسلو والاربعة وعلق له البخاري لا يزل عن ردية الحسن قال النوى في تهذيبه احد الاثنية في الفقه والحديث
 ضيفه الجمهور فلم يلقوا به ووثقه شعبة وقلبيون وكان بارعا في الحفظ والعلم واستدلوا ايضا بما اخرجه الطحاوي فقال حدثنا ابن ابى عمران قال انا
 علي بن سالم وبشر بن الوليد جميعا عن ابى يوسف قال قد مت المدينة فاخرج الى من اتق به فقال هذا صاع النبي صلى الله عليه وسلم فقدرته فوجدته
 خمسة ارباط وثلاث وسمعت ابن ابى عمران يقول يقال ان الذي اخبر هذا ابى يوسف هو مالك بن انس وسمعت ابا حازم يذكر ان مالك سئل
 عن ذلك فقال هو تحري عبد الملك لصاع عمر بن الخطاب فكان مالك لما ثبت عنده ان عبد الملك تحري ذلك من صاع عمر وصاع عبد صاع
 النبي صلى الله عليه وسلم وقد قد رصاع عمر على خلاف ذلك ثم ذكر بعدة اسانيد ان صاع عمر هو الصاع الحجابي وروى ابن ابى شيبة في
 مصنفه في كتاب الزكاة حدثنا يحيى بن آدم وسمعت حسن بن صالح يقول صاع عمر ثمانية ارباط وقال شريك اكثر من سبعة ارباط واقل
 من ثمانية ارباط حدثنا وكيع عن علي بن صالح عن ابى اسحق عن موسى بن طلحة قال الحجابي صاع عمر وهذا الثاني اخرجه الطحاوي في كتابه ثورا

من من أين التماسه ان اخراجها قبل ذلك بيوم او يومين اجزاء وبه قال الصبي وهذا مبني على ان الزكاة يجوز اخراجها قبل وجوبها ثم والمأخذ ان الاثر في الفطر المشهور من قول مالك واوله الباقى بان الاخراج المذكور في الاثر كان بطريق الامانة الى من يجتمع عنده ثم يخرجها عن مالك في وقته ولا حاجة الى التأويل في قول ابن القاسم وهذا كله على اعتبار الباقى وفي البياض لم يجز لوجوب الصدقة لم يذكر في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابن حنيفة انه يجوز التعجيل سنة وستين وعن خلف بن ايوب انه يجوز تعجيلها اذا دخل رمضان ولا يجوز قبله وذكر الكرخي في مختصره انه يجوز التعجيل بيوم او يومين وقال الحسن بن زياد لا يجوز تعجيلها اصلا ثم ذكر وجوه هذه الاقوال كلها وقال في اخرى والصحيح انه يجوز التعجيل مطلقا وذكر السنة والستين في رواية الحسن ليس على المتقدمين بل هو لبيان استحسان المدة اي يجوز وان كثرت المدة ووجهه ان الوجوب ان لم يثبت فقد وجد سبب الوجوب وهو رأس يومه ويحل عليه والتعجيل بعد وجوب السبب جائز كتعجيل الزكاة والعشور وكفارة القتل الخ **قوله** انه راى اهل الفطر العلم يستحبون ان يخرجوا زكاة الفطر اطلع الفجر من يوم الفطر قبل ان يغدوا الى المصلى قال الا في الاكمال استحب مالك والمجهور اخراجها في هذا الوقت ليستحق المساكين عن السؤال في هذا اليوم قال ابو الفوارس المستحس اخراجها يوم الفطر قبل الصلوة لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بها ان تؤدي قبل خروج الناس الى الصلوة في حديث ابن عمر وفي حديث ابن عباس من اداهما بعد الصلوة في يوم فخر زكاة مقبولة ومن اداهما بعد الصلوة في يوم صدقة من الصدقات قلن اخرها عن الصلوة تركه افضل لما ذكرنا من السنة ولان المقصود منها القضاء عن الطواف والطلوع هذا اليوم فمضى اخرها لم يحصل غنائم في يومه لاسيما في وقت الصلوة ومال الى هذا القول عطاء مالك وموسى بن وردان واسحق واصحاب الراي وقال القاسمي ان اخرها في بقية اليوم لم يكن فعلا مكرها لم يحصل القضاء بها في اليوم **قوله** وذلك واسم ابي تارمته الله هكذا في نسخ الهندية والمصرية الا في نسخة الباقى فيها بلفظ انشاء لصيغة الجمع والضمير للناس واما على بقية النسخ فذكر الجملة للتبرك ان يؤدوا بصيغة الجمع والضمير الى الناس وفي بعض النسخ المصرية ان تؤدي ببناء المجهول والضمير الى الصدقة قبل الغد ومن يوم الفطر وبعد اي بعد الغد واختلافوا في اخر الوقت والتأخير وتقدم قريبا عن المغني كراهة التأخير الى بعد الصلوة ثم قال فان اخرها عن يوم العيد اثم ولزمت القضاة وحكى عن ابن سيرين والفتح الرخصة في تأخيرها عن يوم العيد وروى محمد بن يحيى الكحال قلت لابي عبد الله فان اخير الزكاة ولما يعطها قال نعم اذا ادها لقوم وعكاه ابن المثنى وعنه ابن ابي عمير السنة او في الغد **قوله** ليس على الرجل في عبيد عبيد هكذا في النسخ المصرية وفي الهندية في عبيد والصواب الاول لان الصدقة واجبة على عبيد على الخلا في بينهم في تعيينهم مسلم وغيره واما عبيد العبيد فلا يس عليه صدقة عند مالك لانه لا يملكهم انفقهم

وقت ارسال زكاة الفطر مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يبعث بزكاة الفطر الى الذي يجتمع عنده قبل الفطر بيومين او ثلاثة ليحبي عن مالك انه راى اهل العلم يستحبون ان يخرجوا زكاة الفطر اطلع الفجر من يوم الفطر قبل ان يغدوا الى المصلى قال مالك وذلك واسع ان شاء الله يؤدوا قبل الغد من يوم الفطر وبعد من لا يجب عليه زكاة الفطر قال يحيى قال مالك ليس على الرجل في عبيده ولا في اجيره ولا في رقيق امراته زكاة الا من كان منهم يخدمه ولا بد له منه قال مالك وليس عليه زكاة في احد من رقيقه ما لم يسلم لقارة كانوا واخير تجارة كل كتاب الزكاة بحمد الله وعونه

له قول كان يبعث ببناء العامل في رسل بزكاة الفطر الى الذي يجتمع ببناء المجهول عنده وهو من نصبه الامام لم يجزها وهو المتعين في رواية المؤطا بلفظ الذي يجتمع عنده ولفظ البعادي وان كان عمر يعطها للذين يقبلونها قال الحافظ الى الذي نصبه الامام لم يجزها وروى جزم ابن بطال وقال ابن التيمي معناه من قال انما فقير والاول اظهر وتعقبه العيني فقال بل الثاني اظهر على ما لا يخفى وايدى الحافظ عنده الى الاول بقوله ويؤدوا ما وقع في نسخة الصنهاجي عقب الحديث قال ابو عبد الله راى البخاري كانوا يعطون للهمم لا للفقراء وقد وقع في رواية ابن خزيمة من طريق عبد الوارث عن ايوب قلت متى كان ابن عمر يعطى قال اذا قد انما مل قلت متى يقعد العامل قال قبل الفطر يوم او يومين ولحديث مالك في

المؤطا هذه واخرجه عنه الشافعي وقال هذا حسن وانا استحبته يعني تعجيلها قبل الفطر قلت ولا وجه عندى ان الاوجه في رواية البعادي هو مختار العيني كما يدل عليه ظاهر اللفظ وفي رواية المؤطا المتعين مختار الحافظ وهما محمولان على حالتين لا ينبغي ان تحل على كل واحد فان ابن عمر يعطى الصدقات لمن يقبلها وهو الفقير اذا ما له احد او وجد وان لم يجد الفقير ولو لم يمسك له احد من الفقراء فيبعثه الى من يجتمع من العمال برأية الذمة او تعجلا في الفراغ عن الغريضة فتأمل فانه لطيف قبل الفطر بيومين او ثلاثة قال الباقى يريد انه كان يبعث بها اليه لتكون عنده الى ان يجب خروجها فيخرجها عنه ولا يجوز لمن وليها عن نفسه ان يخرجها قبل وجوبها هذا هو المشهور من مذهب مالك وروى على سيرهم كما قاله في المدونة قاله الزرقي وقال الباقى ليس عليه صدقة لان عبيد عبيد ليسوا في ملكه وانما يكونون في ملكه بغير ان يباعهم بل دليل انه لو اعتق عبيد لم يفتقروا بعتهم ولكانوا ملكا لهما الا ان يستنهيهم ولا يجب عليه نفقتهم فلا زكاة عليه فيهم ثم قال العيني في شرح البخاري وتجب راى عندنا عن عبيد العبيد وبه قال الشافعي وقال مالك لا شيء فيهم ثم وفي البياض اما عبيد عبيد المأذون فان كان على المولى دين فلا يخرج في قول ابن حنيفة لان المولى لا يملك كسب عبيد المأذون المديون وعند ما يخرج لانه يملكه وان لم يكن عليه دين فلا يخرج بلا خلاف بين اصحابنا لانه عبد لقارة ولا فطر في عبد لقارة عندنا ثم ولا في اجيره اي من استأجره لخدمة ونحوها ولو استأجره بأكمله قال الباقى ولا فطر عليه في اجيره وان التزم نفقته لان نفقة الاجير ليست بلان ذمة بالشرع فانما هو اجارة تشترط في العقد كما تشترط الزيادة من الاجارة وجنسها ولا في رقيق امراته زكاة بالرغم اسم ليس قال الباقى وعلى الزوج ان ينفق على خادمه وذلك ان المرأة لا تملك ان تكون من يخدم نفسها او من لا يخدم نفسها فان كانت ممن يخدم نفسها فلا يس عليه لخدمها وان كان لها خادم فنفقها عليها وكذلك فطرها وان كانت ممن لا يخدم نفسها فهو فطره بدين ثلثة احوال ان يكرى لها ممن يخدمها او يشتري لها خادم ما يشغلها بخدمتها او ينفق على خادمها وقيل انه فطره بدين اربعة اشياء ثلثة نقد مت والاربعة بدين بخدمتها بنفسه فان اختار النفقة على خادمها كان عليه ان يؤد عنها زكاة الفطر لانها تابعة النفقة بالشرع وكذلك ان كانت ممن يخدمها بكثر من خادم واحد الخ الامن كان منهم من عبيد العبيد يخدمه اي الرجل ولا بد له منه فقبح عليه صدقة فطره قال الباقى واما العتق ففطره بدين احدهما ان يكون مخرج الرقبة بعد الخدمة الى ملك والثاني ان يرحم الى حرة فان كان رجوعها الى الرق فاختلصت عنها باني ذلك فعلى ابن القاسم وابن عبد الحكم النفقة وزكاة الفطر على من له الخدمة وقال الشيب وجب اليه ابن القاسم النفقة على من له الخدمة والزكاة على من له الرقبة **قوله** قال مالك وليس عليه زكاة في

من من أين التماسه ان اخراجها قبل ذلك بيوم او يومين اجزاء وبه قال الصبي وهذا مبني على ان الزكاة يجوز اخراجها قبل وجوبها ثم والمأخذ ان الاثر في الفطر المشهور من قول مالك واوله الباقى بان الاخراج المذكور في الاثر كان بطريق الامانة الى من يجتمع عنده ثم يخرجها عن مالك في وقته ولا حاجة الى التأويل في قول ابن القاسم وهذا كله على اعتبار الباقى وفي البياض لم يجز لوجوب الصدقة لم يذكر في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابن حنيفة انه يجوز التعجيل سنة وستين وعن خلف بن ايوب انه يجوز تعجيلها اذا دخل رمضان ولا يجوز قبله وذكر الكرخي في مختصره انه يجوز التعجيل بيوم او يومين وقال الحسن بن زياد لا يجوز تعجيلها اصلا ثم ذكر وجوه هذه الاقوال كلها وقال في اخرى والصحيح انه يجوز التعجيل مطلقا وذكر السنة والستين في رواية الحسن ليس على المتقدمين بل هو لبيان استحسان المدة اي يجوز وان كثرت المدة ووجهه ان الوجوب ان لم يثبت فقد وجد سبب الوجوب وهو رأس يومه ويحل عليه والتعجيل بعد وجوب السبب جائز كتعجيل الزكاة والعشور وكفارة القتل الخ **قوله** انه راى اهل الفطر العلم يستحبون ان يخرجوا زكاة الفطر اطلع الفجر من يوم الفطر قبل ان يغدوا الى المصلى قال الا في الاكمال استحب مالك والمجهور اخراجها في هذا الوقت ليستحق المساكين عن السؤال في هذا اليوم قال ابو الفوارس المستحس اخراجها يوم الفطر قبل الصلوة لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بها ان تؤدي قبل خروج الناس الى الصلوة في حديث ابن عمر وفي حديث ابن عباس من اداهما بعد الصلوة في يوم فخر زكاة مقبولة ومن اداهما بعد الصلوة في يوم صدقة من الصدقات قلن اخرها عن الصلوة تركه افضل لما ذكرنا من السنة ولان المقصود منها القضاء عن الطواف والطلوع هذا اليوم فمضى اخرها لم يحصل غنائم في يومه لاسيما في وقت الصلوة ومال الى هذا القول عطاء مالك وموسى بن وردان واسحق واصحاب الراي وقال القاسمي ان اخرها في بقية اليوم لم يكن فعلا مكرها لم يحصل القضاء بها في اليوم **قوله** وذلك واسم ابي تارمته الله هكذا في نسخ الهندية والمصرية الا في نسخة الباقى فيها بلفظ انشاء لصيغة الجمع والضمير للناس واما على بقية النسخ فذكر الجملة للتبرك ان يؤدوا بصيغة الجمع والضمير الى الناس وفي بعض النسخ المصرية ان تؤدي ببناء المجهول والضمير الى الصدقة قبل الغد ومن يوم الفطر وبعد اي بعد الغد واختلافوا في اخر الوقت والتأخير وتقدم قريبا عن المغني كراهة التأخير الى بعد الصلوة ثم قال فان اخرها عن يوم العيد اثم ولزمت القضاة وحكى عن ابن سيرين والفتح الرخصة في تأخيرها عن يوم العيد وروى محمد بن يحيى الكحال قلت لابي عبد الله فان اخير الزكاة ولما يعطها قال نعم اذا ادها لقوم وعكاه ابن المثنى وعنه ابن ابي عمير السنة او في الغد **قوله** ليس على الرجل في عبيد عبيد هكذا في النسخ المصرية وفي الهندية في عبيد والصواب الاول لان الصدقة واجبة على عبيد على الخلا في بينهم في تعيينهم مسلم وغيره واما عبيد العبيد فلا يس عليه صدقة عند مالك لانه لا يملكهم انفقهم

PPA

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

له قول في النفس للاهلال قال للراءي اهلال
رفع الصوت عند رؤية الهلال ثم استعمل الكل
صوت وبه شبه اهلال الصبي وقيل للاهلال و
التهللان يقول لا اله الا الله ومن هذه الجهة
ذكرت هذه اللفظة كقولهم التبسلي والبسلي
المطوق والموقلة ومنه الاهلال بالحج الخ و
قال الجفاري في مصنفه اهل تكلم به واستهلاوا
واهلنا الهلال كله من الظهور واستهلوا
خرج من الحجاب وما اهل لغز الله به وهو
من استهلال الصبي الخ قلت وليستعمل كثيرا
في الروايات بمعنى الاخرام وهو المراد ههنا

عنه بليقهما الجور والظلم في هذا الموضع الذي فيه عذب الله بن حنين بالكفرية ثم عذبهما قاله عياض وسياحي إلى الموضع وسرا إلى الجحيم ١٣

كركية لدفع اذا هاجع الناس وبذلك علته الرافض **قوله** كان يقتل لاحرامه قبل ان يجرم وتقدم انه سنة مؤكدة اجماعاً حتى قيل بوجوب
لدخوله مكة باضائة الدخول الى الصغير الراجح الى ابن عمر وفي اكثر النسخ المصرية لدخول مكة وفي رواية ايوب عن نافع حتى اذا جاءه الطوى بات
حق يصير فاذا اصل الخداة اقتتل ويحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك رواية البخاري والغسل في الحقيقة للطواف ودون الدخول و
ذلك لا يقتل لمخالض ولا النفساء لدخول مكة لتعد الطواف عليهما الخ واما عند الحنفية ففي شرح المناسك للعارف وهذا الغسل مستحب للظاهرة
للظافة على قصد الدخول حتى لمخالض والنفساء الخ وفي الدوا المختار وليس الغسل لدخولها وهو للظافة فيجوز لمخالض ونفساء الخ وهكذا عند
شافعية فقد قال النووي في مناسكه اذ ابغى مكة اقتتل بذي طوى بنية غسل دخول مكة ان كان طريقه على ذي طوى والا اقتتل في غيرها وهذا
غسل مستحب لكل احد حتى لمخالض والنفساء والصبي قال ابن حجر في شرحه قوله حق لمخالض اي والحلال لانه صلى الله عليه وسلم اقتتل لدخولها
م الفقه وهو حلال وهكذا عند الحنابلة **قوله** غسل المحرم قال ابن المنذر راجعوا الى ان المحرم ان يغتسل من الجنابة واختلفوا في اعادة ذلك وبوب
العارف بالاعتسالم للمحرم كانه اشار الى ما روى عن مالك انه كره للمحرم ان يغط رأسه في الماء ودوى في المؤطأ ان ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم الا
ان احتلام كذا في الفقه **قوله** فقال عبد الله بن عباس يغسل المحرم رأسه وقال المسوبين عزيمة لا يغسل المحرم رأسه قال الليثي اختلافنا في عملة ان يكون
من غير الذكوة بالعلم ويحتل ان يكون اسهما فدل من ذلك ما انكره الاخر قال اللاني والاضحى بانها لا يختلفان الا لكل منها مستند فمستند المسو الاجتهاد ومستند
عباس النص ولذا رجع اليه المسور قال عياض ودل كلامهم بانها اختلفا في تحريك الشعرة لا خلاف في غسل المحرم رأسه في غسل الجنابة ولا بد من صيب
او فافا الى ان يكون في تحريكه باليد قبل بعض دواب او حيا قلت هذا اذا ثبت ان المسور كان قائلاً يجوز غسل رأس المحرم الجنب والا فيصالح ان يكون

من طهر رأسه بخلاف من هو على حدث وتعقبه الولي العارقي بأنه لم يهرم بأنه رد عليه السلام بل الظاهر أنه لم يرد لقوله **له قول** فقال من هذا بقائه التعقيب البلية على عدم الفصل وقيل يحتمل رد السلام وترك ذكره لوضوحه والقاء لقوله تعالى إن اضرب بك الحجرة فاعلق أي فغضب فانفلق فقلت أنا عبد الله بن حسين أرسلني إليك عبد الله بن عباس أسألك وفي رواية يسألك كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه وهو حرم قال الباغي هذا خلاف الظاهر ما اختلف فيه لأنها اختلفت هل يغسل المحرم رأسه أولا ولم يختلف في صفة غسله لأن ذلك لا يكون إلا بعد الاغتسال على الغسل ولا يمكن للمسور أن يقول إنه لا يغسل رأسه في الجنابة فلا بد أن يكون خلافه فيما زاد على الغسل من الغسل وفي إمرار اليد حلة مع اعتقاده أن الغرض أفاضة الماء فقط أو يكون اختلافا في غسل غير واجب الحرة **له قول** ٣٢٩ قال فوضع ابواب يد على الثوب أي غطاه فقط أي خفض الثوب وأزاله عن رأسه وفي رواية ابن عبيدة جمع ثيابه إلى صدره حتى نظرت إليه و

في رواية ابن جبريم حتى رأيت رأسه ووجهه حتى حق بدا بالتحفيف أي ظهر لي رأسه ووجهه ثم قال لسان قال الحافظ لواقف على اسمه يصيب عليه صفة لسانك زلة في رواية ابن وضاح الماء قلت وهو موجود في بعض النسخ الهندية بطريق النسخة أصيب بضم الهيمزة والموحدين أولهما مضمومة أي أفرغ فصب يشد لموحدة على رأسه الماء فيه الاستعانة في الطهارة قال عياض والأولى تركها إلا لحاجة وقال ابن دقيق العيد ورد في الاستعانة إحداهما صهيحة وفي تركها شيء لا يقابلها في الصحة وقال ابن عابد بن بعد بسط الكلام حاصله أن الاستعانة أن كانت بصب الماء واستقامته فلا كراهة أصلا ولو بطلها وإن كانت بالغسل والمسم ففكره بل من ذلك ثم حرره بشد الماء ابواب رأسه بيد به بالثنية قال الحافظ استدلل به القرطبي على وجوب ذلك في الغسل قال لأن الغسل لو يقيم بدونه لكان المحرم أحق بأن يجزئه تركه ولا يخفى ما فيه واستدل به على أن تغليل شعر الحية باق على استقامته خلافا لمن قال يتركه كما انتهى من الشافعية خشية انتفاخ الشعر ولا فرق بين شعر الرأس والحية إلا أن يقال أن شعر الرأس صلب والتحقيق أنه خلاف فلا وفي الحق بعض دون بعض الخ فاقبل مجملها وأدبر فدل على جواز ذلك ما لم يرد إلى تنف الشعر وقال ابن رشد اتفقوا على أنه يجوز له غسل رأسه من الجنابة واختلفوا في كراهة غسله من غير الجنابة فقال الجمهور لا بأس بغسله رأسه وقال مالك يكره وعنده أن عبد الله بن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم من الاحتلام وعنده الجمهور حديث أبي أيوب هذا وأعله مالك على غسل الجنابة والحجة له بها على أن المحرم ممنوع من قتل نعل وتنق الشعر والقاء التثقب والغسل رأسه إما أن يفعل هذه كلها أو بعضها **له قول** ٣٣٠ **له قول** ٣٣١ ثم قال هكذا أرسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل بيده بالفعل لأنه بلغني في التعليم القول قال الباغي لو اقتصر أبو أيوب على فعله لكان مستدلا لأنه إنما سأله عن فعله صلى الله عليه وسلم فادفع ذلك بريد أبي أيوب كان بمنزلة أن يقول هكذا

يغسل المحرم رأسه قال فإرسلني عبد الله بن عباس إلى أبي أيوب الانصاري قال فوجدته يغسل بين القرنين وهو يستبرئ ثوب فسلمت عليه فقال من هذا فقلت أنا عبد الله بن حسين أرسلني إليك عبد الله بن عباس أسألك كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه وهو محرم قال فوضع ابواب يد على الثوب فقطأه حتى بدا لي رأسه ثم قال لا نسان يصيب عليه الماء أصيب فصبر على رأسه ثم حاد رأسه بيده فأقبل بهما وأدبر ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ما لك عن حميد بن قيس المكي عن عطاء بن أبي رباح أن عمر بن الخطاب قال ليعل بن منية وهو يصيب على عمر بن الخطاب ماء وهو يغسل صلب على رأسه فقال ليعل تريد أن تجعلها بي من مرتني صبيبت فقال عمر بن الخطاب صلب فلن يزيدك الماء الأشعث

له قول ٣٣٢ قال يعني ابن حسين فإرسلني عبد الله بن عباس إلى أبي أيوب خالد بن زيد الانصاري الصوابي قال الباغي الظاهر من إرساله إليه يستدل أن عبد الله بن عباس علم أن عبد الله بن عمر بن الخطاب علموا ولم يعلم ذلك إلا بسأله يستل هل عندك علم من ذلك قال ابن حسين فوجدته يغسل قال الباغي لم يعلم اقتداه هل كان واجبا أو غير واجب قال لا وترجم عليه في بعض نسخ الامم كيف يغسل المحرم نفسه من الجنابة وليس الحديث بيان لذلك ولا في نفسه الباطل أي لا شيء كان الثوب بين القرنين بفم القاء ثنية قرن وهما الخشبتان القامتان على رأس البير وشبههما من البناء ويمنعها خشبة يجر عليها الحبل

كان جعل الله عليه وسلم يفعل فكيف وقد أكد ذلك بأن قال بعد غسل رأسه هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه وهو محرم من الاحتلام وعنده الجمهور حديث أبي أيوب هذا وأعله مالك على غسل الجنابة والحجة له بها على أن المحرم ممنوع من قتل نعل وتنق الشعر والقاء التثقب والغسل رأسه إما أن يفعل هذه كلها أو بعضها **له قول** ٣٣٠ **له قول** ٣٣١ ثم قال هكذا أرسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل بيده بالفعل لأنه بلغني في التعليم القول قال الباغي لو اقتصر أبو أيوب على فعله لكان مستدلا لأنه إنما سأله عن فعله صلى الله عليه وسلم فادفع ذلك بريد أبي أيوب كان بمنزلة أن يقول هكذا كان جعل الله عليه وسلم يفعل فكيف وقد أكد ذلك بأن قال بعد غسل رأسه هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه وهو محرم من الاحتلام وعنده الجمهور حديث أبي أيوب هذا وأعله مالك على غسل الجنابة والحجة له بها على أن المحرم ممنوع من قتل نعل وتنق الشعر والقاء التثقب والغسل رأسه إما أن يفعل هذه كلها أو بعضها **له قول** ٣٣٠ **له قول** ٣٣١ ثم قال هكذا أرسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل بيده بالفعل لأنه بلغني في التعليم القول قال الباغي لو اقتصر أبو أيوب على فعله لكان مستدلا لأنه إنما سأله عن فعله صلى الله عليه وسلم فادفع ذلك بريد أبي أيوب كان بمنزلة أن يقول هكذا

الشعث محرقة انتشأ من الأمر ومصدر الأشعث لمغبر الرأس وشعث كفرح ١٢

هم مكة التي ينزل منها إلى المعلى ومقابر مكة بمجنب المحصب وهي التي يقال لها الحجون بقوم الحاء المهلهة ومنهم الجهم وكان ربه اقتدى في ذلك فعلا النبي صلى الله عليه وسلم فإنه صلى الله عليه وسلم إذا دخل مكة دخل من كذا ومن الشنية العليا وإذا خرج خرج من كذا ومن الشنية السفلى والدخول من كذا ومن كذا وعند الجمهور وقال المؤلف في يذهب أن يدخل مكة من أعلاها الرواية ابن عمر ومأشقة أنه صلى الله عليه وسلم دخل من أعلاها وخرج من أسفلها متفق عليها والخ ولا يدخل من غير مكة إذا خرج إليها حاجا أو معتمرا بنية الحج أو العمرة حتى يغتسل قبل أن يدخل مكة إذا كان من مكة بذي طوى متعلق بالاعتساف ويأمر من معه من الرجال والنساء فيغتسلون قبل أن يدخلوا مكة تحصيل السجود تقدم أن الغسل لدخول مكة عند الجمهور فينبغي الحائض والغساة أيضا والطواف عند ما لم تكن فلا يندب لها ٣٣٠ رأسه وهو محرم لا من احتلام تحريا لما هو الأفضل لما روى الترمذي عن ابن عمر مرفوعا الحجاج الشعث التعل كذا في المعلى قال المؤلف فظاهر أن غسله لدخول مكة كان لجسده دون رأسه وهكذا قاله البايعي زاد قال ابن حبيب إذا اغتسل المحرم لدخول مكة فأغما يغسل جسده دون رأسه فقد كان ابن عمر إذا يغسله وقال الشيخ أبو محمد لعل ابن عمر إذا كان لا يغسل رأسه إلا من جنابة يعني في غير هذه المواضع الثلاثة فذهب إلى تخصيصه ذلك وحتى إن المأذون مالك ابن المهرم لا يتدلك رأسه في غسل دخول مكة ولا يغسل رأسه إلا بصب الماء فقط واعتبر البايعي من قول مالك أنه في كل موضع أباح الغسل للمحرم لغير جنابة لا يذكر فيه إمرار اليد وإنما يذكر فيه صب الماء فإذا ذكر غسل الجنابة ذكر إمرار اليد وقال الشافعي نحن ومالك لا نرى بأسا أن يغسل المحرم رأسه من غير احتلام وروى عنه جليله عليه وسلم أنه اغتسل وهو محرم وأطال الكلام إلى أن قال وقد يذهب على ابن عمر وغيره السنن ولو عليها ما خالفها ٣٣١ قوله قال مالك سمعت أهل العلم يقولون لا بأس أن يغسل الرجل المحرم رأسه بالغسل بالطين المجهية كصوري أكثر الشيخ المصرية والهندية وهو كالغسل بالكسرا يغسل به الرأس من سدر وخطي ونحوها وفي لسان العرب الغسل بالكسرا والغسل ما يغسل به الرأس من خطي وطين واشنان ونحوه ويقال غسول الخ وفي بعض نسخ المصرية بالغاسول وقال ابن حجر في شرح مناسك التودي الغاسول هو الاشنان بعد أن يرمى جمرة العقبة ولو كان قبل أن يحلق رأسه وذلك لأن القتل لا يصرف في الحج يحصل عند المصنف من من وافقه برمي جمرة العقبة ولا يتوقف على الحلق خلافا للجمهور كما سبقت في مفصل ٣٣٢ قوله وذلك أن الحج الجواز أنه إذا رمى جمرة العقبة أي فرغ من رمي يوم النحر وحصل له القتل لا يضر فقد حل له قتل القمل بفقر القاف وسكون الميم معروف واحدتها ياء ويكون قتلها لا شأن وشيا به وفي التعليق المجد القمل في القملة بالغرق فالكسور دويبه يتولد بالعرق والوخز

ما لك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا دخل مكة بات بذي طوى بين الشنيتين حتى يصيب ثم يصلي الصبح ثم يدخل من الشنيتين التي بأعلى مكة ولا يدخل ذلكا خرج حاجا أو معتمرا حتى يغتسل قبل أن يدخل مكة إذا كان من مكة بذي طوى ويأمر من معه فيغتسل قبل أن يدخل مكة ما لك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم لا من احتلام قال يحيى قال مالك سمعت أهل العلم يقولون لا بأس أن يغسل المحرم رأسه بالغسل بعد أن يرمى جمرة العقبة وقبل أن يحلق رأسه وذلك أنه إذا رمى جمرة العقبة فقد حل له قتل القمل وحلق الشعر والقاء التفث ولبس الثياب ما ينهي عنه من لبس الثياب في الإحرام ما لك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يليس المحرم من الثياب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا القميص ولا العاتر ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحدا لا يجد نعلين فيلبس خفين وليقطعها أسفل من الكعبين

له قول ٣٣٢ كان إذا دخل مكة بات بذي طوى مثله الطاء مقصور ومنون وقد لا يتون وفي المعلى يعرف ولا يعرف فمن نونه جعله اسم الوادي ومن منعه جعله اسم البقعة وأد بقرب مكة يعرف اليوم مهابل الزاهر قال الحافظ وقال الزرقاني والغمر أشهر حتى يصير إلى أن يدخل في الصباح غاية لبث ثم يغسل الصبح وفي رواية أيوب عن نافع عند الشيخين وغيرهما فإذا أحصل الغداة اغتسل ويحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ثم يدخل مكة نهذا اقتداء بفعله صلى الله عليه وسلم ولأن في الدخول في الليل مشقة عليه واحتمال الضياع على الحجاج ويذهب دخول مكة نهذا عند مالك والحنفية وهو أصح الوجهين للشافعية والثاني ما سألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن النوى عن بعض التابعين الفضيلة الليل وسكن القسطنطيني عن فرق بين الأمام وغيره من الشنية التي بأعلى مكة

إذا أصاب ثوبا أو بدنا أو شعرا يقال له بالفارسية سبيش الخ وهو قراءة الحسن في قوله تعالى والقمل والضفادع والدم الآية وقراءة الجمهور بضم القاف وتشديد الميم قيل ما الغتان في شيء واحد وقيل مختلفان فصوله صاحب الجمل وغيره من أهل التفسير وحلق الشعر القاء التفث بفقر المشاة الفوقية فقاوم فمثلة الوهم ولبس الثياب ولم يبق عليه من محرمات الإحرام سوى النساء والصيد وكرة الطيب حتى يطوف لافاضة قاله الزرقاني قال البايعي وذلك أن موانع الإحرام على ضربين رفث والقاء تفث فالرفث هو الجماع وما في معناه ما يدور إليه ولما القاء التفث فهو كحلق الشعر وحلق ثياب الإحرام فاما القاء التفث فهو ما يورث القمل وهو رمي الجمرة فانه لا يستباح إلا بأخر القملين وهو طواف لافاضة الخ فهذا ذكر المصنف من قتل القمل وغيره مبني على حصول القمل لا يصغر بالرمي عند المصنف خلافا للحنفية والجمهور قال صاحب الجمل في الرمي غير محل عندنا وفي الهداية الحلق من أسباب القمل عندنا دون الرمي خلافا للشافعية الخ وإذا عرفت ذلك ففضل المحرم رأسه بعد القتل لا يضر سواء كان بالرمي أو بالحلق جائز لا خلاف وأما قتل القمل فقال ابن رشد تغلق على منعه غسل رأسه بالخطي وقال مالك وأبو حنيفة إن فعل ذلك افتدى وقال أبو ثور وغيره لا شيء عليه وقال العيني إن غسل رأسه بالخطي يكرهه وهو قول مالك وأبو حنيفة والشافعية وأوجب مالك وأبو حنيفة عليه الفدية وقال الشافعية وأبو ثور لا شيء عليه وقد رخص عطاء وطائفة ومجاهد لمن لبس رأسه فشق عليه الحلق إن يغسل بالخطي لم يتغير وهكذا حكى هذا الأئمة الثلاثة الزرقاني وغيره وقال العيني في البناية لا يغسل رأسه ولا يحل له بالخطي وبه قال مالك وفي شرح الوجيز لا يكره بالخطي السدر في القديم يكره ولكن لا فدية عليه وبه قال أحمد وفي الهداية لا يغسل بالخطي لأنه نوع من طيب ولأنه يقتل هو الرأس الخ ٣٣٣ قوله سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يليس كرامة ما استنفها مية أو موصلة أو موصوفة في أهل البقية

(البقية عن صفح ٢٢٢) النصب على انه مفعول ثان لسأل ويلبس بفقم الموحدة من اللبس بضم اللام من علم يعلم وأما اللبس بفقم اللام من باب ضرب يضرب فهو بمعنى الخلط ومنه التباس الامراء اشتباهه المحرم من الثياب بيان لما هو للسؤل عنه والمراد بالمحرم من احواله هو المحرم او قرآن قال الحافظ اجمعوا على ان المراد به ههنا الرجل ولا يلحق به المرأة في ذلك قال ابن المنذر اجمعوا على ان للسرأة ليس جميع ما ذكر وانما اشتراك مع الرجل في منع الثوب الذي مسه الزعفران فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا في رواية البخاري لا يلبس على الخبز بمعنى النبي على الا شهر ويحتل النبي

ولا تلبسوا من الثياب شيئا مسه الزعفران ولا الورس قال يحيى سئل مالك عما ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من لم يجد ازارا فليلبس سراويل فقال لم اسمع بهذا ولا ارى ان يلبس المحرم سراويل لان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن لبس السراويلات فيما نهي عنه من لبس الثياب التي لا ينبغي للمحرم ان يلبسها ولم يستثن فيها كما استثنى في الخفين لبس الثياب المصبغة في الاحرام مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر انه

وسلم يقول السراويل لمن لم يجد الازار والحف لمن لم يجد النعلين فقال مالك لم اسمع بهذا الحديث ولا ارى ان يلبس المحرم سراويل على صفة لبسها بلا فتق او بلا فتحة لان النبي صلى الله عليه وسلم نهي في حديث ابن عمر عن لبس السراويلات مطلقا فيما نهي عنه من لبس الثياب التي لا ينبغي اى لا يجوز للمحرم ان يلبسها ولم يستثن فيها اى في السراويلات في حديث ابن عمر كما استثنى في الخفين قال الحافظ قوله في حديث ابن عباس ومن لم يجد ازارا فليلبس السراويل على ارجلهم الى الخليل فلا يتوقف جواز لبسها على فتق ازاره قال القرطبي اخذ بنظره الحديث احمد فاجاز لبس الخف السراويل للمحرم الذي لا يجد النعلين والازار على حالهما واشترط المحرم قطع الخف وفتق السراويل فلو لبس شيئا منها على حاله لمزته الفدية والدليل لهم قوله في حديث ابن عمر ليقطعها حتى يكونا اسفلهما الكعبين فيحمل لخطيئتهما ويحرق النظيف بالنظير لاستوائهما في الحكم **سنة قول**

هم كان الاصمعي يختار هذا القول وحكا عن الامامية وعن كل من رأى سمع القدم (الحاشية المتعلقة بصيغة هذا) **سنة قوله** ولا تلبسوا بفقم اوله وثالثه قال القاري تكدسة الاعادة اشتراك الرجال والنساء في هذا الحكم ما على وجه التغليب او التعجبة الخ من الثياب شيئا مسه الزعفران بالتعريف وكيفية النيسابوري زعفران الشكير والتونين لانه ليس فيه الالف والنون فقط وهو لا يمنع الصرف ولا الورس بفقم الواو وسكون الراء الملهمة اخره سين مهلة نيت اصغر طيب الترمذي يصح به **سنة قوله** سئل بئنا والمجهول مالك عما ذكر معنى المفعول ايضا اى فيما رواه مسلم من طريق ابى الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من لم يجد نعلين فليلبس خفين ومن لم يجد ازارا فليلبس سراويل واخرجه الشيخان وغيرهما من طريق جابر بن زيد عن ابن عباس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

معه لابس اللام الثياب المصبغة في الاحراء قال الحافظ لاصح بالكسر ومما ركع وكتاب ما يصبر به وصفت بهما عن سالم زيادة حسنة تعيد ارتباط ذكر النعلين بما سبق وهي قوله ولجوز احد كوفي ازار وردا ونعلين فلم يجد النعلين الحديث واستدل بالمتن على ان واجد النعلين لا يلبس الخفين المقطوعين وهو قول الجمهور وعن بعض الشافعية جواز ذلك عند الخفية فلبس خفين بصيغة المضارع في النسخ الهندية على الخبرية وبزيادة اللام في النسخ المصرية على صيغة الامر قال الزرقاني ظاهر الامر الوجوب لكنه لما شرع للتسهيل لم يناسب التسهيل فهو المخصوصة وليقطعها بكسر اللام وسكونها اسفل من الكعبين والمراد بالكعبين ههنا هو المراد بها في الوضوء عند الجمهور وهما العظمان النائيتان في جانبي القدم والمراد بها ههنا عند ناعمشة الخفية معقد الشراك وهو المفصل الذي في وسط القدم بخلاف المراد في الوضوء قال ابن عابد تحت قول المصنف فيقطعها اسفل من الكعبين عند معقد الشراك قال وهو المفصل الذي في وسط القدم كما روى هشام عن عبد الله بن عوف في الوضوء ولم يبين في الحديث احدها لكن لما كان الكعب يطلق عليه اسم على الاول احتياطا لان الاحوط فيما كان اكثر كشفا الخ وقال الحافظ لكل مفصل للعظام والظفر الناشئ فوق القدم والناشران من جانيها الخ قاله الحافظ وهما العظمان النائيتان عند مفصل لساق والقدم ويؤيد ما روى ابن ابي شيبة عن جابر عن هشام بن عروة عن ابيه قال اذا اضطر المحرم الى الخفين خرق ظهورهما وترك فيها قدر ما يستمسك رجلا الخ قلت وليت شعري كيف ايد الحافظ كلامه بهذا الاثر فانه صريح في ان المراد منه مفصل القدم لانه ورد في روايات كثيرة ان الله صلى الله عليه وسلم كان يمسح على ظهور الخفين ولم يقل احدا من هؤلاء الا انهم هو العظم الثاني عند مفصل لساق والقدم وايضا قوله وترك فيها قدر ما يستمسك رجلا يدعى الى قول الخفية كما لا يخفى وما حكاها الحافظ وقيل ان ذلك لا يعرف عند اهل اللغة تعقبه العيني وقال محمد اما في اللغة والعربية وقال الرازي في تفسيره

(البقية عن صفح ٢٢٢) النصب على انه مفعول ثان لسأل ويلبس بفقم الموحدة من اللبس بضم اللام من علم يعلم وأما اللبس بفقم اللام من باب ضرب يضرب فهو بمعنى الخلط ومنه التباس الامراء اشتباهه المحرم من الثياب بيان لما هو للسؤل عنه والمراد بالمحرم من احواله هو المحرم او قرآن قال الحافظ اجمعوا على ان المراد به ههنا الرجل ولا يلحق به المرأة في ذلك قال ابن المنذر اجمعوا على ان للسرأة ليس جميع ما ذكر وانما اشتراك مع الرجل في منع الثوب الذي مسه الزعفران فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا في رواية البخاري لا يلبس على الخبز بمعنى النبي على الا شهر ويحتل النبي

ولا تلبسوا من الثياب شيئا مسه الزعفران ولا الورس قال يحيى سئل مالك عما ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من لم يجد ازارا فليلبس سراويل فقال لم اسمع بهذا ولا ارى ان يلبس المحرم سراويل لان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن لبس السراويلات فيما نهي عنه من لبس الثياب التي لا ينبغي للمحرم ان يلبسها ولم يستثن فيها كما استثنى في الخفين لبس الثياب المصبغة في الاحرام مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر انه

وسلم يقول السراويل لمن لم يجد الازار والحف لمن لم يجد النعلين فقال مالك لم اسمع بهذا الحديث ولا ارى ان يلبس المحرم سراويل على صفة لبسها بلا فتق او بلا فتحة لان النبي صلى الله عليه وسلم نهي في حديث ابن عمر عن لبس السراويلات مطلقا فيما نهي عنه من لبس الثياب التي لا ينبغي اى لا يجوز للمحرم ان يلبسها ولم يستثن فيها اى في السراويلات في حديث ابن عمر كما استثنى في الخفين قال الحافظ قوله في حديث ابن عباس ومن لم يجد ازارا فليلبس السراويل على ارجلهم الى الخليل فلا يتوقف جواز لبسها على فتق ازاره قال القرطبي اخذ بنظره الحديث احمد فاجاز لبس الخف السراويل للمحرم الذي لا يجد النعلين والازار على حالهما واشترط المحرم قطع الخف وفتق السراويل فلو لبس شيئا منها على حاله لمزته الفدية والدليل لهم قوله في حديث ابن عمر ليقطعها حتى يكونا اسفلهما الكعبين فيحمل لخطيئتهما ويحرق النظيف بالنظير لاستوائهما في الحكم **سنة قول**

هم كان الاصمعي يختار هذا القول وحكا عن الامامية وعن كل من رأى سمع القدم (الحاشية المتعلقة بصيغة هذا) **سنة قوله** ولا تلبسوا بفقم اوله وثالثه قال القاري تكدسة الاعادة اشتراك الرجال والنساء في هذا الحكم ما على وجه التغليب او التعجبة الخ من الثياب شيئا مسه الزعفران بالتعريف وكيفية النيسابوري زعفران الشكير والتونين لانه ليس فيه الالف والنون فقط وهو لا يمنع الصرف ولا الورس بفقم الواو وسكون الراء الملهمة اخره سين مهلة نيت اصغر طيب الترمذي يصح به **سنة قوله** سئل بئنا والمجهول مالك عما ذكر معنى المفعول ايضا اى فيما رواه مسلم من طريق ابى الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من لم يجد نعلين فليلبس خفين ومن لم يجد ازارا فليلبس سراويل واخرجه الشيخان وغيرهما من طريق جابر بن زيد عن ابن عباس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

معه لابس اللام الثياب المصبغة في الاحراء قال الحافظ لاصح بالكسر ومما ركع وكتاب ما يصبر به وصفت بهما عن سالم زيادة حسنة تعيد ارتباط ذكر النعلين بما سبق وهي قوله ولجوز احد كوفي ازار وردا ونعلين فلم يجد النعلين الحديث واستدل بالمتن على ان واجد النعلين لا يلبس الخفين المقطوعين وهو قول الجمهور وعن بعض الشافعية جواز ذلك عند الخفية فلبس خفين بصيغة المضارع في النسخ الهندية على الخبرية وبزيادة اللام في النسخ المصرية على صيغة الامر قال الزرقاني ظاهر الامر الوجوب لكنه لما شرع للتسهيل لم يناسب التسهيل فهو المخصوصة وليقطعها بكسر اللام وسكونها اسفل من الكعبين والمراد بالكعبين ههنا هو المراد بها في الوضوء عند الجمهور وهما العظمان النائيتان في جانبي القدم والمراد بها ههنا عند ناعمشة الخفية معقد الشراك وهو المفصل الذي في وسط القدم بخلاف المراد في الوضوء قال ابن عابد تحت قول المصنف فيقطعها اسفل من الكعبين عند معقد الشراك قال وهو المفصل الذي في وسط القدم كما روى هشام عن عبد الله بن عوف في الوضوء ولم يبين في الحديث احدها لكن لما كان الكعب يطلق عليه اسم على الاول احتياطا لان الاحوط فيما كان اكثر كشفا الخ وقال الحافظ لكل مفصل للعظام والظفر الناشئ فوق القدم والناشران من جانيها الخ قاله الحافظ وهما العظمان النائيتان عند مفصل لساق والقدم ويؤيد ما روى ابن ابي شيبة عن جابر عن هشام بن عروة عن ابيه قال اذا اضطر المحرم الى الخفين خرق ظهورهما وترك فيها قدر ما يستمسك رجلا الخ قلت وليت شعري كيف ايد الحافظ كلامه بهذا الاثر فانه صريح في ان المراد منه مفصل القدم لانه ورد في روايات كثيرة ان الله صلى الله عليه وسلم كان يمسح على ظهور الخفين ولم يقل احدا من هؤلاء الا انهم هو العظم الثاني عند مفصل لساق والقدم وايضا قوله وترك فيها قدر ما يستمسك رجلا يدعى الى قول الخفية كما لا يخفى وما حكاها الحافظ وقيل ان ذلك لا يعرف عند اهل اللغة تعقبه العيني وقال محمد اما في اللغة والعربية وقال الرازي في تفسيره

هو يكون باليمن وقال ابن بطارني في بالورس من الصين واليمن والهند وهو يشبه زهر العصفور الخ قال لم أظفنت أصفر طيبا ليرى يصير وقال ابن العربي ليس الورس بطيب لكنه به على اجتنبنا لطيب وعاشبه في ملازمة الشتم فيؤخذ منه قويم أنواع الطيب على الحر وهو مجموع عليه فيا يقصد به التطيب الخ وقال صلى الله عليه وسلم من لم يجد نعلين فليلبس خفين بالشكرو ولينسأ بوري الخفين بالتعريف وليقطعهما أسفل من الكعبين يحدث ببناء الفاعل عبد الله بن عمر مضروب على المفحولة **قوله** ان عمر بن الخطاب رأى على طلحة بن عبيد الله أحد العشرة ثوبا مصبوغا بمغرة وهو حرم وقال عمر ما هذا الثوب المصبوغ بالطمخ قال الباسي هذا يقضي انكاره عليه ثوبا مصبوغا في حال حرامه الا ان ذلك يحتمل وجهين أحدهما انه علم انه مصبوغ بمذمومة وانكره عليه **قوله** لما سئذ كراته امام يفتدي به ويحتمل

قال يحيى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يلبس المحرم ثوبا
مصبوغا بزعفران او ورس وقال من لم يجد نعلين فليلبس
خفين وليقطعها السفلى من الكعبين ما لك عن نافع انه
سمع اسلم مولى عمر بن الخطاب يحدث عبد الله بن عمر ان
ابن الخطاب رأى على طلحة بن عبد الله ثوبا مصبوغا وهو محرم
فقال عمر ما هذا الثوب المصبوغ يا طلحة فقال طلحة بن عبد الله يا
امير المؤمنين انما هو مدرف فقال عمر انكم ايها الرهط ائمة يقتدى
بكم الناس فلو ان رجلا جاهلا رأى هذا الثوب لقال ان طلحة بن
عبد الله قد كان يلبس الثياب المصبغة في الاحرام فلا تلبسوا ايها
الرهط شيئا من هذه الثياب المصبغة ما لك عن هشام بن
عروة عن ابيه عن اسماء بنت ابي بكر انها كانت تلبس لمعصفرات
المشبعات وهى محرمة ليس فيها زعفران قال يحيى سئل مالك
عن ثوب مصبغ طيب ثم ذهب ريح الطيب منه هل يحرم فيه قال
نعم ما لم يكن فيه صباغ زعفران او ورس يلبس المحرم المنطقا
ما لك عن نافع ان عبد الله بن عمر

انه رأى ثوباً مصبوغاً ولو يعرف صباً فنه من مذهب هوا
غيره فانكر ان يكون مثل طلحة يأتى المحظور فخلعاً تبين
له انه صبأغ مدركه عليه ثانياً الشبهة بالمحظور
فقال طلحة بن عبيد الله يا امير المؤمنين انه ليس بمحظور
انها هو مدرك قال المجاهد مدركه حركة قطع الطلح الى الياس
او العلك الذى لا رمل فيه واحدة بها عاغم وفيرة
الزرقاني بالمعزة ولم يدرك صاحب المحط المدرك
المعزة بالهندية كير و قال الموفق لا بأس بالمشق
وهو المصبوغ بالمعزة لانه مصبوغ بطين لا بطين
فقال عمر بن عبد مآحق له انه ليس بمحظور انك ايا الرط
وهو العصاة دون العشرة وبقال الى الاربعين والمراد
اجاعة الصحابة ائمة يقتدى ببناء الفاعل بكم الناس
لانكم من الصحابة واكثرهم فلان رجلاً هلاً لا
يعرف للمسائل رأى هذا الثوب المصبوغ الذى لبسته
فقال ان طلحة بن عبيد الله احدث العشرة قد كان يلبس
الثياب المصبغة فى الاحرام فيستدل بذلك على اباحة
المصبوغ مطلقاً حق يلبس المصبوغ بالطيب ايضا
كذا فى المحل فلا تلبسوا اياها الرط شيئاً من هذا الثياب
المصبغة فانكر عليه ثانياً لما ذكره من انه امام يقتدى
به الناس فى لبس المصبوغ ويجوز عنه مثل هذا او
لا يعرفون بينه وبين الممنوع قال الباقى وهذا اصله
ان الامام المقتدى به يلزمه ان يكف عن بعض المباح
المشابه المحظور ولا يفرق بينهما الا اهل العلم لا يقتضى
به من لا يعرفه **له قول** انها كانت تلبس الثياب
المعصفرات اى المصبوفة بالعصفر وهو بصرى ومن
سكون صادمه ملتين فضع فاما اخره داو قال له
بالفاسية بهرم وكابيشه وبالهندية كسم وكسنه
الشيئات ضبطه الشيخ سلام الله فى المحل يستند بيد
الموحدة المفتوحة وفى لسان العرب اشبه الثوب
غيره رواه صبغاً وكل شئ توفره فقد اشبعته ومحجوة
ليس فيها زعفران قال الباقى هذا الحديث يدل على
استباحة المصعفرات الشيعات ولعله كان من
المقدم الذى لا ينتقض على الجسد منه شئ وقد روى

في بيت لا يدخله سام ابرص الحزاز ورس
بعق و او و سكون داء اخره سكين مهيلا كذا
في المحيط قال المهن نبات كالسهم ليس الا
بالعين بزرع فيبقى عشرين سنة تاقم الكلف
طلار والبهق شرابا ولبس الثوب لمورس مقو
ط الباء قال العين نباته مثل حب السهم
فاذ اجف عنادرا كه تنفق فينفض منه
مثل اللوق قال الجوهري الورس منت احفر

له قوله نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال انظر اني نبي تحميم ان يلبس بقم اوله و
ثوبه ثلثه الخمر ورجلا كان او امرأتها ثوبا مصفوا
منزعقان بقم الزاى المجبة وسكون العين
المهمله وفق فاء وراء مهمله فالف فون
اسم عربي كذا في المحيط وقال العين الزعفران
اسم عجمي صرفته العرب فقالوا ثوب مرزفر
وقال الجيد الزعفران معروف واذا كانت

من حبیب عن مالك في المعصفر المقدم لا بأس ان تلبسه المحرمة ما لم ينتقص منه عليها شيء وأما الحرم فلا يلبس المقدم وان لم ينتقص منه شيء وقد روى ابن عبيدوس عن اشهب انه كره لبأس المعصفر وان كان لا ينتقص ويقولنا قال ابو حنيفة انه كره المعصفر المقدم للرجال النساء وقال الشافعي هو مباح على كل حال والدليل على ما نقوله ان هذا اصبح له روع على الجسد يحصل الاستمتاع منه بالزينة والرائحة فكان محرمة مصنوعا من لبسه كالمصبوغ بالزعفران والورس الخ وقال ابن رشد اختلفوا في المعصفر فقال مالك ليس به بأس فانه ليس بطيب وقال ابو حنيفة والثوري حوطيب وفيه الفدية الخ وأما مسالك باقي الائمة ففي الهداية ولا يلبس ثوبا مصبوغا بورس ولا زعفران ولا عصفر وقال الشافعي لا بأس بلبس المعصفر لانه لون لطيب له ولنا ان له رائحة طيبة قال ابن الهيثم فنبقى الخلاف على انه طيب للرائحة ام لا فقلنا نعم فلا يجوز الخ قلت ويقول الحنفية قال الثوري كما في شرح النقاية للقاري ويقول الشافعية قال احمد كما في البيهقي وشرح الاحياء انه جعله طيب فنونا عارضا **قوله** عن ثوب منه طيب ثم ذهب منه ريح الطيب بالغسل وغفره هل يجوز فيه بهن البياض هل يجوز الاحرام فيه قال مالك نعم يجوز ما لو يكن فيه صباغ من زعفران او ورس قال الباقي وهذا كما قال ان ريح الطيب اذا ذهب من الثوب وبقي اثره فانه لا يمنع المحرم من لبسه لان منع الطيب المحرم انما يتعلق باطلافه وبه تتعاق الفدية فمن لم يتلف شيئا منه فلا شيء عليه وان شم ريحه ولذلك لا تجب على المحرم فدية اذا مر على العطارين فشم رائحة الطيب لكن شم رائحة الطيب مكروهة له في الجملة لانها من داعي التكاثر فاذا نال من الثوب ريح الطيب ولم تكن في لونه زينة كلون الزعفران والورس او كان مما في لونه زينة فزال اللون بالغسل فلا مانع يمنع من الاحرام فيه الخ

صرو نفقة غيره قال ابن المنذر وخصص في الهيمان والمنطقة المحرمين عباس وسعيد بن المسيب وعطاء وطاؤس ومجاهد والقاسم والفضي والشافعي
 واحد واشقق وابو ثور جميعين فبران اسحق قال ليس له ان يعقد بل يدخل يسور بعضها في بعض الخ قال ابن عبد البر لا يكره عند فقهاء الاصمارة واجلنا
 عقد اذ الميراث او خال بعضه في بعض ولم ينقل كراهته الا عن ابن عمر وعنه جواز ومنع اسحق عقد وكذا سعيد بن المسيب عند ابن ابي شيبة الخ
 وفي المحل قبل نفقة اسحق بذلك **سنة قول** في تحريم المحرم وجهه بالخاء المعجمة اي تغطيته قال الراغب اصل التحريم التغطية ويقال لما يستتره خمار لكن الخمار
 صادر في التعارف اسما لما تغطي به المرأة
 زبد بن ثابت ومروان بن الحكم ومجاهد وطاؤس واليه ذهب الشافعي وهو راجل العلم ذهب
 ابو حنيفة ومالك الى المنع من ذلك كحديث ابن عباس في

المحرم الذي وقصته ناقته فقال صلى الله عليه وسلم لا
 تحرموا وجهه ولا رأسه رواه مسلم ورواه النسائي
 بلفظ وكفوه في ثوبين خارجا وجهه ورأسه **سنة**
قول انه رأى عثمان بن عفان بالعجم بغير العين الملهمة
 واسكان الرأء اخرجه عن علي ثلث مراحل من المدينة
 يغطي وجهه وهو محرم قال الباقي يحتمل ان يكون فصل
 ذلك لما حجه اليه ويحتمل انه فعله لانه راها مباحا وقد
 خالفه ابن عمر وغيره فقالوا لا يجوز للمحرم تغطيته والى
 ذلك ذهب مالك وانما ذكر فعل عثمان وذكر الخلاف
 عليه ليكون للجهنم طريق الى الاجتهاد بظهور الخلاف
 اليه ووقوفه عليه الخ قلت والادوية عند ابن النجاشي
 الله عليه وسلم كان رخص له لانه لا يشكرك منه حكما
 سيما في كلام السرخسي لكنه رضى الله عنه حله على
 العموم **سنة قول** كان يقول ما فوق الذقن بغير
 الذناب المحرم والقاف محرم يحول الانسان من الرأس فلا
 يحول من الذناب الى تغطيته المحرم وفي مؤلف محمد بعد
 ذلك قال محمد ويقول ابن عمر تأخذ وهو قول ابو حنيفة
 والعام من فقهاء ثنائنا قال الباقي والى هذا ذهب مالك
 وحسن القاضي ابو محمد لما خرى اصحابنا في ذلك قولين
 الكراهية والقهر فان غطي المحرم وجهه فعليه الفدية
 ام لا قال ابن القاسم لم اسمع من مالك في ذلك شيئا و
 قال الباقي بعد ذكر الاختلاف فيتحصيل المذهب انما
 ان قلنا بقهره التغطية فعليه الفدية وان قلنا بكراهيته
 دون القهر فلا فدية فيه الخ قلت وفتحنا فروغ المالكية
 القهر كما هو روي في الشرع الكبير والا نوار وغيرهما
 عند الحنفية لو غطى جميع وجهه بخط اذوية يوما وليلة
 فعليه درهم وفي الاقلام يوم مصدقة كما بسط في الفروع **سنة**
قول ان عبد الله بن عمر كان فعل ما صنع من التكفين
 ابنته واقد بالقاف ابن عبد الله بن عمر امه صغرية بنت
 ابي عبيد الثقفية اختلف في حصتها وتزوجها عبد الله في
 خلافة عمر ومات واقد بالحقبة بنعم الجهم واسكان
 الخاء وفقم الفاء وتقدم قريبا عن ابن سعد انه مات

كان يكره لبس المنطقة للمحرم مالك عن يحيى بن سعيد انه
 سمع سعيد بن المسيب يقول في المنطقة يلبسها المحرم تحت
 ثيابه انه لا بأس بذلك اذ اجعل في طرفها جميعا سيورا يعقد
 بعضها الى بعض قال مالك وهذا احب ما سمعت الى في ذلك
 تحريم المحرم وجهه مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن
 محمد انه قال اخبرني القرافصة بن غير الحنفى انه رأى عثمان بن
 عفان بالعجم يغطي وجهه وهو محرم مالك عن نافع ابن عبد
 الله بن عمر كان يقول ما فوق الذقن من الرأس فلا يحرم المحرم
 مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كفن ابنه واقد بن عبد الله و
 مات بالحقبة محرم وقال لولا ان اخبرنا لطيبناه وخرر رأسه ووجهه
 قال مالك وانما يعمل الرجل ما دام حيا فاذا مات فقد انقض العمل

باس بذلك اي يجوز اذ اجعل في طرفها اي في
 جانبها جميعا سيورا جميع سيور الفقم من الجلود
 يعقد بعضها الى بعض قال الباقي يريد ان
 يكون في كل واحد من طرفيها سيور فيعقد بعضها
 الى الآخر وهذا نوع من شد ها ولو كان في
 احد طرفيها سيور وفي الاخر يقب يدخل فيها
 السيور ويشد لما كان به بأس ذكر ابن الموارز
 الخ **سنة قول** قال مالك وهذا احب ما
 سمعت الى في ذلك قلت وقد عرفت توضيح
 مسلك المالكية في ذلك وفي الهداية لرأس
 بان يشد في وسطه الهيمان وقال مالك
 يكره اذ كان فيه نفقة فلا يكره لانه لا ضرورة و
 لانه ليس في محض لبس الخيط فاستوت فيه
 الخالتان الخ قال العيني في البناءية بغير نفقة

سنة قول كان يكره لبس المنطقة للمحرم قال
 الباقي يحتمل ان يريد لبسها للغير حاجة اليها لان
 المنطقة ما تستعمل وتشد على الجسد ليعرفه
 يلبسها فلا يجوز للمحرم لبسها على ذلك الوصف فان
 لبسها لما حجه كحل نفقته ولم يفرقه في لبسها
 يشد ازاره وانما شد ها تحت ازاره فلا بأس
 بذلك ولا فدية عليه لان ذلك ما تدعو ضرورة
 اليه ولا بد لها من الملبوس لمعتاد وان
 شد المنطقة للغير الوجه الذي ذكرنا او شد ها
 لذلك فوق ازاره فعليه الفدية الخ **سنة قول**
 انه سمع سعيد بن المسيب يقول في المنطقة
 يلبسها المحرم تحت ثيابه قال الباقي خسرنا ذلك
 لثلا يلبسها فوق ثيابه فيترقه بشد ها ثيابه و
 ذلك ممنوع على ما قد مائة انه بكسر الهوزة لا

بالسقي محرم حتى لحا فظا في الفقم عن كتاب المغا زى لابن قتيبة انه وقع عن غيره وهو محرم فذلك
 بنوع من الطيب وعلوم ذلك ان احرامه واقد انقطع بالموت ولذا خسر رأسه ووجهه اي غطاها **سنة قول** وانما يعمل الرجل بالاعمال ما دام حيا
 فاذا مات فقد انقض العمل فانقطع احرامه ايضا وما روى عن ابن عباس مرفوعا في قصة محرم وقصة دابته فواقعة عين لا عموم لها لانه ملل ذلك
 بقوله فانه يبعث ملبيا وهذا لا يتحقق في غيره فيكون خاصا بذلك الرجل ولو استمر بقائه على احرامه لا يرتفع ببقية مناسكه ولو اريد التعميم في
 كل محرم لقال صلى الله عليه وسلم فان المحرم كما قال ان الشهيد يبعث وجرحه يغيب وما ومن قال ان الاصل التعميم فغيبه تسف اذ التعميم
 ظاهر من التعليل والحدول عن ان يقول ان المحرم يبعث كذا في الزر قال ابو حنيفة في حديث ابن عباس روى عنه الشافعي واحد واسحق واهل الظاهر
 في ان المحرم على احرامه بعد الموت ولذا يحرم ستر رأسه وتغطيته وهو قول عثمان وعلي وابن عباس وعطاء والثوري وذهب ابو حنيفة ومالك و
 الاوزاعي الى انه يصنع به ما يصنع بالحيال وهو مروي عن عائشة وابن عمر وطاؤس لانها عباداة شرعت فطلبت بالموت كالصلوة والصيام وقال صلى
 الله عليه وسلم اذ امات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلث واحرامه من عمله ولان الاحرام لوقوع لطيف به وكملت مناسكه ولا قائل به وما اجاب
 عنه الخاف بان ذلك ورد على خلاف الاصل فيقتصر به على مورد النص تعقبه العيني بان لا يسلم انه ورد على خلاف الاصل كيف وقد مر بسنله بالماز
 والسدر وهو الاصل في الموت واجيب عن الحديث بانه ليس عاما لانه في شخص معين فلا يتعدى حكمه الى غيره الا بدليل وقال غصملا بسدر و
 المحرم لا يجوز غسله بسدر وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريح عن عطاء بن رسل الله صلى الله عليه وسلم قال خروا وجوههم ولا تشبهوا باليهود ورواه
 الدارقطني باسناد عن عطاء عن ابن عباس يرفعه وحكم ابن القطان بجهته ولفظه خروا وجوههم ولا تشبهوا باليهود ورواه

(القيمة عن صفحته) لذلك المبالغة في اثبات ذلك والمعنى انها كانت تكرر فعل التطيب لوتكر منه فعلا للاحرام لما اطلعت من استقامته لذللك على اذهنا
اللفظة لم تتفق الرواة عنها ما لك وتابعه منصور عند مسلم ويحيى بن سعيد عند النسائي كلاهما عن عبد الرحمن بن بلظ كنت ورواه سفيان بن
عيينة عن عبد الرحمن بن الجارود بنلفط طيبك وكذا سائر الطرق ليس فيها كنت انتهى بزيادة وتعقب العيني كلام الحفاظ ان سائر الطرق ليس فيها لفظ كنت
وبسط الكلام على الطرق المتضمنة لذلك وقال قال الامام فخر الدين ان كان لا يقتضي التكرار ولا الاستمرار وحزم ابن الحاجب بانها تقتضيها وقال بعض
المحققين تقتضي التكرار ولكن قد تفرقت
ان يقال صار الخ للاحرامه اي لاجل احرامه ٣٣٥ قبل ان يحرم ويسلم والنسائي حين اراد ان يحرم واستدل به بالجمهور على استقامته للتطيب عند

ان يطوف بالبيت ما لك عن حميد بن قيس عن عطاء بن ابي
رباح ان اعرابيا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جئان
وعلى الاعرابي قميص وبه اترصفرة فقال يا رسول الله اني اهللت بعمر
فكيف تأمرني ان اصنع فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انزع
قميصك واغسل هذه الصفرة عنك وافعل في عمرتك ما تفعل في حملك

الموضع الذي لقيه فيه هو الجعرانة قاله ابن
عبد البر وهو موضعان متقاربان قاله الباقون
فلا إشكال بما في الصفيين وغيرها بينا التوضيح
الله عليه وسلم بالجعرانة ووجه نزع من احكامها
جاءه رجل الحديث وعلى الاعرابي قميص وفي
رواية عليه حبة وبه اترصفرة قاله الباقون
اذا كانت من غير طيب غير مضمومة مثلاً تكون
من سائر الصفرة الصفرة غير الزعفران والورس
ولكن الصفرة فيأروى كانت طيباً ثاروا ابن
جرير عن عطاء قال وهو مضمون طيبك فقال
يا رسول الله اني اهللت اي احمرت بعمر
فكيف تأمرني ان اصنع في عمرتي قال
الباقون وهو غير عالم بالمتن جملة او غير
عالم به في العمرة وان علمه منعه في الحج
فلما حاك في نفسه بخبر مخبراً وبغير ذلك
سأل النبي صلى الله عليه وسلم وهذا
السؤال مجمل في هذا الحديث لانه لم
يبين للنبي صلى الله عليه وسلم هل
احرم على هذه الصفة او فعل ذلك بعد
احرامه وقد بين قيس بن سعد ذلك في
حديثه عن عطاء انه احرم على هيئته تلك
وذلك انه قال يا رسول الله اني احمرت
بعمره وانا كما ترى الخ ولفظ الجاردي في

ابن جرير عن عطاء بن ابي رباح كيف ترى
في رجل احرم بعمره وهو مضمون طيبك
النبي صلى الله عليه وسلم فجاءه الى سبي
الحديث فقال له رسول الله صلى الله عليه
وسلم اي بعد ما جاء الوحي انزع يكسر
الزاي اي اقلع قميصك اي على الفور واغسل
هذه الصفرة عنك زاد الصفيان وغيرها
ثلث مرات قال عياض وغيره فيحتمل انه
من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم فيكون
نصاً في تكرار الغسل ويحتمل انه من كلام
الصفيان وانه صلى الله عليه وسلم اعاد
لفظ اغسله ثلث مرات على عادته انه اذا
تكلم بجملة امادها ثلث مرات لتفهم عنه
سلكه قوله افعل في عمرتك ما تفعل
في حملك بدون التاء في النسب الهندية
واكثر المصرية وبزيادة تاء في هاشم الباقين
قال الباقون يقتضي انه صلى الله عليه وسلم
علمون حاله لسائل انه عالم بما يفعل في
الحج والا فلا يصح ان يقول له ذلك لانه
اذا لم يعلم ما يفعله الحاج لم يمكنه ان
يمثله المحرم الخ ثم اختلفوا في المراد
بقوله صلى الله عليه وسلم هذا قاله ابن
العربي كانهم كانوا في الجاهلية (القيمة عن صفحته)

ارادة الاحرام وجواز استد امته بعد الاحرام وانه لا يهرق
بقائه لونه ورائحته خلافا لما لك كما تقدم واحاب عنه
المالكية بأمور متناهية جعله الله عليه وسلم اغتسل بعد
ان تطيب لقوله في روايته المنسوخة ما تشبه عند
الجاردي لوطاف بنسائه ثم اصبح محرماً فان المراد بالوطاف
الجمام وكان من عادته ان يغتسل عند كل واحدة ومن
ضرورة ذلك ان لا يبقى للطيب اثر وبه قوله في طريق
أخري هذا الحديث ثم اصبح محرماً ينضم طيباً فهو ظاهر
في ان ينضم الطيب وهو ظهور رائحته كان في حال احرامه
ودعوى بعضهم ان فيه تقدماً وتأخراً والتقدم بطاف على
نسائه ينضم طيباً ثم اصبح محرماً خلاف الظاهر ويرد
قوله في رواية الحسن بن سعيد الله عن ابراهيم عند
مسلم كان اذا اراد ان يحرم ويتطيب باطيب ما يجد ثم
اراه في رأسه وكحيته بعد ذلك والنسائي وابن حبان
رايت الطيب في مفرقه بعد ثلث وهو محرر وقال بعضهم
ان الوبيص كان بقايا الدهن المطيب الذي تطيب به
فزال وبقي اثره من غير رائحة ويرد قول عائشة ينضم
طيباً وقال بعضهم بقي اثره لانه قال ابن العربي ليس
في شيء من طرق حديث عائشة ان هيته بقيت وقد روى
ابوداود وابن ابي شبة من طريق عائشة بنت طلحة
عن عائشة قالت كنا نضم وجوهنا بالمسك المطيب
قبل ان نحرم ثم نحرم فنحرق فيسيل على وجوهنا ونحن
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يراها فهاضماً
في بقائه من الطيب لا يقال ان ذلك خاص بالنساء
لانهم اجمعوا على ان الرجال والنساء سواء في تحريم
استعمال الطيب اذا كانوا محرمين وقال بعضهم كان
ذلك طيباً لارائحة له لرواية الاوزاعي عن الزهري عن
عروة عن عائشة بطيب لا يشبه طيبكم قال بعض رواة
يعني لا يقاء له اخرجه النسائي ويرد هذا التاويل ما في
الذي قبله ومسلم من رواية منصور بن زاذان عن
عبد الرحمن بن القاسم بطيب فيه مسك وله من
طريق الحسن بن عبد الله كافي انظر الى وبصر المسك
والطماوى والدارقطني من طريق نا فخر عن ابن عمر عن

عائشة بالخالية الجديدة وللشفيين من طريق عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه باطيب ما احب وهذا يدل على ان قولها بطيب لا يشبه طيبكم والطيب
منه لا كما فهمه القائل يعني ليس له بقاؤه وادعى بعضهم ان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم قاله المهلب وابو الحسن القصار ابي
الفرج من المالكية وقال بعضهم لان الطيبين دوا على التكاثر في الناس عنه وكان هو ملك الناس لاشبهه بفعله ورجحه ابن العربي بكثرة ما ثبت
له من الخصائص في التكاثر وقد ثبت عنه انه قال حبيب الى النساء والطيب اخرجه النسائي من حديث انس وتعقب بان الخصائص اثبت
بالقياس ولعله اي لاجل احرامه قبل ان يطوف بالبيت طواف الافاضة قال كما نلفظ في اللباس من الجاردي من طريق يحيى بن سعيد
عبد الرحمن بن القاسم بلفظ قبل ان يفيض للنسائي من هذا الوجه وحين يريد ان يزور البيت وله ايضا من طريق الزهري عن عروة عن عائشة
ولعله بعد ما يرى حجرة العقبة قبل ان يطوف واستدل به على حل الطيب وغيره من محرمات الاحرام بعد رمي الجمرات ويسمى متناعاً الجمار ومتعلقاً
على الطواف بالبيت وهو دل على ان الحج تحللين فمن قال ان الحلق شاك كذا هو قول الجمهور وهو الصحيح عند الشافعية يوقف استعمال الطيب فيواف
من المحرمات المذكورة عليه من الحاشية المتعلقة بصيغة هذا له قول ان اعرابياً اي بدوياً منسوب الى الاعراب وهم سكان البادية
اي واحد من لفظ جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كما نلفظ لمرافق على اسمه لكن ذكر ابن فحقون في الذيل عن تفسير الطرطوشي ان اسمه
عطاء بن منية قال ابن فحقون ان ثبت ذلك فهو اخو يحيى بن منية راوى الخبر وهو جئان بنهم الجار المهيبة والنسائي مصغر كذا في الحلي قال باقوت
الجمهور يجوز ان يكون تعبير الجار وهو الجار فيكون تعبير الجار وهو من الجار وقال السهلي يحيى بن جئان بن قانية قال واظنه من العالين قيل اد
قبل الطائف وقيل واد بجنب ذي الجار قال الاقادي بينه وبين مكة ثلث ليال وقيل بينهما بضعة عشر ميلاً لا يكر ويؤتى وسائر في الجهاد والمراد منه من غزوة حنين و

والبقية عن صفحة ٣٣٥) يخالف الثاني يجتنبون الطيب والاحرام اذا حجوا وكانوا يتسألون في ذلك في العمرة فآخروا النبي صلى الله عليه وسلم وان
 غيرها واحد ولفظ البخاري في صحيحه واصنع في عمرتك ما تصنع في حجتك وقال ابن المنذر في الحاشية قوله واصنع معناه اترك لان المراد بيان
 ما يجتنبه المحرم فيؤخذ منه فائدة حسنة واما قول ابن بطال اداء الامعية وغيرها مما يشترك فيه الحج والعمرة ففيه نظر لان التروك
 مشتركة بخلاف الاعمال فان في الحج اشياء ناشئة على العمرة كالوقوف وما بعد وقال النووي كما قال ابن بطال وزاد ويستثنى من الافعال
 ما يختص به الحج وقال البايجي يجب ان يكون ما امر به بان يفعل غير ما امر به من ازالة القميص وغسل الصلوة لانهما قد نص عليهما فلا
 يحسن ان يصرف قوله وافعل في عمرتك ما تفعل في حجتك اليها لان ما تقدم من قوله فيما ٣٣٣ بابين من هذا اللفظ الثاني والوجه الآخر

انه قد عطف هذا اللفظ الثاني على النزوع والغسل
 فالظاهر انها غيرهما ولا شيء يمكن ان يشأ رجليه في ذلك
 الا القديمة قال الحافظ كذا قال البايجي ولا وجه لهذا
 المحصر بل الذي تبين من طريق اخر ان المأمور به
 الغسل والنزوع وذلك ان عند مسلم والنسائي من
 طريق سفيان عن عمر بن دينار عن عطاء بن هذا
 الحديث فقال ما كنت صانعا في حجة قال انزع عني
 هذه الثياب واغسل عني هذا الخلق فقال ما كنت
 صانعا في حجة فاصنع في عمرتك قال الحافظ واستدل
 بحدِيث يعلى بن مسمع استدامة الطيب بعد الاحرام للامر
 بغسل اثاره من الثوب والمبدن وهو قول مالك و
 محمد بن الحسن واحاب الجمهور بان قصة يعلى كانت
 بالحجرات كما ثبت في هذا الحديث وهي في سنة ثمان
 بلا خلاف وقد ثبت حديث عائشة المتقدم في حجة
 الوداع سنة عشر بلا خلاف واما يؤخذ بالفرق الآخر
 من الامور بان المأمور بغسله في قصة يعلى انما هو
 الخلق لا مطلق الطيب فلعل ملة الامر فيه ما
 خالطه من الزعفران وقد ثبت النبي عن تزعفر الرجل
 مطلقا محرم وغير محرم

(الحاشية المتعلقة بصحيفة هذا)

له قوله ان عمر بن الخطاب وجد ريح طيب وهو
 بالعمرة سمرى بذى الحليفة على ستة اميال من المدينة
 فقال من ريح هذا الطيب اترك ريح الطيب لانه كان
 في ركب محرمين فسأله فقال مغوية بن ابي سفيان
 ينزع هذا الطيب مني يا امير المؤمنين قال البايجي
 ذلك ان مغوية لم يكن عنده ما يتكر في ذلك الموضع
 الا لمن ابتدأ فيه فقال عمر على معنى الاتكاف عليه من
 لعمر الله لانك تحب الرفاهية وكان عمر بن تميم كثير
 العرب وقوله لعمر الله بفقر الام والعتن المهمة
 قصد به القسم كما في قوله عزله لعمر الله انهم لو فسروا
 الآية والمراد بقاءه عز اسمه فقال مغوية معتذرا
 مؤيدا لرايه برأى امير المؤمنين ان اوجيبه رخصة
 بنت ابي سفيان مخوفين حرب بن امية وقيل اسمها

مالك عن نافع عن اسلم مولى عمر بن الخطاب ان عمر بن
 الخطاب وجد ريح طيب بالشجرة فقال ممن ريح هذا الطيب
 فقال معاوية بن ابي سفيان مني يا امير المؤمنين فقال منك
 لعمر الله فقال معاوية ان ام حبيبة طيبتي يا امير المؤمنين
 فقال عمر عزمت عليك لترجعن فلتغسله مالك عن الصلت
 ابن زييد عن غير واحد من اهله ان عمر بن الخطاب وجد ريح
 طيب وهو بالشجرة والى جنبه كثير بن الصلت فقال عمر من
 ريح هذا الطيب فقال كثير مني لهدت رأسي واروت ان الخلق

رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم ملبدا
 الحديث وسيأتي في الموطأ ايضا في باب التطيب
 قال الحافظ اما قول عمر بن الخطاب فله ان بطال
 على ان المراد ان من اراد الاحرام فنهض شعره
 ليعلمه من الشعب لم يجر له ان يقصر لانه
 فعل ما يشبه التطيب الذي اوجب الشارع
 فيه الحلق وكان عمر يرى ان من لبس رأسه
 في الاحرام تعين عليه الحلق ولا يجوز له التطيب
 ويحتمل ان يكون عمر يرى اراد الاحرام بالحلق عند
 الاحرام حتى لا يجتنب الى التطيب ولا الى الضفر
 من اراد ان يضفر اصيله فيحلق فهو وافر
 من ان يلبس ويضفر واما قول ابن عمر فظاهر
 انه فهم عن ابيه انه كان يرى ان ترك التطيب
 اولى فآخروا انه رأى النبي صلى الله عليه و
 سلم يفعل الخ ففهم من ذلك ان عمر بن ابي
 ايضا وهذا هو الذي فهم ابن عمر من قول
 ابيه كما جزم به الحافظ واما فعله صلى الله
 عليه وسلم فيحتمل بيان الجواز لما عند الحنفية
 فصرح اهل النزوع ان التطيب (البقية على)

مر البايجي يحتمل ان يكون جرى هذا الصنيع مع
 معاوية وكثير في سفرين مختلفين فكان عمر
 لفظ تغسله لا مورا للمسلمين واحتمل ان لا يفرق
 كان يتفقد هذا الحلق في جميع اسفارهم
 يحتمل ان يكون ذلك في سفر واحد ١٢
قوله لهدت رأسي واروت ان الخلق
 التليد ان يأخذ شيئا من الصمغ او القاسو
 كالحطيط والاس فيجعل في اصول الشعر
 ليعقم شعره ولا يتشعث او لا يقع فيه
 القمل والتليد مندوب عندنا لشأ فيه
 صرح به شارح الحديث واهل الفرق كصحة
 تحفة المحتاج وغيره حتى لو كان يذو جرم
 يحصل به التطية ولم يترك الجمجمة والتليد
 مطلقا في مندوبات الاحرام الا ما سألني
 عن رشيد الدين وغيره ولعل سره الثاني
 يخالف قوله صلى الله عليه وسلم الحلق
 الشعب القمل واخبر البخاري عن ابن عمر
 سمعت عمر بن الخطاب يقول من ضفر فحلق ولا
 تشبهوا بالتليد وكان ابن عمر يقول لقد

هذه والمشهور الاول مشهور بكنيتها بنت حبيبة بنت عميل الله بن محمش زوجها الاول هاجرت معه الى الحبشة فتعمر بالحبشة ومات بها
 نصرانيا فتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي هناك سنة ست من الهجرة وقيل سبع وكان الفخاشي امهرها من عند نفسه متوفية
 بالمدينة على الصحيح سكتت هكذا في لغات النووي طيبتي يا امير المؤمنين قال البايجي قال ذلك ليعلمه ان التطيب كان بالمدينة قلت والوجه
 عندي انه قال ذلك ليستدل بفعلها على الجواز فانها من امهات المؤمنين وهن اعلم بامثال هذه الافعال فقال عمر بن عمر عزمت عليك ان تقصرت
 عليك والزمتك وفي الجميع امرتك امرا حازما حقا في رواية عبد الرزاق اقصمت عليك لترجعن بصيغة الخطاب فلتغسله بصيغة المخاطبة
 ايضا والوجه بصيغة الغائب لرواية عبد الرزاق لترجعن الى ام حبيبة فلتغسله عنك كما طيبتك زاد في رواية ايوب عن نافع عن اسلم
 قال فرحم معاوية اليها حتى يحقهم بعض الطريق قال الزرقاني وغيره من المالكية فهذا عمر بن عمر جازله لم يأخذ بحديث عائشة على ظاهره قال ابن ابي
 قال الحافظ ان عمر بن عمر لم يبلغه حديث عائشة والا لرحم اليه واهل المدينة فسنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ثبوتها احق ان تتبع وحديث
 معاوية هذا اخرجه البزار وزاد فيه فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحاج الشعب القمل لم وطهر من هذه الزيادة ان ذلك
 استنباط منه رضى الله عنه بالحدوث المذكور ولم يكن فيه توقف من النبي صلى الله عليه وسلم والا لذكر كل انه يحتمل ان عمر بن عمر لم يكن من هذه
 عدم جواز كنه لما رآه من اهل الشعب القمل شدة في ذلك في حق الخواص كما تقدم قوله من لحظة في الثياب المصبغة انكم ايها الرهط اشته
 يهتدي بكم الناس الحديث **له قوله** ان عمر بن الخطاب وجد ريح طيب وهو بالشجرة والى جنبه كثير بن الصلت فقال عمر من ريح هذا الطيب فقال كثير مني
 الكندي ابو عبد الله المدي في فقال عمر بن الخطاب وجد ريح طيب فقال كثير مني لهدت رأسي واروت ان الخلق

حرف النفي في شيء من النسيء الهندية ولا في شيء من النسيء المصطفى وعلى الاثبات بنى شرحه اذ قال كفت كثيرا من ازم من است بهم كروم موسى بن خنود
 را وخواسم كره خلق كثر يعني بعد انقضاء مناسك الحج وكذا لا يوجد في المحل عليه بنى شرحه اذ قال اردت ان اخلق اى بعد فراغ فمك الحج وكذا
 لا يوجد في نسخة موطا بعد والمصنف على كتابي النسختين منهم اما على نسخة الاثبات فكما شرح به الباقى والشبه في المصنف وصاحب المحل وذلك ان
 جماعة من الاشعة وغيرهم ان التلبيد يوجب الحلق بعد النسيك ولا يكفي فيه التقصير كما سبق بيانه في التلبيد واما على نسخة النفي فلما تقدم
 قربا في كلامها لحاظ من الاحتمال في كلامه عزرا عن القليق عند ابتداء الاحرام اولى من التلبيد والتقصير فكان كثير الاعتداع عند عمر بن زاذ
 لما عير القليق اذ ذاك لعارض اختار التلبيد لثلاث شعرت الشعر وهذه النسخة هي الاوجه عند كماله لا يخفى على متأمل وذلك
 لان ارادة القليق بعد اتمام النسيك لا يوجب التلبيد في بدء الاحرام ولم يقل به احد

في بدء الاحرام ولم يقل به احد

(الحاشية المتعلقة بصيغة هذه)

له قوله فقال عمر بن زاذ هب الى شربة فادلك رأسك حتى تنقيه ففعل كثير
 ابن الصلت قال يحيى قال مالك الشربة حفيظ يكون عند اصل
 الغنلة ما لك عن يحيى بن سعيد وعبد الله بن ابى بكر وربيعه
 ابن ابى عبد الرحمن ان الوليد بن عبد الملك سأل سالم بن عبد
 الله وخارجة بن زيد بعد ان رمى الجمرة وحلق رأسه وقبل ان
 يفيض عن الطيب فنهاه سالم وارخص له خارجة بن زيد بن ثابت
 قال مالك لا بأس ان يدهن الرجل بدن ليس فيه طيب
 قبل ان يحرم وقبل ان يفيض من منى بعد رمى الجمرة قال يحيى
 سئل مالك عن طعام فيه زعفران هل يأكله المحرم فقال اما ما
 مسته النار من ذلك فلا بأس به ان يأكله المحرم اما ما لم مسه
 النار من ذلك فلا يأكله المحرم

فقال عمر فاذ هب الى شربة فادلك رأسك حتى تنقيه ففعل كثير
 ابن الصلت قال يحيى قال مالك الشربة حفيظ يكون عند اصل
 الغنلة ما لك عن يحيى بن سعيد وعبد الله بن ابى بكر وربيعه
 ابن ابى عبد الرحمن ان الوليد بن عبد الملك سأل سالم بن عبد
 الله وخارجة بن زيد بعد ان رمى الجمرة وحلق رأسه وقبل ان
 يفيض عن الطيب فنهاه سالم وارخص له خارجة بن زيد بن ثابت
 قال مالك لا بأس ان يدهن الرجل بدن ليس فيه طيب
 قبل ان يحرم وقبل ان يفيض من منى بعد رمى الجمرة قال يحيى
 سئل مالك عن طعام فيه زعفران هل يأكله المحرم فقال اما ما
 مسته النار من ذلك فلا بأس به ان يأكله المحرم اما ما لم مسه
 النار من ذلك فلا يأكله المحرم

الشيخان في نسخة موطا بعد والمصنف على كتابي النسختين منهم اما على نسخة الاثبات فكما شرح به الباقى والشبه في المصنف وصاحب المحل وذلك ان جماعة من الاشعة وغيرهم ان التلبيد يوجب الحلق بعد النسيك ولا يكفي فيه التقصير كما سبق بيانه في التلبيد واما على نسخة النفي فلما تقدم قربا في كلامها لحاظ من الاحتمال في كلامه عزرا عن القليق عند ابتداء الاحرام اولى من التلبيد والتقصير فكان كثير الاعتداع عند عمر بن زاذ لما عير القليق اذ ذاك لعارض اختار التلبيد لثلاث شعرت الشعر وهذه النسخة هي الاوجه عند كماله لا يخفى على متأمل وذلك لان ارادة القليق بعد اتمام النسيك لا يوجب التلبيد في بدء الاحرام ولم يقل به احد

رأسه قبل الاحرام الحج وقال صاحب الغنية
 حسن ان يلبس رأسه بخوخى او غيره
 لكن تلبيداً سائماً وهو اليسر الذي لا
 تحصل به التطمية فان استحباب التطمية
 الكائنة قبل الاحرام لا يجوز بخلاف الطيب و
 عليه يجب ان يحل تلبيداً حط الله عليه وسلم
 في احرامه وقامه في جبايات ردها من الحج
 اردت ان اخلق اختلج شمر الموطا في ذكر
 حرف النفي قبل لفظ اخلق ففي موجودة في
 جميع النسخ المصرية الموجودة عندى
 المتن والشروح المصرية الا الباقى فلم
 يذكرها وعلى صيغة الاثبات بنى شرحه
 فقال وكان كثيراً ما اراد الحلاق ليد بها فيه
 طيب لان التلبيد يلزم الحلاق الحج ولا يجوز

(البرقية من مكة) ان كان بالهذين فقه دمر
 للتغطية وان كان مع الطيب ايضا ففيه
 دمان واشكل عليه صاحب الجرمي ثابت في
 الصيغتين من تلبيداً حط الله عليه وسلم
 وقال ابن مابدين في هامشه اجاب عنه
 العلامة المقدسى في شرحه بقوله اقول لا يرب
 في وجوب حل فعله صلى الله عليه وسلم على
 ما هو سائر بل ما هو اكمل فالتلبيد الذي
 فعله صلى الله عليه وسلم ليس لايحصل
 به التطمية ولا يمنع ابتداء فعله في الاحرام
 ولا يقاته والموجب للدم يحل على المبالغة
 فيه بحيث تحصل منه تطمية الحج وقال ايضا
 في رد المحتار وعليه يحصل ما في الفقه عن رشيد
 الدين في مناسكه اذ قال وحسن ان يلبس

وضح له خارجة بن زيد بن ثابت لانه جائز لا كراهة عند الجمهور **له قوله** لا بأس ان يدهن
 به على افعل وفي الجمع يد هن بتشد يد دال يقتله يطل بالدهن ليزيل شعث رأسه وكحيته الرجل الى المحرم يد هن بضم الدال ليس فيه طيب
 يبقى اشرع بعد الاحرام كالزيت الخالص قبل ان يحرم وكذلك بعد الاحرام بشرط الفراغ من القتل الا بصق وهو المراد بقوله وقبل ان يفيض من
 منى الى مكة لاجل طواف الافاضة بعد رمى الجمرة العقبة قال الباقى له ان يد هن قبل احرامه يد هن غير مطيب لانه ليس في ذلك اكثر من التطفيف وذلك
 جائز قبل الاحرام كفضل رأسه بالأسول او نحوه وانما يكره له ان يد هن المطيب قبل احرامه ليقاد راحة طيبة والادهان المحرم ثلاثة احوال احدها قبل
 الاحرام وقد ذكرنا الثاني بعد رمى جمره العقبة وقبل الافاضة فلا بأس يد هن غير مطيب لانه ليس في الادهان حينئذ اكثر من ازالة الشعث وذلك
 مباح له واما الدهن المطيب فحكمه حكم الطيب واما الثالث فبعد الاحرام وقبل وجود شئ من القتل فان الادهان حينئذ ممنوع يد هن مطيب غير
 مطيب **له قوله** سئل بيناء الجمهور الامام مالك عن طعام فيه زعفران او غيره من انواع الطيب هل يأكله المحرم فقال مالك ما لم مسه كذا في
 الهندية بصيغة الماضي وفي المصرية ما مسه بصيغة المضارع النار من ذلك بحيث اماته الطيب وان بقي لونه لانه لا يذهب بالطيب فلا بأس به ان يأكله المحرم
 لان النار قد نيرت فعل الطيب الذي في الاشياء فجاز اكلها واما ما لم مسه النار من ذلك فلا يأكله المحرم اى يحرم وعليه الغنية قاله الزرقاني وبسط الباقى
 الغرور واختلاف احوال اصحابهم وفي البياض لو كان الطيب في طعام طهر وتغير فلا شئ على المحرم في اكله سواء كان يوجد رجه او لا لان الطيب صار مستهلكا في
 الطعام بالطهر فان كان لم يطهر يكره اذ كان رجه يوجد منه ولا شئ عليه لان الطعام فالب عليه فكان الطيب مغنورا مستهلكا فيه وان اكل من الطيب غير
 مخلوط بالطعام فله الدم اذ كان كثيرا وقالوا في المحرم يجعل فيه الزعفران انه ان كان الزعفران فاليا فله الكفاية لان المحرم يصير تبعا له فلا يفرجه عن حكم

صم بغير الميم وسكون الهاء وفتح التحتية كعلقة وقيل لوزن لطيفة والمشهور الاول ويهل اهل نجد اما نجد فهو كل مكان مرتفع وهو اسم لشجرة مواضع والمراد منها ههنا التي اغلاها تامة واليمن واسفلها الشام والعراق من قرن بفتح القاف وسكون الراء فنون بلاضافة على مرحلة من مكة وهو اقربا لمواقيت كذا في الخلف على الموطأ قال عبد الله بن عمر بن الخطاب وبلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وفي الصحيحين عن سالم بن ابيه وزعموا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ولم اسمعه وهذا غاية في القوي والتوقي والتميز لما سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم مشافهة عالم يسمعه منه ويحل اهل اليمن من اهل بفتح التحتية والذين مفتوحين بينهما ميم ساكنة مكان على مرحلتين من مكة بينهما ثلثون ميلا ويقال لها الملمر بالهجرة وهو الاصل والياء تسهيل لها وسكن ابن السيد فيه يرمز برأين بين الاثنين ان يعرف للعلية والتائيت ١٢ **قوله** انه قال مرسل الله صلى الله عليه وسلم واصل الامر الوجوب فاستدل به من قال

٣٣٨

مواقيت الاهلال مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يهل اهل المدينة من ذي الحليفة ويهل اهل الشام من الجحفة ويهل اهل نجد من قرن قال عبد الله بن عمر بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويهل اهل اليمن من يلمر مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر انه قال مرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل المدينة ان يهلوا من ذي الحليفة واهل الشام من الجحفة واهل نجد من قرن قال عبد الله بن عمر ما هؤلاء الثلث فسمعتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم واخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويهل اهل اليمن من يلمر مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر اهل من الفرع مالك عن الثقة عنده ان عبد الله بن عمر اهل من ايليا

ان تقدم الاحرام عن المواقيت وتأخيرها عنها لا يجوز فالمسئلة خلافية والتقريب لا يتم الا باثبات ان الامر بالشئ يقتضي النهي عن خلافه وهي ايضا خلافية ولعل الامام ما نكاه ذكر هذا الحديث لمواخذ الحديث المتقدم اشارة الى تأخيرها في الحديث المتقدم بمقتضى الاموال المدينة ان يهلوا من ذي الحليفة متعلق بيهلوا وكلمة من ابتدائية اي ابتداء اهلالهم من ذي الحليفة قاله العيني واهل الشام من الجحفة واهل نجد من قرن اي قرن المنازل والقرن قرنان احدهما هذا وهو الميقات والثاني قرن التثالث ليس بميقات علم الظاهر قاله الحافظ وتبعه الزرقاني وغيره لكن جمعا كثيرا من فقهاء الشافعية وغيرهم صرحوا في الغرر بانها واحد قال عبد الله بن عمر ما هؤلاء الثلث فسمعتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم واخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويهل اهل اليمن من يلمر مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر اهل من الفرع بضم اوله وسكون ثانيه وقيل بضمين اخرعين مهملة موضع بتاجية المدينة وهودون ذي الحليفة الى مكة وفي الصحيح قوة من نواحي الريدة عن يسار النخيل وبينها وبين المدينة ثمانية يدي على طريق مكة وقيل ربع ليال بها منبر ونخل ومياه كثيرة واختلفت العلماء في توجيه الاثر لاختلافهم في مدني فما وقع من ذي الحليفة الى الجحفة مثلا قال ابن رشد اختلفوا في ترك الاحرام من ميقات واحد واحرم من ميقات اخر غير ميقاته مثل ان يترك اهل المدينة الاحرام من ذي الحليفة ويجرموا من الجحفة فقال قوم عليه دم ومن قال به مالك وبعض اصحابه وقال ابو حنيفة ليس عليه شيء الخ وقالوا راي علماءنا الحنفية ولو لم يبق ميقاتين فاحرامه من الابدان فضل ولو اخره الى الثاني لاشئ عليه على لمد هب عبدة الباب سقط عنه الدم الخ قال ابن عابد بن قوله بميقاتين اي كالمديني يري بذى الحليفة ثريا الجحفة فاحلله من الابدان فضل ثم قال بعد ذكر عبادة الباب وشربه لكن في الفتحة عن الكافي الذي هو جمع كلام محمد في كتب ظاهروا رواية ومن حاذق وقته غير مبرور في وقت اخر فاحرمه اجزاه ولو كان احرم من وقته كان احب الى الخ فعليه منه ان قول في حنيفة المأذون في اهل المدينة اتفاق لا احترازي وانه لا فرق في ظاهر الرواية

المكان المعين والمراد بالاهلال الاحرام كما تقدم **قوله** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والياف من طريق الليث عن نافع عن ابن عمر ان رجلا قام في المسجد فقال يا رسول الله من اين تأمرنا ان نهل قال صلى الله عليه وسلم بضم اوله وكسر ثانيه اي يرمم من اهل الحرم اذا رفع صوته عند الاحرام اهل المدينة بصيغة الخبر مراد اية الامر والمراد مدنيته صلى الله عليه وسلم من ذي الحليفة بالعامر المهيمة والقام مصغر حلفه نيات معروف قال محمد بن علي ستة اميال من المدينة وهو ما لم يجمع ويحل اهل الشام زاد النساء من حديث عائشة وعمر وزاد الشافعي في رعايته والغريب في الجحفة بضم الجيم وسكون المهيمة وسميت مهيمة

قوله مواقيت الاهلال جميع ميقات كالمدينة ومعهما واصله ان يجعل للشئ وقت يخص به ثم اتسع فيه فاطلق على المكان وقال ابن الاثير التوقيت والتوقيت ان يجعل للشئ وقت يخص به وهو بيان مقدار المدة يقال وقت الشئ بالتشديد بوقته ووقت بالتخفيف بيقته اذا بين مدته ثم اتسع فيه فقيل للموضع ميقات وقال ابن سبويه جميع ميقات بمعنى الوقت المحدد واستعمل للمكان اي مكان الاحرام كما استعمل المكان للوقت في قوله تعالى هناك ابتلى المؤمنون ولاينا فيه قول الجوهري الميقات موضع الاحرام لانه ليس من رايه التفرقة بين الحقيقة والمجاز وكانه استند في الجهر المظاهر ما في الصحيح من زعمه انه مشترك بين الوقت

بين المديني وغيره الخ وقال ابن جهم قوله راي الماتن ان هذه المواقيت لاهلها ولمن مر بها قدا فاد انه لا يجوز مجازة الجمهور الا محض فلا يجزئ المديني ان يجرم من ميقاته وان كان هو الافضل وانما يجب عليه ان يجرم من اخرها عندنا ويحرمه ان الشافعي اذا مر على ذي الحليفة في ذهابه لا يلزم الاحرام منه بالطريق الاولى وانما يجب عليه ان يجرم من الجحفة كالمصري الخ وقال القاري في شرح النقاية ولو لم يجرم المديني ومن معناه من ذي الحليفة واحرم من الجحفة فلا شئ عليه وكونه فاقا وعن ابن حنيفة يلزمه دم وبه قال الشافعي لكن الظاهر الاول لما روي في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم ومن اهل اليمن من غير اهلهم فمن جاوز الى الميقات الثاني صار ميقاته الخ **قوله** ان عبد الله بن عمر اهل من يلمر مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر اهل من الفرع مالك عن الثقة عنده ان عبد الله بن عمر اهل من ايليا قال النوراني هجرة مكسورة شريفة من تحت ساكنة ثم لام مكسورة شريفة اخرى ثم الف مد وهذا هو الاشهر وحكي فيها القصير ولغة ثالثة الياء بعد الف الاولى وسكون اللام والمد وورد الا بلام فالف ولام وهو غريب قيل معناه بيت الله والمرام البيت المقدس ولربما كفي رواية الموطأ الاهلال كان بحجة او عمرة وكذا المديني كوفي رواية محمد لكن ذكر في جميع الفوائد برواية مالك ان ابن عمر اهل بجمعة من ايليا عقلت واختلفت فقهاء الاصناف في تقديم الاحرام على الميقات المكي في قول العيني في شرح الهداية تقديم الاحرام على هذه المواقيت جازا للاجتماع وقال داود الظاهري اذا احرم قبل هذه المواقيت فلا حج له ولا عمرة وقال في شرح البخاري قال ابن حزم لا يلزم لاحد ان يجرم بالعمرة قبل المواقيت فان احرم احد قبلها وهو عليها فلا احرام له ولا حج ولا عمرة له الا ان ينوي اذا صار الى الميقات نجس بالاحرام فلا ذلك جاز في قول العيني ان ابن المنذر يقلل الاجماع على الجواز في التقدم عليها ثم قال فان قلت نقل عن النبي وداود عدم الجواز قلت مخالفتهم بالجور لا اعتبار وقال ايضا اختلفوا هل لا يفضل لتمام الحج منهم او من منزله فقال مالك واحد وحق احرامه من المواقيت افضل وقال النوراني وابو حنيفة والشافعي واخرون الاحرام من المواقيت رخصة واعتد وان في ذلك على فعل الصلابة فانهم احرموا من قبل المواقيت وهم ابن عباس وابن مسعود وابن عمر وغيرهم قالوا هم اعرف بالسنة وهم فقهاء الصحابة

و يصير شارعا بذكر يقصد به التعظيم سوى التلبية فارسية كانت او عربية هذا هو المشهور عن ابيها والفرق بينه وبين الصلوة على اهلها بان باب الحج او اسم من باب الصلوة حتى يقام غير الذكر مقام الذكر قليلا لهدن فكذلك التلبية وغير العربية قال ابن الهمام قوله خلافا للشافعي في ما ذكره من ان يوسى الى يوسف فقولته قيسا على الصوم بما مع انها عبادة كف عن المحظورات فتكفي للنية لا التزاما وقسنا نحن على الصلوة لانه التزام افعال لا مجرد كلف بل التزام الكف شرط فكان بالصلاة اشبه فلا بد من ذكر يفتقر به او بما يقوم مقامه ما هو من خصوصياته وقد روى عن ابن عباس في قول تعالى فمن فرض فيهن الحج قال فرض الحج

التلبية وقال ابن رشد كان مالك لا يرى التلبية من اركان الحج ويرى على تركها دما وكان غيره يراها من اركانها وصحته من رايها واجبة ان افعاله صلى الله عليه وسلم اذ اتت بما نالوا حب انها محمولة على الوجوب حتى يدل الدليل على غير ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم خذ واعني مناسككم الحج وقال القاري في شرح النقاية فرض الحج الاحرام باجماع الامة ولان كل عبادة لها تحليل فلها احرام كالصلوة وهو عندنا شرط الاداء لا ركن كما قال الشافعي ومالك لانه يدوم الى الحلق ولا ينتقل عنه الى غيره وبما مع كل ركن في الجملة ولو كان ركن لما كان كذلك **قوله** ان تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم لبيك لفظا شئ عند سيويو ومن تبعه وقيل مهم مفرد والف انقلبت ياء لاقصا لها بالضمير كما في لبيك واليك ورد بانها قلبت ياء مع المظهر وعن الغراء نصب على المصدر واصله ليا لك فشي على التاكيد اطلاقا بعد الباب وهذه التثنية ليست حقيقية بسبل للتكثير او للبيان لينة ومعناه اجابة بعد اجابة قال الدسوقي اى اجبتك للحج حين اذن ابراهيم في الناس كما اجبتك لاول حين خاطبت الارواح بالست بربكم كذا قيل والاحسن ان معناه امتثال لك بعد امتثال في كل ما امرت به به **قوله** اللهم لبيك اى يا الله اجبتك فيما دعوتنا وفي التعليق المحيد عن القاري كره للتاكيد او احدها في الدنيا والاخرى في الاخرى او كره باعتبار الحالين المختلفين من الفخر والفقر والنعمة والضرب والحد والشر او اشارة الى وقوع احدها في الادوام والاخرى في عالم الاشباح **قوله** لبيك لاشريك لك لبيك قال القاري فالتلبية اللفظ المؤكدة بالثانية لا ثبات الالوهية وهذه بطريقها لفظ الشركة الندية والمثلية في الذات والصفات ان الحمد والنعمة لك قال الحافظ روى بكسر الهمزة على الاستيناف ويفتح على التعليل والكسر اجود عند الجمهور قال ثعلب لان من كسر جعل معناه ان الحمد لك على كل حال ومن فتح قال معناه لبيك لهذا السبب ونقل الزمخشري ان الشافعي اختار الفتح وان ابا حنيفة اختار الكسر وقال الطبري الفتح

مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل من الحجارة بعمرة التلبية والعمل في الاهلال مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم لبيك اللهم لبيك لبيك لاشريك لك لبيك ان الحين والنعمة لك والمليك لاشريك لك

قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل اهل احرم بعد قسمة غنائم حنين في عام الفتح سنة ثمان من الهجرة قال ياقوت الحموي بكسر اوله اجماعا ثم احرامه صلى الله عليه وسلم هذا من الحجارة يحتمل وجوها احدها انه عليه الصلوة والسلام اداء العمرة مقصودة اذ كان يخرج اذ ذاك من تلك النواحي الى المدينة قاله ان يكون اخراجه الى العمرة فخط هذا في فعله صلى الله عليه وسلم محجة على ان كان كان داخل لميقات واداء الحج والعمرة فلا يجزئ الحجز الى المواقيت بل يهل من موضع ويكون فعله صلى الله عليه وسلم تفسير لما ورد في روايات المواقيت بعد المواقيت المذكورة ومن كان دون ذلك فمن حيث انشأ قال القاري الفار جواب الشرط في هذه من حيث قصد ان هاب الى مكة يعني هل من ذلك الموضوع قال ابن رشد جمهور العلماء على ان من كان منزله ودونهم فميتات لهم من منزله وقال الحافظ هذا متفق عليه الا ما روى عن مجاهد انه قال ميقات هؤلاء نفس مكة وثاني الوجوه في احرامه صلى الله عليه وسلم انه اراد دخول مكة لاختيارها لهم بعد الفتح اذ كان هذا اوان الرجوع الى المدينة وعلى هذا صلى الله عليه وسلم

رواية العامة وهما مشهوران وقال القاري الكسر هو المختار رواية ودراية قلت ودرج النوى وابن دقيق العيد الكسر كما في الفتح وفي الهداية بكسر الالف لا يفتحها ليكون ابتداء لا بناء قال ابن الهمام يعني في الوجه الادج واما في الجواز فيجوز الكسر على استيناف التثنية وتكون التلبية للذات والفتح على انه تعليل للتلبية اى لبيك لان الحمد والنعمة لك **قوله** والى الى ان لاموية لاحد اللفظين على الاخر والنعمة بكسر النون الاحسان والمنة مطلقا وبالفتح التعظيم قال تعالى واذني والمكذ بين اولى النعمة الآية وهي بالنصب على المشهور وقال عياض يجوز الرفع على الابتداء والخبر محذوف اى مستقرة لك وجوز ابن الزبائري ان الموجود خبر المبتدأ وخبر ان هو المحذوف قلت وعلى هذا لا يرد ما اورد القاري على الرفع ان لا يجوز العطف على محل اسم ان لا يحد معنى الخبر والمالك بالنصب ايضا على المشهور ويجوز الرفع وقد يرد الملك كذا قاله الحافظ وقال القاري بالنصب عطف على الحمد ولذا يستحب الوقف عند قوله والملك قاله الزمخشري الحمد والنعمة واقره الملك لان الحمد متعلق بالنعمة ولذا يقال الحمد لله على نعمته فجمع بينهما واما الملك فهو معنى مستقل قال القاري وفي تقدير الحمد على النعمة ايما الى عموم معنى الحمد و اشارة الى انه بذاته يستحق الحمد سواء انعم او لم ينعم ولا مانع من ان يكون الملك مرفوعا وخبره قوله لاشريك لك وعلى ان حجر الوقفة اللطيفة بعد الملك بان ايضا لها بلا التي بعد هاربا يتو هاربا نفى لما قبلها وذلك كقوله وتمقه القاري بانه ذلول عما قبلها وما بعدها

منه من سأل عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يزيد على هذه الكلمات للذكر كورة او لا اجاب الا بانه رأى ان الزيادة على النص ليست نسخاً وان
 الشئ واحد كذلك هو مع غيره او فهم علم القصر على هذه الكلمات وان الثواب يتضاعف بكثرة العمل واقتصار النبي صلى الله عليه وسلم بيان ذلك
 ما يتحقق واجاب الولي العراقي بانه ليس فيه خلط السنة بغيرها بل لما أتى بما سمعهم اليه آخرو باب الاذكار لا لا تخبر فيه اذ المريد الى تحريف ما قاله
 النبي صلى الله عليه وسلم فان الذكر خبر موضوع والاستكثار منه حسن قال العيني قال ابو عمير جميع العلماء على القول بهذه التلبية المروية عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم واختلغا في الزيادة فقال مالك اكراه الزيادة فيها على تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عنه انه لا بأس
 ان يزداد فيها ما كان ابن عمر يزيد به وقال الثوري والاوزاعي وعبد بن الحسن له ان يزيد فيها **ما شاء** واحب وقال ابو حنيفة واحب

قال وكان عبد الله بن عمر يزيد فيها البيك لبك لبك وسعد بك و
الخيز بيبك لبك والزعباء اليك والعيل ميا لك عن هشام بن
عروة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في
مسجد ذي الحليفة ركعتين فاذا استوت به راحلته اهل مالك
عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله انه سمع اباة يقول بيبك
هذه التي تذكر بون على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ما اهل
رسول الله صلى الله عليه وسلم الامن عند المسجد يعني مسجد ذي الحليفة

ابو ثور لا بأس بالزيادة وقال الترمذي قال الشافعي ان
 زاد شيئاً في التلبية من تعظيم الله تعالى فلا بأس انشاء
 الله واحب الي ان يقتصر وقال ابو يوسف والشافعي في
 قول لا ينبغي ان يزداد فيها على تلبية النبي صلى الله عليه وسلم
 سلم المذكرة واليه ذهب الطحاوي واختاره المزمع **له قول**
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في
 مسجد ذي الحليفة ركعتين قال الباقى هذا اللفظ
 له المطلق في الشرع اقتضى ظاهراً في عرف الاستعمال
 ثلثاً فله وهو المفهوم من قوله صلى الله عليه وسلم في ركعتين
 ان كان روى ان صلوة النبي صلى الله عليه وسلم في ركعتين
 كانت صلوة الفجر وقتاً ختاراً ما لك ان يكون احرامه باشر
 فافله لانه زيادة خير الخ قال النووي في الحديث يستحب
 صلوة الركعتين عند الاحرام واصلهما قبل الاحرام يكونان
 فافله هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة الا ما حكاه
 القاضى وغيره عن الحسن البصري انه يستحب كونه بعد
 صلوة فرض لانه روى ان هاتين الركعتين كانتا صلوة
 بصرى والصواب ما قاله الجمهور هو ظاهراً الحديث الخ
 وفي الحقيقة قلت فيه نذوب كون الاحرام بعد الصلوة ويكون
 نافله عند ابي حنيفة والشافعي والجمهور لو صلى المكتوبة
 لمجزأة كما تجزئ عن تحية المسجد كذا ذكره فقهاء الفرقين
 وعند مالك يحرم الحاج والمعتبر باشر فريضة او نافلة
 كما في الرخصة وبه قال احمد غير ان ظاهراً هذه كونه
 بعد الفرض اولى للاتباع الخ وقال الموفق المستحب ان
 يحرم عقيب الصلوة فان حضرت مكتوبة احرم عقيبها
 والا طهر ركعتين تقوماً وقد روى عن احمد ان الاحرام
 عقيب الصلوة واذا استوت به راحلته واذا بلغ السيل
 سواران الجمهور قد روى عنه صلى الله عليه وسلم طريق
 حقيقة فوسم في ذلك كله وهذا كله على الاستصحاب كيف
 ما احرم جاز لا تعلم احد اختلف في ذلك الخ وقاله لندير
 ثور اربع السنن ركعتان والفرض مجزئ عنهما وفاته
 الا فضل قال لندسوق والفرض مجزئ اي في اصل
 السنة والحاصل ان السنة تحصل باتمام الاحرام
 عقب صلوة ولو فرضاً لكن ان كانت نفلاً اتي بسنة و

له قول قال نافع وكان عبد الله بن عمر
 هذا نص على ان الزيادة من ابن عمر وهكذا
 في رواية يحيى التي عن مسلم وغيره منه
 ما في الباب من البخاري بعد ما ذكر تلبية
 رسول الله صلى الله عليه وسلم المذكرة
 من زيادة قوله ولا يزيد على هذه الكلمات
 وما يوهو رواية الفصل الثاني من بالتحفة
 للمشكوة عن المتفق عليه واللفظ المسلول
 هذه الزيادة ايها مرفوعة وهم اوسهون من
 الناحية يزيد فيها فيقول لبك لبك لبك
 ثلاث مرات وهكذا رواية محمد وفيه اشارة
 الى ان التأكيد اللفظي لا يزداد فيه على ثلاث
 مرات واتفق عليه الفقهاء واما تكريرها
 الا لا ريباً ان كان فليس من التأكيد قال
 الزرقاني وسعد بك قال عياض افرادها و
 تثبتها كلبيك ومعناه ساعدت طاعتك
 مسأمة بعد مسأمة واسعاداً بعد
 اسعاد ولذا الشئ وهو من المصداق والنصب
 بفعل لا يظهر في الاستعمال قال القاري وفي
 النهاية لم يجمع سعد بك مفرد اعز لبك

مندوب وان اتي بعد فرض اتي بسنة فقط قلت وفي فروق الحنفية نذوب الركعتين نفلاً وتجزئ المكتوبة وفي الروض المربع وسن احرام عقب
 الركعتين نفلاً او عقب فريضة الجزو مال بن القيم في الهدى الى انه صلى الله عليه وسلم احرم في مصلاة بعد ما صلى الظهر ركعتين قال ولم ينقل عنه
 انه صلى الاحرام ركعتين في فرض الظهر الخ قلت وظاهراً المنصوص ان هاتين الركعتين كانتا تحية الاحرام لا للظهر ولا للفجر كما قال به الجمهور
 وقد تقدم في كلام الباقى والنوى ويؤيد ما في شرح الاحرام برواية احمد والى داود والحاكم من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم خرج حائلاً فلما صلى في مسجده بذي الحليفة ركعتيه اوجب الحديث **له قول** فاذا استوت به راحلته وسلم في حديث ابن عمر
 استوت به الناقة قائمة اهل اي رفع صوته بالتلبية اختلفت الروايات في موضع احرامه صلى الله عليه وسلم فروى انه احرم في مصلاة
 بعد الصلوة وروى حين استوت به راحلته كما في حديث الباب وروى انه احرم لما علا شوق البيداء وجميع بين هذا الاختلاف ابن عبد الله
 الحافظ قد ازال الاشكال ما رواه ابوداود والحاكم من طريق سعد بن جابر قلت لابن عباس عجبنا لاختلاف اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم في احرامه فذكر الحديث واخرجه الحاكم من وجه اخر من طريق عطاء بن ابي رباح وقد اتفق فقهاء المصداق على جميع ذلك وانما الخلاف
 في الافضل الخ مختصراً وقال الزرقاني في حديث الباب سجد للشافعي ومالك ان الافضل ان يهل اذا التبعثت به راحلته وتوجه لطريقه ماشياً الخ وكذا
 جميع بين مذهبنا وغيره وقرى الباقى ببيتنا فقال ذهب مالك واكثر الفقهاء الى ان المستحب ان يركب اذا استوت به راحلته قائمة على لفظ
 الحديث وقال الشافعي في الاخذت ناقته في المشي وقال ابو حنيفة هل عقب الصلوة **له قول** بيده اكرم بالمد هذه قال الزرقاني بالمد
 هذه فوق على ذي الحليفة لمن صعد من الوادي قاله ابو عبيد البكري وغيره الخ واصنافاً اليهم كونهم كن يوايسبها وفي الحلي البقية على طمس

هم رأيتك لمراد احدا من اصحابك اى من اقراذك وامثالك من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفي بعض نسخ النجاشي من اصحابنا اى من اصحاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال الباقى سؤاله عن وجه تعلقه بها وهل عنده في ذلك توقف من النبي صلى الله عليه وسلم او فعل عن رأى واجتهاد اثنين
 عن كان كثير الحفاظ لا فقال النبي صلى الله عليه وسلم شديد الاقتداء به معروفاً بذلك مشهوراً في الصحابة والتابعين فاراد ابن جرير ان يعلقوا خلف
 فيه اصحابه من ذلك يصنعها قال لا لحفظ الظاهر من السباق انفراد ابن جرير بما ذكره من غيرهم من اهل عبيد وقال لا ما ذكرى في محتمل ان يكون مراده لا
 بعضهم غيرك بمجموعة وان كان يصنع
 نفى رؤية احد يفعلها على سبيل الاقتداء ٣٣١
 الخ وقال وما من ولفظ النجاشي ما هي بعضهم الا فراد ابن جرير قال رأيتك لا تمس من الاركان

الاربعة للبيت الا للركنين اليمانيين يخفف الملاء لان
 الالف بدل من احدى يائى النسب وهو الالف الذي
 اختاره ثعلب ولحقه كراين فارس غيرة كما بسطه العيني
 وفي لغة قليلة تشديد ها على ان الالف زائدة قاله الا
 هو منسوب الى اليمن فالقياس ان يقال في النسب اليه
 يمين فزاد واقيه الالف عوضاً من احدى يائى النسب
 فلو شدد واحموا بين العوض والمعووض منه وفي اللفظ
 لا ينبغي وحكى سيبويه فيه التشديد ووجهه بان الالف
 فيه زائدة لثمة وفي الخط الذين شددوها قالوا قد يزداد
 في النسب كما زاد الزاى في الرازى منسوباً الى الزاى
 والنون في الصنعاني منسوباً الى صنعاء والمراد بها الركن
 اليماني والركن الذي فيه الحجر الاسود ويقال له الركن
 العراقي لكونه الى جهة العراق واليه اكثر بلاد الهند و
 الذي قبله يمتد لانه من جهة اليمن ويقال له اليماني
 تشديداً ويقال للركنين الآخرين الشاميان فان قيل لم لا
 قالوا الاسودين تشديداً اجيب بانه ربما يشبه على
 بعض العوام ان كل من هذين الركنين الحجر الاسود
 فيضم التشديدي ولا يفهم التشديد كما قال لزرغاني وغيره
 والاطلاق الركن العراقي على الركن الذي فيه الحجر الاسود
 غير معروف والمعروف اطلاقه على الركن الذي بين
 جبال الباب وجبال المحيطيم ورأيتك تلبس بغير اوله
 وثالثه فهو من باب سمع بمعنى اللباس ومن باب
 ضرب بمعنى الخلط النعال جمع ثعلب وهو ما يلبس في
 الرجل لوقاية القدم عن الوضوح والقذر وغيرهما
 السبوتية بكسر السين المهملة وسكون الموحدة ونسبة
 الى السبت بالكسر اخره مثلاً فو قية هي التي لا شعر
 فيها ما حوّه من السبت بمعنى الخلق قاله الازهرى او
 لانها سبوت بالذباغ اى لانت وقال ابو عمر والشيباني
 كل مد بوغ سبت وما سباق من جواب ابن عمر يدل
 على ان المراد ههنا النعال التي ليس فيها شعر وقيل
 منسوب الى سوق السبت بالفتح ورايتك تصبغ بهم
 للموحدة وقصها لفتن مشهورتان حكاهما الجوهري
 وحكى الكسيريها من ضرب يضرب كذا في الخط بالصفر

ما لك عن سعيد بن ابى سعيد لمقبري عن عبيد بن جريح انه
 قال لعبد الله بن عمر يا ابا عبد الرحمن رأيتك تصنع ارجاء احدا
 من اصحابك يصنعها قال وما هن يا ابن جريح قال رأيتك لا
 تمس من الاركان الا اليمانيين ورأيتك تلبس النعال السبوتية
 ورأيتك تصبغ بالصفرة ورأيتك اذا كنت بمكة اهل الناس اذا
 راوا الهلال ولم تهمل انت حق كان يوم التروية فقال لعبد الله
 ابن عمر ما الاركان فاني لمراد رسول الله صلى الله عليه وسلم فمس
 الا اليمانيين واما النعال السبوتية فاني رأيت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يلبس النعال التي ليس فيها شعر ويتوضأ فيها فانا

<p> ما لك الا حرام من البيد ام الخ وقال الا ليس من شغل الكذب البعد فهو محمول على انه ان ادان ذلك وقم منهم سهواً او لا يظن بانه نسب الصحابة الى الكذب الذي لا يحل الخ ما اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الا من عند المسند يعني سعيد بن مسعود ذي الحليفة قال الباقى هذا يقتضي انه افضل مواضع ذي الحليفة للاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم والتبرك بموضع احرامه ومن احرم من غير ذلك الموضع من ذي الحليفة اجزاء لانه لا يمكن كل واحد من الناس ان يجزى من ذلك الموضع مع عظم الرفاق وكثرة الشجر وتراحم الناس الخ ٣٣ (الحاشية المتعلقة ببعضه هذا) له قول يا ابا عبد الرحمن كنية ابن عمر رأيتك تصنع ارجاء من النعال مفعول لقوله تصنع واجملة مفعول ثان لقوله </p>	<p> والبيعة عن حنيفة) سميت البيد لانه ليس فيها اشروا لبياء وكل مفادة يسمى بيد ام قاله النوى وهو الشرف الذي قدامه في الحليفة الى مكة الخ التي تكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها اي بسببها ففي التعليل اى تقولون انه صلى الله عليه وسلم احرم منها قال الباقى يعني والله اعلم انهم يقولون ان النبي صلى الله عليه وسلم اخرا احرامه والا هلال حتى اشرف عليها وذلك مروى عن انس (ايضا) قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة الظهر وصل بنى الحليفة ركعتين ثريبات فيها حتى اصبح شربك حتى استوت به ناقته على لبيد احمد الله وسبحه وكبره اهل بحجر وعمره فانكر عبد الله بن عمر هذه الرواية ووصفها بالكذب لان الكذب الاخبار بالشئ على ما ليس به قصد بذلك الخبر او لم يقصد في المدح من ابن نافع انكر </p>
---	---

بالضم اى اللون الصفر بالزعفران او غيره وقيل الصفرة بنت يصبغ به اصفرى تصبغ لونها او شعرك كما سباق قال الباقى يجعل ان يربط
 ويجعل لشباب وقال يحيى بن عمر يربطه كان يصبغ بها ثيابه لا الحية قال وهذا مصنف عند اصحاب مالك قال احمد بن خالد ولا يثبت ان النبي صلى
 الله عليه وسلم يصبغ بحية بصفرة ولا غيرها ولا ادرك ذلك توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس في حية رؤس عشرة شعرة حذاء
 رأيتك اذا كنت نازلاً بمكة اهل الناس اى احرموا اذا راوا الهلال اى هلال ذي الحجة ولم تهمل هكذا في النسخ الهندية بالادغام وكذا في رواية الخطيب
 وفي النسخ المصرية تلك الادغام انت حتى كان هكذا في النسخ الهندية وكذا الخطيب اى في المصرية ومسلم والمصنف ثم يشك على هذا الحديث ما يأتي في
 بلها هلال اهل مكة ابن عمر يصنع هلال ذي الحجة ويأتى الجمع هناك يوم الاربعاء فاعل يكون التامة والنصب خبر على انها قصة قاله الزرقاني في تروية
 ثامن ذي الحجة ٣٣١ له قول لم فقال عبد الله بن عمر في جواب استئلته وبيان تمسكه في هذه الامور الاربعة لما لا كان فاني لمراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 الاركان اليمانيين لانها على قواعدهم كما سباق بيانها في غير الكعبة واستلامها مختلف فركن الاسود استلامه التقييل ان قد رواه اليافعي مسه بلا تقيل كما سباق
 مفصلاً في باب تقيل الركن الاسود في الاستسلام بخلاف الشاميين فلهما على قواعدهم كما سباق بيانها في غير الكعبة استلامه التقييل ان قد رواه اليافعي مسه بلا تقيل كما سباق
 قال ابن التقييل لئلا المجملين الزبير الكعبة على قواعد استلم الاركان كلها قال لفاضي عياض تفق العلماء اقول على ان الركنين الشاميين لا يستلمان واما كذا الخ لا في
 فيه في العصر الاول بين بعض الصحابة وبعض التابعين ثم ذهبوا لخلاف وتخصيص اليمانيين لانها كانت على قواعدهم كما سباق بيانها في غير الكعبة استلامه التقييل ان قد رواه اليافعي مسه بلا تقيل كما سباق
 قواعد استلمها ايضا ولو بنى الآن كذا لك استلمت كلها اقتداء به صرح به الفاضل عياض قاله العيني واما النعال السبوتية فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يلبس النعال التي ليس فيها شعر وهذا هو المراد من النعال السبوتية ويتوضأ فيها اى يغسل لارجل حال كونها فيها وهذا هو الظاهر في معنى الحديث

أم عامة الشافعية والمالكية في أنه صلى الله عليه وسلم كان مفردا وحده يحققهم كالنوى والحافظ والقاضي عياض وغيرهم ممن تقدم ذكرهم في القول الثالث من الاختلاف في إجماعه صلى الله عليه وسلم على أنه بهان ابتداء الحال ثم صار قارنا وحده الحنفية والحنابلة القائلون بالقرن ابتداء على أنها سمعت تليته بالحج فقط وللقادر أن يلي بها شاء جميعا بين ذلك وبين ما ورد من الروايات الصريحة الصريحة في قرانه صلى الله عليه وسلم كدأيا في بيانها فاما من أهل بصرى فحل لما وصل مكة والى بأعاليها وهي الطواف والسعي والعلق أو التخصير وهذا المجمع عليه في حق من لم يستبق معه هديا واما من آخره يعبر ويساق الهدى معه فقال مالك والشافعية هو كذا قال النوى في مناسكه المتتم هو الذي يخرج بالعمرة من ميقات بلذذ ويخرج منها ثم ينشئ الحج من مكة سمي متممًا لاستتماءه بمحظورات ٣٣٣ الإجماع بين الحج والعمرة فإنه يحل

عبد الرحمن بن نوفل وكان يتيمًا في حجر عروة بن الزبير عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فمنا من أهل بصرى ومنا من أهل بجمرة ومنا من أهل بجمرة وعمره ومنا من أهل بالحج وأهل سمرق الله صلى الله عليه وسلم بالحج فاما من أهل بجمرة فحل واما من أهل بالحج أوجع الحج والعمرة فلم يحلوا حتى كان يوم النحر ما لك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرد الحج ما لك عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرد الحج

له جميع المحظورات إذا فرغ من العمرة سواء كانت ساق هديا أو لم يستبق الحج وكذا قال الأبي في الإكمال إن المتمم إذا فرغ من عمرته حل ثم ينشئ الحج من عاره وإن كان معه الهدى فكذلك عند مالك والشافعية قريبا ما علم من ليس معه هدى الحج وقال أبو حنيفة وأحمد لا يحل من عمرته حتى يفرضه يوم النحر كما سياتي في آخر القادان واما من أهل بالحج مفردا أو أهدى أوجع الحج والعمرة وصار قارنا فلم يحلوا بغيره إلا عروضا كسر الحاء يقال حل المحرم وأهل بجمرة واحد حتى كان يوم النحر فحلوا وهذا معمول على أن من أهل بالحج وأهدى والا فمن كان أهل بالحج ولم يهد امره رسول الله صلى الله عليه وسلم بغيره إلى العمرة كذا في البذل قلت وهو نص رواية الأسود عن عائشة عند البخاري لفظها خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ولا نرى إلا أنه الحج به قوله أفرد الحج وهذا كالتص في مستدل من قال بأفضلية الأفراد خلا فالمن حله على الابتداء أو على التلبية كما تقدم من المسالك الثلاثة في الحديث السابق وقال ابن القيم لا ريب أن قول عائشة وابن عمر أفرد الحج محتمل لثلاث معان أحدها الإهلال به مفرد الثاني أفراد إجماله الثالث أنه بجمرة واحدة لم يحج معها غيره بخلاف العمرة فإنها كانت أربع مرات قلت والمعنى الثاني بخلافه يوافق مسلك الحنفية وهو أنه أفرد أعمال الحج ولم يجمعها مع أفعال العمرة فهو من مؤيدات أن القادر يطوف طوافين ويسعى سبعين ويفرد أعمال الحج به قوله أفرد الحج أي واستمر عليه إلى أن تحلل منه مبنى ولم يعتمر تلك السنة وهو مقتضى مختار الإمام مالك وقد عرفت مسالك الفقهاء وأما الإمام مالك هذا الحديث مختصرا كانه لأنه سمعه من أبي الأسود بأوجهين وأخرجه النسائي عن قتيبة وابن ماجة عن أبي مصعب عن مالك به مختصرا وعرض الإمام مالك بأيراد هذه الروايات تأييدا لما اختاره من ترجيح الأفراد وقد أجاب ابن الهمام في إجمال مستدلات الأئمة في هذا الباب

له قوله خرجنا واختلف في مددهم قليل في تسعين ألفا ويقال مائة ألف وأربعة عشر ألفا ويقال أكثر من ذلك حكاية البيهقي قال الزرقاني هذا في عدة الذين خرجوا معه واما الذين مجموعا فأكثروا المقيمين بمكة والذين اتوا من اليمن مع مل رز وأبي موسى الخ وقال البخاري بلغ جملة من معه صلى الله عليه وسلم تسعين ألفا وقيل مائة فثلثين ألفا الخ وفي هامش أبي داود عن النخعات ورد في بعض الروايات أنهم لم يجزوا لعمدهم وقد بلغوا في غزوة تبوك التي هي آخر غزواته صلى الله عليه وسلم مائة ألف وحجة الوداع كانت بعد ذلك ولا بد أن يزداد وفيها يروي مائة وأربعة عشر ألفا وفي رواية مائة وأربعة وعشرون ألفا الخ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم زادت عمرة الخمس

فقال وجه الاول أي الأفراد ما في الصحيحين من حديث عائشة من أن من أهل بصرى ومنا من أهل الحج الحديث المتقدم ولمسلم عنها أنه صلى الله عليه وسلم أهل بالحج مفردا والبخاري عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم أهل بالحج وحده وفي سنن ابن ماجة عن جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم أفرد الحج والبخاري عن عروة بن الزبير قال حج رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرتني عائشة أنه أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم تكن عمرة الحديث الطويل فهذا كله يدل على أنه صلى الله عليه وسلم أفرد الحج وقال الزرقاني تبع النوى ورجح الأفراد بأنه جمع عن جابر بن عبد الله وابن عباس وعائشة وغيرهم من جهة الوداع على أنه صلى الله عليه وسلم أفرد الحج فانه ذكرها من حين خروج النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى أخوها فهو اضبط لها من غيره ولما ابن عمر فجمع عنه أنه كان أخذ النظام ناقة النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وانكر على من رجع قول انس على قوله وقال كان انس يدخل على النساء وهن مكشفات الرؤوس والى كنت تحت ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فيسكن لعابها اسمعه يلي بالحج واما عائشة فقربها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم معروف وكذلك اطلاعها على باطن امره وظاهره مع كثرة فقهاء وعظم فطنها فاما ابن عباس فيجعله من العلم والفقهاء في الدين والفهم الثاقب معروف مع كثرة بجمرة وبان الفقهاء الراشدين وانظروا على الأفراد بعد النبي صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر وعثمان واختلف عن علي فلو لم يكن أفضل وعلو أنه صلى الله عليه وسلم حج مفردا العرب اطبوا عليه مع انهم الاثمة المقتدى بهم فكيف يظن بهم الموافقة على خلاف فعله صلى الله عليه وسلم وروى عن مالك أنه قال إذا جاز عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان مختلفان وعمل أبو بكر وعمر بأحدهما وترك الآخر ذلك إن الحق فيما عدل به وبأنه لو ينقل عن أحد منهم كراهة الأفراد ذكره عمر وعثمان وغيرهما المتعم حتى فعله على لبنا الجواز وبأن الأفراد لا يجب فيه دم بجماع بخلاف البقية (عليه السلام)

مالك انه سمع اهل العلم يقولون من اهل الحج مفرد اشهد ان
ان يهل بعد بعرة فليس ذلك له قال مالك وذلك الذي
ادركت عليه اهل العلم يبلدان القرآن في الحج مالك عن

اللقبية عن صف (٣٣٣) التمتع والقران
ففيها الدم لغير ان النقصان بلا شك لان الصيام
يقوم مقامه ولو كان دم نسك لم يتم مقارنه
كلاهما فحقيقة الوقت كونه دم جابر مختلف عند
الزمنة وهو كذلك يعني دم جابر عند الشافعية
والمالكية ولذا جوزه النوى وتبعه في
خلاف الحنفية والحنابلة ولذا اعدا بقرينة
بغيره من فقهاء الحنابلة في وجوه ترجيح
التمتع ان فيه زيادة نسك وهو الدم وبه
جزوا اصحاب فروع الحنفية وقال صاحب
الروض لمربع يجب على الافاق ان احرم تمتعا
او قارنا دم نسك لغير ان بخلاف اهل الحرم
من هو منه دون مسافة القصير فلا شيء
عليه لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن امله
الاية ثم قال ابن السهام وجه القائلين انه
كان متمتعا ما في الصحيحين عن ابن عمر تمتع
رسول الله صلى الله عليه وسلم واهدى
فساق معه الهدى من ذي الحليفة الحديث
وعن عائشة روت تمتع رسول الله صلى الله عليه
وسلم وتمتعا معه مثل حديث ابن عمر
متفق عليه وعن عمران بن حصين تمتع
رسول الله صلى الله عليه وسلم وتمتعا معا
رواه مسلم والبخاري بغضاه وفي رواية
لمسلم والنسائي ان ابا موسى كان يفتي
بالمتمتع فقال له عمر قد علمت ان النبي صلى
الله عليه وسلم قد فعله واصحابه كفى

من بينهما تمتع فان عثمان كان ينهى عن المتمتع وقصد على اظهار مخالفته تقرير لما فعله وانه لم ينسج فقرن وانما تكون مخالفة اذ كانت المتمتع
القرن عن عثمان هي القران فدل على الامرين اللذين عيناها وتضمن اتفاقا على عثمان على ان القران من سمي التمتع وحيث يجب حمل قول ابن
عمر تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم على التمتع الذي نهيهم قرنا لو لم يكن عنه ما يخالف ذلك اللفظ فكيف وقد وجد عنه ما يفيد ما قلنا وهو
ما في صحيح مسلم عن ابن عمر انه قرن الحج والعمرة وطاف لهما طوافا واحدا شرعا هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فظهر ان مراده
بالقران دكان ايلزم مثل هذا في قول عمران تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتمتعا لولم
يوجد عنه غير ذلك فكيف وقد وجد (٣٣٥) عنه ما في صحيح مسلم عن عمران بن حصين قال لمطرف احد ثلث حديثا عسى الله ان ينطق
به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الحج والعمرة
العمرة ثم لم يبق عنه حتى مات وكذا يجب مثل قلنا
في حديث عائشة تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم
لو لم يوجد عنها ما يخالفه فكيف وقد وجد عنها ما هو
ظاهرا فيه وهو ما في سنن ابى داود مثل ابن عمر كم
اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مرتين
فقلت عائشة لقد طمر ابن عمران رسول الله صلى الله
عليه وسلم اعتمر ثلاثا سوى التي قرن بحجته وكذا ما
في مسلم من ان ابا موسى كان يفتي بالمتمتع وقول عمر
لقد علمت انه صلى الله عليه وسلم فعله فهو على السلام
فحمل النوع المسمى بالقران يدل عليه ما في البخاري عن
عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
العقيق يقول اتاني الليلة ات من ربي عز وجل فقال صل
في هذا الوادي المبارك ركعتين وقل عسرة في حجة ولا
بدل من امتثال امره وما في ابى داود والنسائي
عن منصور وابن ماجة عن الاعمش كلاهما عن ابى
وائل عن الصبي بن معبد قال اهللت بهما معا فقال عمر
هديت لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم وروى من
طرق اخرى وصححه الدارقطني قال واصححه اسنادا
حديث منصور والاعمش عن ابى وائل عن الصبي بن
عمر واما الثاني ففي الصحيحين عن بكر المزني عن انس
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي بالحج
والعمرة جميعا قال بكر فحدثت ابن عمر قال لبي بالحج
وحده فقلت انسا فحدثته يقول ابن عمر فقال انس ما
تعد وانا اصعبا ناسمعت النبي صلى الله عليه وسلم
يقول لبيك حجا وعمرة وقول ابن الجوزي ان اسما راى
كان اذ ذلك صبيبا لقصيد تقدم رواية ابن عمر عليه
غلط بل كان سن انس في حجة الوداع عشرين سنة
او اكثر فكيف يسوغ عليه بسن الصبيان اذ كان مع
انه انما بين ابن عمر وانس سنة واحدة او سنة و
بعض ثمر رواية ابن عمر عنه الافراد معا رضى بروايته
عنه التمتع وقد علمت ان مراده بالتمتع القران و
ثبت عن ابن عمر فعله ونسبته الى رسول الله صلى الله

عليه وسلم كما ذكرناه ولم يختلف على انس احد من الرواة في انه صلى الله عليه وسلم كان قارنا قالوا اتفق عن انس ستة عشر داويا انه صلى
الله عليه وسلم قرن مع زيادة ملازمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم لانه كان خادمه لا يفارق حتى ان في بعض طرقه كنت اخذ بزمام ناقته
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تقصم بجرتها ولما بها يسيل على يدي وهو يقول لبيك بحجة وعمرة (٣٣٥) (الحج والعمرة) (التمتع) (نصفها) (نصفها)
له قول انه سمع اهل العلم يقولون من اهل اى احرم الحج مفردا بالنصب على الحالة في التسمية الهندية وبالحرجل الصفة في التسمية المصرية
ثم بدله ان يهل اى يحرمه ببعرة اى يرفقها عليه فليس له ذلك لان اعمال العمرة داخل في الحج فلا فائدة في ادائها عليه بخلاف
عكسه فيستفيد به الوقوف والرمي والمبيت قاله الزرقاني وقال النووي قد اتفق جمهور العلماء على جواز ادخال الحج على العمرة وشذ بعض الناس
فمنه وقال لا يدخل احرام على احرام كما لا تدخل صلوة على صلوة واختلفوا في ادخال العمرة على الحج فجزوا اصحاب الرأى وهو قول الشافعية
ومنه اخرون (٣٣٥) له قول مالك وذلك الذي ادركت عليه اهل العلم يبلدان وهذا كالدليل لما تقدم من انه عمل هلا لمدينة وهو
حجة عند المالكية قال صاحب المحل هو الاصح من قولي الشافعية قال عياض وجعلوا هذا اخصا بالنبي صلى الله عليه وسلم لغيره وروى بيان الاعتناء في
اشهر الحج وتبعه النووي وفيه نظر للسبكي ورواه ابو حنيفة (٣٣٥) له قول مالك في القرآن في الحج قال ابن نجيم هو مصدر قرن من باب نصر وفك الجيم
مصدرا من الثلاثي كذا من وهو الجمع بين الشيئين قال العيني من باب ضرب يضرب قاله ابن التين وفي الحكم والاصحاح من باب نصر ينصر
واختصوا في مصلاقه اصطلاحا فقالت الحنفية هو من احرم بها معا اذا دخل احرام الحج على احرام العمرة قبل ان يطوف لهما اكثر الاشواط او ادا دخل
احرام العمرة على احرام الحج قبل ان يطوف للقدوم ولو شوطا ولا اسما في التسمين الاولين وهو قارن مسمى في الثالث قاله ابن نجيم قلل البخاري

هم الفاعل قوله بين الحج والعمرة قال لا ياختلف في أي شيء اختلفا فقبل في الضمير منه عثمان وراه خاصا بالصحابه واجازة على وراه ماما وقبل اختلفا في التمتع الخ قلت هذا هو الظاهر من السياق فان عليا اهل بيته ولم يفسر وقال الباقي ولعل عثمان افاننى عنه على حسب ما نرى عنه عمر بن الخطاب عن المتعة لا على وجه التعميم ولكن على وجه التحص على الافراد الذي هو افضل فحصل ذلك المقدار على المنع التام او خاف ان يجعل منه على المنع التام في ترك الناس العمل به بجملة حتى يذهب حكمه وينقطع عمله فقال عثمان ذلك راى يريد تعضيل الافراد عليه ومعنى ذلك انه راى انه ليس فيه نص عن النبي صلى الله عليه وسلم الخ قلت ومختار المشأخ ان عثمان اقتدى في ذلك بعمر وكان غرض عمر ^{بن الخطاب} من ذلك ان يذكر المشأخ الى البيت امام المؤمنين فلكون مشبههم مسببا للتلذذ وتعلم الناس ونشر العلوم وامام من غيرهم فلتعلم والاحتكام بالصحابه ^{عمر بن الخطاب} فان الحجاز كان مجتمعهم هؤلاء وغيرهم الهدى

جعفر بن محمد عن اميه ان المقداد بن الاسود دخل على علي بن ابي طالب بالسقياء وهو يتيم بكرات له دقيقا وخطبا فقال له هذا عثمان ابن عفان يني عن ان يقرن بين الحج والعمرة فخرجه علي وعلى يد به اثرا لدقيق والخطب فلما انسى اثرا لدقيق والخطب على ذراعيه حتى دخل على عثمان بن عفان فقال انت تنهى عن ان يقرن بين الحج والعمرة فقال عثمان ذلك راى فخرجه على مغضبا وهو يقول لبيك اللهم لبيك بحجة وعمرة معا قال يحيى قال مالك الامر عندنا ان من قرن الحج والعمرة لم يأخذ من شعرة شيئا ولم يحل من شيء حتى ينحره يا ان كان معه ويحل منى يوم النحر مالك عن محمد بن عبد الرحمن عن سليمان بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع خرج الى الحج فبين اصحابه من اهل بيته ومنهم من جمع بين الحج والعمرة ومنهم من اهل بعمرة فاما من اهل بالحج او جمع الحج والعمرة فلم يحل ولما من كان اهل بعمرة فحل

وال هذا اشار الى ما اورد في قوله فاما عمر بالذي امر به من ذلك ان ينادى بالبيت في كل عام مرتين وذكر ان يقيم الناس بالحج الى الحج فيلزم الناس ذلك فلا يأتون البيت الا مرة واحدة في السنة الخ وهذا قيل كان بنى عمر ايضا عن متعة الضمير كما سيا في بيانه في باب التمتع وقال الحافظ ان عثمان لم ينفخ عليه ان التمتع والقولان جائزان وانما بنى عمر ليعمل بالافضل كما وقع لعمر لكن خشى على رزق من يحل غيره النهى عن التعميم فاشاع جواز ذلك وكل منهما مجتهد ما جرد الخ قلت وسيا في كلام الحافظ ايضا ما يدل على ان عثمان حل التمتع على انهم كانوا خائفين مما مال البغوي كما يظهر من كلام الحافظ الى ان عثمان رجع عن النهى لسكوته على فعله على فصا راجعا ما وقال الحصاص في احكام القرآن وقد روى عن عثمان انه لم يكن ذلك منه على وجه النهى ولكن على وجه الاختيار وذلك لمعان أحدها الفضيلة ليعلم الحج في اشهره المأهولة له ويكون العمرة في غيرها من الشهور والثاني انه احب عمارة البيت وان يكثر زواره في غيرها من الشهور والثالث انه راى ادخال الرفق على اهل الحرم الخ ثم ذكر الروايات عن عمر بن الخطاب بنحو هذه الوجوه **له قوله** فخرج علي بن ابي طالب على يد به اراد به ما يشمل الذرايين ايضا كما سيا في اثر الدقيق والخطب لاستحبابه لانه كبر عليه نهيه عن امر فعله صلى الله عليه وسلم فما انسى اثر الدقيق الخطب على ذراعيه تنبيه على شدة حفظه القصبة حتى دخل على عثمان بن عفان ولعله كان بجسنان كما تقدم فقال انت تنهى عن ان يقرن بيناء الفاعل او المفعول بين الحج والعمرة وتقدم من رواية البخاري عن سعيد ابن المسيب فقال علي ما تريد الى ان تنهى عن امر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه مسلم من هذا الوجه فقال عثمان دعنا عنك قال الى لا استطيع ان ادلك فقال عثمان ذلك اي ترجيح الافراد راى فخرج على غضبا لان معارضة النص بالرأى شديد عندهم وهو يقول لبيك اللهم لبيك بحجة وعمرة معا وللنساء في فقال عثمان تراى اننى الناس وانت تفعله قال ما كنت ادع سنة النبي صلى الله عليه وسلم بقول احد وهو نص في ان عليا نسب القرآن الى السنة بخلاف الافراد ولم يذكر عليه عثمان بل قبله كما في رواية للنسائي بلفظ بنى عثمان عن التمتع فلي على واصحابه بالعمرة فلم ينههم عثمان فقال له على المرسم رسول الله صلى الله عليه وسلم تمتع قال بل وله من وجه آخر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بينا جهمي اذ زاد مسلم من طريق عبد الله بن شقيق عن عثمان قال اجل ولكننا كنا خائفين **له قوله** قال مالك الامر عندنا ان من قرن الحج والعمرة اي احرمهما معا او اورد فيه عليا لم يأخذ من شعرة شيئا لانه محرم فلم يحل بكسر اللام الاولى فيك الاول فام من شيء من المحرمات حتى ينحره ديا ان كان معه وان لم يكن معه فيشتري ويفرلان ووالقران واجب بشرطه قال ابن قدامة ولا تعلم في وجوب الدم على القارن خلافا لالاما حكى عن داود انه لا مر عليه ويحل بمنى يوم النحر بمر حجرة العقبة قال صاحب المحلى وبه قالت الثلاثة الباقي والمجهر الخ قال الباقي يعنى ان من قرن بين الحج والعمرة فانه لا يصح ان يتحلل من شيء من احرامه حتى يحل من جميعه وذلك لا يكون الا بمنى يوم النحر الخ قلت وهو كذلك عند الحنفية قال البخاري في شرح اللباب بعد ما ذكر فراع القارن عن افعال العمرة لم ينههم محروما لان او ان تحله يوم النحر فان حلق يكون جنابته على احرامين الخ **له قوله** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسله سليمان عام حجة الوداع سنة عشرة وفيه التسمية بذلك خلافا لمن كرهه ذلك خرج الى الحج بانواعه الثلاثة فمن اصحابه من اهل بجم مفرد ومنهم من جمع الحج والعمرة وصار قارنا ومنهم من اهل بعمرة فقط فاما من اهل بالحج او جمع الحج والعمرة فلم يحل الى يوم النحر وقد تقدم في حديث عائشة ان ذلك محمول على من اهدى ومن لم يكن معه هدى امره صلى الله عليه وسلم بالضمير وامام من كان اهل بعمرة فحل بصيغة الافراد في الهندية وبصيغة الجمع في العمرة بعد اذ افعال العمرة وغرض الامام بايراد هذا الرواية اثبات شرعية لقران المذكور في الوجه ١٣

له قوله دخل على امير المؤمنين علي بن ابي طالب وفيه انقطاع عن محمد بن بكر المقداد ولا عليا بن السقياء بنهم السنين واسكان القاف مقصور قرية بامعة بطريق مكة وهو اى على بفتح بفتح الحقة وسكون النون وفتح الجيم آخره من مهلة من جمع كنع وبضم اوله وكسر الجيم من الجمع اى لبيك او يعلف وفي المحلى لا يقال الخم و الفعيم خطب بضم ب بالدقيق وبالماء و يوجز المحلى والمعنى انه يعلف الخ بكرات له جمع بكرة بالفتح والضم ولد الناقة او

الفة منها او الشئ الى ان يهدى الى الخاض او ابن اللبون والذى لم يزل دقيقا وخطبا بفتح المجهمة والموحدة قال في الجمع الخط ضرر بالتعريف بالصحابه ليتناشر ورقها لعلف الابل والخطب بالحركة الورق الساقط عن الخطوط ونجست الابل علفها النجوس الفعيم وهو ان يخط العلف من الخطب والدقيق بالما ثم ربيقاه الابل فقال المقداد لى لعل هذا عثمان بن عفان امير المؤمنين فخرج عن ان يقرن بفتح اوله ببناء الفاعل اي الانسان او بفتح اوله ببناء المجهول فاشأ

م الا واحد بالرفع اى فى حكم الحصر فاذا جاز التحلل فى العترة مع انها غير محدودة بوقت قالوا ان يجوز فى الحج اشهد كما فى قدا وجبت الحج ايضا مع العترة و
 معية اشهادهم على ذلك ليجعلوا ما صار اليه من ذلك **قوله** قال مالك هكذا فى جميع النسخ الهندية وليس فى النسخ المصرية لفظ ما للكل
 مساقه قال وقد اهل لم وجعله العلامة الزرقاني قولين عمدا قال قال ابن عمر محققا على جواز ادخال الحج على العترة الخ لكان الظاهر انه مقولة الامام مالك
 كما هو نص النسخ الهندية وبه جزم الباقى اذ قال وقال مالك قد اهل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يريدون ان منهم من اهل بالعترة الخ وبه جزم
 صاحب المحلى اذ قال قال مالك مستدلا **قوله** ثانيا على ادخال الحج على العترة الخ وقد اهل اى احرم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اى بعضهم
 حجة الوداع بالعترة كما تقدم فى حديث **٣٣٤** عائشة من امن اهل بعترة ثم قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان معه هدى فليهل بالحج
 مع العترة التى احرم بها ففقه جواز ادخال الحج على العترة اذ
 امرهم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ثم لا يحل حتى يحل
 منها جميعا يوم النحر وهو حجة لمن قال ان سائق الهدى لا
 يحل حتى يحل منها جميعا قال صاحب الهداية فى المقترح
 سائق الهدى اذ ادخل مكة طاف وسعى على ما بينا فمقترح
 لا يسوق الهدى الا لانه لا يقلل حتى يحرم بالحج يوم التروية
 لقوله صلى الله عليه وسلم لو استقبلت من امرى ما
 استندرت لما سقت الهدى ولجعلتها غنمة وتحملت
 منها وهذا يقتضى التحلل عند سوق الهدى الخ قال المحقق
 فى الدرر اية رواه مسلفى حديث جابر الطويل وفى الصحيحين
 عن انس بن مالك ان معا الهدى لاحتلت **قوله** **٣٣٥**
 قطع التلبية يعنى متى يقطع المحرم بالحج التلبية
 تخصيص المحرم بالحج لما ان المصنف لم يرد كقطع المحرم
 التلبية عن تقريظ والمسئلة خلافية عند اهل العلم قال
 المحقق تحت حديث الجعافى عن ابن عباس ان تسمية بن
 زيد كان رد فى النبي صلى الله عليه وسلم من عرفة الى
 المزدلفة ثم ارد فى الفضل بن عباس قال فكلاهما قال لم
 يزل يلقى صلى الله عليه وسلم يلبي حتى دى جمره العقبة فى
 هذا الحديث ان التلبية تسقط الى دى الجمره يوم النحر
 وبعد ما يشوع الحاج فى التحلل ودوى ابن المنذر باسناد
 صحيح عن ابن عباس انه كان يقول لتلبية شعرا بالحج
 فان كنت حاجا قلب حتى يد رحلك ويد رحلك ان ترمى
 جمره العقبة ودوى سعيد بن منصور من طريق ابن
 عباس قال حججت مع عبد الله بن عمر بن الخطاب وكان يلبي
 حتى يرمى الجمره واستتم ارضا قال الشافعى وابو
 حنيفة والشافعى وابو حنيفة وابو حنيفة وابو حنيفة
 يقطع المحرم التلبية اذ ادخل الحرم وهو من هب ابن عمر
 لكن كان يعاود التلبية اذ اخرجه من مكة الى عرفة
 وقالت طائفة يقطعها اذ اراح الى الموقف رواه ابن
 المنذر وسعيد بن منصور باسناد صحيح عن عائشة و
 سعد بن ابى وقاص وعلى وبه قال مالك وقيد بوزال
 الشمس يوم عرفة وهو قول الاوزاعى والليث واشار
 الطحاوى الى ان كل من روى عنه ترك التلبية من يوم

مالك انه سمع بعض اهل العلم يقولون من اهل بعترة ثم بدا له ان
 يهل بحج معها فذلك له ما لم يطف بالبيت وبين الصفا والمروة وقد
 صنع ذلك عبد الله بن عمر حين قال ان صدوت عن البيت صنعنا
 كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم التفت الى اصحابه فقال
 ما امرها الا واحد اشهد كما فى قدا وجبت الحج مع العترة **قال** مالك وقد
 اهل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فام حجة الوداع بالعترة ثم قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان معه هدى فليهل بالحج مع
 العترة ثم لا يحل حتى يحل منها جميعا **قطع التلبية** مالك عن محمد
 ابن ابى بكر الثقفى انه سأل ناس بن مالك وهما غاديان من منى الى
 عرفة كيف كنتم تصنعون فى مثل هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال كان يهل لمهل منا فلا ينكر عليه ويكبر المكبر فلا ينكر عليه
 مالك عن جعفر بن محمد عن ابيه ان على بن ابى طالب كان يلبي
 فى الحج حتى اذا ازاغت الشمس من يوم عرفة
قطع التلبية

<p>قوله انه سمع بعض اهل العلم يقولون من اهل بعترة ثم بدا له اى اذا ان يهل يي يوم بحج معها فذلك له اى جائز له قال صاحب المحلى وبه قالت الثلاثة الباقية والجمهور قال ابن عبد البر ان ابا ذر شذ من ادخال الحج على العترة قياسا على عكسه الخ ما لم يطف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة والطلاق الطواف على السبع مجازا وبطريق الخذف قال الباقى يريدون من اهل بالعترة ثم اذ ان يروى الحج على العترة فيكون قارا لها فذلك</p>	<p>وتقدم انه يكون قارا عند الحنفية لواحرم بالحج قبل كثر طواف العترة لاجدة وقد صنع ذلك اى ارف الحج على العترة عبد الله بن عمر حين قال وان صدوت ببناء الجوهول اى منع عن البيت اى عن الوصول اليه صنعنا كما صنعنا انا واصحابى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم التحلل بالحد يديه حيث منهم المشركون من دخول مكة ثم التفت ابن عمر الى اصحابه بعدما احرم بالعترة فقال غفر لهم بما دى اليه نظره ما امرها اى الحج والعترة</p>
--	--

عرفة انه تركها للاشتغال بغيرها من الذكر لا على انها لا تشوع وجمع بذلك بين ما اختلف من الآثار **قوله** انه سأل ناس بن مالك وهذا
 فاد بان جملة اسمية حالية اى اصابان غدوة من منى الى عرفة كيف كنتم تصنعون اى من الذكر وغيره فى الطريق فى مثل هذا اليوم مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين طريق موسى بن عقبة عن محمد بن ابى بكر قلت لانس غداة عرفة ما تقول فى التلبية فى هذا اليوم هكذا فى الغنم فقال
 ان كان يهل المهل منا فلا ينكر عليه وفى مسلم وابو داود عن ابن عمر غدا وتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من منى الى عرفات هذا الملبى ومنا
 المكبر ويكبر المكبر فلا ينكر عليه قال العيني قوله لا ينكر على صيغة المعلوم فى الموضوعين والضمير المرفوع هية الى النبي صلى الله عليه وسلم والخوض به
 المحقق فى الغنم على البناء للمجهول قال وفى رواية موسى بن عقبة لا يعيب احدنا على صاحبه قال الطيبي هذا رخصة ولا حرج فى التكبير بل يجوز
 كما اثر لا ذكر وليس التكبير فى عرفة من سنة الحاج بل السنة لهم التلبية الى دى جمره العقبة الخ وقال الشافعى والى الذين ظاهر كلامنا الخطا بى
 ان العلماء اجمعوا على ترك العمل بهذا الحديث وان السنة فى الغدوة ومن منى الى عرفات التلبية فقط وحكى المنذر عن بعض العلماء اخذ بظاهره
 لكنه لا يدل على فضل التكبير على التلبية بل على جوازها فقط لان غاية ما فيه تقريره صلى الله عليه وسلم على التكبير وركه لا يدل على استحبابه فقد
 قام الدليل على ان التلبية حينئذ افضل اذ وقته صلى الله عليه وسلم عليها **قوله** ان على بن ابى طالب وفيه انقطاع عن عبد الله بن عمر الباقى
 لوريدك عليا كان يلبي فى الحج الى يوم عرفة حتى اذا ازاغت الشمس زالت من يوم عرفة قطع التلبية وبه قال الاوزاعى والليث وهو المروى
 عن سعد بن ابى وقاص وابن المسيب وعروة والقاسم وتقدم فى بيان المذهب ما قال المحقق وقالت طائفة يقطعها اذ اراح الى الموقف رواه
 ابن المنذر وسعيد بن منصور باسناد صحيح عن عائشة وسعد بن ابى وقاص لعل روايتان فى المسئلة فيقيد اثر الباب بالواحد الى الموقف بعد الزوال

هنا في الطريق هذا هو مفهوم الاثر عند عامة شراح الموطأ من الزرقاني والباي والمصنف وعلى هذا فلا أثر مخالف لما تقدم في بيان المذهب من كلام الحافظ
 اذا قال فالت طائفة يقطع الحرم والتلبية اذا دخل الحرم وهو مذهب ابن عمر كان يقرأ ويد التلبية اذا خرج من مكة الى عرفة الخ ويمكن تأويل اثر الباب
 الى كلام الحافظ لوصحه انه هو مذهب ابن عمر ان يقال ان معنى قوله ثم يلي حتى يدخل حين يخرج من منى الى عرفة فاذا انزل الله هاب ترك فتأمل وكان
 ابن عمر يترك التلبية في العمرة اذا دخل الحرم وسأى قطع التلبية في العمرة قريبا **قوله** كان عبد الله بن عمر لا يلي قال الحافظ في التخصيص هكذا أخرجه
 المصنف عن مالك عن الزهري ودوي عن ابن عمر خلاف ذلك ايضا أخرجه ابن ابي شيبة من طريق ابن سيرين قال كان ابن عمر اذا طاف بالبيت
 لبي وهو يطوف بالبيت قال الزرقاني لعدم مشروعيتهما في الطواف ولذا كرمها ابنه سالم و **٣٨٨** مالك وقال ابن عيينة ما رأيت احدا

يغتنى به يلي حول البيت الاعطاء بن السائب و
 اياه الشافعي سرا واحدا وكان ربيعة يلي اذا طاف
 وقال اسمعيل القاضي لا يزال الرجل ملبيا حتى يبلغ
 الغاية التي يكون اليها استنجابته وهي الوقوف بعرفة
 قاله ابو عمر الخ **قوله** انها كانت تنزل منزوعة
 ولفظ عن في موطأ تنزل بعرفة بغمرة بفتح النون وكسر
 الميم على ما ضبطه عامة شراح الحديث قال ابن حجر في
 شرح مناسك النووي يجوز ان يسكن الميم مع فتح النون
 وكسر هاء الموضع قيل من عرفات وقيل بقربها خارجة
 عنها قاله الزرقاني وظاهرا أكثر من وقوع الاثنية الثلاثة
 الثاني وبه جزم الزرقاني في شرح المواهب والطبي في
 شرح المشكوة اذا قال وليست من عرفة وكذا قال
 النووي في شرح مسلم وقال الحافظ في الفتح موضع
 بقرب عرفات خارج الحرم بين طرف الحرم وطرف
 عرفات واليه يشير تنوير شيخنا في المصنف اذا قال باب
 يستحب تقصير الخطبة بنمرة وتجهيل الرواح الى
 عرفة فهذا ظاهرا ان عرفة غير مفرقة وفي الحاشية
 عن المخطيع النون وكسر الميم ويجوز اسكانها موضع
 بجنب عرفات وليس منها وهو منتهى الحرم وكانت
 يبرز بين الحبل والحرم الخ وبذلك جزم النووي في
 مناسكه اذا قال ليس من عرفات وادى عرفة ولا
 منتهى ولا المسجد الذي يصل فيه الامام بل هذه
 المواضع خارج عن عرفات على طرفها الغربي الخ و
 ظاهرا في الكيفية الاول بل هو نفس الزيلعي
 على الكثرة اذا قال ينزل مع الناس حيث شاء وقرب
 الجبل افضل وعند الشافعي بطن نمرة افضل للنزول
 صلى الله عليه وسلم فيه قلنا نمرة من عرفة وقد
 قال عليه السلام عرفات كلها موقف وارتفعوا
 عن بطن عرفة ونزوله صلى الله عليه وسلم لم
 يكن عن قصد الخ وكذا احكاك ابن عابدين عن المعمر
 اذا قال ينزل بعرفات في اي موضع شاء وقرب
 جبل الرحمة افضل وقال الاثنية الثلاثة في نمرة
 افضل للنزول عليه السلام فيه قلنا نمرة من

قال يحيى قال مالك وذلك الامر الذي لم يزل عليه اهل العلم
 ببلدنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة
 زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها كانت تترك التلبية اذا راحت
 الى موقف مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقطع التلبية
 في الحج اذا انتهى الى الحرم حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة
 ثم يلي حتى يغد ومن منى الى عرفة فاذا غدا ترك التلبية وكان
 يترك التلبية في العمرة اذا دخل الحرم مالك عن ابن شهاب انه
 كان يقول كان عبد الله بن عمر لا يلي وهو يطوف بالبيت مالك
 عن علقمة بن ابى علقمة عن امه عن عائشة اما المؤمنين انها كانت
 تنزل من عرفة بنمرة ثم تحولت الى الاراك

قوله وذلك اي فعل على الامر الذي
 لم يزل استمر عليه اهل العلم بلدنا المدينة
 المنورة وتقدم في المذهب انها احكم روايات
 الامام مالك رواها ابن الموارنة قال البايعي
 قال ابو القاسم باثر قول مالك في التلبية لا
 ان يكون احرم بل هو من عرفة قبلي حتى يرمي
 جمرة العقبة فحمل الحديث على هذا حكمه
 ولعل تأويل قول الرازي ان النبي صلى الله عليه
 وسلم لم يزل يلي حتى رمي جمرة العقبة انه
 امر بذلك الخ واثبت خبره بان التوجيه فيه
 بعد لا يخفى **قوله** انها كانت تترك
 التلبية اذا راحت اي من المصنف الى الموقف هكذا
 في جميع النسخ الهندية والمصرية الا الزرقاني
 ففيها اذا رجعت الى الموقف والمعنى واحد و
 تقدم ان ذلك رواية اشهب عن مالك وعرض
 المصنف بذلك هذه الآثار المختلفة الاشارة

عرفة ونزوله عليه السلام فيه لم يكن عن قصد الخ **قوله** ثم تحولت عائشة من نمرة الى الاراك بالفتح اخبره كاف قال
 الزرقاني موضع بعرفة من ناحية الشام وقال يا قوت الحموي وادى الاراك قرب مكة يتصل بغيقة وقال الاصمعي جبل لهديل
 وقيل هو موضع من نمرة في موضع من عرفة وقيل هو من مواقف عرفة بعضه من جهة الشام وبعضه من جهة اليمن وهو
 في الاصل شجر معروف وهو ايضا شجر محتمل يستظل به الخ وقال البايعي قولها كانت تنزل من عرفة الخ يقتضي ان نمرة منزوعة
 والاراك موضع غيره وذكر جماعة من اصحابنا ان نمرة والاراك شئ واحد وانما نمرة موضع الاراك بعرفة فان لم يكن ما
 قالوه مخالفا للحديث فان معنى الحديث انها كانت تنزل في موضع من نمرة ثم تحولت من موضعها ذلك الى منتهى الاراك
 بنمرة وهذا على معنى انه ارفق في النزول والتصرف وكل ذلك واسم ان ينزل الانسان من عرفة حيث شاء وجري العمل
 بنزول الامام بنمرة الخ والظاهر في معنى الاشارة كانت تنزل اولابنمرة الى زوال الشمس اتباعا لفعله صلى الله عليه وسلم ثم
 تخرج من نمرة الى الاراك واليه ميل اكثر الشراح وظاهرا تبويب شيخنا الدهلوي في المصنف اذا قال باب نزول نمرة وجواز ترك
 نزولها يدل على ان المعنى انها كانت تنزل اولابنمرة ثم تركت النزول في هذا الموضع للزحمة وغيرها واختادت النزول في الاراك
 وبه جزم صاحب المحلى اذا قال ثم تحولت لاجل المراحة الى الاراك موضع قريب نمرة الخ وعرفات كلها موضع الوقوف الا بطن
 نمرة كما سياتي في محله ١٢

له قوله قالت ام علقمة وكانت عائشة تهمل ما كانت ما يجيء بأوام في منزلها أي الموضع الذي نزلت فيه وجعل كذلك من كان معها أتيا فالام المؤمنين فإذا ركبت فتوجهت الى الموقف بعرفة تركت الاهلال والتلبية قالوا لبي تردى انها كانت تلبى لى ان تركب متوجهة الى الموقف ويجتازان تردى الى الصلاة ووصفته بأنه رواح الى الموقف لان المقصود بذلك الرواح الى الموقف والمصلحة لقرب الموقف والرواح اليها واحد قالت وكانت عائشة تعتمر بعد الحج من مكة في ذي الحجة كما فعلته في حجة الوداع مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم تركت ذلك أي الاعتدال بعد الحج متصلا فكانت تخرج قبل هلال المحرم حتى تأتي الحجفة المنيات المعروف لاهل الشام فتقف بها حتى ترى الهلال الى هلال محرم فإذا رأت الهلال هلت أي حرمت بعرفه فأتى مكة وتغسل فعاد المحرم ثم تعود الى المدينة وتعل ذلك التحصيل **٣٣٩** الفصل بين الحج والعمرة امتثالاً لأمر الله تعالى المؤمنين بغير كراهة في عرفة قريباً في باب العمرة أنه قال

افصوا بين حجتكم وعمركم فإن ذلك أتم الحج أحدكم وارتفع لعمركم ان يعتمر في غير أشهر الحج **له قوله** ان عمر بن عبد العزيز الامام العادل غدا يوم عرفة من منى الى عرفات فسمع التكبير ما لى سمع الناس يجهرون بالتكبير فبعث الخرس بفصحين جمع حارس على ما ضبطه الزقاني وبغض الحمار المهلة وتشديد الرأى على ما ضبطه صاحب الخيل والوجه الاول وهو خدام السلطان المرزبان حفظه يصيحون أي ينادون في الناس أيها الناس انما هي وظيفة اليوم التلبية وما تقدم من حديث الشكر المكي برفلا يتكر عليه جمول على الجواز وقال الباجي فانكر عمر بن عبد العزيز ترك التلبية وقطعها بجملة في وقت هي فيه مشقة تخاف الطمس ودور سها حتى ينقطع حكمها الزبيني انكر افراد التكبير ما خطه بالتلبية فلا بأس به كما تقدم **له قوله** ان عمر بن الخطاب وسياتي في كلامنا فانه منقطع في الخطا واصله ابن المنذر قال يا اهل مكة خطاب الى من بمكة سواء كان مكيًا أو أفا قيا ما شأن الناس لأفامير يا تون أي يدخلون مكة شعنة بالغيم فسكون جميع اشعث وهو مغبر الرأس متفرق الشعر مشقت الحال يعني يبدخلون مكة كذلك لبعد عهدهم بالدهن وغيره لاجل احرامهم وانتم قد هنون بتشديد الدال من الاد هان أي مستعملون الدهن في الشعر واذ كان يوم الدار شعث لاجل القدوم على بيت الله فاهلها والى ذلك اهلاوا احرموا بالحج امرئذ اذا رأتهم الهلال الى هلال ذي الحجة ليل بعد عهدكم بالرجل والاد هان وتأخذوا من الشعث يخطوا فافرو وهو الذي اختاره مالك للحرام بالحج قاله الباجي وفي المحل وبه قال مالك وابو حنيفة و ابو ثور و جماعة ان الفضل للمكة ان يحرم من اول ذي الحجة ونقله عياض عن كثير من الصحابة وقال الشافعي وبعض المالكية وكثيران الفضل للمكة ان يحرم يوم الزبيرة **له قوله** ان امير المؤمنين عبد الله بن الزبير في العام القرشي الاسدي أقام بمكة في زمان خلافته تسع سنين فانه يبيع له بعد موت يزيد بن معاوية مستلمة واستشهد بكثرة كما في تأخير الخلفاء همل يحرم بالحج

قالت وكانت عائشة تهمل ما كانت في منزلها ومن كان معها فإذا ركبت فتوجهت الى الموقف تركت الاهلال قالت وكانت عائشة تعتمر بعد الحج من مكة في ذي الحجة ثم تركت ذلك فكانت تخرج قبل هلال المحرم حتى تأتي الحجفة فتقيم بها حتى ترى الهلال فإذا رأت الهلال هلت بعمرة مالك عن يحيى بن سعيد ان عمر بن عبد العزيز غدا يوم عرفة من منى فسمع التكبير عاليا فبعث الخرس يصيحون في الناس أيها الناس انما التلبية اهلال هل مكة ومن بها من غيرهم مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ان عمر بن الخطاب قال يا اهل مكة ما شأن الناس يا تون شعنة وانتم قد هنون اهلاوا اذا رأتهم الهلال مالك عن هشام بن عروة عن أبيه ان عبد الله بن الزبير أقام بمكة تسع سنين يهل بالحج لهلال ذي الحجة وعروة بن الزبير معه يفعل ذلك قال يحيى قال مالك وانما يهل هل مكة بالحج اذا كانوا بها ومن كان مقيما بمكة من غير اهله من جوف مكة لا يخرج من الحرم قال مالك ومن اهل من مكة بالحج فليؤخر الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى وكذلك صنع عبد الله بن عمر

صلافاً ما علة قال الباجي ومعنى ذلك ان الطواف الذي هو ركمن من اركان الحج انما هو طواف الافاضة فاما طواف الورد فليس يكن من اركان الحج وانما هو الورد على البيت كتحية المسجد فاذا احرم من مكة فليس عليه طواف وروداً لأنه لم يرد من جهة من الجهات سواء احرم بالحج من مكة	يوم التروية او قبله او بعده الخ والسعي بالنصب عطف على الطواف أي فليؤخر السعي بين الصفا والمروة لوقته بعد الطواف الواجب حتى يرجع من منى غاية للتأخير فانه يتأخر السعي بين الصفا والمروة الى ان يعود من منى للافاضة لان من شرط السعي ان يعقب التلبية لمصلحة
--	---

الهلال ذي الحجة وشقيقه عروة بن الزبير معه يفعل ذلك وما تمهم يفعلون كذلك كما تقدم قريباً قال الباجي تعلق مالك في هذه المسئلة مع ما تقدم من فعل عبد الله بن الزبير مدة تسعة اعوام بحضرة الصحابة والتابعين وهو الامير الذي يشهر فعله ولا يخفى امره ولا يتكر عليه احد ولا يثار به مع دينه وفضله وورعه الا على ما هو الفضل عنده ووافقته على ذلك اخوة عروة مع علمه ودينه ومن هذا كان امر جمهور الصحابة ولذلك قال مهدي بن جرير لابن عمر رأيتك تفعل ادباً لم أر احداً من اصحابك يفعلها **له قوله** وانما يهل أي يحرم هل مكة وغيرهم هكذا في جميع النسخ المصرية والنزقاني والباجي والتزوير يراى في غيرهم وليست الزيادة في النسخ الهندية ولا المحقق والاولى حذفه لما سياتى من ذكر الغير بالحج اذا كانوا بها أي بمكة فاذا كانوا بغيرها احرموا من الميقات الذي يميرون به ان كان والا فمن المحل الذي هم فيه ومن كان مقيما بمكة من غير اهله ما توضيح لقوله المتعلق وغيرهم من صحة وجوده والمعنى ان اهل مكة اذا كانوا بمكة وغيرهم من الافاقين اذا انزلوا بمكة يهلون من جوف مكة متعلق بقوله يهل والمعنى ان من اهل بالحج من مكة سواء كان من اهله او من نزل بها انما يهل من جوف مكة قال الباجي ومن اين يحرم روى اشهب عن مالك يحرم من داخل المسجد روى ابن حبيب عنه يحرم من باب المسجد لا يخرج من الحرم الى المحل للاحرام قال الباجي هذا يقتضي ان احرامه من جميع الحرم مباح وان اختار الاحرام من داخل المسجد وباب المسجد فمن احرم من الحرم فلا شئ عليه الخ قلت واختلغت نقلة المذهب في بيان ميقات الملك حتى قال ابن رشد في المدينة لخلاف عندهم ان المكي ليهل الامن جوف مكة اذا كان حاجاً الحج مع ان الخلاف بينهم شهير حكاة القسطلاني والفاظان ابن حجر والعيني مع اختلاف فهم في حكاية الاختلاف في شرح الباب من كان منزله في الحرم كسكان مكة ومنى فوقه الحرم للحج ومن المسجد افضل او من دورية اهله **له قوله** ومن اهل من مكة بالحج سواء كان مكيًا أو أفا قيا نزل بها فليؤخر الطواف بالبيت أي طواف الحج الفرض وهو طواف

(اللبقية عن صفه ١٢) طوافا واجبا ولا يجب على الحاج المحرم من مكة طواف الاطواف الا فاضة ومن قدم الطواف بالبيت والسعي ففي المدونة لا يجوز له ذلك وليعد ما بعد الرجوع من عرفة فاذا اراد العبد ما حتى خرج الى بلده فعليه الهدى وذلك ايسر شأنا منه قاله البخاري قلت ومذهب الحنفية في ذلك ما في شرح اللباب اذ قال ثوران اراد المكي ومن مذهبنا نقديم السبع على طواف الزياراة مع ان الاصل في السعي ان يكون عقبيه لمناسبة تأخير الواجب عن الركن الا انه رخص تقديمه بالجملة بعلية الزحمة فحينئذ يتنفل بطواف لانه ليس للمكي ومن في حكمه طواف القدوم الذي هو سنة للأفاقي فيما في المكي بطواف نفل بعد الاحرام بالتحريم ليصير سعيه وهل الافضل تقديم السبع او تأخيره الى وقته الاصل وهو بعد ادراكه قيل الاول وقيل الثاني وصحبه ابن الهيثم وهو الظاهر خصوصا للمكي فان فيه خلافا للشافعي **٥٥** الخروج عن الخلاف لكونه احوط مستقب

قال سئل مالك عن اهل بالحج من اهل المدينة او غيرهم من مكة لهلال ذي الحجة كيف يصنع في الطواف قال يا طواف الواجب فليؤخره وهو الذي يصل بينه وبين السبع بين الصفا والمروة وليطف ما بدا له وليصل ركعتين كلما طاف سبعا وقد فعل ذلك اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والذين اهلوا بالحج من مكة فاخروا الطواف بالبيت والسبع بين الصفا والمروة حتى رجعوا من منى وقد فعل ذلك عبد الله بن عمر فكان يهل لهلال ذي الحجة بالحج من مكة ويؤخر الطواف بالبيت والسبع بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى قال يحيى سئل مالك عن رجل من اهل مكة هل يهل من جوف مكة بعمره فقال بل يخرج الى الحل فيحرم منه ما لا يوجب الاحرام من تقليد الهدى مالك عن عبد الله بن ابى بكر بن حزم عن عمر بنت عبد الرحمن انها اخبرته ان زياد بن أسفيا ن كتب الى عائشة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم ان عبد الله بن عباس قال من اهدى هدى احرم عليه ما يحرم على الحاج حتى يتحر الهدى وقد بعثت اليك بهدى فاكتبني الى بامررك او مرى صاحب الهدى قالت عمره فقالت عائشة ليس كما قال ابن عباس انا فلت قل ان هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم يبدى ثم قل هابيد ثم بعث بها رسول الله

بالاجماع المحرم وكذلك صنع عبد الله بن عمر يؤخر الطواف والسعي الى الرجوع من منى كما يأتي موصولا عنه في باب الرمل في الطواف ١٢ (الحاشية المتعلقة بصيغة هذا) **له قوله** وسئل مالك عن اهل اى احرم بالحج من اهل المدينة او غيرهم من الافاقيين المقيمين بمكة من مكة لهلال ذي الحجة وبقي بعد احرامه بمكة ايا ما كان يصنع بالطواف وفي الهندية في الطواف والاوجه الاول كما لا يخفى يعنى هل يجوز له ان يطوف بالبيت في هذه الايام ام لا **له قوله** قال مالك اما الطواف الواجب وهو طواف الافاضة فليؤخره الى الرجوع من منى وهو الطواف الذي يصل بينه وبين السعي بين الصفا والمروة اى يأتى بالسبع متصلا بهذا الطواف فان السعي بعد طواف النفل لا يصح عند مالك كما تقدم قريبا وليطف طواف النفل ما بدا له في هذه الايام فان الطواف مندوب والتفتل وكذلك قالت الحنفية تطول بالطواف ما شاء وليصل ركعتين في طواف الطواف كلما طاف سبعا بفهم السبع اى سبعة اشواط وقد فعل ذلك اى تأخير الطواف والسبع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والذين اهلوا بالحج من مكة فاخروا الطواف الواجب بالبيت والسبع بين الصفا والمروة حتى رجعوا من منى بيان لما افاده اسم الاشارة في قوله وقد فعل ذلك واشارة الى ما سبى من حديث عائشة في باب دخول الحائض مكة بلطف فلان الذين اهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة ثم طافوا طوافا اخر بعد ان رجعوا من منى فلهذا الذين كانوا اهلوا بالحج واجمعوا بين الحج والعمرة فانما طافوا طوافا واحدا بعد ان رجعوا من منى وقد فعل ذلك عبد الله بن عمر ايضا فكان يهل لهلال ذي الحجة بالحج من مكة ويقال له ما تقدم في حديث مبيد بن حريج قلت لابن عمر رأيتك تصنع اربعاً الحديث وفيه ورايتك اذا كنت بمكة اهل الناس اذ ارادوا الهلال ولم يهل حتى يكون يوم التروية وجمع بينهما بانه كان يفعل الامرين جميعا تارة كذا وصورة كذا وقال الحافظ في الفقه

له قوله كتب الى عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان عبد الله بن عباس قال من اهدى هدى احرم عليه ما يحرم على الحاج حتى يتحر الهدى وقد بعثت اليك بهدى فاكتبني الى بامررك او مرى صاحب الهدى قالت عمره فقالت عائشة ليس كما قال ابن عباس انا فلت قل ان هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم يبدى ثم قل هابيد ثم بعث بها رسول الله

ان ابن عمر كان يرى التوسعة في ذلك الخ وروى عبد الرزاق عن نافع اهل بن عمر مرة بالحج حين راي الهلال ومرة اخرى بعد الهلال من جوف الكعبة ومرة اخرى حين راح الى منى وروى ايضا عن مجاهد قلت لابن عمر هللت فيها هلالا مختلفا قال اما اول عام فاخذت ما اخذ اهل بلدى ثم نظرت فاذا انا دخل على اهل حراما واخرج حراما وليس كذلك فعلت قلت فبأي شيء تأخذ قال تخرم يوم التروية ويؤخر الطواف بالبيت والسبع بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى كما سبى في موصولا عنه في باب الرمل ١٢ **له قوله** سئل مالك عن رجل من اهل مكة اى مقبلا بها سواء كان مكي او افاقيا هل يهل اى يحرم من جوف مكة بعمره فقال بل يخرج الى الحل فيحرم منه وبذلك قالت الجمهور ان مبيت المكي لا يحرم العمرة الى الحل حتى الاجماع على ذلك ابن قدامة وغيره مع الاختلاف فيما بينهم في افضل البقاء للاحرام كما سبى في بطله قيل تكراه المحرم وصريح بوجوب الخروج الى الحل الحافظ والعيني والقسطلاني والطبري والقاري والنووي والاني والشوكاني وغيرهم وبوب البخاري في صحيحه باب يهل اهل مكة للحج والعمرة وذكر فيه حديث المواقيت وفيه حتى اهل مكة من مكة لكن شراح المصنفين خصصوا الحديث بالعمرة ووجهه نزوح البعدي بانه نظرا الى عموم اللفظ وقال الهب الطبري لا اعلم احدا جعل مكة ميقنا للعمرة كذا في الفقه وفيه ايضا قال صاحب الهدى لم ينقل انه صلى الله عليه وسلم اعتمر مدة اقامته بمكة قبل لهجرة ولا اعتمر بعد الهجرة الا دخلا الى مكة ولم يعتمر قط خارجا من مكة الى الحل شريه خل مكة بعمره كما يفعل الناس اليوم ولا ثبت عن احد من الصحابة انه فعل ذلك في حياته الا عائشة وحدها الخ قال الحافظ وبعد ان فعلته بامر دلى على مشروعيته الخ وقال القاري في شرح اللباب بحثا ان بعض الفقهاء قالوا العمرة مختصة بالأفاقي فليس لاهل مكة ان يخرجوا الى الحل ويعتمر او يجعلوا حديث عائشة من مخصصاتها ومروى عن ابن الزبير انه في العمرة وامر الناس بها عند تمام بناء

ص الكعبة في سبع وعشرين من رجب فلهذا على انه مذهب صحابي لا محجة فيه فان يروى وانت خبير بان فعله هذا بحضور الصحابة والتابعين ولم يذكر عليه فيكون محجة ١٢ -

من المرأة الحائض والنفاس التي تهمل أي تريد أن تحرمها الحج والعمرة أنها بكسر الهمزة تهمل أي تحرم بحجها أو عمرتها إذا أرادت يعاقب حبيضا لا يمنحها من الإهلال بالحج والعمرة لأن الإحرام إنما لا ينافي الحيض والنفاس ولذلك لا يفسد شيئا منها إذا طهرت عليها ويفسد الصوم والصلاة لما كانا مأمورين لها قاله الباقى وكذلك كانت الحنفية ولكن لا تطوف بالبيت قال الباقى لأن الطواف بالبيت ينافي ذلك يفسد والحج والنفاس ينافي من شرطه الطهارة الخ قلت وكذلك قالت الحنفية أنها لا تطوف بالبيت لأن الطهارة عندهم واجب في شرب الطواف الطهارة عن الحدث الأكبر والصغير وإن فرق بينهما في حكم الإثم والكنائز وجوبها عندها هو الصحيح من المذهب هو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد وقتل ابن شجاع هوسنة و نقل المنوى في شرح مسلم عن أبي حنيفة أصحها وكان أخذ من قول ابن شجاع الخ ولا بين الصفا والمروة أي لا يتبع فهو من باب غلبتنا ببناء معناه أو التقدير ٣٥٢ لا تطوف بها كما سياتي في باب دخول

الحائض مكة وقال الباقى يعنى أنها تقتسم من السبع أيضا كما اقتسم من الطواف ومعنى ذلك أن السبع إنما يكون بأثر الطواف بالبيت فلو لم يكن الحائض الطواف بالبيت لم يكن السبع ينافي الصفا والمروة وإن لم تكن من شرطه الطهارة لانه عبادة لا تتعلق لها بالبيت ولو لم تكن الطهارة الحيض بعد كمال الطواف يصح سعيها الخ فقلت وكذلك عند الحنفية بل عند الجمهور في المستثنى كما سياتي ٣٥٢ قوله وهي أي الحائض تشهد أي تحضر المناسك كلها من وقوف عرفة والمزولة والجار وغيرها فيما استثني وهو الطواف والسبع بعد مع الناس يعنى لا تقتزل عنهم غير أنها وهذا سببه على المستثنى لا تطوف بالبيت لا شترط الطهارة أو وجوبها ولا بين الصفا والمروة لتوقفه على الطواف عند الجمهور خلا لما سياتي عن عطاء وبعض أهل الحديث في كماله الحفاظ في مسألة السبع وقال ابن قدامة السبع تبع للطواف لا يصح إلا أن يتقدمه طواف فأن سعى قبله لم يصح وبذلك قال مالك و الشافعي وأصحابه بالرواية وقال عطاء يخرجه وعن أحمد يخرجه إن كان تاسيا وإن عدم لم يخرجه الخ قلت ويأتى مفصلا في أبواب السبع قبيل صيام يوم عرفة ولا تقرب الحائض للمسجد بالنصب حتى تطهر بكون الطاهر ومنع الهاء من الجمهور أو بغير الطاهر المشددة من المزيد يحد فإحدى التائمين ما قلناه في النوى والغرض نفي الدخول ولو لم يخرطوا قال الباقى فيقتسم عليها الطواف حينئذ لمعنيين أحدهما أنه في المسجد والحائض لا تدخل المسجد والثاني أن الحيض حدث بينم الطهارة والطواف لا يكون إلا بالطهارة الخ ويثقل ما قال ابن عمر روى في حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها أفصلي ما يفصل الحاج غيابة لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى تطهرى كما سياتي في باب دخول الحائض مكة ٣٥٢ قوله العمرة في أشهر الحج كان أهل مكة عليه يرونها من أجمع العجور فأبطله النبي صلى الله عليه وسلم قولوا فعلا ولذا أمر أصحابه بغير الحج إلى العمرة ليشتبهوا بذلك جوازها قال الحافظ انتمواعلى جوازها في جميع الأيام لمن لم يكن متلبسا بأعمال الحج الأمان نقل عن الحنفية أنه يكره في يوم عرفة ويوم الضرو أيام التشريق ونقل لا شرم إذا اعتمر فلا بد أن يحلق أو يقصر فلا يصح بعد ذلك الاعتكاف

وله قول وسئل مالك أيضا عما اختلف الناس فيه من الإحرام لتقليد الهدى ممن لا يريد الحج ولا العمرة فقال لا امرعندنا الذي نأخذ به في ذلك قول عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بهديه ثم أقام فلم يحرم عليه شيء مما أحله الله له حتى نحر الهدى ما تفعل الحائض في الحج مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول امرأة الحائض التي تهمل بالحج والعمرة أنها تهمل بحجها أو عمرتها إذا أرادت ولكن لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة وكفى تشهدا لمناسك كلها مع الناس غير أنها لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة ولا تقرب المسجد حتى تطهر للعمرة في أشهر الحج مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاثا عام

تقدم مرفوعا من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بهديه ثم أقام بالمدينة فلم يحرم عليه شيء مما أحله الله له حتى نحر الهدى ببناء الجمهور وبه قالت الثلثة الباقية و الجمهور كما تقدم قريباً وأخبر البيهقي عن الزهري قال أول ما كشفه الصحوة عن الناس وبين لهم السنة في ذلك عائشة فذكر الحديث عن عروة وعمره عنها قال فلما بلغ الناس قول عائشة أخذوا به وتركوا فتوى ابن عباس ووافق عائشة ابن مسعود وابن الزبير وابن عباس وأما ما أخرجه عبد الرزاق عن عبد الرحمن بن عطاء أنه سمع ابن عباس عن أبيه قال بينا النبي صلى الله عليه وسلم جالس إذ أشق قميصه الحديث تقدم قريباً فقد ضعف ابن عبد البر وعبد الحق ابن عطاء كذا في المحلى ٣٥٢ قوله كان يقول ٣

له قول وسئل مالك أيضا عما اختلف الناس فيه من الإحرام بيان لما أي عما قالوا من أحرم من يبعث بالهدى و أطلق الإحرام على مجردة عن الملبوس المخطط بها إذا كونه صورة الإحرام والأفان عباس ومن معه لا يقولون أنه يكون محموبا بل قالوا بالاجتناب عن محظورات الإحرام قال الباقى وما روى ابن عباس أطلق عليه اسم محموبا وبزعمه ذلك بأجتنابه ما يجتنبه المحرم لأن المحرم إنما سمي محموبا لأنه دخل في عبادة يحرمها عليه معان مباحة الخ لتقليد الهدى الإثم للتعليل ممن لا يريد الحج ولا العمرة كما قال ابن عباس ومن وافقه فقال مالك في جواب هذا السؤال لا امرعندنا بالمدينة المنورة الذي نأخذ به في ذلك قول عائشة أم المؤمنين الذي

له قول وسئل مالك أيضا عما اختلف الناس فيه من الإحرام لتقليد الهدى ممن لا يريد الحج ولا العمرة فقال لا امرعندنا الذي نأخذ به في ذلك قول عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بهديه ثم أقام بالمدينة فلم يحرم عليه شيء مما أحله الله له حتى نحر الهدى ما تفعل الحائض في الحج مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول امرأة الحائض التي تهمل بالحج والعمرة أنها تهمل بحجها أو عمرتها إذا أرادت ولكن لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة وكفى تشهدا لمناسك كلها مع الناس غير أنها لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة ولا تقرب المسجد حتى تطهر للعمرة في أشهر الحج مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاثا عام

۲۵۲

له قوله وعامة القضية وتسمى عمرة
القضاء وعمة القضية وعمة القضاء قال
العمري أما العمرة الثانية فهي أيضا ذوق القضية
سنة سبعين ما علمت قاله نافع وسليمان التيمي
وعروة ومحمد بن الحنفئ وغيرهم لكن ذكر ابن
حيان في صحيحه انها كانت في رمضان قال
الحب الطبري ولم ينقل ذلك احد غيره و
المشهور انها في ذي القعدة الخ **له قوله**
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعتمر الا
ثلاثا قال الباقى انكار لقول عبد الله بن عمر و
قول ابن عمر اربعاً فأما ابن عمر فإنه اضاف الى
الثلاثة المذكورة عمرة في رجب وانكرت ذلك
عائشة وقالت لم يعتمر في رجب قط وأما
ابن عمر فإنه اضاف الى الثلاثة المذكورة عمرة في
ذو القعدة بحجة الخ وقريب منه ما حكى الا بى
في الاكمال والسنوسى في المكمل عن القاضي

بأمانة الشافعية والمالكية الثالثلين بأفراذه صلى الله عليه وسلم خلافاً لمحققيههم كما تقدم في محله ١٢ **قوله** فقال اعتمر اعتمر بقدر همة لا استغنهم قبل ان اعمر ولعل منشأ السؤال ما في باب داود بسند الى سعيد بن النضر ان رجلاً من احياء النبي صلى الله عليه وسلم اتي عمر بن الخطاب فشهد عنده انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي قبض فيه ينهى عن العبرة قبل الحج ثم فعل سعيد روى هذا الحديث فاجاباً جوا الى السؤال عنه فقال سعيد نعم قد اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث عمر قبل ان يمجم قال ابن عبد البر يتصل هذا الحديث من وجوه احوال وهو امر مجمع عليه للاختلاف بين العلماء في جوا اخر العبرة قبل الحج لمن شاء ١٣ **قوله** ان عمر بن الخطاب لم يسيب النبي صلى الله عليه وسلم استاذن امين المؤمنين عمر بن الخطاب ان يعتمر في شوال ولعله استاذن لما انه سمعه قال اقم لعمرته ان يعتمر في غير شهر الحج فخاف ان لا يجيز عليه عمر على العمل بالأرضاء فاذن له خفي وعلم منه

أن قوله المدد لوراشاد لمصلحة وليس بحكم فاعلموا أن
سلسلة ثم قفل إلى أهله ولم يحج فعلم منه وما سبق جواز العبرة في أشهر الحج وهو المقصود من هذه الآثار وعلم أيضاً ما يوجب به محمد بن موسى على
هذه الآثار باب الرجل يعتمر في أشهر الحج ثم يرجع إلى أهله من غير أن يحج في أي تلك السنة فلا يكون مقبلاً لأنه مشروط باحتماء العبرة والحج معاً في أشهر الحج
قال ابن قدامة في المعنى إن اعتمر في أشهر الحج ولم يحج ذلك العام لم يحج من القابل فليس بمقبط لأن العمل فيه خلافًا لقولنا شاذ إجماع الحسن فمن اعتمر
في أشهر الحج فهو مقبض ثم حج أو لم يحج والمجهول على خلاف ذلك الخ **قوله** قطع التلبية في العبرة أي متى يقطعها للعمرة والمسئلة خلافيه قال ابن
قدامة يقطع المعتمر للتلبية إذا استلم الزكوة وهذا قال ابن عباس وعطاء وعمرو بن ميمون وطائفة من الثوري والشافعية واسحاق وأصحاب
لؤي وقال ابن عمر وعروة والحسن يقطعها إذا دخل الحرم وقال سعيد بن المسيب يقطعها حين يرى عرش مكة **قوله** أنه كان يقطع التلبية
في العبرة إذا دخل الحرم وبه قال مالك في المعتمرين المواقيت كما تقدم والظاهر أن عروة كان يحرم من ميقات المدينة لأنه مدني **قوله** قال
مالك فمن اعتمر كذا في النسخ الهندية وفي المصرية يعني أحرم وهو المراد من قوله اعتمر أي أحرم للعمرة من التنعيم إنه لا يقطع التلبية حتى يكمل في
النسخ الهندية وفي المصرية أنه يقطع التلبية حين يرى البيت والموتى واحد يرى البيت وتقدم أن ذلك رواية المختصر والمعروف والنسخ
من معجم الجعرانة أو للتنعيم يلبي إلى دخول بيوت مكة وفي المدونة قال ابن القاسم قال مالك والحرم بالعمرة من ميقاته يقطع التلبية إذا
دخل الحرم ثم لا يعود إليها والذي يحرم من غير ميقاته مثل الجعرانة والتنعيم يقطعون إذا دخلوا بيوت مكة قال فقيل له أو المسجد قال والسجد
على ذلك وأسمع الخ ١٣

ما كفت يجوز ان يكون يوم الحج الاكبر ليس من اشهره وايضا فانه قول من سمعنا من الصحابة ولان يوم الحرفيه ركن الحج وهو طواف الزياره وفيه كثير من افعال الحج منها رمي جمرة العقبة والخروج الى منى وما بعده ليس من اشهره لانه ليس بوقت لاجلها ولا لارتكابه فهو كالحرم ولا يمتنع التعديل بلفظ الجمع عن شيئين وبعض الثالث فقد قال تعالى ثلثة فروع والقروا الطهر عنده ولوطلقها في طهر احتسبت بغيره يقول العرب ثلث خلون من ذي الحجة وهو في الثالثة وقوله فرض فيه الحج اي في اكثر من الحز وفي الهداية اشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة كذا روي عن العبادلة الثلثة وعبد الله بن الزبير قال ابن الهيثم العبادلة في عرف اصحابنا عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر وفي عرف غيره اربعة اخرجوا عبد الله بن مسعود وادخلوا ابن عمر بن العاص وابن الزبير قاله احمد بن حنبل فحديث ابن عمر اخرج به الحاكم وصححه وعلقه البخاري وحديث ابن عباس صحيح الدارقطني وكذا اخرج به ابن مسعود واخرجه ابن ابي شيبة ايضا وحديث ابن الزبير اخرجه الدارقطني الخ قال القاري في شرح النفاية ولما ما اخرجه الحاكم وقال على شرط الشيخين وعلقه البخاري عن ابن عمر في قوله تعالى الحج اشهر معلوما قال شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة وتفسير الصبياني في حكم الرفع وهذا بينهم الاستدلال بالحج ١٢٠ قوله ثم اقام مكة اي لم يجد فصيا مثلثة ايام في الحج و سبعة اذ ارجع قال مالك وذلك اذا اقام بمكة حتى الحج شرحه قال يحيى قال مالك في رجل من اهل مكة انقطع الى غيرها وسكن سواها ثم قد رجع معتمرا في شهر الحج ثم اقام بمكة حتى انشا الحج منها انه متمتع يجب عليه الهدى والصيام ان لم يجد هديا وانه لا يكون مثل اهل مكة

عمرانه كان يقول من اعتمر في اشهر الحج في شوال او ذي القعدة او في ذي الحجة قبل الحج ثم اقام بمكة حتى يدركه الحج فهو متمتع ان حج وعليه ما استيسر من الهدى فان لم يجد فصيا مثلثة ايام في الحج و سبعة اذ ارجع قال مالك وذلك اذا اقام بمكة حتى الحج شرحه قال يحيى قال مالك في رجل من اهل مكة انقطع الى غيرها وسكن سواها ثم قد رجع معتمرا في شهر الحج ثم اقام بمكة حتى انشا الحج منها انه متمتع يجب عليه الهدى والصيام ان لم يجد هديا وانه لا يكون مثل اهل مكة

الحاكم وصححه وعلقه البخاري وحديث ابن عباس صحيح الدارقطني وكذا اخرج به ابن مسعود واخرجه ابن ابي شيبة ايضا وحديث ابن الزبير اخرجه الدارقطني الخ قال القاري في شرح النفاية ولما ما اخرجه الحاكم وقال على شرط الشيخين وعلقه البخاري عن ابن عمر في قوله تعالى الحج اشهر معلوما قال شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة وتفسير الصبياني في حكم الرفع وهذا بينهم الاستدلال بالحج ١٢٠ قوله ثم اقام مكة اي لم يجد فصيا مثلثة ايام في الحج و سبعة اذ ارجع قال مالك وذلك اذا اقام بمكة حتى الحج شرحه قال يحيى قال مالك في رجل من اهل مكة انقطع الى غيرها وسكن سواها ثم قد رجع معتمرا في شهر الحج ثم اقام بمكة حتى انشا الحج منها انه متمتع يجب عليه الهدى والصيام ان لم يجد هديا وانه لا يكون مثل اهل مكة

له قوله انه كان يقول من اعتمر في اشهر الحج في شوال او ذي القعدة او ذي الحجة قبل الحج ثم اقام بمكة حتى يدركه الحج فهو متمتع ان حج وعليه ما استيسر من الهدى فان لم يجد فصيا مثلثة ايام في الحج و سبعة اذ ارجع قال مالك وذلك اذا اقام بمكة حتى الحج شرحه قال يحيى قال مالك في رجل من اهل مكة انقطع الى غيرها وسكن سواها ثم قد رجع معتمرا في شهر الحج ثم اقام بمكة حتى انشا الحج منها انه متمتع يجب عليه الهدى والصيام ان لم يجد هديا وانه لا يكون مثل اهل مكة

في بعض نسخ المصرية بعد ذلك لفظ من منى فهو يؤيد من قال لم يرد بالرجوع الفراغ من اعمال الحج وقيل المراد الرجوع الى اهله كما هو المعروف في الاثنية قال البيضاوي اذ رجعت الى اهليكم وهو واحد قول الشافعي او نفرتم او فرغتم من اعماله وهو قوله الثاني ومن ذهب الى حنيفة الخ وقال له سقفسه مالك في المدونة بالرجوع من منى سواء كان مكة او لبلدة وهو المشهور وفسره في الموازية بالرجوع الى اهله وقال ايضا المراد بالرجوع من منى الفراغ من افعال الحج سواء رجع لمكة او رجع لاهله او اقام في منى الخ فله من منى ان المشهور من قول مالك يوافق الحنفية والثاني لاجل الشافعي وقال ابن حجر في شرح المنهاج روي عن مالك في رجل من اهل مكة انقطع الى غيرها وسكن سواها ثم قد رجع معتمرا في شهر الحج ثم اقام بمكة حتى انشا الحج منها انه متمتع يجب عليه الهدى والصيام ان لم يجد هديا وانه لا يكون مثل اهل مكة

له قول سئل مالك عن رجل من غير اهل مكة اى من الافاقين دخل مكة بعمرته في شهر الحج وهو يريد الإقامة بمكة اى التوطن بها حتى ينشئ الحج بها
لمتمتع هو بعمرته الاستغفار فقال نعم هو متمتع بحج عليه الهدى او الصيام ان لم يجد الهدى وليس هو مثل اهل مكة وان وصلىه اراد الإقامة
بمكة ووجه ذلك انه دخل مكة والحال انه ليس من اهلها اذ ذلك وانما يحجب الهدى او الصيام على من لم يكن من اهل مكة وقت الاحرام بالعمره و
ايضا ان هذا الرجل يريد الإقامة بمكة ولا يدري ما يريد وله بعد ذلك هل يتيمله اسباب الإقامة او يرجع بعمرته وليس هو من اهل مكة حين
الاعتزام فهو من الافاقين بعد قال البايجي وهذا كما قال ان من كان من غير اهل مكة ودخلها في شهر الحج يبنى الإقامة بها والاستيطان
فان حكمه في القران والتمتع حكم اهل الافاق لان الاستيطان لم يوجد منه بعد فقد اتم ٣٥٦ ببعض افعال المتمتع وهو العمره قبل

قال يحيى سئل مالك عن رجل من غير اهل مكة دخل مكة بعمرته
في شهر الحج وهو يريد الإقامة بمكة حتى ينشئ الحج منها متمتع هو فقال
نعم هو متمتع وليس هو مثل اهل مكة وان اراد الإقامة وذلك انه
دخل مكة وليس من اهلها وانما الهدى او الصيام على من لم يكن من
اهل مكة وان هذا الرجل يريد الإقامة ولا يدري ما يريد وله بعد
ذلك وليس من اهل مكة مالك عن يحيى بن سعيد انه سأل سعيد
ابن المسيب يقول من اعتمر في شوال او في ذي القعدة او ذي الحجة
ثم اقام بمكة حتى يدرجه الحج فهو متمتع ان حج وعليه ما استيسر
من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع
ما لا يجب فيه التمتع قال مالك من اعتمر في شوال او ذي
القعدة او ذي الحجة ثم رجع الى اهلته ثم حج من عامه ذلك فلا يس
عليه هدى انما الهدى على من اعتمر في شهر الحج ثم اقام بمكة حتى
الحج ثم حج قال مالك وكل من انقطع الى مكة من اهل الافاق و
سكنها ثم اعتمر في شهر الحج ثم انشأ الحج منها فليس بمتمتع وليس
عليه هدى ولا صيام وهو بمنزلة اهل مكة اذا كان منساكنها
قال يحيى سئل مالك عن رجل من اهل مكة خرج الى الرباط او
الى سفر من الاسفار ثم رجع الى مكة وهو يريد الإقامة بها
كان له اهل بمكة او لا اهل له بها فدخلها بعمرته في شهر الحج ثم

الاستيطان وانما لا يكون متمتعاً من كمال استيطانه
قبل ان يحرم بالعمره مثل ان يدخل معتمراً في رمضان
فيحل من عمرته ثم يستوطن بمكة ثم يعتمر في شهر الحج
ويحج من عامه فانه لا يكون متمتعاً قاله اشهب وعبد الح
قلت فلهذا الحنفية لا توافقهم في مسألة الاستيطان ثم
لو اراد هذا الافاقى السكنى بمكة وهو اريد التوطن
فيها فالمسئلة واقعية ويكون متمتعاً عند الحنفية ايضاً
لكن في عامة كتب الفروع من الهداية وغيره جزئية
من قوله اذ اقدم الكوفى بعمرته في شهر الحج ثم اخذ
مكة داراً وجو من عامه ذلك فهو متمتع فهذا ان لم
يأول بما ظهر من كلام القارى ان اتخاذ الدار هو القيام
بدون الاستيطان فهذا ايلو الخ الجوهري **له قول**
انه سمع سعيد بن المسيب يقول من اعتمر في شوال
او في ذي القعدة او في ذي الحجة يدر قبل الحج بدليل قوله
ثم اقام بمكة اى بعد العمره ولم يرجع الى اهلته حتى
يدركه الحج فهو متمتع ان حج اى بشرط ان يحج في تلك
السنة وعليه ما استيسر من الهدى شاة او اعلى منها
فمن لم يجد الهدى بينا او ثمة فصيام ثلاثة ايام في الحج
وسبعة اذا رجع على نحو ما تقدم من حديث ابن عمر
له قول قال مالك من اعتمر في شوال او ذي القعدة
او ذي الحجة اى في اوائل ذي الحجة بدليل قوله ثم رجع
بعد العمره الى اهلته او مثله في البعد ثم حج من عامه ذلك
فليس عليه هدى التمتع لانه افر كل نسك بسفركه ولم
يتمتع بترك سفر واحد انما الهدى يجب على من اعتمر
في شهر الحج ثم اقام بمكة او ما في حكمها حتى الحج ثم حج
في تلك السنة وبذلك قالت الحنفية اذ شرطوا للتمتع
عدم الاقامة وكذا الشافعية اذ شرطوا عدم العود
لمبقات ولا مثله مسافة وكذا الحنابلة اذ شرطوا عدم
الخروج الى موضع تقصر فيه الصلوة كما تقدم ذلك كل
في شرطه ولذا قال البايجي لا نعلم في ذلك خلافاً لما
يؤى عن الحسن البصرى وعطاء انه متمتع وان رجع
الى افقه **له قول** قال مالك وكل من انقطع الى مكة
اى انتقل اليها وسكنها بنية عدم الانتقال منها وبذلك

لم الافاق في شهر الحج وقبلها ودخل مكة بعمرته
في شهر الحج وحج من عامه لا يكون متمتعاً على
طريق السنة لوجود الامر وقال ايضا الشافعية
الصحة المتمتع احرام العمره من المبيقات ولا الخرم

فسمى الدرر لا لانتظام من اهل الافاق وسكنها قبل اشهر الحج ثم اعتمر في شهر الحج ثم انشأ الحج منها فليس بمتمتع وفيه دلالة على ان كونه غير مكي شرطاً
للتسمية والدم معاً لا شرط للدم فقط كما تقدم القولان للملكية في شروط التمتع وليس عليه هدى ولا صيام وهو اذ ذلك بمنزلة اهل مكة اذا كان من
ساكنها يعنى اذا استوطن مكة فصار بمنزلة المكيين وبذلك قالت الحنفية **له قول** سئل مالك عن رجل من اهل مكة خرج الى الرباط اى
الخروج واصله ملازمة لشرا العدة ويطلق على الجهاد ايضاً او الى سفر اخر من الاسفار غير الجهاد والمعنى من استوطن بمكة ثم خرج عنها لمقصد بنية
العود اليها ثم رجع الى مكة وهو يريد الإقامة بها سواء كان له اهل بمكة او لا اهل له بها فدخلها اى مكة بعمرته في شهر الحج ففرغ من العمره ثم
انشأ الحج من عامه وسواء كانت عمرته التي دخل بها بمكة من مبيقات النبى صلى الله عليه وسلم او دونه من بقية المواقيت قاله الزقاقى وعلى
هذا فالمراد بمبيقات النبى صلى الله عليه وسلم مبيقات خاص والوجه عندى ان المراد بمبيقات النبى جسر المواقيت اى سواء كان احرامه من
المبيقات اى مبيقات كان او من داخل المبيقات واليه يشهد ما سياتى من كلام البايجي متمتع بعمرته الاستغفار من كان على تلك الحالة لذكورة فقال
مالك في جوابه ليس عليه ما يجب على المتمتع من الهدى او الصيام قال البايجي وانما ساءى مالك بين ان يكون له بها اهل او لا يكون لان حكم الاستيطان
يشترط لمن استوطن موضعاً وان لم يكن له اهل فاذا ثبت له حكم الاستيطان لم يخرج عنه لسفر من الاسفار الى رباط او غيره حتى ينتقل عنها بالنية
والفعل وسواء ما لك ان تكون عمرته من المبيقات او من غير المبيقات لان من ليس من اهل مكة اذا احره من مكة بالعمره في شهر الحج وحج من عامه
قبل ان يبنى الى اهله فهو متمتع ومن كان من اهل مكة فاعتمر من المبيقات في شهر الحج فليس بمتمتع وان حج من عامه لانه ليس من شرط التمتع
احرامه من المبيقات ولا من غيره وانما شروطه ما قد ذكرنا في الحولت وبذلك قالت الحنفية في المسئلةين معاً قال القارى في شرح اللباب لو خرج المكي الى

الحج من المحرمين لكان من المبيقات من
جملة الواجبات فلو احره بالعمره داخل المبيقات
او الحج من المحرمين لم يلزم بينهما المأما صيحا يكون
متمتعاً وعليه مع المترك المبيقات الحج مختصراً ١٢

عن المسئلة الثانية المراد بخاضري المسجد الحرام واختلوا في المراد به فقال نافع ولا عرج هو اهل مكة بعينها وهو قول مالك واختاره الطحاوي وقال
 طاؤس هم اهل الحرم وقال ابو حنيفة هم اهل الميقات وقال مكحول من كان منزله دون المواقيت وهو قول الشافعي في القديم وقال في الجديد من هم
 من مكة على دون مسافة القصر وهو قول احمد كذا في المحلى قال ابو بكر الجصاص اختلف الناس في ذلك على اربعة اوجه فقال عطاء ومكحول من دون
 المواقيت الى مكة وهو قول اصحابنا لان اصحابنا يقولون اهل المواقيت بمنزلة من دونها وقال ابن عباس ومجاهد هم اهل الحرم وقال الحسن وطاؤس و
 نافع وعبد الرحمن الاعرج هم اهل مكة وهو قول مالك بن انس وقال الشافعي هم من كان اهلهم دون ليلتين وهو حديث اقرب المواقيت
 وما كان وراء فليهو المتعة الخ وقال ابن قدامة خاضري المسجد الحرام اهل الحرم ومن بينه وبين مكة دون مسافة القصر نص عليه

احمد وروى عن عطاء وبه قال الشافعي وقال مالك هم اهل
 مكة ولنا ان خاضري الشيء من دنا منه ومن دون مسافة
 القصر قريب في حكم الخاضري بدليل انه اذا قصد ان يزعم
 رخص السفر فيكون من خاضريه الخ **سنة قوله** جامع
 ما جاء في العمرة اي الروايات المتفرقة في باب العمرة و
 هي لغة الزيارة وقيل قصد وقال الراغب العارة تفخيض
 الخراب والاعتبار والعمرة الزيارة فيها غارة الود وجعل
 في الشريعة للقصد المخصوص الخ وفي الغفر قيل انها مشتقة
 من غارة المسجد الحرام الخ وفي الشرع زيارة البيت الحرام
 بكيفية خاصة وشروط مخصوصة واختلف اهل العلم
 في حكمها قال ابن رشد فان قوما قالوا انه واجب وبه
 قال الشافعي واحمد وابو ثور وابو عبيد والاذنعي والثوري
 وهو قول ابن عباس من الصحابة وجماعة من التابعين قال
 مالك وجماعة هي سنة وقال ابو حنيفة هي تطوع وبه
 قال ابو ثور ووافقه الخ قلت واختلفت ثقلة المذهب
 في بيان مسائل الاشياء في ذلك ولعل ذلك لاختلاف
 الروايات عنهم قال في البدل ثم قال اصحابنا انها واجبة
 كصدقة الفطر والاضحية والوتر ومنهم من اطلق اسم
 السنة وهذا الاثنان في الواجب وفي الباب وشرحه القاري
 العمرة سنة مؤكدة على المختار وقيل واجبة صحاحها
 وبه جزم صاحب البدل ثم وعن بعض اصحابنا انها فرض
 كفاية منهم محمد بن الفضل من مشايخ بخاري الخ وفي
 الدر المختار سنة مؤكدة على المذهب وهو في الجوهرة
 وجوبها قال ابن عابدين قال في البحر الظاهر من الرواية
 السنية فان محمد انص على ان العمرة تطوع الخ ومال
 الى ذلك في الغفر فقال بعد سوق الأدلة تعارض مقتضى
 الوجوب والنفل فلا ثبتت ويبقى مجرد فعله عليه الصلوة
 والسلام واصحابه والتابعين و ذلك يوجب السنة فقلنا
 بها الخ **سنة قوله** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال العمرة الى العمرة قال البخاري وبعده ابن التين ان
 الى ههنا بمحتمل ان يكون بمعنى مع كقولته تعالى ولا تأكلوا
 اموالهم الى اموالكم ويكون تقدير الكلام العمرة مع انه في
 كفارة لما بينهما قال العيني ظاهرا لحدوث ان العمرة الاولى

انشأ الحج وكانت عمرته التي دخل بها من ميقات النبي صلى الله
 عليه وسلم اودونه اتمتع من كان على تلك الحالة فقال مالك
 ليس عليه ما على المتمتع من الهدى والصيام وذلك ان الله تعالى
 يقول في كتابه ذلك لمن لم يكن اهل حاضري المسجد الحرام جاع
 ما جاء في العمرة مالك عن سمي مولى ابى بكر بن عبد الرحمن عن
 ابى صالح السمان عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال العمرة الى العمرة كفارة لما بينهما والحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة
 مالك عن سمي مولى ابى بكر انه سمع ابا بكر بن عبد الرحمن يقول
 جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

بعضهم انما معنى ذلك لمن لم يكن اهل
 خاضري المسجد الحرام لادع عليهم اذا اقتعوا
 ومع ذلك فلهما ان يمتنعوا بالهدى فظاهر
 الآية يوجب خلاف ما قالوه لانه تعالى قال
 ذلك لمن لم يكن والمراد المتعة ولو كان
 المراد الهدى لقال ذلك على من لم يكن فان
 قيل يجوز ان يكون الامر بمعنى على قيل له
 لا يجوز ازالة اللفظ عن حقيقته وصرفه
 الى الجواز لا بدلالة ولكل واحدة من هذين
 الادوات معنى هي موضوعه له حقيقة
 فتغير جازم عليها لا بدلالة وايضا
 فان المتمتع لاهل سائر الاقاصي انما هو
 تخفيف من الله وازالة المشقة عليهم في
 انشاء سفر لكل واحد منهم اذ لو منعوا
 عن ذلك لادى ذلك الى مشقة وضرو
 اهل مكة لا مشقة عليهم ولا ضرر في فعل
 العمرة في غير اشهر الحج الخ مختصرا وصر

سنة قوله وذلك اي دليل ما افاده ان الله
 تبارك وتعالى يقول في كتابه العزيز ذلك اي
 التمتع او وجوب الدم على اختلافهم في المشار
 اليه لمن لم يكن اهل خاضري المسجد الحرام
 وهذا من خاضريه غاب عنه كحاجة ثوري
 الآية مستلزمان خلافتين اولاهما في الاشارة
 فقالت الحنفية ذلك اشارة الى التمتع اي التمتع
 لمن لم يكن اهل خاضري المسجد الحرام و
 قالت الشافعية اشارة الى الحكم المذكورين
 وجوب الهدى في الصيام وهكذا قالت عامة
 المفسرين ولم يحكموا مسلك غيره وقال
 الجصاص في احكام القرآن والمتعة مخصوص
 بها من لم يكن اهل خاضري المسجد الحرام و
 من كان وطنه المواقيت فمادونها فليس له
 متعة ولا قران وهذا قول اصحابنا وقد روي
 عن ابن عمر انه قال انما التمتع بخصلة لمن لم
 يكن اهل خاضري المسجد الحرام وقال

هي المكفرة لانها هي التي وقع الخبز عنها انها تكفر ولكن الظاهر من حيث المعنى ان العمرة الثانية هي التي تكفر ما قبلها التي قبلها فان التكفير قبل
 وقوع الذنب خلاف الظاهر الخ قال البخاري ما من الغافاة العوي فيقتضي من جهة اللفظ تكفير جميع ما يقع بينها الا ما خصه الدليل الخ وقال الحافظ اشار
 ابن عبد البر الى ان المراد تكفير الصغائر والكبائر قال ذهب بعض العلماء من عصرنا الى تعميم ذلك ثم لا نرى في الاثر عليه وقال ابن العربي
 في العارضة هذه الظاهرات انما تكفر الصغائر فاما الكبائر فلا تكفرها الا الموازنة لان الصلوة لا تكفرها فكيف العمرة والحج وقيام رمضان وكفارة
 الظاهرات ربما اشرت في القلب فاوردت توبة تكفر كل خطيئته الخ والمراد بالعمرة العينية البراءة لكسر الطاعة والقبول يقال برحمتك يرضيكم الباء وقومها
 لا زمين وبراءة عتق وبراءة اي شبهه فله اربع استعمالات الخ فخط هذا لا يشكك بما يسطر الا في الاكمال في كونه ببناء الجهدول ولا بما حاله اليانجي صلبه
 فان لا يتعدى بغير حرف جوا لان يريد بمرور وصف المصدر فانه يتعدى حينئذ لان كل ما لا يتعدى من الافعال فانه يتعدى الى المصدر الخ واختلنا
 في تفسيره قال ابن عبد البر قيل هو الذي لا يربأ فيه ولا سمعة ولا رقت ولا ضوق ويكون بال حلال وقائل لمباي محتمل ان يريد ان صاحبه ادفعه
 على وجه البر الخ وقيل لمقبول وغلامته ان يرجع خيرا ما كان ليس له جزاء الا الجنة اي لا يقتصر لصاحبه من الجزاء على تكفير بعض ذنوبه بل لا بد
 ان يدخل الجنة قال الا في هذا اخص من الرجوع بلا ذنب كما ورد عند مسلم من اتى هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجيع كما ولدته امه لان
 المراد بدخولها الدخول الاول وهو لا يكون الا مع مغفرة كل الذنوب السابقة واللاحقة والرجوع بلا ذنب انما هو في تكفير السابقة ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

شرح الباب اذا افسد عمرته فعليه المضي في الفاسد وقضاؤها باحرام جديد **قوله** ويجزى في عمرته القضاء من حيث احرم لعمرته **قوله** افسد قال الباغي فان كان اهلاله بالنسك الاول من الميقات لزومه القضاء من الميقات وقال ابو حنيفة ان افسد عمره جائز ان يجزى بها من محل والدليل على ما نقوله انه معنى يجب اعتباره في العدة المفضية ابتدأه فوجب ان يعتبر في قضاؤها الخ قلت والدليل على ما قاله الحنفية انه اذا دخل في مكة بوجه مشروع صار من اهلها وميقات الحجة للحج كما لا يخفى فلا ان يكون احرامه من مكان ابعد من ميقاته كعمرى احو من المدينة المنورة بعمرته فافسد ما فليس عليه ان يجزى في القضاء الامن ميقاته الى الحجة قال الباغي يعني من احرم من ابعد من الميقات في ابدان ونسكه ثم افسد ما لم يكن عليه ان يقضى الامن **٣٥٩**

قال مالك في المعتمر يقع باهله ان عليه في ذلك الهدى وعمرته اخرى يبذل بها بعد تمامه التي افسد ويجزى من حيث احرم لعمرته التي افسد الا ان يكون احرم من مكان ابعد من ميقاته فليس عليه ان يجزى الامن ميقاته **قال مالك** ومن دخل مكة بعمره فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وهو جنب او على غير وضوء ثم وقع باهله ناسيا ثم ذكر قال يغتسل او يتوضأ ثم يجزى فيطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ويعتمر عمرته اخرى ويهدى وعلى المرأة اذا اصابت زوجها وهي محرومة مثل ذلك **قال مالك** فاما العمرة من التعميم فانه من شاء ان يخرج من الحرم ثم يجزى فان ذلك مجزئ عنه ان شاء الله ولكن الفضل ان يهل من الميقات الذي وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابعد

الميقات لم يكن واجبا عليه في الشرع فلم يجب عليه قضاءه الخ قلت ومذهب الحنفية في ذلك انه اذا دخل مكة على وجه مشروع صار من اهلها فيعتمر من المحل وورجى الى الافاق صار من اهلها فيجزي من اى المواقف شاء ففي الجمهور العميق يجزى للقضاء في اى وقت شاء من اى ميقات شاء ولا يفتين الميقات الذى احرم منه الاداء ولا الزمان الذى طاف فيه ولا الطريق الذى سلكها في الاداء الخ وقال القارى في شرح الباب ولا يشترط السقوط القضاء احرامه من حيث احرم ولا ولا من الميقات وانما يجب الاحرام من الميقات مطلقا **قوله** ومن دخل مكة بعمره فطاف بالبيت ثم سعى بين الصفا والمروة وهو جنب او على غير وضوء سواء كان عدا او ناسيا ثم وقع باهله اى جامع معتقدا تمام عمرته او ناسيا هكذا في النسخ الهندية وليس في احد من النسخ المصرية ولا المتون ولا الشروح لفظا ناسيا ولعله زاده بعض النسخين لمناسبة قوله ثم ذكر ولا فرق في ذلك بين النسيان والعمد قال مالك يغتسل او يتوضأ ثم على ترتيب لف ثم يعود الى الطواف فيطوف بالبيت لبطان الطواف الاول فان الطهارة من شرائط الطواف عند المالكية فيطوف بين الصفا والمروة لان صحة السبع يتوقف على صحة الطواف وقد بطل لغوات شرطه كما تقدم في ما تفعل الحائض وهذا كله اتمام العمرة الفاسدة ويعتمر عمرته اخرى قضاء عن الاولى ويهدى اى يجب الدماء لمفساد العمرة الاولى قال الباغي يعني من طاف وسعى على غير طهارة فان طوافه غير صحيح لعدم شرط صحته وهو الطهارة فان جامع بعد ان طاف كذلك وسعى فهو بمنزلة من جامع في عمرته قبل الطواف والسبع فعليه ان يتأدى على فاسد عمرته فيطوف ويسعى ويجل منها شريطة عمرته ويهدى هديا الخ واما مذهب الحنفية فقد عرفت في ما مضى ان الطهارة ليست بشرط عندهم فلم تفسد العمرة فلا قضاء لها لكن يجب الهك الطواف جنبا قال القارى في شرح الباب لوطاف للعمرة كل او اكثر او اقله ولو شوطا جنبا او نصف

قوله قال مالك في المعتمر يقع باهله اى بما معها ان عليه في ذلك الهدى جزاء الجنانية واختلغا في مصداق الهدى الوجه في افساد الحج والعمرة اما الاول فنياسا في محله واما الثاني فالجهل به على ان الواجبية قال الموفق من وطى قبل التحلل من العمرة فسد عمرته وعليه شاة مع القضاء وقال الشافعي عليه القضاء ويؤد ثلثها عتاة تشمل على طواف وسعى فاشبهت الحج وقال ابو حنيفة ان وطى قبل ان يطوف لم يفسد اشواط كقولنا وان وطى بعد ذلك فعليه شاة ولا تفسد عمرته ولنا انها عتاة لا وقوف فيها فلم يجب فيها بدنة ولان العمرة دون الحج فيجب ان يكون حكمها دون حكمها

او محمد ثا فعليه شاة في جميع الصور المذكورة الخ وعلى المرأة اذا اصابت زوجها وهي محرومة فاما معها بعد ان طافت للعمرة جنباً او محدثاً مثل ذلك اى مثل ما تقدم من حكم الرجال فان النساء شقائق الرجال كذلك قالت الحنفية ان حكم النساء في ذلك مثل الرجال وتقدم حكم الرجال عند الحنفية قريبا **قوله** قال مالك اختلفت نسخ الموطأ في هذا القول ففي جميع النسخ الهندية قال مالك فاما العمرة من التعميم فانه من شاء ان يخرج من الحرم ثم يجزى فان ذلك مجزئ عنه ان شاء الله ولكن الفضل ان يهل من الميقات الذي وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابعد من التعميم الخ فهذا الكلام وان امكن تصحيحه لكن الظاهر ان فيه سقوطا والصواب ما في النسخ المصرية وعليه اعتمد لا لتناق النسخ العديدة على ذلك واختياره مائة الشرائع المالكية ونصها قال مالك فاما العمرة من التعميم فمقتضى المشاة العوقية وسكون النون وكسر العين المهملة موضع على ثلاثة اميال اى اربعة من مكة اقرب اطراف المحل الى البيت سعى به لان على يمينه جبل نعيم وعلى يساره جبل ناعم والوادى اسمه نهران قاله في القاموس فانه وان كان فيه فضل عند المالكية ايضا كما جزمه الزرقاني والباغي لكنه لا يتعين الاحرام كما ذهب اليه بعض السلف قال الحافظ اختلافوا هل يتعين التعميم لمن اعتمر من مكة فزوى الفاكهي وفقيه من طريق ابن سريج قال بلضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل مكة التعميم وقال الطحاوى ذهب قوم الى انه لا ميقات للعمرة لمن كان بمكة الا التعميم ولا ينبغي فيها وزنه كما لا ينبغي في مواقيت التي للحج والعمرة وخالفه من اخرون فقالوا ميقات العمرة المحل الخ فمضى الموطأ هذا يريد على ما حكى النووي عن القاضي حياض قال قال مالك لا بد من احرامه من التعميمية تحالوا وهو ميقات المعتمرين من مكة وهذا شاذ مردود والذي عليه الجمهور ان جميع جهات المحل سواء ولا تخصيص بالتعميم الخ من شاء ان يخرج من الحرم الى اى موضع من المحل فان ذلك اى الخروج من الحرم الى المحل مجزئ عنه لما تقدم الاجماع على ان ميقات المكي (البقية على حسن)

والتي عن جده (ع) لعمره والحل ان شاء الله تعالى للتبرك ولكن الفضل ان يهل من الميقات الذي وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نشأ به وهو التعمير ويجوز من لم يولد من التعمير كما جهرت به الجعفرية لاجل صلته عليه وسلم ومنها قاله الزرقاني وعلى هذا السباق وشرح الزرقاني نص الموطأ افضلية التعمير بخلاف ما تقدم من سباق النسخ الهندية فانها تدل على افضلية غير التعمير وفي الحل اعلم انهم اتفقوا على ان ميقات من مكة للحج والعمرة والحج والعمرة الحل الحقيقي نوع سفر غير انهم اختلفوا في ان اي موضع من الحل افضل لاجل العمرة فقال مالك كلها سواء وقال ابو حنيفة افضلها التعمير وقال الشافعي افضلها الجعفرية ثم التعمير ثم ما كان ابعد ثم والفضل عند الحنفية للتعمير كما صرح به في واحد من اهل الفروع منهم صاحب الدر المختار قال ابن عابد بن الاحرار منه للعمرة افضل من الاحرار لها من الجعفرية و ٣٢٠ فبرها من الحل عندنا وان كان صلى الله عليه وسلم احرم منها الامر صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن يذهب بخته ما نشأ الى التعمير لقرو منه ولد ليل القولي مقدم عندنا على الفعلي وعند الشافعي بالعكس الوجه (الحاشية المتعلقة بصحة هذه الة قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا رواه مالك مرسلًا وتأمله سليمان بن بلال عن ربيعة بن ابراهيم كما قاله الترمذي واصله مطر الوراق عن ربيعة عن سليمان بن يسار عن ابي رافع اخبره احمد والنسائي والترمذي وقال حسن ولا نعلم احدا استخبره مطر الجعبري اباراهم القبطي اختلف في اسمه على احوال قال الزرقاني اسمه على اشهر الاقوال العشرة اسلم مولاه صلى الله عليه وسلم مات في اول خلافة علي بن علي الصديق كذا في التقريب يقال كان للعباس فوجهه للبر حفظ الله عليه وسلم واعتقه لما بشروا باسلام العباس وكان اسلامه قبل بدوهم يشهد بها وشهد احدا وما بعد ما وجدوا من الانصار وهو اوس بن خولى كما في رواية ابن سعد قاله الزرقاني ولم يتعرض للحفظ فيه في ترجمة اوس عن هذه القصة فزوجها ميمونة ام المؤمنين بنت الحارث الهلالية اخرا امرأة تزوجها ممن دخل بين تزوجها سكرهم وتوفيت بسوق حيث بنى به رسول الله صلى الله عليه وسلم واشهر على الراحم و ظاهره قوله فزوجها انه وكلها في قبول التكلم له لكن روى احمد والنسائي عن ابن عباس لما خطبها النبي صلى الله عليه وسلم جعلت امرها الى العباس فانكحها النبي صلى الله عليه وسلم وظاهرا انه قبل التكلم بنفسه فيصل قوله فزوجها على معنى خطبها له فقط كما قاله الزرقاني قلت وهو المتعين جمعاً بين الروايات والا تعارضت الروايات بأسرها ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قبل ان يخرج الى عمرة القضية وهذا ايضا قرينة على ان المراد بقوله زوجها خطبها فان الروايات الكثيرة تدل على انه صلى الله عليه وسلم تزوجها بسرف ويحتمل ايضا ان يكون قوله زوجها على معناه الظاهر لكن قوله قبل ان يخرج يكون ظرفاً

من التعمير كما حرم مالك عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث اباراهم مولاه ورجلا من الانصار فزوجه ميمونة بنت الحارث ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قبل ان يخرج مالك عن رافع عن نبيه بن وهب اخي بني عبد الدار ان عمر بن عبد الله ابراهم الى ابا بن عثمان و ابا بن يومئذ امير الحاجر وهما محرمان اني قد اردت ان اتيكم طليعة بن عمر ابنة شيبه بن جابر فاردت ان تحضرو ذلك فانكرو ذلك عليه ابا بن وقال سمعت عثمان بن عفان يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يتيكم المحرم ولا يتيكم

مر بهن مهم في هذا احاداً بالسنة قاله النووي وصححه قوله احاداً بالسنة اي على طه السنة من جواز تكلم المحرم مستنبطاً بها سمعته من ابيه كما ساقى وكان النبي فيه للتنزيه لكنه حل على التعمير كما حل عليه الاثنية الثلاثة روى الله عنهم وارضاهم وقال سمعت عثمان بن عفان يعني ابا بن وفي تصريحه سمعت كما وقع في الموطأ ومسلم وغيرهما روى عن ابي لم يسمع ابا بن فامثبت مقدم وفي تهذيب الخطب قال لا ثم قلت لاحد ابن بن عثمان سمع من ابيه قال لا ثم ٣٢٠ قوله يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يتيكم بغير اوله وكسر الكاف وتخريك الحاء بالكسر على النبي قال صاحب الخطب مرفوع على الحديث ويحتمل ان يكون مجزوماً بالكسر ثم وساقى عن الخطابي ان الاحم النبي اي لا يعقد لنفسه المحرم ثم او عمرة او بها ولا يتيكم بغير اوله و

بقوله بعث ويؤيد ذلك ما في الطبقات لابن سعد بسند الى موسى بن محمد انه صلى الله عليه وسلم تزوجها في شوال وهو حلال فهد قرينة على ان المراد بالتزوج الخطبة كما اقربه الزرقاني لان جمهور اهل الحديث والفقهاء والسير متفقة على ان التزوج كان في عمرة القضية وروى عن ميمونة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان بسرف هذا اللفظ ابي داود زاد بنو يعلى الموصلي في مسنده بعد ان رجعا من مكة قاله الزيلعي وهذا الحديث ايضا من مسند لاث من منه تكلم المحرم وهو ايضا قرينة على ان المراد بحديث الباب الخطبة والاثم ايضا في قبل الخروج وبعد الرجوع ومحل حديث ميمونة عند الحنفية الوطي للجهر بروايات التزوج محروما وقال ابن القيم في الهدى بعد ما حكى اختلاف الروايات في تكاحه صلى الله عليه وسلم فلا قول ثلاثة احادها انه تزوجها بعد حله من العمرة وهو قول ميمونة نفسها وقول السفيريين وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابو رافع وقول جمهور اهل النقل والثاني انه تزوجها وهو محرم وهو قول ابن عباس واهل الكوفة وجماعة والثالث انه تزوجها قبل ان يخرج ٣٢٠ قوله اني قد اردت ان اتيكم بغير اوله وكسر الكاف وتخريك الحاء بالكسر على النبي قال صاحب الخطب مرفوع على الحديث ويحتمل ان يكون مجزوماً بالكسر ثم وساقى عن الخطابي ان الاحم النبي اي لا يعقد لنفسه المحرم ثم او عمرة او بها ولا يتيكم بغير اوله و

كسر الكاف مجزوماً او بعضهم الجاهل لا يعقد لغيره بولاية ولا وكالة ولا يخطب بعضهم الطاء من الخطبة بكسر الحاء اي لا يخطب المرأة النكاح قال الزيلعي والحاظ في الداراية ناد ابن حبان في صحيحه ولا يخطب عليه قال القاري روى الكلمات الثلاث بالنسخ والنهي و ذكر الخطابي انها على صيغة النبي اجماع على ان الخطب يحض النبي ايضا بل بلغه والا لان التعمير والثالث للتنزيه عند الشافعي والكل للتنزيه عند ابي حنيفة كذا في البذل قال الزرقاني فممن من الخطبة ايضا لما هو ظاهر الحديث وبه قال الجمهور كما في المفهم وحمل الشافعية النبي في الخطبة على التنزيه ثم قلت ما حكى عن الجمهور بخلاف الشافعية لما تحصله بل كلهم متفقون على ان النبي في الثالث للتنزيه اما الشافعية فظاهرها كما قرينة الخطابي وبه جزم النووي كما صرح به في شرح مسلم (التي هي)

341

الباب صحة اللائمة الثالثة في حرمة العقد
وبحجوه بأنه قولى وابن أبان رادى الحديث
فهم ان المراد التحريم ولذا انكر على عهدين
عبيد الله وحمله أكثر الخفيفة على التنزيه
وحمله صاحب الهداية على الوطى قال
ابن الهيثم والمراد باجملة الثانية التمكن
من الوطى والتذكر باعتبار الشخص لا
تمكن المحرمه من الوطى زوجها ثم ورد على
من يضعف هذا التوجه ١٢

(الحاشية المتعلقة بصيغة هذا)

له قول أخبره أن أباه طريقاً فبعث الطاء
المهملة ذكر الحافظ في مشائخ إلى غطفان
أباه طريق بن مالك وفي التعليق العبد
ذكر كريب من التابعين تزوج امرأة وهو محمد
بمكة زاد في بعض النسخ الهندية فرد
عنه بن الخطاب رزكناه قال الباقون
لنتجحه يحتمل أن يكون بضم
بفتح طلاق والفسخ باسم الراد اليق وفيه ترجيح
لما ذهب إليه وقلناه من أن المعصم لاصم

حدث إلى مهربة قد أخرجها الطحاوي والدارقطني وصححه الحافظ كما تقدم في كلامه وحديث عائشة أخرجه الطحاوي والبخاري والبرزاني
مسندوه وقال الطحاوي روى عنها من لا يطعن أحد فيه أبو عوانة عن مغيرة عن أبي الضحج عن مسروق فكل هؤلاء أشبهت بحديثهم وروايتهم وفي
تتبع النظم أخرجه ابن حبان والبيهقي أيضا وتقدم صفته أيضا في كلام الحافظ وأخرج الطحاوي الأثر في ذلك عن ابن مسعود وابن عباس
وأش ابن مالك أنهم لم يروا ابن مالك بأسا **قوله** قال مالك في الرجل المحرم أن يراحم امرأة إن شاء إذا كانت في عدة منه لأن الرجعة ليست
بشأن فلو تدخل في الحديث فأما أن خرجت من عدتها فلا يجبرها لأنه نكاح فدل فيه قال ابن عبد البر لخلاف في ذلك بين الحنفية والفقهاء بالمصداق
لأن المراجعة لا تختار إلى الولى والصادق قاله الزرقاني قال البيهقي يعني إذا طلق امرأته طلقته بجميعه في حال إحصائه أو قبل ذلك فإن له أن يراجعها
إذا كانت له الرجعة بقاء عدتها فخلأ يروى عن ابن حنبل من منعه الرجعة **قوله** حجارة المحرم بغير ذلك بوب البخاري في صحيحه قال العيني
هذا باب في حكم الحجامة للمحرم هل ينعم منها أو يباح له مطلقا أو للضرورة والمراد في ذلك كله النجوة لا الحاجم المرح والحجامة بالكسر الاحتجام وفي الحكم
للمحرم المص والحجام المصاحص قال العيني ويجوز أنه مطلقا قال عطاء ومسروق وإبراهيم وطائفة من الثوري وأبو حنيفة والشافعي وأحمد والحنفي وقالوا
لأنه يقطع الشعر وقال قوم لا يحقهم المحرم لأن ضرورة روى ذلك عن ابن عمر وبه قال مالك المرح وقال ابن قدامة أما الحجامة إذا لم يقطع شعرا فصاحبة
من غير فدية في قول الجمهور لأنه تنادى بأخيه وم فأنشبه الفصد وربط المحرم وقال مالك لا يحقهم إلا من ضرورة وكان الحسن البصري يرى في الحجامة
ما لا يسيئ شيء من مسالك المالكية في آخر الباب وهذا كله في الاحتجام أما قطع الشعر للحجامة فسألت في بيانه في فدية من حلق قبل أن يغفر في الصلابة
الاحتجام أبو حنيفة والشافعي والجمهور ولا ضرورة أيضا لولم يقطع شعرا أو لقطع شعرا فهو حرام يجب فيه الفدية وحجامة صلى الله عليه وسلم في وسط الرأس كانت

من الاضطرار في النسيء لمصرية لا يحتمل المحرم ما لا يد منه ولفظ محرم في مؤطاة لا يحتمل المحرم الا ان يضطر اليه الخ والمعنى على الجميع واحد يعني لا يحتمل الاضطرار شديدة دعت اليه ولما كان ذلك هو مسللك الامام مالك كما تقدم في اول الباب منه بقوله **له قول** لا يحتمل المحرم الا ان ضرورة فذكر ان ابن عمر بعد الحديث المرفوع فانه كان ساكنا عن الضرورة ولما وردت الروايات المرفوعة العديدة في احتوائها على الله عليه وسلم محرمين بدون التقييد بالضرورة مال الجمهور الى الجواز مطلقا وكان قال محرم في مؤطاة بعد حديث سليمان بن يسار المرفوع المتقدم قال محمد وهذا ناخذ لا بأس بان يحتمل الرجل وهو محرم اضطر اليه او لم يضطر الا انه لا يلحق شعرا وهو قول ابي حنيفة **له قول** لا يجوز للمحرم اكله من الصيد لعظم بيان لما اى باب الصيد الذي يجوز اكله للمحرم ولا يلحق بالاحرام ولا للمحرم في غير شئ من

الحيون الا الهل كهيئة الانعام وغوها لانه ليس بصيد ولما حرم الله تعالى الصيد وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يذبح البعد في الاحرام في المحرم بتقريب الى الله سبحانه بذلك وقال فضل الجوز المحرم والجميعين لالة الدماء بالذبح والفرق قال ابن قدامة ليس في هذا اختلاف وقال البخاري في صحيحه لم ير ابن عباس وانس بالذبح بامسا وهو في غير الصيد نحو الابل والغنم والبقرة والذئابة والدجاج والخيل قال البخاري وهو متفق عليه فيها عند الخيل فانه مخصوص بمن يبيع اكلها وكذا قال العيني ان هذا اكله متفق عليه غير ذبح الخيل فان فيه خلافا معروفا الخ ويحل للمحرم صيد الجوز لقوله تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه الاية واجمع أهل العلم على ان صيد البحر مباح للمحرم اصطفاة واكله وبيعه وشراؤه كذا في المغني وسما في في اخرها اليه ولما صيد البر فقد قال ابن قدامة لا خلاف بين اهل العلم في تحريم قتل الصيد واصطفاة على المحرم وقد نص الله عليه في كتابه فقال سبحانه لا تقتلوا الصيد وانتم حرم وقال تعالى تحريم عليكم صيد البر ما دامتم حرموا وقال ابن رشد المحظور الحرام من الاصطفاة وذلك ايضا مجمع عليه لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم واجمعوا على انه لا يجوز له صيد ولا اكل ما صاده هو منه واختلفوا اذا صاده حلال هل يجوز للمحرم اكله على ثلثة اقوال قول انه يجوز له اكله على الاطلاق وقال قوم هو محرم عليه على كل حال وقال مالك ما لم يصيد من اجل المحرم فهو حلال وما صيد لاجله فهو حرام على المحرم وسبب اختلافهم تعارض الاخبار في ذلك الخ واختلف الناس في اكل المحرم لحم الصيد على مذاهب اثنان منه ممنوع مطلقا صيد لاجله او لا وهذا مذکور عن بعض السلف ودليله حديث الصعبي بن جثامة اثنان ممنوعان صاده او صيد لاجله سواء كان باذنه او بغير اذنه وهو مذهب مالك والشافعية اثنان ان كان باصطفاة او باذنه لا يحد لانه حرم عليه وان كان على غيره لك لم يجوز له اكله

له قول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتج في حجة الوداع كما حرمه الجاهلي فغيره قاله الحافظ وهو محرم حلة حالية فوق رأسه وتقدم قريبا من حديث ابن بريدة في وسط رأسه بيان لموضع الحجامة لانها تختلف باختلاف المواضع وهي في الرأس اشد لما يجتاحر اليه من حلق شعورها وديها قتل شئ من الدواب الا ان ذلك كله مباح مع الحاجة اليه وقد اخبر عن البخاري في صحيحه عن ابن عباس قال احتج النبي صلى الله عليه وسلم في رأسه وهو محرم من وجه كان به بما يقال له محي جل وفي طريق اخرى له عن ابن عباس تعليقا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتج وهو محرم في رأسه من شقيقة كانت به **له قول** وهو صلى الله عليه وسلم يومئذ يلقى بقم اللاموسكون المهملات وتحتين اولاهما مفتوحة بلفظ التشنية حل بقم الجبير والميم موضع بطريق مكة ولفظ

له قول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتج في حجة الوداع كما حرمه الجاهلي فغيره قاله الحافظ وهو محرم حلة حالية فوق رأسه وتقدم قريبا من حديث ابن بريدة في وسط رأسه بيان لموضع الحجامة لانها تختلف باختلاف المواضع وهي في الرأس اشد لما يجتاحر اليه من حلق شعورها وديها قتل شئ من الدواب الا ان ذلك كله مباح مع الحاجة اليه وقد اخبر عن البخاري في صحيحه عن ابن عباس قال احتج النبي صلى الله عليه وسلم في رأسه وهو محرم من وجه كان به بما يقال له محي جل وفي طريق اخرى له عن ابن عباس تعليقا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتج وهو محرم في رأسه من شقيقة كانت به **له قول** وهو صلى الله عليه وسلم يومئذ يلقى بقم اللاموسكون المهملات وتحتين اولاهما مفتوحة بلفظ التشنية حل بقم الجبير والميم موضع بطريق مكة ولفظ

الخ قلت والاول اى المنع مطلقا حكا في البذل تبع اللب اثم عن علي وابن عباس وعثمان في رواية لعمري قوله تعالى حرم عليكم صيد البر واخبر ان صيد البر محرم على المحرم مطلقا من غير فصل بين ان يكون صيد المحرم او الحلال وهكذا قال ابن عباس ان الآية مبينة لا يميل لك ان تصيده ولا ان تأكله وبه قال داود ومن على الصنفين في الخ قال الحافظ وبه قال علي وابن عباس وابن عمر والليث والثوري واسحق لم يثبت الصعبي واما الثاني فحكا العيني عن مالك والشافعية واحمد واسحق في رواية الجمهور زاد في التعليق النجدي عثمان وعطاء وابطا ورواها الثالث فقال العيني اذا اصطاد حلال صيدا فاهدا الى محرم فقد ذهب جماعة الى بآباحتها مطلقا ولم يفصلوا بين ان يكون قد صاده من اجله ام لا عن ابو عمر هذا القول عن عمر بن الخطاب وابي هريرة والزبير بن العوام وكعب الاحبار ومجاهد وعطاء في رواية وسعيد بن جبلة قال وبه قال الكوفيون الخ وحكا ابن الهمام عن طلحة ابن عبيد الله ومائشة ابنتا وحكا الزبيدي في نصب الراية عن الشافعية اذ قال والشافعية مع ابي حنيفة في اباحة اكل المحرم ما صيد لاجله واحمد مع مالك في تحريمه الخ فلو صح فيمكن ان يكون قول له دم وفي القسطلاني قال المرء اوى من الحنابلة ويجوز ما صيد لاجله على الصعبي من المذهب نقله الجماعة عن احمد وعليه الاصحاب قال وفي الاقتضاء احتمال يجوز اكل ما صيد لاجله الخ **له قول** حتى اذا كانوا ببعض طريق مكة وتقدم في كلام الحافظ ان الروايات هي المكيان الذي ذهب ابو قتادة واصحابه منه الى جهة الجوز في التقوا بالقاعة تخلف مع اصحاب له وتقدم في كلام الحافظ انهم استقوا بالقاعة وبها وقع له الصيد المذكور وكانه تأخر هو ورفقته للراحة او غيرها ولفظ البخاري برواية صالح بن كيسان عن نافع عن ابي محمد عن ابي قتادة قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقاعة من المدينة على ثلث الحديث قال الحافظ اى ثلث مراحل الخ فالظاهر ان المراد في حديث الباب تخلفهم بالقاعة بعد ما انصرفوا عن محل الجوز وبها وقع امر الصيد وهو اى ابو قتادة غير محرم ظاهره انحصارهم الاحرام في ابي قتادة خاصة وهكذا في

هو عليه الفرس فطعن زادي رواية عمر وفاتيت اليهم فقلت لهم قوموا فاحتلوا فقالوا انفسه فحملته حتى جثته به فاكل منه بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والى بعضهم من الاكل وفيه جواز الاحتياط في الغزو والاختلاف فيها اذا استند كل الى دليل **سنة قول** له فلما ادركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تقدمهم الى السقياء سألوه عن ذلك ولفظ صالح بن كيسان فانثيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو لم يأتنا فساكته فقال كلوه حلال وفي حديث عبد الله بن ابي قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يميل عليها او يشار اليها قال الا قال فكلوا قال الحافظ و في رواية مسلم هل منكم احد امره او اشكر اليه بشئ وله من طريق اخر هل اشترى او اعطته او اصطدتم فقال صلى الله عليه وسلم بعد ما سألهم عن قتلهم و اشار بهم **سنة قول** له ودلائلهم كلوا ما بقي من لحمها انما هي طمعة بصر الطاء وسكون العين اى طعام اطعمكم الله وفيه جواز اكل المحرم لحم الصيد اذا لم يكن منه قتله او امانه او اشارة او دلالة وهو اجازة اذ المرصد لاجله فان صيد لاجله فكذلك عند الجمهور ومنه الاثنية الثالثة مالك والشافعي واحد وقال الحنفية وطائفة يجوز اكل ما صيد لاجله ظاهر حديث ابي قتادة انه صاده لاجلهم كما سياتي فكان قيل كيف لم يجزوا ابو قتادة مع مجازته للميتات وذلك لا يجوز وفي التعليق المجازة عن القاري انه لم يحرم لقصدا لاحرام من ميتات اخرى وهو الحنفية فان للمدني مخيرين ان يجزوا من ذي الحليفة وبين ان يحرم من الحنفية الخ وقال القسطلاني لم يحرم الاحتياط انه لم يقصد تشككا اذ يجوز خول المحرم بغير احرام لمن لم يرد حيا ولا ضربة كما هو في الشافعية واما على مذهب الاثنية الثالثة القائلين بوجوب الاحرام فبانه انما لم يحرم لانه صلى الله عليه وسلم كان يرسله الى جهة اخرى ليكشف امره والخ وقال النووي قال القاضي عياض في جوابه قيل ان الموافقت لم تكن وقتت بعد وقيل لان النبي صلى الله عليه وسلم ربيته لكشف عدوهم بجهة الساحل وقيل انه لم يكن خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة بل بعثه اهل المدينة بعد ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم وليعلمه ان بعض العرب يقصدون الافادة على المدينة وقيل انه خرج معهم لكنه لم يرد حيا ولا ضربة قال القاضي هذا بعيد **سنة قول** له كان يتزود اى يجعل زاد السفره صنف الطباء تكبير الظاهر طهي في الاحرام كذا في النسخ الهندية وفي الحديث وهو محرم قال العيني وعزى صاحب الامام الى الشافعي من حديث ابي حنيفة عن هشام عن ابيه من حديث الزبير قال كنا نحمل الصيد صنيفا ونزوده ونحن محرمون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه الحافظ ابو عبد الله الطحا في مسند ابي حنيفة من هذا الوجه عن هشام ومن جهة اسمعيل بن زبير عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة الخ قلت هكذا رواه ابو عبد الله في الآثار بلطف كنا نحمل لحم الصيد صنيفا ونزوده ونأكله ونحن

وهو غير محرم فرأى حمارا وحشيا فاستوى على فرسه فسأل أصحابه ان ينالوه سوطه فابوا عليه فسا لهم رجه فابوا فاخذته ثم شبل على الحمار فقتله فاكل منه بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والى بعضهم فلما ادركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم سألوه عن ذلك فقال انما هي طمعة اطعمكموها الله مالك عن هشام بن عروة عن ابيه ان الزبير بن العوام كان يتزود صنف الطباء في الاحرام قال مالك والصفيف القديدا مالك عن زيد بن اسلم ان عطاء بن يسار اخبره عن ابي قتادة في الحمار الوحشي مثل حديث ابي النضر الان في حديث زيد بن اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هل معكم من لحمه شئ مالك عن يحيى بن سعيد انه قال اخبرني محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن عيسى بن طلحة ابن عبيد الله عن عمر بن سلمة الصمري انه اخبره عن البهزي ان

سنة قول له فرأى حمارا وحشيا قال النووي كذا ذكر في اكثر الروايات حمار وحش وفي رواية ابي كامل المجذبي عن ابي عوانة اذا راوا حمار وحش فحمل عليها ابو قتادة فصرع عنها انا فافهمنا الحديث تبين ان الحمار في اكثر الروايات المأذون به انتهى و هي الاثان سميت حمارا لانه يجاز الخ فاستوى على فرسه وفي رواية محمد بن جعفر بن محمد الفرس فاصرحته ثم ركبت ونسبت للسوط والريح وفي رواية فضيل بن سليمان عن عبد الجبار في الجهاد فركب فرسا له يقال له الحبوله فسا لهم ان ينالوه سوطه وفي رواية عمر بن ابي الحارث وهم محرمون وانا رجل حل على فرس وكنت رقاء على الجبال فبينما أنا على

محرمون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد الزبيلي في نصب الراية كذا في رواية ابن العوام في كتاب فضائل ابي حنيفة واختصره مالك في الموطأ الخ قال الحافظ في الدراية وصله ابن ابي العوام وابن جزاء الخ **سنة قول** له قال مالك والصفيف بصاد مهلة فثاين بينهما فقتله قال المجذبي كذا ميم صاف في الشمس يعجب وعلى الجهم لينشوى القديد ذكر في الجهم في حديث كان يتزود وقد يد الظباء وهو اللحم المالح الجفف في الشمس وقال الزبيلي قال في الصيام الصفيف ما يصف من اللحم على اللحم ليهتوى الخ قلت والا ثم يؤيد من قال يجوز للمحرم اكل ما اصطيد لاجله فانهم كانوا يتزودون للاحرام **سنة قول** له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هل معكم من لحمه شئ والحديث هكذا اخبره البخاري في باب ما قيل في البراء فقد اخرج اول حديث ابي النضر قال وعن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي قتادة في الحمار الوحشي مثل حديث ابي النضر قال هل معكم من لحمه شئ قال العيني اخبره البخاري موصولا في كتاب الذبائح قال حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي قتادة مثله الا انه قال هل معكم منه شئ الخ وفي الصحيحين من طريق عبد الله بن ابي قتادة قالوا لعنار لاجله فاخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكلها وللخاري في الهبة فناولته العضد فاكلها حتى تقرقها وفي رواية المطلب قد دفعنا له الذئب فاكل منه وجيم بانه اكل من كليهما والاحد والى ما اورد الطيالسي والى عوانة فقال كلوا ولم يتجوزوا وقم عند الدارقطني وابن خزيمة واليهي ان ابا قتادة قال للنبي صلى الله عليه وسلم انما اصطدت لك فاصراصها فاكلوا ولم يأكل منه حين اخبرته اني اصطدت له قال الدارقطني وابن خزيمة وابو بكر الليثي في الجوز في نقره بهذا الزيادة معمر قال ابن خزيمة ان كانت هذه الزيادة محفوظة احتمل ان يكون صلى الله عليه وسلم اكل من لحمه ذلك الحمار قبل ان يملكه ابو قتادة فانه اصطاده من اجله فلما اطمعه امتنع قال الحافظ في المعجم وفيه نظر لانه لو كان حراما ما اقر النبي صلى الله عليه وسلم لابي قتادة

(البقية عن ص ٣٢) على الأصل منه الى ان اعلمه ابو قتادة بأنه صادقه لا جله ويحتل ان يكون ذلك لبيان الجواز فان الذي يحرم على الحرم انما هو الذي يعلم
بانه صيد من اجله واما اذا اتى بالحرم لا يري الحرام صيد او لا فعمله على اصله لا راحة فاكل منه لم يكن ذلك حراما على الاكل وعندى بعد ذلك فيه
وقفه فان الروايات المتقدمة على هرة في ان الذي تأخر هو الحسد وانه صلى الله عليه وسلم اكلها حتى تعرقها الى لم يبق منه الا العظم وقمع عند
البخاري في الهبة حتى نفاهاى فرغها فأتى شئ يبق منها حينئذ حتى يأمر اصحابه باكله تكن رواية ابى محمد في الصيد عند البخاري ابقى شئ منه قلت
نعم قال كلوا فهو طعمة اطعمكموها الله فاشعر بانه بقى غير العضة الخ وفي نصب الراية قال حنيفة الشافعي الظاهر من هذا اللفظ الذي تعرفوه
به معبر غلط فان في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم اكل منه وفي لفظ احمد قلت هذه العضة قد شويتها وانصبتها فاكلها

فنهشها عليه السلام وهو حرام حتى فرغ منها الخ وحديث
ابى قتادة من مستندات الحنفية فان ظاهره انه صاد
لجل رقتهم قال البخاري في شرح النفاية الاولى والاستدل
على المطلوب حديث ابى قتادة فانهم لما سألوه صلى الله
عليه وسلم لم يجب بجله لهم حتى سألهم عن مواع
الحل اكانت موجودة ام لا فقال صلى الله عليه وسلم يمكن
احد امره ان يحمل عليها او اشار اليها قالوا لا قال فكلوا
اذ افلوكا من المواع ان يصاد لهم لفظه في سلك ما
يسأل عنه منها في التفحص عن المواع فيجب ما يحكم
عند خاوة عنها وهذا المعنى كالصريح في نفي كونه
لهم وانما وقال الشيباني في الكوكب فهذا ابو قتادة افترأه
اصطاد الحمار لنفسه خاصة مع كبر حشته ما هو كون
الى قتادة على سفر فليس اصطفاة اياه الاينة اصحابه
المحرمين اذ لم يكن معه احد وهو غير محرم ثم لما اخذ
بجله اكله بعضهم وامتنع عنه بعض لعدم علم المسئلة
فكان فعل كل منهم اظنا وتحمينا حتى اتوا رسول الله صلى
الله عليه وسلم فبأسأل ابا قتادة هل صدته لهم او
لنفسك كما سأل عنهم هل اشترتم اود للتم او اعنتم
فعلم ان الاشارة والدلالة والاعانة محرمة ومحترمة
دون نية المحرم على ان يتركه النبي صلى الله عليه وسلم
ان يسأل عنها الخ قال الحافظ وفي رواية على بن الميمون
فبصر اصحابا في بحار وحش فجعل بعضهم يصيحك الى
بعض زادي في رواية الى حازم واحبوا الى ابصرت
هكذا في جميع الطرق والروايات الخ فهذا كالتص
بانهم احبوا ان يعقره ابو قتادة فهل كانوا يحبون ان
يعقره ابو قتادة لنفسه ٣

رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يريد مكة وهو محرم حتى اذا
كان بالروحاء اذ احمار وحش عقير فذكر ذلك لرسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال دعوه فانه يؤشيك ان يأتي صاحبه فجاء البهز
وهو صاحبه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
الله شأنكم بهذا الحمار فابكر فقسمة بين الرفاق ثم مضى حتى
اذا كان بالاثنية بين الرويثة والعرب اذا ظبي حاقف في ظل
وفيه سهم فرغم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر رجلا ان
يقف عنده لا يري به احد من الناس حتى يجاوزوه مالك عن يمين
ابن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يحدث عن ابى هريرة انه
اقبل من البحرين حتى اذا كان بالريذة وجد ركبا من اهل

من الخ في نومه في ظل وفيه سهم وفي رواية
يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد عند
الطحاوي اذا هو يطوي مستظلا في حقف
سجل فيه سهم وهو حي فرغم ولفظ الطحاوي
فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر
رجلا لم يسمن ان يقف عنده لا يري به بعض
اليوم وكسر الراة ففقتة فوحدة قال ابو
عمير لا يسمه ولا يحركه ولا يحمله قلت
يحمل ان يكون من الارابة اى يزججه من
رابض واربض اذا رابت منه ما تكرة احد
من الناس حتى يجاوزوه وللفظ احمد بوليه
هشيم عن يحيى فقال قف ههنا لا يري به
احد بلقي قلت والفرق بين قصة الحمار
الوحش والظبي ظاهران الثاني كان حيا
كما تقدم النص بذلك وهذا وجه بل هو
متعين وقال ابن القيم والفرق بين قصة

(الحاشية المتعلقة بصيغة هذا)
له قول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يريد
مكة في حجة الوداع كما ذكره فيها ابن القيم وهو محرم
من ذى الحليفة حتى اذا كان بالروحاء بفتح الراء و
سكون الواو وجاءهم بهيمة وبالموضع بين مكة و
المدينة على ثلاثين او اربعين ميلا من المدينة كما في
هاشم الطحاوي عن منتهى الارب اذا احمار وحش

عقيرى محقور قال في الجميع مقتول او مجروح اى لم يمت بعد قلت والاول متعين ههنا الرواية الطحاوي بحمار وحش عقير فيه سهم قد مات
فذكره بسند الجوهري ذلك اى شانه لرسول الله صلى الله عليه وسلم يحيى وصفوا له رسول الله صلى الله عليه وسلم حاله فقال دعوه فانه يؤشيك ان يتركوه فانه
يوشيك اى يهرب ان ياتي صاحبه الذي صاده فجاء البهزى وهو صاحبه ولفظ الطحاوي برواية ابن الهاد فقام رجل من بهزى هو الذي عقل الحمار الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله شأنكم بهذا الحمار فلفظ الطحاوي برواية ابن هارون فجاء البهزى فقال يا رسول الله هو ربيق فكلوه فامر
رسول الله صلى الله عليه وسلم ابكر الصديق فقسمة بين الرفاق بكسر الراء وفتحها القوم المترافقون في السفر وقال الباقى
هو جماعة من الناس يجتمعون في المأكل والنزل والتعاون ٣ له قول حتى اذا كان بالاثنية قال الزرقاني يضم الهمزة ومثلثة فالف ففقتة و
قال ياقوت الحموى بفتح الهمزة وبعد الالف يلو مفتوحة من اثيت به اذ اوشيت ودعا بعضهم اثانة بئرا اخرى واثانة بالنون وهو خطأ
الصحيح الاول تفتح همزة وتكسر موضع في طريق الحنفية بينة وبين المدينة خمسة وعشرون فرسنا الخ وقال الحد اثنية بالضم وثلاث موضع
بين الحرمين فيه مسجد نبوى لا يارودون العرب وفي المحل موضع بطريق الحنفية بينة وبين المدينة سبعة وسبعون ميلا بين الرويثة بضم الراء
الهملة وفتح الواو وسكون الضمة وفتح المثناة والهاء موضع قاله الزرقاني وقال الحموى تصغير روثه على ليلة من المدينة وفي المحل موضع على
سنة عشر فرسا من المدينة للمنورة والعرب بفتح العين الهملة وسكون الراء وبالجيم قال الحموى قرية جامعة في واد من نواحي الطائف وهو اول
تهامة بينها وبين المدينة ثمانية وسبعون ميلا اذ اظبي حاقف بحمارهملة فالف فقام اى واقف فمخ رأسه بين يديه الى رجله وقبيل
الحاقف الذى نجا الى حقف وهو ما انعطف من الرمل وقال ابو عبيد حاقف يعنى قد نفع وتثنى في نومه وفي الجميع فاذا اظبي حاقف اى نائما قد

الظبي وقصة الحماران الذى صاد الحمار
كان حلالا فلم يمنع من اكله وهذا المر يعلم
انه حلال وهم محرمون فلم يأذن لهم في
اكله وكل من يقف لئلا يأخذ احد حتى يوافوا
وقال الباقى يحتل امر صلى الله عليه وسلم
ذلك وجه واحد هما ان الذي صاحبه بالسهم
قد ملكه فلا يجوز لحدان ينال منه شيئا الا
بأذنه والثاني انه اذا كان حيا بعد لم يكن
للمحرم ان يذكيه الخ ٣ له قول انه اقبل
من البحرين بلفظ ثنية بموضع بين البحر
والهائم قال الباقى البحرين يقرب من العراق
الا انها ما يلا بين وتقدم قبل ذلك حتى اذا
كان بالريذة بفتح الراء والموحدة والمعجمة
موضع قرب المدينة وقال الباقى موضع بين
المدينة ونجد وحد ركبا من اهل العراق يأتون
مكة قال الباقى يحتل انه اذ ركبوا واخذوا

الرواية عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اكل من اكله حراما على الاكل وعندى بعد ذلك فيه وقفه فان الروايات المتقدمة على هرة في ان الذي تأخر هو الحسد وانه صلى الله عليه وسلم اكلها حتى تعرقها الى لم يبق منه الا العظم وقمع عند البخاري في الهبة حتى نفاهاى فرغها فأتى شئ يبق منها حينئذ حتى يأمر اصحابه باكله تكن رواية ابى محمد في الصيد عند البخاري ابقى شئ منه قلت نعم قال كلوا فهو طعمة اطعمكموها الله فاشعر بانه بقى غير العضة الخ وفي نصب الراية قال حنيفة الشافعي الظاهر من هذا اللفظ الذي تعرفوه به معبر غلط فان في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم اكل منه وفي لفظ احمد قلت هذه العضة قد شويتها وانصبتها فاكلها

له قوله فسأله عن لحم صيد وجدوه عند أهل الربيعة فظاهروا هذا الصيد انه من قوم حلال لانهم يحرمون غالباً من المواقيت بعد مجاوزة الربيعة
 قالوا بلى قلت وسياق النص بذلك في الاثر الا في فامرهم ابو هريرة باكله قال ابو هريرة ثم اني شككت فيما امرتهم به لكونهم محرمين فلما قدمت
 المدينة ذكرت ذلك لابي سفيان الركيبي لعمر بن الخطاب فظاهروا انه اخبره بسوء الهروا ومسك عن بيان ما احاب به كما يدل عليه قوله فقال عمر ما امرتهم
 به ولعل عمر اذا كان يعلم ما احاب به ابو هريرة خشية ان اقتناهم بغير ما ينبغي فيكلف المشقة في اعلامهم بان ما امرهم به ابو هريرة غير صحيح **قوله**
 قال ابو هريرة امرتهم باكله لان الشك طرأ بعد ذلك كما يدل عليه قوله المتقدم ثم شككت وحين الافتاء كان حاضراً هذا الفقيه فقال عمر
 ابن الخطاب لو امرتهم بغير ذلك لفعلت **٣٣٥** **هك كذا وكذا** او سياتي في الاثر الا لا وجعتك وفي كتاب الاثار لصاحب الخبر ابو حنيفة حدثنا

ابو سلمة عن رجل عن ابي هريرة قال مررت بالبحرين
 فسألتني عن لحم الصيد يصيد في الحلال هل يصلي للصوم
 ان يأكله فافتيهم باكله وفي نفسي منه شيء ثم قدمت
 على عمر بن الخطاب فذكرت له ما قلت لهم فقال لو قلت
 غيره لك لم تقل بين اثنين ما بقيت يتواعد من
 التغافل في اكثر النسخ وفي بعضها يتواعد من التغافل
 وهو الاحب قال العهد التواعد التهاديد الخ قلت
 ويستعمل لتواعد في الخير والشر معاً **قوله** يحدث
 بيننا الفاعل عبد الله بن عمر مفعول انه اى ابا هريرة مر
 به قوم محرمون بالربيعة لا يخالف ما تقدم فظاهروا انه
 وجدهم ما رين به لما نزل ابو هريرة بالربيعة في الطريق
 فاستفتوه في لحم صيد وجدوا ناساً من اهل الربيعة احلوا
 جميع حلال يأكلونه هل يجوز للصومين ايضا اكله ام لا
 فافتيهم باكله قال ابو هريرة ثم قدمت المدينة على عمر
 ابن الخطاب فسألته عن ذلك لما طرأ على الشك فيه كما
 تقدم فقال بهم بالحجارة على ما الاستفهامية افتيهم قال
 ابو هريرة فقلت افتيهم باكله قال فقال عمر لو افتيهم
 بغير ذلك لا وجعتك تصريح بما تقدمت الاشارة بقوله
 لفعلت واراد تأديب من يتساهل في الفتوى واشارة
 الى ان جواز لحم الصيد كان معروفاً كيف وقد وكل
 النبي صلى الله عليه وسلم ابا بكر بقبضه ثم الصيد في حوز
 الوداع وقد وافاه في ذلك خلائق لا يحصون ولاجل
 ذلك ابراهم التنبيه والا فالجهل لا يؤمر عليه **قوله**
 قول في اقبل من الشام في ركب جميع راكب ونفط
 محمد اقبل من الشام في ركب محرمين حتى اذا كانوا
 ببعض الطريق وكانوا اذ ذاك محرمين سواء احرؤا من
 الشام او بعد انفصل لهم عنها والا لما كان لسواهم
 عن الصيد معفو وفي التعليق المهود وكانوا اقبلوا حرموا
 من بيت المقدس كما ورد في رواية الخ وجدوا لحم صيد
 صاده وحلال فافتيهم كعب باكله قال عطاء فلما
 قدوا المدينة على عمر بن الخطاب وهذا ايضا يدل على
 ان احرؤا من قبل الميقات لان ميقاتهم بين البحرين
 قال البايعي ظاهراً يقتضي انهم اقبلوا من الشام وهم
 محرمون ويحتمل ايضا ان يكونوا اقبلوا من الشام واحرموا بعد انفصل لهم منه غير ان ظاهراً الحال يقتضي انهم اقبلوا من الشام او قد موا على
 عمر بالمدينة بعد ان احرؤوا وميقاتهم بين المدينة ومكة الا ان يكونوا قد اقبلوا على عمر بغير المدينة وظاهر الحال خلاف هذا الخ قلت تظافرت
 جميع النسخ المصرية والهندية على قد ومهم على عمر بالمدينة المنورة ذكر واذ لك لى ما افتوا به من ابا حنيفة لانه كان يهتبل بامر الناس
 وامرودهم ويسأل عما جرى لهم من ذلك في طريقهم وتصرفهم ولما كان يعرف ذلك من حاله يبدأ بالاجابة عنه **قوله** فقال من
 اقتناكم هذا قالوا كعب قال فاني قد امرته بتشد يد الميم من التامير عليه حتى ترجعوا من نسككم الى بلدكم فانه لما اخبر بما جرى من اكل اللحم
 بقوى بعضهم ما لهم من المفتي لهيريد لك ليعرف له فضله ومكانه من العلم فلما اخبروا بان كعب قال قد امرته عليكم تزويجها بالصائبة
 في الفتوى وقد سماه وهذا التامير يقتضي صلواته بهم وحكمه عليهم ورجوعهم الى رايه وتصرفهم بامر قاله البايعي ثم لما كانوا ببعض طريق مكة
 بعد ما خرجوا من المدينة على ما عليه ظاهر كلام عامة الشراخ والوجه عندى بعد ما خرجوا من مكة بعد الفراغ من الحج كما سياتي في تقريره مرت
 بهور رجل بكسر الراء وسكون الجيم قطيع من جراد بالفهم يقال له بالفارسية مله وسياق بيانه في فدية من اصاب شيئاً من الجراد فاذا ذكهم كعب ان
 يأخذوه ويأكلوه وقد حكى غير واحد من ائمة الحديث والفقهاء الاجماع على جواز اكله **قوله** قال عطاء فلما قدوا على عمر بن الخطاب بعدما
 رجعوا من مكة بعد الفراغ عن العمرة على الظاهر او الحج ذكر واذ لك لى اى افتاء كعب يجوز اكله فقال عمر ما حلك على ان افتيهم بصيغة الماض
 في النسخ الهندية وان تفتيهم بالمضارع في النسخ المصرية بهذا لى افتيهم بجوز اكله في حالة الاحرام او يجوز اكله مطلقاً وادار عمر ان ينقم
 الامر هل عندة نص في ذلك او اجتهد منه فقال كعب هو من صيد البحر وقد قال عزاسمه احل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم الآية هذا امر

العراق محرمين فسأله عن لحم صيد وجدوه عند أهل الربيعة فامرهم
 باكله قال ثم اني شككت فيما امرتهم به فلما قدمت المدينة ذكرت
 ذلك لعمر بن الخطاب فقال ماذا امرتهم به قال امرتهم باكله فقال
 عمر لو امرتهم بغير ذلك لفعلت بك يتواعد ما لك عن ابن
 شهاب عن سالم بن عبد الله انه سمع ابا هريرة يحدث عبد الله بن
 عمر انه مر به قوم محرمون بالربيعة فاستفتوه في لحم صيد وجدوا
 ناساً احلوا يأكلونه فافتيهم باكله قال ثم قدمت المدينة على عمر
 ابن الخطاب فسألته عن ذلك قال هم افتيهم قال فقلت افتيهم
 باكله قال فقال عمر لو افتيهم بغير ذلك لا وجعتك ما لك عن
 زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان كعب الاحبار اقبل من الشام في
 ركب محرمين حتى اذا كانوا ببعض الطريق وجدوا لحم صيد
 فافتيهم كعب باكله قال فلما قدوا المدينة على عمر بن الخطاب
 ذكروا ذلك له قال ثم افتاكم بهذا قالوا كعب قال فاني قد
 امرته عليكم حتى ترجعوا ثم لما كانوا ببعض طريق مكة مرت
 بهم رجل من جراد فافتيهم كعب ان يأخذوه ويأكلوه قال فلما
 قدوا على عمر بن الخطاب ذكروا ذلك له قال وما حملك على
 ان افتيهم بهذا فقال هو من صيد البحر فقال وما يدريك فقال
 يا امير المؤمنين والذي نفسي بيده ان هي الانثرة حوت بنثره

مر على الاحتمال الاول واما على الثاني فقد	نفس بيده ان نافية هي الانثرة حوت
قال النبي صلى الله عليه وسلم في البحر	بنفهم النون وسكون التاء المثناة كالعطة
صيته فقال عمر وما يدريك اى يعلمك الله	الانسان كذا في الصحاح وغيره وقال لهريرة
من صيد البحر فقال يا امير المؤمنين انك	من عطة وفي الجمع نثر الدابة البقية

صاذ اذنت فيه الجراء ولعل انه يرى الخ قلت وقد قال لتمذي لا تعرفه الامن حديث ابي المهنم عن ابي هريرة وابو المهنم اسمه يزيد بن سفيان قد سئل فيه
 شعبة الخ وقال ابو داود ابو المهنم ضعيف الحديث وهم وفي الترتيب ابو المهنم متروك وبسطة التهذيب في جرحه ١٢ (الحاشية المتعلقة بصحة هذا)
له قول يستل مالك عما يوجد من كحول الصيد يباع على الطريق هل يبتاعه اى يشتريه الحر فقال مالك اما كان من ذلك يعترض ببناء الجمل
 اى يقصد به الحاج وفي المجمل يعترض فلان الشئ تكلفه الحر ومن اجلهم صيد سواء كانوا معينين او غير معينين ويظهر كونه لهم بالسؤال اى
 باعتراضهم بالحاج بذلك او بغير ذلك فاني اكرهه تحريماً قاله الزرقاني فاني عنه تأكيد للكرهية وكانه اشارة الى ان المراد بالكرهية التحريم
 فاما ان يكون عند رجل لم يرد به المحرمين بل صاده للحياتين فوجده محرماً فابتاعه فلا بأس ٣٦٦ به اى يجوز له شرائه لانه لم يصد
 لاجله وقد عرفت انه يجوز عند الحنفية ما يصيد للحياتين

في كل عام مرتين قال يحيى سئل مالك عما يوجد من كحول الصيد
 على الطريق هل يبتاعه المحرم فقال اما ما كان من ذلك يعترض
 به الحاج ومن اجلهم صيد فاني اكرهه وانى عنه فاما ان يكون
 عند رجل لم يرد به المحرمين فوجده محرماً فابتاعه فلا بأس به
قال يحيى قال مالك فيمن احرم وعنده صيد قد صاده او
 ابتاعه فليس عليه ان يرسله ولا بأس ان يجعله عند اهله قال
 مالك في صيد الحيات في البحر والانهار والبرك وما اشبه ذلك
 انه حلال للمحرمان يصطاده **قال لا يجوز للمحرمان اكله من**
الصيد مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة
 ابن مسعود عن عبد الله بن عباس عن الصَّعْب بن جثامة
 الليثي انه اهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا

بشرط ان لا يوجد منه صنم في الاصطيا **له قول**
 قال مالك فيمن احرم والحال انه عند صيد قد صاده
 او ابتاعه قبل الاحرام فليس عليه ان يرسله اى
 يجب عليه ان ينفذه بل يجوز له ان يعقبه في بيته ولذا
 قال لا بأس ان يجعله اى يعقبه ويتركه عند اهله قال
 البايع وهذا كما قال ان من ملك صيداً قبل احرامه ثم
 احتفل فليحرقه او يوقه او يذبحه او يذبحه فانه اذا كان خلفه لم
 احرمه فانه لا يزول ملكه عنه وليس عليه ارساله و
 هذا معنى قول مالك ولا بأس ان يجعله في اهله وهو
 معنى قوله وعند صيد يربى انه في ملكه الا ان
 ليس بمحاضرعه في وقت احرامه وبه قال ابو حنيفة
 وقال القاري في شرح اللباب لو اخذ صيداً في الحل وهو
 محرم لم يملكه وجب عليه ارساله سواء كان في يده
 او قصده معه او في بيته ولو اخذه في الحل وهو حلال
 ثم احرم ملكه ملكاً مستمراً حيث لم يجز بالاحرام
 عن ملكه ثوان كان في يده لزمه ارساله على وجه لا
 يضييع ملكه اى ان شاء بقاءه في ملكه بان يرسله في
 بيته وان كان الصيد في بيته وكذا اذا كان في قصده
 حال احرامه لاني يده لا يجب ارساله على الصحيح قبل
 لو كان القفص في يده يجب ارساله الخ **له قول**
 في صيد الحيات جمع حوت في البحر سواء كان ما لحا او
 عذبا قال ابن عبد البر البحر كل ماء يجتمع من ملح او
 عذب قال تعالى وما يستوى البحرين هذا عذب فها
 سائغ شربها وهذا ملح احرامه والانه يجمع بينهما
 الهاء اجود من سكوتها وبه ورد القرآن قال المجهول
 مجرى الماء ومثله في سراق الفلاح يجيئون ويصيرون
 غيرهما والبرك كمنب جمع بركة بكسر الباء وسكون
 الراء هذا هو المشهور وقال صاحب مطالع الانوار
 يقال هكذا ويقال بفتح الباء وكسر الراء واصله من
 البروك وهو الثبوت كذا في تهذيب النووي وما
 اشبه ذلك فيجوز ان يكون اشارة الى المياه المذكورة
 اى كالغدير والحياض والعيون والاوجه عندى انه

(البيان عن قول) اذا لمحت في انفسهم من الاذى
 قال العيني اختلف في نثرة حوت فقيل عطية
 وقيل هو من تحريك النثرة وهو طرف الانف
 قال زين الدين فكل هذا يكون بالمشقة وهو
 المشهور وانه من الرمي بعنف والجراد يطرح
 من انفه اود به با انف الخ وتوقف ابن عثيمين
 البر في انه من نثرة الحوت بان المشاهدة
 تدفعه وروى البايع عن كعب قال خرج
 اوله من مخز حوت فافاد ان اول خلفه من
 ذلك قاله الزرقاني وسيأتي عن البذل انكر
 كثير كونه من البحر ينثر بضم المثناة وكسرها
 من بالي نصروا ضرب اى يرميه في كل عام مرتين
 قال صاحب المحل وهذا الجواب وان لم يقع
 صواباً عند عمر لكن لما كان محتملاً فافق به

اشارة الى الحيات والمعن صيد الحيات وما اشبهه من صيد البحر حلال للحر ان يصطاده بنص القرآن قال تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه
 متاعاً لكم الآية **له قول** ما لا يجوز في النسب المصرية ما لا يحل للمحرمان اكله من الصيد اشار المصنف بتفريق الترجمة الى الجمع بين الروايات
 المختلفة في الباب فبعضها يدل على الجواز مطلقاً وبعضها على المنع مطلقاً وجمع بينهما الجمهور على روايات المتن على ما يوجد فيه صنم من
 المحرمات صيد لاجله عند القائلين به وروايات الاباحة على غير ذلك والى ذلك اشار المصنف بالترجيحين وتقدم المذهب في اول الترجمة المساندة
له قول انه اهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم الاصل في اهدى التحدي بالى وقد تعدى باللام ويكون بمحناه وقبل المحل ان تكون اللام
 بمعنى اجل وهو ضعيف قاله العيني حماراً وحشياً وقال الزرقاني لا خلاف عن مالك في هذا وتابعه معمر وابن جريح وعبد الرحمن بن الحارث وصالح بن
 كيسان والليث وابن ابي ذؤيب وشعيب بن ابي حمزة ويونس وعمر بن عمرو ومن علقته كلهم قالوا حماراً وحشياً كما قال مالك وخالفهم سفيان بن
 عيينة عن الزهري فقال اهدى له من حمار وحش رواه مسلم وله عن الحكم عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس عن رجل حمار وحش وله عن
 شعبة عن الحكم عن حمار وحش يقطره ماء وفي اخرى له شق حمار وحش فهذه الروايات صريحة في انه عقير وانه انما اهدى بعضه لاجله
 ولا ممانعة بين رجل وعجز وشق لانه يحل على انه اهدى رجلاً معه الفخذ وبعض جانب الذئبة الخ فظلم تخلف الرواة عن مالك في ذلك و
 تابعه عامة الرواة عن الزهري وخالفهم ابن عيينة عن الزهري فقال حمار وحش اخرجه مسلم لكن بين الحميدى صاحب سفيان انه كان يقول
 في هذا الحديث حمار وحش ثم صار يقول حمار وحش فدل على اضطرابه فيه وقد توهم على قوله حمار وحش من اوجه في افعال ثم ذكر الحافظ
 الروايات المذكورة الدالة على المحرم وتكلم على اكثرها وقال ايضا يدل على وهم من قال فيه عن الزهري ذلك ان ابن جريح قال قلت للزهري (البيان عن قول)

م وهو أثبت الناس فيه واحفظهم عنه وفي المبسوط من رواية ابن نافع عن مالك بلغني أن ما رده عليه من أجل أن الحارث كان حياً الزم ما في الساجي
 عن طريقه جزم ابن العربي أنه قال وأما رده على الصعب حارثاً لأنه كان حياً ومنهم من يروي أنه روى عنه (الحاشية المتعلقة بصحيفة هذا)
 له قول وهو بالابواب بفتح الهيمزة مسكون الموحدة والمد جبل بينه وبين الحنفية ما قبل المدينة ثلثة وعشرون ميلاً وقد تقدم في غسل لحرم أبو بكر بن عمر
 لا والله وتشهد بذلك لهجة ألف فنون موضع قرب الحنفية قال الحافظ هو أقرب إلى الحنفية من الأبواب فردة أي الحارث عليه أي على الصعب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في وجهي وفي رواية الليث عن الزهري عند الترمذي فلما رأى ما في وجهه من
 الكراهة وكذا ابن خزيمة من طريق **٣٦٤** ابن جريج كذا في الفقه قال الباقى يريد من التغير والاشفاق لود النبي صلى الله عليه وسلم

مع أنه صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويأكلها اتفاق
 الصعب إن يكون ذلك لمعنى يخصه قال تطيباً لقلبه
 أنا بكسر الهمزة لوقوعها في الابتداء لم نرد قل معاً
 ضبطناه في الروايات بفتح الدال المشددة ولي ذلك
 معقوا أهل العربية وقالوا أنه غلط والصواب منهم لئلا
 لأن الضاعف من الحروف يعارض في الواو التي توجهاً
 الهاء بعد ها قال وليس الفتح بخلط بل ذكره ثعلب في
 النسخة نعت تعقبوا عليه بأنه ضعيف وأجازوا أيضاً
 الكسر وهو أضعف كذا في الأصل عليك أنا بفتح الهمزة
 لأجل أنا حرم بنهم الحاء والراء جمع حرم بالكسر يعني
 حرام كما في القاموس وفي الأصل جعلنا الحروف جمع
 حراماً أي بمعنى محرم أي نحن محرمون وفي رواية سعيد
 ابن جبير عن ابن عباس لو أنا محرمون لقبلنا منك
 كذا في الأصل واستدل بالحديث من منع المحرم من أكل
 الصيد مطلقاً سواء من ذبحه الحلال لنفسه أو المحرم وذلك
 لأنه اقتصر في الحديث في التحليل على كونه محرماً فدل
 على أنه هو سبب الاعتناء وإجاب عنه الشافعية ومن
 وافقهم بها قال الشافعية أن كان الصعب أهدي حماراً
 حياً فليس المحرم أن يأكله حاراً وحشياً حياً وإن كان
 أهدي حياً فمقتضى أن يكون علم أنه صيد له فقلنا
 عن الشافعية أنه رده لأنه علم أنه صيد لا حماراً وأجاب
 عنه الشافعية ومن وافقهم بأن الصحيح في الرواية أنه حمار
 الحى كما تقدم من المحرم هو ما يحتمل أنه علم أنه صيد
 المحرم بما قال الطحاوى أن حديث الصعب مضطرب
 وبما قال بعد ما بسط الكلام على حديث الصعب وعلى كل
 حال ففي الحديث اضطراب ليس مثله في حديث البراءة
 فكان هو أولى الخ وحاصله الترجيح لرواية أبي قتادة
 بما قال أبو داود وأذا تنازع الحارث عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ينظر بها أخذ به أصحها به الخ وحاصله
 الرجوع إلى دلائل أخر **له قول** قال رأيت عثمان
 ابن عفان رده بالعزم بفتح العين المهملة ومسكون الواو
 آخره جيم وهو محرم في يوم صائف أي شديد الحرارة
 قد غطى أي ساتر وجهه وكان من مذهبه جواز تغطية

وحشياً وهو بالابواب **ويؤيد** أن فردة عليه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في وجهي
 قال أنا لم نرد عليك إلا أنا حرم مالك عن عبد الله بن أبي بكر
 عن عبد الرحمن بن عامر بن ربيعة قال رأيت عثمان بن عفان بالعزم
 وهو محرم في يوم صائف قد غطى وجهه بقطيفة أرجوان ثم أتى
 بلحم صيد فقال لأصحابه كلوا فقالوا ولا تأكل انت فقال
 أنى لست كهيتكم إنما صيد من أجل ما لك عن هشام بن عروة
 عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت له يا ابن أخي إنما
 هي عشر ليال فإن تخلف في نفسك شيء فدعه تعنى أكل لحم الصيد
 يجيئ عن مالك في الرجل المحرم يصاد من أجله صيد فيصنع
 له ذلك الصيد فيأكل منه ويعلم أن من أجله صيد فإن عليه
 جزاء ذلك الصيد كله

<p>الزهرى في حديث الصعب لم حمار وحش وهو غير محفوظ وقال لي يرمى كل إنسان يضطرب فيه فردة العدد الذي لم يكن فيه أو الخ وتقدم ما قال الحافظان من قال ذلك في حديث الزهري وهم أي من ذكر المحرم في حديث الزهري واليه مال ابن العربي في العارضة أقال وأما رده الصيد على الصعب لأنه كان حياً وهو مختار الشيخ في الكوكب واليه يظهر ميل البخاري إذا بوب عليه في صحيحه باب إذا أهدي للمحرم حماراً وحشياً حياً لم يقبل ثم ذكره في الحديث برواية مالك واليه مال الباقى إذا قال قول حاراً وحشياً هكذا رواه الزهري عن سليمان</p>	<p>البرقية عن مالك الحارث قال لأدركه ابن خزيمة وأبو عوانة في صحيحهما وقد حار عن ابن عباس من وجه أخر أن الذي أهده الصعب لحمر فذكرهما تقدم وفي شرح للمصنف هو باتفاق الرواة عن مالك وتابعه عليه تسعة من حفاظ أصحاب الزهري لم يختلف أهل الفن في هذه الروايات بين المحرم الترجيح وحكى العيني عن الطحاوى في الحديث مضطرب وقال لزقاني فنهج من رجح رواية مالك وموافقه قال الشافعية في الأمر حديث مالك أن الصعب أهدي حماراً أثبت من حديث من روى أنه أهدي لحمر حمار وقال الترمذي روى بعض أصحاب</p>
--	--

الوجه للصوم وتقدم الكلام على ذلك في باب بقطيفة كسفية هي كسار له دخل أرجوان بنهم الهيمزة والجيم بينهما راء ساكنة ثم واو مفتوحة
 فالف فنون أي شديد الحرارة وهو معرب أرغوان وهو شجر له نور أحمر وكل لون يشبهه فهو أرجوان وقيل الأرجوان الصوف الأحمر كذا في
 الأصل **له قول** ثم أتى بلحم صيد فقال لأصحابه كلوا فقالوا لا تأكل انت فقال أنى لست كهيتكم أي لست مثلكم في ذلك لأنه إنما
 صيد من أجل قال الباقى ذهب أي عثمان إلى أن الصيد إنما يحرم من المحرمين على من صيد من أجله دون غيره وقد خالفه في ذلك على ابن أبي
 طالب واحتج من أكله وإن كان صيد من أجل عثمان ولم يصيد من أجله وفي المبسوط عن ابن القمام كان مالك لا يأخذ بعد بث عثمان حين
 قال لأصحابه كلوا أي أن يأكل الخ **له قول** إنما هي أي مدة الإحرام عشر ليال وذلك لما تقدم في أهلال أهل مكة أن عبد الله بن الزبير
 أقام مكة تسع سنين على أهلال ذي الحجة وعروة بن الزبير معه يفعل ذلك فلم يبق مدة الإحرام الا عشر ليال وغرضها أن تلك مدة
 قصروا الصابرين أكل لحم الصيد في هذه المدة لا يلحق به كبر مشقة فإن تخلف بفتح الفوقية والخاء المعجمة واللام المشددة وجيم أي
 تحرك ويؤيد بالخاء المهملة أي دخل في نفسك شيء يعني أن شككت في أمر الصيد فدعه أمر من دعه أي مع ما يربك إلى ما لا يربك تعنى عائشة
 بقولها المذكور أكل لحم الصيد قال الباقى لم يفسر في الحديث أن كلاهما في لحم الصيد ولكن زود من الحديث ما حفظه ثم ضربه بأفهم من مقصده
 وتيقن من معناه وقد روى ذلك مفسراً في نعل الحديث من حديث عبد الرزاق أن عروة قال سألت عائشة عن لحم الصيد للحرم فقالت يا ابن أخي
 إنما هي أيام قلائل فما حاك في نفسك فدعه الخ **له قول** في الرجل المحرم يصاد من أجله صيد نائب فاعل لقوله يصاد فيصنع بينا والمحرم
 له أي المحرم في ذلك الصيد أي يطبخ ويهيا فأكل منه وهو يعلم أنه كذا في النسخ المصرية وفي الهندية أن من أجله صيد فإن عليه جزاء ذلك الصيد

الزهرى في حديث الصعب لم حمار وحش وهو غير محفوظ وقال لي يرمى كل إنسان يضطرب فيه فردة العدد الذي لم يكن فيه أو الخ وتقدم ما قال الحافظان من قال ذلك في حديث الزهري وهم أي من ذكر المحرم في حديث الزهري واليه مال ابن العربي في العارضة أقال وأما رده الصيد على الصعب لأنه كان حياً وهو مختار الشيخ في الكوكب واليه يظهر ميل البخاري إذا بوب عليه في صحيحه باب إذا أهدي للمحرم حماراً وحشياً حياً لم يقبل ثم ذكره في الحديث برواية مالك واليه مال الباقى إذا قال قول حاراً وحشياً هكذا رواه الزهري عن سليمان

مرقاه فاضحان ان الحرم انما اضطر الى ميتة وصيد فالميتة اولى في قول أبي حنيفة وعبد بن محمد وقال ابو يوسف والحسن بن علي بن محمد الصبيد ولو كان الصبيد من بوحا فالصبيد اولى عندنا لكل الخرافات واختلاف اصحاب الفروع في ذلك ففي شرح الدياب ولو اضطر الحرم الى الصبيد والميتة يتناول الصبيد لان حرمة اكل الصبيد ما اختلف فيه من اصله بخلاف اكل الميتة فالصبيد اكل في الجملة من الميتة لاسيما وهو قابل لتدركه بالكفارة ثم وفي الدرد المحتار ويقدم الميتة على الصبيد قال ابن عابد بن ابي في قول أبي حنيفة وعبد بن محمد وقال ابو يوسف والحسن بن علي بن محمد الصبيد والفتوى على الاول كما في الشرح لا لدية ورجحه في البحر ايضا بان في اكل الصبيد ارتكاب حرمتين الاكل والقتل و (٣٨٦) في اكل الميتة ارتكاب حرمة الاكل فقط والخلاف في الاولوية كما هو ظاهر قول البحر عن الثانية فالميتة اولى في الجملة وتقدم قريبا عن

قال يحيى ومثله مالك عن الرجل يضطر الى اكل الميتة وهو محرر ما يصيد الصيد فيأكله ام يأكل الميتة فقال بل يأكل الميتة وذلك ان الله تبارك وتعالى لم يرخص للمحرر في اكل الصيد ولا في اخذها على حال من الاحوال وقد اخص للميتة على حال الضرورة قال مالك وأما ما قتل المحرم او ذبح من الصيد فلا يحل كله لحلال ولا للمحرر لانه ليس بذكي كان خطأ او عمد فأكله لا يحل وقال مالك قد سمعت ذلك من غير واحد قال مالك في الذي يقتل الصيد ثم يأكله انما عليه كفارة واحدة مثل من قتله ولم يأكل منه أمرا للصبيد المحرم

له قول له قول له واما ما قتل المحرم ما صا للمحرر صيدا او ذبح من الصيد الذي صاده غيره فكل للذبيح ما صاده محرر فمات بصيد له يسلمه او كلبه او ذبحه ولو بعد احلاله او ذبحه وان لم يصيد وصيته على كل احد الخ فلا يحل اكله لحلال ولا للمحرر لانه ليس بذكي بل ميتة قال الباجي وهذا قال ابو حنيفة وهو واحد قول الشافعي وله قول اخر ان غير القاتل يأكل منه الخ كان خطأ او عمد فان ذلك سواء في الممنوع قال الحيني قتل الصيد في حالة الاحرام حرام بلا خلاف ويجب الجزاء بقتله لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم وسواء في ذلك كان القاتل ناسيا او عمدا او مبتدئا في القتل او ما كان لان الصيد مضمون بالاتلاف كفارة الاموال فيستوى فيه احوال وقيل العمدية في الآية المذكورة اما لان موند النص فمن تعبد اولان الاصل فعل العمد والخطأ ملحق به للتعليل وقال الزهري نزل الكتاب بالعهد وسأرت السنة بالخطأ وقال مجاهد المراد بالمتعمد القاصد الى قتل الصيد الناسي لاحرامه فأما المتعمد يقتل الصيد مع ذكره لاحرامه فذا ذكرا اعظم من ان يكفر وقد بطل احرامه وهو من ذنب غريب الخ فأكله لا يحل اي لانه ميتة ١٢ -

فيكون اشد تحريما كما بسطه الباجي قال صاحب المحلى وهو قول أبي حنيفة والشافعي ففي الدرد المحتار يقدم الميتة على الصبيد لكن في الاشياء عن الزيادة الصبيد المذكور اولى اتفاقا قلت لعل المراد اتفاق الحنفية والا فالسئلة خلافية عند الاثني وفيها تفصيل عند المالكية كما بسطه الدردري وقال ابن الهيثم الواضطر محرم الى اكل الميتة او الصبيد يأكل الميتة لا الصبيد على قول زفر لتدجحات حرمة عليه وعلى قول أبي حنيفة وابي يوسف يتناول الصبيد ويؤدى الجنازة لان حرمة الميتة انما لا ترى ان حرمة الصبيد ترتفع بالخروج من الاحرام فهي موقوفة بخلاف حرمة الميتة فعليه ان يقصد اخف الحرمتين دون اقلهما والصبيد وان كان محظورا لاحرامه لكن عند الضرورة يرتفع المحظور فيقتله ويأكل منه ويؤدى الجزاء هكذا في المبسوط وفي م

له قول ومثله مالك عن الرجل يضطر الى اكل الميتة يعني بلفظ التخصة الى حد يجوز له اكل الميتة وهو محرر فبالميتة ويجوز الصبيد ايضا يصيد الصيد فيأكله ام يأكل الميتة فقال مالك بل يأكل الميتة ولا يصيد الصيد وذلك اي دليل ذلك ان الله تبارك وتعالى لم يرخص للمحرر ان لم ينص على التخصة للمحرر كما نص في حكم الميتة في اكل الصيد ولا في اخذها على حال كذا في اكثر النسخ وفي بعضها في حال من الاحوال بل اطلق الممنوع في قوله عزاسمه ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم الآية ولم يستثن فيه ضرورة ولا غيره ما وقد اخص نصا في الميتة على حال الضرورة اذ قال عزاسمه الا ما اضطررتم اليه وقال تعالى فمن اضطر غير باغ ولا مذلا ثم عليه الآية وايضا فالصبيد بعد نصيبا حبه حكم الميتة ونصيده ايضا ممنوع فكان فيه منعان

له قول وقد سمعت ذلك من غير واحد من العلماء امتداده الى انه لم ينفرد بذلك وزيادة اشهب عن مالك فمن كنت اقتدى به والتعام منه دليل على انه اخذ ذلك عن مشايخي وقد تقدم ان جمهور السلف والخلف على ذلك **له قول** قال مالك في الذي يقتل الصيد ثم يأكله انما عليه كفارة واحدة مثل من قتله ولم يأكل منه قال الباجي وهذا كما قال ابن من قتل الصيد فقد حجب عليه جزاءه لقتله اياه فان اكل منه بعد ذلك فلا جزاء عليه غير الجزاء الاول وهو الذي وجب بالقتل وهذا قال الشافعي وابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة في قتله جزاءه كامل وفي اكله ضمان ما اكل وقال عطاء بن دحرج صيدا ثم اكله فعليه كفارتان الخ وقال ابن قدامة اذا قتل المحرم الصيد ثم

اكله ضمنه للقتل دون الاكل وبه قال مالك والشافعي وقال عطاء وابو يوسف يضمنه للاكل ايضا الخ ولا في حنيفة ان حرمة ما اعتدله كونه ميتة كما ذكرنا وباعتبار انه محظور احرامه لان احرامه هو الذي اخرج الصيد عن المحلية والذبح عن الاصلية في حق الذكوة فصارت حرة للتناول بهذا الوساط مضافة الى احرامه بخلاف محرم اخرا لا تناوله ليس من محظورات احرامه الخ قال القاري في شرح الفتاوى هذا الخلاف اذ اكل بعد الجزاء اما اذا اكل قبله فيدخل قيمة ما اكل في الجزاء اتفاقا الخ هكذا اقل عامة شراح الهداية وغيرهم وحكي القاري في شرح الدياب عن الجوهري قتل على الخلاف ايضا وقال القدوري لا رواية في هذه المسئلة فيجوز ان يقال يلزمه جزاء آخر ويجوز ان يتناول خلا الخرافات لكن العامة على الاول قال ابن الهيثم تحت قول صاحب الهداية فعليه قيمة ما اكل عند ابي حنيفة يعني سواء ادى ضمان المذكور قبل الاكل غير انه ان ادى قبله ضمن ما اكل عليه به بالعاما بغيره وان كان اكل قبله دخل ضمان ما اكل في ضمان الصيد فلا يجب له شيء بانفراة الخ **له قول** له امر الصبيد في الحرم قال الموفق في المعنى صبيد الحرم حرام على الحلال والحرم والاصل في تحريم صبيد الحرم النص والاجماع اما النص فما روى عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ان هذا البلد حرمة الله الحديث وفيه ولا ينفرد صبيد ما متفق عليه واجمع المسلمون على تحريم صبيد الحرم على الحلال والحرم وما يجرم ويضمن في الاحرام المحرم ويضمن في الحرم وما لا الا شيئين احدهما القتل يختلف في قتله في الاحرام وهو مباح في الحرم بلا اختلاف والثاني صبيد الحرم مباح في الاحرام بغير خلاف ولا يحل صبيد من ابا الحرم وعبونه وكراهه جابر بن عبد الله لعموم قوله صلى الله عليه وسلم لا ينفرد صبيد ما وعن احمد رواية اخرى انه مباح الخ مختصرا ١٢ -

من فيها يحال الصائد دون الصيد ووجه قول ابن الماجشون ان الحرم لا تأثر له في الصائد وانما تأثر به وحرمته للصيد فاذا لم يحرّم بحرمته الحرم جازاً اصطفاً وقال البايجي أيضاً اختلف قول مالك فيما يقرب من الحرم وان كان يمنع الاصطفاً كما يمنع الحرم فقال اشهب ليس له حكم الحرم وروى ذلك عن مالك وابن القاسم قال مالك والاصطفاً فيه مباح اذا سلم من القتل في الحرم وقال ابن الماجشون ان كل ما يمكن بسكون ما في الحرم ويترك بغيره فان حكمه حكم الحرم وقال القاري في شرح اللباب لودعي حلال من الحرم صيد الحلال ضمن خلافاً لرفوكة ضمن لودعي من الحلال الى صيد في الحرم ولودعي صيد في الحرم فهرب فاصابه السهم في الحرم ضمن وفي البدن والحواشي قال محمد وهو قول ابني حنيفة في اعلم وقال الكرماني عليه الجزاء ولا ٣٦٩ يؤكل وهذه المسئلة مستثناة من اصل ابني حنيفة لان عند والمعتد في الرومي حالة الرومي دون حالة الاصابة في جميع المسائل الا في هذه المسئلة

احتياطاً في وجوب الضمان لانه اجتمع فيه جهة الموجب والمسقط فترجح جانب الموجب احتياطاً وصرح في المبسوط انه لا يلزمه جزاء ولكن لا يحل تناوله وعلى هذا الرسال الكلب ولودعي في الحلال واصابه في الحلال فدخل الحرم فمات فيه لم يكن عليه جزاء ولكن لا يحل اكله احتياطاً في الكلب يحل اكله قياًساً ويكره استحساناً ولو كان الراعي في الحلال والصيد في الحلال الا ان بينهما قطعة من الحرم ففيها السهم لاشئ عليه ولا يأثم بأكله ايضاً لان الرومي والاصابة حصلت في الحلال و مرور السهم في الحرم اذا لم يصب الصيد لا يكون اصطفاً في الحرم كذا في المبسوط الجزاء ٣٦٩ قوله لا تقتلوا الصيد هو كل حيوان متوحش وقيد الشاة والمواكول فاتهم حرورهم ومن قتله منكرو معتدلاً الأكثر على انه ليس بتقيد لوجوب الجزاء فان العائد والمخطئ فيه سواء بل لقوله ومن عاد فينقم الله منه فلاثم مقيد بالتعمد لان الآية نزلت فيمن تعد ولان الاصل العمد والخطا لا يفرق به فجزاء مثل ما قتل كائن من النعماء يشبهه في الخلقة يحكم به اي مثل ما قتل ذوا عدل منكرو لمّا فطنة يميزان بها اشبه الاشياء والكلمة صفة جزاء واعتباراً بحقيقة المماثلة بحسب القيمة هدياً حال من الهاء في به او من جزاء بالغ الكمية وصف به هدياً لان اضافته لفظة او كفارة عطف على جزاء طعماء ومسكين بيان او بدل منه من غالب قوت البلد ما يساوي قيمة البلد لكل مسكين مد عند الشافعي ومالك ومدان عند ابني حنيفة او مد ذلك صياً ما او ما ساءه من الصوم فهو من طعماء كل مسكين يوماً ليندق وبأى امره اي فطنة الجزاء جزاء ليندق وتقل ما فعله من هناك حرمة الاحرام وكلمة او التعمير عند الشافعي وبأى حنيفة والجمهور وللتنوير عند مالك ٣٦٩ قوله لا يابى الذين امنوا لا يقتلوا الصيد قال الرازي في الكبير في المراء بالصيد قولان الاول انه الذي توحش سواء كان ما كولا او لم يكن فطنة هذا الحرم اذا قتل سبعاً لا يؤكل ضمنه ولا يباع وزبه قيمة شاة

قال يحيى قال مالك كل شئ صيد في الحرم وارسل عليه كلب في الحرم فقتل ذلك الصيد في الحلال فانه لا يحل اكله وعلى من فعل ذلك جزاء الصيد فاما الذي يرسل كلبه على الصيد في الحلال فيطلبه حتى يصيده في الحرم فانه لا يؤكل وليس عليه في ذلك جزاء الا ان يكون ارسله عليه وهو قريب من الحرم فان ارسله قريباً من الحرم فعليه جزاء الحكم في الصيد قال يحيى قال مالك قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن قتله منكم متعمداً

بيان انه فان ارسله قريباً من الحرم فعليه جزاء او قد عرفت ان كل من المصنف فروماً عديدة وهذه الفروع مختلفة عند المالكية ايضاً فضلاً عن غيرهم قال البايجي قوله وارسل عليه كلب في الحرم فيحتمل وجهين احدهما ان يكون الصائد في الحلال والصيد في الحرم والثاني ان يكون الصائد في الحرم والصيد في الحلال فاما ان كانا في الحرم فاخذة بالحجر في الحرم ولو الحلال فعليه جزاء لان الصيد قد كان مغتوراً بحرمه البيت فاذا صاده واخرج منه فاخذة في الحلال فقد انتهك حرمة الحرم واخذ صيداً مغتوراً ولو كان الصائد في الحلال والصيد في الحرم لكان هذا حكمه لان ذلك المعنى موجود فيه فان كان الصيد في الحلال والصائد في الحرم فقال ابن القاسم لا يجوز له الاصطفاً وقال ابن الماجشون له ذلك وجه قول ابن القاسم لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن جهة المعنى ان هذه حرمة تمنع الاصطفاً فوجب ان يكون الاعتقاد

له قول مالك كل شئ صيد ببناء المجهول في الحرم سواء كان الصائد حلالاً او محرماً او ارسل ببناء المجهول عليه كلب ونحوه في الحرم سواء كان المرسل ايضاً في الحرم او في الحلال فقتل الكلب ذلك الصيد في الحلال بعد اخراجه من الحرم فانه لا يحل اكله لاحد في الصور كلها وعلى من فعل ذلك جزاء الصيد في جميع الصور فاما الذي يرسل ببناء الفاعل كلبه مفعول على الصيد حال كونها اي المرسل والصيد كليهما معاً في الحلال فيطلبه اي يتعقب الكلب الصيد حتى يصيده بعد الدخول في الحرم فانه لا يؤكل ايضاً لانه اذا دخل في الحرم صار من صيده ومن دخله كان امناً ولكن لا يرسله حينئذ في ذلك جزاء لانه لم يرسله في الحرم ولا الى الحرم ودخول الكلب الحرم ليس من فعله الا ان يكون الصائد ارسله اي الكلب عليه اي على الصيد وهو قريب من الحرم و اختلف قول مالك في مقدار القريب كلسياً في

وهو قول ابني حنيفة وقال زفر بن جيب بالغا ما بلغه الثاني ان الصيد هو ما يؤكل لحمه فطنة هذا لا يجب الضمان في قتل السهم وهو قول الشافعي وسلم ابو حنيفة انه لا يجب الضمان في قتل الفواصق الخمس قال البايجي والدليل على ما نقوله قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً والصيد اسم واقعر على متوحش يصطاد سواء كان ما يؤكل لحمه او لا يؤكل ولذلك يصح ان يقال صطاد فلان سبعاً كما يقال صطاد طلياً الحرم وفي الهداية الصيد هو المتعمد المتوحش في اصل الخلقة قال صاحب العناية لا فرق في الصيد بين المملوك والمباح والمأكول وغيره لتناول اسم الصيد ذلك كله الحرم وانتم حرم في محل نصب على الحال من فاعل قتلوا وحرم جميع حرام يقال رجل حرام وامرأة حرام واختلف المفسرون فقيل معناه وقد احرمت باحد المسلمين وقيل دخلتم في الحرم وقيل هما مردان والثالث اعتمد الفقهاء ومن قتله لعله تعالى ذكر القتل دون الذبح لغيره قاله الزرقاني والبضاوي وغيرهما وقال الجصاص في احكام القرآن انه يدل على ان كل ما يقتله الحرم فهو غير ذكي لانه تعالى سماه قتل والمقتول لا يجوز اكله وانما يجوز اكل المذبوح وما ذكي لا يسمى مقتولاً وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم خمس يقتلن الحرم في الحلال والحرم دل على ان هذه الخمسة ليست ما يؤكل لانه مقتول غير ذكي ولذلك قال اصحابنا من قال ذك على ذبح شاة ان عليه ان يذبحوا قال الله قتل شاة لغير ذك شيء الحرم وهذا الاحوال يباحث المهمة في هذا اللفظ والثاني ما قاله الجصاص ان قوله تعالى من قتله ينتظم الواحد والجماعة اذا قتلوا في ايجاب جزاء تام على كل واحد لان من يقتل كل واحد على حياله في ايجاب جميع الجزاء عليه والدليل عليه قوله تعالى من قتل مؤمناً خطأ فتعزير رقية مؤمنة قد اقتضى ايجاب الرقية على كل واحد من القتالتين الى اخرها ببسطة مفصلة والمسئلة خلافية سيان بيانها بعد تفسير الآية في قول مالك الامر عند تان من اصاب الصيد وهو محرم حكم عليه بالجزاء والثالث ما قاله الرازي في تفسيره الكبير ان قوله تعالى لا تقتلوا يعني لمن من القتل اهتداه والبرغم منه تسبباً فليس له ان يتعرض الى الصيد مادام محرم بالاسلحة ولا بالجوارح من الجلاب والخيول (البقية على صفت ٣٦٩)

(البقية من قتل) سواء كان ميلا للجل أو الحرم الخ والرابع ان الكناية راجعة الى الصيد وهو بصومه يتناول جميع انواعه فهو حجة للجهود في وجوب الجزاء لجميع
انواع الصيد خلافا لداود قال الموفق لاختلاف بين اهل العلم في وجوب ضمان الصيد من الطير الا ما حكم عن داود انه لا يضمن ما كان اصغر من الحمام لانه تعالى
قال فجزاء مثل ما قتل من النعم وهذا الامتثال له ولنا عموم قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم الخ وسيأتي بيانه في فدية ما اصاب من الطير والوحش منكم
متعلق بحدوف وقم حال من فاعل قتله اي كائنا منكم متعلبا حال منه ايضا وتقدم ان قيد الحد ليس للاحتراز عند الجمهور خلافا لاهل الظاهر -
والكناية المشبهة بقتلها **له قوله** فجزاء اي فعلية جزاء مثل ما قتل من النعم والجلالين عليه جزاء هو مثل ما قتل من النعم قال
صاحب الجمل قوله من النعم حال من مثل اوصفه له او خبرتان عن المبتدأ الذي قد ذكره الشارح الخ ٣٤٠ وفي المدارك من النعم حال من الضمير

**فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ
الكعبة او كفارة طعام مسكين او عدل ذلك صياما ليوم وابل**

وقال ابو يوسف ومحمد يجزئ الجفرة والعناق
على قدر الصيد والدليل على صحة القول الاول
ان ذلك هدي تعلق وجوبه بالاحرام وقد
اقتنعوا في سائر الهدايا التي تعلق وجوبها
بالاحرام لانها لا يجزئ منها الا ما يجزئ في الاضحية
وايضاً لما سماه الله تعالى هديا على الإطلاق
كان بمنزلة سائر الهدايا المطلقة في القران
فلا يجزئ دون السن الذي ذكرنا وذهب
ابو يوسف ومحمد الى ما روي عن جماعة من
الصحابية ان في اليربوع جفرة وفي الارب
عناق فاما ما روي عن الصحابة فيما ترات
يكون على وجه القيمة الخ وفي الهداية الجزاء
عند ابي حنيفة وابي يوسف ان يقوم الصيد
في المكان الذي قتل فيه او في اقرب المواضع
منه اذ كان في برية فيقومه ذوا عدل ثم هو
مخير في الفداء ان شاء ابتاع بها هديا وذهب
ان بلغت هديا وان شاء اشترى بها طعاما
وتصدق ان شاء صام وقال هنيئ الشافعي
يجب في الصيد النظر فيما له نظير ففي الظاهر
شاة وفي الارب عناق وفي اليربوع جفرة
وقال ايضا اذا وقع الاختيار على الهدى هي
ما يجزئ في الاضحية لان مطلق اسم الهدي
منصرف اليه وقال محمد والشافعي يجزئ
صغار النعم فيها لان العصاة اوجوبها
وجفرة وعند ابي حنيفة وابي يوسف يجوز
الصغار على وجه الطعام يعني اذ تصدقوا
قال ابن القيم عناق الاثني من اولاد المعز
دون الجذع والجفرة ما يبلغ (الهيئة على

الجزء مثل ما قتل في الصورة والشكل يكون
هذا المثل من جنس النعم يحكم بمثليته ذوا
عدل يكون جزاء حال كونه هديا واما ذلك
الجزاء كفارة الخ ذوا عدل يعني حكران عادلة
بوزن اثنين ذوا عدل صااحب منكم اي من
المسلمين قال الرازي في الكبير احتج به من
نصر قول ابي حنيفة في الجباب القيمة فقال
التقويم هو الحجاج الى النظر والاجتهاد واما
الخلقة والصورة فمسا هديا ظاهر لا يحتاج
فيها الى الاجتهاد وجوابه ان وجوه المشابهة
بين النعم بين الصيد مختلفة وكثيرة فلا بد
من الاجتهاد في تمييز الاقوى من الاضعف
الخ **له قوله** هديا حال من جزاء او
منصوب على المصدرية اي يهدي هديا او
منصوب على التمييز كذا في الجمل وقال ابو الشو
حال مقدرة من الضمير في به والهدي ما يهدي
الى الحرم من النعم وتقدم قريباً ان المالك
استدلوا بذلك على انه يجب في الضمير
الكبير وفي المحجب الصغير قال لما عصى ظهري
يقضي ان يكون ما يخرج من النعم جزاء عن
الصيد مما يجوز ان يهدي وهو الجذع من الضفد
والثمن من فريه وهذا قال مالك وجب جميع
اصحابه الخ وتقدم ايضا ما اعاب به الموفق
بان الهدى في الآية معتبرا لمثل الخ وكذلك
عند الشافعية لا عبرة في المخرج بسبب الاضحية
وقال الجصاص قد اختلف في السن الذي
يجوز في جزاء الصيد فقال ابو حنيفة لا يجوز
ان يهدي الا ما يجزئ في الاضحية والاحصاء

في قتل اذ المقتول يكون من النعم ووصفه لجزاء الخ وسيأتي في
هذا صاحب الهداية ان المراد ما قتل من النعم الوحشي و
الثانية في المواد بالماثلة وهي باعتبار الخلقة والهيئة عند
مالك والشافعي وباعتبار القيمة عند ابي حنيفة فقال يقوم
الصيد حيث صيد فان بلغت ثمن هدي يخير بين ان يهدي
ما قيمته قيمته وبين ان يشترى بها طعاما فيعطى كل
مسكين نصف صاع من بر او صاعا من غيره وبين ان يهت
عن طعام كل مسكين يوما وان لم يبلغ يخير بين الاطعام
والصوم كذا في البيضاوي وقال ابو السعود ولنا ان الضمير
اوجب لمثل والمثل لمطلق في الكتاب والسنة واهم ال
والمعقول يراد به اما المثل صورة ومعنى واما المثل معنى
ولما المثل صورة بلا معنى فلا اعتبار له في الشرع اصلا واذا
لو كان ارادة الاول اجما تعييد ارادة الثاني لكونه معروفا
في الشرع كما في حقوق العباد الا يرى ان المماثلة بين اقول
نوع واحد مع كونها في غاية القوة والظهور لم يعتد بها
الشرع ولم يجعل الحيوان عند اختلاف مضمونا بقرم اخر
من نوعه مماثلة له في عامة الاوصاف بل مضمونا بقرمته
مع ان المضمون عليه في امثاله انما هو المثل قال تعالى
فاعدت وعليه بمثل ما اعتدى عليكم فحيث لم يعتد بترك
المماثلة القوية مع تيسر معرفتها وسهولة مراعاتها فلا
لاعتد بها بين افراد انواع مختلفة من المماثلة الضعيفة
الخنفية مع صعوبة ما أخذها وتيسر المحافظة عليها اذ
واحدة ولان القيمة قد اريدت فيما لا نظير له اجاءا فلم
يقع غيره مراد اذ النعم المشترك في مواقع الاشياء و
المراد بالمرور اي الجباب النظر باعتبار القيمة لا باعتبار العين
ثم المرجح لاصلي العناية والجزاء المماثل للمقتول لانهما هو
قيمتهم لكن لا باعتبار ان يهدي الجباب اليها فخيرها الى
المصارف ابتداء بل باعتبار ان يجعلها معيارا فيقدر بها
احدى الخصال الثلاث فيقيمها مقامها الى اخر ما بسط
وفي الهداية الجزاء عند ابي حنيفة وابي يوسف ان يقوم
الصيد في المكان الذي قتل فيه او في اقرب المواضع
اذا كان في برية فيقومه ذوا عدل ثم هو مخير في الفداء
ان شاء ابتاع بها هديا وذهب ان بلغت هديا وان شاء

اشترى بها طعاما وتصدق على كل مسكين نصف صاع من بر او صاعا من غيره
ففي الظاهر شاة وفي الارب عناق وفي اليربوع جفرة وهي التي بلغت اربعة اشهر وفي النعامة بدنة لقوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم
ما يشبه المقتول صورة لان القيمة لا تكون نعاما والصحابية اوجبوا النظر من حيث الخلقة والنظر وقال صلى الله عليه وسلم الضمير صيد وفيه شاة
وما ليس له نظير عند محمد فحب فيه القيمة مثل العصور والحمام واشباهها واذا اوجبت القيمة كان قوله كقولنا والشافعي يوجب في النعامة
شاة وبشيت المشابهة بينهما من حيث ان كل واحد منهما يجب ويهدر ولا يبي حنيفة وابي يوسف ان المثل المطلق هو المثل صورة ومعنى ولا يمكن
الحمل عليه فحمل على المثل معنى لكونه معهودا في الشرع كما في حقوق العباد ولو كان في برية من التعميم وفي ضده التخصيص والمرد
بالنص والله اعلم فجزاء قيمة ما قتل من النعم الوحشي واسم النعم ينطلق على الوحشي والاهلي كذا قاله ابو عبيد الله والاصمعي والمراد بما روي في التفسير
به دون الجباب المعين قال صاحب العناية قوله والمراد بما روي جواب اي عن مستدل به يعني ان الجباب لنبى صلى الله عليه وسلم والصحابية هذه
الظواهر لم يكن باعتبار راعيها اذ لا مماثلة بين الضمير والشاة خلقة واما ان كان باعتبار التقدير بالقيمة الا انهم كانوا ارباب المواشي فكان الادماء عليهم
منها اليسر وهو نظير قول علي في ولد المغرور يترك الغلام بالسلام والحرارية بالحجارة والمراد القيمة الخ **له قوله** يحكم به اي بالمثل والجزاء
قوله ان اهل التفسير ياء على ختلافهم في الفروع فيما قولوا للفقهاء واجل شبيه مشابها للشاة صلى الله عليه وسلم في المسوي الكلام على قوله تعالى
مثل ما قتل من النعم الآية فقال معناه على قول ابي حنيفة يجب على من قتل لصيد جزاء هو مثل ما قتل اي مماثلة في القيمة يحكم بكونه مماثلا
في القيمة ذوا عدل اما كائن من النعم حال كونه هديا واما كفارة طعام مسكين وعل قول الشافعي يجب على من قتل الصيد جزاء اما ذلك من

۳۷۱

أمره قال مالك فالذي يصيد الصيد وهو حلال ثم يقتله وهو محرم بمنزلة الذي يبتاعه وهو محرم ثم يقتله وقد نوى الله عن قتله فعليه جزاءه قال مالك والأمر عندنا أن من أصاب لصيد وهو محرم حكم عليه قال يحيى قال مالك أحسن ما سمعت في الذي يقتل الصيد فيحكم عليه فيه أن يقوّم الصيد الذي أصاب فينظر كم ثمنه من الطعام فيطعم كل مسكين مئلاً أو يصوم مكان كل مد يوماً وينظر كم عدة المساكين فإن كانوا عشرة صام عشرة أيام وإن كانوا عشرين مسكيناً صام عشرين يوماً عدد دهم ما كانوا وإن كانوا أكثر من ستين مسكيناً قال يحيى قال مالك سمعت أنه يحكم على من قتل الصيد في الحرم وهو حلال بمثل ما يحكم به على المحرم الذي يقتل الصيد في الحرم وهو محرم مما يقتل المحرم من الدواب مالك عن نافع عن

(البقية من ح ٢٢) الأربعة اشهر من العتاق الخ و
 قد عرفت من هذا ان لا يدرى بالسنة عند محمد و
 الشافعي واحد واليه من السن الذي يجزى في
 الاضحية عند الشيخين من الخفية وما لا يخرج
 لكن الصغرى يجزى بالكبير عند مالك خلافا
 لهما كما تقدم في مسائل المائثة مفصلا هذا
 بالغ الكعبة صفة هديا والاضافة لفظلية
 اوى واصلا اليها وقال الجصاص بلوغه الكعبة
 ذبحه في الحرم لخلاف في ذلك الخ وكذا قال
 وغير واحد من ائمة الفقه والتفسير منهم
 الرازي في الكبير اذ قال سميت الكعبة كعبة
 لارتفاعها وترتيبها والعرب تسمى كل بيت
 مريب كعبة والكعبة انما اريد بها كل حرم

[illegible]

ما أخرجه أحمد بن حنبل عن ابن عمر قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الذئب للحمر وحجابه ضعيف ومخالفه مسعر عن وبرق فواه موقوفاً أخرجه ابن أبي شيبة فهذا جميع ما وقعت عليه في الأحاديث المرفوعة زيادة على الخمس المشهورة ولا يخلو شيء من ذلك من مقال الخراف وهذا أحد الخمسة وهو أصناف العذاف والزاع والأكحل وغراب الزرع والأورق والأصم والعقرب وغراب الليل كذا في حياة الحيوان وقال أيضاً وغراب البين الأبقع قال الجوهري هو الذي فيه سواد وبياض ثم قال وكل غراب غراب البين إذا أراد وبه الشوم لأغراب البين نفسه الذي هو غراب صغير أبقع وقال صاحب الهداية المراد بالغراب في الحديث العذاف والابقع لانها يأكلان الجيف واما غراب الزرع فلا وكان استثناء ابن قدامة وما اظن فيه خلافاً وعليه يحمل ما جاء في حديث أبي سعيد عند أبي داود أن صم حيث قال ٣٤٢ فيه ويرعى الغراب ولا يقتله وروى

عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهم جناح الغراب والحداثة والعقرب والفارة والكلب العقور ما لك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس من الدواب من قتلهم وهو محرم فلا جناح عليه العقرب والفارة والكلب العقور والحداثة والغراب ما لك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم الفارة والعقرب والغراب والحداثة والكلب لعقور ما لك عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب لم يقتل الحيات في الحرم

له قول خمس مرفوع على الابتداء ونكرة مخصصة بصفة وهي قوله من الدواب وهو ما دبر من الحيوان وفي الحديث رد على من أخرجه منها الطير والخبر قوله ليس على المحرم بأحد النسكين أو كان في الحرم فنفى الأثر عن غيرها بالاولى في قتلهم جناح بصم الجيم أي اشره الجناح بالرفع اسم ليس مؤخر عن خبره والحديث أخرجه البخاري عن عائشة قال الحفاظ التقيد بالخمس وان كان مفروقه اختصاص المذكورات بذلك لكنه مفهوم ندد وليس بحجة عندنا لاكثره على تقدير اعتباره فيقتل ان يكون قاله صلى الله عليه وسلم اولاً ثم بين بعد ذلك ان غير الخمس يشترك معها في الحكم فقد ورد في بعض طرق عائشة بلطاريخ وفي بعض طرقها بلفظ سرت اما طريق اربع فأخرجها مسلم عنها واسقط العقرب واما طريق السبت

ابن المنذر وغيره نحوه عن علي وعنه قال ابن المنذر لا يحل من يحفظ عنه العلم بقتل الغراب في الحرم الا ما جاء عن عطاء قال في محرم كسر قرن غراب فقال ان ادماه فعلية الجزاء وقال الخطابي لم يتابع أحد عطاء على هذا ويحتمل ان يكون مراده غراب الزرع والحداثة بكسر الحاء وفهم الدال المهملتين مهزوزة والجميع حداء بكسر الحاء والقصر والمهم كعنب وصفة وفي المحل الحد بكسر الدال وقم ثانياً بعد ما الهزمة بلا مد وحكى صاحب الحكم المذموم فيه والثاء فيه ليست للتأنيث بل هي كالتاء في تمر الخ والعقرب يطبق على الذكر والانثى سواء جمعه العقارب ٣٤٣ قوله والفارة بهززة ساكنة وتسبيل قال الخطاط لم يختلف العلماء في جواز قتلها في الحرم الا ما سقى عن ابراهيم الفقي فإنه قال فيها أجزاء اذا اقتلها المحرم أخرجه ابن المنذر وقال هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع اهل العلم ونقل ابن شهاب عن المالكية خلاف في جواز قتل الصغير منها الذي لا يتمكن من الذي انخرقت وتقدر في العقرب ان الدود ير لم يحل الخلاف فيها بل اطلق الاستثناء ثم قال الحفاظ والفارة أنواع منها الجوزة بالحجم بوزن عمر والجلد بضم الميم وسكون اللام فارة الابل وفارة المسك وفارة الغيط وحكمها في تحريم الاكل وجواز القتل سواء الخ وقال الدمي هي أصناف الجوزة والفارة معروفان وهما كالجاموس والبقر ومنها البرابيع والزباب والجلد فالزباب صم والجلد عوى وفارة البيشخ فارة الابل وفارة المسك وذات النطاق وفارة البببب هي الفوسقة ويجوز اكل جميع أنواع الفارة الا البربوع وسور الفارة يورث النسيان الخ وفي الهداية الفاسرة الاهلية والوحشية سواء والضب والبربوع ليسا من الخمس المستثناة لانها لا يبتدئان بالأذى الخ ٣٤٤ قوله والكلب العقور قال الحفاظ الكلب معروف والائنة كلبه واختلف العلماء في المراد به ههنا وهل يوصف بكونه عقوراً مفهومه لا فروى سعيد بن منصور بأسناد حسن عن أبي هريرة قال الكلب العقور الاسد وعن سفيان عن زيد بن اسلم انهم سألوه عن الكلب العقور

فقال اي كلب اعقر من الحية وقال زعفر المراد بالكلب العقور ههنا الذئب خاصة وقال مالك في الموطأ كل ما عقر الناس وهذا عليهم واخافهم مثل الاسد والنمر والفهد والذئب هو العقور وكذا نقل ابو عبيد عن سفيان وهو قول الجمهور وقال يوحنا الهاد بالكلب ههنا كلب خاصة ولا يلتحق به في ذلك الحكم سوى الذئب وقال النووي اتفق العلماء على جواز قتل الكلب العقور للحمر والحلال في الحل والحرم واختلوا في المراد به فقيل هذا الكلب المعروف خاصة كحكا القاضي عن الاوزاعي وابي حنيفة والحسن بن صالح والحقويه الذئب وحمل زعفر الكلب على الذئب وحده وقال الجمهور ليس المراد تخصيص هذا الكلب بل المراد كل ما دمفتس كالسبع والنمر وهذا قول الثوري والشافعية واحمد وغيرهم ومعنى العاقر الجاحر الحرم ٣٤٥ قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس من الدواب من قتلهم وهو محرم فلا جناح عليه اي لا اشره عليه ولا فدية العقرب الفارة والكلب العقور والحداثة والغراب اعاد المصنف هذا الحديث لا فائدة ان له فيه شيئاً أخرجه لعله اراد تقوية رواية نافع الدالة على ان ابن عمر سمع به دون الواسطة وخالفهم زيد بن جبير وسأله كماً تقدم في اول حديث نافع وقال الخطاط اوردته البخاري في بدأ الخلق وساق لفظه مثل نافع وكذا أخرجه مسلم بن طريق اسمعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار وأخرجه احمد بن طريق شعبة عن عبد الله بن دينار فقال الحية بدل العقرب الى اخره ٣٤٦ قوله ان عمر بن الخطاب امر بقتل الحيات في الحرم ما لانه بلغه الحديث الذي فيه الحية واما لانها اولى من العقرب وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الحية في منى عند نزول والمرسلات كذا أخرجه البخاري في التفسير قال الابي وقد هو النهر عن قتل حيات البيوت بلا انذار فهو مخصص لعمومه احاديث الباب والانداع عند مالك في حيات بيوت المدينة أكد من حيات بيوت غيرها وحكى العيني اختلاف السلف في مسئلة الانذار فاجمع اليه ٣

مركب وسكونها لغة تميم وهي انثى وقيل يقع بالذكر والانثى وربما قيل في الانثى ضبعة قاله الزرقاني واختلف اهل الهند في ترجمته فقيل هندا وقيل
 بجو والتغلب يقع على الانثى والذكر ويختص بملحيات جنم الثاء واللام قاله ابن الانباري وقال غيره يقال في الانثى شلبة قاله الزرقاني ويقال له في الهند
 لومري والهيرة كوالقط (السود) والانثى مرة قاله الانهري وقال ابن الانباري يقع على الذكر والانثى وربما دخلت فيها الهاء وما اشبههن من السباع
 قال الانهري يقع السبع على كل ماله ناب يهد وبه ويفترس كالذئب والفهد والنمر واما التغلب فليس يسيم وان كان له ناب لانه لا يهد وبه
 ولا يفترس وكذا الضبع وعلى هذا فنداه في السباع فجوز علاقه المشابهة للسباع في الناب وان لم يفترس به قاله الزرقاني فلا يقتلهم
 المحرم فان قتله فذاه وفي نسخة وداه فالعلة في قتل المذكورات في الحديث وما في معناها عند مالك كونهن موديات فكل مؤجوز

للصوم وفي الحرم قتله ولا فدية وما لا فلا قال الباجي لم
 يختلف قول مالك في الاسد والنمر والفهد انه يجوز للحرم
 قتلها واختلف قوله في الذئب وروى عنه اباحة ذلك
 ومنعه وجه الاباحة لما فيه من الاختلاس وتكرار الضرر
 والاذى كالغريب ولان اسم الكلب العقور ينادى له
 فوجب حله على عمومته ووجه المنع انه لا يبتدئ في غالبها
 بالعقر والتفريس وانما يفعل ذلك في النادر واعتد
 انفراد بصغار المواشي فاشبه الضبع واما الضبع
 التغلب والهرة وما اشبهها من السباع فلا يقتلهم للحرم
 فانه من جنس الحيوان المستوحش الذي لا يبتدئ
 بالانحراف غالبا بل يغزو الانسان اذا اراد النحر واما عند
 الحنفية فقال ابن الهمام يستثنى من صيد البر بعضه
 كالدئب والغراب والحداة ولما باقي الفواست فليست
 بصيود واما باقي السباع فالمنصوص عليه في ظاهر الحديث
 انه يجب يقتلها الجزاء لا يباح وشاؤا بن ابتداءها المحرم
 فان ابتداءه بالاذى فقتلها فلا شيء عليه وذلك كالاسد
 والفهد والنمر والصقر والباقي واما صاحب البدائع
 فقسم البري الى ما كوله وغيره والثاني الى ما يبتدئ
 بالاذى غالبا كالاسد والذئب والنمر والفهد والى ما
 ليس كذلك كالضبع والتغلب فلا يحل قتل الاول و
 الاخير الا ان يصلح ويحل قتل الثاني ولا شيء فيه وان
 لم يصل وجعل ورود النص في الفواست ورودا دلالة
 ولم يحك خلافا بل ذكر حكما مبتدأ مستكنا فيه شعر
 رأيناه رواية عن ابني يوسف قال في فتاوى قاضيهما و
 عن ابني يوسف الاسد بمنزلة الذئب وفي ظاهر الرواية
 السباع كلها صيد الا الكلب والذئب النور في الدار المختار
 فان قتل المحرم صيد فعليه جزاؤه ولو سبعا غير صائل
 المحرم **قوله** قال مالك واما ما خسر اذى من
 الطير فان المحرم لا يقتله الا ما سمى النبي صلى الله عليه
 وسلم الغراب والحداة بالنصب بدل عن قوله ما سمى
 فان قتل المحرم شيئا من الطير سواء فذاه قال الباجي
 وهذا كما قال انه لا يقتل ابتداء من الطير الا الغراب
 الحداة لان المنع عام في الطير وسائر الحيوان لقوله

قال يحيى قال مالك في الكلب العقور الذي امر بقتله في الحرم ان
 كل ما عقر الناس وعدا عليهم واخافهم مثل الاسد والنمر والفهد
 والذئب فهو الكلب العقور فاما ما كان من السباع لا يعد من
 الضبع والتغلب والهرة وما اشبههن من السباع فلا يقتلهم
 المحرم فان قتله فذاه قال مالك واما ما صر من الطير فان المحرم
 لا يقتله الا ما سمى النبي صلى الله عليه وسلم الغراب والحداة فان
 قتل المحرم شيئا من الطير سواء فذاه ما يجوز للمحرم ان يفعل
 ما لك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي
 عن ربيعة بن عبد الله بن الهمدان انه رأى عمر بن الخطاب يقول بعيرا
 له في طين بالسقي وهو محرم قال مالك وانا اكرهه ما لك

له **قوله** قال مالك في تفسير الكلب العقور
 الذي امر بقتله في الحرم ان كل ما عقر الناس في
 جرحهم وعدا عليهم واخافهم مثل الاسد من
 السباع معروف بجمعه اسود واسود اسن الانثى
 السدة والنمر بفتح النون وكسر الميم ويجوز
 اسكان الميم مع فتح النون وكسرها ضربين
 السباع فيه نسبة من الاسد لانه اصغر منه
 وهو منقط الجلد نطقا سودا وبياضا وهو
 اخبث من الاسد لا يملك نفسه عند الغضب
 حتى يبلغ من شدة غضبه ان يقتل نفسه و
 زعم قوم ان الغرة لا تضع ولدها الا مطوقا
 بحية وفي طبعه عداوة الاسد والظفر بينهما
 سمي قاله الدميري وفي لغات الصمراع
 فمر يملك يبتدئ والفهد بكسر الفاء وسكون
 الهاء قال الدميري زعم اسطوخودوس ان يولد
 بين نمر واسد ومزاجه كمزاج النمر وفي

طبعه مشابة لطبع الكلب في ادوائه و
 دوائه يضرب بالفضة لملش في كثرة النوم
 ويصاوم بالصوت الحسن ومن خلقه انه
 بانفس لمن يحسن اليه الخوف في لغات الصمراع
 فهد يوزجيتا الخ والذئب بهمز ولا بهمز و
 اصله الهمزة يطلق على الذكر والانثى وربما
 قيل ذئبة بالهاء وعجيب امره انه ينأى
 بأحدى مقلتيه والاخرى يبقظ حتى تكتفى
 العين النائمة من النوم فيفقهها وينأى
 بالاخرى ليحترس باليقظ ويستترى بالنائمة
 فهو الكلب العقور وهذا قال الشافعي و
 احد وقال الاوزاعي وابو حنيفة المراد به
 الكلب المعروف خاصة كما تقدم في تفسير
 الكلب العقور في الحديث المتقدم واما ما كان
 من السباع لا يعد ومثل الضبع وفي السهم
 الهندية من الضبع وهو يضرم الباء لغة

تعالى حرم عليكم صيد البر ثم خص النبي صلى الله عليه وسلم من الجمل الغراب والحداة
 اباحته قتلها لا يشاركها في اباحة القتل قلت وقد عرفت ان البري عند الحنفية عام في جميع الصيود والطيور كلها صيود لتوحشها في اصل الخلقة
قوله انه رأى عمر بن الخطاب ولفظ محمد عن ربيعة قال رأيت عمر بن الخطاب يقول بعيرا له في طين ان
 يزيد فراد بعيرة مقلتا في الطين ولفظ محمد يقول بعيرة بالسقي فجعله في طين بالسقي بضم السين المهملة وسكون القاف والقصر قرية بين مكة و
 المدينة وهو محرم لانه يرى جواز ذلك قال محمد بن الحسن الانباري ذلك وهو قول عمر وهذا اعجب لي بما من قول ابن عمر وهو قول ابن حنيفة وهو ما
 الى شعبة ان عليا بن رخص المحرم ان يقول بعيرة وعن ابن عباس وحابر لا بأس به وعن ابراهيم ومجاهد كذلك قاله في المحلى قال مالك وانا اكرهه لما
 سألني عن عمر لانه كان يكره ذلك قال الباجي وقد اختلف في ذلك فاجازة عمر وابن عباس به قال ابو حنيفة والشافعي وكراهه ابن عمر وصعيد بن
 المسيب وبه قال مالك والاصل في ذلك منع القتل والقائها عن الجسد فتقولان هذا حيوان يتولد في جسد حيوان من غير جنسه فلم يكن للمحرم طهره
 عما يختص به من الاجسام كالقمل من جسد الانسان وهذا حكم جميع الهوام لا يجوز للمحرم قتله فيلزم الامتناع من قتل الذباب والنمل و
 البراغيش والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لكعب بن جحره اقوديك هو امك ثم اباح له اذ آله على ان يقتل ذل على المنع من ازالة ما يقع
 عليه هذا الاسم من غير اذى الخ وفي الهندية ليس في قتل البعوض والفيل والبراغيث والقواش لانها ليست بصيود وليست بمولدة من البري ثم هي
 مودرة بطباعها المراد بالفيل السوداء او الصفر الذي يؤذى وما لا يؤذى لا يحل قتلها ولكن لا يهلل لجزاءه للعلة الاولى ومن قتل قملة تصدق بمائة لانها
 متولدة من التفت الذي على البعد قال ابن الهمام يفيد ان الجزاء باعتبار انه قضاء التفت فيستقاد منه انه لو لم يأخذها من بدنه بل وجد قملة على الارض

في قتلها لا يشاركها في اباحة القتل قلت وقد عرفت ان البري عند الحنفية عام في جميع الصيود والطيور كلها صيود لتوحشها في اصل الخلقة

حرك شعر رأسه وحجته وسائر جسده حكا شديدا لما فيه من التعرض لقطع الشعر وازالته ونشفه وقال في المباحات وحك رأسه وسائر بدنه برفق ان خاف سقوط شئ من شعره وان لم يخف فلا بأس بالحك الشديد ولو ادمى الخوف في السوى عن العالم كبرية اذا حك فليفرق بحكه خوفا من تآكل الشعر وقيل القمل فان لم يكن في رأسه شعر فلا بأس بحك الشديد الخ ١٢ **قوله** ان عبد الله بن عمر نظري المرأة بالكسر معروفة منفلة من الروية جمعة مرابو ومرايا كذا في الصراح وقال الجحد كسها ما تراثيت فيه ويقال له في الهندية اثنية لشكوى بالقصر مصدر وفي رواية لشكوى بالتثنية مصدر ايضا اي مرض كان بعينه وهو محرم قال الباقى يريد انه استباح ذلك لهذه العلة ويحتمل ان يكون اخبر ان سبب نظره فيها كان لشكوه عينيه لانه ليس في النظر في المرأة ما يمنع من اجل الاحرام لان نظرا لا يشترط

الخ وفي الها مش عن المحلى وعبد ابن ابى شيبة عن ابن عمر وابن عباس لا بأس بالمرأة للمحرم قال الزرقاني ويكره عند مالك بغير ضرورة عفاة ان يرى شعها فصيله **قوله** ان عبد الله بن عمر كان يكره ان يزرع المحرم حلبة بفتحين قال الجحد الصغيرة من القردان او الخفاة ضد او قردا اجزة غراب ما يتعلق بالبعير ونحوه وهى كالقمل للانسان عن بعيره اما لو ركب القردا على نفسه فلا بأس ان يذفعه لانه ليس مما يتولد عن الانسان زاد في بعض النسخ الهندية بعد ذلك او يحمله وكتب في الحواشي ليس هذا الا في نسخة الشرح الخ قلت وليست هذه الزيادة في النسخ المصرية ولا المصنف وذكر في المحلى بدله او يحمله وقال او للتثنية لا للشك الخ قال مالك وذلك اي ما روى عن ابن عمر من الكراهة احب ما سمعت الى متعلق باحب في ذلك اي في مسئلة القردا بخلاف ما روى عن ابنه في اول من تقريده وهذا الاثر متمسك للامام مالك في ما اختاره كما تقدم في اول الباب وقال محمد في مؤطا بعد ذلك قول عمر بن الخطاب اعجل لنا في ذلك من قول ابن عمر ر ١٢ **قوله** انه سأل سعيد بن المسيب عن ظفريه بالضم ناخن جمعة اظفار واظفر روي الخ في كذا في الصراح قال الراغب الظفر يقال في الانسان وفي غيره قال تعالى كل ذي ظفر لذي نبال انكسره وهو محرم وقد بقي شئ منه معلق فقال سعيد اقطعه قال الباقى وقدره ابن وهب اخبرني مالك عن عبد الله بن ابي مريه قال انكسر ظفري فانا محرم فعلق فاذا انى قد هبت الى سعيد بن المسيب فقال اقطعه يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ففعلت وذلك ان قطع الظفر ممنوع للمحرم لانه من امانة الاذى والقاء التثنية المعتاد بطلان السفرو الاحرام فان قطعه فان ذلك على ضربين احدهما ان يقطعه لضرورة والثاني ان يقطعه لغير ضرورة والاول ينقسم على قسمين احدهما ان يقطعه لضرورة مختصة بالظفر والثاني لضرورة غير مختصة بالظفر الاول مثل ما ذكرناه ان ينكسر الظفر فيصير معلقا يتأذى به فهذا يقطعه ولا شئ عليه فيه ولا تفرق في خلاف في المذهب ١٢ **قوله** وسئل بناء المجهول عن المحرم

عن علقمة بن ابى علقمة عن امه انها قالت سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تسئل عن المحرم يحك جسده فقالت نعم فليحكه وليشد وقالت عائشة لو ربطت يداي ولم اجد الارجل لي تحككت مالك عن ايوب بن موسى ان عبد الله بن عمر نظري المرأة الشكوى كان بعينه وهو محرم مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يكره ان يزرع المحرم حلبة او قردا عن بعيره او يحمله قال مالك وذلك احب ما سمعت الى في ذلك مالك عن محمد بن عبد الله بن ابي مريه انه سأل سعيد بن المسيب عن ظفريه بالضم ناخن جمعة اظفار واظفر روي الخ في كذا في الصراح قال الراغب الظفر يقال في الانسان وفي غيره قال تعالى كل ذي ظفر لذي نبال انكسره وهو محرم وقد بقي شئ منه معلق فقال سعيد اقطعه قال الباقى وقدره ابن وهب اخبرني مالك عن عبد الله بن ابي مريه قال انكسر ظفري فانا محرم فعلق فاذا انى قد هبت الى سعيد بن المسيب فقال اقطعه يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ففعلت وذلك ان قطع الظفر ممنوع للمحرم لانه من امانة الاذى والقاء التثنية المعتاد بطلان السفرو الاحرام فان قطعه فان ذلك على ضربين احدهما ان يقطعه لضرورة والثاني ان يقطعه لغير ضرورة والاول ينقسم على قسمين احدهما ان يقطعه لضرورة مختصة بالظفر والثاني لضرورة غير مختصة بالظفر الاول مثل ما ذكرناه ان ينكسر الظفر فيصير معلقا يتأذى به فهذا يقطعه ولا شئ عليه فيه ولا تفرق في خلاف في المذهب ١٢ **قوله** وسئل بناء المجهول عن المحرم

سئل بناء المجهول عن المحرم يحك بيضاء الفاعل من الحك بدون همزة الاستفهام في النسخ الهندية وبزيادة همزة الاستفهام في اوله في النسخ المصرية وضمير الفاعل للمحرم جسد مفعول فقالت نعم فليحكه الامر لا باحة اي يجوز له ان يحك جسده ثم قالت زيادة في بيان الاباحة هي ليشد فكيف يصير اياها في الحك بالشد امر باحة قالت عائشة لو ربطت يداي المفعول يداي نائب الفاعل واشتقت الى الحك ولم اجد ما احك به الارجل بالتثنية مع شد

قوله وسئل بناء المجهول عن المحرم يحك بيضاء الفاعل من الحك بدون همزة الاستفهام في النسخ الهندية وبزيادة همزة الاستفهام في اوله في النسخ المصرية وضمير الفاعل للمحرم جسد مفعول فقالت نعم فليحكه الامر لا باحة اي يجوز له ان يحك جسده ثم قالت زيادة في بيان الاباحة هي ليشد فكيف يصير اياها في الحك بالشد امر باحة قالت عائشة لو ربطت يداي المفعول يداي نائب الفاعل واشتقت الى الحك ولم اجد ما احك به الارجل بالتثنية مع شد **قوله** وسئل بناء المجهول عن المحرم يحك بيضاء الفاعل من الحك بدون همزة الاستفهام في النسخ الهندية وبزيادة همزة الاستفهام في اوله في النسخ المصرية وضمير الفاعل للمحرم جسد مفعول فقالت نعم فليحكه الامر لا باحة اي يجوز له ان يحك جسده ثم قالت زيادة في بيان الاباحة هي ليشد فكيف يصير اياها في الحك بالشد امر باحة قالت عائشة لو ربطت يداي المفعول يداي نائب الفاعل واشتقت الى الحك ولم اجد ما احك به الارجل بالتثنية مع شد **قوله** وسئل بناء المجهول عن المحرم يحك بيضاء الفاعل من الحك بدون همزة الاستفهام في النسخ الهندية وبزيادة همزة الاستفهام في اوله في النسخ المصرية وضمير الفاعل للمحرم جسد مفعول فقالت نعم فليحكه الامر لا باحة اي يجوز له ان يحك جسده ثم قالت زيادة في بيان الاباحة هي ليشد فكيف يصير اياها في الحك بالشد امر باحة قالت عائشة لو ربطت يداي المفعول يداي نائب الفاعل واشتقت الى الحك ولم اجد ما احك به الارجل بالتثنية مع شد

صراحته وفيه جواز الارءاف وهو من التواضع والاختلاف فيه اذ الطائفة الدابة وكان النبي صلى الله عليه وسلم اردف اسامة من عرفة الى المزدلفة ليلة النحر ثم اردف الفضل من المزدلفة عداة يوم النحر فحاشته امرأة قال الحافظ لم تسم من خشم بقم الخاء المعجمة وسكون المثلثة وفيم العين المهملية غير مصروف للعلمية والتأنيث باعتبار القبيلة لا العلمية ووزن الفعل قاله القسطلاني تستغنيه ويا في بيان الاستفتاء وقيل بجعل الفضل ينظر اليها قال الباجي يحتمل ان تكون قد سدلت على وجهها ثوبا فان المحرمة يجوز لها ذلك لمحض الستار لانه كان بين وجهها والعباس لعل الفضل لم ينظر نظرا يتكرر خشى عليه ان يؤل الى ذلك او كان قبل نزول الاثر ما ينظر اليه الفضل الخ وفي الفتوى عن باد ناء الجلابيب الخ وتنظر الخشعية

٣٤٥

فلحق الفضل ينظر اليها واعجبه حسنهما كذا في الفتوى قال القسطلاني هذا النظر يقتضيه الطباع فانها مجهولة على النظر الى الصورة المحسنة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل الى الشق الاخر الذي ليس فيه المرأة منعاه عن مقتضى الطبع وروا الى مقتضى الشرع وقال ابن عبد البر وتبعه عياض فيه ما يلزم الائمة من تغيير ما يخشى فتنة ومنعه ما يتكرر في الدين وقال النووي فيه حرمة النظرا الى الاجنبية وتغيير المنكر باليد لمن قدر عليه وقال الابي الاظهر ان صرفه وجه الفضل ليس للوقوع في المحرم كما يعطيه كلامه عياض والنووي وانما هو يخوف الوقوع كما يعطيه كلامه القسطلاني ١٢ **قوله** فقالت الخشعية يا رسول الله ان فريضة الله زاد في النسخ الهندية على العباد وليست هذه الزيادة في النسخ المصرية في الحج اي في امره وشأنه ويمكن في معنى من البائية كذا في المرقاة ادركت اي الفريضة ابى مفعول ولويس الاب شيخا حال كبير انعت له لا يستطيع ان يثبت على الرحالة نعت اخرا ومن الاحوال المتداخلة او شيئا بديل لكونه موصوفا اي وجب عليه الحج بان اسلم وهو شيخ كبير فافهم عنه اي يجوز له ان انوب عنه فافهم عنه لان ما بعد الفاء الداخلة عليها الهنزة معطوف على مقدار والمعنى يصح من ان يكون ثابتة عنه في الحج وهذا كله على المشهور قال صاحب المحل المشهور فيه فتم الهنزة وضم الخاء اي احرره عنه بنفسه قيل دروي يضم الهنزة وكسر الخاء اي امر احده ان يحج عنه الخ قال نعم وفي حديث ابى هريرة قال اجمع عن ابيك واختلفت الروايات في ان السائل رجل او امرأة والمسئول عنه ابوه وامه **قوله** ما جاء فيه من احصاء المجهول بعد وقال الراغب المحصر والاحصاء المنع من طريق البيت فلا احصاء يقال في المنع الظاهر كالعد والمنع الباطن كالمرض والمحصر لا يقال الا في المنع الباطن فقوله تعالى فان احصرتهم فاحصروا على الامرين الخ وقال المحيد المحصر كالضرب والنصر والتصيق

الحج عمن الحج عنه مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس قال كان الفضل بن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم فحجاءته امرأة من خشم تستغنيه فجعل الفضل ينظر اليها وتنظر اليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل الى الشق الاخر فقالت يا رسول الله ان فريضة الله على العباد في الحج ادركت ابى شيئا كبيرا لا يستطيع ان يثبت على الرحلة افا تجعنه قال نعم وذلك في حجة الوداع ما جاء فيمن احصر بعد

المند والحجة الاسلام في اباحة الاستنابة عند العجز والمنع منها مع القدرة لانها حجة واجبة اما حج التطوع فينقسم قسمين اما ثلثة احكام ان يكون ممن لم يؤد حجة الاسلام فلا يجوز ان يستناب في حجة التطوع الثاني ان يكون ممن قد ادى حجة الاسلام وهو عاجز عن الحج بنفسه فيصح ان يستناب في التطوع والثالث ان يكون قد ادى حجة الاسلام وهو قادر على الحج بنفسه قبل له ان يستناب في حج التطوع فيه روايتان احدهما يجوز وهو قول ابى حنيفة والثانية لا يجوز وهو مذهب الشافعي والزهدي تجوز الانابة في الحج النفل حاله القدر لان باب النفل اوسع الخ وقال الحافظ بعد ما حكى عن ابن المذرو وغيره الاجماع المذكور اما النفل فيجوز عند ابى حنيفة خلافا للشافعي وعن احمد روايتان **قوله** رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد البخاري من رواية شعيب عن الزهري على عجزه

(البقية عن ص ٣٤٥) قال المحيد العرق الطريق يفر الناس حتى يستوضئ وبالكسر للشجر والبدن معروف جمعه عروق واعراق وعراق اذا احتاج الى ذلك قال صاحب المحل وعلية الجهور وعند الحسن عليه الغدية قال الباجي لان الاحرام لا يتعلق بقطع ثمن من جلد جسده وانما ذلك ممنوع لغير حرمة الانسان وهو مباح للضرورة كاللحامة وقد اجمعت النسخ على ان الله عليه وسلم وهو محرم ومن هذا المعنى بطراحه وفتى دمله و قطع عرقه لحاجته الى ذلك وقد شرط مالك الحاجة الى ذلك الخ ١٢

(البائية المتعلقة بصيغة هذا) **له قوله** الحج عمن الحج عنه اي بيان الحج عن الغير قال الموفق لا يجوز ان يستناب في الحج الواجب من يقدر على الحج بنفسه اجماعا قال ابن المذرو اجمع اهل العلم على ان من عليه حجة الاسلام وهو قادر على ان يحج لا يجزئ عنه ان يحج غيره عنه والحج

والحجس عن السفر وغيره كالاحصار و احصره المرض والبول جلله يحصر نفسه الخ واختلفت الاثمة في هذا الباب بعد اتقانهم على ان حكم المحصر لا يختص بالنسخ صلى الله عليه وسلم كما توهم بعضهم اختلفوا من فروعه في مسائل كثيرة حكى العيني في شرح الهداية عن الاسيبغاني والوترى والكنكواني انهم اختلفوا في الاحصار في اثنين وستين موضعا ثم بسطها لكننا نقصتها على ما لا بد من معرفتها لناظر الحديث الاول ما في العيني وهو اختلاف في المحصر اي شئ يكون فقال قوم وهم عطاء بن ابي رباح و ابراهيم النخعي والثوري يكون المحصر بكل حابس من مرض او غيره من عدو وكسر وذهاب نفقة ونحوها ما يمنع عن المضى الى البيت وهو قول ابى حنيفة والي يوسف ومحمد وزفر وروى ذلك عن ابن عباس وابن مسعود وزيد بن ثابت وقال آخرون وهم الذين يثب سعد ومالك والشافعي واحد واسمى لا يكون الاحصار بالعد فقط ولا يكون بالمرض وهو قول عبد الله بن عمر الخ بوه معنى قوله لا يكون الاحصار بالمرض اي لا يجوز له التحلل بذلك وهذا مقيد عند الامام الشافعي واحمد بعدم الاشتراط فان اشتراط عند الاحرام التحلل بالمرض ونحوه يجوز له التحلل عندهما كما سبأ في قال العيني في البناءة الاحصار من عذرا او مرض او كسرا وقطاع طريق وكل حابس هو مذهب ابن عباس وابن مسعود وعطاء والنخعي وابى ثور والثوري وعروة ومجاهد وعلقمة والحسن وسالم والقاسم وابن سيرين والزهري وابى عبيد وابى عبيدة وداود واصحابه وقال الفضل بن سلمة قال بعض الفقهاء لا يكون الا من عدو ومرض وهو قول يخالف لقول مجتهدى الفقهاء وهذا مذهب العرب الخ وقال ابن حزم في المحل كل من عرض له ما يمنعه من اتمام حجه او عجزته من عدو او مرض او خطأ طريق او خطأ في رؤية الهلال فهو محصر

۳۷۹

قال مالك من احصر بعد و فخال بينه وبين البيت فانه يحل
من كل شئ ويفر هديه ويخلق رأسه حيث حبس وليس عليه
قضاء ما لك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
حل هو واصحابه بالحد يبية فخر والهدى وحقوقار وسهم
حلوا من كل شئ قبل ان يطوفوا بالبيت وقبل ان يصل اليه
الهدى ثم نعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر احدا
من اصحابه ولا من كان معه ان يقضوا شيئا ولا يعودوا لشيء

له قوله من احصر كذا في الشهر الهندي
وفي الشهر المصري من حبس وكلاهما
بيننا المجهول بعد وقال البابي وذلك
مما يكون في الحج بأحد وجهين احدهما ان
يتيقن بقائه واستيطانه لغوته وكثرت
والياس من ازالته فان ذلك يكون حبيسا
ويحل حيث حبس وان كان بينه وبين
وقت الحج مقدارا يعلم انه لو زال العدو
لاذرك الحج والوجه الثاني ان يكون العدو
ما يرجي زواله فهذا لا يكون محصورا حتى
يبقى بينه وبين الحج مقدارا يعلم انه
ان زال العدو ولا يدرك فيه الحج فيحل حينئذ
عند ابن القاسم وابن الماجشون فخال بينه
وبين البيت قال البابي الا حصارا لا يكون
الاعمال ايام النسك الا به وهو في العمرة
البيت والسعي بين الصفا والمروة وفي
الحج مع ذلك عرفة فان احصر بعد الوقي
بعرفة عن مكة فانه يأتي بالمانساك كلها
وينتظراياما فان زال العدو وامكنه
الوصول الى البيت لحاف والاحل وانصرف

البغاري قال ما لك وغدا انهم حلقوا وحلوا من كل شيء قبل الطواف وقبل ان يعصل الهدى الى البيت وروى ابن النعمان صلى الله عليه وسلم فوجدته
 عند الشجرة التي كانت تحتها بيعة الرضوان وهم من الحل باتفاق اهل السيرة والنقل الخ وفي البغاري ان الحدبية خارج من الحرم قال لما حفظ
 هو من كلام الشافعي في الامور وعنه ان بعضه في الحل وبعضه في الحرم قلت ويستدل لهم ايضا بقوله تعالى هم الذين كفروا وصد وكفر من المهد
 الحرام والهدى معكوفان ان يبلغ محله **مسألة قوله** ثم لم يعلموا بالنون في اوله في النسخ الهندية فبصيغة المتكلم منها للفاعل وبالحقانية في
 اوله في النسخ المصرية فبصيغة الغائب مبني للجهول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر احدا من اصحابه الملازمين له ولا ممن كان معه
 في هذا السفر من الافاقين والخارجين الى الحدبية ان يقضوا شيئا من العتق ولا امرهم بعبودا لشي من الهة اذ الامام ما كان يستدل بذلك على ان
 القضاء غير واجب المحصر فانهم حصروا في عمر الحدبية ولم يلقوا غيرهم فمضىوا العترة او امرهم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وعلم النقل لمثل هذا الامر الذي
 وقع في محفل عظيم وعند كثير من مشهود مشهور اول دليل على عدم القضاء لاسيما وقد نقل البيهقي في هذه العترة من الحاجة والعلم والصد والتك وغيرها
 بزيادات كثيرة وهكذا قال غير واحد من اهل العلم الذين لم يروا القضاء على المحصر قلت ومن ذهب الى القضاء قد روى الواقدى في المغازي من طريق الزهري ومن طريق
 ابني معشر وغيرهما قالوا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم اصحابه ان يعتقوا فلم يختلف منهم الا من قتل بحرب او مات وخرج معه جماعة معقرين من لمن يشهد
 الحدبية وكانت عدتهم الفين الخ قال الحاكم في الاكليل تواترت الاخبار انه صلى الله عليه وسلم اهل ذوالقعدة امر اصحابه ان يعتقوا اعضاء عمرتهم
 ان لا يختلف منهم احد شهد الحدبية فخرجوا الا من استشهد وخرج معه اخرون معقرين فكانت عدتهم الفين سوى النساء والصبيان الخ ١١٠٠

ص عليه وسلم حين صد في عمرة الجديبية قال النوى الصواب في معناه ان اراد ابن صددت واحضرت تحللت كما تحللنا عام الحديبية مع النبي صلى الله عليه وسلم وقال القاضي يحتمل انه اراد اهل بجمرة كما اهل النبي صلى الله عليه وسلم بجمرة في العام الذي احضر قال ويحتمل انه اراد الامرين وهو الاظهر قال النوى وليس بظاهر كما ادعاها بل الصحيح الذي ينعني سياق كلامه ما قد مضى فاهل الحرف اهل ابن عمر بن عمر زاد في رواية جويرية عند البخاري فاهل بالعمرة من ذي الحليفة قال الحافظ وفي رواية ابوب الماضية فاهل بالعمرة من الدار والمرا بالدار المنزل الذي نزل به ذي الحليفة ويحتمل ان يحتمل على الدار التي بالمدينة ويحتمل بانه اهل بالعمرة من داخل بيته ثم اعلن بها و الاظهرها بعد ان استقر بنى الحليفة ٣٤٤ الخ من اجل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اهل اي احرم بعثت عام الحديبية سنة

سنة يريد ان امتثل نفسك رسول الله صلى الله عليه وسلم ليأتي من القلل دون البيت ان صد عنه بما اتي به النبي صلى الله عليه وسلم ويكون له من ذلك ما كان له ١٢
قوله ثم ان عبد الله بن عمر نظر في امره يعني تأمل ما احرره من العمرة وما كان يريد من اولين الحج فانه قد تقدم في الجميع بين مختلف الروايات انه خرج يريد الحج فلما ذكر واه الفتنة احررها للعمرة لانها اهلون فقال في نظره وتأمله ما امرها اي الحج والعمرة الا واحد بالرفع وفي الاكمال عن القاضي عياض يعني في حكم الحصر وانه اذا كان التحلل الحصر جازي في العمرة مع انها غير محدودة بوقت ففي الحج اجاز الخ وقال الباغي فرأى ان حكمها في ذلك واحد فاذا كان للترخص بالتحلل في احدها كان له في الآخر مثل ذلك ولانه اذا كان له التحلل في العمرة وليست متعلقة بوقت معين فبان يكون له ذلك في الحج وهو ينفوت بفوات الوقت اولي وهذا احكاما لقياس ولا نعلم احد انكر عليه ذلك الخ فالتفت الى اصحابه فآخبرهم بما ادى اليه نظره فقال ما امرها الا واحد اشهدكم اشهدهم ولم يكف على النية فقط مع ان التلفظ ليس بشرط لنبه بذلك من يقتدى به على انه استقل نظره من العمرة الى القران اني قد اوجبت اي الزويت نفس الحج مع العمرة وفيه ارداف الحج على العمرة كما تقدم في مبدا القران من متنها وفي رواية جويرية عند البخاري اهل بالعمرة من ذي الحليفة ثم سار ساعة ثم قال انها شأنهما واحد اشهدكم اني قد اوجبت حجة مع عمرتي وعند ايضا برواية موسى بن عقبة عن نافع اشهدكم اني قد اوجبت عمرة حتى كان بظاهر الهيد اع قال ما شأن الحج والعمرة الا واحد اشهدكم اني جمعت حجة مع عمرتي وبرواية الليث اني اشهدكم اني قد اوجبت عمرة ثم خرج حتى اذا كان بظاهر البدياء قال ما شأن الحج والعمرة الحديث ثم نفذ بالذال المحجة اي سار الى مكة حتى جاء البيت ولم يصب في الطريق فطاف بالحج والعمرة معا طوافا واحدا اختلفوا في تمييز هذا

مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه قال حين خرج الى مكة معتمرا في الفتنة ان صليت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاهل بجمرة من اجل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اهل بجمرة عام الحديبية ثم ان عبد الله بن عمر نظر في امره فقال ما امرهما الا واحد فالتفت الى اصحابه فقال ما امرهما الا واحد اشهدكم اني قد اوجبت الحج مع العمرة ثم نفذ جاء البيت فطاف طوافا واحدا وراى ذلك فيجزيا عنه واهد

له قوله انه قال في جواب ابنه عبيد الله وسأله ولفظ البخاري برواية الجويرية المذكورة انها كلها عبد الله بن عمر لما نزل الجيشر بابين الزبير فقال لا يصيرك ان لا تخرج العام انما تخاف ان يغال بينك وبين البيت فقال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث حين خرج اى اراد ان يخرج من المدينة الى مكة سنة اثنين وسبعين او ثلث وسبعين معتمرا قال الحافظ في الموطأ من هذا الوجه خرج الى مكة يريد الحج فقال ان صددت فذكره واختلف فانه خرج اولا يريد الحج فلما ذكر واه امر الفتنة احررها للعمرة ثم قال ما شأنهما الا واحد فاضاف اليها الحج فصار قارنا الخ وهكذا في عامة شروح البخاري لكن النسخة التي بايد بنان من رواية يحيى ليس فيها هذا اللفظ كما ترى نعم اخرج البخاري في باب طواف القارن برواية الليث عن نافع ان ابن عمر اراد الحج عام نزل الحجاج ياسين الزبير ففعل ان الناس كانوا بينهم وقال

الطواف على احوال سبب في بيانها وراى ابن عمر ذلك اى الطواف الواحد مجزى عنه يضم الميم وسكون الجيم وكسر الزاي بلا همز اى كما في مفعول لقوله داني وظاهر هذا السياق انه لم يطف الا وقت دخوله مكة ثم تحلل يوم النحر بالحق والرمي بدون الطواف ثم اعلم ان المشهور على السنة المشأخ ان الحديث حجة للاثنة الثلاثة في وحدة الطواف للقارن ومختلف الحنفية في اختيارهم الطوافين له وبذلك حزم عامة الشراح والمحققين وانت خبير بان كلامهم هذا يحتمل في ذلك لانهم تنفوا على ان القارن يطوف ثلث اطوفة طواف القدوم والركن والوداع واضافت الحنفية على ذلك طواف العمرة ايضا فصارت اربعة قال الموفق الاطوفة المشروعة في الحج ثلثة طواف الزيارة وهو ركن الحج لا يتم الا به بخلاف وطواف القدوم وهو سنة لا شيء على تاركه وطواف الوداع واجب بوجوب عنه الدم اذا تركه وبهذا قال ابو حنيفة واصحابه والثوري وقال مالك على تارك طواف القدوم ولا شيء على تارك طواف الوداع وحتى عن الشافعي كقولنا في طواف الوداع وكقولنا في طواف القدوم الخ واذا اعرفت هذا فحديث الباب لو حمل على ظاهره انه اكتفى على طواف واحد لا غير كان تاركا للسنة والواجب عند الكل وتاركا للركن ايضا عند الحنفية وايضا في حديث نفسه المرفوع ايضا كما اخرج البخاري في صحيحه عنه واستلم الركن اول شيء ثم حنط ثلثة اطواف ومشى اربعا فركم ركعتين حين قضى طوافه فانصرف فاني الصفا فطاف بالصفا والمروة سبعة اطواف ثم لم يحل من شيء حرم منه حتى قضى حجه ونحره به يوم النحر وافاض فطاف بالبيت ثم حل من كل شيء حرم منه وعن عروة ان عائشة اخبرته عن النبي صلى الله عليه وسلم في تمتعه بالعمرة الى الحج بمثل الذي اخبرني سالم عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مصرحاً بالطوافين من فعله صلى الله عليه وسلم فكيف يمكن ان يحتمل حديث الباب على ظاهره في الاكتفاء بالطواف الواحد الطواف الاول لا غير ولذا ترى شراح الحديث مع اتفاقهم على ان الحديث حجة لهم ومختلف (البقية على صفح)

ص الذي يفعل قبل يوم الغفر في الحجية انما يفعل للقدر ولا لاله من صلح الحجية فاكتفى ابن عمر بالطواف الذي كان فعله بعد القدر في عمرته عن اعدائه في حجته الخ ومثما ما قال الحافظ قوله بطوافه الاول اي الذي طافه يوم الغفر للافاضة وتوهم بعضهم انه اراد طواف القدر ثم فحوله على السعي و قال ابن عبد البر في حجة لما لك في قوله ان طواف القدر و اذا وصل بالسعي يجزئ عن طواف الافاضة لمن تركه جاهلا او نسيه حتى رجع الى بلد و عليه الهدى قال ولا اعلو احد اقال به غيره و فذا اعيابه و تعقب بانه ان حمل قوله طوافه الاول على طواف القدر و فانه اجزأ عن طواف الافاضة كان ذلك دالا على الاجزاء مطلقا ولو تعبد لا يقيد الجمل والتسبيح ان اذا اطلنا قوله طوافه الاول على طواف الافاضة يوم الغفر او السعي و يؤيد الثاني حديث جابر عند مسلم لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا اعيابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا طوافه الاول وهو محمول

قال مالك فهذا الامر عندنا فيمن احصر رجدا وكما احصر النبي
صلى الله عليه وسلم واصحابه قال مالك فاما من احصر بغير
عدو فانه لا يحل دون البيت ما جاء فيمن احصر بغير عدو
مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن
عمرانه قال المحصر مبرض لا يحل حتى يطوف بالبيت ويسعى بين
الصفا والمروة فان اضطر الى لبس شيء من الثياب التي لا بدله منها
والدواء صنع ذلك واقتضى مالك عن يحيى بن سعيد انه بلغه
عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها كانت تقول المحرم
لا يحل له الا البيت ما لك عن ايوب بن ابي تميمة السخيتي عن رجل
من اهل البصرة كان قد ثمانمائة قال خرجت الى مكة حتى اذا كنت

هـ قوله فهذا الامر اى الحكم الذى ذكره في هذا الباب عندنا فمن احصر بيناء الجمهور بعد كمال احصر النبى صلى الله عليه وسلم واهل بيته في الحديبية ما تحلل موضع حصرا فكان ذلك يقتل موضع احصر من احصر بعد وقال مالك هكذا في النسخ الهندية و ليست في المصرية هذه الكلمة بل الكلمة مذكورة

بالبقران المتعة والمتمتع يسقط عنه طواف
القدم فلم يبق الاطوافه الاولى يوم
الافاضة وهو ايضا بعيد أبى عنه صعيد
الفاظ الروايات بأنه اهل بها معا قبل
الوصول الى مكة ومنها ما في العرف الشد
انه طاف طواف الصبره وادرج فيه طواف
القدم والحج لاطواف الزيارة الخ وذكرفه
ايضا قبل ذلك لكن ما وجدت احدا قال
بإدراج طواف القدم وعرف طواف الزيارة
الا أنهم قالوا انه لو ترك طواف القدم
لاشئ عليه لانه ترك سنة وفي عبارة في
معاني الآثار انه عليه السلام لم يطف
طواف القدم والحج قلت اصل هذا
التوجيه ماخوذ عن كلام الطحاوي قال
لكن وجه ذلك عندنا والله اعلم انه لم
يطف بحجته قبل يوم النحر لان الطواف

من ونحوه فإنه لا يجل دون البيت ولا يثبت له حكم الإحصار كما سياتي في الباب للاحق
به وتشديد ثأله أي لا يخرج من إحرامه في موضع حصل له المرض بل يستمر في إحرامه حتى يشفى
والاقلع عر عند الشفا فع ومالك وهو المشهور عن أحمد وفي أخرى له وبه قالت الحنفية إن يغفل
اضطر إلى لبس شيء من الثياب التي لا بد له منها أي من الثياب التي لا يمرض أو ولد أو الممنوع في
ثوب عليه والأصل في ذلك قوله عز اسمه فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففد يمين
ننت تقول المحرم بالحاجه من الزنعال لا البيت فظاهر أنها لا ترى الإحصار وطلعا ولذا قال الحافظ
عليه الله عليه وسلم ثم قال بعد ما ذكر أن رسال المذكور قبل وأخرج ابن جرير عن ثالثة أسند صحيح
عيف لا إحصار اليوم وروى ذلك عن عبد الله بن الزبير الح وأشا والمصنف بذلك هذه الآثار في الباب
مرض لا يقد ران يصل إلى البيت فيبقى على حاله فإن احتاج إلى لبس وود أو فعل وأفتدى فأد
له أنه إلى الرجل البصر قال خرجت إلى مكة أي معتمرا كما يدل عليه الجواب الذي سقى إذا كنت ببعض
يهول فخذى فأجاب فاعله فأرسلت بصيغة المطلق إلى مكة وصولا إليها أي مكة هي الله بن عباس عليه
نظم يرخص بينا الفاعل من الترخيص أي لم يجوز لي أحد أن أحل وفي رواية حماد فأرسلت إلى ابن
مه حتى يصل إلى البيت فأمرت بصيغة المتكلم على ذلك المما الذي ذكرته فخذى عند سبعة أشهر عم

له قوله انه قال من حبس ببناء الجوهول دون البيت بمرض فانه لا يحل بغير الماء وكسر الحاء الى الجوز من احرامه حتى يطوف بالبيت وبين الصفا
والمرقة اي يسعي بينا واطلاق الطواف على السعي شائع في النصوص والاشهر احتمال الامر من المذكورين قبل ذلك **له قوله** صرح اي سقط عنوانه
ببعض طريق مكة وهو غير قال الباجي ليس فيه ما يدل على ان احرامه كان يحرم او غير ذلك من قوله المقتضى له شرعية حج قابل يقتضي ان احرامه كان يحرم
وانه قد بين ذلك لهم في سواله وعرفوا ذلك من حاله ولو كان محرمًا بعمرة لم يكن عليه قضاء حج في المستقبل ولو لم يحرم فواضحة احرامه
لما اثنوه حتى سألوه عن مقتضاه الحج فقلت لكن في المنتقى برواية مالك وهو محرم ففسال على الماء الذي كان عليه عن العلماء اختلفت
المنهج الموطأ في هذا اللفظ ايضا وما **له قوله** ذكرنا من السياق هو ما اطبق عليه جميع النسخ المصرية من المتن والشروح الاثر في قاتي
فليس فيها لفظ عن العلماء يدل على زيادة في الشرح وكذا
الذين في جميع الفوائد ولا المنتقى قال الباجي يريد انه
سأل عن يستغني في بعض من الحلالين على الماء ان
يكون محض موضعه منهم احد فوجد به عبد الله بن عمر
الحج وفي جميع الفوائد فسال عن ذلك الماء الذي كان
عليه فوجد الحج ولفظ الاشارة لا يوجد في نسخة غيرها
وفي المنتقى فسال على الماء الذي كان عليه قال الشافعي
قوله على الماء هكذا في بعض نسخ هذا الكتاب وفي
بعضها عن الماء وفي نسخة صحيحة من الموطأ على الماء
منسوبة عن الحج وفي جميع النسخ الهندية فسال من يلى
الماء الذي كان عليه فوجد الحج قال الشيخ في المصنف
سوال كود ان علموا انه يود من متصل ابي كره فوجد
امدا يود من ليس يافت عبد الله بن عمر الحج فوجد
به عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير ومروان بن الحكم
قال الباجي هذا يدل على ان مروان كان من العقهار
وانه كان ممن يستغني ويؤخذ بقوله وعبد الله بن
على ان المتفق اذا كان من اهل العلم والاجتهاد جاز
ان يقع في موضع فيه من هو اعلم منه لانه لا خلاف
ان ابن عمر وابن الزبير مقدمان عليه في العلم والدين
والفضل بدرجات منه **له قوله** فذكر له الذي
عرض له من الصرع والشكوى فكلمهم من ان يتداوى
بما لا ينافيه يعني ابا حواله التداوى بما يحتاج اليه لغيره
وفيتى ان فعل في التداوى شيئا من عظمى الاعراض
قال الباجي وكذلك ان احتاج ان يربط على موضع
الكسر خرقه فانه يربطها ويلزمه الغنية الحج قلت و
عندنا الحنفية فيه تفصيل قال في مكروهات الاحرام
من الغنية وتعصيب شئ من جسد غير الرأس و
الوجه ان كان بلا علة لانه نوع عيب والا فلا بأس
به واما تعصيب الرأس والوجه فمكروه مطلقا
موجب الجزاء بعد زنا وبغير عذر الا ان صاحب العذر
غاب ثم الحج فاذ احرم وفاته الحج اعتمر اي يتحلل بفعل العمر
فحل من احرامه بذلك فان فأت الحج يتحلل بفعل العمر
عند الثلاثة ويقسم الحج اليها عند احد كما تقدم في الفقه
الثامن قال الباجي ومعنى ذلك ان يكون مرضه يد ووربه حتى يفوته الحج الخ قلت وهذا ظاهر كما يدل عليه قوله شرعية حج قابل اي في السنة
الآتية قضاء عما فاته في السنة الماضية ويهدى ما استيسر من الهدى لانه صار فأت الحج وعليه القضاء عند الاربعة والهدى
عند الثلاثة ما خلا الحنفية فعندهم محمول على النذر كما سمي في محله **له قوله** قال مالك وعلى ذلك اي المذكور قبل خبر الامر ميتا عندنا
بالمدينة المنورة فيمن احصر بغير عذر وان لا يحل لا بفعل العمر ولا بتحقيق الاصحاب بغير عذر **له قوله** قال مالك في تقوية ما تقدم وتأيد كما ذهب
اليه عامة الشراح والاوجه عندنا ان المصنف شرع من ههنا احكام فأت الحج ولما كان حكمه وحكم المحصر بالمرض عند مالك متقاربين جميع بينهما
في باب واحد وقد امرهم بالخطا ابا ايوب الانصاري احد كبار الصحابة اسمه خالد بن زيد المديني وهما بغير الهاء وتشديد الهمزة على ما ضبط
في المغني وتهذيب الاسماء للنووي والتعليق للحج زاد اخرا راء مهلة ابن السكيت المطلب بن اسد بن عبد العزيز بن قصي القرشي اسلم بالحج فانه بعد
فقره مكة وحسن اسلامه حين فاتها الحج كما سمي في الاثران عنها موضوعا في باب هدي من فاته الحج واتيا يوم النحر اي وصلا مكة بعد يوم عرفة ان يحل
بعمر ثم يرجعان بنون التثنية في النسب الهندية وودونه في المصرية حلالا ثم يحجان بنون التثنية في جميع النسخ الهندية والمصرية اي يقضيان
الحج عاما قابلا بالنصب على الظرفية والصفة ويهديان فمن لم يجد الهدى فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذ رجع الى اهله كما سمي في محله ومقصود
المصنف تقوية ما تقدم ان المحصر بالمرض ان فاته الحج يتحلل بفعل العمر فان فأت الحج كيف كان يتحلل بذلك **له قوله** قال مالك وكل من حبس
عن اتمام الحج بعد ما يحرم اما بمرض اي سوا ما كان حبه بمرض او بغيره او بخطا من العذر مثل ان يظن يوم النحر يوم عرفة او خطي عليه الهلال وهو وان
كان يدخل في خطا العدد لكن خصه بالذكر لكثر وقوعه والخطا في العدد قد يكون بغير خفاء الهلال مثل ان يظن يوم السبت يوم الجمعة فيأخزم

وهذا فهو مقابل لخطا الهلال فهو محصر
وعليه ما على المحصر من الخطا بفعل العمر والهدى
والقضاء ومقتضى قوله فهو محصر اي في حكمه
والافينها فرق عند المالكية ايضا وكذا عند
عبد الله بن عمر بن الخطاب في قوله ما على المحصر
وهو ما على المحصر من الخطا بفعل العمر والهدى
والقضاء ومقتضى قوله فهو محصر اي في حكمه
والافينها فرق عند المالكية ايضا وكذا عند
عبد الله بن عمر بن الخطاب في قوله ما على المحصر

وهو ما على المحصر من الخطا بفعل العمر والهدى
والقضاء ومقتضى قوله فهو محصر اي في حكمه
والافينها فرق عند المالكية ايضا وكذا عند
عبد الله بن عمر بن الخطاب في قوله ما على المحصر
وهو ما على المحصر من الخطا بفعل العمر والهدى
والقضاء ومقتضى قوله فهو محصر اي في حكمه
والافينها فرق عند المالكية ايضا وكذا عند
عبد الله بن عمر بن الخطاب في قوله ما على المحصر

صحيحون محصر بمكة ودوى ذلك عن احمد الخ وفي البناية الرابع عشر (من اختلافات الحصار) قال الزهرى وعروة بن الزبير لا حصار على اهل مكة وفى
المبسوط لو احصر بمكة بعد قدمه فليس يحصر وقال السير خصالهم ان منح من الوقوف والطواف فهو محصر الخ وفى الهداية من احصر بمكة وهو
محسور عن الطواف والوقوف فهو محصر وان قدر على احد هما فليس يحصر وقيل فى المسئلة خلاف بين ابى حنيفة وابى يوسف والصحيح ما علمتكم من
التفصيل وفى البناية قوله ومن احصر بمكة حاصله ان الاحصار لا يتحقق عندنا الا اذا منع عن الوقوف والطواف جميعا وقال الشافعى فيتحقق الاحصار
بمكة مطلقا سواء لم يدر على لطواف او لا وقوله خلاف بين ابى حنيفة وابى يوسف وهو ما ذكرتملى به وجد

عن ابى يوسف قال سألت ابى حنيفة عن المحرم فقال ان مكة بالحديدة

٣٨٠

سنة قول سئل مالك عن اهل اى احرم من اهل مكة بالحج ثم اصابه كسر لبعض اعضائه وادب عن اى اسهال مخفوق اختلفت نسخ المؤطا في هذه اللفظة فبعضها بالنون والحاء المعجمة والراء المهملة وفي بعضها بالتاء بديل النون والباء في سواء والمراد على كليهما الاسهال الطويل لما مر وما قال الجوزي رجل مخفوق السريال و مخفوقه اذا طال سفره فتنشقت شيابه وفي الصراح تخفيف فواخ دستي كردن ذكرهم وفي بعضها بالتاء والحاء والراء المهملتين وفي شعبة الباء يطن مخوف والمراد مبهك يتلهم مرض مخوف اى مبهك والمقصود في كل ساء اى اصابه اسهال يطن متواترا وامرأة طلق

والدليل على صحة ما ذكرنا ان فائت الحج لو كان من اهل مكة يتحلى بالطواف كما يتحلى اهل الافاق ولا يلزمه الخروج الى المحل ولو انقلب حرامه احرام عمره وصار معتزلا للزومه الخروج الى المحل وفي منسك الكرامى في اختلاف الطواف الذى يقع به التحلل فعند ابى حنيفة وعند محمد والشافعية هو على عمر مودة باحرام الحج ومعناه انه يبقى في احرام الحج ويتحلى باعمال العمرة وقال ابو يوسف واحمد ينقل حرامه احرام عمره ثم يرجع من المحل الى مكة فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة للعمرة ثم يحل عن احرامه ثم عليه حج عام قابل قضاء لما فاتته قال الجوهري قبل وا قبل بمعنى يقال عام قابل ومقبل قاله الزرقاني والهدى جابر ذلك وقد عرفت ان فائت الحج يتحلل بعمره اجماعا وكذلك يجب عليه القضاء بخلاف عند الاثنية الاربعة في المبرح عنهم واختلوا في الهدي كما سبق في فله **مسألة قول** قال مالك فيمن اهل اى احرام بالحج من مكة ثم طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة قال الباجي يريد انه فعل ذلك وان لم يكن من حكمة ان يفعله لان من حج من مكة ليس عليه طواف وعود لانه ليس بوارده ان يتطوع بما شاء من الطواف ولا يسعى بين الصفا والمروة لان السعي بينهما لا يتنقل به لانه على من اعاد الحج لا يتعلق بالبيت فلم يكن قربة في نفسه منفردا وحكمة ان يكون بأثر طواف في حج او عمره ولا طواف في الحج الاطواف الورد والاقاضة فاذا اسقط طواف الورد لم يبق عليه الاطواف الاقاضة فيلزمه تأخير السعي يأتي به بعد طواف الاقاضة هذا ذهب مالك وقال ابو حنيفة والشافعية من احرم من مكة بالحج فله ان يقدم الطواف والسعي ثم مرض ووقعه له الاحصار بذلك فلم يستطع ان يحضر مع الناس الموقوف بعرفة قال مالك اعاده ليفصل بين السؤايل والجواب في ذاتها الحج لعدم الوقوف بعرفة فان استطاع بعد ذلك الخروج الى المحل ولم يخترمه المنية قبل ذلك خرج الى المحل وجوبا اذا استطاع ذلك فدخل مكة بغير اى ملبى بها ابعدون ثم يدلل الاحرام كما تقدم قريبا فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة للعمرة لان الطواف الاول الذى فعله قبل المرض كالم يجزه للحج لانه قبل لكونه قبل الوقوف فكذلك لا يجزه له الهدي العمى لانه لم يكن نواها

من فبين انما سوا في وجوب استيفاء الطواف والسعي لعمره التحلل وقال القاري في شرح الباب لو قدم محرر محجة فطاف للقدر وسعى ثم فاته الحج بقوت الوقوف فعلية ان يحلل بأفعال العمر من طواف لها وسعي آخر بعد ما لا يكفيه طواف النية الاول ولا السعي المتقدم في التحلل نحو عليه حج قابل بالاضافة الى حج عام قابل والهدى كما تقدم قريبا **له قول** ما جاء في بناء الكعبة اختلفت شراح الحديث وحيلة التاريخ في عدة بناء الكعبة وفي اول بناها فقل المعنى قال الشيخ قطب الدين قالوا بنى البيت خمس مرات بنه الملائكة ثم ابراهيم ثم قريش في الجاهلية وحضر النبي صلى الله عليه وسلم هذا البناء ثم ابن الزبير ثم حجاج واستمر الخ وفي الخصم عن الجوزي ان الكعبة بنيت سبع مرات الاولى بناء الملائكة او آدم على الخلاف الثانية بناء ابراهيم الثالثة بناء

قال مالك وان كان من غير اهل مكة فاصابه مرض حال بينه وبين الحج وطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة حل بعمره وطاف بالبيت طوافا اخر وسعى بين الصفا والمروة لان طوافه الاول وسعيه انما كان نواه للحج وعليه حج قابل والهدى ما جاء في بناء الكعبة مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ان عبد الله بن محمد بن ابي بكر الصديق اخبر عبد الله بن عمر عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الم ترى ان قومك حين بنوا الكعبة اقتصروا على قواعد ابراهيم قال قلت فقلت يا رسول الله افلا تردوها على قواعد ابراهيم قال لولا ان قومك بالكفر لفعلت قال فقال عبد الله بن عمر لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم واري رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركنتين اللذين يليان الحجر الا ان البيت لم يتم على قواعد ابراهيم

الزبير والسابعة بناء الحجاج وعن شفاء الغرام لاشك انها بنيت مرارا وقد اختلف في عدد بناها ويحصل من مجموع ما قيل في انها بنيت عشر مرات منها بناء الملائكة ومنها بناء آدم ومنها بناء اولاده وبناء ابراهيم وبناء العالق وبناء جرهم وبناء قصي بن كلاب وبناء قريش وبناء ابن الزبير وبناء الحجاج الخ وكذا حكى صاحب مرآة الحرمين عن شفاء الغرام للفق الفاسي وزاد في اخره ثم بين ان بنايات الملائكة وادم واولاده لم يات بها خبر ثابت واما بناء الخليل فمما به القرآن والسنة وقال الحلبي المحقق ان الكعبة لم تكن جبعا الا ثلاث مرات الاولى بناء ابراهيم عليه السلام الثانية بناء قريش وكان بينها سنة والثالثة بناء ابن الزبير وكان بينها سنة واما بناء الملائكة وادم وموشيت فلم يحسم واما بناء جرهم والعلقة وقصي فاما كان ترميم الخ **له قول** عن عائشة متعلق باخرا ورواية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اي لعائشة كما في رواية المروزي بفتحين وسكون الياء مجزوء ومجذف النون الى الم تعرف ان قومك اي قريشا حين بنوا الكعبة قبل المبعث بمس سنين اقتصر واعن كذا في السهم المصرية وفي الهندية على قواعد جمع قاعدة وهي الاساس ابراهيم كما تقدم في بناء قريش مفصلا وفي الصحيحين عن عائشة ما اثنى عليه صلى الله عليه وسلم عن الجدار من البيت هو قال نعم قلت فما لهم لم يدخلوه في البيت قال ان قورك قصير بهم النفقة قلت فما شان بابه مرتفعاً قال فضل ذلك قورك لم يدخلوا من شاءوا ويمنعوا من شاءوا قالت فقلت يا رسول الله افلا تردوها على قواعد ابراهيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا انكم لم تتركوا ما كنتم منكم الا انكم لم تتركوا فمما به الحديث في قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا انكم لم تتركوا ما كنتم منكم الا انكم لم تتركوا فمما به الحديث في قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا انكم لم تتركوا ما كنتم منكم الا انكم لم تتركوا

له قول قال مالك وان كان الذي اهل بالحج من غير اهل مكة بل يكون افاقيا فاصابه مرض موصوف حال ذلك المرض صفة بينه اي المحرم وبين اتمام الحج وطواف بالواو في السهم الهندية اي وقد كان طواف بالبيت قبل المرض وفي السهم المصرية بالقاء فهو للترتيب الذكرى وليس بمتفرع عن المرض بالبيت للقدر وما الواجب عند ما لك السنة عند فريضة وسعي بين الصفا والمروة بعد طواف القدوم وقوله الاحصار ارجل ايضا بالعمرة لغوت الحج وطواف بالبيت طوافا اخر للتحلل

امر الاسلام والدين يخاف ان تتفرق قلوبهم بفريق الكعبة وراى ان يترك ذلك وامر الناس باستيعاب البيت اقرب الى سلامة احوال الناس واصلاح ادبائهم مع ان استيعابه بالبنين لم يكن من الفروض ولا من الاركان وانما يجب استيعابه بالطواف خاصة وهذا يمكن مع بقائه على حاله الخ **له قول** قال عبد الله بن محمد فقال عبد الله بن عمر لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحفاظ تبعا لقاض عياض وغيره ليس هذا شكنا من ابن عمر في صدق عائشة ولا تضعها احد يشكها فانها الحفاظ المتقدمة لكنه جزي على ما يعتاد في كلام العرب فانه يقع في كلامهم كثيرا صورة التشكيك والمراد التعزيز واليقين وقال الهامى يريد ان كان عبد الله بن محمد قد سلم من السهو والخطا فيما نقله عن عائشة وكانت عائشة قد سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ادى بهم الهمة اي ما اظن رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك هذا يقتضى قصد تركها والا فلا يسي تارك الحرف الاستعمال من اراد الضيق فنبهه منه ما تم استلام افتعال من السلام والمراد ههنا المسماة بالقبلة او البكة في الغفر الركنتين اي العراقي والقيس الذين يليان الحجر بكسر الجاء المهملة وسكون الجيم اي يقربان منه وهو معروف بالحطيم على صفة نصف الدائرة وقد رها تسع وثلاثون ذراعا قال الحفاظ الان البيت اي الكعبة لم يتم بتشديد الميم بزنة المضارع المجهول من التتميم وفي نسخة لم يتم بزنة المجهول من الجرد وفي اخرى لم يتم بذلك انما كذا في المعنى ان البيت لم يكمل في جانب الحطيم على قواعد ابراهيم والباقي في الجحيم البيت فوق ستة اذرع وودون سبعة اذرع كما حققه الحفاظ وحكي عن الشافعي عن عدد لقيهم من اهل العلم من قريش انه ستة اذرع وشذبه قال الحفاظ وزاد معهم اخر الحديث ولطاف الناس من وراء الحجر الا لذلك ونحو في رواية ابي اويس قال لا يي وهذا الذي قاله ابن عمر من فقره ومن تعدل في الحديث بالحكم على عدم الاستلام بعدم انها من البيت وقال غيره في الحديث علم من اعلام النبوة فانه صلى الله عليه وسلم علم عائشة بذلك فكان الذي تولى نقصها وبنائها ابن اخطم عبد الله بن الزبير ولم ينقل عنه انه قال ذلك لغيرها واوضح منه قوله

في قوله قال مالك وان كان الذي اهل بالحج من غير اهل مكة بل يكون افاقيا فاصابه مرض موصوف حال ذلك المرض صفة بينه اي المحرم وبين اتمام الحج وطواف بالواو في السهم الهندية اي وقد كان طواف بالبيت قبل المرض وفي السهم المصرية بالقاء فهو للترتيب الذكرى وليس بمتفرع عن المرض بالبيت للقدر وما الواجب عند ما لك السنة عند فريضة وسعي بين الصفا والمروة بعد طواف القدوم وقوله الاحصار ارجل ايضا بالعمرة لغوت الحج وطواف بالبيت طوافا اخر للتحلل

صير عرف في الاحاديث المرفوعة ولا عن احد من الصحابة فمن بعدهم انه طاف من داخل الحجر وكان عملا مستمرا قاله الحافظ وقال الحزقي ويكون الحجر بالكسر وادخل في طوافه لانه من البيت قال الموفق انما كان كذلك لانه عز اسمه امر بالطواف بالبيت جميعه بقوله وليطوفوا بالبيت العتيق والحجر منه فمن لم يطف به لم يمتد بطوافه وبهذا قال عطاء ومالك والشافعي وابو ثور وابن المنذر وقال اصحاب الرأي ان كان مكة قضي ما بقي وان رجع الى الكوفة فعليه دم ونحوه قال الحسن **له قول** في الطواف قال يعني الرمل بفتح الراء والميم سرعة المشي مع تعاقب الخطى وفي المحكم رمل رملا اذا مشى دون العدو وقال لغزاه هو العبد والشديد وفي الجوهرة شبهة بالهزلة وفي الصحاح هو الهزلة وفي المغني هو الخشب وقيل هو ان يهز منكبيه ولا يسرع العدو وفي كتاب المسالك لابن العربي هو ما خوضن **٣٨٣** التحريك وهو ان يجرد الماشي منكبيه اشدة

مالك عن هشام بن عروة عن ابيه ان عائشة امر المؤمنين قالت ما ابالي اصليت في الحجر ام في البيت مالك انه سمع ابن شهاب يقول سمعت بعض علمائنا يقول ما حجرا الحجر وطاف الناس من ورائه الا ارادة ان يستوعب الناس الطواف بالبيت كله الرقل في الطواف مالك عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن عبد الله انه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل من الحجر الاسود حتى انتهى اليه ثلاثة اطواف قال مالك وذلك الامر الذي لم يزل عليه اهل العلم يبلدون مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول من الحجر الاسود الى الحجر الاسود ثلاثة اطواف ويمشي اربعة اطواف

له قول في قوله ما ابالي اصليت بهمة الاستفهام في الحجر كسر الحاء وسكون الجيم ام في البيت اي المبنى الان والافحار ايضا من البيت قال الباكي هذا يحتمل معنيين احدهما وهو الاظهار ان يكون تقرر من رايها منه الصلوة في البيت فيقول ان الصلوة في الحجر بمنزلة ما في المنع اما على وجه الكراهية ولما على وجه عدم العفة ولو كانت مباحة في البيت لما خصت الحجر به لان ذلك حكم سائر المواضع والوجه الثاني ان تكون قلت ذلك على سبيل باحة الامور جوابا لمنكر ذلك في البيت فقالت ان الصلوة في الحجر والبيت عندي سواء الخ قلت ما ذكر الباكي من المعنى الاول مبني على غرضنا لما كلف في منه الصلوة في البيت كما سياتي وتأويل للاشروالي مختارهم لكن الروايات تأتي عن

هذا التأويل فان صلواته صلى الله عليه وسلم في جوف الكعبة مروية بطريق عديدة صحاح **له قول** يقول ما حجرا الحجر وطاف الحجر يقول اي ما منه واحيط الحجر بكسر الحاء وسكون الجيم اي ما احيط المحطم بالحداد و طاف الناس بالولوى اوله في النسخ الهندية وفي المصرية بالقاء من وراءه اي وراء الحجر والحداد المحيط الارادة بالنصب اي الارادة ان يستوعب الناس الطواف بالبيت كله فلولي الحجر لا وشك ان يمر به طائف فلا يستوعب البيت بالطواف فليجاء الناس على تحجيره دليل على ان الاستيعاب لجميع البيت لازم متفق عليه فلو كان الطواف ببعض البيت مجزئا لما احتج الى تحجيره وقد اتفق العلماء على وجوب الطواف من وراء الحجر حكاه ابن عبد البر ونقل غيره انه لا يصح

الحركة في مشية الخ وقال الباكي هو الاسراع بالخشب لا يجسر عن منكبيه ولا يحركها الخ ويسقط في البحر العميق اختلافا في تفسيره وحكى عن منسك السروجي يقال للرمل الخشب ومن قال هو دون الخشب فقد اخطأ الخ وفي التعليق المجد هو بفتح الراء وسكون الميم ستر المشي مع تعاقب الخطى واصله ان يجرد الماشي منكبيه في المشي واتفقوا على كونه مشروما وسببه ما روى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه لما قدموا مكة معتمرين في عمرة القضاء قال المشركون بقم عليكم قوموه هذه تسمى بضعفهم حتى يثرب فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرموا الاشواط الثلثة ولم يأمرهم به في جميع الاشواط شفقة عليهم اخبرني البخاري ومسلم وابوداؤد وغيرهم واختلفوا في انه هل هو من السنن التي لا يجوز تركها ام من السنن التي يغير فيها فتدبر ابو حنيفة ومالك والشافعي واحمد والجهد الى الاول وروى ذلك عن عمر وابنه وابن مسعود وهب جميع من التابعين كطائفة وعطاء والحسن والقاسم وسالم الى الثاني وروى ذلك عن ابن عباس وهذا للرجل واما المرأة فلا ترمل بالاجزاء لكونه منافيا للسنة كذا في عمدة القاري الخ وهكذا حتى الاجزاء على ذلك ابن عبد البر في التمهيد **له قول** انه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل بفتحتين اي في طوافه لقد قال في حجة الوداع كما سياتي في كلام ابن عبد البر فله مال الحافظ كما تقدم في كلامه من الحجر الاسود اي ابتدأ الرمل من الحجر الاسود حتى انتهى اليه بعد تمام الشوط وفعل ذلك في ثلاثة اطواف اي في ثلاثة اشواط الاول وقال ابن عبد البر في التمهيد روى اسمعيل بن جعفر بن يزيد بن الهاد وحاتم بن اسمعيل وشيخ القطان وغيرهم عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف في حجة الوداع سبعا رمل فيها ثلثة ومشى انبعا وهذا في حديث جابر الطويل الذي وصف فيه حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم من حين خروجه اليها الى انقضاء جميعها ورواه عن جعفر بن محمد جماعة

حتى عبد الله بن رضاء ان مالك سمعه بتأمره من جعفر ويديل على صحة قوله ان مالك انظمه في ابواب من مؤطاة واتي منه بما احتاج اليه في بوابه وروى عن عبد الله بن رضاء انه قال قال حضرة جريح وعبد الله بن عمر بن الخطاب وحديث الباب نص في استيعاب الرمل لجميع الطوفة وحديث ابن عباس المذكور في سبب الرمل نص في عدم الاستيعاب وان يشعروا ما بين الركنين واجيب بان حديث جابر متأخر لكونه في حجة الوداع سنة عشر بخلاف حديث ابن عباس الذي في عمرة القضاء سنة سبع فهو متأخر له وقيل ان الرمل سنة فعذرهم النبي صلى الله عليه وسلم في العمرة لضعفهم بالحصى قال الباكي ان جابرا بن ابي نيار ما روى عام حجة الوداع وابن عباس انما روى عن غيره فانه لم يشاهد عام القضية لصغره مع انه يحتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم ترك رمل ما بين الركنين وان كان مشروعا لما جتبه الى الابقاء على صحابه فلما ارتفعت هذه العلة لم يستلما الرمل المشروع الخ **له قول** قال مالك وذلك الامر الذي لم يزل اي استمر عليه اهل العلم يبلدون تأي كونه الرمل من الحجر الى الحجر وكونه في ثلثة اشواط فقط دون باقي السبعة وبه اخذ الثلثة الباقية في المستثنين وهو قول الجمهور وقال ابن الزبير ليس في الطواف السبع وقال الحسن وابن جابر وعطاء لانه لا رمل بين الركنين كذا في المحلى وقال محمد في مؤطاة بعد حديث جابر المذكور وبه تأخذ الرمل ثلثة اشواط من الحجر الى الحجر وهو قول ابى حنيفة والعامه من فقهاء الخ وتقدم في اول الباب انه مذهب الجمهور خلافا لما روى عن ابن عباس وبعض التابعين **له قول** كان يرمل من الحجر الاسود الى الحجر الاسود ثلثة اطواف الاول ويمشي اربعة اطواف الاخر زاد مسلم من طريق اخر عن نافع وذكر اي ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله وله ايضا بطريق اخر عن نافع عن ابن عمر قال رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم (البقرة طه)

ص شوطا والظاهر انه لا كراهية فيه قال ابن حجر قوله كراهية الشافعي وتبعه على ذلك الاصحاح وقوله والظاهر انه لا كراهية يوافقه قوله في المجموع هذا الذي استعمل
 ابن عباس يقدم على قول مجاهد ثم الكراهية انما ثبت بنهي الشرع ولم يثبت في تسميته شوطا بنى فالجواز انه لا كراهية له يقول في طوافه حل حسب الدماء والذكر
 اللهم لا اله الا انت وانت تحيي بضم اوله بعد ما استنأ به شيا من الالف في الموضوعين على ما في جميع النسخ المصرية وفي النسخ الهندية بدون الالف في
 قوله انت وفي اخيه بعد ما استنأ بزيادة صهي المتكلم المنسوب والوجه الاول فان عامة الشراح وغيرهم جعلوه على الشعر قال الزرقاني هذا البيت فيه زخاف
 الحزم بمصوتين وهو زيادة سبب خفيف في اوله وقال الباقى كان يقوله على حسب ما يقتضيه الانسان من الذكر والدعاء لا على ان هذا
 اللفظ مخصوص بالطواف ومسنون فيه

وروى ابن حبيب عن مالك انه قال ليس العمل على قول عروة هذا وانما ارادنا ان ليس بذلك مصين
 للطواف حتى لا يجزئ غيره وفي البحر المحيط سئل مالك عن
 قول عروة فقال ليس عليه العمل هذا امر قد تركه فاراد
 مالك انه ليس مما يستحب بل المستحب تركه وانما قصد
 اليه المنيخ فيص صوته كي لا يشغل الناس بسماعه عما
 هم فيه وهذا هو حكم الذكر والدعاء في الطواف والسعي
 وعلى الصفا والمروة وفي كل موضع مجمع منفرد وكل حد
 بالذكر والدعاء فلورفع كل انسان صوته لاذي بعضهم
 بعضا وليس كذلك التلبية فانها شعار الحج فلذلك شرع
 فيها الاعلان قاله الباقى **له قوله** انه رأى اخاه
 عهده بن الزبير احرر بعيرة من التعميم موضع معروف
 خارج مكة وانما احررها اتباعا للعمره ما تشته حيث
 امرها النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ من الحج بن
 تعمر منه قال عروة ثم رأى اخاه عهده بن الزبير احرر بعيرة
 البيت الشريف الاشواط الثلاثة الاول قال الباقى وامتن
 تعمر فيها بالالف واللام لانها المعروفة بالرمول وانما رمل
 في طوافه لانه انما شرع في طواف من قدم من الحل على
 وجهه يتعقب طوافه السعي وقد قال مالك في المختصر
 يرمل المعتمر متى وغيره وجه ذلك ما تقدمت انه اخل
 من الحل على وجهه يتعقب طوافه السعي والحج ويوب الاقام
 محمد في موطا على هذا الحديث بابا لمكي وغيره والحج ويعتمر
 هل يجب عليه الرمل ثم بعد ما ذكر هذا الحديث قال قال
 محمد ويهنا فأتخذ الرمل واجب على اهل مكة وغيرهم في
 العمرة والحج وهو قول ابى حنيفة والعمامة من فقهاء ثنائى
 وفي المحلى لابن حزم من طريق عبد الرزاق بسنده الى
 مجاهد قال خير ابن الزبير وابن عمر فاعتزلوا من المعجرات
 لما فرغ ابن الزبير من بناء الكعبة قال مجاهد وكنت
 جالساً عند زمزم فلما دخل ابن الزبير ناداه ابن عمر
 الاول الثلث الاول فرمل ابن الزبير السبع كله فهذا
 الاثر اوجه لمن قال بسنية الرمل لكن ايضا وسياق
 الخلاف في ذلك **له قوله** كان اذا احرر المعتمر
 او متمتعاً من مكة لم يطف بالبيت طواف القدوم لانه
 ليس على المكى ومجتاز بل يرد به نفي طواف الركن قبل
 الافاضة فيكون احترازا عما تقدم في ابواب المحصر من

مالك عن هشام بن عروة ان اباة كان اذا طاف بالبيت يسع
الاشواط الثلاثة يقول اللهم لا اله الا انت وانت تحيي بعد ما
أمدنا يخفض صوته بذلك مالك عن هشام بن عروة عن
ابيه انه رأى عبد الله بن الزبير احرر بعيرة من التعميم قال ثم
رأيت يسع حول البيت الاشواط الثلاثة مالك عن نافع
ان عبد الله بن عمر كان اذا احرر من مكة لم يطف بالبيت و
لا بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى وكان لا يرمل اذا
طاف حول البيت اذا احرر من مكة الاستلام في الطواف

البعيرة عن هشام من البحر الى البحر ثلثا ومشر
 اربعاً فكان نافعاً يحدث به على الوجهين فوما
 وموقوفاً وقد يجمع بينهما وعلم منه ان الرمل
 كما هو وظيفة الثلاثة الاول كذلك السكون
 والوقوف وظيفة الاربعة الاخرى ولذا قال
 الحافظ لا يشروع تدليك الرمل فلو تركه في
 الثلث لم يقضه في الاربعة لان هيئته السكوت
 فلا تغير الحج وقال موفق الرمل لا يسع في غير
 الاشواط الثلاثة الاول من طواف القدوم
 او طواف العمرة فان ترك الرمل فيها لم يقضه
 في الاربعة الباقية لانها هيئة فأت موضعها
 فسقطت كالحج في الركعتين الاولين و
 لان المشى هيئة في الاربعة كما ان الرمل
 هيئة في الثلثة فاذا رمل في الاربعة الاخيرة
 كان تاركاً للهيئة في جميع طوافه فان ترك
 الرمل في شوط من الثلاثة الاول اتي به في
 الاثنين الباقيين وان تركه في اثنين اتي به في
 في الثالث كذلك قال الشافعي وابو ثور واحمد
 الروي وان تركه في الثلثة سقط لان تركه

اجتزائه بطوافه الاول ولا بين الصفا والمروة لانه مرتب على الطواف وهو لم يطف بعد حتى يرجع من منى لم يطف ولسي بعد ذلك وكان لا يرمل بعضهم
 الميم مضارع رمل بفتحها اذا طاف حول البيت اذا احرر من مكة يعني هذا الحرم من مكة لم يرمل في الطواف واختلف في لمراد بهذا الطواف كما أسألت وتوخى
 ذلك يتوقف على خلافيتين في الرمل ولاهما انهم اختلفوا في الرمل في طواف يكون والحج وهو على انه يسع في طواف يتعقبه السعي وقيل في طواف القدوم
 سواء لم يسع بعد ام لا قال النووي الرمل مستحب في الطوافات الثلاثة الاول من السعي ولا يسع ذلك الا في طواف العمرة وطواف واحد في الحج و
 اختلفوا في ذلك الطواف وهو قولان للشافعي افعهما انه انما يشترع في طواف يعقبه سعي والثاني يرمل في طواف لا يقدم سواء لم يسع بعد ام لا الخ
له قوله الاستلام في الطواف الاستسلام هو المسبح باليد فاعلان السلام الذي هو التوبة وقيل من السلام بالكسرة وهو الحجازة وقال ابن سيد
 استلم الحجر واستلمه بالهزمى قبله او اعتنقه وليس أصله اللهم و يقال استلمت الحجر الاستسلام المسته كما يقال اكملت من التحلل وفي الجامع
 قيل هو استعمل من اللامة وهي الدرع والسلام وانما يلبس اللامة ليمتن بها من الاعداء فكان هذا اذا المسح الحجر فقد تحصن من العذاب كذا في
 العين وفي المغني ما خذ من السلام وهو الحجازة فاذا مسح الحجر قيل سلمى من السلام قاله ابن قتيبة الخ وفي المحلى قيل افتحان من السلام كانه يفعل ما
 يفعله المسلم وقيل الاستسلام ان يجي نفسه عند الحجر بالسلام فان الحجر لا يجيبه كما يقال اختدم اذ المرئى له خادم و قال ابن العراقي هو مضمون
 الاصل ما خذ من الملامة وهي الموافقة او من اللامة وهي الصلح وكثر هذه الوجوه الزكشى الحنبلى الخ

عن شيء عليه واستلامه أفضل قاله الباقي وقال لزرقي استلمت حين قد ربت وتركته حين عجزت ففي رواية سعد بن منصور من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه أنه كان إذا أتى الركن فوجدهم يزعمون عليه استقبله وكبر ودعا ثم طاف فإذا وجد خلوة استلمه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أصبت ففي تصويبه دلالة على أنه لا ينبغي المزاحمة وقد روى الفاكهي من طريق عن ابن عباس كراهتها وقال لا تؤذي ولا تؤذى وروى الشافعي واحد وغيرهما عن عبد الرحمن بن الحارث قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر يا أبا حفص انك رجل قوي فلا ترحم على الركن فانك تؤذي الضعيف ولكن ان وجدت خلوة فاستلمه والا فكبر وامض مرسل جيد اسناد وفي البخاري سأل رجل ابن عمر عن استلام الحجر فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في استلامه عليه ٣٨٣ وسلم يستلمه ويقبله قلت رأيت

ان زومت رأيت ان غلبت قال جعل رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله فظاهر ان ابن عمر لم يترك الاستلام وقد روى سعد بن منصور عن القاسم بن محمد قال رأيت ابن عمر يركب على الركن حتى يرمى ومن طريق أخرى أنه قيل له في ذلك فقال هويت الاقنعة اليه فأريد ان يكون فإدى معهم وفي الروض لمربع ان شق استلامه في تقبيله لم يركبهم واستلمه بيده الخ وفي الدر المختار في استلامه بلا ايذاء لانه سنة وترك الايذاء واجب قال ابن عابدين فلا يترك الواجب للسنة الخ قلت وكذا شرط في فروغ الشافعية والمالكية لسنة الاستلام عند المزاحمة فلا خلاف فيه بين الاربعة ٣٨٤ **قوله** كان اذا طاف بالبيت استلم الاركان كلها وهذا يحتل ان يكون منهية انه ليس من البيت شيئاً فمحمداً كما رواه ابن ابي شيبة عن عباد بن عبد الله بن الزبير انه رأى اباة يستلم الاركان كلها وقال انه ليس منه شيء محمداً ويروى نحوه ذلك عن معوية حيث أنكر عليه ابن عباس ويحتمل ان يكون فعله بعد ما تم ابن الزبير بناء الكعبة كما حمله عليه ابن القضاة وتبعه ابن التين وعلى هذا فلا خلاف بينه وبين الجمهور وأما على الاول فكان فيه خلاف فاسلف كما تقدم فيما قيل لابن عمر رأيتك تصنع أربعاً الحديث واخرج البخاري في صحيحه عن ابي الشعثاء انه قال حين بقي شيئاً من البيت وكان معوية يستلم الاركان فقال ابن عباس انه لا يستلم هذه الاركان فقال ليس شيء من البيت فهو جوار قال الحافظ وصله احمد والترمذي والحاكم عن ابي الطفيل قال كنت مع ابن عباس ومعوية فكان معوية لا يمر بركن الاستلام فقال ابن عباس بن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستلم الا الحجر واليا في فقال معوية ليس شيء من البيت فهو جوار زاد احمد من طريق عمار فقال ابن عباس لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة فقال معوية صدقت وقد أحاب الامام الشافعي بأن لم تدع استلامها بهجراً للبيت وكيف تجبره وهو يطوف به

مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قضى طوافه بالبيت وركع ركعتين واراد ان يخرج الى الصفا والمروة استلم الركن الاسود قبل ان يخرج **مالك** عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف كيف صنعت يا ابا محمد في استلام الركن الاسود فقال عبد الرحمن استلمت تركت فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أصبت **مالك** عن هشام بن عروة ان اباة كان اذا طاف بالبيت استلم الاركان كلها وكان لا يدع اليها الا ان يغلب عليه **تقبيل الركن الاسود في الاستلام**

له قول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قضى اي ادى كقوله عزاسمه فاذا قضيتهم مناسكتكم وليس بمعنى القضاء المصطلح للفقهاء مقابل الاداء طوافه بالبيت اي الطواف الذي يعقبه السبع وركع ركعتين تحية الطواف واراد ان يخرج الى الصفا والمروة ليسعي بينهما استلم الركن الاسود وقيل قبل ان يخرج من المسجد الى الصفا قال الباقي يريد الطواف الذي يتعقبه السعي فانه اذا اكمله واكمل الركعتين بعده وصل بذلك الخروج الى الصفا فكان اذا اراد فراق البيت عاد الى الركن فاستلمه وذلك انه يستحب ان يصلي هاتين الركعتين خلف المقام ومن فعل ذلك فاراد ان يخرج الى الصفا فأنظره على الحجر الاسود فكان صلى الله عليه وسلم يستلمه في خروجه ذلك الى الصفا ويحتمل ان يكون شرع ذلك من اجل ان الركعتين من توابيع الطواف فاستحب ان ينفصل عنهما باستلام الحجر كالطواف الخ ٣٨٥ **قوله** كيف صنعت اختار منه صلى الله عليه وسلم لا يحابيه واهل العلم منهم ليعلم بذلك مقدار علمهم وحملهم افعاله واقواله صلى الله عليه وسلم على وجهها يا ابا محمد كنية عبد الرحمن في استلام الركن فقال عبد الرحمن استلمت مرة وتكيت أخرى يريد انه فعل امرين وهذا يقتضي انه لم يعتقد في الاستلام انه شرط في صحة النسك وانما اعتقده من الفضائل التي يوجب من فعلها ولا يثم من تركها مع اعتقادها انها من القرب وقد قال جميع الفقهاء من ترك استلام الحجر لا

ولكن انتم السنة فعلا وتركوا ترك استلامها بهجراً لكان ترك استلام ما بين الاركان هجراله ولا قائل به الخ وتقدم تحت حديث ابن عمر المذكور ما قاله القاضي عياض اتفق الفقهاء اليوم على ان الركعتين الشاميتين لا يستلما وانما كان الخلاف فيه في العصر الاول بين بعض الصحابة والتابعين ثم ذهب الخلاف الخ قال القاضي في شرح الباب اما الركعتان الأخرا فلا استلام فيهما ولا اشارة بهما بل هما بدعة مكروهة باتفاق الاربعة الخ وكان لا يدع بفقه الدال اي لا يترك الركن اليما في الا ان يغلب عليه يعني ان يحافظه على استلامه ما كانت اشد فكان لا يترك استلامه بدون العجز والمشقة ولعل ذلك انما كان لحمله الاتفاق على استلامه والاختلاف في استلام الركبتين الأخيرين واما الحجر الاسود فلم يذكره لما ان الاهتمام به كان معلوماً ومعروفاً بين الناس ٣٨٦ **قوله** تقبيل الركن الاسود في الاستلام كذا في الشافعية والهندية وبعض المصرية وفي أكثرها تقبيل الركن الاسود في الطواف وقال الحافظ الاستلام اقتعال من السلام بالفتح اي التحية قاله الزهري وقيل من السلام بالكسر اي المحاربة وقال ايضا الاستلام المسم باليد والتقبيل بالعلم الخ وقال ايضا في البيت اربعة اسكان الاول له فضيلتان كون الحجر الاسود فيه وكونه على قواعد ابراهيم وللثاني الثانية فقط وليس للأخيرين شيء منها فلذلك لا تقبل الاول ويستلم الثاني فقط ولا يقبل الأخيران ولا يستلما هذا على رأي الجمهور واستحب بعضهم تقبيل الركن اليما في ايضا الخ قلت تقدم قريباً الاجماع على ان الشاميين لا يستلما وبقي الخلاف في اليمايين ما وظيفتها اما الركن الاسود فيستحب له الجمع بين التقبيل والاستلام والله و آيات في التقبيل متظافرة ٣

هو مؤطا ابن القاسم وابن وهب وهي بأيدى أهل بلادنا في الشهرة كرواية يحيى وفيها جميعاً اليما في كيف أنكره على يحيى وأمره بطرحه ولكن الغلط لا يسلم من أحد وكأنه رأى رواية القعنبى ومن تابعه على قوله الركن الأسود فأنكر اليما في كل أن ابن وضاح لم يرو مؤطا القعنبى فهذا ما تسور فيه على رواية يحيى وهو صواب قاله أبو عمر هكذا في الزرقاني وحاصله أن رواية مؤطا مختلفة في ذكر هذا القول فذكر يحيى وجماعة بلفظ الركن اليما وذكره القعنبى ومن وافقه بلفظ الركن الأسود وأنكر ابن الوضاح على يحيى لفظ اليما في أمر بطلحه وتعليقه ابن عبد البر وصوب رواية يحيى وعلم منه أيضاً أن ما في النسح الهندية من قوله من غير تقبيل وليس هذا في النسح المصرية مختص برواية ابن وهب دون غيره وأما مسائل الأئمة

مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال وهو يطوف بالبيت للركن الأسود إنما أنت حجر لا تضرو ولا تنفع ولولا أنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبلتك ثم قبله قال مالك سمعت بعض أهل العلم يستحب إذا رفع الذى يطوف بالبيت يد عن الركن اليما في أن يضعها على فيه من غير تقبيل ركعتا الطواف مالك عن هشام ابن عروة عن أبيه أنه كان لا يجمع بين السبعين إلا يصلي بينهما ولكنه كان يصلى بعد كل سبع ركعتين فرمها صلى عند المقام أو عند غيره وشئنا مالك عن الطواف أن كان اخف على الرجل أن يتطوع فيقرن بين الأسبوعين أو أكثر ثم يركع ما عليه من ركوع تلك السبوع

له قول قال وهب بن عمرو يطوف بالبيت فقال لها طاهر الركن الأسود ليسمع الناس أنا أنت حجر زاد في النسح الهندية بعد ذلك لا تضرو ولا تنفع وليس هذا في النسح المصرية وفي الصحيحين أما والله لى أعلم أنك حجر لا تضرو ولا تنفع الحديث يريد أن يفزع عنه ظن من ظن أن تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم وأمره إنما كان على حسب تعظيم الجاهلية الأوائل لاعتقادهم أنها الهة أنها تضرو وتنفع فأراد عمران يعلم الناس أن تعظيم الجاهلية إنما كان لتعظيم النبي صلى الله عليه وسلم طاعة لله وأفراد له بالعبادة على حسب ما أمرنا بتعظيم البيت وعلى حسب ما أمر الملائكة أن

ان يرقب دما واد قلنا أنها سنة فضيلة فريضة بعد الطواف اجزا عنها كقيمة المسجد نص عليه الشافعي في القديم الخ وقال القاري في شرح الباب صلوة الطواف واجبة بعد كل طواف فريضة كان الطواف أو اجبا أو نفلا ولا تجزئ المكتوبة والمندوبة عنها الخ وقد اخرج البخاري في صحيحه تعليقا قال اسمعيل بن أمية قلت للزهري إن عطاء يقول تجزئ المكتوبة من ركعتي الطواف فقال السنة اخصل لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم سبعا قط الا ركعتين **له قول** أنه كان لا يجمع بين سبعين متبعية سبعين اى سبعة اشواط والمعنى لا يجمع بين الأسبوعين وقوله لا يصلى بينهما اى الركعتين حال ولكنه كان يصلى بعد كل سبع اى بعد تمام كل طواف ركعتين اتماما لفعله صلى الله عليه وسلم فربما صلى ركعتين عند المقام اى خلف مقام إبراهيم عليه السلام أو عند غيره وهو جائز عند الأئمة الاربعة قال الموفق ويستحب ان يركعها خلف المقام فان جازا روى في صفة حجته صلى الله عليه وسلم ثم نفذ الى مقام إبراهيم فقرأ الحمد وأمر بمقام إبراهيم فصلى خلف المقام بينه وبين البيت وحيث ركعها ساجدان عمر ركعها بذي طوى وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لام سلمة لما أقيمت صلوات الصبح فطوفى على بعيرك والناس يصلون ففعلت ذلك فلم تقصص حتى خرجت قال فما أفضا اى خرجت من المسجد او من مكة الخ وفي الدلائل عند المقام أو غيره من المسجدين وهل يتعين المسجد قولان قال ابن عابدين لم أر من حكى القولين سوى ما توهمه عبارة النهرو فيها نظره المشهور في عامة الكتب أن صلواتها في المسجد أفضل من غيره وفي الباب لا يختص بسبيل ولا مكان ولو صلاها خارج الحرم ولو بعد الرجوع الى وطنه جاز يركعها الخ وبوب البخاري في صحيحه من صلى ركعتي الطواف خارج الحرم ثم ذكر فيه أو غير ذلك من خارج الحرم وحديثه لم يسلط المذكور في كلام الموفق قال في هذا من معقولة لبيان اجزاء صلوة ركعتي الطواف في أى موضع أراد الطائف وان كان ذلك خلف المقام افضل وهو

يقبله اليه بعد استلامه وقال الشافعي يقبله ليد بعد وقال ابو حنيفة لا يستلمه ذكره النووي والمعروف في الهداية وغلان استلام الركن اليما في حسن في ظاهر الرواية وعن محمد أنه سنة الخ وقال القاري في شرح اللباب ويستحب استلام الركن اليما في كل شوط والمروء بالاستلام فهنا لمسه بكفيه أو بيمينه دون يساره كما يفعله بعض الجبلية والمكنتية من دون تقبيل والصحيح عليه ثم عند الجرح عن المس للرحمة ليس فيه النيابة عنه بالاشارة وهذه الذي ذكرناه حسن في ظاهر الرواية كما في رواية النكا في الهداية وغيرها من كتب الرواية وقال لكرما في هو الصحيح وذكر الطحايسى وغيره عن محمد أن الركن اليما في الاستلام والتقبيل كما تجزئ الاسبوع وقال في الخفية هو ضعيف جدا وفي البدائع الاختلاف في أن تقبيله ليس بسنة وفي السراجية ولا يقبله في اجمع الاقوال ولا يركعها في عن محمد أنه يستلمه وقبل يديه ولا يقبله والحاصل ان اجمع الكفاة بالاستلام والجمهور على عدم التقبيل والاتفاق على ترك السبوع فاذا عجز عن استلامه فلا يشير اليه الا على رواية عن محمد **له قول** ركعتا الطواف سنة مؤكدة غير واجبة عند احمد وبه قال مالك والشافعي قولان أحدهما انها واجبتان كذا في المغنى وفيه ايضا اذا صلى المكتوبة بعد طوافه اجزا عن ركعتي الطواف روى نحوه ذلك عن ابن عباس وعطاء وجابر والحسن وسعيد بن جابر واهماق وعن احمد انه يصلى ركعتي الطواف بعد المكتوبة وفي المحلى سنة مؤكدة على اجمع القولين من الشافعية وهو مذهب الحنابلة واجبها الحنفية والمالكية لكن قال الحنفية لا تجزئ بدم وهو القول الاخر للشافعية ويجزئ عنها المكتوبة عند الشافعية واحد ولا تجزئ عند المالكية الخ وقال النووي في مناسكها سنة مؤكدة على اجمع وفي قولها واجبتان وسواء قلنا واجبتان أو سنتان فليس اركنا في الطواف ولا مشروطا لفعله بل يصح بدونه ولا يغير تأخيرها ولا تركها بدم وغيره لكن قال الشافعي يستحب اخرها ان يرقب دما واد قلنا انها سنة فضيلة فريضة بعد الطواف اجزا عنها كقيمة المسجد نص عليه الشافعي في القديم الخ وقال القاري في شرح الباب صلوة الطواف واجبة بعد كل طواف فريضة كان الطواف أو اجبا أو نفلا ولا تجزئ المكتوبة والمندوبة عنها الخ وقد اخرج البخاري في صحيحه تعليقا قال اسمعيل بن أمية قلت للزهري إن عطاء يقول تجزئ المكتوبة من ركعتي الطواف فقال السنة اخصل لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم سبعا قط الا ركعتين **له قول** أنه كان لا يجمع بين سبعين متبعية سبعين اى سبعة اشواط والمعنى لا يجمع بين الأسبوعين وقوله لا يصلى بينهما اى الركعتين حال ولكنه كان يصلى بعد كل سبع اى بعد تمام كل طواف ركعتين اتماما لفعله صلى الله عليه وسلم فربما صلى ركعتين عند المقام اى خلف مقام إبراهيم عليه السلام أو عند غيره وهو جائز عند الأئمة الاربعة قال الموفق ويستحب ان يركعها خلف المقام فان جازا روى في صفة حجته صلى الله عليه وسلم ثم نفذ الى مقام إبراهيم فقرأ الحمد وأمر بمقام إبراهيم فصلى خلف المقام بينه وبين البيت وحيث ركعها ساجدان عمر ركعها بذي طوى وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لام سلمة لما أقيمت صلوات الصبح فطوفى على بعيرك والناس يصلون ففعلت ذلك فلم تقصص حتى خرجت قال فما أفضا اى خرجت من المسجد او من مكة الخ وفي الدلائل عند المقام أو غيره من المسجدين وهل يتعين المسجد قولان قال ابن عابدين لم أر من حكى القولين سوى ما توهمه عبارة النهرو فيها نظره المشهور في عامة الكتب أن صلواتها في المسجد أفضل من غيره وفي الباب لا يختص بسبيل ولا مكان ولو صلاها خارج الحرم ولو بعد الرجوع الى وطنه جاز يركعها الخ وبوب البخاري في صحيحه من صلى ركعتي الطواف خارج الحرم ثم ذكر فيه أو غير ذلك من خارج الحرم وحديثه لم يسلط المذكور في كلام الموفق قال في هذا من معقولة لبيان اجزاء صلوة ركعتي الطواف في أى موضع أراد الطائف وان كان ذلك خلف المقام افضل وهو

الخط لا يسلم من أحد وكأنه رأى رواية القعنبى ومن تابعه على قوله الركن الأسود فأنكر اليما في كل أن ابن وضاح لم يرو مؤطا القعنبى فهذا ما تسور فيه على رواية يحيى وهو صواب قاله أبو عمر هكذا في الزرقاني وحاصله أن رواية مؤطا مختلفة في ذكر هذا القول فذكر يحيى وجماعة بلفظ الركن اليما وذكره القعنبى ومن وافقه بلفظ الركن الأسود وأنكر ابن الوضاح على يحيى لفظ اليما في أمر بطلحه وتعليقه ابن عبد البر وصوب رواية يحيى وعلم منه أيضاً أن ما في النسح الهندية من قوله من غير تقبيل وليس هذا في النسح المصرية مختص برواية ابن وهب دون غيره وأما مسائل الأئمة

ص او تسعة اطواف قال مالك يقطع ذلك الطواف ويجتهد اذا علم وتيقن انه قد زاد ثم يصلي ركعتين ولا شيء عليه بهذا الزيادة قال الزرقاني فان تعد الزيادة ولو قلت ببعض شوط يطل طوافه قلت وابطله الدسوقي كما سياتي في كلامه ولا يعتد بالذي كان زاد سهوا ولا ينبغي له ان يبني على التسعة حتى يصلي سبعين جميعا من الوصل في اكثر السبع للصلاة اي حتى يكمل طوافين وفي النسخ الهندية والزرقاني حتى يصلي من الصلوة اي يصلي شفعتي طوافين والاول اوجه لان السنة في الطواف ان يتم كل سبع ركعتين قال الباغي وذلك ان من سعى في طوافه فليعلم ثمانية اطواف او تسعة او اكثر من ذلك ثم ذكر ولم يكن قصد ان يقرن بين كل سبعين فانه يقطع وسبعين ركعة للسمع الكوامل ويطوف ما زاد ولا يعتد به ان اراد ان يطوف اسبوعا آخر وليبتدئ منه من اوله فيطوف سبعا ثم يركع وهذا حكم ٣٨٦ العابد في ذلك فان اكمل السبعين عابدا او ناسيا صلى لكل واحد منهما ركعتين لان الاسبوع الثاني مختلف فيه فامرأه بالركوع مراعاة للاختلاف هذا هو المشهور من قول مالك ومذهب الحنفية في ذلك ما في شرح اللباب طاف ونسي ركعتي طواف ولم يتركه الا بعد شروعه في طواف اخر فان كان التذكر قبل تمام شوطه رفضه وقطعه لتحصيل سنة الموالاة بين الطواف وصلوته وبعد اتمام شوطه لا يرفض بل يتم طوافه للذي شرع فيه وعليه لكل اسبوع ركعتان ولو طاف فرضا او غيره ثمانية اشواط كان حين شرع في هذا الشوط على ظن ان الثامن سابع فلا شيء عليه وان علم انه الثامن لكان فعله بناء على الوهم او الويسوسة لا على قصد دخول طواف اخر فالصحيح انه يلزمه تقية سبعة اشواط للشرع الملزم الخ وقال ابن نجيم في البحر بعد ما حتى الاختلاف في كون السبعة ركنا او اجبا وهذا التقدير ارجح السبعة ما نصح للتقصان اتفاقا واختلفوا في منعه للزيادة حتى لو طاف ثمانا وعلم انه ثامن اختلفوا فيه والصحيح انه يلزمه اتمام الاسبوع لانه شرع فيه ملتزما بخلاف ما اذا علم انه سابع ثم تبين انه ثامن فانه لا يلزمه الاتمام لانه شرع فيه مسقطا لملتزمه كالعبادة المخطونة ١٢ **سنة قول** قال مالك ومنشك في طوافه انه لم يتم السبع بعد ما يركع ركعتي الطواف يعني وقع الشك بعد صلواته تحية الطواف هل اتم سبع اشواط او لم يتم فليعد من العود اي ليرجع الى المطاف فليتم طوافه على اليقين قال الباغي فعله ان يرجع ويبني على ما تيقن من طوافه تقرب المدة لانه انما ذكره في طوافه باثني عشر ركعة فان تيقن خمسة طوافات فليتم وان تيقن ستة طواف واحد الخ ثم ليعد الركعتين لانه لا صلوة لطواف الا بعد اكمال السبع قال الموفق ان شك في عدد الطواف بنى على اليقين قال ابن المنذر اجمع كل من حفظ عنه من اهل العلم على ذلك ولا ينها عبادة فمضى شك فيها وهو فيها بئى على البقيت كصلوة وان شك في ذلك بعد فراغه من الطواف لم يلتفت

قال لا ينبغي ذلك وانما السنة ان يتم كل سبع ركعتين قال مالك في الرجل يدخل في الطواف فيسبح حتى يطوف ثمانية او تسعة اطواف قال يقطع اذا علم انه قد زاد ثم يصلي ركعتين ولا يعتد بالذي كان زاد ولا ينبغي له ان يبني على التسعة حتى يصلي سبعين جميعا لان السنة في الطواف ان يتم كل سبع ركعتين **قال مالك** ومن شك في طوافه بعد ما يركع ركعتي الطواف فليعد فليتم طوافه على اليقين ثم ليعد الركعتين لانه لا صلوة لطواف الا بعد اكمال السبع **قال مالك** ومن اصابه شيء ينقض وضوءه وهو يطوف بالبيت او يسعى بين الصفا والمروة بين ذلك فانه من اصابه ذلك وقد طاف بعض الطواف او كله ولم يركع ركعتي الطواف فانه يتوضأ ويستأنف الطواف و

الحسن والزهرى واجازة بما عدا الكراهة لكنه خلاف الاقوى وهذا قول اكثر الشافعية والى يوسف ومن قال بذلك ما نفيته والخمر وعطاء وابن جبير واحد واصح الخ ومعلق البخاري في صحيحه قال نافع كان ابن عمر يصلي كل اسبوع ركعتين قال ابن عابد بن وفي السراج يكره عند هاجم بين اسبوعين او اكثر بلا صلوة بينهما وان انصرف عن وتره وقال ابو يوسف لا يكره اذا انصرف عن وتره كسنة اسابيع او خمسة او تسعة والخلاف في غير وقت الكراهة ما فيه فلا يكره اجابا ويؤخر الصلوة الى وقت صباح الخ **سنة قول** قال مالك في الرجل يدخل في الطواف فيسهو مقرا لا اشواط حتى يطوف ثمانية اشواط

سنة قول قال مالك لا ينبغي ذلك الخ بين الاسابيع بين الصلوة ويكره وانما السنة ان يتم كل سبع ركعتين قال الباغي وهذا كما قال ان السنة للطائف ان يصلي عقب كل سبع من الطواف ركعتيه فان فعل الاسبوعين ولم يركع بينهما فغير جائز وجوزة الشافعي والدليل على ما نقوله ان هذين نسكان لا يبدلان فلم يجز ان يشرع في افعال ثالثة قبل تمام الاول الخ وقال الزرقاني كره ذلك مالك قلت لكن لو فعل احد ذلك يصلي بكل سبع ركعتين في المشهور عن مالك كما سياتي في القول الثاني وفي المحلى من قال بكرهه ابو حنيفة ومحمد والثوري وابو ثور وابن المنذر ونقله عياض عن الجوهري وهو المأثور عن

اليه كما لو شك في عدد الركعات بعد الفراغ عن الصلوة الخ وفي الغنية لو شك في عدد اشواطه اعاد الشوط الذي شك فيه وفي المحلى بنى على الاقل في ظاهر الرواية ولا يبني على غالب ظنه بخلاف الصلوة ولو فلا لان تكرار الركن والزيادة عليه لا تقصد الخ وزيادة الركعة نفسها لصلوة فكان الخرى في باب الصلوة احوط وما في اللباب ولو شك في عدد اشواط الركن اعاده قال في التحرير المختار اعاد الشوط الذي شك فيه وليس المراد انه يعيد لطواف كله وكذا ما في البحر ولو شك في اركان الحج قال عامة المشايخ يؤدى ثانيا اي يؤدى ما شك فيه طوافا كان او شوطا فلا يخالف ظاهر الرواية ثم التعليل بقولهم لان تكرار الركن الخ يفيد ان طواف الواجب بل لتطوع ايضا كطواف الركن في حكم البناء على الاقل وفي البناء ثم اما الشك في اركان الحج ذكر الجصاص ان ذلك ان كان كيكثيري ايضا كما في باب الصلوة وفي ظاهر الرواية يشك باليقين والفرق ان الزيادة وتكرار الركن لا يفسد الحج فاما ما يمكن الاخذ باليقين فاما الزيادة في باب الصلوة اذا كانت ركعة فانها نفسها لصلوة اذا وجبت قبل التقدة الاخيرة فكان العمل بالخروج احوط الخ **سنة قول** قال مالك ومن اصابه شيء ينقض وضوءه وهو الواو حالية يطوف بالبيت او يسعى بين الصفا والمروة او بين ذلك الظاهر ان الاشارة الى الطواف والسعي وعلم حكمه بقوله لا يدخل في السعي فالصلوة ثلاث بين حكمها مرتبا فقال فانه الضمير للشان من اصابه ذلك اي الحدث والحال انه قد طاف بعض الطواف او طاف كله ولكن لم يركع ركعتي الطواف فانه يتوضأ ويستأنف الطواف من اوله سواء وقع الحدث في وسط الطواف او بعد الفراغ عنه قبل الركعتين ويصلي الركعتين بعد الطواف طاهرا متصلا به والحدث يمنع بناء الطواف بعضه على بعض وبناء الركعتين على الطواف الكامل قال الدرر برئانيا راي الشرايط كونه داي الطواف متلبسا بالطهرين اي طهارة الحدث والنجس وبطل بحدث حصل اشادة ولو سهوا بناء واذا رابعية على الصحيح

له قول له واما السبع بين الصفا والمروة ذكر في النسج الهندية قبل ذلك قال مالك وليس في المصرية وهو الوجه فان الكلام ملحق بما قبله فانه الضمير للشان لا يقطع ذلك اي السعي عليه اي على الرجل ما اصابه فامل لا يقطع من انتقاض وضوئه لفظ من بيانية قال الباقي وذلك يقتضي معنيين احدهما انه ليس بشرط السجدة والظهارة لانها عبادات لا تتعلق بها بالبيت كالحج والتمتع في ان الحداث في انشائه لا يمنع البناء على ما مضى من احداث في انشاء سجدة فلا فضل له ان يخرج فيه ظهر كعبته ذلك ثم يرجع فيبقى على ما تقدم منه ولو قما في عهد الاجزاء ولا يبدل في السجدة الا وهو طاهر وضوءه اي يستحب له ذلك وقد وان الظاهر ان ليست بشرط السبع عند الاربعة الا في رواية احمد قال الموفق ولا يعمل عليها **قوله** انه طاف بالبيت مع عمر بن الخطاب بعد صلوة العصر طوافي الفاع قال الباقي جو الطواف

العصر فقال لا بأس بذلك ويؤخر الركوع حتى تغرب الشمس الخ قال ابن عبد البر ذكره الثوري والكوفيون الطواف بعد العصر والصبح قالوا فان فعل فليؤخر الصلوة قال الحافظ ولعل هذا عند بعض الكوفيين والاقامته يؤخذ عند الحنفية ان الطواف لا يكره وانما ذكره الصلوة وقال ابو الزبير رأيت البيت يغلو بعد هاتين الصلوتين ما يطوف به احد وروى احمد باسناد حسن عن جابر بن انطوف فسمي بالركن الفاتحة والحائفة ولم تكن تطوف بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس الخ فلما قضى اي اتم عمر طوافه نظر الى المظلم فلم ير الشمس طلعت فركب يدون الصلوة لانه لا يراها بعد الصبح حتى تطلع الشمس حتى انما يرى ركب راحلته يدي طوى بالضم اسم موضع بين مكة والمدينة فصل ركعتين زاد في النسج المصرية سنة الطواف وعاق البخاري في صحيحه طاف عمر بعد صلوة الصبح فركب حتى خط الركعتين يدي طوى قال الحافظ وقد روي انه بعد في امالي ابن مندة من طريق سفيان ولفظه ان عمر طاف بعد الصبح سبعا ثم خرج الى المدينة فلما كان يدي طوى طلعت الشمس صلى ركعتين **قوله** طواف بعد صلوة العصر هكذا في جميع النسج الهندية واكثر المصرية وفي بعضها الصبح والصبيح الاول ثم يدخل في حجته بضم الهاء وسكون الحاء الموضع المنفرد كذا في الجمع وفي الجمل القطعة من الارض المحجورة بمحاطة ونحوه فهي فعلة بمعنى منعولة كالغرفة والقبة الخ فلا ادري ما يصنع يريد لا يتركه لم كان يركم لطوافه بعد دخول حجته ام لا والظاهر انه لم يكن يركم حتى تغرب الشمس لانه لو ركم قبل الغروب لم يكن في المسجد لان ذلك افضل ولان الامر المعتاد لمن وصل ركوعه بطوافه ان يركم في المسجد وانصرف عبد الله الى منزله قبل ان يركم طاهرا الامتناع من الركوع ولا يتعمق في ذلك الوقت من الركوع للطواف الامن راي الوقت لا يصلح لنا فله وان كان لها سبب قاله الباقي **قوله** انه قال لقد رأيت البيت يغلو عن الطائفتين بعد صلوة الصبح وبعد صلوة العصر ما يطوف به احد في هذين الوقتين قال الزرقاني هذا اخبار عن مشاهدة من ثقة لا اخبار عن حكم فسقط قول

الركعتين قال مالك واما السبع بين الصفا والمروة فانه لا يقطع ذلك عليه ما اصاب من انتقاض وضوءه ولا يدخل السبع الزهوي طاهر وضوء الصلوة بعد الصبح والعصر في الطواف مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف ان عبد الرحمن بن عبد القاري اخبره انه طاف بالبيت مع عمر بن الخطاب بعد صلوة الصبح فلما قضى عمر طوافه نظر فلم ير الشمس فركب حتى انما يركب في فصل ركعتين مالك عن ابي الزبير المكي انه قال رأيت عبد الله بن عباس يطوف بعد صلوة العصر ثم يدخل في حجته فلا ادري ما يصنع مالك عن ابي الزبير المكي انه قال لقد رأيت البيت يغلو بعد صلوة الصبح وبعد صلوة العصر ما يطوف به احد قال مالك ومن طاف بالبيت بعض اسبوعه ثم اقيمت صلوة الصبح او صلوة العصر فانه يصلي مع الامام ثم يبيت على ما طاف حتى يكمل سبعا ثم لا يصلي حتى تطلع الشمس او حتى تغرب قال وان اخرها حتى يصلي المغرب فلا بأس بذلك

الباقية عن مشاهدة بطل لبناء وجب استئناف الطواف ان كان واجبا او طوعا وتعد الحدث وعلا الحنفية الموالاة بينه سنة ليس يشترط بطل ذلك في وقوعه وفي الدار المختار لو خرج منه بومن السعي الى جازاة او مكتوبة او تجديد وضوء شرعا يعني قال ابن عابدين قوله يبيت على ما كان طافه ولا يلزمه الاستقبال وظاهرا انه لو استقبل لشي عليه فلا يلزمه	اتمام الاول لان هذا الاستقبال لا كمال بالموالاة بين الاشواط وفي اللباب ما يدل عليه حيث قال في مسقط الطواف ومنها استئناف الطواف لو قطع او فعله على وجه مكروه قال شارح لو قطع اي ولو بعد ركعة الظاهر انه مقيد بما قبله تان اكثره الخ واذا عاد لبناء هل يبيت من محل نزع لاه او يبيت في الشوط من الحجر والظاهر ان قياسا على من سبقه الخ في الصلوة
---	---

في عمر بن عبد البر هذا خبر متكرر فعه من راي الطواف بعد ما وتأخير الصلوة كما لك وموافق له وذكر في مؤطا محمد بن ابراهيم قال محمد انما كان يغلو لانهم كانوا يركعون الصلوة بينك الساعتين والطواف لا بد له من صلوة ركعتين فلا بأس بان يطوف سبعا ولا يصلي الركعتين حتى ترتفع الشمس وتبيض كما صنع عمر بن الخطاب او يصلي المغرب وهو قول ابي حنيفة الخ وقال الباقي قوله ان البيت كان يغلو في هذين الوقتين يقتضي الامتناع من الطواف في هذين الوقتين واما ذلك لان الطائف في هذا الوقت انما يطوف اسبوعا واحدا ثم يمتنع عن الطواف الامتناع ركوع الطواف الاول ولان من سنة كل طواف ان لا يحول بينه وبين ركوعه طواف اخر ولذلك كان يغلو البيت من الطائفتين في ذين الوقتين الخ قلت وهذا عند المالكية لعدم رؤيتهم وصل الامام يبع حتى قال بعضهم ان الزيادة على السبع عند بطل الطواف كما تقدم مفصلة وعند الحنفية يكره وصل الامام يبع بدون الصلوة لكن لا كراهة عندهم في الاوقات المكروهة **قوله** ومن طاف بالبيت بعض اسبوعه اي شوطا او اكثر ما دون السبعة ثم اقيمت مع الامام الراتب صلوة الصبح او صلوة العصر وكذا حكم غيرها من الصلوة المكتوبة وخصمها بالذكر لما يترتب عليها ما سأل في من منه الحنفية بعد البناء فانه يقطع الطواف وجوبا ويستحب كمال الشوط قاله الزرقاني ويصلي مع الامام اي يدخل في صلوة ثم يبيت على ما طاف قبل الصلوة ويندب ان يبيت اذ ذلك الشوط وان لم يكمله او لا حتى يكمل سبعا ثم لا يصلي ركعتيه حتى تطلع الشمس وترتفع قيد رجب او حتى تغرب الشمس فيصليها قبل صلوة المغرب قال مالك وان اخرها حتى يصلي فريضة المغرب فلا بأس بذلك قال الزرقاني قبل ان يتنقل والا ابتداء وظاهرا ان تقدمها قبل صلوة المغرب افضل وقد قال ابن رشد انه الاظهر الاتصال بها حيث نزل بالطواف ولا يفوتانه فضيلة اول الوقت لحفتما

قال مالك ولا بأس أن يطوف الرجل طوافاً واحداً بعد الصبح بعد العصر لا يزيد على سبع واحد ويؤخر الركعتين حتى تطلع الشمس كما صنع عمر بن الخطاب يؤخرهما بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس فإذا غربت الشمس صلاهما إن شاء وإن شاء أخرهما حتى يصلي المغرب لا بأس بذلك وذكر أئمة البيت مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب قال لا يصدرت أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت فإن أخر النسك الطواف بالبيت قال مالك في قول عمر بن الخطاب فإن أخر النسك الطواف بالبيت أنزل فيهما نرى والله أعلم يقول الله تعالى ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب وقال ثم جعلنا إلى البيت العتيق فجعل الشعائر كلها وانقضاءها إلى البيت العتيق مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه رجل من مريض لم يكن ودع البيت حتى ودع البيت مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال من أفاض فقد قضى الله حجه فإنه إن لم يكن حبسه شيء فهو حقيق أن يكون أخر عمره الطواف بالبيت وإن حبسه شيء أو عرض له فقد قضى الله حجه

<p>له قوله ولا بأس أن يطوف الرجل طوافاً واحداً بعد الصبح وبعد العصر لا يزيد على سبع واحد لكراهة جميع أسبوعين أو أكثر قبل صلاة الركعتين هذا مالك كما تقدم مفصلاً ويؤخر الركعتين حتى تطلع الشمس وتعمل التامة بالارتفاع كما صنع عمر بن الخطاب فيما مر عنه مسنداً ويؤخرهما بعد صلوات الجمعة</p>	<p>حق تغرب الشمس فإذا غربت الشمس لا بأس أن شاء قبل صلاة المغرب وإن شاء أخرهما حتى يصلي مكتوبة المغرب لا بأس بذلك قال مالك في قول عمر بن الخطاب إذا أتتها قبل المغرب وبعد صلاة المغرب الأولى والأولى فضلية تقدمهما قبل صلاة المغرب قال الزرقاني فهو اختلاف قول وفي الاستدكان عند جماعة من رواة الموطأ</p>
--	--

الحرم حتى يجمل وقال ثم جعلها إلى البيت العتيق فجعل الشعائر كلها وجعل انقضاءها جميعاً إلى البيت العتيق قاله الشيخ في الدواخري ابن الوشيحة وعبدين بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن محمد بن موسى في قوله ذلك ومن يعظم شعائر الله قال الوقوف بعرفة من شعائر الله وبجهم من شعائر الله والبدن من شعائر الله ورمي الجمر من شعائر الله والخلق من شعائر الله فمن يعظمها فإنها من تقوى القلوب لكم فيها منافع إلى أجل لكم في كل مشعر منها منافع إلى أن تخرجوا منه إلى غير ثم جعلها إلى البيت العتيق قال مالك هذه الشعائر كلها الطواف بالبيت العتيق الخ فالمراد بهذا الطواف هو طواف الصندل لأنه هو من شعائر الله وأخر النسك كما صنع عمر بن الخطاب رضى الله عنه رجل من مريض لم يكن ودع البيت حتى ودع البيت مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال من أفاض فقد قضى الله حجه فإنه إن لم يكن حبسه شيء فهو حقيق أن يكون أخر عمره الطواف بالبيت وإن حبسه شيء أو عرض له فقد قضى الله حجه

ثم إلى البيت أما غدا لما ألكية فظالم إلا أنه سنة عندهم وأما غدا فتخفي فإنه وإن كان واجباً لكن الراسيات تسقط بالحدود مع السلام أو بدونه ١٢

ص ولان بقربها راكمها يخاف تأذي الناس بدانها و قطع صفو فبه و قال له يحي طواف النساء و رواه الرجل لهذا الحديث ولم يكن لاجل البعير
فقد طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم على بعيره يستلم الركن يمشي وهذا يدل على اتصاله بالبيت تكن من طواف غيره من الرجال على بعيره فيستحب
له ان خاف ان يؤذيها احد ان يجد قليلا وان لم يكن حول البيت زمارا ومن ان يؤذي احد فليقرب كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم واما
المرأة فان من سننها ان تطوف وراء الرجال الخ و انت راكمها اي بعيرك كما في رواية هشام عن عبد الجباري يلفظ عن عروة عن ام سلمة ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال وهو بمكة و اراد الخروج ولم تكن ام سلمة طافت بالبيت و ارادت الخروج فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم و
سئل اذا اقيمت صلوة الصبح فطوفى

لطواف الوداع و قال له يحي محتمل ان يكون طواف ام سلمة طواف
الواجب وهو الاظهر و محتمل ان يكون طواف الوداع المأخوذ
وهو الصواب لما في السنن عن عائشة قالت يا رسول الله ما
طفت طواف الخروج فقال النبي صلى الله عليه وسلم و اذا
اقيمت الصلوة فطوفى الحديث و على الاول حمل ابن حزم
اذا قال طافت ام سلمة ذلك اليوم على بعيرها و هي راكمية
وتعقبه ابن القيم في الهدى و قال هو طواف الوداع ببلا
رب الخ قال الموفق لا تعلم بين اهل العلم خلافا في صحة
طواف الركب اذا كان له عند فان ابن عباس روى انه
صلى الله عليه وسلم طواف في حجة الوداع على بعير يستلم
الركن يمشي وعن ام سلمة قالت شكوت الحديث متفق
عليها و قال جابر طاف النبي صلى الله عليه وسلم على
راحته ليراه الناس وليشرف عليهم ليسألوه فان الناس
اغشوه و المحمول كالركب و اما الطواف راكم او محمولا
بغيره من رقبته يوم كلفم الخرق انه لا يجزئه و هو واحد
الروايات عن احمد لان النبي صلى الله عليه وسلم قال
الطواف بالبيت صلوة و الثانية يجزئه و يجزئه بداهة
قول مالك و به قال ابو حنيفة الا انه قال بعيد ما دام
مكة فان رجعه جبره بدم لانه ترك صفة واجبة في ركن
الحج و الثالثة يجزئه ولا شيء عليه اختيارها ابو بكر و هو
الشافعي و ابن المنذر لان النبي صلى الله عليه وسلم طاف
راكبا قال ابن المنذر لا قول لاحد مع فعله صلى الله عليه
وسلم و لان الله تعالى امر بالطواف مطلقا فكيف
ما اتي به اجزاء ولا يجوز تعقيد المطلق بغير دليل
ولا خلاف في ان الطواف راجلا افضل لان اصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم طافوا مشيا و النبي صلى
الله عليه وسلم في غير حجة الوداع طاف مشيا و في
قول ام سلمة شكوت الى النبي صلى الله عليه وسلم
انني اشتكى فقال طوفى منزلة الناس و انت راكمية
دليل على ان الطواف لما يكون مشيا و اما طواف
النبي صلى الله عليه وسلم راكميا لغيره فان ابن
عباس روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ركض
عليه الناس يقولون هذا عهد هذا عهد حتى خرج

قال مالك و لو ان رجلا جهل ان يكون اخر عهده الطواف بالبيت
حق صلا ليراع عليه شيئا الا ان يكون قريبا فيرجع فيطوف بالبيت
ثم ينصرف اذا كان قد افاض جامع الطواف مالك عن
ابن الاسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير عن
زينب بنت ابي سلمة عن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
انها قالت شكوت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اشتكى
فقال طوفى من وراء الناس و انت راكمية قالت فطفت رسول
الله صلى الله عليه وسلم حينئذ يصلى الى جانب البيت و هو
يقرب بالطور و كتاب مسطور

له قول له قال مالك و لو ان رجلا جهل ان يكون اخر عهده اي الحاج عند الخروج
من مكة الطواف بالبيت للوداع حق صدراي
رجع عن مكة ليراع عليه شيئا لانه ترك سنة ولا
شيء يتركها و عليه دم عند الحنفية الا ان يكون
عنده ذلك و كان اذ ذاك قريبا من مكة وقد خرجت
قريبا انه لم يجد القريب يجد بل المداير
عنده في ذلك على عدم المشقة و رايه
مر الظهران بعيد و المداير في ذلك عند
الحنفية على المواقيت و يجب العود ما لم
يما و زها فخرج فيطوف بالبيت طواف
الوداع ثم ينصرف الى منصرفه اذا كان
قد افاض قال الباكي محتمل معنيين احدهما
ان يريد ان هذا حكم من افاض و اما من
لم يقض فانه يرجع على كل حال قرب او
بعد و الثاني يريد اذا كان قد افاض يوم
الخروج و اما من افاض بعد الفجر و اتصل

خروجه بافاضة فليس عليه طواف لان
طواف الافاضة يجزئ عنه الخ قلت و
التوجيه الثاني مختص بمسلك المالكية
له قول له انها قالت شكوت الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم و ان الرجل
الى المدينة اني اشتكى اي اخرج و هو مفعول
شكوت تريد انها شككت الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم انها لا تطيق الطواف فاشية
لضعفها من تلك الشكوى التي كانت بها
قاله الباكي و فسر الجاهل ان ابن حجر العسقلاني
في غير موضع من شرحها شكوى ام سلمة
بجهد الضعف و في رواية النسائي عن ام
سلمة انها قدمت مكة و هي مريضة فذكرت
ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم و سلم
فقال النبي صلى الله عليه وسلم طوفى من
وراء الناس لانه استأذنها و لان سنة
النساء التباعد عن الرجال في الطواف م

العواتق من البيوت و كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يضرب الناس بين يديه فلما كثر ما عليه ركب رواه مسلم و كذلك في
حديث جابر فان الناس اغشوه و روى عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف راكميا لشكاؤه و بهذا يعتد بمنع الطواف
راكبا عن طواف النبي صلى الله عليه وسلم و الحديث الاول اثبت فعلى هذا يكون كثرة الناس و شدته الزحام مذكرا و محتمل ان يكون النبي صلى الله
عليه وسلم قصد تعليم مناسكهم فلم يتمكن منه الا بالركوب الخ قالت فطفت اي راكمية كما في نسخة التنوير اي على بعير و استدل بالحديث
المالكية على اختيارهم من طهارة بول ما يؤكل لحمه له و رسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ يصلى الى جانب البيت و انما راكمية
ويؤوب عليه الجباري من طريق يحيى بن ابي زكريا العسائي عن هشام عن ابيه بلفظ اذا اقيمت الصلوة حينئذ كانت الصبح و لكن تبين ذلك من رواية
اخرى عند الجباري من طريق يحيى بن ابي زكريا العسائي عن هشام عن ابيه بلفظ اذا اقيمت الصلوة حينئذ كانت الصبح و هكذا اخرجوه الاصحاح من
رواية حسان بن ابراهيم عن هشام و اما ما اخرجه ابن خزيمة من طريق ابن وهب عن مالك و ابن لهيعة جميعا عن ابى الاسود في هذا الحديث
قال فيه قالت وهو يقرأ في العشاء الاخرة فشا و اظن سبأه لفظ ابن لهيعة لان ابن وهب رواه في المؤطا عن مالك فلم يعين الصلوة كما
رواه اصحاب مالك فلم يخرجها الدارقطني في المؤطات له من طرق كثيرة عن مالك منها رواية ابن وهب المذكورة و اذا تقررت لك فابن لهيعة
لا يجزئه اذا انفرد فكيف اذا خالف وهو يقرأ بالطور اي بسورة الطور و حدث و اوالقسور لانه صار علمها عليها و كتاب مسطور و هكذا اخرجه
الجباري و اخرج ايضا وهو يقرأ بالطور و كتاب مسطور زاد هشام في روايته فلم يصح حتى خرجت اي من المسجد او الحرم فدل على جواز ركعتي
الفجر خارج المسجد او الحرم و تقدم الكلام على المسئلة قريبا

عن ثلث قتال عبد الله بن عمر لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في أبواب الاستحاضة أما ذلك بكسر الكاف ركضة من الشيطان والركض ضرب بالرجل ولا ينافيه ما تقدم في باب الاستحاضة أما ذلك عرق النهر لان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم فإذا ركض ذلك العرق سأل منه الدم والشيطان في هذا العرق الخاص تصوي وله به اختصاص بالنسبة الى جميع عروق البدن كذا في التعليق الصحيح عن احكام المرحبان في اخبار الجاهل ويجعل ان يكون النسبة اليه مما تالاه يصح لما يدخل على المرأة في ذلك من اللباس الخفاف فاستل قال الناجي يجعل ان يريد به الانفصال من الحيض على حسب ما تقطعه المستحاضة ويجعل ان يريد غسل ما بها من الدم ان كان لم يجعل لها حكم الحيض الخ
 الاستحاضة ان تشد فوجها بخوذة عريضة بعد ان تحشى قطناً وتوثق طرفيها بشئ تشد به على ٣٩٠ وسطها من ثغر الدابة التي يجعل تحت ذنبها كذا في التعليق عن المجمع وغيره بثوب يربطان تتوق به مما يجري منها من الدم ثم طوفى قال محمد وهذا اذاخذ هذه المستحاضة فلتوضأ وتستغفر بثوب ثم تطوف وتضع من نصم الطاهرة وهو قول الى حنفية والعمامة من فقهاء الثم ٣٩٠ قوله كان اذا دخل مكة مراهاقا بغقم الهاء وكسرها يعني خياق عليه الوقت حتى يخاف فوت الوقوف بعرفة خرم الى عرفة قبل ان يهلوا بالبيت طواف القدوم وقبل ان يسمى بين الصفا والمروة لانه مرتب على الطواف ولم يجز له وقتاً ثم يطوف للافاضة بعد ان يرجع عن مغي ويسقط عنه طواف القدوم لعدم ضيق الوقت ٣٩٠ قوله وذلك اي ترك طواف التيمم واسم اي جائز لضيق الوقت ان شاء الله للترك قال الناجي وقد روى محمد عن مالك ان للمراهق تعجيل الطواف وتأخيرها وقال اشهب ان قد يوم وعرفة احببت تأخير طوافه وان قدم يوم التروية احببت تعجيله وله في التأخير سبعة رواه عنه محمد وفي الهداية ان لم يدخل الحرم مكة وتوجه الى عرفات ووقف بها سقط عنه طواف القدوم ولانه شرع في ابتداء الحج على وجه يترتب عليه سائر الافعال فلا يكون الاثنيان به على مؤخر ذلك الوجه سنة ولا مطلق عليه بتركه لانه سنة و بترك السنة لا يجب الجاهل ٣٩٠ قوله وسئل ببناء الجاهل مالك الامام هل يجوز ان يقف الرجل في اثناء الطواف بالبيت احراز عن السعي الواجب عليه سنة الطواف يتعدت مع الرجل فقال لا احب ذلك له قال الناجي وهذا كما قال يكره للرجل ان يقف في حال طواف يحدث فيه ولا سيما في الطواف الواجب وهو وان كان يكره في غير الواجب فكذلك ههنا في الواجب اشد الخ بوقال ابن حزم في المحلى ومن قطع طوافه لعذر اى لكل من على ما طاف وكذلك السعي لانه قد طاف ما طاف كما امره فلا يربط اليه فلو قطعه ما ينافى فقد بطل طوافه لانه لم يطف كما امر الخ وقال القاري في مستحبات الطواف وترك الكلام للمباح لانه ينافى في الموضوع الخ وايضا تعقب على صاحب اللباب دعواه في

مالك عن ابي الزبير المكي ان ابا ما عزالاسلم عبد الله بن سفيان اخبره انه كان جالساً مع عبد الله بن عمر فجاأته امرأة تستفتيه فقالت اني اقبلت اريد ان اطوف بالبيت حتى اذا كنت عند باب المسجد هزقت الدماء فرجعت حتى ذهب ذلك عني ثم اقبلت حتى اذا كنت عند باب المسجد هزقت الدماء فرجعت حتى ذهب ذلك عني ثم اقبلت حتى اذا كنت عند باب المسجد هزقت الدماء فقال عبد الله بن عمر فما ذلك ركنية من الشيطان فاغتسلت ثم استغفرت بثوب ثم طوفى مالك انه بلغه ان سعد بن ابى وقاص كان اذا دخل مكة مراهاقا خرج الى مكة قبل ان يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ثم يطوف بعد ان يرجع قال مالك وذلك واسع ان شاء الله وسئل مالك هل يقف الرجل في الطواف بالبيت الواجب عليه يتحدث مع الرجل قال لا احب ذلك له قال مالك لا يطوف احد بالبيت ولا بين الصفا والمروة الا وهو طاهر البذل بالصفاء في السعي

٣٩٠ قوله في خبره انه كان جالساً مع عبد الله بن عمر فجاأته امرأة تستفتيه اي تطلب الفتيا في امرها فقالت اني اقبلت اي توجهت اريد ان اطوف بالبيت حتى اذا كنت عند باب المسجد وفي النسخ المصرية بها باب المسجد ثم بغفتين وبضم اوله وكسراً نيه وصوت الاول والهاء يدل من الهمة يقال اداق يريق و هراق يهريق ويجمع بين البذل والمبدل منه فقال اهراق يهريق ومنه لفظ عهد في محله اهزقت الدماء بالنصب جهم دم واشتات

بالجمع الى الكثرة فرجعت الى بيتي حتى ذهب ذلك عني في هذا اليوم او في يوم اخر ثم اقبلت ثانياً حتى اذا كنت عند باب المسجد هزقت الدماء فرجعت حتى ذهب ذلك عني ثم اقبلت ثالثاً حتى اذا كنت عند باب المسجد هزقت الدماء هكذا في جميع النسخ الهندية والمصرية من ذكرها الرجوع ثلاث مرات ووقع في النسخ الهندية على الاخرة علامة النسخة بشاره الى انه وقع في بعض النسخ ذكر الرجوع مرتين وذكره في مؤلفات محمد بن

المباحات ايضاً فقال اعلم ان للمباح ما يستوى طرفاه من الفعل والترك والمستحب ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه وقد سبق له ترك الكلام مستحب فلا يكون الكلام مأخوفاً فحذف قوله وقد صرح ابن الهيثم بان للمباح من الكلام في المسجد مكروه باكل الحسنات فكيف في الطواف وهو في حكم الصلوة كما رواه الترمذي وغيره عن ابن عباس مرفوعاً الطواف حول البيت مثل الصلوة الا انكم تخلطون فيه فمن تخلف فيه فلا يخلط الا يجزى من ذكر الله ثم قلت وهذا كله اذ المكن في الوقفة مدة تتأ في المولات والا فاقول الا من شرائط الطواف عند المالكية صرح به الدور وكذا عند الحنابلة موصوفه الموقوف في المنطق وسننه على الخفية صرح به القاري في شرح الباب ٣٩٠ قوله قال مالك لا يطوف احد بالبيت ولا بين الصفا والمروة الا وهو طاهر فان الطهارة من شرائط الطواف اوجباً على الاختلاف بينهم وهي مندوبة في السعي بالاتفاق كما تقدم مفصلاً ٣٩٠ قوله البدن بالصفاء في السعي قال القاري ان التتيب شرط في السعي وهو ان يبدأ بالصفاء فان بدأ بالمروة لم يجز ذلك الشوط فاذا اصاب الى الصفا اعتد بما ياتي به بعد ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم بدأ بالصفاء وقال من بدأ بالله فهو هذا قول الحسن ومالك والشافعية والاوزاعي واصحاب الرأي الخ وفي التمهيد اختلاف الفقهاء فيمن تكسب السعي فبدأ بالمروة قبل الصفا فقال منهم قائلون لا يجزىه وعليه ينافى ابتداءه بالمروة ويبين على سعيه بالصفاء منهم مالك والشافعية والاوزاعي ومن قال بقوله وقال بعض لعراقيين يجزىه ذلك وانما الاشتداد عندهم بالصفاء استحياء قد اختلف عن عطاء فروى عنه انه بلغني الشوط بعثمان من جهل ذلك اجزأ عنه الخ قال الشيباني في المسوي بعد حديث الباب عليه اهل العلم في المنهاج شرطه ان يبدأ بالصفاء وفي العالم المكيبة اذا سعى معكوساً بان يبدأ بالمروة فمن اصحابنا من قال يجزى به ولكن يكره والصحيح انه لا يعتد بالشوط الاول الخ وقال العيني في البناية لو بدأ بالمروة لا يعتد به بالاجزاء وشذ عطاء ابن ابي رباح فقال لانه بدأ فيه بالمروة اجزاء الخ وعند صاحب اللباب لبدء من الصفا في الشرائط وبسط القاري في شروحه ان المعتد بالاجزاء القول

في صحيح ابن ابي شيبة

291

ما لك عن جعفر بن محمد بن علي عن ابيه عن جابر بن عبد الله
 انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين خرج
 من المسجد وهو يريد الصفا وهو يقول نبأ بما بدأ الله به فبدأ
 بالصفا ما لك عن جعفر بن محمد بن علي عن ابيه عن جابر
 ابن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا وقف على
 الصفا يكبر ثلاثا ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك و
 له الحمد وهو على كل شيء قدير يصنع ذلك ثلاث مرات ويدعو و
 يصنع على السروة مثل ذلك ما لك عن نافع انه سمع عبد الله
 ابن عمر وهو على الصفا يدعو ويقول اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم
 وانك لا تخلف الميعاد واني اسئلك كما هديتني للاسلام ان تنزع مني
 حق تتوفاني وانا مسلم خجاء مع السعة ما لك عن هشام بن عروة
 عن ابيه انه قال قلت لعائشة ام المؤمنين وانا يومئذ حديث
 السن ارايت قول الله تبارك وتعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله
 فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما فما على الرجل
 شئ ان لا يطوف بهما قالت عائشة كلا لو كان كما تقول لكنت فلا
 جناح عليه ان لا يطوف بهما انما انزلت هذه الآية في لائضا كانوا
 يهلون لمناة وكانت مناة حذو وقد يبد وكانوا يخرجون ان يطوفوا
 بين الصفا والمروة فلما جاء الاسلام سألوا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن ذلك فانزل الله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله
 فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما

الربط على الاول بقوله تعالى ان الذين يستكبرون عن عبادتي ان الدعاء اخص من العبادات فمن استكبر عن الدعاء استكبر عن العبادات فالوعيد انما هو لمن تركه استكبارا ومن فعل ذلك كفر وانك لا تخلف لميعادكما قلت في القرآن المجيد والى استكراكها هديت بقا الخطأ بالاسلام ان لا تنزع به بغير التاء وكسر الزاي اى لا تخرجه منى حتى تتوفانى وانا مسلم فان العبرة بالخواتيم **قوله** جامع السعدي ذكر الشهيدي في البذل تيمنا لليعقبي اختلف فيه اهل العلم على ثلثة اقوال احدها انه ركن لا يجمع الحرف الابه وهو قول ابن عمر ومالك في وجا يرويه قال الشافعي ومالك في المشهور واحد في الصم الروايتين عنه واسحق وابو ثور والقول الثاني انه واجب مجزئ به وبه قال الثوري وابو حنيفة ومالك في العتبية كما حكاه ابن العربي والثالث انك ليس بركن ولا واجب بل موسنة ومستحب وهو قول ابن عباس وابن سيرين وعطاء ومجاهد واحمد في رواية الحنفية وحكي الخطابي من مذهب عائشة مذهب طاعة **قوله** انه قال قلت لعائشة فزام المؤمنين لقوله عزاسمه وازواجه امهاتهم وهل يقال لهن امهات المؤمنات ايضا قولان مؤيدان وانا يؤمئذ حديث السنن اى صغير العصر فيه اعتذار عن سؤاله وان التباسه عليه نشأ الحديث سنة ولو يكن بعد فقته ولا علم من سنن النبي صلى الله عليه وسلم ما يتأول به نص القرآن ارأيت يكسر التاء قول الله اى اخبرني عن مفهومه وقوله تبارك وتعالى ان الصفا والمروة حبلان السعي اللذان يسبح من احد هما الى الآخر والصفا في الاصل جمع صفاة وهى الصخرة والحجر الاملس والمروة في الاصل سحرا بيض هراق قاله القسطلاني من شعائر الله من اعلام دينه جميع شعيرة وهى العلامة وفى التفسير العزيزي جمع شعيرة او شعارة بمعنى العلامة ويطلق في عرف الشارع على امكنة العبادات كالكتابة وازمنتها كشهر رمضان وعلامتها كالحجتان وغيرها قال الرازي اما شعائر الله فى اعلام طاعته وكل شئ جعل علما من اعلام طاعة الله فهو من شعائر الله وشعائر الحج معالركه ومنه المشعر الحرام ومنه اشعار السنام والاشعار كرجع شعيرة وهو ماخوذ من الاشعار الذى هو الاعلام (البقية على ص ٣٩)

(الحقيقة عن صلاته) ومنه قولك شعرت بكذا اي علت والشعائر ان فعلها على العبادات او على النسك او عملها على مواضع العبادات والنسك فان قلنا بالاول حصل في الكلام حذف لان نفس الجليلين لا يصح وصفها بانها دين ونسك فالمراد به ان الطواف بيننا والسعي من دين الله تعالى وان قلنا بالثاني استقام هذا الكلام لان هذين الجليلين يمكن ان يكونا موضعين للعبادات وكيف كان فالصحيح بينهما من شعائر الله ومن اعلام دينه والسعي ليس عبادة تامة في نفسه بل انما يصير عبادة اذا صار بعضا من اجزاء الحج فلهذا السريين الله تعالى الموضوع الذي يصير فيه السعي عبادة فقال فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه اي اثم عليه واصل الجناح الميل وقيل الميل الى الباطل كما بسطه الرازي ان يطوف بتشد يد الطام اصله يطوف فايدلت التاء طاء لتقرب مخربها وادخمت الطاء في الطاء جهما يسمى بينهما **٣٩٢** فمما على الرجل ولفظ الجناح فوالله ما

مالك عن هشام بن عروة ان سودة بنت عبد الله بن عمر كانت تحت عروة بن الزبير فخرجت تطوف بين الصفا والمروة في حج او عمره ماشية وكانت امرأة ثقيلة فجاءت حين انصرف الناس من العشاء فلم تقض طوافها حتى نودي بالاول من الصبح فقضت طوافها فيما بينها وبينه وكانت عروة اذا راهم يطوفون على الدواب ينهواهم ان يمشوا في البيت **٣٩٣** فمما على الرجل ولفظ الجناح فوالله ما

ان يسمى الرجل راكبا من مرض او نحو ذلك وقال عطاء بركب بينهما من شاء والدليل على ما نقول ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ان سعى ماشيا وافعاله على الوجوب ومن جهة التماس ان سعى ذو عهد وسعيه فكان حكمة المشي مع القوة اصل ذلك الطواف ثم وقال ابن عبد البر في التمهيد ومما يدل على كراهية الطواف راكبا من غير عذر اني اذا علمت خلافا بين المسلمين انهم لا يستحبون الاحداث يطوف بين الصفا والمروة على راحلته راكبا ولو كان طوافه صلى الله عليه وسلم راكبا لغير عذر لكان ذلك مستحباً عندهم واعند من هم عندنا منهم وقد روي عن عائشة وعروة كراهية ان يطوف احد بين الصفا والمروة راكبا وهو قول جماعة الفقهاء قلت وقالت الحنفية فقد عد القاري في شرح اللبائس ماشيا في الواجبات واوجله لم يترك المشي مذكورا في رد المحتار والظاهر والغنية وغيره وعدة النووي في السنن فقال الخامسة افضل

صا شهب ان كان شيئا خفيفا فلا شيء عليه وبش ما صم من وان طال المحلوس حتى يكون تارك للسعي الذي كان فيه فانه يستأنف ولا يبيح **٣٩٤** قول له وكان عروة اذا راهم اي الناس يطوفون على الدواب والمراكب ينهواهم ان يمشوا في البيت فيعتلون بغير الثمانية وا تشدد بالام اختال من العلة اي يتمسكون يقال اعتل فلان اذا اعتسك بحجة له بالمرض سماعه من اي من عروة ولا يكونون مرضا في الحقيقة فيقول عروة لنا فيما بيننا وبينه اي محاطا لنا خاصة لقد خاب هؤلاء من اجروا اني بالعبادة على الوجه المأمور به وخسر ما غنم من اني بالعبادة على وجهها قال الباقى وقد روي عن ابن ابي مليكة انه قال لعائشة اي امته ما منعك من الصلوة عام الاول فقد انتظرتك فقلت الصفا والمروة لا استطعن ان امشي بينهما واكره ان لوكب بينهما وروي عن عمار لا يركب بينهما الا من ضرورة وبه قال مالك فان كانت ضرورة فقد قال ابن نافع لا بأس

على احد جناح شيء من الاثر والملازم ان لا يطوف بها اذا خفف ولا ياتي ان السعي ليس بواجب لانها دلت على نفي الجناح وذلك يدل على اباحته وتساوي الطرفين من الفصل والترك قال الحافظ محصلا ان عروة احتج بالاجابة باقتصار الآية على رفع الجناح فلو كان واجبا لما اكتفى بذلك لان رفع الاثر علامة المباح ويزداد المسقط باثبات الجبر ويضاف الوجوب عليها بعقاب التارك و يحصل جواب عائشة ان الآية ساكنة عن الوجوب وعدمه مصححة برفع الاثر عن الفاعل واما المباح فيجوز ان يرفع الاثر عن التارك والحكمة في التعبير بذلك مطابقة جواب السائلين ثم قالت عائشة رادة عليه كلا استغفرت كلامها بكتلة على معنى التاكيد في الروع واخبرته انه لو كان الامر كما تقول لكانت الآية فلا جناح عليه ان لا يطوف بها بزيادة حرف النون كما قرئ به في السواد ثربيت عائشة ان الاقتصار في الآية على نفي الاثر على الفاعل له مسبب خاص فقالت انما نزلت هذه الآية في الانصار بالراء المهملة في جميع الموطأ ودرويات الصيغين وغيرهما وعزاه الخطا في اكثر الروايات فان في بعضها الانصب بالموحدة بدل الراء قال فان كان محفوظا فهو جميع نصب وهو ما ينصب من الانصار لمحمد بن دون الله ثم كانوا يعملون اي يحجون قبل ان يسلموا كما في رواية البخاري لمائة ميم مفتوحة فنون مخففة مجرورة بالفتحة للصلية والتأنيث وسهبت مائة لان النسائي كانت تقي في تراق عندها اسم صم كان في الجاهلية وكانت مائة حدة بفتح المهملة وسكون الميم اي مقابل قد يد بضم القاف و فتح الدال المهملة بعدها تحتية ثم مهملة قرية جامعة بين مكة والمدينة كثيرة المياه قاله السكري وكانوا في الانصار التي تهل لمائة يخرجون بالحاء المهملة والهمزة يخرزون ويناثون ان يطوفوا في الجاهلية بهذا الصفا والمروة لكرامتهم ذينك الصنمين وحبهم صنمهم لم يكن بالمشلل اي مائة فلما جاء الاسلام سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك اي عن السعي بين الصفا

والمروة فانزل الله تبارك وتعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما تقدم تفسير الآية قريبا والحكمة في التعبير بهذا السياق مطابقة جواب السائلين لانهم توهوا من كونهم كانوا يفعلونه في الجاهلية انه لا يستمر في الاسلام فخرج الجواب مطابقا لسؤالهم (الحاشية المتعلقة بصيغة هذا) **له قول** ان سودة بنت عبد الله بن عمر لو اريد ترحمتها كانت تحت وفي النسب المصرية كانت عند عروة بن الزبير اي في نكاحه فخرجت الى المسعى تطوف بين الصفا والمروة المجدة حال مقدرة ويحتمل ان تكون مستأنفة كذا في الجمع في حج او عمره من الراوي ماشية حال من صمير تطوف وكانت امرأة ثقيلة كناية عن سمها فقامت الى المسعى حين انصرف الناس من صلوة العشاء لتطوف وتسعى ليلالا نه استر وتقل الزحمة في المسعى اذ ذلك فلم تقض اي لم تتم طوافها اي الصبح بينهما حتى نودي بينا المحلول بالاول اي بالذين الاول من اذ الى الصبح وفي نسخة الباقى بالاول من الصبح والتأنيث باعتبار الدعوة فانه صلى الله عليه وسلم ساء بها كما ورد عند سماعه اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة الحديث قال القاري سمي الاذان دعوة لانه يدعو الى الصلوة والذكر ففقت اي اكلت طوافها فيما بينها اي صلوة العشاء وبينه اي بين التداوم الاول اوفيا بين الاول من الصبح وبين انصراف الناس عن صلوة العشاء والمؤدى واحد وهما هنا لتفعلها لا تكمل طوافها الا فيا بين العشاء الى الصبح ومع ذلك لترخص في الركوب مع ثقلها وشدة تعبها في السعي قال الباقى وكانت امرأة ثقيلة لا تكمل طوافها لثقلها الا فيا بين العشاء وبين الاذان الصبح ومع ذلك كانت تطوف بينهما ماشية ولا ترخص بالركوب وقد روي معها انها كانت تسير في اثناء سعيها ومع ذلك ان المحلوس في اثناء السعي لعد لا يسر بمنوع مما يخرج الى حلقا قطع وذلك ان فيه معونة على العبادة وتسببا الى اتمامها وما المحلوس لغير علة فمنوع في الجملة لانه قطع لما شرع فيه من العبادة التي حكمها الاتصال فان فعل فقال م

[illegible]

قوله من اشى السعي بين الصفا والمروة
في عمره فلزم ركعتي يستبعد من مكة اى يخرج
منها حتى يصير بعيدا منها اى يجرى فيسي اى
يجب عليه الرجوع الى مكة والسعي قال
المباي معناه انه ليسعى بعد ان يقدم من الطواف
ما يلزم ان يتصل به السعي وقد روى ذلك
ابن عبد الحكم عن مالك ولا تعلم فيه خلافا
في المذهب ووجه ذلك ان من ستة السعي
اتصاله بالطواف لانه ركن من اركان الحج
تعلق له بالبيت فوجب ان يتعقب ماله
تعلق بالبيت فاذا كان من سنته اتصاله
بالطواف لزوما مادة الطواف ليعتبه السعي الحج
وان كان قد اصاب النساء وافسد العمرة

شروط صدقة في الاقل من طواف الصدر واختلف في
موجب طواف القدوم كما بسط في شرح الباب الثاني **قول**
فان اذا انزل بين الصفا والمروة اختلفت فيه الموطأ في
هذه الكلمة جدا ففي جميع النسخ الهندية غير المصنفين
الصفا والمروة وفي المصنفين انزل من الصفا والمروة و
كذلك في أكثر النسخ المصرية وكذلك في نسخة التنوير وعلى
هاتين المخططين اذا انزل من الصفا مشى يعنى باسقاط
لفظ المروة والمباركة بلفظة من وفي الزرقاني اذا انزل
بين الصفا والمروة كذا اراء ابن وضاح وابن نجيم
باسقاط قوله المروة وكانه اكتفى بلفظ بين المفيدة
لذلك فهو حاصله اسقاط لفظ المروة مع اثبات لفظ
بين وفي التمهيد لابن عبد البر اذا انزل بين الصفا و
المروة هكذا قال يحيى عن مالك في هذا الحديث اذا

إذا أنزل من الصفا مشى حتى إذا انصبت قدما في بطن المسيل سعى ولا علم لرواية يحيى وجها إلى أن يحتمل ما رواه الناس لأن ظاهر قوله نزل بين الصفا والمروة يدل على أنه كان راكبا فأنزل بين الصفا والمروة وقول غيره نزل من الصفا والصفا جبال لا يحتمل إلا ذلك وقد يمكن أن يكون اشتبه على يحيى برواية ابن جابر عن ابن الزبير عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف في حجة الوداع على راحلته بالبيت وبين الصفا والمروة إلى آخرها بسطه وعلوم من ذلك كله أن الصواب في رواية يحيى بين الصفا والمروة والأوجه ما في رواية غيره من الصفا والمروة والمعنى إذا أنزل من الصفا في شوط ومن المروة في آخره ويمكن أن يقول إليه لفظ يحتمل كما لا يخفى ولفظ عهد في موطأ ابن هبطين الصفا مشى حتى إذا انصبت قدما الحديث وفي حديث جابر الطويل عن أبيه ما قد وبروا رواية حاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن يونس بن عمار بن بلطف فهدأ بالصفا فوق في عليه حتى رأى البيت فكبر الله ووجه أن نزل إلى المروة حتى إذا انصبت قدما رمل في بطن الوادي حتى إذا اصعد مشى حتى إلى المروة ولفظ مسلم بهذا السند فهدأ بالصفا فوق في عليه فنزل إلى المروة حتى انصبت قدما ما في بطن الوادي حتى إذا اصعد تأمش حتى إلى المروة **شع قول** مشى على هيئته حتى إذا انصبت قدما قال عياض مجاز من قوله هو صلب الماء وانصب إلى الخندق في بطن الوادي أي السعي وهو في الأصل مفرج بين جبال وتلا ذلك ما ذكرنا في القاموس قاله القناري سعى أي عد واسرع في المشي وفي رواية مسلم وغيره بدله رمل وهو يفتح سعى حتى يخرج منه أي من المسعى فيمشى على ما ذكرته إلى أن يصعد على الجبل الآخر قال البيهقي والسعي بين العلمين وهو الذي يقتضيه الحديث المذكور وقد علت الخلف ذنك الموضوعين حتى صار إجماعا وصفة السعي أن يكون سجيا بين سعيين وهو الخجب رداء محمد عن أشهب عن مالك فإن ترك السعي بطن المسيل فعلاختلف فيه قول مالك قال في المبسوط قد كان مرة يقول عليه السلام ثم رجع فقال لا شيء عليه وإنما ذلك للرجال دون النساء الخ وقال ابن عبد البر في التمهيد واختلف قول مالك وأصحابه فيمن نزل الرمل في الطواف والبرولة في السعي ثم ذكر ذلك وهو قريب فصرح قال مالك يعيد ومرة قال

۳۹۲

لما أفسد ها والهدى واجب عليه في القضاء لأفاد الصلة الأولى
قال التاجي يريد أنه قد أفسد عمره لأصابته النساء قبل أن يطوف
ويسعى لها لأن ما تقدم من سعيه وطوافه غير مجزئ فكان
مكن وطى في عمرته جبل الطواف والسعي فعليه أن يرجع إلى مكة
من حيث كان ويكون رجوعه على إحرامه فطوف، ويسعى لعمرته
التي أفسد ثم يخلق ثريبتاً نفلاً لإحرام عمرته ثانياً قضاء
للالا التي أفسد ويهدى هدياً لأفاد عمرته الأولى الخوفي
شرح اللباب لو سعى قبل الطواف لم يرجع بذلك السعي فان
لم يرجع فعليه دم ولو ترك السعي ورجع إلى أهله بأن
خبرهم من الميقات فأفاد العود إلى مكة بعبود بأحرام جديد
لدخوله الحرم وأعاد بأحرام جديد فان كان بغيره فما في
أولاً بأفعال العمرة ثم يسعى وان كان فحج فيطوف أولاً
طواف القدوم ثم يسعى بعده وأذا أعاد سقط الدم قال
في الأصل والدم أحب إلى من الرجوع لأن فيه منفعة للفتنة
الخ **قول** صيام يوم عرفة اتفق الجمهور على فضيلة
صومه لغير الحاج وان كان فيه بعض الخلاف قال ابن رشد في
اللبابة في باب المذنب من الصيام أما المرغب فيه المنفق
عليه فصيام يوم عرفة وأما المختلف فيه صيام يوم عرفة و
سبب من شوال والغرم من كل شهر ثم قال ولما اختلفوا في
يوم عرفة فلان النبي صلى الله عليه وسلم أفطر يوم عرفة
وقال فيه صيام يوم عرفة يكف السنة الماضية والآتية ولأنه
اختلف الناس في ذلك واختار الشافعي الفطر للحاج وصيامه
لغير الحاج جميعاً بين الاثنين الخ فقلت لكن فروع الأشعة
الاربعة متفقة بنده ثم اختلفوا هل صومه مكروه و
صحى المالكية وأخلاف الأولى وحمى الشافعية وتعقب
بأن فعله المجرؤ لا يدل على عدم استحباب صومه إذ قد يتركه
لبیان الجواز ويكون في حقه أفضل لمصلحة التبليغ واجيب
بأنه قد روى أبو داود والنسائي وحمى ابن خزيمة والحاكم
على شرط البخاري وأقره عليه الذهبي عن ابن هربيرة قال
نبي صلى الله عليه وسلم عن صوم عرفة بعرفة وأخذ بها
قوم منهم يحيى بن سعيد الأنصاري فقال يجب فطره للحاج
والجهموز على استحبابه حتى قال عطاء كل من أفطره ليقبض
به على الذكركان له مثل حلاله ثم الخوفي في شرح اللباب في

له قوله قال مالك في حكم رجل حمل الزينة
بين الطواف والسبع فهذا بالسبع بين الصفا
والمرورة وسعى بينهما قبل ان يطوف بالبيت قال
مالك ليرجع وجوبا فان هذا السبع لا اعتداد
به عند الاثمة الاربعة كما سألني هربا فليظن
بالبيت اول اثني لسبع وفي نسخة ثلثي سبعين
الصفا والمرورة قال في المحلى وبه قال الاثمة
الباقية انه يجب الترتيب بين الطواف والسبع
ويشترط تعدد الطواف على السبع فلو سعى ثم
طاف اعاده وقيل اعاده ما دام بمكة وان
رجع الى اهله لم يبعث بدم وبالأجزاء قال
بعض اهل الظاهر لم يبعث سعيت قبل
ان يطوف واو لوى بان المراد بعد طواف القدوم
قبل طواف الاضائة الخ قال الساجي هذا على

بعض الناس يرون أنه من غير الصواب أن يصوموا في يوم عرفة إلا إذا كانوا في مكة أو في الحرم المكي في
 مسقطيات الوقوف الصوم لمن قوى عليه بلا مشقة والفطر الضعيف وأما ما في الخائفة وبكرة صوم يوم عرفة بعرفات فمبنى على حكم الإغلب فلا ينافيه ما
 في الكرواية من أنه لا يكره الحاج الصوم في يوم عرفة عندنا إلا إذا كان يصومه عن أداء المناسك فحينئذ تركه أولى الخ وهو مختار بالخطأ في إذا قلنا في المعالم بعد
 حديث أبي هريرة في النبي وأما مني المحرم عن ذلك خوفاً عليه أن يضره عن الدعاء والإتيان في ذلك المقام فأما من وجد قوة ولا يخاف ضعفاً فمضمو ذلك
 اليوم أفضل له إن شاء الله وقد قال صلى الله عليه وسلم صيام يوم عرفة يكفر سنتين مئة قبلها ومئة بعدها الخ وبه قال الشافعي في القديم كما قال
 البيهقي في المعرفة حكاه العيني **قوله** إن أناساً تمارواي شكوا كما في رواية ميمونة عند البخاري في الصيام أو اختلفوا ووقع عند الدارقطني
 في المطوات أن اختلف ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ما أي عند أم الفضل يوم عرفة في صيام رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 الحافظ هذا لشعربان صوم يوم عرفة كان معروفاً عندهم معتاداً لهم في الحضرة من من جزم بأنه صائم استند إلى ما نقله من العبادة ومن جزم بأنه غير
 صائم قامت عنده قريضة كونه مسافراً وقد عرف به عن صوم الغرض في السفر فضلاً عن النفل فقال بعضهم هو صائم ثم بطل ما نقله ما الله وأحسن الظن
 به وقال بعضهم ليس بصائم للسفر ولما يوجب متابعتها صلى الله عليه وسلم من الحجرج العام فأرسلت بصيغة المتكلم وفي حديث البخاري عن كريب عن
 ميمونة أن الناس شكوا في صيام النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة فأرسلت إليه بجلاب وهو واقف في الموقف فثارب منه والناس ينظرون قال الحافظ
 فيحتمل البعد ويحتمل أنها معها أرسلنا ذلك فنسب ذلك إلى كل منهما لأنها كانتا اختبئتين فكان ميمونة أرسلت بسؤال أم الفضل لها في ذلك لكشف الحال
 في ذلك ويحتمل العكس وسألت الأثرية أن يتعين كون ميمونة هي التي سألت الأثرية ولم يسم الرسول في طرق حديث أم الفضل لكن روى لساناً في من طريق
 أسعدين جابر عن ابن عباس ما يدل على أنه كان الرسول بذلك ويقوى ذلك أنه كان ممن جاء عنه أنه أرسل أم أمه وأما حالته الخ اليمصل لله (البتة على ٢٩٥)

عن من الشافعي قول انهما سواء كذا في الفقه قال النووي في شرح مسلم في مذهبا ثلثة احوال صحها ان الوقوف راكبا افضل والثاني غير راكب افضل والثالث هما سواء الخ وفي شرح الباب يقف راكبا وهو الا فضل والاكمل ان يكون الركوب بعيرا والا فقاما ثم ان قدر عليه والا فقاما والا ففصل عليه القوله تعالى الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم يخسرون في رد المختار ورواها مشايخ الاختلاف في ان الركوب يختص بالامام ويجوز غير ايه ايضا فتدبر في حديث ميمونة والثالث ينظرون وفي رواية ابي نعيم وهو يخطب الناس بعرفة فشربه على رؤس الملأ الا على اعلاه لاظهار الحكم المشتغل على رحمة العالمين قال للمهاجر وشرب النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الموقف ليبين للناس فطره ولعله قد علم بما ذكر في ذلك الوقت فادار تبيين الشارح وبهذا الحق ورفع اللبس صلى الله عليه وسلم ٣٩٥ الخ وفيه دليل على جواز الاكل والشرب في الجاهل (الحاشية المتعلقة بصحة هذا)

مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد ان عائشة ام المؤمنين كانت تصوم يوم عرفة قال القاسم بن محمد ولقد رأيتها عشي عرفة يدفع الامام ثم تقف حتى يبيض ما بينها وبين الناس من الارض ثم تدعو الشراب فتقطر ما جاء في صياهم ايام منى مالك عن ابى النضر مولى عمر بن عبد الله عن سليمان بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى عن صياهم ايام منى مالك عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن حذافة ايام منى يطوف يقول نماهي ايام اكل وشرب وذكر الله مالك

الاشربة بلفظ البعير وعند ابى داود في باب الخطبة بعرفة عن خالد بن الصديق قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب الناس يوم عرفة على بعير وعن نبيط انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم واقفا بعير على فم بعير احمر فقال الشعبي في البذل ولفظ النساء على حل احمر وهذا كله يخالف ما في حديث جابر الطويل حتى اذا اغتبت الشمس امر بالانصراف فوطئ له فركب حتى اتي بطن الوادي فخطب والجواب عن حديث نبيط وخالد انها راها من بعيد فظن انها بعير والصواب انه صلى الله عليه وسلم كان على ناقته القصواء حين قائم في الموقف فخطب الخ واختلف اهل العلم في ايهما افضل الركوب او تركه بعرفة فذهب الجمهور الى ان افضل الركوب لكونه صلى الله عليه وسلم وقفا راكبا ومن حيث النظر فان في الركوب عونا على الاجتهاد في الدعاء والتضرع المطلوب حيث ذهب الآخرون الى ان استحباب الركوب يختص بمن يحتاج الناس الى التعليل منه ومن

البلقية عن كذا عليه وسلم يقدر لمن اعلمها بحسبه صلى الله عليه وسلم حيث يقوم مقام الاكل والشرب حتى اذا اكل طعاما قال اللهم بارك لي فيه واظمعني خيرا منه واذا اكلت لينا قال وزدني فيا وامناسية الزمان وامكان قاله القاري وقال الباجي تزيين ان تختبئ بك صومه وتعلم الصبر من قول المختلطين وهذا وجه صحيح في معرفة احد القسمين وهو ان يشربه فيعلم بذلك فطره واما لو امتنع من شربه فليس في ذلك دليل على صومه لجواز ان يعتنه من ذلك لشعب وروى غيره ذلك ولعله ان يكون في رده ما يبذل على صومه ويستسبب به الى سواه الخ وهو واقف على بغيره هذا هو الصواب المذكور في الأصول الصحيحة خلاف ما في النسخ السقيمة على بغيره وان صرح المعنى في المدار في الرواية قاله الزقاني بعرفة ليس هذا اللفظ في المصرية وحديث الباب نص في انه صلى الله عليه وسلم كان على بعير واخرجه الجاهلي مواضع من كتابه في الحج والصوم و

المعدودات واما يوم التشريق الخ وقال الحافظ ايام منى اربعة يوم الفخر وثلاثة ايام منى بعد ذلك لا شك ان يوم الفخر يوم الرمي ويوم القيام بمنى واما يوم الفخر فالحق عليه بعضهم انه من ايام منى لكن ورد النص ان ايام منى ثلثة وهي الايام ان تكون بعد الفجر في دار السجى اخرج ابن ابي شيبة واحمد ابواقود عن الترمذي والنسائي وابن ماجة والحاكم وصححه والبيهقي في سننه عن عبد الله بن يعمر الدبلي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو واقف بعرفة الحج عرفات الحج عرفات فمن ادرك ليلة نهم قبل ان يطعم الفجر فقد ادرك ايام منى ثلثة فمن تعجل في يومين فلا اثر عليه ومن تأخر فلا اثر عليه قال الشافعي ايام منى مرفوعة على لا ابتداء وخبره قوله ثلثة ايام وهي الايام المعدودات واما يوم التشريق واما يوم الحجارة وهي الثلثة التي بعد يوم الفخر وليس يوم الفخر منها الايام التي على انه لا يجوز للفرد يوم ثاني الفجر ولو كان يوم الفجر من الثلث لحاج ان ينفر من شاع في ثمانية الخ وتقدم في صوم الفطر والاضحى ان اهل العلم اختلفوا في صياهم ايام منى على تسعة اقوال والمشهد والمعول بها عند الامم اثنتان احدهما انه يجوز صياهم الايام الثلثة بعد يوم الفجر لمتعة وقارن عند مالك والشافعي في القديم واحسن في رواية والثاني لا يجوز مطلقا كما قالت الحنفية وهو قول الشافعي في الجديد قال الحافظ في الفروع المشهور عن الشافعي به جزم النووي في مناسكه ١٢١ **قوله** نعى عن صياهم ايام منى وهي الثلثة بعد يوم الفخر كما تقدم قريبا والحديث بعمامة الحنفية ومن وافقهم في النوى صياهم مطلقا ١٢٢ **قوله** يطوف في الناس جملة مستأنفة لاد صلى الله عليه وسلم اهتبا له بتعليق الناس لئلا يظن ظان ان الطوم مشورع فيها او مستحب لكونها من ايام العبادات يقول جملة حالية من المستكن في يطوف نماهي ايام اكل وشرب بضم الشين وفقهه كروايتان بحسن وقد علم ذلك على زمان القوم نازوا الشجر وجل وهم في ضيافته في هذه الايام وليس للضيف ان يصوم دون اذن من اضافه رواه البيهقي بسند مقبول ومن ثم قال جهم سرى لك انه تعالى دعا عباده الى زيارة بيته فاجابوا وقد اهدى كل على قدر وسعه وذبحوا اهدى بهم فقبله منهم وجعل لهم ضيفا ثلثة ايام فادعوا

ص من الشافعي قول انهما سواء كذا في الفقه قال النووي في شرح مسلم في مذهبا ثلثة احوال صحها ان الوقوف راكبا افضل والثاني غير راكب افضل والثالث هما سواء الخ وفي شرح الباب يقف راكبا وهو الا فضل والاكمل ان يكون الركوب بعيرا والا فقاما ثم ان قدر عليه والا فقاما والا ففصل عليه القوله تعالى الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم يخسرون في رد المختار ورواها مشايخ الاختلاف في ان الركوب يختص بالامام ويجوز غير ايه ايضا فتدبر في حديث ميمونة والثالث ينظرون وفي رواية ابي نعيم وهو يخطب الناس بعرفة فشربه على رؤس الملأ الا على اعلاه لاظهار الحكم المشتغل على رحمة العالمين قال للمهاجر وشرب النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الموقف ليبين للناس فطره ولعله قد علم بما ذكر في ذلك الوقت فادار تبيين الشارح وبهذا الحق ورفع اللبس صلى الله عليه وسلم ٣٩٥ الخ وفيه دليل على جواز الاكل والشرب في الجاهل (الحاشية المتعلقة بصحة هذا)

قوله قال القاسم بن محمد ولقد رأيتها عشي عرفة يدفع الامام ثم تقف حتى يبيض ما بينها وبين الناس من الارض ثم تدعو الشراب فتقطر ما جاء في صياهم ايام منى مالك عن ابى النضر مولى عمر بن عبد الله عن سليمان بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى عن صياهم ايام منى مالك عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن حذافة ايام منى يطوف يقول نماهي ايام اكل وشرب وذكر الله مالك

الاشربة بلفظ البعير وعند ابى داود في باب الخطبة بعرفة عن خالد بن الصديق قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب الناس يوم عرفة على بعير وعن نبيط انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم واقفا بعير على فم بعير احمر فقال الشعبي في البذل ولفظ النساء على حل احمر وهذا كله يخالف ما في حديث جابر الطويل حتى اذا اغتبت الشمس امر بالانصراف فوطئ له فركب حتى اتي بطن الوادي فخطب والجواب عن حديث نبيط وخالد انها راها من بعيد فظن انها بعير والصواب انه صلى الله عليه وسلم كان على ناقته القصواء حين قائم في الموقف فخطب الخ واختلف اهل العلم في ايهما افضل الركوب او تركه بعرفة فذهب الجمهور الى ان افضل الركوب لكونه صلى الله عليه وسلم وقفا راكبا ومن حيث النظر فان في الركوب عونا على الاجتهاد في الدعاء والتضرع المطلوب حيث ذهب الآخرون الى ان استحباب الركوب يختص بمن يحتاج الناس الى التعليل منه ومن

البلقية عن كذا عليه وسلم يقدر لمن اعلمها بحسبه صلى الله عليه وسلم حيث يقوم مقام الاكل والشرب حتى اذا اكل طعاما قال اللهم بارك لي فيه واظمعني خيرا منه واذا اكلت لينا قال وزدني فيا وامناسية الزمان وامكان قاله القاري وقال الباجي تزيين ان تختبئ بك صومه وتعلم الصبر من قول المختلطين وهذا وجه صحيح في معرفة احد القسمين وهو ان يشربه فيعلم بذلك فطره واما لو امتنع من شربه فليس في ذلك دليل على صومه لجواز ان يعتنه من ذلك لشعب وروى غيره ذلك ولعله ان يكون في رده ما يبذل على صومه ويستسبب به الى سواه الخ وهو واقف على بغيره هذا هو الصواب المذكور في الأصول الصحيحة خلاف ما في النسخ السقيمة على بغيره وان صرح المعنى في المدار في الرواية قاله الزقاني بعرفة ليس هذا اللفظ في المصرية وحديث الباب نص في انه صلى الله عليه وسلم كان على بعير واخرجه الجاهلي مواضع من كتابه في الحج والصوم و

المعدودات واما يوم التشريق الخ وقال الحافظ ايام منى اربعة يوم الفخر وثلاثة ايام منى بعد ذلك لا شك ان يوم الفخر يوم الرمي ويوم القيام بمنى واما يوم الفخر فالحق عليه بعضهم انه من ايام منى لكن ورد النص ان ايام منى ثلثة وهي الايام ان تكون بعد الفجر في دار السجى اخرج ابن ابي شيبة واحمد ابواقود عن الترمذي والنسائي وابن ماجة والحاكم وصححه والبيهقي في سننه عن عبد الله بن يعمر الدبلي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو واقف بعرفة الحج عرفات الحج عرفات فمن ادرك ليلة نهم قبل ان يطعم الفجر فقد ادرك ايام منى ثلثة فمن تعجل في يومين فلا اثر عليه ومن تأخر فلا اثر عليه قال الشافعي ايام منى مرفوعة على لا ابتداء وخبره قوله ثلثة ايام وهي الايام المعدودات واما يوم التشريق واما يوم الحجارة وهي الثلثة التي بعد يوم الفخر وليس يوم الفخر منها الايام التي على انه لا يجوز للفرد يوم ثاني الفجر ولو كان يوم الفجر من الثلث لحاج ان ينفر من شاع في ثمانية الخ وتقدم في صوم الفطر والاضحى ان اهل العلم اختلفوا في صياهم ايام منى على تسعة اقوال والمشهد والمعول بها عند الامم اثنتان احدهما انه يجوز صياهم الايام الثلثة بعد يوم الفجر لمتعة وقارن عند مالك والشافعي في القديم واحسن في رواية والثاني لا يجوز مطلقا كما قالت الحنفية وهو قول الشافعي في الجديد قال الحافظ في الفروع المشهور عن الشافعي به جزم النووي في مناسكه ١٢١ **قوله** نعى عن صياهم ايام منى وهي الثلثة بعد يوم الفخر كما تقدم قريبا والحديث بعمامة الحنفية ومن وافقهم في النوى صياهم مطلقا ١٢٢ **قوله** يطوف في الناس جملة مستأنفة لاد صلى الله عليه وسلم اهتبا له بتعليق الناس لئلا يظن ظان ان الطوم مشورع فيها او مستحب لكونها من ايام العبادات يقول جملة حالية من المستكن في يطوف نماهي ايام اكل وشرب بضم الشين وفقهه كروايتان بحسن وقد علم ذلك على زمان القوم نازوا الشجر وجل وهم في ضيافته في هذه الايام وليس للضيف ان يصوم دون اذن من اضافه رواه البيهقي بسند مقبول ومن ثم قال جهم سرى لك انه تعالى دعا عباده الى زيارة بيته فاجابوا وقد اهدى كل على قدر وسعه وذبحوا اهدى بهم فقبله منهم وجعل لهم ضيفا ثلثة ايام فادعوا

ص ذلك بخبر بلغه الخ قلت والثاني هو الظاهر بل المتعين فقد وردت الروايات الكثيرة الصريحة بلفظ النبي عن صيام أيام التشريق كما بسطها الطحاوي والعيني في شرح البخاري قال محمد بن حديد حديث الباب وبهذا نأخذ لا ينبغي أن يصام أيام التشريق لمصلحة ولا غيرها لما جاء من النبي عن صومها عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول أبي حنيفة والعام من قبلنا وقال مالك بن أنس يصومها المتمتع الذي لا يهلل لهدى إذا فاتته الأيام الثلاثة قبل الفجر الخ **قوله** أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهك جملة ذكر الأبل باتفاق أهل اللغة فقال الجوهري عن ابن السكيت أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أريع أي دخل في السنة الرابعة قال الدمدي البعير بمنزلة الإنسان والمجمل كالرجل والناقة كالمرأة والقنوق كالنقى والقنوق كالمجمل **قوله** قال القاري أغتمه صلى الله عليه وسلم يومين إلى جهل عمره وسب **٣٩٦** هشام المخزومي فرعون هذه الأمة

عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأشعر عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فحى عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحية **مالك** عن يزيد بن عبد الله بن الهادي عن أبي مرة مولى أم هانئ اخت عقيل بن أبي طالب عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه أخبره أنه دخل على أبيه عمرو بن العاص فوجد ياكل قال قد عانى فقلت له اني صائم فقال في هذه الأيام التي نها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامهم وامرنا بفطرهم قال مالك وهي أيام التشريق مما يجوز من الهدي مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهك جملة كان لأبي جهل بن هشام في حج وعمره مالك عن أبي الزناد عن الأشعر عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يسوق بديق فقال أركبها فقال يا رسول الله إنها بدنة فقال ركبها ويملك في الثانية والثالثة

قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحية الحديث مكرر تقدم بسند ومنتنه في صيام يوم الفطر ويوم الاضحية من كتاب الصيام ولعل المصنف ذكره ههنا لما قد يطلق انام من على يوم الفطر أيضاً كما تقدم في أول الباب **قوله** فوجد أي أباه ياكل غداً وقال عبد الله فذاعني إلى ذلك لعل معه على صفى حسن لاخبر مع الولد قال فقلت له اني صائم على أظها أنه عندما لما نزع له من طامة أبيه وبما قاله فقال في هذه الأيام هكذا في النسخ الهندية أي اضحى في هذه الأيام وليست في النسخ المصرية لفظ فيكون هذه الأيام مبتدأ و

الأول المأمون كفته العرب أبا الحكم وكناه الشاذل أبي جهل قتل كافراً يوم ربي السنة الثانية من الهجرة ذكر في رجال جامع الأصول كان يكفيها الحكم فكناه النبي صلى الله عليه وسلم أباه جهل فخلت عليه هذه الكنية في حج وعمره شك من الراوى وفي رواية إلى داود عن ابن عباس المذكورة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهك في عام الحديبية في هذا ما جملة كان لأبي جهل في رأسه بوق فضة وفي رواية بوق من ذهب قال الشيخ في البذل تبعا للقارى ويمكن التعدد باعتبار المخبرين الخ **قوله** أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يسوق بديق فقال أركبها فقال يا رسول الله إنها بدنة فقال ركبها ويملك في الثانية والثالثة من طريق سعيد بن قتادة والجو في من طريق حميد بن ثابت كلاهما عن انس وقد جهل المشي فقال يا رسول الله إنها بدنة أطلق البدنة على الواحدة من الأبل المهداة إلى البيت الحرام ولو كان المراد مدلولها اللغوي لم يحصل الجواب بقوله إنها بدنة لأن كونها من الأبل معلوم فالظاهر أن الرجل ظن أنه خفي على النبي صلى الله عليه وسلم كونها هداه فذلل لك قال إنها بدنة والحق أنه لم يخف ذلك عليه صلى الله عليه وسلم لكونها كانت مقلدة ولذا قال له لما زاد في المراجعة وركبها في الغنم فقال أركبها ويملك قال النووي أصلها لمن وقع فيهلكه ففعل لأنه كان محتاجاً قد وقع في تعب وجهد وقيل كلمة تجوز على اللسان وتستعمل من غير قصد إلى ما وضعت له لولا بل تدغم بها العرب كلامها كقولهم لاام له ولا أب له وعقرى حلق وما أشبه ذلك الخ وقيل هو تأدب و

به جزاء ابن عبد البر وابن العري وبالخ فقال الوليل لمن راجع في ذلك بعد هذا ولولا أنه صلى الله عليه وسلم اشتراط على ربه ما اشتراط لهلك الرجل لعله وقال القرطبي ويحتمل أنه فبر عنه ترك ركوبها على عامة الأهلية في السائبة فزجره عن ذلك وعلى الخاليتين في دعوهم رجه عراض وغيره قالوا ولا أمرهنا وان قلنا أنه لا رشاد لكنه استحق الذم بتوقفه عن امتثال الأمر وقيل لأنه أشرف على هلكة من الجهد وويل يقال لمن وقع في هلكة فالعنى أشرف على الهلكة فأركب فخطب هذه هي أخبار الخ في الثانية والثالثة بالشك من الراوى قال البابي يحتمل أن يريد في الثانية من قوله أركبها ابتداء فيقول له ذلك زجره عن مراجعته عن امره قد كان له في التعلق بما أمره وحله على عمومته في الأحوال الستة ويحتمل أن يريد الثانية من جوابه له عن قوله إنها بدنة فيكون في ذلك زجره عن تكرير سؤاله عن أمره قد بينه له الخ ثم انقلعوا في ركوب الهدي على مذهبه لا دل وجوب الركوب لظواهر الأوامر في ذلك الخ في الجوز مطلقاً و به قال عروة بن الزبير ونسبه ابن المنذر إلى أحد واسق وبه قالت الفراهية وهو الذي جزم به النووي في الروضة تبعا لصله في الضحى بالثالث تعيين بالحاجة نقله النووي في شرح المهذب عن الما وردى والبديهي وغيرها وقال الروياني تجوز في غير الحاجة بخلاف النص وهو الذي نقله القمزي عن الشافعي حيث قال وقد رخص قوم من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ركوب البدنة إذا احتاج إلى ظهرياً وهو قول الشافعي وأحد واسق وحكى ابن عبد البر عن مالك والشافعي كراهة الركوب بدون الحاجة قال النووي في شرح مسلم مذهب الشافعي أنه يكرهها إذا احتاج ولا يكرهها من غير حاجة وبهذا قال ابن المنذر وجماعة وهو رواية عن مالك الخ الأربع أنها لا تتركب الا عند الاضطرار وهو المنقول عن جماعة من التابعين وهو المنقول عن الشعبي والحسن البصري وعطاء بن أبي رباح وهو قول أبي حنيفة وأصحابه فلهذا قيد صاحب الهداية من أصحابنا بالاضطرار قاله العيني قال الحافظ وقتل ابن العري كان مالك يركب للضرورة فإذا استترس نزل ومقتضى من قيدا بالضرورة إن من انتهت ضرورته لا يجوز إلى ركوبها إلا من ضرورة

الاحول المأمون كفته العرب أبا الحكم وكناه الشاذل أبي جهل قتل كافراً يوم ربي السنة الثانية من الهجرة ذكر في رجال جامع الأصول كان يكفيها الحكم فكناه النبي صلى الله عليه وسلم أباه جهل فخلت عليه هذه الكنية في حج وعمره شك من الراوى وفي رواية إلى داود عن ابن عباس المذكورة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهك في عام الحديبية في هذا ما جملة كان لأبي جهل في رأسه بوق فضة وفي رواية بوق من ذهب قال الشيخ في البذل تبعا للقارى ويمكن التعدد باعتبار المخبرين الخ قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يسوق بديق فقال أركبها فقال يا رسول الله إنها بدنة فقال ركبها ويملك في الثانية والثالثة من طريق سعيد بن قتادة والجو في من طريق حميد بن ثابت كلاهما عن انس وقد جهل المشي فقال يا رسول الله إنها بدنة أطلق البدنة على الواحدة من الأبل المهداة إلى البيت الحرام ولو كان المراد مدلولها اللغوي لم يحصل الجواب بقوله إنها بدنة لأن كونها من الأبل معلوم فالظاهر أن الرجل ظن أنه خفي على النبي صلى الله عليه وسلم كونها هداه فذلل لك قال إنها بدنة والحق أنه لم يخف ذلك عليه صلى الله عليه وسلم لكونها كانت مقلدة ولذا قال له لما زاد في المراجعة وركبها في الغنم فقال أركبها ويملك قال النووي أصلها لمن وقع فيهلكه ففعل لأنه كان محتاجاً قد وقع في تعب وجهد وقيل كلمة تجوز على اللسان وتستعمل من غير قصد إلى ما وضعت له لولا بل تدغم بها العرب كلامها كقولهم لاام له ولا أب له وعقرى حلق وما أشبه ذلك الخ وقيل هو تأدب و

ص ابن دينار لقد رأيت أبا عبد الله بن دينار في النسخ الهندية بعد ذلك في العمرة وليست هي في المصرية طعن في لبة بفتح اللام وتشديد الموحدة المضمومة الصلح
ببنته بفتح تين حتى خرجت الحربة من تحت كتفها هكذا في النسخ ولفظ محمد في موطأ ولقد رأيت طعن في لبة بدنه حتى خرجت سنة الحربة من تحت حنكها
وفي نسخة كتفها والحنك بفتح تين زير نخدان قال ابن عابد بن الخرق طعن العروق في أسفل العنق عند الصدر والذراع قطعها في علاه تحت الحنك قال
الدره يزلد كذا في الفخر طعن بلمة بلا رفع قبل التمام يعني لا يرفع الاله الفخر قبل التمام الفخر في تكلمة البحر الفخر قطع العروق في أسفل العنق عند الصدر
والذراع قطع العروق من اعلى العنق تحت
الحنك ولان كله محتمل العروق فصار ٣٩٤ حكم الكل واحد الخ وفي السد اثم الذبح هو فري الاوداج وعمله اخر الحلق ولو لمحمدا يذبح
فري الاوداج وعمله اخر الحلق ولو لمحمدا يذبح

مالك عن عبد الله بن دينار انه كان يرى عبد الله بن عمر يهك في الحج
بدنتين بدنتين وفي العمرة بدنة قال ورأيت في العمرة يهك بدنته وهو قائم
في دار خالد بن اسيد وكان فيها منزله قال ولقد رأيت في العمرة طعن في
لبة بدنته حتى خرجت الحربة من تحت كتفها مالك عن يحيى بن سعيد
ان عمر بن عبد العزيز اهدى جملا في سحر وعمرة مالك عن ابي جعفر
القاري ان عبد الله بن عياش بن ابي ربيعة الخزومي اهدى بدنته في الحج
بجنته مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول ذنبت البدنة
فلحم ولد ها حتى يفر معها فان لم يوجد له عمل حل على امره يفر معها
مالك عن هشام بن عروة ان اباها قال اذا اضطررت الى بدنتك فاركبها
ركوبا غير فاج قال واذا اضطررت الى لبها فاشرب بعد ما يروى فصيلتها

سنة قوله انه كان يرى عبد الله بن عمر يهك
بضم اوله في الحج بدنتين بدنتين بالفتح والافاء
عمى التنجية وفي العمرة بدنة بدنة بالتكرار
ايضا قالوا ان اساء الاجناس والمصادرا اذا
كبرت كان المراد حصولها مكررة كذا في المحل
قال الباجي على معنى تعظيم الحج والتقرب فيه
بأكثر ما كان يتقرب في الحج ولانه لما كان
الحج أكثر علا كان يخصه بزيادة في اخراج
المال لما كان له تعلق بالحل قال عبد الله بن
دينار ورأيت أبا عبد الله بن عمر في العمرة يهك بدنته
وهي قائمة فيه مسفلتان اولاهما مباشرة ذلك
بنفسه والاصل فيه ما روى انس قال ونحس
النبي صلى الله عليه وسلم بيد سبعة نبي
هيا ما كذا قلله الباجي والوارد في حديث انس
عند الشيعين وفيهما سبع بدنتان ويأتى في
العمل في الفخر عن ابن عبد البر الاجماع على

بل انكروا ضبطها ببناء الفاعل لكن ضبطه في التعليل المحسن عن المصباح المنير ببناء الفاعل والمراد على كل حال واحد اى وضعت البدنة فيحمل
ولد ما ببناء الفاعل فولد ما مفعول او ببناء المفعول فهو نائب فاعل حتى يخفى الولد معها اى مع الام فان لم يوجد ببناء المجهول له اى للولد
محلى ما يركبه عليه حل ببناء المجهول على امره حتى يفر معها اى الى ان يفر معها قال الباجي حمل ما تنقعه الناقة يكون ان كانت فيه قوة على المشي
في قرب المكان لسوقه معها ومراعاة له بما يراعيها به وان عجز عن المشي وخيف عليه منه فليحمله على ما كان عنده من الظاهر فان لم يجد محملا حمل
على امره قال ابن القاسم ومعنى ذلك انه قد لزمه حمله فان لم يجد حمله فان لم يجد حمله على امره كذا لو اضطر هو الى ركوبها وان لم يقد راعه على حمله فقد قال ابن
القاسم يكلف حمله ومعنى ذلك عندى انه قد لزمه حمله فان لم يجد حمله وهلك فعليه بدله ولا تخلو البدنة ان تنقح قبل ايجابها او بعد ذلك فان
نقحت قبل ذلك الا انه قد نوى بها الهدى فقال مالك في رواية محمد عنه احب الى ان يفر ولد ها معها ومعنى ذلك ان الولد من حمله ما قد نوى بها
الهدى فيسقط ان لا يرجع فيه عن نيته وان نقحت بعد الايجاب وجب اهداءه مع امره لانه من حمله ما قد لزمه اخرجه على وجه الهدى كسا شر
اعضاء البدنة **قوله** انه قال اذا اضطررت ببناء الخطاب ببناء المجهول الى بدنتك فاركبها ركوبا غير فاجح بالغاء والدا والحا الماهلين
غير مشغل من فاحه الدين اذا اثقله وقد تقدم مرفوعا ركبها بالمعروف اذا الجئت الى ظهرها واذا اضطررت الى لبها فاشرب بعد ما يروى بفتح
الواو من سبع يسهم ذكر في لاصحابه وارتوى وقرى بمعنى فصيلتها وهو ولد الناقة اذا فصل عن رضاع امه والمراد ههنا مطلق الولد فاذا فخرتها
اي الاوقاف فخر بصيغة الامر للوجوب او التذنب كما تقدم من المذاهب فصيلتها معها كذا في النسخ المصرية وبعض الهندية يلفظ التذكير و
في أكثر الهندية فصيلتها في الموضعين والوجه الاول وفيه مشرب لبن الهدى ما فضل عن رى ولده قال الزرقاني للبتية على ص ٣٩٥

والبقية عن حكاية كرهه ملك في حال الاختيار ولو فضل عن ربه لانه نزع من الرجوع في الصدقة وليصدق ما فضل وعمل الكرامة حيث لا يضر
والاعتراف ان اضربها وفضليها بشريه ارض النقص والبذل ان حصل تلف الخ وفي الهداية ان كان لها ثمن لم يجلها لان الذين يتولد منها فلا يصفوه
الى حاحة نفسه وينصرف عنها بالماء البارد حتى ينقطع اللبن هذا اذا كان قريبا من وقت الذبح فان كان بعيدا عنه لم يجلها ويتصدق بجلينها كي
لا يضره ذلك بها وان صرفه الى حاحة نفسه تصدق بمثلته او ببقته لانه مضمون عليه الخ قلت واثر الباب مؤيد الحنفية والمالكية اذا اد الحكم فيه بعدى
الاول ايضا على الاضطرار (الحاشية المتعلقة بتصحيح هذا) **له قوله** انه كان اذا هلك هديا لفظ الهدى وان كان يجر الانواع
الثلاثة من الابل والبقر والغنم لكن المراد ههنا الاول بدليل السياق من الاشعار والخروج ههنا **٣٩٨** من المدينة ذكر ذلك لما ان الهدى قد

فاذا خمرتها فانخر فضليتها معها العمل في الهدى حين يساق
مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان اذا هدى هديا من
المدينة قلده واشعره بذئ الحليفة يقلده قبل ان يشعره وذلك في
مكان واحد وهو موجه للقبلة يقلده بنحلين ويشعره من الشق
الايسر ثوب يساق معه حتى يوقف به مع الناس بعرفة ثم يد فح به معهم
اذا دفعوا فاذا قدم منى غداة النحر خمره قبل ان يحلق او يقصر ويكن هو
ينحر هديه بيد يصفه من قياما ويوجهه الى القبلة ثم يأكل ويطعم

يشترى من الطريق ايضا بل من الحرم ايضا وقد اشترى
ابن عمر مرة من قديد كما اخرجه البخاري في باب من
اشترى الهدى من الطريق قلده بتشديد اللام والهمزة
ينحلق كما سبأ في التقليد سنة بالاجماع وهو تعليق
نعل او جلد ليكون علامة الهدى وقال احمد بن الوكيل
بعروة مزادة او حكي شجرة او شبه ذلك جازك هو العلاقة
وذهب الشافعي والثوري الى انها تقتل بنحلين وهو قول
ابن عمر قال الزهري ومالك يجزئ واحدة وعن الثوري
يجزئ فم القرية وتعلان افضل لمن وجد معها قاله
اليعني وقال ابن رشد اذا كان الهدى من الابل وال
البقر فلا خلاف انه يقلد واختلفوا في تقليد الغنم
فقال مالك وابو حنيفة لا تقلد وقال الشافعي واسم
و داود تقلد الخ وفي شرح الباب ليس بتقليد يدين
الشكروون يدن الجحر هو ان يربط في عنق يدته او يقرم
قطعة نعل كاملة او ناقصة او قطعة مزادة او لحاء
شجرة او نحوه من شرك نعل وغير ذلك مما يكون علامة
على انه هدى ولا يسر في الغنم مطلقا لكن لو قلده
ساجز ولا بأس به وفي المبسوط لا يضره وفي البدر اشع
الدليل على ان الغنم لا تقلد قوله تعالى ولا الهدى ولا
القتل عطف القتل على الهدى والعطف يقتضي
المغايرة في الاحتمال واسم الهدى يقع على الغنم الابل
والبقر جميعا فهذا يدل على ان الهدى نوعان ما يقلد
وما لا يقلد ثم الابل والبقر يقلدان اجزاء فنعين
ان الغنم لا يقلدان ليكون عطف القتل على الهدى عطف
الشئ على غيره فيصير الخ وقال محمد في مؤطاة التقليد
افضل من الاشعار والاشعار احسن الخ واشعره و
في الهداية الاشعار الدماء بالبحر لغة الخ بان تدعى
بشعيرة وفي الشعر ان يضرب صفحة سنم الهدى
بجذبة حتى يتلطم بالدم ظاهرا وزعم ابن فروق
ان اشعارها هو تعليمها بعلامة يشق جلد سنمها
عرضا من الجانب الايمن هذا عند الحنائيين واما
العراقيون فلا اشعار عند ههنا تقليد ههنا بقلادة و
اختلفوا في حكم الاشعار فذهب الجمهور منهم الى اثمته

المحيط هو الصحيح لما ورد في الاخبار وثبت
لحق الآثار فقد قال الطحاوي والشيخ ابو منصور
الما تروى لرويكه ابو حنيفة من اصل الاشعار
وكيف يكره ذلك مع ما اشتهر فيه من الاخبار
وافنا كره اشعار اهل زمانه لانه راى
يبا لغز في ذلك على وجه يخاصه هلاك
البدنة بسرايته خصوصا في حواجر خراي
الصواب في سد هذا الباب على العامة لانهم
لا يقفون على الحد فاما من وقف على ذلك
بان قطع الجلد دون الشعر فلا بأس بذلك قاله
الكرما في وهذا هو الاصح وقال صاحب
اللباب فلهذا يكون الاشعار المقصود
المختار عند من باب الاستحباب وهذا
هو الايق بمنصب ذلك الكتاب وهو اختيار
اقوام الدين وابن الهمام الخ وفي الد المختار
كره الاشعار لان كل احد لا يحسنه فاما من
احسنه بان قطع الجلد فقط فلا بأس به الخ
وقال الشيخ في الكوكب الدري فلو اشعر
عالم طريقته في ندبا والذي اشتهر من من
الامام فهو من لم اتركه اهل زمانه من

الثلاثة الى انه سنة وقال ابو يوسف ومحمد انه حسن وقيل سنة كما في البدائع وذكر ابن ابي شيبة في مصنفه باسناد جيد عن عائشة وابن عباس
ان شئت فاشعر وان شئت فلا كما في العيني وفي الهداية هو مكروه عند ابى حنيفة وعندهما حسن وعند الشافعي سنة لانه مروى عن النبي صلى الله عليه
وسلم وعن الخلفاء الراشدين ولها ان المقصود من التقليد ان لا يهاجر اذا اورد ماء او كلاء او بره اذا اضل وهو في الاشعار اتم لانه الزم من هذا الوجه
يكون سنة الا انه عارضه جهه كونه مثلة فقلنا بحسنه ولا في حنيفة انه مثلة وانه منى عنه ولو وقع التعارض فالترجيح للجمهور واشعار النبي صلى
الله عليه وسلم كان نصباة الهدى لان المشركين لا يمتدحون عن تعرضه الابه وقيل ان ابا حنيفة كره اشعار اهل زمانه لما اتهم فيه على وجه
يخاف منه السراية وقيل انما كره ايشاره على التقليد وفي العارضة الاشعار والتقليد سنة وانكره ابو حنيفة وقال انه مثلة ويروى ذلك عن ابي حنيفة
الشيخ وقد روى عن ابن عباس التغير فيه والرخصة وعن عائشة تركه فخرج ابو حنيفة الترك لانه جهه مثلة وهي حواجر وترك التدب اولى من
اقام التغير الخ قلت اصل الاختلاف اختلفا في الاصول فان العموم والخصوص اذا تعارضا نزل عند الحنفية ماثلة واحدة ويرجح الخصوص عند
الشافعية قال ابن حجر في شرح مناسك النوى وانما لم يكن منها عهده مع انه مثلة لان اخبار النبي عامة واخباره خاصة فقد مت وقفية كلامهم
انه لا فرق في ندب الاشعار بين القريب والبعيد وقيل ينبغي التفصيل بين قريب المسافة كالمدينة فيفعل وبعيدها بعيدا فلا يفعل لانه قد يخشى
منه تلف الحصون او مرضه وقد يجاب بان ذلك لا يخشى الا عند انحاء البحر وهو مضموع ههنا وانما المراد بحرجه او في جرحه بحيث يخرج منه قليل دم
ليوث صفية سنمها وهذا غالبا لا يخشى منه في الابل والبقر شئ فان فرض ذلك لسد حواجر فلا بد ان يندب تأخير الى وصوله مسافة لا
يخشى منه لو فعل فيها شئ الخ وفي شرح الباب يجوز الاشعار وقيل يكره قال في المحيط هو الصحيح وقيل بدنة لانه مثلة وقيل يسر وهو الاصح وفي

أما الأيسر اختلف فقهاء الأمصار في فضلية الأشعار في الإيمن أو الأيسر والمالكية في ذلك أربعة أقوال كما في الدسوقي والاكمال اذ قالوا في أوليته في الشق الإيمن أو الأيسر ثالثاً أما السنة في الأيسر ورأيها أنها ساءلهم لكن مشهور من جهة الأيسر ولذا اكتفى عليه عامة نقلة المذهب وعليه أقصر الدرديراد قال وسن من الجانب الأيسر الخ وبه قال صاحباً إلى حنيفة كما في العيني وغيره وقال محمد في مؤطاة وبهذا تأخذ التقليد أفضل من الأشعار والأشعار من الجانب الأيسر إلا أن تكون صاعاً بمقونة لا يستطيع أن يدخل بينها فليشعرها من الجانب الأيسر أو الإيمن الخ وهو رأي الليثاء ردوا به للإمام أحمد كما في المغني وفي أخرى له المشهور عنه وبه قال الشافعي وهو رواية عن أبي يوسف كما في شرح اللباب ٣٩٩ إن يشعر في الإيمن ثم ياتي الهدى معه حتى يوقف ببناء المجهول به أي بالهدى مع

الناس أي الحاج بعرفة يوم عرفة يريد أنه يستحب فيه ويحضر معه في وصوله إلى مكة وخروجه إلى منى وعرفة حتى يوقف به بعرفة حين وقوف الناس وأما الوقوف في غير ذلك من الأيام فخير عشر وع كذا في المنتقى ما سيأتي الكلام على تعريف الهدى أي قريباً شديد فمع ببناء المجهول به أي بالهدى معهم أي الناس إذا دعوا ببناء المجهول أي أقاضوا ورجعوا من عرفة بعد غروب الشمس فإذا أقدم ابن عمر في غداة يوم الغرار على حجة العقبه وبعد ذلك نحره أي الهدى قال الباقى فلا يجوز نحره ليلاً وعلى هذا قول مالك وسمامة أصحابه إلا اشبه فقد روي عنه الجواز ليلاً الخ قبل أن يحلق أو يقصر لقوله عز اسمه ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله وكان هو أي ابن عمر يجره هديه بيد يعني يباشر ذلك بنفسه وهو السنة لمن يحسنه كما تقدم وقد نحر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثاً وستين بدنة بيده في حجة الوداع يصفهن بالصلوات المهمة وتشهد القاء المضومتين قياماً لقوله عز اسمه فاذكروا اسم الله عليها صلاتكم جميعاً وقوب جهنهم أي الهدايا وأفراد الضعفاء في أول الأثر باعتبار اللفظ إلى القبلة أما ما فعله صلى الله عليه وسلم فإنه كان يستقبل بدنة بيده القبلة قاله أبو عمر قال القاري في شرح اللباب واستحب الجمهور استقبال القبلة وكان ابن عمر يكره أن يוכל ما لم يستقبل به القبلة الخ وقال ابن رشد في البداية إما استقبال القبلة بالبدنة بيده فإن قوماً استقبلوا ذلك وقوماً أحازوا ذلك وقوماً أوجوه وقوماً كرهوا أن لا يستقبل بها القبلة والكرامية والمنعمون في المذهب الخ أي من ذهب المالكية وجعل الباقى ذلك سنة شرأكل بنفسه ويطعم غيره لقوله عز اسمه فكلوا منها وأطعموا الفقراء والمحتاج ولقوله صلى الله عليه وسلم في بدنة ثمان خمس وأسمت طهقن يزيد لهن إليه بأيتهن يبدأن شاءن قطع أخرجه أبو داود برواية عبد الله بن قريط ١٢

مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا طعن في سننهم هديه وهو يشعره قال بسم الله والله أكبر مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول لهدى ما قلد وأشعره ووقف به بعرفة مالك

والبقية عن مشايخه والثاني وهو فصل الشافعي تقدم التقليد وقد صح ذلك عن ابن عمر من فعله والأمر فيه قروب الخ وقال القسطلاني هل الأفضل تقديم الأشعار أو التقليد صح في الأول خبر في صحيح مسلم وهم في الثاني فعل ابن عمر وهو المنصوص وزاد في المجموع أن الماء وروى حتى الأول عن أصحابنا كلهم ولم يذكر فيه خلافاً الخ قلت ولما وجد القريب بينهما في فروغ الحنفية والحنابلة وذلك في مكان واحد قال الباقى وذلك أن السنة أن لا يكون إيجاباً لمن يريد الإحرام الاعتدال إحرامه وفي العتبية والموازية عن مالك أنه كره للشامي والمصري أن يقلد هديه بذى الحليفة ويؤخر إحرامه إلى الحنفية وفي المدنية من رواية داود بن سعيد عن مالك لا بأس بذلك وفعل ذلك في مكان واحد أحب إلى وقال مالك في الموازية يقلد هديه ثم يشعر ثم يجلله أن شاء ثم يركم ثم يحرم فالسنة اتصال ذلك كله وفي شرح اللباب إن بحث الهدى يقلد من بلدته وإن كان معه فهو من حيث يحرم هو السنة كذا في شرح الكنز وفي العيني على البخاري قال ابن بطال من أراد أن يحرم بالحج أو العمرة وساق معه هدياً لا يقلد إلا من ميثقات وكذلك يستحب له أن لا يحرم إلا من ذلك الميثقات على ما عمل

به النبي صلى الله عليه وسلم في الحديثية وفي سجته أيضاً وكذلك من أراد أن يبحث الهدى إلى البيت ولم يرد الحج والعمرة وأقام في بلدته فإنه يجوز له أن يقلد ويشعر في بلدته ثم يبعث كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأبعث بهدي معه إلى بكة سنة تسع ولم يوجب ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم أحراماً وعلى هذا جماعة أئمة الفتوى مالك وأبو حنيفة والأوزاعي والثوري والشافعي وأحمد واستحقوا إلى آخر ما بسطه وهو رأي الهدى أو ابن عمر موجه للقبلة وفي النسب الهندي متوجه للقبلة أي في حاله التقليد الأشعار قال الباقى يريد أن التقليد والأشعار من سنته أن يكون الهدى موجه إلى القبلة وكذلك قال مالك وكان من سنته المباشرة ذلك أن يكون متوجهاً إلى القبلة الخ يقلد بهنقلين قال الباقى هذا هو المستحب أن يقلد بهنقلين في رقبته وبن قلده ما تحل واحد فقد قال مالك تحريمه النعل الواحدة الخ وتقدم في أول الحديث شيء من ذلك وفي ما مشى حكم الإحكام استحباب تقليد النعلين واحداً وقد اشترط الثوري ذلك وقال غيره تجزئ الواحدة الخ ويشعر بهنم أو لهن الأشعار من الشق بكسر الشين أي الجانب

المهمة هديه وهو يشعره أي إذا شرع في الأشعار قال بسم الله والله أكبر امتثالاً لقوله عز اسمه ولتكبروا الله على ما هذكركم قال الباقى وهو على معنى التسمية على ما بدأ النساك ويحتمل أن تكون التسمية لا ينعاب كما يسمى للذبح وهذا ما رواه أشهب عن مالك في العتبية أن من تولى أشعار هديه قال بسم الله والله أكبر وفي شرح اللباب قال الكرماني يستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد الخ ثم لا تامة بعداً فتم على أن لا تشعر الغنم اختلفوا في أشعار الابل والبقرة قال الباقى هذا إذا كان للبقرة والابل اسمية فإن لم يكن لها اسمية فاتها تقلد ولا تشعر رواه العتي واختاره ابن حبيب أن تشعر الابل والبقرة لم يكن لها اسمية وجه قول مالك أن الأشعار يختص بالسنن بدليل أنه لا يفعل في غيره مع وجوده فإذا أعدم عدم حمل الأشعار كالغنم وجه قول ابن حبيب إن هذا هدى من الابل من البقرة فكان حكمه أن يشعر كالحق لها اسمية وأما الغنم فلا يشعر جملة الخ **قوله** كان يقول الهدى ما قلد ببناء المجهول وتقدم إن التقليد سنة بالإجماع في الابل والبقرة وتختلف في الغنم وانكر ابن حزم التقليد في البقرة وأشعر ببناء المجهول أيضاً وتقدم الخلاف في حكمه هل هو سنة أو حرم أو مكروه فله أقوال العلماء فيه واختلفوا أيضاً في كيفية قال الباقى في الإكمال اختلف في كيفية الأشعار فلك في المدونة أنه يشعر غرضاً وقال ابن حبيب طولا وفيرا الباقى الطول بأنه من المقدم إلى المؤخر قال وأما كذا كذا فليست هو الدم ولو كان غرضاً كان يسيراً ثم جمع بينهما بعد ما بسط في حقيقة الطول والعرض بأن المله من العرض في كلام الإمام مالك هو أيضاً من الذنب إلى العنق ووقف ببناء المجهول به أي بالهيك بعرفة قال الباقى يريد أن هذا الهيك الكامل الصفات والفضائل وقال للزرقاني فخير ليس بجهنم إن اشتراه بمكة أو منى ولم يجوز به إلى الحل وعليه بدله فإن ساقه من الحل سقوب وقوفه بعرفة هذا قول مالك وأصحابه كما في الاستذكار قال الباقى الأصل في ذلك أن الهيك من شرط أن يجمع فيه بين الحل والحرم ولا يجوز من اشتراه بالحرم إن يخرجه بالحرم دون أن يخرج إلى الحل هذا مذهب مالك وقال أبو حنيفة والشافعي إن اشتراه في

١٢
والله أكبر امتثالاً لقوله عز اسمه ولتكبروا الله على ما هذكركم قال الباقى وهو على معنى التسمية على ما بدأ النساك ويحتمل أن تكون التسمية لا ينعاب كما يسمى للذبح وهذا ما رواه أشهب عن مالك في العتبية أن من تولى أشعار هديه قال بسم الله والله أكبر وفي شرح اللباب قال الكرماني يستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد الخ ثم لا تامة بعداً فتم على أن لا تشعر الغنم اختلفوا في أشعار الابل والبقرة قال الباقى هذا إذا كان للبقرة والابل اسمية فإن لم يكن لها اسمية فاتها تقلد ولا تشعر رواه العتي واختاره ابن حبيب أن تشعر الابل والبقرة لم يكن لها اسمية وجه قول مالك أن الأشعار يختص بالسنن بدليل أنه لا يفعل في غيره مع وجوده فإذا أعدم عدم حمل الأشعار كالغنم وجه قول ابن حبيب إن هذا هدى من الابل من البقرة فكان حكمه أن يشعر كالحق لها اسمية وأما الغنم فلا يشعر جملة الخ قوله كان يقول الهدى ما قلد ببناء المجهول وتقدم إن التقليد سنة بالإجماع في الابل والبقرة وتختلف في الغنم وانكر ابن حزم التقليد في البقرة وأشعر ببناء المجهول أيضاً وتقدم الخلاف في حكمه هل هو سنة أو حرم أو مكروه فله أقوال العلماء فيه واختلفوا أيضاً في كيفية قال الباقى في الإكمال اختلف في كيفية الأشعار فلك في المدونة أنه يشعر غرضاً وقال ابن حبيب طولا وفيرا الباقى الطول بأنه من المقدم إلى المؤخر قال وأما كذا كذا فليست هو الدم ولو كان غرضاً كان يسيراً ثم جمع بينهما بعد ما بسط في حقيقة الطول والعرض بأن المله من العرض في كلام الإمام مالك هو أيضاً من الذنب إلى العنق ووقف ببناء المجهول به أي بالهيك بعرفة قال الباقى يريد أن هذا الهيك الكامل الصفات والفضائل وقال للزرقاني فخير ليس بجهنم إن اشتراه بمكة أو منى ولم يجوز به إلى الحل وعليه بدله فإن ساقه من الحل سقوب وقوفه بعرفة هذا قول مالك وأصحابه كما في الاستذكار قال الباقى الأصل في ذلك أن الهيك من شرط أن يجمع فيه بين الحل والحرم ولا يجوز من اشتراه بالحرم إن يخرجه بالحرم دون أن يخرج إلى الحل هذا مذهب مالك وقال أبو حنيفة والشافعي إن اشتراه في

الى الكعبة فيكسوها اياها الضمير الاول الى الكعبة والثاني الى الجبل قال الباجي يريد انه كان يرى ان هذا الحق ما صرفت اليه اذ كانت البدن لها تعلق بالبيت وكانت تجل وكان الكعبة مما يشير كسوتها فكان ما يليق بها مصر وفا إليها الم وقال ابو عمر لان كسوتها من القرب وكرايم الصدقات وكانت تكسى من زمن تبع الحميري ويقال انه اول من كساها فكان ابن عمر يجمل بها بدنه لان ما كان لله فقطبه وتجميله من تعظيم شعائر الله ثم يكسوها الكعبة فيحصل على فضيلتين وعملين من البر قلت وهذا كان في اول الامر ثم كان ربه يتصدق بها كما سياتي قريباً **سنة قول** ما كان عبد الله بن عمر يصنع بجلال يكسوه خيفة لا يرجع حل كما تقدم قريباً بدنه جميع بدنه حين كسيت بنوا الجبل الكعبة هذه الكسوة المعروفة قال صاحب المحلى يعني الديباج واول من كساها ابن الزبير وكانت كسوة المنسوبة اليه وذكر في التعليق المصحح

٢٠٠

عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يجمل بدنه القباطي والاماط والحل ثم يبعث بها الى الكعبة فيكسوها اياها مالك انه سئل عبد الله بن دينار ما كان عبد الله بن عمر يصنع بجلال بدنه حين كسيت الكعبة هذه الكسوة فقال كان يتصدق بها مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول في الصلوات والبدن الشئ فما فوقه مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان لا يشق جلال بدنه ولا يجملها حتى يغدو ومن منى الى عرفة مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان يقول لبنيه يا بني لا يهدى بن احدكم الله من البدن شيئاً يستحي ان يهديه لكرمه فان الله اكرم الكرماء واحق من اختياره

لعل المراد بها ما كساها به عبد الملك بن مروان من الكسوة وكان قبل ذلك في زمن الخلفاء تكسى بالقباطي كما يسطر العيني الم وسألت في شئ من ذلك في آخر الحديث وبأنه في ايضاً ان عمل ابن عمر كان اذا كان امر الكسوة الى العامة ثم لما صار امرها الى الامراء تصدق بها **سنة قول** فقال ابن دينار كان ابن عمر يتصدق بها اي بالحلال قال الباجي معنى ذلك ان جلال البدن كانت كسوة الكعبة وكانت اولي بها من غيرها فلما كسيت الكعبة رأى ان الصدقة بها اولي من غيره لان الهدى وان كان له تعلق بالبيت فان مصروفه الى المساكين ومستحق الصدقة ويجوز ان يكون ابن عمر كان يكسو جلال بدنه الكعبة قبل ان يعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم جلال بدنه فلما علم ذلك رجع اليه واخذ به الم وقال انه لم يلب ليس التصديق بجلال البدن فرضاً وانما صنف ذلك ابن عمر لانه اذا دأب لا يرجع في شئ اهداه لله ولا في شئ اضيف اليه واخرج محمد في مؤطا برواية نافع ان ابن عمر كان يجملها بالحل والقباطي والاماط ثم يبعث بجلالها فيكسوها الكعبة قال فلما كسيت الكعبة هذه الكسوة اقصر من الجلال ثم اخرج عن مالك قال سألت عبد الله بن دينار ما كان ابن عمر يصنع بجلال بدنه حتى اقصر عن تلك الكسوة قال كان يتصدق بها ثم قال قال محمد وهذا ناخذ ينبغي ان يتصدق بجلال البدن ويخطبها ولا يعطى الجزاء من ذلك شيئاً ولا من نحوها بل يخاف ان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث مع علي ابن ابي طالب اليه يهدى فامر ان يتصدق بجلاله وخطبه وان لا يعطى الجزاء من خطبه وجلاله شيئاً **سنة قول** كان يقول في الصلوات يا جميع خفية كهديته وهذا ايا ما يذكر في يوم من ايام الفرج وجه التعريف قاله القاري البدن بسكون الدال وضمها جميع بدنه معروفة الشئ ككريم فما فوقه اي فما يكون اكبر من الشئ وفي التعليق المصحح الشئ من الابل مائة خمس سنين وطعن في السادسة ومن يقر ما له سنتان وطعن في الثالثة ومن الغنم مائة سنة وطعن في الثانية كذا قال القاري في الدر المختار الشئ

مرثوب من كان يغدو بمصر والاماط بفخر همة جميع غط بفتحتين ثوب من صوف ذلون من اللون ولا يكد يقال للابيض غط قاله الزرقاني وقال الباجي هي شاب وديباج وفي الجميع هي ضرب من البسط له نخل رقيق والحل جميع حلة بضم الحاء هي برواء اليمن ولا تسمى حلة الا ان تكون ثوبين من جنس واحد كذا في الجميع قال الباجي يريد انه كان يكسوها اياها اذ اهداها وهذا يقتضي ان تجلج الابيض والملون والخز والكتان وسائر انواع الثياب و قال مالك ولا تجلج بالخز وغير ذلك من الالوان خفيف والياض احب اليها الم وفي العيني قال ابن بطال كان مالك وابو حنيفة والشافعي يرون تجليل البدن وسألت في من يهتف النفوس الاتقاق على قدم وجوب التجليل **سنة قول** ثم يبعث بها اي بالحلال م

له قول ان عبد الله بن عمر كان يجمل بضم الباء وفتح الجيم وكسر اللام المشددة بدنه بضم اوله وسكون الدال ويضم جميع بدنه بفتحتين اي يكسوها الجلال بكسر الجيم خفة لام جميع حل بضم جيم هو الذي يطرح على ظهر الحيوان من الابل والغرس والحمارو البغل وهذا من حيث العرف لكن العلماء قالوا ان التجليل مختص بالابل من كساء ونحوها كذا في العيني القباطي بضم القاف على ما ضبطه صاحب المحلى جميع القباطي بالضم ثوب رقيق من كان يعمل بمصر نسبة الى القبط بالكسر على غير قياس فربما بين الانساب والثوب وبسط الثوب في تهذيبه الاختلاف في ضم القاف وكسرها في القبطية ثم قال وانفقوا على ان جميعها قباطي بفتح القاف وهي ثياب تعمل بمصر كذا قاله الكهروزي والجوهري والزمخشري

بين خمس من الابل وحولين من البقر وحول من الشاة **سنة قول** كان لا يشق جلال بدنه جميع بدنه اي لا يقطعها من موضع لثا لتفسد وتكون قابلة لاي ابتغاء كان وعلق القاري في صحيحه وكان ابن عمر لا يشق من الجلال الاموضع السنام فاذا اغمرها نزع جلالها مخافة ان يفسد ما الدم ثم يتصدق بها **سنة قول** ولا يجملها اي لا يكسوها الجلال حتى يغدو ومن منى الى عرفة قال الباجي ومعنى ذلك ان جلال البدن تشق على استنفاها لمعلمين احد هذان يهد والاشعار والثاني ان ذلك اثبت لها على ظهور البدن قال مالك وذلك من عمل الناس وما علمت ان احد ترك ذلك الا عبد الله بن عمر وذلك انه كان يجمل الجلال والاماط امرتفعة فكان يترك ذلك استبقاء للثياب ولم يكن يجمل الا حين يغدو ومن منى الى عرفة لتبقى الثياب تجلجها ولا تتغير بطول اللبس لها قال ابن المبارك كان ابن عمر يجملها بذي الحليفة فاذا امشى لبس الجلال فاذا اقر من المحرم جلالها فاذا اخرج الى منى جلجها فاذا كان حين الخروج عنها فطع هذا يجمل ان يكون هذه الرواية مخالفة لرواية مالك ويحتمل ان يكون مالك انما قصد الاختصار عن اخره فيها واستوفى ابن المبارك الاخبار عن جميع احوالها **سنة قول** انه كان يقول لبنيه يا بني بغفر الموحدة وتشديد المشاة القدية لاهدين بضم المشاة القدية والبنون الثقيلة احد كسوتها من البدن بضم الدال كسوتها جميع بدنه شيئاً يستحي ان يهديه لكرمه فان الله اكرم الكرماء جميع كرم وهو الحرام لانواع الخير والشرف والفضائل واحق من اختياره قال الباجي ومعنى ذلك الوعد لله والنهي عن ان يهدي احد هم من الهدى ما يستحي ان يهديه لمن يكرمه عليه وذكره هو بان الله عز وجل اكرم الكرماء واحق من استحي منه ان يهدي له الحقير واولي من اختياره الرفيع الم

ص جميع جنس الهدى ويجعل ان يكون سوا الاغن هدى المعهود عندهما وهو الهدى الذى بعث به صلى الله عليه وسلم معه وهو الاظهر فقولوا
 عما يصنع بما عطي محتل محتلين من جهة اللفظ احد هما العطب من جهة الموت والفوات فيدان جواب النبي صلى الله عليه وسلم ومنع هذا
 والمحق الثاني ان يكون المعنى بلغت مبلغا لا يمكن توصيلها معه وذلك على ضربين احدهما ان يكون ذلك منع ايصالها في الوقت وبعد و
 الثاني ان يمنع منه في الوقت من اعياء قلب عليها ويمكن ايصالها بعد الوقت فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم له ولداك من عطيته من
 الهدى يجعل الوجدين المتقدمين من استغراق الجنس والعهد ولا يمنع ان تكون الاولى بمعنى العهد والثانية لاستغراق الجنس
 كذا في المتنق فانورها وجوبا كما جزم به الزرقاني فهو عند المالكية واما عند غيرهم فيخص الوجوب بالتطوع لا الواجب ثم

التي بصيغة الامر فلا بد لها بكسر القاف المفتولة التي
 تجعل في العنق من خيط وقضبة وغيرها وفي بعض النسخ
 المصرية قلنا لها بصيغة الجمع في دمه حتى عن الهم
 مالك في تأويل الامر بذلك قولان الاول ما حكى عنه انه
 قال مرة قام به ذلك ليعلم انه هدى فلا يستباح الا على
 الوجه الذي ينبغي واليه يؤول ما قال الباجي روى عنه
 ابن الموزان انه علم لادن الناس في اكلها اللحم وحاصلها
 واحد وصوان الامر بالقاء القلادة في الدماء لا المشاء على اهل
 الناس بان هذا هدى عطي فينبغي ان يأكله من
 يجوز له اكله والثاني انه تأوله مرة على انه غير ان
 ينتفع منها بشئ حتى لا تجس قلادتها لتقلد بها غيره
 الخ يعني لا يستبقى شيئا منها ولا يتشبه بشئ من امرها
 حتى لا تقلد من قلتها ونزاعها ثم دخل بصيغة الامر من
 القلبية واستدل بهذا اللفظ الباجي وغيره من المالكية
 انه لا يلى تفريق ذلك على الناس بينها وبين الناس ياكلونها
 اكلهم اسقاط النون المحووب الامر لكن التقدير فيهم ياكلها
 زاد مسلم وغيره في حديث ابن عباس ولا تأكل منها
 انت ولا اهل رقتك قال لما نرى قيل نهأ عن ذلك
 حاية ان يتساهل فيغيره قبل اوانه الخ وفي العتيق عن النبي
 اختلف اهل العلم في هدى التطوع اذ اعطى قبل محله
 فعالت طائفة صاحبه ممنوع من الاكل منه روى ذلك
 عن ابن عباس وهو قول مالك وابي حنيفة والشافعية و
 رخصت طائفة في الاكل منه روى ذلك عن عائشة
 وابن عمر الخ قلت وهكذا حتى الموفق موافقة
 الشافعية لاحد في المنع من اكل هدى التطوع والاباحة
 من هدى الواجب اذ اعطيا **قوله** انه قال من
 ساق بدنة او غيرها من الهدى تطوعا بخلاف الواجب
 فعطيت بكسر الطاء اي قادت الهلاك فغرها ثم خلى
 من القلبية بينها وبين الناس قال صاحب المحل التفرقة
 فيه للعهد والمراد الذين يبتغون القاتلة ويلتسقون
 الساقة او جماعة غيرهم وهي قاتلة اخرى قاله الطيبي
 الخ قلت ويدخل فيهم الفقراء والاعنياء ما خلا الهدي
 ورسوله عند المالكية والناس الفقراء خاصة عند

العمل في الهدى اذا عطي او ضل مالك عن هشام
 ابن عروة عن ابيه ان صاحب هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سلم قال يا رسول الله كيف اصنع بما عطي من الهدى فقال
 له رسول الله صلى الله عليه وسلم كل بدنة عطيته من الهدي
 فأنحرها ثم الق قلادتها في دمه ثم خلى بينها وبين الناس يأكلونها
 مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه قال من
 ساق بدنة تطوعا فعطيت فغرها ثم خلى بينها وبين الناس يأكلونها
 فليس عليه شئ وان اكل منها وامر من يأكل منها غرمها مالك
 عن ثور بن زيد الدبلي عن عبد الله بن عباس مثل ذلك مالك
 عن ابن شهاب انه قال من اهدى بدنة جزاء او نذرا وهدى
 تمتع فاصيبت بالطريق فعليه البذل مالك عن نافع عن عبيد
 الله بن عمر انه قال من اهدى بدنة ثم ضلت او ماتت فانها ان
 كانت نذرا ابذلها وان كانت تطوعا فان شاء ابذلها وان
 شاء تركها

ان نحر العطب او الضال بعد التوحيد ان
 هل يجوز الاكل منه ام لا **قوله**
 قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كيف اصنع بما عطي بكسر الطاء اي قادت
 الهلاك وقيل وقف في الطريق وسجى
 عن السير قال الهدي عطي كثر هلاك
 والبغير والفرس انكسر الخ من الهدى
 قال الباجي محتل ان يكون سوا الاغن ص

قوله العمل في الهدى اذا عطي
 او ضل قوله عطي كثر هلاك كذا في
 المصباح وفي الجمع عطي الهدى هلاك
 وقد يدير به عن افقة تعثره فتمتعه من
 السير فغرها ومقصود الترجمة ان الهدي
 سواء كان واجبا او تطوعا اذ اعطي في
 الطريق فما يفعل به وهل يجب عليه
 البذل ام لا وكذلك ان ضل وكذا

الخفية وكذلك عند الشافعية والحنابلة ما خلا اهل الرفقة يأكلونها فليس عليه شئ اي لا بدل عليه ولا ضمان وان اكل منها الهدى او امر من
 يأكل منها سواء كان المأمور غنيا او فقيرا عند المالكية ويختص لضمان باطعام الغنى عند الاشعة الثلاثة غرمها بكسر الراء اي دفع بدلها هدى با كما ملا
 لا قدر اكله او ما امر باكله على اصحاب القولين في المذهب قاله الزرقاني قال ابن رشد اختلفوا في ما يجب على من اكل منه فقال مالك ان اكل منه وجب
 عليه بدله وقال الشافعية وابو حنيفة والثوري واحد وابن حبيب من اصحاب مالك عليه قيمة ما اكل او امر باكله لعمام ما يتصدق به وروى ذلك
 عن علي وابن مسعود وابن عباس وجماعة من التابعين الخ **قوله** انه قال من اهدى بدنة واجبة مثل ان تكون جزاء عن صيد لونه او
 نذر او وجهه على نفسه فيرمعون او هدى يتمم او قران فاصيبت اي هلكت او عطيت بصيغة التانيث في جميع النسخ الهندية وبعض المصرية وجزءها فاصيب
 بل نذكر في الطريق كذا في النسخ المصرية وفي الهندية بالطريق والوجه الاول فعليه البذل ويفعل بالمعطوية ما شاء من اكل واطعام وبيع
 وغیره لك عند الجمهور ومنهم الحنفية على ما تقدم الا ان الامام مالك لم يرض به قال ابن رشد اما الهدى الواجب اذ اعطى قبل محله فلا يصح
 ان يأكل منه لان عليه بدله ومنهم من اجاز له بيع لحمه وان يستعين به في البذل وكذا مالك الخ **قوله** انه قال من اهدى بدنة مثلا و
 هكذا احكم غيرها من الهدى لا ترضلت فلم توجد الى وقت الفروا وانت قبل بلوغ المحل فانها ان كانت نذرا اي واجبة في الذمة فبرمعية قال
 الباجي يريد نذرا متعلقا بالذمة وهذا حكم كل هدى متعلق بالذمة من جزاء صيد او قران او تمتع ان ضل البذلها اي يجب عليه بدلها
 لان وجوبه متعلق بالذمة فلا تبرأ حتى تخر وتقدم في اول الباب الاجماع على ذلك من كلام الموفق وان كانت تطوعا فان شاء ابذلها وان
 شاء تركها اي لو بديلها وحتى شيخنا في المصنف الاجماع على ذلك نعم اختلفوا فيما اذا وجد بدل الضال وبسط الباجي قول المالكية في ذلك وكذلك الموفق وغيره

منها حجج انت وامرأتك واهد يا هديا فان لم تجد اقصوا ثلثة ايام في الحج وسبعة اذ ارجعتم وكذا قال ابن عباس وعبد الله بن عمر ولم يعلم لهم في عصرهم مخالفا وقال ابو حنيفة ان جامع قبل الوقوف ضد حجه وان جامع بعده لم يفسد لقول النبي صلى الله عليه وسلم الحج عرفه ولنا قول الصحابة الذين رويوا قولهم مطلق واذا ثبت هذا فانه يجب على الحجاج مع بدنة روى ذلك عن ابن عباس وعطاء وطاوس ومجاهد ومالك والشافعي والبخاري وقال الثوري واسمى عليه بدنة فان لم يجد شاة وقال صاحب الركن ان جامع قبل الوقوف ضد حجه وعليه شاة وان جامع بعد الوقوف فعليه بدنة وسجدة صميمة **سنة قول** سئلوا ببناء المجهول عن رجل اصاب اى جامع اهله وهو محرم **٢٠٣** وبالنزاهة المحبة اى مضيان لوجهها الصرة وليس في الصرة الهندية لفظ بالحج لكنه مراد للساق فقالوا اى الثلاثة فيضان بضم الفاء

مالك انه سمع اهل العلم يقولون لا يأكل صاحب الهدي من الجزء والنسك هدي المحرم اذا اصاب اهل به مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب وعلى بن ابي طالب واباهريرة سئلوا عن رجل اصاب اهله وهو محرم فقالوا ينفذان لوجهها حتى يقضيا حجهما ثم عليها الحج من قابل والهدى قال وقال على بن ابي طالب واذا اهلا بالحج من عام قابل تفرقا حتى يقضيا حجهما مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يقول مما ترون في رجل وقع بامرأته وهو محرم فلم يقل له القوم شيئا فقال سعيد ان رجلا وقع بامرأته وهو محرم فبعث الى المدينة يسئل عن ذلك

اى لقد صماها حتى يقضيا اى يتما حجهما يريدون ان عليها المضي في الحج الفاسد حتى ينما على حسب ما كان يتما الحج الصحيح قال ابن رشد وما يخص الحج الفاسد عند المحرم يوردون سائر العبادات انه يمضي فيه المفسد له ولا يقع عليه دم وشذ قوم فقالوا هو كسائر العبادات وعندة المحرم ورطاه قوله تعالى واتوا الحج والعمره لله فالجهمور وعمواوا الخالفون خصصوا اقساما على غيرها من العبادات اذ اوردت عليها المفسدات الخ وقال القارى في شرح النفاية افسد حجه بالاجماع ومضى في حجه لاجماع الصحابة على ذلك الخ ثم عليها الحج من قابل كذا في السنن الهندية وفي المصرية حج قابل والمخالف اجماع اى يجب عليها قضاء الحج في عام ايت قضاء عن هذا الفاسد وهو اجماع والهدى اى يجب عليه مع القضاء الهدي ايضا وفي البدائع فساد الحج يتعلق به احكام مما وجوب الشاة عندنا وقال الشافعي وجوب بدنة و لنا ما روى عن ابن عباس انه قال المدينة في الحج في موضعين احدهما اطاق للزبارة جنبا ورجع الى اهله ولم يجد والثاني اذا جامع بعد الوقوف وروينا عن جماعة من الصحابة انهم قالوا عليها هدى واسم الهدي وان كان يقع على الخنم والبقرة والابل لكن الشاة ادى والادى متيقن فحمل على الخنم اولى على اناروينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الهدي فقال ادنا شاة الخ **سنة قول** وقال على بن ابي طالب يعني وقع في اثره زبارة وهي انما اذ اهلا اخرجنا بالحج للقضاء من عام قابل اى السنة الآتية تفرقا وجوبا او استخيرا يا قولنا للحلما حتى يقضيا حجهما اى يتما حجهما كراما وقع منها اولا والشهوة قد تحجب بالندم والمصلحة خلافية بين العلماء وحكى العيني في شرح البناء عن الحميط والميسوط والاسبيعي في التيسير في فراق عند خوف المعادة وقال ايضا لو كان واجبا لوجب به دم كسائر الواجبات في الحج واجبا عن استئذ لا لهم باجماع الصحابة بانه انما يكون حجة اذا انقضت لمعصر ولم يوجع الخلاف وقد روى عن الحسن وعطاء ومثل

سنة قول يقولون لا يأكل صاحب الهدي من الجزء والمصيد والنسك والمرد بالنسك في اصطلاح المالكية كما جزم به الزرقاني وغيره هو ما كان لالقاء نفث اورفاهية يمنعها الاحرام وقال الا في الاكمال ن دماء الحج تنقسم الى هدى ونسك فالهدي عندنا ما كان لجزء او قطع او قران او فساد او فوات وعندنا الخفاف الهدي على نوعين هدى شكر وهو هدى للثقة والقران الطوع وهدي جبر وهو سائر ذل ماء الواجبة ما عدا الشاة وكل دم وجب شكر فلهذا حبه ان يأكل منه ما شاء واليتقيد ببعض منه ويؤكل لغيره والفقراء ولا يجب التصديق لجزء لبعضه بل يتوجب ان يتصدق بثلثه ويطعم ثلثه ويهدي للثلاثة شاة وكل دم وجب جبر لا يجوز له الاكل منه ولو كان فقيرا وكلا لا يفيروا ويجب التصديق بجميعه حتى لو

قولنا وهذا قد اوردنا بعض الصحابة فيكون خلافا معتبرا فلا يغفلنا الامر من قوله من نغاري في شرح النفاية قولهم على الاستصحاب وقال في شرح اللباب لا يجب لافراق في القضاء الا اذا خاف الهامة ثانيا فيستحب حينئذ ان يفرقا عند الاحرام وقبل موضع المواقة واما ما في الجامع الصغير ليست الفرقة بشئ اعلم ضروري وقال قاضيها ليس بواجب الحج وقال الزبيلي على كذا ولنا ان لافراق ليس ينسك في الاداء فكذا في القضاء لان القضاء والحج لاداء ولان الجامع بينهما وهو التماس قائم خلافا لافراق قبل الاحرام لاداء الوفاء ولا بد له لاداء بيتا لكان ما لحقها من المشقة العظيمة بسبب لذة يسيرة فغدا ان ندما وتحوز فلا يفيق لافراق الا ترى انه لا يفرق بين افرقها في الفراش حالة الحيض ولا حالة الصوم من زهره تاركها كان بينهما حالة الطهر والغفر والافراق المقتول عن الصحابة محمول على الذنب والاستصحاب لا على الحتم والايجاب ونحن نقول به اذ اخيف ذلك الخ وفي الحج ان الزام بالحجفة لم يبق بالمفارقة وهو المروى عن الحسن و مجاهد وعطاء انهما لا يفرقان وادروى عن الصحابة من التفرق محمول على الذنب وروى ابو داود وفي المراسيل عن يزيد بن نعيم ان رجلا جامع امرأته وهما محرمان فقال الرجل للنبي صلى الله عليه وسلم فقال اقصي حجتكما واهد يا هدي فلم يكره التفرق في المروى **سنة قول** يقول لاصحابه ما ترون في رجل وقع بامرأته اى وقعها وهو محرم بالحج او العمرة ولعل سؤاله كان احتيازا لصحبه وتدينهم وتبينهم على المسائل فلم يقل له القوم شيئا اى سكتوا عن الجواب وسكتوا هم اما لا تعلم يكن عندهم علم بذلك او اثره اعظمه والمباغنة في بدنة وصرف الاموالية فقال سعيد بن المسيب حكاية لما وقع من هذه المعادة قبل ذلك ان رجلا وقع بامرأته وهو محرم بالحج كما يدل عليه جواب سعيد بن المسيب حكاية لما وقع من هذه المعادة من علماء المدينة يفرق ببناء المجهول بينهما من وقت الجاهل الى عام قابل قال الباقى قول بعض الناس يفرق بينهما الى عام قابل حكاية سعيد بن المسيب على سبيل الانكار له ولذلك بين ان افترقا انما يكون من حيث يحرمان بالحج ولا فائدة في ان يفرق بينهما قبل ان يجلا من الحجبة التي افسد لان وطئها في هذا العام

عبد الله بن عمر بن الخطاب لا يمايزا بين التفرق في الاحرام والافراق منه وقيل الاحرام منه وقيل الاحرام من غير الاحرام

ان موأكرمهم فعليه الكفارة لهم عن كل واحدة منهم كفارة لا كفارة وعن نفسه في جماعه ايأهن كلهن كفارة واحدة وان كان لم يكرههم ولكنهم طمأنوا
فعلين على كل واحدة الكفارة وعليه هو كفارة واحدة في جميع جماعه ايأهن كل ولا فرق عند الحنفية في جماع المطاوعة والمكرهه في افساد الحج
او وجوب الجزاء قال في الهداية ومن جامع ناسيا كان ممن جامع متعديا وقال الشافعي جامع الناسي غير مفسد للحج وكذا الخلاف في جماع النائمه و
المكرهه هو يقول المحظريين هذه العوارض فلم يقع الفعل جنائيه ولنا ان الفساد باختيار معنى الارتفاق في الاحرام ارتفاقا مخصوصا
وهذا لا ينعدم بهذه العوارض وفي شرح الباب لا فرق في الجماع بالنسبة الى هذا الحكم وان كان يتفاوت بالاثم وعدمه بين العامد
والناسي والطائع والمكره والحج ٣٠٣ العبرة والرجل والمرأة والحج وقد عرفت فيما سبق ان الواجب عند الحنفية في صورة

الافساد شيئا وفيما بعد الوقوف الذي لا فساد فيه بدنة
١٢ **قوله** قال مالك في رجل وقع بامرأته اي
جامعا في الحج ما بينه وبين ان يدفع من عرفه
وبين ان يرمى الجمرة وانت خبير بانها اذا كان الجماع
قبل الدفع من عرفه فيكون قبل الرمي بالا ولي
كنه ذكر الرمي ايضا استطراد لان التفريق عند
في الفساد وعدمه باعتبار التحلل الاول وعند
الحنفية باعتبار الوقوف بعرفة انه يجب عليه
اتمام هذا الذي افسده ويجب الهدى ايضا
وحج قابل قضاء لما افسده قال الباغي المصيب
لا الهه لا يغفلون يكون اصباها قبل الوقوف بعرفة
او بعد ذلك فان كان اصباها قبل الوقوف
بعرفة فلا خلاف في فساد حجها وانه يجب عليها
الهدى وحج قابل وقوله فيما بينه وبين ان
يدفع من عرفه نص على ما كان قبل وقوفه
بعرفة ونص بعد ذلك على ما كان بعد رمي
الجمرة ولم ينص على من وطئ بعد الوقوف قبل
الرمي وقد روى القاضي ابو محمد عنه في ذلك
روايتين احدهما وهي المشهورة انه قد افسد
حجه وبها قال الشافعي والثانية انه لا يفسد حجه
وبها قال ابو حنيفة هذا اذا كان وطؤه يوم
الحر قبل غروب الشمس فان كان بعد غروب
الشمس من يوم الغر فقد روى اصحابنا عن مالك
فيهم وطئ الغد من يوم الغر قبل ان يرمى
يفيض لم يفسد حجه وليس بمنزلة من
وطئ يوم الغر وعليه عمرة وهدي لو طئه ها
هدى اخر لها اخر من رمي جمرة العقبة ووجه
ذلك ان التحلل قد حصل بالقضاء وقت الرمي و
خروجه الحج قال فان كانت اصابتها مصدرا
مضاف الى فاعله اهلها بالنصب مفعول المصدر
بعد رمي الجمرة قال الباغي الوطئ بعد الرمي لا
يغفلون يكون قبل الافاضة او بعدها فان
كان قبل الافاضة فلا يغفلون يكون يوم

فقال بعض الناس يفرق بينهما الى عام قابل فقال سعيد لينفذا
بوجهها فليتما حجها الذي افسدا فاذا فرغا رجعا فان ادركهما حجه
قابل فعليهما الحج والهدى ويهلان من حيث اهلان الحج بها الذي
افسدا ويتفرقان حتى يقضيا حجها قال مالك ويهديان جميعا
بدنة بدنة **قال** مالك في رجل وقع بامرأته في الحج ما بينه و
بين ان يدفع من عرفه ويرمي الجمرة انه يجب عليه الهدى
وحج قابل فان كانت اصابتها اهلها بعد رمي الجمرة فانما عليه
ان يعتمر ويهدي وليس عليه حج قابل

الحج فان له ان يبقى على احرامه الاول ويتم
حجه عليه لانه احرام صحيح والذي افسد حجه لا
يجوز له ان يتم قضاء عليه لانه احرام فاسد
والله اعلم بالصواب يقضي ان الهك لا يكون الا في
المقبل ويهلان اي يجران في القضاء من
حيث اهلان من الموضع الذي احراما
اولا في الاداء بحجها الذي افسده والمسئلة
خلافة فقد مت في جامع العمرة ولا ين
الى شذية عن عطاء عن ابن عباس يجران
من المكان الذي احرام فيه كذا في المحلى و
يتفرقان في القضاء حتى يقضيا اي يتما حجها
كما تقدم قريبا مبسوطا **قوله**
قال مالك ويهديان اي الرجل والمرأة
جميعا اي كلاهما بدنة بدنة بالتكرار لا فاق
ان على كل واحد منهما بدنة لمصلحة وهذا
عند الامام مالك اذا طأ وعنه فقول المدعي
ان اصاب النساء مرة بعد مرة امرأة واحدة
كانت اودع من نساء فليس عليه في الجماع
ايأهن الا كفارة واحدة دم واحد وصم

قوله فقال سعيد بن المسيب ردا
على ما حكى عن بعض الناس لينفذا بعضهم
لنفاذ اي قضيا بوجهها باللام في اوله في
السنة المعربة وبالوحدة في الهدية اي
تقصدا فليتما حجها الذي افسده لوجوب
اتمامه فاذا فرغا من الاقام رجعا قال الباغي
يحتل ان يريد بذلك الاباحة ومعنى ذلك
انه يجوز لها ان يرجعا الى منازلها ويحتل ان
يريد بذلك الوجوب ومعنى ذلك ان يرجعا
الى موضع يجب عليهما فيه الاحرام لم قلت
وهذا مبني على تعيين موضع الاحرام في
القضاء فمن قال بتعين الاحرام من موضع
احرام الاداء لا بد ان يحمل الرجوع على الوجوب
ليمكن الاحرام من ذلك الموضع وتقدم
المداهب في ذلك في جامع العمرة قال
لو ركبها حج قابل اي عاشا الى نوا ان الحج من
السنة الآتية فعليهما الحج قال الباغي يريد
وانه اعلم انهما يستأنان الاحرام ولا يجوز
لها البقاء على الاحرام الاول بخلاف من فاته

الغرا وبعد فان كان يوم الغر فقد اختلف فيه قول مالك والمشهور عنه انه لا يفسد حجه قال القاضي ابو الحسن وهو الصحيح
وقد قال ايضا يفسد قبل الافاضة وبه قال ابو حنيفة والشافعي وان وطئ بعد الافاضة وقبل الرمي فلا يغفلون يكون ذلك
يوم الغر وبعد فان كان يوم الغر فقد اختلف اصحابنا فيه فقال ابن القاسم وابن كنانة واصحاب لا يفسد وليس عليه الا الهدى
وقال اشهب وابن وهب يفسد حجه فان كان وطؤه بعد يوم الغر فقد روى ابن حبيب عن اصيب لاشي عليه لم قلت ما حكى
من مذهب ابي حنيفة والشافعي ليس بصحيح نعم قال به بعض السلف كما تقدم في اول الباب من المغني والغر وعلم
من هذا كله ان مسئلة الباب هي وطئ من اصباها يوم الغر بعد الرمي قبل طواف الافاضة فانما عليه ان يعتمر اي يجرم
بالعمرة من المحل ويأتى بأفعالها ويهدي لجماعته على طواف الافاضة وليس عليه حج قابل لان حجه الاول لم يفسد
لوقوع الوطئ بعد التحلل الاول وهذا على المشهور من مذهب الامام مالك ومعه ابو الحسن كما

تقدم قريبا قال الباغي فاذا قلنا لا يفسد حجه فانه يلزمه عمرة وهدي
وقال ابو حنيفة والشافعي لا يجب عليه عمرة والدليل على صحة ما
نقول ان عليه ان يأتي بطواف الافاضة فيفسد حجه
عليه نقص الوطئ وذلك لا يكون الا
بالعمرة لان الطواف لا يكون في الاحرام الا بجمع او عمرة وقد قلنا انه لا

ص المالكية واما الهدى فيجب البدنة في الانزال والشاة بدونه عند الامام احمد وتجب الشاة عند الحنفية والشاة فدية سواء انزل ولم ينزل وعند المالكية هو في حكم الجمار في الهدى ايضا **قوله** فاما رجل ذكر شيئا بدون الاستئمان على ما هو المشهور عند المالكية وعليه حمله الزقاني لكن قال الباكي ظاهره الاستئمان كما سمي في كلامه حتى خرج منه ماء دافق اي وقع الانزال بالتذكير فلا ارى عليه شيئا اي يضاد او ولكن يستحب له الهدى عند الاهري ورجح غيره الوجوب قاله الزقاني قلت لكن قوله لا ارى عليه شيئا ظاهر ينفي الهدى مطلقا **قوله** قال مالك ولو ان رجلا قبل بتشد يد الموحدة من التعجيل امرأته ولم يكن من ذلك اي من اجل التعجيل ماء دافق اي لم يقع الانزال وقيد بذلك لان القبلة مع الانزال مستدرة عنده في الهدى قال مالك ان هولس او **قوله** قبل او باشر فانزل فليهدى الحجر فاهلوا

قال مالك الذي يفسد الحج والعمره حتى يجب في ذلك الهدى في الحج والعمره التقاء المختاتين وان لم يكن ماء دافق قال و يوجب ذلك ايضا الماء الدافق اذا كان من مباشرة فاما رجل ذكر شيئا حتى خرج منه ماء دافق فلا ارى عليه شيئا **قال** مالك ولو ان رجلا قبل امرأته ولم يكن من ذلك ماء دافق لم يكن عليه في القبلة الا الهدى **قال** مالك ليس على المرأة التي يصيبها زوجها وهي محرمه اي يطأها في حالة الاحرام مرارا اي عدة مرات سواء كان في الحج والعمره وكذلك حكم الرجل اذا وطئ امرأة مرات او نساء في الحج والعمره وهي له في ذلك مطاوعة قيد بذلك لان هدى المكره لا يجب عليها عند مالك بل يفصل عنها الزوج كما تقدم قريبا الا الهدى الواحد وسج قابل قضاء ان اصابها في الحج وان كان اصابها في العمره فانما عليها قضاء العمره التي افسدت فورا بعد اتمام المفسدة و الهدى الواحد قال الباكي وهذا كما قال ان المرأة التي يصيبها الزوج وهي محرمه مرارا فانه ليس عليها الا الحج قابل والهدى يجب ذلك عليها باول وطئ واما الثاني وما بعده فانه لا يجب به هدى ولا سج ولا عتق سواء كفر عن الوطئ الاول قبل الوطئ الثاني او لم يكفر حتى وطئ وقال ابو حنيفة ان كفر عن الوطئ الاول فعليه كفارة ثانية عن الوطئ الثاني والا فلا وللشافعية قولان احدهما مثل قولنا والثاني يجب عليه بكل وطئ كفارة سواء كفر عن الاول او لم يكفر الحج وعند الحنفية فلو ساء مع مرارا قبل الوقوف بعرفة في مجلس واحد مع امرأة واحدة او نسوة فعليه دم واحد وان اختلف المجلس مع واحدة او نسوة يلزمه لكل مجلس دم عليمدة عند الشافعيين وقال محمد عليه دم واحد في تعدد المجلس ايضا ما لم يكفر عن الاول ولو جاء مع في مجلس اخر ونوى به رفض الفاسد فعليه دم واحد في قولهم جميعا مع نية الرفض باطله لانه لا يخرج منه الا بالاعمال ولو جاء بعد الوقوف بعرفة فسلم يفسد حجه وعليه بدنة سواء جاء مرة او مرارا ان

تفسد حجه الخ لم يكن عليه في القبلة بدون الانزال الا الهدى قال الباكي لان القبلة ممنوعة بحرمه الاحرام فاذا ارتفع الى الانزال لم يجب بها الا الهدى وانما وجب الهدى لانه دخل على نسكه نقصا بما اتاه من الاستمتاع وقد روى ابن الموار عن مالك ان هديه بدنة ووجه ذلك انه هدى يجب بالاستمتاع فكان بدنة كهدى الاستمتاع **قوله** قال مالك وليس على المرأة التي يصيبها اي يمسها زوجها وهي محرمه اي يطأها في حالة الاحرام مرارا اي عدة مرات سواء كان في الحج والعمره وكذلك حكم الرجل اذا وطئ امرأة مرات او نساء في الحج والعمره وهي له في ذلك مطاوعة قيد بذلك لان هدى المكره لا يجب عليها عند مالك بل يفصل عنها الزوج كما تقدم قريبا الا الهدى الواحد وسج قابل قضاء ان اصابها في الحج وان كان اصابها في العمره فانما عليها قضاء العمره التي افسدت فورا بعد اتمام المفسدة و الهدى الواحد قال الباكي وهذا كما قال ان المرأة التي يصيبها الزوج وهي محرمه مرارا فانه ليس عليها الا الحج قابل والهدى يجب ذلك عليها باول وطئ واما الثاني وما بعده فانه لا يجب به هدى ولا سج ولا عتق سواء كفر عن الوطئ الاول قبل الوطئ الثاني او لم يكفر حتى وطئ وقال ابو حنيفة ان كفر عن الوطئ الاول فعليه كفارة ثانية عن الوطئ الثاني والا فلا وللشافعية قولان احدهما مثل قولنا والثاني يجب عليه بكل وطئ كفارة سواء كفر عن الاول او لم يكفر الحج وعند الحنفية فلو ساء مع مرارا قبل الوقوف بعرفة في مجلس واحد مع امرأة واحدة او نسوة فعليه دم واحد وان اختلف المجلس مع واحدة او نسوة يلزمه لكل مجلس دم عليمدة عند الشافعيين وقال محمد عليه دم واحد في تعدد المجلس ايضا ما لم يكفر عن الاول ولو جاء مع في مجلس اخر ونوى به رفض الفاسد فعليه دم واحد في قولهم جميعا مع نية الرفض باطله لانه لا يخرج منه الا بالاعمال ولو جاء بعد الوقوف بعرفة فسلم يفسد حجه وعليه بدنة سواء جاء مرة او مرارا ان

قوله قال مالك في تفصيل ما يفسد الحج والعمره من الجماع ودواعيه الذي يفسد الحج والعمره من الجماع حتى يجب عليه ذلك الهدى في الحج او العمره هكذا في اكثر النسخ المصرية والهندية قال الباكي في الحج او العمره يحتمل معنيين احدهما ان الافساد وحيد في احدها فيجب بذلك الهدى والقضاء فاجتزأ بذلك الافساد عن ذكر القضاء والثاني انه يريد يجب عليه بذلك الهدى في الحج او العمره الذي هو القضاء عما افسد منها ثم قلت وهذا التوجيه ينقص بمسلك الامام مالك اذ يجب عند الهدى في القضاء كما تقدم قريبا وفيه بعض النسخ المصرية محله مع الحج او العمره بلفظ مع بدال في وهو لا يجتزأ الى توجيه التقاء المختاتين اي ختان الرجل وخفاف المرأة ثم تغليبا قال صاحب المحل الموصول مع

التعد المحل وان اختلف ولم يقصد بالثاني رفض الاحرام فبدنة للاول وشاة للثاني في قولها وقال محمدان في الحج للاول بدنة فيجب للثاني شاة والا فلا كذلك في الغنية وشرح اللباب وغيرهما **قوله** هدى من فاته الحج قال ابن رشد اما الفساد بفوات الوقوف فالعلماء اجمعوا على انه لا يخرج من احرامه الا بالطواف بالبيت وبالسعي بين الصفا والمروة اعني انه يحل ولا بد بعقره وانه عليه سج قابل واختلاف اهل عليه هدى ام لا فقال مالك والشافعية واحمد والثوري وابو ثور وعليه الهدى وقال ابو حنيفة لا هدى عليه الحج وفي الهداية من فاته الوقوف بعرفة حتى طلع الغبين يوم النحر فقد فاته الحج وعليه ان يطوف ويسعى ويحلق ويقضى الحج من قابل ولاد عليه لقوله عليه السلام من فاته عرفة لبيل فقد فاته الحج فليصل بعمره وعليه الحج من قابل ولان الاحرام بعد ما انعقد صحيحا لا طريق للخروج منه الا باداء احد النسكين وههنا عجز عن الحج فتعين عليه العمره ولاد عليه لان التحلل وقع بافعال العمره فكانت في حق فائت الحج بمنزلة الدم في حق المحصر فلا يجزئ بينهما وفي شرح اللباب قال الحسن بن زياد عليه الدم وأشار في شرح الكنز الى استحقاق الدم للفائت عند نأثر اصحابنا اختلفوا فيما يتحلل به فائت الحج انه يلزمه ذلك باحرام الحج او باحرام العمره فقال ابو حنيفة ومحمد باحرام الحج وقال ابو يوسف باحرام العمره وينقلب احرامه عمره وقال لا يتقلب والمؤدى ليس بافعال العمره حقيقة بل مثل افعال العمره تؤدي باحرام الحج والحديث الذي استدل به صاحب الهداية اخبره السداد قطني وابن عدي من حديث ابن عمر واخبره الدارقطني من حديث ابن عباس كذا في البداية وضعف الاول برهنة بن مصعب وقد قال الأجرى سألت ابا داود عنه فاشفى عليه خيرا وذكره ابن حبان في الثقات كذا في اللسان وضعف ايضا بمحمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى وهو من رواية السنن الاربعة ضعفه جماعة لكن روى عنه زائدة وابن جرير وشعبة والثوري وكثير وغيرهم وقال العجلي (البقية على شكل)

٥ - ٢

الحج ما لك عن يحيى بن سعيد انه قال اخبرني سليمان بن يسار ان
ابا ايوب الانصاري خرج حاجا حتى اذا كان بالنازية من طريق
مكة اضل راحله وانه قدِم على عمر بن الخطاب يوم ما ^{موضع قبر بني نضير} المحرق ذكر
ذلك له فقال عمر بن الخطاب اصنع ما يصنع المعتمر ثم قد حلت
فاذا ادركك الحج قابلا فأنج وأهد ما استيسر من الهدى ما لك
عن نافع عن سليمان بن يسار ان هبار بن الاسود حج يوم النحر
وعمر بن الخطاب ينهره فيه فقال يا امير المؤمنين اخطأنا العدة
كنا نزي ان هذا اليوم يوم عرفة فقال عمر اذهب الى مكة فطف
انت ومن معك والنحروا هديا ان كان معكم ثم اهلقوا وقصروا

(البقية عن سنة) كان فقيها صاحب سنة
صدوقا جازا الحديث وقال ابو حاتم محمد
الصدوق كان سيئ الحفظ شغل بالقضاء
فساء حفظه لارتيم لبث من الكذب اغما
ينكر عليه كثرة الخطأ يكتب حديثه و
لا يحتم به وقال يعقوب بن سفيان ثقة
عدل في حديثه بعضه لمقال لبن الحديث
عندهم وكان الثوري يقول فقهنا ابن
ابن ليل وابن شبرمة وقال ابن خزيمة ليس
بالحافظ وان كان فقيها عالما كذا في تهذيب
الحافظ وضعف لثاني يحيى بن عبد الحميد
قال صاحب التتبع روى له مسلم قلت
روى له البخاري في الادب المفرد ومسلم
في صحيحه واحصا السنان غير النساء في
قال ابن المهام ان الغرض من خصوص
هذا المتن الاستدلال على نفي لزوم الدم

مختصراً ۱۲

قائه الحج فقال له عرطف بالبيت وبين الصفا والمروة وهكذا أخرجه اليه بقي من هذا الوجه وهو في المؤطأ عن نافع ان هبار بن الاسود حج من الشام و هكذا أخرجه سعيد بن أبي عروبة في كتاب المناسك عن ابي بن نافع فذكره مطولا هكذا في الاصابة وليس لفظ حج من الشام في نسخة المؤطأ بأيدينا نعم تقدم في كلام المغيرة رواية الاثرم وعمر بن الخطاب يخبره به ولفظ عم في مؤطأ بخبره به قاله البايعي يريد انه جاء مني واستغفر عن ذكره لمعرفة السامع ان عمر بن الخطاب لا يخبره به يوم النحر الا بمشي فقال يا امير المؤمنين اخطأنا العدة ولفظ عمنا خطأنا في العدة بكسر العين وتشديد اللام الى اي في تعدد التواريخ والايام كنا نرى ببناء الجهول الى نفل ان هذا اليوم الذي وصلنا فيه يوم عرفة اي يوم الوقوف بعرفة قلعه ثم ردوا من فومتهين الى عرفة يوم النحر فلما وجدوا عمر بن الخطاب وجميع الحاج بمنى علموا انهم اخطأوا العدة وفاتهم الوقوف فقال عمر بن الخطاب اذهب الى مكة قال البايعي هذا يقتضي ان عمر قد علم ان احرامه كان من الحلال لم يزل ذلك لما تقدم في اول الباب من وجوب الخروج الى اهل من احرام من مكة عندما ملك وذلك لما ان الجميع بين الحل والحرم شروط الاحرام عند مالك واحد فولى الشافعية خلافا لا في حذيفة واحمد فطعنوا ومن معك امرهم بالاطواف والابد من السبع معه وان لم يذكره لما علم انه من توابه كذا في المنهقي والمخروا هديا ان كان معكم يريد ان كان منكم من ساق هديا معه ثم اطلقوا او اقصروا ويريد ان عليهم ان يتحللوا ولا يكون ذلك الانطلاق او تقصير وظاهر الاثرين انه يجب عليه التحلل ولا يجوز له البقاء على احرامه وفي شرح اللباب ولون الفاتت لم يتحلل بأحوال العمرة وبقي محوما الى قابل فحجب بذلك الاحرام لم يرضه حجه الخ وارجعوا الى الاوطان والامر ليس على جهة الالتزام والوجوب وانما هو على جهة اباحة الرجوع وعلى ما علم من حاله انه لا يمكنهم الا الرجوع الى اهل بيوتهم وانهم لو امروا ببغية ذلك لشق عليهم واياما كان فالرجوع وغيره في الامر سواء ١٣

له قول له فاذا كان عام قابل فحقوا قضاء لما فات واحد وعلى الايجاب والندب فمن لم يجد الهدى فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع قال الباجي وهذا حكم كل من وجب عليه سني يلزمه اخراجه فلم يجزه اما هدى الجزاء وفدية الاذي فليس بلام بل هو مخير بينه وبين غيره **سنة قوله** ومن قرن الحج والعمره اى احرموا ولا بالقران ثم فاته الحج فعليه ان يرجع قابلا الى السنة الاثنية في القضاء ويقرن بضم الهمزة من نصير وفي لغة بكسر هاء من ضرب بين الحج والعمره يعنى يقضى الحج الذى فاته على صفته قال الباجي وهذا كما قال ان من قرن الحج والعمره ففاته فعليه ان يرجع قابلا قضاء على صفته من القران ولا تقسم عنه العمره في القضاء بالعمره التى تحمل بها لان تلك ليست بالعمره التى قرن بها مع حجة الحج قال ابن رشد اختلفوا في فاته الحج وكان قارنا هل يقضى حجا مفردا او مقرونا **٢٠٦** بعمره فذهب مالك والشافعي الى

وارجعوا فاذا كان عام قابل فحجوا واحدا ومن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع قال مالك ومن قرن الحج والعمره ثم فاته الحج فعليه ان يرجع قابلا ويقرن بين الحج والعمره ويهدي هديين هديا للقرانه الحج مع العمره وهديا لما فاته من الحج هدى من اصحاب اهله قبل ان يفيض مالك عن ابى الزبير المكي عن عطاء بن ابي رباح عن عبد الله بن عباس انه سئل عن رجل وقع بأهله وهو بمنى قبل ان يفيض فامر ان يغرب عنه مالك عن ثور بن زيد الديلي عن عكرمة مولى ابن عباس قال لا اظنه الا عن عبد الله بن عباس انه قال الذى يصيب اهله قبل ان يفيض يعتمر ويهدي مالك انه سمع ربيعة بن ابى عبد الرحمن يقول فى ذلك مثل قول عكرمة عن ابن عباس قال مالك وذلك احب ما سمعت الى فى ذلك **وسئل** مالك عن رجل نسي الافاضة حتى خرج من مكة ورجع الى بلاده فقال ارى ان لم يكن اصاب النساء فليرجع فليفيض وان كان اصاب النساء فليرجع فليفيض ثم ليعتمر وليهدى وليبغى له ان يشتري هديه من مكة ويخرجه بها ولكنه ان لم يكن ساقا معه من حيث اعتمر فليشتريه بمكة ثم ليخرجه الى الحل فليستقه منه

انه يقضى قارنا لانه انما يقضى مثل الذى عليه وقال ابو حنيفة ليس عليه الا الافراد لانه قد طاف لعمرته فلا يقضى الا ما فاته ويهدى في حجة القضاء هديين هديا للقرانه الحج مع العمره في سنة القضاء وهديا ثانيا لما فاته من الحج في العام لماضى قال الباجي ويد انه هدى في حجة القضاء هديين هديا للقران في ذلك العام وهديا للفوات في العام الحالى **سنة قوله** اهدى من اصحاب اهله قبل ان يفيض يعنى اذا اجتمع اهله قبل طواف الافاضة فما يكون حكمه وما يجب عليه من الهدى وفصل المصنف بين هذا الباب وبين هدى الاحرام اصحاب اهله بباب الفوات لان الفوات كان اشبه بالباب السابق باعتبار ان فى كل منهما كان الحج معدوما اما بالفساد او بالفوات وفى هذا الباب تورسجه ووجب الهدى لنوع من الفساد **سنة قوله** انه سئل ببناء المجهول عن رجل وقع اى حاهم بأهله وهو بمنى قبل ان يفيض اى قبل ان يطوف طواف الافاضة سواء رعى الحج ام لا عند الحنفية وهو معتد عند الشافعي واحمد بما بعد التحلل الاول لان الحجاج قبل التحلل الاول مفسد عندها فان المناط عند ههنا التحلل وعند الحنفية الوقوف قال الباجي ويقضى على مذهب مالك ان يكون بعد الرمي بحجرة العقبة او بعد يوم النحر وقبل الافاضة امانا اصحابها قبل يوم النحر فقد تقدروا المشهور من مذهب مالك ان حجه يفسد الحرج قلت وذلك لان الحج لا يفسد عند مالك فى تلك صور وهى وقوع الحجاج قبل الرمي وقبل الافاضة او وقوعه بعد احد هما فى يوم النحر فامرته اى بصفحة الحج وان يغرب عنه وبه قالت الحنفية خلافا للشافعية والحنابلة فان الواجب عندهم اذ ذاك شاة لم قال الباجي البدنة ارفع الهدى لان الهدى قد يكون بقرة ويكون شاة وارفع ذلك البدنة وخصه ههنا بالبدنة لعظم ما اتى به الحج **سنة قوله** انه اى ابن عباس قال الذى يصيب اهله قبل ان يفيض قال الباجي يحتل ما قلناه قبل هذا ان

مر فى محله انه لا بد من الجمع بين الحل والحرم فى الهدى عند مالك ولكنه وفى الشافعية المصرية بدون الضمير بلفظ ولكن ان لم يكن ساقا اى الهدى معه من حيث اعتمر اى من حيث احرم بالعمره وهو	الحل لما تقدم فى محله ان محله احرام العمره الحل فليشتريه اى الهدى بمكة اى الحرم ثم ليخرجه اى الهدى الى الحل ليجمع بينهما بين الحل والحرم فليستقه اى الهدى منه اى من الحل الى مكة خاصة (التيقية على صاحبها)
--	--

يكون قبل الرمي او بعده على التفسير الذى تقدم ذكره الخ قلت وتقدمت ايضا مسالك الاثنية فى ذلك يعتمر ويهدى قال الباجي هو قول مالك وهو المشهور عن ابن عباس وذلك انه لما ادخل النقص على طوافه للافاضة بما اصاب به من الوطن كان عليه ان يقضيه بطواف سائر احرامه من ذلك النقص ولا يصلم ان يكون الطواف فى احرام الا فى حج او عمره **سنة قوله** انه سمع ربيعة بن ابى عبد الرحمن الرأى يقول فى ذلك اى فيمن يصيب اهله قبل ان يفيض مثل قول عكرمة عن ابن عباس من انه يعتمر ويهدى **سنة قوله** وذلك اى وجوب الهدى مع العمره احب ما سمعت الى باضافة الى اى ضمير المتكلم فى ذلك فقد اختار رواية عكرمة على رواية عطاء بن ابي رباح مع انه من اجل التابعين فى المناسك والثقة والعمامة **سنة قوله** وسئل مالك عن رجل نسي طواف الافاضة حتى خرج من مكة ورجع الى بلاده قال ارى ان لم يكن اصاب النساء اى حاهم ولو امرأة واحدة مرة او مرارا فليرجع وجوبا حلالا لا من نساء وصبي وكبر الطيب قاله الزرقاني وهذا عند المالكية فليفيض اى ليطوف طواف الافاضة ولا حلق بعد ذلك لانه قد حصل منى وان كان اصاب النساء بعد الرجوع فليرجع ايضا بالطواف الافاضة ركن بالاجماع وقد بقي على ذمته فيرجع حلالا من ممنوعات الاحرام الا النساء والصبي لان البواقي حلت له بالتحلل الاول ولا يحد احراما لانه على احرامه الاول فيما بقى عليه ولا يلبي حال رجوعه لان التلبية قد انقضت فليفيض اى فليطوف طواف الافاضة قال الزرقاني ومحل وجوب رجوعه ما لم يكن قد تطوع بطواف فيخرجه عن طواف الافاضة المنسكى كما قاله الامام نفسه فى البدنة ولادع عليه لان تطوعات الحج تجوز عن واجباته الخ ثم ليعتمر لما تقدم من اجاب العمره عند مالك ومن وافقه على من وطئ قبل الافاضة وليهدى اى يجب عليه الهدى لجناية الوطن على طواف الافاضة ولا ينبغي اى ولا يجوز له ان يشتري هديه الذى وجب عليه من مكة اى من الحرم ويخرجه اى بمكة وذلك لما تقدم

له قول ما استيسر من الهدى ما ورد في تفسير هذا اللفظ فانه ورد في كلامه تعالى غير مرة فقد قال عز اسمه فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى وقال جل ثناؤه وان احصىتم فيها استيسر من الهدى قال العيني قد اختلف العلماء فيها استيسر من الهدى فقالوا طائفة شاة روى ذلك عن علي بن عباس رواه عنه مالك في موطنه واخذه وقال به جمهور العلماء واحتمى بقوله تعالى هديا بالغ الكعبة قال وانما يحكم به في الهدى شاة وقد سماها الله هديا وروى عن طائوس عن ابن عباس ما يقتضي ان ما استيسر في حق الغني بدنة وفي حق غيره بقرة وفي حق الفقير شاة وعن ابن عمر وابن الزبير وعائشة انه من الابل والبقر خاصة وكانهم ذهبوا الى ذلك من اجل قوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائركم ٢٠٤

الى مكة ثم يفرجه بها ما استيسر من الهدى مالك عن جعفر ابن محمد عن ابيه ان علي بن ابي طالب كان يقول ما استيسر من الهدى شاة قال انه بلغه ان عبد الله بن عباس كان يقول استيسر من الهدى شاة قال مالك وقد لك احب ما سمعت الى في ذلك لان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه يايها الذين امنوا لا تقفوا الصييد وانتم حرمة ومن قتله منكم متعمدا فجزاءه مثله ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة او كفارة طاعة مسكين او عدل ذلك صياما ليدوق وبال امره فيما يحكم به في الهدى شاة وقد سماها الله هديا وذلك الذي لا اختلاف فيه عندنا وكيف يشك احد في ذلك وكل شيء لا يبلغ ان يحكم فيه بغير او بقرة فالحكم فيه شاة وما لا يبلغ ان يحكم فيه بشاة فهو كفارة من صيام او طعام مسكين قال عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول ما استيسر من الهدى شاة او بقرة قال

الى مكة ثم يفرجه بها ما استيسر من الهدى مالك عن جعفر ابن محمد عن ابيه ان علي بن ابي طالب كان يقول ما استيسر من الهدى شاة قال انه بلغه ان عبد الله بن عباس كان يقول استيسر من الهدى شاة قال مالك وقد لك احب ما سمعت الى في ذلك لان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه يايها الذين امنوا لا تقفوا الصييد وانتم حرمة ومن قتله منكم متعمدا فجزاءه مثله ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة او كفارة طاعة مسكين او عدل ذلك صياما ليدوق وبال امره فيما يحكم به في الهدى شاة وقد سماها الله هديا وذلك الذي لا اختلاف فيه عندنا وكيف يشك احد في ذلك وكل شيء لا يبلغ ان يحكم فيه بغير او بقرة فالحكم فيه شاة وما لا يبلغ ان يحكم فيه بشاة فهو كفارة من صيام او طعام مسكين قال عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول ما استيسر من الهدى شاة او بقرة قال

الابدية عن ذلك لان موضع فخر مكة لا يفرجه بها قال الهادي يريد انه لا يصلي الهدى الى الان يجمع بين الحل والحرم فاذ ان يشتري في الحل فيساق الى الحرم او يشتري في الحرم فيخرج الى الحل ثم يعود الى موضع الفجر فيحرم فيحرم وانما الذي يمنع من ذلك ان يشتري بهكة ثم يفرج بها قبل ان يفرجها الى الحل فان لم يكن بهكة او هدي ساقه من الحل فليشتري بهكة او حيث امكنه من الحل او الحرم لانه ليس من شرط صحة شرائه الاختصاص باحد

وهذا نص عن الامام مالك في ان احب الاقوال في ذلك عند قول من فسر بالشاة فما قال الموفق في المغني ان المراد به عند مالك بدنة لا يعبر النقل كما تقدم في باب التمتع لان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه استندل الامام مالك على عتاروه بقوله عز اسمه وحاصل الاستدلال ان الله تبارك او جب في الصيد المثل ومعلوم بالبداهة ان كثيرا من الصيود لا يماثل البقرة او الجوز ويل يكون اقصر منها ويكون مما لا للشاة فالواجب فيه بالمثل للشاة وسما الله تعالى هديا فلعلم منه ان الهدى يتناول الشاة ايضا وايضا لا خلاف بين العلماء في ان الحكمين قد يحكمان في الصيد بالشاة ايضا وسما الله عز اسمه ما يحكمان به هديا فلعلم منه ايضا ان الشاة داخل في مسمى الهدى واذا ثبت ان الهدى يتناول الشاة ايضا ومعلوم انها يسرقية من البقر والجوز وغالبا فلعلم منه ان مصداق ما استيسر هو الشاة واحصل هذا الاستدلال عن ابن عباس فقد قال الحافظ في الفتح قد احتج بذلك ابن عباس فاخرج الطبري باسناد صحيح الى عبد الله بن عبيد بن عمير قال قال ابن عباس الهدى شاة فقيل له في ذلك فقال انا اقرأ عليكم من كتاب الله ما تقرءون به ما في الظبي قالوا شاة قال فان الله تعالى يقول هديا بالغ الكعبة الح ١٢ له قول كان يقول المراد بقوله تعالى ما استيسر اى تيسر من الهدى بدنة او بقرة هكذا في جميع النسخ المصرية من المتن وشرحه في جميع النسخ الهندية من المتن والمصنف شاة او بقرة وفي الحل على الموطا قوله شاة او بقرة والحمد بغير او بقرة وبقوة رواية القاسم عن ابن ابي شبة عن ابن عمر الهدي من البقر والابل وروى الطبري في مسند الشاميين باسناد صحيح عن ابن عمر انه كان يقول لا اعلم الهدي الا من الابل والبقرة وكان لا يفر في الحج الا الابل والبقرة فان لم يجد لم يذبح شيئا من غير في تيسر الوصول عن ابن عمر انه سئل عما استيسر من الهدى فقال بدنة او بقرة او سبع شيئا وان اهدى شاة احب الى من ان اصوم او اشرك في جزاء حجه ما لك الى قوله بقرة واخرج باقية رزين الحج والظا هر عندي

من قولهم يومها الفجر تحت شاة زاد في رواية ابن القاسم لوطا قال مالك اراها كانت معتمة ولولا ذلك لم تأخذ من شعر رأسها بمكة الخزل تأخذ من
ويحتمل ان الامام مالك اذا رد ذلك العبرة المفردة او عبرة التمتع وهو الظاهر وعلى هذا فيكون المعنى انها دخلت مكة بعمرة وحلت منها في شهر
الحج فوجب تقصير شعرها للحج والهدى للتمتع وذكرهم هذا الاثر في مؤلفاته في باب المعتمر والمعتمة ما تحب عليها من التقصير والهدى ثم قال
بعد الاثر لم يذكره فقال محمد وبهذا نأخذ للمعتمة والمعتمة ينبغي ان يقصر من شعرها اذا طاف وسعى فاذا كان يوم الفجر نحر ما استيسر من الهدى
وهو قول ابي حنيفة والامة من فقهاء مالك وهذا ايضا يدل على انها كانت متمتعة لان العبرة
هذا ههنا شاهد على ان ما استيسر من الهدى شاة لان عبرة كانت متمتعة والمتمتع له (٣٠٨) تأخير الذبح الى يوم النحر الخ وقال
الباجي ادخل مالك هذا الحديث في هذا الباب دليل
على انه حمل ذلك على انها كانت متمتعة فاحتمل باحتمالها
بالشاة عن متمتعها على ان الشاة مرادة بقوله تعالى فما
استيسر الخ **له قول** ان رجلا من اهل اليمن لم يسم
جاء الى عبد الله بن عمر بمكة وقد صفر رأسه بفقر الضاد
المجدة والغناء الخفيفة كذا ضبطه الزرقاني وفي التعليق
المجيد روى بالشد يد والتخفيف اى جعله ضفا ثم روى
ضفيرة عليه الخ وقال الباجي قد صفر رأسه وهو نوع
من التلبيد قلت يشك على التلبيد لفظ محمد ثم اثار الرأس
فقال يا ابا عبد الرحمن كنية ابن عمر وفي نسخة الهندية
ههنا وفيما ياتي بدون الالف على ايا في الحلقين الى قدمت
بمكة محرما بعمرة مفردة ولفظ محمد في مؤلفاته عن صدقة
ابن يسار قال سمعت عبد الله بن عمر ودخلنا عليه قبل يوم
التروة يومين او ثلاثة ودخل عليه الناس يسألونه
قد دخل عليه رجلا من اهل اليمن فثار الرأس فقال يا ابا
عبد الرحمن اني صغرت رأسى واحرمت بعمرة فمأذا
ترى فقال له عبد الله بن عمر لو كنت معك حين احرمت
بالعمرة المفردة اوسألتني قبل الاحرام بها لامرترك
ان تقرن بضم البراء وكسرها اى لامرترك بالقران لانه
افضل من التمتع والافراد هذا هو الظاهر من السياق
لكن الاثر لما كان مخالفا لمختار المالكية من ترجيح الافراد
اولوه بوجوده منها ما قال الزرقاني اى لا ملئت بها بأحة
ذلك وان القران مثل التمتع الخ واثبت خير بان هذا
التوجيه ياباها سياق الاثر الخ **له قول** فقال ليما في
قد كان ذلك يريد انه قد فات امر القران بفوات محل
الارواف لتمام الطواف والسعي ولذلك لم يرامه ابن عمر
بشيء غير التقصير ولو زيد كوطا فاعسما فدل ذلك على
انه فهم من اليما في انه قد كان اكمل الطواف والسعي فلم
يبق الا ان يشير عليه بافضل ما يراه في هذه الحال التي
قد فات فيها القران كذا في المنقعي وبه جزم الزرقاني
اذ قال قد كان ذلك الذي اخبرتك من التمتع قال ابي
عبد الملك معناه قد فاتني الذي تقول لاني حلفت
وسعيت للعمرة وخالفهم شيخنا في المصنف اذ ترجمه

عن عبد الله بن ابى بكر ان مولاة لعمة بنت عبد الرحمن يقال لها
رقية اخبرته انها خرجت مع عمرة بنت عبد الرحمن الى مكة قال
فدخلت عمرة مكة يوم التروية وانا معها فطافت بالبيت وبين
الصفاء والمروة ثم دخلت صفة المسجد فقالت امحك مقصدا
فقلت لا فقالت فالتمسى لى فالتمسى حتى جئت به فاخذت
من قرون رأسها فلما كان يوم الفجر تحت شاة جامع الهدي
مالك عن صدقة بن يسار المكي ان رجلا من اهل اليمن جاء
الى عبد الله بن عمر وقد صفر رأسه فقال يا ابا عبد الرحمن اني صغرت
بعمرة مفردة فقال له عبد الله بن عمر لو كنت معك اوسألتني
لامرترك ان تقرن فقال ليما في قد كان ذلك فقال عبد الله بن
عمر خذ ما تطأ من رأسك واهد فقالت امرأة من اهل
العراق وما هديه يا ابا عبد الرحمن قال هديه فقالت له فاهديه
فقال عبد الله بن عمر لو لم اجدا لان اذبح شاة لكان احب الي من

له قول قالت رقية فدخلت عمرة مكة يوم
التروة اى تأمن ذى الحج وانا معها في هذا
السفر وظاهر السياق انها كانت متمتعة فقلت
بالبيت وسعت بين الصفاء والمروة لعمرة
ثم دخلت صفة المسجد قال الزرقاني بضم
الصاد مفردة صنف كغرفة وغرف قال
ابن حبيب مؤخر المسجد وقيل سقائف المسجد
فكانت حرمة امك مقصدا بكسر الميم وخم
القاف والصاد المشددة قال الجوهري
المقص المقرض وهما مقصان فقلت لا
فكانت فالتمسى اى اطلبى لى فالتمسى

حق جئت به اليها فاخذت به عمرة فخط هذا
هو من صيغة الغائب وضبطه صاحب
بصيغة المتكلم من قرون اى صفر رأسها
في صفة المسجد اذ اذ لسيرها والماء ذرة
بالتقصير والاحرام من المسجد بالحج قاله
الزرقاني وقال صاحب المحل لعلها كانت
لها عذرة في ذلك من وقوع القبل او غيره
الخ وعلى هذا في كانت حاحة واخذت
من شعرها قبل اوانه والاوجه الاولان
عامة من حمل الاثر لاسيما الامامان مالك
ومحمد كما سيأتي من كلامهما حلوه على العمرة

بقوله برأيه محقق شذوران الخ ويشكل عليه الامر باخذ ما تطأ من الشعر وفسر الشيخ هذه الجملة بقوله بغير انحية بريشات شاة است انموئى سر توالم فقلت
عبد الله بن عمر خذ ما تطأ من شعر رأسك اى قصه قال الباجي يريد ما عدا من الشعر من التقصير وهذا لا يصح عند مالك في التقصير ولا يجوز
الاخذ من جميع الشعر بل لا يجوز من صفر التقصير ولا يجوز من الاحلاق ولكنه لعله قد امره بنقص ما صفر منه ثم جئنا بما أخذ ما زاد من شعره على الشاة
او على ما يبقيه التقصير وامان حمل على ظاهره فعندة يجوز التقصير باخذ بعض الشعر وعند مالك فخر مجزئ الخ فقلت ولا يشك على الخفيفة اذ تقصير رديم
الرأس يجزئ عندهم واهد لانه اختص في شهر الحج والظاهر انه يريد الحج من عامه فلزمه هدى المتعة فقالت امرأة من اهل العراق كانت موجودة
اذ ذاك ولفظ محمد فقالت له امرأة في البيت وما هديه بفقر فسكون ففحيت خفيفة او كسر الدال وشدا لياى يا ابا عبد الرحمن بالالف وبدونها
نضجتان قال الباجي يحتمل سوالها احدا من احد هداى تسلكه عن هدى من اى مثل ذلك في الجملة قالوا ان تسلكه عن هدى ذلك الرجل خاصة
في مثل يساره وحاله فقال هديه اى الذى يطلق عليه اسم الهدى اجل الهدى اولوا ثانيا رجاء ان ياخذ بالافضل فلما اضطروا الى الكلام
صرح بالادنى كما سيأتي فقال ابن عمر لو لم اجد الا ان اذبح شاة لكان احب الي من ان اصوم فصوم بجواز ذبح الشاة في مثل ذلك لمن لم يجد غيره ذلك
وانه احب اليه من الصوم واحب ههنا وان كان لفظه لفظ الاستحباب فظاهره الوجوب للاتفاق على انه لا يجوز الانتقال الى الصوم الا بعد
عدم ما يجزئ من الهدى كذا في المنقعي قال الزرقاني وهذا لا يخالف قوله اول ما استيسر يد اى وبقرة واما لانه رجعت عنه اول لانه قيد بعد
الوجود فمن وجد البقرة او الهدنة فهو افضل له قال ابو عمر هذا اصح من رواية من روى عن ابن عمر الصيام احب الي من الشاة لان المعروف
من مذ هب ابن عمر تقصير اذ اذ ذبح الماء في الحج على سائر الاعمال الخ فقلت لكن الروايات التي تقدمت عن ابن عمر صريحة في ان الصيام استيسر

ان اصوم مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول المرأة المحرمة اذا حلت لم تمتشط حتى تأخذ من قرون رأسها وان كان لها هدى لم تأخذ من شعرها شيئا حتى تخرهدها مالك انه سمع بعض اهل العلم يقول لا يشترك الرجل وامرأته في واحدة لهدى كل واحد منهما بدنة ويسئل مالك عن بيعت معه هدى يخره في حجر وهو مهمل بعمرة هل يخره اذا حل امر يؤخر حتى يخره في الحجر قال بل يؤخره حتى يخره في الحجر ويحل هو من عمرته قال مالك والذي يحكم عليه بالهدى في قتل الصيد او يجب عليه الهدى في غير ذلك فان هديه لا يكون الا بمكة كما قال الله تعالى هديا بالغ الكعبة فاما ما عدل به الهدى من الصيام والصدقة فان ذلك يكون بغير مكة حيث احب صاحبه ان يفعل فعله مالك عن يحيى بن سعيد عن يعقوب بن خالد الخزومي عن ابي اسماء مولى عبد الله بن جعفر انه اخبره انه كان مع عبد الله

له قوله كان يقول المرأة المحرمة بالحج او عمرة اذا حلت من احرامها لم تمتشط او لم تسرح شعرها حتى تأخذ من قرون رأسها للتخلل بذلك قال الباقى يقتضى استيعاب ذلك بالتقصير دون الاقتصار على التقصير من بعضه دون بعض وهو الواجب عندما لك الخى الاستيعاب بالتقصير واجب عند الامام مالك لكن ظاهر لفظ من يقتضى الاقتصار على البعض واما عند الحنفية

فعلية الوفاء بدأ عهد عليه والتزم فعله وهل يختص ذلك بحج الذي ارسل معه او بحج الناس قال القاضي ابو الوليد لم أر فيه نصا و انما يتعلق ذلك بحج الناس فلهذا الحمل للمهمل ان يقف به بعرفة ويغزو مع الناس يوم النحر متى حج هو او لم يحج ولذلك قال مالك في هذه المسئلة لا يغزو الا بحج ولم يباحه بحج الخ قلت والهدى يتقيد بالمكان وهو الحرم عند الحنفية ولا يتقيد بالزمان ففي الهدى انهم يجوزون في الهدى في اي موضع شاء من الحرم ولا يختص بمنى ومن الناس من قال لا يجوز الا بمنى والصحيح قولنا لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال منى كلها محرم وفجاء مكة كلها محرم وعن ابن عمر انه قال الحرم كله محرم وقد ذكرنا ان المراد من قوله عز وجل ثم حمله الى البيت العتيق الحرم ويجوز في الهدى اي قبل ايام النحر والحجلة فيه ان دم النذر والكفارة وهدى التطوع يجوز قبل ايام النحر ولا يجوز دم المتعة و القرآن والاغصية الخ **له قوله** والذي يحكم ببناء الجوهول عليه بالهدى في اي وجب عليه الهدى في قتل الصيد اى بسبب جزائه او بسبب عليه هدى بالتكبير في النسخ المصرية والتعريف في الهندية والوجه الاول في غير ذلك اى بسبب اخذ فدية الصيد فان هديه لا يكون الا بحج فلهذا ذهبه الى بمكة او بمنى كما سياتى تفصيله كما قال الله تعالى هديا بالغ الكعبة قال الباقى ان بدل الصيد ثلاثة اشياء هدى او اطعام او صيام فاما الهدى فلا يغزو الا بمكة وهل يجوز ان يغزو بمنى ظاهر قوله فهنا بمنى ذلك ويقضى اختصاصه بمكة وكذلك يقتضيه استدلاله بالاية فليكن حكم هذا الهدى حكم غيره من الهدى بان ساقه وهو محترم وحلال نحو بمكة ولو ساقه في حجر فوقف به في عرفة لم يجز ان يغزو الا بمنى في ايام من قاله اخذ ابن القاسم عن مالك الخ فاما ما عدل ببناء الجوهول به الهدى الضمير الى الوصول من الصيام والصدقة ولفظ من بيان الوصول فان ذلك يكون اى يجوز بغير مكة حيث احب صاحبه ان يفعل فعله قال الباقى ان ان يأتى بالصيام والاطعام حيث شاء من البلاد مكة وغيرها فاما الهدى فلا تأثر للبلاد والمواضع والازمان فيه ولذا لك من افطر رمضان بمكة وفي الصيف جازله ان يقضيه في الشتاء وفي كل بلاد واخلاف في ذلك تعرفه واما الاطعام

من لمن قال ان سائق الهدى لا يحل حتى يغرهده به والمسئلة خلافية فقد مت في افراد الحجر والقران **له قوله** انه سمع بعض اهل العلم يقول لا يشترك الرجل وامرأته في بدنة واحدة قال الباقى انها خص الرجل وامرأته بالمتن من ذلك لان الرجل يجوز له ان يشرك امرأته في الاغصية وان لم يجز له ان يشرك اجنبية فلما نص على انه لا يجوز له ان يشرك امرأته في الهدى كان فيه تشبيه على ان امتناع ذلك في الاجنبية او لى لهدى كل واحد منهما بدنة بدنة بالتكبير في النسخ المصرية وبدونها في الهندية واداء الحج الا يشترك في البدنة وهي اكبر ما يكون من الهدى ففي غيرهما لى بالمتن قال الزرقاني وبه قال مالك واحراز الاكثر الاشتراك في الهدى الخ ووسط الكلام على ذلك ابن رشد في البداية وجعل هذا رواية ابن القاسم وحكى عن مالك ايضا يجوز الاشتراك في هدى التطوع دون الواجب واخرج البخارى في صحيحه عن ابي حمزة قال سألت ابن عباس عن المتعة فامرني بها وسألت عن الهدى فقال فيها جزو او بقرعة او شريك في دم قال الخافض قوله شرك بكسر الشين المجتمة و سكن الراء اى مشاركة في دم حيث يجزئ الشئ الواحد عن جماعة وهذا موافق لما روى مسلم عن جابر قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مهملين بالحج فامرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نشترك في الابل والبقر كل سبعة مناة في بدنة وبهذه اقل الشافعي والمجهور سواء كان الهدى تطوعا او واجبا وسواء كانا كلهم متقربين بذلك او كان بعضهم يريد التقرب وبعضهم يريد اللطم وعن ابي حنيفة يشترط في الاشتراك ان يكونا كلهم متقربين بالهدى وعن زفر مثله بزيادة ان تكون اسماء واحد وعن داود وبعض المالكية يجوز في هدى التطوع دون الواجب وعن مالك لا يجوز مطلقا وقد روى عن ابن عمر انه كان لا يرى التشريك ثم رجح عن ذلك لما بلغته السنة **له قوله** ومثل ببناء الجوهول مالك عن عمن بحث ببناء الجوهول ويعصم ببناء المعلو ايضا والاول اوجه معه هدى يخره في حجر وهو اى المبعوث معه مهمل بعمرة اى محرم بها هل يخره اذا حل من العمرة ام يؤخر حتى يخره في الحجر اى يوم النحر ومما اثر الامم منى ويحل هو اى المبعوث معه من عمرته قبل نحره وليس في النسخ الهندية ويحل هو من عمرته ولا خبر في ذلك فانه مفهوم ايضا بدون ذلك فقال مالك بل يؤخره حتى يخره في الحجر لا نه اخذه بذلك العهد ويحل هو اى المبعوث معه من عمرته قبل نحره لانه لا ارتباط له بعمرته قال الباقى قوله ليغزو في حجر يقتضى ان لمعه في الحجر تاثيرا بمنى من نحره في فارة ولا يتعلق للمهمل بنفسك الحامل له وانما تعلقه بالوجه الذي امر ان يذبحه عليه فمن بحث معه هدى ليغزو في الحجر فاما ما بحث به معه لئلا يغزو قبل ايام منى فاذا اخذه عز ذلك عليه الوفاء بدأ عهد عليه والتزم فعله وهل يختص ذلك بحج الذي ارسل معه او بحج الناس قال القاضي ابو الوليد لم أر فيه نصا و انما يتعلق ذلك بحج الناس فلهذا الحمل للمهمل ان يقف به بعرفة ويغزو مع الناس يوم النحر متى حج هو او لم يحج ولذلك قال مالك في هذه المسئلة لا يغزو الا بحج ولم يباحه بحج الخ قلت والهدى يتقيد بالمكان وهو الحرم عند الحنفية ولا يتقيد بالزمان ففي الهدى انهم يجوزون في الهدى في اي موضع شاء من الحرم ولا يختص بمنى ومن الناس من قال لا يجوز الا بمنى والصحيح قولنا لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال منى كلها محرم وفجاء مكة كلها محرم وعن ابن عمر انه قال الحرم كله محرم وقد ذكرنا ان المراد من قوله عز وجل ثم حمله الى البيت العتيق الحرم ويجوز في الهدى اي قبل ايام النحر والحجلة فيه ان دم النذر والكفارة وهدى التطوع يجوز قبل ايام النحر ولا يجوز دم المتعة و القرآن والاغصية الخ **له قوله** والذي يحكم ببناء الجوهول عليه بالهدى في اي وجب عليه الهدى في قتل الصيد اى بسبب جزائه او بسبب عليه هدى بالتكبير في النسخ المصرية والتعريف في الهندية والوجه الاول في غير ذلك اى بسبب اخذ فدية الصيد فان هديه لا يكون الا بحج فلهذا ذهبه الى بمكة او بمنى كما سياتى تفصيله كما قال الله تعالى هديا بالغ الكعبة قال الباقى ان بدل الصيد ثلاثة اشياء هدى او اطعام او صيام فاما الهدى فلا يغزو الا بمكة وهل يجوز ان يغزو بمنى ظاهر قوله فهنا بمنى ذلك ويقضى اختصاصه بمكة وكذلك يقتضيه استدلاله بالاية فليكن حكم هذا الهدى حكم غيره من الهدى بان ساقه وهو محترم وحلال نحو بمكة ولو ساقه في حجر فوقف به في عرفة لم يجز ان يغزو الا بمنى في ايام من قاله اخذ ابن القاسم عن مالك الخ فاما ما عدل ببناء الجوهول به الهدى الضمير الى الوصول من الصيام والصدقة ولفظ من بيان الوصول فان ذلك يكون اى يجوز بغير مكة حيث احب صاحبه ان يفعل فعله قال الباقى ان ان يأتى بالصيام والاطعام حيث شاء من البلاد مكة وغيرها فاما الهدى فلا تأثر للبلاد والمواضع والازمان فيه ولذا لك من افطر رمضان بمكة وفي الصيف جازله ان يقضيه في الشتاء وفي كل بلاد واخلاف في ذلك تعرفه واما الاطعام

من لمن قال ان سائق الهدى لا يحل حتى يغرهده به والمسئلة خلافية فقد مت في افراد الحجر والقران **له قوله** انه سمع بعض اهل العلم يقول لا يشترك الرجل وامرأته في بدنة واحدة قال الباقى انها خص الرجل وامرأته بالمتن من ذلك لان الرجل يجوز له ان يشرك امرأته في الاغصية وان لم يجز له ان يشرك اجنبية فلما نص على انه لا يجوز له ان يشرك امرأته في الهدى كان فيه تشبيه على ان امتناع ذلك في الاجنبية او لى لهدى كل واحد منهما بدنة بدنة بالتكبير في النسخ المصرية وبدونها في الهندية واداء الحج الا يشترك في البدنة وهي اكبر ما يكون من الهدى ففي غيرهما لى بالمتن قال الزرقاني وبه قال مالك واحراز الاكثر الاشتراك في الهدى الخ ووسط الكلام على ذلك ابن رشد في البداية وجعل هذا رواية ابن القاسم وحكى عن مالك ايضا يجوز الاشتراك في هدى التطوع دون الواجب واخرج البخارى في صحيحه عن ابي حمزة قال سألت ابن عباس عن المتعة فامرني بها وسألت عن الهدى فقال فيها جزو او بقرعة او شريك في دم قال الخافض قوله شرك بكسر الشين المجتمة و سكن الراء اى مشاركة في دم حيث يجزئ الشئ الواحد عن جماعة وهذا موافق لما روى مسلم عن جابر قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مهملين بالحج فامرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نشترك في الابل والبقر كل سبعة مناة في بدنة وبهذه اقل الشافعي والمجهور سواء كان الهدى تطوعا او واجبا وسواء كانا كلهم متقربين بذلك او كان بعضهم يريد التقرب وبعضهم يريد اللطم وعن ابي حنيفة يشترط في الاشتراك ان يكونا كلهم متقربين بالهدى وعن زفر مثله بزيادة ان تكون اسماء واحد وعن داود وبعض المالكية يجوز في هدى التطوع دون الواجب وعن مالك لا يجوز مطلقا وقد روى عن ابن عمر انه كان لا يرى التشريك ثم رجح عن ذلك لما بلغته السنة **له قوله** ومثل ببناء الجوهول مالك عن عمن بحث ببناء الجوهول ويعصم ببناء المعلو ايضا والاول اوجه معه هدى يخره في حجر وهو اى المبعوث معه مهمل بعمرة اى محرم بها هل يخره اذا حل من العمرة ام يؤخر حتى يخره في الحجر اى يوم النحر ومما اثر الامم منى ويحل هو اى المبعوث معه من عمرته قبل نحره وليس في النسخ الهندية ويحل هو من عمرته ولا خبر في ذلك فانه مفهوم ايضا بدون ذلك فقال مالك بل يؤخره حتى يخره في الحجر لا نه اخذه بذلك العهد ويحل هو اى المبعوث معه من عمرته قبل نحره لانه لا ارتباط له بعمرته قال الباقى قوله ليغزو في حجر يقتضى ان لمعه في الحجر تاثيرا بمنى من نحره في فارة ولا يتعلق للمهمل بنفسك الحامل له وانما تعلقه بالوجه الذي امر ان يذبحه عليه فمن بحث معه هدى ليغزو في الحجر فاما ما بحث به معه لئلا يغزو قبل ايام منى فاذا اخذه عز ذلك عليه الوفاء بدأ عهد عليه والتزم فعله وهل يختص ذلك بحج الذي ارسل معه او بحج الناس قال القاضي ابو الوليد لم أر فيه نصا و انما يتعلق ذلك بحج الناس فلهذا الحمل للمهمل ان يقف به بعرفة ويغزو مع الناس يوم النحر متى حج هو او لم يحج ولذلك قال مالك في هذه المسئلة لا يغزو الا بحج ولم يباحه بحج الخ قلت والهدى يتقيد بالمكان وهو الحرم عند الحنفية ولا يتقيد بالزمان ففي الهدى انهم يجوزون في الهدى في اي موضع شاء من الحرم ولا يختص بمنى ومن الناس من قال لا يجوز الا بمنى والصحيح قولنا لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال منى كلها محرم وفجاء مكة كلها محرم وعن ابن عمر انه قال الحرم كله محرم وقد ذكرنا ان المراد من قوله عز وجل ثم حمله الى البيت العتيق الحرم ويجوز في الهدى اي قبل ايام النحر والحجلة فيه ان دم النذر والكفارة وهدى التطوع يجوز قبل ايام النحر ولا يجوز دم المتعة و القرآن والاغصية الخ **له قوله** والذي يحكم ببناء الجوهول عليه بالهدى في اي وجب عليه الهدى في قتل الصيد اى بسبب جزائه او بسبب عليه هدى بالتكبير في النسخ المصرية والتعريف في الهندية والوجه الاول في غير ذلك اى بسبب اخذ فدية الصيد فان هديه لا يكون الا بحج فلهذا ذهبه الى بمكة او بمنى كما سياتى تفصيله كما قال الله تعالى هديا بالغ الكعبة قال الباقى ان بدل الصيد ثلاثة اشياء هدى او اطعام او صيام فاما الهدى فلا يغزو الا بمكة وهل يجوز ان يغزو بمنى ظاهر قوله فهنا بمنى ذلك ويقضى اختصاصه بمكة وكذلك يقتضيه استدلاله بالاية فليكن حكم هذا الهدى حكم غيره من الهدى بان ساقه وهو محترم وحلال نحو بمكة ولو ساقه في حجر فوقف به في عرفة لم يجز ان يغزو الا بمنى في ايام من قاله اخذ ابن القاسم عن مالك الخ فاما ما عدل ببناء الجوهول به الهدى الضمير الى الوصول من الصيام والصدقة ولفظ من بيان الوصول فان ذلك يكون اى يجوز بغير مكة حيث احب صاحبه ان يفعل فعله قال الباقى ان ان يأتى بالصيام والاطعام حيث شاء من البلاد مكة وغيرها فاما الهدى فلا تأثر للبلاد والمواضع والازمان فيه ولذا لك من افطر رمضان بمكة وفي الصيف جازله ان يقضيه في الشتاء وفي كل بلاد واخلاف في ذلك تعرفه واما الاطعام

ص منها قال الازد في هو خمسة ذراع وخمس وربعون ذراعا كذا في البحر وغيره وفي غاية السروجي انه من منى في الصبي ويدل عليه خبر الصبي عن ابن عباس
ومال في الباب ثم لم يأت من مزدلفة ولذا قال لو وقف به اجزاء مع الكراهة للم قال ابن الهمام ظاهرا كلام القدوري والهداية وغيرهما ان المكائين اى عزرة ومعه
نيسا مكان وقوف سواء قلنا انها من عرفة والمزدلفة او لا وهكذا ظاهرا الحد يث الذي قدمنا وكذا اشارة الاصل من كلام محمد ووقع في الباب ثم اما مكانه اى
الوقوف بمزدلفة فيجزء من اجزاء من مزدلفة الا انه لا ينبغي ان يزل في وادى محسرى الحد يث ثم قال ولو وقف به اجزاء مع الكراهة لزم ذكر مثل هذا في
بطن عزرة الا انه لم يصح فيه بالاجزاء مع الكراهة كما صرح به في وادى محسرى ولا يخفى ان الكلام فيها واحد وما ذكره غير مشهور من كلام الاصحاب
بل الذي يقتضيه كلامهم عدم الاجزاء واما الذي يقتضيه النظران لو كان اجزاء على عدم اجزاء الووقوف بالمكائين هو ان عزرة و وادى محسرى
كانا من مسمى عزرة والمشعر الحرام يجزئ الووقوف بهما ويكون
مكروها لان القاطع لطاق الووقوف بمسماهما مطلقا بخلاف الواحد
منه في بعضه والزيادة عليه بخلاف الواحد لا يجوز فيه
الركن بالوقوف في مسماهما مطلقا فالجواب في كونه في غير
المكائين المستثنين وان لم يكونا من مسماهما لا يجزئ
اصلا وهو ظاهر ولا مستثناء منقطع الجزء **له قول**
اعلم ان عرفة سميت بذلك لانها كوصفت لا براهم عليه
السلام فلما ابصرها عرفها اولان جبرئيل عليه السلام
حين كان يدور به في المشاعر اراه اياها فقال قد عرفت
ولان آدم عليه السلام هبط من الجنة بارض الهند و
حواء معه فالتقيا ثمة فعادرا اولان الناس يتعارفون
بها اولان ابراهيم عليه السلام عرف حقيقة رؤياه في
ذم ولد ثمة اولان الخلق يعترفون فيها بذنوبهم و
لان فيها جبالا والجبال هي الاعراف وكل مال فهو عرف
كذا في العبيق وتهذيب اللغات للنووي كلها موقوف
الا بطن عزرة بالكون على ما ذكره النسخ وهو العناب فما
وقع في كثير من النسخ المصرية والهندية بلفظ بطن عزرة
بالفاء ليس بصحيح والصنف عقب المرفوع بالوقوف والشارع
الى استمرار العمل بذلك وان المزدلفة كلها موقوف
بطن محسرى قال الباقى هذا الظاهر في احد التاويلين وهو
ان تكون عزرة من عرفة ومحسرى من المزدلفة ولذا استثناهما
وقد يجوز ان يكون استثناء من غير الجنس والا اول ظهور
له قول قال مالك ان عرفة موقوف على ما ذكره في تفسيره عزاسمه التي و
ذكره في هذا الباب لان الجزء الثالث وهو الجبل في الحج
بهذا التفسير يتعلق بالوقوف بعرفة قال الله تبارك وتعالى
الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق
ولا جدال في الحج هذه الجبل الثلاثة في محل جزم جواب من
ان كانت شرطية وفي محل رفع خبرها ان كانت موصولة
وهي اسم السمين الغاوم اجاب الشرط واما زائدة في الخبر
على حسب القولين المتقدمين وقرأ أبو عمر وجواب كثير
يشوب رفث وفسوق ورفعهما وفتح جدال والباقيون يفتون
الثلاثة وابو جعفر ويروى عن عاصم برفع الثلاثة في
التنوين والعطاف روى بنصب الثلاثة والتنوين كذا في الجبل

والمزدلفة كلها موقوف وارتفعوا عن بطن محسرى ما لك عن
هشام بن عروة عن عبد الله بن الزبير انه كان يقول اعلموا
ان عرفة كلها موقوف الا بطن عزرة وان المزدلفة كلها
موقف الا بطن محسرى قال مالك قال الله تبارك وتعالى فلا
رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج قال فالرفث اصابة النساء
والله اعلم قال الله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث النساءكم
قال والفسوق الذبح للانصاب والله اعلم قال الله تعالى او
فسقا اهل لخير الله به

له قول والمزدلفة قال القاري هي
على ما في القاموس موضع بين عرفات
ومنى لانه يتقرب فيها الى الله تبارك
وتعالى او لاقترب الناس الى منى بعد
الافاضة او ليجئ الناس اليها في زلف
من الليل اولانها ارض مستوية مكشوفة
وهنا اقرب قال القاري لكن ما قبله
للقاموس انبى وقال الرازي في التسمية
بها اقوال احدثها انهم يقرّبون فيها من
منى والازدلاف القرب والثاني ان الناس
يجتمعون فيها والازدلاف الجماعة والثالث
انهم يزلفون الى الله اى يتقربون بالوقوف
الحج وذكر الطحاوى ان المزدلفة ثلاثة اسماء
مزدلفة والمشعر الحرام وجمع والاصح
كما قال الكرماني ان المشعر فيها لا عينها
الا انه يطلق عليها مجازا ومنه قوله تع
فاذكروا الله عند المشعر الحرام لانه اريد
به المزدلفة جميعها لكن ذكر الجزء الافضل
واذا الكل الحج وسيا في الكلام على المشعر

خبريا في تفسير الآية كلها موقف وكلها
من الحوير وارتفعوا عن بطن محسرى بكسر السين
المشددة بين منى ومزدلفة سمي بذلك لان
فيل ابرهة كل فيه داعيا فمضوا صاحبها بفعله
واوقفهم في المحسرات واصافه الهبان كشهر
اراك قاله الزرقاني وبذلك جزم النووي قال
ابن حجر في شرحه جزم به الحب الطبري و
شيخه ابن خليل لكن نظره في الفاسي يقول
ابن الاثير ان الفيل لم يدخل الحرم وقيل
لان محسرى سالكه ويتعبرهم وتسميه اهل
مكة وادى التاريخ لان رجلا اصطاد فيه
فأزلت نارا فحرقته وقيل لان بعض الانبياء
عليهم السلام رآى اثنين على فاحشة فدعا
عليهما فأزلت نارا فحرقهما وفي الباب
المزدلفة كلها موقف الا وادى محسرى وحد
المزدلفة بين ما زعم عرفة وقرى محسرى و
ليس لما زمان ولا وادى محسرى من المزدلفة
وفي الدلائل انه موقف النصارى وفي الغنية
هو مسيل بين مزدلفة ومنى ليس في واحد

قال مالك في تفسير هذه الآية فالرفث اصابة النساء الجماع والله اعلم مراده والدليل على ذلك ما قال الله تبارك وتعالى في آية الصوم احل لكم ليلة
الصيام الرفث الى نسائكم اى جاء عن بلا شك فيحمل عليها الرفث في آية الحج لان القرآن يفسر بعضها بعضا قال الباقى الذي ذكره مالك في تفسير الآية هو
قول جماعة اهل العلم فاما الرفث فقال مالك انه اصابة النساء بريد بذلك الجماع وقد روى ذلك عن ابن عمر وابن عباس واحتمى مالك على ذلك بآية الصوم
والاخلاق ان الرفث في آية الصوم اصابة النساء واما في آية الحج فقد قيل انه الجماع وقال عطاء هو الجماع وما دونه من قول الفحش وروى طائفة عن ابن
عباس ان الرفث في آية الحج الاغراء وهو التعريض للنساء بالجماع **له قول** قال مالك والفسوق الذبح للانصاب جمع نصب بضمين مجازة تنصب
وتعبد وانه اعلم مراده والدليل على ذلك ما قاله الله تعالى في اخسورة الانعام قل لا تجد فينا وصى الى محرم على طاعه يطعمه الا ان يكون ميتة او دما مستقرا
او محر خنزير فانه رجس او فسقا اهل لخير الله به فهم الله عزاسمه ذلك فسقا فدل على انه المراد في الحج قال الباقى واما قصد مالك الاستدلال بالقرآن لانه
قد ورد لفظ الفسوق فيه والمراد به الذبح للانصاب والحج ما شرع فيه الذبح وازاحة الدماء فخص بالنسب عن ذلك وان كان قد نهي عن المعاصي جملة قال القاري ابو
الوليد ولا يتم عندي ان يكون الفسوق في الآية كل ما يفسق به من المعاصي والذبح للانصاب من جملة ذلك الحج وقال الرازي ان الفسق والفسوق واحد
وهما مصدران لفسق يفسق وهو الخروج عن الطاعة واختلف المفسرون فكثير من المحققين حملوه على كل المعاصي فآلوا لان اللفظ صالح لكل ومتناول
له والنهي عن الشئ يوجب الانتهاء عن جميع انواعه فحمل اللفظ على بعض انواع الفسوق تحكّم من غير دليل وهذا ما أكد بقوله تعالى ففسق عن امر
ربه وبقوله تعالى وكرة اليكم الكفر والفسوق والعصيان وذهب بعضهم الى ان المراد منه بعض الانواع ثم ذكرها وجوبها

له قوله قال مالك والجلال في امر الحج هو الجدل في الموقف ولذا ذكر في هذا الباب وبه فتح الآية ابو السعود والبيضاوي وغيرهما في تفسيرهم قالوا وقرئ الاولان بالرفع على معنى لا يكون رقت ولا ضوق والثالث بالفتح على معنى الاخبار بانتفاء الخلاف في الحج وذلك ان قريشا كانت تخالف سائر العرب فتقف بالمسعى المحرم فانرفع الخلاف بان يقفوا ايضا بعرفات الحج وذلك ان قريشا ومن دان دينهم كما سياتي في كانت تقف في الحج عند المسعى المحرم يقف الميم وبه جاء القرآن وقيل بكسرها وقال بعضهم انه اكثر في كلام العرب وذكر القعنبي وغيره انه لم يقف به احد وذكر الهذلي ان ابا السماك قرأ بالكسرة قال الراغب مشاعرا الحج معاملة الظاهرة للحواس والواحد مشعر وقال لرازي المشعر العلم واصل من قوله شعرت بالشئ اذ علمته وليت شعري ما فعل فلان اي ليت علمي بلغه **٣١٢** واحاط به فهمي الله تعالى في ذلك الموضع

قال والجلال في الحج ان قريشا كانت تقف عند المسعى المحرم بالمزدلفة بقرح وكانت العرب وغيرهم يقفون بعرفة فكانوا يتجادلون يقول هؤلاء نحن اصوب ويقول هؤلاء نحن اصوب فقال الله تعالى ولكل امة جعلنا منسكها هم ناسكوه فلا ينادعنا في الامر وادع الى ربك انك اعلى هدى مستقيم فهذا الجدل في الحج فيما نرى والله اعلم وقد سمعت ذلك من اهل العلم وقوف الرجل وهو غير طاهر ووقوفه على دابته قال يحيى وتسل مالك هل يقف احد بعرفة او بالمزدلفة او يرمى الجمار ويسعى بين الصفا والمروة وهو غير طاهر فقال كل مرتصعه الحاضر من امر الحج فالرجل يصنعه وهو غير طاهر ثم لا يكون عليه شئ في ذلك والفضل ان يكون الرجل في ذلك كله طاهرا ولا ينبغي له ان يتعد ذلك وتسل مالك عن الوقوف بعرفة للراكب ان يزل ام يقف راكبا فقال بل يقف راكبا الا ان يكون به او بدابته عند رقا لله احد ربا العذر

بالمسعى المحرم لانه معلوم من معال الحج بالمزدلفة بقرح بقاف وزاي مفتوحين وحاء مهمل على ما ضبطه الزينقي وقال النووي في تهذيبه بضم القاف وفق الزاي جبل معروف بالمزدلفة يقف الحجاج عليه للدعاء بعد الصبح يوم النحر **له قوله** وكانت العرب اي غير قريش والحسن وغيرهم من الحنابلة يقولون بعرفة على اصل شرع ابراهيم على نبينا وعليه الصلوة والسلام فكانوا اي الحنابلة وغيرهم يتجادلون اي يتناصبون فيما بينهم يقول هؤلاء اي الحنابلة نحن اصوب لاننا من الحنابلة فلا يخرج من الحرم ويقول هؤلاء اي غير الحنابلة نحن اصوب لاننا اتبعنا شريعة ابراهيم على نبينا وعليه الصلوة والسلام فقال الله تعالى راد على كل من يجادل في امر الدين ويدخل فيه الجدل في الحج ايضا لكل امة هدوا الى صواب الاول لان الاول ليس في التنزيل جعلنا منسكهم بفتح السين وكسرها قرأتان سبعيتان اي لكل امة من الامم الحالية والباقية جعلنا شريعة خاصة ودينا مخصوصا هم ناسكوه اي عابده وعاملون به فلا ينادعنا في الامر اي امر الدين والمعق ان عليهم اتباعك وترك مخالفتك فقد استقر الامر الآن على شريعتك لانه ناسكهم لكل ما عداه فكانت تعالى نبي كل امة بقيت منها بقية ان تستمر على تلك العادة والزمان تقول الى اتباع الرسول فذلك قال وادع الى ربك او دينه ثم عليه بقوله انك لعل هدى مستقيم وهذا على احد التفسيرين في الآية وفيها اقوال اخر مجملها كتب التفتا سير فهذا الجدل اي الجدل في امر الموقف مراد في الآية من الجدل في الحج فيما نرى بضم النون اي نظن قال الباجي واما الجدل فذهب مالكا الى انه الجدل في الموقف يوم عرفة وبه قال ربيعة وقال ابن عمر وابن عباس الجدل امراء زاد ابن عباس ان تبارى صاحبك حتى تغضبه وقال لقاسم ابن سعد هو قول بعضهم الحج اليوم وقول بعضهم الحج

امر الحج بيان لقول كل امر والمجلة مهتد خبره فالرجل يصنعه وهو غير طاهر والولد حالية فان الحائض محدثة حدثا اكبر فاذا سألها ان تفعل سائر المناسك فغير الطواف دل ذلك على ان الحدث والحائض يفعلها فان الحدث ادون حالا من الحائض والحائض ادون له ثم لا يكون عليه شئ في ذلك من القضاء والجدان ولكن الفضل اي المستعمل يكون الرجل في ذلك المذكور في السؤال كل طاهر متوضئا ولا ينبغي له ان يتعد ذلك اي عدم الطهارة في هذه الاعمال ترك الاستقبال

وقال الشيخ في المسوى بعد قول العام بالكل هذا قلت وعليه اهل العلم والحج وقال صاحب المحلى وبه قال الثلاثة الباقية الحج **له قوله** وتسل الامام مالكا عن الوقوف بعرفة للراكب ان يزل عن المركب امر يقف راكبا ايهما افضل فقال مالكا بل يقف راكبا اتباعا لفعل الله عليه وسلم الا ان يكون به اي بالراكب او بدابته عند رقا لله احد ربا العذر بالحدوث فكيف بالحدوث وبات ١٣

عدا وانما ذهب مالكا الى تخصيصه لاختلاف بين المعنى خاصة دون غيره من وجوه الجدل لانه حل قوله تعالى ولا جدال في الحج على المنع من الجدل في امر الحج خاصة ولا يمتنع حل الآية على العموم لان يدل الدليل على التخصيص والحج وقد سمعت ذلك التفسير من اهل العلم مجمل تفسير الآية كلها فان كل ما حكم مالكا في تفسيرها منقول عن سلف كما تقدم مفصلا ويحتمل تفسير الجزء الثالث خاصة فانه لما لم يكن تعلق الآية لكل امة جعلنا منسكها بالجدال في الحج معروفا عندنا ففسرنا عزاء الى اهل العلم وما ذكره الامام مالكا من التفسير فيه تخصيص للآية على بعض موارد ما قال الباجي ولا يمتنع حل الآية على عمومها فيكون الرفث الجماع وكل قيم من الكلام والفسوق كل معصية والجدال كل مراد ممنوع منه فهذا كله وان كان ممنوعا في غير الحج الا انه يتأكد امره في الحج **له قوله** وقوف الرجل وهو غير طاهر ووقوفه على دابته ذكر المصنف فيه مسئلتين الاولى حكم الطهارة في الوقوف بعرفة والثانية حكم الوقوف راكبا وتقدم الكلام على الثانية في صيام يوم عرفة اما الاولى فقد قال الموفق لا يشترط للوقوف طهارة ولا ستارة ولا استقبال ولا نية ولا نعل في ذلك خلافا قال ابن المنذر اجمع كل من حفظ عنه من اهل العلم على ان الوقوف بعرفة غير طاهر يندر له الحج ولا شئ عليه وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم لعا نشة افعل ما يفعله الحاجر غير الطواف بالبيت ليل على ان الوقوف بعرفة على غير طهارة جائز ووقفت ما نشة بها نصا با مر النبي صلى الله عليه وسلم ويستحب ان يكون طاهرا قال احمد يستحب له ان يشهد المناسك كلها على وضوء وكان عطاء يقول لا يقضي شيئا من المناسك الا على وضوء **له قوله** وتسل ببناء الجاهل مالكا هل يقف احد كذا في النسخ الهندية وفي المصرية هل يقف الرجل بعرفة او بالمزدلفة او يرمى الجمار يوم النحر وغيره او يسعى بين الصفا والمروة وهو غير طاهر بالطهارة من الحدث الاصغر او الاكبر فقال العام في جوابه مستدل بالقياس كل امر موصوف تصنعه الحائض صفة له من م

م وان كان يجوز الوقوف قبله ويجزأ به والثاني ان يقصد تبين زمان الوقوف فيكون معناه ان لم يقف ليلة المزدلفة بعرفة فلا وقوف له و قد فاتته الحج وان كان قد وقف قبل ذلك لان ما قبل ذلك ليس بزمان لغرض الوقوف وهذا هو الاظهر في اللفظ لتعليقه بالحكم على الليلة التي قلت وصل الثاني حمله الامام مالك وعلى الاول حمله الجمهور منهم الاثنية الثلاثة **قوله** من ادركه الفجر من ليلة المزدلفة ولم يقف بعرفة في الليل عند مالك ولو في الليل عند الجمهور فقد فاتته الحج فله القتل بفعل عمره عند مالك ولتخلل بفعلها وجوباً عند الجمهور ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة خاصة عند مالك ولو من ليلة المزدلفة عند الجمهور قيل ان يطالع الفجر فقد ادرك الحج قال الزرقاني ففى فحوى كلامه ايضاً انه لا يكتفى بالوقوف يوماً واليه ذهب مالك **٢١٣** وذهب الاكثر الى انه اذا وقف اى جزء من روال يوم عرفة الى طلوع فجر الفجر فقد

وقوف من فاتته الحج مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول من لم يقف بعرفة من ليلة المزدلفة قبل ان يطالع الفجر فقد فاتته الحج ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة من قبل ان يطالع الفجر فقد ادرك الحج ما لك عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال من ادركه الفجر من ليلة المزدلفة ولم يقف بعرفة فقد فاتته الحج ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة قبل ان يطالع الفجر فقد ادرك الحج **قال** مالك في العبد يعتق في الموقف بعرفة فان ذلك لا يجزئ عنه من حجة الاسلام الا ان يكون لم يجرم فيحرم بعد ان يعتق ثم يقف بعرفة من تلك الليلة قبل ان يطالع الفجر فان فعل ذلك اجزأ عنه وان لم يجرم حتى طلع الفجر كان بمنزلة من فاتته الحج اذ المريد رك الوقوف بعرفة قبل طلوع الفجر من ليلة المزدلفة ويكون على العبد حجة الاسلام يقضيها تقديراً للنساء والصبيان ما لك عن نافع عن سالم وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر ان اباهما عبد الله بن عمر كان يقدم اهله وصبياناً من المزدلفة الى منى حتى يصلوا الصبح فيرى ويرى ما قبل ان يأتى الناس ما لك

له قول وقوف من فاتته الحج بعرفة وليس لفظ بعرفة في النسخ الهندية والمعنى اى وقوف بعرفة يكون سبباً لغوت الحج وعلوم الآثار الواردة في الباب هو الوقوف الذي يكون في ليلة الفجر وذلك لما تقدم في باب الوقوف بعرفة ان وقت الوقوف المفروض عند المالكية هو من غروب الشمس ليلة الفجر الى طلوع الفجر من ثقتهم المذهب في ذلك وجوب شيخ مشايخنا الشافعية والى الله الداعوى في المصنف باب

العبد المذكور الذي اعتق بعرفة ولم يجرم واحرم بعد طلوع الفجر حجة الاسلام يقضيها اى يؤديها على الفور والاراضي قال البايعي يريد انه اذا فاتته الوقوف بعرفة اما لانه لم يجرم ولا لانه احرم بعد العتق او احرم بعد العتق فلم يمكنه الوقوف بعرفة فان حجة الاسلام باقية عليه لا يقضيها عنه ولا يسقط وجوبها بشئ مما تقدم **قوله** من كان يقدم ببناء الفاعل من التقديم اهله بالنصب مفعول والمراد النساء وصبياناً من المزدلفة الى منى اتباعاً لفعله صلى الله عليه وسلم ورفقاً بهم لحوق الزحمة حتى يصلوا الصبح بمنى وهذا يقتضى ان التقديم كان قبيل الصبح وان ذلك كان مقلداً لما يأتون منى للصلاة الصبح وتقدم قريباً عن رواية البخاري منهم من يقدم منى للصلاة الفجر منهم من يقدم بعد ذلك ويوماً قبل ان يأتى الناس الى منى قال البايعي لما كان التعرسل لذي هو فوض لم يبيت بالمزدلفة قد وجد منهم ولم يبق الا فضيلة الوقوف مع الامام فرخص لهم في ذلك لضعفهم الحج قلت ومن قال بوجوب الوقوف قال بسقوط ذلك عنهم لعدم كسقوط الواو عن الحائض ما لك عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن ابي رباح ان مولاة بالتأنيث في جميع النسخ الهندية والمصرية ولم يذكرها اهل الرجال في المبهمات قال الزرقاني لم تسم لكن قد رواه ابن النخاس عن مالك عند النسائي بلفظ ان مولى بالتذكير فهو عبد الله كما في الصحيحين لاسماء بنت ابي بكر الصديق اخبرته اى عطاء قالت جئنا من المزدلفة مع اسماء بنت ابي بكر الصديق منى بالصرف بغلس بلفظين هو الظاهر اخبر الليل اختلط بصوء الصباح كما في الجمع قال البايعي يحتمل ان تريد به قبل طلوع الفجر ويحتمل ان تريد بعد طلوع الفجر وهو الاظهر ولذلك روى عن عائشة انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح بغلس قلت يؤيد الاول ما تقدم قريباً عن البخاري انها تحتمل حين غاب لقمه ويؤيد الثاني ما سياتى في اخر الباب انها تنصلى بالمزدلفة الفجر ثم تركب فتسير منى وقال الزيلعي على الكثر الغلس يكون بعد الفجر كما في حديث ابن مسعود وصلاً يومئذ بغلس والذي يدل عليه ان دفعها من المزدلفة كان بعد ما غاب القمر

ادرك الحج واختاره جميع من احبها بنا وفي الترمذي وصححه مرفوعاً من شهد صلواتها ووقف قبل ذلك بشئ ليلاً او نهياً فقد توجه به **قوله** قال مالك في العبد يعتق ببناء المجهول في الموقف بعرفة ويكون محرماً كما يدل عليه السياق فان ذلك اى حجه باحرام الرق لا يجزئ عنه اى لا يكتفى من حجة الاسلام لان احرامه هذا نقل يجب عليه اتمامه ويبقى عليه حجة الاسلام وبذلك قالت الحنفية الا ان يكون هذا العبد المعق لم يجرم الى الآن فجمهور بعد ان يعتق ثم يقف بعرفة من تلك الليلة قبل ان يطالع الفجر من يوم الفجر فان فعل ذلك اجزأ عنه يعني ان لم يكن احرم بها الحج وبقي حلاً للاحق اعتق فادرك ان يجرم بها الحج ويقف بعرفة قبل طلوع الفجر من ليلة الفجر فان حجه يجزأ عنه فرضه لان احرامه ان يعتق بنية الفرض كذا في المنتقى والمسئلة اجماعية وان لم يجرم بعد العتق ايضاً حتى يطالع بصبيغة المضارعة والمأخوذ من هاتين الفجرفقد فاتته الحج من تلك السنة ويبقى عليه حجة الاسلام وكان بمنزلة من فاتته الحج اذ المريد رك الوقوف بعرفة قبل طلوع الفجر من ليلة المزدلفة قال الزرقاني فيخلل بفعل عمره التي قلت ولم تحصله فانه لم يجرم بعد فكيف التخلل منه اللهم الا ان يقال ان المعق ان لم يجرم حتى الفجر بل احرم بعد ونحو هذا جميع كلام الزرقاني والتشبيه عندى في بقاء حجة الاسلام عليه كما تبقى على الفاتت قال البايعي يريد انه ان لم يجرم بعد عتقه حتى يطالع الفجر من ليلة الفجر فقد فاتته الحج فلا يخلو ان لا يجرم بعد ذلك او يجرم فان لم يجرم فلا شئ عليه سوى حجة الاسلام والمستقبل ويحتمل ان يريد هذا بقوله كان بمنزلة من فاتته الوقوف بعرفة على تأويل انه لما رأى انه قد فاتته الوقوف بعرفة لم يجرم بها الحج وهو الصواب الا ان يجرم به اذ اطلع الفجر من يوم الفجر وكان في وقت يعلم انه ان احرم طلع عليه الفجر قبل الوصول الى عرفة لانه دخل في حجه يتبين انه لا يمكنه الحج وتكون على انه اذا فاتته الوقوف بعرفة اما لانه لم يجرم ولا لانه احرم بعد العتق فلم يمكنه الوقوف بعرفة فان حجة الاسلام باقية عليه لا يقضيها عنه ولا يسقط وجوبها بشئ مما تقدم **قوله** من كان يقدم ببناء الفاعل من التقديم اهله بالنصب مفعول والمراد النساء وصبياناً من المزدلفة الى منى اتباعاً لفعله صلى الله عليه وسلم ورفقاً بهم لحوق الزحمة حتى يصلوا الصبح بمنى وهذا يقتضى ان التقديم كان قبيل الصبح وان ذلك كان مقلداً لما يأتون منى للصلاة الصبح وتقدم قريباً عن رواية البخاري منهم من يقدم منى للصلاة الفجر منهم من يقدم بعد ذلك ويوماً قبل ان يأتى الناس الى منى قال البايعي لما كان التعرسل لذي هو فوض لم يبيت بالمزدلفة قد وجد منهم ولم يبق الا فضيلة الوقوف مع الامام فرخص لهم في ذلك لضعفهم الحج قلت ومن قال بوجوب الوقوف قال بسقوط ذلك عنهم لعدم كسقوط الواو عن الحائض ما لك عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن ابي رباح ان مولاة بالتأنيث في جميع النسخ الهندية والمصرية ولم يذكرها اهل الرجال في المبهمات قال الزرقاني لم تسم لكن قد رواه ابن النخاس عن مالك عند النسائي بلفظ ان مولى بالتذكير فهو عبد الله كما في الصحيحين لاسماء بنت ابي بكر الصديق اخبرته اى عطاء قالت جئنا من المزدلفة مع اسماء بنت ابي بكر الصديق منى بالصرف بغلس بلفظين هو الظاهر اخبر الليل اختلط بصوء الصباح كما في الجمع قال البايعي يحتمل ان تريد به قبل طلوع الفجر ويحتمل ان تريد بعد طلوع الفجر وهو الاظهر ولذلك روى عن عائشة انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح بغلس قلت يؤيد الاول ما تقدم قريباً عن البخاري انها تحتمل حين غاب لقمه ويؤيد الثاني ما سياتى في اخر الباب انها تنصلى بالمزدلفة الفجر ثم تركب فتسير منى وقال الزيلعي على الكثر الغلس يكون بعد الفجر كما في حديث ابن مسعود وصلاً يومئذ بغلس والذي يدل عليه ان دفعها من المزدلفة كان بعد ما غاب القمر

صالح قال الموفق ولرمي هذه الجبهة وقت فضيلة ووقت اجزاء اما وقت الفضيلة فبعد طلوع الشمس قال ابن عبد البر اجمع علماء المسلمين
عن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما رماها حتى ذلك اليوم وقال جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجبهة حتى يروى الفجر وحده ورمى
بعد ذلك بعد زوال الشمس اخرجه مسلم وقال ابن عباس قد منا على رسول الله صلى الله عليه وسلم اغيلة بن عبد المطلب الحديث وفيه لا ترموا
الجبهة حتى تطلع الشمس رواه احمد واحمد وابن ماجة والرمي بعد طلوع الشمس يجوز بالاجزاء وكان اولى واما وقت الجواز فاوله نصف الليل من ليلة
الفجر وبذلك قال عطاء بن ابي ليلى وعكرمة بن خالد والشافعي وعن احمد يجوز بعد الفجر قبل طلوع الشمس وهو قول مالك واحكام
الرأي والشافعي وابن المنذر وقالهما هاهنا والثوري والبخاري لا يرميها الا بعد طلوع الشمس لهذا **٣١٣** رويانا من الحديث ولنا ما روى ابو داود

عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن ابي رباح ان مولاة اسماء بنت
ابى بكر اخبرته قالت جئنا مع اسماء بنت ابي بكر منى بغلس قالت
فقلت لها لقد جئنا منى بغلس فقالت قد كنا نصنع ذلك مع من
هو خير منك مالك انه بلغه ان طلحة بن عبيد الله كان يقدر
نساءه وصبيانها من المزدلفة الى منى مالك انه سمع بعض
اهل العلم يكره رمي الجبهة حتى يطلع

عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم امر امرأته
ليلة الفجر فمرت قبل الفجر ثم مضت فافاضت وروى انه
امرها ان تعجل الا فاضة وتوافي مكة بعد صلاة الصبح و
احتج به احمد وقد ذكرنا في حديث اسماء انها رمت ثم
رجعت فصلى الصبح وذكرت ان النبي صلى الله عليه وسلم
وسلموا ان للظعن والاحياء المتقدمة محمولة على
الاستحباب وان اخر الرمي الى اخر النهار كما قال ابن
عبد البر اجمع اهل العلم على ان من رماها يوم الفجر
قبل المغرب فقد رماها في وقت لها وان لم يكن ذلك
مستحباً لها وروى ابن عباس قال كان النبي صلى الله
عليه وسلم يسئل يوم الفجر منى قال رجل يميني بعد
فالمسيت فقال لا حرج رواه البخاري فان اخرها الى الليل لم
يرمها حتى تزول الشمس من الخدم بهذا قال ابو حنيفة والشافعي
وطائفة من محمد وابو يوسف وابن المنذر يرمي ليلة القول النبي
صلى الله عليه وسلم لا يروى ولا حرج ولنا ان ابن عمر قال من
فاخته الرمي حتى تنيب الشمس فلا يروى حتى تزول الشمس من
الخدم وقول النبي صلى الله عليه وسلم امره ولا حرج
انما كان في النهار لانه سأل في يوم الفجر ولا يكون اليوم
الا قبل مغيب الشمس وقال مالك يرمي ليلة وعليه ثم
ومرة قال لا يروى عليه الخ وفي شرح الباب اول وقت
جواز الرمي يدخل بطلوع الفجر الثاني من يوم الفجر فلا
يجوز قبله وهذا وقت الجواز مع الاساءة واخر وقت
الاداء طلوع الفجر الثاني من غده والوقت المسمون
من طلوع الشمس يمتد الى الزوال ووقت الجواز بلا
كراهة من الزوال الى الغروب وقيل مع الكراهة و
وقت الكراهة مع الجواز من الغروب الى طلوع الفجر
الثاني من الخدم فلو اخره الى الليل كره الا في حق النساء
والضعفاء ولا يلزمه شيء من الكفارة ولو اخره الى الغد
بليزيمه الدم والقضاء ويقوت وقت القضاء بغروب
الشمس من اليوم الرابع ثم قال بعد ذكر الايام الباقية
ولوله يرمي في الليل من ليالي ايامها الماضية وما في
نهاياتها لا تية على التاليف قضاء اعتقاؤه وعليه الكراهة
اي الد عند الامام ولا شيء عليه عندهما ولو اخره

له قوله قالت المولاة فقلت لها اي
الاسماء لقد جئنا منى بغلس انكار الامة
عليها امتياها بغلس لما علمت ان السنة
الوقوف بالمزدلفة الى الاسفار ريل الى
قبيل الطلوع قال الموفق لانعام خلافا
في ان السنة الد فم قبل طلوع الشمس و
ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم كان
يفعله قال ثعلب المشركين كانوا لا يفيضون
حتى تطلع الشمس ويقولون اشرك بشير
كيتا نذير وان رسول الله صلى الله عليه وسلم
سلكه الفجر فافاض قبل ان تطلع الشمس
رواه البخاري والسنة ان يقف حتى يسفر
جدا وهذا قال الشافعي واحكام الرأي
وكان مالك يرى الد فم قبل الاسفار
فقالت قد كنا نصنع وفي رواية ففعل ذلك
اي التجميل مع من هو خير منك بكسر
الكاف خطاب المؤنث قاله البايعي يحتل
ان تريد بذلك النبي صلى الله عليه وسلم
فقد روى عنها هذا الحديث مسنداً ويحتل
ان تريد بذلك من بعد النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم من الخلفاء ابا بكر وعمر وعثمان رضي
ولعلها ارادت بذلك الزبير الخ قلت و

الا يامر كلهما الى الرابع مثلاً قضاها كليهما في الرابع اعتقاؤه وعليه اجزاء عند الامام وان لم يقض حتى غربت الشمس من اليوم الرابع فأت
وقت القضاء وسقط الرمي لذهاب وقته وعليه دم واحد اتفاقاً الخ مختصراً في الباطن اما يوم الفجر فاول وقته بعد طلوع الفجر واول المستحب
بعد طلوع الشمس قبل الزوال وهذا عندنا وقال الشافعي اذا انقضت ليلة الفجر دخل وقت الرمي وقال لسفيان الثوري لا يجوز قبل
طلوع الشمس والصحيح قولنا لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قد مضى اهله وقال لا ترموا الجبهة حتى تكونوا مصبيين
نبي عن الرمي قبل الصبح وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يلزم الفجاذا اغيلة بن عبد المطلب وكان يقول لهم لا ترموا جبهة
العقبة حتى تكونوا مصبيين فان قيل قد روى انه قال لا ترموا جبهة العقبة حتى تطلع الشمس وهذا صحة سفيان فالجواب ان ذلك محمول
على بيان الوقت المستحب توفيقاً بين الروايتين بقدر الامكان وبه نقول واما اخره فآخر النهار ركن اقال ابو حنيفة ان وقت الرمي يوم الفجر
يتمد الى غروب الشمس وقال ابو يوسف يمتد الى وقت الزوال فاذا زالت الشمس يفتت الوقت ويكون فيما بعد قضاء وجه قول ابي
يوسف ان اوقات العباد لا تعرف الا بالتوقيف والتوقيف ورد بالرمي في يوم الفجر قبل الزوال فلا يكون ما بعد ذلك وقتاً له ادعوا الى
حنيفة الا متباً ريساً الايام وهوان في سائر الايام ما بعد الزوال الى الغروب وقت الرمي فكذا في هذا اليوم لانه انما يذوق سائر الايام
في ابتداء الرمي لا في انتهائه فكان مثلهما في الانتهاء فان لم يرم حتى غربت الشمس فبرمي قبل طلوع الفجر من اليوم الثاني اجزاء ولا
شيء عليه في قول اصحابنا وللشافعي قولان في قول اذا غربت الشمس فقد فات الوقت وعليه الغد وفي قول لا يفتت الا في اخر الايام
التشريق والصحيح قولنا لانه صلى الله عليه وسلم اذا نزل الرعاء ان يرموا بالليل فان اخر الرمي حتى طلع الفجر من الغد رمي (بالبقية على ص ٣١٤)

(البقية عن مسند) وعليه وما لا يخفى في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف ومحمد لا شيء عليه الخ قلت وما استدلال به صاحب البدر ثم وكن أصاحباً له
وغيرها من قوله صلى الله عليه وسلم لا ترموا إلا مصبيين أخرجه الطحاوي بسندته إلى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر نساءه و
نقله صحيحه جمع أن يقضوا مع أول الفجر يسود ولا يروى الجهرية إلا مصبيين وبطريق أخرجه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثته في الثقل
وقال لا ترموا الجاهل حتى تصبوا أو تقدم ما استدلال به البايع من قوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات وما استدلال به ابن رشد من قول مالك
لم يلقنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يرضى لخص لا حدان يرمى قبل طلوع الفجر مع أنه قد روى حديث أسامة وقال الزيلعي ملئ الكثر
ما قاله الشافعي يؤدى إلى خرق الإجماع (٣١٥) بتحصيل محتمل في سنة واحدة بأن يرمى بالليل ثم يطوف للزيارة بالليل ثم يرمى في فجر يومه
ويرجع إلى عرفات ويقف بها قبل طلوع الفجر ثم يفعل
بقية الأفعال ولو كان هذا جائزاً لما أمر من أفسد محبة
بالحجاء أن يقضى من قابل وحديث أم سلمة ليس
فيه دلالة على أنه عليه الصلوة عليها ذلك وأقرها عليه
ولا أنه عليه الصلوة امرها أن ترمى ليلاً وبمثل هذا لا
يترك المرفوع الخ والمراد بالمرفوع ما تقدم من قوله صلى
الله عليه وسلم لا ترموا إلا مصبيين وحكى الخطابي عن
غيره أن حديث أم سلمة رخصة خاصة لها ولا الشيع
في البذل قوله في حديث أم سلمة فومت قبل الفجر على
ما قبل صلوة الفجر
(الناشئة المتعلقة بصحة هذا)

الفجر من يوم الفجر ومن رمى فقد حل له الفجر مالك عن هشام بن
عروة أن فاطمة بنت المنذر أخبرته أنها كانت ترى أسماء بنت أبي
بكر بالمزدلفة تأمر الذي يصلي لها ولا يصحها بالصبح يصلي لهم الصبح
حين يطلع الفجر ثم تركب فتسير إلى منى ولا تقف السير في
الدفة مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال تسئل
أسامة بن زيد وأنا جالس معه كيف كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يسير في حجة الوداع حين دفع فقال كان يسير العنق فإذا

له قوله ومن رمى فقد حل له الفجر قال البايع عن أبيه
تقد يرمى على الفجر وان الفجر إنما يحل له بعد الفجر وقوله
فقد حل يقضى معنيين أحدهما يريد به الحول فيكون
معنى ذلك قد حل وقت ذبحه ويجعل أن يريد بذلك
أنه قد أبحر له إباحة عارية من الكراهية سالمة من
التقدم عليه فهو مرتب عليه وذلك أن الرمي مقدم على
الذبح وهو المفوظ من فعل النبي صلى الله عليه وسلم
والأصل في ذلك ما روى الشيخ أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم رمى جمر العقبة ثم انصرف إلى البدن ففعل
الرمي قلت ومع ذلك فتقدم الرمي على الذبح ليس الوجوب
عند الجمهور وقال ابن رشد أجمعوا على أن من نحو قبل أن
يرمي فلا شيء عليه لأنه منصوص عليه الأمر روى عن
ابن عباس أنه كان يقول من قدم من حجه شيئاً أو
آخر فليهرق ما الخ قلت وهو مقيد عندنا بالحفمية
بالمفرد فإن الذبح لم يكن واجباً عليه لأجل الترتيب
بينه وبين الأمور الثلاثة من الانسائك الأربعة في يوم
الفجر **سنة قوله** أنها كانت ترى أم إبيها أسماء بنت
أبي بكر الصديق بالمزدلفة تأمر أمها الذي يصلي لها
ولا يصحها أي يرمي لها ومن معها الصبح بالصبح فيقول
أقوله يصلي قال البايع يريد أنها كانت اتخذت أمماً
يصلي بها إذ لا يجوز لها أن تؤمر من أحد رجالاً ولا نساءً
وكان يشق عليها النهوض إلى الموقف أملاً لضعفها أو

وسلم فحجة هكذا في جميع النسخ الهندية
من المتن والشروح وفي النسخ المصرية
فجوة قال الزرقاني بفقه الفاء وسكون الجيم
فوا ومفتوحة أي مكاناً متسعاً كالأرواح
ابن القاسم وابن وهب والقعنبي التنبسي
فطائفة ورواه يحيى وأبو مصعب ويحيى
ابن بكير وسعيد بن عتيق وجماعة فرجة
بضم الفاء وفتحها وسكون الراء قال ابن
عبد البر وغيره هو بمعنى فجوة الخاء كانت
رواية يحيى بلفظ الفرجة فقط فجميع النسخ
المصرية من المتن والشروح على لفظ
الفجوة مستغرب نص بفتح النون وتشديد
الصاد المهملة فعل ما ضف فأعله النون صلت
الله عليه وسلم إلى أسرع وفي كتاب التتبع
النص والنصب في السيران تسار الدابة
لوالبعير يسير أشد أي حتى تستفرج أقصى
ما عندك ونص كل شيء منها وقال أبو
عبيد النص أصله منتهى الأشياء وفتايتها
ومبلغ أقصاها وقال ابن بطال في التمهيد لرفع
من عرفه والله أعلم بما هو البقية على ما

من من عرفه هو المشهور لأنه كان روي النبي
صلى الله عليه وسلم حين دفع من عرفه و
أما حين دفع من المزدلفة فإنه أنه والفضل
ابن عباس ولا يمنع أن يكون أسامة شاهداً
ذلك فأخبر عن الأمرين على أنه قد روى عن
أسامة الأخبار عن دفع من عرفه خاصة
الخ قلت هذا هو المتعين لما قال الحافظ
زاد في رواية يحيى بن يحيى الليثي وغيره عن
مالك في الموطأ حين دفع من عرفه قال
الزرقاني لعله في رواية ابن فضال عن يحيى
والأرواية أنه ليس فيها ذلك كأكثروا
الموطأ وإن كان المعنى عليها الخ فقال أسامة
كان صلى الله عليه وسلم يسير العنق قال
العيني بفتح العين المهملة وفتح النون أخرجه
قاف هو السير الذي بين الأبطاء والبرام
وقال في المشارق هو يسير سهل في سرعة و
قال القزاز يسير سريع وقيل المشي الذي يمشي
به عنق الدابة وفي الغائق العنق الخط الفهم
وانتصب العنق على المصدر المؤكد من لفظ
الفعل كذا في الفهم فإذا وجد صلى الله عليه

لما كان أصابها من العمى فالتفت من كان يكون معها من يصلي بهم فتدرك بذلك فضل الجماعة الخ يصلي لهم الصبح بيان لما أمر به أي تأمره أن يصلي
حين يطلع الفجر أي في أول طلوعه وهذا هو السنة في هذه الصلوة ثم تركب بعد الصلوة فتسير إلى منى ولا تقف بالمزدلفة بعد الصلوة قال البايع تريد
أنها كانت تقدم مصلاً الصبح أول طلوع الفجر وهذه السنة لمن وقف بالمزدلفة ليتمكنا من الوقوف والدعاء ولا يضييق وقت الوقوف كما يريد وأنه
من طول الدعاء والتضرع إلا أنها كانت تقدم الصلوة معنى أخرجه وان يمكنها الرمي في خلوة قبل التضائق والتزام الخ
قلت ويشكل على هذا الأثر ما تقدم من الجفاري برواية عبد الله مولى أسماء أنها كانت ترتحل حين غاب القمر فترمي الجمره ثم تصلي الصبح في منزلها و
يمكن الجمع باختلاف الأحوال بمعنى كهيئة السير في الدفع من عرفه إلى مزدلفة ومنها إلى منى ومضى دفعا لادخا بهم حين الضم فوافد فبعض
بعضاً **سنة قوله** سئل ببناء الجمهور أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي حب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومولاه وابن حبه زيد بن حارثة
واختص زيد بن حارثة من الصحابة بأنه تعالى لم يصير في كتابه باسم أحد من الصحابة سواه وأنا جالس معه هكذا أخرجه أبو داود والبخاري وغيرهما و
المسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام عن أبيه سئل أسامة بن زيد وأنا شاهد أوقال سألت أسامة بن زيد ولم يترض شراحيل الجفاري عن تسمية السائل
كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير فيه أهتبال الصحابة بأمير الحج وحفظ سنة نبه صلى الله عليه وسلم حتى بلغوا إلى حفظ صفة مشبه
واسمائه حيث أسرع وأيضاً ع حيث أوضه ومنازله ومناقل أحواله في حجة الوداع فيه التسمية بذلك وقد ورد في إجابتي كثيرة وهو بفتح واو
وجاز كسرهما ودفع فيه الناس علماً أنه لا يتفق له بعد هذا وقفة أخرى ولا اجتماع له آخر مثله وسبه أنه نزل إذا جاء نصر الله في وسط أيام التشريق وعرف
أنه الوداع كذا في الجمع حين دفع قال البايع يجوز أن يريد به الدفع من عرفه ويجوز أن يريد الدفع من المرة لغة إلا أن اختصاص أسامة بوقت الدفع

الباقية عن صفات) لصيق الوقت لانهم انما يدفعون من عرفة الى المزدلفة عند سقوط الشمس وبين عرفة والمزدلفة نحو ثلثة اميال وعليهم ان يجوهوا بين المغرب والعشاء بالمزدلفة وتلك سنتها فتجولوا في السير لاستكمال الصلوة وقال الطبري الصواب في السير في الافاضتين جميعا ما صححت به الآثار الا في وادي محير فانه يوضع لصخرة الحديث بذلك فلو اوضح احد في مواضع العنق او العكس لم يلزمه شيء لاجماع الجمهور على ذلك غير انه يكون محظوظا بطريق الصواب كذا في العنق **له قوله** قال مالك قال هشام بن عروة والنص فوق العنق اي ارفع منه في السرعة قال النووي ها نوعان من اسراع السير في العنق نوع من الرفق قال الحافظ كذا بين مسلم من طريق حميد بن عبد الرحمن وابو عوانة من طريق انس بن عياض كلاهما عن هشام ان التفسير من كلامه وادرجه **٢١٦** يحيى القطان فيما اخرجه البخاري في

الجماء بلفظ فاذا وجد فجوة نص والنص فوق العنق و كذا ادرجه سفيان فيما اخرجه النسائي وعبد الرحمن بن سليمان وكيع فيما اخرجه ابن خزيمة كلهم عن هشام وقد رواه اسحق بن راهويه في مسنده عن وكيع ففصل وجعل للتفسير من كلام وكيع وقد رواه ابن خزيمة من طريق سفيان ففصله وجعل للتفسير من كلام سفيان وسفيان وكيع انما اخذوا التفسير المذكور عن هشام فجمع التفسير اليه وقد رواه اكثر رواة الموطا عن مالك فلم يذكر رواة التفسير وكذلك رواه الطيالسي عن حماد بن سلمة ومسلم عن حماد بن زيد كلاهما عن هشام بن عروة وقد روى الحديث المذكور عن هشام عشرة انفس كما بسطه الزرقاني تبعا لشرح البخاري **له قوله** كان يحرك ببناء الفاعل من التحريك اي تحريكا زائدا ليسر راحلته في بطن محسرا بضم الميم وكسر السين المشددة تقدم سبب تسميته بذلك قد روي عنه هكذا في جميع النسخ الهندية وليست هذه الزيادة في النسخ المصرية و زاد في بعض الهندية بعد ها بمجر ولفظ محمد كذا روي مجروح قال محمد في موطاه بعد ذلك هذا اكله واسمع ان شئت حركت وان شئت سرت على هيئتكم بلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في السير بين جميعا عليكم بالسكينة حين افاض من عرفة وحين افاض من المزدلفة الى بطن يعني انه ليس على الوجوب وتقدم نحو ذلك قريبا عن الطبري انه لو وضع احد في موضع العنق او العكس لم يلزمه شيء لاجماع الجمهور على ذلك غير انه يكون محظوظا بطريق الصواب وقال الشيخ في المسوى عليه اهل العلم في المالكية اذا بلغ بطن محسرا اسرع ان كان ماشيا وحرك دابته ان كان راكبا قدر رمية بمجر ومثله في الانوار لم تكن قال السرخسي وفيه على هيئته في الطريق هكذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايها الناس ليس البر في ايجاب الخيل ولا في ايصاع الابل عليكم بالسكينة وروى جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يمشي على راحلته في الطريق على هيئته حتى اذا كان في بطن الوادي اوضح راحلته وجعل يقول الله اليك تعدل

وجد فرجة نص قال مالك قال هشام والنص فوق العنق مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يحرك راحلته في بطن محسرا قد روي عنه في الخبر في الحج ما لك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاني هذا المنحرو وكل منى مفرو وقال في العمرة هذا المنحرو يعني المروة وكل فجاج مكة وطرقها مفرو مالك عن يحيى بن سعيد قال اخبرني عمرة بنت عبد الرحمن انها سمعت عائشة ام المؤمنين تقول خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لخمس ليال بقين من ذي القعدة

مفرو وكل فجاج مكة مفرو الخ وتقدم في شرح اية الصيد تحت قوله تعالى هديا بالغ الكعبة ان ما لا لا يجزى لمن فخر هدي به في الحرم الا ان يفخر بمكة وشرا لمفخر بمكة نفسها وما يلي بيوتها من منازل الناس قاله مالك واما عند الجمهور فخصص منى ومكة لها باعتبار الندب واما الجواز فغير المحرم كله سواء حتى حكى على ذلك الاجماع ايضا غير واحد من نقلة المذهب وقد عرفت ان حكاية الاجماع ليس بوجيه مع خلاف مالك في ذلك قال المصنف في احكام القرآن في قوله تعالى ثم جعلنا في البيت العتيق المراد بالبيت ههنا المحرك كله اذ معلوم ان لا تدخلك عند البيت ولا في المسجد فدل على ان الحرم كله فدايعته بذكر البيت اذ كانت حرمة الحرم كله متعلقة بالبيت وهو قوله تعالى في جزاء الصيد ههنا بالغ الكعبة ولا خلاف ان المراد بالحرم كله وقد روى عن جابر مره اخرى في كل ما

قلنا وضيئها مفار قادين النصاري وبيها معترض في بطنها اجنيها فزع بعض الناس ان الايضاع في هذا الموضوع سنة ولست نقول به وتاويله ان راحلته كلت في هذا الموضوع فبعثت كما هو عادة الدواب لان يكون قصد الايضاع الخ وعامة كتب الحنفية على الاول في شرح اللباب فاذا بلغ بطن محسرا اسرع قدر رمية بمجر ان كان ماشيا وحرك دابته الى الاسراع ان كان راكبا وهذا يستحب عند الاثنية الاربعة فقد روى احمد عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم اوضح في بطن محسرو في الموطا ان ابن عمر كان يحرك راحلته في محسرا قدر رمية بمجر الخ وبه جزم في الدلائل الخ وروينا **له قوله** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وهو نازل اذ ذاك بمنى بالباء في جميع النسخ المصرية وباللام بدل الباء في الهندية والوجه الاول هذا اي الموضوع الذي لحق فيه الخ لا افضل او مضى وكل منى مفرو ليس في اكثر النسخ الهندية وكل منى مفرو في قول مالك لاني هذا المنحرو فيكون اشارة الى جميع منى لا الى موضع خاص منها ولفظ لاني دأب رواية جعفر عن ابيه عن جابر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم تحرت ههنا امني كلها مفرو زاد في رواية له فاحمروا في رجاكم وهو امر باح لا ايجاب ولا ندب قال ابن التين مفرو النبي صلى الله عليه وسلم عند جحرة الاولى التي تلي المنى **له قوله** وقال صلى الله عليه وسلم في العمرة اشارة الى المروة هذا المنحرو يعني بلفظ الاشارة المروة مفعول يعني قال الباجي خص العمرة بهذا القول لانه لا تعلق لها ولا لهدى بها بمنى فاشارة الى المروة وقال هذا المنحرو سبيل تخصيص لها الخ قلت هذا ايضا مني على مسلك المالكية فعند هذا التفت الشروط الثلاثة فصل المنحروين وجوب مكة ولا يجزى بمنى ولا يفرها وكل فجاج مكة بكسر الفاء وجميع من جمع في بطن الفاء وهو الطريق الراسع بين الجبلين وطرقها جميع طريق مفرو مجزى الخ وفيها قال ابو عبد الملك يريد كل ما قارب بيوت مكة من فجاجها وطرقها مفرو وكل ما تباعد فليس بمفرو قال الباجي يعني ان المروة وان اختصت بفضيلة ذلك فان سائر طرقها ومواضعها م

م فحضرت فله لطيف بالبيت قال لحافظ قوله تطوفنا اي غيرها لقولها بعد فله لطيف فانه تبين به ان قولها تطوفنا من العام الذي اراد به الخاص الخ
فلما دونناي قربنا من مكة وكان ذلك بسوق كذا جاء عن عائشة وقالت ايضا بعد وصولهم مكة حين فرغوا من طوافهم بالبيت وسجدتهم كما في
رواية جابر قال انزلنا قاتى ويحتمل كما قال عياض وغيره انه قاله مرتين في الموضوعين وان العزوة كانت اخر الما امرهم بقسم الحجر الى العمرة الخ امر رسول الله
صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى باسكان الدال وخفة الباء و كسر الاول وشدة الثاني لعنتان اسم لما يهدى الى الحرم من الانعام قال
الباجي وانما خصهم بذلك لان من كان معه هدى قد قلده او اشعره فحكمه ان لا يحل حق يفر لقوله تعالى ولا تحلفوا رءوسكم حتى يبلغ الهمك
محله فمن كان معه هدى بقي على حرامه (٢١٤) واراد في الحجر على عمرته ويحتمل ان يكون من لم يكن معه هدى هو الذي احرم بالعمرة فذلك
امران يحل من عمرته ومن كان معه هدى احرم بحج فذلك
لويحل من حجه حق اقمه ويؤيد به حديث عروة عن عائشة
المتقدم وهو قولها اما من اهل بجمرة فحل واما من اهل
الحج او جميع الحج العمرة فلم يحلوا حتى كان يوم النحر فحل
قلت وهذا الاحتمال بعيد فانه لو بقي في هذا الاحتمال
ممن قسم الحج الى العمرة وقد نظرت الروايات على
ذلك واما حديث عروة الذي ايد به هذا الاحتمال فتقدم
معناه في افراد الحج **سنة قول** في اذ طاف بالبيت وصلى
بين الصفا والمروة ان يحل بغير اوله وكسر ثانيه او يصير
حلا لا وهذا هو قسم الحج الى العمرة قال النووي في شرح
مسلم اختلف العلماء في هذا القسم هل هو خاص بالحج
تلك السنة خاصة ام ياتي لهم ولغيرهم الى يوم القيمة
فقال احمد وطائفة من اهل الظاهر ليس خاصا بل
هو باق الى يوم القيمة فيجوز لكل من احرم بحج وليس
هدى ان يغلب احرامه عمرته ويتحل باعمالها وقال
مالك والشافعية وابو حنيفة وجمهور العلماء من السلف
والخلف هو مختص بهم في تلك السنة لا يجوز غيرها وانما
امروا به تلك السنة لئلا لغوا ما كانت عليه الحجا هلية من
تحرير العمرة في اشهر الحج وما يستدل به لجمهور حديث
ابن ذر عن مسلم كانت المتعة في الحج لاصحاب عهد رسول الله
عليه وسلم خاصة يعني قسم الحج الى العمرة ولما الذي في حديث
عروة العامة ما هذا الما ليدفع ليدفعنا جواز العمرة في
اشهر الحج **سنة قول** قلت عائشة دخلت في الدال و
كسر الحاء مبني للمفعول علينا يوم النحر بالنصب على النظر في اي
في يوم النحر لم يفر فقلت ما هذا استدلال هذا على انه صلى الله
عليه وسلم لم يسنه فمن فقد ترجمه عليه البخاري في
صحيحه باب ذبح الرجل المبرق عن نساء من غير امره قال لحافظ
وغيره من شراجه اما قوله من غير امره فاحذر من استفهام
عائشة عن الحرم ولو كان ذبحه بغيره لم يحتمل الاستفهام لكن
ليس ذلك دافعا لاحتمال فيجوز ان يكون عليها ان لله تعالى بان
استأذنه في ذلك لكن لما دخل الحرم على احد عدها ان يكون
هو الذي وقم الاستئذان في ان يكون غيره لك فاستفتيت عنه
لذلك فقلت لا يحرم في رواية عبد الله بن يوسف عن مالك عند

ولا نرى الا انه الحج فلما دوننا من مكة امر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى اذ طاف بالبيت تسعين الصفا والمروة ان يحل قالت عائشة قد دخل علينا يوم النحر لم يفر فقلت ما هذا فقالوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ازواجه قال يحيى فذكرت هذا الحديث للقاسم بن محمد فقال اتيك والله بالحديث على وجهه ما لك عن نافع عن عبد الله بن عمر عن حفصة ام المؤمنين انها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما شان السحوا لو لم تحلل انت من عمرتك فقال اني لبئت رأسي وقلت هدي

له قوله ولا نرى بعض النون اي لا نطق على ما ضبطه اكثر الشراح قال العيني حجة في محل النصب على الحال الا انه الحج هكذا في الصحيحين وغيرها من رواية الى الاسود عنها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نرى الحج والذين اوى من وجه اخر عن الى الاسود عن عروة عنها مهلين بالحج ولمس عن القاسم عنها لا نرى الحج وله ايضا مهلين بالحج ويشكل على هذه الروايات ما تقدم في افراد الحج عنها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمنها من اهل بجمرة ومنها من اهل بجمعة ومنها من اهل بالحج فحل الزقاني وغيره من شراح الحديث الروايات المذكورة على اول الامور اخرجوا من المدينة الى يرون الا الحج لما كانوا يعيدون من ترك الاعتقاد في اشهر الحج والروايات المتضمنة لانواع الحج على اخر الامور اذ بين لهم النبي صلى الله عليه وسلم وجوه الاحرام وجوز لهم الاعتقاد في اشهر الحج وجمع بينهما القاري بان قولها

البخاري والشيخين من رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن زبير قال لما استوى ذلك عند الراوي للحديث مبر عن الذكوة باي اللفظين لم يكن في رواية مرة بالذبح ومرة بالفر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ازواجه استدلال بذلك على جواز الاشتراك في الهدايا والمستئلة خلافة **سنة قول** قال يحيى بن سعيد وليس في نسخة الهندية ابن سعيد والوجه وجوده لثلاثا بمتسبس يروي الموطأ والحديث اخبره البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك وفي اخره قال يحيى فذكرته للقاسم قال لحافظ هو ابن سعيد الاضاري بالاسماء المذكورة الخ فذكرت اي الحديث للقاسم بن محمد ابن ابى بكر الصديق فقال القاسم اتيك عمرته والله بالحديث على وجهه يعني ساقته لك سياتا ما لم تحصر منه شيئا ولا غيرته بشاويل ولا غيره وفيه قصد يق لعمرة واخبار اضبطها كذا في العيني **سنة قول** انها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما شان اي امر وحال الناس حلوا ولم يحل بغير اوله وكسر ثانيه انت من عمرتك هذا في انه عليه الصلوة والسلام لم يكن مفردة اوله قال الشيخ في البذل هذا يدل على ان طوافه صلى الله عليه وسلم حين قيام مكة كان طواف العمرة حسبما قالت الحنفية فان الاحلال من العمرة لا يمكن الا ان يكون افعال العمرة غير داخلية في الحج فقد ثبت بتقريره صلى الله عليه وسلم وعد ما ذكره ان الذي طاف وسعى كان من افعال العمرة فغير داخلية في الحج الخ ولما كان هذا اللفظ متعلقا لعامة المالكية والشافعية اولوا بوجوده فقال اني لبئت بالام والموحدة التثنية من التلبيد وهو جعل نحو فيه من نحو غاسول او صمغ لم يجمع الشعر ولا يخل فيه قبل رأسي وتقدم الكلام على التلبيد في الطهيب في الحج وقلت بتشهد بالام من التقليد هدي اي جعلت فلافة في عتقه فلا محل بغير الهمة وكسر الحاء والرفع اي من احرام حتى انحر الهة قال لحافظ استدلال به على ان من ساق الهة لم يحل من على عمرة حتى يحل بالحج ويفرغ منه لانه جبر **سنة** في بقائه على احرامه كونه اهدي وكذا وقع في حديث جابر عند البخاري واخبره لا يحل حتى ينحر الهة وهو قول في حنفية واحمد ومن وافقهما

ص شاء لا تخصيص لذلك بمكة ومضى قال البيهقي وهذا محتمل معنيين أحدهما أن يكون نذر جزواً فإن إطلاق هذا النذر لا يتعلق بموضع دون موضع ونذر الهدى يتعلق بموضع مخصوص والثاني أن من نذر سوق جزو معين إلى موضع من المواضع فإن نذر سوقه بأبطل ويجوز حيث شاء من المواضع التي لا يتكلف سوقها إليها فربما وقال أيضاً قوله من نذر بدنة يقتضي أن لفظ البدنة لا ينطلق إلا على الهدى وفي عرف الاستعمال أن البدنة من الأبل ما هدى ولذلك قال من نذر بدنة فحكمه أن يقتلها ومن نذر جزواً ففرق بينهما في اللفظ لما افترقا في المعنى وصار عند اسم البدنة مختصاً بالهدى واسم الجزو مختصاً بما ليس بهدى والنذر للابل على ضربين أحدهما أن يذرها باسم البدنة أو يذرها باسم الجزو فإن نذرهما باسم البدنة فإن ذلك يكون على ثلاثة أوجه أحدها أن لا ينوي هدياً ولا غيره والثاني ١٨٨ أن ينوي الهدى والثالث أن ينوي غيره

فلا أحل حتى انحر العمل في النحر مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر بقض هدي به بيدة ونحر غيره بعضه مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر قال من نذر بدنة فإنه يقتلها نخلين ويشعرها ثم يغورها عند البيت أو بمنى يوم النحر ليس لها محجل ذلك ومن نذر جزواً من الإبل أو البقر فليغورها حيث شاء مالك عن هشام بن عروة أن أباه كان يذبح بدنة قياماً قال مالك لا يجوز لأحد أن يحلق رأسه حتى ينحره يه ولا ينبغي لأحد أن يحرق قبل النحر يوم النحر وإنما العمل كله يوم النحر الذي لم يلبس الثياب والقاء التفث والحلق لا يكون

الهدى فإن لم ينو شيئاً فلا ظهر عندي أن لها حكم الهدى وهو الظاهر من قول ابن عمر لأنه لم يشترط في البدنة النية ولا غيرها ولأن لفظ البدنة مختص بالهدى في وجوب محجل عليه وإن نوى الهدى فهو باين في وجوب حكم الهدى فإن نوى غير ذلك فهو على ما نوى ومن نذر باسم الجزو وهو لفظ مختص بنحر الهدى ولا ينطلق من جهة عرف الشرع على الهدى فمن نذر على هذا اللفظ فهو على التقرب به إلى الله عز وجل على وجه الصدقة الخ وأثر الباب أخرجه محمد في مؤطا ثم قال قال محمد هو قول ابن عمر وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن غيره من أصحابه أنهم رخصوا في نحر البدنة حيث شاء وقال بعضهم الهدى بمكة لأن الله تعالى يقول هدياً بالغ الكعبة ولم يقل ذلك في البدنة فالبدنة حيث شاء إلا أن ينوي النحر فلا يغورها إلا فيه وهو قول أبي حنيفة وأبراهيم النخعي ومالك بن أنس قالوا لخصاً من في أحكام القرآن اختلف أصحابنا فمن قال لله على بدنة هل يجوز له نحرها بغير مكة فقال أبو حنيفة ومحمد يجوز له ذلك وقال أبو يوسف لا يجوز له نحره إلا بمكة ولم يحتجوا فافهم نذر هدياً أن عليه ذبحة بمكة وإن من قال لله على جزو أنه يذبحه حيث شاء وروى عن ابن عمر أنه قال من نذر جزواً نحرها حيث شاء وإن نذر بدنة نحرها بمكة فكذلك أروى عن الحسن وعطاء وعبد الله بن محمد بن علي مسأله وسعيد بن المسيب وروى عن الحسن أيضاً وسعيد بن المسيب قال إذا جعل على نفسه هدياً فمكة وإذا قال بدنة فحيث نوى ذهب أبو حنيفة إلى أن البدنة بمنزلة الجزو ولا يقتضي هدياً إلى موضع فكان بمنزلة نذر الجزو والشاة ونحوها وأما الهدى يقتضي إهداءه إلى موضع وقال تعالى هدياً بالغ الكعبة فجعل بالغ صفة الهدى ويحتمل إلى يوسف بقوله تعالى والبدن جعلناها لكم من ذبحكم أنفسكم فربما غير فكان اسم البدنة مفيداً لكونه قرباناً كالهدى إذا كان اسم الهدى يقتضي كونه قرباناً يجوز لله تعالى فلما لم يجز الهدى إلا بمكة كان كذلك حكم

له قول في العمل في النحر لعل الفرق بين النحرين أن مقصود الأول مجرد أقباط النحر وأنه من مناسك الحج سواء كان واجباً أو مندوباً ومقصود هذا الترتيب بيان الأحوال فهل يجوز أن ينحر غيره أو يجب النحر بنفسه كما في الحديث الأول وأما ينحر كما في الحديث الثاني وكيف ينحر ومتى ينحر **سنة قول** في نحر بعض هديه وهو ثلث وستون بدنة كما في حديث جابر الطويل عن عمر الشريفة وهذا ما عليه عامة شراح الحديث وأهل التارخ بيدة الشريفة وليس في السنة المصرية بيدة لكنه مراد لقوله ونحر غيره وهو على بن أبي طالب بعضه أي ما بقى من المائة وهو سبع وثلاثون بدنة ففي مسلم وغيره عن جابر في حديث الطويل ثم انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى النحر ففعل ثلاثاً وستين بيدة ثم أعطى علياً ففعل ما فبر وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد

البدنة قال أبو بكر الجصاص وهذا لا يلزم من قبل أنه ليس كل ما كان ذبحة فله مختص بالحرم لأن الإضحية قربان وهي جائزة في سائر الأوقات فوضعه للبدن بأنها من شعائر الله لا يوجب تخصيصها بالحرم والحرم في ذلك بين امتناعاً والحاصل كما في النية أن في نذر الهدى يختص بالحرم امتناعاً وفي الجزو والبقر لا يختص به اتفاقاً وفي البدن لا يختص به عند ما خلا فالإيوسف و زفر الجوز **سنة قول** كان يذبحه بهم فسكون جميع بدنة ففعلت قياماً حال سوغ وقوعها من النكحة مع تأخرها عنها تخصيصاً للنكحة بالاضامة وفي الأثر استخار أبو بكر قياماً وذهب قال الجوز منهم إلا ثمة الأربعة كما تقدم فها يجوز من الهدى **سنة قول** لا يجوز لأحد أن يحلق رأسه حتى ينحره يه لقوله عز وجل ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله قال الموفق وفي يوم النحر أربعة أشياء عارضها ثم النحر ثم الحلق ثم الطواف والسنة ترتبها هكذا فإن النبي صلى الله عليه وسلم نحرها كن ذلك وصفه جابر في حج النبي صلى الله عليه وسلم وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم نحرها ثم نحر ثم حلق رواه أبو داود الخ قلت واختلف فيمن أخل الترتيب للنسيان وغيره ولا ينبغي أي لا يجوز لأحد أن ينحر قبل النحر يوم النحر قال البيهقي وجه ذلك أن كل نساك ونحوه فإنه لا يكون شيء من ذلك بالليل وإنما هو كله بالأنهار وقد استدلل مالك على ذلك بقوله تعالى ويذكروا اسم الله في أيام معلولات الخ وقال ابن رشد في جملة المسائل المختلفة في الهدى أما متى يغوفان مال الكاف قال في نحر عمر في الترمذ أو التطوع قبل يوم النحر لم يجز وجوز أبو حنيفة في التطوع وقال الشافعي يجوز في كل يوم النحر الخ وإنما العمل كله أي كل يعمل يوم النحر ثم فيه بعض العمل بطريق المثال الذي لم يهدى وليس الثياب بضم اللام مصدر وليس بكسر الواو حدث والقاء التفث كقص الشارب وقلم الإطفاً وسياً في الكلام على تفسيره قريباً والحلق بكسر الحاء مصدر رجلي لا يكون شيء بالرفع في السنة المصرية (البقية على طبع)

ص وقال بوجوب خلق جميعه مآلك واحد واستحقبه الكوفيون والشافعي ويجزئ البعض عندهم واختلفوا فيه فمن الحنفية الربع الا بابا يوسف فقال النصف وقال الشافعي اقل ما يجب خلق ثلث شعرات وفي وجه لبعض اصحابه شعرة واحدة والتقصير كالحلق فالأفضل ان يقصر من جميع شعراته ويستحب ان لا ينقص عن قدر الائمة وان اقتصر على دونهما احزأ هذا للشافعية وهو مرتب عند غيرهم على الحلق وهذا كله في حق الرجال واما النساء فالمشروع في حقهن التقصير بالاجماع وفيه حديث لابن عباس عن ابي داود بلفظ ليس على النساء حلق واما على النساء التقصير والترمذي من حديث علي بن ابي طالب ان خلق المرأة رأسها وقلاجه ووراء الشافعية لو حلقن اجزأها ويكره وقال القاسميان ابو العلي بن الحسين والترمذي ٢١٩ الخ قالوا اي الصلابة قال الحافظ لما وقف في شئ من الطرق على الذي تولى السؤال في ذلك بعد البحث الشديد والمقصرون يا رسول الله قال الحافظ

شيئا من ذلك قبل يوم النحر ما جاء في الحلاق مآلك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم ارحم المحلقين قالوا والمقصرون يا رسول الله قال اللهم ارحم المحلقين قالوا والمقصرون يا رسول الله قال والمقصرون

الواو معطوفة على شئ محذوف تقديره قل والمقصرون او قل وارحم المقصرين وهو اسم العطف التلقيني زاد العيني كما في قوله تعالى اني جاعل لك للناس اماما قال ومن ذريتي وتعبه القاري بأنه ليس من باب التلقين قال اللهم ارحم المحلقين تنبيها على انه صلى الله عليه وسلم لم يكتف على المحلقين ولا لحد ولا لثغرات الى المقصرين بل دما لهم قصد او كبر الدعا لهم خاصة لاظهار فضيلة الحلق قالوا والمقصرون يا رسول الله اذكروا الاستدعاء رحمة للمقصرون قال القاري هل هو قول المحلقين او المقصرين او قولها جميعا اختلافات ثلث اظهرها بعض الكل من المومنين قال والمقصرون قال الحافظ في قوله صلى الله عليه وسلم والمقصرون اعطاء المعطوف حكم المحطوف عليه الخ والحديث اخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك مثل سابق المؤطا قال الحافظ كذا في معظمو الروايات عن مالك اعاد الدعاء للمحلقين مرتين وعطف المقصرين عليهم في المرة الثالثة وانفرد يحيى بن بكير عن رواة المؤطا بأماة ذلك ثلث مرات نبه عليه ابن عبد البر في التقصي واغفله في التهيد بل قال فيه انهم لم يختلفوا في ذلك وقد راجعت اصل سماعي من مؤطا يحيى بن بكير فوجدته كما قال في التقصي الخ واعلم ان دعاء صلى الله عليه وسلم ثابت في الصحاح عمرة الحد يبية وسجدة الوداع قال الحافظ وهو المتعين لتظافر الروايات بذلك في الموضوعين كما قد مرنا الان السبب في الموضوعين مختلف فالذي في الحد يبية كان بسبب توقف من توقف من الصلابة عن ذلك فخالفهم النبي صلى الله عليه وسلم وصالح قريشا على ان يرجع العام المقبل القصة مشهورة فخلع امرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالاحتيال توقفوا فاشادت امر سلمة ان يحمل هو صلى الله عليه وسلم

(البقية عن ص ١٨) وبالنصب والهندية من ذلك العمل المذكور بعضه قبل يوم النحر لان بعض هذه الاشياء مرتب على البعض فان الحلاق مرتب على الذبح وليس الثياب والقاء القثص مرتبان على الحلاق والذبح مرتب على رمي جمرة العقبة وفي شرح الباب اول وقت حمة الحلق في الحج طلوع فجر يوم النحر ووقت جواز ذبلا جابر اي بلا كفارة بعد رمي جمرة العقبة لانه قبله موجب للدم عند الوجبة واخر وقت الوجوب غروب الشمس من اخرايام النحر ولا اخره في حق المحلق الخ (الحاشية المتعلقة بصحة هذا) له قوله ما جاء في الحلاق بكسر الحاء مصدر خلق وبوب البخاري في صحيحه باب الحلق والتقصير عند الاحلال الخ واكتفى المصنف على الاول فقط مع ان المراد كلاهما لفعله على التقصير قال الحافظ اقم البخاري بهذا الترجمة ان الحلق نسك لقوله عند الاحلال وليس هو نفس التحلل وكانه استدلال على ذلك بدعائه صلى الله عليه وسلم

وسلم قبلهم ففعل فتبعوه فخلق بعضهم وقصر بعضهم وكان من باد رالى الحلق اسرع الى امتثال الامر من اقتصر على التقصير وقد وقع التصريح بهذا السبب في حديث ابن عباس عندهما ما حجة وغيره ففيه انهم قالوا يا رسول الله ما بال المحلقين ظاهرت لهم يا رحمة قال لا تظنوا يشكوا قلت والظاهر انهم قصروا ولا تظنوا راوا ان النبي صلى الله عليه وسلم حرضهم على الحلق خلقوا فحق المحلق روى ابو يونس عن ابي سعيد الخدري خلق يوم الحد يبية النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه الاعثان وابوقاداة الخ فظاهرة انهم خلقوا كلهم غيرهم واما السبب في تكرير الداء للمحلقين في حجة الوداع فقال ابن الاثير في النهاية اكثر من حج مع النبي صلى الله عليه وسلم لم يبق الهللا فظا امرهم ان يصفوا الحج الى العمرة ثم يخلعوا منها شق عليهم ثم يركبوا لهم من الطاعة كان التقصير في انفسهم اخف من الحلق ففعل اكثرهم فحج النبي صلى الله عليه وسلم فعل من خلق لكونه ابين في امتثال الامر الخ قال الحافظ فظا قاله نظروا ان تابعه عليه غير واحد لان المقتم يستحب في حقه ان يقصر في العمرة ويجزئ في الحج اذا كان ما بين التمسكين متقاربا وقد كان في ذلك حقهم كذلك فالاول ما قاله الخطابي وغيره ان عادة العرب انها كانت تحب توفير الشعر والزين به وكان الحلق فيهم قليلا وربما كانوا يرونه من الشهرة ومن ذى الاما حرم فلذلك كره الحلق واقتصر على التقصير الخ والوجه عندى ما قاله ابن الاثير ومن تابعه فان المقتم وان كان المستحب في حقه التقصير لكن عارضه ههنا توقفهم في الاحلال حتى راجعوا في ذلك النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا منطلق الى منى وذكر احدا يقطر فكان الحلق في حقهم ابين لامتنال ففعلهم في الحد يبية وما سقى الحافظ عن الخطابي وتبعه على ذلك الزقاني وغيره يابى عنه كلامه الخطابي في المعاصير ١٣

من احرامه بل له اختيار في بقائه الى ١٢ سنة **قول** قال عبد الرحمن ولكنه اى اياه القاسم لا يعود الى البيت بعد الفراغ من طواف العمرة فيطوف به مرة اخرى تطوعا حتى يحلق رأسه قال البايجي يريد انه كان لا يطوف بالبيت حتى يقبل من عمرته بالحلق لان من سنة المعتمر ان يطوف بالبيت متفلا حتى يكمل عمرته ويحلق منها بالحلق وقد قال مالك فيمن طاف وصلى فيه لم يملك له الحلق حتى يصلي فيه ولا يتنفل بطواف ولا يدخل البيت ولا يقربه حتى يحلق وقال محمد في موطأه بعد اثر الباب لا يصح له ان يعود في الطواف حتى يحلق او يقصر كما فعل القاسم الخ وفي التعليق المسجد اى لا يسرى ولا يستحب عندنا وذلك ليقع التوالى بين طواف العمرة والحلق من غير فصل بينهما وان كان ذلك ايضا جائزا الخ وذكر الشيخ في المسوى بعد اثر الباب عليه اهل العلم ان السنة ذلك الخ وترجم ٢٢٠ الجندى في صحيحه باب من لم يقرب

مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه انه كان يدخل مكة ليلا وهو معتمر فيطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ويؤخر الحلق حتى يصلي فيه **قول** ولكنه لا يعود الى البيت فيطوف به حتى يحلق رأسه قال ورما دخل المسجد فاوترفيه ولا يقرب البيت **قال** مالك التفت حلاق الشعر ولبس الثياب وما يتبع ذلك **مسئل** مالك عن رجل نسى الحلاق في الحج هل له رخصة في ان يحلق بمكة قال ذلك واسع والحلاق بمنى احب الى **قال** مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا ان احدا لا يحلق رأسه ولا يأخذ من شعرة حتى يغزها يا ان كان معه ولا يحل من شئ حرم عليه حتى يحل بمنى يوم النحر وذلك ان الله تعالى قال **وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ** **التقصير** مالك عن نافع ان عبد الله بن

الكعبة ولم يطف حتى يخرج الى عرفة واورده فيه حديث ابن عباس قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم بمكة فطاف وسعى ولم يقرب الكعبة بعد طوافه بها حتى رجع من عرفة قال الحافظ وهو ظاهر فيما ترجم له وهذا لا يدل على ان الحاجر منع من الطواف قبل الوقوف فلعنه صلى الله عليه وسلم ترك الطواف تطوعا خشية ان يظن احدا انه واجب وكان يجب التخفيف على امته ويجوز ذلك حزم العيني والقسطلاني قال عبد الرحمن وربما دخل ابوه المسجد في اخر الليل فاوترفيه اى صلى الوتر ولا يقرب البيت لئلا يؤمر ان للعمرة طوافين **قول** مالك التفت حلاق الشعر بكسر الحاء مصدر وفي بعض النسخ الحلاق ولبس الثياب بضم اللام مصدر ايضا وما يتبع ذلك من قص الاظفار ولا غسالة الخ والاشتان ونحو ذلك وفي المحلى اختلف اهل اللغة في التفت فليل هو الوسم وقيل هو ازالة وكلام الامام مالك هذا يشير الى الثاني وقوله سابقا القاء التفت يفهم منه المعنى الاول **قول** مالك يجزئ وسئل ببناء الجوهول مالك الامام عن حكم رجل نسي الحلاق بمنى ليس في النسي الهندية بمنى لكنه مواد في الحج هل له رخصة في ان يحلق بمكة قال مالك ذلك واسع اى حاشوا والحلاق بمنى احب الى **قال** البايجي موضع الحلاق في الحج معنى وفي العمرة مكة وانما يتعلق بمكة من الموضوعين على انه المشروع على الاستحباب وقد قال مالك في الذي يذكر الحلاق بمكة قبل الطواف للافاضة لا يطوف ولا يرجع الى منى فيحلق ثم يفيض قال فان لم يفعل وحلق بمكة اجزا عنه وقد روى ابن القاسم فيمن حلق في الحل ايام منى لا ارى عليه شيئا اذ حلق في ايام منى الخ وفي شرح الباب يختص حلق الحاكيم بالزمان والمكان عند الى حنيفة ولا يختص بواحد منها عند ابى يوسف على ما في الهداية وشرح الجامع وغيرها وذكر الكرماني والسروسي عن ابى يوسف ان الحلق يختص بالزمان دون المكان وعند محمد يتوقت بالمكان

له قول كان يدخل مكة ليلا وهو معتمر ولعله كان اتياء لفعله صلى الله عليه وسلم في عمرته للحجامة قال النووي يستحب دخول مكة نهارا ليلا وهو اصح الوجهين اصحابنا وبه قال ابن عمر وعطاء الخضر واصحق بن راهويه وابن المنذر والثاني هما سواء لافضيلة الاحدهما على الاخر وهو قول القاضي ابى الطيب والمنا وروى ابن الصباغ والعبدي من اصحابنا وبه قال طائفة من الثوري وقالت عائشة وسعيد بن جبارة وعمر بن عبد العزيز يستحب دخولها ليلا وهو افضل من النهار الخ وفي الباب لا بأس بدخولها ليلا ونهارا ولكن دخوله نهارا افضل

في فتاوى قاضيان يستحب ان يدخلا نهارا يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة المطلق عليه الطواف تغلبا او باعتبار اللغة ويؤخر الحلاق بالكسراى حلق الرأس حتى يصير نامة لئلا خير ولا حرج عليه في تأخيرها اذ اشغله حنة مانع داخله لم يجد في الليل من يحلقه قاله ابو عمر وقال القاري في شرح الباب يختص حلق المعتمر بالمكان عند الى حنيفة ومحمد خلا قال ابى يوسف وزفر واما الزمان في حق المعتمر فلا يتوقت بالاجماع الخ وقال ايضا ان كان القادر من الصحة مقتضا ليريسق الهدى او مفردا بعمرته فعليه ان يحلق ويحل الا انه لا يجب عليه ان يخرج

وعند زفر يتعين بالزمان لا المكان فالزمان ايام الفجر الثلاثة ولياليها والمكان الحرم والتخصيص في التوقيت للضمين بالدم لا للتفصيل فلو حلق او قصر في غير ما توقت به لزمه الدم ولكن يحصل به القتل في اى مكان وزمان اى به بعد دخول وقته اى اوان تحمله الخ **ش** **قول** مالك قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا بالمدنية المنورة ان احدا لا يحلق رأسه ولا يأخذ من شعرة من الايط والشوارب والعانة وغيرها حتى يغزها يا ان كان معه وقد تعدد مرقبها ان ذلك على السنية فان عكسه فلا شئ عليه في المشهور من مذهب مالك وهو كذلك عند الى حنيفة في حق المفرد واما القارن والمتمتع فالترتيب بين الذبح والحلق واجب عندنا ويجب الدم بتركه وانت خير بان **قول** مالك في الموطأ يؤيد الثاني ولذا مال ابن الماجشون الى وجوب الدم ولا يحل بفتح المشاة التحية وكسر الحاء المهملة من شئ حرم عليه بالاحرام حتى يحل من احرامه بمنى يوم النحر ودليل ذلك ان الله تبارك وتعالى **قال** ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله والهدى محله في قوله فقد قال عز اسمه في جزاء الصيد هد يا بالغ الكعبة ومعناه مغزوها فانه لو مات بها الهدى قبل ان يذبح لم اجزا عن جزاء الصيد **له قول** في التقصير قد عرفت في مبدء الباب السابق ان الحلق والتقصير بيان في القتل ولا فرق بينهما الا ان الحلاق افضل فمقصود المصنف بهذه الترجمة بيان الشعوب المتفرقة من قص الشارب واطراف اللحية وبيان الاحكام المتفرقة على اختلاف الغرض من الترجمة بيان ان اكثر الآثار الواردة في هذا الباب من لفظ التقصير

مهرأه ان يقص ظفرو وشواربه ولا يأخذ من لحية شيئاً لانه مثله ولو فعله لا يجب عليه شيء قال القاري وفيه انه ورد في السنة اصلاح اللحية بما يزيد على القبضة فلا يكون اخذها مثله بل قطعها مثله نعم الظاهر انه لا يستحب شيء من ذلك سوى الحلق والتقصير في هذا المقام اقتداء به صلى الله عليه وسلم وان كان الحلق مستحباً للآذن بقضاء التفت بعد فراغ الاحرام ففي البذل ثم ليس على الحلق اجزاء احق ان يأخذ من لحيته شيء تعالى فان هذا ليس بشيء لان الواجب حلق الرأس بالنفس ولان حلق اللحية من باب المثلثة ولان ذلك تشبيه بالنضار في الخ فالحق ان من انكر ذلك من الحنفية انكر كونه من باب الحلق وحلق اللحية والا فاضاً كان من باب قضاء التفت منذ وب رأسه و

لذا قال شيخنا الدهلوي في المستوبد ثلث الباب وعليه اهل العلم ان ذلك حسن وذكره شيخنا الكنگهوي في مناسكه

استحب بعد الحلق الاخذ من شواربه وتقليم ٢٢١

انظاره وفي الغنية يستحب قص ظفاره وشواربه واستقذاره بعد حلق رأسه غاية السروى الم وقال

محمد بعد اثر الباب ليس هذا ابراهيم من شاء فطه ومن شاء لم يفعل الخ وفي هامشه اي ليس اخذ اللحية والشارب احباً بل مسنون او مستحب او يقال ليس هذا من واجبات الحج ومناسكه كحلق الرأس وتقصير به وانما فعله ابن عمر انتفاء

عمر كان اذا افطر من رمضان وهو يريد الحج لم يأخذ من رأسه ولا من لحيته شيئاً حتى يحج قال مالك وليس ذلك على الناس مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا حلق في حجة وعمره اخذ من لحيته وشاركه مالك عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن ان رجلاً الى القسم بن محمد فقال انى افضت وافضت معي اهلى ثم عدلت الى شعب فذهبت لادنو من اهلى فقالت انى لما قصرت من شعري بعد فاخذت من شعري باسناني ثم وقعت بها قال فضحك القسم بن محمد فقال مرها فلما اخذ من شعري بالجلجلين قال مالك استحب في مثل هذا ان يهرق دماً وذلك ان عبد الله بن عباس قال من نسي من نسكه شيئاً فليهرق دماً مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه لقي رجلاً من اهله يقال له الحبر قد افاض ولم

له قول له كان اذا افطر من رمضان وهو يريد الحج في هذه السنة لم يأخذ من رأسه ولا من لحيته شيئاً ولا يقصره ولا من لحيته اي من اطرافها شيئاً من الشعيرة حتى يحج طلباً لتوفير ما يأخذ من ذلك في حجه عند الحلق ولذا استحبوا للمعتمر ان لا يحلق لانه كان يقرباً للحج ليو فر شعرة الحلق في الحج وطلباً لمزيد الشعث المطلوب في الحج فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الحاج الشعث التفل ولذا قال عمر يا اهل مكة ما تشاء الناس يا تون شعثاً وانهم مدهنون قال مالك وليس ذلك على الناس قال المايجي يريد ان لا يجب على الناس التزام مثل هذا على وجه الوجوب فيحلق ان يريد ان لا يعل عليه على وجه الذنب و الاستقبال لانه لم يروى ما يؤيد عند مالك ولما فيه من طول الشعث وتقدير الاستئناس من الاخذ من الشعر قبل الاحرام بدة طويلة الخ

قلت والظاهر عندى الاول فانه سيأتي في آخر الباب تحت اثر سالم ما قد روى في المجموع عن مالك من قوله اما شعرة رأسه فاحب الى ان يعني وبوفر للشعث وكذا يأتي عن القاري من الحنفية ان المستحب بقاء شعر الرأس تشبهاً لميزان الاجزاء **سنة قول له** ان عبد الله بن عمر كان اذا حلق رأسه في حجة وعمره والحلق من الاحرام اخذ من لحيته وشاربه اي قصرت من اطرافها

ايضا بطولها تركه الاخذ منها من اول شوال كما تقدم لانه من تمام الحلق قال صاحب المحلى زاد ابو داود كان يقبض بيداً على لحيته ويأخذ من طرفها مما يخرج من قبضته قال الربيع وكان مالك يقول ليس على احد الاخذ من لحيته وشاربه وانما النسك في الرأس الخ وفي الباب ويستحب بعد الحلق اخذ الشارب وقص الظفر وقال الزيلعي يستحب له اذا حلق

قلت والظاهر عندى الاول فانه سيأتي في آخر الباب تحت اثر سالم ما قد روى في المجموع عن مالك من قوله اما شعرة رأسه فاحب الى ان يعني وبوفر للشعث وكذا يأتي عن القاري من الحنفية ان المستحب بقاء شعر الرأس تشبهاً لميزان الاجزاء **سنة قول له** ان عبد الله بن عمر كان اذا حلق رأسه في حجة وعمره والحلق من الاحرام اخذ من لحيته وشاربه اي قصرت من اطرافها

ايضا بطولها تركه الاخذ منها من اول شوال كما تقدم لانه من تمام الحلق قال صاحب المحلى زاد ابو داود كان يقبض بيداً على لحيته ويأخذ من طرفها مما يخرج من قبضته قال الربيع وكان مالك يقول ليس على احد الاخذ من لحيته وشاربه وانما النسك في الرأس الخ وفي الباب ويستحب بعد الحلق اخذ الشارب وقص الظفر وقال الزيلعي يستحب له اذا حلق

والقلم والقلمان ويجوز ان يجعل الجلمان والقلمان اسماً واحداً على فعلاً كالسرطان وقيل لانهن حرف اعراب فيقال شربت الجلمان قاله المصباح وفي المجمع الجمل الذي يميز به الشعر والصوف والجلمان شقراً **سنة قول له** قال مالك استحب في مثل هذا ان يهرق دماً قال الزقاني قوله في مثل هذا اي في تقديم الافاضة على الحلق ان يهرق دماً ولا يجب الخ وذلك اي وجه استقبال الهدى او اجابة ان عبد الله بن عباس قال كما رواه الامام مالك بن عيسى كما سيأتي فيما يفعل من نسكه شيئاً برواية ابوب عن سعيد بن جابر عن ابن عباس من نسي من نسكه شيئاً فليهرق دماً وجه الاستدلال انها تركت الحلق في محله قال المايجي واذا كان عليه ان يهرق دماً في نسائه مع عدم النسيان فيان يكون عليه في العبد او في الخ **سنة قول له** انه اي ابن عمر لقي رجلاً من اهله اي من اقاربه واهل الرجل من يجمعه وايامهم نسب او دين او ما يجري مجراها قال الراغب وهو ابن اخيه عبد الرحمن بن عبد الرحمن الصغير عمر بن الخطاب وهو الذي يقال له المحبر يجمع وموحدة ثقيلة مفتوحة بوزن محمد قد افاض اي طاف طواف الافاضة ولم يحلق ولم يقصر جهل ان ذلك كان يلزمه فامر عمة عبد الله بن عمر ان يرجع ظاهراً لسياق انه امره بالرجوع الى منى والا لقال فامر ان يحلق فيفيض فيحلق او يقصر ثم يرجع الى البيت فيفيض لبيان بالترتيب المطلوب بالكمال والترتيب بين الحلق والافاضة مندوب عند المالك لانه كما صرح به الدردير وكذا عند الشافعي واحمد صرح به الموفق وكذا عند الحنفية صرح به القاري في شرح الباب اذا قال ان الترتيب بين طواف الزيارة وبين الرمي والحلق فسنه وليس بواجب حتى لو طاف قبل الرمي والحلق لاشئ عليه الا انه خالف السنة الخ قال محمد بعد اثر الباب ويهدأ ناخذ وفي هامشه امره بالرجوع الى منى والحلق والقصر هناك ثم الطواف امر ندب مراعاة للترتيب المسنون والا فيجوز الحلق والتقصير في غير منى في الحرم مطلقاً والطواف قبلهما يعتد به ولا شئ عليه لكنه مكروه الخ ١٢

م ادخال بعضه في بعض ولفظ التسمية المصرية من ضفر رأسه وليس في الهندية لفظ رأسه فليخلق ولا تشبهوا قال الحافظ حكي ابن بطال انه بفتح
اوله والاصل لا تشبهوا فحدثا احدى التائين قال ويجوز ضم اوله وكسر الموحدة والاول اظهر وعلى الاول اقصر العيني وقال ابن عبد البر
روي بضم التاء وفتحها وهو الصحيح اي لا تشبهوا ومعنى الضم لا تشبهوا عليهما فتعقلوا اما لا يشبه التلبيل الذي سنة فاعلمه الحق الحق بالتلبيل
زاد البخاري في حديثه وكان ابن عمر يقول لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ملبدا واختلف المعتنون لشرح الاحاديث في مراد عمر حتى
ناقض بعضهم بعضا في المعنى فاحتجنا ان نورد كلامهم بهما فقلنا لزرقي (من ضفر فليخلق) وجوابا فان قصر لم يجز وعلية الحق
(ولا تشبهوا) الضفر بالتلبيل) لانه اشد منه فيجوز التقصير عند عمر لمن لم يدون من ٣٢٢ ضفر الخ وقال الحافظ اما قول عمر

يخلق ولم يقصر جعل ذلك فامر عبد الله بن عمر ان يرجع فليخلق او
يقصر ثم يرجع الى البيت فيفيض ما لك انه بلغه ان سالم بن عبد
الله كان اذا اراد ان يجرد عا بالجلبين فقصر شاربه واخذ من
لحيته قبل ان يركب وقبل ان يهل محوما التلبيل ما لك عن نافع
عن عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب قال من ضفر فليخلق ولا
تشبهوا بالتلبيل ما لك عن يحيى عن سعيد بن المسيب ان عمر
ابن الخطاب قال من عقص رأسه او ضفر او لبّد فقد وجب
عليه الحلاق الصلوة في البيت وتقصير الصلوة و
تجيل الخطبة بعرفة ما لك عن نافع عن عبد الله بن عمر
ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة هو واسامة
ابن زيد وبلال بن رباح وعثمان بن طلحة الحنفي فاعلقها عليه مكث

فعله ابن بطال على ان المراد ان من اراد الاحرام فضفر
شعره لم ينع من الشعث لم يجز له ان يقصر لانه
فعل ما يشبه التلبيل الذي اوجب الشارع فيه الحلق
وكان عمر يرى ان من لبّد رأسه في الاحرام تعين عليه
الحلق والنسك ولا يجزئه التقصير فشبهه من ضفر
من لبّد فذلك امر من ضفران يخلق ويجعل ان
يكون غمرا او الامر بالحق عند الاحرام حق لا يحتاج الى التلبيل
ولا الى التضفير او زرا او من يضر او يلبّد فليخلق فهو او
من ان يضر او يلبّد فلو اراد بعد ذلك التقصير لم يصل
الى الاخذ من سائر النواحي كما هي السنة ولما فهم ابن عمر
عن ابيه انه كان يري ان ترك التلبيل اولى فاخبر
هو انه راي النبي صلى الله عليه وسلم يفعل الخ وقال
العيني كان يرضى عن عمر ان من لبّد رأسه تعين عليه الحلق
في النسك ولا يجزئه التقصير فشبهه من ضفر رأسه
من لبّد فذلك امر من ضفران يخلق وقوله لا تشبهوا
اصله لا تشبهوا اي لا تضفروا كما لم يلبّد بن فانه مكروه
في غير الاحرام صندوب فيه الخ **قوله** ان عمر
ابن الخطاب قال من عقص رأسه اي لوى شعره
وادخل اطرافه في اصوله قال الباجي العقص يقصر
شعره في قفاه اذا كان ذا اجرة لئلا يتشعث او ضفر
ضبطه صاحب المعلى بتشديد الفاء وقد تقدم الوجهان
او لبّد بتشديد الهمزة وقد وجب عليه الحلاق ولا
يجزئه التقصير والى هذا ذهب الجمهور منهم مالك و
الثوري واحمد والشافعي في القديم وقال في الجديد
كالحنفية لا يتعين الا ان نذر او كان شعره خفيفا لا يكن
تقصير قاله الزرقاني وتجه صاحب التعليق المصحح
واما عند الحنفية فقال محمد بعد اثر الباب ويجزئناخذ
من ضفر فليخلق وذكر الشيعي في المسوى على اثر الباب و
عليه ابو حنيفة في المالكية لوتعد الحلق لعارض تعد التقصير
هو التقصير لعارض تعين الحق كان لبّد يصح فلا يعمل في المقارن
بومقي نقص تناثر بعض شعره وذلك لا يجوز للمعمر
قلا الحلق الخ وفي الدر المختار ومقي تعد را حدها لعارض
تعين الاخر فلولبّد يصح بحيث تعد التقصير تعين

له قوله كان اذا اراد ان يجرد عا
بالجلبين بفتحين فقصر شاربه واخذ
من اطراف لحيته تبعاً للتطيف وقت لا غلظا
للحرام قبل ان يركب دابته وقبل ان يهل
بالتلبيل محوما لئلا يطول ذلك بالاحرام
قال الباجي وقد روي عن ابن عمر انه كان
يوفر شعر رأسه ولحيته اذا اراد الحج من
آخر رمضان فيحتمل ان يكون سالم بن
عبد الله راي في ذلك خلاف رأيه ويجعل
ان يكون سالم اما كان يفعل ذلك في الحج
وكان ابن عمر يفعل ذلك في الحج وحكمها
عند ما مختلف قلت والظاهر ان لا اخذ
بينها الا في الاخذ من اللحية فقط ان شعر
الرأس فليس في اثر سالم اخذ وليس فيها

الحلق قال ابن عابد بن وكذا لو كان محقوصا او مضفورا كما عزي الى المبسوط ووجهه انه اذا انقصه تناثر بعض الشعر فيكون جنابة على احرامه
لكن قد يقال ان هذا التناثر غير جنابة لانه في وقت جواز ازالة الشعر بخلاف غيره ولو تمقا منه او من غيره فبقى ما في المبسوط مشكلا تأمل الخ
له قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة عارفت مكة كما وقم مبيعا عن البخاري في كتاب الجهاد واسامة بن زيد بن حارثة
داين حبه صلى الله عليه وسلم وبلال بن رباح بفتح الراء المهملة وخفة الموحدة المؤذن احد السابقين الاولين وعثمان بن طلحة بن ابي طلحة
ابن عبد الحزى بن عبد الدار بن قصي بن كلاب القرشي الحنفي بفتح الحاء المهملة والجيم نسبة الى حنابة الكعبة وهي خد منها والقيام مرابها
فاغلقها بصيغة الافراد في جميع النسخ وهكذا لفظ محمد اي اغلق عثمان الكعبة عليه صلى الله عليه وسلم زاد في رواية حسان بن عطية عن
نافع عن ابي عوانة من داخل ومسلم والنسائي من طريق ابن عون عن نافع فاحاف عليهم عثمان الباب وحكي الحافظ
عن المؤطا بلفظ فاعلقها عليه قال والضمير لعثمان وبلال ولفظ البخاري برواية سالم عن ابيه فاعلقوا عليه فلو قال لافظ
الجميع بينها بان عثمان هو الملبّد لذلك لانه وظيفته ولعل بلالا ساعده في ذلك ورواية الجميع يدخل فيها الامر
بذلك والراعي به الخ ومكث بفتح الكاف وضما فيها اي الكعبة زاد يونس نهارا طويلا وفي رواية فليمر زمانا بديل
نهارا ولمسلم من رواية ابن عون عن نافع فمكث فيها مليا ١٣

ص مالك وقال عوف بن عيينة **سأله** قوله وكان البيت يومئذ على ستة اعمدة قال القاري بخلاف الیورقانه حينئذ على ثلاثة اعمدة الخ وهو كذا
 الى نعم ان هذا على ثلاثة اعمدة وتقدم في كلام الحافظان في قوله يومئذ اشعاراً بأنه تدبر عن هيبته الاولى الخ وقد اخرج البخاري في المحرر برواية سالم
 عن ابيه بلفظ بين العمودين الجانبيين قال الحافظ ووقع في رواية فليخ في المغازي بين ذبك الجوين المتقدم وكان البيت على ستة اعمدة سطرين
 حصل بين العمودين من السطر المتقدم وجعل الباب خلف ظهره وكل هذا اخبار عما كان عليه البيت قبل ان يهدم وبني في زمن ابن الزبير فاما الان
 بين موسى بن عقبة في روايته عن نافع الخ **٢٢٣** في ما اخرجه ابو داود من طريق عبد الرحمن بن مهدي والدارقطني في الخواص من طريق
 جزمه برفع هذه الزيادة مالك عن نافع

فيها قال لعبد الله فسألت بلالاً حين خرج ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال جعل عمودين يساره وعمودين عن يمينه وثلاثة اعمدة وراءه وكان البيت يومئذ على ستة اعمدة ثم صلى

سأله قوله قال عبد الله في البخاري برؤية
 ساله فلما فتوا اكنث اول من ولج فلقبت بلالاً
 فسأله قال الحافظ وفي رواية فليخ ثم خرج
 فأنشد الناس ليدخل فسبقته وفي رواية
 ايوب كنت رجلاً مثلاً قوياً فادرت الناس
 فبدرتهم وفي رواية جويرية كنت اول
 الناس ولج على اثره فسألت بلالاً والبخاري
 برواية سالم فلما افتوا اكنث اول من ولج
 فلقبت بلالاً فسأله حين خرج ولفظ
 البخاري برواية مجاهد عن ابن عمر فاقلت
 والنبي صلى الله عليه وسلم قد خرج واحد
 بلالاً قائماً بين البابين قال الحافظ والمصنف
 وحمل الكوفي تجوزاً على حقيقة التشبيه
 قال اراد بالباب الثاني الذي لم تقعه قریش
 حين بنيت الكعبة باعتبار ما كان او كان
 اخبار الراوي بذلك بعد ان فتحه ابن الزبير
 وهذا يلزم منه ان يكون ابن عمر واحد بلالاً
 في وسط الكعبة وفيه بعد ما صنع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم هكذا اخرج البخاري
 برواية عبد الله بن يوسف عن مالك في الصلاة
 بين السوراي قال الحافظ وفي رواية جويرية
 ويونس وجهه وصاحب نافع فسألت بلالاً
 ابن صلى اخبره واول السوراي وثبت في رواية
 سالم عند البخاري في المحرر هل فيه قال لهم
 فكذلك في رواية مجاهد وابن ابي مليكة عن ابن عمر
 فقلت اعط النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة

قال نعم فظهر انه استثبت اول من صلى ولازمه
 عن موضع صلوته في البيت الخ فقال جعل عموداً
 بالافرن عن يساره وعمودين باليمين عن يمينه هكذا
 في جميع النسخ الهندية ونسخة الباجي والتقصي الخ
 بالافرن واليسار والتشبيه الى اليمين وكذا في رواية محمد
 ووقع في نسخة النسخ المصرية ونسخة التبريزي الخ
 عكسه يعني بالافرن الى اليمين والتشبيه الى اليسار
 وقال الزبيري في هكذا رواه يحيى لاندلسي ويحيى
 النيسابوري والشافعي وابن مهدي في حكاياتهم
 عنها ويشير بن عمر وقال ابن القاسم والقاضي
 وابو مصعب ومحمد بن الحسن والشافعي
 وابن مهدي في احدي الروايتين عنهما عكس
 الاولى الخ مختصراً والنظر عندى ان الصور
 في رواية يحيى هو ما في النسخ الهندية
 لا تتفقها عليه وموافقة الباجي والتقصي
 وغيرها من النسخ المصرية وهكذا حكى
 الذين في الاكمال عن الموطأ وما ذكره في
 من اختلاف النسخ لعله اخذ من كلامه
 لكن الحافظ لم يذكر رواية يحيى الليثي ويحيى
 ان يكون يحيى الليثي ايضاً روايتاً كمالاً
 وغيرها وثلاثة اعمدة ورائه وانتفت النسخ
 كلها على ذلك والحديث اخرجه البخاري
 برواية عبد الله بن يوسف عن مالك بلفظ
 عبد عن يساره وعمود عن يمينه وثلاثة
 اعمدة ورائه وكان البيت يومئذ على ستة
 اعمدة ثم قال البخاري وقال اسمعيل حدثني

عبد الله بن وهب وغيرهما عنه ولفظه وصله وبينه وبين
 القبلة ثلاثة اذرع وكذا اخرجها ابو عوانة من طريق هشام
 ابن سعد عن نافع وهذا فيه الخبز ثلاثة اذرع لكن
 رواه النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك بلفظ نحو
 من ثلاثة اذرع وهي موافقة لرواية موسى بن عقبة و
 في كتاب مكة للازري والفاكهي من وجه اخر ان مغوية
 سأل ابن عمر ابن صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال اجعل بينك وبين الجدار ذراعين او ثلاثة فعلى
 هذا ينبغي لمن اراد الاتباع في ذلك ان يجعل بينه وبين
 الجدار ثلاثة اذرع فانه تقع قد ما في مكان قد مية
 صلى الله عليه وسلم ان كانت ثلاثة اذرع سواء و
 تقع ركبتاه او بداه ووجهه ان كان اقل من ثلاثة الخ
 ثم صلى قال ابن عبد البر هكذا رواه جماعة من رواة
 الموطأ واذابن القاسم في روايته وجعل بينه وبين
 الجدار نحو ثلاثة اذرع ولا بن مهدي وابن وهب وابن
 عفير ثلاثة اذرع لم يقر لواء نحو ولم يذكر في الحديث
 مقدماً صلى وقد اخرج البخاري في باب قوله تعالى و
 المقدن وامن مقام ابراهيم مصلي برواية مجاهد عن ابن
 عمر بلفظ فسألت بلالاً صلى النبي صلى الله عليه وسلم
 في الكعبة قال نعم ركعتين بين السارين اللتين على
 يساره اذ دخلت ثم خرج فصلى في وجه الكعبة ركعتين
 قال الحافظ قوله نعم ركعتين اي صلى ركعتين وقد
 استشكل لاسماعيلي وغيره هذا امر ان المشهور عن
 ابن عمر من طريق نافع وغيره عنه انه قال نسيت ان
 سأله صلى قال فدل على انه اخبره بالكيفية وهي
 تعيين الموقف في الكعبة ولم يغيره بالكيفية وسمع
 ان يسأله والجواب عن ذلك ان يقال فيقول ابن عمر
 اعتد في قوله في هذه الرواية ركعتين على لفظ المحقق
 له وذلك ان بلالاً اثبت له انه صلى ولم يقل ان النبي
 صلى الله عليه وسلم تغفل في الزمان باقل من ركعتين
 فكانت الركعتان متحققاً وقوعاً لما عرف بالاستقرار
 من عاده فخطه هذا فقوله ركعتين من كلام ابن عمر
 لا من كلام بلال وقد وجدت ما يؤيد هذا ويشكل
 على الحديث ما اخرجه مسلم والنسائي وغيرهما برواية ابن عباس عن اسامة دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة فسلم في نواحيها ولم
 يصل الحديث وهكذا اخرجه احمد في مسنده وقد اخرج ايضاً بطريق رواية ابي جعفر عن اسامة ورواية ابي الشعثاء عن ابن عمر عن اسامة انه
 خط الله عليه وسلم صلى فيها فحدثت الروايات عنه في كلام المعنى وقال الزبيري حديث ابن عمر عن اسامة في اثبات الصلوة هذا سند صحيح واخرجه ابن
 حبان في صحيحه وتخرج البخاري في صحيحه باب من كبر في نواحي الكعبة قال الحافظ اورد فيه حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم كبر في البيت
 ولم يصل وصحى المصنف واخبره به كونه يرى تقديم حديث بلال في اثبات الصلوة فيه ولا معارضة في ذلك باعتبار الترجمة لان ابن عباس اثبت
 التكبير ولم يتعرض له بلال وبلال اثبت الصلوة ونفاها ابن عباس فاحتج المصنف بزيادة ابن عباس وقد يقدم اثبات بلال على نفي غيره لمرتين
 احد هما ابن عباس لم يكن معه صلى الله عليه وسلم يومئذ وانما اسند نفيه تارة لاسامة وتارة لاخيه الفضل مع انه لم يثبت ان الفضل كان
 معهما في رواية شاذة وقد روى احمد من طريق ابن عباس عن اخيه الفضل نفي الصلوة فيها فيقول ان يكون تلقاء عن اسامة فانه كان معه كما
 تقدم في اول الحديث وقد تقدم قريباً ان ابن عباس روى عن اسامة نفي الصلوة فيها عند مسلم ووقع اثبات صلوته فيها عن اسامة من رواية
 ابن عمر عن اسامة عند احمد وغيره فتعاضدت الرواية في ذلك عنه فتخرج رواية بلال من جهة انه مثبت وغيره نافي ومن جهة انه لم يختلف عليه
 في الاثبات واختلف على من نفي وقال النووي وغيره يجمع بين اثبات بلال ونفي اسامة بانهم لما دخلوا الكعبة اشتغلوا بالداء فرائى اسامة فسلم
 صلى الله عليه وسلم لم يوافقوا اسامة بالداء في ناحية والنبي صلى الله عليه وسلم في ناحية ثم صلى النبي صلى الله عليه وسلم فرائى بلال فسلمه ولم يوافق اسامة ليد
 واشتغاله ولان باقلاي الباب تكون الظلمة مع احتمال ترجيحه بعض الاعمدة فتفاهها على لفظه وقال لعبد الطبري فيقول ان يكون لسانه غاب عنه بعد (البقية على)

صه واميرا على الحاج كما في البخاري عن عقيل عن ابن شهاب عن خيري سالم بن الحجاج عام نزل بابن الزبير سأل ابن عمر كيف يصنع قال الباجي قول عبد الملك للحجاج لا تخالف ابن عمر في امر الحج اقرارا بدينه وعلمه وانه القدوة في زمانه الذي يحب ان يقتدى به اهل وقته الخ قال سالم فلما كان يومعرفة قال صاحب الحل وكان ابن الزبير ليحكى الحجاج وعسكره من دخول مكة فوقف بعرفة قبل الطواف الخ جاءه اي الحجاج ليس في السنة الهندية ضيق المنعول عبد الله بن عمر مسأرة الى الخبر ومعونة له حين زالت الشمس والتهجد حين زالت الشمس هو السنة في ذلك اليوم وانما هي مع اي مع ابن عمر والحجة الحالية وهكذا اخرج البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك **سنة قوله** فصاح به اي ناداه

٢٢٢

مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله قال كتب عبد الملك بن مروان الى الحجاج بن يوسف ان لا تخالف عبد الله بن عمر في شيء من امر الحج قال فلما كان يومعرفة جاء عبد الله بن عمر حين زالت الشمس وانا معه فصاح به عبد سرادقه اين هذا فخرج عليه الحجاج وعليه ملحفة معصفرة فقال مالك يا ابا عبد الرحمن فقال الرواح ان كنت تريد السنة فقال اهذه الساعة فقال نعم قال فانظرني حتى افيض على ماء ثم اخرج فنزل عبد الله حتى خرج الحجاج فصار بيني وبين ابني

عند سرادقه قال العبيد السوادق بضم السين قال الكرماني وتجه غيره انه هو الحجة وليس كذلك واما السوادق هو الذي يحيط بالحجة وله باب يدخل منه الى الحجة ولا يعمل هذا غالبا الا للسلططين والملوك الكبار وبالغارية ليسى سرابودة الخ اين هذا اي الحجاج بيان للصياح قال صاحب الحل وفيه تحقير له فخرج عليه اي ابن عمر الحجاج وعليه ملحفة بكسر الخيم وسكون اللام ملازمة يلتفت بها وقال الحافظي انا اكبر معصفرة اي مصبونة بالعصفرة قال الطحاوي فيه حجة لمن احاز المعصفر للمعصفر وتعبه ابن المنير في الحاشية بان الحجاج لم يكن يتق المنكر الاعظم من سفك الدماء وغيره حتى يتق المعصفر واما لم ينه ابن عمر لعلمه بانه لا يفهم فيه النهي ولعلمه بان الناس لا يقتدون بالحجة وما نظر فيه الحافظ بان الاحتجاج انما هو بعد ان انكار ابن عمر فليس بوجبه لما تقدم في كلام ابن المنير ولما جزم به الحافظ بنفسه في السموت على تأمير الحجاج بانه انما اطاع لذلك فرار من الفتنة فقال الحجاج مالك اي ما جاء بك في هذه الساعة يا ابا عبد الرحمن كنية ابن عمر فقال ابن عمر الرواح بالنصب اي عجل اورح او عجل العجل ان كنت تريد السنة قال الحافظ وفي رواية ابن وهب ان كنت تريد ان تصيب السنة قال ابن عبد البر هذا الحديث يدخل عندهم في المسند لان المراد بالسنة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اطلقت ما لم تضاف الى صاحبها كسنة العمرين قال الحافظ وهي مسألة خلاف عند اهل الحديث والاصول وجمهورهم على ما قال ابن عبد البر وهي طريقة البخاري ومسلم ويقويه قول سالم بن شهاب اذ قال له افضل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال وهل يتبعون في ذلك الا سنته الخ فقال الحجاج اهذه الساعة بهمة الاستنفهام اي هل تريد وقت الهاجرة ولذا ابوب البخاري

دخل يوم الفقه لا في حجة الوداع قال العبيد روى الدارقطني من حديث ابن عباس قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت فصل بين السارين ركعتين ثم دخل مرة اخرى فقام يدعو ثم خرج ولم يصل الخ فهذا الوجه اولي في الجمع ان يحمل حديث بلال على غزوة الفقه وحديث اسامة على حجة الوداع وفي المرواة قال الزركشي ينبغي دخوله مرات مرة يصلي فيه اربعا ومرة يصلي ركعتين ومرة يدعو ولا خلاف الروايات في ذلك وحملها المحققون على دخوله مرات الخ **له قول** ان لا تخالف عبد الله بن عمر في شيء من امر الحج في احكامه وللقصبي كتب اليه ان ياتم به في الحج وكان ذلك حين لا يصل الى قتال ابن الزبير وجعله وليا على مكة

(البقية عن مالك) دخوله لحاجة فلم يشهد صلواته قال القرطبي يمكن حل الاثبات على التطوع والنفي على الفرض وهذه طريقة المشهور من مذهب مالك وثالثها ما قال المهلب شارح البخاري يحتمل ان يكون دخول البيت وقم مرتين صلى في احدهما ولم يصل في الاخرى وقال ابن حبان الاشبه عند في الجمع ان يجعل الخبران في وقتين فيقال ما دخل لكعبة في الفقه صلى فيها على ما رواه ابن عمر عن بلال ويحتمل نفي ابن عباس في حجة لان ابن عباس نفاها واسنده الى اسامة وابن عمر اثبتها واسنده الى بلال واسامة ايضا فاذا حمل الخبر على ما وصفناه بطل التعارض وهذا جمع حسن لكن تعقبه النووي بانه لا خلاف في انه صلى الله عليه وسلم

على حديث الباب باب التهجير بالرواح يومعرفة فقال ابن عمر نعم وقد ورد انما من حديث ابن عمر غدا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صلى الصبح في صبيحة يومعرفة حتى اتى عرفة فنزل بنمرة حتى اذا كان عند صلواة الظهر راح رسول الله صلى الله عليه وسلم فجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوقف بعرفة اخرج ابن عمر و ابوداود وكذا غيره انه توجه من منى حين صلى الصبح لكن في حديث جابر الطويل عند مسلم ان توجهه صلى الله عليه وسلم منها كان بعد طلوع الشمس كذا في الفقه **سنة قوله** قال فانظري في نعم الهمة وكسر الظاء المعجمة اي امهلني وفي بعض روايات البخاري كما ضبطه الحافظ وغيره بالف وصل وضمر الظاء اي انتظري حتى افيض على بتشديد ياء المتكلم ما عاي انتسل ولفظ البخاري حتى افيض على رأس ما قال العبيد اي حتى اغتسل لان افاضة الماء على الرأس انما يكون غالبا في الغسل واصل حتى ان افيض وقال ابن التين صوابه افيض لانه جواب الامر ثم اخرج بالصب عطف على افيض فنزل عبد الله بن عمر عن مركوبه قال العبيد وهذا يدل على انه كان راكبا حتى خرج الحجاج من مغتسله قال ابن بطال في هذا الحديث الغسل للوقوف بعرفة لقول الحجاج لعبد الله انتظري فانظري واهل العلم يستحبون ان قال الحافظ ويحتمل ان يكون ابن عمر انما انتظره لحمله على ان اغتسل له عن ضرورة نعم روي مالك في الموطأ عن نافع ابن عمر ان كان يغتسل لوقوفه عشية عرفة قلت قد تقدم ما اثر ابن عمر في الغسل للاهلال وتقدم هناك ان الجمهور استحبوا هذا الغسل فسار بيني اي بين سالم وبين اي عبد الله بن عمر والظاهر انه ركنا على روايتهم فقلت له اي الحجاج

له قول له ان كنت تريد ان تصيب السنة اى اتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم اى في يوم معرفة فاقصر الخطبة بوصل الجمعة مع ضمير الصاد وقطعها مع كسر الصاد هكذا اضبطه الزرقاني وبالأول فقط ضبطه عامة شراح البخارى وبوب عليه البخارى باب قصر الخطبة بعرفة **قَالَ** الحافظ قبيد المصنف قصر الخطبة بعرفة اتباعاً للفظ الحديث وقد اخرج مسلم الامرياً قصراً للخطبة في اثناء حديث لعمار اخرج في الجمعة قلت ولفظه كما في جميع الفوائد برواية مسلم والى داود عن عمار رفعه ان طول صلوة الرجل وقصر خطبته مثبته من فقره فاقصر بالخطبة واطيلوا الصلوة وفيه ايضاً عن جابر بن سمرة **٢٢٥** مسلم لا يطيل الموعظة يوم الجمعة انما هو كلام ليسيرات قال الحافظ وقبعه الزرقاني قال ابن النحاس وفي رواية كان صلى الله عليه و

قلت له ان كنت تريد ان تصيب السنة اليوم فاقصر الخطبة و عجل الصلوة فجعل ينظر الى عبد الله بن عمر كما يسمع ذلك منه فلما رأى ذلك عبد الله بن عمر قال صدق الصلوة بمنى يوم التروية والجمعة بمنى وعرفة مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح بمنى ثم يغدو اذا طلعت الشمس الى عرفة قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا ان الامام لا يجهر بالقراءة في الظهر يوم عرفة وانه يخطب الناس يوم عرفة وان الصلوة يوم عرفة انما هي ظهر ولكنها قصرت من اجل السفر

ص انما تلك للتعليم الخ فانه مالك بهذا القول على السر بان ظهر لئلا يشبهه الامر بأصله المذكور قال ابن رشد اجمعوا ان القراءة في هذه الصلوة سر الخ وانه يخطب الناس يوم عرفة ذكر في الحواشي بعد الصلوة وقالت الائمة الثالثة الباقية قبل الصلوة الخ وظاهر سياق الحواشي ان لفظ بعد الصلوة من كلامه لئلا يكون له احد في احد النسخ الهندية ولا المصرية وهكذا حتى غير واحد من اهل الفقه مذهب الامام مالك ان الخطبة بعد الصلوة لكن ما تقدم قريباً في بيان الخطب من نصوص المالكية يأتي عن ذلك فقد سبق عن البايعي المؤذن لا يؤذن الا بعد الخطبة وعن ابن حبيب يؤذن لها اذا جلس بين الخطبتين وعن العتبية يؤذن والا ما يخطب وعن المدونة اذا فرغ من خطبته اذن المؤذن

فاذا فرغ من اذانه صلى بالناس وان الصلوة يوم عرفة انما هي ظهر زاد في النسخ المصرية زان وافقت الجمعة فانما ظهر الخ اى ليست بجمعة وان كانت يوم جمعة وان اتصلت بخطبة وان كانت تقصو وتصل ركعتين وذلك للاجماع على ان حجة صلى الله عليه وسلم كانت يوم الجمعة وصلى الظهر ففي مسلم وغيره من حديث جابر بعد ذكر الخطبة ثم اذن بلال ثم قام فصلى الظهر ثم اراه فصل العصر ولم يصل بينهما شيئاً ولعل غرض المصنف بذلك الرد على ما قيل ان صلوة صلى الله عليه وسلم بغيره كانت جمعة كما مال اليه ابن حزم في المحلى قال العيني في البداية زعم ابن حزم انه صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة بعرفت قال ولا خلاف انه صلى الله عليه وسلم خطب وصلى ركعتين وهذا (البقية على ما)

طلعت الشمس الى عرفة الامن كان ضعيفاً او بن ابته علة فلا بأس ان يغدو قبل طلوع الشمس وذلك كله للاقتداء بفعل النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن حبيب ومن غدا من منى الى عرفة قبل طلوع الشمس فلا يجازيطن محسراً حتى تطلع الشمس على شبر ومعنى ذلك ان ما قبل بطن محسراً حكم منى فلا يكون غداً الى عرفة الا هجروا من منى الى بطن محسراً بعد طلوع الشمس الخ وقال محمد بعد اشرال باب هكذا السنة فان عجل او تأخر فلا بأس ان شاء الله تعالى وهو قول ابن حنيفة الخ وفي التعليق المجيد وقد اجمع الائمة على استحباب هذا وأولويته ومنهم من قال انه سنة مؤكدة قلت وهكذا في فروغ الائمة الاربعة ففي المغني المستحب ان يدفع الى الموقف من منى اذا طلعت الشمس يوم عرفة وفي مناسك النوكي فاذا طلعت الشمس يوم عرفة على شبر وهو جبل معروف هناك ساروا من منى الى عرفة وقال الدردير يندب سيرة منها عرفة بعد الطلوع الشمس وقال القاري فاذا اصبح بمنى صلى الظهر بها لوقتها المختار وهو زمان الاسفار وفي فتاوى قاضيان بغلس فكانه قاسه على فجر مزدلفة والاكثر على الاول فهو الافضل ثم مكث هنيئاً الى ان تطلع الشمس وتشرق على شبر فاذا طلعت توجه الى عرفات الخ قلت وفي حديث ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى اتى عرفة الحديث اخرج احمد وابوداود قال الحافظ خا هره انه توجه من منى حين صلى الصبح لكن في حديث جابر الطويل عند مسلم ان توجهه صلى الله عليه وسلم منها كان بعد طلوع الشمس **١٢** **كقوله** والامر الذي لا اختلاف فيه عندنا بالمدبنة المنورة ان الامام لا يجهر بالقراءة هكذا في جميع النسخ الهندية وبعض المصرية وفي اكثر المصرية بالقرآن في الظهر يوم عرفة لان الظهر سرية وهي ظهر ولا تأثر للخطبة في ذلك ومعنى ذلك ما تقدم في الباب السابق تحت قول سالم فاقصر الخطبة من قول مالك كل صلوة لها يجهر فيها بالقراءة فقيل له فعرقة يخطب فيها ولا يجهر بالقراءة فقال

(البيعة عن حزملة) صفة صلوة الجمعة قال وما روى احداهما ما جهر فيها والقاطم بذلك كاذب على الله وعلى رسوله ولو صممه انه ما جهر لم يكن له جهر به
صلواته لانه ليس بفرض ولما بعضهم الى دعوى الاجماع على ذلك وهذا محال يتبين فيه الكذب على مدعيه قال العيني هذا رجل قد سئل لسانه على الاطلاق
الاجماع وكلامه متناقض لا يثبت اليه حق او جبه لجمعة على الصلوة والمسا فروي بما قامتها في البداوى والقفا رايستدالات باطلة ثم ولكنها قصرت
من اجل السفر هذا انصر عن الاماها وان كان القصر يعرفه لاجل السفر والمشهور بين اهل العلم من مذاهب مالك ان القصر عند الاجماع للنسك فقد
قال الحافظ تحت تروية البخارى باب الصلوة بمنى لم يذكر المصنف حكم المسئلة لقوة الخلاف فيها وخص من بالذکر لانها الحلال الذى وقع فيه
ذلك قد مر باختلاف السلف في المقيم يقيم هل يقصر او يقيم بناء على ان القصر يحل للسفر والنسك ٢٢٦ واختار الثاني مالك وتعبه الطحاوى

قال مالك في امام الحاج اذا وافق يوم الجمعة يوم عرفة او يوم النحر
او بعض ايام التشريق انه لا يجتمع في شيء من تلك الايام صلوة
المزدلفة مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر
عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة
جميعا مالك عن موسى بن عقبة عن كريب مولى ابن عباس عن
اسامة بن زيد انه سمعه يقول دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم

بانه لو كان كذلك لكان اهل منى لا يمتحن ولا قائل بذلك
وقال بعض المالكية لو لم يجز لاهل مكة القصر يقيم لقال
لهم النبي صلى الله عليه وسلم اتوا وليس بين مكة ومنى
مسافة القصر فدل على انهم قصر والنسك الم وهو كذا
حتى غير واحد من نقلة المذهب مذاهب لا مال مالك
ان القصر عند النسك والطاهر عند كان القصر عند
ايضا السفر كما هو نص لموطا الا ان هذا السفر مخصوص
ومستثنى من تحديد المسافة لعامة الاسفار ١٢
(الحاشية المتعلقة بصفحة هذا)

له قوله قال مالك في امام الحاج اذا وافق يوم
الجمعة يوم عرفة او يوم النحر
بعض ايام التشريق او بعض ايام التشريق
التي بعد يوم النحر يقيم ايضا ولفظ بعض منصور ايضا
عطف على يوم عرفة انه لا يجتمع بالتفصيل لا يحصل
الجمعة في شيء من تلك الايام بهذا المواضع قال
الزرقاني لانه خلاف السنة ولانه لا يجتمع على
مسافر الحج والاوجه منه ما فسر الباقى كلام المصنف
اذ قال ان عرفة ليست بموضع تجمع لان التجمع لا يكون الا
بموضع استيطان واقامة وعرفة ليست بموضع
ولا بد لاستيطان واقامة فلا تجمع فيها وايضا
فانه ليس فيها قرية وهي شرط في صحة الجمعة واما
منى فانها وان كانت قرية مبنية فليست بدار
استيطان ولا اقامة ولا لها اهل يستوطنونها واما
وانما يسكنها ايام منى خاصة وما كان بمكة الثانية
فلا يجوز ان يجتمع فيها ولو سكنت واستوطنت للحج
حكمها حكم سائر البلاد في التجمع الحج وفي المدونة
قال مالك الجمعة في ايام منى كلها بمعنى ولا يوم التروية
بمعنى ولا يوم عرفة يعرفه الحج قال ابن رشد اختلف
العلماء في وجوب الجمعة بعرفة ومنى فقال مالك
لا تجب بعرفة ولا بمنى ايام الحج لاهل مكة ولا
لغيرهم الا ان يكون الامام من اهل عرفة وقال
النسائي في مثل ذلك الا انه يشترط في وجوب الجمعة
ان يكون هناك من اهل عرفة يرجعون رجلا على

من منفردة ويجعل ان يكون جميع بينهما وهو
الظاهر في الحقت ويؤيد هذا الثاني لفظ البخاري
برواية ابن ابي ذئب عن الزهري بهذا السند
جميع السنة صلى الله عليه وسلم المغرب و
العشاء بجميع كل واحدة منهما باقامة و
لم يسجد بينهما ولا على اثر كل واحدة منهما
٢٢٦ **قوله** يقول دفع اي رجم رسول
الله صلى الله عليه وسلم من وقوف عرفة
بعد الغروب حتى اذا كان بالشعب بكسر
المجمة وسكون العين المهملة الطريق بين
الجبلين واللاهه ههنا للعهد بينه محمد بن
حزملة عن موسى بن عقبة في البخاري يظن
فلما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم
الشعب الايسر الذي دون المزدلفة ان آخر
فيمن انه قرب المزدلفة نزل فبال قال
الباقى ليس النزول بالشعب بسنة لانه
ليس من جنس لعبادات قال ابن حبيب لم
ينزل النبي صلى الله عليه وسلم بين عرفات
وجمع الا ليهريق الماء قلت وكان ابن عمر
كثيرا لا يتابع لرسول الله صلى الله عليه وسلم
فيقتدى في ذلك ايضا فتوضا قال الحافظ
في الفتح الماء الذي توضا به النبي صلى الله

من هبه في اشراط هذا العدد في الجمعة وقال ابو حنيفة اذا كان امير الحج من لا يقصر الصلوة بمنى ولا بعرفة صلى بهم فيها الجمعة اذا
صادفها وقال احمد اذا كان والى مكة يجتمع وبه قال ابو ثور والح في الهداية يجوز بمنى ان كان الامير امير الحجاز او كان الخليفة مسافرا عند
ابن حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يجتمع بمنى لانهما من القرى حق لا يعيد بها ولها ما تنصرف في ايام الموسم وعدم التجهيل للتخفيف
ولا الجمعة بجوفات في قولهم جميعا لانها فضاء وبمعنى ابينية والتقييد بالخليفة وامير الحجاز لان الولاية لهما اما امير الموسم فيقول موقرا الحج
لا غير الحج **قوله** صلوة المزدلفة قال الموفق السنة لمن دفع من عرفة ان لا يصلي المغرب حتى يصل مزدلفة فيجمع بين المغرب
والعشاء لخلاف في هذا قال ابن المنذر اجمع اهل العلم لا يختلف فيهم ان السنة ان يجتمع الحاج بين المغرب والعشاء ولا يصل في
ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بينهما رواه حابر وابن عمر واسامة وابو ايوب وغيرهم واحاديثهم صحاح وان فاته مع الامام
صلى وحده معناه انه يجتمع منفردا كما يجتمع مع الامام ولا خلاف في هذا لان الثانية منها تقص في وقتها بخلاف العصر مع الظهور
كذلك ان فرق بينهما لم يطل الجمع والسنة التحجيل بالصلوات وان يصلي قبل حط الرجال والسنة ان لا يتطوع بينهما قال ابن
المنذر لا اعلمهم يختلفون في ذلك فان صلى المغرب قبل ان يأتي مزدلفة ولم يجتمع خالف السنة وصحت صلواته وبه قال عطاء وعروة والقاسم بن
محمد وسعيد بن جابر ومالك والشافعي وابو ثور وابو يوسف وابن المنذر وقال ابو حنيفة والثوري لا يجزئهم الله **قوله** ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلى في حجة الوداع المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعا اي جمع بينهما جميع تارك كماله عليه الروايات الاخرى التي تليها وان لم
يكن لفظ حديث الباب نصا في ذلك ولذا قال الباقى محتمل من جهة اللفظ انه صلى كل واحدة منهما بالمزدلفة وان كان صلى كل واحدة منهما ص

ان يكون هناك من اهل عرفة يرجعون رجلا على
من هبه في اشراط هذا العدد في الجمعة وقال ابو حنيفة اذا كان امير الحج من لا يقصر الصلوة بمنى ولا بعرفة صلى بهم فيها الجمعة اذا
صادفها وقال احمد اذا كان والى مكة يجتمع وبه قال ابو ثور والح في الهداية يجوز بمنى ان كان الامير امير الحجاز او كان الخليفة مسافرا عند
ابن حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يجتمع بمنى لانهما من القرى حق لا يعيد بها ولها ما تنصرف في ايام الموسم وعدم التجهيل للتخفيف
ولا الجمعة بجوفات في قولهم جميعا لانها فضاء وبمعنى ابينية والتقييد بالخليفة وامير الحجاز لان الولاية لهما اما امير الموسم فيقول موقرا الحج
لا غير الحج **قوله** صلوة المزدلفة قال الموفق السنة لمن دفع من عرفة ان لا يصلي المغرب حتى يصل مزدلفة فيجمع بين المغرب
والعشاء لخلاف في هذا قال ابن المنذر اجمع اهل العلم لا يختلف فيهم ان السنة ان يجتمع الحاج بين المغرب والعشاء ولا يصل في
ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بينهما رواه حابر وابن عمر واسامة وابو ايوب وغيرهم واحاديثهم صحاح وان فاته مع الامام
صلى وحده معناه انه يجتمع منفردا كما يجتمع مع الامام ولا خلاف في هذا لان الثانية منها تقص في وقتها بخلاف العصر مع الظهور
كذلك ان فرق بينهما لم يطل الجمع والسنة التحجيل بالصلوات وان يصلي قبل حط الرجال والسنة ان لا يتطوع بينهما قال ابن
المنذر لا اعلمهم يختلفون في ذلك فان صلى المغرب قبل ان يأتي مزدلفة ولم يجتمع خالف السنة وصحت صلواته وبه قال عطاء وعروة والقاسم بن
محمد وسعيد بن جابر ومالك والشافعي وابو ثور وابو يوسف وابن المنذر وقال ابو حنيفة والثوري لا يجزئهم الله **قوله** ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلى في حجة الوداع المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعا اي جمع بينهما جميع تارك كماله عليه الروايات الاخرى التي تليها وان لم
يكن لفظ حديث الباب نصا في ذلك ولذا قال الباقى محتمل من جهة اللفظ انه صلى كل واحدة منهما بالمزدلفة وان كان صلى كل واحدة منهما ص

عرفه حتى اذا كان بالشعب نزل فبال فتوضأ فلم يسبح الوضوء فقلت له الصلوة يا رسول الله فقال للصلوة اقامتك فركب فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ فأسبغ الوضوء ثم اقيمت الصلوة فصل المغرب ثم اتاخذ كل انسان بعبادة في منزله ثم اقيمت العشاء فصلها ولم يصل بينهما شيئا ما لك عن يحيى بن سعيد عن عبد بن ثابت الانصاري ان عبد الله بن يزيد الخطمي اخبره ان ابا ايوب الانصاري اخبره ان النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعا ما لك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يصلي المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعا

له قول له الصلوة بالنصب على الاعزاء
او بتدبيره ان ذكر او تريد ويؤيد ذلك ما في رواية
للخيارى القضى يا رسول الله او يجذف صل و
يجوز الرفع على تقدير حانت الصلوة كذلك في العم
يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الصلوة
بالرفع مبتدأ وخبره اما مك بعقم الهزيمة و
النصب على الظرفية اى موضع هذه الصلوة
فما مك وهو المرفوعة فهو من ذكر الحال اذ اذاعة
الحل ويؤيد ذلك ما في رواية للخيارى يا رسول الله
او التقدير وقت الصلوة قدامك ففيه حذف
مضاف اذ الصلوة نفسها لا توجد قبل ايجادها
واذا وجدت لا تكون امامه قال البايعي قوله
الصلوة اما مك يقتضون ذلك ليس بوقت
صلوة وان ذلك ليس بموضع الصلوة او
ان الامر من جميعا اذ تقع هناك فلما جاء
المزولة نزل من القصواء فتوضا فقال الزرقاني
بما رمز فاسمع الموضوع يحتمل تقدير الموضوع
ويحدث طرا ثم اقيمت الصلوة ولم يبد كرفير
الثاء وبهذا السند من ذهب الى عدم الثاء

الطحاوي بالقياس على الجميع بعرفة وقال الشافعي في الحديث وهو رواية عن احمد بن محمد بن باقامين فقط وهو ظاهر حديث حسنة لماضي قريبا وقد جاء عن ابن عمر كل واحد من هذه الصفات اخرجها الطحاوي وغيره وكانه كان يرواه من الامراء الذي يقبر فيه الانسان وهو الشجر من احد الجود في الهمدانية يصل الامام بالناس المغرب والعشاء باذان واقامة واحدة وقال زفر باذان واقامتين اقتبأا بالجميع بعرفة ولما رواية جابر بن النجاشي على الله عليه وسلم جميع بينهما باذان واقامة واحدة ولان الشفاء في وقتهم فلا يفرق بالاقامة او لا ما يختلف العصر بعرفة لانه مقدم على وقته فاورد بهاذي الاعلام قال شراح الهداية واصحاب التمهيد رواية جابر هذه اخرجها ابن ابى شيبة حديثنا ابن ابى حاتم عن جعفر بن محمد عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بجميع باذان واحد واقامة لم يسمع بينهما قالوا وهو متفق غريب لان المعروف حديث جابر عند مسلم وغيره انه صلاهما باذانين واقامتين وفي صحيح مسلم عن سعيد بن جبير افضنا اسم ابن عمر فلهما باغتصبا صلى بنا المغرب ثلثا والعشاء ركعتين باقامة واحدة فلهما انصرف قال ابن عمر هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المكان واخرج ابو الشيخ بسنده عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بجميع باقامة واحدة واخرج ابو داود عن اشعث بن سلمة عن امية قال اقبلت مع ابن عمر من عرفات الى مزدلفة فلم يكن يفترعن التكبير والتكليل حتى اتينا مزدلفة فاذا ن واقاموا وامرنا باننا واقام ففصل المغرب ثلث ركعات ثم التفت اليينا فقال الصلوة فصل العشاء ركعتين ثم دعا بعشاءه قال واخبرني عمار بن عمر وعبد الله بن مالك قال ابن عمر فقبل لابن عمر في ذلك فقال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا قال ابن الهيثم واخرج ابو داود ايضا عن عبد الله بن مالك قال صليت مع ابن عمر المغرب ثلثا والعشاء ركعتين فقال له مالك بن انمار ما هذه الصلوة قال صليتها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

[illegible]

429

مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب لما قدم مكة صلى بهم ركعتين ثم انصرف فقال يا اهل مكة اتقوا صلواتي فانما قوم سفر ثم صلى عمر بن الخطاب ركعتين بمضى ولم يبلغنا انه قال لهم شيئا مالك عن زيد بن اسلم عن ابيه ان عمر بن الخطاب صلى للناس بمكة ركعتين فلما انصرف قال يا اهل مكة اتقوا صلواتي فانما قوم سفر ثم صلى عمر ركعتين بمضى ولم يبلغنا انه قال لهم شيئا ^{سكن الغاء} وسئل مالك عن اهل مكة كيف صلواتهم بعرفة اركعتان ام اربع وكيف بامير الحاج ان كان من اهل مكة اي صلى الظهر والعصر بعرفة اربع ركعات ام ركعتين وكيف صلوة اهل مكة بمضى في اقامتهم بها فقال مالك يصلي اهل مكة بعرفة ومضى ما اقاموا بهما ركعتين ركعتين يقصرون الصلوة حتى يرجعوا الى مكة قال واميير الحاج ايضا اذا كان من اهل مكة قصر الصلوة بعرفة وايا مضى قال مالك وان كان احد ساكنا بمضى مقيما بها فان ذلك يتم الصلوة بمضى قال وان كان احد ساكنا بعرفة مقيما بها فان ذلك يتم الصلوة بها ايضا

عليه ان عمراذ الرقيل لهم شيئا وقصره والذ لك فدخل فيهم اهل منى ايضا وهم يقولون عند المأكلية فالخاهران عمر لوثبت انه لم يقل لهم شيئا اكنفى بقوله في مكة كما قالوا ذ لك في حديث عملان بن حصين وغيره قال الحافظ اختلاف السلف في المقيم منى هل يقصر او يتم بقاء على ان تقصر بها للسفر والنسك واختار الثالثى مالك وتعبه الطحاوى بأنه لو كان كذلك لكان اهل منى يتمون ولا قائل بذلك **سنة قوله** ان عمر بن الخطاب صلى للناس بمكة في زمان امارته ركعتين للرباعية فلما اضرب قال يا اهل مكة اتوا صلواتكم فاناقوم سفر شرب صلى عمر ركعتين بمضى ولم يبلغنا انه قال لهم شيئا هذا تعقوبة وتاميد للامثال المذكور قبل بطريق آخر وله طريق ثالث اخبره مالك عن الزهري عن سائر عن بهية كما تقدم من صلاة المسافر اذا كان اماما واخرجه البيهقي بسند مالك عن الزهري مفصلا ثم ذكر له متابعة سند مالك عن زيد بن اسلم واخرجه ايضا برواية يحيى بن ابى كثير عن زيد بن اسلم **سنة قوله** وسئل ببناء المجهول مالك عن اهل مكة كيف صلواتهم للرباعية بعرفة وكذا منى وغيرها من مشاهد النسك اركعتان قصر اهل امارهم ركعات بيان للسؤال وكيف الحكم بامير الحاج ان كان من اهل مكة اى لا يكون مسافرا يصل الظهر والعصر اى الصلوة الرباعية بعرفة اربع ركعات اتماما امر ركعتين قصر اهل مكة اى المقيمين بها فى اقامتهم بمضى ايا والرحمى وكذلك يوم التروية زاد فى السجدة الهندية بعد ذ لك فى اقامتهم بها وفى بعض لمصرية كيف صلوة اهل مكة فى اقامتهم بمضى فقال مالك يصل اهل مكة بعرفة ومنى ما قاموا اى مدة اقامتهم بهما ركعتين ركعتين لكل رباعية يقصرون الصلوة فى هذا الموضع حتى يرجعوا الى مكة لما تقدمت من سبب القصر عند الامام مالك هو النسك على ما هو المشهور والسفر مطلقا كما اخترته فلا فرق فى هذا بين الامر بين القريب والبعيد قال وكذلك امير الحاج اذا كان من اهل مكة قصر الصلوة الرباعية بعرفة وبمنى ايام منى ولا فرق بين

صحي في ذلك بين الامير وغيره فان مدار القصور
اولا تمام على السفر واستوى فيه الامير و
غيره ^{١٢} **كقول** وان كان احدا سكا
بمضى قال البايع يقضي ان ذلك قليل غير
محلوم عند لان معنى ليست دار استيطان
الا انه ان اتفق ذلك فان المقيمه بها يتم
الصلوة مقيم بها وان لم يكن من اهله
فالمدا وعلى الاقامة فان ذلك يتم الصلوة
بمضى قال مالك وان كان احدا سكا بغيره
مقيم بها وكذلك ان كان احد سكا كذا
بالمزلفة او المحصب مقيم بها فان ذلك
يتم الصلوة بها ايضا وذلك لما تقدم من مسلك
الامام مالك ان اهل هذه المواضع مغموص
بذلك الحكم انهم يتبون في مواضعهم يقصروا
اذا خرجوا من مواضعهم للسك بخلاف الجاهل
فان المدا عند على مدار القصور لاطلاق السفر ^{١٣}

هم ملذ لا إقامة عند الامام مالك والشافعي على قيام اربعة ايام و يتروى منه قول احمد اذا المدا عندده على مدة احدى وعشرين صلوة واما عند
 الحنفية فالمدار على قيام خمسة عشر يوما فمن دخل ليلال ذى الحجة او قبل ذلك بايام فلا يتم الصلوة حتى يكون بينه وبين الخروج الى منى مقبلة
 خمسة عشر يوما او اكثر وتقدم من البسط في عمله من ابواب السفر **قوله** ان عمر بن الخطاب خرج الغد من يوم النحر الى في الحادى عشر من
 ذى الحجة حين ارتفع النهار شيئا قليلا فذكر عمر فذكر الناس بتكبيره لانه الامير المحب فاحبوا اتباعه في ذلك ايضا ثم خرج الثانية من يومه ذلك
 اى خرج مرة ثانية في هذا اليوم بعد ارتفاع النهار هكذا في النسخ المصرية وفي الهندية حين ارتفع النهار اى كثيرا فذكر فذكر الناس
 بتكبيره ثم خرج زاد في النسخ المصرية الثالثة اى مرة ثالثة في هذا اليوم حين رايته نابت بزي و **٣٣٠** غين بجمعتين الشمس اى زالت فذكر فذكر
 الناس بتكبيره حتى يتصل التكبير اى يتصل صوت بعض بصوت بعض اخر ويبلغ اتصال اصوات البيت اى
 الكعبة فيعرف الناس وفي النسخ المصرية فيعلم بينام الجهول ان عمر قد خرج يرى الحيل قال شيخ مشايخنا
 الدهلوى في المستوفى عليه اهل العلم وقال الباقى خرج عمر في الاوقات المذكورة للتكبير على معنى تذكر الناس
 وتنبههم على ذكر الله تعالى لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انها ايام اكل وشرب وذكر الله
 وخاف ان يغلب على الناس في اكثر اوقاته التشاغل والغفلة عن ذكر الله فكان يخرج يعلن بالتكبير يذكر الناس بذلك وقد قال مالك ان عمر كان اذا كبر
 بمضى بعد الزوال حسرا الناس الامتعة لرمي الجمار فيقول ان يكون عمر يقصد ذلك ليتأهب الناس لرمي الجمار
 اذا كان رميها قبل الصلوة وقيل الاذان لها ولعل كان يزيد في الاعلان به عند الزوال حتى يتصل التكبير الى مكة
 فيعلم الناس ان عمر قد خرج لرمي الجمار فيقول حينئذ حينئذ ذكر الله تعالى ويغتنفون الدعاء حين دعا الناس بمضى رجاء ان تنالهم بركته **قوله** قال مالك الامر عندنا في المدينة المنورة ان التكبير
 المقيد بوقت مخصوص في ايام التشريق يكون دبر الصلوات بضميتين وتسكن الباء تخفيف قاله
 الزرقاني اى عقب الصلوات المكتوبات الوقتيات سواء صلى بجماعة او منفردة لا اثرنا فلة واول ذلك اى اول وقت هذا التكبير وهو مبتدأ خبره
 تكبير الامام والناس معه اى يكبر الامام ويكبر المقعدون ايضا معه وليس المعنى ان تكبيرهم ينوقف على تكبير الامام والحج وكذلك عند الحنفية
 ففي الدر المختار اى في المؤتمرة وجوبا وان تركه امامه لا دأته بعد الصلوة وبر صلوة الظهر من يوم النحر بخلاف عند المالكية وفيه خلاف
 لاهل العلم واخر ذلك اى وقت انتهاء هذا التكبير تكبير الامام والناس معه وبر صلوة الصبح على المعتدل عند المالكية خلافا لابن بشير

صلوة المقيم بمكة ومضى قال مالك من قدم مكة ليلال ذى الحجة فاهل بالحج فانه يتم الصلوة حتى يخرج من مكة الى منى فيقصر وذلك انه قد اجمع على مقام اكثر من اربع ليال تكبير ايام التشريق مالك عن يحيى بن سعيد انه بلغه ان عمر بن الخطاب خرج الغد من يوم النحر حين ارتفع النهار شيئا فذكر فذكر الناس بتكبيره ثم خرج الثانية من يومه ذلك حين ارتفع النهار فذكر فذكر الناس بتكبيره ثم خرج حين رايته الشمس فذكر فذكر الناس بتكبيره حتى يتصل التكبير ويبلغ البيت فيعرف الناس ان عمر قد خرج لرمي الجمار **قوله** مالك الامر عندنا ان التكبير في ايام التشريق دبر الصلوات واول ذلك تكبير الامام والناس معه دبر صلوة الظهر من يوم النحر واخر ذلك تكبير الامام والناس معه دبر صلوة الصبح من آخر ايام التشريق ثم يقطع التكبير قال والتكبير في ايام التشريق على الرجال والنساء من كان في جماعة او وحده بمضى او بالافاق كلها واجب وانما يتم الناس في ذلك بامام الحاج وبالناس بمضى لانهم اذا رجعوا وانقصوا الاحرام اتموا بهم حتى يكونوا مثلهم في الحل فاما من لم يكن حاجا فانه لا يتم بهم ولا في تكبير ايام التشريق

سبب الاقامته بمكة اكثر من اربع ليال لانه اذا دخل بمكة ليلال ذى الحجة فانه يقيم بها اكثر من سبعة ايام ولانه يخرج منها الصبح في اليوم الاثامن من يوم التروية فصار مقاما بها وكذلك لو ورد مكة وبينه وبين الخروج الى منى اربعة ايام فانه يتم ايضا لان ص

له قوله من قدم مكة ليلال ذى الحجة فاهل بالحج اى احرم به بعد القدوم وكذلك من احرم بالحج قبل ذلك فدخل مكة ليلال ذى الحجة فالمدار على القدوم في ذلك لا على الاحرام بعد الدخول فانه يتم الصلوة في قيامه بمكة حتى يخرج من مكة الى منى فيقصر بالنصب بعد الخروج وذلك اى

القاتل الى ظهر هذا اليوم من آخر ايام التشريق اى اليوم الرابع من يوم النحر فيكون التكبير اثنى عشر مرة فريضة ثم يقطع التكبير قال الباقى ومعنى ذلك ان هذه مدة صلوة الناس بمضى لان صلوة النحر يوم النحر انما تقضى بالمزولة و صلوة الظهر في آخر ايام التشريق لا تقضى بمضى وانما يرمى الجمار ثم يغترف فيصلى الظهر بالحصب وحيث ادر كته الصلوة في طريقه الحرام ومن لم يقل بذلك استند بان تخصيص ذلك بمضى ولذا لا يختص به الحرام بل يأتى به الحل ايضا **قوله** قال مالك والتكبير في ايام التشريق يكون على الرجال والنساء جميعا خلافا لمن خصه بالرجال لما تقدم في بيان المذهب وفي البخارى كان النساء يكبرن خلف اiban بن عثمان وعمر بن عبد العزيز ليالى التشريق مع الرجال في المسجد من كان مصليا في جماعة او صلي وحده وكذلك من صلى بمضى او بالافاق كلها تخصيص في ذلك لاهل منى واجب خبر المبتدأ وهو قوله التكبير وهو نص في ان تكبير التشريق واجب عند مالك واوله تزرقاني بالمدوب المتأكد وانما يتم الناس غير الحاج اى يقتدون في ذلك اى في التكبير بامام الحاج وبالناس الحاج الذين يقومون حينئذ بمضى وهذا دليل لما اختاره الامام مالك ومن وافقه ان تكبير التشريق من ظهر النحر الى صبح آخر ايام التشريق وانقصى الاحرام اى صاروا محلين اتموا جهرا اقتدا بالمحلين بمعنى انهم صاروا سواء لافرق اذ ذاك بين الفريقين وهو المراد بقوله حتى يكونوا مثلهم في الحل فينبغي ان يكون تكبير المحلقين مقتصر على زمان قيام الناس بمضى فاما من لم يكن حاجا من اهل الافاق فلهما فانه لا يأتى بهما ولا يقتدى بالحاج وبالمقيمين بمضى الا في تكبير ايام التشريق لاني في غيره من الاقوال والافعال والظاهر عندى ان الغرض من اشارة الى ما هو المختار عند الامام مالك ان التلبية لتحقق بالحرور

صعد الله بن عمر انما به اي برك داخلته تأسيا به صلى الله عليه وسلم وكان شديد التأسي برسول الله صلى الله عليه وسلم ١٢ **قوله** كان يصل الظهور والعصر والمغرب والعشاء ويجمع هجعة ويذكر ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا رواه البخاري برواية عبد الله بن نافع بالحصب وفي مسلم برواية ابوب عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم ابابكر وعمر كانوا يزلون الا بطم وفيه برواية جويرية عن نافع ان ابن عمر كان يرى التحصيب سنة وكان يصلي الظهر يوم النفر بالحصبه قال نافع قد حصب رسول الله صلى الله عليه وسلم والحطاء بعده ثم يدخل مكة من الليل فيطوف بالبيت طواف الوداع اتباعا لفعله صلى الله عليه وسلم وفي الحديث على المؤطا قال في الهداية ويذكر بالحصب ساعة وفيه القديرو يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويجمع هجعة ثم يدخل مكة الخ فظهر ٣٣ منه ان النزول ساعة محصل اصل السنة والكمال ما ذكره الكمال ١٢ **قوله** البيوت

قال مالك لا ينبغي لاحد ان يجاوز المعرس اذا قفل حتى يصلي فيه وان مر به في غير وقت صلوة فليقيم حتى يحل الصلوة ثم يصلي ما بداله لانه بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عرس به وان عبد الله بن عمر انما به ما لك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالحصب ثم يدخل مكة من الليل فيطوف بالبيت البيوت بمكة ليالي مني ما لك عن نافع انه قال زعموا ان عمر بن الخطاب كان يبعث رجالا يدخلون الناس من وراء العقبة

بمكة ليالي مني بنصب ليلالي على الظرفية قال الجمهور لا يبيت احد ليالي مني في غير مني غير ان المبيت به واجب عند الشافعي واحمد في المشهور عنها وسنة عند الحنفية والشافعي في احد قوليه واحمد في رواية واستدل لعدم وجوبه بما رواه البخاري عن العباس انه استأذن النبي صلى الله عليه وسلم ان يبيت بمكة ليالي مني لاجل سقايته فاذن له لو كان واجبا لما رخص في تركها وفيه نظر فانه كان من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان يحض من شاء بما شاء من الاحكام وقال ابن المنذر السنة ان يبيت الناس مني ليالي اياها للشرقي الا من رخص له النبي صلى الله عليه وسلم فانه ادرخص العباس لاجل سقايته ورخص لرماء الابل واختلفوا في من بات ليلة مني بمكة من غير ترخيص فقال مالك عليه د مرو قال الشافعي ان بات ليلة اطعمتها مسكينا وان بات ليالي كلها احببت ان يهريق د ماء ولا شئ عليه عند ابى حنيفة ان كان يأتي مني ويرى الجمار وهو قول الحسن البصري كذا في المحلى عن العيني وقال محمد بعدا لثري الباب وبهذا تأخذ لا ينبغي لاحد من الحاج ان يبيت الا بمنى ليالي الحج فان فعل فهو مكروه ولا كفارة عليه وهو قول ابى حنيفة والامة من قفها ثأرا في الحج وفي رواية يكره ان لا يبيت بمنى ليالي الرمي لانه صلى الله عليه وسلم بات بمنى وعمر رضي كان يؤوب على ترك المقام بها ولوبات في غيرها متحذ لا يلزمه شئ عندنا خلافا للشافعي لانه وجب ليسهل عليه الرمي في ايامه فلم يكن من افعال الحج فتركه لا يوجب د ما قال ابن الهمام قوله لانه وجب ان ثبت اذ هو سنة عندنا يلزم تركه الاساءة على ما يفهمه لفظ الكفا في حيث استدل باستئذان العباس من اجل سقايته قال ولو كان واجبا لما رخص في تركها لاجل السقاية فعلم انه سنة وقعه صاحب النهاية واستدل به ابن الجوزي للشافعي على الوجوب وقال لولا انه واجب لما احتاج الى اذن وليس بشئ اذ مخالفة السنة عندهم كان عيانا جدا خصوصا اذا

واما الكثرة فلاصل لها الخ قال القاضي والنزول بالبطحاء بذي الحليفة في رجوع الحاج ليس من مناسك الحج وانما فعله من قبله من اهل المدينة تركا بانما النبي صلى الله عليه وسلم ولا نهأ بطحاء مباركة واستحب مالك النزول به والصلوة فيه وان لا يجاوز حتى يصلي وان كان في غير وقت الصلوة مكث حتى يدخل وقت الصلوة قال وقيل انما نزل به صلى الله عليه وسلم لئلا يهجم الناس اهلهم ليلا كما نهي عنه صحرا في الاحاديث المشهورة قاله النووي وفي شرح اللباب اذا توجه الى الزيارة اكثر في المسير من الصلوة والتسليم ويستحب في طريقه من المساجد المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم وكذا المشاهدة لما شؤره المتعلقة بهما لديه كما بينا في الدرر المضية الخ لانه بلغني وتقدم قريبا وصده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عرس به بتشد يد الرأى نزل به ليستريح وصلى كما مر قريبا وان

له قوله قال مالك لا ينبغي لاحد ان يجاوز المعرس المذكور وهو بطحاء ذي الحليفة اذا قفل بقاء فداء مفتوحين رجوع من الحج او العدة حتى يصلي فيه تأسيا بالنبي صلى الله عليه وسلم قال الباقى ولما صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم استحب الصلوة فيه تركا بوضع صلواته مع انه روى ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بذلك رواه عبد الله بن عمر عنه صلى الله عليه وسلم انه نودي وهو في معرس ذي الحليفة بطحن الوادي قيل له انك بطحاء مباركة الخ وقال ايضا وخص بالقول لانه روى ان النبي صلى الله عليه وسلم انما انا في قوله الخ وان مر به اى بالمعرس في غير وقت صلوة فليقيم به حتى يحل الصلوة اى زال وقت الكراهة ثم يصلي ما بداله اى ما تيسر له قال الباقى وليس لما يصلي فيه حد يعنى في الكثرة والقلة واقل ذلك ما شرع من القلة وهو ركعتان فهذا احد في القلة

انضم اليها الافراد عن جميع الناس مع الرسول عليه الصلوة والسلام فاستأذن الاسقاء الكائمة لسبب عدم موافقته عليه السلام مع موافقته فانه اعظم منه حال عدم الموافقة بل هو حقا لما فيه من الظاهر والمخالف المستلزمة لسوء الادب الخ وفي المحلى لان حزم من لم يبيت ليالي مني بمنى فقد اساء ولا شئ عليه الا الرعاء واهل سقاية العباس فلا تكثر لهم المبيت في غير منى بل للرعاء ان يرموا يوما ويدعوا يوما واهل السقاية ما دون لهم من اجل سقاية و بات عليه الصلوة والسلام بمنى ولم يرموا بالمبيت بها فالمبيت بها سنة وليس فضالان الفرض امره صلى الله عليه وسلم فقط فان قيل اذ نه للرعاء وترخيصهم لهم واذا نه للعباس ليل على ان غيرهم بخلافهم قلنا لا وانما يكون هذا الوقت من منى صلى الله عليه وسلم امر بالمبيت والرمي فكان يكون هؤلاء مستثنين من سائر من امر وما اذ الرقيتد من منى امر فحق ندرى ان هؤلاء ما دون لهم وليس غيرهم مما صور ابد لك ولا منيهم فهم على الراحه وروينا عن عمر لا يبيت احد من وراء العقبة ايام منى وصح هذا عنه وعن ابن عباس مثل هذا وعن ابن عمر انه كره المبيت بغير منى ايام منى ولم يجعل واحد منهم في ذلك فدية اصلا **قوله** زعموا اي قالوا وذكر ان عمر بن الخطاب كان في ليالي منى يبعث رجالا لي الذين خرجوا من حذق يدخلون بعضهم اوله الناس الخارجين من وراء العقبة يعنى يبعثهم الى من خرج من منى لبيت بمكة اوردته من وراء العقبة كي يدخلونهم منى قال الزرقاني لان العقبة ليست من منى بل هي حذق من جهة مكة وهي السق ابايع النبي صلى الله عليه وسلم الا انصار عند ما قال الموفق حد منى ما بين جمرات العقبة وادى محصر كذا قال عطاء والشافعي وليس محصر والعقبة من سق الخ ١٣

عشر حصيات فما دونها فيما بعده فعليه لكل حصاة صدقة الا ان يبلغ ذلك وما فينقص منه ولو ترك الايام كلها فعليه دم واحد **قوله** ان عمر بن الخطاب كان يقف بعد الرمي عند الجمرتين الاوليين وليس في النسخة الهندية لفظ الاوليين لكنه مروي وادونها احداهما الجمرة الاولى التي تلي مسجد منى وهي التي يقال لها الجمرة الدنيا والثانية الجمرة الوسطى وقفا طويلا للذكر والدعاء حق بل يفتر المقيم القائم لطول القيام وكان ذلك اتباعا لفعله صلى الله عليه وسلم كما سبأ في في الاثر الا في قال الباجي وليس يقف طول القيام عند هاتين الجمرتين **قوله** في في الاثر الا في مقداد القيام عن ابن عمر رضى الله عنهما **قوله** ان كان يقف عند الجمرتين الاوليين المذكورين قبل **قوله** في في الاثر الا في مقداد القيام عن ابن عمر رضى الله عنهما **قوله** ان كان يقف عند الجمرتين الاوليين المذكورين قبل **قوله** في في الاثر الا في مقداد القيام عن ابن عمر رضى الله عنهما

مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال لا يبيتن احد من الحاج ليا لي منى وراء العقبة مالك عن هشام ابن عروة عن ابيه انه قال في البيوتة بمكة ليا لي منى لا يبيتن احد الا بمضى رمى الجمار مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب كان يقف عند الجمرتين وقفا طويلا حتى يمل القائم مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقف عند الجمرتين الاوليين وقفا طويلا يكبر الله ويسبحه ويحمده ويدعو الله ولا يقف عند جمر العقبة مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يكبر مع رفع اليدين عند رمى الجمار كما رمى بحصاة

<p>قوله ان عمر بن الخطاب قال لا يبيتن بنون الثقيلة احد من الحاج ليا لي منى وهي اللبلى في الثالثة بعد ليلة الفطرت لم يتجمل واللبلى لمن تقبل من وراء العقبة استدلت بذلك من قال ان العقبة من منى ليهي من وراءها وتقدم الجواب عنه قريبا في كلامي في شرح مناسك النووى قوله انه قال في مسئلة البيوتة بمكة وغيرها ليا لي منى الثالثة او الثلثين لا يبيتن احد الا بمضى لاحادها منها على الاختلاف بينهم في الوجوب والسنية رمى الجمار هكذا اوجب البخاري قال القسطلاني واحد ما جرت وفي الاصل التألمة المتقدمة والحصاة وواحد جرات المناسك وهي المرادة ههنا وهي ثلث الجمرات الاولى والوسطى والعقبة يرمين بالجار قاله القاموس</p>	<p>وقال القرافي من المالكية الجمار اسم الحصاة واللبان والجمر اسم الحصاة واسما سمي الموضع جمرته باسم ما جاوره وهو اجتماع الحصى فيه الخ وقال الحافظ الجمر اسم لمجتمع الحصى سميت بذلك لاجتماع الناس بها يقال جمر بنو فلان اذا اجتمعوا وقيل ان العرب تسمى الحصى الصغار جمارا سميت تسمية الشيء باسم لازمه وقيل لان ادم اوجدهم لما عرض له ابليس فحصبه جمر بين يديه اى اسرع فسميت بذلك الخ وفي شرح اللباب اعلم ان رمى الجمار واجب وان تركه فعليه دم فلو ترك رمى يوم كل واحد اكثره كاربعة حصيات هذا فوقها في يوم النحر واحد عشرة حصاة فيما بعد فعليه دم وان ترك الاقل كحصاة او حصاتين او ثلثة في اليوم الاول وم</p>
---	---

طويلا فيدعو ويرفع يديه ثم يرمى الجمرات الثلاث ويقول هكذا رايت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل قال الحافظ قال ابن قدامة لا تعلم لما تضمنته حديث ابن عمر هذا بخلاف الاماروى عن مالك من ترك رفع اليدين عند رمى الجمار فقال ابن المنذر لا اعلم احد انكر رفع اليدين عند رمى الجمرات الا حكاها ابن القاسم عن مالك ورواه ابن المنذر ان الرفع لو كان ههنا سنة ثابتة واخفى على هال المدينة وغفل عن ان الذي رواه من اهل اهل المدينة من الصحابة في زمانه وابنه سالوا اهل الفقهاء والسبعة من اهل المدينة والراوى عنه ابن شهاب عالم المدينة ثم اشأم في زمانه فمن علماء المدينة ان لم يكونوا هؤلاء الخ وفي المحلى قال ابن المنذر لا اعلم احد انكر ذلك غير مالك فان ابن القاسم حكى عنه انه لم يكن يعرف رفع اليدين هناك قل واتباع السنة افضل وقيل يرفع حكاها ابن التين وابن الحاجب الخ **قوله** عند رمى الجمرات بلفظ الافراد في النسخة المصرية على اداة التمجس وبلفظ رمى الجمار اى بصيغة الجمع في النسخة الهندية وايضا اقتصر على هذا السياق في جميع النسخ المصرية من المتن والشروح وزاد في النسخ الهندية مع رفع اليدين بلفظ يكبر مع رفع اليدين عند رمى الجمار والظاهر عندى انه سهو من الناس كان في الاصل المنقول عنه توضيحا من الحشى في بيان السطور على قوله يكبر فيرفع بعض الكتابين في اصل الكتاب ويؤكد ذلك انه لو كان هذا اللفظ في الكتاب لم يتكره مالك ولا قل من ان ياوله الشراح المالكية ومساك الاشعة في ذلك ما في فروعه قال النووى في مناسك السنة ان يرفع يديه في رميها حتى يرى بياض ابطه ولا يرفع المرأة الخ ورواه جزير في شرح اللباب ان قال يستحب للمري باليمن بوحدها ويرفع يده حتى يرى بياض ابطه الخ وفي الهذلية يقف عند الجمرتين ويرفع يديه قال العيني يعنى عند الوقوف في الجمرتين وفي البيهقي يرفع يده عقب كل حصاة ويكبر ويهلل وقيل يقول عند كل حصاة يرميها بيمينه بسم الله والله اكبر ثم يرفع يديه ويقول اللهم اجعله حجيا مبرورا الخ كذا رمى بجمعنا اى كبر قال الباجي وذلك انه اذا كان التكبير مشروعا عند رمى فانه يتكرر عند كل رمية وكذلك كل عبادة شرعية التكبير فانه يتكرر بتكرار محله كالوقوف

عن عطاء عن ابن عمر قال الاثر سمعت ابا عبد الله يسئل ايقوم الرجل عند الجمرتين اذ ارمى قال اى لعمرى شديد او يطيل القيام ايضا قيل فالى اين يتوجه في قيامه قال الى القبلة فيرميها في بطن الوادى والاصل في هذا ما روت عائشة بن قالت افاض رسول الله صلى الله عليه وسلم من اخرون حين صلى الظهر ثم رجع الى منى فمكث بها ليا لي ايام التشريق يرمى الجمرات اذا زالت الشمس كل جمرتين بسم حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عند الاولى والثانية فطيل القيام وتضرع ويرمى لثالثة ولا يقف عند هارواه ابوداود قال الموفق ان ترك الوقوف عند هارواه السنة ولا شئ عليه و بذلك قال الشافعي وابو حنيفة واسمعي وابوشور ولا تعلم فيه بخلاف الاثرى قال يطعم شيئا وان اراق دما احب الى لان النبي صلى الله عليه وسلم فعله فيكون فسبكا الخ **قوله** يكبر الله عز وجل في هذا الوقوف الطويل الذي بعد الرمي بسم حصيات كما هو ظاهر السياق واليه مال الباجي اذ قال بن عبد الله ان وقوفه عند الجمرتين انما هو للتكبير والتسبيح والدعاء الخ وقال القاري في شرح اللباب فيقف بعد تمام الرمي لاعد كل حصاة مستقبل القبلة فيحمد الله ويكبر ويهلل ويسبح ويعمل على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو ويسبحه ويحمده ويدعو الله عز وجل قال الموفق روى ابوداود عن ابن عمر كان يدعوه الذي دعا به بعرفة ويذبح واصلم واقم لنا مناسكنا وقال ابن المنذر كان ابن عمر وبن مسعود يقولان عند الرمي اللهم اجعله حجيا مبرورا و ذنبيا منخورا ولا يقف عند جمر العقبة بعد الرمي ولفظ البخاري في رواه عن سالم ان عبد الله بن عمر كان يرمى الجمرات الدنيا بسم حصيات يكبر على اشر كل حصاة ثم يقدم فيسهل فيقوم مستقبل القبلة هاروا طويلا فيدعو ويرفع يديه ثم يرمى الجمرات الثلاث فيأخذ ذات الشمال فيسهل ويقوم مستقبل القبلة قاسما

في النسخة الهندية لفظ الاوليين وليس في النسخة الهندية لفظ الاوليين لكنه مروي وادونها احداهما الجمرة الاولى التي تلي مسجد منى وهي التي يقال لها الجمرة الدنيا والثانية الجمرة الوسطى وقفا طويلا للذكر والدعاء حق بل يفتر المقيم القائم لطول القيام وكان ذلك اتباعا لفعله صلى الله عليه وسلم كما سبأ في في الاثر الا في قال الباجي وليس يقف طول القيام عند هاتين الجمرتين المذكورين قبل قوله في في الاثر الا في مقداد القيام عن ابن عمر رضى الله عنهما قوله ان كان يقف عند الجمرتين الاوليين المذكورين قبل قوله في في الاثر الا في مقداد القيام عن ابن عمر رضى الله عنهما

صلى الله عليه وسلم فادعوا مثل حصي الخذف وهذا لا يدل ولا يستلزم كون كهيئة الرمي المطلوبة كهيئة الخذف وانما هو تعيين ضابط مقادير الحصاة لا مقدارها بخلافه فان كان معلوما ما زاد في رواية لمسلم قوله ويشير بيده كما يخفف فلا انسان فليس يستلزم طلب كون الرمي به صوت الخذف لجواز كونه ليؤكد كون المطلوب حصي الخذف فكل خذف واحصوا الخذف فلان الذي هو هكذا الشيطان لا يجوز في كونه حصي الخذف وهذا لا يعقل في خصوص وضع الحصاة في اليد على هذه الهيئة وجه قربة فالظاهر انه لا يتعلق به غرض شرعي بل مجرد صغر الحصاة ولما يمكن ان يقال فيه اشارة الى كون الرمي خذ فاعلم انه كونه وضعا غير ممكن واليوم يوم رخصة يوجب نفى غير المتكهن الخ وعلما سبق ان المخرج عند الخذف في كهيئة الرمي ان يكون بطرفي ابهامه و سبابه ثم به جزمه القاري تبعاً لصاحب اللباب ووجه صاحب الغنية وعلما ايضا ان المخرج عند الخذف في كهيئة الرمي ان لا يكون بطرفي الخذف في ١٣

ما لك انه سمع بعض اهل العلم يقول الحصى الذى يرمى بها الجمار مثل حصي الخذف قال مالك واكثر ممن ذلك قليلا اعجب الى ما لك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول من غربت الشمس من اوسط ايام التشريق وهو بمنى فلا ينفرن حتى يرمى الجمار من الغد ما لك عن عبد الرحمن بن القسم عن ابيه ان الناس كانوا اذا رموا الجمار مشوا ذاهبين واجبين واول من ركب معوية بن

احمداً بئرا ولا تراه مختارة وقد ثبت في الصحيحين صلى الله عليه وسلم ان الخذف فالحمد لله الذي افاض به اليك العلم والهدى ولا ينفر من الجمار الا بعد ان يكون على هيئة الخذف وان كان بعض اصحابنا قد قال باستقباله لكته فلو والاصواب انه لا يستقبل كون الرمي على هيئة الخذف فقد ثبت حديث عبد الله بن عمر في شرح المنهاج ان قال يكون بهيئة الخذف النبي يصيح عذابا للشمس والجمرة وفاق النووي وغيره ابن الهيثم في الفقه اذا قال تحت قوله لهداية وكيفية الرمي ان ينضم الحصاة على ظهر ابهامه اليمنى ويستعين باليسرى قال وهذا التفسير محتمل كلا من تفسيرين قيل هما احداهما ان ينضم طرف الاصبع على وسط السبابة ويهجم الحصاة على ظهر ابهامه كانه عاقد سبعين فيرميها والاخر ان يلقى سبابة ويهجم على مفصل ابهامه كانه عاقد عشرة وهذا اني المتكهن من الرمي به مع الزحمة والوهية عشر وقيل ياخذها بطرفي ابهامه وسبابته وهذا هو الاصل لا بأسوا المتأد ولوريقه دليل على اولوية ص

له قوله انه سمع بعض اهل العلم يقول الحصى الذى يرمى بها الجمار في سائر الايام مثل حصي الخذف بالجاء والذال المجتمعتين اصله الرمي بطرفي الابهام والسبابة ثم اطلق ههنا على حصي اصغار الجمار اطلاقا لا لاني الخذف والرمي بالاصابع يريد ان كل حصاة كانت مثله لجمرة التي يجعلها الانسان على صعيده ويرمي بها فالتى وهي في قدر حجة الباقلة الخ قال المحلل الخذف كالصوب رميك بحصاة او نفاة او نحوها تأخذ بن سبابة الخذف به او يخذل فنه خشب الخ وفي المرفقة هو قد رابا قلة او النفاة او الاملة وكذا قال ابن حجر في شرح المنهاج وقد ورد النبي عن الخذف فقل الخافى وغيره من حديث عبد الله بن عمر في صحيحه صلى الله عليه وسلم الخذف وقال انه لا يقتل لصيد ولا يبيح الصيد وانه يفتق الحين ويكسب السن واختلغوا في الجهم بيننا فقتل رما الجمار فخصوا من النبي وقيل ان الرمي لا ينبغي بكيفية الخذف قال النووي في مناسكه ذكر بعض اصحابنا انه يستحب ان يكون كهيئة الرمي كرمي الخذف و ينضم الحصاة على بطن اصبع ويرميها برأس السبابة وهذه الكيفية لم يذكرها جمهور

سلكه قوله قال مالك واكثر ممن ذلك اي من حصي الخذف قليلا اعجب الى يشتمل عليه ما تقدم من الروايات الكثيرة في رمي صلى الله عليه وسلم بحصى الخذف فكيف عجب الى ما لك اكبر من ذلك لاسيما وقد ورد النبي عن الاكبر في حديث ابن عباس لم يذكره قبل ذلك اذ قال فيه صلى الله عليه وسلم يا مثل هذا اياكم والخلو في الدين ولذلك تعجب من المخذرين قول مالك كما حكاه صاحب المرفقة والحلى واجاب القاري عن الامام مالك واجاب اذ قال ولا وجه للشعوب لان مالك رحمه الاكبر من جملة حصي الخذف على اصغره والمراء بالخلو ما زاد على حصي الخذف فتأمل فانه موضع الزلل الخ **سلكه قوله كان يقول من غربت له الشمس اي غربت عليه او معناه من ظهر له غروبها من اوسط ايام التشريق وهو الثاني من ايام التشريق والثالث من ايام الفرو وهو منى ولم يتجمل فلا ينفرن بعد الغروب فانه كان ان يتجمل قبل الغروب قال تعالى فمن تجمل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه وهذا المتجمل في يومين لخروج اليوم للغروب فلا يخرج حتى يرمى الجمار الثلاثة من الغد اي في الثالث من ايام التشريق قال الخوفي فان احب ان يتجمل في يومين خذ قبل غروب الشمس فان غربت الشمس وهو بها لم يخرج حتى يرمى من غد بعد الزوال قال لوفقي فان غربت قبل خروجه من منى لم ينفر سواء كان ارتحل او كان مقيما في منزله لم يخرج له الخروج وهذا قول عمر وجابر بن زيد وعطاء وطاوس ومجاهد وابان بن عثمان ومالك والثوري والشافعي واسحق وابن المنذر وقال ابو حنيفة له ان ينفر ما لم يطعم الفجر من اليوم الثالث لانه لم يرد من اليوم الاخر فجاز له الفجر ولنا قوله تعالى فمن تجمل في يومين فلا اثم عليه و اليوم اسم لليلة فمن ادركه الليل فمتجمل في يومين قال ابن المنذر وثبت عن عمر انه قال من ادركه المساء في اليوم الثاني فليجزم الى الغد **سلكه قوله** ان الناس رما الحصاة كانوا اذا رموا الجمار مشوا على اقدامهم غير راكبين ذاهبين الى الرمي واجبين عن الرمي قال الباقى يرمى في ايام التشريق وانما رمى جمرة العقبة فان راكب ياتي على راحلته فيرميها راكبا الخ واول من ركب الباقى لعله يريد من الاثمنة ومن يقيم للناسل مرار الخ معاوية بن ابي سفيان قال الباقى ولعله ايضا ركب الخ وقال النووي في لحد رة بالسمن وقد روى ابن ابي شيبة باسناد صحيح ان ابن عمر كان يمشى الى الجمار مقبلا ومديرا وروى ابو داود عن ابن عمر انه كان يرمى الجمار في الايام الثلاثة بعد يوم النحر ما شيا اذ هبوا وراجعا ويحبران النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ولا بن ابي شيبة ان جابر بن عبد الله كان لا يركب الا من ضرورية وفي الحلى على الموطا قال ابن المنذر وكان ابن عمر وابن الزبير وسالم يرمون ماشيا الخ وفي العيني على البخاري قال ابن المنذر ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم رما الجمرات يوم النحر راكبا وقال ابن حزم يرميها كلها راكبا ويرد قوله ما رواه الترمذي معصيا عن ابن عمر انه كان اذا رمى الجمار مشى اليها اذ هبوا وراجعا ويحبران النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك وقد اجمع العلماء على جواز الامر من معا واختلغوا في الافضل من ذلك وفي الدار المختار جاز الرمي كله راكبا ولكنه في الاولين ماشيا افضل لاني الاخيرة اي الحقبة لانه يصرف والراكب اقدر عليه و اطلق فضيلة المشى في الظهيرية ووجه الكمال وغيره قال ابن عابدين والتفصيل قول ابى يوسف وله حكاية مشهورة ذكرها الخطاوى وغيره وهو تحت ركبته من المشاة كصاحب الهداية وغيره واما قوله لهما فذكر في البحران الافضل الركوب في الكل على ما في الخاتمة والمشى في الكل على ما في الظهيرية وقال مختص ان في المسئلة ثلثة اقوال قوله ووجه الكمال اي بان ادائها ماشيا اقرب الى التواضع والخشوع و خصوصا في هذا الزمان فان عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا يؤمن الاذى بالركوب بينهم بالزحمة ورميهم صلى الله عليه وسلم راكبا انما هو ليطهر فعله ليقنتى به كطوافه راكبا الخ ١٣**

راكبا الخ واول من ركب الباقى لعله يريد من الاثمنة ومن يقيم للناسل مرار الخ معاوية بن ابي سفيان قال الباقى ولعله ايضا ركب الخ وقال النووي في لحد رة بالسمن وقد روى ابن ابي شيبة باسناد صحيح ان ابن عمر كان يمشى الى الجمار مقبلا ومديرا وروى ابو داود عن ابن عمر انه كان يرمى الجمار في الايام الثلاثة بعد يوم النحر ما شيا اذ هبوا وراجعا ويحبران النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ولا بن ابي شيبة ان جابر بن عبد الله كان لا يركب الا من ضرورية وفي الحلى على الموطا قال ابن المنذر وكان ابن عمر وابن الزبير وسالم يرمون ماشيا الخ وفي العيني على البخاري قال ابن المنذر ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم رما الجمرات يوم النحر راكبا وقال ابن حزم يرميها كلها راكبا ويرد قوله ما رواه الترمذي معصيا عن ابن عمر انه كان اذا رمى الجمار مشى اليها اذ هبوا وراجعا ويحبران النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك وقد اجمع العلماء على جواز الامر من معا واختلغوا في الافضل من ذلك وفي الدار المختار جاز الرمي كله راكبا ولكنه في الاولين ماشيا افضل لاني الاخيرة اي الحقبة لانه يصرف والراكب اقدر عليه و اطلق فضيلة المشى في الظهيرية ووجه الكمال وغيره قال ابن عابدين والتفصيل قول ابى يوسف وله حكاية مشهورة ذكرها الخطاوى وغيره وهو تحت ركبته من المشاة كصاحب الهداية وغيره واما قوله لهما فذكر في البحران الافضل الركوب في الكل على ما في الخاتمة والمشى في الكل على ما في الظهيرية وقال مختص ان في المسئلة ثلثة اقوال قوله ووجه الكمال اي بان ادائها ماشيا اقرب الى التواضع والخشوع و خصوصا في هذا الزمان فان عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا يؤمن الاذى بالركوب بينهم بالزحمة ورميهم صلى الله عليه وسلم راكبا انما هو ليطهر فعله ليقنتى به كطوافه راكبا الخ ١٣

صلى عن الشاخص ويستقبل القبلة ويحمل بينه وبين محطته الحصى خمسة اذرع او اكثر لا اقل فيرميها بهديه بسبع حصيات ثم يأتي جبهة الوسط فيصنع عندها كما صنع في الاولى ثم يأتي الجبهة القصوى فيرميها من بطن الوادي لا من اعلاه كما مرقى اليوم الاول الخ **قوله** ومثل بناء الجهمول الامام مالك هل يرمى ببناء الجهمول ايضا عن الصبي والمريض فقال نعم يرمى عنها ان لم يكن حلقها فان امكن حملها رميها بانفسها كما قاله الدردري اذا قال حل مريض مطبق للرمي وذهب بنفسه وجوبا قال الدسوقي وحاصله ان المريض والصبي اذا كان كل منزلة الحائض الى قدرة على ان يرمى بنفسه فانه يرمى بنفسه وجوبا اذا وجد حاملا يحمل الجبهة الخ وبه جزم الامام في المدة ويحرم المريض حين يرمى ببناء الجهمول عنه اي عن المريض اي **٢٣٥** يخفى وقت رمي الثائب فيكبر المريض في هذا الوقت وهو في منزله وبه جزم في المدة

كما تقدم ويهريق دما وجوبا لانه لم يرم بنفسه و انما رمى عنه وهذا حكم المريض واما الصبي فلا رمى عليه بالنجاسة قال الدسوقي والحاصل ان الصغير الذي لا يحسن الرمي والمجنون يرمى عنهما من اجهما فان لم يرم عنهما وليهما الى ان دخل الليل فالدما واجب على من اجبهما وان رمى عنهما في وقت الرمي فلا دم عليه فمولى كرميه بخلاف رمي الثائب عن العاجز فان فيه الدم ولورمى عنه في وقت الرمي وهو وقت الاداء الا ان يصح قبل الغروب ويرمى عن نفسه بعد ان رمى عنه نائمه فانه يسقط عنه الدم الخ فان صح المريض في ايام التشريق رمى ببناء الجهمول اي رمى بنفسه الذي رمى ببناء الجهمول عنه اي يقضى الذي رمى عنه الثائب وهكذا زاد في النسخ المصرية بعد ذلك وجوبا اي لا يسقط عنه الدم الثالث وجب لغت الوقت كما تقدم عن المدونة وفي شرح اللباب الخامس من الشرائط ان يرمى بنفسه فلا يجوز النجاسة عند القدرة ويجوز عند العجز فلورمى عن مريض لا يستطيع الرمي بامر او مضى عليه ولو بغیر امره او صبي غير مميز او مجنون جاز والافضل ان توضع الحصى في انفسهم فيرمونها الخ زاد في الغنية والاعانة زاد بعد ذلك في الوقت ولا فدية عليهم وان لم يرموا الا المريض الخ وهكذا حكم القاري عن الغاية وعن الحاوي عن المتنقي عن محمد اذا كان المريض بحيث يصلي جالساً رمى عنه ولا شيء عليه الخ **قوله** قال مالك لا ارى على الذي يرمى الجهمول جرم او يسهى بين الصفا والمروة مكة وهو غير متوض ولا فدية هذه المسألة محدثا اعاد لان الظاهر ان لا يسهى شرط صحة فيها ولكن لا يتعدى ذلك لتقويت الذنب و الاستسقاء في ذلك وفي الحلي فكيره الرمي والسعي هذا فان فعل اجزاء ودوى ابن ابي شيبة عن نافع ما رايت ابن عمر اذا روى ان يرمى الجهمول الا اقتسل وعن مجاهد كانوا يغسلون لذلك الخ وفي شرح اللباب لورمى بنفسه جاز مع الكراهة وندب غسلها اي يستحب ان يغسل الحصى مطلقا **قوله** كان يقول لا ترمي الجهمول الا في الثلثة لق بعد يوم الغفران المتعجل واليومين بعد الغفران

ابن سفيان قال انه سأل عبد الرحمن بن القسم من اين كان القسم يرمى جبهة العقبة فقال من حيث تيسر ويسئل مالك هل يرمى عن الصبي والمريض فقال نعم ويخفى المريض حين يرمى عنه فيكبر وهو في منزله ويهريق دما فان صح المريض في ايام التشريق رمى عن رجليه عنه واهدى قال مالك لا ارى على الذي يرمى الجهمول يسهى بين الصفا والمروة وهو غير متوض مادة ولكن لا يتعدى ذلك فالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول لا ترمي الجهمول الا في الايام الثلاثة حتى تزول الشمس الرخصة في رمي الجهمول عن عبد الله بن ابي بكر بن حزم عن ابيه ان ابا البلاح بن عاصم بن عدي اخبر عن

من بطن الوادي لما روي قال العيني في البناءية اي يرمى الجبهة من اسفل الوادي الى اعلاه هكذا رواه عمر وابن مسعود ولو رماها من فوق العقبة اجزاء لان بعض الصحابة كانوا يرمونها من فوق العقبة الا ترى ان عبد الرحمن بن زيد قال ان الناس يرمونها من فوقها واراد بالناس الصحابة والتابعين وعمر رماها من اعلاها للزحام الخ مختصرا وفي شرح اللباب اذا اتى من قبل الجبهة العقبة ويقف في بطن الوادي اي من اسفله حيث يرمى موقع الحصاة و يحمل مني عن يمينه والكعبة عن يساره ويستقبل الجبهة ثم يرميها بسبع حصيات ولورمى من فوق العقبة جاز ذكره لانه خلاف السنة الا من مذ شوق قال في رمي ايام التشريق ويبدأ بالجبهة الاولى ويصعد اليها حتى يكون ما عن يساره اقل مما عن يمينه

قوله من اين من اي موضع كانت ابوك القسم بن محمد بن ابي بكر يرمى جبهة العقبة فقال من حيث تيسر ذكر في الخطا من العقبة من اسفلها واعلاها ووسطها كل ذلك واسم لكن السنة عند الجمهور كونه من بطن الوادي الخ وقال الزرقاني من حيث تيسر اي من بطن الوادي عجني انه لم يعين محلا منها للرمي وليس المراد من فوقها او تحتها او يظهرها لما صح ان النبي صلى الله عليه وسلم رماها من بطن الوادي وفي الصحيحين عن عبد الرحمن بن زيد قال رمى عبد الله يعني ابن مسعود جبهة العقبة من بطن الوادي فقلت يا ابا عبد الرحمن ان انا ساء يرمونها من فوقها فقال والذي لا اله غيره هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة وفي الهداية لورماها من فوق العقبة اجزاء لان ما حولها موضع النسيك والافضل ان يكون

للتعجل حتى تزول الشمس جملة ما يرمى به الحاج سبعون حصاة منبهة يرمى يوم الغفران وقد روى الكل على وقتها وسأثرها في ايام التشريق الثلاثة بعد زوال الشمس كل يوم واحد وعشرين حصاة لثلاث جملة قال العيني رمى ايام التشريق محله بعد زوال الشمس قد اتفق عليه الاشارة وخالف ابو حنيفة في اليوم الثالث منها فقال يجوز الرمي فيه قبل الزوال استقفاً واذا قال ان رمى في اليوم الاول والثاني قبل الزوال اعاد وفي الثالث يجزيه وقال عطاء وطاؤس يجوز في الثلاثة قبل الزوال وفي الهداية ان قدم الرمي في اليوم الرابع قبل الزوال بعد طلوع الفجر جاز عندنا في حنيفة وهذا استحسان وقال لا يجوز اعتبار الساعات والايام وانما التفات في رخصة النفرة فاد العريضة الحق بها ومنه ذهب مروى عن ابن عباس ولا نه لما ظهر اثر الخفيف في هذا اليوم في حق الترك فلان يظهر في جوارزه في الاوقات كلها او في بخلاف اليوم الاول والثاني حيث لا يجوز فيها الا بعد الزوال في المشهور من الرواية لانه لا يجوز له تركه فيها فبقى على الاصل قال العيني في البناءية قوله مروى عن ابن عباس رواه اليه يرمى عنه اثنا عشرة الف مرة من يوم النفر فقد حل الرمي والصيد والانفتاح بالبحر والارتفاع وفعل النبي صلى الله عليه وسلم جهمول على الافضل بدلالة جواز النفور بحكم الآية وقيا سها على اليوم الثاني والثالث ضعيف لانه لا يجوز ترك الرمي فيها اصلا وقوله في المشهور من الرواية انما قيد بالمشهور احترازاً عما ذكره الحاكم في المتنقي قال كان ابو حنيفة يقول الافضل ان يرمى في اليوم الثاني والثالث بعد الزوال فان رمى قبله جاز الخ وفي شرح اللباب وقت رمي الجهمول في اليوم الثاني والثالث من ايام النفور بعد الزوال فلا يجوز قبله في المشهور اي عن الجهمول كصاحب الهداية والكا في البداهة وغيرها وقيل يجوز للرمي فيها قبل الزوال لما روى عن ابي حنيفة ان الافضل ان يرمى فيها بعد الزوال فان رمى قبله جاز فحمل المروى من فعله صلى الله عليه وسلم على اختيار الافضل كما ذكره صاحب المتنقي والبداهة وغيرها وهو خلاف ظاهر الرواية وفي المسئلة رواية اخرى ان (الهيعة على صحتها)

مر يرمو بالليل ١٢ **قوله** قال الامام مالك وتفسير الحديث اي حديث ماصم بن عدي المذكور الذي اخص ببناء الفاعل فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لرعاة الابل خاصة اورعاء غيرها ايضا مختلف فيه حتى عند المالكية ايضا كما تقدم في رمي الجمار فكذلك في جميع النسخ الهندية وفي جميع النسخ المصرية في تأخير رمي الجمار فيما نرى بعضهم النون اي نظن في تفسير قوله صلى الله عليه وسلم والله اعلم بمراد رسوله انه رمي الرعاة يرمون يوم النحر جبهة العقبة كسائر الناس ثم ينصرفون لرعيهم فيخيمون عن مضي في اول ايام التشريق وهو اليوم الذي يلي يوم النحر فاذا مضى اليوم الذي يلي يوم النحر رماوا من الغداي من غد هذا اليوم الذي يلي يوم النحر وهو اليوم الثالث من ايام النحر واليوم الثاني من ايام التشريق وذلك ٢٣

هذا اليوم لليوم الذي مضى اي لليوم الحادي عشر ثم يرمون ليومهم ذلك اي لليوم الثاني عشر والترتيب بين رمي اليومين واجب عند الجمهور وقال الموفق اذا خر رمي يوم الى ما بعد او اخر الرمي كله الى اخر ايام التشريق ترك السنة ولا شيء عليه الا انه يقدم بالنية رمي اليوم الاول ثم الثاني ثم الثالث وبذلك قال الشافعي وابو ثور وقال ابو حنيفة ان ترك حصاة او حصاتين او ثلثا الى الغد رماها عليه بكل حصاة نصف صاع وان ترك اربع رماها عليه دم ولنا ان ايام التشريق وقت للرمي فاذا اخبر من اول وقته الى اخره لم يلزمه شيء قال القاضي ولا يكون رميه في اليوم الثاني قضاء لانه وقت واحد والحكم في رمي جبهة العقبة اذا اخرها بالحكم في رمي ايام التشريق وانما قلنا يلزمه الترتيب بنية لانها عبادات يجب الترتيب فيها مع فصلها في ايامها فوجب ترتيبها بحيث كالصلاة للجموعتين والغواصات الخ وفي الهدية من ترك رمي الجمار في الايام كلها فعليه دم والترك انما يتحقق بغروب الشمس من اخر ايام الرمي وما دامت الايام رابطة فالاعادة ممكنة فربما على التأليف قال العيني في البداية اي على الترتيب و به قال الشافعي في قول وفي قول يسقط رمي كل يوم بمضي لانه فات عن وقته الخ لانه دليل لما اختاره الامام في تفسير الحديث من انه لم يرمون في اليوم الاول بل يرمون في الثاني لليومين قضاء الماضي واداء للماضي وان كان ظاهر الحديث انه لم يرمون في ايام اليومين شأوا اجمعوا رمي يومين جميع فقد يجزوا تأخير فالباعث للمصنف على انه حصل الحديث على جميع التأخير فقط لا يصح التقيد بمرانه لا يقضي ببناء الفاعل احد شيئا مما يجب عليه قضاءه حتى يجب عليه فاذا اوجب عليه الاداء ومضى وقته ولم يؤد فيه كان القضاء بعد ذلك قال الخطابي قد اختلف الناس في تعيين اليوم

مالك عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن ابي رباح انه سمعه يذكر انه ارخص للرعاة ان يرموا بالليل يقول في الزمان الاول قال مالك وتفسير الحديث الذي ارخص فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لرعاة الابل في رمي الجمار فيما نرى والله اعلم انهم يرمون يوم النحر فاذا مضى اليوم الذي يلي يوم النحر رماوا من الغد وذلك يوم النفر الاول يرمون اليوم الذي مضى ثم يرمون ليومهم ذلك لانه لا يقضي احد شيئا حتى يجب عليه فاذا اوجب عليه ومضى كان القضاء بعد ذلك فان بدا لهم النفر فقد فرغوا وان اقاموا الى الغد رماوا مع الناس يوم النفر الاخر ونفروا **مالك عن ابي بكر بن نافع عن ابيه ان ابنة اخ لصفية**

قوله انه سمعه يذكر انه ارخص ببناء الجمهور للرعاة ان يرموا بالليل الآية لما قامهم من الرمي بالنهار يقول عطاء ثبتت هذه النسخة في الزمان الاول قال البايعي يقتضي اطلاقه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لانه اول زمان لهذه الشريعة فخط هذا هو مرسل ولا يحتل ان يريد به اول زمن ادركه عطاء فليكون موقوفا متصلا بالخ في المحل في الزمان الاول ولا يخفى على الله عليه وسلم وردوا من الى شيعة عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم ارخص للرعاة ان يرموا بالليل ورواه الدارقطني وزادوا في ساعة شأوا من نهار روية قال الجمهور انه يجوز الرمي بالليل الخ وفي الهدية ان اخره الى الليل رماه ولا شيء عليه حديث الرعاة قال الخطابي الدابة البزار من حديث ابن عمر بلفظ رخص للرعاة الابل ان مر

بالهية عن قتادة فيكون قوله ثم يرمون يوم النفر تفسير الاحاد ليومين الذين يرمي لهما واذا احتجض عن ذكر الاول بقوله يرمون ليومين ثم يرمون اليوم الثاني منها فاعلم بذلك اليوم الاول وعلى هذا يكون يوم النفر المذكور في الحديث يوم النفر الاول لمن اراد ان يحبل ويكون قاذفة قوله ثم يرمون يوم النفر ان لا يجوز ان يرمي للثاني حتى يكمل رمي اليوم الاول والوجه الثاني ان استأنف بقوله ثم يرمون يوم النفر لمن لم يرد التحيل فالمراد بقوله يوم النفر الثاني وهو الثالث من ايام التشريق وعلى هذا فمالك الحديث الخ قلت وعلى هذا فسر الحديث عامة شواحه قال الخطابي راد يوم النفر ههنا النفر الكبر الخ و به جزم الشافعي في البذل ومولانا عبايعي في التعليق المجد وغيرهما في غيرهم (الحاشية المتعلقة بصيغة هذا)

الذي يرمي فيه فكان مالك يقول يرمون يوم النحر فاذا مضى اليوم الذي يلي يوم النحر رماوا من الغد وذلك يوم النفر الاول يرمون لليوم الذي مضى ويومهم ذلك وذلك انه لا يقضي احد شيئا حتى يجب عليه وقال الشافعي نحو ما من قول مالك الخ وفي المرقاة قال الطبري رخص لهما ان لا يبيتوا بمضى وان يرموا يوم العيد جبهة العقبة ثم لا يرموا في الغد بل يرموا بعد الغد رمي اليومين القضاء والاداء لم يجوز الشافعي ومالك ان يقدموا الرمي في الغد الخ قال القاري وهو كذلك عندنا الخ اي لم يجوزوا التقدم قال القاري في شرح الباب لو لم يرم يوم النحر في الثاني او الثالث رماه في الليلة المقبلة اي الالية لكل من الايام الماضية ولا شيء عليه حكم الاساءة ان لم يكن بعدد ولورمي ليلة الحادي عشر او غيرها عن غداي من ايامها المقبلة لم يعم لان الليالي في الحج في حكم الابل الماضية لا المستقبل فيجوز رمي اليوم الثاني من ايام النحر ليلة الثالث ولا يجوز فيها رمي اليوم الثالث الخ فان بدا لهم النفر بعد رمي يومين الذي رمي لهما في الثاني فقد فرغوا ويجوز لهم النفر الاخر فدخلوا في قوله عز اسمه ومن تحبل في يومين فلا اثر عليه وان اقاموا بمضى الى الغداي الى اليوم الثالث عشر رماوا مع الناس يوم النفر الاخر تكسلا للخاء ونفروا اي انصرفوا بعد ذلك لانهم دخلوا في من تأخر فلا اثر عليه وحاصل تفسير الامام مالك ان الرعاة يرمون يوم النفر كسائر الناس ثم يجمعون رمي اول ايام التشريق بالثاني منها فيرمون في الثاني ليومين ثم ان شأوا انفروا عملا بالتحجيل وان شأوا اقاموا بمضى الى الثالث عشر فليومنه كسائر الناس عملا بالتأخير ١٣

هم شيئاً قال الباجي يقتضي انه لم ير عليها دماً ولا غيره وقد قال مالك في المبسوط واما انما قلنا في كل من كان في مثل حال صفية يوم الفجر ولم يركع غابت الشمس لدم ووجه ذلك ان من فات الامانة الرمي والهتك كالذي يمرض فلا يهدى على الرمي في وقت الاداء الخ قلت هذا هو الظاهر من مذاهب الامام مالك فان الرمي بالليل قضاء عندنا واما عند الحنفية فلا شيء عليها في ذلك لان الليل وان كانت وقت اساءة لكن لا مع الاساءة ايضا فاضل ان لا اساءة في حق المعدود **قوله** وسئل مالك اذا في التسمية المصرية قبل ذلك قال يجزى عن نسي رمي جمرة كاملة من الجمار الثلاثة في بعض ايام من ايام التشريق حتى يمسي سواء غربت الشمس او لا قال للبراءة ساعة ذكر سواء ذكر من ليل او نهار احتراز عن قول من قال لا يقضيه ليلة من عبادات النهار كما تقدم في بيان وقت الرمي قال الباجي هذا كما قال ان من نسي جمرة ٣٣٨ من الجمار في بعض ايام التشريق حتى

يفوته وقت الاداء بمضيق الشمس من يوم تلات الجبيرة فانه يقضيها ما دام وقت القضاء الخ كما يصل الصلوة اذا نسيها ثم ذكرها ليل او نهار ولا تخصيص في قضاء الصلوة بالليل او النهار اجاماً فان كان ذلك اى ذكر الجبيرة المنسية بعد ما صدر اى رجع من نسي وهو الجملة الحالية بمكة او تذكر بعد ما يخرج منها من مكة ايضا فعليه الهدى اى واجب كما في النسخ المصنف قال الباجي من نسي جمرة كاملة فذكرها في يومه بعد ان رمي فبها فانه يرميها ويصعد ما بعدها ولا شيء عليه وان ذكرها في وقت القضاء فانه يرميها ويرمي ما بين ما يهدى وقت ادائه وان ذكرها بعد وقت القضاء فلا رمي عليه وعليه الدم فان ذكرها في وقت اداء الجبيرة المنسية فلا خلاف ان الدم لا يجب عليه وان ذكرها بعد فوات وقت القضاء فلا خلاف ان الدم عليه وان ذكرها في وقت قضائها ففي وجوب الدم عليه روايتان ومن ذهب الحنفية في ذلك كما في شرح اللباب لوترك رمي يوم عرفة اى سبع حصيات في اليوم الاول واحد وعشرين في بقية الايام او اكثر كما رجع حتى فما فوقها يوم الفجر او احد عشرة حصاة فيما بعده او اخرة الى يوم اخره فله د ولتركه او تاخيرها وان اخره الى الليل الا في فلا شيء عليه اتفاقاً وان لم يركع حتى صبح رماها من الخد وعليه دم عندنا حنفية للتأخير لا عندنا وان لم يركع حتى مضت ايام الرمي بغروب الشمس من اخرايا من التشريق فعليه دم بالاتفاق لتركه الرمي وان ترك الاقل كثرة فيما دونها في اليوم الاول وعشر حصيات فمادونها فيما بعده فعليه لكل حصاة صدقة الا ان يبلغ ذلك دماً فينقص منه الخ والترتيب بين الجمار واجب عند البعض كالسرخسي والاكثر على انها سنة كما صرح به صاحب البداة والكرمانى والحميط وغيرهم قال ابن الهمام والذي يقوى عندي استثنائه كن في شرح اللباب وفي الغنية سنة عند الاكثر وهو المختار وقيل شرط كما قاله الثالثة الخ اى الاثمة الثلاثة **قوله** ان عمر بن الخطاب

بنيت ابي عبد بنفسه بالمرؤفة فتخلفت هي وصفية حتى اتتا منى بعد ان غربت الشمس من يوم الفجر فامرهما عبد الله بن عمر ان ترميا الجمرة حين اتتا منى ولم ير عليها شيئاً **وسئل** مالك عن نسي رمي جمرة من الجمار في بعض ايام منى حتى يمسي قال ليرمي اية ساعة ذكر من ليل او نهار كما يصل الصلوة اذا نسيها ثم ذكرها ليل او نهار فان كان ذلك بعد ما صدر او بعد ما يخرج منها فعليه الهدى اى واجب كما في النسخ المصنف قال الباجي من نسي جمرة كاملة فذكرها في يومه بعد ان رمي فبها فانه يرميها ويصعد ما بعدها ولا شيء عليه وان ذكرها في وقت القضاء فانه يرميها ويرمي ما بين ما يهدى وقت ادائه وان ذكرها بعد وقت القضاء فلا رمي عليه وعليه الدم فان ذكرها في وقت اداء الجبيرة المنسية فلا خلاف ان الدم لا يجب عليه وان ذكرها بعد فوات وقت القضاء فلا خلاف ان الدم عليه وان ذكرها في وقت قضائها ففي وجوب الدم عليه روايتان ومن ذهب الحنفية في ذلك كما في شرح اللباب لوترك رمي يوم عرفة اى سبع حصيات في اليوم الاول واحد وعشرين في بقية الايام او اكثر كما رجع حتى فما فوقها يوم الفجر او احد عشرة حصاة فيما بعده او اخرة الى يوم اخره فله د ولتركه او تاخيرها وان اخره الى الليل الا في فلا شيء عليه اتفاقاً وان لم يركع حتى صبح رماها من الخد وعليه دم عندنا حنفية للتأخير لا عندنا وان لم يركع حتى مضت ايام الرمي بغروب الشمس من اخرايا من التشريق فعليه دم بالاتفاق لتركه الرمي وان ترك الاقل كثرة فيما دونها في اليوم الاول وعشر حصيات فمادونها فيما بعده فعليه لكل حصاة صدقة الا ان يبلغ ذلك دماً فينقص منه الخ والترتيب بين الجمار واجب عند البعض كالسرخسي والاكثر على انها سنة كما صرح به صاحب البداة والكرمانى والحميط وغيرهم قال ابن الهمام والذي يقوى عندي استثنائه كن في شرح اللباب وفي الغنية سنة عند الاكثر وهو المختار وقيل شرط كما قاله الثالثة الخ اى الاثمة الثلاثة **قوله** ان عمر بن الخطاب

له قوله نفست بنهم التون وفتحها مع كسر الفاء فمما لفتان والفتح اشهر اى ولدت ولما بجنى حاضنت فضم التون فقطع عن وقت وعن الاصمعي الوحيان بالمرؤفة فتخلفت هي الى القضاء وعمرها وصفية قال الباجي الاعلان مقام صفية مع ابنة اخيها كان يعلم عبد الله بن عمر والذي لا يريب فيه انه علمه ذلك بعد مجيئها وقد سئل عن حكمها فلم يذكر المقام على صفية مع ابنة اخيها وان كان العذر مختصة بابنة اخيها دونها ولا يبعد ان يكون مثل هذا امياً حائلاً من خوف

الخطاب خطب الناس بعرفة يوم عرفة قال الباجي خطبته ليست للصلوة وانما هي لتعليم الحاج ولذلك قال وعليهم امر الحج الخ قلت تعليم امر الحج لا ياتي في خطبة الصلوة فان من ادابها ايضا تعليم امور الحج الباقية فيها فالظاهر هو ذلك وعليهم في خطبته امر الحج اى ما يستقبلونه من احكامه كما نبهت بمزودة وجميع الصلواتين بها والوقوف بها والدفع منها ورمي العقبة ثم الذبح ثم الحلاق ثم طواف الافاضة وغير ذلك من الاحكام وقال لهم قفا قال اى في جملة ما عليهم اذا اجتمع منى صبيحة الفرفرس رمي الجمرة اى جمرة العقبة فقد حل لهم كل ما حرم على الحاج لاجل الاحرام وهذا مستدل الامام مالك في مسئلة خلافية تدمت في اول الحج ان القتل لا يصح يحصل برمي العقبة وليس الرمي يحصل عند الحنفية بل يحصل للخل بالخلق على المشهور وهما قولان للشافعي واحد ومختار فروعها انه يحصل بالانسي من الرمي والخلق والافاضة فمن قال يحصل للخل بالخلق قيد الاثر بذلك وهو الصحيح لما ساقى من زيادة الخلق او التقصير في الاثر الا في فهو دليل على ان هذا الاثر مختص بالنساء والطيبا خلتوا فيما يستثنى من القتل لا يصح ويتوقف على قتل الاكبر والجهد على انه النساء فقط واستثنى في اثر الباب شيئاً من النساء والطيب ثم اكد ما يقوله لا يمس احد النساء ولا طيباً لانه من دواعي الجاهم حتى يطوف بالبيت طواف الافاضة وقال ابن العربي في العارضة هذا مسئلة مشككة قدما اختلف السلف فيها على اربعة اقوال الاول ان من رمي الجمرة حل له كل شيء الا النساء والطيب الثاني زاد مالك والصيد لقوله تعالى ولا تقتلوا الصيد وانتم حرمة من احرار بعد الثالث قال عطاء الا النساء والصيد لان الطيب حل بفعله صلى الله عليه وسلم فيقول لنساء والصيد على تحريمه الا به النساء خاصة وهو قول لشافعي وهو حديث عائشة ربه وهو الصحيح وبه قال ابن عباس وطائفة وعقبة الخ **قوله** ان عمر بن الخطاب قال من رمي الجمرة وحلق في المصرية ثم حلق او قصر ونحو هذا بان كان (البيتية من نس)

عليه الضياع والهلا في الافراد مثل هذه الحال ان يقيم مع من يخاف عليه الهلاك بانفراداً وتزويجاً له وصلاحه حاله بالمقام معه الخ حتى اتتا منى بعد ان غربت الشمس من يوم الفجر حتى بعد ما فات وقت الجواز لرمي هذا اليوم فامرهما عبد الله بن عمر ان ترميا الجمرة العقبة حين اتتا منى وذلك لان الليلة الثالثة وقت القضاء لرمي الفجر عند الجمهور كما سبق في قريباً قال الباجي يريدانها اذ ركا وقت قضاء الرمي وان لم يركع وقت اداء الرمي فامرهما بقضاء الرمي ولم يركع من عملهما

بجهرته قال العلامة الزرقاني أي أو حللنا هاهنا على
بعد ان اهللنا به ابتداء وهو اختيار عن حالها وحال من كان
عقلها في الاحلال بجهر لا عن فعل جميع الناس فليأتني
قولك المشكك فناما من الجهر ومن اهل بالبحر ومن اهل بالبحر
ومرارة البحر وما فاءه ليس بوجه لان عائشة لم تكن
من اهل البحر ابتداء والروايات الواردة في هذا الباب
مختلفة فقل انها كانت معتمدة ابتداء ولما شكت الى
النبي صلى الله عليه وسلم انها لم تطف امرها برفض
عنها وما قيل انها املت بالبحر او لا ثم فحتمت الى الحق
كسائر الناس ثم رفضت العمرة لا يسأله ولا يفتي
فألا وجه في الجمع ما قاله البايعي قولها فاهللتنا بصرة
ليجعل ان تريد بذلك ازدواج النبي صلى الله عليه وسلم
ويصلح ان تريد من كان معها أو طائفة اشارت اليهم
ولا يصح ان تريد جماعة اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
لانها قد ذكرت ان منهم من اهل بجهر ومنهم من جمع
بين العمرة والجمع لم قلت ولا يشكك ايضا ما روي
عنها الا نزي الا انه الجمع كما تقدم في الفرق في البحر وقد
اختلفت الروايات فيما احرمت به عائشة اختلافا
كثيرا وتفرع عليه اختلاف العلماء في احرامها بما كانت
تأكل الشيخ ابن القيم في الهدى قد تنازع العلماء في
قصة عائشة هل كانت متمتة او مفردة فاذا كانت
متمتة فهل رفضت عمرتها وانتقلت الى الافراد او
ما خلت عليها الحج وصارت قارئة وهل العمرة التي
اتت بها من التعيم كانت واجبة ام لا واختلف الفقهاء
في مسألة مبنية على قصة عائشة وهي ان المرأة اذا
احرمت بالعمرة فحاضت ولم يكن لها الطواف قبل
التعريف فهل ترفض الاحرام بالعمرة وتهل بالبحر
مفعلا او تدخل البحر على العمرة وتصير قارئة فعلى
بالقول الاول ففعلوا الكوفة منهم ابو حنيفة واصحابه
رحمهم الله تعالى والثاني ففعلوا الحجاز منهم الشافعي
ومالك رحمهما الله تعالى وهو مذاهب اهل الحديث
كالامام احمد واتباعه رحمه الله قول له ثم قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لما دنونا من مكة او

ذهب إلى المقدريدون الاشهاب لثلاث
يلزم واستعمال اللفظ الواحد حقيقة و
بما في حالة واحدة أي لان حقيقة
الطواف الشرعي لم يرد لانه الطواف
بالبيت واجب ايضا بأنه سمي السعي
طوافا على حقيقته الخفية فالطواف لغة
المشي قاله الزرقاني فتكون ذلك أي
استباح عن الطواف والسعي على رسول
الله صلى الله عليه وسلم لما دخل عليها
وهي بين فقال ما ييكفك فقلت لاصل
كما في روايات عنها كنت بذلك عن
الحديث وهي من لطيف الكنديات اختلفت
الروايات في موضع شكها ووقته ١٢
سنة قوله فقال صلى الله عليه وسلم
انقضى بهم القاف وكسر الضاء المجبة
رأسك أي حلي صفر شعرة وامتنع
أي سرجه بالمشط طال الخطأ في استعمل
بعض اهل العلم امرها بانقض رأسها
ثم لا امتشاط وكان (البقرة ط ٣٣)

من سلم صبحي الاحد رابع ذي الحجة وأنا
 حائض جملة اسمية وقتت حالا وكان
 بدء حصنها بسرف كما هو عنها ذلك يوم
 السبت لثلاث خلون من ذي الحجة قال ابن
 القيم في الهدى اما موضع حصنها فهو في
 بلالرب وموضع طهرها قد اختلف فيه
 الم فلو اطف بالبيت بزيادة بام الجارية
 على البيت في الشفا المصرية وفي الهندية
 بدونها ولم تطف به لان الطهارة شرط
 للطواف او واجب ولان الطواف في
 المسجد والحائض ممنوع عن الدخول فيه
 ولا يابن الصفا والمروة لان شرط تقديم
 الطواف كما تقدم ومفصلا في باب ما
 تفعل الحائض في الحج قال الطيبي قوله
 ولا يابن الصفا عطف على المنفي قبله على
 تقدير لو لم اسمع فخرج ملفتها تنها و
 ماء باردا او يجوز ان يقدر ولو اطف
 على الحجاز لما في الحديث وطاف بين
 الصفا والمروة سبعة اشواط وانها

بعد فراغهم من الطواف والسعي اولى كلا الموضوعين من كان معه هدى فليهلل اى ليحرم بالحج معه العمرة ولا يحل من عمرته قال الباجي هذا يحتل وجهين احدهما ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك عند الاهلال بالاحرام والدخول فيه فقال من كان معه هدى فلا عليه ان يقرن انشاءً ويكون معنى من كان هدى اى وجهين احدهما من كان معه الآن وهو يريد ان يهلل به ويشعره والثاني من وجد ثمنه وامكانه ويكون فائدة ذلك الحن على الحج من ذلك العام والمعنى الثاني ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم امره بذلك بعد الاحرام بالحج وبعد تقليد الهدى واشادة على ان يغرم في تجهته وان يحل من عمرته عند وصوله الى مكة شريفة جلالا فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يروا الحج على العمرة ويعدوا قارنين ومعنى ذلك المنع من التحلل مع بقاء الهدى وذلك ممنوع لقوله تعالى ولا تحلقوا رءوسكم الا به وقوله في حديث حفصة المتقدم رأتى لبيد رأسى وقلدت هدى بالحديث ومقتضى ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك في وقت يمكن فيه ادواف الحج على العمرة الخقلت وتقدم وقت الادواف في اول القرآن وما ذكرنا الباجي من الاحتمالات ممكن في قوله صلى الله عليه وسلم لكن لا يصح شئ منها في قوله الذى قال عند المروة بعد فراغهم من الطواف والسعي فلا يصح فيه الا منهج عن التحلل للهدى ثم لا يحل من احرامه حتى يحل بالحاء المهيمة فيها منها أى من احرام الحج والعمرة جميعا وقال الزرقاني فيه دلالة على ان السبب في بقاء من ساق الهدى على احرامه انه ادخل الحج على العمرة لا بمجرد سوق الهدى كما يقول ابو حنيفة واحمد وسبابة متمسكين برواية عقيل عن الزهري بنى الصبيحين قال صلى الله عليه وسلم من احرم بعمرة ولم يهد فليحل ومن احرم بعمرة واهدى فلا يحل حتى يفرغ هديه ومن احرم بحج فليست حجه وهى ظاهرة في الدلالة لئلا يهمل ذلك قوله قالت عائشة فقد مت مكة اى دخلتها مع النبي صلى الله عليه وسلم

(البقية عن محمد) الشافعي يقول على أنه امرها أن تدعى العمرة وتدخل عليها الحج فتصير قارئة قال وهذا لا يشاكل القصة وقيل إن من هذا المعنى إذا دخل مكة استبام ما يستحب الحاج إذا رعى الجمرة قال وهذا لا يعلم وجهه وقيل كانت مضطرة إلى ذلك قال ويجوز أن يكون نقض رأسها كان لأجل الخسل لئلا يلحق بالجمرة لاسيما إن كانت ملبدة فتحتاج إلى نقض الضفر وأما الامتشاط فلعلم المراد به تسريحها شعرها بأصابعها يرفق حتى لا يسقط منه شيء ثم تضرعه كما كان قاله الحافظ في الفتح وأهل أي الحرم بالحج ودعى أي أتركى العمرة قال الزرقاني ظاهراً أنه امرها أن تجعل عمرتها حجا ولذا قالت يرجع الناس بحج وعمرته وأرجح بحج فأعمرها من التعميم واستشكل إذا العمرة لا تفيض بالحج وقال مالك ليس العمل على هذا الحديث قدما ولا حديثا قال ابن عبد البر ليس العمل عليه في رفض العمرة وجعلها حجا بل

دعى العمرة قالت ففعلت فلما قضينا الحج أرسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التعميم فأعمرته فقال هذه مكان عمرتك فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة ثم حاولوا شططا فوا طوافا أخر بعد أن رجعوا من منى فجمعوا أمما الذين كانوا أهلوا بالحج وجمعوا الحج والعمرة فأنما طافوا طوافا واحدا ما لك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة بمثل ذلك ما لك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها

جعل الحج عمرة فإنه وقع لأصحابه واختلف في جوازها من بعد هجرته قلت ولم تحصل ما أفاده هذه الآية الكبار فإن ظاهرها ليس أن تجعل العمرة حجا بل نصه أن ترفض العمرة وتجدد إحراما للحج كما هو نص قوله أهل بالحج ولم يأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تجعلها حجا وقال ابن القيم أما قوله انفضي رأسك وامتشطي فهذا إما اعتض على الناس ولهم فيه أربعة مسائل أحدها أنه دليل على رفض العمرة كما قالت الحنفية للمسلك الثاني أنه دليل على أنه يجوز للعمرة أن يمشط رأسه ولا دليل من كتاب ولا سنة ولا إجماع على منعه من ذلك ولا تحريمه وهذا قول ابن حزم وغيره للمسلك الثالث تعليل هذه اللفظة وردها بأن عروة انفرد بها وخالف بها سائر الرواة وقد روى حديثا طائفاً من

عياض كذا في الفتح بعد أن رجعوا من منى يوم النحر فجمعوا إلى لركن الحج وقد سقط عنهم طواف القدوم إجماعاً كما تقدم البسط في ذلك في أهلل أهل مكة لأن الملك لا طواف عليه للقدوم إلا ما حكى عن الإمام أحمد أن المتعمم يطوف يوم النحر أولاً للقدوم ثم يطوف طوافاً آخر للحج الحديث الباب ١٣ له قوله وأما الذين كانوا أهلوا بالحج مفرداً أو جمعوا الحج والعمرة أي قارنوا فأنما طافوا طوافاً واحداً قال الزرقاني لأن القارن يكفيه طواف واحد وسعى واحد لأن أفعال العمرة تندرج في أفعال الحج وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور وقال الحنفية لا بد للقارن من طوافين وسعيين لأن القرآن هو الجمع بين العبادتين فلا يتحقق إلا بالأتين (البقية عن محمد)

ص به الظرف إنما أراد عوض عمرتك فمن قال كانت قارئة قال مكان عمرتك التي لو دلت أن تأتي بها مفردة وحيدة فتكون عمرتها من التعميم تطوعاً لا عن فرض ومن قال كانت مفردة قال مكان عمرتك التي فصحت الحج إليها ولم تكن من الأتيتين بها للحوض وقال السهيلي لوجه النص على الظرف لأن العمرة ليست بمكاتب العمرة أخرى لكن إن جعلت مكان بمعنى عوض أو بدل محضاً جاز الرفع أيضاً كذا في الشرح فطاف الذين أهلوا بالعمرة وحدها بالبيت عند ورودهم بمكة وسعوا أيضاً بين الصفا والمروة للحج ثم حاولوا أي خرجوا من العمرة بالحج أو القصير ثم أحرموا بالحج من مكة شططا فوا طوافاً آخر لا قاضاً ووقع لبعض رواة البخاري طوافاً واحداً والصواب الأول قاله

والقاسم والأسود وغيرهم ولم يذكر أحد منهم هذه اللفظة كما تقدم ومبسطاً للمسلك الرابع قوله دعى العمرة أي دعيها ليعمل بها لا يخرج منها فليس المراد تركها قالوا ويدل عليه وجهان أحدهما قوله يسعك طوافك بحج وعمرتك الثاني قوله كوني في عمرتك قالوا وهذا أولى من عمله على رفضها لسلامته من التناقض الخ وسبأني قريباً أنه قال للمسلك الثالث أنه أضعف المسالك وأعلم ما سبق أن مسائل الأربعة الأربعة دائرية في المسلكين الأول والرابع وبه حزم الموفق وقال أبو عبيدة ترفض العمرة وتهل بالحج واحتج بما روى عن عروة عن عائشة أهللتا بعمرة الحديث متفق عليه وهذا يدل على أنها رفضت العمرة وأحرمت الحج من وجوه ثلاثة أحدها قوله دعى عمرتك والثاني قوله امتشطي والثالث قوله هذه عمرتك مكاتب عمرتك (الحاشية المتخلقة يصفى بهذا) له قوله قالت عائشة ففعلت بسكون اللام على صيغة التثنية أي ما أمره النبي صلى الله عليه وسلم من النقض والامتشاط وترك العمرة فلما

قضينا الحج أي أقمنا بعد ما طهرت عائشة وشكت إلى النبي صلى الله عليه وسلم إلى رجب حجة وتنبطون بحجة وعمرته أرسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة البضاء وهي ليلة الأربعاء رابع عشرة ذي الحجة مع أخي عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق وفيه أن عمرتها هذه كانت بأمره صلى الله عليه وسلم من التعميم ولا يدعى أنه صلى الله عليه وسلم قال يا عبد الرحمن ارفد اختك عائشة فأعمرها من التعميم وفي البخاري أمران يردف اخته ويجمعها من التعميم وله في رواية فأذبهى مع أخيك إلى التعميم وكلها صريح في أن ذلك كان بأمره صلى الله عليه وسلم وما في رواية أحمد أنه صلى الله عليه وسلم قال أحملها خلفك حتى تخرج من الحرم فوالله ما قال إلى الجعرانة ولا التعميم فهو ضعيف كذا في المحلى إلى التعميم تقدم الكلام على ضبطه وظل فضل بقاع الحلي لم يجد الإحرام في إخراجها في الفتح واختلف في موضع إحرام عائشة وروى الأزرق عن ابن جرير ما يأت عطاء يصف الموضع الذي أحرمت منه عائشة وهو الأكمة وهو المسجد الحرام ونقل الفاكهي عن ابن جرير وغيره أن ثورسين بن زعمار أهل مكة أن الحرب الأولى من الحرم وهو الذي أحرمت منه عائشة وقيل هو المسجد الأجدع عن الأكمة المحمل وروجه الحب الطبري وقال الفاكهي لا أعلم ذلك إلا أني سمعت ابن أبي عمير يذكر عن أشياخه أن الأول هو الصحيح عندهم فاعترت ولفظ البخاري برواية القاسم عن عائشة حتى نفرنا من منى فنزلنا المحصب فدعا عبد الرحمن فقال أخرج بأختك الحرم فلهل بعمرة ثم أفرغاً من طوافكما أنتظركما ههنا فأتيتا في جوف الليل فقال فرغتما قلت نعم فنادى بالرحيل الحديث فقال صلى الله عليه وسلم هذه أي العمرة وفي رواية هذا أي الاعتناء والنسج الهندية على الأولى والمصرية على الثانية مكان عمرتك بالرفع على الخبرية وبالنصب على الظرفية والعامل محذوف وهو الخبر أي كائنة أو محبولة مكانها قال عياض والرفع الوجه عندى إذا لم يردم

والتيقن من صحتها بأفعال كل منها والطواف والسعي مقصودان فيها فلا يمتد خلان إذا لم يداخل في العبادات الخ قلت وهكذا ذكر حديث الباب مستلهم
غير واحد من الشراح المتبعين لاشئمة الثلاثة وليت شعري كيف تمسكوا بهذا متروك الظاهر إجماعاً أو لاختلاف ولا ريب لأحد أن ظاهره مؤول بأن
صلى الله عليه وسلم لم يكتف على طواف واحد عند أحد من أهل العلم لأنه صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت أول ما قدم مكة قال الحافظ في
الدرية حديث أنه صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة ابتدأ بالمسجد متفق عليه من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أول شيء بدأ
به حين قدم مكة أنه توضأ ثم طاف بالبيت **٢٢١** ولمسلم في حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة دخل المسجد فاستلم الحجر ثم
مضى وعن ابن عمر عند النسائي وابن **٢٢٢** حبان وأحمد بلفظ لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة طاف بالبيت سبعاً ثم خرج
إلى الصفا للحديث قال الحافظ في الدرية هو صحيح عن ابن

**قال قد تمت مكة وأنا حائض فلم أطف بالبيت ولا بين الصفا
والمروة فشكوت ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
افعلي ما يفعل الحاج غير أنك لا تطوفي بالبيت ولا بين الصفا و
المروة حتى تطهري**

عمر وهذا أول طوافه صلى الله عليه وسلم حين قدم
مكة ثم بقي فيها أربعة أيام واختلف هل طاف في هذه
الأيام أم لا ثم خرج إلى منى وعرفة وأتى بالمناكس و
رجع يوم النحر وطواف الأفاضة وهذا الطواف أيضاً
إجماعاً قال الحافظ في الدرية حديث أن النبي صلى الله عليه
وسلم لما حلقت أفاض إلى مكة وطاف بالبيت ثم عاد إلى
منى مسلم عن ابن عمر قال أفاض النبي صلى الله عليه و
سلم يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر يعني وله من حديث
جابر الطويل ثم ركب فأفاض إلى البيت فصلى بمكة
الظهر ولابى داود من حديث عائشة مثله وخرجه
ابن حبان والحاكم الخ ثم قام النبي صلى الله عليه و
سلم يعني إلى أخرايا من التبريق واختلف هل كان صلى
الله عليه وسلم يطوف كل يوم من أيام منى أم لا انكره
ابن القيم في الهدي واختلفوا في هل ودع مرة أو مرتين
إذا ثبت ذلك فقد عرفت أن حديث الباب مؤول بما
واختلفوا في تأويله على أقوال تقدم ذكر بعضها تحت
حديث ابن عمر في الحصار وقال السنهالي على البخاري
ظاهر الحديث أنهم إنما أقصروا من الطوافين للذين
طافوا السابقتين على أحدهما الأول وأما الثاني و
ليس إلا مركباً لك بل هم أيضاً طافوا الطوافين الأول
والثاني جميعاً وذلك ما لا خلاف فيه وقد جاء صريحاً
عن ابن عمر في مسلم عنه بدأ رسول الله صلى الله عليه
وسلم فاهل بالعمرة ثم اهل بالحج إلى أن قال وطاف
رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة إلى أن
قال ونحوه يوم النحر وأفاض وطاف بالبيت و
فعل مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من
أهدى ثم ذكر عن عائشة أنها أخبرت بمثل ذلك واخرج
الحديث البخاري أيضاً في باب سوق البदन فأما أنهم
طافوا للركن طوافاً واحداً والسابقتين طافوا للركن
طوافين الخ قلت وهذا هو المعروف في توجيه الحديث
عند القائلين بوحدة الطواف للقارن وقال البايعي قوله
أما الذين اهلوا بالحج أو جمعوا الحج والعمرة فأنما طافوا

مورد الاستفهام للاحتمال وكأنه أشار إلى
ما روي عن مالك في حديث الباب
بزيادة ولا بين الصفا والمروة قال
ابن عبد البر لم يقله أحد عن مالك إلا
يحيى بن يحيى التميمي النسائي بوري قال
الحافظ فإن كان يحيى حفظه فلا
يدل على اشتراط الوضوء للسعي لأن
السعي يتوقف على تقدم الطواف
فاذا كان الطواف مستتباً امتنع
لذلك لا اشتراط الطهارة له و
قال ابن بطال كان البخاري فهمز
قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة
افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي
بالبيت إن لها أن تسعي ولذا قال
واذا سعى على غير وضوء قال الحافظ
وهو توجيه جيد لا يخالف التوجيه
الذي قدمته الخ حتى تطهري قال
الترمذي في بسكون الرطاء وهم الهاء
كن أفيهما وقفت عليه من الأصول قاله
بعض الشراح وقال الحافظ بفتح التاء
والطاء المهملة والهاء المشددة وتين
على حذف إحدى التائين أصله
تستطهري ويؤيد رواية مسلم
بلفظ حتى تغتسلي إلى آخره ١٢

ص والله لو دوت إلى امرأ كن خرجت العام
قال مالك بعكك نفسك قلت نعم قال هذا
شيء كتبه الله على بنات آدم الحديث فقال صلى
الله عليه وسلم دعى العمرة واهل بالحج وافعلي
ما يفعل الحاج من الوقوف بعرفة وجمع روى
الحجاز وغير ذلك قال البايعي تريدان طواف
العمرة منعه من حيثها فشكت ذلك الموصول
الله صلى الله عليه وسلم فأمرها أن تفعل ما
يفعل الحاج ولا يكون ذلك إلا أن يردف
الحج على العمرة فتفعل أفعال الحج كلها من
الوقوف بعرفة والمبيت بالمرزلة والوقوف
بها وروى البخاري وغير ذلك الخ غير
أنك لا تطوفي بالبيت ولا بين الصفا و
المروة قال ابن عبد البر في النقص
هكذا قال يحيى عن مالك في هذا الحديث
ولا بين الصفا والمروة حتى تطهري و
سأورد رواية المؤطا أنها يقولون غير أن
لا تطوفي بالبيت حتى تطهري ولا
يذكرون ولا بين الصفا والمروة الخ و
ترجم البخاري في صحيحه باب تقضي الحائض
المناكس كلها إلا الطواف بالبيت وإذا
سعى على غير وضوء بين الصفا والمروة قال
الحافظ غير بالحكم الأول لتعريح الحائض التي
ذكرها في الباب بذلك وأورد المسئلة الثانية

طوافاً واحداً تريد والله أعلم أحد وجهين أما أنهم لم يطوفوا غير طواف واحد للورد وطواف واحد للأفاضة إن كانوا قروا قبل دخول مكة وإن
كانوا قد طافوا غير طواف واحد وهو طواف الأفاضة ويحتمل أن يريد بذلك أنهم سبوا إليها سعيها واحداً والسعي يسمى طوافاً والوجه الثاني أن
طوافهم كان على صفة واحدة لم يزد القارن فيه على طواف المفرد وذلك أن القارن لم يفردهم بالعمرة بطواف وسعى بل طاف لها كما طاف المفرد
لهم وهذا نص في صحة ما ذهب إليه مالك ومن وافقه في أن حكم القارن في ذلك حكم المفرد ثم قال هؤلاء الذين جمعوا الحج والعمرة لا يخلون يكونوا
اهلوا بها جميعاً أو اورد فوالحج على العمرة إذا مهرهم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فإن كانوا من اهل بها فقد طافوا بها طواف الورد وسبوا
بأنه شرطاً فوالها بعد ذلك طواف الأفاضة ولم يسبوا بعد وأما من اردف الحج على العمرة فإن كان اردفه قبل الوصول إلى مكة فحكمه
حكم من اهل بها وقد حكمه وأما من اردفه بعد الوصول إلى مكة وقبل التلبس بالطواف فإنه لا يطوف بالبيت ولا يسعي بين الصفا والمروة
حتى يرجع من منى لأنه محرم بالحج من مكة فليس عليه طواف ورود فهذا المردف لما أحرره بالحج من مكة لا تأثير
لما تقدم من عمرته في الورد ولا في غير ذلك من الأفعال غير وجوب الد والقران الخ **(الحاشية المتعلقة بصحة هذا)**
له قول لم قالت قد تمت مكة في حجة الوداع وكنت ممن اهل بجمعة كما ورد في الروايات وأنا حائض حلة حالية فلم أطف بالبيت لأنها صلت
ولان الحائض ممنوع من دخول المسجد والبيت فيه ولا بين الصفا والمروة لتوقفه على سبق الطواف وإن لم تكن الطهارة شرطاً في صحته كما تقدم
البسط في ذلك في باب ما تفعل الحائض في الحج فشكوت ذلك إلى الامتناع عن الطواف والسعي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية عبد العزيز
ابن الماجشون عن عبد الرحمن بن القاسم بهذا السند عند مسلم قد دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا بكى فقال ما يبكيك فقلت ص

عليه وسلم لما اعتقدت او تخوفت ان تكون حبيبتك
 متبعها بعض افعال الحج فارادت ان تعلم علوم ذلك وكانت كثيرة البعث والسؤال عما لا تعلمه او لعله اجري ذكر صفة على ما في حديث
 هشام الا ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكرها فأخبرته عائشة انها قد حاضت اولعل النبي صلى الله عليه وسلم قد سأل عن ذلك من حالها فأخبر
 عائشة بحضتها قاله البايعي فقال صلى الله عليه وسلم احابستنا بهجرة الاستسقام اي ما نعتنا من السفر في الوقت الذي اردنا على صفة طهارة
 من صلى الله عليه وسلم انها لم تطف الا فاضة وهو لا يسافر ازاها ولا تسافر في وقد بقي عليها طواف الا فاضة فقبل انها قد افاضت القائل
 على ما سأل في الحديث الا ان نسائه فقال صلى الله عليه وسلم ولا تحبس اي حينئذ قال البايعي قوله صلى الله عليه وسلم احابستنا
 يفترض ان الحيض يمنع بعض افعال الحج ويوجب البقاء عليه الى ان تطهر من حضتها فيمكنها فعل ذلك وان كانت ليس في الوقت تعيين ذلك
 الفعل الا انه يمكن انه قد عيه قبل ذلك وعلوم من اخبر بذلك من سنته صلى الله عليه وسلم ان الذي يمنع منه الحيض من افعال الحج الطواف
 خاصة ولذلك قالت له انها قد افاضت فقال فلا اذ ابره صلى الله عليه وسلم انها كانت قد افاضت فانها لا تبقى ولا تحبس من يكون معها
 فاقتضى ان الحيض يحبس المرأة اذا لم تكن افاضت وتحبس من معها ممن يلزمه امرها ولذلك يحبس الكرى معها كما سأل في ذكره الح ٣٣
 قوله انها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ان صفيية بنت حسي قد حاضت ليلة التفركا تقدم في الحديث الماضي فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اجعلها تحبسنا من الخروج من مكة الى المدينة قال لكونا في لعل ههنا ليس للزبي بل للاستسقام او للظن او ما شاء الله
 قاله الزرقاني المكن طافت يوم الحطوف او الا فاضة ممكن خطاب لعائشة ومن معها من امهات المؤمنين بالبيت اي الكعبة ولفظ مسلم المكن
 افاضت قلن بل اي افاضت معنا ولفظ البخاري برواية عبد الله بن يوسف التميمي عن مالك بهذا السند فتقوالا بل قال الحافظ اي النساء ومن معهن

صمم معون من الطاهر وتبعه العيني وقال كذا قال بعضهم وليس يصححه (C) ففيه تنقيب الاناث على الرجال والادب الى محزون وفيهم الرجال والنساء والرجال في سفر الموكب الى مصر والهندية وهو الوجه المأثور للسباق

صوب بعض مصرية وفي أكثرها بزيادة الفاء في أوله بلفظ فتفرضهن وعلى الأول استيناف وضرة في التحليق المجيد بقوله بل تنفر كسر الفاء عن
النفر أي ترجع وتسافر من المدينة المنورة بعد فراغهن من بقية الأعمال من المبيت بمنى ورعى الحجار وغير ذلك وذلك لأن ما بقي من
الأعمال لا يتأتى في الحيض غير طواف الوداع فإنه مناف له لكنه ساقط عن الحائض كما تقدم وهن الواحالية حيض بضم الحاء وتشديد الميم المشقة
المختصة المفتوحة جمع حائض إذا كن قد افطن طواف الأفاضة فلا تنتظر طواف الوداع لقوله صلى الله عليه وسلم فلا إذا قصت
صفية وفي رواية فانفري عقب المرفوع بالموقوف للإشارة إلى بقاء العمل به ١٢ **قوله** أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر
أمر المؤمنين صفية بنت جبريل يحتلان ٢٣ ٢٤ يكون المراد بالذكر أداة الوقاع كما في رواية البخاري عن أبي سلمة عن عائشة وحاضرت
صفية فأراد النبي صلى الله عليه وسلم منها ما يريد

الرجل من أهله فقلت يا رسول الله إنها حائض
الحديث ويحتل كما قال به البخاري لعله سأل عن ذلك من
سألها إذ خفي عنه من أمرها الخ واليه يظهر ميل شيخنا
في المحقق فقيل له الظاهر أن عائشة رضي الله عنها
رواية أبي سلمة وغيره أنها قد حاضت فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لعلمها حائضت أي ما تحتها
عن السفر فقلوا أي النسوة والمجاورة كما تقدم وقريباً
يا رسول الله إنها قد طافت وفي النسب الهندية أنها
قد كانت طافت أي فرغت عن طواف الأفاضة يوم
الفرار لفظي في دأود برواية القعنبي عن مالك بهن
السند فقالوا يا رسول الله إنها قد حاضت فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم فلا حبس إذا وقد ورد في
قصة صفية عقرى حلقى ما أراد ساقاً على الوقت
الذي رآها فيه على باب خبائها الذي هو وقت الحمل
بل ولو اتحد الوقت لم يكن ذلك ما نأ من الزيادة
المذكورة الخ ١٢ **قوله** قال مالك قال هشام
قال عروة قالت عائشة رضي الله عنها ونحن نذكر لك الوداع
حالية وهو مقول هشام والمحقق نحن نذكر ونفوت
في هذا الحكم وهذه المسئلة أي المرأة هل لها أن
تنتظر طواف الوداع أم لا ومقولة عائشة رضي الله
سما في من قولها فلم يقدر من التقدير الناس
بالرفع فأمه نسائهم بالنصب مفعوله أن كان
ذلك أي التقدير لا يتغير قال البخاري قول عائشة
من أجاز على من يقول أن تقدر على الأفاضة لا ينفعهن
فأهن لا بد أن يبقين على طواف الوداع فقلت ولو لم
يسقط الرجوع إلى بلادهن بتقدير طواف الكعبة
الناس على تقدير النساء من من يوم الفرج طواف
الأفاضة وليكنوا يفتخرون على تأخير الطواف لأن
في تقدير طوافهن يوم الفرج تكلفاً ومشقة مع ما
يلزم من سترهن ويثقل من حملهن لكن لما علم
الناس أن من حاضت منهن كان لها أن ترجع
إلى بلادها وان لم تقدر على طواف الصمد لا حبل

لعلمها تحبسنا الم تكن طافت معكن بالبيت قلن بلى قال فأخرجن
مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن عروة بنت عبد الرحمن
أن عائشة أم المؤمنين كانت إذا حجت ومعها نساء تخاف أن
يحيضن قد منهن يوم الفرج فوضن فان يحضن بعد ذلك لم ينتظرهن
تنفرضن وهن حيضن إذا كن قد افطن مالك عن هشام بن عروة
عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ذكر صفية بنت جبريل فقيل له إنها قد حاضت فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لعلمها حائضت فقالوا يا رسول الله إنها قد كانت طافت
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا إذا قال مالك قال هشام
قال عروة قالت عائشة ونحن نذكر ذلك فلم يقدر الناس نسائهم
أن كان ذلك لا ينفعهن ولو كان الذي يقولون الأصح بمنى أكثر
من ستة آلاف امرأة حائض كلهن قد حاضت مالك عن عبد
الله بن أبي بكر عن أبيه أن أبا سلمة بن عبد الرحمن أخبره أن أم سلمة
بنت سلمان استفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحاضت أو
ولدت بعد ما أفاضت يوم الفرج فاذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرجت

له قول أن عائشة رضي الله عنها كانت
إذا حجت ومعها نساء تخاف أن يحضن قبل
طواف الأفاضة وذلك بأن قربت إياهم
حيضهن بحسب العادة قد منهن يوم
الفر من التقدير أي أرسلتهن قبل جميع
الرفقاء وقبل نفسها إلى مكة ليعرفن من
طواف الزيارة الذي هو أحد أركان الحج فلا
يلزم التوقف في الرجوع إلى المدينة أن

الحض يحل فواتك المشقة وكانت أخف عليهم من البقاء معهم إذ حضن الخ ولو كان الذي يقولون من وجوب طواف الوداع على
الحائض أيضاً لأصعب بمنى أو مكة أكثر من ستة آلاف امرأة حائض كلهن قد حاضت قال الزرقاني أي لو كان طواف الوداع واجباً لأصعب بمنى
هذا العدد ينتظرن الطهر حتى يطعن للوداع لكنه لم يكن ذلك فدل أنه ليس بواجب الخ ١٢ **قوله** استفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم
سلم وقد حاضت ليس في النسب الهندية لفظ وقد والوجه وجوده أو لولدت أي نفست شك من الراوي على سياق مؤطأ يحيى وعلى هذا
السياق فالراجح حيضها كما يدل عليه ما سمي في من المتباعات ويخالفه سياق مؤطأ محمد ولفظه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أم سلمة
قالت استفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فحين حاضت أو ولدت بعد ما أفاضت يوم الفرج فاذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرجت
وعلى هذا السياق فلفظة أو للتويع أي ليعبر السؤال كلا النوعين بعد ما أفاضت أي طافت طواف الأفاضة يوم الفرج وقد استفتت فيما
يجوز لها من الخروج أو يلزمها من المقام حتى يكون أخرجهما الطواف بالبيت فاذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأن خروج
فخرجت إلى المدينة بلا طواف وداوع وأخرج البخاري في صحيحه من رواية أيوب عن عكرمة أن أهل المدينة سألوا ابن عباس عن
امرأة طافت ثم حاضت قال لهم تنفروا قالوا لا تأخذ بقولك وندع قول زيد قال إذا قد منتم المدينة فأسألوا فقد مو المدينة
فأسألوا فكان فيهن سألوا أم سلمة فذكرت حديث صفية روى خالد وقتادة ١٢

صاكر ايام الحيض ان لم تطف طواف الافاضة لكن الوجة عندى النسخ المصرية بلفظ الكرى على ذنة صبي والمسئلة من باب الاجارة ووجه
 الاجمعية ان في المدونة وغيرها ذكرها مسئلة الكرى ايضا وايضا على ذلك الباجي شرحه وايضا في النسخ الهندية يحتاج قوله تحبس عليها الى التأويل
 بخلاف النسخ المصرية فسياها بلفظ تحبس عليها الاحتياج الى التأويل لان ضميره الذى هو نائب الفاعل يرجع الى الكرى بلا تأمل والكبرى
 الصبي هو من يكرى دابته وقد يقع على المكترى فعلى معنى مفعول كذا فى الجميع يحبس ببناء المذكر فى النسخ المصرية فالضمير الى الكرى وهو
 الوجة وبناء المؤنث فى النسخ الهندية فالضمير الى المرأة عليها أى على المرأة او على نفسها أكثر مما وفى النسخ الهندية أكثر ما يحبس النساء
 بالنصب مفعول يحبس الدم بالرفع فاعله قال الزرقاني وهو نصف شهر فى الحيض **ق** **م** **م** استشكل ابن الموزان فيه تعرضا
 للفساد كقطع الطريق واجابه عياض بان يحمل ذلك مع امن
 الطريق كما ان عمله ان يكون مع المرأة محرم وروى البزار
 وغيره عن جابر الشقي في فوائد عن ابى هريرة كلاهما
 مرفوعا اميران وليس باميرين المرأة تحرم مع القوم فيحضر
 قبل ان تطوف بالبيت طواف الزيارة فليس لاحصائها
 ان ينفر واحق يستامروها والرجل يتبع الجنابة فيصلى
 عليها فليس له ان يرجع حتى يستامرها لكان فى اسناد
 كل منهما ضعفا شديدا **قوله** قد ية ما أصيب
 من الطير والوحش يعنى بيان الاجزىة التى تجب بقتل
 الطير والوحش المحرمين فى الاحرام والحرم ونقد مرفى
 ابواب الصيد ان لا تأثر الاحرام ولا الحرم فى قتل شئ
 من الحيوان الا له لانه ليس بصيد وهو اجزاء واجبعوا
 ايضا على جواز صيد البحر وحرمه صيد البر واختلفوا فى
 بينهم فيما يجب على من ارتكب صيد البر وهو المقصود
 بالذكر ههنا **قوله** ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه
 اسند الشافعي عن مالك عن ابى الزبير عن جابر بن عمر
 انه موقوف ورفع له يده حتى وان عدى ورواية الثقات
 الاثبات من قوله كما لكان فى الحيلة قضى فى الضمير بضم
 الباء لغة قيس وسكونها لغة قهم وهى نقيض وقيل يقع على
 الذكر والانس وربما قيل فى الانثى ضبعة بالهاء والذكر
 ضبعان وضمهم ضباعين وجمعهم مضموم الباء على ضباع
 وسأكنها على اصبع قاله الزرقاني وفى لغات المصريين
 كفتار ههنا وههنا افسره فى المصنف بكفتار وفى المحيط
 كفتار يفهم كاف وسكون فاء اسرافس ويجرى ضم وحل
 وحفاد وقشاح وكذبتة امرأ مرة وامختور وهرى
 بدنا وبتكى دهلنو وبهذى بجرى وجرى وزرغ وههنا
 حيوان كبير كالذئب الخ والمشهور على السنة المشافعي
 فى ترجمته بجو وبه فسر صاحب نقاش اللغات و
 عرب صاحب المحيط بجو بزرب وظاهر كلامه لا يرى
 ان الزرب دوية غير معروفة كالسنور ظهرت مرة
 ببغداد وفى اللغات القطبية الضمير بضم الباء بجو
 كفتار وههنا فى كبر اللغات وقال الداميرى الضمير
 معروفة ولا تقل ضبعة لان الذكر ضبعان ومن

قال مالك والمرأة التى تحيض بمنى تقيم حتى تطوف بالبيت لا بد
لها من ذلك وان كانت قد افاضت فحاضت بعد الافاضة فلتنصر
الى بلد ما فانه قد بلغنا فى ذلك رخصة من رسول الله صلى الله
عليه وسلم للحائض قال وان حاضت المرأة بمنى قبل ان تفيض
فان كثر ما تحبس عليها اكثر ما يحبس النساء الدم فدية ما أصيب
من الطير والوحش مالك عن ابى الزبير المكي ان عمر بن الخطاب
قضى فى الضمير بكش وفى الغزال بعز وفى الارنب بعناق وفى
اليربوع بجفرة

قوله قال مالك والمرأة زاد فى النسخ
 الهندية بعد ذلك لفظا الذى وليست الزيادة
 فى المصرية تحيض بمنى يعنى قبل طواف
 الافاضة فتقضى لا ترجع الى بلد ما حتى
 تطوف بالبيت للافاضة لا بد لها ان تفرق
 ولا محالة لها من ذلك لان النبى صلى الله
 عليه وسلم قال لصفية احبستى لانه
 ركن الحج اجماعا وان كانت قد افاضت
 طافت للافاضة قبل الحيض فحاضت بعد
 الافاضة فلتنصر الى بلد ما ان شاءت
 تسقط طواف اوداع عنها وبذلك قالت
 الحنفية فى مؤطا بعد ما اخرج حديث
 ام سلمة وغيرها قال محمد وبهذا انما أخذ
 ايمامنا حاضت قبل ان تطوف يوم الفجر
 طواف الزيارة او ولدت قبل ذلك فلا تنفر
 حتى تطوف طواف الزيارة وان كانت قد
 طافت طواف الزيارة شرع حاضت او ولدت
 فلا بأس بان تنفر قبل ان تطوف طواف الفجر
 وهو قول الى حنفية والعامة من فقهاءنا

الحق فانه الضمير للشاة قد بلغنا فى ذلك الامر
 رخصة فاعل بلغ من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم للحائض فى حديث صفية وما اذن به
 لامر سليم قال الباجي وسمى ذلك رخصة على
 عرفنا لفقهاء فيما ايجز لضرورة من جهة منقذ
 فلما ورد الامر فى الحائض والمعتز ان يكون آخر
 عهدهما الطواف بالبيت واستثنى من ذلك
 الحائض سمي رخصة الخ **قوله** قال
 مالك وان حاضت المرأة بمنى او ولدت قبل
 ان تفيض اى قبل طواف الافاضة فان كثر
 بالمشاة الحنفية فى جميع النسخ المصرية و
 عليه بنى شرحه الباجي وغيره وهو الاصح
 عندى وفى اكثر النسخ الهندية بالمؤيد
 وكتب بين سطور الكتاب فى نسخة صندية
 قد رجم الكرى بارشش فمضاه على هذا التفسير
 ان رجم بها الدم مرة اخرى ويؤيد هذه
 النسخة ما فى نسخة اخرى مكتوبة بدل هذا
 اللفظ فان استمر بها الدم ومعنى الكلام على
 هاتين النسختين ان المستقضى تحبس ٣

عجيب امرها انها كالارنب تكون سنة ذكر وسنة انثى فتلقي فى حال الذكورة وتلد فى حال الانوثة وهى مولعة بنش للقبول لكثرة شهوتها
 المحرمين ادم ومثى رأت انسانا نائما حفت تحت رأسه واخذت بحامه فتقتله وتشرب دمه يحل اكله عند الشافعي واحمد ويكرهه عند مالك و
 يحرم عند ابى حنيفة والثورى الخ وفى حاشية الكوكب الدرى يحل اكله عند الشافعي واحمد وذهب الجمهور الى القرير بغير كل ذى ناب من السباع
 الخ بكبش قال الداميرى هو فحل الضأن فى اى سن كان وقيل اذا اثنى وقيل اذا اربع والجمع اكش وكباش الخ وفى المحيط هو فحل الضأن فى اى سن
 كان والانثى نجية واحب الضمير عند الجمهور نجية لا كبش الخ قال الموفق والمتلف من الصيد فشان احدها ما قضت فيه الصلابة فحب فيه
 ما قضت وبه قال عطاء والشافعي والحنفي وقال مالك يستأنف الحكم فيه والذى بلغنا قضاهم فى الضمير كبش قضى به عمر وعلى وجابر وابن عباس و
 فيه عن جابر ان النبى صلى الله عليه وسلم جعل فى الضمير يصيبها الحرم كبش رواه ابو داود وابن ماجة قال احمد حاكم رسول الله صلى الله عليه و
 سلم فى الضمير كبش وبه قال عطاء والشافعي وابو ثور وابن المنذر وقال لا وزاعى ان كان العلماء بالشام يريدونها من السباع ويكرهون اكلها
 وهو القياس الان اتباع السنة والا تارادى الخ وفى الهداية الجزاء عند ابى حنيفة وابى يوسف ان يقوم الصيد فى المكان الذى قتل فيه او فى اقرب
 المواضع فيقومه ذوا عدل ثم هو مخير فى الغداء ان شاء اشتري به هدى ان بلغته او اشتري طعاما وتصديق به وان شاء صامرو وقال عمل الشافعي
 تجب فى الصيد النظير فيما له نظير فى الظبي شاة وفى الضمير شاة لان الصلابة اوجبوا النظير من حيث الخلقة وقال عليه الصلوة والسلام الضمير
 صيد وفيه الشاة ولا بى حنيفة وابى يوسف ان المثل المطلق (الواقر فى الآية) هو المثل صورة ومعنى ولا يمكن الحمل عليه فصل على المثل
 معنى لكونه معهودا فى الشرع كما فى حقوق العباد او لكونه مراد بالاجزاء او لما فيه من التعميم وفى صفة القصر (البقية على ص ٣٣٣)

عجيب امرها انها كالارنب تكون سنة ذكر وسنة انثى فتلقي فى حال الذكورة وتلد فى حال الانوثة وهى مولعة بنش للقبول لكثرة شهوتها
 المحرمين ادم ومثى رأت انسانا نائما حفت تحت رأسه واخذت بحامه فتقتله وتشرب دمه يحل اكله عند الشافعي واحمد ويكرهه عند مالك و
 يحرم عند ابى حنيفة والثورى الخ وفى حاشية الكوكب الدرى يحل اكله عند الشافعي واحمد وذهب الجمهور الى القرير بغير كل ذى ناب من السباع
 الخ بكبش قال الداميرى هو فحل الضأن فى اى سن كان وقيل اذا اثنى وقيل اذا اربع والجمع اكش وكباش الخ وفى المحيط هو فحل الضأن فى اى سن
 كان والانثى نجية واحب الضمير عند الجمهور نجية لا كبش الخ قال الموفق والمتلف من الصيد فشان احدها ما قضت فيه الصلابة فحب فيه
 ما قضت وبه قال عطاء والشافعي والحنفي وقال مالك يستأنف الحكم فيه والذى بلغنا قضاهم فى الضمير كبش قضى به عمر وعلى وجابر وابن عباس و
 فيه عن جابر ان النبى صلى الله عليه وسلم جعل فى الضمير يصيبها الحرم كبش رواه ابو داود وابن ماجة قال احمد حاكم رسول الله صلى الله عليه و
 سلم فى الضمير كبش وبه قال عطاء والشافعي وابو ثور وابن المنذر وقال لا وزاعى ان كان العلماء بالشام يريدونها من السباع ويكرهون اكلها
 وهو القياس الان اتباع السنة والا تارادى الخ وفى الهداية الجزاء عند ابى حنيفة وابى يوسف ان يقوم الصيد فى المكان الذى قتل فيه او فى اقرب
 المواضع فيقومه ذوا عدل ثم هو مخير فى الغداء ان شاء اشتري به هدى ان بلغته او اشتري طعاما وتصديق به وان شاء صامرو وقال عمل الشافعي
 تجب فى الصيد النظير فيما له نظير فى الظبي شاة وفى الضمير شاة لان الصلابة اوجبوا النظير من حيث الخلقة وقال عليه الصلوة والسلام الضمير
 صيد وفيه الشاة ولا بى حنيفة وابى يوسف ان المثل المطلق (الواقر فى الآية) هو المثل صورة ومعنى ولا يمكن الحمل عليه فصل على المثل
 معنى لكونه معهودا فى الشرع كما فى حقوق العباد او لكونه مراد بالاجزاء او لما فيه من التعميم وفى صفة القصر (البقية على ص ٣٣٣)

ص به ابن عمر في المواسم ولم يتكرروا لك احد ولا خالفه فثبت انه اجماع ودليلنا من جهة المعنى ان الشاة في الحكمة ليست من جهة الصورة ولكن عوارج
التقليد المحرمة مكة فالحققت بماله مثل من النحر في الهدى واقله شاة واما حرام الجمل فحكمه حكما سائر الطيور يضمن وبه قال قتادة وقال الشافعي
في حرام الجمل شاة وبه قال عطاء والدليل على ما نقوله ان هذا اما لا يمثل له من النعم ولا له حرمة الاختصاص بالبيت او بالحرم فلم يوجب فيه
شاة كما لعصفور واذ ثبت ذلك فقد اختلف اصحابنا في حرام المحرم فقد قال مالك فيه شاة وبه قال ابن الماجشون واصبغ وقال ابن القاسم فيه
حكمه وجه قول مالك ان هذا حرام ومحرور بالحرم فكانت فيه شاة كماء مكة وجه قول ابن القاسم ان هذا حرام ولا يفتن بالبيت كماء الجمل
ثم قد ادى المحرم وبما به عند اصبغ بمنزلة حرام المحرم وقال ابن الماجشون ان هذا الحكم يخص **٣٣٤** بالحرام دون غيره الخ وما عند الحنفية فقد

مالك عن هشام بن عروة ان اباة كان يقول في البقرة من الوحش
بقرة وفي الشاة من الظباء شاة مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد
ابن المسيب انه كان يقول في حرام مكة اذا قتل شاة قال مالك في
الرجل من اهل مكة يحرم بالجمل او بالبعير وفي بيته فراخ من حرام مكة
فيخلق عليها فموت قال ريان يفتي ذلك عن كل فرخ بشاة
قال مالك ولم ازل سمع ان في النعامة اذا قتلها المحرم بدنة

شرب ويحل اكله بالاجماع بجميع انواعه مكة
خاصة او جميع المحرم ولان للمالكية اذا قتل
ببناء الجمل شاة بالرفع مبتدأ مؤخر لقوله
في حرام مكة قال الباقر يري ان حرام مكة محصور
بذلك لئلا تكون حرمة هذه ايمان ان يكون في
اليوم شاة لان ذلك كان يقتضي ان يكون
في كل حامة شاة اذا اعتبر القدر لان الحرام
اكبر من اليوموع واعظم خلقه واكثر حراما
اذا ادى في اليوموع شاة فان يجب ذلك في
كل حرام او في ولا يجب في سائر الحرام فحرام
مكة او المحرم غير الاطعام والصيام ولم يجب
في ذلك هدى فان لا يجب في اليوموع اولى
الخ وقال ايضا في موضع اخر ان الواجب مثل
الصبي في النعامة بدنة وفي الغنم بدنة و
في بقرة الوحش وحمار الوحش بقرة وفي الضبع
شاة وفي الظبي شاة وليس فيما دونه من
الصنير هدى هذا حكم الصبي كله الاحكام
مكة فقد قال مالك فيه شاة وبه قال عمر
ابن عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب و
قتادة وقال ابو حنيفة ليس فيها الاقيمتها
وبه قال الشافعي والدليل على صحة ما قاله
مالك انه اجماع الصحابة حكاه عمر وافق

له قوله كان يقول في البقرة من الوحش
قال الدمشقي عن النوع اربعة اصناف لهما
والايل واليهود والقتيل وكلها تشرب الماء
في الصيف اذا وجدت له واذا اعدته صيرت
عنه وقنعت باستنشاق الریح ويحل كلها
بجميع انواعها بالاجماع الخ بقرة وقد حكم
ابن عباس وابو عبيد في بقرة الوحش و
حماره بقرة وفي الشاة من الظباء شاة
من اليها ثم تماثلها في الجنة عندهم والقيمة
عند الحنفية **له قوله** انه كان يقول
في حرام الجمل عند العرب ذوات الاطلاق
نحو الغواخت والقاري وساق حرو هو ذكر
القمرى والقطا والوارشين واشباه ذلك
الواحد حامة يقع على الذكر والانثى والها
لا افراد لا للتأنث وعند العامة انها الداجي
فقط كذا في مختار الصحاح وهكذا حكمه اليماني
عن الجوهري وفاء المراد بالطوق المحرم او
الحضرة او السواد المحيط بصنع الحكمة ونقل
الازهرى عن الشافعي ان الحمار وكل ما عب
وهود وان تفرقت اسماؤه والعب بالعين
المهملة شدة جرم الماء من غير تنفس قال
ابن سيدة يقال في الطائر عب ولا يقال

عرف مرارا العبرة عندهم القيمة خلافا لما اذا وجب النضير
فيما له نظير كالاشمة الثلاثة ومع ذلك فقد اوجب عمر
ايضا في الحمار القيمة وفي الهداية وماليس له نظير عند
عمر بن نجيب فيه القيمة مثل العصفور والحمار واشباهها
واذا اوجب القيمة كانت قوله كقولهم لا ابي حنيفة وابن
يوسف والشافعي يوجب في الحامة شاة ويثبت
المشابهة بينها من حيث ان كل واحد منها يجب ويحل
ولا يبي حنيفة وابن يوسف ان المثل المطلق هو المثل مستوفى
ومعنى ولا يمكن الحمل عليه فحمل على المثل معنى لكونه
معهودا في الشرع قال ابن النجار قوله المثل صورية و
معنى وهو المشارك في النوع وهو غير مراد ههنا بالاجماع
فيعني ان يراد المثل معنى وهو القيمة لان المعهود في الشرع
في اطلاق لفظ المثل ان يراد المشارك في النوع او القيمة
قال تعالى في ضمان العدوان فمن اعدى عليكم فاعطوا
عليه بمثل ما اعدى عليكم والمراد الاغرام منها اعفى
المماثل في النوع اذا كان المتلف مثليا والقيمة اذا
كان قيميا بناء على انه مشترك معنوي والحيوانات من
القيمات شرعا اهلا والمماثلة الكائنة في تمام الصورة
فيها نظليا للاختلاف الباطني بين ابناء نوع واحد فاعطى
اذا انتفى المشاركة في النوع ايضا فلم يبق الامشاكل
في بعض الصورة كطول العنق والرجلين في النعامة مع
البدنة ونحو ذلك في غيره فاذا حكم الشاة مع بانتفاء
اعتبار المماثلة مع المشاكل في تمام الصورة ولم
يضمن المتلف بما شاة في تمامه بل بالمثلية لكونه
فقد عد معها وكون المشاكل في بعض الهيئته انتفاء
الاعتبار اظهر ثم قال ويجعل حكم الصحابة بالنظر على ان
كان باعتبار نقد المماثلة اي بيان ان ماله المقتول
كماله الشاة الواسط لا معنى انه لا يجوز في غيره الخ و
لهاب في البداهة عن ايجابها صحابة بالنظر بان المسئلة
مختلفة بين الصحابة وروى عن ابن عباس مثل مذهب
ابن حنيفة وابن يوسف فلا يخفى بقول البعض على بعض الخ
قلت ويشكل على الموجبين بقول الحمار شاة لمحرم شاة
العاب ان في الجراد مشابة لشاة من جارية الجوار

الفرس والغنم والذئب والابل والاسد والعقرب والنسر والجمل والنعامة والحمة **له قوله** قال مالك في الرجل من اهل مكة مثلا يحرم بالجمل او
بالبعير قال الباقر انما خص المحرمين لك لان احولهم كان سبب تعذيبه فلو سافر عن بيته في غير احرام واغلق عليها بابا به فهلكت لوجب عليه مثل ذلك
الذئب في بيته فراخ الغرور ولد الطائر والانثى فوضة وجميع القلة افوخه وافراخ وجميع الكثرة فراخ كذا في مختار الصحاح من حرام مكة فيخلق يقتل
اللامر وكسرها قليلة قاله الزرقاني وفي مختار الصحاح اخلق الباب فهو مغلق وغلقه لغة رويته متروكة وغلق الابواب شدة ذلك الكثرة لزعيلها
فحوت لتعذيبه عن بيته مدة تملك الفراخ في مثلها فقال مالك اذى ان يفتي اى يؤذى المحرم ولا يفتي تطايرت عليه جميع النعم المصرية
والهندية وفي هاتين الهندية على سبيل النسخة يدل له يفتي ذلك الرجل الذي تسبب لموته باعن كل فرخ بشاة و ذلك لما تقدم مرقبنا ان
التسبب في قتل الصبي بمنزلة المباشرة ولا يشترط ذلك بان تقدم من قول مالك فمن احرم وعنده صبي لا باس ان يجهله عند اهله لان مقتضى
ههنا كونه سببا لقتله او في ثوب الباب لو اطلق محروما به وفي البيت طيور محبوسة وخريم الى مني مثلا فماتت الطيور عطشا فظلم عليه الجزاء لانه
تسبب في موته الخ **له قوله** ولم ازل اسمع قاله لباقر يري ان ذلك شائم قد يترك حكم الاشمة وقتوى العلماء بذلك ان في النعامة
النعامة من الطير يترك ويؤث والنعام اسم جنس مثل حمار وسحامة وجراد وجراد كذا في مختار الصحاح قاله الدمشقي وجميع النعامة على
نعامات ويقال لها المبيض واما الثلثين قال الجاهظ والفرس يسمونها شامر مرغ ويحل اكله بالاجماع اذا قتلها الحرم والحلال في الحرم بدنة
اسم ان قال الدمشقي ان الصحابة قضا فيه اذا قتل المحرم في الحرم بدنة روى ذلك عن عثمان بن عفان وبن عباس وبن زيد ثابت وهو رواية عن الصحابة
واليهي ثوقا لشافعي هذا غير ثابت عند اهل العلم بالحديث وهو قول اكثر من تعيقت وانما قلنا في النعامة بدنة بالقاس لا لجدان ولحكمنا في الحل **٣٣٥**

م ليس بذي غلب وإنما له أظفار حادة كالغالب والبازي وهو حاد البصر يرى الجيفة من أربع مائة فرسخ وكذلك حاسة شمه في النهاية لكنه إذا شم الطبيب مات لوقته وهو أشد الطيور طياراً حتى أنه ليطير ما بين المشرق والمغرب في يوم واحد ومن أشد الطيور حزنًا على الفناء فأذا فارق أحدها الأخر مات حزناً وكبدًا وحكمة إن يحرم أكله لا يستقبله ولا يحل الجيف اللحم وفي المحيط الأعظم بقع نون وسكون سبعين هملة وراء مهازم كركس وقال أيضاً كركس اسم فارسي يقال له بالتركية غزو بالهندية كد وكتم وهكذا فسره في اللغات القطبية بكده وفي كرم اللغات التركيبية والعقبات بموحدة جمع عقاب طائر معروف قال الدميري العقاب طائر معروف والجهم اعقب والكثير عقبان وعقباين جمع الجهم وكنيته أبو الاشيم وأبو الجهم وأبو حسان وأبو الدهر وأبو الهيثم والانشي أم الحارث ونحو الطلبة وأملوج وأمر الهيثم وهي مؤنثة اللفظ وقيل العقاب يقع على الذكر والأنثى ويقال إن العقاب إذا أصاحت تقول في البعد عن الناس راحة وفي المحيط الأعظم العقاب بضم أوله وفتر ثانياً يقال له بالتركية قراقوش وبالهندية قاب وكبد وهو فسره في كرم اللغات ولغات الصراح بكدها والبرازة جمع باز كفضاة وقاض ضرب من الصقور قال الدميري أفصح لغاته بازى مخففة الباء والثانية باز والثالثة بازى بتشديد الباء وهو مذكر لا يختلف فيه ولفظه مشتق من الزوان وهو الوشب وكنيته أبو الاشعث وأبو الهول وأبو لاسق وهو من أشد الحيوانات تكبراً وفي الدنا المختار لا يجل ذ وناب يصيد بنا وهو غلب يصيد بمخلبه من سبع أو طير ولا الحشرات ولا الضفادع ولا الثعلب لأن لها ناباً ولا البردوع والرضعة الخ مختصة أو الرضعة جمع رضة بفحوتين كما قاله الشامي طائر أبقم يشبه النسر في الخلقة كذا في مختار الصحاح زاد الدميري الرضعة بالقرينة كنيته أم حجران وأمر رسالة وأمر عبيبة وتسمى بالأنوق والهباء في الرضعة الجنس ومن طبع هذا الطائر أنه لا يرضى من الجبال إلا بالموحش ولا من الأماكن إلا بعد ما من أماكن أملاكه ولا من الهضبات إلا بعد ما من ذلك تغربل العز المثل بالامتناع ببضيه فيقولون عز من بيض الأنوق وحكيها تحريم الأكل فصاحت أسبجان تربي الأعلى الخ وفي المحيط الأعظم الرضعة بضم أوله ويقال بفتح فضاء معجمة وميم يقال له بالفارسية مردارخوار وبالهندية دهينك وهو كليل الخ فإنه أي كل واحد مما ذكره صيد أي ممنوع القتل في حق الحرم والحرم يودي أي يذبح ويحبل الخ كما يودي الصياد يذبح جنس الصيد بأنواعه بالنظير أو القيمة إذا قتل الحرم أو الحلال في الحرم قال الباجي يريد أنه وإن كان يأكل الجيف فإنه

قال مالك أرى في بيضة النعامة عشرة ثمن البدنة كما يكون في جنين الحرة غرة عبداً ووليدة قال مالك وقيمة الغرة خمسون ديناراً وذلك عشرة دية أمه قال مالك وكل شيء من النشور أو العقبان أو البراة أو الرضعة فإنه صيد يودي كما يودي الصيد إذا قتله الحرم قال مالك وكل شيء فدى ففي صغارة مثل ما يكون في كباره وإنما مثل ذلك مثل دية الحر الصغير والكبير فما بمنزلة واحدة سواء فدية من أصاب شيئاً من الجراد وهو محرم مالك عن زيد بن أسلم إن رجلاً جاء

له قوله قال مالك أرى أي اعتقد أن في بيضة النعامة عشرة ثمن البدنة وسكون الجيفة ثمن البدنة قال الباجي وذلك أنه لا يخرج فيها جزء من النعم وإن كانت قيمة عشر البدنة أكثر من قيمة غرتها لا مثل لها في النعم وإنما جزأها عشر قيمته البدنة التي هي جزء النعامة وبنينا لك سبب اختياري لذلك من أن ما قاله قياس على دية الجنين فقال كما يكون في جنين الجنين الولد ما دام في البطن كذا في مختار الصحاح وقال الدميري هو ما يوجد في بطن البهيمة بعد ذبحها الحرة استلذعت جنين الأمه إذ فيه اختلاف وتفصيل غرة بضم الغين المجبهة وتشديد الباء السراء المجبهة أصل الغرة بياض في الوجه ثم صيرها عن الجسم كله كما قالوا اعتنق رقبة عبداً ووليدة أي أمة بيان لغرة ١٣ قوله قال مالك وقيمة الغرة خمسون

الاجري مجرى الحدأة والغريان في استباحة الحرم قتله وإن كان منه ما يتأنس ويصاد فإنه لا يجزى مجرى الأسى ولا يجزى الاجري الوحش الذي يجب على الحرم الجواز يقتله فيما كان منه له مثل من النعم خير بين مثله أو الأفاعيل وما لم يكن له مثل خير بين الأفاعيل والصياد الخ وقتل النور في المناصك أما الطيور فأما كل ما عذب في الماء يجب فيه شاة وما كان أكبر من الحمامة أو مثلها فالصبيح أنه له حكمها وما كان أصغر ففيه القيمة وكذلك ما لا مثل له من الطيور والجراد فيه القيمة قال ابن حجر قوله وما كان أكبر من الحمامة وجوب الشاة فيه ضعيف والمعتمد ما روي في المجموع كالراعي من وجوب القيمة الخ وأما عند الحنفية فالواجب في الصيد القيمة مطلقاً عندنا في حنفية إلى يومنا هذا نعم محمد وأبو حنيفة في النظر فيما له نظير لكن قوله في الطيور مثل قولها من وجوب القيمة كما تقدم مرقباً في بيان الحمامة وفي الغنية قال محمد الجراد نظير الصيد في الجنة فيما له نظير وما لا نظير له كالحمار وسائر الطيور جزأته قيمته كما قال الخ ١٢ قوله قال مالك وكل شيء فدى ببناء ما يجزى أي كل صيد يجزى بالهدى ففي صغارة يجب مثل ما يكون واجباً في كباره ففي ولد النعامة بدنة وولد الحمار الوحش بقرة وولد الطيئة والثلاثة مائة جزئ في الضحية ثم بين المصنف نظير ذلك فقال وإنما مثل بفحوتين صفة ذلك مثل بفحوتين دية الحر الصغير والكبير فما أي الصغير والكبير في مسئلة الدية بمنزلة واحدة سواء أي يساوي دية الصغير دية الكبير ١٣ قوله فدية من أصاب شيئاً من الجراد وهو محرم يعني أن الحرم وكذلك الحلال في الحرم إذا أصاب شيئاً من الجراد ما ذابح عليه من الجراد والجراد بالغرق يقال له بالفارسية ملج قال الخافض بفتح الجيم وتخفيف الراء معروف والواحدة جرادة والذكر والانثى سواء كالحمامة الخ قالوا سمي بذلك لأنه يجري والارض أعى يأكل ما عليها ١٤

م بالخيار وأقرب ما وقعت عليه من طرق حديث الباب إلى التصريح ما أخرجه أبو داود من طريق الشعبي عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له إن شئت فأنسك نسكاً وإن شئت فصم ثلاثة أيام وإن شئت فاعلم الحديث وفي رواية ما لك في الموطأ أي ذلك فعلت اجزاً وفي الحديث إذا حلق رجب رأسه أو رجب حليته فصام هذا فليته من الربيع فليته صدقة وإن تطيب أو لبس أو حلق من عذر فهو خير إن شاء رجب شاة وإن شاء تصدق على ستة مساكين بثلاثة أصوع من الطعام وإن شاء صام ثلاثة أيام **سنة قول** أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له وهو **سنة** بالحد بنية والعقل يتناثر على وجهه لعك أذاك هوامك بشد المم جمع مائة بشدها وهي الدابة والمراد بها هنا العقل كما في **سنة** كثير من الروايات لأنها تطلق على ما يب من الحيوان وإن لم يقتل كالخشرات والقمل قال الزقاق

تبعا لحافظ وغيره وقال الدمي يري الهوام حشرات الارض والهامة كل ما يجر بالاذى اسم فاعل من همهم فقلت نعم يا رسول الله أذا نى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسحق بكسر اللام رأسك أي ازل شعره قال الباقى قوله هوامك يريد القمل فهو هوام لا انسان الغنص يعض فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم كثرتها سأله عن تأذيتها فأعلمه بذلك فقال احلق رأسك ثم اعلم بهما يلزمه في حلق رأسه وهي الفدية وهذا يدل على ان ازالة القمل عن رأس الانسان ممنوع وما يجب به الفدية والا فقد كان يأمر بمشط رأسه واستعمال ما يفتلها ويزيلها مع بقاء شعره لكن لما كانت الضعفة تنير الامرين لأنه انما تحب بالزالتها في حالة واحدة فدية واحدة وهو اقرب تنا ولا فيما يريد واعمر منفعة واحدة امره بالحلاق وهذا لمن قصد ازالة الشعر فاما من لم يقصد ازالته وانما قصد الى فعل اخرف كان سبب تساقط الشعر من رأسه وحليته فلا فدية وقد روى محمد بن فهد عن سقطة من شعر رأسه شيء لحمل مناهه او جدياً عن حليته فتساقط منها الشعر أو والشعرتان او اغتسل تبردا فتساقط منه شعر كثير لا شيء عليه ووجه ذلك انه لو قصد ازالته الح و صم ثلاثة أيام او اطعم ستة مساكين أو أنسك بشاة **سنة** قول له انه قال جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا انفر تحت قد راحضاني وفي رواية قد دلى وفي رواية تحت برمة في حين ان القل برمة ولا تثنى بين اضافته له تارة ولا صعبا به اخزي كما هو ظاهرو قد امتلأ رأسي ولحيق قمل الله احد حتى حاجبى وشأري وفي رواية إلى قلاية قملت حتى ظننت ان كل شعرا من رأسي فيها القمل من اسفلها الى اعلاها فأخذ يجبهق لعله اخذ كل سبيل التانيس ثم قال احلق هذا الشعر إلى شعر الرأس فان الوارد في الروايات احلق رأسك و صم ثلاثة أيام او اطعم ستة مساكين ثم ذكر وجه الاقتضا على الامرين والوارد في الآية التحيير بين الثلاثة فقال وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم علمى بأخبارى اباه كما في رواية عبد الله بن معقل عند البخارى فقد شاة

ما لك عن حميد بن قيس المكي عن مجاهد إلى الحجاج عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعك أذاك هوامك فقلت نعم يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احلق رأسك و صم ثلاثة أيام او اطعم ستة مساكين أو أنسك بشاة ما لك عن عطاء بن عبد الله الخراساني أنه قال حدثني شيخ بسوق البرميا لكوفة عن كعب بن عجرة أنه قال جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا انفر تحت قد راحضاني وقد امتلأ رأسي ولحيق قمل فأخذ يجبهق ثم قال احلق هذا الشعر و صم ثلاثة أيام او اطعم ستة مساكين وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم علمانه ليس عندي ما أنسك به قال مالك في فدية الا

نصف صاع كصدقة الفطوة كفاية اليمين و الفطوة الظاهر بالخ و انفسك بوصول اليمين و ضم السين بشاة أي تقرب بذبحها قال الحافظ قوله أنسك بشاة و وقع في رواية الكشي عن شاة بغير موحدة والاول تقدير تقرب بشاة ولذلك عداه بالباء والثاني تقدير اذ بغير شاة والنسك يطلق على العبادة وعلى الذبح المخصوص أي ذلك المذكور من الانواع الثلاثة فطست بالخطاب اجزأ عنك في التكدير صرح بذلك بعد التعبير بلفظ او المنه التحيير زيادة في البيان وتزجيم البخاري في مصعبه باب قوله الله تعالى فمن كان منكروا يضادو به اذى من رأسه فدية من مسأ أو صدقة أو نسك وهو محقق قال الحافظ قوله محرم من كلام المصنف استفادة من او المكررة وينكر عن ابن عباس وعطاء وعكرمة ما كان في القرآن او فصاحبه ص

الباقية عن كعب بن قيس المكي عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعك أذاك هوامك فقلت نعم يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احلق رأسك و صم ثلاثة أيام او اطعم ستة مساكين أو أنسك بشاة ما لك عن عطاء بن عبد الله الخراساني أنه قال حدثني شيخ بسوق البرميا لكوفة عن كعب بن عجرة أنه قال جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا انفر تحت قد راحضاني وقد امتلأ رأسي ولحيق قمل فأخذ يجبهق ثم قال احلق هذا الشعر و صم ثلاثة أيام او اطعم ستة مساكين وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم علمانه ليس عندي ما أنسك به قال مالك في فدية الا

فقلت لا الحديث انه ليس عندي ما أنسك به فلم يأمرني به فلا يخالف الروايات الواردة بالتحيير بين الثلاث لان ذلك عند وجود الشاة فلما اظهر انها ليست عند خيرة بين الصيام والاطعام قاله الزقاق في كلاما لحافظ اذ جمع بين مختلف ما ورد في التحيير **سنة** قول له قال مالك في فدية الا المذكورة في الآية ان الامر فيه أي الحكم في هذه المسئلة ان احد لا يقتدى حتى يفعل ما يوجب عليه الفدية قال الباقى ومعنى ذلك ان الفدية انما هي عن امانة الاذى فلما لم يخط لم تجب عليه فدية ولا وجد سبب وجوبها فلا يجوز عنه كما لا يجوز اخراج الهدى قبل تحيا والذليقات بالاحرام ولا الكفارة في الصوم قبل فساد اله وقال في المحل به قالت الاثمة الثلاثة الباقية الخ وفان الكفارة انما تكون بعد وجوبها على صاحبها قال الباقى و ذلك يجعل وجهين احد هما ان يريد كفارة اليمين ففاس فدية الاذى عليها في المنع والثاني ان يريد ان فدية الاذى كفاية فلا يجوز اخراجها قبل وجوبها فنية بذلك على ان هذا حكم جميع الكفارات وان الفدية من جلة الكفارات فلا يجوز اخراجها حتى تحب فهذا مطرود على رواية منته اخراج كفارة اليمين قبل الحنث واما على رواية اجازة ذلك في كفارة اليمين فالفرق بينهما ان كفارة الفدية لم يوجد سببها وكفارة اليمين قد وجد سببها وهو اليمين فوازن فدية الاذى من اليمين ان يكفر قبل يمينه فانه لا يجوز له قول واحد الخ قلت وادع كفارة اليمين قبل الحنث فختلف فيه بين الاثمة بخلاف قبل اليمين فهو اجابى وانه يضم أي يؤدى فديته حيث ما شاء أي في موضع شاء من الحل او الحرم كما سيصرح به النسك او الصيام او الصدقة بيان للفدية وصم بالثلاثة لاختلاف الاثمة في الاثنينين الاخرين بمكة او بغيرها من البلاد زيادة ايضا ثم لقوله حيث ما شاء وقد من الكلام على ذلك في اخرا الحديث الاول ١٣

له قوله قال مالك لا يصلم للبحر مريم عليه من الصلاة ضد الفساد وهو حرام ان يفتق من شعرة سواء كان في رأسه او جسده عند الجمهور شيئاً ولو واحد ولا يحل له بموسى او نوحاً او غيره ولا يصغر بمقراض وغيره والمعنى لا ينزله كله ولا جزأه اصلاح حتى يحل اي يستقر عدم الجواز ان يحل من احرامه سواء كان للبحر او غيره الا ان يصيبه اذى في رأسه او في جسده فيجوز له ان يحلق وعلى هذا فعليه فدية واجبة بعد الحلق كما امر الله تعالى بقوله فمن كان منكوماً لم يقض عليه الا ان يصلم له اي لا يجوز ان يقتل انفقارة قال انحرق ولا يقطع ظفراً الا ان ينسرق قال الموق: اجمع اهل العلم على ان المحرم ممنوع من قلع اظفاره الا من عذر لان قلع اظفاره إزالة جزء يترفع به فم كان إزالة الشعر فان اكسره ازالته من غير فدية ترفعها ولا يقطع قملة واحدة واولى ما زاد في بعض النسخ قملة بالاضافة على ازالة الجحش وتقدم ايضا انه لا يجوز قتلها عند مالك والحنفية واختلفت الرواية في ذلك عن احمد بانه لا يتغلى المحرم ولا يقتل القمل وقال النووي في المناسك له ان ينحى القمل من بدنه وثيابه ولا كراهة في ذلك وله قتله ولا شيء عليه ولا يطرحها الى القملة من رأسه الى الارض ولا من جلده اي من جسده ولا من ثوبه الذي لبسه فان طرحها المحرم من جلده ولو من الرأس او من ثوبه فليطعم من الاطعام حفنة بالضم من طعام اي ملايد واحدة كما قاله في المدونة ولان كانت لغة ملايد الدين قاله الزقاني **له قوله** قال مالك ومن نتف شعراً ولو واحدة عند مالك من انفه او من ابطه قال الباجي يريد ان يسير ذلك وكثيره اذا قصد اليه سواء بسواء يجب بذلك كله الفدية لانه من امالة الاذى ومما جرت العادة بالتنظيف بازالته وإزالة مثله واما ما لا يقصد الى شقه واما يقصد الى غير ذلك مثل ان يريد نزع عظام يابس من انفه فتقتل معه شعرات في الميسوط عن مالك لا شيء عليه وفي شرح اللباب اذا حلق رأسه كله او ربعه فصاعداً فعليه دم وان كان اقل من الربع فعليه صدقة هذا هو الصحيح المختار الذي عليه جمهور اصحاب المذهب وذكر الطحاوي في مقصده ان في قول ابى يوسف ومحمد لا يجب الدم ما لم يحلق اكثر من رأسه ولو حلق لحيته او ربعها فعليه دم وفي اقل من الربع صدقة وان اخذ من شاربته اي بعضه وحلقه كله عليه صدقة ولو حلق الرقبة كلها فعليه دم ولو لم يصبها فعليه صدقة ولو حلق الاطراف او واحد احد فعليه دم وفي اقل من ابط صدقة ولو حلق الصدر والساق والركبة او الفخذ فعليه دم كما اختاره صاحب الهداية وكثير من المشائخ وقيل صدقة لما في الميسوط متى حلق عضواً مقصوداً بالحلق فعليه دم وان حلق ما ليس بمقصود فصدقة وما في الميسوط اعم وان حلق اقل ما ذكر من كل عضو فصدقة ولا يتصور الرزم من هذه الاعضاء مقام الكل وما ذكرنا من لزوم الدم والصدقة اذا هو في حالة الاحتياط بان ارتكب الخطيئة ويغير عداً ما في حالة الاضطراب بان ارتكبه بعد ركوض وعلة فهو مختار بين الصيام والصدقة والدم والمختار اوطى من الجرد في النسخ الهندية واطى من المزيد في النسخ المصرية وكلاهما بمعنى قال صاحب مختار الصالحين طلاء بالدم وغيره من باب رمي واطى به على افتعل الجسد بنورة بضوا النور جمر لكس تور غلبت على اختلاط تضاف اليه من زرينج وغيره يستعمل لازالة الشعر قاله الزقاني او يحلق الشعور عن شبيحة كانت في رأسه لضرورة كالنحو وغيره او يحلق قفا اي مؤخر الرأس لموضع الحاجب جمع شبيحة بكسر الميم وهي قارورة الجمجمة ويقال لها المحجر ايضا بكسر الميم وانما ذكرها بالجمع لاختلاف عادات الناس فان العرب يحتمرون على الرأس والفرس بين الكتفين والاخرون على غيرهما وفي الهداية ان حلق موضع الحاجب فعليه دم عند ابي حنيفة

ان الامرفيه ان احد الايقدي حتى يفعل ما يوجب عليه الفدية وان الكفارة انما تكون بعد وجوبها على صاحبها وانه يضع فديته حيث ما شاء النسيك الصيام والصدقة بمكة او بغيرها من البلاد **قال مالك** لا يصلم للمحرم ان يفتق من شعرة شيئاً ولا يحلقه ولا يقصره حتى يحل الا ان يصيبه اذى في رأسه فعليه فدية كما امر الله تعالى ولا يصلم له ان يلقم اظفاره ولا يقتل قملة ولا يطرحها من رأسه الى الارض ولا من جلده ولا من ثوبه فان طرحها المحرم من جلده او من ثوبه فليطعم حفنة من طعام **قال مالك** ومن نتف شعراً من انفه او ابطه او طلى جسده بنورة او يحلق عن شبيحة في رأسه لضرورة او يحلق قفا لموضع الحاجب وهو محرم ناسياً او جاهلاً ان من فعل شيئاً من ذلك فعليه في ذلك كله الفدية ولا ينبغي له ان يحلق موضع الحاجب **قال مالك** من جهل فحلق رأسه قبل ان يرمى بالجمرة اقدى مما يفعل من نسي من نسكه شيئاً مالك عزايوب ابن ابي تيممة السخيتاني عن سعيد بن جبير ان عبد الله بن عباس قال من نسي من نسكه شيئاً وتركه فليهرق دماً **قال ايوب** اقال ترك امر نسي

م كما سيأتي ببيان **له قوله** قال من نسي من نسكه شيئاً او قال تركه شك من الراوى على الظاهر كما يدل عليه قول ايوب الذي فليهرق دماً وبهذا قال الجمهور كما سيأتي مفصلاً قال ايوب لا ادري اقال سعيد شيئاً وليس في النسخ للصربية همة الاستفهام ترك امر نسي يعني ان لفظة او في الاثر ليست للقتول بل للشك من الراوى وفيما حكى صاحب جمع الفوائد من رواية مالك فيها زيادة مما بعد الفرائض وسيأتيها عن ابن عباس من نسي شيئاً من نسكه او تركه مما بعد الفرائض فليهرق دماً

وما ذكر صاحب الهداية برواية ابن مسعود من تقدم نسكاً على نسك فعليه دم وتعتب عليه شرحه فقالوا كونه برواية ابن عباس اعرف ١٢ ٤ ٤ ٤ ٤

م كما سيأتي ببيان **له قوله** قال من نسي من نسكه شيئاً او قال تركه شك من الراوى على الظاهر كما يدل عليه قول ايوب الذي فليهرق دماً وبهذا قال الجمهور كما سيأتي مفصلاً قال ايوب لا ادري اقال سعيد شيئاً وليس في النسخ للصربية همة الاستفهام ترك امر نسي يعني ان لفظة او في الاثر ليست للقتول بل للشك من الراوى وفيما حكى صاحب جمع الفوائد من رواية مالك فيها زيادة مما بعد الفرائض وسيأتيها عن ابن عباس من نسي شيئاً من نسكه او تركه مما بعد الفرائض فليهرق دماً

وقال عليه صدقة لانه انما يحلق لاجل الجمجمة وهي ليست من المخطورات وهو محرم في هذه الاحوال كلها سواء فعل هذه الامور المذكورة ناسياً او جاهلاً ان من هكذا في اكثر النسخ بزيادة لفظ من فان يشتد النون ومن اسمه وليس في بعض النسخ لفظ من فان يكون النون شرطية فعل شيئاً من ذلك المذكور قبل ذلك فعليه في ذلك كله الفدية وتقدم في الحديث الاول ان السهو والعدو والخطا والجهل كلها سواء عند الجمهور وفي وجوب الفدية ولا ينبغي له ان يحلق موضع الحاجب قال الباجي يحتمل وجهين احدهما انه لا ينبغي ان يحلق ذلك للاحتياط بالضرورة لان امالة الاذى لا تفعل وان اذى الضرورة والآثاني ان حلق الشعر في الجملة محظور على المحرم وان هذا من جملة ما خبرنا حكمه حكوا شراً شعر الجسد **له قوله** قال مالك من جهل قال الزقاني في نسخة نسي فحلق رأسه قبل ان يرمى بالجمرة اقدى مما يفعل من نسي من نسكه شيئاً مالك عزايوب ابن ابي تيممة السخيتاني عن سعيد بن جبير ان عبد الله بن عباس قال من نسي من نسكه شيئاً وتركه فليهرق دماً وفي الهداية ان حلق موضع الحاجب فعليه دم عند ابي حنيفة وقال عليه صدقة لانه انما يحلق لاجل الجمجمة وهي ليست من المخطورات وهو محرم في هذه الاحوال كلها سواء فعل هذه الامور المذكورة ناسياً او جاهلاً ان من هكذا في اكثر النسخ بزيادة لفظ من فان يشتد النون ومن اسمه وليس في بعض النسخ لفظ من فان يكون النون شرطية فعل شيئاً من ذلك المذكور قبل ذلك فعليه في ذلك كله الفدية وتقدم في الحديث الاول ان السهو والعدو والخطا والجهل كلها سواء عند الجمهور وفي وجوب الفدية ولا ينبغي له ان يحلق موضع الحاجب قال الباجي يحتمل وجهين احدهما انه لا ينبغي ان يحلق ذلك للاحتياط بالضرورة لان امالة الاذى لا تفعل وان اذى الضرورة والآثاني ان حلق الشعر في الجملة محظور على المحرم وان هذا من جملة ما خبرنا حكمه حكوا شراً شعر الجسد **له قوله** قال مالك من جهل قال الزقاني في نسخة نسي فحلق رأسه قبل ان يرمى بالجمرة اقدى مما يفعل من نسي من نسكه شيئاً مالك عزايوب ابن ابي تيممة السخيتاني عن سعيد بن جبير ان عبد الله بن عباس قال من نسي من نسكه شيئاً وتركه فليهرق دماً وفي الهداية ان حلق موضع الحاجب فعليه دم عند ابي حنيفة

له قوله ما كان من ذلك أي الدم المذكور في اثره عياس هدا فلا يكون ذبحه الا بمكة او متى كما تقدم في محله وما كان من ذلك نسكا فهو يكون نسكا
 احب صاحب النسك قال البايعي يريد ان ما لم يرضى من ذلك من الهدى على ما تقدم تفسيره قبل هذا فلا يكون الا بمكة لان الهدى لا يكون الا بمكة قال
 تعالى هدايا بالغ الكعبة فلا يجوز ان يفرض هدايا الا بمكة ويريد بقوله النسك هدايا فدية الا الذي لا ته الذي لصاحبه ان يذبحه حيث شاء ذالم يرضى
 له حكم الهدى وقد قال تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففدية من صيام او صدقة او نسك واسم النسك يعصم ان يقع على فدية
 الا الذي وعلى الهدى وعلى كل واحد من احواله الحج والعمره ويقع على حلة الحج والعمره لكن المراد في هذا الموضع اداقة الدم وعلى وجه الفدية التي قلت
 ان دماء الحج عند المالكية ثلاثة انواع ٢٥١ وهي منقسمة على نوعين الهدى والنسك وهو دماء الفدية ويختص الاول بمكة والاخر بالثاني

بوجوبه فاما عند الحنابلة فكل هدى او اطعام فهو
 للنسكين المحرمين الا ان احصا به اذى من رأسه فيجوز في
 الموضع الذي خلق فيه وفي رواية محل الجسيم المحرم
 وبه قالت الشافعية والحنفية ٢٥٢ قوله فمن
 اراد ان يلبس شيئا من الثياب التي لا ينبغي ان لا يجوز
 له ان يلبسها وهو محرم او اذ ان يقصر شعرا وهو
 محرم او يمس طيبا من غير ضرورة داعية الى هذه الاقوال
 بل يريد ان يفعلها ليسارة مؤنة الفدية عليه اي
 يسهل له مشقة الفدية لتخافه قال مالك لا ينبغي ان لا
 يجوز لاحد ان يفعل ذلك اي ما ذكر من الامور وانما
 ارضى ببناء المجهول فيه اي فيما ذكر من لبس الثياب
 وقطع الشعر للضرورة قال البايعي يعني من اراد ان
 يأتي شيئا من محظورات الاحرام من غير ضرورة
 فيفتدى واستسهل الفدية لقلتها الطائفة ماله فانه
 لا يجوز له ذلك من غير ضرورة وهو ثمرا بما يجوز
 له ذلك بشروط الضرورة والا الذي ليس بمعتاد
 الاصل في ذلك قوله فمن كان منكرا مريضا او به اذى
 الالية فاستسقط في استباحة ذلك الضرورة والا الذي
 كذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم لكعب بن عجرة
 وقد رأى كثرة ما به من القتل يؤذيك هوامك فلما
 قال نعم قال له احلق رأسك وامر به بالفدية فصلت
 اباحة ذلك بالتأذي بالهوام وعلى من فعل ذلك
 الفدية مبتدأ قد مر عليه خبره قال البايعي الظاهر
 انه اراد به وان كان الحلق واللباس والتعطيب من
 المعاني المحظورة لغير ضرورة فان الفدية تجب على من
 فعل ذلك ولا يخرج بالحظر والاثم وجوب الفدية
 ويحمل ان يريد به وانما ابره فعله فصل شيء من ذلك ففدية
 وادب عليه مع ذلك الفدية ليظهر تغليظ المنع فكيف
 بمن فعله لغير ضرورة الخ وقد تقدم في بابك حديث
 كعب بن عجرة ان العابد والساحي والمصنوع وغيره
 سواء عند الجمهور في وجوب الفدية وان اختلفوا في
 التخيير وتحمم الدم ٢٥٣ قوله ومثل مالك عن
 احكام الفدية المذكورة في الآية من الصيام او الصدقة

قال مالك ما كان من ذلك هدايا فلا يكون الا بمكة وما كان
 من ذلك نسكا فهو يكون حيث احب صاحب النسك جلع
 الفدية قال مالك فيمن اراد ان يلبس شيئا من الثياب
 التي لا ينبغي له ان يلبسها وهو محرم او يقصر شعرا او يمس طيبا
 من غير ضرورة ليسارة مؤنة الفدية عليه قال لا ينبغي لاحد
 ان يفعل ذلك وانما ارضى فيه للضرورة وعلى من فعل
 ذلك الفدية وتيسر مالك عن الفدية من الصيام او الصدقة
 او النسك اصاحبه بالخيار في ذلك وما النسك وكما الطعام
 وبأى مده هو وكما الصيام وهل يؤخر شيئا من ذلك ام يفعل
 في فورة ذلك قال مالك كل شيء في كتاب الله في الكفارات
 كذا وكذا فصاحبه مخير في ذلك اي ذلك احب ان يفعل فعل
 وانما النسك فشة واما الصيام فثلاثة ايام واما الطعام
 فيطعم ستة مساكين لكل مسكين مدان بالمد الاول مد
 النبي صلى الله عليه وسلم قال مالك وسمعت بعض اهل
 العلم يقول اذ رمى المحرم شيئا فاصاب شيئا من الصيد لم يرد
 فقتله ان عليه ان يفتديه وكذلك الحلال يرمى في الحرم
 شيئا فيصيب صيدا لم يرد فقتله ان عليه ان يفتديه لان
 العهد والخطأ في ذلك بمنزلة سواء

مر غير الصيد فاصاب المرمى شيئا من الصيد	ان يفتديه من الجود وفي السهم المصرية
لغيره اي الصيد يعني لم يقصد المحرم الصيد	ويفتديه من الاقتال في السهم الهندية
بل اصابه بدون قصد فقتله اي الصيد	والمعنى واحد وسبب وجوب الجزاء ما
ان بالكسر مقول القول عليه اي على المحرم	سيحرم المصنف من ان يفتديه من البقية على محرم

او النسك بان الفدية تربيعة الاحكام التي مثل عنها وهي عديدة احد ما اصاحبه اي القامى بالخيار في ذلك اي يختار في اي الثلاثة شاء يفتدى او
 يتعين عليه فم من ذلك وثانيها ما النسك الوارد في الآية وثالثها كمال الطعام اي ما مقداره ورابعها بأى مده هو اي الطعام بأى مده يؤدى فان
 الامداد كانت مختلفة بالمدية المنورة وخامسها كمال الصيام وسادسها هل يؤخر شيئا من ذلك اي نوعا من انواع الفدية امر بفعله اي القاد في
 فورة ذلك المحظور وجوب الفدية على الفور والتراخي قال مالك في جواب هذه المسائل على غير ترتيب اللغات فمضى اي حكمه ورد في كتاب الله
 تعالى في بيان الكفارات كذا وكذا اي بلغتها وفصاحبه مخير في ذلك اي في اداة اي ذلك احب ان يفعل مفعول احب وفي السهم المصرية اي
 شيء احب ان يفعل ذلك فعل خبر لقوله اي يخفى وهذا الجواب للمسئلة الاولى وقد روى ذلك عن ابن عباس وعطاء وكرمة ما كان في القرآن او فصاحبه
 بالخيار كما تقدم في اخر الجدل الاول في باب فدية من حلق قبل ان يفرض واما النسك اي المراد بالنسك فشة جواب للمسئلة الثانية وقد مر ايضا في
 حديث كعب بن عجرة مفصلا وقد قال الحافظ قال عياض ومن تهمه تبعا لابي عمر من ذكر النسك في هذا الحديث مفصلا فانما ذكره شاة وهو امر لا
 خلاف فيه بين العلماء واما الصيام فثلاثة ايام وجواب للمسئلة الخامسة وقد مر ايضا في حديث كعب بن عجرة خلافا لما قيل من عشرة
 ايام واما الطعام وجواب للمسئلة الثالثة فيطعم ستة مساكين كما قال به الجمهور منهم الاشارة الى بعد لكل مسكين مدان مبتدأ وخبره في
 نسخة مدين مفعول يطعم والمسئلة خلافة تقدمت في حديث كعب بن عجرة مفصلا بالمد الاول جواب للمسئلة الرابعة مذهبى صلى الله عليه
 وسلم يدل من المد الاول فقد ما يكمل عليه مفصلا في ابواب صدقة الفطر وليرد كالمصنف جواب للمسئلة السادسة ولما وجدها في المد فدية ولا
 الدردير وجوبها على التراخي عند الحنفية حرم بذلك القارى في شرح الباب ٢٥٤ قوله وسمعت بعض اهل العلم يقول اذ رمى المحرم شيئا

وأحد أي جزء كان مل في كلتا المسئلتين يعني على كل إنسان منهم جزاء كما لو أنفرو بقتله لأن حكمه ذلك حكم الكفارة والكفارة لا تنبعض من ذلك
فالتعنية في المحرم ومن المحرم والمسئلة خلافية تقدمت في أبواب الصيد أن بالكفر والسكون استيناف حكم ببناء الجهمول عليهم بالهندي فمضى
كل إنسان منهم هدى كما مل وان كان حكم عليهم بالصيا كان على كل إنسان منهم الصيا ميعدل ذلك أو ألعام فكل واحد منهم ألعام ومكانه تركه
اكتفاء والمقصودان لا يفرق في أنواع الجزاء في الوجوب على كل واحد منهم وعصره بذلك لما ان بعضهم فروقا فقالوا ان كان صوماً واحد صوماً
تأماً وان كان غير ذلك جزاء واحد فصر المصنف بذلك ان لا يفرق في الصور وغيره شريين المصنف مبنى مختاره بالقياس فقال و
مثل ذلك أي مثال جزاء الصيد القوم يقتلون الرجل خطأ فتكون كفارة ذلك أي كفارة ٣٥٢ قتل الخطأ عقوبة رقة على كل إنسان

قال مالك في القوم يصيبون الصيد جميعاً وهم محرمون أو في
الحرم قال إزيان على كل إنسان منهم جزاء إن حكم عليهم بالهتك فعلى كل
إنسان منهم هتك وان كان حكم عليهم بالصيا ميعدل على كل إنسان منهم
الصيا ومثل ذلك القوم يقتلون الرجل خطأ فتكون كفارة ذلك عتق
رقبة على كل إنسان منهم أو صيا مشهرين متتابعين على كل إنسان منهم
قال مالك من رمى ضيلاً أو صاده بعد رميه الجحمة وحلق رأسه غير
أنه لم يفرض عليه جزاء ذلك الصيد لأن الله تعالى يقول وإذا
حلتكم فأصطادوا ومن لم يفرض فقد بقي عليه من النساء والطيب
قال مالك ليس على المحرم في قطع من الشجر في الحرم شيء ولم يبلغنا أن

منهم أو صيا مشهرين متتابعين على كل إنسان منهم ١٢
له قوله من رمى صيداً هتكاً في جميع النسخ الهندية
والمصرية وذكر في بعض النسخ على الحاشية بطريق
النسبة بدله طبيباً أو صاده لعل الفرق بين اللغتين
أن الأول يختص بالاصطاد بالرمي والثاني للتصميم
بأي نوع كان والأوجه أن مقصود الأول التعرض
بالصيد وان لم يقتل وغرض الثاني القتل بالاصطاد
فقد قال الدردير الجزاء في تعريض الصيد لتلفه
كثف ريشه بحيث لا يقدر على الطيران ولم تعلم
سلامته وجرحه جرحاً لم ينفذ مقامه وغاب ولم
تحقق سلامته الجرح بعد رميه الجحمة العقبة وبعد
حلق رأسه غير أنه لم يفرض أي لم يطف طواف
الأفاضة إلى ذلك الوقت ان عليه جزاء ذلك الصيد
الذي رما أو صاده لأن جواز الصيد معلق على
التحلل فان الله تبارك وتعالى قال وإذا حلتكم فأصطادوا
وانت خبيران من لم يفرض أي لم يطف طواف الأفاضة
فقد بقي عليه من ممنوعات الأحرار من الطيب طويلاً
الكرهية عند المالكية خاصة وبقي عليه حرمة النساء
تجوزاً إجماعاً فانه يحقق له التحلل الأكبر وان جواز الصيد
في الآية معلقاً على التحلل فلم يحقق جوازه فان صاده أو
تعرض للصيد إذ ذاك وجب عليه الجزاء وهذا كله
على مسلك الأمازيغ والجمهور على حلية الصيد و
الطيب بالتحلل الأصغر وهو المراد عندهم بالآية
لروايات وردت بقوله صلى الله عليه وسلم إذا رميت
حلتكم فقد حل لكم كل شيء إلا النساء وقد ما لبسط في
ذلك في مبدأ أبواب الأفاضة ٣٥٢ قوله قال مالك ليس
على المحرم في قطع من الشجر شيء لما في الحرم شيء لجزاء
ولا غيره سوى الحرم فيؤوب إلى الله عز اسمه ولم
يلغنا أن أحد من السلف حكم عليه أي على القاطع
فيه أي في شجر الحرم شيء وبس ما صنم قال البايعي ذكر
فيه مسألتين أحدهما ليس على المحرم في قطع من
الشجر في الحرم شيء والثانية قوله بس ما صنم فنص
على المنع من ذلك وتعلق بذلك مسألة ثالثة وهي

على تحريم صيد المحرم على التحلل والمحرم وما
يجرم ويضمن في الأحرار ويجرم ويضمن في
المحرم وما لا فلا الاثني عشر أحد ما القتل
مختلف في قتله في الأحرار ومباح في الحرم
بلا خلاف والثاني صيد البحر مباح في الأحرار
ولا يجل صيده من أباد الحرم ويعونه و
كرهه جابر بن عبد الله وعن أحمد روايته
أخرى أنه مباح قاله الموفق لأن العبد و
الخطأ في ذلك أي في وجوب الجزاء بمنزلة
سواء دليل المسئلتين ٣
(التمشية المتعلقة بغيره هذا)

(البتة عن حاكم) العبد والخطأ في ذلك أي
في وجوب الجزاء بمنزلة سواء لانه اتلاف و
الاتلاف مضمون في العبد والخطأ لكن العامد
أشرف من الخطأ واليه ذهب الجمهور سلفاً
وخلفاً وفيه خلاف البعض قال ابن بطال
اتفق أئمة الفتوى من أهل الحجاز والعراق
ونهرهم على أن المحرم إذا قتل الصيد عبداً
أو خطأ فعليه الجزاء وخالف فيه أهل الظاهر
وأبو ثور وابن المنذر ومن الشافعية متمسكين
بقوله تعالى متهمين وقال ابن شهاب يجب
الجزاء على العامد بالآية وعلى الخطأ بالسنة
كما تقدم في محله وكذلك التحلل يرفى في
الحرم شيئاً غير الصيد فيصيب الحرمي صيداً
لغيره والرامي فيقتله ان عليه ان يهديه
من الجحمة في المصرية والمزبد في الهندية
من الاقتداء ووجه ذلك ما تقدم في
مبدأ أمر الصيد في الحرم واجمع المسلمون

تبيين الشجر المنوع قطعه وتمييزه من غيره فاما المسئلة الاولى في انه لا يجب به شيء فهو مذ هب مالك وقال أبو حنيفة والشافعية يحرم عليه
الجزاء الخ وقال الموفق يجب في اتلاف الشجر والحشيش الضمان وبه قال الشافعية وصحاب الرأي ودوى ذلك عن ابن عباس وعطاء وقال مالك
وأبو ثور ودأب وابن المنذر لا يضمن لان المحرم لا يضمنه في الحل فلا يضمن في الحرم كالزعر وقال ابن المنذر لا أحد دليلاً أو يجب به في شجر الحرم وقضاً
من كتاب ولا سنة ولا إجماع وأقول كما قال مالك نستغفر الله تعالى ولنا ما روى أبو هيثمة قال رأيت عمر بن الخطاب امر بشجرة كان في السهول
بصر بأهل الطواف فقطع وقد قال وذكر البقرة زوا حنبل في المناسك وعن ابن عباس انه قال في الدوحة بقرة وفي الجزيرة شاة والداحية
الشجرة الكبيرة والجزلة الصغيرة وعن عطاء نحوه ولا نه منوع من اتلافه حرمة الحرم فكان مضموناً كالصيد ويخالف المحرم في أنه لا يضمن من
قطع شجر الحل ولا زرع الحرام إذ ثبت هذا فانه يضمن الشجرة الكبيرة بالبقرة والصغيرة بالشاة والحشيش بقمته والغصن بما نقص وهذا قال
الشافعية وقال أصحاب الرأي يضمن الكل بقمته لانه لا مقد ر فيه فاشبه الحشيش ولنا قول ابن عباس وعطاء ولا نه أحد نوع ما يجوز اتلافه
فكان فيه ما ضمن بمقد كالمصيد الخ وفي الهدية ان قطع حشيش الحرم وشجرة ليست بمملوكة وهو ما لا ينبته الناس فعليه قيمته إلا ما جف
لان حرمتها تثبت بسبب الحرم وقال عليه الصلوة والسلام لا يخلت خلاها ولا يعصده شوكها ولا يكون للصوم في هذه القيمة مدخل لان حرمة
تتأولها بسبب الحرم لا بسبب الأحرار فكان من ضمان الحال والصوم يقطع جزاء للأفعال لا ضمان الحال ويتصدق بقمته على الفقراء الخ قال البايعي
وأما المسئلة الثانية في المنع من قطع شجر الحرم فهو مذ هب مالك والشافعية وأبي حنيفة والأصل في ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
قال لا يخلت خلاها ولا يعصده شجرها الخ وأما المسئلة الثالثة فقال البايعي أما تبيين ما يستباح قطعه من شجر الحرم أو تمييزها (البتة على حاكم)

(البقية من قوله) ما هو ممنوع فان المنوع منه ما هو من شهر البادية ما لا يملك غالبها وحوت العامة بان ينبت من غير علم آدمي كما لطمه والسر والسعدان وما جرى مجرى ذلك وكذلك سائر انواع الحشيش والاصل في ذلك ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا يفتل خلاها ولا يعضد شهرها فقال العباس الا لا ذخر يا رسول الله فانه لما قتنا وقبورنا فقال صلى الله عليه وسلم لا الا ذخر قال الباجي والسنا عندي مثله ولم ارفه نصا لا صحابيا غير ان الحاجة اليه مائة لانه لم يزل يؤخذ وينقل الى البلاد على سبيل التداوي ولم ينكر احد فصح انه مباح وهذا فيما ينبت بنفسه واما ما غرس منه واتخذ بالعلم وملكه العامل فعندي يجوز اخذه وهو قول ابى حنيفة روى وقال الشافعي لا يجوز وينبت الاباحة عندي انه بمنزلة ما

٣٥٣

كالخيل والرمان والجوز وما اشبهها فانه غير ممنوع قطعه وكن اما كان يتخذ من البقول سواء نبت بنفسه او بعين آدمي لانه على اصله ويجوز له ذلك مجرى الحيوان ما كان اصله التأنيس فانه لا ينبت من اصطياد في الحرم وان توحش الخ

(الحاشية المتعلقة بصفحة هذا)

له قوله قال مالك في الذي يجهل او ينسى قال الباجي نص مالك على حكم من جهل او نسي صيام ثلاثة ايام في الحج ويحتمل قوله او جهل وجهين احدهما ان يكون جهل الحكة والثاني ان يكون معنى جهل فعل لا يجوز فيكون جهل فها بعضه نعم فان قلنا ان جهل بمعنى فقد استوعب حكم العالم والناسي وان قلنا جهل بمعنى يعلم الحكة فانه ترك ذكر العالم وان كان حكمه حكم الناس والمخطئ اعطاهما الفعل وتقليط الحكمه والا فضل ان تجعل لفظ جهل على الوجهين لاحتمالها لهما الخ صيام ثلاثة ايام في الحج على ما تقدم في ابواب التمتع من ان صيام التمتع الذي لم يجهل الهدى ثلاثة في الحج وسبعة اذا رجع قاله الباجي قلت ولا تنصص بالتمتع بل هذا حكم الدماء الواجبة في الحج غير فدية الاذى وجزاء الصيد كما سيأتي في كلام الدرر ويرجع يدخل فيه صيام التمتع ايضا ويمر من فيها اي في هذه الايام الثلاثة نص على المرض ليستقيم اقسام التاركين بذكر النسيان والعذر غير عذر العذر للعذر الغالب فلا يهتوم بها لهذه الوجوه المتقدمة حتى يقدر بفتح المدا لليلة عاد ما الهدى قال مالك اليهودات وجد هديا ولا فليصم ثلاثة ايام في اهل بيده الرجوع وسبعة بعد ذلك قال الباجي ومعنى ذلك الفصل بين الثلاثة والسبعة وقال اصبح ان ذلك شرط في معتها وبديل قول مالك على ان الترتيب قد سقط وجوبه وقال ابو حنيفة لا يصوم بعد عرفة ويستقر الهدى في ذمته الخ قلت ما حكى عن ابى حنيفة كن لك هومذ به صرم بذلك في الفروع قال صاحب الهداية ان فاته الصوم حتى اتى يوم الفجر لم يجز الا الد و قال الشافعي يصوم بعد هذه الايام ثلاثة صوم

احدا حكم فيه بشئ وبئس ما صنع قال مالك في الذي يجهل او ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج او يمرض فيها فلا يصومها حتى يقبل بلدة قال ليهذان وجد هديا والا فليصم ثلاثة ايام في اهله و سبعة بعد ذلك جاء مع الحج مالك عن ابن شهاب عن عيسى ابن طلحة بن عبد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاص انه قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع للناس بمبى والناس يسألونه فجاءه رجل فقال يا رسول الله اني لم اشعر فخلقت قبل ان اغرق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذبح ولا حرم ثم جاءه اخر فقال يا رسول الله لم اشعر ففرت قبل ان ارمي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارم و لا حرم

ص صلوة الظهر وذلك وقت الخطبة للشرع من خطب الحج يعلم الامم الناس ما بق عليهم من مناسكهم قال النووي هذا الاحتمال الثاني هو الصواب في قوله والناس يسألونه وفي رواية فجعلوا يسألونه واخرى ففطن ناس يسألونه وتقدم عن مسلم وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بمبى للناس يسألونه فجاءه رجل قال لا احفظ لمارق على اسمه بعد البحث الشديد ولا على اسم احد من سأل في هذه القصة وكانوا اجابة فقال يا رسول الله اني لم اشعر بفتح العين اي اظن يقال شعرت بالشيء شعورا اذا فطنت له وعلى هذا فيكون مؤدى الاعتذار النسيان وذكره الباجي احتمالا فقال يحتمل وجهين احدهما	ان يريد به نسيات فقد مت الحلاق وهو الاصح الخ وقد وقع التعليل في كلامه في ذكر الاحتمال الثاني وهو ان الشعور بمعنى العلم وعلى هذا فالعنف لم اعلم المسئلة قبل ذلك ويؤيد لفظ يونس عند مسلم لم اشعر ان الرمي قبل النحر ففرت قبل ان ارمي واوضح منه لفظ ابن جرير كنت احسب ان كن اقبل كذا الى الاحتمالين مما اشار اليه الباجي في صحيحه اذ ترجم على الحديث باب اذا رمي بعد ما امسى ناسيا او جاهلا قال العيني فان قلت قيد الترجمة بكونه ناسيا او جاهلا وليس في الحديث ذلك قلت جاء فيه و لم اشعر و عدم الشعور اعم من ان يكون ناسيا او جاهلا الخ وبالاحتمالين معا فسر القاري لمخلقت (البقية من قوله)
--	--

موقت فيقضى كموم رمضان ولنا الذي المشهور عن الصوم في هذه الايام فيعتقيد به النص او يدخله النقص فلا يتأدى به ما وجب كاملا ولا يؤدي بعد هالات الصوم بديل والا بدلا لا تنصب الا شرعا والنص خصه بوقت الحج وجواز الدم على الاصل وعن عمر انه امر في مثله بذبح الشاة الخ له قوله وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على ناقه كما في رواية صالح عند البخاري ويونس عند مسلم بلفظ على راحلته ولذا ترجم عليه البخاري باب الفتيا على الدابة واعترض عليه الاسما على بانه ليس في شيء من الروايات عن مالك انه كان على دابة بل في رواية يحيى القطان عنه انه جلس في حجة الوداع فقام رجل ثم قال الاسما على فان ثبت في شيء من الطرق ان كان على دابة فيفضل قوله جلس على انه ركبها وجلس عليها قال الحافظ وهذا هو المتعين لرواية صالح بن كيسان بلفظ وقفه على راحلته وهي بمعنى جلس الخ وقال النووي هذا دليل لجواز القعود على الراحلة للحاجة ثم قال الاسما على ان صالح بن كيسان تفرد بقوله وقف على راحلته قال الحافظ وليس كذلك فقد ذكر ذلك ايضا يونس عند مسلم ومعه عند احمد والنسائي كلاهما عن الزهري وقد اشار انيه البخاري بقوله تابعه معمر اي في قوله وقف على راحلته الخ للناس بمبى قال الباجي يحتمل انه وقف ليعلم الناس دينهم ويحييهم من مسألتهم فقد علم انه وقت سوال يسأل في ذلك الوقت السائل عما فاته من حجة وعاء رك وعاء قدم واخر ويسئله قوعه عن المستقبل الخ ولم يعين في الحديث البور ولم يعين في اكثر الروايات المكان ايضا ووقع في رواية ابن جرير عن الزهري عند البخاري بلفظ يخطب يوما الفجر وفي رواية وقف عند الجمره قال عياض جزم بعضهم بين هذه الروايات بانه موقف واحد وان معنى خطب اي علم الناس لانها من الخطب الحج المشروعة قال ويحتمل ان يكون ذلك في موطنين احدهما على راحلته عند الجمره ولم يبق في هذا الخطب وانما فيه وقف وسئل واشار في يوم الفجر بعد ص

البرقية عن ٢٥٣) شعرا رأس قبل ان انحر وفي رواية قبل ان اذبح والفاء سببية جعل الحلق مسببا عن عدم الشعور واعتدرا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انحر هكذا في النسخ المصرية وهو الوجه في النسخ الهندية اذبح وجعله الزرقاني رواية فقال وفي رواية اذبح اولا ثم ولا حرج عليك اي لا يضيق عليك ثم هو نفى لا ثم الفاء معا عند من قال بعد والفدية في هذه الامور ونفى لا ثم فقط عند القائلين بوجوب الدماء اما الاول فقد قال عياض ليس في الحديث امرا بالاعادة وانما هو اباحة لما فعل لانه سأل عن امر فرغ منه فالمعنى افعل ذلك متى شئت ونفى الحرج بين في رفع الفدية عن العائد والساهي وفي رفع الاثر عن الساهي ثم واما الثاني فقد قال الباجي يحتمل ان يريد لا اثر عليك لان الحرج الاثر ومعظم سوال السائل انما كان عن ذلك ٣٥٣ ٣٥٤

قال فيما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء قد لم ولا اثر الا قال افعل ولا حرج

عليه الترتيب بين الرمي والحلق فقط لم وفي الهداية من اخبر الحلق حق مضت اياها لمخر فعلية دمر عند ابي حنيفة وكذا اذا اخطوا في الزيارة وقال لا شيء عليه في الوجهين وكذا الخلاف رأى بين ابي حنيفة وصاحبيه في تاخير الرمي وفي تقدير نسيك على نسيك كالحلق قبل الرمي ونحو القارن قبل الرمي والحلق قبل الذي لم يلهما انما مات مستدرك بالقضاء ولا يجب مع القضاء شيء اخر وله حديث ابن مسعود انه قال من قد نسيك على نسيك فعليه دمه لم قال شرح الهداية قوله ابن مسعود هكذا في اكثر النسخ وفي بعضها ابن عباس وهو احوى قال الحافظ في الداراية لمراده عن ابن مسعود وانما هو عن ابن عباس وكذا هو في بعض النسخ واخرجه ابن ابي شيبة باسناد حسن من طريق مجاهد عن ابن عباس واخرجه الطحاوي من وجه اخر احسن منه عنه لم قلت وتقدم في الموطأ ايضا في ما يفعل من نسي من نسيك شيئا وتكلم الكلام على طريقه وانه معمول عند الكل من الائمة الاربعة في ترك الواجبات واستدل صاحب الهداية ايضا على وجوب هذا الترتيب بقوله صلى الله عليه وسلم ان اول نسيكنا في يومنا هذا ان نرمي ثم نذبح ثم نحلق قال الحافظ في الداراية لم اجد لكن اخبر الخمس عن البرقية عن ٣٥٥

النبى صلى الله عليه وسلم ان لا حرج اذ لم يقصد الخائفة وانما اتى ذلك عن غير علم ولا قصد مع خفة الامر الخ جاره رجل اخر فقال يا رسول الله لما شعرا ما عرفت فقد يربعض المناسك وتأخيرها فيكون جا هلا لقرب وجوب الحج او فعلت ما ذكرت من غير شعور لكثرة الاشتغال فيكون عظمتا في المرافقة فحوت الهدى قبل ان رمي الجمره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ران ولا حرج اي لا اثر او لا فدية ايضا وفي رواية ابن جريج عن الزهري عند البخاري فقام اليه رجل فقال كنت احسب ان كذا قبل كذا اثم قال كذا اثم قال كنت احسب ان كذا قبل كذا اثلقت قبل ان انحر فحوت قبل ان ارمي واشبه ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم افعل ولا حرج لمن كلهم فما سئل يومئذ عن شيء الا قال افعل ولا حرج في رواية محمد بن ابي حفصة عن الزهري عند مسلم قال اخرافضت الى البيت قبل ان ارمي قال ارم ولا حرج وفي رواية معمر بن احمد نياذة الحلق قبل الرمي ايضا فاصل ما في حديث عبد الله بن عمر والسوال عن اربعة اشياء الحلق قبل الذبح والحلق قبل الرمي والرمي قبل الرمي والا فاضة قبل الرمي والاوليان في حديث ابن عباس ايضا وعند الدار قلبي من حديث ابن عباس ايضا السوال عن الحلق قبل الرمي وكذا في حديث جابر وابي سعيد عند الطحاوي وفي حديث علي عند احمد السوال عن الافاضة قبل الحلق وفي حديثه عند الطحاوي السوال عن الرمي والا فاضة معا قبل الحلق وفي حديث جابر الذي علقه البخاري ووصله ابن حبان وغيره السوال عن الافاضة قبل الذبح وفي حديث اسامة ابن شريك عند ابى داود السوال عن السعي قبل الطواف قاله الحافظ ٣٥٦

له قوله قال عبد الله بن عمر وفيما سئل ببناء المجهول

رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد في رواية يومئذ عن شيء قد مروا اخر ببناء المجهول من التفعيل فيما الا قال صلى الله عليه وسلم في جوابه افعل الان ما بقي ولا حرج عليك وفي رواية يونس عند مسلم وصالح عند احمد فما سمعته سئل يومئذ عن امر ما ينسى المرء او يجهل من تعد يربعض الامور على بعض او اشياءها الا قال افعلوا لك ولا حرج كذا في الفقه قال الباجي لا يقتضى هذا اباحة ذلك لانه انما سأل عن فعل ذلك جهلا وقد بين الترتيب في الحج فكان ذلك هو المشروع ولا يقتضى ذلك دفع الحرج في تعد يربعض ولا تأخير غير المستثنين المنصوص عليهم لا نأخذ روى عن اي شيء غيرهما سئل في ذلك اليوم وجوابه انما كان عن سوال السائل فلا يدخل فيه غيره كما لا يدخل في قوله انحر ولا حرج غير ذلك مما لم يثبت عنه الخ وكذا قال ابن التين ان هذا الحديث لا يقتضى دفع الحرج في غير المستثنين المنصوص عليهم يعني المذكورين في رواية مالك لانه خرج جوابا للسوال ولا يدخل فيه غيره الخ وتعبه الحافظ فقال كما نه غفل عن قوله في بقية الحديث فيما سئل عن شيء قد مروا اخر وكان محل ما اجهل فيه على ما ذكر لكن قوله في رواية ابن جريج و اشياء ذلك يرد عليه وتقدم فيها حررنا من مجموع الاحاديث عدة صور وبقيت عدة صور لم تذكرها الرواة اما اختصارا واما كونها لم تتمم وبلغت بالتقسيم اربعا وعشرين صورة ثم قال الحافظ واختلوا في جواز تعد يربعضها على بعض فاجمعوا على الاجزاء في ذلك كله كما قاله ابن قدامة في المغني الا انهم اختلفوا في وجوب الدمر في بعض المواضع وقال القرطبي روى عن ابن عباس ولم يثبت عنه ان من قد مضى على شيء فعلية دمره قال سعيد بن جابر وقتادة والحسن والغني واصحاب الرأي الخ وفي نسبة الخ واصحاب الرأي نظر فانهم لا يقولون بذلك الا في بعض المواضع كما سياتي في قال وذهب الشافعي ومجرب السلف وفقهاء اصحاب الحديث ص

نفى وجوب الدم وادعى بعض الشارحين
ان قوله صلى الله عليه وسلم لا حرج ظاهر
في انه لا شيء عليه وعنى بذلك نفى الاثم
والدموعاً وفيما ادعاء من الظاهر نظر
وقد يتأزعه خصومه فيه بالنسبة الى
الاستعمال العرفي فانه قد استعمل الحرج
كثيراً في نفى الاثم وان كان من حيث
الوضع اللغوي يقتضى نفى الضيق نعم
اوجب الدم وحل نفى الحرج على نفى الاثم
يشكل عليه تأخير بيان وجوب الدم فان
الحاجة تدعو الى بيان هذا الحكم فلا يؤخر
عنها بياناً ويمكن ان يقال ان ترك ذكره
في الرواية لا يلزم منه ترك ذكره ونفس
المراد قلت وذكره هذا البراء الحافظ
ابن حجر أيضاً ورد عليه العيني بوجه آخر
فقال قال بعضهم وتعقب بأن وجوب القدية
يحتاج الى دليل ولو كان واجبا لبيده صلى
الله عليه وسلم حينئذ لانه وقت الحاجة
فلا يجوز تأخيرها قلت لا ثم دليل اقوى
من قوله تعالى ولا تملقوا رؤسكم حتى يبلغ
الهدى محله وبه احمم الخضر فقال لم راق
اقبل الذئبة اهرق دمأروا ابن الى شبية
عنه بسند صحيح ثم قلت وتقدم ما لحواشيتي
ايضاً في كلام الشرح في الكوكب بأنه ثابت
عن ابن عباس فيؤخذ به ثم قلت ومما
يستدل به على ان المراد نفى الاثم فقط لا
غيره ماروآ ابوداؤد في معنى حديث الشاة
فكان صلى الله عليه وسلم يقول لا حرج
لا حرج الا على رجل اقترض عرض رجل
مسلم وهو ظالم فذل لك الذي حرج و
هلك فهذا آياتاً دى باطل صوت ان النفي

ص باب الدعا اذا اداد سفر او رجع على انه تعرض لما دل عليه الظاهر فترجم في او اخر ابواب العمرة ما يقول اذ رجع من الغزو او الحج او العمرة ان كان في الفقه وقال العيني ظاهرة الاختصاص بهذه الثلثة وليس كذلك عند الجمهور بل يقول ذلك في كل سفر لكن قيد الشافعية بسفر الطاعة كصلة الرحم وطلب العلم وغير ذلك وقيل يشترع في سفر المعصية ايضا لان مرتكب المعصية احرص الى تحصيل الثواب لئلا يكبر الله عز وجل على كل شرف بالشين المحجمة والراء المهملة المفتوحين اخوة فاعلم هو المكان العالي من الارض ثلاث تكبيرات اي تكوير التكبير وليست مطروحة المزيدي ووقع عند مسلم في رواية على بن عبد الله الازدي عن ابن عمر في اوله من الزيادة كان اذا استنوى على بغيره خارجا الى سفر كبر ثلاثا ثم قال سبحان الذي ٢٥٦ سفر لنا هذا فذكر الحديث الى ان

قال واذا رجع قالهن وزاد اثبتون ثابتون العتق ثم يقول لا اله الا الله بالرفع على التخييرية بلا او على الهداية من الضمير المستتر في الخبر المقدر او من اسم لا بابتداء محله وحده حال اي منفرد الاشريك له عقلا لا سقالاته ونقلا والتمكك له واحد ولو كان فيما الاله الا الله في آيات اخوه هو تاكيد لولا لان المتصف بها لا شريك له له الملك بعض الميم السلطان والقدرة واصناف المخلوقات وله الحمد قال الباجي الالف واللام في كل واحد منهما للمجنس فجعل جنس الملك وهو جميعه الله تعالى لا اله الا الله لا احد على الحقيقة الا الله وجعل جميع الحمد لله عز وجل فان احدا لا يستحق الحمد على الحقيقة سواء وانما يحمده غيره لما امر الله ان يحمده الخ زاد في رواية للطبراني يحمي ويبيت وهو حي لا يموت بيده الخ وغيره على كل شيء قد يراد علامته هو القدر على ما كان بعد هم به من نصره عليه واظهاره على الدين كله واذا كان لهم بما اخبرهم به من عظيم قدرته تعالى وانه لا يغلب من ينصره ولا ينصر من حاربهم اثبتون بالرفع خبر مبتدأ محذوف اي نحن اثبتون جميع ائمة لوزن راجع ومجناه اي راجعون الى الله وليس المراد الاخبار ببعض الرجوع فانه تحصيل الحاصل بل الرجوع في حالة مخصوصة وهي تلبسهم بالعبادة المخصوصة والاتصاف بالوصاف المذكورة كذا في الفقه وقال العيني فيه ايها معنى الرجوع الى الوطن وفي المعاني عن ابى زيد اب يتوب اياها وقال غيره اب يتوب اياها الخ وفرد عامة الشراكم كالغاري والباجي وغيرهما بالرجوع الى الوطن فقط ثابتون من التوبة وهي الرجوع عنها هو مذموم شيئا الى ما هو محمود شيئا وفيه اشارة الى التقصير في العبادة فيكون في حق كل رجل بحسب مرتبته كما اشار اليه في قوله صلى الله عليه وسلم لا يغان على قلبي ولا في مستغفرا الله في اليوم مائة مرة رواه مسلم عن اخر المثنى واخر البخاري وغيره

مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قفل من غزو او حرم او عمرة يكبر على كل شرف من الارض ثلاث تكبيرات ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اثبتون ثابتون عابدون ساجدون لربنا حامدون صدق الله وعدة ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ما لك عن ابراهيم بن عتبة عن كريب مولى عبد الله بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بامرأة وهي في محقتها فقيل لها هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخذت بضبعي صبي كان معها فقالت الهذا احمري رسول الله فقال نعم ولك اجر ما لك عن ابراهيم بن عبد الله بن ابي عتبة عن طلحة بن عبيد الله بن كزيان رسول

له قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ورد الحديث مختصرا او مفصلا بطرق عن عدة صحابة ذكرها العيني كان اذا قفل بقاف ففاء على زنة رجع و معنى والقول الرجوع من غزو او حرم او عمرة ظاهرة اختصاص ذلك بهذه الامور الثلثة وليس الحكم كذلك عند الجمهور بل يشترع قول ذلك في كل سفر اذا كان سفر طاعة كصلة الرحم و طلب العلم لما يشتمل الجميع من اسم الطاعة وقيل يتعدى ايضا الى المباح لان المسافر فيه لا ثواب له فلا يستغفر عليه فعل ما يحصل له الثواب وقيل

بطرق عن عائشة مرفوعا لا يدخل احد الجنة عليه قالوا ولا انت يا رسول الله قال ولا انا الا ان يتغنى في مغفرة ورحمة او قال صلى الله عليه وسلم تواضعا او تعليم ائمة او المهاد ائمة وقد تستعمل التوبة لارادة الاستمرار على الطاعة عابدون اي لمعبودنا خاصة دون من سواه ساجدون اي المقصودنا وفي رواية الترمذي ساجدون جميع ساجد من ساجد الماء يسبح اذا جرى على وجه الارض اي ساجدون لمطلوبنا وداثرون لمحبوبنا كذا في المرقاة لربنا حامدون كلها مرفوعة بتقد يرغف ولربنا اما خاص بقوله ساجدون او عام لمساثر الصفات على سبيل التنازع كذا في العيني صدق الله وعده اي في ما وعده من ان يظهر دينه في قوله وعدهم الله مغفرة كثيرة وقوله عز اسمه وعد الله الذين امنوا وصبروا انهم انهم الصالحات ليستغفروهم في الارض الآية وهذا في سفر الغزو ومناسبته لسفر الحج والعمرة قوله تعالى لئن لم تظن انهم احرام الله الاية ونصر عبده يريد نفسه الغنمية وهزم الاحزاب وحده اي من غير فعل احدهم الا يمين الله قوله وهي في محقتها بكسر الميم كما حرمه الجوهري وغيره وحكي في المشارق الكسوف والفقه بلا ترجيح قال ابن عبد البر في التمهيد هي شبيهة باليهود و قيل الحفة لا غطاء عليها وفي البذل عن القاموس بالكسر مركب للنساء كالهدج الا انها لا تقبى الخ فقيل لها هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقدموا في مسلم وغيره فقال من القوم فقالوا المسلمون فقالوا من انت قال رسول الله قال القاضي عياض يحتمل ان هذا اللقاء كان ليلا فلم يعرفوه صلى الله عليه وسلم ويحتمل نهار الكهول لم يروا صلى الله عليه وسلم وقيل ذلك لصدمتهم فاسلموا في بلد انهم ولم يهاجروا قبل ذلك كذا في النووي قال الباجي فقد كانت فيمن آمن به ولم تره ولم تعرف عينه فلما اخبرته به فاخذت بضبعي صبي بفتح الضاد المحجمة وسكون الموحدة وفتح العين المهملة مثني باطنا الساعد وفي الحديث (البقية طرية)

عن ابراهيم بن عتبة عن كريب مولى عبد الله بن عباس

يشترع في سفر المعصية ايضا لان مرتكبها احرص الى تحصيل الثواب من غيره وهذا التعليل متعقب لان الذي يخصصه سفر الطاعة لا يمنع من سافر في مباح ولا في معصية من الاكثار من ذكر الله وانما النزاع في خصوص هذا الذكر في هذا الوقت المخصوص فذهب قوم الى الاختصاص بكونها عبادات مخصوصة شرع لها ذكر مخصوص فتعقب به كالذكر لما توجب الاذان وعقب الصلوة وانما اختص الصلوة على الثلثة لاختصاص سفر النبي صلى الله عليه وسلم فيها ولذا ترجح البخاري عليه في ابواب الدعوات

ص كما جزمه عامة شراح الحديث القاري والزرقي وصاحب المحل وغيرهم وقال الباغي يحتمل وجهين ان يريد الصغار والخزى والذل ويحتمل ان يريد به تعالى وصغر جسده وان ذلك يصيبه عند نزول الملكة واغضب نزولها له الخ ولا حرج بسكون الدال وفقم الحاء و بالراء مهلات اسم تفصيل من الدر وهو الطرد والابعاد والمعنى اى ابعد من الخير ومنه قوله تعالى من كل جانب وحورا وقوله تعالى اخبرنيها من ذمها وما مدحها وقال الطيبي الدحل دفع بعنف واهانة ولا احقر اى اذل واهون عند نفسه لانه عند الناس حقدا بالالزقاني وقال الباغي يحتمل الوجهين المتقدمين في اصغر ولا اغيظ اى اشد غيظا محيطا بكبد وهو اشد الحق منه اى من الشيطان نفسه في يوم معرفة وفي المصباح يوم معرفة قال شارحه

الله صلى الله عليه وسلم قال لما رأى الشيطان يوماً هو فيه اصغر ولا ايدحرو ولا احقرو ولا اغيظ منه في يوم معرفة وما ذاك الا لما رأى من تنزل الرحمة وتجاوز الله عن الذنوب العظام الا ان رأى يوم يدر قيل وما رأى يوم يدر قال اما انه قد رأى جبريل يزرع الملكة ما لك عن زياد بن ابى زياد مولى عبد الله بن عياش بن ابى ربيعة الخزرجي عن طلحة بن عبد الله بن كرزان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال افضل الدعاء دعاء يوم معرفة وافضل ما قلت انا و النبيون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له ما لك عن ابن شهاب عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر فلما نزع جاءه رجل فقال يا رسول الله ابن خطل متعلق باستاسر الكعبة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتلوه

تكرر المنفقات للمبالغة في المقام قاله القاري وما ذلك اى وليس ما ذكره الا لما رأى ببناء الفاعل من الماضي وفي المشكوة بوعاية المؤطا الا لما رأى اى لاجل ما يعلم قاله القاري ويحتمل عين الرؤية كما يأتي من تنزل الرحمة على الخاص والعامة بحسب المراتب وتجاوز الله عز وجل عن الذنوب العظام قال القاري فيه ايمان الى غفران الكبائر وقال الزرقاني اى يرى الملكة النازلة بين يديها على الواقفين بعرفة وهو بعينه الله لا يجب ذلك وليس المراد انه يرى الرحمة بنفسها ولعله رأى الملكة تنسبط اجفها بالدعاء للحاج ويحتمل انه سمع الملكة تقول غفر لهؤلاء وافحوا له فعمل انهم نزولوا بالرحمة ورؤيته للملكة للغيظ لا للاكرام قاله ابو عبد الملك البغوي الا لما رأى ببناء المجهول وفي نسخة الا لما رأى ببناء الفاعل يوم يدر قال الطيبي اى ما رأى الشيطان في يوم اسير حاله منه في ما دعا يوم يدر وهو اول غزوة وقع فيها القتال وكانت في ثمانية الهجرات قيل وما رأى ببناء المعلوم اى قالت الصحابة وما رأى الشيطان يوم يدر حتى صار الاجل اسير حالاً يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اما بالتخفيف انه قد رأى جبريل عليه الصلوة والسلام يزرع بفتح الباء والزى المحمدي فغيره اى يصف الملكة قال القاري اصله يوزع اى يكفرهم فيصبل عليهم على اخرهم ومنه الوازع وهو الذي يتقدم الصف فيصلى ويتقدم في الجيوش ويؤخره ومنه قوله تعالى فهم يوزعون قاله الطيبي اى يرتهم وليس هو ويكفرهم عن الانتشار ويصرفهم الحرب الخ وفي المحل عن القاموس الوازع الزاجر ومن يدير امورا للجيش ويرد من شدة منهم قال الزرقاني قيل معناه يكفرهم قال ابن جبيب وليس كذلك اذ لو رأى ذلك لاجبه ولكنه رأى بعينهم القتال والمعنى ليسى وازعاً الخ قوله افضل الدعاء مبتدأ وخبره دعاء يوم معرفة الاضافة

اول هذا خبر مقدم يا رسول الله سوال عن حكم الصبي هل تعم منه هذه العبادة وانما ارادت به الحج المشروع فقال في الجواب نعم وزاد وانك اجرت فيها لها قال عياض والاجر لها فيما تنكف من امره في ذلك وتعليمه وتجنيسه ما يحتمل المحرم الخ (الحاشية المتعلقة بنسخة هذا) **قوله** ما رأى ببناء المجهول الشيطان يوم اى في يوم هو فيه اصغر المحل صفة يوم اى اذل واحقر ما خرج من الصغار بفتح الصاد المهملة وهو الهوان والذل

(التي عن قسم) النهاية بسكون الباء وسط الضد وقيل هو ما تحت الايط بالمراسل كان معها وفي ابي داود فترعت امرأته فاختدت عضد صبي فاخرجته ومنحقتها وهو يكسر الزى اى دعوت خوفان يفوته المحطف ويتجن عليها سواله ويحتمل ان المراد بالفرع ههنا استغاثه والافتاء اى استأثرت به او بادت او قصده صلى الله عليه وسلم قاله الزرقاني فقال لت الهذا اى فاعل الظرف للاعتداء على الهمة كذا في المحل ويجوز ان يكون مبتدأ مؤخر

معنى في قال الباغي اى اعظم ثوابا واقربه اجابة ويحتمل ان يريد به اليوم ويحتمل ان يريد الحاح خاصة قاله الزرقاني وافضل ما قلت انا و النبيون من قبلي ولفظ حديث على اكثر دعائي ودعاء الانبياء قبلي بعرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له زاد في حديث ابي هريرة له الملك وله الحمد يحيى ويميت بيده الخير وهو على كل شئ قدير وكذا في حديث علي بن ابي طالب قال بعث الله في الدنيا نبياً ويحتمل ان يريد افضل ما دعا به والاول اظهر لانه اورد في تفصيله الا ذكر بعضها على بعض هكذا حكاه الزرقاني عن ابن عبد البر وهكذا هو لفظ الباغي وزاد ويحتمل ان يخص هذا الدعاء بانه افضل ما دعا به هو والنبيون قبله يعنى ان الانبياء صلوات الله عليهم عرفت بافضل الدعاء ويهدون اليه فاذا كان افضل دعائهم فهو افضل الدعاء الخ وحكى الزرقاني عن ابن عبد البر فيه تفصيل الدعاء بعضها على بعض وان ذلك افضل الذكر لانها كلمة الاسلام والتقوى واليه ذهب جماعة **قوله** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة في رمضان سنة عام الفتح اى فتح مكة وقد خرج اليها لعاشرة رمضان كما تقدم بيانها في باب صلوة الضمى وعلى رأسه المغفر كبهم وسكون عين مجبهة وفقم فاعاخرة راء قال صاحب الحكم ما يجعل من فضل درج الحديث على الرأس مثل القلنسوة وقال في التهذيب ما غطي الرأس من السلام كالبيضة وشبهها من حديث كان او غيره قاله الزرقاني وقال الحافظ زدد ينسب من الدروع على قد الرأس وقيل هو روفر البيضة قاله في الحكم وفي المشرق هو ما يجعل من فضل دروع الحديث على الرأس مثل القلنسوة فلما نزع اى قلم المغفر وازاله عن رأسه جاءه رجل قال الحافظ لمرأف على اسمه الا انه يحتمل ان يكون هو الذي باشر قتله وقد جزم الفاكهي في شرح الصفة بان الذي جاء بذكره هو ابو برة الاسلمي وكان له لما رجم عند انه هو الذي قتله رأى انه هو الذي جاء من بلاد البقية على

(458)

يدخلها غير مريد للنسك وانما يريد خلها لحاجة تنكر
كالخطا بين وامحاب الفواكه فهو لا يجوز له
دخولها غير مرمين لان الضرورة كانت تلحقهم
بالاحرام حتى احتاجوا الى دخولها لتكره ذلك و
الضرر الثالث ان يدخلها لحاجة وهي مالا تنكرر
فهذا لا يجوز له ان يدخلها الا محرمًا لانه لا ضرر عليه
في احرامه وان دخلها غير محرم فهل عليه دم او لا
الظاهر من المذهب انه لا شيء عليه وقد اساء الخ
وفي المهداية الا فاني اذا انتهى اليها في الواجب
على قصد دخول مكة عليه ان يحرم قصد الحج او
العبرة او لم يقصد عند تأقوله صلى الله عليه وسلم
لا يباي وزاحد الميقات الا محرمًا ومن كان داخل الميقات
له ان يدخل مكة بغير احرام لحاجة الخ والله اعلم
تلك في جميع نسخ الهندية والمصرية وزاد في
النسخ الهندية على ذلك رقم الضم والظاهر ان
الامام مالكًا لم يجرزهما سبق وزاد للتبرك لا
للملح في رواية البخاري عن عبيد بن قزعة عن
مالك المتقدم قال مالك ولم يكن النبي صلى الله
عليه وسلم فيها نزل والله اعلم يومئذ محرمًا قال
اليعقوبي قوله فيما نزل على صبيغة الجبيل اي نظن قال
الزرقاني وقد رواه عبد الرحمن بن مهدي عن مالك
جزءًا عند الدارقطني باسقاط فيما نزل والله اعلم
ومصرم جابريًا جزم به مالك اغنمه فقال بغير
احرام كما في مسلم وغيره ودخلها بلا احرام من
لخصائص النبوية عند الجمهور وخالف ابن شهاب
فاجابنا ذلك لغيره قال ابو عمر ولا علم من تابعه
على ذلك الا الحسن البصري وروى عن الشافعي و
المشهور عنه انها لا تدخل الا باحرام فان دخلها
ساو ولا شيء عليه عندنا وعند مالك وجاءه وقال
ابو حنيفة واصحابه عليه حجة او عمر الخ قلت و
لفظ حديث جابر عند مسلم دخل يوم فمكة و
عليه عمامة سوداء بغير احرام وقال محمد في موطاء

بعد حدیث الباب ان النبی صلی اللہ علیہ وسلم دخل

(البقية من ص ٥٨) بقصة وبوجه قوله في
 رواية يحيى بن قزعة في المغازي فقال
 (أقنله بصيغة الأفراد على أنه اختلف في
 اسم قائله وقال العيني قوله جاءه
 رجل هو أبو برزة الأسلمي بفقه الموحدة
 وسكون الراء وفقه الزاي واسمه نضلة
 ابن عبيد وجزمه بالكرواني والفاكهي
 في شرح العمدة الخ وتبعه الزرقاني و
 قال كذا ذكره ابن طاهر وغيره وقيل لهما
 سعيد بن حريث فقال له جعل الله عليه و
 سلم يا رسول الله ابن خطل مبتدئ و
 خبره متعلق بأستار الكعبة وهو بالخاء
 المعجمة والطاء المهملة المفتوحين كان
 اسمه عبد العزى فلما أسلم سماه النبي
 جعله الله عليه وسلم عبد الله ومن قال
 اسمه هلال التبس عليه بأخيه سمى
 بذلك بين ذلك الكلبي في النسب قيل
 هو عبد الله بن هلال بن خطل وقيل
 غالب بن عبد الله بن خطل واسم خطل عبد
 من بني تميم بن فهر بن غالب كذا
 في الفقه وهو أحد من أهداه يوم
 الفقه وقال لا تؤمنهم في حل ولا حرم
 وكانوا جماعة متعلق بأستار الكعبة و
 كان تعلقها استخارجها وذكر

الحاشية المتعلقة بصفحة (٥٤)
له قوله وقال مالك في سبب كون
المغفر ملأ رأسه وزادت في جميع النسخ
الهندية من المتون والشرح بعد ذلك
قال ابن شهاب ولهمت هذه الزيادة
في نسخ النسخ المصرية من المتون و
الصواب حذفها فان الكلام
الذي رواه البخاري برواية يحيى بن قزفة
عن مالك عن نفسه وبن شهاب و
هكذا حكى غيره واحد من الشراح هذا
الكلام من مالك لا عن ابن شهاب ولم
يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم

ويعرف وقد بلغنا أنه حين أحرم من حين قال هذه العمرة لدخولنا مكة بغير إحرام
إحرام فلا بد له من أن يخرج فيهل بعمرة أو حجة لدخوله مكة بغير إحرام وهو قول
أكثرهم قولهم أن عبد الله بن عمر أقبل أي توجه من مكة المكرمة
بغير إحرام جامعة بين الحرمين قال الحوي تصغير القدوالقداسم موضع قريب مكة
والخبر الذي ورد عليه يقتضي أن يكون اقتضى رجوعه إلى مكة لا متنازع وصوله إلى
المدينة على غير الصفة التي كان خرج عليها أو ليستحب ما لم يكن استعصمه أو
في الزرقاني جاء خبر من المدينة بالفتنة كما في رواية عبد الرزاق عن عبد الله
المقصود بالاشترط واستدل بأثر الباب من إباح دخول مكة بغير إحرام كما فعله
على المؤطا وأويله عند الحنفية أن قد قيدا واقع بين الميقات ومكة ويجوز دخولها
مؤطا بعد اثر الباب وبهذا تأخذ من كان في المواقيت أو ودونها إلى مكة ليس بينه و
خل مكة بغير إحرام وأما من كان خلف المواقيت أي وقت من المواقيت التي بينه
ونفقها تألم وفي التعليق المحمد وبه قال الجمهور رزقت وبه جزم

مكة حين فتحها غير محرم ولذلك دخل وعلى رأسه
يعني يوم الفتح فكذلك الامر عندنا من دخل مكة بغير
الحج حنيفية والعامة من فقهاءنا والروسيات بعد الاثني
عشر المدينة المنورة حتى اذا كان بعد كيد بضم القاف
اجاءوا خبيرا منهم عن السفر الى المدينة من المدينة قال لباي
المدينة ويعلم ان يكون اقتضى رجوعه الى مكة ليحرم
ليقدم ما لم يكن يقدمه قلت والاول هو المتعين
عن نافع فوجع عن الطريق فدخل مكة بغير احرام
البغاري وغيره ولا يلزم ذلك الحنفية قال صاحب
عندهم غير محرم لمن هو داخل المواقيت الخ قال محمد
بين مكة وقت من المواقيت التي وقفت فلا بأس ان
وبين مكة فلا بد لخل مكة الا بالاحرام وهو قول ابى
الزرقاني وغيره ١٧

هو غير ذلك ينصب فيها هل اردت غير ذلك في الحلي واعرب في النسب بالرفع اي هل انزلك غير ذلك فقلت لا اردت غيرها وما انزلني
 تحتها الا ذلك وسأل ذلك اعتبارا لما عند عملن في ذلك فلما قال اردت طلبها استغفهم ان كان اختارن بذلك غرض اخر من تبرك بها او معرفة شيء
 مما يرى عندها فانه يحكم فيه الامران لمن قصد ذلك ونواها فقال عبد الله بن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنت بصيفة
 لا تخاطب بين الاخشبيين بالحيثيتين قال المجد هما جبلا مكة ابوقبيس والاحمر وجبلا منى وفي الجميع الاخشب كل جبل خشن غليظ وقال ابن
 وهب اراد بهما الجهلين اللذين تحت العقبة بمعنى فوق المسجد والاخشاب الجبال وقال اسمعيل الاخشاب يقال انها اسمر
 الجبال مكة ومنى خالصة وقال الحموي ٢٥٩

يقال هو الذي لا يرتقى فيه والاخشاب من الجبال الخشن الغليظ
 من كل شيء والاخشاب ثلثة الاخشب وهما جبلا
 ايضا فان تارة الى مكة وتارة الى منى وهما
 واحد احدهما ابوقبيس والاخر حقيقة وان
 يقال بل هما ابوقبيس والجبل الاحمر المشرف
 هنالك ويسميان الجبهيان ايضا بمعنى وفي النسب
 الهندية من منى وتقدروا قال ابن وهب انهما
 تحت العقبة بمعنى ونفخ بنجر مهيبة في جميع النسخ الهندية
 والمصرية غير المنتقى فيها بالحاء المهملة ولم يضبطة
 وضبطه الزرقاني بالمهجمة وفسره باشا رويدك
 فسر الباسي وفسره من شراح المطا وضبطه في
 بين سطو والنسائي بماء مهملة وفسره بضوب و
 وي بيده بيد قال الباسي يريد اشار ولعله اراد
 البعد عن الموضع الذي كان به حين اشار ونحو
 المشرق قال البوني احسب ان ابن عمر ظن ان حمران
 يعلم الوادي الذي فيه المزدلفة ولذلك ما كرر
 عليه السؤال الخ فان هناك واديا يقال له السرر
 قال الحموي تكسر اوله وفقر ثانيه وهو من السرة التي
 تقطعها القابلة والمقطوع ستره والباقي ستره و
 السرر الموضع الذي سرفيه الانبياء وهو على
 اربعة اصبال من مكة وفي بعض الحديث انه
 ما لما نزل من منى كانت فيه واحة وكان عبد الصمد
 ابن علي اخذ عليه مسجلا يسرجه كن في النسب الهندية
 وفي النسب المصرية به شجرة سر بنياد الجهول تحتها
 اي تحت هذه الشجرة سبعون نبيا اي ولد وانتمنا فظلم
 سرهم الغنم وهو ما تقطعه القابلة من سرة العنبر
 كما في النهاية والمجهم وغيرهما وقال مالك بشرى
 تحتها بما يسره قال ابن حبيب فهو من السروس
 اي تنبتوا تحتها واحدا بعد واحد فسر واذلك الخ
 قلت لكن ما مائة اهل اللغة وشرح الحديث على الاعمال
 في قولهم ان امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى
 وارضا مريضا الفاعل من المورود يا مائة مريضة
 اصحابها او المخدام يقطم اللحم ويستقطه وهو تطوف

ما لك عن محمد بن عمرو بن حنبله الديلي عن محمد بن عمرو الانصلي
 عن ابيه انه قال عدل الى عبد الله بن عمرو وانا نازل تحت شجرة
 بطريق مكة فقال ما انزلك تحت هذه الشجرة فقلت اردت
 ظلمها فقال هل غير ذلك فقلت لا انزلني الا ذلك فقال عبد
 الله بن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنت بين
 الاخشبيين من منى ونفخ بيده نحو المشرق فان هناك واديا
 يقال له السرر به سرجه ستر تحتها سبعون نبيا ما لك عن
 عبد الله بن ابى بكر بن حزم عن ابن ابى مليكة ان عمر بن الخطاب
 مر بامرأة مجذومة وهي تطوف بالبيت فقال لها يا امة
 الله لا تؤذى الناس لو جلست في بيتك فجلست فمر بها
 رجل بعد ذلك فقال لها ان الذي كان هناك قد مات فالتحج
 فقالت ما كنت لاطيعه حيا واعصيه ميتا

<p>بالوصول اليها وذكر الله عندها لما كان عنده من علم فضلها ان كانت السرجة متعينة عنده او لظنه انها تلك لعدم مثلها في تلك الجهة او لعله رجاء ان يكون عند عمر ان الانصارى علم بعينها فقال ما السبب الذي انزلك افاد والدي المرحوم في ما حكى عن شيخه في تقرير النسائي سأل لظنه ان نزوله ههنا لغرضه ان المذكور في الرواية هو هذا المثل ولم يكن كذلك الخ تحت هذه السرجة تطافرت النسخ ههنا بلفظ السرجة فقلت اردت ظلمها اي نزلت ههنا لاستريح بظلمها فقال هل</p>	<p>له قول انه قال عدل الى بشد الباء اي رجع الى جاني عبد الله بن عمر بن الخطاب وانا نازل تحت سرجة هكذا في النسب المصرية وهو بفتح السين والحاء المهملتين بينهما راء مهملة ساكنة شجرة طويلة لها شعب وفي الجميع شجرة خضراء وفي النسب الهندية تحت شجرة والاوجه الاول بطريق مكة قال الباسي واما عند المير عبد الله بن عمر لما كان عنده من العلم ليخبر ان كان ذلك انزل او انزل الظل فيعلم بما عنده في ذلك افتنانا لا لجر وحوصا على تعليم العلم ولعل ابن عمر قد قصد مع ذلك التبرك</p>
---	---

بالبيت الظاهر للمتطوع فان الطواف الواجب لا يمنع منه فقال لها يا امة الله لا تؤذى الناس برمي الجذام لو جلست بكسرتك الخطاب
 في بيتك كان خيرا لك او لفظلة لوللتقى فلا جواب لها ونهيه كان امتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم فر من الجذام وفرارك من الاسد
 رواه الهناري من حديث ابي هريرة ولما كان من الطافين باسرها مشكلا لمرها بالعودة في بيتها فجلست فمر بها رجل لم يسم بعد
 ذلك اي بعد نهي عمر بزمان فقال لها ان الذي كان هناك عن الطواف قد مات فاخرجي للطواف قال الزرقاني لعله جاءه او رجل سوراو
 يكون معتبرا لها قاله ابو عبد الملك فقالت ما كنت لاطيعه حيا واعصيه ميتا لانه انما امر بحج قال الباسي قوله للحمد ومائة امة الله لا
 تؤذى الناس على سبيل الرفق بها في الامور بالمعروف والنهي عن المنكر عرض عليها بارفق ما هو ارفق بها فاطاعتها وقولها ما كنت لاطيعه
 الخ تريد انها انما اطاعته لانه امرها بالحق وذلك يوجب عليها امتثال ما امر به في كل وقت في حياتها وبعد موته الخ قال ابو عمر فيه انه
 يقال بين الحمد ومروءة لطفة الناس لما فيه من الاذى وهو لا يجوز اذ امنم اكل الثوم من المسجد وكان ربهما اخبر الى البقيع في المسجد
 النبوي فباظنك بالخذام وهو عند بعض الناس يعدى وعند جميعهم يؤذى والان سمرزة للمرأة القول بعد ان اخبرها انها تؤذى
 لانه لم يتقدم اليها ورحبها للبلاد الذي بها وقد عرف منه انه كان يعتقد ان شيئا لا يؤذى وكان يماس معيقيا الدوسي وجوا كله
 ويشأربه وربما وضع فيه على موضع فيه وكان على بيت ماله ولعله علم من عقلها ودينها انها تكفى باشارته فلو رجع الى نهيها الخ
 نوال انه لم يخط فراسته فيها فاطاعتها حيا وميتا الخ قلت وما حكى عن عمر انه كان يماس معيقيا ينفاه ما قال الحافظ اخبر الطبري
 من طريق معمر عن الزهري ان عمر قال لمعيقيب اجلس مني قيدا رجم ومن طريق خادجة بن زيد كان عمر يقول نحو (البقية طه)

من يمكن من تمام التوكل فلا يكون له قوة دفع اعتقاد الجدوى فأريد بذلك سد الباب ثالث المسالك ١٢ الصواب في المتعلقة بصحة هذا القول له كان يقول ما بين الركن أي الحجر الأسود والمقام هكذا في الجمع والمصنف وفي جميع النسخ الهندية والمصرية ما بين الركن والباب وهو وإن كان صحيحاً في نفسه لكنه ليس في هذه الرواية والجمع أنهم كيف طبقوا على ذلك مع تصريح الشراح بأن الواقع في رواية عبيد الله بن يحيى عن أبيه ما بين الركن والمقام ومن الأصول المعروفة عند المحدثين لا يجوز تخصيص الكتاب بعد ثبوت الغلط عن المصنف قال الشيخ في الحلي كذا في رواية عبيد الله بن يحيى عن أبيه ما بين الركن والمقام وفي رواية الأخرين عنه وعن غيره ما بين الركن والباب وهو الصواب وعليه أهل العلم أنه يجتهد في الدعاء في المواضع المتبركة و (٢٠ ٢١) يلتزم بين الركن والباب والخروطة

ما لك أنه بلغه أن عبد الله بن عباس كان يقول ما بين الركن والباب ملتزم ما لك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان أنه سمعه يذكر أن رجلاً مر على أبي ذر بالريذة وإن أبا ذر سأله أين تريد فقال أردت الحج فقال هل نزعك غيره قال لا قال فاستأنف العمل فقال الرجل فخرجت حتى قدمت مكة ثم مكثت ما شاء الله ثم إذا أنا بالناس منقصفين على رجل قال فضاخطت عليه الناس فإذا الشيخ الذي وجدته بالريذة يعني أبا ذر فلما رأني عرفني فقال هو الذي جئت إليك

بن السيوطي شرحه ثم قال قال ابن عبد البر كذا في رواية عبيد الله بن يحيى عن أبيه وفي رواية ابن وضاح ما بين الركن والباب وهو الصواب والاول خطأ له رتباً عليه الخ وبنو الهادي والزرقي في شرحهما على الركن والباب ثم قال الزرقي فكذا رواه ابن وضاح عن يحيى وهو الصواب وفي رواية ابنه عبيد الله ما بين الركن والمقام وهو خطأ لم يتابع عليه فالرواية في الموطأ وغيره والباب وروى عن ابن عباس مرفوعاً ما بين الركن والباب ملتزم من دعا الله عنده من ذي حاجة أو ذي كربة أو ذي غم فخرج عنه قاله ابن عبد البر الخ الملتزم قال الحوي بالنظم ثم السكون وتاء فوقها نقطتان مفتوحة ويقال له المدعى والمتعوز سمي بذلك

معه على بيان الجواز هكذا اقتصر القاضي ومن تبعه على حكاية هذين القولين وحكي غيره قولاً ثالثاً وهو الترجيح وقد سلكه فريقان أحدهما سلكه ترجيح الأخبار الدالة على نفى العدد وتزيف الأخبار الدالة على عكس ذلك والفريق الثاني سلكوا في الترجيح عكس هذا المسلك فروا حديث لا عدد ويقالوا والأحاديث الدالة على الاجتناب أكثر والجواب أن طريق الجمع أدنى وفي طريق الجمع مسالك أخر أحدها نفى العدد جملة وحمل الأمر بالفرا من الجوز وهو على رعاية خاطر الجوز ومرفأه إذا رأى العمير البدن السليم تعظم مصيبتة وتزاد حسرتة ثانياً حمل الخطاب بالنفي والأشياء على حالتين مختلفتين فحيث جاء لأحد ويكان الخطاب بذلك من قوى يقينه ومحموكة وحديث الفرار كان الخطاب به من ضعف يقينه ولم

(البقية عن طبعه) وما أثار من نقطتان الخ ويمكن الجمع بينهما بأن الأمر مجلوسه قيد دمج كان لمصالح دعت من الأذى ورعاية الناس وغير ذلك والأفالمعروف من مذهب عمر بن الخطاب بالاجتناب عن الجوز ومن منسوخ فقد قال الخافض تحت حديث البخاري عن أبي هريرة مرفوعاً من فر من الجوز ومكماً تعزيراً لا بد قال عياض اختلفت الآثار في الجوز فجاء عن جابر بن النضر صلى الله عليه وسلم أكل مع مجز وم وقال ثقة بالله وتوكلاً عليه قال فذهب عمر وجماعة من السلف إلى الأكل معه ورأوا أن الأمر باجتنابه منسوخ ومن قال بذلك عيسى بن دينار من المالكية قال والعمير الذي عليه الأكثر ويتعين المصير إليه أن لا نسبح بل يجب الجمع بين الحديثين وحمل الأمر باجتنابه والفرا منه على الاستصحاب والاحتياط لا الأكل

لا التزامه بالدعاء والتعوز وهو ما بين الحجر الأسود والباب ١٢ قوله إن رجلاً لم يسلم ولا يبعد أن يكون ما لك بن زيد الهذلي الكوفي كما في الروايات الآتية مريبناً عاماً عن المروء على أبي ذر الغفاري رضي الله عنه المشهور بالريذة بالراء والموحدة المفتوحين كما تقدم في باب ما لا يجوز للعمر أكله من الصيد وكان عثمان بن أنزل بالريذة لزهاده وإن أبا ذر سألته أي الرجل المذكور أين تريد فقال الرجل أردت الحج فقال أبو ذر هل نزعك بزاي مجبهة وعين مهلة أي إخراجك من بيتك قال المجز نزعته عن مكانه قلبه وقال تعالى ونزع يده أي إخراجها غيره أي غير الحج أي هل ملك على سفرك هذا غيره من قصد تجارة أو كرام أو غيره ذلك من الأغراض ولفظ البخاري في الأدب المفرد كما ساقى أمامه بيع ولا تجارة قلنا لا قال الرجل لا قصد لي غيره قال أبو ذر فاستأنف العمل كذا في النسخ الهندية وفي المصنف فاستأنف العمل قال المجز الاستئناف والابتداء وفي الجمع استأنف العمل استأنفه فإن ما تقدم من غفر لك الخ قال الباكي وذلك لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه يريد والله أعلم أنه لا ذنب له لأن ما أتى به العمل قد كفر سائر ذنوبه فصار كيوم ولدته أمه لا ذنب له الخ ٢٠ قوله قال الرجل فخرجت من الريذة حتى قدمت مكة ثم مكثت بصيغة المتكلم من ضم الكاف وفتحها أي أقمت ما شاء الله إن أمكث قال الباكي يستعمل ذلك في المدة الطويلة ثم إذا أتى بالناس قال المجز إذا تكون للمفاجأة فتخص بالجلل الاسمية ولا تنهاج إلى الجواب ولا تقف في الابتداء ومعناها الحال فخرجت فاذ الاسد بالباب قال تعالى فإذا هي حية تسع قال لا تخش حرف وقال المبرور في مكان وقال لزجاج طوف زمان منقصين بالنون والقاف أو من حق يقصف بعضهم بعضاً من النصف وهو لكسب والدفع الشديد لفرط الزحام كذا في الجمع على رجل لا أدري قبل الرؤية من هو قال فضاغط بضاد ومن مجهزين وطاء مهلة ببناء المتكلم أي زاحمت وضايقت عليه الناس لأن أرا يريد أنه ضائق الناس حتى وصل إلى النظر إليه فإذا أنا بالشيخ وفي النسخ الهندية فإذا الشيخ الذي وجدت بالريذة يعني أبا ذر قال الرجل فلما رأني الشيخ المذكور عرفني فقال هو الذي جئت إليك ولا شك فيه تذكر له بما جرى وثبات على قوله قال ابن عبد البر هذا لا يجوز أن يكون مثله دياً وأما يدرك بالتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم قلت وقد ورد الرفع نصاً فيما رواه الإمام أبو حنيفة ففي جامع المسانيد أبو حنيفة عن محمد بن مالك الهذلي عن أبيه قال خرجنا نريد الحج فزأبنا أبا ذر بالريذة فسلمنا عليه فرد السلام ثم قال من أين أهل القوم قلنا من الغم العريق قال فأين تؤمرون قلنا البيت الحقيق قال الله الذي لا اله الا هو ما التخصم غيره قلنا نعم قال فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من خير حاج وأخلص وقضى نسكه فليست أقد العمل فان الله تعالى قد غفر له ما تقدم من ذنبه ثم ذكر صاحب المسانيد تخريج عن المسانيد

النبي صلى الله عليه وسلم من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه يريد والله أعلم أنه لا ذنب له لأن ما أتى به العمل قد كفر سائر ذنوبه فصار كيوم ولدته أمه لا ذنب له الخ ٢٠ قوله قال الرجل فخرجت من الريذة حتى قدمت مكة ثم مكثت بصيغة المتكلم من ضم الكاف وفتحها أي أقمت ما شاء الله إن أمكث قال الباكي يستعمل ذلك في المدة الطويلة ثم إذا أتى بالناس قال المجز إذا تكون للمفاجأة فتخص بالجلل الاسمية ولا تنهاج إلى الجواب ولا تقف في الابتداء ومعناها الحال فخرجت فاذ الاسد بالباب قال تعالى فإذا هي حية تسع قال لا تخش حرف وقال المبرور في مكان وقال لزجاج طوف زمان منقصين بالنون والقاف أو من حق يقصف بعضهم بعضاً من النصف وهو لكسب والدفع الشديد لفرط الزحام كذا في الجمع على رجل لا أدري قبل الرؤية من هو قال فضاغط بضاد ومن مجهزين وطاء مهلة ببناء المتكلم أي زاحمت وضايقت عليه الناس لأن أرا يريد أنه ضائق الناس حتى وصل إلى النظر إليه فإذا أنا بالشيخ وفي النسخ الهندية فإذا الشيخ الذي وجدت بالريذة يعني أبا ذر قال الرجل فلما رأني الشيخ المذكور عرفني فقال هو الذي جئت إليك ولا شك فيه تذكر له بما جرى وثبات على قوله قال ابن عبد البر هذا لا يجوز أن يكون مثله دياً وأما يدرك بالتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم قلت وقد ورد الرفع نصاً فيما رواه الإمام أبو حنيفة ففي جامع المسانيد أبو حنيفة عن محمد بن مالك الهذلي عن أبيه قال خرجنا نريد الحج فزأبنا أبا ذر بالريذة فسلمنا عليه فرد السلام ثم قال من أين أهل القوم قلنا من الغم العريق قال فأين تؤمرون قلنا البيت الحقيق قال الله الذي لا اله الا هو ما التخصم غيره قلنا نعم قال فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من خير حاج وأخلص وقضى نسكه فليست أقد العمل فان الله تعالى قد غفر له ما تقدم من ذنبه ثم ذكر صاحب المسانيد تخريج عن المسانيد

ما ابو حنيفة واحد وجماعة وجوه ذى المحرم ومطأ وعته لها شرط في الوجوب وسبب الخلاف معارضة الامر بالحج للنهي عن سفر المرأة فقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من حديث الخدري وابي هرويرة وابن عباس وابن عمر النخعي عن سفر المرأة الامم ذى محرم فمن غلب عموم الامر قال نسفا في الحج وان لم يكن معها ذى محرم ومن خصص لغيره هذا الحديث اوردى انه من باب تفسير الاستطاعة قال لا تسافر الا مع ذى محرم **سنة قول** قال مالك في الضرورة بفقه الصادق وضم الرءاء المملتين واسكان الواو وفتح الرءاء من الصر وهو الحبس والمنع والمراد من لم يتزوج كما سيصريح به المصنف وقد ورد هذا اللفظ في حديث مرفوع عن ابن عباس عند ابى داود بلفظ لا ضرورة في الاسلام واختلفوا في تفسيره على اقول قال في المجمع هو (٢٦١) التبتل وترك النكاح اى لا ينبغي لاحد ان يقول لا تزوج لانه ليس من خوا المؤمنين وهو فعل الرهبان وهو ايضا من لم يخرج قط من الصر وهو الحبس والمنع وقيل اراد من قتل في المحرم قتل ولا يقبل قوله انى ضرورة ما تجت ولا عرفت ضرورة المحرم كان الرجل في الجهلية اذا احدث حدثا فلما الى الكعبة لم يخرج فكان اذا القى الى الدم في الحرم قيل له هو ضرورة فلا تجب وقال الطيبي اى لا ينبغي ان يكون احد لم يخرج في الاسلام وهو تشديد وفي لسان العرب قال النخعي ان رجل خرج لا يقال الا بالهاء وقال ابن النخعي رجل ضرورة وامرأة ضرورة ليست الهاء لتأنيث الموصوف بما هي فيه وانما لحقت لا علاما لسماع ان هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية فجعل تأنيث الصفة اشارة لما اريد من تأنيث الغاية والمبالغة كذا في البذل من النساء التي لم يخرج قط صفة كاشفة للضرورة او احتراز عن تفاسير الاخر قال الزرقاني يسمى من لم يتزوج ضرورة ايضا لانه صر المأوى في ظهيرة وتبتل على مذهب الرهبانية ومنه قول النابغة

لو انها عرفت لا شطرا هب
عبد الاله ضرورة متلبدا
انها ان لم يكن وفي النسب المصرية ان لم تكن
بصيغة التأنيث لها ذى محرم واختلفوا في
مصدق المحرم ههنا قال القاري المراد بالحرم
من حرم عليه نكاحها على التام بسبب قرابة
او رضاع او مصاهرة بشرط ان يكون مكلفا
ليس بمجوس ولا غير ما موانع يخرج اى المحرم
ومن في حكمه معها والجملة صفة لذى محرم
كان لها اى للمرأة محرم ولم يستطع ان يخرج
معها لما منع فامر به من الا عذر وكذا ان لم
يرض ان يخرج معها انها لا تترك فريضة الله
عز وجل عليها في الحج بقوله تعالى والله على الناس
حج البيت الاية قد دخل فيه النساء ومن شرط المحرم
قال لم يتحقق في حقها الفرض بعد ولتخرج في جماعة

مالك انه سأل ابن شهاب عن الاستثناء في الحج فقال او
يصنع ذلك احد وانك ذلك وتبطل مالك هل يجتنب الرجل
لدايته من المحرم فقال لا تجز المرأة بغير ذى محرم قال مالك
في الضرورة من النساء التي لم تجز قط انها ان لم تكن لها ذو
محرم يخرج معها او كان لها او لم يستطع ان يخرج معها انها
لا تترك فريضة الله عز وجل عليها في الحج ولتخرج في جماعة
النساء صبيها الممتنع مالك عن ابن شهاب عن عروة بن

اباحه النبي صلى الله عليه وسلم ومن
احتش في المحرم فلا جزاء عليه ولا بأس
ان يرعى الا بل في المحرم والفرق بينه و
بين الاحتشاش ان الاحتشاش تناول
قطع الحشيش وارسال الربا ثم للرعى
ليس يتناول لذلك وهذا لا يمكن
الاحتراز منه ولو منع منه لا متنع
السفر في المحرم والمقام فيه لتعذر
الامتناع منه والفرز الخ وتقدم البحث
في ذلك في الابحاث العشرة في اشجار
المحرم وحديثه قبيل جامع الحج - ١٢
سنة قول في الحج المرأة بغير ذى محرم اى
هل يجب عليها الحج اذا لم يكن لها محرم
وفي حكمه الزوج وهل يجوز لها ان
تج بغير ذى محرم وفي المسئلة خلاف
شهير قال ابن رشد اختلفوا هل بشرط
وجوب الحج على المرأة ان يكون معها
زوج او محرم منها فقال مالك والشافعي
ليس من شرط الوجوب ذلك وتخرج المرأة
الى الحج اذا وجدت رفقة ما مونة وقال

سنة قوله عن الاستثناء في الحج وهو ان
يشترط ان يتحلل حيث اما به مانع من المرض
وغيرة فقال الزهري او يصنع بفقه الواو
الهجرة لا تستفها ويكون الكلام في
امثال ذلك عطف على محذوف وموداه
الاستفها لا لا كادى ذلك اى الاشتراط
احد كان السلف لم يفعلوه وانكروا ذلك
اى الاشتراط وبه قال مالك وابو حنيفة
خلافا للشافعي اذ قال به في الجملة و
احد اذ قال به مطلقا كما تقدم
البسط في ذلك في ابواب الاحصار و
كان ابن عمر يتكروا لاشتراط في الحج ويقول
اليس حسبكم سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم كما اخبره الشيمان وغيرهما
سنة قوله وسئل ببناء المحرم للاقام
مالك هل يجتنب قال الباقى الاحتشاش
جميع الحشيش الرجل لدايته من ارض
المحرم فقال مالك لا يجوز قال الباقى
وهذا كما قال ان لا يجتنب احد في المحرم
لدايته ولا غير ذلك الا الادخل الذي

النساء وقد تقدم في اول الباب بيان مسالك الائمة في ذلك واختلفوا في جواز الخروج للحج الفريضة بعد اتفاقيهم على انه لا يجوز لها ان
تخرج بحال التطوع **سنة قوله** صيا الممتنع اعلم اول ان الممتنع وفي معناه القادر يجب عليه الهدى فان لم يجد فصيا عشرة ايام
قال تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيا ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعت الاية قال
الموفق لا نعلم بين اهل العلم خلافا في ان الممتنع اذ لم يجد الهدى ينتقل الى صيا ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعت تلك عشرة
كاملة وتعتبر القدرة في موضعه فبقى عدمه في موضعه جازله الانتقال الى الصيام وان كان قادرا عليه في بلد لان وجوبه
موقت وما كان وجوبه موقتا اعتبر القدرة عليه في موضعه كالماء في الطهارة اذا اعدمه في مكانه انتقل الى التراب الخ و
اختلف اهل العلم ههنا في المراد بالحج وبالمراد بالرجوع اما الاول فقد تقدم متى ما جاء في التمتع ان المراد وقت الحج لاستحالة كون
اعاله ظرفا واختلفوا في المراد بوقته قال الموفق ولكل واحد من صوم الثلثة والسبعة وقتان جواز وقت استحياب اما
وقت الثلثة فوقه الاختيار لها ان يصومها ما بين احرامها بالحج ويوم عرفة ويكون اخر الثلثة قال طائفة يصوم ثلثة ايام
اخرها يوم عرفة وروى ذلك عن عطاء والشعبي ومجاهد والحسن والفتح وسعيد بن جبير وعلقمة وعمر بن دينار واهل اصحاب
الرأى وروى ابن عمر وعائشة ان يصومهن ما بين اهلاله بالحج ويوم عرفة وظاهر هذا ان يجعل اخرها يوم التروية وهو قول
الشافعي لان صوم يوم عرفة بعرفة غير مستحب وكذلك ذكر القاضي في المحرم والمنصوص عن احمد الذي وقفنا عليه مثل قول الحرق
انه يكون اخرها يوم عرفة وهو قول من سمينا من العلماء وانما احببنا له صوم يوم عرفة ههنا لموضع الحاجة (والبقية على صفح ٢٦٢)

ما الثاني فقد قال الموافق اما السبعة فلها ايضاً وقتان وقت اختيار ووقت حوازمها وقت الاختيار فاذا رجع الى اهله لما روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فمن لم يجد هدياً فليصوم ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله متفق عليه واما وقت الجواز فنحن قمى ايام التشريق قال الاثر من سئل احد هل يصوم في الطريق او بمكة قال كيف شاء و بهذا قال ابو حنيفة ومالك وعن عطاء ومجاهد يصومها في الطريق وهو قول السخري وقال ابن المنذر يصومها اذا رجع الى اهله للخبر ويروى ذلك عن ابن عمر وهو قول الشافعي وقيل عنه كقولنا وكقول السخري ولنا ان كل صوم لزمه وجاز في وطنه جاز قبل ذلك كسائر الفروض واما الآية فان الله تبارك وتعالى جوزه تأخير الصيام الواجب فلا يمنع ذلك الاجزاء قبله كتاب خير صوم ٢٢ رمضان في السفر الحج

(الحاشية المتعلقة بصحفة هذا)

له قولها انها كانت تقول الصيام الذي اوجبه الله عز وجل لمن تمت بالعمرة الى الحج لمن لم يجد هدياً فليصومه عزايمه فمن تمت بالعمرة الى الحج الآية فهذا الصيام يجب ان يصام ما بين ان يهل بالحج الى يحرمه الى يوم عرفة ولا يجوز صيامها قبل احرام الحج وبذلك قال مالك والشافعي بخلاف الحنفية واحمد اذا احرام صيامها قبل احرام الحج بعد احرام العمرة كما تقدم قريباً في بيان المذهب فان لم يصم احداً الى يوم عرفة صام اياماً من الثلاثة التي تلي يوم النحر قال البايجي وهي ايام التشريق الثلاثة تلي يوم النحر وهذا يقتضي صحة الصومين وقت يحرم بالحج وان ذلك مبدأ واما لانه وقت الاداء وما بعد ذلك من ايام منى وقت القضاء واما لان في تقدم الصيام قبل يوم النحر ابراء للذمة وذلك ما لم يبه واما ان صياماً قبل يوم النحر مباح لمن يريد الصوم وصياماً اياماً منى ممنوع بسبب الصوم فيها للضرورة لمن لم يصم قبل ذلك ليكون صومه في محرم وما بعد اياماً منى فليس محلاً لهذا الصوم على وجه الاداء وقد قال اصحاب الشافعي ان صياماً اياماً منى انما هو على وجه القضاء والظاهر من المذهب انه على وجه الاداء وان كان الصوم قبل ذلك افضل الخ قلت وبه اخذ مالك والا زاعى والشافعي واحمد والسخري ورجحه النووي في الروضة وقال ابو حنيفة والشافعي في المجدي لا يصوم قال الزكري واليه رجح احمد قال محمد انا مالك عن ابى النصر مولى عمر بن عبيد الله عن سليمان بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام اياماً منى قال و بهذا لا ينبغي ان يصام اياماً منى التشريق لمنعه وهو قول ابى حنيفة والعمامة من قبلنا قال الطحاوي بعد ان اخبر عن حديث النبي عن ستة عشر صحابياً فلما ثبت بهذا الاحاديث

الزبير عن عائشة ام المؤمنين انها كانت تقول الصيام لمن تمت بالعمرة الى الحج لمن لم يجد هدياً ما بين ان يهل بالحج الى يوم عرفة فان لم يصم صام اياماً منى ما لك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر انه كان يقول في ذلك مثل قول عائشة

كتاب الجهاد

بسم الله الرحمن الرحيم

الترغيب في الجهاد ما لك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مثل المجاهد في سبيل الله كمثال الصائم القائم الدائم الذي لا يفتر من صلاة ولا صيام حتى يرجع ما لك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تكفل الله لمن جاهد في سبيله لا يخرج له من بيته الا الجهاد في سبيله

حاشية المسكن في تمامه ١٢

(القبلة عن مالك) وهذا القول يستحب له تقديم الاحرام بالحج قبل يوم التروية ليصومها في الحج وان صام منها شيئاً قبل احرامه بالحج جازض عليه واما وقت جواز صومها فاذا احرم بالعمرة وهذا قول ابى حنيفة وعن احمد اذا حل من العمرة وقال مالك والشافعي لا يجوز الا بعد الاحرام بالحج ويروى ذلك عن ابن عمر وهو قول السخري وابن المنذر لقوله عز اسمه فصياماً ثلاثة ايام في الحج ولا يصام الواجب فلم يجز تقدمه على وقت وجوبه كسائر الصيام الواجب لان ما قبله وقت لا يجوز فيه المبدل فلا يجوز البدل كقبول الاحرام بالعمرة وقال الثوري والا زاعى يهوه من اول العشرة الى يوم عرفة ولنا ان احرام العمرة احد احرام التمتع فجاز الصوم بعده كاحرام الحج واما قوله تعالى فصياماً ثلاثة ايام في الحج فقيل معناه في اشهر الحج فلا بد من اضاراً كان الحج افضلاً لا يصام فيها انما يصام في وقتها او في اشهرها فهو في قوله تعالى الحج اشهرها

نهي عن صيام ايام التشريق وكان نهيهم عن ذلك مبني والحج يقيمون بها ومنهم المتمتعون ومنهم القارئون ولم يستثن منهم ممتعا ولا قارئاً دخل المتمتعون والقارئون في ذلك كما في الحلي ١٢ قوله انه كان يقول في ذلك اي فيمن لم يجد الهدى من المقتم مثل قول عائشة المذكور قبل ذلك ذكره المصنف تأييداً وتقوية لمختاره وقد اخبر البخاري في مصبه هذين الاثرين مجتمعاً فروى بسند الى الزهري عن عروة عن عائشة وعن سالم عن ابن عمر قال لا يبرخص في ايام التشريق ان يصوم الا لمن لم يجد الهدى قال الحافظ هو من رواية الزهري عن سالم فهو موصول وقال الطحاوي ان ابن عمر وعائشة اخذاه من حقه قوله تعالى فمن لم يجد فصياماً ثلاثة ايام في الحج لان قوله في الحج يصوم ما قبل يوم الغرة وما بعده فيدخل فيه ايام التشريق الخ ١٢ قوله القائم الدائم الذي لا يفتر من صلاة ولا صيام حتى يرجع يريد ان حال المجاهد في سبيل الله في اجرة وثوابه مثل اجر هذا لان جميع تصرف المجاهد واكله ونومه وغفلته بمثابة ثوابه ثواب الذي يقرب بين الصلوة والصوم انتهى ١٢ قوله تكفل الله لمن جاهد في سبيله الكفالة الضمان وانما اضاف الكفالة الى الباري في هذا العمل لانه او في كفيل على سبيل التعظيم لسان الجهاد والتصديق لثواب المجاهد وقوله لا يخرج من بيته الا الجهاد في سبيله يريد ان يكون خروجه في جهادة خالصاً لله تعالى لا يشوبه طلب الغنيمة ولا العصبية ولا العشيرية ولا حب الظهور ولا سمعة ولا شرف من المعاني فيها الجهاد في سبيل الله لتكون كلمة الله هي العليا واذا كانت نيته وعقد الجهاد فلا ينقص اجرة ولا ينقص عقده ما نال من غيرة بل هي رزق ساقه الله اليه واجرة وافوكامل وانما يكون ان يكون سببه خروجه وعقده ومقصده في قتاله الغنيمة او اظهار النجدة ١٢

له قوله وتصديق كلمته يحتمل ان يريد به الامر بالقتال في سبيل الله وما وعد الله عليه من الثواب ويحتمل ان يريد به الشهادتين وان تصديقه بهما يثبت في نفسه عداوة من كذباها والحوصل على قتله والمجاهدة له وقوله صلى الله عليه وسلم ان يدخله الجنة او يرد به الى مسكنه الذي يخرج منه يريد والله اعلم ان يدخله الجنة ان اصيب بموت او قتل لانه ليس في اللفظ ما يخص بالقتل دون غيره انتهى ١٢ له قوله يدخله الجنة يحتمل وجهين احدهما ان يدخله الجنة باثرتله ويكون هذا التخصيصا للشهادتين كما خصوا بآياتهم يزفون فرحين بما آتاهم الله من فضله والثاني ان يدخله الله الجنة بعد البعث ويكون فائدة تخصيصه ان ذلك يكون كفارة لجميع خطاياهم وان كثرت الا ما ٢٣ ٢٤ خصه الدليل وانه لا موازنة بين ما اكتسب من الخطايا وبين ثواب ما خرج له من الجهاد فلم يرجح ويؤيد هذا التأويل حديث

ابي قتادة رضي في الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم ان قتلت صابرا متحسبا مقبلا غير مدبر ايكمز الله عنى خطاياى فقال صلى الله عليه وسلم نعم ثم قال له بعد ان رده عليه الا الذين كذبوا قال لي جبرئيل انتهى ١٢ له قوله الخيل ثلاثة لرجل احبر ورجل ستر ورجل ستر ورجل ستر ورجل ستر اتخاذا وربطها في الغالب يكون لاحد هذه الثلاثة الاحوال اما ليجرد الاجرو هو لمن ربطها في سبيل الله واما للستر وهو لمن ربطها ليكتسب عليها واما للوزر وهو لمن ربطها على الوجه المنوع منها وارتباط الخيل وربطها هو اقتناؤها واصلا من الربط بالبحل والمقود ولما كانت الخيل للاستيذان من ذلك وكان كل من اتفق فريسا ربطه وكثر ذلك من استمالها حتى سموا اقتناؤها واتخاذها ربطا فعنى به ربطها في سبيل الله اعدادها لهذا الوجه واتخاذها بسببه وهو من وجوه البر يتأب عليه صاحبها في حال مقامه دون استئثاره في الجهاد وغزو العدو ولانه من باب الانفاق في سبيل الله والاعداد له والارهاب على العدو فاذا اغزاه كان له اجر الجهاد والغزو واجر الاتخاذ والرباط انتهى ١٢ له قوله في طيلها بكسر الطاء المهملة وفتح القمية الجبل الذي تربط به الدابة ويطلق للزعى ويقال الطول بالواو ايضا ١٢ له قوله ولم يرد ان يسقى به اى الحال انه لم يرد صاحبها سقيها واذا حصل ذلك له حيث لم يقصد فعند قصد اولى ١٢ على له قوله تغنيا وتعففا اى استثناء عن الناس وكفاعة السؤال بجميع نتائجها وحق رقاها الزكوة وحق ظهورها حل منقطع العزاة والحاجة فيها طائفة مستدلين به ايجاب زكوة في الخيل وتأويلهم بان المراد بالحق في رقاها الاحسان اليها والقيام لعنفها والشفقة عليها في الركوب ١٢ على له قوله

وتصديق كلمته ان يدخله الجنة او يرد به الى مسكنه الذي يخرج منه ما نال من اجر او غنيمة ما لك عن زيد بن اسلم عن ابي صالح السمان عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخيل ثلاثة لرجل اجر ورجل ستر ورجل ستر ورجل ستر ورجل ستر اتخاذا وربطها في الغالب يكون لاحد هذه الثلاثة الاحوال اما ليجرد الاجرو هو لمن ربطها في سبيل الله واما للستر وهو لمن ربطها ليكتسب عليها واما للوزر وهو لمن ربطها على الوجه المنوع منها وارتباط الخيل وربطها هو اقتناؤها واصلا من الربط بالبحل والمقود ولما كانت الخيل للاستيذان من ذلك وكان كل من اتفق فريسا ربطه وكثر ذلك من استمالها حتى سموا اقتناؤها واتخاذها ربطا فعنى به ربطها في سبيل الله اعدادها لهذا الوجه واتخاذها بسببه وهو من وجوه البر يتأب عليه صاحبها في حال مقامه دون استئثاره في الجهاد وغزو العدو ولانه من باب الانفاق في سبيل الله والاعداد له والارهاب على العدو فاذا اغزاه كان له اجر الجهاد والغزو واجر الاتخاذ والرباط انتهى ١٢ له قوله في طيلها بكسر الطاء المهملة وفتح القمية الجبل الذي تربط به الدابة ويطلق للزعى ويقال الطول بالواو ايضا ١٢ له قوله ولم يرد ان يسقى به اى الحال انه لم يرد صاحبها سقيها واذا حصل ذلك له حيث لم يقصد فعند قصد اولى ١٢ على له قوله تغنيا وتعففا اى استثناء عن الناس وكفاعة السؤال بجميع نتائجها وحق رقاها الزكوة وحق ظهورها حل منقطع العزاة والحاجة فيها طائفة مستدلين به ايجاب زكوة في الخيل وتأويلهم بان المراد بالحق في رقاها الاحسان اليها والقيام لعنفها والشفقة عليها في الركوب ١٢ على له قوله

معظم امره ومقصوده من تصرفه	فوصف بذلك جميع احواله وان لم يكن اخذ ابعثان فريسه في كثير منها ١٢
----------------------------	---

نواء بكسر النون والمدا اى معاداة لهم ١٢ على وكذا في النهاية ١٢ له قوله وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الحمير يريد والله اعلم ان السائل له لم يعلم ان كان حكم الحمير حكم الخيل فيما ذكر من انها لرجل اجر ورجل ستر ورجل ستر ورجل ستر ورجل ستر اتخاذا وربطها في الغالب يكون لاحد هذه الثلاثة الاحوال اما ليجرد الاجرو هو لمن ربطها في سبيل الله واما للستر وهو لمن ربطها ليكتسب عليها واما للوزر وهو لمن ربطها على الوجه المنوع منها وارتباط الخيل وربطها هو اقتناؤها واصلا من الربط بالبحل والمقود ولما كانت الخيل للاستيذان من ذلك وكان كل من اتفق فريسا ربطه وكثر ذلك من استمالها حتى سموا اقتناؤها واتخاذها ربطا فعنى به ربطها في سبيل الله اعدادها لهذا الوجه واتخاذها بسببه وهو من وجوه البر يتأب عليه صاحبها في حال مقامه دون استئثاره في الجهاد وغزو العدو ولانه من باب الانفاق في سبيل الله والاعداد له والارهاب على العدو فاذا اغزاه كان له اجر الجهاد والغزو واجر الاتخاذ والرباط انتهى ١٢ له قوله في طيلها بكسر الطاء المهملة وفتح القمية الجبل الذي تربط به الدابة ويطلق للزعى ويقال الطول بالواو ايضا ١٢ له قوله ولم يرد ان يسقى به اى الحال انه لم يرد صاحبها سقيها واذا حصل ذلك له حيث لم يقصد فعند قصد اولى ١٢ على له قوله تغنيا وتعففا اى استثناء عن الناس وكفاعة السؤال بجميع نتائجها وحق رقاها الزكوة وحق ظهورها حل منقطع العزاة والحاجة فيها طائفة مستدلين به ايجاب زكوة في الخيل وتأويلهم بان المراد بالحق في رقاها الاحسان اليها والقيام لعنفها والشفقة عليها في الركوب ١٢ على له قوله

عليه قول الا اخبركم بخير الناس منزلا بعد رجل معتزل في غنيمة وصفه رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل المنازل ونص عليها و رغب فيها من قوى عليها واخبر بعد ذلك بفضل من قصر عن هذه المنزلة وضعف عنها وليس كل الناس يستطيع الجهاد ولا يقدر على ان يكون اخذ ايمان فرسه فيه ففي الناس الضعيف والكبير وذو العاهة والفقر ووصف صلى الله عليه وسلم هذا المعتزل في انه في غنيمة بلطف الصبر اشارة والله اعلم الى قلة المال وقد يكون اعتزاله ضعفا عن الجهاد وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال في غزاة ان اقواما بالمدينة خلفنا ما سلكنا شعبا ولا واديا الا وهم معنا حبسهم العذر ويحتمل ان تكون له قوة على الجهاد ولكنه يؤمر مع الغنى عنه بالاقتبال والاعتزال لما يرى ان ذلك ابقى **٣٣ ٣٣** به واوتق له في دينه فهذا اقام

الصلوة واتى الزكوة وعبد الله تعالى فزله بعد منزلة المجاهد من افضل المنازل لادائه الفرائض واخلاصه لله العبادات وبعد عن الرياء والسمعة اذا خفي موضعه ولم يكن ذلك شهرة له ولانه لا يؤذى احدا ولا يذكر ولا تبلغ درجة دحية المجاهد لان المجاهد يذب عن المسلمين والمجاهد الكافرين حتى يذلهم في الدين يتعدى فضله الى غيره ويكثر الانتقام به وهذا المعتزل لا يتعدى نفعه الى غيره ولو ان رجلا رأى ان الاقتبال من اسلم لدينه واعدل لحاله ورأى ان نفسه اطوع له في الصلوة والزكوة فاقبل عليها لهذا المعنى كان ذلك والله اعلم الحظ له فمن الناس من يجد نفسه اطوع له في الصلوة ومنهم من يجدها اطوع له في الجهاد ومنهم من يجدها اطوع له في غير ذلك من ابواب البر وانما ذلك بحسب ما يقدر على الانسان ويقسم له انتهى **عليه قول** يا ايها رسول الله صلى الله عليه وسلم اصل البيع في كلام العرب المعايضة في الاموال ثم سميت معاوضة النبي صلى الله عليه وسلم معاوضة المسلمين مبايعة بمعنى انه ما وضعت ضمن لهم من الثواب عوضا عما اخذ عليهم من العمل قال الله تعالى ان الله اشترى الى قوله الفوز العظيم **عليه قول** على السمع والطاعة السمع ههنا يرجع الى معنى الطاعة ولعله ان يكون اصله الصغار الى قوله والقيم له يريد ان الذي شرط علينا السمع والطاعة لاوامر ونواهي على كل حال في حال اليسر وحال العسر ويحتمل ان يريد به يسر المال وعسره والتمكن من جيد الراحة ووافرا زادوا الاقتصار على اقل ما يمكن منها والمنشط والمكره يريد وقت النشاط الى امتثال اوامر ووقت الكسابة لذلك ولعله ان يريد بالمنشط وجود السبيل الى ذلك والتفرغ له وطيب الوقت وضعف الحدو ويريد بالمكره تعذر السبيل وشغل المانع و

شدته الهوان بالحر والبرد وصعوبة السفر وقوة العدو وانتهى **عليه قول** وان لا تنازع الامراهه قال الباجي يحتمل ان يكون ذلك شرا على الانصار ان لا ينازعوا فيه اهله وهو قرين ويحتمل ان يكون هذا ما اخذ على جميع الناس ان لا ينازعوا ولاية الامم فيهم من يصلح لذلك اذا كان قد صار لغيرة قال الحافظ السيوطي هو العيص ويؤيد ما زاده احمد ان اريت ان لك في الامر حق ولا بين حبان زيادة وان اكلوا مالك وضربوا ظهرك وللتخاري زيادة الا ان تروا كثر ابواحا اي ظاهرا على **عليه قول** كتب ابو عبيد الله الى عمر بن الخطاب يستشير فيما يفعل لما فتح المسلمين من هجوم الروم بعلمه ما يتقي منهم ويخاف من ضعف مسلمي الثغور عنهم فكتب اليه عمر بما ذكر في الحديث يريد ان عاقبة المؤمنين الى الفرج **عليه قول** من منزل شدة باضافة المنزل بزنة المفعول الى الشدة من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف وفي نسخة شدة بالرفع وقول من منزل بزنة اسم الفاعل مجرور منون ووجهه ظاهر **عليه قول** لا يغلب عسر يسرين يعني المذكور في قوله تعالى فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا كرهه ليدل على ان العسر المعروف معه يسرا قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اصبروا وادبوا اي على مشاق الطاعات وما يهينكم من الشدة واصبروا وادبوا اعاد الله في الصبر على شدة الحروب وادبوا اي ابدانكم وخبو لكم في الثغور مترصدين للغزو وانفسكم على الطاعة على قال الباجي قوله لن يغلب العسر قيل ان وجه ذلك انه لما عرف العسر اقضى استغراق الجنس فكان عسر الاول هو الثاني ولما كان اليسر منكرا كان الاول منه غير الثاني فهذا يقتضي ان اليسر عند النظر بالمراد والاجر فالعسر لا يغلب هذين اليسرين لانه لا بد للمؤمن ان يحصل حد هما **عليه قول** ان يسافرا بالقران اي المصحف او ما فيه قران فيكره ذلك عند ابى حنيفة والشافعي رحم

ويحرم عند مالك رحمه **عليه قول** عبد البر كان قاله اكثر الرواة ورواه ابن وهب فقال في اخره (البقية عوف)

والمكره تعذر السبيل وشغل المانع و

شدته الهوان بالحر والبرد وصعوبة السفر وقوة العدو وانتهى **عليه قول** وان لا تنازع الامراهه قال الباجي يحتمل ان يكون ذلك شرا على الانصار ان لا ينازعوا فيه اهله وهو قرين ويحتمل ان يكون هذا ما اخذ على جميع الناس ان لا ينازعوا ولاية الامم فيهم من يصلح لذلك اذا كان قد صار لغيرة قال الحافظ السيوطي هو العيص ويؤيد ما زاده احمد ان اريت ان لك في الامر حق ولا بين حبان زيادة وان اكلوا مالك وضربوا ظهرك وللتخاري زيادة الا ان تروا كثر ابواحا اي ظاهرا على **عليه قول** كتب ابو عبيد الله الى عمر بن الخطاب يستشير فيما يفعل لما فتح المسلمين من هجوم الروم بعلمه ما يتقي منهم ويخاف من ضعف مسلمي الثغور عنهم فكتب اليه عمر بما ذكر في الحديث يريد ان عاقبة المؤمنين الى الفرج **عليه قول** من منزل شدة باضافة المنزل بزنة المفعول الى الشدة من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف وفي نسخة شدة بالرفع وقول من منزل بزنة اسم الفاعل مجرور منون ووجهه ظاهر **عليه قول** لا يغلب عسر يسرين يعني المذكور في قوله تعالى فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا كرهه ليدل على ان العسر المعروف معه يسرا قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اصبروا وادبوا اي على مشاق الطاعات وما يهينكم من الشدة واصبروا وادبوا اعاد الله في الصبر على شدة الحروب وادبوا اي ابدانكم وخبو لكم في الثغور مترصدين للغزو وانفسكم على الطاعة على قال الباجي قوله لن يغلب العسر قيل ان وجه ذلك انه لما عرف العسر اقضى استغراق الجنس فكان عسر الاول هو الثاني ولما كان اليسر منكرا كان الاول منه غير الثاني فهذا يقتضي ان اليسر عند النظر بالمراد والاجر فالعسر لا يغلب هذين اليسرين لانه لا بد للمؤمن ان يحصل حد هما **عليه قول** ان يسافرا بالقران اي المصحف او ما فيه قران فيكره ذلك عند ابى حنيفة والشافعي رحم

عن النبي لقتلها فاسترحوا منها وهذا يدل على التعلق بالعدو لانه اجري نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم على عموه في سائر الحالات انتهى
 كقوله رأى في بعض منازل اى غزوة فتح مكة كما في اوسط الطبراني من حديث ابن عمر والحديث مخرج في الصحيحين والسنن الا
 سنن ابن ماجة ومسند احمد وصحهم ابن حبان ومستدرك الحاكم وفي بعض رواياتهم رأى امرأة مقتولة فقال ما كانت هذه تغتال فلما قتلت
 وهذا الحديث اجمع العلماء على عدم جواز قتل النساء والصبيان لضعفهن عن القتل وقصورهن عن الكفر وفي استيفائهم منفعة بالارادة فاقوا
 او الفداء وحكى الحارثي قولاً لبعض العلماء يجوز ذلك على ظاهر حديث الصعب بن جثامة عند الاثني عشرية سئل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن اهل الدار يبيتون من المشركين فيصاب من نسايتهم وذرايعهم قال هم منهم واشاءوا بوجوه
 الى نسخ حديث الصعب باحد ابي النبي كذا في فتح

الباري وغيره من شروح صحيح البخاري انتهى قال
 الباقى قوله رأى في بعض منازل امرأة مقتولة
 فاكثرت لك يحتمل ان يكون صلى الله عليه وسلم من
 حال تلك المرأة انها لم تقا تل ويحتمل ان يكون
 حل امرها على المعهود من حال النساء في بعدهن
 عن القتال والمنفعة وقد روى رابع بن ربيع قال
 كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة
 فرأى الناس مجتمعين على شئ فبعث رجلاً فقال
 انظر على ما اجتمع هؤلاء فجاء فقال امرأة مقتولة
 فقال ما كانت هذه تغتال قال وعلى المقدمة خالدين
 الوليد فبعث رجلاً فقال لا تقا تل لا تقتل امرأة و
 لا عسيفاً فهذا يقتضى ان المنع من قتل النساء
 والصبيان انهم لا يقاتلون وفيهم معنى اخر انهم
 من الامور التي يستعان بها على العدو وينتفع بها
 دون مخافة منهن فاما ان قاتلوا فانهن يقتلن
 العلة التي منعت من قتلهن مد والقتال منهن
 فاذا وجد منهن وجدت علة اباحة قتلهن لان
 الحاجة داعية الى دفع مضرتهم وازالة منعتهم
 الموجود في الرجال والله اعلم كقوله ان
 ابا بكر الصديق بعث جويشاً الى الشام فخرج مشى
 مع يزيد بن ابي سفيان يحتمل انه خرج معه على
 سبيل البراءة والتشجيع فيكون ذلك سنة وتشجيع
 الخارج الى الغزو والبر وسبيل البر واداف مشيه
 الى يزيد بن ابي سفيان اما لانه اختص بما شانه و
 القرب منه والمكاملة له واما لانه كان خروجه بسببه
 فقال خرج مع يزيد يشيعه بمعنى انه قصد بخروجه
 تشجيعه وان لم يخرجوا معا انتهى كقوله فخرجوا
 ان يزيد قال لا ابي بكر اما ان تركب واما ان
 انزل على معنى الاكل والابى بكر والتواضع له
 لدينه وفضله وخلافه لئلا تكون حاله في
 الركوب اسرف من حاله في المشى وقول ابي بكر
 الصديق ربح ما انت بنازل وما انا براكب الى

قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين قتلوا ابن ابي
 الحقيق عن قتل النساء والولدان قال فكان رجل منهم يقول
 برحت بنا امرأة ابن ابي الحقيق بالصياح فارفع عليها السيف
 ثم اذكر نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكف ولولا
 ذلك لاسترحنا ما لك عن نافع ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم رأى في بعض منازل امرأة مقتولة فانكر
 ذلك ونهى عن قتل النساء والصبيان ما لك عن يحيى بن
 سعيد ان ابا بكر الصديق بعث جويشاً الى الشام فخرج مشى
 مع يزيد بن ابي سفيان وكان امير ربيع من تلك الارباع
 فخرجوا ان يزيد قال لا ابي بكر اما ان تركب واما ان انزل
 فقال ابو بكر ما انت بنازل وما انا براكب انى احتسبت خطاي
 هذه في سبيل الله ثم قال له انك ستجد قوماً زعموا انهم
 حبسوا انفسهم لله فذريهم وما زعموا انهم حبسوا له و
 ستجد قوماً فحشوا عن اوساط رؤسهم من الشعر فاضرب
 ما فحشوا عنه بالسيف واني موصيك بعشر لا تقتل امرأة

<p>البقية عن طائفة خشية ان يناله العدو في سياق الحديث وكذا روى ابن ماجة من طريق ابن مهدي عن مالك مخافة ان يناله العدو وفي نفس الحديث وعند مسلم والنسائي تلك الزيادة من غير طريق مالك لفظه فاني لا آمنه العدو فظهر تعليل النهي عن الشارع فلهذا فوق الحنفية بين الصكر الكبير و</p>	<p>الصغير فيجوزون في الاول لان الغالب فيه الا من خلاف الثاني ١٢ م - (الحاشية المتعلقة بصفحة هذا) له قول برحت بنا يزيد اظهرت امرنا بصباحها فكان يمنعه قتلها اذا رفع عليها السيف ما يذكر من نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء و الولدان ولولا ما يذكره من ذلك</p>
---	---

احتسبت خطاي هذه في سبيل الله يريد ان قصد به المشى في تشجيعهم ووصيتهم بحسبة في سبيل الله تعالى فعله اذ اذ الرقيق
 به والتقوية له لما يلقاه من نصب العدو وتعب السفر ولقاء العدو ومقاومته و ابي بكر ربه لا يلقى شيئاً من ذلك فلم يجتهد
 التقوى ما يحتاج اليه يزيد وقوله رضى الله عنه انك ستجد اقواماً زعموا انهم حبسوا انفسهم لله فذريهم وما زعموا انهم حبسوا انفسهم
 له يريد الرهبان الذين حبسوا انفسهم عن مخالطة الناس واقبلوا على ما يدعون من العبادة وكفوا عن المعاونة لاهل ملتهم
 برأى او مال او حرب او اخبار ربحوا فهو لا يقاتلون سواء كانوا في صوامع او ديار او غيرهن لان هؤلاء قد
 اعتزلوا الغريبين وعقوا عن معاونة احد هما انتهى كقوله فحشوا عن اوساط رؤسهم بالفاء وتحفيف الحاء
 المهملة بعد ما مهملة اى حلقوا رؤسهم وتركوها مثل اما حيش القطاة والمحوص القطاة عموماً مضعها الذي تختر فيه
 وتبيض قال في الحنفية وخدا هي يا فت قومي راكه ستروا اند ميا نه سرها في خود پس بز ان راكه ستروا اند
 از وى بشمشير بجي مجوس كه خلق سره دان عصر خصلت مجوس بود - انتهى

له قوله ولا تقطعن شجرهم ما به أخذ مالك والا وراعي انه لا يحل قطع الشجر المثمر وتخريقها في بلاد المشركين قال وإنما امر النبي بقطع
 الخيل لانه كان مقابل الغوم فامر بقطعها ليتسرع السكان كذا ذكره الخطابي ويحل عند أبي حنيفة قطع الشجر وفساد الزرع قال الشافعي
 في الامم بقطع الغل ويحرق كل ما لا روح فيها ولعل امر أبي بكر ان يقطعوا شجرهم انما هو لانه سمع النبي صلى الله عليه وسلم
 يخبر عن بلاد الشام يقطع على المسلمين فلما كان مما حان يقطع ويترك اختار الترك نظر المسلمين لما ان تخريب ذلك وتخريقه لا يحل قال
 الباقى هذا على خيرين أما ما كان البلاد مما يوجب ان يظهر عليه المسلمون فانه لا يقطع شجره المثمر ولا يخرّب عامره لما يبرح من استيلائه
 الاسلام عليه واتقاهم به وما كان بحيث لا يبرح مقام المسلمين به لبعده وتوقله في ٢٢ ٢٢ ٢٢ بلاد الكفر فانه يخرّب عامره و

ولا أصبياً ولا كبيراً هريماً ولا تقطعن شجرهم ما ولا تخرب عامراً ولا تعقرن شاة ولا بعيراً الا لاكله ولا تخرقن لحلاً ولا تعقرن
 ولا تغل ولا تحب من مالك انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز
 كتب الى عامل من عماله انه بلغنا ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان اذا بعث سرية يقول ليهزموا وبسم الله
 في سبيل الله تقتلون من كفر بالله لا تغلوا ولا تغدروا ولا
 تمشوا ولا تقتلوا وليداً ولا امرأة وقل ذلك للجوشك و
 سراياك ان شاء الله والسلام عليك ما جاء في الوفاء
 بالامان مالك عن رجل من اهل الكوفة ان عمر بن الخطاب
 كتب الى عامل جيش كان بعثه انه بلغني ان رجلاً منكم
 يطلبون العلم حتى اذا السبيل في الجبل وامتنع قال رجل مطرس
 يقول لا تخف فاذا ادركه قتله والى والذي نفسي بيده لا اعلم
 مكان احد فعل ذلك الا ضربت عنقه قال مالك ليس هذا
 الحديث بالمجتمع عليه وليس عليه العمل وتشمع مالك
 عن الاشارة بالامان اهي بمنزلة الكلام فقال نعم واني
 اري ان يتقدم في ذلك الى الجيوش ان لا يقتلوا احداً اشاروا
 اليه بالامان لان الاشارة عندي بمنزلة الكلام ولانه

يقطع شجره المثمر وغيره لان في ذلك اضراراً لهم و
 تعذيباً وان لا يمتنعون به ٢٢ قوله ولا
 تخربن من الافعال والتفصيل ذكره احمد تخرب
 العامر الا باحة الى ذلك ٢٢ قوله ولا تخرقن
 لى لا تخربن قال الامام ابو يوسف اكد ان يعقرن هذا
 مثله قال الباقى وهذا ايضا على ضربين احدهما ان
 يكون الابل والغنم فيستطيع المسلمون ان يخرجوا
 بها ويقتلوا فلا تخرقن الا الحاجة ويحتمل ان يريد بالعقر
 الذي يجره والغنم فيقول لا يسرع بهن جهاً ولحقها بلها
 الا حاتم الى اكلها فاما على وجه السرف والافساد
 او على وجه القول والخراج للبيع الى بلاد المسلمين
 فلا ويحتمل ان يراد بالعقر الحبس لما شرب منها
 بالعقر الذي يجلس ما ندد شره ولا تبلغ مبلغ
 القتل فيقول ما شرب عليكم فلا يمكنكم ركوبه و
 استعماله فلا ترموه ولا تعقروه على الوجه
 المذكور الا لحاجة جكم الى اكله فاحبسوه بالعقر و
 الضرب الثاني من الابل والغنم ما يحجز المسلمون
 عن اخراجه فانه يقتل او يعقر لان في ترك ذلك
 تقوية العدو وفعل هذا يحتمل قول أبي بكر من على ما
 يمكن اخراجه وحله ابن وهب على عومه فقال لا
 يجوز قتل شئ من الحيوان الا لما كلفته وأما دوابهم
 وخيلهم وبغالهم وحميرهم فانها تعقر اذا عجز عن
 اخراجها والا انتفاع بها لولا يختلف في ذلك اصحابنا
 غير ابن وهب وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي لا
 يجوز عقرها ٢٢ قوله ولا تخرقن لحلاً يربذ باب
 الغل لا يحرق بالنار ولا يفرق في ماء واختلف
 قول مالك فيما لا يقدر على اخراجه من ذلك فوك

لا يقتل به انتهى له قوله وسئل مالك
 عن هذا كما قال ان الاشارة بمنزلة الكلام
 والكتابة لانها افهام بالامان فحجب
 ان يتقدم الى الجيوش ان لا يقتلوا من
 اشاروا اليه بالامان والاشارة بالامان

ابن حبيب عن مالك يحرق ويغرق وروى عن
 مالك انه كره ذلك وجه الرواية الاولى انه لا
 طريق الى اتلافها الا بذلك واتلافها ما موربه
 لانها ما يقوى به العدو فاذا لم يكن اتلافها الا
 بالنار توصل اليه بها كالفارسين من العدو ووجه
 الرواية الثانية ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم

انه قال قرصت غملة نبياً من الانبياء فامر بقرية من النمل فاحرقته فاجى الله اليه ان قرصتك غملة واحرقت امة من الامم
 تسير وهذا امر تدعى الى ذلك حاجة اكل فان احتاج الى ذلك ولم يمكنه ففعلها الا بتخريقها او تخريقها فعل من ذلك بالتوصل به ٢٢
 قوله لا تغل ولا تحب من الغنم بعض الغنم من ما لم تصبه المقاسم والحبس الجزع والغرام لا يجوز
 الغرام عنه ٢٢ قوله بعث سرية بفتح السين وكسر الراء وتشديد التحتية قطعة من الجيش تبلغ اقطارها اربعمائة بعث
 الى العدو ويكن في النهاية انتهى وقال الباقى السرية من يدخل دار الحرب مستغنياً والجيش من يدخل محلنا وليس لعددها
 حد ٢٢ قوله اغدوا بالذال المهملة اى سيروا في الغداة وفي نسخة بالزاي المعجمة ٢٢ محلى ٢٢ قوله ولا تمشوا يقال مثلت
 بالقتل اذا جدت انفه واذا نه ومن اكبره اوشيداً من اطرافه انتهى ٢٢ قوله ان رجلاً منكم يطلبون العلم يريد يفرأ ما هم
 فيتموه حتى اذا السند في الجبل يريد صار في سند ٢٢ وامتنع فيه من طلبه قال له مطرس وهذه لفظة فارسية تقول الفرس
 مطرس اى لا تخف فاذا ادركه قتله فما تكرر قتله بعد ان امن لانه نقض لما عقد له من التامين وقد امر الله تعالى بان
 يوفى بالعهد فقال يا ايها الذين امنوا اوفوا بالعقود وقال عز وجل واوفوا بالعهد الله اذا افاهدتم العلم يريد يفرأ ما هم
 كفرا ليعلم مطرس قال الحافظ الظاهر ان الراوى افهم المتشأن فصارت تشبه الطاء وهو باللسان الفارسي ترجم لا تخف كما فسر
 ٢٢ قوله والذي نفسي بيده والخ يحتمل ان يكون عمر بن الخطاب قتل المسلم بالمستامن وقد قال به ابو يوسف ومنع منه مالك واوجز
 حنيفة والشافعي ولذلك قال مالك ليس هذا الحديث بالمجتمع عليه وليس عليه العمل يريد ان من قتل من المسلمين مستأمناً فانه

له قوله ما ختر قوم بالخاء الحجة والفوقية أي ما نقص قال أبو يوسف لو أن رجلاً اشترى رجل بالامان ولم يتكلم بذلك فان الفقهاء اختلفوا فيه واحسن ما سمعت في ذلك انه امان ١٢ **قوله** كان اذا اعط شيئاً يريد اخرج في سبيل الله نفقة او فرساً او سلاحاً يقول لصاحبه يريد الذي يدفع اليه ذلك اذا بلغت وادى القرى يريد ان هذا نهاية في سفره ومقتضى غزوه في رجوعه فانما من الشام فشا نك به يعني هو لك قوله اذا بلغت وادى القرى موضع قريب خيبر فتحه النبي صلى الله عليه وسلم والمقصود المسافر للجهاد وذكر الموضع على سبيل المثال والله اعلم **قوله** فشا نك منصوب باضمار فعل ويجوز رفعه اي الزم شاك بالشيء المحبط واما قبل الارتحال فوجه به ١٢٤ ان شاء الله **قوله** فبلغ به رأس مغزاة المغزى موضع الغزو وقد يكون الغزو نفسه كذا في النهاية يعنى اذا بلغ الرجل بالعطية رأس الغزو

فالعطية له والا فربى على خطر الرجوع وبه اخذ مالك جازاً من اهل العلم وقال طائفة ومجاهد اذا رجع عن مالك شيء يخرج به في سبيل الله فاصنعه ما شئت وضعه عند اهلك قال عبد الله بن عمر قال ابو حنيفة وغيره من فقهاء اذا رفعه اليه صاحبه فهو له انتفى **قوله** وسئل مالك عن رجل اوجبت نفسه الغزو لم هذا كما قال ان من اوجب على نفسه الغزو وبذرا وقسم فجهز له ثم منعه منه ابواه فليس له ان يكابرهما في ذلك العار ولو أخر غزوه الى العام المقبل وقد بينا ان الجهاد على ضربين احدهما ان لا يتعين على المكلف الغزو والجهاد لقيام غيره به فهذا يلزمه طاعة ابويه والمنع منه مؤمنين كانوا وكافرين قاله سمعون والاصل في ذلك ما روى عن عبد الله بن عمر انه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فاستشاره في الجهاد فقال لك ابوان قال نعم قال ففيمهما فجاهد ومن جهة المعنى ان طاعة ابويه من فروض الاعيان والجهاد من فروض الكفاية وفروض الاعيان اكد والضرب الثاني ان يتعين على المكلف الجهاد وهو يتعين من وجهين احدهما ان يوجب ذلك على نفسه بئذ راو قسمو الثاني ان يوجب ذلك عليه بأصل الشرع ويتعين عليه لقوة العدو وضعف المسلمين عنه فاما ان اوجب ذلك على نفسه فلا يمتنع منه لمنع ابويه وان كان وجب ذلك عليه بأصل الشرع لم يمتنع منه لمنع ابويه والفرق بينهما ان حق ابويه قد وجب عليه فليس له ان يسقطه بئذ يلزم نفسه وليس كذلك ما ثبت بأصل الشرع فانه يجب بالوجه الذي وجب به حق ابويه فاذا كان اكد من حق ابويه لم يكن لهما المنع منه - ١٢ **قوله** واما الجهاد فاني ارى ان يرفعه حتى يخرج به يريد ان هذا الفضل له لانه مال قد

بلغني ان عبد الله بن عباس قال ما ختر قوم بالعهد الاسلط عليهم العدو والعسل فيمن اعط شيئاً في سبيل الله مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان اذا اعط شيئاً في سبيل الله يقول لصاحبه اذا بلغت وادى القرى فشا نك به مالك عن يحيى بن سعيد ان سعيد بن المسيب كان يقول اذا اعط الرجل الشيء في الغزو فبلغ به رأس مغزاة فهو له وسئل مالك عن رجل اوجب على نفسه الغزو فجهز حتى اذا اراد ان يخرج منه ابواه او احد هما فقال لا اذى ان يكابرهما ولكن يؤخر ذلك الى عام اخر فاما الجهاد فاني ارى ان يرفعه حتى يخرج به فان خشى ان يفسد بانه وامسك ثمنه حتى يشتري به ما يصلحه للغزو فان كان موسرا يجز مثل جهازة اذا اخرج فليصنع بجهازة ما شاء جامع النفل في الغزو مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية فيها عبد الله بن عمر قبل نجد فغنموا ابلاً كثيرة وكان سمانهم اثنا عشر بعيراً او احد عشر بعيراً ونقلوا بعيراً بعيراً ما لك عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن

م كان هذا الفعل لا فائدة فيه و كان هذا اللفظ من جملة اللغو و لما اجتمع على انه صلى الله عليه وسلم لا يفعل ما لا فائدة فيه ثبت انه قسم عليهم الاربعة الاخماس عشر	نفلم بعد ذلك من غيرها بعيراً بعيراً ولا سهم يمكن ان يشار اليه ينفلو امته غير الخمس وهذا مذهب مالك ان النفل لا يكون الا من الخمس و به قال ابو حنيفة والشافعي انتهى ١٢
---	--

نوى به البر وسببه للغزو فيسقط له ان لا يرجع عن ذلك فان امسكه كذلك فاما قبل الغزو به فانه ميراث سواء امسكه عندنا او جعله على يد غيره لانه كصدقة نذرها ولم ينفذها فان اشهد بنفاذها فهو على ضربين احدهما ان يشهد بانفاذها وان مات فلهذا تكون من الثلث والثاني ان يشهد بانفاذها على كل حال فهذا تكون من رأس المال وقوله فان خشى ان يفسد بانه وامسك ثمنه حتى يشتري به ما يصلحه للغزو يريد ان يكون جهازة ذلك مما يفسد ويتغير كاللوازم والاطعمة وغير ذلك مما يسرع اليه الفساد فانه يبيعه ويمسك ثمنه لان الثمن يقوم مقامه فان كان غنياً يعلم انه يقدر على مثل ذلك او افضل منه اذا اتيسر غزوه لم يكن له التصرف فيه اذا اعتقد ان يعوض منه مثله او افضل منه انتهى باجى **قوله** وكان سمانهم يريد سبل سمانهم الواقعة لهم من الغنمة اشق عشر بعيراً او احد عشر بعيراً اشك في ذلك الراوى ويحق وجهين احدهما انه شك هل سمانهم كانت اشق عشر بعيراً او احد عشر بعيراً والثاني انه شك هل كانت سمانهم احد عشر ونقلوا بعيراً اذا على ذلك وبلغت بالثلاثة اشق عشر بعيراً غير انه يعود من جهة هذا العدد الى معنى واحد وقوله ونقلوا بعد ذلك بعيراً بعيراً يريد اعطوه اذا على ما وجب لهم ويحتمل ان يكون جميع ما حصل لهم اشق عشر بعيراً من جهة اللفظ غير ان قوله غنموا ابلاً كثيرة يدل على ان سمانهم كل واحد منهم كانت هذه العدد والثالثة في كلام العرب عطية التطوع والزيادة في العطاء على الواجب وهذا يقتضى ان النفل في الخمس وذلك انه قد سوى بينهم في النفل فنقلوا بعيراً بعيراً فلو كان النفل من الاربعة الاخماس التي لهم لما كان في ذلك فائدة لان ذلك كان لهم لو لم ينفلوا وقسمت بينهم الاربعة الاخماس ولو كان ذلك ص

له قوله بعشر شياؤه وفي البخاري أنه عدل عشر من الغنم بهيدين قسم غنائم حنين ١٢ على له قوله فان لم يفعل ذلك فلا
سهم له يعني لا سهم للاجير الا ان يقاتل وهو قول الثوري وهذا اذا استوجرت المدة وهو قول الأكثر قال احمد واسحق لا سهم له و
اما اذا استوجرت لم يقاتل فقال المالكية والحنفية لا يسهم وقال احمد لو استاجر الامام قوما على الغزو لم يسهم لهم سوى الاجرة
وقال الشافعي هذا حق من لم يجب عليه الجهاد واما اجزاليه المسلم فتعين عليه الجهاد فيسهم ولا يستحق الاجرة ١٣ بحقه قوله
الا لمن شهد القتال من الاحرار فلا يسهم للعبد وبه قال الثلثة الباقية والجمهور وللحراد المعضر القتال وبه قال
الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة يسهم من بعثه الامام رسولا في حاجته وامر ٢٢٨ بالمقام بدليل انه صلى الله عليه

المسيب يقول كان الناس في الغزو اذا اقتسموا غنائمهم
يعد لون البعير بعشر شياؤه قال مالك في الاجير والغزاة
ان كان شهد القتال وكان مع الناس عند القتال وكان
حرافه سهمه فان لم يفعل ذلك فلا سهم له قال مالك
ارى ان لا يقسم الا لمن شهد القتال من الاحرار ما لا
يجب فيه الخمس قال مالك في من وجد من العدو على
ساحل البحر بارض المسلمين فزعموا انهم تجار وان البحر
لفظهم ولا يعرف المسلمون تصديق ذلك الا ان مرآتهم
تكسرت او عطشوا فنزلوا بغير اذن المسلمين ارى ذلك
الى الامام يرى فيهم رايه ولا ارى لمن اخذهم فيهم خمسا
ما يجوز للمسلمين اكله قبل الخمس قال مالك
لا ارى بأسا ان يأكل المسلمون اذا دخلوا ارض العدو
من طعامهم ما وجدوا من ذلك كله قبل ان يقع في
المقاسم قال مالك وانا ارى الابل والبقر والغنم بمنزلة
الطعام يأكل منه المسلمون اذا دخلوا ارض العدو كما
يأكلون من الطعام قال مالك ولو ان ذلك لا يؤكل
حتى يجضر الناس المقاسم ويقسم بينهم اضر ذلك بالحيوان
فلا ارى بأسا ما اكل من ذلك كله على وجه المعروف
والحاجة اليه ولا ارى ان يدخر احد من ذلك شيئا يرجع
به الى اهله وسئل مالك عن الرجل يصيب الطعام في
ارض العدو فيأكل منه ويتزود فيفضل منه شيئا يصلم

وسلم اسهم لعثمان وطلحة بين رولم يشهداها
١٢ بحقه قوله قال مالك الخ و
هذا كما قال ان العدو اذا وجد بساحل لمسلمين
قد نزلوا دون اذن احد من المسلمين او لفظهم
البحر فزعموا انهم اتوا للتجارة فان لم يعلم صدق
قولهم فيهم فتي ولو لم يصدقهم لم يجز
لهم وجب تركهم على ما نزلوا عليه او يجرى
الى ما منهم انتهى له قوله لا ارى بأسا ان
يأكل المسلمون قال عياض اجمعوا على جواز اكل
طعام الحربين ما داموا في الحرب فيما يكون منه
قد رجحهم ويجوز باذن الامام وبغير اذنه و
قال الزهري لا يأخذ شيئا من الطعام ولا غيره
الا باذن الامام وروى البخاري عن ابن عمر ركذا
نصيب في مغازاة الحسل والعنب فئاكله ولا
نرفعه وقال التاجي رحمه الله هذا كما قال مالك
لا ارى بأسا وقد تقدم من قولنا ان ما ينتفع
به في ارض العدو وما عندهم على ضربين مباح
غير مملوك وقد تقدم القول فيه والثاني اصله
الملك ولكنه ابيع الانتفاع به للغذاء والقوة
وذلك كل مطعوم من اموال الروم وحبده
المسلمون في بلادهم فان وجد اكله في
دار الحرب وبغلة دوابه ولا يحتاج في استباحته
الى قسم ولا اذن الامام وانما يكون الاخذ له
اخر الحاجة منه وما فضل منه عنه اعطاه من
اجتناب اليه من الغازين فان لم يجد محتاجا
اليه دفعه الى صاحب المغنم والاصل في
ذلك ما روى عن ابن عمر انه قال كنا نصيب الحسل
والعنب فئاكله ولا نرفعه واما الحيوان للباح
اكله كالابل والبقر والغنم فانها في ذلك بمنزلة
الطعام عند مالك وقال الشافعي لا يذبح شيء
من ذلك الا لغزوة اذا اعدوا الطعام والدليل
على ما نقوله ان الحاجة الى اكلها والاقتيات بها اشد
من الحاجة الى الحسل والعنب فاذا جازا اكل

الحسل والعنب فبان يجوز الاقتيات بلحوم الغنم والبقر والى اخرى والله اعلم له قوله وانا ارى البقر والغنم وبه قال
الجمهور وانه لا بأس ببيع البقر والغنم قبل ان يقع المقاسم وكذلك يعلف وحطب ودهن وشباب وسلاح به حاجة وشرط
الاداعي في ذلك اذن الامام ١٢ بحقه قوله فلا ارى بأسا ما اكل من ذلك على وجه المعروف والحاجة اليه يريد ان الذي
ايحمله من ذلك اكله على وجه جرت العادة باكله واما بخر الحيوان او تلافه او ذبح الكثير منه الذي يكفي يسيرة ويجوز
فيه عن حد الاقتيات البالغ الى حد الفساد والانتهاج والتبذير فان ذلك ممنوع الا ان يبيد افساده اذا لم يقدر واعلى
العدو واذا لم يطبقوا انتقاله انتهى وقوله ولا ارى ان يدخر احد من ذلك شيئا يرجع به الى اهله يريد ماله من ذلك بال و
قيمه واما ان يأكل منه حتى ينصرف فان فضل منه شيء تصدق به الا ان يكون التافه اليسير كالقديد والكعك مما يقل
ثمنه واما ما اخذ من القوة والاستعداد كالفارس والسلاح والثوب ينتفع به حتى ينقضي غزوه فهذا اختلف اصحابنا فيه فقال ابن
القاسم له ان يأخذ ذلك من احتاج اليه بغير اذن الامام وينتفع به حتى ينقضي غزوه وروى علي بن زياد وابن وهب ليس له
ان يأخذ شيئا من ذلك ولا ينتفع به وجه ما قاله ابن القاسم ان هذا تدعو الحاجة الى الانتفاع به فجاز ان ينتفع به من اخذ
دون قيمته كالطعام ووجه الرواية الثانية ان هذا ما ينتفع به مع بقائه عنده وله قيمته فلم يكن لاحد من الغانمين الانتفاع به
كالذهب والفضة والورق والحل والوطاء - باجي ١٣

له قوله اذا كان يسيرا تاثيرا اي قليلا كاللحم والخبز وفجوة وهو قول احمد وقال ابو حنيفة والثوري يرد ما اخذ منه الى الاما مروى
 احد قول الشافعي **ع** على قوله وان فرس له ما بالعين المهمة على وزن باع اي انقلب وذهب على وجهه ومنه رجل عيار اذا
 كان ضائعا بطا لا قال الامام البخاري عار مشتق من العير وهو الحمار الوحش اي ضرب **ع** على قوله فردا على الجوهول اما
 العبد فردا عليه خالد بن الوليد بعد النبي صلى الله عليه وسلم واما الفرس فاختلف فيه فروى عبد الله عن نافع انه رد عليه في
 زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم **ع** قال بعض الحفاظ هو الصبي **ع** على قوله قال مالك فيما يصيب العبد واما مال
 المسلمين الخ وهذا كما قال انه ان **٢٩٢** ادرك قبل المقاسم فانه يرد على صاحبه يكون احق به من الغائبين وغيرهم واما

له ان يحتسبه قيا كله في اهله او يبيعه قبل ان يقدم بلادة
 فينتفع بثمنه فقال مالك ان باعه وهو في الغزو فاشنى
 ارى ان يجعل ثمنه في غنائم المسلمين وان بلغ به بلدة فلا
 ارى بأسا ان يأكله وينتفع به اذا كان يسيرا تاثيرا ما يرد
 قبل ان يقع القسم مما اصاب العبد ومالك انه
 بلغه ان عبد الله بن عمر ابي وان فرس له عار فاصابها
 المشركون ثم غنمها المسلمون فروا على عبد الله بن عمر وذلك
 قبل ان تصيبها المقاسم قال مالك فيما يصيب العبد واما مال
 المسلمين انه ان ادرك قبل ان يقع فيه المقاسم فهو سراد
 على اهله واما ما وقعت فيه المقاسم فلا يرد على احد
 وسئل مالك عن رجل حاز المشركون غلامه ثم غنمه
 المسلمون فقال صاحبه اولى به بغير ثمن ولا قيمة ولا
 غرم ما لم تصبه المقاسم فان وقعت فيه المقاسم فاني
 ارى ان يكون الغلام لسيدة بالثمن ان شاء وقال مالك
 في امر ولد رجل من المسلمين حازها المشركون ثم غنمها
 المسلمون فقسمت في المقاسم ثم عرفها سيدها بعد
 القسم انها لا تسبى وارى ان يفتديها الامام لسيدها
 قال فان لم يفعل فعلى سيدها ان يفتديها ولا يدعيها
 ولا ارى للذي صارت له ان يسترقها ولا يستحل فرجها
 وانما هي بمنزلة الحرة لان سيدها يكلف ان يفتديها
 اذا جرحت

اذا لم يعلم انه له حتى وقعت فيه المقاسم فانه
 لا يرد على صاحبه ومعنى الرده هبنا انه لا يكون
 احق به دون ثمن وذلك ان اخذ اهل الشرك
 الشيء على وجه القهرة شبهة تملك وهكذا كل ما
 تملكوه على وجه لا يصح للمسلم ان يملك عليه فانه
 له ويصححه اسلامه عليه او الحكم له بصحته و
 قال الشافعي لا يصح ملكهم لشيء الا على الوجه
 الذي تملك عليه المسلمون ومن اسلم منهم و
 في يده شيء من اموال المسلمين فلا شيء له فيه
 ورد الى صاحبه وكذلك ما اصابوا من اموال
 المسلمين ثم غنم المسلمون فلا يعلم بذلك حتى
 قسم فان صاحبه احق به يرد عليه بغير شيء و
 يعط من صار اليه في قسمه قيمته من بيت المال
 والدليل على ما نقول ان القهرو والغلبة جهة
 يملك بها المسلم على المشرك في اذان يملك بها
 المشرك على المسلم كالبيع والصلم انتهى ما يجرى
 به قوله صاحبه اولى به بغير ثمن ولا قيمة و
 لا غرم يريد ان له ان يأخذ ولا يدعي فيه قيمة
 وهو ما يساوى يوم اخذه له ولا ثمن ان كان
 وقع فيه بتاييد بين المشركين قبل ان يغنمو
 لا يغرم بسبب ذلك من انفق عليه ولا يكلف
 بسببه ووجه ذلك ان الغنمة لا يستقر ملك
 الغائبين عليها بنفس الغنمة وانما استقر
 بالقسمة وبه قال القاضي ابو الحسن وهو مذهب
 ابو حنيفة وملك صاحبه يتقرر عليه حال الغنمة
 فكان له اخذها بغير ثمن واما ما بعد القسمة
 فلا خلاف في تقرير ملك الغائبين عليها فلم يكن
 لصاحب ذلك اخذها الا بالثمن كالشفعة انتهى
 به قوله وهذا كما قال ان ام الولد قد شت
 ولاؤها لسيدها ولم يملك حقتها لان سيدها
 قد بقى له فيها الاستمتاع واكثر احكام الرق
 من انتزاع المال والحجر وغير ذلك فاذا اغنمها
 المشركون ثم صارت بأيدي المسلمين بالغنمة

٢٩٢ فان علم بذلك قبل القسمة في سيدها وان لم يعلم بذلك حتى تصيبها المقاسم فان مالكا قال يفتديها الاما لصاحبها و
 قال ابن القاسم وغيره من اصحابنا يفتديها لنفسه صاحبها وجه قول مالك ان الاما يفتديها له انما ذلك لان صاحبها يجبر على
 اخذها وليس سبب ذلك من جهة ولا من جهتها وانما الزمة الاما ذلك بما فعل من القسمة وليس هذا بمنزلة الامة لان
 له تركها وهذا ليس له اسلامها وتركها وجه الرواية الثانية ان لصاحبها فيها بقية ملك فلزمه ان يفتدي ذلك المملوك منها
 لان القسمة شبهة ملك واذا كان منها ما يصح منه حاز ان يصح شبهة ملكه فاذا لم يصح الا انتفاع بها الا لسيدها اجبر على
 ان يفتدي تلك المنفعة منها لان غيره لا ينتفع بها ولا يجوز له تسليمها لانه لا يملك اباحة ما يملك منها غيره **ع** قوله
 فان لم يفتدي الاما فعلى سيدها ان يفتديها يريد ان الاما من ترك الواجب عليه من ذلك اودى فيه غير ما رآه مالك فان
 على سيدها ان يفتديها على كل حال وبما اذا يفتديها اختلف اصحابنا في ذلك فروى ابن القاسم عن مالك ان عليه ان يفتديها
 بثمنها الذي اخذها به كان اكثر من القيمة او اقل وحكي ابن المواز عن اشهب والمغيرة ان على سيدها الاقل من القيمة والغنم
 وجه قول مالك ان ما فتدي من ذلك تحت القسمة فانما يفتدي بالثمن كالامة ووجه القول الثاني انه يجبر على اخذها فلزمته
 القيمة ان كانت اقل من الثمن وليس ذلك بمنزلة الامة فانه مخير بين اخذها وتركها فذلك لزمه الثمن الذي اقتسمت به
 والله اعلم **ع** قوله ان يسترقها ولا يستحل فرجها يريد لان فيها ملكا لسيدها ولا نعم اذ الله الى ريق واذ الرجل للثاني استرقا قها
 لم يجعل له وطؤها وانما له على سيدها عوض ما يملكه سيدها منها فلما لم يتقرر ذلك ولم يميز كان عليه قيمة رقبته لان رقبته مشغولة

الدنيا في حيرة ونسي عن القفارة الى ارض
السودان لان احكام الكفر تجري هناك
عليه **قوله** فيشتري العبد او المحر
اما شراء الحر فانه لا يصح الا بان لا يعلم
انه حر واشترأ ثم نهي له ذلك ولعله
سمى الفداء شراء والاصل في ذلك
ان فداء المساكين وتخليصهم من ايدي
المشركين واجب لا زمر رواه اشهب عن
مالك قال ولولم يقدر رواه يفتد وهم
الا بجل ما يملكون فذلك عليهم والا اصل
في ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه و
سلم انه قال اطعموا الجائع وعودوا
المريض وقكروا العاني **قوله**
في السلب بفقتين في الاصل ما سلب
الطلق على ما كان من العقيل من السلام
والثوب والدابة ليست بداخله في
السلب **قوله** محلى عن عمر بن
كثير يضم العين كما هو رواية الاكثر
عن يحيى ورواه عبد الله بن عمر
وهما اخوان وبالضم اجل واشهر **قوله**
محلى **قوله** كانت للمساكين جولة
بضم الجيم اي حركة فيها اختلاط وتقدم
واخر غير ذلك احتراز عن لفظ
الهزيمة وكان في هذا اليوم يركض
النبي صلى الله عليه وسلم نحو الكفار
يقول

أنا النبي لا كذب : إنا ابن عبد المطلب
 عمل عند قول : فقلت ما بأل الناس
 أنا بنهموا قال عمر ابنه ما بنهم
 فأنهم لما أعجبوا بكثرةهم واعتمدوا
 على قوتهم فيما ذاهم الله تعالى بأنهم
 ما يركبون في شران الناس رجعوا بعد
 انهم ما مهم بصوت العباس بن عبد المطلب
 فان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل
 يقول للعباس رضى وكان العباس رضى
 صبيتا نادى يا معشر الانصار اياهم
 السمة : فجعل العباس ينادى يا اعيان
 السمة : ففى رواية مسلم قال العباس
 فوالله كانت عطفتهم حين سمعوا صوتي

فهذا بمنزلة ذلك فليس له ان يسلم امولده تسترق و
ليستقل فرجها وسئل مالك عن الرجل يخرج الى العدو في
المقادة او في التجارة فيشتري الكرا والعبد او يوهب ان له
فقال اما الكرفان ما اشتريه له دين عليه ولا يسترق و
ان كان وهب به فهو حر وليس عليه شيء الا ان يكون
الرجل اعطى فيه شيئا مكافاة فهو دين على الحر بمنزلة ما
اشترى به واما العبد فان سيدة الاول يختار فيه ان شاء
ان يأخذه ويدفع الى الذي اشتراه ثمته فذلك له وان
احب ان يسلم اسلمه وان كان وهب له فسيدة الاول
احق به ولا شيء عليه الا ان يكون الرجل اعطى فيه شيئا
مكافاة فيكون ما اعطى فيه غريبا على سيدة ان احب ان
يفتديه ما جاء في السلب في النفل مالك عن يحيى
ابن سعيد عن عمر بن كثير بن افيح عن ابي محمد مولى ابي
قتادة عن ابي قتادة بن ربعي انه قال خرجنا مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم عام حنين فلما التقينا كانت للمسلمين
جولة قال فرأيت رجلا من المشركين قد علا رجلا من
المسلمين قال فاستدرت له حتى اتيت من ورائه فصرخ
بالسيف على حبل عاتقه فاقبل على فضمضته وجدت
منه اري الموت ثم ادرى الموت فارسلني قال فلقيت عمر
ابن الخطاب فقلت ما بال الناس فقال امر الله ثم ان
الناس رجعوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من

عطفة البقر على اولادها يقولون يا بليک يا بليک فتراجعوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا اجتمع عند مائة استقبلوا الناس فاقبلوا فقتلوا فقتلوا فقتلوا فقال الان يحى الوطيس ثم تناول حصيات من الارض ثم قال شأهت الوجوه فرمى بها في وجوه المشركين فما كان انسان منهم الا وقد امتلأ عيناه من تلك القصة التراب فولى المشركون الادبار وجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وضعت الحرب اوزارها وفرغ من قتال المشركين فقال من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه قال ابو قتادة فقمت ثم قلت من يشهد في باني فقلت قتيلا ثم رجعت ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك اى الكلام المذكور المرة الثانية من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه قال ابو قتادة فقمت ثانيا ثم قلت من يشهد في باني ثم رجعت ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك اى الكلام المذكور المرة الثالثة فقمت ثالثا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا قتادة فأتصت عليه القصة اى قصة قتل رجل فقال رجلان القوم من اهل مكة من قريش ولم اقف على تسميته وذكر الواقدي ان اسمه اسود بن خزاعي وفيه نظر لان الرواية الصحيحة ان الذي اخذ قريش قاله الحافظ في الفقه الباري صدق يا رسول الله اى ابو قتادة وسلب ذلك القتيل عندي فأرضه من باب الافعال اى ارض ابا قتادة منه اى من السلب بان تعوضه شيئا عن ذلك السلب ۱۳ بهذا اليهود انتهى

ما اولى من يجب الا ان ينقله له الامام فلهذا اربع مسائل هي قواعد هذا الفصل اما المسئلة الاولى فان قوما قالوا النفل يكون من الخمس الواجب لبيست مال المسلمين وبه قال مالك وقال قوم بل النفل انما يكون من خمس الخمس وهو حظ الامام فقط وهو الذي اختاره الشافعي وقال قوم بل النفل من جملة الغنمة وبه قال احمد وابو عبيد ومن هؤلاء من اجاز تنفيل جميع الغنمة والسبب في اختلافهم هو هل بين الايتين الواردة في المعاني تعارض ام هما على التخيير اعني قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ الاية وقوله تعالى يستأمنونك عن الانفال الآية فمن رأى ان قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ ناسخه لقوله تعالى يستأمنونك عن الانفال قال لانفل ٢٤١ الامم الخمس او من خمس الخمس ومن رأى ان الايتين لا معاوضة بينهما وانهما على التخيير اعني ان الامام ان ينقل من رأس الغنمة من شاء وله ان لا ينقل بان يعطى جميع ارباع الغنمة للغانمين قال يجوز النفل من رأس الغنمة قاما المسئلة الثانية وهي ما

مقتد اوما للامام ان ينقل من ذلك عند الذين اجازوا النفل من رأس الغنمة فان قوما قالوا لا يجوز ان ينقل أكثر من الثلث او الربع على حديث حبيب بن مسلمة وقال قوم ان نفل الامام السرية جميع ما غنمت جاز صير الى ان اية الانفال غير منسوخة بل محكمة وانها على عمومها غير مخصصة ومن رأى انها مخصصة لهذا الاثر قال لا يجوز ان ينقل أكثر من الثلث او الربع واما المسئلة الثالثة وهي هل يجوز الوعد بالتنفيل قبل الحرب ام ليس يجوز ذلك فانهم اختلفوا فيه فكم ذلك مالك واجاز جماعة وجهه قوله ان الغزو انما يقصد به وجه الله العظيم وليكون كلمة الله هي العليا واذا وعد الامام بالنفل قبل الحرب خيف ان يفسد الغزاة وما في حق غير الله وجهه قول الجماعة نأمر حديث حبيب بن مسلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينقل في الغزو وفي البدء وفي القفول الثلث قاما المسئلة الرابعة وهل هي يجب سلب المقتول للقاتل اولى من يجب الا ان ينقله الامم فانهم اختلفوا في ذلك فقال مالك لا يستحق القاتل سلب المقتول الا ان ينقله له الامام على وجه الاجتهاد وذلك بعد الحرب وبه قال ابو حنيفة والثوري وقال الشافعي واحمد وابو ثور واسحق وجماعة من السلف هو واجب للقاتل قال ذلك الامام ما لم يقله ومن هؤلاء من جعل السلب له على كل حال ولم يشترط في ذلك شرطاً ومنهم من قال لا يكون له السلب الا اذا قتله مقتلاً غير مدبر وبه قال الشافعي ومنهم من قال انما يكون السلب للقاتل اذا كان القتلى قبل معجزة الحرب او بعد ما واما ان قتله في حين

قتل قتيل له عليه بينة فله سلبه قال فقلت من يشهد لي ثم جلست ثم قال من قتل قتيل له عليه بينة فله سلبه قال ثم قلت من يشهد لي ثم جلست ثم قال ذلك الثالثة فقلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك يا ابا قتادة فاقصصت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله سلب ذلك القاتل عندى فارضه منه يا رسول الله فقال ابو بكر لاها الله اذا اليعمى الى اسد من اسد الله يقاتل عن الله ورسول فيعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق فاعطه اياه فاعطانيه فبعت الدرع فاشترت به مخرفاً في بني سلمة فانه لأول مال تأثله في الاسلام ما لك عن ابن

ابن جابر خذ ائني تعالى ورسول اولى من هذا ترا سلبى كه حق اوست يستحق الغنم من الله عليه وسلم راست گفت ابوبكر بن مسعود ان سلب ابو قتادة را رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مخرفاً بغير الميم والراء على المشهور وروى بغير الميم وكسر الراء هو الحائظ من النفل مشتق من الخرف بمعنى ميوه جدين ١٣ له قوله فانه لأول مال تأثله اى تملكته وجعلته في الاسلام قال في بداية المجتهد واما تنفيل الامام من الغنمة لمن شاء اعني ان يزيد على نصيبه فان العلماء اختلفوا على جواز ذلك واختلفوا من اى شئ يكون النفل وفي مقداره وهل يجوز الوعد به قبل الحرب وهل يجب السلب للقاتل ص

له قوله لاها الله اذا قال الخطابي فكذا اربعة اذ ابالا في اوله واما هو في كلامهم لاها الله اى بلفظ اسم الاشارة والهاء بدل من الواو فكانه قال لا والله لا يكون اذا قال المازني لاها الله اذ اخطأ واما مولاها الله اى ذاك يعين وكذا قال ابو زيد وكذا في النهاية قال ذلك في الفها مذهباً احد ما ثبت النفل ان الذي بعد ما مدغم مثل دابة والثاني ان تحذفها لا لتقاء الساكنين وفي القاموس يقال ما الله بقطع الف ووصلها مع اثبات الفها وحذفها انتهى في المصنف گفت ابوبكر بن محمد قصد نكند انحضرت صلى الله عليه وسلم يوم شيرى ان شيرى خذ ائني تعالى كه جحك ميكند

المعجزة فليس له سلب وبه قال الاوزاعي وقال قوم ان استكثر الامام السلب جاز ان يخمسه وسبب اختلافهم هو احتمال قوله عليه السلام يوم حنين بعد ما برد القتال من قتل قتيل فله سلبه ان يكون ذلك منه عليه الصلوة والسلام على جهة النفل او على جهة الاستحقاق للقاتل ومالك قوى عنده انه على جهة النفل من قبل انه لم يثبت عندنا انه قال ذلك عليه السلام ولا قضى به الا ايام حنين ومعاوضة اية الغنمة له ان حل ذلك على الاستحقاق اعني قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ الاية فانه لما نص في الاية علم ان الاربعة الاخماس واجبة للغانمين كما انه لما نص على الثلث للامم في الموارث علم ان الثلثين للاب قال ابو عمر وهذا القول محفوظ عنه صلى الله عليه وسلم في حنين وفي بدر وروى عن عمر بن الخطاب انه قال كانا لخمس السلب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرج ابو اؤد عن عوف بن مالك الاشجعي وخالد بن الوليد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل وخرج ابن ابي شيبة عن انس بن مالك ان البراء بن عازب روى عن علي بن موزيان يوم الدارة فظعن طعنة على قريوس سرجه فبلغ ثلثين الفا فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فقال لا بى طعنة انا كنا لخمس السلب وان سلب البراء قد بلغ ما لا كثير ولا ارا في الخمسة قال قال ابن سيرين محدثي انس بن مالك انه اول سلب خمس في الاسلام وهذا تمسك من فرق بين السلب القليل والكثير واختلف في السلب الواجب ما هو فقال قوم له جميع ما وجد على المقتول واستثنى قوم من ذلك الذئب والفضة انتهى لمخصاً والمخص ما في النحر السير الكبير ان لفظ الانفال في عبارة الفقهاء ما يخص الامام به بعض الغنائم فذلك الفعل يسمى تنفيلاً وذلك المال يسمى نفلاً ولا خلاف ان التنفيل جائز قبل الاصابة للقرض على القتال فانه ما مورى بالقرض لقوله تعالى يا ايها النبي ابقوا على

(البقية عن مسلم) حرص المؤمنون على القتال فهذه الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكل من قام مقامه فان الشجعان قلما يتحاطرون بانفسهم اذ لم يحضوا بشئ من المصاب فاذا حضهم الامام يذل لك فذلك يغيرهم على الحظيرة باوراحهم وايقام انفسهم في جلبة العدو ولا يستحق القاتل السلب بدون تنفيل الامام عندنا وعلى قولنا لشأفه رزق من قتل مشركا على وجه المبارزة وهو مقبل غير مدبر استحق سلبه وان لم يستحق التنفيل من الامام لان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا فله سلبه لنصيب الشرع ومثل هذا الكلام في لسان صاحب الشرع لبيان السبب كقوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه ولكنا نقول ان لو قال ٢٤٢ رسول الله صلى الله عليه وسلم

شهاب عن القاسم بن محمد انه قال سمعت رجلا يسأل عبد الله بن عباس عن الانفال فقال ابن عباس الفرس من النفل والسلب من النفل قال ثم عاد لمسأله فقال ابن عباس ذلك ايضا ثم قال الرجل الانفال لقي قال الله في كتابه ما هي قال القسم فلم يزل يسأله حتى كاد يخرج به فقال ابن عباس اتدرون ما مثل هذا مثل صبيغ الذي ضرب به عمر بن الخطاب وسئل مالك عن قتل قتيلا من العدو ا يكون له سلبه بغير اذن الامام فقال لا يكون ذلك لاحد بغير اذن الامام ولا يكون ذلك من الامام الا على جهة الاجتهاد ولم يبلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتيلا فله سلبه الا يوم حنين ما جاء في اعطاء النفل من الخمس مالك عن الزناد عن سعيد بن المسيب انه قال كان الناس يعطون النفل من الخمس قال مالك وكذلك احسن ما سمعت في ذلك

هذه الكلمة بالمدنية بين يدي اصحابه و لم يقل انه قال هذا الا بعد تحقق الحاجة الى التخييض فان مالك بن انس قال لم يبلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في شئ من مغازيه من قتل قتيلا فله سلبه الا في موضع يوم حنين وذلك بعد ما انهزم المسلمون و وقعت الحاجة الى تخريصهم ليكروا كما قال الله تعالى ثرو ليعتدوا بدين و ذكر محمد بن ابراهيم التيمي انه قال في ذلك يوم بدر و حنين ايضا وقد كانت الحاجة الى التخييض يوم بدر و حنين فخرنا انه انما قال ذلك بطريق التنفيل لا بطريق نصيب الشرع و ايد ما ذكرنا ما ذكر عبد الله بن شقيق قال كان النبي صلى الله عليه وسلم محاصرا و ادى القرى فأتاه رجل فقال ما تقول في الغنائم فقال الله تعالى سهم ولؤلؤه الاية قال فالغنيمة يغنمها الرجل قال ان سميت فحينئذ ليسهم فليس باحق به من اخيك المسلم فهذه دليل على انه على ان القاتل لا يستحق السلب دون التنفيل وعلى هذا القول اتفق اهل العراق و الحجاز و قال ابو حنيفة لا نفل بعد احراز الغنيمة و هذا مذهب اهل العراق و الحجاز و اهل الشام يجوزون التنفيل بعد الاحراز و ممن قال به الاوزاعي و ما قلنا دليل على فساد قولهم لان التنفيل للتخييض على القتال و ذلك قبل الاصابة لا بعد ها و لان التنفيل لا ثبات الاختصاص صريحا لا لا بطلان حق ثابت للغنائم و لا لا بطلان حق ثابت في الخمس لاربابها و في التنفيل بعد الاصابة ابطال الحق ثورا استدلال بحديث الحسن في الزمارة ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم زما من شعر من الغنم فقال و بيلك سألتني زما من نأر الحديث و لمجديث مجاهد ان رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكية من شعر من الغنم فقال هب لي هذا فقال

الجيش فيا بقى بعد ما تم عند الخمس و عندة التقيد بهذه الزمارة بخمس ما اصابوا ثريكون لهم الثلث مما بقي يختصون به وهم شركاء الجيش ١٢ لله قوله احسن ما سمعت يعني ان النفل يعطى من خمس الخمس اما من اصل الغنيمة و به قال ابو حنيفة و الشافعي في اصح اقواله الثلاثة ١٢ محله -

٣ صورة هذا التنفيل ان يقول من قتل قتيلا فله سلبه و من اسرا فهو له كما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم المتأدي حين نادى يوم بدر و يوم حنين او يبيع سرية فيقول لكم الثلث مما تصيبون بعد الخمس او يطلق بهذه الكلمة عند الاطلاق لهم ثلث المصاب قبل ان ينجس يختصون به وهم شركاء

اما نصيبهم فما فلان و محمد بن الثعلبي الصغاني قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم و معه زما من شعر الحديث ثم قال و لو جاز التنفيل بعد الاصابة لما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك مع صدق حاجته ثم قال والذي روى ان النبي صلى الله عليه وسلم نفل بعد الاحراز فما جعل على انه اعطى ذلك من الخمس باقتداراته من المساكين او اعطى ذلك من سهم نفسه من الخمس او من الصفي الذي كان له او اعطى ذلك مما افاء الله تعالى عليه لا باختيار الخيل والركاب فقد كانت الامور فيها مفضوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال الله تعالى قل الانفال لله ورسوله و ذكر عن الخالد بن الوليد و عوف بن مالك انها كانت لا ينجس ان السلب و مكحول ان السلب مغنم و فيه الخمس وهكذا روى عن ابن عباس رز و انما تأخذ يقول هؤلاء لقوله تعالى و اعلموا انما غنمتم من شئ و السلب من الغنيمة و تأويل ما نقل عن خالد و عوف رز اذ تقدم التنفيل من الامام فيقول من قتل قتيلا فله سلبه و عندنا في هذا المواضع لا ينجس السلب و اما بدون التنفيل ينجس انتهى لمخلصا و الله اعلم (الكتابية المتعلقة بصحة هذا) قول له مثل صبيغ يضم الصاد المهيمة و بالخير المهيمة معبرا كان رجل من اهل العراق قد مر المدينة فجعل يسأل عن تسببه القرآن فضر به عمر حتى ادعى برأسه فقال يا امير المؤمنين حسبك قد ذهب الذي كنت اجد في رأسي ١٢ محلي مختصرا لله قوله يعطون النفل من الخمس من الغنيمة كذا في خبر الخطابي قال الحافظ طاهر اتفاق الصحابة على ذلك و قال ابن عبد البر ان اراد الامام ان يتنفل بعض الجيوش بمعدني فيه فذلك من الخمس و لا من رأس الغنيمة بشرط ان لا يزيد على الثلث انتهى و بهذا الشرط قال الجوهري و قال لا يعقد دبل راجع الى ما يراه الامام ١٢ محله قال في السير الكبير و مر

ص تنفلا فلا محجة فيه وقد اخرج البخاري هذا الحديث في صحيحه بموضعين اولهما في الجهاد في باب سهم الفرس ولفظه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهماً ثم اخرج في المغازي عن ابن عمر قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر للفرس سهمين وللراجل سهماً فزاد في الثاني لفظ يوم خيبر والجواب عنه ان معنى قوله للفرس سهمين اي للفرس مع صاحبه سهمين لانه قال في المجلد والاول يقال ان كثيرا ما يحذف في كتابة العربية الالف فقوله للفرس سهمين كان اصله للفراس سهمين فحذف الالف منه لانه يستدل بالمقابلة بان المراد الفارس لا الفرس ثم لما فهم منه الراوي ان المراد بالفرس الفرس دون الفارس ففسره اذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة اسهم وان لم يكن له فرس فله سهم اورد البخاري هذا التفسير عن نافع في المغازي في الصحيحين فلما فهم نافع هذا المعنى فرواه بالمعنى في محل اخر كما رواه في الجهاد فقال جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهماً وكما رواه ابو داود وابن ماجة سهم للرجل ولفرسه ثلاثة اسهم ولفظ ابن ماجة اسهم للفارس ثلاثة اسهم فهذا كله روايات بالمعنى على ما فهمه الراوي وكذلك لفظ مسلم انه قسم في النفل للفرس سهمين وللراجل سهماً وكذلك لفظ الترمذي واما لفظ ابى داود اسهم الرجل ولفرسه ثلاثة اسهم سهماً له وسهمين لفرسه وكذلك لفظ ابن ماجة اسهم يوم خيبر للفارس ثلاثة اسهم للفرس سهمان وللراجل سهم فهذا ان الروايات رواها الراوي على ما فهمه وفهمه ليس بحجة ويؤيد ما رواه ابن ابي شيبة في مصنفه حديثاً ابواسامة وابن غير قال حديثاً عبيد الله عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للفارس سهمين وللراجل سهماً فهذا هو الرواية التي رواها البخاري وغيره بلفظ الفرس فرواه ابن ابي شيبة بلفظ الفارس فهذا يؤيد ما قدمنا من التأويل

وسئل مالك عن النفل هل يكون في اول مغنم قال ذلك على وجه الاجتهاد من الامام ليس عندنا في ذلك امر معروف موثق الاجتهاد السلطان ولم يبلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل في مخازيه كلها وقد بلغني انه نفل في بعضها يوم حنين واما ذلك على وجه الاجتهاد من الامام في اول مغنم وفيما بعده القسم للخيال في الغزو قال مالك بلغني ان عمر بن عبد العزيز كان يقول للفرس سهمان وللراجل سهم قال مالك ولم ازل اسمع ذلك وسئل مالك عن رجل حضر با فراس كثيرة فهل يقسم لها كلها فقال لم اسمع بذلك ولا اري ان يقسم الا لفرس واحد الذي يقاتل عليه قال مالك لا ارى البراذين والهجن الا

على وعمر كالجهور واستدل الجمهور بهذا الحديث حديث ابن عمر وامثاله الواردة في هذه المعنى واما الامام ابو حنيفة فاستدل له بحديث مجمع بن جارية الا في وسبأ في شرحه بعد هذا واما الجواب عن حديث ابن عمر انه لم يبين فيه انه تلك القصة متى وقعت هل وقعت قبل خيبر او بعد ها فلما احتمل ان يكون قبل خيبر لا يكون فيه حجة لانه محتمل الشك ومحمّل ان يكون قسمة العنينة في ذلك الوقت مفوضاً الى رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسمها كيف يشاء ويعطيها من يشاء ويحتمل ان يكون اعطى السهم الواحد

له قوله للفرس سهمان وللراجل سهم

اختلف العلماء في بيان مقدار الاستحقاق للقاتل فهو اما ان يكون راجلاً واما ان يكون فارساً فان كان راجلاً فله سهم واحد بالاتفاق وان كان فارساً فله و لفرسه سهمان عند ابى حنيفة وزفر عند ابى يوسف ومحمد له ثلاثة اسهم سهم له وسهمان لفرسه وهو قول الشافعي مالك واحمد واسحق وبه قال ابن عباس في مجاهد والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز والاوزاعي والثوري وابو عبيد وابن جبريد وآخرون ولم يقل بقول ابو حنيفة وزفر احد لا محكي ذلك عن علي وعمر والي موسى قال الحافظ في الفتح والثابت عن

سلم كان يقسم للفارس سهمين وللراجل سهماً وانت تعلم ان ما وقع في هذه الروايات الصحاح من لفظ الفارس والمراد الفارس مع فرسه لها سهمان فوهم الاختلاف بين اصحاب عبيد الله بن عمر فرواه ابواسامة عند البخاري في الجهاد وزائد عند البخاري في المغازي وسليمان بن اخضر عند مسلم والترمذي وعبيد الله بن عمر فرواه ابواسامة ورواه ابواسامة وابن نمير وابن المبارك وابن وهب وحماد بن سلمة كلهم عن ابن ابي شيبة بلفظ الفارس ثم قال وتابعه ابن ابي مريم وغالد بن عبد الرحمن عن عبيد الله بن عمر العمري بالشك في الفارس او الفرس فلا ينبغي ان يحل ما وقع عند ابن ابي شيبة من الرواية العذول والثقات على الوجه بل يجب ان يحل على ما يسم به معنى الفارس والفرس اي يعني قوله للفارس اي اعطى له ولفرسه سهمين وكذلك معنى الفرس اي اعطى الفرس ولصاحبه سهمين واعطى الراجل سهماً والله اعلم **سئل مالك** لا اري ان يقسم الا لفرس واحد وبه قال ابو حنيفة والشافعي والجمهور وقال الاوزاعي يسهم لفرسين ولا يسهم اكثر من ذلك **سئل مالك** لا اري البراذين والهجن البراذين جمع برذون الفرس التركي والهجن بضم الهاء والجيم جمع هجن وهو ما احد ابويه غيره **سئل مالك**

له قول لان الله تعالى قال ابن بطال في وجه الاستدلال بالآية ان الله تعالى من على العباد بانواع الركاك ومقتضاها الاستيعاب ولما لم يذكر البراذين مفردا علم عد مشروجهما من تلك الانواع واسم الخيل يقع على البراذين بخلاف البغال والحمير **له قول** حين صدر من حين يريد حيث اصاب هوازن فاطفوا الله بهم وغنم اموالهم وذا ربههم فصد يريد الجعارة وهي طريقة الى مكة ولعله اراد ان يعتصم منها وحين يقرب من الجعارة فسأله الناس قسم تلك الغنائم وصايقوه في طريقة للاحاحم عليه بالمسئلة حتى الجوة الى سمرة فذنت ناقته منها فخلقت بردائه وهو الثوب الذي يليقه على ظهره فزعه عن ظهره **له قول** صلى الله عليه وسلم ردوا على ردائي يريد ثوبه الذي انتزعته السمرة منه تخافون ان لا اقسم بينكم ما افاء الله عليكم يريد الا يحركوا لركبته **له قول** سؤا لهم اياه لان ذلك سؤال من يخاف ان يمنعه حقه واما من كان له حق في الغنمة يتيقن انه سيعطا ولا يستوفيه فلا يجب ان يسأل ومن لم يكن حق في الغنمة فيستغنى عن الاحاح لما علم من حال النبي صلى الله عليه وسلم وانه سيعطى من له سهم سهمه ويعطى من لا سهم له من الخمس على قدر ما يستحقه وتلك قيمة اخرى في الخمس تتناول من له حق في الغنمة ومن لا حق له فيها **له قول** صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لو افاء الله عليكم مثل سمتهما لقسمته بينكم قسمة صلى الله عليه وسلم على سبيل الا تكار عليكم لفعلمهم وكثرة الاحاحم عليه بالسؤال فيما قد عرف من حاله انه لا يمنعه حق انهم قد اعتقدوا فيه المنع وهذا مما لا يفعله فقهاء الصحابة ولا فضلاء المهاجرين والانصار وانما يفعله قوم من المؤلفة قلوبهم او من قرب اسلامه ولم يتمكن الفقه بعد في نفسه ولا عرف ان على النبي صلى الله عليه وسلم من احكام الشريعة تفريقه اربعة اخماس من الغنمة على الثمانية ورد الخمس عليهم وعلى غيرهم من المؤمنين فاقسم صلى الله عليه وسلم لو كان ما افاء الله عليهم في الكثرة مثل سمتهما لما منعه ذلك من ان يقسم بينهم **له قول** صلى الله عليه وسلم ثم لا تجدوني بخيلا ولا جبانا ولا كذابا يجمل ان تكون ههنا ثم معنى الواو فيكون تقديرا اني اقسم عليكم ما افاء الله عليكم ولا تجدوني بخيلا يشي من ذلك ولا تجدوني جبانا ولا كذابا يجمل ان تكون ثم على بابها في الترتيب والمهلة فيكون معنى ذلك اني اقسم عليكم جميع ما افاء الله عليكم ثم لا تجدوني بعد هذا بخيلا بما يكون لي منعه وصرفه الى سؤالكم ولا كذابا ولا جبانا وخص هذا الصفات بتفنيها عن نفسه قال بعض المفسرين لان وجود اضدادها من الجود والصدق والتكريم من صفات الامام فنفى صلى الله عليه وسلم عن نفسه النقائص التي لا يصح ان تكون في الامام ولا يصح ان يكون اماما من كانت فيه هذه الصفات وعلى هذا ما قاله عمر ان صفات الامام ما اكثر من هذه الصفات وهي احدى عشرة فقد كان يجب على هذا ان ينفي عن نفسه اضداد جميعها قال القاضي ابو الوليد والاظهر عندي ان يكون انما نفى عن نفسه هذه الثلاث الخصال لانها مختصة بالخالة التي كان عليها لانهم كانوا سألوه ما افاء الله من الغنائم والمال فاقسموا انهم يقسم جميعها بينهم ولا يجدوه بخيلا ولا كذابا فيما يعيد به من قسمتها ولا جبانا يجمل ان يريد به عن عد ويظهر في الله عليه واغنم مثل هذه الغنمة واكثر منها ويجمل ان يريد جبانا عن السائلين له وان قسمته الفتي عليهم لا يفعله عن جبن وضعف عن منعه وانما يفعله طاعة لله تعالى في امره وتفضلا على امته **له قول** ادوا الخياط والمخيط فان الغلول عارو نار وشنار على اهل يوم القيمة قال ثم تناول من الارض وبرة من بعيرا وانشاة ثم قال والذي نفسي بيده ما لي ما افاء الله عليكم ولا مثل هذه الا الخمس والخمس مردود عليكم **له قول** مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان ان زيد بن خالد الجهمي

من الخيل لان الله تعالى قال في كتابه والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة وقال واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم فانا ارى البراذين والهجن من الخيل اذا اجازها الوالى وقد قال سعيد بن المسيب وسئل عن البراذين هل فيها من صدقة فقال وهل في الخيل من صدقة ما جاء في الغلول مالك عن عبد الرحمن بن سعيد عن عمر بن شعيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صدر من حنين وهو يريد الجعارة سأل الناس حتى دنت به ناقته من شجرة فتشبكت بردائه حتى نزعته عن ظهره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ردوا على ردائي اتخافون الا اقسم بينكم ما افاء الله عليكم والذي نفسي بيده لو افاء الله عليكم مثل سمتهما لقسمته بينكم قسمة صلى الله عليه وسلم على سبيل الا تكار عليكم لفعلمهم وكثرة الاحاحم عليه بالسؤال فيما قد عرف من حاله انه لا يمنعه حق انهم قد اعتقدوا فيه المنع وهذا مما لا يفعله فقهاء الصحابة ولا فضلاء المهاجرين والانصار وانما يفعله قوم من المؤلفة قلوبهم او من قرب اسلامه ولم يتمكن الفقه بعد في نفسه ولا عرف ان على النبي صلى الله عليه وسلم من احكام الشريعة تفريقه اربعة اخماس من الغنمة على الثمانية ورد الخمس عليهم وعلى غيرهم من المؤمنين فاقسم صلى الله عليه وسلم لو كان ما افاء الله عليهم في الكثرة مثل سمتهما لما منعه ذلك من ان يقسم بينهم **له قول** صلى الله عليه وسلم ثم لا تجدوني بخيلا ولا جبانا ولا كذابا يجمل ان تكون ههنا ثم معنى الواو فيكون تقديرا اني اقسم عليكم ما افاء الله عليكم ولا تجدوني بخيلا يشي من ذلك ولا تجدوني جبانا ولا كذابا يجمل ان تكون ثم على بابها في الترتيب والمهلة فيكون معنى ذلك اني اقسم عليكم جميع ما افاء الله عليكم ثم لا تجدوني بعد هذا بخيلا بما يكون لي منعه وصرفه الى سؤالكم ولا كذابا ولا جبانا وخص هذا الصفات بتفنيها عن نفسه قال بعض المفسرين لان وجود اضدادها من الجود والصدق والتكريم من صفات الامام فنفى صلى الله عليه وسلم عن نفسه النقائص التي لا يصح ان تكون في الامام ولا يصح ان يكون اماما من كانت فيه هذه الصفات وعلى هذا ما قاله عمر ان صفات الامام ما اكثر من هذه الصفات وهي احدى عشرة فقد كان يجب على هذا ان ينفي عن نفسه اضداد جميعها قال القاضي ابو الوليد والاظهر عندي ان يكون انما نفى عن نفسه هذه الثلاث الخصال لانها مختصة بالخالة التي كان عليها لانهم كانوا سألوه ما افاء الله من الغنائم والمال فاقسموا انهم يقسم جميعها بينهم ولا يجدوه بخيلا ولا كذابا فيما يعيد به من قسمتها ولا جبانا يجمل ان يريد به عن عد ويظهر في الله عليه واغنم مثل هذه الغنمة واكثر منها ويجمل ان يريد جبانا عن السائلين له وان قسمته الفتي عليهم لا يفعله عن جبن وضعف عن منعه وانما يفعله طاعة لله تعالى في امره وتفضلا على امته **له قول** ادوا الخياط والمخيط فان الغلول عارو نار وشنار على اهل يوم القيمة قال ثم تناول من الارض وبرة من بعيرا وانشاة ثم قال والذي نفسي بيده ما لي ما افاء الله عليكم ولا مثل هذه الا الخمس والخمس مردود عليكم **له قول** مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان ان زيد بن خالد الجهمي

سؤا لهم اياه لان ذلك سؤال من يخاف ان يمنعه حقه واما من كان له حق في الغنمة يتيقن انه سيعطا ولا يستوفيه فلا يجب ان يسأل ومن لم يكن حق في الغنمة فيستغنى عن الاحاح لما علم من حال النبي صلى الله عليه وسلم وانه سيعطى من له سهم سهمه ويعطى من لا سهم له من الخمس على قدر ما يستحقه وتلك قيمة اخرى في الخمس تتناول من له حق في الغنمة ومن لا حق له فيها **له قول** صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لو افاء الله عليكم مثل سمتهما لقسمته بينكم قسمة صلى الله عليه وسلم على سبيل الا تكار عليكم لفعلمهم وكثرة الاحاحم عليه بالسؤال فيما قد عرف من حاله انه لا يمنعه حق انهم قد اعتقدوا فيه المنع وهذا مما لا يفعله فقهاء الصحابة ولا فضلاء المهاجرين والانصار وانما يفعله قوم من المؤلفة قلوبهم او من قرب اسلامه ولم يتمكن الفقه بعد في نفسه ولا عرف ان على النبي صلى الله عليه وسلم من احكام الشريعة تفريقه اربعة اخماس من الغنمة على الثمانية ورد الخمس عليهم وعلى غيرهم من المؤمنين فاقسم صلى الله عليه وسلم لو كان ما افاء الله عليهم في الكثرة مثل سمتهما لما منعه ذلك من ان يقسم بينهم **له قول** صلى الله عليه وسلم ثم لا تجدوني بخيلا ولا جبانا ولا كذابا يجمل ان تكون ههنا ثم معنى الواو فيكون تقديرا اني اقسم عليكم ما افاء الله عليكم ولا تجدوني بخيلا يشي من ذلك ولا تجدوني جبانا ولا كذابا يجمل ان تكون ثم على بابها في الترتيب والمهلة فيكون معنى ذلك اني اقسم عليكم جميع ما افاء الله عليكم ثم لا تجدوني بعد هذا بخيلا بما يكون لي منعه وصرفه الى سؤالكم ولا كذابا ولا جبانا وخص هذا الصفات بتفنيها عن نفسه قال بعض المفسرين لان وجود اضدادها من الجود والصدق والتكريم من صفات الامام فنفى صلى الله عليه وسلم عن نفسه النقائص التي لا يصح ان تكون في الامام ولا يصح ان يكون اماما من كانت فيه هذه الصفات وعلى هذا ما قاله عمر ان صفات الامام ما اكثر من هذه الصفات وهي احدى عشرة فقد كان يجب على هذا ان ينفي عن نفسه اضداد جميعها قال القاضي ابو الوليد والاظهر عندي ان يكون انما نفى عن نفسه هذه الثلاث الخصال لانها مختصة بالخالة التي كان عليها لانهم كانوا سألوه ما افاء الله من الغنائم والمال فاقسموا انهم يقسم جميعها بينهم ولا يجدوه بخيلا ولا كذابا فيما يعيد به من قسمتها ولا جبانا يجمل ان يريد به عن عد ويظهر في الله عليه واغنم مثل هذه الغنمة واكثر منها ويجمل ان يريد جبانا عن السائلين له وان قسمته الفتي عليهم لا يفعله عن جبن وضعف عن منعه وانما يفعله طاعة لله تعالى في امره وتفضلا على امته **له قول** ادوا الخياط والمخيط فان الغلول عارو نار وشنار على اهل يوم القيمة قال ثم تناول من الارض وبرة من بعيرا وانشاة ثم قال والذي نفسي بيده ما لي ما افاء الله عليكم ولا مثل هذه الا الخمس والخمس مردود عليكم **له قول** مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان ان زيد بن خالد الجهمي

عن عبد الرحمن بن عوف

ص اثبات الواسطة بين محمد وزيد وهو ابن ابي عمر كما ذكره القعنبى وابن القاسم واخرون

نفسه النقائص التي لا يصح ان تكون في الامام ولا يصح ان يكون اماما من كانت فيه هذه الصفات وعلى هذا ما قاله عمر ان صفات الامام ما اكثر من هذه الصفات وهي احدى عشرة فقد كان يجب على هذا ان ينفي عن نفسه اضداد جميعها قال القاضي ابو الوليد والاظهر عندي ان يكون انما نفى عن نفسه هذه الثلاث الخصال لانها مختصة بالخالة التي كان عليها لانهم كانوا سألوه ما افاء الله من الغنائم والمال فاقسموا انهم يقسم جميعها بينهم ولا يجدوه بخيلا ولا كذابا فيما يعيد به من قسمتها ولا جبانا يجمل ان يريد به عن عد ويظهر في الله عليه واغنم مثل هذه الغنمة واكثر منها ويجمل ان يريد جبانا عن السائلين له وان قسمته الفتي عليهم لا يفعله عن جبن وضعف عن منعه وانما يفعله طاعة لله تعالى في امره وتفضلا على امته **له قول** ادوا الخياط والمخيط فان الغلول عارو نار وشنار على اهل يوم القيمة قال ثم تناول من الارض وبرة من بعيرا وانشاة ثم قال والذي نفسي بيده ما لي ما افاء الله عليكم ولا مثل هذه الا الخمس والخمس مردود عليكم **له قول** مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان ان زيد بن خالد الجهمي

له قول له توفي رجل يوم حنين كذا في رواية يحيى وهو وهم وإنما هو يوم خيبر كما لما رواه قال الباقى ويدل عليه قول خرزات من خرز اليهود
ولم يكن يوم حنين يهود حتى يؤخذ خزنهم والقصة مشهورة وإنما كان ذلك إذا فحقت خيبر ١٢ له قول له وانهم ذكروا اى وفاته للنبي صلى
الله عليه وسلم لى يصلى عليه رجاء بركة صلواته ودعائه صلى الله عليه وسلم وقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على صاحبكم امتناعا مما
قصدوه فذكر ذلك له من الصلوة عليه وقد علم من حاله صلى الله عليه وسلم انه لا يمنع من الصلوة الا على من لا يرضى حاله وانه قد
علم انه احدث حديثا يمنع من الصلوة عليه أما بخبره بذلك عند من يشهد بذلك عليه ادبوسى يوحى اليه وهذا سنة في امتناع
الاثنية واهل الفضل من الصلوة ٢٤٥ على اهل الكباثر على وجه الردع والزجر عن مثل فعلهم وامرهم بالصلوة عليه دليل
على ان لهم حكم الايمان لا يخرجون عنه بأحد ثمة

من معصية وقد روى ابن ميمون عن ابي عبد الله عن معن
عن مالك انه قال لا بأس ان يصلى على من غل ذلك
يحتل وجهين احدهما ان يريد به ان يصلى عليه غير
الامام والثاني ان الامام يخبر ان شاء صلى وانشأ
ترك وان ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم من
الامتناع من الصلوة على من غل لم يكن على وجه
المنع من الصلوة عليه وانما كان ذلك لانه رأى
في ذلك الوقت افضل وان لمن رأى الصلوة في
وقت تكون الصلوة افضل ان يصلى وقد قال
صلى الله عليه وسلم في الصلوة على المنافقين اى
خبر فاخترت ١٢ له قول له فتغيرت وجوه الناس
يحتل ان يريد به وجوه المؤمنين لا تمتنا به صلى الله
عليه وسلم من الصلوة على من هو من جملتهم ولا
يحتلون له ذنبا انفرده بها فوا ان يكون ما منع من
الصلوة عليه امر يشملهم فيملكون بذلك ويحتلون
يريد به قبيلته ولما نفع تغيرت وجوههم لما يحضهم
من امره ولما خافوا ان يكون ذلك لعنى شائعه
فيهم ١٢ له قول له ان صاحبكم قد غل على وجه
التبيين للمعنى الذى منعه من الصلوة عليه وفي
ذلك زجر عن الغلول واذهاب لما في نفس من لم
يغل وامان له من امتناعه صلى الله عليه وسلم
من ان يصلى عليه ولما سمع المسلمون ذلك ففعلوا
متأع لينظروا هل يجدوا ما غل فيه فيردوه
الى الغنائم ولعلهم قد فعلوا ذلك اولياؤه فوجدوا خرزات
من خزن يهود يحتل انهم عرفوا انها من الغنائم
لانهم انفصلوا عن غنائم اليهود بخبرهم ولم يكن
عندهم مثل هذا من الامتناع لاسيما في ذلك الموضع
الذى لا يشمل فيه الخرزات لينة ولا البيع فعلموا بان ذلك
انها غل من الغنائم ويحتل ان يكون عرف ذلك
من رآها من دور اليهود فظن انه قد اداها فلما
وجدوها في متاعه بعد موته عرفها ووصفها
بذلك على معنى الا علام بحبسها وقلة الانتفاع

قال توفي رجل يوم حنين وانهم ذكروا لرسول الله صلى الله
عليه وسلم فرغم زيدا انه قال صلوا على صاحبكم فتغيرت
وجوه الناس لذلك فرغم زيدا ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ان صاحبكم قد غل في سبيل الله قال ففتحنا
متاعه فوجدنا فيه خرزات من خرز اليهود ما يساوين
درهمين ما لك عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن المغيرة
ابن ابى بردة الكنانى انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه و
سلم اتى الناس في قبائلهم يدعولهم وانه ترك قبيلة من
القبائل قال وان القبيلة وتجدوا في بردة رجل منهم عقد
جزع غلولا فأتاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فكبر عليهم
كما يكبر على الميت ما لك عن ثور بن زيد الدليلى عن ابى
الغيث سالم مولى بن مطيع عن ابى هريرة انه قال شخرنا
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين فلم نغنم ذهابا
ولا ورقا الا الاموال المتاع والثياب قال فاهدى رفاعه
ابن زيد لرسول الله صلى الله عليه وسلم غلاما سوديقا قال
له مدغم فوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى واد القرى
حقاذا كانوا واد القرى بينا مدغم يحط رحل رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذ جاءه سهم عائر فاصابه فقتله فقال الناس
هنيئا له الجنة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كلا و
الذى نفسى بيده ان الشملة التى اخذ يوم حنين من المغانم
لم تصبها المقاسم لتشتعل عليه نارا فلما سمع الناس ذلك

بها كما اخبر بقيمتها يعلم بتفاهة قيمتها وان اخذ هذا المقدار على تفاهته على هذا الوجه من جلة الكباثر التى تمنع من صلوة اليه
صلى الله عليه وسلم وصلوة الاثنية واهل الفضل على من فعل ذلك ورضيه واستأثر به على جماعة المسلمين والله اعلم له قول له خرزات
الخرز بفتح الخاء المعجمة والراء المهملة قبل المعجمة التى ينظم من الجواهر والجمع خرزات ١٢ له قول له وجدوا في بردة رجل قال
الباقى البردة الفراش المبطن وفي القاموس البردة المجلس الذى يلقى تحت الرجل وقد يشق ١٢ له قول له عقد جزع الجزع
بالفتح وبكسر الخرز اليان القين وفيه سواد وبياض تشبه به الالعين ١٢ له قول له كما يكبر على الميت قال الباقى يحتل ان ذلك زجر
لهم اشارة ان حكمهم حكم الموتى الذين لا يسمعون الموعظ ولا يتكلمون الاوامر ولا يجتنبون النواهي ويحتل ان ذلك اشارة الى انهم
يمزلة الموتى الذين انقطع عملهم وانهم لا يقضى لهم بربوة ١٢ على ١٢ له قول له خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين
كذا قال عبد الله بن يحيى عن ابيه ولا بن وضاح خيبر وهو الصواب وكذا رواه ابن القاسم والشافعى والجماعة قال الدارقطني
وهو ثور بن زيد في هذا الحديث لان ابى هريرة لم يخرج مع النبي صلى الله عليه وسلم وانه قد مر المدينة بعد خروجه صلى الله عليه وسلم
الى خيبر وقد ادرك النبي صلى الله عليه وسلم وقد فقه الله عليه خيبر ١٢ له قول له الا الاموال الاستثناء منقطع اذ المراد بالمال
ههنا الماشى والعقار والارض والغنم ١٢ على ١٢ له قول له سهم عائر بالعين والراء المهملتين اى لا يدرى من ربحه والشمة
العائرة هى الساقطة لا يعرف لها مالك (مجلس) قال قالنا موسى عار الفرس والكلب يعبر ذهابا كأنه منفلت ١٢ له قول له الشملة
هى بالفتح قطيفة يشتمل به ١٢ منه ١٢ له قول له التى اخذ يوم حنين كذا يحيى والصواب خيبر كما رواه الجماعة والله اعلم بالصواب ١٢

له قوله شرارك او شرارك ان في النهاية هو
 احد سيور النعل التي تكون على وجهها يصف
 قليل وكثير فلول موجب التي است ١٢
 مصفة للشاة ولي الله لم الله قوله عن عبد الله
 ابن عباس انه قال موقوف في المؤطا رفعه
 الطبراني وغيره عن ابن عباس قال قال النبي
 صلى الله عليه وسلم خمس بخمس قيل يا
 رسول الله خمس الخمس قال فذكرها غيرة
 انه لم يذكر في المحلة الاولى وذكر عوضه
 ولا منعوا الزكاة الاحبس عنهم المطر الخ
 على قال الباغي يحتل ان يكون هذا عا بلغة
 من الكتب المتقدمة ومع ذلك عنها القبرية
 ١٢ له قوله والذي نفسي بيده قد صله
 الله عليه وسلم على معنى التحقيق والتأكيد
 لا على معنى استفادة التصديق لانه قد علم
 صدقه من غير محرم فقال لوددت اني اقاتل
 في سبيل الله فاقبل بمعنى ان يحا مد في سبيل
 الله ويقا تل فيه دون ان يكون محمية ولا
 لظهور مكافاة ولا لا استقبال امر من
 امور الدنيا فيقتل في ذلك ١٢ له قوله
 يضحك الله يوم القيمة الى رجلين عدى
 يضحك بالى لضمه معنى الانسباط وا
 الا قبيل من قولهم ضحكك الى فلان اذا
 انبسطت اليه وتوجهت اليه بوجه طلق
 وانت عنه راض قال الباغي هو التلق
 بالثواب والاكرام والانعام والتضيق
 ملائكة وخزنة جنته او حمله عرشه
 وتاول البخاري الضحك على معنى الرحمة
 وهو قريب وتأويله على معنى الرضا اقرب
 ١٢ على له قوله صلى الله عليه وسلم
 يقاتل هذا في سبيل الله فيقتل ثم يتوب
 الله على القاتل يحتل انه كان كافرا فيتوب
 من كفره بالايمان فيسقط عنه جميع ما
 فعله في حال كفره من قتل المسلم وغيره
 وقد قال الله تعالى قل للذين كفروا ان

جاء رجل بشراك او شرارك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم شرارك او شرارك من نار ما لك عن
 يحيى بن سعيد انه بلغه عن عبد الله بن عباس انه قال ما ظمها
 الغول في قوم قط الا القى في قلوبهم الرعب ولا فشى الزنا في
 قوم قط الا كثفهم الموت ولا نقص قوم المكيال والميزان الا
 قطع عنهم الرزق ولا حكم قوم بخير الحق الا فشى فيهم الدم ولا
 ختر قوم بالهدم الا سلط عليهم العد والشهدا وفي سبيل الله
 ما لك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده لو ددت اني اقاتل في سبيل
 الله فاقتل ثم احيا فاقتل ثم احيا فاقتل فكان ابو هريرة يقول
 ثلاثا شهد الله ما لك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يضحك الله يوم القيمة الرجلين
 يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة يقاتل هذا في سبيل الله
 فيقتل ثم يتوب الله على القاتل فيقاتل فيقتل ثم يتوب الله على
 ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال والذي نفسي بيده لا يكلم احد في سبيل الله والله اعلم من
 يكلم في سبيله الا جاء يوم القيمة وجرحه يشعب دما اللون لون
 الدم والريح ريح المسك ما لك عن زيد بن اسلم ان عمر بن
 الخطاب كان يقول اللهم لا تجعل قتلى بيد رجل صلى لك سجدة
 واحدة يحاجني بها عندك يوم القيمة ما لك عن يحيى بن
 سعيد عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن عبد الله بن ابي

ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وقال تعالى انما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب فاولئك
 يتوب الله عليهم وكان الله عليا حكيما فان كانت التوبة بالايمان تسقط القتل للمسلم وغيره فاذا قاتل بعد ذلك فاستشهد خل
 الجنة مع الذي قتله ١٢ له قوله لا يكلم احد لا يحرم والكلمة المجرم ثم قال صلى الله عليه وسلم والله اعلم من يكلم في سبيل الله على
 معنى ان هذا الحكم ليس على الظاهر ان من كان يقاتل في حيز المسلمين انه من يقاتل في سبيله ويكلم في سبيله لانه قد يكون في حيز
 المسلمين ويقا تل محمية ويقا تل ليري مكانه ويقا تل للمختم ولا يكون لاحد من هؤلاء هذه الفضيلة حتى يقاتل في سبيل الله لتكون
 كلمة الله هي العليا فتكلم على هذا الوجه فحينئذ يكون ممن يحج يوم القيمة وجرحه يشعب دما يورين والله اعلم ان لون ذلك الدم لون
 الدم وريحه ريح المسك وهذا دليل على فضيلته وعلو درجته وماله عند الله من الثواب الجزيل ١٢ له قوله وجرحه يشعب دما اي يحج
 كذا في النهاية قال في القاموس شعب الماء والدم كمنع فجاء معا شعب دما اي سائل ١٢ منه له قوله اللهم لا تجعل قتلى
 وقد استجيب دعاؤه بحيث كان قتله بيد ابي لؤلؤة الجهمي ١٢ على

القتل في سبيل الله وقد قال بعض العلماء إنما
ذلك لانها من حقوق الأدميين وحقوق الأدميين
لا تكفها الحسنات وهذا وجه محتمل وقد كان
في أول الاسلام يمتنع النبي صلى الله عليه وسلم
عن الصلوة على من مات وعليه دين لم يترك له قضاء
ظاهراً ذلك انه لثلاث يتسرع الناس في اكل اموال
الناس بغیر حاجة ولا دفع في انفاق ثم يموت من
مات منهم على ذلك ولا يترك له قضاء فيذهب
بأموال الناس بغیر حاجة ولا دفع في انفاق ثم لما
فهم الله عليه صلى الله عليه وسلم قال انا اوتى
بالمؤمنين من انفسهم من ترك ما لا فلو رثته ومن
تركه فلا اودينا اوضياً ما فعل والى انا اوتى بالمؤمنين
من انفسهم ومحتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم
قال لهذا السائل الا الذين اذا كان يمتنع من
الصلوة على من ترك ديناً لا اداء له فيكون على
عمومه ومحتمل ان يكون قاله بعد ذلك ويكون
معنى قوله الا الذين لمن اخذ عيريد اتلاف اموال
الناس واخذ من غير وجهه وينفق في سرف او
محصية فهذا حكمه باق المنع وما ثبت ان احداً من
الائمة قضى دين من مات وعليه دين من بيت
مال المسلمين بعد النبي صلى الله عليه وسلم محتمل
هذا الحكم اختص بالنبي صلى الله عليه وسلم
بذلك قوله صلى الله عليه وسلم انا اوتى بالمؤمنين
من انفسهم وهذا لا يكون لاحد بعده صلى الله عليه وسلم
وسلم **قوله** لشهداء احد هؤلاء شهد عليهم
في محتل امرين احد هما ان يشهد على ظاهراً او هجر
لايمان واقام الصلوات والجهاد في سبيل الله تعالى
واستدامة ذلك الى ان قتلوا في مجاهدة عدوهم
ان يبرهم من بقي بعد لا يشهد على استدامة متهم
بذلك الى موته لانه لا يعلم بما يحدثون بعد و
محتمل ايضا ان يكون شهد على ظاهراً هجرهم بما داء وعلى
باطنهم بما علموه واوحى اليه لانه لو كان فيمن قتل
منهم منافق لم ينفع بهذه الشهادة ولم يفهم من النار

السائل وتحقيقاً لسؤاله وذلك انه لما استوعب كلامه ولاثر جوابه عنه يَحْتَمِلُ ان يكون ذكر بعد ذلك من سؤاله نَقْطَ الرِّجَاءِ وبِغْنَه فَاَرَادَ ان يَتَحَقَّقَ ذَلِكَ اِذَا امْرُؤٌ بَاعَدَ السَّوْالَ وَيَحْتَمِلُ ان يكون ذكر ذلك اللفظ كله غير انه بان له بعد ان جاوبه ان سؤاله يَحْتَمِلُ وجهاً غير ما حمل عليه من المعنى وان كان المعنى الذي حمل سائره فيه والظاهر منه فامرؤ باعادة السؤال ليتحقق احتمال لما اعتقد احتمال له وذلك بان يزيد في سؤاله اذا اعاده شيئاً يؤكد عنده مظهر اليه من احتمال او ينفيه عنه وقوله فلما اعاد عليه سؤاله ص

له قولہ ان قتلت صابرا محتسبا يريد
صابرا على الم الجراح وكراهية الموت محتسبا
لذلك عند الله تعالى ومقبلا على الموت
وقتل العدو وغيره من يريد غير فارولا
مغفوف وذلك اعظم الاجر يكون ذلك
كله ما يكفر الله به عني ما اكتسبت من
الخطايا فقال رسول الله صلى الله عليه و
سلم نعم يريد ان القتل على هذا الوجه
يكفر خطايا ١٢ له قولہ فلما اذ بر
الرجل يريد في عذره راجعا ومستوعبا
لجوابه عما سأل عنه ناداه رسول الله صلى
الله عليه وسلم او امر به فتودى له على
وجه الشك من الراوى فسال عما قال
ان يعيد له عليه مبالغة في تفهم سؤال

قتله بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم كما لم يتفجع بذلك قومان حيث أعلم النبي صلى الله عليه وسلم بباطنه وأنه من أهل النار فم غناؤه وانتفاع المسلمين بجهاد واجتهاده لأن ذلك لا ينفع إلا مع الإيمان والنية السليمة أن يكون جهاده لتكون كلمة الله هي العليا ففعل هذا المريد يشهد لمن يبقى بعده لأنه لا يعلم باستئذانهم لظواهر الصالح ولم يعلم عند موتهم على أنهم ختموا عليهم بما يرضى الله تعالى وقوله لم يبلغنا أنه قال ذلك لمن قتل في جهاد ولا قاله لمن مات في نعمة غير مقتول فلو كان هذا الحكم مثبت لم يستحب لظواهر العمل الصالح أن ين مات في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لقال من مات في حياتي فانا أشهد لهم ولم يخص بذلك أهل أحد فقال هؤلاء أنا شهد عليهم فدل تخصيصهم على أنهم قد اختصوا بأمر وظاهره فيقول أنه أوصى إليه بباطنه ويتقبل الله تعالى عنهم والله أعلم **قوله** يا رسول الله أسألكم أسئلتا كبرياهما وأرجو أنكم أجابني عليهما فإني قد علمت ما أريد منكم من الأمر **قوله** يا رسول الله أسألكم أسئلتا كبرياهما وأرجو أنكم أجابني عليهما فإني قد علمت ما أريد منكم من الأمر

كبرياهما وأرجو أنكم أجابني عليهما فإني قد علمت ما أريد منكم من الأمر

ففيه من العجوبة ثابتا فقتل أن علمنا أكرمهم في الإيمان الذي هو الأصل والجهاد الذي هو آخر علمهم فهل تكون شهدائنا كما أنت شهيدائهم فقال صلى الله عليه وسلم بلى ولكن لا أدري ما تجدون بعدى قال قومان الخطاب وإن كان متوجها إلى أبي بكر فإن المراد به غيره فمن لم يعلم صلى الله عليه وسلم بماله حاله وعلمه وما يموت عليه وأما أبو بكر فم فقد أعلم أنه من أهل الجنة والنبي صلى الله عليه وسلم فشهد لهم بذلك لظواهر العمل الصالح ولما قد أوصى إليه وأعلم من رضوان الله تعالى ولكنه لما سأل أبو بكر وعرض بلفظه ما لم يخص نفسه بالسؤال عن حاله كان الجواب قاطعا وقد بين تخصيصه بأنه ليس ممن يحدث بعد النبي صلى الله عليه وسلم شيئا مما يحط به بما تقدم وما أخر عن هذا الحال من تفضيل النبي صلى الله عليه وسلم له وإخباره بماله عند الله من الخير وجزيل الثواب وكرم المآب (البقية طه ١٤٣)

(البقية عن عظم) قال القاضي ابو الوليد رحمه الله ويحتمل عندي وبها انه هو ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال هؤلاء انا شهداء عليهم ما شاهدت من علمهم في الجهاد الذي ادى الى قتلهم في سبيل الله ولذلك لم يقل انه شهيد لمن حضر ذلك اليوم وقاتل وسلم من القتل كعلي وطلحة وابي طلحة وغيرهم ممن ابلوا ذلك اليوم ومن هو افضل من كثير ممن قتل ذلك اليوم لكنه خص هذا الحكم من شاهد النبي صلى الله عليه وسلم جهاده الى ان قتل ويكون على هذا معنى قوله لا يكره علي ولكن لا ادرى ما قد ثون بعدى لم يرد به الحديث المضاد للشرعية وانما اراد به جميع الاعمال الموافقة للشرعية والمخالفة لها فيكون معنى ذلك ان ما تعاون به بعدى لا اشاهده فلا تشهد لكم به وان علت ان منكم من يموت على ما يرضى الله من الاعمال الصالحة الا انها لم تعين لي فيقال لي انه **٢٤٨** يجاهد في موطن كذا فان الواحد

منكم يقتل زيد او يقتله عمر وكما شاهدت من حال هؤلاء فلذلك لا اكون شهيدا لكم بنفس الاعمال وتفصيلها كما تشهد على تفصيل هؤلاء واشهد لبعضكم بحملة العلي بالوحى واعلم الله فعلى هذا يكون قوله ولكن لا ادرى ما قد ثون بعدى متوجها الى جميع الصحابة من ابي بكر وغيره **٢٤٩** (الحاشية المتعلقة بصفحة هذا) **سنة قوله** ثم بكي ثم قال اننا لكانون بعدك وهذا البكاء من الصديق لكمال المحبة حيث بكي تأسفا على مفارقتة صلى الله عليه وسلم فقط لا خوفا مما يجدته الناس يعني كئنا نرجو ان نموت قبلك فلا ندرك طعم مفارقتك **٢٥٠** والله اعلم **سنة قوله** لا يمثل للقتل اى ليس الموت في المدينة مثل القتل في سبيل الله بل هو افضل وقوله ما على الارض الا دليل على الافضلية هكذا افسر الطيبي فعلم منه ان الموت والدفن فيها افضل من الشهادة قال جدى الشيخ الاجل الدهلوى وقد يختلف ان الظاهر على هذا التقدير ان يقال ليس القتل في سبيل الله مثل الموت في المدينة ويحتمل ان يكون معناه نعم ليس الموت بالمدينة مثل القتل في سبيل الله بل القتل افضل ولكن ان لم يرزق الشهادة فالمرتبة بالمدينة افضل من الموت فساثر البلاد وهذا احتمال لفظي ولا شك ان المعنى الاول ابلغ وادخل في فضيلة المدينة انتهى قال هذا العبد ويشهد كما قاله الشيخ وابراة الامام هذا الحديث في ابواب فضائل الجهاد ولو كان المعنى كما فسر الطيبي كان ينبغي ايراد في ابواب فضائل المدينة في آخر الكتاب **٢٥١** على والله اعلم **سنة قوله** رضى الله عنه كرم المؤمن تقواه يحتمل ان يكون من قوله نعم ان كرمكم عند الله اتقاكم يريد ان كرمه في نفسه وفضله تقواه الله تعالى وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لكرم ابن الكرم ابن الكرم ابن الكرم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم

فبكي ابو بكر ثم بكي ثم قال اننا لكانون بعدك ما لك عن يحيى ابن سعيد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا وقبر يحفر في المدينة فاطلع رجل في القبر فقال بئس مصير جمع المؤمن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بئس ما قلت فقال الرجل في لم ارد هذا يا رسول الله انما اردت القتل في سبيل الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمثل للقتل في سبيل الله ما على الارض بقعة هي احب الى ان يكون قبري بها منها ثلث مرات ما تكون فيه الشهادة ما لك عن زيد بن اسلم ان عمر بن الخطاب كان يقول اللهم اني سئلك شهادة في سبيلك وفاتة ببلد رسولك ما لك عن يحيى بن سعيد ان عمر بن الخطاب كان يقول كرم المؤمن تقواه ودينه حسبه ومروته خلقه والجرأة والحسين عرا ارضعها الله حيث يشاء فالجبان يفر عن ابيه وامه والجري يقاتل عما لا يؤب به الى رحله والقتل حثف من الخوف والشهيد من اجتنب نفسه على الله الحمل في غسل الشهيد ما لك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب غسل وكفن وصلى عليه وكان شهيدا يرحم الله ما لك انه بلغه عن اهل العلم انهم كانوا يقولون الشهداء في سبيل الله لا يغسلون ولا يصلى على احد منهم و

من النساء فقد كان عطاء بن مسلم فقه وكان احمد بن محمد بن شيبه يثنى عليه وروى ابو داود في مسنده عن عطاء انه صلى الله عليه وسلم صلى على قتلى احد

فوصف كل واحد منهم بالكرم لما كانوا عليه من التقوى وقوله رضى الله عنه ودينه حسبه يريد ان انتسابه الى الدين هو الشرف المحسب الذي يخصه واما انتسابه الى اب كافر على وجه الفرية فهو ممنوع وانتسابه الى اب صالح على ان له بذلك فضلا لا باس به غير ان انتسابه الى دينه يخصصه الشرف والحسب وقوله رضى الله عنه ومروته خلقه يريد ان المرأة التي يحل عليها الناس ويوصفون بانهم من ذوى المروات انما هي معان مختصة بالاخلاق من الصبر والحلم والجود والمواساة والايثار وقوله رضى الله عنه والجرأة والحسين غرائز يضعها الله حيث شاء يريد انها طبائع يطعم الله تعالى عليها من شاء ويضعها من الناس فيمن شاء لا يختص بشريف ولا وضيع ولا مؤمن ولا كافر ولا يروى فاحرف قد توجد في كل صنف من هذه الاصناف والله اعلم **سنة قوله** ولا يصلى على احد منهم الخ اما ترك الغسل والدفن في الثياب التي عليه عند القتل فقد اجمعوا عليه واما الصلاة فقد اختلف فيه فقالت الاثمة الثالثة والجمهور لا يصلى على الشهيد وقال الامام ابو حنيفة يصلى عليه وبه يقول سفيان والمزني وهرواية عن احمد وتيسك الاولون بحديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان عمر بن عبد الله عليه وسلم امر بدين شهداء او احد بد ما ثم لم يصلى عليهم واستدل الخنفية باخبار رجاء في صلواته صلى الله عليه وسلم على حمزة بن عمرو حين شهد في صلواته على سائر الشهداء او عموما منها ما رواه الحاكم عن جابر فقد رسول الله صلى الله عليه وسلم حمزة حين قاع الناس من القتال فقال رجل رأيت عند تلك الشجرة اخذا النبي صلى الله عليه وسلم نحوه فراه وراى ما مثل به بكي فقام رجل من الانصار فرمى عليه ثوب من الجنة فصلى عليه ثم بالشهداء في موضعهم الى جانب حمزة فصلى عليهم ثم يرفعون وترك حمزة حتى صلى على الشهداء كلهم قال الحافظ صحيح الاسناد الا ان في سنده مفضل بن صدقة اما حماد الجعفي وهو وان ضعفه ابن معين وصر

له قول له ان عمر بن الخطاب كان يحمل في العام الواحد على اربعين الف بغير كثرة من كان يحمله من يريد السفر فلا يقدر على راحلة يركبها و
يعجز عن السفر مع حاجته اليه اما لكونه من اهل الأفاق فيعجز عن الرجوع الى رفقته ووطنه واهله وولده او لغير ذلك من الوجوه التي لا
يحص عدد ما كثرة ما يضطر الانسان الى السفر من اجلها فكان يحمل من كانت هذه حاله من اهل الحاجة ولعله ان يكون كان يحمل من
يسعى في امور المسلمين ممن يتعدى عليه راحلة لسفره
ذلك فكان عمر بن الخطاب يتخذ من الابل ما يحمل
عليه من مال الله تعالى ويحكي لها الحكي وقوله
يحمل الرجل الى الشام على بغير ويحمل الرجلين
الى العراق على بغير قال الدأودي انما ذلك ليس
اهل العراق وقال غيره انما كان ذلك لكثرة
العد وبالشأمر وحاجة الناس الى الغزو في تلك
الجمعة للجهاد قال القاضي ويحمل عندي ان يكون
فعل ذلك لان طريق العراق كانت اسهل واسرع
وكان طريق الشام من المدينة او عروا شق واظن
من الناس فكان من انقطع به يتعدى عليه
موضع مقام او من يعين على بلاغ **له قول له** و
قول العراقي له اسلمني وصحبي على وجه التورية و
التفصيل ليريه ان له رفيقا يسمى صبيبا فيدفع اليه
البغير فيأخذه العراقي فينفرد بركوبه وكان عمر
المعيا يصيب بظنه فلا يكاد يخطئه فسبق الى ظنه
ان صبيبا الذي ذكره هو الزرق فاشداه الله ليحيا حتى
فيعلم عمر صدق ظنه فقال له الرجل نعم وقد روي
عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
قال قد كان فيمن مضى قبلكم من الامم محمد ثوب
فان كان في امي منهم فانه عمر بن زيد صلى الله
عليه وسلم والله اعلم من يلقي في رومه الشئ و
يلهم اليه حتى كان يغرب به فلا يخطئ ظنه سميما
بضم السين والحاء المهملتين مصغرا وسمي
مخفى اسود اراد به الزرق لانه اسود وقال بعضهم
وهو من قال انه اسم رجل **له قول له** والله اعلم **له قول له**
حرام بنت ملحان هي اخت ام سلمة خالة النبي صلى الله
عليه وسلم قاله الترمذي قال الحافظ هذا ظاهرا انها كانت
حينئذ زوج عبادته وتقدم في رواية الى طوالة
عن انس قال فتزوجت عبادته بن الصامت ومن
طريق محمد بن يحيى فتزوج بها عبادته فخرج الى
الغزو وفي رواية مسلم فتزوج بها عبادته بعد ذلك
الجمعة ان المراد بقوله تحت عبادة الاخبار عما آل
اليه الحال بعد ذلك **له قول له** جلست تغل خلف
هل كان فيه قبل لا يؤذيه او لم يكن اصلا وانما كانت
تغل من نحو الغبار ولا يلزم منه ان يكون في رأسه قبل
بل سبب فل الرأس اراحته صلى الله عليه وسلم فان
الغلى سبب للراحة وانها كان يدخل عليها ويكفيها
منه لانها ذات محرمه لانها خالة بابيه او حبيبا

انهم يدفون في الثياب التي قتلوا فيها قال مالك وتلك السنة في
من قتل في المعركة فلم يدرى حتى مات واما من حمل منهم
فعاش ما شاء الله بعد ذلك فانه يغسل ويصلي عليه كما فعل
بعمر بن الخطاب ما يكره من الشئ يجعل في سبيل الله
مالك عن يحيى بن سعيد بن عمر بن الخطاب كان يحمل في
العام الواحد على اربعين الف بغير يحمل الرجل الى الشام على بغير
ويحمل الرجلين الى العراق على بغير فجاءه رجل من اهل العراق
فقال حملني وصحبي فقال له عمر بن الخطاب انشدتك بالله
اسمهم زق قال نعم الترخيب في الجهاد مالك عن اسحق بن
عبد الله بن ابي طلحة عن انس بن مالك قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا ذهب الى قباء يدخل على ام حرام بنت
ملحان فتطعمه وكانت ام حرام تحت عبادة بن الصامت فدخل
عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما فاطعمته وجلس
تغلى رأسه فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم استيقظ و
هو يضحك قالت فقلت ما يضحكك يا رسول الله قال ناس من
امتي عرضوا على غزاة في سبيل الله يركبون ثيبي هذا البعير ملوكا
على الاسرة او مثل الملوك على الاسرة يشك اسحق قالت فقلت
يا رسول الله ادع الله ان يجعلني منهم فدعاهم ثم وضع رأسه
فنام ثم استيقظ يضحك قالت فقلت يا رسول الله ما يضحكك
قال ناس من امي عرضوا على غزاة في سبيل الله ملوكا على الاسرة
او مثل الملوك على الاسرة كما قال في الاولى قالت فقلت بيا

المطلب من بني النجار وقيل كانت احدي خالاته من الرضاة قال ابن عبد البر فايها ما كان في حرام له صلى الله عليه وسلم وحكي النووي
الاتفاق على ذلك **له قول له** ثيبي هذا البعير مثله فوحدة مفتوحة تنوين وجم اي وسطه ومحظ **له قول له** ملوكا على الاسرة يركبون
ياهم يركبون هذا الامر العظيم مع وفور نشاطهم وتمكينهم من منازلهم وقيل هو صفته لهم لسعة حالهم وكثرة عددهم قال ابن عبد البر
لاراد والله اعلم انه رأى الغزاة في البحر من امته ملوكا على الاسرة في الجنة قال عياض هذا محتمل ويحتمل ايضا ان يكون مخبرا عن حالهم في
الغزو ومن سعة احوالهم وقول امرهم وكثرة عددهم كانهم ملوك على الاسرة **له قول له**

له قوله في زمان مغوية اي في خلافته وامارتة في خلافة عثمان سنة تسب وعشرين حين غزا مغوية الروم في البحر مع جماعة فيهم عباد ابن الصامت زوج امرأته وعليه أكثر العلماء واهل السير وجعل الباغي وعياض الاول اظهر وفي البخاري فخرجت مع زوجها عبادة مع مغوية فلما انصرفوا من غزوتهم قاتلهم قاتل الشار ففقرت اليها دابة لتزكيا فصرعتها فماتت وهذا يؤيد ان المراد زمن مغوية زمان غزوته لا خلافته **له قوله** لولا ان اشق وفي البخاري لولا ان رجلا من المؤمنين لا تطيب انفسهم ان يتخلفوا عني ولا احد ما احملهم عليه ما خلفت عن سرية والذي نفسي بيده لو ددت اني اقتل في سبيل الله **له قوله** من يايتني بخبر سعد بن الربيع اقبل منه صلى الله عليه وسلم باصحابه ويخبره عن من فقد منهم بعد الموت ليعلم ما خيره وما الذي فيه وان كان اصيب او سلم فانتدب لرجل ليجز طاعة النبي صلى الله عليه وسلم والمباذرة الى ما يرغبه وان لم يجهت بالامر وذا ما به بين القتل لطلب سعد بن الربيع لان الظاهر ان من فقد في ذلك الوقت انه قتل او تخن بالجراح فبادر الى طلبه حيث ظن انه لم يجد وقول سعد له ما شألك لعله قد توقع ان يكون ارسل للبحث عن خبره او خبر غيره فيوصي معه بما اراد ان يوصي به الى قومه فامر ان يقرئ النبي صلى الله عليه وسلم وسلامه لما اعتقد انه لا يلقا وان يخبره بما جرى عليه من عدد الطعان وانفاذ السقاتل ثم اوصى الى قومه بان يغدو النبي صلى الله عليه وسلم بانفسهم وان لا يوصل اليه ومنهم من **له قوله** قد انفذت مقاتلي بصيغته الجهمول والمقاتل جميع مقتل يعني ان الرماح والسهم دخلت في الموضع التي اذا اصابتها الجراحة قتلت ومن تنمة الحد يث كما في الاستيعاب قال ابى بن كعب فلما ابرم حتى مات فرجعت الى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته **له قوله** ورجل من الانصار هو عمرو ابن الحارث بنصر الحاء ابن الجهمي احد بني سلمة قيل انه اول قتل في الاسلام وفي حديث الشاهن انه صلى الله عليه وسلم قال يومئذ رجعوا الى جنة عرضها السموات والارض الخ قال الباغي ذكر اهل السير ان ذلك الرجل هو عمر بن حارم الانصاري السلمي لما سمع ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم حمل تصديقه له وتشبهته لما قاله على ان طرم قمرات في يده كان ياكلها وراى ان اشتقاله باكلها عن المبادرة الى الشهادة المودية الى الجنة حرص على الدنيا واشتغال ببيسير متاعها وقد ذكر اهل السير ان هذا كان يومئذ رجع من النبي صلى الله عليه وسلم جماعة اصحابه وهم ثلث مائة وبضرب عشرين فيقتل ان يكون حمل عبير هذا مع جماعة الناس ويقتل ان يكون انفراد بالحمل على جماعة من المشركين وهذا جائز ان يحمل الرجل وحده على الكتيبة ١٣

رسول الله اذ علم الله ان يجعلني منهم قال انت من الاولين قال فركبت البحر في زمان معاوية بن ابى سفيان فصرعت عن دابتها حين خرجت من البحر فهلك ما لك عن يحيى بن سعيد عن ابى صالح السمان عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولا ان اشق على امتي لاحببت ان لا تخلف عن سرية تخرج في سبيل الله ولكني لا احد ما احملهم عليه ولا يجدون ما يتحملون عليه فيخرجون ويشق عليهم ان يتخلفوا بعدى فوددت اني اقاتل في سبيل الله فاقتل ثم احبى فاقتل ثم احبى فاقتل ما كان يوم احد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يايتني بخبر سعد بن الربيع انصاري فقال رجل يا رسول الله فذهبل رجل يطوف بين القتل فقال له سعد بن الربيع ما شأنك فقال له الرجل بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم لاتبه بخبرك قال فاذهب اليه فاقرأه مني السلام واخبره اني قد طعنت اثنتي عشر طعنة والى قد انفذت مقاتلي واخبر قومك انه لا عذر لهم عند الله ان قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم وواحد منهم حتى ما لك عن يحيى بن سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رغب في الجهاد وذكر الجنة ورجل من الانصار رآه كل قمرات في يده فقال في حريص على الدنيا ان جلست حتى فرغ منهم فومي ما في يده فحمل بسيفه فقاتل حتى قتل ما لك عن يحيى بن سعيد عن معاذ بن جبل انه

الارض الخ قال الباغي ذكر اهل السير ان ذلك الرجل هو عمر بن حارم الانصاري السلمي لما سمع ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم حمل تصديقه له وتشبهته لما قاله على ان طرم قمرات في يده كان ياكلها وراى ان اشتقاله باكلها عن المبادرة الى الشهادة المودية الى الجنة حرص على الدنيا واشتغال ببيسير متاعها وقد ذكر اهل السير ان هذا كان يومئذ رجع من النبي صلى الله عليه وسلم جماعة اصحابه وهم ثلث مائة وبضرب عشرين فيقتل ان يكون حمل عبير هذا مع جماعة الناس ويقتل ان يكون انفراد بالحمل على جماعة من المشركين وهذا جائز ان يحمل الرجل وحده على الكتيبة ١٣

له قول من آخر قيل هناك خير وثواب وقيل معناه هذا السبب فيما تعتقد خير لك من غيره من الابواب الكثير نعيمه وثوابه و
كل منها ويعتقد بأنه افضل من غيره كركن النوى وسبقه بذلك الهامى ١٢ على قول من يدعى اى ليس ضرورة واحتياج على من دعى من
باب واحد من تلك الابواب الى الدماء من سائر الابواب لمحصل المقصد فيها يدعى الحزم ١٣ على قول من هذه الابواب من ضرورة
ظاهرها انه ليس عليه ضرورة في باب
يدعى من غيرها وان الدماء من واحد
منها يكفى في التناهي في الخير وسعة
الشراب لكنه مع ما في الدماء من فساد
الابواب من الخير العظيم هل يدعى
احد من جميعها لان ذلك اكثر من
الخير واوسع من انعام الله تعالى
على من اطاعه فقال صل الله عليه
وسلم نعم وارجوان تكون منهم
ومن دعى من هذه الابواب كلها لا
يمكن ان يقال له ان دخولك من
هذا الباب افضل من دخولك على
غيره من ابواب الجنة ١٤ على قول من
من اسلم فماله له قول جماعة الفقهاء
فاما اهل الصلح فيهم قوم من الكفار
هو بلادهم وقالوا عليهم حق
صالحوا على شئ اعطوه من اموالهم
او جزية او مزية التزامها فما
صالحوا على بقائه بايديهم من
اموالهم فهو مال صلح ارضاء
كان او غيره واما العنوة فهي
الغلبة فكل مال صار للمسلمين
على وجه الغلبة من ارض او عين
دون اختيار من غلب عليه من
الكفار فهو ارض عنوة سواء
دخلنا الدار عليهم غلبة او اجلوا
عنها مخافة المسلمين ١٥ على قول من
قد حفر السيل يدل على انها دفنوا
في قبر واحد وذلك انه لما اشتد
على المسلمين حفر القبور يوم واحد
لكثرة القتلى وكان قد بلغ منهم
التعب والنصب فغل هذا الجوز
مثل هذا للضرورة قال مالك
والا والسنة ان يدفن كل واحد
منهم في قبر ١٦ على قول من كان
احدهما قد جرح فوضع يده على
جرحه فدفن وهو كذلك لعله
انما ترك على ذلك لاستعماله
وترك التردد والتوقف على
تعيين اعضائه ويجوز ان يكون
قد تحذر ذلك ١٧ على قول من
فاميطت يده الخ يقتضى انه
قد بقيت رطوبة اعضائه ولينها ولونشت وذهبت رطوبتها لما يمكن ازالة يده من مكانها الا بكسر شئ من اعضائه ١٨

الله عليه وسلم الله اكبر خربت خيبر انا اذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح
المنذرين مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن
ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من انفق زوجين في
سبيل الله نودي في الجنة يا عبد الله هذا خير فمن كان من اهل الصلوة
دعى من باب الصلوة ومن كان من اهل الجهاد دعى من باب الجهاد و
من كان من اهل الصدقة دعى من باب الصدقة ومن كان من اهل
الصيام دعى من باب الريان فقال ابو بكر الصديق يا رسول الله ما على من
يدعى من هذه الابواب من ضرورة فهل يدعى احد من هذه الابواب
كلها قال نعم وارجوان تكون منهم احراز من اسلم من اهل
الذمة ارضه سئل مالك عن اهل قبل الجزية من قوم فكانوا
يعطونها ارايت من اسلم منهم ان يكون له ارضه او يكون للمسلمين و
يكون ماله لهم فقال مالك يختلف اما اهل الصلح فان من اسلم منهم
فهو احق بارضه وماله واما اهل العنوة الذين اخذوا عنوة فمن اسلم
منهم فان ارضه وماله للمسلمين لان اهل العنوة قد غلبوا على بلادهم
وصارت قنبا للمسلمين واما اهل الصلح فانهم قوم منعوا اموالهم و
انفسهم حتى صالحوا عليها فليس عليهم الا ما صالحوا عليه الدفن
في قبر واحد من ضرورة وانفاذا الى بكر عبد الله رسول الله صلى
الله عليه وسلم بعد وفاته مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن
عبد الرحمن بن ابي صعصعة انه بلغه ان عمرو بن الجحوم وعبد الله بن
عمرو والنصارين ثم السلميين كانوا قد حفر السيل من قبورها وكان
قبراها ما يلي السيل وكان في قبر واحد وهما من استشهد يوم واحد
فحفر عنهما ليغيرا من مكانهما فوجلا لم يتغيرا كانهما ما تابا بالامسح كانت
احدهما قد جرح فوضع يده على جرحه فدفن وهو كذلك فاميطت يده

الله عليه وسلم الله اكبر خربت خيبر انا اذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح
المنذرين مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن
ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من انفق زوجين في
سبيل الله نودي في الجنة يا عبد الله هذا خير فمن كان من اهل الصلوة
دعى من باب الصلوة ومن كان من اهل الجهاد دعى من باب الجهاد و
من كان من اهل الصدقة دعى من باب الصدقة ومن كان من اهل
الصيام دعى من باب الريان فقال ابو بكر الصديق يا رسول الله ما على من
يدعى من هذه الابواب من ضرورة فهل يدعى احد من هذه الابواب
كلها قال نعم وارجوان تكون منهم احراز من اسلم من اهل
الذمة ارضه سئل مالك عن اهل قبل الجزية من قوم فكانوا
يعطونها ارايت من اسلم منهم ان يكون له ارضه او يكون للمسلمين و
يكون ماله لهم فقال مالك يختلف اما اهل الصلح فان من اسلم منهم
فهو احق بارضه وماله واما اهل العنوة الذين اخذوا عنوة فمن اسلم
منهم فان ارضه وماله للمسلمين لان اهل العنوة قد غلبوا على بلادهم
وصارت قنبا للمسلمين واما اهل الصلح فانهم قوم منعوا اموالهم و
انفسهم حتى صالحوا عليها فليس عليهم الا ما صالحوا عليه الدفن
في قبر واحد من ضرورة وانفاذا الى بكر عبد الله رسول الله صلى
الله عليه وسلم بعد وفاته مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن
عبد الرحمن بن ابي صعصعة انه بلغه ان عمرو بن الجحوم وعبد الله بن
عمرو والنصارين ثم السلميين كانوا قد حفر السيل من قبورها وكان
قبراها ما يلي السيل وكان في قبر واحد وهما من استشهد يوم واحد
فحفر عنهما ليغيرا من مكانهما فوجلا لم يتغيرا كانهما ما تابا بالامسح كانت
احدهما قد جرح فوضع يده على جرحه فدفن وهو كذلك فاميطت يده

قد بقيت رطوبة اعضائه ولينها ولونشت وذهبت رطوبتها لما يمكن ازالة يده من مكانها الا بكسر شئ من اعضائه ١٨

له قوله وكان بين أحد وبين يوم حضر عنها ست واربعون سنة وبعار منه ما في البخاري عن جابر كان ابو ابي من قتل ودفن مع آخرى قبرة ثم لم تطب نفسي ان اتركه مع الآخر فاخرجته بعد ستة اشهر فاذا هو كيو وموضعه غير ما ضربة في اذنه ففيه انه احرم اياه من قبر واحد قرب وان السيل غرق احد القبرين فصا واكبر واحد قال العيني الوجه ان يقال المنقول عن ابن مسعود بانه لا يرد ما روى عن جابر واجاب ابن عبد البر بتعدد القصة ١٢ محل له قوله لا بأس يدل على ان ذلك لا يفعل الا من ضرورة ١٣ له قوله مال من البحرين يريد من مال الله وما ينقل الى بيت مالهم من الجزية التي على الجاهل وخارج الارض وعشور الذمة ١٤ له قوله واي اودة الوأي مصدر وأي كأي ٢٨٣ اي وعد وضمن ١٥ قأموس وفي الجمع كان لي عنده واي اي وعد وقيل الوأي الترضيض بالعدوة من غير تصحيم وقيل هو العدوة المضمونة قال الباقى واستدعى ابو بكر من كان له عند رسول الله صلى الله عليه وسلم عدوة لينفي لعهدة ويجزئته اذ هو الخليفة والقاضي عنه ما وعد به وقد جاء جابر فيقول ان يكون جابر ميت عند شهادة عدلين ويجعل ان يكون ابو بكر قبل قوله في ذلك لما رآه اهلا لذلك ١٦

عن جرحه ثم ارسلت فوجعت كما كانت وكان بين أحد وبين يوم حضر عنها ست واربعون سنة قال مالك لا بأس ان يدفن الرجلان في القبر في قبر واحد من ضرورة ويجعل لا كبرهما على القبلة مال كعز سبعة ابن ابي عبد الرحمن انه قال قدم على ابى بكر الصديق مال من البحرين فقال من كان له عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وأي وعدة فليأتنا فجاؤه جابر بن عبد الله فحضر له ثلاث حفنات كمل كتابها واحمد الله

كتاب النذور

بسم الله الرحمن الرحيم

ما يجب من النذور وفي المشي مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس ان سعد بن عبادة استفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان امي قد ماتت وعليها نذر ولم تقضه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقضه عنها مالك عن عبد الله بن ابى بكر عن عمته انها حدثت عن جدته انها كانت جعلت على نفسها مشيا الى مسجد قباء فماتت ولم تقضه فافترى عبد الله بن عباس بنتها ان تمشى عنها قال مالك لا تمشى احد عن احد مالك عن عبد الله بن ابى حبيبة قال قلت لرجل وانا يومئذ حديث السن ما على الرجل ان يقول على مشى الى بيت الله ولم يقل على نذر مشى فقال لي رجل هل لك ان اعطيك هذا الجرو والجرو وقتاء في يده وتقول على مشى الى بيت الله قال فقلت نعم فقلته وانا يومئذ حديث السن ثم مكثت حتى عقلت فقيل لي ان عليك مشيا فجهت

ص بيت الله على معنى الا نكار لقوله والحمل له على تعب لشيء الى بيت الله ان لم يرجع عن قوله ذلك اعتدا

انه يقتسم منه اخذ جروا وقتاء لغير سبب مثل هذا مما يجب ان يفعل فربما حمل الانسان لاسيما من لاعلم حلال

ذلك من ثلث ماله وان لم يوص لا يجب عليه فان اوفى تبرعا فالرجوع من سعة فضل الله ان يكون مقبولا ١٨ له قوله فافترى عبد الله بن عباس الخ في الاثر اعتقاد النذر بالمشى الى مسجد قباء ونحوه وجواز النية عنه ولم يأخذ مالك ولا غيره بهذين الحكمين قال صاحب الرسالة من نذر مشيا الى المدينة او بيت المقدس اتاهها راكبا او نوى الصلوة والا فلا مشى عليه واما غير هذه المساجد فلا ياتيها ما شيا ولا راكبا وليصل بموضعه قال النووي هذا امن هبتا ومذهب العلماء كافة واستثنى بعضهم كذا في الحاشية المطبوعة قلت قوله ان تمشى عنها لان الاصل ان الاتيان الى قباء مرغبا فيه ولا خلاف في انه قرينة عن قرب منه ومذهب ابن عباس عن الميت ولم يأخذ بقوله في المشي الاثمة الاربعة ولذا قال مالك لا يمشى احد عن احد ١٩ له قوله وانا يومئذ حديث السن قال الباقى يريد انه لو يكن فقه الحديث لكانت سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان عبد الله يومئذ قد بلغ الحلم واعتقد ان لفظ الاثر اذا اعزى عن لفظ النذر لا يجب عليه شيء ٢٠ له قوله ما على الرجل ان يقول على مشى الى بيت الله ولم يقل على نذر مشى يريد انه لا شيء عليه في قوله على مشى الى بيت الله ولا يلزمه به شيء ولا غيره ذلك مما يتعلق به النذر حتى يتلفظ بالنذر فيقول على نذر مشى الى بيت الله فاعتقد ان لفظ الاثر امره الا يجب اذ اعزى من لفظ النذر لم يجب عليه به شيء ٢١ له قوله هل لك ان اعطيك هذا الجرو والجرو وقتاء بيده وتقول على مشى الى

الرواية المسندة عن البخاري عن جابر انه قال النبي صلى الله عليه وسلم لو جاء مال البحرين قد اعطيتك هكذا وهكذا فلم يجئ مال البحرين حتى قبض النبي صلى الله عليه وسلم فلما جاء مال البحرين امر ابو بكر فنادى من كان له على رسول الله صلى الله عليه وسلم وادى اودين فليأتنا نخطيه فقلت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لي كذا وكذا فامثال حشية فعدتها فاذا هي خمسائة وقال خذ مثلها على له قوله اقضه عنها اي استعابها لا وجوبا خلافا للظاهرية تعلقا بظاهر الامور فالتين سواء كان بمال او بدن واحصا بما خضرة بالعبادات المالية دون البدنية المحضة يقول ابن عباس لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد أخرجه النسائي في سننه الكبرى ونحوه عن ابن عمر أخرجه عبد الرزاق في مصنفه وفروقا بين ما اذا اوفى المتوفى بايذاء النذر رجوعه اليه

له قوله وهذا الامر عندنا قال عبد بن وهبنا نحن من جعل عليه المشى الى بيت الله لزمه المشى ان جعله نذرا وغير نذرا وهو قول ابن خزيمة كذا في الحاشية قلت قوله لزمه المشى اي مع الحج او العمرة سواء اطلق لفظ النذر او لم يطلق وسواء قال على المشى الى بيت الله او الى الكعبة او الى مكة او مكة وسواء قال ذلك في مكة او خارجها فيلزم في هذه الصلوات للمسكين ما شيا فصار فيه مما زال الغوا حقيقة عرفية مثل ما لو قال على حجة او عمرة بخلاف ما اذا قال على الذهاب الى مكة او الذهاب لعدا على السفر الى مكة او الركوب اليها او المسير اليها فلا يلزمه فيها شيء لعدم تعارف الجاهل للمسكين به **له قوله** ثم لمش من حيث عجزت لما روى عبد الرزاق عن ابن عباس ان رجلا نذرا ان يمشى الى مكة قال يمشى فاذا اعصى ركب فاذا كان عاملا قايلا مشى ما ركب وركب ما مشى ونحو **٢٨٢** بدنة انتهى قال محمد واحب اليها

سعيد بن المسيب فسأله عن ذلك فقال عليك مشى فمشيت قال مالك وهذا الامر عندنا ما جاء في من نذر مشيا الى بيت الله مالك عن عروة بن اذينة الليثي انه قال خرجت مع جدته الى عليها مشى الى بيت الله حتى اذا كنا ببعض الطريق عجزت فارسلت مولى لها يسأل عبد الله بن عمر فخرجت معه فسأل عبد الله بن عمر فقال له عبد الله مرها فلتركب ثم لمش من حيث عجزت قال مالك ونرى مع ذلك عليها الهدى مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب وابا سلمة ابن عبد الرحمن كانا يقولان مثل قول عبد الله بن عمر مالك عن يحيى ابن سعيد انه قال كان على مشى فاصابتنى خاضرة فركبت حتى اتيت مكة فسألت عطاة بن ابي رباح وغيره فقالوا عليك هدى فلما قدمت المدينة سألت فامرؤني ان امشى مرة اخرى من حيث عجزت فمشيت قال مالك فالامر عندنا فيمن يقول على مشى الى بيت الله انه اذا عجز ركب ثم عاد فمشى من حيث عجز فان كان لا يستطيع المشى فليمش ما قد عليه ثم ليركب وعليه هدى بدنة او بقرة او شاة ان لم يجد الا هي ويسئل مالك عن الرجل يقول للرجل انا احملك الى بيت الله فقال ان نوى ان يحمله على رقبته يريد بذلك المشقة وتعب نفسه فليس ذلك عليه ليمش على رجله وليهد هديا وان لم يكن نوى شيئا فليحج وليركب ليحج بذلك الرجل معه وذلك انه قال انا احملك الى بيت الله فان ابى ان يحج معه فليس عليه شيء وقد قضى ما عليه ويسئل مالك عن الرجل يحلف بئذ ورسمائة مشيا الى بيت الله الا يكلم اخاه او اباه بكذا وكذا نذرا لشيء ولا يقوى عليه ولو تكلف ذلك كل عام لعرف انه لا يبلغ عمره ما جعل على نفسه من ذلك فليل له هل يجزيه من ذلك نذر واحد او بئذ ورسمائة فقال مالك ما اعلمه يجزيه من ذلك الا الوفاء بما

من هذا القول ما روى عن علي بن ابي طالب انما شعبة عن الحكم بن عيينة عن ابراهيم عن علي انه قال من نذر ان يحج ما شيا ثم عجز فلا يركب ويهدى هديا فهذا انما كان يكون الهدى مكان المشى وهو قول ابن خزيمة اي من دون عود المشى عند القدر والقياس ان لا يخرج من عهدة النذرة اذ ركب بل يجب عليه اذا قدر المشى كما لو نذر بالصلوة متبعا وقطع التتابع لكن ثبت ذلك نصا في الحج فوجب العمل به وهو ما اخرج ابو داود وان اخذت عقبة بن عامر نذرت ان تقضى الى البيت فامرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تركت وتهدى هديا وفي رواية اخرى له فلتركب في تهدى بدنة الا انه علمنا باطلا الهدى من تعيين بدنة لتؤدوا به **له قوله** فالامر عندنا قال الباقى وهذا كما قال فيمن نذر المشى الى بيت الله تعالى يريد مكة انه ان عجز في بعض طريقه عن المشى ان يركب ولا يمنعه ذلك من التماذى على الوفاء بئذ والاداء لما التزمه لانه لا يأمن مثل ذلك في السفر الثاني وما بعده وانما من حكم المشى ان يكون في سفر واحد فان فرقه لغير عذر فقد روى لا يخرج ذلك وان فرقه للحج عن المشى بالضعف عنه ولا يخلو من الحالتين احدهما ان يطعم باكمال المشى في سفره ثانيا على وجه التلقيق او بياس ذلك فان كان يطعم به فاذا مشى ما استطاع فاذا عجز ركب حتى يستريح ثم يبذل و

يمشى ويحصى مواضع الركوب ثم يعود مرة اخرى ويمشى ما ركب ويجزيه ذلك وعليه ودر لتفريق المشى **له قوله** سئل مالك قال الباقى وذلك انه من قال لاحرك الى بيت الله يريد مكة ونوى ان يحمله على رقبته للبالغة في المشقة على نفسه فانه ليس عليه حمله على عنقه ولا عليه ان يحمله لانه لم يقصد ذلك وانما حمله على عنقه كقوله انا احمل هذا العود وهذا الحجر وهذه الطنفسة وعليه ان يحج ما شيا لان قوله انا احملك يريد على عنقه يعنى المشى لان من حمل ثقلا انما يحمله ما شيا فلزمه المشى الى مكة لما كان قربة ولم يلزم حمله على عنقه لانه لا قربة فيه والنذر انما يتعلق بالقرب دون غيرها **له قوله** فقال مالك وهذا كما قال ان من التزم من النذر في المشى الى مكة ما لا يستطيع عمره لادائه مثل ان يئذ رالف حجة او يحلف بها فانه يلزمه ما التزمه من ذلك ولا يخرج منه شيء الا الوفاء به ولو قد ركب عليه واسم عمره له فبانه قد علم بحجى العادة ان ذلك لا يكون فيلزمه ان يأتى منه بما اسم له عمره ويستغفر الله من التزمه ما لا يستطيع عليه ويتقرب اليه بما امكنه من اعمال البر

१८५

ਅੰਤਰਿਕਸ਼ਿਕਾ ਸ਼ਿਵਾਇ ਨਮੋ

رأه ملازماً لذلك دون قعودهم القنن من الاستغلال والقعود وخارجاً قيد عن مادة الناس فقال صلى الله عليه وسلم عن سببه ١١
 كنه قول له ويترك ما كان لله معصية وفي كلامه إشارة الى ان ترك التكلم ونظائره معصية قال في شرح المذهب يكن الصمت للزائل
 للصواب وغيره من غير حاجة قال ابن الهمام ويكره صور الصمت وهو ان يهوى ولا يتكلم ١٢ على مختصراً في قول له وكفى من يمتك
 الكفارة المعروفة في القرآن والمراء بها الذنية بدليل ما رواه ابن ابي شيبة عن الحكم عن ابن عباس في رجل نذر ان يغرباً فقال عدي
 بدنة اككبشاً وبه قال ابو حنيفة لو نذره بغيره فعله شاة لقصة الخليل عليه الصلاة والسلام وهو قول مالك واسعد في رواية والفاء
 ابوسف والشأن كذا نذره تقبله ولو نذر به بغير نفسه لم يلزم شئ عند الثلاثة وعن احمد روايتان كما في نذره بغير الامين فاعجب عند الشافعي
 ولو نذره بغير ابيه او جده او امره لغا اجماعاً لا يلزم ليسوا من كسبه ١٣ على له قول له ان الله قال والذين يظلمون غرضه انما ان لا
 تنافي بين المعصية ووجوب الكفارة فان الظاهر ان مرقبهم عرفوا وشرعاً لرجل في الكفارة فكذلك نذر المعصية وان كان ممنوعاً
 شرعاً يلزم فيه كفارة الامين ١٤

له قوله وانما يوفي الله بماله في طاعة ولا قرينة فيه فالنذر به لغو لا عبرة به وهو المروي عن ابن عمر وغيره من الصحابة وهو قول
الشافعي والجمهور فلا ينعقد النذر بمباح ولا معصية وتحرير مذهب الامامية الى حنفية كما في كتب اللغة ان من نذر مطلقا او معلقا بشئ
يريد ان كان قدام غايبي فوجد ما هو طاعة مقصودة بنفسها ومن جنسها واجب فعليه الوفاء فخرج النذر بالابواب لانه غير مقصود
كلنا للربيع لانه ليس من جنسها واجب واما المعصية فهي ما نهي عن فعله اذا كان حراما بعينه فلو نذر مصروم بالعباد ينعقد حرم
الوفاء بصوم يوم غيره ولو صام خروجه عن العهدة **له قوله** اللغو في اليمين اختلغا في تفسير اللغو المذكور في قوله تعالى
لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم على احوال الاول ان تحلف على شئ وانت غضبان اخرجته **٢٨٦** سعيد بن منصور وعبد بن حميد و

ابن المنذر وابن ابي حاتم والبيهقي الثاني هو الحلف
على المعصية اخرجته وكيع وعبد الرزاق الثالث ان
تحلف على ما احل الله لك الرابع ان تحلف على الشئ ثم
تنسى انما لم يمس وهو متنازع اصحابنا هو ان تحلف على
الشئ لانه طاعة صادقة وهو في الواقع كاذب فلا
مواخذة فيه ولا كفارة ولا اثم وهو المروي
عن ابراهيم اخرجته عبد بن حميد وعن ابن عباس
اخرجته ابن جريج وابن المنذر عن عائشة الناس
هو كلهم الرجل في بيته وفي المزارع والهزل لا
والله وبلى والله من غير قصد اليمين اخرجته وكيع
والشافعي قال في البداهة واما بين اللغو فقد
اختلف في تفسيرها قال اصحابنا هي اليمين الكاذبة
خطا او غلطا في الماضي او في الحال على الظن ان
الطهرية كما اخبر وهو بخلافه في النفي او في
الاثبات لغو قوله والله ما كلمت زيدا وفي
ظنه انه لم يكلمه ثم تبين بخلافه فقال الشافعي
بين اللغو هي اليمين التي لا يقصد بها الحالف وهو ما
يجري على السنن الناس في كلامهم من غير قصد اليمين
من قولهم لا والله وبلى والله سواء كان في الماضي او
الحال والمستقبل واما عندنا فلا لغو في المستقبل
بل اليمين على امر في المستقبل بين مقصودة وفيه
الكفارة اذا حثت قصد اليمين او لم يقصد واما
اللغو في الحال والماضي فقط وما ذكره عن ابي
حنيفة ان اللغو ما يجري بين الناس من قولهم لا
والله وبلى والله فذا لم يحول عندنا على الماضي
او الحال وعندنا ذلك لغو فيرجع حاصله الى الحالف
بيننا وبين الشافعي في يمين لا يقصد بها الحالف
في المستقبل عندنا ليس بلغو وفيه الكفارة وعندنا
لغو لا كفارة فيها ولنا قوله تعالى لا يؤخذكم الله
باللغو اي ايمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم اليمين
قابل يمين اللغو باليمين المقصودة و فرق بينهما
بالمواخذة ونفيها فليحجب ان تكون بين اللغو وغير
بين المقصودة تحقيقا للمقابلة واليمين في المستقبل

ليس لله في هذه الاشياء طاعة وانما يوفي الله بماله فيه
طاعة اللغو في اليمين مالك عن هشام بن عروة عن
ابيه عن عائشة اما المؤمنين انها كانت تقول لغو اليمين
قول الانسان لا والله وبلى والله قال مالك احسن ما سمعت
في هذا ان اللغو حلف الانسان على الشئ يستيقن انه
كذلك ثم يوجد على غير ذلك فهو اللغو قال مالك وعقد
اليمين ان يحلف الرجل ان لا يبيع ثوبه بعشرة دنانير ثم
يبيعه بذلك او يحلف ليضرب غلامه ثم لا يضربه ونحو
هذا فهذا الذي يكفر صاحبها عنه يمينه وليس في اللغو
كفارة قال مالك واما الذي يحلف على الشئ وهو يعلم
انه اثم ويحلف على الكذب وهو يعلم ليرضى به احدا و
ليعتذر به الى معتمد بالله او ليقطع به مالا فهذا اعظم
من ان يكون فيه كفارة مالا يجب فيه الكفارة من
الايمان مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان
يقول من قال والله ثم قال ان شاء الله ثم لم يفعل للذي
حلف عليه لم يجزئ قال مالك احسن ما سمعت في الدنيا انها

له قوله لم يجزئ قال عبد الله بن عمر وهذا ما أخذنا
كلاما لواء الله وصلها بعينه فلا شئ عليه وهو
قولنا في حنفية والموصل باليمين واليمين في اللغو
منفصلا كالانفصال بسكون او كالحق لا يضر
قلب يتنفس وسعال او نحوه ذلك واحذر به عما
اذ قال ذلك منفصلا فانه بعد الغرغرة رجوع
عن اليمين ولا يبرئك **له قوله** احسب

سمعت في الدنيا يقتضون انه قد سمع غيره ذلك و
هو المروي عن الحسن طائفة من الحكماء لا يستلزم
مالا يقيم من مجلسه وما يروي عن ابن عباس ان كان
يرى له الاستثناء متى ما ذكره وتاول قول الله
واذا كذبك فله نسيت هذا قول شيوخنا انه لا
يثبت عن ابن عباس فان ابن عباس من اهل النسخ
ولا يخفى عليه انه ليس من لغة العرب ان يترك
بسم الله في حنيفة **له قوله** احسب

بين مقصودة سواء وجد القصد او لا ولان اللغو في اللغة اسم الشئ الذي لا حقيقة له وذلك فيما قلنا وهو الحلف بما لا حقيقة له بل
ظن من الحالف وتبين ان المراد من قول عائشة لا والله وبلى والله في الحال والماضي لا في المستقبل والله اعلم **له قوله** وعقد اليمين
ان قال الياضي وعقد اليمين التي تكفر ان يحلف ليفعل شئ لا يفعل او يحلف لا افعل ثم يفعل فهذا ان اليمين انما يقيد بالان
وذلك ان اليمين على ضررين يمين على مستقبل ويمين على ماضي واما اليمين على مستقبل فلا بد خلها في قول مالك لغو ولا غموس واما
يد خلها البر فلا تحب كفارة او الحنث فقيب في الكفارة وقوله فهذا الذي يكفر صاحبها يريد ان اليمين على المستقبل اهي التي تد خلها
الكفارة لخلها او لترغم باثمها واما لغو اليمين فلا كفارة فيها لانها على مذهب مالك متعلقة بالماضي ووجه ذلك انها ليست بيمين
منعقد ليفعل او لترك واما هو يمين تصديق قوله وتاكيد ما اخبر به فلا يبقى لها بعد التلفظ بها حكم **له قوله** فهذا اعظم من
ان يكون اليم وليس فيه الا التوبة والاستغفار مترجم كقول مذهب شافعي وغموس وجوب كفارة است وقولنا في حنفية وغموس مثل قول
مالك است **له قوله** فاما الذي يحلف على الشئ الى قوله فهو اعظم من ان يكون فيه كفارة فان هذا اليمين ايضا ليست من جنس
ما يتعلق به الكفارة لانها يمين على ماضي ويمين الماضي من نوعين لا تحب بشئ منها كفارة احد هان ان يحلف على شئ انه قد كان كذا او ما كان
كذا وهو يعتقد صحة ما حلف عليه فيكون الامر على خلاف ما حلف عليه فهذا لغو اليمين عند مالك ولا كفارة عليه ولا اثم وتاثيرها ان يحلف على
ذلك ولا يعتقد ان الامر على ما حلف عليه فهذا اليمين الغموس سميت بذلك لانها غمست صاحبها في الاثم ولا كفارة لها واما قال انها اعظم
من ان تكون فيها كفارة لانها انعدمت على الاثم والي تكفر ثم تنعقد على الاثم واما انعدمت على الجواز واما تحب عليه الكفارة بالحنث **له**

له قوله ليس عليه كفارة وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة واحمد اذا قال موعودى او كافرا ان فعل كذا انحنى يلزمه الكفارة قياسا على تحريم المباح فانه يمين بانه التحريم ووجه الاحتاق انهما جعل الشرط وهو فعل كذا علما على كفره ومقتضى حرمته كقوله لا تقرب الله الى الصلوة الا بوضوء واجب الامتناع فكان له قال حرمت على نفسي فعل كذا ثم انه لو قال ذلك لشئ قد فعله كان قال ان فعلت كذا فهو كافرا فهو كافرا فلهذا قد فعله وهو يمين النجوس بالكفارة فيها الا لتوبة وهل يكفر حتى تكون التوبة توبة من الكفر قيل لا وقيل نعم ثم كذا في الحاشية عن الحلي وقال صاحب الهداية لو قال ان فعلت كذا فهو موعودى او نصراني او كافرا فيكون يميناً فاذا فعله لزمه كفارة يمين قياسا على تحريم المباح فانه يمين بالنفس فاقرهم له قوله فليكن ٢٨٤ عن يمينه واستدل به على انه يجوز تقديم الكفارة قبل الحنث وهو قول عمر وابن عمر

وحذيفة وغيرهم واليه ذهب مالك واحمد والاوزاعي والشافعي الا ان الشافعي قال ان كفرا بالصوم قبل الحنث فانه لا يجوز له بدني وهو لا يقدر على اوقاتها بخلاف الطعام واخرها فانها من حقوق الاموال فيجوز تقديمه كالزكوة وقال ابو حنيفة لا يجوز الكفارة قبل الحنث وهو رواية عن مالك حكاه الباقى ٢٨٥ ومما الحديث فقد روى بروايات روى فليأت الذى هو خير وليكفر عن يمينه وروى فليكفر عن يمينه وليأت الذى هو خير وروى فليأت الذى هو خير ثم ليكفر وهو على الروايات كلها حجة عليهم لا لغير لان الكفارة لو كانت واجبة بنفس اليمين لقال عليه السلام من حلف على يمين من غير التعرض لما وقع عليه اليمين فلما خص اليمين على ما كان الحنث خيرا من البر بالنعص والكفارة على انها تخص بالحنث دون اليمين وانها لا تقب بعقد اليمين دون الحنث ٢٨٦ قوله يحلف بذلك مرارا قال صاحب الرحمة في اختلاف الامة لو كرر اليمين على شئ واحد او اشياء وحنث قال ابو حنيفة ومالك و احمد في احدى الروايتين عنه ان عليه لكل يمين كفارة الا انما كان اعتبار اعادة التاكيد فقال ان اراد التاكيد فله كفارة واحدة وان اراد الاستيناف فلن يمين كفارة وعن احمد رواية اخرى عليه كفارة في الجميع وقال الشافعي ان كانت على شئ واحد

لصاحبها ما لم يقطع كلامه وما كان من ذلك نسقا يتبع بعضه قبل ان يسكت فاذا سكت وقطع كلامه فلا تنياله وقال مالك في الرجل يقول كفر بالله او اشرك بالله ثم يحنث انه ليس عليه كفارة وليس بكافرا ولا مشرك حتى يكون قلبه مضطرا على الشرك والكفر وليستغفر الله ولا يعد الى شئ من ذلك وبشئ اصنع ما يجب فيه الكفارة من الايمان مالك عن سهيل بن ابى صالح عن ابيه عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف بيمين فرائى خيرا منها فليكفر عن يمينه وليفعل الذى هو خير قال مالك من قال على نذر ولم يسم شيئا ان عليه كفارة يمين قال مالك فاما التوكيد فهو حلف الانسان فى الشئ الواحد يرد فيه الايمان يميناً بعد يمين كقوله والله لا انقصه من كذا او كذا يحلف بذلك مرارا ثلاثا او اكثر من ذلك قال فكفارة ذلك واحدة مثل كفارة اليمين قال مالك فان حلف رجل فقال والله لا اكل هذا الطعام ولا البس هذا الثوب ولا ادخل هذا البيت فكان هذا فى يمين واحدة فاما عليه كفارة واحدة وانما ذلك كقول الرجل لامرأة انت الطلاق ان كسوتك لهذا الثوب ولا اذنت لك الى المسجد يكون ذلك نسقا متابعا فى كلام واحد فان حنث فى شئ واحد من ذلك فقد وجب عليه الطلاق وليس عليه فيما فعل بعد ذلك حنث انما الحنث فى ذلك حنث واحد قال مالك الا ان عندنا فى نذر المرأة انه جائز عليها بغير اذن زوجها يجب عليها ذلك ويثبت اذا كان ذلك فى جسد ها وكان ذلك يضر بزوجها وان كان ذلك يضر بزوجها كان ذلك عليها حتى تقضيه العمل فى كفارة الايمان مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول من حلف بيمين فوكد ها ثم حنث فعليه عتق رقبة او كسوة عشرة مساكين ومن حلف بيمين فلم يوكد ها فحنث فعليه اطعام عشرة مساكين لكل مسكين

من الحنث على ما روى عن عمر وابن عمر

في الحنث

ونوى بما زاد على الاولى التاكيد فهو على ما نوى ويلزمه كفارة واحدة وان اراد بالتكرير الاستيناف فله يمينان وفى الكفارة قولان احدهما كفارة والباقي كفارتان وان كانت على اشياء مختلفة فلكل منها كفارة انتهى وفى الدراختة من الخلاصة ويتعد الكفارة بتعدد اليمين والمجلس والمجلس سواء محل ٢٨٧ قوله قال مالك فان حلف رجل قال الباقى وهذا كما قال ان من حلف يميناً واحدة تضمنت اشياء فانها يمين واحدة يجوز فى حلها بالاستثناء واستثناء واحد وفى حلها بالكفارة كفارة واحدة ويحنث بفعل الامتناع من ابعاض ذلك الفعل وهذا اذا حلف على النفي فلو حلف على الايجاب فانه لا يبر الا بفعل ذلك كله لانه قد حلف على الاتيان بجميعه ٢٨٨ قوله الامر عندنا قال الباقى وهذا كما قال ان نذر ذات الزوج لازم لها فان كان ذلك يضر بزوجها فهو على ضربين ضرب يتعلق بالمال وضرب يتعلق بالجسد فاما ما يتعلق بالمال فلا يمتلوان تقصيره على الثلث فمادونه او تزيد على ذلك فان اقتصرت على الثلث فمادونه فلا اعتراض فيه للزوج ولا يجوز له الزيادة على ذلك كالموصى فان زادت فى ذلك على الثلث كان للزوج الرد خلافا لابي حنيفة والشافعي ٢٨٩ قوله ومن حلف بيمين فلم يوكد ها لم يمين على ان كلمة او فى الآية للتقسيم والمجهول على انه التقدير كما فى فدية الحق فى الاحرام ٢٩٠ قوله لكل مسكين مدين من خنطة وكذا غيره من الطعام من غالب قوت البلد واليه ذهب الشافعي وقال احمد يطعم لكل مسكين مدين من بر او نصف صاع من

له قول به بالمدا الصغرى من مدي النبي صلى الله عليه وسلم وهو بطل وثلاث بالبدادى وهو مائة وثمانية وعشرون درهما واربعم اسماؤهم
 واربعم كما مر في آخر الزكاة ١٢ ثم له قول به وذلك ادنى ما يجزى كلافى صلواته فالكسوة عندا فقد ير لكل ما يؤدى الصلوة وهو قول احمد و
 قال به الشافعى ولا يشترعهم وقال هو ثوب واحد لكل من قبض او سراويل او مقنعة او ازار يصلح لكبير او صغير لصحة اطلاق
 الكسوة عليه وقال ابو حنيفة هو

ثوب يستر عامة بدنه فلا يجوز

السراويل والازار ونحوها وهو

قول الخفى ١٢ ثم له قول به فليحلف

بالله الخ قال النوى فيكون الحلف

بغير اسماء الله وصفاته سواء في

ذلك النبي صلى الله عليه وسلم

والكعبة والملائكة والامانة و

الروح وغيرها من اشدها كراهة

الحلف بالامانة انتهى وبه قال

الحنفية غير انه لو حلف بالقرآن

لا يكون يمينا عندهم وعند

الثلثة الباقية الضعيف والقرآن

وكلام الله يمين وكذا واليمين

يمين ايضا عند احمد فيما حكى

عنه ولو تبرأ من احدها يكون

يمينا اجما قال ابن الهيثم و

لا يخفى ان الحلف بالقرآن الآن

متعارف واما الحلف بكلام الله

فقد وهم العرف قال العيني و

عندى الضعيف يمين لاسيما في

زماننا ولا يتاقض هذا قوله صلى

الله عليه وسلم في الحديث الامانة

اقلم وابيه ان صدق رواء مسلم

وامثالها فان هذه كلمة يجزى

على اللسان على العادة لا يقصد

بها اليمين ولا التعظيم بل

هو من جملة ما يزداد في الكلام

ليجرد التقرير والتاكيد والنبي

انما ورد في حق من قصد حقيقة

الحلف والتعظيم ١٢ على

قوله لما تاب الله عليه و

قعبه ان النبي صلى الله عليه و

سلم حاصري قريظة وكانوا

حلفاء الاوس حتى جدد هجر

الحصبا رجعوا الى رسول الله

صلى الله عليه وسلم ان ابعت

اليها ابنا لبابة ليستشير فاسل

رسول الله صلى الله عليه وسلم

فلما رآه قام اليه النساء و

الصبيان يكون في وجهه فرق

لهم فقالوا يا ابنا لبابة اتري

ان نازل على حكم محمد قال نعم واشاء ربيده الى حلقة انه الذي يحرق قال ابو لبابة فوالله ما زالت قدماي حتى عرفت في حنث

الله ورسوله ثم انطلق على وجهه وربط نفسه في السهم الى حمود من هذرا وقال لا ابرح مكانى حتى يتوب الله على ثمن الله تعالى انزل توبته في

القرآن فشاء الناس اليه ليطلقوا قال لا والله حتى يكون الرسول صلى الله عليه وسلم هو الذي يطلقني فاطلقه صلى الله عليه وسلم و

له قوله في رتاج الكعبة ابريج هوكمة والرتاج ككتاب الباب العظيم وهو الباب المغلق ورتجم الباب فلقه كذا في القاموس

الشراد في هذه الحديث نفس الكعبة لانه اذا ان ماله هدى الى الكعبة لا الى بابها وانما ذكر الباب تعظيما له ثم له قوله يكفر ما يكفر اليه به انما اشفا

قال محمد واحبا اليان بانى با جعل على نفسه فيصدق بذلك ويسلك ما هو فيه فاذا افاد بالصدق بثل ما كان اسكركم صلى الله عليه وسلم فيجعل ثلث ماله الخ و

عندى حنيفة فيصدق به جميع ما يملك ما يقب فيه الزكاة فان ايجابه يتصرف الى ما اوجب الله تعالى في الصدقة اتولى خذ من اموالهم صدقة وحدبث م

مد مد من حنطة فمن لم يجد فصيا من ثلثة ايا ما لك عن يحيى بن سعيد
 عن سليمان بن يسار انه قال دركت الناس وهم اذا اعطوا في كفاة اليه
 اعطوا امد من حنطة بالمدا للصغرى واذا ذلك مجزيا عنهم قال ما لك احسرو
 ما سمعت في الذي يكفر عن يمينه بالكسوة انه ان كسا الرجال كسا هم ثوبا
 ثوبا وان كسا النساء كسا هن ثوبين ثوبين درعا وخمارا وذلك ادنى ما يجزى
 كلافى صلواته ما لك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يكفر عن يمينه
 باطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد من حنطة وكان يعتق المراء اذا
 وكذا ليمين جامع الايمان ما لك عن نافع عن ابن عمر ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ادرك عمر بن الخطاب وهو يسير في ركب وهو
 يحلف بابيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله ينهكم ان تحلفوا
 بابائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله اولى صحت ما لك انه بلغه ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول لا ومقلب لقلوب ما لك
 عن عثمان بن حفص بن عمر بن خلفة عن ابن شهاب انه بلغه ان ابا
 لبابة بن عبد المنذر لما تاب الله عليه قال يا رسول الله اهجردار
 قومي القاصد فيما الذنب واجاورك وانخلع من مالي صدقة الى الله و
 رسوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يجزئك من ذلك الثلث
 ما لك عن ايوب بن موسى عن منصور الحجبي عن امه عن
 عائشة اما المؤمنين انها سئلت عن رجل قال مالي
 في رتاج الكعبة فقالت عائشة يكفر ما يكفر اليه
 قال ما لك في الذي يقول مالي في
 سبيل الله ثم بحث قال يجعل ثلث ماله في
 سبيل الله وذلك للذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في ابني لبابة رضي الله عنه كمل كتاب لنذرو والايهان -

ثم ابني لبابة ليس فيه تصريح بالنذر فيلزم النذر ويحتمل الاستشارة غير انه اورد بصيغة الجزم
 ويحتمل الاستفهام مجازا اذ قاله ابن حجر في فتح الباري ١٢ على + + + +

ان نازل على حكم محمد قال نعم واشاء ربيده الى حلقة انه الذي يحرق قال ابو لبابة فوالله ما زالت قدماي حتى عرفت في حنث
 الله ورسوله ثم انطلق على وجهه وربط نفسه في السهم الى حمود من هذرا وقال لا ابرح مكانى حتى يتوب الله على ثمن الله تعالى انزل توبته في
 القرآن فشاء الناس اليه ليطلقوا قال لا والله حتى يكون الرسول صلى الله عليه وسلم هو الذي يطلقني فاطلقه صلى الله عليه وسلم و
 له قوله في رتاج الكعبة ابريج هوكمة والرتاج ككتاب الباب العظيم وهو الباب المغلق ورتجم الباب فلقه كذا في القاموس
 الشراد في هذه الحديث نفس الكعبة لانه اذا ان ماله هدى الى الكعبة لا الى بابها وانما ذكر الباب تعظيما له ثم له قوله يكفر ما يكفر اليه به انما اشفا
 قال محمد واحبا اليان بانى با جعل على نفسه فيصدق بذلك ويسلك ما هو فيه فاذا افاد بالصدق بثل ما كان اسكركم صلى الله عليه وسلم فيجعل ثلث ماله الخ و
 عندى حنيفة فيصدق به جميع ما يملك ما يقب فيه الزكاة فان ايجابه يتصرف الى ما اوجب الله تعالى في الصدقة اتولى خذ من اموالهم صدقة وحدبث م

له قول سمع الله عليها قال الطيبى هذا الجواب من الاسلوب الحكيم كأنه قيل لهم لا تهتموا بذلك ولا تسألوا عنها والذي يحكم الآن ان تذكروا اسم الله عليها أي حين الاكل قال محمد وبنينا نأخذ وهو قول أبي حنيفة اذا كان الذي يأتي بها مسلماً أو كذاً يأتى فان ذلك يجوز وذكر ان مسلماً ذبحه أو رجل من اهل الكتاب لم يصدق ولم يؤكل أي لم يصدق ذلك الكافر بقوله ولم يؤكل المذبح يوم مجرود قوله فان قول الكافر غير مقبول في باب الداهيات والحمل والحرمه **عنه قول** وذلك في اول الاسلام لما روى في حديث عائشة في هذا الحديث ان الذين اخرجوا كانوا حديث عهد بالاسلام ما يسمع ان لا يعلموا مثل هذا ولم يبلغ **عنه قول** بعد اليهم شرع النبي صلى الله عليه وسلم او ممن يكثر منهم النساء لمثل هذا او العلة عنه لما لم يترك ذلك **عنه قول** في الاصلها هذا قوله للسلام الله اذا كان لما خاف ان يغفل عنه من ذلك ونهاه ولم يقنع بأخبار الغلام له بأنه قد سمى الله وأراد ان يسمع ذلك منه فلما لم يسمع للغلام التسمية واقصر على اخباره بذلك وقات موضع التسمية بأكمال الذبح اقسامان لا يأكل الذبيحة وفي الحديث قال مالك في تفسير هذا الحديث لا ارى ذلك على الناس اذا اخبروا الذابح انه قد سمى **عنه قول** فذا كان بشظا ط أي ذبحها به الشظا ط كتاب بالعبادات خشية محذورة الطرف تدخل في عروق الجوفين التجميع بينهما عند حملها على البعير في النهاية والقاموس وفي بعض طرق الحديث بالوتد كما في التنوير **عنه قول** يسلم بقر السنين جبل معروف بالمدينة على الجانب الغربي **عنه قول** عن ذبح نصارى العرب يعني من دخل في ذلك الدين بعد تسلمهم وتحريفه ولم يتسبب وهو مقتصر من العرب في بني تغلب وقال النووي في تهذيب الاسماء واللغات نصارى العرب يهرأود بنو تغلب ويهرأو قبيلة من قضاعة شران حل ذبيحة اهل الكتاب اذا لم يسمع منهم التسمية بخير الله مجمع عليه لقوله تعالى وطعاً من الذين اوتوا الكتاب حل لكم قال ابن عباس طعاً منهم بالخمر واختلفوا اذا ذكروا اسم المسيح عليها فقال الشافعي وابو حنيفة لا يحمل قال في الدر المختار يجوز ذبح الكافر الا اذا سمع منه عند الذبح ذكر المسيح وفي الهداية يجوز تنويم اهل الكتاب بيات ولا ولي ان لا

كتاب الزكاة

بسم الله الرحمن الرحيم

التسمية على الذبيحة مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل له يا رسول الله ان ناساً قتلوا البادية يأتونا بلحمان ولا ندري هل سمو الله عليها أم لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سمو الله عليها قال مالك وذلك في اول الاسلام مالك عن يحيى بن سعيد بن عبد الله بن عياش بن ابي ربيعة الخزومي امر غلامه ان يذبح ذبيحة فلما أراد ان يذبحها قال له سم الله فقال له الغلام قد سميت فقال له سم الله ويحك فقال له قد سميت فقال عبد الله بن عياش والله لا اطعمها ابداً ما يجوز من الزكاة على حال الضرورة مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان رجلاً من الانصار من بني حارثة كان يرعى لقمحة له بأحد فاصبها الموت فذا كان بشظا ط فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال ليس بها بأس فكلوها مالك عن نافع عن رجل من الانصار عن معاذ بن سعد او عن سعد بن معاذ ان جارية لكعب بن مالك كانت ترعى غنماً لها بسلم فاصبت شاة منها فادركتها فذكتها فحججها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا بأس بها فكلوها مالك عن ثور بن زيد الدبلي عن عبد الله بن عباس انه سئل عن ذبح نصارى العرب فقال لا بأس بها وتلي هذه الآية وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ قَدْ تَوَلَّى قُلُوبَهُمْ قَالَهُ مِنْهُمْ مَالِكُ انه بلغه ان عبد الله بن عباس كان يقول ما فرى الا وذاجر فكله مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول ما ذبح اذ ابضع فلا بأس به اذا اضطررت اليه ما يكره من الذبيحة في الزكاة مالك عن يحيى بن سعيد عن ابي مرة مولى

يفعل ولا يؤكل ذبيحتهم الا لضرورة واليه يشير قول ابن عباس ومن يتولاهم الآية يعني ذبيحتهم وان حلت لكن لا يجوز موالاةهم **عنه قول** ما فرى الا وذاجر أي قطعها وهي ما أحاط بالعق من العروق التي يقطعها الذابح واحد هاء ج بالتحريك وهي اربعة الحلق والى والودجان وقطع الاكثر منها يجوز عند أبي حنيفة **عنه قول** اذ ابضع بفتح الصاد المجتمة أي الذي ذبحه اذا شق الجلد واجرى الدم من جوار خشية محذورة فلا بأس وبه اخذ الائمة غير انه لا يجوز بأسن والظفر عند الشافعي مطلقاً وعند أبي حنيفة اذا كانا من زواجر يجوز ولكن يكره وعن مالك روايات اشهرها جوازها بظهور دون السن كيف كان محل مختصراً

له قوله فحرك بمنها فامر ان يأكلها قال محمد اذا تحركت تحركا اكبرا الرأى فيه والظن انها حية اكلت واما اذا كان تحركا شبيها بالاستسلام والاكبر
الرأى والظن في ذلك انها ميتة لم تؤكل **على قوله** وهي تلفف اى تحرك بطرافها ايديها وارجلها ومينها فياكلها ومذهب الحنفية انه لو
ذبحت مريضة فتحركت او خرج الدم مصلت والا لوان لم يدر حيوته عند الذبح وان علم حيوته حل مطلقا وان لم يتحرك ولم يخرج الدم ركذا في
الكنز وغيره **على قوله** اذا انحوت الناقة فذكاة ما في بطنها الخ وبه اخذ مالك والشافعي واحمد وعبد المجيد والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي
ذكاة امه غير ان الشافعي لم يقل بالتفرقة بين ما اذا اشعر وبين ما لم يشعر بل قال ان ذكاة
حنيئة لا يجوز حتى يخرج حيا فيذكى **على قوله** ذكاة ما في البطن قال في البداية وعلى
هذا يخرج الجهن ان ذكاة ما مطلقا وقال ابو
٢٩٠

عقيل بن ابي طالب انه سأل ابا هريرة عن شاة ذبحت ففرك بعضها فامرته
ان يأكلها ثم سأل زيد بن ثابت فقال ان الميتة تتحرك ونهاه عن اكلها
وسئل مالك عن شاة تردت فكسرت فادرکها حبها فذبحها فسأل
الدم منها ولم تحرك فقال مالك ان كان ذبحها ونفسها يجري ومهم تطف
فليأكلها ذكاة ما في بطن الذبيحة مالك عن نافع عن عبد الله
ابن عمر انه كان يقول اذ انحرت الناقة فذكاة ما في بطنها في ذكاتها
اذا كان قد تم خلقه ونبت شعرة فاذا اخرج من بطن امه ذبح حتى
يخرج الدم من جوفه مالك عن يزيد بن عبد الله بن قيس الليثي عن
سعيد بن المسيب انه كان يقول ذكاة ما في البطن في ذكاة امه اذا اكل
قد تم خلقه ونبت شعرة

کتاب الصيد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ترك اكل ما قتل المعراض والحجر ما لك عن نافع انه قال
 رميت طائرين بحجر وانا بالحرف فاصبتهما فاما احد هما فمات فطرجه
 عبد الله بن عمر واما الآخر فذهب عبد الله يذكيه بقئ ^{عند صاحبه} ومفاتي قبل
 ان يذكيه فطرجه عبد الله ايضا ما لك انه بلغه ان القاسم بن محمد
 كان يكره ما قتل المعراض والبندقة ما لك انه بلغه ان سعيد
 ابن المسيب كان يكره ان يقتل الانسية بما قتل به الصيد من
 الرمي واشباهه قال ما لك ولا اري باسأ بما اصاب المعراض اذ احرق
 وبلغ المقاتل ان يؤكل قال ما لك قال الله تبارك وتعالى يا ايها الذين
 امنوا ليلبونكم الله بشئ من الصيد تناله ايديكم وربما حكم قال فكل
 شئ يناله الانسان برمح او يده او بشئ من سلاحه فانفذه وبلغ

على ثلاثة أميال من المدينة ١٢ هل **قوله** بقدر مربعه القاف وخفة الدال آلة الضمار وقيل القدا ومراسم موضوع ١٢ **قوله** ما قتل المعراض المعراض بكسر الميم خشبة ثقيلة أو عصي في طرفها حديدية وقد يكون بغير حديدية قال النووي هذا هو الصيغ في تصاريه وفي القاموس سهم بلاريش دقيق الطرفين غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حدة وقال ذيق العيد عصي رأسها محمد وقان أصاب بجده أكل وإن أصاب بعرضه لم يؤكل وقالوا لا يل ما قتله البندقية وفي الجناري قال ابن عمر في المقتولة بالبندقية هو الموقوفة ١٣ هم والأصل في ذلك قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدماء إلى قوله والموقوفة وهي المصروبة بما لا أحله وقد بين ذلك بما أدى عن عدي بن حاتم قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن صيد المعراض فقال ما أصاب بجده فحمله وما أصاب بعرضه فهو الوقيد ١٤ **قوله** كان يكبره أن يقتل الأنسية الخ أي الأهلية ضد الوحشية وهذا مخصوص عند الأئمة بما إذا لم يتوحد فأذا توحش صار بمنزلة الصيد لقوله صلى الله عليه وسلم إن هذا إليها ثم أباد بك وأبد الوحش فنادى عليكم فاصنعوا به هكذا ١٥ قال البيهقي لا يخفى من أحد حالين أحدهما حال امتناعها والثاني حال امتناعها فاما في حال امتناعها فلا خلاف في ذلك ولما في حال امتناعها بالتوحش فقد قال مالك وأصحابه لا يجهز ذلك وقال أبو حنيفة يجهز وحكمها حكم الصيد ١٦ **قوله** إذا شترق بالكتف والنزاع المجهزين أي جرم الاتق الثلاثة الأربعة على أنه إذا أخطأ بالمعراض فقتل لصيده جهداً حل ١٧

مقاتله فهو صيد كما قال الله تعالى مالك انه سمع اهل العلم يقولون اذا اصت
الرجل الصيد فاما انه عليه غيره من ماء او كلب غير معلم لم يؤكل ذلك الصيد
الا ان يكون سهم الرامي قد قتله او بلغ مقاتل الصيد حتى لا يشك احد في انه
هو قتله وانه لا يكون للصيد حياة بعده وقال مالك لا بأس بأكل الصيد
وان غاب عنك مصرعه اذا وجدت به اثر من كلبك او كان به سهمك ما
لم يبت فاذا بات فانه يكره اكله ما جاء في صيد المعلميات مالك عزنا فم
عن عبد الله بن عمر انه كان يقول في الكلب لمعلم كل ما امسك عليك ان قتل
وان لم يقتل مالك انه سمع نافعاً يقول قال عبد الله بن عمر وان اكل وان
لم يأكل مالك انه بلغه عن سعد بن ابى وقاص انه سئل عن الكلب لمعلم
اذا قتل الصيد فقال سعد كل وان لم يبق الا بضعة واحدة مالك انه سمع
اهل العلم يقولون في البازي والعقاب والصقور ما شبه ذلك انه اذا كان
معلماً يفتقه الكلاب لمعلمة فلا بأس بأكل ما قتلت مما صادت اذا ذكر
اسم الله على ارسائها قال مالك احسن ما سمعت في الذي تخلص الصيد من
مخالب البازي او من في الكلب ثم يترص به فيموت انه لا يجل اكله وقال
مالك وكذا ذلك كل ما قدر على ذبحه وهو في مخالب البازي او في الكلب فتركه
صاحبه وهو قادر على ذبحه حتى يقتله البازي او الكلب فانه لا يجل اكله قال
مالك وكذا ذلك ايضا الذي يرمى الصيد فيناله وهو حي فيفترط في ذبحه حتى يموت
فانه لا يجل اكله قال مالك والامر بالمجتمعة عليه عندنا ان المسلم اذا ارسل
كلب الجوسي الضاري فصاد او قتل انه اذا كان معلماً فأكل ذلك الصيد حلال
لا بأس به وان لم يذكه المسلم وانما مثل ذلك مثل المسلم يذبح بشفرة الجوسي
او يرمي بقوسه او يبله فيقتل بها فصيد ذلك وذبيحته حلال لا بأس بأكله
وقال مالك واذا ارسل الجوسي كلباً لمسلم الضاري على صيد فأخذة فانه
لا يؤكل ذلك الصيد لان يذكي وانما مثل ذلك مثل قوس مسلم ونبله

له قوله فانه يكره اكله روى البخاري عن عدي بن حاتم مرفوعاً اذا رميت الصيد وقاب عنك فوجدته بعد يوم او يومين ليس به الا اثر
سهمك فكل فان وقع في الماء فلا تأكل ففيه دليل على انه اذا وجد ميتاً بعد ما غاب عنه وليس فيه اثر غير اثر سهمه يجل وهو احد اقوال
الشافعي وقال ابو حنيفة انه يجل ما دام الرامي في طلبه وان قعد من طلبه ثم وجد ميتاً حرراً لا تأكل موته بسبب اخروجه يجل
قال الباكي وهذا يحتاج الى التفتيش
وتفصيل وذلك ان الكلب او
السهم اذا انفذ مقاتل الصيد
بمشاهدة الصائد بشر تمام
الصيد وغاب عنك فقد كسبت
ذكاته فلا يؤثر في ذلك مغيبه
عنه ولا ميتته قال القاضي ابو
الحسن وهذا الذي اراد مالك
وان لم يفتد به السهم ولا الكلب
مقاتله حتى غاب عنه ثم وجد
ميتاً فقال القاضي اذا كانت
ميتاً في الطلب حتى وجد على
هذه الحالة فانه يجوز اكله و
ان تشاغل عنه ثم وجد ميتاً
فانه لا يجوز اكله **له قوله**
ان قتل وان لم يقتل لكن اذا
لم يقتل وادركه صاحبه يحتاج
الى التذكية **له قوله** وان
لم يبق الا بضعة واحدة لما
روى ابو داود عنه صلى الله عليه
وسلم اذا ارسلت كلبك وذكر
اسم الله فكل وان اكل منه و
تعقب يهدى عن عدي بن حاتم
فان اكل فلا تأكل فانما امسك
على نفسه وهو قول ابو حنيفة و
احمد واسحق وغيرهم

قلت رخص بعضهم في الاكل ما اكل الكلب منه منهم ابن عمر سلمان وسعد وروى قال الشافعي في رواية قال محمد فان اكل فلا تأكل فانما امسكه على نفسه و
لك ذلك بلغنا عن ابن عباس وهو قول ابو حنيفة والامة من فقهاء ثلاث آية المعلوم من الكلاب ان يمسك صيداً فلم يأكل منه حتى يأتيه صاحبه
ويوافقه من المرفوع حديث عدي عند الائمة الستة وأما حديث ابى ثعلبة عند ابى داود والنسائي وابن ماجة حديث معلول **له قوله**
لا بأس بأكل ما قتلت مما صادت الرامي بن ابى شيبة عن عدي بن حاتم سألته عن رجل اكل من صيد الله عليه وسلم صيداً لم يأكله فقال مالك امسك عليك
فكل والعمل على هذا عند اهل العلم لا يرون بصيد البزاة والصقور بأساً قاله الترمذي **له قوله** فيفترط في ذبحه اي يقتصر وبها
وقال ابو حنيفة انه ان ادركه المرسل او الرامي حياً ذكاه فان تركها عند احرم مكان في الوقاية والكنز لكن الحيوة المستترة ههنا عند ما
يكون فوق ذكاه المذبح يوم بان يعيش يوماً وروى اكثر وكذا الجور ويجوز عن التذكية في ظاهر الرواية **له قوله** كلب الجوسي الضاري
ضري كضري ضرا وضراوة وضرياً وضراوة لهم والكلب الضاري الذي لم يصبه **له قوله** قال الباكي لان كلب الجوسي لما كان معلماً فانه لا فرق بينه و
بين كلب لمسلم لانه آلة للصيد كالسهم والرمح ولا يراعى فيها صنعة ما لانه ولا صنعة معلمه وانما يراعى صنعة المرسل في نفسه فالكلب كالسهم والرمح
فاذا ارسل المسلم كلباً للجوسي وهو معلم فقد ارسل كلباً يجوز الاصطيد به والمرسل لما كان مسلماً جازاً اصطيداً به فلم يؤثر في ذلك الجوسي لانه

الكلب ما اكل الكلب منه منهم ابن عمر سلمان وسعد وروى قال الشافعي في رواية قال محمد فان اكل فلا تأكل فانما امسكه على نفسه و

له قوله فلا يحل أكل شيء من ذلك به قال أبو حنيفة والشافعي والجمهور وهذا كما قال أن المجوسي إذا أرسل كلب المسلم على صيد فقتله فإنه لا يحل أكله وإن كان الكلب معلماً لأن الكلب وإن كملت شروط الصيد فيه فإن مرسله من تعتبر صفاته في الصيد وقد عدت شروطه لأن من لا يجوز ذكاته لا يجوز صيده **قوله** عما لفظه البحر أي رماة البحر على الساحل من أكلت القرمز ولفظت النواة أي رصبتها فأطلق اللفظ على المفظوظ **قوله** أنه لا بأس بأكله قال محمد ويقول ابن عمر لا يأخذ إلا بأس بها لفظه البحر وبما حصر عنه الماء وإنما يكره من ذلك الطافي وهو قول أبي حنيفة قال الباجي نهي عن أكل ما لفظه البعوضة لك على ضررين أحدهما أن يلفظ حياً والثاني أن يلفظ ميتاً فأما ما لفظه حياً فإن مذهب مالك جواز أكله وكذلك ما لفظه ميتاً سواء مات بسبب أو **٢٩٢** بغير سبب وبه قال الشافعي وقال

أبو حنيفة لا تؤكل ميتة إلا ما مات بسبب مثل أن يؤخذ فيموت أو يوق من شدة حر أو برد أو تقتله سمكة أخرى أو ينضب عنه الماء فيموت أو يلفظه البحر حياً فيموت فأما الميتة حتف الله أو لفظه البحر ميتاً فإنه لا يؤكل الخ لما أخرجه أبو داود وابن ماجه عن جابر مرفوعاً ما قال النبي البحر أو جزعته فكلوا وما مات فيه وطفى فلا تأكلوه **قوله** أو يموت صرماً بفتح الصاد أي برداً قال محمد إذا ماتت الحيتان من حر أو برد أو قتل بعضها بعضاً فلا بأس بأكلها فإذا ماتت ميتة بنفسها وطفئت فهذا يكره من السمك انتهى واستدل لذلك بفتح جابر ما لفظه البحر أو جزعته فكلوا وما مات فيه وطفى فلا تأكلوه رواه أبو داود وابن ماجه لكنه مطلق فيه من جهة يحيى بن سليم بسوء حفظه وصححه كونه موقوفاً وقال النووي في شرح مسلم حديث ضعيف لا ينجس به عند عدم المعاينة كيف وهو معارض بالأحاديث وفي البخاري قال أبو بكر الصديق الطافي حلال والطافي هو الذي يموت في البحر بلا سبب وبه أخذ مالك والشافعي وأحمد أنه يباح الطافي **قوله** على قلت قال العيني بأن يحيى بن سليم أخرجه له الشيفان وهو ثقة وزاد الرفع وأخبر الترمذي من حديث جابر مرفوعاً بلفظ ما اصطد تموت وهو حي فكلوه وما وجد قوماً ميتين طافياً فلا تأكلوه وفي رواية أخرى

أبو حنيفة لا يؤكل ميتة إلا ما مات بسبب مثل أن يؤخذ فيموت أو يوق من شدة حر أو برد أو تقتله سمكة أخرى أو ينضب عنه الماء فيموت أو يلفظه البحر حياً فيموت فأما الميتة حتف الله أو لفظه البحر ميتاً فإنه لا يؤكل الخ لما أخرجه أبو داود وابن ماجه عن جابر مرفوعاً ما قال النبي البحر أو جزعته فكلوا وما مات فيه وطفى فلا تأكلوه رواه أبو داود وابن ماجه لكنه مطلق فيه من جهة يحيى بن سليم بسوء حفظه وصححه كونه موقوفاً وقال النووي في شرح مسلم حديث ضعيف لا ينجس به عند عدم المعاينة كيف وهو معارض بالأحاديث وفي البخاري قال أبو بكر الصديق الطافي حلال والطافي هو الذي يموت في البحر بلا سبب وبه أخذ مالك والشافعي وأحمد أنه يباح الطافي **قوله** على قلت قال العيني بأن يحيى بن سليم أخرجه له الشيفان وهو ثقة وزاد الرفع وأخبر الترمذي من حديث جابر مرفوعاً بلفظ ما اصطد تموت وهو حي فكلوه وما وجد قوماً ميتين طافياً فلا تأكلوه وفي رواية أخرى

فكلوا وما التقى فكل وما وجدته طافياً فوق الماء فلا تأكل **قوله** كل ذي ناب من السباع هو الذي يفترس بأنياه ويعدو كالأسد والثعلب والفهد وغير ذلك وبه قال الشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم **قوله** أن أحسن الخ استدل مالك على المنع من أكل لحوم الخيل والبغال والحمير بالأية وذلك من وجهين أحدهما أن لا مركب بمعنى المحمودة لك أنه أخبر تعالى أنه إنما خلقها للركوب والزينة وقصد بذلك الامتنان علينا وأظهر أحسانه إلينا فدل ذلك على أنه جميع ما أباحه لنا منها ولو كانت فيها منفعة فلهذا ذكرها ليبين أن ما أباحه الله تعالى أن أخبرنا أن خلقها لهذا المعنى دليل على أنه جميع التصرف المباح فيها فالوجه الثاني أنه ذكر الخيل والبغال والحمير فأخبرنا أن خلقها للركوب والزينة وذكرنا أن خلقها للركوب منها وتأكّل فلما عدل في الخيل والبغال والحمير عن ذكر الأكل دل ذلك على أنه لم يخلقها لذلك والابطلت فائدة التخصيص بالذكور إذ ثبت ذلك فالخيل عند مالك مكروهة وليست بمحرمة ولا مباحة على الإطلاق وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي من مباحة وبه قال أبو يوسف ومحمد بن الحسن **١٢**

له قوله اطعموا القانم والمعتروى عن ابن عباس وابن المسيب والحسن القانم السائل والمعتري الذي يتعرض ولا يسأل وقيل
بعكسه قال الزجاج القانم الذي
يقنع بما أعطاه فعلى الاول هو

من القنوم وهو الذلة للمسئلة و
على هذا اخبر من فقم يفقم وعلى
الثاني من القنامة وهو الرضاء
بالقليل من علم يعلم به
له قوله فذكر الله الخيل و
البعال الخ يعني ان الحفا موقام
امنتان ولو كان فيها منفصة
الاكل لكان احزى بان يذكر
وانت تعلم ان المقصود في الاكل
في الآية غالب ينتفعون به لا
احرازه المأفوق فخطوبوا بها الغوا
وعرفوا والا فمقد ينتفع بالخيل
في غير الركوب والزينة وغير
الاكل انما فاكيف وقد روي في
المعصومين عن اسماء نحوفا فرسا
على عهد صلى الله عليه وسلم
فاكلناه ونحن بالمدينة وفي
البحار عن جابر بن النبي صلى
الله عليه وسلم يوم خيبر عن
كهور الخمر وخص في نحو الخيل
وبه قال الشافعي واحمد واسحق
وابو يوسف ومحمد وبه يفتي
الحنفية اي في اكل كهور الخيل كما
في العبادية وغيرها وان كان
يكسر عند الامام ابي حنيفة ١٢
له قوله انها حرم عليكم
بفتح الحاء وضمة الراء وبضم
الحاء وكسر الراء المشددة ١٣
مجلس له قوله اذا دبغ الاهداب
الاهداب الجلد مطلقا او ما لم
يدبغ كذا في القاموس ١٤
قوله يأكل منها حتى يشبع و
يتزود وبه احد قول الشافعي و
الاخر لا يجوز ان يتناول منه الا
قدرا ما يمسك ريقه وهو قول ابي
حنيفة قال البايعي يريد ان يضطر
الى اكلها واستباحها بذلك فانه
لا يقتصر على ما يرد ريقه منها بل

لتركبو امنها ومنها تأكلون وقال تعالى ليدكروا اسم الله على ما رزقهم من
بهيمة الانعام فكلوا منها واطعموا القانم والمعتري قال مالك وسمعتان
البأس هو الفقير وان المعتري هو الزائر قال مالك فذكر الله الخيل البغال
والخمر للركوب والزينة وذكر الانعام للركوب والاكل قال مالك و
القانم هو الفقير ايضا ما جاء في جلود الميتة مالك عن ابن شهاب عن
عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس انه قال مر
رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة ميتة كان اعطاها مولاه لميمونة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم فقال افلا انتفعتم بجلدها فقالوا يا رسول
الله انها ميتة فقال انها حراما كلها مالك عن زيد بن اسلم عن ابن
وعلة المصري عن عبد الله بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال اذا دبغ الاهداب فقد طهر ما لك عن يزيد بن عبد الله بن قسيط
الليثي عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن امه عن عائشة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر ان يستمتع بجوار
الميتة اذا دبغت ما جاء في من يضطر الى الميتة مالك ان
احسن ما سمع في الرجل يضطر الى الميتة انه يأكل منها حتى يشبع و
يتزود منها فان وجد عنها غنى طرحها وسئل مالك عن الرجل
يضطر الى الميتة اياكل منها وهو يجد ثمر القوم او زرع او غنما يمكنه
ذلك قال مالك ان ظن ان اهل ذلك الثمر او الزرع او الغنم
يصدقونه بضرورته حتى لا يعد سارقا فقطع يده رأيت ازياكل
من اى ذلك وجد ما يرد جوعه ولا يحمل منه شيئا وذلك احب الى
من ان يأكل الميتة وان هو خشى الا يصدق قوة وان يعد سارقا
بما اصاب من ذلك فان اكل الميتة خيره عندي وله في اكل الميتة على
هذا الوجه سعة مع اني اخاف ان يعد وعاد من لم يضطر الى الميتة يريد

يشبع منها الشيع التام ويتزود لانها مباحة له كما ينتقم من الطعام المباح في حال وجود الطعام لما كان مباحا له وقال بن حبيب
انما يأكل منها ما يقيم ريقه شر لا يأكل بعد ذلك حتى يصير من الضرورة الى حالة الاولى وبه قال عبد العزيز بن الماجشون و
ابنه ووجه ذلك ان الاباحة انما تثبت لحفظ النفس وذلك يوجد فيما دون الشيع فما زال لا يتناول لحفظ النفس فكان ممنوعا عنه
له قوله قال مالك قال البايعي وهذا كما قال ان من اضطر الى اكل الميتة فوجد ما لا يمكن الوصول اليه فلا يخلو ان
يكون ما لا قطع فيه كالشعر المعلق والزروع القائمة ونحوه او يكون ما فيه القطع اذا اخذ على وجه السرقة كما مال في الحرفان كان
ما لا قطع فيه فقد قال مالك من رواية محمد عنه ان خفي ذلك قليلا خذ منه وامان وجد ثمر او زرع او غنما لقم فظن ان يصدق قوة
ولا يعد سارقا فليأكل من ذلك احب الى من الميتة فشرط في المسئلة الاولى ان يخفى له ذلك وشرط في القسم الاخر ان يصدق قوة

له قوله عن الحقيقة العقيقة الذبيحة التي تذبح عن المولود واصل العق الشق والقطم وقيل للذبيحة عقيقة لانها تشق حلقها ويقال للشعر الذي يجزم على رأس المولود من بطن امه عقيقة لانها تحلق وتقطع عنه يوم اسبوعه ١٢ ثم **قوله** فقال لا احب العتوق فان اصله مخالفة لحد الوالد من يما يؤذيها وكأنه انما كره الاسم لا مسمى هذه جملة معترضة من الراوي يعني انه كره الاسم واحب ان يسمى باحسن اسمائه كالنسيكة والذبيحة جريا على عادة في تغيير الاسم القبيح قال التوريشي هو كلاما مغير سيد لانه صلى الله عليه وسلم ذكر العقيقة في مدته احدى ولو كان يكره الاسم اعدل عنه الى غيره وانما الوجه فيه ان **قوله** فقال لا احب العتوق انما هو من هذا الباب هو العقيقة مع العتوق في هذا الحديث ما يؤمن امرها فالعلم ان الامر بخلاف ذلك يعني ان **قوله** الذي كرهه الله من هذا الباب هو العتوق لا العقيقة ويحتمل ان يكون العتوق في هذا الحديث مستعارة للوالد كما هو حقيقة في حق الولد وذلك ان المولود اذا لم يعرف حق ابويه صار عاقا كذلك جعل اباؤه والوالد عن ادعاء حق المولود عتوقا على الاتساع فقال لا يجب الله العتوق اي ترك ذلك من الوالد مع قدرته عليه يشبه اضاعة المولود حق ابويه ولا يجب الله ذلك وقال الطيبي يحتمل ان يكون لفظ ما سأل عنه ولدى مولود احب ان اعق عنه فانقول فكره النبي صلى الله عليه وسلم لفظ اعق لانه لفظ مشترك بين العقيقة والعتوق وقد تقدم في علم الفصاحة الاحتراز عن لفظ مشترك احد ما مكروه فيكون الكراهة داجعة الى ما تلفظ به لا الى نفس العقيقة ثم **قوله** من عاق فانما يعق عن ولده بشاة الحديث الترمذي عاق النبي صلى الله عليه وسلم عن الحسن بشاة وقال الشافعي واحمد يعق عن الغلام بشاتين وعن الجارية بشاة لما روى ابو داود والترمذي عن ام كرز الكلبية مرفوعا عن الغلام شاتان مثلان ومن طريق مكافاة اي متساويتان سنا وجمالاً وللتروك عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم امرهم عن الغلام بشاتين مكافيتين والجارية شاة واحدة قال صاحب سفر السعادة رواية شاة واحدة مصححة لكن حديث عن الغلام شاتان اقوى واحسن لانه رواه جماعة من الصحابة قال الحل يجهل اصل

استمارة اخذ اموال الناس وزر وعمر وثمارهم بذلك قال مالك و هذا الحسن ما سمعت **كتاب العقيقة** **بسم الله الرحمن الرحيم** ما جاء في الحقيقة مالك عن زيد بن اسلم عن رجل من بني ضمرة عن ابيه انه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحقيقة فقال لا احب العتوق وكأنه انما كره الاسم وقال من ولده ولد فاحب ان ينسك عن ولده فليفعل مالك عن جعفر بن محمد عن ابيه انه قال وزنت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شعر حسن وحسين وزينب وام كلثوم فتصدقت بزنة ذلك فضة مالك عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن عن محمد بن علي بن الحسين انه قال وزنت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شعر حسن وحسين فتصدقت بزنة فضة العمل في الحقيقة مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر لم يكن يسأله احد من اهله عقيقة الا اعطاه اياها وكان يعق عن ولده بشاة شاة عن الذكور والاناث مالك عن ربيعة ابن ابى عبد الرحمن عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي انه قال سمعت ابى ليثيب الحقيقة ولو بعصفور مالك انه بلغه انه عاق عن حسن وحسين ابني علي بن ابى طالب مالك عن هشام بن عروة ان ابا عروة بن الزبير كان يعق عن بني الذكور والاناث بشاة شاة قال مالك الامر عندنا في الحقيقة ان من عاق فانما يعق عن ولده بشاة شاة الذكور والاناث وليست الحقيقة بواجبة ولكنها يستحب العمل بها وهي من الاموال التي لم يزل عليه الناس عند نافع عن عاق عن ولده فانما هي بمنزلة النسك والضياع لا يجوز فيها عوراء ولا عجفاء ولا مكسورة القرن ولا مريضة ولا يباع من لحمها شيء ولا جلد ها وتكسر عظامها ويأكل اهلها من

السنة في عقيقة الولد بشاة وكما ل السنة شاتان ١٢ ثم **قوله** وليست العقيقة بواجبة وبه قال الشافعي واحمد في المشهور عنه وعنه انها واجبة قال محمد في الموطأ اما العقيقة فبلغنا انها كانت في الجاهلية وقد فعلت في اول الاسلام ثم نسخ الاصل كل ذبح كان قبله ونسب شهر رمضان كل صوم كان قبله ونسب غسل الجنابة كل غسل كان قبله ونسبت الزكاة كل صدقة كان قبلها كذلك بلغنا وقال محمد في الآثارنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال كانت العقيقة في الجاهلية فلما جاء الاسلام رفقت قال وبه نأخذ وهو قول ابى حنيفة ويشهد لذلك ما اخرج ابن المبارك والدارقطني والبيهقي وابن عدي عن علي مرفوعا نسخ الاصل كل ذبح ونسب صوم رمضان كل صوم والغسل من الجنابة كل غسل والزكاة كل صدقة انتهى ويمكن ان يقال ان المراد بالنسب الوجوب كما في صوم رمضان وغيرها كيف وان مشروعية الاضحية في الاولى من الهجرة وعقيقة الحسنين في السنة الثالثة او الرابعة وحديث ام كرز في ما لم يحد يبيد سادس الهجرة والعقيقة عن ابراهيم كان تاسع الهجرة ١٢ ثم **قوله** قال الشافعي ليثيب لمن ولده ولد ان يسميه يوم اسبوعه ويحلق رأسه ويتصدق عند الاثثة الثلاثة بزنة شعيرة فضة اذ هب لم يبق عند الحق حقيقة اباحة على ما في الجاهلية او تطوعا على ما في شرح الطحاوي وهي شاة تصلم للاضحية تذبح للذكر والانثى ١٣

الحمد لله الذي جعل هذا الكتاب من كتب الصحة والبركة

له قول ولا يمس الصبي شيئاً من دمها لانه من فعل اهل الجاهلية ولكن روى ابو داود عن طريقها عن قتادة عن الحسن عن
سيرة مرفوعاً كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويدعى وكان قتادة اذا استل عن الدركيف يصنع قال
اذا دعت العقيقة اخذت منها صوفة واستقبلت به اوداجها ثم تضع على بافرج الصبي حتى يسيل على رأسه مثل الخط ثم تفسل
رأسه بعد ويحلق قال ابو داود ويرى وهو من هام ولا يؤخذ بها الا ما هو يسمى كذا قال سلام بن مطيع عن قتادة وابا من بن عجل
واشعث عن الحسن ان النبي قال الخطا وكيف يا مربي تخبس رأس وقد امرهم بما طاعة الاذى اليابس عنه على قوله
ماذا يتقى اي يجتنب قال الباقى ٢٩٥ دل هذا على ان اللصفا باصفات يتقى بعضها ولو لم يعلم انها يتقى منها شيء لكانت
يتقى من ضحاياها على قوله
فاشار بيده في رواية اشهر
باصبعه وقال البراء اصابعه
من اصبع رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهو يشرب اصبعه يقول
لا يجوز من الضحايا اربع اود
ابن عبد البر على قوله العرجاء
بفتح العين وسكون الراء البين
ظلمها بفتح الظاء وسكون اللام
اي عرجها والعوراء التي ذهبت
احدى عينيه ويحلق به العجاء
بدلالة النون البين عورها الظ
فان كان به ما نهى حقير لا يمنع
الا بصار لا بأس به المريضة
البين مرضها اي التي تبين اشر
المرض عليها وهو شامل لكل
مرض وقال الشافعي المراد به
الجرباء قال العيني هذا تقيد
المطلق وتخصيص للمعنى والضم
بفتح العين مؤنث اعجف بمعنى
الضعيفة التي لا تنقي بضم التاء
وكسر لقا التي لا تنقي لها وهو
يكسر النون وسكون القاف الخ
وقيل الضم قال محمد وبهذا تأخذ
فاما العرجاء فاذ امتحنت على رجلها
ففي تجزئ وان كانت لا تمشي لا
تجزئ واما العوراء فان كانت
بقي من البصر اكثر من نصف البصر
اجزأت وان ذهب النصف فصارت
لغيرها واما المريضة التي فسدت
مرضها والعجاء التي لا تنقي فلها
لا يجوز ان ٢٩٥ قوله والبدن
بضم الباء وسكون الدال جمع
بدنة مكرمة بمعنى الابل والبقر
عندنا فهو تخصيص بعد تعميم
له قوله التي لم تسن بضم التاء

لحمها ويتصدقون منها ولا يمس الصبي بشئ من دمها
كتاب الضحايا
بسم الله الرحمن الرحيم
ما ينهى عنه من الضحايا ما لك عن عمر بن الخطاب عن عبيد بن زيد
عن البراء بن عازب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل ما يتقى من
الضحايا فاشار بيده وقال اربع وكان البراء بن عازب يشرب بيده ويقول
يدى اقصر من يد رسول الله صلى الله عليه وسلم العرجاء البين ظلمها
والعوراء البين عورها والمريضة البين مرضها والعجاء التي لا تنقي ما لك
عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يتقى من الضحايا والبدن التي لم تسن
والتي نقص من خلقها قال مالك وهذا احب ما سمعت الى النهي
عن ذبح الضحية قبل انصراف الامام مالك عن يحيى بن سعيد
عن ثبير بن يسار ان ابا بردة بن نيار ذبح ضحيته قبل ان يذبح
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاضحية فرغم ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم امره ان يعود بضحية اخرى فقال ابو بردة لا اجدا
جدا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وان لم تجد الا جذا فاذبح
مالك عن يحيى بن سعيد عن عباد بن قيس ان عويم بن اشقر ذبح
اضحية قبل ان يغدو يوم الاضحية وانه ذكر ذلك لرسول الله صلى الله
عليه وسلم فامرته ان يعود بضحية اخرى ما يستحب من الضحايا
مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر ضحى مرة بالمدينة قال نافع
فامرني ان اشترى له كبشاً فحبل اقرن ثم اذبحه يوم الاضحية في مصل
الناس قال نافع ففعلت ثم حمل الى عبد الله بن عمر فحلق رأسه حين
ذبح الكبش وكان مريضاً لم يشهد العيد مع المسلمين قال نافع
وكان عبد الله بن عمر يقول ليس حلاق الرأس بواجب على من ضحى

وكسر السين وفقه المشددة اي يتقى النكاح لم تكن مبيحة هي الثانية عند مالك من المعز ما او في سنة ودخل في الثانية ومن البقر اذ دخل
في الرابعة ومن الابل ابن ست سنين وعند الحنفية والحنابلة من المعز ابن حول ومن البقر ابن حولين ومن الابل ابن خمس سنين ومن
من ذهاب الشافعية التي من الغنم ما استكمل سنتين ومن البقر والابل كما هو عند الحنفية واتفقت الاثمة الاربعة على انه يجوز الذبح
من الضأن في الاضحية والجذع عند الشافعية ما دخل في الثانية وهو الا شهر عند اهل اللغة وقيل ما تولد ستة اشهر وهو قول الحنفية
والحنابلة وعند مالك هو ابن سنة وقيل ابن ثمانية اشهر وقيل ابن ثمانية اشهر وفي الهداية عن الزعفراني انه ما تولد سبعة اشهر وقيل
سبعة اشهر حكاية الترمذي عن وكيم ٢٩٥ قوله الاجل ما والجذع من اكمل السنة وهو قول الجمهور وقيل دونها ثم اختلف في
تقديره فقيل ابن ستة اشهر وقيل ثمانية وقيل عشرة وحكى الترمذي عن وكيم انه ابن ستة اشهر وسبعة اشهر قال في الثم ذكر القدر
ان الفقهاء قالوا الجذع من الغنم ابن ستة اشهر ٢٩٥ قوله وانه ذكر ذلك الظاهر انه معروف والظاهر ان يهودى عن عويم بن
ذبح قبل الصلوة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فامرته ان يذبح باخرى وهذا لقارى الله بهول الضحى للشان فامرته ان يعود قال
شاذر المستند في الحديث ان الاضحية انما تذبح بعد فراغ الامام من صلوة العيد سواء ذبح اوله يذبح وسواء كان قبل الخطبة او بعد ما كان

أُوقِدَ فُجْلُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ دُخَارٍ حُومَ الضَّحَايَا مَا لَكَ عَنْ أَبِي الزَّيْبِ
 الْمَكِّي عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّامِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 تَخَيَّرَ عَنْ أَكْلِ حُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ كَلُوا وَتَزَوَّدُوا
 وَادْخَرُوا مَا لَكُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ عَنْ عَبْدِ
 اللَّهِ بْنِ وَاقِدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ أَكْلِ حُومِ الضَّحَايَا
 بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ كَرِهْتُ ذَلِكَ لِعُمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
 فَقَالَتْ صَدَقَ سَمِعْتُ عَائِشَةَ زَوْجَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَقُولُ
 دَقَّ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ لُبَادِيَةِ حَضِرَةِ الْأَنْحِصَةِ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ادْخَرُوا ثَلَاثَ وَتَصَدَّقُوا بِأَبْقَى
 قَالَتْ فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقَدْ
 كَانَ النَّاسُ يَنْتَفِعُونَ بِضَحَايَاهُمْ وَيَجِبَلُونَ مِنْهَا الْوُدَّكَ وَيَتَخَذُونَ مِنْهَا
 الْأَسْقِيَةَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا ذَلِكَ أَوْ كَمَا قَالَ
 قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ نَهَيْتَ عَنْ حُومِ الْأَضَاخِيِّ بَعْدَ ثَلَاثَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَّا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ الَّتِي دَفَعْتُ عَلَيْكُمْ حَضِرَةَ
 الْأَنْحِصَةِ فَكَلُوا وَتَصَدَّقُوا وَادْخَرُوا بِعِنَى الدَّافَةِ قَوْمًا مَسَاكِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ
 مَا لَكَ عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ أَنَّهُ قَدِمَ مِنْ
 سَفَرٍ فَقَدِمَ إِلَيْهِ أَهْلُهُ كَمَا فَقَالَ نَظَرُوا أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ حُومِ الْأَضَاخِيِّ فَقَالُوا
 هُوَ مِنْهَا فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْهَا قَالُوا
 أَنَّهُ قَدْ كَانَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرٌ فَخَرَجَ أَبُو سَعِيدٍ
 فَسَأَلَ عَنْ ذَلِكَ فَأَخْبَرَهُ أَبُو سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
 نَهَيْتُكُمْ عَنْ حُومِ الْأَضَاخِيِّ بَعْدَ ثَلَاثَ فَكَلُوا وَتَصَدَّقُوا وَادْخَرُوا وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ
 الْإِنْتِزَاقِ فَانْتَبِذُوا وَكُلُوا مَسْكِرًا وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزَوَّدُوا
 وَلَا تَقُولُوا هَجْرًا عَيْنِي لَا تَقُولُوا سَوْءَ الشَّرِكَةِ فِي الضَّحَايَا مَا لَكَ عَنْ أَبِي

عمر الظاهر ان خلقه وقم اتفاقا
 والاظهر ان يقال انه صيد لا ياما
 لقول رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من اراد ان يضيى وراى
 صلال ذى النجدة فلا يأخذ من
 شعيرة ولا ظفارة حتى يضيى رواه
 مسامر له قوله بعد ثلثة
 ايام راي من يؤمر بها او من
 يؤمر الضرو والظاهر هو الاول
 قاله عياض ١٢٢٢ له قوله
 كوا وقزودوا قال ابن العربي
 لما كان اراد اراقة الدماء
 اذن في اكلها وقد كان القرابين
 لا تؤكل في سائر الشرائع فمن
 خصائص هذه الامة اكل قرابينها
 قال محمد ويزيد اناخذ لا بأس ان
 يأكل الرجل من اضيقته ويبيع
 ويتصدق وما يحب له ان يتصدق
 بأقل من الثلث وان تصدق
 بأقل منه جائز على له قوله
 يجبلون منها الودك بفتح الباء و
 سكن الجيم وكسر الميم اي يبنون
 الشمع وينقصون به بالادمان
 قيل ومنه جميل الوجه يريدون
 به الحسن والنضارة كأنه دهن
 ثم له قوله من اجل الدافة
 بالدال المهمله وتشديد الفاء
 قوريسيون سيريلى وفي
 القاموس الدق اللين من
 سير الابل او مخي خفيف يعنى
 انما حرمت لاجل ان تواسوهم
 وتصدقوا عليهم له قوله
 انظروا ان يكون هذا من لحوم
 الاضاحى يعنى امتيا لكثيرا انك اشهد ان
 اكلت فرائضا له قوله
 نهيتكم عن الانتزاق يعنى في اواني

مخصوصة وهى الحنظل والقبر والذباء والمزفت فانتبذوا في الظروف كلها قالوا ان سبب النهي انه يشتد فيها التنبذ فربما يصير
 مسكرا وكانوا قريب العهد من تحريم الخمر فربما يشربوا ما اشتد فلما تقرر تحريم الخمر رخص في الانتزاق في الظروف كلها وبه
 اخذ اهل العلم وذبح ما لك واحد الى ان تحريم الانتزاق في هذه الظروف باقية لم ينسوخ والرخصة في قوله وانتبذوا مخصوص بما
 عدل المذكور على له قوله ونهيتكم عن زيارة القبور فزوروها قيل الاذن مختص بالرجال لما روى انه صلى الله عليه وسلم
 لعن زوارات القبور وقيل ان هذا الحديث قبل الترخص فلما رخص عمت الرخصة لهما وعموما لا باحة قال به مالك والشافعي
 وهو الصحيح من مذهب ابى حنيفة كما في الدر المختار وعن احمد يعاينان ١٢ محلى -

792

وَالْجَبْرُ الرَّقْدُ هُوَ الْمَوْتُ

وَمِنْ
أَنْ
جِبَّة
لِللَّهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جل و
بجركم
لك
عزيرة

قوله
عليها انها
لا قام
كم برف
قيس
١٢

له قوله الا يراحق بنفسها الا يرفعهم الهمة وتشديد الحقبة لغة من لا زوج له بكرا او ثيبا والمعنى اللغوي هو المراد ههنا عند الى حنيفة
 وقال الشافعية المراد ههنا الثيب لانه جاء مفسرا في رواية لسلم بقرينة مقابلة بالبكر والمعنى عند الى حنيفة المرأة البالغة مطلقا
 احق بنفسها في كل شيء من عقد او غيره من وليها فينقذ نكاح حرة بالغة بلا ولي ومومن غير كفوع غير ان له الاعتراض ههنا ودوى الحسن
 عنه بطلانه بلا تقوى وعليه الفتوى **له قوله** احق بنفسها استدلال الاما ما الشافعية بهذا الحديث وجه الاستدلال انه قسم النساء
 قسمين ثيبا وابكارا اخرجهن الثيب بانها احق من وليها مع انها هي والبكر اجتمعا في هذه فلو انها كالثيب في تزوج حقها على حق
 الولي لم يكن لا فراق الثيب معق فان قالوا قد ورد في رواية بلفظ الا يراحق بنفسها **٢٩٨** والا يراحق التي لا زوج لها قلنا

عليه لنفسها فقلت التي هي ان يخطبها الرجل على خطبة اخيه ولم يعن بذلك اذا
 خطب الرجل المرأة فلم يوافقها امره ولم تركن اليه الا يخطبها احد فهاذا باب فساد
 يدخل على الناس ما لك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه انه كان يقول
 في قول الله تبارك وتعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء او
 اكنتم في انفسكم ان يقول الرجل للمرأة وهي في عداتها من وفاة زوجها انك
 على كريمة واني فيك لراغب وان الله لسائق اليك خيرا ورزقا ونحو هذا من
 القول استدلال البكر والايام في نفسها ما لك عن عبد الله بن الفضل
 عن نافع بن جبير بن مطعم عن عبد الله بن عباس ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال الا يمت احق بنفسها من وليها والبكر تستاذن في نفسها واذنها
 صماتها ما لك انه بلغه عن سعيد بن المسيب انه قال قال عمر بن الخطاب
 لا تنكح المرأة الا باذن وليها او ذى الرأي من اهلها او السلطان ما لك
 انه بلغه ان القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله كانا ينيحان بذاتهما الابكار ولا
 يستأذنان من قال ما لك وعلى ذلك الامر عندنا في نكاح الابكار قال ما لك و
 ليس للبكر جواز في مالها حتى تدخل بيتها ويعرف من حالها ما لك انه بلغه ان
 القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار كانوا يقولون في البكر
 يزوجه ابوها بغير اذنها ان ذلك لازم لها ما جاء في الصداق والحجاء
 ما لك عن ابي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم

المراد بالابكر الثيب لانه لما ذكر
 البكر علم انه اراد الثيب اذ ليس
 قسم ثالث والجواب عنه ان المفهوم
 ليس بمجة عندنا ولو سلم فلا
 يعارض المفهوم المنطوق وتوسل
 نفس نظريا في الحديث يخالف
 المفهوم وهو قوله والبكر تستأمر
 في نفسها اذ وجوب الاستئمان على
 ما يفيد لفظ الخبر مناف للاجبار
 لانه طلب الامر والاذن وفائدة
 الظاهرة ليست الا ليعلم رضاها
 او عدمه فيعمل على وفقه هذا هو
 الظاهر من طلب الاستئمان
 فيجب البقاء معه وتقديمه على
 المفهوم ولو عارضه والخاص من
 اللفظ اثبات الاحقية للثيب في نفسها
 مطلقا ثم اثبت مثله للبكر حيث
 اثبت حق ان تستأمر وغاية الامر
 انه نص على احقية كل من الثيب
 والبكر بلفظ يخصها كانه قال
 الثيب احق بنفسها والبكر احق بنفسها
 ايضا غير انه افاد احقية البكر اخراجه
 في ضمن اثبات حق الاستئمان رلها
 وسببه ان البكر لا تخطب لنفسها
 عادة بل الى وليها بخلاف الثيب
 فلما كان الحال انها احق بنفسها او
 خطبتها تقع الولي مصرح بآيجاب
 استئمانه اياها فلا يقتات عليها
 يتزوجها قبل ان يظهر رضاها
 بالخطاب والا يراحق من لا زوج لها
 بكرا كان او ثيبا فانها صريحة في
 اثبات الاحقية للبكر ثم تخصيصها
 بالاستئمان وذلك لما قلنا من

والشافعية وقال ابو حنيفة اذا زوج المرأة ابوها بغير اذنها لا يلزمها ذلك بكرا كانت او ثيبا لما روى ابو داود عن ابن عباس ان حادثة اتت النبي صلى الله عليه وسلم ابوها زوجها وهي امرأة فنهاه عن ذلك	ص صغيرا قيل ابن ست وبالاجماع لا يصح ولا ية مثل ذلك ولهذا اقلت ليس احدا من اوليا في حاضرنا ترمذي وموطا ومعنا له قوله ان ذلك لازم لها فلا خيار لها وهو قول ما لك
---	--

السبب وبه تتفق الروايات بخلاف ما مشوا عليه فانه اثبات المعارضة بينهما وتخصيص المنطوق وهو الا يراحق حال المفهوم مع ان باقي رواية
 الثيب ظاهرة في خلاف المفهوم على ما قررنا فلا يجوز العداول عماد ههنا في تقرير الحديث قاله ابن الهيثم **له قوله** لا تنكح المرأة
 الا باذن وليها قال الترمذي والعمل في هذا الباب على حديث النبي صلى الله عليه وسلم لا تنكح الا ابوي عند اهل العلم من اصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر بن الخطاب وعلى بن ابي طالب وعبد الله بن عباس وابو هريرة وغيرهم وهكذا ادوى عن بعض
 فقهاء التابعين انهم قالوا لا تنكح الا ابوي منهم سعيد بن المسيب والحسن البصري وشريك وابراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز وغيرهم
 وهذا يقول سفيان الثوري والاوزاعي وما لك وعبد الله بن المبارك والشافعية واحد واسحق انتهى قال عبد لا تنكح الا ابوي فان
 تشا جرت هي والولي فالسلطان ولى من لا ولي له قاما ابو حنيفة فقال اذ اوضعت نفسها في كفاعة ولم تقصر في نفسها في صداق
 فالنكاح جائز ومن سجت قول عمر في هذا الباب ادوى الراي من اهلها انه ليس بولي ولو اجاز نكاحه لانه انما اراد ان لا تقصر بنفسها
 فاذا فعلت هي ذلك جاز انتهى وايضا قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره فاستدل النكاح اليها فعمله انه يجوز
 باجارتها وقوله سبحانه وتعالى ولا تعضلوهن ان ينكحن اذواجهن فاضاف النكاح الى النساء وكذا قوله تعالى فاذا بلغن
 اجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في انفسهن بما معروف من غير شرط الولي ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم لا يخطب امرأته قالت
 لست احد من اوليا في حاضرنا قال ليس احد من اوليا لك حاضرنا وغائبا الاسيرضاني وقال لا ينكحها من ابى سلمة وكان صغيرا قهر
 فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فتزوج بغير ولي وانما امرأها بالتزوج على وجه الملاعبة اذ قد نقل اهل العلم بالتاريخ انه كان

يهدقها فترز وجهها على سورة القرآن جاز قالوا ان كل عمل يستأجر عليه كتعليم القرآن وخياطة وخدمته يجوز جعلها صداقها وقال الحنفية الباء للسببية اى بسبب ما مملك من القرآن فيخلو النكاح عن المهر فبرجع الى مهر المثل قال الترمذى وهو قول احمد واسفيق فانكحاك عند هرجماجز ولها صداق مثلها قالوا ان تعليم القرآن ليس بمال والشايع انما شرع ابتداء النكاح بالمال لقوله تعالى ان تبتغوا بما اوتاكم فيجب مهر المثل وهو قول مالك والليث وقد يجاب عن الحديث بجعله مختصا بذلك الرجل وقد ورد به حديث مرسل اخرجه سعيد بن منصور عن ابي السمان الا زى قال زوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأتى على سورة القرآن وقال لا يكون لاحد بعدك مهرا كما فى المواهب ١٢ على مختصرا قلت اختلفوا فى كون المهر المسمى مالا متوقفا ولا فصدنا بآية يئزمر ان يكون المسمى مالا متوقفا وعند الشافعية هذا ليس بشرط ويصح التسمية سواء كان المسمى مالا او لم يكن بعد ان يكون ما يجوز اخذ العوض عنه وحق بهذا الحديث ومعلوم ان المسمى وهو السورة من القرآن لا يوصف بالمالية فدل ان كون التسمية مالا ليس بشرط لصحة التسمية ولنا قوله تعالى ان تبتغوا بما اوتاكم شرط ان يكون المهر مالا فما لا يكون مالا لا يكون مهرا فلا يصح تسميته مهرا وقوله تعالى فنصف ما فرضتم امر بتنصيب المفروض فى الطلاق قبل الدخول فيقتضى كون المفروض محتملا للتنصيب وهو المال واما الحديث فهو فى حد الاحاد لا يترك به نص الكتاب مع ما ان ظاهره متروك لان السورة من القرآن لا تكون مهرا بالاجماع وليس فيه ذكر تعليم القرآن ولا ما يدل عليه ١٢ **فهو قوله** وتزوج تلك المرأة قال مالك والشافعية واحمد يقتدر الزوج بالعيوب الخمسة الحذم والبص والجنون والرتق والقرن وقال ابو حنيفة لا يقسم النكاح لصيب قال محمد فى الاثارة ابو حنيفة عن سماك عن ابراهيم فى الرجل يتزوج المرأة بها عيب او ادعاء انها امرأته طلق او امسك ولا يكون هذا بمنزلة الاماء وان بردها من عيب وقال

وأُبت لو كان بالرجل عيب كان لها أن تزوه قال محمد وبهذا أخذ لان الطلاق بيد الرجل فلو وجدته محبوباً كان لها التحمل لرات الطلاق ليس في يدها **مسألة** قول له لا صداق لها ولها الميراث به قال مالك وقال ابو حنيفة لها الصداق كما ملأوا عليها العدة و لها الميراث كما قضى به ابن مسعود وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه ابو داود و دكن الى الحاشية قلت حديث ابن مسعود أخرجه عبد الرزاق وابن ابى شيبة واحمد وابو داود والترمذي ومحمد بن النسائي وابن ماجه والحاكم وصححه والبيهقي عن علقمة ان قوماً اتوا ابن مسعود فقالوا ان رجلاً منّا تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقها ولم يحببها اليه حتى مات فقال ما سئلت عن شيء منذ فارقت رسول الله صلى الله عليه وسلم اشد من هذا فأتوا غيرة فاختلفوا اليه فيها شهر ثم قالوا له في آخر ذلك من نسأل اذا المرئسا لك وانت اخراجهما رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا البلد ولا يحد غيرك فقال قول فيها يحد رأيي فان كان صواباً فمن الله وخذ لا لشرىك له وان كان خطأ فمني والله ورسوله بريتان اري ان اجعل لها صداقاً كصداق نسائها لا وكس ولا شطط ولها الميراث وعليها العدة اربعة اشهر وعشرا قال وذلك ليعلم ناس من الشجع فقأموا منهم معقل بن سنان فقأوا شهيدك قضيت مثل الذي قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة منّا يقال لها بروع بنت واشق قال فما رأى عبد الله فرح بشيء ما فرح يومئذ الا باسلامه **مسألة** ١٣ -

له قوله في المرأة يتكهن الخ يعني ان ما اشترط الولي لنفسه يكون كله للمرأة وبه قال مالك وعند الشافعي يفسد به المسمى للمرأة مهر المثل ولا شيء للولي ١٢ **قوله** ان الصداق على ابيه وقال ابو حنيفة ان الصداق على الابن وليس لها ان تطالبه الا بعد البلوغ ذكره الشافعي ١٢ **قوله** او يعفو الذي بيده عقد النكاح قيل ٥٠٠ هو الولي وبه قال ابن عباس

ان عمر بن عبد العزيز كتب في خلافته الى بعض عماله ان كلما اشترط المتكهن من كان ابا او غيره من حباء او كرامة فهو للمرأة ان ابتغته قال مالك في المرأة يتكهن ابوها ويشترط في صداقها الحباء يجبي به انه ما كان من شرط يقع به النكاح فهو لابنته ان ابتغته وان فارقها زوجها قبل ان يدخل بها فزوجها شرط الحباء الذي وقع به النكاح قال مالك في الرجل يزوجه ابنه صغيرا لا مال له ان الصداق على ابيه اذا كان الغلام يوم تزوجه لا مال له وان كان للغلام مال فالصداق في مال الغلام الا ان يسمى الاب ان الصداق عليه وذلك النكاح ثابت على الابن اذا كان صغيرا وكان في ولاية ابيه قال مالك في طلاق الرجل امرأته قبل ان يدخل بها وهي بكر فيعفو ابوها عن نصف الصداق ان ذلك جائز لزوجها من ايها فيما وضيع عنه قال مالك وذلك ان الله تبارك وتعالى قال في كتابه الا ان يعفون فهن النساء اللاتي قد دخل بهن او يعفوا الذي بيده عقد النكاح فهو الابن ابنته البكر والسيد في امته قال مالك وهذا الذي سمعت في ذلك والذي عليه الامر عندنا وقال مالك في اليهودية والنصرانية تكون تحت اليهود او النصراني فتسلم قبل ان يدخل بها انه لا صداق لها قال مالك لا اري ان تنكح المرأة باقل من ربع دينار وذلك ادنى ما يجب فيه القطع ما جاء في ارخاء الستور مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان عمر ابن الخطاب قضى في المرأة اذا تزوجها الرجل انه اذا ارخيت الستور فقد وجبت له الصداق مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب كان يقول اذا دخل الرجل بالمرأة في بيتها صدق عليها واذا دخلت عليه في بيته صدقت عليه قال مالك اري ذلك في المسيس اذا دخل عليها في بيتها فقالت قد مسني وقال لم امسها صدق عليها فان دخلت عليه في بيته فقال لم امسها وقالت قد مسني صدقت عليه **المقام عند الايم والبكر مالك عن**

والزهرى وغيره نقله البخارى وقيل هو الزوج فمعنى الآية الا ان تعفوا المرأة بترك نصيبها فيعود جميع الصداق الى الزوج او يعفو الزوج بترك نصيبه فيكون لها جميع الصداق ثم لا يجوز عفو الولي كما لا يجوز ان يهب شيئا من مالها واليه ذهب ابو حنيفة والشافعي في الجديده وهو المروى عن علي وابن المسيب ومجاهد وغيرهم ١٢ **قوله** باقل من ربع دينار وذلك ادنى ما يجب فيه القطع عندنا وقال ابو حنيفة لا مهر اقل من عشرة دراهم ولا تقطع اليد باقل من عشرة قال محمد وبلغنا ذلك عن علي وابن عمر وعاصم وابراهيم وقال الشافعي الصداق لمن من الاثمان فما تراخى به الاهلون في الصداق مباله قيمة فهو جائز **قوله** اذا ارخيت الستور فقد وجب عليه الصداق كاملا وان لم يقطع الوطى روى ان عمر قال ما ذنبهن ان جاء العجز من قبلكم قال ابن منذر وهو قول عمر وعلي وزيد بن ثابت وابن عمر وجابر ومعاذ وهو القول القديم للشافعي قال محمد انما مالك انما ابنه عن زبيد بن ثابت قال اذا دخل الرجل بأمرأته وارخيت الستور فقد وجب الصداق قال و بهذا تأخذ وهو قول ابو حنيفة وقال مالك ان طلقها بعد ذلك لم يكن لها الا نصف المهر الا ان يطول مكثها ويتلذذ منها فيجب الصداق انتهى وروى ابن ابي شيبة عن ابن مسعود ولها نصف الصداق وان جلس بين رجلها قال الشافعي في الامور روى ابن عباس وشريح ان لا صداق الا بالمسيس لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن من قبل **قوله** صدقت عليه ومذهب الشافعي كما في الانوار انه لو اتفقا في الخلوه اختلفا في الدخول صدق الرجل بميمنه ١٢ على

قال اذا دخل الرجل بمسائه وارخيت عليهما الستور فقد وجب الصداق

قال اذا دخل الرجل بمسائه وارخيت عليهما الستور فقد وجب الصداق

له قوله ليس بك على اهلك هوان اي لا افعل فعلا به هوانك على اهلك اي ليس بسببك على اهلك اي قومك هوان وخذلة اذ ليس اقتضاري بالثلث لا عراضى عنك وعند مرغبة مصاحبتك ليكون ذلك سببا للاهانة على اهلك ويجوز ان يراد بالاهل النبي صلى الله عليه وسلم نفسه اي لا افعل فعلا به هوانك على فاني لمرأيتك من حقت شيئا كذا احكامه النووي عن عياض **قوله** ان شئت سبعت الخ قال محمد ويهذا نأخذ ينبغي ان سبعت عند هوان ان يسبعت عندهن لا يزيد عليهن شيئا وان ثلثت عند هوان ان يثلث عندهن وهو قول الى حنيفة والامة من فقهاءنا **قوله** مؤطا اعلم انهم اختلفوا فيما يلزم من بنى على اهله بعد التسبيح او التثليل فذا هوان

حنيفة وجماعة الى انه يقسم بعد

لبقية ازواجه عدت تلك الايام

لقوله صلى الله عليه وسلم ان

سبعت عندك سبعت عندهن

وذهب مالك والشافعي وأخرون

الى ان ذلك من حقوق الجديدة

لا شركة لساكن الا زواج فيه

فيستأنف القسم **قوله** يعني

ان ذلك ليس بشئ وبه قال ابو

حنيفة والشافعي وحديث عقبة

ابن عامر عند البخاري ان احق

الشروط ان يوفى به ما استقلتم به

الفروج محمول عندهم على شرط

لا ينافي مقتضى النكاح ويكون

من مقاصدها كاشتراط العشرة

بالمعروف والانفاق عليها و

يقسم لها كضرها ومن جانب

المرأة ان لا يخرج من بيته الا

بأذنه لا تنشر عليه ولا تقبض

تطوعا الا بأذنه الى غير ذلك

(ما شرط بخالف مقتضى العقد

كشرط ان لا تقسم لها ولا

ليرى عليها ولا يسافر بها لا يجب

الوفاء به بل يكون لغوا وهم

النكاح بمهر المثل وقال احمد

يجب الوفاء لكل شرط كذا ذكره

النووي وقال الترمذي بعد ما

اخرهم حديث ابن عمر العجل على

هذا عند بعض اهل العلم من

الصحابه منهم عمر قال اذا تزوج

امراة وشرط لها ان لا يخرجها

من معمرها فلا يخرجها وبه

يقول الشافعي واحد وامتنع

قوله عن الزبير بن عبد

الرحمن بن الزاي وعبد الرحمن

ابن الزبير يفتقر الزاي باطلا

القرظي والزبير قتل يهوديا في

غزوة بني المصطلق كذا احكامه

عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن حزم عن عبد الملك بن ابي بكر بن عبد الرحمن
ابن الحارث بن هشام الخزومي عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
حين تزوج امرأته واصبحت عنده قال لها ليس بك على اهلك هوان ان شئت
سبعت عندك وسبعت عندهن ان شئت ثلثت عندك ودرت عليهن وقالت
ثالث ما لك عن حميد الطويل عن انس بن مالك انه كان يقول للبكر سبع
وللثيب ثلاث قال مالك وذلك الامر عندنا قال مالك فان كانت
له امرأة غير التي تزوج فانه يقسم بينهما بعد ان تمضي ايام التي تزوج
بالسواء ولا يحسب على التي تزوج ما اقام عندها ما لا يجوز من
الشروط في النكاح ما لك انه بلغه ان سعيد بن المسيب سئل عن
امراة تشتراط على زوجها انه لا يخرج بها من بلدها فقال سعيد بن
المسيب يخرج بها ان شاء قال مالك والامر عندنا انه اذا شرط الرجل
للمرأة وان كان ذلك عقدة النكاح ان لا انكح عليك ولا اتسر بان
ذلك ليس بشئ الا ان يكون في ذلك بين بطلان او عتاقة فيجب لك
عليه ويلزمه نكاح المحلل وما اشبهه ما لك عن المسور برفاعة
القرظي عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير ان رفاعة بن شمعون طلق امرأته
قيمة بنت وهب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثا فمكت عبد
الرحمن بن الزبير فاعترض عنها فلم يستطع ان يمسه فافرقها فادرفاعة
ان ينكحها وهو زوجها الاول الذي كان طلقها فذكر لرسول الله صلى الله
عليه وسلم فنهاه عن تزويجها وقال لا تحل لك حتى تذوق العسيلة
ما لك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم انها سئلت عن رجل طلق امرأته البتة فزوجها بعد
رجل اخر فطلقها قبل ان يمسه هل يصح لزوجها الاول ان يتزوجها
قالت عائشة لا حتى يذوق عسيلة ما لك انه بلغه ان القاسم بن

النووي عن ابن عبد البر **قوله** في شرح على القاري مؤطا كلاهما بفقر الزاي ولكن يخالفه ما في التقريب قال الزبير بن عبد الرحمن
ابن الربيع القرظي بضم القاف وبالطاء المدنى مقبول من السادسة وحديثه بفقر الزاي انتهى **قوله** رفاعة بن شمعون
بفتح شين مجمية وكسرها وسكون ميم وفتح واو **قوله** شرح على قاري **قوله** فاعترض عنها يريد انه ما اعترض عنها ومنع
وطاها وافرقها ويحتمل ان فارقها حين لم تزد البقاء معه على ذلك ولكن اضاف الفراق اليه لما كان هو الفاعل له **قوله** حتى
يذوق عسيلة تعبير العسل كناية عن الجماع شبه لذته بلذة العسل وان لم ينزل لان الانزال ليس بشرط في المحل كذا في المجموع وغيره
قوله شمول وصح في منهية المصنف بكسر السين المهملة ويقال بفتحها

له قوله في الحلل هو من نكح لتحل لزوجها الاول وقد ورد في الحديث لعن الله الحلل والحلل له قال الشيخ في البعثات وانما لعن الاول لان نكح على قصد الفراق والنكاح على قصد شرع للدار صارا كالتيس المستعار على ما وقع في الحديث ولعن الثاني لانه صار سببا لمثل هذا النكاح المراد اظها رخصتها لان الطبع السليم ينفر عن فعلها لاحقيقة اللعن وقيل المكروه اشتراط الزوج بالتحليل في القول لا في النية بل قد قيل انه ما جاور بالنية لقصد الاصلاح له قوله وذلك انه لما كان نكاح الحلل نكاحا فاسدا لمناقضته مقتضى النكاح و مقصوده لان المقصود به اباحة البضع لغير النكاح فوجب ان يفهم له قوله نكاحا حديدا الذي ليس فيه شرط التحليل وان اشتراط التحليل لقصد العقد عقد ١٢ محله قوله لا يجمع بين المرأة والحمل والنفقة ٥٠٣

محمد سئل عن رجل طلق امرأته البتة ثم تزوجها بعدة رجل آخر فمات عنها قبل ان يمسه هل يحل لزوجها الاول ان يراجعها فقال لقاسم بن محمد لا يحل لزوجها الاول ان يراجعها قال مالك في الحلل انه لا يقيم على نكاحه حتى يستقبل نكاحا جديدا فان اصابها فلها مهرها ما لا يجمع بينه من النساء ما لك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالها ما لك عن يحيى بن سعيد بن سعيد بن المسيب انه كان يقول ينبغي ان تنكح المرأة على عمتها او على خالتها وان يطأ الرجل وليدة وفي بطنها جنين لغيره ما لا يجوز من نكاح الرجل ام امرأته ما لك عن يحيى بن سعيد انه قال سئل زيد بن ثابت عن رجل تزوج امرأة ثم فارقتها قبل ان يصيبها هل تحل له امها فقال زيد بن ثابت لا الا بمبهمه ليس فيها شرط وانما الشرط في الرأب ما لك عن غير واحد ان عبد الله بن مسعود استفتى وهو بالكوفة عن نكاح الام بعد الابنة اذ لم تكن الابنة ممتة فارخص في ذلك ثمران ابن مسعود المدينة فسئل عن ذلك فاخبر انه ليس كما قال وانما الشرط في الرأب فرج بن مسعود الى الكوفة فلم يصل الى منزله حتى اتى الرجل لذى افتاه بذلك فامره ان يفارق امرأته قال مالك في الرجل تكون تحته المرأة ثم ينكح امها فيصيبها انها يحرم عليه امرأته ويفارقها جميعا وتحومان عليه ابدا اذ كان قد اصاب الام فان لم يصب الام لم تحرم عليه امرأته وفارق الام وقال مالك في الرجل يتزوج المرأة ثم ينكح امها فيصيبها انها لا تحل له امها ابدا ولا تحل لابنه ولا لابي له ولا تحل له ابنتها وتحرم عليه امرأته .

بينهما قرابة لو كان احد هما ذكرا عروبت المناكحة بينهما وذكر الامة والحالة فانها كانتا المستول عنهما ١٢ محله قوله ان يطأ الرجل وليدة واصله قوله صلى الله عليه وسلم في سيايا او طاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تضع حبيضة على هذا اهل العلم محله له قوله لا الام مبهمه يعني ليس فيها شرط فانه وقع في القرآن وامهات نسائكم من غير شرط وانما الشرط في الرأب لقوله سبحانه وربا نكحتم اللاتي في حوزكم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم ١٢ محله قوله استفتى وهو بالكوفة بريد والله اعلم ان عمر بن الخطاب ارسله الى الكوفة ليعلمهم العلم ويهتق بينهم فاستفتى هناك عن هذه القضية في نكاح الام بعد الابنة اذ لم تكن الابنة ممتة فارخص في ذلك وقد قال القاضي ابو اسحاق وانما احسب ان الذي ذهبوا الى ان امهات الزوجات مثل الرأب انما ذهبوا الى قياس بعض ذلك على بعض من غير ان يكون النص يوجهه بريد ان النص لا يحتمل هذا التأويل ولا يجوز حمله على ذلك في لغة العرب فيحتمل ان يكون ابن مسعود اخطى في ذلك قياسا على الرأب وقوله ان عبد الله

ابن مسعود قال المدينة فقال عن ذلك يحتمل ان يكون سأل عن ذلك مع اعتياده صحة ما افتى به ليعلم موافقة علماء المدينة له او مخالفتهم اياها فقد يفعل الانسان ذلك فيما يعتقد صحته من مسائل ليعلم ما عند في غيره من العلماء في ذلك ويحتمل ان يكون قد ظفر اليه وجد المسئلة فشكل في فتواه عند توجهه الى المدينة فسأل عن ذلك ليعلم ما عند في غيره من العلماء في ذلك وكان اهل المدينة لكثرة العلماء بها يرجع اليهم اهل الافاق في الفتوى ١٢ محله قوله فرج بن مسعود الى الكوفة فلم يصل الى منزله حتى اتى الرجل الذي افتاه بذلك فامره ان يفارق امرأته يريد تحييل امرأته بالفراق واخاذه بما يجب في ذلك وتقديره على الوصول الى منزله وذلك يحتمل وجهين احدهما ان يكون عبد الله بن مسعود قد ظفر اليه وجه الصواب في خلاف ما افتى به فتعيل استدراك الامر في المستقبل والثاني ان يكون عبد الله بن مسعود باقيا على مذهبه غير ان الحكم انما يجري على رأى الامام فلزمه الرجوع الى قول عمر والاخذ به وحمل الناس عليه ١٢ محله قوله لا تحل له امها ابدا فانها امرأته فلا تحل له ولا لابنه فانها منكوحه ابيه ولو من جهة فاسد ولا تحل ايضا ابنتها لكونها ربيبة له عن المرأة المدخولة بها ويجرم عليه امرأته لذلك ايضا قال في الرسالة يحرم عليه امهات المرأة مطلقا ويجرم عليه بناتها حتى يدخل بالام او يتلد منها بنكاح او ملك يمين او شبهة من نكاح او ملك ١٢ محله

له قوله فاما الزنا فانه لا يحرم شيئا وبه قال الشافعي والجمهور اخرج البيهقي عن عائشة قالت سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الرجل يتبع المرأة حراما ثم ينكح ابنتها او البنت ثم ينكح امها فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحرم الحرام والحلال وقال ابو حنيفة واحمد واسحق والاوزاعي ان الزنا يحرم واستدل لذلك بما روي ابن ابي شبة عن ابي ما في قال النبي صلى الله عليه وسلم من نظر الى فروج امرأة لم تحل له امها ولا ابنتها وله عن مجاهد وعطاء قالوا اذا فجر الرجل بالمرأة فانها تحل له ولا يحل له شيء من بناتها وعن ابراهيم اذا غمز الرجل الحادية بشهوة لم يزوج امها ولا بنتها وفي البخاري

ويروي عن عثمان بن حصين وعن جابر بن زيد والحسن البصري وعن

٥٠٣

بعض اهل العراق انه يحرم عليه ١٢ محلي له قوله ولا تنكوا ما تنك ابائكم من النساء اي وليس المزنية بمكروه حقيقة ولا شيئا ولكن النكاح في الآية حمله الشيخ فخر الاسلام وجماعة من علماء الحنفية على الوطئ فانه عندهم حقيقة في الوطئ ١٢

له قوله والشغار ان يزوج ابن عمه قال الخطيب وغيره هذا التفسير من قول مالك بين ذلك ابن عمه القصبني فيما اخرجاه احمد وقال المحافظ انه قول نافع بينه يحيى ابن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر قلت لنافع ما الشغار فذكره وقال الباقي هو من جهة الحديث قال الترمذي الشغار منسوخ عند بعض اهل العلم ولا يحل له وان جعل بينهما صداقا وهو قول الشافعي واحمد واسحق وروي عن عطاء ابن ابي رباح قال يقران نكاحهما ويجعل لهما صداق المثل وهو قول اهل الكوفة انتهى يعنى الامام ابا حنيفة وغيره واثر عطاء هذه استدل ابن ابي شبة ١٢ محله قوله ومجمع بفتح الميم الاولى والثانية بينهما جيم ساكنة وروي بزنة الفاعل التجميع ١٢ اقول وكذا اعجمه في التريب على زنة فاعل التجميع يزيد بن جارية بالجمع ١٢ محله قوله بنت خذ امر بكسر الخاء وخة اللال المجتمعتين كذا في جامع الاصول وضبطه القسطلاني والسجستاني والمهملات الانصارية الاوسية و كذا في التقریب ١٢ محلي له قوله ولو كنت قد مت فيه لرجعت بزنة

المتكلم المعلوم فيها يعنى لو علمت الناس انه لا يحل نكاح الابن

وامرأتين حتى تعرفوا الرجعت فيه من فعله بعد تقد مي كذا افسر الشافعي في الامر وقد ضبط بعضهم قلت والظاهر ان معناه لو تقدمت في هذا الامر بالمتعم وسبقت باقامة الحجية على عدم جوازها وشهرت ذلك ثم فعلت بعد الاطلاع عليه لرجعت اي اقبل عليك تعزير او عقوبة ١٢ محله قوله تقدمت بصيغة الخطاب وكذا قوله لرجعت بزنة الخطاب المجهول قال محمد نكاح السران يكون بغير كمال الشهادته فاذا اكملت الشهادته برجلين او رجل وامرأتين فهو نكاح العلانية وان كانوا اسرورا قال انا محمد بن ابيان عن حماد عن ابراهيم بن عمر اجازتها دة رجل وامرأتين في النكاح والفرقة قال محمد وبهذا نأخذ وهو قول ابي حنيفة ١٢ محله قوله ضرب زوجها لانه ارتكب ما نهي الله عنه في كتابه حيث قال ولا تعزوا عقد النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله قال ابن عباس لا تنكوا حتى تنقضي العدة اخرج ابن جرير وابن المنذر ١٢ محله قوله بالحنيفة بكسر الميم وسكون الخاء المجتمة والغاء والقاف الدرة وفي القاموس الحقة شئ عريض يضرب به ويقال خففته اذا ضربته بشئ عريض كالدرية ١٢ محلي

قال مالك فاما الزنا فانه لا يحرم شيئا من ذلك لان الله تعالى قال وامهاتكم نسائكم فاما حرم ما كان تزويجا ولم يذكر تحريم الزنا فكل تزويج كان على وجه الحلال يصيب صاحبه امرأته فهو بمنزلة تزويج الحلال فهو الذي سمعت والذي عليه امر الناس عندنا نكاح الرجل امرأة قدامها على وجه ما يكره قال في الرجل يزني بالمرأة فيقام عليه الحد فيها انه ينكح ابنتها وينكحها ابنة انشاء وذلك انه اصابها حراما وانما الذي حرم الله ما اصاب بالحلال او على وجه الشبهة بالنكاح قال مالك وقال الله تعالى ولا تنكوا ما تنك ابائكم من النساء قال مالك فلوان رجلا تنك امرأة في عدتها نكاحا حلالا فاصابها حرمته على ابنة ان يزوجها وذلك ان اباه نكحها على وجه الحلال لا يقام عليه فيه الحد ويحل حق به الولد الذي يولد فيه بابيه وكما حرمته على ابنة ان يزوجها حين تزوجها ابوه في عدتها واصابها فكذلك يحرم على الاب ابنتها اذا هو اصابها بها جامع ما لا يجوز من النكاح مالك عن نافع عن عبد الله بن عثمان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار والشغار ان يزوج الرجل ابنته على ان يزوجه اخرا ابنته ليس بينهما صداق مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عبد الرحمن بن عوف عن ابن جارية الانصاري عن خنساء بنت خذام ان اباهما زوجها وهي شيب فكرهت ذلك فأتت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت نكاحه مالك عن ابي الزبير المكي ان عمر بن الخطاب اتى بنكاح لم يشهد عليه الا رجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا اجيزه ولو كنت قد مت فيه لرجعت مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن سليمان بن يسار ان طليحة الاسدي كانت تحت ربيسا لتغني فطلقها فنكحت في عدتها فضر بها عمر بن الخطاب وضرب زوجها بالحققة ضربا بالدرية و فرق بينهما ثم قال عمر بن الخطاب ايما امرأة نكحت في عدتها فان كان زوجها

له قوله شرعت بقية عدتها من زوجها الاول اما التزوج الثاني فلا عدة له لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا كنتم المؤمنات شمر
 طلقتوهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها ١٢ ثم قال في قوله ثم كان الاخر خاطبا اي من الخطاب اي ثم كان الزوج
 الثاني الذي فرق بينه وبينها خاطبا من الخطاب انشاء ان يخطب لها ويعد عتدا جديدا وفيه إشارة الى انه ليس احق بها من غيره
 ١٣ ثم قوله ثم لا يجتمعان ابدا زجراله وسياسة في حقها جزاء سرعة مبادرتها اليه قبل انقضاء عدتها ولهذا ما تفرد به غيره وعامة
 اهل العلم على انه محل له بعد الخروج عن العدة قال محمد وبلغنا ان عمر رجع عن هذا القول الى قول علي انا الحسن بن
 عمارة عن الحكم بن عيينة عن

٥٠٢

الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الاول
 ثم كان الاخر خاطبا من الخطاب وان كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت
 بقية عدتها من الاول ثم اعتدت من الاخر ثم لا يجتمعان ابدا قال وقال
 سعيد بن المسيب لهما مهرها بما استعمل منها قال مالك الامر عندنا في المرأة
 الحرة يتوفى عنها زوجها فتعد اربعة اشهر وعشر انها لا تنكح ان ارتأيت من
 حيضها حتى تستبرئ نفسها من تلك الرية اذا خافت الحمل نكاح الامة
 على الحرة مالك انه بلغه ان عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر سئلا عن
 رجل كانت تحته امرأة حرة فاراد ان ينكح عليها امة فكرها ان يجتمع بينهما
 مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول لا تنكح
 الامة على الحرة الا ان تشاء الحرة فان طاعت الحرة فلها الثلثان من القسم
 قال مالك ولا ينبغي حوران يتزوج امة وهو يحد طول الحرة لا يتزوج امة
 اذا لم يحد طول الحرة الا ان يخشى العنت وذلك ان الله تعالى قال في كتابه
 ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنة المؤمنة فمن ما ملكت ايمانكم
 من قسيتكم المؤمنة وقال ذلك من خشى لعنت منكم قال مالك العنت
 هو الزنا ما جاء في الرجل يملك المرأة وقد كانت تحته ففارقها
 مالك عن ابن شهاب عن ابي عبد الرحمن عن زيد بن ثابت انه كان يقول
 في الرجل يطلق الامة ثلاثا ثم يشترىها انها لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره
 مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار سئلا عن رجل
 زوج عبد له جارية له فطلقها العبد البتة ثم وهبها سيد هاله هل تحل له
 بملك اليمين فقال لا حتى تنكح زوجا غيره مالك انه سأل ابن شهاب عن رجل
 كانت تحته امة مملوكة فاشتراها وقد كان طلقها واحدة فقال تحل له بملك
 يمينه ما لم يبيك طلاقها فان بك طلاقها فلا تحل له بملك يمينه حتى تنكح
 زوجا غيره قال مالك في الرجل يتزوج الامة فتلد منه ثم يبتاعها انها لا تنكح

مجاهد قال رجع عمر الى قول علي في
 التي تزوج في عدتها وذلك ان عمر
 قال اذا دخل بها فرق بينهما ولم
 يجتمعا ابدا واخذ صداقها فحطها
 في بيت المال فقال علي لها صليتها
 بها استعمل من زوجها فاذا انتصت
 عدتها من الاول تزوجها الاخير
 ان شاء فرجع عمر الى قول علي
 ثم قوله فكرها ان يجتمع بينهما
 وبه قال ابو حنيفة واجمهور
 انه لا ينكح الامة على الحرة و
 رواه ابن ابي شيبة عن علي وابن
 مسعود من قولهما والدارقطني
 عن عائشة مرفوعا رجع عمر
 الا ان تشاء الحرة اي فيستعمل نكاح
 الامة عليها عند رضاها بها وهذا
 القول بما تفرد به ابن المسيب و
 لم يأخذ به الا شعبة وعزى صاحب
 الهداية الى مالك ولم يوجد في
 كتبه ١٢ محله ثم قوله فانطاعت
 اي رضيت فلها الثلثان فان
 الامة نصف ما للحررة وروى
 الرزاق عن علي اذا نكحت الحرة
 على الامة فلها الثلثان ولهذا
 الثلث ١٣ ثم قوله ولا ينبغي
 ان يتزوج الرجل يجر نكاح الامة
 على من يملك ما يجعله صداقا
 للحررة وبه قال الشافعي واسم
 مستدلين بالاية الكريمة يعني
 ان الله سبحانه وتعالى قال ومن
 لم يستطع منكم فله ان ينكح مما
 ملكت اي انكم تفهمونه ان
 المستطيع لا يحل له ذلك وقال
 ابو حنيفة يجوز والجوابان مبني
 الاستدلال على الاخذ بمفهوم الشافعي
 وذلك باطل عندنا فان تخصيص

هذا بالحالة بالاباحة لا يدل على حظر ما عداها كقوله تعالى لا تأكلوا الربوا اضعافا مضاعفة لادلالة فيها على اباحة الاكل عند
 زوال هذه الحالة ١٤ ثم قوله ولا يتزوج امة اذا لم يحد طول الحرة الا ان يخشى العنت هو في الاصل انكسار العظم بعد الجبر
 مستعراكل مشقة وضرو ولا ضرار عظم من واقعة الاثر بالخش القبايح وقال الحنفية ان ذلك بيان الافضل والنكاح عند عدم ذلك
 مكروه ١٥ محله ثم قوله حتى تنكح زوجا غيره على معنى انه اذا طلقها ثلاثا فقد حرر عليه الاستمتاع بها بكل سبب وعلى كل وجه
 الا بعد زوج وروى عن ابن عباس وطاؤس وغيرهما انه يحل له بملك اليمين وان كان طلقها ثلاثا ولم تتزوج غيره ١٦ ثم قوله
 ينكح الامة فتلد منه الى قوله انها لا تكون ام ولد وبه قال الشافعي لان امومية الولد انما يثبت لها تبعا لحرية الولد وهو مهننا
 رقيق كذا في الحجالة وقال ابو حنيفة كذا ذكر في الهداية ان من استولد امة غيره بنكاح ثم ملكها صارت ام ولد له ١٧

ام ولد له بذلك الولد الذي ولدت منه وهي لخيرة حتى تلد منه وهي في ملكه بعد
 ابتيا عنه اياها قال مالك وان اشتراها وهي حامل منه ثم وضعت عنده كانت ام
 ولد بذلك الحمل فيما نرى والله اعلم ما جاء في كراهية اصابة الاختين بملك
 اليمين والجمع بينهما مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة
 ابن مسعود عن ابيه ان عمر بن الخطاب سئل عن المرأة وابنتها من ملك اليمين
 توطأ احدهما بعد الاخرى فقال عمر ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك
 مالك عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب ان رجلا سأل عثمان بن عفان
 عن الاختين من ملك اليمين هل يجمع بينهما فقال عثمان احلتهما آية وحرمتها
 آية اخرى فاما انا فلا احب ان اصنع ذلك قال فخرج من عنده فلقي رجلا
 من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك فقال لو كان لي
 من الامر شيء ثم وجدت حلا فعلت ذلك لجعلته نكالا قال ابن شهاب اراة على
 ابن ابي طالب مالك ابنة بلغه عن الزبير بن العوام مثل ذلك قال مالك في
 الامة تكون عند الرجل فيصيبها ثم يريد ان يصيب اختها انها لا تحل له حتى
 يحرم عليه فخرج اختها بنكاح او عتاقة او كتابة او ما اشبه ذلك يزوجه عتقة
 او غير عبد النبي عن ابن عبيد بن جراح امة كانت لابنه مالك انه
 بلغه ان عمر بن الخطاب وهب لابنه جارية فقال لا تمسها فاني قد كسفتها
 مالك عن عبد الرحمن بن الحجاج انه قال وهب سأل عن عبد الله لابنه جارية
 فقال لا تقربها فاني قد اردتها فلم يسط لها مالك عن يحيى بن سعيد ان ابا
 نهشل بن اسود قال للقاسم بن محمد في رأيت جارية لي منكشفا عنها وهي في القم
 فجلست منها مجلسا لرجل من امراته فقالت اني حائض فقامت فلم اقربها
 بعد افا هيها لا بنى يطأها فنهاه القاسم عن ذلك مالك عن ابراهيم بن
 ابي عتبة عن عبد الملك بن مروان انه وهب لصاحب له جارية ثم سأل
 عنها فقال قد هممت ان اهبها لابني فيفعل بها كذا او كذا فقال عبد الملك

له قوله كانت ام ولد له بذلك الحمل وخالف الشافعي في ذلك كما حكاه صاحب العوالي عن الرافعي في المحرر وعلى قوله ما احب ان اجيزها
 ما اخذ من الاجازة اي ما احب ان اجيز الجميع بينهما وطأ قوله ونهاه عن ذلك اي نهي عن السائل عن الجميع بينهما والمصنف انه لا يطأ واحدة ما لم يحرم
 الاخرى بعقبتها او بعقبتك بعقبتها او بجميعها **قوله** احلتهما آية قال ابن حبيب يريد قوله والمحصنت من النساء الا ما ملكت
 ايما نكح حيث علم ولم يخص الاختين ولا غيرها وقيل قوله تعالى والذين هم لغروجهن خفطون الا على اذواجهن او ما ملكت ايما نكح وقال ابن عبد البر
 يريد تحليل الوطئ بملك اليمين في غير آية **قوله** وحرمتها آية يعني قوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين ككفر ما من النكاح والجمع
 بملك اليمين **قوله** فلا احب ان اصنع ذلك اخبره برأيه بعد ما ذكر التعارض بين الآيتين كانه يشير الى تقديم الخطر
 على الاباحة او الى ان اشتراك العلة
 يقتضي كون الحكم في ما نحن فيه مثل
 الحكم في النكاح فكذلك لا يجوز الجمع
 نكاحا لا يجوز وطئا بملك اليمين **قوله**
 شهاب **قوله** فليقل رجلا اي عليا فسأله
 عن ذلك لما ان جواب عثمان لو
 يكن شافيا بعد منكره بذلك **قوله**
 لو كان لي من الامر
 الحكمة والخلافة اي لو كانت لي
 حكومة على الناس بالعقوبة شر
 جئت بأحد فعل ذلك اي الجمع بين
 الاختين بملك اليمين والمصلحة على
 ذلك جعلته اي فعله ذلك نكالا
 بالقم اي باعث عقوبة وعذاب
 يعني لا جريت عليه عقوبة ناجزة
 على مثل ذلك **قوله** حتى
 يحرم عليه فخرج اختها بنكاح الخوبة
 قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا
 تقل بالتزويج والكتابة ويشهد
 لقوله ما رواه ابن ابي شيبة عن
 علي لا يطأ الاخرى حتى يخرجها عن
 ملكه وله عن ابن عمر كذلك
 روى محمد في الآثار عن ابي حنيفة
 عن الهيثم عن ابن عمر انه قال
 في الامتين الاختين تكونان عند
 الرجل يطأ احدهما انكالا لا يطأ
 الاخرى حتى يملك فخرج امة وطئ
 فله قال وبه نأخذ وهو قول
 ابي حنيفة **قوله** فاني
 قد كسفتها اي كسفت بعض عضاها
 لاجل الوطئ ويحتمل ان يكون لكشف
 كناية عن الوطئ اعلم انهم قد
 اتفقوا على ان من وطئ امرأة
 بملك حرمت على ابنائه واختلفوا
 في المباشرة والممس بالشهوة و
 النظر فقال مالك القبلة والممس
 يقوم مقام الوطئ والنظر محتمل لثبوت الحرمة كالقبلة ولعدمه كالنظر وقال الشافعي لا يثبت حرمة المصاهرة بالنظر بشهوة
 ولا بالمباشرة بشهوة في اظهار اقواله وقال ابو حنيفة ثبت الحرمة بالمس والنظر الى فرجها الداخل بشهوة وعن ابن عمر اذا اجامع الرجل
 المرأة او قبلها او لمسها بشهوة او نظر الى فرجها بشهوة فحرمت على ابيه وابنه وحرمت امها وابنتها **قوله** لا تقربها بقدر
 الراي لا تقربها **قوله** فلم يسط لها بنعم السين وكسرهما اي لم اتسع لجماعها وفي رواية فلم يسط لها بالنون والشين
 بمعنى الغرم **قوله** وقد وجد في نسخ فلم يسط لها **قوله** يريد انه رأى جارية قد انكشف ثوبها عنها وان الموجب
 لذلك او المعين عليه كونها في القم وهذا قد وجد منه الا لئن اذ بالنظر اليها ومحاوله مما معتبه لها وما شئت بعض جسده بجمسها على وجه
 الاستمتاع منها ثم منعه من اتمام الجماع ما اخبرته به من انها حائض فقام عن ذلك فسأل بعد ذلك القاسم بن محمد هل يحرمها ذلك على ابنه
 فنهاه القاسم عن ان يهبها لابنه على وجه الاباحة وطئه لها ولم ينه عن ان يهبها له لان ملك ابنه لها جائز وانما يحرم عليه الاستمتاع بالوطئ خاصة
قوله قد هممت ان اهبها لابني ولم يذكر كونه قد جرى له فيها ما ينه عن ذلك كانه روى ان الاب قد رآها فخرج عنها كذا رواه ابن
 حبيب عن مطرف عن مالك انه قال اردتها فلم استطعها وقد هممت ان اهبها لابني فيصيب منها فحينئذ قال قد هممت ان اهبها لابني فيفعل بها كذا وكذا

له قول في آثارنا بصحة نكاح المتعة ان يقول بحضرة الشهود متعت نفسك بكذا وكذا ويل كرمدة من الزمان وقد رامن المال وذلك لا يعم لما روى مسلم عن ابياس بن سلمة بن الاكوع قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عاموطاس في المتعة شرعى عنها قال البيهقي وعاموطاس وعام الفقم واحد لانه بعدة بنيسار وقال النووي انها ايجت موقين وحرمت موقين فكانت حلالا قبل خيبر وحرمت يوم خيبر ثم ايجت يوم فقم مكة وهو عاموطاس وحرمت بعد ذلك بعد ثلاثة ايام مرثودا الى يوم القباصة ١٢
له قول بن عمر متعة النساء المتعة هو النكاح الى اجل معين كان في اول الاسلام ثم نسخ يوم خيبر في السنة السابعة
قال محمد المتعة مكروهة فلا ينبغي ٥٠٤ فقد نهي عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جاء في فيه حديث ولا اثنين وقول عمر لو كنت تقدمت فيها لوجعت انما انصفتم من عمر على التهديد وهو قول ابي حنيفة والعامية من فقهاء ثناء ١٢ وذكر غير واحد ان ابن عباس يتأول اباحتها للضرورة لهما الطول الغربية وقلة الباء ثم توقف وامسك عن الفتوى بها ١٢
قوله يوم خيبر كذا اتفق مالك وسائر اصحاب الزهري ورؤي عبد الوهاب الشافعي عن عبيد الله بن عمر عن مالك في هذا الحديث فقال حنين اخبره النسائي والدارقطني وقال وهو في القطان و زعم ابن عبد البر كره يوم خيبر فلفظ وقال السهيلي انه شيء لا يعرف احد من اهل السير وقال ابن عيينة ان تاريخ خيبر في حديث علي انما هو في النعي عن يوم الحبحم لا نسبه قال البيهقي يشبه انه كما قال وتعقب هذا كله بانه بعد اتفاق اصحاب الزهري عنه على ذلك لا ينبغي ان يقال نحو ذلك وهو حفاظ ولذا قال القاضي لحرعها يوم خيبر معهم بلا شك ١٢
قوله تقدمت ولوجعت بصيغة المتكلم المعلوم في محليهما يعني اوعيت الناس قبل ذلك ان المتعة لا تحل لوجعت من فعل ذلك بعد تقدمي كذا ففسره الشافعي في الامم وضبط بعضهم لو كنت تقدمت على الخطاب وكذا قوله لوجعت بزنة الخطاب الجهول والمعنى انه سويت بالعقوبة لجهلك بالنسبة والمحدود تندي بالشبهة ١٢
قوله يتنكح العبد اربع نسوة وهو المروي عن مجاهد وسالم والقاسم وروى الشافعي البيهقي عن عمر بن الخطاب العبد امرأتين ويطلق تطليقتين واعتد الامية خيبتين فان لم تكن تحبض فشهريين او شهر ونصف وعن الحكم قال اجتمع اصحابه على الله عليه وسلم على ان المولود لا ينجس من النساء فوق اثنين وبه اخذ ابو حنيفة والشافعي والجمهور رواية حل الاربع في الاحرار بقوله تعالى يوما ملكك اما لكم فان ملك اليهين انما يكون في الاحرار ١٢
قوله وهذا احسن ما سمعت في ذلك لعوم قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع وبه قال سالم والقاسم ومجاهد والزهري وداود وقال ابن وهب لا يجوز له الزيادة على اثنين كما لا يجوز

نكاح المتعة مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن ابيهما عن علي بن ابي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن متعة النساء يوم خيبر وعن اكل لحوم الحكم الانسية مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير ان خولة بنت حكيم دخلت على ابن الخطاب فقالت ان ربيعة بن امية استمتع بامرأة مؤلفة فجلت منه فخرج عمر بن الخطاب فزعا يجرد اذاعة فقال هذه المتعة ولو كنت تقدمت فيها لوجعت نكاح العبد مالك انه سمع ربيعة بن ابي عبد الرحمن يقول يتنكح العبد اربع نسوة قال مالك وهذا احسن ما سمعت في ذلك قال مالك والعبد يخالف للمحلل ان اذن له سيده ثبت نكاحه وان لم ياذن له سيده فرق بينهما والمحلل يفرق بينهما على كل حال اذا اريد بالنكاح التخييل قال مالك في العبد اذا ملكته امرأته او الزوج يملك امرأته ان ملك كل واحد منهما صاحبه يكون ضمنا بغير طلاق وان تراجع ابينكاح بعد لم تكن تلك الفرقة طلاقا قال مالك والعبد اذا اعتقته امرأته اذا ملكته وهي في عداة منه لم يرتاجعا ابينكاح جلا نكاح المشرى اذا اسلمت زوجته قبله مالك عن ابن شهاب انه بلغه ان نساء كن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلمن بارضهن وهن غير مهاجرات وازواجهن حين اسلمن كفار منهن بنت الوليد بن المغيرة وكانت تحت صفوان ابن امية فاسلمت يوم الفقم وهرب زوجها صفوان بزانية

الحرة الزانية على اربع وكانه قاسم علقا ولا يحتل بآء الخلاق في العبد هل هو داخل في عموم الخطاب لا ولا بالشافعي قال ابو حنيفة والشافعي وعمر بن الخطاب لا يتنكح اكثر من ثنتين قال ابو عمر لا اعلم لهم خلافا من الصحابة ١٢
قوله مخالف للمحلل يريد ان نكاح العبد يثبت اذا اذن فيه السيد ونكاح المحلل لا يثبت بوجه ولا بد من فسخه اذا اريد به التحليل وذلك ان يقصد به تحليل المطلقة ثلاثا لمن طلقها واما من تزوج بغير تحليل شرط او اقام فليس بمحلل والفرق بين نكاح العبد انه يجوز باجازه السيد وبين نكاح المحلل فانه لا يجوز باجازه يميزان نكاح العبد اغاير بحق السيد فان اجازة السيد جائز ونكاح المحلل اغاير بحق الله تعالى فليس لاحد اجازته ١٢
قوله والمحلل يفرق بينهما على كل حال يعني اذا اعيم ان يطلقها اذا اوطئها يقصد العقد فلو شرط التطليق فبالطريق الاول وهو قول احمد وقال الشافعي وابو يوسف اذا انكح بشرط انه اذا اوطئ يطلق يطلق ولا يبطل بغير العزم بل يكره وقال ابو حنيفة لا يبطل مطلقا بل يكره في صورة الاشراف ويهم وهو قول للشافعي واما العزم فقد يوجب عليه كما ذكرنا ١٢
قوله وهرب زوجها يريد انه قوتلا يدخل فيه ولم يفر من القتل لانه لو اسلم من من القتل وقد عرف ذلك صفوان وغيره لكن فران كان من الاسلام الذي اباة وعليه قول حق انظر الله تعالى ١٢

له قوله فبعث يريد انه ارسل ليكون صفوان بن امية الى قوله وثقته به وقربته منه ومعرفته باشفاقه وقرن معه ردا على ليحقق بذلك صفوان بن امية ما ورد عليه به وهب بن عير من تأمين النبي صلى الله عليه وسلم له ودعا اياه الى ما ذكر حسب عادة العرب في ذلك من ان امن منهم احدا اعطاه سوطه او ردا او شيئا يكون كاشا هذله على التامين وليشهريه تأمينه له قوله ودعا الاسلام بمعنى ان يعرض عليه الاسلام ويبين له شرائعه واحكامه فان رضيه التزمه ودخل فيه وقبله منه وان كره ذلك سيرة شهرين يعني انه يؤمن فيها لا يعرض له احد وانما كان ذلك ليعتكم فيها من الخوارج الى حيث يامن من بلاد الشرك وسائر الامم وهذا اصل في عقد الصلح بين المشركين والمسلمين مدة معلومة على حسب ما يرونه مصلحة لهم

من الاسلام فبعث اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عمه وهب بن عير برداء رسول الله صلى الله عليه وسلم وان هذا صفوان بن امية ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم الاسلام وان هذا عليه فان رضى امر اقبله والا سيرة شهرين فاما قدّم صفوان على رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد انه نادى على رؤس الناس فقال يا محمد هذا وهب بن عير جاء في يده انك دعوتني الى القدوم عليك فان رضى امر اقبلته والا سيرة شهرين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل يا وهب فقال لا والله لا انزل حتى تبين لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لك تسير اربعة اشهر فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك هو اذن يجئين فارسل الى صفوان يستعيره اداة وسلاحا عنده فقال صفوان اطوعا ام كرها فقال بل طوعا فاعاره الاداة والسلاح التي عنده ثم رجع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو كافر فشهد حنيناً والطائف وهو كافر وامراته مسلمة ولم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين امراته حتى اسلم صفوان واستقرت عنده امراته بذلك النكاح ما لك عن ابن شهاب انه قال كان بين اسلام صفوان وبين اسلام امراته نحو من شهر قال ابن شهاب ولم يبلغنا ان امرأة هاجرت الى الله ورسوله وزوجها كما فرم مقدم يد الكفر الا فرقت هجرتها بينها وبين زوجها الا ان يقدم زوجها ما جاز قبل ان ينقضى عدها ما لك عن ابن شهاب ان ام حكيم بنت الحارث بن هشام وكانت تحت عكرمة ابن ابي جهل فاسلمت يوم الفتح وهرب زوجها عكرمة بن ابي جهل من الاسلام حتى قدام اليمن فارحلته ام حكيم حتى قدمت عليه باليمن فدعته الى الاسلام فاسلم وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم وثب اليه فرحاً ومأ عليه رداء حتى بايعه فثبت على نكاحها ذلك قال مالك واذا اسلم الرجل قبل امراته

فما اى يمكنه من السير في الارض امن بحيث شاء لينظر في احوال المسلمين فان شاء اسلم وان شاء يرجع الى دار الحرب من غير ان يلحق احد ضرراً عليه قوله فلما قدم يريد انه نادى على رؤس الناس فقال يا محمد هذا وهب بن عير جاء في يده انك دعوتني الى القدوم عليك يريد ان صفوان بن امية حين قدومه نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم على رؤس الناس بيريدها اشتها رتأمينه والاعلان به ويجعل ان يكون مع كفرة قد خاف امر من النبي صلى الله عليه وسلم ان لم يشهريه تأمينه مع ما علم من وفاء النبي صلى الله عليه وسلم وانه لم يخذ رقطاً منه قوله حق اسلم صفوان واستقرت عنده امراته بذلك النكاح العمل عند اهل العلم على ان المرأة اذا اسلمت قبل زوجها ثم اسلم زوجها وهي في العدة ان زوجها احق بها ما كانت في العدة وهو قول مالك بن النضر والاوزاعي والشافعي واحمد واسحق كذا قاله الترمذي قال محمد اذا اسلمت المرأة وزوجها كافر في دار الاسلام لم يفرق بينهما حتى يعرض على الزوج الاسلام فان اسلم في امراته وان الى ان يسلم فرق بينهما وكانت فوقها تطليقة بأثمة وهو قول حنيفة وابراهيم النخعي رحمه الله ونحو من شهر وعنده ابن اسحق وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة

صفوان بعد اربعة اشهر وبين هذا و قول الزهري بون كبير وعلى تقدير محتمته يحمل على ان عدتها لم تنقض محل او غيره قال في الهداية اذا اسلمت المرأة وزوجها كافر عرض عليه الاسلام فاذا اسلم في امراته وقال محمد اذا اسلمت المرأة وزوجها كافر فواد الاسلام لم يفرق بينهما حتى يعرض على الزوج الاسلام فان اسلم في امراته ١٢ قوله حتى قدام اليمن وعنده ابن اسحق عن ابن شهاب عن عروة واستأمنت ام حكيم لعكرمة النبي صلى الله عليه وسلم فامنه وذكر موسى بن عقبة عن الزهري واستأذنته فطلق زوجها عكرمة فاذن لها وامنه فارحلته ام حكيم حتى قدمت عليه اليمن فدعته الى الاسلام فاسلم وحسن اسلامه واستشهد بالشهادتين في خلافة ابي بكر على الصلح واخرج ابن مردويه والدارقطني والحاكم عن سعد بن ابي وقاص ان عكرمة لما ركب البحر اصحابهم ما صف فقالوا لاهل السفينة اخلصوا فان اهلكتم لا تغني عنكم ههنا فقال عكرمة والله لئن لم يغني في البحر الا الاصل فلا يغني في البر غيره اللهم ان لك على عهد ان عافيتني مما اتا فيه ان اتى محمد حتى اضم يدي في يده فلاحجته عفوا كريماً

5.9

وقعت الفارقة بينهما إذ اعرض عليها الاسلام فلم تسلم لان الله تعالى يقول ولا تمسكوا بَعْضُكم الكوافر ما جاء في الوليمة ما لك عن حميد الطويل عن انس بن مالك ان عبد الرحمن بن عوف جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه اثر صفرة فساله رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبره انه تزوج امرأة من الانصار فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كم سقّت اليها قال زنة نواة من ذهب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اولم ولو بشاة ما لك عن يحيى بن سعيد انه قال لقد بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يولم بالوليمة ما فيها خبز ولا لحم ما لك عن نافع عن عبد الله بن عثمان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا عى احدكم الى الوليمة فليأتها ما لك عن ابن شهاب عن الاعرج عن ابى هريرة انه كان يقول شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الاغنياء ويترك المساكين ومن لم يأت الدعوة فقد عصى الله ورسوله ما لك عن اسحق بن عبد الله بن ابى طلحة انه سمع انس بن مالك يقول ان خياطاً دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته قال انس فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ذلك الطعام فقرب اليه خبزاً من شعير ومرقاه دباء قال انس فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتتبع الدباء من حول لقصة فلم ازل حبالاً دباء بعد ذلك اليوم جامع النكاح ما لك عن زيد بن اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا تزوج احدكم المرأة او اشترى لحارية فليأخذ بناصيتها وليدع بالبركة

المختار منها يوم واحد قال ابن حبيب وقد اجمع أكثر من يوم ويكره استدأته أياماً ١٢ **قوله** فليأتها والأمر للوجوب عند مالك والشافعية والخنابلة وللندب عند الحنفية وحزم المالكية والحنابلة وجمهور الشافعية بأنه لا يجب إجابة وليمة غير المحرس وقيل يجب واختاره السبكي ثم إنه لا يجب الأكل على الصميم عند الشافعية لا في العرس ولا غيرها لما في مسلم إذا ادعى استدكم إلى الطعام فإن شاء طعمه وإن شاء تركه ١٣ **قوله** فقد عصي الله ورسوله نص صريح في وجوب إجابة الدعوة قال ابن الملك وقوله شر الطعام يقتضي عدم الأكل منه لا عدم الإجابة فلا ينافي وجوبها قال الطيبي ما حاصله أن الإجابة واجبة فممنع وبأكل شر الطعام والذي أطلقه الشافعية عدم الوجوب إذا خضع الأضياف ومعنى الحديث الإخبار بها يقع من الناس من مراعاة الأضياف في الولائم ونحوها وتخصيصهم بالدعوة إثارهم بأطيب الطعام قال ابن بطال فإذا أميز الداعي الأضياف والفقراء وأطعمهم على حدة فلا بأس وهذا فعله ابن عمر ١٤ **قوله** ان خياطاً أدخل مالك هذا الحديث في باب ما جاء في الوليمة وليس في ظاهرها الحديث ما يدل على أن الطعام طعماً مولى لمة ولا غيرها ولكنه لما احتل الأمرين وكان من مذهبه أنه يكره الذي الفضل والهيئة الإجابة إلى طعام مرصع لغير سبب أدخل هذا الحديث في باب ما جاء في الوليمة أما أنه ثبت عنده أنه كان في وليمة أو لانه يعم أن يكون طعماً مولى لمة فإذا احتل الوجهين لم يجز أن يعتمده على أحدهما ويحتل الغنا أن يكون قد علو من تعظيم الصحابة له وتركهم بأكله طعامهم ١٥

له قول له فلما أخذ بذروة سنن البعير بالذال المحبة وضمها أي على استنامة وسنام كل شيء أعلاه أي ليأخذ بها على علوه ثم جهر به بما كبره ونهره
 كبره أن يراه مسل والاستعاذة من الشيطان أما لان الأهل من مراكب الشيطان فإذا سمع الاستعاذة نفروا أما ان المراء بالاستعاذة ما في الأبرار من النفور
 والنفر والخلاف فهو استعاذة من شر الأمر الذي يحبه الشيطان ١٢ له قول له إنها كانت أحدثت أي زنت قوله فضر به أي حدا وتعزيرا أو كما يضره
 لقد فقه اخته وإنما سأل في الجسد على الوجه الثاني لعدم الدعوى ١٣ ثم له قول له ولا ينتظران تنقضي مدتها وعليه الشافعي ودروى ابن المشبه
 عن علي وابن عباس أنه لا يتزوج الخامسة حتى تنقضي عدة النكاح وبه أخذ أبو حنيفة وهو المروي عن ابن المسيب وعبيدة وتمامه
 وعطاء وإبراهيم قال محمد يعجب أن يتزوج الخامسة وإن بت طلاق أحدهن حتى تنقضي ١٤ ٥١٠ مدتها لا يعجب أن يكون ماء في رحم

واذا اشترى البعير فلما أخذ بذروة سنن البعير بالذال المحبة وضمها أي على استنامة وسنام كل شيء أعلاه أي ليأخذ بها على علوه ثم جهر به بما كبره ونهره
 الرجيم مالك عن أبي الزبير المكي أن رجلا خطب إلى رجل أخيه فذكرها أنها كانت أحدثت فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فضر به أو كما يضره ثم قال
 مالك وللخبر مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن القاسم بن محمد وعروة
 ابن الزبير كانا يقولان في الرجل يكون عنده أربع نسوة فطلق أحدهن البتة
 أنه يتزوج إن شاء ولا ينتظران تنقضي مدتها مالك عن ربيعة بن أبي
 عبد الرحمن أن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير أفتيا الوليد بن عبد الملك عام
 قدم المدينة بذلك فإيران القاسم بن محمد قال له طلقها في مجالس شئ مالك
 عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال ثلاث ليس فيهن لعنك الله
 والطلاق والعق ما لك عن ابن شهاب عن رافع بن خديج أنه تزوج بنت محمد
 ابن مسلة الأنصاري فكانت عنده حتى كبرت فتزوج عليها فتاة شابة فأشر
 الشابة عليها فأنشده الطلاق فطلقها واحدة ثم أمهلها حتى إذا كادت تحل
 راجعها ثم راد فأنشده الطلاق فطلقها واحدة ثم راجعها
 ثم راد فأنشده الطلاق فطلقها واحدة ثم راجعها فأنشده الطلاق فطلقها واحدة
 فان شئت استقرت على ما تريين من الإثارة وإن شئت فارتك قالت بل
 استقر على الإثارة فامسكها على ذلك ولحقه رافع عليه اثنا حين قرئت على الإثارة

كتاب الطلاق

بسم الله الرحمن الرحيم

ما جاء في البتة مالك أنه بلغه أن رجلا قال لابن عباس اني طلقت
 امرأتى مائة تطليقة فماذا ترى علي فقال له ابن عباس طلقت منك بثلاث
 وسبع وتسعون اتخذت بها آيات الله هزوا مالك أنه بلغه أن رجلا جاء
 إلى عبد الله بن مسعود فقال اني طلقت امرأتى ثمانين تطليقات فقال ابن

خمسة نسوة حرائر وهو قول أبي حنيفة
 والعام من قضاها ثمانين ثم له قول
 ثلاث ليس فيهن لعنك الله الخ أي من طلق
 أو تزوج أو علق ما زلا ففعله و
 عليه وبه أخذ الأئمة الثلاثة أبو
 حنيفة والشافعي وأحمد وقال
 المالكية لا يصح نكاح الهازل
 لأن الغرم محرر فلا يصح إلا بعد وما
 رواه عبد الرزاق عن عمر وعلى أنها
 قال ثلاث لا لعب فيهن النكاح و
 الطلاق والعقاق ١٢ ثم له قول له
 أنه تزوج بنت محمد بن مسلة اسمها
 خولة وكان أبوها محمدا مستجاب
 الدعوة ١٣ له قول له على ما تريين
 من الإثارة بغير الهزيمة والمثلثة
 ويكسر فسكون اسم من اثرة
 إذا اختاره ١٤ ثم قوله حين قرئت
 عنده على الإثارة لرضاها
 بذلك وهو حق لها فلها أسقاطه
 قال أبو عمر زاد مصنف الزهري
 عن سعيد بن المسيب أن رافع
 ابن خديج كانت تحت ابنة محمد
 ابن مسلة ففكره من امرها ما كبر
 أو غيره فأراد أن يطلقها فقالت
 لا تطلقني وأقسر لي ما شئت
 فجرت بذلك ونزلت وإن
 امرأت خافت من بطلها الآية
 ١٥ له قول له كتاب الطلاق هو
 لغة رفع القيد النصي وهو
 حل الوفاق وشر ما رفع القيد
 الثابت بالنكاح فخرج به العتق
 لأنه قيد ثابت شرما لكن لم
 يثبت بالنكاح وفي مشروعية
 النكاح معصية للعباد دينية و
 دينية وفي الطلاق أكمل لها
 إذ قد لا يوافق النكاح فيطلب

الخلاف منه عند تباين الاختلاف ١٦ له قول له في البتة بغير الموحدة والفوقية الشديدة أي من قبل لها انت البتة ويطلق أيضا
 على من أنبت بالثلاث ولذا ذكر حديث ابن عباس وليس فيها لفظ البتة ١٧ له قول له طلقت منك بثلاث بغير الطام
 وضم اللام وقوله اتخذت بها آيات الله هزوا الإشارة إلى ما ذكره قوله تعالى الطلاق مرتان الآية ولا تتخذن آيات الله هزوا فاجمع
 بين الثلاث والتخا وزعها كلاهما لعب واستهزا والمجد والعزيمة إن يطلق واحدة ولو أراد الثلاث ينبغي أن يفرق وفيه
 دليل على وقوع الثلاث إذا أطلقها ثلاثا فما فوقها دفعة وهو قول الأئمة الأربعة والمجهول ١٨ ثم

له قول ومن ليس اى خلط على نفسه لبسا باسكان الموحدة خلطا جعلنا لبسه ملصقا به لا تلبسوا على انفسكم ونقمه عنكم هو كما يقولون انما
 بانت منه **له قول** البتة ما يقول الناس فيها قال الترمذي قد اختلف اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم في طلاق البتة
 فروى عن عمر بن الخطاب انه جعل البتة واحدة وروى عن علي انه جعلها ثلثا وقال بعض اهل العلم فيه نية الرجل ان نوى واحدة فواحدة وان نوى
 ثلثا فثلث وان نوى شنتين لم يكن الا باثنتي واحدة هو قول الثوري واهل الكوفة وقال مالك بن انس في البتة ان كان قد دخل بها في ثلث
 تطلقات وقال الشافعي ان نوى واحدة فواحدة بملك الرجعة وان نوى شنتين فثنتان وان نوى ثلثا فثلث انتهى **له قول** فقد
 روى الغاية القصوى فلا تقل لمن

يحدث حق ثمك زوجا غيره لان البتة
 من البت وهو القطع فمما
 قطع جميع العصة التي بيده و
 لم يبق بينه وبين المرأة وصلة
له قول انها ثلث تطلقات
 وقضاء بذلك بالمدينة مع
 توفر العلم بها من غير تكبر
 عليه دال على حقيقة قلت و
 قد يعارضه حديث روى ابو داود
 والترمذي وابن ماجه عن ابن
 عباس ان ركانة طلق زوجته
 البتة فخلعه صلى الله عليه و
 سلم انه ما اداد الا واحدة
 فردها اليه فطلقها الثانية في
 زمن عمر والثالثة في زمان
 عثمان **له قول** حبلك على
 غاربك اى خليت سبيلك كما
 تخطى البعير في الصبياء ويترك
 زمامه على غاربه ليرى كيف
 شاء والغارب ما تقدم ومن
 الظاهر **له قول** هو ما
 اردت قال الشافعي في الامرو
 بهذا نقول وفيه دالة على ان
 كل كلاما شبه الطلاق لم يملك
 به طلاقا حتى يسأل قائله فان
 اداد الطلاق يكون طلاقا ولم
 يستعمل الا غلب في الكلام اذا
 احتل غير الاغلب وخالف مالك
 واتبعه عمر في ذلك فزعموا
 انه يقع بذلك القول ثلث
 تطلقات وانه لا يستعمل عما
 اراد انتهى **له قول** انت
 على حرام انها ثلث تطلقات
 وهو لما ثور عن عمر واه
 عبد الوزاق وللمالكية فيه
 اقوال قال عياض المشهورين

مسعود فاذ قيل لك قال قيل لي انها قد بانت مني فقال ابن مسعود صديق
 من طلق كما امر الله فقد بين الله له ومن لبس على نفسه لبسا جعلنا لبسه
 به لا تلبسوا على انفسكم فنقمه عنكم هو كما يقولون مالك عن يحيى بن سعيد
 عن ابي بكر بن حزم عن عمر بن عبد العزيز قال البتة ما يقول الناس فيها قال
 ابو بكر فقلت له كان ابا بن عثمان يجعلها واحدة فقال عمر بن عبد العزيز لو
 كان الطلاق الفاما انبقت البتة منه شيئا من قال البتة فقد روى الغاية القصوى
 مالك عن ابن شهاب بن مروان بن الحكم كان يقضي في الذي يطلق امرأته البتة
 انها ثلث تطلقات قال مالك وهذا احب ما سمعت الى في ذلك ما جاء
 في الخلية والبرية واشباه ذلك مالك انه بلغه انه كتب الى عمر بن
 الخطاب من العراق ان رجلا قال لامرأته حبلك على غاربك فكتب عمر بن
 الخطاب الى عامله ان مره ان يوافيني بمكة في الموسم فيبينا عمر يطوف بالبيت
 اذ لقيه الرجل فسلم عليه فقال عمر من انت فقال نا الرجل الذي مررت انا لجل
 عليك فقال عمر اسئلك برب هذا البيت ما اردت بقولك حبلك على غاربك
 فقال لرجل يا امير المؤمنين لو استخلفتني في غير هذا الموضع ما صدقتك اردت
 بذلك الفراق فقال عمر بن الخطاب هو ما اردت مالك انه بلغه ان علي بن ابي
 طالب كان يقول في الرجل يقول لامرأته انت على حرام انها ثلث تطلقات
 قال مالك وذلك احسن ما سمعت في ذلك مالك عن نافع ان عبد الله
 ابن عمر كان يقول في الخلية والبرية انها ثلث تطلقات كل واحدة منها
 مالك عن يحيى بن سعيد عن لقاسم بن محمد ان رجلا كانت تحته وليدة لقوم
 فقال لاهلها شيئا نكح بها فرائي للناس انها تطلقه واحدة مالك انه سمع ابن
 شهاب يقول في الرجل يقول لامرأته برأت مني وبرأت منك انها ثلث تطلقات
 بمنزلة البتة قال مالك في الرجل يقول لامرأته انت خلية او برية او بائنة
 انها ثلث تطلقات للمرأة التي تدخل بها ويدين في التي لم يدخل بها واحدة

مالك انه يقع به ثلث سلوكا كانت مدخولة بها او لا ولكن لو نوى اقل من ثلث قبل في غير المدخول بها خاصة وقال الحسن
 البصري بنية فان نوى به طلاقا وان تعدد او ظهرا او وقع المني لان كل منهما يقتضي التخيير وهذا مذهب الشافعي
 فان لم ينو شيئا ففيه قولان للشافعي احدهما انه يلزم كراهة اليمين وقال الحنفية ان نوى واحدة او اثنتين ففي
 واحدة بائنة وان لم ينو طلاقا ففي يمين ويصير موليا **له قول** في الخلية والبرية انها ثلث تطلقات
 الخ وبه اخذ مالك في المدخول بها وقال الثلاثة الباقية هذا محمول على ما اذا نوى الثلث واذا لم ينو شيئا او نوى
 واحدة او شنتين يقع واحدة بائنة عند ابي حنيفة ورجح عند الشافعي واحمد وقاس هو لا في الخلية والبرية على البتة
 لانها في معناها **له قول** شأ نكحها مرفوع ويجوز فيه النصب وقد مر مرارا يعني في خواهيدي او بكنين
 صحيح **له قول** فرائي الناس انها تطلقه وهو قول الاثنية ويقع به رجح عند مالك والشافعي وبأحسن عند ابي حنيفة
له قول يكون في التي لم يدخل بها يصدق ديانة في نوى واحد

اراد امثلاثا فان قال واحدة لحلف على ذلك وكان خاطبا من الخطاب ^{التي لا يدخلها} لا يدخل المرأة التي قد دخل بها زوجها ولا يبرئها الا ثلاث تطليقات ^{والتي لم يدخل بها} والتي لم يدخل بها يبرئها ويخيلها ويبرئها الواحدة قال مالك وهذا احسن ما سمعت الى في ذلك ما يبين من التملك مالك انه بلغه ان رجلا جاء الى عبد الله بن عمر فقال يا ابا عبد الرحمن اني قد جعلت امر امرأتي في يديها فطلقت نفسها فماذا ترى فقال ابن عمر اراك كذا قالت فقال للرجل لا تفعل يا ابا عبد الرحمن فقال ابن عمر انا فعلنا فعلته مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول ذاملك الرجل امرأته امرها فالقضاء ما قضيت به الا ان ينكر عليها فيقول لم ارد الا واحدة فيحلف على ذلك ويكون املك بها ما كانت في عدتها ما يجب فيه تطليقة واحدة من التملك مالك عن ^{سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت} سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت عن خارجة بن زيد بن ثابت انه اخبره انه كان جالسا عند زيد بن ثابت فأتاه محمد بن ابي عتيق وعيناة تد معاذ فقال له زيد ما شأنك قال ملكت امرأتي امرها ففارقته فقال زيد ما حملك على ذلك قال لقد رفق قال له زيد ارجعها ان شئت فأمأ هي واحدة وانت املك بها مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه ان رجلا من ثقيف ملك امرأته امرها فقالت انت الطلاق فسكت ثم قالت انت الطلاق فقال بفيك الحجر ثم قالت انت الطلاق فقال بفيك الحجر فاختصم الى مروان بن الحكم فاستخلفه ما ملكها الا واحدة وردها اليه قال مالك قال عبد الرحمن فكان للقاسم يعجبه هذا القضاء وبراه احسن ما سمع في ذلك قال مالك هذا احسن ما سمعت في ذلك واحبه الى ما لا يبين من التملك مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة ام المؤمنين انها خطبت على عبد الرحمن بن ابي بكر قريظة بنت ابي امية فزوجوه ثم انهم عتبوا على عبد الرحمن وقالوا ما زوجنا الا عائشة فارسلت عائشة الى عبد الرحمن فذكرت ذلك له فجعل امر قريظة بيدها فاختارت زوجها فلم يكن ذلك طلاقا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم زوجت حفصة

له قوله وهذا احسن اي كون القضاء ما قضت الا ان ينكرها الزوج احسن ما سمعت في التي يجعل امرها بيدها او يملك امرها وهي المملكة فلو قالت طلقت نفسي ثلاثا بقول ما اردت ذلك بل اردت بقلبي لك نفسك طلقة او طلقتين مثلا فالقول له بخلاف ما لو قال ما اردت بالتملك لك شيئا ابدا فلا يقبل قوله بل يقع ما اوقعت هذا في المملكة وما المخيرة فاذا اختارت نفسها يقع عند ذلك وان انكرها الزوج كما سبق في هذا التفصيل من مالك كما ذكره ابن ابي زيد وعند ابي حنيفة يقع في امرك بيدك على ما نوى الزوج فان واحدة فواحدة بائنة وانت ثلاثا فثلاث وفي اختار يقع واحدة بائنة وان نوى الزوج ثلاثا وعند الشافعي يقع رجعية في المملكة والمخيرة كليهما وهو قول عمر و ابن مسعود ^م ثم قوله ما زوجنا الا عائشة اي انما وثقنا لفعلها وحسن خلقها وانها لا ترضى لنا باذي ^م

له قوله ومثل يفتات عليه افتات اذ انفروا به دونه في التصرف فيه ولما ضمن معنى التغلب مدي يعلو والاقتيات اقتصار
 من الفتوت وهو السبق يقال لكل من احدث شيئا في امره ذلك افتات عليك فيه والمعنى انه لا ينبغي ان يستبد في امره ولا يواصر
 من صواحبه منها بالامر عليه او المعنى انه لا يصح امره بغير اذنه في **نهاية** وعمل **له قوله** ولم يكن ذلك طلاقا قال مالك في الموازية
 انما كان ذلك مثل عائشة لمكانها من رسول الله صلى الله عليه وسلم اي لانه انما يجوز اجازة الجاهل بقرينه ابنه او اخيه او جده اذ كان
 قد فوض لها اموره فالجواز في اجازة فعلها خصوصية **له قوله** الايلاء قال عياض في الاكمال الايلاء الحلف واصله
 الامتناع من الشيء يقال الى يولي **٥١٣** ايلاء وفي عرف الفقهاء الحلف على ترك وطئ الزوجة اربعة اشهر او اكثر فلو قال لا

اقربك ولم يقل والله لم يكن مؤلما وقد فسره
 ابن عباس قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم
 القسم اخبره عبد الرزاق وابن المنذر وعبد بن حميد
 وفي مصنف ابى بن كعب للذين يقسمون اخبره ابو
 داود وابن ابى داود في المصاحف عن حماد بن عمار
 الى حنيفة واصحابه والشافعي في المجيد اذ احلف
 على ترك قربان زوجته اربعة اشهر يكون مؤلما واشترك
 مالك ان يكون مضطرا او يكون حالة الغضب فان
 كان للاصلح لم يكن مؤلما ووافقه احمد واخرج
 نحوه عبد الرزاق عن علي وكذا ذلك اخبر الطبري عن
 ابن عباس وعلى والحسن وتحت من الملقى الملاقاة قوله
 تعالى للذين يؤلون الآية وانفق الاشعة الاربعة و
 غيرهم على انه لو حلف ان لا يقرب اقل من اربعة اشهر
 لا يكون مؤلما وكذلك اخبره الطبري وسعيد بن جبير
 وعبد بن حميد عن ابن عباس قال كان ايلاء الجاهلية
 السنة والستين فوقت الله لهن اربعة اشهر وعشرا
 فمن كان ايلاءه اقل فليس بايلاء وقال جماعة ومنهم
 الحسن وابن ابى ليلى وعطاء انه ان حلف ان لا يطأها
 على يوم فصاها لم يطأها انه يكون مؤلما ثم اورد
 الشريفي ان جامع زوجته في اربعة اشهر فليس عليه
 الا كفارة بيمين وان مضت اربعة اشهر ولم ينفق بها
 ولا بلسان طلق طلقة بائنة عند الحنيفة وبه قال
 ابن مسعود واخرجه الطبري عنه وعلى وزيد بن ثابت
 وغيرهم وقال سعيد بن المسيب وابو بكر بن عبد
 الرحمن وعطاء وربيعة ومكحول والزهري ولا وزاعي
 طلقة رجعية وذهب مالك والشافعي واحمد الى
 ان الاولي اذ المني ومضت اربعة اشهر لا يقع
 بمعنى هذه المدة طلاق بل يوقف حتى ينفق او يطلق
 وكذلك اخبره ابن ابى شيبة وعبد الرزاق والشافعي
 عن عثمان وابن ابى شيبة عن علي والجارى عن ابن عمر
 وسعيد بن منصور عن عائشة وابن ابى شيبة عن ابى الدرداء
 كذا ذكره بعض الاملاء في شرح مسند الامام **٥١٤**

بنت عبد الرحمن المنذر بن الزبير وعبد الرحمن غائب بالشام فلما
 قدم عبد الرحمن قال ومضى يصنع به هذا ومثلي يفتات عليه
 فكلمت عائشة المنذر بن الزبير فقال المنذر فان ذلك بيد
 عبد الرحمن فقال عبد الرحمن ما كنت لارد امر قضيتيه فقترت
 حفصة عندا لمندرو لم يكن ذلك طلاقا مالك انه بلغه ان
 عبد الله بن عمر وابا هريرة سئلا عن الرجل يملك امرأته امرها
 فترو ذلك اليه ولا تنقض فيه شيئا فقال ليس ذلك بطلاق
 مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه قال
 اذ املك الرجل امرأته امرها فلم تفارقها وقرت عندك فليس
 ذلك بطلاق قال مالك في المملكة اذ املكها زوجها امرها
 ثم افترقا ولم تقبل من ذلك شيئا فليس بيدها من ذلك شيء
 وهولها ما دام في مجلسها الايلاء مالك عن جعفر بن محمد
 عن ابيه عن علي بن ابى طالب انه كان يقول ذا الى الرجل من
 امرأته لم يقع عليه طلاق وان مضت الاربعة الاشهر حتى
 يوقف فاما ان يطلق واما ان ينفق قال مالك وكذلك الامر
 عندنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول بما

قروء ويخطبها زوجها في مدتها ولا
 يخطبها غيره فاذا انقضت مدتها خطبها
 زوجها وغيره كذا في الدائم المأثور وفيه
 آثار أخر ميسرة تدل على ان المسئلة فتلوم
 فيها من عبد الصالح الى من بعدهم قال محمد
 وكان عبد الله بن عباس اعلم بتفسير القرآن
 من غيره فاشأ به الى ترجم تفسيره

صحيح وابن جرير وابن المنذر وابن
 حاتم والبيهقي عن ابن عباس قال
 عزيزة الطلاق انقضاء اربعة اشهر
 واخرجه عبد بن حميد وعبد الرزاق
 والبيهقي عن ابن مسعود قال اذا الى
 الرجل من امرأته فمضت اربعة اشهر
 فنفى تطليقة بائنة وتعد بعد ذلك ثلاثة

ان يحلف الرجل ان لا يقرب امرأته اربعة اشهر واكثر واختلف اهل العلم فيه اذ مضت اربعة اشهر فقال بعض اهل العلم
 الله عليه وسلم اذ مضت اربعة اشهر يوقف فاما ان ينفق واما ان يطلق وهو قول مالك بن انس والشافعي واحمد والشافعي وقال بعض اهل
 العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم اذ مضت اربعة اشهر فنفى تطليقة بائنة وهو قول الثوري واهل الكوفة انتهى قال
 محمد بن يعقوب عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت انهم قالوا اذا الى الرجل من امرأته فمضت اربعة اشهر قلن نفى
 فقد بانت بتطليقة بائنة وهو خاطب من الخطاب وكانوا لا يرون ان يوقف بعد الاربعة وقال ابن عباس في تفسير هذه الآية للذين يؤلون
 من نسائهم تربيع اربعة اشهر فان فاء وان الله غفور رحيم وان غزوا الطلاق فان الله سمع عليهم قال النخعي الجماعة في الاربعة وعزيمة الطلاق
 انقضاء الاربعة فاذا مضت اربعة اشهر فنفى تطليقة ولا يوقف بعد ها وكان عبد الله بن عباس اعلم بتفسير القرآن من غيره وهو قول ابى حنيفة و
 العامة من فقهاء ثنائى كذا في العاشية المطبوعة وقال الزرقاني قوله وذلك الامر عندناى بالمدينة قال عياض الخلاف انه لا يقع الطلاق قبل
 الاربعة الاشهر وانه يسقط الطلاق اذ احث نفسه قبل تمامها فان مضت فقال الكوفيون يقع الطلاق عدوى مثله عن مالك والمشهور عنه ومن
 اصحابه وهو قول الكوفة انه لا يقع مضى حتى يوقفه الحاكم فينبى او يطلق عليه فقد بى الآية عند الكوفيين فان فاء وانهم وعند الجمهور فان
 فاء واحد هاهنا **له قوله** انه كان قلت ويصاره فارواه ابن ابى شيبة بسند على شرط الشيخين عن ابن عباس وابن عمر قالوا الى فلهم ينفق حتى
 مضت اربعة اشهر فنفى تطليقة بائنة واخرجه عبد الرزاق وابن جرير وابن ابى حاتم والبيهقي عن عمر وعثمان وعلى وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عمر
 وابن عباس قالوا الايلاء طلقة بائنة اذ مضت اربعة اشهر قبل ان ينفق فواحق بنفسها واخرجه عبد الرزاق والفرجاني وسعيد بن منصور وعبد بن

رجل إلى من امرأته فإنه إذا مضت الأربعة الأشهر وقف حتى يطلق أو يفى ولا
يقم عليه طلاق إذا مضت الأربعة الأشهر حتى يوقف ماله عن ابن شهاب
ان سعيد بن المسيب وأبا بكر بن عبد الرحمن كانا يقولان في الرجل يؤلى من
امرأته إنها إذا مضت الأربعة الأشهر ففي تطلقته ولزوجها عليها الرجعة
مما كانت في العدة ماله أنه بلغه ان مروان بن الحكم كان يقضي في الرجل
إذا ألى من امرأته أنها إذا مضت الأربعة الأشهر ففي تطلقته وله عليها الرجعة
مما داميت في عدتها قال مالك وعلم ذلك كان رأى ابن شهاب قال مالك
في الرجل يؤلى من امرأته فيوقف فيطلق عند انقضاء الأربعة الأشهر ثم يراجع
امرأته أنه ان لم يصبرها حتى تنقضي عدتها فلا سبيل له اليها ولا رجعة له
عليها الا ان يكون له عذر من مرض أو سجن أو ما أشبه ذلك من العذر فإن
ارتجعه أياها ثابت عليها وان مضت عدتها ثم تزوجها بعد ذلك فإنه ان
لم يصبرها حتى تنقضي الأربعة الأشهر وقف أيضا فإن لم يف دخل عليها الطلاق
بالإيلاء الأول إذا مضت الأربعة الأشهر ولم يكن له عليها رجعة لأنه نكحها ثم
طلقها قبل ان يمسه فلا عدة له عليها ولا رجعة قال مالك في الرجل يؤلى
من امرأته فيوقف بعد الأربعة الأشهر فيطلق ثم يرجع ولا يمسه فتقضي
اربعة اشهر قبل ان تنقضي مدتها أنه لا يوقف ولا يقم عليه طلاق وأنه
ان أصابها قبل ان تنقضي مدتها كان احق بها وان مضت عدتها قبل ان
يصبرها فلا سبيل له اليها قال مالك وهذا احسن ما سمعت في ذلك قال
مالك في الرجل يؤلى من امرأته ثم يطلقها فتقضي الأربعة الأشهر قبل انقضاء
عدة الطلاق قال هو تطلقته ان هو وقف فلم يف وان مضت عدة
الطلاق قبل الأربعة الأشهر فليس لإيلاء بطلاق وذلك ان الأربعة الأشهر التي
كانت توقف بعدها مضت وليست له يومئذ بأمرأة قال مالك ومن حلف
ان لا يطأ امرأته يوماً أو شهرًا ثم مكث حتى ينقضي أكثر من الأربعة الأشهر
فلا يكون ذلك إيلاء إنما الإيلاء من حلف على أكثر من الأربعة الأشهر فاما
من حلف ان لا يطأ امرأته اربعة اشهر أو ادى من ذلك فلا ارى عليه إيلاء
لأنه اذا جاء الرجل الذي يوقف عنده خرج من يمينه ولم يكن عليه وقف

له قوله وعلى ذلك كان رأى
ابن شهاب اظهر ماله خلاف
العلماء لما اختاروا من التوقيف
وأورد اقوال العلماء في ذلك
بخلاف ما اختاروا بان انقضاء الأربعة
الأشهر تقع تطلقته وذلك يقتض
انه كان يعتقد ان الحق في احد
القولين والله اعلم **سنة قوله**
فان لم يف دخل عليها الطلاق **الظاهر**
انه انما يقم الطلاق بالإيلاء
السابق اذا كان الإيلاء مؤبدا
واما اذا كان موقتا فينحل
اليمين فيه بمعنى المدة ولكن
لم يتيسر لي الرجوع في تلك الفتا
الى كتب مذهبه ولكن المذكور
في الهداية في مذهب ابي حنيفة
انه ان كان حلف على اربعة اشهر
فقد سقط اليمين لانها كانت
موقته وان حلف على الابد فاليمين
باقية فان عاد فزوجها عاد الإيلاء
فان وطئها والا وقعت بمعنى المدة
تطلقته اخرى لان اليمين باقية
لاطلاقا **سنة قوله** محله
فليس الإيلاء بطلاق الخ وهو
قول ابي حنيفة والشعبي قال
محمد اخبرنا ابو حنيفة عن
حماد عن ابراهيم اذ الى
الرجل من امرأته ثم طلقها
فالطلاق بعد الإيلاء قال
ابو حنيفة عن حماد عن الشعبي
قال اذا الى الرجل من امرأته
ثم طلقها فهما كفر شيء بهان
ان جاوزت الأربعة الأشهر
وهي في شيء من عدة وقعت
تطلقته الإيلاء قال محمد
فقلت لابي حنيفة بأى القولين
تأخذ قال يقول ما مر الشعبي
قال محمد وبه تأخذ **سنة قوله**
فلا ارى عليه إيلاء وبه قال الشافعي
وعند ابي حنيفة يتحقق الإيلاء بالحلف
على انه لا يطأها اربعة اشهر محلى

له قوله فان ذلك لا يكون ايلا وقال الشافعي ان اراد وقت الفطام وهو مضى الحولين وقد بقي منه اكثر من اربعة اشهر اذ فعل الفطام لا يحمله في المدة فهو مولى قال محمد في الآثار ان ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم ان رجلا ولدت امرأته فقالت لزوجها لا تقربني حتى افطم ابنى هذا فاني اخشى ان احمل عليها فحلفت ان لا يقربها حتى تظلمه قال فسألت ابراهيم عن ذلك فقال اخاف ان يكون ايلاء وادجوان لا يكون ايلاء قال محمد فسألت ابو حنيفة فقال هو ايلاء قال محمد وبه تأخذ ١٢ **مسألة** قول في ايلاء العبد شهران وبه اخذ مالك ان مدة الايلاء تنصف بوق الرجل وقال ابو حنيفة مدة الايلاء تنصف بوق المرأة وقال الشافعي الحرة والعبد في مدة الايلاء سواء **مسألة** قول في ايلاء الحرة والعبد هو بكسر الهمزة المجمة قول الرجل ٥١٥ لامرأته انت على كظهمي وانما خص الظهريين لك دون سائر الاعضاء لانه محل الركوب غالباً ولذلك سمي الموكوب ظهراً فشبعت الزوجة بذلك لانها مركوبة الرجل فلو اضاف لغير الظهري كالبطن مثلاً كان ظهراً على الظهري عند الشافعية واختلف فيما اذا المرءين الام كان قال كظهمي اخط مثلاً فعن الشافعي في القديم لا يكون ظهراً بل يختص بالامركا ورد في القرآن وكذا في حديث خولة التي ظاهرها اوس وقال في الحديث يكون ظهراً وهذا قول الجمهور لكن اختلفوا فمن لم يحرر على التابيد فقال الشافعي لا يكون ظهراً وعن مالك هو ظهراً وعن احمد روايتان كالمذهبين فلو قال كظهمي فلا يصح بظاهرها عند الجمهور وعن احمد رواية انه ظهراً وطردة في كل من يحرر عليه وطردة حتى في اليهمة قاله الحافظ في الفقه وعند الحنفية هو تشبيه الزوجة او جزء منها شيئاً او جزءاً من اهل البيت به عن الكل بما لا يحل النظر اليه من الحرمة على التابيد ولو برضا ع او صهرية ولا فوق بل يكون الظهري او غيره ما لا يحل النظر اليه وانما خص باسم الظهري تظليماً للظهري لانه كان الاصل في استئثارهم وكان الظهري في الجاهلية يحرر النساء كان اهل الجاهلية يطلقون بثلاث الاظهار والايلاء والطلاق فأقر الله الطلاق طلاقاً وحكم في الظهري والايلاء بما بين في القرآن وشرطه في المرأة كونها زوجة وفي الرجل كونه من اهل الكفارة فلا يصح ظهراً الذمي كالصبي والمجنون **مسألة** قول في ان هو تزوجها اي علق طلاقها على تزوجها ايها **مسألة** قول في ان رجلاً ففاس القاسم تعليق الطلاق على تعليق الظهري في الزور يباح ما بينهما من المنع من المرأة **مسألة** قول في لا يقربها حتى يكفر وهو قول ابو حنيفة ومالك انه يكون مظاهراً اذا تزوجها ولا يقربها حتى يكفر وروى عبد الرزاق عن ابن عباس انه كان لا يرى الظهري قبل التكلم شيئاً وهو قول الشافعي **مسألة** قول في ليس عليه الا كفارة واحدة وهو قول احمد وروى ذلك عن عمر وعلى وعطاء وطائفة وعند ابو حنيفة والشافعي يتعدد الكفارة بتعدد من وهو مروي عن الحسن والزهرى والثوري ودواء محمد في الآثار

قال مالك ومن حلف لامرأته ان لا يطأها حتى تظلم ولد ما فان ذلك لا يكون ايلاء قال مالك وقد بلغني ان علي بن ابي طالب سئل عن ذلك فلم يره ايلاء العبد مالك انه سأل ابن شهاب عن ايلاء العبد فقال هو نحو ايلاء الحر وهو عليه واجب وايلاء العبد شهران ظهراً احكم مالك عن سعيد بن عمرو بن سليم الزرقى انه سأل لقسم بن محمد عن رجل طلق امرأة ان هو تزوجها قال فقال لقسم بن محمد ان رجلاً جعل امرأة عليه كظهمي ان هو تزوجها فامره عمر بن الخطاب ان هو تزوجها ان لا يقربها حتى يكفر كفارة المتظاهر مالك انه بلغه ان رجلاً سأل لقسم بن محمد وسليمان بن يسار عن رجل تظاهر من امرأة قبل ان يتكهما فقالا ان تكهما فلا يمسهما حتى يكفر كفارة المتظاهر مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال في رجل تظاهر من اربع نسوة له بكلمة واحدة انه ليس عليه الا كفارة واحدة مالك عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن مثل ذلك قال مالك و على ذلك الامر عندنا قال مالك قال الله تبارك وتعالى في كتابه في كفارة المتظاهر فتحرير رقبة من قبل ان يتماسا فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً قال مالك في الرجل يتظاهر من امرأته في مجلس متفرقة قال ليس عليه الا كفارة واحدة فان تظاهر ثم كثر تظاهرها بعد ان يكفر فعليه الكفارة ايضا قال مالك من تظاهر من امرأته ثم مسها قبل ان يكفر انه ليس عليه الا كفارة واحدة وكيف عنها حتى يكفر وليس تغفر الله قال مالك وذلك احسن ما سمعت قال مالك والظهار من زوات المحارم من الرضا ع

عن النخعي **مسألة** قول في من قبل ان يتماسا بالوطئ والاستمتاع بقبله او مباحة شرة حمل له على عمومته عند اكثر العلماء وبعضهم حمله على الوطئ **مسألة** قول في فاطمة مريتين مسكيناً انها لم يذكر النساء عند الكفارة بالاطعام كما ذكر عند اخويه دلالة على ان التكفير قبله وبعد سواء لهذا عند الشافعي وقال ابو حنيفة لا فرق بين الكفارات في وجوب تقديمها على المساكين وانما ترك ذكره عند الاطعام لانه على انه اذا وجد في خلال الاطعام لم يستأنف كما يستأنف الصوم اذا وقع في خلافه **مسألة** قول في يتظاهر من امرأته في مجلس الحر وقال الشافعي لو تظاهر من امرأة واحدة قبل ان يكفر فان قالها منفصلة او اراد لكل واحدة ظهراً اخر فعليه كفارة واحدة وان قالها متتابعة واراد ظهراً واحداً عليه كفارة واحدة وروى عبد الرزاق عن علي ان ظهراً مراراً في مجلس واحد فكفارة واحدة وان تظاهر في مقام شتى فلا يمان كذلك **مسألة** قول في من الرضا ع والنسب وكذا المصهر فلو قال انت على كظهمي حتى من الرضا ع او نحوه فهو مظاهراً وهو من هب الى حنيفة وعن الحسن والشعبي والزهرى والاوزاعي والثوري نحوه وقال الشافعي لا يكون الظهراً الا بالام وحده وهو قول قتادة والشعبي **مسألة** قول في لا تشبيه من تحل بمن تحرر فهو شامل بمن حرمت بالرضا ع

له قوله شرعاً و دون لما قالوا انهم هم انما كنهه لظاهره في كنهه ان زمان خویش بعد از ان عود می کنند در آنچه گفتند یعنی مخالفت گفته خویش می کنند با کنه مقتضای تشبیه بحارم تفریق اوست پس چون تفریق نکرد در کجاء خود داشت عود کرد و بخالفت آنچه گفته بود از بعضی **قوله** في الرجل يتظاهر من امته الى قوله فعلية كغارة الظهار و به قال لثوري و الليث و غيره و قالت الاثمة الثالثة الباقية لا يثبت في الامة مطلقاً و به قال عكرمة كما ملقه البخاري و مجاهد كما اخرجاه سعيد بن منصور ۱۲ محلله لقوله تعلل من نسائهم و لا شك انها مخصوصون بالنزوة و المعروف و لقول ابن عباس الظهار مكان طلاقاً تراحل بانكحارة فكما لاحظ للامة في الطلاق فكذلك لاحظ لها في الظهار ۱۳ **قوله** عتق رقبة ان وجدها و انما الفاضل شر الاطعام فالعني يجوز به كغارة واحدة ۱۴ **قوله** وصيا من العبد في الظهار ۱۵ **قوله** ۵۱۶ شهران كالنحو و اختلفوا في الاطعام

والنسب سواء قال مالك وليس على النساء ظهار قال مالك في قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا قال سمعت ان تفسير ذلك ان يظهار الرجل من امرأته ثم يرجع على امساكها واصابتها فان اجمع على امساكها واصابتها فقد وجبت عليه الكفارة وان طلقها ولم يرجع بعد تظاهرها منها على امساكها واصابتها فلا كفارة عليه قال مالك فان تزوجها بعد ذلك لم يحسبها حتى يكفر كفارة المتظاهر قال مالك فيمنع الرجل يتظاهر من امته انه ان اراد ان يصيبها فعليه كفارة الظهار قبل ان يظاهرها قال مالك لا يدخل على الرجل ابلاء في تظاهرها الا ان يكون مضرا لا يريد ان يفزع من ظهاره مالكا عن هشام بن عروة انه سمع رجلا يسأل عروة بن الزبير عن رجل قال لامرأته كل امرأة انكحها عليك ما عشت فهو على كظهر امي فقال عروة بن الزبير يجزيه من ذلك عتق رقبة ظهار العبد مالكا انه سأل ابن شهاب عن ظهار العبد فقال نحو ظهار الحر قال مالك يريد انه يقع عليه كما يقع على الحر قال مالك وظهار العبد عليه واجب ونصيا للعبد في الظهار شهران قال مالك في العبد يتظاهر من امرأته انه لا يدخل عليه ابلاء وذلك انه لو ذهب يصوم كفارة المتظاهر دخل عليه طلاق الابلاء قبل ان يفرغ من صيامه ما جاء في الخبر مالكا عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة ام المؤمنين انها قالت كانت في بريدة ثلث سنين فكانت احك السنين اثلث انها اعتقت فخيرت في

داؤد في رواية مالك ولوسلم انه من قولها فهو اجتهاد وليس بحجة وذهب الشعبي والنفخ والثوري والخنفية الى انه يثبت لها الخيار لو كان الزوج حراً وتمسكوا بالرواية التي فيها انه كان زوج بريرة حراً قال ابن القيم ان حديث عائشة رواه ثلثة الاسود وعروة والقاسم فاما الاسود فلم يختلف عنه انه كان حراً فاما عروة فعنه روايتان صحيحتان متعارضتان احدهما انه كان حراً والثانية انه كان عبداً واما عبد الرحمن بن القاسم فعنه روايتان صحيحتان احدهما انه كان حراً والثانية الشاهد ان قلت لامعاضة في كونه عبداً او حراً فانه كان في اول الامر عبداً ثم اعتق فصار حراً فمن قال فيه عبداً فهو على اصله ومن قال حراً فهو لخبر عمرته العارضة بعد العتق ليس فيه معارضة فانه مثبت الحرية بعد العتق وليس في قول من قال انه كان عبداً نفي ذلك قال العيني الاختلاف بالاحاديث التي فيها انه كان عبداً على انه كان حين اعتقت بريرة غير قوي وكذلك قول ابن عباس رأيت عبد الابدل على انه كان عبداً حين اعتقت بريرة لان الظاهر ان كان عبداً لم يكن عبداً لان عبد لا يتم الاستدلال به التحقيق فيه ان يقول ان اختلافاً في صفتين لا يجتمعان في حالة واحدة فصيلهما في حالتين بمعنى انه كان عبداً في حالة حراً في حالة اخرى فبالضرورة تكون احدي الحاليتين متأخرة عن الاخرى وقد علم ان الرق يبقيه الحرية والحرية لا يعقبها الرق فاذا كان كذلك جعلنا حال العبودية متقدمة وحال الحرية متأخرة فثبت بهذا الطريق انه كان حراً في الوقت الذي خيرت فيه بريرة و عبد قبل ذلك ولش سلمنا ان جميع الروايات اخبرت بان انه كان عبداً فليس فيه ما يدل على مدوحته فاذهب من يذهب في زعم الامه اذا كان حراً فاعتقت الامة ليس لها الخيار لانه ليس فيه ما يدل على ذلك لانه لم يأت عنه شيء الله عليه وسلم انه قال فما خيرتها لان زوجها عبد وهذا لا يوجد اصلاً في الآثار فثبت انه خيرها لكونها قد اعتقت فحينئذ يستوى فيه ان يكون زوجها حراً وعبداً قال المحقق طبري الكبير

له قول له الولاء لمن اعتق ان الله عليه وسلم لما ارادت عائشة ان تشتريها وتعتقها وشروط مواليها كون الولاء لهم فخطب فقال ما بال اقوام يشترون شروطا ليس في كتاب الله ما كان عن شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط قضاء الله احق وشرط الله اوثق انما الولاء لمن اعتق **له قوله** ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم حجرة عائشة والبرمة بضم الموحدة واسكان الراء قال ابن الاثير هي القدر مطلقا وجمعها برم ومحل الاصل المتخمة من الحجر قوله وهو لنا هدية حيث لهدته لنا لان الصدقة يسوغ للفقير التصرف فيها بالاهداء والبيع وغير ذلك كتهرب الملاك في املاكهم وادان التجرع انما هو على الصفة لا على العين فاذا تغيرت صفة الصدقة تغير حكمها فيجوز الغش والسر **له قوله** ولا تصدق بما ادعت قال محمد اذا علمت ان لها خيارا فامرها بيد ما دامت في مجلسها ما لم تقم منه او تأخذ في عمل اخر او يمسها فاذا اكان شيء من ذلك بطل خيارها فاذا المرعيسها ولم تعلم ان لها الخيار فان ذلك لا يبطل خيارها وهو قول ابى حنيفة انتهى وللشافعية اقوال اصحها ان لها الخيار على الفور والثاني الى ثلثة ايام والثالث ما لم تمكنه من الوطى ومال البغوي الى ترجيح ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لم يبرأ من ان قربك فلا خيار لك **له قوله** لا احب ان تصنع شيئا اى حق تتأمل في امرك وتختار ما يليق بقدرك **له قوله** في المخيرة اعلان اية التغيير نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم من اجل ان عائشة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا من اعراض الدنيا اما زيادة في النفقة او غير ذلك فاعتزل رسول الله صلى الله عليه وسلم نساؤه شهر اشهر امرأته ان يخبرهن بين الصبر عليه والرضاء بما قسم لهن العمل بظامه الله وبين ان يتعهن ها بفارقهن ان لم يرضين بالذى يقسم لهن وقيل كان سبب ذلك غيرة كانت عائشة تغارها فخيرهن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تعالى يا ايها النبي قل لازواجك ان كنتم تردن المحوطة الدنيا وزينتها الآية فابتدأ بعائشة وقال انى ذكر لك امرافعلبك ان لا تستعجلي حق

زوجها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن اعتق ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم والبرمة تفور لجمع فقرها اليه خبز واد من ادم البيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم امر البرمة فيها لحر فقلوا بل يارسول الله ولكن ذلك لحر تصدق به على بريرة وانت لا تأكل الصدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو عليها صدقة وهو لنا منها هدية مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول في الامة تكون تحت العبد فتعق ان لها الخيار ما لم يمسه قال مالك وان مسها زوجها فرمعت انها جهلت ان لها الخيار فانها تهم ولا تصدق بما ادعت من الجمالة والخيار لها بعد ان مسها مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير ان مولاة لبني عدي يقال لها زبراء اخبرته انها كانت تحت عبد وهي ممة يومئذ فعتقت قالت فارسلت الى حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فاعتق فقالت انى تخبرتك خبرا ولا احب ان تصنع شيئا ان امرك بيدك ما لم يمسه مسك زوجك فان يمسه فليس لك من الامر شيء قالت فقلت هو الطلاق ثم الطلاق ففارقته ثلاثا مالك انه بلغه عن سعيد بن المسيب انه قال ايا رجل تزوج امرأة وبه جنون او ضرر فانها تخير فان شئت قرت وان شئت فارقت قال مالك في الامة تكون تحت العبد ثم تعتق قبل ان يدخل بها او يمسه انها اختارت نفسها فلا صداق لها وهي تطليقة وذلك الامر عندنا مالك عن ابن شهاب انه سمعه يقول اذ اخبر الرجل امرأته فاختارته فليس ذلك بطلاق قال مالك وذلك احسن ما سمعت قال مالك في المخيرة اذ اخبرها زوجها فاختارت نفسها فقد طلقت ثلاثا وان قال زوجها لو اخيرك الا واحدة فليس ذلك له وذلك احسن ما سمعت قال مالك وان اخبرها زوجها

تستأمرى ابيك قالت قد علم ان ابى لو يكونا لي امرأتي بفراقه ثم تلى هذه الآية قالت عائشة قلت ففى اى هذا استأمر ابى فأتى اربيد الله ورسوله والدار الآخرة قالت عائشة ثم فعل ازواج النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما فعلت فلم يكن ذلك حين قاله لهن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختارته طلاقا من اجل انهن اخترته فعلى هذا لو خير رجل امرأته في الطلاق فاختارته انه لم يكن طلاقا ولو اختار الطلاق يكون طلاقا قال الشوكاني وقد استدلل بهذا من قال انه لا يقيم في التغيير شيء اذا اختارت الزوج وبه قال جمهور الصحابة والتابعين وفقهاء الامصار لكن اختلفوا في ما اذا اختارت نفسها هل تقم طليقة واحدة رجعية ام بائة او ثلاثا فالحق التزمى عن علي انها ان اختارت نفسها فواحدة بائة وان اختارت زوجها فواحدة رجعية ومن زيد بن ثابت ان اختارت نفسها فثلث وان اختارت زوجها فواحدة بائة وعن ابن مسعود ان اختارت نفسها فواحدة بائة وعنهما رجعية فان اختارت زوجها فلا شيء ويؤيد قول الجمهور من حيث المعنى ان التغيير تردى بين شيئين فلو كان اختيارها الزوج طلاقا لقل على ان اختارها لنفسها بمعنى الفراق واختارها للزوج بمعنى البقاء في العصة فاذا ابو حنيفة يقول عمر وابن مسعود فيها اذا اختارت نفسها فواحدة بائة وان اختارت زوجها فلا شيء وقال الشافعية التغيير كناية فاذا اخبر الزوج امرأته واراد بذلك تخييرها بين ان تطلق منه وبين ان تستمر في عصمته فاختارت نفسها وادارت بذلك الطلاق طلقت فلو قالت لم ارد يا اختيار نفسي الطلاق صدقت **له قوله** فاختارت نفسها فقد طلقت ثلاثا قال الترمذى اختلف اهل العلم في الخيار فروى عن عبد الله بن مسعود انها قالوا ان اختارت نفسها فواحدة بائة وروى عنهما انها قالوا ايضا واحدة يملك الرجعة وان اختارت زوجها فلا شيء وروى عن علي انه قال ان اختارت نفسها فواحدة بائة وان اختارت زوجها فواحدة يملك الرجعة وقال زيد بن ثابت ان اختارت زوجها

له قول له الولاء لمن اعتق ان الله عليه وسلم لما ارادت عائشة ان تشتريها وتعتقها وشروط مواليها كون الولاء لهم فخطب فقال ما بال اقوام يشترون شروطا ليس في كتاب الله ما كان عن شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط قضاء الله احق وشرط الله اوثق انما الولاء لمن اعتق **له قوله** ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم حجرة عائشة والبرمة بضم الموحدة واسكان الراء قال ابن الاثير هي القدر مطلقا وجمعها برم ومحل الاصل المتخمة من الحجر قوله وهو لنا هدية حيث لهدته لنا لان الصدقة يسوغ للفقير التصرف فيها بالاهداء والبيع وغير ذلك كتهرب الملاك في املاكهم وادان التجرع انما هو على الصفة لا على العين فاذا تغيرت صفة الصدقة تغير حكمها فيجوز الغش والسر **له قوله** ولا تصدق بما ادعت قال محمد اذا علمت ان لها خيارا فامرها بيد ما دامت في مجلسها ما لم تقم منه او تأخذ في عمل اخر او يمسها فاذا اكان شيء من ذلك بطل خيارها فاذا المرعيسها ولم تعلم ان لها الخيار فان ذلك لا يبطل خيارها وهو قول ابى حنيفة انتهى وللشافعية اقوال اصحها ان لها الخيار على الفور والثاني الى ثلثة ايام والثالث ما لم تمكنه من الوطى ومال البغوي الى ترجيح ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لم يبرأ من ان قربك فلا خيار لك **له قوله** لا احب ان تصنع شيئا اى حق تتأمل في امرك وتختار ما يليق بقدرك **له قوله** في المخيرة اعلان اية التغيير نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم من اجل ان عائشة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا من اعراض الدنيا اما زيادة في النفقة او غير ذلك فاعتزل رسول الله صلى الله عليه وسلم نساؤه شهر اشهر امرأته ان يخبرهن بين الصبر عليه والرضاء بما قسم لهن العمل بظامه الله وبين ان يتعهن ها بفارقهن ان لم يرضين بالذى يقسم لهن وقيل كان سبب ذلك غيرة كانت عائشة تغارها فخيرهن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تعالى يا ايها النبي قل لازواجك ان كنتم تردن المحوطة الدنيا وزينتها الآية فابتدأ بعائشة وقال انى ذكر لك امرافعلبك ان لا تستعجلي حق

له قوله ما جاء في الخلع الخلع بضم الخاء المعجمة وسكون اللام وهو في اللغة فراق الزوجة على مال ما خوذ من خلع الثوب لان المرأة لباس الرجل معنى وقسم مصدره تفرقة بين المحس والمعنوي يقال خلع ثوبه ونعله خلعاً بفتح الخاء و خلع امرأته خلعاً وخلعة بالضم اما حقيقة الشرعية فهو فراق الرجل امرأته ٥١٨ على عوض يحصل له وقال

فقلت قد قبلت واحدة وقال لم أر ذها انما خير ترك في الثلث جميعاً انها ان لم تقبل الا واحدة اقامت عنده ولم يكن ذلك فراقاً ما جاء في الخلع مالك عن يحيى بن وقال الثلثة الشاقية بفتح واحدة ٥١٩ سعيد بن حمزة بنت عبد الرحمن انها اخبرته عن حبيبة بنت سهل لانصارى انها كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس وان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى الصبي فوجد حبيبة بنت سهل عند بابيه في الخلع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه فقالت انا حبيبة بنت سهل يا رسول الله قال ما شأنك قالت لا انا ولا ثابت ابن قيس لزوجها فلما جاء زوجها ثابت بن قيس قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه حبيبة بنت سهل قد ذكرت ما شاء الله ان تذكر فقال حبيبة يا رسول الله كل ما اعطاني عندي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لثابت خذ منها فاخذ منها وجلس في اهلها ما لك عن نافع عن مولاة لصفيّة بنت ابي عبيد انها اختلعت من زوجها بكل شيء لها فلم يذكر ذلك عبد الله بن عمر قال مالك في المفدية التي تفدى من زوجها انه اذا علم ان زوجها وضيق عليها وعلم انه ظالم لها مضى بالطلاق ورد عليها ما لها قال فهذا الذي كنت اسمع والذي عليه امر الناس عندنا قال مالك لا بأس ان يفدى المرأة من زوجها باكثر مما اعطاها طلاق المختلعة مالك عن نافع ان ربيعت بنت معوذ بن عفر اءجاءت هي و عمتها الى عبد الله بن عمر فاخبرته انها اختلعت من زوجها في زمان عثمان ابن عفان فبلغ ذلك عثمان بن عفان فلم يذكره وقال عبد الله بن عمر عدتها عدة المطلقة مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وابن شهاب كانوا يقولون عدة المختلعة مثل عدة المطلقة ثلاثة قروء قال مالك في المفدية انها لا ترجع الى زوجها الا بنكاح جديد فان هو نكحها ففارقتها قبل ان يمسه لم يكن له عليها عدة من الطلاق الاخر وتبني على عدتها الاولى قال مالك وهذا احسن ما سمعت في ذلك قال مالك اذا افتدت المرأة من زوجها بشئ على ان يطلقها فطلقها طلاقاً متتابعاً نسقاً فذلك ثابت عليه فان كان بين ذلك صمات فما اتبعه بعد الصمات فليس بشئ ما جاء في اللعان مالك عن ابن شهاب ان سهل بن سعد الساعدي اخبره ان عويمر العجلي جاء الى عاصم بن عدي لانصار فقال

اصحابنا الخلع ازالة الزوجية بما تطهير من المال الخم واختلف في ماهية الخلع قال اصحابنا هو طلاق وهو مروى عن عمر عثمان وللشافعي قولان في قول مثل قولنا وفي قول ليس بطلاق بل هو فسخ وهو مروى عن ابن عباس وقائمة الاختلاف انه اذا خلع امرأته ثم تزوجها تعود اليه بطلاقين عندنا وعند ثلث تطليقات حتى لو طلقها بعد ذلك بتطليقتين حوت عليه حرمة غليظة عندنا وعند ثلث تطليقات حتى لو طلقها بعد ذلك بتطليقتين حوت عليه حرمة غليظة عندنا وعند لا تحرم الا ثلاث اشهر الشافعي بظاهر قوله عز وجل الطلاق مرتان الى قوله فان طلقها ذكر سبعا منه مرتين ثم ذكر بعد الخلع بقوله فلاجناح عليهما فيما افتدت به ثم ذكر الطلاق ايضاً بقوله عز وجل فان طلقها فلو جعل الخلع طلاقاً لازداد عدد الطلاق على الثلاث وهذا لا يجوز فاجاب عن الثانية انه لا سمح له فيها لان ذكر الخلع يرجع الى الطلاقين المذكورين الا انه ذكرهما بغير عوض ثم ذكر بعض ثم ذكر سبعا منه ثم ذكر الثالثة بقوله تعالى فان طلقها فلم تنزل الزيادة على الثلث بل يجب حملها على هذا الثلاث يلزمنا القول بتغيير المشرع ٥٢٠ قوله بكل شيء هو لها الظاهر انما طلق كل ما كان في ملكها والظاهر ان كان أكثر مما اخذته من زوجها ولما لم يذكر عليها ابن عمر دل على جوازها وما يستدل عليه لقوله تعالى فلاجناح عليهما فيما افتدت به فانه يدل باطلاً على جواز الافتداء مطلقاً ولو جعل المال من زوجة فهو جاز في القضاء وما تجب له ان يأخذ أكثر مما اعطاها ان جاء النشوز من قبلها فاما اذا جاء النشوز من قبله لم تجب له ان يأخذ منها قليلاً او كثيراً وان اخذ فهو جاز في القضاء وهو مكروه له فيما بينه وبين الله انتهى ٥٢١ على قوله ما جاء في اللعان بالكنس من اللعن وهو الطرد والابعاد في الشرع عبارة عن طمات معروفة بحجة المضطر الى قذف زوجته بالزنا سمي به لاشتغال اللعن واختير هذا اللفظ على لفظ الشهادة والغضب مع اشتغالها عليها ايضاً لان اللعن واقع في جانب الرجل والغضب في جانب المرأة وجانب الرجل اقوى واقدم من اللعن بالنسبة الى الشهادته لفظ زاجر فاختص به ٥٢٢

به فانه يدل باطلاً على جواز الافتداء مطلقاً ولو جعل المال من زوجة فهو جاز في القضاء وما تجب له ان يأخذ أكثر مما اعطاها ان جاء النشوز من قبلها فاما اذا جاء النشوز من قبله لم تجب له ان يأخذ منها قليلاً او كثيراً وان اخذ فهو جاز في القضاء وهو مكروه له فيما بينه وبين الله انتهى ٥٢١ على قوله ما جاء في اللعان بالكنس من اللعن وهو الطرد والابعاد في الشرع عبارة عن طمات معروفة بحجة المضطر الى قذف زوجته بالزنا سمي به لاشتغال اللعن واختير هذا اللفظ على لفظ الشهادة والغضب مع اشتغالها عليها ايضاً لان اللعن واقع في جانب الرجل والغضب في جانب المرأة وجانب الرجل اقوى واقدم من اللعن بالنسبة الى الشهادته لفظ زاجر فاختص به ٥٢٢

له قول له ام كيف يحتمل ان تكون متصلة والتقدير بما يصير على ما به ويحتمل ان تكون منقطعة بمعنى الاضراب اي بل هناك حكما خلا عن عرفه و
 يريد ان يطلع عليه فلذلك قال سل لي يا عاصم لانه كان كبير قومه وصهره على ابنته او ابنة اخيه ١٢ **قوله** وما بها قال عاصم يحتمل
 انه كره قذف الرجل امراته بلاينة لا اعتقاده الحد لان ذلك قبل نزول حكم اللعان ويحتمل انه كره السؤال بغير النازلة وهناك سئل المسلم او
 لما كان يخشى عنه من كثرة السؤال او لما في كثرة من التضييق في الاحكام ١٣ **قوله** فطلقها ثلاثا فيه دليل على ان الطلقات الثلاث
 ليس ببدعة والا لا تكر عليه وهو قول الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك انه بدعة وفيه دليل لاني حنيفة ان الفرقة لا تقسم
 بنفس اللعان والا لا تكر النبي صلى الله عليه وسلم عليه وتطبيقه بل يفرق القاضي بينهما بتطبيقه باثنته وقال مالك و
 زفرانه تقسم الفرقة بنفس ثلاثتها
 ويروي عن احمد وقال الشافعي
 الفرقة تقسم بلعان الزوج وحده
 وهو ضيق عند الشافعي فلا تسقط نفقة
 ولا سكتى ١٤ على **قوله** فكم
 تلك اي الفرقة بينهما او الطلقة
 من الزوج سنة المتلاعنين قال
 في البدائم اختلف العلماء في حكم
 اللعان قال اصحابنا الثلاثة هو
 وجوب التفريق ما دام على حال
 اللعان لا وقوع التفريق بنفس
 اللعان من غير تفريق الحاكم حتى
 يجوز طلاق الزوج وفلها ١٥ و
 ايلاد ١٦ ويجوز التوارث بينهما
 قبل التفريق وقال زفر الشافعي
 هو وقوع التفريق بنفس اللعان
 الا عند زفر لا تقسم الفرقة ما لم
 يلتصقا وعند الشافعي تقسم الفرقة
 بلعان الزوج قبل ان تلغز المرأة
 وجه قول الشافعي ان الفرقة امر
 يختص بالزوج الا ترى انه هو
 المختص بسبب الفرقة فلا يقف
 وقوعها على فعل المرأة كالطلاق
 واحتم زفر ما روى عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه قال
 المتلاعنان لا يجتمعان ابدا وفي
 بقاء النكاح اجتماعهما وهو خلاف
 النص ولما روى نافع عن ابن
 عمر ان رجلا لا عن امراته في زين
 النبي صلى الله عليه وسلم واستغنى
 من ولدها ففرق النبي صلى الله
 عليه وسلم بينهما والحق الولد بالمرأة
 كما رواه محمد عن مالك في مؤلفه
 وعن ابن عباس ان النبي صلى الله
 عليه وسلم لما لا عن بين عاصم
 ابن عدي وبين امراته ففرق

له يا عاصم ارأيت رجلا وجد مع امراته رجلا يقتله فقتلونه ام كيف يفعل سل لي
 يا عاصم عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن ذلك فكرة رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وما بها حتى كبر على عاصم
 ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رجع عاصم الى اهله جاء عويم فقال
 يا عاصم ما ذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم لعويم لم تأتني
 بخبر قد كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسئلة التي سألتك عنها فقال عويم ورو
 الله لا انتهي حتى سأله عنها فاقبل عويم حتى اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط
 الناس فقال يا رسول الله ارأيت رجلا وجد مع امراته رجلا يقتله فقتلونه ام
 كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نزل فيك وفي صاحبك فذهب
 فات بها قال سهل فتلاعنا وانما مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما
 فرغا من تلاعنها قال عويم كذب عليها يا رسول الله ان امسكتها فطلقها ثلاثا
 قبل ان يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مالك قال ابن شهاب فكانت تلك
 بعد سنة المتلاعنين ما لك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رجلا لا عن امراته
 في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وانتفى من ولدها ففرق رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالمرأة قال مالك قال الله تعالى والذين يرمون
 ازواجهم ولم يكن لهم شهادا الا انفسهم فشهادا احدهم اربع شهادا بالله انه
 لمن الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ويدأعنها
 العذاب ان تشهد اربع شهادا بالله انه لمن الكاذبين والخامسة ان غضب الله
 عليها ان كان من الصادقين قال مالك السنة عندنا ان المتلاعنين لا يتناكحان
 ابدا وان اكدب نفسه جلد الحد والحق الولد به ولم ترجع اليه ابدا قال مالك
 وعلى هذا السنة عندنا لا شك فيها ولا اختلاف قال مالك واذا فارق الرجل
 امراته فراقا بائنا ليس له عليها فيه
 رجعة

بينها فدللت الاحاديث على ان الفرقة لا تقسم بلعان الزوج ولا بلعائهما اذ لو وقت لما احتل التفريق من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعد وقوع الفرقة بينهما بنفس اللعان واختلف العلماء فيه ايضا قال ابو حنيفة ومحمد الفرقة في اللعان فرقة بتطبيقه باثنته فيزول مالك
 النكاح وتشلت حرمة الاجتماع والزوج ما دام على حالة اللعان فان كذب الزوج نفسه فجلد الحد او كذب المرأة نفسها بان
 صدقته جاز النكاح بينهما ويجتمعان وقال ابو يوسف وزفر والحسن بن زياد هي فرقة بخير طلاق وانها توجب حرمة مؤبدة بحكمة
 الرضا ع والمصاهرة واحتموا يقول النبي صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعان ابدا ونحن نقول لا يمكن الصل بحقيقته لان
 حقيقة التفريق هو التشاغل بالفعل فكلما فرغا من اللعان ما بقيا متلاعنين حقيقة فانصرف المراد الى الحكم وهو ان يكون حكم اللعان
 فيها ثابتا ١٧ **قوله** ففرق بينهما اي المتلاعنين تنفيذ لما اوجب الله وبظاهرة تمسك الحنفية ان مجزئ اللعان لا يحصل به التفريق بل لا بد
 له من حكم حاكم والحق الولد بالمرأة فترث منه ما فرض الله لها ونفاه عن الرجل فلا توارث بينهما ١٨ **قوله** لا يتناكحان ابدا اسنادا لا نقله
 عن ابن عمر مرفوعا المتلاعنان اذا افتراقا لا يجتمعان ابدا قال صاحب التفسير اسنادا جيد وهو قول الشافعي وقال ابو حنيفة ان اكد بنفسه
 حد وحل له نكاحا لانه لم يبق اللعان بينهما وقوله المتلاعنان لا يجتمعان ابدا اي ما دام متلاعنين ١٩ على

له قوله ثم انكر حملها لاعنها قال مالك وابو يوسف وعمر انه يلاعن بنفي الحمل اذا اجمعت به لاقل من ستة اشهر لا تاتيها بقيام الحمل عند نفقته في القذف وقال ابو حنيفة واحمد والثوري لا لعان بنفي الحمل لعدم اليقين بعد الحمل عند القذف لاحتمال ان مالها نفق فليركن قذفاً واذا لم يكن قذفاً في الحال يكون تعليقاً بالشهرط ١٢ على قوله والعبد اذا تزوج هذا كله مطابق لما ذهب اليه الشافعي واهل اللعان عند من هو من اهل البيت وقال ابو حنيفة اهل اللعان هو اهل الشهادة فان كان الزوج عبداً او كافراً او محمداً او في القذف حد ولو صلح هو وشاهد او هي مسلمة او كافرة او نحو ذلك فلا حد عليه ولا لعان واستدل لذلك بما رواه ابن ماجة يتعد الطريق عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جد انه صلى الله عليه وسلم قال اربعة من النساء لا ملاعنة بينهم النصرانية تحت المسلم واليهودية تحت ٢٠ ٥٢ المسلم والمملوكة تحت الحر والحرية

ثم انكر حملها لاعنها اذا كانت حاملة وكان حملها يشبه ان يكون منه اذا ادعته ما لحيات دون ذلك من الزمان الذي يشك فيه فلا يعرف انه منه قال فهذا الامر عندنا والذي سمعت من اهل العلم قال مالك اذا قذف الرجل امرأته بعد ان يطلقها ثلاثاً وهي حامل يقر بحملها ثم يزعم انه قد رآها تزني قبل ان يفارقها جلداً واحداً ولم يلاعنها وان انكر حملها بعد ان يطلقها ثلاثاً لاعنها قال هذا الذي سمعت قال مالك والعبد بمنزلة الحر في قذفه ولعانه يجزى مجزى الحر في ملاعنته غير انه ليس على من قذف مملوكة حد قال مالك والامة المسلمة والحرية النصرانية واليهودية تلاعن الحر المسلم اذا تزوج احدهن فاصابها وذلك ان الله يقول في كتابه والذين يرمون ازواجهن فهن من الازواج قال مالك وعلى هذا الامر عندنا قال مالك والعبد اذا تزوج المرأة الحرمة المسلمة او الامة المسلمة او الحرية النصرانية او اليهودية لاعنها قال مالك في الرجل يلاعن امرأته فينزع ويكذب نفسه بعد يمين او يمينين ما لم يلعن في الخامسة انه اذا نزع قبل ان يلعن جلداً واحداً ولم يفرق بينهما قال مالك في الرجل يطلق امرأته فاذا مضت الثلاثة الاشهر قالت المرأة انا حامل قال انكر زوجها حملها لاعنها قال مالك في الامة المملوكة يلاعنها زوجها ثم يشترها انه لا يطأها وان نكحها وذلك ان السنة مضت ان المتلاعنين لا يتراجعا ابداً قال مالك اذا لعن الرجل امرأته قبل ان يدخل بها فليس لها الا نصف الصداق ميراث ولداً لملاعنة مالك انه بلغه ان عروة بن الزبير كان يقول في ولد الملاعنة وطأ الزنا انه اذا مات ورثته امه حقها في كتاب الله واخوته لأمه حقوقهم ويرث البقية موالى امه ان كانت مولاة وان كانت عربية ورثت حقها وورث اخوته لأمه حقوقهم وكان ما بقي للمسلمين قال مالك وبلغني عن سليمان بن يسار ومثل ذلك قال مالك وعلى ذلك ادركت رأي اهل العلم ببلد ناطلاق البكر مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن اياس بن البكير انه قال طلق رجل امرأته ثلاثاً قبل ان يدخل بها ثم ريد اليه ان ينكحها فجاء يستقته فذهبت معه اسأل له فسأل عبد الله بن عباس وابا هريرة عن ذلك فقئلا

تحت المملوك ورجم الدارقطني كونه مرفوعاً ويشهد له رواية ابن عباس عن ابن عدي والبيهقي عن ابن عمر و لكنهما ضعفاً ١٢ على قوله الا نصف الصداق وان كان اللعان فصلاً لكن لما لم يعلم صدق الزوج واحتل انه اراد تحريمها واستقاط حقها في نصف الصداق اتهم في ذلك والزمر نفسه او مراعاة للقول بانه طلاق ١٢ على قوله كان يقول في ولد الملاعنة وذلك انه لا يبطل نسبه من جهة امه لانه يحتاج في الحاقه بها الى عقد نكاح فذلك لا ينتفي عنها بلعان ولا اقرار بزنا ولا تحققه وانما ينتفي عن الاب لانه لا يلحق به الا بعد نكاح او ملك يمين فلذلك صحت انتفاؤه منه واذا كان اصل التوارث من جهة الاب لبطل كل ميراث بسببه ولما ثبت ميراث الام مع اللعان والزنا ثبت كل ميراث بسببها قوله وثبت البقية الخ يريد انها اذا كانت مولاة وورث بالولاء كل من تلده فهو اى امه مولى كل من تلده واذا لم يكن من جهة الام من يرث الا الام والاخوة للام ولا يميلون بالميراث غالباً في مورث بالولاء وان كانت عربية فلبيت مال المسلمين لانه ليس من جهة الابوة من يستحق ما فضل من الفروض ولا تورث بالولاء ١٢ على قوله ورثت امه حقها اى الثلث عند عدم ولد الميت او الاخوة والسدس عند وجود احد هما واخوته لاحقوقهم وهو السدس للواحد والثلث للآخرين فصلاً عند عدم الولد ذكره وروى وانا شهر في القسمة سواء ١٢ على قوله ادركت رأي اهل العلم وهو قول الشافعي وقال ابو حنيفة للام

فرضها والباقي يورث عليها وان كان معها صاحب فرض اخبره الفضل عليهم على قدر سهمهم ويشهد له ما رواه ابو داود عن عائلة بن النخعي تجوز المرأة ثلثة موارث متيقها ولقيطها وولدها الذي لاعنت منه ١٢ على قوله فقئلا لا نرى ان ينكحها قال محمد وبعثنا اخذ وهو قول ابي حنيفة ولانه يطلقها ثلاثاً جميعاً ولو فرقهن وقعت الاولى لانها بانث بها قبل ان يكلمها بالثانية ولا عدة عليها فتقسم عليها الثانية والثالثة مادامت في عدتها ١٢ على

له قول لا نرى ان تنكحها قال الباقى قول ابى هريرة وابن عباس الذى لخلق امرأته ثلاثا قبل ان يخل بها لا نرى ان تنكحها حتى تنكح زوجها غيرك تعبير
 بوقوع الثلاث تطليقات على غير المدخول بها وعلى ذلك الصحابة ومالك وجمهور العلماء وقال طاؤس وعمر بن دينار وعطاء بن وهب واحدة سواء وقع ذلك
 في لفظ واحد او الفاظ متتابعة والدليل على ذلك قوله تعالى الطلاق مرتين وهذا عام في المدخول بها وغيرها ومن جهة المعنى ان كل من صرح بقوله
 الطلاق الواحدة عليها صرح ان لكل من الثلاث كالمدة خول بها وقول السائل ان طلاقا واحدا لا يباح واحد لا يحتل ان يريد بذلك انما اوقعها في دفعة واحدة
 وهو ان يقول لها انت طالق ثلاثا فيصير ذلك في لفظ واحد وقال ابراهيم الفخري اقول لها انت طالق ثلاثا لزمته الثلاث واذا قال لها
 انت طالق انت طالق انت طالق لزمته الثلاث وروى ذلك عن ابن عباس وقال مالك تلزمه الثلاث اذا اتصل كلاما

ولم ينفصل لان كل كلام يصح
 الاستئذان منه يصح العطف عليه كطلاق
 المدخول بها ١٢٨ **سنة قوله** انما انت
 قاص بالثلاث يد ١٢٨ ثم ترجمه بنسبة لوكر
 كمر وقصه كوني بغير مقدمه بنسبة نذاري يك
 طلاق جدى كندورا وسه طلاق حرام
 على كندورا تا انك نكح كندوشوم وغير
 غيره ١٢٩ **سنة قوله** ما بلغ
 لنا وفي نسخة ما لنا فيه قول اقرار
 بالحق وتوقف عن الفتوى فيما يظهر
 له صوابه وان كان من اهل العلم
 وقول ابن عباس لا يهريرة افته
 يا باهريرة فقد جاءتك معضلة
 اخبر عن اخفاء المسئلة عليه و
 تعدد الوصول الى وجه الصواب
 فيها يقال اعضل الامراذ اعيا وبه
 تناوله فقد ما باهريرة في الفتوى
 بعد ان اخبره بتعدد تبينها ومعرفة
 وجه الصواب رجاء ان يكون عند
 ابى هريرة في ذلك ما يصير اليه او ما
 يستعين به على الوصول الى معرفة
 حكمها فلما وافق ابى هريرة الصواب
 فيها وقال الواحدة تبينها والثلاث
 تحرمها حتى تنكح زوجها غيره قال ابن
 عباس مثله لتبين له وجه الصواب
 له وقد روى محمد بن عبد الرحمن
 ابن ثوبان ان ابن عباس قال لا ي
 هريرة لما افق بما تقدم زيتها
 او نورتها او كليهما تشبهها يعني
 انه اصاب ١٣٠ **سنة قوله** فقد
 جاءتك معضلة امر معضلة عويص
 لا يهتدى لوجهه ١٣١ **سنة قوله**
 طلاق الموهون اخلف العلماء فيه

لا نرى ان تنكحها حتى تنكح زوجها غيرك وقال فانما كان طلاقا واحدا
 قال ابن عباس رسلت من يدك ما كان لك من فضل مالك عن يحيى بن
 سعيد عن بكير بن عبد الله بن الاشجع عن النعمان بن ابى عياش الانصارى عن
 عطاء بن يسار انه قال جاء رجل يسأل عبد الله بن عمرو بن العاص عن رجل
 طلق امرأته ثلاثا قبل ان يمسه قال عطاء فقلت انما طلاق البكر واحد فقال
 لى عبد الله بن عمرو بن العاص انما انت قاضى الواحدة تبينها والثلاث تحرمها حتى
 تنكح زوجها غيره مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير بن عبد الله بن الاشجع انه
 اخبره عن معاوية بن ابى عياش الانصارى انه كان جالسا مع عبد الله بن
 الزبير وعاصم بن عمر قال فجاءهما محمد بن اياس بن البكير فقال ان رجلا من اهل
 البادية طلق امرأته ثلاثا قبل ان يدخل بها فهاذا اترى ان فقال عبد الله بن الزبير
 ان هذا الامر كما بلغ لنا فيه قول فاذهب الى عبد الله بن عباس وابى هريرة فاني
 تركتهما عند عائشة فسلمهما ثم اشرنا فاخبرنا فذهب فسا لهما فقال ابن عباس لا ي
 هريرة افته يا باهريرة فقد جاءتك معضلة فقال ابو هريرة الواحدة تبينها والثلاث
 تحرمها حتى تنكح زوجها غيره وقال ابن عباس مثل ذلك قال مالك وعلى ذلك
 الامر عندنا قال مالك والثيب اذا ملكها الرجل ولم يدخل بها انها تجوز مجوز
 البكر الواحدة تبينها والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجها غيره **طلاق المريض** مالك عن
 ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال وكان اعمى لم يزل يزوج ابى سلمة
 ابن عبد الرحمن بن عوف ابن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته البتة وهو مريض
 فوريها عثمان بن عفان منه بعد انقضاء عدتها مالك عن عبد الله بن الفضل
 عن الاعرج ان عثمان بن عفان ورث نساء ابن مكل منه وكان طلقهن وهو
 مريض مالك انه سمع ربيعة بن ابى عبد الرحمن يقول بلغني ان امرأة عبد

١٣٠ - على قول من لا يقيم طلاقه حكاة ابن حزم عن عثمان منها انه يقع بشرط قيام العدة وهو قول عمر وابنه وعبد الله بن مسعود و
 ابى بن كعب وعائشة وبه قال المنيرة والنفخ وابن سيرين وعروة والشعبي وشريح وربيعة بن عبد الرحمن وطاؤس و
 الاوزاعي وابن شبرمة واللبث بن سعد والثوري وحماد بن سليمان والحنفية قال محمد وهو قول الحنفية والعامية
 من فقها ثلثا منها ثلثه ما لم تزوج زوجها غيره وان انقضت عدتها وهو قول ابن ابي ليلى واحمد واسحاق ومنها ثلثه وان
 تزوجت عشرة ازواج وبه قال مالك واللبث ١٣١ **سنة قوله** طلق امرأته البتة اسمها بما ضربهم الفوقية وكسر الضاد المجبة بنت
 الاصمغ وهي ام ابى سلمة بن عبد الرحمن وكان عبد الرحمن لما طلقها متعها جارية سوداء ثم اطلقها ووقع في رواية مالك ورثها بعد انقضاء
 عدتها وبه اخذ مالك حيث قال ثلث بعد العدة وان تزوجت بعشرة ازواج وقال احمد ثلث ما لم تزوج وقال الشافعي في اظهر قوله لا تترث
 وروى الشافعي عن غير مالك بن عبد الرحمن مات وهي في العدة كذا في تهذيب الاسماء وفيه قال الحنفية انها تترث ما دامت في العدة وهو الذي
 رواه ابن ابى شيبة وغيره عن عمر عائشة وابن مسعود وابراهيم وشريح وطاؤس قال محمد يترثه ما دامن في العدة كذا لك اخبرنا هشيم
 ابن البشير عن المغيرة الضبي عن ابراهيم عن شريح ان عمر كتب اليه في رجل طلق امرأته ثلاثا وهو مريض ان يورثها ما دامت في عدتها فاذا
 انقضت العدة فلا ميراث لها وهو قول ابى حنيفة قال ابن الهمام وقول المالكية كان قضاء عثمان بعد العدة معاوض لقول الجمهور
 انه كان فيها انتى ١٣٢ **سنة قوله** بعد ما انقضت عدتها قال لقارى هذا بظاهرة يوافق مذهب ابن ابي ليلى واسمى واصفى انها تترث بعد العدة
 ما لم تزوج بزوجه آخر والتحقيق انه ظرف لورثها فتورثها كان بعد انقضاء عدتها ١٣٣ **سنة قوله** ابن مكل هو ابن عوف اخو عبد الرحمن بن عوف

له قوله فورثها عثمان بن عفان منه بعد انقضاء عدها لانصال مرضه الذي طلق فيه بموته وهذا البلاغ اخرج به بخوارزمي عن سعد بن
 يزيد بن هارون عن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم عن ابيه عن جده قال كان في قمار سوء خلق وكانت كل تطليقتين فلما مرض عبد
 الرحمن جرى بينه وبينها شيء فقال والله لئن سألتني الطلاق لاطلقك فقالت والله لاسألك فقال اما لا فامليني اذا حضت وطهرت
 اذا فلما حضت وطهرت ارسلت اليه تعلمه فمروا بها ببعض هذه فقال ابن تذهب قال ارسلني فما حضرتي عبد الرحمن عليه انها قد
 حضت ثم طهرت فقال ارجع اليها فقل لها لا تفعل فوالله ما كان ليرد قمه فقالت **قوله** ابو عمر ذكر مالك هذا الاثر منها ولا دخل له في الباب وانما موضعه في **٥٢٢** حاكم مع الطلاق **قوله**
 فخصها نصف ما فرض لها وبه

الرحمن بن عوف سألته ان يطلقها فقال اذا حضت ثم طهرت فاذا نيتي فلم تحض
 حتى مرض عبد الرحمن بن عوف فلما طهرت اذنته فطلقها البتة او تطليقة لم يكن
 بقى له عليها من الطلاق شيء غيرها وعبد الرحمن بن عوف يومئذ مريض فورثها
 عثمان بن عفان منه بعد انقضاء عدها مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد
 ابن يحيى بن حبان قال كانت عند جدك حبان امرأة هاشمية وانصارية فطلق الانصارية
 وهي ترضع فمرت بها سنة ثم هلك ولم تحض فقالت انا ارثه ليراحض فاختصم اليه عثمان
 ابن عفان فقضى لها بالميراث فلما تمت لها شمية عثمان فقال هذا عمل ابن عمك
 هو اشار علينا بهذا يعني علي بن ابي طالب مالك انه سمع ابن شهاب يقول اذا
 طلق الرجل امرأته ثلثا وهو مريض فانها ترثه قال مالك وان طلقها وهو مريض
 قبل ان يدخل بها فلها نصف الميراث ولا عدة عليها وان دخل
 بها ثم طلقها فلها المهر كله والميراث قال مالك البكر والثيب في هذا عندنا سواء
 ما جاء في متعة الطلاق مالك انه بلغه ان عبد الرحمن بن عوف طلق امرأة
 له فمتع بوليده مالك عن نافع عن عبد الله بن عثمان كان يقول لكل مطلقة متعة
 الا التي تطلق وقد فرض لها صداق ولم تمس فحسبها نصف ما فرض لها مالك عن
 ابن شهاب انه قال لكل مطلقة متعة قال مالك وبلغني عن القسم بن محمد مثل
 ذلك قال مالك وليس للمتعة عندنا أحد معروف في قليلها ولا كثيرها ما جاء
 في طلاق لعبد مالك عن ابي الزناد عن سليمان بن يسار ان نفيها مكانا كان
 لام سامة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وعبد الله كانت تحته امرأة حرة فطلقها
 اثنتين ثم اراد ان يراجعها فامر اذ واج النبي صلى الله عليه وسلم ان يأتى عثمان بن

قال الاثنتان لهما تشريع المتعة وجوباً
 لا ندباً لكل مطلقة الا لهن
 تفصيل المقام ان المطلقة اما
 تكون مدخولة او غيرها وكل
 منها اما قد فرض لها المهر او لا
 فقال الشافعي في الجدي واحد في
 رواية يقب لكل مطلقة الا لغير
 المدخولة المفروض لها فوسنة
 في حقها ويحكي عن علي وقال مالك
 لكل الا لهن وقال ابو حنيفة واحد
 في رواية يقب للمدخولة المطلقة
 ويحب لغير المدخولة التي لم يمس
 لها فاذا اسمى لها لم تشتر في حقها
 لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم
 النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا
 لهن فريضة ومتعوهن فحبس
 لغير المدخولة التي لم تسم لها
 بمقتضى تلك الآية ولا التي سميت
 لها لقوله تعالى وان طلقتموهن
 من قبل ان تمسوهن فقد فرضتم
 لهن فريضة فنصف ما فرضتم
 محله قوله لكل مطلقة متعة
 فالمتعة ما تعطى المرأة عند الطلاق
 قال محمد وليست المتعة التي يجبر
 عليها صاحبها الامتعة واحدة هي
 متعة الذي يطلق امرأته قبل ان
 يدخل بها ولم يفرض لها فهذا
 لها المتعة واجبة يؤخذ بها في
 القضاء الخ قلت المطلقة لا يخلو
 اما ان يكون مدخولة او غير مدخولة
 وعلى كل تعدد يراد بغيرها ان يكون
 مهر المسمى في العقد او لم يسم
 فان كانت غير مدخولة والمهر
 غير مسمى وجبت المتعة عندنا
 لقوله تعالى ولا جناح عليكم ان

عائشة وابن عمر وابن عباس اما حديث عائشة
 فاخرجه ابو داود والترمذي وابن ماجة اما حديث
 ابن عمر اخرج ابن ماجة والبخاري والدار
 قطني واما حديث ابن عباس فاخرجه
 الحاكم في المستدرک

هو عندنا اثنتان الثلاثة مالك والشافعي واحد يطلق
 الامة ثلاثا وتعد بمحضتين واستدل مالكنا بقوله
 صلى الله عليه وسلم طلاق الامة ثلثان وقرؤها
 حيزتان وهو نص في الباب وقد
 روى من حديث

طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره فان طاهر الامر للوجوب وبه قال
 ابن عمر وابن عباس والحسن وعطاء وجابر بن زيد والشعبي والنفخه والزهرى والثوري والشافعي في رواية وعنه انه يجب نصف مهر المثل وقال مالك و
 الليث وابن ابي ليلى ليست بواجبة بل مستحبة وان كانت غير مدخولة والمهر مسمى فلا متعة لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد
 فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم وفي الصورتين الباقيتين تسحب المتعة وعندنا لشافعي لهما المطلقة الا لغير المدخولة بها والمهر غير مسمى
 وقال انها مستحبة في الجميع كذا في البنائية وغيرها **قوله** وليس للمتعة عندنا أحد وقال احمد ارفع المتعة الحرام واما ناهى كسوة يجوز لها ان
 تصط فيه وقال محمد واد في المتعة الدارم والخمار والمخففة وهو قول ابي حنيفة وقال الشافعي لاحد اللواجب وليس ان لا يتقص من ثلثين
 درهما ولا يزداد على خام م صلى كذا ذكر في الماشية المطبوعة عن المحلى قلت والتقدير بثلاثة اثواب مروى عن عائشة وابن عباس وسعيد
 ابن المسيب والحسن والشعبي **قوله** في طلاق العبد قد اختلف الناس في هذا اي في اعتبار عدة الطلاق هل هو بالرجال ام بالنساء
 قال السروي في شرح الهداية قال همام وقنادة ومجاهد والحسن البصري وابن سيرين وعكرمة ونافع وبريدة السلماني ومسروق وحامد
 ابي سليمان والحسن بن يحيى والثوري والنفخه والشعبي يطلق العبد الحرة ثلاثا وتعد بثلاث حيز ويطلق الحر الامة اثنتين وتعد بمحضتين من

522

عفان فيسئله عن ذلك فلقية عند الدار ^{موسم بالبيت} اخذ ابيد زيد بن ثابت فسا لها فابتد راء
 جميعا فقال حرمت عليك حرمت عليك ما لك عن ابن شهاب عن سعيد بن
 المسيب ان نفيها مكاتبها كان لامرسة زوج النبي صلى الله عليه وسلم طلق امرأة
 حرة تطليقتين فاستغنى عثمان بن عفان فقال حرمت عليك ما لك عن عبد
 ربه بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي ان نفيها مكاتبها كان لامرسة
 زوج النبي صلى الله عليه وسلم استغنى زيد بن ثابت فقال لي طلقت امرأة حرة
 تطليقتين فقال زيد بن ثابت حرمت عليك ما لك عن نافع ان عبد الله بن عمر
 كان يقول اذا طلق العبد امرأته تطليقتين فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره حرة
 كانت او امة وعدة الحرة ثلث حيض ^{لان العدة في العدة للمرأة} وعدة الامة حضتان ما لك عن نافع ان
 عبد الله بن عمر كان يقول من اذن لعبد ان ينكح فاطلاق بيده العبد ليس بيد غيره من
 طلاقه شيء فاما ان يأخذ الرجل مائة غلامه او امة وليدته فلا جناح عليه ما جاء في
 نفقة الامة اذا طلقت وهي حامل قال يحيى قال ما لك ليس على حرة ولا على
 عبد طلقا مملوكة ولا على عبد طلق حرة طلاقا بائنا نفقة وان كانت حاملا اذا لم
 تكن له عليها رجعة قال ما لك وليس على حران ليستضع لابنه وهو عبد قوم
 آخرين ولا على عبد ان ينفق من ماله على من لا يملك ^{الامر على الله} سيده الا باذن سيده عدلة القى
 تفقد زوجها ما لك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب
 قال يا امرأة فقدت زوجها فلم يدلين هو فانها تنتظر اربع سنين ثم تعتد اربعة
 اشهر وعشر اثم تحل قال ما لك وان تزوجت بعد انقضائها فدخل بها زوجها
 او لم يدخل بها فلا سبيل لزوجها الاول لها قال ما لك وكذا الامر عندنا وان
 ادركها زوجها قبل ان تنكح فهو اسحق بها قال ما لك واودكت بعض الناس من
 الذي قال بعض الناس على عمر بن الخطاب انه قال يخير زوجها الاول اذا جاء في
 صداقها او في امرأتها قال ما لك وبلغني ان عمر بن الخطاب قال في امرأة يطلقها زوجها
 وهو غائب عنها اثم يرأجها فلا يبلغها رجعتها وقد بلغها طلاقه اياها فتزوجت منه ان

واحد بسبعين وروى ابن ابى شيبة عن الحكم عن علي اذا افقدت زوجها لم تزوج حتى يقدّم او يموت وله عن ابراهيم والى قلاية (والشعبي وابن سيرين و جابر بن زيد والحكم ومحمد بن علي) ان تزوج حتى يعين لها مائة في البرهان ان تزويجها اربع سنين كان قول عمر في الابتداء ثم رجع الموقل على انها امرأة ابتليت فلتصر حتى يأتيها موت او طلاق رواه عبد الرزاق ٢٠٠٠٠٠ وفي لدرا المختار فلا ينكح عرسه فيء ولا يفارق بينه وبينها ولو بعد مضي اربع سنين خلا فالمالك فان عتدها تعتد زوجة المفقودة الوفاة بعد مضي اربع سنين وهو مدّ هب الشافعي القديم قاما الميراث فمن جههما كمد هبنا في العقد برمتعين سنة او الرجوع الى رأى الحاكم وعند احمد ان كان يغلب على الهلاك كمن فقد بين الصنفين او في مركب قد انكسر او خرج لحاجة قريبة فلو رجع ولم يعلم خبره فهذا بعد اربع سنين يقسم ماله وتعتد زوجته بخلاف ما اذا لم يغلب عليه الهلاك كالنساء في النكاح والسياسة فانه يفوض الحاكم في رواية وفي اخرى يقدد برمتعين من مولد ١٢٠٠٠٠ **قوله** يتكرون الذي قال بعض الناس يعني ان ذلك ليس بثابت عن عمر وقد رواه ابن ابى شيبة عن طريق مصعب عن الزهري عن ابن المسيب عن عمر وعثمان قالان جاء زوجهما الاول خير بين امرأته وبين الصداق رواه البيهقي فان اختار الصداق كان على زوجها الاختار وان اختار امرأته افندت حتى تحل ثم ترجع الى زوجها الاول و كان على زوجها الآخر مهرها بما احل من فرجها قال الزهري وقضى بذلك عثمان بعد عمر ١٢٠٠٠٠

له قوله في هذا وفي المفقود ان مجرد العقد فوت وهذا مذهبه في الموطأ ومذهبه في المدونة انها تفوت بدخول الثاني فيها لا بعقدته وهو المشهور في المذهب كذا قال الزرقاني ٣٠ **له قوله** فتلك اي حالة الطهر العدة التي امر الله ان يطلق لها اي فيها النساء في قوله فطلقوهن لعدته اليه وقت عدتهن فالحد يث فيه دليل على كون القراء الطهر ذلك بناء على كون الالام في الحديث والآية بمعنى في وقال الحنفية ان الالام في الحديث والآية بمعنى الغاية والاستقبال كما يقال لقبته لثلث يعني تلك اي حالة الحيض العدة التي امر الله ان يطلق مستقبلات لها النساء وهذا على تقدير كون الحديث مرفوعاً ولا فقد قال ابن وضاح انتهى حديثه **له قوله** انما الاقراء الاطهار هو جميع قراء ٥٢٣ وكن لك القراء وهو بفتح القاف وضحا فيكون قوله قتل الخ مدرجا عن ابن عمر ٣٠ **له قوله** انما الاقراء الاطهار هو جميع قراء

دخول بها زوجها الآخر ولم يدخل بها فلا سبيل لزوجها الاول الذي كان طلقها اليها قال مالك وهذا احب ما سمعت الى في هذا وفي المفقود ما جاء في الاقراء **قوله** الطلاق وطلاق الحائض مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة فلا يجزها ثم يسكنها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء امسك بعد وان شاء طلق قبل ان يمسه فتلك العدة التي امر الله ان يطلق لها النساء مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة ام المؤمنين انها نقلت حفصة بنت عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة قال ابن شهاب فذكر ذلك لعروة بنت عبد الرحمن فقالت صدق عروة بن الزبير وقد جادلها في ذلك ناس فقالوا ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه ثلثة قروء فقالت عائشة صدقوا وهل تدرون ما الاقراء انما الاقراء الاطهار مالك عن ابن شهاب انه قال سمعت ابا بكر بن عبد الرحمن يقول ما دركت احدا من قريش الا وهو يقول بهذا يريد قول عائشة مالك عن نافع وزيد بن اسلم عن سليمان بن يسار ان اخص هلك بالشام حين دخلت امرأته في الدم من الحيضة الثالثة وكان قد طلقها فكتب معاوية بن ابي سفيان الى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك فكتب اليه زيدا انها اذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها ولا ترضى ولا يرثها مالك انه بلغه عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وابي بكر بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار وابن شهاب انهم كانوا يقولون اذا دخلت المطلقة في دم من الحيضة الثالثة فقد بان من زوجها ولا ميراث بينهما ولا رجعة له عليها مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول اذا طلق الرجل امرأته فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها

لعتان حكاهما القاضي عياض واشهرهما الفقر وهو الذي اقتصر عليه أكثر أهل اللغة واقنعوا على انه من الاضداد مشق بين الحيض والطهر ولهذا وقع الاختلاف بين العميان في تفسير القروء كذا ذكر النووي في تهذيب الاسماء واللغات واختلاف الصحابة فيه على قولين فمنهم من اختار ان القراء في الآية محمول على الطهر فتضمن العدة بعض ثلثة اطهار وان لم تنقص الحيضة الثالثة منهم عائشة قالت انما الاقراء الاطهار انما منها مالك والشافعي وعبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن ابي حاتم والدارقطني والبيهقي ومنهم ابن عمر وزيد بن ثابت كما اخرج عبد الرزاق والبيهقي وابن جرير قال العيني وبه قال الشافعي ومالك وقال احمد كنت اتقن الاطهار ثم رجعت الى قول الزكاة بقرء ذهبت من الصحابة الى ان القراء هو الحيض وقد بسط السيوطي رواياتهم في ذلك المنشور قال العيني وبه قال الخلفاء الاربعية والعبادة والي بن كعب ومعاذ بن جبل وابو الدرداء وعبد الله بن الصامت وابو موسى الاشعري ومعبد الجهمي وهو قول طاووس وعطاء بن ابي ميسرة وسعيد بن جبير والحسن بن محي وشريك القاضي والحسن البصري والثوري الاوزاعي وابن شبرمة وربيعه والي عبيدة ومجاهد ومقاتل وقتادة والشافعي وعكرمة واسحاق واحمد واصحاب الظواهر واصل الكلام في المسئلة

مختلف فيها من عهد الصحابة الى من بعدهم لكن ما اختار احيانا من ان المراد بالقراء في قوله تعالى ثلثة قروء الحيض وان انقضاء العدة بالانقضاء من الحيضة الثالثة مبرح بوجودها انما هو موافق للحديث طلاق الامة طليقتان وعدتها حيضتان فانه يدل على ان المراد بالقراء الواقع في عدة المطلقات الحرة الحيض والالكانت عدة الامة طهرين لا حيضتين فان عدة الامة نصف عدة الحرة ولما لم يكن التجزى للحيضة جعلت حيضتين يدل عليه قول عمر لو استطعت ان اجعل عدة الامة حيضا ونصفا جعلت اخرج عبد الرزاق والشافعي وابن ابي شيبة والبيهقي في كتاب المعرفة ومنها ان الله تعالى بعد ما عظم المطلقات بقوله في سورة البقرة والمطلقات يترصن بانفسهن ثلثة قروء وقال في سورة الطلاق واللائ يئسن من الحيض من نساءكم ان ارتبتم فعدتهن ثلثة اشهر فذكر فيه مقدار عدة الأنسة وأشار بذكر الحيض الى ان المراد بالقراء في الآية السابقة هو الحيض ومنها ان الطلاق السنن هو الطلاق في الطهر فان كان المراد بالقراء هو الطهر فان احتسب الطهر الذي وقع فيه الطلاق كان المجموع اقل من ثلثة قروء وان لم يحتسب كان ازيد منها وهو خلاف قوله تعالى ثلثة قروء بخلاف ما اذا حمل القراء على الحيض وفي المنهاج ابحاث طويلة عن عريضة مذكورة في بحث الخاص من كتب الاصول ومنها انه مذهب الخلفاء والعبادة والاكابر الصحابة فكان اولي بالقبول بالنسبة الى قول اصاغر الصحابة ١٢

ولا ترثه ولا يرثها قال مالك وهو الامر عندنا مالك عن الفضل بن عبد الله
 مولى المهرى ان القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله كانا يقولان اذا طلقت المرأة
 فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد بانت منه وحلت ما لك انه بلغه
 عن سعيد بن المسيب وابن شهاب بن سليمان بن يسار انهم كانوا يقولون عدة
 المختلعة ثلاثة قروء ما لك انه سمع ابن شهاب يقول عدة المطلقة الاقراء وان
 تباعدت ما لك عن يحيى بن سعيد عن رجل من الانصار ان امرأته سألت الطلاق
 فقال لها اذا حضت فاذا نبتي فلما حاضت اذنته فقال اذا طهرت فاذا نبتي فلما طهرت
 اذنته فطلقها قال مالك وهذا احسن ما سمعت في ذلك عند المرأة في
 بيتها اذا طلقت فيه ما لك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد وسليمان
 بن يسار انه سمعهما يذكران ان يحيى بن سعيد بن العاصي طلق بنت عبد الرحمن
 ابن الحكم البتة ثلثا فانقلها عبد الرحمن بن الحكم فاسلمت عائشة ام المؤمنين الى
 مروان بن الحكم وهو امير المدينة فقالت يا الله ارد المرأة الى بيتها فقال مروان
 في حديث سليمان ان عبد الرحمن غلبني وقال مروان في حديث القاسم او ما
 بلغك شأن فاطمة بنت قيس فقالت عائشة لا يضرك الا نذكر حديث فاطمة
 فقال مروان ان كان بك الشر فحسبك ما بين هذين من الشر ما لك عن نافع
 ابن ابي سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل كانت تحت عبد الله بن عمرو بن عثمان بن
 عفان فطلقها البتة فانقلت فانكر ذلك عليها عبد الله بن عمرو ما لك عن نافع
 ان عبد الله بن عمرو طلق امرأته له في مسكن حفصة زوج النبي صلى الله عليه
 وسلم وكان طريقا الى المسجد فكان يسلك الطريق الاخرى من ارباب البيوت
 كراهية ان يستأذن عليها حتى راجعها ما لك عن يحيى بن سعيد بن سعيد بن
 المسيب سئل عن المرأة يطلقها زوجها وهي في بيت بكراء على من الكراء قال
 سعيد على زوجها قال فان لم يكن عند زوجها قال فليها قال فان لم يكن عندها
 قال فلي لامير ما جاء في نفقة المطلقة ما لك عن عبد الله بن يزيد

له قول وهو الامر عندنا وبه قال الشافعي واحمد ان المراد بالا قراء الاطهار يوم العدد بالدخول في الحيضة الثالثة قال محمد انقضاء العدد عندنا
 بالظهار من الحيضة الثالثة اذا اغتسلت منها اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي ان رجلا طلق امرأته تطليقة بمالك الرجعة ثم تركها حتى انقطع
 دما من الحيضة الثالثة ودخلت مغتسلها وادنت ماؤها فانها فقال لها قد راجعتك فساكت عن ذلك وعندها عبد الله بن
 مسعود فقال عمر قل فيها براك فقال اراء يا امير المؤمنين احق برجعتهما ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة فقال عمر انا ارى ذلك ثم قال لعبد
 الله بن مسعود كيف اى وما على علمي اخبرنا ابن مبيدة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب قال قال علي بن ابي طالب هو احق بها
 حتى تغتسل من حيضها الثالثة اخبرنا عيسى بن ابي عيسى الخياط المديني عن الشعبي عن ثلثة عشر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كلهم قالوا الرجل احق بامرأته
 حتى تغتسل من حيضتها الثالثة قال
 محمد وبهذا نأخذ وهو قول ابو حنيفة
 والعامة من فقهاء ثمانية عشر
 استدلت لذلك من المرفوع بقوله
 صلى الله عليه وسلم عدة الامة
 حيضتان رواه ابو داود وبها
 رواه ابن ماجة عن عائشة قالت
 امرأة بريدة ان تعدت ثلث حيض و
 ايضا ان الاستبراء بحيضة رواه ابو
 داود عن علي بن موسى سلم قوله
 عدة المرأة اختلف العلماء في هذا
 الباب فذهب عمر بن الخطاب من
 الصحابة واخرون وبه قال اصحابنا
 ان المطلقة المبتوتة النفقة والسكنى
 في العدة وان لم تكن حاملا اما
 النفقة لما مل فلقوله تعالى وان
 كن اولات حمل فأنفقوا عليهن حتى
 يوضعن حملهن واما غير الحامل فليسكن
 لقوله تعالى اسكنوهن من حيث
 سكنتم ومن وجدكم لا نفقة لانها
 محبوسة عليه وقال احمد وابن
 عباس لا نفقة لها ولا سكنى و
 يحتجهم حديث فاطمة بنت قيس و
 قال مالك والشافعي ويزيد بن حبيب
 السكنى للآية دون نفقة الحديث
 فاطمة بنت قيس واما المتوفى عنها
 زوجها فلا نفقة لها بالا جاع والافهم
 وجوب السكنى واما المطلقة
 الرجعية فيجب لها النفقة والسكنى
 كما ذكر النووي قال محمد وبهذا نأخذ
 لا ينبغي للمرأة ان تنقل من منزلها
 الذي طلقها فيه زوجها طلاقا ثانيا
 او غيره او مات عنه فيها حتى تنقضي
 عدتها وهو قول ابو حنيفة والعامة
 من فقهاء ثمانية قال جميع من الصحابة

وروى ذلك مرفوعا ايضا بسند ضعيف فعن ابن مسعود وعمر قالوا لا لطلقة ثلاثا السكنى والنفقة اخبرنا اخرج الترمذي عن عمر

انه كان يجعل لها النفقة والسكنى واما حديث فاطمة بنت قيس فانه رده عمر بن الخطاب وقال لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا ندري
 لعلها حفظت او نسيت وقد انكره اسامة بن زيد فانه اذا ذكرت فاطمة من ذلك شيئا رماها بما كان في يده وكذلك انكرته عائشة فانها
 قالت ما لفاطمة من خير ان تذكر هذا الحديث يعني قولها لا نفقة لها ولا سكنى اخبرنا الطحاوي هذه الاقاويل وقد انكرهم بعضهم
 الصحابة فلم يترك عليهم منهم منكر فدل تركهم التأكيد عليه ان من ههنا فيه كذب ههنا قوله او ما بلغك شأن فاطمة حيث رخص لها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الانتقال من بيت زوجها ثم قوله لا يضرك الا نذكر حديث فاطمة لانه لا حاجة فيه فقد كان
 انتقالها بسبب ان مكانها كان وحشا خفيف عليها او لانها كانت لسنة ففتت الناس رواها ابو داود وعلل ليس زان وراى قوله
 ان كان بك الشر اى ان كان عندك ان سبب خروج فاطمة شرفها او في مكانها فيمكنك ما بين هذين اى عمره وزوجها يحيى بن سعيد من
 الشر لو سكنته في دار زوجها ومنهجه جواز الانتقال من مسكن الزوج بسبب وجود عارض يقتضى جواز خروجها كان يكون المنزل مستقرا فخرج
 المستجير ولم يرض باجارتها باجر المثل او امتنع المكثري من تحديلا لاجارة وعلل قوله وكان طريقا الى المسجد كان من جرة

له قوله وهو غائب يخالفه ما أخرجه الطحاوي من حديث الليث أنه سأل عبد الحميد بن عبد الله عن طلاق حرة إلى عمر وفاطمة بنت قيس فقال له عبد الحميد طلقها البتة فخرج إلى اليمن وكذلك أخرجه من حديث ابن جريح قال أخبرني عبد الرحمن بن عامر بن ثابت أن فاطمة بنت قيس أخبرته وكانت عند رجل من بني غزو مرفأخبرته أنه طلقها ثلاثاً فخرج إلى بعض المغازي وأمر وكيله أن يعطيها بعض النفقة ووجه الجمع بينهما يقال طلقها في المدينة ولم يظهر أمر الطلاق حتى خرج مع غيرة فوقم الزناغ بينهما وبين وكيل الزوج في وجوب النفقة فظهر أمر الطلاق حينئذ فظن أنه طلقها إلا أن أوبقها طلقاً ثنتين ثم خرج إلى اليمن فأرسل بطلاقها الثالثة كما يدل عليه **له قوله** حديث مسلم ١٣ وفي مسند فاطمة إذا وضعت ثيابك

لم يرتك فيه دليل على جواز رؤية المرأة إلى الأجنبية والعكس وبذلك جواز استئجار العمل على جواز خروج النساء إلى المساجد والأسواق والأسفار مستتبات ولم يزل الرجال على مهر الزمان مكشوف الوجوه فلم يستوروا ولا يستر قال المظهرى وعليه الفتوى بدليل أنهن يحضرن الصلوة مع الصبر صلى الله عليه وسلم في المسجد ولا بد أن يقع نظرهن إلى الرجل هذا إذا لم يكن النظر يشهوة وإما نظرها بالشهوة فحرام وما وقع في حديث أم سلمة المشهور ففهمنا أنها أخرجه الأربعة فحصل على الورع والتقوى والله أعلم **له قوله** فلا يضيع عصاه عن عاتقه قال النووي فيه تأويلان مشهوران أحدهما أنه كثير الأسفار والثاني أنه كثير الضرب للنساء وهذا أحسن دليل الرواية الأخرى أنه صار للنساء اتفقوا عليه دليل على جواز ذكر الإنسان ما فيه عند المشاورة وطلب النصيحة ولا يكون هذا من الغيبة المحرمة **له قوله** واعتبط به ضبطه النووي بفهم التأخر والباء أي صرت بحيث اغتطفن النساء بحظ كان في منته والحديث دليل على أن المال معتبر في الكفارة **له قوله** وهذا الأمر عندنا يعني لا نفقة لها ولها السكنى قال النووي اختلفوا في المطلقة البائن الحامل هل لها السكنى والنفقة فقال عمر وأبو حنيفة وآخرون لها النفقة والسكنى لقوله تعالى استسكنن من حيث سكنتم من وجدكم وإما النفقة فلا إنها محسوبة عليه وقد قال عمر لا ندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا يقول المرأة لا ندرى أحفظت أم نسيت وروى الدارقطني عن جابر المطلقة ثلاثاً لها السكنى والنفقة كذا في جميع الجوامع وللطاهر في عن إبراهيم أن ابن مسعود وعمر قالوا المطلقة ثلاثاً لها السكنى والنفقة وقال ابن عباس وأحمد لا سكنى لها ولا نفقة بحد يث فاطمة **له قوله** ولنا قوله تعالى استسكنن من حيث سكنتم من وجدكم وفي قراءة عبد الله مسعود استسكنن من حيث سكنتم واتفقوا عليهم من وجدكم ولا اختلاف بين القراءتين لكن أحدهما تفسير لاخرى وأما حديث فاطمة بنت قيس فقد روى عنه أنها لما روت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة قال لا ندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا وناخذ بقول امرأة لعلمنا نسيت أو شبه لها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها النفقة والسكنى وقول عمر لا ندع كتاب ربنا يحتل أنه أراد به قوله عز وجل سكنن من حيث سكنتم واتفقوا عليهم من وجدكم ويكون قراءة كثرية ابن مسعود ويحتل أنه أراد بقوله لا ندع كتاب ربنا تلك الآية كما روى عنه أنه قال في باب الزنا كذا تنزل في سورة الاحزاب الشيم والشيخة إذا زنيا فارجموهما كالأمن بالله ثم رفعت التلاوة وبقي حكمها كذا فهمنا وروى أن زوجها أسامة بن زيد كان إذا سمعها تحدث بذلك حبسها بكل شيء في بيته وروى عن عائشة أنها قالت لها لقد قتلت الناس بهذا الحديث وأقل أحوال الحكماء على ما رأوا الحديث أن يوجب طعناً فيه ثم قيل في تأويله أنها كانت تبتذل على إحسانها فظنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بيت ابن أم مكتوم ولم يجعل لها نفقة ولا سكنى لأنها صارت كالنشرة إذا كان سبب خروجها منها وقيل أن زوجها كان غائباً فلم يقض لها بالنفقة والسكنى على الزوج بغيره إذ لا يجوز القضاء على غائبين فبأن يكون له خصم حاضر **له قوله** كانت له عليها رجعة الحر وقال أبو حنيفة والشافعيان من عتقت في عدة رجعية فحررت لهما كالزوجة بخلاف ما إذا اعتقت في عدة بائن فهي كامة لأنها كالأجنبية كانها اعتقت بعد

مولي الأسون سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمر بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام فأرسل إليها وكيله بشعر فخطبته فقال والله مالك علينا من شيء فجاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال ليس لك عليه نفقة وإمراها أن تعتد في بيت أم شريك ثم قال تلك امرأة بغشها أصحابي عتدي عند عبد الله بن أم مكتوم فأنه رجل عجمي تصعبين ثيابك فإذا حلت فاذنني قالت فلما حلت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأباجهم بن هشام خطبا إلى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أبوجهم فلا يضيع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك لا مال له انكحي أسامة بن زيد قالت فكرهته ثم قال انكحي أسامة بن زيد فنكحته فجعل الله فيه خيراً واعتبطت به مالك أنه سمع ابن شهاب يقول لمبتوتة لا تخرج من بيتها حتى تحل وليس لها نفقة إلا أن تكون حاملاً فينفق عليها حتى تضع حملها قال مالك وهذا الأمر عند الأمة من طلاق زوجها قال مالك الأمر عندنا في طلاق العبد الأمة إذا طلقها وهي أمة ثم عتقت بعد فعدت أمة لا يغير عدتها عتقها كانت له عليها رجعة ولو تكن له عليها رجعة لا تنتقل عدتها قال مالك ومثل ذلك الحد يقع على العبد ثم يعتق بعد أن يقع الحد عليه فأما حد حد عبد قال مالك والحر يطلق الأمة ثلاثاً وتعتد حيضتين والعبد يطلق الحرة طليقتين وتعتد ثلاثة فروع قال مالك في الرجل تكون تحت الأمة ثم يبتاعها فيعتقها أنها تعتد الأمة حيضتين ما لم يصيبها فإن أصابها بعد ملكها يابها قبل عتاقها لم يكن عليها إلا الاستبراء بحيضة جامع عدة الطلاق مالك عن يحيى بن سعيد وعن يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي عن

بنت قيس فقيد روى عنه أنها لما روت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة قال لا ندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا وناخذ بقول امرأة لعلمنا نسيت أو شبه لها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها النفقة والسكنى وقول عمر لا ندع كتاب ربنا يحتل أنه أراد به قوله عز وجل سكنن من حيث سكنتم واتفقوا عليهم من وجدكم ويكون قراءة كثرية ابن مسعود ويحتل أنه أراد بقوله لا ندع كتاب ربنا تلك الآية كما روى عنه أنه قال في باب الزنا كذا تنزل في سورة الاحزاب الشيم والشيخة إذا زنيا فارجموهما كالأمن بالله ثم رفعت التلاوة وبقي حكمها كذا فهمنا وروى أن زوجها أسامة بن زيد كان إذا سمعها تحدث بذلك حبسها بكل شيء في بيته وروى عن عائشة أنها قالت لها لقد قتلت الناس بهذا الحديث وأقل أحوال الحكماء على ما رأوا الحديث أن يوجب طعناً فيه ثم قيل في تأويله أنها كانت تبتذل على إحسانها فظنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بيت ابن أم مكتوم ولم يجعل لها نفقة ولا سكنى لأنها صارت كالنشرة إذا كان سبب خروجها منها وقيل أن زوجها كان غائباً فلم يقض لها بالنفقة والسكنى على الزوج بغيره إذ لا يجوز القضاء على غائبين فبأن يكون له خصم حاضر **له قوله** كانت له عليها رجعة الحر وقال أبو حنيفة والشافعيان من عتقت في عدة رجعية فحررت لهما كالزوجة بخلاف ما إذا اعتقت في عدة بائن فهي كامة لأنها كالأجنبية كانها اعتقت بعد

له قول^{١٢} شرفتها حيضتها بالبناء للمجهول^{١٣} انقطعت عنها حيضتها^{١٤} **قوله** بعد التسعة الاشهر ثلثة اشهر اى يجعلها بمجرى السنة قال^{١٥} الجبل
 ادخل الامر القريب على التسعة المضاف وهو موافق لما ذهب اليه كوفيين نحو ثلثة الاشهر وصوره المسئلة ان الحاجب على ذات الاقراء التبرج ثلثة
 قروير وعلى ذات الاحمال وضع الحمل فاذا ظهر انها من اللائ يشن من الحيض وجب التبرج بالاشهر^{١٦} **قوله** مدة المستحاضة سنة وبه قال
 مالك ان مدة المستحاضة حرة كانت اوامة في الطلاق سنة كذا في الرسالة وروى ابن ابي شيبة عن عطاء بن رباح عن الحسن والحسين عن ابي ابراهيم
 ابو حنيفة وعمر والاكثرا انها تعتد ايام اقرانها^{١٧} **قوله** هو قول ابو حنيفة والعامه من فقهاء ثلثة اشهر انها تترك الصلوة ايا مارقانها التي كانت تجلس
 لانها فيهن حائض فكلت ان تعتد من
 فاذا مضت ثلثة قروير منهن بانت
 ان كان ذلك اقل من سنة او اكثر
 انقل^{١٨} **قوله** التي ترفعها حيضتها
 اى ترفع عنها ذهب مالك الى قول
 عمر وقال ابو حنيفة والشافعي في
 قوله الجدي والاكثرا انها تعتد بالاقراء
 او تسليخ من الايام فقصت بالاشهر
 ولا يبالى بطول مدة الانتظار وتكون
 الشافعي قول عمر على امرأة يقرها الى
 سن الاثنتان قال محمد في مؤطا
 العدة في القرآن على اربعة اوجه
 الا خمس لها لما مل حتى تضع و
 التي لم تبلغ الحيض ثلثة اشهر و
 التي يشمت من الحيض ثلثة اشهر
 والتي تحيض ثلثة قروير فهذا الذي
 ذكرتم ليس بعدة الحائض ولا غيرها
 قال محمد انا ابو حنيفة عن حماد عن
 ابراهيم ان علقمة طلق امرأته طلاقا
 يملك الرجعة فحاضت حيضة او
 حيضتين ثم ارتفع عنها حيضها ثمانية
 عشر شهرا ثم ماتت فقال علقمة بن
 مسعود فقال هذا امرأته حيس
 الله عليك ما رثتها فكله لك انا عيسى
 ابن عيسى الخياط عن الشعبي ان علقمة
 سأل ابن عمر عن ذلك فامر به بالكل
 مولاهما على **قوله** ما ادمت
 في عدتها وبه قال الشافعي وقال ابو
 حنيفة اذا اسلمت هي وولدها
 بتأين دارها تقع الفرقة والايمن
 الاسلام على الزوج فان ابى يقع
 الطلاق وقد سبق في حديث امرأة
 صفوان **قوله** حكمها من
 اهله ثم فان لها اقراره عرف بها
 الاحوال واطلب للصلح وهذا على
 وجه الاستصحاب فلو نصبا من

سعيد بن المسيب انه قال قال عمر بن الخطاب ايما امرأة طلقت فحاضت حيضة
 او حيضتين ثم ترفعها حيضتها فانها تنتظر تسعة اشهر فان بان بها حل فذلك والا
 اعتدت بعد التسعة الاشهر ثلثة اشهر ثم حلت مالك عن يحيى بن سعيد عن
 سعيد بن المسيب انه كان يقول لطلاق للرجل والعدة للنساء مالك عن
 ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه قال عدة المستحاضة سنة قال مالك الامر
 عندنا في المطلقة التي ترفعها حيضتها حين يطلقها زوجها انها تنتظر تسعة اشهر
 فان لم تحض فيهن اعتدت ثلثة اشهر فان حاضت قبل ان تستكمل الاشهر
 الثلثة استقبلت الحيض فان مرت بها تسعة اشهر قبل ان تحيض اعتدت ثلثة
 اشهر فان حاضت الثانية قبل ان تستكمل الاشهر الثلثة استقبلت الحيض فان
 مرت بها تسعة اشهر قبل ان تحيض اعتدت ثلثة اشهر فان حاضت الثالثة كانت
 قد استكملت عدة الحيض فان لم تحض استقبلت ثلثة اشهر ثم حلت ولزوجها
 في ذلك عليها الرجعة قبل ان تحل الا ان يكون قد بت طلاقها قال مالك السنة
 عندنا ان الرجل اذا طلق امرأته وله عليها رجعة فاعتدت بعض عدتها ثم
 ارتجعها ثم فارقتها قبل ان يمسها انها لا تبني على ما مضى من عدتها وانها
 تستأنف من طلقها عدة مستقبله وقد ظلم زوجها نفسه واخطأ ان كان
 ارتجعها ولا حاجة له بها قال مالك والامر عندنا ان المرأة اذا اسلمت و
 زوجها كما قرأه اسلم زوجها فهو احق بها ما ادمت في عدتها فان انقضت عدتها
 فلا سبيل له عليها وان تزوجها بعد نقضاء عدتها لم يعد ذلك طلاقا وانما
 فسخها منه الاسلام بغير طلاق ما جاء في الحكمين مالك انه بلغه ان
 علي بن ابي طالب قال في الحكمين للذين قال الله تبارك وتعالى وان خفتن
 شقاق بينكما فائتوا احكما من اهله وحكما من اهله ان يريد اصالحا يوق الله
 بينهما ان الله كان عليهما خبير ان اليهما الفرقة بينهما والاجتماع قال مالك وذلك
 احسن ما سمعت من اهل العلم ان الحكمين يجوز قولهما بين الرجل وامرأته في الفرقة

الاجانب جازم **قوله** تعالى وان خفتن شقاق بينكما اصله شقاقا بينهما فاضيف الشقاق الى الظروف على سبيل الاستعارة كقوله
 تعالى بل مكر ايل والنهار اصله بل مكر في الليل والشتاق العداوة والخلاف لان كلامهما يفعل ما يشق على صاحبه او يحيل الى
 شق اي ناحية غير شق صاحبه والضمير للزوجين وان لم يجز لها ذكر كل كرم ايدل عليها فابعدوا احكما من اهله رجلا يصلم الحكومة و
 الاصلاح بينهما وحكما من اهله لان الاقارب اعرف بواطن الاحوال واطلب للصلح ونفوس الزوجين اسكن اليها فيمران ما في
 ضميرهما من الحب والبغض واداة الصلح والفرقة **قوله** ان يريد اصالحا اتم الصلح الاول للحكمين والثاني الى الزوجين
 اي ان قصد الاصلاح اوقع الله بحسن سعيهما الموافقة بين الزوجين وقيل كلاهما الحكمين اي ان قصد الاصلاح يوق الله بينهما فينفق
 حكمها ويحصل مقصودهما وقيل للزوجين اي ان اراد الاصلاح وزوال الشقاق اوقع الله بينهما الالفة والاتفاق **قوله** في
 الفرقة والاجتماع قال ابن عبد البر اجمعوا على ان قولها نافذ في الجهم والا لم يوكلفها الزوجان واختلفوا في الفرقة شرحت عن الجهم ونفي
 قولها فيها من غير توكيل وروى ابن ابي شيبة عن ابي سلمة الحكم انشاء اجمعا وان شاء فرقا ولا يلبان الجهم والتفرق الابان الزوجين

له قوله ان ذلك لازماً انكها من باب لزوم الطلاق المعلق وبه قال جماعة آخرون وهو المشهور عن مالك وقال الجمهور واحمد والشافعي ومالك في رواية ابن وهب والخزومي لا يقع وقال ابو حنيفة واصحابه يقيم مطلقاً لان التعليق بالشرط يمين فلا تتوقف صحته على وجود ملك المخل كاليمن بالله تعالى والمسئلة من الخلافات الشهيرة قال ابن عبد البر وروى احمد بن حنبل في مسنده في عدم الوقوع الا انها معلولة عند اهل الحديث ومنهم من يعمم بعضها واحسنها ما رواه الترمذي وقاسم بن ابيهم مرفوعاً لاطلاق الابن بكاه ولا بد داود لاطلاق الا في ملك قال البخاري وهو مرفوع في الطلاق قبل النكاح واجيب عنها بما نقول بوجه لان الذي ولا عليه انما هو انتفاء وانما التزام في التزامه بعد النكاح **له قوله** فليس يلزمه ذلك وبه قال ربيعة و **٥٢٨** الاوزاعي والليث وابن ابي ليلى وروى

والاجتماع يمين الرجل بطلاق ما لم ينكح ما لك انه بلغه ان عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وعبد الله بن مسعود وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد وابن شهاب وسليمان بن يسار كانوا يقولون اذا احلف الرجل بطلاق المرأة قبل نكحها ثم انكحها ذلك لازم له اذا انكحها ما لك انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يقول فيمن قال كل امرأة انكها ففى طالق انه اذا الم يسم قبيلة او امرأة بعينها فلا شيء عليه قال مالك وهذا احسن ما سمعت قال مالك الرجل يقول لامرأته انت الطلاق وكل امرأة انكها ففى طالق وماله صدقة ان لم يفعل كذا وكذا فحنث قال ما نساءه فطلق كما قال واما قوله كل امرأة انكها ففى طالق فانه اذا الم يسم امرأة بعينها او قبيلة او ارضاً او نحو هذا فليس يلزمه ذلك وليتزوج ما شاء واما ماله فليتصل بثلاثة اجل لذي لا يمس امرأته ما لك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه كان يقول من تزوج امرأة فلم يستطع ان يمسها فانه يضرب له اجل سنة فان مسمها والافرق بينهما ما لك انه سأل ابن شهاب متى يضرب له الاجل من يوم يبنى بها ام من يوم ترافعه فقال بل من يوم ترافعه الى السلطان قال مالك فاما الذي مس امرأته ثم اعترض عنها فاني لم اسمع انه يضرب له اجل ولا يفرق بينها جاً مع الطلاق ما لك عن ابن شهاب انه قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من ثقيف اسلم وعنده عشرة نسوة حين اسلم الثقفي اسلم منهن اربعا وفارق سائرهن ما لك عن ابن شهاب انه قال سمعت سعيد بن المسيب وسعيد بن عبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار كلهم يقولون سمعت ابا هريرة يقول سمعت عمر بن الخطاب يقول يا امرأة طلقها زوجها تطليقة او تطليقتين ثم تركها حتى تحل وتكفر زوجها غيره فيموت عنها او يطلقها ثم ينكحها زوجها الاول فانها تكون عندك على ما بقي من طلاقها قال مالك وعلى ذلك السنة عندنا التي لا اختلاف فيها ما لك عن ثابت الاحنف انه تزوج ام ولد لعبد الرحمن ابن زيد بن الخطاب قال فدا عني عبد الله بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب

عن الفخري وقال الشافعي واحمد اسحق لا يقع الطلاق في العوم ولا في الخصوم وهو رواية عن مالك وروى ابن ابي شيبة عن علي بن فضال وجابر بن عتيق لا يملك الا بعد النكاح وروى ابو داود والترمذي عن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا نذر لاي امر فبما لا يملك ولا عتق له فيما لا يملك ولا طلاق له فيما لا يملك قال محمد في الأثر اننا ابو حنيفة عن محمد بن قيس عن ابراهيم وعامر عن الاسود بن يزيد انه قال قال المرأة ذكرت ان تزوجتها ففى طالق فلم ير الاسود ذلك شيئاً او سأل اهل الحجاز فلم يروا ذلك شيئاً فترجها ودخل بها فذكر ذلك لابن مسعود فامر ان يميزها انها ملك بنفسها قال محمد ويقول له تأخذ ونرى لها صداقاً نصف الذي تزوجها عليه وصداق مثلها بدخوله وهو قول ابو حنيفة **له قوله** واما ما ماله فليصدق بثلاثة لقصة ابى لبيد حيث امره رسول الله صلى الله عليه وسلم لما جعل ماله في سبيل الله ان يصدق بثلاثة وقد مرقبياً مع بيان خلاف ابى حنيفة والشافعي قال محمد حاليماً ان يصدق ما التزم ويمسك قدر الحاجة ثم لما افاد ما لا تصدق فيه الذي امسك **له قوله** فرق بينهما اي فرق الفاضى بتطليقة بائنة عند ابى حنيفة ولها كل المهر من خلا بها ونصفه ان لم يخل بها وقال احمد والشافعي فيم ولا يجب المهر ولا المتعة وتجب الحدة لانه فرقة من جهتها وبه قال مالك **له قوله** امسك منهن اربعا لانه اخذ مالك والشافعي واحمد انه يمتار منهن اربعا اي يمين شأه ويفارق ما بقي قال محمد ويخذلناخذ واما ابو حنيفة فقال لنكاح الاربع الاول جائز ونكاح من بقي منهن باطل وهو قول ابراهيم الفخري **له قوله** وفارق سائرهن وقد ذهب الى هذا مالك والشافعي واحمد وداود وذهبت ابو حنيفة وابو يوسف والثوري والاوزاعي والزهري واحد قول الشافعي اي انه لا فرق من انكحه الكفار الا ما وافق الاسلام فيقولون اذا اسلم الكافر وتحتة اختان وجب عليه ارسال من تأخر عقدها وكذلك اذا كان تحتة اكثر من اربع امسك من تعدر العقد منهن وارسل من تأخر عقدها اذا كانت خامسة او نحو ذلك واما الاحاديث ففيها اشياء التحار والامسك للزوج المسلم لكن ليس فيها ان لا يمتار ذلك ويمسك بالنكاح الاول او بنكاح جديد مع ما انه قد روى ان ذلك كان قبل تحريم الجهم ذكر عن مكحول انه قال كان ذلك قبل نزول الفرائض **له قوله** على ما بقي من طلاقها وبه قال الشافعي ومحمد واكثر اهل العلم خلا فالابى حنيفة قال محمد في الأثر اننا ابو حنيفة عن حماد عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس انه قال يهد من الزوج الثاني الواحدة والاثنين والثلاث قال فلقيت ابن عمر فقال مثل ما قال ابن عباس **له قوله** لا اختلاف فيها بآثار الهجرة وبه قال الجمهور من الصحابة والتابعين والاشعة الثلاثة لان الزوج الثاني لا يهد ما دون الثلاث لانه لا ينعيم رجوعها للاول قبله وقال ابو حنيفة وبعض الصحابة والتابعين يهدم الثاني ما دون الثلاث كما يهدم الثلاث

فانما عادت الاول كانت مع على خصمه كما عادت

له قول لم تحرم عليك وبه اخذ مالك والشافعي واحمد انه لا يقيم طلاق المكره ودوى عن كثير من الصحابة والتابعين انهم لم يروا بطلاق المكره ودوى ابن ابي شيبة عن ابراهيم وشريح وابن المسيب والي قلابه والشعبي ان طلاق المكره جائز وعن ابراهيم لو وضع السيف على مفارقة شعر طلق لاجزأت طلاقه وهو قول ابى حنيفة وصاحبيه ١٢ **عنه قول** يوم عرس لوليع قد روى احمد وابوداود وابن ماجة وصححه الحاكم عن عائشة مرفوعا لا طلاق ولا عتاق في افلاق اكراة بكسر الهمزة وسكون الهمزة وقاف صمى به لان المكره كانه يعلق عليه الحب ويضيق عليه حتى يطلق فلا يقيم طلاقه وزعم ان المراد بالافلاق الغضب ضعف بان طلاق الناس لما لبوا فاهو في حال الغضب فلو حاز عدم وقوع طلاق الغضب لكان لكل احد ان يقول **٥٢٩** كنت غضبان فلا يقيم مل طلاق وهو باطل وقد مر عن ابن عباس وعائشة انه يقيم طلاق الغضب بان وافق به جميع من الصحابة

وقد قال الاشعة الثلاثة وغيرهم لا يقيم طلاق المكره وقال ابو حنيفة واصحابه يقيم طلاق المكره ونكاحه وعقته لاجبة لمومات النفس وطلاقها قال الله تعالى فطلقوهن لعدتهن وقوله عليه السلام على طلاق حائز لا طلاق الصبي المصنوع ولان الثابت بالاكراة ليس الاضطرار طبعاً وانه ليس بشرط لوقوع الطلاق فان طلاق الهاذل واقع وليس بمرض به طبعاً واما الحديث فهو محتمل فقد قيل في تفسيره الاكراة وقيل الغضب وقيل الجنون وغير ذلك ويحتمل ان يروى به الاكراة على الكفر لان القوم كانوا احدى العهد بالاسلام وكان الاكراة على الكفر ظاهراً يومئذ **عنه قول** ليعيل عدتهن بضم القاف والموحدة اى فطلقوا مستقبلات لعدتهن اى عند ابتدء او شروعهن في العدة وهى الطهر والمعنى فطلقوهن في الطهر مستقبلات بعدتهن وهى الحيض واللام للوقت كقوله اتيته الليلة بقيت من الحيض مستقبلات فالمراد ان يطلق المدخول بهن من المعتدات بالحيض في طهر لم يجامعهن حتى تنقضى عدتهن وهذا احسن الطلاق **عنه قول** جاز طلاقه وبه قال جماعة من التابعين وجميع من الصحابة والاشعة الاربعة فيجمع عنه مع انه غير مكلف تغليظا عليه ولان حصته من قبل يبط الاكراة بالاسباب **عنه قول** وذلك الامر عندنا وبه قال ابو حنيفة والثوري والاوزاعي والشافعي و

فجئته قد خلت عليه فاذا استلطا موضوعه واذا اقيدان من حديد وعبدان له قد اجسما فقال لى طلقها والآل الذى يخلف به فعلت بك كذا وكذا قال فقلت هى الطلاق الفا قال فخرجت من عنده فادركت عبد الله بن عمر بطريق مكة فاخبرته بالذى كان من شأنى فتغيط عبد الله بن عمر وقال ليس ذلك بطلاق وانها لم تحرم عليك فارجم الى هلك قال ولم تقررنى نفسى حتى اتيته عبد الله بن الزبير وهو يومئذ بمكة امير عليها فاخبرته بالذى كان من شأنى وبالذى قال لعبد الله بن عمر فقال لى عبد الله بن الزبير لم تحرم عليك فارجم الى هلك وكتب له جابر ابن الاسود الزهرى وهو امير المدينة يأمره ان يعاقب عبد الله بن عبد الرحمن و ان يخلى بينى وبين اهلى قال فقد مت المدينة فجهرت صغية امرأة عبد الله بن عمر امرأتى حتى ادخلتها على بعلم عبد الله بن عمر ثم دعوت عبد الله بن عمر يوم عرسى لوليع فجاءنى ما لك عن عبد الله بن دينار قال سمعت عبد الله بن عمر قرا يا ايها النبى اذ اطلقتم النساء فطلقوهن قبل عدتهن قال ما لك يعنى بذلك ان يطلق فى كل طهر مرة ما لك عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال كان الرجل اذا اطلق امرأته ثم ارتجعها قبل ان تنقضى عدتها كان ذلك له وان طلقها الد مرة فهد رجل الى امرأته فطلقها حتى اذا اشارت انقضاء عدتها راجعها ثم طلقها ثم قال والله لا اؤتيك ابى ولا تحلين لى بدا فانزل الله تعالى الطلاق مرتان فامساك بمعروف او تسريح باحسان فاستقبل الناس لطلاق جديد من يومئذ من كان منهم طلاقا ولم يطلق ما لك عن ثور بن زيد الدبلى ان الرجل كان يطلق امرأته ثم يراجعها ولا حاجة له بها ولا يريد مساكها كما يطول بذلك عليها العدة ليضارها فانزل الله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه يعظم الله بذلك ما لك انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار سئلا عن طلاق السكران فقالا اذا اطلق السكران جاز طلاقه وان قتل قتل قال مالك وذللك الامر عندنا ما لك انه بلغه ان سعيد بن المسيب كان يقول ذالم يحسد الرجل ما ينفق على امرأته

احمد في رعاية واستد لواء يقول الصحابة في قصة الاتفاق على ان حد السكران حد المعتدى لانه اذا سكر افترى فهو لا انه يظن باقتضاه لم يحده حد المعتدى ودوى ابن ابي شيبة عن ابى لبيد ان عمر ابا نطلق السكران لشهادته شؤمة ومن اجاز طلاقه مجاهد والحسن وابن سيرين وغير ابن عبد العزيز والزهرى والنفخ والشعبي وشريح وعنه عثمان انه كان لا يميز بطلاق السكران وهو المروى عن ابن عباس وعكرمة وعطاء ومائوس والقاسم وجابر بن زيد وهو قول زفر واسحق والي ثور والليث والمزني ودهبية وفي لغة القديروا واختاروا الحجازى والكرخى وفي التاتارخانية والقنوى عليه انتقل الخطاى وقد اجمعت فقال لا ادري **عنه قول** اذا المجد الرجل ما ينفق الم واستدل لذلك بقوله تعالى فامساك بمعروف او تسريح باحسان والمعروف فى الامساك ان يوفى حقها من النفقة والمهر فاذا تجز عن ذلك تعين التسريح وبه قال الشافعي ان لها حق النفس ان اعسر الزوج مالا وكسبا لا يملك بالنفقة او كسوة او مسكن او مهر واجب قبل وطى كذا فى المنهاج وقال ابو حنيفة ليس لها ذلك بل تؤمر بالاستئانة عليه واحتمل لذلك بقوله تعالى وان كان ذو عسرة فلنظرة الى ميسرة وهو قول الثوري وابن ابي ليلى وعطاء بن يسار والحسن وابن ابي شيبة وحامد بن سليمان والظاهرية ودوى ابن ابي شيبة عن الحسن وعطاء فى الرجل يجز عن نفقة امرأته لا يفرق بينهما ابتليت فلتصبر **عنه قول**

له قوله أخر الاجلين مدتها بالنسب أي تربعين أخر الاجلين اربعة اشهر وعشرون ولدت قبلها فان مضت ولم تلد تربعت حتى تلد
 جمعا بين آية البقرة والطلاق **له قوله** احد ما شاب هو ابو البشر الحارث والاخر هو ابو السنايل عمر او ما مر من بعلبك القصر الذي
 قاله ابو عمرو وهو من مسمى القصر وابو السنايل هو الذي تزوجها بعد **له قوله** وكان اهلها غنيا بفتح المجمة والتحقية جمع نائب كندم
 وغاد **له قوله** فقد حلت لقوله تعالى واولاد الاحمال اجلهن ان يرضعن حملهن فقد بين صلى الله عليه وسلم بافتائه لسبيعة ان
 يخصص لقوله الذين يتوفون منكم وبنون ازواجاً يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرون **له قوله** فمضت بعد وفات زوجها
 بليل بالبناء للجهول أي بأربعين ليلة مسمى رواه ابن ابي شيبة او خمسة عشر ليلة ولعل **له قوله** الرزاق لسبع ليل **له قوله** وعن ابراهيم

الغبي بسبع عشرة ليلة او قال
 بعشرين ليلة وعن عكرمة بن
 واربعين ليلة وعن معمر قال
 يقول بعضهم مكثت سبع عشرة
 ليلة ومنهم من يقول اربعين
 ليلة وعند احمد عن سبيعة فلم
 مكث الا شهرا حتى وضعت و
 في النساء في عشرة ليلا وغير
 ذلك ما يتعد روية الجمهور لا تمام
 القصة ولعل ذلك السرفي
 ايها ومن ابيه المدة **له قوله**
 قولها يسألها عن ذلك ولا
 معاينة بين هذا وبين ما ذكر
 فان اباسلة دخل عليها فسا لها
 لاحتمال انه دخل معه او بعد
 حتى يسمع منها بلا واسطة ولا
 بين كون الاختلاف في السابق
 بين ابى هريرة وبين ابن عباس
 وهذا بينه وبين ابى سلمة لان
 اصل الاختلاف بينهما وابو هريرة
 وافق اباسلة فلا معاينة
 بين هذين الامرين **له قوله**
 فانكح من شئت لا نقضاء عدل
 بوضع الحمل فبين مراد الله فلا
 معنى لمن خالفه وفيه ان الحجة
 عند التنازع السنة قبل الانص
 فيه من الكتاب وفيه فيه نص
 اذا احتمل التخصيص لان السنة
 بين مراد الكتاب **له قوله**
 لم ينزل عليه اهل العلم ببلد نا
 وقد اجتمع عليه جمهور العلماء
 من السلف والائمة الفتوى
 الاما روى ابن ابي شيبة عن
 على انها تعتد أخر الاجلين و
 به قال ابن عباس ولكنه روى
 انه رجع عنه **له قوله** محله قال ابن
 البرقي ان اجماعه عكرمة و
 طاؤس وعطاء وغيرهم على
 ان عدتها الوضيم وعليه العلماء
 كافة وقد روى عبد الرزاق
 عن ابن مسعود من شاء ما هلته

فوق بينهما قال مالك وعلى ذلك ادركت اهل العلم ببلد ناعدة المتوفى عنها
 زوجها اذا كانت حاملا ما لك عن عبد ربه بن سعيد بن قيس عن ابى سلمة
 ابن عبد الرحمن انه قال سئل عبد الله بن عباس وابو هريرة عن المرأة الحامل
 يتوفى عنها زوجها فقال ابن عباس أخر الاجلين وقال ابو هريرة اذا ولدت فقد
 حلت فدخل ابو سلمة بن عبد الرحمن على ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
 فسألهما عن ذلك فقالت ام سلمة ولدت سبيعة الاسلامية بعد وفات زوجها
 بنصف شهر فخطبها رجلان احد ما شاب والاخر كهل فخطبت الى الشاب فقال الكهل
 لم تحلى بعد وكان اهلها غنيا ورجا اذا اجاء اهلها ان يوثروها بها فجاءت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال قد حلت فانكح من شئت ما لك
 عن نافع عن عبد الله بن عمر انه سئل عن المرأة يتوفى عنها زوجها وهي حامل فقال
 عبد الله بن عمر اذا وضعت حملها فقد حلت فاخبره رجل من الانصار كان عنده
 عمر بن الخطاب قال لو وضعت وزوجها على سريرة لم يدفن بعد حلت ما لك
 عن هشام بن عروة عن ابيه عن المسور بن مخزومة انه اخبره ان سبيعة الاسلامية
 نفسها بعد وفات زوجها بليل فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حلت
 فانكح من شئت ما لك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار ان عبد الله بن عباس
 واباسلة بن عبد الرحمن بن عوف اختلفا في امرأة تنفس بعد وفات زوجها بليل
 فقال ابوسلمة اذا وضعت ما في بطنها فقد حلت وقال ابن عباس أخر الاجلين فجاء ابو
 هريرة فقال نامع ابن اخي يعني اباسلة بن عبد الرحمن فبعثوا كريما مولى عبد الله بن
 عباس الى ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم يسألها عن ذلك فجاء هو فاخبرهم
 انها قالت ولدت سبيعة الاسلامية بعد وفات زوجها بليل فذكرت ذلك لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقال قد حلت فانكح من شئت ما لك وهذا الامر
 الذي لم ينزل عليه اهل العلم ببلد ناعدة المتوفى عنها زوجها في بيتها
 حتى تحل ما لك عن سعيد بن اسحق بن كعب بن عجرة عن عمته زينب بنت
 كعب بن عجرة ان القرية بنت مالك بن سنان وهي اخت ابى سعيد الخدري
 اخبرتها انها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله ان ترجع الى اهلها
 في بني خديجة فان زوجها خرج في طلب اعمد له ابقوا حتى اذا كانوا بطرف

اولا فمضت ان الآية التي في سورة النساء القصرى واولاد الاحمال اجلهن ان يرضعن حملهن نزلت بعد الآية التي في سورة البقرة والذين
 يتوفون منكم وبنون ازواجاً يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرون في قوله تعالى فان مضت ولم تلد تربعت حتى تلد
 الرخصة سورة النساء القصرى بعد الطولي و مرادها انها محضصة لها لا تأسفة وقد اهتم للقال بأخر الاجلين بانها مدتان مجتمعتان
 بصفتين وقد اجتمعتا في المتوفى عنها زوجها فلا تخيير من عدتها الا بتعيين وهو أخر الاجلين واجيب بانه لما كانت المقصود من العدة
 برؤية الرحم ولا سيما من تحبب حصول المطلوب بالوضيم وحديث سبيعة من أخر حركه صلى الله عليه وسلم لانه بعد حجة الواح **له قوله**

عن ابن مسعود من شاء ما هلته

له قوله حتى يبلغ الكتاب أجله أي حتى تنقضي العدة وإنما سميت العدة كتاباً لأنها عريضة من الله تعالى مرسومة كور مختلف شددت علماء بعد باب
سكنى برأى زنى معتد أنه وفات يافته بأشد زوج أو نزل أبو حنيفة لازم نيس برأى أو سكنى عدو بنسبند هرجا كه خواهد وما لك تجوز سكنى في نيل
وشا غر رادرس باب دو قول است مانند مذ هين ١٢ **مصحف له قوله** فأتبعه وقضى به وقد استدل بهذا الحديث على أن المتوفى عنها زوجها اعتد
في المنزل الذي يلحقها حتى زوجها وهي فيه ولا يخرج منه إلى غيره وقد ذهب إلى ذلك جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وإلى ذهب مالك
وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم والأوزاعي وإسحاق وأبو عبيد قال ابن عبد البر وقد قال يحدith الفرعية جماعة من فقهاء الأمصار بالجمهور
الشام والعراق ومصر ولوطيطن فيه (٥٣) أحد منهم وقد روى جواز خروج المتوفى عنها زوجها لعدو من جماعة من الصحابة وخلق بين

الاعتقال والخروج
له قوله من أجله
هو العصر وعزوا في
ذي الحليفة قال محمد
في هذا الأخذ وهو قول
أبي حنيفة لا ينبغي
للمرأة أن تسافر في
عدتها حتى تنقضي
من طلاق كانت أو
موت أتت ١٢
قوله حرثا لم يفت
القناة بغير القاف و
خفة النون مجرى
الماء تحت الأرض
١٢ حرث وفي النهاية
قضى جميع قناة وهي
الأبار التي تحفر في
الأرض مقبلة
ليستقر بها ماء و
يسمى على وجه
الأرض وقال و
منه الحديث فنزلنا
بقناة وهو واد
من أودية المدينة
عليه حرث ومال
وزرع وقد يقال
فيه وادى قناة و
هو غير معروف
انتفى **له قوله**
أنها تنقضى حيث
أنقضى أهلها قال
الباي أي تنزل
حيث نزلوا من
النوت المنزل
نزلتها وقيل تنزل
حيث ارتحل قومها
من النوى بمعناها
١٢ **له قوله**
وهو الأمر عندنا

القد ومزاد زكهم فقتلوه قالت فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أرجع إلى أهلي في بني
خديجة فإن زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة قالت فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم نعم قالت فأنصرت حتى إذا كنت في الحجرة ناداني رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأمرني فنوديت له فقال كيف قلت فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن
زوجي فقال مكث في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر و
عشر قالت فلما كان عثمان بن عفان أرسل إلى فسألني عن ذلك فأخبرته فأتبعه وقضى به
مالك عن حميد بن قيس المكي عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب أن
يروى المتوفى عنهن أزواجهن من البيداء يمنعهن الحرج مالك عن يحيى بن سعيد أنه بلغه أن
سائب بن خباب توفي وإن امرأته جاءت إلى عبد الله بن عمر فذكرت له وفاة زوجها وذكر
له حرثا لهم بقتلها وسأله هل يصح لها أن تبيت فيه فنهاها عن ذلك فكانت تخرج من المدينة
سرا فتصير في حرثهم فيظل فيه يومها ثم تدخل المدينة إذا أمست فتبيت في بيتها مالك عن
هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول في امرأة البدوية يتوفى عنها زوجها أنها تنقضى حيث
أنقضى أهلها قال مالك وهو الأمر عندنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول
لا تبيت المتوفى عنها زوجها ولا المبتوتة إلا في بيتها عدة أم الولد إذا توفي سيدها
مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال سمعت القاسم بن محمد يقول أن يزيد بن عبد الملك
فرق بين رجال ونساءهم وكن أمهات أولاد رجال هلكوا فزوجهن بعد حيضة أو
حيضتين ففرق بينهم حتى يعتدن أربعة أشهر وعشر فقال القاسم بن محمد سبحان الله
يقول الله في كتابه والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا ما هن من الأزواج مالك
عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال عدة أم الولد إذا توفي عنها سيدها حيضة مالك عن
يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أنه كان يقول عدة أم الولد إذا توفي سيدها حيضة قال
مالك وهو الأمر عندنا قال مالك فإن لم تكن ممن تحيض فعدتها ثلثة أشهر عدة الأمة
إذا توفي سيدها لوزوجها مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار
كانا يقولان عدة الأمة إذا هلك عنها زوجها شهران وخمس ليال مالك عن ابن شهاب

محيض إذا مات عنها يعني أم الولد وروى ابن حبان
في صحيحه عن قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص
قال لا تلبسوا علينا سنة نبينا عدة أم الولد المتوفى
عنها أربعة أشهر وعشر وأخرجه الحاكم في
المستدرک وقال على شرط الشيخين ولم يخرجه
الدارقطني ثم البيهقي في سننها كما ذكره الزيلعي ١٢

لثلاثين عليها وعليهم انقطاع عنهم عنها فإن ارتحلوا بقرب اعتدت بمنزل زوجها ١٢ **له قوله** لا تبيت المتوفى عنها قال محمد أما
المتوفى عنها فإنها تخرج بالنها في حوائجها ولا تبيت إلا في بيتها وأما المطلقة مبسوطة كانت أو غيرها فلا تخرج ليل ولا نهار ١٢ **له قوله**
عدة أم الولد إذا توفي سيدها قال محمد بن الحسن أخبرني الحسن بن عازقة عن الحكم بن عيينة عن يحيى بن الجراح عن علي بن أبي طالب أنه قال
عدة أم الولد ثلث حيض قال محمد وبهذا الأخذ وهو قول أبي حنيفة وأبراهيم النخعي والعمامة من فقهاء الثماني ١٢ **له قوله** حيضة أي واحدة
وبه قال الشافعي ومالك إلا أنها إذا لم تحض شهر عند الشافعي وأشهر عند مالك وبه قال أحمد وقال أصحابنا عدة حرة وبع قال
عليه وابن سيرين وعطاء أخرجه الحاكم كذا قال القاري ويؤيد الأول ما أخرجه عن يحيى بن سعيد ويؤيد الثاني ما أخرجه ابن أبي شيبة عن يحيى بن أبي
كثير عن عمرو بن العاص أهرام ولدا عتقت أن تعتد بثلاث حيض وكتب لي عمر فكتب لي به بحسن رأيي وأخبر أيضا عن علي وعبد الله قال قلت م

له قولہ شہرین فتنقل العدۃ الوفاۃ للامۃ لان الموجب وهو الموت لما نقلها اصلها امة فتقتد عدتها فی الوفاۃ ۳ ۳ ۳ قولہ اربعۃ اشہور وعشر لان الموجب وهو الموت لما نقلها صاۃ فها حرقۃ فتقتد عدتها وعندنا ان كان المولی مات اولاً ثم مات الزوج وهی حرۃ فلا تلحق العدۃ بموت المولی و تقتد للوفاۃ عدۃ الحواشر اربعۃ اشہور وعشر وان كان الزوج مات اولاً لزمها شہران وخمسۃ ايام ولا يلزمها بموت المولی شی لانها معتدۃ بالزوج ففی حال یلزمها اربعۃ اشہور وعشر وفي حال نصفها فلزمها الاکثر احتیاطاً ۳ ۳ ۳ قولہ فی العزل معنی عزل ایست که جماع کند با جاریہ خود یا زن خود تا وقتیکہ انزال نرود یک رسید نرزم کند وکرا الزفریم او تا انزال ہیرون فرج واقم ۳ ۳ ۳ قولہ اشتدت علینا العزبۃ الخ دشوار شد بر ما ترک جماع بزنان و دوست داشتیم ۵۳۲ کہ مال بگیریم عوض ایشان پس شود وعلوق متحقق نگردد ۳ ۳ ۳

مثل ذلك قال مالك في العبد يطلق لامة طلاقا لم يبتها فيه له عليها في الرجعة ثم يموت وهي في عدتها من الطلاق انها تعتد عدة الامة المتوفى عنها زوجها شهرين وخمس ليال وانها ان عتقت وله عليها رجعة ثم لم تحترق فواته حتى يموت وهي في عدتها من طلاقه اعتدت عدة الحرة المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشرا وذلك انها انما وقعت عليها عدة الوفاة بعد ما عتقت فعدتها عدة الحرة قال مالك وهذا الامر عندنا ما جاء في العزل مالك عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محرز انه قال دخلت المسجد فرايت ابا سعيد الخدري فجلست اليه فسالته عن العزل فقال ابو سعيد الحمد^ك خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بنو المصطلق فاصبنا سبيا من سبي العرب فاشتهدنا النساء واشتدت علينا العزبة^ك واجتبنا الفداء فاردنا ان نعزل فقلنا نعزل رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اظهرنا قبل ان نسأله فسالنا عن ذلك فقال تأملوا ان لا تفعلوا ما من نسمة كائنة الى يوم القيمة الا وهي كائنة ما لك عن ابى النضر مولى عمر بن عبيد الله عن عامر بن سعد بن ابى وقاص عن ابيه انه كان يعزل مالك عن ابى النضر مولى عمر بن عبيد الله عن ابى فلم مولى ابى ايوب الانصارى عن ام ولد لابى ايوب الانصارى انه كان يعزل مالك عن نافع عن عبد الله بن عثمان انه كان لا يعزل وكان يكره العزل مالك عن ضمرة بن سعيد المازنى عن الحجاج بن عمرو بن غزوة انه كان جالسا عند زيد بن ثابت فجاءه ابن قهر رجل من هل اليمن فقال يا ابا سعيد ان عندي جوارى ليس نساى^ك الا لى اكن يا عجب الى منهن وليس كلهن يهجن ان تحمل^ك منى افا عزل فقال زيد^ك فيه يا حجاج فقلت يغفر الله لك انما اجلس عندك لتعلم منك قال فته يا حجاج قال فقلت هو حرثك ان شئت سقيته وان شئت اعطشته قال وكنت سمع ذلك من زيد فقال زيد صدق مالك عن حميد بن قيس المكي عن رجل يقال له ذيف انه قال سئل بن عباس عن العزل فدا جارية له فقال^ك خبرهم فكانها استعجيت فقال هو ذلك اما انا فاعله يعنى انه يعزل

قصدا کرو بیکه عزل کنیغ
 باخی علوق بکیردکه مانم ان
 بیغ آنها گوردو مانرجوید درین
 مسئله اختلاف کردند فقهائ یعن
 عزل باعث کبیر ازجمله و تابعین
 جاترود اشتند باعث مکرره و
 شک نیست که اولی ترک عزلست
 وقول المختصرت که ماعلیکم ان
 تفعلوا یعنی ضروری نیست بر
 شما از ترک عزل و این اشاره ای
 کند بکراهه عزل و بعضی معنی
 الا تفعلوا الا باس علیکم ان
 تفعلوا فهمید که یعنی هیچ گنا
 نیست بر شما عزل کنید و درین
 صورت لا زائد گفتند و این حتی
 اشارت است بعد مرکراهه و
 الله اعلم **مضمون قول**
 و احبنا الفداء و لفظ مسلم و
 رغبنا فی الفداء و المراد بالفداء
 القيمة ای خفنا اننا اذا وطئنا
 فیمن فلا یکن بیهم و رغبنا فی
 ان نحصل لنا القيمة **مقول**
 ما علیکم ای لا باس علیکم ان
 تفعلوا ای لیس علیکم ضرر ان لا
 تفعلوا العزل و قبل بزیاده لا
 فی لا تفعلوا و معناه لا باس علیکم
 ان تفعلوا و روی لا علیکم محتمل
 ان یقال لا نفی لما سألوه و علیکم
 ان لا تفعلوا محتمل و مستأنف مؤکد
 له و علی هذا یعنی ان تكون ان
 مفتوحة قوله ما من نسمة ای
 نفس کائنه الی یوم القيمة الاول
 می کائنه لا محال ای لا یمنعها عزل
 و لا شی غیره و هذا الحدیث
 بظاهره مخالف لما رواه مسلم
 من حدیث حذامه قال یقول

[illegible]

له قوله لا يعزل الرجل المرأة المحرمة وهو قول أبي حنيفة وأحمد أنه لا يعزل عن المحرمة إلا بأذن سيدها واختار الشافعي حمله عن الأمة مطلقاً ثم قال ما جاء في الإجماع قال الجوهري أحدى المرأة أي امتنعت عن الزينة والحضاب لوفاء زوجها والحداد بالكسر ليس بشم الثياب وعدت المرأة تحذف في حاء كند يمد ولم يعرف إلا أصح الأحاد حدث فروعهم ثم قال قوله خلق بالرفع طيب معطوف بالرفع على قوله ثم مسح بعارضيهما أي جانبيه وجهها وجعل العارضين اسمين يجوز والظاهر أنها جعلت الصخرة في يديها ومسحتها بعارضيهما والباء للالتصاق والاشتمال ومسم يتعدى بنفسه وبالباء تقول مسحت برأسى ورأسى وفي الإكمال قال ابن زيد العارضان صفحتا العنق وما بعد الأسنان وفي كتاب العين عارضة الوجه ما

٥٣٣

أطلقت في الخدين ههنا عما نالنا عليها فهو من حياز الحيازة أو تسمية الشيء بما كان من سببه ثم قال قوله لا على زوج إيجاب للنفي والحار والمحرم متعلق بخبر فلا يستثنى مفرغ ثم قال قوله أربعة أشهر وعشراً أي أيامها عند الجمهور فلا تحمل حتى تدخل الليلة الحادية عشر فأنث العدد لإدراك المدّة أو أدركت أيام بليلتها خلافاً للأوزاعي وغيره أنها عشر ليالٍ فقل في اليوم العاشر ولولا الاتفاق على وجوب إحداهما لموتى عنها لكان ظاهراً الحديث إلا بأنه استثنى من عموم الخطر وأشار إلى أنه من عموم الأمر بعد الخطر فيحصل على التدب عندهم بقوله ذلك من الأصوليين وليس الحديث من ذلك إذ ليس فيه أمر بعد خطر وإنما هو استثناء من الخطر واختلف في الحمل يزيد عليها هل عليها الإحلال في الزيادة حتى تضع أولاً يلزمها إحداهن في الزيادة لظاهر الحديث قاله عياض ثم قال قوله ثم دخلت على زينب بنت جحش بكية ثم ههنا ليس لترتيب الوقائهم بل لترتيب الأخبار لأن زينب بنت جحش ماتت قبل بلقيس بآكثر من عشر سنين ثم قال قوله ما ماتت امرأة هي ما تكهنت نعيم بن عبد الله بن الحارم كما في معرفة الصحابة لا في نعيم وروى الاستيعاب من طرق كثيرة فيها التعرّف بأن البنت هي ما تكهنت فخط هذا فأما لم يسم قاله الحافظ ثم قال قوله قد اشتكت حينها بالرفع على الفاعلية وعليه اقتصر النووي ونسبة الشكاية أي نفس العين بما زوَّجها رواية مسلم عنها بالتثنية وكذا هو في نسخة من الكتاب ويجوز النصب على أن الفاعل ضمير مستتر في اشتكت وهي المرأة وبنيها ابن عتاب من رواية الموطأ يعنى حينها ودجى المندري وقال الحريري أنه الصواب وفي درة الغواص لا يقال اشتكت عين فلان يقال اشتكت فلان عينه لأنه هو المشتكى لا هي التي أتت ورد عليه برواية التثنية المذكورة إلا أن يجيب بأنه على لغة من يعرب المثني في الأحوال الثلاث بحركات متعددة كذا ذكره السيوطي ثم قال قوله افككتها يعني الحاء وهو ما جاء مضموماً و

قال مالك لا يعزل الرجل المرأة المحرمة إلا بأذن سيدها ولا بأس أن يعزل مته بغير إذنها ومن كانت تحتها أمة قوم فلا يعزلها إلا بأذن قومها جاء في الإجماع ما لك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حميد بن نافع عن زينب بنت أبي سلمة أنها أخبرته بهذه الأحاديث الثلاثة قالت زينب دخلت على أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي بوها أبو سفيان بن حرب فدعت أم حبيبة بطيب فيه صخرة خلوق أو غير ذلك فذهنت به جارية ثم مسحت بعارضيهما ثم قالت والله مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ليالٍ إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً قالت زينب ثم دخلت على زينب بنت جحش زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي زوجها فدعت بطيب فمسحت منه ثم قالت والله مالي بالطيب غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ليالٍ إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً قالت زينب وسمعت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله إن ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عينيها أفككتها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا منين أو ثلاثاً كل ذلك يقول لا ثم قال إنما هي أربعة أشهر وعشراً وقد كانت أحدكن في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الكحول قال حميد فقلت لزينب وما ترمي بالبعرة على رأس الكحول فقالت زينب كانت المرأة إذا توفي عنها زوجها دخلت حفشاً ولبست شراً

أن كانت عينه خوف خلق قوله كل ذلك يقول لا تأكيد للنعيم يأتي في حديث أرسلته أنه قال أجعلني بالليل وأصعبه بالنهار وجمع بينهما بأنه صلى الله عليه وسلم لم يتحقق الخوف هنا على عينها إذ لو تحققه لأباح له لأن مع الضرورة حرم وإنما فهم عنها أنها ذكرت اعتذاراً لأن الوجه أن الخوف ثبت وبأن النعم منه عند عدم الحاجة ولو بالليل فإن اضطرابه جاز بالليل دون النهار وأما النبي فأما هو نذير لتركه لا على الوجوب قاله عياض ثم قال قوله كل ذلك يقول لا تأكيد للنعيم قال النووي هو محمول على أنه نهي تنزيه وتأويله بعضهم على أنه لم يتحقق الخوف على عينها ثم قال قوله على رأس الكحول واستمر في الإسلام بعدة لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهن مما آتاهن من الكحول غير أخراج ثم يهرق بقوله يترجمون بأنفسهم أربعة أشهر وعشراً والناسم مقدم تلاوة متأخرة نزولاً والحديث يدل على النسخ وقيل هو حرض للأزواج على الوصية بتمام السنة لمن لا تراث ثم قال قوله دخلت حفشاً الحفش بكسر الحاء المهملة وسكون الفاء البيت الصغير قريب السقف حقيق وقال الشافعي الدليل للمشتت البناؤه ثم ترجمه زينب كدريمان جاليت وقيل كمتوفى في شدة زنى شوهره أو دخل في شدة زنى شوهره ثم ترجمه جاليت جاليت جاليت واستعمال فيكون خوسبوراً وجزءه را الزام زينب تأكيدهم كزشت بروية يك سال بعد از آن آورده يشد بيش وسه جالوسه خربه يارسه يارسه بيش برين خوي مايدان رايس كم بود كم برين خويها لم يجرى به را كران جزيره بعد از آن بری آمد از آن خانه پس واده می شد بدست او پیشكس می افتاد آتش را پس از آن دجوع می كرد بعد از آن مقدمها بهر چه خواستی از خوشبو و غیر آن گفت تاك حفش غازی را گویند و معنی تعقیب آنست كه سحر می كرویاك جانور پوست بدن خود را بوی كی می مالود و معنی سحر كننده از خود مصفى و تعقیض بالفاء والفوقه والاضافه المعجبه ونقل الازهرى عن امر الشافعي بالناف والموحدة والنصاء المهملة أي تعدد بصفة نحو منزل أبيها وكذا هو في رواية الشافعي ثم

له قوله تسمي جلد ما قال ابن وهب معناه تسمي به ما عليه او على ظهره وقيل معناه تسمي به ثم تقض اي تغتسل بالماء العذب والافقضا من الانقضاء بالما العذب لانفاحق تصير كالفضة **ثم قال** في معنى النوى والتقيد بذلك خرم عجز الغالب فالكفاية كذا لك عند الجمهور وهو المشهور عن مالك وقال ابو حنيفة والكوفيون ومالك في رواية وابن نافع وابن كنانة واشهب واربو ثور لا احدثا عليها نظا هو الحديث **ثم قال** بكل الجلاء بكسر الجيم والمد الاثمد وقيل بالغمر والمد الاثمد وبالكسر منرب من الكحل كذا في النهاية سمي بذلك لانه يجلو العين قاله الخطابي **ثم قال** في طيب وده قال ابو حنيفة يجوز له الاكتمال عند الضرورة لئلا ينهار بالاشد وكل كحل ولو فيه طيب وقال الشافعي لا يجوز الكحل بخير الضرورة واذا احتاجت اليه لم يجزها لئلا ينهار ويجوز بالليل والاولى تركه وقال احمد لا يجوز اصلا **ثم قال** في قوله تسمي به يغتم الميم والمهمله بعد ما من باب علم اذا جرد الميم في منها والروص محركة وميم ابيض في الموقين **ثم قال** في قوله شيا من العصب هو بفتح الميم كذا اصاب الملهتين هو من برد اليمن يعصب غزلها اي يربط ثم يصير شمسهم مصبوغا فيخبر موشيا بالبقا ما عصب منه ابيض ولم يصير وانما يصعب السند لا التهمة ولا تلبس العصب عند الحنفية مطلقا واذا كان الشفا مطلقا واختلف فيه المتأخرون **ثم قال** في قوله ما لا يقتصر به رأسها بالخاء المعجمة اي ما لا يطيب به رأسها والخاء المعجمة الريح يقال وحدت خرق الطيب اي ريم كذا في الصحاح **ثم قال** في قوله الاحدثا على الصبية خطاب لوليها فيمنعها لما تمنع منه العدة وهذا مذهب الجمهور بخلاف الحنفية **ثم قال** في قوله لا يجلي لامرأة والمصية ليست بامرأة **ثم قال** في قوله محمد الامة وقال ابو حنيفة لا احدثا على الامة ايضا **ثم قال** في قوله انما

شبابها ولم تفس طيبا ولا شيئا حتى تمر بها سنة ثم توتي بدابة حار او شاة او طائر فتقضي به فقل ما تقضي بشئ الا مرات ثم تخرج فتعطي بكرة فتزني بها ثم تراجع بعد ما شاءت من طيب ثم تفرغ قال مالك والحنفية البيت الردي وتقضي تسمي به جلد ها كذا لشره مالك عن نافع عن صفية بنت ابي عبيد عن عائشة وحفصة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجلي لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تجد على ميت فوق ثلث ليال لا على زوج ما لك انه بلغه ان امرأته زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت لامرأة حادة على زوجها اشتكت عينا فبلغ ذلك منها اكلت بكل الجلاء بالليل وامسح به بالنها ما لك انه بلغه عن سالم بن عبد الله وسليم بن يسار انهما كانا يقولان في امرأة يتوفى عنها زوجها اذا خشيت على بصرها من رمد بها او شكو اصابها انها تكحل وتتاوى بداء او كحل وان كان فيه طيب قال مالك واذا كانت الضرورة فان دين الله ليس ما لك عن نافع عن صفية بنت ابي عبيد انها اشتكت عينا وهي حادة على زوجها عبد الله بن عمر فلم تكحل حتى كادت عيناها ترمضان قال مالك تدفن المتوفى عنها زوجها بالزيت والشيريق وما اشبه ذلك اذا لم يكن فيه طيب قال مالك ولا تلبس امرأة الحادة على زوجها شيئا من الحل خاقما ولا خليا الا ولا غر ذلك من الحل ولا تلبس شيئا من العصب الا ان يكون عصباً غليظاً ولا تلبس ثوبا مصبوغا بشئ من الصبغ الا بالاسود ولا تمتشط الا بالسدا وما اشبهه ما لا تخمر به رأسها ما لك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي حادة على ابي سلمة وقد جعلت على عيناها صبرا فقال ما هذا يا ام سلمة فقالت انما هو صبر يا رسول الله قال فاجطيه بالليل وامسح به بالنها قال مالك الاحدثا على الصبية التي لم تبلغ الحيض كهيئته على التي قد بلغت الحيض تجتنب ما تجتنب امرأة البالغة اذا اهلك زوجها قال مالك تجتنب الامة اذا توفى عنها زوجها شهرين وخمس ليال مثل عدتها قال مالك ليس على المولود احدا اذا اهلك عنها سيدها ولا على امة يموت عنها سيدها احدا وانما الاحدثا على ذوات الازواج ما لك انه بلغه ان امرأته زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول تجمع الجواد رأسها بالسدا والزيت كحل لتكسر الطلاق وتواجهما بعون الله تعالى وفضلها

كتاب الرضاع

بسم الله الرحمن الرحيم

رضاعة الصغار ما لك عن عبد الله بن ابي بكر عن عمر بنت عبد الرحمن ان عائشة ام المؤمنين اخبرتها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عندها وانها سمعت صوت

بالليل والاولى تركه وقال احمد لا يجوز اصلا **ثم قال** في قوله تسمي به يغتم الميم والمهمله بعد ما من باب علم اذا جرد الميم في منها والروص محركة وميم ابيض في الموقين **ثم قال** في قوله شيا من العصب هو بفتح الميم كذا اصاب الملهتين هو من برد اليمن يعصب غزلها اي يربط ثم يصير شمسهم مصبوغا فيخبر موشيا بالبقا ما عصب منه ابيض ولم يصير وانما يصعب السند لا التهمة ولا تلبس العصب عند الحنفية مطلقا واذا كان الشفا مطلقا واختلف فيه المتأخرون **ثم قال** في قوله ما لا يقتصر به رأسها بالخاء المعجمة اي ما لا يطيب به رأسها والخاء المعجمة الريح يقال وحدت خرق الطيب اي ريم كذا في الصحاح **ثم قال** في قوله الاحدثا على الصبية خطاب لوليها فيمنعها لما تمنع منه العدة وهذا مذهب الجمهور بخلاف الحنفية **ثم قال** في قوله لا يجلي لامرأة والمصية ليست بامرأة **ثم قال** في قوله محمد الامة وقال ابو حنيفة لا احدثا على الامة ايضا **ثم قال** في قوله انما

الارواح وبه قال ابو حنيفة والجمهور **ثم قال** في قوله كذا لشره مالك عن نافع عن صفية بنت ابي عبيد عن عائشة وحفصة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجلي لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تجد على ميت فوق ثلث ليال لا على زوج ما لك انه بلغه ان امرأته زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت لامرأة حادة على زوجها اشتكت عينا فبلغ ذلك منها اكلت بكل الجلاء بالليل وامسح به بالنها ما لك انه بلغه عن سالم بن عبد الله وسليم بن يسار انهما كانا يقولان في امرأة يتوفى عنها زوجها اذا خشيت على بصرها من رمد بها او شكو اصابها انها تكحل وتتاوى بداء او كحل وان كان فيه طيب قال مالك واذا كانت الضرورة فان دين الله ليس ما لك عن نافع عن صفية بنت ابي عبيد انها اشتكت عينا وهي حادة على زوجها عبد الله بن عمر فلم تكحل حتى كادت عيناها ترمضان قال مالك تدفن المتوفى عنها زوجها بالزيت والشيريق وما اشبه ذلك اذا لم يكن فيه طيب قال مالك ولا تلبس امرأة الحادة على زوجها شيئا من الحل خاقما ولا خليا الا ولا غر ذلك من الحل ولا تلبس شيئا من العصب الا ان يكون عصباً غليظاً ولا تلبس ثوبا مصبوغا بشئ من الصبغ الا بالاسود ولا تمتشط الا بالسدا وما اشبهه ما لا تخمر به رأسها ما لك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي حادة على ابي سلمة وقد جعلت على عيناها صبرا فقال ما هذا يا ام سلمة فقالت انما هو صبر يا رسول الله قال فاجطيه بالليل وامسح به بالنها قال مالك الاحدثا على الصبية التي لم تبلغ الحيض كهيئته على التي قد بلغت الحيض تجتنب ما تجتنب امرأة البالغة اذا اهلك زوجها قال مالك تجتنب الامة اذا توفى عنها زوجها شهرين وخمس ليال مثل عدتها قال مالك ليس على المولود احدا اذا اهلك عنها سيدها ولا على امة يموت عنها سيدها احدا وانما الاحدثا على ذوات الازواج ما لك انه بلغه ان امرأته زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول تجمع الجواد رأسها بالسدا والزيت كحل لتكسر الطلاق وتواجهما بعون الله تعالى وفضلها

of

امر کلثوم ثلاث رضعات شم

رجل يستأذن في بيت حفصة قالت عائشة فقلت يا رسول الله هذا صوت رجل يستأذن في بيتك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم آله فلا نالهم حفصة من الرضاعة قالت عائشة يا رسول الله لو كان فلانا حيا لعلها من الرضاعة دخل على فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة ما لك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت جاء عتي من الرضاعة يستأذن على فابيت أن أذن له على حتى سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فساأته عن ذلك فقال له عموك فأذني له قالت فقلت يا رسول الله إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل فقال له عموك فليكن عليك قالت عائشة وذلك بعد ما ضرب علينا الحجاب وقالت عائشة يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة ما لك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها أخبرته أن أفلح أخت أبي القعيس جاء يستأذن عليها وهو عمرها من الرضاعة بعد ما نزل الحجاب قالت فابيت أن أذن له على فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرته بالذي صنعت فامرني أن أذن له على ما لك عن ثور بن زيد الدبلي عن عبد الله بن عباس أنه كان يقول ما كان في الحولين وإن كانت مصة واحدة فإنه يحرم ما لك عن ابن شهاب عن عمرو بن الشريدان عبد الله بن عباس سئل عن رجل كانت له امرأتان فأرضعت أحدهما غلاما وأرضعت الأخرى جارية فقيل له هل يتزوج الغلام الجارية فقال لا اللقأ واحد ما لك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول لا رضاعة إلا لمن أضع في الصغر ولا رضاعة لكبير ما لك عن نافع أن سالم بن عبد الله أخبره أن عائشة أم المؤمنين أرسلت به وهو يرضع إلى أختها أم كلثوم بنت أبي بكر فقالت أرضعيه عشر رضعات حتى يدخل على قال سالم فأرضعتني أم كلثوم ثلاث رضعات ثم

اعتبار ثلاث بضعات كحديث ما نشأ مرفوعاً لا تحرم المصصة ولا المصتان وحديث إمرأ الفضل مرفوعاً لا تحرم الرضعة والرضعتان والمصصة والمصتان رواهما مسلم فصل الحديث على عدم الحرمة بالرضعة والرضعتين علم فلو سلم أن ظاهر القرآن الإطلاق فالحديث مبين له وبإسناده أحسن من يتيهم بالحديث أنها الرضاع ما فتن الامعاء وحديث إنما الرضاع ما أنشأ اللحم والمص والمصتان لا يفتقان الامعاء ولا ينشران العظم وتعقب بأن المصصة الواحدة نصيباً فيها وأما الحديث فلعلة كانت حين يعتبر في القريم العشر والعدد وقبل نسخها وإما دعوى وقفه فغير مسلمة لأنه جاء مرفوعاً من طريقين أحدهما كما قال جابر بن عبد الله رضي الله عنه وأما الثاني فاحتل رجعا في ظاهر القرآن ومنه في الأخبار وتنزيل النبي ﷺ عليه وسلم ما نزل في النسب وليس لذلك عدد إلا مجرد النقل فكذلك الرضاع وقيل على تحريم الحمل بالأمه (ورزقاني) **قوله** في القام واحد بفتح القاء والقاء ماء الغل والمعنى إن سبب العلوق واحد **ع ١٣** **قوله** ولا رضاعة تكبير وهو قول جمهور الصحابة ومن بعدهم خلافاً لما نشأ كما سبق في **ع ١٢** مع

له قوله فلم تر ضعي غير ثلاث رضعات قال الشيخ في المبعات ذهب بعض العلماء الى ان الثلاث محرمة لقول الله عليه وسلم لا تحرم المصاة ولا المصتان وبنيهم منه ان الثلاث محرمة وقيل خمس رضعات وهو مذهب الشافعي واحمد وقيل عشر قال عياض وقد شد بعض الناس فقال لا يثبت الرضاع الا بعشرة رضعات وهو باطل وعند اكثر العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم قليل الرضاع وكثيره محرمة لمعات وهم قال الشيخ هذه خصوصية لازواج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة دون سائر النساء قال عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن خنيس بن ابي اسد عن ابيه قال كان لازواج النبي صلى الله عليه وسلم رضعات معلومات وليس لسائر النساء رضعات معلومات ثم ذكر حديث عائشة هذا وحديث حفصة الذي بعده وحينئذ فلا عائشة الشيخ خمس الا بعد هذا القصة ثم وبه يروى اشارته ابن عبد البر الى شد رواية نافع هذا **٥٣٦** لانه صرح بها ان الخمس نهن العشر و

بما لم يعمل بالنسخ كذا قال لان نافعا قال ان ما لما اخبره عن عائشة وكل منها ثقة حجة حافظ وقد لم يكن الجهم بانها خصوصية للزوجات فقط كما قاله طائفة من فلا وهو لا شد ولا قوله ولا يدخل عليها من رضعة نساء اخواتها ظاهرا انه انما يثبت الحرة في المرضعة دون صاحب اللبن عند عائشة خلافا للجمهور واللهم الا ان يتولوا من ارضعته نساء اخواتها من اللبن الحاميل من غير اخواتها ثم قلت لان المرضع انما هو المرأة دون الرجل فلا يجوز عند جماعة كابن عمر وجابر وجماعة من التابعين ودأود بن علي كسما حكاه ابن عبد البر وقال يحتمل ان عائشة كانت تفق بخلاف ما روى من قصة اظلم وهو ما روى مالك وغيره عن عمرها فافلحنا انما القعس والداء من الرضاعة جاء ليستأذن عليها بعد ما انزل الحجاب فابستم عائشة ان تأذن له فامرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تأذن له فالتت انما ارضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل فقال تربت يمينك يجوز من الرضاعة ما يجوز من النسب ومن المعلوم ان العبرة عند قومهم أي الصحابة اذا خالف مرويه قال ابن عبد البر ولا حجة لهم في ذلك لان لها ان تأذن لمن شأوت من محارمها وتجب من شأوت ولكن لم يعلم الا بغير واحد كما علمنا المرفوع بغير واحد فوجب ما رآنا العمل بالسنة اذ لا يغير من خالفها انتهى **٥٣٧** قوله اذ كان في الحولين تحرم قال محمد لا يحرم الرضاع الا ما كان في

مرضعت فلم تر ضعي غير ثلاث رضعات فلم اكن ادخل على عائشة من اجل ان امر كل ثوم لم تتم لي عشر رضعات ما لك عن نافع ان صفية بنت ابي عبيد اخبرته ان حفصة ام المؤمنين ارسلت بعاصم بن عبد الله بن سعد الى اختها فاطمة بنت عمر بن الخطاب ترضعه عشر رضعات ليدخل عليها وهو صغير يرضع ففعلت فكان يدخل عليها ما لك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه انه اخبره ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل عليها من ارضعته اخواتها وبنات اخيها ولا يدخل عليها من ارضعته نساء اخواتها ما لك عن ابراهيم بن عتبة انه سأل سعيد بن المسيب عن الرضاعة فقال سعيد كل ما كان في الحولين وان كانت قطرة واحدة فهو محرم وما كان بعد الحولين فانما هو طعام يأكله قال ابراهيم بن عتبة ثم سألت عروة ابن الزبير فقال مثل ما قال سعيد بن المسيب ما لك عن يحيى بن سعيد انه قال سمعت سعيد بن المسيب يقول لا رضاعة الا ما كان في المهد والا ما انبت اللحم والدم ما لك عن ابن شهاب انه كان يقول لرضاعة قليلها وكثيرها محرم والرضاعة من قبل الرجال تحرم قال يحيى سمعت ما لك يقول والرضاعة قليلها وكثيرها اذا كان في الحولين تحرم قال فاما ما كان بعد الحولين فان قليله وكثيره لا يحرم شيئا وانما هو بمنزلة الطعام ما جاء في الرضاعة بعد الكبر ما لك عن ابن شهاب انه سئل عن رضاعة الكبير فقال اخبرني عروة بن الزبير ان ابا حذيفة ابن عتبة بن ربيعة وكان من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قد شهد بدرا وكان قد تبني سألما الذي كان يقال له سألما مولى ابي حذيفة كما تبني رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة وانكم ابو حذيفة سألما وهو يرى انه ابنه انكبه ابنة اخيه فاطمة بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة وهي يومئذ من المهاجرات الاول وهي يومئذ من فضل ايامي قریش فلما انزل الله تعالى في كتابه في زيد بن حارثة ما انزل فقال دعوه لآباءهم هو اقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم في الدين ومواليكم رد كل واحد تبني من اولئك الى

الحولين فما كان فيهما من الرضاع ولو كانت مصاة واحدة فهي محرمة كما قال عبد الله بن عباس وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وما كان بعد الحولين لم يحرم شيئا لان الله عز وجل قال والوالدان يرضعان اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة فتاوى الرضاعة حلال فلا رضاعة بعد نهيها تحريم شيئا وكان ابو حنيفة يخطا بسنة شهر بعد الحولين فيقول يحرم ما كان في الحولين وبعد ما الى تمام سنة اشد ولا تثبت شهر ولا يحرم ما كان بعد ذلك ومن لا يرى انه يحرم يرى انه لا يحرم ما كان بعد الحولين واما ابن الفحل فانه لا يفرق بين ما يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فالأخ من الرضاع مثل الاب تحرم عليه اخته من الرضاعة من الاب وان كانت الامان مختلفتين اذ كان لبنها من بطن واحد كما قال ابن عباس اللقاح واحد فهذا ناخذ وهو قول ابي حنيفة مؤطا وقال في الدر المختار وهو حلال ونصف عند حلالان فقط عندهما وهو الاصح فتم وبه يفتي كما في تصحيح القدوري عن العون لكن في الجوهرة انه في الحولين ونصف ولو بعد الفطام محرمة وعليه الفتوى واستدلوا بقول الله عز وجل لقول الامام مرويه وفصله ثلثون شهرا اي مدة كل منها ثلاثون غير ان القصة في الاول فامر بقوله عائشة لا ينجح الولد اكثر من سنتين ومثله لا يعرف الاسماء والآية مؤولة لتوزيعهم الاجل على الاقل والاكثر فلم تكن ولا تها قطعية **٥٣٨**

عنه قوله فأخذت بذلك عائشة قال النووي في شرحه

غير صاع عن عائشة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 طير من أخواتك من الرضاعة فأمّا الرضاعة من الجماعة
 تحميمهم وهو دم هبامير المؤمنين علي بن أبي طالب كما حكاه
 عنه وهو ضعيف واليه ذهب عائشة وعروة بن الزبير
 بن حزم ويؤيد ذلك الإطلاقات القرآنية وقد هبم الجملوني أن
 تعالى وحله وفصله ثلاثون شهرا وقوله تعالى وفصله
 الزبير عن ابن ماجة بلفظ لا رضاع إلا ما فتح الأمعاء و
 نول ما كان في الحولين وإن كانت مصبة واحدة ففي تحميم
 بن وغيره لك من الشاهد قال الحافظ وأما جوارع نقصت
 نال لهجرة والأحاديث الدالة على اعتبار الحولين من م

عزها ١٢
مر رواية أحداث الحجة فدل على تأخرها
فمنها ما دعوى الخصوصية باسم امرأة الخليفة
والاصل فيه قول اصله وأزواج النبي صلى
الله عليه وسلم ما نرى هذا الارخصة فيها
رسول الله صلى الله عليه وسلم لسا المخاصة
وقرر ابن البصاع وغيره وقرره آخرون بأن
الاصل ان الرضا لا يجوز فلما ثبت ذلك خفف

الاصل له وبقي ما عداه على الاصل وقصة
سالم واقعة بين يطرقها احتفال الخصوصية
فيجب الوقوف عن الاحتجاج بها **له قوله**
عندنا ان القضاء كانت لعمر فديم في قضاء
دينه ولذا يسمى بذلك **له قوله**
فقلت دوتك فقد والله ارضعتها اي
قالت امرأتك خذ مني ما تحرم عليك جارتك

رضاعة الكبير كان رأى أمهات المؤمنين غير عائشة قبيحا ففهم ما أخرجه البخارى ومسلم
سلم وعندى رجل قاعد فاشتد ذلك عليه فقلت يا رسول الله انه اخي من الرضاعة فقال
الله قوله في رضاعة الكبير قال الشوكاني وقد استدل بذلك من قال ان الرضاعة الكبير ثبتت
عنه ابن خزيمة ما ابن عبد البر قال ذكر الوارثة عنه في ذلك فقال لا يصح قلت لانه من رواية الحارث بن ابي
وعطاء بن ابى رباح والليث بن سعد وابن علية وحكاى النوى عن داود الطائفى واليه ذهب
حكم الرضاعة انما ثبت في الصغير واستدلوا بقوله تعالى والوالدات يرضعن الاولادهن حولين كاملين
في عامين ومجديث اعمسة عند الترمذى لا يجبر من الرضاعة الا ما فتح الامعاء ومجديث عبد الله
ومجديث ابن عمر الموقوف عليه كان يقول الرضاعة الا لمن ارضع في الصغير ومجديث ابن عباس كان
ومجديث ابن عباس مرفوعا عند ابن عدى والذرحنى واليهيقي لا يجبر من الرضاعة الا ما كانت في
سالموا بوجوبه متناه انه حكم منسوخ وجزء المحب لطبرى وقرره بعضهم بان قصة سألها كانت في

له قوله يجزى من الرضاعة ما يجزى من الولادة من تحريم الحماكم ابتداء ودماء ما ونشر الحمة بين الرضيع واولاد المرضعة فيحرم عليها هو وفروعه من نسب رضاع هو ويجزى عليه جميع اولادها ما تقدم وما تأخر تحريم عليه هي واخواتها من نسب ورضاع وهما ابنا الزوجها صاحب اللين فيحرم هو وامولاه وفروعه من نسب ورضاع الى اخر ما بين في الفتحة ومن حيوان النظر والخلوة والمسافرة دون سائر احكام النسب كبراث ونفقة وحق بالملك ورده شهادة (زرقي) **له قوله** ان انثى عن الغيلة تكسر الغلين المنجية وبالله اسم من الغيل بغلقها والغيال بكسر هاء والغيلة بالغم والهاد المرأة الواحدة وقيل لا تغلق الغلين الامم حذف الهاء وذكر ابن السراج الوجهين في غيلة الرضاع **له قوله** فلا يضر اولادهم وسبهم صلى الله عليه وسلم بالنبي انه يحذف منه ضرر الولد الرضيع لان الاطباء يقولون ان ذلك اللين داء والعرب يكرهه كذا (۵۳۸) في حاشية السيوطي وهذا الحديث ما رواه الشيخان فلا يضره ما روى ابو داود عن اسماء بنت يزيد في النثى عن الغيلة كذا ذكر في الحاشية المطبوعة قال الزرقاني وفي رواية لمسلم فنظرت في الروم و فارس فاذا هم يبيعون اولادهم فلا يضر اولادهم ذلك شيئا يعني لو كان الحماكم حال الرضاع او الارضاع حال الحمل مضرا لاولاد الروم و فارس لانهم يصنعون ذلك مع كثرة الاطباء فيهم فلو كان مضرا لمنعوه منه فينبذ لانثى عنه قال عياض فذبحه جوازه اذ لم يضره عنه لانه رأى الجهمور لا يضره وان اضر بالقليل لان الماء يكثر اللين وقد يغيرة **له قوله** ومن مما يقرأ في القرآن وفي نسخة من القرآن يعني ان النسخ بخمس رضعات تأخر انزاله لانه احتج الله عليه وسلم لوفى وبعثهم يقرأها ويجعلها قرأنا متلوا لكونه لم يبلغه النسخ لقرب العهد فلما بلغهم النسخ امتنعوا عن قراءته في ما نسخت تلاوته وبقي حكمه كاية الرجوع وعشر رضعات ما نسخت تلاوته وحكمه قاله النووي وقيل قارب الوفاة قال ابن الهيثم اذا دعا بقاء الحكم مع نسخ الدال عليه غير معقول فان نسخ الدال يرفع حكمه واما آية الرحيم فلو لا علم من السنة والاجماع لم يثبت به انتفى واجيب عن الحديث بانه يقيد اطلاق قوله تعالى واما تكلم الالاق ارضعتكم وهو زيا دة على الكتاب فلا يجوز بخلاف الاحاد ثم انه قال النووي انترض المالكية على الشافعية بان حديث عائشة هذا لا يجتمع به عند ضرر عند محقق الاصول لان القرآن لا يثبت بخلاف الاحاد عندهم **له قوله** قال الزرقاني وليس المعنى ان تلاوته كانت ثابتة ونزوها لان القرآن محفوظ قال ابن عبد البر وبه تمسك الشافعي لقوله لا يقع التحريم الا بخمس رضعات تصل الى الجوف واجيب بانه لم يثبت قرأنا وهي قد اختلفت الى القرآن واختلف عنها في العمل به فليس بسنة ولا قرآن وقال المازري لا حجة فيه لانه لم يثبت الا من طريقها والقرآن لا يثبت بالاحاد واما كونها سنة فقد ائتمروا حذاقهم لانها لم ترفع ولم تذكر على انه حديث وورد الاحاد فيها جوف العادة فيه التواتر **له قوله** وليس الحل على هذا بل على غيرها ولو بصحة وصلت الجوف عملا بظاهر القرآن واحاديث

يحيى بن سعيدان رجلا سأل ابا موسى الاشعري فقال لي مصصت عن امرأتى من ثديها لبنا فذهب في بطني فقال ابو موسى الاشعري لا اراها الا قد حرمت عليك فقال عبد الله بن مسعود انظر ما تنفق به الرجل فقال ابو موسى فيما تقول انت فقال عبد الله بن مسعود لرضاعة الاما كان في الحولين فقال ابو موسى لا تسألوني عن شيء ما كان هذا الخبر بين اظهركم جامع ما جاء في الرضاعة مالك عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار وعن عروة بن الزبير عن عائشة ام المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة ما لك عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل انه قال خبرني عروة بن الزبير عن عائشة ام المؤمنين عن حلامة بنت وهب الاسدية انها اخبرتها انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لقد هممت ان انثى عن الغيلة حتى ذكرت ان الروم و فارس يصنعون ذلك فلا يضر اولادهم شيئا قال مالك الغيلة ان يمس الرجل مرأته وهي ترضع ما لك عن عبد الله بن بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان فيما انزل من القرآن عشر رضعات معلومات يجزى من ثلثين بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وكهن ما يقرأ في القرآن قال مالك وليس العمل على هذا كل الرضعات

كتاب العتق والولاء

ما جاء فيمن اعتق شركا له في عبد ما لك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل فاعطى شركاءه حصصهم

الرضاع وبهذا قال الجمهور من الصحابة والتابعين والائمة وعلماء الامصار حتى قال الليث اجمع المسلمون ان قليل الرضاع وكثيره يجزى في المهد ما يظفر الصائم حكمه في التمهيد ومن المقرانه اذ ائتمن علماء العقاية وائمة الامصار وجهها بذمة المحدثين قد تركوا العمل بحديث مع روايتهم له ومعرفتهم به كنهذا الحديث فائما تركوه لعله كسفه او معارض يوجب تركه فيرجع الى ظاهر القرآن والاخبار المطلقة **له قوله** وعتق عليه العبد اي بعد دفع القيمة وبه اخذ مالك انه لا يعتق الا بدفع القيمة وهو القول القديم للشافعية وقال في المحدثين يعتق عليه بنفس الاتفاق ويقوم عليه نصيب شركه بقيته يوم الاتفاق ويكون ولاؤه كله له وبه قال احمد واسحق والاوزاعي والليث وابو يوسف ومحمد وكان الولاء بينهما وقال بوحنيفة ان كان المعتق موسرا فالذي لم يعتق بالحياء انشاء استسعى العبد وان شاء اعتق نصيبه وان شاء ضمن المعتق قيمة نصيبه ثم يرجع المعتق بما دفع الى شركه على العبد يستسعيه في ذلك والولاء كله للمعتق يعني قال محمد وقال بوحنيفة يعتق عليه بقدر ما اعتق والشركاء باختيار ان شاء واعتقوا كما اعتق وان شاء واضموا ان كان موسرا وان شاء واستسعوا العبد في حصصهم فان استسعوا او اعتقوا كان الولاء بينهم على قدر حصصهم وان ضمنوا المعتق كان الولاء كله ورجع على العبد بما ضمن واستسعى به قلت فعني الحكم عند الائمة والعشائر على ان العتق لا يجزى فاعتاق البعض عتاق كله واما ابوحنيفة فقال بالجزى فغير الساكت بين الاعتاق والاستسعا والقسمين ان كان المعتق موسرا وبين الاولين ان كان معسرا كما في البتاية **له قوله**

الرضاع وبهذا قال الجمهور من الصحابة والتابعين والائمة وعلماء الامصار حتى قال الليث اجمع المسلمون ان قليل الرضاع وكثيره يجزى في المهد ما يظفر الصائم حكمه في التمهيد ومن المقرانه اذ ائتمن علماء العقاية وائمة الامصار وجهها بذمة المحدثين قد تركوا العمل بحديث مع روايتهم له ومعرفتهم به كنهذا الحديث فائما تركوه لعله كسفه او معارض يوجب تركه فيرجع الى ظاهر القرآن والاخبار المطلقة **له قوله** وعتق عليه العبد اي بعد دفع القيمة وبه اخذ مالك انه لا يعتق الا بدفع القيمة وهو القول القديم للشافعية وقال في المحدثين يعتق عليه بنفس الاتفاق ويقوم عليه نصيب شركه بقيته يوم الاتفاق ويكون ولاؤه كله له وبه قال احمد واسحق والاوزاعي والليث وابو يوسف ومحمد وكان الولاء بينهما وقال بوحنيفة ان كان المعتق موسرا فالذي لم يعتق بالحياء انشاء استسعى العبد وان شاء اعتق نصيبه وان شاء ضمن المعتق قيمة نصيبه ثم يرجع المعتق بما دفع الى شركه على العبد يستسعيه في ذلك والولاء كله للمعتق يعني قال محمد وقال بوحنيفة يعتق عليه بقدر ما اعتق والشركاء باختيار ان شاء واعتقوا كما اعتق وان شاء واضموا ان كان موسرا وان شاء واستسعوا العبد في حصصهم فان استسعوا او اعتقوا كان الولاء بينهم على قدر حصصهم وان ضمنوا المعتق كان الولاء كله ورجع على العبد بما ضمن واستسعى به قلت فعني الحكم عند الائمة والعشائر على ان العتق لا يجزى فاعتاق البعض عتاق كله واما ابوحنيفة فقال بالجزى فغير الساكت بين الاعتاق والاستسعا والقسمين ان كان المعتق موسرا وبين الاولين ان كان معسرا كما في البتاية **له قوله**

له قوله والا فقد عتق منه ما عتق اي ان كان مبيع عتق من حصته من العتق وقد يستعمل عتق مقام رعايته وبه اخذ مالك والشافعي واحمد انه اذا كان المبيع موسرا عتق نصيبه فقط ونصيب الشريك رقيق فلا يكفل المبيع عتقه ولا يستسعر العبد قال ابو حنيفة والا وراعي والليث واشعق وابن ابي ليلى يستسعر العبد في حصته الشريك وهو في مدة السعاية كما لمكاتب عتق في حنيفة خروجه غير وبالحاجة العتق يقرى عندنا في حنيفة مطلقا وقال ابو يوسف وعبد لا يتجزى مطلقا والمحكم عند يسار العتق التضمن لا غير وعند اعساره السعاية لا غير وقال الشافعي يتجزى فيما اذا عتق عبدا مشتركا وهو معه ١٢ على قوله فليس لسيد المومعني ذلك ان من بطل عتق عبدا مبيعا ولو بطل ذلك باجل ولا عمل يقع العتق بعده فلا يجوز له في هذا العتق ان يشترط عليه علا لان ذلك يؤول الى ان يبقى عليه شيئا من الرق و ذلك مخالف للمال المشترك عليه واما ان شرط عليه فان كان قبل العتق مثل ان يقول انت حر فلان فقدمنى

٥٣٩

سنة فذل لله
عليه واما
ان كان العمل
بعد العتق
مثلا قال
العبد انت
حر واخذني
سنة فهو حر
ولا شيء عليه
له قوله
فاسم رسول
الله صلى الله
عليه وسلم
اي اقرع بينهم
كما اقرع في
رواية حماد
ابن زيد عن
ابن ابي عتيق
وابوب عن
محمد بن سيرين
عن عثمان بن
حصين ان
رجلا عتق
سنة اعبد
عند موته و
لم يكن له مال
فغيرهم فبلغ
ذلك النبي صلى
الله عليه و
سلم فاقرع
بينهم فاعتق
اثنين وارق
اربعة وبظاهر
قالت الائمة
الثالثة و
كيفية القرة
كما في المنهاج

عليه العبد والا فقد عتق منه ما عتق قال مالك الامر بالمعجم عليه عندنا في العبد يعتق سبيته منه ثلثه او ربعه او نصفه او سها من الاسم بعد موته انه لا يعتق منه الا ما عتق سبيته وسمى من ذلك الشقص وذلك ان عتاقه ذلك الشقص انما وجبت وكان بعد وفاة الميت وان سبيته كان غنيا في ذلك ما عاش فلما وقع العتق للعبد على سبيته الموصى لم يكن للموصى الا ما اخذ من ماله ولم يعتق ما بقي من العبد لان ماله قد صار لغيره فكيف يعتق ما بقي من العبد على قوم اخرين ليسوا هم ابتداء العتاق ولا هم ثبوتها ولا لهم ولواله ولا يثبت لهم انما صنع ذلك لميت هو الذي عتق واشتبه له الولاء فلا يحمل ذلك في مال غيره الا ان يوصى بان يعتق ما بقي منه في ماله فان ذلك لازم لشركائه وورثته وليس لشركائه ان يأبوا ذلك عليه وهو في ثلث مال لميت لانه ليس على ورثته في ذلك ضرر قال مالك ولو اعترق الرجل ثلث عبدا وهو مريض فبث عتقه عتق عليه كله في ثلثه وذلك لانه ليس بمنزلة الرجل يعتق ثلث عبدا بعد موته لان الذي يعتق ثلث عبدا بعد موته لو عاش رجع فيه ولم ينفذ عتقه وان العبد الذي بيبت سبيته عتق ثلثه في مرضه يعتق عليه كله ان عاش وان مات عتق عليه في ثلثه وذلك ان امر الميت جائز في ثلثه كما امر الصحيح جائز في ماله كله الشرط في العتق قال مالك من اعترق عبدا له فبث عتقه حتى يجوز شهادته ويثبت ميراثه وتتم حريته فليس لسبيته ان يشترط عليه مثل ما يشترط على عبدا ولا يحمل عليه شيئا من الرق لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعترق شركا له في عبد قوم عليه قيمة العدل فاعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد قال مالك فهو اذا كان العبد خالصا احتق باستكمال عتاقته ولا يخلطها بشيء من الرق من اعترق رقيقا لا يملك مالا غيرهم مالك عن يحيى بن سعيد عن غير واحد عن الحسن بن ابي الحسن البصري وعن محمد بن سيرين ان رجلا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعترق عبدا له ستة عند موته فاسمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم فاعتق ثلث تلك العبيد قال مالك وبلغوا انه لم يكن لذلك الرجل مال غيرهم مالك عن ربعة بن ابي عبد الرحمن ان رجلا في مائة ابا بن عثمان اعترق رقيقا له كله جميعا ولم يكن له مال غيرهم فامر ابا بن عثمان بتلك الرقيق فقسمت اثلاثا ثلث اسهم على ابيهم يخرج سهم الميت فيعتقون فوقع السهم على احد الاثلاث فعتق ثلث الذي وقع عليه السهم مال المملوك اذا اعترق مالك عن ابن شهاب انه سمعه يقول مَصَّتِ السَّنة ان العبد اذا

ان يأخذ رقعا متساوية فيكتب في واحدة منها عتق وفي الاثنين الباقيين رق ويخرج في بناوق ويخرج رقعة واحدة منها باسم احد العبد فان خرج سهم العتق عتق ذلك العبد الذي خرج باسمه ورق الاخران وان خرج سهم الرق الذي خرج باسمه ويخرج باسم اخر رقعة اخرى فان خرج سهم العتق عتق الذي خرج باسمه ورق الثالث وان خرج سهم الرق الذي خرج باسمه وعتق الثالث انتهى وقال الامام ابو حنيفة يعتق ثلث كل واحد ويستسعر في الباقي قال ابن الهاروبه قال الشعبي وشريح والحسن لهذا الحديث من ابطال الاستسعاء ووجه الدلالة الاستسعاء لو كان مشروعا لجزء كل واحد منهم عتق ثلثه وامر بالاستسعاء في بقية قيمته للورثة والحديث عند حنيفة معلول بطله باطنية وهو مخالفة نص القرآن بتقرير القمار فانه من جنسه لان حاصله تعليق الملك او الاحتفاظ بالخط والقرعة من هذا القبيل لانها توجب استحقاق العتق ان ظهر كذا لان ظهور كذا وكذا لاجم على عدم الاقرار عند تمام البينتين قالوا ونحن لانفي شرعية القرعة بل انما شتبهنا شرعا للتطبيع للعتق وفع الاحتقاد في المواضع التي يجوز تركها كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بنسأه في السفر ولا فيما يعرف بالاستحقاق بعد اشتراكهم في سببه ومن الاول قوة ذكرها معهم على كماله مريم ولا فهو كان احتق بكفا لهما لان خالتهما كانت تحت كذا الى فهم القدر ١٢ م

521

وجدناه بل يوقعه معه من شرط عليه **له قول** ولا بأس أن يشترى الرقبة وهذه أعلى ما قال أنه من لأن الرقبة لم تلزمه بعد وإنما هو متبرع بعقوبته ما ملك منها سواء كان ذلك جميعها أو بعضها **له قول** على ما ذكرناه لا يعتق في الرقاب الواجبة يهودي ولا نصراني ولا يعتق المؤمن لأن الله تعالى قال في كتابه فقيدها بالإنان ثم قال أسأل الله العلم سائر العتقات على كذا في القتل غير ما روي عن أبي حنيفة أنه أجاز في كذا غير مؤمنة وفي الدر المختار هي تحرير رقبة ولو صغيرا أو كافرا أو صبا أو داما أو موهونا أو مدبرنا أو صم أو خصم فانت جنس المنفعة كالأعمى والمجنون لا يجعل والمقطوع يذله أو إياه ما **له قول** نصراني ولا يهودي **له قول** ولا يعتق ذبا مكاتب وقال أبو حنيفة يجوز اعتاق مكاتب لم يؤد شيئا لا مكاتب أدي بعض بدلته حنيفة وقال الشافعي يجوز عتق المدبر **له قول** فإما ما عتق العزاي فإما عتق من بالطلاق وإما ما عتق

قال الباقى وهو على حد قوله اء مستوفى
للبياضى واى لهرودس بالسؤال عن مكانه
ورحمهم صنم مخصوص يعبدونه وعل
فهم منها أنها موحدة تريد بذلك نفى
لبدا ولا نه كان ما موربان يكلم الناس
بأنه مدبر الامر فى السماء الى الارض لا
الالهة التى يعبد ها المشركون قنع
حتمها بذلك ولم يكلفها اعتقاد ما هو
صرف التوحيد وحقيقة التنزيه
ثرائه قال البغوى فيه دليل على ان
شرط الرقية فى جميع الكفارات ان
تكون مؤمنة لان الرجل لما قال
على رقية فاعتقها لم يطلق له النبي
صلى الله عليه وسلم الجواب بعثا قها
حتى امتهنها بالايمان ولم يسأل عن
جهة وجوبها فنبت ان جميع الكفارات
فيه سواء انتهى وفيه نظر فان المرسل
الآتى ان على رقية مؤمنة والظاهر ان
القصة واحدة ولو سلم القيد فالجواب
للمنفية من الشبهة بالايمان زيادة على
المطلق فى الآية فلا يجوز تجزئ الخادم
ولا بالافئاس على التقيد فى كفارة القتل
خطأ فان الزيادة لتعم من وجه فلا
يجوز الا بالتموت والمشهور مع **قوله**
قوله نعمة لك تجزئ به قال
الجمهور انه يجوز عتقه فى الكفارة و
كرهه على وابن عباس وابن عمر وابن
العاص اخبر عنهم ابن ابي شبة قال
الباقى ولد الزنا يجوز عتقه عن الرقاب
الواجبة يريد ان من عليه عتق رقية
لكفارة او نذرا وغير ذلك فانه يجوز
ان يعتق فى ذلك ولد الزنا لان ذلك
النقص لا يخص به وانما يختص بنسب
وذلك غير مؤثر فى العتق **قوله**
قوله هل يشترى بشرط العتق فلا
لا وقال ابو حنيفة يفسد البيع بشرط
فيه نعم لاحد المتعاقدين او لمبيع
تستحق كشرط ان يعتقه او يدبره عمر
قال الباقى وهذا على ما قال ان من
كانت عليه رقية واجبة عن كفارة
او نذرا لانه لا يجوز ان يشترىها بشرط
العتق لما احتج به لانه يخط عنه من
تمها لا بشرط عليه من عتقه فلم يعتق
رقية تامة ووجه اخر ان العتق لا يرقعه
شترى رقية تطوع بشرط العتق اجزاء
قوله انه لا يجوز فيها قال الباقى وهذا
ومن قتل مؤمنا خطأ فهو رقية مؤمنة
ارة الظهار وكفارة الايمان عتق رقية
او محجورا او مقطوع الاذنين لا يجزئ
وفيه خلاف الى حنيفة كما مر انفاً على
من **قوله** ولا مدبر هو قولى
ون فداءه لاسترقاق وهو ثابت عندنا

له قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم قال محمد في الموطأ وهذا أخذ لا بأس ان يعتق عن الميثة فان كان وصى بذلك كان لولاه
وان كان لم يوصى كان الولاء لمن اعتق ويطهق الاجران شاء الله تعالى انتهى فان العتق من افضل انواع الصدقة والصدقة لجميع اقسامها وكذا
العبادات المالية والبدنية توابعها يصل الى الميثة ويكون باعثا لغفرته ورفع درجاته **له قوله** رقابا كثيرة في هذا الحديث جواز العتق
عن الميثة خلافا للشهيرة عندنا لما لكتبة وفي الهداية في الاضحية انه لا يجوز العتق عن الميثة لان فيه الزام الولاء للميثة وفي المنهاج والاصح انه
يعتق الوارث عن الميثة ولا يقع عتاق الصبي لاجنبى عنه في الاصح ملله في الشرح باجتماع بعد العبادات عن النية وبعد الولاء للميثة
وسمى قتيمة الكثر على هذا الحديث في باب الوصية **له قوله** قلت لاشبهه في وصول الاجر الى الميثة **٥٢٢** اذا اعتق الحق عنه واوصل ثوابه اليه

المسلمون ولا يطعم فيها احد على فريد بن الاسلام عتق احمى عن الميثة
مالك عن عبد الرحمن بن ابي عمرة الانصاري ان امه ارادت ان توصى
ثم اخبرت ذلك الى ان تصير فهلكت وقد كانت همت بان تعتق قال عبد
الرحمن فقلت للقسم بن محمد ان ينفعها ان اعتق عنها فقال للقسم ان سعد
ابن عباد قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان امي هلكت فهل ينفعها
ان اعتق عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم **مالك** عن يحيى بن
سعيد انه قال توفي عبد الرحمن بن ابي بكر في نومنا ميه فاعتقت عن عائشة
زوج النبي صلى الله عليه وسلم رقابا كثيرة **قال مالك** وهذا احسن ما سمعت
الى في ذلك **فضل الرقاب وعتق الزانية وابن زنا مالك**
عنه هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
سئل عن الرقاب لواجبة ايها افضل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اغلاها ثمنا وانفسها عندا هلهما **مالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر انه
اعتق ولد زنا وامه **مصيب الولاء لمن اعتق مالك** عن هشام بن
عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت جاءت
بريرة فقالت اني كاتبته اهلى على سم اواق في كل عام واقية فأعطيني
قالت عائشة ان احب اهلك ان اعد لها لهم عذتها ويكون لي ولأولادك
فعلت فذهبت بريرة الى اهلها فقالت ذلك لهم فابوا عليها فجاءت من عند
اهلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت لعائشة اني قد
عرضت ذلك عليهم فابوا على الا ان يكون الولاء لهم فسمع ذلك
رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألها فاخبرته عائشة فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم خذوها واشترطوا لهم الولاء فاما الولاء لمن اعتق

وان لم يوصى نعم ان كان الاعتاق او شئ من الصدقات
واجبا عن الميثة فان اوصى به يجب على الوصي تنفيذه
في ثلث ما ترك ويجوز براءة ذمته عن ذلك الواجب
وان لم يوصى وتبرع الوصي باءاد ما وجب عليه يحكم
ببراءة الذمة ان شاء الله تعالى ففضل منه وذمة **له قوله** اغلاها ثمنا قال الباغي يقتل لاعتبار بزيادة
التمن ويكون ذلك على وجهين احدهما ان يزيد في الثمن
على القيمة والثاني ان يزيد الثمن لزيادة القيمة فاما
زيادة الثمن على القيمة فعندى الله لا اعتبار به الا ان
يأتي اهلها من بيعها الا بزيادة على قيمتها ويرغب في
عتقها لان الميثة اوصى بذلك او لم يوصى فاما
زيادة الثمن لزيادة قيمتها فيعتبر على كل حال لان النبي
صلى الله عليه وسلم قد نص على ان افضل الرقاب
اغلاها ثمنا **له قوله** مصير الولاء قال القاري
بفتح الواو والمد لفة بمعنى المقاربة والنصرة وشريا
عبارة عن عصوبة متواخية عن عصوبة النسب يرث
منها المعتق وقد ورد الولاء لمن اعتق رواه احمد
غيره وفي رواية الولاء بحصة كحصة النسب لا بتمام
الاوصى رواه الطبراني **له قوله** اني كاتبته
اهل ظاهرا يدل على جواز بيع المكاتب اذا رضى بذلك
ولو لم يجز نفسه وهو قول الاوزاعي والليث ومالك
وابن جبر و ابن المنذر ومنعه ابو حنيفة والشافعي في
اهم القولين وبعض لما لكتبة واجابوا عن قصة
بريرة بانها عجزت نفسها واستعانتها لعائشة يدل
على ذلك وذهب جمع من العلماء الى جواز بيع المكاتب
اذا وقع التراضي بذلك **له قوله** ان احب الخ
يحتل ان يكون على معنى شراء المكاتب مع تمكنه من
الاداء ويحتل ان يكون بمعنى شرائها لعجزها عن
الاداء او رجوعها الى الرق وجه القول الثاني ان العتق
اغما يترتب على صحة البيع والبيع لا يجوز ان فيه نقصا
للكتابة وعتق لكتابة عقد لازم ولا ينقض الا بالعجز
عن الاداء **له قوله** واشترطوا لهم الولاء مخرجهم
قوي ولا حرج استكه ثابت في شواهد كذا عند راد ما لي

اذا كرهه شدة وقتنيك بميرور بعد اذا زاد كندة عصبه اورامى رسد **له قوله** يصفى قال النووي هذا مشكل فان هذا الشرط يفسد البيع من حيث
انها خدعة الباعين فكيف اذن لعائشة منها ولذا انكرت الزيادة بعضهم لسقوطها في بعض الروايات وهو منقول عن يحيى بن اكرم ومعه
الجمهور فقال بعضهم اشترطوا لهم الولاء عليهم وهذا منقول من الشافعي والحنفي وغيرهما وضعف بانه صلى الله عليه وسلم انكر عليهم الاشتراط
ولو كان كما قال لم يكن واجبا بانه انما انكر ما اراد واشترطه في اول الامر وقيل معناه اظهر لهم حكم الولاء وقيل المراد الزجر والتوبيخ لانه
صلى الله عليه وسلم لم يبين لهم حكم الولاء وان هذا الشرط لا يجل فلما اجماع في اشتراطه ومخالفة الامر قال لعائشة هذا المعنى لا يتألى به سواء
شرط ام لا لانه شرط باطل ولانه قد سبق بيا انه لهم ويؤيد به رواية البخاري اشترطوا عليهم ليشترطوا ما شاءوا قال والاصح ما قاله اصحابنا
في الفقه انها خاص في قصة عائشة والحكمة في اذنه فيه ثم ابطاله كالا ضرب من الحجر بعد احرارهم به وزجرهم عن مثله فيكون البطل في الزجر
اعتادوه من منع العمرة في اشهر الحج وقد يفهم المفسدة اليسيرة لتفصيل مصلحة عظيمة انتهى **له قوله** فانما الولاء لمن اعتق قاهر
ان الباع بالشرط الفاسد جازم والشرط باطل وبه قال قوم وخمسة قوم بشرط العتق والظاهري في شرح معاني الآثار كلام طويل يحمله بعد روايات هذه
الفتنة ان الاشتراط من اهل بيرة لم يكن في البيع بل في رد عائشة الكتابة اليهم بدليل رواية عروة عن عائشة جلوت بريرة فقالت اني كاتبته اهلى على قسم
اواق فامسيتها ولم يكن قمت من كتابتها شيئا فقالت لها عائشة ارجعي الى اهلك فان اجروا اعطيهم ذلك جميعا ويكون ولادك لي فعلت فذهبت
فابوا وقالوا ان شئت ان تقسم عليك فلتفعل ويكون ولادك لنا فذكرت عائشة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنعك ذلك الا لا ترجعين لهذا
المعنى عما كنت نويت في غناهما من الثواب اشترطها فاعتقها فكان ذكر الشراء ههنا ابتداء ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن قبل بين م

هذا الحديث في باب العتق والشرط في بيع المكاتب والشرط في بيع المكاتب والشرط في بيع المكاتب

له قول فأنما الولاء لمن اعتق في الحديث دليل على أنه لا ولا لمن أسلم على يده وللمتقط على اللقيط ولمن حالف أنساً نأمل للمأصرة ولهذا قال مالك و
 الزواجر والشورى واحد واليهود وقالوا إذا المكن الواحد وارت قاله في بيت المال وقال أبو حنيفة والليث من أسلم على يد رجل فوالاء له وقال
 اسحق ثبت للمتقط على اللقيط وقال أبو حنيفة يثبت بالخلف وأيضا في الحديث أباة بيم المكاتب وهو مذهب مالك وأحمد والقول القديم للشافعي ولا
 يجوز ذلك في الحديث وهو قول أبي حنيفة وأجيب بأنها عجزت نفسها لأنها استعانت بها أثناء ففسم مولاها كتابتها وعروض بأنه ليس في استعانتها
 ما يستلزم العجز ولا سيما مع القول بجواز كتابته من المال عند قال ابن عبد البر ليس في شيء من طرق حديث بريرة أنها عجزت عن أداء النبي
 لا عجزت بأنها قد حل عليها شيء ولو عود **س ٣٤٣** انتهى لكن قال الشافعي في الم في أحكامه البيهقي في المعرفة إذا رضى أهلها بالبيع ورضيت المكاتب

بالبيع فإن ذلك ترك الكتابية **س ٣٤٤**
له قول نهي عن بيع الولاء وهبت
 نهية عن بيع الولاء وعرضيته أصل
 ذلك أن يفرد بالبيع دون الرقبة
 إذ ثبت بعق أو بعقد لازم يقتضي
 فأنه لا يجوز نقله عن محله ببيع ولا
 هبة لأن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال إنما الولاء لمن اعتق يريد أن
 الولاء إنما ثبت لمن أوقع العتق عن
 نفسه وقال العلماء إن معناه إذا
 أوقع عنه العتق غيره قأما انتقل
 الولاء بالميراث فمن باب ميراث
 الحقوق بسبب المتعلق الموروث
 لا على أن الولاء ينتقل وإنما هو باق
 كالنسب **س ٣٤٥** **له قول** نهي عن بيع
 الولاء الخ لا نه حق كالنسب فكذلك
 يجوز نقل النسب لا يجوز نقله إليها
 إلى غير المتعلق ولا نه غير مقدور التسليم
 والنهي للتحريم فيبطل ولا ينتقل لولاء
 من مستحقه بل هو كحكمة النسب و
 بهذا قال الجمهور قال الخطابي النهي
 عن بيع الولاء يحتمل ما يبيع الرقيق ولا
 عتيقه بال يأخذ عليه وكانت العرب
 يفعل ذلك وما يبيع الرجل من
 صاحبه قمته ويشترط عليه أن
 يقتضها على أن يكون الولاء للباقي فهو
 لا جلد ذلك من الثمن فيكون هو ببيع
 الولاء على ما حجت عليه قصة بريرة **س ٣٤٦**
له قول أن الزبير اشترى عبداً له
 بنون من امرأة حرة فاعتقه ففرض
 له عثمان بولائهم قال ابن مفضل عن
 أبيه قامت السنة عن العفارية و
 النابيين وغيرهم أن ولد المرأة

فعلت عائشة ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فخذ الله وأثنى عليه ثم قال
 أما بعد فما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب
 الله فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرط الله أوثق وإنما الولاء لمن اعتق
 مالك عن نافع عن عبد الله بن عثمان عائشة أم المؤمنين أرادت أن تشتري حارية
 تعتقها فقال لها نبيعكها عليان ولأهلها لما ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال لا يمنعك ذلك إنما الولاء لمن اعتق مالك عن يحيى بن سعيد عن حمزة بن عبد الرحمن
 أن بريرة جاءت تستعين عائشة أم المؤمنين فقالت عائشة إن أحبها هلك إن أصعب
 لهم ثم نكح صبية واحدة واعتقك فعلت فذكرت ذلك لبريرة لأهلها فقالوا لا إلا أن يكون
 لنا ولأبي قال مالك قال يحيى بن سعيد فزعمت حمزة أن عائشة ذكرت ذلك لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اشتريها واعتقها فأنما الولاء لمن
 اعتق مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عثمان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نهي عن بيع الولاء وعن هبته قال مالك في العبد يبتاع نفسه من سيده على أنه يوالى
 من شاء أن ذلك لا يجوز وإنما الولاء لمن اعتق ولو أن رجلاً أذن لمولاه أن يوالى من
 شاء ما جاز ذلك لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن اعتق ونهي عن بيع
 الولاء وعن هبته فإذا جاز لسيده أن يشترط ذلك له أو يأذن له أن يوالى من شاء فذلك
 الهبة جبر العبد الولاء إذا اعتق مالك عن ربيعة بن عبد الرحمن أن الزبير
 ابن العوام اشترى عبداً فاعتقه ولذلك العبد بنون من امرأة حرة فلما اعتقه
 الزبير قال هم موالى وقال موالى أمهم بل هم موالىنا فاختصموا إلى عثمان بن عفان
 ففرض عثمان للزبير بولائهم مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب سئل عن عبد
 له ولد من امرأة حرة لمن ولأههم قال سعيدان مات أبوهم ولم يعتق فولأههم لمولى
 أمهم قال مالك ومثل ذلك ولد المملأنة من الموالى ينسب إلى موالى له فيكون

الحرة المعتقة ولأولاد موالى أمه ما كان أبوه عبداً فإذا اعتق جبره إلى موالى له فإن كانت عربية فولأه المسلمين حتى يعتق أبوه فلهذا في مسألة
 الزبير كانت زوجة العبد مولاة فكان ولايتهم لمولى أمهم فلما اعتق الزبير أباهم رأى أنه قد جردوا وهم وصاروا موالى له قال ابن الموارث
 مالك ولو كان عتق العبد قبل موته بساعة يرب أنه بنفسه لعتق بغيره لا ولا يفتقر إلى حكم ولا قضاء أحد **س ٣٤٧** **له قول** ففرض عثمان للزبير و
 به قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وهذا لأن الولاء بحكمة النسب وهو إلى الأب وكما أن يكون للأمر عند الضرورة ثم ينتقل منها إلى الأب كولد
 المملأنة ينسب إلى أمه ثم إذا أكذب الأب نفسه انتقل عنها إلى أبيه فكذلك الولاء يكون لمولى الأم عند الضرورة ثم ينتقل منهم عند ذهابها إلى موالى الأب
س ٣٤٨ **له قول** أن سعيد بن المسيب قال ابن المسيب في عبده ولد من امرأة حرة مات أبوهم عبداً فولأهم لمولى أمهم فلهذا هو إنهم ولدوا
 بعد عتق الأم لانه شرط في ذلك أن يموت أبوهم عبداً لأن هؤلاء لو اعتق أبوهم بغير الولاء ولو ولد هؤلاء في حال رق أمهم فلهذا لم يرق شرط عتقهم مع أمهم
 أو فردوا بعد العتق حال الحمل وبعد الولادة فإن ولأههم يكون لمن اعتقهم سواء بقي أبوهم على حال الرق أو انتقل إلى حرية ولا يجبر
 ولأههم لأن الولاء الثابت بالعتق لا يجبر عتق أب وانما يجبر ولا يثبت بالولادة دون العتق وقول مالك ومثل ذلك ولد المملأنة ينسب إلى
 موالى له فإن عتق به أبوه لم يرح به وصار ولأه موالى أمه به يرب أنه إذا كانت أمه مولاة لقوم وبطل نسب من أبيه وهو موالى بالعتق
 ولأه موالى أمه فإن اعترف به أبوه رد ولأه إلى موالى له فبطل النسب كحال كون الأب عبداً وحال الاعتراف بعد ذلك كحال ما يطرأ على الأب
 من العتق فيجبر به ولأه أبيه إلى موالى له **س ٣٤٩**

له قوله الاموال مجتمع عليه عندنا معنى ذلك ان الجيد بمواليه ولاء ابنه ما كان الاب عبداً ووجه ذلك ان جرد الولاة معنى يخص بالابوة ولا يشرك في ذلك الاب غير الجيد **له قوله** قال مالك في الامة تعتق وهذا على ما قال ان من اعتق امته وهي حامل وزوجها حين اعتقها مملوك ثم يبتق زوجها قبل ان تضع حملها او بعد ما تضعه ان ولاء الولد يثبت لموالي امه لا بجيرة ابوه اذا اعتق وذلك اذا ولدته لاقول من ستة اشهر من يوم عتقت الامه فان ولدته لسته اشهر فاكتر قال الشيخ ابو محمد يري وليست بظاهره الحمل والزوج مرسل عليها فان الاب يجرد ولاءه الى معتقه ووجه ذلك ان الولد اذا مسه الرق فعتق فان ولاءه قد ثبت لمعتقه لقوله صلى الله عليه وسلم وانما الولد لمن اعتق ولا ينتقل بغيره ولا غيره والذي يعلم انه قد مسه الرق ان تضعه الام لاقول من ستة اشهر من يوم عتقت او يكون يوم عتقت ظاهراً

٥٣٣

هم مواليه ان مات ورثوه وان جرد جيرة عقلوا عنه فان اعترف به ابوه الحق به وصار ولاءه الى موالي ابيه وكان ميراثه لهم وعقله عليهم ويجلد ابوه الجيد قال مالك وكذلك المرأة المملوكة من العرب اذا اعترف زوجها الذي لا عنها بولد لها صار بمثل هذا المنزلة الا ان بقية ميراثه بعد ميراث امه وميراث اخوته لعامة المسلمين ما لم يلحق بابيه وانما ورث ولداً مملوكة المولاة موالي امه قبل ان يعترف به ابوه لانه لم يكن له نسب ولا عصبه فلما ثبت نسبه صار الى عصبته **قال** مالك الامر للمجتمع عليه عندنا في ولداً للعبد من امرأة حرة وابو العبد حران الجيد بالعبد يجرد ولاء ولداً بنه الاحرار من امرأة حرة يرثهم مادام ابوهم عبداً فان عتق ابوهم رجع الولاة الى مواليه وان مات وهو عبد كان الميراث والولاة للجيد وان كان العبد له ابنان حران فأتاحدهما وابوه عبد جرد الجيد ابوالاب والولاة والميراث **قال** مالك في الامة تعتق وهي حامل وزوجها مملوك ثم يعتق زوجها قبل ان تضع حملها او بعد ما تضعه ان ولاء ما كان في بطنها للذي اعتق امه لان ذلك الولد قد كان لصا به الرق قبل ان تعتق امه وليس هو بمنزلة الذي تحمل به امه بعد العتاق لان الذي تحمل به امه بعد العتاق اذا اعتق ابوه جرد لانه **قال** مالك في العبد يستأذن سيده ان يعتق عبداً له فيأذن له سيده ان ولاء المعتق لسيده العبد لا يرجع ولاءه الى سيده الذي اعتقه وان عتق ميراث الولاة مالك عن عبد الله بن ابى بكر عن عبد الملك بن ابى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن ابيه انه اخبره ان العاص بن هشام هلك وترك بنين له ثلثة اشنان لامرور رجل لعله فملك احداً للدين لامر وترك ما لا وموالي فورثه اخوه لايه وامه ماله وولاءه مواليه ثم هلك الذي ورث المال وولاء الموالى وترك ابنه واخاه لايه فقال بنه قتل احزرت ما كان ابى احزرت من المال وولاء الموالى وقال خوه ليس كذلك انما احزرت المال واما ولاء الموالى فلا رأيت لو هلك اخى اليوم لست ارثه انا فاختصم الى عثمان بن عفان فقضى لايه بولاء الموالى **مالك** عن عبد الله بن ابى بكر بن حزم انه اخبره ابوه انه كان جالساً عند ابان بن عثمان فاختصم اليه نفر من جهينة ونفر من بنى الحارث بن الخزرج وكانت امرأة من جهينة عند رجل من بنى الحارث بن الخزرج يقال له ابراهيم بن كليب فأتت المرأة وتركت مالا وموالي فورثها ابنها وزوجها ثم مات ابنها فقال ورثته لنا وولاء الموالى قد كان ابنها احزرة فقال الجهينيون ليس

الحمل او يكون زوجها ممنوعاً منها لا يصحل اليها فلهما ثبوت الولاة ما وضعته لسيدها لانه يعلم انها حملت به قبل ان تعتق فقد مسه رقه وعتق بعتقه فثبت ولاءه له ثبوتاً لا ينتقل عنه وانما ينتقل من الولاة ما لم يثبت بالعتق **له قوله** في العبد يستأذن وهذا على ما قال ابن العبد اذا اعتق عبداً لم يخل بعتقه باذن سيده او بغيره اذنه فاذا اعتقه بغيره ثبت ولاءه لسيده ان هو المعتق ثم ان اعتق العبد ذلك لغيره رجع اليه الولاة لانه قد ثبت لسيده بالعتق فلا ينتقل عنه بجيرة العبد المعتق واذا اعتقه بغيره اذن سيده ثم علمه السيد فلم يجرد لغيره حتى يعتق العبد **له قوله** ان العاص بن هشام بن عثمان قضى بالولاء لمن هو احق به يوم الاستحقاق ولا يجرد في ذلك مجرى المال لان المال يتجلى امره بموت من يورث عنه

وامر الولاة باق بعد ذلك يعتبر بمال الاستحقاق ولذلك اذا مات احد الاخوين الشقيقين ورثته اخوه شقيقه دون الاخ لا بولاء ولا بولاء ثم لما مات الثاني من الشقيقين ورثت بخواه ما ينتقل اليه من المال ولم يورثوا الولاة لانه امر باق بعد فمات من موالي اول الشقيقين مورثاً ورثته اخوه لايه دون ولد الشقيقين يوم مات المولى **له قوله** لو هلك اخى اليوم لمات المولى لان المولى الذي ارث ماله وولاءه مواليه منه ابوك اليوم بعد موت اخيه لابي هو ابوك لا كنت ارثه وذلك لان الاخ وان كان لاب مقدم على ابن الاخ وان كان لاب وام **له قوله** قضى لايه لان المعتق لو مات اليوم كان ميراثه لايه لابي دون ابن اخيه لايه وام **له قوله** فاختصم اليه نفر من جهينة ونفر من بنى الحارث بن الخزرج وكانت امرأة من جهينة عند رجل من بنى الحارث بن الخزرج يقال له ابراهيم بن كليب فأتت المرأة وتركت مالا وموالي فورثها ابنها وزوجها ثم مات ابنها فقال ورثته لنا وولاء الموالى قد كان ابنها احزرة فقال الجهينيون ليس ما جئنا فاذا مات ولدنا فلنا الولاة فقضى ابن عثمان بولاءهم للجهينيين يريد ما قد مناه من ان الاعتقاد في الولاة لمن كان احق به يوم موت المولى وذلك ان الولاة بمنزلة النسب قد يكون اليوم الرجل احق بالرجل من جهة النسب ثم ينتقل لامر فيكون غيره احق به منه عند الميراث وكذلك الولاة يعتق الرجل المولى ثم يموت عن اخ وولد فالولد اقرب الى المولى لانه اقرب الى المعتق فان مات الاب عاد القرب والحق للاخ فمن مات من الموالى بعد موت الولد ورثته الاخ لانه انما ينظر الى استحقاق المال يوم مات المورث لا يوم استحقاق سببه سواء كان ذلك بنسب او ولاء قال محمد ومحمدان

له قوله فقضى ابا بن عثمان للجهينين لانها لو ماتت بعد ثبوت ابنها كان ميراثها لا قاربها دون اقراره **له قوله** احسن ما سمعت في السائبة وهو العبد الذي يقوله سيده لا ولا واحد عليك او انت سائبة يريد بن لك حقه وان لا ولا واحد عليه وقد يقول اعتقك سائبة او انت سائبة قال في الهداية فان شرط انه سائبة فالشرط باطل واكول لمن اعتق لان الشرط مخالف للنص وهو قول الشافعي كما ذكره النووي **له قوله** محمد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في المحدث المشهور الولاء لمن اعتق وقال عبد الله بن مسعود لا سائبة في الاسلام ولو استقام ان يعتق الرجل سائبة ولا يكون من اعتقه ولا به اعتق **له قوله** من طلب من عاتقته ان تعتق ويكون الولاء لغيرها فقد طلب ذلك منها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن اعتق **له قوله** لا يكون لمن اعتق ولا للاستقام ان يستثنى عنه الولاء فيكون لغيره واستقام ان يهب الولاء ويبيعه وقا النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم يبيع الولاء وهبته والولاء عندنا بمنزلة النسب وهو لمن اعتق ان يعتق سائبة او غيرها وهو قول ابي حنيفة والعمامة من فقهائنا قال الباوي ومن اعتق عبدا سائبة فبعناه انه اعتقه عن جماعة المسلمين فثبتت ولادة لهم وبه قال عمر وابو عباس وعن ابن نافع انه قال لا سائبة عندنا اليوم في الاسلام ومن اعتق سائبة فولاء له لانه صلى الله عليه وسلم قال انما الولاء لمن اعتق وهذا معتق ولانه لم يعتق عن معين فكان الولاء له **له قوله** فيعتقه قبل ان يباع عليه اي العبد فان الكافر اذا ملك العبد المسلم بان اشتراه او اسلم عبد الكافر يبيع على بيعه وهو قول ابي حنيفة وللشافعي قول كذلك والاظهار انه لا يبيع شراء الكافر المسلم ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا **له قوله** كتاب المكاتب المكاتب هو الذي قال له مولاه اذا ديت ما لا كانا فانت حر وهو مملوك رقة مالك يدا ونصرفا **له قوله** ما بقي عليه شيء اي من مال كتابته ولو قل وعند ابن ابي شيبة عن ابن عمر قال المكاتب عبد ما بقي عليه درهم قال محمد ويجوز ان اخذ وهو قول ابي حنيفة وبه قال مالك والشافعي واسم جهور السلف والخلف وكان فيه اختلاف الصحابة **له قوله** قال مالك وهو راوي وقد روى مثل هذا عن جابر بن عبد الله وزيد بن ثابت وعائشة وامر سلمة وعثمان وقاله ابن المسيب وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق غير ثابت وما روى من ذلك يجعل ان يريد به وجهين احدهما ان حكم المكاتب ما بقي عليه من كتابته شيء حكم العبد في جراحه وحدوده وشهادته وقذفه ونفي القصاص عن المحر بقتله وغير ذلك من احكام العبيد والوجه الثاني ان يبيعه رقيق لا يفتق منه شيء وهذا الوجهين قال مالك والزهري وابو حنيفة والشافعي وروى عن علي بن ابي طالب انه قال المكاتب يورث بقدر ما ادى ويعتق منه بقدر ما ادى وتكون دينه بقدر ما ادى منه بالحساب ونحوه قال ابن عباس وروى عن عمر انه اذا ادى المكاتب الشرط الشرط فلا راق عليه روى عن ابن مسعود وشرحه اذا ادى الثلث فهو غريم بمعنى انه حروا بما يطالب بما عليه في ذمته والدليل على ما نقوله ما احق به زيد بن ثابت عن علي فانه قال فلم يزل مع بقاء شيء من الكتابة اصل ذلك قبول الشهادة وقال مالك فان هلك المكاتب الى ماله بين ابنته ومولاه قوله في المكاتب يترك المال يزيد على كتابته ويترك ولد الهم حكم المكاتب اما لانه كاتب عليهم او ولد فامعه في الكتابة فانه يؤدى عنه ما بقي عليه من الكتابة حالا لا يؤخر قال الشيرازي القاسم وكذلك لو لم يترك الا وفاق قال القاضي ابو محمد لان الديون المؤجلة تحل بموت من تكون عليه وهذا الفصل يقتضي اوله ان الكتابة لا تبطل بالموت اذا بقي من يقوم بها وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي تبطل بالموت والدليل على ما نقوله ان هذا العقد يقتضي عوضا يلزم احدا لمتا قد ين فلا يبطل بموت من عقده اذا كان معه في العقد من يتورمه كالبيع والابانة بموت المستاجر وان لم يكن فيما ترك من المال وفاق لم يرجع الى السيد واخذ من الشركة في المكاتب يبعون به ان كانوا (البقية على ص ٥٣٥)

كذلك انما هم موالى صاحبنا فاذا مات ولدنا فلنا ولا هو ونعتقهم فقضى ابا بن عثمان للجهينيين بولاء الموالى مالك انه بلغه ان سعيد ابن المسيب قال في رجل هلك وترك بنين له ثلثة وترك موالى احتقرهم هو عتاقة ثوران الرجلين من بنيه هلكا وترك اولاد ا فقال سعيد بن المسيب يرث الموالى الباقي من الثلثة فاذا هلك هو فولد اخوته في الموالى شرع سواء ميراث السائبة وولاء من اعتق اليهودي والنصراني مالك انه سأل ابن شهاب عن السائبة فقال يوالى من شاء فان مات ولم يوال احد فيراثه للمسلمين وعقبة عليهم قال مالك ان احسن ما سمع في السائبة انه لا يوالى احد وان ميراثه للمسلمين وعقبة عليهم قال مالك في اليهودي والنصراني يسلم عبداهما فيعتقه قبل ان يباع عليه ان ولاء العبد لمعتق المسلمين فان اسلم اليهودي النصراني بعد ذلك لم يرجع اليه الولاء ابدا قال ولكن اذا اعتق اليهودي والنصراني عبدا على يده ثم اسلم لمعتق قبل ان يسلم اليهودي او النصراني الذي اعتقه ثم اسلم الذي اعتقه رجع اليه الولاء لانه قد كان ثبت له الولاء يوم اعتقه قال مالك وان كان لليهودي والنصراني ولد مسلم ورث موالى ابيه اليهودي والنصراني اذا اسلم المولى المعتق قبل ان يسلم الذي اعتقه وان كان المعتق حين اعتق مسلما لم يكن لولده النصراني واليهود المسلمين من ولاء العبد المسلم شيء لانه ليس لليهودي والنصراني ولا لغيره من العبد المسلم جماعة المسلمين **كتاب المكاتب**

كتاب المكاتب **القضاء في مكاتب مالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول مكاتب عبد ما بقي عليه شيء من كتابته مالك انه بلغه ان عروة بن الزبير وسليمان بن يسار كانا يقولان المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته شيء قال مالك وهو راوي له اكدت ترجمه لوزني بعد احصان قال لا قال اخبرني شهادته قال لا قال فهو عبد ما بقي عليه درهم ونحوه بذلك انه حكم من احكام المرق فلم يزل مع بقاء شيء من الكتابة اصل ذلك قبول الشهادة وقال مالك فان هلك المكاتب الى ماله بين ابنته ومولاه قوله في المكاتب يترك المال يزيد على كتابته ويترك ولد الهم حكم المكاتب اما لانه كاتب عليهم او ولد فامعه في الكتابة فانه يؤدى عنه ما بقي عليه من الكتابة حالا لا يؤخر قال الشيرازي القاسم وكذلك لو لم يترك الا وفاق قال القاضي ابو محمد لان الديون المؤجلة تحل بموت من تكون عليه وهذا الفصل يقتضي اوله ان الكتابة لا تبطل بالموت اذا بقي من يقوم بها وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي تبطل بالموت والدليل على ما نقوله ان هذا العقد يقتضي عوضا يلزم احدا لمتا قد ين فلا يبطل بموت من عقده اذا كان معه في العقد من يتورمه كالبيع والابانة بموت المستاجر وان لم يكن فيما ترك من المال وفاق لم يرجع الى السيد واخذ من الشركة في المكاتب يبعون به ان كانوا (البقية على ص ٥٣٥)

(البقية عن شكك) من اهل السعي لان حقهم متعلق بذلك المال وقوله وورث الولد ما بقي من المال بعد اداء الكتابة يريد انهم يسعون بأداء الكتابة لان ذلك مقضى عند الكتابة كما لو مات عن غير مال فادوا من اموالهم ليعتقوا بالاداء واذا اعتقوا بما ادوا عن انفسهم من مال ابيهم ورثوا باقية هذا قول مالك وقال ابو حنيفة يرثه ورثته الاحرار وهو قول علي وابن مسعود ومعاوية وطائفة والشافعي والحسن وابن سيرين وقال ابن عمر جميع ما ترك السيد ونحوه روي عن عمر وزيد بن ثابت ورويه القول الذي ذهب اليه مالك انه اذا ارى ان يكتب ان يعجز نفسه مع القوة على الاداء ووجود المال وكان ما تركه المكاتب بيد موجود او لم يكن للسيد الامتناع من اخذ ان يحمله العبد كان حال العبد مراعى فان وصل المال الى السيد علمنا انه كان قد استحق الحرية من يوم وجود المال وظهوره عندنا ٥٣٦ لاسيما ومن يتركه في الكتابة قد

قال مالك وان هلك المكاتب وترك ما لا اكثر مما بقي عليه من كتابته وله ولد وولد وفي كتابته او كاتب عليه ورثوا ما بقي عليهم من المال بعد قضاء كتابته مالك عن حميد بن قيس المكي ان مكاتباً كان لابن المتوكل هلك بمكة وترك عليه بقية من كتابته وترك ديوناً للناس وابنة فاشكل على عامل مكة القضاء فيه فكتب الى عبد الملك ابن مروان يسأله عن ذلك فكتب اليه عبد الملك بن مروان ان ابداً بدين الناس ثم اقص ما بقي من كتابته ثم اقسّم ما بقي من ماله بين ابنته ومولاه **قال مالك** الامر عندنا انه ليس على سيد العبد ان يكاتبه اذا سأل له ذلك ولم اسمع ان احداً من الائمة اكره رجلاً على ان يكاتب عبداً اذا سأل له ذلك وقد سمعت بعض اهل العلم اذا سئل عن ذلك فقل له ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه فكا تبوه من علمهم

تعلق حقه به فاذا مات مالاً الى السيد قضى بانه كان له حكم الحرية قبل موته وهذا كان حكم كل منعه في الكتابة فوجب ان يرثوا ما فضل من ماله بعد اداء كتابته ووجه ثان وهو ان حق سائر من معه في الكتابة قد تعلق بهذا المال وكذلك لو اراد ان يهب منه واذا نفي ذلك السيد لكان لمن معه في الكتابة منعه من ذلك فاذا تعلق به حق من شركه في الكتابة وجب ان يتأدى منه الكتابة لان ذلك وجه تعلق حقوقهم به ومن قال انهم يعتقون منه قال انهم يرثونه والناس بين قائلين قائل يقول هو للسيد لا يعتق منه الولد ولا يرثون فضله وقائل يقول يعتق منه الولد ويرثون فضله ومن قال انهم يعتقون منه ولا يرثونه فقد احدث قولاً ثالثاً خالف به الاجماع ووجه القول الثاني ان حكمه حكم العبد بدليل انه لو تلفت المال قبل ان يصل الى السيد لرق وهو ومن معه في الكتابة فاذا ثبت ان له حكم الرق كان ماله للسيد دون الولد وغيرهم من الورثة ٣ (الحاشية المتعلقة بضميمة هذا)

الاباحة وهذا مقصود قوله وما يتحصل منه وان كنت قد جريت الى تبينه وليس عندى هذا بالقوى لان الذي وقع فيه الخلاف بين اصحابنا انما هو ان يثبت حظر شرين انتضاء مدهته بالاباحة نحو قوله تعالى وحرر عليكم صيد البر ما دام متم حراً ثم يبين انتضاء مدهته القريم لقوله واذا حللتم فاصطادوا وقال تعالى في السعي الى الجمعة اذا اوردى للمعبود من يوم الجمعة الآية فحرم البيع بعد النداء لصلاة الجمعة ثم يبين انتضاء وقت الغزاة بقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانكسروا والصحيح عندى ان لفظاً فعل اذا اوردت بعد الحظر انها على بابها في وجوب الجهر على

صها تين اليمين واذا حللته فاصطادوا واذا فعل لصلاة فانتسروا الآية اذ ادان هذا اللفظ يحتمل غير الوجوب وانه ليس كل ما ورد بهذه الصيغة واجباً فقد يكون منه المندوب اليه والمباح وغير ذلك ما تحمله هذه الصيغة من المعاني ويحتمل ان يبين به هذه الصيغة اذا اوردت بعد الحظ و انها محمولة مطلقاً على الاباحة وقد قال بذلك القاضي ابو محمد وكثير من اصحابنا واشار اليه ابو اسحق في احكامه وتعلق في ذلك بان جنس هذا العقد محظور لتعلقه بالجهر وهو ما كاتب عليه او رقية العبد ان يحجز عن الاداء ثم وردت الاباحة بالكتابة بعد ذلك فكان ظاهرهما

له قوله وان هلك المكاتب ولو هلك مكاتب قبل اداء الجهر مذهب كثير الى انه يموت رقيقاً ترك ما لا اولاً كما لو تلف المبيع قبل القبض يرتفع البيع وهو قول عمر وابن عمر وزيد بن ثابت وبه قال عمر ابن عبد العزيز والزهري وقاداة واليه ذهب الشافعي واحمد وقال قولان تركه وقاداة بقي عليه من الكتابة كان سربوا ان كان فيه فضل فالزيادة لا ولادة الاحرار وهو قول عطاء وطائفة ومالك والى حنيفة الخ كذا ذكر في الحاشية المطلوبة عن المحل قلت تفصيله على ما في الهداية وشروحيها انه اذا مات المكاتب من غير اداء جميع بدل كتابته ادى بعضه او لم يرث شيئاً فلك كان له مال لم يفسد الكتابة وحكمه يعتقه في اخرجيه من اجزائها ثم وما بقي فهو ميراث لورثته وتعتق اولاده المولودون في الكتابة وهو المروى عن علي وابن مسعود **له قوله** ثم اقسّم ما بقي الخ يعني بليت

بالفرصة والباقي وهو النصف لمولاه بالعصبية والنسائي عن عبد الله بن شداد عن ابنه سمرة قالت مات لي مولى لي وترك ابنة له فقسم النبي صلى الله عليه وسلم ماله بيني وبين ابنته فجعل لي النصف ولها النصف **له قوله** الامر عندنا انه ليس على سيد العبد ان يكاتبه الخ يريد والله اعلم لا يجزى من ذلك لا يقتضى به عليه وهو مذهب مالك والى حنيفة وجهه الفقهاء وقد روي عن عطاء ان ذلك واجب عليه قال ولا اثر عن احد والدليل على ما نقله ان هذا معنى يقضى الى العتق غالباً فلم يجز عليه السيد كالاستيلاء والتدبير والعتق الى اجل ولان كل عقد لا يجزى السيد على اخراج العبد من ملكه به بدون القيمة فانه لا يجزى من ذلك بالقيمة ولا باكثر منها كالبيع وقوله لو اسمع ان احداً من الائمة اكره رجلاً على ان يكاتب عبداً يريد انه لو لم يكن ذلك في السلف وما روي عن عمر انه امر ان يكتب عبداً سيرين فاني فصر به عمر بالردة وقال كاتبه فقال ليس لا كاتبه فتلواهم فكا تبوه من علمهم فيهم خبراً فكا تبوه انس فليس فيه دليل على اللزوم والجهر ولو كان لعبد ان يجزى على ذلك انسا لحكم بذلك عليه واستغنى عنه ان يضربه بالردة ويبلو عليه القرآن بالامر بذلك وانما اضربه بالردة لما ندبه الى الخبز والى ما رآه صلاحه في دينه ودنياه فامتنع من ذلك فادبه لامتناؤه وتلا عليه القرآن بالامر بذلك والتدبا اليه وقد امر محمد بن مسلمة ان يبيع بجاره امراً والنبي على رضاه وقال والله ليمن به ولو على بطنك على وجه التحكم اليه فيما هو صلاحاً له في دينه ودنياه وعلوان محمد بن مسلمة لا يراجه اذا عزم عليه في ذلك وليس هذا الذي اراد مالك انه لم يبلغه فيه اكره احد فمالك اعلم الناس باحكامهم وغيره من ائمة اهل المدينة وحسبك ان عطاء الذي انفرد بهذا القول قال مثل قول مالك انه لم يبلغه ذلك عن احد وقد روي عن عطاء ايضاً في نفي وجوب ذلك ونوسلنا ان عمر قال ذلك على وجه التحكم والجهر لانس لم يزلوا لثقة الناس له وقول مالك عن بعض اهل العلم اذا قيل له ان الله عز وجل يقول في كتابه فكا تبوه من علمهم فيهم خبراً يتلوا

البرقية عن صفته إلا ان يدل الدليل على مرقها عن ذلك وقد قال الله تعالى فاذا انسلخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين الآية فبين انقضاء عدة حريم قتال المشركين بايجاب قتلهم وقد رأيت ذلك في احكام الفصول فاذا قلنا ان لفظة افعل بعد الحظر على بابها من الوجوب الا ان بعدل عن ذلك بعد ليل يجمل ان يكون المراد بقوله تعالى فقتلوا المشركين علمهم ... فيهم خير اللذب ويجمل ان يراد به الاباحة وقد قال الشيخ ابواسحاق بن شعبان على الحضر والندب وقال القاضي ابواسحاق والقاضي ابو محمد انه على الاباحة وقد روى الشيخ ابواسحاق في تعريفه ان كتابا توههم على الاباحة والاياء مندوب اليهم فاذا قلنا يقول من تقدم من شيوخنا ان لفظ افعل بعد الحظر يقتضي الاباحة فان قوله فقتلوا المشركين ما تأوله القاضي ان على الاباحة وقد تقدم عند ابنت الى ٥٣٤

ثبت عند هروما ما بهمه صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرور وعن الغرور شخص منه قد را ما بقي فاما هي لفظة افعل واردة للتقصيص فيجب ان لا تقتضي الاباحة عند من ذهب هذا المذهب لكنها قد صرحا بحمله على الاباحة فيردان القاضي ابواسحاق لا يحكم بتمامه على تحرير القول فيه فيقول مرة ما تقدم ويقول مرة اخرى هو اذن وترغيب والاذن غير الترغيب لانه الاذن انما يقتضي الاباحة خاصة وتعليق الفعل بسببه المأذون له والترغيب بمعنى الحضر والندب يقتضي استدعاء الفعل منه على وجه الاستيلاء وقد يقول مع قوله انه اذن واباحة هو امر فهو محتمل ان يريد بذلك الترغيب الذي قدمت ذكره عنه ويجمل ان ليسى الاباحة امرا فان القاضي ابواسحاق يقول ان المباح ما هو به والذي عليه جمهورنا ان الامور ليس ان المباح ليس بما هو به وقد بينته في احكام الفصول واستدل القاضي ابواسحاق على ان الكتابة لا تجب على السيد ولا يجبر عليها بقوله تعالى ان علمتم فمهم خيرا فليسا رد ذلك الى علم السيد وهو امر مفيد لا يعرفه من الخلق من غير ثبوت ان لا يجب عليه لانه لم يحصل الحكم فيه مدخلا ولو كان ما يجب عليه لكان فقتلوا المشركين ان ثبت ان فيهم خيرا وقد اختلف الناس في التعبير فقال جماعة من عابا وكثير من العلماء هو المال والقوة على الاداء وبه قال القاضي الشيخ ابواسحاق واستدل على ذلك بان الخبر اذا ذكر في امور الدنيا فاما هو المال قال الله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت الاية فالمراد به المال وروى ابن المواري عن مالك الخبر القوة على الاداء وروى عن عبيدة السلماني ان علمتم فمهم خيرا ان اقاموا الصلوة وروى عن الحسن ان علمتم فمهم خيرا دينا وامانة وقال ابراهيم النخعي ان علمتم فمهم خيرا صدا وقواء ١٣ (الحاشية المتعلقة بصحة هذا)

له قول يتلوها تين الايتين جزءا لاداسئل يعني ان السائل قال لبعض اهل العلم ان الله سبحانه بأمر

..... فيهم خيرا يتلوها تين الايتين واذا حللتم فاصطادوا فاذا قضيت الصلوة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله قال مالك وانما ذلك امر اذن الله فيه للناس وليس عليهم بواجب قال مالك سمعت بعض اهل العلم يقول في قول الله تبارك وتعالى واتوهم من مال الله الذي انكسب ان ذلك ان يكتب الرجل غلامه ثم يرضع عنه من اخر كتابته شيئا مسمى قال مالك فهذا احسن ما سمعت من اهل العلم وكتبه على الناس على ذلك عندنا قال مالك وقد بلغني ان عبد الله بن عمر كاتب غلامه على خمسة وثلاثين الف درهم ثم وضع عنه من اخر كتابته خمسة الاف درهم قال مالك الامر عندنا ان المكاتب اذا كاتبه سيده تبعه ماله ولم يتبعه ولده الا ان يشترطهم في كتابته

هو ظاهر لفظ الموطا قال الشيخ ابوالقاسم من كتاب عبد الله وله مال تبعه وقال عطاء وعمر بن دينار وغيرهما ولا علم فيه خلافا الا ما روى عبد الرزاق عن النخعي من كتاب عبد الله او بامه فانه للسيد الدليل لما عليه الجماعة ان ما كان له من مال علمه السيد او لم يعلمه فانه لا يكون للسيد بعد عقد الكتابة انتزاعه وانما انقضت الكتابة على ان يستعين المكاتب بماله من المال على اداء كتابته وذلك ان ما يكتبه حال كتابته لا حق لسيد فيه ولانه منعه فلا يجوز للسيد انتزاع ما ثبت في يده من ماله وما ارى الرواية عن النخعي الا وهما وبهذا يعارض المكاتب المدبر والمعتق الى اجل وام الولد فان السيد احق بما يكسبون بعد (البقية طه)

ص بالانباء دفع الصدقة اليهم وادع عن جماعة من الصحابة ورجح بان الاية تعليق الخط لا يكون تعليقاً وفي ابعاء لانه قال قوم ادا بقوله واتوهم من مال الله اى سهمهم الذي جعل الله لهم من الصدقات المفترقة لقوله تعالى وفي الرقاب وهو قول الحسن وقال ابراهيم هو حيت لجميع الناس على معونتهم ١٢ ثم **له قول** له ثروته عن من اخر كتابته خمسة الاف هو سهم مال الكتابة وبه اخذ بعض الشافعية وقد روى قوم بالبحر وعن ابن عباس يحط عنه الثلث الاصح عند الشافعي انه يكفي ما يقع عليه اسم المال ويستحب الربهم كذا في المنهاج ١٢ **له قول** قال مالك الامر عندنا ان المكاتب اذا كاتب سيده لم يبعه ماله لم يتبعه ولده الا ان يشترطهم في كتابته

بالكتابة بقوله فقتلوا المشركين واجبا فيتلوه ذلك البعض في جواب الفائل ها تين الايتين او لها واذا حللتم فاصطادوا وثانيها فاذا قضيت الصلوة فانتشروا فان الامر فيها للاباحة اجما ما فكن الى اية الكتابة وفي الهداية وهذا ليس امر اجاب باجماع الفقهاء وانما هو للندب في المصنفين وبه قال الشافعي والظاهر من كلام مالك انه امر اباحة وبه قال بعض الحنفية وقال داود وبعض الظاهرية انه امر اجاب فيهم على المولى ان يكتب عبد الله الذي علم فيه خيرا اذا سأل العبد ذلك على قيمته او اكثر لا في اقل منها وهو قول عطاء وعمر وابن دينار ثم اختلفوا في معنى خبرنا قال ابن عمر وابن عباس قوة على الكسب وهو قول مالك والثوري والشافعية هم اليها الامانة لانه قد يرضع ما يكسبه فلا يمتنع وقيل الصلح في الدين وقيل المال وما عنيان ١٢ **له قول** قال مالك وسمعت بعض اهل العلم يقول ان قوله تعالى واتوهم من مال الله الذي اتاكم قال سمعت بعض اهل العلم يقول هو ان يرضع الرجل عن مكاتبه من اخر كتابته شيئا قال ابن الجهم اكثر الصحابة يأمررون بذلك من غير قضاء ولا جبر ولو كانت واجبة لكانت محدودة وروى الشيخ ابوالقاسم عن مالك ان الانبياء عند ذوب اليه وليس يفرض وروى ذلك عن عثمان وروى نحوه عن علي قال ميسر بن دينار لا ينبغي لاحد ان يبيع الوضيم وقد يغلب الله تعالى فيه وحسن عليه فمن ابى ان يرضع شيئا فذلك له وقد ترك الفضل وروى عن يزيد بن حصين الاسمي انه قال في ذلك حض الله الناس اجمعين على ان يعينوه وروى عن عمر وغيره ان معفي ذلك ابن يعطيه سيده من الزكاة عند عقد الكتابة ودوى عن زيد بن اسلم ان معنى ذلك ان يعطيه الامير من الزكاة ولا يعطيه السيد شيئا ١٣ **له قول** ادركت على الناس على ذلك وهو قول الاكثر ان الآية امر للمولى ان يحط عن مكاتبه من مال كتابته شيئا وهو قول عثمان والزبير وغيرهم وبه قال الشافعي في المنهاج يلزم السيد ان يحط عنه جزءا من المال او يدفعه اليه والحط اولى وفي الخبر الاخير البقي وفي الهداية ولا يجب حط شيء في البذل اعتبارا بالبيع وعن الكلبي ان المراد

البيعة عن مائة) العتق المؤجل والتدبير والاستيلاء فذلك كان له انتزاع أموالهم ووجه آخر أن المدبر والمعتق إلى أجل وأما الولد يلزم السيد لا نفلق عليهم ولا يلزمه الانفاق على المكاتب ولا على ولد أو الذين معه في الكتابة قاله الشيخ أبو اسحق والوجه الثاني أن المكاتب يتبع ماله إذا نفق عتقه و قد قال القاضي أبو محمد إذا استعتق المكاتب بآلاد أو يتبعه ماله قال لان الكتابة عقد معاوضة على النفس والمال وقوله ولم يتبع ولد أو الآلات يشترطهم يريد بذلك من قد وجد من ولد أو من ولد له من أمته قبل عقد الكتابة وعلى هذا ما لك والفقهاء وذلك ان الولد ان كان للعبد من أمته فهو رقيق لسيد أو ليس برقيق له ماله فيتبعه كما يتبعه ماله وإنما حكمه حكم مال السيد فلا ينبغي ان يشترطه أبو فيكون حكمه مع أبيه حكم عبيد من السيد جميعا عقد الكتابة بأن يشترطه (أو فيكون) ٥٣٨ حكمه مع أبيه حكم عبيد من السيد وأما ان كان الابن للعبد من زوجة فإنه ان كانت أمه حرة فهو حر لان الولد تبع للأم في الحرية والرق وان كانت أمه أمة فهو عبد للسيد وأما الذي ذكره مالك في هذه المسئلة ولد المكاتب من أمته (أو فيكون) المتعلق بعتقه (أو فيكون)

قال مالك في المكاتب يكاتبه سيده وله جارية بها حبل منه لم يعلم به وهو لا سيده يوم كتابته فإنه لا يتبعه ذلك الولد لأنه لم يكن دخل في كتابته وهو سيده فأما الجارية فإنها للمكاتب لأنها من ماله قال مالك في رجل ورث مكاتباً من أمته هو وابنها أن المكاتب مات قبل ان يقضى كتابته اقتسم ميراثه على كتاب الله وان أدى كتابته ثم مات فميراثه لابن المرأة ليس للزوج من ميراثه شيء قال مالك في المكاتب يكاتب عبداً قال ينظر في ذلك فان كان انما أراد الجارية لعبداً وعرف ذلك منه بالتخفيف عنه فلا يجوز ذلك فان كان انما كاتبه على وجه الرخوة وطلب المال وابتغاء الفضل والعون على كتابته فذلك جائز له قال مالك في رجل وطئ مكاتبته له انها ان حملت فتى بالخيأران شاءت كانت امرؤ ولداً وان شاءت مرت على كتابتها فان لم تحمل فتى على كتابتها قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا في العبد يكون بين الرجلين ان احدهما لا يكاتب نصيبه منه اذن له بذلك صاحبه او لم يأذن له الا ان يكاتبها جميعاً لان ذلك

له قول له قال مالك في المكاتب يكاتب سيده سيده أو هذا على ما قال ان المكاتب يعقد كتابته وله أمة حامل منه لم يعلم به وهو لا مولود فأندة ذلك انه لم يذكر في عقد الكتابة ولم يتبع به شرط فإنه عبد وقد دخل له في الكتابة قال الشيخ أبو القاسم وينتظر وضعها فإذا وضعت فالولد للسيد والأمة للمكاتب ما كانت عليه قبل الكتابة وأما ما حملت به أمته منه بعد الكتابة فإنه تبع له وحكمه حكم أبيه في الكتابة يعق بعتقه ويرق بوقه قاله الشيخ أبو القاسم وغيره ووجه ذلك انه لم يولد ملك للسيد قط وإنما الفضل من الاب وهو قد ثبت له حكم الكتابة ولم يتعلق به استحقاق لغيره فهو كالحرة منه فحكمه في الرق والحرية بالكتابة حكمه ٥٣٩ قول له قال مالك في رجل ورث مكاتباً أو هذا على ما قال ان الولد لا يورث بالصهر ولا للزوجة به تلقى فإذا ماتت المرأة عن زوج وابن وترك مكاتباً فقد تلقى حق الزوج والاب بالمكاتب لان احكام الرق متعلقة به بمنزلة ما لو كان عبداً لورثه الزوج والابن فان كان مكاتباً اوجب ان يرثا ان كان مالا وحب ان ينقص به الابن ان كان ولداً لان الولد قد ثبت بعقد الكتابة لأمه فإذا مات المكاتب قبل ان يعقق بالآراء فهو عبد فقد عاد الى المال فوجب ان يكون للزوج ربعه وللابن باقية كما ثلثا خلفته مؤثماً من المال وان اعتق بأداء الكتابة فقد تحقق بالولاء وما كان فيه من المال وهو العوض بالكتابة فقد صار الى كل واحد منها حصة منه ولم يبق الا مجرد الولاء فثبت للابن خاصة فان مات المكاتب بعد العتق فلا شيء فيه للزوج لان الزوجة لا تأثر لها في الولاء ووجب نفي الابن لان النسوة لها تأثر مقدم

عليه نصيب شريكه لان التقويم يخص فيها بأمره عتق عرى من عوض وهذا المبدأ عتق و اقترن به العوض فمخرجه لك التقويم فوجب ان يكون هو ممنوعاً في نفسه ووجه آخر ان الكتابة تقتضي ان يملك المكاتب التصرف بالبيع وغيره وما بقي من ماله الملك بمنع من ذلك فلما تناهى الامران لم يعم ان تعتق معاوضة تقتضي ان يمتنأ فيمن ولذا لا يجوز له ان يكاتب بعض عبداً ويجوز له ان يكاتب ما يملك من عبداً بعضه حره الله تعالى اعلم ٥٤٠

مرو به قال أبو حنيفة ونسبه ابو حامد الاسفراشي الى مالك والصحيح ما قدمناه والدليل على ذلك ان عقد الكتابة لا يقتضي ولذا لا يجوز لاحد ان يكاتب بعض عبداً ويبقى باقية على حكم الرق فاذا لم يجز ذلك في بعض عبداً جميعاً وان وقع فهو فذلك في بعض عبداً لغيره سائر واحتمل مالك في ذلك بان الكتابة عقد عتق ويؤدى ذلك الى تبعض العتق على الشريك دون تقويم لانه اذا عتق نصيبه الذي كاتب عليه ولم يقم

في الولاء والله اعلم واحكم ٥٤١ قول له ليس للزوج من ميراثه شيء فان الولاء لا يجزى فيه سهاً ما لورثة بالفرضية كما في المال بل هو نصيب يورث بطريق العسوية فيعتبر الاقرب فالاقرب روى الذرعي عن الزهري مرسلاً المولى الاخر في الدين احق الناس لميراثه اقرهم من المعتق ٥٤٢ قول له في المكاتب يكاتب عبداً في الدراية وجاز ان يكاتب المكاتب عبداً استخصاً أو القياس ان لا يجوز وهو قول زفر والشافعي وحل ذلك في شرح المنهاج بأنه يعقب الولاء المكاتب ليس اهلاله وفي قول يعصم ويوقف الولاء ٥٤٣ قول له قال مالك في رجل وطئ مكاتبته له الخ وهذا على ما قال ولعل ذلك انه ليس للسيد ان يطأ مكاتبته وبه قال الشافعي لان عتقها متعلق باجل كتابتها فكانت كالمتعققة الى اجل قاله القاضي أبو محمد ووجه آخر ان الوطأ لا يحل الا بزوجية او ملك بين تستحق به عليه النفقة وهذا ان معد دمان في مسئلتنا فلم يكن له وطؤها ووجه آخر انها بمنفعة فامتعت على السيد من الامة بالكتابة كالحمة فان فعل ذلك منع منه وزجر عنه وهي على كتابتها ما لم تحمل وحذ ذلك ان مجرد الوطأ لا يغير حكم الكتابة ولا يوجب فيها عتقها ولاحد عليه سواء علم بالتقويم او لم يعلم به وبه قال أبو حنيفة والشافعي خلافاً لما روى عن الحسن والزهري ان عليهما الحد والدليل على ما نقوله ان وطأ صا د في شبهة ملك فلم يجب به الحد كما لو وطئ جارية بينه وبين شريكه ٥٤٤ قول له في الجارية في الهداية اذا ولدت المكاتب من المولى في الجأراً ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت عجزت نفسها وصارت امرؤ له لانها تلقتا حرية عاجل ببدل واجل بغير بدل فتقرب بينهما ونسب ولها ثابت من المولى وهو حر على ٥٤٥ قول له قال مالك الا امرأته المجمع عليه عندنا في العبد الخ وهذا على ما قال ان العبد بين فريكين لا يجوز لاحد من ان يكاتبه دون صاحبه اذن له صاحبه في ذلك او لم يأذن وهو احد قولنا الثاني وروى عن الحكم بن عيينة وابن ابي ليلى تصح الكتابة بغير اذن شريكه وقال الشافعي في احد قوليه تصح الكتابة اذا اذن في ذلك شريكه

له قوله قال مالك في مكاتب بين رجلين فانظروا الخ وهذا على ما قال وذلك ان الرجلين اذا كاتباه عبد هما كتابة واحدة جاز ذلك اذا كاتباه على الاطلاق فيكون لكل واحد منهما اذا كان بينهما نصفين ان يقضى من الكتابة ما يقضيه الآخر لا زيادة ولا نقصان ولا يقضى احدهما دون الآخر وكذلك ان اشتراط ذلك في العقد لانها اشتراطا متقضا وان كاتباه على ان يبدأ احدهما بالخيم الاول ابدأ الخ الموازية لا يجوز ذلك ولا ان يبدأ بعضهما وتضمن الكتابة لان من اشترط ذلك لمريض بالكتابة لا يجزى ليريد لا يدري ما يتم منه وقال اشهب بنخس الان يرضى الذي اشترط التدبئة بترك ما اشترط وقال ابن القاسم تمضي الكتابة وتبطل التدبئة وقال ابن الموزان لم يكن قبض منها شيئا فكما قال اشهب وان اقتضى منها احد

يعقد له عتقا ويصير اذ ادى للعبد ما كوتب عليه الى ان يعتق نصفه ولا يكون على الذي كاتب بعضه ان يستمر عتقه فذلك خلاف لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعق شر كاله في عبد ثمة عليه قيمة العبد قال مالك فان جهل ذلك حتى يؤدي المكاتب وقبل ان يؤدي رد اليه الذي كاتبه ما قبض من المكاتب فاقسم هو وشره على قتل حصصها وبطلت كتابته وكان عبداهما على حالة الاولى قال مالك في مكاتب بين رجلين فانظروا احدهما بحقه الذي عليه والى الاخر ان ينظره فاقضى الذي الى ان ينظره بعض حقه ثومات المكاتب وترك مالا ليس فيه وفاء من كتابته قال مالك يتحصان بقدر ما بقي لها عليه يأخذ كل واحد منها بقدر حصته فان ترك المكاتب فضلا عن كتابته يأخذ كل واحد منها ما بقي من الكتابة وكان ما بقي بينهما بالسواء فان عجز المكاتب وقد اقتضى الذي لم ينظره اكثرهما اقتضى صاحبه كان العبد بينهما نصفين ولا يرد على صاحبه فضل ما اقتضى لانه انما اقتضى الذي له باذن صاحبه وان وضع عنه احدهما الذي له ثمة اقتضى صاحبه بعض الذي له عليه ثم عجز فهو بينهما ولا يرد الذي اقتضى على صاحبه شيئا لانه انما اقتضى الذي له عليه وذلك بمنزلة الدين للرجلين بكتاب واحد على رجل واحد فينظره احدهما ويشتم الآخر فيقتضى بعض حقه ثم يفلس الغريم فلا يسقط الذي اقتضى ان يرد شيئا مما اخذ السحالة في الكتابة قال مالك الامر المحتمل عليه عندنا ان العبيد اذا كتبوا جميعا كتابة واحدة فان بعضهم حلال عن بعض وانه لا يوضع عنهم لموت احدهم شيء فان قال احدهم قد عجزت والقي بيديه فان لصاحبه ان يستعملوا فيما يطيق

هذان لاحدهما الثلثين والآخر الثلث ويحتمل ان يكون ذلك على قول من قال من اعطى ان البع والسلف ينقص على كل حال ووجه قول اشهب انهما عقدا الكتابة على ان يسلف احدهما الاخر فان اسقط مشروط السلف ما شرطه قيل ان يفوت ذلك هو العقد ووجه قول ابن القاسم ان الكتابة عقد يجوز فيه الغرر فان اقرت به شرط لا يجوز مع سلامة العوضين بطل الشرط و ثبت العقد ووجه قول ابن الموزان ارجع الى ذلك والله اعلم **قوله** قال مالك الامر المحتمل عليه عندنا ان العبيد اذا كتبوا جميعا الخ وهذا على ما قال ان من كان له جماعة عبيد فانه لا بأس ان يكتبهم كتابة واحدة تشملهم بعقد واحد خلا للشافعي في احد قوله لانه عقد مفسوخ ازالة الملك عن الرقبة فيجاز ان ينقص ويصير كالنذر والعتق وقال الشيعي ابو القاسم وسواء كانوا اجانب او اقارب ومن كاتب عبده لم يجز له بيع احدهما ولا نصفهما قال محمد وقال يريده بقوله ولا نصفها قال على قول اشهب ولا يبيع نصف احدهما لان ذلك النصف يصير محتملا عما لا يملكه سيده وله بيعهما من رجل واحد ومن رجلين قال محمد اما بيعهما من رجلين او من رجل نصف كتابتهما جميعا فيأثر ولو ورثتها ورثة جاز لكل واحد بيع حصته منها وهبته وقدا حاز ابن القاسم واشهب بيع بعض المكاتب او لم يباعا فربيعين وقوله فان بعضهم حلال عن بعض يريده ان ذلك حكم اطلاق الكتابة لجماعة عبيد لان ذلك معنى اشتغال العقد عليهم فانه لا يعتق بعضهم الا يعتق بعض خلا للشافعي في قوله ان من ادى منهم بقدر ما عليه عتق ولو عقد ذالعقد على ان بعضهم حلال عن بعض بطل وقال ابو حنيفة يجوز استقصاؤنا لا قياسا والدليل على ما نقوله ان عقد الكتابة مبطل من افاة التبييض ولذلك من كاتب عبدا لم يعتق منه شيء الا باءا جميع ما عليه فذلك من كاتب

اعدا لم يعتق منهم احد الا باءا ما عليهم دليل آخر وهو ان هذا عقد يقضى الى حرية فاذا اشتمل على جميعه لم يقبض حقه اصل ذلك قوله اذا اديتموه الى الف دينار فانهم احرار وهذا اذا كان سيدهم واحدا فاما ان كان السادات جماعة كالسيدين يكتبان عبيدين لهما فان اشهب لا يجزى الكتابة الا ان يسقط حالة بعضهما عن بعض وعقد الكتابة على جميع عبيد سيده واحد وليس بدين ثابت ما يجوز في سائر الاعراض في العقود التي مقصودها المعوضة و منها لانه لا يجوز في عوضها لما كان مقصودها العتق وليس بدين ثابت ما يجوز في سائر الاعراض في العقود التي مقصودها المعوضة و يكون العوض فيه ديناً ثابتاً وهذا على قول ابن القاسم انه لا يجوز لرجلين جمع ثوبهما في البيع واما على قوله بتجوز ذلك فلا يحتاج الى فرق وليس للسيد اخذ احد المكاتبين جميع ما على جلته مع قدرتهم على الاداء قاله ابن الموزان ووجه ذلك ان الحق متعلق بجمعهم مع الحيوة والقدرة وانما يلزم كل واحد منهم جميعا الحق الضمان فان كان المضمون حاضرا قادرا على الاداء فليس للسيد طلب احد ههم بحق الضمان وانما له طلب كل واحد منهم بما يخصه بحق الكتابة فان تعدد القبض من بعضهم بان عجز قال في كتاب ابن الموزان وتغيب فله اخذ من غيره وقوله ولا يوضع عنهم موت احدهم شيء يريده ان اصحابه قد ضمنوا ما عليه وقد التزموا الكتابة جملة والكتابة تنافي التبعيض فلا يعتق الا باءا جميع الكتابة فان اسقط احد ههم بملك او حرية من اصله وقد علم السيد بذلك ولم يعلم في الموازية يوضع عنهم حصته في ذلك والفرق بينه وبين الموت ان العقد في الذي مات تناوله على وجه الصحة فلزمهم ما يخصه كما لو عجز وهذا لم يتناوله فذلك وضع عنهم بقدر ما يخصه لانه لم يلزمهم قال ابن الماجشون في الموازية يحيط عنهم على عدد ههم ان كانوا اربعة حط عنهم ربيع العدد باسحقاق احد ههم وقوله وان قال احد ههم عجزت يريده انه لم يعلم عجزه الا بدعواه فانه لا يسقط عنه بذلك ما لزمه بالكتابة ولا يصح به ان يستعملوا ما يطبق من العمل لانه دخل على القوة (البقية طبعه)

(القيمة عن نفسه) على السعي فليس له ان يخرج نفسه منه الى رقب ولان عقد الكتابة لا يرد ما لذي يدعى العجز لا يخلو ان يكون له مال ظاهر ولا يكون له مال ظاهر فان كان له مال ظاهر لم يكن له ان يخرجه نفسه قال مالك في الموازية وفي العتبية من رواية موسى بن معاوية عن ابن القاسم وروى ابن وهب عن ابن كنانة وابن نافع انه اذا اكره الكتابة فخرجه نفسه واشهد بذلك ما دملوكا وان كان له مال قال ابن حبيب وقول مالك احب الي وقول الشافعي على قول ابن كنانة وابن نافع وجه قول مالك في لزوم العقد ان الكتابة عقد مما دونه ينفذ عوضا فلزمت في العتبية ولا يلزم على هذا المجل فان العمل غير متقرر به فذلك لم يلزم في جنية العامل ووجه القول الثاني ان مال الكتابة مال فير مستقر على العبد فذلك لا يجوز ان يتحمل به عنه فلما لم يكن مستقرا عليه لم يلزمه اداؤه وهذا الذي ذكره اصحابنا عن الشافعي والذي ذكره

٥٥٠

من العمل ويتعاضدون بذلك في كتابتهم حتى يعتق بعضهم عتقوا او يرق برقهم ان رقا قال مالك الامر بالمجتمع عليه عندنا ان العبد اذا كاتبه سيده لم يربح لسيده ان يتحمل له بكتابة عبدا احدا مات العبد وعجز وليس هذا من سنة المسلمين وذلك انه ان تحمل رجل لسيده المكاتب بما عليه من كتابته ثم اتبع ذلك سيده المكاتب قبل ان يلقى له اخذ ماله باطلا لا هو اتبع المكاتب فيكون ما اخذ منه من ثمن شيء هو له ولا المكاتب عتق فيكون في ثمن حرمة ثبت له فان عجز المكاتب رجع الى سيده وكان عبدا مملوكا له وذلك ان الكتابة ليست بد ين ثابت فيتحمل لسيده المكاتب ما هي شيء ان ادا المكاتب عتق وان مات المكاتب وعليه دين لم يجز ان يغرماء سيده بكتابته وكان الغرماء اولي بذلك من سيده وان عجز المكاتب وعليه دين للناس رد عبدا مملوكا لسيده وكانت ديون الناس في ذمة المكاتب لا يدخلون مع سيده في شيء من ثمن رقبته قال مالك اذا كاتب القوم جميعا كتابة واحدة ولا رسم بينهم

اصحابه عنه ان معنى قوله ان الكتابة عقد جاز لا يريد ان يكتب ضغفه اذا شاء وانما يريد به اذا كان بينه وبين العبد غير السيد بين الصبر وبين فسخ كتابته والله اعلم فاذا لم يكن للمكاتب مال ظاهر فقد قال مالك في العتبية اذا كان مال صامتا لا يعرف فله ان يخرجه نفسه وهو معنى قول مالك انه اذا عجز نفسه ثم اظهر مال العبد ذلك لم يرد الكتابة وكان رقيقا ووجه ذلك انه اذا عجز نفسه لعدم مال ظاهر يؤدى منه فقد بطل عقد الكتابة وتقرر ملك السيد عليه فلا يزول ملكه عنه بظهور ماله بعد ذلك كما لو لم تقدم فيه كتابة وابن يخرجه نفسه قال ابن القاسم في العتبية يخرجه نفسه دون السلطان قال سمعون لا يجوز التخيير الا عند السلطان وجه قول ابن القاسم ان هذا عقد عقد السيد المكاتب على ازالة ملك السيد بوجه فجاز لها فسخه ونقضه كالبيع وجه قول سمعون انه قد تعلق به حق الله تعالى فليس لها نقضه الا بحكم كما ينظر في ذلك بحق الله تعالى فان رجا الاداء ونفوذ الحق ابتداء وان تبين منه العجز انفسه وان لم يكن له مال ظاهر وكان صامتا فله ان يخرجه نفسه وقال الشافعي ابن القاسم المكاتب ان يخرجه نفسه وقبل له ذلك اذا لم يكن له مال ظاهر فالذي اقتضى ذلك ان ليس له مال ظاهر فيه روايتان وجه المنع من ذلك انه قادر على الاداء فلم يكن له تخيير نفسه واسترقاقها بعد عقد العتق كالتى له مال ظاهر ووجه الرواية الثانية انه ليس له مال يؤدى منه فلا يجبر على الكسب وهذا اذا كان مفرغا بالكتابة فاما اذا شاركه غيره فيها ففي كتاب محمد يخرجه نفسه قبل نفوذه الا ان يكون معه ولد فلا تخير له ويؤخذ ماله فيعطى السيد يريد بعد محله ويعتق هو وولده وكذلك لو شاركه في الكتابة اجنبي ووجه ذلك ان حق من شاركه في الكتابة من ولد اجنبي قد تعلق به سعيه ماله لان الكتابة مبينة على سعي بعضهم مع بعض وادام

م المكاتب لا يباح من سيده الغرماء في ماله اذا اقلس لان الرقبة ترجع اليه فكذلك في الموت مع الفاس فدل ذلك على ان دين الكتابة ليس بد ين ثابت فذلك لا يجوز فيه رهن ولا حالة الا ترى ان المكاتب اذا مات وعليه دين فان دين الغرماء اجب بماله من سيده حتى يستوفى الغرماء عتق ولو عجز المكاتب لكانت ديون الناس في ذمته ولم يتعلق بها شيء من الكتابة لان الرقبة التي خرجت باسمه بالكتابة

بعضهم عن بعض والكتابة عقد لا زهر فلم يكن للسيد واحد المكاتبين فسخ ذلك في حقه دون اذن سائر من معه في عقد الكتابة ولو كاتب عبد بين بعقد واحد ففخت في احدهما بيمين لزمته قبل الكتابة ففي الموازية لا يولي عتقه وهو كابتل وحقه فان عجز عتق بالحنث في يمينه ووجه ما تقدم فمن اعنته سيده فالي ذلك شتركه في الكتابة فادى معهم حتى عتقوا فانه لا يرجع على سيده بما ادى عن نفسه براءة ابن حبيب عن اصمغ ووجه ذلك ان ما وجهه السيد من العتق لم يمت لما تعلق به من حق اصحابه لان ذلك لم يكن حقا للسيد فكان بمنزلة من اعتق عبد الغنم او اعنته وهو مجبور عليه في عتقه وقوله يتعاضدون به حتى يعتق بعضهم ويرق برقهم يدين من فيه سعاية وحمل فان قصر عن قدر ما يلزمه فان اصحابه في الكتابة يتعاضدون به فان عجزوا عن ادا جميع ما عليهم رقا وادى معهم وان اداوا عتقوا وعتق معهم (الحاشية: لا يخلو ان يكون له مال ظاهر ولا يكون له مال ظاهر فان كان له مال ظاهر لم يكن له ان يخرجه نفسه واشهد بذلك ما دملوكا وان كان له مال قال ابن حبيب وقول مالك احب الي وقول الشافعي على قول ابن كنانة وابن نافع وجه قول مالك في لزوم العقد ان الكتابة عقد مما دونه ينفذ عوضا فلزمت في العتبية ولا يلزم على هذا المجل فان العمل غير متقرر به فذلك لم يلزم في جنية العامل ووجه القول الثاني ان مال الكتابة مال فير مستقر على العبد فذلك لا يجوز ان يتحمل به عنه فلما لم يكن مستقرا عليه لم يلزمه اداؤه وهذا الذي ذكره اصحابنا عن الشافعي والذي ذكره

ص في جميعهم في كتابه فلم يجزه اشهب قال لان كل عبد يعمل لغير سيده بحصة لغريسيه فبعد ثوبه متبعضه الا ان يسقطوا حاله بعضهم عن بعض
فيجوز على كل واحد بقدر ما يلزمه من الكتابة يوم عقدت قال احمد بن محمد بن ميسر ليس كما احتج لان لكل واحد ثلث كل عبد فاما يقض كل واحد
عن ثلثة ثلث الكتابة فلا يقض احد هو عن غير ملكه شيئا قوله وان مات احد هم وترك اكثرهما عليهم من الكتابة ادى عنهم جميع ما
عليهم ووجه ذلك ما قد مناه من ضمان بعضهم عن بعض فاذا مات احد هم حلت القبول كلها في حصته فاذا وجد له مال ادى ذلك كله
منه وكان فضل المال للسيد ولم يكن **له قول** ان امرسلة كانت تقاطع مكاتيبها الخ والمقاطعة هوان يجعل حق المكاتب
على شيء يقاطع عليه محجل او مؤجل ويجعل ان يكون

٥٥١

فعل امرسلة اصل الكتابة بالذهب فيقاطعه
بالذهب او بالورق مقاطعة بالورق فهذا اتفق
العلماء على جوازه الا انه قد روى عن ابن عمر يقاطع
المكاتب الابيض قال ابن القاسم ولم يأخذ به
الناس قال الزهري لا علم احد اياه غير ابن عمر
وقال الشيخ ابو اسحق تأول بعض المتأولين في قوله
تعالى واتوهم من مال الله الذي اتاكم ان ذلك
قطاعة المكاتب على بعض له ما عليه وترك البعض
له على تعجيل الحق وامان كان بالذهب فيقاطعه
بذهب فقد قال لقائل اقول بوجه اذ بيعت كتابا
المكاتب والعبد فيجوز ان يبيعها سيده كيف شاء فينقل
من ذهب الى ورق ومن ورق الى ذهب ومن عرض
الى عروض من جنسها او من غير جنسها لان تقدير
بيعها من العبد انما هو ترك ما كاتب عليه والعبد
عنده الى مال يجعل وليس في قوله ان امرسلة كانت
تقاطع مكاتيبها بالذهب والورق ما يدل على اصل
الكتابة وفي الموازية لا بأس ان يقاطع المكاتب و
يجعل عتقه بشيء يجعله او يخرجه الى اجد من اجل
الكتابة او اقرب كان طعا ما او غيره ووجه ذلك
ما قد مناه ومن اشترى كتابا المكاتب جاز ان
يقاطعه بما يقاطعه به سيده رواه ابن القاسم عن
مالك في العتبية والمقاطعة ضرب القطعة وهي
الخارج على العبد او الارض **له قوله** الامر
المجتم على عتقنا في المكاتب يكون بين الشريكين
الخ وهذا على ما قال ان من حكم الشريكين في
المكاتب ان يتساويا في ماله على حسب ما كان
اشترى كهما فيه ولا يجوز لاحدهما ان يقاطعه على
شيء يفرد تعجيله دون شريكه الا ان يأذن له فيه
فان فعل وكملت مقاطعه له صار ذلك رضاهما
اخذ عن حصته في المكاتب فان مات المكاتب على
ما كان المتمسك احتق بجميعه وكذلك ان عجز المكاتب
فانه يكون احتق برقبته لان الذي قاطعه لم يبق له

يتوارثون بها فان بعضهم حملا عن بعض لا يعتق بعضهم دون
بعض حتى يؤدوا الكتابة كلها فان مات احد منهم وترك مالا
هو اكثر من جميع ما عليهم ادى عنهم جميع ما عليهم وكان فضل
المال للسيدة ولم يكن لمن كاتب معه من فضل لمال شيء و
تجهم السيد بحصصهم التي بقيت عليهم من الكتابة التي قضيت من
المال لها لك لان الهالك انما كان يحمل عنهم فعليه ان يؤدوا ما
عتقوا به من ماله وان كان للمكاتب لها لك ولد حر لم يولد في
الكتابة ولم يكاتب عليه لم يرثه لان المكاتب لم يفتق حين مات
القطاعة في الكتابة مالك انه بلغه ان ام سلة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم كانت تقاطع مكاتيبها بالذهب والورق قال
مالك الامر المجتم على عتقنا في المكاتب يكون بين الشريكين فانه
لا يجوز لاحدهما ان يقاطعه على حصته الا باذن شريكه وذلك ان
العبد وماله بينهما فلا يجوز لاحدهما ان يأخذ شيئا من ماله الا
باذن شريكه ولو قاطعه احدهما دون صاحبه ثم جاز ذلك ثم مات
المكاتب وله مال او عجز لم يكن لمن قاطعه شيء من ماله ولم يكن
له ان يرد ما قاطعه عليه ويرجع حقه في رقبته

التي عن منعه ولا نقول يجوز ذلك بينهم
فقط بل نقول ان حكم الكتابة لا يمتد خلافا
للتأخير وقد تقدم ذكره وانما جاز ذلك بين
اهل الكتابة لسيدهم لان ملكه ضمن ملكه
مع كون العقد يلزمهم لزوما واحدا وقال
في الموازية ولو كاتب كل واحد على حدة
جاز ان يضم احدهما الى الآخر ولكن لا يعتق

فيه شيء وعتق المكاتب لا يتبع فكان المتمسك احتق بماله بعد موته وبرقبته بعد عتقه والله اعلم وهذا معنى ما في المؤطا وفي الموازية ان
قبض المتمسك مثل ما قبض الذي قاطعه فلا حاجة للمتمسك في موته ان لم يرد شيئا ولا في عتقه لا يمتد في العتق يتساويا في رقبته وكذلك
ان ترك المبيت ما يأخذ منه المتمسك مثل ما اخذ المقاطع قال ابن الموازي لا اختلاف في هذا عن ابن القاسم واشهب واختلف اذا عجز ولم
يقبض للمتمسك الاقل من الآخر لا اختلاف قول مالك فيه فقال ابن القاسم الخيار للمتمسك ان شاء رجع بنصف الفضل على الآخر واتمسك بالعبد
كله وقال اشهب ورواه عن مالك وعليه الرواية له الرجوع بنصف الفضل فان اختار المتمسك بالعبد رجع الخيار للمقاطع قاله محمد ويصير
كانه قاطع باذنه او حكم به فرضي وروى بن مزين عن عيسى بن القاسم ان قاطعه احدهما بغير اذن شريكه فجوز رقبته عند مالك الذي
تمسك بالرق خالصا الا ان يشاء ان يأخذ بنصف ما يفضل به الذي قاطعه وان شاء ترك وكان العبد خالصا وان مات العبد فبرأته للمتمسك
الا ان يكون للذي قاطع قد اخذ اكثر مما ترك العبد فيرجع عليه فياخذ منه نصف ما يفضل به قال ابن مزين غلط ابن القاسم في هذا الاصل
عن مالك وهي واخبرني في رواية مطرف عن مالك وقال يحيى بن يحيى سألت ابن نافع واخبرته بقول مالك ورواية ابن القاسم فقال
لست اعرف ما يقول عن قول مالك واذى ان يقسم ويرجع الى نصيبه من الرقبة ان عجزا ومن المبررات ان مات على ما احب شريكه او كره
قال ابن نافع وليست حاله كمال من قاطع باذن شريكه قال يحيى بن ابراهيم وهذا اصوب ما قيل فيه وهو واضح في رواية مطرف عن
مالك فما كان خلاف هذه الرواية فهو مردود والله اعلم واحكم

له قوله ولكن من قاطع مكاتباً بأذن شريكه ثم عجز المكاتب فان الذي قاطعه ان يرد ما اخذ من القطاعة ويكون على نصيبه من رتبة المكاتب قال ابن القاسم وله ان يسلم العبد كله الى الممتك وذلك ان شريكه لما اذن له في ذلك لم يكن له رجوع عليه فيما قبض بأذنه ولكن الذي قاطعه انما اخذ ذلك ليؤدى المكاتب ويعتق فاذا عجز كان له ان يرجع في حصته منه وشاركه الممتك فيما اخذ ويملك بما اخذ ويسلم جميع العبد الى شريكه ولو لم يرد له ذلك للزومه العتق وهذا انما هو اذا قبض لذي تمسك اقل مما قبض شريكه وما اذا قبض مثل ذلك او اكثر ففي الموازية العبد بينهما نصفين ومعنى ذلك ان شريكه قد اخذ مثل الذي اخذ هو فلا حاجة له عليه في التمسك ولو اخذ صاحبه اكثر منه لم يرجع عليه الذي قاطع لانه قد رضى ببيع نصيبه باقل مما كان عقد عليه الكتابة **له قوله** تمسك بالرق اي لم يقاطع **له قوله** ٥٥٢ قال مالك في المكاتب

ولكن من قاطع مكاتباً بأذن شريكه ثم عجز المكاتب فان احب الذي قاطعه ان يرد الذي اخذ منه من القطاعة ويكون على نصيبه من رتبة المكاتب كان ذلك له وان مات المكاتب وترك ما لا يستوفي للذي بقيت له الكتابة حقه الذي بقي له على مكاتب من ماله ثم كان ما بقي من مال مكاتب بين الذي قاطعه وبين شريكه على قدر حصصهما في المكاتب وان احدهما قاطعه وتمسك صاحبه بالكتابة ثم عجز المكاتب قيل للذي قاطعه ان شئت ان ترد على صاحبك نصف الذي اخذت ويكون العبد بينكما شطرين وان ابيت فجميع العبد للذي تمسك بالرق **سنا نصاً قال** مالك في المكاتب يكون بين الرجلين في قاطعه احدهما باذن صاحبه ثم يقبض الذي تمسك بالرق مثل ما قاطع عنده صاحبه او اكثر من ذلك ثم عجز المكاتب قال مالك فهو بينهما لانه انما اقتضى الذي له عليه وان اقتضى قل مما اخذ الذي قاطعه ثم عجز المكاتب فاحب الذي قاطعه ان يرد على صاحبه نصف ما تفضله به ويكون العبد بينهما نصفين فذلك له وان ابى فجميع العبد للذي لم يقاطعه وان مات المكاتب وترك ما لا فاحب الذي قاطعه ان يرد على صاحبه نصف ما تفضله ويكون الميراث بينهما فذلك له وان كان الذي تمسك بالكتابة قد اخذ مثل ما قاطع عليه شريكه او افضل فالميراث بينهما لانه انما اخذ حقه **قال** مالك في المكاتب يكون بين الرجلين في قاطع احدهما على نصف حقه باذن صاحبه ثم يقبض الذي تمسك بالرق اقل مما قاطع عليه صاحبه ثم عجز المكاتب قال مالك ان احب الذي قاطع العبدان يرد على صاحبه نصف ما تفضله به كان العبد بينهما شطرين وان ابى ان يرد فللذي تمسك بالرق حصته صاحبه الذي كان قاطع عليها المكاتب **قال** مالك وتفسير ذلك ان العبد يكون بينهما شطرين فيكاتبانه جميعاً ثم يقاطع احدهما المكاتب على نصف حقه باذن صاحبه وذلك الربيع من جميع العبد ثم عجز المكاتب فيقال للذي قاطعه ان شئت فاردد على صاحبك نصف ما تفضله به ويكون العبد بينكما شطرين وان ابى كان للذي تمسك بالكتابة ربع صاحبه الذي قاطع المكاتب عليهما لصاً وكان له نصف العبد فذلك ثلاثة ارباع العبد وكان للذي قاطع ربع العبد لانه الى ان يرد ثمن

يكون بين الرجلين في قاطعه الخ وهذا على ما تقدم انه ان عجز قبض الذي تمسك مثل ما قبض صاحبه او اكثر فالعبد بينهما رقباً لهما او يسلم جميع العبد الى الممتك واما اذا مات المكاتب وقبض الممتك مثل ما قبض شريكه او اكثر فالميراث بينهما وان قبض قل فللذي قاطع ان يرد على رقبته نصف ما تفضله يكون الميراث بينهما فذلك له ومعنى هذا ان يأخذ الممتك من تركه العبد مثل ما فضل بصاحبه ويكون الثاني بينهما نصفين ولا فرق بين هذا وبين ما في الكتابة لا في الاعيان من الثياب والدواب والعبيد وغير ذلك فان لفظ الموطأ يقتضي انه ان احب الذي قاطع وقبض نصف ما يقضى به ويكون له الاعيان وكذلك روى يميني عن ابن القاسم في الموازية ان الممتك يستوفي

بقية كتابته من مال المكاتب الذي توفي ثم يقتصم الباقي وكذلك فرق بين العجز والموت والله اعلم قال مالك في المكاتب يكون بين الرجلين في قاطع احدهما على نصف حقه الخ ومعنى ذلك ان احدهما شريكين قاطع المكاتب على نصف نصيبه وهو ربع جميعه وابقى النصف الاخر من نصيبه على حكم الكتابة قال مالك في الموازية فيبقى ثلاثة ارباع العبد على حكم الكتابة وربعه على القطاعة فهذا ان عجز فللذي قاطعه ان يرد على صاحبه نصف ما تفضله به ويكون العبد بينهما نصفين قال مالك في الموازية شاء الممتك بالرق ادبى لان هذا حكم الكتابة بعد العجز ان رجعا على ما كانا عليه قبل الكتابة فان ابى من ذلك نفذ له ربع العبد بما قاطع عليه اذا كان قاطع باذن شريكه وصار كانه باع ذلك الربيع من شريكه فصار ثلاثة ارباع العبد لشريكه بالعجز ولم يبق للذي قاطعه من حصته الا ما بقي على حكم الكتابة وهو الربيع من العبد ولو كان قبض الممتك مثل ما قبض المقاتع وذلك بان يقاطع الاول بمائة واخذ الممتك مائة كان القاطع بالتحيا ربيعاً ان يسلم الى الممتك ما اخذه ويكون له نصف العبد وبين ان يأخذ المقاتع من الممتك ثلث المائة التي قبض ويسلم له ربع العبد فيكون للممتك ثلاثة ارباعه والذي قاطع ربعه وكذلك ان قبض الممتك مائتين فله مائة مائة واخذ ثلثها وان كره ذلك الممتك ويكون للذي قاطع ربع العبد وان شاء اخذ منه خمسين وكان العبد بينهما نصفين قال محمد معناه ان المقاتع لم يأخذ غير قاطع عليه فكان حقه ان يأخذ الثلث من كل ما يقتضى لان له ربع المكاتب والاخر نصفه فان شاء اخذ ذلك ثلثه ان يختار القاسم بما قبض ولا يكون له غير ربع العبد وان شاء ان يكون له نصف العبد وفضل ما اخذ ان كان عند فضل والله اعلم واحكم **له قوله** ٥٥٢

له قوله قال مالك في المكاتب يقاطعه سيده فيعتق ويكتب عليه الخ وهذا على ما قال لان السيد لا يباع لغرماء انما قاطعه عبداً لان ذلك بمعقول الكتابة
والكتابة لا يخاص بها الغرماء فكذلك لا يخاص بالقطعة لان اصل هذا الدين وان كان تعلق بالذمة فانما تعلق بحكم الكتابة وكذا هذه القطعة حكم الهبة
لانه ليس للعبد المكاتب ان يقاطعه سيده وعليه بدون تحيط بما في يده كما لا يجوز له العتق والهبة في تلك الحال وان كان يجوز له المعاضضة المحضة قال
ابن المود لا يخاص به السيد في فلس ولا موت وبه قال زيد بن ثابت وعطاء وابن المسيب والزهرى وهو قول ابى حنيفة والشافعي وقال شهيد يخاص
سيدة الغرماء وبه قال الفخري والشافعي والدليل على ما نقوله ما قد مرنا والله اعلم **قوله** قال مالك الامر عندنا في الرجل
يكتب عبداً ثم يقاطعه بالذهب الخ **٥٥٣** وهذا على ما قال ان القطعة تجوز باقل ما يكتب عليه واكثر على التعجيل من المؤجل و

وتأجيل
المعجل في
الطعام و
غيره خلافاً
لشافعي في
قوله لا يجوز
ذلك في ان
يضم ويتعجل
والدليل على
ما نقوله ما
قاله مالك
من انه
ليست الكتابة
بدين ثابت
فانما هي معنى
مستقلة بالرقبة
لانها اداء
تعذر اداء
الكتابة
استرقت
الرقبة و
تشتغل
بانقطعة
على تعجيل
الكتابة الى
دين متعلق
بالذمة على
حسب ما
قد مرنا
قال الشيخ ابو
اسحق ويجوز
بالنقد و
اختلف في
النسيئة و
النقد

رجعه الذي قاطعه عليه **قال** مالك في المكاتب يقاطعه سيده فيعتق ويكتب عليه ما بقي من
قطاعته ديناً عليه ثم يموت المكاتب وعليه دين للناس قال مالك فان سيده لا يخاص غرواً به بالذمة
له عليه من قطاعته ولغروائه ان يبدوا عليه **قال** مالك ليس للمكاتب ان يقاطعه سيده اذا كان
عليه دين للناس فيعتق ويصير لاشئ له لان اهل الدين باحق بماله من سيده فليس ذلك بالجائز له
قال مالك الامر عندنا في الرجل يكتب عبداً ثم يقاطعه بالذهب فيضع عنه ما عليه من الكتابة على
ان يجعل له ما قاطعه عليه انه ليس بذلك بأس وانما كره ذلك من كرهه لانه انزل به منزلة الدين يكون
للرجل على الرجل الى اجل فيضع عنه وينقذه وليس هذا مثل الدين انما كانت قطعة المكاتب سيده
على ان يعطيه مالا في ان يتعجل العتق فيجوب له الميراث والشهادة والحكد وتثبت به حرمة العتاقة
ولم يشترط ردهم بل اهتم ولا ذهباً بذهب وانما مثل ذلك مثل رجل قال لخلامة انتني بكذا وكذا دينك
وانت حرقو وضع عنه من ذلك فقال ان جئتني باقل من ذلك فانت حرق فليس هذا ديناً ثابتاً ولو
كان ديناً ثابتاً لخاص به السيد غرماء المكاتب اذ مات او افلس فدخل معهم في مال مكاتبه
جراح المكاتب قال مالك احسن ما سمعت في المكاتب يجرح الرجل جرحاً يقع فيه عليه
العقل ان المكاتب ان قوى ان يؤدي عقل ذلك الجرح مع كتابته اذ اده وكان على كتابته فان لم
يقو على ذلك فقد عجز عن كتابته وذلك انه ينبغي ان يؤدي عقل ذلك الجرح قبل الكتابة فان هو
عجز عن اداء عقل ذلك الجرح خير سيده فان احب ان يؤدي عقل ذلك الجرح فعل وامسك غلامه
وصار عبداً مملوكاً وان شاء ان يسلم العبد الى المجروح اسلمه وليس على السيد اكثر من ان يسلم عبداً
قال مالك في القوم يكتبون جميعاً فيجرح احدهم جرحاً فيه عقل **قال** مالك من جرح منهم جرحاً
فيه عقل قيل له وللذين معه في الكتابة اداوا جميعاً عقل ذلك الجرح فان اداوا ثبتوا على كتابتهم
وان لم يؤدوه فقد عجزوا ويغير سيدهم فان شاء ادى عقل ذلك الجرح ورجعوا عبيداً له جميعاً وان
شاء اسلم الجراح وحده ورجع الآخرون عبيداً له جميعاً بعجزهم عن اداء عقل ذلك الجرح الذي جرح
صاحبهم **قال** مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا ان المكاتب اذا اصاب بجرح يكون له فيه
عقل واصيب احد من ولد المكاتب الذين معه في الكتابة فان عقلهم عقل العبيد في قيمتهم

الى وتعلق مالك في ذلك بفصل آخر وهو ما يقتضيه القطعة من العتق المتضمن لاداء الشهادة والموارثة وتعجيل تمام المحرقة ولذلك
تأخير في التعجيل **قوله** قال مالك من جرح منهم جرحاً فيه عقل الخ وهذا على ما قال مالك ذلك ان عقل الجرح مقدم على ملك السيد
لان العبد قبل الكتابة اثبت من حكم الكتابة الذي لم يقرر بعد ولا يتقرر الا بالاداء والعتق فان افترى العبد نفسه فهو على كتابته وان
عجز رقب لانه قد عجز عن اداء الكتابة بعجزه عما هو مقادير على الكتابة وذلك يقتضي رجوعه الى حكم الرق المحض ثم يكون لسيد ان يقتضيه
بارش الحناية او يسلمه على ما تقدم ولو كتب عبداً من كتابة واحدة ففني احدها وعجز عن ارش الحناية فاداه صاحبه حين خاف العجز عن
عتق اسمائهما فانه يتبعه بارش الحناية التي ادى عنه ان كان ما لا يعتق عليه بالملك قال عيسى وان كان ممن يعتق عليه فحق العتبية
من رواية اشهب ووجه ذلك انه مال يعتقان فيه ويسترقان بالهجز عنه فجاز ان يرجع به على الاجنبى كالكتابة وان جرح احدهما
صاحبه خطأ وما احسب ان قيل للجراح عقل ما جنيت وتكبر على كتابتكما ويحسب بذلك ما عليكما من اخر نحو ميمتكما ويشتم الجرح الجراح
بنصف عقل الجرح ان كانا متساويين في الكتابة وان اختلفت احوالهما في الكتابة رجع اليه بقدر ما ينوب الجراح من ذلك لانه
ارش الجرح نادى عنهما وعقابه **قوله** لا يخاص من الحصة قال في القاموس قاضيها واحاهاوا اقتسموا حصصاً - ١٣

له قوله نجو من نجوم المكاتب قال في النهاية النجوم اوقات معلومة متتابعة مشاهرة او مساناة ومنه تنجيم المكاتب واصله ان العرب كانت
تقبل مطالع منازل القمر ومساقطها مواقيت لحوول ديونها وغيرها فتقول اذ اطلم النجوم حل عليك مالي اي الغنيا وكذلك باقي الامثال قال مالك
الايجل بيع نجوم المكاتب لخيرين نجما معينا لما فيه من الخور لانه ان كان النجم الذي باعه اول نجم فقبحه شرعج المكاتب رقب جميعه وبطل حكم
ذلك النجم وان اشترى الثاني ربحا عجز العبد قبله فلا يدرى ما يصير اليه وامان اشترى نجما غير معين ليرحم الى بيع جزو من الكتابة وذلك جائز
على رواية الاجازة وهي الظاهر من قول
اصحابنا واما على رواية المنع من بيع الجزء فيجوز ان لا يجوز بيع نجو من معين والله اعلم واحكم
بملكه ويترك مولد ولد له صغار منها او من غيرها فلا يقدرون على السعي تباع ام ولدها خالفوا
بتمها من ثمنها جميع الكتابة على ما قاله والمكاتب اذا
ترك ام ولد ولا يخلو ان يكون لها ولد ولا يكون لها
ولد فان لم يكن لها ولد لم تستمس ولم تعتق وان
ترك اضاعف الكتابة لانها لم تعتقد عليها كتابته
فاقاضي بمنزلة مال المكاتب يصير الى السيد بموته
فان كان معها ولد صغير منها او من غيرها يخاف
عليهم العجز لضعفهم عن السعي بيعت ام الولد ووجه
ذلك ما قد مناه من انها بمنزلة مال ابيهم فلذلك لم
يثبت لها حكم الكتابة فتعتقوا بالاداء قائما اثبت
لها حكم المال ولذا لك يجوز للمكاتب ان يبيعها اذا
خاف العجز وذلك يقتضي ان يؤدي منها الكتابة فيعتق
بذلك من ثبت له حكم الكتابة به وشارك فيها من
عقدها والله اعلم ولو ترك المكاتب مالا تؤدي منه
الكتابة عتق جميعهم وروى مهنون عن ابن القاسم
في العتبية لا يرجع عليها ولد المكاتب بشئ وان لم يكن
المهر ووجه ذلك ان ام الولد لا تباع بعرض ضرورة وانما
تباع للضرورة وخوف العجز واذا انتفى ذلك بامكان
الاداء فلا بد ان يعتق وانما تعتق على المكاتب فلا
يرجع عليها بشئ ما عتقت به لان المكاتب اذا عتقت عليه
ام ولده لم يرجع عليها بشئ والله اعلم واحكم فان مات
المكاتب عن ام ولد واب واحد في الكتابة فقد قال ابن
القاسم في الموازية هي رقيق للاب وان ترك وفاء
بالكتابة وقال اشهب ان ترك وفاء عتقت مع الاب
والاخر وان لم يترك وفاء رقت ولا تعتق في سعيها
بعد ذلك ولا تسمى هي الامم الولد وقوله فاذا التمكن
في ثمنها ما يؤدي عنهم ولم تقوه ولا هم على السعي
رقيقا السيد هم يدرى ان ولد المكاتب يرقون اذا لم
يكنهم الاداء بما يظفه ابوهم ولا يسعيهم يريد انه
ليس في ثمنها ما يؤدي عنهم حتى يبلغ السعي واما ان
كان في ثمنهم ما يؤدي عنهم حتى يبلغوا السعي فله الموازية
عن عيني تباع ويؤدي عنهم من ثمنها نجو من معين
يبلغوا السعي فان ادوا عتقوا وان عجزوا رقبوا و
روى يحيى بن يحيى عن ابن نافع لا تباع لهم الا ان يكون

ذلك انه انما يصير بمنزلة القطاعة وليس له ان يقاطع بعض من
كاتبه الا باذن شركائه وان ما بيع منه ليست له به حرمة تامة و
ان ماله محجور عنه وان اشتراه بعينه يخاف عليه منه العجز بما
يذهب من ماله وليس ذلك بمنزلة اشتراء المكاتب نفسه كمالا
الا ان ياذن له من بقي له فيه كتابة فان اذ نواله كان احق بما بيع
منه قال مالك لايجل بيع نجوم المكاتب وذلك لان عجز
ان عجز المكاتب بطل ما عليه وان مات او افلس وعليه ديون
للناس لم يأخذ الذي اشترى نجبه بحصته مع غرمائه شيئا وانما
الذي يشتري نجما من نجوم المكاتب بمنزلة سيدا لمكاتب فسيد
المكاتب لا يخاص بكتابة غلامه غرماء المكاتب وكذلك الخراج
ايضا يجتمع له على غلامه فلا يخاص بما اجتمع له من الخراج غرماء
غلامه قال مالك لا بأس بان يشتري المكاتب كتابته بعين او
عرض مخالف لما كوتب به من الغين او العرض او غيرهما لم يحل
او مؤخر قال مالك في المكاتب يملك ويترك ام ولد وولد له
صغارا منها او من غيرها فلا يقوون على السعي ويخاف عليهم العجز
عن كتابتهم قال تباع ام ولد ابيهم اذا كان في ثمنها ما يؤدي به
عنهم جميع كتابتهم امهم كانت او غير امهم يؤدي عنهم ويعتقون
لان اباهم كان لا يمنع بيعها اذا خاف العجز عن كتابته فهو لاداء اذا
خيف عليهم العجز بيعت ام ولد ابيهم فادى عنهم فان لم يكن في ثمنها
ما يؤدي عنهم لم تقدر هي ولا هم على السعي جعوا جميعا رقيقا السيد
قال مالك الامر بالمجتمع عليه عندنا في الذي يبتاع كتابة المكاتب

في ثمنها ان بيعت ما يعتقون به ووجه القول الاول انها مال المكاتب فبان تباع في الاداء عن يديه كما لو كان في ثمنها ما يعتقون به وذلك
كل ما يباع في اداء جميع ما عليهم بيعت في اداء بعض ما عليهم كسائر امواله وحقه ووجه القول الثاني ان هذا يلحقها العتق وتعتق مع الولد فلا
تباع مع السلامة كما ثبت من العتق له الكتابة له قوله قال مالك الامر عندنا في الذي يبتاع كتابة المكاتب شره بملك المكاتب الخ قوله فمن
اشترى كتابة المكاتب ثمرات انه يورثه يريد انه احق بماله ليس على وجه الميراث لان الرق ينال في التوارث ولكن بمعنى استحقاق السيد مال غيره
ولو عجز المكاتب كانت رقبته لمن اشتراه لانه لا خلاف انه يسرق بالعجز ولا يجوز ان يسرقه باثم الكتابة لانه لا يجهل له الثمن ودفقة العبد
وقوله وان ادى المكاتب كتابته الى الذي اشتراها وعتق فلاؤه للذي عقد الكتابة خلا فاللشافعي في قوله الولاء للشترى وبه قال ابن حنبل
والنخعي ومعنى ذلك ان المكاتب اغترق بالعتق الذي تضمنه عقد الكتابة وقد ثبت الولاء لمن اعتقه لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
قال وانما الولاء لمن اهتق واما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما الولاء لمن اعطى الورق وان ذلك في قصة بعينها كان فيها المعتق هو الذي
اعطى الورق ويجعل ان يجوز للمالك ان المعتق هو معطى الورق واما من يشتري الكتابة ويتأدى اليه قليل نادى وكان
ذلك على سبيل التفريق لاعل سبيل التعليق وكان قوله وانما الولاء لمن اعتق على وجه التعليق فيه يتعلق بالحكم فلي هذا ان المشتري للكتابة
انما يشتري ما على المكاتب من الكتابة وانما يسرق العبد لجهز عن اداء ما اشترى فلا بد ائتمته بعد عجزه واسترقاقه لبطل حكمه ما تقدم من
الكتابة وكان ولاؤه بالعتق الثاني للشترى والله اعلم واحكم

له قول بل يسمون في كتابة ايهم قال محمد بهذا نأخذ وهو قول ابي حنيفة فاذا ادوا واعتقوا جميعا راعى **له قول** في المكاتب يموت وله بنون انه لا يحط عنهم شيء من الكتابة التي لزمتم اباهم وليسمون في ادائه ذلك كله يقتضون الكتابة على حكم الحال لا يحلها المكاتبون بعضهم عن بعض فمن ثبت له حكم الكتابة ثبت له وعليه حكم الحالة فلا يعتق احد من شركائه في الكتابة الا بعتقه ويؤدى عن عجز من اهل الكتابة ما عجز عنه لموت او عجز عن سعادته فمن مات من اهل الكتابة ادى عنه ما كان يؤده من الكتابة من شركه فيها ولو استحق احد المكاتبين بحرية سقط عن الباقي بقدر ما يؤده من الكتابة والغرض بينه وبين من يموت ان من مات قد لزمته الكتابة وتعلقت به تعلق حقيقة ولما استحق بحرية فلم يكن شيئا من ذلك لادخاله ولا متعلقا به فلم يضمن سائر من كان معه في الكتابة ما يؤده منها لانه لم يلزمه شيء منه **٥٥٦** بعقد الكتابة وقوله وان كانوا صفا لا يطيقون السعي لم ينتظر لهم ان يكبروا يريدوا الحرية له ابوهم ما يؤدى به الكتابة او يؤدى به لجوهرها الى ان يبلغوا السعي فان ترك ما يؤدى عنهم الى ان يبلغوا السعي ادى عنهم وانتظرهم ذلك فان ادوا بسعيهم عتقوا وان عجزوا ردوا وجه ذلك ان المكاتب المتوفى كان ايضا صفا مناله ما على بنيه وغيرهم من الكتابة بحق مشاركتهم لهم فيها فاذا اترك ما يؤدى عنهم وعجزوا لهم كان ذلك في ماله الذي تركه والله اعلم **له قول** قال مالك اذا كاتب القوم جميعا كتابة واحدة الحويز يريد انهم مع اطلاق العقد يكون بعضهم حلالا عن بعض لان ذلك مقتضى جمعهم في كتابة واحدة فان ادى بعضهم الكتابة دون بعض فلا يخلو ان يكون اقارب او اجانب فان كانوا اجانب رجح بعضهم لبعض بما ادى عنهم وقد اختلفوا مما يثبت في صحة التراجع قال مالك في الموازية يرجح على من ادى عنه بقدر ما يقع عليه على حسب قوته وسعيه وقال ابن القاسم وجده وقال اشهب على قدر قوته على الكتابة وهو على نحو قول مالك وابن القاسم وقال ابن الماجشون التراجع على العدد روى ابن جبيب عن مطرف وابن الماجشون على قدر قيمتهم وجه قول مالك ان الذي ينتفع به في الكتابة القوة على الاداء فوجب ان يكون ما يؤدونه يتقسط بحسب ذلك وقال عيسى في المزية وربما كانت المجازية ثمن ما كنه دينارا ولا قوة لها على الاداء ويكون العبد المحقر ثمن عشرين دينارا وهو في الكسب له بال ووجه رواية ابن المواز عن ابن الماجشون ان الاعتبار بالعدد ولو اعتبر بالقوة على الاداء لما صححت كتابة الصغير والشهيم الفاني معهم لانه لا اداء فيهم فكان ما يؤدى عنهم زيادة او سلف ووجه رواية ابن جبيب عن ابن الماجشون ان السيد انما يذل رقابهم فيجب ان يكون العوض يتقسط على قدر قيمتهما اذا ثبت ذلك فان الاعتبار في ذلك عند مالك وابن القاسم بيوم العقد فينظر الى حاله يوم العقد وروى ابن جبيب عن مطرف وابن الماجشون الاعتبار بريقه يوم

ثم يهلك المكاتب قبل ان يؤدى كتابته انه يرثه الذي اشترى كتابته وان عجز فله رقبته وان ادى المكاتب كتابته الى الذي اشتراها ومنه عتق فولادة للذي عقد كتابته ليس للذي اشترى كتابته من ولاته **شئ سعي المكاتب** مالك انه بلغه ان عروة بن الزبير وسليمان ابن يسار سئلا عن رجل كاتب على نفسه وعلى بنيه ثمرات هل السعي بنو المكاتب في كتابة ايهم ام هم عبيد فقال بل يسمون في كتابة ايهم ولا يوضع عنهم لموت ايهم شئ قال مالك وان كانوا صغارا لا يطيقون السعي لم ينتظر لهم ان يكبروا وكانوا رقيقا لسيد ايهم الا ان يكون ترك المكاتب ما يؤدى به عنهم فجوهرهم الى ان يتكفلوا السعي فان كان فيما ترك ما يؤدى عنهم ادى ذلك عنهم وتركوا على حالهم حتى يبلغوا السعي فان ادوا واعتقوا وان عجزوا راقا قال مالك في المكاتب يموت ويترك مالا ليس فيه وفاء للكتابة ويترك ولدا معه في كتابته وام ولد فارادت ام ولد ان تسع عليهم انه يدفع اليها المال اذا كانت مأمونة على ذلك قوية على السعي وان لم تكن قوية على السعي ولا مأمونة على مال لم تعط شيئا من ذلك ورجعت هي وولدا المكاتب رقيقا لسيد المكاتب قال مالك اذا كاتب القوم جميعا كتابة واحدة ولا رحم بينهم فجز بعضهم وسع بعض حتى عتقوا جميعا فان الذي يسعوا يرجعون على الذين عجزوا وبوصية ما ادوا عنهم لان بعضهم حلال عن بعض عتق المكاتب اذا ادى ما عليه قبل محله مالك انه سمع ربيعة بن ابي عبد الرحمن وغيره يذكرون ان مكاتب كان

هو وما امتنع الفرافصة من قبض ذلك كان لمروان جبره على قبضه (البقي على صم)

عتقوا ليس يوم كوتبوا وقال اشهب يعتبرا لهم يوم عتقوا ان لو كانت حالهم يوم كوتبوا يريد ان الاعتبار بالسوق وغلاء الاثمان يوم العقد والاعتبار بريقه يوم العتق وجه قول مالك ان العقد انما يعتد فيه حال يوم العقد فيجب ان يكون ذلك المعتبر بهم من حالهم في التقسيط فاما ما حدث بعد ذلك فلم يعتد لعقد عليه وقد قال اصبيغ في الموازية ان كان فيهم يوم عقد الكتابة من لاسعاية له من صغير او شهيم فلا شئ عليه ووجه ذلك ما قد مناه من اعتبارهم يوم العقد ووجه قول مطرف وابن الماجشون ان عقد الكتابة لا يقيم الا بنفس العقد فان العجز بنفسه وانما يقيم بالاداء وبه يعيم العتق فيجب ان يكون الاعتبار بذلك اليوم دون يوم عقد الكتابة يدل على ذلك انهم لو عجزوا والرجوع اليه على حاله ذلك اليوم للسيد الزيادة والنقص دون تراجع ووجه قول اصبيغ ان صفاتهم تعتبر بحال يوم الاداء لانه وقت نفوذ العقد على السواء يوم العقد لان ذلك كان المعتبر في نهاية الكتاب ونقصها والله اعلم وان كان فيهم صغير فلم يسع قبل الاداء ففي الموازية عن اشهب عليه بقدر ما يطيق يوم وقعت الكتابة على حاله قال محمد يريد بجأله يوم الحكم ان لو كان هذا يوم الكتابة بالغوا وقال اصبيغ عليه بقدر ما طاقته يوم يبلغ السعي ان لو كان هذه الحال يوم الكتابة وقال في باب اخر شئ على الصغير والشهيم الفاني يوم العقد **له قول** قال مالك انه سمع ربيعة بن ابي عبد الرحمن الخ امتناع الفرافصة من قبض كتابة مكاتبه قبل محله فجوهرهم ليحل ان يكون كاتبه على عروض مؤجلة فذلك امتنع من اخذها لما جوز انها اكثر قيمة عند محله فجوهرها وقد قال القاضي ابو محمد وغيره اذا سئل المكاتب كتابته لم يكن للسيد الامتناع عن اخذها لان الاجل حتى للمكاتب ورفق به فاذا ارضى اسقاطه كان ذلك له قال الشيخ ابو القاسم ليس للسيد الامتناع من قبضها وقد قال مالك في الموازية اذا سئل المكاتب ما عليه من الضحى يا عتق ان كره السيد وعليه قيمتها على انها قد حلت لا قيمتها الى عطاهم

والبقية عن مائة (الانه رأى تعجيل عتق المكاتب ووضع الكتابة في بيت المال لانه يؤمن مدام الاداء فيه ومثل هذا يجوز فعله اذا رآه الامام لانه يقوم مقام الجزاء المقصود بتعجيل الاداء وهو انفاذ العتق ولذلك جاز للمكاتب تعجيل ما عليه من الكتابة وان كانت عروضا لما في ذلك من تعجيل العتق ولانه ليس يدين تأتت وقوله وذلك انه يضم عن المكاتب بالاداء كل شرط او خدمة او سفر او غيره ذلك ما احتقر به من انه لا تتم عتاقته ان بقي عليه شيء من اسباب الرق وما شرط عليه من سفر او خدمة فذلك كله من اسباب الرق بمن قبول شهادته وتما حرمته وموارثه (الاحرار قالوا لقاضي ابو محمد وفي ذلك روايتان احدهما التي تقدمت وهي رواية ابن المواز عن مالك وهي في العتبية رواية ٥٥٤) اشهب عن مالك ووجه ذلك ان ما شرط من ذلك تأتت بكتابة فاداء تعجلت سقط ما يتبعها ووجه الرعاية الثانية وهي ثبوت ذلك

للفرافصة بن عمار الحنفى وانه عرض عليه ان يدفع جميع ما عليه من كتابته فأبى الفرافصة فأبى المكاتب مروان بن الحكم وهو امير المدينة فذكر له ذلك فدعا مروان الفرافصة بن عمار فقال له ذلك فأبى فامر مروان بذلك المال ان يقبض من المكاتب فيوضع في بيت المال وقال للمكاتب ذهب فقد عتقت فلما رأى الفرافصة ذلك قبض المال قال مالك الامر عندنا ان المكاتب اذا أدى جميع ما عليه من نجومه قبل عملها جاز ذلك له ولم يكن لسيده ان يأخذ ذلك عليه وذلك انه يضم عن المكاتب بذلك كل شرط او خدمة او سفر لانه لا تتم عتاقه رجل وعليه بقية من سرق ولا تتم حرمته ولا تجوز شهادته ولا يجب ميراثه ولا اشباه هذا من امره ولا ينبغي لسيده ان يشترط عليه عملا ولا خدمة بعد عتاقه قال مالك في مكاتب مرض مرضا شديدا فارد ان يدفع نجومه كلها الى سيده لان يرثه ورثة له احرار وليس معه في كتابته ولدا له قال مالك ذلك جائز له لانه تتم بذلك حرمته وتجوز شهادته ويجوز اعترافه بما عليه من ديون الناس وتجوز وصيته وليس لسيده ان يأبى ذلك عليه بان يقول فرمى بآله ميراث المكاتب اذا عتق مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب سئل عن مكاتب كان بين رجلين فاعتق احدهما نصيبه فمات المكاتب وترك ما لا كثير قال يؤدي الى الذي تماسك بكتابتها الذي بقي له ثريقتان ما بقي بالسوية قال مالك اذا كاتب المكاتب فعتق فأنما يرثه اولى الناس بمن كاتبه من الرجال يوم توفى المكاتب من ولدا وعصبة

الحرم وهذا ما قال ان حال الموضع في ذلك كحال الصحة اذا اراد ان يدفع كتابته ويحلها حال مرضه جاز له ذلك ولزم السيد قبضها منه ويقيم عتقه بأداءها حال مرضه كما يقيم عتقه بأداءها حال صحته فقبوز بذلك شهادته ويوارث احرار وذلك اذا عقد كتابته في الصحة وثبت دفعة بينة تشهد بذلك وامان لم يثبت ذلك الا باقرار السيد في مرضه فقبضها منه فقد قال ابن القاسم في المعازية ان حملته الثلث جاز وعتق أتهم اولم يرثهم ووجه ذلك ان عقد الكتابة وقهر في الصحة ثبت له حكم الصحة داما الاقرار بقبضه لمال فكان في المرض فيحمل الوصية ان حمل الثلث جاز اقراره وان أتهم بالميل اليه وامان لم يحمله الثلث وكان للسيد ولد لم يرثهم وجاز قوله وان لم يكن له ولد لم يرصد في الابنية قاله ابن القاسم في الموازية وقال اشهب ان لم يرثهم السيد بانقطاع المكاتب اليه جاز قوله ووجه قول ابن القاسم انه اذا لم يحمله الثلث لم يرثهم على ان يحاسبه ويبدل بالمال عن ابنه لان ذلك خلاف ما استقرت عليه العادة وان لم يكن له ولد اتهم ان يكون اراد الوصية بأكثر من الثلث ووجه قول اشهب انه اذا لم يكن له ميل بعدت القيمة لانه اجنبى في الصحة ومن كاتب عبدا في مرضه وقبض لكتابة فذلك نافذ ان حمل الثلث وهو بيع قاله ابن القاسم وقال اشهب ليس كالبيع اذا لا يجوز حق يحمله الثلث ومعنى اختلا فهم في كونه بيعا انه اذا كان بيعا نافذ الا ان يحمله الثلث وان قلنا انه عتق لم ينفذ الا ان يكون للسيد اموال مأمونة كالعتق في المرض والا لم يعتق حتى يموت السيد ويحمله الثلث وان لم يحمله خيرا لورثة في عتقه او يرده اليه ما قبضه السيد ويعتق منه ما حمل الثلث بتلاوة ٥٥٥ قول عن مكاتب بين رجلين اعتق احدهما نصيبه فمات المكاتب فان الذي تماسك بنصيب يأخذ من مال المكاتب ما بقي له ثريقتان ما بقي يقتضى ان المكاتب اذا عجل احد سيده عتقه لم يقوم عليه (البقية على مائة)

له قوله إنما مبدأه لا قرب الناس وهو قول أبي حنيفة ففي الوفاية فإن مات السيد ثم المعتقد فأرثه لا قرب عصبية سيده ولا ولاه للنساء إلا ما اعتقن كما في الحديث انتهى والحديث ليس للنساء من الولاء إلا ما اعتقن أو اعتقن أو كاتب من كاتبين أو كاتب من كاتبين أو وريث أو وريث من وريثين كذا ذكره الفقهاء ولا يوجد في كتب الحديث في شرح الكنز هذا الحديث منكراً لأصل له وإنما المروي من جماعة من الصحابة ما أخرجه البيهقي عن علي وابن مسعود وزيد بن ثابت أنهم لا يورثون النساء من الولاء إلا ما اعتقن أو اعتقن من اعتقن وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن علي وعمر وزيد أنهم كانوا لا يورثون النساء من الولاء إلا ما اعتقن أو اعتقن من اعتقن ابن عمر لا عن الحكم عن يحيى بن الحجاز عن علي لا تروث النساء من الولاء إلا ما كاتبين أو **٥٥٨** اعتقن **له قوله** الأخوة

قال مالك وهذا أيضاً في كل من اعتق فأما ميراثه لا قرب الناس من اعتقه من ولده وعصبية من الرجال يوم يموت المعتقد بعد أن يعتق ويصير موروثاً بالولاء **قال** مالك الأخوة في الكتابة بمنزلة الولد إذا كوثوا جميعاً كتابة واحدة إذا لم يكن لأحد منهم ولد ولداً في كتابته أو كاتب عليهم فإن الأخوة يتوارثون فإن كان لأحد منهم ولداً لداً في كتابته أو كاتب عليهم ثم هلك حدهم وترك مالا أدى عنهم جميع ما عليهم من كتابتهم وعتقوا وكان فضل لمال بعد ذلك لولده دون أخوته الشرط في المكاتب **قال** مالك في رجل كاتب عبداً بذهب وورق واشترط عليه في كتابته سفراً أو خدمة أو خفية أن كل شيء سمي من ذلك باسمه ثم قوى المكاتب على أداء نجومه كلها قبل عملها قال إذا أدى نجومه كلها وعليه هذا الشرط عتق فمقت حرمته ونظر إلى ما شرط عليه من خدمة أو سفر أو ما أشبه ذلك ما يحالجه هو بنفسه فذلك موضوع عنه وليس لسيده فيه شيء وما كان من خفية أو كسوة أو شيء يؤديه فأما هو بمنزلة الدنانير والدراهم يقوم ذلك عليه في دفعه مع نجومه ولا يعتق حتى يدفع ذلك مع نجومه **قال** مالك الأمر المجمع عليه عندنا

في الكتابة بمنزلة الولد يريد إذا كوثوا جميعاً كتابة واحدة فمات أحد الأخوة عن مال وولد معه في كتابته فأبى جميعهم يستوي في ذلك المال الأخوة والولد وما فضل منه فهو لولد دون أخوته قال علي لا يرجم الولد على الأخوة بشئ ما عتقوا به في قول مالك ووجه ذلك أن المال لأخيه وهم من يعتق عليه ولا يرجم عليه بهما أدى عنهم والمال يرجم بما فضل من المال إلى الولد قال مالك في المدنية وكذلك لو لم يكن له ولد لأخوته ماله عن أنفسهم فاعتقوا به ولم يترجمهم السيد بشئ فحبل مالك المال للمالك وروى يحيى بن يحيى عن ابن نافع المال للولد ويرجعون على أعمامهم ما أوعاهم فيعتقوا به ولو لم يكن معهم ولد لعتقوا به ويرجم عليهم السيد بما عتقوا به قال في المدنية أصبه إذا كانت التادية من مال الميت لم يرجم أخوته بشئ وإن كانت التادية من مال الولد رجموا على أعمامهم لا أنهم لا يعتقون عليهم **له قوله** قال مالك في رجل كاتب عبداً ثم هذا على ما ذكره قد تقدم ذكره من أن العمل المشترط في الكتابة يشترط منه ما كان منه قبل أداء الكتابة وأما ما جعلت الكتابة قبله فإنه يموت على أحد القولين بأحرية سواء عظم قدره أو صغره ذلك أنه على هذا القول ليس بمال ولا مقصود في الكتابة وهذا أنه ليس يعتق معلق بصفة وإنما يجري مجرى البيع للرقبة بشرط العتق وهو مقضى قول ابن القاسم فقد سئل عن رجل قال لغلامه كاتبك على أن أعطيك عشر بقرات فإن بلغت خمسين فانت حر هذه كتابتك قال ابن القاسم ليست هذه عتدي كتابة وليس للسيد فتح ذلك ولا بيع البقر إلا أن يرصقه دين ويخلص بأن المالك يملك المكاتب استأطرها عن نفسه بدفع الكتابة ولذا لا جازله أن يعجل ما عليه من العروض المؤجلة وإن كان للسيد في تأخيرها إلى أجل مضمونة عليه فالأعمال المشترط عليه بمنزلة الضمان للعروض إلى أجل فمما جازله أن يسقط عن نفسه الضمان بتعجيل الأداء للعروض وإن لم يجز ذلك في البيع فكذلك يجوز له أن يسقط عن نفسه العمل بتأجيل الأداء وإذا قلنا أنه من العتق المعلق بشرط لم ينفذ عتقه إلا بالتأجيل بكل ما شرط عليه من العمل وعلى هذا ينتظم القول الثاني في أن عليه أن يأتي بما شرط عليه من العمل كما عليه أن يأتي بما

الآن يريد العتق فهو حر كله وإما أن أوصى إن يعتق شخصاً من مكاتبه أو بينه وبين أخراً واعتقه عند موته أو وضع له من مكاتبته في الموازية أنه عتق قال لا ينفذ من ثلثه يريد أن ذلك نافع من الثلث على كل حال وإن عجز السيد بعد ذلك وأما إذا وضع عنه بعض كتابته ثم عجز عن الباقي فإنه يسترق جميعه وقوله في مكاتبته يعتق فإنه يرثه أو في الناس من كاتبه من الرجال يوم يموت يريد أن مكاتب المكاتب يعتق فأنذروا الناس يعتق بالاداء فإذا بقي سيداً وجب

(البقية عن عهده) خلافاً للشافعي في قوله يقوم عليه والدليل على ما نقوله أنها قد عقدت عقد العتق في حال وهو وقت الكتابة فهما أولى به بعد هذا أحدهما من عتق نصيبه فليس يعتق وإنما هو إسقاط لما كان له عليه من الكتابة قاله في الموازية ابن القاسم كما لو عتق جميعاً إلى أجل ثم عجل أحدهما عتق نصيبه ولأنه لا يجوز نقل ما انعقد لشريكه ما ثبت له من الولاء بالتقويم قاله ابن حبيب ولو اعتق بعض مكاتبه فقد روى سحنون عن مالك أنه وضعه

شرط عليه من المال وهو قول مالك وأصحابه أن ما شرط عليه من مال هو كالضمان والكسوة فإن عليه الاتيان به وهو بمنزلة أن يكاتبه بدين وعوض فعليه أن يأتي بها وبذلك تنزع عنه قبه وبالله التوفيق **له قوله** قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه المخر وهذا على ما قال أن العبد إذا كاتبه سيده ثم مات ورثته ورثته فإنه يؤدي إليهم ما كاتبه عليه سيده وبذلك يعتق ولاؤه لمن عقد كتابته وذلك مثل ما تقدم من امرأة تركت مكاتباً وزوجاً وأبناً فإن المكاتب يؤدي للزوج والأب على قدر موارثتهم في الميتة فإن عتق لم يجز الولد إلا لابن خاصة وإن عجز رجم رقيقاً للأب والزوج على حسب موارثتهم بمنزلة من اعتق عبداً بشرط خدمة عشر سنين ثم يموت السيد فإن الخدمة لجميع ورثته من زوج وأبنت وابن وغيرهم ولاؤه لمن يغفر إليه الولاء عن معتق الذي اعتقه فقد أشار في هذه المسئلة إلى أنه بمنزلة عتق معلق بصفة وذلك يقتضي لزوم الخدمة له كما يلزمه في العتق المعلق بصفة والله أعلم

له قوله قال مالك في الرجل يشترط على مكاتبه انك لا تسافر الخ وهذا على ما قال ان من شرط على مكاتبه ان فعل فعلا فللسيد هو كتابته فان هذا الشرط غير لازم وليس للسيد محو كتابته ولا تأثير لهذا الشرط في الكتابة لانه يبطل وتعم الكتابة لانه عند مقتضى الكتابة وذلك ان مقتضاها لزوم فاذا اشترط فيها ضد ذلك من الخفاء للسيد او لغيره لم يعم الشرط وثبت الكتابة على مقتضاها لما تضمنته من العتق المبني على التغليب والسراية وهذا اكبر يقول ان من عقد كتابة مكاتب بشرط الولاء لغيره ثبتت الكتابة ويبطل الشرط لما كان عند مقتضى الكتابة والله اعلم

له قوله قال مالك وكذا لك ايضا لو كاتب المكاتب عبدا الخ وهذا على ما قال ان المكاتب اذا عتق عبده لم يخل ان (٥٥٩) يكون ذلك باذن سيده او بغير اذنه فان كان ذلك باذنه فبانت المكاتب قبل ان

يعتق فان
ولاء العبد
المعتق لسيد
المكاتب و
ان اعتق
المكاتب يوما
فان ولأه
ذلك العبد
المعتق له
دون سيده
ووجه ذلك
انه عقد
مستقر ثابت
فوجب ان
يثبت ولأه
لمعتقه الا
ان يمتنع من
ذلك ما نفع
رق او غيره
فان منعه
فولاه الحق
الناس به
وهو سيده
فان نال ما نفع
بالعتق رجع
الولاء اليه
قال مالك
ومما يبين
ذلك ايضا
انهم اذا اعتق
الخدم نصيب
الخ وهذا على
ما قال ان
المكاتب اذا
ترك له احد
سيده ما

الذي لا اختلاف فيه ان المكاتب بمنزلة عبدا عتقه سيده بعد خدمة عشر سنين فاذا اهلك سيده الذي عتقه قبل عشر سنين قال مالك في الرجل يشترط على مكاتبه انك لا تسافر ولا تنكح ولا تخرج من ارضي الا باذني فان فعلت شيئا من ذلك بغير اذني فهو ككتابته بيدي قال مالك ليس محو كتابته بيده ان فعل المكاتب شيئا من ذلك ولا يرفع سيده ذلك الى السلطان وليس للمكاتب ان ينكح ولا يسافر ولا يخرج من ارض سيده الا باذنه يشترط ذلك او لم يشترط وذلك ان الرجل يكاتب عبدا بمائة دينار وله الف دينار او اكثر من ذلك فلينطلق فيكم المراه فيصدها الصداق الذي يتخفف بماله ويكون فيه عجرة فيرجع الى سيده عبدا لمال له او يسافر ففعل نجومه وهو غائب فليس ذلك له ولا على ذلك كاتبه وذلك بهي سيده ان شاء اذن له في ذلك وان شاء منعه ولأه المكاتب اذا اعتق عبده ان ذلك غير جائز له الا باذن سيده فان اجاز ذلك سيده له ثم عتق المكاتب كان ولأه المكاتب وان مات المكاتب قبل ان يعتق كان ولأه المعتق لسيدا لمكاتب وان مات المعتق قبل ان يعتق المكاتب ورثه سيد المكاتب قال مالك وكذا لك ايضا لو كاتب المكاتب عبدا فعتق المكاتب الاخر قبل سيده الذي كاتبه فان ولأه لسيدا لمكاتب ما لم يعتق المكاتب الاول الذي كاتبه فان عتق الذي كاتبه رجع اليه ولأه مكاتبه الذي كان عتق قبله وان مات المكاتب الاول قبل ان يؤدي او عجز عن كتابته وله ولد احرار لم يرثوا ولأه مكاتب ابهم لانه لم يثبت لابيهم الولاء ولا يكون له الولاء حتى يعتق قال مالك في المكاتب يكون بين الرجلين فيترك احدهما للمكاتب الذي له عليه ويشترط الاخر ثم يموت المكاتب ويترك ما لا يقضي للذي لم يترك له شيئا ما بقي له عليه ثم يقتسمان المال كهيئته لومات عبدا لان الذي صنع لسيده له بعثاقة وانما ترك ما كان له عليه قال مالك ومما يبين ذلك ان الرجل اذا مات وترك مكاتباً وترك بنين رجالا ونساء ثم اعتق احدا للبنين نصيبه من المكاتب ان ذلك لا يثبت له من الولاء شيئا ولو كانت عتاقة لثبت الولاء لمن اعتق منهم من رجالهم ونسائهم قال مالك ومما يبين ذلك ايضا انهم اذا اعتق احد هم نصيبه ثم عجز المكاتب لم يقوم على الذي عتق نصيبه

عليه فان ذلك بمعنى الهبة واسقاط الدين لا بمعنى العتق ولذلك اذا مات المكاتب فانه يقتضي الذي لم يترك حقه ما بقي له عليه من الكتابة فان حقه باق له شريقتان ما فضل من مال المكاتب هذا قول مالك رحمه الله وقال الشافعي يكون نصيبه التمسك بحقه وهو ما يقابل النصيب الحر بالاداء او التركة فعلى قوله القدير يأخذ سيده التمسك ايضا بحق الرقي وعلى قوله في الحد يد يكون لورثته ان كان له ورثة فان لم يكن له ورثة فالعتق يأخذ ارثا وقال ابو سعيد الاصطخري ينقل الى بيت المال على حسب ما كانا يقتسمانه لومات عبدا يريد لومات ولم يقيض شيئا ولا ترك له احدهما شيئا من حقه فعبر عن هذا بقوله بمنزلة ما لومات عبدا وهو يعتقد انه مات عبدا لكنه قال ذلك لاعد معينين اما انه اراد بمنزلة ان يموت قبل ان ينفذ له عقد الكتابة فحينئذ ينطلق عليه اسم عبد على الحقيقة والاطلاق واذا اكتب فاسم الكتابة اخص به واظهر فيه والمعنى الثاني ان يريد ما قد مضى وجه قول مالك ان العتق لا تنقضي احكامه فلا يعم ان يكون لبعضهم حكم الرقي ويثبت لشيء منه حكم من احكام الحرية فلا يورث بوجه واذا الميراث وانما يقسم ماله فيهب ان يقتسمه بحق الملك على ملك رقبة فان ذلك الحكم باق له حتى يتم عتقه

له قول قال مالك اذا كان القوم جميعاً في كتابة واحدة المزمع وهذا ما قال ان من كاتب جماعة عبيد له كتابة واحدة فانه ان كان في جميعهم سعاية لم يكن للسيد ان يبتق بعضهم دون الباقين لما ذكره من الضرر الذي يلحق باقيم فان اذنوا في ذلك فان كان جميع المكاتبين كباراً ممن يلزمه رضا فقد قال الشيخ ابو القاسم فيها روايتان احدهما الجواز وقد رواه ابن الموازي عن مالك بشرط ان يكون في الباقين قوة على الاداء والرواية الثانية المنع من ذلك ووجه رواية الجواز انه عقد لزم السيد والمكاتبين فلا يتعلق به الاحقوقهم فاذا اتفقوا على اخراج واحد منهم من ذلك بالعتق جائز كما لو ائتم بالكتابة ووجه الرواية الثانية انه يتعلق به حق الله تعالى لجواز ان يكون هذا اسماً الى استرقاق سائرهم ولا يجوز له ان يستبقوا ما يسترقون به كما لو كان فهم ٥٦٠ صغير فاذا قلنا بجواز ذلك سقط

عن الباقين بقدر ما يصيبه من الكتابة على قدر سعيهم دون مراعاة قلةهم قاله الشيخ ابو القاسم ٥٦٠
له قول لا ضرر ولا ضرار في الاسلام الا الضرر عند التعمير
 ضرره لا ضرره ولا ضرار فمحق قوله لا ضرر ولا ضرر الرجل اخاف فينقصه شيئاً من حقه والضرر فعال من الضرر لا لا يجاريه على اضراره با دخال الضرر عليه والضرر فعل الواحد والضرر فعل الاثنين والضرر ابتداء الفعل والضرر الحيزاء عليه وقيل الضرر ما تضمنه صاحبك وتنفع انت به والضرر ان تضمن من غيرك تنفع به وقيل لا يعني وتكرارها فتاكيد ٥٦٠ نهاية **له قول** قال مالك في العبيد يكاتبون جميعاً المزمع وهذا على ما قال انه لا ضرر على الباقين في تعجيل عتقه قال مالك وابن القاسم في الموازية ولا يسقط عن بقى من الكتابة شيء ولو اعتق واحد ما لا اداء رجع عليه ووجه ذلك انه لا يؤدي عنهم شيئاً ببقائه معهم ولا انعقدت الكتابة على رجاء ذلك فلا يسقط عنهم بعتقه شيء قال القاسم ابو الوليد وهذا اعتدى في الصغير الذي يرى انه لا يبلغ السعي حق تناهى الكتابة به واما من يرى انه لا يبلغ قبل ان تخل نجوم الكتابة فانه من شركه في الكتابة المنع من تعجيل عتقه لما يرجو من الاستعانة في اخر كتابته والله اعلم واحكم ٥٦٠
له قول قال مالك في الرجل يكاتب عبداً ثم يموت المكاتب الى اخر الباب وهذا على ما قال وذلك انه ليس للمكاتب ان يعتق احداً من عبيد ولا يتصدق بشئ من ماله لان ذلك لا ضراره في ادائه ومبطل لما كان يجر اليه من عتقه ووجه اخراجه لم يكمل ملكه بماله ولا كمل تصرفه فيه واما يجوز العتق والصدقة من كامل الملك كامل التصرف فلواجزنا عتقه بغيب اذن سيد لا يجوزنا عليه الهجو والرجوع الى السيد وقد اختلف ما كان عليه ما كان لسيد انتزاعه منه واما اذ اذن له السيد فيه فسيأتي ذكره بعد هذا في الاصل ان شاء الله تعالى وهذا اما ان يكون معه في الكتابة غيره فيجب ان لا يجوز ذلك على القولين لانه قد يتعلق حق من شركه في الكتابة بما في يده من ماله فلا بد له تنويته بغير عوض وبطلان ما يرجع من عتقه به فلوجه السيد عتق المكاتب صدقته ثم عتق لم يلزمه ذلك وان بقى ذلك بهية قاله ابن القاسم في الموازية ووجه ذلك انه محجور عليه بحق نفسه وحق غيره فلم يطلب بهاد من افعاله كالصغير وان لم يعلم بذلك السيد حق يعتق المكاتب لزمه العتق ولم يكن للسيد ان يرجع فيه على ما قال لان حق السيد قد استوفاه ولم يبق له حق يتعلق بره عتق العبد كالغرماء يعتق غريمهم عتقاً فلا يملكون بذل حق يطرا له مال فيقضيهم فانه ليس لهم رد عتقه لما قد مناه والله اعلم واحكم ٥٦٠

ما بقي من المكاتب ولو كانت عتاقه قوم عليه حين يعتق في ماله كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتق شركا له في عبد قوم عليه قيمة العدل فان لم يكن له مال عتق منه ما اعتق قال مالك وما يبين ذلك ايضا ان من سنة المسلمين التي لا اختلاف فيها ان من اعتق شركا له في مكاتب لم يعتق عليه في ماله ولو عتق عليه كان الولاء له دون شركائه قال وما يبين ذلك ايضا ان من سنة المسلمين ان الولاء لمن عقد الكتابة وانه ليس لمن ورث سيد المكاتب من النساء من ولاء المكاتب وان اعتق نصيب من شيء انما ولاءه لولد سيد المكاتب المذكور وعصبته من الرجال ما لا يجوز من عتق المكاتب قال مالك اذا كان القوم جميعاً في كتابة واحدة لم يعتق سيدهم احداً منهم ونحو امره اصحابه الذين معه في الكتابة ورضا منهم وان كانوا صغاراً فليس مؤامرتهم بشئ ولا يجوز ذلك عليهم قال وذلك ان الرجل ربما كان يسع على جميع القوم ويؤدي عنهم كتابتهم لتتم به عتاقهم فيعبد السيد الى الذي يؤدي عنهم وبه نجاتهم من الرق فيعتقه فيكون ذلك عجزاً لمن بقى منهم واما اراد بذلك الفضل والزيادة لنفسه فلا يجوز ذلك على من بقى منهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار فهذا اشد الضرر قال مالك في لعبيد يكاتبون جميعاً ان سيدهم ان يعتق منهم الكبير الفاني والصغير الذي لا يؤدي واحد منهم شيئاً وليس عند واحد منها عون ولا قوة في كتابتهم فذلك جائز له جامع ما جاء في عتق المكاتب وامرولده قال مالك في الرجل يكاتب عبداً ثم يموت المكاتب ويترك امرولده وقد بقيت عليه من كتابته بقية ويترك وفاء بما عليه قال مالك امرولده امة مملوكة حين لم يعتق المكاتب حتى مات ولم يترك ولداً فيعتقون بأداء ما بقى فتعتق امرولده ابيهم يعتقهم قال مالك في المكاتب يعتق عبداً له او يتصدق ببعض ماله ولم يعلم بذلك سيداً حق عتق المكاتب قال مالك ينفذ ذلك عليه وليس للمكاتب ان يرجع فيه فان علم

فلا يملكون بذل حق يطرا له مال فيقضيهم فانه ليس لهم رد عتقه لما قد مناه والله اعلم واحكم ٥٦٠

له قوله ان احسن ما سمعت في المكاتب يحققه سيدنا وهذا على ما قال ان من اوصى بعتق مكاتبه فانه لا يحسب عنه في الثلث الا بالاول من قيمته او ما بقي من كتابته لانه ان كان الذي بقي عليه من الكتابة اكثر من قيمته فان السيد انما اتلف قيمته لانه لا يكون في جنابته على الورثة اسوا حال من المقتل وان كانت قيمته اكثر ما بقي عليه من الكتابة فان الوصية لعقبه ولا يكون اسود حال من تركه على حاله ولو تركه على حاله لعتق ما بقي عليه فكذلك اذا وصى بعتقه والله اعلم واحكم **قوله** قال مالك وتفسير ذلك ان تكون قيمة العبد الف دينار والحكم وهذا على ما قال ان من كاتب عبدا عند موته كان ذلك في ثلثه وهذا حكم العتق لاحكم المعأوضة لانه يقضى الى عتق وانما زاد ما بهد المعتق وانما يعتبر في ثلثه قيمته لانه ما هي التوفوت العبد بالبيع وغيره واما الكتابة او قيمتها فلم تكن ثابتة ففأها بالكتابة لحدثها و قوله تفسير بالكتابة ومنهم الورثة من التصرف في ٥٦١

ذلك ان تكون قيمة العبد الف دينار فيكون بما تبقى دينار فان حمل ثلث السيد قيمته التي هي الف دينار جازت كتابته لانه وصية او وصى بها في ثلثه ولو كاتبه بالف وقيمة العبد مائة دينار وكان الثلث مائتي دينار لم يزد ذلك ايضا ولم يعتبر بقسط الثلث عن الكتابة لما قدمناه وقوله ولو اوصى مع ذلك بوصايا ففاق الثلث بدو المكاتب لان الكتابة عتاقة يريد اوصى بذلك مع ذلك بوصايا ليعوم من دنانير وثياب ورابع وغير ذلك فان الكتابة المضمونة للمعتق تعد من ملك الوصايا فتفقد الكتابة لما تجوز اليه من العتق ثم تكون تلك الوصايا في الكتابة فيغير الورثة بين ان يؤدوا الى اهل الوصايا وصاياهم كاملة وتكون كتابة المكاتب لهم وبين ان يسلموا الى اهل الوصايا فان ادوا تحاصروا فيما يؤدونه من الكتابة وان عجزوا راق لهم دون الورثة ووجه ذلك ان الكتابة لما قدمت على الوصايا اقتضى ذلك ثبوت عقدتها لما كان ما يؤد به المكاتب متعلقا بالثلث

سيدنا المكاتب قبل ان يعتق المكاتب فرد ذلك ولم يجز فانه ان عتق المكاتب وذلك في يد له لم يكن عليه ان يعتق ذلك العبد ولا ان يخرج تلك الصدقة الا ان يفعل ذلك طائعا من عند نفسه الوصية في المكاتب مالك ان احسن ما سمعت في المكاتب يحققه سيدنا عند الموت ان المكاتب يقام على هيئته تلك التي لو بيع كان ذلك الثمن الذي يبلغ فان كانت القيمة اقل ما بقي عليه من الكتابة وضع ذلك في ثلث الميت ولم ينظر الى عدد الدراهم التي بقيت عليه وذلك انه لو قتل لم يغرم قاتله الا قيمته يوم قتله ولو جرح لم يغرم جاحده الا دية جرحه يوم جرحه ولا ينظر في شيء من ذلك الى ما كوتب عليه من الدنانير او الدراهم لانه عدا ما بقي عليه من كتابته شيء وان كان الذي بقي عليه من كتابته اقل من قيمته لم يحسب في ثلث الميت الا ما بقي عليه من كتابته وذلك انه انما ترك الميت له ما بقي عليه من كتابته فصارت وصية اوصى له بها قال مالك وتفسير ذلك انه لو كانت قيمة المكاتب الف درهم ولم يبق من كتابته الا مائة درهم فوصى سيده له بالمائة درهم التي بقيت عليه حسبت له في ثلث سيده فصاحرا بها قال مالك في رجل كاتب عبدا عند موته انه يقوم عبدا فان كان في ثلثه سعة لثمن العبد جاز قال مالك وتفسير ذلك ان تكون قيمة العبد الف دينار فيكتبه سيده على مائتي دينار عند موته فيكون ثلث مال سيده الف دينار فذلك جائز له وانما هي وصية اوصى له بها في ثلثه فان كان السيد قد اوصى ليعوم بوصايا وليس في الثلث فضل عن قيمة المكاتب بدو المكاتب لان الكتابة عتاقة وتبدل على الوصايا اثر تجعل تلك الوصايا في كتابة المكاتب يتبعونه بها ويخير ورثة الموصي فان احبوا ان يعطوا اهل الوصايا وصاياهم كاملة وتكون كتابة المكاتب لهم فذلك لهم فان ابوا واسلموا المكاتب وما عليه الى اهل الوصايا فذلك لهم لان الثلث صار في المكاتب ولان كل وصية اوصى بها احد فقال الورثة الذي اوصى به صاحبا اكثر من ثلثه وقد اخذ ما ليس له قال فان ورثته يخيرون فيقال لهم قد اوصى صاحبكم بما قد علمتم فان احببتم ان تنفذوا ذلك لاهله ما اوصى به الميت والا فاسلموا لاهل الوصايا ثلث مال الميت كله قال فان اسلم الورثة المكاتب الى اهل الوصايا كان لاهل الوصايا ما عليه من الكتابة فان ادى المكاتب ما عليه من الكتابة اخذوا ذلك في وصاياهم على قدر حصصهم وان عجز المكاتب كان عبدا لاهل الوصايا لا يرجع الى اهل الميراث لانهم تركوه حين خيروا ولان اهل الوصايا حين اسلم اليهم ضمنوه فلو مات لم يكن لهم على الورثة شيء وان مات المكاتب قبل ان يؤدي كتابته وترك ما لاهل الوصايا فلهما له لاهل الوصايا وان ادى المكاتب ما عليه عتق ورجع ولادة الى عصبته الذي عقد كتابته

الذي يلخص بالوصايا وكان الورثة استحقا باعيا ان اموال الميت من الموصي لهم بغير معين خبروا فان اختاروا اداء الوصايا استقطبوا الكتابة ويكون مع المكاتب بمنزلة من كاتبه ان ادى عتق وان عجز راق لهم وان اسلموا كان مع اهل الوصايا على مثل ذلك ان ادى اليهم عتق وان عجز راق لهم لان اسلمها الورثة لكتابة عينت حقوق اهل الوصايا فيه فلو مات لم يكن له شيء وان اوى لم يكن لهم بغير ما يؤدى وان عجز لم يكن لهم بغير استرقاقه

فيكون له مال في المكاتب يكون له عليه عشرة آلاف درهم الخ وهذا على ما قال ان السيد اذا وضع عن مكاتبه مائة مطلقا غير مختص
بغير مدين او نحوهم معينة فانه انما وضع عنه جزء من كتابته على حسب ما سماه بالرهبة من المسمى في الكتابة فان اسقط الف درهم والكتابة
عشرة آلاف درهم فقد وضع عنه عشرها لانه لا يحتسب في الثلث الا بعشر قيمته الف درهم واحتسب في الثلث بعشر قيمته وذلك كما في
درهم لانه لو وضع عنه جميع الكتابة وهي عشرة آلاف وقيمتها الف درهم لم يحتسب في الثلث الا بقيمتها دون المسمى في الكتابة لان
القيمة هي التي اسقط بالجزم واما المسمى بالكتابة فغير ثابت ولا متيقن قال مالك اذا
الف درهم من عشرة آلاف درهم الخ وهذا على ما قال ان من وضع عن مكاتبه مائة مطلقا
والمطلق ذلك ولم يسم لها محلا من
اول الكتابة ولا من وسطها و
لا آخرها ولا نجما من نجومها فانه
يوضع عنه من كل نحو عشرة ووجه
ذلك انه ليس ذلك اولى بما وضع
عنه من بعض فوجب ان يعضد ذلك
على جميع النجوم والله اعلم واحكم
له قول قال مالك اذا وضع
الرجل عن مكاتبه عند الموت الف درهم
من اول كتابته الخ ومعنى ذلك فيما
رواه ميمون بن ابي القاسم في المزيعة
ان يكون على الميت ثلاثة الاف دينار
في ثلثة النجوم فان كان الذي وضع
عنه المائة الاولى فنظر كم قيمتها ان
لو كانت تباع نقدا في قرب محلها او
تأخرها لان آخر النجوم اقل قيمتها من
اولها فان كانت قيمة النجوم الاول
خمسائة وقيمة النجوم الثاني ثلثمائة
وقيمة النجوم الثالث مائتين كان
الذي اوصى له به نصف رقبة
فينظر ايها اقل قيمة رقبته او
النجوم الاول فذلك يحتسب في ثلث
الميت فان خرج من الثلث عتق
نصفه وليس للورثة ان يقولوا
قد تحمل اول النجوم يربد لان قيمة
النجوم انما كانت على المحلول قال و
على حسب هذا يكون لو اوصى له
بالنجوم الثاني او الثالث وان كان
النجوم الاول نصفه ولم يترك الميت
مالا فربما خيرا الورثة بين النجوم
ذلك النجوم بعينه ويعتق الذي كان
نصيبه من قيمته رقبة النصف و
يسقط عنه ذلك النجوم ويكون له
النهران الباقيان فان استوفوا فذلك
وان رق منه نصفه وبين ان لا
يدبروا فيعتق ثلثه ويوضع عنه
من كل نجم ثلثه فان مجزوا كان ثلثه حرا وثلثاه رقيقا قال ابن القاسم هذا وجه ما سمعت من مالك وتفسير من اتق به قال يحيى بن مرزوق
وليس في شيء من الكتب والسماعات باسم ولا اصغر ما في هذا الكتاب ومعنى هذا ارواه ابو زيد عن ابن القاسم في العتبية وذكره ابن حبيب
عن اصعب عن ابن القاسم في العتبية بمثل ذلك له قول قال مالك في رجل اوصى لرجل بربع الخ وهذا على ما قال ان من اوصى لرجل بربع
مكاتبه لم يعتق ربه فقد بقي ثلاثة ارباعه على حكم الكتابة للموصي نصفه ولموصية ربه فكان الباقي منه على الملك بينهما على الثلثين منهما
للموصي والثلث لحكم الوصية فاذا مات الموصي انتقل ذلك الثلث الى الموصي به والثلثان الى ورثة الموصي فان مات المكاتب عن مال اعطى
ورثة السيد ما بقي له وللموصي ما بقي له ثم يقسمون البقية للورثة ثلثا وللوصي له ثلثه ووجه ذلك ان المال انما ينقل عنه اليهم على حكم الملك والذي يملك
منه ثلاثة ارباعه لورثة ربه وللموصي له ربع وذلك ينقسم على ثلث وثلثين حسبا ذكرنا ذلك ان المكاتب عبد ما بقي عليه شيء فلا يورث وانما
ينقل ماله الى مسقطه يحيى الملك والرق له قول قال مالك في المكاتب احقته سيلا عند الموت الخ وهذا على ما قال ان معنى الوصية يعتق
المكاتب وهو اسقاط ما عليه فان حل الثلث ما عليه يريد من الكتابة عتق وان لم يحمله عتق منه قدر ما حل الثلث ومعنى ذلك يوضع عنه من
الكتابة قدر ما حل الثلث من قيمته تعتبر عند احتمال الثلث له جميع الكتابة وعند ضيق الثلث عنها الاقل من قيمة الصل والكتابة وهو معنى قوله

له قوله قال مالك في المكاتب يكون له عليه عشرة آلاف درهم الخ وهذا على ما قال ان السيد اذا وضع عن مكاتبه مائة مطلقا غير مختص
بغير مدين او نحوهم معينة فانه انما وضع عنه جزء من كتابته على حسب ما سماه بالرهبة من المسمى في الكتابة فان اسقط الف درهم والكتابة
عشرة آلاف درهم فقد وضع عنه عشرها لانه لا يحتسب في الثلث الا بعشر قيمته الف درهم واحتسب في الثلث بعشر قيمته وذلك كما في
درهم لانه لو وضع عنه جميع الكتابة وهي عشرة آلاف وقيمتها الف درهم لم يحتسب في الثلث الا بقيمتها دون المسمى في الكتابة لان
القيمة هي التي اسقط بالجزم واما المسمى بالكتابة فغير ثابت ولا متيقن قال مالك اذا
الف درهم من عشرة آلاف درهم الخ وهذا على ما قال ان من وضع عن مكاتبه مائة مطلقا
والمطلق ذلك ولم يسم لها محلا من
اول الكتابة ولا من وسطها و
لا آخرها ولا نجما من نجومها فانه
يوضع عنه من كل نحو عشرة ووجه
ذلك انه ليس ذلك اولى بما وضع
عنه من بعض فوجب ان يعضد ذلك
على جميع النجوم والله اعلم واحكم
له قول قال مالك اذا وضع
الرجل عن مكاتبه عند الموت الف درهم
من اول كتابته الخ ومعنى ذلك فيما
رواه ميمون بن ابي القاسم في المزيعة
ان يكون على الميت ثلاثة الاف دينار
في ثلثة النجوم فان كان الذي وضع
عنه المائة الاولى فنظر كم قيمتها ان
لو كانت تباع نقدا في قرب محلها او
تأخرها لان آخر النجوم اقل قيمتها من
اولها فان كانت قيمة النجوم الاول
خمسائة وقيمة النجوم الثاني ثلثمائة
وقيمة النجوم الثالث مائتين كان
الذي اوصى له به نصف رقبة
فينظر ايها اقل قيمة رقبته او
النجوم الاول فذلك يحتسب في ثلث
الميت فان خرج من الثلث عتق
نصفه وليس للورثة ان يقولوا
قد تحمل اول النجوم يربد لان قيمة
النجوم انما كانت على المحلول قال و
على حسب هذا يكون لو اوصى له
بالنجوم الثاني او الثالث وان كان
النجوم الاول نصفه ولم يترك الميت
مالا فربما خيرا الورثة بين النجوم
ذلك النجوم بعينه ويعتق الذي كان
نصيبه من قيمته رقبة النصف و
يسقط عنه ذلك النجوم ويكون له
النهران الباقيان فان استوفوا فذلك
وان رق منه نصفه وبين ان لا
يدبروا فيعتق ثلثه ويوضع عنه
من كل نجم ثلثه فان مجزوا كان ثلثه حرا وثلثاه رقيقا قال ابن القاسم هذا وجه ما سمعت من مالك وتفسير من اتق به قال يحيى بن مرزوق
وليس في شيء من الكتب والسماعات باسم ولا اصغر ما في هذا الكتاب ومعنى هذا ارواه ابو زيد عن ابن القاسم في العتبية وذكره ابن حبيب
عن اصعب عن ابن القاسم في العتبية بمثل ذلك له قول قال مالك في رجل اوصى لرجل بربع الخ وهذا على ما قال ان من اوصى لرجل بربع
مكاتبه لم يعتق ربه فقد بقي ثلاثة ارباعه على حكم الكتابة للموصي نصفه ولموصية ربه فكان الباقي منه على الملك بينهما على الثلثين منهما
للموصي والثلث لحكم الوصية فاذا مات الموصي انتقل ذلك الثلث الى الموصي به والثلثان الى ورثة الموصي فان مات المكاتب عن مال اعطى
ورثة السيد ما بقي له وللموصي ما بقي له ثم يقسمون البقية للورثة ثلثا وللوصي له ثلثه ووجه ذلك ان المال انما ينقل عنه اليهم على حكم الملك والذي يملك
منه ثلاثة ارباعه لورثة ربه وللموصي له ربع وذلك ينقسم على ثلث وثلثين حسبا ذكرنا ذلك ان المكاتب عبد ما بقي عليه شيء فلا يورث وانما
ينقل ماله الى مسقطه يحيى الملك والرق له قول قال مالك في المكاتب احقته سيلا عند الموت الخ وهذا على ما قال ان معنى الوصية يعتق
المكاتب وهو اسقاط ما عليه فان حل الثلث ما عليه يريد من الكتابة عتق وان لم يحمله عتق منه قدر ما حل الثلث ومعنى ذلك يوضع عنه من
الكتابة قدر ما حل الثلث من قيمته تعتبر عند احتمال الثلث له جميع الكتابة وعند ضيق الثلث عنها الاقل من قيمة الصل والكتابة وهو معنى قوله

قال مالك في المكاتب يكون له عليه عشرة آلاف درهم فيضع عنه عند موته
الف درهم قال مالك يقول المكاتب فينظر كم قيمته فان كانت قيمته الف درهم
فالذي وضع عنه عشر الكتابة وذلك في القيمة مائة درهم وهو عشر القيمة فيضع
عنه عشر فيصير ذلك الى عشر القيمة نقدا وانما ذلك كهيئته لو وضع عنه جميع ما
عليه ولو فعل ذلك لم يحتسب في ثلث مال الميت الا قيمة المكاتب الف درهم وان
كان الذي وضع عنه نصف الكتابة حسب في ثلث مال الميت نصف القيمة وان
كان اقل من ذلك او اكثر فهو على هذا الحساب قال مالك اذا وضع الرجل عن
مكاتبه عند موته الف درهم من عشرة آلاف درهم ولم يسم لها من اول كتابته
او من آخرها وضع عنه من كل نحو عشرة وقال مالك اذا وضع الرجل عن مكاتبه
عند موته الف درهم من اول كتابته او من آخرها وكان اصل الكتابة ثلثة الاف
درهم قوما المكاتب قيمة النقد ثم قسمت تلك القيمة فجعل لتلك الاف التي من
اول الكتابة حصتها من تلك القيمة بقدر قيمتها من الاجل وفضلها ثم الاف التي
تلي الاف الاولى بقدر فضلها ايضا ثم الاف التي تليها بقدر فضلها ايضا يوتي على
آخرها تفضل كل الف بقدر موضعها في تعجيل الاجل وتأخيرها لان ما استأخروا
ذلك كان اقل في القيمة ثم يوضع في ثلث الميت قدر ما اصاب تلك الاف من
القيمة على تفاضل ذلك ان قل او اكثر فهو على هذا الحساب قال مالك في رجل
اوصى لرجل بربع مكاتب له او اعتق ربه فهلك الرجل ثم هلك المكاتب و
ترك ما لا كثير اكثر ما بقي عليه قال مالك يعطى ورثة السيد والذي اوصى له
بربع المكاتب ما بقي لهم على المكاتب ثم يقسمون ما فضل فيكون للموصي له بربع
المكاتب ثلث ما فضل بعد اداء الكتابة ولورثة سيد الثلثان وذلك ان المكاتب
عبد ما بقي عليه من كتابته شيء فانما يورث بالرق قال مالك في مكاتب اعتقه
سيد عند الموت قال ان لم يحمله ثلث الميت عتق منه قدر ما حل الثلث و
يوضع عنه من الكتابة قدر ذلك ان كان على المكاتب خمسة الاف درهم وكانت

من كل نجم ثلثه فان مجزوا كان ثلثه حرا وثلثاه رقيقا قال ابن القاسم هذا وجه ما سمعت من مالك وتفسير من اتق به قال يحيى بن مرزوق
وليس في شيء من الكتب والسماعات باسم ولا اصغر ما في هذا الكتاب ومعنى هذا ارواه ابو زيد عن ابن القاسم في العتبية وذكره ابن حبيب
عن اصعب عن ابن القاسم في العتبية بمثل ذلك له قول قال مالك في رجل اوصى لرجل بربع الخ وهذا على ما قال ان من اوصى لرجل بربع
مكاتبه لم يعتق ربه فقد بقي ثلاثة ارباعه على حكم الكتابة للموصي نصفه ولموصية ربه فكان الباقي منه على الملك بينهما على الثلثين منهما
للموصي والثلث لحكم الوصية فاذا مات الموصي انتقل ذلك الثلث الى الموصي به والثلثان الى ورثة الموصي فان مات المكاتب عن مال اعطى
ورثة السيد ما بقي له وللموصي ما بقي له ثم يقسمون البقية للورثة ثلثا وللوصي له ثلثه ووجه ذلك ان المال انما ينقل عنه اليهم على حكم الملك والذي يملك
منه ثلاثة ارباعه لورثة ربه وللموصي له ربع وذلك ينقسم على ثلث وثلثين حسبا ذكرنا ذلك ان المكاتب عبد ما بقي عليه شيء فلا يورث وانما
ينقل ماله الى مسقطه يحيى الملك والرق له قول قال مالك في المكاتب احقته سيلا عند الموت الخ وهذا على ما قال ان معنى الوصية يعتق
المكاتب وهو اسقاط ما عليه فان حل الثلث ما عليه يريد من الكتابة عتق وان لم يحمله عتق منه قدر ما حل الثلث ومعنى ذلك يوضع عنه من
الكتابة قدر ما حل الثلث من قيمته تعتبر عند احتمال الثلث له جميع الكتابة وعند ضيق الثلث عنها الاقل من قيمة الصل والكتابة وهو معنى قوله

له قوله قال مالك في رجل قال في وصيته غلامي فلان العتق التاجيل فكان اولى لان الوصية مبنية على تقدير العتق الميعين على غير من التاجيل واما العتق المبطل ففيه مع تحقق العتق التاجيل فكان اولى لان الوصية مبنية على تقدير العتق الميعين على غير من الوصايا فوجب ان يقدّر ما تحقق منه ويجعل على ما خالفه والله اعلم واحكم **سنة قوله** المدبر هو الذي علق سيد عتقه على الموت لان الموت دبر الحية وقيل ان المدبر برامد نيا باسقتلها واسترقاقه وامر اخرته باعتبار **سنة قوله** مالك انه قال الامر عندنا فمن دبر جارية الخ وقال مالك كل الحرية بعد التدين بربها والامام الموصي يعتقها فيما ولدته قبل موت سيدها فلا بد خل في الولد تبع لامة في احكام الرق و **٥٢٣**

قيمتها الف درهم نقدا ويكون ثلث الميراث درهم عتق نصفه ويوضع عنه شرط الكتابة قال مالك في رجل قال في وصيته غلامي فلان حر وكاتبوا فلانا قال تبدأ العتاقة على الكتابة

كتاب المدبر

بسم الله الرحمن الرحيم

القضاء في ولد المدبر مالك انه قال لا مرد عندنا فيمن دبر جارية له فولدت اولاد ابعد تدبيره اياها ثم ماتت الجارية قبل الذي دبرها ان ولدها بمنزلتها قد ثبت لهم من الشرط مثل الذي ثبت لها ولا يضرهم هلاك امهم فاذا ماتت التي كان دبرها فقد عتقوا وسعهم الثلث وقال مالك كل ذات رحم فولدتها بمنزلتها ان كانت حرة فولدت بعد عتقها فولدتها احرار وان كانت مدبرة او مكاتبة او معتقة الى سنين او مخدومة او بعضها حرا او مرهونة او امر ولد فولدت كل واحدة منهم على مثال حاله يعتقون بعثتها ويرقون برقتها قال مالك في مدبرة دبرت وهي حامل ان ولدها بمنزلتها وانما ذلك بمنزلة رجل اعتق جارية له وهي حامل ولم يعلم بحملها قال مالك فالسنة فيها ان ولدها يتبعها ويعتق بعثتها قال مالك وكذلك لو ان رجلا ابتاع جارية وهي حامل فالوليدة وما في بطنها لمن ابتاعها اشترط ذلك المبتاع ولو لم يشترط قال مالك ولا يلجل للبايع ان يستثنى ما في بطنها لان ذلك غرض من مثمنها ولا يدرى كيف يصير ذلك اليه ام لا وانما ذلك بمنزلة ما لو باع جنينا في بطن امه وذلك لا يلجل له لانه غرض قال مالك في مكاتب او مدبر ابتاع احدهما جارية فوطئها فحملت منه وولدت قال فان ولد كل واحد منهما من جاريته بمنزلته يعتقون بعثته ويرقون برقه قال فاذا اعتق هو فاما امر ولده مال من ماله

وصيتها لان الوصية لا تثبت الا بموت الموصي واما قبل موته فلا تثبت لان الموصي الرجوع عنهما فاذا ثبت حكم التدين بربها لولد المدبرة لم يخرجهم عن هذا الحكم بعد ثبوت موت الامم وكذلك المكاتبة او المعتقة الى اجل والمخدومة او بعضها حرا او مرهونة او امر ولد فان ولد كل واحدة منهم بمنزلتها له حكمها يعتق بعثتها ويرق برقتها ويعتق منه ما عتق منها ويرق منها ما يرق منه قال لان كل ذات رحم فولدتها بمنزلتها يربح ما لم ينشأ في ملك سيد حرا وانعتق له عقد حرية فاما اذا خلق في ملك سيد حرا وانعتق له عقد حرية من كتابة او تدبير او عتق مؤجل فان الولد يتبع اباة وسما في ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى وقوله فاذا مات الذي دبرها فقد عتق بعثتها ان وسعهم الثلث يريد بموت السيد تحصل الحرية للمدبرة وولدها ان وسعهم الثلث لان المدبر انما يعتق من الثلث فان حله الثلث فقد عتق وان لم يحصله عتق منه ما حله الثلث وهذا حكم الاطلاق واما الشرط ففي كتاب ابن المواز من دبر امته على ان ما تلد رقيق معنى التدين بربها ولدها بمنزلتها ووجه ذلك ان هذا عقد يتضمن العتق وهو مبني على التغليب والسراية فاذا اشترط فيه شرطا فاسد اترقبا بطل الشرط ونفذ العقد كما لو

قال له انت حر على ان ما تكسب في المستقبل لي يصح العتق ونفذ وبطل الشرط **سنة قوله** فولدتها بمنزلتها اي في كونهم مدبرا واما ولدها المولود قبل التدين فلا يصير مدبرا به قال ابو حنيفة واحمد واكثر اهل العلم وهو المروى عن عمر بن عبد العزيز والزهري وشيخهم وعطاء ومجاهد وطائفة ومسروق والثوري واخرين وللشافعي فيه قولان **سنة قوله** قال مالك في مدبرة دبرت وهي حامل الخ وهذا على ما قال من دبر امته وهي حامل قالت بربتنا ول ما في بطنها فيكون حكمه في التدين بحكمها وهكذا قال علي وعثمان وابن عمر وجابر وابن المسيب وعمر بن عبد العزيز وغيرهم ونوى عنه مثل ما تقدم واستدل مالك على ذلك بان قال فكذلك لو اعتقها فكان ذلك عتقا لما في بطنها وان لم يعلم بحملها لان العتق مبني على التغليب والسراية والولد بمنزلة عضو من اعضائها يتبعها في البهيمة والهبة بمجرد العقد وان لم يكونا من عقود التغليب والسراية فكذلك التدين بربها العتق وهما بذلك اولى لما قدمنا **سنة قوله** قال مالك في مكاتب او مدبر ابتاع احدهما جارية جاريته الخ وهو على ما قال ان المدبر والمكاتب من ابتاع منها جاريته فولدت منه فان الولد بمنزلته يعتق بعثته ويرق برقه ووجه ذلك ان كل ولد حدث عن ملك يمين يتبع اباة في الحرية والرق اصل ذلك الحر يتولد امته وهذا اذا وضعت امته لستة اشهر فاكثر من وقت التدين بربها وما وضعته قبل ذلك فهو رقيق رواه ابن مثنون عن ابيه قال وما ولدته المدبرة بعد التدين بربها فهو مدبر كما هو حال ذلك اوقصر والفرق بينهما ان ما في بطن المدبرة عضو من اعضائها ولذا لا يجوز ان يفرد بالبهيمة مونها ولا تفرد بالبهيمة مونه وما في بطن امه المدبر ليس كذلك لانه لا يجوز ان تفرد بالبهيمة مونه ويفرد المدبر بالبهيمة دون الحمل فلذلك لم يتبعه الا اذا حدث بعد عقد التدين بربها والله اعلم واحكم

له قوله في التدبير المدبر من العبيد ما خوذ من الدبر لان السيد اعتقه بعد مائة والمات دبر الحيات والفقهاء يقولون المعتق عن دبر اى بعد الموت وهذا اللفظ لم يستعمل الا في العبيد والامراء دون سائر ما يملك كما لم يستعمل المعتق الا فيهم قال مالك في مدبر قال لسيده الخ وهذا على ما قال وذلك ان السيد ان يقاطع مدبره على مال يأخذ منه ويجعل له العتق فان مات السيد قبل اخذ المال لم يسقط عنه الدين لانه بين متعلق بذمته ويعتق العبد بالعتق المميز ولا يعتبر في ذلك ثلث المال لان الحرية قد سبقت له قبل موت السيد ونجرت بالعوض **له قوله** مئة اى قطعة قطعة بان يعطى قليلا في مرتبة حتى يعطى كله في جميع المراتب **له قوله** قال مالك في رجل دبر عبده الخ وهذا على ما قال ان المدبر اذا لم يخرج من المال الحاضر وقف وانتظر المال الغائب ووجه ذلك **٥٣٣** انه لا يجعل استرقاق بعضه مع ما

يرضى من استكمال حريته بالمال الغائب لان حرية المدبر متعلقة بالمالين فلا تسقط من احدهما لتغيبه ولو كان له دين مؤجل الى عشرين سنة وغوها في العتبية من رواية عيسى عن ابن القاسم يباع الدين بما يجوز بيعه به حتى يجعل عتق المدبر من ثلث او ما حل الثلث منه ووجه ذلك ان بهذا يتوصل الى تعميل العتق بخلاف المال الغائب فانه لا يستطاع ذلك فيه وفيه ايضا المدبر الى ان يجل الدين المؤجل الى عشرين سنة استثناء استرقاقه المدة الطويلة التي ربما اوت الى تقويت عتقه بموته قبل ذلك **له قوله** قال مالك الخ المجتمع عليه عندنا ان كل عتاقه الخ وهذا على ما قال ان الوصية بالعتق يردها الموصى متى شاء من صحة او مرض لان عقد الوصية عقد غير لازم واذا يلزم بموت الموصى و قوله فاذا ادبر فلا سبيل له المولى دبر يريد ان ما كان من العتق بعض التدبير فلا سبيل للمعتق الى رده لانه عقد لازم وهذا يقتضى ان حكم الوصية غير حكم التدبير فافا للشافعي في احد قوليه ان حكم التدبير حكم الوصية والدليل على ما نقول ان اختلاف الالفاظ ظاهرة باختلاف المعاني واذا كان التدبير مغالفا للوصية فكل واحد منها لفظ يختص به فاللفظ الوصية فهو ان يقول اذا مت فاعتقوا عبدي فلا نفوذ لمحمول على الوصية والوصى الرجوع عنه متى شاء لانه عقد غير لازم **له قوله** قال مالك وكل ولد ولدته امة الخ وهذا على ما قال ان الامة الموصى بعتقها اذا ولدت قبل موت سيدها فان ولدها غير داخل في وصيتها لان عقد الوصية غير لازم بعد وفاتها سيدها قد لزم عقد الوصية **له قوله** قال مالك في رجل دبر رقيقا له الخ وهذا على ما قال ان من دبر عبدا واحدا بعد واحد ناه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون في صحة او مرض فانه اذا ضاق الثلث عن جميعهم يردى بالاول فالاول لان السيد اذا دبر عبدا فقد تعلق حقه بثلث ماله على وجه الوجوب فليس له ان يسقط ذلك بتدبير غيره ففعله هذا يعتق الاول فالاول لانه على حسب ذلك تعلق حقهم بالثلث وان اعتقهم جميعا تخاصوا في الثلث لان حريتهم تعلقت بالثلث تعلقا واحدا فليس بعضهم احق بذلك من بعض فان اعتق جماعة في كلمة ثم اعتق بعد جماعة اخرى فعل حسب ذلك ايضا يرد بالجماعة الاولى فان حملهم الثلث وضاق عن الجماعة الثانية يردى بعتق الاولى وتخاصمت الجماعة الثانية في بقية الثلث وان ضاق عن الجماعة الاولى يردى بها فتخاصمت في الثلث ولم يكن للجماعة الثانية في ذلك حق ومعنى المحاصية ان يحمل الثلث بعضهم ان يعتق منهم بقدر ذلك والله اعلم

تسلم اليه اذ اعتق جامع ما جاء في التدبير قال مالك في مدبر قال لسيده عجل لي العتق واعطيك خمسين دينارا منجدة على فقال سيدي نعم انت حر وعليك خمسون دينارا تؤدى الى كل عام عشرة دنانير فرضى بذلك العبد ثم هلك السيد بعد ذلك اليومين او ثلاثة قال مالك ثبت له العتق وصارت الخمسون دينارا دينيا عليه وجازت شهادته وتثبت حرمة وميراثه وحدوده ولا يضر عنه موت سببه شيئا من ذلك الدين قال مالك في رجل دبر عبدا له فمات السيد وله مال حاضر ومال غائب فلم يكن في ماله الحاضر ما يخرج فيه المدبر فقال يوقف المدبر بماله ويجمع خراجه حتى يتبين من المال الغائب فان كان فيما ترك سيده من الثلث ما يحمله عتق بماله وبما جمع من خراجه فان لم يكن فيما ترك سيده ما يحمله عتق منه قدر الثلث وترك ماله في يديه الوصية في التدبير قال يحيى قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا ان كل عتاقه اوصى بها في صحة او مرض انه يريدها متى شاء ويغيرها متى شاء ماله يكن تدبيرا فاذا ادبر فلا سبيل له الى ما دبر قال مالك وكل ولد ولدته امة اوصى بعتقها ولم يدبرها فان ولدها لا يعتقون معها اذا عتقت وذلك ان سيدها يغير وصيته ان شاء ويردها متى شاء ولم يثبت لها عتاقه وانما ذلك بمنزلة رجل قال لحرارتيه ان بقيت عندي فلا تة حتى اموت ففى حرة قال مالك فاذا ركت ذلك كان ذلك لها وان شاء قبل ذلك باعها وولدها لانه لم يدخل ولدها في شيء مما جعل لها قال فالوصية في العتاقه مخالفة للتدبير فرق بين ذلك ما مضى من السنة قال ولو كانت الوصية بمنزلة التدبير كان كل موص لا يقدر على تغيير وصيته وما ذكر فيها من العتاقه وكان قد حبس عليه من ماله ما لا يستطيع ان ينتفع به قال مالك في رجل دبر رقيقا له جميعا في صحته وليس له مال غيرهم قال ان كان دبر بعضهم قبل بعض بدى بالاول فالاول حتى يبلغ الثلث وان كان دبرهم جميعا في مرضه فقال فلان حر وفلان حر في كلام واحد ان حدث بي في مرضي هذا حدث موت او دبرهم جميعا في كلمة واحدة فحاصوا

اذا ولدت قبل موت سيدها فان ولدها غير داخل في وصيتها لان عقد الوصية غير لازم بعد وفاتها سيدها قد لزم عقد الوصية **له قوله** قال مالك في رجل دبر رقيقا له الخ وهذا على ما قال ان الموصى بعتقها تلد بعد وفاتها سيدها قد لزم عقد الوصية **له قوله** قال مالك في رجل دبر رقيقا له الخ وهذا على ما قال ان من دبر عبدا واحدا بعد واحد ناه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون في صحة او مرض فانه اذا ضاق الثلث عن جميعهم يردى بالاول فالاول لان السيد اذا دبر عبدا فقد تعلق حقه بثلث ماله على وجه الوجوب فليس له ان يسقط ذلك بتدبير غيره ففعله هذا يعتق الاول فالاول لانه على حسب ذلك تعلق حقهم بالثلث وان اعتقهم جميعا تخاصوا في الثلث لان حريتهم تعلقت بالثلث تعلقا واحدا فليس بعضهم احق بذلك من بعض فان اعتق جماعة في كلمة ثم اعتق بعد جماعة اخرى فعل حسب ذلك ايضا يرد بالجماعة الاولى فان حملهم الثلث وضاق عن الجماعة الثانية يردى بعتق الاولى وتخاصمت الجماعة الثانية في بقية الثلث وان ضاق عن الجماعة الاولى يردى بها فتخاصمت في الثلث ولم يكن للجماعة الثانية في ذلك حق ومعنى المحاصية ان يحمل الثلث بعضهم ان يعتق منهم بقدر ذلك والله اعلم

له قول يثبت ثلث المدبرين قال الجمهوران المدبرين من الثلث اذا لم يكن له مال غيره روى عبد الرزاق عن الشعبي ان علياً جعل المدبر من الثلث وله عن ابى قلابه وبرجل عبد له ليس له مال غيره عند موته فاعتق النبي صلى الله عليه وسلم ثلثه واستساعا في الثلثين ١٢ **مجلس** **له قول** قال مالك في مدبركاته سيدا فمات السيد ولم يترك الخ وهذا على ما قال ومعه ذلك ان عقد التدبير لا يمنع عقد الكتابة لان الكتابة لا تمنع التدبير ولا تبطله بل تؤكد وتجله واسوأ احوالها ان يبقى المدبر على حاله وذلك ان للسيد انتراع مال المدبر فاذا اخذ منه على تجليل عتقه فذلك غير مخالف لما عقد الكتابة عتق منه ثلثه وسقط عنه ٥٦٥

الرق لو لم يتقدم عقد الكتابة ١٢ **له قول** ويكفي عليه ثلثاها اي ثلثا بدل الكتابة وقال ابو حنيفة يبيع في ثلثي قيمته او في كل البذل وعند ابى يوسف في اقل منها وعند محمد يبيع في اقل من ثلثي البذل وثلثي القيمة ١٢ **مجلس** **له قول** قال مالك في رجل اعتق نصف عبد له وهو مريض الخ وهذا على ما قال ان المريض اذا ابتدأ فذبر عبد له ثم اعتق عبد له اخرا واعتق منه نصفه ثم توفي او ضاع الثلث عنها فانه يبدأ يعتق المدبر لانه قد ثبت له حكم التدبير وهذا الامر لازم فليس للسيد ان ينقضه بعتق غيره ولوان المريض ذبر احدها وبطل عتق الآخر في لفظه واحدة او كلام متصل تخصا في الثلث رواه ابن موهون عن ابن القاسم ووجه ذلك انها منسأة وبان في الخدمه ولم يتقدم احدها الاخر في الرقبة فلزم تخصا بينهما كالمدينين ١٢ **له قول** فكان يطأها وهما مدينتان وبه اخذ الجمهوران المدبرة توطأ وقال الزهري ومالك في رواية لا توطأ وقال الاوزاعي ان كان لا يطأ قبل التدبير لا يطأ بعده ١٢ **له قول** ليس له ان يبيعهما ولا يهبها وبه قال ابو حنيفة ومحمد بن النعمان والكوفيون والشاميون وقال الشافعي عند اهل الحديث التدبر عقد غير لازم ويجوز بيعه لحديث جابر انه قال باء النوى صلى الله عليه وسلم يعقوب المدبر الذي اعتقه سيدا ابو مذكور عن دبر وكان عليه دين ولم يكن له مال غيره من نعيم بن النخاع مائة درهم وفي رواية لابي داود سبعة اشعة وتسعة مائة على الشك فدفعها اليه وقال له كفا في مسلمانا ينفك فصدق عليها وقد اتفقت الروايات كلها على ان يبيعه كان في حيوة الذي ذبره الا ما رواه شريك عن ابن كهل عند الترمذي ان رجلا مات وترك مديرا ودينا فامر هو النوى صلى الله عليه وسلم فباعه في دينه بمائة درهم ونقل عن شيخه النيشابوري ان شريكا اخطأ فيه واجاب الاولون عن حديث جابر بانه واقعة بين الامور لم يحصل على بعض الصور وهو اختصام الجواز اذا كان عليه دين وهو

في الثلث ولم يبدأ احد منهم قبل صاحبه وانما هي وصية وانما لهم الثلث يقسم بينهم بالخصص ثم يعتق منهم الثلث بالغنا ما بلغ قال ولا يبدأ احد منهم قبل صاحبه اذ كان ذلك كله في مرضه قال مالك في رجل ذبر غلاما له فمات السيد ولا مال له الا العبد المدبر والعبد مال قال يعتق ثلث المدبر ويوقف ماله بيديه قال مالك في مدبركاته سيدا فمات السيد ولم يترك مالا غيره قال مالك يعتق منه ثلثه ويوضع عنه ثلث كتابته ويكون عليه ثلثاها قال مالك في رجل اعتق نصف عبد له وهو مريض فبعت عتقه كله او بعت عتق نصفه وقد كان ذبر عبد له اخر قبل ذلك قال يبدأ بالمدبر قبل الذي اعتقه وهو مريض وذلك انه ليس للرجل ان يرد ما ذبر ولا ان يتعقبه بامر يرد به فاذا اعتق المدبر فليكن ما بقي من الثلث في الذي اعتق شطرا حتى يستمر عتقه كله في ثلث مال الميت فان لم يبلغ ذلك فضل الثلث عتق منه ما بلغ فضل الثلث بعد المدبر الاول **مس الرجل وليدته** اذا ذبرها مالك عن نافع ان عبد الله ابن عمر ذبر جاريتهين له فكان يطأها وهما مدينتان مالك عن يحيى ابن سفيان سعيد بن المسيب كان يقول اذا ذبر الرجل جاريته فان له ان يطأها وليس له ان يبيعهما ولا يهبها وولدها بمنزلها

ص قبا له لاداء ذلك الدين وهذا عندنا جائز وبين وجه هذا التاويل انه قال في الحديث ليس له مال غيره وعلى اصلهم لا تأخير لقوله ليس له مال غيره في الحكم لانه لا فرق عندنا بين ان يكون له مال غيره او لا يكون له مال غيره وعلى ما نقول	غيره او لا يكون له مال غيره وهو مدبر لانه ان كان له مال غيره لم يبيع في دين منقذ مروان لم يكن له مال غيره يتأذى منه الدين بيع حينئذ لاداء الدين ويبين هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم
--	---

مشهور قول احمد وتأوله بعض المالكية على انه لم يكن له مال غيره فرد تصرفه قال مالك كذلك يجوز تصرف من تصدق بكل وقال الحنفية هو اما محمول على المدبر المقيد وهو من عتق عتقه بموت مولاه على صفة مثل ان مات من مرضي هذا او سفرى هذا انه حر وهو يجوز عندنا او محمول على بيع الخدم دون الرق قال ابن الرما قد صرح ابو جعفر وهو محمد بن ابي قزامة بانه شهد حديث جابر بانه انما اذن في بيع منافع ولا يمكن شهادته ذلك الاما لا يباعه ذلك من جابر روى الحديث ١٢ **مجلس** **له قول** ولا يجوز له بيعه ولا هبته يريد ان حكم التدبير قد لزمه فيه فليس له ابطاله بقول ولا فعل وقال ابو حنيفة ما كان منه مطلقا فليس له نقضه بقول ولا فعل على ما قلناه وما كان مقيدا فله ابطاله وعندنا لا يجوز له ابطاله لمقيد كما لا يجوز له ابطاله لمطلق وانما قال بعض اصحابنا انه لا يجوز للمقيد فبقول لمراده به التدبير فيكون له حينئذ حكم الوصية والدليل على ما نقول على تسليم احدي الروايتين ان هذا التدبير فوجب ان يكون لازما كالمطلق فاذا اقلنا بقدر في المقيد قول واحد اذ اريد به التدبير بانه يلزم فكذلك المطلق اولى لانه عندنا صريح في التدبير لا يقبل منه انه ادا به غير التدبير وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي في احد قوله له الرجوع عن التدبير المطلق والمقيد بالفعل دون القول والقول الثاني له الرجوع بالقول والفعل والدليل على ما نقول قولنا

يا ايها الذين امنوا اوفوا بالعقود ومن جهة المعنى انه عقد عتق استفاد به اسم يعرف به فلم يكن له ابطاله اصله الكتابة ودليل اخر ان هذا عقد عتق ليس له ابطاله بالفعل اصله ما ثبت من ذلك لا ما تولد واما ما تعلقوا به ما روى عن جابر بن عبد الله ان رجلا ذبر عبد له ليس له مال غيره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يشتريه مئتي فاشتره منه نعيم بن النخاع مائة درهم قالوا وهذا هو ابو مذكور العربي ذبر عبد له يقال له يعفور فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فليس فيما ادعوه حجة لانه لا يخل ان يكون عليه دين قبل التدبير

(الباقي عن ٥٤٥) الله عليه وسلم هو بأمر البعير وامره على وجه الحكمة عليه ولولم يكن ثم دين بيا من اجله لم يكن ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم و
 انما يبيعه هو عندهم باختياره وقد قال نحوه ١١ ابن مثنون وقد روى هذا الحديث بهذه الزيادة الشيخ ابو اسحاق عن ابي عبد الرحمن النخعي اعني
 رجل من الانصار غلاما له عن دبر وكان حضاها وكان عليه ابن فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا يقول ما قدمنا من التأويل
 والله اعلم قال الشيخ ابو اسحاق وقد قال بعض اصحابنا ان ذلك بعد الموت وقد رأيت ابن مثنون وقال قوم ان باع ضامته فذلك محتمل
 ولعله اراد به ان يعطيه ما لا يوجب تعجيل عققه وذلك جائز كما يجوز في المولود وليس ذلك
 لقوله قال مالك الامرا الجهم عليه عند نافي المذبر الخ وهذا على ما قال ان المذبر ليس لسيده
 ان يبيعه ولا له ان يجعله عن موضعه

بيع المدبر قال مالك الأمر المجتمعة عليه عندنا في المدبر أن صاحبه لا يبيعه
ولا يجوز له عن موضعه الذي وضعه فيه وأنه إن رهبى سيده دين فإن غرواه
لا يقدر أن يبيعه ما عاش سيده فإن مات سيده ولا دين عليه فهو في
ثلثه لأنه استثنى عليه عمله ما عاش فليس له أن يخدمه حياته ثم يعقته
على ورثته إذا مات من رأس ماله وإن مات سيده المدبر ولا مال له غيره عتق
ثلثه وكان ثلثاه لورثته فإن مات سيده المدبر وعليه دين يحيط بالمدبر يبيع في
دينه لأنه إنما يعق في الثلث قال فإن كان الدين لا يحيط إلا بنصف العبد يبيع
نصفه للدين ثم عتق ثلث ما بقي بعد الدين قال مالك لا يجوز بيع المدبر
لا يجوز لأحد أن يشتريه إلا أن يشتري المدبر نفسه من سيده فيكون ذلك جائزا
له أو يعطي أحد سيده المدبر ما لا ويعقته سيده الذي دبره فذلك يجوز له أيضا
قال مالك وولاءه لسيده الذي دبره قال مالك ولا يجوز بيع خدمة المدبر
لأنه غرر لا يدري كم يعيش سيده فذلك غرر لا يصلح قال مالك في العبد
يكون بين الرجلين فيدبر أحدهما حصته بينهما يتقاربان أنه فإن اشتراه الذي دبره
كان مدبرا كله وإن لم يشتريه انتقض تدبيره إلا أن يشاء الذي بقى له فيه
الرق أن يعطيه شريكه الذي دبره ب قيمته فإن أعطاه أياها ب قيمته لزمه ذلك وإن
كان مدبرا كله قال مالك في رجل نصراني دبر عبدا له نصرانيا فأسلم العبد
قال مالك يحال بينه وبين العبد ويخرج على سيده النصراني ولا يباع عليه حتى
يتبين أمره فإن هلك النصراني وعليه دين قضى دينه من ثمن المدبر إلا أن
يكون في ماله ما يملك الدين فيعتق المدبر رجلا أو المدبر ما له أنه بلغه أن
عمر بن عبد العزيز قضى في المدبر إذا أخرج أن لسيده أن يسلم ما يملك منه إلى
المجروح فيختم به المجروح ويقاضيه بجراحه في دية جرحه فإن أدى قبل أن يهلك
سيده رجع إلى سيده قال مالك الأمر عندنا في المدبر إذا أخرج ثم هلك سيده
وليس لسيده مال غيره أنه يعق ثلثه ثم يقسم عقل الجرح الثلاثا فيكون ثلث

يريد ازالة ما ثبت له من التدين بقرآن
فعل ذلك وابعاه قال في الموازية
مالك جاهلا او غامدا او ناسيا مرد
بيعه ورجع مدبر كما كان وهذا ما
لصريحته الذي اشتراه فان اعتقه
قبل الفسخ فقد قال الشيع ابو القاسم
فيه روايتان احدهما ان العتق نافذ
غير مردود والثانية ان عتقا بالهل
مردود وفي الموازية قال ابن القاسم
كان ما لم يقول في المدبر بيعه
سيده فيعتق برده عتقه ويعتق مدبره
شرفا لبعض وان كتمه ذلك ولا يرد
اذا اقام بالعتق او بالموت ونحوه
في كتاب ابن حبيب عن مطرف
عن مالك وجه القول الاول ان
عقد التدين بعقد لزم فلا ينقل
بازالة الملك عن وجه العتق كما لا
ينقل بالهبة والبيع وجه اخران
العتق ههنا مرتب على البيع فاذا لم
يجز ابطال التدين بالبيع لم يصح
العتق وجه القول الثاني ان العتق
اقوى من التدين برفوج ان يبطل
به كالمدبر بيطؤها سيدها فتمحل
منه ان التدين يبطل بالاستيلاء
الذي هو اقوى في باب العتق منه
سأقوله قال مالك لا يجوز بيع
المدبر ولا يجوز لاحد ان يشتريه
الم وهذا اعلى ما قال انه لا يجوز
لاحد ان يشتري المدبر نفسه يريه
ان يفتدى نفسه ويعطي عوضا عن
خدمته وان كانت مجهولة لما في
ذلك من تخلف رقبته وقيل عتقه
ولا ينقص ذلك عقد التدين برفولا
يبطل بل هو باق على حكمه وانما
يسقط ما يرد فكه العبد الى سيده
فان كان للسيد عليه من الخدمة

والرق فان قاطعه على تعجيل العتق بال مبيع قبضه سيده عتق مكانه ولا تباع له لاحد عليه وان قاطعه على تعجيل العتق بال مبيع جلا وحال فوات العبد قبل قبضه فترك ما لا فانه حر ويستم بالقطعة رواه اصعب عن ابن القاسم في العتبية وذلك انه قد تعجل العتق واذا زال عن نفسه الرق بمال يثبت في ذمته ١٢ **قوله** ولا يجوز بيع خدمة المديون يجوز ذلك عند ابى حنيفة لما اخبر الدارقطني عن جابر بن ابي سلمة عن جده المديون الاحتياط الذي يرضى البتني وصحى ابن القلان ١٣ **قوله** قال مالك في رجل له وهدا على ما قلنا في الضرر في ذم ابي حنيفة المديون ان يرضى العبد فانه يستعمل في حكم يرضى المديون في الضرر خيه على حكم الاسلام ولا يجوز بيع المديون في رعاؤه على حكم التداير لكنه تزل يد السيد عنه ويجازر له لان الذي يرضى له فيه منافعه فيهم من مباشرة استيفائها وبيعها من غيره من المسلمين فيستوفيها ويدفع اليه ثمنها فان مات المديون في دين يستغرق ماله عن بيع المديون قبضه منه دينه وان لو يكن عليه عتق في ثلثه او ما حل منه ثلثه على حسب ما يفعل لو كان السيد مسلما لا فرق بينهما الا في ازالة يد عنه وضعه من استخدا منه والله اعلم واحكم **قوله** قال مالك انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز الخ قال انه المديون اذ جرح فان على سيد ان يسلم ما يملك منه وهو خدمته واما رقبته فقد تعلق بها حكمه حتى لا يمكن انفالته في حياة السيد فان افترقه في الجناية فهو على التداير وان اسلمه خذره في الجناية فان ادعى ارشها بخدمته قبل وفاته السيد رجع الى سيد على ما كان عليه من التداير ١٤

له قوله قال مالك فان كان في ثلث المييت ما يعتق فيه المدبر الحر وهذا على ما قال ان المدبر اذا اجر حر ثم هلك سيده وليس له مال غيره يريده و
 لادين عليه فانه يعتق عليه فيكون على المعتق منه ثلث العقل ويجوز الورثة فيما راق منه وهو ثلثا ما بين ان يقتكوا ثلثي العقل او يسلموه وذلك
 ان الجناية لم تتعلق بذمة السيد وانما تعلقت بالعبد والعبد لا يملك منه في حياته سيده الا حذمته فتعلقت بذلك الجنائية وبعد سيده هو
 من الثلث فان عتق ثلثه فثلث الدية عليه لانها دية تعلقت بجزء فتعلقت بذمته واذ استرق ثلثا فتعلق الجنائية بالثلثين تعلقها بالعبد
 فصار الثلث له في الجنائية حكم الاحرار وثلثين حكم العبد وقوله فان كان على السيد دين بيع منه للجنائية والدين الى اخر الفصل
 يريده ان مات بعد من عتق الثلث و ٥٦٤ تحريم الورثة في تسليم الثلثين حكمه حكم من لادين على سيده واما ان كان على سيده

دين لم يترك ما لا غير المدبر فانه
 يباع منه للدين واذ ابيع للدين
 والجنائية متقدمة عليه وجبان
 يباع لها واما جازان يباع المدبر
 في الدين لان له حكم الوصية وقد
 قال الله تعالى من بعد وصية يوصي
 بها او دين ولا خلاف بين المسلمين
 ان الدين من جميع المال والمدبر
 له حكم ثابت بالوصية فاختص
 بالثلث فكان الدين مقدما عليه
 واما كان تأثير الدين في بيع المييت
 اقوى من تأثير الجنائية لما اختص
 الدين ببيع المدبر واد الجنائية
 لان الدين ليس له محل فوجه
 السيد ولم يبق منها غير العبد و
 اما الجنائية فتعلق برقة المدبر تارة
 وتارة بذمته وتارة بمحل فكل
 للدين من التأثير في وجوب البيع
 ما لم يكن الجنائية ولا غيرها فاذا
 ثبت ذلك وبيع الجنائية والدين
 غرما للدين لانه مختص بتلك العبد
 فاذا اقتضى جميعا وفضلت من العبد
 فضلة عتق ثلث تلك الفضلة وبق
 للورثة ثلثاها **له قوله** في المييت
 في الهبة اذا جنى المدبر و امر الولد
 ضمن المولى اقل من قيمته ومن
 ارشها لان ابا عبيد قضى بجنائية
 المدبر على مولا انتفى ولا تزواه
 بين ابى شهبة وعن الشعبي والغفوف
 المحسن مثله قال محمد في الاثار
 اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم
 ان جنائية المكاتب والمدبر و امر
 الولد على المولى قال وبه نأخذ الا
 ان ارش جنائية المكاتب يكون عليه
 اقل من ارش الجنائية ومن قيمته
 واما المدبر و امر الولد فعل المولى

العقل على ثلث الذي عتق منه ويكون ثلثا على الثلثين اللذين بايكة الورثة
 ان شاء والسلمو الذي لهم منه الى صاحب الجرح وان شاء واعطوه ثلثي العقل
 وامسكوا نصيبهم من العبد وذلك ان عقل ذلك الجرح انما كانت جنائية من
 العبد ولم يكن ديناً على السيد فلم يكن الذي حدث العبد بالذي يبطل ما
 صنع السيد من عتقه وقد بيرة فان كان على سيدا العبد دين للناس مع جنائية
 العبد بيع من العبد المدبر بقدر عقل الجرح وقد لادين ثم يرد بالعقل
 الذي كان في جنائية العبد فيقضى من ثمن العبد ثم يقضى دين سيده ثم ينظر
 الى ما بقي بعد ذلك من العبد فيعتق ثلثه ويبقى ثلثا للورثة وذلك ان جنائية
 العبد هي ولي من دين سيده وذلك ان الرجل اذا هلك عبداً مدبراً قيمته خمسون
 ومائة دينار وكان العبد قد شتم رجلاً حرّاً موصفاً عقلها خمسون ديناراً وكان
 على سيدا العبد من الدين خمسون ديناراً قال مالك فانه يبدأ بالخمس ديناراً
 التي في عقل الشبهة فيقضى من ثمن العبد ثم يقضى دين سيده ثم ينظر الى ما بقي
 من العبد فيعتق ثلثه ويبقى ثلثا للورثة فالعقل وجب في رقبته من دين
 سيده ودين سيده واجب من التدبير الذي انما هو وصية في ثلث مال المييت
 فلا ينبغي ان يجوز شيء من التدبير وعلى سيدا المدبر دين لم يقض وانما هو
 وصية وذلك ان الله تعالى قال من بعد وصية يوصي بها او دين **قال مالك** فان
 كان في ثلث المييت ما يعتق فيه المدبر كله عتق وكان عقل جنائيته ديناً عليه
 يتبع به بعد عتقه وان كان ذلك العقل لدية كاملة وذلك اذا لم يكن على سيده
 دين **قال مالك** في المدبر اذا اجر حر فاسلمه سيده الى الجرح ثم هلك سيده
 وعليه دين ولم يترك ما لا غيره فقال للورثة نحن نسلمه الى صاحب الجرح و
 قال صاحب الدين انا ازيد على ذلك قال فاذا زاد الغريم شيئاً فهو ولي به و
 يحيط عن الذي عليه الدين قد رزأ الغريم على دية الجرح فان لم يزد شيئاً لم
 يأخذ العبد **وقال مالك** في المدبر اذا اجر وله مال فالى سيده ان يقتديه

الاقل من ارش جنائيتها ومن قيمتها وهو قول ابي حنيفة انا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم في امر الولد والمعتق عن دبر الجنان قال الجنان
 سيد ما جنائيتها لان العتاقة قد بدئت فيها فلا يستطيع ان يد فيها ولا يعلمها العاقلة لانها ما لو كان قال وبه نأخذ وهو قول ابي حنيفة ١٢
له قوله قال مالك في المدبر اذا اجر رجلاً فاسلمه المدبر الى الجرح و اسلمه سيده ومات وعليه دين
 فينازع في المدبر المحبى عليه والغرماء فالحبى عليه اولى به لانه لا محل لجنائيته غير العبد والغرماء محل ديونهم ذمة السبيد
 فقد راعى المحبى عليه لاختصاصه بالعبد الا ان يزيد الغرماء على ارش الجنائية شيئاً يحيط عن المتوفى به بعض دينه ويكون الغرماء
 احق بدين العبد بارش الجرح وبالزيادة حين تقع الى المحبى عليه ارش جرحه ويحيط عن المييت من دين الغرماء ما عليه بقدر
 تلك الزيادة لان قيمة العبد قد زادت بالزيادة على ارش الجنائية فلا مضرة في ذلك على المحبى عليه لانه يأخذ ارش جرحه ويحيط
 بالزيادة عن المتوفى بعض دينه لان المتوفى لو اسلم ارش الجرح لكان له التمسك بالعبد فاذا كان في فعل الغرماء ذلك منفعة
 له في تخفيف دينه كان ذلك لغرمائه والله اعلم واحكم **له قوله** قال مالك في المدبر اذا اجر وله مال الحر وهذا كما قال المدبر اذا
 اجر وله مال ولم يقتد سيده فانه يقتضى ارش الجرح من مال المدبر ويروى الى سيده واما كان ذلك لان عقد التدبير لا يدر لا يقتص ولا يخرج عنه

له قوله قال مالك في امر الولد تجرح الحرة وهذا على ما قاله ابن الولد اذا اجبت فان على سيد هان يؤتى من ماله ارش جنايتها الا ان يكون ارش الجنابة اكثر من قيمتها فليس عليه الا قيمتها لانها لو كانت امة لكان له تسليمها علما لم يكن له ذلك لعقله لعتق الذي لا يصح نفعه المرق ولا استحقاقا من رتب عن ذلك اخراج قيمتها لانه بدل من رقبته والفرق بينهما وبين المدبرة ان للسيد استحقاقا للولد على المشهور من قوله قال مالك فذلك جاز ان يسلم خدمة المدبرة ولا يسلم خدمة امر الولد ووجه اخر ان امر الولد لا تسترق بوجه والمدبرة قد تسترق لدين او يسترق بعضها بحق الثلث فذلك جاز له ان يسلم خدمة المدبرة لان ذلك قد يؤدى الى اقتضاء ارش الجنابة من ثمنها مات سيد هان عن دين ولم يكن له ان يسلم امر الولد لانه لا يصح استرقاقها بدين ولا غيره فلا يتأدى ارش الجنابة من جهتها بوجه والله اعلم

٥٢٨

فان المجروح يأخذ مال المدبرة في دية جرحه فان كان فيه وفاء استوفى المجروح دية جرحه ورد المدبرة الى سيد وان لم يكن فيه وفاء اقتصاه من دية جرحه واستعمل المدبرة فيما بقي من دية جرحه جراح امر الولد قال مالك في امر ولد تجرح ان عقل ذلك الجرح ضامن على سيد هان في ماله الا ان يكون عقل ذلك الجرح اكثر من قيمة امر الولد فليس على سيد هان ان يخرج اكثر من قيمتها وذلك ان ربا العبد والوليدة اذا اسلم وليدته او غلامه بجرح اصابه واحد منهما فليس عليه اكثر من ذلك وان كثر العقل فاذا لم يستطع سيد امر ولدان يسلمها لما مضى في ذلك من السنة فانه اذا اخرج قيمتها فكانه اسلمها فليس عليه اكثر من ذلك وهذا احسن ما سمعت وليس عليه ان يحل من

جنايتها اكثر من قيمتها

كتاب البيوع

بسم الله الرحمن الرحيم

ما جاء في بيع العربان مالك عن الثقة عنده عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العربان قال مالك وذلك فيما نرى والله اعلم ان يشتري الرجل العبد والوليدة او يتكاري الدابة ثم يقول للذي اشتري منه او يتكاري منه اعطيتك دينارا او درهما او اقل من ذلك او اكثر على اني ان اخذت السلعة او ركبته ما تحكيت منك فالذي اعطيتك ثمن السلعة او من كراء الدابة وان تركت ابتياع السلعة او كراء الدابة فما اعطيتك لك بغير شيء قال مالك والا مر عندنا انه لا بأس ان يبتاع العبد المتأجر الفصيح بالاعبد من الحبشة او من جنس من الجنس ليسوا مثله في الفصاحة ولا في التجارة والنفاذ والمحرقة لا بأس بهذا ان يشتري منه العبد بالعبد او بالاعبد الى اجل معلوم اذا اختلف فبان اختلافه فان اشبه

مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان قضى احدهما في المرأة غرت رجلا بنفسها وذكرت انها حرة فولدت له اولاد افقضى ان يفدى ولدها بمثلهم قال مالك والقيمة في هذا العدل ان شاء الله تعالى ما وجد هذا الحديث في النسخ الموجودة سوى المحلة له قوله والقيمة في هذا العدل لان الحيوان لا يكون مضمونا بمثل اخرج ابن ابي شيبة عن طريق الشعبي عن علي بن رجل اشترى جارية فولدت منها اولاد ثم اقام رجل البينة انها له قال ترو عليه ويهدر عليه ولدها فيغرم الذي باعها ما غره ومن طريق سليمان بن يسار ان امرأة اتت قوما فغرتهم وزعمت انها حرة فتزوجها رجل فولدت له فقضى عمر بقيمة اولادها في كل مغرور غيره قال في الرضا ومن استحق امة قد ولدت فله قيمتها وقيمة الولد يوم الحكم وقبل يأخذها وقيمة الولد وقيل له قيمتها فقط الا ان يبتاعها الثمن فيما خذ من الغاصب الذي باعها انتهى وفي المنهاج وعلى المعروف قيمته لسيد هان اي قيمته يوم الولادة زاده الشارح ويرجع لها على الفار وفي الهداية ولد المغرور حرا بقيمة باعها الصغابة روى صاحب الكافي روى ذلك عن عمر في النكاح وعن علي في الشراء وذا المجهر من الصغابة فحل محل الاجر وغرم الاب قيمة الولد ثم انه يعتبر بقيمة الولد يوم الخصومة لانه يوم المنع كما في الهداية او يوم قضاء كما في شرح الطحاوي ويرجع بقيمة الولد على بائعه بخلاف العقر كذا في الهداية وغيره روى على قوله نرى عن بيع العربان بضم المهلة وفيه لغتان العربون بضم العين وفقرها اي عن بيع الذي فيه العربان في النهاية هوان يشتري السلعة ويدفع الى صاحبه شيئا على انه ان امضى البيع حسب من الثمن والا كان لصاحب السلعة ولم يرجع المشتري وهو بيع باطل عند الفقهاء لما فيه من الغرر وشرط عدم الرد والهبة ان لم يرض السلعة واجازة احد الحديث روى عبد الرزاق عن زيد بن اسلم قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العربان في البيع فاحله روى وقال الباقى قال ابن حبيب العربان اول الشئ وعقوبته والمبني عنه من ذلك ان ينعقد عليه البيع ولذلك اقتضى اليه على وجه ان كره المشتري البيع كان مادفعه للبائع دون عوض فهذا الذي نرى عنه لانه من ابين الخاطرة واما العربان الذي لم يره عنه فهو ان يبتاع منه ثوبا

او غيره بالخيار فريد قم اليه بعض الثمن محتوما عليه ان كان ما لا يعرف بعينه على انه ان رضى كان من الثمن وان كره رجعه اليه ذلك لانه ليس فيه خطر يمنع صحته وانما فيه دفع الثمن او بعضه روى في البيوع بغيره لا بأس بهذا ان يشتري منه الثمر وعندنا حنفية يجوز بيع عبد بعبدين حاضرا ولا يجوز بيع عبد بعبد الى اجل يجوز التفاضل وحرمة النساء في غير الاموال الربوية اذا التحد الجنس وقال الشافعي يجوز الى اجل والامهات ان التحد الجنس لا تحرم النساء عند الشافعي ويجوز عند ابي حنيفة وكذا عند مالك لكنه انزل اختلاف الصفة في العبد وسائر الحيوانات بمنزلة اختلاف الجنس والدليل لا في حنفية هو ما رواه الاشته عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة وتجن جابرا بن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يرى بأسا ببيع الحيوان بالحيوان اشين بواحد ويكرهه نسيئة وتجن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة وكذا عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله رواها الطحاوي في معاني الآثار قال ابو جعفر (البقيع على ٥٢٩)

التي غشها فكان هذا ناسخا لما روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابداء بيع الحيوان بالحيوان نسيئة فدخل في ذلك ايضا استقرار
 الحيوان فقال اهل المقالة الاولى هذا الايلز منا لا نقدر اننا الحظ لا يباع بعضها ببعض نسيئة وقرضا جائز كذلك الحيوان فكان من جملنا اهل هذه
 المقالة ان نرى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة لم يكن ذلك لعدد الوقوف منه على المثل ويجعل ان يكون من قبل ما
 قال اهل المقالة الاولى في الحظ بالخط في البيع والقرن فان كان انما نرى عن ذلك من طريق عدم وجود المثل ثبت ما ذهب اليه اهل المقالة
 الثانية وان كان من قبل انها نوع واحد لا يجوز بيع بعضها عن بعضها نسيئة لم يكن في ذلك حجة لاهل المقالة الثانية على اهل المقالة
 الاولى فاعتبرنا ذلك فراءنا الاشياء **٥٦٩** المكليات والموزونات لا يجوز بيع بعضها ببعض نسيئة فيه اختلاف الناس فمنهم من

يقول ما كان منها من نوع واحد فلا يصح بيع بعضها
 ببعض نسيئة وما كان منها من نوعين مختلفين فلا
 بأس ببيع بعضها ببعض نسيئة ومن قال بهذا القول
 ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ومنهم
 من يقول لا بأس ببيع بعضها ببعض بلا قيد ونسيئة
 وسواء عند كانت من نوع واحد او من نوعين فلهذا
 احكام الاشياء المكليات والموزونات والمعدودات
 غير الحيوان على ما فسرناه فكان غير المكيل والموزون
 لا بأس ببيعه بما هو من خلاف نوعه نسيئة وان كان
 المبيع والمبتاع شيئا باكلها وكان الحيوان لا يجوز
 بعضه ببعض نسيئة وان اختلف اجناسه لا يجوز
 بيع عبد بغير ولا ببقرة ولا بشاة نسيئة ولو كان النسي
 من النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان
 نسيئة انما كان لا تفاق النوعين كما زعم العبد بالبقرة
 نسيئة لانها من غير نوعه كما جاء زعم ثوب الكنان
 بثوب القطن الموصوف نسيئة فلما بطل ذلك في نوعه
 وفي غير نوعه ثبت ان النبي في ذلك انما كان لعدد وجو
 مثله ولانه غير موقوف عليه واذا كان انما بطل بيع
 بعضه ببعض نسيئة لانه غير موقوف عليه بطل
 فرضه ايضا لانه غير موقوف عليه **١٧**
 (الخاصية المتعلقة بصفته هو هذا)

بعض ذلك بعضا حتى يتقارب فلا يأخذ منه اثنين بواحد الى اجل
 وان اختلفت اجناسهم قال مالك ولا بأس ان تباع من ذلك ما شريته
 من ذلك قبل ان تستوفيه اذا انتقدت ثمنه من غير صاحبه الذي
 اشترته منه قال مالك ولا ينبغي ان يستثنى جنين في بطن امه اذا
 بيعت لان ذلك غير رايدي ذكر هو ام انتق احسن ام قبيح ان اقص
 امر تام الى ام ميت وذلك يصح من ثمنها قال مالك في الرجل يبتاع
 العبد والوليد بمائة دينار الى اجل ثوبينم البائع فيسئل المبتاع ان
 يقيه بعشرة دنانير فحباله نقدا او الى اجل ويحومنه المائة الدينار
 الق له قال مالك لا بأس بذلك وان ند المبتاع فسأل البائع ان
 يقيه في الجارية والعبد ويزيد عشرة دنانير نقدا او الى اجل بعد من
 الرجل الذي اشترى له العبد والوليد فان ذلك لا ينبغي وانما كره ذلك
 لان البائع كانه باع منه مائة دينار له الى سنة قبل ان تحل بجارية
 وبشرة دنانير نقدا او الى اجل بعد من السنة فدخل في ذلك ببيع
 الذ هب بالذ هب الى اجل قال مالك في الرجل يبيع من الرجل

لمس قول لا بأس ان تباع من ذلك اي العبد و غيره مما
 ليس بطعاما فاما الطعام فلا يجوز بيعه قبل القبض مطلقا
 قال الجمهور لا يجوز بيع شيء قبل القبض لا الطعام ولا غيره
 ثم قال قول لا ينبغي ان يستثنى جنين الخ وبه قال ابو
 حنيفة والشافعي كما في الهداية والمزهاج لا يجوز بيع
 المحل مفرد الا انه مفرد وما لا يجوز بيعه مفرد لا يجوز
 استثنائه **١٨** محلي وهذا كما يقول انه لا يجوز ان تباع امه
 او شيء من اناث الحيوان ويستثنى جنين في بطنها وعلى ذلك
 يعلل من احدثها انه مجهول الصفة والحياة والثاني انه
 ينقص ذلك من ثمنها وهذا ان تعليلان صحيحان وذلك
 ان الاستثناء من المبيع على ضربين احدهما ان يستثنى
 جزءا من الاجزاء ولا يتناول من ثلثه اقساما ما كان يكون

نفسه واما ان كانت العشرة الى اجل اقرب
 من اجل المائة لمحكها حكم العشرة المؤجلة
 وان كانت الى اجل ابعد من اجل المائة
 لم يحز ايضا لانه يدخله جارية معجلة و
 عشرة مؤجلة بمائة مؤجلة الى غير ذلك
 واقل ما يقتضي ذلك اشتراط النقد للعشرة
 والمنع من المقاصة ولو شرط ذلك في
 العشرة المؤجلة الى اجل المائة لافسد
 العقد لانه يتضمن من بيع جارية و
 عشرة دنانير بغير جارية (البقية على نفس)

مردنا نرى جارية نقدا بمائة دينار له الى
 سنة فانه وجه صحيح ايضا فيكره ويقصد
 من بيع جارية وعشرة دنانير مؤجلة بمائة
 الى اجل فان الذرائع يقوى منعها بترك
 القصد اليه والعرض فيه فيعبر عنه
 احصا بنا بقوة التهمة فيه ويضعف وجه
 المنع بقلة قصد و ذلك فيما يحتمل وجوها
 من الصحة ووجه او وجوها من الضمان
 للم فعمل على المقصود من تلك الوجوه واما
 ما كان الفساد له لانما فان ذلك ممنوع

جزءا شأنا والثاني ان يكون جزءا معيناً والثالث ان يكون جزءا مقدرا فشرائطه ولا معين فان كان جزءا شأنا فانه يصح في جميع الحيوان وفي غير
 الحيوان كبيع ربيع العبد والداية والثوب والدار وان كان جزءا معيناً فلا يتناول يكون في حيوان او غير حيوان فان كان في حيوان فانه على ضربين
 احدهما ان يكون معيناً كالجنيين وما في ظهور الفحول والحمل فلهذا لا يجوز زوجه لان المبتاع قد استثنى من الجملة ما لا تعلق به والى العنق لم نعلم
 باقي الجملة وهذا في اجنة الاناث وما في ظهور الفحول واغنى الفساد لانه يمنع من قبض المبيع والتصرف فيه المدة الطويلة واما استثناء هذه الناقطة
 فانه يصح ان يقال ذلك على قولنا ان المستثنى مبيع وهذا اظهر فيها احتج به في قولنا انه لا يدرى ان الجنين حسن او قبيح او ذكر او انثى او حي او ميت و
 هذا اذا كان باقيا على ملكه لا يجب ان يؤثر في المبيع لسلامة المبيع في ذلك وانما يؤثر في ما على قولنا انه مبيع مستخرج فاقصد البيع استرجاعه لانه
 به تروا الله اعلم **١٩** وهذا كما قال رحمه الله ان البائع اذا زاد المبتاع عشرة دنانير على ان يقيه فان ذلك جائز وسواء كانت الزيادة
 من البائع ما شاء من جميع الاشياء وكلها العين وغيره نقدا او مؤجلا ولم يتفرقا لانه كان البيع اشترى الجارية بالثمن الذي وجب له المبتاع
 وزيادته زادها ايا ولا فساد في ذلك ما لم تكن الزيادة من جنس المبيع فان كانت من جنسه زاد نقدا او لم يزد مؤجلا لم يفسد العقد ومنه
 الشق بجنسه الى اجل وان ند المبتاع فسأل المبيع ان يقيه ويزيد بعشرة دنانير نقدا او الى اجل الفصل معناه انه اذا زاد المبتاع العشرة
 ليقيله البائع فان كان الى اجل فهو جائز لانه يبيعها منه باقل من الثمن الذي ابتاعها منه مقاصة وان زاد العشرة نقدا لم يفسد ذلك لانه لم يجل
 عشرة من المائة المؤجلة عليه فصاحبها سلفا فهذه العلة اللازمة وقد قال ذلك ربعة في احدي مسئلة الصرافين باع حمارا بعشرة دنانير
 فاستقاله المبتاع على دينار يقيه البائع ان ذلك بمنزلة من اقتضى ذهابا يتجملها من ذهب واما ما ذكره رحمه الله من انه يدخله باع عشرة

(البقية عن حقه) ثلاثة أيام وأخيراً سنة فيكون ذلك ملماً اشتراطاً وأما عند أبي حنيفة فلا يجوز الخيار إلا في ثلاثة أيام وانتهى بالأصل لما لك في ذلك ما رواه أحمد وأبو داود والنسائي والدارقطني والحاكم عن قتادة عن الحسن عن عتبة بن عامر عن سمرة بن جندب عهدة الرقيق ثلاثة أيام ورواه قتادة أن وجد في الثلاث داء أي عيباً رده بغير بينة وإن وجد بعد ثلاثة لم يرد إلا ببينة إلا اشتراطاً وذلك العيب والألف فيمن الباطل أن لم يرد به داء قال البيهقي وكان المدين وغيره لا يشترون سماع الحسن عن عتبة فهوذا منقطع ونقل عنه عن سمرة وليس محفوظاً محل (الحاشية تصحيفه) **له قول** في أبي عبد الله أنه يحلف الخ فيه دليل الحنفية على أنه يقضى بالتكول ولا ترد اليدين على المدعى خلافاً للشافعية ومالك وكان ابن عمر يقول تركت اليدين لله فعوضني الله محمداً **٥٤١** قال في الهباتية وهو البيع بشرط البراءة من كل عيب وإن لم يبين خلافاً للشافعية لأن البراءة عن الحقوق الجبروتية لا تعم عندنا ولا تعم عندنا لعدم إفضاءه إلى المناقضة ويدخل فيه الموجود والحادث بعد العقد قبل القبض فلا يرد به عيب

قال الشافعية في حاشية البيهقي إذا باع الرجل العبد أو شيئاً من الحيوان بالبراءة من العيب فالذي يذهب إليه قضاء عثمان أنه إبراء من كل عيب لم يعلمه ولم يرد من عيب عنه ولم يعلمه وقال محمد بن الحسن بلضامن يدين ثابت أنه قال ومن باع من باع فلا ما بالبراءة فهو بريء من كل عيب وكذلك باع ابن عمر وأما إبراءة جارية فيقول ابن ثابت وابن عمر تأخذ من باع فلا ما أو شيئاً آخر وبرئ من كل عيب ورضي بذلك المشتري وقبضه على ذلك فقد برئ من كل عيب علموا ولم يعلم لأن المشتري قد برره من ذلك ١٢ ثم وقد اختلف العلماء فيه فذهبنا أنه إذا اشترط البراءة من كل عيب وقبله المشتري ليس له أن يرد به عيب سواء سمى الباطل ثم حمله العيب أو لم يسم وسطاً لم يرد به ولو لم يعلم بعضها لأن في الإبراء معنى الاستقاط والجهالة في الاستقاط لا تنفض إلى المناقضة ويدخل فيمن البراءة عن العيب الموجود وقت العقد والحادث قبل القبض عند أبي حنيفة وإلى يوسف في خلاص الرواية عنه وقال محمد لا يدخل فيه الحادث وهو قول زفر والحسن والشافعية ومالك وإلى يوسف في رواية والشافعية في شرط البراءة أقوال في قول يرد مطلقاً وفي قول لا يرد عن عيب ما لأن في البراءة معنى التملك وتملك الجاهل لا يصح به وقال أحمد في رواية وفي رواية عنه يرد بها

فإن كان علم عيباً فكتمه لم تنفعه البراءة وكان ذلك البيع مردوداً ولا عيباً عندنا **الاف في الرقيق العيب في الرقيق** مالك عن يحيى بن سعيد عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر باع غلاماً له بثمان مائة درهم فباعه بالبراءة فقال له **الاف** ابتاعه لعبد الله بن عمر بالخلاف داء لم تستمه لي فاختصم إلى عثمان بن عفان فقال الرجل يا عني عبداً وبه داء لم يسمه لي وقال عبد الله بعته بالبراءة فقطضي عثمان على عبد الله بن عمر أن يحلف له لقد باعه العبد وما به داء يعلمه فحلف عبد الله أن يحلف وأرتجع العبد فصم عندنا فباعه عبد الله بعد ذلك بألف وخمسمائة درهم قال مالك الأمر المجتموع عليه عندنا أن كل من ابتاع وليدة فحملت منه أو عبداً فأعتقه وكل امرؤ خله الفوت حتى لا يستنطاع رده فقامت البينة أنه قد كان به عيب عند الذي باعه أو علم ذلك باعتراف أو غيره فإن العبد أو الوليدة يقوم وبه العيب الذي كان به يوم اشتراه فيرد من الثمن قدر ما بين قيمته صحيحاً وقيمته وبه ذلك العيب قال مالك الأمر المجتموع عليه عندنا في الرجل يشتري العبد ثم يظهر منه على عيب برره منه وقد حدث به عندنا لمشتري عيب أخرانه إذا كان العيب الذي حدث به مفسداً به مثل لقطع أو العور أو ما أشبه ذلك من الكيوب لمفسداً فإن الذي اشتري العبد بخير النظرين أن احب أن يوضع عنه من ثمن العبد بقدر العيب الذي كان بالعبد يوم اشتراه وضم عنه وإن احب أن يغرم قدر ما أصاب العبد عندنا ثم يرد العبد فذلك له وإن مات العبد عند الذي اشتراه أقيم العبد وبه العيب الذي كان به يوم اشتراه فينظر كم منه فإن كانت قيمة العبد يوم اشتراه بغير عيب مائة دينار وقيمته يوم اشتراه وبه العيب ثمانون ديناراً ووضعه عن المشتري ما بين القيمتين وإنما يكون القيمة يوم اشتري العبد قال مالك الأمر المجتموع عليه عندنا أن من رد وليدة من عيب وحدها بها وقد أصابها أنها إن كانت بكراً فعليه ما نقص من ثمنها وإن كانت ثيباً فليس عليه في أصابته أيها شيء لأنه كان ضامناً لها قال مالك الأمر المجتموع عليه عندنا فيمن باع عبداً أو وليدة أو حيواناً بالبراءة من أهل الميراث أو غيرهم فقد برئ من كل عيب فيما باع إلا أن يكون علم في ذلك عيباً فكتمه

لا يعلمه دون ما يعلمه وفي قول للشافعية وهو الأمر عندنا وهو رواية عن مالك لا يرد في غير الحيوان يرد في الحيوان عما لا يعلمه دون ما يعلمه كذا في البنية ١٢ **له قول** في أصحابنا أن يغرم قدر ما أصاب وعند أبي حنيفة أن يظهر عيب قد يبره ما حد عندنا عيب أخرجه نقضاً لا يبرره إلا برضاء باعه ١٢ **له قول** في فليس عليه في أصابته أيها شيء وبه قال الشافعية وأحمد وعند أبي حنيفة لا يجوز رد الجارية المعيبة إذا وطئها أو مسها بشهوة بكر كانت أو ثيباً وإنما يرجع بالنقصان كذا في الدراية ١٢ **له قول** فيمن باع عبداً أو وليدة أو حيواناً أخرجه يعني أن البراءة تفيد في الحيوان مطلقاً وفي المدونة أن تعيد في الرقيق خاصة وروى ينفذ من السلطان وروى من الورثة بنضاً من أو شبيهه ١٢

له قول وكان ما باع مردودا وبه قال الشافعي في الظاهر قوله في المنهاج لو باع بشرط الرجاء من العيوب فالأظهر أن يبرئ عن عيب باطن
 بالحيوان لا يعلمه دون غيره قال الحلبي فلا يبرأ من عيب بخير حيوان كالعقار والشياب مطلقا ومن عيب ظاهرا بالحيوان عليه أولا ولا يغني
 باطن بالحيوان علمه والقول الثاني يبرأ من كل عيب عدا بالشرط والفرق بين ما لم يعلم وبين ما يعلم وبين الحيوان وغيره أن كتمان ما يعلمه
 تلبس وان الحيوان قلما يغفل عن عيب حتى أوظا هر فجهت بالباء فيه إلى شرط الرجاء من كل عيب يلبس بوزم العقد بخلاف غير الحيوان
 قال احمد في رواية لا يبرأ البائع من العيب لان خيار العيب ثابت بالشرع فلا ينتفى بالشرط ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩} ^{١٠١٠} ^{١٠١١} ^{١٠١٢} ^{١٠١٣} ^{١٠١٤} ^{١٠١٥} ^{١٠١٦} ^{١٠١٧} ^{١٠١٨} ^{١٠١٩} ^{١٠٢٠} ^{١٠٢١} ^{١٠٢٢} ^{١٠٢٣} ^{١٠٢٤} ^{١٠٢٥} ^{١٠}

(البقية عن كعب) وليس من اهل الاستحقاق كمن باع ثوبا او حيوانا سوى الرقيق على ان لا يبيعه ولا يهديه وكذا اذا كان متعارفا كما اذا اشترى نخلين بشرط ان يخذوا البائع والفروع مبسوطة في كتب الفروع الحديث عن شبيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمر بن العاص مرفوعا لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا بيع مالم يضمن عندك اخرجه ابوداود والترمذي والنسائي وبه قال الشافعي الا انه خصه بما سوى شرط العتق واستثنى البيع مع شرط العتق منه وهو رواية عن ابي حنيفة يدل على حديث ابي هريرة في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم امر ان يشترها ما شئت وتشتريه الولاء لمواليها فان الولاء لمن اعنت وسيعني هذا الحديث ماله وما عليه وبه تعلق ابن ابي ليلى فقال البيهقي حائز والشرط باطل مطلقا وقال ابن شبرمة البيهقي والشرط جائز ان مستند لابي حنيفة عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

٥٤٣

وسلم نأفة وشرط لي حلانها الى المدينة اخرجه الحاكم وغيره ونحن نقول شرطها برلم يكن في صلب العقد وحديث النبي العام يقيد على حديث بريرة الخاص فنقد ما لنا في على البيهقي ونأفة تفصيل هذه المسئلة في فتح القدير (الحاشية المتعلقة بصيغة هذا) له قوله الاوليدة ان شاء باعها وان شاء وهبها كانه اراد لا يوطأ الرجل جارية الاجارية له مملوكة ملكا صحيحا ان شاء باعها او وهبها وان لم يشأ لم يفعل وضم بها ما شاء من العتق والتدبير وغير ذلك والجارية التي ليست كذلك لا يحل وطئها فانها اما مملوكة للغير كما ربة الزوجة والمالدين او مملوكة له ملكا فاسدا كما اذا اشترىها بالبيع بشرط الهيبها ولا يهبها ونحو ذلك فلا يحل وطئها فانها لا مملوكة ملكا خبيثا ولا يجوز له بيعها وشراؤها والتصرف فيها بل يجب الاقالة من العقد السابق وعلى هذا يوطأ بق هذا الاثر ترجمته اليها ومطابقه ظاهرة وجعل صاحب الكتاب هذا الاثر تفسير القول لعمروان العبد لا يحل له ان تيسر اى يأخذ جاريته ويوطأها وحله على معنى ان لا يوطأ الرجل الاوليدة التي يملك فيها التصرفات ما شاء وهذا المختص بالمخوفان العبد المملوك للغير ان ملك جارية كما اذا كان مأثورا لا يجوز له هيبها فلا يحل له وطئها وان اذن لها المولى وهذا المختص وان كان يمكن استئذانه لكنه اجنبى عما ترجم به الباب الا ان يكون غرضه منه مجرد ذكر الاشارة اليه ثم وجدت في شرح معاني الآثار ما يوافق ما فهمته ففيه حديثنا فهدنا ابو غسان زهير بن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر لا يحل فرج الا فرج ان شاء صاحبه بأمه وان شاء وهبه وان شاء امسكه لا شرط فيه حديثنا محمد بن النعمان نافع عن سعيد بن منصور نا هشيم نا ابونوس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر انه كان يكره ان يشترى الرجل الأمة على ان لا يبيع ولا يهب فقد ابطل عمر بيع عبد الله وتابعه عبد الله على ذلك ثم وجدت في

نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول لا يوطأ الرجل الاوليدة ان شاء باعها وان شاء وهبها وان شاء امسكها وان شاء صبرها ما شاء قال مالك فمن اشترى جارية على شرط انه لا يبيعها ولا يهبها او ما اشبه ذلك من الشرط فانه لا ينبغي للمشتري ان يوطأها وذلك انه لا يجوز له ان يبيعها ولا ان يهبها فاذا كان لا يملك ذلك منها فلم يملكها ملكا تاما لانه قد استثنى عليه فيها ما ملكه بيد غيره فاذا دخل هذا الشرط لم يصح وكان بيعا مكروها **النهى عن يوطأ الرجل وليدة ولها زوج** مالك عن ابن شهاب بن عبد الله بن عامر اهدي لعثمان بن عفان جارية ولها زوج ابنا عنها بالبصرة فقال عثمان لا اقربها حتى يفارقها زوجها فارضى ابن عامر زوجها فقارقه مالك عن ابن شهاب عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان عبد الرحمن بن عوف ابتاع وليدة فوجدها ذات زوج فردها ما جاء في ثم المال يباع اصله مالك عن نافع عن عبد الله بن عثمان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا قد اثمرت فتمرها للبائع الا ان يشترط المبتاع **النهى عن بيع الثمار حتى يبذل وصلاحها** مالك عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبذل وصلاحها فملى البائع والمشتري مالك عن حميد

ص ح حتى يبذل وصلاحها اى منفردا عن الغل قال الكرمانى الصلاح هو ان يصير الى الصفة التي يطلب كونه على تلك الصفة وهو ظهور النخلة الحلاوة	وزوال الغفوسة والبثون وتطيل الاكل وعند ابن حنيفة هو ان تؤمن فيه العاهة والفساد كما في المبسوط ويكون منتفعا به كما في الخلاصة ومقتضاها (البقية عن كعب)
--	---

المشور للسيوطي في تفسير سورة المؤمنين عند قوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون اخرجه عبد الرزاق وابن ابي شيبة عن ابن عمر انه سئل عن امرأة اخلت جارتها الزوجا فقال لا تحل لك ان تطأ فرجا الا ان شئت بعت وان شئت وهبت وان شئت اعنت واخرج عبد الرزاق عن سعيد بن وهب قال قال رجل لابن عمر انى كان لها جارية فانها اخلتها الى اطوف عليها فقال لا يحل لك الا ان تشتريها وتبذلها لك وعلى هذا يعيد الآثار ما اخرجه ابو ابي طال تحليل الفروج وعاريتها وهبتها وعد مجاز الوطى يفوز لك **له قوله** فوجدها ذات زوج فردها ما قال محمد بن نافع لا يكون بيعها حلا فاذا كانت ذات زوج فهذا عيب ترد به وهو قول ابي حنيفة والامة من فقهاء ثنا **له قوله** قد اثمرت بضم الهمزة وشدة الموحدة المكسورة من الثابتين وتلتصق النخل وهو ان يشق طلع الا ناث ويؤخذ من طلع النخل فيوض فيه ليكون ذلك باذن الله اجود مالم يورثوا بالحق بالنخل سائر الثمار وتؤاير بعضها والعادة الاكتفاء بتأبير البعض والباقي يشق بنفسه وهبت ربح المأجور اليه وقد لا يؤبر شئ وتشتق الكل ومفهوم الحديث انها اذا المرؤس يكون الثمرة للمشترى الا ان يشترط البائع وبه قال الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة ابرت او لم تؤبر للبائع فان المفهوم ليس بحجة عندنا والمشتري ان يغالبه قطعاً عن النخل في الحال ولا يلزمه ان يصير الى الجداد فان شرط البائع في البيع ترك الثمرة الى الجداد فالبيع فاسد كذا في المحل قلت وحاصل ما أخذ المذهب ان ما نكحنا والشافعي استعمال الحديث لفظا ومنطوقا اى مفهومنا وليس في الاصول دليل الخطاب وهو مفهومنا مخالفة الثابت منه تفقيص حكم المنطوق المسكوت عنه غير ان الشافعي استعمله بلا تفصيل وما كانا مخصصا بالمشتري وابو حنيفة استعمله لفظا ومعقولا وتسمية الاصول معقول الخطاب وهو التنبيه على مساواة حكم المسكوت عنه للمنطوق وفي الحديث جواز تأبير النخل **له قوله** نهي عن بيع الثمار

(البقية عن ص ٥٥) جواز وصحة بعد بدوه ولو بشر شرط انقطع بان يطلق او بشرط القائه او قطعه والمجته المفاقر بيننا الامن العاهة بعده غالباً وقبله يسرع اليه العاهة لضعفه والى الفرق بين ما قبل ظهور الصلاحه وبعد ذهاب الجمهور ومحم الاما ما بنو حنيفة البيع حال الاطلاق قبل بدو الصلاحه وبعد وابطله بشرط الايقاع قبله وبعد قال ابن الربيع ومحمل الخلاف البيع بعد الظهور قبل بدو الصلاحه مطلقاً اى لا بشرط القطع ولا بشرط الترك فعند الثلاثة لا يجوز وعندنا يجوز وما يبيعها قبل الظهور لا يبيع اتفاقاً وقيل بدو الصلاحه بشرط القطع في المنتقم صحه اتفاقاً وبشرط الترك غير صحه اتفاقاً وبعد بدو الصلاحه صحه اتفاقاً ما سأل عنه الحلواني انه محمول على ما قبل الظهور وغيره على ما اذا كان بشرط الترك قال محمد لا ينبغي ان يبيعا شئ من الثمار على ان يترك على الخيل حتى يبلغ الا ان يجمعا و (٥٤٣) يصغر فاذا كان كذلك فلا بأس ببيع

الطويل عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيع الثمار حتى تزهي قالوا يا رسول الله وما تزهى قال حين تحمر او تصفر وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارايت اذا منع الله الثمرة فتبوا ياخذ احداكم مال خيه مالك عن ابي الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حارثه عن امه عمر بنت عبد الرحمن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الثمار حتى تبو من العاهة قال مالك وبيع الثمار قبل ان يبدو صلاحها ممن بيع الغر ما لك عن ابي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت عن زيد بن ثابت انه كان لا يبيع ثماره حتى تطلع الثريا قال مالك والاعرج عن ابي بصير البجلي والقيطاء والخزرج والجزريان يبيعه اذا بدا صلاحه حلال جائز بشرط يكون للشراي ما ينبت حتى ينقطع ثمرة ويهلك وليس في ذلك وقت يؤقت وذلك ان وقته معروف عند الناس وربما دخلته العاهة فقطعت ثمرة قبل ان يأتي ذلك الوقت فاذا دخلته العاهة بجائحة يبلغ الثلث فصاعداً كان ذلك موضوعاً عن الذي ابتاعه يبيع العربية مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر عن زيد بن ثابت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارخص لصاحب العربية ان يبيعها بجزءها مالك عن داود بن الحصين عن ابي سفيان مولى ابن ابي احمد عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارخص في بيع العرايا بجزءها فيما دون خمسة اوسق

اوسق لانهم كانوا يبيعون هذا المقدار وما قرب منه كذا في فقر القدير انتهى ومثله ومجر

على ان ترك حتى يبلغ فاذا لم يجمع ولم يصفر اذا كان كغري فلا يخفى في شراؤه على ان ترك حتى يبلغ انتهى فكان محل الحديث على البيع بشرط الترك فاذا اشترط ترك الثمر على الشجر والزرع على الارض وقد تنهى عظمها فيفسد عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يفسد استحقاقاً وهو قول الثلاثة الباقية واختاره الطحاوي لتمام الناس به من غير تكبير وعليه الفتوى كما في البحر عن الاسرار وفي التحفة العتيقة قولها والتمام لم يكن بشرط الترك ١٢ م (الحاشية المتعلقة بصفة هذه) له قوله فهم يأخذ احداكم مال اخيه بهذا الف الاستنفهامية عند دخول حرف الجر مثل قولهم لهم وعلام وحتام ولما كانت الاستنفهامية منتزعة للهمزة ولها مصدران كلاهما متعدي ان يقدر احم والهمزة لا تارة فلامعني لا ينبغي ان يأخذ احداكم مال اخيه باطلا لانه اذا تلفت الثمرة لا يبقى للشراي في مقابلته ما دفعه شئ وفيه اجراء الحكم على الغالب لان تطرق التلف الى ما بدا صلاحه ممكن وعدم تطرق الى ما يبدو صلاحه ممكن فانيطا الحكم بالغالب في الحالين وقصر مالك برفع هذا اوتاجه الدراوي عن حميد وقال الدارقطني خالف ما لاجتماع منهم ابن المبارك وهشيم ومروان بن معاوية ويزيد ابن هارون فقلوا فيه قال ابن ابي ابيات ان منع الله الثمرة قال الحافظ وليس فيه بالمنع ان يكون التفسير مرفوعاً لان مع الذي رفعه زيادة علم على ما عند الذي وقفه ١٢ فافهم له قوله من بيع الغر والمنهى عنه فلما اباح صلى الله عليه وسلم بيعها بعد بدو صلاحها علم انها خرجت من الغر والغالب حينئذ سلامتها فان اصابتها جائحة فهي نادرة لا يحكم لها ١٢ له قوله حتى تطلع الثريا معروف ما خذ من الثروة وهي الكثرة سمى به لكثرة كواكبه مع ضيق الحل قال بعضهم هو تطلع مع الفجور والصف عند اشتداد الحر في بلاد الجواز

ويكون عند ابتداء نعيم الثمار والمعتبر في الحقيقة النعيم وطلوع النجم علامة له وفي حديث ابي هريرة عند ابي داود مرفوعاً اذا طلع النجم صباً حارفت العاهة من كل بلد ١٢ محلى الثريا النجم المعروف لانها تنبؤ من العاهة حينئذ ١٢ له قوله في بيع العربية بزنة فعيلة قال الجمهور بمعنى فعلة لانها عربت بأعراف ماليتها اى افراد لها من باقي الغنل ففى عارية وقيل بمعنى مفعولة من عراء يعروء اذا اتاك لان ماليتها يعروء اى ياتيها ففى معروءة وجمعها عرايا وهي لغة الغنلة ١٢ له قوله ارخص في بيع العرايا ارخص لغة في رخص قاله الحافظ العرايا جمع عربية واختلف في تفسيرها فقيل انه لما نهي عن المزانة وبيع الثمر في رؤس الغنل بالتم رخص من جملة المزانة في العرايا وهو ان لا تغل له من ذوى الحاجة يدرك الرطب ولا نقد بيد لا يشترى به الرطب لعياله ولا تغل له يطعمهم منه ويكون قد فضل له من قوته ثم يبيع الى صاحب الغنل فيقول له بعني ثمرة غنلة او غنلتين بجزءها من الثمر فيعطيه ذلك فانما فضل من الثمر بثمر تلك الغنلات فيصيب من رطبها مع الناس فرخص فيه اذا كان دون خمسة اوسق كذا في النهاية وقال محمد وذكر مالك بن انس ان العربية انما يكون ان الرجل يكون له الغنل فيطعم الرجل منها ثمرة غنلة او غنلتين بلقطها العمالة ثم يشغل عليه دخوله فيسأله ان يتجمل وزله عنها على ان يعطيه بمكيتها ثم اعند صرام الغنل فهذا كله لا بأس به عندنا لان التمركل كان الاول وهو يعطيه منه ما شاء فان شاء وسلم له الغنل وان شاء اعطاه بمكيتها من الثمر لان هذا لا يجعل بيعاً ولو جعل بيعاً ما حل بقره الى اجل انتهى شرانه اخذ الشافعي بالاقول يعني فيما دون خمسة اوسق ولا يجوز فيما زاد عليه وفي جواز في خمسة اوسق قولنا اعطاهم

له قول له اوفى خمسة اوسق قال شارح المسند اختلافوا في ان هذه الرخصة يقتصر على مورد النقص وهو الغنل امر يتعدى الى غيرها على القول
 احدها اختصاصها بالغنل وهو قول اهل الظاهر على قاعدتهم في ترك القياس الثاني تعديها الى العنب بما مع اشتراك فيه من امكان المحصول
 فان ثمرتها متفيزة بجموعة في عقايد ما بخلاف سائر الثمار فانها متفرقة مستترة بالاوراق وبهذه اقال الشافعي الثالث تعديها الى كل
 بيبس ويدخر من الثمار وهذا هو المشهور عند المالكية وجعلوا ذلك علة في حمل النقص وانما طوباه الحكم الرابع تعديها الى كل ثمرة
 مدخرة وغير مدخرة وهذا قول محمد بن الحسن وهو قول للشافعي ووقع في حديث ابى هريرة عند البخاري ان النبي صلى الله عليه
 وسلم رخص في بيع العرايا في اودون **٥٤٥** خمسة اوسق فاحتبر من قال بجواز العرايا بمفهوم العدد ومنعوا ما زاد عليه اختلفوا

في جواز الخمسة للشك المذكور والراجح عند المالكية الجواز
 في الخمسة فادونها عند الشافعية فيما دونها في خمسة
 وهو قول الحنابلة واهل الظاهر فيما أخذ المنع ان
 الاصل القريب وبيع العرايا رخصة فيؤخذ بما يتيقن
 ويلغى ما وقع فيه الشك والسبب فيه ان النبي عز وجل
 المزابنة هل وقع مقدما ثم وقعت الرخصة في
 العرايا او النبي عن المزابنة وقع مقرونا مع الرخصة
 فحصل الاول لا يجوز في الخمسة للشك في دفع القريب
 وعلى الثاني يجوز للشك في قدر القريب ويرجح الاول
 بما عند البخاري قال سالم بن عبد الله عن زيد
 بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص بعد
 ذلك لصاحب العرية قال ابن عبد البر وقال اخرون
 لا يجوز الا في اربعة اوسق لو ردد في حديث جابر
 فيما أخرجه الشافعي واسم وجهه ابن خزيمة وابن
 حبان والحاكم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول حين اذن لصاحب عرايا ان يبيعوها
 بخرصها يقول اوسق واوسقين والثلاثة والاربعة
 قال الحافظ هذا يتعين المصير اليه واما أحد الاجوز
 فجازة فليس بالواضح وهذا كله عند غيرنا واما
 عند اصحابنا الحنفية فذكر العدد في الحد يشا فقه
 اتفاقا وهو خلاف الظاهر **له قول** له قال ذلك
 الم تفصيل المقام وتفيقه على ما في فقه الباري وشرح
 مسند الامام المصنف في وغيرهما اختلفوا في
 تفسير العرية المرخص على اقول الاول ان العرية
 عطية تمر الغنل دون الرقبة وكانت العرب اذا جفم
 سنة تطوع اهل الغنل من الغنل معه ويعطيه من
 ثمر الغنل فاذا اذهب رجل ثمره غنلة ثم تأدى بخرجه
 عليه رخص للواهب ان يشتري رطلها من الموهوب
 له بستر يابس بمثل كيله خرصا وهذا هو المشهور
 من مذهب مالك وشروطه ان يكون البعير بعد
 بد والعمل له وان يكون بشن مؤجل الى الحد او لا
 حال لثلا يلزم الربوا بالنسيئة وان لا تكون هذه
 المعاملة الامم المعري المالك خاصة قال ابن

اوفى خمسة اوسق يشك داود قال خمسة اوسق اودون خمسة
 قال مالك وانما تباع العرايا بخرصها من التمر يتعري ذلك و
 يخرص في رؤس الغنل وليست له ملكية وانما رخص فيه لانه
 انزل بمنزلة التولية والاقالة والشرك ولو كان بمنزلة غيره
 من البيوع ما اشرك احد احل في طعام حتى يستوفيه ولا اقال
 منه ولا ولاه احل حتى يقبضه المبتاع **الحائجة في بيع الثمار**
والزرع مالك عن ابى الرجال محمد بن عبد الرحمن عن امه سمر
 بنت عبد الرحمن انه سمعها تقول ابتاع رجل ثمرا ط في زمان

ان يجبس ذلك ويعطيه بقدر ما ذهب
 له من الرطب بخرصه ثم اوحله على ذلك
 اخذ الثمر والنبي عن المزابنة وعن بيع
 التمر بالتمر قال ابن نجيم في البحر الرائق
 اصحابنا خرجوا عن الظاهر بثلاثة توجه
 الاول اطلاق البيع على الهبة والثاني
 قوله رخص خلاف ما قررره لان الرخصة
 انما تكون بعد منوع والمنع انما كان في
 البعير دون الهبة الثالث التقييد بخمسة
 اوسق او ما دونها لانه على مذهبنا
 الا فائدة له فان الهبة لا تقيد وقيل
 لانهم لم يفرقوا في الرجوع بالهبة بين
 ذي رجوع وغيره وبانه لو كان الرجوع
 جائزا فليس عطاء التمر بدل للرطب بل
 هو تجديد هبة لان الهبة الاولى لم تكمل
 بعد والقبض ومنهم من قال ان تعارض
 الحرج والمبيع قدم المحرم وهو مود بان
 الرخصة متصلة بالنبي وقد ثبت البخاري
 انه نهي عن بيع المزابنة ثم رخص بعد ذلك

ص الرطب والقول الرابع ما قاله الشافعي
 ان العرايا ان يشتري الرجل ثمر الغنلة او
 اكثر بخرصه من التمر بان يخرص الرطب
 ويقدر لكونه نقص اذ ايبس ثم يشتري
 بخرصه ثمران تفردا قبل ان يتفاد بضاً
 فسد البعير والعرية صورتها ان يقول رجل
 لصاحب الحائط بعني ثمر هذه الغنلة او
 غنلات معينة فيخرصها ويبيعه ويقبض
 منه الثمن ويسلم اليه الغنلات فينتقم
 برطلها ومنها ان يهب صاحب الحائط
 فيضمر الموهوب له بان يتطهر بصيرة
 الرطب ثم اولا يجب اكلها رطبا فيبيع
 ذلك الرطب من الواهب او غيره بخرصه
 بتمر يأخذ به محملا وجميع هذه العصور
 صحيحة عند الشافعي والمجهور ومنه ابو
 حنيفة ومن تبعه مود البعير كلها وقصو
 العرية على الهبة وهي ان يعري الرجل
 رجلا ثم غنل من غنله ولا يسلمه شعر
 يظهر له انجم تلك الهبة فرخص له

دقيق العبد يشهد لهذا التفسير امران احدهما ان العرية مشهورة في ما بين اهل المدينة منذ اولة بينهم وقد نقل مالك هكذا الثاني ما وقع
 في بعض طرق رواية زيد رخص لصاحب عرية فانه يشعر باختصاصه بصفة قايضها عن غيره اقول الثاني ان يكون لرجل غنلة او غنلتين في حائط
 رجل له غنل كثير فيتأذى صاحب الغنل الكثير من دخول صاحب الغنل لقليل فيقول له ان اعطيتني خرص غنلك ثمر فخرص لهما ذلك وهذا
 رواية عن مالك قال القول الثالث انها غنل كانت توهب للسالكين ولا يستطيعون ان ينتظرونها فخرص لهما ان يبيعوها بما شاؤوا من
 التمر رواه احمد بن حنبل زيد وهو وان خالف فيما ذكره مالك من ان المزداد بصاحب العرية واهبها لكنه محتمل فان الموهوب له صار
 بالهبة صاحبها لها وعلى هذا لا يتقيد البعير بالواهب بل هو وغيره سواء حتى عن الشافعي تقيد الموهوب له بالمسكين وهو اختيار زفرني
 تلميح الشافعي ومستند ما ذكره الشافعي في مختلف الحديث عن مجاهد بن لبيد قال قلت لزيد بن ثابت ما عراياكم رخص قال فلات وفلات و
 اصحابنا شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الرطب يحضر وليس عند هود هب ولا فضة يشترون بها منه وعند هود ففضل تمر فخرص
 لهما ان يشتروا العرايا بخرصها من التمر ياكلونها رطبا قال الشافعي قول ياكلونها رطبا يدل على ان مشتري العرية يشتريه لياكلها رطبا وانه
 ليس له رطب ياكلها غيرها ولو كان المراد من صاحب العرية صاحب الحائط كما قال مالك لكان لصاحب الحائط في حائطه رطب غيره ولم
 ينتقم من بيع العرية قال ابن المنذر هذا لا يعرف احدا ذكره غير الشافعي وقال السبكي لم يذكر الشافعي اسنادا وكل من حكى انما حكاه من
 الشافعي ومنه يذهب اليه له سند اقل من سند الشافعي في احد من سائرنا وقد يولى نقد به معته فليس قيد الفقير في كلام الشافعي واختاره
 الحنابلة هذا القيد منضم الى ما اختاره مالك فعند هود لا يجوز بيع العرية الا بالحائجة مما صاحب الحائط ان البعير والحائجة المشتري الى ص

له قوله فقال يا رسول الله هوله پس گفت يا رسول الله مطلوب اوراست يعني را ضعی شد مرتبکی ازین دو جایزه مصنفی **له قوله** الحائجة التي توضع الخ ای ليس فيما دون الثلث حائجة فلا يجب وضعها فان الجهم قدر الثلث فاكثر وضع عن المشتري قدر ذلك من الثمن وما نقص من الثلث فمن المتاع ثم يوفى بغيره ابو حنيفة وشافعي در حدید گفته اند که وضع حائجه مستحب است زیرا که در حدیث دیگر آمده است فهم يأخذ احدكم مال أخيه وابن درصورتیست که وضع حائجه نباشد واحد وشافعی در حدیم گفته اند که واجب است ومالك گفته که وضع کرده شود وجوبا در سیوم حصه یا زیاده از آن اگر مالك سیوم حصه یا زیاده از آن باشد مترجم گوید نص بر صاحب بستان واجب است سقی و غیر آن تا آنکه شمار یکال پختگی رسد بعد از آن **۵۷۲** واجب است تخلیه در میان او و در میان بستان پس اگر عیبی بسبب تقریطه سقی بهم رسد مشتری را خیار ثابت باشد و اگر نقصانی از جهة آفت ساقی رو داد مقتضای اختلاف احادیث باب از شافعی و قول آمده است است اسقيا بوضع حائجه و وجوب آن و از وجوب خروج میشود که منبع از ضمان باشد است و از اسقيا خارج میشود که بیه از ضمان مشتری است و شافعی در حدید میل باسقی کرده است **۱۱ مصنفی له قوله** ما بينه وبين ثلث الثمر لا يجوز ذلك وقال ابو حنيفة والجهم استثناء الثلث فصاعدا محلي قال محمد لا بأس ان يبيع الرجل ثمره ويستثنى بوضعه اذا استثنى شيئا من حمله ربعا او خمسا او سدا من الحراي بأحد من الكسور وأما اذا استثنى شيئا مجهولا فلا يجوز له المبيع بجهالة المستثنى وقد ورد في رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تشترى في البيع الا ان تعلم اخرجه الترمذي وغيره ويجوز ايضا اذا استثنى ثلثا معينة معدومة لان الباقي معلوم مشاهدة فلا تنقض الجهالة الى المنازعة واما اذا باع ثمارا واستثنى طائفة معلومة فان كانت مجهولة جاز فان الباقى يعرف بكميله على الفور وان كانت على التمهير فعند الشافعي واحمد لا يجوز له ذلك و ابى حنيفة في رواية الحسن عنه وعلى ظاهر الرواية عند الحنفية يجوز لان الأصل انما يجوز ايراد العقد على انفسها بغير استثناء ولا بخلاف استثناء

رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعالجبه وقام فيه حتى تبين له النقصان فسأل رجل الحائط ان يضع له او ان يقبله فحلف ان لا يفعل فذهب امر المشتري الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تأتني الا يفعل خيرا فسمع بذلك رب الحائط فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هوله مالك انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز قضى بوضع الحائجة قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا قال مالك والحائجة التي توضع عن المشتري الثلث فصاعدا ولا يكون في ما دون ذلك حائجة ما يجوز في استثناء الثمر مالك عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن ان القاسم بن محمد كان يبيع ثمر حائطه ويستثنى منه مالك عن عبد الله بن ابى بكر ان جده محمد بن عمرو ابن حزم باع ثمر حائطه يقال له الأفراق باربعة آلاف درهم واستثنى منه بمائتي مائة درهم قراما لك عن ابى الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حارثة ان امه عمرة بنت عبد الرحمن كانت تباع ثمارها ويستثنى منها قال مالك الا امر المحتمر عليه عندنا ان الرجل اذا باع ثمر حائطه ان له ان يستثنى من ثمر حائطه ما بينه وبين ثلث الثمر لا يجاوز ذلك وما كان دون الثلث فلا بأس بذلك قال مالك فاما الرجل يبيع ثمر حائطه ويستثنى من ثمر حائطه ثمر نخلة او نخلات يختارها ويسمي عدوها فلا ارى بذلك بأسا لان رب الحائط انما استثنى شيئا من حائط نفسه وانما ذلك شئ احتسبه من حائطه وامسكه لم يبعه و باع من حائطه ما سوى ذلك ما يكره من بيع الثمر مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التمر بالتمر مثلا بمثل ف قيل له ان عاملك على خير يأخذ الصاع بالصاعين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادعوه الى فدعوه له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تأخذ الصاع بالصاعين فقال يا رسول الله لا يبيعون الجنب بالجمع صاعا بصاع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجمع بالكلام ثم اتيتم بالدرهم جنيبا مالك عن عبد الحميد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف عن سعيد بن المسيب عن ابى سعيد الخدرى وعن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على خير فباعه بتمر جنب فقال رسول الله

و در میان بستان پس اگر عیبی بسبب تقریطه سقی بهم رسد مشتری را خیار ثابت باشد و اگر نقصانی از جهة آفت ساقی رو داد مقتضای اختلاف احادیث باب از شافعی و قول آمده است است اسقيا بوضع حائجه و وجوب آن و از وجوب خروج میشود که منبع از ضمان باشد است و از اسقيا خارج میشود که بیه از ضمان مشتری است و شافعی در حدید میل باسقی کرده است **۱۱ مصنفی له قوله** ما بينه وبين ثلث الثمر لا يجوز ذلك وقال ابو حنيفة والجهم استثناء الثلث فصاعدا محلي قال محمد لا بأس ان يبيع الرجل ثمره ويستثنى بوضعه اذا استثنى شيئا من حمله ربعا او خمسا او سدا من الحراي بأحد من الكسور وأما اذا استثنى شيئا مجهولا فلا يجوز له المبيع بجهالة المستثنى وقد ورد في رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تشترى في البيع الا ان تعلم اخرجه الترمذي وغيره ويجوز ايضا اذا استثنى ثلثا معينة معدومة لان الباقي معلوم مشاهدة فلا تنقض الجهالة الى المنازعة واما اذا باع ثمارا واستثنى طائفة معلومة فان كانت مجهولة جاز فان الباقى يعرف بكميله على الفور وان كانت على التمهير فعند الشافعي واحمد لا يجوز له ذلك و ابى حنيفة في رواية الحسن عنه وعلى ظاهر الرواية عند الحنفية يجوز لان الأصل انما يجوز ايراد العقد على انفسها بغير استثناء ولا بخلاف استثناء

الحمل و اطراف الحيوان فانه لا يجوز بيعه فكذلك استثناءه كذا في الهداية وشروحا **۱۱ مصنفی له قوله** لا يبيعون الجنب بتمر الجهم وبالتمر كغليل تمر معروف جيد والجمع بتمر الجهم وسكون الميم تمر ردى **۱۱** محل قال البغوي في شرح السنة اتفقوا على من اراد ان يبدل شيئا من مال الرزق بجنبه و يأخذ فضلا فلا يجوز حتى يبيعه بغير جنبه ويقبض ما اشتراه ثم يبيعه باكثر مما دفع اليه قال واحق اصحابنا بهذا الحديث ان الحيلة التي يعملها بعض الناس توصلا الى مقصود الرزق ليس بمحرمة ذلك ان من اراد ان يعطى صاحبه مائة درهم بمائتين فيبيعه ثوبا بمائتين ثم يشتري منه بمائة انه صلى الله عليه وسلم قال به هذا واشتره هذا بثمنه من هذا وليس بمحرمة عند الشافعي وكذا عند ابى حنيفة وقال مالك واحمد محرمة انتهى **۱۱** **مرقه قوله** عن عبد الحميد بن سهيل كذا الحديث بقدره الجاهل على الميم ولسان الرواة عبد الحميد بن قنديل الميم على الجهم وهو ثابت في البخاري من رواية عبد الله بن يوسف عن مالك وهو الصواب قاله الحافظ **۱۱** محل

له قوله والمحاولة اشتراء الزرع بالخطة أي القمح وبه عرفت رواية عقيل عن الزهري عند مسلم واستكراء الأرض بالخطة وبه عرفت مسلم وهو عند مرسيل أيضاً من رواية عقيل فهو متابع لما لك قال ابن عبد البر بهذا الحديث مرسل في الموطأ عند جميع الرواة وكذا روى ابن شهاب عنه وقد روى النخعي عنها جماعة منهم جابر وابن عمر وابو هريرة وداود بن خازم وكثير بن عبد الله بن المسيب **له قول** استكراء الأرض قلت ولهذا العقد صور مختلفة أحد ما أن يكون هذا العقد على دراهم أو دنانير مسماة والثاني أن يكون على طعام مسمى مثلاً على حنطة أو شعير مسمى سواء كان من جنس ما يزرع في الأرض وفيرة أو بجزء مسمى من الخارج من الأرض والثالث أن يكون بجمعة من الخارج من الثلث والرابع والرابع أن يكون العقد على قسمة الخارج من الأرض بأن يكون **٥٤٨** ما على الأواني والمدايا نالت فرب

الأرض وما كان في غيرها من الأرض فهو للزارع قال الشوكاني قال طائفة وطائفة قليلة لا يجوز كراء الأرض مطلقاً لا بجزء من القمح والطعام ولا بذهب ولا فضة ولا بغير ذلك وذهب ابن حزم إليه وقواه واحتج له بالأحاديث المطلقة في ذلك وقال الشافعي وأبو حنيفة والعلامة والكثيرون أنه يجوز كراء الأرض بكل ما يجوز أن يكون ثمناً للبيعة من الذهب والفضة والعروض وبالأطعمة سواء كان من جنس ما يزرع في الأرض أو غيره لا بجزء من الخارج منها وقد أطلق ابن المنذر أن الصفاة أجمعوا على جواز كراء الأرض بالذهب والفضة ونقل ابن بطال اتفاق فقهاء الأمصار عليه وتمسكوا بما سبأ في من النسخ عن المزارعة بجزء من الخارج وأجابوا عن حديث الباب بأن خير فتح تحت عنوانه فكان أهلها عبيد له صلى الله عليه وسلم فما أخذ من الخارج منها فهو له وما تركه فهو له وروى البخاري هذا المذهب عن ابن عمر وابن عباس وداود بن خازم وداود بن أبي هريرة وداود بن أبي ذؤيب ماله في الشافعي ومنه في غير ذلك أبو حنيفة وقال مالك أنه يجوز كراء الأرض بغير الطعام والتمر ثلاثين يوماً من بيع الطعام أو الطعام من حنطة أو تمر على ذلك قال ابن المنذر ينبغي أن يحمل ما قال مالك على ما إذا كان المكوي به من الطعام جزءاً مما يخرج منها فأما إذا أكرهاها بطعاماً معلوماً في ذمة المكوي أو بطعاماً محاضراً بقبضته للمالك فلا مانع من الجواز وقال أحمد بن حنبل يجوز اجارة الأرض بجزء خارج منها إذا كان البذر من رب الأرض وأما المذهب الثالث فذكره صاحب المنتقى والبخاري وغيرهما من أصحاب السنن على أنه أهل خيبر وأما أكثرية في أشباه تلك المزارعة قال الشوكاني وقد ساق البخاري في صحيحه عن السلف في هذه الأثر وأولاه إرادة هذه الإشارة إلى أن الصفاة لم ينقل عنهم بخلاف في الجواز خصوصاً

والمحاولة اشتراء الزرع بالخطة واستكراء الأرض بالخطة قال ابن شهاب فسألت سعيد بن المسيب عن استكراء الأرض بالذهب والورق فقال لا بأس بذلك قال النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم سلم عن المزانية وتفسير المزانية أن كل شيء من الجزأ الذي لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدد ولا يتبع شيء مسمى من الكيل والوزن والعدد وذلك أن يقول الرجل للرجل يكون له الطعام المصير الذي لا يعلم كيله من الخطة أو التمر أو ما أشبه ذلك من الأطعمة أو يكون للرجل السلعة من الخطة أو النوى والقضب والعصفراو الكرشف والكتان أو القز أو ما أشبه ذلك من السلع لا يعلم كيله شيء من ذلك ولا وزنه ولا عدد فيقول الرجل لرب تلك السلعة كل سلعتك هذا أو ممر من يكيلها أو وزن من ذلك ما يوزن أو على منها ما كان يعد فيها نقص من كذا وكذا صاعاً للتسمية يسميها أو وزن كذا وكذا رطلاً أو عدد كذا وكذا فما نقص من ذلك فطعم غرمه حتى وفيك تلك التسمية فما زاد على تلك التسمية فهو لي ضمن ما نقص لك من ذلك على أن يكون لي ما زاد فليس ذلك بيعاً ولكنه المخاطرة والغرر والقمار يدخل هذا لأنه لم يشتر منه شيئاً بشئ آخر حجه ولكنه ضمن له ما سمي من ذلك الكيل أو الوزن أو العدد على أن يكون له ما زاد على ذلك فإن نقصت تلك السلعة من تلك التسمية أخذ من مال صاحبه ما نقص بغير ثمن ولا هبة طيبة بها نفسه فهذا يشبه القمار وما كان مثل هذا من الأشياء فذلك يدخله قال مالك ومن ذلك أيضاً أن يقول الرجل للرجل له الثوب ضمن لك من ثوبك هذا كذا وكذا ظهارة

أهل المدينة وقد تمسك بالأحاديث المذكورة في الباب جماعة من السلف قال البخاري روى عن علي وابن مسعود وعمار بن ياسر وابن سائر بن عمرو بن عبد العزيز وابن أبي ليلى والزهري ومن أهل العراق أبو يوسف القاسمي ومحمد بن الحسن فقالوا يجوز المزارعة والمساقاة بجزء من التمر والزرع قالوا ويجوز العقد على المزارعة والمساقاة بجمعتين فتساقه على الفخل وتزرعه على الأرض كما جرى في خيبر ويجوز العقد على كل واحد منها منفردة وأجابوا عن الأحاديث القاضية بالنوى عن المزارعة بأنها محمولة على التنزيه وقيل أنها محمولة على ما إذا اشترط صاحب الأرض نأحية منها بعينه وما الرابع فلم يجوزها أحد **له قول** كل شيء من الجراف والجرافة مثلثين الخوص في البقيع والشرايا في الغنم القناب معرب كذا في القاموس قال عياض ما فسره الحديث المزانية هو أحد أنواعها وفسرها الموطأ بما هو أوسع **له قول** الرجل يكون له الطعام للام في الرجل رائدة ويكون الخوصفة والمصير بشدة الموحدة المفتوحة من الصبرة والخبط بفتح المعجمة والموحدة هو ما يقع على الأرض من الدراق الأشجار من الخبط بسكون الموحدة وهو الضرب بالعصا ويكون طلقاً للذواب وقد مر النوى نوى التمر والقضب بفتح القاف الرطبة فإنها فضلياً تقطع مرة بعد أخرى والعصفري بضم العين والغار معروف والكرشف بضم الكاف والسين هو القطن والكتان بالغرم وشدة التاء معروف والقز بفتح القاف والجمجمة المشددة الراء **له قول** لا يعلم كيله فما حصل ما قاله المازني أنها بيع مجهول مجهول من جنسه وبيع معلوم مجهول من جنسه فيشمل تفسير الحديث فإن كان الجنس ربيعاً حرماً البع للربوا والمزانية أما الربوا فلعدم تحقق المساقاة والشك في الربوا كتحققه وأما المزانية فوجود معناها لأن كلاماً من المتأخرين يدغم الآخر لهذا الشرط لتمام الجنس لأنه به يصرف المفروض إلى النقلة والكثرة فكل واحد يقول ما أخذت أكثر وقد غبنت صاحباً وإن كان الجنس غير ربوي هو البع للمزانية لكن إن تحقق الفضل في البيع ربوي جاز ويقدّر أن المغبون وهب الفضل لظهوره

له قول له اقله جلود لك بكسر الهمزة وجزم الاخر بزنة الامر من القطم ونحو الهمزة بزنة المضارع المتكلم **له قول** له نعالا على اما ما رى خيط يعرف به مقدار النعل ١٢ في الصراح امام يمشرو وكتاب كقولهم تعالى وكل شئ احصيناه في امام مبين ومسطر حبوب ورشته راز وكرانه زمين وكرانه راء ومواد ابن جابح رسته يمشون باشد ١٣ **له قول** له مالك من اشترى ثم اذا اشيت ذلك فقوله اذا كان يوجد عاجلا يشترى المشتري في اخذه عند دفعه الثمن يريد ان لا يتأخر ذلك تأخيرا لا يحتاج اليه لتأخر النظم وانما يتأخر بقدر ما يحتاج اليه لتأخر النظم والادب كالمشتري عشر يوما وقال مالك في كتاب ابن الموان **له قول** له عشرين يوما وجه ذلك ان مثل هذه المدة تؤخر الثمرة في رؤس النخل طليا للارطاب ولتقاء المضارة فيها ليؤخره وقتا بعد وقت ٥٤٩ بنصارتها مع ما قدمناه من ان ذلك من ضمان البائع وامام ابن القاسم فانه لا يجوز ان يتأخر مثل هذه المدة لانه لا غرض في تأخره غير تجرد التمكن من الاخذ وهذا فيه من غير يوموا ما للصوف يشترى على ظهور النعم فانه يجوز ان يتأخر بقدر ما ينظر في جزها ويكون ذلك مدة الزيد للصوف في مثلها روى محمد عن مالك العشرة ايام والحشة عشر يوما اذا اشيت ذلك فقد قدمنا ان شراء الثمرة في رؤس النخل يكون على ثلاثة اوجه وقد تعدا بيان الوجهين ونفى تعيين الوجه الثالث وهو اذا اشترى منه اصوعا معروفة فان ذلك على ضربين احدهما ان يشترط اخذ على حاله وصفته والثاني ان يشترط اخذ بعد تغير صفته فاما اخذ على حاله بسرا فهو جاز لان ما نزل اشترى اصوعا معروفا من صبيحة او اشترى اصوعا رطب او يسر من صبيحة فان اشترط ابقاء الى تغير صفته فلا يجوز ان يشترط ذلك حال يسر الى ان يصير رطبا او الى ان يصير تمرا فان اشترط اخذ رطبا فلا خلاف في جواز ذلك بين اصحابنا ووجه ذلك انه معلوم الصفة لان الارطاب انما هو نضج وليس فيه نقصان من القدر ولا زيادة ولا تغير بعض اكثر من النضج فجاز ذلك وامام ان اشترط اخذ وتمرا فان ذلك ممنوع في الجملة قال ابن وهب عن مالك وكذلك لو وقع العقد حين الارطاب واشترطه تمرا ووجه ذلك انه لا يعلم صفته عند انتماء جفوفه لان التغير يلحقه في المقدار والصفة وذلك مؤثر في منع العقد الا انه لا يتفاوت تغيره ولذلك لم يؤثر عند مالك واكثر اصحابه في فساد العقد وقال ابن عبد الحكم في بيع الزرع اذا افرك يفسخ فيه البيع ووجهه ان التغير يلحقه في المقدار والصفة وذلك يمنع صحة العقد عليه كما لو اشترى اصغرا واشترط عظمه ويحل ذلك عند همه على الكراهة وحكمه حكم الزرع ببيع اذا افرك وقد تقدم ذكر الخلاف فيه ولو كان ذلك على التعرير لدولان ما يحال او يوزن لا يوزن بذهاب العين و يرد مثله ووجه ذلك ان تعريه لا يفتاوت وقد روى ابن القاسم عن مالك في العتبة انه ان لم ينفذ فلا بأس ان يشترط تمرا وهذا يقتضي ان ذلك لمرامة معان ان وجدت لزومه الصفة وان عدمت كان المشتري بالخيار ولعله قد ذهب الى ان لهذا الجنس من التمر صفة معتادة ان وجد عليها للاصابة في التحفيف ومحاولته وسلامته في ذلك من العاهات لزوم المشتري وان عدمت تلك الصفة لمصلحة في التحفيف او نقص منه او يعتبر بعض في مدة التحفيف كان المبتاع عند رؤيته بالخيار رواه الله اعلم **له قول** له اولبنا من غنم مسامة المز ولا يجوز بيع اللبن في الضرع عند الاثمة الثلاثة الباقية لما رواه احمد والترمذي وابن ماجة انه صلى الله عليه وسلم نهي عن شراء ما في بطون الانعام حتى يتغير وعن بيع ما في ضرعها الا بكيل وروى الدارقطني نهي ان يباع ثم حتى يطعم وصوف على ظهر اولبن في ضرع او فمن في اللبن لغير فعله انتفاؤه ولا نه يتأخر في كيفية الحلب في الامتنع براء وعده وهو نزاع في التسليم فبطل ما حكى عن مالك التسليم يكون بالتحلية كبيع الثمر على الشجر ويجوز ان يحدث اللبن قبل الحلب فينقل مال البائع الى مال المشتري على وجهه يعجز عن التحليص واجازة مالك اذا عرف قدر حلو لها اياما معلومة **له قول** له وانما مثل ذلك كراوية زيت يبتاع منها رجل بدينا داود بن ياربن ويشترط عليه ان يكيل منها ثمانين صميم في شراء مكيلة معلومة من حائط بعينه على شراء مكيلة معلومة من راءو بة بعينها ولا فرق بينهما لتساوي اجزائهما ولا يكون له من ذلك الا المكيلة التي تشترط ولو كانت الجملة تختلف اجزاؤها مثل ان يكون غنما او غنلا او اشترى منها عدا وغير معين ولم يشترط خيالا كان شريحا في الجملة بقدر عدما اشترى من عدد تلك الجملة **له قول** له كل شئ كان حاضر يشترى على وجهه مثل اللبن اذا حلب والرطب يستجن فياخذ المبتاع يوما بيوم فلا بأس به فان فنى قبل ان يستوفى المشترا

قلستو قل كل ظهارة كذا وكذا الشئ يسميه فما نقص من ذلك فعلى غرضه او فيكده وما زاد على ذلك فلي وان يقول الرجل للرجل ضمن لك من ثيابك هذه كذا وكذا قميصا ذرع كل قميص كذا وكذا فما نقص من ذلك فعلى غرضه وما زاد على ذلك فلي وان يقول الرجل للرجل كذا الجلود البقرا والابل قطع جلود هذه نعالا على اما مريه اياه فما نقص من مائة زوج فعلى غرضه وما زاد فهو لي بما ضمننت لك وما يشبه ذلك ان يقول الرجل للرجل عند حبالبان اعصر حيك هذا فما نقص من كذا وكذا رطلا فعلى ان اعطيكه وما زاد فهو لي فهذا كله وما اشبهه من الاشياء او ضارعة من المزابية التي لا تصلم ولا تجوز وكذلك ايضا اذا قال الرجل للرجل له الخيط النوى والكرسف والكتان او القصب والعصفر ابتاع منك هذا الخيط بكذا وكذا صاعا من خيط بخيط مثل خطله او هذا النوى بكذا وكذا صاعا من نوى مثله وفي العصفر والكرسف والكتان والقصب مثل ذلك فهذا كله يرجع الى ما وصفنا من المزابية جامع بيع الثمر قال مالك من اشترى ثمرا من نخل مسامة او حائط مسمة او لبنا من غنم مسامة انه لا بأس بذلك اذا كان يؤخذ عاجلا يشترى في اخذه عند دفعه الثمن وانما مثل ذلك بمنزلة راوية نيت يبتاع منها رجل بدينا راو دينارين ويعطيه ذهبه ويشترط عليه ان يكيل له منها فهذا لا بأس به فان انشقت الراوية فنزعتها فليس للمبتاع الا ذهبه ولا يكون بينهما بيع قال مالك واما كل شئ كان حاضرا يشترى على وجهه مثل اللبن اذا حلب والرطب يستجن فياخذ المبتاع يوما بيوم فلا بأس به فان فنى قبل ان يستوفى المشترا بأس ان يشترط تمرا وهذا يقتضي ان ذلك لمرامة معان ان وجدت لزومه الصفة وان عدمت كان المشتري بالخيار ولعله قد ذهب الى ان لهذا الجنس من التمر صفة معتادة ان وجد عليها للاصابة في التحفيف ومحاولته وسلامته في ذلك من العاهات لزوم المشتري وان عدمت تلك الصفة لمصلحة في التحفيف او نقص منه او يعتبر بعض في مدة التحفيف كان المبتاع عند رؤيته بالخيار رواه الله اعلم **له قول** له اولبنا من غنم مسامة المز ولا يجوز بيع اللبن في الضرع عند الاثمة الثلاثة الباقية لما رواه احمد والترمذي وابن ماجة انه صلى الله عليه وسلم نهي عن شراء ما في بطون الانعام حتى يتغير وعن بيع ما في ضرعها الا بكيل وروى الدارقطني نهي ان يباع ثم حتى يطعم وصوف على ظهر اولبن في ضرع او فمن في اللبن لغير فعله انتفاؤه ولا نه يتأخر في كيفية الحلب في الامتنع براء وعده وهو نزاع في التسليم فبطل ما حكى عن مالك التسليم يكون بالتحلية كبيع الثمر على الشجر ويجوز ان يحدث اللبن قبل الحلب فينقل مال البائع الى مال المشتري على وجهه يعجز عن التحليص واجازة مالك اذا عرف قدر حلو لها اياما معلومة **له قول** له وانما مثل ذلك كراوية زيت يبتاع منها رجل بدينا داود بن ياربن ويشترط عليه ان يكيل منها ثمانين صميم في شراء مكيلة معلومة من حائط بعينه على شراء مكيلة معلومة من راءو بة بعينها ولا فرق بينهما لتساوي اجزائهما ولا يكون له من ذلك الا المكيلة التي تشترط ولو كانت الجملة تختلف اجزاؤها مثل ان يكون غنما او غنلا او اشترى منها عدا وغير معين ولم يشترط خيالا كان شريحا في الجملة بقدر عدما اشترى من عدد تلك الجملة **له قول** له كل شئ كان حاضر يشترى على وجهه مثل اللبن اذا حلب والرطب يستجن فياخذ المبتاع يوما بيوم فلا بأس به وهذا كما قال ان حكم هذا الحكم البيع لانه حاضر يتغير قبضه وهو مرقى مشاهد معين فلا يتعلق بالذمة وانما يتعلق بمقدار معلوم من جملة معينة على ما تقدم وقوله مثل اللبن اذا حلب يريد ان يبل اللبن في الغنم البقية على منتهى

والبيعة عن مائة) ويعرف ليلها ويسحق الرطب فينظر المبتاع الى قدر ما ينبغي منه يوما فيشترط قبضه فيصلم ذلك في العقد ومن ذلك ان يقول له اخرجك هذه الثلاثة الا يارقمها اجنيته منها كل يوم فانا اخذ منك ثلاثة اصوم يد ينار فاما الذي في المدة انه جائز لانه قد نظر الى التمر وعرف مقدار ما يتحمل منها في هذه المدة ولو ضرب لذلك مدة طويلة لا يظهر ما يربط اليه ولا يعرف قلته من كثرة لمر يحز ذلك وهذا الحكم اللين اذا عرف قدر وضرب له مدة لا يختلف فيه وقد اكرهه بعض اصحابنا والصحيح عندي ما قدمت وقوله فان فني قبل ان يستوفي المشتري ما اشترى رد عليه البائث من ذهبه بحساب ما بقي له **٥٨٠** يري ان يخطأ في ضررها فلا يكون في الحائط ما تاليا او تصديه بائحة تنهب ببعض ثمرته فان وقع ذلك فالمبتاع اسحق **٥٨٠** يفيته حتى يستوفي شرطه وكذلك لو اراد البائث ان يذهب ببعض ثمرته لم يكن ذلك له ومنع منه الا ان يرى ان فيما بقي من الثمرة ما لم يحس المبتاع منها فان قصرت الثمرة عما ابتاعه انفسم البيع بينهما فابقي لانه ابتاع منه مبيعاً تلف بعضه قبل البعض فبعض البيع في قبض منه وفات وبطل فيما بقي وقوله ويرد حساب ما بقي هل يكون ذلك على التخييم او على التكيل فكل المزاينة في التمرات التراجع على الكيل وانما يكون التراجع على القيمة في الذم ببتاعه ليل الغنم اياماً معدودة فيقبلها اياماً ثم تموت او يبيعها وهذا يدل على انه انما اراد بمسئلة التمر ما يسلم فيه ليؤخذ في يوم واحد انه على حساب الكيل واذا شرط اخذ في ايام مختلفة فختلف فيها قيمة التمره فوجب ان يراعى ذلك التقويم كمسئلة اللين وقوله وياخذ منه المشتري سلعة بما بقي يتراضيان عليها ولا يفارقه حتى ياخذها وان فارقها فان ذلك مكروه لانه يدخله الدين بالدين وقد نهي عن الكالي ما نكالي يريده ان له ان ياخذ منه بالذي بقي عليه من ثمن حصته ما لم يقضه من التمر ما شاء من السلم مطعوماً او غير مطعوم وله ان ياخذ في ذلك تمراً ورطباً اكثر من المكيلة التي فانتته واقل لان ذلك بيع مبتدأ الا ان من شرطه القبض دون التأخير فان اخذها فلا يخلو

ما اشترى رد عليه البائث من ذهبه بحساب ما بقي له او ياخذ منه المشتري سلعة بما بقي له يتراضيان عليها ولا يفارقه حتى ياخذها فان فارقها فان ذلك مكروه لانه يدخله الدين بالدين وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكالي بالكالي فان وقع في بيعها اجل فانه مكروه ولا يحل فيه تأخير ولا نظرة ولا يصلم الا بصفة معلومة الى اجل مسمى فيضمن ذلك البائث للمبتاع ولا يسم ذلك في حائط بعينه ولا في غنم باعياها وسئل مالك عن الرجل يشتري من الرجل الحائط فيه الوان من الغل من الحجو والكيس والعذق وغير ذلك من الوان التمر فيستثني منها ثمر الخلة او الخلات يختارها من ثمر الخلة قال مالك ذلك لا يصلم الا اذا صنع ذلك ترك ثمر الخلة من الحجو ومكيلة ثمرها خمسة عشر صاعاً واخذ مكانها ثمر الخلة من الكيس ومكيلة ثمرها عشرة اصع فان اخذ الحجو التي فيها خمسة عشر صاعاً وترك التي فيها عشرة اصع من الكيس فكانه اشترى الحجو بالكيس متفاضلاً قال مالك وذلك مثل ان يقول الرجل للرجل بين يديه صبر من التمر قد صبر العجو فجعلها خمسة عشر صاعاً وجعل صبر الكيس عشرة اصع وجعل صبرة العذق اثني عشر صاعاً فاعطى صاحب التمر ديناراً على ان يختار فيما اخذ اتي تلك الصبر شاء قال مالك فهذا لا يصلم وسئل مالك عن الرجل يشتري الرطب من صاحب الحائط فيسلفه الدينار ما ذاله اذا ذهب رطب ذلك الحائط قال مالك يحاسب صاحب الحائط ثم ياخذ منه ما بقي لهن ديناراً ان كان اخذ بثلاثي دينار رطباً اخذ الثلث الذي بقي له وان كان اخذ بثلاثة ارباع دينار رطباً اخذ الربع الذي بقي له او يتراضيان بينهما فيما اخذ بما بقي له من ديناراً عند صاحب الحائط ما بدا له ان احبان ياخذ تمر او سلعة سوى التمر اخذها بما فضل له فان اخذ تمر او سلعة اخرى فلا يفارقه حتى يستوفي ذلك منه **قال**

لو اراد البائث ان يذهب ببعض ثمرته لم يكن ذلك له ومنع منه الا ان يرى ان فيما بقي من الثمرة ما لم يحس المبتاع منها فان قصرت الثمرة عما ابتاعه انفسم البيع بينهما فابقي لانه ابتاع منه مبيعاً تلف بعضه قبل البعض فبعض البيع في قبض منه وفات وبطل فيما بقي وقوله ويرد حساب ما بقي هل يكون ذلك على التخييم او على التكيل فكل المزاينة في التمرات التراجع على الكيل وانما يكون التراجع على القيمة في الذم ببتاعه ليل الغنم اياماً معدودة فيقبلها اياماً ثم تموت او يبيعها وهذا يدل على انه انما اراد بمسئلة التمر ما يسلم فيه ليؤخذ في يوم واحد انه على حساب الكيل واذا شرط اخذ في ايام مختلفة فختلف فيها قيمة التمره فوجب ان يراعى ذلك التقويم كمسئلة اللين وقوله وياخذ منه المشتري سلعة بما بقي يتراضيان عليها ولا يفارقه حتى ياخذها وان فارقها فان ذلك مكروه لانه يدخله الدين بالدين وقد نهي عن الكالي ما نكالي يريده ان له ان ياخذ منه بالذي بقي عليه من ثمن حصته ما لم يقضه من التمر ما شاء من السلم مطعوماً او غير مطعوم وله ان ياخذ في ذلك تمراً ورطباً اكثر من المكيلة التي فانتته واقل لان ذلك بيع مبتدأ الا ان من شرطه القبض دون التأخير فان اخذها فلا يخلو

ان يكون ما فيه حق توفية او ليس فيه حق توفية فان كان فيه حق توفية فلا يخلو ان يكون ياخذ غير ضرورية او للضرورة فان كان غير ضرورية فالذي نص عليه في المدة **١٢** **الحائز** **المسئلة** **يصفه** **هذا** **له** **قوله** **عن** **الكالي** **بالكالي** **النسيئة** **بالنسيئة** **وذلك** **ان** **يشترى** **الرجل** **شيئاً** **الى** **اجل** **فاذا** **اجل** **لم يجد** **ما يقضى** **به** **فيقول** **بعينه** **الى** **اجل** **اخر** **يزاد** **شيء** **فيبيعه** **منه** **ولا** **يجري** **بينهما** **تعاين** **يقال** **كل** **الدين** **كلوا** **فوق** **كالي** **اذا** **تأخر** **كذا** **في** **النهاية** **١٢** **قوله** **فان** **وقع** **في** **بيعها** **اجل** **فانه** **مكروه** **ولا** **يحل** **فيه** **تأخير** **ولا** **نظرة** **يريد** **انه** **ان** **شرط** **في** **شيء** **من** **ذلك** **ما** **فيه** **حق** **توفية** **اوليس** **فيه** **حق** **توفية** **التأخير** **فانه** **غير** **جائز** **لان** **البائث** **لا** **يدري** **بالعقد** **فما** **د** **الى** **فضم** **الدين** **في** **الدين** **ويدخل** **التأجيل** **في** **المعين** **وهو** **يمنع** **هبة** **العقد** **وقوله** **ولا** **يصلم** **الا** **بصفة** **معلومة** **الى** **اجل** **مسمى** **فيضمن** **ذلك** **البائث** **للمبتاع** **ولا** **يسمى** **ذلك** **حائط** **بعينه** **ولا** **في** **غنم** **باعياها** **يريد** **ان** **الاجل** **والتأخير** **لا** **يصلم** **ان** **يعقد** **به** **بيع** **الا** **بصفة** **معلومة** **الى** **اجل** **مسمى** **ويكون** **البيع** **مضموناً** **في** **الذمة** **واما** **العين** **فلا** **يصلم** **فيه** **طويل** **الاجل** **لانه** **لا** **يعرف** **سلامته** **اليه** **فيمكن** **تسليمه** **اولا** **ليسلم** **فلا** **يمكن** **تسليمه** **وما** **كان** **حائزاً** **ولا** **يتيقن** **هبة** **تسليمه** **لا** **يجوز** **عقد** **البيع** **فيه** **١٢** **قوله** **فهذا** **لا** **يصلم** **وهذا** **كما** **قال** **وهو** **مبنى** **على** **تحريم** **التفاضل** **في** **التمر** **وطره** **وقره** **فاذا** **كانت** **صبرة** **مختلفة** **المكيلة** **او** **غير** **ميتقنة** **التساوي** **فقد** **باع** **بعضها** **ببعض** **لوجهين** **احدهما** **ان** **ابتاعها** **قد** **يتأول** **كل** **واحدة** **من** **الصبرتين** **ولا** **واحد** **فاذا** **عين** **منها** **صبرة** **فقد** **ترك** **ما** **تأول** **بيعه** **من** **غيره** **ما** **اخذ** **من** **الصبرة** **التي** **تخير** **والوجه** **الثاني** **ان** **مبتاع** **التمر** **قد** **ياخذ** **صبرة** **الحجو** **وبيعها** **شريكها** **وياخذ** **يدل** **منها** **الكيس** **والعذق** **ومن** **ان** **يعلم** **يدل** **لك** **البائث** **فقد** **خل** **ذلك** **التفاضل** **في** **التمر** **واذا** **كان** **ذلك** **يكثرت** **لرجل** **الحجوز** **والاختيار** **رحم** **عليه** **كل** **ما** **اشترى** **على** **ذلك** **١٢**

له قول يرويه فيمن ابتاع من صاحب الحائط طعاماً من ثمره اذا افق ثم الحائط يرجع عليه بما بقي له من الثمر الذي دفع اليه لانه انما اشترى ثمره
 قرامعياً فلما عد وقبل ان يستوفي منه ما اشترى انتقض البيع في ذلك المقدار الذي بقي له فلم يكن له الرجوع بمصبة من الثمن ولا يجب تأخيرها لياخذ
 به من ثمره لك الحائط في العام المقبل بل يجوز له ولو اتفق عليه لانه سلم في ثمر الحائط معين قبل بدو صلاحه وطعمه ما وجب له عن دين الغير
 في من ثمره وله ان يأخذ منه بما بقي له شيئاً معيناً ثمره وغيره ما يؤكل او ما لا يؤكل اكثر من المكيلة التي فيه فيها البيع او اقل يتخير اخذه و
 لا يتأخر على حسب ما تقدم ١٢ **قوله** حتى يستوفيه وبه قال الباقر في الطعام وكذا في غيره ١٣ **قوله** قال الخطابي اجمع
 اهل العلم على

ان الطعام لا يجوز بيعه قبل القبض واختلفاً فيما عداه من الاشياء فقال ابو حنيفة وابو يوسف ما عد الطعام بمنزلة الطعام الا الدوم والاراضي فان بيعها قبل قبضها جائز وقال الشافعي ومحمد بن الحسن الطائفي ومالك بن النضر ومن السلف والجمهور لا يجوز بيعه حتى يقبض وهو قول ابن عباس وقال مالك بن انس ما عد المأكول والمشروب جائزاً من بيعه قبل ان يقبض وقال الاوزاعي واحمد وابو حنيفة يجوز بيع كل شيء منها خلا المكيل والموزون ومن ذلك عن ابن المسيب وابن عمر البصري والحكم والمجاهد **قوله** فلا يباع بعضه بعضاً فلا يجوز التفاضل كالسنة للاربعين الربوا المحقق على

مالك وانما ذلك بمنزلة ان يكرى الرجل للرجل راحلته بعينها او يواجر غلامه الخياط او النجار او العامل
 الغير ذلك من الاعمال ويكرى مسكنه ويتسلف اجارة ذلك الغلام او كراء ذلك المسكن او كراء
 تلك الراحلة ثم يحدث في ذلك حدث يموت او غير ذلك فيرد ربا الراحلة او العبد او المسكن الى
 الذي تسلفه ما بقي من كراء الراحلة او اجارة العبد او كراء المسكن يحاسب صاحبه بما استوفى من
 ذلك ان كان استوفى نصف حقه رد عليه النصف الثاني الذي له عنده وان كان اقل من ذلك
 او اكثر فحسب ذلك يرد اليه ما بقي له **قال** مالك ولا يصح التسليف في شيء من هذا يسلف فيه
 بعينه الا ان يقبض لمسلف فاسلف فيه عند دفعه الذهبا الى صاحبه يقبض العبد والراحلة او
 المسكن او يبدل بما اشترى من الرطب فيأخذ منه عند دفعه الذهبا الى صاحبه لا يصح ان يكون
 في شيء من ذلك تأخير ولا اجل **قال** مالك وتفسير ما كره من ذلك ان يقول الرجل للرجل
 اسلفك في راحلتك فلانة اركبها في الحج وبينه وبين الحج اجل من الزمان او يقول مثل ذلك
 في العبد والمسكن فانه اذا صنع ذلك كان انما يسلفه ذهبا على انه ان وجد تلك الراحلة صحيحة
 لذلك الاجل الذي سمي له فمضى له بذلك الكراء وان حدث بها حدث من موت او غيره سرده
 عليه ذهبه وكانت عليه على وجه السلف عنده **قال** مالك وانما فرق بين ذلك القبض من قبض
 ما استأجروا واستكروا فقد خرج من الغرر والسلف الذي يكره واخذ امرام معلوماً وانما مثل ذلك
 ان يشتري الرجل العبد والوليبة فيقبضهما وينقل ثمنهما فان حدث بهما حدث من عهد السنة
 اخذ ذهبه من صاحبه الذي ابتاع منه فهذا لا بأس به وبهذا مضت السنة في بيع الرقيق
قال مالك ومن استأجر عبداً بعينه او كاري راحلة بعينها الى اجل يقبض العبد والراحلة
 الى ذلك الاجل فقد عمل بما لا يصح لاهو قبض ما استكروا واستأجروا ولا هو سلف في دين يكون
 ضامناً على صاحبه حتى يستوفيه ما جاء في بيع الفاكهة **قال** مالك الامر بالمجتمع عليه عند
 ان من ابتاع شيئاً من الفاكهة من رطبها او يابسها فانه لا يبيعه حتى يستوفيه ولا يباع شيء
 منها بعضه ببعض الا لا يبيد وما كان منها ما ييس فيصير فاكهة يابسة تدخروا وكل فلا
 يباع بعضه ببعض الا لا يبيد ومثلاً بمثل اذا كان من صنف واحد فان كان من صنفين مختلفين
 فلا بأس بأن يباع منه اثنان بواحد لا يبيد ولا يصح الى اجل وما كان منها لا ييس ولا يدخروا
 يؤكل رطباً كهنية البطيخ والقثاء والخربز والاترج والموز والحزر والرومان وما كان مثله و
 ان ييس لم يكن فاكهة بعد ذلك وليس هو مثل ما يدخروا يكون فاكهة **قال** فارة حقيقان
 يؤخذ منه من صنف واحد اثنان بواحد لا يبيد **قال** فاذا المريد دخل فيه شيء من الاجل فانه لا
 بأس به ببيع الذهب بالورق عينا وتبراً مالاً عن يحيى بن سعيد انه قال مر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم السعديين ان يبيعاً انية من الخنازير من ذهب وفضة فباع كل ثلاثة بارجعة

وهي عند الاذخار والقوت **قوله** فانه لا بأس به فلا يجوز بيع فاكهة الما جل كان من جنسه او من خلافه ما يدخروا ولا **قوله** السعديين
 المشهور ان قيل للسعديين براءة من معاد الاوسى وسعديين عبادة الخنزير ولكن سعديين معاد قد مات في غزاة الاحزاب قبل خيبر وهذا مذکور
 بان كان في خيبر ولعله سعد اخو غير ابن معاذ وقد قيل انه سعد بن ابى وقاص والانبياء جمع انما قاله الجند والبراء الذي ذهب قبل ان يضره العين الذي ذهب مضموناً

له قول لا فضل بينهما أي زيادة فيعمد الربوا في الذهب والفضة فالربوا بان المتحد جسمها يحرم فيها التفاضل وكذا النساء والتفارق قبل التفاضل وقد زاد في حديث علي عند ابن ماجة عقب قوله لا فضل بينهما فمن كانت له حاجة بورق فليصرفها بذهب ومن كانت له حاجة بذهب فليصرفها بالورق والمصرف ماء وماء **له قول** لا تشفوا بعضها من الاشفاف وهو الفضل أي لا تقضوا والشف من الاخذ او ينجي بمعنى الزيادة والنقصان يقال شفت الدرهم اذا زاد او نقص **له قول** ولا تتبعوا منها فانما يتأخر بنوون وجيم وزاي مجمة أي مؤخر بل لا يدل من التفاضل في المجلس والاشفاق في صنع المصرف المؤخر الا في دينار في ذمة اخذ صرفه الآن او في دينار في ذمته وصرفه في ذمة اخرى فيقتاها معا فذهب مالك الى جواز الصورتين بشرط حلول ما في الذمة وان يتأخر في المجلس وايضا **٥٨٣** ابو حنيفة الصورتين معا وان لم يحل

[illegible]

اجتمع به بعد ما ثبت له ذلك عنه صلى الله عليه وسلم انتهى **مرشد قوله** فقال له معاوية ما ادى بمثل هذا يا ساءى بمثل هذا البهيم وإنما قال ذلك إما لأنه حمل نبي الفضل على المسبوك الذي به التعامل وقيم المتعلقات ورأى في جواز في الأذية لمصبوبة من الذهب والفضة ولحوها وإما لأنه كان لا يرى ربه الفضل كما كان من ذهب ابن عباس ولا أخذ من حديث الأبو الذي النسبية من أن الربوا إنما هو في تأجيل أحدهما وتجيل الآخر لأن الفضل حالاً وقد قال قوم به ومثالهم الجمهور بشهادة الفقهاء الصحيحة ولا حجة بقول أحد مخالف للكتاب والسنة كما أننا من كان وقد ثبت في بعض الروايات وموسى بن عيسى عن هذه الفتيا بعد ما وصلت إليه الروايات كما بسطه في كتابه الناسخ والمنسوخ **مرشد قوله** من يعذرني من معاوية من يقوم بغيري أن كان فاته على سوء صنيعه فلا يلومني كذا في النهاية وقيل لعني بن يضر في والعذر المنعذر **مرشد قوله** اني اخاف عليكم الرباء الرباء المندرج تحت الربا وقيل على ما قيل ويروي الارماوي قال روى على الشئ رباءاً ولا أعلم عليه كذا قال الرباء مع الربا واحد والمندرج في الربا التشاكل والافق مقصود **مرشد قوله**

مَا فِي النَّبِيَّةِ
 فِيهَا مِرَاعَاةُ
 لِعِبَادَةِ الذِّمِّ
 وَأَمَّا الشَّاهِدُ
 الْأَوَّلِيُّ دُونَ
 الثَّانِيَةِ قَالَهُ
 الْإِسْرَافِيُّ
 كَمَا قَالَ
 هَذَا عَهْدُ
 نَبِيِّنَا الدِّينَاوِ
 عَهْدُ نَا إِلَيْكُمْ
 قَالَ الشَّافِعِيُّ
 هَذَا أَخْلَا
 أَنَا ابْنُ حَبِيبَةَ
 عَنْ وَرْدَانَ
 الْبُرَيْدِيِّ أَنَّهُ
 سَأَلَ ابْنَ جَعْفَرٍ
 فَقَالَ فِي رَجُلٍ
 أَصَوُّ لِمَعْلُومٍ
 أَيْ أَن قَالَ
 لَهُ ابْنُ جَعْفَرٍ
 هَذَا عَهْدُ
 صَاحِبِنَا الدِّينَاوِ
 وَعَهْدُ نَا إِلَيْكُمْ
 قَالَ الشَّافِعِيُّ
 يَعْصِي بِصَاحِبِنَا
 عَمْرُو بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ
 هُوَ كَمَا قَالَ
 وَتَحْتَ رِجَالِهِ
 عَلِيٌّ ابْنُ أَبِي
 ثَرْوَانَ مِمَّنْ خَلَّكَ
 عَنْهُ صَلَاتُهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 تَوَجَّهَ زَانِ
 وَيَتَأَلَّ هَذَا
 عَهْدُ نَبِيِّنَا
 حَسَنَ اللَّهِ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ الدِّينَاوِ
 رَسُوْلِهِ

له قوله ما يؤكل ويشرب في الاثران علة التحريم في الرأى في التقديرات الثنية وفي الباقي الطعم والكيل او الوزن وهو قول احمد والشافعي في القديم ١٢
قوله الذهب والورق من الفساد قال محمد لا ينبغي قطع الداهم والدانير بغير منفعة على قوله من الفساد في الارض الظاهر ان مراده
من قطعها نقص شيء منهما لتبديل اخف وزنا من الداهم المتعارفة وفي معناها غشها لانه نوع سرقة بل اكبر لسراية ضررها الى العامة وكانه اشار الى
ان فاعله من قطاع الطريق الذين قال الله في حقهم انما جزاء الذين يجادون الله ورسوله الآية كذا ذكر القاري وقال ايضا مراد مالك من قطعها
كسرهما بابطال صورهما وجعلهما كمنصوبين وظروفا وقال بيزري زاده في شرحه لم تعلموا المراد من القطع من قول ابن المسيب غير ان ابن
الاثير قال كانت المقابلة بها في صدر ٥٨٣ الاسلام عددا لا وزنا فكان بعضهم يقص اطرافها فهو اعنه وقال شارح المستدرك ان
قوله ابن المسيب قطع الورق بكسر القاف وفقه الطلاء

سعيد بن المسيب يقول لا ربوا الا في ذهب او فضة او ما يكال وما يوزن
ما يؤكل ويشرب مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب
يقول قطع الذهب والورق من الفساد في الارض قال مالك ولا
باس ان يشتري الرجل للذهب بالفضة والفضة بالذهب جزافا
اذا كان تبرا او حليا قد صيغ فاما الدرهم المعددة والدنانير المعددة
فلا ينبغي الا ان يشتري شيئا من ذلك جزافا حتى يعلم ويعيد فان
اشترى ذلك جزافا فاما يراوده الغريحيين يترك عدله ويشترى جزافا
وليس هذا من بيعوع المسلمين واما ما كان يوزن من التبر والحلى
فلا بأس بان يباع ذلك جزافا واما ابتياع ذلك جزافا كهيئة الخطة
والتمر ونحوهما من الاطعمة التي تباع جزافا ومثلها يكال فليس
بابتياع ذلك جزافا بأس قال مالك من اشترى مصحفا او سيفا او
خاتما في شيء من ذلك ذهب او فضة بدنانير او دراهم فاما اشترى من
ذلك وفيه الذهب بدنانير فانه ينظر الى قيمته فان كانت قيمة ذلك
الثلثين وقيمة ما فيه من الذهب الثلث فذلك جائز لا بأس به اذا
كان ذلك يلبس ولا يبيد ولم يزل ذلك من امر الناس عندهما جاء في النص

مالك عن ابن شهاب عن مالك بن اوس بن الحدثان النضري انه
التمس صرفا بمائة دينار قال فدعا في طلحة بن عبيد الله فترا واضنا حبي
اصطف مني واخذ للذهب يقبلها في يده ثم قال تخشى يا ترى خازني من
الغابة وعمر بن الخطاب يسمع فقال عمر والله لا تقارقه حتى تأخذ
منه ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق ربا الا
هاؤها والبر بالبر ربا الاهاؤها والتمر بالتمر ربا الاهاؤها والشعير

جميع قطعة وهي التي تقخذ من الذهب والورق
طوبى صغيرة ليرفق التعامل بها كما هو الحال في ثمنها
كالدواوين في المحرمين والخاسيات في اليمن فانما هذا
من الفساد في الارض لانه ربما لا يلاحظه للمعامل
بها امورا واجبة في التقاضى والتماثل فدعى ابن ابي
شيبه انه صلى الله عليه وسلم نهي عن كسر سكة
المسلمين المحاذرة بينهم الا من بأس ١٣ قوله
وليس هذا من بيعوع المسلمين فمرحوم يحصل الغرر من جهتي
الكمية والاحاد لانه يرغب في كثرة احاد ليسهل لشراؤه
بها هكذا علله الاثيري وعبد الوهاب وعلله ابن مسلمة
بكثرة ثمن العين فيكثر الغرر وده يجوز بيع المحل والوثن
وفيه جزافا ١٤ قوله فليس بابتياع ذلك جزافا
باس الجزاف بتثليث الثمن القليل معرب كزاف وحاصل
ان لا يباع الداهم والدانير جزافا واما خالف الذهب
والفضة فذلك فيما حاز كسائر المكينات والموزونات
فما يبيع سائر الثياب والرقائق فلا يجوز جزافا عنه كذا في
الرسالة وعند ابى حنيفة لا يصح الجزاف في التقديرات
ولا في غيره الا في الخمس في الاموال الربوية ١٥
قوله ولم يزل ذلك من امر الناس وقال الشافعي
واحمد واسحق انه لا يجوز بيع ذهب وفضة من غيره
بذهب وفضة حتى يفصل فبياع الذهب بوزنه
ذهبا وبياع الاخرى اراد لما روى مسلم عن فضالة
ابن عبيدة اشترى يوم خيبر قلادة باثنى عشر دينارا
وفيها ذهب وخرز فضلتها فوجدت فيها اكثر من ثمن
عشر دينارا فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم
فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تباع حتى تفصل
وقال ابو حنيفة والثوري يجوز بيعه باكثر ما فيه من
الذهب ولا يجوز مثله ولا بد منه واجاب ابو حنيفة
القلادة بان الذهب فيها كان اكثر من ثمن عشر دينارا
وقد اشترى بها باثنى عشر دينارا ونحن لا نخير هذا وانما
نخيره اذا باعها بذهب اكثر ما فيه فيكون ما زاد من
الذهب المنفر في مقابلة الخرز ونحوه ما هو منفر

فهو كالتقديرات ١٢ على قوله التمس صرفا أي طلب صرفا أي بيع صرفا بيع مائة دينار من ذهب عندا بفضة والعرف بفتح الصاد واستكان
الراء من الداهم في رواية البخاري انه قال من عندا يعرف فقال طلحة انا ومسلم من يصطرف الداهم ١٣ قوله فترا وضنا أي تجارونا
في البيع والشراء وهو ما يجري بين المتبايعين من الزيادة والنقصان فكان كل واحد منهما يروض صاحبه من رباحة الدابة وقيل هي المواضعة
بالسلعة وهو ان يصفها ويحدد حدها عندا ١٤ نهاية قوله فترا وضنا باسكان الصاد المحبة يقال تراوض البائعين والمشتري اذا جرى بينهما حديث
البيع والشراء والزيادة والنقصان فيرضى احداهما بما يرضى به الاخر حتى اصطرف منى ما كان معي ١٥ قوله حتى يأتي خازني من الغابة بالتمل
هي موضع قريبة من المدينة من عواليها واهلها والغابة الجهة ذات الشجر المتكاثف ١٦ نهاية وانما قال ذلك لانه حواص كسائر البيوع
فلما بلغه ما قال عمر ترك المصارفة ١٧ على قوله حتى تأخذ منه وفي رواية والله تعطينه ووجه هذا اختيار طلحة وفيه تقيد احوال بيعته
في دينهم والاهتمام به ١٨ قوله الاهاؤها قال النودى فيه لغتان القصر والمد والهمزة مفتوحة والثاني اضم واشهر قال في النهاية هو ان
يقول كل واحد من البيعين ماء فيعطيه ما في يد كعديك الاخر الا لا يبيد يعني مقايضة في الخماس قبل معناه هاك وهات اي سخذ قال الخطيب
الحد يثرونه هاهاها ساكنة الالف والصواب مدهاها فتحها لان اصلها هاك اي خذ فخذت الكاف وعوضت منها المداة والهمزة يقال للواحد
وللاثنين هاهاها والجمع هاهاهم وغيره الخطيب يميز فيه السكون على حذف العوض وينزل منزلة هاهاها الى التنبيه وفيها لغات اخرى انتهى ١٩
اي يقول كل واحد منها لاخر خذ وظاهر ان البر والشعير صنفتان به قال ابو حنيفة والشافعي وفقهاء الحديث وغيرهم وقال مالك في الحديث
ومعظم علماء المدينة والشافعي صنف واحد زاد مسلم من حديث ابى سعيد المصمى بالمر والذهب بالذهب بالفضة بالفضة (القبية على مكش)

(البقية عن ٥٨٣) ومثله عند من حديث عبادة ففي حديث الباب ان النسي يتنعم في ذهب بورق اجراما وما جساما مختلفان يجوزان التفاضل بينهما واصحابا ما
 فاحرى ان لا يجوز في ذهب بذهب ولا ورق بورق لحكمة التفاضل فيها اجراما ونصاي فليس حديث عمر بقاص من غير فقب المناجزة في الصرف ولا يجوز
 التأخير ولو كانا بالجلس لم يفرق عند مالك ومحل قول عمر عند لا تفرقه حتى تأخذ منه ان ذلك على القول لا على القرائن وقال ابو حنيفة والشافعي
 التفاضل في الصرف ما لم يفرقا وان طالت المدة واشتقلا الى مكان اخر واحبوا يقول عمر وجعلوه تفسير لما رواه وبقوله وان استنظر الى ان يلج بيته
 فلا تنظر قالوا فاعلم منه ان المراسع الافتراق قاله ابو عمر (الحاشية المتعلقة بصفحة هذا) **له قوله** في المراطلة مغالبة من
 الرطل ولم اجد لغيره ذكرها وانما يذكر الرطل وهي عرفا بيع الذهب بالذهب والفضة **٥٨٣** بالفضة وزنا **له قوله** يرطل

من رطلت
 الشوك
 وزنه
 التفرقة
 وزنه
 قاله القاري
 وقوله
 فيفرغ
 بالتشديد
 والضعف
 اي يلقيه
 في كفة
 الميزان
 بكسر الكاف
 وتشديد
 الفاء و
 جاء ضم
 الكاف و
 هو احد
 جانبيه
 الذين
 يوضع
 فيهما
 الاشياء
 وتوزن
 قوله لسان
 الميزان
 بكسر اللام
 زبانه
 كذا في
 منقول
 وفي البرهان
 القاطع
 زبانه
 بفتح اول
 برو زب
 بانه انجي
 درميان
 شاهين
 ترازو
 باشد و

بالشعير ربا الاها وها والم بالم ربا الاها وها قال مالك اذا اصطف رجل دراهم يدينار ثم وجد
 فيها درهما زائفا فارد رده انتقض صرف الدينار ورد اليه ورقه واخذ منه دينارا وتفسير ما كره من
 ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للذهب بالورق ربا الاها وها وقال عمر بن الخطاب ان
 استنظرك الى ان يلج بيته فلا تنظر وهو اذ ارد عليه درهما من صرف بعد ان يفارقه كان بمنزلة الدين
 او الشيء المستأخر فلذلك كره ذلك وانتقض الصرف وانما اراد عمر بن الخطاب ان لا يباع الذهب و
 الورق والطعام كله عاجلا باجل فانه لا ينبغي ان يكون في شيء من ذلك تأخير ولا نظرة وان كان
 من صنف واحد ومختلفة اصنافه ما جاء في المراطلة مالك عن يزيد بن عبد الله بن قسيط انه
 رأى سعيد بن المسيب يرطل الذهب بالذهب فيفرغ ذهبه في كفة الميزان ويفرغ صاحبه الذي
 يرطله ذهبه في كفة الميزان الاخرى فاذا اعتدل لسان الميزان اخذ واعطى قال مالك الامر عندنا
 في بيع الذهب بالذهب والورق بالورق مراطلة انه لا بأس بذلك ان يأخذ احد عشر دينارا بعشرة
 دنانير يديلا اذا كان وزن الذهبين سواء عينا بعين وان تفاضل لعد والدراهم ايضا في ذلك بمنزلة
 الدنانير قال مالك من رطل ذهباً بذهباً وورقاً بورق فكان بين الذهبين فضيل مثقال فاعطى
 صاحبه قيمته من الورق او من غيرها فلا يأخذ فان ذلك قيم وذريعة للربا لانه اذا جازله ان يأخذ
 المثقال بقيمته حتى كانه اشتراه على جازله ان يأخذ المثقال بقيمته مرارا لان يجوز بذلك البيع
 بينه وبين صاحبه قال مالك ولو انه باعه ذلك المثقال مفرد ليس معه غيره لم يأخذ بثمن الثمن
 الذي اخذه به لان يجوز له البيع فذلك الذريعة الى حلال الحرام والامر المنهي عنه قال مالك في الرجل
 يرطل للرجل ويعطيه الذهب لعتق الجياد ويجعل معها تبراً ذهباً غير جيدة ويأخذ من صاحب ذهباً
 كوفية مقطعة وتلك الكوفية مكروهة عند الناس فيتبايعان ذلك مثلاً بمثل فان ذلك لا يصلح
قال مالك وتفسير ما كره من ذلك ان صاحب الذهب الجياد اخذ فضل عيون ذهبه في التبرال
 طرح مع ذهبه ولو لا فضل ذهبه على ذهب صاحبه لم يرطله صاحبه بتبره ذلك الى ذهبه الكوفية فاستبح
 وانما مثل ذلك كمثل رجل اراد ان يبتاع ثلاثة أضواء من تمر عجوة بصاعين ومم من تمر كبيس
 فقيل له هذا لا يصلح فجعل صاعين من كبيس وصاعاً من حشف يريد ان يبيع ذلك ببيعته فذلك
 لا يصلح لانه لم يكن صاحب العجوة يعطيه صاعاً من العجوة بصاع من حشف ولكنه انما اعطاه ذلك
 لفضل الكبيس وان يقول الرجل للرجل بعتي ثلاثة أضواء من البيضاء بصاعين ونصف من حنطة
 شامية فيقول هذا لا يصلح الا مثلاً بمثل فجعل صاعين من حنطة شامية وصاعاً من شعير يريد
 ان يبيع بذلك البعير فيما بينهما فهذا لا يصلح لانه لم يكن يعطيه بصاع من شعير صاعاً من حنطة

شاهين برو زب لاجن جوب ترازو **له قوله** وتفسير ما كره من ذلك ان هذا كله يفتى على كلية وهي ان كل عقد يدخل في العقود ينظر هل
 يكون حكمه عند الافراد حكمه عند الاقتران ام لا فعل الاول يصح وعلى الثاني لا ولهذا انما يليق مذهب من منع الحمل المتوسل بها الى الخروج من البراءة
 وغيره كمالك واما ابو حنيفة والشافعي فهما يريان اباحة الحمل فلا ينظر الى هذا التفصيل **له قوله** من تمر عجوة بالجريد من تمر الكبيس على قدر وزن
 خبر من تمر عجوة من الحشف حركة ادا به التمر لروي والضعيف لا يولى له ولا يبيعان فافسد **له قوله** بعتي ثلاثة أضواء من البيضاء على الحنطة كما يفهم من قوله
 فليس المراد به هذا الشعير وان نقل من ابن عمر انه سمع عند العرب فرداه بعضهم لانه نفسه عبري موضع آخر يقول عرب الجازل فليأتنا في ان غيرهم يطلق البيضاء على الحنطة وفي قوله

باعتها بالحنطة

له قوله العينة وما يشبهها هي بكمال العين المهمة بيع السلعة بثمن مؤجل ثم شراءه بالتقص منه حالا قال لأخيه يجوز ذلك مع الكراهة و قال الثلاثة الباقية لا يجوز ذلك واستدلوا لذلك بما رواه أحمد ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن أبي اسحق عن امرأة أنها دخلت على عائشة هي وام ولد زيد بن ارقم فقالت ام ولد زيد لعائشة يا بني بع من زيد غلاما بثان مائة درهم فسيئة واشتريته بست مائة نقد قالت ابني زيد ان قد ابطلت جهادك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان تتوب بش ما شريت وبش ما اشتريت قال في التتبع استأذنا جدي وان كانت الشاة في قال لا ثبت مثله عن عائشة قال ابن الربيع والذى عقل من معنى النهي انه استأجر ما ليس في ضمانه وهذا لان الثمن لا يدخل في ضمانه قبل القبض فاذا أعاد **٥٨٥** اليه الملك الذي زال عنه بيعه وبقي له بعض الثمن فهو يرجو حصوله لا على ضمانه بخلاف ما

إذا اشتراه بجنس آخر غير الثمن فان الرجوع لا يتحقق عند اختلاف الجنس وبخلاف ما لو باعه المشتري من غير الباقى فاشترى الباطع منه لان اختلاف الأسباب يوجب اختلاف الاعيان حكاه لمزيدكر الامام والمصنف في الترجمة حديث العينة وكأنه استدلال على عدم جوازه بحديث النبي عريجه الطحا قبل القبض فانه معه في ان كلا منهما استأجر ما ليس في ضمانه **١٢** **له قوله** فلا يبيعه بمزنا بلا الناهية وفي رواية فلا يبيعه بالرفق على انها نافية البطلان من صريح النبي حتى يستوفيه او يقبضه والحق مالك بالا بتمام سائر عقود المعاوضة كما أخذ من اوصى فلا يجوز بيعه قبل قبضه فلو ملك بلا معاوضة كمية وصداقة وسلف جاز قبل قبضه والحق بالبيع دفعه عوضا كذا في مهر او خلع او هبة ثواب او اجارة او صلح عن درهمين ذلك قبل قبضه اما دفعه قرضا او قرضا عن قرض فهو رزق وعومر قوله لمعايش الربوي وغيره وهو المشهور وفي ان المنع محل بالعينة ويدل عليه ادخال مالك اعماد يته تحت التهمة وما في مسلم عن طائوس قلت لاسين عباس ثمنى عن بيعه قبل قبضه الا تراهم يبتاعون بالذهب والطعام مريحا بالهبة وعدمه

بيضا لو كان ذلك الصاع مفردا وانما اعطاه اياه لفضل لشامية على البيضا فلهذا لا يصح وهو مثل ما وصفنا من التبر قال مالك فكل شيء من الذهب والورق والطعام كله لا ينبغي ان يباع الا مثلا بمثل فلا ينبغي ان يجعل مع الصنف الجيد من المرغوب فيه الشيء الردي المسقوط ليجازي ذلك البيع ويستحل ما نهي عنه من الامر الذي لا يصح اذ جعل ذلك مع الصنف المرغوب فيه وانما يريد صاحب ذلك ان يدرك بذلك فضل جودة ما يبيع فيعطى الشيء الذي لو اعطاه وحده لم يقبله صاحبه ولم يهرم بذلك وانما يقبله من اجل الذي يأخذ معه لفضل سلعة حيثما على سلعته فلا ينبغي لشيء من الذهب والورق والطعام ان يدخله شيء من هذه الصفة فان اراد صاحب الطعام الردي ان يبيعه بخيره فليبيعه على حاله ولا يجعل مع ذلك شيئا فلا بأس به اذا كان كذلك **العينة وما يشبهها وبيع الطعام قبل ان يستوفي** مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يقبضه مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه قال كنا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم نبتاع الطعام فيبعث علينا من يأمرنا بانتقاله من المكان الذي ابتعناه فيه الى مكان سواه قبل ان نبيعه مالك عن نافع ان حكيم بن حزام ابتاع طعاما امر به عمر بن الخطاب للناس فباع حكيم بن حزام الطعام قبل ان يستوفيه فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فرده عليه وقال لا تبع طعاما ابتعته حتى تستوفي مالك انه باعه ان صكوكا خرجت للناس في زمان مروان بن الحكم من طعام الحار فتبايع الناس تلك الصكوك بينهم قبل ان يستوفوها فدخل زيد بن ثابت ورجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على مروان بن الحكم فقالا **١٢** **له قوله** بيع الربا يا مروان

في مؤخر ابي يعقودون الى دفع ذهب في اكثر منه والطعام ومثلك وتعبدي غير معلل قولان **١٢** **له قوله** حتى يقبضه للعينة اولات للشارع غرضا في ظهوره للفقر او تقوية قلوب الناس لاسيما زمن الشدة والمسغبة وانتفاع الكيال والحال فلا يصح بيعه قبل قبضه لبايعه اهل الاموال بعضهم من بعض من غير ظهور فلا يحصل ذلك الغرض وقال محمد بن عبد السلام الصحيح عندنا هل المذهب ان النهي عنه تعبدي ونظاها حديث قصر النبي على الطعام مروبيا كان ام لا وعليه مالك واحمد وجماة فيجوز فيما عدا ذلك لو منع في المبيع لم يكن لذكر الطعام فائدة ودليل الخطاب كالنقص عند الاصوليين ومنعه ابو حنيفة الا فيما لا ينقل كالعقار تعلقا بقوله حتى تستوفيه فاستثنى ما لم ينقل لتعذر الاستيفاء فيه ومنع الشافعي بيع كل مشتري قبل قبضه لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ما لم يقبض واجيب بقصره على الطعام وحديث ابن عمر لانه دل بالجمهور على ان غير الطعام بخلافه واما قول ابن عباس عند الشافعيين واحسب كل شيء مثله اي الطعام فانما هو اخبار عن رأيه ليس بمرفوع **١٢** **له قوله** ان صكوكا خرجت الصكوك جميع صك هو الورقة المكتوبة بدين والمراد ههنا الورقة التي يخرج من ذوى الامم والورق المستحقه بان يكتب فيها فلان كذا الطعام وغيره قال الرزقاني وهو الورقة التي يكتب فيها والى الامر برزق من الطعام لمستحقه وفي الاثر ودليل على ان المشتري من خرج له الصك لو باعه ثانيا قبل ان يقبضه لا يجوز فالنبي واقم عن البيع الثاني دون الاول لان الذي خرجت له الصك مالك ملكا تاما مستقرا وليس هو بمشتري فلا يمتنع بيعه قبل القبض كما لا يمتنع بيع ما ورثه قبل قبضه وما في مسلم عن ابي هريرة انه قال لمروان احللت بيع الصكوك وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يستوفي محمول على ذلك وان كان ظاهره النهي عن البيع الاول ومنهم من منع بيع الصك اول مرة اخذ ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم عن ابي هريرة قال النروي والاهم عندنا جوازيبيها وهو قول مالك **١٢** **له قوله** في زمان مروان اي سارته على مدينة في زمن مغوية بن

له قوله ويردونها الى اهلها واحقره بعضهم على فسخ البيعتين معاً لانه لو كان انما يفسخ البيع الثاني فقط لقال ويردونها الى من ابتاعها من اهلها قال غياض ولا حجة فيه لاحتمال ان يرد بها اهلها من ليقضى رجوعها اليه والى اهلها من يبيعه من مشتريه لانه من كتب له لانه يرد من دفعه من موضعه **له** وكانه استنبط ذلك من حديثه في التي عن بيع الطعام قبل قبضه بطريق الاولى او بلغه حديث حكيم بن حزام قلت يا رسول الله ياتي الرجل فيسألني من البيع ما ليس عندي ايتبع له من السوق ثم يبيعه منه فقال لا تتبع ما ليس عندك (اصحاب السنن ١٢) **له قوله** فانه عن ذلك نادر يروي في المؤطا قال مالك وذلك اني رأيت ابي خوافاً من التساهل في ذلك حتى يشتري القرض عن ذلك الطعام او يبيعه قبل ان يستوفيه ففهم من ذلك للدريعة التي يتألف منها التطرق الى المحذور **له** **قوله** الامر لم يجمع عليه عندنا الخ يروي

عنده جميع التعمير فأتى بهم وغيره قبل القبض في غير الطعام مرارته صلى الله عليه وسلم خص الطعام بالتي في حديث ابن عمر فدل بمفهومه على ان غير الطعام يجوز بيعه قبل قبضه وهو قول ابي ثور واختاره ابن المنذر وقال الشافعي ومحمد انه لا يجوز بيعه اقل شيء كان حتى يقبضه وقال احمد والا وراسي واسحق لا يصح في المكيل والموزون وقال ابو حنيفة وابو يوسف لا يجمع الا في العقار وتمسك الشافعي به فيه صلى الله عليه وسلم عن رجل ماله يضمن فمرو وتمسك ابو حنيفة بقوله حتى يستوفيه وما لا يشتغل بعد راسي فمعه وتمسك من في المكيلات والموزون فيقولون حتى يكمل فيعمل العلة الكيل فالحل الجمهور يقولون بن عباس احسب كل شيء مثل الطعام اخرجه عنه اصحاب الكتب الستة وهذا من تفقه ابن عباس وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم وحكيم بن حزام لا تبيعن شيئاً حتى تقبضه روى البيهقي ورواه احمد وابن حبان ايضاً وله شاهد روى ابو داود وعن ابن عمر عن زيد بن ثابت في رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبيع السلم حيث يبيع حتى تحولها التجار الى رعا له ورواه ابن حبان والحاكم وصحبه وفي التقييم اسناده جيد **له قوله** شيئاً من ذلك عملاً بمروا الحديث فانه شامل للطعام والربوي وغيره وجمع بينهما للاشارة الى ان الرويتين بمعنى واحد ولان كل رواية افادت معنى لانه قد يستوفيه بالكيل بان يكيه البائع ولا يقبضه المشتري بل يبيعه عنده لينقذه الثمن مثلاً وان الاستيفاء اكثر معنى من القبض لانه اذا قبض البعض وحبس البعض لاجل الثمن صدق عليه القبض في المحلة بخلاف الاستيفاء **له**

فقال اعوذ بالله وما ذاك فقال هذه الصكوك تباعها الناس ثم باعوها قبل ان يستوفوها فبحث مروان الحرسي يبعونها من ايدي الناس ويوردونها الى اهلها ما لك انه بلغه ان رجلاً اراد ان يبتاع طعاماً من رجل الى اجل فذهب به الرجل لذي يري ان يبيعه الطعام الى السوق فجعل يريه الصبر ويقول له من ايها تحب ان ابتاع لك فقال لمبتاع اتبعني ما ليس عندك فأتيا عبد الله بن عمر فذكر ذلك له فقال عبد الله بن عمر للمبتاع لا تتبع منه ما ليس عندك وقال للبائع لا تتبع ما ليس عندك ما لك عن يحيى بن سعيد انه سمع جميل بن عبد الرحمن المؤذن يقول لسعيد بن المسيب اني رجل ابتاع من الارزاق التي يعطي الناس بالحجاز ما شاء الله ثم اريد ان اباع الطعام المضون علي الى اجل فقال له سعيد تريد ان توفيه من تلك الارزاق التي ابتعت فقال نعم فنهاه عن ذلك قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه عندنا ان من اشترى طعاماً بربا او شعيراً او سلماً او ذرة او دحناً او شيئاً من الحبوب القطنية او شيئاً ما يشبه القطنية مما تجب فيه الزكوة او شيئاً من الادم كلها الزيت والسمن والعسل والحل والحب واللبن والشرق وما اشبهه من ذلك من الادم فان المبتاع لا يبيع شيئاً من ذلك حتى يقبضه ويستوفيه ما يكره من بيع الطعام الى اجل ما لك عن ابي الزناد انه سمع سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار ينهيان ان يبيع الرجل حنطة بذهب الى اجل ثم يشتري بالذهب ثم قبل ان يقبض للذهب ما لك عن كثير بن فرقان انه سأل ابا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن الرجل يبيع الطعام من الرجل بذهب الى اجل ثم يشتري بالذهب ثم قبل ان يقبض للذهب ففكر ذلك ونهى عنه مالك عن ابن شهاب بمثل ذلك قال مالك وانما هي سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وابو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وابن شهاب عن ان لا يبيع الرجل حنطة بذهب ثم يشتري الرجل بالذهب ثم قبل ان يقبض للذهب من يبيعه الذي يشتري منه الحنطة فاما ان يشتري بالذهب التي باع بها الحنطة الى اجل ثم من غير بائعه الذي باع منه الحنطة بالذهب قبل ان يقبض للذهب ويحيل لذي اشتري منه التمر على غيره الذي باع منه الحنطة بالذهب التي له عليه في ثمن التمر فلا بأس بذلك قال مالك

قوله فكر ذلك ونهى عنه يجوز التصرف في الثمن قبل القبض عند ابي حنيفة والشافعي لما في السنن الاربعة عن ابن عمر قال كنت ابيع ابل بالبيع فابيع بالدينار فأتني مكانها العرق وابيع بالورق فأتني مكانها الدينار فأتني النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك فقال لا بأس اذا تفرقتا وفي رواية لا بأس وليس بينكما شيء وفيه بيع الثمن الذي في الذمة قبل قبضه بالتمتع بالخالف قال ابن الهيثم وكان القياس ذلك ايضا في المبيع الا انه منع بالنقص لغيره لا لنفسه وليس في الثمن ذلك لانه اذا اهلك الثمن المعين لا يفسخ البيع ويلزمه قيمته ١٢٠

له قوله السلفة في الطعام سلف واسلف تسليفاً واسلافاً والاسم السلف بالعريق وهو على وجهين احدهما القرض الذي لا منفعة فيه المقرض
 غير الاجر والثاني السلم وهو المراد ههنا وهو ان يعطى مالا في سلعة الى اجل معلوم بزيادة في السعر الموجود عند السلف ويسمى سلفاً لتسليم رأس
 المال وسلفاً لتقدير رأس المال ١٢ ثم قوله الى اجل يسمى ائتمانه يشترط في السلم عند ابي حنيفة ومالك واحد في الصحيح وعند الشافعي
 حالاً ومؤجلاً ويشترط في المؤجل العلم بالاجل واحتمل الاولون بحدوث من اسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم
 رواه الستة واعتد به النووي بانه معناه ان اسلف في مؤجل فليكن اجله معلوماً ولا يلزم من هذا اشتراط التأجيل باجل بل يجوز
 حالاً لانه اذا جاز مؤجلاً مع الضرر يجوز الحال اولى وتعتب بالكتابة واجيب بالغرق لان الاجل في الكتابة شرع لعدم قدرة

العبد غالباً وانفقوا على انه يعمر
 السلم بستة شروط جنس معلوم
 كثر وتوقع معلوم مقدار ونصفه
 معلومة كمي وروي ومقدار معلوم
 واصل وتعرفة مقدار رأس المال
 وذا ابو حنيفة والشافعي شرطاً
 سابغاً وهو تسوية مكان التسليم
 اذا كان محلله مؤنة ويجوز السلم
 ولو لم يكن مكان القبض عند
 احد واشتقوا في ثورويه قال
 مالك زاد ويقبضه في مكان السلم
 فان اختلفا فالقول قول البايع
 ويشترط تسليم رأس المال في
 المجلس عند ابي حنيفة والشافعي
 خلا فاما مالك فيجوز تأخير عنده
 كله او بعضه الى ثلاثة ايام على
 المشهور كذا بين حجر والاجل ذاه
 شهر عند ابي حنيفة ونصفه عند
 مالك وثلاثة ايام عند الشافعي
 ثم قوله لم يبد صلاحه
 اي يظهر واصله قوله صلى الله عليه
 وسلم من اسلف في شيء فكيل
 معلوم ووزن معلوم الى اجل
 معلوم مدعاة الشيطان ١٣ ثم قوله
 وانه لا يشتري منه بذلك الثمن
 الخ وهو قول ابي حنيفة والشافعي
 في الهداية وان تقا ثلاث السوالم
 يمكن له ان يشتري من المسلم اليه
 برأس المال شيئاً حتى يقبض كله
 لمحدث لا تأخذ الاسلام اورويس
 مالك انتهى وفي المنهاج لا يصح بيع
 المسلم فيه قبل قبضه ولا الاقباض
 عنه ١٤ ثم قوله وانه ارخص
 في قوله صلى الله عليه وسلم من
 ابتاع طعاماً فلا يبيع حتى يقبضه
 الا ان يشرك فيه او يوليه او يقبله
 رواه ابو داود والاقالة في الطعام
 بشرطه جائزة باتفاق مالك والبي
 حنيفة والشافعي واختلف في سبب

قد سألت عن ذلك غير واحد من اهل العلم فلم يروا به بأساً السلفة في الطعام
 مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه قال لا بأس ان يسلف الرجل الرجل في الطعام
 الموصوف بسعر معلوم الى اجل مسمى ما لم يكن في زرع لم يبد صلاحه او تم لم
 يبد صلاحه قال مالك الامر عندنا فيمن سلف في طعام يسعر معلوم الى اجل
 مسمى محل الاجل فلم يجد المبتاع عند البايع وفلما ابتاع منه فاق له فانه لا ينبغي له
 ان يأخذ منه الثورقه او ذهبه او الثمن الذي دفع اليه بعينه وانه لا يشتري منه
 بذلك الثمن شيئاً حتى يقبضه منه وذلك انه اذا اخذ غير الثمن الذي دفعه اليه او
 صرفه في سلعة غير الطعام الذي ابتاع منه فهو بيع الطعام قبل ان يستوفي قال
 مالك وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام قبل ان يستوفي
 قال مالك فان ندم المشتري فقال للبايع اقلني وانظر كذا بالثمن الذي دفعت
 اليك فان ذلك لا يصلح واهل العلم ينهاون عنه وذلك انه لما حل لطعام للمشتري
 على البايع اخرج عنه حقه على ان يقبله وكان ذلك بيع الطعام الى اجل قبل ان يستوفي
 قال مالك وتفسير ذلك ان المشتري حين حل الاجل وكرة الطعام اخذ به ديناراً
 الى اجل وليس ذلك بالاقالة وانما الاقالة ما لم يزد فيه البايع ولا المشتري فاذا
 وقعت فيه الزيادة بنسيئة الى اجل ونشئ يزد ادها على صاحبه او بشئ ينتفع
 به احدهما فان ذلك ليس بالاقالة وانما تعبير الاقالة اذا فعل ذلك بيعاً وانما ارخص
 في الاقالة والشرك والتولية ما لم يدخل في شيء من ذلك الزيادة والنقصان او
 النظرة فان دخل ذلك زيادة او نقصان او نظرة صار بيعاً محله ما يحل للبيع ويجوز
 ما يجوز البيع قال مالك من سلف في حنطة شامية فلا بأس ان يأخذ محولة بعد
 محل الاجل قال وكذلك من سلف في صنف من الاصناف فلا بأس ان يأخذ خيراً مما
 سلف فيه او ادنى بعد محل الاجل وتفسير ذلك ان يسلف الرجل في حنطة محولة
 فلا بأس ان يأخذ شعيراً او شامية وان سلف في تمر عجوة فلا بأس ان يأخذ صبياناً
 او جمعاً وان سلف في زبيب احمر فلا بأس ان يأخذ اسوداً اذا كان ذلك كله بعد محل
 الاجل اذا كانت مكيلة ذلك سواء بمثل كيل ما سلف فيه ببيع الطعام بالطعام
 لا افضل بينهما مالك انه بلغه ان سليمان بن يسار قال فني علف حمار

الجواز فكثر اهل المذاهب انها بيع لاجل فيمتاحون الى مخصص يترجها من بيع قبل قبضه والمخصص استثناءها في الحديث الذي ذكرته واليه اشار الامام
 كما ترى وقال جماعة انها حل بيع فلا حاجة للاعتداد بوليس الجواز عندنا ولا رخصة ومشهور قول مالك جواز التولية والشركة ومنعها الشافعي وابو
 حنيفة ١٥ ثم قوله فلا بأس ان يأخذ محولة وهي من الشامية وفي القاموس المحولة حنطة كثيرة الحب ١٦ ثم قوله فلا بأس
 ان يأخذ صبياناً هو اجود من العجوة ١٧ ثم قال في القاموس الصبيان من تمر المدينة نسب الى صيغان فكش كان يربط اليها او اسم الكباش الصبيان وهو
 من تعيرات النسب كصغاني والحجم قروري فهو قول ابي حنيفة والشافعي ففي فهم القدر لم يرد في المسلم اليه ما هو اداء من المشروط قبضه بل المسلم او اجود فانه
 يجوز ولا يكون له حكم الاستبدال فانه جنس حقه فهو كترك بعض حقه واسقاط حق المسلم ومن حسن القضاء في حق المسلم اليه وفي المنهاج ويجوز ان يكون
 المشروط ولا يجب قبوله ويجوز اجود ١٨ ثم قوله اذا كان فما حصله ان الجواز مقيد بقيدين بعد الحلول وقدر الكيل فلا يضر اختلاف الصفة ١٩ -

له قوله خذ من حنطة اهلك يخل ان يريد به اهل الغلامه اذ كان قوتهم من عند سعد بن ابى وقاص امالانه دقيق له اولانهم من ينه بـ عليه فلا مه على ما يجب عليه او على ما جرت به العادة فامره ان يأخذ منها على وجه الاقتراض حتى يعيد عليه مثل ذلك ويخل ان يريد باهله اهل سعد بن ابى وقاص وهو موافق لفتته ووصفهم بانهم اهل الغلامه يعني انهم من بيعة عليهم وينضوي اليهم قال البا جى قوله فابتع به شعيرا يقتضى جواز بيع الحنطة بالشعير وانه ان كان حقيقة البدل وهو اخص به الا ان اسم البيع يطلق عليه وقوله لا تأخذ الامثلة يريد المثل في المقدار لان المماثلة في الصفات حال الفهم والشعير **له قوله** وهو الامر عندنا يعني لا يتابع البر بالشعير الامثلة بمثل وبه قال الليث و الاوزاعى ومظهر علماء المدينة والشام انما صنف واحد وهو يحكى عن عمر وتعقب بحدوث مسلم ولكن يعموا الذ عيب بالورق والبر بالشعير **٥٨٨** يدا بيد كيف شتموه بهذا اخذ ابو حنيفة

سعد بن ابى وقاص فقال لغلامه خذ من حنطة اهلك فابتع بها شعيرا ولا تأخذ الامثلة ما لك عن نافع عن سليمان بن يسار انه اخبره ان عبد الرحمن بن الاسود بن عبد يغوث فنى علف دابته فقال لغلامه خذ من حنطة اهلك طعاما فابتع بها شعيرا ولا تأخذ الامثلة ما لك انه بلغه عن القسم بن محمد عن ابن معقيب الدوسى مثل ذلك قال مالك وهو الامر عندنا قال مالك الاقر المجتمع عليه عندنا انه لا يتابع الحنطة بالحنطة ولا التمر بالتمر ولا الحنطة بالتمر ولا التمر بالزبيب ولا شئ من الطعام كله الا يدا بيد فان دخل شيئا من ذلك الاجل لم يصلم وكان حراما ولا شئ من الادم كلها الا يدا بيد قال مالك ولا يباع شئ من الاطعمة والادام **له قوله** اذا كان من صنف واحد اثنان بواحد فلا يباع مد حنطة بمدى حنطة ولا يباع مد تمر بمدى تمر ولا مد زبيب بمد زبيب ولا ما اشبه ذلك من المحبوب والادم كلها اذا كان من صنف واحد وان كان يدا بيد انما ذلك بمنزلة الورق بالورق والذهب بالذهب لا يخل في شئ من ذلك الفضل ولا يخل لامثلة بمثل ويذا بيد قال مالك و اذا اختلف الكيل او يوزن ما يؤكل او يشرب فبان اختلافه فلا بأس ان يؤخذ منه اثنان بواحد يدا بيد ولا بأس بان يؤخذ صاع من تمر بصاعين من حنطة وصاع من تمر بصاعين من زبيب صاع من

والشائفة والجهور فقال انما صنفان يجوز بيعهما خيرا متساويا بين **له قوله** وهو الامر عندنا قال الزرقا في اعيان المدينة ان البرد الشعير جنس واحد لثقل المنفعة وبهذا قال اكثر الشافعيين ايضا وقد يكون من خبز الشعير ما هو اطيب من خبز الحنطة **له قوله** الامر المجتمع عليه عندنا قال البا جى والاصل في ذلك انه مطموه فله يجوز فيه التفرق قبل القبض اصل ذلك الجهر الواحد فان قيل لم اخص تحريم التفاضل بالمقتات و كان تحريم تأخير القبض في جميع المطعومات فالجواب ان تأخير القبض اوسع با في المنع من التفاضل لان تحريم التفاضل يخص بالجنس الواحد وتأخير التفاضل يتعلق بالجنسين ولذا كان حاز التفاضل بين الذهوب والفضة ولم يجز فيها التفرق قبل القبض وكذلك المنع قبل الاستيفاء اعوم من تحريم التفاضل وذلك لا يجوز عند الشافعى في بيع حلة ولا يجوز عند ابو حنيفة فيهما ينقل ويجوز وان كان عندنا ما يجوز فيه التفاضل **له قوله** الا يدا بيد للاجماع على حرمة الربو النساء قال عياض وشذ ابن عليه وبعض السلف فاجازوا النسبة مع الاختلاف ولو بلغهم السنة ما خالفوها لفضلهم وعلمهم وقد انقد الاجماع بعد ذلك على المنع **له قوله** لا يباع شئ قل البا جى قوله اذا كان من صنف واحد يريد به الجنس الواحد فانه لا يجوز التفاضل فيه وفي هذا بيان احد ما في تبين معنى الجنس والثاني في تبين حنطة الماثلة فاما الاول فان الجنس تارة يكون جنسا متفردا مثل الذر يفرق غيره من الاجناس بنفسه كالتمر والعنب وتارة يكون جنسا بالاضافة كما يجزى الخلد الذي لا يفرق اصله ويتغير عن جنسه بالاضافة والعامل فاما ما يكون جنسا بنفسه كالتمر على اختلاف انواعه فانه جنس واحد والثين كله جنس واحد حتى ان الموازنة لا يجوز التفاضل فيه وان كان منه ما يبيس ومنه ما لا يبيس فان حكم جميعه حكم قابله وهو انه يبيس فلا يجوز فيه التفاضل واما تغيير الجنس بالاضافة فلهذا ضرب بين احدهما ضاعة تحريم الموضوع عن جنس اصله والثاني ضاعة تجمع بينه وبين

من محمول على الاجناس المختلفة فانه لا ربوا فيها من حيث التفاضل قال انكرما في الحصر انما يختلف بحسب اختلاف اعتقاد الخاطب

فصله كان يستند الربوا في غير الجنس حالا فقيل له الاعتقاده لا ربوا الا في النسبة **له قوله** مختصرا

ما ليس من اصله فاما الاول فانه على قسمين قسم يكون بالنار وقسم بغير نار فاما ما يكون بالنار فانه على وجهين احدهما ان تنفرد الضاعة بتأثير النار **له قوله** فانه لا ينقص عبوة الموضوع فيما جرت عادته ان يعبر به من كيل او وزن كقل الحنطة والحصى وسائر ما يقل من المحبوب فهذا يغير الجنس لان عمل النار اذ كان الثابت فيه والمعنى المضاف اليه بخلاف شئ الحار الحار وطبخه فانه ينتص من عين المشوى على وجه التخفيف واذ هاب اجزاء بطوبته فلا تغير الجنس والوجه الثاني ان تكون الضاعة بالنار يقرن بها ما تتم الضاعة به من ملح وازار وزيت وخل ومرق وغير ذلك مما انضاف اليه فهذا يغير الجنس لمعنى واحد فهو تغير بالنار وبما يضاف اليه في الاغلب من نهاية حله واما القسم الذي يكون تغير بغير نار فما يتغير بطول المدد وينتقل الى قلى الطعام والثابت له بنهاية النضج كمثل العصير فانه غاية الثمرة والمطلوب منها فلا يجزى وجوده عن جنسها لانه من تمام جنسها والمحقق لها فيه الخ ملصقا ومختصرا واما ما يتم التماثل به في المقدار فانه على ضربين احدهما ان يكون له مقدار في الشرع والثاني ان لا يكون له مقدار في الشرع فاما ما كان له مقدار في الشرع فكما تكيل في المحبوب واما ما ليس له مقدار في الشرع فانه على ضربين احدهما ان يكون له مقدار وضاعة من الكيل او الوزن والثاني ان لا يكون له مقدار من احد ما له مقدار محتاد منها فهو ينقسم قسمين احدهما ان لا يختلف مقداره با اختلاف البلاد والثاني ان يختلف باختلافها فاما ما لا يختلف فمثل الحار الذي يعتبر بالوزن في كل بلد وما يختلف باختلاف البلاد فكالسمن واللبن والزيت الخ ملخصا **له قوله** ولا يخل الا خلا بمثل يدا بيد كحديث عباد بن الصامت مرفوعا بالذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالشعير بالشعير والتمر بالتمر والماء بالماء مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد فاذا اختلف هذا الاجناس فبيحو كيف شتم اذا كان يدا بيد رواه الستة الا البخارى واما حديث اسامة لا ربوا الا في النسبة فقيل منسوخا لانهم اجمعوا على ترك العمل بظاهره وقيل جهول على غير الربويات وهو كبير الدين بالدين مؤجلا وقيل

له قوله جزافاً هو بتثبيث الجهم بيع شئ لا يعلو كيله ووزنه وهو اسم من جازف مجازفة وهو معرب كزاف ١٢ **قوله** ولا خير في الخبز قرص
 بقرصين وبه قال الشافعي واحد تحقق العلة وهو الطعم وهو قول أبي حنيفة لكونه وزيادته وقال محمد يجوز لأنه عدوى ولهذا يجوز استطرافه عندنا ١٣
عمل قوله لا يصح مدني بضم الراء وسكون الموحدة نوع من جيا والتمر والذين يكسر اللام وسكون القنينة الوان التمر ما خلا الحجو والربنة والبرنة
 وأوقلت لكسرة ما قبلها والكهيس كرهيس اجود من الهجوة والحشف حشوة كره أو التمر أو الضعيف الذي لا يؤى لها أو الألباس البالي ١٤ **عمله**
قوله بثلاثة اصوع وأما ثلاثة اصوع من عجوة بصاعين من كبس فاعطى منها صاع حشف ليوزن البعير بذلك واصل ذلك ان ما يجري فيه الريناد ابيع
 اصوع عجوة بصاعين من كبس لفضل ٥٨٩ الكبس فاعطى منها صاع حشف ليوزن البعير بذلك واصل ذلك ان ما يجري فيه الريناد ابيع

بعضه ببعض ولم
 تختلف صفاته فان
 للمدعي فيه المسألة
 في الكيل دون غيره
 لأنه ليس فيه غرض
 آخر يختلف فاختلقت
 صفاته كالتمر العجوة
 بالعجوة والجيد بالزوى
 وكان كل واحد من
 العوضين من جنس
 واحد وكل صفة
 واحدة فان المسألة
 فيه بالكيل ايضاً لأنه
 لا غرض في بعض حد
 العوضين دون بعض
 فيقوز في بعضه لبعض
 فيقتضى ذلك الاختلاف
 لتسقيط العوض الآخر
 على الجزاء وذلك
 علة الفساد فيه ١٥
قوله والدقيق
 بالحنطة الخ لا بالدقيق
 نفس الحنطة فوقت
 اجزاءها فاشبه
 بيع الحنطة بصغيرة
 جدا كبيرة جدا وبه
 قال احمد في الظاهر قوله
 وبه قال ابو حنيفة
 يجوز بيع الحنطة
 بالدقيق ولو متساوي
 لان الاعتبار فيه
 للكيل وهو غير مستو
 فيما لاكتناز الدقيق
 وتختلف البر وهو قول
 الشافعي ورواه عن
 احمد **قوله**
 فاعطى بالحنطة مثلاً
 بمثل وذلك اذا كان

حنطة بصاعين من سمن فاذا كان الصنفان من هذا مختلفين فلا بأس بأثنين منه بواحد
 وأكثر من ذلك يدا بيد فان دخل ذلك الاجل فلا يحل **قال مالك** ولا تحل صبرة الحنطة
 بصبرة الحنطة ولا بأس بصبرة الحنطة بصبرة التمر يدا بيد وذلك انه لا بأس ان يشتري
 الحنطة بالتمر جزافاً **قال مالك** وكل ما اختلف من الطعام والأدوية فبان اختلافه فلا بأس
 ان يشتري بعضه ببعض جزافاً يدا بيد فان دخله الاجل فلا خير فيه وانما اشتراء ذلك
 جزافاً كاشتراء بعض ذلك بالورق والذهب جزافاً **قال مالك** وذلك انك تشتري
 الحنطة بالورق جزافاً والتمر بالذهب جزافاً فهذا حلال لا بأس به **قال مالك** ومن
 صبر صبرة طعام وقد عمل كيلها ثم باعها جزافاً وكتم المشتري كيلها فان ذلك لا يصح
 فان احب المشتري ان يرد ذلك الطعام على البائع رده بما كتمه كيله وعرة وكذلك كل ما
 علم البائع كيله وعدة من الطعام وغيره ثم باعه جزافاً ولم يعلم المشتري ذلك فان المشتري
 ان احب ان يرد ذلك على البائع رده ولم يزل هل لعلم يهون عن ذلك **قال مالك** ولا خير
 في الخبز قرص بقرصين ولا عظيم بصغير اذا كان بعض ذلك اكبر من بعض فاما اذا
 كان يخفى ان ذلك يكون مثلاً بمثل فلا بأس به وان لم يوزن **قال مالك** لا يصح مدني
 ومدني مدي زبد وهو مثل الذي وصفنا من التمر الذي يباع صاعين من كبس فصاعاً
 من حشف بثلاثة اصوع من عجوة حين قال لصاحبه ان صاعين من كبس بثلاثة
 اصوع من عجوة لا يصح ففعل ذلك ليحيز بيعه وانما جعل صاحب اللبن اللبن مع زبده
 ليأخذ فضل زبده على زبد صاحبه حين ادخل معه اللبن **قال مالك** والدقيق بالحنطة
 مثلاً بمثل لا بأس به وذلك انه اخلص الدقيق فباعه بالحنطة مثلاً بمثل ولو جعل نصف
 المد من دقيق ونصفه من حنطة فباع ذلك بمد من حنطة كان ذلك مثل الذي وصفنا
 لا يصح لانه انما اراد ان يأخذ فضل حنطته الجيدة حين جعل معها الدقيق فهذا لا يصح
جامع بيع الطعام مالك عن محمد بن عبد الله بن ابي مريانه سأل سعيد بن المسيب
 فقال لي رجل ابتاع الطعام يكون من الصكوك بالجار فيما ابتعت منه دينار ونصف
 درهم فاعطى بالنصف طعاماً فقال سعيد لا ولكن اعط أنت درهماً وخذ بقيته طعاماً
مالك انه بلغه ان محمد بن سيرين كان يقول

وزنا بوزن وان كيلاً كيل فلا كذا في الاقصاء عن الاشراق للقاضي عبد الوهاب ١٦ **قوله** اني رجل ابتاع الطعام يكون من الصكوك
 اني تخبر بالعطية لاصلها على وجه الهبة والعطية المحضة دون وجه من المعادضة فهمن من يحتاج فيبيعها فكان هذا ديناراً وبيعها فباعها بدينار
 الجلة منها بدينار ونصف درهم اما لانه اشترط على سمر فادى الحساب في الجلة الى دينار ونصف درهم واما لان العقد وقهر هذا العقد وجب لوجه
 البائع الى البعير بدينار ولا رضيه المبتاع بدينار ودرهم فاتفقا على دينار وكانت الدراهم في ذلك الوقت صاعاً فكان من اسحق على اخر نصف درهم
 اخذ به عوضاً بعد ما انصاف فيها سعيد بن المسيب عن ذلك وذلك يكون على وجهين أحدهما ان يدفع اليه من ذلك الطعام ربعيته والثاني ان يدفع
 اليه من غيره فان اعطاه من ذلك الطعام ربعيته فلا يحل ان يعطيه اياً بعد استيفائه فان اعطاه اياً قبل استيفائه فقد
 عن بعض القرويين لا يجوز ذلك لانه بيع الطعام وقبل استيفاء الا ان يصرفاً بالصرف ويتقلاً بمقدار النصف درهم فذلك جائز ١٧

له قوله لا تتبعوا الحب في سنبله من باب النبي عن بيع الحب قبل ان يبيس لان سنبله اذا ابيض فقد يبيس ما فيه من الحب فاما وقت المنع من البيع وهو حال افراكه فان سنبله لم يبيض بعد وفرق بينه وبين الثمرة ان الثمرة اذا ابدت اصلاها وذلك ان كل ثمرة يجوز بيع ثمرتها اذا بدت اصلاها وان لم تبلغ حد الاذخار ما لم يكن له ساق فيكون ذلك فيه الا ان يبلغ حد الاذخار **له قوله** حتى يبيض اي يشتد الحب وفي مسلم عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم عن بيبي الفحل حتى يزهر وعن بيع السنبل حتى يبيض ويا من العاهة وبه قال مالك وابو حنيفة واحمد والثالث في القدر انه يجوز بيع البرقي سنبله بعد الاشتداد وقال في الجدي لا يصح لانه غرقانه لا يدرى **له قوله** ومن اشترى الخ وهذا كما قال ان من كان له عليه طعام من سلوفه اهل الاجل قال اشترى منك طعاما فاضحك منه سلمك **هـ هـ** فانه لا يجوز ان يبيعه منه الى اجل مثل

لا تتبعوا الحب في سنبله حتى يبيض قال مالك ومن اشترى طعاما بسعر معلوم الى اجل مسمى فلما حل الاجل قال لذي عليه الطعام لمصاحبه ليس عندي طعام فبعني الطعام الذي لك على لي اجل فيقول صاحب الطعام هذا لا يصلح قد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يستوفي فيقول لذي عليه الطعام لغريمه فبعني طعاما الى اجل حتى اقضيه فلهذا لا يصلح لانه انما يعطيه طعاما ثم يردده اليه فيصير الذم له الذي اعطاه ثم الطعام الذي كان له عليه ويصير الطعام الذي باعه محلا فيما بينهما ويكون ذلك اذا فعلاه بيع الطعام قبل ان يستوفي قال مالك في رجل له طعام على رجل ابتاعه منه ولغريمه على رجل اخر طعام مثل ذلك الطعام فيقول الذي عليه الطعام لغريمه احيلك على غريمي عليه مثل الطعام الذي لك على بطعامك الذي لك على قال مالك ان كان الذي عليه الطعام انما هو طعاما ابتاعه فاراد ان يحيل غريمه بطعام ابتاعه فان ذلك لا يصلح وذلك بيع الطعام قبل ان يستوفي فان كان الطعام مسلفا فلا فلا بأس ان يحيل به غريمه لان ذلك ليس ببيع قال مالك ولا يحل بيع الطعام قبل ان يستوفي لنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك غير ان اهل العلم قد اجمعوا انه لا بأس بالشرك والتولية والاقالة في الطعام وغيره قال مالك وذلك ان اهل العلم انزلوه على وجه المعروف ولم ينزلوه على وجه البيع وذلك مثل الرجل يسلفا للرجل الدرهم النقص فيقضى دراهم وازنة فيها فضل فيحل له ذلك ويجوز ولو اشترى منه دراهم نقصا بوزنة لم يحل له ذلك ولو اشترط عليه حين اسلفه ازنة وانما اعطاه نقصا لم يحل له قال مالك وما يشبه ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن المزينة وارخص في بيع العرايا بخرصها من التمر وانما فرق بين ذلك ان المزينة بيع على وجه المكايسة والتجارة وان بيع العرايا على وجه المعروف لا مكايسة فيه قال مالك ولا ينبغي ان يشتري رجل طعاما بربع او ثلث او كسر من درهم على ان يعطى بذلك طعاما الى اجل ولا بأس ان يبتاع الرجل طعاما بكسر من درهم الى اجل ثم يعطى درهما ويأخذ باقئ له من درهمه سلعة من السلع لانه اعطى الكسر الذي عليه فضة واخذ ببقية درهمه سلعة فهذا لا بأس به قال مالك ولا بأس بان يضع الرجل عند الرجل درهما ثم يأخذ منه ثلث او ربع او بكسر معلوم سلعة معلومة فاذا لم يكن في ذلك سعر معلوم وقال الرجل خذ منك بسعر كل يوم فهذا لا يحل لانه غرقيل مرة ويكثر مرة ولم يتفرقا على بيع معلوم قال مالك ومن باع طعاما حزا فاولم يستثن منه شيئا ثم يرد له ان يشتري منه شيئا فانه لا يصلح له ان يشتري منه شيئا الا ما كان يجوز

رأس مال السلم ولا اقل منه ولا اكثر لانه يخلو فيه دين في دين لانه كان له عليه طعام يريد فسخ في علق الى اجل وان باع منه لم يجز ما كثر من الثمن الاول ولا اقل منه لانه يدخله في الطعام قبل استيفائه ولا بأس به بمثل رأس مال السلم لانه يؤل الى الاقالة وذلك جائز في طعام السلم **له قوله** على وجه المعروف لا مكايسة فيه وهذا كما قال ان من كان له على رجل طعام من ابتاع وللرجل على اخر مثل طعام من بيع لم يجز ان يحيله به لان البيعتين متواليان في طعام واحد وان استيفاء وليست بحالة بفاصلة بين البيعتين بل تؤكد معانها وتجمعها في عين واحدة من الطعام وذلك

غير جائز لو كان احد الطعامين قرض لحاذا ذلك يجوز ان يحيل من له قبلك طعام من قرض على من لك عليه طعام من بيع وتحيل من له طعام من بيع على من له عليه طعام من قرض ولا يجوز لاحد هذين الحالتين ان يبيع ما اجل به قبل ان يستوفي لان هذا بيع يتصل بالبيع الاول من الحال والحال عليه قبل ان يستوفي الطعام مودة لك غير جائز **له قوله** ولا ينبغي وهذا كما قال انه لا يجوز لاحد ان يشتري طعاما بكسر من درهم على ان يعطى بذلك طعاما الى اجل لانه يدخله الطعام الى اجل وانه غير جائز ولا يبيع ذلك ضرورة لان منه مندوحة ان يدفع اليه الطعام به نقد او يبيع فيه عند انقضاء الاجل درهما كاملا او يأخذ ببقية ما شاء ويجوز ان يشتري منه بكسر الدرهم طعاما ويدفع اليه درهما كاملا ولا يدخل ذلك بيع وسلف لانهما لم يعتدا على ذلك فان كان علم ان كسر الدرهم لا يوجد ولا يمكن تسليمه الا ان الباقى ثم يتوقع ان يقبض منه بقية درهمه ما شاء ومتى شاء او يشاركه فيه **له قوله** ولا بأس ان يضع وهذا كما قال ان الرجل يجوز له ان يضع عند الرجل (البقية على صفح ٥٩١)

491

هذه عن يوم الخميس ان باكيوزين نفسيه في هذا ناخذ وهو قول الى حقيقه والسا مة من فقرنا ثلثا ، مو حلا وحو

مالك وعلى الوالى السعير عند الغلام ثمان مائتا فقال بجرمة الاحكام فى المصوم وغيره وهودوا
ولو كان شيئا باءودا همدوا وبيئارا كذا ذكره الشافعى وغيره والجمهور على ان الاحكام رخص بالاقوات وقد
مسلم ولا يجزى الاضاحى ثمان جنس القوت اما يكون احكاما اذا طالت المدة لا فيا قصرت وحد
احتكر الطعام اربعين يوما فقد برئ من الله وبرئ الله منه قال النووي والاحكام الحرمان يشترى
فاما اذا كان غير الطعام او اشترا في الرخص واخره او ابتاعه في الغلاء لانه قليل باحكام
العامة كما اجتمعوا على انه لو كان عند احد طعام واضطر واليه اجبر على بيعه دفعا للضرر عنهم وام
يجوز ان يقال ابن عبد البر انها كما يجوز ان الزبيب والنوى محمول على احكام القوت بحمل الله
ومسلم من احتكر طعاما فهو خاطى اخرجه مسلم وابوداود ودروال الترمذى وصححه مرفوعا بللف
من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالحزام والا فلا سدوا ابن ماجه باسماء وحسن ١٠٥
بلنفا عن علي بن ابى طالب خلاف ذلك اخبرنا مالك اخبرنا ابن ابى ذؤيب عن يزيد بن عبد الله بن قيس
ابن عجلان عن رجل من بني النضير عن رجل من بني النضير عن رجل من بني النضير عن رجل من بني النضير

من المحولة من ماشية الابل وان كانت من نعم واحدة فلا بأس ان يشتري منها اثنان بواحد الى اجل ذ الاختلف فبان اختلافها وان اشبه بعضها بعضاً واختلفت اجناسها ولم تختلف فلا يؤخذ منها اثنان بواحد الى اجل قال مالك وتفسير ما كره من ذلك ان يؤخذ البعير بالبعيرين ليس بينهما تفاضل في نجابة ولا رحلة فاذا كان هذا على ما وصفتك فلا يشتري منه اثنان بواحد الى اجل ولا بأس بان تباع ما اشتريت منها قبل ان تستوفيه من غير الذي اشتريته منه اذا انتقدت ثمته قال مالك ومن سلف في شيء من الحيوان الى اجل مسمى فوصفه وحلّاه ونقد ثمنه فذلك جائز وهو لازم للبائع والمبتاع على ما وصفاً وحطياً ولم يزل ذلك من عمل الناس الجائزينهم والذي لم يزل عليه اهل العلم ببلدنا ما لا يجوز من بيع الحيوان مالك عن نافع عن عبد الله بن عثمان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع حبس الحبلة وكان بيعاً يتباعه اهل الجاهلية كان الرجل يبتاع الجوز الى ان تنجز الناقة ثم تنجز التي في بطنها مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه قال لا ربا في الحيوان وانما نهي من الحيوان عن ثلاثة عن المضامين والملاقيح وحبل الحبلة فالمضامين ما في بطون اناث الابل والملاقيح ما في ظهور الجمال وحبل الحبل ما كان اهل الجاهلية يتبايعونه قال مالك ولا ينبغي ان يشتري احد شيئاً من الحيوان بعينه اذا كان غائباً عنه وان كان قد رآه ورضيه على ان ينقد ثمنه لا قريباً ولا بعيداً قال مالك وانما كره ذلك لان البائع ينتقم بالثمن ولا يدري هل توجد تلك السلعة على ما رآها المبتاع ام لا فلذلك كره

قوله خامساً أنه ما في بطون الانعام وهو ايضا من بيوع الضر ولكن هذا انما فسر به ابن المسيب بيع المضامين كما اداه مالك وفسر به غيره ببيع الملاقيم وحكي عن ابن كيسان ما في العباس الملبس والمراد ان بالجملة الكوخة وجعلها اى حملها وثراها قبل ان يبلغ الادراك كما ينه عن بيع تمر الخلة حتى ترعى وهو قول شاذ **قوله** لا رباني الحيوان المختلف جنسه كتمتد وبيع بل بدين فان بيع الى ابل واختلفت صفاته حازو الامن عند مالك واجازة الشافعي مطلقا وهو ظاهر قول ابن المسيب لانه صلى الله عليه وسلم امر ببيع اصبهان ان يعطى يهودا في بيعيرين المجلل فهو مخصص لعوم حرمة الربوا واجب بجملة على مختلف الصنف والمناخ جميعا بين الادلة ومنعه ابو حنيفة اتفقت الصفات (واختلفت لقوله ثم واحل الله البيع وحرر الربوا والربوا هو الزيادة وهذه زيادة واحاديث التخصيص متعارضة فلا اصل هو الممنع **قوله** فالمضامين ما في بطون اناث الابل الخ هذا ما ذكره مالك وقال في النهاية المضامين ما في اصلاب الفحول وهي جمرة مضمون يقال ضمن الشئ بمعنى تضمنه ومنه قوله مضمون الكتاب كذا وكذا والملاقيم جمع ملتقح وهو ما في بطن الناقة وفسرها مالك في المؤطا بالعكس وفسر الازهرى عن مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وحكاها ايضا عن ثعلب عن ابن اعرابي قال اذا كان في بطن الناقة حمل ففى ضامن ومضمان وهن ضومان مضامين والذي في بطنها ملتقح وملتقحة انتهى **قوله** والملاقيم مما في ظهور الجمل جمع جمل وهو ذكر الابل لانه يلحق الناقة ولذا سميت الخلة القى يلحق بها التار فلال قال الزرقاني وافق الامام على هذا التفسير جماعة من الصحابة ونكسه ابن حبيب فقال المضامين ما في الظهور والملاقيم ما في البطون وزعم ان تفسير مالك مقلوب وتعقب بان مالك اعلم منه باللغة وفي تهذيب الاسماء واللغات للنووي في شرح الضاد المجهمة قال ابو عبيد بن معمر بن المثنى فيما رأيته في غريب الحديث له هو اول من صنف غريب الحديث عن بعض (البقية على ص ٩٤)

(البقية عن ص ٥٣) العلماء وعند بعضهم النضرين شميلي قال لمضامين ما في اصلاص الفحول وكذلك قاله صاحب ابو عبيد القاسم بن سلام وكذلك ذكره الجوهري وغيرهم وقال صاحب المحكم المضامين ما في بطون الحوامل كما نهن تضره وقال الاذهري في شرح الفاظ المختصر المضامين ما في اصلاص الفحول سميت بذلك لان الله تعالى او دعها ظهورها فكانها ضمنتها وحكي صاحب مطالع الانوار عن مالك انه قال المضامين في البطون وعن ابن حبيب من اصحابه ما في ظهور الابل الفحول وفيه ايضا في حرف اللام واحد الملاقيهم عند صاحب معاصر اللغة ملقوحة وكذلك قال ابو عبيد والقاسم بن سلام والاذهري وغيرهم ان الملاقيهم الائمة في بطون الائمة واحد ملقوحة لان امها القهتها اي حملتها قالوا فخر الحامل ولم يخصها ٥٩٣ الاذهري وابن فارس بالابل وخصها ابو عبيد والجوهري بالابل ويظهر من هذا كله انهم اختلفوا في تفسير المضامين والملاقيهم القهت نعين بيعها في الحديث بعد ما اتفقوا على ان المراد ما في البطون من الائمة وما في اصلاص الفحول من النطف التي تكون مادة الاولاد ولم تقع بعد في الرحم ففسر بعضهم الاول بالاول والثاني بالثاني وكنس بعضهم ولكن وجهة ومناسبة وكان هذان البيعان من بيعو الجاهلية وبيدوع ولد الناقة قبل ان تولد وقبل ان تقع نطفة الفحل في البطن وانما نهي عنهما لان فيها غرورا وبيع ما ليس عنده وما لا يقدر على تسليمه ولقد اعجب على القاري حيث قسر قوله ما في ظهور الجاهل بقوله من الوبر وادار به الشعر الذي على الظهر ولعلمي ما ذكرنا ظاهر على كل من له مهارة في فنون الحديث وغيره فكيف خفي على هذا المتهم ولا عجب فان لكل عالم زلة ولعل جواد كبره

(الحاشية المتعلقة بمقضية هذا)

له قوله نهي عن بيع الحيوان باللحم اختلفوا فيه فجوز ابو حنيفة وابو يوسف والمزني تلميذ الشافعي بيع اللحم بالحيوان سواء كان اللحم من جنس ذلك الحيوان او لا مساويا لما في الحيوان او لا بشرط التجليل اما بالنسبة فلا امتناع السلم والحيوان واللحم وذلك لانه باع موزونا بما ليس بموزون اذ الحيوان ليس بموزون عادة ولا يعرف قدر ثقله بالوزن لانه يشغل نفسه تارة ويخففها اخرى واتحاد الجنس مع اختلاف المقدارية لا يمنع التفاضل وانما يمنع النساء فقلنا به وقال محمدان باعه بطعمه فبيعه لحم البقر بالشاة الحية ولحم الجوز بالبقر الحية يجوز كيف ما كان وان كان من جنسه لحم شاة بشاة حية فشرطه ان يكون اللحم المفروزا اكثر من اللحم الذي في الشاة ليكون لحم الشاة بمقابلة مثله من الحيوان وبأق اللحم بمقابلة السقط وهو ما لا يطلق عليه اسم اللحم كالكرش والجلد والاكادع ولو لم يكن كذلك يتحقق الربو اما الزيادة السقط ان

ذلك ولا بأس به اذا كان مضمونا موصوفا ببيع الحيوان باللحم مالك عن زيد بن اسلم عن سعيد بن المسيب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فخر عن بيع الحيوان باللحم مالك عن داود بن الحصين انه سمع سعيد بن المسيب يقول من فليس اهل الجاهلية ببيع اللحم بالشاة والشاتين مالك عن الزناد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول فخر عن بيع الحيوان باللحم قال ابو الزناد فقلت لسعيد بن المسيب رايت رجلا اشترى شاة فاعيش شاة فقال سعيد بن كان اشترى لي فخرها فلا خير في ذلك قال ابو الزناد وكل من ادركت من اهل لعلم يهون عن بيع الحيوان باللحم قال ابو الزناد وكان يكتب في عهد العمال في زمان ابان ابن عثمان وهشام بن اسمعيل يهون عن ذلك ببيع اللحم باللحم قال مالك الامر المحتم عليه عندنا في لحم الابل والبقر والغنم وما اشبه ذلك من الوحوش انه لا يشتري بعضه ببعض الامثلا يمثّل وزنا بوزن يدا بيد ولا بأس به وان لم يوزن اذ تحوز ذلك ان يكون مثلا يمثّل يدا بيد قال مالك ولا بأس بلحم الحيتان بلحم الابل والبقر والغنم وما اشبه ذلك من الوحوش كلها اثنين بواحد واكثر من ذلك يدا بيد فان دخل في ذلك الاجل فلا

خير فيه

ص ورام و فاع المسنة من النوق ولحم الشاة	واهلها عند لا جنس واحد وقال ابو
مثل بازل وبزل ١٣ قوله لا يشتري	حنيفة والشاة فخر لحم البقر جنس و
بعضه ببعض الخ فان الدواب وحشيها	لحم الابل جنس اخر ١٤ ١٥ ١٦

كان اللحم المفروزا مثل لحم الحيوان اول زيادة اللحم ان كان لحم الشاة اكثر فصا ركبهم لجل اي دهن السمسم بالسمسم والزيتون بدنه فانه لا يجوز الا على ذلك الاعتبار ولو كانت الشاة مذبوحة مسلوخة اذ اقسا ويا وزنا جازا اتفاقا اذ كانت مغسولة عن السقط وان كانت بسقطها لا يجوز الا على الاعتبار المذكور وقال مالك والشاة فخر واحد لا يجوز بيع اللحم بالحيوان اصلا في مقعد الجنس ولو باعه بطعمه فبيعه لحمه فقال مالك واحد يجوز وللشاة فخر ولا يصح لا لعموم النهي ولا يخفى ان المنع وارد بالنهي مطلقا فنه قوي ومنه ضعيف فمن القوى رواية مالك وابو داود في المراسيل ومرسل ابن المسيب حجة بالاتفاق واخرجه ابن خزيمة عن احمد بن قنصل السلمي حدثني ابراهيم بن طهمان عن الحجاج بن سحابة عن قتادة عن الحسن بن سمره وقال البهقي اسناده صحيح ومن اشبه سماعة الحسن بن سمره فهو عند موصول ومن لم يشته فهو عند مرسل جيد والمرسل عندنا حجة مطلقا واسند الشاة فخر الى رجل مجهول من اهل المدينة انه صلى الله عليه وسلم نهي ان يباع حي ميت واسند ايضا الى ابي بكر الصديق انه نهي عن بيع اللحم بالحيوان ويسند الى القاسم بن محمد وعروة وابن الزبير وابي بكر بن عبد الرحمن انهم كرهوا ذلك كذا حقه ابن الرها مرفى فخر القديرو كانه اشأ دلى ترجمه ما وافقته الروايات الحديثية ١٧ قوله نهي عن بيع الحيوان باللحم قال الزرقاني هو تحريم للتفاضل في الجنس الواحد فهو من المزابنة اذ لا يدرى هل في الحيوان مثل اللحم الذي اعطاه اواقل او اكثر قال ابن عبد البر لا علمه يتصل من وجه ثابت واحسن اسناده مرسل سعيد هذا ولا خلاف عن مالك في ارساله ١٨ قوله نهي عن بيع الحيوان باللحم قال محمد بهذا نأخذ من باعها من لحم الغنم بشاة فيه لا يدرى اللحم اكثر او ما في الشاة اكثر والبيع فاسد مكروه ولا يخفى وهذا مثل المزابنة والمحاقلة وكذا بيع الزيتون بالزيت ودهن السمسم بالسمسم ١٩ مؤطا الحديث ٢٠ قوله شاة فخر بغيره معجبة والف

له قوله اذى لحوم الطير مخالفة للحوم الانعام والحاصل ان اللحم كلها عند ثلاثة اجناس فطومة وات الاربع من الانعام والوحش صنف والبجريات جنس ولحوم الطيور ركلة صنف فيجوز التفاصل عند الاختلاف ويجوز عند الاتحاد وهذا هو المطابق لكتب مذهبه ويحتمل ان يكون المصنف والله اعلم ان لحوم الطير مخالفة للحوم الانعام في الحكم فيجوز بيع لحوم الطيور ولو من نوع واحد متفاضلا لعدم تحقق العلة فيها وهو الادخار قاله ابن الهيثم **له** وقد اختلف الناس في جواز بيع الكلب فروى عن ابي هريرة انه قال من السحت وروى تحريمه عن الحسن والحكم وحام واليه ذهب الاوزاعي والشافعي واحمد بن حنبل وقال اصحابنا لم يبيح الكلب جائز وقال قوم ما يبيح اقتناءه من الكلاب فيبيحه جائز وما حرم بيعه منها فيبيحه محرم يحكى ذلك عن عطاء والخضر وقد حكينا عن مالك انه **٥٩٣** كان يحرم ثمن الكلب ويوجب فيه

قال مالك واذا ربي لحوم الطير كلها مخالفة للحوم الانعام والحيتان فلا اذى بأسا بان تشتري بعض ذلك ببعض متفاضلا لا يبيد ولا يباع شيء من ذلك الى اجل ما جاء في ثمن الكلب مالك عن ابن شهاب عن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن ابي مسعود الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن يعني بمهر البغي ما تقط المرأة على الزنا وحلوان الكاهن رشوته وما يعطى على الزنا **قال** مالك كره ثمن الكلب انصاري وغيره انصاري نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب السلف وبيع العروض بعضها ببعض مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وسلف **قال** مالك وتفسير ذلك ان يقول الرجل للرجل اخذ سلحتك بكذا وكذا على ان تسلفني كذا او كذا فان عقدا بيعهما على هذا فهو غير جائز وان ترك الذي اشترط السلف ما اشترط منه كان ذلك البيع جائزا **قال** مالك ولا بأس ان يشتري ثوب من الكتان او الشطوى او القصب بالاثواب من الترييب والقسي او الزينة او الثوب لهرق والمروك بالملاحف اليمانية والشقائق وما اشبه ذلك الواحد بالاثنين او الثلاثة يلابد او الى اجل وان كان من صنف واحد فان دخل في ذلك نسيئة فلا خير فيه **قال** مالك ولا يصح حتى يختلف فيبذل

القيمة لصاحبه على من اتلفه وذلك لانه ابطال عليه منفعة وشبهه بام الولد لا يبل ثمنها وفيه القيمة على من اتلفها وقال القاري النهى محمول عندنا على ما كان في منه عطى الله عليه وسلم حرين امرئ بقتله وكان الانتفاع به يومئذ محروما لخص في الانتفاع به حتى روى انه قضى في كلب صيد قتله رجل باريين ودهما وقضى في كلب ماشية بكبش ذكره ابن الملق وقال الطيبي الجهمودي انه لا يبيع بيه وان لا قيمة على متلفه سواء كان معلما او لا وسواء كان يجوز اقتناءه ام لا واجاز ابو حنيفة بيع الكلب الذي فيه منفعة واوجب القيمة على متلفه وعن مالك روايات الاولى لا يجوز البيع وتجب القيمة والثانية كقول ابو حنيفة والثالثة كقول الجهمودي **له قوله** نهى عن ثمن الكلب يدل على تحريم بيعه مطلقا وبه قال الشافعي واحمد والجهمودي وهو المشهور عن مذهب مالك وقال ابو حنيفة ومالك حيا وميتون من المالكية الكلاب التي يتفعم بها يجوز بيعها لما روى ابو حنيفة في مسنده عن هشيم عن عكرمة عن ابن عباس قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن كلب الصيد وهذا ما وجد فان الهشيم ذكره ابن حبان في الشقائق من اثبات التابعين قال ابن الهيثم في هذا الحديث يصح تخصيصا على رأيهم على قلت وبما ضاع ما في النسخة عن جابر بن عبد الله عليه وسلم عن ثمن الكلب الا كلب صيد - **له قوله** ان يتكاهن قال ابو حنيفة واصله من الخلوة شبه ما يعطى الكاهن بشئ حلولا لخذاء اياه سهلا ومن كلفة بقل حلوت الرجل اذا اطعمته الحلوة غسلته اذا اطعمته العسل والخلو ايضا الرشوة والخلوان في غير هذا ما يأخذ الرجل لنفسه من مهر ابنته وهو عهر عند النساء وحكى ابن عبد البر والمازني وغيرهما الاجماع على حرمة ما يأخذ الكاهن لانه باطل كذب كله **قال** الخطابي الكاهن الذي يدعى مطالعة علم الغيب ويجوز للناس عن الكواثر وكان في الجاهلية كهنة يدعون معرفة كثير من الامور **له قوله** نهى عن بيع وسلف السلف فهنا القرض قال في النهاية ومنه الحديث لا يجل سلف وبيع وهو مثل بعتك هذا العبد بالف على ان سلف ايضا في متاع او على ان تقرضني الف لانه انما يقرضه ليجابه في الثمن فيدخل في حد الجاهلية ولان كل قرض جر منفعة فهو ربا ولان في العقد شرط ولا يبيع انتهى **له قوله** وتفسير ذلك ان قوله فهو غير جائز اى حرام لانه مما على تعبد السلف بزيادة فاذا كان المالك هو اقم السلف فكأنه اخذ الثمن في مقابلة السلعة والانتفاع بالسلف وان كان هو المشتري فكأنه اخذ السلعة بما دفعه من الثمن بالانتفاع بالسلف قوله كان ذلك البيع جائزا الانتفاء التهمة **له قوله** الشطوى منسوب الى شطاة موزع بمصر والقصب القصب بالتحريك ثياب ناعمة من كتان والاثريب منسوب الى اتريب كاتر ميل كورة بمصر والقسي منسوب الى قس بتشديد السين وهو افراد وهو موزع من ارض مصر وقد يكره الزينة بالقفاف اى الثياب الناعمة والشقائق يعني به الثياب الملونة بلون الشقائق **له قوله** بالاثواب الخ قال الباقى يريد ان رقيق الكتان وهو الشطوى وما اشبهها من القصب والفربي والقسي لا بأس به بتلف ثياب الكتان وهي الاثريب وما اشبهه من القسي والزينة الى اجل واصل ذلك ان ما اختلف في جنسه من الثياب يجوز بيعه بما اختلف في جنسه الى اجل لا يجوز ذلك فيما كان من جنسه وانما يختلف جنسها بالرقعة والغلظة لانها المنفعة المقصودة منها وكذلك القطن رقيقه وهو المروى والهروى والقوى والعدلى جنس مختلف لغلظته وهي الشقائق والملاحف اليمانية الغلظ ذكوة ذلك كله ابن القاسم في المدونة وفي الواضحة ان ثياب القطن صنف وان اختلفت جودتها واثامها وبلدانها للتأرب متافرها الا ما كان من ريش القطن وما اختلف ايضا في الرداءة والجمود والغلظة والرقعة فتباين ثباتها ونقصه وجاله فانما صنفان يجوز فيها التفاصل الى اجل فجعل اختلاف الجنس معينين بالصبيح على الوجه الذى ذكره بالرقعة والغلظة ولين كرا الاختلاف

والغلظ وفي بعضها بالصبيح واما اذا اشبهت ذلك بعضا وان اختلفت اسماءه فلا يجوز فيه التفاصل من الرجل لتأرب المنفعة التي في

منه الصبيح لان ثياب الكتان لم تكن هناك تستعمل في هذا الوجه **له قوله** والبيع بغير ثمن يبيح ما تقدم من الجنس بالرقعة

له قوله سلف في سبائب بالموحدتين جميع سببية شقة من الشائب من اي نوع كان وقيل هي من الكنان كذا في النهاية وقيل شائب رفاق يمنية
عائمه او بمقتا نم ١٣ محله **قوله** في سبائب قال مالك السبائب غلائل ثمانية فقال ابن عباس فيمن باعها قبل ان يقبضها ذلك الورق بالورق
وكره ذلك وقال مالك ان معنى ذلك انه اراد ان يبيعها من باعها منه باكثر من الثمن الذي دفع اليه فيها قيد خله الورق بالورق متفاد خلا
يحتل قول مالك هذا ان يريد بيان مذ هب ابن عباس ويحتل ان يريد به ما يحتله اللفظ المروى في ذلك ما هو الصواب عند وقد قال عيسى
سألت ابن القاسم عن ربح ما لم يقبض فقال ذكر مالك ان بيع الطعام قبل ان يستوفي لان رسول الله صلى الله عليه وسلم يربح
بيع الطعام قبل ان يستوفي فربحه **٥٩٥** حرام قال واما غير الطعام العروض والحيوان والشائب فان ربحه حلال لا بأس به
لان بيعه قبل استيفائه حلال ومن كتاب محمد ان من

ربح ما لم يقبض ان يبيع لرجل شيئا بغير امره ثم ياتي
منه وهو لا يعلم ببيعك باقل من الثمن وكذلك بيعك
ما ابتعت بالتحول لا تبعه حتى تعلم الباطن ويشهد انك
رضيته فان لم تعلمه فربحه للبائع وان قلت بعت بعد
ان اخترت صدقت مع بيعك وكذلك الربح واما ما
خلا المطعوم فانه يجوز بيعه من باعته ومن غيره قبل
قبضه بسوا وكان فيه حق توفيقه من مدد او كيل او
لو كان فيه حق توفيقه كالشوب المعين وقال ابو حنيفة
كل ما ينقل او يحول فانه لا يجوز بيعه قبل استيفائه
وكل ما لا ينقل ولا يحول من الدور والارضين وما
اشبهها فانه يجوز بيعها قبل استيفائها وقال الشافعي
لا يجوز بيع شيء من ذلك قبل استيفائه وتعلق شيئا
في ذلك بان المطعوم بالاناس فيه حاجة اليه فكان
الاحتياط فيه واجبا قال القاضى ابو الوليد والذي
عندى انه كان المستعمل في البيع قبل استيفائه
المسبب به الى الدرهم بالدرهمين وروى النعمي
فاختص الحكم بذلك والله اعلم **قوله** قال مالك
والامر بالمعروف عليه عندنا فيمن سلف في رقيق او عرض
فان المشتري لا يبيع شيئا من ذلك من الذي عليه
باكثر من الثمن الذي سلف فيه قبل ان يقبضه منه
يريد ما امر في ذمته وقبل استيفائه منه لانه يكون
حينئذ قد دفع اليه دينارا واخذ منه به دينارين و
اما ان باعه منه بمثل الثمن الذي اشتراه به منه او
اقل من ذلك فلا بأس به لانه في بيعه بمثله يعود الى
معنى القرض فاذا باعه باقل من الثمن بعد عز القربة
لان مثل هذا لا يفعل لا يقصد احد ان يسلف دينارا
في دينار واحد **قوله** من سلف ذهابا او ورقا
في حيوان فلا بأس ان يبيعه من الباطن قبل الاجل و
بعده بجرس يجله لا يؤخره على ما تقدم وروى ذلك انه على
ثلاثة احوال احدها ان يبيعها منه قبل ان يفترقا من
مجلس السلم والثاني بعد ان يفترقا وقبل حلول اجل
السلم والثالث بعد حلول اجل السلم فاما قبل التفريق

فاذا اشبه بعض ذلك بعضا وان اختلفت اسماؤه فلا يأخذ منه
اثنين بواحد الى اجل وذلك ان يأخذ الثوبين من الهوى بالشوب
من المروى او القوهى الى اجل او يأخذ الثوبين من الفرقى بالشوب
من الشطوى فاذا كانت هذه الاصناف على هذه الصفة فلا
يشترى منها اثنان بواحد الى اجل قال مالك ولا بأس بان يبيع
ما اشترى منها قبل ان تستوفيه من غير صاحبه الذي اشترىته منه
اذا انتقدت ثمنه السلفة في العروض مالك عن يحيى بن
سعيد عن القاسم بن محمد انه قال سمعت عبد الله بن عباس و
رجل يسئله عن رجل سلف في سبائب فاراد بيعها قبل ان يقبضها
فقال ابن عباس تلك الورق بالورق وكره ذلك قال مالك ذلك
فيما نرى والله اعلم انه اراد بيعها من صاحبها الذي اشتراها منه باكثر
من الثمن الذي ابتاعها به ولو انه باعها من غير الذي اشتراها منه
لم يكن بذلك بأس **قوله** مالك والامر بالمعروف عليه عندنا فيمن سلف
في رقيق او ماشية او عروض فاذا كان كل شيء من ذلك موصوفا
فسلف فيه الى اجل فخل الاجل فان المشتري لا يبيع شيئا من ذلك
من الذي اشتراه منه باكثر من الثمن الذي سلفه فيه قبل ان
يقبض ما سلفه فيه وذلك انه اذا فعله فهو الرابا صار المشتري ان
اعطى الذي باعه دنائرا ودرهما فانتفع بها فلما حلت السلعة و
لم يقبضها المشتري باعها من صاحبها باكثر مما سلفه فيه فصار
ان رد اليه ما سلفه وزاد من عنده **قال** مالك من سلف ذهابا
او ورقا في حيوان او عرض اذا كان موصوفا الى اجل مسمى ثم حل

فقد قال اشهب في المجموعة من السلم في غير الطعام وعينا او طعاما او عرضا لا يعرف بعينه او ما يعرف ثوبا به من الباطن قبل التفريق جاذا ان
يبيعه منه بما شاء وان نقد لا دنائرا واخذ دراهما او اخذ دنائرا او اكثر من دنائره ولا يجوز ذلك بعد التفريق وقال القاضى ابو الوليد ومعنى
ذلك عندى ان يأخذ من جنس دنائره اكثر فيسلمه انه لم يقصد اعطاء دينارين بدينارين فيصير لبعدها لثمة في البيع الاول والثاني وهذا على
مذ هب اشهب واما على قول ابن القاسم فلا يجوز ان يأخذ منه اكثر من ذهابه فان كان بعد التفريق وقبل الاجل فانه لا يجوز الا بايجوز ان يسلم في
الحيوان المسلم فيه ويجوز ان يسلم فيه رأس المال فيجن من الامرين واما بعد الاجل فاما يراعى معنى واحد وهو ان يكون رأس مال السلم لا
يجوز ان يسلم فيه باعه به وان كان ما باعه به لا يجوز ان يسلم فيه باعه به لان حكمه حكم التناجز لانه يأخذ ما باعه به نقد الا يجوز فيه التأخير وما في
ذمة المسلم اليه بمنزلة النقد فلا يفسد ذلك من هذا الوجه الا ما يفسد بيع النقد واما يراعى ذلك في رأس مال السلم وما قبضه ثمن السلم
فيه لما بينها من التأخير والله اعلم ومن شرط صحة هذا البيع القبض قبل التفريق او ما هو في حكمه ذلك لانه يدخل قبل الاجل وبعده فليس
مرين في دين وذلك ممنوع باتفاق فان كان ما يأخذ مما يمكن قبضه لوقته كالشوب فلا يجوز ان يؤخره به الا مثل ذهابه الى البيت واما ان
يفارقه ويطلبه فلا يجوز ذلك لانه يدخله فليس في دين ووجه ذلك انه كان له عليه حيوان مضمون في ذمته فقلعه الى ثوب مضمون
في ذمته وان تفرقا قبل القبض فليس البيع ان عملا على ذلك ١٢

له قوله من الكافي بالكافي بالهمزى التأخير ومنه بلغ بك الكافي العبرى أى أطول له وأشد وقيل مأخوذ من الكلاء وهو الحفظ وإطلاق هذا الاسم على الدين مما لا يملكه كراهة لأن الكافي قائم الكافي صاحبه لأن كلا من المتبايعين يكلا صاحبه أى يحرسه لأجل ماله قبله فعلقة الجواز الملازمة إلى كون كل فيما لا يملكه للأخراد يلزم من الحفظ محفوظ وعكسه وقد جاء فى ما قبل معنى مفعول كذا فوق أى مد فوق أو هو مماز فى الإسناد أى ملائمة الفعل أى كالكى صاحبه كهيئة راضية أو مماز بالمحذوف أى من بيع ماله الكالى بالكالى قال أحمد ليس فى هذا حديث يهمل لكن الإجماع على أنه لا يجوز بيع الدين بالدين **سلكه قوله** والكالى بالكالى أن يبيع الرجل ويأخذ منه رجل بدين له على رجل آخر يريد ما ذكرناه من أن يبيع دينه على رجل من رجل آخر بمرض يؤخره عليه وإنما نخص بذلك إنما هذا من جملة الكالى بالكالى لأن هذا هو جميع ما يقع عليه الاسم بل يبيع لشوب إلى أجل يجوز

على تأكيده أى لأجل أنه دخل فى باب الكالى بالكالى والله اعلم **سلكه قوله** فمن سلف دنانير أو درهم فى أربعة أثواب موصوفة فلا بأس أن يأخذ منه عند الأجل ثمانية أثواب من جسمها دون منها يقتضى أن رقيق الكتان جنس واحد وإن اختلفت أثماً أنه حتى يكون للشوب منه ثمن الثوبين ولا أكثر لكنه من جملة الرقيق كما أن غليظه جنس مخالف لرقيقه وإن اختلفت أثماً أنه وتفاوتت ولو اختلفت اجناسه باختلاف أثماً أنه لكان من الكتان اجناس كثيرة وكذلك حكم سائر أنواع الثياب من القطن والصوف والخز والحبر وغير ذلك والله أعلم وأثبت ذلك فإنه لا يجوز أن يأخذ منه قبل الأجل أدون من مثابه ولا أفضل لما قد متناه من أنه لا يسلم الجنس من الثياب فى جنسه ولأنه يدخله فى أخذه الأدون ضمير وتقبل ويدخله فى أخذه الأفضل حط عن الضمان وإثباته وهذا فى البيع فاما القرض والمؤجل فلا يجوز أن يأخذ منه قبل الأجل أدون لأنه ضمير وتقبل وأما أن يأخذ منه قبل الأجل أفضل فجوزة إنزلقاسهم ومنعه اشبه قال ابن القاسم لازمة تجبيل القرض قبل الأجل فلا حاجة به إلى أن يحيط عنه الضمان بزيادة لأنه قادر على أن يحيطه بغير زيادة وهذا هو الشبه أنه ليس له تجبيله إلا باختيار المقرض فلذلك منعه منه وإذا أجل الأجل حياز أن يأخذ منه أفضل من مثابه وإنه وأكثر مدداً فإن أعطاه أفضل من مثابه ودرهماً أو ديناراً فقد قال مالك لا يجوز ذلك ومعناه إذا كان رأس المال عيناً لأنه إذا أخذ منه عينا من جنس رأس المال فقد أزال امرها إلى عين مؤجل بعرض وعين من جنسه مؤجل ولو كانت الزيادة عرضاً جاز ذلك وكذلك لو كان رأس مال المسلم عرضاً يجوز أن يسلم فى العرض المسلم فيه وبغيره أو درهماً لمجاز لأنه يؤول إلى حيوان وثياب ودرهم إلى أجل وذلك حائز لو كان رأس المسلم عينا فأخذ المسلم عند الأجل أفضل من مثابه وزاد عينا من جنس رأس المال لمجاز ذلك لأنه وإن كان فيه عرض مجمل وعين مؤجل بعرض مجمل فإن العين المؤجل لما كان يسيراً ضعفت فيه القيمة والله أعلم ولا يجوز عندنا لشأفه أن يزيد المسلم درهماً ويأخذ أفضل مما يسلم لأنه بيع المسلم فيه قبل قبضه وذلك غير جائز عندنا وجوز أبو حنيفة ذلك فى الثياب دون المكمل والموزون وقد تقدم ذكر ذلك كله فإن كانت الزيادة من المسلم إليه فلا يفرق قبل قبضها لما قد متناه وإن كانت من المسلم لأفضل ما أخذ على ما كان له جاز أن تتأخر الزيادة رواه على بن زياد عن مالك لأنه يدخله الكالى بالكالى ولا فسخ عين فى مرن وذلك أن المسلم بمجمل ما ينتقل إلى فتمام الزيادة التى قبضها بضم مؤخر وذلك جائز **سلكه قوله** أن يبيعه الخ قال الخطاى إذا أسلفه ديناراً فى قبضه خطه أى شهر قبل الأجل فأعوزه البرهان أباح حنيفة ذهب إلى أنه لا يجوز له أن يبيعه عرضاً بالدينار ولكن يرجع برأس المال إليه قولاً بعبور الخبر وظاهره عندنا أن لا يجوز له أن يشتري منه صاعاً بالدينار إذا اتقيا ولا قبضه قبل التفرق فلا يكون ديناً بدين فأما قبل الأقاله فلا يجوز وهو مذهب النوى عن صرف السلف إلى غيره **سلكه قوله** قال مالك إلا مرعند تأخر وذلك أن المكمل والموزون مما ليس بمطعور ولا ممن كالحناجر والحديد والرصاص والنحاس فإنه يجوز فيه التفاضل يدابيد ويجوز فيه التفاضل مع الأجل فى الجنس الواحد منه لما قد متناه قبل هذا وإن كان الصنف يشبه الصنف الأخرى أو اختل فى الاسم كالرصاص والألوان ففى ذلك فأنى أكره أن يباع منه واحد بأثنين إلى أجل بغيريد بالتفاضل به تقارب الصور كالألوان والرصاص زاد ابن الحبيب والقز مرفقة جنس واحد فى هذا الباب وكذلك الشحم والصبر والنحاس جنس واحد والمعدن لينة وكبير جنس واحد والمعدن يختلف بالصل فأدعمل الحديد سبيوفاً أو سكاكين أو النحاس وأنى فإنه يصير امتناً فاختلاف المتأخر والصور وقوله فأنى أكره أن يؤخذ منه اثنان بواحد لما قد متناه من أن الجنس الواحد (البقية على صفحة ٥٩٦)

الأجل فإنه لا بأس أن يبيع المشتري تلك السلعة من البائع قبل أن يحل الأجل وبعد أن يحل بعرض من العروض يحمله ولا يؤخره بالغاً ما بلغ ذلك العرض لا الطعام فإنه لا يحل أن يبيعه حتى يقبضه والمشتري أن يبيع تلك السلعة من غير صاحبه الذى ابتاعها منه بذهب أو ورق أو عرض من العروض يقبض ذلك ولا يؤخره لأنه إذا أخره قيم ودخله ما يكره من الكالى بالكالى والتكلى بالكالى أن يبيع الرجل حيزه على رجل بدين له على رجل آخر قال مالك ومن سلف فى سلعة إلى أجل وتلك السلعة ما لا يؤكل ولا يشرب فإن المشتري يبيعها من شاء بنقد أو عرض قبل أن يستوفىها من غير صاحبها الذى اشتراها منه ولا ينبغي له أن يبيعها من الذى ابتاعها منه إلا بعرض يقبضه ولا يؤخره قال وإن كانت السلعة لم تحل فلا بأس أن يبيعها من صاحبها بعرض مخالف لها بين خلافه يقبضه ولا يؤخره قال مالك فيمن سلف دنانير أو درهم فى أربعة أثواب موصوفة إلى أجل فحل حل لأجل تقاضى صاحبها فلم يجد لها عنداً ووجد عنداً ثياباً دونها من صنفها فقال له الذى عليه الأثواب اعطيك بها ثمانية أثواب من ثيابي هذه أنه لا بأس بذلك إذا أخذ تلك الأثواب التى يعطيه قبل أن يفترقا قال مالك فإن دخل ذلك الأجل فإنه لا يصح وإن كان ذلك قبل محل الأجل فإنه لا يصح أيضاً إلا أن يبيعه ثياباً ليست من صنف الثياب التى سلفه فيها بيع النحاس والحديد وما أشبههما **أما يوزن قال** مالك إلا مرعندنا فيما كان ما يوزن من غير الذهب والفضة

مؤجل بعرض مجمل فإن العين المؤجل لما كان يسيراً ضعفت فيه القيمة والله أعلم ولا يجوز عندنا لشأفه أن يزيد المسلم درهماً ويأخذ أفضل مما يسلم لأنه بيع المسلم فيه قبل قبضه وذلك غير جائز عندنا وجوز أبو حنيفة ذلك فى الثياب دون المكمل والموزون وقد تقدم ذكر ذلك كله فإن كانت الزيادة من المسلم إليه فلا يفرق قبل قبضها لما قد متناه وإن كانت من المسلم لأفضل ما أخذ على ما كان له جاز أن تتأخر الزيادة رواه على بن زياد عن مالك لأنه يدخله الكالى بالكالى ولا فسخ عين فى مرن وذلك أن المسلم بمجمل ما ينتقل إلى فتمام الزيادة التى قبضها بضم مؤخر وذلك جائز **سلكه قوله** أن يبيعه الخ قال الخطاى إذا أسلفه ديناراً فى قبضه خطه أى شهر قبل الأجل فأعوزه البرهان أباح حنيفة ذهب إلى أنه لا يجوز له أن يبيعه عرضاً بالدينار ولكن يرجع برأس المال إليه قولاً بعبور الخبر وظاهره عندنا أن لا يجوز له أن يشتري منه صاعاً بالدينار إذا اتقيا ولا قبضه قبل التفرق فلا يكون ديناً بدين فأما قبل الأقاله فلا يجوز وهو مذهب النوى عن صرف السلف إلى غيره **سلكه قوله** قال مالك إلا مرعندنا تأخر وذلك أن المكمل والموزون مما ليس بمطعور ولا ممن كالحناجر والحديد والرصاص والنحاس فإنه يجوز فيه التفاضل يدابيد ويجوز فيه التفاضل مع الأجل فى الجنس الواحد منه لما قد متناه قبل هذا وإن كان الصنف يشبه الصنف الأخرى أو اختل فى الاسم كالرصاص والألوان ففى ذلك فأنى أكره أن يباع منه واحد بأثنين إلى أجل بغيريد بالتفاضل به تقارب الصور كالألوان والرصاص زاد ابن الحبيب والقز مرفقة جنس واحد فى هذا الباب وكذلك الشحم والصبر والنحاس جنس واحد والمعدن لينة وكبير جنس واحد والمعدن يختلف بالصل فأدعمل الحديد سبيوفاً أو سكاكين أو النحاس وأنى فإنه يصير امتناً فاختلاف المتأخر والصور وقوله فأنى أكره أن يؤخذ منه اثنان بواحد لما قد متناه من أن الجنس الواحد (البقية على صفحة ٥٩٦)

(البقية عن قوله) لا يجوز بيعه ببعض نقد امتفاضلا في ذلك كله الا ما ذكره اصحابنا عن مالك في منع التفاضل في الفلوس واشتغلو في تأويل ذلك ففهم من قال منه على كراهية ومنهم من قال منه على التحريم وبه الكراهية ان السكة في الفلاس شاة لا تخرب عن اصله فلم يتقلد من اباحة التفاضل في تحريم كضاعته طسوتا واواني ووجه رواية التحريم ان السكة نوع يخص بالاثمان فوجبت توثر في تحريم التفاضل كجنس الذهب والفضة ومن نسب مالكاً فهذا القول الى المناقفة فلم يثبت وجه الحكم والله اعلم **الحاشية المتعلقة بصفحة هذا** **له قول** من الفلاس والشبه بغير الشين والموحدة خالص الصفر الذي يشبه الذهب والفلاس دون ذلك الى المحرقة **له قول** من الفلاس والشبه بغير الشين والفلاس وقال ابن الجوزي هو الرصاص **٥٩٤** القلي وهو بغير القاف منسوب الى القلعة موضع بالبادية كذا في فتح الباري والرصاص كالحبال

معروف ولا يكسر ضربان اسود وهو الاسهب ولا يارد ابيض وهو القنص والعقد يركد في القاموس والقضب هو الرطبة **له قول** الامر عندنا يرد ان مال ليس بطمور ولا من فانه يجوز بيعه بجنسه يد ابيد متساويا ومتفاضلا ولا يجوز متفاضلا الى اجل ويجوز متفاضلا في الجنس الى اجل وقوله وكل ما ينتفع به الناس وان كان الحصباء والقصة فكل واحد منهما بمثله الى اجل رباهما كان من جنس واحد يحرم فيه التفاضل الى اجل فانه لا يجوز وان كان ذلك الفضل من غير ذلك الجنس وربما كان منفعة او عملا فانه لا يجوز ذلك فيه **له قول** الذي عن بيعتين في بيعة قال الخطابي وقيس ما من عن من بيعتين في بيعة على وجهين احدهما ان يقول بعتك هذا الثوب نقدا بعشرة وتسبئة بخمسة عشر فهذا لا يجوز لانه لا يدري ايها الثمن الذي يختاره منه فيقهر به العقد واذا جهل الثمن بطل البيع والوجه الاخرين يقول بعتك هذا العبد بعشرين ديناراً على ان تبني جاريته بعشرة ديناراً فهذا ايضا فاسد لانه جعل ثمن العبد عشرين ديناراً وشرط عليه ان يسير جاريته بعشرة ديناراً يرد ذلك لا يلزمه فاذ لم يلزمه ذلك سقط بعض الثمن فاذا سقط بعضه صار الباقي مجهولا ومن هذا الباب ان يقول بعتك هذا الثوب بدنانير على ان تعطى بها داهم صرف عشرين او ثلاثين دينارا وما اذا باعه شبعين بثمان واحد كدروثوب او عبد و ثوب فهذا اجاز وليس من باب البيعتين في البيعة الواحدة وانما هي صفقة واحدة جمعت شيئين بثمان معلوم وعقد البيعتين في بيعة واحدة على الوجهين الذي ذكرناه عند اكثر الفقهاء فاسد وحكي الخطابي قال لا بأس ان يقول له بعتك هذا الثوب بنقد بعشرة والى شهر خمسة عشر فيذهب به الى احدهما وقال الحكم والحمد لا بأس به ما لم يتفرقا وقال الاوزاعي لا بأس بذلك ولكن لا يفارقه حتى يتاخر باحد البيعتين فقبل له انه ذهب بالسلمة على ذلك الشرطين نهيه على الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة يحمل على ظاهر من التحريم وقال الفقهاء في معنى بيعتين في بيعة ان يتناول عقد البيعة ببيعتين على ان لا تتم منهما الواحدة مع لزوم العقد فهذا هو معنى بيعتين في بيعة مثل ان يتناولا هذا الثوب بدنانير وهذا الاخر بدنانير على ان يعتار واحد هاهنا ذلك شاء وقد لزمهما ذلك او لزم احدهما فهذا يوصف بأنه بيعتان لانه قد

من الفلاس والشبه والرصاص والآنك والحد يد والقضب والتين والكرسف وما اشبه ذلك مما يوزن فلا بأس ان يؤخذ من صنف واحد اثنان بواحد يد بيد ولا بأس ان يؤخذ رطل حديد برطل حديد ورطل صفر برطل صفر ولا خيرة اثنان بواحد من صنف واحد الى اجل فاذا اختلف الصنفان من ذلك فبان اختلا فهما فلا بأس ان يؤخذ منه اثنان بواحد الى اجل فان كان الصنف منه يشبه الصنف الاخر وان اختلفا في الاسم مثل الرصاص والآنك والشبه والصفر فاني كره ان يؤخذ منه اثنان بواحد الى اجل قال مالك وما اشترت من هذه الاصناف كلها فلا بأس ان تبيعه قبل ان تقبضه من غير صاحبها الذي اشتريته منه اذا قبضت ثمنه اذا كنت اشتريته كيلا او وزنا فاذا اشتريته جزافا فبعه من غير الذي اشتريته منه بنقد الى اجل وذلك اجماع منك اذا اشتريته جزافا ولا يكون ضمانه منك اذا اشتريته وزنا حتى تزنه وتستوفيه وهذا احب ما سمعت الى في هذه الاشياء كلها وهو الذي لم يزل عليه امر الناس عندنا قال مالك الاخر عندنا فيما يكال او يوزن مما لا يؤكل ولا يشرب مثل لعصفرو والنو والحبط والكتف وما يشبه ذلك انه لا بأس بان يؤخذ من كل صنف منه اثنان بواحد يد بيد ولا يؤخذ من صنف واحد اثنان بواحد الى اجل فان اختلف الصنفان فبان اختلا فهما فلا بأس بان يؤخذ منهما اثنان بواحد الى اجل وما اشترى من هذه الاصناف كلها فلا بأس بان يباع قبل ان يستوفي اذا قبض ثمنه من غير صاحبها الذي اشتراه منه قال مالك وكل شيء ينتفع به الناس من الاصناف كلها وان كانت الحصباء والقصة فكل واحد منهما بمثليه الى اجل فهو ربا وواحد منهما بمثله وزيادة شيء من الاشياء الى اجل فهو ربا **النسخ عن بيعتين في بيعة** مالك انه

عقد بيعة في الثوب الذي بالدينارين وبيعة اخرى في الثوب الذي بالدينار ولم تجمعهما صفقة لانه لا يتم البيع فيهما ويوصف بأنه في بيعة لانه احدى البيعتين فمثل هذا لا يجوز سواء كان ذلك بنقد واحد او نقدين مختلفين خلافا لعبد العزيزين سلمة في تجوز ذلك بالنقد الواحد والدليل على ما نقوله ما تقدم من نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة ونهيه يقتضي فساد المني عنه ومن جهة المعنى ما استقر به مالك من انه يقدر عليه انه قد اخذ احدهما بالدينار ثم تركه واخذ الثاني ودفعه دينارين فصار الى ان باع ثوبا ودينارا بثوب ودينارين واما ان كان ذلك بثمان واحد مثل ان يبيعه احد هذين الثوبين بثمان درهمين او بدينار وقد لزمها ذلك او لزمها لاثم حقيقة المذهب الجوزي في كتاب عبد قال مالك لا خيرة فيه قال محمد ومكره ذلك ان يختلف الثوبان كانا من صنف واحد او من صنفين اتفق الثمن او اختلف ومضى ذلك اذا كانا من صنفين فاما اذا كانا من صنف فان كان بينهما تفاضل يسير فهذا الايكاد يسلم منه كل (البقية على صفحة ٥٩٥)

(البيعة عن ٥٩٨) ثوبين وان كان بينهما تفاوت في الجودة فهذا الذي ذهب اليه مالك وبه قال في كتاب محمد ان كانت السلعتان مما يجوز ان تسلم احدهما في الاخرى لم يجز ذلك على الزاوية احدهما فهذا يقتضي انه اذا كان احدهما من الخيل السابقة او من رقيق الثياب والثانية من حواشي الخيل وعلب الثياب لم يجز لان هذا ما تسلم احدهما في الاخرى الا ان مثل هذا لا يكاد يقع على وجه التخييل لان كل واحد يعلم ان الافضل هو الخيار المشتري الا ان يريد بذلك ان يكون احدهما مشتقة والاخرى با مفصلا يجرى تحتلف فيها الاغراض فقد يأخذ الادون المشتري لغرضه فيه ويأخذ الاجود لفضله فيدخل هذا الغرر فاذا قلنا يجوز ذلك وهو الاظهر فالذي يخرج هذا عن ان يكون من بيعتين فيبيعة يحتل ذلك وجيبين احدهما ان يكون من بيعتين فيبيعة ولكن ٥٩٨ مخصوص بالدليل لتعريفه من الغرر

بلغة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نبى عن بيعتين فيبيعة مالك انه بلغه ان رجلا قال لرجل ابيع لك هذا البعير ينقد حق ابتاعه منك الى اجل فسل عن ذلك عبد الله بن عمر فكرهه ونهى عنه مالك انه بلغه ان القاسم بن محمد سئل عن رجل اشترى سلعة بعشرة دنانير نقدا او بخمسة عشر دينارا الى اجل ففكره ذلك ونهى عنه قال مالك في رجل ابتاع من رجل سلعة بعشرة دنانير نقدا او بخمسة عشر دينارا الى اجل قد وجبت للمشتري باحل الثمين قال مالك انه لا ينبغي ذلك لانه ان اخرا العشرة كانت خمسة عشر الى اجل وان نقدا لعشرة كان انما اشترى بها الخمسة عشر التالى الى اجل قال مالك في رجل اشترى من رجل سلعة بدنانير نقدا او بشاة موصوفة الى اجل قد وجب عليه البيع باحل الثمين ان ذلك مكروه ولا ينبغي لان رسول الله صلى الله عليه وسلم نبى عن بيعتين فيبيعة وهذا من بيعتين فيبيعة قال مالك في رجل قال لرجل اشترى منك هذه الجوزة خمسة عشر صاعا او الصيغاني عشرة اصوع او الحنطة المحمولة خمسة عشر صاعا او الشامية عشرة اصوع بدنانير قد وجبت لي احدهما ان ذلك مكروه لا ليجل وذلك انه قد اوجب له عشرة اصوع فهو يدعها ويأخذ خمسة عشر صاعا من الجوزة او يجب له خمسة عشر صاعا من الحنطة المحمولة فيدعها ويأخذ عشرة اصوع من الشامية فهذا مكروه لا ليجل وهو ايضا يشبه ما نبى عنه من بيعتين فيبيعة وهو ايضا ما نبى عنه ان يباع من صنف واحد من الطعام اثنان بواحد ببيع الغرر مالك عن ابى حازم بن دينار عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نبى عن بيع الغرر قال مالك ومن الغرر والمخاطرة ان يبيع الرجل قد ضلت دابته او ابق غلامه وثمان الشئ من ذلك خمسون دينارا فيقول رجل ناخذك منك بعشرين دينارا فان وجب المبتاع ذهب

والثاني انه ليس من بيعتين فيبيعة لان معنى بيعتين فيبيعة ان تكون كل واحدة من البيعتين مقصودة لجانبها مخصصة كل واحدة منها بغرض غير غرض الاخرى وذلك موجود فيه اذا اختلف الثمنان واختلفا لمبيعا من الجنس او لثمين الجوزة التي لا يتساوى معها الثمن فيها فاذا اتساوى الثمنان وتساوت الجودة وتعاوتت تعادبا يكون في معنى التساوى فانه لا يخص كل واحدة من البيعتين بغرض فلم تكنبيعة ولذلك لا يقال لمن اشترى فقيز حنطة من صابرة انه من باب بيعتين فيبيعة ولا بيع كسرة ولا خلاف في المذهب انه يجوز ان يشتري عشرة اكباش يختارها من عشرين كبشا معينة وان كانا لاشك انه لا يكاد ان يتفق لتساويهما ولكنه يتقلب كثير منها مع تساوى الغرض فيها او تقاربه والله اعلم (والشامية المتقدمة في بيعها في هذا)

له قوله نبى عن بيعتين فيبيعة وهو ان يقول بعتك هذا الثوب نقدا بعشرة وخمسة عشر فلا يجوز ان لا يدري ايها الثمن الذي يختاره ليقع عليه العقد ومن صورته ان يقول بعتك هذا بعشرين على ان تبيعنى ثوبك بعشرة فلا يعمل للشرط الذي فيه ولا يفسق بسقوطه بعرض الثمن فيصير الباقي مجهولا وقد نبى عن بيع وشروط وعن بيع وسلف وهما هذا الوجهان كذا في النهاية ١٢ له قوله في رجل اشترى قوله من باع من رجل سلعة بدنانير نقدا او بشاة موصوفة الى اجل وذلك مكروه من بيعتين فيبيعة لان الثمين قد اختلفا في الجنس والقدر وان اختلفا في الاجل والتقد ولو اختلفا بأحد هما فسد العقد ومتى اختلف احد العوضين بالجنس او القدر المقصود وبالنقد والتأجيل فهو من معنى بيعتين فيبيعة الذي نبى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه ١٢ له قوله او الصيغاني عشرة اصوع من القرامود من الجوزة منسوب الى صيغان اسم كبش يربط هناك او اسم كبش صيغ من النورين تغيرات النسب ١٣ له قوله بيع الغرر البيوع التي يكون فيها غرر البائع او المشتري فيدخل فيه بيوع كثيرة من كل مجهول وبيع الابن وغيره من التسليم فهذا اصل كبير في البيوع فالغرر اسم جامع لبيعات كثيرة كبيع الكهل ثمن ومثمن وسك في ماء وطير في الهواء ومعه بانه ما شك في حصول احد عوضيه والمقصود منه غالبا ١٤ له قوله نبى عن بيع الغرر الخطر وهو ما احتمل امرين عليهما اخوفهما او ما انطوت عنا قبيته و

قال النووي هو ما كان له ظاهري غير المشتري واطن مجهول يعرفه البائع وقيل ماله ظاهري يؤثروا باطن يكرهه قال البيهقي احقره لثا فعب بالنى عن بيع الغرر في فساد الابن والفساد وكلما عقد على انه مرة يكون بيعا ومرة لا ومثمنه حبل لجملة والملازمة والمناذرة وبيع المعد وهو ما لا يقدر على تسليمه ١٥ قال محمد بيع الغرر كله فاسد وهو قول ابى حنيفة والامة ١٦ له قوله نبى عن بيع الغرر نبى عليه وسلم عن بيع الغرر يقتضى فسادا وبعض بيع الغرر والله اعلم ما اكثر فيه الغرر وغلب عليه حتى صار البيوع يوصف ببيع الغرر فهذا الذي لا خلاف في المنع منه واما يسير الغرر فانه لا يفسد في فساد عقد بيع فانه لا يكاد يخلو عقد منه واما يختلف العلماء في فساد اعيان العقود لاختلافها فيما فيه من الغرر وهل هو من حيز الكثير الذي يمين الصحة او من حيز القليل الذي لا يمينها اذ اثبت ذلك فالغرر يتعلق بالبيع من ثلاثة اوجه من جهة العقد والعوض والاجل فاما المبيع والثمن فان يكون احدهما مجهول الصفة حين العقد كشراء الاجنة واشترائها قال مالك لا يفسد (البيعة عن ٥٩٩)

(النهية عن حش) في بيع ركة على أنها عقوق وكذلك الغنم والإبل إلا أن يقول أنها عقوق ولا يشترط ذكره ابن الموارز وروى عبد الملك بن الحسن عن أبيه
يجوز ذلك وفي القول الأول أنه غير مقدور على تسليمه حين استحقاق التسليم كالعبد الأبق والجمل تشاردد والسلم في قمر حاط بعينه وما يشبه ذلك سوى
الأبل المملعة في الراعي فإن ماها المبتاع قال مالك لا يجوز ذلك قال ابن القاسم في كتاب محمد وكذلك المهارات والغلاء الصغار بالبراءة وهي كبير
الأبق وروى أصبغ عن ابن القاسم لا تباع الأبل الصغار وما لا يوجد إلا بالادهاق وظل ذلك بأنه لا يدرى متى يوجد وظل ذلك ابن القاسم بأن
أحد ما حظروا زاد في العتبية أصبغ عن ابن القاسم أنه لا يدرى ما فيها من العيوب قال كبير الغائب بغير صفة وانكره هذا أصبغ وقال استأ
يكروا لصعوبة أخذها ولولا ذلك لم يجاز **٥٩٩** وكان بيع الغائب وغيره بالبراءة مما لا يعلم حيا تزاو قال ابن حبيب لا يجوز ذلك بيعت بالبراءة

أو بغير البراءة إذا ثبتت محض هذا البيع فالبيع من مضان
الباثم حتى يقبضه المبتاع قاله ابن القاسم قال ابن حبيب
فإن قامت عند المبتاع فطليه قيمتها يوم قبضها ووجه
ذلك أن ما منع من بيعه الغرور ما يخاف من تعدد قبضه
فأنه من الباثم وإنما يضمنه المبتاع بالتعويض كالأبق و
قد يكون مقدرا على تسليمه ويكون الغرور في أجل
حاله كالعبد أو غيره من الحيوان لمرض يمرض يناف
منه الموت قال ابن حبيب هو من الغرور ويضمن البيع
ما لم يفت بيد المبتاع فتكون عليه قيمته يوم قبضه و
من الجهاالة في الثمن أن يبيعه السلعة بقيمتها مما يسط
فيها ولو قال له بعك ياها بما شئت ثم سخط ما أرسل
اليه قال ابن القاسم إن أعطاه القيمة لزمه ذلك قال
محمد معناه إن قامت وإن لم يفت به لأن هذا لا يجوز في
هبة الثواب وجه قول ابن القاسم إن ظاهره أن المكاتب
وتعليق ذلك باختيار المبتاع فأنشبه هذا الثوب وجه
قول محمد اعتبارا بلفظ البيع ولذلك فرق بينه وبين
اللفظ بالهبة للثواب فجعل للفظا ثمر في ذلك والله
اعلم **١٢** (الحاشية المتعلقة بغير صفة)

له قوله لأنه غرور ومخاطرة إما على أن المستعني مبيع
فبين وإما على أنه متى فلان الجملة المزمية إذا استعنيها
مجهول متناهي الجهاالة أثر ذلك في باقي الجملة جهالة
تمنع صحة عقد البيع عليها **١٣** **له قوله** لا يحل بيع
الزيتون الخ وهو قول الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
يجوز إذا كانت الزيت والخل أكثرهما في الزيتون ويسم
١٤ **له قوله** ولا الجبلان بضم الجيمين بينهما لا ميلا كنة
ثم لا مخالف فون السمسم في قشده قبل أن يحمده **١٥**
له قوله حب البان بالسليخة البان فهو الحب ثمرة
له دهن طيب أو السليخة دهن ثم البان **١٦** **له قوله**
له قوله قال مالك الخ قوله لا يجوز أن يبيع الرجل من
رجل سلعة على أنه لا نقضان على المبتاع لما ذكره من
وجه الغرور لأنه استأجرة على بيعه بمرحان كان فيه
ولا يدرى قدره ولا جنسه وإن لم يكن فيه ربح فلا
شئ له وقد ذكره مالك أن يبيع من الرجل السلعة على

من الباثم ثلاثون دينارا وإن لم يجده ذهب الباثم من المبتاع بعشرين
دينارا قال مالك وفي ذلك أيضا عيبا خزان تلك المضالة **١٧** وجدت
لمريد رازاد أن منقصت أم حدث بها من العيوب فهذا أعظم
المخاطرة قال مالك ولا مرعذنان من المخاطرة والغرر اشتراء ما
في بطون الاناث من النساء والدواب لأنه لا يدرك الخرج أم لا يخرج
فإن خرج فلا يدرك يكون حسنا أو قبيحا أم تاما أم ناقصا أم ذكر أم أنثى
وذلك كله يتفاضل إن كان على كذا قيمته كذا وإن كان على كذا قيمته
كذا قال مالك ولا ينبغي بيع الاناث واستثناء ما في بطونها وذلك
أن يقول الرجل للرجل ثمن شاة في الغزيرة ثلاثة دنانير فحسب لك بدنانير
ولي ما في بطونها فهذا مكروه لأنه غرور ومخاطرة قال مالك لا يحل
بيع الزيتون بالزيت ولا الجبلان بدهن الجبلان ولا الزبد بالسمن
لأن المزبنة تدخله ولأن الذي يشتري الحب ما يشبهه بشئ مسمى
ما يخرج منه لا يدرك يخرج منه أقل من ذلك وأكثر فهذا غرور ومخاطرة
قال مالك ومن ذلك أيضا اشتراء حب البان بالسليخة فذلك
غرر لأن الذي يخرج من حب البان هو السليخة ولا بأس بحب البان
بالبان المطيب لأن البان المطيب قد طيب يثبي وتحول عن حال
السليخة قال مالك في رجل باع سلعة من رجل على أنه لا نقضان
على المبتاع إن ذلك بيع غير جائز وهو من المخاطرة وتفسير ذلك أنه
كانه استأجرة بربح إن كان في تلك السلعة وإن باع برأس المال و
بنقصان فلا شئ له وذهب عنه أنه باطلا فهذا لا يصح والمبتاع في
هذا اجرة بقدر ما عالج من ذلك وما كان في تلك السلعة من

أنه إن وجد قصا وان مات قبل أن يجد فهو في حل قال ابن القاسم هو حرام ويرد فإن قامت السلعة بقيمتها يوم قبضها ومعه ذلك أنه زاد في
ثمها للجمل بالأجل ولما فيه من تعليق القضاء بالوجود وقوله وللمبتاع في هذا اجرة بقدر ما عالج من ذلك وللباثم الزيادة والنقصان قامت
السلعة يريد أنه يحمل على ما يؤول إليه أمرهما من الاجارة فإن قامت السلعة ببيع المبتاع لها فللذي باعها منه الثمن كان أقل من قيمتها
أو أكثر كان للمبتاع اجرة ما حاول من بيعها وغير ذلك من حفظها إن كان له اجرة وإن وجدت السلعة بيد المبتاع لم تقتض فسخ البيع فيها
يحتفل أن يرد يوجد بيد المبتاع لمريد خطها ما يغير صفتها على ما تقدم من قول ابن القاسم والله أعلم وقوله فإن ندم مشتري سلعة وسأل
الوضعية فيقول الباثم بع ولا نقضان عليك فهذا لا بأس به يريد أن العقد قد سلم ولا ما يفسد ابتداء وقد قال مالك في كتاب الخبز
وذلك لا نزاع وجه ذلك أنه قد حمله بما غره به على بيع سلعته فوجب أن يلزمه ما التزمه بذلك ولو قال ذلك الباثم والسلعة بأثره
فأراد المبتاع حملها على وجه السوق لما أمن النقصان قال عيسى عن ابن القاسم ليس له أن يبيعها إلا على وجه البيع ووجه ذلك أنه إنما باع له
البيع المعتاد على وجه الاجتهاد وطلب زيادة الثمن فليس له الخروج عنه إلى ما يكثر به النقصان فإن باع حين البيع فزعم أنه نقص من الثمن ما
انكره صاحبه قال عيسى يصدق ويوضع عنه ذلك إلا أن يأثوا بما مر منكر يعلم به كذب به أن واته حالي في البيع فيلزمه غرور ما قصه عن ثمنها

وقال ابن نافع لا يقبل قوله الابينة تعرف ما باع به إلا يدعى من ذلك شيئا يعرف

أهل تلك الصنعة أنها تباع بمثل ذلك فيلحق على

ما زعم ويصدق **١٨**

قوله نهي عن الملامسة والمناذرة نهي عن بيع الملامسة والمناذرة يقتضي فساداً وانما سمي بيع ملامسة ومناذرة لانه لاحظ له من النظر والمعرفة بصفاته الالهية او ان يكون بيد صاحبه حق يبيده اليه وليس لا يعرف به المبتاع لمحتاج الى معرفته من صفات المبيع الذي يختلف ثمنه باختلافها ويتفاوت ومعنى ذلك ان البيع انعقد على هذا الشرط وانما لم يمتنع البائع من تعاليه والنظر اليه ولم يشترط عليه الامتناع من ذلك فامتنع المبتاع بلمسه فانه لا يكون بيع ملامسة ولا يمتنع ذلك صحة العقد وانما يمنع ما قد مضى وقد قال في كتاب محمد بن باقر ثوباً بمدرجاً في جرابه فوصفه له وكان على ان ينشره فذلك ما تزينشره قبل البيع او بعد **قوله** قال مالك الملامسة وتفسيره مالك في المصنفين عن ابن سعيد قال نهي صلى الله عليه وسلم عن الملامسة والمناذرة في البيع والملامسة لمس الرجل ثوب الاخرين **قوله** ٤٠٠

المناذرة ان يبيد الرجل الى الرجل ثوبه وينبذ الاخر اليه ثوبه ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا قراض ولمسلم عن عطاء بن مينا عن ابن هريزة نهي عن الملامسة والمناذرة وانما الملامسة فان لمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل والمناذرة ان يبيد كل واحد منهما ثوبه الى الآخر ولم ينظر واحد منهما الى ثوب صاحبه وهذا التفسير اقصى بلغظ الملامسة والمناذرة لانها معاملة قست على وجود الفعل من الجانبين وظاهراً انه مرفوع لكن للنسائي ما يشعر بان كلاً من دونه صلى الله عليه وسلم ونظرة وزعم ان الملامسة الخ فالقريب انه من الصحابي وقيل المناذرة نذر الحصة والصحيح انها قال ابن عبد البر تفسير مالك وتفسير غيره قريب من السواء وكان بيع الملامسة والمناذرة وبيع الحصة ببيعاً في الجاهلية نهي النبي صلى الله عليه وسلم عنها **قوله** نهي عنه من الملامسة قال في النهاية هو ان يقول اذا لمست ثوبك فقد وجب لي بيع وقيل هو ان لمس المبتاع من وراء ثوب ولا ينظر اليه ثم يوقم البيع عليه نهي عنه لانه غرر ولا نه تعليق وعدول عن النصفة الشرعية وقيل معنى ان يجعل المس بالليل قاطعاً للخيار ويرجع ذلك الى تعليق الزور وهو غير نافذ والمناذرة في البيع هو ان يقول الرجل لصاحبه انبذ الى الثوب وانبذ اليك ليبيع البيع وقيل هو ان يقول نذرت اليك الحصة فقد وجب لي بيع فيكون معاطاة من غير عقد ولا بيع يقال نذرت الشيء انبذ وهذا فهو منبذ اذا رتبته وابتعدته انتهى **قوله** قال مالك في الساج الخ وهذا على ما قال ان الثوب المدرج في جرابه كالساج وما اشبهه مما يصان بخلاف او جواب يكون فيه فلا يظهر شيء منه والثوب القبطي الذي درج على طيه وان ظهر ظاهراً فانه لا يجوز زيبه بالصفة قال ابن الموائج عن مالك ويخالف ذلك بيع الاعمال على البرناجيم بان بيعها على ذلك جائز قال ابن حبيب لكثرة شياب الاعمال وعظم المؤونة في فقها ونشرها ويصير الفرق بينهما من وجهين احدهما ان يكون الساج المدرج في جرابه و

الثوب القبط المدرج في طيه يمتنع من نشرها ولا يوصفان له بصفتهما وانما يشترى كل واحد منهما على ما هو عليه دون صفة يلزمها البائع وبيع الاعمال على البرناجيم انما هو بيعها على ما تضمنه البرناجيم من صفتها المستوعبة لما يحتاج الى معرفته من صفاتها التي تختلف لما لا قراض باختلافها فذلك جازيبي الاعمال على البرناجيم لانه بيع على صفته ولم يمتنع الساج في الجراب والقبط المعطى لانه بيع على غير صفة ولا رؤية ولو كان على الصفة ومنه الرؤية فقد ذكر ابن مهنون في رد على الشافعي ان الصفة تنوب عن ذلك واحتج بحديث ابن هريزة في النبي عن بيع السلم لا ينظرون اليها ولا يخبرون عنها وروى ابن مهنون ان حبيباً سأل ابا له عن اتباع شاة او ما يمين يمين جميعها فقال لا بد من ذلك الا ان يحبس اثنين او ثلاثة ثم يقول للبائعين ان مالوا حبس مثل ما حبست فيكون كالبيع على الصفة وهذا محتمل ان يكون قد راي جميعها وتواصفوا السمن فقط وفي كتاب ابن الموائج من باعكم اخفاف او برفلا باس ان ينظر منها الى اثنين او ثلاثة يريد ان يعلم عددها فهذا غير مرتبة على انه محتمل ان تكون مسألة مهنون ومثله ابن الموائج يمكن ذلك بشرط وظاهر قول مهنون يقتضي الشرط والا فهو فاق والله اعلم والوجه الثاني ان الاعمال تلحق المشقة والمؤونة باعادتها الى حالها ولا يكون ذلك في غالب الحال الا بالاجرة وصار يتولى ذلك والسامون يتكروون وليس كل من يسور وينظر الى المبتاع يشتره قرب السان لا يوافقه واخبروا فقه ولا يبلغ ثمنه الذي يرضى البائع وترك المبتاع دون شد واعادة الحال الاولى تغيير وتذهب بحاله وتنقص من ثمنه فان ترك دون ان يعاد الى العقد تغير وان اعيد الى العقد بعد رؤيته كل مساوره وبها تكون ذلك وطال تحت بذلك مشقة وعظمت المؤونة والتفقة فلهم الضرورة جازان تقوم الصفة مقام رؤية المبتاع والنظر اليه وليس كذلك الثوب المدرج في جرابه وان اخراجه منه ونظره اليه ورد فيه ليست فيه مشقة ولما جرت العادة ان يصل ذلك باجرة فلا تلحق فيه نفقة وان طال ذلك وم

الساج الطليسان الاخضر والاسود كذا في القاموس وقيل هو ثوب صوف المدرج في جرابه بكسر الجيم ولا تغفر المزة اذ الوعة **قوله** بيع على البرناجيم بقوم الموحد وكسر هاء فخر الميم وكسر الهمزة في القاموس البرناجيم الورقة الهامسة للساج نامة استخف بالنا رسية معناه الورق المكتوب فيها ما في العدل ٣ : ٤

مكرر فلم يجوز ان ينتقل عن بيعه على الرؤية الى بيعه على الصفة لتضر ضرورة لانه ليس في ذلك غرض غير مجرد الغرر وذلك جائز عنهم صحة العقد وذلك بمنزلة ان يبيع رجل من رجل ثوباً ببيع لا مضرة في نشره وتقليبه على الصفة دون رؤيته لم يجز ذلك لانه لا يجوز الانتقال من الرؤية الى الصفة الا بضرورة فاقه علمه **قوله** في الساج المدرج في

الثوب القبط المدرج في طيه يمتنع من نشرها ولا يوصفان له بصفتهما وانما يشترى كل واحد منهما على ما هو عليه دون صفة يلزمها البائع وبيع الاعمال على البرناجيم انما هو بيعها على ما تضمنه البرناجيم من صفتها المستوعبة لما يحتاج الى معرفته من صفاتها التي تختلف لما لا قراض باختلافها فذلك جازيبي الاعمال على البرناجيم لانه بيع على صفته ولم يمتنع الساج في الجراب والقبط المعطى لانه بيع على غير صفة ولا رؤية ولو كان على الصفة ومنه الرؤية فقد ذكر ابن مهنون في رد على الشافعي ان الصفة تنوب عن ذلك واحتج بحديث ابن هريزة في النبي عن بيع السلم لا ينظرون اليها ولا يخبرون عنها وروى ابن مهنون ان حبيباً سأل ابا له عن اتباع شاة او ما يمين يمين جميعها فقال لا بد من ذلك الا ان يحبس اثنين او ثلاثة ثم يقول للبائعين ان مالوا حبس مثل ما حبست فيكون كالبيع على الصفة وهذا محتمل ان يكون قد راي جميعها وتواصفوا السمن فقط وفي كتاب ابن الموائج من باعكم اخفاف او برفلا باس ان ينظر منها الى اثنين او ثلاثة يريد ان يعلم عددها فهذا غير مرتبة على انه محتمل ان تكون مسألة مهنون ومثله ابن الموائج يمكن ذلك بشرط وظاهر قول مهنون يقتضي الشرط والا فهو فاق والله اعلم والوجه الثاني ان الاعمال تلحق المشقة والمؤونة باعادتها الى حالها ولا يكون ذلك في غالب الحال الا بالاجرة وصار يتولى ذلك والسامون يتكروون وليس كل من يسور وينظر الى المبتاع يشتره قرب السان لا يوافقه واخبروا فقه ولا يبلغ ثمنه الذي يرضى البائع وترك المبتاع دون شد واعادة الحال الاولى تغيير وتذهب بحاله وتنقص من ثمنه فان ترك دون ان يعاد الى العقد تغير وان اعيد الى العقد بعد رؤيته كل مساوره وبها تكون ذلك وطال تحت بذلك مشقة وعظمت المؤونة والتفقة فلهم الضرورة جازان تقوم الصفة مقام رؤية المبتاع والنظر اليه وليس كذلك الثوب المدرج في جرابه وان اخراجه منه ونظره اليه ورد فيه ليست فيه مشقة ولما جرت العادة ان يصل ذلك باجرة فلا تلحق فيه نفقة وان طال ذلك وم

له قوله قال مالك الامرا لمجتمع عليه ان قوله ان من قلما يعتاد فباعه مراجه لا يحسب فيه اجر السامسة ولا اجر الطي ولا الشد ولا النفقة ولا كراء بيت
 يريد باجر السامسة من كلفة شراء المتاع وكذلك اجر طيه وشد واعد الا ونفقة التاجر وكراء بيته قال ابن حبيب وكراء ركو به لا يحسب شيء من ذلك
 في ثمن المتاع دون ان يبين وذلك بان يقول قامت على بكذا ولو بين وقال لا بيع مراجه الا ان امد لها في الثمن واخذ له ربحا لها زك واما كراء البز
 في حمله فانه يحسب في اصل الثمن ولا يحسب فيه ربح الا ان يعلم البائع من يساومه بذلك كله يريد ان حلى البز من بلدنا يتبعها الى بلد يبعه ما يحسب
 ثمنه ولا يجعل له حصص من الربح فيما يلزم للشرية احد عشر وهذا حكم نفقة الرقيق في ذلك الا ان يبين ذلك فيكون على ما شرطه وذلك
 جائز وقول القصار والخياطة والصباغ ٢٠١ وما اشبه ذلك قال في الواضحة والقتل والكنك والتطوية وقال فير والطراز فهو بمنزلة

البرج يحسب له الربح كما يحسب البرج فجل ذلك على ثلثة
 اقسام قسم لا يحسب في رأس المال ولا يقسم له من
 الربح وقسم يحسب في رأس المال ولا يقسم له من الربح
 وقسم يحسب في رأس المال ويقسم له من الربح والفرق
 بينهما ان ماليس له عين قائمة فربو على ضربين ضرب لا
 يتخذ حسب البر فاليا واما جرت العادة ان يتخذ لغيره
 ككراء بيت ونفقة المتاع وكراء ركو به وضرب جرت
 عادة للمبتاع ان يساومه بنفسه ولا يستينب فيه غالباً
 باجرة كاجرة المساروه وان يستاجر على ان يتناع له
 المتاع وعلى ان يطويه له ويشد له لان هذا ما جرت
 العادة ان يفعله التاجر لنفسه فالحوض عنه داخل في
 ربح رأس المال فان استاجر هو من يوجب عنه فذلك
 لم يزلها للمبتاع ذلك كما لو باشره بنفسه فاما ان يحسب
 في الثمن اجرتة وكذلك نفقته وكراء بيته لان العادة
 لجارية ان يجزئ التاجر في بيت سكناء فاما ما مل على
 المعتاد فذلك لم يحسب في شيء من ذلك ثمنه ولا ربحه
 واما ما ليست له عين قائمة ولكنه امر يتخص بالمبيع و
 عادت ان لا يكون ذلك الا باجرة ككراء حمله ونفقة
 الرقيق فهذا يحسب في الثمن ولا حظ له في الربح لانه
 ليست له في المبيع عين قائمة ولما مال له عين قائمة
 في المبيع كالقصار والخياطة والصباغ والطراز فهذا
 يحسب في الثمن وله حظه من الربح لما كانت له عين
 قائمة كنفس المتاع وقد قال ابو محمد فان كان المتاع
 ما يعلم انه لا يشتري الا بواسطة او مساروه العكس
 جارية بذلك فيحسب من رأس المال ولا يحسب له
 ربح لانه ليست له عين قائمة قال واما اكثر المتاع
 فان كان اكثرها ليسكن فيها ويأوى اليها فالتام
 ثمن ولا يحسب كما لا تحسب النفقة على نفسه وان كان
 اكثرها لغيره ففيه المتاع ولولا ذلك لم يجتمع اليه فانه
 يحسب بغير ربح والله اعلم وقوله فان باع البز ولم
 يبين شيئاً ما سميت انه لا يحسب فيه ربح وفات البر
 فان الكراء يحسب ولا يحسب له ربح وان لم يفت فيه
 يبيعها الا ان يتراضيا على شيء يريد ان لا يجعل على ما

ربنا مرجع مخالف لبيع الساجر في جرابه والثوب في طيه وما اشبه ذلك
 فوق بين ذلك الامر المعقول به ومعرفة ذلك في صدق الناس وما
 مضى من عمل لما ضين فيه وانه لم يزل من يبيع الناس الحائزة
 بينهم التي لا يرون بها بأساً لان بيع الاعمال على البرناج على غير نشر
 لا يرا به الضرر وليس يشبه الملاسة ببيع المراجه **قال مالك**
الامر المجتمع عليه عندنا في البز يشترطه الرجل من بلد ثم يقدم به
 بلداً اخر فيبيعه مراجه انه لا يحسب فيه اجر السامسة ولا اجر الطي و
 لا الشد ولا النفقة ولا كراء بيت فاما كراء البر في حملته فانه يحسب في
 اصل الثمن ولا يحسب فيه ربح الا ان يعلم البائع من يساومه بذلك
 كله فان رجوه على ذلك كله بعد لحمله فلا بأس به **قال مالك**
 فاما القصار والخياطة والصباغ وما اشبه ذلك فهو بمنزلة البز
 يحسب فيه الربح كما يحسب في البز فان باع البز ولم يبين شيئاً ما سميت
 انه لا يحسب له ربح فان فات البز فان الكراء يحسب ولا يحسب له ربح فان
 لم يفت البز فالبيع مفسوخ بينهما الا ان يتراضيا على شيء مما يجوز بينهما
قال مالك في الرجل يشتري متاعاً بالذهب او بالورق والصرف
 يوم اشتراه عشرة دراهم يدinar فيقدم به بلداً فيبيعه مراجه او

من يفتن السابق وقول الجوز انه لا يربح الجوز اذا اذا بين انه اشتراه نسيئة رده في النهر بان الجوز اذا بين لا يتخص بذلك بل هو في كل ما لا تجوز فيه الملهية كما لو اشترى من اصوله او فروعه جاز اذا بين كماله سبأ في وعن مسائل العكس بان المراد الثمن ما قام عليه بلا خيانة وتماسه في	الفرق بين الاول في قول المصنف تبعاً للدار بيع ما ملكه الخ لعدم اختياره الى تحرير المراد ولانه لا يدين خل فيه مسئلة الاجل لانه اذا الربيعين الاجل لم يصدق عليه انه بيع ما ملكه بما قام عليه لما علمت سئل قوله في الرجل يشتري المتاع بالذهب والصرف على قدر (البقيّة على)
--	---

قاله مع الاجهال فان لم يفت شيء ذلك يبين ان المبيع لم يفت والبايع يقول لا بيع الا بما سميت من الثمن والربح والمبتاع يقول لا يحسب في
 رأس المال شيئاً تجر به العادة ولا اجل خطأ من الربح لما لاحظ له منه فيفسخ ذلك بينهما او يتفقا على امر يجوز من امر يرضى احدهما بما شأه الآخر
 او يغير ذلك ولورضى البائع ثم يحط ما لا يلزم من الربح والثمن لزوم ذلك المبتاع قاله سمعون في كتاب ابنه وفي الدر المختار المراجه مصدر راجع و
 شرعاً بيع ما ملكه من العروض ولو هيبة او دابة او وصية او غصب فانه اذا ثمنه (بما قام عليه وبفضل) مؤنة وان لم يكن من جنسه كاجر
 قصار ونحوه ثم باعه مراجه على تلك القيمة جاز ميسر (التولية) مصدر دوى غيره جعله واليا وشرعاً ربحه بثن الاول) ولو سكباً يعني ببعته وغير
 عنها به لانه الغالب (وشروط صحته) كون العرض مثلياً او قيمياً رملوكاً للشترى (وكون (الربح شيئاً معلوماً) ولو قيمياً مشاراً اليه كهن الثوب
 لا شفاء الجهاالة حق لو باعه بربحه يارده اى العشرة باحد عشر لم يجز الا ان يعلم بالثمن في المجلس فيغير شهر جميع للبيعي قال الشافعي عدل عن
 قول الكثر هو بيع بثن سابق لما اورد عليه من انه غير مطر ولا منعكس اى غير ما نعم ولا حرام اما الاول فلان من اشترى فانما يربح بالدراهم على
 له يبيعها مراجه وكذا من اشترى شيئاً بثن نسيئة لا يجوز له ان يراجه عليه مع صدق التعريف عليهما ذاما الثاني فلان المغصوب الاثبات اذا عاد
 بعد القضاء القيمة على الغاصب جاز بيع الغاصب له مراجه بان يقول قام على بكذا ولا يصدق التعريف عليه بعد ما الثمن وكذا لو رقب
 في الثوب مقداراً ولو ازيد من الثمن الاول ثراجه عليه جاز كما ساقى بيانه عند ذكر الشارح له وكذا لو ملكه بهبة اوارث او وصية و
 قومه قيمة ثراجه على تلك القيمة ولا يصدق التعريف عليهما لكن اجب عن مسئلة الدنا ندين بالثمن المطلق فيدان مقابلته مبيع شيئاً
 ولذا قال الشارح من العروض وبأق بيانه وعن مسئلة الاجل بان الثمن مقابل بشيئين اى بالمبيع وبالاجل فلم يصدق في احد هما انهم

(البيعة من حيث) شرعيته والعرف على غير ذلك القدر مراراً من السؤال يحتمل وجهين أحدهما أن يشتري بدينه ويبيع بدينه وقد اختلفوا في وقت البيع والشراء فهذا لا يمنع صحة البيع مراعاة ولا يتجرب إلى بيان ما أسأله عنه وان يبتاع بدينه ويبيع بدينه فيبيع بورق أو بدينه بورق فيبيع بدينه وهذه المسئلة التي أسأله عنها فهذا لا يجوز أن يبيع مراعاة حقيرين سواء تغير المصروف أو لم يتغير لأنها أحسن من اختلاف الأغراض فيهما فإن وقع ذلك فالمبتاع بالخيارين الأخذ بالرد ما لم يفت وليس للبائع أن يلزمه إياها بما نقد فيه لأن المبتاع لم يرد الشراء بهذا العين وإنما اشترى بغيرها لكنه يشترى له الخيار لما ظهر من أن البائع ابتاع بغير ما ظهر له وان فاتت السلعة فقد قال مالك ما ثبت في الأصل أنها للمشتري بالثمن الذي ابتاعها به وقد قال في كتاب ابن المودان أن يبيع أكثر ما رضى به ولم يجعل مالك في هذا قيمته كما فعل في مسئلة الزيادة في الثمن وحوالة الاسواق في مثل فوت و قال مالك في المدونة ان فاتت ضرب الربح على ما هو الأفضل للمشتري ١٢

الحاشية المتعلقة بصفة البيع

له قوله واذا باع رجل سلعة قامت عليه بآنة دينار يريد قامت عليه بابتداء مكايسة واجتهاد لان بيع المراجعة مضمون بما ملكه البائع ثم بذلك دون ما ملكه بميراث او هبة او صدقة فان ملكه بشئ من ذلك لم ينعجز له ان يبيع مراعاة وكذلك ان اشتراها ببيعاً في ذلك لم ينعجز له ان يبيع مراعاة حتى يبين وقد قال ابن القاسم في المدونة من اشترى جارية بعشرين فباعها بثلاثين فاقال منها المشتري لم ينعجز له ان يبيع مراعاة الا على العشرين لانه لم ينعجز ببيعها وقال مالك في البيعة وان اقالك من سلعة فلا يبيع مراعاة على ثمن الا قاله حتى يبين وتفسير ابن القاسم على احدى الروايتين في الاقالة انها تنقض بيعاً وما علق قولنا انها بيع مبتدأ فلا يجوز ايضا ان يبيع مراعاة لان الاقالة من عقود المكايسة والمسماة فلا يجوز ان يبيع مراعاة ما ملك على هذا الوجه لما قد منا من ان بيع المراجعة مضمون بما ملك على وجه الاجتهاد والمكايسة ١٢ **له قوله** وان باع رجل سلعة مراعاة قامت عليه بمائة للعشرة احد عشر ثم جاء بعد ذلك انها قامت عليه بتسعين يحتمل ان يريد بذلك ان البائع غلط وتبين انها قامت عليه بمائة فباع بذلك ثم جاء العلم بانها قامت عليه بتسعين ولا يخلو ان يكون هذا الغرور قبل ان تقوم السلعة او بعد ان فاتت فان كان ذلك قبل ان تقوم السلعة ان اخذها جميعاً فليس ذلك البائع او يردّها فيلزم ذلك البائع وليس للبائع ان يقول ان عاها بتسعين ورجعها الا ان يرضى البائع قاله ابن القاسم في المدونة وحقه لذلك بانه ليس للبائع ان يأخذها بالثمن الصحيح

يبيعه حيث اشتراه مراعاة على صرف ذلك اليوم الذي باعه فيه فانه ان كان ابتاعه بدينه وباعه بدينه او ابتاعه بدينه وباعه بدينه وكان المتاع لم يفت فالمبتاع بالخيار ان شاء اخذ وان شاء تركه وان فات المتاع كان المشتري بالثمن الذي ابتاعه به البائع ويحسب البائع الربح على ما اشتراه به على ما ربحه المبتاع قال مالك واذا باع رجل سلعة قامت عليه بمائة دينار للعشرة احد عشر ثم جاء بعد ذلك انها قامت عليه بتسعين ديناراً وقد فاتت السلعة خير البائع فان احب فله قيمة سلعة يوم قبضت منه الا ان يكون القيمة أكثر من الثمن الذي وجب له به البيع اول يوم فلا يكون له أكثر من ذلك وذلك مائة دينار وعشرة دنانير وان احب ضرب له الربح على التسعين الا ان يكون الذي بلغت سلعة من الثمن اقل من القيمة فيخير في الذي بلغت سلعة وفي رأس ماله وربحه وذلك تسعة وتسعون ديناراً قال مالك وان باع رجل سلعة مراعاة فقال قامت على بمائة دينار ثم جاء بعد ذلك انها قامت عليه بمائة وعشرين ديناراً خيراً للمبتاع فان شاء اعطى البائع قيمة السلعة يوم قبضها وان شاء اعطى الثمن الذي ابتاع به على حساب ما ربحه بالغاً ما بلغ الا ان يكون ذلك اقل من الثمن الذي ابتاع به السلعة فليس له ان ينقص ربح السلعة من الثمن الذي ابتاع به لانه قد كان رضى بذلك وانما جاء ربح السلعة يطلب الفضل فليس للمبتاع في هذا حجة على البائع بان يضع من الثمن الذي به ابتاع على البائع المبيع على البرناج قال مالك

له قوله قال مالك الامر عندنا في القوم الم قوله ووجه وهو لم يبلغ منه بذلك والبائع ان يلزم ذلك للمبتاع بالتسعين ورجعها فيلزمه ذلك ١٢ **له قوله** قال مالك الامر عندنا في القوم الم قوله في اول المسئلة في القوم يشترطون الدين والرقيق فيبيعه على البرناج يريد والله اعلم ان الرقيق غيب غيبة ببيع يشترط للمبتاع غالباً التوجه اليهم ولو كانوا حاضرين لم يجز ذلك لان النظر اليهم يمكن لا مشقة فيه فلا يوجب عنها الوصف وانما يوجب عنها اذا كان يبيع من النظر اليها ما من بعد مسافة او تغير طي وشد يخلق فيه مؤنة ونفقة ويؤدي ذلك الى تغير فيضارة الثوب وهيئته التي تزيد في ثمنه وقد روى ابن المودان عن مالك لا خير في ان يبيع حايية عندك في الدار خارجة على الصفة قال محمد لانه يقد على النظر اليها ووجه ذلك انه اذا لم يكن في النظر اليها مضرة وشرط ترك ذلك فهو من بيع المتأبدلة التي هي عنه ومن بيع الغرر الذي لا يجوز ان قصد البائع ان يبيعها او الله اعلم فاما الثياب فيجوز ذلك فيها على وجهين أحدهما ان تكون غائبة والثاني ان تكون حاضرة مشدودة في اعدائها بحيث يشترط حلها ويجتاز الى مؤنة في ردّها الى شئها ما لم يلقها في المحل والشد وكذا ذلك على كل مشتري يريد رؤيتها من الاخذ اليها والاذهاب لكثير من حسناتها ولا بد في الوجهين جميعاً من تقدم رؤية او صفة وروى جواز ذلك عن عثمان وعبد الرحمن بن عوف وقد منع من ذلك الشافعي في احد قوليه وقال لا يجوز بيع عين غير مرئية وروى ذلك عن ابن عباس وابن عمر والدليل على ما نقوله ان هذا بيع على الصفة فياز في العين الغائبة اصله السلم المضمون في الذمة اذ اثبت ما قلناه من انه يجوز بيع الاعيان الغائبة على الصفة فان البيع لازم وليس لهم رده وان استغلوا اذا افحقوا المتاع ما وجدوا على تلك الصفة خلافاً لا في حنيفة في قوله للبائع الخيار وان وجب المتاع على تلك الصفة والدليل على ما نقوله ان هذا بيع على صفة فوجب ان يكون لازماً اصل ذلك السلم ١٢

(البحرية عن صلتها) ابوداود والطحاوي وغيرهما والثالث ابن معناه التفرق بالابدان لكن لعله ما فهمه اصحابنا لقول الثاني قال عيسى بن ابان معناه ان الرجل اذا اقال لرجل قد بعثك عدي هذا يالف درهم فللمخاطب بذلك القول ان يقبل ما لم يفارق صاحبه فاذا افرقا لم يكن له بعد ذلك ان يقبل قالوا ولولا ان هذا الحديث جاء ما علمنا ما يقطم للخاطب من القبول فلما جاء هذا الحديث علمنا ان افرقا ابدانهم ابد المخاطبة بالبيع يقطم القبول قال وهذا اولى ما حمل عليه هذا الحديث لا تارادى بالفرقة التي لها حكم فيما اتفقوا عليه هي الفرقة في الصرف فكانت تلك الفرقة انما يجب بها فساد عقد متقدم ولا يجب وبها صلاحه وهذه الفرقة المروية في خيار المتبايعين اذا جعلناها على ما ذكرنا فسد بها ما كان تقدم من عقد المخاطب وان جعلناها على ما قالت الفرقة الثانية بتم بها بخلاف فرقة الصرف ولم يكن لها اصل فيما اتفقوا عليه وهذا التفسير مروى ايضا عن ابي يوسف هذا المخلص ما في شرح معاني الآثار للطحاوي وشرحه المسمى بفتح الالف

يفترقا الا

جارية فنام معها الباطن ثم فلما اصبح قال لا ارضى فقال ابو برزة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال البيعان ما لم يفترقا و كانا في خباء شعروا خيرا ايضا عن ابي الوضئ نزلنا منزلا فباع صاحب لنا من رجل فربما فاقمنا في منزله يوما وليلتنا فلما كان الغد قام الرجل يسير فرسه فقال صاحبه انك قد بعثتني فاعتصمها الى ان يبرئ فقال ان شئت اخذت بيديكما بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعته يقول البيعان بالخيار ما لم يفترقا وما اراكم ا تفترقا واحباب عنه الطحاوي يقول في هذا الحديث ما يدل على انها كما تفرقا بابل لهما لان فيه ان الرجل قام يسير فرسه فقد تغنى بذلك من موضع الموضع فله يراعي ابو برزة ذلك وقال ما اراكم تفرقا اي ما كنتم متساجرين احدا كما يدعي البيع والاخرين كره لكونهما تفرقا بالفرقة التي يعبرها البيع واما اصحاب التفرق القولي فاوردوا التاميد تفسيرهم ابطال ما ذهب اليه مخالفهم وجوها عدي منها ان اثبات خيار المجلس وحل التفرق على التفرق البدني يخالف قوله تعالى لا يفترقا الذين آمنوا ووفوا بالعقود وهذا عقد قبل التخيير وقوله تعالى لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة الاية وبهذا لا يجب والقول يصدق فجاء عن تراض من غير توقف على التخيير فقد اباى الله الاكل قبله وقوله تعالى (البيعه حل)

هم تقرر في القبول ان تأويل الصواب يحتمل التأويل واختياره لاحداثا ويلين ليس محجة ملزمة على غيره ولا يمنع عن اختيار تأويل يثاره وقال الطحاوي في معاني الآثار يجوز ان يكون ابن عمر الشككت عليه الفرقة التي معها من النبي صلى الله عليه وسلم ما هي فاحتملت هذه الفرقة بالابدان على ما ذهب اليه عيسى بن ابان واحتملت عند الفرقة بالا قول على ما ذهب اليه ونسب بعض دليل يدل بانه احدهما اولى منه بما سواه ففارق بانه بهد بهد احتياطا و يحتمل ايضا ان يكون فعل ذلك لان بعض الناس يزي ان البيع لا يتم بذلك وهو في ان البيع يتم بخيرا فاراد ان يتم البيع في قوله وقول مخالف ثور قال الطحاوي وقد روى عنه ما يدل على ان رايه كان الفرقة بخلاف ما ذهب اليه ان البيع يتم بما وذلك ان سليمان بن شعيب قال ناشر بن بكر حدثني الاوزاعي حدثني الزهري عن حمزة ابن عبد الله عن ابن عمر انه قال ما أدركت الصفة حيا فذلك بعد ما انه من مال المشتري فدل ذلك على انه كان يرى ان الصفة تتم بالا قول قبل الفرقة التي تكون بعد ذلك وان المبيع ينتقل بذلك من ملك الباطن الى المشتري حتى يملكه ماله اذ اهلكه والرابع ان هذا التفسير يخالف ما قضى به ابو برزة ونسبه التفسير صلى الله عليه وسلم كما اخرج الطحاوي والبيهقي انهم اختلفوا اليه في رجل باع

في تنقيح معاني الآثار للعيني

(الكتاب الثاني في التفرقة بين البيعين)

الحقوله ما لم يفترقا اي ببدنها بعض ان الخيار مستند من عد وتفرقا وفي بعض نسخ الروايات ما لم يفترقا بتدعيم الفوقية زاد الترمذي فكان ابن ابي اذ المتبايعين وهو قاعد قام لفتح قال الترمذي حديث ابن عمر حسن صحيح والصل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحابه صلى الله عليه وسلم وغيرهم وهو قول الشافعي واحد واسحق قالوا الفرقة بالابدان لا بالكلام وهو اصح لان ابن عمر راوى الحديث اعلم ببعض ما روى وقد ذهب بعض اهل العلم من اهل الكوفة وغيرهم ان الفرقة بالكلام وهو قول الثوري وخذ ابو عن مالك وقال ابن المبارك وكيف ارد هذا الحديث فيه عنه صلى الله عليه وسلم فهو هذا المذهب وقال محمد بن عبد الله ما روى هذا الحديث بهذا نأخذ وتفسيره عندنا على ما بلغنا عن ابراهيم الفتح انه قال المتبايعان بالخيار ما لم يفترقا قال ما لم يفترقا عن المنطق البيع اذا قال الباطن قد بعثك فله ان يرجع ما لم يقبل الاخر قد اشترى فاذا قال المشتري قد اشترى بكذا وكذا فله ان يرجع ما لم يقبل الباطن قد بعث وهو قول ابي حنيفة والعامه من فقهاءنا ١٢

سنة قوله البيع للخيار اي لا بيع شرط فيه الخيار ثلثة ايام فانه يبقى فيه الخيار بعد تفرق الا قول ايضا وكذا بعد تفرق الابدان وهذا احد المعاني التي ذكرت في وهو مشترك بين القائلين بالتفرق قولوا وبين القائلين بالتفرق بدنا فانهم متفقون على بقاء الخيار في البيع بشرط الخيار بعد التفرق وتاثيرها ان معناه الايباشط فيه ان الخيار لهما في المجلس فيلزم بنفس البيع ولا يكون فيه خيار وهذا يختص بالقائلين بالتفرق بدنا الذين يجهلون بهذا الحديث لا ثبات خيار المجلس و

ثالثها قال النووي وهو اصحها اي على رايهم ان المراء التخيير بعد تمام العقد قبل مفارقة المجلس يعني يثبت لهما الخيار ما لم يفترقا الا ان يتفارا في المجلس ويختار امضاء البيع فيلزم البيع بنفس الخيار ولا يدوم الى المفارقة وتفسر عندنا ما ورد على قوله وبهذا نأخذ ان الحديث يثبت خيار المجلس والخفية ليسوا بقائلين به فكيف يعمر قوله وبهذا نأخذ اشار الى الجواب عنه بتفسير الحديث بالتفرق القولي وقد طال الكلام بين اصحاب التفرق القولي ومثقب خيار المجلس نقضوا فاما اصحاب خيار المجلس فاوردوا على اصحاب التفرق القولي بوجوه الاول انه تفسير مخالف للتأويل والجواب عنه على ما في شرح معاني الآثار وقم القدير وغيرهما ان التفرق كثيرا ما استعمل في الكتاب والسنة في التفرق كما في قوله تعالى وما تفرق الذين اتوا الكتاب الاية وان يتفرقا يعني الله كلاما من سعته والمراء به تفرق قول الزويين في الطلاق بالتفرق الزوج طلقت والمرأة قبلت وقوله صلى الله عليه وسلم لا يبيع الرجل على بيع اخيه فقد سمي قرب البيع بيعا فمكن ان يكون سمي الغير المتفرقين قولنا في هذا الحديث بالمتبايعين لقرينهما منه وايضا المتبايعين بالحقيقة انما يكون من بياض العقد لاقبله ولا بعدا فان كلاما منها بعد الفراغ وقبل المباشرة متبايع محيا نا باعتبار ما كان او ما يكون وحالة المباشرة انما هي ما اذا صدر عن احدها الاجاب وقصد لاخر لفظ القبول ولم يتفرق بعد والثالث ان هذا التفسير يخالف ما فهمه ابن عمر وعمل على وفقه كما مر ذكره فلا يعتبر به واحباب عنه الزيلعي وغيره بانه ص

البيعة عن كونه) واشهد اذا اتى بغيره فانه امر بالتوقف بالشهاد ة كذا يقع التباين بالبيع والبيع يصدق قبل الخبر ويجوز لا يجازي القبول
 فلو ثبت الخبر وعدم اللزوم بعد ذلك لزم ابطال هذه النصوص ومنها ان اثبات خيار المجلس يعارضه حديث النبي عن بيع الغرر فان كل واحد
 لا يدري ما يحصل له هل الثمن ام المثل ومنها انه خيار مجهول العاقبة فيبطل كثيرا لشرط اذا كان كذلك وفيما فانه منقوض بها والرؤية
 وخيار التعيين وغير ذلك ومنها ما ذكره الطحاوي ان حديث من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يقضيه يدل على انه اذا قبضه حل له بعهده
 وقد يكون قابضه قبل افتراقه بدهه وهذا باطله واقرب السيد المرتضى في عقود الجواهر وعندي هو ضعيف فان هذا الحديث
 وامثاله ساكتة عن ما وقع فيه **٥٠** البحث فيقييد بالقبض والافتراق مع انه لا يدل الا على حرمه البيع قبل الاستيفاء لا
 على ثبوت جوازه بعد الاستيفاء وان منعت عنه

موانع اخرى في المقام كلام مبسوط مطاوعه الكتب
 المبسوطة وفيما ذكرنا كفاية لاولي الفطنة وقد
 شيد الطحاوي اركان المسئلة بالقياس والنظر وقال
 اننا قد رأينا الاموال تملك بعقود في ابدان وفي اموال
 المناقم والبضائع فكان ما يملك من البضائع هو النكاح
 فكان ذلك يتم بالعقد لا بالفرقة بعد وكان ما يملك به
 المناقم هو الاحادات فكان ذلك ايضا ملكا بالعقد
 لا بالفرقة بعد العقد فالنظر على ذلك ان يكون كذلك
 الاموال المملوكة لسائر العقود من البيوع وغيرها
 يكون مملوكة بالا قول لا بالفرقة وهذا قول ابي حنيفة
 وابي يوسف ومحمد ومن جملة الاجوبة ان ما كان ملكا يأخذ
 بالحديث مع انه رواء لان في بعض طرقه عن ابي واقد
 والنسائي المتباين كل واحد منهما بالخيار عما لم يفرقا
 الا ان تكون صفقة خيار ولا يحد له ان يفارق صاحبه
 خشية ان يستقبله فهذا الزيادة تستطير بالخيار
 اذ لو كان مشروعا لم يجز الى الاستقالة
 (الحاشية المتعلقة بصفحة هذا)
له قول في البيع الخيار قال المغوي فيه ثلثة اقوال
 اعمها ان المراد بالخيار بعد تمام العقد قبل مفارقة
 المجلس وتقدر بربطت لها الخيار عما لم يفرقا الا ان
 يتخيرا في المجلس ويختار مضاء البيع فيلزم البيع
 بنفس الخيار ولا يدوم الى المفارقة والثاني ان ينعى
 الا ببيع شرط فيه خيار لشرط ثلثة ايام او دونها فلا
 ينقض الخيار فيه بالمفارقة بل يبقى حتى تنقضي المدة
 المشروطة والثالث ان معنى الا ببيع يشترط ان لا
 خيار لنا في المجلس فيلزم بنفس البيع ولا يكون فيه
 خيار قال النووي الصميم عندنا بطلان هذا الشرط و
 الصميم هو التفسير الاول ولا يتأتى على قول من فسر
 بتفريق الاقوال ونفى خيار المجلس ولا التفسير الثاني
له قول وليس لهذا احد معلوم وقال ابو حنيفة
 والشافعي لا يجوز الخيار اكثر من ثلاثة ايام وقال ابو
 يوسف ومحمد اذا سمي مدة معلومة جاز وهو قول احمد

بيع الخيار قال مالك وليس لهذا عندنا احد معروف ولا امر محمول
 به فيه مالك انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يحدث ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال بما يبيعان تباعا قال لبائعه او
 يتراوان قال مالك فيمن باع من رجل سلعة فقال للبائع عند
 مواجبة البيع ابيعك على ان استشير فلانا فان رضى فقد جاز البيع و
 ان كره فلا بيع بيننا فيتباعان على ذلك ثم يندم المشتري قبل ان يستشير
 البائع ان ذلك البيع لازم لهما على ما وصفا والخيار للبتاع وهو لازم
 له ان احب لذي اشتراط له الخيار ان يجيزه قال مالك الامر عندنا في
 الرجل يشتري السلعة من الرجل فيختلفان في الثمن فيقول البائع بخنك
 بعشرة ونازير ويقول البتاع ابعثها منك بخمسة ونازير انه يقال للبائع
 ان شئت فاعطها للمشتري بما قال وان شئت فاحلف بالله ما بعث
 سلعتك الا بما قلت فان حلف قيل للمشتري اما ان تأخذ السلعة بما
 قال للبائع واما ان تحلف بالله ما اشتريتها الا بما قلت فان حلف برئ
 منها وذلك ان كل واحد منهما مدعى على صاحبه ما جاء في الربا
 في الدين مالك عن ابي الزناد عن بسر بن سعيد عن عبد الله بن

<p>المشتري اولى في المبيع وان لم يكن لكل واحد منهما بينة قيل للمشتري اما ان تعرضا للثمن الذي ادعاه البائع والا فخذنا البعير وقيل للبائع اما ان تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع والا فخذنا البعير فان لم يترأضا استخلف الحاكم كل واحد منهما على دعوى الآخر وينتدئ بيمين المشتري وان كان بيع عتيق يمين او ثمن بغيره</p>	<p>القاضي يمين ايها شاء فان حلفا فمضى القاضي البيع منهما وان لكل احد هاهنا عن اليمين لزمه وهو الاختلاف في الاجل اولى شرط الخيار او في استيفاء بعض الثمن فلا تخالف بينهما والقول قول من ينكر الخيار و الاجل مع يمينه فان هلك المبيع ثم اختلفا لم يتخلفا عند ابي حنيفة وابي يوسف والقول قول المشتري وقال محمد يختلفان ويفسخ البيع</p>
--	--

له قول في القول ما قال البائع قال محمد بهذا نأخذ اذا اختلفا في الثمن تخالفا وقرأ البيع وهو قول ابي حنيفة والعام من فقهاءنا
 اذا كان المبيع قائما بيمينه فان كان المشتري قد استهلكه فالقول ما قال المشتري في الثمن في قول ابي حنيفة واما في قولنا فيختلفان ويتراوان
 القيمة انتهى وبالقالف عند اختلاف المتبايعين قالت الثلثة الباقية واجبه وركما قال مالك **له قول** قال مالك فيمن باع من
 رجل الا وهذا على ما قال ان البائع له ان يشترط مشورته فلاخياره وكذلك البتاع خلا فلا واحد واحد وحشي اعمها بالشافعي والدليل على ذلك
 ان الخيار وضع لتأصل المبيع واختياره وقد يكون هو من لا يبيع فيشترط خياره او يكون هو يبيع ويشترط استماتته به ولهذا اذا كان
 المشترط مشورته واختياره حاضر او قريب الغيبة وان كان بعد الغيبة فسد البيع لانه معين يشترط على ان يستحق قبضه الى اجل بعيد
 وذلك غير ما نرى **له قول** فيختلفان بالثمن اختلف اهل الصلوة في هذه المسئلة فقال مالك والشافعي يقال للبائع احلف بالله ما
 بعث سلعتك الا بما قلت فان حلف البائع قيل للمشتري اما ان تأخذ السلعة بما قال البائع واما ان تحلف بما اشتريتها الا بما قلت
 فان حلف برئ منها ورددت السلعة الى البائع وسواء عند الشافعي كانت سلعة قائمة او تلفت فانها يتخلفان ويتراوان وكذلك قاله
 محمد بن الحسن ومعنى يتراوان ان اى قيمة السلعة عند الاستهلاك وقال النخعي والشافعي والشافعي وابو حنيفة والقول قول المشتري بيمينه
 بعد الاستهلاك وقول مالك قريب من قولهم بعد الاستهلاك في اشهر الروايتين قلت وتقصير مذهب الحنفية ما ذكر في الهداية اذا اختلف
 المتبايعان في البيع فادعى احد ما ثمنه وادعى البائع ما ثمنه او اعترف البائع بغيره من المبيع وادعى المشتري اكثر منه واقام احدهم البينة فحلف
 له بها وان اقام كل واحد منهما بينة كانت البينة المثبتة للزيادة اولى ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعا فبينة البائع اولى في الثمن وبينة

له قوله من اهل دار غلة عرضوا عليه قبل ان يحل اجل دينه ان يضم عنهم وينقد ولا يريد والله اعلم ان ينقد ولا جنس ماله عليهم وذلك مثل ان يكون له عليهم مائة دينار وجلة فيدفعون اليه قبل الاجل خمسين ديناراً ويضم عنهم خمسين فسأل عن ذلك زيد بن ثابت فقال لا امر لك ان تأكله ولا توكله يريد تطعمه غيرك ومعنى ذلك تحريمه لانه لا يمنعه من ان يأكله ويؤكله مع كونه مباحاً وبه قال ابن عمر وعليه جهود الفقهاء واجازة البخاري ووافقه واختلف الرواية عن ابن المسيب في ذلك واصحابها المنع وعلينا على تحريمه انهم اشترطوا منه المائة المؤجلة بخمسين جملة وذلك غير ما تزوجين التفاضل والنسأ في الجفيس الواحد من العرين ويدخله سلف يهوض لانهم اسلفوا خمسين يقبضها من نفسه

له قوله ونهى عنه لمن ضم وتجيل وبه قال الحكمين عبيدة والشعبي ومالك وابو حنيفة ٣٠٢ واجازة ابن عباس وراى من المعروف

صالح مولى السقاح انه قال بعث بزي الى من اهل دار غلة الى اجل ثلث ايام فخرج الى الكوفة فعرضوا على ان اضم عنهم وينقد ونفى فسألت عن ذلك زيد بن ثابت فقال لا امر لك ان تأكل هذا ولا توكله مالك عن عثمان بن حفص بن خلد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر انه سئل عن الرجل يكون له الدين على الرجل الى اجل فيضم عنه صاحب الحق ويجعله الاخر فذكره ذلك عبد الله بن عمر ونفى عنه مالك عن زيد بن اسلم انه قال كان الربا في الجاهلية ان يكون للرجل على الرجل الحق الى اجل فاذا حل الاجل قال تقضه ام تربى فان قضه اخذ والا زاده في حقه واخر عنه في الاجل قال مالك والامر المكروه الذي لا اختلاف فيه عندنا ان يكون للرجل على الرجل الدين الى اجل فيضم عنه الطالب ويجعله المطلوب قال مالك وذلك عندنا بمنزلة الذي يؤخر دينه بعد محله عن غريمه ويزيد الغريم في حقه قال فهذا الربا بعينه لا شك فيه قال مالك في الرجل يكون له على الرجل مائة دينار الى اجل فاذا حلت قال لذي له عليه الدين بعني سلعة يكون ثمنها مائة دينار نقداً بمائة وخمسين الى اجل قال مالك هذا بيع لا يصح ولم يزل هل لعلمهم من عنه قال مالك وانما كره ذلك لانه انما يعطيه ثمن ما باعه بعينه ويؤخر عنه المائة الاولى الى اجل الذي ذكره اخر مرة ويزداد عليه خمسين ديناراً في تأخير عنه فهذا مكروه لا يصح وهو ايضا يشبه حديث زيد بن اسلم في بيع اهل الجاهلية انهم كانوا اذا حلت ديونهم قالوا للذي عليه الدين اما ان تقضى واما ان تربى فان قضه اخذ والا زادهم في حقوقهم وزادهم في الاجل جاء مع الدين والكحول مالك عن ابي الزناد عن الامرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مغل الغني ظلم واذا اتبع احدكم على ما غلبت به مالك عن موسى بن ميسرة انه سمع رجلاً يسأل سعيد بن المسيب فقال اني رجل بيع بالدين

وعن ابن المسيب والشافعي القولان واحتمى الجيز بن عمار بن عباس لما امره الله عليه وسلم باخراجهم من النضير قالوا لعل الناس ديون لم تحل فقال ضموا وتجيلوا واجاب المانعون بان هذا الحديث قبل نزول تحريم الربا **له قوله** فهذا الربا بعينه قاله بطلان اتفقوا على انه ان صالح غريمه عن درهمين درهم اقل منها جاز اذا حل الاجل فاذا لم يحل الاجل لم يجز ان يحطوا عنه شيئاً على ان يقبضه مكانه انتفى وينبغي ان يعلم ان الدين اسم من القرض والقرض لا يجوز فيه شرط الاجل عند ابن حنيفة والشافعي وفي البخاري قال ابن عمر وعطاء اذا اجل في القرض جاز وبه اخذ مالك واستدل عليه بمسألة المدلية **له قوله** مغل الغني ظلم قال عياض والجمهور على انه من باب اضافة المصدر الى الفاعل وقيل هو من باب اضافة المصدر الى المفعول والمعنى انه يجب وفاء الدين وان كان مستقراً غنياً ويكون سبباً لتأخير عنه واذا كان كذلك في حق الغني فهو في حق الفقير اولى **له قوله** مغل الغني ظلم وصفه بالتلمذ ان كان غنياً خاصة ولم يصح بذلك مع العسر وقد قاله الله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة واذ كان فنياً فظلم ما قد استحق عليه تسليمه فقد ظلم وقد قال اصحابه وسهون وترويضك شهادته لان النبي صلى الله عليه وسلم ما ظلم

وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يواحد يغل عرضاً وسقوبته فعرضه التظلم منه يقول مطلق وظلمني وقال بعض العلماء في قول النبي صلى الله عليه وسلم وعقوبته سجنه حتى يؤدي وقوله اذا اتبع احدكم على ما غلبت به فليتبمع معناه والله اعلم الحوالة وقد قال القاضي ابو محمد ان الحوالة قول من صلى الله عليه وسلم واذا اتبع احدكم على ما غلبت به فليتبمع والحوالة ان يكون للرجل على الرجل الدين والذي عليه الدين على رجل اخر مثله فيقبل به غريمه على الذي عليه مثله وقد قال الشيخ ابو محمد في قوله فليتبمع انه على اللذ ب ويجوز ذلك قول القاضي ابو محمد لانه معروف وقال ان الحوالة استثنيت من الدين كما استثنيت العربية من بيع الرطب بالقر قال القاضي ابو الوليد والصحيح في الحوالة عندى ان الحوالة ليست من باب الدين بالدين اذا قلنا انها لا تعم الامن ومن ثابت للحييل على الحال عليه وذلك ان الحيل ثبوتاً ذمتها بنفس الاحالة ففى من باب النقد ومغض الحوالة عندى ان تكون على الاباحة وان الذى له الدين بالخيار بين ان يستقبل على غريم غريمه وبين ان يطلب غريمه ويقول له اقضى حتى وشأنك بمصالحك وقال هل الظاهر انه يلزم الاحتالة والدليل على صحة ما نقوله ان هذا يقتضى من ذمتها ذمة فلم يجب ذلك بالشرع اصل ذلك ان المرء يكون عليه شيء **له قوله** واذا اتبع يسكون التاء الى اجل على ما غلبت به اى غنى وفي اصول البخاري على يتشد يد التقية فليتبمع يسكون التاء على الصواب لمشيئ اى فيقبل وروى فيه خاصة تشديد التاء والجمهور على ان الامر فيه للذ ب قال ابن دقيق العيد ولعل السبب فيه انه اذا تعد ركونه ظليماً والظاهر من حال المسلم الاحتراز عنه فيكون ذلك سبباً للامر بقبول الحوالة عليه وانه يحصل المقصود من غير ضرر المظل ويجوز ان يكون ذلك لان الحق لا يتعد من استيفاء الحق منه عند الامتناع بل يأخذ منه الحاكم قهراً ويؤ فيه فحق قبول الحوالة يحصل القرض عنه بسهولة قال الاول ادرى ما فيه من بقاء معنى التعليل يكون المظل ظليماً وعلى الثاني يكون العلة عدم فاء الحق لا الظلم انتهى ١٢ على

والحقيقة عن كنهه كما خبر رأس مال السلم واذا اجتهت من الذي عليه الدين فهو من باب فسخ الدين في الدين ولا يجوز منه الا قدر ما لا يمكن القبض الا به فان كان ما يأخذ يسيرا فبعد ما يأتي من يحمله وان كان طعنا ما كثيرا زاد لك مع اتصال العمل فيه ولما اتصل شهرا قاله اشهب وهذا اذا كان ما يأخذ منه حاضرا او في حكم الحاضر كاشي يكون في ما نزل او عجزه او حاقه فانه من فورهما لقبضه وامان كان من ستة اميال فقد كرهه مالك حل الدين اوله يحل رواه ابن المواز ووجه ذلك ما يدخله من التأخير الذي لا يكون من اجل القبض وانما هو من اجل مضيق المبيع (والاشية صفة غلظ) **له قوله** وانما فرق بين ان لا يبيع الخ هذا على حسب ما ذكره ان من وجوه فساد بيعه ما ليس عنده وانما ذكر لك في السلم ان عمل اهل العينة انما يقتصد من دن لك الى سلف درهم وفي درهم ونصف يقول له هذا عشرة دنانير اشترى ٢٠٨ لك بها ما شئت ابيعه منك بخمسة عشر دينارا الى اجل فكانه باعه عشرة نقدا بخمسة عشر الى اجل وهذا الذي ذكره وجه من وجوه المنع من بيع ما ليس عندك ممنوع لنفسه وقد روى جعفر بن ابى وحشية عن يوسف بن ما هلك عن حكيم بن حزام سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت يا رسول الله يا تميمي الرجل يشتري المبيع ليس عنده ابيعه منه ثوبا بعه من السرق قال فقال لا تبع ما ليس عندك وهذا احسن اسانيد هذا الحديث ومن جهة الحق انه مبنى على ان السلم لا يبيع الا مؤجلا واذا جازنا السلم على المحل حل الحديث على ان يبيع ما ليس عنده وهو ان يبيعه شيئا معينا قبل ان يملكه ويتضمن خروجه من ملكه وعلى ان اسمع البيع لا يتناول السلم في الظاهر ووجه اخر انه يمنع منه لما فيه من الضرر لبيع ما ليس عنده و يطلب عقيل البيع بقضائه فيعتد عليه تسليمه وذلك بمنع صحة العقد كما لو كان معينا وفرق بين شراء ما عند البائع وبين السلم فيه ان السلم اختص بالتأجيل في المشهور من المذهب والبيع يختص بنفس المبيع وما اختص بأحد العقدين فانه يختص به على سبيل التصحيح للعقد كالاجل في السلم وفرق اخر وهو ان السلم يتا في التعيين في المبيع لما فيه من التعرير فضائه الى الاجل والبيع يتا في عدم التعيين لما فيه من التعرير بتعديده وتفاوت ثمنه مع كونه حالا عليه فلا يجد السبيل الى تسليمه ١٢

يتهم ذهب ثمنه باطلا فهذا غير لا يصح قال مالك وانما فرق بين ان لا يبيع الرجل لامرأته وان يسلط الرجل في شيء ليس عنده اصله ان صاحب العينة انما يحمل ذهابه القى يريد ان يبتاع بها فيقول هذا عشرة دنانير فما تريد ان اشترى لك بها فكانه يبيع عشرة دنانير نقدا بخمسة عشر دينارا الى اجل فلها ذكره هذا وانما تلك الدخلة والدلسة ما جاء في شركة والتولية والاقالة قال مالك في الرجل يبيع الميز المصنف وليستثنى ثوبا برب قومها انه ان اشترط ان يختار من ذلك القوم فلا بأس به وان لم يشترط ان يختار منه حين استثنى فاني اراه شركيا في عدد البز الذي اشترى منه وذلك ان الثوبين يكون رقبتهما سواء وبينهما تفاوت في الثمن قال مالك والامر عندنا انه لا بأس بالشرك والتولية والاقالة في الطعام وغيره قبض ذلك او لم يقبض اذا كان ذلك بالنقد ولم يكن فيه ربح ولا وضعية ولا تأخير للثمن فان دخل ذلك ربح او وضعية او تأخير من واحد منهما صار بيعا يحله ما يحل البيع ويجرمه ما يحرم البيع وليس بشرك ولا تولية ولا اقالة

صه المعنى ان هذا من عقود المكارمة فاستثنى من بيع الطعام قبل استيفائه كما استثنى بيع العربة من الثمن عن بيع الرطب بالتمتع وقوله اذا كان في ذلك النقد ولم يكن فيه ربح ولا وضعية يريد بقوله اذا كان في ذلك النقد او يكون البيع على النقد وتكون على ذلك الشركة او التولية او الاقالة ولو كان النقد الاول على التأجيل لم يجز ذلك وان كانت الشركة او التولية او الاقالة الى ذلك الاجل لان من سنة هذا

العقود ان تكون مساوية لما قد منها من البيع ولا يكون في شيء من العوضين نقص ولا زيادة غير ما انعقد به البيع الاول ولا يكاد الرقب يتساوى ولا تعبر في ذلك شركة ولا تولية ولا اقالة لعدم تساوى الرقب واذا كان البيع الاول بالنقد جازت الشركة والتولية والاقالة بالنقد دون تأخير ولا زيادة في الثمن ولا نقص منه لان ذلك يخرج عن حكم الشركة والتولية والاقالة الى حكم البيع المحض المنافي للمكاملة (الحقيقة على ما)

بمقته الاول ولو حكما وشرط صحته يكون العوض مثليا او قيميا مالم يملك للمشتري والاقالة شرعا دفع البيع ويصح بلفظين ماضيين كالبيع وتوقف على قبول الآخر في المجلس وهي قسم في حق المتعاقدين في ما هو من موجبات العقد ١٢ **له قوله** قال مالك في الرجل يبيع الميز الخ وهذا على ما قاله الرجل اذا باع اصنافا من البز واستثنى منها ثوبا برب قومها او ما كان عليه رقب جنس ما الاول اظهر فانه لا يخلو اذا استثنى بعض المنوع انما استثنى منه ان يستثنى الاختيارا ولا يشترط شيئا فان استثنى الاختيارا كان له ذلك ولا يجوز له ان يستثنى اختيارا الاكثر منه وهو بائنه وقد تقدم ذكره وان لم يشترط شيئا فهو شرك في ذلك النوع بقدر ما استثنى منه من جميع عدده وذلك مثل ان يكون ذلك النوع الذي استثنى منه ثلاثين ثوبا فيستثنى منها عشرة ثواب فانه يكون شركيا في ذلك النوع من المتاع بالثلث له ثلثة ولما ابتاعه ثلثا وقوله وذلك ان الثوبين يكون رقبتهما سواء وبينهما تفاوت في الثمن يريد ان لا يكون له افضلها ولا اداها لتفاوت الثمن النوع الواحد من الثياب مع تساويها في الرقب اما لان الرقب معنى النوع واما لغلظها وارضها واما ان البائع قد رقبها على المشتري بثمن واحد فيقبل بعضها بعضا فاذا لم يشترط تعيينا ولا اختيارا فله ان يكون شركيا بعد ما استثنى قال مالك الامر عندنا انه لا بأس بالشرك والتولية والاقالة في الطعام وغيره قبض ذلك او لم يقبض اذا كان ذلك بالنقد ولم يكن فيه ربح ولا وضعية ولا تأخير للثمن فان دخل ذلك ربح او وضعية او تأخير من واحد منهما صار بيعا يحله ما يحل البيع ويجرمه ما يحرم البيع وليس بشرك ولا تولية ولا اقالة وهذا على ما ذكره ان من ابتاع طعاما على كيل او وزن او عدد فلا يجوز له ان يبيعه حتى يستوفيه لئلا يبيع على الله عليه وسلم عن ذلك ويجوز له ان يترك فيه بان يولى احد اجزاء منه او يولي جميعه او يقبل البائع منه وذلك كله قبل استيفائه والاصل في ذلك ما روى ببيعة عن ابن السيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبيع الطعام قبل ان يستوفي وارخص في الشركة والتولية والاقالة ومن جهتهم

۶۰۹ / اللہ اعلم

قَالَ مالك من اشترى سلعة بزاور قيقا فبت به ثم سأل رجل ان
يشركه ففعل ونقد الثمن صاحب السلعة جميعا ثم ادرك السلعة شئ
ينترعها من يديهما فان المشرِك يأخذ من الذي شركه الثمن ويطلب
الذي باعه السلعة الا ان يشترط المشرِك على الذي شركه بمحضرة البعير
وعند مباحة البائع الاول وقبل ان يتفاوت ذلك ان عهدت على
الذي تبعته منه وان تفاوت ذلك وفات البائع الاول فشرط الآخر باطل
وعليه العهد قَالَ مالك في الرجل يقول للرجل اشتري هذه السلعة
بيني وبينك وانقد عني وانا البيعها لك ان ذلك لا يصلح حين قال انقد
عني وانا ابيعها لك وانما ذلك سلف يسلفه اياه على ان يبيعها له ولو ان
تلك السلعة هلكت او فاتت اخذ ذلك الرجل الذي نقد الثمن من شركه
ما نقد عنه فهذا من السلف الذي يجز منهفة قَالَ مالك ولو ان رجلا
ابتاع سلعة فوجبت له ثم قال له رجل شركي بنصف هذه السلعة و
انا ابيعها لك جميعا كان ذلك حلالا لا بأس به وتفسير ذلك ان هذا
بيع جديد باعه نصف السلعة على ان يبيع له النصف الاخر ما جاء في
افلاس الغريم مالك عن ابن شهاب عن ابي بكر بن عبد الرحمن بن
الحارث بن هشام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يما رجل باع
متاعا ففلس الذي ابتاعه منه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه
شيئا فوجده بعينه فهو احق به و

من المنع من ذلك قال بعض شيوخنا القهستاني
ان معنى ذلك ان اشترى معينا لا يقبضه
الا الى الاجل قال القاضي ابوالوليد ومحمد
ذلك عندي انه ليس له ان يفتي بنفسه

عليه بيعها قد نقض وان كان السلف قد باع السلعة فله اجرة مثله فيما باع من نصيب المتسلف وذلك ان الشراء وقع جميعا لها جميعا وانما وقع الفساد في الاجارة من اجل السلف فالسلف مبرور وللا عمل اجره فله نصيبه في حصة من السلعة ونصيبه في حصة من حصة ولو ظهر عمل هذا قبل المتد لمالك المتسلف ما شرط عليه ان يسلفه وان كان قبل ان يعمل المتسلف عمل في حصة دون حصة شريكه وكان على شريكه ان يعمل في حصة او يستاجر لسلف استجارا مستمرا جميعا **مسألة قول** قال مالك اذا كان رجلا ابتاع سلعة من رجل وهذا اعل ما قال ان من اشترى سلعة وثبت له ملكها ثم اتاه رجل فقال له اشركني في نصف هذه السلعة واذا ابيع لك جميعها فانه جائز ذلك ان باعه النصف لذي شريكه بنصفه فمن الذي ابتاعها به وباعه في النصف الباقي له يتنازول ببيعها الا ان يبيعها فلم يدخل في ذلك شيء من الجهالة لان الثمن معلوم والسلعة معلومة وعمل الشريك في بيعها معلوم ووجه تناوله في ذلك معلوم والله اعلم وانما يتعلق به من وجوه الاعتراض انه جمع بين البيع والاجارة في عقد واحد وذلك جائز عند مالك لانهما عقدان مبنيان على اللزوم ومقتضيهما واحد فلا يتنازعا فيان لم يجز ان يجمع البيع والاجارة في عقد لان العمل مبني على الجواز والبيع مبني على اللزوم فهما يتنازعا فيان فلذلك لم يجمع اجتماعهما اذ ثبت ذلك فان الجواز في هذا العقد الذي ذكره مالك شروطا منها انه لا يجوز ان يخرق لمدة البيع اجلا فيقول قل ان ابيع لك النصف لثاني شهر او شهرين او ما اتفقا عليه من الاجل فان لم يخرق بذلك اجلا ولو جاز هذا المشهور عن مالك وهي مسألة اصل الكتاب وفي المدونة وذكر بعض الرواة عن مالك فيمن باع نصف ثوب على ان يبيع له المشتري النصف الثاني انه لا يجوز وان خرب لذلك اجلا فهو احرار له فوجه قولنا انه لا يجوز مع عدم الاجل ويجوز مع وجوده ان عدم الاجل يبطل عقد الاجارة وان كان محققا ذلك الاجارة وان كان معناه ايجال فلا يصح ان يتنازل البيع لما قد مناه فاذ خرب بالاجل صححت الاجارة وصرح مقادنتها للبيع ووجهه من

له قوله وإن مات الذي ابتاعه الخ ذهب مالك إلى حله ما في هذا الحديث وقال إن كان قبض لها ثم شيئاً من ثمن السلعة فهو اسوة الغرماء وقال لا شيء لا فرق بين أن يكون قبض شيئاً أو لم يقبضه في أنه إذا وجد عين ماله كان أحق به وقال مالك إذا مات المبتاع فوجد الباقي ثم عين سلعة لم يكن أحق بها وعندنا لا شيء إذا مات المبتاع مفسداً والسلعة قائمة فلصاحبها الرجوع فيها وقد روي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في هذا الطريق أنه عليه السلام قال من أقتس أو مات فوجد رجل متاعه بعينه فهو أحق به **له قوله** اسوة الغرماء كتب مولنا أحمد بن يحيى المرحوم عن تقرير شيخه رحمه الله قوله إيا رجل باع متاعاً إدارة الامر على قبض الثمن مشعرة بأن المراد بكون المبيع بعينه ليس هو البقاء على صورته وذلك لأنها لا تبدل صورته وإن قبض لها ثم كل ثمنه بل المراد بقائه بعينه بقائه بحيث تبقى أضافته على ما كانت وان تبدلت صفته وإضافته لرويق الباقي ثم لا اسوة للغرماء لانه لو بيع متاعه بعينه وإن لم يتبدل

ان مات الذي بئاعه فصاحب المبتاع فيه اسوة الغرماء مالك عن يحيى بن سعيد
عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد العزيز عن ابي بكر بن عبد الرحمن
ابن الحارث بن هشام عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ايما
رجل فادرك الرجل ماله بعينه فهو احق به من غيره قال مالك في رجل
باع من رجل متاعا او طعاما فافلس المبتاع فان البائع اذا وجد شيئا من متاعه
بعينه اخذه فان كان المشتري قد باع بعضه وفرقه فصاحب المبتاع احق به
من الغرماء لا يبيعه ما فوق المبتاع منه ان يأخذ ما وجد بعينه فان اقتضى
من ثمن المبتاع شيئا فاحب ان يردده ويقبض ما وجد من متاعه ويكون فيما لم يجد
اسوة الغرماء فذلك له قال مالك من اشترى سلعة من السلم غزلا او متاعا
او بقعة من الارض ثم اشترى المشتري في ذلك عملا بنى البقعة دارا او سبي الغزل ثوبا
ثم افلس الذي بئاع ذلك فقال رب البقعة انا اخذ البقعة وما فيها من البنيان ان
ذلك ليس له ولكن تقوم البقعة وما فيها من البنيان فما اصل المشتري ثم ينظر كم
من البقعة وكم من البنيان من تلك القيمة ثم يكونان شريكين في ذلك لصاحب البقعة
بقدر حصته ويكون للغرماء بقدر حصة البنيان قال مالك وتفسير ذلك ان
تكون قيمة ذلك كله الف وخمس مائة درهم فتكون قيمة البقعة خمس مائة درهم
وقيمة البنيان الف درهم فيكون لصاحب البقعة الثلث ويكون للغرماء الثلثان
قال مالك وكذلك الغزل وما اشبهه اذا دخله هذا ولحق المشتري دين لا وفاء له
وهذا العمل فيه قال مالك فاما ما بيع من السلم التي لم يحدث فيها المبتاع شيئا
الا ان تلك السلعة نفقت وارتفع ثمنها فصاحبها يرغب فيها والغرماء يريدون اسكانها
فان الغرماء يخبرون بين ان يعطوا رب السلعة الثمن الذي باعها به ولا ينقصوه
شيئا وبين ان يسلموا اليه سلعته فان كانت السلعة قد نقص ثمنها فالذي

البائع الحق به من غيره ولما كانت حقيقة البيع إنما مأ بالقبض أو بأقتضاء شيء من الثمن أو يرى الحكم على القبض أداقتضاء شيء من الثمن ففعلوا أن الذي اشترى شيئاً ممن أحد ولم يقبضه حتى أنفس المشتري فإنه لا يكون الحق به من غيره وكذلك إذا اشترى رجل شيئاً ولم يؤد شيئاً ممن عنه فلم يقبض أيضاً فطأه أنه يعد في ضمان البائع وأمر بالتبدل أيضاً فإنه لان العقد هو القبض حقيقة لتوقف تمامه عليه فإن البائع ما يقبض المشتري المبيع على شرف السقوط ولا نفاساً جهلاك المبيع فالتبدل والحق وان كان متحققاً فإنه قبل القبض في الجملة لانه غير معتد به ولاجل عدم الاحتياط به ان هلك المبيع قبل القبض كان الثمن ساقطاً وما يؤيد ان المراد بالتبدل وعدم التبدل هو تبدل الاضافة لا تبدل طوته وما ورد في الرواية الآتية من قوله إما مرئ هلك وعندنا منافع امرئ بعينه فهو اسوة للغيراء فإنه سوى البائع بتمامه للغيراء اذا كان البيع تاماً فإنه يتم جهلاك أحد المتعاقدين ولو كان المراد ببعينه ما عدا ما اقتضوا من ان المراد بتبدل الاضافة فتبدل الحكم جهلاك المشتري لما مر لان البيع قبل القبض لما كان على شرف السقوط اقتصر له الى تمامه الى بروج من حيث اقتضاء الثمن أو هلاك المشتري واذا واحد شيء منهما علم بتبدل الاضافة يقيناً ولا كذلك قبله فإنه دقيق وان هذا التوجه محتاج اليه حيث وجد نظر البيع صراحة وأما حيث اطلق فهو

معمول على العارية والغصب والأمانة وغيرها مما لا يوجب تبديلا في الأضافة **قوله** فهو أحق به من غيره في شرح السنة العمل على هذا
من أكثر أهل العلم قالوا إذا افلس المشتري بالنش ووجد البائع ماله فمضى البيع وأخذ عين ماله وإن كان قد أخذ بعض الثمن وافلس بالبائع قبل
من ماله قد رما بقى الثمن قضى به عثمان وروى عن علي ولا يعلم لها مخالفان أصحها به وبه قال مالك والشافعي وعندنا في حنفية ليس الفسخ بل هو
سائر الغرماء قال بعضهم فمضى الحديث على الخيار بالخيار للبائع فظهر له في مدته أن المشتري مفلس فلا نسب له أن يثبته الفسخ بل
قوله فهو أحق به من غيره قال الخطابي وهذا سنة النبي صلى الله عليه وسلم قد قال بها كثير من أهل العلم وقد قضى جماعة بن عثمان وروى
ذلك عن علي رضي الله عنه... ولا يعلم لها مخالف في الصواب وهو قول عروة بن الزبير وبه قال مالك والأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق وقال
أبوهم الحنفية وأبو حنيفة وابن شزيمة هو أسوة للغرماء وقال بعض من يجهل بقولهم هذا مخالف للأصول الثابتة والمتعارف قد ملك السلعة فلا يجوز
أن ينقص عليه منكه وتأولوا الخبر على البائع والببيع الفاسدة وعلى المقبوض على سوم اشتراء وهوها **قوله** قال مالك ومن اشترى سلعة
من المسلم غرلا أو متاعا لهذا وهذا على ما قال في هذه المسئلة في الذي يبيع البقعة والغزل فيمن اشترى في البقعة ويسمى الغزل ثم يفسد الغزل فيظن
ما قيمة ذلك كله يوم المحكم فيه روى عيسى عن ابن القاسم في المدونة وقال يقوم جميع البنيان جملة ولا يقوم جدارا أو خشبة خشبة وإنما يقال
ما قيمة هذه الدار بنية فتعرف قيمتها ثم يقال ما قيمة البقعة بزا حالي بزاء فيها فيكونان فيها شركاء صاحب البقعة بقيمة بقعته وصاحب البنيان
بقيمة بنيانه وروى عيسى عن يحيى عن ابن تاجر وفي الميسوط شرطان أحدهما أن يكون العمل زيادة في المبيع والثاني أن يكون العمل لافئته وذلك
لأنه يبيع جلودا فيد بغيرها المتنازع أوتيا بأفصغها أو يقصرها فإن البائع لم يكن له أن يأخذ سلعته ويشترك الغرماء بقيمتها روى أصبغ عن ابن وهب

هذه طائران هذا وهو القول الاول ان العين قد تغيرت بتغير الاسماء الى القول الاول ان الحمار ذلك فو تأنيها وهو القول الثاني طائران على ما كانت عليه وانما انكر فيها على اذنيها معنى كما لا يخفى

411

مَنْ لَمْ يَلِدْ لَمْ يَمُتْ

مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا

وہی ہے جس نے ان کو پیدا کیا اور ان کو پالیا اور ان کو مرانا چاہتا ہے اور ان کو جہنم میں ڈال دیتا ہے۔

2000

قوله او عاده او وى بغير الواو الموحدة قال ابن الهمام قالوا انه انما لا يحل لذلك عند عدم الشرط اذا لم يكن فيه عرف ظاهر وان كان يظن ان ذلك يفعل كذلك فلا **قوله** فكم ذلك عمر في الذي اسلف طعاما من ان يعطيه اياه ببلد اخر فابن المحل تبين لوجه المنع ومقتضى التبرير لانه اذا شرط عليه زيادة في قرضه وذلك متفق على فساد لا سيما في ماله حل كالطعام وسائر المتاع ولو لم يكن بينهما شرط فلفظ بلد فيرسل القرض جاز ان يتقاع على القضاء حيث التقوا رواه عبد الحكيم مالك وذلك ان هذه زيادة للمقتضى من غير شرط وقد تقدم ان ذلك حائز او اما البهي فلا بأس ان يشترط عليه قضاء في غير بلد التناهي لانه لا يمنع من الانعقاد وفيه فان تقيده ببلد اجل في غيره ذلك البلد واتقاع على القضاء فيه حائز ذلك اذا اخذ مثل الذي لا يجوز ذلك قبل الاجل قاله مالك و **١١٣** وجه ذلك انه يدخله قبل الاجل حتى

هو الضمان واذا رد او ضم وتقبل فان كان القرض في دارهم مثل الصفاة التي يد فيها رجل اخر على وجه السلف ليعتبه اياه ببلد اخر فالشهر من مذ هب مالك المنع و روى ابو الفرج الجواز واما في البيع فيجوز ان يشترط عليه القضاء ببلد اخر ولا يخلو ان يضرب لذلك اجلا ولا يبيح اجلا فان ضرب ببلد ذلك اجلا حاز وحيثما تقيه عند القضاء الاجل كان له ان يأخذ به ماله عليه ولو يكن لمن عليه الدين الامتناع من القضاء لما شرط من البلد ووجه ذلك ان الدين نأى والدراهم هي ما تقوم بها ولا تقوم به غيرها فاد الميراث لها قيمة لم تختلف باختلاف البلدان وانما تختلف باختلاف الجنس والوزن وقد لزمنه مالا بغيره واما سائر المبيعات فتختلف قيمتها باختلاف البلاد فلم يكن من عليه الدين منها ان يقضى بغيره في البلد وقوله فابن المحل يريد انه قد ادعا عليه بالقرض المحل اذا شرط ذلك عليه وقد روى عنه انه قال فابن المحل و روى ابن مزين عن مالك انه قال اراد به الضمان والمحل يريد والله اعلم مؤنة المحل والضمان في مدته مع ما في ذلك من الضرر لعدم الضمان في مدة الاقتراض من جهة القرض لان ذلك مقتضى الامتناع مما اقترضه المقترض واما ما حازه فمدة المحل من بلد الى بلد فامر ثابت بالشرط وزيادة لها قدر **قوله** فابن المحل اي اجرة الطعام وصار ذلك قرضا جرمفعة وهوريا بالنص **قوله** اني سلفت رجلا سلفا واشترطت عليه الفضل مما اسلفته ومما وبة ابن عمر له على هذا قيل ان يستفسر وجه الفضيلة بأنه ربا دليل على ان سائر انواع الفضيلة من الزيادة في الوزن او الجودة او على اي وجه كانت الفضيلة تمنح جهة القرض وقوله فكيف تأمرني يا ابا عبد الرحمن طلبا للخروج مما وقع فيه استفسار لما يقتضيه من الربا الذي قد توسط فيه بغير علم فقال لا يخرج من سلفك ثلاثة اوجه سلف تربيه وجه الله فلك وجه الله يريد ذلك ما لمن اراد وجه الله من الثواب وسلف تربيه به وجه صاحبك يريد انك تقصد به استرضاء ولا تطيب نفسك فلك وجه صاحبك يريد والله اعلم ذلك رضاء

فقال الرجل يا ابا عبد الرحمن هذه خير من دراهمي التي اسلفتك فقال عبد الله بن عمر قد علمت ذلك ولكن نفسي بذلك طيبة قال مالك لا بأس بان يقبض من سلف شيئا من المذ هب والورق والطعام او الحيوان من سلفه ذلك افضل مما اسلفه اذا لم يكن ذلك على شرط منهما او عاده او وى فان كان ذلك على شرط او وى او عاده فذلك مكروه ولا خير فيه قال مالك وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبض رجلا ربا عيا خيرا ما كان بكر استسلفه وان عبد الله بن عمر استسلف دراهم فقبض خيرا منها فان كان ذلك على طيب نفس من المستسلف ولم يكن ذلك على شرط ولا وى ولا عاده كان ذلك حلالا لا بأس به ما لا يجوز من السلف مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب قال في رجل سلف رجلا طعاما على ان يعطيه اياه في بلد اخر فكم ذلك عمر وقال فابن المحل يعني حملاته مالك انه بلغه ان رجلا اتى عبد الله بن عمر فقال يا ابا عبد الرحمن في سلفت رجلا سلفا واشترطت عليه الفضل

قوله لا بأس ان يقبض من الرجل افضل مما سلفه اذا لم يكن على شرط ولا عاده يريد انه انما يجوز ان تكون نفسه طيبة بذلك ان يفعله ابتداء من غير ان يشترط عليه او يجري من ذلك على عاده يكون القرض من اجله ولذلك قال الرجل لابن عمر خير من دراهمي اكرار ذلك ولو كان ذلك على شرط او عاده او وى يرجوها لما انكر ان يدفع اليه افضل من ذلك فاما الشرط فلا خلاف في منعه واما العادة فقد منع من ذلك مالك ايضا واما ابو حنيفة والشافعي فكريهما ولا يمانه حراما والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك ان العادة معناه يتعلق بالقصد فوجب ان يمنع زيادة كالمشروط ولا المتقضى اذا اقرض لهذا الرجل الذي لم يقدد دخل على الفساد والقهر لم يقصد بما اقرضه المعروف الذي هو من مقتضى القرض والذي يبدى ابن عمر عن المحل في الزيادة وقال ان نفسي بذلك طيبة وان الزيادة التي زادها لا تتعلق لها بشروط ولا عاده وانها مختصة بطيب نفسه ورضا باسداء المعروف الى من اقرضه **١١٤**

طيب نفسه وهذا الوجهان ليس فيهما ازدياد والثالث ان تسلف حاك لتأخذ خيرا بطيب يريد ما سأل عنه هذا السائل من شرط الزيادة فياخذ ما يحرم عليه وهذا الحديث عوضا عن الطيب وهو الحلال الذي اعطاه لانه كان طيبا قيل ان يقرضه على وجه الربا فابوبه ابن عمر يبين وجه تحريره مما اخبره عن تحريره وفصل له وجه السلف ليكشف له عن معانيها وبين له طيبها من حيثها ثم قال له ارى ان تشق العهيفة يريد ان يبطل الشرط الذي ثبت في العهيفة ولا يعتد بطلب له بل يعتد بسقاط الشرط حلة وهكذا من اسلف رجلا بشرط عليه زيادة وكان قرضه مؤجلا كان له ان يبطل القرض حلة لتعد راسخا له للشرط الذي شرطه ويجعل قبض ماله والا فضل له ان يسقط الشرط ويبقيه على اجله دون شرط وان كان غير مؤجل كان له ان يأخذ ماله ويبطل شرطه وقوله فان اعطاك مثل الذي اسلفته قبلته وهو الذي يلزمه وليس لك ان تعطيه دون الذي اعطاك فخذته التجهيز على الخبر والتناهي في الرجوع عن الشرط وذلك ان شاعرا لا يأخذ ادون من الذي اعطى كان له ذلك فكذلك سافر وتجاوز فاخذ ادون مما اعطى فذلك اعظم رجلا لانه يضيئ الى اجل القرض اجل التناهي وان اعطاك افضل مما اعطيت طيبة به نفسه يريد ان لا يعطيك من اجل شرطك وذلك يقتضى انه يلزمه ان لا يعطيه بذلك الشرط وانه قد ابطله وتركه وان فاد بعد ذلك فانه يريد شكره ولا يبطل بذلك اجرا انظر وقول ابن عمر فلا تشترط الا قضاءك يريد ان لا يشترط زيادة ولا منفعة ولا شيئا الا قضاء مثل ما اعطى قال ابن مسعود لا يشترط افضل منه يريد زيادة عليه ولو كان قبضة من علف يبيع قليله لله وكفيرة شرعا لزيادة وان كانت يسيرة فانها ربا ولا خلاف ان الزيادة ربا ولكن انما اراد به من جلة الربا المنهي عنه لان هذا اللفظ اذا اطلق في الشرع فظا هو الزيادة لمنوعة ولذلك قال الله تعالى واحلل الله البيع وحرر الرئوس والبيع لا يخلو من الزيادة في الاغلب ولكن لفظ الربا يختص بالممنوع **١١٥**

413

ما اسلفته فقال عبد الله بن عمر فذ لك الربا فقال فكيف تأمرني يا ابا عبد الرحمن
فقال عبد الله بن عمر اسلف على ثلاثة اوجه سلف تسلفه تريد به وجه الله
فلك وجه الله وسلف تسلفه تريد به وجه صاحبك فلك وجه صاحبك
وسلف تسلفه لتأخذ خبيثا بطيب فذ لك الربا قال فكيف تأمرني يا ابا
عبد الرحمن قال ربي ان تشق الصعيفة فان اعطاك مثل الذي اسلفته
قبلته وان اعطاك دون الذي اسلفته فاخذته اجرت وان اعطاك
افضل ما اسلفته طيبة به نفسه فذ لك شكر وشكرك لك ولك اجر وانظر
ما لك عن نافع انه سمع عبد الله بن عمر يقول من اسلف سلفا فلا
يشترط الا قضاء ما لك انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يقول
من اسلف سلفا فلا يشترط افضل منه وان كان قبضة من علف فهو ربا
قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا ان من استسلف شيئا من الحيوان
بصفة وتحلية معلومة فانه لا بأس بذلك وعليه ان يرد مثله الا ما كان
من الوليد فانه يخاف في ذلك الذريعة الى حلال ما لا يحل فلا يصح
تفسير ما كره من ذلك ان يستسلف الرجل الحارثية فيصيدها ما بداله ثم
يردها الى صاحبها بعينها فذ لك لا يحل ولا يصح ولو يزل هل العلم
ينهون عنه ولا يرخسون فيه لاحد ما ينهي عنه من المساومة
والمبايعة مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض مالك عن ابي الزناد عن
الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلتقوا
الركبان للبيع ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا تتاجشوا ولا يبيع حاضر
لباد ولا تصروا الا بل والغلو فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد

به من التباين ومن بعد هـ من لا يخص عدوهم ولم يفرقوا بين ان يكون اللين الذي احتطب قليلا او كثيرا ولا بين ان يكون التمر قوت تلك البهائم
لا قال العين قلت ابو حنيفة فهو منفرد بترك العمل بخديث المصراة بل مذهبا لكوفيين وابن ابي ليلى ومالك في رواية مثل عند هـ الى حنيفة وقال
السين ايضا واقرى الوجوه في ترك العمل بها فمما انفصلها للاصول من ثمانية اوجه احدها انه اوجب الروم غير عيب ولا شرط قلت وهذا الشاذ المخرج
المتفق عليه بطريق القامة الكلية التي اتفقت الامة عليه بان المتأيين بالخيار بين الرد والقول ما لم يتفرقا سواء كان التفريق بالايان عند من
يقول به او تفريق بالكلام عند القائل به فاذا تفرقا لم يكن لاحد منهما الخيار الا اذا اشترط الخيار احد هـ فيكون الخيار له الى ثلاثة ايام ان شاء في قوله
الخيار بثلاثة ايام واما يتعبد بالثلث خيار الشرط يعني ان الخيار بالثلاثة مقيد بخيار الشرط بهذا الحديث وهما ليس بشرط الثالث انه اوجب
الروبع ذهاب جزء من المبيع الرابع انه اوجب لبدل مع قيام المبدل الخامس انه قد رد بصاع من قروا المتلفات انما تضمن بامثالها وبقيمتها
بالقدر حاصله ان الله سبحانه وتعالى قال في كتابه فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليهم فاعتدوا واثم وقال تعالى وان عاقبتهم فاعقبوا الخ وهذه الايات تحكم بان
ضمان المتلفات والعدوانات في المثليات وذوات القيمر بالمثل وفي هذا الحديث حكم بخلاف ذلك السادس ان اللين من ذوات الامثال فيحصل
ضمانه في هذا الخبر القيمة السابعة انه يؤدي الى الربا فيها اذا اياها بصاع قروا الثامن انه يؤدي الى الجمع بين العوض والمعوض وقال هذا القائل
ايضا لم ينفرد ابو هريرة برواية هذا الاصل فقد أخرجه ابو داود من حديث ابن عمر واخرجه الطبراني من وجعه اخرعته وابو يعلى من حديث انس
والبيهقي في الخلافيات من طريق غيره من عوف لمزني واخرجه احمد من رواية رجل من الصحابة ولم يسمه وقال ابن عبد البر لهذا الحديث مجمع على
صحته وثبوته من جهة النقل قلت اما حديث ابن عمر فرواه ابو داود من رواية جسيم بن عبد النبي قال لخطابي ليس سناؤه (البحق على ماله)

من باب القاعدة المذكورة فلا يرد عليه الافتراض بذلك لان باب التعذر يستثنى عنها والتعذر وتارة يكون بالاستقالة كما في ضمان المبر بالبل وتارة تكون بالعدم كتمنر المماثلة في ضمان لبن الشاة اللبنون وايضا في مسئلة الشاة اللبنون اللابن جزء من اجزاها فيدخل في ضمان الكل ودفع الصاع من التمر او غيره مع اللبن في المصراة انما كان في وقت العقوبة بالاموال في المعاصي وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يبيح المصراة خلافة والخلافة حرام فكان من فعل هذا انهم صاروا لما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم واخلافا في ما نهى عنه فكانت عقوبته في ذلك ان يجعل اللبن المحلوب في الايام الثلاثة للمشتري يصام من تمر ولعله يساوي اصعاً كثيرة ثم نسخت العقوبات بالاموال في المعاصي وردت الاشياء الى ما ذكرنا من القاعدة الاصلية ثم ذكر ابن السمعاني عن الحنفية انهم قالوا ان القواعد تقتضي ان تكون المضمون مقدراً للضمان بقدر التالف وذلك مختلف وقد قدّمنا بعضاً من

ان يجعلها ان رضيا أمسكها

في كتبهم المشتهرة فيكون معنى ما نقلوا هذا وهو مخالف للاصل الاصول وهو كلام فاسد و قوله والقياس فرع كلام فاسد ايضا لانه عدل اصلا لا باعاً فكيف يقال انه فرع حق في قوله فكيف يرد الاصل بالفرع ثم انه نقل عن ابن السمعاني من قوله متى ثبت الخبر صلا واصلا من الاصول ولا يحتاج الى عرضه على اصل اخر لانه ان واقفه فذلك فان خالفه لم يجز و امددها لانها رد الخبر وهو مرد و بالتناقض قلت ثم نقل من ابن السمعاني من قوله والاول عدل في هذه المسئلة تسليم الاقامة لكنها ليست لازمة لان السنة الثابتة مقدمة عليها وعلى تقدير التزل فلا نسلم انه مخالف لقياس الاصول لان الذي ادعوا عليه من المخالفة يتناول باوجه اعمها ان المعلوم من الاصول ان ضمان المثليات بالمثل والمتقومات بالقيمة ولهذا ان كان اللبن مثليا فليضمن باللبن وان كان متقوماً فليضمن باحد التقدين وقد قدمنا بعضاً من مضموننا بالتحرر مخالف الاصل والجواب من المعبر فان المعبر يضمن في دية بالابل وليس مثله ولا قيمة ايضا ضماناً بالمثل بالمثل ليس مطرداً وقاضين المثل بالقيمة اذ التعذر للمماثلة كمن اتلف شاة لبونا كان عليه قيمتها ولا يجعل باءاً لئلا يبنى آخر لتعذر المماثلة انتهى قلت قوله فلا نسلم انه مخالف لقياس الاصول لغير مسلم لان مخالفة القاعدة الاصلية ظاهرة وهي ضمان المثل بالمثل وضمان المتقوم بالقيمة هذه القاعدة مطروقة في بابها وضمان المثل بالقيمة عند التعذر

والبقية عن هـ) بذلك وقال البخاري فيه نظروا وكريه ابن حبان في الضعفاء وقال كان رافضياً لبعض الحديث وقال ابن غير كان من اكد بل الناس وقال ابن مدي عامة ما يرويه لا يتابع عليه وقال ابو حاتم كوفي صاحب الحديث من عنق الشيعة واما حديث انس فخرجه البيهقي وفي سنن اسمعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف واخرجه ايضا من رواية اسمعيل بن مسلم عن الحسن بن انس بن مالك والمحقوط انه مرسل واما حديث رجل من الصحابة فاعترض احمد بن النجاشي عليه وسلم ثم ان هذا القائل قد تصدى للجواب عما قالت الحنفية في هذا الموضع قالوا قالوا ان هذا يعني حديث المصراة خبر واحد لا يفيد الاظن وهو مخالف لقياس الاصول لمقطوع به فلا يلزم العمل به ثم قال وتمقب بان التوقف في خبر الواحد انما هو في مخالفة الاصول لا في مخالفة قياس الاصول وهذا الخبر انما خالف قياس الاصول بان الاصول الكتاب والسنة والاجماع والقياس والكتاب والسنة والحقيقة هما الاصل والآخران مردودان اليها فالسنة اصل والقياس فرع فكيف يرد الاصل بالفرع بل الحديث الصحيح اصل بنفسه قلت وهو مخالف لقياس الاصول لم يقل به الحنفية كذا وكيف ينقل عنهم لما لم يقلوا قالوا فينقل عنهم بخلاف ما ادعوا منه لعدم التردى وعدم ادراك التحقيق فيه فكيف يقال هو مخالف لقياس الاصول والحال ان القياس اصل الاصول لان الحنفية حددوا القياس اصلاً راجعاً على ما

واحد وهو الصاع فخرج عن القياس والجواب منع التعيم في المضمونات كما لو مضى فارشها مقدراً مع اختلافها بالكبر والصغرة والعرة مقدرة في الجنين في اختلافه انتهى قلت لا نسلم ومن التعيم في بابه كما ذكرنا وما مثل به مل وجهه لا يرد على القاعدة غير وارد لان قلنا ان الذي يفعل من ذلك عند التعذر خارج من باب القاعدة غير داخل فيها حق فيهم الطراد القاعدة ثم ذكر عنهم ايضا ان اللبن التالف ان كان مبيعاً عند العقد فقد ذهب بجزء من الموقوف عليه من اصل الخلقة وذلك ما نتم من الرد فقد حدث في ملك المشتري فلا يضمنه وان كان مختلطاً فما كان منه موجوداً عند العقد وما كان حاداً لم يلزم ضمانه والجواب ان يقال انما يضمن الثمن بالنقص اذ العريضة لاستسلام العيب والاختلاف بينهما كذا قلت قلت الذي قالوا كلامهم صحيح والجواب الذي اجاب به ليس بشئ فهل يرضى احد ان يرد هذا الكلام بمثل هذا الجواب وليس العيب منه وانما العيب من الذي ينقله في تأليفه ويرضى به ثم ذكر عنهم فيما قالوا بانه مخالف للاصول في جعل ثمناً ثلثاً من ثمن الجواب لا يتعد رباً لثلث و كذا اخيراً المجلس عند من يقول به وخبر الرواية عندهم يشتهر لاجاب بان حكم المصراة انفرده باصلاً عن ماسئلة فلا تستغرب ان يفرغ بوصف زائد على غيره انتهى قلت لا اغراض باصلاً عن ماسئلة قلنا انه منسوخ كما ذكرنا فيما مضى ثم ذكر عنهم انهم قالوا انه يلزم من الاخذ به الجمع بين العوض والمعووض ثم اجاب بان التمر عوض عن اللبن لاجل الشاة قلت ليس دفع التمر للاجزاء لما ارتكبت من العصيان حين كانت العقوبة بالاموال في المعاصي ثم ذكر عنهم بانه مخالف لقاعدة الربا فيما اذ اشترى شاة بصاع فاذا استرد معها صاعاً فقد استرجع الصاع الذي هو الثمن فيكون قد ربح شاة وصاعاً بصاعاً والجواب ان الربا انما يعتبر في العقود لا في المنسوخ بدليل انها لو تبايعا ذهباً بفضة لم يجز ان يتفرقا قبل القبض فلو تبايعا بلها في هذا القبض بعينه جاز التفرق قبل القبض انتهى قلت ذكره هذه المسئلة تأكيداً لما قاله من الجواب لا يفيد لان بالاقالة صاعاً عند كونه لم يكن وعاد كل شئ الى

اصله فلا يحتاج الى ان يقال جاز التفرق قبل القبض ثم ذكر عنهم بانهم قالوا يلزم منه ضمان الاحيان مع بقائها فيما اذا كان اللبن موجوداً والاعيان لا تضمن بالبدل الا مع قواها كالمنسوب والجواب ان اللبن وان كان موجوداً لكنه تعذر رده لاختلافه باللبن الحادث بعد العقد وتقدر قيمته فاشبهه بالذوق بمن المصعوب فانه يضمن قيمته مع بقاء عينه لتعذر الرد انتهى قلت لما تعذر رده اللبن لاختلافه باللبن الحادث صار حكمه حكم الصاع فليضمن بالمثل كما لو عين المصعوب اذ اهلك عند الغاصب وتشريه بالبدل لا يبق غير صحيح لانه اذا تعذر رده صار في حكم الهالك فيعتبر القيمة ثم نقل عنهم بانه يلزم منه اثبات الرد بخير عيب ولا شرط لاجاب بانه لما رأى ضرراً حملوا البناظر ان مائة لها فكان البناظر شرط ذلك فثبت له الا من خلافه مثبت له الرد لفقد الشرط المعنوي انتهى قلت البعير بمثل هذا الشرط فاسد ان كان لفظاً فيما المعنوى بالا وفي ولا يعبر من الشروط الا بشرط الحيال النص الوارد فيه واما العيب فاذا اظهر فانه يرد ولا يحتاج فيه الى الشرط انتهى كلامه العيني وكتب مولانا محمد يحيى المرحوم من تقرير شيخه قوله باب من اشترى شاة مصراة الخ الروايات المذكورة فيه مضمومة عندنا بواردها في ذلك لخالفها المضمون من الاخر والقواعد الكلية وكلمة عن ليس نصاً في العموم الجعسى او النوعي فكثيراً ما يستعمل في الشخصية فقد ثبت في موضعه ان الموصول كثيراً ما يستعمل للعهد وان كان استعماله للعموم ايضا واستعمال القاطع الشرط في الموصولات شائع والشأ فصان كان مقراً بانها مخالفة للكليات الا انه ذهب الى العموم فيها نوعي فلا يجتص بما ورد فيه بل يهدي الحكم في مثله من الجزئيات الواردة بعد صلى الله عليه وسلم ونحن لما قلنا بشخصيتها قصبرناها على تلك الجزئيات الواضحة في وقت والله اعلم

له قوله وان مضطهارة ما وصاعاً من تمر او اوا بمضغ مع ومعنى رد الصاع ههنا اعطاه قاله الكرماني وبهذه الحديث اخذ مالك والشافعي واحداً
 او الجمهورين التصرية حرام وهذه الصاع بدل من الدين الذي كان في الضرع عند العقد وانما لم يجب عين الدين او مثله وقمته لان عين الدين لا يبيع مالاً
 وان بقيت ليمتزج باجزاء اجتمع في الضرع بعد جريان العقد الى تمام الحلب واما المثلية فلان القدر اذا لم يكن معلوماً كانت المقابلة من باب الربا
 ثم المشهور عنهم رد صاع التمر لحديث الصحيح فيه وقيل يكفي صاع قوة لانه وقد مر التمر والطعام كما في مسلم والقيم كما اخبره ابو داود ١٣
له قوله فقل لا خلافة بكسر الخاء وفتح اللام اي لا خلافة في الدين لان الدين النصيحة والرجل هو ابن منقذ كما في منتقى ابن الجارود
 وروى الدارقطني والبيهقي عن النبي صلى الله عليه وسلم ٦١٥ عن نافع وزاد فيه قال ابن اسحاق فحدثني محمد بن يحيى بن حبان قال هو جدي منقذ بن عمرو

وان لمضطهارة ما وصاعاً من تمر قال مالك وتفسير قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما نرى والله اعلم لا يبيع بعضكم على بيع بعض انما
 نهي ان يسوم الرجل على سوم اخيه اذا ركن البائع الى السائم وجعل
 يشترط وزن الذهب ويتبرأ من العيوب وما اشبه هذا ما يعرف به
 ان البائع قد اراد مبايعة السائم فذلك الذي نهي عنه والله اعلم قال
 مالك ولا بأس بالسوم بالسلعة توقف للبيع فيسوم بها غير واحد
 قال ولو ترك الناس السوم عند اول من يسوم بالسلعة اخذت بشبهة
 الباطل من الثمن ودخل على الباعة في سلمهم المكروه ولم يزل الامر
 عندنا على هذا ما لك عن نافع عن عبد الله بن عثمان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم نهى عن الفحش ان تعطيه سلعته اكثر من ثمنها وليس في
 نفسك اشتراءها فيقتدي بك غيرك جامع البيهقي ما لك عن عبد الله
 ابن دينار عن عبد الله بن عثمان رجلاً ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه يخدم في البيوع فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بايعت
 قتل لا خلافة فكان الرجل اذا بايع يقول لا خلافة ما لك عن يحيى بن
 سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يقول اذا جئت ارضاً بوفون المكيا
 والميزان فاطل مقام بها واذا جئت ارضاً ينقصون المكيا والميزان
 فاقبل المقام بها ما لك عن يحيى بن سعيد انه سمع محمد بن المنكدر
 يقول احب الله عبد الله سمحاً ان باع سمحاً ان ابتاع سمحاً ان اقضى

<p>ما باليمن وقد نهي عن ذلك عمر الحلف فيه مكراً وان لم يلفز به روى ابن الزبارة ترفعه منه باليمن والمسماحة من المبتاع في ان يقضوا فضل مما يجد ذلك قال صلى الله عليه وسلم فان</p>	<p>افضلكم احسنكم قضاء ويجعل القضاء ولا يبلغ المثل فهو قوله سمحاً ان قض ولا يفتن في سرعة الاقتضاء والله اعلم وهذا الذي اوردته مالك من قول ابن المنكدر عن جابر ان</p>
--	--

لا يفتن الاثمان وعلى وجه الاعلام للناس بهذا الحكم وانه لا يفتن خلافة الخاليل مغبون مستسلم وقال ابن حبان
 ما يساوى مائة درهم بد درهم لزمها ووجه ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهي ان يبيع حاضرياً قال القاضي ويجعل عندى
 ابتياعه على المراجعة فيكون قول لا خلافة لمن يزيد عليه في الشراء وهذا الحكم عام من ان اشتري مراجعة فزيد عليه في الثمن انه بالخيار ويجعل ان
 يكون ابتياعه بالخيار وان كان يشترطه ويقول مع ذلك لا خلافة بمعنى اشتراط الخيار فيقرض من استعمله وقد روى ابن اسحاق عن نافع عن ابن عمر
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له بيع وقد لا خلافة وانت بالخيار ثلاثاً ولا يخبر برواية ابن اسحاق ويجعل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم
 حكمه بهذا واجبر عليه ان يبيع بخير الخيار واولم الناس بذلك وامر ان يذكر حكمه بقوله لا خلافة ويجعل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم
 يأمره ان يقول لا خلافة على وجه الاعلام الى من يبايعه ليتوقى خديجته اهل الصلح والدين لا ليكون له الخيار ان خذع ولكن لئلا يقدم على خديجته
 من يأثم به وكان قليلاً في ذلك الزمن ويجعل ان يريد به لا خلافة في صفة النقد وفي وفاء الوزن والكيل واستيفائها فمن غبنه في شيء من ذلك
 كان له الرجوع عليه وهذا حاله جميع الناس **له قوله** احب الله عبد الله سمحاً ان باع سمحاً ان ابتاع يربد والله اعلم بالسماحة من جهة البائع
 المسماحة في الثمن وذلك بان يأخذ القيمة ولا يشطط بطلب اكثر منها ونحوها وفي النقد وان ينظر بالثمن وقد روى عن خراش عن حذيفة قال قال النبي
 صلى الله عليه وسلم تلقت الملائكة يوم رجل من كان قبلكم قالوا علت من الخبز شيئاً قال كنت انظر الموسر واتما وزعن المعسر قال فقياً وزالاه عنه و
 في الواضحة تستحب السماحة في البيع والشراء وليس هو ترك المكايسة فيه انما هي ترك المواربة والمضاجرة والكراسة والرضاء بالاحسان ويسير
 الرهب وحسن الطلب بالثمن قال ويكره المدح والذم في التبايع ولا يفسر به ويؤثر فاعله لشبهه بالخديعة ومن المكروه الخديعة في الاعازم

له قوله قال مالك فاما الرجل المذموم وهذا على حسب ما قال ابن من قال لرجل به لي ثوب واحد من كل دينار جزية منه او درهم لم يجر له له لم يجر ثمنه يبيع به واذا الركن الثمن معلوما كان جعل العامل مجهولا ولا يجوز ان يكون المجهول لانه لا ضرورة تدعو الى ذلك وانما جاز ان يكون العمل مجهولا للضرورة الداعية الى ذلك وايضا فان العمل لما كان مجهولا كان العامل بالخيار في تركه متى شاء فقتل مغروره لانه اذا ادى ما يكره من مشقة العمل كان له التردد والجعل في جنبه الجبا على لازم فلا يصح ان يكون مجهولا لانه لا يقدر على ان يتخلص من مضرة غرره اذا شاء فان باع على ذلك فله جعل مثله وان لم يبع فلا شيء له روى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون واصمغ ولوقال ان بعته بعشقة فلك من مد دينار ورجعه او عشرة اولئك منه درهمان زلات المجهول جعل معلوما فذلك جائز فيه وان سباع ٢١٢ يكثر من عشرة ففى العتبية لاسب

قال مالك في الرجل يشتري الابل والغنم والبر او الرقيق او شيئا من العروض جزا فانه لا يكون الجزاء في شيء ما بعد عند اقال مالك في الرجل يعطى الرجل السلعة يبيعها وقد قومها صاحبها قيمة فقال زعتها بهذا الثمن الذي مررتك به فلك دينار او شيء يسميه له يتراضيان عليه وان لم تبعها فليس لك شيء انه لا بأس بذلك اذ اسمى ثمنها يبيعها به وهي اجرام معلوما اذا باع اخذها وان لم يبع فلا شيء له قال مالك ومثل ذلك ان يقول الرجل الرجل ان قد رت على غلامي لابق وجبت بمجلى لشارد لك كذا وكذا فهذا من باب الجعل وليس من باب الاجارة ولو كان من باب الاجارة لم يصح **قال مالك** فاما الرجل يعطى السلعة فيقال له بعها و لك كذا وكذا في كل دينار شيء يسميه فان ذلك لا يصح لانه كلما نقص دينار من ثمن السلعة نقص من حقه الذي سمي له فهذا خير لا يدرى كرجل له مال كعن ابن شهاب انه سأل عن الرجل يتكاري الدابة ثم يكرها باكثر مما تكارها به فقال لا بأس بذلك كمل كتاب البيوع

كتاب القراض

بسم الله الرحمن الرحيم

ما جاء في القراض مالك عن زيد بن اسلم عن ابيه انه قال خرج عبدالله وعبيد الله ابنا عمر بن الخطاب في جيش الى العراق فلما قفلا مرا على ابي موسى الاشعري وهو امير البصرة فرحب بهما وسئل ثور قال لو اقدركما على امر انفعكما به لفعلت ثور قال بلى

لمر ان يقرضه الا اذا صار رأس المال ملكا	لمر ان يقرضه الا اذا صار رأس المال ملكا
له ان الربح فرع المال كالشرا والشرا الولد	فقد ملكه جميع رأس المال (البقية على مالك)

القاسم ليس له الا سدس العشرة ووجه ذلك انه لما جعل جعله الجزء المسمى من العشرة فما زاد من الثمن فذلك سواء لانه لم يوجد منه غير اليهم ما يستحق فيه الاجرة وكذلك لو قال به هذا الثوب ولك درهم وعينار كان كما قد مناه والله اعلم **له قوله** عن الرجل يكرى الدابة له ان يكرها باكثر مما اكترها به قبل التقبض وبعد وهذا قال مالك والشافعي وطائفة وجها من العلماء قال القاضي ابو محمد انه ان يكرها بمثل ما اكترها به واقل واكثر لانه عاوض على ملكه كبا شح الاعيان وقال ابو حنيفة من استأجر دارا او دابة فليس له ان يواجرها حتى يقبضها وليس له بعد قبضها ان يواجرها باكثر مما استأجرها به قال ابن سيرين والشافعي اذا ثبت ذلك فانه يجوز اجارة كل ما يعرف بعينه ما يصح به بدل منافعه كالدرهم والعبيد والدواب والثياب وغير ذلك من المواقين واما ما لا يعرف بعينه كالمكيل والموزون فلا تصح اجارته قال القاضي ابو محمد واجارته قرضه والاجرة ساقطة عن مستأجره وهذا قول ابن القاسم وكان شيخنا ابو بكر الازهري وغيره يزعمون ذلك يجمع وتلزم الاجرة فيه اذا كان المالك حاضرا معه وجه قول ابن القاسم ان الاجارة معاوضة على منافع الاعيان دون الاعيان واذا كانت الدنانير والداهم والمكيل والموزون لا يصح الانتفاع به مع بقاء العين لم يصح ان يستأجر وجه القول الثاني ان الانتفاع بها ممكن مع بقاء عينها بان يضعها المستأجر بين يديه يكرها ويجعل وله غرض بان يرى الناس ان معه مالا كثيرا فيتأجر ويؤجره وانما قلنا يكون المالك معه مالا كثيرا ينفقها المستأجر ويعطيه بدلها ويؤجره الاجرة فيكون قرضا يباح من هذا الذي ذكره القاضي ابو محمد من قول ابن القاسم والشيخ الى بكر ليس بخلاف لان ابن القاسم انما منع استئجارها لمنافعها المقصود منها وليس المقصود من الدنانير والداهم ما يباح استئجارها به الشيخ ابو بكر وهذا كما يقال لا يجوز استئجار الفحل لغيره

المقصود لانه بيع الثمر على يد وعمله ولا بأس ان يستأجرها ليد عليها الحبال ويبسط الغسال الثياب عليها وما جرى مجرى ذلك ما ليس من منافعه المقصود وانه اعلم عقد الاجارة لا يرد من الطرفين ليس لاحد من المتعاقدين فسخه خلا فالابي حنيفة في قوله ان المكري فسخه للعدل مثل ان يكرى حمارا لا يسفر ثوبه وله او يمرض فله الفسخ او يكرى دارا لا يرد بين السفر او دكا تاخير فيه فيجوز متى شاء **له قوله** في القراض موان يدقم اليه مالا بغيره والربح مشترك بينهما وعلى حخته اجزاء الصعابة مشتق من القرض وهو القطع لانه قطع المال قطعة من ماله يتصرف فيها او قطعة من الربح او من المقادير وهي المساواة لتساويهما في الربح واهل العراق يسمونه مضاربة لان كلا منهما يضررب بسهم في الربح وقيل مأخوذ من الضرب في السفر قلت قال في الدر المختار (وهي لغة مفاداة من الضرب في الارض وهو السير فيها وشراؤها وشركة في الربح بمال من جانب رب المال وعمل من جانب المضارب وركبتها الايجاب والقبول وحكمها) انواع الامار ابداع ابتداء ومن حيل العنان ان يقرضه المال الادبها لا يقدر شركة عنان بالدرهم وبما اقرضه على ان يهمل الربح بينهما ثم يمل المستقرض فقط فان هلكه فالقرض عليه ولو تكيل مع العمل ليعرفه بامر (وشركة ان ربح ونصيب ان خالف وان اجاز) رب المال (يجده) لصعرو رده فاصحابا بالخالفه فاسدة فان فسدت فلا ربح للمضارب (حيث بل له اجرة مثل رطله مطلقا) ربح (ولا يربا زيادة على المشرط) خلافا لمحمد والثلاثة (الا في) وهو اخذ مال بغير مضاربة فاسدة كشطه لنفسه عشرة دراهم فلا شيء له في مال التبييض (لا عمل) اشياء فهو استثناء من اجرة عمله (رو) الفاسدة (لا ضمان فيها) ايضا كصحة (لانه امين ودرهم المال الى اخره شرط الربح) كله (لما لك بضاعة) فيكون وكذا تبرعا ودمع شرطه للعامل قرض لقله ضرورة (وشروطها) امور سبعة تكون رأس المال من الاثمان كما مر في الشركة (وهو معلوم للمتعاقدين) (قول لمصنف للعامل قرض) قال في التبيين وانما صار المضارب مستقرضا باشتراط ص

ص مسلماً الى المضارب) لممكنه التصرف (علافاً لشركة) لان العمل فيها من الحائزين يكون الربح بينهما شائعاً فلو عين قدا فسدت ركون نصيب كل منهما معلوماً عند العقد ومن شروطها كون نصيب المضارب من الربح حق لو شرط له من رأس المال او منه ومن الربح فسدت وفي الجملة كل شرط يوجب جهالة في الربح او يقسم الشركة فيه يفسدها والا بطل الشرط ومع العقد اعتباراً بالوكالة ١٢ (الحكاية المتحكمة في تصفية هذه الشركة) **قوله** مال من مال الله اريد ان ابعث به الى امير المؤمنين فاسلفكم لا ليرد بذك احراز المال في ذمتها وانما اراد منفعتهما بالسلف ومن مقتضاها ضمانها المال وانما يجوز بالسلف ليجوز منفعة السلف لانه لحض الرق فاذ اقصى المسلف منفعة نفسه دخل الفساد فاذ اسلف رجلاً مالاً ليدفعه بخيرته لك البلد ١٢٤ وقصد به منفعة المسلف خاصة فهو جائز لاختصاصه بمنفعة المسلف فان اراد به اليه حيث

لقبه ببلد السلف او غيره من البلاد التي يؤم فيها اجير المسلف على قبضه لان تأخير المسلف به الى بلد اخر دفعه خاصة فاذ اراد ان يجعله لزم المسلف قبضه كالاجل ١٣ **قوله** فقالا ودنا الخ اذا ثبت ذلك فان فعل ابي موسى لا يضره هذا المجمل وجوب احدهما ان يكون فعل هذا على ما ذكرنا ليجوز منفعة عبد الله وعبيد الله وجاز له ذلك وان لم يكن الامام المغوض اليه لان المال كان بيده بمنزلة الوديعة لهما عا المسلمين فاستسلفه واسلفها ايها وسبق بيان احكام الوديعة في الاقضية ولوتلف المال ولم يكن عند عبد الله وعبيد الله وقاء لعنه ابو موسى والوجه الثاني ان يكون لابي موسى النظر في المثل بالتفويض والاصلاح فاذ اسلفه كان لعنه الذي هو الامام المغوض اليه تعقب فعله فتعقبه ورده الى القراض ١٤ **قوله** اكل الجيش اسلفه مثل ما اسلفكم قال لا تعقب منه لا فقال ابي موسى ونظر في تفهيم افعاله وتبيين لموضع الخطور منه لانه لا يخفى على عمر ان ابا موسى لم يسلف كل واحد من الجيش مثل ذلك وانما اراد ان يبين لابي موسى موضع المجازاة في موضع فعل ابي موسى فلما قال لا اقرا بالما باة فقال ابنا امير المؤمنين فاسلفكم اريد ان تخصيصاً بالسلف دون غيرهما انما كان لموضعها من امير المؤمنين وهذا ما كان يتوهم منه عمر ان يخطأ من اهل بيته او من ينتمى اليه بمنفعة من مال الله لمكانه منه وكان عمر يبالغ في التوقي من هذا ولذلك قسم لابن عمر اقل ما قسم لغيره من المهاجرين الاولين وكان يحفظه ابنته مما يصح الى احوال النبي صلى الله عليه وسلم اخر من يصح فان كان نقصان ففي حصة ما **قوله** ابنا امير المؤمنين فاسلفكم اي فاسلفكم اي ملككم انكما ابنا فاسلفكم لذلك وانما هورشة ١٥ **قوله** ادبنا المال ورجحه نقص لفعل ابي موسى وتفسير لسلفه برد بخر المال الى المسلمين واجزائه مجرى اصله قال عيسى ابن دينار وانما ذكر تفصيل ابي موسى لولديه ولو يكن يلزمهم ذلك وعلى هذا قولنا ان ابا موسى استسلف المال واسلفها ايها ليجوز منفعتها وان المال كان بيده وعلى وجه

له هنا مال لمن مال الله اريد ان ابعث به الى امير المؤمنين فاسلفكم ا فبتبأ عان به متاعاً من متاع العراق ثم تبعه بالمدينة فتوديان رأس المال الى امير المؤمنين فيكون لكما الربح فقالا ودنا ففعل وكتب الى عمر بن الخطاب ان يأخذ منها المال فلما قد ما باعاً فاربها فلما دفع ذلك الى عمر بن الخطاب قال اكل الجيش سلفه مثل ما اسلفكم قال لا فقال عمر بن الخطاب ابنا امير المؤمنين فاسلفكم ادبنا المال ورجحه فاما عبد الله فسكت واما عبيد الله فقال ما ينبغي لك يا امير المؤمنين هذا لو نقص مال وهلك لضمنا فقال عمر ادياه فسكت عبد الله ورجحه عبيد الله فقال رجل من جلسا عمر يا امير المؤمنين لو جعلته قراضاً فقال عمر قد جعلته قراضاً فاخذ عمر رأس المال ونصف ربحه واخذ عبد الله وعبيد الله نصف ربح المال مالك عن العللين

<p>البقية عن صفه لا مقتضى وقضيته ان لا يرد رأس المال لان التملك لا يقتضي الرد كالمهبة لكن لفظ المضاربة يقتضي رد رأس المال فجعلناه قرضاً لاشتراكه على المتعدين عملاً بهما ولان القرض اد في التبرعين لانه يقطع الحق عن العين دون البدل والهبة تقطع عنها فكان او لا يكونه اقل ضرراً (قول المصنف وغصبكم) استشكل فانه زاده عد الغصب والاجارة من احكامها لان معنى الاجارة انما يظهر اذا فسدت المضاربة ومعنى الغصب انما يتحقق اذا خالف المضارب وكلا الامرين ناقضون المضاربة متاف لهما فكيف يصح ان يجعلها من احكامها وحكم الشيء ما يثبت به والذي</p>	<p>يثبت هنا فيه لا يثبت به قطباً فان قلت قد صحت ان يكون حكماً للفاسدة قلنا لا وكان والشرط المذكور هنا للصحة قلنا لا الحكا على ان الغصب لا يصح حكماً للفاسدة لان حكمها ان يكون للعامل اجره ولا اجر للغاصب (وكفت فيه الاشارة) والقول في قدره وصفته للمضارب بيمينه والبيعة للمالك واما المضاربة بدين فان على المضارب ان يضمن ما يملكه ولو قال اشترى عبداً نسيته شريعه وضارب ثمنه ففعل ما ذكر قوله لغاصب او مستوجب او مستبضع اعلم بما في يدك مضاربة بالخريف جاز يجزى ركون رأس المال عينا لا ديناً كما بسطه في الدرر وكونه</p>
--	---

الوديعة واما اذا قلنا انه بيده لوجه التخيير والاصلاح فان لم تعقب ذلك والتكلم فيه والنظر في ذلك لهما والمسلمين بوجه العوالب ولم يختلفوا مما يأتى في المبيع مع المال يبتاع به نفسه ويتسلفه ان صاحب المال مخير بين ان يأخذ ما ابتاع به لنفسه او يضمنه رأس المال لانه انما دفعه اليه المال على الشئ يبعثه في عرضه وابتاع ما امر به وكان الحق بما ابتاعه به وهذا اذا ظفر بالمرقب بيع ما ابتاعه فان مات ما ابتاعه به فان ربحه لرب المال وخسارته على المبيع معه **قوله** فاما عبد الله فسكت اريد انه اسلك عن الرجعة برأى ابيه وانفق داله وابتاعاً لمراده واما عبيد الله فراجعه طلباً للحقة واحضر عليه بان هذا مال قد ضمتا ولودخله نقص لجبرنا وقول عمر بعد ذلك ادبنا المال ورجحه اعراض عن حجة لان المبيع مع بعض البضاعة اذا اشترى بها لنفسه وان دخلها نقص جبره ومع ذلك فان ربحها لرب المال **قوله** لوجعلته قراضاً على وجه ما رآه من المصلحة في ذلك وان كان عمر لم يسلفه الا انه قد جرى على عادته وما عرف من حال عمر واستشارته اهل العلم وكذلك الحق يجوز ان يبتدئ الحكم بالفتوى اذ اعلم من حاله استشارته وجرت بذلك عادته والقراض الذي اشار به احد الشريكين والعمل من الثاني والنوع الثاني من الشركة ان يتساوى في المال والعمل واما القراض فهو جائز لاختلاف في جواز في الجملة وان اختلف العلماء في صحة انواعه ووجه صحته من جهة المعنى ان كل مال يزكو بالعمل لا يجوز استئجاره لمنفعة المقصودة منه فانه يجوز المعاملة عليه ببعض النماء الخارج منه وذلك ان الدنانير والدرهم لا تزكو الا بالعمل وليس كل احد يستطيع التجارة ويقدر على تنمية ماله ولا يجوز له اجارتها من يبيعها فلولوا المضاربة لبطلت منفعتها فلذلك اباحت المعاملة بها على وجه القراض لانه لا يتوصل من مثل هذا النوع من المال الى الانتفاع به في التنمية الا على هذا الوجه والله اعلم ١٦

له قوله ان عثمان بن عفان اعطى جدي لعلاء بن عبد الرحمن ما لا قراضا لفظا لا تقضى تسليمه اليه وانما له عليه وهذا سنة القراض ولو شرط بقاء المال بيد صاحبه واذا اشترى العامل سلعة وزنت واذا باع قبض الثمن لم يجز ذلك ووجه ذلك ان هذا معق قد اخرجها عن صورة القراض ومعناه فتم ذلك حصته لان صورة القراض ان يكون المال بيد العامل ومعناه ان يكون مؤتمنا على المال فما اخرج القراض عن ذلك وجب ان يستمر حصته لان ذلك يخرج عن ان يكون قراضا ويجعله اجارة مجهولة العوض فان عمل معه بغير شرط فهو ممنوع في الكثير ودون اليسير لان الكثير مقصود في نفسه ومن اجله انفق على القراض على ما انفق فيه قد انفق في المعاملة واما اليسير فبالا يستبد منه الحاضر مثل ان يعينه في شراء سلعة او ينوب عنه في قبض دراهم يسيرة مما يعمله الانسان لصديقه او يعين به من **١٨** يعرفه من غير عوض فكان الاظهر ان القراض لم يعقد على ما انعقد عليه لاجله فان وقع ذلك

قال محمد لا يفسخ القراض لكثيره دون شرط ووجه ذلك ان عقد القراض قد ساء من الشرط وليس التهمة فيه بقوة لانه ما لا يكاد يفعل وان تشارك العامل ورب المال بما لا يخرج من مال القراض فان ذلك لا يخلو ان يكون شرط في عقد القراض اولا فان كان الشرط في القراض فان ذلك غير جائز خلافا للشافعي والدليل على ما نقوله ان هذا عقدان مقتضى احدهما غير مقتضى الآخر فلم يجز الجمع بينهما في عقد واحد كالصرف في السلم فان تشارك بعد عقد القراض فلا يخلو ان يكون قبل الصل او بعد وقد قال اصحابنا في الاشتراك بعد الصل اقول مختلفة لم يبينوا هل ذلك قبل العمل او بعده فروى ابن الموازن ما لا بد ان كان يحفظه ورؤي عيسى عن ابن القاسم انه قال ان هو من غير موعود ولا وى فهو جائز وفي العتبية عن اصم قال خير فيه وعن مضمون انه قال هو الربا بعينه وذلك لا يخلو جهين احدهما ان ذلك اختلاف في افعالهم فاجازة مالك وابن القاسم ومنعه اصم ومضمون وجه قول مالك انه قد سلو عقد القراض من الفساد وذلك ان يعقد على ما يوجب تصرف رب المال يتصرف فيه وذلك غير صحيح كما لو عملا عليه وهذا مبني على ان العامل اذا عمل من غير شرط في عقد القراض لعقد صار عملا كثيرا يبطل ذلك القراض والوجه الثاني انه يجوز في وقت دون وقت فلا يجوز قبل العمل ويجوز بعده لانه قبل ان يعمل رأس المال على ما كان عليه فهو بمنزلة ان يعقد القراض على ذلك لان هذه حالة لكل واحد منهما ما ترك القراض فيها اذا استدركا في هذا الحالة شرطيا في القراض فكانما شرط في عقد القراض واما اذا عمل العامل بالقراض ولم يشرط ولم يكن لاحد مما ابطاله فالتمس ومن ذلك فليس بمرتبة ما شرط من العقد وانما يجوز ذلك اذا عاد ما لا يقرض الى غير الصفقة التي اخذها العامل عليها وذلك مثل ان يكون مال القراض دنانير فيصير دراهم فيشتركان بالدرهم واما مؤنة الغلام فان كان شرط العامل خدمته في المال الكثير الذي يحتاج الى المعونة فيه فاختلف فيه قول مالك في كتاب عهد وهو احاطته ان هذا مال تجوزا لمعاملة عليه ببعض فمأثله الحاد من فجاز ان يشترط فيه خدمة العبد الواحد اذا كان كثيرا كالمساقاة ووجه الرواية الثانية ان المساقاة تختص بالخدمة ولذلك لا يجوز ان يخرج من الحائط من كان يعمل فيه من الخدام فلذلك جاز ان يشترط فيه الخادم واما القراض فلا يجوز ان يشترط في الخادم فاذا قلنا ان ذلك جائز فالفرق بينه وبين رب المال ان العامل اذا عمل في ماله نظريه بالحفظ له وذلك غير جائز كما لو جعل غلامه او وكيله معه لحفظ عليه فان ذلك غير جائز وانما يجوز اذا كان يجره الخدمة والمعونة ولو امانه بخلافه من غير شرط فلا بأس بذلك على القولين والله اعلم **له قوله** على ان يزيد فيه وهذا كما قال انه لا يجوز ان يقر الدين بيد من هو عليه على وجه القراض ويدخله ما قال من الزيادة في الدين للتأخير به لانه قد يرعى بالجزء اليسير من اجل بقاء الدين عنده فيقتصر بالحضارة ولولا ذلك لما دفع مثل القراض بالدين على وجهين احدهما انه لا يضر للمال والثاني ان يحضره فان لم يحضره فقد حكم ابن الموازن ما لا بد ليس له الا رأس ماله وقاله **١٩** في القاسم في العتبية وجه ذلك ان عقد القراض اذ دخل الفساد على ما كان يجوز له من تأخير الدين فوجب ان يبطل القراض وان بقي الدين على حسب ما كان وان كان احضر المال فبطله قراضا قبل ان يقضيه رب المال فالمشهور من المذهب انه غير جائز به قال الشافعي وقال القاضي ابو محمد فمن غصب دنانير لودها ثم ردها فقال المصوب منه لا اقضيها ولكن اعطى بها قراضا ان ذلك جائز ويحتمل ان يكون الفرق بينهما ان يكون المصوب احضر المال تبرعا فلذلك جوزه وان الذي عليه الدين انفق معه على احضار الدين ليدفع اليه على وجه القراض ولو اوجر بينه متبرعا قاضيا له فتركه عنده قراضا اقام احضار مقام قبضه بعد المعرفة بجوده ووزنه والدليل على صحة ما ذكرناه من قولنا صحا بنا في المنع من ذلك انه ما لم يقض منه بالانتقاد والوزن فهو في ذمته

عبد الرحمن عن ابيه عن جدي ان عثمان بن عفان اعطاه ما لا قراضا يعمل فيه على ان الربح بينهما ما يجوز من القراض قال مالك وجه القراض المعروف الجائز ان يأخذ الرجل مال من صاحبه على ان يعمل فيه ولا ضمان عليه ونفقة العامل في المال في سفره من طعامه وكسوته وما يصلح بالمعروف بقدر المال اذا اشخص في المال اذا كان المال يعمل ذلك فان كان مقيما في اهله فلا نفقة له من مال ولا كسوة قال مالك ولا بأس ان يعين المتقاضي كل واحد منهما صاحبه على وجه المعروف اذا صح ذلك منها قال مالك ولا بأس ان يشتري رب المال من قاضيه بعض ما يشتري من السلم اذا كان ذلك صحيحا على غير شرط قال مالك في رجل دفع الى رجل والى غلام له ما لا قراضا يعملان فيه جميعا ان ذلك جائز لا بأس به لان الربح مال لغلامه لا يكون الربح للسياح حتى ينزعه منه وهو بمنزلة غير ذلك من كسبه ما لا يجوز من القراض قال مالك اذا كان لرجل على رجل دين فسأله ان يقره عند قراضا ان ذلك يكره حتى يقبض ماله ثم يقراضه بعدا ويمسك وانما ذلك مخافة ان يكون اعسر بماله فهو يريد ان يؤخر ذلك على ان يزيد فيه قال مالك في رجل دفع الى رجل ما لا قراضا فهلك بعضه قبل ان يعمل فيه ثم عمل فيه فربح فارد ان يجعل رأس المال بقية المال بعد الذي هلك منه قبل ان يعمل فيه قال مالك لا يقبل قوله ويجوز رأس المال من ربحه ثم يقسمان ما بقي بعد رأس المال على شرطهما من القراض

ص قلم يجوز القراض به كالدنير لم يحضره ١٩	رجل اخر وهذا على ما قال ان هلاك بعض المال قبل ان يعمل به (البقية على مثله)
---	--

ص قلم يجوز القراض به كالدنير لم يحضره **١٩**

(البقية عن صفة) لا يغير حكم رأس المال بل هو على ما عقلا عليه وقبض العامل من المال لان القراض على ذلك انعقد بينهما فمضى ربح بعد ذلك جبر
ما نقص من المال بالربح فان فصلت بعد ذلك الجبر فضلة فذلك جميع الربح ولو اتفقا بعد النقص على سقاط ما هلك من رأس المال واستثنى في
القراض ما بقى منه فقد اختلفت معانيها في ذلك فالذي رواه ابن القاسم عن مالك انه لا يصح ذلك الا بعد ان يقبض رب المال بقية ماله قرضا صحيحا
شريد فنه بعد ذلك اليه قراضا مستثنى وروى ابن حبيب عن مالك وابن الماجشون انهما اذا اتفقا ساقا ما بقى بعد الحسارة رأس المال لقراض
فان ذلك يكون تفاضيا صحيحا وما عقلا
المفاضلة فان حكم القراض الاول ٤١٩ باق ووجه رواية ابن القاسم ان التفاضل في القراض انما يكون بان يقبض رب المال

ماله وما لم يوجد ذلك فان ذلك لا يصح لانه انما
قصد الى ان يزيد العامل في حفظه من الربح ما
يقتضيه عند القراض من جبر ما تقدم من الحسارة و
ذلك غير صحيح ولا جائز ووجه رواية ابن حبيب ان
المفاضلة تقع في ذلك بالقول دون القبض كسائر
العقود لان العقود اللازمة تنضم بالقول فبان
تقسم به الجائزة اولى واخري

(الحاشية المتعلقة بصفة هذا)

له قوله لا يصح القراض الا في العين وبه قال
ابو حنيفة ايضا انه لا يصح الا بالدرهم والدنانير
وكذا التبر والتقبة ان تعاملوا بها عند الامم
الا عظموا الى يوسف وكذا بالفلس الرابحة عند
هم وعند الشافعي يجوز في الدرهم والدنانير فقط
على ما قاله الباقي قال مالك لا يصح القراض الا في
العين الحر ولهذا كما قال انه لا يجوز القراض بغير
الدنانير والدرهم لانها اصول لا ثمن وقيم المتعلق
ولا يدخل اسواقها تغيير فلذلك يصح القراض بها
فاما ما يدخله تغيير الاسواق من العروض فلا
يجوز القراض به ووجه ذلك انه قد يأخذ العامل
العروض قرضا وقيمتها مائة دينار فيجبر في المال
غيره مائة فيرده وقيمتها مائتان فيصير الربح كله
لرب المال ولا يحصل للعامل شيء وقد لا يربح فيه
وقيمتها خمسون فيبقى بيده من رأس المال خمسون
فيأخذ نصفها وهو ليس بربح شيئا فاما القراض
بالفلس فقد قال ابن القاسم لا يجوز ذلك ودرو
الشهب عن الامم انه اجاز القراض بها ووجه
القول الاول ان الفلوس ليست باصل في الاثمان
ولذلك لا تجرى مجرى العين في تحريم التفاضل و
بيعها بالعين نساء فلم يجز القراض بها كالعروض و
وجه القول الثاني انه لا يثبت بالبعد فهم القراض
بها كالدينار والدراهم فاذا قلنا برواية المنع
فان وقع ذلك فقد قال ابن المواز له القراض
بالنقاد خف والفلوس كالعروض وهذا مقتضى

قال مالك لا يصح القراض الا في العين من الذهب والورق ولا يكون
في شيء من العروض والسلع ومن البيوع ما يجوز اذا اتفقت امره و
تفاضل رده فاما الربا فانه لا يكون فيه الا الراد ابدأ ولا يجوز منه
قليل ولا كثير ولا يجوز فيه ما يجوز في غيره لان الله تعالى قال في
كتابه وان تبتم فلكم رؤس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ما
يجوز من الشرط في القراض قال مالك في رجل دفع الرجل
مالا قراضا وشرط عليه ان لا يشتري بماله الاسلحة كذا وكذا او ينهأ
ان يشتري سلعة باسمها قال مالك من شرط علي من قارض ان لا
يشتري حيوانا او سلعة باسمها فلا بأس بذلك قال مالك ومن
اشترط علي من قارض ان لا يشتري لسلعة كذا وكذا فان ذلك مكروه
الا ان تكون السلعة التي امره ان لا يشتري غيرها موجودة كثيرة لا تخلف

كانت السلعة قد تقدم في وقت من الاوقات
او تعذر التجارة بها قلتم بها في بعض الاوقات
لأنه يجوز المقاضاة بها وعند القراض على
ذلك فانه فاسد وهذا قال مالك والشافعي
وقال ابو حنيفة هو جائز والدليل على صحة
ما ذهب اليه مالك ان هذا الشرط عاين في
عقلا لمضاربة فوجب ان لا يصح كما لو شرط
عليه الضمان او شرط ان يرد الله عروضاً و
الذي يدل على ان هذا الشرط باطل في المضاربة
ان المقصود منها هو الغناء والربح واذا قال
لا تشتري الا هذا الثوب فانه لا يبعد ان يرد
في ذلك الثوب ربح يفيط مقتضى القراض
له قوله سلعة باسمها فلا بأس بذلك
وبه قال ابو حنيفة في الهدية وان خصصت
عمل له مال الصنف في بلد بعينها او في سلعة بعينها لم يجز له ان يتجرها وزها لانه توكل

م عروضاً او متعلق الزكوة بعينها وان اعترض
في ذلك انه يجوز ان انقطع فيستحيل ساقها
فمثل ذلك يعترض في الدرهم والخالصة اذا
قطعت التعامل بها والله اعلم
وقوله سلعة باسمها فلا بأس بذلك
وشروطه وهذا كما قال ابن حنيفة
العامل ان لا يتجر بسلعة معينة او بالحيوان
فذلك جائز له وله شرط لانه قد يقع له
من السلم ما لا يعدم التجارة فيها في بلد
البلدان ولا وقت من الاوقات وهذا شرط
في صحة القراض فاما اذا قال له اقلضك
على ان لا تشتري الا سلعة كذا السلعة بعينها
فان كانت السلعة كثيرة موجودة ولا تقدم
التجارة فيها ولا تقدم هي في وقت من الاوقات
كالحيوان والطعام فان ذلك جائز وان
عمل له مال الصنف في بلد بعينها او في سلعة بعينها لم يجز له ان يتجرها وزها لانه توكل

فساد القراض ويكون له في بيع الفلوس اجرة المثل فيما نقص من ثمنها قراض المثل وقال ابن حبيب نحوه وترو
فلوسا مثلها ووجه قول ابن المواز ان الفلوس لا يجرم فيها التفاضل فاذا وقع القراض بها وجب فتحه كالعروض ووجه قول ابن حبيب ان هذا ثمن
يتعامل به فلا يفسد القراض اذا وقع به كالدنانير والدرهم واما نقار الذهب والفضة فهو من القاسم عن مالك المنع من القراض بها و
روى عنه اشهب اجازة ذلك وروى يحيى بن يحيى من ذلك في بلد يتعامل فيه بالدينار والدرهم واما في بلد يتعامل فيه بالتم فلا بأس به ووجه
رواية ابن القاسم انها تنحصر بالبعد فكان القراض بها ممنوعا كالعروض ووجه رواية اشهب انها عين تجب فيها الزكوة فهم القراض فيها
كالدنانير والدرهم فاذا قلنا برواية المنع ووقع ذلك فان يحيى روى عن ابن القاسم انه يضمنه ويفسخه وقال القاضي ابو محمد ووجه ذلك
عندى على التكاليف وذلك عندى يحتاج الى توجيهه ووجه ان قيمته لا تتفاوت ولا يدخلها من حواله الاسواق الا ما يقرب مما يدخل
الدنانير والدرهم فلذلك لم يفسخ واما الحل لمصوغ من الذهب والفضة فلا يجوز القراض به ورواه اشهب عن مالك وذلك ان
الصباغة قد غيرت حكمه والحقته بالعروض واما الغشوش من الذهب والفضة فحكم القاضي ابو محمد انه لا يجوز القراض به معفوفاً كان او
غير مضروب وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان كان الغش النصف فاقبل جاز وان كان اكثر من النصف لم يجز له واستدل القاضي ابو محمد في ذلك
بان هذا الدرهم مغشوش فلم يجز القراض بها اصل ذلك اذا زاد الغش على النصف قال القاضي ابو الوليد والذي عندى انه انما يكون ذلك اذا
كانت الدرهم ليست بالسكة التي يتعامل الناس بها فاذا كانت سكة التعامل فانه يجوز القراض بها لانها قد صارت عيناً كصارت اصول الاثمان
وقيم المتلفات وقد جوز اصحابنا القراض بالفلوس فكيف بالدرهم المغشوشة ولا خلاف بين اصحابنا في تعلق الزكوة بعينها ولو كانت ص

له قوله وليس من قراض المسلمين وبه قال ابو حنيفة والشافعي في الهداية فان شرط لاحد ما زيادة عشرة فله اجر مثله بفساده فلما لا يرجع الاخذ القدر فيقطع الشركة في الربح وفي المصروف لو شرط لاحد ما عشرة او ربع نصف فسد **له قوله** قال مالك لا ينبغي لصاحب المال ان يرجع الاخذ كما قال انه لا يجوز لاحد المتقاضي ان يشترط لنفسه من الربح شيئاً لا يفصل الى الاجزاء على ما قدمنا وقد بينا ذلك وقوله ولا يكون مع القراض بيع ولا كراء ولا عمل يريد انه لا يجوز ان يشترط عليها عقد واحد وبه ذلك ان هذه عقود لازمة وعقد القراض عقد جائز وانما انضمام الزوم فلما تنافي مقتضىها لم يصح ان يمتنع في عقد لان ذلك يخرج احدهما عن مقتضىه ويوجب فساداً و اذا فسد احدهما فسد الآخر لا شتماً للعقد عليها فان وقع بيع وقراض فقد روي يونس عن ابن القاسم في كتاب ابن مزين يفسر ذلك ما ٣٢٠ لم تفت السلعة ويصل في القراض ثم

يتقارضان قراضاً صحيحاً ان شاء فان لم تفت سلعة البيع وقد عمل في المال فصح البيع وكان اجيراً في القراض وان فأت السلعة وعمل في المال فكذلك ايضا له قيمة سلعته ويرد في القراض الى اجرة مثله ويكون ثمة المال لربه واما ان اشترط عليه عملاً كالصانع باخذ القراض على العمل او يعمل بيده قال ابن القاسم ان فأت فخصم و قال ابن وهب ما على قراضها قال القاضي ابو الوليد ومضى ذلك عندي ان يكون له اجر عمله ويكون في المال على قراض مثله دون اشتراط عمله وقوله ولا سلف ولا مرفق يشترطه احدهما لنفسه دون صاحبه على ما قال انه لا يجوز ذلك لما قدمنا من ان السلف طريقه للزوم وكذلك عقود المرافق وذلك ما بينا في عقود الجواز فان وقع ذلك فربح السلف للعامل وهو في المائة الاخرى اجير على قول ابن القاسم وعلى قراض المثل في قول ابن وهب وقوله الا ان يعين احدهما صاحبه على غير شرط على وجه المعروف اذا اجمعت ذلك منهما يريد ان يكون احدهما يعين صاحبه من غير شرط ولا عوض الا لجزء المعروف والمرفق فيما يجوز ان يعينه فيه ولا يعود بفساد القراض على ما تقدم قبل هذا فانه اذا اجمعت ذلك منهما ولو يكن ذلك لمسعى القراض الذي بينهما فهو ما تفرغ من مضد لما بينهما من القراض ولا ينبغي للمتقارضين ان يشترط احدهما على صاحبه زيادة من ذهب ولا فضة ولا طعام ولا شيئاً من الاشياء على ما تقدم وان كانت الزيادة من الذهب والفضة من غير ربح القراض كانت مع القراض اجارة ان اشترط ذلك العامل واشترطه صاحب المال فانه عمل وعين معلوم بعين مجهول فان نزل ذلك ففي كتاب محمد بن المواز عن مالك واصحابه انه ان ترك ذلك من اشترطه قبل العمل فهو ما تفرغ وجه ذلك عند هوانه قد استقط ما ادخل الفساد في العقد في وقت يجوز له تركه وابتداءه فكان ذلك بمنزلة ان قسم العقد الفاسد واستأنف عقداً صحيحاً واما بعد العمل فروى يحيى عن ابن تافع انه ان ابطال الشرط الفاسد مشروطه هم العقد وتماماً به عليه وانكر ذلك يجمع بعد العمل وقوله فان دخل القراض شيء من ذلك صار اجارة ولا يصح الا بشئ ثابت معلوم يريد ان اشترطه العامل فهو اجارة لان من حكم القراض ان يكون عوض العمل حقه مقصود على ما يترقب خروجه من الثمن فاذا اشترطه العامل ذهباً من غيره او غيره ذهب فقد خرج عن سنة

في شتاء ولا صيف فلا بأس بذلك قال مالك في رجل دفع الى رجل ما لا قراضاً واشترط عليه فيه شيئاً من الربح خالصاً دون صاحبه فان ذلك لا يصح وان كان درهماً واحداً الا ان يشترط نصف الربح له ونصفه لصاحبه او ثلثه او ربحه او اقل من ذلك او اكثر فاذا اسمى شيئاً من ذلك قليلاً او كثيراً فان كل شيء ممن ذلك حلال وهو قراض المسلمين قال مالك ولكن ان اشترط ان له من الربح درهماً واحداً فما فوقه خالصاً دون صاحبه وما بقي من الربح فهو بينهما نصفين فان ذلك لا يصح وليس من قراض المسلمين ما لا يجوز من الشرط في القراض قال مالك لا ينبغي لصاحب المال ان يشترط لنفسه شيئاً من الربح خالصاً دون العامل ولا ينبغي للعامل ان يشترط لنفسه شيئاً من الربح خالصاً دون صاحبه ولا يكون مع القراض بيع ولا كراء ولا سلف ولا مرفق يشترطه احدهما لنفسه دون صاحبه الا ان يعين احدهما صاحبه على غير شرط على وجه المعروف اذا اجمعت ذلك منهما ولا يصح ان يشترط احدهما على صاحبه زيادة من ذهب ولا فضة ولا طعام ولا شيئاً من الاشياء يزيد اداها على صاحبه قال فان دخل القراض شيء من ذلك صار اجارة ولا تصح الاجارة الا بشئ ثابت معلوم ولا ينبغي لذلك اخذ المال ان يشترط مع اخذ المال ان يكافى ولا يتولى من سلحته احداً ولا يتولى منها شيئاً لنفسه قال فاذا اوفر المال وحصل عزل رأس المال ثم اقسما الربح على شرطهما فان لم يكن للمال ربح او دخلته وضيعه لم يلحق العامل من ذلك شيء لهما انفق على نفسه ولا من الضبيعة وذلك على رب المال في ماله والقراض جائز على ما تراض عليه رب المال والعامل من نصف الربح او ثلثه او ربحه او اقل من ذلك او اكثر قال مالك ولا يجوز للذي يأخذ المال قراضاً ان يشترط ان يعمل فيه سنين لا ينزع منه قال ولا يصح لصاحب المال ان يشترط انك لا ترد الى سنين لاجل يسميانه لان القراض لا يكون الى اجل ولكن يمدد فرب المال ماله الى الذي يعمل له فيه فان بدا احدهما ان يترك ذلك

القراض الى ما لا يجوز فيه وانما يجوز في الاجارة الا ان من شرط الاجارة ان يكون جميع عوضها معلوماً فاذا كان بعض عوضها مجهولاً مترقباً من الثمن لم تصح الاجارة ايضا والفرق بين الاجارة على الثمن وبين القراض ان في الاجارة يستأجر على ان يقوله في ماله بشئ معلوم معين مقبوض او مقدر في الذمة بعقد لازم فان جعل شيء منه في الثمن المتقرب لم يجز ومضى القراض ان يعامله معاملة جائزة يعمل في ماله بجزء من ثمنه المتقرب فان صرف شيء من عوض العمل الى غير ذلك لم يجز **له قوله** لا يجوز للذي يأخذ المال قراضاً ان يشترط الخ وبه قال الشافعي واحداً انه لا يجوز الى مدة معلومة لا يقضيها قبلها وقال ابو حنيفة لا يجوز ذلك كذا في الرقة في اختلاف الروي

له قوله ان يشترط عليه الزكوة في حشته الخ وهذا كما قال انه لا يجوز لرب المال ان يشترط على العامل زكوة رأس المال لان ذلك يعود الى ان يشترط عليه عددا من الربح يغفده ثم تعلق القسم بعد ذلك وربما استغرق بعد ذلك العدد جميع الربح فيسقط حفظ العامل من الربح مع وجوده واشترط له وذلك يتأ في الجواز لما فيه من الجهالة فان اشترط على العامل زكوة الربح من حصته فقد خلتها جهالة في ذلك فهو مأهوب عن مالك في كتاب ابن ابي اوزار الخ في ذلك وروى عنه ابن القاسم وغيره ان ذلك جائز وبه قال اشهب وجه رواية اشهب ان ذلك مجهول لانه قد يقع التنازل بينهما قبل وجوب الزكوة في المال وجه رواية ابن القاسم انه اشترط عليه جزءا شائعا فكان جائزا بمنزلة ان يشترط عليه النصف وربيع العشر وللعامل النصف

زكوة الربح من رأس المال والتنازل ان يشترط زكوة حصته من الربح في حصة رب مال من الربح فان اشترط زكوة المال من رأس الربح فقد قال ببطلان الجواز وحكي القاض ابو محمد جواز ذلك وجه رواية عيسى ان ذلك من الجهالة والغرر لانه لا يدري ما يشترط عليه في رأس ماله فقلت او كثرته ولا يدري هل يثبت ذلك ام لا لانه ان كان فيه ربح المورب المال اداء الزكوة عنه وان لم يكن فيه ربح فلا شيء عليه وجه رواية القاض ابو محمد ان زكوة رأس المال على رب المال وزكوة الربح منه ثم تقسم القسمة بعد ذلك فاذا اشترط العامل الزكوة على رب المال فانما اشترط عليه زيادة جزء من الربح ولا تأثير لتقصيصه برأس رب المال لان رب المال ان يدفعه من حيث شاء كما لو شرط الزكوة رب المال على العامل **له قوله** ان لا يشترى الا من فلان الخ وهذا كما قال انه لا يجوز لرب المال ان يشترط على العامل ان لا يشترى الا من فلان وقال ابو حنيفة هو حائز وقد تقدم الكلام فيه واحتمى مالك في ذلك بانه اذا عين له هذا التعيين فانما هو رسول لان العامل في المال سنة التصرف وطلب الاستغفار فاذا امن من ذلك ونص على الاتيان

والمال باق لم يشتربه شيئا تركه واخذ صاحبا لماله وان بدل الرب لمال ان يقبضه بعد ان يشترى به سلعة فليس ذلك له حتى يباع المتاع ويصير عينا فان بدل للعامل ان يردّه وهو عرض لم يكن ذلك له حتى يبيعه فيرده عينا كما اخذه **قال مالك** ولا يصلم لمن دفع الى رجل مالا قراضا ان يشترط عليه الزكوة في حصته من الربح خاصة لان رب المال اذا اشترط ذلك فقد اشترط لنفسه فضلا من الربح ثابتا فيما سقط عنه من حصة الزكوة التي تصيبه من حصته ولا يجوز لرجل ان يشترط على من قارضه ان لا يشترى الا من فلان لرجل يسميه فذلك غير جائز لانه يصير له رسولا بأجر ليس بمعروف **قال مالك** في الرجل يدفع الى رجل مالا قراضا ويشترط على لذي دفع اليه المال الضمان قال مالك لا يجوز لصاحب المال ان يشترط في ماله غير ما وضع القراض عليه وما مضى من سنة المسلمين فيه فان نحل مال على شرط الضمان كان قد ازيد في حقه من الربح من اجل موضع الضمان وانما يقسمان الربح على ما لو اعطاه اياه على غير ضمان وان تلفا لمال لم ار على لذي اخذه ضمانا لان شرط الضمان في القراض باطل **قال مالك** في رجل دفع الى رجل مالا قراضا واشترط عليه ان لا يبتاع به الا غنلا او دواب يطلب ثمر الغنل ونسل الدواب ويحبس رقابها قال مالك لا يجوز هذا وليس هذا من سنة المسلمين في القراض لان يشترى ذلك ثم يبيعه كما يباع غيره من السلم **قال مالك** لا بأس ان يشترط المقارض على رب المال غلاما يعينه به على ان يقوم معه الغلام في مال اذا المرعضان يعينه في المال لا يعينه في غيره **القراض في العروض قال مالك** لا ينبغي لحدان يقارض الا في العين **لا ينبغي** المقايضة في العروض لان المقايضة في العروض لما تكون على احد جهين اما ان يقول له صاحب العرض خذ هذا العرض فبعه فما خرج من ثمنه فاشتر به وبم على وجه القراض فقد اشترط صاحب مال فضلا لنفسه من بيع سلعته وما يكفيه من مؤنتها او يقول اشتر هذا

من معين فانما هو رسول الى ذلك الرجل لمعين يبتاع منه لرب المال فلا يجوز ان تتعلق اجرة ضمان المال لان وجوه مجهول ومقداره مجهول وسواء كان ذلك الرجل موسرا لا تقدم عنده السلم او معسرا اقدم ذلك عنده فآله ميسر ورواه يحيى بن يحيى عن ابن نافع ووجه ذلك ان هذا الشرط يمنع وجود التمام غالبا ويعقد على اختيار ذلك الرجل للمعين لان له ان يمتنع من مبياعته جملة او من مبياعته لا يمتنع من مبياعته الذي لا يرجع بعد رجوع **له قوله** لا يشترط الضمان في القراض باطل فخلتوا فيما اذا اشترط لرجل ضمانا لمال على المضارب فقال ابو حنيفة واحمد يطل الشرط والمضاربة صحيحة وقال مالك والشافعي تبطل المضاربة بهذا الشرط كذا في الرحمة في الاختلاف لامة **له قوله** لا بأس ان يشترط المقارض الخ وهذا كما قال لا بأس ان يشترط العامل على رب المال اذا كان كثير غلاما يعينه فيه بالخدمة دون غيره من الاموال واشترط خدمة الغلام فيا يخلص للعامل لم يجز وانما ذلك كما لمسا قايه يجوز للعامل ان يشترط على رجليه الكبار الغلام يعينه في الصق والخدمة **له قوله** لا ينبغي للمقايضة في العروض الخ وهذا كما قال انه لا ينبغي القراض الا بالعين الدنانير والدرهم وقد تقدم تفسير ذلك فان قارضه بعرض فان ذلك يكون على وجهين أحدهما ان يقول له بم هذا العرض فاذا انض منه فاعمل به قراضا يكون الثمن رأس المال فهذا لا يجوز وبه قال مالك والشافعي وقال ابو حنيفة هو حائز والدليل على ما نقوله ان هذا اشترط مستأنف فلم يجز تعليق القراض به اصل ذلك هو رب الربا ونزول مطر واستدلال في المسئلة وهو ان هذا قراض واجارة فلم يجز ان يجتمعا في عقد لاختلاف مقتضاهاما والوجه الثاني ان يقول له خذ هذا العرض على القراض يكون العرض رأس المال ثم ان يبعد تمام العمل مثله فما فضل شي فبور برب بني وبينك فهذا ايضا لا يجوز خلافا لابن ابي ليلى في تجويزه ذلك والدليل عليه ما احتج به مالك من الغرر هو انه يجوز ان يأخذ العرض في وقت رخصه ويرده في وقت غلاته حين هب رب المال بربح المال او يأخذه في وقت نفاقه ويرده في وقت كساده فيشترى به بعض رأس المال وبقي اسمه البعض الاخر دون ان يبيعه له ولذلك لم يجز القراض بماله

هذا هو الوجه الثاني في القراض

له قوله قال مالك في رجل دفع الى رجل وهذا كما قال لان رب المال اطلق يد العامل من ماله على رأس مال القراض دون غيره فكل ما عمل فيه العامل من عمل على وجه النظر عام ذلك بخلافه او ربح فانه يلزمه فيه دون سائر امواله فان لحق العامل بعد ذلك غرم بسبب مال القراض فهو ملتزم متعدد في التزامه فكان عليه غرمه **له قوله** في جارية للقراض او على وجه السلف منه فوطئها **له قوله** حتى للتبديل اي لاجل ان يجبر المال من ثمنها الذي بيعت فيه **له قوله** وقضاه ما سلفه فيها اي زاد من عنده وان ابي اي امتنع من اخذها

بذلك كان
المقارض
شريكه
محصنة
من الثمن
في السهام
اي الزيادة
قوله من
عند متعلق
بشريكه
له قوله
فعليه
النقصان
لانه متعدد
اذ ليس له
دفع لغيره
قراضه
له قوله
ما بقى من
المال بعد
اخذ ربه
رأسه وما
شرطه من
الربح قال
ابو عمر لا
اعلم خلافا
في هذا الا
ان المزني
قال ليس
لثاني الا
اجرمثله
لا به عمل
على فساد
مال القراض
وهو اصل
الشافي
في الجهد
وقوله في
القديم
كما لك
خلف الحنفية
فقال في
الاحتار

السلعة وبيع فاذا افرغت فابتع لي مثل عرضي الذي دفعت اليك فان فضل شيء فهو بيني وبينك ولعل صاحب العرض ان يدفعه الى العامل في زمان هو فيه نافق كثير الثمن ثم يردده العامل حين يردده وقد رخص في شتره بثلاث ثمنه او اقل من ذلك فيكون العامل قد ربح نصف ما نقص من ثمن العرض في حصته من الربح او يأخذ العرض في زمان ثمنه فيه قليل فيعمل فيه حتى يكثر المال في يديه ثم يخلو ذلك العرض ويرتفع ثمنه حين يردده فيشتره بكل ما في يديه فيذهب عمله وعلاجه باطلا فهذا آخره لا يصح فان جهل ذلك حتى يمضي نظره الى قدر اجر الذي دفع اليه القراض في بيعه اياه وعلاجه فيعطاه ثم يكون المال قراضا من يوم رخص واجتمع عينا ويرد الى قراض مثله **الكراء في القراض قال** مالك في رجل دفع اليه رجل مالا قراضا فاشترى به متاعا فحمل الى بلد للتجارة فبار عليه وخاف النقصان ان باعه فتكاري عليه الى بلد آخر فباع بنقصان فافتقر لكره اصل المال كله **قال** مالك ان كان فيما باع وفاء للكره فيسبيل ذلك وان بقي من الكراء شيء بعد اصل المال كان على العامل ولم يكن على رب المال منه شيء يتبع به وذلك ان رب المال نما امره بالتجارة في ماله فليس للمقارض ان يتبعه بما سوى ذلك من المال ولو كان ذلك يتبع به رب المال لكان ديناً عليه من غير المال الذي قارض فيه فليس للمقارض ان يحمل ذلك على رب المال التعدي في القراض **قال** مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فعمل فيه فربح ثم اشترى من ربح المال ومن جملته جارية فوطئها جارية فحملت منه ثم نقص المال **قال** مالك ان كان له مال خذت قيمة الجارية من ماله فيجبر به المال فان كان فضل بعد وفاء المال فهو بينهما على القراض الاول وان لم يكن له فيه وفاء بيعت الجارية حتى يجبر المال من ثمنها **قال** مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فتعد فاشترى به سلعة وزاد في ثمنها من عنده **قال** مالك صاحب مال بالخيار ان يبيع السلعة بربح او بضيعة او لم يتبع ان شاء ان يأخذ السلعة اخذها وقضاه ما سلفه فيها وان ابي كان المقارض شريكاً له بحصته من الثمن في النماء والنقصان بحساب ما زاد العامل فيها من عنده **قال** مالك في رجل خذ من رجل مالا قراضا ثم دفعه الى رجل اخر فعمل فيه قراضا بخير اذن صاحبه انه ضامن للمال وانه ان نقص فعليه النقصان وان ربح فلصاحب المال شرطه من الربح ثم يكون للذي عمل شرطه مما بقى من المال **قال** مالك في رجل تعد فتسلف ما بيده من القراض مالا فابتاع به سلعة لنفسه **قال** مالك ان ربح فالربح على شرطهما في القراض وان نقص فهو ضامن للنقصان **قال** مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فاستسلف لم دفعه اليه المال مالا واشترى به سلعة لنفسه ان صاحب المال بالخيار ان شاء شركه في السلعة على قراضها وان شاء خلى بينه وبينها واخذ منه رأس ماله وكذا لو قبط بخل من تعد ما يجوز من النفقة في القراض **قال** مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا انه اذا كان المال كثيرا يحمل النفقة فاذا اشخص فيه العامل فان له ان يأكل منه ويكتسى بالمعروف من

مضارب آخره الا ان المال لم يضمن بالذم فمالي ربح امر لا على الظاهر لان الذم لم يردع وهو يملكه فاذا عمل تبين انه مضاربة فيضمن الا اذا كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان ربح للثاني اجرمثله على المضارب الاول وللرابع المضارب الثاني انما يضمن قال ابن عابدين قال في الجواز كانت احدهما فاسدة والاخرى ماضية فلا ضمان على واحد منهما وللرابع المضارب الاول ويرجع به الاول على رب المال والوضيعة على رب المال والربح بين الاول ورب المال على الشرط بعد اخذ الثاني اجرتة اذا كانت المضاربة الاولى في حصية والا فلا ولا اجرمثله

له قوله بعض من يكفيه مفعول يستأجر وقوله بعض مؤنثه مفعول يكنى ٢٢ قوله ان يستنفق لبيان الطلب اي يطلب ان يتفق ومنعه من طلب ذلك ابلغ من منعه من فعله ٢٣ ولا كسوة وكذا اذا كان المال قليلا فلا كسوة ولا نفقة قريبا للسفر وبعد قاله ما لله ٢٤ قوله على قدر حصص المال واختلف في مطلق عقد القراض هل يقتضى السفر بالمال فمشهور المذهب انه مباح لقوله تعالى واخرون يصرون في الارض اي يسافرون فلا ينفق عليه مطلق قراض العقد وبه قال الشافعي وقال ابن حبيب لا ينفق الا باذن رب المال وعن ابن خزيمة القولان والمشهور ان ظاهر سواء في قليل المال وكثيره ٢٥ قوله انه لا يرب منه شيئا لانه لا يتعدى النفقة الى التفضل على الناس ولا يعطى منه سائلا الا درهم او الثياب

واما
القطعة
للسائل
المتكفف
فيجوز
له قوله
واسعا
اي جائزا
وان كان
بعضه
اكثر من
بعض
٢٦
قوله
مكافاة
وهو ما
تصد به
التفاضل
لا ينقل
كالمادة
٢٧
قوله
اداسلوا
الى رب
المال لان
القراض
انما يفتقد
في منافع
واما تنبه
لاؤفنته
فادامات
الرب يزمر
ذلك مال
٢٨
قوله
هم فيه
بمنزلة
ايهم و
انما خففوا
لانه ثبت
الموثر
حق في
الرب و
من مات

قد رالمال ويستأجر من المال اذا كان كثيرا لا يقوى عليه بعض من يكفيه بعض مؤنثه ومن الاعمال اعمال لا يعملها الذي يأخذ المال وليس مثله يعملها من ذلك تقاضى الدين ونقل المتاع وشدة واشباه ذلك فله ان يستأجر من المال من يكفيه ذلك وليس للقراض ان يستنفق من المال ولا يكتسى منه اذا كان مقبلا في اهله انما يجوز له النفقة اذا اشخص في المال وكان المال يحمل النفقة فان كان انما يتجر في المال في البلد الذي هو فيه مقيم فلا نفقة له من المال ولا كسوة قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فخرج به وبمال نفسه قال يجعل النفقة من القراض ومن ماله على قدر حصص المال مالا يجوز من النفقة في القراض قال مالك في رجل معه مال قراض فهو يستنفق منه ويكتسى ان لا يرب منه شيئا ولا يعطى منه سائلا ولا غيره ولا يكتفى فيه احد فاما ان اجتمع وقوم فجاؤا بطعام فارحوا ان يكون ذلك واسعا اذا لم يتعمد ان يتفضل عليهم فان تعد ذلك وما يشبهه بغير اذن صاحب المال فعليه ان يتحمل ذلك من رب المال فان حله ذلك فلا بأس به وان ابي ان يحله فعليه ان يكافئه بمثل ذلك اذا كان ذلك شيئا له متكا فاة الدين في القراض قال مالك الا امر المجتمع عليه عندنا في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فاشترى به سلعة ثوباع السلعة بدين فربح في المال ثم هلك الذي اخذ المال قال ان اداد ورثته ان يقبضوا ذلك المال وهو على شرط ابرهم من الربح فذلك لهم اذا كانوا امناء على ذلك فان كرهوا ان يقبضوه وخلاوا بين صاحب المال وبينه لم يكلفوا ان يقبضوه ولا شئ عليهم ولا شئ لهم اذا سلموه الى رب المال فان اقتضوه فلهم فيه من الشرط والنفقة مثل ما كان لا يربهم في ذلك ثم فيه بمنزلة ابرهم فان لم يكونوا امناء على ذلك فان لهم ان يأثروا بامين ثقة فيقتضى ذلك المال فاذا اقتضى جميع المال وجسيم الربح كانوا في ذلك بمنزلة ابرهم قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا على انه يعمل فيه فما باع به من دين فهو ضمان له ان ذلك لازمه ان باع بدين فقد ضمنه البضاعة في القراض قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا واستسلف من صاحب المال سلفا واستسلف منه صاحب المال سلفا او ابضم معه صاحب المال ببضاعة يبيعها له او بدنانير يشترى بها سلعة قال مالك ان كان صاحب المال انما ابضم معه وهو يعلم انه لو لم يكن ماله عندئذ لرساله مثل ذلك فعله لا خاف بينهما او ليسارية مؤنة ذلك عليه ولو ابلى ذلك عليه لم ينزع ماله منه او كان العامل انما استسلف من صاحب المال او حمل له بضاعته وهو يعلم انه لو لم يكن ماله فعله مثل ذلك ولو ابلى ذلك عليه لم يرد عليه ماله فاذا هم ذلك منهما جميعا وكان ذلك منهما على وجه المعروف ولم يكن شرطا في اصل القراض فذلك جائز لا بأس به وان دخل ذلك شرطا وخيف ان يكون انما صنع ذلك العامل لصاحب المال ليقر ماله في يديه او انما صنع ذلك صاحب المال ليمسك العامل ماله ولا يرد عليه فان ذلك لا يجوز في القراض وهو ما ينهى عنه اهل العلم السلف في القراض قال

عن حق فوارثه ٢٩ قوله فقد ضمنه اذ ليس له ان يبيع بدين الا باذن رب المال وقيل ابو خزيمة له ذلك بطلق العقل لان بينهما صاحب المال ٣٠ قوله جائز لا بأس به كانه لادراكه فيه او تاكيده لجواز ٣١ قوله وهو ما ينهى عنه اهل العلم لان شرط ذلك زيادة على المعلوم فيجوز له ان العمل في البضاعة له اجرة يستحقها

له قوله قراضاً أو يمسه وقدم ذلك معللاً في ترجمة ما لا يجوز في القراض **له قوله** لا يجوز ولا يصح قال الباقي عليه بأنه سلف جر نفعاً ويدخله أيضاً ضمن الدين في الدين لأن القراض بعض التعلق بذمته إذ لو ادعى الخسارة ولم يبين وجهها فقال بعض أصحابنا يضمن ولو ادعى التبرئة لم يضمن فإذا أسلفه أياً تعلق بذمته على غير الوجه الذي كان متعلقاً به فهو من ضمن الدين في الدين **له قوله** إذا اقتسمه لأنه لا يجوز اتفاقاً أن يكون أحدهما مقاسماً لنفسه عن نفسه ولا أخذاً لها ولا معطياً لها **له قوله** رأس ماله عينا أو سلعة أن اتفقا على ذلك حكاه ابن حبيب عن مالك يريد سلعة يجوز سلم رأس المال فيها **له قوله** على شرطها لأن العامل لا يملك حصته من الربح إلا بعد الاتفاق **له قوله** ثم يقسمان النحر ولا ينفعه الا شاهد لأنه أشهد **له قوله** على ما لا يجوز له فعله فإن تبرأ فيه

مالك في رجل أسلف رجلاً ما لا ثم سأله الذي تسلف المال أن يقرضه قراضاً قال مالك لا أحب ذلك حتى يقبض ماله منه ثم يدفعه إليه قراضاً أو يمسه قال مالك في رجل دفع مالا قراضاً فأخبره أنه قد اجتمع عنده وسأله أن يكتبه عليه سلفاً قال لا أحب ذلك حتى يقبض منه ماله ثم يسلفه أياً أن شاء أو يمسه وإنما ذلك مخافة أن يكون قد نقص فيه وهو يجب أن يؤخره عنه على أن يزيد فيه ما نقص منه فذلك مكروه لا يجوز ولا يصح المحاسبة في القراض قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضاً فعمل فيه فربح فأراد أن يأخذ حصته من الربح وصاحب المال غائب قال لا ينبغي له أن يأخذ شيئاً إلا بحضوره صاحب المال فإن أخذ شيئاً فهو له ضامن حتى يحسب مع رأس المال إذا اقتسمه قال مالك لا يجوز للتقارضين أن يتقاسبا ويتفادوا المال غائب عنهما حتى يحضر المال فيستوفي صاحب المال رأس ماله ثم يقسمان الربح على قدر شرطها قال مالك في رجل أخذ مالا قراضاً فاشترى به سلعة وقد كان عليه دين فطلبه غمراً أو فادركه ببلد غائباً عن صاحب المال وفي يديه عرض مريض بين فضله فأراد أن يبيع لهم العرض فيأخذ ولحصته من الربح قال لا يؤخذ من ربح القراض شيء حتى يحضر صاحب المال فيأخذ ماله ثم يقسمان الربح على شرطهما قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضاً ففقر فيه فربح ثم عزل رأس المال وقسم الربح فأخذ حصته وطرح حصته صاحب المال في المال بحضوره شهداء أشهد هو على ذلك قال لا يجوز قسمه الربح إلا بحضوره صاحب المال وإن كان أخذ شيئاً رده حتى يستوفي صاحب المال رأس ماله ثم يقسمان ما بقي بينهما على شرطها قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضاً فعمل فيه فجاءه فقال هذه حصتك من الربح وقد أخذت لنفسك مثله ورأس مالك وأفرغني قال لا أحب ذلك حتى يحضر المال كله فيحاسبه حتى يحصل رأس المال ويعلم أنه وأفرغ يوصل إليه ثم يقسمان الربح بينهما ثم يرد إليه المال إن شاء أو يحبسها فأنما يجب حضور المال مخافة أن يكون العامل قد نقص منه فهو يجب أن لا ينزع منه وإن يقره في يديه جامع ما جاء في القراض قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضاً فابتاع به سلعة فقال له صاحب المال بعها وقال لذي أخذ المال لا أرى وجهه فاختلفا في ذلك قال لا ينظر إلى قول واحد منهما ويسأل عن ذلك أهل المعرفة والبصر بتلك السلعة فإن رآوا وجهه بيعت عليه وان رآوا وجهه انتظرا انتظريها قال مالك في رجل أخذ من رجل مالا قراضاً فعمل فيه ثم سأله صاحب المال عن ماله فقال هو عندي وإفري فليأخذ به قال قد هلك ماله كذا وكذا مال يسميه وإنما قلت ذلك لكي تتركه عندي قال لا ينتفع بانكاره بعد قراره أنه عنده ويؤخذ بأقراره على نفسه إلا أن يأتي في هلاك ذلك المال بما يعرف به قوله فإن لم يأت بما معروف فأخذ بأقراره ولم ينفعه انكاره قال مالك وكذلك أيضاً لو قال ربحت في المال كذا وكذا فسأله رب المال أن يدفع إليه ماله ورجعه فقال ما ربحت فيه شيئاً وما قلت ذلك إلا لأن تقره في يدي فذلك لا ينفعه ويؤخذ

فحصته
ربما كان
في ذلك
الربح
هو قسطه
من مال
القراض
له
قوله
أهل
المعرفة
والبصر
المراد
القراض
قد نزع
بالشراء
والعمل
فليس
لها
الانحياز
منه إلا
على الوجه
المعروف
ولذا لو
كان
المال
وبينا
والدين به
العامل
بأن
رب المال
ثم أراد
أحدهما
تجهيل
بيعه
فالتقول
قوله
منها
لأنه
المعروف
من القراض
وقال
الكوفي

فالشأن في تمام السلعة في الوقت لأن لكل واحد منهما عند نقص القراض عند العمل وبعد لأنه عقد غير لازم **له قوله** بأقراره على نفسه ولا خلاف في هذا وقد اجمعوا على أن الرجوع في حقوق الناس بعد الاقرار لا ينفع الواجب

له قوله ما يتقارض عليه الناس بيان للشبهة وكذا ان اشبه قول كل واحد منها القول للعامل بعينه وان اشبه صاحب المال وحده فالقول قوله بعينه **له قوله** ولم اسم احد الا انه مما لا يلتفت اليه غالباً خصوصاً من رب المال لاسيما اذا ربح **له قوله** الا ان يتقارض صاحب من ذلك فافتقر الليث وقال ابو حنيفة والشافعي يرد قليل ذلك وكثيره واحقر بعضهم بقوله صلى الله عليه وسلم يا ما تشاء اياك ومحقرات الذنوب فان لها من الله طلبة ولا حجة فيه كما لا يخفى **له قوله** ما جاء في الساقاة هي ان يدفع الرجل غنله وكرمه الى رجل ليعمل فيه بما فيه صلاحها وصلاح امرها على ان يكون له من ماله معلوم من الثمن نصف او ثلث او ربع على ما يشاء كان وقال الزرقاني مفاداً من السقي لانه معظم عليها واصل منفعتها واكثرها مؤنة و المفاداة اما الواحد فهو ما قاله الله اول **٢٢٥** حظ العقد وهو منها فيكون من التعبير بما يتعلق عن المتعلق وهي مستثناة من الغابرة وهي كراء الارض بما يخرج منها ومن بيع الثمرة والاحارة بها قبل طيها وقبل وجودها ومن الاحارة المجهولة ومن بيع القرار في غير ذلك قاله عياض في وعلى جواز اهل العلم غير ابي حنيفة واجاب عن ابي حنيفة في الهدية والكافي ان معاملة العبد مطلقاً لم يسلو من يهود خبير كان بطريقهم المقاسمة بطريق المن والصلح فان حكم المفتوح عبودية ان الامام فيه بالخيار ان شاء قسمه بين الغائبين وان شاء من عليه برفقاً بهم ورضم واموالهم فوضع الجزية على رؤسهم والخروج على ارضهم والله تعالى اعلم **له قوله** يوم ما افتقر خبير ففسر بسنة سبع من الهجرة بعد ما حكم بعضهم عشرة ليلة ومن قال سنة سبت بناء على ان ابتداء التاريخ من شهر الهجرة الحقيقي وهو الراجح الاول **له قوله** اقركم على ما اقركم الله الاول بصيغة المتكلم والثاني الماضي اي اتيتمكم على مدة اتيتمكم الله على ذلك الزمان وفيه ايماء الى ان هذا الحكم لا يستمر بل يلحقه الاجلاء وفي الصحيحين اقركم ما شئنا لا نهه الله عليه وسلم كان عازماً على اخراج الكفار من جزيرة العرب كما امر به في اخر عمره قاله النووي حتى اجلاهم عن العرب لم يطلب به الله قال الزرقاني لادالة فيه لمن قال بجواز المساقاة مدة مجهولة لانه مجهول على مدة العهد لانه كان عازماً على اخراج الكفار من جزيرة العرب كصيته استقبال الكعبة فان كان لا يقتدر في شيء الا بوس فذكر ذلك لليهود منتظراً للقضاء فيهم الى ان حضرته الوفاة فأتاه الوصي فقال لا يبقين دنانير بارض العرب علموا بلغ عمر ذلك فغض عنه حتى اتاه اثبت فاجلاهم اولان ذلك كان خاصاً به صلى الله عليه وسلم ينظر قضاء الله وقيل لانهم كانوا احب اليه كما قال ابن شهاب وقال الباوي لم

بأقراره الاول الا ان يأتي بامر معروف يعرف به قوله وصدقه فلا يلزمه ذلك **قال** مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضاً فربح فيه ربحاً فقال للعامل قارضتك على ان لي الثلثين وقال صاحب المال قارضتك على ان لك الثلث قال مالك القول قول للعامل وعليه في ذلك اليمين اذا كان ما قال يشبه قراض مثله وكان ذلك فحوا ما يتقارض عليه الناس وان جاء بامر ليس تنكروا ليس على مثله يتقارض الناس لم يصدق ورد الى قراض مثله قال مالك في رجل اعطى رجلاً مائة دينار قراضاً فاشترى بها سلعة ثم ذهب ليدفع الى ربه السلعة المائة دينار فوجد ها قد سقرت فقال ربه مال بعم السلعة فان كان فيها فضل كان لي وان كان فيها نقصان كان عليك لانك انت ضيعت وقاله لمقارض بل عليك وفاء حق هذا انما اشتريتها بمالك الذي اعطيتني قال مالك يلزم العامل لمشتري دأه ثمنها الى البايع ويقال لصاحب المال ان شئت فاد المائة الدينار الى مقارض والسلعة بينكما وتكون قراضاً على ما كانت عليه المائة الاولى وان شئت فابرأ من السلعة فان دفع المائة الدينار الى العامل كانت قراضاً على سنة القراض الاول وان الى كانت السلعة للعامل وكان عليه ثمنها قال مالك في المتقارضين اذا انفصلا فبقى بيد العامل عن المتاع الذي يحمل فيه خالق القرية او خلق الثوب او ما اشبه ذلك قال مالك كل شيء من ذلك كان تأفها لاخطب له فهو للعامل ولم اسمع احداً افق يرد ذلك وانما يرد من ذلك الشيء الذي له ثمن وان كان شيئاً له اسم مثلاً لدابة او الجمل والشاذ كونه او اشباه ذلك مما له ثمن فاني ارى ان يرد ما بقي عنده من هذا الا ان يتحلل صاحبه من ذلك كمل كتاب القراض وبتمامه كمل الجزء الثالث من الموطن من تجزئة اربعة اجزاء

كتاب المساقاة

بسم الله الرحمن الرحيم

ما جاء في المساقاة مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليهو خير يوم افترق خيبر اقركم على ما اقركم الله عليه على ان الثمر بيننا وبينكم قال فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبداً لله بن رواحة فيفرض بينه وبينهم ثم يقول ان شئتم فلكم وان شئتم فلي فكاكوا لاهل حذرة مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبداً لله بن رواحة الى خيبر فيفرض بينه وبين يهود خيبر قال فجمعوا له حلياً من حلي نسائهم فقالوا هذا لك وخفف عنا وتجاوزني

بين له ولم يبين الراوي لان ظاهرة المساقاة قال القرطبي ويحمل انه حد الاجل فلم يسمعه الراوي فلم ينقله **له قوله** ان شئتم فلكم الخ ان شئتم ثم الشجرة فهو لكم واعطوني نصف القدر المخروس وان شئتم فلي واعطيكم النصف المخروس **له قوله** فيفرض بينه وبين دعن جابر خرس ابن رواحة اربعين الف وسق ولما خيبرهم اخذوا الثمرة ولدوا وعشرين الف وسق قال ابن مزيين سألت (البقيع) على ذلك

(البيعة عن حذلق) عيسى عن فضل بن راحة يجوز للبساتين او الشريكين فقال (ولا يصح قومه الاكبيلا الا ان تختلف حاجتهم اليه فيقتسمانه با محصور
فأول حرص ابن راحة للقسمة خاصة وقال البايع جعل انه خرصها بقرين حق الزكوة لان محورها غير محصور فارضى العنوة لانه يطبخها الامام السعدي من غنى وقدر
فيسلمها فاحقه عيسى وانكره وقوله ان شئت لم يحل عليه على ما نهى الله عن بيعه من ثمره الا ان يبيعها من ثمره الا ان يبيعها من ثمره الا ان يبيعها من ثمره
بيع الثمر بالشر بالحرص في فيه العرية وانما معنى خرص الزكوة فكانه قال ان شئت ان تأخذوا الثمرة على ان تؤدوا زكوتها على ما خرصته والا فانما اشترىها
من الثمن بما يشترى به فيخرج بهذا الحرص وذلك معروف لمعرفهم يسعر الثمران حل على خرص القسمة لاختلاف الحاجة فمعناه ان شئت هذا القسمة
فلكم وان شئت لم يبين ذلك ان الثمرة ما دامت في رؤس الفل ليس بوقت قسمة ثم المساقاة ٣٣٣ لان على العمل جنها والقيام عليها

القسم فقال عبد الله بن راحة يا معشر اليهود والله انكم لمن الغرض خلق الله الى وما
ذاك يحا على علي ان احيف عليكم فاما ما عرضتم من الرشوة فاما هي سميت وانما لانها كلها
فقالوا اينذا قامت السموات والارض قال مالك اذا ساق في الرجل النخل وفيها البياض
فما اذ رجع الرجل للداخل في البياض فهو له وان اشترط صاحب الارض انه يزرع
نفسه في البياض فذلك لا يصح لان الرجل للداخل في المال يسقط لرب الارض فذلك
زيادة اذ ادها عليه قال فان اشترط الزرع بينهما فلا بأس بذلك اذا كانت المؤنة كلها
على الداخل في المال البذر والسقي والعلاج كله فان اشترط الداخل في المال على رب السعة
ان البذر عليك فان ذلك غير جائز لانه قد اشترط على رب المال زيادة اذ ادها عليه وانما
تكون المساقاة على ان على الرجل في الداخل في المال لمؤنة كلها والنفقة ولا يكون على
رب المال منها شيء فهذا وجه المساقاة المعروف قال مالك في العين تكون بين
الرجلين فينقطع ماؤها فيريد احدهما ان يعمل في العين ويقول الاخر لا اجد ما اعمل
به انه يقال للذي يريد ان يعمل في العين اعمل وانفق ويكون لك الماء كله تسق به حتى
يأتي صاحبك بنصف ما انفقت فاذا اجاء بنصف ما انفقت اخذ حصته من الماء قال
واما اعطى الاول الماء كله لانه انفق ولو لم يدرك شيئا بعمل لم يعلق الاخر من النفقة
شيء قال مالك واذا كانت النفقة كلها والمؤنة على رب الحائط ولم يكن على الداخل في
المال شيء الا انه يعمل بيه انما هو اجير ببعض الثمر فان ذلك لا يصح لانه لا يدرك كرجل اجارته
اذ لم يسم له شيئا معروفا يعرفه ويعمل عليه لا يدرك اقل ذلك ام يكثر قال مالك و
كل مقارض ومساق فلا ينبغي له ان يستثنى من المال ولا من الفل شيئا ونصاحبه
وذلك انه يصير اجيرا يملك مثل ان يقول ساقك على ان تعمل لي في كذا وكذا نخلة تسقيها
لي وتابرها واقارضك في كذا وكذا من المال على ان تعمل لي بعشرة دنائير ليست مما
اقارضك عليه فان ذلك لا ينبغي ولا يصح وذلك لا مرعنا قال مالك السنة في
المساقاة التي يجوز لرب الحائط ان يشترطها على مساق في شدة الحظا وخم العين و
سرو الشرب وابل النخل وقطع الجريد وجنا الثمر هذا واشباهه على ان المساق شرط
الثمر اقل من ذلك واكثر اذ اتراضيا عليه غير ان صاحب الارض لا يشترط

حق يجري فيها الكيل او الوزن فثبت
بذلك ان الحرص قبل ذلك لم يكن
للقسمة الا بمعنى اختلافا لا غرض و
قال ابن عبد البر الحرص في المساقاة
لا يجوز عند جميع العلماء لان المساقين
شريكان لا يقتسمان الا بما يجوز به بيع
الثمر بعضا ببعض والادخلته الزاينة
قالوا وانما بعث صلى الله عليه وسلم
من يجزى على يده لخصاص الزكوة لان
المساقين ليسوا اشريكا معينين فلو
ترد اليهم بواكلها رطبا وتصرف فيها
اخبر ذلك سهم المسلمين قالت عائشة
انما امر صلى الله عليه وسلم بالحرص
لكن تخصي الزكوة قبل ان تؤخذ الثمار
وتصرف وفيه جواز المساقاة وبه
قال الجمهور والائمة الثلاثة وابو
يوسف ومحمد بن الحسن ومنعها ابو
حنيفة مستدلا بوجوه اولها انه
صلى الله عليه وسلم عن الخايرة وهي
مشتقة من خيار اي من الفل
الذي وقع في خير من المساقاة فلو
يجوز منسوخ ثانيا ان يهود خيبر
كانوا اميين للمسلمين وجوز لهم العبد
ما يمتنع مع الاجنبي والذي قدر لهم
صلى الله عليه وسلم من شطر الثمر و
الزرع هو قوت لهم لان نفقة الصبي
على المالك وتماثلها نهيته صلى الله عليه
وسلم عن بيع الغرر والاحرة انها في
غرر لا يدرى هل تسلم الثمرة ام لا
وعلى سلبتها لا يدرى كيف تكون وما
مقدارها لا يعرف ان الخبر اذ اورد على
خلاف القواعد اربعة اوجه وحديث الجوز
على خلاف ثلاث قواعد بيع الغرر و
الاجارة مجهول وبيع الثمرة قبل بد
صلاحتها والحل حرام اجماعا وفي الحديث
جواز الغرر في ذلك وبه قال الاكثر
لم يجز سفان الثوري بحال وقال
الشعبي الحرص اليهودي ع كانه

يرى نسخة بالي عن الزاينة (الحاشية) انما لم ينعكس في نسخة هذا) له قوله في البياض فهو له لقوله صلى الله عليه وسلم على ان الثمرين
بينكم فلم يشترط الا نصف الثمر وذلك وقت تبين الحقوق فظاهر ان ذلك جميع ما يكون له وايضا فلا رضى بيد العاملين وانما لربها ما شرب
دون سائر ما يبيعهم ولذا انفردوا بمساكنها ومزارعها وغير ذلك ١٢ له قوله والعلاج كله بيان للمؤنة لما جاء انه صلى الله عليه وسلم لهم
في البياض والسواد على النصف ١٣ له قوله شدة الحظا بالثمين المنقطة وهو الاكثر عن مالك اي تعمير الزروب ويروى عنه السنين
المهلة يعني سدة التلمة والحظا بالطاء المحبة جميع حظيرة هي الصيدان التي با على الحائط لتتم من التسوير عليه ١٤ له قوله خم العين
يقع الحمار وتشد يد الميم اي كسها وتنظفها من تحت البيت اذا اكسته ١٥ نهاية ١٦ له قوله وسرو الشرب اي تنقية الثمار وسواقيه
قال النقيب احسبه من قولك سروت الشئ اذا نزعته والشرب بكسر الشين المحض حول الفل والشرب يقي فيها الماء ١٧ له قوله وابل
الفل بكسر الهمزة اي اصلاحها والجريد الغصن ١٨

له قوله عن بيع الغرور والاحارة بيع قال ابن عبد البر اذ مالك الفرق بين المساقاة والاحارة وان المساقاة اصل في نفسها كما لقراض لا
يقاس عليها شيء من الاجارات والاحارة عندنا وعند جمهور الفقهاء بيع وقالت الظاهرية ليست من البيوع لاجل منافعة لم تخلق له قوله
انها تكون في اصل كل غلة وكروم الخ وبه قال ابو يوسف ومحمد واحمد انه يجوز المساقاة في سائر الاشجار المثمرة وهو القول القديم للشافعي
اختاره المتأخرون من اصحابه وصححه النووي والقول المديد المنع في غير الغلة والعنب والفرق انها مثمرة من غير تعهد بخلاف الغلة والعنب
ولان جوازها بالاشجار وهو حديث خيبر وقد

خص بالغلة والعنب
واجيب كما في الهدية
بأن الجواز للاحارة و
قد حرم والخراب
لا يضمن لان اهلها
يعملون في الاشجار
الرباط ولو سلم
فلا يصل في النصوص
ان تكون معلومة تسببا
على اصوله وقال ابو
حنيفة وزاد يجوز
والفتوى على الجواز
كما قال صاحباه
له قوله
جائزة ومنعها الشيخ
الا في الغلة والكرم لان
ثمرها بائن من ثمرة
يحيط النظر به قال
ابن عبد البر وهذا
ايضا ليس ببين لان
الكتمان واللين و
حب الملوكة والروان
والا تريح وشبه ذلك
يحيط النظر بها وانما
العلة له ان المساقاة
انما تجوز فيما يخرج
الخص لا يجوز الا
فيما وردت به السنة
فخرجت عن المزاينة
كما اخرجت العرايا
عن الغلة والعنب
فصلته به قوله
انما مساقاة ما قد
حل بيعه المباح
ان شرط المساقاة
ان يكون مما لا يصل
بيعه فان حل فيكون
احارة لا مساقاة
له قوله جائزة
قال ابو عمر كل من

الخال
ابتدا عمل جديد يحدثه فيها من يد يحنفها او عين يرفع في رأسها او غراس يخرسه فيها ياتي
باصل ذلك من عندنا اوضفيرة يبيها تعظم فيها نفقته قال مالك وانما ذلك بمنزلة ان يقول
ربا لحائط الرجل من الناس ائني لي ههنا بيتا واحفر لي بيرا او اجر لي عينا او اعمل لي عملا بنصف
ثمرا تطل هذا قبل ان يطيب ثمرا لحائط ويحل بيعه فهذا بيع الثمر قبل ان يبد وصلاحه وقد نهي
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى يبد وصلاحها قال مالك فاما اذا طاب الثمر و
بدا صلاحه وحل بيعه ثم قال رجل لرجل اعمل لي بعض هذه الاعمال لعل يسميه له بنصف
ثمرا تطل هذا فلا بأس بذلك وانما استأجرة بشيء معروف معلوم قد رآه ورضيه قال فاما
المساقاة فانه ان لم يكن للحائط ثمرا وقل ثمرة او فسد فليس له الا ذلك وان الاجير لا يستأجر الا
بشيء مسمي لا تجوز الاحارة الا بذلك وانما الاحارة بيع من البيوع انما يشتري منه عمله ولا يصلح
ذلك اذا دخله الغرور لان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الغرر قال مالك السنة في
المساقاة عندنا انها تكون في صل كل كرم او غلة او زيتون او تين او رمان او فسبك او ما اشبه
ذلك من الاصول جائز لا بأس به على ان لرب المال نصف الثمر من ذلك او ثلثه او رابعة او أكثر
من ذلك او اقل قال مالك والمساقاة ايضا تجوز في الزرع اذا خرب واستقل فججز صاحب عن
سقيه وعمله وعلاجه فالمساقاة في ذلك جائزة قال مالك لا تصلح المساقاة في شيء من الاصول
مما تمل فيها المساقاة اذا كان فيه ثمرة طاب وبدا صلاحه وحل بيعه وانما ينبغي ان يساقى من العام
المقبل وانما مساقاة ما قد حل بيعه من الثمار احارة لانه انما مساقاة صاحب الاصل ثمرا قد بدا
صلاحه على ان يكفيه اياه ويجعل له بمنزلة الدنانير والدراهم يعطيه اياها وليس ذلك بالمساقاة
وانما المساقاة ما بين ان يحل للغلة والحل يطيب الثمر ويحل بيعه قال مالك ومن ساقى ثمرا في
اصل قبل ان يبد وصلاحه ويحل بيعه فذلك المساقاة بعينها جائزة قال مالك ولا ينبغي ان يساقى
الارض البيضاء وذلك انه يحل لصاحبها كروها بالدنانير والدراهم وما اشبه ذلك من الاثمان
المعروفة قال فاما الذي يعطى ارضه البيضاء بالثلث او الربع مما يخرج منها فذلك ما يبد خله الغرر
لان الزرع يقل مرة ويكثر اخرى وربما هلك رأسا فيكون صاحب الارض قد ترك كراء معلوما
يصلم له ان يكرى رضه به واخذ من اخره لا يدرك رايته ام لا فهذا مكروه وانما مثل ذلك مثل رجل
استأجر اجير السفر بشيء معلوم ثم قال لذي استأجر الاجير هل لك ان اعطيك عشرة ما ارجع في
سفره هذا احارة لك فهذا لا يحل ولا ينبغي قال مالك ولا ينبغي لرجل ان يؤاجر نفسه لارضه
ولا سفينته الا بشيء معلوم لا يزول الى غيره قال مالك وانما فرق بين المساقاة والغلة والارض

اجازها فيما لم يخلق او فيما لم يبد صلاحه والمساقاة والقراض اصلان هما فان البيوع وكل اصل في نفسه يجب تسليمه واجازها ضمنون لانها
احارة له قوله فهذا مكروه اى حرام وقد نهي عنه الله عليه وسلم عن المخاربة وهي كراء الارض بجزء مما يخرج منها له قوله وانما
فرق بين المساقاة والمباح اصل ان ههنا في الغلة ضرورة لا توجد في الارض فذلك اختيرت المساقاة في الغلة دون الارض وان كان الغرر
يعملها له

له قوله وذلك الذي سمعت وعن مالك اذا قال ساقية كل سنة بكذا اجاز ولو لم يرد كرسنين معلومة فيكون لمالك ان يخرج العام متى شاء واجاز له من اجاز المساقاة وقال ابو ثوراد اطلق كل سنة واحدة وقال ابو يوسف ومحمد اجاز اذا ذكر مدة معلومة وفي الهداية شرط المدة قياس فيه لانه اجازة معينة كما في المزارعة وفي الاستقسان اذا الميريين المدة يجوز ويقع على اول ثم يخرج لان الثمر لا يورثها وقت معلوم فليست في ١٢ **له قوله** سمعت فيجوز سنين معلومة عند الجمهور ولا مدة جهولة خلا للظاهرية وطائفة تعلقا بظاهري قوله اكرم الله ومهرت الاحوية عنه ١٢ **له قوله** وذلك ان البياض حينئذ تبع للاصل الحاصل انه يجوز المساقاة في الارض تبعا للمساقاة في الغنل اذا كانت اكثر من الارض واما المزارعة في الارض البيضاء فلا يجوز عند مالك ولو تبعا للمساقاة في الغنل ٢٢٨ ويجوز عندنا انشا فبها المساقاة كذا

البيضاء ان صاحب الغنل لا يقدر على ان يبيع ثمرها حتى يبد وصلاحه وصاحب الارض يكرها وهي بيضاء الاشئ فيها قال مالك والامر عندنا في الغنل ايضا انها ساقية السنين الثلاث والاربع واقل من ذلك واكثر قال وذلك الذي سمعت وكل شئ مثل ذلك من الاصول بمنزلة الغنل يجوز فيه لمن ساقى من السنين ما يجوز في الغنل قال مالك في المساقاة انه لا يأخذ من صاحبه الذي ساقاه شيئا من ذهب ولا ورق يزداده ولا طعام ولا شيئا من الاشياء لا يصلح ذلك ولا ينبغي ان يأخذ المساقى من ربه الحائط شيئا يزيد اياه من ذهب ولا ورق ولا طعام ولا شئ من الاشياء والزيادة فيما بينهما لا تصح قال مالك والمقارض ايضا بهذه المنزلة لا يصلح اذا دخلت الزيادة في المساقاة والمقارضة صارت اجارة وما دخلته الاجارة فانه لا يصلح ولا ينبغي ان تقع الاجارة بامر غرر لا يكون ام لا يكون او يقل ويكثر قال مالك في الرجل يسقي الرجل الارض فيها الغنل او الكرم او ما يشبه ذلك من الاصول فيكون فيها الارض للبيضاء قال مالك اذا كان البياض تبعا للاصل وكان الاصل عظم ذلك او اكثر فلا بأس بمساقاته وذلك ان يكون الغنل الثلثين او اكثر ويكون البياض الثلث او اقل من ذلك وذلك ان البياض حينئذ تبع للاصل قال مالك واذا كانت الارض للبيضاء فيها غنل وكرم او ما يشبه ذلك من الاصول فكان الاصل لثلث او اقل البياض الثلثين او اكثر جازي في ذلك الكراء وحرمته فيه المساقاة وذلك ان من امر الناس ان يساقوا الاصل وفيه البياض وتكرى الارض وفيها الشئ اليسير من الاصل ويباع المصحف والسيف وفيها الحلية من الورق بالورق او القلادة او الخاتم وفيها الفصوص والذهب بالدينار ولا يزل هذه البيوع جائزة تباعها الناس ويبتاعونها ولهم رأت في ذلك شئ موصوف موقوف عليه اذا هو بلغه كان حراما او قصر عنه كان حلالا والامر في ذلك عندنا الذي عمل به الناس واجازوه بينهم انه اذا كان الشئ من ذلك فيه من الورق والذهب تبعا لما هو فيه جاز بيعه وذلك ان يكون الاصل والمصحف او الفصوص قيمته الثلثان او اكثر والحلية قيمتها الثلث او اقل الشرط في الرقيق في المساقاة قال مالك ان احسن ما سمع في عمل الرقيق في المساقاة يشترطهم المساقى على صاحب الاصل انه لا بأس بذلك لانهم عمال لمال فهم بمنزلة المالك لا منفعة فيهم للدخل لانه تخفف عنه بهر المؤنة وان لم يكونوا في المال شتدت مؤنته وانما ذلك بمنزلة المساقاة في العين والنضج ولن تجد احدا يساقى في راضين سواء في الاصل والمنفعة احدا هاما بعين او ثنية غريبة والاخرى بنضج على شئ واحد الخفة مؤنة العين وشد مؤنة النضج قال وعلى ذلك الامر عندنا قال مالك والواثنة الثابت ماؤها التي لا تغور ولا تنقطع قال مالك وليس المساقى ان يعمل بعمال المال في غيره ولان يشترط ذلك على الذي ساقاه قال مالك ولا يجوز للذي ساقى ان يشترط على رب المال رقيقا يعمل بهم في الحائط ليسوا فيه حين ساقاه اياه قال مالك ولا ينبغي لرب المال ان يشترط

توكله الشئ
١٢
قوله
تبع للاصل
وعلى ذلك
تأويل
الحديث
في المذنب
فقال
مالك
كان البياض
في خير
يسيرا
بما اضاعف
السواد
المشهور
ما قال
هذا الثلث
يسير عليه
في غير
في عقد
المساقاة
والغاية
للعامل
سواء كان
باضعاف
السواد او
انفرد
ببأية
من الحائط
فيها و
فيها لاله
الفاوة
للعامل
وهو صاحب
الرافع
بانه محله
الله عليه
وسلم
لم يبلغه
للعامل

وهو انما يفصل الربيع واجاب عبد الحق بان في حديث اخر الفاوة الباس وحكم ما تمتم مساقاته حكم البياض مع الشجرة ١٢ **له قوله** حرمته فيه المساقاة قال الباكي يريد اذا جمع امانا اذا افردت الغنل بالمساقاة فيجوز **له قوله** لا بأس بذلك قال الباكي يريد ان الذين كانوا يعملون وقت المساقاة وقد قال مالك في المدونة لا يجوز لصاحب الحائط ان يشترط الخارج بهم الا ان يكونوا يخرجهم قبل ذلك فعلة هذا يكون اشتراط العامل لهم على وجه رضى الا لباس ويجعل ان يكون على وجه اقرار رب الحائط انهم في حائطه عند عقد مساقاة ١٢ **له قوله** للدخل يريد ان ظهور المال وقوته بغيرهم ولم فيه تأثير فكانوا بمنزلة المالك الذي فيه صلاح الحائط ١٢ **له قوله** على الذي ساقاه فان استعملهم في غيره بلا شرط ضم ولم تقصد وبشرط فسدت لانها زيادة فالتا

له قوله التي هو عليها لان المساقاة مبنية على منافاة اذ يداد لهما على ما عقد الا ان مالكا جاز للعامل شرط السير كعبد واداة في الحائط الكبير لا الصغير لان فيه شرط جميع العمل حينئذ **قوله** ان يخلفه ياتي ببديله لان ذلك من جنس ما يلزم العامل الاتيان به لانه انما ساقى ليسقى الحائط على حصة التي كان عليها شرطه العامل ما زاد فاذا الورق نواضع لم يمكنه على ما زاد على علمهم **قوله** في كراء الارض اجموعا على جواره بالذهب والفضة والذئير وطل منه بما ينبت على الاربعاء وغوه او شئ يستثنى صاحب الارض بنفسه واشتغاف في كراءها ببعض ما يخرج منها من الثلث والربيع ونحوها فتمت به ابو حنيفة ومالك وكذا الشافعي لانه اباحه للمساواة اذا كان بين ظهري الغنيل بياض لا يتوصل الى سقى الغنيل الا بسقى البياض وسجوده احمد واصحق و ابو يوسف ومحمد وبه يفتي كما في الهداية

بيت هجرة الا يزيدون على الثلث والربيع وادار على وسعد بن مالك وعمر بن عبد العزيز والقاسم وعروة والابن بكر والعمرو والعل فابن سيارين وما مل عمر الناس على بن جاء عمر بالدين من عنده فله الشطرونان جاذبا بالدين ففهم كذا والنهي محمول عند هو على القسم الثاني او على التنزيه **قوله** اما بالذهب والورق فلا بأس به يحتمل انه قال ذلك اجتهدا او علم ذلك بالنسب جوة وقد روى ابو داود والنسائي باسناد صحيح عن ابن المسيب عن رافع قال سمى على الله عليه وسلم عن الحاقلة والمزابنة وقال انما يزيد ثلثة رجل له ارض ورجل منهم ارضا ورجل اكرى ارضا ذهب او فضة وهذا يرجح ما قاله رافع مرفوع ولكن يرد النسائي من وجه آخر ان المرفوع منه الذي عن الحاقلة والمزابنة وان بقينه مدرج من كلام ابن المسيب وقد تأول مالك واكثر اصحابه احاديث المنع على كراءها بالطعام او بما تنبت كقطن وكتان الا الخشب والحطب و اجازوا كراءها بما سكونه الحديث احمد والي داود وابن مسعود عن رافع مرفوعا من كانت له ارض فليزرها او ليزرعها اخاه ولا يكرها بثلث ولا ربيع ولا بطعام مسموم تأولوا الذي عن الحاقلة بانها كراء الارض بالطعام وجعلوه من باب الطعام بالطعام نسيئة لان الثاني بقدر انه باق على ملكه الارض كانه باعه بطعام فصار بيع طعام بطعام لاجل واجاز الشافعي وابو حنيفة كراءها بحل

على الذي دخل في ماله بمساواة ان يأخذ من رقيق المال حلا يخرج منه مال مال وانما مساواة المال على حاله التي هو عليها قال مالك فان كان صاحب مال يريد ان يخرج من رقيق المال احدا فيخرج او يريد ان يدخل فيه احدا فليفعل ذلك قبل المساواة ثم ليساق بعد ذلك ان شاء قال ومن مات من الرقيق او غاب ومرض فعلى رب المال ان يخلع كمل كتاب المساواة بحمد الله

كتاب كراء الارض

بسم الله الرحمن الرحيم

ما جاء في كراء الارض مالك عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن عن حنظلة بن قيس الزرقي عن رافع بن خديج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نوى عن كراء المزاريع قال حنظلة فساكت رافع بن خديج بالذهب والورق فقال اما بالذهب والورق فلا بأس به مالك عن ابن شهاب قال سألت سعيد بن المسيب عن كراء الارض بالذهب والورق فقال لا بأس بذلك مالك عن ابن شهاب انه سأل سأل الوين عبد الله بن عمر عن كراء المزاريع فقال لا بأس لها بالذهب والورق قال ابن شهاب فقلت له رأيت الحديث الذي يذكر عن رافع بن خديج فقال اكثر رافع بن خديج ولو كانت لي مزرعة اكريتها مالك انه بلغه ان عبد الرحمن بن عوف تكاثر ارضا فلم يزل في يديه بكراء حتى مات قال ابنه فما كنت اراها الا لنا من طول ما مكثت في يديه حتى ذكرها لنا عند موته فامرنا بقضاء شئ كان بقي عليه من كراءها ذهب وورق مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان يكرى ارضه بالذهب والورق ويسئل مالك عن رجل اكرى مزرعته بمائة صاع من قمرا وما يخرج منها من الحنطة او من غير ما يخرج منها ففكره ذلك

تم كتاب الكراء

كتاب الشفعة

بسم الله الرحمن الرحيم

ما تقع فيه الشفعة مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن ابى سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة فيما لم

منه من طعام وغيره لما في الصحيح عن رافع بعد قوله اما بالذهب والورق فلا بأس به انما كان الناس يؤاجرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الماذيات واتوا قتيال الجند اول فيهلك هذا او يسلم هذا فلذلك زجر عنه صلى الله عليه وسلم واما ما يشع من طعام فبلا بأس به فبين ان ملة النوى الضرر واما بذهب وورق فلم يره عنه فبشئها ما في معناها من الاثمان المعلومه واجاز زيد كراءها بالخمر وما يزرع فيها الحديث المساواة وقال انه اجمع من حديث رافع اضطراب الفاظه وبانه يرويه مرة عن عموته ومرة بلا واسطة **قوله** اكثر رافع بن خديج الخواي فلم يفرق في النبي بين الكراء ببعض ما يخرج من الارض وبين الكراء في النقد فالنبي لما هو عن الاول قال هذا العهد من انما في الكتاب من حديث حنظلة عن رافع انه يميز المزاريعة بالنقد لم يبلغ سائلا ولا الزهري فضلا لحديث النبي عنه على العموم **قوله** كتاب الشفعة بضم الحجة وسكون القاء وحكمهما وقال بعضهم لا يجوز غير السكون وهي لغة الضم على الاشهر من شفعت الشئ فخرته فهو ضم نصيب الى نصيب ومنه

سنة قوله فاذا وقعت الحد فلا شفعة وزيد في حديث جابر عند الشيخين وصرفت الطرق وهذا الحديث ظاهر في انه لا شفعة للهار ولا تكون الا بين الشركاء وحكاية ابن المنذر عن عمر وعثمان وربيعة والزهرى وعمر بن عبد العزيز وغيرهم وهو قول الشافعى واحمد والجمهور وقال ابو حنيفة والثوري ثبت بالجوار واجيب عن الحديث ان تخصيص مالهم يقسم بالذكور لا يدل على نفي الحكم عما عداه وقوله اذا وقعت الحدود فلا شفعة من كلام الراوى ولوسلم انه من كلامه صلى الله عليه وسلم فعنه انه لا شفعة بسبب القسمة دفعا لتوهم ان القسمة تثبت بالشفعة كالبيع لما فيه من معنى التملك قال عبد قد جاءت في هذا احواء يث مختلفة فالشريك احيى بالشفعة من الجار والجار احق من غيره بلخاذا لك عن النبي صلى الله عليه وسلم واخبرنا عبد الله بن عبد الرحمن بن عيسى التميمي اخبرني عن ابن عمر بن الشريد عن ابيه الشريد بن سويد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما احق

يقسم بين الشركاء فاذا وقعت الحد ودينهم فلا شفعة فيه قال مالك وعلى ذلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا مالك انه بلغه ان سعيد ابن المسيب سئل عن الشفعة هل فيها من سنة قال نعم الشفعة في الدور والارضين ولا تكون الا بين الشركاء مالك انه بلغه عن سليمان بن يسار مثل ذلك قال مالك في رجل اشترى شقصا مع قوم في ارض بجيوان عبد او وليد او ما اشبه ذلك من العروض فجاءه الشريك ياخذ بشفعته بعد ذلك فوجدا لعبد والولي قد هلكا ولا يعلم احد قدر قيمتهما فيقول لمشتري قيمة العبد والولي مائة دينار ويقول صاحب الشفعة بل قيمتهما خمسون دينارا قال مالك يختلف المشتري ان قيمة ما اشترى به مائة دينار ثم ان شاء ان ياخذ صاحب الشفعة اخذ او يترك الا ان يأتى لشفيع بمينة ان قيمة العبد والولي مائة دينون ما قال لمشتري قال مالك ومن وهب شقصا في دار او ارض مشتركة فأتاه الموهوب له بها نقدا او عرضا فان الشركاء ياخذونها بالشفعة ان شاءوا ويدفعون الى الموهوب له قيمة مئويته ودينار او درهم قال مالك ومن وهب هبة في دار او ارض مشتركة فلم يثب منها ولم يطلها فاراد شريكه ان ياخذها بقيمتها فليس ذلك له ما لم يثب فان اثبت فهو للشفيع بقيمة الثواب قال مالك في رجل اشترى شقصا في ارض مشتركة بثمن الى اجل فاراد الشريك ان ياخذها بالشفعة قال مالك ان كان بليا فله الشفعة بذلك الثمن الى ذلك الاجل وان كان مخوفا لا يؤدى الثمن الى ذلك الاجل فاذا جاء هو بمثل على ثقة مثل الذي اشترى منه الشقص في الارض المشتركة فذلك له قال مالك لا تقطع شفعة الغائب غيبته وان طالت غيبته وليس لذلك عندنا حد تقطع اليه الشفعة قال مالك في الرجل يورث الارض نفرا من ولده ثم يولد لاحد لنفرتهم يهلك الاب فيبيع احد ولد الميت حقه في تلك الارض فان اخا البائع احوط بشفعة من عمومته شركاء ابيه قال وهذا الامر عندنا قال مالك الشفعة بين الشركاء على قدر حصصهم ياخذ كل انسان منهم على قدر نصيبه ان كان قليلا قليلا وان كان كثيرا فقله وذلك اذا اشأخا فيها قال فاما ان يشتري

يصعبه قال محمد بن هذا تأخذ وهو قول ابو حنيفة والعامه من فقهاءنا والعقب بالصاد والفاق ما قرب من الجوار هو ومثل الحدس **سنة قوله** فلا شفعة فيه قال الزرقاني هذا الحديث نص في ثبوت الشفعة في الشص ومصدره يشتر بثبوتها في المنقولات وسياقه يشتر باختصاصها بالعتار وهو مشهور مذهب مالك والشافعى واحمد لان اكثر الا انواع ضررا والمراد العتار المحتل للقيمة فما لا يحتلها لا شفعة فيه لان القيمة تبطل منفعة وعن مالك رواية بالشفعة احتل القسمة ام لا واخر مسلم عن ابى الزبير عن جابر يلفظ قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شرك لم يقسم بعد او حائط ولا يحل له ان يبيع حتى يؤذن شركه فان شاء اخذ وان شاء ترك فاذا باع ولم يؤذن له فهو احق به وفيه انه لا شفعة للهار لانه حصر الشفعة فيما لا يقسم فما قسم لا شفعة فيه وقد صار جارا وبه قال الجمهور واثبتها ابو حنيفة والكوفيون للهار ولو اقتصر على قوله فاذا وقعت الحدود ولكان قويا في الرواية لم يكن ختم اليه قوله وصرفت الطرق فقال الجمهور المراد بها التي كانت قبل القسم وقال الحنفية المراد صرف الطرق التي يشترك فيها الجار ويبقى النظر في التاويل لظاهر واحقوا ايضا بحديث الجار احق بشفعة رواء الهناري و ابو داود والنسائي مرغوعا وبحديث ابى داود والترمذي مرغوعا بالدار احق بالجار **سنة قوله** يختلف المشتري ان قيمة ما اشترى وبه قال ابو حنيفة انه اذا اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري لان الشفيع يدعى استحقاق الدار عليه عند نقد الاقل وهو ينكر والقول قول المتكبر مع عينه ولا يتحلفان **سنة قوله** دون ما قال المشتري فباخذة بما شهدت به البينة وبهذا قال الجمهور والشافعى والكوفيون لان الشفيع طالب اخذ والفقهاء مطلوب ما خرو فوجب ان القول قوله بيمينه لانه مدعى عليه والشفيع مدعى حيث لا بينة ولا عمل به **سنة قوله** بقيمة الثواب اي العوض وهو قول ابى حنيفة والشافعى انه ليست الشفعة الا في بيع اى هبة بعوض لا غير **سنة قوله** فاذا اشأهم بمحل على كى كغيل غنى الى قوله فذلك له وبه قال الشافعى في القدر وهو قول احمد وقال ابو حنيفة والشافعى في المحدث الراي من مذهب الشفيع الحناريين ان يجعل الثمن وياخذ المشغوم او يصير الى طول الاجل ليدرك الثمن وياخذ الشفعة **سنة قوله** على كل انسان منهم بقدر نصيبه هذا عند مالك وهو الاصح من قول الشافعى وقال ابو حنيفة مرقة على الرواس وعن احمد روايتان **سنة قوله** اذا اشأخا بتشديد الحاء المهملة من الشص وهو

اليجل اى تنازعا فيها **سنة قوله**

له قول فليس للشفيع الاخر وبه قال ابو حنيفة انه ليس مال للشفيع ان يأخذ حصة من ارض او دار مشتركة ٢٣ على قول له كان حق الشفعة
اختلفوا فيها اذا اشترى في الشفعة من المشفوع قال الشافعي واحسن للشفيع ان يعطيه قيمة بنائه الا ان يشاء المشتري ان يأخذ بنائه فانه له ذلك
او الميراث ضرر وليس له خيار المشتري على قلع بنائه ٢٤ على قول له والشفيع احق بها الخ فان الاقالة وان كان فسخا في حق المتعاقدين فحق بيع
في حق ثالث وهو قول ابو حنيفة ٢٥ على قول له يأخذ بالشفعة كلها الخ وهو قول ابو حنيفة والاصح من الاقوال الاربعة للشافعي واليه
ولو اسقط بعضهم حقه في الباقيين في الكل على عدد هملان الانتقاض للزحامة مع كمال السبب في حق كل منهم وقد انقطعت
٢٦ على قول له ليس له الا ان يأخذ الخ وبه قال ابو حنيفة والشافعي في الهداية لو كان البعض قبيحا يقضى بهما بين المحصور

٢٣١

الان
الغائب
لمعه لا
يطلب
واذا
تضمن
بعضهم
الشفيع
اخر
يقضى
للبائع
ولو سطر
ثالث
في ثلث
ما في
كل واحد
منها
والمتأخر
لوحضر
احد
الشفيع
فله اخذ
الجميع
في الحال
فان
حضر
الغائب
شاركه
والاصح
ان
تأخير
الاخذ
لا يقدح
الغائب

رجل من رجل من شركاء حقه فيقول احد الشركاء انا اخذ من الشفعة بقدر حصتي ويقول المشتري
ان شئت ان تأخذ الشفعة كلها اسلمتها اليك وان شئت ان تدفع فان المشتري اذا اخيره في هذا
واسلمه اليه فليس للشفيع الا ان يأخذ الشفعة كلها او يسلمها اليه فان اخذها فهو احق بها والا
فلا شيء له قال مالك في الرجل يشتري الارض فيعمرها بالاصل يضعه فيها او يير بحفرها ثم يأتي
رجل فيدرك فيها حقا فيريد ان يأخذها بالشفعة فانه لا شفعة له فيها الا ان يعطيه قيمة ما عمر فان
اعطا قيمة ما عمر كان احق بالشفعة والا فلا شفعة له فيها قال مالك من باع حصته من دار او ارض
مشتركة فلما علم ان صاحب الشفعة يأخذ بالشفعة استقال المشتري فاقله قال ليس ذلك له والشفيع احق
بها بالثمن الذي كان باعها به قال مالك من اشترى شقة في دار او ارض وحيوانا وعرضا فشفقة
واحدة فطلب الشفع شفعته في الارض او الدار فقال المشتري خذ ما اشتريت جميعا فاني انما اشتريته
جميعا قال مالك بل يأخذ الشفع شفعته في الارض او الدار بحصتها من ذلك الثمن ويقام كل شئ اشتراه
على حدته على الثمن الذي اشتراه به ثم يأخذ الشفع شفعته بالذي يصيبها من القيمة من رأس الثمن و
لا يأخذ من العروض والحيوان شيئا الا ان يشاء ذلك قال مالك من باع شقة من ارض مشتركة
فسلم بعض من له فيها الشفعة للبايع والبايع بعضهم الا ان يأخذ بشفعته ان من ابى ان يسلم يأخذ
بالشفعة كلها وليس له ان يأخذ بقدر نصيبه ويترك ما بقي قال مالك في نفر شركاء في دار واحد فسلم
احدهم حصته وشركائه غيب كلهم الا رجلا واحدا فعرض على الحاضر ان يأخذ بالشفعة او يترك فقال انا
اخذ بحصتي واترك حصص شركائي حتى يقدموا فان اخذ واخذ لك وان تركوا اخذت جميع الشفعة قال
مالك ليس له الا ان يأخذ ذلك كله او يترك فان جاء شركاء اخذ وامنه او تركوا ان شاء فان عرض هذا
عليه فلم يقبله فلا ارى له شفعة ما لا تقع فيه الشفعة مالك عن محمد بن عمار عن ابي بكر بن
محمد بن عمرو بن حزم بن عثمان بن عفان قال اذا وقعت الحدود في الارض فلا شفعة فيها ولا شفعة في
بيروا في غل الغنل قال مالك وعلى هذا الامر عندنا قال مالك ولا شفعة في طريق صلح القسم فيها
او لم يصلح قال مالك والامر عندنا انه لا شفعة في عرصة دار صلح القسم فيها او لم يصلح قال مالك في
رجل اشترى شقة من ارض مشتركة على انه فيها بالخيار فادركه شركاء البائع ان يأخذ واما باع شركاءهم
بالشفعة قبل ان يختار المشتري ان ذلك لا يكون لهم حتى يأخذ المشتري ويثبت له البيع فاذا وجب له

له قول له لا شفعة في يد لكونه غير متحمل القسمة وبه اخذ مالك والشافعي انه لا يقسم في ما لا يقسم ٢٧ على قول له ولا في غل الغنل
ذكرها الذي تلقى منه واما الميت في الشفعة لان القوم كانت لهم غنل في الحائط يتوارثونها ويقسمونها ولهم غنل يلقون منه فلا يقسم
فاذا باع احدهم نصيبه المقسوم من ذلك الحائط بحقوقه من الغنل وغيره فلا شفعة للشركاء في الغنل لانه يمكن قسمة ٢٨ نهاية قول
وعلى هذا الامر عندنا يبيح انه لا شفعة في شئ لو قسم بطل منفعة المقصودة كحمار وورث وبيروا ٢٩ على قول له ولا شفعة في طريق وفتها
لوبايع دار وله شريك في ممرها العيم شوبتها في الممر ان كان للمشتري طريق اخر الدار او امكن فتح باب الى شارع والا فلا ٣٠ على قول له
ان ذلك لا يكون له حتى يأخذ المشتري الخ وخالفه في ذلك ابو حنيفة والشافعي في الهداية من باع بشرط الخيار فلا شفعة لانه بمنع زوال الملك
عن البايع وان اشترى بالخيار وجبت الشفعة لانه بمنع زوال الملك عن البايع بالانفاق والشفعة تنقضي عليه وفي المنهاج وشرحه لو شرط
في الخيار له او للبايع لم يؤخذ بالشفعة حتى ينقضي الخيار سواء قلنا الملك في زمنه للبايع او للمشتري او موقوف وان شرط للمشتري
وحده فلا يظهر انه يؤخذ بالشفعة ان قلنا ان الملك في زمن الخيار للمشتري والا فلا ٣١ على

له قوله فليس عليهم فيه شفعة لانه لا شفعة بعد القسمة عند الجواز ١٢ **قوله** لا شفعة في عبد الحر وبه قال القسمة الباقية والجمهور ان لا شفعة في المنقول لما رواه البزار عن جابر مرفوعا لا شفعة الا في بيع احمال ولا يبيع حق يبتا امر صاحبه فان شاء اخذ وان شاء ترك ورواته ثقات ثقات قال عياض وشهد قوم فائدت الشفعة في العروض وروى اليه عن ابن عباس مرفوعا الشريك شفيق والشفعة في كل شيء ورجاله ثقات الا انه اصل بالادسأل وقد يخرج له الطحاوي شاهدان جابر باسناده لا بأس ١٣ **قوله** انما انما بشر يفتقن الخلق يطلق على الواحد والجماعة بمعنى انه منهم والمراد انه مشترك لهم في اصل الخلقة ولوزاد عليهم بالمرأيا السخي اختص بها في ذاته والخصم بما يزي لانه حصص خاص اي باعتبار علم المواطن ويسمى عند علماء البيات قصر قلب لانه اتى به الروي ١٤ **قوله** من زعم ان من كان رسول لا يعلم كل

غيب حقه لا يفتن عليه المظلوم ونحو ذلك فاشار الى ان الوضع البصر يقتضي ان لا يدرك من الامور الا ظواهرها **قوله** الحسن بحجته من الحسن بغير الحاء والفتنة اي البغى في تقرير مقصوده واظن ببيان دليله فظن ان الحق لمعه وهو كاذب **قوله** فافهم له على نحو ما سمع لبناء الاحكام الشرعية على الظاهر وتمسك به احمد ومالك في المشهور عنه ان الحاكم لا يقضي بعلية لاخانة على الله عليه وسلم لانه لا يحكم الا بما سمع في مجلس حكمه ولم يقل على نحو ما علمت وقال الشافعي وجماعة يقضي بعلية مطلقا لانه قاطع بصفة ما يقضي به اذا حقق عليه وقال ابو حنيفة في المال فقط دون المدد وغذرها واجمعوا على انه يجوز ويجوز بعلية **قوله** فلا يأخذ منه شيئا قال النووي وفي الحديث دلالة لمذهب مالك والشافعي والجمهور ان حكم الحاكم لا يجل في الباطن ولا يجل حراما فلا يشهد شاهد زور لئلا يبال في حكم به الحاكم لم يجل للحكومة ذلك لئلا يبال ولو شهد بالزور لانه طلق امراته لم يجل ان علم كذبها ان يتزوجها بعد حكم القاضي بالطلاق وقال ابو حنيفة يجل حكم الحاكم الفروج ووجوه الاموال فقال يجل حكم المذكورة وهذا مخالف لهذا الحديث الصحيح والاجماع من قبله والقاعدة متفق عليها ان بضائع احوط من الاموال انتهى ومن وافقه حلوا حديث الباب علما برواه فيه وهو المال ولا نزاع فيه قال ابن الهمام ومن الاوجه الا حنيفة انه لو خرق بينهما بأمر الزوج فقد ظاهرا وباطنا فبأمر الله اولى فان القاضي ما مورين ذلك منه تعالى **قوله** على منعه من بيعه **قوله** فقال انما نجد اي في التوراة قال الطبري تطبيق الجواب ان عمر لم يأل عن

البيع فلمهم الشفعة قال مالك في رجل اشترى ارضا فمكثت في يديه حينما اشترى رجل فادرك فيها حقها ميراث ان له الشفعة ان ثبت حقه وان ما اغلت الارض من غلة فهي للمشتري الاول الى يوم يثبت حق الاخر لانه قد كان ضمنها لوهلاك ما فيها من غراس او ذهب به سيل فان طال الزمان او هلك الشهود او مات البائع او المشتري وهما حيان ففسى اصل البيع والاشترى لطول الزمان فان الشفعة تنقطع ويأخذ حقه فقط الذي ثبت له وان كان امره على غير هذا الوجه في حداثة العهد وقربه وانه يرى ان البائع غيب الثمن واخفاه ليقطع بذلك حق صاحب الشفعة قومت الارض على قدر ما يرى انه منها فيصير ثمنها الى ذلك ثم ينظر الى ما زاد في الارض من بناء وغراس وعماره فيكون على ما يكون عليه من ابتاع الارض بثمن معلوم ثم يبيع فيها وغرس ثم اخذها صاحب الشفعة بعد ذلك **قال** مالك والشفعة ثابتة في مال الميت كما هي في مال الحي فان خشي اهل الميت ان ينكسر مال الميت قسموا باعوه فليس عليهم فيه شفعة **قال** مالك ولا شفعة عندنا في عبد ولا وليدة ولا بغير ولا بقرة ولا شاة ولا في شيء من الحيوان ولا في ثوب ولا في بئر ليس لها بياض انما الشفعة فيما ينقسم وتقع فيه الحدود من الارض فاما ما لا يصلح فيه القسم فلا شفعة فيه **قال** مالك من اشترى ارضا فيها شفعة لناس حضور فليرفعهم الى السلطان فاما ان يأخذ او امان ان يسلم له السلطان فان تركهم فلم يرع امرهم الى السلطان وقد علموا باشتراكه فتركوا ذلك حتى طال زمانه ثم جاءوا يطلبون شفعتهم فلا اثر ذلك لهم كمل كتاب الشفعة

كتاب القضية

بسم الله الرحمن الرحيم **الترغيب في القضاء بالحق** **قال** مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن زينب بنت ابي سلمة عن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما انما بشر وانكم تحبسون الى ولعل بعضكم ان يكون الحق اقصى له على نحو ما سمع منه فمن قضيت له بشي من حق اخيه فلا يأخذ منه شيئا فاما اقطع له قطعة من النار ما لك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب اختصم اليه رجل مسلم ويهودي فزاعم الخطاب ان الحق لليهودي فقص له عمر فقال له اليهودي والله لقد قضيت بالحق فضر به عمر باللة ثم قال وما يدريك فقال لليهودي انما نجد انه ليس قاضي يقضي الا كان عن يمينه ملك وعن شماله ملك

الحق يقضي للمسلم على اليهودي فلم يكن مسددا فلما قضى له عليه عرف بتسديده وثباته ومن روي له من غير تغيراته موفق مسدد انتهى

له قول عرجا وتركاه قال ابو عمر ليس هذا عندى بجواب لقوله وما يدريك ولكن لما علم ان عمر كره له ما اخبره انه يجهد في كتيبه ما ذكره في رواية فقال اليه هو والله ان الملكين جبرئيل وميكائيل لكانا نلبسناك وانما عن يمينك وشمالك فخر به عمر بالندوة وقال لا ام لك وما يدريك قال لانها مع كل قاض يقضى بالحق ما دام مع الحق فاذا ترك الحق عرجا وتركاه فقال عمر والله ما اراك الا اجدت وفيه كراهة المدح في الوجه وانه لا يجوز تركها فاعله وان الراعي به ضيعف لراى **له قول** قبل ان يسألها بالبناء للجهول قال ابو داود وقال مالك هو الذي يجيز بالشهادة التي لا يعلمها الذي يميل له فيا في بها فيقضى له بها قال النووي فيه تأويلات معهما ما قال مالك والثاني انه محمول على الشهادة في غير حقوق السباد كاطلاق والعناق والحد وغيرها **س ٣٣** فمن ظلم شيئا من هذا النوع وجب عليه اعلام القاضى لقوله تعالى واقضوا للشهادة

الله وحكى تأويل ثالث انه محمول على المبالغة في اداء الشهادة بعد طلبها كما يقال الجواب يعطى قبل لسؤال أى سريرا عقبه لسؤال وليس هذا اتفاقا قضيا لمحدث يشهدون ولا يستشهدون قالوا انه محمول على منعه شهادة الانسان وهو ما لم يجرى فيستشهد به قبل ان يطلب منه وقيل انه شاهد زور فيستشهد بما لا اصل له ولم يستشهد وقيل هو الذي انصب شاهد وليس من اهل الشهادة انتهى **س ٣٤** **له قول** او يجزى بشهادة من يشك الراوى او ليس بشك وانما هو تنويع أى يأتى الحكم بشهادة من قبل ان يسألها في بعض حق الله المستند ام تجزى كطلاق وعناق وقت او يجزى بها رجلا لا يعلمها وهذا يؤمى اليه كلاما لمالكي وقال ابن عبد البر قال ابن وهب قال مالك تفسير هذا الحديث ان الرجل يكون عنده شهادة في الحق لرجل لا يعلمها فيجوز بشهادته ويرفعها الى السلطان زاد يحيى بن سعيد اذا علم انه ينتقم بها الذي له الشهادة **س ٣٥** **له قول** ما له رأس ولا ذنب قال المأجي اى ليس له اول ولا آخر والعرب تقول هذا جيش الاول له ولا آخر يريدون ككثرة وقد تقول ذلك في الامر المبهم لا يعرف وجهه ولا يمتدى لاصلاحه **س ٣٦** **له قول** لا يؤمر رجل في الاسلام بغير العدل اى لا يجس والاسرار الجس اولا يملك ملك الاسير لا قامت الحقوق عليه الا بالصلابة الذين هم جميعهم مدول والعدل من غيرهم فمن لم يكن محابيا ولم تعرف عدلته لم تقبل شهادته حق تعرف عدلته من فسقه **س ٣٧** **له قول** ابو عمر وهذا يدل على ان عمر رجع عما كتب به الى ابي موسى وغيره من عماله المسلمين مدول بعضهم على بعض الاخصاء او ظنينا متها اخرجهم البراء وغيره عن عمر من وجوه كثيرة **س ٣٨** **له قول** لا يجوز شهادة خصم ولا ظنين اى متهم في دينه فيل بمعنى مفعول من الظنة التهمة **س ٣٩** **له قول** وذلك الامر عندنا وهو قول الشافعي واحمد وفي البخارى وجعل عمر ابا بكر وسهل بن سعد وناضيا لقتل الغيرة ثم استنابهم

ليسد دانه ويوفقانه للحق ما دام مع الحق فاذا ترك الحق عرجا وتركاه **الشهادة** ات مالك عن عبد الله بن ابي بكر بن حزم عن ابيه عن عبد الله بن عمر بن عثمان عن ابي عمر الانصاري عن زيد بن خالد الجهني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الا خبركم بخير الشهداء الذين يأتى بشهادته قبل ان يسألها او يجزى بشهادته قبل ان يسألها مالك عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن انه قال قدم على عمر بن الخطاب رجل من اهل العراق فقال لقد جئتكم لامر ماله رأس ولا ذنب قال عمر وما هو قال شهادة الزور فظهرت بارضا فقال عمر او قد كان ذلك قال نعم قال عمر والله لا يؤمر رجل في الاسلام بغير العدل مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب قال لا يجوز شهادة خصم ولا ظنين **القضاء** في شهادة المحل مالك انه بلغه عن سليمان بن يسار وغيره انه سئلوا عن رجل جلد الحنظل فحوز شهادته فقالوا نعم اذا ظهرت منه التوبة مالك انه سمع ابن شهاب يسأل عن ذلك فقال مثل ما قال سليمان بن يسار قال مالك وذلك الامر عندنا وذلك لقول الله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا اولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فان الله غفور رحيم قال مالك فالمرادى لا اختلاف فيه عندنا ان الذي يجلد الحنظل تاب واصلم تجوز شهادته وهو احب ما سمعت الى في ذلك **القضاء** باليمين مع الشاهد مالك عن جعفر بن محمد عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد مالك عن

وقال من تاب قبلت شهادته واجاز عبد الله بن عقبة وعمر بن عبد العزيز وسعيد بن جابر وماؤس ومجاهد والشعبي وعكرمة والزهرى ومجاهب ابن ثار وشريم ومعوية بن قرة وقال ابو الزناد الامر عندنا بالمدنية اذ ارجع القاذف عن قوله فاستغفر الله قبلت شهادته وقال الشعبي و قتادة اذا اكتب نفسه جلد وقبلت شهادته وقال الثوري اذ اجل العبد شر احق حازت شهادته واذا استغنى الحد ووقف فأيضا جازت انتهى **له قول** واصلموا اعلمهم بالتدارك ومنه الاستسلام للحد الاستقلال عن المقتضى **س ٤٠** **له قول** غفور رحيم عليه الاستثناء قال الجمهور الاستثناء اذا تعقب جلا بعضها معطوف على بعض يتصرف الى الكل كقوله امرته طالق وعبد حر وعليه حجة الا ان يدخل الدار فان الاستثناء يرجع الى الجميع وقال ابو حنيفة واحصا به ان قوله ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا معطوف على قوله فاجلد وهو العطف للاشتراك فيكون رد الشهادة من الحد وهو لا يرتفع بالتوبة والاستثناء وتعقب جملة منقطعة اعني اولئك هم الفاسقون وهي جملة مستأنفة فانها تخالف ما قبلها بكونها اخبارية غير مخاطبة بالائمة بدليل افراد الكاف في اولئك وقبلها الجملة الانشائية بصيغة التجميع فخطبها بالحكام وقال ابن الهيثم بقولنا قال ابن المسيب وشريم والحسن والفقه وابن جابر وروى عن ابن عباس **س ٤١** **له قول** وهو احب ما سمعت وهو قول الشافعي واحمد ثار عن مالك يمت بسلام العمل مع التوبة لقوله تعالى الا الذين تابوا واصلموا وهو قول الشافعي وقيل لا يعتبر لان عمر قال لا يبي بكره تب اقبل شهادتك وقد يجب بان ابا بكره كان من العباد وصلاح العمل كان ثابتا **س ٤٢**

له قوله فقال لا نعم وبهذا قال مالك والشافعي وأحمد خلا فلا يبي حنيفة فإن عندنا لا بد من شاهدين لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم هم وقال أبو حنيفة والثوري والأوزاعي وجاعة لا يقضي باليمين مع الشاهد في شيء من الأشياء حتى قال محمد يفسر القضاء به لأنه خلاف القرآن ومخالف للحديث المشهور بالبينة على المدعى واليمين على من أنكر أو الإجماع بث العزيمة فقد ورد فيه قضى بيمين وشاهد ليس فيه لفظ مع فيجوز أن يكون مراد به قضى بيمين أحيانا وشاهدا حتماً لا تلاقيتا من ما في الباب **له قوله** باليمين مع الشاهد قال محمد وبلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك وقال ذكر ذلك ابن أبي ذئب عن ابن شهاب الزهري قال سألت عن اليمين مع الشاهد فقال بدعة وأول من قضى بها معاوية وكان ابن شهاب أعلم عند أهل الحديث بالمدينة من غيره وكذا الطائفة **له قوله** جريحه أيضاً عن عطاء بن أبي رباح قال

أبى الزناد عن الأعرج عن ابن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وهو عامل على الكوفة أن اقض باليمين مع الشاهد مالك أنه يلغى أن أباسلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن إسار يستلأهل يقضي باليمين مع الشاهد فقال لا نعم قال مالك مضت السنة في القضاء باليمين مع الشاهد الواحد يحلف صاحب الحق مع شاهده ويستحق حقه فإن نكل وأبى أن يحلف حلف المطلوب فإن حلف سقط عنه ذلك الحق وإن أبى أن يحلف ثبت عليه الحق لصاحبه **قال مالك** وإنما يكون ذلك في الأموال خاصة ولا يقع ذلك في شيء من الحدود ولا في نكاح ولا في طلاق ولا في عتاقة ولا في سرقة ولا في فرية فإن قال قائل فإن العتاقة من الأموال فقد أخطأ وليس ذلك على ما قال لو كان ذلك على ما قال لحلف العبد مع شاهده إذا جاء بشاهدان سيديا اعتقه وإن العبد إذا جاء بشاهد على مال من الأموال أدمعه حلف مع شاهده واستحق حقه كما يحلف الحر قال مالك فالسنة عندنا أن العبد إذا جاء بشاهد على عتاقته استخلف سيده ما عتقه وبطل ذلك عنه قال مالك وكذلك السنة أيضاً عندنا في الطلاق إذا جاءت المرأة بشاهدان زوجها أطلقها أحلف زوجها ما أطلقها فإذا حلف لم يقع عليها طلاق قال مالك فسنة الطلاق والعتاقة في الشاهد الواحد واحدة إنما يكون اليمين على زوج المرأة وعلى سيده العبد وإنما العتاقة حد من الحدود لا يجوز فيها شهادة النساء لأنه إذا اعتق العبد ثبتت حرمة ووقعت له الحدود ووقعت عليه وإن زنى وقتل حصن رجم وإن قتل قتل به وثبت له الميراث بينه وبين من يوارثه فإن احتج بحقه فقال لو أن رجلاً اعتق عبداً وجاء رجل يطلب سيده العبد بدين له عليه فشهد له على حقه ذلك رجل وامرأتان فإن ذلك يثبت الحق على سيده العبد حتى ترد به عتاقته إذا لم يكن لسيده العبد مال غير العبد يريد أن يجيز

أنه قال كان القضاء الأول لا يقبل إلا شاهدان فأول من قضى باليمين مع الشاهد عبد الملك بن مروان الخ وقال في التعليق للمجد في معنات ابن شيبه ناسيون بن عمرو وأبو عوانة عن معاوية عن إبراهيم والشعبي في الرجل يكون له الشاهد مع يمينه قال لا يجوز إلا شاهدان رجلين أو رجل وامرأتين وقال ابن أبي شيبه أيضاً نأحمد بن خالد عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال هي بدعة وأول من قضى بها معاوية أسنده على شرط مسلمة في معنات عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري قال هذا شيء أحدثه الناس لا بد من شاهدين كذا أورد السيد مرتضى في الجواهر وبهذا قولنا وأما الهاء بالحدوث العزيمة البينة على المدعى واليمين على من أنكر وغيره من الإجماع المشهورة المفيدة لمحمد بن علي بن المدعي عليه وبهذا قولنا تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم الآية وذهب أصحابنا والشافعي والأوزاعي والزهري والخفي عطاء ومعه إلى بطلان القضاء بشاهد ويمين وأما أبو عمر والأعمش الساجية بطريقهما التأويل بأن المراد قضى بشاهد المدعي ويمين المدعي عليه أي قضى أحيانا هكذا وأحيانا هكذا ومنها الكلام في طرق حديث ابن عباس وأبى هريرة بالانقطاع في السند كما بسطه الطحاوي وقصها ابن أبي رباح إذا اثبتت زيادة على القرآن والإجماع المشهورة لا تعتبر بها لأن الزيادة ضعيفة وخبر الواحد لا ينسبها الخ وقال الزبيدي في نصب الرالية مسألة القضاء بشاهد ويمين قال به مالك وأحمد والشافعي ومجتهم في ذلك حديث ابن عباس أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والجواب عن حديث ابن عباس بوجهين أحدهما أنه معلول بالانقطاع قال القمزي في علله الكبير وسألت محمد بن عبد الله بن محمد بن دينار لم يسمع من ابن عباس وقال الطحاوي وأما حديث ابن عباس فمتكولان قيس بن سعد لا ينفصل به عن محمد بن دينار فيصير فيه انقطاعاً قال ابن القطان في كتابه وهذا الحديث وإن كان مسلم قد أخرجه في صحيحه فهو يرمى بالانقطاع في موضعين أو الجواب الثاني أن الحديث على تقدير صحته لا يفيد العموم قال الأعمش في الحديث قول الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم عن كذا أو قضى بكذا إلا يفيد العموم لأن المحبة في الحكمة لا في الحكاية والحكمة قد يكون خاصاً وإيضاً فالقضاء له معانٍ أقربها في هذا الموضع فضل الخصومات وهذا ما يتعين فيه الخصوص إذ لا يتأتى فيه الحكم بكل شاهد من النبي صلى الله عليه وسلم إلى قيام الساعة بل إنما يقضي بشاهد خاص وعلى هذا يكون الراوي قد اعتمد على قرينة الحال الدالة على أن المراد بالشاهد واليمين حقيقة الجنس لا استخراق الجنس ويكون معناه أنه عليه السلام قضى بجنس الشاهد وجنس اليمين وقال الطحاوي يجوز أن يكون أريد به يمين المدعي مع شاهده الواحد لأن شاهد الواحد كان ممن يحكم بشهادته وحده وهو خزيمة بن ثابت رضي الله عنه **له قوله** ثبت عليه الحق لصاحبه ويقضي بالنكول بلاه اليمين على المدعي بعد له بحصوله قبله **له قوله** في الأموال خاصة وأما إذا كان المدعى في غير الأموال فلا يقبل شاهد ويمين ولا اتفاق وأحقر لذلك بما زاد الشافعي لفظ في الأموال عقب حديث أنه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين **له قوله** استخلف زوجها ولا يحلف السيد ولا الزوج لمدعى العبد العتق والمرأة الطلاق حتى يقيم شاهداً واحداً على ذلك **له قوله** جريحه أيضاً عن عطاء بن أبي رباح قال

وخبر الواحد لا ينسبها الخ وقال الزبيدي في نصب الرالية مسألة القضاء بشاهد ويمين قال به مالك وأحمد والشافعي ومجتهم في ذلك حديث ابن عباس أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والجواب عن حديث ابن عباس بوجهين أحدهما أنه معلول بالانقطاع قال القمزي في علله الكبير وسألت محمد بن عبد الله بن محمد بن دينار لم يسمع من ابن عباس وقال الطحاوي وأما حديث ابن عباس فمتكولان قيس بن سعد لا ينفصل به عن محمد بن دينار فيصير فيه انقطاعاً قال ابن القطان في كتابه وهذا الحديث وإن كان مسلم قد أخرجه في صحيحه فهو يرمى بالانقطاع في موضعين أو الجواب الثاني أن الحديث على تقدير صحته لا يفيد العموم قال الأعمش في الحديث قول الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم عن كذا أو قضى بكذا إلا يفيد العموم لأن المحبة في الحكمة لا في الحكاية والحكمة قد يكون خاصاً وإيضاً فالقضاء له معانٍ أقربها في هذا الموضع فضل الخصومات وهذا ما يتعين فيه الخصوص إذ لا يتأتى فيه الحكم بكل شاهد من النبي صلى الله عليه وسلم إلى قيام الساعة بل إنما يقضي بشاهد خاص وعلى هذا يكون الراوي قد اعتمد على قرينة الحال الدالة على أن المراد بالشاهد واليمين حقيقة الجنس لا استخراق الجنس ويكون معناه أنه عليه السلام قضى بجنس الشاهد وجنس اليمين وقال الطحاوي يجوز أن يكون أريد به يمين المدعي مع شاهده الواحد لأن شاهد الواحد كان ممن يحكم بشهادته وحده وهو خزيمة بن ثابت رضي الله عنه **له قوله** ثبت عليه الحق لصاحبه ويقضي بالنكول بلاه اليمين على المدعي بعد له بحصوله قبله **له قوله** في الأموال خاصة وأما إذا كان المدعى في غير الأموال فلا يقبل شاهد ويمين ولا اتفاق وأحقر لذلك بما زاد الشافعي لفظ في الأموال عقب حديث أنه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين **له قوله** استخلف زوجها ولا يحلف السيد ولا الزوج لمدعى العبد العتق والمرأة الطلاق حتى يقيم شاهداً واحداً على ذلك **له قوله** جريحه أيضاً عن عطاء بن أبي رباح قال

له قوله لا تجوز في الفرية وانما حازت هناك فم الحد بالشبهة فافهم ١٢ له قوله على استهلال الصبي اي خروج الصبي حيا من بطن امه فيجب بذلك ميراثه ١٣ له قوله معهما شاهد او يمين فيقتضى باليمين مع شهادة المرأتين خلافا للشافعي قال لان شهادة النساء لا تجوز دون الرجل وانما حلف في اليمين مع الشاهد للمحدث ١٤ له قوله ومن الناس كابرهميم الخصة والحكم وعطاء وابن شبرمة وابي حنيفة والكوفيين والثوري والاذاعي والزهري ١٥ له قوله ولا يبلد من البلدان وهذا لا يرد على الحنفية لانهم لا يقولون برد اليمين قال ابن عبد البر منذ هب الكوفيين ان المدعى عليه اذا انحل عن اليمين حكم عليه بالحق ودون رد اليمين على

المدعى ولا يظن بمالك مع علمه بالخطأ من مضي امته جهل بهذا وانما اقي ما لا يختلف فيه وكانه قال ومن لم يحكم بالثبوت خاصة اخرى ان يحكم بالثبوت ويدين المطالب ١٢ له قوله فان فضل اي ابقى بعد اخذ الغرامة حقوقهم بقية فقلت الذي كان لم ١٣ له قوله فخالطة

بذلك شهادة النساء في العتاقة فان ذلك ليس على ما قال وانما مثل ذلك الرجل يعتق عبثا ثريا لوطا ليد الحق على سيد بشاهد واحد فيحلف مع شاهدين ثم يستحق حقه وترد بذلك عتاقه العبد وياقي الرجل قد كانت بينه وبين سيد العبد مخالطة وملازمة فيزعم ان له على سيد العبد ما لا فيقول لسيد العبد اهلح فاعليك ما ادعى فان نكل والي ان يحلف حلف صاحب الحق وثبت حقه على سيد العبد فيكون ذلك يرد عتاقه العبد اذا ثبت المال على سيده قال وكذلك ايضا الرجل ينيكح الامة فتكون امراته فياقي سيد الامة الى الرجل الذي تزوجها فيقول له ابتعت مني جارية فلانة انت وفلان بكذا وكذا دينارا فينكر ذلك زوج الامة فياقي سيد الامة برجل وامرأتين فيشهدن على ما قال فيثبت ببعه ويحق حقه وتحرم الامة على زوجها ويكون ذلك فراقا بينهما وشهادة النساء لا تجوز في الطلاق قال مالك ومن ذلك ايضا الرجل يفترى على الرجل الحر فيقيم عليه الحد فياقي رجل وامرأتان فيشهدن ان الذي فترى عليه عبد مملوك فيضيق ذلك الحد عن المقتول بعد ان وقع عليه وشهادة النساء لا تجوز في الفرية قال مالك وما يشبه ذلك ايضا ما يفترق فيه القضاء وما مضى من السنة ان المرأتين يشهدان على استهلال الصبي فيجب بذلك ميراثه حتى يرث ويكون ماله لمن يرثه ان مات الصبي وليس مع المرأتين اللتين شهدتا رجل ولا يمين وقد يكون ذلك في الاموال المعطاة من الذهب والورق والرباع والحوائط والرقيق وبأسوى ذلك من الاموال ولو شهدت امرأتان على درهم واحدا واقل من ذلك او اكثر لم تقطع شهادتهما شيئا ولم يجز الا ان يكون معهما شاهدا ويمن قال مالك ومن الناس من يقول لا تكون اليمين مع الشاهد الواحد ويحتم بقول الله تعالى وقوله الحق فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء يقول فان لوريات برجل وامرأتين فلا شيء له ولا يحلف مع شاهدة قال مالك رحمه الله فمن الحجة على من قال ذلك القول ان يقال له ارايت لو ان رجلا ادعى على رجل مالا ليس يحلفا لمطلوب ما ذلك الحق عليه فان حلف بطل ذلك عنه وان نكل عن اليمين حلف صاحب الحق ان حقه الحق وثبت حقه على صاحبه فهذا مالا لا اختلاف فيه عند احد من الناس ولا يبلد من البلدان فياقي شيء اخذ هذا في اي كتاب الله وحده فاذا اقر بهذا فليقر باليمين مع الشاهد وان لم يكن ذلك في كتاب الله وانه ليكفي من ذلك ما مضى من السنة ولكن المرء قد يحب ان يعرف وجه الصواب وموقع الحجة ففي هذا بيان لما اشكل ان شاء الله تعالى القضاء فيمن هلك وله دين وعليه دين له فيه شاهد واحد قال مالك في الرجل يهلك وله دين على رجل عليه شاهد واحد وعليه دين للناس لهم فيه شاهد واحد فياقي ورثته ان يحلفوا على حقوقهم مع شاهد هم قال مالك فان الغرماء يحلفون ويأخذون حقوقهم فان فضل لم يكن للورثة منه شيء وذلك ان الاليان عرضت عليهم قبل فتركوها الا ان يقولوا لم نعلم لصاحبنا فضلا ويعلم انهم اتركوا الاليان من اجل ذلك فاني اري ان يحلفوا ويأخذوا وما بقي بعد دينه القضاء في الدعوى مالك عن جميل بن عبد الرحمن المؤذن انه كان يحضر عمر بن عبد العزيز وهو يقضي بين الناس فاذا جاء الرجل يتبع على الرجل حقا نظرا فان كانت بينهما مخالطة او ملازمة اهلح الذي ادعى عليه وان لم يكن شيء من ذلك لم

واختلفوا في تفسير الخلطة فقل هي معرفة معاملة وملازمة بشاهد او بشاهدين وقيل يكفي الشهرة وقيل هي (البقية على ١٣٥)

۴۳۴

(الحاشية المتعلقة بصفة هذا
له قوله حقه وبه قال الشافعي انه
لا يقضى بالنكول بل يرد اليين على المنك
لان النكول يحتل التورع على اليمين
الكاذب والترفيع عن لصا دق ومم
هذا الاحتمال لا يكون محجة وقد اخبر
الحاكم وقال معهم الاسناد عن ابن عمر
انه صلى الله عليه وسلم رد اليين على
طامع المحقق وقال ابو حنيفة ترد اليين
على المدعي بعد النكول لما في الصحيحين
لو يعطى الناس بدعوى لمحمد لا يجرى
اموال قوم ورواهاهم لكن البيهقي على
المدعي واليمين على المدعي عليه ١٢
له قوله قبل ان يفتروا فاقبيل
بها في الشروط وحمل ما لك قول ابن
عباس بعدم اجازتها على شهادتهم على
الكبار ١٣ **له قوله** نسطا من
السنون لا غير ومهلة ساكنة المدنى مؤ
كندة وثقة النساء ١٤ **له قوله**
من حلف على منبره بان كان مجبوراً من
الحكام على ذلك فان الظاهر ان الخلف
احد عند المنبر لا مجبور ١٥ **له**
قوله انما اى كاذب او كذع عند غيره
وخصه بكونه اقيم وللشافعي اليمين
ثمة ١٦ **له قوله** مقعد من
المنابر من اذجه منه قال التوتيشي
وجه ذكر المنبر عند من لا يرى من غليظ
الشئ من الازمنة والامكنة انهم كانوا
يقفون يكون ويقفون يومئذ في المنبر
فاخذوا اجابته لا يمين منه وهذا ك
المنبر محل الاقضية فذكر في الحديث
على ما كان مأبهم وقال الطيبي ان
لنا من القول الاول ان يقول وصف
المنبر باسم الاشارة بعد اضافة الى
نفسه ليس الا للتعظيم فان للمكان
مدخلا في تغليظ اليمين ١٧ **له**

مدخلا في تخطيط البيهقي رحمه الله
قوله (ابن امامة هذا ليس هو الباطل بل الحارث الانصاري اسمه اياس بن ثعلبة او ثعلبة بن سهيل قاله ابن عبد البر وما قيل انه توفي عام احد
غير صحيح) ١٢ **قوله** (مسلم بخلاف الذي فانه ليس في حقته تلك الوعيد وان كان اعتقاد حقته حراما ايضا وقال القاضي تخصيصا لمسلم بن خالد الغلاب
لانهم عامة المتعاملين لان غير المسلم بخلافه بل حكمه حكمه ١٢ **قوله** (عليه الهبة اي دخولها مع السابقين او في اول اوله من غير تظهير
بدخول النادر) ١٢ **قوله** (ابن مطيع بن الاسود القرشي العدوي المدني ولد على عبيد النبي صلى الله عليه وسلم وذهب به ابو الهيثم اليه وكان
اسم ابيه العاصم فسماه عطيفاً قتل مع ابن الزبير بمكة سنة ثلث وسبعين ١٢ **قوله** (يجب من ذلك اي من خلفه مع ابائه عن الخلف على
المنبر وبه اجماع الباطن) ١٢ **قوله** (لا يستحب الاستخلاف عند المنبر وقال النشا في لوم يعلم زيد ان البيهقي عند المنبر سنة لا تتركه لك على مروان كما
نكر عليه مبايعة الصكون ونحوها وانما احتوز عنه تهيباً وتعظيماً للمنبر) ١٢ **قوله** (ابن العيني الاحتجاج بزيد او في من الاحتجاج بمروان) ١٢ **قوله**
الرهن بالسكنين لوثيق الدين بالعين وهو جالس المال لوثيقاً لاستيفاء الدين وهو محرم المرهون) ١٢

له قوله لا يخلق الرهن برفع القاف على الخبر يقال غلق الرهن تغلق غلوقاً إذا بقي في يد المرتهن لا يتقدر داهنه على تحليجه والمضى أنه لا يستحقه للمقن
إذا لم يستغفك وكان هذا من فعل الجاهلية أن الراهن إذا المرؤد ما عليه ملك في الوقت المعين ملك المرتهن الرهن فابطله الإسلام كذا في
النهاية **قوله** من رهن حائطاً لمعناه لا يكون للمرة حكم الرهن ولا يكون المرتهن احتقياً بها من الغنماء وذلك أن الغنم من الرهن لم يضمن
أحد هان يكون من غير جنس الأول كثرة الغنم وعسل النحل وغلة الزرع والرياء وغلة العبيد وسائر الحيوان فهذا كله لا يكون رهنه ما لم يضمن
منه بعد عقد الرهن وقال أبو حنيفة ولا يورث
له قوله ولا من الدواب قال أبو حنيفة ولد الرهن ولينه وصوفه وثمرته مع أصله وقال الشافعي لا يكون الغنم رهنه لا الولد ولا
الثرثرة وقال أحمد هو ملك المرتهن

دون الرهن وقال بعض أصحاب
الحديث إن كان الراهن هو الذي
ينفق على الرهن فالزيادة له أو
المرتهن فالزيادة له **له قوله** وما كان من رهن
يريد أنه ما يغاب عليه ولا يمكن أن
يعلم هلاك ما كان من جنسه إلا
بقول من هو بهيد كالشاة الغنم
والخيل والطعام وغير ذلك مما
يكال ويوزن فهذا أو ما أشبهه
يوصف بأنه ما يغاب عليه فهذا
الجنس من المهرن إذا غاب بهيد
المرتهن فلا يخفى أن تقوم بضيقه
بينة أو لا تقوم بذلك بينة فإن
قامت به بينة فعن مالك **قوله**
أين المواز فيه روايتان أحدهما
أنه لا يضمن وبها قال ابن القاسم
وعبد الملك وأصابع وأخارها
أين المواز والثانية يضمن في
الرهن والعادية وهو مذاهب
الأوزاعي في الرهن وبه قال
أشهب **له قوله** لا يستنكر
واختلف إذا قامت البينة بالهلا
فروى القاسم وغيره عنه أنه
لا يضمن وبأخذ منه من الراهن
ودوى أشهب وغيره أنه ضامن
بقيته **له قوله** ولم يضمنه
على يدي غيره فلو وضعه عند غيره
يضمن من غير تقصير قال الشافعي
وأحمد الرهن كله أمانة في يدي
المرتهن حقه لا يستقطض من مال المرتهن
وقال زفر الرهن مضمون بقيته
وقال أبو حنيفة يضمن بأقل من
قيته ومن الدين **له قوله**
في الرجلين يكون ذلك كله ويضمن
أحد هان يرتبتهما في وقت واحد
والتالي أن يرتبتهما أحدهما فبطل
الأخر ومسئلة الكتاب تقتضي
أنهما يرتبتهما معاً ولو ارتبتهما
بدين لهما على رجل فأنظر إذا
بحقه سنة وقام الأخر يطلب
تجيب حقه فإن كان الرهن لا
تقتضيه بالقسمه قال في الأصل
أن المرتهن قسمه حق الذي أنظر

بن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخلق الرهن
قال مالك وتفسير ذلك فيما نرى والله أعلم إن يرهن الرجل الرهن عند الرجل بالشئ
في الرهن فضل عما رهن به فيقول الراهن للمرتهن إن جئتك بحقك إلى أجل لسميه له
والأف الرهن لك بما فيه **قال** فهذا لا يصح ولا يخل وهذا الذي في عنده وإن جاء صاحبه
بالذي رهن به بعد أجل فهو له وأرى هذا الشرط منصفاً للقضاء في رهن الثمر
الحيوان قال مالك فيمن رهن حائطاً له إلى أجل مسمى فيكون ثمركه الحائط قبل
ذلك الأجل إن الثمر ليس برهن مع الأصل إلا أن يكون اشتراط ذلك المرتهن في رهنه وإن
الرجل إذا رهن جارية وهي حامل وحملت بعد رهنه إياها أن ولدها معها قال في فرق
بين الثمرين ولداً تجارية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع غنلاً قبل أن تثمر فثمرها
للأبائهم إلا أن يشترطه المبتاع **قال** مالك والأمر عند الذي لا اختلاف فيه أن من باع
وليدة أو شيئاً من الحيوان وفي بطنها جنين إن ذلك الجنين للمشتري بشرطه المشتري
أولم يشترطه فليست النخل مثل الحيوان وليس الثمر مثل الجنين في بطن أمه **قال** مالك
وما يبين ذلك أيضاً أن من أمر الناس أن يرهن الرجل ثمر النخل ولا يرهن النخل وليس من
أحد من الناس جنيناً في بطن أمه من الرقيق ولا من الدواب **القضاء في الرهن من**
الحيوان قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا في الرهن أن ما كان من الميراث
هلاكه من أرض أو دار أو حيوان فهلك في يد المرتهن وعلم هلاكه فإنه من الراهن وإن
ذلك لا ينقص من حق المرتهن شيئاً وما كان من رهن يهلك في يد المرتهن فلا يعلم هلاكه
الأبقوله فهو من المرتهن وهو لقيمه ضامن يقال له صفه فإذا وصفه أحلف على صفته
وتسمية ماله فيه ثم يقوم به أهل البصر بذلك فإن كان فيه فضل عما سمي فيه المرتهن أخذه
الراهن وإن كان أقل مما سمي أحلف الراهن على ما سمي المرتهن وبطل عنه الفضل الذي سمي
المرتهن فوق قيمة الرهن وإن لم يكن الراهن يحلف على المرتهن ما فضل بعد قيمة الرهن فإن
قال المرتهن لا ملو لي بقيمة الرهن حلف الراهن على صفة الرهن وكان ذلك له إذا جاء
بالأمر الذي لا يستنكر **قال** مالك وذلك إذا قبض المرتهن الرهن ولم يضعه على يدي
غيره **القضاء في الرهن يكون بين الرجلين قال** مالك في الرجلين يكون
لهما رهن بينهما فيقوم أحدهما ببيع رهنه وقد كان الآخر أنظره بحقه سنة **قال** مالك إن
كان يقدر على أن يقسم الرهن ولا ينقص حق الذي أنظره بحقه بيع له نصف الرهن الذي
كان بينهما وأوفي حقه فإن خيف أن ينقص حقه بيع الرهن كله فأعطى الذي قام ببيع
رهنه حقه من ذلك فإن طابت نفس الذي أنظره بحقه أن يرد فع نصف الثمن إلى الراهن والا
حلف المرتهن أن أنظره إلا لو وقف لي رهن على هيئته ثم أعطى حقه **قال** مالك في العبد رهنه

له قوله الا ان يشترطه المرتبه يريد فيكون دهنًا مع العبد أو ما يكون دهنًا مع العبد ماله الذي كان له يوم اشتراطه **له قوله** فالرهن بما فيه أي هو مستهلك بما فيه وقال ابو حنيفة القول قول المرتبه في القيمة مع يمينه ومنه إذا اشترط القول قول الغارم مطلقاً **له قوله** يحيط بقيمة الرهن ولهذا على ما قال أنها إذا اختلفت في قدر الدين فقال الرهن عشرة وقال المرتبه عشرون والرهن قائم بيد المرتبه يحلف حتى يحيط بقيمة الرهن قال وكان مبدأ باليمين لقبضه الرهن وحياذته له **له قوله** وان كان الرهن يبريد أنه ان كانت قيمة الرهن خمسة عشر فله ان يحلف على العشرين التي ادعى قال ابن المواز ولو قال المرتبه لا احلف الا على قيمة الرهن لكان له ذلك **له قوله** فان هلك الرهن وهذا على حسب ما قال ان المتراهنين اذا تناكلا وقد ضاع الرهن وكان ما يقاب عليه فقال المرتبه قيمة الرهن عشرة دنانير ودينين قيمة **٤٣٨** عشرون دينارا وقال الراهن قيمة الرهن

سيرة وللعبد مال ان مال العبد ليس برهن الا ان يشترطه المرتبه **القضاء في جامع الرهن قال** مالك فمن ارتبه متاعاً فهذا المتاع عند المرتبه واقول الذي عليه الحق بتسمية الحق واجتماعاً على التسمية وتداخلاً في الرهن فقال الراهن قيمته عشرون دينارا وقال المرتبه قيمته عشرة دنانير والحق الذي للرجل فيه عشرون دينارا قال مالك يقال للذي بيد الرهن صفة فاذا وصفه احلف عليه ثم اقام تلك الصفة اهل المعرفة بها فان كانت القيمة اكثر مما رهن به قيل للمرتبه اعدد الى الراهن بقية حقه وان كانت القيمة اقل مما رهن به اخذ المرتبه بقية حقه من الراهن وان كانت القيمة بقدر حقه فالرهن بما فيه **وقال** مالك الامر عندنا في الرجلين يختلفان في الرهن يرهنه احدهما صاحبه فيقول الراهن ارهنتك بعشرة دنانير ويقول المرتبه ارهنته منك بعشرين دينارا والرهن ظاهر بيد المرتبه قال يحلف المرتبه حتى يحيط بقيمة الرهن فان كان ذلك لازماً فيه ولا نقصان عما حلف ان له فيه اخذ المرتبه بحقه وكان اولى بالتبدي في اليمين لقبضه الرهن وحياذته اياه الا ان يشاء رب الرهن ان يعطيه حقه الذي حلف عليه و يأخذ رهنه **قال** مالك وان كان الرهن اقل من العشرين الذي سمي حلفا للمرتبه على العشرين الذي سمي ثم يقال للراهن اما ان تعطيه الذي حلف عليه وتأخذ رهناك واما ان تحلف على الذي قلت انك دهنته به ويبطل عنك ما زاد المرتبه على قيمة الرهن فان حلف للراهن بطل عنه ذلك وان لم يحلف لزمه غرم ما حلف عليه المرتبه **قال** مالك فان هلك الرهن وتناكلا الحق فقال الذي له الحق كانت له فيه عشرون دينارا وقال الذي عليه الحق لم يكن لك فيه الا عشرة دنانير وقال الذي له الحق قيمته عشرة دنانير وقال الذي عليه الحق قيمته عشرون دينارا قيل للذي له الحق صفة فاذا وصفه احلف على صفته ثم اقام تلك الصفة اهل المعرفة بها فان كانت قيمة الرهن اكثر مما ادعى فيه المرتبه احلف على ما ادعى ثم يعطى الراهن ما فضل من قيمة الرهن وان كانت قيمته اقل مما يدعى فيه المرتبه احلف على الذي زعم انه له فيه ثم قاصه بما بلغ الرهن ثم احلف انك عليه الحق على الفضل الذي بقي للذي عليه بعد مبلغ ثمن الرهن وذلك ان الذي بيد الرهن صار مدعياً على الراهن فان حلف بطل عنه بقية ما حلف عليه المرتبه مما ادعى فوق قيمة الرهن وان نكل لزمه ما بقي من حق المرتبه بعد قيمة الرهن **القضاء في كراء الدابة والتعدي فيها قال** مالك الامر عندنا في الرجل يستكرى الدابة الى مكان المسمى ثم يتعدى ذلك ويتقدم قال فان ركب الدابة فيخرج فان احب ان يأخذ كراء دابته الى المكان الذي تعدي بها اليه اعطى ذلك ويقبض دابته وله الكراء الاول وان احب

عشرون دينارا ودينك فيه عشرة دنانير فانه يقال للمرتبه صفة لانه الغارم فاعدا وصفه حلف على تلك الصفة اذا كانت اود من الذي ادعاه الراهن ثم قوم اهل المعرفة تلك الصفة التي حلف عليها المرتبه ثم ان كانت تلك القيمة اكثر من العشرين التي ادعاه المرتبه من الدين احلف على ما ادعى ثم يعطى الراهن ما فضل من قيمة الرهن عن دينه الذي حلف عليه وهذا القول مالك واكثر اصحابه **له قوله** قال مالك ان الرجل يعمل حاصل هذا الكلام لعل استأجر دابة الى منزل معين ثم تعدى المستأجر وتقدم منزله المنزل فصاحب الدابة بالخيار ان شاء اخذ كراء دابته

الى المكان الذي تعدى بها اليه والكراء هو الكراء الاول وان شاء اخذ قيمة الدابة وتعدى القيمة من المكان الذي تعدى بها اليه المستأجر وكراء الاول الذي قد يولوا بينهم المستأجر هذا ان كان مستأجر الدابة اليه اي ذهاباً فقلنا ان الدابة تستعمل في محض الذهاب يقال ضل ذلك حماراً وبني وفي عودته وودته وودته كذا في المصراع هذا ما خطروا بالبال والله اعلم بحقيقة الحال **له قوله** في الرجل يستكرى الدابة الى مكان مسمى ثم يتعدى بها الى مكان اخر فان ركب الدابة فيخرج فان احب ان يأخذ كراء دابته الى المكان الذي تعدى بها اليه مع الكراء الاول وياخذ دابته وان احب ان له قيمة دابته من المكان الذي تعدى منه المكثري وله الكراء الاول يريد ان له تعدى بالدابة وناطه المكان الذي اكثري اليه ثبت له حكم التعدي وبحقه الضمان وذلك على قسمين احدهما ان يرد الدابة المكثري على حالها والثاني ان يرد دابته وقد تعديت فان ركبها فلا يضمن ان يكون امسكها في تعديها امساكاً يسيراً او كثيراً فان كان امساكها امساكاً يسيراً وما زاد اياً ما فلا ضمان عليه واما ان حبسها الايام الكثيرة مثل شهر وحول فصاحبها مخير بين الكراء الاول وكراء ما تعدى بها فيها وبين الكراء الاول ويضمنه قيمة دابته **٤٣٩**

له قول وله الكراء الاول ان كان استكرى الدابة البداء وان كان استكرها ذاهبا وراجعا فتعدي حين بلغ البلد الذي استكرى اليه الدابة من معمر الى برقة قلنا بل برقة تعدى عليها فان صاحب الدابة له الكراء كله الى برقة بعد ذلك الخيار في اخذ قيمة الدابة مع الكراء الى برقة ذاهبا وراجعا بشرط ان لا يرضى بها للبطانة ونصفها للعوده ثم يكون الخيار فيها بعد ذلك **له قول** القضاة في المستكره قال الباقى المستكره لا يخلو ان تكون حرة او امة فان كانت حرة فلهما صدق مثلها من استكرها عليه الحد وهذا اقل الشافعي وهو من ذهب الليث وروي عن علي بن ابي طالب وقال ابو حنيفة والثوري عليه الحد دون الصدق الخ قال محمد بن موطا اذا استكرهت المرأة فلاحد **له قول** ان يسلمه في المتاجر الواطى مخضوبة عالما الخ قلت كما لا يجب مع القطع في السرقة **٤٣٩** الغنائم وتقصيها في كتب الفقه **له قول**

بالبلد بة فله قيمة دابته من المكان الذي تعدى منه المستكرى وله الكراء الاول ان كان استكرى الدابة البداء وان كان استكرها ذاهبا وراجعا ثم تعدى حين بلغ بها البلد الذي استكرى اليه فانما للرب الدابة نصف الكراء الاول وذلك ان الكراء نصفه في البداءة ونصفه في الرجعة فتعدى المتعدى بالدابة ولو يجب عليه الانصف الكراء ولو ان الدابة هلكت حين بلغ بها البلد الذي استكرى اليه لم يكن على المستكرى ضمان ولم يكن للمستكر الانصف للكراء قال وعلى ذلك مراهل لتعدى والخلاف لما اخذ والدابة عليه قال وكذلك ايضا من اخذ ما لا قراضا من صاحبه فقال له رب مال لا تشتر به حيوانا ولا سلعا كذا وكذا لسلع يسميها وينها عنهما ويكره ان يضم ماله فيها فيشتري لك اخا للمال الذي نهي عنه يريد بذلك ان يضم المال وينهب برحمه صاحبه فاذا صنع ذلك فرب مال بالخيار ان احب ان يدخل معه في السلعة على ما شرطا بينهما من الربح ففعل وان احب فله رأس ماله ضامنا على الذي اخذ المال وتعدى فيه قال وكذلك ايضا الرجل يضم معه الرجل بضاعة فبأمره صاحبا لمال ان يشتري له سلعة باسمها فيخالف فيشتري ببضاعته غير ما امر به ويتعدى ذلك فان صاحبا للبضاعة عليه بالخيار ان احب ان يأخذ ما اشترى بماله اخذه وان احب ان يكون المضمم معه ضامنا لرأس ماله فذلك له **القضاء في المستكره من النساء** مالك عن ابن شهاب بن عبد الملك بن مروان قضى في امرأة اصبغت مستكره بصدقاها على من فعل ذلك بها قال مالك الامر عندنا في الرجل يقتصب المرأة بكرا كانت او ثيبا انها ان كانت حرة فعليه صداق مثلها وان كانت امة فعليه ما نقص من ثمنها والعقوبة في ذلك على المعتصب ولا عقوبة على المغتصبة في ذلك كما وان كان المعتصب عبدا فذلك على سيده الا ان يشاء ان يسلمه **القضاء في استهلاك الحيوان والطعام** قال مالك الامر عندنا في من استهلك شيئا من الحيوان بغير اذن صاحبه ان عليه قيمته يوم استهلكه ليس عليه ان يؤخذ بمثله من الحيوان ولا يكون له ان يعطى صاحبه فيما استهلك شيئا من الحيوان ولكن عليه قيمته يوم استهلكه القيمة اعدل ذلك فيما بينهما في الحيوان والعروض قال مالك من استهلك شيئا من الطعام بغير اذن صاحبه فأنما يرد على صاحبه مثل طعامه بمكيلته من صنفه وانما الطعام بمنزلة الذهب والفضة انما يرد من الذهب لذهب ومن الفضة لفضة وليس للحيوان بمنزلة الذهب في ذلك فرق في ذلك السنة والعمل المعمول به وقال مالك اذا استودع الرجل ما لا قابلية له لنفسه ورجع فيه فان ذلك الربح له لانه ضامن للمال حتى يؤديه الى صاحبه **القضاء فيمن ارتد عن الاسلام** مالك عن زيد بن اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

بالبلد بة فله قيمة دابته من المكان الذي تعدى منه المستكرى وله الكراء الاول ان كان استكرى الدابة البداء وان كان استكرها ذاهبا وراجعا ثم تعدى حين بلغ بها البلد الذي استكرى اليه فانما للرب الدابة نصف الكراء الاول وذلك ان الكراء نصفه في البداءة ونصفه في الرجعة فتعدى المتعدى بالدابة ولو يجب عليه الانصف الكراء ولو ان الدابة هلكت حين بلغ بها البلد الذي استكرى اليه لم يكن على المستكرى ضمان ولم يكن للمستكر الانصف للكراء قال وعلى ذلك مراهل لتعدى والخلاف لما اخذ والدابة عليه قال وكذلك ايضا من اخذ ما لا قراضا من صاحبه فقال له رب مال لا تشتر به حيوانا ولا سلعا كذا وكذا لسلع يسميها وينها عنهما ويكره ان يضم ماله فيها فيشتري لك اخا للمال الذي نهي عنه يريد بذلك ان يضم المال وينهب برحمه صاحبه فاذا صنع ذلك فرب مال بالخيار ان احب ان يدخل معه في السلعة على ما شرطا بينهما من الربح ففعل وان احب فله رأس ماله ضامنا على الذي اخذ المال وتعدى فيه قال وكذلك ايضا الرجل يضم معه الرجل بضاعة فبأمره صاحبا لمال ان يشتري له سلعة باسمها فيخالف فيشتري ببضاعته غير ما امر به ويتعدى ذلك فان صاحبا للبضاعة عليه بالخيار ان يأخذ ما اشترى بماله اخذه وان احب ان يكون المضمم معه ضامنا لرأس ماله فذلك له **القضاء في المستكره من النساء** مالك عن ابن شهاب بن عبد الملك بن مروان قضى في امرأة اصبغت مستكره بصدقاها على من فعل ذلك بها قال مالك الامر عندنا في الرجل يقتصب المرأة بكرا كانت او ثيبا انها ان كانت حرة فعليه صداق مثلها وان كانت امة فعليه ما نقص من ثمنها والعقوبة في ذلك على المعتصب ولا عقوبة على المغتصبة في ذلك كما وان كان المعتصب عبدا فذلك على سيده الا ان يشاء ان يسلمه **القضاء في استهلاك الحيوان والطعام** قال مالك الامر عندنا في من استهلك شيئا من الحيوان بغير اذن صاحبه ان عليه قيمته يوم استهلكه ليس عليه ان يؤخذ بمثله من الحيوان ولا يكون له ان يعطى صاحبه فيما استهلك شيئا من الحيوان ولكن عليه قيمته يوم استهلكه القيمة اعدل ذلك فيما بينهما في الحيوان والعروض قال مالك من استهلك شيئا من الطعام بغير اذن صاحبه فأنما يرد على صاحبه مثل طعامه بمكيلته من صنفه وانما الطعام بمنزلة الذهب والفضة انما يرد من الذهب لذهب ومن الفضة لفضة وليس للحيوان بمنزلة الذهب في ذلك فرق في ذلك السنة والعمل المعمول به وقال مالك اذا استودع الرجل ما لا قابلية له لنفسه ورجع فيه فان ذلك الربح له لانه ضامن للمال حتى يؤديه الى صاحبه **القضاء فيمن ارتد عن الاسلام** مالك عن زيد بن اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

كالبنيان والجوز كما استوى حبوب القمح والشعير من المكيل وأما العنب الموزون وأما جملة الحيوان من الرقيق والحمل وان استوى مدد فان أحاد جعلته لا تستوى بل تتبين فلهذا كل ما ليس بمكيل ولا موزون ولا معدود من استهلك شيئا منه فأنما عليه قيمته وقال ابو حنيفة والشافعي مثله **له قول** العسل المعمول به اتفق الاثمة على ان العروض والحيوان وكل ما كان غير مكيل ولا موزون اذا غصب وتلف ضمن بقيته وان المكيل بعض مثله اذا وجد في رواية احمد كذا في الرحة في اختلاف الامة وكل من يطال من مالك وجوب القيمة مطلقا وعنه في رواية في المثل في العروض والحيوان وعنه ما نصيب الأرمي فالمثل وأما الحيوان فالقيمة وعنه ما كان مكيلا او موزونا فالمثل والا فالقيمة كما في الكتاب قال وهو المشهور عندهم **له قول** ان ذلك الربح له يرد ان من تجر به مال استودع منه فربح فيه فان الربح له وقد اختلف قول مالك في جواز السلف من الوديعه بغير اذن المودع **له قول** حتى يؤديه والخراج بالنعمان رواه الاربعة عن عائشة مرفوعا وعند ابى حنيفة لا يطيب له الربح بل يجب الصدق **له قول**

الزنادقة ينفق الزناى جميع زند دني
يكسرهما وهو المعلن للکفر المظهر
للاسلام ومن لا يفعل ما يتاكد
وفي القاموس الزنديق بالكسر
من الشنوية القائل بالنزول الظلمة
ومن لا يؤمن بالربوبية والاخرة
او من يعطن الکفر ويظهر الانهات
او هو محرب زندين ۳۳ هم **له**
قول ولا يقبل منه قولي له و
به قال الليث والسنخ واحمد انه
لا تقبل قوبة الزنديق وعند
الشافعي تقبل وحكي ابن المنذر عن
علي انه يستتاب قال الشيخ وثناي
الزنديق روايتان في رعايته يقبل
تحت المشافعي وفي رواية لا يقبل كقول
مالك وقال النووي في الزنديق خمسة
وجوه لاصحابنا اعتبرها قبلها هم **له**
قول له من قبل في نحو الاشعر وكذا في
جعل له النبي صلى الله عليه وسلم
ناضيا هناك في اخرجوه فبقى
الى زمان عمر ۳۳ هم **له قول**
هل كان فيكم سائل اولاً وعن
المعمر من اسوال الناس وما
يعمرهم ثم سائل عما عسى نظراً
من الامور التي تستغرب ليست
بعنادة فاخبر ان رجلاً كثر بعد
سلامه وهذا يقتضي انه كان
قادراً عند هم مستغرب ولا يخفى
يسمى به ولد لك حكوم فيه ابو
موسى مجك خالف ليا براه عمر
بن الخطاب ۳ **له قول** من
مغربة بكسر الراء وفحها مع
الاضافة فيها أي هل من خبر
يدين حواء من بلد ۳۳ واصله

نی وندیدہ و سحر اسرار تک و فضیلت حق تعالیٰ پر پوری توجہ فرمائی کہ اس کا لفظ و کلمہ

له قوله في المنبذ هو شرم ما اسم لم يولد طرحة اهل خبره وامن العيلة او فرار من تهمة الرمية **له قوله** فاختارها فيه ندب دفع اللقيط و
 ان خيف هلاكه يفر من عند ابى حنيفة واما عند الثلاثة الباقي فيجب مطلقا **له قوله** رجل صالح وفي رواية عبد الرزاق عن مالك فاتهته
 عمر فاشته عليه رجل خيرا قال ابن بطال اتهمه عمر خشية ان يكون ولدا له لفر من بيت المال وفي النهاية اتهمه عمر خشية ان يكون هونزا
 بامة فادماه لقيط **له قوله** انه حر قال في الدر المنثور وهو مسلم تبع الدار لا يحق رقه على ختم وهو الملتقط السابق يده هذا اذا كان
 اللقيط صغيرا فلو كبر يثبت رقه باقاة **له قوله** فتساو قال الباقى يريد ان كلاهما ساق صالحه
 لما نعتته فيما داه الى النبي صلى الله عليه وسلم **له قوله** عبد الى فيه استلقه واصل هذا انه كانت في الجاهلية اما

يزنين وكانت
 الساءة يايتهم
 في خلال ذلك
 فاذا اتت اهل
 بولد فربما
 يدعيه السيد
 وربما يدعيه
 الزاني فان مات
 السيد ولم
 يكن اداه و
 لا انكره فاداه
 ورثته لحقه به
 الا انه لا يشارك
 مستلقه في
 ميراثه الا ان
 يستلقه قبل
 القسمة وان
 كان سيدا لم
 يلحق به كانت
 لزمته امة على
 ما وضعت و
 هو يلزمها
 فظهر بها حمل
 كان سيدا
 يظن انه من
 عتبه فهدمت
 الى اخيه ان
 يستلق الحمل
 الذي بامه زمة
له قوله
 هو لك اي هو
 اخوك اما
 بالاستقار
 اما بالقضاء
 بعلمه لا زمة
 كان مبهرا
 الله عليه وسلم

القضاء في المنبذ مالك عن ابن شهاب عن سنان بن ابى حميلة رجل من بني سليم انه وجد
 منبذ في زمن عمر بن الخطاب فقال فحجت به الى عمر بن الخطاب فقال ما حلك على خذ هذه النسبية
 فقال وجدتها ضائعة فاختارها فقال له عريقه يا امير المؤمنين ابنة رجل صالح فقال عمر كذلك
 قال نعم فقال عمر اذهب فهو حر ولك ولادة وعليها نفقة **قال مالك** الامر عندنا في المنبذ انه حر و
 ان ولادة للمسلمين هميرثونه ويعقلون عنه **القضاء بالحاق الولد بابيه** مالك عن ابن
 شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان عتبة بن ابى
 وقاص عبدا لى اخيه سعد بن ابى وقاص ابن وليدة زمة منى فاقبضه اليك قالت فلما كان عام
 الفجر اخذ سعد وقال بن اخى قد كان عبدا لى فيه فقام اليه عبد بن زمة فقال اخى وليدة
 ابى ولد على فراشه فتساو **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم** فقال سعد يا رسول الله ابن اخى قد كان
 عبدا لى فيه وقال عبد بن زمة اخى وابن وليدة ابى ولد على فراشه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 هو لك يا عبد بن زمة ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر ثم قال لسقوة
 بنت زمة احببني منه لما راى من شبهه بعنته قالت فما راها حق لقي الله عز وجل **مالك عن يزيد**
ابن عبد الله بن الهادي عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن امية ان
 امرأة هلك عنها زوجها فاعتدت اربعة اشهر وعشر اثم تزوجت حين حلت فمكثت عند زوجها اربعة
 اشهر ونصف شهر ثم ولدت ولدا تاما فها زوجها الى عمر بن الخطاب فذكر ذلك له فدعا عمر نسوة من نساء
 الجاهلية قد ما فساكنهن عن ذلك فقالت امرأة منهن انا اخبرك عن هذه المرأة هلك عنها زوجها
 حين حلت فاهريق عليه الدماء فحش ولد لها في بطنها فلما اصابها زوجها الذي نكحها واصاب الولد
 الماء تحرك الولد في بطنها وكبر فصد قها عمر و فرقه بينهما وقال انه لم يبلغني عنك الا خير والحق الولد
 بالاول **مالك عن يحيى بن سعيد** عن سليمان بن يسار عن عمر بن الخطاب كان يليل اولاد الجاهلية
 من اداهم في الاسلام فالى رجلان كلاهما يدعى ولدا امرأة فدعا عمر قائفا فنظر اليهما فقال القائف
 لقد شتركا فيه فضر به عمر بن الخطاب بالدة ثم دعا المرأة فقال لها اخبريني خبرك فقالت كان هذا
 لاحد الرجلين يايتنى وهى فى ابل لاهلها فلا يفارقها حتى يظن وتظن انه قد استمر بها حبل شمر
 انصرف عنها فاهريق عليه دماء ثم خلف عليها هذا فعنف الاخر فلا درى من ايها هو قال فكبر
 القائف فقال عمر للخلام **قال ايها شئت مالك** انه بلغه ان عمر بن الخطاب او عثمان بن عفان

و رواية البخارى في المغازى مولك فيها اخوك يا عبد **قال محمد بن جرير الطبري** اي مولك عبد لانه ابن وليدة ابك وكل امة تلد من غير سيد **قوله**
 عبد بن زمة لما لوي قبل في الحديث اعتراف سيدها بانه كان يلزمها ولا تشهد بك عليه احد وكانت الاصول تدفع قبول قولها عنه عليه لويجى الا
 القضاء بانه عتبه لامة **له قوله** للفراش بكسر الفاء وهو على حذف مضاف الى صاحب الفراش زوجها او سيدها وللغاري في الفرع
 عن ابى هريرة الولد لصاحب الفراش قال النووي معناه اذا كان للرجل امرأة او امة صارت فراشا له فالت بولد بعدة الامكان منه محقة وصار
 ولدا يجرى بينها المواريث وغيره من الاحكام سواء كان موافقا له في الشبه ام لا ثم المرأة تصير فراشا بمجرد الكساح عند الكل اما الامة فتصير فراشا
 بالولى لا بمجرد الملك وقال الامام ابو حنيفة لا تصير فراشا الا اذا ولدت ولدا واستلقته فما تأتى به بعد ذلك يلحقه الا ان ينفى **له قوله** وللعاهر الحجر
 اي وللزاني الجاهلية بان يجر ان كان مهنسا ويحفل ان يكون مهنسا والخمران من الميراث والنسب كما يقال للمعروف في يده التراب والجهر فابطل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم ما كان عليه من جاهلية واطل ما كان يثبت بالقبالة بانه مولود من ماء عتبة بن ابى وقاص ويشبهه **له قوله** احببني منه واما امرأها
 بالاحتمال لمارأى من شبه ذلك الولد بعنته يعني ان ظاهر الشرع يحكم ان هذا الابن اخوك ولكن حكم التقوى ان تحببني منه لانه شبه بعنته كان اجنبا

له قوله ان ذلك النسب اعلان الانساب على قسمين منها ما ثبت بمجرد الاقرار من دون حاجة الى البينة وهو ما لم يكن فيه تحميل على الغير كما قول الرجل لرجل انه ابنه فلا قرار لهذا النسب يثبت النسب ويجعل المقر له من الورثة وهذا اذا كان المقر له مجهول النسب واما اذا كان معروفاً للنسب فلا يقتضيه ومنها ما لا تثبت بمجرد الاقرار المقر وهو ما فيه تحميل النسب على الغير كما لا قرار لرجل بانه اخوه فانه يتضمن تحميل النسب على ابيه بكونه ابنه والاقرار بانه يتضمن تحميل النسب على الجدة بانه ونحو ذلك فلهذا الصوران صدق ذلك الغير الذي حمل النسب اليه فذاك والا فلا يعتبر اقراره الا بالشهادة العادلة الا في الاقرار بالبينة نعم المقر له بالنسب المتضمن تحميله على الغير لا يثبت نسبه باقرار الغير ولا بالشهادة ومات المقر على اقراره يرث عندنا المقر له الميراث ولا بالفرض ولا بالعصية **٢٣٢** لا السببية ولا النسبية ولا ذ

الارحام والاموال المولات قد الوفاة الشهادة وتشديد الميراث قاربين الا لأمهم بمحقق النزول والقرب **له قوله** امسكوه وبه اخذ مالك و الشافعي واحمد يثبت نسب ولد امة اذا اقربوا لها وان عزل عنها قال ابو حنيفة ومالك فيما عدا عن الربيع لا يثبت الا به عوة وبه قال الثوري والشافعي والحسن ل

قضى احد هما في امرأة غرت رجلاً بنفسها وذكرت انها حرة فولدت له اولاداً فقصوا ان يفي وليد بمثلهم قال مالك والقيمة في هذا اعدل ان شاء الله تعالى **القضاء في ميراث الولد المستحق قال مالك** الامر المجمع عليه عندنا ان الرجل يهلك وله بنون فيقول احد هم قد اقراني ان فلان ابنه ان ذلك النسب لا يثبت بشهادة انسان واحد ولا يجوز اقرار الذي اقر الا على نفسه في حصته من مال بيه يعطى الكشاهد له قدر ما يصيبه من المال الذي يهدى **قال مالك** فمفسر ذلك ان يهلك الرجل ويترك ابنتين له ويترك ست مائة دينار فيأخذ كل واحد منهما ثلاث مائة دينار ثم يشهد احدهما بان اباه الهالك قد اقران فلان ابنه فيكون على الذي شهد للذي استحق مائة دينار وذلك نصف ميراث المستحق لو تحقق ولو اقر له الاخر اخذ المائة الضميمة فاستكمل حقه وثبت نسبه وهو ايضا بمنزلة المرأة تقريباً للدين على ابها وعلى زوجها وينكز ذلك الورثة فعليها ان تدفع الى الذي اقرت له بالدين قدر الذي يصيبها من ذلك الدين لو ثبت على الورثة كلهم ان كانت امرأة ورثت الثمن دفعت الى الغريم ثمن دينه وان كانت ابنة ورثت النصف دفعت الى الغريم نصف دينه على حساب هذا ايدفع اليه من اقر له من النساء **قال مالك** فان شهد رجل على مثل ما شهد به المرأة ان فلان على ابيه ديناً احلف صاحب الدين مع شهادته شاهداً واعطى الغريم حقه كله وليس هذا بمنزلة المرأة لان الرجل تجوز شهادته ويكون على صاحب الدين مع شهادته شاهداً ان يحلف ويأخذ حقه كله فان لم يحلف اخذ من ميراث الذي اقر له قدر ما يصيبه من ذلك الدين لانه اقرب حقه وانكر الورثة وجاز عليه اقراره **القضاء في امهات الاولاد** مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابيه ان عمر ابن الخطاب قال ما بال رجال يطؤون ولاندهم ثم يعزلوهن لا تاتين وليدة يعترف سيدها ان قد التم بها الا احقت به ولدها فاعزلوا بعد ذلك او اتركوا مالك عن نافع عن صفية بنت ابي عبيد انها اخبرت ان عمر بن الخطاب قال ما بال رجال يطؤون ولاندهم ثم يدعونه يخرجون لا تاتين وليدة يعترف سيدها ان قد التم بها الا احقت به ولدها فارسلوهن بعداً وامسكوهن **قال مالك** الا مرعندنا في ام الولد اذا جنت جنابة ضمن سيدها ما بينها وبين قيمتها وليس له ان يسلمها وليس عليه ان يحمل من جنابتها اكثر من قيمتها **القضاء في عمارة الموات** مالك عن هشام بن عروة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من احيا ارضاً ميتة فمى له وليس لعرق ظالم الحق **قال والعرق** الظالم كل ما احتفلوا واخذوا غرس بغير حق مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابيه

ما رواه الطحاوي عن ابن عباس انه كان ياتي جارية فحملت فقال ليس مني اني اتيتها اتياً نالاً اريد به الولد وعن زيد بن ثابت انه كان يطأ جارية فارسية فيعزل عنها فجات بولد فاعتق الولد وجعلها وعنه انه قال لها من حملت قالت منك قال كذبت ما جعل اليك ما يكون منه الولد ولم يلقه مع اعتراف بوطيها ذكره الشافعي **له قوله** ارضاً ميتة اي لا مالك لها فمى له اي ملكها وليس لعرق ظالم باضافة عرق وتوحيده وظالم لضعفه اعطاه صاحب اي ليس يعرق من عروق ما غرس بغير حق بان غرس في ملك الغير بغير ارضه **له قوله** العرق الخ هو ان يغرس في ارض الغير غرساً يملكها به والعرق في الاصل احد عروق الشجرة ودوي بتوحيده ايضاً اي ليس لذي عرق ظالم الحق واما ما ظالم فهو ما أضف عرق مجازاً وصفه في حقيقة واما على تقدير اضافة العرق الى الظالم لكون الظالم صاحب العرق والحق للعرق اي مجازاً والمعنى من غرس في ارض غيره او زرعها فليس لغرسه وزرع حق ابقاء بل لما لك ان يقلعه مجازاً وقيل من غرس ارضاً حياً غيره او زرعها لم يستحق به الارض وهو اوفق لما سبق وظالم لان اضيف اليه فهو الغارس لانه تعترف في ملك الغير وان وصف به فالغرس سمي به لانه الظالم قال الخطابي في شرح ابي داود ومن الناس من يرويه باضافته الى الظالم وهو الغارس الذي غرس في غير حقه ومنهم من يجعل الظالم لغرساً للعرق يربى به الغراس والشجر وجعله ظالم لانه ثبت في غير محله واختار الا زهرى وابن فارس والشافعي كونه بالتثنية **١٢**

له قوله وعلى ذلك الزوال عدي وهذا تأخذ من احيا ارضا ميتة باذن الامام او بخير اذ نه فني له فاما ابو حنيفة فقال لا يكون له الا ان يجعلها له الامام قال و
يشيئ للامام اذا احياها ان يجعلها له وان لم يفعل لم يكن له واستدل له بحديث الارض لله ورسوله ثم كرم من يدي فمن احيا شيئا من موات الارض فله رقبته
اخرجه ابو يوسف في كتاب الاثار فانه اضاف الى الله ورسوله وكل ما اضيف الى الله ورسوله لا يجوز ان يختص به الا باذن الامام **له قوله** سيل مهزور
بالاشافة بتقدم الراي على المراسم ادى بن قتيبة قاله في النهاية وفي المصاير سهل المهزور مصرفا باللام قيل هو خطأ لان الاول مضاف والثاني مملو ووجه الثاني
ان المهزور مملو من مهزرة اذ اضربه **له قوله** فما زاد خال اللام عليه **له قوله** ومذنب بضم الميم وقم ذاك لمحبة وتحتية ساكنة
ونون مكسورة اخره موحدة وهو **له قوله** ايضا اسم واد من اودية المدينة **له قوله** على الاسفل وهذا هو الذي عليه الجمهور
في سقى الارض بالماء الغدير الموات

اذا اذبحوا عليه وضاق عليه سقي
الاول فالاول فيحبس كل واحد الماء
الى ان يبلغ الكعبين قال محمد وبه
ناخذ لانه كذلك الصلح بينهم كل قوم
ما اصطلموا واسلموا عليه من عيونهم
وسبلهم وانها هم وشربهم **له قوله** بفتح الكاف و

اللام بعد ما هنرة مقصورة هو
النبات رطبة وبأيسة وامرأته لها
النايت من الموات فان الناس فيه
سواء عند الجمهور وعند الحنفية
النايت بنفسه من غير ان يزده احد
واللام في يمنة لامل العاقبة والمنع
ان يكون حول البير كلا ليس عند
ماء غيره ولا يمكن اصحاب المواشي
دعيه الا اذا تمكنوا عن سقي بائهم من
تلك البير ثلثا يتصرفوا بالعطش
فيسئلون منعه من الماء منهم الرعي

له قوله لا ضرر ولا ضرار
اي يضر الرجل اخاه ابتداء ولا
يجزأ فينقصه من حقه والضرار
فقال اي لا يجازيه على اضراره الا افعال
الضرر عليه والضرر فعل واحد و
الضرار فعل اثنين والضرر ابتداء
الفعل والضرار الجزاء عليه وقيل للضرر
ما تقر به صاحبك وتنتفع به انت
والضرار ان تضره من غير ان تنتفع
وقيل هما بمعنى واحد والتكرار للتأكيد

قاله في النهاية **له قوله**
بين اكنافكم بالياء للثناة اي بينكم قال
عياض ورواه بعض رواة المؤطا
بالنون ومعناه ايضا بينكم والكشف
الجانب **له قوله** خيليا الخليل
النهري وخذ من النهري الكبير ويقال
جانبه خيليا قاله في الصحاح و
في النهاية الخليل يهرق قطعه من
الاعظم الى موضع ينتفع به **له قوله**
العريض بالعين المهملة

ان عمر بن الخطاب قال من احيا ارضا ميتة فني له قال مالك وعلى ذلك الامر
عندنا **القضاء في المياه** مالك عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم
انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في شيل مهزور ومذنب يمسك
حمة الكعبين ثم يرسل لا على على الاسفل مالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن
ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع فضل الماء لمنعه به الكلاء
مالك عن ابي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن امه عمر بنت عبد الرحمن انها اخبرت
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع نفع بئر القضاء في المرفق مالك
عن عمرو بن يحيى المازني عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا
ضرار مالك عن ابن شهاب عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم قال لا يمنع احدكم جارة خشبة يغرزها في جداره ثم يقول ابو هريرة مالي اركم
عنها معرضين والله لا يرمين بها بين اكنافكم مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن
ابيه ان الضحاك بن خليفة ساق خيلياه من العريض واراد ان يربه في ارض محمد
ابن مسلمة فابى محمد فقال له الضحاك لم تمنعني وهولك منفعة تشرب به اولا واخر
ولا يضرني فابى محمد فكلهم فيه الضحاك عمر بن الخطاب فدعا عمر محمد بن مسلمة
فامرهم ان يحل سبيله فقال محمد لا والله فقال عمر لم تمنع اخاك ما ينفعه وهولك نافع
تسقى به اولا واخر او هو لا يضرني فقال محمد لا والله فقال عمر والله ليرن به ولو على
بطنك فامرهم عمر ان يربه ففعل الضحاك مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن ابيه انه
قال كان في حائط جدار ببيع لعبد الرحمن بن عوف فاراد عبد الرحمن بن عوف ان
يحوله الى ناحية من الحائط هي قريبا الى رضه فمنعه صاحب الحائط فكلهم عبد الرحمن
ابن عوف عمر بن الخطاب في ذلك ففضى عمر لعبد الرحمن بن عوف بتحويل القضاء
في قسم الاموال مالك عن ثور بن زيد الدبلبي انه قال بلغني ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال لما دارا وارض قسمت في الجاهلية فني على قسم الجاهلية واما
دارا وارض دركها الاسلام ولم تقسم فني على قسم الاسلام قال مالك فيمن هلك
وترك اموالا بالعالية والساقلة ان البعل لا يقسم مع النضر الا ان يرضى اهله
بذلك وان البعل يقسم مع العين اذا كان يشبهها وان الاموال اذا كانت بارض

والضاد المحبة مصغرا واد بالمد ينة **له قوله** فامرهم عمر اي امرهم الضحاك ان يجري بخيليه في ارض ابن مسلمة ولو لم يرض به
قيل ان عمر لم يقض على محمد بذلك واما حلف على ذلك ليرجع الى الافضل ثقة انه لا يخلفه وقيل هو على سبيل الحكم وقال مالك كان يقول
حدث للناس اقدية بقدر ما يجدون من الفجور فلو كان الشان معتدلا في زماننا كما اعتدله في زمن عمر رأيت ان يقضى له باجزائه ماء
في ارضك لانه تشرب به اولا واخر او لا يضرني ولكن فسد الناس فاخاف ان يطول وينسى ما كان عليه جرى الماء فيعدي به حادرك في
ارضك **له قوله** فضى عمر اي حكم بتحويله لعبد الرحمن لانه حصل حديث لا يمنع احدكم جارة على ظاهرها وعادة الى كل ما يحتاج الجار الى الانتفاع
به من دارجاء وارضه والشهو ومن مذهب مالك والى حنيفة عدم القضاء بشئ من ذلك الا بالرضا الحديث لا يحل مال امرئ الا من طيب نفسه منه **له قوله**
فني على قسم الجاهلية اي لا ينقض في الاسلام تلك القسمة كما ان النكحة الجاهلية تبقى على حالها

له قول عديبة بن ميم وفقر الحاء وتشديد القتية المكسورة وفقر الصاد المهملة الاضماري الحارفي الذي التابع ثقة قليل الحديث **له قول** على اهلها في شرح السنة ذهب اهل العلم الى ان ما افسدت الماشية بالنها من مال الخيز فلامن على اهلها وما افسدت بالليل فمذ ما لكها لان في العرف ان احباب الخواطر يحفظونها بالنها واحباب المواشي بالليل فمن خالف هذه العادة كان خارجا عن رسوم الحفاظ هذا اذا لم يكن مالك الدابة معها فان كان معها فعليه ضمان ما اتلفه سواء كان راكبا او سائرا او قاعدا او كانا وسواء اتلف بيد اهلها او غيرها وهو مذاهب مالك والشافعي واحد وقال ابو حنيفة لا ضمان فيها اذا لم يكن المالك معها لئلا ولا عنها واواستدل لذلك **له قول** يوم يأخذها ولا يزداد على ذلك لقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه **له قول** يوم يأخذها ولا يزداد على ذلك لقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه **له قول** يوم يأخذها ولا يزداد على ذلك لقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه

واحدة الذي بينهم متقارب فانه يقام بكل مال منها ثم يقسم بينهم والمساكن والذين هم هذه المنزلة **القضاء في الضواري والحريسة** مالك عن ابن شهاب عن حرام بن سعد بن فحيفة ان ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط رجل فاقست فيه فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان على اهل الحائط حفظها بالنها وان ما افسدت المواشي بالليل ضمانا على اهلها مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب ان رقيقا لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مزينة فانخرها فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فامر عمر كثير بن الصلت ان يقطع ايديهم ثم قال عمر اراك تجيعهم ثم قال عمر والله لا غرمناك غرما يشق عليك ثم قال للزني كم ثمن ناقتك فقال للزني كنت والله امنعها من اربع مائة درهم فقال عمر اعطه ثمان مائة درهم قال مالك وليس على هذا العمل عندنا في تضعيف القيمة ولكن مضى امر الناس عندنا على ان غرم الرجل قيمة البعير او الدابة يوم يأخذها **القضاء فيمن اصاب شيئا من اهلها ثم قال مالك** الا امر عندنا فيمن اصاب شيئا من اهلها ثم ان على الذي اصابها قد تروا نقص من ثمنها وقال مالك في الجمل يصول على الرجل فيخافه على نفسه فيقتله او يعقره فانه ان كانت له بينة على انه ارادة وصالح عليه فلا غرم عليه وان لم تقم له بينة الامقالتة فهو ضمان للجمل **القضاء فيما يعطى العمال قال** مالك فيمن دفع الى الغسال ثوبا يصبغه فصبغه فقال صاحب الثوب لو اترك هذا الصبغ وقال الغسال بل انت امرتني بذلك فان الغسال مصدق في ذلك والحياط بمثل ذلك والصنائع مثل ذلك ويحلفون على ذلك الا ان يأتوا بما لا يستعملون في مثله فلا يجوز قولهم في ذلك وليلحلف صاحب الثوب فان ردها واني ان يحلف حلفا للصبغ وقال مالك في الصباغ يدفع اليه الثوب فيخطئه به فيدفعه الى رجل اخر حتى يلبسه الذي اعطاه اياه انه لا غرم على الذي لبسه ويغرم الغسال لصاحب الثوب وذلك اذ البس الثوب الذي دفع اليه على غير معرفة بانه ليس له فان لبسه وهو يترانه ليس ثوبه فهو ضمان له **القضاء في الحماله والحول قال** مالك الا امر عندنا في الرجل يحيل الرجل على الرجل بدین له عليه انه ان اقلس الذي احيل عليه او مات ولم يدع وقاء فليس للحمال على الذي احواله شيء وانه لا يرجع على صاحبه **الاول قال** مالك وهذا الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا قال مالك فاما الرجل يتحمل له الرجل بدین له على رجل اخر ثم يهلك المتحمل ويفلس فان الذي تحمل له يرجع على غريمه **الاول القضاء فيمن ابتاع ثوبا وبه عيب قال** مالك اذا ابتاع الرجل ثوبا و

والشافعي والجوهي قال البيهقي قد كان تضعيف الغرامة من سرقة في ابتداء الاسلام ثم صار منسوخا واستبدل الشافعي على نفسه بحديث البراءين ما افسدت المواشي ضمانا على اهلها فقد حكم بال ضمان ولو يقتل ابنه اضعف الغرامة انتهى **له قول** قد روي نقص من ثمنها وبه قال الشافعي واحد وعند ابو حنيفة فيه تفصيل سيأتي في الديات **له قول** الجمل وبه قال الشافعي واحد واكثر اهل العلم لانه قتله دفعاعنه فكان كقتل سائر سيفا وقال ابو حنيفة يوجب القيمة في قتل جمل صالح عليه **له قول** والصائغ الذي يبيع الذهب والفضة يحلفون على ذلك وبه قال ابن ابي ليلى لانهم اتفقوا على الاذن في الصبغ ثوب الثوب

ادعى عليه خلافا لبيضة اوليئبث الحيا لنفسه وهو ينكر ذلك والقول للسكر **له قول** حلف الصباغ ونظائره وقال ابو حنيفة القول لرب الثوب لان الاذن يستغاد منه ولو انكر اصل الاذن فالقول قوله فكذلك اذا انكر صحتة لكنه يحلف لانه انكر شيئا لو اقر به لزمه واذا حلف فهو بالخيار اذا نشأ ضمن الحياط والصباغ وان شاء يأخذ الثوب واعطاه اجر مثله كذا في الهداية **له قول** على صاحبها وبه قال الشافعي انه لا يرجع للمتأمل على الجمل وان قوى المتأمل عليه بموت او غيره وهو قول احمد والليث والي نور وابن المنذر ويؤيده ما روي ابن المسيب انه كان له على رجل دين فاحاله على اخر فمات المتأمل عليه فقال ابن المسيب اخترت عليا وقال ابيدك الله فممن رجوعه وعند ابو حنيفة يرجع **له قول**

له قوله وبه عيب في الدار المختار حدث عيب آخر عند المشتري بغير فعل لئلا ثم فلو به بعد القبض رجع بحصته من الثمن ووجب لارث وأما قبله فله أخذه أو رده بكل الثمن مطلقاً رجع بنقصانه قال الشامي قوله وأما قبله أي وأما إذا كان حدث العيب الثاني بفعل البائع قبل القبض خير المشتري سواء وجد به عيباً أو لا بين أخذه أي مع طرح حصة النقصان من الثمن وبين رده وأخذ كل الثمن وكذا لو كان بأفة ساءية أو بفعل المعقود عليه فإنه يرد بكل الثمن أو يأخذه وي طرح عنه حصة جناية المعقود عليه وكذا لو كان بفعل اجنبي فإنه يغير قوله رجع بنقصانه بأن يقوم بلا عيب ثم مع العيب ويخطر في التقاوت فإن كان مفقوداً **عشر القيمة** رجع بعشر الثمن وإن كان أقل أو أكثر فعل بهذا الطريق **له قوله** من ثمن الثوب و عند أبي حنيفة إذا حدث عيب عند المشتري **٤٣٥** يرجع بالنقصان على البائع إلا أن يأخذه البائع كذا لم يمتثل بملك المشتري **له قوله**

من الثمن في النهاية والفعل العطية والهبة ابتداء من غير عوض ولا استحقاق يقال فله بفعله بالضم والخلة بالكسر العطية **له قوله** الثمنان هما إلى صنيعة كان عند موته صلى الله عليه وسلم ثمان سنين وسبعة أشهر وهو أول مولود ولد في الانصار ربيع الهجرة **هـ** **له قوله** فقلت بغير النون والياء الخلة أي وهبت واعطيت **له قوله** فأدعته قال النووي فيه استحياب التسوية بين الأولاد في الهبة فلا يفصل بعضهم دون بعض ومنها الشافعي ومالك وأبي حنيفة أنه مكروه ليس بحرام والهبة حبيصة وقال أحمد والثوري واسحق وغيرهم هو حرام قال محمد وبهذا كله تأخذ ينبغي للرجل أن يسوي بين ولده في الخلة قال الطحاوي اختلف أصحابنا في التسوية فقال أبو يوسف فيها الذكر والأنثى وقال محمد بل يجعلها بينهم على قدر ما ورث للذكر مثل حظ الأنثيين **هـ** **له قوله** جاد عشرين يعني القطع قاله القاري يعني أن ذلك يجب منها فهو صفة الخلة التي وهبها ثمها يريد فخلها منها عشراً وسقاً والوصف ستون صاعاً والغاية موضع على بريد من المدينة **هـ** **له قوله** جاد بكسر الجيم وضمها هو اقصوا ما كس من الثمن وقطع عنه **هـ** **له قوله** وإنما هو اليوم مال و ارث أي من يورث مني لأنه داخل في تركتي وغير خارج من منكن وهذا نص على أن الهبة لا تقيد بالملك إلا بحوزة مقبوضة وهو مذهب الخلفاء الراشدين والأئمة الثلاثة وقال أحمد وأبو ثور نعم الهبة والصدقة من يورث **له قوله** أراها جارية بضم الهمزة أي اظن ما في بطنها جارية وفيه حصول الظن بمثل ذلك وإنما المتمعن العلم فلا يخالفه قوله تعالى إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام **هـ** **له قوله** عبد ممنوناً والقاري بالقاف والراء وتشديد الباء منسوب إلى قارة **له قوله** من فحل أي أعطى فخله بالكسر أي عطية ومفعولاً لم يحزها بضم الميملة بعد ها زاي معجمة من الحوزة أي لم يجمعها ولم يقبضها الذي فحلها بصيغة الجهرول أي الذي أعطى هو الموهوب له حق تكون أي الخلة أن مات لورثته أي الوهاب في الخلة باطل لا تقيد ملكاً بل هو مشترك بين الورثة **هـ**

به عيب من حرق أو غيره قد علمه البائع فشهد عليه بذلك أو قبله فأحدث فيه الذي ابتاعه حدثاً من تقطيع ينقص من ثمن الثوب ثم علم المبتاع بالعيب فهو رد على البائع وليس على الذي ابتاعه غرم في تقطيعه أياه **قال مالك** وإن ابتاع رجل ثوباً وبه عيب من حرق أو عوار فرغم الذي بأعه أنه لم يعلم بذلك وقد قطع الثوب الذي ابتاعه أو صبغه فالمبتاع بالخيار أن شاء أن يوضع عنه قدر ما نقص الحرق أو العوار من ثمن الثوب ويمسك الثوب فعل وإن شاء أن يغم ما نقص التقطيع أو الصبغ من ثمن الثوب يرد فعل وهو في ذلك بالخيار فإن كان المبتاع قد صبغ الثوب صبغاً يزيد في ثمنه فالمبتاع بالخيار أن شاء أن يوضع عنه قدر ما نقص العيب من ثمن الثوب وإن شاء أن يكون شريكاً للذي بأعه الثوب فعل في نظركم ثمن الثوب وفيه الحرق أو العوار فإن كان ثمنه عشر دراهم و ثمن ما زاد فيه الصبغ خمسة دراهم كانا شريكين في الثوب لكل واحد منهما بقدر حصته فعلى حساب هذا يكون ما زاد الصبغ في ثمن الثوب ما لا يجوز من الخل **مالك** عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف وعن محمد بن النعمان ابن بشير إنهما حدثاه عن النعمان بن بشير أنه قال إن أباه بشير أتى به الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أني فخلت ابني هذا غلاماً كان لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل ولدك فخلته مثل هذا قال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرجعه ما لك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت إن أبا بكر الصديق كان فخلها جاد عشرين وسقاً من ماله بالغابة فلما حضرته الوفاة قال والله يا بنية ما من الناس أحد أحب إلي غني بعدى منك ولا اعز علي فقرا بعدى منك وأني كنت فخلتك جاد عشرين وسقاً فلو كنت جاد دتية وأحزنته كان لك وإنما هو اليوم مال وارث وإنما هما أخواك واختاك فاقسموا على كتاب الله قالت عائشة فقلت يا أبت والله لو كان كذا وكذا تركته إنما هي سماء فمن الأخرى قال ذو بطن ابنة خارجه أراها جارية ما لك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبيد القاري أن عمر بن الخطاب قال ما بال رجال يخلون أبناءهم فخلها ثم يسكنونها فإن مات ابن أحد قال مالي بيدي لم أعطه أحد وإن مات هو قال هو لا بني قد كنت أعطيت أياه من فحل فخله فلم يحزها الذي فخلها حتى يكون أن مات لورثته فني باطل ما يجوز من العطية **قال مالك** الأمر عندنا فيمن أعطى أحداً

له قوله عبد ممنوناً والقاري بالقاف والراء وتشديد الباء منسوب إلى قارة **له قوله** من فحل أي أعطى فخله بالكسر أي عطية ومفعولاً لم يحزها بضم الميملة بعد ها زاي معجمة من الحوزة أي لم يجمعها ولم يقبضها الذي فحلها بصيغة الجهرول أي الذي أعطى هو الموهوب له حق تكون أي الخلة أن مات لورثته أي الوهاب في الخلة باطل لا تقيد ملكاً بل هو مشترك بين الورثة **هـ**

له قوله ثوابها أي عوضها من المعطى له لكونه فقيراً **له قوله** فلا يصح الرجوع عنها وما الذي وهب للثواب فإذا لم يشب كان للواهب الرجوع في هبته وبه قال أحمد في ظاهر مذهبه وكذا الشافعي فيما حكى عنه البغوي وقال أبو حنيفة يصح الرجوع مطلقاً **له قوله** له صاحبها أخذها قال المصنف لا تكسر الهدية على ضربين هدية للكرامات وهدية للصلة فيما كان للكرامات على سبيل البيع ففيه العوض وما كان للصلة فلا يلزم المكافآت **له قوله** المرى بضم الميم وتشديد الراء نسبة إلى قبيلة من تميم تسمى ثقيف **له قوله** من وهب هبة قال محمد وبهذا أخذ من وهب هبة لذي رحم محرماً على وجه صدقة فقبضها الموهوب له فليس للواهب أن يرجع فيها ومن وهب هبة لغير ذي رحم محرم وقبضها فله أن يرجع فيها أن لم يشب منها أو يرد خيراً في يده أو يخرج من ملكه أي ملك غيره وهو قول أبي حنيفة و **٤٣٣** العامة من فقهاء النخز وتفصيله في حديث

عطية لا يريد ثوابها فاشهد عليها فانها ثابتة للذي اعطىها الا ان يموت المعطى قبل ان يقبضها الذي اعطىها قال وان اراد المعطى مساكنها بعد ان اشهد عليها فليس ذلك له اذا قام عليه بها صاحبها اخذها قال مالك ومن اعطى عطية ثم نكل الذي اعطاها فجاء الذي اعطىها بنشاهد يشهد له انه اعطاه ذلك عرضاً كان او ذهباً او ورقاً او حيواناً احلفا لذي اعطى مع شهادة شاهدين فان ابى الذي اعطى ان يحلف حلفا لمعطى وان ابى ان يحلف ايضاً ادى الى المعطى ما ادعى عليه اذا كان له شاهد واحد فان لم يكن له شاهد فلا شيء له قال مالك من اعطى عطية لا يريد ثوابها ثم مات المعطى فورثته بمنزلته وان مات المعطى قبل ان يقبض المعطى عطيته فلا شيء له وذلك انه اعطى عطاء لم يقبضه فان اراد المعطى ان يمسكها وقد كان اشهد عليها حين اعطاها فليس ذلك له اذا قام صاحبها اخذها **القضاء في الهبة** مالك عن داود بن الحصين عن ابي غطفان بن طريف المريعي ان عمر بن الخطاب قال من وهب هبة لصلة رسم او على وجه صدقة فانه لا يرجع فيها ومن وهب هبة ليرى انه اراد بها الثواب فهو على هبته يرجع فيها اذا لم يرض منها وقال مالك الامر بالمجتمع عليه عندنا ان الهبة اذا تغيرت عند الموهوب له للثواب بزيادة او نقصان فان على الموهوب له ان يعطى صاحبها قيمتها يوم قبضها **الاعتصاف في الصدقة** قال مالك الامر عندنا الذي لا اختلاف فيه ان كل من تصدق على ابنه بصدقة وقبضها الابن او كان في حجره فاشهد له على صدقته فليس له ان يعتصر شيئاً من ذلك لانه لا يرجع في شيء من الصدقة قال مالك الامر بالمجتمع عليه عندنا فمن نكل ولده فخلا او اعطاه عطاء ليس بصدقة ان له ان يعتصر ذلك ما لم يستحدث الولد ديناً يلائمه الناس به ويأمنونه عليه من اجل ذلك العطاء الذي اعطاه ابوه فليس لابيه ان يعتصر شيئاً من ذلك بعد ان تكون عليه الديون قال مالك او يعطى الرجل بنته او ابنته فتتكم المرأة الرجل وانما تنكح لغناه ولما للذكر اعطاه ابوه فيريد ان يعتصر ذلك الاب او تزوج الرجل المرأة قد نكلها ابوها فنكل نكاحاً تزوجها او يرفع في صداقها لغناها وماله الذي اعطاها ابوها ثم يقول لاب انا اعتصر ذلك فليس له ان يعتصر من ابنه ولا من ابنته شيئاً من ذلك اذا كان على ما وصفت لك **القضاء في العشر** مالك عن ابن شهاب عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله الانصاري ان رسول

تظهر فوائد قيود على ما في الهدية وشرحه ان الهبة لا تخلو اما ان تكون مقبوضة او غير مقبوضة فان كانت غير مقبوضة يجوز للواهب الرجوع فيها ويعمل برجوعه لان الهبة الغير المقبوضة لا تفيد ملكاً وان كانت مقبوضة فلا يخلو اما ان يكون لذي رحم محرماً الذي قرابة المحرمية كالاصول والفروع واما ان يكون لغيره سواء كان اجنبياً او محباً ذا قرابة ولو يكن محرماً ولم يكن ذارماً فان كان الاول فلا يصح الرجوع فيه لان المقصود صلة الرحم وقد حصل وان كان الثاني فان كان على سبيل الصدقة فلا يرجع فيها والا فله الرجوع في الهبة الا ان يمنح ما نكح **له قوله** اذا لم يرض منها و به اخذ مالك انه ليس له الرجوع اذا وهب احتساباً

للامر الاخرى واما اذا وهب لارادة العوض فلم يعرض فله الرجوع وقال ابو حنيفة يصح الرجوع عنه الا باحد سبعة امور القرابة والموت و الزوجية والهلاك والخروج من الملك والعوض والزيادة واحتمل لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم الواهب احق بهبته ما لم يشب منها أي لم يعرض رواه البيهقي وابن ماجة والدارقطني عن ابي هريرة **له قوله** يوم قبضها يعني اذا لم يعرض عنها وقال ابو حنيفة الزيادة المتصلة بمنع عن الرجوع ولا يجب القيمة واما النقصان فغير ما نكح **له قوله** العشر هو ان يقول الرجل لصاحبه اعمرتك داري اي جعلتها لك مدة عمرتك فان اقتصر هذا القدر ولم يقل لورثته من بعدك فهذا هبة إلى حنيفة والشافعي واحد ان تكون تلك الدار لورثته من بعده لا يرجع الى المعمر خلافاً لما حكى ذكر في المحل قلت العشر بضم العين على وزن الكبرى اي يجعل داره له مدة عمره فاذا مات المعمر ترك على المعمر كسر الميم وقصورته ان يقول اعمرتك داري هذا واهي لك عمري او ما عشت او مدة حياتك او وهبت فاذا امت فهو رد على وهو حرام عند الجمهور وشرط الرد باطل بل هي في حكم الهبة فهي للمعمر حرام ولورثته بعده ولا يرد الى المعمر الواهب عندنا هبة بئاً وبه قال الشافعي في الجديد ونقل ذلك عن ابن عمر وابن عباس وعلى وقال مالك والليث والشافعي في القديم العشر تمليك المنافع للبعين ويكون للمعمر له السكنى فاذا مات عادت الى المعمر فان قال لك ولعقبك كان سكناً لهم فاذا انقرضت عادت الى المعمر وقال هبة بئاً بغيره من الاحاديث مطلقة فنعلم بالطلاق والمقتيد جميعاً واما السكنى بالضم ان يقول داري لك سكنى في مائة

الرجوع في الهبة لا يريد ثوابها فاشهد عليها فانها ثابتة للذي اعطىها الا ان يموت المعطى قبل ان يقبضها الذي اعطىها

له قوله ولعقبه بكسر القاف وجوز سكنها مع فتح العين وكسرهما وهو اولاد الانسان ما تناسلوا قاله النووي **مرسه قوله** ولعقبك واما يوم الرجوع اذا قل هو لك ولعقبك والعمرى يتوجه الى المنفعة دون الرقبة وهل ليس لك به مسلک العارية والوقف روايتان عن مالك ويستدل على ذلك بمفهوم حديث جابر وماء البخاري عن جابر انه قال انما العقب العقب الذي احب اليه صلى الله عليه وسلم ان يقول هو لك لعقبك واما اذا قال هو لك ما عشت فانها ترجع الى صاحبها **مرسه قوله** رآى ان له فذل فذله ذلك على انه انما يكون العمرى لورثة المصير له اذا قيد بقوله ولعقبك لا فيما اقتصر على قوله هو لك ما عشت كذا في المحل قلت دل هذا على ان السكني عنده عارية ترجع الى المصير الى ورثته بعد موت مزاحمة **٢٢٤** له السكني واما العمرى فخذة انها له ولعقبه بعد ليس فيه رجوع **مرسه قوله**

عقاصها بكسر العين وفتح الصاد وهو الوعاء التي تكون فيه النفقة **مرسه قوله** او غيره **مرسه قوله** وكما انها بكسر الواو والمد الخط الذي يشده الوعاء **مرسه قوله** ثم عرفها سنة قال ابن الملك ومعنى التعريف للشيء وطلب صاحبها قال المحلواي وادنى التعريف ان يشهد على الاخذ ويقول اخذتها لا ردها على صاحبها فان فعل ذلك ولو يعرفها كذا قال ابن الهمام خلاص الامر يقتضي تكرار التعريف عرفا وعادة وان كان طرفه للتعريف يصدق لوقوعه مرة واحدة لكن يجب حمله على المعتاد من انه يفعلها وقتا بعد وقت **مرسه قوله** فان جاء فان بين علامتها حل الدفع ولا يجب بلا حجة عند ابن حنيفة والشافعي **مرسه قوله** والافشاك بنصب النون اي ازمشاك متلصبا بها واصنع ما شئت من صدقة او بيع او امساك او اكل ونحوها فهو منصوب على المفعولية **مرسه قوله** او للذئب معناه الاذن في اخذها واستدله بذلك مالك على ان من اخذ شاة في قفلة فاكلها فلا ضمان لانه صلى الله عليه وسلم اذن له حيث قال هو لك او لاخيك واحبا لخطاوي بانه ليس للعلية كما قال للذئب **مرسه قوله** حتى يلقاها ربهما به اخذ الشافعي ومالك واحمد ان تركه الا بل افضل وفي معناه البعل والحمار والفرس وعند ابن حنيفة في المشهور عنه انه لا فرق بين الغنم والابل في فضيلة الالتقاط اذا خاف

الله صلى الله عليه وسلم قال من اعمر عمرى له ولعقبه فانها للذي يعطاها لا ترجع الى الذي عطاها ابدا لانه اعطى عطاء وقعت فيه المواريث ما لك عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم انه سمع مكحول الدمشقي يسأل القاسم بن محمد عن العمرى وما يقول لناس فيها فقال لقاسم بن محمد ما ادركت الناس الا وهم على شروطهم في اموالهم وفيما اعطوا قال مالك الامر عندنا ان العمرى ترجع الى الذي اعمرها اذ الم يقل هو لك ولعقبك ما لك عن نافع ان عبد الله بن عمر ورث حفصة بنت عمر دارها قال وكانت حفصة قد اسكنت بنت زيد بن الخطاب ما عاشت فلما توفيت بنت زيد قبض عبد الله بن عمر المسكن ورأى انه له القضاة في اللقطة مالك عن ربيعة بن عبد الرحمن عن يزيد مولى المنبث عن زيد بن خالد الجهني انه قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن اللقطة فقال اعرف عقاصها ووثقها ثم عرفها سنة فان جاء صاحبها والا فشاؤك بها قال فضالة الغنم يا رسول الله قال هو لك او لاخيك او للذئب قال فضالة الابل قال مالك ولها معها سقاءها وحذاءها ثم اكل الشجر حتى يلقاها ربهما ما لك عن ايوب بن موسى عن معاوية بن عبد الله بن بدر الجهني ان اباة اخبره انه نزل منزل قوم بطريق الشام فوجد صرة فيها ثمانون دينارا فذكرها لعمر بن الخطاب فقال لعمر عرفها على بواب المساجد وذكرها لكل من ياتي من الشام سنة فاذا مضت السنة فشاؤك بها ما لك عن نافع ان رجلا وجد لقطة فنجأ بها الى عبد الله بن عمر فقال له اتي وجدت لقطة فماذا ترى فيها فقال له عبد الله بن عمر عرفها فقال قد فعلت قال زد قال قد فعلت قال له عبد الله بن عمر لا امر لك ان تأكلها ولو شئت لم تأخذها القضاة في استهلاك العبد اللقطة قال مالك الامر عندنا في العبد يجز اللقطة فيستهلكها قبل ان تبلغ الاجل الذي اجل في اللقطة وذلك سنة انها في رقبته امان ان يعطى سيده شمن ما استهلك غلامه واما ان يسلم اليهم غلامه وان امسكها حتى ياتي الاجل الذي اجل في اللقطة ثم استهلكها كانت ديناء عليه باتباعه ولم تكن في رقبته ولم يكن على سيده فيها شيء **القضاء في الضوال** مالك عن يحيى بن سعيد عن

الضياح في الدار المختار عن التاتارخانية انه ندب التقاط البهيمة الضالة ما لم يخف ضياعها فيجب ويكره لو معها ما تدفع به عن نفسها كقرون البقر وقد مر الا بل **مرسه قوله** ولو شئت لم تأخذها وفي الاثر انه لم يوقت في التعريف بسنة ذكره اكلها مطلقا وكذا اخذها ولم يأخذ به مالك ولا الشافعي والجمهور بل قالوا بوقت التعريف واستحبوا اخذها وقالوا لو تركها ضاعت واما حوا اكلها بعد التعريف **مرسه قوله** ولم يكن على سيده لان الشرع اذن له بالانتفاع فكان ضمانا بحقه فلا يظهر في حق المولى وقال ابو حنيفة والشافعي ان اتلفه طول وبه بقضاء الدين او بالبيع فيه سواء اتلفه قبل التقاطه او بعد لانه ضمان جنابة فيتعلق برقبة ويظهر في حق المولى **مرسه قوله** في الضوال قال المحل الضالة لا يقع على الدار وهو الدنانير والمنافع ونحوها واما الضالة اسم للحيوان الذي تنزل عن صاحبها كالابل والبقر والطير **مرسه قوله**

له قول يفاعا بغير الحنفية والغاء اي مراهما وفي نسخة غلام يفاع بالرفع ٢٢ قوله وكان الغلام ابن عشر سنين قال الحافظ اما وصية الصبي المميز فنيه خلاف يمنحها الحنفية والشافعي في الاظهر ومحمدا مالك واحد والشافعي في قول ربه السبكي وذكر البيهقي ان الشافعي ملق القول به على صحة الاثر المروي في الموطا وهو قوي فان رجاله ثقات وله شاهد وقيد مالك عن حماد بن اذاعقل ولم يغلط وفي الهداية ولا يصح وصية الصبي لمميز لانه تبرع والصبي ليس من اهله وقال الشافعي يصح لان عمر اجاز وصية يفاع قلنا الاثر موعول على انه كان قريب العهد بالحكم فما زاد اذ كان وصيته في هبة وامره فنه وذلك جائز عندنا لفظ الكوكبي بقطع التا ويلين ٢٢ قوله قد بلغني من الوجه ما تزككون من نائبة في الاشياء كما ذهب اليه الاخفش واختاره ابن مالك وفي (٢٢٩) القرآن وقد بلغت من الكبر عتيا ان يكون الفاعل محذوفاً والتقدير قد بلغني جهد من الوجه

شرح في الموصوف
واقيم الصفة مقامه
قال ابن مالك وهذا
الحذف يكثر قبل من
لدلائها على التبعيض
ومنه قوله تعالى و
لقد جاءك من ربنا
المرسلين اي منها من
انباءهم ١٢ هـ
افا تصدق بهمة
الاستغناء لا استحقاق
والغناء عاطفة وقيل
نائبة عن قوله
ما ترى والرواية بصرية
ومفعولها وهو
العائد الى ما محذوف
١٢ هـ قوله فانا
ذو مال في موضع
الحال من الضمير في
بلغ والرابطة واو
الحال والمجمل مستأنفة
لا عمل لها من الاعراب
١٢ هـ قوله الا
ابنة هي ام التحمل الكبر
والمواد بالحصر حصر
خاص فانه كان له
ورثة بالتعصيب من
بنينهم ١٢ هـ قوله
فقال رسول الله اخبرني
جواب وهي منها ما قد
مسألة الجملة اي لا تصدق
بكل الثلثين ١٢ هـ
قوله فالشطر اي
النصف وهو بالرفع
مبتدأ له خبره محذوف
اي شطرا تصدق به

عن عبد الله بن ابي بكر بن حزم عن ابيه ان عمر بن سليمان الزرقاني اخبره انه قيل لعمر بن الخطاب ان ههنا غلاما يفاعا لم يحتلم من غسان ووارثه بالشام وهو ذو مال وليس له ههنا ابنت عمر له فقال له عمر فليوص لها قال فاوصي لها بما قال له بريحتم فقال عمر بن سليمان فبيع ذلك المال بثلاثين الف درهم وبنت عمه التي اوصي لها هي ام عمر بن سليمان الزرقاني مالك عن يحيى بن سعيد عن ابي بكر بن حزم ان غلاما من غسان حضرته الوفاة بالمدينة ووارثه بالشام فذكر ذلك لعمر بن الخطاب فقيل له ان فلانا يموت افيوصي فقال فليوص قال يحيى ابن سعيد قال ابو بكر وكان الغلام ابن عشر سنين او اثنتا عشرة سنة فاوصي ببيع ربحتم فباعها اهلهما بثلاثين الف درهم قال مالك الامر لم يجتمع عليه عندنا ان الضعيف في عقله والسفيه والمصاب الذي يفيق احيا نايحوز وصاياهم اذ كان معهم من عقولهم ما يعرفون ما يوصون به فاما من ليس معه من عقله ما يعرف بذلك ما يوصي به وكان مغلوبا على عقله فلا وصية له القضاء في الوصية في الثلث لا تتعك مالك عن ابن شهاب عن عامر بن سعد بن ابي وقاص عن ابيه سعد بن ابي وقاص انه قال جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني عام حجة الوداع من وجع اشتد بي فقلت يا رسول الله قد بلغني من الوجع ما ترى وانا ذو مال ولا يرثني الا ابنة لي افا تصدق بثلاثي مالي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فقلت فالشطر قال لا ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الثلث والثلث كثير انك ان تذر ورثتك اغنياء خير من ان تذرهم عالة يتكفون الناس وانك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله الا اجرت بها عليها حتى ما تجعل في في امرائك قال فقلت يا رسول الله اخلف بعتل صحابي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انك لن تخلف فتعمل عملا صالحا الا ازددت به درجة ورفعة ولعلك ان تخلف حتى ينتفع بك اقوام و يُضربك آخرون اللهم امض لا صحابي هجرتم ولا تروهم على عقابهم لكن البائس سعد بن خولة يرثي له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مات بمكة قال مالك في الرجل يوصي بثلث ماله لرجل ويقول غلامي يخدم فلانا ما عاش ثم هو حر فينظر في ذلك فيوجد العبد ثلث مال الميت قال فان خدمة العبد تقوم ثم يتحصان يحاص الذي اوصى له بالثلث بثلثه ويحاص الذي وصى بها جرمها قبل يحاط موت المهاجرة فكم هجرة كيف ما كان وقيل انما

ويروى بالخبر عطف على قوله بثلاثي مالي وضبط في الفائق بالنصب بفعل مضمر اي اوجب الشطر قال النووي اجمعوا على ان من له وارث لا ينقد وصية بالزيادة على الثلث الا باجازته وعلى نفوذها باجازته في جميع المال واما من لا وارث له فلهذا هبة لمجربوات لا يصح فيها زاد على الثلث وجوز ابو حنيفة واصح واحد في رواية ٢٢ قوله كثير او كبير بالشك هل هي بالثلاثة او بالوحدة وفيه دليل على ان الاول ان ينقص عن الثلث ١٢ هـ قوله انك ان تذر ورثتك اغنياء خير بغير الهمة في ان مصداقية ناصبة للفعل الموصوف رفع بالابتداء وخبر خبره والجملة خبر ان في قوله انك ويجوز كسر ان في حرف الشطر والفعل بعد ها مجزوم وحيد فالحجوب محذوف اي فهو خير فيكون قد حذف المبتداء مقرونا بالغاء والبقى المفعول ليس هذا غرضنا بالضرورة كما زعمه النحويون ١٢ هـ قوله عالة اي فقراء وهو جمع عائل الفعل منه مال يعيل اذ افتقر ١٢ هـ قوله يتكفون اي يبسطن اليهم كسروا ١٢ هـ قوله حتى ما تجعل حتى للغاية ههنا داخل على الاسم وهو الموصولة والتقدير حتى التي تجعله ويجوز ان يكون حرف ابتداء فيكون الصلة والوصول في موضع الرفع بالابتداء والخبر محذوف ١٢ هـ قوله بعد اصحابي المضمر في معك قاله اشتباها من موته بمكة لكونه هاجرا منها بعد الخشوع ان يقر بذلك في هجرته او عن بقاء بمكة وحده بعد اضطراف الله صلى الله عليه وسلم واصحابه الى المدينة وكانوا يكرهون الرجوع فيها تركوا له عز وجل ١٢ هـ قوله ان تخلف المراد بالتلف طول العمر والبقاء وفي هذا فضيلة طول العمر العمل الصالح ١٢ هـ قوله ان مات بمكة اي لاجل موته بالارض التي مر

له قوله في ماله ما شاء يجوز التبرع بما زاد على الثلث وان كان المرض المخوف عليه كذا وقوله لم يجز لصاحبه شيء الا في ثلثه وبه قال لكافي
 ١٢ **مرحه قوله** ثلثون شهرا فاذا وضع عنه حولان مدة الرضاعة بقي سنة اشهر وهي ادى في مدة الحمل ١٢ **مرحه قوله** ان ترك خيرا اى مالا
 فلا تشرع الوصية لمن لا مال له وفاقا وقيل مالا كثيرا واختلف في حده وعن عائشة فمن ترك عيالا كثيرا وترك ثلثة الاف ليس لهذا مال كثير
 فظهر انه امراض في يختلف بالاشخاص والاحوال ١٢ **مرحه قوله** من قسمة الفرائض في كتاب الله من قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر
 الآية ويدل لذلك ما في البخاري عن ابن عباس قال كان المال للولد وكان الوصية للوالدين ففسخ الله من ذلك ما احب فجعل الله
 للذكر مثل حظ الانثيين وهكذا روى الدارمي عن الحسن وعكرمة وقادة ان آية الوصية ٢٥٠ منسوخة بآية الميراث قال الحافظ

قال الجوهري كانت
 هذه الوصية
 في اول الاسلام
 واجبة للوالدين
 والاقرنين
 ما يراه من
 المساواة ثم
 نسخ بآية
 الفرائض و
 تعقب ان
 الآية لانتراضها
 لان مفاد الآية
 ان للورثة من
 التركة ههنا
 ما مقدرة بعد
 الوصية وهو
 لا ينفي الحقوق
 الثانية بالوصية
 وقد يوجب النسخ
 بانه تعالى فرض
 المشية للعباد
 اولا بآية المشية
 ثم تولى بنفسه
 في آية الميراث
 وقسم على ههنا
 معلومة لا يناد
 ولا ينقص
 فان حكم
 تلك الوصية
 كمن وكل غيره
 باعتاق عبده
 ثم تولى بنفسه
 ١٢ **مرحه قوله**
 اذا اذ نواله
 قال صاحب
 الرقة في اختلاف
 الامة المجهول
 عنه انه ان
 اجازوا في جوف
 الموصي كان لهم
 الرجوع وان
 اجازوا بعد فقد

له بخذ مئة العبد بما قوم له من خدمة العبد فيأخذ كل واحد منهما من خدمة العبد او من
 اجارته ان كانت له اجارة بقدر حصته فاذا مات الذي جعلت له خدمة العبد ما عاش عتق
 العبد **قال مالك** في الذي يوصي في ثلثه فيقول لفلان كذا ولفلان كذا يسمى مالا من ماله
 فتقول ورثته قد زاد على ثلثه فان الورثة يخبرون بين ان يعطوا اهل لوصايا وصا يا هرو
 يأخذوا جميع مال الميت وبين ان يقسموا لاهل لوصايا بثلث مال الميت فيسلموا اليهم ثلثه فتكون
 حقوقهم فيه ان ارادوا بالغ ما بلغ امر الحامل والمرضى والذي يحضر القتال في
 اموالهم **قال مالك** احسن ما سمعت في وصية الحامل وفي قضايها في مالها وما يجوز لها
 ان الحامل كالمريض فاذا كان المريض الخفيف غير المخوف على صاحبه فان صاحبه يصنع في
 ماله ما يشاء واذا كان المرضي المخوف عليه لم يجز لصاحبه شيء الا في ثلثه **قال** وكذلك المرأة
 الحامل اول حملها بشر وسرور وليس بمرض ولا خوف لان الله تبارك وتعالى قال في كتابه
 فبشرناها باسحاق ومن وراء اسحاق يعقوب **وقال** تبارك وتعالى فلما تغشها حملت حملا خفيفا
 فمرت به فلما اثقلت دعوا الله ربهما لئن آتيتنا صالحا لنكونن من الشكركين **قال** فالمرأة الحامل
 اذا اثقلت لم يجز لها قضاء الا في ثلثها فالاول لا تمام ستة اشهر **قال** الله تعالى في كتابه والوالدان
 يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة **وقال** وحمله وفصاله ثلثون شهرا
 فاذا مضت للحامل ستة اشهر من يوم حملت لم يجز لها قضاء في مالها الا في الثلث **وقال مالك** في
 الرجل يحضر القتال انه اذا زحف في الصف للقتال لم يجز له ان يقضي في ماله شيئا الا في الثلث
 وانه بمنزلة الحامل والمرضى المخوف عليه ما كان بتلك الحال **الوصية للوارث والحيازة**
قال مالك في هذه الآية انها منسوخة قول الله تبارك وتعالى ان ترك خيرا الوصية للوالدين
 والاقرنين نسخها ما نزل من قسمة الفرائض في كتاب الله **قال مالك** السنة الثابتة عندنا التي لا
 اختلاف فيها انه لا تجوز وصية لوارث الا ان يجزله ذلك ورثة الميت وانه ان اجاز بعضهم والى
 بعضهم حازله حق من اجازتهم ومن ابي اخذ حقه من ذلك **قال مالك** في المريض الذي يوصي
 فيستأذن ورثته في وصيته وهو مريض ليس له من ماله الا ثلثه فيأذنون له ان يوصي لبعض
 ورثته باكثر من ثلثه انه ليس لهم ان يرجعوا في ذلك ولو جاز ذلك لهم صنع كل وارث ذلك فاذا هلك الموصي
 اخذوا ذلك لانفسهم ومنعوه الوصية في ثلثه وما اذن له به في ماله **قال** فاما ان يستأذن ورثته في وصية
 يوصي بها لوارث في صحته فيأذنون له فان ذلك لا يلزمهم ولورثته ان يردوا ذلك ان شاءوا ولذا كان الرجل
 اذا كان صحيحا كان احق ببيع ماله يصنع به ما شاء ان شاء ان يخرج من جميعه خرج فيتصدق
 به او يعطيه من شاء وانما يكون استبدانه ورثته جائزا على الورثة اذا اذ نواله حين يحجب عنه ماله

قال الزهري وبيعة ليس لهم الرجوع مطلقا وفصل المالكية في الحيوة بين مرض الموت وغيره فالحقوا مرض الموت بما بعده وفي الهداية
 ولا يعتبر ما اجازتهم في حال حياته **قال** محمد في الاثر ان ابو حنيفة ثنا القاسم بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابن مسعود في الرجل يوصي بالوصية
 فيجيزها الورثة في حيوته ثم يردون بعد موته فان ذلك يكره ولا يجوز **قال** محمد وبه نأخذ اجازة الورثة قبل الموت بوصية ليس بشيء فان
 اجازوا بعد الموت وهي يوازيه او اكثر من الثلث فذلك جائز وليس لهم الرجوع ١٢ **مرحه**

له قوله ان غنثا بكر النون المؤنث الذي لا ادب له في النساء واسمه هيت بكسر الهمزة وفتحها مع سكن التثنية وقيل ما تم بفوقانية وقيل بنون **عنه قوله** بنت غيلان اسمها مارية بالياء وقيل بالنون وابوها هو الذي اسلم على عشرة لنسوة **عنه قوله** انها تقبل باربع **عنه قوله** قال مالك والجمهور معنا وان في بطنها اربع عكن يتعطف بعضها على بعض اذا اقبلت واذا ادبرت كان اطرافها عند منقطع جنبها ثمانية **عنه قوله** لا يدخل هؤلاء عليك قال السيوطي والحديث رواه اصحاب السير بابط من هذا لفظه كان بالمدينة في زمانه صلى الله عليه وسلم من المخنفين يدخلون في النساء فلا يجنون هيت وهو ما تم وكان هيت يدخل على اربعة النبي صلى الله عليه وسلم فدخل يوما على امرئ منة زوج النبي صلى الله عليه و **٢٥١** سلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم عند ما فاقبل على ام سلمة عبد الله بن امية فقال

ان فتح الله عليكم الطائف غدا فعليك مارية بنت غيلان فانها ان قامت تثبت وان تكلمت تغت و ان قدرت تقبل باربع وتدبر غنثان مع ثغر كالاخوان وثدي كالرمان اعلاها قصب واسفلها كتيب وبين رجلها كالقصب مكفوا وفي رواية مثل الاناء المكفوف فقال النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع كلامه ما كنت احسبك الا غيرة الى الارية و قال لنسائه لا يدخل هيت عليكم **عنه قوله** جد الغلام راى امه المكنية بام حيلة **عنه قوله** فما راجعه عما يكلمه و زاد اليه بقى قال ابو بكر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تنزق والد عن ولد ما وله عن ابن المسيب ان عمر طلق ام ماصم ثم راق عليها وفي حجرها عاصم فاراد ان يأخذ منها فجاءها بينهما حتى بكى الغلام فأنطلق الى ابى بكر فقال له ابو بكر يا عمر ثديا وحجرا ودرهما خبره منك حتى يشب الصبي فيعتار النفر **عنه قوله** في ذلك اى الحضانة للام مالم تنك بعد الطلاق الى احتلام الصبي ونكاح الانثى ولا يجبر طفل وهو قولنا من اى حنيفة **عنه قوله** معنى هذا الترجمة والله اعلم ان العيب يحدث بالسلعة بعد ابتداء المتبائع لها بيعا فامسا يجب رده فان ضامن ذلك العيب وما يحدث فيها من نقص وهلاك من المشتري الذي قبضها وكذلك ما يحدث فيها من زيادة ونقص فان ذلك كله للمشتري قال مالك ومالك بن ذلك ايضا الخ وهذا مل ما قال ان من ابتاع شيئا من الحيوان او العروس ابتاعا غير جازم يزيد فاسدا فيرد لاجل فساد ما فان المتبائع يرد على البائع وهذا يقتضى سرور البائع بالفساد ولا خلاف في ذلك والاصل فيه ما رووه القاسم بن عمر عن عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم من احدث في امرنا هذا ما ليس منه فهو رد اذا ثبت ذلك فان المبيع كله على ضرر بين ضرر له مثل كالمكيل والموزون والمعدود وضرب لا مثل له كالحیوان والثياب والعروض واما ما له مثل فان هذا رده بان يرد المتبائع الى البائع ما اخذ منه ان كان باقيا فان عدت تلك العين فمثلها وبيع مع سلامة العين من ذلك اولى واخرى فاما ما لا مثل له كالحیوان والثياب وصبر الطعام والارضين والاشجار فلا يجوز ان يكون ما ينتقل ويجوز كالحیوان والثياب او مما لا ينتقل ولا

ولا يجوز له شئ الا في ثلثه وحين هم احق بثلثه ماله منه فذلك حين يجوز عليهم امرهم وما اذ نواله به قال فان سأل بعض ورثته ان يهب له ميراثه حين تحضر الوفاة فيفعل ثم لا يقضى فيه اليها لك شيئا فانه رد على من وهبه له الا ان يقول له الميت فلا لبعض ورثته ضعيف وقد حجت ان تهب له ميراثك فاعطاه اياه فان ذلك جائز اذا سماه الميت له قال وان وهب له ميراثه ثم انفذ اليها لك بعضه وبقي بعض فهو رد على الذي وهب يرجع اليه ما بقي بعد وفاة الثلث اعطيه قال مالك فيمن اوصى بوصية فذكر انه قد اعطى بعض ورثته شيئا لم يقبضه فالى الورثة ان يجيزوا ذلك فان ذلك يرجع الى الورثة ميراثا على كتاب الله لان الميت لم يرد ان يقع شئ من ذلك في ثلثه ولا يحل اهل الوصايا في ثلثه بشئ من ذلك ما جاء في المؤنث من الرجال ومن احق بالول مالك عن هشام ابن عروة عن ابيه ان غنثا كان عندهم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقال لعبد الله بن ابى امية ورسول الله صلى الله عليه وسلم لسمع يا عبد الله ان فتح الله عليكم الطائف غدا فعليك بانية غيلان فانها تقبل باربع وتدبر غنثان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل هؤلاء عليك **عنه قوله** قال يحيى بن سعيد انه قال سمعت القاسم بن محمد يقول كانت عند عمر بن الخطاب امرأة من الانصار فولدت له عاصم بن عمر ثوانه فارقمها فجاء عمر بن الخطاب قبالة فوجد ابنه عاصما يلعب مع الصبيان بفناء المسجد فاخذ بعضه فوضعه بين يديه على الدابة فادركته جد الغلام فنارعتة اياه حتى اتيا ابا بكر الصديق فقال عمر ابني وقالت المرأة ابني فقال ابو بكر الصديق خل بينها وبينه قال فما راجعه عما يكلمه قال مالك وهذا الذي خذبه في ذلك العيب في السلعة وضمانها قال مالك في الرجل يبتاع السلعة من الحيوان او الثياب او العروض فيوجد ذلك البائع غير جازم فيرد ويؤمر الذي قبض السلعة ان

يجوز كالدور والاشجار والارضين فاما ما ينتقل ويجوز فاذا فات عند المتبائع كانت عليه قيمته يوم قبضه وفواته يكون بالزيادة في عينه او النقصان منها او بتغير سوقه على وجه تصحيح البائع الفاسد وبهذا اقال مالك واصحابه وقال ابو حنيفة والشافعي يرد ما كانت عينه موجودة فان فاتت رد قيمتها على معنى تصحيح البائع الفاسد والدليل على ما نقوله ان هذا عقد بيع يقتضى ان لا يرجع المتبائع بما افق على المبيع ولا يرد الغلة فوجب ان يكون له ثمناؤه وعليه نقصه كالبيع الصحيح **عنه قوله**

له قول فليس لصاحب السلعة الا قيمة سلعته يوم قبضت منه وليس يوم يرد ذلك اليه يريد انه لما قبضتها على الضمان كان له تمامها وعليه نقصها وذلك يشتمل على تغيير البدن والقيمة وقال الشافعي يلزمه قيمتها يوم التلف واحتج مالك على ذلك بأنه ضمنها يوم قبضها وذلك يصح من قوله انه لا خلاف انها لو تلفت عينها لكان على المشتري ضمانها قال مالك فلذلك كان على المبتاع ضمانها وزيادتها لان من ضمن الجملة ضمن الاعراض ومن ضمن الجملة والادباض كان له التأمل بالضمان **له قول** فقد يقبض السلعة في زمان نفاها وقيمتها عشرة ثمرينها في زمان كسائها وقيمتها دينار وبردتها في زمان نفاق وقيمتها عشرة فليس على المبتاع ان يذهب من مال البائع تسعة دنائير يريد ان تغيير القيمة كتغيير البدن فكما ليس له ان يأخذها سليمة قيمتها عشرة ثمرينها **٥٣** معيبة فذلك ليس عليه ان يأخذها

يرد الى صاحبه سلعته قال فليس لصاحب السلعة الا قيمتها يوم قبضت منه وليس يوم يرد ذلك اليه وذلك انه ضمنها من يوم قبضها فما كان فيها من نقصان بعد ذلك كان عليه فبذلك كان تمامها وزيادتها له وان الرجل يقبض السلعة في زمان هي فيه نافقة مرغوب فيها ثم يردّها في زمان هي فيه ساقطة لا يريدّها احد فيقبض الرجل السلعة من الرجل فيبيعها بعشرة دنائير او يمسكها وثمرتها ذلك ثم يردّها وانما ثمنها دينار واحد فليس ذلك له ان يذهب من مال الرجل تسعة دنائير او يقبضها منه الرجل فيبيعها بدينار او يمسكها وانما ثمنها دينار ثم يردّها وقيمتها يوم يردّها عشرة دنائير فليس على الذي قبضها ان يغرم لصاحبها من ماله تسعة دنائير انما عليه قيمة ما قبض يوم قبضه قال مالك وما يبين ذلك ايضا ان السارق اذا سرق السلعة فانما ينظر الى ثمنها يوم سرقها فان كان يجب فيه القطع كان ذلك عليه وان استأخر قطعه اما في سجن محبس فيه حتى ينظر في شأنه واما ان يهرب السارق ثم يؤخذ بعد ذلك فليس استينار قطعه بالذي يضع عنه حلا قد وجب عليه يوم سرق وان رخصت تلك السلعة بعد ذلك ولا بالذي يوجب عليه قطعاً لم يكن وجب عليه يوم اخذها ان غلت السلعة بعد ذلك **جامع القضاء وكراهيته** مالك عن يحيى بن سعيد ان ابا الدرداء كتب الى سلمان الفارسي ان هلم الى الارض المقدسة فكتب اليه سلمان ان الارض لا تقدر على حلا وانما يقدر على الانسان عمله وقد بلغني انك جعلت طبيباً تداوى فان كنت تبرئ ففعلك وان كنت متطبباً فاحذر ان تقتل انساناً فقد خل لنا فكان ابو الدرداء اذا قضى بين اثنين ثم ادبر اعينه نظر اليهما وقال رجعا الى اعيداء على قسنتكما متطبب والله

نافقة في بدنها وقيمتها دينار وبردتها بعد تمامها وتمامها وقيمتها عشرة وكذلك الزيادة والنقصان في القيمة **له قول** وانما عليه قيمتها يوم قبضه يريد ان من ذلك الوقت دخلت في ضمانه بعقد تراضيها به فله ما زاد وعليه ما نقص واما يورث فلا يعتبر بقيمة في ضمان القيمة لانه لا تأثر لها في الضمان وانما يؤثر فيه القبض وهو سببه فكان الاعتبار به **له قول** هلم الى قول الى الدائم هلم الى الارض المقدسة يريد المطهرة والمقدس وكلام العرب المطهر وانما اراد موضعاً من الشام يسمى المقدس ومن سمي معبد ايلاء البيت المقدس يريد المطهر معناه انه مطهر ما كان في غيره من المواضع من الكفر وكان ذلك في وقت من الاوقات فلزمه الاسم والوصف بذلك ويجعل ان يكون معنى قد يسها تطهيرها ان فيها يطهر من الذنوب والخطايا فيكون معنى المقدس المقدس اهلها ويدل على صحة هذا التأويل قول سلمان ان الارض لا تقدر على احد ولا تطهر من ذنوبه وانما يقدر على فليكون على هذا التأويل انما وصف اهل بيت المقدس بذلك في وقت عملوا فيه بطاعة الله تعالى وكان كثير منهم انبياء وصالهم اتيهم الانبياء ولعل كان ذلك في وقت امروا بالاعتقاد كما امر المسلمون بالهجرة الى المدينة فكان سكانها في ذلك الوقت تقدس اهلها وتطهرهم من الذنوب وقوله وبلغني انك جعلت طبيباً يريد انه يستقر في الدين فيحقق ويعمل بقوله كما يعمل بقوله الطبيب في امر الاداء وان كنت تبرئ ففعلك يريد بالبراءة ههنا اصابة الحق ودفع الباطل لان الباطل وما يزداد به الشرع هو الداء الذي يسأل عنه المستفتي لانه لا يبرأ الا بالحق الذي امر الله به فان كان المقتضي يبرئ قوله من ذلك ويزيل الباطل ويثبت الحق ففعلك اي انه نعم العمل عمله ذلك ونعم ما له فيه من الاجر الجزيل **له قول** جعلت طبيباً تداوى كان ابو الدرداء جعل قاضياً يد مشق لمغوية في خلافة عثمان ومات بها سنة اثنين وثلاثين وكان مغوية استشاره فمن يولى بعده فاشار اليه بفضاء ابن عبيد الاضمارى فولى الشام بعده والطبيب في الأصل الحاذق بامور العارف بها وبه سمي المعالج للمرضى وكفي به ههنا عن انفصال الحكم بين الخصوم لان منزلة القضاة

من الخصوم بمنزلة الطبيب في اصلاح البدن **له قول** طبيباً المتطبب الذي يعاين الطب ولا يعرفه معرفة جيدة **له قول** وان كنت متطبباً يريد مختصاً فيما تقيهم به غيراً لم يوجه صوابه تخاف في الخطأ ومخالفة الحق فاحذر ان تقتل انساناً فقد دخل النار يريد ان يحكم بغير الحق فيزيل الباطل بك ويزيد الى حد لا يمكن استرجاعه فيكون ذلك بمنزلة قتل الطبيب من رام برأه فعاناه بما يضره حتى قتله وفاتت تلافى امره ويحتمل ان يريد به حقيقة بان يبقى على انسان يقتل وهو لا يجب عليه فقد دخل النار بذلك وهذا فيمن يتصور بغير علم فيخطئ فيما يفتق به واما من كان من اهل العلم فخطأه فارجو ان لا يأثم بذلك وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا اجتهد الحاكم فخطأ فله اجر وان اصاب فله اجران وروى عنه انه قال سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله امام عادل الحديث الا ان العالم قد يأثم في الخطأ اذا لم يجتهد ويحذر مواقة النار باغفال الاجتهاد والتقصير فيه لكن ظاهر الحديث انما يقتضي الاجتهاد مع فتوى الحاكم ولذلك اخبر بهذا عن المتطبب وهو المتسوف المختص ولذلك كان ابو الدرداء اذا قضى بين اثنين استرجعها واما النظر في امرها مباغتة في الاجتهاد ثم يقول متطبب والله يصف نفسه م

من ان يخطئ في امره وانما يعرفه معرفة جيدة **له قول** طبيباً المتطبب الذي يعاين الطب ولا يعرفه معرفة جيدة **له قول** وان كنت متطبباً يريد مختصاً فيما تقيهم به غيراً لم يوجه صوابه تخاف في الخطأ ومخالفة الحق فاحذر ان تقتل انساناً فقد دخل النار يريد ان يحكم بغير الحق فيزيل الباطل بك ويزيد الى حد لا يمكن استرجاعه فيكون ذلك بمنزلة قتل الطبيب من رام برأه فعاناه بما يضره حتى قتله وفاتت تلافى امره ويحتمل ان يريد به حقيقة بان يبقى على انسان يقتل وهو لا يجب عليه فقد دخل النار بذلك وهذا فيمن يتصور بغير علم فيخطئ فيما يفتق به واما من كان من اهل العلم فخطأه فارجو ان لا يأثم بذلك وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا اجتهد الحاكم فخطأ فله اجر وان اصاب فله اجران وروى عنه انه قال سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله امام عادل الحديث الا ان العالم قد يأثم في الخطأ اذا لم يجتهد ويحذر مواقة النار باغفال الاجتهاد والتقصير فيه لكن ظاهر الحديث انما يقتضي الاجتهاد مع فتوى الحاكم ولذلك اخبر بهذا عن المتطبب وهو المتسوف المختص ولذلك كان ابو الدرداء اذا قضى بين اثنين استرجعها واما النظر في امرها مباغتة في الاجتهاد ثم يقول متطبب والله يصف نفسه م

له قوله قال مالك من استعان عبدا بغير إذن سيده الخ وهذا على حسب ما قال ان من استعان عبدا بغير إذن سيده في أمثله اجارة في المعتاد والاعقاب من احوال الناس فهو ضامن لما اصاب العبد من هلاك او نقص في بدن وهذا المشهور من مذهب مالك وقد روي ابن وهب ليس في العبد يستأجرون ضمان ما اصابهم وان قال سائرهم لولا ما اصابهم بالاجارة الا ان يستعملوا في امر مخوف كالبرء ... والهدم تحت حمار فيضمن ان لم يكن باذن السيد وجه قول ابن القاسم ان المستأجر له تعدد او في حكم التعدد ان لم يثبت اذن السيد فوجب ان يكون ضامنا كما لو تعدى على دابته فركبها بغير اذنه ووجه **قوله** مالك ان العبد يتصرف ويعقد ولا يعرف بغير سيده عليه وهل هو مملوك فلا يضمن باستعماله في الامور المعتادة وانما يضمن في الامور **٢٥٣** الخطرة التي فيها الهلاك غالبا قال سحنون في كتاب ابن عبد وس الا ان يكون السيد قد علم عليه ان يؤجر نفسه وابان ذلك بالا شاهد فله ان يقول اصحابنا الخالف لرواية ابن وهب يقتضيه تقدير المستعمل لعدم الاذن ويجعل ان تكون رواية ابن وهب مبنية على ما قد مناه من ان الاصل جواز تصرفه حتى يصلم الحجر عليه ويجعل ان يكون سقط الضمان في رواية ابن وهب لانه استأجره ولم يستعنه بغير اجرة لان التكا يقتضي حله على الاذن من سيده في العمل انما هو في عمل بعوض واما العمل بغير عوض فلا يحمل عليه الابدية ضمن استعماله بعوض لم يوجد منه تعدد يضمن به وانما يكون التعدد من استعماله بغير اجرة والله اعلم **له قوله** قال مالك يقول في العبد يكون بعضه حرا وبعضه مسترقا الخ وهذا على حسب ما قال ان العبد قد يكون بعضه حرا وذا لك يكون على وجوه منها ان يعتق الممسرح حظه منه فلا يقوم عليه حظ شريكه للعصر ومنها ان يوصى بعقده ولا يترك مالا غيره فيعتق تلكه وغير ذلك من الوجوه فان هذا يؤقت قال بيبه ما كان له قبل عقده وما اكتسبه بعده ولا له ان يفوت شيئا منه بغير عوض الا برضا السيد الا في كسوته ونفقته من كتاب ابن الموانذ ابن محنون عن ابيه **له قوله** ليس له ان يحدث فيه شيئا يربطه لمن له بعضه ان يزيله من يده ولا للعبد ان يفوته وله ان يتجر فيه وفيه في التجارة المأمونة في ايام التي له رواه ابن نافع عن مالك في العتبية ووجه ذلك ان تصرفه في تلك الايام له وله ان يبيع ماله لحقه فيه وليس للسيد اذ الله من يده ويعمل في يومه ما شاء يطن ويصل قاله مالك وكليس للسيد ان يأخذ من ماله شيئا وان احتاج اليه رواه ابن القاسم عن مالك في العتبية ووجه ذلك انه مال لحزام الحر الذي في حق فليس لاحد ان يفوته عليه ولانه لما زومت نفقته من اجل الحرية اثرت في المال والمنع منه بمنزلة مال المكاتب وبمنزلة المال المشترك **له قوله** قال مالك الامر عند ان الوالد يحاسب ولده الخ وهذا على ما قال ان من كان ينفق على ولده الصغير حتى يصل

قال مالك من استعان عبدا بغير إذن سيده في شيء له بال ولم يشله اجارة فهو ضامن لما اصاب العبد ان اصاب العبد بشي وان سلم العبد فطلب سيده اجارته لما عمل فذلك لسيده وهو الامر عندنا **وقال** مالك في العبد يكون بعضه حرا وبعضه مسترقا انه يوقف ماله بيده وليس له ان يحدث فيه شيئا ولكنه يأكل فيه ويكتسى بالمعروف فاذا هلك فماله للذي بقى له فيه الرق **قال** مالك الامر عند ان الوالد يحاسب ولده بما انفق عليه من يوم يكون للولد مال ناضا كان او غيرا ان اراد الوالد ذلك مال كعن عمر بن عبد الرحمن بن ولاف المزني ان رجلا من جهينة كان يسبق الحاج فيشتري الرواحل فيغلي بها ثم يسير السير فيسبق الحاج فافلس فرفع امره الى عمر بن الخطاب فقال اما بعد ايها الناس فان الاسيفع الشيفع جهينة رضى من دينه وامانته بان يقال سبق الحاج الاوانه

<p>م فيظن بها فدار عليه دين حتى افلس له قوله فان الاسيفع يضمن الهبة و فتم السنين وقوله اسيفع جهينة بدل منه له قوله ايها الناس لا وان الاسيفع اسيفع جهينة قيل ان ذلك الرجل كان اسمه الاسيفع قال ابن مزين عن ابن وهب وابن نافع هو لقب لزمه وقال ابن مزين عن ابن وهب هو تصغير اسيفع وهو الضارب الى السواد وقال انه وصفه بذلك لونه قال العتيبي الاسيفع الذي اصاب خذ لون مخالف لسا ثرونه من سواد وقوله رضى من دينه</p>	<p>وامانته بان يقال سبق الحاج يريدو الله اعلم انه رضى بذلك عوضا مما اتلفه من دينه وامانته بآتلاف اموال الناس فيما لم تكن له ثمرة الا قول الناس انه سبق الحاج له قوله بان يقال وفي رواية فقام عمر الى المستبر محمد الله عز وجل واشتد عليه ثم قال لا يذ كرو صيا مر رجل ولا صلوته ولكن انظر الى امانته اذا ائتمن والى وسرعه اذا استغنى له قوله ما كان له قبل عقده وما اكتسبه بعده ولا له ان يفوت شيئا منه بغير عوض الا برضا السيد الا في كسوته ونفقته من كتاب ابن الموانذ ابن محنون عن ابيه له قوله ليس له ان يحدث فيه شيئا يربطه لمن له بعضه ان يزيله من يده ولا للعبد ان يفوته وله ان يتجر فيه وفيه في التجارة المأمونة في ايام التي له رواه ابن نافع عن مالك في العتبية ووجه ذلك ان تصرفه في تلك الايام له وله ان يبيع ماله لحقه فيه وليس للسيد اذ الله من يده ويعمل في يومه ما شاء يطن ويصل قاله مالك وكليس للسيد ان يأخذ من ماله شيئا وان احتاج اليه رواه ابن القاسم عن مالك في العتبية ووجه ذلك انه مال لحزام الحر الذي في حق فليس لاحد ان يفوته عليه ولانه لما زومت نفقته من اجل الحرية اثرت في المال والمنع منه بمنزلة مال المكاتب وبمنزلة المال المشترك له قوله قال مالك الامر عند ان الوالد يحاسب ولده الخ وهذا على ما قال ان من كان ينفق على ولده الصغير حتى يصل</p>
---	--

له مال يبرأ كان او غيره او كان يأخذ له عطاء في كل عام ثمر تادى الاب في الاتفاق عليه فان له ذلك سواء كان مال الاب مينا وعرضا قاله مالك هكذا على الاطلاق قال القاضي ابو الوليد ومعه عند ان يقول الاب انما انفتت عليه من مالي لا يجمع عليه فله الرجوع عليه بما انفق عليه من يوم اقاد المال دون ما انفق عليه قبل ذلك فان فضل للاب شيء عن مال الولد لم يرجع عليه بشي ووجه ذلك انه قد ينفق عليه من ماله الذي يتصرف به بين يديه لمشفة وصوله الى مال ابته وهو مخزن عند فيشتق عليه تناوله في كل وقت فيرى الاتفاق من ماله ليرجع به عليه العبد ليسر عليه وارفق به وصفة الرجوع عليه ان يرجع عليه بما انفق عليه في سائر السنين بقدر غلام كل سنة ورضعها قاله في العتبية من سماع ابن القاسم وغيره ووجه ذلك عند ان ينفق عليه دراهم او نائير يشتري بها ما احتاج اليه من طعام ومكبل او موزون او ثياب او غيره ذلك ولو كان عند خدام فأنفق عليه رجوع عليه بمثل كيلة والله اعلم **له قوله** ابن دلاف بكسر الدال لابن وضاح وبقيها العبد الله بن يحيى المزني الذي **له قوله** ان رجلا من جهينة كان يسبق الحاج يريد ان كان يقصد ذلك ويجهد نفسه فيه ويشترى له الرواحل السابعة فيزيد في ثمنها امالا قيمتها اضع من قيمة غيرها اولاته كان يزيد على قيمتها لان من كانت عنده كان لا يبيعها الا باكثر من قيمتها لئلا يظن انها لا يبيعها بالدين شر كان يسير السير عليها ليسبق جميع الحاج فكان يبيعها ويجهد ما حق انه يبيعها واحفظها واحلها فلف بذلك ماله وقام عليه غرامة وضاق ماله عن اداء ما عليه من الدين وهو معنف فلسه وقد تقدم الكلام فيه والله اعلم **له قوله** كان يسبق الحاج بالقدم مكة والفاء في يشتري للتفصيل لا للتعقيب والمزاد بقوله يسبق ارادة السبق **له قوله** فيظن اي يشتري بها غالبا في الصراح الغلاء والاغلاء كان كرون نخر راوكران خريدن جهنيزا والغلاء بالغتم والمذكران عند نخر فالباء على اول ذائفة وعلى الثاني للتعدية **له قوله** فافلس اي صار مفلسا ولعبد الرزاق بيتا من الرواحل م

له قول اذ ان بكسر الهمزة وتشديد اللام اي اشترى بالدين معرضا عن الاداء معناه دأب كل من اعترض له يقال اذ ان اشترى بالدين وباء بالدين ضد كذا في القاموس ١٢م وقوله اذ ان معرضا يقال اذ ان الرجل فهو مدان اذ اشترى بالدين يقال تدين وادان واستدان واذا اعطى بالدين قيل اذ ان واما المعرض فقال ابو زيد هو الذي يعترض الناس فيشترى ممن امكنه سمي المعرض ههنا بمعنى المعارض يعني انه اعترض لكل من يعرضه قال ومن جعله بمعنى المتكهن على ما ضربه ابو زيد فهو بعيد لان معرضا منصوب على الحال فاذا ضربه بمن يمكنه فالمعارض هو الذي يعرض لانه هو المتكهن وقال ابو عبيد ويروى معرض بالرغم وقال ابن شميل فاذ ان معرضا معناه يعرض اذ قيل له لاستدتن وروى ابو حاتم عن الاصبغى انه قال معناه انه اخذ الدين ولم يبال ان لا يؤديه وقال العتبي لا يجوز اذ ان معرضا الا ان يكون اذ ان استدنت

معرضا عن الاداء وهو قول ابى حاتم وقال ابن وهب معناه اذ ان معرضا اي اغترق الدين ماله فاعرض باموال الناس مستهلكا لها متبا ونا رواه ابن مزين عنه **له قول** فاحبهم اي صار قد بين به بزنة الماضي الجوزي من دان يدين اي جوزي بالافلاس او جوزي الافلاس بضمه السوء وهو الشر اي بالدين معرضا عن الاداء للربا بان يقال سبق الحاق ١٢م بحله وقوله فاحبهم قد بين به قال ابو عبيد الهروي معناه قد احاط الدين بماله وقال شمر بن به ودين ودين عليه واحد معناه مات وقال ابو زيد دين بالرجل اذا وقع في امر لا يستطيع الخروج منه قال ابن مزين وقال ابن تافه وابن وهب قد شبر به قال يحيى وقال غيره قد احبط به وقال في قوله تعالى بل دان على قلوبهم يقول طبع على قلوبهم واحاط بها سوء اعماهم **له قول** فيما بينهم اي بين غرامه بالخصم وبه قال اهل العلم انه يقسم مال المغلس بين غراماته على قدر دينهم فان اخذوا وفعل الدين فظفرة الى الميسرة قال البيهقي ولا يجبس بل ينتظر فانه ليس يظلم له بالتأخر وانما الظلم له مطل الغنى وهو قول مالك والشافعي **له قول** قال مالك السنة عندنا في جناية العبيد الموهوبين على حسب ما قال ان ما اصاب العبد على هذه الوجوه التي ذكرنا ما زاد ابن القاسم وابن وهب عن مالك في المجبوت او غصب امرأة فوطئها فزومه ما نقص في الامة وفي الحرة صدق مثلها فان ذلك كله في رقبته لا يعدها ويصير تعلق ذلك برقبته ان رقبته تسلم في هذه الجنائيات الا ان يشاء سيده ان يفديه منها بارش الجنائية قلت الجنائية او كثرت وهذا كله لانه تعدى فيما لم يرد من عليه ولم يسلم اليه واما ما اوردتموه من او اسلم اليه فقد روى ابن حبيب عن ابن الماجشون كل عدوى كان من العبد فيما او تم عليه من ودعة او بضاعة او استؤجر على عمل او غارية او كراء او ما صار به باذن اهله فيبيع ذلك او يأكله ان كان طعما فذلك في ذمته الا في وجه واحد ان يتعد فساد

اذ ان معرضا فاصبح قد دين به فمن كان له عليه دين فليأتنا بالغداة نقسم ماله فيما بينهم واياكم والدين فان اوله هم واخوه حرب ما افسد العبيد او جرحوا قال مالك السنة عندنا في جناية العبيد ان كلما اصاب العبد من جرح جرح به انسانا او شئ اختلسه او حريسة احتسبها او ثمر معلق جذة او افسده او سرقة سرقتها لاقطع عليه فيها ان ذلك في رقبة العبد لا يعد وذلك الرقبة قل او كثر فان شاء سيده ان يعطى قيمة ما اخذ غلامه او ما افسد او عقل ما جرح اعطاء وامسك غلامه وان شاء ان يسلمه اسلمه ليس عليه شئ غير ذلك فسيده في ذلك بالخيار ما يجوز من الخلل مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان عثمان بن عفان قال من نخل ولد له صغيرا لم يبلغ ان يجوز نخله فاعلن ذلك له واشهد عليها ففى جائزة و ان وليها ابوه قال مالك الامر عندنا ان من نخل ابن له صغيرا ذهب او ورقا ثم هلك وهو عليه انه لاشئ للابن من ذلك الا ان يكون الاب عزلها بعينها او دفعها الى رجل وضعها لابنه عند ذلك الرجل فلن فعل ذلك فهو جائز للابن

كتاب الفرائض

بسم الله الرحمن الرحيم
ميراث الصلب قال مالك الامر المحقق عليه عندنا والذي دركت عليه اهل العلم ببلدنا في فرائض الموارث ان ميراث الولد من والدهم

صانه قال فرضها النصف ولم يشب ذلك عندنا والدليل على ضعف هذا القول الاجماع على خلافه ودليلنا من جهة المعنى ان كل نوع من النساء فرض واحد من النصف فان فرض البناتين معهما

ذلك الشئ يقطع الثوب وعقر البعير وشبهه فذلك في رقبته وقاله اصبر وقال ولم يكن ابن القاسم يميز بين ذلك فوجه قول ابن الماجشون انه اتلفه لمنفعة نفسه فذلك تعلق في ذمته واما عقر البعير وقطع الثوب فانه قصد اتلافه لغير منفعة له في ذلك فتعلق ذلك برقبته ووجه قول ابن القاسم انه قصد اتلاف ما اؤتمن عليه فتعلق بذمته دون رقبته كما لو اكله **له قول** لم يبلغ ان يجوز نخله الجلة صفة قوله ولدا اي ولد لم يبلغ الى حد يجوز عطية للخير به بحله **له قول** من نخل ابنه الصغير واشهد على ذلك واعلن به حتى يملون نظره فيه اما هو لا يعطى جائزة ولان وليها الاب لانه هو المأثر لانه الصغير من نفسه ومن غيره وذلك ان الموهوب على ضربين بين وغير بين فاما غير البين فما كان يماز ولا يشتم الاب ببال حيازة وبعد ما كالجنة يستغلها او الربيع يكره او السلعة يسكنها له او يبيعها فانه يجر حيازة الاب اياها لابنه وما كان الاب ينتقم به كالدر يسكنها او الثوب يلبسه فلا تصح حيازة الاب له مع استلامه ذلك لان انتفاعه به كسكنى الدر ولبس الثوب ينافى في حيازة الاب **له قول** الفرائض وهو التقدير لان سهمان الفروض مقدرة وهي ستة النصف والربع والثمن والثلاثان والثلث والسدس **له قول** قال مالك الامر المحقق عليه عندنا والذي دركت عليه اهل العلم الموهوب وهذا كما قال ان ميراث الولد من الابوين على ضربين احدهما ان يرثوا بالتعصيب وهوان يكون الولد رجلا ونساء والثاني ان يرثوا بالفرض وهوان يكن نساء فان ورثوا بالتعصيب وكانوا رجلا فالمدارث بينهم بالسواء لتساويهم في سبب استحقاقهم وصفتهم في انفسهم وان كانوا رجلا ونساء الآية والاصل في ذلك قول الله عز وجل بوصيكم الله في اولادكم للذكر الاية واما ان ورث البنات بالفرض لا تفردهن فلا يخلو ان يكن واحدة او اكثر من ذلك فان كانت واحدة فلها النصف والدليل على ذلك قول الله فان كانت واحدة فلها النصف وان كن اثنتين فالذي عليه جماعة الصحابة ومن بعدهم ان فرض البناتين فيما زاد الثلثان وروى ابن عباس

الامانة اصل في الفرائض

له قوله فان كن نساء خالصا ليس معهن ابن فانك الضهير يا عتبار الحز لا على تأويل المولودات فوق اثنتين خبرتان اوصفت نساء اول نساء زائدات عن اثنتين **له قوله** فلها النصف وفي الآية دلالة على ان المال كله للذكر اذ الم تركن معه انثى لانه جعل للذكر مثل حظ الانثيين وجعل للانثى النصف اذ كانت منفردة فعلم ان للذكر عند الانفرد ضعف النصف وهو الكل واختلف في الانثيين فقال ابن عباس حكيمهما حكم الواحدة لانه تعالى جعل الثلثين لما فوقها وقال الباكون حكيمهما ففوقها لانه تعالى لما بين ان حظ الذكر مثل حظ الانثيين اذ كان معه انثى وهو الثلثان اقتصى ذلك ان حظها الثلثان ثم لما اوصف ذلك ان يزيد النصف بزيادة العدد ذلك لقوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين ويؤيد ذلك ان البنت الواحدة لهما **٥٥** استحققت الثلث مع اخيها فبالاخرى ان تستحق مع اخوت مثلها **له قوله** على من قدر

مواريثهم قلن كرمثل حظ الانثيين لقوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض باهلها وما بقى فهو لا ورثه لذكر رواة الشيطان **له قوله** ومنزلة ولد الابناء المذكور اذ الم يكن له وهذا كما قال ابن ولدا الابن عند عدم الولد بمنزلة الولد لانها هم النصف والاثنتين منها فمما زاد الثلثان ولذا ذكر فناء جميع المال وذكرهم يعصب اخوته فيكون لهما جميع المال للذكر كرمثل حظ الانثيين فهذا في الميراث فاما في المحجب فهم ايضا بمنزلة الولد للصلب في المحجب وذلك ان محجب الولد وولد الولد على ضربين محجب هو منع من الميراث جملة ومحجب هو رد من فرض الى فرض فاما منع الميراث جملة فان الابن يمنع الميراث وولد الابن والاخوة للاب والاموال اخوات الاب والاخوة للام ومنع الميراث كل عصبة لا فرض له من الاعمام وبنو العم وبني الاخ وذلك ان كل من ورث بسبب فانه يسقط من كان ابعد منه فمن يرث بذلك السبب ويسقط من كان اضعف حالا منه في ذلك السبب وان كان القرب سواء فاما الاول فان الاخ يسقط وولد الاخ وهما يدليان بالاخوة والاخر اقرب من ابن الاخ والاب يسقط الجدل لانها يرثان بالاخوة والاب اقربها وسيأتي ذكر الجدل بعد هذا ان شاء الله تعالى واذا استكمل البنات الثلثين سقط ميراث بنات الابن لان ان يكون معهن واسفل منهن ابن يعصهن واذا استكمل الاخوات للاب والام الثلثين سقط الاخوات للاب لان ان يكون معهن اخ لم ين يعصهن وقد ذكرنا محجب العصبات بعد هذا **له قوله** اذا لم يكن دوهم اى بينهم وبين الميت ولد للصلب **له قوله** فان اجتمع الولد للصلب وولد الابن والخ وهذا كما قال انه لاميراث لابن الابن مع الابن لانه اقرب سببا منه الى الميت وهما يدليان بالبنوة ولان ابن الابن يدلي بالابن ومن يدلي بها صاب فانه لا يرث معه وان عد المرابن وكانت ابنة واحدة فان ابنة الابن ترث معها السدس تكملة الثلثين لانه فرض يرثه البناتان فاما زام وبنات الابن يعصهن مقام البنات عند عدمهن فلما عدم من يستحق منهن السدس كان ذلك لبنت الابن فهي اولى بالسدس من الاخ الشقيقة وعلى هذا جمهور الفقهاء **له قوله** والتابعين الاما يروى عن ابي موسى وسلمان بسن ربيعة ان النصف للبنت والنصف للثاني والاخت و

او والدتهم انه اذا توفي الاب والام وتركوا ولدا رجلا ونساء قلن كرمثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما تركوا وان كانت واحدة فلها النصف فان شركهم احد بفريضة مسماة وكان فيهم ذكر يدى بفريضة من شركهم وكان ما بقى بعد ذلك بينهم على قدر مواريثهم ومنزلة ولد الابناء المذكور اذ الم يكن دوهم وولد بمنزلة الولد سواء ذكرهم كذكرهم وانما هم كانوا هم يرثون كما يرثون ويحبون كما يحبون فان اجتمع الولد للصلب وولد الابن وكان في الولد للصلب ذكر فانه لاميراث معه لاحد من ولدا الابن فان لم يكن في الولد للصلب ذكر وكانت ابنتان فاكثر من ذلك من البنات للصلب فانه لاميراث لبنات الابن معهن لان يكون مع بنات الابن ذكر هو من المتوفى بمنزلة من او هو اطرف منهن فانه يرد على من هو بمنزلة ومن هو فوقه من بنات الابناء فضلا ان فضل فيقتسمونه بينهم للذكر كرمثل حظ الانثيين وان لم يفضل شيء فلا شيء لهم وان لم يكن الولد للصلب الابنة واحدة فلها النصف ولا ابنة ابنة واحدة او اكثر من ذلك من بنات الابناء فمن هو من المتوفى بمنزلة واحدة السدس فان كان مع بنات الابن ذكر وهو من المتوفى بمنزلة من فلا فريضة ولا سدس لهم ولكن ان فضل بعد فرائض اهل الفرائض كان ذلك الفضل لذلك الذكر ومن هو بمنزلة ومن هو فوقه من بنات الابناء للذكر كرمثل حظ الانثيين وليس لمن هو اطرف منهم شيء وان لم يفضل شيء فلا شيء لهم وذلك ان الله تبارك وتعالى قال في كتابه يوصيكم الله في اولادكم للذكر كرمثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما تركوا وان كانت واحدة فلها النصف قال مالك الاطراف هو الاب بعد ميراث الرجل من امراته وامرأة من زوجها

لاحق في ذلك لبنت الابن وقد روى عن ابي موسى ما يقتضى الرجوع عن هذا القول وذلك ما رواه هذيل بن شرحبيل سئل ابو موسى عن بنت وابنة ابن واخت فقال للبنت النصف وللأخت النصف وأب ابن مسعود فسيبنا بنى فسل ابن مسعود واخبره بقول ابي موسى فقال لقد ضللت اذا ما انا من المحدثين اقصى فيها بما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لابنة النصف ولا ابنة الابن السدس تكملة الثلثين وما بقى للأخت فاتي ابا موسى فاخبرناه بقول ابن مسعود فقال لا تسئلوني عن شيء ما دام هذا الحديث فيكم والدليل على صحة ذلك من جهة المصنف ان بنت الابن في هذه المسئلة ترث بالفرض والاخت ترث بالتعصيب ولا ميراث للعصبة حتى يستكمل ذوى الفروض فوجودهم **له قوله** فلا شيء لهم وبه قال جميع الفقهاء وعن ابن عباس انهن لسن بعصبة ولا شيئا مع البنات . طلقا **له قوله** على .

قوله قال مالك وميراث الرجل من امرأته إذا لم تترك ولداً الخ وهذا كما قال وذلك ان فرض الزوج النصف وبجهد الولد وولد الابن الى الربع واكمل فرض الزوجة الربع ويردها الولد وولد الابن الى الثمن والاصل في ذلك الآية المتقدمة فان كانت الزوجة واحدة فهذا حكمها وان كن اثنتين او ثلاثاً او اربعاً فحكمهن في ذلك حكم الزوجة الواحدة لهن الربع دون الولد وولد الابن ولهن الثمن مع الولد وولد الابن يقتسمن ذلك على السواء ولا تنقص الزوجة او الزوجات من الثمن الا ان ينقصهن العول مثل ان يترك المتوفى زوجة وابوين وابنتين فان اصل هذه الفريضة من اربعة وعشرين وتعمل الى سبع وعشرين وتسمى المنبرية وذلك ان علي بن ابي طالب سئل عن ميراث الزوجة من هذا المسئلة وهو مخاطب على المنبر فقال ما غنمنا تسماً ومضى في خطبته **قوله** اودين انما قال ٣٥٣ بابا والى لا يامة دون العول والى لا يامة

قال مالك وميراث الرجل من امرأته إذا لم تترك ولداً ولا ولد ابن النصف فان تركت ولداً او ولد ابناً ذكر كان او انثى فلزوجها الربع من بعد وصية توصي بها اودين وميراث المرأة من زوجها اذا لم يترك ولداً ولا ولد ابناً الربع فان ترك ولداً او ولد ابناً ذكر كان او انثى فلا ميراث له الثمن من بعد وصية توصي بها اودين وذلك ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها او ثمن ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلكم الثمن مما تركتم من بعد وصية توصون بها اودين **ميراث الالف والاب من ولدهما قال** مالك الامرا المجمع عليه عندنا ان لا اختلاف فيه والذي ادركت عليه اهل العلم ببلدنا انه ميراث الاب من ابنته او ابنته انه ان ترك المتوفى ولداً او ولد ابناً ذكر فانه يفرض للاب السدس فريضة فان لم يترك المتوفى ولداً ولا ولد ابناً ذكر فانه يبدل بمن شرك الاب من اهل الفرائض فيعطون فرائضهم فان فضل من المال السدس فما فوقه كان للاب وان لم يفضل عنهم السدس فما فوقه فرض للاب السدس فريضة وميراث الام من ولدها اذا توفي ابنتها او ابنتها فترك المتوفى ولداً او ولد ابناً ذكر كان او انثى او ترك من الاخوة اثنتين فصاعداً ذكر كانوا او اثناً من اب وام او من اب وام ومن ام فالسدس لها وان لم يترك المتوفى ولداً ولا ولد ابناً ولا اثنتين من الاخوة فصاعداً فان للام الثلث كاملاً الا في فريضتين فقط واحداً الفريضتين ان يتوفى رجل ويترك امرأته وابويه فيكون لامرأته الربع

على انها متساويان في الوجوب مقدمان على القسمة لجمهورين او منفردين قد مالو صبة على الدين وهي متأخرة في الحكم لانها شبيهة بالميراث شائعة على الورقة مندوب اليها الجميع والدين انما يكون على التذرع **قوله** الثمن جعل ميراث الزوج نصف ميراث الزوجة للثمن قوله تعالى للذكر مثل حظ الانثيين وهكذا قياس كل رجل وامرأة اشتركا في الجهة والقرب للرجل نصف المرأة واستثنى منه اولاد الام والمعتق والمعتقة **قوله** مالكا الامرا المجمع عليه عندنا ان لا اختلاف فيه وهذا كما قال وذلك ان ميراث الاب من ابنته او ابنته يكون على وجهين احدهما ان يفرض بالفرض الثاني ان يجتمع الفرض والتعصيب وقد قال ابو اسحاق الاسفراييني وبعض اصحاب الشافعي ان يفرض بالتعصيب فاما موضع انفردوا بالفرض فتسراة يكون مع من هو اقوى تعصيباً منه كالابن والابن فان هذا لا يجب بحصبة ويورد الى مجرد فرضه وهو السدس والثاني ان يعطى فرضه وهو السدس شر يستغرق اهل الفروض بقية المال فلا يبقى منه ما يورث بالتعصيب فانه لا يرث الا ما وجب بالفرض او لا وهو السدس وذلك ان يرث المتوفى ابنتان فاكثروا وبان فيكون للابنتين الثلثان وللأبوين لكل واحد منهما السدس فلا يبقى من المال بعد ذلك شيء واما موضع يجتمع فيه الميراث بالفرض والتعصيب فهو ان يفرض بالميراث فيترك سدسه بالفرض وباقية بالتعصيب او يبقى منه بعد ميراثه بالفرض ميراث ذوى الفروض ببقية فانه يرثها بالتعصيب مثل ان يرث المتوفى اب وزوجة فان للزوجة الربع وللأب السدس بالفرض ويبقى نصف ونصف السدس فيكون له بالتعصيب **قوله** وميراث الام من ولدها اذا توفي ابنتها الخ وهذا كما قال ان ميراث الام من ابنتها يتوزع بنوعين على مذهب مالك وجمهور الفقهاء احدهما بالفرض وهو على ضربين الثلث مع ملك

الولد وولد الابن والاثنتين من الاخوة فصاعداً فاما مع وجود واحد من ذكرنا ففرضها السدس وروى عن ابن عباس انه لا يجب الام من الثلث الى السدس الا الثلاثة من الاخوة فصاعداً والدليل على ما ذهب اليه الجمهور قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس ولغظ الاخوة واقم على الاثنتين فزادنا على قولنا ان اقل الحجم اثنتان وتسواء كان الولد او ولد الابن ذكر او انثى او كان الاخوان لاب وام او لاب او لام او مفترقوا لحد ما للاب والاخر للام فان كل ذلك يرد الام من الثلث الى السدس والاصل في ذلك قوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس ان كان له ولد الآية ولو ان مجوساً تزوج ابنته فولد له منها ولدان فاسلمت الام وولدان ثم مات احد الولدين ففي العتبية للام السدس لان الميت ترك امه وهي اخته وترك اخاه ففجب لام نفسها بنفسها من الثلث الى السدس فكانت ترك امها واخا واختا ففجب الام من الثلث **قوله** الا في فريضتين فقط يريد ان حكم الام في الفرض السدس او الثلث على ما تقدم من ذكرنا لا يرث بغير هذين الفريضتين ولا ينقص من واحدة منهما بغير عول الا في مسكتين وهما زوجة وابوان وهما الفراد فان مالكا وجماعة الفقهاء والتابعين جعلوا الام في المسكتين مثلث ما بقي وانفرد ابن عباس بان جعل للام مثلث جميع المال وهذه من المسائل الخمس التي صرح انفرد ابن عباس بها والثالثة يصنع العول والرابعة ان الام لا تجب من الثلث الى السدس من الاخوة الا بثلاثة والجماعة انه لا يجعل الاخوات عصبية مع البنات والدليل على ما نقوله قوله تعالى فان لم يكن له ولداً الآية وهذا عام ومن جهة الصنع ان هذين ابوان دخل بينهما ذو سهم فوجب ان يكون للام ثلث ما بقى بعد السهم اصله اذا كان مع الابوين بنت اذا ثبت ذلك فان الفراديين تكون على ثلاثة اوجه احدها رجل توفي وترك زوجة وابوين فان الفريضة من اربعة للزوج الربع وللأم الربع ثلث ما بقي وللأب النصف والوجه الثاني رجل توفي وترك زوجة وابوين واخا البقية على مثل

(البقية عن هـ) فان الفريضة من اربعة على ما تقدم والوجه الثالث امرأة توفيت وترك زوجها وابوين فان الفريضة من ستة للزوج والنصف بثلاثة وللأم ثلث ما بقى بينهم وهو السدس وللأب الثلث سهان وهو ثلث ما بقى وسواء في هذه المسئلة كان مع الابوين اخ او اخوان او أكثر ولم يكن اخ وفي المسئلة الاولى اذا كان مع الابوين اخوان فأكثروا لم يكن اخ فان الفريضة تكون من ستة للام السدس ولا يكون لها ثلثا ما بقى لان الاخوين قد حجبها من الثلث الى السدس والله اعلم واحكم ١٢ (الحاشية المتعلقة بصفحة هذا) **له قوله** من رأس المال وللأب النصف الباقي وبه قالت

١٥٤ عمر اذا سئل طريفاً وحيداً ناه سهلاً وإنه قال في زوج وابوين للزوج النصف وللأم ثلث ما بقى وروى عبد الرزاق عن عكرمة انه كان ابن عباس يجعل لها الثلث من جميع المال وله عن ابراهيم خالف ابن عباس اهل القبلة في امرأة وابوين جعل للام الثلث من جميع المال واستدل الجمهور بان معنى قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فللام الثلث هو ان لها الثلث ما ورثاه سواء كان جميع المال او بعضه فلما ولد ثلث الاصل لكفى في البهيات فان لم يكن له ولد فللام الثلث ولنا قوله وورثه ابواه ويقول ابن عباس قال شريح **مره قوله** لكل واحد منهما يدل منه بتكرار لعل وفائدته التفتيش على استحقاق كل منهما السدس ولو قيل ولا بويه السدس لكان الظاهر اشتراكها فيه وقيل لا بويه السدس لان وهو قسمة السدس بينهما على السوية وعلى خلافها والتفصيل بعد الإجمال تأكيد **مره قوله** وورثه ابواه اي فحسب فلامه الثلث ما ترك وانما قلنا فحسب لانه اذا ورثه ابواه مع احد الزوجين كان للام الثلث ما يبق بعد اخراج نصيب الزوج لا ثلث ما ترك كما قاله ابن عباس ولا ادعى الى حظ نصيبه عن نصيبها مع انه اقوى منها في الارث بدليل ان له ضعف حقها وخلصا ١٣ **مره قوله** اثنتان فصا ما نصيب الاخوان ايضاً الام من الثلث الى السدس واليه ذهب أكثر الصحابة وجهه الفقهاء خلافاً لابن عباس فانه جعل الثلثة حامية للام دون الاثنين فلها معهما الثلث بناء على ان الاخوة جميع فلا يتناول المثنى رديان للاثنين في الميراث حكماً لجماعة روى الحاكم وصححه البيهقي عن ابن عباس انه دخل على عثمان فقال ان الاخوين لا يرثان الام من الثلث قال تعالى فان كان له اخوة واخوان ليس بلسان قومك اخوة قال عثمان لا استطعم ان ارد ما كان قبلي ومضى وتوارث به الناس انقضى ولها عن زيد بن ثابت انه كان يحجب الام بالاخوين فقالوا يا ابا سعيد ان الله يقول فان كان له اخوة وانت تجبها باخوين فقال ان العرب تسمى الاخوين قالوا ايضاً في الميراث واحقر عثمان **مره قوله** قال مالك الامر المحجج عليه عندنا ان

عمر اذا سئل طريفاً وحيداً ناه سهلاً وإنه قال في زوج وابوين للزوج النصف وللأم ثلث ما بقى وروى عبد الرزاق عن عكرمة انه كان ابن عباس يجعل لها الثلث من جميع المال وله عن ابراهيم خالف ابن عباس اهل القبلة في امرأة وابوين جعل للام الثلث من جميع المال واستدل الجمهور بان معنى قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فللام الثلث هو ان لها الثلث ما ورثاه سواء كان جميع المال او بعضه فلما ولد ثلث الاصل لكفى في البهيات فان لم يكن له ولد فللام الثلث ولنا قوله وورثه ابواه ويقول ابن عباس قال شريح

ولامه الثلث ما بقى وهو الربع من رأس المال والاخرى ان تتوفى امرأة وتترك زوجها وابويها فيكون لزوجها النصف ولأمها الثلث ما بقى وهو السدس من رأس المال وذلك ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه ولا بويه لكل واحد منهما السدس ما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلأمه الثلث فان كان له اخوة فلأمه السدس فبضت السنة ان الاخوة اثنتان فصا عدا ميراث الاخوة من الام قال مالك الامر المحجج عليه عندنا ان الاخوة للام لا يرثون مع الولد ولا مع ولد الابناء ذكرنا كانوا اوانا شيئاً ولا يرثون مع الاب ولا مع الجد اب لاب شيئاً وانهم يرثون فيما سوى ذلك يفرض للواحد منهم السدس ذكرنا كان اوانثى فان كانا اثنتين فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث يقرئهم بالسواء للذكر مثل حظ الانثى وذلك ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخوة فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث فكان الذكر والا نثى في هذا بمنزلة واحدة ميراث الاخوة للام والاب قال مالك الامر المحجج عليه عندنا ان الاخوة للاب والام لا يرثون

مر الآية انهم يرثون مع الام والجد كما يرثون مع البنت وبنت الابن فخص منه بالاجماع **مره قوله** قال مالك الامر المحجج عليه عندنا ان الاخوة للاب والام لا يرثون مع الولد لا ذكر شيئاً ولا مع الاب شيئاً وذلك انهم انما يرثون بالتعصيب بدليل بالاب فلا يرثون معه بالتعصيب تعصيب البنت اقوى من تعصيب الابوة بدليل عدم عصمان تعصيب الابن بصل ميراث الاب بالتعصيب فاذا كانت الاخوة يرث مع الاب فبان لا يرث

بالاجماع علان المراد بالاخوة في الآية اخوان فصاعداً بطريق الجماع ويطريق القياس ١٢ **مره قوله** قال مالك الامر المحجج عليه عندنا ان الاخوة للام لا يرثون مع الولد لا ذكر شيئاً ولا مع الاب شيئاً وذلك انهم انما يرثون بالتعصيب بدليل بالاب فلا يرثون معه بالتعصيب تعصيب البنت اقوى من تعصيب الابوة بدليل عدم عصمان تعصيب الابن بصل ميراث الاب بالتعصيب فاذا كانت الاخوة يرث مع الاب فبان لا يرث

بالاجماع علان المراد بالاخوة في الآية اخوان فصاعداً بطريق الجماع ويطريق القياس ١٢ **مره قوله** قال مالك الامر المحجج عليه عندنا ان الاخوة للام لا يرثون مع الولد لا ذكر شيئاً ولا مع الاب شيئاً وذلك انهم انما يرثون بالتعصيب بدليل بالاب فلا يرثون معه بالتعصيب تعصيب البنت اقوى من تعصيب الابوة بدليل عدم عصمان تعصيب الابن بصل ميراث الاب بالتعصيب فاذا كانت الاخوة يرث مع الاب فبان لا يرث

له قوله وهم يرثون مع البنات وبنات الابن ما لم يترك المتوفى اباب لما فضل من المال يكونون عصبة يريد اذ الميراث في الورثة احد من ذكرا ناته لم يجزهم ولم يكن فيه جرح يقاسمهم كانوا عصبة يرثون ما فضل من المال عن البنات الواحدة او بنت الابن وهو نصف المال او ما فضل عن الاثنين فزاد او على بنى ابن او عن بنت و بنت ابن وهو الثلث وان كان الاخوة ذكرا ناه فلهما الفضل بينهم على السواء وان كانوا ذكرا ناه وانا ثا فهو بينهم للرجل مثل حظ الانثيين لقوله تعالى فان كانوا اخوة رجالا ونساء الآية ولا يهرس رجال ونساء في تعدد يرثون بالتعصيب فكان للذكر مثل حظ الانثيين كالبنين فان كن انا ثا وكانت ابنة او ابنتان فان الاخوات عصبة لمن يرثن معهن ما فضل عن سبائهم ذوى الفروض هذا قول الجمهور وقال ابن عباس لا يعصب الاخوات **٢٥٨** البنات والدليل على صحة ما ذهب

اليه الجمهور حديث ابن مسعود المتقدم وان النضر صله الله عليه وسلم قضى للابنة بالنصف ولا بنة الابن بالسدس تكملة الثلثين وما بقي فلأخت ولأبنا من جهة القياس ان هذا ميراث فلم ينفرد به ابن العمرون الاخت اصل ذلك اذا انفرد **له قوله** وان لم يترك المتوفى اباب ولا جدا اباب الخ وهذا كما قال انه اذا كان مع الاخوات اخ فانهم يرثون بالتعصيب ما فضل عن الفروض ولا يرثن بالفرض لان حكم التعصيب قد غلب عليهن فصا رة للث حكمهن ولا خلاف في ذلك الا في المسئلة التي ذكرها وهي المسئلة التي تسمى الشركة لتفريق الاخوة للاب والام مع الاخوة للام في الثلث وتسمى الحاربية لان الاخوة للاب والام قالوا ذهب ابن انا كان حارا على وجه الاختار عن تساوى الاخوة للاب والام والاخوة للام في الاولى بالام وهذا مذهب ما لك في الشافعي واما ابو حنيفة فيجعل الثلث للاخوة للام دون الاخوة للاب والام حين لم يبق لهم الفرائض شيئا واختلف في ذلك عمر وزيد بن ثابت وبن عباس وقال عمر حين قضى في العام الاول فلم يترك وقضى في العام الثاني فترك تلك على ما قضينا وهذا على ما قضينا وقال وكيع اختلف فيها عن جميع الصحابة الا عن علي فانه لم يختلف عنه انه لم يترك بينهما و استدلل من قال بالتفريق بما استدلل به ما لك من قول الله تبارك وتعالى وان كان رجل يورث كلالة الآية قال مالك فذلك شركوا في هذه الفريضة لانهم كلهم اخوة المتوفى لاه وهو سبب ميراث جميع الاخوة لا يخرج الاخوة للاب والام من سببهم المتوفى بالاب عن ان يكونوا اخوته لاه فحمل الاب على عمومها في كل اخ لا رسوا كان اخا لاب او لم يكن الاب لا يزيد ما بينهما ضعفا بل يزيده قوة وتأكيذا ومن جهة القياس ان هذه فريضة فيها اخوة لاه واخوة لاب وام لو انفردوا لورثوا فاذ اورث الاخ من الام وجب ان يترك الاخ من الاب والام اصل ذلك اذ الميراث في الفريضة ام وعقدان على التفريق اقيس واظروا الله اعلم واحكم اذ اثبت ذلك فان الشركة لا تصح الا بربعة شروط ان يكون فيها زوج و ابنا من ولد الام و اخ لاب وام وتكون معهم ام او جدة فان خور شرط من هذه الاربعة لم تكن شركة والله اعلم **له قوله** وانما ورثوا بالام وتسمى هذه المسئلة بالمشاركة بنتم الرأء المشقة هذا قول عمرو عثمان وابن عباس وابن مسعود وزيد وعائشة والزهرى وابن المسيب و جماعة وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة واحمد والثلث للاخوة للام وليسقط الاخ لا بون وهو قول علي وحكى عن ابن عباس وابن مسعود وكذا في كتاب الرحمة في اختلاف الامة **له قوله** قال مالك الامر بالمعقمة عليه عند ان ميراث الاخوة للاب الخ وهذا كما قال ان الاخوة للاب عند عدم الاخوة للاب والام ميراثهم في الميراث والمحجب يحبط ذكرهم بجميع المال ويكون له ما فضل بعد الفروض وانما هم لها النصف وللاثنين فما زاد الثلثان الا انهم لا يكون حكمهم في المسئلة المشتركة حكم الاخوة للاب والام لانهم يشتركون في الاخوة للام لانهم لا يدلون بمثل سببهم **له قوله** سواء فلذلك اذا انفرد جميعه ولا نفي اذا انفردت نصفه ولاختين فصا رة اعدا الثلثان فان اجتمع الاخوة والاخوات فلذلك كرمثل حظ الانثيين **له قوله**

مع الولد الذكرا شيئا والامع وللا ابن الذكرا شيئا ولا مع الاب نيا شيئا وهم يرثون مع البنات وبنات الابناء ما لم يترك المتوفى جدا اباب ما فضل من المال فيكونون فيه عصبة يبدأ بمن كان للاصل فريضة مساة فيعطون فرائضهم فان فضل بعد ذلك فضل كان للاخوة للاب والام يقسمونه بينهم على كتاب الله ذكرانا كانوا وانا ثا للذكر مثل حظ الانثيين فان لم يفضل شيء فلا شيء لهم قال وان لم يترك المتوفى اباب ولا جدا اباب ولا ولدا ولا ولدا بن ذكرا كان او انثى فانه يفرض للأخت الواحدة للاب والام النصف فان كانتا اثنتين فما فوق ذلك من الاخوات للاب والام فرض لهما الثلثان فان كان معهما اخ ذكر فلا فريضة لاحد من الاخوات واحدة كانت او اكثر من ذلك ويبدأ بمن شركهم بفريضة مساة فيعطون فرائضهم فما فضل بعد ذلك من شيء كان بين الاخوة للاب والام للذكر مثل حظ الانثيين الا في فريضة واحدة فقط لم يكن لهم فيها شيء فاشتركوا فيها مع بنى الام وتلك الفريضة امرأة توفيت وترك زوجها وامها واخواتها لامها واخواتها لايها وامها فكان لزوجها النصف ولها السدس واخواتها لاهما الثلث فلم يفضل شيء بعد ذلك فيشارك بنو الاب والام في هذه الفريضة مع بنى الام في ثلثهم فيكون للذكر مثل حظ الانثى من اجل انهم كلهم اخوة المتوفى لاه واما ورثوا بالام وذلك ان الله تبارك وتعالى قال وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ واخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث فلذلك شركوا في هذه الفريضة لانهم كلهم اخوة المتوفى لاه ميراث الاخوة للاب قال مالك الامر بالمعقمة عليه عند ان ميراث الاخوة للاب اذ الميراث معهم احد من بنى الاب والام كمنزلة الاخوة للاب والام سواء ذكرهم كذكرهم وانما هم كانوا هم الا انهم يشتركون

بالمشاركة بنتم الرأء المشقة هذا قول عمرو عثمان وابن عباس وابن مسعود وزيد وعائشة والزهرى وابن المسيب و جماعة وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة واحمد والثلث للاخوة للام وليسقط الاخ لا بون وهو قول علي وحكى عن ابن عباس وابن مسعود وكذا في كتاب الرحمة في اختلاف الامة **له قوله** قال مالك الامر بالمعقمة عليه عند ان ميراث الاخوة للاب الخ وهذا كما قال ان الاخوة للاب عند عدم الاخوة للاب والام ميراثهم في الميراث والمحجب يحبط ذكرهم بجميع المال ويكون له ما فضل بعد الفروض وانما هم لها النصف وللاثنين فما زاد الثلثان الا انهم لا يكون حكمهم في المسئلة المشتركة حكم الاخوة للاب والام لانهم يشتركون في الاخوة للام لانهم لا يدلون بمثل سببهم **له قوله** سواء فلذلك اذا انفرد جميعه ولا نفي اذا انفردت نصفه ولاختين فصا رة اعدا الثلثان فان اجتمع الاخوة والاخوات فلذلك كرمثل حظ الانثيين **له قوله**

459

مع بنى الام في الفريضة التي شرکهم فيها بنو الالب والام لانهم قد خرجوا
من ولادة الام التي جمعت اولئك فان اجتمع الاخوة للاب والام و
الاخوة للاب وكان في بنى الام والاب ذكر فلا ميراث لاحد من بنى الالب
وان لم يكن بنو الالب والام الا امرأة واحدة واكثر من ذلك من الاناث
لا ذكر معهن فانه يفرض للاخت الواحدة للاب والام النصف يفرض
للاخوات للاب السدس تقمة الثلثين فان كان مع الاخوات للاب ذكر
فلا فريضة لهن ويبدأ باهل الفرائض مسماة فيعطون فرائضهم فان فضل
بعد ذلك فضل كان بين الاخوة للاب للذكر مثل حظ الانثيين وان
لم يفضل شيء فلا شيء لهم فان كانت الاخوة للاب والام امرأتين او
اكثر من ذلك من الاناث فرض لهن الثلثان ولا ميراث معهن للاخوات
للابلان يكون معهن اخ للاب فان كان معهن اخ للاب بدئ بمنشركهم
بفريضة مسماة فاعطوا فرائضهم فان فضل بعد ذلك فضل كان
بين الاخوة للاب للذكر مثل حظ الانثيين وان لم يفضل شيء
لهم لبنى الام مع بنى الالب والام ومع بنى الالب للواحد السدس وللانثيين
فصاعدا الثلث للذكر مثل حظ الانثي فهم فيه بمنزلة واحدة سواء
ميراث الرجل مال كعن يحيى بن سعيد انه بلغه ان معوية بن ابي
سفیان كتب الى زيد بن ثابت يسأله عن الرجل فكتب اليه زيد بن ثابت
انك كتبت الى تسألني عن الرجل والله اعلم وذلك مما لم يكن يقضى فيه
الا امراء بعض الخلفاء وقد حضرت الخلفيتين قبلك يعطيان النصف
مع الاخ الواحد والثلث مع الاثنين فان اكثر الاخوة لم يقصوه من
الثلث مال كعن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب عن عمر بن الخطاب

من العمارة انهم قاموا مقام الاب وجوابه الاخوة وبه قال ابو حنيفة وروى عن عمر بن الخطاب في ذلك قال الشعبي اول جد ورت في الاسلام
عمر بن الخطاب مات ابن له عمر بن عمر وثلاث اخوين فاذا راد علمان يستأثر بما له فاستأثر علميا وزيدا في ذلك فمثلا له مثلا فقال لولا ان
رايكما اجتمع ما رأيت ان يكون ابني ولا اكون اباها وكان زيد وابن مسعود يقاسمان الجد بالاخوة الا ان تنقصه المقاسمة من الثلث فخيرضا
له فان كان معهم زوج او زوجة او امرأ واحدة اعطيا الجد الا او فر من المقاسمة او ثلث ما بقى بعد فروض ذوى السهام او سدس جميع المال
وبه قال الاوزاعي ومالك وشافعي والثوري والدليل على صحة هذا القول قول الله تبارك وتعالى للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاثية
ولو يفرق بينهم ان يكون فيهم رجل ولا يكون فيهم جد فان قيل انما يعنى بذلك اهل الفروض بدليل قوله تعالى ما قل منه او كثر نصيبا مقترضا
فالجواب انه ليس بمعنى قوله مفروضا مقدرا وانما معناه واجب وثابت والاخوة مع الجد لهم سهم ثابت ودليلنا من جهة القياس ان
هذا ذكر بعصب اخيه فلم يحجب الجد عن جميع الميراث كالابن **قوله** لم ينقصوه من الثلث يعنى تقاسمه مع الامم والاخوين فاذا زاد لهم
ينقص من الثلث وروى الدارقطني عن الشعبي كان عمر يقاسم الجد مع الاب والاخوين فاذا زاد واعطاء الثلث وكان يعطيه مع الولد السدس
قوله ما لك عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب اني يحتاج في معرفته الى ان يعلم ما كان يفرض الناس له من يوم قاله قبيصة بن
ذؤيب ومعنى ذلك والله اعلم ما تقدم من قول زيد فيه لان قبيصة مدني وقال ذلك بالمدينة ويقول زيد كان حاكم اهل المدينة
في ذلك والله اعلم ٣

قوله مالك انه بلغه عن سليمان بن يسار انه قال الخ قوله انهم فرضوا الجيد مع الاخوة الثلث يحتل وجهين أحدهما ان يريد انهم قد رواله تقدير لا ينقص منه وانما زاد عليه فيكون يرث بالفرض مع الاخوة الثلث وان حصل أكثر من ذلك فبالتعصيب مع الفرض او بالانحلال من الفرض الى التعصيب والوجه الثاني ان يريد بذلك انهم اوجبوا له الثلث وذلك ان الجيد يقاسم الاخوة للاب والام والاب ما لم تنقصه المقاسمة من الثلث فان نقصته من الثلث اوجبوا له الثلث فاذا كان مع الاخوين فالفرض والمقاسمة سواء واذا كان مع ثلاثة من الاخوة فالفرض فضل له من المقاسمة فيعطى الثلث وان كان مع اخ واحد فالمقاسمة افضل لان مذهب زيد فيه قاله مالك والاوزاعي والشافعي وروى عن ابن مسعود مثل ذلك وروى ٣٣٠ عنه انه قاسم الاخوة بالهلال سبعة

فرض للجيد الذي يفرض للناس له اليوم من الثلث انه بلغه عن سليمان بن يسار انه قال فرض عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وزيد بن ثابت للجيد مع الاخوة الثلث قال مالك والامير المجمع عليه عندنا والذي دركت عليه اهل العلم ببلداننا ان الجيد بالاب لا يرث مع الاب دنيا شيئا وهو يفرض له مع الولد المذكور ومع ابن الاب المذكور السدس فريضة وهو فيما سؤ ذلك ما لم يترك المتوفى خاوا واختا لبيه يبدأ باحدان شركه بفريضة مسماة فيعطون فرائضهم فان فضل من المال السدس فما فوقه كان له وان لم يفضل من المال السدس فما فوقه فرض للجيد السدس فريضة **قال** مالك والجيد والاخوة للاب والام اذا اشركهم احد بفريضة مسما يبدأ من شركهم من اهل الفرائض فيعطون فرائضهم فما بقي بعد ذلك للجيد والاخوة من شيء فانه ينظر في ذلك فضل لخط الجيد عطية الجيد لثلث ما بقي له والاخوة او يكون بمنزلة رجل من الاخوة فيما يحصل له ولهم يقاسمهم بمثل حصة ادهم او السدس من رأس المال كله اي ذلك كان افضل لخط الجيد عطية الجيد وكان ما بقي

والى ثمانية وروى عن عثمان بن حصين وابي موسى قاسما الى اثني عشر والدليل على صحة ما ذهبنا اليه ان الاخوة للام يستحقون مع الاخوة للاب والام ومع الاخوة للاب الثلث والجيد يحجب الاخوة للام عن ذلك الثلث فكان اولي به من الاخوة للاب والام والاخوة للاب وهو ينشأ ركهم فيها زاد والله اعلم واحكم **قوله** مع الاخوة وبه اخذ مالك والشافعي و احمدان بن الاعيان وبني العلاء يرثون مع الجيد وهو قولهم ادركه الدارمي عن علي وابن مسعود ايضا وقال ابو حنيفة ان الاخوة لا يرثون مع الجيد كما لا يرثون مع الاب بل الجيد يستبد بجميع المال كلاب روى الدارمي عن ابي بكر انه جعل الجيد ابا وعن ابن عباس مثله وهو قول ابن عمر وحذيفة ومعاذ وعائشة وابي موسى وابي الدرداء وابي بن كعب والي هريرة ومن التابعين عطاء وطاوس والشعبي وشريح وفقهاء القضاة ائمتنا وداود وابو ثور والمزني وهو رواية عن احمد وهذه مسئلة مشككة وعن علي بن سلوي المشككات الا مسئلة الجيد وقد توقف بعضهم فيها وقال محمد بن مسلمة يقضى منه بالصلم وفي فرائد ابني جعفر الرازي يستند جميع عن ابن سيرين سألت عبيدة بن عمر عن الجيد قال قد حفظت عن عمر في الجيد ما ثمة قضية وزاد في رواية تنقص بعضها بعضا على **قوله** قال مالك والامير المجمع عليه عندنا والذي دركت عليه اهل العلم الخ وهذا كما قال ان الجيد يحجب الاب يرث الابن وابن الابن الى اقل فرضه وهو السدس وكذلك مع ذوى الفروض المستغرقة للمال والمستغرقة لحصة السدس فان فضل منه بعد الفروض اكثر من السدس فهو له بالتعصيب ان لم يكن له اخوة يقاسمونه **قوله** قال مالك والجيد والاخوة للاب والام الخ وقوله في الاخوة والجيد اذا اشركهم احد من اهل الفروض انه يبدأ باهل الفروض بما يريد فيما يقاسم فيه الجيد الاخوة بالتعصيب واما في فرضه الذي هو السدس فانه يبدأ به ايضا وان لم يبق شيء فان الجيد

لم يبق شيء فانه يبدأ به ايضا وان لم يبق شيء فان الجيد لا ينقص من السدس ولا يقدم عليه في ذلك السدس احد من اهل الفروض وهو البنات والزوج والزوجة والام والجدة فان بقي شيء بعد ذلك نظرنا للجيد فضل ثلاثة احوال احدها السدس من جميع التركة الذي هو فرضه مع اهل الفروض وهو اقل فرضه والثاني ثلث ما بقي له والاخوة لان ذلك فرضه مع الاخوة فاذا اضيف سدسه الى ما فضل عن سهام ذوى الفروض وكان ثلث ذلك اكثر من سدس جميع التركة اعطيه لان نصيبه من التركة وما فضل عن سهام ذوى الفروض لا يشاركه فيها احد غير الاخوة فصار ذلك بمنزلة تركته انفر معهم فيها فكان له ثلثا والثالث مقاسمة الاخوة فان كان ما اعطيه بالمقاسمة زائدا على الفرضين المتقدمين اخذاه بالتعصيب وان لم يفضل شيء رجع الى الفرض وقد تقدم ذكره **قوله** اي ذلك من الامور الثلث اي ثلث الباقي والمقاسمة وسدس جميع المال والضابط فيه انه ان كان الفرض نصف او اقل فالمقاسمة احضان كانت والاخوة دون مثليه وان زاد على مثليه فثلث الباقي وان كانوا مثليه او كان الفرض زائدا من النصف فالسدس اكثر **قوله** وكان ينفق وهذا اذا اشركهم احد فريضة فان لم يكن معهم فريضة يعطى الجيد أكثر من الثلث والمقاسمة **قوله** وكان ما بقي بعد ذلك للاخوة للاب والام للذكر مثل حظ الانثيين الا في فريضة واحدة وذكرها الى اخ الفصل يريدان للمقاسمة اذا كانت اضرب على الجيد اعطى الثلث او السدس فان ما فضل بعد ذلك يكون بين الاخوة والاخوات للذكر مثل حظ الانثيين والمسئلة التي استثناهما هي امرأة توفيت وتركته اما وزوجا وحدا واختا لا وبه اقرن المشهور عن زيد انه قال اصلها من ستة وتعمل الى تسعة يفرض للاخت النصف بثلثه وللزوج النصف بثلثه وللأم الثلث بسهمين وللجيد السدس بسهم وبهذا قال مالك وروى عن الشعبي انه قال سألت قبيصة بن ذؤيب عن قضاء زيد في ذلك فقال والله ما فعل زيد ذلك وهو من اعلمهم بقضاء زيد يعني ان اصحاب زيد قاسموا على قوله وقال ابو الحسن البجلي ان الفرضين من

ان يكون موضع التعصيب فيه حيث لا يبقى من الميراث ما يكون لهم ووقعت المقاسمة بينهما وبين الجيد تعدى تعصيب اليهن فلم تعد فريضتهن وهذه المسئلة يسميها اصحابنا العزاء وقد رأيت جماعة من اهل الفرائض يسمونها العزاء وقال ابو غالب خباب بن عباد لا تورث الامت مع جد الا في هذه المسئلة فسميت العزاء وهي الاكذرية ايضا وكذلك يسميها جمهور اهل الفرائض الا انهم وقيل انها سميت بذلك لان ذلك على الملك

له قوله للاخت للاب والام النصف الى اخره فتعول المسئلة من ستة الى تسعة فيضرب مخرج الثلث في التسعة فتعول المسئلة من سبعة وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللأخت اربعة وللجد ثمانية وهذه المسئلة يسمى بالأكدرية باسم سائلها وبذلك كله قال الشافعي وأبو حنيفة فلا يورث الأخوة مع الجد **عنه قوله** قال مالك وميراث الأخوة للاب مع الجد إذا لم يكن أخوة للاب والجد وهذا كما قال ان حال الأخوة للاب مع الجد عند عدم الاب والام كحال الأخوة للاب والام وذكر الأخوة للاب كذا كالأخوة للاب والام ونشأهم كما نشأهم ووجه ذلك ان حالهم في افراد الذكور وانفراد الاناث **عنه قوله** فإذا اجتمع الأخوة للاب والام والأخوة للاب فإن الأخوة للاب والام يعادون الجد بأخوتهم لا بهم فيمنعونه كثرة الميراث فيها أصاب الأخوة للاب والام والأخوة للاب لمقامة الجد فإن جميع الأخوة للاب والام والأخوة للاب هذا أمدهم زيد وبه قال مالك وقال علي وابن مسعود يقسمان المال بين الجد والأخوة للاب والام دون ان يعاد بالأخوة للاب وذلك في جد واحد وأخ للاب وأخ للاب ففيه قول علي وعبد الله للجد النصف وللأخ للاب والام النصف وفي قول زيد المال بين الجد والأخ للاب والام والأخ للاب الثلثا ثم يرد الاخ للاب على الاخ للاب والام سهمه فيصير للجد الثلث وللأخ للاب الامل الثلثان ووجه هذا القول ان الاخ للاب لا يحجب الجد وإنما يحجب من يقاسم الجد فوجب ان يحتسب به عليه وينقص الجد به من موروثه كالأخوة مع الاب والام لما لم يحجبهم الام ويحجبهم الاب فإنه يحتسب بهم على الام ويؤيد ما بهم من الثلث الى السدس **عنه قوله** ولا يعادونه بالأخوة للام لأنه لو لم يكن مع الجد غيرهم لم يرثوا معه شيئاً وكان المال للجد كله يريد ان الأخوة للاب والام لا يحتسبون على الجد بالأخوة للام ووجه ذلك ما احتجوا به من ان الجد يحجبهم عن ميراث ذلك لم يعاد بهم ولم يرد خلو اعليه نقصاً وليس كذلك الأخوة للاب فإن الجد لا يحجبهم فيما زاد يخلوا نقصاً عليه ووجه آخر وهو ان الأخوة للام لا يرثون الا بالفرض والمقاسمة تقتضي التصيب فلا يجوز ان يستجبر به الفروض **عنه قوله** فإن كان فيهما ناز لها الى أخوة مثاله جد وأخت لابوين وأخ للاب للجد الثلث وللأخت النصف والباقي للأخ للاب ولو كان ناز للاب ثلثة واحد ذكر واثنان اثنيان فالباقي وهو واحد من ستة يقسم على اربعة فتأتي المسئلة من اربعة وعشرين **عنه قوله** ابن ذؤيب بهم الذل للجد الحزاعي وجعله ابن عبد البر من الصحابة وعد غيره من التابعين **عنه قوله** جاءت الهمة الى أبي بكر الصديق أنه تسأله ميراثها فيجمل ان يريد تسأل الحكم لها ويجعل ان يريد تسأله بمعنى تستغني في مسئلتها وقوله مالك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً أخبراً منه بعد النص من الكتاب والسنة في حكمها لانها المقدسات في طلب الاحكام وقوله فارجمي حتى أسأل الناس يجمل ان يكون سألهم عن النص لتجوز في ان يكون عندهم في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يخبره وهذا من تحفظه وتوقيه ان لا يعمل نظراً واجتهاداً وقياسه وان عد النص حتى يطلبه حيث يرجو عليه من الناس وذلك لانه لكل مفت او حاكم جواز وجود نص ان يسأل عنه ويبحث في طلبه وهذه سنته في مشاورة العالم العلماء طلباً للنص ويجعل ان يكون سألهم عن سبيل المشاورة لهم والتعاون بأادعهم ونظرهم لينظر فيما يظهر لهم من ذلك على حسب ما يفعله العالم اذا اراد الفتيا بمضرة العلماء ان لما كراهه اذا اراد انفاذ الحكومة فمن الحزم له والتناهي في الاجتهاد ان يسأل من يخبره من اهل العلم فربما ظهر له من ارادهم افضل مما ظهر اليه ما يقوى في ظنه صحة ما ظهر اليه اذا وقف على جميع ما ظهر اليهم ورأى ما عنده ورأى اعتراضهم على ما عنده غير صحيح او تسليمهم له ولو اقرأهم صحفته والله اعلم **عنه قوله** تسأله ميراثها وللأخ من طريق الأشعث عن الزهري جاءت الى أبي بكر جدة ارباب او اماره فقالت ان ابن ابني اباي يتي توتي وبلغني ان في نصيباً فما لي **عنه قوله** اسأل اى العلماء من الصحابة وللأخ مني فقال فاصبري حتى اشاور اصحابي فاني لم اجد لك في كتاب الله نصاً ولم اسمع في ذلك عنه صلى الله عليه وسلم **عنه قوله** في رواية فلما صلى الظهر فقال اياكم سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال في الجدة **عنه قوله**

بعد ذلك للأخوة للاب والام للذكر مثل حظ الانثيين الا في فريضة واحدة تكون قسمتهم فيها على غير ذلك وتلك الفريضة امرأة توفيت وتركت زوجها وامها وأختها لامها وابوها وجدها فللزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس وللأخت للاب والام النصف ثم يجمع سدس الجد ونصف الأخت فيقسم اثلاثاً للذكر مثل حظ الانثيين فيكون للجد ثلثاه وللأخت ثلثه **عنه قوله** مالك وميراث الأخوة للاب مع الجد إذا لم يكن معهم أخوة للاب والام كميراث الأخوة للاب والام سواء ذكرهم كذا ذكرهم وانما هم كما نشأهم فإذا اجتمع الأخوة للاب والام والأخوة للاب فإن الأخوة للاب والام يعادون الجد بأخوتهم لا بهم فيمنعونه بهم كثرة الميراث بعد دهم ولا يعادونه بالأخوة للام لأنه لو لم يكن مع الجد غيرهم لم يرثوا معه شيئاً وكان المال للجد كله فاحصل للأخوة من بعد حظ الجد فإنه يكون للأخوة من الاب والام دون الأخوة للاب ولا يكون للأخوة للاب معهم شيء الا ان يكون الأخوة للاب والام امرأة واحدة فإن كانت امرأة واحدة فإنها تعاد الجد بأختها لا يها ما كانوا فاحصل لهم ولها من شيء كان لها دونهم ما بينهما وبين ان تستكمل فريضتها وفريضتها النصف من رأس المال كله فإن كان فيما يماز لها والأخوة لا يها افضل عن نصف رأس المال كله فهو لأخوتها لا يها للذكر مثل حظ الانثيين فإن لم يفضل شيء فلا شيء لهم ميراث الجد **عنه قوله** مالك عن ابن شهاب عن عثمان بن اسحاق بن خرشة عن قبيصة بن ذؤيب انه قال جاءت الحجة الى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها فقال لها أبو بكر مالك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً فارجمي حتى أسأل الناس **عنه قوله**

طلب الاحكام وقوله فارجمي حتى أسأل الناس يجمل ان يكون سألهم عن النص لتجوز في ان يكون عندهم في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يخبره وهذا من تحفظه وتوقيه ان لا يعمل نظراً واجتهاداً وقياسه وان عد النص حتى يطلبه حيث يرجو عليه من الناس وذلك لانه لكل مفت او حاكم جواز وجود نص ان يسأل عنه ويبحث في طلبه وهذه سنته في مشاورة العالم العلماء طلباً للنص ويجعل ان يكون سألهم عن سبيل المشاورة لهم والتعاون بأادعهم ونظرهم لينظر فيما يظهر لهم من ذلك على حسب ما يفعله العالم اذا اراد الفتيا بمضرة العلماء ان لما كراهه اذا اراد انفاذ الحكومة فمن الحزم له والتناهي في الاجتهاد ان يسأل من يخبره من اهل العلم فربما ظهر له من ارادهم افضل مما ظهر اليه ما يقوى في ظنه صحة ما ظهر اليه اذا وقف على جميع ما ظهر اليهم ورأى ما عنده ورأى اعتراضهم على ما عنده غير صحيح او تسليمهم له ولو اقرأهم صحفته والله اعلم **عنه قوله** تسأله ميراثها وللأخ من طريق الأشعث عن الزهري جاءت الى أبي بكر جدة ارباب او اماره فقالت ان ابن ابني اباي يتي توتي وبلغني ان في نصيباً فما لي **عنه قوله** اسأل اى العلماء من الصحابة وللأخ مني فقال فاصبري حتى اشاور اصحابي فاني لم اجد لك في كتاب الله نصاً ولم اسمع في ذلك عنه صلى الله عليه وسلم **عنه قوله** في رواية فلما صلى الظهر فقال اياكم سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال في الجدة **عنه قوله**

له قوله فقال المغيرة حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطأها السدس قول رجل الا ان يكون معناه فرض للورثة من الجدة اذا لم تحجب السدس فرضاً لازماً عليه ولا ينقص منه الا بالعلو فيكون ذلك عاماً في الجدات الا ما خصه الدليل وذلك بان سأل ابو بكر عن الجدة فاجابه بذلك المغيرة ويكون معنى اعطأها السدس اي فرض لها السدس ويحتمل ان يكون ابو بكر انما سأل عن الجدة التي ما دت تسأل من عرف حالها و اي الجدات هي فقال المغيرة اعطأها رسول الله صلى الله عليه وسلم السدس يعني تلك الجدة دون غيرها من الجدات وقول عمر بعد هذا وما كان القضاء الذي قضى به الا لغيره فيحتمل ان يريد ان الجدات كانت بسبب سؤاله في بكر الناس او بسبب قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الجدة بالسدس غير المرأة التي اتت عمر بعد ذلك ويحتمل ان يريد به غير هذا النوع ٢٢٢ من الجدات وقد روى ابن وهب عن طريق ليس بالقوي ان الجدة التي اعطأها رسول الله صلى الله عليه وسلم السدس هي امرأته قال فلن لك اذا كانت هي اقرب حازته وان كان هي ابعد شاركت فيه واما التي ورث ابو بكر فلما كان عمر جاءته هي بعدة امرأته فقال لها ما احدث لك في كتاب الله عز وجل شيئاً وسأل الناس قال فلم اجاب احداً بخبر في بشي فقال غلام من بني حارثة لم لا تورثها يا امير المؤمنين وهي لورثت الدنيا وما فيها ورثها وهذا تركت الدنيا وما فيها لم يرثها ابن ابنتها فورثها عمر وقال ان الله لم يجعل في الجدات خيراً كثيراً ثم ورث زيد بن ثابت بعد الثالثة **له قوله** هل معك انما قال ذلك مع ان خبر الواحد مقبول استظهرنا وتاميل لا انكاروا كل ذلك **له قوله** ثم جاءت الجدة الاخرى اي لهذا فثبت اما من جهة الاب اذا كانت الاولى من الامراء بالعكس قاله الطيبي وفي رواية ثم جاءت امه الى عمر بن الخطاب **له قوله** ذلك السدس عطف بيان ذلك والاولى ان يكون صلة له والمغيرة قيل يعود ان نصيبها ينفذ نصيبك السدس والاولى الضمير ما ياتي المذکور في الفرائض **له قوله** فان اجتمعتم فيه خطاب الخمس لا يختص بها من المراتب **له قوله** فهو بينكما قال الطيبي فالصديق انما حكم لها بالسدس لانه ما وقف على الشركة والفارق لها وقف على الاجتماع حكم بالاشترار وابتكها خلت به اي انفردت بالسدس فهو لها وكان ذلك بحضور العصاة ولم يترك احد عليه فكان اجاماً وعل ذلك اجماع الائمة الاربعة وروى الحاكم عن عباد انه صلى الله عليه وسلم قضى للجدتين من الميراث السدس بينهما وروى ابو اؤم عن بريدة انه صلى الله عليه وسلم جعل للجدة السدس اذا الميراثين دونها ام وقال ابن مسعود الجدة غير وارثة وانما اعطأها النبي صلى الله عليه وسلم تبعاً او تفضلاً لا ارثاً **له قوله** اتت الجدتان يريدان امه وامه او اباهما ويحتمل ان يكونا اتيا في موروث واحد فارد ابو بكر ان يجعل للمورث الام والام ولعله

فقال المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطأها السدس فقال ابو بكر هل معك غيرك فقال محمد بن مسلمة الانصاري فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة فانفذ لها ابو بكر الصديق ثم جاءت الجدة الاخرى الى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها فقال لها مالك في كتاب الله شيء وما كان القضاء الذي قضى به الا لغيره وما انا بآئذ في الفرائض شيئاً ولكنه ذلك السدس فان اجتمعتم فيه فهو بينكما وابتكها خلت به فيه فهو لها مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال اتت الجدتان الى بي بكر الصديق فاراد ان يجعل السدس للتي من قبل الام فقال له رجل من الانصار اما انك تترك التي لوماتت و هو حي كان اياها يرث فجعل ابو بكر السدس بينهما مالك عن عبد بن ابن سعيدان ابا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام كان لا يفرض الا للجدتين قال مالك والامر للمجتمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه والذي دركت عليه اهل العلم ببلدنا ان الجدة ام الام لا ترث مع الام دنيا شيئاً وهي فيما سوى ذلك يفرض لها السدس فريضة وان الجدة ام الاب لا ترث مع الام ولا مع الاب شيئاً وهي فيما سوى ذلك يفرض لها السدس فريضة فاذا اجتمعت الجدتان ام الاب وام الام وليس للمتوفى دونهما اب ولا ام قال مالك فاني سمعت

حل حديث المغيرة وابن مسلمة او فهم من المواد به من قولها فعارضه رجل من الانصار لما كان ابو بكر يستشير جماعة الناس ومن يوجد عندنا العلم في الاحكام بان الجدة ام الاب لها في ذلك حق واكد لسببها ووجه الموارثة بينهما وبين المتوفى بانه يرثها وبيان ذلك ان قرابة الجدة قرابة يثبت بها التوارث فاذا كانت هذه القرابة ترث من لا يرثها المتوفى قبان ترث بها من يرثها المتوفى اولى واحرى ولا يلزم هذه الامة والمالة لان تلك قرابة لا يورث مثلها **له قوله** رجل هو عبد الرحمن بن سهل قد تشبه بهذا كذا في الصابة **له قوله** فجعل لها ابو بكر السدس بينهما يريد انه سوى بينهما فجعله لها على السواء ولهم ميراث الجدة ام الاب اولى به من الجدة ام الام لما ذكره الانصاري واما الذي يبي بكران بسبب امه او اباهما فوجه اخر وهو انها تدعى بالامومة وجنبتها في ميراث الجد اقوى من جنبة الاب لانها تدعى بمثل سببها كالجد للاب جنبة اقوى في الميراث من جنبة الام لان الجد للاب يدعى بمثل سبب الاب **له قوله** كان لا يفرض للجدتين يريد امه وامه او اباهما واحدة وانه لا يفرض لجدة غيرها وقد روى عن علي وزيد وابن عباس انهم ورثوا الجدات وان كثرت اذ كن في زوجة واحدة وقد تقدم من الكلام في ذلك ما يعني عن اعادته وبالله التوفيق **له قوله** ان الجدة ام الام لا ترث مع الام شيئاً قول متفق عليه لا خلاف فيه لانها تدعى بالامومة فكانت محجوبة بها واما الجدة ام الاب فهي ايضا محجوبة بالامومة لما ذكرناه من انها تدعى بمثل سببها والامر اقرب قرابة منها فوجب ان يحجبها والاب يحجب الجدة للاب خلا لما روى عن ابن مسعود ووجه ذلك انها كانت تدعى به على وجه الولادة من غير ان يحجبها كما يحجب الجدة او انها وارثة تدعى بعاصب فوجب ان يحجبها العاصب كالجد الجد ولا يحجب الجدة لامه لانها لا تدعى به ولا ترث مثل سببه لانها لا ترث بالامومة وهو يرث بالابوة فلم يحجبها كما يحجب لامه **له قوله**

مع الام مع الاب شيئاً دون امه وامه فانهما
ترث مع الاب وهو قول الى حنيفة والشعبي
وهو لما ثور عن عثمان وعلي وزيد بن
ثابت روى عنهم الدارمي ونقل عن
ابن مسعود ان ام الاب ترث مع الاب
يروى عنهما الدارمي ايضاً واختاره

شرح والحسن وابن سيرين لما رواه
ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم
اعط الجدة ام الاب السدس مع وجود
الاب واجيب بانه يحتمل ان يكون ابو ذلك
الميت رقيقاً او كافراً **له قوله** فاذا
اجتمعت الجدتان ام الام والابوية

(والبقية من مائة) ام الاب ولم يكن من الابوين من يجبرهما واحدا فان كانتا في درجة واحدة فالسددس بينهما على السواء على حسب ما تقدم وان كانت احدهما اقرب فان كانت القربة من جهة الام بدرجة او درجات حجت العبدى ويهذه اقال زيد وعلى وجهه للتابعين وروى النضر بن السبع عن ابن مسعود انه قال السددس للقربة والبعيدة اذا كانتا من جهتين مختلفتين فان كانتا من جهة واحدة فالسددس لاقربهن والدليل على ما قدمناه من ان الامر تجب الام الاب فكذلك الامر الاب تجب ام الاب (الشيء المتعلق بصحة هذا) **له قول** له اقدمهاى اقربهما في النسب وقيل لقامو رجل مقعد واقعد قعود الاقرب الا بقاء من الجدل الاكبر **له قول** له نصفان وبه قال ابو حنيفة والشافعي والجمهور وقال ابن مسعود الجذات اقربهن وابعدهن سواء رواه **٢٢٣** عنه الدرر **له قول** له قال مالك ولا ميراث لاحد من الجذات الا لجذتين الميراث وهذا كما قال انه لا يرث من الجذات غير جدتين ام الام وام الاب وامها تهما وقد تقدم ذكر ذلك وقوله وقد بلغنى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورث الجدة يريد بذلك انه لا يرث ميراث الجدة الا باحد هذين الامرين وهو ما بلغ ابا بكر بن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم ورث الجدة وهي عند ام الام والثانية التي جازت الى عمر فقال لها انما هو السددس فايتمكما خلعت به فهو لها فان اجتمعتم فيه فهو بينكما وهي ام الامو سائر الجذات لم يرث لهن حق ولا ذكرهن عمر في قضائه لجدة بالميراث واما ذكر جدتين بالتشنية فدل ذلك على اختصاص الحكم بهما وقوله مالك ثم لم نعلم احدا ورث غير الجدتين منذ كان الاسلام الى اليوم

ان ام الام ان كانت اقعد هما كان السددس لهما دون ام الاب وان كانت ام الاب اقعد هما او كانتا في القعدة من المتوفى بمنزلة سواء فان السددس بينهما نصفان **قال** مالك ولا ميراث لاحد من الجذات الا لجذتين لان بلغنى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورث الجدة ثم سأل ابو بكر عن ذلك حتى اتاه الثبوت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ورث الجدة فانفذه لهما ثم اتت الجدة الاخرى الى عمر بن الخطاب فقال ما انا بزاندي في الفرأض شيئا فان اجتمعتم فيه فهو بينكما وايتمكما خلعت به فهو لها **قال** مالك ثم لم نعلم احدا ورث غير الجدتين منذ كان الاسلام الى اليوم **ميراث الكلالة** مالك عن زيد بن اسلم ان عمر بن الخطاب سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكلالة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يكفئك من ذلك الآية التي نزلت في الصيف اخر سورة النساء **قال** مالك والامر بالمجتمع عليه عندنا لا اختلاف فيه والذكر ادركت عليه اهل العلم ببلدان الكلالة على وجهين فاما الآية التي انزلت في اول سورة النساء التي قال الله تعالى فيها وان كان رجل

يورث كلالة

ام الكلالة فهو لام من الكلالة التي ذكرهم مخالف انتا هم عند الافراد لان لا يخفى منهم الغصيف ولذا كرا جميع فذلك اختلاف عند اشتراك والاجتماع فكان لا يخفى منهم نصف خطا لذكر الان هؤلاء يورثون الغصيف والغرض والاولين لا يرثون الا بالغرض فالجد يرث مع الاخوة لانه اولى بالميراث منهم وذلك انه يرث مع ذكر ولد المتوفى وقوله	يرثون مع الجد في الكلالة يريها اخوة للاب والام والاب له قول له يورث كلالة اي يورث منه من ورث صفة لرجل كلالة خير كان اي ان كان رجل يورث منه كلالة او يورث خبر وكلالة حال من الغصيف وهو من لم يخلف ولدا ولا والدا ومفعول له والمرد بها قرابة غير الولاية ويجوز ان يكون الرجل الوارث ويورث من اورث وكلالة ليس والد
---	--

نزلوا اب ولا ابن واختلوا في ان الكلالة اسم للميت او احدى من الورثة والاول قول على وابن عباس وابن مسعود والثاني قول ابى بكر وعليه الجمهور **له قول** له عن الكلالة يحتمل ان يسأل عن حكمهم في الميراث ويحتمل ان يسأل عن يسقط هذا الاسم من الورثة او المورثين وقد روى عن ابى بكر وعمر وابن عباس الكلالة من لا ولد ولا والد وهذا يقتضي ان الكلالة المورث على هذه الصفة وقوله صلى الله عليه وسلم يكفئك من ذلك آية الصيف يقتضي ان السؤال كان عن احكام الوارثين وقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة ظاهرة انه يورث عن هذا الحال والله اعلم وقد قيل ان الكلالة اسم للورثة **له قول** له فقال صلى الله عليه وسلم يكفئك من ذلك الآية التي نزلت في الصيف اخر سورة النساء يريد قوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة الى اخر السورة وهذه الآية نزلت في شأن جابر بن عبد الله بن عمر السلمي فها رواه ابن المنكدر عن جابر قال مرضت فأتاني النبي صلى الله عليه وسلم يعوده في هو ابوبكر بن اشين وقد غمى على فلما اكلمه فتوصا فغضب فقلت يا رسول الله كيف صنع في مالي وفي اخوات فانزلت آية الميراث يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة وروى ابو اسحاق عن البراء بن هذا اخر آية نزلت في سورة النساء يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة **له قول** له الامر بالمجتمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه في الميراث وهذا كما قال ان الكلالة على ضربين عند كثير من العلماء احدهما من لا يرث مع الوالد وان علا والمولودين وان سفلوا كالاخوة لأمه وذلك ما تضمن حكمه الآية التي في اول سورة النساء وقد ذكر الله تعالى فيها الكلالة فقال وان كان رجل يورث كلالة او امرأة الميراث الاخوة من الام خاصة فمضى ما انفرد ذكرهم انتا هم فله السددس ومتى كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والوجه الثاني من الكلالة من لا يرث مع الابن وابن الابن ولا مع الاب ويرث مع الجد والبنات وبنت الابن وذلك ما تضمن حكمه الآية التي في اخر سورة النساء وقد ذكر الله فيها الكلالة ايضا فقال يستفتونك قل الله يفتيكم في م

له قول امرأة عطف على رجل وله اى وللرجل واكتفى بحكمه عن حكم المرأة لدلالة العطف على تشاركها فيه **م** **له قول** اخ واخت اى من الام يدل عليه قراءة ابن كعب وسعد بن مالك وله اخ واخت من الام **م** **له قول** شركاء في الثلث وهذا باجماع العلماء وان اولاد الام اذا كانوا اثنين فصاعدا يشتركون في الثلث ذكرهم وانتهى سواء وهذه الآية تسمى بآية الشئاء **م** **له قول** يستفتونك اى في الكلالة حد ذلك لالة الجواب عليه وللمخاض ان جابر كان مريضاً فعاده النبي صلى الله عليه وسلم فقال انى كلالة فكيف اصنع مالى فنزلت واخر ما نزل من الاحكام قل الله يفتيكم **م** **له قول** ليس له ولد يعوز الذكر والانش فان الاخنت وان ورثت مع البنات عند العامة غيايب عباس لكنها لا ترث النصف **م** **له قول** وله اخت اى من الابوين او من الاب لانه جعل اخوها عصبة **م** **له قول** فلها نصف وهو فرضها اذا انفردت والباقي لبيت المال وهذا مذهب زيد وقول الشافعي وعندنا وحنفية يرد الباقي عليها فان كان للميت بنت اخذت النصف بالفرض وتأخذ الاخنت النصف الباقي بالتعصيب لا بالفرض لان الاخوات بالبنات عصبة **م** **له قول** وهو يرثها اى والمرور يرث اخته ان كان الامرا بالعكس وهي حلة لا محل لها من الاعراب لاستينافها وهي دالة على جواب الشرط وليست جواباً له خلافاً للكوفيين **م** **له قول** ان لم يكن لها ولد ذكر كان او انقضى ان اريد يرثها جميع مالها والا فالمراد به الذكرا البنت لا يحجب الاخ بل له ما فضل من فرض البنات **م** **له قول** قال مالك فالجد يرث الاخوة لانه اولى بالميراث منهم وهذا كما قال ابن الجدي لا يحجب الاخوة عن الميراث وذلك انه يرث مع من لا يرثون معه وهو الابن وابن الابن للجد معهم السدس لانه ذ وفرض ولا يرث الاخوة معهم لانهم يرثون معه بالتعصيب والاخوات وان كن يرثن بالفرض عندنا لانفراد الابن يرثن بمثل سبل الاخوة من التعصيب فوجب ان يجعبن عن الفرض من يحجب الاخوة عن التعصيب الا نزل ان الام ترث بالفرض الثلث والاب يرث بالتعصيب ما زاد على السدس ثم يحجب الام عن الثلث الى السدس الابن كما يحجب الاب عن التعصيب ويرد الى السدس الذى هو الفرض لها ورث الابوان بسبب واحد وهو الولادة المباشرة فلما كان هذا حال الجد كان احق من الاخوة بانه السدس وكان ايضا احق منهم بالثلث اذ لم يكن معهم في الثلث فايهم او كان معهم من يجعبن عن الثلث لمعنى اخوه وان الاخوة للا ماحق بالثلث من الاخوة للاب والام والاخت للاب والفرق بينه وبين الاخوة مع الابوين يجعبن الام من الثلث الى السدس والاب احق به منهم ان الاخوة يجعبن الام والاب يجعبن فلا يرثون معه فلذلك كان اولى به لان الجد يحجب الاخوة للام الذين يجعبن الاخوة للاب والام عن ذلك الثلث فكان بمنزلة الاب مع الاخوة الذين يجعبن الام عن الثلث الى السدس والاب يجعبن فكان احق به منهم **م** **له قول** ابن مرسى بكسر الميم وسكون الراء والسين المملة مقصوراً منونا وحده **م** **له قول** يابرق فبقم القنينة وسكون الراء بعد ما فاء بزنة ينجح وقد يميز كان من موالى عمره ذلك الجاهلية ولا يعرف له عصبة **م** **له قول** هلوا اسم فعل لا ينصرف عند اهل الحجاز ويجمع عند بني قميم واصله عند البصريين هال من لم اذا اقصده حذف الالف بتقدير السكون في الاعم فانه الاصل وعند الكوفيين هل امر فحذف الهمزة بابقاء كها على الاعم واستبعد بالاهل لا تدخل على الامر **م** **له قول** فدعابنوهو بفتح الفوقية انا من صفراء وحجارة وقد يتوشأ منه **م** **له قول** تورث بكسر الراء اى تورث غيره او يفتقها اى يورث منه يرث منه ابن اخيه **م** **له قول** قال مالك الامرا المحبتم عليه عندنا الذى لا اختلاف فيه الخ وهذا على ما قال ان الاخ للاب والام والولى من الاخ للاب لان الامير يلدى بها الى الميراث اذا انفردت كما يدلى بالاب اذا انفردت فاما اجتماعهما فكذلك الميراث في العمومة وان كان لعم الامر البقية **م**

او امرأة وله اخ واخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث قال مالك فهذه الكلالة التى لا يرث فيها الاخوة لامر حتى لا يكون ولداً والوالد واما الآية التى فى اخر النساء التى قال الله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين يبين الله لكم ان تصلوا والله بكل شىء عليم قال مالك فهذه الكلالة التى تكون فيها الاخوة عصبة اذ لم يكن ولد فيرثون مع الجد فى الكلالة قال مالك فالجد يرث مع الاخوة لانه اولى بالميراث منهم وذلك انه يرث مع ذكور ولداً لميتوفى السدس والاخوة لا يرثون مع ذكور ولداً لميتوفى شيئاً وكيف لا يكون كاحد هم وهو يأخذ السدس مع ولداً لميتوفى فكيف لا يأخذ الثلث مع الاخوة وبنوا الامير يأخذون معهم الثلث فالجد هو الذى يحجب الاخوة للامرو منعهم مكانه الميراث فهو اولى بالذى كان لهم لا لهم سقطوا من اجله ولو ان الجد لم يأخذ ذلك الثلث اخذه بنوا الامر فما اخذ ما لم يكن يرجع الى الاخوة للاب وكان الاخوة للام هو اولى بذلك الثلث من الاخوة للاب فكان الجد هو اولى به من الاخوة للام ما جاء فى ميراث العمة **م** **له قول** عن محمد بن ابى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الرحمن بن حنظلة الزرقى انه اخبره عن مولى لقرش كان قد ما يقال له ابن مرسى انه قال كنت جالساً عند عمر بن الخطاب فلما صلى الظهر قال يا ايرقا هلم ذلك الكتاب لكتاب كتبه فى شأن العمة فيسئل عنها ويستقبر فيها فأتى يرفأه فدعابنوه وقدح فيه ماء فمضى ذلك الكتاب فيه ثم قال لورضيك الله افرق مالك عن محمد بن ابى بكر بن حزم انه سمع اباة كثير يقول كان عمر بن الخطاب يقول عجباً للعمة تورث ولا ترث ميراث ولاية العصبة قال مالك الامرا المحبتم عليه عندنا الذى لا اختلاف فيه والذى ذكرت عليه اهل العلم

له قول امرأة عطف على رجل وله اى وللرجل واكتفى بحكمه عن حكم المرأة لدلالة العطف على تشاركها فيه **م** **له قول** اخ واخت اى من الام يدل عليه قراءة ابن كعب وسعد بن مالك وله اخ واخت من الام **م** **له قول** شركاء في الثلث وهذا باجماع العلماء وان اولاد الام اذا كانوا اثنين فصاعدا يشتركون في الثلث ذكرهم وانتهى سواء وهذه الآية تسمى بآية الشئاء **م** **له قول** يستفتونك اى في الكلالة حد ذلك لالة الجواب عليه وللمخاض ان جابر كان مريضاً فعاده النبي صلى الله عليه وسلم فقال انى كلالة فكيف اصنع مالى فنزلت واخر ما نزل من الاحكام قل الله يفتيكم **م** **له قول** ليس له ولد يعوز الذكر والانش فان الاخنت وان ورثت مع البنات عند العامة غيايب عباس لكنها لا ترث النصف **م** **له قول** وله اخت اى من الابوين او من الاب لانه جعل اخوها عصبة **م** **له قول** فلها نصف وهو فرضها اذا انفردت والباقي لبيت المال وهذا مذهب زيد وقول الشافعي وعندنا وحنفية يرد الباقي عليها فان كان للميت بنت اخذت النصف بالفرض وتأخذ الاخنت النصف الباقي بالتعصيب لا بالفرض لان الاخوات بالبنات عصبة **م** **له قول** وهو يرثها اى والمرور يرث اخته ان كان الامرا بالعكس وهي حلة لا محل لها من الاعراب لاستينافها وهي دالة على جواب الشرط وليست جواباً له خلافاً للكوفيين **م** **له قول** ان لم يكن لها ولد ذكر كان او انقضى ان اريد يرثها جميع مالها والا فالمراد به الذكرا البنت لا يحجب الاخ بل له ما فضل من فرض البنات **م** **له قول** قال مالك فالجد يرث الاخوة لانه اولى بالميراث منهم وهذا كما قال ابن الجدي لا يحجب الاخوة عن الميراث وذلك انه يرث مع من لا يرثون معه وهو الابن وابن الابن للجد معهم السدس لانه ذ وفرض ولا يرث الاخوة معهم لانهم يرثون معه بالتعصيب والاخوات وان كن يرثن بالفرض عندنا لانفراد الابن يرثن بمثل سبل الاخوة من التعصيب فوجب ان يجعبن عن الفرض من يحجب الاخوة عن التعصيب الا نزل ان الام ترث بالفرض الثلث والاب يرث بالتعصيب ما زاد على السدس ثم يحجب الام عن الثلث الى السدس الابن كما يحجب الاب عن التعصيب ويرد الى السدس الذى هو الفرض لها ورث الابوان بسبب واحد وهو الولادة المباشرة فلما كان هذا حال الجد كان احق من الاخوة بانه السدس وكان ايضا احق منهم بالثلث اذ لم يكن معهم في الثلث فايهم او كان معهم من يجعبن عن الثلث لمعنى اخوه وان الاخوة للا ماحق بالثلث من الاخوة للاب والام والاخت للاب والفرق بينه وبين الاخوة مع الابوين يجعبن الام من الثلث الى السدس والاب احق به منهم ان الاخوة يجعبن الام والاب يجعبن فلا يرثون معه فلذلك كان اولى به لان الجد يحجب الاخوة للام الذين يجعبن الاخوة للاب والام عن ذلك الثلث فكان بمنزلة الاب مع الاخوة الذين يجعبن الام عن الثلث الى السدس والاب يجعبن فكان احق به منهم **م** **له قول** ابن مرسى بكسر الميم وسكون الراء والسين المملة مقصوراً منونا وحده **م** **له قول** يابرق فبقم القنينة وسكون الراء بعد ما فاء بزنة ينجح وقد يميز كان من موالى عمره ذلك الجاهلية ولا يعرف له عصبة **م** **له قول** هلوا اسم فعل لا ينصرف عند اهل الحجاز ويجمع عند بني قميم واصله عند البصريين هال من لم اذا اقصده حذف الالف بتقدير السكون في الاعم فانه الاصل وعند الكوفيين هل امر فحذف الهمزة بابقاء كها على الاعم واستبعد بالاهل لا تدخل على الامر **م** **له قول** فدعابنوهو بفتح الفوقية انا من صفراء وحجارة وقد يتوشأ منه **م** **له قول** تورث بكسر الراء اى تورث غيره او يفتقها اى يورث منه يرث منه ابن اخيه **م** **له قول** قال مالك الامرا المحبتم عليه عندنا الذى لا اختلاف فيه الخ وهذا على ما قال ان الاخ للاب والام والولى من الاخ للاب لان الامير يلدى بها الى الميراث اذا انفردت كما يدلى بالاب اذا انفردت فاما اجتماعهما فكذلك الميراث في العمومة وان كان لعم الامر البقية **م**

عند البصريين هال من لم اذا اقصده حذف الالف بتقدير السكون في الاعم فانه الاصل وعند الكوفيين هل امر فحذف الهمزة بابقاء كها على الاعم واستبعد بالاهل لا تدخل على الامر **م** **له قول** فدعابنوهو بفتح الفوقية انا من صفراء وحجارة وقد يتوشأ منه **م** **له قول** تورث بكسر الراء اى تورث غيره او يفتقها اى يورث منه يرث منه ابن اخيه **م** **له قول** قال مالك الامرا المحبتم عليه عندنا الذى لا اختلاف فيه الخ وهذا على ما قال ان الاخ للاب والام والولى من الاخ للاب لان الامير يلدى بها الى الميراث اذا انفردت كما يدلى بالاب اذا انفردت فاما اجتماعهما فكذلك الميراث في العمومة وان كان لعم الامر البقية **م**

البقية عن ٢٢٥) لا مدخل له في الميراث الا انه لما كانت الام سببا في الميراث بالجملة قويت جنبته من وجه من جهة كما ان الام ما انفراوها
لا تكون سببا الى ميراث جميع المال وقد يقوى جنة الاخ للاب والام فستحق جميع المال وهذا مع القساوى في الدرجة من الميت مثل ان يكون
جميعهم اخوة او اعماما في درجة او بنى في درجة واحدة فان اختلفت درجاتهم فذل على وجهين أحدهما اختلافها مع اختلاف الاسباب الثاني
اختلافها مع اتفاق الاسباب فاما اختلاف الدرجات مع اختلاف الاسباب فكان الاخوة مع الاعمام وبني الاعمام فالأخوة اقرب لانهم يدلون
بالاب والاعمام يدلون بالجد وكذلك
وهو اقرب من الجد وان كانوا اعماما

ببلدنا في ولاية العصبية ان الاخ للاب والام او لى بالميراث من الاخ
للأب والاخ للاب اولى بالميراث من بنى الاخ للاب والام وبنو الاخ
للأب والام او لى من بنى الاخ للاب وبنو الاخ للاب اولى من بنى بن
الاخ للاب والام وبنو بن الاخ للاب اولى من العم اخى الاب للاب والام
والعم اخو الاب للاب اولى من بنى العم اخى الاب للاب والام و
ابن العم للاب اولى من عم الاب اخى اب الاب للاب والام قال مالك
وكل شئ سئل عنه من ميراث العصبية فانه على نحو هذا المستوفى
ومن ينادى في ولايته من عصبته فان وجدت احدا منهم يلقى المتوفى
الى اب لا يلقاه احد منهم الى اب دونه فاجعل ميراثه للذى يلقاه
الى اب لا لى دون من يلقاه الى فوق ذلك فان وجدتهم كلهم يلقون
الى اب واحد يجمعهم جميعا فانظر اقدمهم في النسب فان كان ابن اب
فقط فاجعل الميراث له دون الاطراف وان كان ابن اب وام وان
وجدتهم مستويين ينتسبون من عدد الأباء الى عدد واحد حتى يلقوا
نسبا ملتوفى جميعا وكانوا كلهم جميعا بنى اب وبنى اب وام فاجعل
الميراث بينهم سواء وان كان والد بعضهم اخا والد ملتوفى لابييه
وامه وكان من سواه منهم انما هو اخو ابى ملتوفى لابييه فقط فان
الميراث لبنى اخى ملتوفى لابييه وامه دون بنى الاخ للاب وذلك ان الله
تعالى قال ولولو الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله ان الله
بكل شئ عليم قال مالك والجد ابو الاب اولى من بنى الاخ للاب والام
واولى من العم اخى الاب للاب والام بالميراث وابن الاخ للاب و
الام او لى من الجد بولاء الموالى

فان الاعمام اخوة الاب او لى بالميراث وهو مضمون
مالك ان من يلقى الميت الى اب لا يلقاه غيره الى اب اقرب
منه فله الميراث ومعنى ذلك ان الاعمام يدلون بالجد
ابى الاب والاعمام اخوة الجد يدلون بالجد ابى الى الاب
وكل من ادلى بالأقرب فله الميراث دون من ادلى بالاب
ابعد ومن ترك خالا هو ابن عم لاب واخالا مرو هو ابن
عم لاب فلاخ للام السدس وما بقى بينه وبين الخال
بالسوية لانها ابنا عم في درجة واحدة ووجه ذلك
ان الخال لا حظ له في الميراث والاخ للام ميراث بالفرض
السدس واذا جتمع لاحد لوارثين سببان وانفرد الآخر
يسبب واحد فان كان السببان من جنس واحد كما في
العم أحدهما ابن عم لاب وامر والاخرين عم لاب فان
تأخر في ان يحجب ذوا السببين ذال السبب الواحد و
ان كان السببان من جنسين مثل ان يكون اخو الام
هو ابن عم مع ابن عم ليس باخ لا مرفان تأخير السببان
ان يرث بكل واحد منهما فيرث بسبب الفرض اولا ثم
بأساويه في بقية الميراث بالتعصيب لتساويهما فيه
والله اعلم ولو ترك الميت اخوين لامر أحدهما ابن عم
لورثا بالاخوة للام الثلث بينهما ثم يرث الاخ الذي
هو ابن عم بالتعصيب بقية المال وذلك على ما قلناه
وهذا اذا تحقق الوارث بالذكور والاولاد فان
كان خنثى فانه ينظر الى ماله فان بال من ذكره
فحكمه حكم الذكور في ميراثه وماله والصلوة عليه
وغير ذلك من احكامه وان بال من فرجه فحكمه ذلك
حكم المرأة وان بال منها فهو الخنثى المشكل فقد
قال ابن محلان الفرض ينظر اليها بيد ابول اولا و
روى ذلك عن علي وان بال منها جميعا سواء فهذا الخنثى
المشكل واتفق اهل الفرائض على ان له نصف ميراث
رجل ونصف ميراث امرأة فان انفرد وحده فله
ثلاثة ارباع الميراث قال ابن غالب لا اختلاف بين
اهل العلم في ذلك وقد اختلفوا في الحساب فقال
بعضهم من توفى وترك ابنا خنثى وابنا جميعا فان
فريضة من سبعة للصغير اربعة وللخنثى ثلاثة

ومنهم من قال فريضة من خمسة للخنثى سهران وللصغير ثلاثة ومنهم من قال فريضة من ثمانية للصغير خمسة وللخنثى ثلاثة وذلك كله
فلط في الحساب والصواب في ذلك ان تعمل فريضة على انه ذكر وفريضة على انه انثى ففريضة على انه ذكر اثنان لكل واحد
منها النصف وفريضة على ان احداهما انثى من ثلاثة المذكوران وللانثى واحد فاضرب ثلاثة في اثنين فذل ستة ثم اضعف الستة فذل
اثنا عشر واما اضعفنا الستة ليكون ما بيد لكل واحد منها من التعصيف والتأنيث نصف صغر ثم اقسمة الاثنى عشر على نهذا ذكر ان لكل واحد
منها ستة ثم اقسما على ان احدها انثى فيكون للذكر ثمانية وللانثى اربعة وهي اسوأ حالتيهما ويصير لهما في افضل حالتيهما ستة فيعطى
شطر ما بين حالتيه وذلك خمسة اسهم ويعطى اخوة ما بين الحالتين وذلك سبعة لانه يستحق بحال ذكورة اخيه ستة وبحال نوثيته
ثمانية والله اعلم (الحاشية المتعلقة بصيغة هذا) له قوله قال مالك والجد ابو الاب اولى من بنى الاخ للاب والام وهذا على ما قاله
الجد ابو الاب يجب به الاخ للاب والام وذلك ان الجد ابى بالميراث من الاخ للاب والام اذا اضا ق عنهما لانه من اهل الفروض ولذلك
يرث مع الابن السدس ولا يرث الاخ مع الابن شيئا لكنه اذا فضل المال عن فرض الجد ورث معه الاخ بالتعصيب لان لكل واحد
منها تعصيبا والاخ يعصب اخته والجد يرث مع الابن فلذل لم يحجب احدهما الاخر عن التعصيب واما ابن الاخ فلا يعصب اخته
ولذل تحجب الجد لقوة اسبابه التي يرث بها وهذا حكم الجد الى الاب فاما ابو ابى لا يلقاه ايضا الى من بنى الاخ والاعمام وبني الاعمام
لانه جد كالأبى واما الجد ابو الاب فانه يحجب اباة كما يحجب الاب الجد فكل اب يحجب لمن فوقه كما ان كل ابن يحجب من تحته لان
الميراث انما يستحق بالقراب والله اعلم

الحقوله قال مالك الامرا المجتمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه الخ وعلى ما ذكرنا زيد بن ثابت واهل المدينة لا يؤثرون ذوى الادحار من الرجال وهو ابن الاخ للامرو الجدا والامرو العملا والامرو الخال فانهم لا يثرون لانهم ليسوا اهل فرض فنجيبون العصبية ولا اهل تعصيب ومن النساء المحدثات هم ابني الامرو وابنة الاخ للاب والامرو العمة والخالة والاصل في ذلك ما قد سنا قال مالك ولا يرث من النساء الا من مسمى الله عز وجل في كتابه وثبتت السنة بميامينه وهي سبعة تقدم ذكرهن وقد نصر الله تعالى كل ميراث جميعهن والجدوة ثبت تورثتها بالسنة وهذا اميراث النسب واما اميراث الولاء فترث المرأة من اعتقت او اعتقه من اعتقت قال مالك لان الله عز وجل ومواليكم والاستدلال من هذا انما يكون بان يثبت الميراث بالولاء وان يكون لفظ

٢٢٢

الجميع المذكور بقية تحته المؤثرات بجمود

من الاميراث له قال مالك الامر بالمجتمع عليه عندنا الذي
لاختلاف فيه والذي ذكرت عليه اهل العلم ببلدنا ان ابن الاخ للام
والجد بابا الام والعمة اخا للاب للام والخال والحجة ام ابى الام وابنة
لاخ للاب والام والعمة والخالة لا يرثون بأرحامهم شيئا قال و
انه لا ترث امرأة هي بعد نسبا من المتوفي من سبي في هذا الكتاب
برحمها شيئا وانه لا يرث احد من النساء الا حيث سمي و ذلك ان الله
تعالى ذكر في كتابه ميراث الام من ولدها وميراث البنات من
ابيهن وميراث الزوجة من زوجها وميراث الاخوات للاب والام
وميراث الاخوات للاب مورثت الحدة بالذي جاء عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم فيها والمرأة ترث من اعتقت هي نفسها لان الله تعالى
قال في كتابه فاخوانكم في الدين ومواليكم ميراث اهل ملل
مالك عن ابن شهاب عن علي بن حسين بن علي عن عمرو بن عثمان بن
عقاف عن اسامة بن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث
المسلم الكافر ما لك عن ابن شهاب عن علي بن حسين بن علي بن
ابى طالب انه اخبره انما ورث ابا طالب عقیل وطالب وحمزة على
قال على فلذلك تركنا نصيبنا من الشعب ما لك عن يحيى بن سعيد
عن سليمان بن يسار ان محمد بن الاشعث اخبره ان عمة له يهودية او نصرانية
توفيت وان محمد بن الاشعث ذكر ذلك لعمر بن الخطاب وقال له من
يرثها فقال له عمر يرثها اهل دينها ثم اتى عثمان بن عفان فساله عن ذلك
فقال له عثمان بن عفان اترا نى نسيت ما
قال لك عمر بن الخطاب

اللفظ فيمن ينقل الآية ميراث المرأة لمن كان
مولى لها والله اعلم واحكم **سنة قوله** بارحامهم
شيثا وبه اخذ مالك وهو اصل المذهب عند
الشافعية ان لا يورث ذوالارحام بل المال لميراث
المال وهذا ابو حنيفة الى توريثهم على ترتيب
العصبات عند عدل الورثة ويقدم عليهم الرغوى
اصحاب الفرائض سوى الزوجين وقيل اصل توريثهم
بالشريك فاذا ترك الميت بنت بنت وبنت اخت
فبعد الى حنيفة الميراث لبنت البنت وعند احمد
بينهما نصفان **سنة قوله** عن عمر بن عثمان رواه
مالك عنهم من غير او رواد سائر اصحاب الزهري
منهم ابن عبيدة ومعه والاوامي وعقيل ويونس
عمر وبالاوا ومعه ابو محمد ثون فان الجماعة اولى
بأن يوصوب وان كان لعثمان ولما يسمى عمر والاخر
يسمى عمرو **سنة قوله** لا يرث المسلم الكافر
زاد البخاري من طريق ابن جرير عن الزهري ولا
الكافر المسلم **سنة قوله** لا يرث المسلم الكافر
يعنى ميراث المسلم لا يخلفه كافر من كان يرثه
لو كان مسلما من اب او ابن او اخ او غيره وإلى هذا
ذهب جماعة العلماء تعلفا لميراث النبي صلى الله عليه
وسلم فانهم الى قوله فذلك لا يرث الكافر المسلم
على هذا الوجه تكونها اهل ملتين مختلفتين واذا
كان لا يرث المسلم الكافر فان لا يرث الكافر المسلم
اولى وروى عن معاذ ومعاوية ومحمد بن الحنفية
يرث الكافر المسلم وقد اتفقوا لاجماع على ما ذهب اليه
الجمهور من اهل عصرهم واما المرتد فلا يرثه ورثته
المسلمون وماله في بيت المال ووجه ذلك ما تقدم
وذلك فمن صرح بالكفر واعلن به فلما ارتد رحيل
فوقف للقتل وله ابنا واب فمات احد ابنيه ورثته
اخوه وجدته بنصفين ولا ميراث لاهيه المرتد و
ان راحع الاسلام المرتد بعد موت ابنه فلا شيء
من الميراث لان الاعتبار بحال الموت دون غيره من
الاحوال وهذا في حال موت ابنه لم يكن وارثا له

وأما الزنديق وهو الذي يظهر منه على كفر يسره وهو مع ذلك يدعى الاسلام فاختلف فيه العلماء فقال مالك يقتل ولا يقبل منه إلا بان
إذا امرته المنية قبل ان يتوب ويراجع الإيمان وقال الشافعي تقبل توبته ولا يقتل ولا يبي حنيفه في ذلك قولان أحدهما مثل قول مالك و
الثاني مثل قول الشافعي وقد تعلق أصحابنا في ذلك بقول الله تعالى فلما رأوا بأسنا سنة الله التي الآية وقالوا عن جماعة من أهل التفسير
ان البأس في الآية السيف فاذا قلنا بذلك فهل يرث ورثته اختلف قول مالك في ذلك فروى عنه ابن القاسم يرثه ورثته وروى عنه
ابن نافع وابن الماجشون لا يرثه ورثته فمقتضى رواية ابن القاسم انه يقتل حداً ومقتضى رواية غيره لا يقتل بالكفر والله اعلم واحكم
قوله انما سورت ابا طالب عقيل وطالب يريدانها الفرد اميرائته دون علي وجعفر وذلك ان علياً وجعفر تعد اسلاهما قبل موت
ابي طالب وبقي طالب وعقيل على ملتقى فافرد اميرائته وانما اسلا بعد موته عام الفتح فذلك لم يكن له ولا لجعفر ولا لاحد من عقبهما
حظ في الشعب الذي كان لابي طالب **قوله** عقيل وطالب لكونهما كافرين اذ ذلك اما عقيل فاسلم بعد واما طالب ففقد بيد ربه
قوله ولم يرثه علي وجعفر لكونهما مسلمين وفي الاثران ابا طالب مات على الكفر وهو المشهور عند الجمهور الثالث في الاخبار الصحيحة
وجاء عن محمد بن اسحق ما يدل على اسلامه **قوله** من الشعب بكسر الشين اي من البيوت التي في الشعب وهو بمكة مشهور به
قوله لابن الاشعث من يرثها فقال له يرثها اهل دينها وذلك يقتضى لتوارث بالدين الواحد دون الدينين ولهذا اذا كان احدهما مسلماً
والآخر غير مسلم دون خلاف فيه من النسخاء فان كان احدهما يهودياً والآخر نصرانياً فقد سئل مالك عن نصراني تحت يهودية قوتي فقال
مالك ليس ذلك البنا فان قتلوا عندنا فانهم لا يتوارثون لاننا نحكمهم بدينهم بحكم الاسلام **١٣**

له قول له يرثها اهل دينها اجمعوا على ان الكافر لا يرث المسلم وكذلك المسلم لا يرث الكافر عند الجمهور وروى الدارمي كان معوية يورث للمسلم من الكافر وروى عن معاذ وابن المسيب مثله واما ميراث المسلم من المرتد فقال الشافعي ومالك لا يرث وقال ابو حنيفة ما اكتسب في رده لبيت المال وما في الاسلام فهو لورثته المسلمين قال النووي يورث الكافر بعضهم من بعض قال به الشافعي وابو حنيفة ومنعه مالك ولكن لا يرث حر من ذمي ولا ذمي من حر اثنى عشر **قوله** فامره ان يجعل ماله في بيت المال يريد ان من اعتق عبد انصرا نيا فانه لا يرثه **قوله** بالولاء لان الولاء مشبه بالنسب فاذا منعت الكفر التوارث بالنسب منعت التوارث بالولاء وكذلك الصهر فاما العبد يموت **و** **ع** **هـ** **ل** له مال فان المال للسيدة وليس على وجه الميراث فكل من فيه بقية رق من محتق الى اجل او مكاتب او مدبر او ام ولد فانه لا يرث واما يكون ماله لسيدة بالملك الا المكاتب يترك وقاء فانه ان ترك ورثته احرارا او ترك زوجة واولاد امعه في الكتابة او اولاد اولد واليسوامعه في الكتابة فان الزوجات لا يرثن الذين كانوا امعه في الكتابة والذين ولدوا في الكتابة يعتقون باء امه ما بقي عليه من الكتابة فما بقي من المال لمرثته منه زوجته ولا اولاده الا احرار وورثه اولاده الذين كانوا امعه في الكتابة والذين ولدوا فيها فانه مالك **ع** **قوله** اني علمت يورث احد من الاعاجم لان يولد في ارض الحرب فلا يلغوا ان تكون اسباب التوارث بينهما ما ثبتت بينة او لا تثبت الا بجره الدعوى والا قرارا فاما ان يسمى احدهما يذكرا نهما اخوان فانها لا يمنعان من الانساب بالانساب ولكن لا توارث بينهما وكذلك لو سميت امرأة وهي حامله طفلا تزعم انه ابنها فانه يقبل ذلك منها في انه لا يفرق بينهما ولكنهما لا يتوارثان بذلك **ع** **قوله** ولا يرث من احد ان اختلف الدين فيمنع اليرث بالولاء قال ابن الملقن ونقله القاضي عبد الوهاب عن الشافعي لكن رأيت في الامم خلافة **ع** **قوله** لا يجزى احد من ميراثه قال المجابى يكون وارثا بالفعل او بالقوة ومن لا يكون وارثا لا يكون حاضرا **ع** **قوله** انه لم يرثا من قتل يوم الجمل ويوم صفين ويوم الحرة ويوم قديد وذلك ان هذه الايام كانت فيها حروب شديدة قتل في كل واحدة منها عدد عظيم من الناس حتى تناول ذلك كثيرا من كان يتوارث جهل المقتول منهم اولاد فلم يكن بينهم توارث لذلك ومثاله ان يكون اخوان لا يورثون فيقتتلان في مثل ذلك الموضع فلا يعلم لهما قتل اولاد فلهذا لا يرث احد من الاخر وان كان لا يجزى عن ماله ويرث كل واحد منهما من بقى من ورثته ان كان بقى له وارث خاص فان لم يبق له وارث خاص ثبت المال **ع** **قوله** من

يرثها اهل دينها مال لك عن يحيى بن سعيد عن اسمعيل بن ابي حكيم ان نصرانيا اعتقه عمر بن عبد العزيز هلك قال اسمعيل فامرني عمر بن عبد العزيز ان اجعل ماله في بيت المال مال لك عن الثقة عندنا انه سمع سعيد بن المسيب يقول لبي عمر بن الخطاب ان يورث احد من الاعاجم الا احدا ولد في ارض العرب قال مالك و ان جاءت امرأة حامل من ارض العد وفوضته في العرب فهو ولد هايرثها ان ماتت وترثه ان مات ميراثها في كتاب الله قال مالك الا امر المجتمعة عليه عندنا والسنة التي لا اختلاف فيها عندنا والذي دركت عليه اهل العلم ببلدنا انه لا يرث المسلم الكافر بقرابة ولا ولاء ولا رحم ولا محبة احد عن ميراثه قال وكذلك كل من لا يرث اذا لم يكن دونه وارث فانه لا يجزى احد من ميراثه العمل فيمن جهل مرة بالقتل او غير ذلك مال لك عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن غير واحد من علماءهم انه لم يتوارث من قتل يوم الجمل ويوم صفين ويوم الحرة ثم كان يوم قديد فلم يرث احد منهم من صاحبه شيئا الا من علم انه قتل قبل صاحبه قال يحيى وسمعت مالكا يقول وذلك الامر الذي لا اختلاف فيه والذي لا شك فيه عند احد من اهل العلم ببلدنا قال مالك وكذلك العمل عندنا في كل متوارثين هلكا بغير قتل وهدم او غير ذلك من الموت اذا لم يعلم لهما مات قبل صاحبه فاذا لم يعلم لهما مات قبل صاحبه لم يرث احدهما الاخر من صاحبه شيئا وكان ميراثهما لمن بقى من ورثتهما يرث كل واحد منهما ورثته من

قتل يوم الجمل يرث بعضهم من بعض وهو وقعة وقعت بالبحيرة بين علي وعائشة سنة ست وثلثين في رجب والانسيف من جمادى الاخرى كانت يومئذ على جبل سميت به **ع** **قوله** ويوم صفين هو كسجين موضع بقرب الكوفة بشاطئ الفرات كان به الوقعة العظمى بين علي ومعوية غرة صفر سنة تسع وثلثين فمن ثار احترز الناس السفري في صفر كان في القاموس **ع** **قوله** ويوم الحرة بقم الحارة وشهدت الرواء المهملتين يوم الواقعة التي كانت حوال المدينة بين عسكر الشام من جهة يزيد بن معاوية وبين اهل المدينة في ذي القعدة سنة ثلث وستين والحرة ارض فيها تجارة سود كانها احرقت بالنار **ع** **قوله** يوم قديد بضم القاف معبرا قريب مكة وبها وقعة الى جمل الحارثي وكان خويج على مروان من اليمن وغلب مكة والمدينة ثم توجه الى الشام فقتل كذا في المعارف لابن قتيبة **ع** **قوله** كذلك العمل عندنا في كل متوارثين الم وعلى هذا ما قال ان كل متوارثين جهل اولهما موتا فانهما لا يتوارثان وكذلك القوم يكونون في البيت فيزيد عليهم فيموتون فلا يعلم لهما سبق موتا فهو لاء لا يتوارثون ولا يرث قرابة احدهم من الاخر باي وجه كانت قرابته بابوة او ابنة او اخوة او عصبية او بولاء او مصاهرة ما لم يعلم لهما مات اولاد وكذلك القوم يكونون في السفينة فيغرقون فلا يعلم لهما مات اولاد ولورثي احد همر فاعل راسه لم يورث ليرث ولم يرث لانه لا يعرف هل مات من كان يتوارث معه قبله او بعده واصل ذلك اجزاء العصابة وقد توفيت امة كلهم بنت علي من فاطمة زه وهي زوج عمر بن الخطاب زه وابنها منه زيد في وقت واحد فلم يرثا لهما مات اولاد فلم يرث احدهما من الاخر وكذلك اجزاء العصابة ومن بعد همر من التابعين على هذا الحكم في الايام المذكورة قبل هذا والله اعلم واحكم **ع** **قوله** ورثته من الاحياء وبه قال ابو حنيفة والشافعي انه اذا مات جماعة ولا يدري لهما مات اولاد لا يرث بعضهم عن بعض وروى ذلك الدارمي عن زيد بن ثابت وعمر بن

له قوله في ذلك اي التاجيل بالثلث وبه اخذ ابو حنيفة انها تؤخذ في ثلث سنين من وقت القضاء **قوله** من اهل العبد اي العبد وبه غير
مقيمين في بلد من اهل الاخبية **قوله** ولا من اهل الورق الذهب قال الشافعي والاصل الا بل وانما يجب التقيد عند فقدها سواء في ذلك
اهل القرى وغيرهم وقال ابو حنيفة الكل سواء في الكل **قوله** قود محركا اي قصاص وبه قال مالك وابو حنيفة والشافعي انه لا
قصاص على
مجنون وكذا
قوله ويكون
على الحر نصف
قيمه لانه لا
يقتل عنه الحر
بالعبد وهو
قول الشافعي
له قوله
فانزى منها و
في نسخة منها
لجسد فانزى
منها الدم
يقال نزي منه
ونزف اذا
جري ولم
يقطع نهائية
وفي القاموس
نزي كفتى و
نزف فلان
دمه كفتى فهو
منزوف ونزف
مر محله قوله
وتحرروا يقال
تحررو فلان
فاذا فعل فعلا
محرره به من
الحر او الام
والضيق اي
تأتموا امن
السيدين ١٢
له قوله
وليس العمل
على هذا اي
على استخلاف
المدعي ولا
على استخلاف
المدعى عليهم
في تلك المسئلة
١٢ مر قوله
يقولون قال

مالك فاهل للذهب اهل الشام واهل مصر واهل لورق اهل العراق مالك انه سمع ان الدية
تقطم في ثلث سنين او اربع سنين قال مالك والثلث احب ما سمعت الى في ذلك قال مالك
الامر المجتمع عليه عندنا انه لا يقبل من اهل القرى الا بل في الدية ولا من اهل العبد والذهب
ولا الورق ولا من اهل للذهب لورق ولا من اهل لورق الذهب دية العمد اذا قبلت
وجناية المجنون مالك ان ابن شهاب كان يقول لدية العمد اذا قبلت خمس وعشرون
بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة
مالك عن يحيى بن سعيدان مروان بن الحكم كتب الى معاوية بن ابي سفيان انه اتى بمجنون
قتل رجلا فكتب اليه معاوية ان اعقله ولا تقدم منه فانه ليس على مجنون قود قال مالك
في الكبير والصغير اذا قتل رجلا جميعا عمدا ان على الكبير ان يقتل وعلى الصغير نصف الدية
قال مالك وكذلك الحر والعبد يقتلان العبد عمدا فيقتل العبد ويكون على الحر نصف قيمته
دية الخطأ في القتل مالك عن ابن شهاب عن عراك بن مالك وسليمان بن يسار ان رجلا
من بني سعد بن ليث اجزى فرسا فوطى على صبي رجل من جهينة فنزى منها فهاث فقال عمر بن
الخطاب للذي ادعى عليهم التحلفون بالله خمسين يمينا ما مات منها فابوا وتحرجوا فقال للآخرين
اتحلفون انتم فابوا فقضى عمر بشطر الدية على السعديين قال مالك وليس العمل على هذا
مالك ان ابن شهاب وسليمان بن يسار وربعة بن ابي عبد الرحمن كانوا يقولون دية الخطأ
عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون ذكرا وعشرون حقة وعشرون
جذعة قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا انه لا قود بين الصبيان وان عمدتهم خطأ ما لم تحجب
عليهم الحد وويلغوا الحلم وان قتل الصبي لا يكون الا خطأ وذلك لو ان صبيا وكبيرا قتل رجلا
حرا خطأ كان على عاقلة كل واحد منهما نصف الدية قال مالك من قتل خطأ فاما عقله ما
لا قود فيه وانما هو كغيره من ماله يقضى فيه دينه ويجوز فيه وصيته فان كان له مال تكون
الدية قدر ثلثه ثم عفى عن دية فذلك جائز له وان لم يكن له مال غير دية جاز له ذلك من
الثلث اذا عفى عنه واوصى به عقل الجراح في الخطأ ثم مالك ان الامر المجتمع عليه عندهم
في الخطأ انه لا يعقل حتى يبرأ المجرم ويصم وانه لو كسر عظم من الانسان يد او رجل او غير ذلك
من الجسد خطأ فبرأ وهم وعاد له دية فليس فيه عقل فان نقص او كان فيه عثر ففيه
من عقله بحساب ما نقص قال فان كان ذلك العظم مما جاء فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم

عبد هذا الاثر لسانا تأخذ بهذا ولكننا تأخذ بقول عبد الله بن مسعود قلت ان الصحابة اجمعوا علان دية الخطأ مائة من الابل واختلفوا في
استنائها فقال بعضهم خمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة وخمس وعشرون ابن لبون وخمس وعشرون بنت مخاض وقال عثمان
وزيد ثلثون جذعة وثلثون بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون ذكر ذلك ابو يوسف في كتاب الخراج وانما اخذنا بقول
ابن مسعود لانه اخف وانه رفته الى النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** نصف الدية وبه قال ابو حنيفة والشافعي في قول وقال ايضا
عندهم لان العمد لغة القصد الا انه لقصوره عنهم تخلف عنه احد حكمه وهو القصاص واستحب عليه حكمه الاخر وهو الوجوب في مال
ولهم مواراة البهيق عن على ان عمد الصبي والمجنون خطأ لكن في المعرفة اسنادا ضعيفا ١٢

له قوله او تمت اي تجاوز الموضع المعتاد ١٢ محل **له قوله** فيه العقل والا صل في هذا الباب قوله صلى الله عليه وسلم من تطيب ولم يعلم منه طب فهو ضامن رداءه ابو داود والنسائي قال الخطابي لا اعلم خلافا في ان المعالج اذا تعدى فتلط المريض كان ضامنا والمتقاضى علما او غللا لا يعرفه متعدي فاذا من فعله التلف ضمن الدية وسقط عنه القود لانه لا يستند بذلك دون اذن المريض وجناية الطبيب في قول عامة الفقهاء على ما قلته الشك وفي الدار المختار لانه لا ضمان على جراح موقصا وبرائغ اي مطا ما لم يجر الموضع المعتاد فان تجاوزه ضمن الزيادة كلها اذا لم يهلك واذا هلك ضمن نفسه دية النفس الشك وفي المتأخر انه من جرح او فصد باذن لم يضمن ١٣ محل شرح مؤطا ١٣ **له قوله** من دية الرجل وبه اخذ مالك واحمد ان مادون الثلث لا ينصف وهو القول لثلاثة ٢٤٠ للشافعي وهو قول الفقهاء السبعة

وعمر ابن عبد العزيز وربيعة وروى عن عمر وابنه ولين ابن ثابت واستدل لهم السائل من طريق عيسى انه قال صل الله عليه وسلم عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ العقل الثلث من ديتها واخرج البيهقي قال جراحات الرجال والنساء سواء الى الثلث فما زاد فصله النصف وقال ابو حنيفة المرأة واطرفها وجراحاتها على النصف من دية الرجل واطرفه وجراحاته وهو ظاهر من ذهب الشافعي كما في المنهاج وغيره وفيه قال الثوري وابن ابي ليلى وابن ابي شيبة والليث وابن سيرين **له قوله** فيقتل عيناها ونحو ذلك من غير تعمد واما اذا اذنتها مثل عمدا فانه يقتلها وفيه ان من حدا وعزفما يتعذر دمه لان الاما مرما موربذ لك وفعل الما موربذ لا يتقيد بشرط السلامة وان عزر زوج عرسه لا يهدر دمه فان ذلك لان تاديبها مباح فيقتل بشرط السلامة ١٤ محل **له قوله** من غير قومها وقال الشافعي لا يجب على ولدها وان كانوا من قومها لحد يث الى داود واما العقل على عصبيتها ١٥ **له قوله** قال محمد ويهدا اذا اضر بطن المرأة الحرة فالقتل جنيها ميتا ففيه عرة عبد او امه او خمسون دينار او خمسمائة درهم نصف عشر الدية فان كان من اهل الاصل اخذ منه خمس من الاصل وان كان من اهل الغنم اخذ منه مائة من الشاة نصف عشر الدية ثم وانما قيد بالحرة لان جنين الامه ان كانت حاملا من زوجها فيه نصف عشر قيمته ثم في الذكور وعشر قيمته في الانثى ولو لم يعلم ذكوره ولا انوثته يؤخذ بالمتيقن هذا عندنا وقال الشافعي فيه عشر قيمة الامور لثلاثة لانه جزء منها وضمان الاجزاء يؤخذ مقدارها من الاصل فلا يختلف ضامنه بالذكورة والانوثه كما في جنين الحرة وفيه قال احمد وابن المنذر ومالك والحسن والنفعة والزهرى ولنا انه بدل نفسه ولا يعتبر كونه جزءا والا لم يجب ضمانه الا اذا نقص الاصل كما هو في سائر الاجزاء فيقدر بقيمة الجنين لا بقيمة الامه **له قوله** ان امرأتين من هذيل لاني فاضه ما في رواية من بني لحيان فان بطن من هذيل ولحيان هو لحيان بن هذيل ١٦ محل **له قوله** فطرح جنيها اي القته وعند مسلم فقتلها وما في بطنها ولاحد من طريق عمر بن قيس عويمر عن ابيه عن جد ج قال كانت اختي مليكة وامرأة منا يقال لها ام عفيف بنت مسروق تحت جل بن مالك فضربت ام عفيف مليكة ١٧

وعمر ابن عبد العزيز وربيعة وروى عن عمر وابنه ولين ابن ثابت واستدل لهم السائل من طريق عيسى انه قال صل الله عليه وسلم عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ العقل الثلث من ديتها واخرج البيهقي قال جراحات الرجال والنساء سواء الى الثلث فما زاد فصله النصف وقال ابو حنيفة المرأة واطرفها وجراحاتها على النصف من دية الرجل واطرفه وجراحاته وهو ظاهر من ذهب الشافعي كما في المنهاج وغيره وفيه قال الثوري وابن ابي ليلى وابن ابي شيبة والليث وابن سيرين **له قوله** فيقتل عيناها ونحو ذلك من غير تعمد واما اذا اذنتها مثل عمدا فانه يقتلها وفيه ان من حدا وعزفما يتعذر دمه لان الاما مرما موربذ لك وفعل الما موربذ لا يتقيد بشرط السلامة وان عزر زوج عرسه لا يهدر دمه فان ذلك لان تاديبها مباح فيقتل بشرط السلامة ١٤ محل **له قوله** من غير قومها وقال الشافعي لا يجب على ولدها وان كانوا من قومها لحد يث الى داود واما العقل على عصبيتها ١٥ **له قوله** قال محمد ويهدا اذا اضر بطن المرأة الحرة فالقتل جنيها ميتا ففيه عرة عبد او امه او خمسون دينار او خمسمائة درهم نصف عشر الدية فان كان من اهل الاصل اخذ منه خمس من الاصل وان كان من اهل الغنم اخذ منه مائة من الشاة نصف عشر الدية ثم وانما قيد بالحرة لان جنين الامه ان كانت حاملا من زوجها فيه نصف عشر قيمته ثم في الذكور وعشر قيمته في الانثى ولو لم يعلم ذكوره ولا انوثته يؤخذ بالمتيقن هذا عندنا وقال الشافعي فيه عشر قيمة الامور لثلاثة لانه جزء منها وضمان الاجزاء يؤخذ مقدارها من الاصل فلا يختلف ضامنه بالذكورة والانوثه كما في جنين الحرة وفيه قال احمد وابن المنذر ومالك والحسن والنفعة والزهرى ولنا انه بدل نفسه ولا يعتبر كونه جزءا والا لم يجب ضمانه الا اذا نقص الاصل كما هو في سائر الاجزاء فيقدر بقيمة الجنين لا بقيمة الامه **له قوله** ان امرأتين من هذيل لاني فاضه ما في رواية من بني لحيان فان بطن من هذيل ولحيان هو لحيان بن هذيل ١٦ محل **له قوله** فطرح جنيها اي القته وعند مسلم فقتلها وما في بطنها ولاحد من طريق عمر بن قيس عويمر عن ابيه عن جد ج قال كانت اختي مليكة وامرأة منا يقال لها ام عفيف بنت مسروق تحت جل بن مالك فضربت ام عفيف مليكة ١٧

الرجل واطرفه وجراحاته وهو ظاهر من ذهب الشافعي كما في المنهاج وغيره وفيه قال الثوري وابن ابي ليلى وابن ابي شيبة والليث وابن سيرين **له قوله** فيقتل عيناها ونحو ذلك من غير تعمد واما اذا اذنتها مثل عمدا فانه يقتلها وفيه ان من حدا وعزفما يتعذر دمه لان الاما مرما موربذ لك وفعل الما موربذ لا يتقيد بشرط السلامة وان عزر زوج عرسه لا يهدر دمه فان ذلك لان تاديبها مباح فيقتل بشرط السلامة ١٤ محل **له قوله** من غير قومها وقال الشافعي لا يجب على ولدها وان كانوا من قومها لحد يث الى داود واما العقل على عصبيتها ١٥ **له قوله** قال محمد ويهدا اذا اضر بطن المرأة الحرة فالقتل جنيها ميتا ففيه عرة عبد او امه او خمسون دينار او خمسمائة درهم نصف عشر الدية فان كان من اهل الاصل اخذ منه خمس من الاصل وان كان من اهل الغنم اخذ منه مائة من الشاة نصف عشر الدية ثم وانما قيد بالحرة لان جنين الامه ان كانت حاملا من زوجها فيه نصف عشر قيمته ثم في الذكور وعشر قيمته في الانثى ولو لم يعلم ذكوره ولا انوثته يؤخذ بالمتيقن هذا عندنا وقال الشافعي فيه عشر قيمة الامور لثلاثة لانه جزء منها وضمان الاجزاء يؤخذ مقدارها من الاصل فلا يختلف ضامنه بالذكورة والانوثه كما في جنين الحرة وفيه قال احمد وابن المنذر ومالك والحسن والنفعة والزهرى ولنا انه بدل نفسه ولا يعتبر كونه جزءا والا لم يجب ضمانه الا اذا نقص الاصل كما هو في سائر الاجزاء فيقدر بقيمة الجنين لا بقيمة الامه **له قوله** ان امرأتين من هذيل لاني فاضه ما في رواية من بني لحيان فان بطن من هذيل ولحيان هو لحيان بن هذيل ١٦ محل **له قوله** فطرح جنيها اي القته وعند مسلم فقتلها وما في بطنها ولاحد من طريق عمر بن قيس عويمر عن ابيه عن جد ج قال كانت اختي مليكة وامرأة منا يقال لها ام عفيف بنت مسروق تحت جل بن مالك فضربت ام عفيف مليكة ١٧

له قوله بغرة المتنوين وقوله عبد او وليدة بالجر على الصفة او البديل ورواه بعضهم بالاضافة البنائية واذا رفع العبد فهو خبر مبتدأ محذوف واذا نصب فهو تمييز او مفعول به اي اعنى عبدا والغرة في الاصل البياض في الوجه وعنه عن الجسد كله اطلاقا للجزء على الكل والمراد العبد والامة وان كانا سودين **له قوله** بغرة عبد قال لزرقي اني احبم الشافعي بقوله في الحديث كيف اغرم الخمر ان المعنوي المجنين لان المعنوي لا يعترض فيه بهذا وقال ابو حنيفة واصحابه يفتن بها الامم لانها بمنزلة قطع عضو وليست بميت اذ لم يعثر فيها الذكورة لانني وكذا قال الظاهرية واحبم امامهم واذا بان الغرة لا يملكها المجنين فتورث عنه ويرد عليه دية المقتول خطأ فانه لم يملكها وهي تورث عنه اقول هذا الذي نسبته الى ابي حنيفة (٢٤١) ليس بصحيح ففي الهداية وغيرها ما يجب في المجنين موروث عنه لانه بدل نفسه فلو شته

ورثته ولا يرثه الضارب حتى لو ضرب بطن امرأته قالقت ابنه ميتا فخطى ما قلة الاب غرة ولا يرث منها وقال الطحاوي فلما حكم النبي صلى الله عليه وسلم مع دية المرأة بالغرة ثبت بذلك ان الغرة دية الجنين لا لها في موروثه عن المجنين كما يورث ماله لو كان حيا فمات ولهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف محمد ثم وجوب الغرة عندنا على العاقلة في سنة واحدة وقال الشافعي ثلاث سنين ولنا ما روي عن محمد قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل على العاقلة سنة **له قوله** بطل بالموحدة وفي الطاء المهمة المفتوحة وفي نسخة يطل بتحتية مضمومة اي يهدر ولا يجب فيه شيء قال المذري واكثر الروايات بالموحدة وان كان الخطأ بالرحم الاخرى **له قوله** اخوان الكهان لمشابهة كلامهم زاد مسلم لرجل سمعته الذي سمع وانما ذمه حيث انه بسبعة دفع ما اوجبه النبي صلى الله عليه وسلم **له قوله** خمسين دينارا وبه اخذ ابو حنيفة وما لك الشافعي انه يشترط في الغرة بلوغها نصف عشر الدية **له قوله** اوست مائة درهم فقال ابو حنيفة ايضا ان دية الجنين عشر ديتها غير ان العشر عنده يكون خمسمائة

بغرة عبدا ووليدة مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين يقتل في بطن امه بغرة عبد او وليدة فقال الذي قضى عليه كيف اغرم ما لا شرب ولا اكل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك بطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هذا من اخوان الكهان مالك عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن انه كان يقول الغرة تقوم خمسين دينارا او ستمائة درهم ودية المرأة الحرة المسلمة خمس مائة دينار او ستة الاف درهم قال مالك فدية جنين الحرة عشر ديتها والعشر خمسون دينارا او ست مائة درهم قال مالك ولم اسمع احدا يخالف في ان الجنين لا تكون فيه الغرة حتى يزائل بطن امه ويسقط من بطنها ميتا قال مالك وسمعت انه اذا خرج الجنين من بطن امه حيا ثم مات ان فيه الدية كاملة قال مالك ولا حيوة للجنين الا بالاستهلال فاذا خرج من بطن امه فاستهل ثم مات ففيه الدية كاملة قال ونرى ان في جنين الامة عشر ثمن امه قال مالك واذا قتلت المرأة رجلا او امرأة عهدا والى قتلت حامل لم يقدر منها حتى تضع حملها وان قتلت المرأة وهي حامل عبدا او خطأ فلا يسقط من قتلها في جنينها شيء فان قتلت عبدا قتلت الذي قتلها وليس في جنينها دية وان قتلت خطأ فعلى ما قلة قاتلها ديتها وليس في جنينها دية ويسئل مالك عن جنين اليهودية والنصرانية يطرح فقال رأيت فيه عشر دية امه ما فيه الدية كاملة مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه كان يقول في الشفتين الدية كاملة فاذا قطعت السفلى ففيها ثلث الدية قال وسألت ابن شهاب عن الرجل لا عور يققا عين الصميم فقال ان احب الصميم ان يستقيد منه فله القود وان احب فله الدية الف دينار واثنى عشر الف درهم مالك انه بلغه ان في كل زوج من الانسان الدية كاملة

درهم ونصف دية الرجل وهي عشر الاف درهم **له قوله** فيه الدية كاملة لان الضارب اتلف انسانا فقتل كاملة قال المذري لا خلاف في ذلك وانما الخلاف في ان حيوته يثبت بكل ما يدل على الحيوة من الاستهلال والرضاع والعطاس وهو مذاهب ابي حنيفة والشافعي واحمد وقال مالك ولا حيوة للجنين الا بالاستهلال فاذا خرج من بطن امه فاستهل ثم مات ففيه الدية كاملة **له قوله** عشر ثمن امه وبه قال الشافعي واحمد واسحق وابن المذري وهو قول الحسن والنفخ والزهرى لانه جنين مات بالجنانية مات في بطن الام ولم يختلف ضمانه بالذكورة والانوثة عندهم كجنين الحرة لاطلاق النصوص وقال ابو حنيفة يجب نصف عشر قيمته على تعدد ذكوره وعشر قيمته على تعدد الانوثة **له قوله** وليس في جنينها دية قال ابو حنيفة وقال الشافعي يجب الغرة مع دية الام وهو قول احمد لان الظاهر موته بالضرر فيكون متعلقا بنفسين فيلزم بدل كل منهما واحبم الاقول بان موت الجنين يمتثل ان يكون موت الام فلا يجب ضمانه بالشك **له قوله** فاذا قطعت السفلى ففيها ثلث الدية قال محمد ولسنا نأخذ بهذا الشفتين سواء في كل واحدة منهما نصف الدية الا ترى ان المختص والابها مسووا ومنفعتهما مختلفة وهو قول ابراهيم وابي حنيفة والشافعي وقول الشافعي كقول ابي حنيفة ان في كل شقة نصف الدية **له**

له قوله وفي اللسان دية كاملة روى البيهقي عن ابن عمر مر فوما في اللسان الدية ان منع الكلام ونقل الشا في فيه الاجتماع وانما يجزأ الدية في اللسان عند اهل العلم ان استعمل اداء اكثر الحروف قال الشمني لو قدر على التكلم ببعض الحروف دون بعض يقسم الدية على عدد الحروف الشامية والعشرين عندنا وهو قول مالك والشافعي واحمد **مر له قوله** في ثدي المرأة وكذا في حلمات الثدي عند ابى حنيفة والشافعي كما في الهداية والمنهاج وقال مالك بن ذهاب اللين قد دته والا لحكومة عدل **مر له قوله** فله ثلث ديات دية للبدن واخرى للرجلين واخرى للعينين وعليه ابو حنيفة والجمهور في الهداية قد روى ان عمر قضى بأربع ديات في ضربة واحدة ذهب بها العقل والكلام والسمع والبصر **مر له قوله** اذا لمقت مائة دينار قال ٤٤٢ محمد ليس فيها عندنا ارش معلوم

وفي اللسان الدية كاملة وان في الاذنين اذا ذهب سمعهما الدية كاملة اصطلحنا او لم تصطلح وفي ذكر الرجل للدية كاملة وفي الانثيين الدية كاملة **مالك** انه بلغه ان في ثدي المرأة الدية كاملة قال مالك واخف ذلك عند الحاجبان وثدي الرجل قال مالك الامر عندنا ان الرجل اذا اصاب من اطرافه اكثر من دية فذلك له اذا اصاب يداه ورجلاه وعيناه فله ثلث ديات قال مالك في عين الاعور الصحيحة اذا فقت خطأ أن فيها الدية كاملة ما جاء في عقل العين اذا ذهب بصرها مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت انه كان يقول في العين القائمة اذا اطفئت مائة دينار وسئل مالك عن شتر العين ونحوها العين فقال ليس في ذلك الا الاجتهاد الا ان ينقص بصر العين فيكون له بقدر ما نقص من بصر العين قال مالك الامر عندنا ان في العين القائمة العوراء اذا اطفئت وفي اليد الشلاء اذا قطعت انه ليس في ذلك الا الاجتهاد وليس في ذلك عقل مسمى عقل الشجاعة مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع سليمان بن يسار يذكر ان الموضحة في لوجه مثل موضحة في الرأس الا ان تعيب لوجه فيزاد في عقلها ما بينها وبين نصف عقل موضحة في الرأس فيكون فيها خمسة وسبعون دينارا قال مالك والامر المجتمه عليه عندنا ان في المنقلة خمس عشر فريضة قال مالك والمنقلة التي يطير فراشها من العظم ولا تحرق الى الدماغ وهي تكون في الرأس وفي الوجه قال مالك الامر المجتمه عليه عندنا ان المامومة والحائفة ليس فيها قود وقد قال ابن شهاب ليس في المامومة قود قال مالك والمامومة ما خرق العظم الى الدماغ ولا تكون المامومة الا في الرأس وما يصل الى الدماغ اذا خرق العظم قال مالك والامر المجتمه عليه عندنا انه ليس فيما دون الموضحة من الشجاعة عقل حتى تبلغ الموضحة وانما العقل في الموضحة فما فوقها وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى الى الموضحة في كتابه لعمر بن حزم فجعل فيها خمسا من الابل ولم تقض لائمة عندنا في القديم ولا في الحديث فيما دون الموضحة بعقل مسمى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه

ففيها حكومة عدل فان بلغت الحكومة مائة دينار واكثر من ذلك كانت الحكومة فيها وانما نضم هذا من زيد ابن ثابت لانه حكى بذلك قال القاضى تفسير حكومة العدل ان يقوم المجنى عبدا بلاء هذا الاثر ثم يقوم عبدا ومعه هذا الاثر فاقوت بين القيمتين من الدية وهذا تفسير حكومة العدل عندنا في العقل وبهلهل اخذ الحلواني وهو قول مالك والشافعي واحمد وكل ما يحفظ عنه العلم ككشف المغطاش في الرجن **مر له قوله** وحجاب العين بضم الحاء ويكسر بالعين الحجاب و عظم ينبت عليه الحجاب قاموس وفي النهاية الحجاب بالفقر والكسر العظم المستدير فوق العين ١٢ **له قوله** الشجاعة تكسر الشاين جمع شعبة بفتحها وهي جرح في الراس والوجه واما في زيرها فيسمى جرحا شعبة **مر له قوله** الموضحة هي التي توطن العظم ولم تكسر مثل الموضحة في الرأس يجب فيه نصف عشر الدية **مر له قوله** الان تعيب الوجه فيه اشارة الى ان كانت تعيب يزداد في عقلها قال محمد الموضحة في الوجه والرأس سواء في كل واحدة نصف عشر الدية وهو قول ابراهيم النخعي وابى حنيفة والعامة من فقهاءنا وانما قيد بهما لان الموضحة وغيرها من الشجاعة من الهاشمة والمنقلة وغيرها مختصة بالوجه والرأس وما كانت في غيرهما يسمى جراحة فلو تحققت الموضحة ونيرها في غير الوجه والرأس لمحو الساق واليد لا يكون له ارش مقدرا وانما يجب حكومة عدل لان التقدير بالتوقيف من الشارب وهو انما ورد فيها يختص بها

مر له قوله في المنقلة بتشديد القاف المكسورة وقد يفتح وهي التي تنقل العظم عن موضحة **مر له قوله** ليس في المامومة وهي الشجاعة التي تبلغ الى الدماغ وهي خريطة الدماغ في المحيط به قود محر كاي قصاص بعد ما انضبط لها ودواة البيهقي بهذا اللفظ عن الحلبي بن عبد الله مرفوعا ولا ين ماجة عن العباس لا قود في المامومة ولا الحائفة ولا المنقلة وبه اخذ مالك وابو حنيفة والشافعي انه لا قود في المامومة بل يجب ثلث الدية **مر له قوله** بعقل مسمى وبه قال ابو حنيفة انه لا يجب فيما دون الموضحة عقل بل حكومة عدل وقال الشافعي الشجاعة قبل الموضحة ان عرفت نسبتها ممكنة بان كان على راسه موضحة اذا قيس بها الى الباهضة فلا عرف ان المقطوع ثلث او نصف في حق المحر وجب قسط من ارشها والا لحكومة كذا في شرح المنهاج **مر له**

له قول ثلثون أي من الأبل في تساوي الرجل في العقل إلى ثلث الدية عنده وعليه مالك وأما عند أبي حنيفة والشافعي ففعلها على نصف عقله مطلقاً **قوله** حين عظم جرحها اعتراض على فتوى ابن المسيب ولذلك قال ابن المسيب اعراقى أنت بمنع التنبؤ على ضعف حجته فإن أهل العراق كانوا عند أهل المدينة موصوفين بالتقصير عن درجتهم والبحث عن المسائل والتفتير عنها حين لم يكن عندهم من الأصول ما كان عند أهل المدينة وقول ربيعة بل عالم متثبت أو جاهل متعلم يريد أنه لا يعترض عليه في هذا الاعتراض لأنه ظنه بهذا إنما يعترض اعتراض رجل من أهل العلم قد علم المسئلة إلا أنه يعترضه فيها شبهة فأراد أن يثبت ما علم بأزالة تلك الشبهة أو سوال جاهل يريد التعلم فسأل عنها **سم** وقول ابن المسيب أنها السنة يحتمل أن يريد أنها سنة التيمم يحتمل أن يريد أن السنة قد تقررت

في المشرح أن تعظم المصيبة ويقال لا يشترط تنكؤه وقول ابن المسيب دال على أن المرأة تساوي الرجل في برش الجنائيات حتى تبلغ ثلث الدية فتكون على النصف من دية الرجل خلافاً لأبي حنيفة والشافعي في قولهما أن المرأة نصف دية الرجل فيما قل وكثر من الجنائيات **قوله** اعراقى أنت فتقابل الأثر بالرأي كما هو دأبهم على **قوله** في الفرس قال الشافعي فيما حكاه أبيه يفتي في الأضراس خمس خمس من الأبل حديث في السن خمس وكان الفرس سناً وبها رخص أشعر عمر هذه ما رواه عبد الرزاق أن عمر بن الخطاب جعل في كل ضرر شخصاً من الأبل وله من شريحان عمر كتب إليه أن الاسنان سواء والأضراس سواء **قوله** في الترقية بقوم التاء وضع القاف العظم الذي عن شفرة الحجر المأثق **قوله** فذلك الدية سواء الظاهر ما في جامع الأصول برواية رزين ولو كنت لجعلت في الأضراس ثلاثة أبعرة وثلاثاً وقيل في توجبه ما في المؤمل أنه كان يجعلهم من خدأ قبل من الاسنان في كل سن خمساً وهي اثني عشر سنناً وفي الأضراس بعير أبعيراً وهي عشرون فذلك لما أنون بعيراً فإن جعل في الأضراس خمس فذلك مائة وستون وإن جعل فيها بعيران فذلك مائة وستون في المحل والذي قاله معاوية هو الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي قال الخطابي ولولا أن السنة جاءت بالتسوية لكان القياس أن تتفاوت بين دينيتها كما فعل عمر بن الخطاب قبل أن يبلغه الحديث فإنه كان يجعل فيما قبل من الاسنان خمسة أبعرة وفي الأضراس بعير أبعيراً قال ابن المسيب فلما كان معاوية فقال أنا أعلم بالأضراس من عمر قال الخطابي واختلف عامة أهل العلم على ترك التفضيل وإن في كل سن خمسة أبعرة وفي كل أصبع عشر عشر من الأبل فخصرها وإبهاً منها سواء وأصابع اليد والرجل في ذلك سواء كما جعل في الحرة كاملة الصغير والطفل والكبير السن والقوى والضعيف في ذلك سواء **سم**

قال كل نافذة في عضو من الأعضاء ففيها ثلث عقل ذلك العضو قال مالك وكان ابن شهاب لا يرى ذلك قال مالك وأنا لا أرى في نافذة في عضو من الأعضاء في الجسد امرأته عليه ولكني أرى فيها الاجتهاد ويجتهد الامام في ذلك وليس في ذلك امرأته عليه قال مالك والامرأه المجمع عليه عندنا أن المامومة والمنقلة والموضحة لا تكون إلا في الوجه والرأس فبأن كان في الجسد من ذلك فليس فيه إلا الاجتهاد مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن بن عبد الله بن الزبير أقاد من المنقلة قال مالك ولا أرى المحل الأسفل الأنف من الرأس في جراحهما لأنهما عظامان منفردان والرأس بعدهما عظم واحد مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال سألت سعيد بن المسيب في أصبع المرأة فقال عشر من الأبل فقلت كم في أصبعين قال عشرون من الأبل فقلت كم في ثلث قال ثلثون من الأبل فقلت كم في ربع قال عشرون من الأبل فقلت حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها تنقص عقلها فقال سعيد هي سعيدة أعراقى أنت فقلت بل عالم متثبت أو جاهل متعلم فقال سعيد هي السنة يا ابن أخي قال مالك الامر المجمع عليه عندنا في أصابع الكف إذا قطعت فقد تم عقلها وذلك أن خمسة أصابع إذا قطعت كان عقلها عقل الكف خمسين من الأبل في كل أصبع عشر من الأبل وحساب الأصابع ثلثة وثلثون ديناراً وثلث دينار في كل أملة وهي من الأبل ثلث فرائض وثلث فريضة جامع عقل الاسنان مالك عن زيد بن أسلم عن مسلم بن جندب عن أسلم بن عمرو بن الخطاب أن عمر بن الخطاب قضى في الضرر بسبعين في الترقية بجل وفي الضلع بجل مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول قضى عمر بن الخطاب في الأضراس ببعير بعير وقضى معاوية بن الجسفين في الأضراس بخمسة أبعرة خمسة أبعرة قال سعيد بن المسيب فالدية تنقص في قضاء عمر وترزب في قضاء معاوية فلو كنت أنا لجعلت في الأضراس بعيرين بعيرين فذلك الدية سواء **قوله** عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول إذا أصيبت السن فأسودت ففيها عقلها تاماً فإن طرحت بعد أن تسود ففيها عقلها تاماً أيضاً العمل في عقل الاسنان مالك عن داود ابن الحصين عن أبي غطفان بن طريف المرواني أنه أخبره أن مروان بن الحكم بعثه إلى عبد الله بن عباس يسأله ماذا في الضرر فقال عبد الله بن عباس

في الأضراس

ببعيرين

ببعيرين

ببعيرين

ببعيرين

له قوله لو لم تعتبر ذلك لاحتجوا به بخلاف ما عرفت أي يكفي فإن عقلها سواء مع اختلاف منفعتها وكذلك الإنسان سواء **له قوله** الضرب من الإنسان فيجب فيه ما يجب في سائر الإنسان **له قوله** لا يفضل بعضها على بعض وبه قالت الثلاثة الباقية والجمهور ما هو مروي في المدعى ما رواه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإنسان سواء الشنية والضرب سواء **له قوله** ما بين القيمتين حاصله أنه يضمن ما نقص من قيمته فيما عدا الموضوعة وأخواتها الباقية فيقدر فيها من قيمة العبد ما يقدر من دية الحر وهو رواية عن أحمد وقال أبو حنيفة والثاني في رواية **له قوله** ما يقدر من دية الحر يقدر من قيمة العبد في سائر الأعضاء سواء ففي قطع يد أو نصف قيمته وإن يتقدر في ثمنه فيجب ما نقص **له قوله** من قيمته سلباً **له قوله** جرحه

فيه خمس من الأبل قال فروني مروان إلى ابن عباس فقال ليحجل مقدم الفم مثل الأضراس فقال ابن عباس لو لم تعتبر ذلك إلا بالأصابع عقلها سواء ما لك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يسوي بين الإنسان في العقل ولا يفضل بعضها على بعض قال مالك والامرئ عند ان مقدم الفم والأضراس والأنياب عقلها سواء وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في السن خمس من الأبل والضرب سن من الإنسان لا يفضل بعضها على بعض دية جراح العبد ما لك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار كانا يقولان في موضحة العبد نصف عشر ثمنه ما لك أنه بلغه أن مروان بن الحكم كان يقضي في العبد يصاب بالجراح أن على من جرحه قد رما نقص من ثمن العبد قال مالك والامرئ عندنا أن في موضحة العبد نصف عشر ثمنه وفي منقلته العشر ونصف العشر من قيمته وفي ما مومته وجائفته في كل واحدة منهما ثلث ثمنه وفيما سكو هذه الخصال الأربع ما يصاب به العبد ما نقص من ثمنه ينظر في ذلك بعد ما يصم العبد ويبرء كمر بين قيمة العبد بعد أن أصابه الجرح وقيمه صحيحاً قبل أن يصيبه هذا ثم يغرم له ما يصاب به ما بين القيمتين قال مالك في العبد إذا كسرت رجله أو يده ثم كسره فلا ير على من أصابه شيء فإن أصاب كسره ذلك نقص وعيثل كان على من أصابه قد ما نقص من ثمن العبد قال مالك الأمر عندنا في القصاص بين المماليك كهيئة قصاص الأحرار نفس الأمة بنفس العبد وجرحها بجرحه فإذا قتل العبد عبداً عملاً خير سيداً العبد المقتول فإن شاء قتل وإن شاء أخذ العقل فإن أخذ العقل خذ قيمة عبداً وإن شاء رب العبد لقاتل أن يعطى ثمن العبد المقتول فعل وإن شاء أسلم عبداً فإذا أسلمه فليس عليه غير ذلك وليس لرب العبد المقتول إذا أخذ العبد القاتل ورضي به أن يقتله وذلك في القصاص كله بين العبد في قطع اليد والرجل وأشباه ذلك بمنزلة في القتل قال مالك في العبد المسلم يجرى اليهود والنصارى أن سيداً العبدان شاء أن يعقل عنه ما أصاب فعله وأسلمه فيباع فيعطى النصراني أو اليهودي دية جرحه من ثمن العبد أو ثمنه كله أن أحاط بثمنه ولا يعطى النصراني ولا يهود عبداً مسلماً دية أهل الذمة ما لك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى أن دية اليهود والنصارى إذا قتل أحدهما مثل نصف دية الحر

بمنزله أي مثله في قتل النفس وبه قال أبو حنيفة أن في الخطأ أنه يختار سيد العبد الجاني في القتل والفضل **له قوله** مثل نصف دية المسلم وبه قال مالك مطلقاً وأحمد في رواية أن كان القتل خطأ والأفدية مسلمة واختارها الخرق من أصحابه يروى عنه ثلث دية وهو قول الشافعي وقال أبو حنيفة والثوري دية الدمي كدية المسلم مستنداً بما لا يروى له تعالى فإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وما

رواه نفسه في مسنده عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال دية اليهودي والنصارى مثل دية المسلم هكذا ذكر في المجلة قال الخطابي وأبو القاسم ذهب عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وهو قول مالك وابن شبرمة وأحمد بن حنبل قال إذا كان خطأ فإن كان عبداً لم يقدر به وبضاً علف عليه بأثني عشر ألفاً وقال أصحاب الرأي وسفيان الثوري دية المسلم وهو قول الشعبي والنخعي ومجاهد وروى ذلك عن عمر وابن مسعود وروى وقال الشافعي وأصحابه في رده دية المسلم وهو قول ابن المسيب والحسن وعكرمة وروى ذلك أيضاً عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه خلاف الرواية الأولى وكذلك عن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه والدليل للحنفية ما قال في الهداية ولنا قوله عليه السلام ودية كل ذي عهد في عهد ألف دينار قال الزبيلي أخرجه أبو داود في المراسيل وأخرج الترمذي بسنداً عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم ودي العاصريين بدية المسلمين وكان لهما عهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرج الدارقطني عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ودي ذمياً دية مسلم وأخرج الزبيلي روايات أخر

١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠
----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

وفي شرح المنهاج

روى ذلك عن عمر

وعثمان بن حيان مسعود

وقال أبو حذيفة
عن أبيه عن النبي

لمأرواه عبد الرزاق

عن الزهري انه

قال دية الیهوی

والجوسي وكل ذي

حيه للمسلم قال ولما

کانت کی سطرہاں

بكر وعمر وعثمان

पुष्पक

لا تحمل شيئا من دم

الحمد و عليه مآلك

وَبِأَنفُسِهِمْ يَفْتَنُونَ

وَأَمَّا عِدَّةُ مَا لَكُمْ مِنَ الرِّبَا فَمَا مَتَّعْتُ بِهَا نَفْسًا

حنيفة انا اليوم الى

الزنا وعن عبيد الله

بن عبد الله بن حبيب

ابن مسعود عن

بن عباس قال لا

تحتل العاقلة

عنه ولا سيما ولا
عنه افعام الاما حن

میں نے کذا ذکر فی

لمعلم قلت قوله لا

عقل العاقلة

عدای لا تحمل

لعاقله وديه القتل

لعمد لماذا قتل

مَدِينَةُ الْمَدِينَةِ

في مال القاتل

حتى تبلغ الثلث

الحجاء في غرره

عاقلة من الدين

[illegible]

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا
وَأَمَّا الْبُرْجَ فَقَوَّيْنَاهُ لِمَنْ شَاءَ

ة جمعاً وعظماً

من جهة أخيه

ن العقل ای یتروک منه

لَمْ يَسْرِ مِنَ الدَّيَةِ فَخَلَعَهَا لِيَكُونَ عَلَى بَعْضِ تَرَكَ وَطِئٍ مَقْرُوبٍ بِهِ وَصَفَعَهُ الرُّوحُ الْبَهِيمُ بِمَا أَهْلَكَهُ وَمَنْعَهُ الْخَوَافُ مِنْ حُلْكِ

له قوله كانت فيه القيمة يوم يقتل يريد سواء زادت القيمة على الدية انصاعاً فامضاً عفة او قصرت عن ذلك فيه قال الشافعي و
قال ابو حنيفة ان كانت قيمته اقل من دية الحرب عشرة دراهم ففيه القيمة وان زادت على ذلك لم يزد على هذا القدر **مرسه قوله** لان
العبد سلعة اي متاع والعاقلة لا يتحمل المتاع وقال ابو حنيفة اذا جنى الحر على العبد فقتله خطأ كان على عاقلة لان بدل النفس وما دون
النفس من العبد لا يتحمله العاقلة لانه يسلك به مسلك الاموال كذا في الهدياة وللشافعي قولان اظهرهما انه يتحمل قيمة العبد لانه
بدل نفس والثاني هو من مال الحيوان كبدل البهيمة كذا في شرح المنهاج **مرسه قوله** عن ابن شهاب ان عمر بن الخطاب
هكذا ادوا اصحاب مالك ورواه سائر اصحاب ابن شهاب عنه عن ابن المسيب **مرسه قوله** وهو مجرى مجرى المتصل لانه

عندنا الذي لا اختلاف فيه ان العبد اذا قتل كانت فيه القيمة يوم يقتل ولا
تحمّل عاقلة قاتله من قيمة العبد شيئاً قل او كثر وانما ذلك على الذي اصابه
في ماله خاصة بالغاماً ببلغ وان كانت قيمة العبد الدية او اكثر فذلك عليه
في ماله وذلك لان العبد سلعة من السلم ميراث العقل والتخليط
فيه مالك عن ابن شهاب بن عمر بن الخطاب انشد الله الناس بمق من كان
عنده علم من الدية ان يخبرني فقال الضحاك بن سفيان الكلابي فقال كتب
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اورث امرأة اشيم الضبابي من دية زوجها
فقال له عمر بن الخطاب ادخل الحباء حتى اتيك فلما نزل عمر بن الخطاب
اخبره الضحاك فقصى بذلك عمر بن الخطاب قال ابن شهاب وكان قتل اشيم
خطأ مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن شعيب ان رجلاً من بني مدلج
يقال له قتادة حذ في ابنه بسيف فاصاب ساقه فانزى جرحه فمات فقدم
سراقة بن جعشم على عمر بن الخطاب فذكر له ذلك فقال له عمر اعدد على
ماء قد يد عشرين ومائة بعير حتى اقدم عليك فلما قدم عليه عمر بن الخطاب
اخذ من تلك الابل ثلثين حقة وثلثين جذعة واربعين خلفه ثم قال ابن
اخو المقتول فقال ها انا ذا فقال خذها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال ليس للقاتل شيء مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار
سئلا تغلظ الدية في شهر الحرام فقال لا ولكن يزداد فيها للحرمة فقبل لسعيد بن
المسيب هل يزداد في الجراح كما يزداد في النفس قال سعيد نعم قال مالك ارادها
اراد امثل الذي صنع عمر بن الخطاب في عقل المدلجي حين اصاب ابنه مالك
عن يحيى بن سعيد عن عروة بن الزبير ان رجلاً من الانصار يقال له احيمة بن
الحجر كان له عم صغير هو اصغر من احيمة وكان عند اخواله فاحد احيمة

قد رآه وقد جمع بعضهم ما
عنه **مرسه قوله** ان يخبرني
وفي طريق ابن هشيم عن الزهري
عن ابن المسيب جاءت امرأة
الى عمر تسئله ان يورثها من
دية زوجها فقال ما ملوك
شيئاً فانشد الناس الزهري ومن
طريق معمر بن الزهري عن ابن
المسيب ان عمر قال ما ادى
الدية الا للعصبة لانهم
يعقلون عنه فهل سمع احد
منكم من النبي صلى الله عليه
وسلم فقال الضحاك الزهري **مرسه قوله**
فقال كتب الى
ذكر الزبير بن جراح في نحو
احاديث الهدياة وغيرها ان
هذا الحديث اخبرني احد
اصحاب السنن الاربعة و
اصحاب عبد الرزاق والطبري
كلهم من طريق سعيد بن المسيب
عن عمر واخرج له الدارقطني
شاهداً من رواية المغيرة بن
شعبة **مرسه قوله** ان اورث
بعضهم الهبة وتشديد الرأى
المكسورة وفي نسخة ان ورث
بزينة الامر من التورث اي
اعط الميراث وكلمة است
مفسرة لما في كتابه معنى
القول **مرسه قوله**
فقصى بذلك فيه دليل على ان
الدية للمقتول ثم تنقل منه
الى ورثته كما شاملكه قالوا
الدية تورث كما يورث المال

عده وخطأ وعن علي انه كان لا يورث الاخوة من الاموال والزوجة ولا المرأة منه الدية شيئاً رواه الدارمي **مرسه قوله** خذ
بالجاء المبهلة اي رما به وقال ابو عمرو ومن رواه بالنقطة فقد صحف لان الخذف بالجاء انما هو الرمي بالحمى وبالنوى **مرسه قوله**
قوله فانزى اي سال دمه ولم يسكن **مرسه قوله** ابن جعشم بضم الجيم والشرين وهو سراقة بن مالك بن جعشم فنسبه
الى جداه وهو صحابي **مرسه قوله** اعدد على ماء قديد قول عمر لسراقة يحتمل انه خص سراقة بذلك وليس هو بقاتل وانما هو
سيد القوم لانه اوجب الدية على العاقلة ويحتمل انه خاطبه بذلك لانه هو الذي سأل عن المسئلة واقضى جوابه فيها فاعله
خاطبه بذلك ليكون هو الذي يأخذ الابل باحضارها **مرسه قوله** ليس للقاتل شيء اي من الميراث والدية ولان ما جاز ان اب
قتل المدلجي قتل ابنه فاخذ منه عمر مائة من الابل وقال اني سمعته صلى الله عليه وسلم يقول ليس للقاتل ميراث وانما زاد عمر
من صفة الابل من اجل انه قتل ذارحم محرور به قال الشافعي فان قتل خطأ من حر مائة او الا شهر الحر او ذارحم فمثله وقال ابو
حنيفة لا تغلظ الدية بشيء من تلك الامور وغيرها وقال عمر لولا اني سمعته صلى الله عليه وسلم يقول لا يقداد الابل من ابنه لقتلتك هل
ديته فانما بها قد فعلها الى ورثته وترك اياه **مرسه قوله** قال نعم على ذلك الشافعي الا انه لا يزيد على عدة الابل بل في الصفة **مرسه قوله**
قوله ابن الحجر رجل جاهل قديم لم يدركه النبي صلى الله عليه وسلم ولا قاربه وكان باعبد المطلب لأمه وانما قيل له من
الانصار لانه من القبيلة التي صارت بعد انصارا والانصارى اسم اسلامي **مرسه قوله**

له قوله كذا اهل ثمة ودية كذا اربعة محيي بضم الثاء والراء والصواب فيها الفقه والشر والبر يتشدد بينا احكام الشيء يعني كذا اهل تربية والمتولين لاصلاح شأنه **عنه قول** ١٢ محيى بضمه بضمين مشدد او مخففاً اي على حوله وكمال قواه في القاموس استوى على عمده بضمين اي تمام جسم ماله وسبابه وعم الشيء عموم ما شمل **عنه قول** ١٣ محيى بضمه من ماله ولا يرث من ماله ولا يرث من ماله لانه لا يرث من ماله لانه لا يرثه ولما اخذ ماله فاحب الى ان يرث من ماله ولا يرث من دية وقال ابو حنيفة والشا في القاتل لا يرث مطلقاً عمداً كان او خطأ غير ان عندنا في حنيفة ان الصبي والمجنون اذا قتل يرث **عنه قول** ١٤ محيى بضمه العجماء بالمد كل حيوان غير الاذني سميت عجماء لانها لا تكلم **عنه قول** ١٥ محيى بضمه الجيم وخفة الموحدة اي هدر يعني اذا لم يكن معه احد **عنه قول** ١٦ محيى بضمه الباء جبارا

معناه انه يحفر ما في ملكه او في موات فيقع فيها انسان او غيره فيتلف فلا ضمان ولو استاجر يحفرها فوقع عليها فمات فلا ضمان فاما اذا حفرها في طريق المسلمين او في ملك غير بغيرة فانه قتلت فيها انسان فيجب ضمان على عاقلة حافرها **عنه قول** ١٧ محيى بضمه المعن جبارا معناه انه يحفرها في ملكه او في موات فيقع فيها انسان او غيره فتلف فلا ضمان وكذا لو استاجر يحفرها فوقع عليه فمات فلا ضمان فيه بل ماله هدر وليس المراد به انه لا زكوة فيه بل تجب فيه الزكوة عند الشافعي والخمس ايضا عند ابو حنيفة وقد مر في الزكوة **عنه قول** ١٨ محيى بضمه وفي الركاز الخمس هو دفن عند الجاهل وقال ابو حنيفة هو مع المحدث وقد مر **عنه قول** ١٩ محيى بضمه ترحم الدابة بقر الميم في القاموس رعى الغرس كمنعه رعى اي كمنعه برجله لا خلا في بين الامثلة الاربعة انه يضمن الركاب والسائق و

فقتله فقال له اخواله كذا اهل ثمة ودية حتى اذا استوى على عمده غلبنا حق امرأ في عمه قال عروة فلذلك لا يرث قاتل من قتل قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا ان قاتل العمد لا يرث من دية من قتل شيئاً ولا من ماله ولا يحجب احد وقعه له ميراث وان الذي يقتل خطأ لا يرث من الدية شيئاً وقد اختلف في ان يرث من ماله لانه لا يرث من ماله لانه لا يرثه ولما اخذ ماله فاحب الى ان يرث من ماله ولا يرث من دية **جاء مع العقل** مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تجرح العجماء جباراً والبئر جباراً والمعذن جباراً وفي الركاز الخمس قال مالك وتفسير الجبار انه لادية فيه قال مالك القائد والسائق والراكب كلهم ضامنون لما اصاب الدابة الا ان ترحم الدابة من غير ان يفعل بها شيء ترحم له وقد قضى عمر بن الخطاب في الذي جرى فرسه بالعقل قال مالك فالقائد والسائق والراكب حرى ان يغرموا من الذي جرى فرسه قال مالك الاثر المجتمع عليه عندنا في الذي يحفر البئر على الطريق او يربط الدابة او يصنع اشباه هذا على طريق المسلمين ان ما صنع من ذلك مما لا يجوز له ان يصنعه على طريق المسلمين فهو ضامن لما اصاب من ذلك من جرح او غيره فيما كان من ذلك عقله دون ثلث الدية فهو في ماله خاصة وما بلغ الثلث فصاعداً فهو على عاقلة وما صنع من ذلك مما يجوز له ان يصنعه على طريق المسلمين فلا ضمان عليه فيه ولا غرم ومن ذلك البئر يحفرها الرجل للطريق والدابة ينزل عنها الرجل للحاجة فيقفها على الطريق فليس على احد في هذا غرم قال مالك في رجل ينزل في بئر فيركب رجل اخر في اثره فيجهد الاسفل الا على فيحفر في البئر فيهلك جميعاً ان على عاقلة الذي جبهه الدية قال مالك في الصبي يأمره الرجل ينزل في البئر او يرقى في الخلة فيهلك في ذلك ان الذي امره ضامن لما اصابه من هلاك او غيره قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا انه ليس على النساء والصبيان عقل يجب عليهم ان يعقلوه مع العاقلة فيما تعقله العاقلة من الديات واما يجب للعقل على من بلغ الحلم من الرجال قال مالك فعقل المولى تلزمه العاقلة ان

القائد ما وطئت دابته قتلت نفساً او مالا ولو بالثأر قتلت به نفس او مالا لا يضمن واما ما نخت برجلها او ذنبها فلا يضمن عند ابو حنيفة والرديف كالراكب عند ابو حنيفة وهو قول مالك **عنه قول** ٢٠ محيى بضمه وهو الرجل من بني سعد فوطى على اصم الجهمي فسأل دمه حتى مات **عنه قول** ٢١ محيى بضمه من جرح او غيره وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يضمن ان لم يأت ذنبه الا ما **عنه قول** ٢٢ محيى بضمه في هذا غرم وبه قال الشافعي في المنهاج فان حفر لمصلحة عامة كالحفر للاستعمارة او لجمع ماء المطر فلا ضمان فيه في الاظهر **عنه قول** ٢٣ محيى بضمه ضامن لما اصابه وذلك انه امره بغيرة اذن من له الاذن واما العبد فيعتبر فيه اذن سيده واما الصبي فيعتبر فيه اذن ابيه اذا كان له اب **عنه قول** ٢٤ محيى بضمه واما يجب العقل على من بلغ الخ وبه قال ابو حنيفة والشافعي في الهداية وليس على النساء والذرية فمن كان له حظ في الديوان عقل لقول عمر لا يعقل معر لعاقلة صبي ولا امرأة ولان العقل انما يجب على اهل التصرة لربهم مراقة والناس لا يتناصرون بالصبيان والنساء **عنه قول** ٢٥ محيى بضمه

له قول كانوا اهل ديوان وهو الجيش الذين كتب اسمهم في الديوان **له قول** او مقطوعين لا يجتمعهم ديوان قال الشافعي واحدا ان اهل الديانة العشيرة وهو العصبية وفي الهداية العاقلة اهل الديوان ان كان القاتل من اهله والا فحاقلته قبلته وقال الشافعي اهل الديانة على اهل العشيرة لانه كان لك في عهد صلى الله عليه وسلم ولا تسير بعده **له قول** ما نقص من ثمنها وبه قال الشافعي و احمد وعندنا حنفية كما في الهداية انه يجب في فارقا القصاب ما نقص لان المقصود هو اللحم فلا يعتبر النقصان وفي عين بقرة الجوز وجوزة والحار والبغل والفريس ربع قيمته لانه صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة بربع القيمة وهكذا قضى عمر **له قول** فليس يؤخذ احد ولا يحكم في تلك الامور بالقائمة عند مالك والشافعي **٤٤٨** الا ان يكون في عملة اعلانه لا يخلط

شأه واوان ابوا كانوا اهل ديوان او مقطوعين وقد تعاقل الناس في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي زمان ابى بكر الصديق قبل ان يكون ديوان وانما كان الديوان في زمان عمر بن الخطاب فليس لاجل ان يعقل عنه غير قومه و مواليه لان الولاء لا ينقل ولان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولاء لمن اعتق قال مالك فالولاء نسيب قال مالك فالامر عندنا فيما اصاب شيئا من البهايم ان على من اصاب منها شيئا قد رما نقص من ثمنها قال مالك في الرجل يكون عليه القتل فيصيب حدا من الحد انه لا يؤخذ به وان القتل يأتي على ذلك كله الا الفرية فانها تثبت على من قيلت له يقال له مالك لم تجلد من اقرى عليك فارى ان يجلد لمقتول الحد من قبل ان يقتل ثم يقتل ولا ارى ان يقاد منه في شيء من الجراح الا القتل لان القتل يأتي على ذلك كله قال مالك الامر عندنا ان القاتل اذا وجد بين ظهري قوم في قرية او غيرها لم يرد يخل اقرب لناس له دارا ولا مكانا وذلك انه قد يقتل لقتيل ثم يلقى على باب قوم ليلطخوا به فليس يؤخذ احد بمثل ذلك قال مالك في جماعة من الناس اقتتلوا فانكشفوا وبينهم قتيل وجريح لا يدري من فعل ذلك به اراحسن ما سمع في ذلك ان عليه العقل وان عقله على القوم الذين نازعوه وان كان القاتل او الجريح من غير الفريقين فعقله على الفريقين جميعا ما جاء في الغيلة **والسحر** مالك عن مجيب بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب قتل نفرا خمسة او سبعة برجل واحد قتلوه غيلة وقال عمر لو تاملت اهل صنعاء لقتلتهم جميعا مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة انه بلغه ان حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قتلت جارية لها سحرها وقد كانت مريضا فامرت بها فقتلت قال مالك الساحر الذي يعمل السحر لم يعمل ذلك له غيره هو مثل الذي قال الله تعالى في كتابه ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق فارى ان يقتل اذا عمل ذلك فهو نفسه ما يجب في العمل مالك عن عمر بن حسين مولى عائشة بنت قدامة ان عبد الملك بن مروان اقاد ولي رجل من رجل

غيره وقال ابو حنيفة وجود القاتل في المحلة والقربة يجب القسامة ولا تثبت القسامة فيما عند ذلك **له قول** على الفريقين جميعا الحاصل ان كان القاتل من احد الطائفتين قلنا على الطائفة الاخرى والا فليس عليهما جميعا وهذا في حنفية كما في الهداية انه اذا التقى قوم بالسيوف فاحلوا عن قتيل فهو على اهل المحلة لان القتل بين الظهور والحفظ عليهم **له قول** الغيلة في القاموس قتله غيلة اي خدعة فذهب به الى موضع فقتله **له قول** هو غلام اسمه اصيل كما رواه البيهقي **له قول** اهل صنعاء بالمد بلد مشهور اليمن اي تعادوا واجتمعوا عليه **له قول** واغاص صنعاء بالذكرا منهم مثل في الكثرة ولو وقع تلك القضية منهم كما سياتي وبه اخذ الاثمة الاربعة والجمهور انه يقتل جماعة بواحد **له قول** محمد وبهذا نأخذ ان قتل سبعة او اكثر من ذلك رجلا قتل غيلة او غير غيلة ضرر بآسائهم حتى قتلوه قتلوا به كلهم وهو قول ابى حنيفة والامة من فقهاءنا وبه قال الشافعي و مالك واحد واكثر اهل العلم من الصحابة والتابعين **له قول** فقتلت وفي الاثر قتل الساجد واصله من المرقوق حديث سمع بن جندب عند الترمذي حد الساجد ضربته بالسيف والبخاري وابى داود

ان عمر كتب الى نوابه ان اقلوا الساجد والساجرة **له قول** مؤنفة اختلوا في السحر فاطلق مالك و جماعة ان الساجد فوان السحر كغروان تعلمه وتعلمه كفروا به يقتل ولا يستتاب سواء سحر مسلما او ذميا ومذهب الشافعية ان عمله حرام وهكذا تعلمه خلافا للفرق الى وقول الحنفية كذا في فتح القدير انه يكفر الساجد بتعلمه وفعله اعتقد بتجرمه ولا يقتل لكن في الدار المختار عن الخانية لو استعمل الفرية والامتحان ولا يعتد حكمه لا يكفر **له قول** في العهد قال محمد في كتاب الآثار اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال القتل على ثلاثة اوجه قتل خطأ وقتل عمد وشبه عمد وقتل الخطأ ان تريد الشيء فتصيب صاحبك بسلام او غيره ففعله الدية انما ساء والعمدان تعمدت صاحبك فضررت به بسلام فف هذا قصاص الا ان يعفو او يصلحوا وشبه العمد كل شيء تعمدت ضربه بسلام او غيره ففعله الدية مغلظة على العاقلة اذا اتى ذلك على النفس **١٢**

له قول وفيه القصاص اتفقوا على انه لا قصاص الا في العبد وفيما سواه الدية فيران العبد عند مالك ما ذكره وهو قول الميث
وعند الشافعي هو قصد القتل بما يقتل به غالباً جرحاً أو مثقلاً وان قتل بما لا يقصد به القتل غالباً كالعض أو السوط واللطم فشيء العبد
لا قصاص فيه ويجب الدية وهو قول الاوزاعي واليوسف وعبد الحميد والجهمي وقال ابو حنيفة العبد ما تعمد ضربه بسلاح أو ما جرى
جرحاً وشبه العمدان يتعد بغير ما ذكرناه ضرب بجراح خشية عظيمة فهو شبه العبد عنده وعند صاحبيه والشافعي في قوله
ان قتله به روى عبد الرزاق عن ابن عباس ما أصاب السكران في سكرة اقيم عليه وبه قال ابو حنيفة والشافعي على المختار و
روى انه لا يجب عليه كالمجنون ٤٤٩ قوله وكتبنا عليهم فيها أي فرضنا على اليهود في التوراة ١٢ على قوله والجرح

قصاص أي
ذات قصاص
وقرئ بالرفع
على انه اجل
للتفصيل على
قوله
ولا يكون عليه
القتل وقال
ابو حنيفة و
الشافعي القوم
على القاتل
دون الممسك
ولم يجب على
الممسك الا
التعزير وقال
احمد في احدى
رواياته يقتل
القاتل بحبس
الممسك حتى
يموت وفي
الرواية التي
يقتل جميعاً
على الاطلاق
وروى الدار
قطن عن علي
قضى رسول
الله صلى الله
عليه وسلم
في رجل لمسك
رجلاً فقتله
الأخر فقال
يقتل لقاتل
بحبس المسك
ودواء عهده
الرزاق عن
قتادة قضى
على ان يقتل
القاتل و
يحبس المسك
١٢ قوله
عبد الغافي

قتله بعضاً فقتله وليه بعضاً قال مالك الامر بالمجتمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه ان الرجل
اذا ضرب بالرجل بعضاً أو رماه بحجر أو ضربه عما فبات من ذلك فان ذلك هو العمد وفيه القصاص
قال مالك فقتل العمد عندنا ان يعمد الرجل الى الرجل فيضربه حتى تفيض نفسه ومن العمد
ايضاً ان يضرب الرجل الرجل في لئارة تكون بينهما ثم ينصرف عنه وهو حي فينزي في ضربه فيموت
فتكون في ذلك القسامة قال مالك الامر عندنا انه يقتل في العمد الرجل بالرجل الحر
الواحد والنساء بالمرأة كذلك والعبد بالعبد كذلك ايضاً القصاص في القتل مالك انه
بلغه ان مروان بن الحكم كتب الى معاوية بن ابي سفيان يذكر انه اتى بسكران قد قتل رجلاً فكتب
اليه معاوية ان يقتله قال مالك احسن ما سمعت في تأويل هذه الآية قول الله تعالى الحربي الحر
والعبد بالعبد فهؤلاء الذكور والانثى بالانثى ان القصاص يكون بين الانثى كما يكون بين الذكور
والمرأة الحرة تقتل بالمرأة الحرة كما يقتل الحر بالحر والامة تقتل بالامة كما يقتل العبد بالعبد و
القصاص يكون بين النساء كما يكون بين الرجال والقصاص ايضاً يكون بين الرجال والنساء
وذلك ان الله تعالى قال في كتابه وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والاذن
بالاذن والذن بالذن والسن بالسن والجروح قصاص فذكر الله تعالى النفس بالنفس
فنفس امرأة الحرة بنفس الرجل الحر وجرحه بجرحه قال مالك في الرجل يمسك الرجل للرجل فيضربه
فيموت مكانه انه ان امسكه وهو يرى انه يريد قتله قتله جميعاً وان امسكه وهو يرى انه
يريد الضرب مما يضرب به الناس لا يرى انه عمد لقتله فانه يقتل لقاتل ويباع قبل لمسك أشد العقوبة
وبعده سنة لانه امسكه ولا يكون عليه القتل قال مالك في الرجل يقتل الرجل عمداً ويقف عينه عمداً فيقتل لقاتل
او تفقأ عين الفاق في قبل ان يقتص منه انه ليس عليه دية ولا قصاص وانما كان حق التثاقل
او فقتل عينه في الشيء الذي ذهب وانما ذلك بمنزلة الرجل يقتل الرجل عمداً ثم يموت القاتل
فلا يكون لصاحب الدم اذ امات القاتل شيء دية ولا غيرها وذلك لقول الله تعالى كتب عليكم
القصاص في القتل الحربي الحر والعبد والانثى بالانثى قال مالك فأنما يكون له القصص
على صاحبه الذي قتله فاذا هلك قاتله الذي قتله فليس له قصاص ولا دية قال مالك ليس
بين الحر والعبد قود في شيء من الجراح والعبد يقتل بالحر اذا قتله عمداً ولا يقتل الحر بالعبد وان
قتله عمداً وهذا احسن ما سمعت الحنفية في قتل العمد مالك انه ادرك من يرضى من اهل
العلم يقولون في الرجل ذا وصى ان يعفى عن قاتله اذا قتل عمداً ان ذلك جائز له وانه اولى به
من غيره من اوليائه من بعده قال مالك في الرجل يعفو عن قتل العمد بعد ان يستحقه ويجب

يعفى انما قالوا لاجل القصاص ١٢ قوله والعبد بالعبد ذكر الطبري عن الشعبي ان هذه الآية نزلت في نسي من العرب كان لاجلها
حلول على الآخر في الشرف فكانوا يزوجون من نساءهم بغير مهر فاذا قتل منهم عبد قتلوا به جراحاً أو امرأة قتلوا به جراحاً ١٢ قوله فليس
له قصاص ولا دية وبه قال ابو حنيفة والشافعي انه يسقط القود بموت القاتل ١٢ قوله احسن ما سمعت من الرواية قال الشافعي وقال ابو
حنيفة يقتل الحربي العبد كعكسه وروى عن سعييل بن المسيب والنفخ والشيعي وقتادة والثوري واحتمل لذلك بقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها
ان النفس بالنفس ١٢

48.

إسلامة العاقبة و مذهب علمائنا
 كما في الهداية وغيره ان من حدا
 عز فمات هدرومه وان عزو
 زوج عرسه ضمن لان تأديبه مبع
 قتيل بشرط السلامة ١٢ **عمر له**
قوله السامية العبد الذ مشروط
 في عقته ان لا يرتد المولى من سلب
 اى جزى و ذهب ١٢ **عمر له قوله**
 يترك ليعزو ان يقتل ينقم بزنة
 الجحول وعز ما فيها اى ان تركه
 قتلك وان تخله قتلت بها وهذا
 مثل من امثال العرب يعنى ان قتله
 كان له من ينقم منك وان تركته
 فتلك ١٢ **قوله** القسامه بغير
 القاف وخفة المهملة اسم بمعنى
 القسم وقيل مصدر يقال اقسم يقسم
 قسامة اذا حلف وقد يطلق على
 الجماعة الذين يقسمون كذا فى بعض
 الشروح وفى القاموس القسامة
 الجماعة يقسمون على الشيء و يأخذون
 اولي شهدون وفى الشرع عبارة عن
 ايمان يقسم بها اولياء الدم على
 استحقاق دم صاحبهم وهذا على
 رأى مالك والشافعية وعندنا خفيفة
 هى بان يقسم بها اهل الحلة المقيمون
 على نفي القتل عنهم قال عياض حديث
 القسامه اصل من اصول الشرع
 به اخذ العلماء كافة من الصحابة
 ومن بعدهم ولنا اختلاف فى كيفية
 الاخذ به ولما يأخذ به سالم وسليمان
 ابن يسار وقتادة وابن عيينة و
 الجعفي و عن عمر بن عبد العزيز
 روايتان ، محلى قلت المذهب فيه
 هو استحقاق القود بالحلف خمسين
 من اولياء المقتول عند الشافعية
 ان كان هناك والاخذ بهم
 مثل مذهبنا وهو انه يجب على ولي
 المقتول اقامة البيعة وان تصير
 حلف المتهمون خمسين ميمنا ما

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تبديية اهل الدم في القسامة مالك عن ابي ليل بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن ابي حمزة انه اخبره رجال من كبراء قومه ان عبد الله

قتلناه ولا علمنا له قاتل فان اقامت البينة اعيد منه وان لم تقم ونكلوا عن اليمين وجبالدية وان حلفوا تبرأوا من الدية عندهم وعند نايغرمون الدية على كل حال سواء حلفوا او نكلوا عن اليمين وهذا هو الثابت بالنظر الى مجموع الروايات اذ البينة على المدعى واليمين على من انكر ولا معنى لايحياي اليمين على اولياء المقتول وقد ذكرت البينة في كثير من الروايات وما لم يذكر فيها محمول على ما ذكر لان الواقعة متقدمة فيعمل بما وافق الاصول منها دون ما خالف وكذلك اختلف فيها بين حلفائيه وخسين يميناً فمن مثبت لها ومن نافى اياها والحكم ان اليهود كتبوا اليه بجلف خمسين ولم يشهدوا ولم يطلبهم ولا معتبر بما كتبوا اليه على الله عليه وسلم فان الايمان لا بد ان يكون في مجلس القضاء بحضور الحاكم ولم يوجد فمن ذكرها عنى بها كتابتهم ومن نفىها عنى اليمين المطابق للقاعدة ثوران الروايات مختلفة ايضا في بدل الدية من كان والاصل ان اليهود لم يثبت عليهم شيء لعدم البينة وكانوا مستعدين للايمان الا ان اولياء المقتول (البقية على ص ١٨٦)

(البقية عن حش) لم يقبلوها منهم وكان ذلك حقاً لهم فسقط إيمانهم بأسقاط هؤلاء إلا أن اليهود لو آمن المال شيئاً ظناً منهم إن القصة مخبرة إلى أزيد من ذلك وقد خافوا على أنفسهم بثبوت المدعى ووجد القليل فيهم فأجواباً ليسوا من ذلك بما بدوا وقبله النبي صلى الله عليه وسلم منهم لما علم أنه لو لم يثبت عليهم المدعى وهو الظاهر لعدم وجود البينة وعدم ميالات هؤلاء بالإيمان ليسوا من غيرهم ولم يزدوا في مال ولا نفس فهذا حقيقة القصة ثم أنه صلى الله عليه وسلم أكمل دية من عنده فمن أنكر الأخذ من اليهود فأنا أنكر الأخذ كلها وأخذت من ذلك وما ينبغي للتنبيه عليه أن خياراً ذاك كانت لم تفقه بعد وكان الأقوام فيما بينهم تعاهد كما يدل عليه قوله في ٢٨١ الرواية فأذنوا بحرب من الله ورسوله إذ لو كانت مفتوحة لما اقتصر إلى الحرب والإيدان

ابن سهل ومحبيصة خرجا الى خير من جهدا صابهما في محبيصة فاخبر ابن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في فقير بئر اوعين فالتى هو فقال انتم والله قتلتموه فقالوا والله ما قتلناه فا قبل حتى قدم على قومه فذاكر لهم ذلك ثم اقبل هو واخوه حويصة وهو اكبر منه وعبد الرحمن فذهب محبيصة ليشكروا وهو الذي كان يجير فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر كبر يريد السن فتكلم حويصة ثم تكلم محبيصة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما ان يدوا صاحبكم واما ان يؤذونا بحرب فكتب اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فكتبوا انا والله ما قتلناه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحويصة ومحبيصة وعبد الرحمن التحفون وتستحقون دية صاحبكم فقالوا لا قال افتخلف لكم يهود قالوا ليسوا بمسلمين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعث اليهم بمائة ناقة حتى ادخلت عليهم الدار قال سهل لقد ركضتني منها ناقة حمراء قال مالك الفقير هو البئر مالك عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار انه اخبره ان عبد الله بن سهل الانصاري ومحبيصة بن مسعود خرجا الى خير فقتلوا في حواجرهما فقتل عبد الله بن سهل فقدم محبيصة فالتى هو واخوه حويصة وعبد الرحمن بن سهل النبي صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن ليشكروا لمكان من اخيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر كبر فتكلم حويصة ومحبيصة فذاكر اشان عبد الله بن سهل فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم التحفون بالله خمسين يمينا وتستحقون دم صاحبكم او قاتلكم فقالوا يا رسول الله لم نشهد ولم نحضر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فثبركم يهود بخمسين يمينا فقالوا يا رسول الله كيف نقبل يمان قوم كفار قال يحيى بن سعيد فرغم بشير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم واده من عنده قال مالك الامرا لمجتمع عليه عندنا والذي سمعت ممن ارضى به في القسامة والذي جتمعت عليه الاثمة عندنا في القديم والحديث ان يبدأ بالايان المدحون في القسامة فيحلفون وان القسامة لا تجب الا باحد امرين اما ان يقول مقتول دمي عند فلان او يا تى ولاية الدم بلوث من بيته وان لم تكن قاطعة على الذي يدعى عليه الدم فهذا يوجب القسامة للمدعين الدم على من ادعوه عليه ولا تجب القسامة عندنا الا باحد هذين الوجهين قال مالك وتلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا والذي لم يزل عليه عمل الناس ان

وَلَئِنْ لَمْ يَنْتَهِبِ الْبَنِيُّ إِلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قِصَّةَ الْقَتْلِ هَذِهِ حَقَّ التَّعْيِمْ
 فَلَا يَرُدُّ عَلَى الْخُفْيَةِ مَا أورد من أن
 مذهبكم في القسامة تحليفًا لملاك
 لا السكان وههنا قد حلف السكان
 ولم يتعرض بالملاك وهو المسلمون
 وأما جرى أمر القسامة عليهم بأن
 القوم كانوا معاهدين وكانت لغنا
 شأنا في الجاهلية على القوم الذي قلنا
 فلا يورد أنه لو لم تغف بعد لما قبلوا
 ذلك منهم لأنهم كانوا غير مدينين
 عليهم ١٢ (الحاشية المتعلقة بصفحة هذا)
له قوله بحصة بضم الميم وفقم
 الماء وكسر القمائية المشددة وإعمال
 الصاء وقيل يسكون الياء وكذا حصة
 أخرة فيه لغتان أيضا قال المنو
 تشديد الياء فيها أشهر الغتين ١٢
له قوله في فقير يار هو بقاء ثم
 قاف على لفظ الفقير ضد الغنى هو
 البير القومية القمر الواسعة القمر
 وقيل الحفرة التي تكون حول الغل
 أو عين أي أو النقي في عين بالثب من
 الراوي ١٣ **له قوله** كبر كبر أي
 ليلى الكلام وليبدأ بالكلام الكبير
 يريد السن أو الحصى عظم من هو أكبر
 منك بأن تقوض إليه الكلام وفي رواية
 الكبير الكبير بضم الكاف وسكون
 الموحدة وتنصب أخرة على الأغراء
 بفعل مقدراي قدما الأكبر سنا ١٤
له قوله أن يؤذونا المجرب أي
 يذفعوا اليك دية وأما أن يعلمونا
 أنهم محتجون من التزام أحكامنا
 فيقتض عهدهم ويهربون حربا
 علينا ١٥ **له قوله** فتبوءكم به
 مرفوع غير منون لأنه غير منصرف
 العلمية والتأنيث على إرادة اسم
 القبيلة أو الطائفة أي يرفعون منكم
 الظن والتهمة منهم ١٦ **له قوله**
 يخفسين مينا أو الخن يبرؤكم من أن
 تخلفوا وروى فيبرؤكم من البراءة أي
 يبرؤ اليكم من دعوىكم لظاهر الحديث
 أنهم إذا حلفوا ألغيت الدية عنهم

له قول الحارثيين اي حويصة ومحيصة وعبد الرحمن بن سهل من بني الحارث كما مر انفا ١٢ **له قول** اذا نكل احد منهم اما عند الشافعي فانما يجب بخلفهم الدية لا القصاص فان نكل احد هم حلف الاخر خمسين واخذ حصته ١٢ **مر** **له قول** اذا نكل احد من لا يجوز له عفو وهم غير وارثة من عشيرة المقتول ١٢ **على** **له قول** خمسين يمينا وبرئ وقال ابو حنيفة لا يحلف المدعى وانما يحلف المدعى عليهم فان لم يكمله اهل المحلة كره لايمان عليهم حتى يتم خمسين لما روي ان عمر لما قضى في القسامة والى اليه تسعة واربعون رجلا فذكر اليهم على رجل منهم حتى تمت خمسون ثم قضى بالدية وعن شريح والخنف مثل ذلك كذا في الهداية ١٢ **على** **له قول** وهذا احسن وقال الشافعي لدعوى القسامة

المبدئين بالقسامة اهل الدم والذين يدعونه في العهد والخطأ قال مالك وقد بدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم الحارثيين في صاحبهم الذي قتل بنخبر قال مالك فان حلفا لم يدعوا استحقوقا دم صاحبهم وقتلوا من حلفوا عليه ولا يقتل في القسامة الا واحد لا يقتل فيها اثنان يحلف من ولاية الدم خمسون رجلا خمسين يمينا فان قل عدد هم او نكل بعضهم ردت الايمان عليهم لان ينكل احد من ولاية المقتول ولاية الدم الذين يجوز لهم العفو عنه فان نكل احد من ولده فلا يسبيل الى الدم اذا نكل احد منهم قال مالك وانما ترد الايمان على من بقي منهم اذا نكل احد من لا يجوز له عفو قال مالك فان نكل من ولاية الدم الذين يجوز لهم العفو عن الدم وان كان واحدا فان الايمان لا ترد على من بقي من ولاية الدم اذا نكل احد منهم عن الايمان ولكن الايمان اذا كان ذلك ترد على المدعى عليهم الدم فيحلف منهم خمسون رجلا خمسين يمينا فان لم يبلغوا خمسين رجلا ردت الايمان على من حلف منهم فان لم يوجب احد يحلف الا الذءاع عليه حلف هو خمسين يمينا وبرئ قال مالك فانما فرق بين القسامة في الدم والايمان في الحقوق ان الرجل اذا دأب الرجل استثبت عليه في حقه وان الرجل اذا اراد قتل الرجل لم يقتله في جماعة من الناس وانما يلتمس الخلو قال فلوم تكن القسامة الا فيما تثبت فيه البينة ولوعمل فيها كما يعمل في الحقوق هلكت الدماء واجترأ الناس عليها اذا عرفوا القضاء فيها ولكن انما جعلت لقسامة الى ولاية المقتول يبدون بها ليكف الناس عن الدم وليحد للقاتل ان يؤخذ في مثل ذلك بقول مقتول قال مالك في القوم يكون لهم العدد يتهمون بالدم فيرد ولاية المقتول لايمان عليهم وهم نفر لهم عد دانه يحلف كل انسان منهم عن نفسه خمسين يمينا ولا تقطع الايمان عليهم بقدر عدد دهم ولا يبرؤن دون ان يحلف كل انسان منهم خمسين يمينا قال وهذا احسن ما سمعت في ذلك قال مالك والقسامة تصير الى عصابة المقتول هم ولاية الدم الذين يقسمون عليه والذين يقتل بقسامة منهم من تجوز قسامته من ولاية الدم في العهد قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا انه لا يحلف في القسامة في العهد احد من النساء وان لم يكن للمقتول ولاية الا النساء فليس للنساء في قتل العهد قسامة ولا عفو قال مالك في الرجل يقتل عمدا انه اذا قام عصابة المقتول ومواليه فقالوا نحن نحلف ونستحق دم صاحبنا فذلك لهم قال مالك وان اراد النساء ان يعفون عنه فليس ذلك لمن قال مالك العصابة والموالي ولي بذلك منهم لانهم هم الذين استحقوا الدم وحلفوا عليه قال مالك وان عفت العصابة او المولى بعد ان يستحقوا الدم والمولى للنساء وقلن لا ندع قاتل صاحبنا فهن احق واوئى بذلك لان من اخذ القود او لى من تركه من النساء والعصابة اذا ثبت الدم وجب القتل قال مالك لا يقسم في قتل العهد من المدعى الا لثان فصاعدا ترد الايمان عليهما حتى يحلفا خمسين يمينا ثم قد استحقا الدم وذلك الامر عندنا قال مالك واذا ضرب لنفر الرجل حتى يموت تحت ايديهم قتلوا به جريعا فان هو مات بعد ضربهم كانت القسامة واذا كانت القسامة لم تكن الا على رجل واحد

ان يعين المدعى عليه فلو قال قتله احد هؤلاء لا يسمع له بهم المدعى عليه ولو تعدد المدعى عليه حلف كل خمسين ولا توزع عليهم كذا في شرح المنهاج ١٢ **له قول** قسامة ولا عفو به قال ربيعة والليث والاوزاعي واحمد داود وقال الشافعي يحلف الوارثة كلهم كورا كانوا او اناثا في العهد والخطأ وبه قال ابو ثور وابن المنذر **مر** **له قول** فذلك لهم وان لم يكونوا ورثة وهو قول الاوزاعي والليث واحمد ومذهب الشافعيان الخالف هو الوارثة فلا يحلف احد

من الاقارب غير الوارثة واحتم بقوله صلى الله عليه وسلم تحلفون وتستحقون دم صاحبكم فجعل الخالف هو المستحق للدية والقصاص ومعلوا ان غير الوارثة لا يستحق شيئا فدل على ان المراد حلف من يستحق الدية ١٢ **مر** **له قول** بعد ضربهم قال ابو حنيفة والشافعي ليس فيه القسامة بل يجب فيه القصاص ولو مات بعد ضربهم بايام ١٢ **على**

له قوله ثم تكون على قسم موارثهم ففي زوجة وبنت تحلف الزوجة عشر والبنت أربعين ١٢ له قوله اذا قمت فقبير ففي الابوين تحلف الام سبعة عشر يمينا والاب ثلاثة وثلاثين يمينا لان عليها ان تحلف ستة عشر يمينا وثلاثا يمينا وهي ثلث خمسين فجبر الكسر ١٣ محله له قوله ولا يكون في قتل العبد فلا يحلف في العبد للنساء ولا واحد بل لابد من اثنين فصاعدا ١٤ له قوله حتى يستكمل الورثة حقوقهم وبه قال الشافعي انه لو حضر الغائب بعد حلف الحاضر حلفه بقدر حصته كما لو كان حاضرا ١٥ محله له قوله وليس في العبيد قسامة وقال ابو حنيفة والشافعي يثبت القسامة في قتل العبد كما هو ١٦ له قوله مع شاهدة من قبول اصله من قبول شاهد واحد مع يمين المدعى خلا فالأبى حنيفة ١٧ محله قوله ان رجلا منهم

وامرأة زنيا
الرجل سبعة
والمرأة ثلث
بشرة بضم
الموحدة ١٢
له قوله
ما تجد من
قال الشافعي
هذا السؤال
ليس لطلبهم
ولا لمعرفة
الحكم فيهم
انما هو لطلب
ما يعتقدونه
في كتابهم
قال الشافعي
ما مبتدأ
من اسماء
الاستفهام
تقدمون جملة
في فعل الخبر
والمبتدأ
الخبر معمول
للقول وانما
سأله لزمانا
لهم بما
يعتقدونه
في كتابهم
الوافق لاسم
قائمة للحجة
عليهم لطلبها
لما كبروا
وبعد و
من حكم
التوراة
فأرادوا
تعطيل نصها
له قوله
نقضهم بغير
النون والفاء
المجته وهو
معمول بمقدور

ولم يقتل غيره ولم نعلم قسامة كانت قط الا على رجل واحد القسامة في الخطأ قال مالك في القسامة في قتل الخطأ يقسم الذين يدعون الدم ويستحقونه بقسامة منهم يحلفون خمسين يمينا ثم تكون على قسم موارثهم من الدية فان كان في الايمان كسور اذا قسمت بينهم نظر الى الذين يكون عليه أكثر تلك الايمان اذا قسمت فقبير عليه تلك اليمين قال مالك وان لم يكن للمقتول ورثة الا النساء فانهن يحلفن ويأخذن الدية وان لم يكن له وارث الا رجل واحد حلف خمسين يمينا واخذ الدية وانما يكون ذلك في قتل الخطأ ولا يكون في قتل العبد الميراث في القسامة قال مالك اذا قبل ولا الدم الدية فهي مورثة على كتاب الله يرثها بنات الميت واخواته وميرثته من النساء فان لم يحزر النساء ميراثه كان ما بقي من ديته لا ولى للناس بميراثه مع النساء قال مالك اذا قام بعض ورثة دية المقتول لذي يقتل خطأ يريدان يأخذ من الدية بقدر حقه منها واصحابه غيب لم يأخذ ذلك ولم يستحق من الدية شيئا قل ولا كثرون ان يستكمل القسامة يحلف خمسين يمينا فاذا حلف خمسين يمينا استحق حصته من الدية وذلك ان الدم لا يثبت بخمسين يمينا ولا تثبت الدية حتى يثبت الدم فان جاء بعد ذلك من الورثة احد حلف من الخمسين يمينا بقدر ميراثه واخذ حقه حتى يستكمل الورثة حقوقهم فان جاء اخر لام فله السدس وعليه من الخمسين يمينا للسدس فمن حلف استحق حقه من الدية ومن نكل بطل حقه وان كان بعض الورثة غائبا او صبيبا لم يبلغ الحلم حلف الذين حضروا وخمسين يمينا فان جاء الغائب بعد ذلك حلف او بلغ الصبي الحلم حلف يحلفون على قدر حقوقهم من الدية على قدر موارثهم منها قال مالك وهذا احسن ما سمعت في ذلك القسامة في العبد مالك الامر عندنا في العبد انه اذا اصيب العبد عمدا او خطأ اشترى سيدة بشاهد حلف مع شاهدة يمينا واحدة ثم كان له قيمة عبدا وليس في العبيد قسامة في عمد ولا خطأ ولم اسمع احدا من اهل العلم قال ذلك قال مالك فان قتل العبد عبدا او خطأ لم يكن على سيده العبد المقتول قسامة ولا يمين ولا يستحق سيدة ذلك الابينة عادية او بشاهد فيحلف مع شاهدة قال مالك وهذا احسن ما سمعت

كتاب الحدود

بسم الله الرحمن الرحيم

ما جاء في الرجم مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه قال جاءت اليه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له ان رجلا منهم وامرأة زنيا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم معا تجدون في التوراة في شأن الرجم فقالوا نعم فجلدوا فقال عبد الله بن سلام كذبتم فيها

اي نجد ان نفضهم ويجلدون وانما اتى احد الفعلين مجزولا والاخر معروفا ليشعر بان النضية موكولة اليهم الى اجتهادهم ان شاءوا استحق وجه الزاني بالجم او غروره والجلد لم يكن كذلك وفي البخاري في تفسيره انه صلى الله عليه وسلم قال لهم كيف تفعلون بمن زنى منكروا لولا نهيهم من التوراة ولمسلم نهيها بالحد واللام اي نهيها على حد وفي رواية نهيها بالحجم اي نهيها على الحد وفي رواية ونحلف بين وجوهها ويطاف بهما ١٨ محله

له قوله على آية الرجم وقد وقع بيانها في رواية أبي هريرة ولفظه المحسن والمحصنة اذ انبأ وقامت عليهما البيعة رجما وان كانت المرأة حيلة ترين بها حتى تضع ما في بطنها ١٢ ثم **قوله** ان فيها آية الرجم وفي رواية البراءة صلى الله عليه وسلم قال فها منكم ان ترجموها قاتوا هب سلطانا فكهنا القتل وفي رواية فخذ الرجم ولكنه كثير في شرفائنا فكنا اذا اخذنا الشريف تركناه واذا اخذنا الضعيف اقمنا عليه الحد فقلنا لو نجتمع على شيء نقيم على الشريف والوضيع فنجعلنا النعيم والجحد مكان الرجم ١٣ ثم **قوله** فرجما بالبلاط المصلحة قال النووي وفيه دليل على وجوب الرجم على الكافرين وان الكفار يخاطبون بالفروع وهو الصحيح وقيل لا وهو متفق مشا غر سمع قد من الحنفية وقيل في النهي دون الامرو فيه ان الكفار اذا تحاكموا اليها حكم القاضي بينهم بحكم شرعنا على قلت هذا امر يحري في ان الاسلام ليس بشرط في الحصان كما ذهب اليه الشافعي واهل يونس في رواية وعند ابي حنيفة ومحمد والمالك في الاسلام شرط واستدلوا بأحاديث وردت في ذلك وأجابوا عن رجم اليهوديين بان ذلك كان في ابتداء الاسلام بحكم التوراة ولذلك سألهم عن ما فيها من نزل حكم الاسلام بالرجم بأشراط الاحصان واشتراط الاسلام فيه بقوله صلى الله عليه وسلم من اشرك بالله فلايس مجصن اخرجه ائمتنا قن زاهوية في مسند عن ابن عمر مرفوعا و اخرجه الدارقطني في سننه واخر الدارقطني وابن عدي عن كعب ابن مالك انه اراد ان يترجم فمعه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تترجموها فانها لا تحصى ففذه القصة ولت مل عند اشتراط الاسلام والمحدث المذكور دل عليه والقول مقدم على الفعل مع ان في اشتراطه احتياطا وهو مطلوب في باب الحد وود ١٣ **قوله** يخضع على المرأة قال ابن عبد البر اكثر شيوخنا قالوا يخضع بالجماع والنون اي يكب عليها وقال بعضهم عنه بالجمع والصواب فيه عند اهل العلم الجنا بالهيرة اي يميل عليها ١٤ **قوله** ان الاخر بهيمة مقلد والمحدث لا يبعد من الخبر قوله صلى الله عليه وسلم لا يبعد والله في وقيل للثيم وقيل لثمة وكله متقارب براد به نفسه فخرها وما بها بما فعل ١٥ **قوله** هل يشك في

الرجم فاتوا بالتوراة فنشروها فوضع احدهم يده على آية الرجم فقرا ما قبلها وما بعد ما فقال له عبد الله بن سلام ارفع يدك فرفع يده فاذا فيها آية الرجم فقالوا صدق يا محمد ان فيها آية الرجم فامر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجما قال عبد الله بن عمر فرأيت الرجل يخضع على المرأة يقيمها الحجارة قال مالك يخضع يخضع يكب عليها حتى تقع الحجارة عليه ما لك عن يحيى بن سعيد بن المسيب ان رجلا من اسلم جاء الى ابي بكر الصديق فقال له ان الاخر زني فقال له ابو بكر هل ذكرت هذا لاحد غيري فقال لا فقال له ابو بكر فتب الى الله واستتر بستر الله فان الله يقبل لتوبة عن عبادة فلم تقرره نفسه حتى اتى عمر بن الخطاب فقال له مثل ما قال لابي بكر فقال له عمر مثل ما قال له ابو بكر قال فلم تقرره نفسه حتى اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له ان الاخر زني قال سعيد فاعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث مرات كل ذلك يعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا اكثر عليه بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اهله فقال هل يشك في ابه جنة فقالوا يا رسول الله والله انه لصحيح فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اكرام ثيب فقال بل ثيب يا رسول الله فامر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجم ما لك عن يحيى بن سعيد بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من اسلم يقال له هزال يا هزال لو سترته برد ائت لك خيرا لك قال يحيى بن سعيد فحدثت بهذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم بن هزال لا سلم فقال يزيد هزال جدي وهذا الحديث حق ما لك عن ابن شهاب انه اخبره ان رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهد على نفسه اربع مرات فامر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجم قال ابن شهاب فمن اجل ذلك يؤخذ الرجل باعترافه على نفسه ما لك عن يعقوب بن زيد بن طلحة عن ابيه عن عبد الله بن مملكة انه اخبره ان امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرته انها زنت وهي

هذا امر يحري في ان الاسلام ليس بشرط في الحصان كما ذهب اليه الشافعي واهل يونس في رواية وعند ابي حنيفة ومحمد والمالك في الاسلام شرط واستدلوا بأحاديث وردت في ذلك وأجابوا عن رجم اليهوديين بان ذلك كان في ابتداء الاسلام بحكم التوراة ولذلك سألهم عن ما فيها من نزل حكم الاسلام بالرجم بأشراط الاحصان واشتراط الاسلام فيه بقوله صلى الله عليه وسلم من اشرك بالله فلايس مجصن اخرجه ائمتنا قن زاهوية في مسند عن ابن عمر مرفوعا و اخرجه الدارقطني في سننه واخر الدارقطني وابن عدي عن كعب ابن مالك انه اراد ان يترجم فمعه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تترجموها فانها لا تحصى ففذه القصة ولت مل عند اشتراط الاسلام والمحدث المذكور دل عليه والقول مقدم على الفعل مع ان في اشتراطه احتياطا وهو مطلوب في باب الحد وود ١٣ **قوله** يخضع على المرأة قال ابن عبد البر اكثر شيوخنا قالوا يخضع بالجماع والنون اي يكب عليها وقال بعضهم عنه بالجمع والصواب فيه عند اهل العلم الجنا بالهيرة اي يميل عليها ١٤ **قوله** ان الاخر بهيمة مقلد والمحدث لا يبعد من الخبر قوله صلى الله عليه وسلم لا يبعد والله في وقيل للثيم وقيل لثمة وكله متقارب براد به نفسه فخرها وما بها بما فعل ١٥ **قوله** هل يشك في

يشك هو مبتلي بشكائيه او مرض اذهب عقله ام به جنة بكسر الجيم وتشديد النون اي الجنون قال ابن عبد البر ان الجنون لاحد عليه وهو اجماع وان اظهره الانسان ما يتبعه من الغواش جنون لا يفعله الا المجانين وانه ليس من شأن ذوى العقول ١٦ **قوله** هزال يشك في الزنا ابن يزيد بن ذباب بضم المجهمة وخفة الموحدة ابو نعيم الاسلمي وهو الذي رسل ما عز الى النبي صلى الله عليه وسلم وكان ما عز عند هزال ١٧ ثم **قوله** لكان خيرا لك قال الباقى المحدث لكان خيرا لك من اظهار امره وكان ستره بان يأمره بالتوبة والكتمان كما فعله ابو بكر وغيره اي لو لم يجد السبيل الى ستره لا يرد ان كان افضل مما اشترت اليه به من اظهار امره قال التوريشي وذلك ان الهزال ابو نعيم كان له مولا اسمها فاطمة فوقع عليها ما عز فعلم به هزال فاستقبله وأشار بأبى الى النبي صلى الله عليه وسلم والاعتراف بالزنا على حسن في ذلك وهو يربط للسوء والهوان ١٨ ثم **قوله** اربع مرات قال عمر ولهذا تأخذ لا يحد الرجل باعترافه بالزنا حتى يقرار اربع مرات في اربع محال لك ذلك جاءت السنة لا يؤخذ الرجل باعترافه عن نفسه بالزنا حتى يقرار اربع مرات وهو قول ابي حنيفة والامة من فقهاء ثنائنا وكذا احمد في التبريع وعاف في الشافعي وما لك فقالوا باكتفاء الاقارمرة اعتنابا لها شر الحقوق وفي اشتراط اختلاف المجالس خلافا لاحد وابن ابي ليلى ولنا ما ورد في بعض طرق قصة ما عز من التبريع في اربع محال لس ١٩ **قوله** ان امرأة اى من جهينة كما في ابي داود ومسلم من غامد وهو بطن من جهينة ٢٠

له قوله حتى تضعي وفيه ان الحمل لا تريم حتى تضع سواء كان حملها بالزنا او غيره وهذا مجمع لثلاث يقتل جنينها ولا تجلد وهي حامل حتى تضع ١٢ محله قوله موافقتهما قال الحافظ زين الدين العراقي يحتمل ان الراوى كان ما رفا بها قبل ان يتخا كما فوصف الثاني بانه افقه من الاول مطلقا ويحتمل في هذه القصة الخاصة بحسن ادبه في الاستئذان اولا وترك رفع صوته ان كان الاول رفعه ١٣ محله قوله عسيفا بالعين والسين المهملتين اى اجيرا على هذا اى عنده او له فعل بمعنى اللام كذا ذكر القسطلاني ١٤ محله قوله ثم انى سألت اهل العلم فيه جواز استفتاء غيره صلى الله عليه وسلم في زمنه وجواز استفتاء المفضول مع وجود اخضل منه وكان يفتى في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الاربعة ١٥ والى بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت ١٦ محله قوله بكتاب الله قال النووي

يحمل ان المراد بحكم الله وقيل هو إشارة الى قوله او يجعل الله لهن سبيلا وفسر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالزيم في المحصن في حديث عباد عند مسلم وقيل هو إشارة الى آية الشيخ والشبهة اذ انما فارجوها وهو ما شئت ثلاثه وبقى حكمه ١٢ له قوله جلد ابنه قال الزرقاني هذا يتحقق ان ابنه كان بكرا وانما اعترف بالزنا فان اقرار الاب لا يقبل وقرينة اعترافه حضوره مع ابية ١٣ محله قوله حتى اى ثابت حكما وان شئت آية ثلاثه وهي الشيخ والشيخ اذ انما فارجوها البتة كما لا من الله والمراد بالشيخ والشبهة المحصن والمحصنة وان كان شابا سنا ١٤ له قوله اذا احصن اى كان الزاني محصنا وهو بفتح الصاد وبكسر ما خسر الاحصان

حامل فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبي حتى تضعي فلما وضعت جاءته فقال اذهبي حتى ترضعيه فلما ارضعته جاءته فقال اذهبي فاستودعيه قال فاستودعته ثم جاءت فامر بها فرجبت ما لك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابى هريرة وزيد بن خالد الجهمي انهما اخبرا ان رجلا من اخصم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال احدهما يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله وقال الاخر وهو افقههما اجل يا رسول الله فاقض بيننا بكتاب الله واؤذن لي ان اتكلم قال تكلم فقال ان ابني كان عسيفا على هذا فزني بامرأة فاخبرني ان علي بن الرجم فافتديت منه بمائة شاة وبجارية لي ثم انى سألت اهل العلم فاخبروني ان علي بن جلد مائة وتعريب عام وانما الرجم على امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله اما غنمك وجاريتك فرد عليك وتجلدا بانه مائة وغربه عاما وامر انيس لا سلمه ان يأتي امرأة الاخر فان اعترفت رجمها قال فاعترفت فرجبتها قال مالك والعسيف الاجير ما لك عن سهيل بن ابى صالح عن ابيه عن ابى هريرة ان سعد بن عباد قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ارأيت لو اني وجدت مع امرأتي رجلا فاعمله حتى اتي باربعة شهداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم ما لك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس قال سمعت عمر بن الخطاب يقول للرجم في كتاب الله حتى على من زنى من الرجال والنساء اذا احصن اذا قامت البينة او كان الحمل والاعتراف ما لك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن ابى واقد الليثي ان عمر بن الخطاب تاه رجل وهو بالشام فذكر له انه وجد مع امرأته رجلا فبعث عمر بن الخطاب با واقد الليثي الى المرأة يسألها عن ذلك فأتاها وعندها نسوة حولها فذكر لها الذي قال زوجها لعمر بن الخطاب واخبرها انها لا تؤخذ بقوله وجعل يلقيها انشابه ذلك لتتزع فابت ان تنزع وتمت على الاعتراف فامر بها عمر فرجبت ما لك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال لما صدر عمر بن الخطاب من منى اناخ بالابطح ثم كرم كومة بطحاء عليها رداء فاستلقى ثم مد يديه الى السماء فقال اللهم كبرت سني فضعفت

بمعنى المنع وهو عبارة عن كونه حرا عاقلا بالغ مسلما وطى بكنا حر صحيح وفي اشتراط الاسلام خلاف الشافعي واحمد والبسط في كتب الفقه ١٢ له قوله اذا قامت البينة اى البينة الشهوة كورعدول وعليه انعقاد الاجماع انه اذا قامت البينة وهو محصن يزوج او كان الحمل اذ لم يكن له زوج ولا سيد ١٣ محله قوله والحمل هذا من ذهب عمر بن الخطاب وحده واكثر العلماء انه لا حد عليها لمجرد ظهور الحمل مطلقا ١٤ له قوله لنزول اى لترجم من الاقرار ١٥ له قوله فابت اى امتنعت من الرجوع وتمت على الاعتراف ١٦ له قوله فرجبت يريانه لما رجم ذلك اليه او واقد امرها فرجبت هذا يقتضي ان الغائب من الحكماء بامره يشب عنده ما يشب عند الغائب بقوله ويحتمل ان يكون رفع ذلك اليه شاهد انشدها ابو واقد في ثبوت عنده او رفع ذلك الى عمر فغير الشهو وعليها بالتمادي على الاعتراف ١٧ له قوله لما صدر من منى يريد في اخر حجة الذي قتل بعد انصرفه منها فلما رجم من منى الى مكة يوم الصدر اناخ بالابطح وهو با على مكة اما لانه رأى التعصيب مشروعا ولانه نزل به حتى يقضى ما عليه ويطوف للوداع ثم يقفل منه الى المدينة ١٨ له قوله كرم بشتيد او وفي القاموس كرم التراب جعله كومة كومة اى قطعة

له قول له غير مضيع ولا مفطر اي غير مضيع العمل ولا مقصر فيه وفي الاثر حوازي توفي الموت من خاف ضررا او فتنه في ذنبه وقد فعله خذ من السلف والنبى عنه محمول على ما اذا امتنا نظر ونزل به من العاقبة ونحوه من مشاق الدنيا قاله النووي رحمه الله قول له الرجم والجلد الاول للحصن والثاني لغيره رحمه الله قوله لكتبتها اي آية الرجم في المصحف وهو الشجر الخ وزاد بعض الرواة نكالا من الله والله عز وجل حليم رحمه الله قوله فاننا قد قرأناها وهي ما نسلم لفظه ونفى حكمه قال النووي وفي ترك كتابته هذا الآية دلالة ظاهرة على ان المصحف لا يكتب في المصاحف وفي الاثر كرامة لعمه فقد رفع من الخواص والنظام وغلبه من المعتزلة انهم يقولوا بالرجم حكاه غياض وفي اعلان عمر بالرجم وهو للمذنب وسكوت الصحابة عن مخالفة دليل على ثبوت الرجم وعدم نسفه ٢٨٦ وعنده بن كعب انه قال عمر كرم

قوتي وانتشرت رعيتي فاقبضني اليك غير مضيع ولا مفطر ثم قدم المدينة فخطب الناس ثم قال يا ايها الناس قد سننت لكم السنن وفرضت لكم الفرائض وتركتم على الواضحة الا ان تضلوا بالناس يمينا وشمالا وضرب باحد يديه على الاخرى ثم قال اياكم ان تملكوا عن آية الرجم ان يقول قائل لا نجد حدين في كتاب الله فقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجعنا والذي نفسي بيد الله لو ان يقول للناس زاد عمر في كتاب الله لكتبتها الشيخ والشيخة اذ انيا فارجموها البتة فاننا قد قرأناها قال يحيى بن سعيد قال سعيد بن المسيب فما النسخ ذو الحجة حتى قتل عمر بن الخطاب رحمه الله قال مالك قوله الشيخ والشيخة يعني لثيب والشيبة فارجموها البتة مالك انه بلغه ان عثمان بن عفان اتى بامرأة قد ولدت في ستة اشهر فامر بها ان ترحم فقال له علي بن ابي طالب ليس ذلك عليها فان الله يقول في كتابه وحمله وفضله ثلثون شهرا وقال والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة فالحمل يكون ستة اشهر فلا رجم عليها فبعث عثمان في اثرها فوجدها قد رحمت فمالك انه سأل ابن شهاب عن الذي يعمل عمل قوم لوط فقال ابن شهاب عليه الرجم احصن او لم يحصن ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا مالك عن زيد ابن اسلم ان رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوط فأتى بسوط جديد لم تقطع ثمرة فقال دون هذا فأتى بسوط مكسوف فقال فوق هذا فأتى بسوط قد ركب به ولان فامر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلد ثم قال ايها الناس قد ان لكم ان تنهوا عن حد الله من اصاب من هذه القاذورات شيئا فليستتر بستر الله فانه من يبذل لنا صفحته نقيم عليه كتاب الله ما لك عن نافع ان صفية بنت ابي عبيد اخبرته ان ابا بكر الصديق اتى برجل قد وقع على جارية بكر فاحبلها ثم اعترف على نفسه بالزنا ولم يكن احصن فامر به ابو بكر فجلد الحد ثم نفى الى فداك قال مالك في الذي يعترف على نفسه بالزنا ثم يرجع عن ذلك فيقول لم افعل وانما كان مني ذلك على وجه كذا وكذا الشقيذ كره

تعدون سورة الاحزاب قال قلت ثنتين او ثلثا وسبعين آية قال كان في سورة البقرة او اكل ثرونا نقرأ فيها الشيخ والشيخة اذ انيا فارجموها اخرج عبد الله بن احمد وصحبه ابن حبان والحاكم رحمه الله في ستة اشهر يريد بعد ان نكحت فامر بها فرجعت وهذا يقتضيه انه اعتقد ان الحمل لا يكون اشهر ١٢ له قوله عليه الرجم احصن او لم يحصن وهو قول مالك وقال الشافعي حكمه ان يومه المحصن وجيلد غير المحصن مائة و قال ابو حنيفة ليس فيه حد وانما فيه التعزير ١٢ كنه قوله ثمرة اي طرفه الذي يكون في اسفله كذا في النهاية وفي الصحاح ثمرة السياط عقد اطرافها وفي المغرب عذبتها و طرفها وقيل العقدة ١٢ كنه قوله قد ركب به اعما يستعمل به في الركوب ولان لاجله ولعبد الرزاق فأتى بسوط بين سوطين وبه اخذ اهل العلم ان جيلد مائة سوط لا ثمرة لها ١٢ كنه قوله من هذه القاذورات جميع قاذورة كل قول وفعل يستقيم هو الزنا وشرب الخمر وغيرها اي هذه

السيئات ١٢ له قوله من يبذل لنا صفحته من الابداء وهو الاظهار والصفحة بالفهم الجانب والوجه والناحية اي من يظهر لنا معاشر الحكماء وما فعله اقبنا عليه حد الله الذي يبذلنا صفحته الذي يبذلنا صفحته كان قد غط وجهه فكشف قرأناه ١٢ كنه قوله الى فداك كنه قوله بغير وهي على سبعة مراحل من المدينة قال الجمهور انه يغرب الى مسافة القصر لان المقصود ان يمشى بالبعد عن الاهل والوطن ١٢ وقال ابو حنيفة لا يقض بالنفس حد الا ان يراه الحاكم تعزيرا وادعى الطحاوي انه معسوخ روى محمد بن ابراهيم النخعي كنه بالنفس فتنه وروى عبد الرزاق اننا معمر عن الزهري عن ابن المسيب قال غرِبَ عمر ربيعة بن امية بن خلف في الشراب الى خير فحق بخير فقتل عمر فقال عمر لا اغرب بعد مسلم ١٢ هو ملتقطا قلت ومن ذهب الخفية في ذلك ان النصف امر ليس بداخل في الحد بل هو سياسة مفوضة الى رأي الامان شاء فعل وان شاء لم يفعل ولهم في الجواب عن الاخبار الدالة على التعزير مسائل الاول القول بالنسب ذكره صاحب المهادية وغيره وهو امر لا سبيل الى اثباته بعد ثبوت عمل الخلفاء به مع ان النسب لا يثبت بالاحتمال والثاني انها محمولة على التعزير بدليل ما روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب ان عمر غرِبَ ربيعة بن امية بن خلف في الشراب الى خير فحق هرق فقتل عمر لا اغرب بعد مسلم فانه لو كان النصف حد مشروعا لما صد عن الخلفاء مثله فعلم انه امر سياسة والثالث انها اخبار لاحاد لا تجوزها الزيادة عن الكتاب

486

بهيمة وبإلحسان
اليها أو يزجها
أو غير ذلك **له قول**
من رقيق الأمارة
كما في الرواية
الموصولة التي
مال الخليفة و
هو عمر **له قول**
رقيق الخمس أي
خمس الغنية التي
يتعلق التصرف
فيه بالأمارة و
لعمري أنه يقوم
بمصلحتها **له قول**
ويحمد مهر **له قول**
يحمد وبه قال
أهل العلم أنه
يبدؤ بالحد عن
المكرهة الغربية
واختلافها فيما
كان هو الزاني
قال الشافعي لا
يحد وقال مالك
عليه الحد وعن
أبي حنيفة أنه
يحد إن أكرهه
غير السلطان
وخالفه صاحباه
ويشهد لأشهر
الباب ما رواه
الترمذي عن
وائل بن حجر
استكرهت امرأة
عليه السلام

الرب له اصلاً وبه قال ابراهيم بن ابي حنيفة والشافعية ۱۲

488

للسباب على مسبوب
 لما كان اللفظ فيه بعض
 احتمال ويجوز في كونه
 قد قال في نوع من الاستدلال
 والتأويل ستشاد فيه
 عمر بن الخطاب بليلاء
 الصحابة ١٢ **قوله**
 ذلك الحد تأمأ وبه قال
 مالك وقال حماد بن القزوين
 الظاهر ملحق بالصريح و
 قال ابو حنيفة والشافعي
 والاكثر لا يلحق به ولا
 يجد واحتمل لذلك بما
 رواه البخاري عن ابن عمر
 بن اعرابي قال يا رسول
 الله ان امرأتى ولدت
 غلاماً اسود قال هل لك
 من ابل لي قوله فلعلمه
 نزخته عرق ١٢ **قوله**
 انه لا يرد الحد من وطأ
 جارية امرأة وعليه
 مالك والشافعي وقال
 ابو حنيفة اذا قال
 فلننت الحد وقال احمد
 يجلد مائة ١٢ **قوله**
 ما يجب فيه القطع
 قلت قد اختلف فيه
 فذهب الحسن وداود
 الظاهري والبخاري الى
 ان يقطع في القليل و
 الكثير لعموم الآية و
 قال مالك واحد يقطع
 في ربع دينار وثلاثة
 دراهم وروى عن مالك
 خمسة دراهم وهو المروي
 عن ابى هريرة والجب
 سعيد وعند الشافعي
 التقدير بربع دينار قال
 محمد في المؤطا قد اختلف
 الناس فيما يقطع فيه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب ما يجب فيه القطع مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله

اليد فقال اهل المدينة ربيع ودينار ورووا احاديث عن عائشة وعثمان وابن عمر وقال اهل العراق لا تقطع اليد في اقل من عشر ة
درهم ورووا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر وعن عثمان وعن علي وعن عبد الله بن مسعود وعن غير واحد فاذا جاء
الاختلاف في الحد وادخل بقول الثقة وهو قول ابي حنيفة والعامه من فقهاء ثنائ الخ يعنى لما جاء الاختلاف في ذلك عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم وعن اصحابه بعد ولم يعرف التقدم والتأخر ليعرف الناس والمسنوخ اخذنا فيه بالاحوط المستعمل الذي لا يشك فيه
وهو عشر ة درهم لان تندرى بالشبهات ولا ثبت الا بها لا يشك فيه كيف وقد روى محمد في كتابنا لاثا والحاوي البقية على ما مضى

(الباقية عن ص ٢٨٨) والخصم في مسند الامام عن ابن مسعود قال كان يقطع اليد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في عشرة دراهم
 وحديث ابن ابي عمير الطحاوي والنسائي والحاكم والبيهقي في الخلافيات وحديث ابن عباس في قيمة الخنازير والحاكم والبيهقي في حريته
 وحديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده عند النسائي واحمد وابن ابي شيبة واسحق بن راهويه في مسند كلهما يدل على ان القطع في عشرة دراهم
 والكل في هذا المقام طويل مذكور في البناية وفقر القدير وغيرهما (الحاشية المتعلقة بصحة هذا) له قول في مجمل بكسر
 الميم وفقر الجيم الترسى به لانه يجرى
 سرقة ممن يهدف المصاف لانه يجرى ٢٨٩ بنفسه روى النسائي ان بلالا هو الذي قطع يد الخنزيرية ٣٢ له قول له دراهم لليهقي
 عن عمر بن قيس لما نشأ

ما ثمن الجن قالت ربع
 دينار قال ابن عبد البر
 لهذا الخبر الحديث في
 الباب وربع دينار
 معرفة ثلثة دراهم
 فلا يثبت في ذلك حديث
 ابن عمر في مسند احمد
 عن عائشة انه صلى
 الله عليه وسلم قال
 اقطعوا في ربع دينار
 ولا تقطعوا فيما هو
 ادنى من ذلك وكان
 ربع الدينار يومئذ
 ثلثة دراهم والدينار
 اثني عشر دراهم على
 له قوله ولا في
 حريته جيل اي ليس
 فيما يجزى بالجيل اذا
 سرق قطع والمراح
 بالضم ماوى الابل
 والغنم الحوز بالليل
 والجوزين بفقر الجيم
 موضع يجمع فيه
 التمر للتجفيف قال
 محمد بن اناخذ من
 سرق تمر في رأس
 النخل او شاة في الحرمي
 فلا قطع عليه فاذا
 الى بالتمر الجوزين او
 البيت واتي بالضم
 المراع وكان لها من
 يقطعها ثلثة دراهم
 سرق من ذلك شيئاً
 يساوي ثمن الجن ففرض

صلى الله عليه وسلم قطع في مجن ثمنه ثلثة دراهم مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن
 ابي حسين المكي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قطع في ثمر معلق ولا في حريسة
 جبل فاذا اواه المراح والجوزين فالقطع فيما بلغ ثمن الجن مالك عن عبد الله بن ابي بكر
 عن ابيه عن عمر بن بنت عبد الرحمن ان سارقاً سرق في زمان عثمان بن عفان الترنجة فامر
 بها عثمان ان تقوم فقومت بثلثة دراهم من صر في اثني عشر درهما دينار فقطع عثمان
 يده مالك عن يحيى بن سعيد عن امرأة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله
 عليه وسلم انها قالت ما طال على وما نسيت القطع في ربع دينار فصاعداً مالك عن
 عبد الله بن ابي بكر بن عمرو بن حزم عن عمر بن بنت عبد الرحمن انها قالت خرجت عائشة
 زوج النبي صلى الله عليه وسلم الى مكة ومعها مولاتان لها ومعها غلام لبنى عبد الله
 ابن ابي بكر الصديق فبعثت مع المولاتين بهرد مرجل قد خيط عليه خرقة خضراء قالت
 فاحذ الغلام البهر ففتق ثعبنه فاستخرجه وجعل مكانه لبداً او فروة وخاط عليه فلما قدمت
 المولاتان المدينة دفعنا ذلك الى هله فلما فتقوا عنه وجدوا فيه اللبد ولم يجدوا البهر
 فكلوا المولاتين فكلت عائشة او كتبت اليها واتهمت العبد فسئل العبد عن ذلك فاعترف
 فامرت به عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ففقطعت يده وقالت عائشة القطع في
 ربع دينار فصاعداً قال مالك احب ما يجب فيه القطع الى ثلثة دراهم وان ارتفع الصنف
 او التضع وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في مجن قيمته ثلثة دراهم وان عثمان
 قطع في الترنجة قومت بثلثة دراهم وهذا احب ما سمعت الى في ذلك ما جاء في قطع الابن
 والسارق مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر سرق وهو ابق فارسل به عبد الله بن
 عمر الى سعيد بن العاص وهو امير المدينة ليقطع يده فابى سعيدان يقطع يده وقال تقطع
 يد الابن اذا سرق فقال له عبد الله بن عمر في كتاب الله وجدت هذا امر به عبد الله بن عمر
 فقطعت يده مالك عن زريق بن حكيم انه اخبره انه اخذ عبد ابقا قد سرق قال فاشكل
 على مرة قال فكتبت فيه الى عمر بن عبد العزيز اسأله عن ذلك وهو الوالي يومئذ واخبرته

القطع والمجن يساوي يومئذ عشرة دراهم ولا يقطع في اقل من ذلك وهو قول ابي حنيفة والعامية من فقهاء ثلثة
 له قوله في الترنجة بضم الهيرة والراو والجيم قال مالك هي الترنجة التي ياكلها الناس وقال ابن كنانة الترنجة من ذهب قدر الحمصة
 يجعل فيها الطيب وروى ابن المسيب ان سارقاً سرق ترنجة ثمنها ثلثة دراهم فقطع عثمان يده وقال ولا ترنجة خروزة من ذهب تكون
 في عنق العبي ٢٢ له قوله وكتبت اليها اي الى عائشة وطلها ثمان عايشة لو تكن عند ذلك في المدينة ومجتلها لهما لم يشا فها بل كتباً ما بالقضية
 مع كونها في المدينة ولشك من الراوي ٢٢ له قوله احب ما يجب فيه القطع الخ قال محمد قد اختلف الناس فيما يقطع فيه اليد فقال هذه المدينة
 ربع دينار وروى هذا الاحاديث وقال اهل العراق لا يقطع اليد في اقل من عشرة دراهم وروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر و
 عن عثمان وعن علي وعن ابن مسعود وعن غيره واحد فاذا اجاء الاختلاف في الحد وادخل فيها بالثقة اي بالاحوط وهو قول ابي حنيفة والعامية
 من فقهاء ثلثة انتهى ٢٢ مؤطاً له قوله فقطعت يده وبه اخذ مالك انه يقطع يد الابن ولكنه قال لا يقطع السيد بالعبداً الى لسلطان ان
 يقطع كذا قاله الشافعي في الامرو قال في شرح السنة العبد اذا سرق قطع ابقا او غيره وهو من ذهب مالك والشافعي واهل العلم ٢٢ عمر
 قال محمد يقطع يد الابن وغير الابن اذا سرق ولكن لا يقطع السارق احد الا لاهل البيت يحكمونه حد لا يقوم به الا الامام او
 من ولاه الامام وهو قول ابي حنيفة رح ١٢ مؤطاً

له قوله عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله منقطع وصله النسائي وابن ماجة به اسنادها عن عبد الله بن صفوان عن ابيه م
له قوله من لم يهاجر هلك كان قائله نحن ان الهجرة مفروضة ولم يجمع حديث لا هجرة بعد الفتح ٢٢ له قوله فهلا قبل ان تأتي
به اى لو لا تصدقت قبل ان ترفعها اى فكان ذلك نافعاً واما الآن فلا قال محمد اذا وقع السارق الى الامام او القاذى فهو صاحب الحد
حدة لم ينزع للامام ان يعطل الحد ولكنه يرضيه وهو قول ابي حنيفة والعمامة من فقها ٢٢ له قوله فلن الله الشافع والمشفع
بكمس الغاء المشددة اى قابل الشفاعة قال النووي قد اجمعت على تحريم الشفاعة بعد بلوغه الى الامام فاما قبله فاجازها الاكثر
اذا لم يكن المشفع فيه صاحب اذى للناس ومالا حد فيها ووجه التحريم لم يوز فيه ٢٩٠ الشفاعة وقبولها قبل البلوغ الى

الامام وبعد هذا الشفاعة مستحب
اذا لم يكن المشفع فيه صاحب اذى
٢٢ له قوله وابيك ما لي بك
الم فانتقلت الحلف بين الله وحرام
فكيف قال ابو بكر وابيك الم قلت
هذا ليس المقصود منه الحلف و
انما هو على سبيل العادة كما في
حديث الاعرابي وقوله صلى الله عليه
وسلم اظلم وابيه رواه مسلم و
قد مر ما يتعلق به في كتاب النذور
والايمان ٢٢ له قوله ويقول
اى كان ذلك الرجل وكان هو
السارق في الواقع اظهار البراءة
ما عبا اللهم عليك اى خذ بالعقل
من بيت من التبييت اى غار
لبلا على اهل هذا البيت الصالح
اى بيت ابي بكر الصديق ٢٢ له
قوله فامر به ابو بكر فقطعت
يدك اليسرى وخذ مالك والشاخص
واحمد انه يقطع اليد اليسرى والثالثة
ثم الرجل اليمنى في الرابعة وعند
ابى حنيفة يعزى في الثالثة ولا يقطع
اليدين اليسرى قال محمد بعد روايته
حديث الاقطع قال ابن شهاب
الزهرى روى ذلك عن عائشة انها
قالت انما كان الذى سرق حل اسلمه
اقطع اليد اليمنى فقطع ابو بكر يده
اليسرى وكانت تكثر ان يكون اقطع
اليدين والرجل وكان ابن شهاب يعلم
من غيره بهذا ونحوه من اهل بلاد
وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب وعلى
ابن ابي طالب انها لم يزيلوا في القطع
على قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى
فان اتى به بعد ذلك مرة اخرى لم
يقطعوا وضمننا وهو قول ابي حنيفة
والعمامة من فقها ٢٢ روى محمد بن
اثارة عن علي قال اى استقي من
نقه لا ادعه يداك ما كل ويستقي
محمد وموطا قال الشافعي ان في الثالثة
يقطع اليد اليسرى وفي الرابعة يجلد

اليمين وفي الخامسة يعزى ويحبس ويوافق ما أخرجه ابو داود وغيره عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم جئ بسارق فقال اقتلوه
فقالوا يا رسول الله انما سرق فقال فاقطعوه ثم جئ به في المرة الثانية فقال اقتلوه فقالوا انما سرق فقال فاقطعوه فقطع ثم جئ به في الثالثة
فقال اقتلوه فقالوا يا رسول الله انما سرق فقال فاقطعوه كذلك في الرابعة فلما جئ به في الخامسة قال اقتلوه فقتلناه واجترأنا ولا قيناه
في البئر قال النسائي هو حديث منكرو قال ابن الهيثم فها طرق لم يسلم من الطعن ولذا قال الطحاوي تتبعنا هذا الاثر فلم نجد له اصلا وفي
المبسوط الحديث غير صحيح والا لا حجة به احد في مشاورة علي ولكن سلم يحتل على الانسأخ لانه كان في الابتداء تغليظا في الحد وداخرا
سعيد بن منصور عن سعيد المقبري عن ابيه قال حضرت عليا ابي رجل مقطوع اليد والرجل قد سرق فقالوا له ما باله ان لا يبقية على

اليمين وفي الخامسة يعزى ويحبس ويوافق ما أخرجه ابو داود وغيره عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم جئ بسارق فقال اقتلوه
فقالوا يا رسول الله انما سرق فقال فاقطعوه ثم جئ به في المرة الثانية فقال اقتلوه فقالوا انما سرق فقال فاقطعوه فقطع ثم جئ به في الثالثة
فقال اقتلوه فقالوا يا رسول الله انما سرق فقال فاقطعوه كذلك في الرابعة فلما جئ به في الخامسة قال اقتلوه فقتلناه واجترأنا ولا قيناه
في البئر قال النسائي هو حديث منكرو قال ابن الهيثم فها طرق لم يسلم من الطعن ولذا قال الطحاوي تتبعنا هذا الاثر فلم نجد له اصلا وفي
المبسوط الحديث غير صحيح والا لا حجة به احد في مشاورة علي ولكن سلم يحتل على الانسأخ لانه كان في الابتداء تغليظا في الحد وداخرا
سعيد بن منصور عن سعيد المقبري عن ابيه قال حضرت عليا ابي رجل مقطوع اليد والرجل قد سرق فقالوا له ما باله ان لا يبقية على

(البقية عن صلا) في هذا افتأوا قطعه يا امير المؤمنين قال يا شئ يأكل الطعام ويا شئ يتوضأ للصلاة ويا شئ يقتل من جنابه ويا شئ يقو مالى حاشته فرده الى السجين ايا ما نثر استخرجه فاستشأ راحما به فقالوا له مثل قولهم الاول فقال لهم مثل ما قال فجلدوا شديدا ثم ارسله قال ابن الهيثم هذا كله وامثاله ثبت ثبوت لا مرد له فبعد ان يقع في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل هذه الحوادث ولم ينقل عنه على وعمر وابن عباس من الاحاديث الملائمة فامتنع على بعد ذلك اما لضعف الروايات واما لعله انزل ليس حلا مستقرا بل هو على رأى الامام ^(الحاشية المتعلقة ببعضه هذا) ^{له قول له لو اخذت باسراى لكان احسن اعلان ظاهر} آية الحاربية القيد لا ما مر في امر ٢٩١ الحاربيين بين القطع والقتل والصلب والنفي وعليه مالك وهو قول ابن عباس وبه

قال ابن المسيب
والحسن والنفي
ومما هو ابو حنيفة
وداود واكثر
الفقهاء على ان
هذه العقوبات
على تريب الجرائم
لا على التمييز
هذا كما روى عن
ابن عباس انهم اذا
قتلوا واخذوا
المال قاطوا وصلبوا
واذا قتلوا ولم
ياخذوا المال
قتلوا واذا اخذوا
المال ولم يقتلوا
قطعت ايديهم
وارجلهم نظا
واذا اخذوا الخاف
السبيل ولم
يقتلوا ولم
ياخذوا المال
نقوا من الارض
وهذا قول
قادة والى
حنيفة والشافعي
والاذوا على
احمد والشافعي
على قوله
فذلك تقطع
ايديهم وعند ابن
حنيفة لو سرق
شيئا ورده
قبل الخصومة
عند القاضي
ماله لم يقطع
بل عليه قوله
فليم القطع
جسما وبه
قال احمد وابو
ثور ان سرقه
النصاب فعل

يكن اقيم عليه الحد فان كان قد اقيم عليه الحد قبل ذلك ثم سرق ما يجب فيه القطع قطع ايضا
مالك عن ابى الزناد انه اخبره ان عاملا لعمر بن عبد العزيز اخذ ناسا في حرابة ولم يقتلوا احد
فأراد ان يقطع ايديهم ويقتل فكتب الى عمر بن عبد العزيز في ذلك فكتب اليه عمر بن عبد
العزيز لو اخذت باسراى لكان احسن اعلان ظاهر ^{هو النفي من الارض} قال مالك الامر عندنا في لذي يسرق امتعة الناس التي
تكون موضوعة بالسواق محرزة قد احرزها اهلها في او عيتهم وضمو بعضها الى بعض انه
من سرق من ذلك شيئا من حرزة فبلغ قيمته ما يجب فيه القطع فان عليه القطع كان
صاحب المتاع عند متاعه او لم يكن ليلا كان ذلك او نهرا قال مالك في لذي يسرق ما
يجب فيه القطع ثم يوجد معه ما سرق فيرد الى صاحبه انه تقطع يده قال قائل كيف تقطع
يده وقلاخذ المتاع منه ودفع الى صاحبه فانما هو بمنزلة الشارب يوجد منه ربح الشر بالمسكر
وليس به سكر فيجلد الحد قال وانما يجلد الحد في المسكر اذا شربه وان لم يسكره وذلك انه
انما شربه ليسكره فذلك تقطع يده السارق في السرقة التي اخذت منه ولم ينتفع بها وان
رجعت الى صاحبها وانما سرقها حين سرقها ليدهب بها قال مالك في القوم يأتون
البيت فيسرقون منه جميعا فيخرجون بالعدل يحملونه جميعا او الصندوق او الخشبة او المكتل و
ما اشبه ذلك فما يحمل القوم جميعا انهم اذا اخرجوا ذلك من حرزة وهم يحملونه جميعا فبلغ
ثمن ما اخرجوا به من ذلك ما يجب فيه القطع وذلك ثلثة دراهم فصاعدا فعليه القطع جميعا
قال وان خرج كل واحد منهم بمتاع على حدة فمن خرج منهم بما تبلغ قيمته ثلثة دراهم فصاعدا
فعليه القطع ومن لم يخرج منهم بما تبلغ قيمته ثلثة دراهم فصاعدا فلا قطع عليه قال مالك
الا مر عندنا اذا كانت دار رجل مغلقة عليه ليس معه فيها غيره فانه لا يجب على من سرق
منها شيئا القطع حتى يخرج به من الدار كلها وذلك ان الدار هي حرزة فان كان معه في الدار
ساكن غيره وكان كل انسان منهم يغلق عليه بابه وكانت الدار حرزا لهم جميعا فمن سرق من
بيوت تلك الدار شيئا يجب فيه القطع فخرج به الى الدار فقد اخرج به من حرزة الى غير حرزة
ووجب عليه فيه القطع قال مالك الامر عندنا في العبد يسرق من متاع سيده انه ان كان
ليس من خدمه ولا ممن يامن على بيته ثم دخل سرقا من متاع سيده ما يجب فيه القطع
فلا قطع عليه وقال في العبد لا يكون من خدمه ولا ممن يامن على بيته فدخل سرقا من
متاع امرأة سيده ما يجب فيه القطع انه تقطع قال وكذلك امه المرأة اذا كانت ليست بخادم
لها ولا لزوجها ولا ممن يامن على بيتها ثم دخلت سرقا من متاع سيدها ما يجب فيه
القطع فلا قطع عليها قال وكذلك امه المرأة التي لا تكون من خدمها ولا ممن يامن على بيتها

موجب للقطع فيسأوى فيه الواحد والجمع وقال ابو حنيفة لو اصاب كلما تقتل من نصاب لا يقطع واحد منهم وبه قال لشافعي والثوري
وابن الماجشون المالكى ^{له قوله ان كان ليس من خدمه ولا ممن يامن على بيته فعدم القطع اذا سرق من متاعه بالطريق الاولى}
عنه قوله قال في العبد لا يكون من خدمه ثم قال ابو حنيفة لا يقطع العبد اذا سرق مال سيده او زوجة سيده او سيده او زوجها
من غير فرق ^{عنه}

له قوله وكذلك الرجل يسرق الخ وبه قال احمد والشافعي في قول وقال ابو حنيفة ان سرق احد الزوجين من حرز الاخر خاصة لا يمكن فيه لم يقطع ايضا وهو قول الشافعي ايضا وفي قول ثالث يقطع الرجل خاصة قال للراية حق في ماله وجه قول ابو حنيفة انه بينهما بسوطة في الاموال مائة ودلالة لما بذلت نفسها كانت بالمال السهم ١٢ **قوله** في الصبي لصغير والا عجمي الخ وبه قال الحسن والشعبي انه يقطع بسرقه الغير المميز الخيزلانه كالمال وقال ابو حنيفة لا يقطع على سارق الصبي وان كان عليه خن يقطع نصابا وقال ابو يوسف والشافعي يقطع اذا بلغ ما عليه نصابا **قوله** في الذي ينش القبور الخ وبه قال الشافعي في الحديث واحمد وابو يوسف وابو ثور والحسن والشعبي وقتادة وسجاد وعمر بن عبد العزيز وقال ابو حنيفة ومحمد لا يقطع وهو قول ٢٩٣ الثوري والاوزاعي وروى عن ابن عباس ومكحول قال ابو يوسف

قد خلت سراقسرت من متاع زوج سيدتها ما يجب فيه القطع انها تقطع يدها قال مالك وكذلك الرجل يسرق من متاع امرأته والمرأة تسرق من متاع زوجها ما يجب فيه القطع ان كان الذي سرق كل واحد منهما من متاع صاحبه في بيت سوى البيت الذي يغلقان عليها وكان في حرز سوى البيت الذي هما فيه فان من سرق منهما من متاع صاحبه ما يجب فيه القطع فعليه القطع فيه قال مالك في الصبي لصغير والا عجمي لذي لا يفهم انهما اذا سرقا من حرزهما وعلقها فلعن من سرقهما القطع وانماها بمنزلة حريسة الجبل والثمر المعلق قال مالك والامر عندنا في الذي ينش القبور انه اذا بلغ ما اخبره من القبر ما يجب فيه القطع فعليه فيه القطع قال مالك وذلك ان القبر حرز لما فيه كما ان البيوت حرز لما فيها قال ولا يجب عليه فيه القطع حتى يخرج به من القبر ما لا يقطع فيه **قوله** مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان ان عبدا سرق وذا ^{منقطع وصلة النصاب في دين من يدين من محمد بن يحيى بن حبان عن عمرو واسم ابن حبان} حائط رجل فخرسه في حائط سيداه فخرج صاحب الودى يلتمس وديه فوجده فاستعد على العبد مروان بن الحكم فبين مروان بن الحكم العبد واراد قطع يده فانطلق سيدا العبد الى رافع بن خديج فسأله عن ذلك فاخبره انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا قطع في ثمر ولا كثرا لكثر الجمار فقال الرجل فان مروان ابن الحكم اخذ غلاما لي يريد قطعه وانا احب ان تمشى معي اليه فقهره بالذي سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم فمشى معه رافع الى مروان بن الحكم فقال اخذت غلاما لهذا فقال نعم قال فما انت صانع به قال اردت قطع يده فقال له سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا قطع في ثمر ولا كثرا فامر مروان العبد فارسل مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد ان عبدا لله بن عمرو بن الحصمى جاء بغلام له الى عمر بن الخطاب فقال له اقطع يد غلامي هذا فانه سرق فقال له عمر ماذا سرق فقال سرق امرأة لامرأتى ثمنها ستون درهما فقال عمر ارسله فليس عليه قطع خاد مكم سرق متاعكم مالك عن ابن شهاب بن مروان ابن الحكم اتي بانسان قد اختلس متاعا فاراد قطع يده فارسل الى زيد بن ثابت

عن ابن عباس ومكحول قال ابو يوسف حد ثنا الحجاج عن الحكم عن ابراهيم والشعبي قال لا يقطع سارقا امواتا كسارق احياءنا قال الحجاج وسألت عطاة عن النباش فقال يقطع وعند عبد الرزاق ان عمر كتب الى عامله باليمن ان يقطع ايدي قوم يفتقرون القبور واحتمل الى حنيفة بما رواه ابن ابي شيبة عن عباس انه قال ليس على النباش قطع وله ايضا مروان امر قوم يفتقرون القبور ينشون القبور ففرض بهم نفاهم والعصاة متوافرون وله ايضا عن حفص عن اشعث عن الزهري اخذ نباش في زمن معاوية وكان مروان على المدينة فسأل من بحضرته من العصاة و الفقهاء فاجمع رأيهم ان يضرع ويساق وروى محمد بن اثار عن ابى حنيفة قد اتفق على ذلك من لقى من الصحابة على عهد مروان روى ان نباشا اتى به مروان فاستغفرت الصحابة عن ذلك فافتاها ابن عباس انه لا يقطع والقياس يقتضي ذلك لانه متاع غير محرز لكن يوجه غير راجح حد منه انتهى **قوله** لا قطع في ثمر ولا كثرا لكثر الرطب مادام في راس الغلة فاذا انقطع فهو الرطب فاذا اكثر فهو السمر وواحد السمر ثمرة ويقع على كل الغار ويغلب على ثمر النخل والكثير يفتقن جوار النخل وهو شعبة الذي وسط الغلة كذا في النهاية **قوله** فامر مروان بالعبد فارسل قال الشافعي هذا الحديث في ثمار

معلقة غير محرزة وقال لمحمد المدينة لاحوال اكثرها فلا يكون محرزة وهو قول مالك واحمد ذهب ابو حنيفة الى اطلاق الحديث فلم يوجب القطع في الفواكه الرطبة محرزة او غير محرزة قال ابن الهيثم يارض اطلاقه حديث الجرب في الرطب الموضوع في الجرب فيجب تقديم الراوي للحديث ثم انهم قاسوا عليه اللحو والاسنان واجوب اخرون في جميعها اذا كانت محرزة **قوله** اسله فليس عليه قطع وبه قال ابو حنيفة والجبهوري انه اذا سرق العبد من امرأة سيد له لم يقطع وكذا اذا سرق من زوج سيدته وقال مالك وابو ثور وابن المنذر يقطع بسرقته من مال من عدا سيدا كزوجة سيدا لعموم الآية ١٢

له قوله ليس في الخلسة قطع دوى ابن ماجة عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعا ليس على المختلس قطع وروى الاربعة عن جابر وقال الترمذى حسن صحيح ليس على خائن ولا متهم ولا على مختلس قطع قال عياض شرع الله تعالى الجباب القطم على السارق دون غيره لان ذلك قليل بالنسبة الى السرقة ولانه يمكن استرجاع هذا النوع بالاستئانة الى الولاة والسبيل عليه اقامة البينة عليه بخلاف السرقة فخطم ليكون البينة في الترجيح له قوله فان اعترافه غير جائز على سيده وبه قال ابو حنيفة ان العبد المحجور عليه بيعه اقراة بالحد والقصاص ولا يصح اقراة بالمال واما العبد لما دون بيعه اقراة مطلقا في المال وغيره ١٢٥ رحمه الله في الذي يستعير العارية الخ وقال احمد واستحق بالقطع في ذلك واحقوا في مسلم ان امرأة عذرية تستعير المتاع وتجوز ٦٩٣ فامر النبي صلى الله عليه وسلم يقطع يد ما واجيب بان المراد انها قطعت بسبب السرقة وانما ذكرت العارية تعريفا لها

ووصف لالا انها سبب القطع و سائر الطرق في مسلم معسرة بانها سرقت وقعت بالسرقة فقتل حمل هذه الرواية على ذلك جميعا بين الروايات فانها قضية واحد من جماعة من الائمة قالوا هذه الزاوية شاذة وقال ابن الهمام لو فرض انها لم تسرق كان حديث جابر ليس على خائن قطع مقدما وحيل القطم بمحمد العارية على النسخ ولذا حمل على انها واقعتان فانه حصل الله عليه وسلم قطع امرأة بمحمد المتاع واخرى بالسرقة انتهى ١٢٥ رحمه الله قوله في الخمر الخمر ما سكر من عصير العنب او عام كالخمر وقد يذكر المشهور في انها حرمت وما بالمدنية خمر عنب فما كان شرابهم الا الماء والتمر و بهيئته قالت الائمة الثالثة وخمس الائمة ابو حنيفة بالشئ من العنب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد قال في الهداية وهو المعروف عند اهل اللغة ويمكن ان يستدل على ذلك بما رواه البخاري عن ابن عمر نزلت تحريم الخمر وما بالمدنية منها شئ فانه يدل على كونه مختصا بالعنب لما هو نزلت وان في المدنية الخمسة الشربة ما فيها شراب العنب ١٢٥ رحمه الله قوله فزعم انه شرب الطلاء بكسر الطاء المهمل والممد الشراب المطبوخ من عصير العنب وزاد بعضهم فيه الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فان ذهب نصفه فهو المنصف وان لم يمد في طبعه فهو الباقى واصله القطران الذي تطل به الابل وفي الاثر قليل على ان المثلث اذا اسكر يصير حراما قليلا وكثيرا ولذلك لم يستفصل بل شرب منه قليلا وكثيرا والثمة احله عمر من الطلاء كما ساقى عالم يكن يبلغ حد الاسكار فاذا بلغ لم

يسأله عن ذلك فقال زيد بن ثابت ليس في الخلسة قطع مالك عن يحيى بن سعيد انه قال اخبرني ابو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم انه اخذ نبطا قد سرق خواتم من حديد فحبسه ليقطع يده فارسلت اليه عمرة بنت عبد الرحمن مولاة لها يقال لها امية قال ابو بكر فجاءتني وانا بين ظهري الناس فقالت تقول لك خالكت عمرة يا ابن اختي اخذت نبطيا في شئ يسير ذكر لي فاردت قطع يده فقلت نعم قالت فان عمرة تقول لك لا قطع الا في ربع دينار فصاعدا قال ابو بكر فارسلت النبط قال مالك والامر بالمجتمع عليه عندنا في عترة العبد انه من اعترف منهم على نفسه بشئ يقع فيه الحد والعقوبة فيه في جسد فان اعترافه جائز عليه ولا يهتم ان يوقع على نفسه هذا قال مالك واما من اعترف منهم بما يكون غراما على سيده فان اعترافه غير جائز على سيده قال مالك ليس على الجير ولا على الرجل يكونان مع القوم فيحد ما منهم ان سرقاهم قطع لان حالها ليست بحال لسارق واما حالها حال الخائن وليس على الخائن قطع قال مالك في الذي يستعير العارية فيجوزها انه ليس عليه قطع واما مثل ذلك مثل رجل كان له على رجل دين فجحده ذلك الرجل فليس عليه فيما جحده قطع قال مالك الامر بالمجتمع عليه عندنا في السارق يوجد في البيت قد جمع المتاع ولم يخرج به انه ليس عليه قطع واما مثل ذلك كمثل رجل وضع بين يديه خمرًا ليشربها فلم يفعل فليس عليه حد ومثل ذلك مثل رجل جلس من امرأة مجلسا وهو يريد ان يصيد باحراما فلم يفعل ولم يبلغ ذلك منها فليس عليه في ذلك ايضا حد قال مالك الامر بالمجتمع عليه عندنا ان ليس في الخلسة قطع بلغ منها ما يقطع فيه او لم يبلغ

كتاب الاشربة

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله عليه وسلم

ما جاء في الحد في الخمر مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد انه اخبره ان عمر بن الخطاب خرج عليهم فقال في وجدت من فلان ريح شراب فزعم انه شرب الطلاء وانا سائل عما شرب فان كان يسكر جلد الحد فجعله

يجل عنه كذا في فتح الباري ويمكن ان يقال على طريق الحنفية بانه انما حده لانه شرب قد اسكر او ظهرها ذلك فلذا لم يسأل عنه و يحتل ان يكون المراد طهنا بالطلاء الخمر في جميع الجاهل ليسى البعض الخمر طلاء وفي القاموس الطلاء ككساء قطران الابل وما يطلى به و الخمر وفي الاثر ايضا دليل على انه انما حده باقراة لا بمجرد وجان الريح وبه قالت الحنفية انه لا بد من اقراة وبينه خلافا لما لك والجمهور زيدان واما عند الشيعين عن ابن مسعود انه حد رجلا بوجدان الريح فاحله بعد اعترافه بذلك ١٢٥ رحمه

له قوله ان تجلد ثمانين ولا ينفذ فيه ما في مسلم ان عبد الرحمن بن عوف اشأ الى عمر بن الخطاب لانك لا تأمن ان كلاما من علي وعبد الرحمن اشأ بك و
 به اخذ مالك وابو حنيفة واحمد واسحق والاوزاعي ان حد الخمر ثمانون حيث وقع عليه اجماع الصحابة وهو احد القولين للشافعي واختاره ابن المنذر
 والقول الآخر وهو الصحيح او اربعون وهو قول داود واحمد في رواية ومخلص ما تمسكوا به في ذلك ان قدرا الاربعين هو المحفوظ في زمن ابي بكر
 وعمر وعثمان وما زاد عمر على اربعين فكان تعزيرا ولا ما مر ان يزيد في العقوبة اذا رأى ذلك ١٢ ثم قال له عليه نصف حد المحروبة اخذ الثمة
 الاربعة والجمهور ١٣ ثم قيد ١٤ عشرون عند الشافعي واربعون عند الباقرين وعند اهل الظاهر ١٥ والعبد في الحد سواء ١٦ ثم قال له
 نبي ان يئذ البسر والرطب قال العيني وحكمة النبي خوف اسراع الاسكار في التنبذ مع ١٧ ٩٣ الخطأ قال النووي والنبي للترزية

عمر بن الخطاب الحد تاما مالك عن ثور بن زيد الديلي ان عمر بن الخطاب سئل في الخمر يشربها
 الرجل فقال له علي بن ابي طالب نرى ان تجلد ثمانين فانه اذا شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى
 افترى او كما قال فجلد عمر في الخمر ثمانين مالك عن ابن شهاب انه سئل عن حد العبد في
 الخمر فقال بلغني ان عليه نصف حد الحر في الخمر وان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد
 الله بن عمر قد جلدوا عبيدهم نصف حد الحر في الخمر مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد
 ابن المسيب يقول ما من شيء الا الله يحب ان يعفى عنه ما لم يكن حدا قال مالك والسنة عندنا
 ان كل من شرب شرابا مسكرا فسكر او لم يسكر فقد وجب عليه الحد ما يكره ان يئذ جميعا
 مالك عن زيد بن اسام عن عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي ان يئذ
 البسر والرطب جميعا والتمر والزبيب جميعا مالك عن الثقة عنده عن بكير بن عبد الله بن الاشيم
 عن عبد الرحمن بن الحباب لا تضاري عن ابي قتادة الانضاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نهي ان يشرب التمر والزبيب جميعا والزهر والرطب جميعا قال مالك وهو الامر الذي لم يزل عليه
 اهل العلم ببلدنا انه يكره ذلك لهن رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه ما يئذ ان يئذ
 فيه مالك عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب للناس في بعض معاني
 قال عبد الله بن عمر فاقبلت نحوه فانصرف قبل ان ابلغه فسألت ما ذا قال قال فقيل لي نهي
 ان يئذ في الدباء والزفت مالك عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن ابيه عن ابي هريرة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي ان يئذ في الدباء والزفت ما جاء في تحريم الخمر مالك
 عن ابن شهاب عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت
 سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتة فقال كل شراب اسكر فهو حرام مالك عن زيد
 ابن اسلم عن عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الغبيراء فقال لا خير
 فيها ونهى عنها قال مالك فسألت زيد بن اسلم ما الغبيراء فقال هي السكركة مالك عن
 نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شرب الخمر في الدنيا لم يمت
 منها حرما في الاخرة مالك عن زيد بن اسلم عن ابن وعلة المصري انه سأل عبد الله بن عباس
 عما يعصر من العنب فقال بن عباس هدي رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم رواية خمر
 فقال اما علمت ان الله حرمها قال لا فيبارة رجل الى جنبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سلم سار رته فقال مرته بان يبيعها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الذي حرم

عند الجمهور
 لا يجوز ما لم
 يسكره للتحريم
 عند المالكية
 وقال ابو حنيفة
 وابو يوسف في
 رواية لا يكره
 فيه ولا يئذ به
 ثم قال له
 نبي ان يئذ في
 الدباء بعض
 الدال وتشديد
 الباء هو القوم
 والمزفت اي
 المطلا بالمزفت
 وفي رواية زيادة
 التمر والخمر
 التمر اصله
 النخلة ينقر
 وسطه ثم
 يئذ فيه التمر
 ويلقى عليه الماء
 ليعبر يئذ
 مسكرا والخنزير
 الجرة الخضر
 وكانت هي في
 الخمر خصت
 بالنهي عن التنبذ
 فيها لانه يسرع
 الاسكار فيها
 لانها غليظة
 لا يئذ فيها
 للريرة لانه يشرب
 منها الماء فيكون
 الماء فيه حارا
 وينقلب الى
 الاسكار اسرع
 قاله المظهر
 كان هذا في

اول الامر ثم بعد ذلك بريد كنت نهيتمكم عن الانبياء والاسقية فانتبذوا في كل وعاء ولا تشربوا اسكرا قال الخطابي وهو قول الجمهور وقال بعضهم
 التحريم واليه ذهب مالك واحمد واسحق ١٨ ثم قال له عن البتة هو كسكر الباء وقد يفتقر وسكون الفوقية وقد تحركت اخرى عين مهملة هو
 نبذ العسل وكان اهل اليمن يشربونه ١٩ ثم قال له كل شراب اسكر فهو حرام ولو لم يسكر بالقد الذي تناولته منه وهذا احد واذا دو
 عن جابر مرفوعا ما اسكر كثيره فقليله حرام صححه ابن حبان وبه اخذ الاثنى الثلاثة ومحمد بن الحسن والجمهور انه يجوز كل شراب مسكر قليلا او كثيرا و
 قال ابو حنيفة يجوز الخمر وهي التي من ماء العنب اذا غلت واشتدت وقدف بالباء ذ وهو المطبوخ منه حتى ذهب اقل من ثلثه ويقع التمر والزبيب اذا
 غلت واشتدت وان قلت وما عا هذه الاربعة فلا يجوز ما لم يسكر اذا لم يكن شرابه للهو وطرب والا فقليله وكثيره حرام والفتوى على قول محمد كما
 ذكره الزيلعي ٢٠ ثم قال له هي السكركة بضم السين والهمزة في الاولى وسكون الراء نزع من الخمر فيقتض من ذلك كذا في النهاية ٢١ على ٢٢

له قول له شرباً من فضيخ وقر يفتح الفاء والضاد والخاء المجتمعين هو شراب يقتل من يشره مفضوخ كذا في القاموس والفضيخ هو الكسرة قال النووي هو ان يفتح السسر ويصحب عليه الماء ويترك حتى يغلظ ١٢ له قول له مهراس لنا هو بكسر الميم وسكون الهاء آخره سين مهملة هو حجر منقور يتوضأ منه ١٣ له قول له فقال هذا الطلاء بكسر الطاء وخفة اللام الشراب المطبوخ عن عصير العنب والمراد به هنا ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ١٤ له قول له مثل طلاء الابل وهو القطران الخاثر الذي يطلى به الابل وهو اصل الطلاء وسمى به الثلث العنب لمثلته ١٥ له قول له اسلته لهم وفيه حل المثلث العنب لانه في تلك الحالة غالباً لا يسكر فان كان يسكر حرم وعلى ذلك يجعل الطلاء الذي حد عمر شاربها كما مر وهذا ٢٩٥ قول الاثنية الثالثة والجهمود قال ابو حنيفة يحل مطلقاً والحرام هو القدر الذي يسكر ١٦

له قول اللهم بارك لهم ماؤة
صل الله عليه وسلم
ان يبارك لاهل
المدينة في
مكيا لهم و
صاعهم ومنهم
يقضه تقضيه
لها وحرمها
على الرفق من
يسكنها لسا
افترض على
الناس في زمن
الهجرة من
سكنها ثم زال
حكم الغرض و
يقع الذنب و
يحتل ان يريد
بالمكيا للصام
والمد فذكرها
اولاً باللفظ الثاني
ثم أكد باللفظ
الثالث ويحتل
ان يريد به غير
ذلك من المكيا
ما هو اعظم من
الاوسق وغيرها
وما هو اصغر
منها كنصف ابر
وغیره ويحتل
ان يريد بالبركة
ان يبارك بركة
دنياه وآخرته
ففي الدنيا ان
يكون الطعام
الذي يكتال بهذا
المكيل لا يختص
باهل المدينة
تكثر بركته بان

شربها حرم بيعها ففتح الرجل لمزادتين حتى ذهب ما فيها ما لك عن اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة عن انس بن مالك انه قال كنت اسقي ابا عبيدة بن الجراح وابا طلحة الانصاري وابي ابن كعب شرباً من فضيخ وقر قال فجاءهم ات فقال ان الحنم قد حرمت فقال ابو طلحة يا انس قم الى هذه الجرار فاكسرها قال فقامت الى مهراس لنا فضربتها باسفله حتى تكسرت ما لك عن داود بن الحصين عن واقد بن عمر بن سعد بن معاذ انه اخبر عن محمود بن لبيد الانصاري ان عمر بن الخطاب حين قدم الشام شكك اليه اهل الشام وباء الارض وثقلها وقالوا لا يصلحنا الا هذا الشراب فقال عمر اشرىوا العسل فقالوا لا يصلحنا العسل فقال رجل من اهل الارض هل لك ان نجعل لك من هذا الشراب شيئاً لا يسكر قال نعم فطبخوا حتى ذهب منه الثلثان وبقي الثلث فانوا به عمر فادخل فيه عمر صبعة ثم رفع يده فتبعها بيمشط فقال هذا الطلاء هذا مثل طلاء الابل فامرهم عمر ان يشربوه فقال له عباد بن الصامت اجللتها والله فقال عمر كلا والله اللهم اني لا احل لهم شيئاً حرمتهم عليهم ولا احرم عليهم شيئاً احللتهم لهم ما لك عن نافع عن عبد الله بن عمران رجلاً من اهل العراق قالوا له يا ابا عبد الرحمن انبتنا من ثمر النخل والعنب فتعصره خيراً فنبعها فقال عبد الله بن عمران اشهد الله عليكم وملائكته ومن سمع من الجن والناس اني لا امركم ان تبيعوها ولا تنبتوها ولا تعصروها ولا تشربوها ولا تسقوها فانها رجس من عمل الشيطان

كتاب الجامع

بسم الله الرحمن الرحيم

الدعاء للمدينة واهلها ما لك عن اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة الانصاري عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لهم في مكيا لهم بارك لهم في صاعهم مدهم يعني اهل المدينة ما لك عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة انه قال كان الناس اذا رأوا اول الثمر جاء واباه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا اخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لنا في ثمرنا وبارك لنا في مدينتنا وبارك لنا في صاعنا وبارك لنا في مدنا اللهم ان ابراهيم عبدك وخليلك ونبيك واني عبدك ونبيك وانه دعاك ملكة واني ادعوك للمدينة بمثل ما دعاك به ملكة ومثله معه ثم يدعوك بعد الفرج بقوله وانه قد مر من الثمرات ١٢

يجزى عند العدد ما لا يجزى ما كمل بغيره اوبارك بالتصرف فيه على وجه التجارة فيجوز الارباح او يريد به المكيل فيكون ذلك دعاء في كثرة ثمارهم وفلاهم واما البركة الدينية فانها بهذا المكيل يتعلق كثير من العبادات من اداء ركوة الحبوب وركوة الفطر والكفارات ١٣ له قول له المدينة مشتقة من دان اي اطعم والدين الطاعة او من مدن بالمكان اذ اقام به والجمع مدن بضمين وليسكن الثاني وبعد ان ١٤ له قول له اذا رآوا اول الثمر يريد ثمر النخل لانه هو مقصود ثمارهم اتوا به للنبى صلى الله عليه وسلم تبركاً به عاتته صلى الله عليه وسلم واعلاناً له ببدء صلاح الثمار ١٥ له قول له خليلك من الخلعة وهو الصدقة والحمية التي تخللت القلوب ١٦ له قول له واني عبدك ولم يذكر الخلعة لنفسه مع كونه خليلاً ايضاً تواضعاً ودرعاً للادب مع ابيه ١٧ له قول له واني ادعوك قال ابو حنيفة في هذا دليل على فضل المدينة على مكة قال لان تضعيف الدعاء لها انما هو لفضلها على ما قصر عنها قال القاضي ابو الوليد والذي عندي (البقية على ص ٢٩٦)

(البيعة عن حقه) ان وجه الدليل من ذلك ان ابراهيم عليه السلام وعالاهل مكة ما يختص بنياهم وان النبي صلى الله عليه وسلم وعالاهل المدينة يمثل ذلك ومثله معه فيقول ان يريد به ويدعاه اخرعه وهو لامر اخرتهم فكانت الحسنات تضاعف للمدينة مثل ما تضاعف بمكة ويحتمل ان يريد ان ابراهيم ايضا وعالاهل مكة بامر اخرتهم وعلم هو صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك ومثله معه فيعود الى مثل ما قدمنا ذكره ويحتمل ان يريد ان ابراهيم عليه السلام وعالاهل مكة في ثمراتهم وانه صلى الله عليه وسلم وعالاهل المدينة في ثمراتهم ايضا بمثل ذلك ومثله معهم ^{١٢} (الحاشية المتعلقة بصحة هذا) ^{١٣} قوله ان ينس هو ^{١٤} رواية مولى مصعب بن الزبير وهو الاحد حقيقته ولا يخرجنا قوله النووي ^{١٥} ^{١٦} قوله اشتد علينا الزمان اي اصعب بالفقر والحاجة وعند الترمذي انها قالت اريد ان اخبر الى العراق قال هلا الى الشام ^{١٧} ^{١٨} قوله اقول لكاع بضم اللام وفتح الكاف قال الطبري هو غير منصرف للعدل والصفحة وهو معدول عن اللكم وفي رواية لكاع بفتح اللام وكسر العين بينهما قالوا امرأة لكوع ورجل لكم يعنى اللثيم والعبد الصغير او الغبي وخطبها ابن عمر بن الخطاب ^{١٩} اكارا عليها ارادة الخروج وحشرها على سكنى المدينة لما فيه من الفضل ^{٢٠} ^{٢١} قوله اوشفيعا كلمة اول للتقسيم اي لها صى شفعيا وللطبع شهيدا او شهيدا لمن بات في زمانه شفعيا لمن بات بعده وقيل او بمعنى الواو حكاية النووي عن عياض وقيل للشك من الراوى ويرويه ان كثيرا من الصحابة روى ذلك فيبعد اتفاقهم على الشك ^{٢٢} ^{٢٣} قوله اقلنى يبعث يحتمل انه كان من حكم حينئذ الهجرة الى المدينة على المقام بها مع النبي صلى الله عليه وسلم وان ذلك تضمنه بعبته للنبي صلى الله عليه وسلم ولذلك كان سأل ان يقبله بعبته يؤيد هذا التأويل انه نقص ذلك بالخروج وهو الذي نقل اليه من حاله ويحتمل انه كان بعد انقضاء امد فرض الهجرة وانما بايعه صلى الله عليه وسلم على الاسلام بشرح بايعه صلى الله عليه وسلم في ذلك لما استقاموا لكتفولهم ليسبق نقض العهد واعتقد انه تسرع اقلته ^{٢٤} ^{٢٥} قوله اقلنى يبعث استعارة من اقالة البعير وهو باطل له والمراد الاقالة من الاسلام او الامامة بالمدينة ^{٢٦} ^{٢٧} قوله تنق بقاء مخففة وروى بالقاف المشددة من التثنية اي يذهب ^{٢٨} ^{٢٩} قوله خبثا بفتحات وروى بسكون الباء خلافا للطيف ^{٣٠} ^{٣١} قوله وينصع بفتح التثنية وسكون النون وفتح الصاد من النصوع وهو الخوص وطيبها فاعله وروى بالقوية من باب التفعيل والافعال وطيبها بالنصب مفعوله وطيبها بتشديد التثنية للجميع وضبط الفراء بكسر اوله والتخفيف ^{٣٢} ^{٣٣} قوله بقرية تاكل القرى اي تفتتهم فان اكل الشئ فناء له ثم استعير لا فتتاهم البلاد ونهب الاموال ^{٣٤} ^{٣٥} قوله اليمن سمي بمنازلته عن اليمن الكعبة او باسم يمن بن قحطان ^{٣٦} ^{٣٧} قوله يمسون بفتح التثنية مع ضم الموحدة و كسرها اي يسوقون دوابهم ويزجرونها اي يسرون سيراسديدا وفيه معجزة النبي صلى الله عليه وسلم لا خيارا بفتح هذه الا قاليمو قد كان ذلك كله على الترتيب المذكور ^{٣٨} ^{٣٩} قوله

اصغر وليد يراه فيعطيه ذلك الثمر ما جاء في سكنى المدينة و الخروج منها مالك عن قطن بن وهب بن عمير بن الجهم عن ابن جهم عن مولى الزبير بن العوام اخبره انه كان جالسا عند عبد الله بن عمر في الفتنة فاتيته مولاة له تسلم عليه فقالت اني اردت الخروج ليا عبد الرحمن استأنتك علينا الزمان فقال لها عبد الله بن عمر اقلنى لكاع فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يصبر على لوائها وشدتها احدا الا كنت له شهيدا او شفعيا يوم القيمة ما لك عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله ان اعرابيا بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاسلام واصاب الاعرابي وعك بالمدينة فاتي النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اقلنى يبعث فاتي النبي صلى الله عليه وسلم فجاءه فقال اقلنى يبعث فاتي ثم جاءه فقال اقلنى يبعث فاتي فخرج الاعرابي فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما المدينة كالكرتني خبثها وينصع طيبها ما لك عن يحيى بن سعيد انه قال سمعت ابا حجاب سعيد بن يسار يقول سمعت ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت بقرية تاكل القرى يقولون يثرب وهي المدينة تنق للناس كما ينق الكير خبث الحديد ما لك عن هشام بن عروة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخرج احد من المدينة رغبة عنها الا ابدلها الله خيرا منه ما لك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عبد الله بن الزبير عن سفين بن ابي زهير انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تفتح اليمن فيأتي قوم يبسون فيقتلون باهليهم من اطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وتفتم الشام فيأتي قوم يبسون فيقتلون باهليهم ومن اطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وتفتم العراق فيأتي قوم يبسون فيقتلون باهليهم ومن اطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ما لك عن ابن حابس عن عمه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تترك المدينة على احسن ما كانت حتى يدخل الكلب الذئب فيغذ على بعض سوارى المسجد وعلى المنبر فقالوا يا رسول الله فلن تكون الثأر ذلك الزمان ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

سوارى المسجد اي يبول عليها لحد مسكنها وخلوها عن الناس يقال غذى يبولى يغذى اذا القاه دفعة دفعة كذا في النهاية ^{١٠١}

مرجبل^{١٣} على له قوله و
 في آخره اختلف العلماء في تحريم
 المدينة وعدم تحريمها فقال
 الزهري والشافعي ومالك
 وأحمد وإسحاق المدينة لها
 حرم فلا يجوز قطع شجرها
 ولا أخذ صيدها ولكنه لا
 يجب الجزاء عندهم وكذلك
 لا يجل سلب من يفعل ذلك
 عندهم إلا عند الشافعي في
 قوله القديم فإنه قال فيه
 من اصطاد في المدينة صيدا
 أخذ سلبه وقال في المجدد
 بخلافه وقال الثوري وابن
 المبارك وأبو حنيفة وأبو
 يوسف ومحمد ليس للمدينة
 حرم كما كان لمكة فلا يمنع
 أحد من أخذ صيدها أو قطع
 شجرها وأما أبو اعن الحديث
 أنه صلى الله عليه وسلم أغنا
 قال ذلك إلا أنه لما ذكره من
 تحريم صيد المدينة وشجرها
 إنما أراد ذلك لبقاء زينة
 المدينة وذلك كمنع حيلة
 الله عليه وسلم من هدم
 أطام المدينة وقال أنها زينة
 المدينة على ما روى الطحاوي
 بسند صحيح عن ابن عمر ثم ذكر
 الطحاوي دليلا على ذلك من
 حديث انس قال كان لابي
 الحجة ابن يقال له أبا عير و
 أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يضا حكمة إذا دخل و

في ذلك الوقت اليهود وقد استجاب الله دعاءه وان الحما تغلب اليها حتى من ثوب من ماله احمهم	من على الحاء المهمة موضع بين الحرمين هو ميقات اهل الشام قال الخطابي وكان سكنوا اهل الجحفة
--	--

كان له تغير فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى ابا عمير حزينا فقال ما شان ابي عمير فقل يا رسول الله تغيره قد مات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا عمير ما فعل التغير واخرجه من اربع طرق واخرجه مسلم ايضا قال الطحاوي فهذا اقد كان بالمدينة ولو كان حاكم صيدا حكاه صيد مكة اذا لما اطلق له رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس التغير ولا للعب به كما لا يطلق ذلك هبة واجيب عنه باحتمال ان يكون من صيد الحبل قلت لا تقوم الحجة بالا حتمال الذي لا ينشئ عن دليل ورد ايضا بان صيد الحبل اذا دخل الحرم يجب علينا ارساله فلا يرد علينا ثم قال الطحاوي بسند عن مجاهد قال قالت عائشة كان لا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وحش فاذا اخرجهم فاشدوا قبل وادبروا فاذا احس برسول الله صلى الله عليه وسلم قد دخل رخص فلم يترجم كراهة ان يؤذيه فهذا ابا المدينة في موضع قد دخل فيها حرمها وقد كانوا يؤذون فيها الوحوش ويتخذونها ويخلقون دونهها الابواب وقد دل هذا ايضا على ان حكم المدينة في ذلك بخلاف حكم مكة واسناد صحيح واخرجه احمد في مسنده ايضا وتكرر في المسئلة كلاما طويلا والله اعلم **قوله** نهسا هو كسر وطائر

قوله مصمم بنهم الميم وفقه الصاد وتشديد الموحدة المفتوحة اي مقول في اهله الغوصا ح **قوله** اخبر بكر الهزلة والخاء بينهما ذال محجمة ساكنة حشيشة مكية ذ وراثة طيبة عريضة الاوراق **قوله** وجليل بالميم نبت ضعيف صفراء يحشى به خصائص البيت وهو الثامر **قوله** حينة بفتح الميم وكسر الهميم وتشديد النون موضع على اميال من مكة كان به سوق في الجاهلية وقد يكرس منها **قوله** شامة بالشين المحجمة والميم الخففة وطفيل بالطاء المفتوحة جبلان بقرب مكة قديما عيانا والحاصل انه كان يذكرك مكة ومعه هوائها وعذوبة ماؤها ولطافة جبالها ونباتها **قوله** بالهمزة بتقدم الهميم المضمومة

له قول ان الجبان حقه من فوقه جبان ضد الشجاع يريد ان حذره وجنبه غير واقع عنه
نقبت بكسر القاف وهو الطريق بين الجبلين ١٢٠ م قوله في جزيرة العرب الجزيرة ارض احاطت به البحر سميت بها لاحاطة البحار عن
نواحيها وانقطعت عنها عن المياه العظيمة وجزيرة العرب كما في القاموس ما احاط به بحر الهند وبحر الشام ودجلة والفرات او ما
بين عدن الى اطراف الشام فلولاً ومن جدّة الى ارض العراق عرضاً ١٢١ م قوله الشجر البقيان الذي لا يثقل فيه في النهاية يقال للثمت
نفس بالامر وثبتت نخلها لو حيا اذا احطنت اليه وسكنت وثبتت فيها ووثقت به انتهى ١٢٢ م قوله اقتاب بالقاف
جمع قتب محرّك هو الخشب الذي يوضع على ظهر البعير ليتركب عليه ١٢٣ م قوله ٦٩٨ نبينا هو ماء يلقه فيه تمرات لحلو
الماء ١٢٤ م قوله فقال له اسلم ان هذا الشراب يحبه عمر حتى لعبد

فهيبة يقول قد رأيت الموت قبل ذوقه ان الجبان حقه من فوقه ما لك
عن نعيم بن عبد الله المجر عن ابي هريرة انه قال قال رسول الله صلى الله عليه
سلم على اقتاب المدينة ملئكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال ما جاء
في اجلاء اليهود من المدينة ما لك عن اسمعيل بن ابي حكيم انه سمع
عمر بن عبد العزيز يقول كان من اخرا ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه
سلم ان قال قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً انبياءهم مساجد الا لا
يبقيان دينان بارض العرب ما لك عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا يجتمع دينان في جزيرة العرب قال ما لك قال ابن شهاب
فمخص عن ذلك عمر بن الخطاب حتى اتاه الثمن واليقين ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لا يجتمع دينان في جزيرة العرب فاجاب يهود خيبر
قال ما لك وقد اجاب عمر بن الخطاب يهود نجران وفدك فاما يهود خيبر فخرجوا
منها ليس لهم من الثمر ولا من الارض شيء واما يهود فدك فكان لهم نصف
الثمر ونصف الارض لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان صاحبهم على نصف
الثمر ونصف الارض فاقام لهم عمر نصف الثمر ونصف الارض قيمة مذهب
وورق وابل وحبال واقتاب ثم اعطاهم القيمة واجلاهم منها جامع ما جاء
في امر المدينة ما لك عن هشام بن عروة عن ابيه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم طلع له احد فقال هذا جبل يحبنا ونحبه ما لك عن يحيى بن سعيد
عن عبد الرحمن بن القاسم ان اسلم مولى عمر بن الخطاب اخبره انه زار عبد
الله بن عياش المخزومي فرأى عنده نبينا وهو بطريق مكة فقال له اسلم ان
هذا الشراب يحبه عمر بن الخطاب فحصل عبد الله بن عياش قد حاطا عظيم
فجاء به الى عمر بن الخطاب فوضعه في يده فشربه عمر الى فيه ثورفع رأسه
فقال عمر ان هذا الشراب طيب فشربه منه ثم ناوله رجلا عن يمينه فلما
ادبر عبد الله ناداه عمر بن الخطاب فقال لانت القائل لمكة خير من المدينة

ان هذا الشراب يحبه عمر حتى لعبد الله بن عياش على ان يحمل اليه منه
وتبنيه على ذلك لما كان بينهما من القرابة فان عبد الله بن عياش من
اخوان عمر فكان من يقبل هبة قبل الولاية وبعد ها ويحتمل ان
يكون استخار ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم قال له ما اتاك
من هذا المال من غير مسئلة فخذها مع ان عمر بن الخطاب ما
كان يهدي اليه فاما كان كشمع يهدي الى جماعة المسلمين لانه
كان يتناول منه اليسير ويتناول الباقي جلساءه ولذلك قال ان
عبد الله وضعه في يده فشربه الى فيه لعله يريد على وجه الاعتبار
له ومعرفة حاله برأيه ثورفع رأسه وقال ان هذا شراب طيب
يحتمل ان يريد به حلالا ويحتمل ان يريد لذي اثم مع كونه حلالا
فشربه يريد شرب منه ثم ناوله رجلا عن يمينه وهو مشروع
بان يتناول الامام بعدا من عن يمينه وسببا في ذكره ان شاء الله
تعالى ١٢٥ م قوله فلما ادبر عبد الله بن عياش ناداه عمر
فقال انت القائل لمكة خير من المدينة قال عيسى بن دينار
كانه كره تفضيله مكة على المدينة وادار الهجرة قال محمد بن عيسى و
لواقية بذلك لضربه يريد لادب على تفضيله مكة وهذا من عمر
يحتمل ان يريد به الكار تفضيل مكة على المدينة لاعتقاده تفضيل
المدينة على مكة او هو يرى ترك

الاخذ في تفضيل احد هما على الاخرى الا ان الوجه الاول اظهر لما شهر من اخذ الصحابة في ذلك دون تكبير ومغفرة افضل ان لساكنها
العامل فيها بأطاعة من الثواب اكثر مما للساكن والاخرى في ذلك في الاخلاف انه كان السكنى بمكة وغيرها ممنوعا والاشغال
الى المدينة مغترضا قبل الفقه وقد اختلف العلماء في ذلك بعد الفقه في حق من تقدمت هجرته قبل الفقه فقال الجمهور ان ذلك بقى في حقهم
وقال جماعة ان لمن هاجر قبل الفقه ان يرجع الى مكة بعد الفقه الا انه لا خلاف ان المقام بالمدينة كان افضل ولذلك اقام بها النبي صلى
الله عليه وسلم والمهاجرون وقد انتقل جماعة من المدينة الى العراق والشام ولم يرجع منهم مشهورا بفضل الى سكنى مكة وانما
رجع اليها من صغر سنه عن ان يكون له حكم الهجرة كعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عباس والجمهور على خلاف ذلك فلا خلاف
ان المدينة افضل له في حق هؤلاء واما من لم تكن له هجرة فلا خلاف في انه يجوز له سكنى مكة وسكنى المدينة وذهب ما لك ان سكنى
المدينة افضل وقال ابو حنيفة والشافعي سكنى مكة افضل له واستدل القاضي ابو محمد على ذلك بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان الايمان ليأرزاني المدينة كما تأورز الحبة الى حجرها قال يخص بذلك المدينة وبما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
امرت بقرية تأكل القرى قال لا معنى لقوله تأكل القرى الا على ترجيح فضلها على غيرها وزيادة عليها وقوله (البقيّة ط ١٩٩)

(البقية عن صفح ٢٩٩) صلى الله عليه وسلم اللهم حبب لنا المدينة كحبنا مكة واشد ولا يد عوصه الله عليه وسلم في ان يحبب لنا سكنا المدينة وسكنى غيرها افضل وجهه من جهة المعنى ان النبي صلى الله عليه وسلم اختار سكناها بعد الفتح فان كان ذلك قد اقرض عليه فلا يفتخر عليه السكنا الا في افضل البقاع وان لم يكن ذلك مفترضا عليه واختاره فلا يختار الاستيطان واستيطان الامامة وفضلنا الصحابة الا افضل البقاع وقول عبد الله بن عباس هي حرم الله وامنه وفيها بيته فلم يزد على ذلك ما عندنا من فضيلة مكة قال محمد بن عيسى ولو اقرله بذلك لضره يريد انه لم يصح له بتفضيل مكة واما قوله بفضل مكة وهذا الاختلاف في صحته على لوجه الذكر ولذلك قال له عمر الاول في بيت الله ولا في غيره ٢٩٩ شيئا معنا والله اعلم ولا انكر فضيلته ولكن انا انكر فضيلته وخبر من المدينة

لما معنا ٩ اني لا انكر ذلك عليك واما انكر عليك ما بلغني عنك من تفضيلها على المدينة فهل كان ذلك منك فعاد عبد الله بن عباس الى قوله الاول فلم يزد عليه ولا ظهر اليه ما سأل عنه ثم انصرف ومعنى ذلك والله اعلم انه رأى عمر اقراره على هذا القول اذا امسك عما سواه غير ممنوع ١٢ منه (الحاشية المتعلقة بصحة هذا)

له قوله وامنه اي يحل امنه كما يدل عليه قوله ثم واذا جعلنا البيت مثابة للناس وامنا ١٣ له قوله لا اقول في حرم الله كان رأى امير المؤمنين عمر تفضيل المدينة على مكة غير الحكمة فانه مستثنى وهو قول ابنه عبد الله ١٢ له قوله الطاعون بزنة الفاوول من الطعن عدلوه عن اصله وضعوه على الموت العام ١٣ له قوله ان عمر بن الخطاب خرج الى الشام فمات ان يقصد هاليطالع احوالها فانها كانت تخر المسلمين وعلى الامام اذا بعد عهده بالتخوارن يتطالعها بالمشاهدة ان علم انه يحتاج الى ذلك لقيه امرأه الاحقاد يريد جند الشام اما لانهم كانوا مقبلين الى جهته فلقوه هناك او لانهم خرجوا من الوباء ١٤ اعتقد وان ذلك يجوز لغيره او لانهم خرجوا يلقونه من قرب منهم من طريقه بموضعه ذلك قوله فاخبره ان الوباء قد وقع بالشام الوباء هو الطاعون وهو مرض يعم الكثر من الناس في جهة من الجهات ١٥ فغيرها بخلاف المعتاد من احوال الناس وامراضهم ويكون مرضهم غالبا مرضا واحدا بخلاف سائر الاوقات فان امراض الناس مختلفة وقول عمر رضي الله عنه ادع الى المهاجرين الاولين وروى عن سعيد بن المسيب ان المهاجرين الاولين من صلى الى القبليتين ومن لم يسلم الا بعد تحويله لبقية الى الكعبة فليس من المهاجرين الاولين فدعاهم فاستشارهم ثم خرجت في ذلك فاختلوا عليه فقال بعضهم قد خرجت الامر يريدون مطالعة الثغور والنظر فيها لانزى ان ترجع عنه يريدون توكلا على الله عز وجل وتمتدانه

فقال عبد الله فقلت هي حرم الله وامنه وفيها بيته فقال عمر اقول في بيت الله ولا في حرمه شيئا ثم قال عمر انت القائل لمكة خير من المدينة قال فقلت هي حرم الله وامنه وفيها بيته فقال عمر لا اقول في حرم الله ولا في بيته شيئا ثم انصرف ما جاء في الطاعون ما لك عن ابن شهاب عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن عبد الله بن عباس ان عمر بن الخطاب خرج الى الشام حقا اذا كان بصرى لقيه امرأه الجناد ابو عبيدة بن الجراح واصحابه فاخبروه ان الوباء قد وقع بالشام فقال بن عباس قال عمر بن الخطاب ادع الى المهاجرين الاولين فدعاهم فاستشارهم اخبرهم ان الوباء قد وقع بالشام فاختلوا فقال بعضهم قد خرجت الامر ولا نرى ان ترجع عنه وقال بعضهم معك بقية الناس اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نرى ان تقد منهم على هذا الوباء فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع الى الانصار فدعاهم فاستشارهم فسلوا سبيل المهاجرين واختلفوا كما اختلافهم فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع الى من كان ههنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفقه فدعاهم فلم يختلف عليه منهم رجلان فقالوا نرى ان ترجع بالناس ولا نقدرهم على هذا الوباء فدعاهم في الناس في مصبرهم على ظهر فاصبحوا عليه فقال ابو عبيدة افرار من قد الله

م النصير اي مسافر ١٢ له قوله فقال ابو عبيدة الخ قول ابو عبيدة افرار من	قد والله على معنى الابتكار لانصار افه يريد انه ينجو بذلك ويخفى البقية على من
--	--

لا يصيبهم الا ما كتب الله لهم وقال بعضهم معك بقية الناس يريدون فضلا للناس واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يريدون بذلك اظهار فضلهم ليعضوه بذلك على الاشفاق عليهم ويعظم حال لغربهم واقبلهم على الوباء الذي يخاف استئصاله لهم فلما اختلفوا عليه امرهم بان يرتفعوا عنه ثم دعاهم الانصار فاستشارهم كما استشار المهاجرين فاختلوا كما اختلافهم فامروهم ايضا ان يرتفعوا ثم قال ادعوا الى من كان ههنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفقه يريدون حكم الهجرة او مهاجرة الفقه فقلت له اسم الهجرة دون حكمها فشاوهم فلم يختلفوا وقالوا نرى ان ترجع بالناس فادعهم فادعهم وقال اني مصبر على ظهر يريد السفر وصفه بذلك لان المسافر ومتاعه يصير على ظهر الخيل والابل والدواب ويحمل ان يريد به على ظهر طريق ولا بد ان يكون قرن بذلك ما يقتضي الرجوع عن الشام ويكون ذلك موضع اقامته بالشام والاول اظهر لانه لو كان بلغ بعد موضع الوباء فلو كان موضعهم يريدان يقيم به ولا وباء به لما احتاج الى الرجوع والله اعلم ١٢ له قوله بصرى بغير معجزة قربة بواي تبوك يجوز فيها الصرف وعدمه وقيل هي مدينة افتتمها ابو عبيدة وهي واليرموك والحمابية متصلات بينها وبين المدينة ثلث عشرة مرحلة ١٣ له قوله امرأه الجناد كان عمر قسم الشام اجنادا الاردن جند وحمص جند ودمشق جند وفلسطين جند وقنسرين جند وجعل على كل جند اميرا ١٤ له قوله واصحابه خالد بن الوليد ويزيد بن ابي سفيان وشجيل ابن حسنة وعمر بن العاص ١٥ له قوله المهاجرين الاولين هم من صلى الى القبليتين في قوله ابن المسيب او شاهد وايدرا في قول عطية واصحاب الهجرة في قول الشعبي ١٦ له قوله مشيخة بغير الميم وكسر الشين جمع شيخ وهو من استنابت فيه السن ١٧ له قوله من مهاجرة الفقه اي الذين هاجروا عام الفقه قبل الفقه ١٨ له قوله مصبر باسكان الصاد من الاصباح وضبط بعضهم بتشديد الباء من م

(البقية عن ص ١٩٩) العصابة من الوباء الذي لا يصيب إلا من قد بالله عز وجل أن يصيبه وأنه لا ينجو منه من قدر له أن لا يصيبه فقال عمر لو غيرك قالها يا أبا عبيدة قال محمد بن عيسى وكان عمر يحب موافقته في جميع أمور وكره مخالفته ويحتمل أن يكون ذلك لما تحقق من فضله وأما أنه قد سماه النبي صلى الله عليه وسلم أمين هذه الأمة وقوله لو غيرك قالها يا أبا عبيدة قال محمد بن عيسى الاعشى يريد عمر رضي الله عنه لشكته نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله يريد أنه لا يعتقد أنه بالفراخ فهو قادر عليه وإنما يعتقد أنه يرجع عما يخاف أن يكون قد قدر عليه من الوباء أن وصل إلى ما يرجو أن يكون قد قدر له من السلامة أن رجع ولذلك يجوز للإنسان أن يتخذ الدرع والمجن ويغير من العبد الذي يجوز الفرار منه لكثرة ما يمتنع الغرر والخوف ولا يكون ذلك فراراً من قدر الله ولا يجوز أن ينجو به ما قدر

فقال عمر لو غيرك قالها يا ابا عبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدر الله
اريت لو كان لك ابل فهبطت واديا له مد وقتان احداهما فخصبة
واخرى جذبة اليس ان رعيت الخصبة رعيها بقدر الله وان رعيت
الجذبة رعيها بقدر الله قال فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان غائبا
في بعض حاجته فقال ان عندي من هذا ما سمعت رسول الله
الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم به بارض فلا تقعدوا عليه واذا وقع
بارض وانتم بها فلا تخرجوا فرارا منه قال فحمد الله عزه انصرف
ما لك عن محمد بن المنكدر وعن سالم بن عبد الله عن ابن عمر بن عبد
الله عن عامر بن سعد بن ابي وقاص عن ابيه انه سمعه يسأل سامة
ابن زيد ما اذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في
الطاعون فقال سامة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الطاعون
رجز ارسل على طائفة من بني اسرائيل وعلى من كان قبلكم فاذا سمعتم
به بارض فلا تداخلوا عليه واذا وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا
فرارا منه قال ما لك قال ابو النضر لا يخرجكم الا فرارا منه ما لك
عن ابن شهاب عن عبد الله بن عامر بن ربيعة ان عمر بن الخطاب
خرج الى الشام فلما جاء سرغ بلغة ان الوباء قد وقع بالشام
فاخبره عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال اذا سمعتم به بارض فلا تقعدوا عليه واذا وقع بارض
وانتم بها فلا تخرجوا فرارا منه فرجع عمر بن الخطاب من سرغ
ما لك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ان

عمر بن الخطاب

الله تعالى بل أكثره ما موبه وقد مثل ذلك عمر بن الخطاب قتيلاً مبعوثاً بما سلمه أبو عبيدة وهوان من كان له ابل يريد حفظها وحسن القيام عليها فنهط بها وادى اليه عدوتان احدهما خصبية والاخرى حذية اليس ان رعى الخصبية رعاها بقدر الله عز وجل وان رعى الحذية رعاها بقدر الله يريدانه مثل ما مر في انصر فيهم الى موضع يأمن به الوباء انصرف بقدر الله عز وجل وان اقدمهم على ما يخافه عليهم من الوباء اقدمهم عليه بقدر الله فكما يلزم صاحب الاطلاق ينزل بها الجانب الخصب ولا يعد بذلك انه قارن قدر الله بل مصيباً مجتنباً مثلاً لما امر الله سبحانه ومسلماً لقدره واجياً خيراً فكذلك الامام بالمسلمين اذا انصرف بهم عن بلاد الوباء الى بلاد الصحة والسلامة وبالله التوفيق ١٣ منه (الخامسة المتعلقة بصيغة هذا له قوله لو غيرك قالها شرط وجوابه محذوفه لاديت له امراضه في مسئلة اجتهادية اتفق عليه الاكثر وان كان اولي منك بتلك او لم اتجب منه ولكن اتجب منك مع علمك وفضلك فكيف تقول هذا هو للفقهي ولا حاجة الى الجواب ١٤ له قوله مخصبية بضم الميم وفتح الصاد اي فاخصب بالكسر وهو كثرة العشب ورفاعة العيش وفي نسخة خصبية بفتح الخاء وكسر الصاد ١٥ له قوله فجاء عبد الرحمن بن عوف فقال ان عندي من هذا علماً يقتضيان ما عنده من العلم في ذلك مقدم على ما كان عند غيره من الرأي فان كان موافقاً له صحبه وان كان مخالفاً له وجب تقديمه عليه الا انه قد وقع الاجماع من جميعهم على صحة القول بالرأي والقياس لان كل واحد منهم قال في ذلك برأيه ولم يكن عنده احد منهم اثر ولم يتكذلك عليهم عبد الرحمن بن عوف ولا غيره مع ان القضية شاعت وانتشرت في جميع بلاد الاسلام وقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا سمعتموه بارض فلا تقدموا عليه يريدنا فيه من التعريف واذا وقع بارض وانتم بها

[illegible]

401

انما رجع بالناس عن حديث عبد الرحمن بن عوف ما لك انه قال
 بلغني ان عمر بن الخطاب قال لميت بركة احب الي من عشرة ابيات
 بالشام قال ما لك يريد طول الامار والبقاء ولشدة الوباء بالشام
 النبي عن القول في القدر ما لك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى
 هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تحاج آدم موسى في
 آدم موسى فقال له موسى انت آدم الذي غويت الناس واخرجتهم
 من الجنة فقال له آدم انت موسى الذي اعطاك علم كل شيء واصطفاك
 برسالتك قال نعم قال فتاوى على مرقد قد علي قبل ان اخلق ما لك
 عن زيد بن ابى انيسة عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب
 انه اخبره عن مسلم بن يسار الجهمي عن عمر بن الخطاب سئل عن هذه
 الآية واذا اخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم واشهدهم على
 انفسهم الست بربكم قالوا بلى شهدنا ان تقولوا يوم القيمة انا كنا عن
 هذا غافلين فقال عمر بن الخطاب سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يسأل عنها فقال رسول الله

ما وسلم من ذلك ما حفظته عنه
 وان قول من قال من علماء التابعين
 كانوا يكرهون الكلام فيما ليس
 تحت عمله انما ينصرف الى احد
 امرين اما ان يتوجه المنع في ذلك
 الى من ليس من اهل العلم ممن
 ينافي ان تنزل قدمه وتعلق
 قلبه بشبهة لا يقدر على التخلص
 منها قال مالك رحمه الله كان
 يقال لا تمسك زائغ القلب من

اذ لك فانك لا تدري ما يقلقك
 من ذلك ولقد سمع رجلا من
 الانصار من اهل المدينة من
 بعض اهل القدر فعلق قلبه
 فكان يأتى اخوانه الذين يستعجبهم
 فاذا قهروا قال فكيف بما علق قلبى لو
 علمت ان الله رضى ان التقي نفسى من فوق
 هذه المنارة فعلت والوجه الثانى ان
 يتوجه المنع في ذلك الى ان يحكم في ذلك
 بمذهبه اهل الهدى ومخالفه السنة والله اعلم

وَيُحْيِي الْمَيِّتَ وَيُرِيهِ مَا أَعْلَمَ الْبَشَرُ وَقَوْلُهُ وَأَصْطَفَا
عَلَى النَّاسِ يَرِيدُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَثَرَهُ بِالرِّسَالَةِ عَلَى مَنْ لَمْ يَرِ سَلَهُ وَهَذَا كَلِمَةٌ عَلَى وَجْهِ التَّقْرِيرِ لَهُ عَلَى فَضْلِهِ الَّذِي لَا يَتَقَيُّ إِلَّا بِصَابَةِ فِي مَحَاجَتِهِ وَإِنْ لَا يَلِيقُ
بِأَهْلِ عَالَمٍ مِثْلِهِ وَأَسْمَ عِلْمِهِ وَفَضْلِهِ وَلَوْ مِثْلُهُ فَلَمَّا قَالَ مُوسَى نَعَمْ لَزِمَهُ ذَلِكَ بِمُكْرَمَاتِهَا وَطَرِيقَةِهَا وَنَحْوِهَا وَفِيهَا وَفِيهَا وَقَالَ لَهُ أَدُمُ
أَتَلَوْسُ عَلَى مَرْقَدٍ قَدِ رَعَى قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ مَجْعُتَانِ لَوْ مَكَتَ عَلَى ذَلِكَ غَيْرَ سَائِمَةٍ وَلِذَلِكَ دَرَى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ فَجِئْتُ أَدُمُ مُتَكَبِّرًا
ظَهَرَ عَلَيْهِ فِي الْحُجَّةِ وَاحْتِجَاجِ أَدُمُ بِالْقَدْرِ عَلَى نَفْسِ اللُّومِ عَنْهُ يَجِبُ أَنْ يَبِينُ قَانِ الْعَاصِي ذَا عَصَى يَسْتَحِقُّ اللُّومَ وَإِنْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ قَدِ رَعَى طَلِبَةَ
الْمَعْصِيَةِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ وَلَا حُجَّةَ لَهُ عَلَى مَنْ لَمْ يَلَمْهُ عَلَى مَعْصِيَتِهِ بَأَن يَقُولُ أَنْ ذَلِكَ قَدِ رَعَى قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ وَلَوْ كَانَ هَذَا بِحُجْرَةٍ حُجَّةٍ لَمَّا وَجَّهَ بَأَن
يَلَامُ أَحَدًا عَلَى مَعْصِيَتِهِ وَلَا يَنْكَرُ عَلَيْهِ وَلَا يَتَوَعَّدُ عَلَيْهَا بِعَذَابٍ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ وَلَكِنْ أَدُمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَّا أَنْ تَكْرَعَ عَلَى مُوسَى أَنْ لَمْ يَلَمْهُ
فَغَفَلَ أَنْ تَوَسَّيَ عَلَى مَرْقَدٍ قَدِ رَعَى وَأَدُمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ كَانَ تَابٍ مِنْ مَعْصِيَتِهِ قَالَ اللَّهُ غَرَضُ وَجَلَّ وَعَصَى أَدُمُ رَبَّهُ فَغَوَى لَمْ يَجْتَبِ إِلَّا رَبَّهُ
فَقَلَبَ عَلَيْهِ وَهَذِهِ التَّائِبُ مِنَ الْمَعْصِيَةِ إِذَا تَابَ وَحَسَنَتْ تَوْبَتُهُ فَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَلَامَ عَلَيْهَا وَفِيهِ آخَرُونَ هُوَ أَدُمُ أَدَمُ لِمُوسَى وَلَمْ يَسْخَرْ
اللَّامُ لَوْ رَأَى فِي مَعْصِيَتِهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَإِنْ جَاهِدَكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبَهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا
وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَرَبِّهِ مَا أَمْتَنَ مِنَ الْإِيمَانِ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُكَ بَلَى إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيظًا فَهَذَا بَيْنَ حُجَّةِ أَدُمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَعَلَيْهِ أَتَمُّ ۝ ١٢ قَوْلُهُ فَجِئْتُ أَدُمُ رَأَى عَلَيْهِ بِالْحُجَّةِ وَالْمَرَادُ قَلْبَتُهُ فِي دَفْعِ اللُّومِ بَعْدَ التَّوْبَةِ ۝ ١٣ كَقَوْلِهِ إِنَّ عَصَى بْنِ الْخَطَّابِ
سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ وَآذَا عَصَى رُبِّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ وَذِيهِمْ الْآيَةُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعَصَا بَابٌ كَانَتْ تَتَكَلَّمُ فِي هَذِهِ الْمَعَانِي وَنَحْوِهَا
وَيُحْيِي عَنْ حَقِّهَا وَتَعْقِبُ بِذَلِكَ حَتَّى تَظْهَرَ وَتُسْتَلْ عَنْهُ الْأُمَّةُ وَالْخَلَاءُ تَتَقَفُّ عَلَى الصَّوَابِ مِنْهُ وَتَتَقَلُّبُ عَنْ الشُّبُهَةِ حَتَّى يَصِلَ اللَّهُ عَلَيْهِ م

له قول له ان الله تعالى خلق آدم ثم مسح ظهره بعينه يقتضون الباري تعالى موصوف بان له يمينا قال الله تبارك وتعالى السموات مطويات بيمينه وروى ابو الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا الله ملائ لا تعطينها نفقة ورواه معمر عن هشام عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بين الله ملائ لا تعطينها سماء الليل والنهار رايتهم ما انفق منذ خلق السموات والارض فانه لم ينقص مما في يده وعرشه على الماء وبه الاخرى القهقرى او الفيض يرفع ويخفض وروى مالك عن صفصعة عن ابيه عن ابي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الذي يقرأ قل هو الله احد والذي نفسي بيدك انها لتعدل ثلث القرآن وقال الله عز وجل بل يذاه مبسوطتان يتفق كيف يشاء وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال (٤٠٣) اول شيء خلقه الله عز وجل القلم

صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى خلق آدم ثم مسح ظهره بيمينه فاستخرج منه ذرية فقال خلقت هؤلاء الجنة وبعل اهل الجنة يعملون ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية فقال خلقت هؤلاء للنار وبعل اهل النار يعملون فقال رجل يا رسول الله فقيم العمل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله اذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل اهل الجنة حتى يموت على عمل من اعمال اهل الجنة فيدخله به الجنة واذا خلق العبد للنار استعمله بعمل اهل النار حتى يموت على عمل من اعمال اهل النار فيدخله به النار ما لك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تركت فيكم امرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة نبيه ما لك عن زياد بن سعد عن عمرو بن مسلم عن طاوس لما يلى انه قال تركت ناسا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون كل شيء بقدر قال طاوس سمعت عبد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه

خلقه فاخذ بيمينه وكلمته يديه بين واجمع اهل السنة على ان يديه صفة وليست بجوارح كجوارح المخلوقين لانه سبحانه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير وروى عبد الله بن مسعود جاء جبريل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد ان الله يهضم السموات على اصبعه والارضين على اصبعه والجبال على اصبعه والشجر على اصبعه والافهار على اصبعه وسائر الخلق على اصبعه ثم يقول بيده انا الملك ابن ملوك الارض فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم نغما منه وتصديقا له ثم قال صلى الله عليه وسلم وما قدر والله حوقله والارض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه وقال جماعة من اهل العلم الاصبغ النعمة ١٢ منه له قوله فاستخرج منه ذرية قيل شق ظهره وقيل استخرجهم من ثقب او من مسامات شعرات ظهره قيل قيل دخول آدم الجنة بين مكة وطائف وقيل ببطن نعبان وانه يقرب غرفة وقيل في الجنة وقيل بعد النزول منها بارض الهند ١٢ محله له قوله فاستخرج منه ذرية فقال هؤلاء للجنة وبعل اهل الجنة يعملون ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية فقال هؤلاء للنار وبعل اهل النار يعملون يقتضى والله اعلم انه خلق هؤلاء ليدخلهم الجنة وخلق هؤلاء ليدخلهم النار وخلق هؤلاء ليعملوا بعمل اهل الجنة وخلق هؤلاء ليعملوا بعمل اهل النار وروى عبد الله بن مسعود حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق ان خاق احدكم يجمع في بطن امه اربعين يوما او اربعين ليلة ثم يكون مثله ثم يكون مضطضا مثله ثم يبعث الله اليه الملك فيؤذن باربع كلمات فيكتب رزقه واجله وعمله وشق او سعيد ثم ينفخ فيه الروح فان احدكم يعمل بعمل اهل الجنة حتى لا يكون بينه وبينها الا ذراع فيسبق عليه الكتاب

فيعمل عمل اهل الجنة فيدخله الجنة ولا يكون بينه وبينها الا ذراع فيسبق عليه الكتاب فاعلم ان الله يوفى و ثالث متكلف بما لا يعلم فيها اشبه ان لا يوفق مقتضى هذا والله اعلم ان الحكم بالكتاب السنة مقدم فيما فيه كتاب وسنة وما عدا ذلك فيه اجتهاد لعالم فيه بالرأى والقياس والرواى ما ثبت بالكتاب السنة واما المجاهل فلا يتعرض لذلك فانه متكلف بما لا يعلم وبما يحلفه ويوشك ان لا يوفق ١٢ له قوله قال ادركت ناسا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون على وجه البقية علمك

فيعمل عمل اهل النار وان احدكم يعمل بعمل اهل النار حتى لا يكون بينه وبينها الا ذراع فيسبق عليه الكتاب فاعلم ان الله يوفى و هذا يقتضى انه سبق الكتاب بما يعمل وبما يصير اليه وانه قد سبق الكتاب بان يعمل في اول عمره خلاصا لما ثم في اخره خلاصا لما ثم يموت عليه فيصير اليه ١٢ منه قول له فقال رجل يا رسول الله فقيم العمل معناه فاذا كان قد يسبق الكتاب بمكان احدنا من الجنة او النار وانه لا محيد عنه ولا بد منه فلم تكلف العمل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى اذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل اهل الجنة واذا خلقه للنار استعمله بعمل اهل النار يريد صلى الله عليه وسلم والله اعلم انه قد سبق الكتاب بما عمل من خير او شر كما قد سبق الكتاب بما يصير اليه من الجنة او النار وقد روى ابو عبد الرحمن السلمي عن علي بن ابي طالب كذا في حذارة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من نفس منفس الا كتب مكانها من الجنة والنار والا وقد كتبت شقية او سعيدة فقال رجال يا رسول الله افلا ننكل على كتابنا وندهم العمل قال اما اهل السعادة فيسيرون لعمل السعادة واما اهل الشقاوة فيسيرون لعمل الشقاوة ثم قرأ فاما من اعطى واقتدى بالخير فله الجنة وقوله صلى الله عليه وسلم حتى يموت على عمل من اعمال اهل الجنة فيدخله به الجنة وفي اهل النار حتى يموت على عمل من اعمال اهل النار فيدخله به النار يقتضى ان اخر الانسان احواله وعليه يجازى وقد تقدم ذلك في حديث ابن مسعود ووجهه انه اذا كان اول عمله سائيا واخره حسنا فقد تاب من السيئ وحكمه حكم التائبين ومن انتقل من العمل الصالح الى السيئ حكمه حكم المرتد والمنقلب الى الفسوق على ذلك يكون جزاؤه والله اعلم ١٢ له قوله صلى الله عليه وسلم تركت فيكم امرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما على سبيل الخوض على تعلمها او ص

صم التمسك بها والا قتله بما فيها وبين صلى الله عليه وسلم الامرين فقال كظم الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم يريد والله اعلم ما سنه وشرعه وانما نا عن تحليله وتخريجه وفير ذلك من سننه وهذا فيما كان فيه كتاب او سنة وما لم يكن فيه كتاب ولا سنة فمرد اليها وما معتبر بها وقد روى ابن وهب عن مالك في المجموعة الحكم على وجهين فالذي يحكم بالقرآن والسنة فذلك الصواب والذي يجهد لعالم نفسه فيه فيما لم

(البقية عن صكت) التمهيد لما حكاه الفضل لقائلين له وعلمهم ودينهم وأنهم الذين صحبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلموا ما جاء به ونكر رآه وسماعهم لما قاله وفهمهم المراد وسؤالهم النبي صلى الله عليه وسلم عما اشكل عليهم واتقوا فهم على صفة النقل عنه فهمهم يقولون كل شيء بقدر وقد قال الله عز وجل انا كل شيء خلقناه بقدر ويحتمل من جهة مقتضى لسان العرب معاني احدها ان يكون معنا لا خلقنا منه شيئا مقدرا لاياد عليه ولا ينقص منه الثاني ان يكون معنا خلقناه على قدر ما لا يزداد فيه ولا ينقص منه قال الله تعالى قد جعلنا لكل شيء قدرا والثالث ان يكون معنا تقديره عليه قال جل ذكره بل قادرين على ان نسوي بنانه الرايع ان يريد به قدر ان يخلق في وقته فقدره عز وجل قتال ٤٠٣ يخلق في وقته فقدره عز وجل قتال ٤٠٣ يخلق في وقته فقدره عز وجل قتال ٤٠٣

وقال كل شيء بالقدر والطاعة والمعصية بقدر وقد اعظم الفرية من قال ان المعاصي ليست بقدر وقال والعلم والقدر والكتاب سواء وعرضت كلام عبد الرحمن بن يحيى بن سعيد فقال لم يبق بعد هذا قليل ولا كثير وهذا الذي قاله عبد الرحمن بن مهدي في الجلة هو هذا سهل السنة وهو موافق لمعنى الحديث في ان العلم والقدر والكتاب كل واحد منها راجع الى معنى يختص به غير انها معان متقاربة وقد تستعمل من طريق تقاربها بمعنى واحد قال مالك وقد بلغني ان عمر بن عبد العزيز قال ان في كتاب الله تبارك وتعالى علما بينا عليه من علمه وجهله من جهله يقول الله عز وجل فانكم وما تعبدون ما انتم عليه بغايتين الا من هو صال الجحيم وقال نوح رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا انك ان تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا الا فاسدا كفارا واخبر نوح عن امرئ ان ياتي فاجر كفارا بما سبق لهم من الله تعالى وقدرته عليهم قال مالك وما رايت اهله من الناس الا اهل سفاقة عقول وخفة عيش وقد اعتمدت في هذا الباب على ايراد اقوال الفقهاء والحديث لما في اقوال غيرهم من الغموض وما في استحقاقهم مع المخالف من التطويل وقد بلغ القاضي ابوبكر بن الطيب المالكي في كتبه من هذا الباب ما لا مزيد عليه ولا حاجة بالطالب الا اليسير منه وكان الشيخ ابو زرع محمد بن احمد الهروي مالكيًا وكان على مذهبه ومن اخذ عنه وكان الشيخ ابو عمران موسى بن حاجر القاسمي قد رحل اليه واخذ عنه وتبعه وكان الشيخ ابو محمد بن ابي زيد والشيخ ابو الحسن علي بن محمد القاسمي يتبعان مذهبه وقرأ عليه القاضي ابو محمد عبد الوهاب بن نصر وهو من اخذ عنه وتبعه وعلى ذلك ادرت علماء شيوخنا بالمشرق واهل هذه المقالة هم الذين نقلوا عنهم بانهم اهل السنة وقوله سمعت عبد الله بن عمر

وسلم كل شيء بقدر حتى العجز والكيس* مالك عن زياد بن سعد عن عمرو بن دينار انه قال سمعت عبد الله بن الزبير يقول فخطبته ان الله هو الهادي والقاتل مالك عن عمه ابي سهيل بن مالك انه قال كنت اسير مع عمر بن عبد العزيز فقال ما رايتك في هؤلاء القدرية قال فقلت رايت ان تستتيبهم فان قبلوا ذلك والعرضتهم على السيف

<p>هم سوا ذلك لانهم ادعوا ان لهم قدرة على خلق افعالهم ونفوس قدرته الباري سبحانه عليها قال عبد الملك ابن ماضون ويدعى القدرى ان الامور الهية وانته ما شاء فعل وانته يريد ان يعصى وان الله تعالى يريد ان يطعم فيكون ما اراد هو ولا يكون ما اراد الله عز وجل واما المعتزلة فهم طائفة من القدرية واختلف العلماء في تسميتهم بذلك فقالت طائفة سميت بذلك لان عمرو بن مبيد كان يلزم مجلس الحسن البصري ثم انه قال بالقدر ومعان خالف فيها الحسن ثم اعتزل هو ومن تبعه مجلس الحسن فسموا بذلك معتزلة وقيل ان العبادية كان جميعهم على مذهب اهل السنة يقولون ان المذنبين من المؤمنين في المشيئة ثم حدث الخوارج فكفروا بالذنوب ثم حدثت المعتزلة فاعتزلوا الطائفتين بان قالوا ان المتركب للكفار ليس بمؤمن ولا بكافرا واما هو فاستقروا ولكنه غفل في النار واما</p>	<p>المرجئة قال ابن حبيب هم الذين يدعون ان الايمان قول بلا عمل يريدون ان يفسد الايمان وهو التصديق يستحق النجاة من النار ودخول الجنة وانما مذنب اهل السنة ان الايمان الذي يستحق عمل يريدون ان الايمان الذي يستحق به النجاة من النار ودخول الجنة فهو الايمان ايمانا وهي في الحقيقة شرائع الايمان التي تنجز من النار ايمانا ما امر الله تعالى به منها والايمان في الحقيقة هو التصديق لكنه من وجد منه الايمان دون شرائعه فلا يقطع بانه ينجو من النار وانما يقطع بانه يدخل الجنة اما بان يغفر الله له ايمانا فبيد خله الجنة او بعبادته على ترك العمل ثم يدخل الجنة بفضل رحمته قال الله عز وجل ان الله لا يفرح بشرك به و يغفر ما دون ذلك لمن يشاء فهذا معنى قوله اهل السنة ان الايمان قول وعمل كنه قول رايت ان تستتيبهم فان تابوا ولا قتلوا قال ابن الموز قال مالك واصحابه في القلبية (البقية عن صكت)</p>
---	--

يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل شيء بقدر حتى العجز والكيس والعجز على وجه الشك من الرواى ومعناه والله اعلم ان كل شيء بقدر وان العاجز قد ربحه والكيس قد قدره كبره ولعله اذ بذلك العجز عن الطاعة والكيس فيها ويحتمل ان يريد به في احوال الدنيا والآخرة (المحاشية المتعلقة بصيغة هذا) له قول حتى العجز والكيس برضاها عطف على كل بابا عطف على كل وقال لتوريشي البحر اكرم كنه قوله يقول في خطبته ان الله هو الهادي والقاتل يريد الرواى ان ذلك كان قاشيا عند الصدرا لاول متفقا عليه متسا ولا لفظ والحسن على اخذ فيه والاعتقاد له والاشاعة للفظه ومعناه ولذلك كان عبد الله بن الزبير يعلن في خطبته وفي المحافل ويحتمل الناس والله اعلم قال الله جل ذكره اخبرنا عن كليمه موسى عليه السلام في مناجاته له ان هي الا فتنتك تضل بها من تشاء وتهدى من تشاء والهداية تكون على معنيين احدها معنى الايضاح والارشاد يقال اهديت فلانا الطريق اى ارشدته اليه والاخر معنى التوفيق قال الله تعالى انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء معناه والله اعلم لا توفق من احببت ولكن الله يوفق من يشاء ولا يهدي من يريد به ههنا الارشاد والايضاح لانه لا خلاف بين المسلمين ان النبي صلى الله عليه وسلم قد ارشد وبين واوضح وبلغ من يحب ومن لا يحب واما الفتنة فمعناها في كلام العرب الاختيار والاختيار مستعملة في عرف النحاة لان يقال فلان اذا اخذ فلان وفلان مفتون ويدل على صحة هذا التأويل انه قال الهادي بمعنى الموفق فمعناه والله اعلم انه الموفق بفضل الله والخذل لمن شاء بعد له لا اله الا هو الفاعل لما يريد والله اعلم كنه قوله فقال ما رايتك في هؤلاء القدرية اختلج اهل العلم فيما سوا به قدسية فقال قوم من اهل العلم سوا بذلك لانهم نفوا القدر كما سمي داود بن علي الاصمعي في القياس لانه نفى القياس وقال قوم من

البرقية عن مائة) اذ ان يستأبوا فان تابوا والاقتلوا وهو قول عمر بن عبد العزيز قال بن القاسم عن مالك في الاباضية والحرورية واهل الاهل والاهل
 يستأبون فان تابوا والاقتلوا اذا كان الامام عدلا وذهب بن حبيب الى انهم من الخوارج وقال ابن حبيب يستأب سائر الخوارج والاباضية و
 الصفرية والقدرية والمعتزلة ويستأب المسيجة الذين يقولون ان الامان قول بلا عمل واما الشيعة منهم فمن احب منهم عليا ولم يغفل
 فلهذا اوردنا ومن فلا الى بعض عثمان والبراءة منه ادب ابا شديدا ومن زاد غلوة الى بغض ابي بكر وعمر وعثمان وشتمهم فالعقوبة عليه
 الشد ويكره ربه ويطول بجهنم حتى يموت ولا يبلغ به القتل الا في سب النبي صلى الله عليه وسلم او غيره من الانبياء واما من قبح وزمهم
 الى الاتحاد فزعمون عليا رفعه ولم يميت وسيفزل الى الارض وانه دابة الارض ومنهم من (٤٠٣) قال كان الوحي ياتي به بعد ذريته

قال عمر وذلك رأي فيهم قال مالك وذلك رأي فيهم جامع ما
 جاء في اهل القدر ومالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسأل المرأة طلاقا حتى
 تستفرغ صفتها ولتنكح فاما لها ما قدر لها مالك عن يزيد بن
 زياد عن محمد بن كعب القرظي انه قال قال معاوية بن ابي سفيان وهو
 على المنبر يا ايها الناس لا مانع لما اعطى الله ولا معطى لما منع الله ولا
 ينفع ذا الجند منه الجند من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ثم قال
 سمعت هؤلاء الكلمات من رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذه
 الاعواد ما لك انه بلغه انه كان يقال الحمد لله الذي خلق كل شئ
 كما ينبغي الذي لا يجعل شئ انا وقدره حسبي الله وكفى سمع الله لمن
 دعى ليس وراء الله ثمى ما لك انه بلغه انه كان يقال ان احدا ان
 يموت حتى يستكمل رزقه فاجعلوا في الطلب ما جاء في حسن الخلق
 ما لك عن معاذ بن جبل انه قال اخبرنا اوصاني به رسول الله صلى الله
 عليه وسلم حين وضعت رجلي في القريزان قال لي احسن خلقك لانا
 معاذ بن جبل ما لك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة
 زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت ما خير رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في امرين قط الا اخذنا يسرها ما لم يكن اثما فان كان اثما كان ابعد

مفترضة طاعتهم ونحوه من الاتحاد فهذا كفر يستأب
 قاتله ويقتل ان لم يتب وذكر ان قوما بالغوا في هذا
 نبيا سموا صالحا اظهروا لهم كتابا بلسان البربر وقال
 محمد بن نبي العرب فاكوا رمضان وها موارحها فسحقوا
 ترويح تسم شعوة وشبهه فهو لا مرتدون يقتلون
 ان لم يتوبوا ويجاهدوا ولا تسب ذرايرهم كما روي
 وميراثهم للسلامين

له قوله ذلك رأي فيهم ظاهرة القول بتكفيرهم
 وقال ابن القاسم هم مسلمون وانما قتلوا الربيع
 السوء ١٢ له قوله لتستفرغ صفتها اي تجعلها
 فارغة لتستفرغ يحظرها من المعروف والمباشرة ١٣
 له قوله ولتنكح اي التزوج الزوج المذكور من
 غلمان يشترط اطلاق المرأة التي قبلها ١٤ هم
 قوله لا ينفع ذا الجند بفقر الجند اي ذا الحظ من
 المال والجاه والعبادة وقد كسر اي ذى الجند و
 الاجتماع في العبادة ١٥ له قوله هي انا هبة
 الهبة والنون اي اخرة وفي نسخة يجعل شيئا
 له قوله مرعى اي مقصد ترمى اليه الاعمال و
 يوجه نحوه الرجاء والمرعى موضع الرمي تشبيهها
 بالهدى الذي ترمى اليه السهام ١٦ نهاية - ١٧
 قوله اجعلوا بان تطلبوا بالطريق الجميلة بغير كد
 ولا حرص ١٨ له قوله اخبرنا اوصاني به رسول الله
 صلى الله عليه وسلم تنبيه على تأكيد ما اوصاه به
 واحتماله صلى الله عليه وسلم بولائه ولا يهتبل
 في ذلك من الوصية من يودع المسافر الا بالاك وما
 يوصيه به وقوله حين وضعت رجلي في القريزان
 الغرض للرحلة بمنزلة الركاب للذابة واشار
 بذلك الى تأخير الحال التي اوصاه عليها وانه حين
 مفارقتها له وبعد توديعه اياه وذلك كله دليل
 على تأكيد ما اوصاه به ومبالغته في وصيته و
 قوله صلى الله عليه وسلم احسن خلقك للناس مقار
 ابن جبل تحسين خلقه ان يظهر منه لمن يحالسه

فانما هارنه استثناء منقطع لانهم
 ايضا لا يخبرونه بين التزام فعل طاعة
 والتزام فعل معصية ويجوز ان يكون
 ان يكون استثناء متصلا بمعنى ان
 يخبرونه بين التزام ما يحرم (البقية عن مائة)

مر ويكون معناه الا ان يكون اسم الامر
 الذين خير فيها انما فاته يكون ابعد
 الناس منه ولا يختار وانما يختار الامر
 اذا خير بين جائزين مشروطين وان
 كان الخير له المؤمنون من امته

او روى عليه البشر والجلو والاشفاق والصبر على التعليم والتودد الى الصغير والكبير وقد قال مالك والغلبة مكروه لقوله تعالى ولو
 كنت فظا غليظا للقلب لانفضوا من حولك وقوله صلى الله عليه وسلم للناس وان كان لفظه عاما الا انه يريد بذلك من يستحق قصصين
 الخلق فاما اهل الكفر والامرار على الكبار والتأدي على ظلم الناس فلا يؤمر بقصصين خلقه لهم بل يؤمر بان يغلظ عليهم قال الله عز و
 جل يا ايها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم وقال سبحانه وتعالى والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا
 تأخذكم بهما رأفة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ١٢ له قوله في الغزو هو الركاب وقيل الركاب يكون من الحديد
 والخشب والغزو لا يكون الا من الحديد وقيل هما متراد فان الغزو يكون للجمل والركاب ١٣ له قوله ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بين امرين الا اختار يسرها يحتمل ان يريد بذلك ما خيرة الله عز وجل بين امرين من الاعمال ما يكلفه امته الاختار يسرها وارفعها بامته
 ويحتمل ان يريد ما خيرة الله تعالى بين عقوبتين ينزلها بمن عصاه وخالفه الاختار يسرها ويحتمل ان يريد بذلك ما خيرة احد من امته
 من لم يدخل في طاعته ولا امن به بين امرين كان في احد هما مودة ومسالمة وفي الاخر محاربة ومشاقة الاختار ما فيه المصلحة وذلك
 قبل ان يؤمر بالجهاد ومنع المودة ويحتمل ان يريد به جميع اوقاته وذلك بان يختار بين الحرب واداء الجزية فانه كان يأخذ باليسر
 فقبل منهم الجزية ويحتمل ان يريد به ان امته المؤمنين لم يختاروا بين التزام الشدة في العبادة وبين الاختار بما يجب عليهم من ذلك الا
 اختار لهم يسرها رفقاهم ونظر لهم وخوفا ان يكتب عليهم اشتقا فيعجزوا عنها قوله ما لم يكن اثما ان كان الخير هو الله تعالى فانه
 استثناء منقطع لان البارى تعالى لا يختار بين الامر والطاعة وان كان الخير له الكفار والمنافقون من بهت اليهم فيكون استثناء متصلا

له قوله ملئى صناديق عيشي من يمتلئان يريد به استمتع بها مدة عيشي ويحتلن يريد به استمتع بها مدة عيشي ولا تكثر على فاشي ولعله عرف من نفسه
قوله الحفظ فاراد الاختصاص والذى يعطفه ولا يشاء جميعه انه اللهم صل الله عليه وسلم اخبرني لفظ واحد فقال له لا تعصب ومعنى ذلك ان الغضب يفسد
كثيرا من الدين لانه يؤد لعل ان يؤذى ويؤذى وان يأتى في وقت غضبه من القول والفعل ما يأثم به ويؤثر غيرا ويؤثر الغضب الى البغضة التي قلنا
انها الحالقة والغضب ايضا يمنعه كثيرا من ما فسد دنيا ومعنى قوله صل الله عليه وسلم لا تعصب يريد لا قص ما يبعث عليه غضبك وامتنع من
وكف عنه وما لنفس الغضب فلا يملك الا انسان دفعه وانما يدفع ما يدعوه اليه وقدرى عن
لكنى انما هو منه والله اعلم به قوله بالبيعة بضم الصاد وفقر الراى من يصير الناس
كثيرا الذى لا يصير مغلوبا والساء

6.6

الغل وتهادوا تحابوا وتذهب الشحنة ما لك عن سهيل بن ابى صالح عن
ابيه عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تفقم ابواب الجنة
يوم الاثنين والخميس فيغفر لكل عبد مسلم لا يشرك بالله شيئا الا
رجلا كانت بينه وبين اخيه شحنة فيقال نظروا هذين حتى يصطلحا
انظروا هذين حتى يصطلحا ما لك عن مسلم بن ابى مرهم عن ابى
صالح السمان عن ابى هريرة انه قال تعرض اعمال العباد كل جمعة
مرتين يوم الاثنين ويوم الخميس فيغفر لكل عبد مؤمن الا عبدا
كانت بينه وبين اخيه شحنة فيقال اتركوا هذين حتى يقفيا واركوا
هذين حتى يقفيا ما جاء في لبس لثياب الجحيم بها ما لك عن
زيد بن اسلم عن جابر بن عبد الله الانصاري انه قال خرجنا مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني نازل قال جابر فبينما انا نازل تحت شجرة اذا
رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبل فقلت يا رسول الله هلم الى الظل
قال فازل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقممت الى غرارة لنا فاقلمست
فيها فوجدت فيها جرثومة فكسرتها ثم قربته الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اين لكم هذا قال
فقلت خرجنا به يا رسول الله من المدينة قال جابر وعندينا صاحب
لنا فجزه يذ هب يرمى ظمنا قال فجزه ثم اذ برينه هب في الظم عليه
بردان له قد خلقا قال فنظر اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما
له ثوبان غير هذين فقلت بلى يا رسول الله له ثوبان في العيبة كسوته
ايها قال فادعه فمر فليلبسهما قال فدعوته فلبسهما ثم ولي يذ هب قال
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما له ضرب الله عنقه اليس هذا خيرا
له قال فسمعه الرجل فقال يا رسول الله في سبيل الله فقال رسول الله في
سبيل الله فقتل الرجل في سبيل الله ما لك انه بلغه ان عمر بن الخطاب
قال اني لاحب ان انظر الى لقاري بيض لثياب ما لك عن ابوب بن

ولو كان يليه تارة ويتركه تارة لرجوت ولا احب المواظبة عليه حتى يشتهروا من غليظ القطن ما هو بمثل ثمنه واحتمى على ذلك قال وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لذلك الرجل فليز عليك ما لك وكان عمر بن الخطاب يمشي في الأسواق فقال عمر بن الخطاب ما لك قال ما لك وهذا المن وجد في الدنيا فاما من لم يجد غيره فلا اكراه له واستحسن عمر بن الخطاب لاهل العلم والصالح حسن الزنى والتجمل بالثياب المباحة لان ذلك مشروع وقد روي عن عبد الله بن مسعود عن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله جميل يحب الجمال وسئل ما لك روى عن قول الله تعالى ولا تنس نهيك من الدنيا واحسن كما احسن الله اليك فقال ان يعيىش وياكل ويشرب فيز مضيق عليه في رأى وقد شرع في الصلوة التجمل وحسن الزى والهيئة ومن الاحتراز وتشمير الكمين وما جرى مجرى ذلك ما بينا في زى الوقار وكذلك شرع في ايام الجمع التجمل بالملبس والتطيب لاجتماع الناس فالعالء من يجتمع اليه الناس ويرون عليه فشرع له التجمل بالملبس دون ان يخرج عن عادة مثله ١٠٤١٣

عن ابن عمر في اباحة ذلك وبه قال مالك واكثر فقهاء المدينة وكرة ذلك قوم من التابعين والدليل على ما نقوله حديث عبد الله بن عمر المتقدم في كتاب الصلوة فاما البغرة فاني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصيب بالصفرة وهذا ما في زعفران وغيره الا ما خصه اللباس ومن جهة التباس ان الزعفران طيب لا يجزى عن النساء فلم يجز على الرجال كالمسك وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهي ان يزفر الرجل بمحلت ان يريد به المحرم لما روى ان عمر بن الخطاب قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يلبس المحرم ثوبا مصبوغا بؤرس او زعفران ويحتمل ان يريد بالزرع استعماله في جسده بما فيه من التشبه بالنساء وانما يستعمل هذا اللفظ غالبا فيما يعود الى ذات الانسان كالنعاظم والتعاطر والذين فيحصل على ظاهر اطلاقه ١٢ كقوله بالمشق بكسر الميم و ٤٠٨ فقها من العروة ١٢ كقوله وانا

ابن قتيبة عن ابن سيرين قال قال عمر بن الخطاب اذا اوسع الله عليكم فاسعوا على انفسكم جمع رجل عليه ثيابه ما جاء في لبس الثياب المصبغة والذهب مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يلبس الثوب المصبوغ بالمشق والمصبوغ بالزعفران قال مالك وانا اكره ان يلبس الغلمان شيئا من الذهب لانه يلغى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن تحتم الذهب وانا اكرهه للرجال لكبير منهم والصغير قال مالك في الملاحف المعصفرة في البيوت للرجال وفي الافنية قال لا اعلم من ذلك شيئا حراما وغير ذلك من اللباس احب الي ما جاء في لبس الخبز مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها كست عبد الله ابن الزبير مطرف خز كانت عائشة تلبسه ما يكره للنساء لبس من الثياب مالك عن علقمة بن ابى علقمة عن امه انها

اكرهه يريد خاتما او غيره وعلق المنع في ذلك بالكراهة دون التحريم وذلك يحتمل وجوبين احدهما ان يكره ذلك لمن يلبسه ما لا يترك منعه من له ذلك لانه من جنس من يحرم عليه ذلك ولم يبلغ به حد التحريم لانهم ليسوا بكلفين والوجه الثاني ان يكره ذلك لانهم لا نهي ما مودون على وجه الذنب ومنهجون على وجه الكراهة ولذا يكفون على كثير من الافعال بذلك قال وانا اكره ذلك لكبير منهم والصغير فاشار الى ان الكراهة تتعلق بهم دون اولياءهم واستدل مالك على ذلك بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهي عن تحتم الذهب ويحتمل ان يريد ان نهي يتوجه على العموم على قول من قال به في المصبر والمقدرة فكانه قال نهي الناس عن تحتم الذهب فتوجه الى المكلفين على وجه التحريم وتوجه الى غير المكلفين على وجه الكراهة ثم خص من ابيهم له ذلك من النساء فبقى الباقي على اصله ويحتمل ان يريد به ان نهي يتوجه الى المكلفين من الرجال خاصة فذكر ذلك للمصبيان لما كانوا من جنسهم لئلا يعتادوا ذلك عند التكليف كما يؤخذون بالعموم والصلوة ويهتدون على ترك الصلوة لئلا يعتادوا تركها عند التكليف والله اعلم وعلية اتم ١٢ كقوله في الملاحف جمع ملحفة بكسر الميم وفي القاموس الملاحف كتاب ما يلقف به ١٢ كقوله وفي الافنية اي افنية الد ورجع فاما بكسر الفاء وهي المتعصم اما مالكا ١٢ كقوله ليس الخبز الخبز في النهاية المعبول من ابراهيم او ثياب يسير من صوف وخر ١٢ كقوله انها كست عبد الله بن الزبير مطرف خز يقتضى انها اعطته اياه ليلبسه ولو لم ترم ان يلبسه لقال اعطته او وهبته فاما لفظ كست فانما يقتضى وجه اللباس وذلك يقتضى انها تعتقد ان ذلك مما حاله والخبز يزجج منه الثياب قال ابن حبيب لم يختلفوا في اجازة لبسه وقد يلغى عن خمسة عشر من الصحابة منهم عثمان بن عفان وسعيد ابن زيد وعبد الله بن عباس وخمسة عشر تابعيا وكان

ازار وقيص وقيص في ازار وقيام في سراويل وقيام في سراويل وقيص واحسبه قال في تيان ورداء فاكثر لباس الثوبين في الصلوة على الثوب الواحد لانه اجمل في اللباس واشبه بزي الوقات منه والله اعلم ١٢ كقوله جمع رجل خبر يجيء الامر على ١٢ كقوله ان عبد الله بن عمر كان يلبس المصبوغ بالمشق وهو المغزى والمصبوغ بالزعفران يقتضى استباحة ذلك فاما المصبوغ بالمشق فتشقق عليه واما المصبوغ بالزعفران فذهب الله ١٢

له قوله اذا اوسع الله عليكم فاسعوا يريد والله اعلم اذا اوسع الله على الرجل في ماله فليوسع على نفسه في ملبسه فيعمل نفسه على مادة مثله ولا يخل بما له حتى يكره النظر اليه والى زيه ويشيع بذلك ذكره قوله جمع رجل عليه ثيابه يريد في الصلوة وهذا اللفظ وان كان بلفظ الخبر فمعناه الامر ومعنى جمع رجل عليه ثيابه صلى في ثوبين ولم يقتصر على ثوب واحد وقد فسره لك ايوب في روايته عن محمد عن ابي هريرة عن عمر بن الخطاب قال جمع رجل عليه ثيابه صلى رجل في ازار ورداء وفي

عبد الله بن عمر يكسو بنه الخبز واما كل ثوب سداه حري وجته وبراقطن او كتان او صوف فيكره ولا يجزى وقده ذهب الى اباحتها للرجال عبد الله بن عباس وروى عبد الله بن عمر كراهيته وبه قال مالك قال ابن القاسم انما كره لسك الحرير فيه وقد انفقوا على الامتناع من الحرير وهذا لوجوبين احدهما ان الحرير اقل جزائه والوجه الثاني انه مستهلك على وجه لا يمكن تخليصه للاستنعار وما زجة الحرير لغيره من الكتان والصوف او لقطن على وجهين احدهما ما ذكرناه والثاني العلم ونحوه ان يخالط الثوب بالحرير فقد روى ابن حبيب عن مالك لابس به وقال ابن حبيب لا بأس بالعلم من الحرير في الثوب وان عظم لم يختلف في الرخصة فيه والصلوة به وروى فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم من اصبع الى اربع وفي العتبية من رواية ابن القاسم عن مالك كره مالك لباس الملاحف فيها اصبع او اصبعان او ثلاثة من حرير قال ابن القاسم في المجموعة ولم يجز ما لك من علم الحرير في الثوب الا الخليل الرقيق وجه قول ابن حبيب ما روى عن عمر بن الخطاب ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن لبس الحرير الا هكذا واثارها باصبعيه اللتين يليان الايهام قال ابو عثمان النهدي وذلك فيما علمنا انه يخفى بها الاعلام وروى سويد بن غفلة عن عمر بن الخطاب عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انما يلبس الحرير في الدنيا من لخلق له وروى ابو بكر عن ابي مصعب عن مالك لا بأس ان يجزى الرجل في ثوب فيه قدر اصبع من حرير يحتمل ان يريد اباحة الاصبع فانه ومنه والمنع مما زاد عليه ويحتمل ان يكون رواية عنه في اباحة العلم على ما ورد به حديث عمر ويحتمل ان يكون المنع منه على الكراهية واباحتها على معنى نفي التحريم والله اعلم ١٢ كقوله مطرف خز المطرف بكسر الميم ومنها وفقها الثوب الذي في طرفه علمان والميم زائدة ١٢ محله

له قول دخلت حفصة على عائشة على حفصة خمار رقيق يحتمل ان يكون مع رقبته من الخفة ما يصف ما تحته من الشعر ويحتمل انه كان رقيقا لا يسترا الاعضاء وان كان صفيقا لشدة رقبته ولصوقه بالاعضاء والاول اظهر في الخبر فكذلك لها عائشة ذلك وشقته لتمتعها بالاختيار به في المستقبل واعطتها ما تحتمل به خمارا كثيفا تتخذ في المستقبل مثله وتريها الخنس الذي شرع لها الاختيار به ويحتمل ان تريد والله اعلم بذلك فتويها ما شقته من خمارها تطيبها لنفسها ووفقا بها وما ذكر عن ابي هريرة انه قال نساء كاسيات عاريات الحديث وقد اسند حريز بن حازم عن سهل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة **عن النبي صلى الله عليه وسلم قال عيسى بن دينار** تفسير قوله كاسيات عاريات قال يلبس ثيابا رقيقا فنهى كالكاسيات يلبس **٤٠٩** تلك الثياب وهن عاريات لان تلك الثياب لا توارى منهن ما ينبغي لهن ان يستترن من اجسادهن وروى يحيى بن يحيى عن ابن نافع مثله وقال محمد بن عيسى الاغشي وفي العتبية عن ابن القاسم روى تلبس الرقيق ويحتمل عندئذ ان يكون ذلك للمعنيين احد ما الخفة فشف عما تحته فيدرك البهر ما تحته من الحاسن ويحتمل ان يريد به الثوب الرقيق الصفيق الذي لا يسترا الاعضاء بل يبدى وجهها قال مالك بلخنف ان عمر بن الخطاب نهى النساء ان يلبسن القباطي قال وان كانت لا تشف فانها تصف قال مالك معنى تصف اي تلمع بالجلد وسئل مالك عن الوصائف يلبس الاقبية فقال ما يحبني ذلك واذا شدتها عليها ظهر عجزها ومعنى ذلك انه لفضيته يصف اعضاؤها عجزها وغيرها ما شرع سترة ١٢ منه **له قول** كاسيات عاريات في الحقيقة عاريات في المعنى لانهن يلبس ثيابا رقيقة لا تصف بالبشر ما ملأت بالهرة من الميل اي زائغات عن الطامة حميلات يعلمن غيرهن الدخول في مثل فعلهن او ما ملأت يتنقطن في مشيهن حميلات اكنافهن او ما ملأت للرجال حميلات لهم ما يبدون من الزينة ١٢ **له قول** ما ملأت حميلات قال في الميمنة عيسى بن دينار عن ابن القاسم معناه ما ملأت عن الحق حميلات عنه وقاله مالك في العتبية ورواه يحيى بن يحيى عن ابن نافع زاد في العتبية ابن القاسم لمن اطاع من الزواجر وقاله بن حبان معناه يتأيلن في مشيهن ويتنقطن حتى يفتتن من يمر به وقول ابن القاسم وابن نافع اظهر ان التعليل في المشي اما يقال فيه متايلات وقوله لا يدخلن الجنة يريد والله اعلم لا يدخلن الجنة باعمالهن وتركهن ما نهين عنه وان دخلن بفعل الله وعفو ويحتمل ان يريد لا يدخلن الجنة ابتداء وقت دخول من لها من النار وان دخلن الجنة بما وافا من الايمان بعد الخروج من النار ما قهرت الله عز وجل بما اكتسبن من ذلك ١٢ **له قول** ولا يجدن ريحها والله اعلم انهن يمنعن الرائحة بوجود ريح الجنة لان ذلك فيه راحة وتنعم وهن ممنوعات من ذلك وان كان ريح الجنة يوجد من مسيرة خمسمائة سنة يقتضين ريح الجنة يتنعم به قبل دخول الجنة من تفعل الله جل ذكره عليه يدل لك وانه بعد عنه من حرمه من اهل الكفر والمعاصي اما بعد المسافة فلا يصل حد منهم الى الموضع الذي يوجد منه ريحها ويحتمل ان يريد انه يمنعه ادراكه فلا يجد ريحها في الموضع الذي ينال فيه من كان من اهل السعادة والاول اظهر من جهة اللفظ ١٢ **له قول** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام من الليل يحتمل ان يريد به في حين قيامه للتحمد ويحتمل ان يريد به قام مجنى راء او اوحى اليه فنظر في افق السماء اعتبرا راءا لعله امثل قول الله عز وجل ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار لآيات لا يؤمل الا بال ان لا يسلو كيف رفعت وقوله صلى الله عليه وسلم ماذا افقر الله الليلة من الخزان يحتمل ان يريد به انه فقير من خزائنها من تلك الليلة ما قد راء الله ان لا ينزل الى الارض شيئا منها الا بعد فتح تلك الخزان ويحتمل ان يريد به انه فقير من خزان زهرة الدنيا ما هو سبب الفتن ويحتمل ان يريد به انه فقير من خزان الفتن فوقع بعض ما كان فيها بمعنى انه قد وجد او وصل الى موضع لم يصل اليه قبل ذلك والفتن في هذا يحتمل ان يريد به رايتن به من هذه الدنيا ويحتمل ان يريد الفتن التي حدثت من سفك الدماء وانهاك الحروب والاموال وفساد احوال المسلمين والله اعلم وقوله صلى الله عليه وسلم ورب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة يحتمل ان يريد به كومن كانت في الدنيا مكسية ذات حال صالحة ودنيا واسعة وهي في الآخرة عارية من ذلك كله اذ اكسى غيرها من اهل الصلوات ويحتمل ان يريد به انها كاسية في الدنيا بلباس قد نهبت عنه فهي تعري من اجله في الآخرة اذ اكسى غيرها من اهل الصلوات وقوله صلى الله عليه وسلم لا يقظوا اصحاب الحجر قال في الميمنة عن عيسى بن دينار امر بايقظا نساءه للصلوة وقال يحنون في العتبية معناه ايقظوا نساء في يسمعن يريد ما ظهر اليه من وقوع الفتن ويحذرهن من ذلك فيفزعن الى الصلوات

قالت دخلت حفصة بنت عبد الرحمن على عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وعلى حفصة خمار رقيق فشقته عائشة وكستها خمارا كثيفا **مالك** عن مسلم بن ابي مريم عن ابي صالح عن ابي هريرة انه قال نساء كاسيات عاريات ما ملأت حميلات لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها وريحها يوجد مسيرة خمسمائة سنة **مالك** عن يحيى بن سعيد عن ابن شهاب بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام من الليل فنظر في افق السماء فقال ماذا افقر الله الليلة من الخزان وماذا وقع من الفتن كومن كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة ايقظوا اصحاب الحجر ما جاء في سبيل الرجل ثوبه **مالك** عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذي يحبر ثوبه

ينفضها الله الا في هذا الموضع ومعنى ذلك لما فيه من التعاطل على اهل الكفر والاستغفار لهم والتعويض لشأنهم وقوله صلى الله عليه وسلم الذي يحبر ثوبه خيلاء يقتضي تعلق هذا الحكم من جرة خيلاء اما من جرة لطلوب ثوب لا يجد فيرة او عذر من الاعذار فانه لا يتناوله الوعيد وقد روى ان ابا بكر لما سمع هذا الحديث قال يا رسول الله ان احد شقني ازادني يستترخي الا ان اتعاهد ذلك منه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لست ممن يصنعه خيلاء وروى الحسن بن الحسن البصري عن ابي بكر ربه خسفت الشمس فحن عند النبي صلى الله عليه وسلم فقأمر يحبر ثوبه مستجلا حتى اتى المسجد والله اعلم قلت قال ميرك ظاهر بعض الحديث يقتضي ان تحريم اسبال (البقية طرحة)

ص والد عام وغير ذلك من اعمال البر مما يرضى الله به فم الله به عمن الفتن وهذه سنة في ان يفزع الانسان الى الصلوة والاداء عند ما يقرأ من الآيات والامور المخوفة قال الله عز وجل وما نرسل بالآيات الا تحذيقا وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الكسوف فاذا رايت ذلك فاقرعوا الى الصلوة ١٢ **له قول** صلى الله عليه وسلم الذي يحبر ثوبه خيلاء يريد كبر او قال عيسى بن دينار عن ابن القاسم الخيلاء الذي يتنقطن في مشيه ويحتمل فيه ويطل ثيابا بطرا من غير حاجة الى ان يطيلها ولو اقتصد في ثيابه ومشيه لكان افضل له قال الله عز وجل والله لا يحب كل مختال فخور وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لاخص في الخيلاء في الحرب وقال انها لمشية

الجنة يوجد من مسيرة خمسمائة سنة يقتضين ريح الجنة يتنعم به قبل دخول الجنة من تفعل الله جل ذكره عليه يدل لك وانه بعد عنه من حرمه من اهل الكفر والمعاصي اما بعد المسافة فلا يصل حد منهم الى الموضع الذي يوجد منه ريحها ويحتمل ان يريد انه يمنعه ادراكه فلا يجد ريحها في الموضع الذي ينال فيه من كان من اهل السعادة والاول اظهر من جهة اللفظ ١٢ **له قول** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام من الليل يحتمل ان يريد به في حين قيامه للتحمد ويحتمل ان يريد به قام مجنى راء او اوحى اليه فنظر في افق السماء اعتبرا راءا لعله امثل قول الله عز وجل ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار لآيات لا يؤمل الا بال ان لا يسلو كيف رفعت وقوله صلى الله عليه وسلم ماذا افقر الله الليلة من الخزان يحتمل ان يريد به انه فقير من خزائنها من تلك الليلة ما قد راء الله ان لا ينزل الى الارض شيئا منها الا بعد فتح تلك الخزان ويحتمل ان يريد به انه فقير من خزان زهرة الدنيا ما هو سبب الفتن ويحتمل ان يريد به انه فقير من خزان الفتن فوقع بعض ما كان فيها بمعنى انه قد وجد او وصل الى موضع لم يصل اليه قبل ذلك والفتن في هذا يحتمل ان يريد به رايتن به من هذه الدنيا ويحتمل ان يريد الفتن التي حدثت من سفك الدماء وانهاك الحروب والاموال وفساد احوال المسلمين والله اعلم وقوله صلى الله عليه وسلم ورب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة يحتمل ان يريد به كومن كانت في الدنيا مكسية ذات حال صالحة ودنيا واسعة وهي في الآخرة عارية من ذلك كله اذ اكسى غيرها من اهل الصلوات ويحتمل ان يريد به انها كاسية في الدنيا بلباس قد نهبت عنه فهي تعري من اجله في الآخرة اذ اكسى غيرها من اهل الصلوات وقوله صلى الله عليه وسلم لا يقظوا اصحاب الحجر قال في الميمنة عن عيسى بن دينار امر بايقظا نساءه للصلوة وقال يحنون في العتبية معناه ايقظوا نساء في يسمعن يريد ما ظهر اليه من وقوع الفتن ويحذرهن من ذلك فيفزعن الى الصلوات

(البقية عن منك) عن مالك هو ان يشتمل الرجل بالشوب على منكبيه ويخرج يده اليسرى من تحتها وليس عليه مؤثر واشتمال الصغار عند العرب ما ذكره
 اولاً فاما اخراج اليد من الشوب فهو الذي يتقى منه فيه من اشتمال الصغار لما فيه من كشف العورة ويحتل ان يريده اللفظ فقد سماه في الحديث
 اشتمالاً وقال ابو عبيد اشتمال الصغار ان يشتمل الرجل بالشوب فيقبل به جسده كله ولا يرفع منه حائلاً يخرج منه يده قال وربما اضطرهم فيه على
 هذه الحال كانه يذهب الى انه لا يدرى هل يصيبه شيء يريد الاحتراز منه والاعتناء بيده فلا يقدر لانها تحت ثوبه فهذا كلام العرب والذي
 عندي ان هذا التأويل يقتضي ان المنع لا يختص بمالك الصلوة بل يتناول جميع الاحوال والاضطباع ان يدخل الشوب تحت يده اليمنى
 فيقبله على منكبه الايسر قال ابن القاسم ٤١١ وهو من ناحية الصغار ومعنى ذلك انه اذا اخرج يده اليسرى بدت عورته وفي العتبية و
 هذا لمن لم يكن عليه مؤثر فاما من كان عليه مؤثر

فأما مؤثر مالك شكره والله اعلم
 (الحاشية المتعلقة بصيغة هذا)

له قوله ان عمر بن الخطاب رأى حلة سيرة عند
 باب المسجد الحلة ثوبان رداء وازادوا السيرة قال ابو
 علي هو ثوب سيرة فيه خطوط تعلى من القز وقال
 التحليل السيرة المضملة بالحبر ومعنى ذلك كثرة الحبر
 فيه لانه اذا كان جميع سدا حرياً وبعض تحت حرياً
 كان ذلك اكثر من وزن ثلثه فهذا الذي يقتضى تحريمه
 على ان المصير ان السيرة معنى يعود على اختلاف لوانه
 وهيئتها وان الحلة كانت من حرير ولد ذلك روى سالم
 ابن عبد الله عن ابيه عبد الله بن عمر في هذا الحديث
 حلة استبرق وهو غليظ الحرير وروى نافع حلة حرير
 وروى عن مالك انه قال هو وشي من حرير وقد تقدم
 وذكر تحريم الحرير على الرجال وبالله التوفيق وقوله
 روى فلست بها يوم الجمعة يقتضى ان يوم الجمعة شرع
 فيه القهمل وقوله وللوفا اذا قدموا عليك يقتضى
 انه قد شرع القهمل للواردين والوافدين في المخاض
 التي تكون لغاية عوفة كالزلازل والكسوف وعند
 الحاجة الى التضرع والرغبة كالاستسقاء ويدل على
 هذا التأويل ان النبي صلى الله عليه وسلم اقرأ على ما
 وما اليه من القهمل في هذين الموطئين وانما انكر طيب
 ليس هذا النوع فثبت ان القهمل انما شرع بالجسمين
 المباح والله اعلم ١٢٢ قوله سيرة بكسر السين و
 فتح القحطة ومد الرء قال ابن فرقول هو الحرير الصافي
 وفي الصغار وفي خطوط اصفر وقال التحليل ثوب يفضلم
 بالحرير وفي النهاية هو نوع من البدر ويخاطه حرير
 ١٢٢ قوله للوفد بغز الواد وسكون الغاء جمع وافد
 وهو القادم من رسول او زائر او قدموا ١٢٢ قوله
 تلبسها بل تشتمع بها في غير ذلك ١٢٢ محله قوله
 اناله قيل كان اخاله من الرضاة وقيل اخاله
 ١٢٢ محله قوله وهو يومئذ امير المؤمنين يريد
 الحالة التي تحسن فيها ملابس الناس ويخرج عن العادة

عن المنابذة عن ان يحتبى الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء
 وعن ان يشتمل للرجل بالشوب الواحد على حد شقيه مالك عن نافع
 عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رأى حلة سيرة عند باب المسجد
 فقال يا رسول الله لو اشتريت هذه الحلة فلبستها يوم الجمعة وللوفد
 اذا قدموا عليك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يلبس هذه
 من الاخلاق له في الآخرة ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم منها
 حلل فاعطى عمر بن الخطاب منها حلة فقال عمر يا رسول الله كسوتنيها
 وقد قلت في حلة عطار وما قلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم لم اكسكها لتلبسها فكسها عمر بن الخطاب اخاله مشركا بمكة
 مالك عن اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة انه قال قال انس بن مالك
 رأيت عمر بن الخطاب وهو يومئذ امير المؤمنين وقد رقع بين كتفيه
 برفع ثلث لبد بعضها فوق بعض صفة النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم مالك عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن انس بن مالك انه
 سمعه يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بالطويل
 البائن ولا بالقصير وليس بالابيض الامرق ولا بالادم وليس بالجعد
 القلط ولا بالسبط بعثه الله صلى الله عليه وسلم على رأس اربعين

م بغفر كسرك او يسكون السبط المسترسل
 الذي لا تكسر المحودة في الشعر ١٢٢ كنه
 قوله بعثه الله على رأس اربعين سنة
 قال سعيد بن المسيب واختلف في مقامه
 بمكة فقال انس بن مالك في هذا الحديث
 اقام بمكة عشر سنين وروى عن عائشة و
 ابن عباس وهو قول عروة بن الزبير وابن
 ١٢٢ وهذا من رواية ربيعة عن انس بن مالك انه توفي ابن ستين سنة وروى قتادة عن انس
 في جمال الملبس فرأى في تلك الحال على عمر بن الخطاب ثوباً يرقع في اظهر مواضعه وهو بين كتفيه برقعاً كثيراً قد لبد بعضها فوق بعض وذلك
 يقتضى انه رقع الشوب ثم تحرق ذلك الترقع فاعاد عليه اخرو هو معنى تلبيد الرقاع بعضها على بعض ويحتل ان يكون عمر يفعل مثل هذا
 ببيتته وليس ما هو افضل منه بين الناس لقوله اذا اوسع الله عليكم فاسعوا على انفسكم ويحتل ان يكون ذلك كان فاشياً في اهل الزمان
 فلا يشتهره من لبسه ويحتل ان يفعل ذلك لانه كان لا يتسع ماله اكثر من هذا وكان يحب ان يقلل ما يأخذ من بيت المال ويؤيد هذا انه
 اوصى الى ابنته عبد الله ان عليه ديناً كثيراً لا يفي به ماله وليستعين على ادائه بنى عدى وهو رطه فان تأدى يذ لك والا فبقريش ولا يبعث
 الى غيرهم ويحتل ان يأخذ في نفسه بهذا لان حاله قد شهرت بالخلافة والتقدم في الدين واخبار النبي صلى الله عليه وسلم بان من اهل
 الجنة فترفع عن مثله السمعة وانما يكره مثل هذا المن يعلم حاله مخافة الشهرة عليه والله اعلم ١٢٢ قوله رقع بتخفيف القاف وتشديد
 في القاموس رقع الشوب كمنه اصله بالرقاع ١٢٢ محله قوله برفع جمع رقعاً ما يرفع بها الشوب ١٢٢ محله قوله ليس
 بالطويل البائن بالهمن وهو من جعله بالباء وهو اسم فاعل من بان اي ظهر على غيره او من بان بمعنى بعد والمراودة لم يكن بعيداً من المتوسط
 او من بان بمعنى غارق من سواه وسمى فاحش الطول بانثالان من راء يمتدوران كل واحد من اعضائه مبان عن الآخر ولا بالقصير اي المتروك
 الداخل بعضه في بعض وبالمعنى انه كان متوسطاً بين الطول والقصر لا زائد الطول ولا القصر وفي نفى الطول البائن اشعاراً به ان كان مربوعاً
 ما تلا الى الطول ١٢٢ محله قوله الامهق الكرية البياض كالجص بل كان نيز البياض ١٢٢ محله قوله ولا ادماً اي لا شديداً والسمرة وانما لا يخط
 بياضه الحرة ١٢٢ محله قوله وليس بالجعد بفتح فسكون القطط بفتحين وقد يكسر الطاء الاولى اي الشديدين المحقرة ١٢٢ محله قوله ولا بالسبط

له قوله وتوفاه الله صلى الله عليه وسلم وليس في رأسه ولحيته عشرون شعرة بيضاء يريد بذلك تقليل شيبه وقال ابن سيرين سئل انس بن مالك عن خناب النبي صلى الله عليه وسلم فقال انه لم يبلغ ما يحضب لو شئت ان اعد شملطاته في لحيته **له قوله** لم يكسر الادم وتشديد الميم وهي الشعر المتدلى الذي يجا وزحمته الاذن والرميا لمنكبين **له قوله** في تقطير يحتمل انها تقطر على الحقيقة من الماء الذي شرحها به او انه عرق حتى قطر الماء من رأسه ويحتمل ان يكون كناية عن مزيد لطافة وجهه ونضارته **له قوله** عواتق جمع عاتق هو ما بين المنكب والعنق وكلمة اول الشك **له قوله** طافية قال عياض رويناهما عن الاكثر بغير همزة وهو الذي صحه **له قوله** الاكثر يعني نائية وقال بعض شيوخنا بالهمزة اي ذهب منورها **له قوله** خمس من الفطرة يريد والله اعلم من سنة الدين **٤١٢** الذي يوصف بأنه الفطرة قال الله تعالى

سنة فاقام بمكة عشرين سنين وبالمدينة عشرين سنين وتوفاه الله على رأس ستين سنة وليس في رأسه ولحيته عشرون شعرة بيضاء صلى الله عليه وسلم صفة عيسى بن مريم والد جال مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال راني الليلة عند الكعبة فرأيت رجلا آدم كاحسن ما انت راء من آدم من الرجال له لمعة كاحسن ما انت راء من اللهم قد رجلا في تقطير ماء متكتنا على رجلين او على عواتق رجلين يطوف بالكعبة فسألت من هذا فقيل لي هذا المسيح ابن مريم ثم اذا اناب رجل جعد قطط عوا العين اليمنى كأنها عذبة طافية فسألت من هذا فقيل لي هذا المسيح الدجال ما جاء في الفطرة مالك عن سعيد بن ابى سعيد المقبري عن ابى عن ابى هريرة قال خمس من الفطرة تقليم الاظفار وقص الشارب وتنف الابط وحلق العانة والاختتان مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه قال كان ابراهيم اول الناس ضيف الضيف واول للناس اختن واول للناس قص شاربه واول للناس راي الشيب فقال يا رب ما هذا فقال الله تبارك وتعالى وقاريا ابراهيم فقال رب زدني وقال قال مالك يؤخذ من الشارب حتى يبد وطرفا الشفة وهو الاطارو **الليزة** فيمثل بنفسه النبي عن الاكل بالشمال مالك عن ابى الزبير المكي عن جابر بن عبد الله السلمي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يأكل الرجل بشماله او يمشي في نعل واحدة وان يشتمل للصماء وان يحتبى في ثوب واحد كاشفا فرجه مالك عن ابن شهاب عن ابى بكر ابن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبدل خلق الله ذلك الدين القيم يريد الدين الذي ولدوا عليه وخلقوا عليه ومنه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودانه او ينصرانه وقوله وقص الشارب قال مالك يؤخذ منه حتى يبد وطرف الشفة وقال ابن القاسم عنه وقوله وتنف الابط يريد الشعر الذي تحت الابط وحلق العانة يريد شعر السرة وهو الاستحدا وليس لقص الاظفار واخذ الشارب وحلق العانة حدا اذا انتهى اليه اعاده ولكن اذا حال ذلك وكذلك شعر الرأس ولا اعلم فيه حدا **له قوله** من الفطرة انها السنة القديمة التي اختارها الانبياء واتفقت عليها الشرائع فكانها امر جبلي فطروا عليها **له قوله** والاختتان والاختتان هو عند مالك والى حنيفة من السنن لقصر الاظفار وحلق العانة وقال الشافعي هو واجب وهو مقتضى قول محنون واستدل القاضي ابو محمد على نفى وجوبه بأنه قرن النبي صلى الله عليه وسلم بقص الشارب وتنف الابط ولا خلاف ان هذه ليست بواجبة وهذا استدلال بالقراش واكثر اصحابنا على المنع منه ودليلنا من جهة القياس ان هذا اقطم جزء من الجسد ابتداء فلم يكن واجبا بالشريعة لقصر الاظفار والحديث في المؤطا موقوف واسند ابراهيم ابن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد خولف فيه ابراهيم بن سعد **له قوله** كان ابراهيم اول من ضيف الضيف واول من اختن واول الناس قص شاربه وقد روى عن ابراهيم اختن بالقدم وهو موضع ويخفف فيقال القدوم وقال ابن المواز القدوم بالقفيف وهو القدوم المعروفة وقيل ان اختنانه من الكلمات التي ابتلاه الله عز وجل بها وقيل غير ذلك والله اعلم **له قوله** واول الناس راي الشيب فقال يا رب ما هذا يحتمل ان يريد انه لم يكن قبله شيب حتى رآه ابراهيم عليه السلام اول من رآه و

يحتمل ان يكون الشيب معتادا على حسب ما هو اليوم ولكن كان ابراهيم اول من قال هذا القول عند رؤيته والاول اظهر لانه لو كان الشيب معتادا قد رآه ابراهيم بجميع الناس قبله ما انكره ولا قال يا رب ما هذا ولو سأل عن وقومه به مع معرفته بمعناه كما رآه لغيره لم يفسره له بأنه وقار ولقيل له هو الشيب الذي رأيت له لمن بلغ سنك وكان هو قد علم ان معناه الوقار ولم يحتمل ان يدعو الله تبارك وتعالى ان يزيد من الوقار حين علم معناه واما قول الله تعالى الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة التي يحتمل والله اعلم ان يخاطب به هذه الامة او من شاب في زمن ابراهيم عليه السلام الى يوم القيامة ويحتمل انه خطوب به جميع الحق من شاب ومن لم يشب الا انه جمع مع الضعف الاخير الشيب من الخلق من لم يشب ولم يرد ان جميعهم شيب كما انه لم يرد ان جميعهم يضعف بل منهم من يموت في الضعف الاول ومنهم من يموت حال القوة قبل الضعف الثاني وقوله ربه قال الله تعالى وقاريا ابراهيم اخبر ان ما رآه منه معناه الوقار فسأله عليه السلام الزيادة منه اذ قد علم ان الوقار محمود ما موربه من هدى الصالحين ولعله اراد ان يزيد من الشيب الذي هو الوقار **له قوله** وهو الاطار في القاموس الاطار ككتاب الفصل بين الشفة وبين شعرات الشوارب **له قوله** ولا يجزى بعضهم الجيم والسبى المشددة اي لا يقطع الشعر الى ان يبلغ الجعد **له قوله** الصماء بفتح الصاد وتشديد الميم في النهاية هو ان يجلك الرجل بثوبه لا يرفع منه حائبا فلا يبقى ما يخرج منه يده **له قوله** يحتمل شرم مؤطا

له قوله اذا اكل احدكم فليأكل بيمينه ونهيه ان يأكل الرجل بشماله على ما تقدم انه كان يجب التيامن في شأنه كل وقوله صلى الله عليه وسلم فان الشيطان
ياكل بشماله ويشرب بشماله ويحتمل ان يريد الاكل على الحقيقة فان الشيطان والجن يأكلون من ذلك نهية صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء
بالروث والرومة وقال ان ذلك زاد اخوانكم من الجن وقد قيل ان اكلهم تشمير فلهذا يكون قوله ان الشيطان يأكل بشماله على الجوارح معناه و
الله علم انه يأمر ان يأكل بشماله ويدعو اليه فاضيف الاكل اليه اذا ثبت ذلك فقد قال الشيخ ابو القاسم من اكل واشرب فليأكل و
ليشرب بيمينه ولا يأكل ولا يشرب بشماله الا ان يكون له عذر ١٢ له قوله ليس للمسكين بهذا الطواف الذي تروونه للفقمة
او للفقمة ان لم يرد نفق هذا عنه وانما ١٣ اراد ان غيره اشد حالاً منه والذي لا يجد غنى يغنيه ولا يفتن له فيصدق عليه لا يسأل

الناس فترده للفقمة والفقمة فيقيم بهن ارمقه
والذي لا يسأل الناس مع ما تقدم من حاله لاحياء
له وقال يحب بن يحيى فاما المسكين وتابعه عليه جماعة
وقال غيرهم فاما المسكين وهو اظهر في لغة العرب
اكتشف المخطأ اشفاق الرحمن له قوله بظلف بكسر
المجمة للبقرة الغنم كما في اللغز محرق يعنى تصدقوا
بما تيسروا ان قل ١٤ له قوله في سبعة امعاء لكل
شربة وكون مطعم نظره مقتصر على المطاع والمشايخ
١٥ له قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ضأفه ضيف كما فروى ابو اسحاق انه كان ثمانية بن
اثال الحنفى وقال غيره كان جماد الغفارى وهذا
يقضى جواز تصنيف الكافر وهل يؤكل امل قال
مالك في العتبية ترك مؤاخاة النصراني في انا واحد
احب الى ولا اداء حراماً ولا تصادق نصرانياً فنهى عن
مؤاكلته لما في ذلك من معنى المصادقة واماً تصنيفه
فيحتمل ان يكون ذلك لمعنى الاستتلاف له ورجاء
اسلامه ويجعل ان يكون لما يخاف عليه من الضياع
اذا كان ممن له حق عهده او غيره ١٦ له قوله فلم
يستتمها اي لم يقدر على ان يشرب لبن شاة ١٧ له
له قوله انما يخرج الجرجرة صوت وقوع الماء
في الخوف ومعنى ذلك والله اعلم انه يعاقب عليه
في جهنم وربما كان ذلك بان يشرب منها ما يمي ملاً
وحاشرها الذي يوصف بانه نار والعرب تسمى الشيء
باسم ما يؤول اليه فيسمى العصا جرجرة اذا اراد به
الخمر وتسمى الشدة موتاً لما كان تؤول اليه وهذا
يقضى تحريم استعمال انية الفضة في الشرب وقد ترك
هذا الحديث على بن مسهر عن عبد الله بن عمر عن نافع
فقال فيه الذي يأكل او يشرب في انية الفضة والذهب
ولم يذكر الاكل في هذا الحديث غير ابن مسهر ووجه
تحريمه من جهة المعنى ما فيه من السرف والتشبه
بالاعاجم واما مجرد الشرب فلا يخرج كالبؤس الذي
له الثمن الكثير وروى ابن ابي ليلى خرجنا مع جديفة
وذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تشربوا في انية الذهب
والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانها لهم في الدنيا و
لكم في الآخرة وهذا يقتضى تحريم اتخاذها وكذلك
استعمال انيتهما اوانية احداهما في اكل وشرب وغير ذلك
والله اعلم به قوله يخرج الجرجرة وهي صوت وقوع
الماء في الخوف ١٨ له قوله نار جهنم بالنصب على
انه مفعول والفاعل ضمير الشارب وبالرفع على انه فاعل

اذا اكل احدكم فليأكل بيمينه وليشرب بيمينه فان الشيطان يأكل
بشماله ويشرب بشماله ما جاء في المساكين مالك عن ابى
الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال ليس للمسكين بهذا الطواف الذي يطوف على الناس فترده
اللقمة واللقمة والتمرة والتمران قالوا فمن المسكين يا رسول الله
قال الذي لا يجد غنى يغنيه ولا يفتن الناس له فيصدق عليه ولا
يقوم فيسأل الناس مالك عن زيد بن اسلم عن ابن مجيد الانصار
ثم الحارثي عن جدته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ردوا
المسكين ولو بظلف محرق ما جاء في معاً الكافر ما لك عن ابى
الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
يا كل مسلم في معاً واحد والكافر في كل في سبعة امعاء ما لك عن
سهيل بن ابى صالح عن ابيه عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
سلم ضأفه ضيف كافر فامر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة
فخلبت فشرب حلاها ثم اخرى فشربه ثم اخرى فشربه حتى شرب حلا
سبع شياخة ثم انه اصبح فاسلم فامر له رسول الله صلى الله عليه وسلم
بشاة فخلبت فلم يستتمها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمنين
يشرب في معاً واحد والكافر يشرب في سبعة امعاء النهي عن الشراب
في انية الفضة والنهي عن الشراب ما لك عن نافع عن زيد
ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابى بكر
الصديق عن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال الذي يشرب في انية الفضة فأنما يخرج جرجرة في بطنه نار
جهنم ما لك عن ايوب بن حبيب مولى سعد بن ابى وقاص عن ابى
المثنى الجرمي انه قال كنت عند مروان بن الحكم فدخل عليه ابو سعيد
الخدرى فقال له مروان بز الحكم اسمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم
سلم انه نهى عن النهم في الشراب فقال له ابو سعيد نعم فقال له رجل

من النار التي تصوت في البطن على انه خمران وما موصولة ١٩ له قوله نهى عن النهم في الشراب
حلالاً منه على مكابر الاخلاق لان النافز في انية الماء يجوز ان يقع من ريقه فيها شيء مع النهم فيقتدره التأخر ويفسد عليه وقوله لا ارادى
من نفس واحد يقتضى ان النفس في الاناء من معنى النهم يريد انه لا يكتفيه ما يشرب الا بعد التنفس فسمى ما بان التنفس نفساً فاني ارى القدرة
فيه يريد اي المعنى التي تدعو الى النهم في الشراب وفي حديث انس عند الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتنفس في الاناء ثلاثاً
اذا شرب قال المناوى بان يشرب ثم يزيله عن فيه ويتنفس خارجة ثم يشرب ثم يزيله عنه فانه كان يتنفس في جوف الاناء لانه يغير الماء اما
لتغيير الغمر بما كؤل او ترك سواك وغير ذلك من الوجوه المستترة ٢٠

ابو عباس الاسودى غير مشهور واخرجه مسلم ايضا
من حديث عمر بن حمزة عن ابي غطفان الحمري عن ابي
هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يشرب احد منكم
قائما فمن شئ فليستقمي وهذا الحديث ايضا رواه
عمر بن حمزة ولا يخفى مثل هذا وحديث علي بن ابي طالب
اصح اسنادا وكذلك حديث عبد الله بن عباس رواه ابو
عوانة عن مامق الاحول عن الشعبي عن ابن عباس
سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من زمزم فشرب
وهو قائم وعاصم حافظ متقن رواه عنه ابن سفيان و
هشيم وشعبة وتابعة عليه المغيرة مع عمل الائمة
قال القاضي ابوالوليد والذي يظهر لي ان الصحيح من
حديث ابي هريرة انما هو موقف عليه ولا خلاف فيه
انه لا يجبل الاستقاء على من شرب قائما ناسيا ولو صح
الحديث لجا زان يحمل على انه نعم اناء شراب له و
لا صوابه ان يبدأ بشربه قائما قبل ان يجلس ولو اسهم
فيه ويكون اخرهم شربا ان كان ساقيةم وركبوا النزال
بن سيرة ان عليا شرب قائما وقال ابن بكرهون هذا
واني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب قائما
وحديث النزال بن سبرة عن علي صحيح اخرجه البخاري و
من جهة المعنى انه تناول غذاء كالاكل ولا خلاف
في جواز اكل القائم وروى جواز ذلك عن عمر وعثمان
علي وابن عباس وابن عمر وهو قول العلماء قال مالك
ولا بأس بالشرب قائما وقال النخعي انما كره الشرب
قائما لئلا يأخذ البطن كذا قال الباقى قال لقارى و
التوفيق بينهما ان النبي محمول على التنزيه وشربه قائما
لبنيان الجواز ومن رخص في الشرب قائما على وسعد
ابن ابى وقاص وابن عمر وعائشة رز وقال الشيخ محي
السنة واما النبي ففى ربه داء فارق وقال الشيخ محمد
الدين الفير وزاياه كان رسول الله صلى الله عليه و
سلم يشرب قائما وقد شرب مرة قائما فقال
بعضهم النبي ناسخ له وقال بعضهم انه ناسخ للنبي
وقال بعضهم الشرب قائما لبنيان الجواز وقال بعضهم

بأسأوهو قول الى حنيفة والعامة من فقهاءنا **قوله** قد شيب بكسر الشين اى خلط بماء والحكمة في شوبه ان يبرء او يكثر او المجموع
على شرم مؤطا **قوله** فتله بفقه الفوقية المثناة وتشديد اللام اى وضع القدم في يد الصبي بقوة وعنف **قوله** لقد سمعت
صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم ضعيفا اعرف فيه الجوع يقتضي ان الانبياء عليهم السلام قد يتنبأ بالجوع والا لا لم يعظم ثوابهم وترفع
دور جاهتهم بما روى عنهم من الدنيا وكحقته فيها من الجوع والشدة قال الله عز وجل ولستم لهن كنم بشئ من الخوف والجوع ونقص من الاموال
والانفس والثمرات وبشر الصابرين واستندلال ابى طلحة على ما بالنبي صلى الله عليه وسلم من الجوع بضعف صوته يدل على صابر وانه لم
يغير بما يجده من ذلك احد اوان كان قد بلغ منه الكهد ما ضعف به صوته وقد روى عن سعيد المقبرى ان ابا هريرة مريقوم بين ايديهم
شاة مصلية فدعوه فابى ان يأكل منها وقال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من الدنيا ولم يشبع من خبز الشعير وهذا يقتضى انه لو يكن
يشبع من اقل الاوقات وهو الشعير ويحتمل ان يريد انه لم يوجد منه شعير في يوم من الايام وان كان في وقت الغنى واليسار لا يشبع بل يقتصر
على ماء ومن الشعير يؤثر بما كان يبلغه الشعير لوتناوله ويحتمل ان يريد انه لو يكن يشبع منه في الجملة وإن كان قد وجد منه الشعير في بعض الايام
ولذلك يقال فلان جائع اذا وصف ذلك في غالبها مرة **قوله** فهل عندك من شئ على وجه التماس ما يهديه الى النبي صلى الله عليه وسلم
ليسلك به ريقه ويقبل من ضعفه وهذا يدل على قلة ما عند ابى طلحة من ذلك ولو كان عند الكثير من القوت لاحتمال ان يسألها هل عندها
شئ امر لها على انه كان اكثر الانصار مالاً وغنائاً ويقتضى ذلك انها كانت سنة شدة مامله فقالت له امر سليمان نعم واخرجت اقراص من
شعير وذلك افضل ما كان عند ها يستدل على ذلك بانها كانت لا ترسل الى النبي صلى الله عليه وسلم الا افضل ما عند ها البقية على ذلك)

415

॥ कृष्णाय नमः ॥

الحمد لله

جابر بن عبد الله وقال له ت

له قول صلى الله عليه وسلم طعام الاثنين كافي في الثلاثة يريد ان ما اتخذ الاثنان لقوتهم المعتاد يكفي الثلاثة لان الاقتصاد عليه على وجه المواصلات ومعنى هذا الحديث الحظ على المواصلات وتخفيف مرها وأنه ليس فيها اتلاف مال ولا كبير مشقة قال عيسى بن دينار في المزمعة معنى هذا الحديث انه اذا اجتمعت الايدي وكانت المواصلات واكل الناس عظمت البركة وقد هم عمر رضي في سنة حجة ان يجعل مع اهل كل بيت مثلهم وقال ان الرجل لن يهلك على نصف قوته وقد روى ابو يوسف عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم طعام الواحد يكفي الاثنين وطعام الاثنين يكفي الاربعة وطعام الاربعة يكفي ثمانية لعله اراد صلى الله عليه وسلم عند المواصلات في الشدة ١٣ له قول فلقوا بقطعهمزاة واوكوا السقاء اي اربطوا والام للهنس واكفوا الاناء اي اقلبوه او خمره واى غطوه قال ٤٦ القرطبي جميعا وامر هذا الباب من باب الارشاد ١٤ له قول واظفوا

لهم فاكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا ثم قال ائذن لعشرة فاذن لهم فاكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا ثم قال ائذن لعشرة حتى اكل لقوم كلهم وشبعوا والقوس سبعون رجلا او ثمانون رجلا ما لك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال طعام الاثنين كافي في الثلاثة وطعام الثلاثة كافي في الاربعة ما لك عن ابى الزبير المكي عن جابر بن عبد الله السلمي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غلقوا الباب واوكوا السقاء واكفوا الاناء او خمره واظفوا المصباح فان الشيطان لا يفهم خلقا ولا يحل وكاء ولا يكشف انا وان الفوليسقة تضرم على الناس بيوتهم ما لك عن سعيد بن ابى سعيد المقبري عن ابى شريح الكعبي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا او ليصمت ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته يوم وليلة والضيافة ثلاثة ايام فما كان بعد ذلك فهو صدقة ولا يحل له ان يشي عندا حتى يخرج ما لك عن سمي مولى ابى بكر عن ابى صالح السمان عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينا رجل يمشي بطريق اذا اشتد عليه العطش فوجد بئرا فنزل فيها فطرب فخرج فاذا كلب يلهث يا كل لثري من العطش فقال للرجل لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغ مني فنزل البئر فملا خفقه ثم امسكه بفيه حتى رقي فسقى الكلب فشكر الله له فغفر له فقالوا يا رسول الله وان لنا في البهائم الاجرا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل ذات كبد رطبة اجر ما لك عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله انه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثا قبل الساجل فامر عليهم ابو عبيدة بن الجراح وهم ثلث مائة قال وانا فيهم قال فخرجنا حتى اذ كنا ببعض الطريق فزاد فامر ابو عبيدة بن الجراح بازاء ذلك الجيش فجمع ذلك كله فكان مزودى مرقا قال فكان يقوتنا في كل يوم قليلا قليلا

المصباح فان الشيطان لا يفهم خلقا ولا يحل وكاء ولا يكشف انا يريد ان للشيطان مضرة ومشاركة فيما يفتن ويكفر في الوعاء وان الاحتراز منه يكون بما قد مناه ما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم وقوله صلى الله عليه وسلم وان الفوليسقة قال عيسى بن دينار في المزمعة يريد الفارة تضرم على الناس بيوتهم وقال في حديث جابر وان الفوليسقة ربما حورت الفتيلة فاحرقت اهل البيت وروى عن ابن عباس جئت فارة فحورت الفتيلة فالتفتا بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم على الخمرة التي كان قاعدا عليها فاحرقت منها مثل موضع البكر فقال صلى الله عليه وسلم اذا غتم فاطفوا سرحكم فان الشيطان يبدل هذه ومثلها على هذا افتقر فكم وروى هذا الحديث عظم عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اظفوا مصلحا واذا كراهم الله عز وجل وخبرنا انك ولو بعثت عنده عليه واذا كراهم الله عز وجل واوكى سقاءك واذا كراهم الله عز وجل فزاد فيه التسمية وعمر من العود على الاناء والله اعلم وقد روى ابو موسى الاشعري عن بيت بالمدينة على اهلها من الليل محدث بنشأهم النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان هذه النار غما هي عدوك فاذا غتم فاطفوا عنكم والله اعلم كسفا لمغطا اشفاق الرحمن له قول من كان يؤمن بالله واليوم الآخر وعلم انه يجازي في الآخرة ومسا يلزمه ان يقول خيرا بوجده عليه اوليتم عن شريفا قب عليه اما الصمت عن الخبر وذا كراهم الله عز وجل والا مري بالمعروف والنهي عن المنكر فلا يسب ما موربه بل هو منهي

عنه نبى فمهم او نبى كراهة وانما معناه ان يقول خيرا او يسكت عن شرو ويحفل ان يكون او بمعنى لو او فيكون المعنى يقول خيرا ويعصم عن شرو من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره وفي رواية فلا يؤذ جاره والمعنى فليمتن قابين حفرا النبي صلى الله عليه وسلم على اكرام الجار وحسن مجاورته ١٥ له قول جائزته يوم وليلة وقيل منصوب وقال ابو عمر الصواب يوم وليلة في النهاية الجائز من اجازة هكذا اذا تحفه واطفه وفي القاموس الجائز العطية والنفقة واللفظ ١٦ له قول ان يشي بالمشاة من الشواء وهو الاقامة ١٧ له قول فاذا كلب يلهث يقال في الماضي بفتح الهاء وكسرها وفي المستقبل بالفتح واللام شدة تواتر النفس من التعب او غيره ويحتمل ان يكون هذا الكلب المذكور في الحديث هو الكلب المختص بهذا الاسم وهو الاظهر لانه اكثر الحيوان لثا ولذا كلب يلهث من غير سبب وسائر الحيوان لا تلهث الا بسبب قوله في ذات كبد رطبة اجر ما لك عن جميع الحيوانات ما ملك منه وما لا يملك منه فان في الاحسان اليها اجرا ١٨ له قول بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثا قبل الساجل يريد جيشا غازين ومترصدين لعابري السبيل من الحارثيين وكانوا ثلاثمائة وامر عليهم ابو عبيدة بن الجراح ليعود امرهم وتصرفهم الى حكمه ١٩ له قول قبل الساجل اي ساحل البحر ويسمى غزوة سيف البحر ٢٠ له قول بان زاد ذلك الجيش اي فجمع ذلك كله ٢١

له قوله مثل الظرب هو كلف الجبل المهيض والمجم طراب وظراب هكذا في النهاية ١٢ له قوله لا تحقرن احدكن تجارتها امر مجسز الاوب
وكريم الاطلاق ويحتمل وجهين احدهما ان من عنده فضل فلا تحقرن تهدي تجارتها وان كان يسيرا ويحتمل ان يريد ان من اهدى اليه مثل ذلك فلا
تحقره ولا تصغره من معروف تجارتها والله اعلم ١٣ له قوله ولو كراع شاة اي ولو كراع شاة اي ولو كان تهدي الكراع وهو كغراب من البقرة والغنم بمنزلة
الوظيف من الفرس وهو مستحق الساق اي ولو شاة يسيرا او المعنى لا يمنع احدكن من الهدية او الصدقة تجارتها لثقتاراً لموجود عند ها
او المعنى لا يحقرن احدكن هدية تجارتها بل يقبلها وان كانت قليلة ١٤ له قوله قاتل الله اليهود معناه لعنهم الله يحتمل ان يريد
الدعاء عليهم بذلك ويحتمل ان يريد بهم الخير عا حكم الله تعالى به عليهم من ذلك قوله نهوا عن اكل الشحم الخ والنهي عن اكل الشحم
لا يتناول النهي عن اكل الشحم

حتى فني ولم تصبنا الا مرة مرة فقلت وما نغني مرة قال لقد وجدنا فقد ما حيث فني
ثم انتهينا الى السافل فاذا حوت مثل الظرب فاكل منه ذلك الجيش ثمانى عشرة ليلة
ثم امر ابو عبيدة بضمه ليعين من اضلاعه فنصبنا ثم امر برحلة فرحلت ثم مرت تحتها و
لم تصبها قال مالك الظرب الجبل ما لك عن زيد بن اسلم عن عمر بن سعد بن مخرم
عن جدته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا نساء المؤمنات لا تحقرن احدكن
تجارتها ولو كراع شاة محرقة ما لك عن عبد الله بن ابي بكر انه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم قاتل الله اليهود نهوا عن اكل الشحم فباعوه واكلوا منه ما لك انه بلغه
ان عيسى بن مريم عليه السلام كان يقول يا بنى اسرائيل عليكم بالماء القراح والبقل البر
وخبز الشعير واياكم وخبز البر فانكم لن تقوموا بشركة ما لك انه بلغه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فوجد فيه ابا بكر الصديق وعمر بن الخطاب فسا لهما
فقالا اخرجنا الجوع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا اخرجني الجوع فذهبوا الى
ابى الهيثم بن اليتهم الانصارى فامر لهم يشعير عنده يعمل وقام يذبح لهم شاة فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم نكب عن ذات الدردف ذبح لهم شاة واستعذب لهم ماء فعلق
في نخلة ثم اتوا بذلك الطعام فاكلوا منه وشربوا من ذلك الماء فقال لهم رسول الله صلى
الله عليه وسلم لتسألن عن نعيم هذا اليوم ما لك عن يحيى بن سعيد بن عمر بن الخطاب
كان يأكل خبز البسم فذ عارجل من اهل البادية فجعل يأكل ويتبع باللقمة وضرب الصفقة
قال فقال له عمر كانك مقفر فقال والله ما اكلت سمنا ولا رأيت اكلا به منذ كنا وكذا فقال
عمر لا اكل السم حتى يحيى الناس من اول ما يحيون ما لك عن اسحاق بن عبد الله بن ابي
طلحة عن انس بن مالك قال رأيت عمر بن الخطاب وهو يومئذ امير المؤمنين يطرح له صفا
من تمر فمأكلها حتى يأكل حشفا ما لك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر انه قال
سئل عمر بن الخطاب عن الجراد فقال وددت ان عندى قفعة تأكل منه ما لك عن محمد
ابن عمرو بن خلعة عن حميد بن مالك بن خثيم انه قال كنت جالسا مع ابي هريرة بارضه
بالعقيق فاتاه قوم من اهل المدينة على دواب فزولوا عنده قال حميد فقال لى ابو هريرة

الا بالقياس والرأى وان
ما لا يجوز اكله ما معظم
منفعته الاكل لا يجوز اكل
ثمنه ١٥ له قوله كان يقول
الخ عليكم بالماء القراح و
هو الخالص الذى لم يمزجه
شئ والبقل البرى الذى لم
يتقدم عليه ملك لاحد فهو
مباح كما ان الانهار فنها هم
عن البر خاصة حضاً على
القليل من الدنيا والزهد
فيما زاد على يسير الاوقات فما
له قوله فذهبوا الى
الهيثم هو ما لك يقتضى انهم
ذهبوا اليه ليطعمهم ما يهد
به جوهرهم فامر لهم يشعير
يسهل وقام فذبح شاة يريد
انه هيا ذلك طعامهم فجعله
قرى لهم فاستعذب لهم ماء
يريد داخله مذبا وملق في
نخلة ليبرد فكب عن ذات
الدردف ذات اللين والدر
اللين ١٦ له قوله كان
ياكل خبز البسم وذلك
يقضى استباحة طيب الذم
فذ عارجل من اهل البادية
تواضعا بمواكلة اهل البادية
ولعله قصد ان يتعرفوا له
بما يظهر اليه من اكله فجعل
الرجل يأكل ويتبع باللقمة
وضرب الصفقة وهو ما تعلق
بالصفقة من وسم الطعام
والودك فتوسم عمر ربه فيه
بذلك الحاجة وقال له كانك
مقفر ان هذا الفعل من

فعل من هو مقفر وهو الذى لا ادم عنده ١٧ له قوله وضرب الصفقة مفعول يتبع والصبر محركا وسم الدسم واللين وغسالة السقاء والضربة
دبقية النماء وما تشمه من ريح جيد ما من طعام فاسد كذا في القاموس والصفقة دون القصعة وهى ما تسع خمسة والقصعة عشرة ١٨ له قوله
مقفر يتقدم القاف على الفاء من الاقتار وهو الخبز يلا ادم ومنه ارض فقراى غالية عن المادة ولا مأكلها ومنه حديث ما اقفر بيتا من ادم
فيه خل كذا في الصحاح وفي القاموس اقفر المكان خلا والرجل خلا من اهله وذهب طعامه وجاء ١٩ له قوله حتى يحيى بضمه القفعة على
زينة الجبل اي حتى يطرود ويغضبوا وحياء مقصورا المطر لاجل اكله الارض ويجوز ان يكون من الحياة فان الخصب سببا للحياة ٢٠ له قوله
قال حشفتا الحشف بالتحريك دوى التمر والضعيف الذى لا يله او اليابس الفاسد او الفرع البالى ويكسر شينه كذا في القاموس ٢١ له قوله
قوله قفعة بفتح القاف وعاء كالزنبيل يمل من الخوض بلا عروة ليس بكبير ٢٢ له قوله بالعقيق هو قريب البقيع بينه وبين المدينة بدرجة
اميال ٢٣ له قوله فزولوا طاهرة الزبارة ويحتمل انهم قصدوا للعلم منه والخذلته وما احضرهم ابو هريرة من الطعام على معنى اكرام الزائر
والضيف وتقديم ما احضر اليه ولذلك قدم اليهم ثلاثة اقراص وزيتا وملحا وكبر ابو هريرة على معنى الذكر لله عز وجل وتكظيم نعمة والشكر له
على ما نفعهم الله عز وجل من حال القلة والحماية الى الخصب والكثرة حتى يوجد عند شئ من الخبز والادام ٢٤

له قول فلم يصيب القوم اي لم يأخذوا منه ولم يأكلوا ولعلمهم كانوا مشبهين ١٢ على ذلك قول الرعام بضم الراء واهمال العين خطأ
 رقيق يجري من انوف الغنم وروى بتثنية الراء وفيه معجزة والفقير افقر ١٣ ثم له قول المراسم بضم الميم ما وا ١٤ ثم له قول الثالثة بفتح
 المثناة وتشديد اللام اي جماعة من الغنم واما بضمها فهو اسم لجماعة الناس ١٥ ثم له قول غير مضر ينسل اي اولاد المواشي ولا ناهك اي
 مبالغ مستأصل في الحلب ١٦ ثم له قول حق الدواء بالجرح حتى يشفى الى ويحتل العطف لكن الاول ليق بالحقن ١٧ على شرح مؤطا له قول
 ونعمنا بتشد يد الحلبن اي اعطانا نعمنا ١٨ ثم له قول الفتنا بفتح الفهزة وكسر اللام وفيه الفاء ونعمتكم فاعل الفتنا ١٩ ثم له
 قول بكل شراى مع كونها فلا يسلبن لكل شرو معصية ٢٠ ثم له قول ليس بينه وبينها ٢١ حرمه من النسب او الصهر او الرضا
 ٤١٨

اذهب الى امي فقل لها ان ابنك يقرئك السلام ويقول اطعينا شيئا قال فوضعت ثلاثة
 اقراص في صحفة وشيئا من زيت وملح ثم وضعتها على رأسي وحلتها اليهم فلما وضعتها بين
 ايديهم كبر ابو هريرة وقال الحمد لله الذي اشبعنا من الخبز بعد ان لم يكن طعاما الا الاسود
 الماء والتمر فلم يصيب القوم من الطعام شيئا فلما انصرفوا قال يا ابن اخي حسن الى غنمك
 واسم الرعام عنها واطب مراحها وصل في ناحيتها فانها من دواب الجنة والذي نفسي بيده
 ليوشك ان ياتي على الناس زمان تكون الثلثة من الغنم احب الى صاحبها من دار مروان
 مالك عن ابي نعيم وهب بن كيسان قال اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام معه
 ربيبه عمر بن ابي سلمة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم سم الله وكل مما يليك
 مالك عن يحيى بن سعيد انه قال سمعت القاسم بن محمد يقول جاء رجل الى عبد الله
 ابن عباس فقال له ان لي يتيما وله ابل فاشرب من لبن ابله فقال ابن عباس ان كنت
 تبغى ضالة ابله وتبغى جارية او تلبس حوضها وتسقيها يوم وروها فاشرب غير مضر ينسل
 ولا ناهك في الحلب مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان لا يؤتى ابدا بطعام او
 شراب حتى ياتي الدواء فيطعمه او يشربه حتى يقول الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا
 لنهتدي لولا الله والكبر اللهم الفتنا نعمتك بكل شرف اصبحنا منها وامسينا بكل خير نسألك تمامها
 وشكرها لاحير الاحيرك ولا اله غيرك اله الصالحين ورب العالمين الحمد لله ولا اله الا الله
 ما شاء الله لا قوة الا بالله اللهم بارك لنا فيما رزقنا وقنا عذاب النار سئل مالك هل
 تأكل لمرأة مع غير ذي محرم منها او مع غلامها فقال مالك ليس بذلك بأس اذا كان ذلك
 على وجه ما يعرف للمرأة ان تأكل معه من الرجال قال وقد تأكل المرأة مع زوجها ومع
 غيرها ممن يواكله او مع اخيهما على مثل ذلك ويكره للمرأة ان تخلو مع الرجل ليس بينهما
 بينه حرمة ما جاء في اكل اللحم مالك عن يحيى بن سعيد بن عمر بن الخطاب قال ياكم
 واللحم فان له ضراوة كضراوة الخمر مالك عن يحيى بن سعيد بن عمر بن الخطاب ادرك
 جابر بن عبد الله ومعه حمال لحم فقال ما هذا فقال يا امير المؤمنين قرمنا الى اللحم فشرته
 بدرهم كما فقال عمر ما يريد احكم ان يطوى بطنه عن جارية او ابن عمه ابن تاذ هنيك
 هذه الآية اذهبتكم طيبا تكلم في جيتكم الدنيا واستمتعتم بها ما جاء في لبس الخاتم
 مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عثمان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 يلبس خاتما من ذهب ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فنبذته وقال لا لبسه ابدا

والجملة صفة للرجل يفهم منه ان الخلوة مع المحرم
 مباحة ٢٢ ثم له قول فان له ضراوة بفتح الضاد
 المعجمة اي مادة كضراوة
 الخمر قال الازهرى معنى
 ان لاهله خلوة في اكله
 كعادة شارب الخمر في
 ملازمتها وكما ان من
 اعتاد الخمر لا يكاد يصبر
 عنها كذا من اعتاد الخمر
 كذا في النهاية ٢٣ ثم له
 ومعه حمال لحم وفي نسخة
 حل لحم والحمل بالكسرة
 حمله الحامل ٢٤ ثم له قول
 قرمنا بفتح القاف وكسر
 الراء اي اشتدنا من القرم
 وهو شدة شهوة المحرم
 لا يصبر عنه ٢٥ ثم له قول
 ان يطوى بطنه اي ليس
 يريد احكم ان يحكم نفسه
 ويؤثر جارية بطعامه
 يقال طوى فهو طواوي
 خال البطن كذا في النهاية
 ثم له قول فنبذته اي
 للوى بقرينه فنبذ الناس
 خواتيمهم اي من ايديهم
 والخواتيم جمع خاتم كخاتم
 والباء فيها للاشباع قال
 ابن جرير وهذا موالنا سخر
 لعله مع قوله صلى الله عليه
 وسلم في الاحاديث الصحيحة
 وقد اخذ ذهب في يد حريصا
 في يد وقال هذا ان حرمنا
 على ذكرا متى حل لانا شيئا
 ووقع بعض من لا اله الا
 له بالفتنة منا فخلط فاجتنب
 كيف والائمة الاربعة على
 تحريمه للنبي عنه في الصحيحين
 وغيرهما وخصصت فيه
 طائفة واستدلوا بان

من قوله ليس بينه وبينها حرمه من النسب او الصهر او الرضا

خسة من الصلابة ما تواروا خواتيمهم من ذهب ثم املوا جمهور السلف والخلف على حرمة التخم بجامع الذهب للرجال دون النساء
 الاعتبار للخلقة عند الخفية فلا بأس بسماء الذهب على الخاتم خلافا للشافعية وذهب بعض العلماء الى ان لبس خاتم الذهب مكروه كراهة
 تنزيه لا تحريم وقائله جمهور بالاحاديث التي ذكره مسلم مع اجماع من قبله على تحريمه واما لبس المصفاة فنهى براء قال العسقلاني لو ثبت النهي
 عند البراء لم يلبسه بعد النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى حديث النبي المتفق على صحته عنه وهو حديث امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بلبسها ناعن سبع وذكر الحديث وفيه نهي ناعن خاتم الذهب فاجمع بين روايته وفعله اما بان يكون حل للنبي على التنزيه او فهم الخصوصية من

له قول خواتيمهم اي المعجولة من الذهب وهو من هبة الائمة الاربعة والجهور انه يحرم التمتع بالذهب ورخص فيه طائفة منهم اسحق بن عمار
ومات خمس من اصحابه صلى الله عليه وسلم وخواتيمهم من الذهب رواه ابن ابي شيبة ١٢ رحمه الله قول له افتيتك في اختلافنا في اباة ليس خاتم الفضة
قايحه كثير مطلقا ومنهم من كرهه اذا قصد به الزينة ومنهم من كرهه الا الذي سلطان محمد قال النوى اجمع المسلمون على جواز اتخاذه الفضة للرجال و
كره بعض علماء الشام للتمتع مابين لبسه لغير السلطان ورووا فيه اثارا وهو شاذ مردود ويدل عليه ما رواه ابن ابي شيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم
التي خاتمه الفضة الناس خواتيمهم الى اخره والظاهر منه انه كان يلبس الخاتم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم من ليس له سلطان
ولو قيل هذا الحديث منسوخ فلا يتم الاستدلال به اجيب بان الذي نسخ منه ليس خاتم الذهب قال الحسقلاني فظهر ان
ليس الخاتم لغير

فنبذ الناس خواتيمهم مالك عن صدقة بن يسار قال سألت سعيد بن المسيب عن لبس الخاتم فقال لبسه واخبر الناس في افتيتك بذلك ما جاء في نزع المعاليق والجرح من العين
مالك عن عبد الله بن ابي بكر عن عباد بن تميم ان ابا بشير الانصاري اخبره انه كان مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم في بعض سفارة قال فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم رسولا قال
عبد الله بن ابي بكر حسبت انه قال والناس في مبيدتهم لا يتبعين في رقبة بعير قلادة من وترا و
قلادة الاقطعت قال مالك اري ذلك من العين الموضوع من العين مالك عن محمد
ابن ابي امامة بن سهل بن حنيف انه سمع اباة يقول غتسل بي سهل بن حنيف بالحرا فزعر جبة
كانت عليه وعا مري ربيعة ينظر قال وكان سهل رجلا ابيض حسن الجلد قال فقال له عامر
ابن ربيعة ما رايت كاليوم ولا جلد عذراء فوقك سهل مكانه واشتد وعكه فاتي رسول الله صلى
الله عليه وسلم فاخبره سهل وعكه وانه غير راى محمدا يا رسول الله فاتا رسول الله صلى الله
عليه وسلم فاخبره سهل بالذي كان من شأن عامر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علام يقتل احدكم اخاه
الا بركت عليه ان العين حق توضع له فتوضا له عامر فراح سهل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
سليم ليس به بأس مالك عن ابن شهاب عن ابي امامة بن سهل بن حنيف انه قال راى عامر بن ربيعة
سهل بن حنيف يغتسل فقال ما رايت كاليوم ولا جلد فحباة فلبط سهل مكانه فاتي رسول الله
صلى الله عليه وسلم ففعل يا رسول الله هل لك في سهل بن حنيف والله ما يرفع رأسه قال هل
تهمنون له احدا فقالوا نعم عامر بن ربيعة قال فدا رسول الله صلى الله عليه وسلم عامر فاعتظ
عليه وقال علام يقتل احدكم اخاه الا بركت اغتسل له فغسل له عامر وجهه ويديه ومرفقيه
وركبتيه واطراف رجله وداخلة ازاره في قدح ثم صب عليه فراح سهل مع الناس ليس به
باس الرقية من العين مالك عن محمد بن قيس المكي انه قال دخل على رسول الله صلى الله
عليه وسلم يا بني جعفر بن ابي طالب فقال لحاضنتها ما لي اراها ضارعين فقالت حاضنتها
يا رسول الله انه تسرع اليها العين ولم يمنعنا ان نسترق لهما الا ان لا ندري ما يوافقك من ذلك
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استرقوا لهما فانه لو سبق شئ القدر لسبقته العين مالك

الاولى لانه ضرر
من التبريد لا ليق
بمال الرجال خلافة
له قوله من
وتر هو يفتن
مجرى السهم من
القوس يصح جل
وزة كمان او قلادة
لشك من الراوى
في انه قال مطلقا
او مع فيه التوتر
له قوله ذلك
من العين قال
النوى قال مالك
امروا على الله عليه
وسلم يقطع القلا
على انه من ابع
العين وذلك انهم
كانوا يسدون
بناك الاوتار
القلائد التام
ويعلقون عليها
العود ينظون انه
تعصم من الافات
فها هم النجى صلى
الله عليه وسلم
وقال غيره انها
امري قطعها لانهم
كانوا يعلقون فيها
الاجرس كذا في
شرح السنة ١٢
له قوله بالخرا
بفهم التكملة المعجمة

وتشدد للراء الاولى موضع قويا بحجة قاله في النهاية وقال ابن عبد البر موضع بالمدينة وقيل واد من اوديتها ١٢ رحمه الله قوله له عذراى الباكرة والحدة
بالضم الحجاب الذى في فروجه ١٢ رحمه الله قوله له علام امله على ما مثل الم فاصبحت الما يعني بعد تعديل الياء بالالف وحذف الاخير من الما ١٢
قوله غمزة بالهمزة والموحدة ككرمه اي الجارية التي في خدرها لم تترجم بعد ١٢ رحمه الله قوله فلبا اي صرع وسقط على الارض ١٢ رحمه الله قوله له
تهمنون له احدا يريد ان يكون احدا اصا به بالعين ولعله كان بلغه ذلك فاراد ان يتحققه ولما اخبر بما كان من عامر بن ربيعة وتغيظ عليه واقبر
التمهم له بذلك على تعيجه له وتعيجه آية وذلك بان قال العيون حق وقد ذكر الناس في مر العيون وجوها اصمها ان يكون الله عز وجل قد اجاب العيون
عند تعجب ذلك من امر الله ونطقه به دون ان يبرك ان يمرض المتعجب منه وتلف او يفسد او يتغير لا يكون ذلك عند وجود معنى في فضل العين
لا يوجد في نفس غيره من حسد مخصوص او معنى من المعاني الا ان العائن اذا يبرك وهو ان يقول بآرك الله فيه بطل هذا المعنى الذى يخاف من
العين ولم يكن فيه تأثير فان لم يبرك وقع ما اجرى الله تعالى به العادة عند ذلك وقد بينا في ذلك بعد وقوعه بما امر النبي صلى الله عليه وسلم
من الموضوع على ما قال في حديث محمد بن امامة وفي حديث الزهري اغتسل له الا انه فخر الغسل لفعل الوضوء والوضوء غسل الاعضاء المخصوصة به
وروى عن يحيى بن يحيى عن ابن ابي عمير في معنى الموضوع الذى امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يغسل لذي يتهم للرجل وجهه ويديه ومرفقيه
وركبتيه ورجليه وداخلة ازاره قوله فراح سهل مع الناس كان لم يكن به بأس يريد انه يرى ما اصا به عين عامر بن ربيعة حين امتثل في امرها

42.

الا يستحقها وهي
 منصوبة على المصلحة
 ١٢ **قوله** وما
 يدريك ان عدم
 المرض خير
 ١٣ **قوله** لوان
 الله ابتلاءك بالخير
 جملة شرطية وا
 الجزء محذوف اي
 لكان خيرا له و
 يحتمل ان يكون لو
 للتني بمعنى ليت
 وعلى هذا يتعين
 قوله يكفر صفة ١٤
قوله
 وبى وجع قد كاد
 يهلكنى دليل على
 ان للعليل ان يصف
 ما به من الالام
 لا مستدعاء الدوا او
 او الرقية والشفاء
 باى وجه امكن
قوله امسى بين يدي
 يريد والله اعلم على
 معنى التبرك بالشيأ
 سبع مرات وقد
 خص النبي صلى الله
 عليه وسلم هذا
 العدد في غير موضع
 ولعل لذ الغافل
 في التأخير **قوله**
 وقد اعوذ بجزء
 الله وقد رتته نص
 على التعظيم انزل
 به من شأن المهن
 بجزء الله وقدرته
 ولهذا يدل على
 جواز الاسرافاء

والدعاء لاذهاب المرض وفي معناه التداوى بذلك ١٢ **قوله** كان اذا اشتكى الما يريد اذا مرض يقال اشتكى فلان اذا اصابه شكوى مرض فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ على نفسه بالمعوذات وقراءة المريض على نفسه تكون على وجوه ان يقرأ ويشير بقراوته الى جسده واما كانت اشارته بامارة يده على موضع الالام او على اعضائه ان كان جميع جسده اما ويكون بان يجمع يديه فيقرأ فيها ثم يمسح بها على موضع الالام قوله فلما اشد وجهه تريد ضعيف عن القراءة وعن القراءة في يديه قالت عائشة فكننت انا اقرأ عليه ١٣ **قوله** ارقبها بكسر الهمزة والخطاب لليهودية بكتاب الله اى التوراة وروى بزنة المتكلم فالمراد بالكتاب القرآن قال المازرى جميع الرقى جائز اذا كان بكتاب الله وبدكره ومنه عنها اذا كانت باللغة العجمية او بما لا يدرك معناها واختلفوا فى رقية اهل الكتاب فجوزها ابو بكر وكرهه مالك خوفا ان يكون مما بدله ١٤ **قوله** اصابه جرح فاحقق الجرح الدريد والله اعلم بذلك فاحذر ذلك به وخيف عليه منه وان الجرح دمه فارجلين من بني امار لمعا لهما ١٥

له قوله انزل الله واء الح الادواء جميع داء وهو المرض والا نزال التقدير وقيل يحتمل ان يكون انزال علم ذلك على لسان الملك وفيها ارد من انكسر التلاوى من غلاة الصوفية **عنه قوله** من الذبحة بضم الذال وفتح الموحدة وقد تسكن وحجم يعرض في الحلق من الدم وقيل قرصة تظهر فيه فيفسد معها ويتقطع النفس فيقتل كذا في النهاية **عنه قوله** وبين حببها وهو ما يكون منفردا من الثوب كالطوق والكم **عنه قوله** اذا اعمد الرجل المريض خاض الرحمة يريد والله اعلم عظم اجر العيادة للمريض وقد امر النبي صلى الله عليه وسلم بعيادة المريض وتباعد الجنازة في وقت قوت فيه او نحو هذا يحتمل ان يريد به قوت **عنه قوله** لا عدوى اي لا معاودة لعلة ولا سرارية لها من صاحبها الى غيره **عنه قوله** ٤٢١

وفي الطب خير يا رسول الله فرغم زيدان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انزل الله واء الذي انزل الادواء مالک عن يحيى بن سعيد قال بلغني ان سعد بن زرارة اکتوى في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم من الذبحة فمات مالک عن نافع بن عبد الله بن عمر اکتوى من اللقوة ورقى من العقرب الغسل بالماء من الحصى مالک عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر ان اسماء بنت ابى بكر الصديق كانت اذا اتيت بالمرأة قد حمت تدخولها اخذت الماء فصبته بيدها وبئنه حببها وقالت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر ان نبرد لها بالماء مالک عن هشام بن عروة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الحصى من فيمهم فابردوها بالماء عيادة المريض والطيرة مالک انه بلغه عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا عاد الرجل لمريض خاض في الرحمة حتى اذا قد عنته قرت فيه او نحو هذا مالک انه بلغه عن بكير ابن عبد الله بن الاشج عن ابن عطية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا عدوى ولا هام ولا قصر ولا يحل لمريض على المصير ولا يحل لمصير حيث شاء فقالوا يا رسول الله وما ذاك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اذ في السنة في الشعر مالک عن ابى بكر بن نافع عن ابيه نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر باحقاء الشوارب واعفاء الحصى مالک عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف انه سمع معاوية بن ابى سفيان عام حج وهو على المنبر وتناول قصعة من شعر كانت في يد حرسى يقول يا اهل المدينة اين علم انكم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذه ويقول انما هلكت بنو اسرائيل حين اتخذ هذه نساء هم مالک عن زيار بن سعد عن ابن شهاب انه سمعه يقول لرجل سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناصيته ما شاء الله ثم فرق بعد ذلك قال مالک ليس على الرجل ينظر الى شعر امرأته ابنه او شعر امرأته باس مالک عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يكره الاختصاص ويقول فيه ثم ام الخلق مالک عن صفوان بن سليمان انه بلغه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ناولوا كفا لبيته له او اخيرة في الجنة كهاتين اذا اتقى و اشار بأصبعيه الوسطى والى تلى لايها ام اصل الشعر مالک عن يحيى بن سعيد ان ابا قتادة الانصاري قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان لي عجة فارجلها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعرو

فيؤذيه بذلك قال ولكنه عندى منسوخ بقوله صلى الله عليه وسلم لا عدوى قال القاضي ابو الوليد وهذا الذى قاله عيسى بن دينار في نظر لان قوله صلى الله عليه وسلم لا عدوى ان كان بمعنى الخبر والتكذيب يقول من يعتقد العدوى فلا يكون ناسخا وان كان بمعنى النهي يريد لا تكرر داء دخول البعير الجرح بين الكمين الجربة ولا تمنعوا ذلك ولا تمنعوا منه فاننا لا نعلم لها قال اولوا وان تعلقنا بالظاهر فقوله صلى الله عليه وسلم لا عدوى في اول الحديث فقال ان يكون ناسخا لما ورد بعده او لا لا بد من ذلك لان الناسخ انما يكون نسخا لحكم قد ثبت قبله وقال يحيى بن عيسى في المزملة سمعت ان تفسيره في الرجل يكون به في الجذام فلا ينبغي ان يحل محله العجيب معه ولا ينزل عليه يؤذيه لانه وان كان لا يعدى فانفس تنفر منه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اذى فلنذا تنبيه انه انما نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك لا اذى لا للعدى كما واما العجيب فلينزل محله المريض ان صبر على ذلك واحتملته نفسه قبل له ولم يرد بهذا ان يأتى الرجل بالبله او غنمه الجربة فيحل به المودة على العجيب الماشية **عنه قوله** باحقاء اي باستيصاله او بازالة ما كان على الشفتين وعلى الاوى اقصر صاحب النهاية **عنه قوله** بالكم شعر الجدين والذن **عنه قوله** قمعة بضم القاف وتشديد الصاد ما اقبل على الجبهة من شعر الرأس والمراد طهنا قطع من الشعر **عنه قوله** حرس منسوب الى الحرس وهو واحد الحراس اي واحد من خدمه الذى يحرسونه **عنه قوله** اتخذ هذه نساءهم وصلتها بأشعارهم **عنه قوله** سدل اي ترك شعر ناصيته على جبهته قال النووي ناولوا المراد ارساله على الجبين واتخاذ كقامصة يقال سدل شعرة وثوبه اذا اردل ولم يضم جوانبه **عنه قوله** ثرفق اي التفت شعرا رأسه الى جانبى رأسه فلم يترك منه شيئا اى جهة **عنه قوله** لا اختصاء

والهام قال النووى بتخفيف الميم على المشهور وقيل بتشديد ها وفيها تأويلان احدهما ان العجيب كان يتقاهما وقيل من من طير الليل وقيل هي البومة وثانيها كانت العرب يستقلان عظام الميت وقيل تنقل هامة بطير على كنه قوله ولا صغر يقتضين قيل كانت يقتضون في البطن اية ثم عند الجوع ودينا قلت اجها فكانت تراها اعدى من الجرب يحمله قوله ولا يحل لمهن على المعصم المهن ذو الماشية المرضية والمعصم ذو الماشية المعصمة معصية النعم من نخل الرجل بالبله او غنمه الجربة فيصل بها على ماشية معصية

له قوله غيلة بالنون والخاء المحجمة كهيئة مولاة عائشة ؓ قاموس كله قول له ان ابا بكر كان يصبغ يوم غديره صلى الله عليه انه كان يغضب بالحناء والكتم اخرج به الشيخان يعني مخلوطا يدل على ذلك حرف الواو وما في مسلم ان ابا بكر كان يغضب بالحناء والكتم وعمر بالحناء وحده ؓ مر كله قوله وليس على الناس فيه ضيق قلت اختلف اهل العلم سلفا وخلفا في انه هل الخضاب احكام تركه اولى فذهب جميع الى الاول مستدلين بحديث الى هيريرة ان اليهود والنصارى لا يصبغون فخالفوه اخرج به الشيخان والنسائي وغيرهم ومجديث الى امامة قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على مشيخة من الانصار يبعثونهم فقال يا معشر الانصار سمعوا واوصفوا واخافوا اهل الكتاب اخرج به احمد بسند حسن ولهذا خضب الحسن والحسين وجميع كثير من كبار الصحابة ومالي كثير من العلماء الى ان ترك الخضاب ٤٢٢ اولى بحديث عمرو بن شعيب عن ابيه

اكرمها فكان ابوقتا دة ربما دهنها في اليوم مرتين لما قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم واكرمها مالك عن زيد بن اسلم ان عطاء بن يسار اخبره قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فدخل رجل ثائر الرأس والحية فاشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ان اخرج كانه يعني اصلاح شعر رأسه وحبيته ففعل الرجل ثم رجع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس هذا خيرا من ان يأتى احدكم ثائر الرأس كانه شيطان ما جاء في صبغ الشعر مالك عن يحيى بن سعيد قال قال خبرني محمد بن ابراهيم التيمي عن ابي سلمة بن عبد الرحمن ان عبد الرحمن بن الاسود بن عبد يغوث قال وكان جليسا لهم وكان ابيض الرأس واللحية فغدا عليهم ذات يوم وقد حمى بها قال فقال له القوم هذا احسن فقال ان امي عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ارسلت الى البارحة جارية غيلة فاقمت على الاصبغ و اخبرني ان ابا بكر الصديق كان يصبغ قال مالك في صبغ الشعر بالسواد لم اسمع في ذلك شيئا معلوما وغير ذلك من الصبغ احبالي قال وترك الصبغ كله واسمع ان شاء الله وليس على الناس فيه ضيق قال مالك وفي هذا الحديث بيان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصبغ ولو صبغ رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسلت عائشة بذلك الى عبد الرحمن بن الاسود ما يؤمر به من التعوذ عند النوم وغيره مالك عن يحيى بن سعيد قال بلغني ان خالد بن الوليد قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني اروع في منامى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم قل اعوذ بالله وبكلمات الله التامة من غضبه وعقابه وشر عباده ومن هفوات الشيطان وان يحضرون مالك انه قال شري برسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى غفريتا من الجن يطلبه بشعلة من نار كلما التفت رسول الله صلى الله عليه وسلم رآه فقال جبريل افلا عليك كلمات تقولهن اذا انت قلت من طفئت شعلته وخرفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لي فقال جبريل قل اعوذ بوجه الله الكريم وبكلمات الله التامة التي لا يجاوزها برولا فاجر من شئ ما ينزل من السماء ومن شئ ما يعرج فيها وشئ ما ذرأ في الارض وشئ ما يخرج منها ومن فتن الليل والنهار ومن طوارق الليل والنهار الا طارقا يطرق بخير يا رحمن مالك عن سهيل بن ابى صالح عن ابيه عن ابي هريرة ان رجلا من اسلم قال ما نمت هذه الليلة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من اى شئ فقال لدغني عقرب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما انتك لو قلت حين امسيت اعوذ بكلمات الله التامة من شئ ما خلق لم

عن حماد بن عوف عن ابن شاذب شعبة فبى له نو الا ان يتفها او يغضبها هكذا رواه الطبراني و آخره الترمذي و ابن ماجه من حديث كعب بن مرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شاذب شعبة في الاسلام كانت له نورا يوم القيامة و اخرج به الترمذي من حديث عمرو بن عبسة ايضا وقال صحيح و اخرج الطبراني من حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكثر تغيير الشيب ولهذا لم يغضب على وسامة بن الزكوة والى بن كعب وجميع من كبار الصحابة و اخرج الدارقطني في الاخبار والادلة على خلافه بان الامور يكون شيبه مستشعا فيسقب له الخضاب ومن كان بخلافه فلا يستقب في حقه ؓ كله قوله لا ارسلت عائشة بل ولو صبغ لي صلى الله عليه وسلم لكان ذكر صبغه صلى الله عليه وسلم اخرج في اولى من ذكر الى بكر وقد نفاه انس من رواية قتادة بن ملح قلت وقد انكر انس كونه صلى الله

عليه وسلم صبغ فقال ابن عمر انه رآه يصبغ بالصفرة وقال ابو روثبة اتيت النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم عليه برمان اخضران وله شعر قد علاه الشيب وشيبة مخضوب بالحناء رواه الحاكم واهب السلف وسئل ابو هريرة هل خضب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم رواه الترمذي وجميع ما به صبغ في وقت وتزيك في معظم الاوقات فاحذر كل ما رأى ويمكن ان يقال من نفى الصبغ نفى صبغ الدوام والاعطية ومن اثبتته اراد اثباته بطريق الندر فلا منافاة حال الترمذي في الشاذل لان الروايات العجيبة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصبغ الشيب الى ان يظهره البياض في شعرا كغيره بحيث يحتاج الى الخضاب ؓ شبه قوله بكلمات الله التامة قال النووي معناه الكلمات التي لا يدخلها نقص ولا عيب وقيل النافيات قال المظهر الكلمات التامة اسماء و صفاته وقيل لانه القرآن ؓ مر كله قوله هرات بضم الهاء وفتح الميم جمع هرة من الهزم وهو الخفس والغزير ؓ محله كله قوله امرى الامراء السير في الليل والمراد ههنا عروجه صلى الله عليه وسلم الى السموات بالليل ؓ شبه قوله غفريت فعليت من العفرك بغير العين بمعنى الخشب ؓ شبه قوله يطرق اصله الدق

الاصح في هذا الباب على ما في نسخة الترمذي

له قول له لعلالي اليوم اي اعظمتي وطاعتي لا للدين يا الله قول له او عن ابي هريرة وفي الصحيحين عن طريق عبد الله عن جبيب عن حفصة عن ابي هريرة من غير شك له قول له شاب نشأ خصبه لكونه مظنة غلبة الشهوة ومثله الشابة ابتداء عمره في العبادة لا في العصبية ١٢ كشف المغشأ له قول له غالباً عن الناس والالتفات الى ما سواه ١٣ له قول له ورجل دعه ذات حسب وجمال يريد والله اعلم وعنه الى نفسها ويجعل ان يريد على وجه النكاح ويعرف انه لا يقوم بما يجب ويجعل ان تدعوه الى غيرة لك ما لا يلح فيمتنع منه ويخص صلى الله عليه وسلم ذات الشرف والجمال لا الناس فيما اجتمعت لها هاتان الصفتان ارغب وعلينا احسن فاذا قال اني اخاف الله كان امتناً على اخافه الله عز وجل وايثاراً لما عند الله تعالى ويجعل ان يريد بقوله صلى الله عليه وسلم ١٤

قول له اذا احب الله العبد محبة الله عز وجل للعبد معناها ان يريد ان ياتيه وقوله لجبرئيل عليه السلام قد احببت فلانا فاحبه ليحتمل والله اعلم ان يكون ذلك على معنى ان يكونا متحابين في الله فان جبرئيل يحبه الله وذلك للرجل يحب الملائكة واهل الطاعة اجمعين واهل الكفر يعادون جبرئيل عليه السلام قوله ثم ينادي في اهل السماء ليحتمل ان ينادي جبرئيل في اهل السماء ويجعل ان يريد ان الله تبارك وتعالى يقول ذلك لاهل السماء كما يقوله لجبرئيل او يأمر من ينادي فيهم بذلك ثم يوضع له القبول في الارض يريد المحبة في الناس ١٥ له قول له براق الشنايا يريد ابيض الشعر حسنه وقيل معناه كبر السن ثم طلق الوجه والاول اظهر قوله واذا الناس معه يريد والله اعلم ربه واليه النظر فيه والتفكير له في تصحيحه ما رآه من اقوالهم ما يري ربه فيهم من قوله يريد بهدون عز ذلك الا خلا لا يخالقوا في اتباع قوله ١٦ له قول له استأنا اليه القياؤ او صدروا عن قوله الصدور بالحركة رجوع للصدرين مقصد ١٧ له قول له هربت يتشدد الجهم اي اتيت في الجهم اي نصف النهار ١٨ له قول له فقال الله بالمد والجهر قال السيد الشريف في حاشية المفتوح هربت الاستغنام وقعت بدلا عن حرف القسم ويجب الجرم بها وقال الطيبي قيل بالنصب اي انقسم بالله فذفت الجرم اوصل الفعل انتهى ١٩ له قول له المتبازلين اي الذين

تضرك ما لك عن سمي مولى ابي بكر عن القعقاع بن حكيم ان كعب الاحبار قال لولا كلمات اقول من لم جعلتني ليهود حارافقيل له وما هن فقال عوذ بوجه الله العظيم الذي ليس شيء اعظم منه وبكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر وباسماء الله الحسنى كلها ما علمت منها وما لم اعلم من شرمها خلق وبرأ ذرأها جاء في المتحابين في الله ما لك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر عن ابي الحباب سعيد بن يسار عن ابي هريرة انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تبارك وتعالى يقول يوم القيمة ان المتحابون لجلالي اليوم اظلمهم في ظلي يوم لا ظل الا ظلي ما لك عن خبيب بن عبد الرحمن الانصاري عن حفص بن عاصم عن ابي سعيد الخدري وعنه ابي هريرة انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله امام عادل وشاب نشأ في عبادة الله ورجل قلبه معلق بالمسجد اخرجه منه حتى يعود اليه ورجلان تحابا في الله اجتمعا على ذلك وتفرقا عليه ورجل ذكر الله خاليا من قلبه ففاضت عيناه ورجل دعه ذات حسب جمال فقال اني اخاف الله رب العالمين ورجل تصدق بصدقة فاخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ما لك عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا احب الله العبد قال لجبرئيل يا جبرئيل قل احببت فلانا فاحبه فيحبه جبرئيل ثم ينادي في اهل السماء ان الله قد احب فلانا فاحبوه فيحبه اهل السماء ثم يوضع له القبول في الارض فاذا ابغض الله العبد قال ما لك لا احسبه الا انه قال في البغض مثل ذلك ما لك عن ابي حنيفة ابن دينا عن ابي ادريس الخولاني انه قال دخلت مسجد دمشق فاذا فتى شاب براق الشنايا واذا الناس معه اذا اختلفوا في شيء استندوا اليه وصدروا عن قوله فسألت عنه فقيل لي هذا معاذ بن جبل فلما كان الغد هجرت فوجدته قد سبقني بالتهجير ووجدت يصلي فانتظرت حتى قضى صلاته ثم جئته من قبل وجهه فسلمت عليه ثم قلت والله اني لاحبك الله فقال الله قال فقلت الله فقلت الله قال فاخذ بجوذي في فخذني اليه وقال بشر فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله تبارك وتعالى وجبت محبتي للمتحابين في والمتحابين في والمتزاوين في والمتبازلين في ما لك انه بلغه عن عبد الله بن عباس انه كان يقول يقصد والتؤدة وحسن السميت جزء من خمسة وعشرين جزءا من النبوة ما جاء في الرؤيا ما لك عن اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة الانصاري عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

له قول له المقصد هو التوسط في الامور طلبا لا لغيره وعدم مجاوزة الحد ٢٠ له قول له والتؤدة بضم الفوقية وفيم الهمة الثانية او السكون ٢١ له قول له في الرؤيا في الكشف الرؤيا بمعنى الرؤية لانها محسنة بما كان منها في المنام دون اليقظة فلا جرم فرق بينهما بجر في التانيث قال لواحد الرؤيا مصدر كالشئ الا انه لما صار اسما لهذا التخييل في المنام جرى مجرى الاسماء قال النورى مقصود مهجوزة ويجوز ترك هـ ما تخفيا كلفا واما قل الماندى مذهب هـ السنة ان حقيقة الرؤيا خلق الله في قلب النائم اعتقادات تخلقها في قلب اليقظان وخلقها في المنام ثم يدل على امور او يلحقها ثاني الحال كالغيم على المطر ذكره الطيبي ٢٢

سأله قوله الرؤيا الحسنة لمحتل والله أعلم ان يريد به الصادقة ويحتل ان يريد به المباشرة وقوله صلى الله عليه وسلم جزء من ستة وعشرين جزءا من النبوة وصفا بأنها جزء من النبوة لما كان فيها من الانباء بما يكون في المستقبل على وجه يصح ويكون من عند الله عز وجل وقوله من ستة واربعين جزءا اقل معنى هذه التسمية ان مدة نبينا صلى الله عليه وسلم كانت ثلاثا وعشرين سنة منها ستة اشهر كانت نبوته بالرؤيا وستة اشهر من تلك وعشرين سنة جزء من ستة واربعين جزءا من النبوة وقيل انها جزء من النبوة على وجه لم يطلع عليه احد ودوى من خمسة واربعين جزءا من النبوة وروى جزء من سبعين جزءا من النبوة فيحتل ان يكون ذلك اختلافا من الرواية وحديث انس والى هريرة ثبت من سائر الاحاديث ويحتل ان يجمع بينهما فيحصل جزء من ستة واربعين جزءا من النبوة وجزء من سبعين جزءا من النبوة ويحتل ان يريد من ستة واربعين رؤيا المؤمن

وقسمين يريد به رؤيا الناس والله أعلم
سأله قوله الرؤيا الصالحة لمحتل والله أعلم ان يريد به الصادقة ويحتل ان يريد به المباشرة وقوله صلى الله عليه وسلم جزء من ستة واربعين جزءا من النبوة وصفا بأنها جزء من النبوة لما كان فيها من الانباء بما يكون في المستقبل على وجه يصح ويكون من عند الله عز وجل وقوله من ستة واربعين جزءا اقل معنى هذه التسمية ان مدة نبينا صلى الله عليه وسلم كانت ثلاثا وعشرين سنة منها ستة اشهر كانت نبوته بالرؤيا وستة اشهر من تلك وعشرين سنة جزء من ستة واربعين جزءا من النبوة وقيل انها جزء من النبوة على وجه لم يطلع عليه احد ودوى من خمسة واربعين جزءا من النبوة وروى جزء من سبعين جزءا من النبوة فيحتل ان يكون ذلك اختلافا من الرواية وحديث انس والى هريرة ثبت من سائر الاحاديث ويحتل ان يجمع بينهما فيحصل جزء من ستة واربعين جزءا من النبوة وجزء من سبعين جزءا من النبوة ويحتل ان يريد من ستة واربعين رؤيا المؤمن

قال الرؤيا الحسنة من الرجل لصالح جزء من ستة واربعين جزءا من النبوة ما لك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يمثل ذلك ما لك عن اسحاق بن عبد الله ابن ابى طلحة عن زفر بن صعصعة بن مالك عن ابيه عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا انصرف من صلاته الغداة يقول هل رأى احد منكم الليلة رؤيا ويقول ليس بقى بعدكم من النبوة الا الرؤيا الصالحة ما لك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لن يبق بعدى من النبوة الا المبشرات فقالوا وما المبشرات يا رسول الله قال الرؤيا الصالحة يراها الرجل لصالح او ترى له جزء من ستة واربعين جزءا من النبوة ما لك عن يحيى بن سعيد عن ابى سلمة بن عبد الرحمن انه قال سمعت ابا قتادة بن ربعي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان فاذا رأى احدكم الشئ يكرهه فلينفث عن يساره ثلاث مرات وليتعوذ بالله من شرها فانها لن تضره ان شاء الله قال بوسلمة ان كنت لأرى الرؤيا هي انقل على من الجبل فلما سمعت هذا الحديث فما كنت ابا ليها ما لك عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان يقول في هذه الآية لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة قال هو الرؤيا الصالحة يراها الرجل وترى له ما جاء في الترمذي ما لك عن موسى بن ميسرة عن سعيد بن ابى موسى الاشعري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أحب بالنرد فقد عصى الله ورسوله ما لك عن علقمة بن ابى علقمة عن امه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انه بلغها ان اهل بيت في دارها كانوا يسكنون فيها وعندهم نرد فامرسل اليهم لئلا يخرجوها لافخرجكم من داري وانكرت ذلك عليهم ما لك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان اذا وجد احدا من اهله يلعب بالنرد ضربه وكسرها قال يحيى وسمعت ما لك يقول لا خير في الشطرنج وكسرها وسمعت يكره اللعب بها وبغيرها من الباطل ويتلو هذه الآية فماذا بعد الحق الا الضلال العمل في السلام ما لك عن زيد بن اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليسلم الراكب على لما شئ واذا سلم من القوم واحد اجرا عنهم ما لك عن وهب ابن كيسان عن محمد بن عمرو بن عطاء انه قال كنت جالسا عند عبد الله بن عباس فدخل عليه رجل من اهل اليمن فقال سلام عليكم ورحمة الله وبركاته ثم زلذ شيئا مع ذلك ايضا قال ابن عباس وهو يومئذ قد ذهب بصره من هذا قالوا هذا اليمانى الذى يخشاك فعرفوه اياه قال فقال ابن عباس

وبسعين يريد به رؤيا الناس والله أعلم
سأله قوله الرؤيا الصالحة لمحتل والله أعلم ان يريد به الصادقة ويحتل ان يريد به المباشرة وقوله صلى الله عليه وسلم جزء من ستة واربعين جزءا من النبوة وصفا بأنها جزء من النبوة لما كان فيها من الانباء بما يكون في المستقبل على وجه يصح ويكون من عند الله عز وجل وقوله من ستة واربعين جزءا اقل معنى هذه التسمية ان مدة نبينا صلى الله عليه وسلم كانت ثلاثا وعشرين سنة منها ستة اشهر كانت نبوته بالرؤيا وستة اشهر من تلك وعشرين سنة جزء من ستة واربعين جزءا من النبوة وقيل انها جزء من النبوة على وجه لم يطلع عليه احد ودوى من خمسة واربعين جزءا من النبوة وروى جزء من سبعين جزءا من النبوة فيحتل ان يكون ذلك اختلافا من الرواية وحديث انس والى هريرة ثبت من سائر الاحاديث ويحتل ان يجمع بينهما فيحصل جزء من ستة واربعين جزءا من النبوة وجزء من سبعين جزءا من النبوة ويحتل ان يريد من ستة واربعين رؤيا المؤمن

من لعب بالنرد والنرد نوع من اللعب مثله شغل وقوله فقد عصى الله اخبرنا لعب بها عاصم بن مولى خزيمة بن كعب بن مالك عن ابيه عن ابى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من لعب بالنرد ولا يشطر فمعه ما لك عن اسحاق بن عبد الله ابن ابى طلحة عن زفر بن صعصعة بن مالك عن ابيه عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا انصرف من صلاته الغداة يقول هل رأى احد منكم الليلة رؤيا ويقول ليس بقى بعدكم من النبوة الا الرؤيا الصالحة ما لك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لن يبق بعدى من النبوة الا المبشرات فقالوا وما المبشرات يا رسول الله قال الرؤيا الصالحة يراها الرجل لصالح او ترى له جزء من ستة واربعين جزءا من النبوة ما لك عن يحيى بن سعيد عن ابى سلمة بن عبد الرحمن انه قال سمعت ابا قتادة بن ربعي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان فاذا رأى احدكم الشئ يكرهه فلينفث عن يساره ثلاث مرات وليتعوذ بالله من شرها فانها لن تضره ان شاء الله قال بوسلمة ان كنت لأرى الرؤيا هي انقل على من الجبل فلما سمعت هذا الحديث فما كنت ابا ليها ما لك عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان يقول في هذه الآية لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة قال هو الرؤيا الصالحة يراها الرجل وترى له ما جاء في الترمذي ما لك عن موسى بن ميسرة عن سعيد بن ابى موسى الاشعري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أحب بالنرد فقد عصى الله ورسوله ما لك عن علقمة بن ابى علقمة عن امه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انه بلغها ان اهل بيت في دارها كانوا يسكنون فيها وعندهم نرد فامرسل اليهم لئلا يخرجوها لافخرجكم من داري وانكرت ذلك عليهم ما لك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان اذا وجد احدا من اهله يلعب بالنرد ضربه وكسرها قال يحيى وسمعت ما لك يقول لا خير في الشطرنج وكسرها وسمعت يكره اللعب بها وبغيرها من الباطل ويتلو هذه الآية فماذا بعد الحق الا الضلال العمل في السلام ما لك عن زيد بن اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليسلم الراكب على لما شئ واذا سلم من القوم واحد اجرا عنهم ما لك عن وهب ابن كيسان عن محمد بن عمرو بن عطاء انه قال كنت جالسا عند عبد الله بن عباس فدخل عليه رجل من اهل اليمن فقال سلام عليكم ورحمة الله وبركاته ثم زلذ شيئا مع ذلك ايضا قال ابن عباس وهو يومئذ قد ذهب بصره من هذا قالوا هذا اليمانى الذى يخشاك فعرفوه اياه قال فقال ابن عباس

له قوله انتهى الى البركة وذلك لا يستقيم اقسام المطالب السلامة من المضار وحصول المنافع وشباتها فالزيادة عليها تطويل بلا طائل وبه اخذ الحنفية لا يزيد الرد على بركاته كما في الدر المختار رحمه قال عند فاذا قال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فليكف فان اتابع السنة افضل لان العمل بالكثير في يدمة ليس خيرا من عمل قليل في سنة وظاهره ان الزيادة على وبركاته خلاف السنة مطلقا **سنة قوله** اما المتخالة بالجمع وتشديد اللام اي المستنة في النهاية فحالت اي كسنت وكبرت **سنة قوله** السام الموت والفة منقلبة عن واو **سنة قوله** فقل عليك بلا او بجمع رواة المؤطا وعند البخاري بالواو وجاءت الاحاديث في صحيح مسلم بخلافها وثابتها وهو اكثر قال النووي الصواب جواز الحذف والاثبات وهو اجوز ولا مفسد فيه لان السام هو الموت وهو عليا و **سنة قوله** كشف المغطاء اشفاق الرحمن **سنة قوله** سلمنا يقتضي بان الوارد على القوم بيد وهم

كما يسلم الماشي على القاعد قوله فرجة في الحلقة فجلس فيها فجلس ان يراها في موضع فجلس اليه ويجعل ان يراها في موضع لا يخطئ اليه فجلس احد الرجلين فيها حرصا على القرب من النبي صلى الله عليه وسلم في اخذ عنه و جلس الاخر خلف القوم واو بر الثالث ذاهبا زاهدا في الخبر قوله الا اخبركم الخبرين والله أعلم من يخبرهم عن مقامهم في الجنة وهم لا يغيرون فاما التي خفيت عليهم فاما ظاهرها فعملهم فقد رآه من حذر ويجعل ان يقيدهم الاخبار عما لهم عند الله تعالى في جزاء على فعلهم **سنة قوله** وسلوحة حالية من مفعول سمع **سنة قوله** فيغد ومعه الى السوق اي بينه وبين السوق مع ابن عمر صاحب حال السوق **سنة قوله** على سقاط بتشديد القاف هو الذي يبيع سقط المتاع وردية **سنة قوله** وانت لا تقف على البيع بفقر الباء وشد التحية المكسورة مثل الباء ثم لا تقف على البيع لتشتري وتبيع ولا تسأل عن السلم بكسر ففتح معر سلعة المتاع الذي معر البعير ولا تسأوم من مساومة اي لا تسأل عن قيمة السلعة وما يتعلق بها ولا تجلس في مجالس السوق اي تنتظر

ان السلام انتهى الى البركة قال يحيى سئل مالك هل يسلم على امرأة فقال ما المتخالة فلا اكره ذلك واما الشابة فلا احب ذلك ما جاء في السلام على اليهود والنصارى مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اليهود اسلم عليكم احدهم فاما يقول السام عليكم فقل عليكم سئل مالك عن سلم على يهودي او نصراني هل يستقبله ذلك فقال لا جاء مع السلام مالك عن اسحاق بن عبد الله بن ابى طلحة عن ابي هريرة مولى عقيل بن ابي طالب عن ابي واقد الليثي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بينا هو جالس في المسجد والناس معه اذ اقبل نفر ثلثة فاقبل ثنان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذهب واحد فلما وقفا على رسول الله صلى الله عليه وسلم خلفهم واما الثالث فادبر ذاهبا فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا اخبركم عن نفر الثلاثة اما احدهم فأوى الى الله فأواه الله واما الاخر فاستحميا فاستحميا الله منه واما الاخر فاعرض فاعرض الله عنه مالك عن اسحق بن عبد الله بن ابي طلحة عن انس بن مالك انه سمع عمر بن الخطاب وسلم عليه رجل فرد عليه السلام ثم سأل عمر الرجل كيف انت فقال حمد ليك الله فقال عمر ذلك الذي اردت منك مالك عن اسحق بن عبد الله بن ابي طلحة ان الطفيل بن ابي بن كعب اخبره انه كان يأتى عبد الله بن عمر فيغد معه الى السوق قال فاذا غدا ونا الى السوق لم ير عبد الله بن عمر على سقاط ولا على صاحب بيعة ولا مسكين ولا احدا اسلم عليه قال لطفيل فجيئت عبد الله بن عمر يوما فاستنعتني الى السوق فقلت له وما تصنع في السوق وانت لا تقف على البيع ولا تسأل عن السلم ولا تسوم بها ولا تجلس في مجالس السوق قال واقول جالس بنا ههنا نتحدث قال فقال لي عبد الله بن عمر يا با بطن و كان الطفيل ذا بطن انما نخدو ومن اجل السلام نسلم على من لقينا مالك عن يحيى بن سعيد ان رجلا سلم على عبد الله بن عمر فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والغايات والرائحات فقال له عبد الله بن عمر وعليك الفاكهة كره ذلك مالك انه بلغه انه قال يستحب اذا دخل البيت غير المسكون يقول سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين باب في الاستئذان مالك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل له رجل فقال يا رسول الله استأذن على امي فقال نعم فقال للرجل اني معها في البيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استأذن عليها فقال للرجل اني خادما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استأذن عليها التحبان

الى من يمر بها ويصام فيها واذا كذ لك فما يخرجك الى السوق بل هو عتج اجلس بنا ههنا نتحدث في امور ديننا ودنيانا ولا نذهب الى السوق **سنة قوله** وانت لا تقف على البيع اي لا تقف عليه واغرب من فسرهما بأنه لا شعورك في البيع **سنة قوله** استأذن على امي بقدر همة الاستئذان **سنة قوله** فقال الرجل اني معها في البيت يعني انا وامى يكونان في بيت واحد والاستئذان انما امر به في غير بيته فكانه اراد بذلك هذا شريفا كرهه لها الاطلاع على علة شرعية الاستئذان في مثل هذا وقصلا التحفيف التصبر الاستئذان في كل مرة فنه النبي صلى الله عليه وسلم على علة شرعية يقول احب ان تراها امى امى عريانة ها مستفهام انكارى يعني اذ لم تحبه فان دخلت عليها بلا اذن فلعلها عند ذلك تكون عريانة فتراها كذ لك **سنة قوله** في البيت كانه يعني ان الاستئذان انما يكون لاجنبى يدخل احيانا **سنة قوله**

سأله قوله فاستأذن ثلاثا وفي مسلم قال أبو هريرة أني عمر فقال السلام عليكم هذا عبد الله بن قيس يستأذن فقرأ بأذن له فقال السلام عليكم هذا أبو موسى فلما أذن له فقال سلام عليكم هذا الأشعري ثم رجع ما في البخاري فكانه وحيد مشغولا فرجع ١٢ **سأله قوله** لأن لم تأتني لأعطي من الزجر والوعيد عن التسامح في حديث النبي صلى الله عليه وسلم وقد كان يقولوا قالوا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وأنا شريككم قبل معناه وأنا شريككم في الزجر قال مالك معناه وأنا شريككم في التقليل وقوله أما في أمرتكم ولكني خشيت أن يتقولا للناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم يحفل بن يكون الوجه والزجر غير أن إذا كان هو عند غيرهم ويحتمل أن يكون الوعيد له حين أظهر إلى الامام أموريهم فيه غيره ويمتن منه ولا يمكن أن يفصل فيه بين المتهم وغيره فكان الحكم فيه منع الجميع كالمع من الذرائع ١٣ **سأله قوله** التثنية للعاطس ٤٢٢ ان يقال له يرحمك الله وكان أصله

إزالة الشبهة فاستعمل الدعاء بالخير لتعني ذلك قاله البيهقي وفي النهاية التثنية بالشين والسين الداء للعاطس بالخبر والبركة ١٢ **سأله قوله** فشتمته بتشديد الميم لم يوافقوا أي أجهه بريحك الله ١٣ **سأله قوله** مضمونك أي مذكور من الضمائر بالضم الزكاة يقال ضمته الله وأزكته والقاسم أن يقول فهو مضمون ومذكور ولكن جاء على ضمتك وأزكته قاله في النهاية ١٤ **سأله قوله** قال يرحمنا الله اختلافوا في رد العاطس على المصمت فقيل يقول يرحمكم الله ويصلح بآلهم وقيل يضر الله لنا ولكم وقال مالك والشافعي يقرئ بين هذين وهذا هو الصواب فقد صحت الأحاديث بهما قاله النووي ١٥ **سأله قوله** التماثيل جمع تماثيل بالكسر وهي الصورة ١٦ **سأله قوله** الشفاء بكسر الشين لغة والفاء من عبد الله بن عبد شمس بن خلف اسمه بالياء **سأله قوله** نعوذ بهلة مستأنفة بسبب الدخول أو حاله ١٧ **سأله قوله** أن الملازمة هو ما في كل ملك وقيل المراد ملازمة الوصي قاله ابن عبد البر وقال النووي هو ملازمة يطوفون بالرحمة والمستغفرون أما المحفظة فلا يفارقونها بحال لأنهم مأمورون بحفظ أعمالهم ١٨ **سأله قوله**

تراها عريانة قال لا قال فاستأذن عليها مالك عن الثقة عندنا عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري عن أبي موسى الأشعري أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاستيذان ثلاث فان أذن لك فادخل والا فارجع مالك عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن وعن غير واحد من علماءهم أن أبا موسى الأشعري جاء يستأذن على عمر بن الخطاب فاستأذن ثلاثا ثم رجع فأرسل عمر بن الخطاب في ثوبه فقال مالك لم تدخل فقال أبو موسى الأشعري سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الاستيذان ثلاث فان أذن لك فادخل والا فارجع فقال عمر بن الخطاب ومن يعلم هذا لئن لم تأتني بمن يعلم هذا لافعلن بك كذا وكذا فخرج أبو موسى حتى جاء مجلسا في المسجد يقال له مجلس الانصار فقال في خبرت عمر بن الخطاب اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الاستيذان ثلاث فان أذن لك والا فارجع فقال لئن لم تأتني بمن يعلم هذا لافعلن بك كذا وكذا فان كان سمع ذلك أحد منكم فليقم معي فقالوا لأبي سعيد الخدري قوم معه وكان أبو سعيد أصغرهم فقام معه فاخبرته عن الخطاب فقال عمر لابي موسى ما اني أمرتكم ولكني خشيت أن يتقولا للناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم التثنية في العطاس مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان عطس فتثنته ثمران عطس فتثنته ثمران عطس فتثنته ثمران فقل له أنك مضمونك قل عبد الله بن أبي بكر لا أدري أبدا لثلاثة والأربعة مالك عن نافع ابن عبد الله بن عمر كان إذا عطس فقيل له يرحمك الله قال يرحمنا الله وأياكم ويغفر لكم ولكم ما جاء في الصور والتماثيل مالك عن اسمعيل بن عبد الله بن أبي طلحة أن رافع بن اسحق مولى الشفاء أخبره قال دخلت أنا وعبد الله بن أبي طلحة على أبي سعيد الخدري فقال لنا أبو سعيد أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه تماثيل ونصب أو يرشق اسماء ولا يدركها قال أبو سعيد مالك عن أبي النضر عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن رجل عن أبي طلحة الأنصاري قال فوجد عند سهل بن حنيف فدا أبو طلحة أنسا فأنزع فخطا من تحته فقال له سهل بن حنيف لم تنزع قال لأن فيه تصاوير وقد قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قد علمت فقال سهل لم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما كان رقما في ثوب قال بلى ولكنه أطيب لنفسه مالك عن نافع عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها اشترت تمرقة فيها تصاوير فلما رآها رسول الله صلى الله عليه وسلم

خطا من تحته الخط محراب ضرب من البسط له رجل رقيق في ثوب ١٢ **سأله قوله** ما قد علمت من أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه تماثيل أو تصاوير وفي الباب أخبار مبسوط والترغيب والترهيب قال ابن حجر المكي في الزواج لهذا أي تصوير ذي روح على شيء كان كبيرة هو صريح الانحلال في الحقيقة والواقع قول الفقهاء يجوزها على أرض أو يسا طوعا أو من كل ممتن لأن المراد أنه يجوز بقائه ولا يجب إزالته وأما جعل التصوير لذى روح فهو حرام مطلقا **سأله قوله** إلا ما كان رقما في ثوب ظاهره جواز الرقعة في الثوب مطلقا وهو قول طائفة وذهب جميع إلى المنع مطلقا وقال طائفة بالفرق بين الممتن والمعلق وقالت جماعة أن كانت ثابتة الشكل فأثمة الهيئة فحرام وإن تفرقت الأجزاء جاز قال ابن عبد البر هذا عدل لا قال مالك **سأله قوله** تمرقة بضم النون وفهم الراعي وهي وسادة صغيرة وقيل هي مرققة قاله النووي وفي الحاشية هي بضم النون والراء وبكسر ما وبهم النون وقم الراعي ثلاث لغات وفي التاموس المرققة مثلثة الوسادة الصغيرة ١٣

له قول له اجوابهم الهمة ما صنعتواى اجعلوا حيوانا ذاروحا امرتجيز ٢٢ عرله قوله الضب هو حيوان برى شبيه الحزنون لكنه كبير القدر وقد ذكر انه لا يشرب الماء وانه يعيش سبع مائة سنة فصاعدا وفي شرح المشكوة للشيخ الضب دوية لطيفة ومن خصائصه انه له ذكرين من اصل واحد كذلك لا يفرج بين وانه يعيش سبع مائة سنة ولا يشرب الماء بل يتكف بالتسليم ويبول في كل اربعين يوما قطرة ولا يسقط له سن ٢٣ عرله قوله لا يصيغ الا امرى من هذا الضب ٢٤ عرله قوله اولاً تاكل بعنه انا مراً بالاكل ولا تاكل انت ٢٥ عرله قوله انى تحضر فى من الله حاضرة اى من الملائكة الذى نتاجهم ورأى الضب كرهته فلذلك تركت خيفة ان يؤذى الملائكة ٢٦ عرله قوله فانه خير لك من العتق وفي العتق وفي الصحيحين ان ميمونة اعتقت وليلة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو اعطيتها الهدية وكون صلة الرحم افضل من

قام على الباب ولم يدخل فعرفت الكراهة في وجهه وقالت يا رسول الله اتوب الى الله ورسوله فماذا اذنبت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بال هذه النمرة قالت شربتها لك تقعد عليها وتوسلها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اهل هذا الصنيع يؤن يوم القيمة يقال لهم احيوا ما خلقتم ثم قال ان البيت الذى فيه الصور لا يدخله الملائكة ما جاء في اكل الضب مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابو بصصة عن سليمان بن يسار انه قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة بنت الحارث فاذا اضباب فيها بيض ومعه عبد الله بن عباس وخالد بن الوليد فقال من اين لكم هذه فقالت اهدته لى اخى هذيلة بنت الحارث فقال لعبد الله بن عباس وخالد بن الوليد كلا فقالا اولاً تاكل انت يا رسول الله فقال لى تحضر فى من الله حاضرة قالت ميمونة انسقيك يا رسول الله من لبن عندنا فقال نعم فلما شرب قال من اين لكم هذا فقالت اهدته لى اخى هذيلة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارأيتك جاريته التى كنت استأمرتى فى عتقها اعطيتها اخاك وصلى بها رحك ترعى عليها فانه خير لك مالك عن ابن شهاب عن ابى امامة بن سهيل بن حنيف عن عبد الله بن عباس عن خالد بن الوليد بن المغيرة انه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فأتى بضبت مخنونة فاهوى اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده فقال بعض النسوة الا ترى في بيت ميمونة اخبر وارسول الله صلى الله عليه وسلم يا يزيد ان يأكل منه فليل هو ضب يا رسول الله فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده فقلت احرام هو يا رسول الله فقال لا ولكنه لم يكن بارض قومى فاجدنى عاقبه قال خالد فاجترته فاكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمران رجلاً نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما ترى فى الضب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لست باكله ولا بحرمه ما جاء فى امر الكلاب مالك عن يزيد بن خصيفة ان السائب بن يزيد اخبره انه سمع سفين بن ابى زهير وهو رجل من شتوة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يحد ناساً معه عند باب المسجد فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اقضى كلبه لا يغنى عنه زرعاً ولا ضرباً نقص من عمله كل يوم فتراط قال انت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لى ورب هذا المسجد مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقضى كلباً الاكل باضارياً او كلباً ما شية نقص من عمله كل يوم فتراط ان مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بقتل الكلاب ما جاء فى امر الغلو مالك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأس الكفر نحو المشرق والفجر والحيلة فى هل الخيل والابل والقدادين

اخواتك كان اعظم لاجرك ٢٧ عرله قوله مخنونة اى مشوية بالحجارة الحماة فى القاموس هذا الشاة يحننها حننا وحناءا وشاهاها و جعل فوقها حجارة محمودة ٢٨ عرله قوله بارض قومى اى بكه املا اولى يكن مشهورا كغيرها ٢٩ عرله قوله اما فاهى اكرهه تقه والفاء للسببية ٣٠ عرله قوله لست باكله ولا بحرمه قال محمد بن جابر فى اكله اختلاف اى ودوت فى جواز اكله وعدمه احاديث مختلفة فان حديث ابن عمر وكذا حديث خالد يدل على الحلال وحديث عائشة وعلى يدل على المنهى واذا تعارضت الاخبار فى الحلال وعدمه رجحت اخبار عدمه احتياطاً فافهم من حرمه حكاية عياض عن قوم ومهمون من كرهه وهو راى الى خيفة دالى يوسف وعنه ومنهم من قال باباحة اكله لله قوله من اقضى كلباً اى اغتذاه وادخره عنده والقدية للشئ الخاذه وادخاره عنده ٣١ عرله قوله كل يوم فتراط اى قدر معلوم عند الله لا امتناع دخول الملائكة او لما يلحق الملائكة من الاذى من ترويع الكلب للفرق وقصد اياهم اولما يبتله به من ولوه من الاواني عند العقلة ٣٢ عرله قوله ضارباً اى معلماً للصبي محتاداً له يقال ضرى الكلب بالصبي ضارباً اى تعوده ذلك واستقر عليه ٣٣ عرله قوله امر بقتل الكلاب قال النعمى اجعلوا كل كلب الكلب العقور واخلفوا فيما لا حرمه فيه فهدموا شاة فقية ان القتل مشق فى الجسم الا العقور قال مالك فى امر النبي صلى الله عليه وسلم اولا بقتل الكلاب كلها ثم نزع ذلك الا الامود اليهم ثم استقر النعمى من قتله جميع وقال مالك واصحابه انه يقتل الكلاب الا كلب الصيد وقال علما ثمانية ما يحل قتل الكلاب الا اهله والمروءة والامر بقتل الكلاب

منسوخ عرله قوله رأس الكفر فى رواية رأس الفتنة اى منشأ ذلك وابتداءه يكون نحو المشرق بالضم عرله قوله انى تحضر فى من الله حاضرة اى من الملائكة التى كنت استأمرتى فى عتقها اعطيتها اخاك وصلى بها رحك ترعى عليها فانه خير لك مالك عن ابن شهاب عن ابى امامة بن سهيل بن حنيف عن عبد الله بن عباس عن خالد بن الوليد بن المغيرة انه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فأتى بضبت مخنونة فاهوى اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده فقال بعض النسوة الا ترى في بيت ميمونة اخبر وارسول الله صلى الله عليه وسلم يا يزيد ان يأكل منه فليل هو ضب يا رسول الله فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده فقلت احرام هو يا رسول الله فقال لا ولكنه لم يكن بارض قومى فاجدنى عاقبه قال خالد فاجترته فاكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمران رجلاً نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما ترى فى الضب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لست باكله ولا بحرمه ما جاء فى امر الكلاب مالك عن يزيد بن خصيفة ان السائب بن يزيد اخبره انه سمع سفين بن ابى زهير وهو رجل من شتوة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يحد ناساً معه عند باب المسجد فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اقضى كلبه لا يغنى عنه زرعاً ولا ضرباً نقص من عمله كل يوم فتراط قال انت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لى ورب هذا المسجد مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقضى كلباً الاكل باضارياً او كلباً ما شية نقص من عمله كل يوم فتراط ان مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بقتل الكلاب ما جاء فى امر الغلو مالك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأس الكفر نحو المشرق والفجر والحيلة فى هل الخيل والابل والقدادين

له قول له شعفا بجبال بقم الشين المجبهة والعين المهملة املها في القاموس شعفت كل شئ اعلما وجمعها شعاف ١٢ ثم له قول له مواضع القطر
يفراى في مواضع نزول المطر وهو بطون الاودية والصاري وقال الطيبي القطر عبارة عن العشب والكلاء في رؤس الجبال ١٣ ثم له قول له مشرب
بهم الراع غرقته وهي بيت فوقاني يوضع غير المتاع ١٤ ثم له قول له عشاءه هو بقم طعام يؤكل عشاءا الى المغرب ١٥ ثم له قول له حتى يقضى عملا
بقوله صلى الله عليه وسلم اذا وضع عشاء احدكم واقبمت الصلوة فلا يجعن حتى يفرغ منه اخرجه الشافعيان ١٦ ثم له قول له رضى الله عليه وسلم
النزوح وما حولها يقضى انه سئل عن سمن حامد ولو كان ذاتا لم يقضى ما حولها من غيره ولكن لما كان حامدا لمس ما جاورها بخفاستها
ويجب الباقي ما كان عليه من الطهارة ١٧ ثم له قول له ان كان فقي الفرس قال ابن العربي معناه ٤٢٨ ان كان خلق الله الشوم في شئ ما جرنه

امل لوبر والسكينة في اهل الغنم مال ك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي عن
ابي سعيد الخدري انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوشك ان يكون خير مال لمسلم غنما يتبعها شعفا
الجبال ومواقع القطر يقرب بينه من الفتن مال ك عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لا يخلت بين احد ما شية احد بخير اذ نه ايجبا حد ك ان يؤتى مشربته فتكسر خزائنه فيثقل منه طعامه وانا يغزن
لهم ضرورع مواشيم اطعماتهم فلا يخلت بين احد ما شية احد لا باذنه مال ك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم قال ما من نبي الا وقد رعى غنما قيل انت يا رسول الله قال وانا ما جاء في الفأرة تقع في السمن
والبداء بالاكل قبل الصلوة مال ك عن نافع ان ابن عمر كان يقربا ليه عشاءه فيسمع قراءة الامام و
هو في بيته فلا يجعل عن طعام حتى يقضى حاجته منه مال ك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن
عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
سئل عن الفأرة تقع في السمن فقال انزعوها وما حولها فاطرحوها ما يتقى من الشوم مال ك عن ابي
حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان كان في الفرس المرأة
والمسكن يعني الشوم مال ك عن ابن شهاب عن حمزة واصل بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
الله صلى الله عليه وسلم قال في الدار والمرأة والفرس مال ك عن يحيى بن سعيد انه قال جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله دارسكنائها والعدي كثير والمال وافر فقل العدي وذهب مال فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم عوها ذميمة ما يكره من الاسماء مال ك عن يحيى بن سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم قال للحمية تحلب من يحلب هذه فقام رجل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اسمك
فقال لرجل قرء فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اجلس ثم قال من يحلب هذه فقام رجل فقال له رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما اسمك فقال له حارب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اجلس ثم قال من يحلب
هذه فقام رجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اسمك قال يعجيش فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
احلب مال ك عن يحيى بن سعيد بن عمر بن الخطاب قال لرجل ما اسمك فقال حجرة قال ابن من قال ابن
شهاب قال من قال من الحرقه قال ابن مسكنك قال بجرة النار قال بايها قال بذات كطف فقال درك اهلك
فقال احترقوا قال فكان كذا قال عمر بن الخطاب ما جاء في الحجامه والحجرة الحجام مال ك عن
حميد الطويل عن انس بن مالك انه قال احتج رسول الله صلى الله عليه وسلم حجمة ابو طيبة فامر له بصاع من
تمروا امرأه ان يخففوا عنه من خراجها مال ك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان
كان دواء يبلغ الداء فان الحجامه تبلغه مال ك عن ابن شهاب عن ابن محبصة الانصاري حدثنا ثمة
انه استاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في جارة الحجام فنهاه عنها فلم يزل يسأله ويستأذنه حتى

في مقتضى العادة
فانما يختلف الله
في هذه الاشياء
قال المازكي
هذا الرواية ان
يكن الشوم حقا
فهذه الشكوك
يعني ان النفوس
يقع فيه التشاوم
بهذا اكثر مما يقع
بغيرها ١٨
ثم له قول له دار
قال ابن العربي و
الدار المذكورة في
حديثه دارمك
ابن عوف اخبرني
الرحمن بن عوف
ثم له قول له
دعوها ذميمة اي
اتركوها ذميمة
فعيل بمعنى مفتحة
وانما امرهم بالخويل
عنها ابطلا لما
وقع في نفوسهم
من ان المكروه
انما يصح بسبب
السكنى فاذا تحلوا
عنها انقطع ما
ذلك الوجه زال
عنهم ما خافهم
من الشبهة كذا
في النهاية عن
الخطابي ١٩
ثم له قول له للحمية
ناقة ذات لبن
وقيل القرية الهمة
بالنتاج ٢٠
ثم له قول له ما
اسمك يحتمل انه
قصدا ان يعرف

اسمه ليدعوه به اذا اراد ان يأمره او ينهيه ويحتمل انه قصدا ان يذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الزمهم وكان يكره
من الاسماء ما يقيم منها والفرق بين هذا وبين الطيرة المنوعة ان الطيرة ليس في لفظها ولا في منظرها شئ مكروه ولا مستبشر وانما يعتقدها عند
لقائها على وجه مخصوص يكون الشوم ويمتنع المراد وليس كذلك هذه الاسماء فانها اسماء كريمة قبيحة ٢١ ثم له قول له كذا قال عمر بن الخطاب وفي
الرواية الموصولة فوجع الرجل فوجد له قد احترقوا محله قال ابو الوليد علي بن الحسن ثمال سمعته وقد كانت هذه حال هذا الرجل قبل ذلك ما احترقوا محله
ولكنه شئ يلقه الله عز وجل في قلبه فثقل عند سماع الغال من السرور بالشئ وقوة رجائه فيه والتوجه من الشئ وشدة حزنه منه يظن ذلك ويليقيه
الله سبحانه على لسانه ٢٢ ثم له قول له وامرأه وهما يتو حارثة على العيم وقيل بنو بياضة ٢٣ ثم له قول له ان يخففوا عنه من خراجها هو ما يقرو السبيحة

429

بها إلى قوله

الغرض ركاب كور الحمل اذا كان من جلده او خشب وقيل هو النكور مطلقاً مثل الركاب السرج كذا في النهاية ١٢ **قله قول** له انه و
همنة الوصل وكسر الواو ويزنه الامر من زوى الشئ جمعه ١٣ **قله قول** له وعشاء السفرى شدته ومشقته يقال رمل او عث وريطة
عشاء اذا اشتد السير فيه للينه ثوقيل للشدّة والمشقة وعشاء على التمثيل كذا في النهاية ١٤ **قله قول** له الركاب شيطان
ى سفره وحداً يحمل عليه الشيطان او اشبه الشيطان حيث جعل نفسه مطعماً للفسح والسبع وغيرهما من الشياطين ١٥ **قله**

له قوله والثلاثة ركب لزوال الوحشة وانقطاع الاطباع عنهم والقصد الارشاد الى عدم الانفراد وليس بمحرم محله وقد انفذ النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية عتبة الخزاعي وحده وارسل الزبير بن العوام وحده فيجب ان يكون ذلك في شيء مخصوص او في وجه مخصوص هذا اذا حملنا الركب والراكبان على الجنس فاما اذا حملنا على العهد جازان يريد به انه اشأ الى واحد والى اثنين وصفها بصفة الشياطين واشار الى جماعة نفخ عنهم هذا الصفة ووصفهم بصفة الانس **له قوله** يوم تكسر الهام وتشديد الميم من الهمر يعني قصدا لقلب بعض ان اللص والسبع يطعنون **له قوله** تومن بالله يريد ان مخالفة هذا اليست من افعال من يؤمن بالله واليوم الآخر بخلاف عقوبته في الاخرة **له قوله** ذي عرش فهو من حرم وكأحه ابدا بسبب مباح مجرمتها قاله النووي فخرج بالتأبيد اخت زوجته وعبتها **له قوله** وبالمباح امر الموطوءة بشبهة ومجرمتها

الملاعة **له قوله** ان الله رفيق يريد والله اعلم فيما يحاولة الانسان من امر دينه ودنياه فان الفرق عون على المراد ولا يبلغ حد العجز فانه ايضا مانع من المراد وهو معنى قوله يعين عليه ما لا يعين على الغف وهو الاخر **له قوله** على العنق بتثليث العين والضم اشهر عند الرقيق الشدة والمشقة وفيه فضل للرفق والمثلث على الخلق **له قوله** الدواب الجحيم يحرم بالضم والضمير كخلفاء العرب يعني الغيرة لئلا طغية المغصية على الضمير **له قوله** فالحجوا عليها اي اسرعوا عليها **له قوله** والتعريض النزول في آخر الليل للنوم والراحة **له قوله** السفر قطعة يريدها و مشقة والتألم فيه لشدة الحر والبرد والمطر ومنع ما يمنع من النوم والطعام والشراب على الوجه المعتاد قوله فان قضى يريد بلغ منها مراد **له قوله** ما كان محتملا الى الجحيل

والثلاثة ركب مالك عن عبد الرحمن بن حزملة عن سعيد بن المسيب انه كان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشيطان يتهم بالواحد والاثنين فاذا كانوا ثلاثة لم يتهم بهم مالك عن سعيد بن ابي سعيد لم يقبري عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر مسافة يوم وليلة الا مع ذي محرم منها ما يؤمر به من العمل في السفر مالك عن ابي عبيد بن سليمان عن خالد بن معدان يرفعه قال ان الله تبارك وتعالى يرفق يحب الرفق ويرضو به ويعين عليه ما لا يعين على العنف اذا ركبتم هذه الدواب الجحيم فانزلوها من اذانها فان كانت الارض جدبة فالجوا عليها بنقيها وعليكم يسير الليل فان الارض تطوى بالليل بالانكسار بالنهار واياكم والتعريض على الطريق فانها طرق الدواب وماوى الحيات مالك عن سمي مولى ابي بكر عن ابي صالح السمان عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال السفر قطعة من العذاب يمنع احدكم نومه وطعامه وشرابه فاذا قضى احدكم نهيته من وجهه فليجعل الى هله الا هو بالرفق بالملوك مالك انه بلغه ان ابا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للملوك طعنه وكسوتهم بالعرف ولا يكلف من العمل الا ما يطيق مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب كان يذهب الى العوالي كل سبت فاذا وجد عبدا في عمل لا يطيعه وضع عنه منه مالك عن عمار بن سويل عن ابيه ان رجلا من عثم بن عفان وهو يخطب وهو يقول لا تكلفوا الامة غير ذات الصنعة الكسب فانكم منكم ما تكلفوها ذلك كسبت بفرجها ولا تكلفوا الصغار الكسب فانه اذا لم يجد سقرا وعفوا اذا اعفكم الله وعليكم من المطاع مما طاب منها ما جاء في الملوك وهبته مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعبد الله بن عمر بن الخطاب راها عمر بن الخطاب وقد تهيات بهيئة الحرائر فدخل على بنته حفصة فقال لوارجارية اخيك تحوش للناس وقد تهيات بهيئة الحرائر واستكر ذلك عمر ما جاء في البيعة مالك عن عبد الله بن دينار ان عبد الله بن عمر قال كنا اذا ابايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة يقول لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فما استطعتم مالك عن محمد بن المنكدر عن ايممة بنت ربيعة انها قالت اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في نسوة بايعته على الاسلام فقلن له يا رسول الله صلى الله عليه وسلم نبايعك على ان لا نشرك بالله شيئا ولا نضرك ولا نزنن ولا نقتل ولا نأكل من ثمره ولا نأكل من ثمره ولا نأكل من ثمره ولا نأكل من ثمره رسول الله صلى الله عليه وسلم فما استطعتم واطقتن قالت فقلن الله ورسوله ارحم بنا من انفسنا

الى اهله **له قوله** بالمعروف يريد بما يليق بمثله في حاله وتمهيد ونفاذ في التجارة والعمل ويحتمل ان يريد من ماله الذي يملك منه ومنه ليس **له قوله** نعم سببا اي قام بصاحبه امتثل امره واجتنب نهيه **له قوله** تحوس بالحاء والسين المهملتين اي تحالط الناس في النهاية الحوس شدة الاختلاط وفي القاموس في فصل الحاء الحوس وفي فصل الجيم الحوس طلب الشيء بالاستقصاء والتردد خلال الاورد البهت والطواف فيها **له قوله** مؤثرا **له قوله** فيما استطعتم واطقتن هذه البيعة التي ذكرتها ايممة كانت بالمدينة بعد الحديبية والله اعلم لانها مذكورة في المعقنة وهي مدنية وما كان قبل الهجرة بمكة من مبايعته فلم يكن فيها ذكر شيء من ذلك ولما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول لنهن فيما استطعتم واطقتن وقوله فان الله ورسوله يريدانه يرفقنا ويرضونا منا بآذاننا من انفسنا اذ امانه وقوله الى اصحاب النساء يريد لا ياشرين من بينك يريد والله اعلم لا يجتنب وذلك ان من حكم مبايعة الرجال لمصاحبة فمنهم من ذلك في مبايعة النساء لما فيه من مباشرتين وليس لك بشرط في صحة المبايعة لانها عقد فائنا عقد بالقول كسائر العقود ولذلك

كان محتملا الى الجحيل

له قوله الا صاف النساء وفي البخاري من فائشة ما سمت يد امرأة قالا امرأة ملكها **له قوله** انما قولي يعني ان القول يحكى ولا حاجة الى المصاحفة ولا الى تخصيص كل امرأة بالبيعة **له قوله** يا بيعة اي على الخلافة جلة حاله او مستانقة **له قوله** فقد باء بها احد ما معناه ان كان المقول له كافرا فهو كذا قال وان لم يكن المقول له كذلك خيف على القائل ان يهدر كذا لقوله لاخيه كافرا فربما يتحاشى عليه ان يكفر بمشروع يكفر بها احد فيصير بينك كافرا وقيل معنى فقد باء بها احد ما يريد بوزن هذا القول عليه وان لم يكن كافرا فوزن هذا القول على قائله انما يكون كافرا لهذا القول **له قوله** اهلككم امرئ اشد هولاء كما قال النووي في الاذكار روى اهلككم بن عمر الكاف وفقهها والمثل هو الرفق **له قوله** فان الله موالدهم اي هو جالب الحوادث لا غير اعتقادهم ان حالها الدهر فسبحم الدهر وذهمهم حقيقة اليه **له قوله** **له قوله** **له قوله**

سبحانه قبل والكلية
حذف معنى تقديره
اي مقلب الدهر و
المتصرف فيه والذكر
بمعنى الداهم والدمر
اسم للزمان الطويل
والامد الممدوم وكذا
في القاموس **له قوله**
قوله انفذ بسلام
بكسر الهمزة وفتح
الفاء اي انقص
امضى لما كان في
النهاية **له قوله**
من رضوان الله
ما يرضيه وجهه و
من فيه بيانية حال
من الكلمة **له قوله**
قوله الى يوم القيمة
يلقاء اي بقية عمره
فيتم على الاسلام
لا يعذب في قبره و
لا يحيا في حشره **له قوله**
اليوم القيمة يلقاها
يلتقي بالحق و
يعذب في قبره و
يحيا في حشره **له قوله**
يلقاء يوم القيامة
يلتقي في النار **له قوله**
قوله في الجنة و
في النار يدفع بها
عن مسلم مظلة او
يخرج بها عنه كربة او
ينصر بها مظلوما
قاله ابن عبد البر
له قوله
ان من البيان البيان
انها المقصود بالبيان

اهلهم نبايعك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني لا اصافح النساء انما قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة او مثل قولي لامرأة واحدة ما لك عن عبد الله بن زيد عن ان عبد الله بن عمر كتب الى عبد الملك بن مروان يتبايعه فكتب اليه بسم الله الرحمن الرحيم اما بعد لعبد الله عبد الملك امير المؤمنين سلام عليك فاني احب اليك الله الذي لا اله الا هو واقرك بالسلم والطاعة على سنة الله وسنة رسوله فيما استطعت ما يكره من الكلام ما لك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال لاخيه كافرا فقد باء بها احدهما ما لك عن سهيل بن ابى صالح عن ابيه عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذ اسمعت الرجل يقول هلك الناس فهو اهلكهم ما لك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقولن احدكم يا خيبة الدهر فان الله هو الدهر ما لك عن عبيد بن عيسى عن عبيد بن عمير عن عيسى بن مريم عن مريم عن ابي خاف ان يعود لساني المنطق بالسوء ما يؤمر به من التحفظ في الكلام ما لك عن محمد بن عمرو بن علقمة عن ابيه عن بلال بن الحارث المزني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الله ما كان يظن ان تبلغ ما بلغت يكتب الله له بها رضوانه الى يوم القيمة يلقاها وان الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله ما كان يظن ان تبلغ ما بلغت يكتب الله له بها سخطه الى يوم القيمة يلقاها ما لك عن عبد الله بن دينار عن ابى صالح السمان انه اخبره ان اباه هريرة قال ان الرجل ليتكلم بالكلمة ما يلق لها بهوى بها في نار جهنم وان الرجل ليتكلم بالكلمة ما يلق لها بالاريرة رفعه الله بها في الجنة ما يكره من الكلام بخير ذكر الله ما لك عن زيد بن اسلم انه قال قدم رجلان من المشرق فخطبا فحبب الناس لبيانها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من البيان لسحرا ان بعض البيان لسحر ما لك انه بلغه ان عيسى بن مريم كان يقول لا تكثروا الكلام بخير ذكر الله فتسوقوا بكم فان القلب القاس بعيد من الله ولكن لا تعلمون ولا تنظروا في ذنوب الناس كأنكم ارباب وانظروا في ذنوبكم كأنكم عبيد فانما الناس مبتلى ومعا فافرحوا اهل البلاء واحمدوا الله على العافية ما لك انه بلغه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت ترسل الى بعض هلهاء بعد العمة فتقول لا تريعي الكتاب ما جاء في الغيبة ما لك عن الوليد بن عبد الله بن صياد ان المطلب بن عبد الله بن الحنفية اخبره ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الغيبة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

لفظ وهو من الفهم وذكاء القلب **له قوله** فتسوقوا بكم بالنصب جوابا للنهي ومعنى السببية ظاهرة والقول النبوة عن سماع الحق والميل الى مخالطة الحق وقلة الخشية وعدم الخشوع والنجاة وكثرة الغفلة **له قوله** لا تنظروا في ذنوب الناس كأنكم ارباب يريد ان العبد لا ينظر في ذنوب غيره لانه لا يشب على حسنها ولا يعاقب على سيئها وانما ينظر في ذنوبه التي امره ونهاه فيشبه على حسناتها ويعاقب على سيئها وانما العبد فانه ينظر في عيوب نفسه ليصير منها ما قد ويتوب منها عافا قوله فانما الناس مبتلى يريد بالذنوب ومعنى في يريد من الذنوب فارحوا اهل البلاء يريد من امعن بالذنوب **له قوله** الكتاب بعضهم الكاف وتشديد الفوقية اي المثلثة التي تكتب صائفا لا محال وفيه انه يكره الحديث بعد العشاء **له قوله** ما الغيبة سؤال الرجل النبي صلى الله عليه وسلم عن الغيبة يحتل ان يكون لما سمع فيها من النبي من قول الله عز وجل ولا يشب فسال النبي صلى الله عليه وسلم عن الغيبة المنى عنها ليجنبها فقال له النبي صلى الله عليه وسلم الغيبة ان تذكر من المرء ما يكره ان يسمع يعني صلى الله عليه وسلم من افعال المرء واوقاله وصفاته التي يكره ان يوصف بها وربما ذم بها فاعلمه النبي صلى الله عليه وسلم ان هذا من الغيبة وان كان يقول حقا **له قوله**

ان تذكر من المرء ما يكره ان يسمع فقال يا رسول الله وان كان حقاً قال رسول الله صلى الله عليه و
 سلم اذا قلت باطلا فذلك اليهتان ما جاء في ما يخاف من اللسان مالك عن زيد بن
 اسلم عن عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من وقاه الله شر اثنين ولم يجنه
 فقال رجل يا رسول الله الاتخبرنا فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم عاد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال ذلك ايضا مثل مقالته الاولى فقال له الرجل الاتخبرنا يا رسول الله فسكت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ذلك ايضا فقال الرجل ا
 تخبرنا يا رسول الله ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ذلك ايضا ثم ذهب الرجل يقول
 مثل مقالته الاولى فاسكنه رجل الى جنبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وقاه الله شر
 اثنين ولم يجنه ما بين لحييه وما بين رجليه وما بين لحييه وما بين رجليه وما بين
 رجليه ما لك عن زيد بن اسلم عن ابيه ان عمر بن الخطاب دخل على ابي بكر الصديق وهو يجذ
 لسانه فقال له عمر مه غفر الله لك فقال ابو بكر هذا اورد في الموارد ما جاء في مناجات
 اثنين دون واحد مالك عن عبد الله بن دينار قال كنت انا وعبد الله بن عمر عند ارباض
 بن عتبة التي بالسوق فجاء رجل يريد ان يناعجه وليس مع عبد الله احد غيري وغير الرجل الذي
 يريد ان يناعجه فدعا عبد الله بن عمر رجلا اخر حتى كنا اربعة فقال لي وللرجل الذي دعا استأخرنا
 فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يتناجى ثلثان دون واحد ويتركاه فان ذلك
 يجزئته مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا كان ثلثة نفر
 فلا يتناجى اثنان دون واحد ما جاء في الصدق والكذب مالك عن صفوان بن سليم ان
 رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اكدب ما رقي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا خير في
 الكذب فقال الرجل عذها واقول لها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا جناح عليك ما لك
 انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يقول عليكم بالصدق فان الصدق يهدي الى البر والبر يهدي الى
 الجنة واياكم والكذب فان الكذب يهدي الى الفجور والفجور يهدي الى النار الا ترى انه يقال صدق وبر
 وكذب وفجر مالك انه بلغه انه قيل للقيمان ما بلغ بك ما نرى يريدون الفضل فقال للقيمان
 صدق الحديث واداء الامانة وترك ما لا يعني مالك انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يقول
 لا يزال العبد يكذب ويتكلم في قلبه نكتة سوداء حتى يسوق قلبه فيكتب عند الله من الكاذبين
 مالك عن صفوان بن سليم انه قال قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكون المؤمن
 جباناً فقال نعم فقيل له ان يكون المؤمن بخيلاً فقال نعم فقيل له ان يكون المؤمن كذاباً قال لا
 ما جاء في ضاعة المال وذو الوجهين مالك عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه

قوله لا يتجنى الثقات
 أي لا يسهان دون ثالث
قوله
 بغيره إذ **قوله** لا يتجنى
 يخرجه لان الثالث يظن
 انها يقولان فيه شيئاً ١١
قوله اذ كان
 ثلاثة نفر على انه خبر
 كان وروى بالرفع على
 لغة الكوفي البراعيش و
 روى كان مفعلاً وثلاثة
 بالرفع على ان كان تامة
 بفتح مشدداً **قوله**
 الكذب امرأً في
 يريد كذباً بينافي الشرع
 وقد اختلف الناس في
 تأويل هذا اذهب قوم
 الى جواز الكذب على
 الاطلاق وقال قوم
 لا يجوز شيء من ذلك
 الا على معنى التورية و
 الا لئلا لا على معنى تعمد
 الكذب وقصده **قوله**
 عليه و **قوله** فان الصدق
 يهدى الى البر يريد الى
 العمل الخالص من المأثم
 ويوصل اليه والبر
 يهدى الى الجنة معناه
 يرشد الى سبيلها ويوصل
 اليها وقوله لا ترى انه
 يقال له صدق وبر يريد
 ان البر مما يؤكده الصدق
 ويوصف بهما الفصل
 الواحد لتمام واحد
 وكن لك الكذب والفجور
 لما كان معتامراً واحداً
 يقال فيه كذب وفجور
 فيوصف فيه الفعل
 بالواحد **قوله**
 يهدى الى البر وهو العمل

عنه ما هو فيه ١٥

له قوله ولا تشركوا به شيئاً في عبادة واحدة خلا فالقول النوراني انما اثنان ١٢ **على قوله** ان تتأصخوا من ولاية الله بالشهادتين الامركية جعله الله ولي امركم وهو الامام ونواميه واراد من تأصخوا تركوا في التمسك الدعاء عليهم والدعاء لهم ونحوها ١٣ **على قوله** ويسخط لكم قيل قال هو الاكثر من الكلام بين الناس قال فلان كذا وقيل والخوض فيما لا ينبغي كذا احكى عن مالك فلان كذا وقيل هو حكاية شيء لا يعلم صحته وهما افعال ذكرنا على الحكاية وقيل هما مصدران بمعنى القول ١٤ **على قوله** واضاعة المال قيل المراد عدم حفظه وقيل الاتفاق في المصاحبة ومثله الاسراف في الطعام والملابس ١٥ **على قوله** وكثرة السؤال قال الباقى قال مالك لا ادري وهو ما اعتكف عن كثرة المسائل وهو مسئلة الامور قال ابن عبد البر معناه لاكثر ١٦

المخلوقين وقيل اخبار الناس واحداث الزمان **على قوله** ذو الوجهين المراد به من يرى نفسه عند شخص انه من جملة عبيده ونامحيه وهو يحدث في غيبة بمساويه وقيل المعنى من كان مع كل واحد من مدبرين كانه صديقهم ودين مفضل عند ذلك وذلك عند هذا **على قوله** انه يهلك وفيها الصالحون يريدونها اعتقدت ان بالصالحين يدفع الله عن المسيئين العذاب لعلها اعتقدت ان قول الله عز وجل وما كان الله ليعذبهم انتم فيهم فتأولت في كل قوم فيهم صالح وانما كان ذلك لتبنيها على الله عليه وسلم خاصا وامام غيره من الانبياء فقد اهلك قومهم مع كون النبي فيهم ونحوي الله رسله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لها نعم فقد هلك الله الامه فيهما الصالحين او اكثر الخبيث والجهل ان يكون سالت ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم عن هذه الامه خاصة واعتقدت انها لم تعذب مع بقاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها انها لا تهلك مادام فيها صالح من امه النبي صلى الله عليه وسلم فاعلمها

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله يرضى لكم ثلثا ويسخط لكم ثلثا يرضى لكم ان تعبدوا ولا تشركوا به شيئاً وان تعتصموا بحبل الله وان تتأصخوا من ولاية الله امركم ويسخط لكم قيل وقال واضاعة المال وكثرة السؤال مالك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شر الناس ذو الوجهين الذي يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه ما جاء في عذاب العامة بعمل الخاصة مالك انه بلغه ان ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت يا رسول الله اهلك وفينا الصالحون فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم اذكر الخبيث مالك عن اسمعيل بن الحكم انه سمع عمر بن عبد العزيز يقول كان يقال ان الله تبارك وتعالى لا يعذب العامة بذنب الخاصة ولكن اذا عمل المستكرهات استحقوا العقوبة كلهم ما جاء في التقي مالك عن اسحاق بن عبد الله بن ابى طلحة عن انس بن مالك قال سمعت عمر بن الخطاب معه حتى دخل حائطاً فسمعته وهو يقول نبينى وبينه جدار وهو في جوف الحائط عمر بن الخطاب امير المؤمنين يجرى بين ابى الخطاب لتقين الله وليعذب بك مالك قال بلغني ان القاسم بن محمد كان يقول دركت الناس وما يحبون بالقول قال مالك يريد بذلك العمل فما ينظر الى عمله ولا ينظر الى قوله القول اذا سمعت الرعد مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير انه كان اذا سمع الرعد ترك الحديث وقال سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته ثم يقول ان هذا الوعيد لاهل الارض شديد ما جاء في آية النبي صلى الله عليه وسلم مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة ام المؤمنين ان اذ واج النبي صلى الله عليه وسلم سلم حين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم اردن ان يبعث عثمان بن عفان الى ابى بكر الصديق فيسأله ميراثهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت لهن عائشة رضوا الله عنها اليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نورث ما تركنا فهو صدقة مالك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقيمتم ورثتي ديناراً ما تركت بعد نفقة نسائي ومثمنة عاملي فهو صدقة ما جاء في صفة جهنم مالك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نارني دم التي يوقدون جزء من سبعين جزء من نار جهنم فقالوا يا رسول الله واشك انت لكافية قال انها فضلت بتسعة وتسعين جزءاً مالك عن عمه شهيل بن مالك عن ابى هريرة انه قال اترونها سمراء كناركم هذه لسي اسود من القار قال مالك ان القار الزفت الترغيب في الصدقة مالك عن يحيى بن سعيد عن ابى الحباب سعيد بن يسار ان رسول الله

انه ليس حال الصالح من امته في ذلك حاله صلى الله عليه وسلم **على قوله** بجزء هي كلمة يقال عند المدا والرضاء بالشئ وتكرر المبالغة **على قوله** مؤثمة **على قوله** لا نورث نحن معاشر الانبياء **على قوله** ما تركنا ما موصولة والعائد محذوف الى الذي تركنا **على قوله** لا يقيمتم بفتحمة وخفية مفتوحين بيديها قاف ساكنة وفي نسخة باسقاط الفوقية فهو مفعول على انه خبر وروى بالسكون كانه نهيهم ان يقيمتم او ما خلف بهذا والظاهر انهم يقيمتم اي يقيمون مودها **على قوله** نارني نار الله عليه وسلم ما زاد على النار الذي جمع عليه اهل السنة ان هذا الحكم لجميع الانبياء عليهم السلام وقال بن علي انما ذلك لتبنيها صلى الله عليه وسلم خاصة وقالت الامامية ان جميع الانبياء يورثون وتعلقوا في ذلك بانواع من التخليط الاشبه فيها مع ورود هذا النص من النبي صلى الله عليه وسلم وجه **على قوله** مؤثمة عاملة المراد بالعاملة الخليفة بعد وقيل لعمامة الصدقات وقيل كل عامل للاميرين **على قوله** وان كانت ان هل مخففة اي نار الدنيا كانت مجزية للتعذيب **على قوله** القار الزفت بكسر الزاي معروف يطل بها السفن كيلا يفسد الماء ايها

له قوله ولا يقبل جملة معاوضة بين الشريط والجزء وفيه نص على ان غير الحلال غير مقبولة **عنه** قوله فلو لم يهر وهو ولد الفرس من نكاح
الانثى من امه اى فصل وعزل وفي القاموس الفلوان كسر كعد الجيش والمهر اذ اطمأ وبغا السنة **عنه** قوله او فضيله هو ولد الناقة اذا
فضل من رضاع امه فعيل بمعنى مفعول **عنه** قوله كان ابو طلبة الخز يقتضى انه يجوز للرجل لصاحبه الاستكثار من المال لحلال قوله وكانت
احب امواله اليه يبرحاء يقتضى جواز حب الرجل لصاحبه المال قوله يدخلها ويشرب من ماء فيها طيبا يريد عذبا وهذا يقتضى تبسط الرجل في مال
من يعرف رضاه بذلك فالدخول اليه ويتناول ما يخاف منه وان لم يستأمره قوله وانها صدقة لله وهما يدل على ان ابا طلبة تناول هذه
الاية على انها تقتضى انه انما يتناول البرصدة ما يحب الانسان من ماله وان اتفاق احب **عنه** قوله فلو لم يهر وهو ولد الفرس من نكاح
الانثى من امه اى فصل وعزل وفي القاموس الفلوان كسر كعد الجيش والمهر اذ اطمأ وبغا السنة **عنه** قوله او فضيله هو ولد الناقة اذا
فضل من رضاع امه فعيل بمعنى مفعول **عنه** قوله كان ابو طلبة الخز يقتضى انه يجوز للرجل لصاحبه الاستكثار من المال لحلال قوله وكانت
احب امواله اليه يبرحاء يقتضى جواز حب الرجل لصاحبه المال قوله يدخلها ويشرب من ماء فيها طيبا يريد عذبا وهذا يقتضى تبسط الرجل في مال
من يعرف رضاه بذلك فالدخول اليه ويتناول ما يخاف منه وان لم يستأمره قوله وانها صدقة لله وهما يدل على ان ابا طلبة تناول هذه
الاية على انها تقتضى انه انما يتناول البرصدة ما يحب الانسان من ماله وان اتفاق احب **عنه** قوله فلو لم يهر وهو ولد الفرس من نكاح

صلى الله عليه وسلم قال من تصدق بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله الا طيبا كان انما يضحها في
كف الرحمن يريها له كما يري اهل حاكم فلو انه او فضيله حتى تكون مثل الجبل ما لك عن اسحاق بن عبد الله
ابن ابي طلبة انه سمع انس بن مالك يقول كان ابو طلبة اكثر انصارى بالمدينة ما الا من نخل وكان
احب امواله اليه يبرحاء وكانت مستقبلة المسجد فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويشرب
من ماء فيها طيب قال انس فلما انزلت هذه الآية لن تناولوا البر حتى تنفقوا ما تحبون قام ابو طلبة الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان الله تبارك وتعالى يقول لن تناولوا البر حتى تنفقوا ما تحبون
وان احب اموالي الى يبرحاء وانها صدقة الله ارجو بها وذرهما عند الله فضعها يا رسول الله حيث شئت
قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فخر ذلك مال راخر ذلك مال راخر وقد سمعت ما قلت فيه و
اني اري ان تجعله في الاقربين فقال ابو طلبة افعل يا رسول الله فقسمها ابو طلبة في قاربه وبني عمه مالك
عن زيد بن اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اعطوا السائل وان جاء على فرس ما لك عن زيد بن
اسلم عن عمرو بن معاذ الاشلمي ان انصارى عن جدتها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا نساء
المؤمنات لا تحقرن احدكن لجارتها ولو كرا عشاة عرقا ما لك انه بلغه عن عائشة زوج النبي صلى الله
عليه وسلم ان مسكينا سألها وهي صائمة وليس في بيتها الا رغيف فقالت لمولاة لها اعطيه اياه
فقالت ليس عليك ما تقطرين عليه فقالت اعطيه اياه قالت ففعلت قالت فلما امسينا اهذى لنا اهل
بيت او انسان ما كان يهك لنا شاة وكفنها فادعيت عائشة فقالت كل من هذا هذا خير من قرصك ما لك
قال بلغقن مسكينا استطعم عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وبين يديها عنب فقالت لا انسان
خذ حبة فاعطها اياها فجعل ينظر اليها ويحبب فقالت عائشة العجب كم ترى في هذا الحبة من مثقال
ذرة ما جاء في التحفف عن المسئلة ما لك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن ابي
سعيد الخدري ان ناسا من الانصار سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطاهم ثوبا فاعطاهم ثوبا
حتى نفد ما عنده قال ما يكون عندي من خير فلن ادخره عنكم ومن يستعفف يعفه الله ومن يستغن
يعنه الله ومن يتصبر يصبره الله وما اعطى احد عطاء هو خير واوسع من الصبر ما لك عن نافع عن
عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وهو على المنبر وهو يذكر الصدقة والتعفف عن
المسئلة اليد العليا خير من اليد السفلى واليد العليا اهل لمنفقة والسفلى اهل السائلة ما لك عن زيد بن
اسلم عن عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسل الى عمر بن الخطاب بعطاء
فرداه عمر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ردته فقال يا رسول الله اليس قد اخبرتنا

عنه قوله فلو لم يهر وهو ولد الفرس من نكاح
الانثى من امه اى فصل وعزل وفي القاموس الفلوان كسر كعد الجيش والمهر اذ اطمأ وبغا السنة **عنه** قوله او فضيله هو ولد الناقة اذا
فضل من رضاع امه فعيل بمعنى مفعول **عنه** قوله كان ابو طلبة الخز يقتضى انه يجوز للرجل لصاحبه الاستكثار من المال لحلال قوله وكانت
احب امواله اليه يبرحاء يقتضى جواز حب الرجل لصاحبه المال قوله يدخلها ويشرب من ماء فيها طيبا يريد عذبا وهذا يقتضى تبسط الرجل في مال
من يعرف رضاه بذلك فالدخول اليه ويتناول ما يخاف منه وان لم يستأمره قوله وانها صدقة لله وهما يدل على ان ابا طلبة تناول هذه
الاية على انها تقتضى انه انما يتناول البرصدة ما يحب الانسان من ماله وان اتفاق احب **عنه** قوله فلو لم يهر وهو ولد الفرس من نكاح
الانثى من امه اى فصل وعزل وفي القاموس الفلوان كسر كعد الجيش والمهر اذ اطمأ وبغا السنة **عنه** قوله او فضيله هو ولد الناقة اذا
فضل من رضاع امه فعيل بمعنى مفعول **عنه** قوله كان ابو طلبة الخز يقتضى انه يجوز للرجل لصاحبه الاستكثار من المال لحلال قوله وكانت
احب امواله اليه يبرحاء يقتضى جواز حب الرجل لصاحبه المال قوله يدخلها ويشرب من ماء فيها طيبا يريد عذبا وهذا يقتضى تبسط الرجل في مال
من يعرف رضاه بذلك فالدخول اليه ويتناول ما يخاف منه وان لم يستأمره قوله وانها صدقة لله وهما يدل على ان ابا طلبة تناول هذه
الاية على انها تقتضى انه انما يتناول البرصدة ما يحب الانسان من ماله وان اتفاق احب **عنه** قوله فلو لم يهر وهو ولد الفرس من نكاح

وغيره من قوله فلو لم يهر وهو ولد الفرس من نكاح الانثى من امه اى فصل وعزل وفي القاموس الفلوان كسر كعد الجيش والمهر اذ اطمأ وبغا السنة

العفة من السؤال قال الطيبي ويطلب العفة من الله تعالى وقيل للسبب لجهده التاكيد **عنه** قوله يعنه الله اى يجعل غنيا بالقلب وليس
الغنى عن العرض ولكن الغنى عن النفس ولو حل على المال لم يبعد **عنه** قوله وهو على المنبر يريد ان صلى الله عليه وسلم يذكر فضل الصدقة و
يعيب المسئلة ويحض على التعفف عنها فقال صلى الله عليه وسلم اليد العليا خير من اليد السفلى يريد انها اكثر ثوابا وتسمى اليد العليا بمعنى انه ارفع
درجة ومحلا في الدنيا والاخرة وهذا رسم شرعي ومعنى ذلك انه بالشرع عرف ولما كانت تسميته لا تعرفها العرب فصرها رسول الله صلى الله عليه وسلم
بان يد المعطى هي اليد العليا وان اليد السفلى هي السائلة **عنه** قوله ارسل الى عمر بن الخطاب بعطاء ففرداه عمر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ردته فقال يا رسول الله اليس قد اخبرتنا
ان لا نأخذ احد من مسئلة ولعله صلى الله عليه وسلم قد خاطب بذلك سائلا قوله فاما ما كان يريد ابتداءه من غير مسئلة منك ومعناه فلا تأخذ

له قول له انما ذلك اى كون عدم الاخذ خيرا اذا كان الاخذ من المسئلة ١٢ على قوله الا اخذته قال النوى في شرح مسلم اختلف من غير طلب
فقبل يجب اخذه وقيل يندب والصحيح انه ان طلب الحرام ما في يد المعط فآخذ حرام والا فباح انتهى وذلك هو الذى اختاره الغزالي ١٢ على قوله
قوله ببقية الغرق في النهاية الغرق ضرب من شجر العضاة وشجر الشوك ١٢ على قوله او عد لها بكسر العين اى ما يساويها من ذهب عرض ١٢ على
شه قوله الحافاى الحافاى سواد الحافا وهو ان يلازم المسئول حتى يعطيه ١٢ على قوله الحق لنا الحق بكسر اللام ويجوز فتحها اى الناقصة ذات
اللبن القرينة العهد بالنكاح ١٢ على قوله
درهما وروى صاحب السنن الاربعة ٤٣٥ عن ابن مسعود من سأل الناس وله ما يغنيه ساء يوم القيمة ومسئلة في وجهه خموش او

ان خيرا الاخذ ان لا يأخذ من احد شيئا فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ذلك عن
المسئلة فاما ما كان من غير مسئلة فاما هو رزقك الله فقال عمر بن الخطاب ما والى
نفسى بيد لا اسئل احدا شيئا ولا يايتنى شئ من غير مسئلة الا اخذته مالك عن ابي الزناد
عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسى بيد لا يأخذ
احداكم جبلة فيخطب على ظهره من ان يأتى رجلا اعطاه الله من فضله فيسأله اعطاه او
منعه مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن رجل من بنى سنان قال نزلت انا
واهل ببقية الغرق فقال لى اهل ذهاب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسئله لنا شيئا نأكل
وجعلوا يذكرون من حاجتهم فذهبت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدت عنده رجلا
يسأله ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا احد ما اعطيك فتولى الرجل عنه وهو مغضب
وهو يقول لعمر انك لتعطى من شئت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يغضب على ان
لا احد ما اعطيه من سأل منكم وله اوقية او عد لها فقد سأل الحافا قال لا اسئل فقلت للحق
لناخير من اوقية قال مالك والاوقية اربعون درهما قال فرجعت ولم اسأله فقدم
على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك بشعير وزيب فقسم لنا منه حتى اغنانا
الله ما لك عن العلاء بن عبد الرحمن انه سمعه يقول ما نقصت صدقة الله من مال و
ما زاد الله عبدا يغفو الا عزا وما تواضع عبد لله الارتفاع الله قال مالك لا ادرى ايرفع
هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ام لا ما يكره من الصدقة ما لك انه
بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لال محمد اهل وسائر السبع
مالك عن عبد الله بن ابي بكر عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستعمل رجلا من
بنى عبد الاشهل على الصدقة فلما قدم سأل ابا من الصدقة فغضب رسول الله صلى الله
عليه وسلم حتى عرف الغضب في وجهه وكان مما يعرف به الغضب في وجهه ان تحمر عيناه
ثم قال ان الرجل ليسألنى ما لا يصلح لى ولا له فان منعتك كرهت المنع وان اعطيتك اعطيتك
ما لا يصلح لى ولا له فقال لى رجلا يا رسول الله لا اسألك منها شيئا ابدا ما لك عن زيد بن
اسلم عن ابيه انه قال قال عبد الله بن الزرقم اذ لى على بعير من المطايا استعمل عليه امير المؤمنين
فقلت نعم جلا من لصدقة قال فقال عبد الله بن الزرقم التحبان رجلا باذنا فى يوم حار غسل لك
ما تحت زار ورفعه ثم اعطاكه فشربته قال فغضبت وقلت يغفر الله لك اتقول لى مثل هذا
فقال عبد الله بن الزرقم انما الصدقة اوساخ الناس يغسلونها عنهم ما جاء في طلب العلم ما لك

النس قرابة ثم طهر لمدى طلاق على المنع ولا الى موالهم وجازت التطوعات من الصدقات قال بن عابد بن اطلاق المنع يعنى سواء في ذلك كل الايمان
وسواء في ذلك دفع بعضهم لبعض ودفع غيرهم لهم وروى ابو عصمة عن الامام انه يجوز لى اهل بيتى هاشم لى زعمانه لان عوضها وهو خمس
الوصل لى اهل الناس امر الغنائم وايضا لى مستحقها واذا لم يصل لىهم العوض عام والى المعوض كذا فى البحر وقال فى الزهر وجوز ابو يوسف
دفع بعضهم لى بعض وهو رواية عن الامام وقول والهاشمى يجوز له ان يدفع الى هاشمى مثله عند الامام خلافا لى يوسف صوابه لا يجوز لى
ولا يصح له على اختيار الرواية السابقة عن الامام لمن تأمل ١٢ على قوله اذ لى على بعير من المطايا لى طهر من اللطايا يريد ما يمتطى ويركب لقوته و

له قوله على الحى بكسر الحاء وخفة الميم موصوف بينه الامام لرسى مواشى الصدقة ١٢ مرسله قوله وادخل ربنا مصر بضم الصاد وفتر الراء المهملة تين تصغير مصر القطيعة من الابل والغنم ورب الغنم بالضم خيراى صاحب الغنم القليلة والمراد الفقراء الذين ليس لهم الا واحدا او اثنين من المواشى يقولون به والضماء دخل لمرعى صاحب القطيعة القليلة من الابل والغنم ففعل الادخال محذوف الى الرى ١٢ محله مرسله قوله وايأى فيه تحذير المتكلم نفسه ونعم ابن عوف وابن عفان ١٢ وهما كانا من الاغنياء خصهما بالذكر لوجه المثال للاغنياء لكثرة تعميم ايضاً الجند مواشيهما ومواشى سائر الاغنياء عن المرمى وقدم مواشى الفقراء ١٢ مرسله قوله الى زرع ونخل فان معيشتهم ليس مفتقرة على الماشية ١٢ محله مرسله قوله لا بالاك كلمة يقال عند التشديد من غير اداة الحقيقة يعني ٤٣٦ لا اتركهم محتاجين بل ينفقان اعطاهم الذهب والفضة ١٢ مرسله قوله والهم الله جميع يمين على قول نخاعة كوفه وغيرهم على انه اسمه ونعم مشق القسم وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف الى سى ١٢ مرسله قوله ليرى اى يعتقدون بسد باب المواشى الكثرية يظنون الى قد ظلمتهم بمنهم الرى ١٢ مرسله قوله لولا المال جاء عن مالك ان عدة ما كان يرمى في البحر في عهد عمر بن الخطاب اربعين الفا من ابل وغنم ١٢ محله مرسله قوله في اسماء النبي صلى الله عليه وسلم المردى بالاسماء هنا الفاظ تطلق على رسول الله صلى الله عليه وسلم اعمر من كونه علما او وصفا وقد نقل ابو بكر ابن العربي في كتابه الاحوذى في شرح جامع الترمذى عن بعضهم ان تلك الف اسم وللنبي صلى الله عليه وسلم الف اسم ثم ذكر منها على سبيل التفصيل بعضها وستين والترمذى ذكر منها تسعة وقد افرد السكت رسالة في الاسماء النبوية وقد عرفت الحسنة ١٢ مرسله قوله الى خمسة اسماء اى اختص بها ليرى بها احد قبله اى معظما او هو مشهورة في الامم الماشية فاحصر الذى افاده تقديم التجار والجواريضا في لا حقيقة لورود الروايات بزيادة على ذلك الله قوله انا محمد اسوف ففعل من التجهيد مبالغة نقل من الوصفية الى الاسمية يسمى به لكثرة خصاله المحمودة اول انه حمد مرة بعد مرة اول ان الله تعالى حمد احد كثيرا بالغا غاية الكمال وكذا الملائكة والانبياء والاولياء وتعالى بان يكثر حمده كما وقم اول انه يحمى الاولون والآخرين وهم تحت لواءه واحد انا احمد اى احمد الحامدين او احد المحمدين فهو فعل بمعنى القايل كما علم او بمعنى المفعول كما شهر والمعنى الاول في افضل التفصيل اكثر وهو في هذا المقام انساب لعل يتكرر وقال السهيلي ونيرة ان معناه احمد الحامدين لربه لانه على ما ثبت في الصحيح يقر عليه يوم القيامة بمحمد لم يفتر بها على احد قبله فيحمد لربه بها ولذلك يعتقد لواء الحمد ويخص باللقامر المحمود كما اختص بسورة الحمد انا الماشى التكمي يصو الله الى الكفر ما من بلاد العرب ونحوها ما وعد له ان يبلغ امته واما بمعنى الطلبة بالحجة وانا كما شر الذى يحشر الناس على قد مى شر كل من الناس

انه بلغه ان لقمان الحكيم اوصى ابنه فقال يا بنى جالس العلماء وزاحبهم بركبتك فان الله يحى القلوب بنور الحكمة كما يحى الارض لميته بوابل السماء ما يتقى من دعوة المظلوم ما لك عن زيد بن اسلم عن ابيه ان عمر ابن الخطاب استعمل مولى له يدعى هنيئا فله الحى فقال يا هنيى اضمم جناحك عن الناس واتق دعوة المظلوم فان دعوة المظلوم حجابة وادخل ربنا مصر بضم الصاد والغنم وايأى ونعم ابن عفان وابن عوف فانهم ان تهلك ماشيتهم يرجعوا الى المدينة الى زرع ونخل وان ربنا مصر بضم الصاد والغنم ان تهلك ماشيتهم يا بنى بينه فيقول يا امير المؤمنين افناكرهم انا لا ابالى فاما الماء والكلأ ايسر على من الذهب والورق وايم الله انهم ليرى ان قد ظلمتهم وانما لبلادهم ومياهم قاتلوا عليها في الجاهلية واسلموا عليها في الاسلام والذى نفسى بيده لولا المال الذى احمل عليه في سبيل الله ما حيت عليهم من بلادهم شبرا ما جاء في اسماء النبي صلى الله عليه وسلم ما لك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لي خمسة اسماء انا محمد وانا احمد وانا الماشى الذى يحى الله بكفر وانا الماشى الذى يحشر الناس على قدمي وانا العاقب اخر كتاب المؤطا الجامع الحمد لله وحده حمد كثيرا لا يقطع العت ولا يحصر الاب كما ينبغي لجلال وجهه وعظم جلاله وصلى الله عليه وسلم على النبي محمد الاكرم مولود وافضل من في الوجود وعلى له ذوى الكرم والوجود وعلى صحابه ذوى العظم الاصل والحمد لله رب العالمين وصلى الله عليه وعلى له واصحابه الطيبين الطاهرين ثم كتاب الحجا مع تمام جميع كتاب المؤطا رواية يحيى الليثى عن مالك بن انس ابن ابي عاصم عامر الاصبغ رضى الله عنه ونفعنا ببركات علومه اللهم اختتم لنا ومن اوصانا بالايمان وهو حسن الختام في الاصل

والحاشى في الحقيقة هو الله سبحانه على ما يستفاد مما ذكر في صفتها فاطلاقها عليه لكونه سببا لها ثم قوله يحشر على بناء المفعول والمضى انه صلى الله عليه وسلم يحشر قبل الناس كما جاء في حديث اخر انا اول من تنشق عنه الارض فالجنى انهم يحشرون بعدى او يتبعونى ١٢ مرسله قوله وانا العاقب وهو الذى جاء عقب الانبياء كما قاله العسقلاني وفي رواية الترمذى والعاقب الذى ليس بعده نبى اذ العاقب هو الاخر ولو كان نبى بعده لكان هو العاقب دونه فثبت انه عقب الانبياء اى اخرهم ١٢ والله اعلم وكشف المغطا عن وجه المؤطا الفه اشفاق الرحمن مقيد بحد والله يار حيد رايا دسند





اسْعَافُ الْمُبْطَأِ بِرِجَالِ الْمُؤَطَّأِ

معجم تراجم الرواة
المذكورين في إسناده
أحاديث مؤطأ الإمام مالك

تأليف
الإمام جلال الدين السيوطي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال شيخنا العلامة حافظ العصر جلال الدين
الأسيوطي الشافعي رحمه الله في مدته
الحمد لله على فضله العديم، والصلوة والسلام على
سيدنا محمد وآله وصحبه أئمة صلاة وأئمة تسليم، هذا
تأليف لطيف في تراجم رواة موطأ امام دار الهجرة
أبي عبد الله مالك بن أنس رضي الله عنه، مهذب محرز
يفوق الكتب المؤلفة في ذلك لمن قصر، سبقتهم إسعاف
المبطأ برجال الموطأ.

مقدمته

قال علي بن المديني عن سفيان بن عيينة ما كان
أشد انتقاداً لمالك للرجال وأعلمه لشأهم، وقال علي أيضاً عن
حبیب الوفاق كاتب مالك، جعل في الدراودى وابن أبي
حازم وابن كنانة ديناراً على أن أسأل مالكاً عن ثلاثة رجال
لم يرو عنهم نسأله فأطرق، ثم رفع رأسه وقال ما شاء الله
لا قوة إلا بالله. وكان كثيراً ما يقولها، ثم قال يا حبیب أدركت
هذا المسجد وفيه سبعون شيخاً ممن أدرك أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم، وروى عن التابعين ولم يخل العلم إلا
عن أهله. وقال بشر بن عمر الزهري سألت مالكاً عن رجل
فقال رأيته في كتبي قلت لا. قال لو كان ثقة لرأيته في كتبي
قال ابن المديني لا أعلم ما لك ترك النساء إلا النساء في حديثه
شئ. وقال ابن المديني أيضاً إذا أتاك مالك بالحديث عن
رجل عن سعيد بن المسيب فهو أحب الي من سفيان عن
رجل عن إبراهيم. فان مالك لم يكن يروى إلا عن ثقة، ولو
كان صاحب سفيان فيه شئ لمصاح به صياحاً. وقال يحيى
ابن معين كل من روى عنه مالك بن أنس فهو ثقة إلا عبد
الكريم البصري أبو أمية. وقال أحمد بن صالح ما أعلم أحداً
تنقياً للرجال والعلماء من مالك، ما أعلمه روى عن أحد

فيه شئ روى عن قوم ليس يترك منهم أحد. وقال النسائي
أمناء الله على علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم شعبة بن الحجاج
ومالك بن أنس، ويحيى بن سعيد القطان. قال والثوري
امام إلا أنه كان يروى عن الضعفاء، وكذلك ابن المبارك
من أجل أهل زمانه إلا أنه يروى عن الضعفاء. قال
وما أحد عندي بعد التابعين أقبل من مالك بن أنس
ولا أجل ولا آمن على الحديث منه، ثم يليه شعبة في الحديث
ثم يحيى بن سعيد القطان ليس بعد التابعين آمن على
الحديث من هؤلاء الثلاثة ولا أقل رواية من الضعفاء.
وقال مطر بن عبد الله عن مالك لقد تركت جماعة من
أهل المدينة ما أخذت عنهم من العلم شيئاً وإنهم
لمن يؤخذ عنهم العلم، وكانوا أصنافاً فمنهم من كان
كذاباً في غير علمه تركته، كذبه، ومنهم من كان جاهلاً
بما عنده فلم يكن عندي موضعاً للأخذ عنه لجهله، ومنهم
من كان يؤمن برأى سوء. قال معن بن عيسى كان مالك
يقول لا يؤخذ العلم من أربعة، ولا يؤخذ من سوى ذلك، لا
يؤخذ من سفيه، ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس
إلى هواه ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس. وإن كان
لا يهتم على أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من
شيعة له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث
قال إبراهيم بن المنذر فذكرت هذا الحديث لمطر بن
عبد الله، فقال أشهد على مالك لسمعته يقول: أدركت بهذا
البلد مشيخة أهل فضل وصلاح يحدثون ما سمعت من
أحد منهم شيئاً قط، قيل لم قال: كانوا لا يعرفون ما يحدثون
وقال إسماعيل بن أبي أويس سمعت خالي مالكاً يقول:
إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم لقد
أدركت سبعين ممن يقول: قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم عند هذه الأساطين فما أخذت عنهم شيئاً، وإن
أحد هم لو اتهم على بيت مال لكان به أمينا لأنهم لم

يكونوا من اهل هذا الشأن فقدم علينا ابن شهاب
فكنا نذكره على بابيه - وقال يحيى بن معين عن سفيان بن
عيينة من نحن عند مالك انما كنا نسمع آثار مالك وننظر الى
الشعب ان كان مالك كتب عنه والا تركناه - وقال اشهب
سئل مالك ايؤخذ من لا يحفظ وهو ثقة صحيح التؤخذ
عنه الاحاديث قال لا، فقليل له يأتى يكتب فيقول قد
سمعتها وهو ثقة التؤخذ عنه الاحاديث قال: اخاف ان
يزاد في كتبه بالليل. وقال ابن وهب سمعت مالكا يقول
ادركت بهذا البلد من قد بلغ مائة سنة وخمسا ومائة
فما يؤخذ عنهم، ويعاب على من يأخذ عنهم - وقال ابن
وهب واشهب قال مالك دخلت على عائشة بنت سعد
فاستضعفتها فلم آخذ عنها الا قولها كان لابي مكرن
يتوضأ وهو جميع اهلته منه - وقال مطرف قال لي مالك
عطان بن خالد يحدث - قلت نعم فاسترجع، وقال
لقد ادركت اقواما ثقات ما يحدثون قلت لهم قال مخافة
الزلل. وقال ابن وهب نظروا مالك الى العطان بن خالد،
فقال بلغني انكم تأخذون من هذا فقلت بلى، فقال
ما كنا نأخذ الحديث الا من الفقهاء - وقال رأيت ايوب
السختياني بركة مجتهدين نساكتين عنه ورأيت في الثالثة
قاعدا في فناء زمزم، فكان اذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم
عنده بكى حتى ارحمه، فلما رأيت ذلك كتبت عنه، وقال
ابو مصعب قيل لمالك لم لم تأخذ من اهل العراق
قال رأيتهم يقدمون هاهنا فيأخذون عن اناس لا
يوثق بهم فقلت انهم هكذا في بلادهم يأخذون
عن لا يوثق بهم - وقال الأثرم سألت احمد بن حنبل
عن عمرو بن ابي عمرو مولى المطلب، فقال يزي بن أسره
عندي ان مالكا روى عنه - وقال ابو سعيد بن الاعرابي
كان يحيى بن معين يوثق الرجل لرواية مالك عنه
سئل عن غير واحد، فقال ثقة روى عنه مالك - و
قال يحيى بن معين بلغني عن مالك انه قال: عجبا
من شعبة هذا الذي ينتقى الرجال ويحدث عن
عاصم بن عبد الله - وقال جعفر الفريابي كان من مذهب
مالك التقى والبحث حين يحمل عنه العلم ويسمع
منه - وقال عبد الله بن ادریس كنت عند مالك فقال

له رجل ان محمد بن اسحاق يقول: اعرضوا على علم
مالك فاني انا بيطاره، فقال مالك انظروا الى رجال من
الدجالة يقول: اعرضوا على علم مالك، قال ابن ادریس
ما رأيت احدا جمع الدجال قبله - وقال عتيق بن
يعقوب الزبيري سمعت مالكا يقول: أتيت عبد الله
بن محمد بن عقیل أسأله عن حديث الزبير بنت معوذ
ابن عفراء في وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلما ان بلغ الى مسح رأسه ومسح أذنيه تركته وخرجت
ولم اسمع منه - وقال اسحاق بن الفروی سئل مالك
ايؤخذ العلم من ليس له طلب ولا محاسبة فقال لا
فقليل ايؤخذ من هو صحيح ثقة غير انه لا يحفظ ولا
يفهم ما يحدث، فقال لا يكتب العلم الا ممن يحفظ، و
يكون قد طلب وجالس الناس وعرف وعمل ويكون
معه درع - وقال يحيى بن سعيد القطان انما قبلت
رواية مالك لتمييزه وكثرة بحثه وتركه من لغز فيه.
وقال معن بن عيسى كنت أسأل مالكا عن الحديث
وأكرر عليه أسماء الرجال فأقول لم تركت فلانا أو كتبت
عن فلان فيقول لي لو كتبت عن كل من سمعت لكان
هذا البيت ملاءا ككتابيا معن اختزل دينك ولا تكتب
في ورقك الا من تحتج به ولا يحتج به عليك - وقال
شعبة بن الحجاج كان مالك احد المميزين، ولقد
سمعتة يقول: ليس كل الناس يكتب عنهم، وان كان
لهم فضل في انفسهم انما هي اخبار رسول الله صلى الله
عليه وسلم فلا تؤخذ الا من اهلها - وقال ابن كنانة
قال مالك من جعل التمييز رأس ماله عدم الخسران
وكان على زيادة - وقال قواد البوزج ذكر مالك شيئا، فقل
له من حدثك قال ما كنا نجالس السفهاء - قال عبد الله
ابن احمد بن حنبل سمعت ابي، وذكره هذا الحوف فقال
ما في الدنيا حوف أجل من هذا في فضائل العلماء
ان مالك بن انس ذكر انه ما جالس سفيها قط ولم
يسلم من هذا احد غير مالك - وقال ابن وهب
سمعت مالكا يقول: لقد ادركت بالمدينة اقواما لو
استقى بهم القطر لسقوا، وقد سمعوا من العلم
والحديث شيئا كثيرا وما اخذت عن واحد منهم وذلك

انهم كانوا قد الزموا انفسهم خوف الله والزهد، وهذا الشأن يعنى الحديث والفتيا يحتاج الى رجل معه تقى وورع وصيانة واتقان وعلم وفهم ويعلم ما يخرج من رأسه وما يعمل اليه غذاء في القيامة فاما زهد بلا اتقان ولا معرفة فلا ينتفع به، وليس هو بحجة ولا يحمل عنهم العلم. وقال معن بن عيسى سمعت مالكا يقول: كره آخرى بالمدينة أرى وجوده ولا أجزى شهاده. وقال سفیان بن حرب قلت لمالك ما لكم لا تحدثون عن اهل العراق؟ فقال لم يحدث اهلونا عن اوليهم فكذلك آخرون لا يحدثون عن آخرهم وقال منصور بن سلمة كنا عند مالك، فقال له رجل اني أقتت سبعين يوما فكتبت ستين حديثا، فقال مالك ستون حديثا تستكثرها؟ فقال الرجل انما ربما كتبنا هابا لكوفة أو بالعراق في مجلس. قال مالك كيف لنا بالعراق تلك بها دار الضرب يضرب بالليل وينفق بالنهار. وقال حمزة سمعت مالكا يقول، انما كانت العراق تجيش عليا بالدرهم والثياب ثم صارت تجيش عليا بالعلم.

حرف الهزة

أبراهيم بن عبد الله بن حنين الهاشمي مولاهم أبو اسحاق المدني، روى عن ابيه وابي هريرة وعقيل ولم يسمع منه، وعنه الزهري، وزيد بن اسلم وناضر، وابن اسحاق، وعدة، قال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث.

أبراهيم بن أبي عتبة بن يقظان العقيلي المقدسي، ويقال الدمشقي، روى عن ابن عمر واثلة ابن الأسقع وابي امامة والنس، وعنه مالك، والليث وابن المبارك، وخلق وثقه ابن معين، وابن المديني، والنسائي، وقال أبو حاتم صدوق، مات سنة اثنين وخمسين ومائة.

أبراهيم بن عتبة بن أبي عياش الأسدي المطرقي المدني، روى عن سعيد بن المسيب وعروة ابن الزبير وكريب، وعنه مالك، والسفيانان،

وحامد بن زيد، وابن المبارك، وثقه احمد، ويحيى والنسائي، وقال ابن المديني له عشرة احاديث. اسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل الكلي حب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومولاه وابن حبه، وأمه أم أيمن مولاته، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابيه وبلال وأم سلمة، وعنه عروة وأبو عثمان النهدي وأبو وائل وغيرهم، امره النبي صلى الله عليه وسلم على جيش فيهم أبو بكر وعمر، وقال فيه وايع الله ان كان لخلقنا بالامارة، وفي صحيح البخاري انه قال له وللحسن: اللهم اني احبهما فاحبهما وزوجهما فاطمة بنت قيس، وكان يومئذ ابن خمس عشرة سنة وولد له في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، كذا اجزم به الحافظ ابو الفضل العراقي في شرح الاحكام، وذكره ايضا ابن حجر، وقال ان جد حارثة اسلم فهو لأربعة متوالدون صحابة. وتوفي النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن تسع عشرة سنة، وفضل عمره على ابنه عبد الله في الفرض، وقال هو أحب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم منك، سكن المزة مدة ثم تحول الى المدينة ومات بها، وقيل بوادي القرى سنة اربع وخمسين.

اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الانصاري المدني، روى عن ابيه وعنه انس، وعنه مالك واوزاعي، وابن عيينة، وهمام، وثقه ابو زرعة وابو حاتم والنسائي. وقال ابن معين ثقة حجة مات سنة اربع وثلاثين ومائة.

اسعد وهو ابو امامة بن سهل بن حنيف الانصاري المدني، ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وارسل عنه، وروى عن عمر وعثمان وابي هريرة. وابن عباس وجباعة، وعنه ابنه محمد وسهل، والزهري، ويحيى الانصاري، وخلق مات سنة مائة.

اسلم المدني والذريدي، روى عن مولاه عمرو ابني بكر وعثمان ومعاذ وغيرهم، وعنه ابنه وناضر والقاسم بن محمد. قال العجلي ثقة من كبار التابعين

مات سنة ثمانين.

اسماعيل بن ابي حكيم المديني، روى عن ابن المسيب وعروة والقاسم وغيرهم، وعنه مالك وابن اسحاق، وثقه ابن معين والنسائي وقال ابو حاتم يكتب حديثه كان عاملاً لعمر بن عبد العزيز مات سنة ثلاثين ومائة.

اسماعيل بن محمد بن ثابت بن قيس بن شماس الانصاري، عن جده ثابت، قلت يارسول الله خشيت ان اكون قد هذكت الحديث رواه عنه الزهري وهو في موطأ سعيد بن عفير ولم يرو له مالك غيره، كذا في التذكرة للحسيني. قال ابن حجر انما تفرد سعيد بن عفير بقوله عن ثابت والافقد تابعه سعيد بن ابي اويس وجوية ابن اسما، لكن قالوا عن مالك عن الزهري عن اسماعيل بن محمد بن ثابت ان ثابت بن قيس قال يارسول الله تذكره مرسلًا وبهذا اجزم البخاري فقال روى عنه الزهري مرسلًا وذكره ابن حبان في الثقات، وقال يروى عن انس، روى عنه ابو ثابت من ولد ثابت بن قيس. قال ابن حجر ولم يدر كاسماعيل جده فانه قتل باليامة وقال الدمشقي في انساب الخوارج روى عنه ابنه عبد الحبير.

اسماعيل بن محمد بن سعد بن ابي وقاص الزهري ابو محمد المديني، عن ابيه وعبيه عامرو مصعب وانس وغيرهم، وعنه مالك وصالح ابن كيسان وابن جريج وابن عيينة. قال ابن معين ثقة حجة. مات سنة اربع وثلاثين ومائة.

امية بن عبد الله بن خالد بن اسيد بن ابي العيص الاموي المكي، روى عن ابن عمر، وعنه الزهري وطائفة، وثقه العجلي. ولاه عبد الملك خراسان، ومات سنة سبع وثمانين.

انس بن مالك بن النضر بن منبهم بن زيد بن حرام الانصاري النجاري ابو حمزة خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر، وعمر وعثمان في آخرين، روى عنه

اولاده موسى وابن نضر وابو بكر وحفيداه ثمامة وحفص وسليمان التيمي، وحفيد الطويل، وعاصم الاحول، وخلق لا يحصون، خدم النبي صلى الله عليه وسلم عشرين سنة ودعا له فقال اللهم اكثر ماله وولده وادخله الجنة. كان يصلي فيبطل القيام حتى تقطر قدماه. مات سنة ثلاث وتسعين، وقيل سنة اثنتين وقيل سنة احدى، وقيل سنة تسعين.

ايوب بن ابي تميمه كيسان السخيتاني ابو بكر احد الائمة الاعلام، رأى انسًا، وروى عن الحسن وسعيد بن جبير وخلق، وعنه شعبة والسفيان والحماة وخلق، وروى عنه من شيوخه ابن سيرين قال الحسن ايوب سيد شباب اهل البصرة، وقال شعبة كان سيدا وفقها. وقال ابن عيينة ما لقيت مثله في التابعين، وقال ابن معين ايوب اثبت من عون، وقال اشعث كان جهذا للعلماء، وقال ابن سعد كان ثقة حجة ثبتا في الحديث جامعًا كثير العلم ولد سنة ست وستين، ومات سنة احدى وثلاثين ومائة.

ايوب بن جبيب المديني، روى عن ابي المثني وعنه مالك وفليح، قال النسائي ثقة.

حرف الباء

البراء بن عازب بن الحارث بن عدي الاوسي الحارثي البوعمارية، وقيل ابو عمرو، وقيل ابو الطفيل نزل الكوفة، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن علي وبلال، وابي ايوب في آخرين، وعنه عبد الرحمن ابن ابي ليلى، وابو اسحاق السبعي وخلق، شهد احدا والحديبية وما بعدها، قال البراء غزوت معه خمس عشرة غزوة، وما قدم علينا المدينة حتى حفظت سورًا من المفصل، مات سنة احدى، وقيل اثنتين وسبعين.

بسر بن سعيد المديني الزاهد مولى ابن الحضرمي، روى عن عثمان وسعد بن ابي وقاص، وزيد بن ثابت وابي هريرة وابي سعيد وغيرهم، وعنه الزهري

دمشق وبها توفي سنة عشرين وله بفتح وستون سنة وقيل دثن بجلب .

حرف الشاء

ثابت بن قيس بن شماس الانصاري الخزرجي خطيب الانصار، شهد احدى ما بعدها وشهد له النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة وقال نعم الرجل ثابت، استشهد باليمامة في خلافة الصديق وكان امير الانصار يومئذ روى عنه بنوه اسماعيل وقيس ومحمد والنس بن مالك وابن ابي بيلي مرسلاً .

ثور بن زيد الديلمي مولاهم المدني، روى عن عكرمة وجماعة، وعنه مالك والدرادردي وسليمان بن بلال وآخرون، وثقه ابن معين وابوزرعة والنسائي مات سنة خمس وثلاثين ومائة .

حرف الجيم

جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن ثعلبة الانصاري السلمي المدني ابو عبد الله وقيل ابو عبد الرحمن وقيل ابو محمد، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم والي بكر وعمر وعلى في آخرين، وعنه اولاده محمد وعقيل وعبد الرحمن وعطاء بن ابي رباح ومحمد بن المنكدر وخلائق، غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم تسعة عشرة غزوة ولم يشهد بدرًا ولا احدى امته ابوة، واستغفر له النبي صلى الله عليه وسلم ليلة البعير خمساً وعشرين مرة وكانت له حلقة في المسجد يؤخذ عنه . ومات بالمدينة وقيل بمكة وقيل بقاء سنة ثمان وسبعين وقيل سنة تسع وقيل سبع وقيل اربع وقيل ثلاث وقيل اثنتين . **جابر بن عتيك** بن النعمان بن عمرو والانصاري الخزرجي السلمي، قيل انه شهد بدرًا ولويث وشهد ما بعدها من المشاهد، روى عنه ابنه عبد الرحمن واليسفيان وابن اخيه عتيك بن الحارث .

جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل ابن عبد مناف التوفلي ابو محمد وقيل ابو عدي المدني، قدم في فداء اسارى بدر ثم اسلم يوم الفتح وقيل قبله كان

وبكبير ويعقوب ابنا الاشجع وزيد بن اسلم، وثقه ابن معين والنسائي وغيرهما، وقال ابو حاتم لا يأل من مثله . مات بالمدينة سنة مائة وهو ابن ثمان وتسعين .

يسر بن محجن الديلمي وقيل لبشر، روى عن ابيه وله صحبة، وعنه زيد بن اسلم .

بشير بن يسار الحارثي الانصاري مولاهم المدني، روى عن رافع بن خديج وجابر وسهل ابن ابي حنمة وعنه يحيى الانصاري والوليد بن كثير وآخرون، وثقه ابن معين، وقال ابن سعد كان شيخاً كبيراً فقيهاً ادرك عامة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قليل الحديث .

بصرة بن ابي بصرة حميل بن بصرة الغفاري له ولائيه صحبة، له عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث واحد رواه عنه البوهري .

بكير بن عبد الله بن الاشجع ابو عبد الله ويقال ابو يوسف المدني نزيل مصر، روى عن ابي امامة بن سهل ومحمود بن نبيه وسعيد بن المسيب وخلق، وعنه ابنه مغرمة والليث وابن لهيعة . قال ابن المديني لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين اعلم من ابن شهاب ويحيى الانصاري وبكير بن الاشجع . وقال النسائي ثقة ثبت . وقال ابن حبان من ثقات اهل مصر وقرأهم . مات سنة سبع وعشرين ومائة .

بلال بن رباح الحبشي مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومولى ابي بكر الصديق يكنى ابا عبد الله، وقيل ابا عبد الرحمن، وقيل ابا عبد الكريم، وقيل ابا عمرو، وهو احد السابقين الى الاسلام الذين عذبوا في الله بمكة وشهد بدرًا، ولم يؤذن بعد النبي صلى الله عليه وسلم لاحد من الخلفاء الا ان عمر لما قدم الشام حين فتحها اذن فتذكر الناس النبي صلى الله عليه وسلم فلم يربك اكثر من يومئذ . وقال النبي صلى الله عليه وسلم له « ما دخلت الجنة قط الا سمعت خشخشتك امامي » . وقال عمر « ابو بكر سيدنا واو اعشى سيدنا »، وقال النسائي بلال سابق الحجة، ووردهم قوعاً، وسكن بلال داريا من عمل

احدا الاشراف. قال مصعب الزبيري كان من حكماء قرش دسادا تهم وكان يؤخذ عنه النسب، روى عنه ابناه محمد ونافع وسليمان بن صورو سعيد بن المسيب وجماعة. مات سنة تسع وخمسين.

الجزاح مولى ام حبيبة ويقال له ابو الجزاح يأتي في الكنى.

جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب ابو عبد الله الهاشمي المدني الملقب بالماقي احد الاعلام، روى عن ابيه وعطاء وعروة وابن المنكدر وعنه ابو حنيفة ومالك ويحيى الاصبغى وهو الكبرمتي وشعبة والسفيانان وخلق. قال ابن معين ثقة مأثور وقال ابو حاتم ثقة لا يسأل عن مثله. وقال ابن حبان من سادات اهل البيت وعبدوا اتباع التابعين وعلماء اهل المدينة. ولد سنة ثمانين. مات سنة ثمان واربعين ومائة.

جميل بن عبد الرحمن او ابن عبد الله ابن سويد او سودة المؤذن المدني، امه من ذرية سعد القوط وكان يؤذن فيهم، ذكره ابن الخذاء في رجال الموطأ فقال سمع سعيد ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز، روى عنه مالك ويحيى بن سعيد الانصاري ذكره ابن حجر في كتابه واقفله الحسيني.

حرف الحاء

الحارث بن معيقب بن ابي فاطمة الدوسي يأتي في ابن معيقب في البيهقات.

حارثة بن النعمان بن رافع ونقيب بن زيد ابن عبيد بن ثعلبة الانصاري ابو عبد الله المدني شهد بدرا واحدا والمشاهد كلها، ورأى جبريل يكلم النبي صلى الله عليه وسلم فسلم عليها فردا عليه، وكان من الفضلاء، روى عنه عبد الله ابن رباح وعبد الله بن عامر بن ربيعة وغيرهما. يقال توفي في امارة معاوية.

حرام بن سعد ويقال ابن ساعدة بن محيمة الانصاري المدني، وقد نسب الى جدته، روى عن

ابيه والبراء بن عازب وعنه الزهري. قال ابن سعد كان ثقة قليل الحديث. مات بالمدينة سنة ثلاث عشرة ومائة.

الحسن بن محمد بن علي بن ابي طالب ابو محمد المدني، روى عن ابيه ابن الحنفية وابن عباس و جابر وسلمة بن الاكوع، وعنه الزهري وعمرار بن دينار. قال العجلي تابعي ثقة وهو اول من دفع الارجاء وقال الدارقطني كان اول من تكلم في الارجاء وهو صحيح الحديث، وقال ابن حبان كان من افاضل اهل البيت وكان من اعلم الناس بالاختلاف، وقال ابن دينار ما كان الزهري الا من علمانه. مات سنة خمس وتسعين وقيل احدى ومائة.

حصين بن حصن الانصاري الخطابي، المدني، روى عن عمته له بها صحبة وعن هرمي بن عمرو الواقفي، وعنه بشر بن يسار وغيره وثقه ابن حبان **حفص بن عاصم** بن عمر بن الخطاب العدوي ابو عمر والمدني، روى عن ابيه وعنه عبد الله وابي هريرة وغيرهم، وعنه بنو عيسى وعمرو بن بامو الزهري، وثقه النسائي، وقال ابن حبان من افاضل اهل المدينة.

حمران بن ابان النمري مولى عثمان بن عفان ادرك ابا بكر، وروى عن مولاة ومعاوية، وعنه ابو داود وعروة والحسن، وزيد بن اسلم وغيرهم، ذكره ابن معين في تابعي اهل المدينة ومحدثيهم ووثقه ابن حبان، وكان يصلي خلف عثمان و يفتح عليه وكان صاحب اذنه وكاتبه، قدم البصرة فكتب عنه اهلها. ومات بعد سنة خمس وسبعين **حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب** ابو عمارة المدني، روى عن ابيه وعمته حفصة وعائشة وعنه الزهري وجماعة، وثقه العجلي وغيره.

حميد بن ابي حميد الطويل البعدي البصري مولى طلحة الطلحات، روى عن انس والحسين و عكرمة وغيرهم، وعنه مالك وشعبة والهادان والسفيانان وخلق، وثقه ابن معين وابو حاتم، وقال

مؤمل بن اساعيل عن حماد عامة ما يرويه حميد
عن انس سبعة من ثابت، مات سنة ثلاث
واربعين ومائة وهو ابن خمس وسبعين

حميد بن عبد الرحمن بن عوف ابو عبد الرحمن
المدني، روى عن ابيه وامه ام كلثوم بنت عقبة و
عمرو عثمان وابي هريرة وابن عمرو بن عباس، و
عنه ابنه عبد الرحمن، وابن اخيه سعد بن ابراهيم
والزهري، وثقة العجلي والبزرجة وغيرهما، ومات
سنة خمس وتسعين وقيل سنة خمس ومائة.

حميد بن قيس الاعرج المكي ابو صفوان
القاري، روى عن مجاهد وعكرمة وجباعة، وعنه
ابو حنيفة ومالك والسفيانان وابن جريج وغيرهم
قال ابن سعد كان قاري اهل مكة وكان ثقة كثير
الحديث، وقال ابن عيينة كان اخوته واحسبهم
يعتق اهل مكة وكانوا لا يجتمعون الا على قراءته
ولم يكن بمكة اقرا منه ومن عبد الله ابن كثير و
كان متيقظاً. مات سنة ثلاثين ومائة.

حنظلة بن قيس بن عمرو الانصاري الزرق
المدني، روى عن رافع بن خديج وابي هريرة، و
عنه الزهري وربيعه ومجشي الانصاري وآخرون
قال الواقدي كان ثقة قليل الحديث.

حرف الخاء

خالد بن زيد بن كليب ابو ايوب الانصاري
الخزرجي، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن
ابي بن كعب، وعنه البراء بن عازب وجابر بن سبرة
وابن المسيب وعروة، قال الخطيب حضر العقبة
وشهد بدرًا واحدًا والمشاهد كلها، ونزل عليه
النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة في
الهجرة وحضر مع علي النهروان، ومات بالروم
غازيًا في خلافة معاوية سنة اثنتين وخمسين
وقبرة في اهل سور القسطنطينية.

خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن
عمر بن مخزوم ابو سليمان المخزومي، سيف الله

اسلم قبل الفتح وبعد الحد يبية وشهد غزوة مؤتة
وكان النصر على يده، روى عنه ابن خالته ابن
عباس وقيس بن ابى حازم وجبير بن نفيل وابو
وائل وابو العالية وآخرون، واستعمله ابو بكر
على قتال اهل الردة ثم وجهه الى العراق ثم الشام
وامرة عليها. مات بمصر سنة احدى وعشرين
وقيل بالمدينة.

خبيب بن عبد الرحمن بن خبيب بن يساف
الانصاري ابو الحرث المدني، روى عن ابيه وعنته
انيسة ولها صحبة وحفص بن عاصم وغيرهم،
وعنه شعبة احمد شيوخه ومالك، وثقة ابن معين
وغیره. ومات زمن مروان بن محمد.

خلاد بن السائب بن خلاد الانصاري الخزرجي
المدني، روى عن ابيه وزيد بن خالد الجهني، و
عنه ابنه خالد وجابر بن واسم وغيرهما، وثقة
ابن حبان.

حرف الدال

داود بن الحصين الاموي مولا هارم ابو سليمان
المدني، روى عن عكرمة والاعرج وجباعة، وعنه
مالك وابن اسحاق وطائفة، وثقة ابن معين وضعفه
ابو حاتم وقال لولان ما نكأ روى عنه لترك حديثه
وقال ابو داود احاديثه عن عكرمة مناكير، وقال ابن
حبان من اهل الحفظ والاتقان. مات سنة خمس و
ثلاثين ومائة عن اثنين وسبعين سنة.

حرف الذال

ذكوان ابو صالح المسبان الزيات المدني، روى
عن سعد وابي الدرداء وابي هريرة وعائشة وخلق
وعنه بنوه سهيل وصالح وعبد الله وعطاء بن ابى
ربيع والاعمش وخلائق. قال احمد شهد الدار
زمن عثمان وكان ثقة من اهل الناس واثقهم،
وقال ابن المديني ثقة ثبت، وقال ابن سعد
كثير الحديث. مات بالمدينة سنة احدى ومائة.

حرف الراء

رافع بن اسحاق الانصارى مولى هم المدينى روى عن ابى اليوب وابى سعيد الخدرى، وعند اسحاق بن عبد الله بن ابى طلحة، وثقه النسائى.

رافع بن خديج الانصارى الحارثى ابو عبد الله المدينى، شهد احدى او ما بعد ها وله احدى، روى عنه ابن عمرو بن المسيب وطائفة وطارس وعطاء وخلق مات فى اول سنة اربع وسبعين عن ست وثمانين سنة.

ربيعه بن ابى عبد الرحمن نزارى التميمى مولى آل المنذر ابو عثمان ويقال ابو عبد الرحمن المدينى الفقيه، اخذ الاعلام المعروفون بربيعة الراى شيخ مالك، روى عن النس والسائب بن يزيد وابى المسيب وخلق، وعنه مالك ويحيى الانصارى وشعبة والازراعى والليث وخلائق. قال احمد ثقة والوزناد اعلم منه، وقال يعقوب بن شيبه ثقة ثبت احمد مفتى المدينة، وقال الخليل كان فقيها عالمًا حافظًا للفقه والحديث اخذ عنه مالك الفقه وقال ذهب حلاوة الفقه منذ مات ربيعة، اقدمه اسفاح ليوليه القضاة ضات بالانبار سنة ست وثلاثين ومائة.

رفاعة بن رافع بن مالك بن العجلان الانصارى البرزقى ابو معاذ المدينى، شهد بدرًا مع النبى صلى الله عليه وسلم وروى عنه وعن ابى بكر وعادة، وعنه ابنه معاذ وعبيد وآخرون مات فى اول خلافة معاوية

حرف الزاى

زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد الاسلمى المدينى ويقال اسرا بيه مسلم ولا يسمع، روى عن ابيه وجده «الفخذ عورة»، وعنه سالم ابو النضر وابو الزناد، وثقه النسائى.

زفر بن معصعة بن مالك، عن ابى هريرة وقيل عن ابيه عن ابى هريرة وهو المحفوظ، روى عنه اسحاق بن عبد الله بن ابى طلحة، وثقه

النسائى وغيره.

زياد بن سعد الخراسانى ابو عبد الرحمن نزىل مكة ثم اليمن، روى عن الزهرى وصالح مولى التوامة وابى الزبير وعمرو بن دينار، وعنه مالك وابى جريج وابن عيينة. وقال كان اثبت اصحاب الزهرى وثقه احمد وابى المدينى والنسائى وآخرون.

زيد بن اسلم المدينى الفقيه، اخذ الاعلام، مولى عمرو الواسامة، وقيل ابو عبد الله، روى عن ابيه وابن عمرو وجابر وابى هريرة وخلق، وعنه بنو واسامة وعبد الرحمن وعبد الله ومالك والسفيانان وخلائق، قال يعقوب بن شيبه ثقة من اهل الفقه والعلم وكان عالمًا بالفسير، له فيه كتاب، توفى فى العشر الاول من ذى الحجة سنة ست وثلاثين ومائة.

زيد بن ابى انيسة واسمه زيد ايضا ابو اسامة الجزرى، روى عن الحكم وشهر بن حوشب وطلحة ابن مصرف وعطاء، وعنه مالك والوحيفة وآخرون، قال ابن سعد كان ثقة فقيها راوية للعلم كثير الحديث. مات سنة خمس وعشرين ومائة.

زيد بن ثابت بن الضحاك بن نوزان بن عمرو بن عبد عوف بن غنم بن مالك بن النجار الانصارى المدينى ابو سعيد وقيل ابو خارجة، روى عن النبى صلى الله عليه وسلم، وعنه ابنه سليمان وخارجة وابى عمرو والنس وعروة وخلائق وكان كاتب الوحى، قدم النبى صلى الله عليه وسلم المدينة وعمره احدى عشرة سنة، وكان ابوه قتل يوم بعاث فقرأ زيد سبع عشرة سورة قبل الهجرة فاجب

النبى صلى الله عليه وسلم وقال يا زيد تعلمنى كتاب يهود فتعلم كتاب العبرانية او السريانية فى سبع عشرة ليلة، وهو احد من جميع القرآن على عهد النبى صلى الله عليه وسلم، وقال فيه افرضكم زيد، وشهد بيعة الرضوان، ومنذ به ابو بكر لجميع القرآن ثم عثمان، وكان عمر اذا حج استخلفه على المدينة واخذ ابن عباس بركابه وقال هكذا امرنا ان نفعل بعلمائنا وكبرائنا رواه الحاكم فى المستدرک

وعدة مسروق في الستة الذين هم أصحاب الفتوى من الصحابة. مات ستة وخمس وأربعين وقيل ستة ثمان وأربعين وقيل إحدى وخمسين، لما مات قال أبو هريرة مات خير الأمة -

زبيد بن خالد الجعفي المدني أبو عبد الرحمن وقيل أبو طلحة وقيل أبو زرعة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عثمان وأبي طلحة وغيرهما، و عنه أبناة خالد وأبو حرب وعطاء بن يسار وأبو سلمة ابن عبد الرحمن وغيرهم، وكان صاحب لواء جهينة يوم الفتح. مات سنة ثمان وسبعين بالمدينة عن خمس وثمانين سنة وقيل سنة ثمان وستين وقيل سنة خمسين بمصر وهو ابن ثمان وسبعين وقيل سنة اثنتين وسبعين وهو ابن ثمانين، وقيل بالكوفة في آخر خلافة معاوية -

زبيد بن رباح المدني روى عن أبي عبد الله (الاعرج) وعنه مالك، قال أبو حاتم ماري بحديثه بأساً وثقة ابن عبد البر وابن حبان وقتل سنة إحدى وأربعين ومائة -

زبيد بن طلحة بن ركانة، يأتي في يزيد - **زبيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب المدني** روى عن أبيه وعبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي بكر الصديق، وعنه حنيفة عمر بن محمد ونافع، وثقة ابن حبان -

زبيد بن عياش أبو عياش الزرق المدني روى عن سعد بن أبي وقاص وغيره، وعنه عبد الله بن يزيد وعمران بن أبي السرح وغيرهما، وثقة الدارقطني -

حرف السين

سالم بن أبي أمية القرشي أبو النضر المدني، روى عن انس والمسابي بن يزيد وسليمان بن يسار، وعنه مالك وابن اسحاق والليث والسفيانان، وثقة أحمد وجماعة. مات سنة تسع وعشرين ومائة -

سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب البصري قيل أبو عبد الله، أحد الأئمة الفقهاء السبعة بالمدينة

روى عن أبيه وأبي هريرة وغيرهما، وعنه ابنه أبو بكر وابن شهاب وخلائق. قال ابن المسيب كان عبد الله أشبه ولد عمر بن وكان سالم أشبه ولد عبد الله به. وقال مالك لم يكن أحد في زمان سالم أشبه بن مضي في الصالحين في الزهد والفضل والعيش منه. وذكر ابن عيينة أن هشام بن عبد الملك دخل الكعبة فإذا هو بسالم فقال سئلتني حاجة قال اني استحي من الله ان اسأل في بيته غيره فلما خرج قال له سئلتني ان تقول والله ما سألت الدنيا من يملكها فكيف اسأل من لا يملكها. مات في ذي القعدة وقيل في الحججة سنة ست ومائة وقيل سنة سبع -

سالم أبو القيث المدني مولى عبد الله بن مطيع العدوي، روى عن أبي هريرة وغيره، وعنه ثور بن زيد وسنان بن سليم وجباعة، وثقة النسائي وابن معين -

السائب بن خالد بن سويد الانصاري أبو سلمة له صحبة ورواية، روى عنه ابنه خالد وعطاء بن يسار وغيرهما -

السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة الكندي له ولاية صحبة، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبيه وخالد العلاء بن الحضرمي وعمرو عثمان وطلحة وسعد وجماعة، وعنه ابنه عبد الله والزهرى ويحيى الانصاري وخلق. مات سنة إحدى وتسعين وقيل سنة ست وقيل سنة ثمان وثمانين عن ثمان وثمانين سنة -

سعد بن اسحاق بن كعب بن عجرة القضاعي ثم البصري المدني حليف الانصار، روى عن أبيه وعميه عبد الملك وزينب والنسائي سعيد المقبري ومنه مالك وشعبة والثوري وابن جريج وخلق، وثقة ابن معين والنسائي وغيرهما. مات بعد الأربعين ومائة -

سعد بن عبيد أبو عبيد الزهري المدني مولى عبد الرحمن بن ازهر، روى عن عمرو بن علي وعثمان وأبي هريرة، وعنه الزهري وجماعة، قال ابن سعد كان من القراء واهل الفقه ثقة. مات بالمدينة سنة ثمان وتسعين -

كبر واختلط قبل موته بأربع سنين. مات سنة ثلاث وعشرين ومائة.

سعيد بن سلمة المخزومي، روى عن المغيرة ابن أبي بردة عن أبي هريرة حديث البحر «هو الظهور مأو»، وعنه صفوان بن سليم والجلاح أبو كثير، وثقة النسائي **سعيد** وقيل **سعد بن عمرو بن سليم** الانصاري الزرق، روى عن أبيه والقاسم بن محمد وغيرهما، وعنه مالك وجماعة، وثقة ابن معين وابن حبان. مات سنة أربع وثلاثين ومائة.

سعيد بن عمرو بن شرحبيل الانصاري المدني روى عن أبيه عن جدّه، وعنه مالك والدروري وآخرون، وثقة النسائي.

سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب ابن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم أبو محمد المخزومي المدني، سيد فقهاء التابعين، روى عن أبيه وعن عمرو اختلف في سماعه منه، وعن عثمان وعلي وإبي موسى في آخرين، وعنه الزهري ويحيى بن سعيد الانصاري وآخرون. قال قتادة ما رأيت أحدا قط أعلم بالحلال والحرام منه، وقال مكحول ما نقيت أعلم منه، وقال سليمان بن موسى أنه أفقه التابعين، وقال أحمد أنه أفضل التابعين، وقال ابن المديني لا أعلم أحدا في التابعين أوسع علما منه وهو عندي أحيل التابعين، وقال أبو حاتم ليس في التابعين أنبل منه، وقال ابن حبان هو سيد التابعين. وقال الشافعي وأحمد وغير واحد هو أسيل ابن المسيب صحاح. مات سنة ثلاث وقيل أربع وتسعين ومولده سنة خمس عشرة وقيل سبع عشرة وقيل إحدى وعشرين.

سعيد بن أبي هند القزاري المدني مولى سمرة، روى عن ابن عباس وأبي هريرة وأبي موسى وطائفة وعنه ابنه عبد الله وابن اسحاق وناضر ويزيد بن أبي حبيب وآخرون، وثقة ابن حبان وغيره. مات في أول خلافة هشام.

سفيان بن أبي زهير واسمه القرد الأزدي الشامي له صحبة ورواية، روى عنه ابن الزبير والسائب بن

سعد بن أبي وقاص مالك بن أهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب بن مرة الزهري الباسقي أحد العشرة وأول من روى بسهر في سبيل الله و فارس الاسلام وحارس رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال ليت رجلا صالحا يحرسني الليلة وسابع سبعة في الاسلام وأحد الستة أهل الشورى وأحد الستة الذين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض وأحد من فداه رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبيه وأمه وأحد مجالي الدعوة وأحد الروماة الذين لا يخطئون، دعاه النبي صلى الله عليه وسلم «اللهم سدد رميته وأجب دعوته» وهو الذي تولى قتال فارس وكوف الكوفة. روى عنه بنو إبراهيم وعمرو ومحمد وعامر ومصعب وعائشة وابن عباس وابن عمرو وآخرون، وكان ممن تعدى الفتنة ولزم بيته وأمرأه له أن لا يخبروه من أخبار الناس بشئ حتى تجتمع الأمة على أمام. مات بالعقيق على عشرة أميال من المدينة وحمل على الرقاب إلى البقيع سنة خمس وخمسين وقيل سنة ست وقيل سبع وقيل ثمان وقيل أربع عن ثلاث وثلاثين وقيل اثنين وثلاثين وقيل أربع وسبعين.

سعيد بن جبير بن هشام الوالبي مولاهم أبو محمد ويقال أبو عبد الله الكوفي أحد الأئمة الاعلام روى عن ابن عمرو وابن عباس وابن الزبير وأبي سعيد وطائفة، وعنه الأعمش وسلمة بن كهيل وخلائق، وكان يختم القرآن في كل يلمتين، وكان ابن عباس إذا أتاه أهل الكوفة يستفتونه يقول: ليس نيكمر سعيد بن جبير. قتله الحجاج شهيدا في شعبان سنة خمس وتسعين وهو ابن سبع وخمسين وقيل تسع وأربعين قال ميمون بن مهران ولقد مات وما على ظهر الأرض أحد الا وهو محتاج إلى علمه.

سعيد بن أبي سعيد كيسان البصري أبو سعيد المدني، روى عن أبيه وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري وابن عمرو والنس وأخوين، وعنه مالك والليث وابن أبي ذئب وخلائق، واتفقوا على وثيقته، وقال الواقدي

يزيد وعروة، عداة في اهل المدينة -

سلمة بن دينار الجازم الاعرج الذاهد، روى عن سهل بن سعد وعن ابن عمرو وابن عمرو لم يسمع منهما وعن محمد بن المنكدر وسعيد بن المسيب وام الدرداء الصغرى والي ادريس الخولاني، وعنه الزهري وهو اكبر رتبة ومالك والسفيانان والحمادان وخلق، وكان ثقة كثير الحديث وكان يقص في مسجد المدينة - مات بعد سنة اربعين ومائة -

سلمة بن صفوان بن سلمة الانصاري الزرقى المدني، روى عن ابي سلمة بن عبد الرحمن ويزيد بن ركانة، وعنه مالك وابن اسحاق وخليع وجماعة، وثقة النسائي -

سليمان بن يسار الهلالي الوابى المدني، احد الاعلام، روى عن زيد بن ثابت والي هريزة وعائشة وابن عباس والمقداد وجابر ومولاه ميسرة وام سلمة وطائفة، وعنه ابنه عبد الله ومكحول وقتادة والزهري وخلق - قال الزهري كان من العلماء، وقال النسائي احد الائمة، وقال ابو زرعة ثقة مامون فاضل عايد - مات سنة سبع ومائة وله ثلاث وسبعون سنة -

سفيان القرشي المخزومي ابو عبد الله المدني، روى عن مولاه ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وسعيد ابن المسيب والي صالح السمان وغيرهم، وعنه مالك وسهيل بن ابي صالح ومحيي الانصاري وهما من اقوانه والسفيانان وآخرون، وثقة احمد وابو حاتم - قتلتهم الحرورية يوم قديد -

سهل بن ابي خثمة واسمه عبد الله وقيل عامر ابن ساعدة الانصاري المدني، له صحبة ورواية، روى عنه ابنه محمد وصالح بن خوات وعروة ونافع بن جبير وجماعة - قال ابو حاتم بايع تحت الشجرة وكان دليل النبي صلى الله عليه وسلم ليلة احد وشهد المشاهد كلها الا بداراً -

سهل بن حنيفة بن وهب الانصاري البوابي شهد بدرًا والمشاهد كلها، روى عنه ابناءه ابو امامة اسعد وعبد الله وابن ابي ليلى وآخرون، قال ابن

عبد البر ثبت يوم احد وشهد مع علي صفين - ومات بالكوفة سنة ثمان وثلاثين -

سهل بن سعد بن مالك بن خالد الانباري الساعدي المدني، آخر من مات من الصحابة بالمدينة مات سنة ثمان وثمانين وقيل سنة احدى وتسعين وهو ابن مائة سنة - روى عنه ابنه عياش والزهري آخرون **سهيل بن ابي صالح** دكان السمان البويزيد المدني روى عن ابيه وابن المسيب وعبد الله بن دينار وطائفة، وعنه مالك والاعمش وربيعه وهما من شيوخه وموسى بن عقبة وهو من اقوانه وابن جبريل وشعبة والسفيانان والحمادان وخلق، وثقة ابن عينة والعجلي وابن عدي وغيرهم -

سويد بن النعمان بن مالك بن عامر الانصاري المدني، احد اصحاب الشجرة، وقيل انه شهد احدًا وما بعدها، روى عنه بشير بن يسار

حرف الشين

شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عباد الانصاري روى عن ابيه وجدة، وعنه ابنه عمرو وعبد الله بن محمد بن عقيل، وثقة ابن حبان -

شريك بن عبد الله بن ابي نمر المدني، روى عن انس وابن المسيب وعطاء وطائفة، وعنه مالك والثوري وابو حمزة وآخرون - قال ابن سعد ثقة كثير الحديث، وثقة ايضا النسائي وابن معين وابن عدي - مات بعد سنة اربعين ومائة -

شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي القرشي، وقد نسب الى جدة، روى عن ابيه وجدة وعن عباد بن الصامت وابن عمرو وابن عباس و معاوية، وعنه ابناءه عمرو وعمر و ثابت البناني وعطاء الخراساني وغيرهم، وثقة ابن حبان -

حرف الصاد

صالح بن خوات بن جبيل الانصاري المدني روى عن ابيه وسهل بن ابي خثمة، وعنه ابنه خوات

وعاصم بن عبد الله بن الزبير والقاسم بن محمد وغيرهم وثقه النسائي وغيره -

صالح بن كيسان المدني مولى غفار روى عن ابن عمرو بن الزبير وسالم وناقع وطائفة، وعنه مالك وابن جرير وعمرو بن دينار وابن اسحاق وابن عينة وآخرون، وثقه احمد وابن معين وجباعة - مات بعد اربعين ومائة وهو ابن مائة وثلاثين سنة -

صعصعة بن مالك بصري، روى عن ابي هريرة في الرواية، وعنه ابنه زفر وابن اخيه صلي بن يسار، وثقه النسائي وابن حبان، وقال روى عن ابي هريرة وما انفقه فيه **صفوان بن سليم** المدني الزهري مولى اهل الفقيه روى عن مولاة حبيد بن عبد الرحمن بن عوف و عن ابن عمرو والنس وعبد الله بن جعفر وجباعة، وعنه مالك وزيد بن اسلم وابن المنكدر والليث والسفيان بن خلاق - قال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث عابداً - وقال احمد هذا رجل يستشقى بحديثه و ينزل القطر من السماء بذكره. وقال يعقوب بن شيبه ثقه ثبت مشهور بالعبادة مات سنة اربع وعشرين ومائة **صفوان بن عبد الله** الاكبر بن صفوان بن امية الجعفي المكي، روى عن جده وعلى وسعد وربي الدرداء وابن عمرو وحفصة، وعنه الزهري وابو الزبير المكي وعمرو بن دينار وغيرهم وثقه العجلي -

صفي بن زياد الانصاري البزري المدني مولى اقلع روى عن ابي سعيد الخدري وابي البشر السلمي وابن السائب، وعنه مالك وسعيد المقبري وابن ابي ذئب وجباعة، وثقه ابن حبان وغيره -

حرف الضاد

الضحاك بن قيس بن خالد القرشي الوائلي الفهري، مختلف في صحبته، روى عنه معاوية و انس والشعبي وسعيد بن جبيرة وخلق، شهد فتح دمشق وسكنها ثم غلب عليها بعد يزيد ودعا الى بيعة ابن الزبير ثم دعا الى نفسه - وقتل بمرج راهط في قتاله لمروان بن الحكم سنة اربع وخمسين وستين -

ضمرة بن سعيد بن ابي حنيفة بالنون وقيل بالياء الموحدة الانصاري المدني، روى عن عمه حجاج بن عمرو وابي سعيد والنس، وعنه ابنه موسى ومالك وابن عينة وفليح وعدة، وثقه احمد ويحيى وغيرهما -

حرف الطاء

طاؤس بن كيسان اليماني ابو عبد الرحمن الحيري احد الاثمة الاعلام، روى عن ابي هريرة وزيد بن ثابت وزيد بن ارتهم وجابر وابن عمرو بن عياس و عائشة، وعنه ابنه عبد الله ومجاهد والزهري وخلق قال ابن حبان كان من عباد اهل اليمن ومن سادات التابعين، حيز اربعين حجة وكان مستجاب الدعوة - مات سنة ست ومائة -

طلحة بن عبد الملك الايلي، روى عن القاسم بن محمد وغيره، وعنه مالك ويحيى القطان وجباعة وثقه ابوداؤد والنسائي وجباعة -

طلحة بن عبيد الله بن عثمان القرشي التيمي ابو محمد المدني، احد العشرة المشهورين بالجنة شهد احداً وشارك في المشاهد بعدها، وارى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده يوم احد فتلت، روى عنه بنو موسى وعيسى ويحيى وعمران واسحاق وقيس بن ابي حازم والوعثمان النهدي وعدة - قتل يوم الجبل لعشر خلون من جمادى الاخرة سنة ست وثلاثين وله اربع وستون سنة قال العجلي يقال ان مروان قتله -

طلحة بن عبيد الله بن كزيب بن جابر الخزاعي الكعبي، روى عن الحسين وابن عمرو وابي الدرداء وعائشة وغيرهم، وعنه مالك وابن اسحاق وحامد بن سلمة وجباعة، وثقه احمد والنسائي -

حرف العين

عاصم بن عدى المدني العجلي القضاعي حليف الانصار، شهد احداً وما بعدها، روى عنه ابواليد اح وسهل بن سعد والشعبي - مات سنة

خمس وأربعين، وهو ابن مائة وعشرين سنة وهو ممن ضرب له في بدر بسهم ولم يشهد لها.

عامر بن سعد بن أبي وقاص الزهري المدني، روى عن أبيه وعثمان والعباس وعائشة وأبي هريرة وأبي سعيد وجماعة، وعنه ابنه داود وابن اخته سعد بن إبراهيم وسالم أبو النضر والزهري وابن المنكدر وعمرو بن دينار وخلق، وثقه ابن حبان. ومات سنة ست وتسعين ويقال سنة ثلاث ومائة.

عامر بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي أبو الحارث المدني، روى عن أبيه والنس وجماعة، ومنه مالك وقليح وسعيد المقبري وابن عجلان وخلق، وثقه النسائي ويحيى وأبو حاتم، وقال أحمد ثقة من أوثق الناس.

عامر بن وأثلة، روى عن عبيد الله بن عمر وأبي الطفيل الليثي، ولد عام أحد، روى عنه قتادة والزهري وأبو الزبير وعمرو بن دينار وخلق. نزل الكوفة ثم مكة ومات بها سنة مائة ويقال سنة سبع ومائة، وهو آخر الصحابة موتاً.

عائذ الله بن عبد الله بن عمرو أبو إدريس الخولاني القارئ العابد، أبو يحيى، ولد هو في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، روى عن عمرو ومعاذ وأبي بلال وأبي ذر وأبي الدرداء وحذيفة وأبي هريرة وعدة، وعنه الزهري ومكحول ولشرب بن عبيد الله وآخرون. قال مكحول ما رأيت أعلم من أبي إدريس. وقال الزهري كان قاص أهل الشام وقاضيه. مات سنة ثمانين.

عباد بن تميم بن غزية الأنصاري المازني المدني روى عن أبيه وله صحبة وعن عمه عبد الله بن زيد ابن عاصم وأبي بشير الأنصاري وأبي سعيد الخدري وغيرهم، وعنه الزهري ويحيى الأنصاري وجماعة وثقه النسائي وغيره.

عباد بن زياد بن أبيه أبو حرب، الذي استلحق أبا معاوية بن أبي سفيان روى عن عروة بن المغيرة ابن شعبة وغيره، وعنه الزهري ومكحول، وثقه ابن حبان، ولأه معاوية سجستان فغزا بلاد الهند

ومات بقية جرود سنة مائة.

عباد بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي المدني روى عن أبيه وجدته أسماء وعائشة وعمرو بن الخطاب وغيرهم، وعنه ابنه يحيى وابن أخيه عبد الواحد بن حمزة وابن عمه هشام بن عروة وابن أبي مليكة وغيرهم، وثقه النسائي. وقال الزبير بن بكار كان على قضاء أبيه بكعة وكان اسدق الناس لهجة.

عبادة بن الصامت بن تيس بن اصمم الأنصاري الخزرجي أبو الوليد المدني، شهد العقبتين وكان أحد التقباء وشهد بدرًا واحدًا وبيعة الرضوان والمشاهد كلها، روى عنه ابنه الوليد وحفيدة عبادة بن الوليد وأبو أمامة والنس وجبير بن نفير وخلق، وكان من سادات الصحابة. مات بالشام في خلافة معاوية.

عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت المدني روى عن أبيه وجدة وجابر بن عبد الله وأبي أيوب وأبي سعيد وعائشة وغيرهم، وعنه ابن إسحاق ويحيى الأنصاري وابن عجلان وآخرون، وثقه النسائي وأبو زرعة.

عبد الله بن الأرقم بن عبد يغوث الزهري أسلم عام الفتح وكتب للنبي صلى الله عليه وسلم ثم لابي بكر وعمر، روى عنه أسلم ومولى عمرو وعبد الله بن عتبة بن مسعود وغيرهما.

عبد الله بن أنيس الجهني أبو يحيى المدني حليف الأنصار، شهد العقبة مع السبعين من الأنصار وشهد أحدًا والخندق وما بعدهما، وبعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم سوية وحده، روى عنه أبو حمزة وعبد الله وعطية وعمرو وجابر بن عبد الله وأبو أمامة ابن ثعلبة وعدة، مات سنة أربع وخمسين.

عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني، روى عن أبيه والنس وحيد بن نافع وعباد بن تميم وعروة وطائفة، وعنه مالك والزهري أحد شيوخه وهشام بن عروة وابن جريح والسفيان وخلق. قال أحمد حديثه شفاء، وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وغيرهم، وقال ابن سعد كان

ثقة كثير الحديث عالماً مات سنة خمس وثلاثين
ويقال ستة وثلاثين ومائة وهو ابن سبعين سنة.

عبد الله بن حنين الهاشمي مولاهم، روى
عن علي وابن عمرو بن عباس وأبي أيوب والمسور
وعنه ابنه إبراهيم وخالد بن معدان ومحمد بن
المنكدر وآخرون، وثقة ابن حبان.

عبد الله بن دينار أبو عبد الرحمن، روى عن
مولا عبد الله بن عمرو والنس وسليمان ابن يسار
ونافع وجباعة، وعنه مالك والبخينة وسعيد
والسفيانان ويحيى الأنصاري، وثقه أحمد وغيره
مات سنة سبع وعشرين ومائة.

عبد الله بن ذكوان أبو عبد الرحمن المدني
مولي بني أمية المعروف بأبي الزناد، وهو لقيه وكان
يغضب منه أحد الأئمة، روى عن ابن عمرو والنس
وسعيد بن المسيب والاعرج ناكثو وغيرهم، و
عنه ابنه أبو القاسم وعبد الرحمن ومالك والليث
والسفيانان وموسى بن عقبة وابن اسحاق و
خلق. قال البخاري أصح أسانيد أبي هريرة أبو الزناد
عن الأعرج عن أبي هريرة، قال الواقدي مات فجأة
في رمضان سنة ثلاثين ومائة وهو ابن ست و
ستين سنة.

عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد بن
أسد المكي، أمه اسماء بنت أبي بكر الصديق، هاجرت
به حبلاً فولدته بعد الهجرة بعشرين شهراً وهو
أول مولود ولد بالمدينة بعد الهجرة، وكان فصيحاً
لسناً شجاعاً وكان الكس لا حية له، روى عنه أولاده
عامر وعبد الله بن عمرو وأخوه عروة وثابت البناني
وغيرهم، حضرو قعة اليرموك مع أبيه وشهد فطبة
عمر بالمجابية، ويؤيد له بالخلافة بعد موت يزيد بن
معاوية سنة أربع وقيل خمس وستين وغلب
على الحجاز والعراقين واليمن ومصر وأكثر الشام.
وكانت ولايته تسع سنين ثم جهز له عبد الملك
ابن مروان الحجاج فحاربه ونظر به تقتله وصلبه
وذلك في سنة ثلاث وسبعين.

عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصاري المازني
المدني، له ولابو يه محبة، شهد أحدًا، وروى عنه ابن
أخيه عباد بن تميم وسعيد بن المسيب وطائفة، قتل
بالحرّة في ذي الحجة سنة ثلاث وستين وهو ابن
سبعين سنة.

عبد الله بن سلام بن الحرث الأسراني
أبو يوسف، أسلم عند قدوم النبي صلى الله عليه وسلم
المدينة وشهد له النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة
وانزل الله فيه «وشهد شاهد من بني إسرائيل على
مثله»، وقوله «قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ومن
عنده علم الكتاب»، روى عنه ابنه يوسف والنس وأبو هريرة
وطائفة، وشهد مع عمر بن الخطاب فتح بيت المقدس
والجابية. مات بالمدينة سنة ثلاث
واربعين.

عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي أبو محمد
المدني الصحابي، روى عنه أمية بن هند والزهرى
ويحيى الأنصاري وجباعة. مات سنة خمس وثمانين.
عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي
أبو العباس، ابن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
وترجمان القرآن، كان يقال له البحر والبحر، رأى
جبريل مرتين ودعاه النبي صلى الله عليه وسلم
بالحكمة مرتين، وروى عنه ابنه علي والنس وأبو
إمامة ابن سهل وأبو الشعثاء وأبو العالية وسعيد
ابن المسيب وعطاء وطاؤس ومجاهد وخلق مات
بالباطل سنة ثمان وستين وهو ابن إحدى أو
اثنتين وسبعين سنة.

عبد الله بن عبد الله بن جابر، ويقال ابن
جبر بن عتيك الأنصاري المدني ويقال انهما اثنان
دان الذي يقال له ابن جبر غير الذي يقال له ابن
جابر، روى عن أبيه وجدة لأمه عتيك بن الحارث
والنس وابن عمر، وعنه مالك وشعبة ومسهر وجباعة
وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي.

عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل
الهاشمي أبو يحيى المدني، عن أبيه وعبد الرحمن

ابن عوف وابن علي وجماعة، وعنه الزهري وغيره، وثقة النسائي. وقته السوم سنة تسع وتسعين.

عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي معصية الأنصاري المدني، عن أبي سعيد الخدري، وعنه ابنه محمد وعبد الرحمن، وثقة النسائي.

عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم الأنصاري، أبو طالة المدني قاضيها، روى عن أنس وسعيد بن المسيب وأبي سلمة ابن عبد الرحمن وغيره، وعنه مالك والأوزاعي ويحيى الأنصاري وخلق، وثقة احمد ويحيى وغير واحد وتوفي في آخر أيام بني أمية.

عبد الله بن أبي تحافة واسمه عثمان القرشي التيمي أبو بكر الصديق، خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه ووزيره وأول من أسلم، روى عنه ولداه عبد الرحمن وعائشة وعمر وعلي وزيد وابن عمرو وابن عباس وخلق، سبق الناس إلى الإسلام وشهد بدرًا وأحدًا والمشاهد كلها وولي الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وسلم سنتين وأشهرًا، وتوفي في جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة، وهو ابن ثلاث وستين سنة. ودفن مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجرة عائشة.

عبد الله بن عدي الأنصاري، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وقيل عن رجل من الأنصار عنه، وعنه عبيد الله بن عدي بن الحيار. قال بعضهم هو عبد الله بن عدي بن الحمراء الزهري وفرق بينهما ابن عبد البر فقال قد جعلها بعض الناس واحدًا، وذلك خطأ وغلط، والصواب أنهما اثنان، وكذا ذكره ابن حبان في الصحابة من كتاب الثقات تمييزًا بينه وبين ابن الحمراء، وكذا الحفاظ أبو الحجاج العزري، وحديث هذا في مسند احمد وليس له في الكتب الستة رواية، وأما ابن الحمراء فحديثه عند الزهري والنسائي وابن ماجه.

عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي أبو عبد الرحمن المكي، أسلم قديمًا مع أبيه وهو صغير بل روى أنه أول مولود ولد في الإسلام، و

استبغروا يوم أحد وشهد الخندق وما بعدها، وقال فيه النبي صلى الله عليه وسلم إنه رجل صالح، وروى عنه بنوه سالم وحمزة وعبد الله وبلال وزيد وعبيد الله وعمر وحفيدة لمحمد بن زيد وأبو بكر بن عبيد الله ومولاة نافع وزيد بن أسلم والزهري وعطاء وخلق، ومسنده عند بقي بن مخلد الفاضل وسئلته وثلاثون حديثًا. قال ابن مسعود إن من أملك شباب قرطش لنفسه من الدنيا عبد الله بن عمر. توفي سنة ثلاث وقيل ستة أربع وسبعين.

عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل السهمي أسلم قبل أبيه، وكان أصغر منه بأحدى عشرة سنة روى عنه ابنه محمد بن خلف وحفيدة شعيب بن محمد وجبير بن نفير وسعيد بن المسيب ومروة وطاوس وخلق. مات ليالي الهجرة سنة ثلاث وستين، وهو ابن ثلاث وسبعين سنة.

عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان الأموي المعروف بالمطرف لحسنه، روى عن أبيه وأمه فاطمة بنت الحسين ورافع بن خديج وابن عباس والحسن بن علي وجماعة، وروى عنه ابنه محمد المعروف بالديباج والزهري وآخرون، وثقة النسائي وكان شريفًا جوادًا ممدحًا. مات بمصر سنة ست وتسعين.

عبد الله بن الفضل بن العباس بن ربيعة الهاشمي المدني، روى عن أنس والأعرج ورافع بن جبير، روى عنه مالك وموسى بن عقبة وطائفة، وثقة النسائي وإبو حاتم وابن معين.

عبد الله بن قيس بن سليم أبو موسى الأشعري استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على زيد وعدن وساحل اليمن واستعمله عمر على الكوفة، وقال فيه النبي صلى الله عليه وسلم لقد أوتي مزمرا من مزمار آل داود، روى عنه أولاده إبراهيم وأبو بردة وأبو بكر وموسى وأنس بن مالك وسعيد بن المسيب وخلق. مات سنة أربع وأربعين وله نيف وستون سنة.

عبد الله بن كعب بن مالك الانصاري السلمي المدني، روى عن ابيه وعثمان والي ايوپ وجابر وعدة، روى عنه ابنه عبد الرحمن والزهرى ومحمد وعبد الرحمن ومعيد والزهرى وآخرون، وثقة بالزرعة وغيره - ومات سنة سبع او ثمان وتسعين -

عبد الله بن مالك بن القشيب اسمه جندب بن تفضل الازدي المعروف بابن بحينة وهو امه الصباحي، روى عنه ابنه علي وحفص بن عاصم و الاعرج وجماعة. قال ابن سعد كان فاضلاً ناسكاً يصوم الدهر -

عبد الله بن محمد بن علي بن ابي طالب الهاشمي ابو هاشم المدني، روى عن ابيه وغيره، وعنه الزهرى وسالم بن الجعد وعمرو بن دينار وعدة، وثقة العجلي وابن سعد والنسائي. ومات سنة ثمان وتسعين -

عبد الله بن محيريز بن جادة المجعي نزيل بيت المقدس، روى عن ابي محمد ذرة المؤذن وعبادة ابن الصامت والي سعيد واثقة، وعنه عبد الملك ابن ابي محمد ذرة ومكحول والزهرى وآخرون، قال العجلي ثقة من خيار الناس. مات في خلافة عمر بن عبد العزيز -

عبد الله بن نسطاس المدني، روى عن جابر وعنه هاشم بن هاشم بن عتبة فقط -

عبد الله بن نيار بن مكرم الاسلمي، روى عن خاله عمرو بن شاس وله محبة والي هريرة وعروة بن الزبير، روى عنه محمد بن ابراهيم التيمي وابو الزناد وعدة، وثقة النسائي -

عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمرو العدلي المدني، ارسل عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن جده وعائشة، روى عنه الزهرى وعمر بن محمد العمري وجماعة، وثقة ابن حبان. مات سنة تسع عشرة و مائة -

عبد الله بن يزيد بن زيد الانصاري الخطمي شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم الحديبية، وولى امر الكوفة، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم و

عن عمرو وحذيفة والي ايوپ والبراء وعدة، روى عنه ابنه موسى وسيطه عدى بن ثابت وابن سيرين وابو اسحاق السببي وآخرون، انكر مصعب الزبيري محبته واشتبهها بالوحاشة وغيره -

عبد الله بن يزيد المخزومي المقرئ الاغوري عن ابي مسكة بن عبد الرحمن وعروة وعدة، روى عنه مالك ويحيى بن ابي بشير وآخرون، وثقة احمد ويحيى والنسائي. ومات سنة ثمان واربعين ومائة -

عبد الله الصنابحي، ويقال ابو عبد الله، مختلف في محبته، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن ابي بكر وعبادة بن الصامت، روى عنه عطاء بن يسار. قال البخاري وهم مالك في قوله عبد الله الصنابحي انما هو ابو عبد الله واسمه عبد الرحمن بن عسيلة ولو سمي من النبي صلى الله عليه وسلم وكذا قال غير واحد. وقال يحيى بن معين عبد الله الصنابحي يردى عنه المدنيون يشبه ان تكون له محبة -

عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب العدوي ابو عمر المدني الاعرج، روى عن ابيه وابن عباس ومسلم بن يسار وجماعة، روى عنه بنوه زيد وعمرو وعبد الكبير والزهرى وقادة وغيرهم، وثقة النسائي والعجلي وجماعة، وولى الكوفة لعمر بن عبد العزيز وكان ابو الزناد كاتبه. مات في خلافة هشام بن عبد الملك -

عبد ربه بن سعيد بن قيس الانصاري، المدني روى عن ابي امامة بن سهل وعروة بنت عبد الرحمن والاعرج وعدة، روى عنه مالك وعطاء بن رباح وشعبة والسفيانان وآخرون، وثقه احمد ويحيى قال غير واحد مات سنة تسع وثلاثين ومائة -

عبد الرحمن بن بجيد بن وهب الانصاري المدني مختلف في محبته، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جده ام بجيد، روى عنه سعيد المقبري و زيد بن اسلم ومحمد بن ابراهيم التيمي وغيرهم ذكره ابن حبان في التابعين من الثقات -

عبد الرحمن بن جوه الاسلمي، روى

عن ابيه حديث «المخذعورة» روى عنه ابنه
زرعة والزهرى وابو الزناد، في اسناد حديثه لثلاثين
عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي
ابو محمد المدني، روى عن عمرو عثمان وعلي وابي
هريرة وعائشة وحفصة وام سلمة، روى عنه بنوه
ابوبكر وعكرمة والمغيرة والوقلاية وجباعة، وثقه
ابن حبان. مات سنة ثلاث واربعين.

عبد الرحمن بن الحباب الانصاري السلمي
عن ابي قتادة في التهمى عن الخليلين، روى عنه
بكير بن الاشج وغيره، وثقه ابن حبان، وهو غير
عبد الرحمن بن الحباب الانصاري السلمي ابن اخي
ابي اليسر. قال الحافظ النزي، ويحتمل ان يكون اياه.

عبد الرحمن بن حرملة بن عمرو السلمي
ابو حرملة المدني، روى عن سعيد بن المسيب و
حنظلة بن علي وجباعة، وعنه مالك والثوري
والاوزاعي ويحيى القطان وآخرون. قال النسائي
ليس به بأس. وقال ابو حاتم يكتب حديثه ولا ينجبه
به. مات سنة خمس واربعين ومائة.

عبد الرحمن بن سعد بن مالك الانصاري
ابو محمد بن ابي سعيد الغدري المدني، روى عن ابيه
وعنه قتادة بن النعمان وغيرهما، روى عنه ابنه
رميح وسعيد وزيد ابن اسلم وآخرون، وثقه النسائي
مات سنة اثنتي عشرة ومائة عن سبع وسبعين
سنة.

عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن
ابي صعصعة الانصاري المدني، روى عن ابيه
والزهرى وغيرهما، روى عنه مالك وابن عيينة
ويحيى الانصاري وآخرون، وثقه النسائي وابو حاتم
مات في خلافة المنصور.

عبد الرحمن بن ابي عمرة الانصاري المدني القاصي
روى عن ابيه وجدته نهشة وثمان وابي هريرة و
عبادة بن الصامت وعدة، روى عنه مالك واهلال بن
علي وجباعة، وثقه ابن سعد وغيره.

عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف القوشى

ابو محمد الزهرى، احد السابقين الاولين واحد العشرة
المشهد لهم بالجنة، هاجروا هجرتين وشهد سبدا و
المشاهد كلها، روى عنه بنوه ابراهيم وحيد وابوسلمة
ومصعب وابن اخيه السورين مجرمة وآخرون. مات
سنة اثنتين وثلاثين عن خمس وسبعين سنة.

عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق
المدني الفقيه، روى عن ابيه واسلم مولى عمرو سعيد بن
المسيب ومحمد بن جعفر بن الزبير وعدة، روى عنه
مالك ومالك بن حرب واليوزاب والزهرى وحبيد
الطويل والسفيانان وخلق، وثقه احمد وغير واحد
مات بالشام سنة ست وعشرين ومائة.

عبد الرحمن بن كعب بن مالك الانصاري ابو
الخطاب المدني، روى عن ابيه واخيه عبد الله بمأشئة
وجابر وغيرهم، روى عنه ابنه عبد الله وكعب وابو
امامة بن سحان والزهرى وآخرون، وثقه ابن
حبان. مات في خلافة هشام.

عبد الرحمن بن ابي ليلى واسمه يسار، ويقال بلال
الانصاري الاوسى ابو عيسى الكوفي، ارسل عن عمرو
وروى عن ابيه وثمان وعلي ومعاذ وبلال وابن
مسعود وغيرهم، روى عنه ابنه عيسى وعمرو بن
ميمون الاودى والاخش وابو اسحاق السبيعي و
آخرون، وثقه ابن معين والبخاري، مات سنة ثلاث
وشا نين.

عبد الرحمن بن هرمز الاعرج البصري
المدني عن ابي هريرة وابن عباس ومعاوية وابي
سعيد وطائفة، روى عنه الزهرى وابو الزبير
وابو الزناد وخلق، وثقه يحيى والبخاري قال غير
واحد مات بالاسكندرية سنة سبعة عشر ومائة.

عبد الرحمن بن وعلة السبائي المصري، عن
ابن عمرو وابن عباس، روى عنه زيد بن اسلم ويحيى
الانصاري وآخرون، وثقه النسائي وابن معين والبخاري.
عبد الرحمن بن يعقوب الجبلي البصري،
مولى الحرقة، روى عن ابيه وابي هريرة وابي سعيد
وابن عمرو وجباعة، روى عنه ابنه العلاء ومحمد

ابن ابراهيم التيمي وغيرهما. قال النسائي ليس به
يأس -

عبد الكريم بن مالك المجزى ابو سعيد الحمراني
الاموي مولا هم، عن سعيد بن المسيب وعبد الرحمن
ابن ابي ليلى وسعيد بن جبير وطائوس وعكرمة وطائفة، وروى
عنه مالك وابن جريح واسفيانان وخلق، وثقه احمد و
العجلي وغير واحد. وقال الحميدي عن سفيان كان
حافظا. وقال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث. مات
سنة سبع وعشرين ومائة -

عبد الملك بن ابي بكر بن عبد الرحمن بن
الحارث المخزومي المدني، ارسل عن ابي هريرة وام
سلمة، وروى عن ابيه وخارجه بن زيد ونافع
وغيرهم، وروى عنه الزهري والوحيفة وابن جريح
وآخرون، وثقه النسائي وابن سعد -

عبد المجيد بن سهل بن عبد الرحمن بن
موف الزهري ابو محمد المدني، روى عن عمه ابي
سلمة وسعيد بن المسيب وابي صالح ذكوان، روى
عنه مالك والدروري وآخرون، وثقه النسائي
وابن معين -

عبيد الله بن سلمان الاغوي، روى عن ابيه
وروى عنه مالك وسليمان بن بلال وجباعة،
وثقه ابن معين وابوداود والنسائي -

عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود
الهمداني ابو عبد الله المدني الاعشى، احد الفقهاء
السبعة بالمدينة، روى عن ابيه وابن عباس وابن
عمر والنعمان بن بشير وابي هريرة وابي سعيد وعائشة
وميمونة وام سلمة وغيرهم، وروى عنه الزهري
وسالم ابو النضر وسعد بن ابراهيم وطائفة، وثقه
ابوزرعة والعجلي وغير واحد. مات سنة اربع
او خمس وتسعين، وقيل سنة ثمان وتسعين -

عبيد الله بن عبد الرحمن وقيل عبد الله قيل
أته ابن ابي ذباب وقيل ابن المسائب بن عمير، روى عن
عبيد بن حنبل عن ابي هريرة في قراءة "وقل هو
الله احد" - وروى عنه مالك قال ابو حاتم

شيخه وحديثه مستقيم -

عبيد الله بن عدي بن الحيار النوفلي المدني
روى عن عمرو وعثمان وعلي والمقداد وجباعة، وروى
عنه عروة وعطاء بن يزيد وغيرهما، وثقه العجلي
وقال ابن سعد كان ثقة قليل الحديث. مات بالمدينة
في خلافة الوليد بن عبد الملك -

عبيد بن جريح التيمي مولا هم المدني، روى
عن ابن عمر وابن عباس، روى عنه سعيد المقبري
وزيد بن اسلم وجباعة، وثقه النسائي وابوزرعة -

عبيد بن حنين المدني، روى عن الحسن وابن
عباس وابن عمرو وابي هريرة، روى عنه سالم ابو النضر
ويحيى الانصاري وآخرون. قال ابن سعد كان ثقة و
ليس بكثير الحديث. مات بالمدينة سنة خمس ومائة
وله خمس وسبعون سنة -

عبيد بن السباق الثقفي المدني، روى عن زيد
ابن ثابت وابن عباس وميمونة وجويرية، روى
عنه ابنه سعيد والزهري وآخرون، وثقه ابن حبان.
عبيد بن فيروز الشيباني مولا هم ابو الضحالك
الكوبي، عن البراء بن عازب، روى عنه سليمان بن
عبد الرحمن الدمشقي، وثقه النسائي وابو حاتم -

عبيدة بن سفيان بن الحارث بن الحضرمي
المدني، روى عن ابي هريرة وابي الجعد الضمري، روى
عنه اسماعيل بن ابي حكيم ومحمد بن عمرو بن علقمة
وجباعة، وثقه النسائي والعجلي -

عتبان بن مالك بن عمرو بن العجلان الانصاري
شهد بدرًا، روى عنه انس وغيره. قال ابن عبد البر
عمي، مات في خلافة معاوية -

عثمان بن ابي العاص الثقفي ابو عبد الله له
صحبة ورواية، استعمله النبي صلى الله عليه وسلم
على الطائف، ثم اقره ابوبكر وعمر، روى عنه
الحسن وابن سيرين وسعيد بن المسيب وجباعة
مات سنة احدى وخمسين -

عثمان بن عفان بن ابي العاص بن امية بن
عبد شمس بن عبد مناف القرشي الاموي ابو عمرو

امير المؤمنين ذوالنورين، اسلم قد يماً، وهاجر الهجريين
 وشهد له النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة، وتوفي وهو
 عنه راض، روى عنه بنوه أبان وسعيد وعمرو ومولاه
 حمزان وزيد وابوسهلة وابوصالح وخلق، بوليغ بالخلافة
 بعد مقتل عمرو قتل شهيداً مظلوماً بالمدينة يوم الجمعة
 لثمان عشرة خلت من ذى الحجة سنة خمس ثلاثين
عدي بن ثابت الانصارى الكوفي، روى عن ابيه
 والبراء بن عازب وجماعة، وروى عنه ابو حنيفة و
 الراعي والاسحاق السبيعي ويحيى الانصارى و
 آخرون، وثقه احمد والنسائي والعجلي. مات سنة
 ست عشرة ومائة.

عزالدين بن مالك الغفاري المدني، روى عن
 ابن عباس وابن عمرو وابي هريرة وعائشة وجماعة.
 وروى عنه ابناه خيثم وعبد الله وسليمان بن
 يسار وآخرون، وثقه ابو زرعة والواحتم. مات
 بالمدينة في خلافة يزيد بن عبد الملك.

عروة بن الزبير بن العوام الاسدي البعدي
 المدني، روى عن ابيه واخيه عبد الله وعلى بن ابي
 طالب وابنيه الحسن والحسين وزيد بن ثابت وسعيد
 ابن زيد وعائشة وغيرهم، وروى عنه بنوه عبد الله
 ومحمد وعثمان وهشام ويحيى وابوسلمة بن عبد الرحمن
 وسليمان بن يسار والزهرى وخلق. قال ابن عيينة
 اعلم الناس بمحدث عائشة ثلاثة القاسم وعروة
 وعمرة بنت عبد الرحمن، وكان يوم الدهر. مات
 سنة اربع وتسعين.

عطاء بن ابي مسلم واسمه عبد الله ويقال ميسرة
 الخراساني البوابي البليغي، احد الاعلام، نزل الشام
 وروى عن الزهرى وسعيد ابن المسيب وخلق، وروى
 عنه ابو حنيفة ومالك وشعبة والثوري وحاد بن سلمة
 وعدة، وثقه ابن معين والواحتم والدارقطني. وقال
 ابن حبان كان روى الحفظ كثير الوهم. مات سنة
 خمس وثلاثين ومائة.

عطاء بن يزيد الليثي ابو محمد، روى عن ابي
 ايوب وابي هريرة وابي سعيد وغيرهم، وروى عنه

ابنه سليمان والزهرى وسهيل بن ابي صالح
 وغيرهم، وثقه ابن المديني وغيره، وكان كثير
 الحديث. مات سنة سبع ومائة من اثنتين و
 ثمانين سنة.

عطاء بن يسار الهلالي ابو محمد المدني القافى، روى
 عن ابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عمرو وابي هريرة و
 عائشة ومولاه ميمونة وام سليم وخلق، وروى
 عنه ابو حنيفة وزيد بن اسلم وابوسلمة بن عبد
 الرحمن وآخرون، وثقه ابن معين وابوزرعة والنسائي
 وغيرهم. مات سنة ثلاث ومائة، وقيل سنة اربع
 وتسعين وهو ابن اربع وثمانين سنة.

علقمة بن ابي علقمة واسمه بلال المدني،
 روى عن امه مرجانة وانس وجماعة، وروى عنه
 مالك وسليمان بن بلال وآخرون، وثقه ابو داود
 والنسائي وابن معين. وقال ابن سعد له احاديث سالمة.
علقمة بن وقاص الليثي الفزاري المدني، روى
 عن عمرو وعائشة ومعاوية وغيرهم، روى عنه ابناه
 عبد الله وعمرو والزهرى ومحمد بن ابراهيم القتيبي و
 آخرون، وثقه النسائي وابن سعد. مات بالمدينة
 في خلافة عبد الملك بن مروان.

علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب الهاشمي
 ابو الحسين المدني زين العابدين، روى عن ابيه وعمه
 الحسن وابن عباس والمصور وابي هريرة وعائشة وام
 سلمة وصفية بنت حيي وطائفة، وروى عنه بنوه
 محمد وزيد وعبد الله والحكم بن عتيبة وزيد بن
 اسلم والزهرى وطائفة وآخرون. قال الزهرى
 ما رأيت قرشيّاً افضل منه. وقال ابن سعد كان ثقة
 ماموناً كثير الحديث عالماً رفيعاً ورعاً، وقال ابن ابي
 شيبة اصح الاسانيد الزهرى عن علي بن الحسين عن
 ابيه عن علي. مات سنة اثنتين وتسعين.

علي بن ابي طالب واسمه عيد منافق بن عبد المطلب
 ابو الحسن الهاشمي ابن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نشأ عند النبي صلى الله عليه وسلم وعلى معه اهل الناس
 وشهد بدرًا والمشهد سوى بؤك فانه استخلفه

فيها على المدينة وبعثه الى اليمن قاضياً وضرب بيده في صدره وقال: اللهم اهد قلبه، وسدد لسانه ومواقبه كثيرة روى عنه بنوه الحسن والحسين وعمر ومحمد بن الحنفية وخلق، بويج له بالخلافة يوم قتل عثمان وقتل ليلة الجمعة لثلاث عشرة بقيت من رمضان سنة اربعين بالكوفة وهو ابن ثلاث وستين سنة.

علي بن عبد الرحمن المعادى الانصارى، روى عن جابر وابن عمر، وروى عنه الزهري ومسلم بن ابي مريم، وثقه ابو زرعة والنسائي.

علي بن يحيى بن خلاد الانصارى الزرقى، عن ابيه وعمر ابيه رفاعه بن رافع وغيرهما، وروى عنه ابنه يحيى واسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة ونعيم الجمر وبكير بن الاشج وأخرون، وثقه ابن معين والنسائي، مات سنة تسع وعشرين ومائة عمار بن عبد الله بن صياد الانصارى البوابى المدنى، وقد ينسب الى جدّه وابوه الذى قيل عنه انه السدجال، روى عن جابر بن عبد الله وسعيد ابن المسيب وعطاء، وروى عنه مالك والضحالك ابن عثمان وغيرهما، وثقه ابن معين والنسائي.

عمر بن الحكم السلمي، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله للجارية اين الله، روى عنه عطاء ابن يسار، قاله مالك عن هلال عن عطاء، وقال يحيى ابن ابي كثير عن هلال عن عطاء عن معاوية بن الحكم السلمي، وهو المحفوظ وسيأتي.

عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى القرشى العدوى ابو حفص امير المؤمنين، ولد عام ثلاث عشرة من عام الفيل ودعا النبي صلى الله عليه وسلم له ان يعز الله به الاسلام فاجاب الله دعاءه فيه، وهاجرو شهد الشاهد، وتوفى النبي صلى الله عليه وسلم وهو عنه راض، وولى الخلافة بعد ابي بكر جهده منه فصار السيرة العبرية التى تضرب بمحسنيها الامثال، وانزل نفسه من مال الله بمنزلة والى اليتيم ان استغنى عنه استعفى، وان احتاج اقترض بالمعروف فاذا اليسر قضى، وفتح الفتوح الكثيرة بالشام والعراق ومصر

ودون الدواوين فى العطاء وهوا دل من سقى امير المؤمنين وأول من اخرج القادري من الهجرة وأول من اتخذ الدرّة. قتل يوم الاربعاء سنة ثلاث بقين من ذى الحجة سنة ثلاث وعشرين وله ثلاث وستون سنة.

عمر بن ابي سلمة واسمه عبد الله بن عبد الاسد المخزومي المدنى، ربيب النبي صلى الله عليه وسلم، روى عنه وعن امه ام سلمة، وروى عنه ثابت البناني وسعيد بن المسيب وعروة وعطاء وعدة. ولد بارض العيشة فى السنة الثانية من الهجرة واستعمله على بن ابي طالب على نارس والبحرين. مات بالمدينة سنة ثلاث وثمانين.

عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الاموى المدنى ثم الدمشقى امير المؤمنين والامام العادل، روى عن انس وصلى الله عليه وسلم من هذا الفقى وروى عن الربيع بن سبرة والسائب بن يزيد وسعيد ابن المسيب وجماعة، وروى عنه ابناه عبد الله و عبد العزيز وابو سلمة بن عبد الرحمن والزهري وهما من شيوخه. قال ابن سعد كان ثقة مأموناً له فقه وعلم وورع، وروى حديثاً كثيراً، وكان امام عدل، اقام فى الخلافة سنتين ونصفاً. ومات يوم الجمعة لعشر بقين من رجب سنة احدى ومائة وله اربعون سنة الا شهراً.

عمرو بن عثمان بن عفان الاموى، روى عن اسامة بن زيد، وروى عنه على زين العابدين، قاله مالك عن الزهري عنه. وقال سائر الرواة عن الزهري عن على بن الحسين عن عمرو بن عثمان. قال الحافظ المزي وهو المحفوظ.

عمر بن كثير بن افلم المدنى مولى ابي ايوب، روى عن ابن عمر وكعب بن مالك ونافع مولى ابي قتادة وجماعة، وروى عنه ابن عون ويحيى الانصارى وغيرهما وثقه النسائي.

عمرو بن الحارث بن يعقوب بن عبد الله الانصارى

عنه ابنة عبد الله ومولاه ابوقيس وعروة وآخرون،
سكن مصر ومات بها سنة اثنين واربعين وله
سبعون سنة -

عمرو بن عبد الله بن كعب بن مالك الانصاري السلمي
روى عن نافع بن جابر، وروى عنه يزيد بن حفصة،
وثقه النسائي -

عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، روى عن
ابيه وبلال بن الحارث وله صحبة، وروى عنه ابنه
محمد، وثقه ابن حبان -

عمرو بن ابى عمرو ميسرة مولى المطلب بن عبد
الله بن حنطب القرشي المخزومي ابو عثمان المدني، عن
مولاه المطلب والنس بن مالك وسعيد بن جبير وعكرمة
وغيرهم، وروى عنه مالك وابن اسحاق والدرأوري
وخلق، وثقه ابو زرعة، وقال احمد ليس به بأس. وقال
ابن معين ليس بحجة -

عمرو بن معاذ بن سعد بن معاذ الانصاري
الاشهلي، روى عن جدته حواء، وروى عنه زيد
ابن اسلم، وثقه ابن حبان، وروى له احمد في المسند
وليس له رواية في الكتب الستة -

عمرو بن يحيى بن عمار بن ابى حسن
الانصاري المازني المدني، روى عن ابيه وعياد
ابن تميم وعباس بن سهل وعدة، وروى عنه مالك
ويحيى بن ابى كثير والسفيانان والحمادان وشعبة
ويحيى الانصاري وآخرون، وثقه النسائي وابو حاتم -

عمران بن محمد بن عبد الرحمن بن ابى ليلى
روى عن ابيه، وروى عنه ابنه محمد وعثمان بن ابى
شيبه، وثقه ابن حبان -

عمير بن سلمة الضمري، له صحبة، رواية،
وعنه عيسى بن طلحة -

عمير بن عبد الله الهلالي، مولى العباس
ابن عبد المطلب ويقال مولى عبد الله بن عباس
ويقال مولى ام الفضل المدني، روى عن مولاه
ام الفضل وابن عباس واسامة بن زيد وجماعة
وروى عنه سالم ابو النضر والاعرج، وثقه النسائي

الوامية البصري مولى قيس بن سعد، روى عن ابيه
والزهري وسالم ابى النضر وخلق، وروى عنه مالك
وابن وهب وهوراء ويته، وثقه ابن معين والنسائي
وغير واحد - وقال ابو حاتم كان احفظ اهل زمانه
مات سنة سبع، وقيل ثمان واربعين ومائة وله
ست وخمسون سنة -

عمرو بن رافع مولى عمر، قال كنت الكتب مصحفاً
لام المؤمنين حفصة الحديث، وروى عنه زيد بن
اسلم وابو جعفر الباقر ونافع، وثقه ابن حبان، وليست
له رواية في الكتب الستة ولا مسند احمد -

عمرو بن سليم بن خلدة الزرقى الانصاري
المدني، روى عن ابن عمرو وابن الزبير وابى هريرة
وابى سعيد وغيرهم، وروى عنه ابنه سعيد
والزهري وجماعة، وثقه النسائي وابن سعد -

عمرو بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن
عبادة الانصاري، روى عن ابيه عن جدته، وعنه
ابناه سعيد وعبد الرحمن وغيرهما، وثقه ابن حبان،
عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله
ابن عمرو بن العاص السهمي ابو ابراهيم القرشي، روى
عن ابيه وسالم وسعيد بن المهدي ومجاهد وطائفة
وعدة، وروى عنه ابو حنيفة والاوزاعي واليوب و
ابن جرير وخلق، قال يحيى القطان اذا روى عنه
الثقات فهو ثقة يحتج به - وقال البخاري رايت احمد
ابن حنبل وعلي بن المديني واسحاق بن راهويه و
ابا عبيد وعامة اصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن
شعيب عن ابيه عن جدته ما تركه احدهم المسلمين
وقال ابن راهويه، اذا كان الراوى عن عمرو بن شعيب
عن ابيه عن جدته ثقة فهو كايوب عن نافع عن ابن
عمر وقال ابن حبان في روايته عن ابيه عن جدته مناكير
كثيرة لا يجوز عندي الاحتجاج بشئ منها - مات سنة
ثمان عشرة ومائة -

عمرو بن العاص بن داود القرشي السهمي
اسلم سنة ثمان قبل الفتح با شهر، وامره النبي
صلى الله عليه وسلم على جيش ذات السلاسل، روى

وابن حبان - مات سنة اربع ومائة -

عويس بن اشقر الانصاري البدرى، له صحبة ورواية، وروى عنه عباد بن تمير.

عويس بن مالك، ويقال ابن عامر الانصاري الخزرجي البدرى، اسلم يوم بدر وشهد احدًا فابلى يومئذ، روى عنه ابنه بلال وزوجته ام الدرداء وجبير بن نفير وثلق، والحقة عسار بالبدرين في العطاء مات سنة اثنين وثلاثين.

العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقى المدني روى عن ابيه وابن عمرو والنس وطائفة، وروى عنه ابنه شبل ومالك والسفيانان وشعبة وخلق، وثقه احمد وغيره، وقال ابن معين ليس حديثه بحجة.

عياض بن عبد الله بن سعد بن ابى سرح القرشى العامري، روى عن جابر وابن عمرو وابى سعيد وابى هريرة، وروى عنه زيد بن اسلم وبكير بن الاشج وأخرون، وثقه النسائي وابن معين. وقال ابن يونس ولد بركة وقدم مصر مع ابيه ثم رجع الى مكة فمات بها **عيسى بن طلحة بن عبيد الله التميمي**، روى عن ابيه وابى هريرة وعائشة وغيرهم، وروى عنه ابنا اخيه اسحاق وطلحة ابنا يحيى والزهرى وأخرون وثقه النسائي وابن معين والعجلي وغيرهم. وقال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث. مات في خلافة عمر ابن عبد العزيز.

حرف الفاء

فضيل بن ابى عبد الله المدني، روى عن القاسم ابن محمد وعبد الله بن نيار، وروى عنه مالك وبكير ابن الاشج، وثقه ابن حبان.

حرف القاف

قبيصة بن ذؤيب بن حنحلة الخزاعي المدني ولد عام الفتح، وروى عن عثمان وابن عوف وحذيفة وزيد بن ثابت وعائشة وام سلمة وجماعة، وروى عنه ابنه اسحاق وابو قلابة و

الزهرى ومكحول وأخرون. قال الزهرى كان من علماء هذه الأمة، وقال مكحول ما رأيت احدا أعلم منه. مات بالشام سنة ست او سبع وثمانين.

قطن بن وهب بن عويس المدني، روى عن عبيد بن عمير وغيره، وروى عنه مالك والمصباح ابن عثمان وجماعة، وثقه ابن حبان، وقال ابو حاتم صالح الحديث.

القعقاع بن حكيم الكوفي المدني، روى عن ابى هريرة وابن عمرو وجماعة وعدة، وروى عنه سعيد المقبري وعمرو بن دينار وأخرون، وثقه احمد ويحيى وغيرهما.

حرف الكاف

كريم بن ابى مسلم البورشد بن الحجازي، روى عن مولاة ابن عباس وابن عمرو وزيد بن ثابت واسامة وعائشة وميمونة وام سلمة، وروى عنه ابناو رشدين ومحمد وبكير بن الاشج ومكحول وموسى بن عقبة وأخرون، وثقه النسائي وابن معين وابن سعد مات سنة ثمان وتسعين.

كعب بن عجرة الانصاري المدني، اسلم وشهد المشاهد، روى عنه بنو اسعاف والربيع وعبد الملك ومحمد وجماعة. مات سنة احدى وخمسين.

كعب بن ماته الحميري الواسعاني، المعروف بكعب الاحبار، من سلمة اهل الكتاب، روى عن عمر ومهيب، وروى عنه ابن عمرو وابن عباس وأخرون. قال ابو الدرداء ان عند ابن الحميري علما كثيرا وقال معاوية كان من اصدق هؤلاء الذين يحدثون عن الكتاب، قال ابن سعد نزل حصص، ومات بها سنة اثنين وثلاثين، وقال ابن حبان يبلغ مائة سنة واربعة سنين.

كعب بن مالك بن ابى كعب واسمه عمرو بن القين الانصاري السلمي ابو عبد الله المدني الشاعر، احد الثلاثة الذين خلفوا و احد السبعين ليلة العقبة روى عنه اولاد عبد الله وعبيد الله وعبد الرحمن و

محمد ومعه عبد الوأمامة الباهلي وجابر وغيرهم، قال ابن البرقي وغيره مات بالمدينة قبل الأربعين، وقال الواقدي مات سنة خمسين، وله سبع وسبعون سنة.

حرف الميم

مالك بن اوس بن الحدان النضري المديني مختلف في صحبته، ادسل، وروى عن عمرو وعثمان وعلي والعباس وطلحة والزبير وسعد وابن عوف وجماعة، وروى عنه الزهري ومحمد بن المنكدر وآخرون قال البخاري وابن معين والبرجاء لا تصح له صحبة، وقال ابن خراش ثقة، مات سنة اثنين وتسعين من اربع وتسعين سنة.

مالك بن ابي عامر الاصمعي البراسي جد الامام مالك، روى عن عمرو وعثمان وطلحة وعقيل بن ابي هريرة وعائشة وغيرهم، وروى عنه بنوه انس والربيع وابو سهيل نافع وسليمان بن يسار وجماعة، وثقه النسائي وغيره. مات سنة اربع وسبعين.

مجن بن ابي مجن الديلمي، له صحبة ورواية وعنه ابنه بشر ويقال لبسر.

محمد بن ابراهيم بن الحارث القرشي التيمي المديني روى عن جابر بن عبد الله والي سعيد وعائشة والنس وخلق، وروى عنه ابنه موسى ويحيى الانصاري والازراعي وطلحة، وثقه ابن معين والبرجاء والنسائي وغيرهم، وقال احمد في حديثه شئ يروى احاديث من اكبر مات سنة تسع عشرة وقيل سنة عشرين ومائة وهو داوي حديث، انما الاعمال بالنية، في روايته محمد بن الحسن.

محمد بن ابي امامة بن سهل بن حنيف الانصاري المديني، روى عن ابيه وابان بن عثمان، وروى عنه مالك ويحيى الانصاري وابن اسحاق، وثقه ابن معين وغيره.

محمد بن ابي بكر بن عوف الثقفي الحجازي روى عن انس، وروى عنه مالك وابنه ابو بكر عبد الله وشعبة والنضال وجباعة، وثقه النسائي.

محمد بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم

الانصاري، قاضي المدينة، روى عن ابيه والزهري وطلحة، وروى عنه مالك وابنه عبد الرحمن وشعبة والسفيانان وآخرون، وثقه النسائي والبرجاء. مات سنة اثنين وثلاثين ومائة عن اثنين وسبعين سنة.

محمد بن جبير بن مطعم القرشي النوفلي ابو سعيد المديني، روى عن ابيه وعمرو ومعاوية وابن عباس، وروى عنه بنوه ابراهيم وجابر وسعيد وعمرو والزهري وعمرو بن دينار وآخرون، وثقه العجلي وابن خراش وغيرهما. ومات في خلافة عمر بن عبد العزيز **محمد بن سيرين** الانصاري البكري بن ابي عمرة البصري، من سبي عين التمر، روى عن مولاة انس وابي قتادة وابي سعيد وابي هريرة وابن عمرو وابن عباس وعائشة وخلق، وروى عنه ثابت وايوب وابن عون ومامم الاحول وقاتدة وخلق، وثقه احمد ويحيى وغير واحد. وقال ابن سعد كان ثقة مأموناً عالماً رقيقاً فقيهاً اما ما كثر العلم ورعاً، وكان به صبر. وقال ابن حبان كان من اروع اهل البصرة وكان فقيهاً فاضلاً حافظاً متقناً يجبر الرؤيا، رأى ثلاثين من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. مات في شوال سنة عشر ومائة بعد الحسن بمائة يوم وهو ابن سبع وسبعين سنة.

محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي روى عن سعد بن ابي وقاص ومعاوية وغيرهما، وروى عنه الزهري وعمر بن عبد العزيز، وثقه ابن حبان.

محمد بن عبد الله بن زيد الانصاري المديني، روى عن ابيه وابي مسعود الانصاري، وروى عنه ابنه عبد الله ونعيم المجهري وغيرهما، وثقه ابن حبان.

محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي معصعة الانصاري ابو عبد الرحمن المازني. المديني، روى عن ابيه وعبد بن تميم وغيرهما، وروى عنه مالك وابن عيينة وابن اسحاق، وثقه ابن حبان سنة تسع وثلاثين ومائة.

محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان العامري مولا هم المديني، روى عن زيد بن ثابت وجابر و ابن عمرو وابي سعيد وابي هريرة وعدة، وروى

عنه اخوه سليمان والزهرى ويحيى الانصارى وثقه النسائي وابن سعد والبزرعة، وقال ابو حاتم لا يأل عن مثله -

محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الاسدي ابو الاسود المدني، يتيم عروة، روى عن عروة وسالم ونافع وعكرمة وعلي بن الحسين وعدة، وروى عنه مالك وهشام والزهرى وشعبة والليث وآخرون، وثقه النسائي وغيره مات في آخر دولة بني امية -

محمد بن علي بن ابي طالب الهاشمي الباقم المدني المعروف بابن الحنفية واسمها خولة من سبي اليمامة، روى عن ابيه وعثمان وعبد الوالي هريرة ومعاوية وابن عباس، روى عنه بنو الحسن ابراهيم والحسن وعبد الله وعمرو وعطاء بن ابي رباح ومنذر الثوري وآخرون، وثقه العجلي وغيره - وقال ابراهيم بن عبد الله بن الجنيد لا تعلم احداً اسند عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم اكثر ولا اصح مما اسند محمد بن الحنفية - مات برضوى سنة ثلاث وسبعين عن خمس وستين ودفن بالبقيع -

محمد بن عمار بن عمرو بن حزم الانصاري المدني، روى عن محمد بن ابراهيم التيمي وجماعة وروى عنه مالك والوعاصم وغيرهما، وثقه ابن معين ولينه ابو حاتم -

محمد بن عمرو بن حلحلة الديلمي المدني، روى عن الزهرى ومحمد بن عمر بن عطاء وجماعة وروى عنه مالك وابن اسحاق والدرار وروى وآخرون وثقه النسائي وابن معين

محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني، روى عن ابيه ونافع والي سلمة بن عبد الرحمن وخلق، وروى عنه مالك وشعبة والسفيان وخلق، وثقه النسائي وابن المديني وابنه يحيى القطان والبو حاتم - مات سنة اربع واربعين ومائتين -

محمد بن مسلم بن تدرس الاسدي ابو الزبير المكي، عن جابر وابن عمرو وابن عباس وابن الزبير وعائشة وخلق، وروى عنه ابو حنيفة ومالك وشعبة والاحمش والسفيان وحمام بن سلمة وخلق، وثقه ابن المديني وابن معين والنسائي وضعفه ابن عيينة وغيره - مات سنة ثمان وعشرين ومائة -

محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهرى ابو بكر المدني، احد الاعلام، نزل الشام، وروى عن سهل بن سعد وابن عمرو وجابر والس وغيرهم من الصحابة وخلق ممن بعدهم وروى عنه ابو حنيفة ومالك وعطاء بن ابي رباح وعمر بن عبد العزيز وهما من شيوخه، وروى عنه ابن دينار وابن عيينة والاوزاعي والليث وابن جريح وخلق كثير - قال ابو بكر بن ميمونة رأى عشرة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وكان من احفظ اهل زمانه واحسنهم سياقا بمتون الاخبار - وكان فقيهاً فاضلاً، وقال الليث ما رأيت عالماً قط اجمع من ابن شهاب ولا اكثر علماً منه - قال وكان ابن شهاب يقول، ما استودعت قلبي شيئاً قط فنسيته - مات سنة اربع وعشرين ومائة -

محمد بن مسلمة بن سلمة الانصاري الحارثي المدني، حليف بني عبد الاشهل، شهد بدرًا و الشاهد، وكان من فضلاء الصحابة، واستخلفه النبي صلى الله عليه وسلم في بعض غزواته، وروى عنه ابيه محمود والسوربن مخزومة وجابر وآخرون مات بالمدينة سنة اثنين واربعين -

محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير التيمي، روى عن ابيه وجابر وابن عمرو وابن عباس والي ايوب والي هريرة وعائشة وخلق، وروى عنه ابنه يوسف والمنكدر والزهرى وابو حنيفة ومالك وشعبة والسفيان وخلق - قال ابن عيينة كان من معادن الصدق ويحتمع اليه الصالحون، وثقه ابن معين وابو حاتم - مات سنة ثلاثين وثلث سنة احدى وثلاثين ومائة -

محمد بن النعمان بن بشير الانصاري البصري
المدني، روى عن ابيه وجده، وروى عنه الزهري،
وثقة العجلي.

محمد بن يحيى بن حبان بن منقذ الانصاري المازني
المدني، روى عن ابيه وعمه واسم بن حبان وابن عمر
ورافع بن خديج والنس وعدة، وروى عنه مالك وابن
اسحاق والليث وخلق، وكانت له حلقة في مسجد النبي
صلى الله عليه وسلم وكان يفتي، وثقة النسائي وابن معين
وابو حاتم وغيرهم، مات بالمدينة سنة احدى وعشرين
ومائة عن اربع وسبعين سنة.

محمود بن الربيع بن سراقه الانصاري البزيم
المدني، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن ابي
ايوب وعبد بن الصامت وغيرهم، وروى عنه النس
والزهري ومكحول، مات سنة تسع وتسعين وهو ابن
ثلاث وتسعين.

محيصة بن مسعود الانصاري، له صحبة
ورواية، وعنه ابنه سعد وابن له حرام وجاعة.
مخزومة بن بكير بن عبد الله بن الاشج القرشي
مولاهم ابو المسور المدني، روى عن ابيه وما من
عبد الله بن الزبير، وروى عنه مالك وابن لهيعة
وابن وهب وآخرون، وثقة احمد، وقال له يسمع
من ابيه شيئاً، وقال النسائي ليس به بأس. مات
سنة تسع وخمسين ومائة.

مخرمة بن سليمان الاسدي المدني، روى
عن ابن الزبير واسماء بنت ابى بكر وكريب وعدة
روى عنه مالك وعياض بن عبد الله الفهري وآخرون
وثقة ابن معين، وقال الواقدي قتلته الحرورية
بقديد سنة ثلاثين ومائة وهو ابن سبعين سنة.
مسعود بن الحكم بن الربيع الزرقي الانصاري
ابو هارون المدني، روى عن عمرو عثمان وعلي
وامه ولها صحبة، وروى عنه بنو الاربعة اسماعيل
وعيسى ويوسف وقيس ومحمد بن المنكدر والزهري
آخرون، قال ابن عبد البر كان سرياً له قد وجلالة
بالمدينة ويعتد في جلة التابعين وكبارهم.

مسلم بن ابى مريم واسمه يسار المدني، روى
عن ابن عمر وابى سعيد الخدري وجباعة، وروى عنه
مالك وشعبة والسفيانان وابن جريج وآخرون،
وثقة ابو داود والنسائي وابن معين. ومات في خلافة
المنصور.

المسور بن رفاع بن ابى مالك القرظي المدني
روى عن عمه ثعلبة بن ابى مالك وابن عباس وجماعة
وروى عنه مالك وابن اسحاق وآخرون، وثقة ابن
حبان. ومات سنة ثمان وثلاثين ومائة، حديثه
في مسند احمد وليس له رواية في الكتب الستة.

المسور بن مخزومة بن نوفل بن اُهيبة بن عبد
مناف بن زهرة القرشي ابو عبد الرحمن الزهري، له
ولايه محبة ورواية، روى عنه علي بن الحسين وعروة
ابن الزبير وسعيد بن المسيب ومروان بن معاوية
وجباعة. مات سنة اربع وستين.

المطلب بن عبد الله ابن حنبل المخزومي الذي
روى عن ابيه وجابر وابن عمرو وابن عباس وابى هريرة
وعائشة وعدة، وروى عنه ابناة الحكم وعبد العزيز
وابن جريج والاوزاعي وطائفة، وثقة ابو زرعة
والدارقطني. وقال ابن سعد لا يحتج بحديثه.

المطلب بن ابى وداعة واسمه الحارث بن
ابى صبرة القرشي ابو عبد الله السهمي، له ولايه
محبة ورواية، وهما من مسلمة القتم، روى
عنه بنو جعفر وعبد الرحمن وكثير والسائب بن
يزيد وغيرهم.

معاذ بن جبل بن عمرو بن ادس الانصاري الخزرجي
ابو عبد الرحمن المدني، شهد العقبة وبدر والشاهد
كلها، كان احد الاربعة من الانصار الذين جمعوا القرآن
على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، روى عنه جابر
وابن عمرو وابن عباس وابو موسى وخلق. مات في
طاغون عمواس. (١٨هـ)

معاذ بن سعد او سعد بن معاذ، احد المجاهدين
روى حديثه مالك عن نافع عن رجل من الانصار
عن معاذ بن سعد او سعد بن معاذ اخيه ان

جارية له كانت ترمى غنماً بسلم الحديث.

معاوية بن الحكم السلمي، له صحبة ورواية وعنه ابنه كثير وعطاء بن يسار والبوسلة بن عبد الرحمن
معاوية بن أبي سفيان واسمه صخر بن حرب الاموي القرشي، هو والوه من مسلمة الفتح وكتب هو للنبي صلى الله عليه وسلم وولاه عمر الشام بعد اخيه يزيد ثم اقره عثمان، وتولى الخلافة نزل له عنها الحسن - قال ابن اسحاق كان اميراً عشرين سنة، وخليفة عشرين سنة، روى عنه ابو ذر وابو سعيد وابن عباس ومحمد بن الحنفية وخلق - مات في رجب سنة ستين، ويقال سنة تسع وخمسين وهو ابن اثنتين وثلاثين سنة -

مجد بن كعب بن مالك الانصاري السلمي المدني، روى عن امه وكانت صلت الى القبلتين وروى عن اخويه عبد الله وعبيد الله، وعن جابر بن عبد الله وابي قتادة، وروى عنه ابن اسحاق ومحمد بن عمرو بن حلحلة وجماعة، وثقه ابن حبان -
المغيرة بن ابي بردة مجازي من بني عبد الدار روى عن ابي هريرة، وروى عنه سعيد بن سلمة المغزوي وثقه النسائي -

المغيرة بن شعبة بن ابي عامر ابو عيسى الثقفي اسلم عام الحندق واول مشاهدة المدينة، روى عنه بنوه عمرو وحزمة وعقار ووزاد كاتبه والشعبي وخلق قال ابن سعد كان يقال له مغيرة الرأي، وكان ذا دهاء، مات سنة خمسين -

المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندي ابو الاسود المعروف بابن الاسود، وكان الاسود بن عبد يغوث قد تبناه وهو صغير فعرف به، شهد بدرًا والمشاهد كلها، وكان فارساً يوم بدر ولم يثبت انه شهدها فارساً غيره، روى عنه علي وابن مسعود وابن عباس وجماعة - مات سنة ثلاث وثلاثين -

موسى بن ابي تميم المدني، روى عن سعيد ابن يسار، وروى عنه مالك وسليمان بن بلال. قال ابو حاتم ثقة ليس به بأس -

موسى بن عقبة بن ابي عياش القرشي مولا هار المدني، روى عن أم خالد بنت خاله ولها صحبة و نافع وسالم والزهري وخلق، وروى عنه مالك وشعبة والسفيانان وابن جريح وخلق، وثقه احمد ويحيى والوحاتم وغير واحد، وقال معن وغيره كان مالك اذا سئل عن المغازي يقول عليك بمغازي الرجل الصالح موسى بن عقبة فانها احصم المغازي - مات سنة احدى واربعين ومائة -

موسى بن ميسرة الديلي البعروية المدني، روى من عكرمة وسعيد بن ابي هند وجماعة، وروى عنه مالك وغيره، وثقه يحيى والنسائي -

حرف النون

نافع بن جبير بن مطعم القرشي المدني، روى عن ابيه وعلي وابن عباس وابي هريرة وعائشة وام سلمة وعدة، وروى عنه الزهري وبعروية وعبد الله ابن الفضل الهاشمي وآخرون، وثقه العجلي وابو زرعة، وقال ابن خراش احد الائمة، وكان يحج ماشياً وناقته تقاد - مات سنة تسع وتسعين -

نافع بن عباس ويقال ابن عياش الاقرع ابو محمد مولى ابي قتادة ويقال مولى عقيلة بنت طلق الغفارية ويقال مولى اسامة ويقال انها اثنان روى عن ابي قتادة وابي هريرة، وروى عنه الزهري وسالم ابو النضر وجماعة، وثقه النسائي -

نافع بن مالك بن ابي عامر الاسدي البوسلي المدني، عم الامام مالك، روى عن ابيه وابن عمرو سعيد بن المسيب وعلي بن الحسين وجماعة، وروى عنه مالك والزهري واسماعيل بن جعفر بن ابي كثير وآخرون، وثقه احمد والوحاتم والنسائي -

نافع بن سرجس الديلمي مولى عبد الله ابن عمر ابو عبد الله المدني، روى عن مولاة ورافع بن خديج وابي هريرة وعائشة وام سلمة وطائفة، وروى عنه بنوه عبد الله وابو بكر وعمر الزهري وموسى بن عقبة والوحيفة ومالك والليث وخلق - قال البخاري اهم

النس وعطاء والي سلمة بن عبد الرحمن وغيرهم
وعنه مالك وثقة ابن سليمان وجماعة، وثقة ابن
حبان - وقال أبو حاتم شيخه يكتب حديثه -

حرف الواو

واسم بن حبان بن منقذ الانصاري المدني، روى
عن ابن عمر والي سعيد وجابر وجماعة، وعنه ابن
حبان وابن اخيه محمد بن يحيى بن حبان، وثقة
ابوزرعة -

واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ الانصاري
ابو عبد الله المدني، روى عن النس وجابرونا نفع بن
جبر ويحيى الانصاري وجماعة، وثقة ابوزرعة وابن
سعد - مات سنة عشرين ومائة -

الوليد بن عباد بن الصامت الانصاري ابو
عبادة المدني، روى عن ابيه، وعنه ابنه عباد وعطاء
ابن ابي رباح وجماعة، وثقة ابن سعد، وكان قليل
الحديث - مات بالشام في خلافة عبد الملك بن مروان -
الوليد بن عبد الله بن صياد، روى عن المطلب
ابن عبد الله بن حنطب، وعنه مالك بن يحيى بن مسدد
في الغيبة -

حرف الياء

يحيى بن ابي موسى الاسدي مولى ابي موسى
المدني، روى عن عمرو بن عمرو وابن عمار و
الزبير واما وعدة، وعنه مالك وابن اسحاق و
ابوب الخثياني وآخرون، وثقة النسائي وابن سعد
مات سنة سبع وعشرين ومائة -

يحيى بن سعيد بن قيس الانصاري ابو سعيد
المدني قاضيهما، روى عن النس وعدي بن ثابت
وعلى بن الحسين وخلق، وعنه ابو حنيفة ومالك

الاسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر - وقال مالك
كنت اذا سمعت من نافع يحدث عن ابن عمر لا ابالي
ان لا اسمعه من غيره - مات سنة سبع عشرة ومائة -

نبيه بن وهب بن عثمان بن ابي طلعة العبدري
روى عن ابي هريرة ومحمد بن الحنفية وابان بن عثمان
وعنه بنوه عبد الاعلى وعبد الجبار ومحمد بن العزيز واليوب بن
موسى ونافع وابن اسحاق وجماعة، وثقة النسائي وغيره
الثعمان بن بشير بن سعد الانصاري المدني، ولد
في السنة الثانية من الهجرة، وروى عن النبي صلى الله
عليه وسلم وعن خاله عبد الله بن رواحة وعمرو عاتقة
وعنه ابنه محمد ومولاة جبيب بن سالم والشعبي و
آخرون، ولي الكوفة في عهد معاوية ثم روى حمص
لابن الزبير فلما تمردت اهلها خرج هارباً فاتبعه خالد
بن خلى فقتله وذلك سنة اربع وستين -

ثعلبة بن عبد الله الجمي، ابو عبد الله المدني، روى
عن جابروا بن عمرو وابي هريرة والنس وجماعة، وعنه
ابنه محمد ومالك وسعيد بن ابي هلال وآخرون،
وثقة ابن معين وابو حاتم وغيرهما -

حرف الهاء

هاشم بن هاشم بن عتبة بن ابي وقاص الزهري
المدني، روى عن سعيد بن المسيب وعاصم بن سعد
وجماعة، وعنه مالك وابو اسامة وآخرون، وثقة
يحيى والنسائي -

هاشم بن عروة بن الزبير بن العوام الاسدي
المدني، روى عن ابيه وعنه عبد الله بن الزبير و
طلحة، وعنه ابو حنيفة ومالك وشعبة والسفيانان
والحمادان وخلق - قال ابن المديني له نحو اربع
مائة حديث وقال ابن سعد كان ثقة ثبتاً كثير
الحديث حجة، وثقة ابو حاتم وغيره - وقال عبد الرحمن
بن خراش كان مالك لا يرضاه - مات سنة خمس و
اربعين ومائة -

هلال بن اسامة هو ابن علي بن اسامة العامري
مولى ابي عبد الله، وهو ابن ابي ميمونة، روى عن

سنة اثنين وعشرين ومائة -

يزيد مولى المنبجث المدني، روى عن
ابي هريرة وزيد بن خالد الجهني، وعنه ابنه عبد
الله ويحيى الانصاري وعدة، وثقه ابن حبان -

يعقوب بن عبد الله بن الاشج المدني، عن
سعيد بن المسيب وعطاء بن ابي رباح وكريب وعدة
وعنه ابن اسحاق والليث وآخرون، وثقه ابن معين
والنسائي وابن سعد، وقال استشهد في البحر سنة
اثنين وعشرين ومائة -

يونس بن يوسف ويقال يوسف بن يونس
ابن حماس الليثي المدني، روى عن سعيد بن المسيب
وغيره، وعنه مالك وابن جريج وجباعة، وثقه
النسائي، وكان من العباد مجاب الدعوة -

باب في الكنى

ابو ادريس الخولاني عاثر الله بن
عبد الله، تقدم -

ابو امامة اسعد بن سهل بن حنيف
الانصاري، تقدم -

ابو امامة البلوي الانصاري اسمه اياس
ويقال عبد الله بن ثعلبة، له صحبة ورواية،
وعنه ابنه عبد الله وعبد الله بن كعب بن
مالك وجباعة -

ابو ايوب الانصاري خالد بن زيد،
تقدم -

ابو البداح عدي بن عاصم الانصاري، روى
عن ابيه، وعنه ابنه عاصم وغيره، قال الواقدي
ابو البداح لقب غلب عليه ويكنى ابا عمرو، وقال
ابن سعد كان ثقة قليل الحديث - مات سنة عشرو
مائة وله اربع وثمانون سنة -

ابو بردة بن نيار البلوي اسمه هاني، وقيل
الحارث بن عمرو، حليف الانصار، شهد بدرأ
والشاهد كلها، روى عنه ابن اخته المبرور بن
عازب وجابر بن عبد الله وجباعة - مات سنة

وشعبة والسفيانان والجهادان والليث وخلق - قال
ابن المديني له نحو ثلاث مائة حديث، وقال ابن
سعد ثقة كثير الحديث حجة ثبتاً، وعدة السفيانان
من الحفاظ، وقال احمد يحيى بن سعيد ثبت الناس -
مات سنة ثلاث واربعين ومائة -

يحيى بن عمار بن ابي حسن الانصاري المازني
المدني، روى عن ابي سعيد والنس وغيرهما، وعنه
ابنه عمرو والزهرى وجباعة، وثقه النسائي وابن اسحاق -
يزيد بن ركانة، ويقال ابن طلحة بن ركانة
ابن عبد يزيد القرشي البجلي، له صحبة ورواية،
وعنه ابناه علي وعبد الرحمن والوجهفوا بالباقر وسلمة
ابن صفوان وغيرهم، حديثه في مسند احمد وليس
له في الكتب الستة رواية -

يزيد بن رومان الاسدي البوروي المدني
روى عن ابن الزبير والنس وعدة، وعنه مالك و
ابن اسحاق، وثقه النسائي وابن معين وابن سعد،
وكان عالماً كثير الحديث - مات سنة ثلاثين ومائة -

يزيد بن زياد ويقال ابن ابي زياد واسمه
ميسرة ويقال انهما ثنان، عن محمد بن كعب
القرظي، وعنه مالك وابن اسحاق وغيرهما
وثقه النسائي -

يزيد بن عبد الله بن اسامة بن الهاد
الليثي ابو عبد الله المدني، روى عن عمار مولى أبي
الحمر وثعلبة بن ابي مالك وخلق، وعنه مالك والثوري
آخرون، وثقه ابن معين والنسائي وابن سعد - مات
بالمدينة سنة تسع وثلاثين ومائة -

يزيد بن عبد الله بن خصيفة الكندي المدني،
وقد نسب الى جده، روى عن ابيه والسائب بن يزيد
وطائفة، وعنه مالك والسفيانان وابن جريج وخلق
وثقه النسائي وابن معين والبو حاتم وغيرهم -

يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي المدني،
روى عن ابن عمرو وابي هريرة وعطاء بن يسار وعدة
وعنه ابناه عبد الله واقاسم ومالك وابن اسحاق
آخرون، وثقه النسائي وابن سعد وغيرهما مات

أحدى أو اثنين أو خمس وأربعين -

البولشير الانصارى المازنى ويقال الساعدى قال ابن عبد البر لا يوقف له على اسم صحيح، ولا سماه من يوثق به، له صحبة ورواية وشهادة بيعة الرضوان وليس فى الصحابة البولشير غيره، روى عنه اولاده وعبد بن تميم ومحمد بن فضالة وعمار بن غزيرة وغيرهم - مات بعد الهجرة -

ابوبكر بن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام القرشى المخزومى، احد الفقهاء السبعة، قيل اسمه محمد، وقيل ابوبكر وكنيته ابو عبد الرحمن والصحيح ان اسمه وكنيته واحد، وكان مكثوفاً، روى عن ابيه وابى مسعود الانصارى وابى هريرة وعائشة وام سلمة وعدة، وعنه بنوه سلمة وعبد الله وعمر عبد الملك ومولاه سى ومجاهد والزهرى والشعبى وطائفة، وثقه العجلي وغيره، وقال ابن خراش هو اجد ائمة المسلمين - مات سنة ثلاث وتسعين **ابوبكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ابن الخطاب**، روى عن جده، وعنه الزهرى وغيره، وثقه الوزرعة - وقال ابو حاتم لا يسمى -

ابوبكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، روى عن عم ابيه سالم بن عبد الله ونافع وهشام ابن عروة وعدة، وعنه مالك وابراهيم بن طهمان وآخرون، وثقه اللالكائى وغيره -

ابوبكر بن نافع القرشى مولى ابن عمر، روى عن ابيه وسالم وغيرهما، وعنه مالك والدروروى وآخرون، وثقه احمد والبراد وغيرهما، وقال ابن عدى ارجوانه لا بأس به -

ابوبكر الصديق عبد الله بن عثمان تقدم - **ابو ثعلبة** الخثعمى جرثوم بن ناضر، ويقال ابن لاشرو ويقال غير ذلك، قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتجهز الى حنين فاسلم وضرب له بسمه وبايح بيعة الرضوان، روى عنه جبير بن نفير والبراد ليس الخولاني وعدة - مات بالشام سنة

خمس وسبعين -

ابو الجراح، روى عن مولاه ام حبيبة وعثمان ابن عفان، وعنه سالم بن عبد الله بن عمر وغيره، وثقه ابن حبان، ويقال اسمه الزبير -

ابو جهيل بن الحارث بن الصمة الانصارى له صحبة ورواية، روى عنه بشر بن سعيد مولى ابن الحضرمى وعمر مولى ابن عباس -

ابو حازم الاعرج سلمة بن دينار، تقدم - **ابو حميد** الساعدى الانصارى قيل اسمه عبد الرحمن، وقيل المنذر بن سعد، وقال احمد اسمه عبد الرحمن بن سعد ابن المنذر، له صحبة ورواية وعنه جابر وعباس بن سهل وجماعة، بقى الى آخر خلافة معاوية -

ابو الدرداء عويس، تقدم - **ابو رافع** القيطى، مولى النبي صلى الله عليه وسلم، اسمه ابراهيم وقيل اسلم، شهد احداً والخندق وما بعدهما، روى عنه اولاده الحسن ورافع وعبيد الله وسلى وعلى بن الحسين وطائفة - مات بالمدينة بعد عثمان ببسبر -

ابو الزبير محمد بن مسلم، تقدم - **ابو السائب** الانصارى مولاهم المدنى، روى عن ابى سعيد وابى هريرة والمغيرة بن شعبة، وعنه الزهرى وشريك وجماعة، وثقه ابن حبان -

ابو سعيد الخدرى سعد بن مالك الانصارى احد علماء الصحابة ومكثرهم واحد من بايع تحت الشجرة، اقل مشاهدة الخندق، وغزا مع النبي صلى الله عليه وسلم اثنتى عشرة غزوة، وكان ممن حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم سنتاً كثيرة وعلماً جماً وكان من نجباء الصحابة وعلمائهم وفضلائهم، روى عنه الشعبى وعطاء ونافع وابن السيب وخلق، مات سنة اربع وسبعين وله نيف وسبعون -

ابو سعيد المقبرى المدنى، احد الائمة، اسمه كيسان، روى عن عمرو بن وهب وعبد الله بن سلام وجماعة، وعنه ابنه سعيد وحفيده عبد الله وعمرو

ابن ابي عمرو وعدة - قال النسائي لا بأس به، وقال الواقدى كان ثقة كثير الحديث - مات سنة مائة -

ابو سفيان مولى عبد الله بن ابي احمد بن جهمش القرشي الاسدي - قال الدارقطني اسمه وهب - وقال غيره اسمه قزمان، روى عن ابي سعيد وابي هريرة وجباعة، وعنه ابنه عبد الله وداود بن الحصين وغيرهما قال ابن سعد ثقة قليل الحديث -

ابو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، قيل اسمه عبد الله وقيل اسماعيل وقيل اسمه كنيته روى عن ابيه وعثمان وجابر وابن عمرو عائشة وام سلمة وخلق، وعنه ابنه عمرو بن اخيه سعد بن ابراهيم والزهري والشعبي ويحيى بن ابي كثير وخلق وثقه ابن سعد وغيره، وكان فقيها اماما - مات بالمدينة سنة اربع وتسعين عن اثنتين وسبعين سنة -

ابو سهيل بن مالك اسمه نافع، تقدم -

ابو شريح الخزاعي العدوي، قيل اسمه خويلد وقيل عبد الرحمن بن عمرو، واسلم يوم الفتح روى عنه نافع بن جبير وسعيد المقبري وجباعة - مات بالمدينة سنة ثمان وستين -

ابو صالح السمان ذكوان، تقدم -

ابو الطفيل عامر بن واثلة، تقدم -

ابو طلحة الانصاري زيد بن سهل بن الاسود احد النقباء ليلة العقبة، شهد بدرًا والمشاهد، روى عنه ابنه عبد الله وربيعة اس بن مالك وابن عباس وعدة - مات سنة اربع وثلاثين -

ابو عبد الله الاغر سلمان المدني، روى عن ابي هريرة وابي سعيد وابي ايوب وابي الدرداء وغيرهم، وعنه بنوه عبد الله وهبيد الله وعبيد ويكي بن الاشج والزهري وجباعة، وثقه شعبة وغيره -

ابو عطية الاشجعي، روى عن ابي هريرة، وعنه يكي بن الاشج، لا رواية له في الكتب الستة ولا في المسند **ابو عمرو** الانصاري وقيل عبد الرحمن بن ابي عمرة، روى عن زيد بن خالد الجهني، وعنه عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان -

ابو الغيث سالم مولى ابن مطيع، تقدم -

ابو قتادة الانصاري، فارس النبي صلى الله عليه وسلم، قيل اسمه الحارث وقيل النعمان وقيل عمرو بن ربعي السلمي، شهد احداً وما بعدها من المشاهد، روى عنه ابنه عبد الله وثابت وجابر بن عبد الله والنس وخلق - مات سنة اربع وخمسين عن سبعين سنة -

ابو ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل الانصاري المدني، روى عن سهل بن ابي حنيفة ورجال من كبراء قومه حديث القسامة وعنه مالك، وقال ابن سعد اسمه عبد الله بن سهل بن عبد الرحمن، وكذا هو في المسند -

ابو المثنى الجهني السدي، روى عن سعد بن ابي وقاص وابي سعيد، وعنه ايوب بن جبيب الزهري، وثقه ابن معين - وقال ابن المديني مجهول -

ابو محمد الاقرع نافع بن عباس، تقدم -

ابو مرة مولى عقيل بن ابي طالب حجازي، مشهور بكنيته واسمه يزيد، روى عن مولاة وعمرو بن العاص وابي الدرداء وغيرهم - وعنه سالم بن النضر والوجهي والباقر وآخرون، قال الواقدى كان شيخاً قديماً -

ابو مسعود عقبة بن عمرو بن ثعلبة الانصاري البصري، شهد العقبة الثانية، واختلف في شهوده - بدرًا ومن انكره قال نزل بدرًا فنسب اليها، روى عنه ابنه بشير وربعي بن خراش والووائل وخلق، مات سنة اربعين -

ابو موسى الاشعري عبد الله بن تيس، تقدم -

ابو النضر سالم بن ابي اسية المدني، تقدم -

ابو النضر السامي، روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يموت لاحد ثلاثة من الولد الحديث رواه محمد بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عنه -

ابو هريرة الدوسي اليماني، حافظ الصحابة، في اسمه واسم ابيه نحو ثلاثين قولاً قال النووي واصحابها عبد الرحمن بن صخر، روى الكثير، وروى عنه خلائق من الصحابة والتابعين - وكان اسلامه عام ثمانين - مات سنة سبع وخمسين، وقال الشافعي

البهريرة اخفذه من روى الحديث في دهره -

ابو واقد الليثي المصباحي، قيل اسمه الحارث ابن مالك وقيل ابن عوف، روى عنه ابناه واقد وعبد الملك وجاعة. مات سنة ثمان وستين وله سبعون سنة -

ابو يونس، روى عن مولاته عائشة، وعنه القعقاع بن حكيم وغيره، وثقه ابن حبان -

باب في الالباء والانساب

ابن بجييد الانصاري هو عبد الرحمن، تقدم -

ابن ابي عمرة الانصاري، روى عن زيد بن خالد الجهني، وعنه عبد الله بن عمرو بن عثمان، كذا وقع في رواية القعقعي وابن عفير وابن بكير، وفي رواية غيرهم ابو عمرة وهو الصواب، وقد تقدم -

ابن محيريز هو عبد الله، تقدم -
ابن محيصة هو حرام بن سعد بن محيصة، تقدم -

ابن معقيب هو الحارث بن معقيب الدوسي، وقد تقدم -

ابن وعلة هو عبد الرحمن، تقدم -
البهزي له محبة، قيل اسمه زيد بن كعب وهو صاحب الظبي الماتق، روى عنه عمير ابن سلمة الضمري -

البياضى، مصباحي، روى عنه ابو حازم التمار، اسمه فردة بن عمرو بن بنى بياضة بن عامر -

المخدجي، روى عن عبادة بن الصامت وعنه عبد الله بن محيريز وقيل اسمه رفيع وقال ابن عبد البر هو مجهول، ومحمّد حديثه في الوتر -

باب في البيهات

زيد بن اسلم روى عن رجل من بنى ضمرة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن العقيقة فقال لا احب العقوق -

سعيد بن جبير عن رجل عنده رضى، هو

الاسود بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي، روى عن ابي بكر وعمر وعلى ومعاذ وحذيفة والي موسى وعائشة وغيرهم، وعنه ابنه عبد الرحمن وابن اخته ابراهيم النخعي وابو اسحاق السبيعي وآخرون، وكان مؤامراً قوياً، قال احمد ثقة من اهل الخيرة وقال غيره حج ثمانين حجة وعمرة لم يجمع بينهما - مات سنة اربع وقيل سنة خمس وسبعين -

سهل بن ابي حشمة، روى انه اخبره رجال من كبراء قومه ان عبد الله بن سهل ومحبيصة خرجا الحديث -

سهل بن خوات بن جبير، روى عن علي بن النضر بن ابي حشمة، هو سهل بن ابي حشمة -

عبادة بن تميم روى عن عمه، هو عبد الله بن زيد بن عامر وهو عمه اخو ابيه لأمه -

عروة بن الزبير روى ان صاحب هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله كيف اصنع بما عطي من الهدى الحديث، هو ناجية ابن كعب بن جندب الاسدي الخزاعي، له محبة ورواية، روى عنه عروة ومجزة بن زاهر - مات بالسدينة زمن معاوية

عطاء بن يسار عن رجل من بنى اسد انه قال نزلت انا واهلي بقيق الغرقد فقال لي اهلي اذهب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلمه لنا الحديث -

عطاء الخراساني روى عن شبيب الكوفي وهو كعب بن عجرة حديث الخلق -

محمد بن سيرين روى ان رجلاً اخبره عن ابن عباس ان رجلاً جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امي عجوز كبيرة الحديث -

الزهري روى عن رجل من آل خالد بن اسيد انه سأل ابن عمر الرجل، هو امية بن عبد الله بن خالد بن اسيد -

نافع عن رجل من الانصار عن معاذ بن سعد او سعد بن معاذ ان جارية لكعب بن مالك كانت تروى فتناً الحديث -

وامها ربيعة بنت خويلد اخت خديجة ام المؤمنين روت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ازواجه وعنهما بنتها حكيمة ومحمد بن المنكدر -

بسرة بنت صفوان بن نوفل الاسديّة، لها صحبة ورواية حديث الوضوء من مس الذكر، روى عنها عبد الله بن عمرو وعروة بن الزبير ومروان ابن الحكم وغيرهم -

جدامة بالذال المهملّة على الصحيح وقيل بالبعجمة، بنت وهب ويقال بنت جندب ويقال بنت جندل الاسديّة اخت عكاشة بن محمّن لأمه، اسلمت وبايعت وهاجرت الى المدينة، روت عنها عائشة حديث التمرى عن الغيلة -

حبيبة بنت سهل بن ثعلبة الانصاريّة، صحابية زوج ثابت بن قيس بن شماس، روت عنها عمرة بنت عبد الرحمن -

حفصة بنت عمر بن الخطاب، ام المؤمنين، ولدت قبل المبعث بخمسة اعوام وتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة ثلاث وقيل سنة اثنين من الهجرة وروى عنها اخوها عبد الله وحارثة بن وهب وام مبشر الانصاريّة وجماعة - مات سنة احدى واربعين -

حميدة بنت عبيد بن رفاعة الانصاريّة الزرقية ام يحيى المدينة، روت عن خالتها كبشة بنت كعب بن مالك، وعنهما زوجها اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة وابنها يحيى بن اسحاق، وثقتها ابن حبان -

حواء بنت رافع بن امرئ القيس الانصاريّة، لها صحبة، وعنهما عمرو بن معاذ الاشعري وهي جدته -

خنساء بنت خذام بن خالد الانصاريّة الاوسية التي انكحها ابوها وهي كادته فردا النبي صلى الله عليه وسلم نكاحها، روى عنها ابنها السائب بن ابي لبابة وعبد الرحمن ومجمع ابنا يزيد بن جارية وغيرهم -

خولة بنت حكيم بن امية ام شريك السلمية امرأة عثمان بن مظعون، لها صحبة ورواية، وعنهما سعد بن ابي وقاص وعروة وسعيد بن المسيب، قال

الوبكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم امر الناس عام الفتح بالقطر الحديث -

مالك عن الثقة عنه عن بكير بن عبد الله ابن الاشج، قيل انه مخزومة بن بكير -

مالك عن الثقة عنده عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده، قال ابن عبد البر قد تكلم الناس في هذا الميهم واشبهه ما قيل فيه انه ابن لهيعة، وقيل عبد الله بن عامر الاسلمي - فاما ابن لهيعة، فهو عبد الله بن لهيعة بن عقيّة المصري الفقيه ابو عبد الرحمن قاضي مصر ومسندها، روى عن عطاء بن ابي رباح وعمرو بن دينار والاعرج وخلق وعنه الثوري والاوزاعي وشعبة وماتوا قبله وابن المبارك وخلق، وثقه احمد وغيره وضعفه يحيى القطان وغيره - مات سنة اربع وسبعين ومائة واما الاسلمي فهو ابو عامر المديني القاري، روى عن الاعرج والزهري ونافع وطائفة، وعنه الاوزاعي وابن وهب وابن ابي ذئب وآخرون، وضعفه احمد ويحيى وغير واحد -

باب النساء

اسماء بنت ابي بكر الصديق، صحابية، روى عنها ابنها عبد الله وعروة وابن عباس وجماعة اسلمت قديماً وهاجرت الى المدينة وتوفيت بمكة بعد ابنها بسير سنة ثلاث وسبعين وقد جاوزت المائة -

اسماء بنت عميس الخثعمية، لها صحبة ورواية، وعنهما ابنها عبد الله بن جعفر بن ابي طالب وابن ابنها القاسم بن محمد بن ابي بكر وابن عباس وآخرون، هاجرت الهجرة وتزوجها جعفر وابو بكر وعلي -

اميمة بنت ربيعة وهي امها واسم ابها عبد ويقال عبد الله بن مجاهد بن عمار بن الحارث التيمية

ابن عبد البر وهي التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم -

زينب بنت محش بن رباب الاسدية، ام المؤمنين، تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة ثلاث وقيل ستة خمس، روى عنها ابن اخيها محمد بن عبد الرحمن وام حبيبة ام المؤمنين وزينب بنت ابي سلمة وغيرهم. ماتت سنة عشرين، وهي اول نساء النبي صلى الله عليه وسلم لحوقا به -

زينب بنت ابي سلمة عبد الله بن عبد الاسد المخزومية. ولدت بارض الحبشة وكان اسمها بزة فسمها النبي صلى الله عليه وسلم زينب، روت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن امها ام سلمة وعائشة وغيرهم، وعنها ابنها ابو عبيدة بن عبد الله بن زبعة وابو سلمة بن عبد الرحمن وعلى بن الحسين والشعبي وغيرهم. ماتت سنة ثلاث وسبعين -

زينب بنت كعب بن محجرة، روت عن زوجها ابي سعيد الخدري واخته الفريجة، وعنها ابن اخيها سعد بن اسحاق بن كعب وابن اخيها الاخر سليمان ابن محمد بن كعب، وثقتها ابن حبان -

صبقة بنت ابي عبيد بن مسعود الثقفي امرأة عبد الله بن عمر، روت عن عائشة وحفصة وام سلمة وعنها سالم ونافع وعدة، وثقتها العجلي وغيره -

عائشة بنت ابي بكر الصديق، ام المؤمنين وحبيرة حبيب رب العالمين، تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة وهي بنت ست سنين وبنى بها بالمدينة منصرفا من بدر في شوال سنة اثنين من الهجرة وهي بنت تسع سنين، روت الكثير. وروى عنها خلأئق واستقلت بالفتوى زمن ابي بكر وعمر وهلم جرا. قال ابو موسى ما اشكل علينا اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم حديث قط فسألنا عائشة الاوجدنا عندها منه علما وقال مسروق رأيت مشيخة اصحاب محمد الاكابر يسألونها عن الفرائض وقال الزهري لو جمع علم عائشة الى علم اراج النبي صلى الله عليه وسلم وعلم جميع النساء لكان علم عائشة

افضل. ماتت سنة سبع وخمسين وقيل سنة ثمان وخمسين -

عمرو بنت عبد الرحمن بن سعد بن ذرارة الانصارية كانت في حجر عائشة - روت عن عائشة وحبيبة بنت سهل وام حبيبة حنة بنت محش وعن جماعة وعنها ابنها ابو الرجال وعروة وسليمان بن يسار والزهري وعمر بن دينار وآخرون. قال ابن معين ثقة حجة وذكرها ابن حبان في الثقات. ماتت سنة ثمان وتسعون وقيل ماتت سنة ست ومائة وهي بنت سبع وسبعين

فاطمة بنت قيس بن خالد القرشية، لها صحبة ورواية، وعنها ابن عباس وابو سلمة بن عبد الرحمن والشعبي وعروة وابن السيب وآخرون، وكانت من المهاجرات الاول ومن ذوات العقل والوأي وفي بيتها اجتمع اصحاب الشورى منذ قتل عمر -

فاطمة بنت السد بن الزبير الاسدية، روت عن جدتها اسماء بنت ابي بكر وام سلمة، ومنها زوجها هشام بن عروة وابن اسحاق ومحمد بن سوقة، وثقتها العجلي -

الفريجة بنت مالك الخدري الانصارية، اخت ابي سعيد الخدري، شهدت بيعة الرضوان. وروى حديثها سعد بن اسحاق بن كعب بن محجرة عن عمته زينب بنت كعب عنها -

كيشة بنت كعب بن مالك الانصارية، من ابي قتادة، ومنها بنت اختها ام يحيى حميدة بنت عبيد ابن رفاعه، وثقتها ابن حبان -

لباية بنت الحارث بن حزن ام الفضل الهلالية زوج ابها بن عبد المطلب، لها صحبة ورواية، روى عنها ابنها عبد الله بن عباس ومولاهما عمير والنس ابن مالك وعبد الله بن الحارث بن نوفل، قال ابن عبد البر يقال انها اول امرأة اسلمت بعد خديجة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يزررها ويقبل عندها -

مروانة، عن معاوية وعائشة، وعنها ابنها علقمة بن ابي علقمة، وثقتها ابن حبان -

فصل في الكنى

أم بجيد الانصارية يقال اسمها حواء، لها صحبة روى حديثها عبد الرحمن بن بجيد عن جدته أم بجيد -

أم حبيبة بنت أبي سفيان بن حرب، أم المؤمنين اسهارملة، روى عنها اخوها معاوية وعنبسة وابنتها جبيبة وعروة بن الزبير وعدة. ماتت سنة اربع واربعين ويقال سنة تسع وخمسين -

أم سلمة هند بنت أبي امية واسمها حذيفة ويقال سهيل بن المغيرة، القرشية المخزومية، أم المؤمنين، واغت عمار بن ياسر ولها وقيل من الرضا، تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال عقب وقعة بدر، روى عنها ابن عباس و اسامة بن زيد وابنها عمر بن أبي سلمة وابنتها زينب بنت أبي سلمة وخلق. ماتت في شوال سنة تسع وخمسين ويقال سنة اثنتين وستين -

أم سليم بنت ملحان بن خالد الانصارية، أم انس بن مالك، يقال اسمها الخبيصة، لها صحبة ورواية، روى عنها ولدها انس وابن عباس وغيرهما، وكانت من فضلى النساء وعقلا لهن -

أم عطية الانصارية، اسمها نسيبة ويقال نسيبة بنت كعب ويقال بنت الحارث، قال ابن عبد البر كانت من كبار نساء الصحابة وكانت تغزو كثيرا مع النبي صلى الله عليه وسلم، تمرض المرضى وتدأى الجرحى، روى عنها انس ومحمد بن سيرين وواختها حفصة وجعاعة -

أم الفضل بنت الحارث، هي نيايه، تقدمت -
أم قيس بنت محسن بن حريثان الاسدية اخت

مكاشة، يقال اسمها آمنة، اسلمت قديما وهاجرت الى المدينة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم، روى عنها مولدها عدى بن ديار ورواية بن معبد وغيرهما -

أم هانئ بنت أبي طالب الهاشمية، اسمها فاختة وقيل هند وهي شقيقة علي، روى عنها ابن عباس ومولدها باذام البصالح والبصرة ومجاهد الشعبي وآخرون، اسلمت عام الفتح وعاشت بعد علي دهرًا -

فصل في البهيات

اسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن مولاة لعمر بن العاص او لعبد الله بن عمرو عن عبد الله بن عمر مرفوعا « صلاة احكم وهو قاعد مثل نصف صلاة ته وهو قائم »

حصين بن محسن، روى عنه علقمة بن ابى علقمة عن امه عن عائشة، اسم امه مرجانة، وقد تقدمت -
عمرو بن معاذ الاشجلى عن جدته، هي حواء -

محمد بن ابراهيم التيمي، روى عن ام ولد ابراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف انها سألت ام سلمة انى امرأة اطيب ذلي الحديث -

محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، روى عن امه عن عائشة -

فصل

قال القاضى عياض فى المدارك، ذكر احمد ابن عبد الله الكوفى فى تاريخه ان ما رسله مالك فى البوطا عن ابن مسعود رواه عن عبد الله بن ادريس الاوردى، وما رسله عن غيره فهو عن ابن مهدى، والله سبحانه وتعالى اعلم -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ترجمة الإمام مالك

الدكتور حسن عبد الله شرف

(أ) اسمه ونسبه وحياته:

هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي من حمير باليمن. نُسِبَ جدّه الأعلى إلى سلالة أمير حميري، وذُكِرَ أنه قَدِمَ إلى المدينة، وصاهر بني تميم بن مرة من قريش؛ فأصبح عداده فيهم.

ووالده أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم النجاري الخزرجي الأنصاري، أبو ثمامة وقيل أبو حمزة، وُلِدَ بالمدينة وأسلم في صغره، وخدم رسول الله ﷺ إلى أن قبض؛ فعُرفَ بأنه صاحب الرسول الأعظم وخادمه. ثم رحل إلى دمشق، ومنها إلى البصرة؛ فمات فيها سنة (٩٣ هـ - ٧١٢ م)، وكان آخر من توفي بالبصرة من رجال الصحابة رضي الله عنهم. وذُكِرَ أن رجال الحديث رووا عنه (٢٢٨٦) حديثاً^(١).

وُلِدَ مالك (الإمام) بالمدينة بين سنتي (٩٠ و ٩٧ هـ / ٧٠٨ و ٧١٥ م)، إذ لم تخلص الروايات إلى تحديد دقيق لتاريخ ميلاده. وكان شديد البياض يميل إلى الشقرة، عظيم الهامة، طويل القامة، أصلع الرأس، لا يغيّرُ شيبه، ويكثر من حلق شاربه^(٢).

ونشأ مالك في كنف عائلة تقيّة نقيّة عامرة بالعلم والإيمان؛ فجده ابن

(١) طبقات ابن سعد (١٠/٧)، وتهذيب ابن عساكر (١٣٩/٣)، وصفوة الصفوة (٢٩٨/١).

(٢) الفهرست لابن النديم، ص ٤٢٣، تحقيق الدكتورة ناهدة عباس عثمان، الطبعة الأولى ١٩٨٥، دار قطري بن الفجاءة.

عامر كان من كبار أهل العلم في عصره، ويكفيه من زاد المعرفة والإيمان وميراث الأدب والهداية أن أباه كان خادماً لرسول الله ﷺ، وعُدَّ في صحابته. وكان شقيقه النضر متفوقاً في دروسه وعلومه حتى عُرفَ مالك بأخي النضر علماً وثقة. كما كان شيوخه من أكابر العلماء بالحديث والفقه وعلم الأصول كعبد الرحمن بن هرمز، والزهري، ونافع مولى ابن عمر، وربيعه بن فروخ، وهشام بن عروة وسواهم.

قضى الإمام مالك معظم حياته بالمدينة، وكان من عباد الله الصالحين، بعيداً عن الملوك والأمراء. وبتوجيه من أمّه انصرف إلى دراسة «الفقه»^(١)، وبرع في «الحديث»، وكان صلباً في دينه، جريئاً في مواقفه وآرائه، واسع المعرفة، عميق الاضطلاع بالعلوم الدينية والشرعية، متواضعاً مع تلاميذه، مجللاً لشيوخه، محباً لأهل العلم. . يأتي المسجد، ويشهد الصلاة، ويعود المرضى، ويقضي الحقوق. ارتقى بعلومه درجة عالية، واستحق مرتبة رفيعة بين الأفاضل من علماء أهل زمانه؛ فأصبح فقيه الحجاز، وإمام دار الهجرة، وغدا مقصداً ومرجعاً مرموقاً في «المدينة» حتى ضُربَ به المثل؛ ف قيل «لا يُفتى ومالك في المدينة» (!).

وكان الإمام مالك من أوثق المحدثين في عصره. واعتبره العلماء الذين جاءوا بعده مؤسساً لمذهب مستقل في الفقه، هو المذهب المالكي؛ فهو أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة.

ولم يزل أبو عبدالله، الإمام مالك، في علو ورفعة إلى أن وجه إليه الخليفة العباسي هارون الرشيد يدعوه ليايته فيحدثه، ويؤدب أبناءه في قصره؛ فقال لرسوله: بلغ الرشيد: «العلم يُؤتى ولا يأتي» (!).

ولم يلبث الرشيد أن زار حلقة مالك الدراسية بالمدينة عندما كان يحج عام (١٧٩ هـ). وحين قصده استند إلى الجدار، فقال مالك: «يا أمير المؤمنين من

(١) الأغاني لأبي الفرج (٣٩/٤) طبعة بولاق.

إجلال رسول الله إجلال العلم»، فجلس الرشيد بين يديه، فحدثه. وكانت له «رسالة في الوعظ» رفعها إليه فيما بعد.

ومما أثر عنه أن المنصور، الخليفة العباسي الثاني، سأله أن يضع كتاباً للناس يحملهم على العمل به، قائلاً: «يا مالك وطىء للناس كتاباً...»: فصنف كتابه «الموطأ».

وسُعيَ بالإمام مالك إلى والي المدينة جعفر بن سليمان عم الخليفة المنصور؛ فقبل له: «إنه لا يرى أيمان بيعتكم، فدعى به وجرده وضربه أسوأ مما معدودة، فانخلع كتفه، وكانت تلك السياط حلياً عليه»^(١). وترك الجلوس في المسجد وصار يصلي في منزله، وترك اتباع الجنائز. وكان حين يعاتب على ذلك يقول: «ليس يقدر كل أحد أن يقول عذره»^(٢). وتوفي في المدينة في الرابع عشر من ربيع الأول، وقيل في صفر، ودفن بالبقيع سنة (١٧٩ هـ / ٧٩٥ م)^(٣)، وقيل توفي في سنة ١٧٨ هـ.

(١) الفهرست، لابن النديم، ص ٤٢٣، تحقيق الدكتورة ناهدة عباس عثمان.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) من أبرز الدراسات على الإمام مالك:

- «منازل الأئمة الأربعة: أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، تأليف يحيى بن إبراهيم بن أحمد بن محمد السلمي.

- «التوسط بين مالك وابن القاسم العتقي في مسائل المدونة، تأليف القاسم بن خلف بن عبد الله الطرطوشي (٨٧٨ هـ / ١٤٧٣ م).

- «إرشاد السالك إلى مناقب مالك، تأليف يوسف بن الحسن بن أحمد الحنبلي (١٥٠٣/٩٠٩) - مخطوط - الظاهرية ت ٢٣٨ (٤٥٢ ورقة - ٧٨٨ هـ) بخط المؤلف.

- «تزيين الممالك لمناقب سيدنا الإمام مالك، تأليف السيوطي (٩١١ هـ / ط. القاهرة ١٣٢٤ هـ).

وحديثاً: كتاب: «مالك بن أنس: حياته، عصره». تأليف محمد أبي زهرة، ط. القاهرة ١٩٤٦ م، و«مالك بن أنس» تأليف أمين الخولي، ٣ أجزاء - ط. القاهرة ١٩٥١.

وتحفل كتب التراجم بذكره وأخباره، ومنها: سير النبلاء للذهبي ج ٦ ص (١٥٩ - ١٨٢) وفيات الأعيان لابن خلكان (١ - ٥٥٥ - ٥٥٧)، تهذيب الأسماء واللغات (٢٠ - ٧٥ - ٧٩)،

الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء ليوسف بن عبد البر (٨ - ٦٣)، طبقات الفقهاء للشيرازي (٤٢ - ٤٣)، التاريخ الكبير للبخاري ٣/ ٣١٠، المعارف لابن قتيبة ٢٥٠، ٢٩٠،

الفهرست لابن النديم ١٩٨ - ١٩٩، حلية الأولياء لأبي نعيم ٦/ ٣١٦ - ٣٥٥، تذكرة الحفاظ للذهبي ٢٠٧ - ٢١٣. وتهذيب التهذيب (ج ١٠ ص ٥)، وصفة الصفوة (ج ٢ ص ٩٩)،

(ب) مؤلفاته :

- ١ - كتاب رسالته إلى الرشيد، رواها أبو بكر بن عبد العزيز من ولد عمر بن الخطاب رضي الله عنه : (مطبوع، القاهرة، بولاق، (١٣١١ هـ - ١٨٩٣ م).
- ٢ - كتاب الموطأ، مطبوع، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي في مجلدين، القاهرة، م. عيسى البابي الحلبي سنة ١٩٥١.
- وطبع بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٦٧ م.
- ٣ - كتاب في المسائل.
- ٤ - رسالة في الرد على القدرية.
- ٥ - كتاب في «النجوم».
- ٦ - تفسير غريب القرآن.

ج - مصادر الإمام مالك :

بالإضافة إلى «الحديث» والمأثور عن الخلفاء الراشدين، والأحكام المتداولة بين صحابة الرسول (ﷺ) في القرن الأول الهجري، ومشاهير الفقهاء الذين سبقوا مالك في القرنين الأول والثاني للهجرة، ووصف كل منهم بأنه «عالم» بما عهده عنه من مباحث ومؤلفات في القضايا الفقهية، يمثل أنس والد الإمام مالك رافداً من المصادر التي قصدها صاحب «الموطأ»، باعتبار الكتاب الذي تلقاه أنس من أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - عن فرائض الصدقة كما أوصى الرسول بها^(١).

= إرشاد السالك إلى مناقب مالك لابن عبد الهادي، البداية لابن كثير (ج ١٠ ص ١٧٤ - ١٧٥)،
الأعلام للزركلي (ج ٦ ص ١٢٨) الطبعة الثالثة، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة
(ج ٨ ص ١٦٨) مطبعة الترقى بدمشق (١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م)، تاريخ التراث العربي، فؤاد
سزكين ج ٢ ص (١٢٠ - ١٣١).

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل (١/١٨٣ - ١٨٤) و (٢/٣٥ - ٣٦) و (٢/١٢١ - ١٢٢)،
والدارمي، الرد على بشر المريسي، ص ١٣٠، والخطيب البغدادي، تقييد العلم ص ٨٧.

هذا، فضلاً عن ما كان مألوفاً عند الصحابة من رسائل كانوا يتبادلونها في المسائل الفقهية؛ فنافع بن الأزرق كتب إلى عبد الله بن العباس - رضي الله عنهم - يسأله رأيه في نصيب الأقارب في الميراث، ويسأله رأيه في قتل الأطفال^(١). كما يلاحظ اهتمام الجيل الأوسط من التابعين بكتب الفقه والفرائض الأولى، مثل الكتاب المنسوب لسليم بن قيس الهلالي الذي عاش في عهد الحجاج (٩٥ هـ)، وكتاب المناسك لقتادة بن دعامه (١١٨ هـ)، وكتاب مناسك الحج وآدابه، وكتاب «المجموع» لزيد بن علي (١٢٢ هـ).

كذلك يعدُّ ربيعة بن فروخ التيمي (١٣٦ هـ)، وهو من أعلام مذهب «الرأي» في الفقه بالمدينة، من أبرز أساتذة الإمام مالك الذي أشرع عنه أنه قال يوم دفن «ربيعة الرأي»: «إن النظر الفقهي قد انتهى يوم حُمِلَ ربيعة إلى قبره»^(٢).

وقد ثبت خطأ الزعم القائل: أن أنصار منهج الرأي في الفقه كانوا ضد تدوين الحديث، وليس صحيحاً القول، أيضاً، أن أصحاب الحديث عارضوا أصحاب الرأي، أو أن أصحاب الحديث وجدوا ثغرات في مادة الحديث فوضعوا الأحاديث.

ومما يسند القول أن «ربيعة الرأي» كان من بين أهم مصادر الإمام مالك أن كتب فقه المالكية تعتبر أفضل المصادر لبحث مذهب ربيعة في الفقه. وذلك أن «المدونة»^(٣) اشتملت على آراء كثير من الفقهاء الأوائل، ولا تحتوي كل آراء ربيعة الرأي، والقسم الكبير من مادتها يعود إلى «موطأ» عبد الله بن وهب (١٩٧ هـ).

والإمام مالك نادراً ما يذكر المصادر التي استقى منها، فلا بُدَّ من تعهد الشروح للتعرف على المصادر المدونة التي اقترنت بأسماء الرواة. وهذا ما يمكن

(١) العلل لابن أبي حاتم الرازي (٣٠٧/١)، وأنساب الأشراف للبلاذري (٥١٧/١).

(٢) شرح الموطأ للزرقاني (٤٩/٣).

(٣) «المدونة» لابن القاسم العتقي (١٩١ هـ). وهو من أهم تلاميذ الإمام مالك ورواته.

ملاحظته في أسانيد مالك حيث يقول - مثلاً - في أحدها: «عن الثقة عنده... عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن بسر...». فشرح «الموطأ» أدركوا مصادره من بين من اعتبره «ثقة» من الرواة^(١).

(د) مذهبه :

إلى الإمام مالك ينسب المذهب المالكي، وهو أحد المذاهب الأربعة عند أهل السنة.

ولعل أبرز تعاليمه التي تظهر في كتابه «الموطأ» هي : الاعتراف بـ «العمل» أي بما هو معمول به وممارس في المدينة، وإلى جانب ذلك يقوم «الحديث» عنده مصدراً للاستدلال الفقهي، وهو مذهب أهل الحديث. والإمام مالك يجمع ويوفق بين مذهب أهل الرأي ومذهب أهل الحديث.

فمن أركان مذهبه الفقهي القياس، والإجماع، وعمل أهل المدينة، وما أثار عن الصحابة. كما يأخذ بالنظر في «المصالح المرسلة» كدليل شرعي في التعليل عند الضرورة.

(هـ) أشهر تلاميذه وأصحابه الذين روى عنه وأخذوا :

- ١ - أبو بكر بن أبي أويس.
- ٢ - إسماعيل بن أبي أويس.
- ٣ - أشهب بن عبد العزيز من أهل مصر (روى عن مالك).
- ٤ - داود بن أبي زنبر (وهو من الثقات).
- ٥ - سعيد بن داود من أبي زنبر.
- ٦ - عبد الرحمن بن القاسم العتقي (٩١ هـ). من أهل مصر أكثر من أخذ عن الإمام مالك وروى عنه.
- ٧ - عبد الله بن عبد الحكم المصري، روى عن مالك كتاب السنة في الفقه.

(١) تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر (٢٤٥ هـ)، والتهديب لابن حجر (٤٩٣/١). فالإمام مالك عرف بكير بن عبد الله (١٢٠ هـ)، ولكنه أفاد من كتابه برواية ابنه مخزومة: «أدركه مالك ولم يسمع منه، وكان بكير سيء الرأي في ربيعة...».

٨ - عبد الله بن وهب، روى عن مالك كُتبه وسننه وموطأه، وكان صالحاً

ثقة.

٩ - عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون.

١٠ - القعنبي واسمه عبد الله بن مسلمة بن قعنب الحارثي، يكنى أبا عبد الله، روى عن مالك أصوله وفقهه وموطأه، وتوفي سنة إحدى وعشرين ومائتين، وكان ثقة صالحاً.

١١ - معن بن عيسى القزاز من أصحاب مالك، من جلتهم، أخذ عنه وروى كُتبه ومصنفاته.

١٢ - مغيرة بن عبد الرحمن الحرسي.

١٣ - الليث بن سعد (وله كتاب التاريخ وكتاب مسائل في الفقه).

١٤ - ابن المعذل.

١٥ - إسحاق بن حماد، وهو والد إسماعيل توفي سنة خمس وسبعين

ومائتين.

١٦ - إسماعيل بن إسحاق القاضي (١٩٩ هـ - ٢٨٢ هـ).

١٧ - حماد بن إسحاق.

١٨ - إبراهيم بن حماد بن إسحاق.

١٩ - محمد بن الجهم.

٢٠ - أبو يعقوب الرازي.

٢١ - أبو الفرج المالكي.

٢٢ - ابن مساب.

٢٣ - عبد الحميد بن سهل.

٢٤ - الأبهري، وهو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح

الأبهري.

٢٥ - غلام الأبهري، هو أبو جعفر محمد بن عبد الله الأبهري، غلام أبي

بكر الأبهري.

٢٦ - القيرواني، وهو عبد الله بن أبي زيد القيرواني^(١).

(١) راجع الفهرست لابن النديم، الفن الأول من المقالة السادسة (٤٢٧ - ٤٣٢)، تحقيق د. ناهدة عباس عثمان.

التعريف بكتاب الموطأ

يُعَدُّ «الموطأ» أول مصنف جَمَعَ بين «الحديث» و «الفقه» بحسب المواضيع والمسائل. وهو مؤلف موثوق في شرح شرائع الإسلام، بحيث يضم فتاوى الثقات من العلماء. وقد بناه الإمام مالك على تمهيد الأصول للفروع ونَبَّه فيه على معظم أصول الفقه وأرجع إليها مسائله وفروعه^(١).

وهو كتاب في الحديث قديم مبارك قصد فيه مؤلفه إلى جمع الصحيح على غير اصطلاح أهل الحديث، لأنه يرى المراسيل والبلاغات صحيحة كما جاء عنه في «النكت الوفية»^(٢). وذَكَرَ أن أول نسخة منه كانت تضم تسعة آلاف حديث وأنه اختصره مراراً^(٣).

و «الموطأ» في صورته الأخيرة يضم مائة حديث مسند، ومائتين واثنين وعشرين حديثاً مرسلاً، وستمائة وثلاثة عشر حديثاً موقوفاً، ومائتين وخمسة وثمانين رأياً للتابعين من الفقهاء^(٤).

-
- (١) مقدمة القاضي الحافظ أبو بكر محمد بن العربي المغربي على «القبس» شرح موطأ الإمام مالك.
 (٢) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، م ٢ ص ١٩٠٨ - ط. منشورات المكتبة الإسلامية الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٨ هـ.
 (٣) التعريف بكتاب الموطأ لعلي عبد اللطيف ص ٨ - ط. القاهرة ١٣٨٢ هـ.
 (٤) التعريف بكتاب الموطأ لعلي عبد اللطيف، ص ١٦ .

والثابت أن الإمام مالك هو الذي أُلّف «الموطأ» إلى آخر كلمة فيه، وأنه رواه «قراءة» و«مناولة»^(١) غير أن الاختلاف في روايات «الموطأ» العديدة لا يعود إلى متنه أو مادته بل إلى ملاحظات الرواة على الروايات التي نشأت في ما بعد الإمام مالك، وفي أوقات مختلفة من قبل عدد من تلامذته ورواته وأولئك الذين أخذوا عنه. وهذا أمر مألوف في تلك المرحلة من تاريخ رواية الحديث وعلومه. فالروايات العديدة والمختلفة للموطأ تشبه تلك التي لـ«الجامع الصحيح» للبخاري. ولعل ما ذكره القاضي الحافظ أبو بكر محمد بن العربي عن «الموطأ» في «شرح الترمذي» ما يؤكد الثقة بأن «الموطأ» على رأس الأصول المصنفة في الفقه والحديث، حيث يقول: «الموطأ هو الأصل الأول واللباب. وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب، وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمذي». وفي مقدمته على «القبس» يقول عن «الموطأ»: «وهو آخره لأنه لم يؤلف مثله...»^(٢).

أشهر روايات الموطأ:

ومن الروايات الباقية للموطأ ثلاث روايات كاملة، ورواية ناقصة، بالإضافة إلى عدد من قطع الروايات.

- الرواية الأولى هي رواية يحيى بن يحيى بن كثير المصمودي (٢٣٤ هـ / ٨٤٨ م) التي طبعت في مختلف البلاد الإسلامية، ومنها طبعة محمد فؤاد عبد الباقي في جزئين بالقاهرة ١٩٥١، وطبعتنا الحالية المفهرسة المذيلة بكتاب «إسعاف المبطل» برجال كتاب الموطأ للسيوطي.

- رواية محمد بن الحسن الشيباني (١٨٩ هـ / ٨٠٤ م) التي طبعت في لوديانا ١٨٧٦ م وفي لكنؤ ١٨٨٠ م، وفي قازان ١٩٠٩ م، وفي القاهرة بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ١٩٦٧ م.

- رواية سويد بن سعيد بن سهل الحدثاني (٢٤٠ هـ / ٨٥٤ م)، وذكرها

(١) آداب الشافعي لابن أبي حاتم، ص ٢٢٨ ط - القاهرة سنة ١٩٥٣.

(٢) مقدمة القاضي الحافظ أبو بكر محمد بن العربي على «القبس» شرح موطأ الإمام مالك.

الخطيب البغدادي وابن حجر^(١)، وهي مخطوطة موجودة بمكتبة الظاهرية» (حديث ٣٦٠) وناقصة ١١٧ ورقة، وتعود إلى سماع من سنة ٤٢٩ هـ.
- رواية يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي (٢٣١ هـ/ ٨٤٥ م) التي طبعت في عليجـرّه سنة (١٩٠٧).

- رواية أبي عبد الله عبد الرحمن بن قاسم (١٩١/ ٨٠٦ م)، وبقيت هذه الرواية في «الملخص» لعلي بن محمد بن خلف القاسبي (٤٠٣ هـ/ ١٠١٢ م).
- رواية أبي مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري (٢٤٢ هـ/ ٨٥٦ م)، مخطوطة في «الظاهرية» (مجموع ٦٣/ ١٥)، وهي ناقصة (قطعة ١١٨٣- ١٨٩ ب) وتعود إلى القرن السابع الهجري.

أشهر شروح الموطأ:

ومن أشهر الشروح على «الموطأ» شرح أبو مروان عبد الملك بن حبيب المالكي المتوفى سنة ٢٣٩ هـ. وشرحه أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي المتوفى سنة ٤٧٤ هـ. في كتاب سماه «المنتقى» في سبع مجلدات؛ كما ألف عليه شرحاً آخر سماه «الاستيفاء في شرح الموطأ». كذلك شرحه أبو محمد عبد الله بن محمد النحوي البطليوسي المتوفى سنة ٥٢١ هـ.

وشرح القاضي الحافظ أبو بكر محمد بن العربي المغربي المتوفى سنة ٥٤٦ هـ. سماًه «القبس». وشرح الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ، المسمى: «كشف المغطا في شرح الموطأ».

وللسيوطي، أيضاً، شرح آخر على «الموطأ» هو «تنوير الحوالك على موطأ الإمام مالك». كما جرّد رجاله في كتاب له هو: «إسعاف المبطل في رجال الموطأ»؛ وقد جعلناه بذيّل طبعتنا هذه.

وصنّف الحافظ أبو عمر ابن عبد البر يوسف بن عبد الله القرطبي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ، كتاباً سماه «التفصّي بحديث الموطأ»، كما ألف كتاباً آخر هو

(١) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، (٩/ ٢٢٨/ ٢٣٢)، التهذيب، ابن حجر (٤/ ٢٧٢ - ٢٧٥).

«التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، قال عنه ابن حزم: «هو كتاب في الفقه والحديث ولا أعلم نظيره»؛ ثم اختصره، فيما بعد، وسماه «الاستذكار».

وألّف إبراهيم ابن محمد الأسلمي المتوفى سنة ٢٨٤ هـ، كتاباً سماه: «موطأ أضعاف موطأ مالك».

وللإمام محمد بن الحسن الشيباني موطأ ألفه على مذهبه رواية عن الإمام مالك. وانتخبه الإمام الخطابي أبو سليمان حمد بن محمد البستي المتوفى سنة ٣٨٨ هـ. ولخصه أبو الحسن علي بن محمد بن خلف القاسبي؛ وهو مشهور بـ «ملخص الموطأ»، ويشتمل على خمسمائة وعشرين حديثاً متصل الإسناد، ويقتصر على رواية أبي عبد الله بن القاسم المصري. ومن رواية سحنون بن سعيد عنه قال: هي عندي آثر الروايات بالتقديم، لأن ابن القاسم مشتهر بالاختصاص في صحبه مالك مع طولها وحسن العناية بمتابعته مع ما كان فيه من الفهم والعلم والورع وسلامته من التكثير في النقل عن غير مالك.

إلى ذلك، انتقاه ابن رشيّق القيرواني المتوفى سنة ٤٥٦ هـ. وشرحه الشيخ زين الدين عمر بن أحمد الشّماع الحلبي المتوفى سنة ٩٣٦.

وكان آخر من شرح كتاب «الموطأ» خاتمة المحدثين محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن علوان الزرقاني المصري المالكي في كتاب تضمن شرحاً بسيطاً في ثلاث مجلدات.

هذا، وعدّ أبو القاسم بن محمد بن حسين الشافعي الموطآت المعروفة عن مالك بأنها إحدى عشرة معناها متقارب والمستعمل منها أربعة: موطأ يحيى بن يحيى وموطأ ابن بكير، وموطأ ابن وهب، وموطأ مصعب، وهو أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري. ثم ضعف الاستعمال إلا في موطأ يحيى ثم في موطأ ابن بكير. وفي تقديم الأبواب وتأخيرها اختلاف في النسخ، وأكثر ما يوجد فيها ترتيب الباجي؛ وهو أن يعقب باب الصلاة بباب الجنائز، ثم باب الزكاة، ثم باب الصيام، ثم تتفق النسخ إلى آخر باب الحج، ثم تختلف بعد ذلك.

وروى أبو نعيم في الحلية عن الإمام مالك بن أنس أنه قال: «شاورني هارون الرشيد - الخليفة العباسي - في أن يعلّق الموطأ في الكعبة، ويحمل الناس على ما فيه. فقلت: لا تفعل؛ فإن أصحاب رسول الله ﷺ اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلدان، وكل مصيب. فقال: وفقك الله تعالى يا أبا عبد الله».

وروى ابن سعد في الطبقات عن مالك بن أنس، قال: لما حجّ المنصور - الخليفة العباسي - قال لي: قد عازمت على أن أمر بكتبك هذه التي وضعتها، فتنسخ، ثم أبعث إلى كل مصر من أمصار المسلمين منها نسخة، وأمرهم أن يعملوا بما فيها، ولا يتعدون إلى غيره. فقلت: يا أمير المؤمنين، لا تفعل هذا؛ فإن الناس قد سبقت إليهم أقاويل وسمعوا أحاديث ورووا روايات، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم ودانوا به؛ فدع الناس وما اختار أهل كل بلد منهم لأنفسهم^(١).

ومما أثر من خبر تسمية الكتاب بـ «الموطأ»، أن المنصور طلب من الإمام مالك أن يوطئ للناس كتاباً، يكون بمثابة مرجع مدون في الشريعة يعود إليه القضاة لدى مباشرتهم النظر في القضايا المرفوعة بين أيديهم تداركاً لاختلاف أحكامهم في القضية الواحدة بين مصر وآخر من أمصار المسلمين.

وذكر أبو الحسن بن فهر رواية عن مالك أنه قال: «عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة فكلهم واطأني عليه فسميته الموطأ»^(٢). وحين سئل أبو حاتم الرازي «لم سمي موطأ»، قال: «شيء صنّفه للناس حتى قيل موطأ مالك كما قيل جامع سفيان».

و «الموطأ» كتاب «حديث» وكتاب «فقه»، وهو أصل من الأصول الفريدة، ومنهل من ينابيع الشريعة السمحاء، يقصده أهل العلم والثقة كخلاصة ما انتهى إليه جيل الإمام مالك، نعم الخلف عن نعم السلف.

(١) عقود الجمان، كما ورد في كشف الظنون لحاجي خليفة م ٢ - ص ١٩٠٨ الطبعة الثالثة.

(٢) التعريف بكتاب الموطأ لعلي عبد اللطيف ص (٨ - ١٦).

(٣) المرجع نفسه.

الامام شاه ولي الله الدهلوي

المنزلة لكتاب الموطأ بين أهل العلم ومكانته في كتب الحديث

اما بعد ، فيقول الفقير الى رحمة الله الكريم «أحمد» المدعو «بولي الله» ابن عبد الرحيم الدهلوي وطناً ، العمري نسباً ، عفا الله عنه وألحقه بسلفه الصالحين : إن علم الفقه أشرف العلوم وأنفعها وأوسعها ، وكتاب «الموطأ» أصبح كتب الفقه وأشهرها ، وأقدمها ، وأجمعها ، وقد اتفق السواد الأعظم من الملة المرحومة على العمل به والاجتهاد في روايته ودرأيته والاعتناء بشرح مشكلاته ، ومعضلاته ، والاهتمام باستنباط معانيه ، وتشديد مبانيه .

ومن تتبع مذاهبهم ورزق الإنصاف من نفسه علم - لا محالة - أن «الموطأ» عُدّة مذهب مالك وأساسه ، وعمدة مذهب الشافعي وأحمد ورأسه ، ومصباح مذهب أبي حنيفة وصاحبيه ونبراسه ، وهذه المذاهب بالنسبة للموطأ كالشروح للمتون ، وهو منها بمنزلة الدوحة من الغصون ، وأن الناس وإن كانوا من فتاوى مالك في رد وتسلیم ، وتنكيت وتقويم فما صفا لهم المشرب ، ولا تأنى لهم المذهب إلا بما سعى في ترتيبه ، واجتهد في تهذيبه ، وقال الشافعي لذلك : (ليس أحد أمن عليّ في دين الله من مالك) وعلم أيضاً أن الكتب المصنفة في السنن كصحيح مسلم ؛ وسنن أبي داود ؛ والنسائي ، وما يتعلق بالفقه من صحيح البخاري ، وجامع الترمذي مستخرجات «على الموطأ» تحوم حومه ، وتروم رومه ، مطمح نظرهم فيها وصل ما أرسله ، ورفع ما أوقفه ، واستدراك ما فاته ، وذكر المتابعات والشواهد لما أسنده ، وإحاطة جوانب الكلام بذكر ما روي خلافه ، وبالجملّة فلا يمكن تحقيق الحق في هذا ولا ذاك إلا بالإكباب على هذا الكتاب .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تسهيل دراية الموطأ

مقدمة المصنفى شرح الموطأ

للامام ولي الله الدهلوي

النعمة لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه اجمعين . أما بعد ، فيقول الفقير إلى رحمة الله الكريم « ولي الله ابن عبد الرحيم » العمري نسباً الدهلوي وطناً ، انه قد حصل لي تشويش في القلب بسبب اختلاف مذاهب الفقهاء وكثرة أحزاب العلماء ، وتجاوزهم كل واحد عن الآخر الى جانب ، وذلك لأنه لا بد من تعيين طريق للعمل ، والتعيين بلا مرجح سفسطة ، ووجوه الترجيح كثيرة ، والعلماء قد اختلفوا في تقريرها إجمالاً وتفصيلاً اختلافاً فاحشاً . فتشبت ذات اليمين وذات اليسار بلا طائل واستعنت بكل أحد بلا جدوى ، فبعد ذلك توجهت الى الله سبحانه وتعالى متضرعاً وقلت لئن لم يهديني ربي لأكونن من القوم الضالين ، إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين ، فألهمت الاشارة إلى كتاب « الموطأ » تأليف الإمام الهمام حجة الاسلام مالك بن أنس ، وعظم ذلك خاطر رويداً فرويداً .

وتيقنت أنه لا يوجد الآن كتاب ما ، في الفقه أقوى من موطأ الامام مالك ، لأن الكتب تتفاضل في ما بينها . أما من جهة فضل المصنف أو من جهة التزام الصحة أو من جهة شهرة أحاديثها أو من جهة القبول لها من عامة المسلمين أو من جهة حسن الترتيب واستيعاب المقاصد المهمة ونحوها ، وهذه الأمور كلها موجودة في الموطأ على وجه الكمال بالنسبة الى جميع الكتب الموجودة على وجه الأرض الآن .

فضل الامام مالك باعتبار تصنيفه الموطأ :

أما فضل المصنف فلا يخفى أنه لا يوجد اليوم كتاب من مؤلفات إمام من تبع التابعين غير الموطأ .

١ - ولا يوجد كتاب اتفق أهل الحديث على جلالته قدر مصنفه مثل الموطأ ، لأن أمثال مالك في زمن تبع التابعين قليلون ولم يبق لأحد منهم تأليف ما ، وكذلك لا يوجد كتاب من تأليف أئمة الفقه المتبوعين غير الموطأ .

٢ - قال الشافعي : إذا ذكر العلماء فمالك النجم (هذا التشبيه من جهة علو المنزلة وظهور النور) وقال : ما أحد أمن علي في دين الله من مالك وقال أيضاً : مالك وابن عيينة القرينان لولاهما لذهب علم الحجاز ، وقال أيضاً : العلم يدور على ثلاثة : مالك بن أنس ، وسفيان بن عيينة ، والليث بن سعد .

وقال سفيان بن عيينة في حديث « يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة » نرى أنه مالك ابن أنس ، وقال أيضاً : رحم الله مالكا ما كان أشد انتقاد مالك للرجال ، وقال أيضاً : كان مالك لا يبلغ من الحديث إلا صحيحاً ولا يحدث إلا عن ثقات الناس ، وما أرى المدينة إلا ستخرب بعد موت مالك .

وقال عبد الرحمن بن مهدي : ما بقي على وجه الأرض أحد آمن على حديث رسول الله ﷺ من مالك بن أنس ، وقال أيضاً : ما أقدم على مالك في صحة الحديث أحداً ، وقال أيضاً : سفيان الثوري إمام في الحديث وليس بإمام في السنة ، والأوزاعي إمام في السنة وليس بإمام في الحديث ، ومالك بن أنس إمام فيهما جميعاً .

وقد سئل الحافظ ابن الصلاح عن معنى هذا الكلام فأجاب : إن المراد بالسنة هنا ما هو ضد البدعة فقد يكون الرجل عالماً بالحديث ولا يكون عالماً بالسنة وأقول : شرح هذا الكلام يحتاج الى بسط ، لا يخفى أن السلف في استنباط المعاني والفتاوى كانوا على قسمين : طائفة كانت تجمع القرآن والحديث وآثار الصحابة وتستنبط منها ، وهذه الطريقة أصل سيرة المجتهدين . وطائفة تحفظ القواعد الكلية التي تفحصها وهذبها جماعة من الأئمة بدون التفات إلى مأخذها ، فكلما وردت عليهم مسألة التمسرو

جوابها من تلك القواعد ، وهذه الطريقة أصل عمل الفقهاء وكانت الطريقة الأولى غالبية على بعض السلف والثانية على البعض الآخر ، كما قالوا : ان حماد^(١) بن أبي سليمان كان أعلم الناس بمسائل إبراهيم النخعي أي بالقواعد الكلية التي قررها ونقحها إبراهيم في فتاواه .

ولما كان الإمام مالك في كتاب الموطأ يعبر بالسنة عن القواعد المقررة عند أهل المدينة حيث يقول : السنة التي لا اختلاف فيها عندنا كذا وكذا ذهب عبد الرحمن بن مهدي الى ذلك الاصطلاح . وقال سفيان الثوري : كان إماماً في الكوفة في نقل الأحاديث وأثار الصحابة بأسانيد صحيحة وإقامة لفظ الحديث وتفريق الحديث في أبواب الفقه واستحضار الأحاديث في كل باب .

والأوزاعي كان إماماً في معرفة قواعد السلف في كل باب من أبواب الفقه ، وأما مالك فكان إماماً في كلا الأمرين ، وهذا المعنى ثابت عند المشتغلين بفن الحديث كالشمس في رابعة النهار .

وقال عبد الرحمن بن مهدي أيضاً : ما رأيت أعقل من مالك ؛ وقال يحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين : مالك أمير المؤمنين في الحديث ، وقال ابن معين : كان مالك من حجج الله على خلقه ، وقال ابن وهب : لولا مالك والليث لضللتنا ؛ وقال^(٢) أبو قدامة : كان مالك أحفظ أهل زمانه وسأل عبد الله بن الإمام أحمد أباه من أثبت أصحاب

(١) قوله : قالوا إن حماد بن أبي سليمان كان أعلم الناس بمسائل إبراهيم النخعي ، أقول : قال منيرة قلت لإبراهيم النخعي : إن حماد أقعد يفتي فقال وما يمنعه أن يفتي وقد سألتني هو وحده عما لم نسألني كلكم عن عشرة ، ذكره الحافظ في التهذيب ، وقال أبو عمر بن عبد البر : أبو حنيفة أقعد الناس بحماد ، ذكره القرشي في الطبقات .

قال الإمام ولي الله الدهلوي في حجة الله البالغة . كان أبو حنيفة ألزمهم بمذهب إبراهيم وأقرانه لا يجاوزه إلا ما شاء الله ، وكان عظيم الشأن في التخريج على مذهبه دقيق النظر في التخرجات مقبلاً على الفروع أتم إقبال . وإن شئت أن تعرف حقيقة ما قلنا فلخص أقوال إبراهيم النخعي وأقرانه من كتاب الآثار لمحمد رحمه الله وجامع عبد الرزاق ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة ، ثم قايسه بمذهبه نجده لا يفارق تلك المحجة إلا في مواضع يسيرة وهو في تلك السيرة أيضاً لا يخرج عما ذهب اليه فقهاء الكوفة اهـ . كتبه عيد الله بن الاسلام السندي الديوبندي

(٢) قوله : قال أبو قدامة الخ قلت : وقع في نسخة المصنف المطبوعة ابن قدامة وهو غلط والصحيح أبو قدامة . قال السيوطي في تنوير الحوالك : قال أبو قدامة كان مالك أحفظ أهل زمانه (قلت) وأبو قدامة هذا هو عيد الله بن سعيد بن يحيى الشكري مولاهم أبو قدامة السرخسي نزيل نيسابور الحافظ شيخ البخاري ومسلم والنسائي قال ابن حبان : هو الذي أظهر السنة بسرخس ودعا إليها ، قال البخاري مات سنة إحدى وأربعين ومائتين كذا في الخلاصة . عيد الله السندي .

الزهري ؟ قال : مالك بن انس في كل شيء ، وقال البخاري : أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر ، وذكر أبو نعيم في الحلية عن مالك أنه قال : ما نمت ليلة إلا ورأيت النبي ﷺ

٣ - الإمام مالك هو ابن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمر بن الحارث الأصبحي ، وأبو عامر صحابي جليل حضر مع النبي ﷺ الغزوات كلها إلا غزوة بدر .

وولده مالك جد « الإمام مالك » من كبار التابعين وعلمائهم ومن جملة النفر الأربعة الذين حملوا عثمان بن عفان في الليل ودفنوه في البقيع ، في تلك الفتنة العمياء التي لم يتجاسر أحد على ذلك وهو يروي عن عمر وعن عثمان .

وأبو سهيل نافع بن مالك بن أبي عامر عم الإمام مالك من ثقات التابعين ، روى عنه الامام مالك كثيراً .

ولد الامام مالك سنة ٩٣ هـ وقيل ٩٠ هـ . حملته أمه ثلاث سنين وكان مالك طويل القامة ، كبير الرأس ، أصلع ، وكان أبيض مائلاً إلى الحمرة : أبيض الرأس واللحية .

٤ - وأكثر روايته للحديث عن أهل المدينة أخذ العلم عنهم مسلسلاً وبيانه أن علم الفقه والفتاوى في عصر الخلفاء الراشدين كان يدور على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وكان هو واسطة العقد ثم على فقهاء الصحابة مثل ابن عمر وعائشة وابن عباس وأبي هريرة وأنس وجابر ، وكانوا مركزاً للدائرة العلمية .

وبعد عصر الصحابة اضطلع بأعباء هذه العمل الجليل فقهاء التابعين السبعة مثل : سعيد بن المسيب ، وعروة ، وسالم ، وقاسم ، وبعد هؤلاء قام بهذا الأمر تلامذتهم مثل : الزهري ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وزيد بن أسلم ، وربيعه ، وأبي الزناد ، ونافع .

وورث هؤلاء كلهم الامام مالك ودون أحاديثهم وآثارهم وأودع بطون القراطيس ما كان محفوظاً في الصدور جيلاً بعد جيل .

وتوجه إليه أهل الأمصار كلها في رواية الحديث والفتاوى ، وصار رئيس أهل زمانه ورزق شهرة عظيمة لا يدانيه فيها أحد ، ومكث بهذه الرياسة العلمية والدينية مدة طويلة في المدينة المنورة ، البلدة التي هي

روح العالم الإسلامي وقلبه .

٥ - وبعد ذلك مرض يوم الأحد وبقي مريضاً اثنين وعشرين يوماً وانتقل إلى ربه تعالى يوم الأحد عاشر ربيع الأول (وقيل رابع عشر) سنة تسع وسبعين ومائة بعد الهجرة .

قال تلميذه سحنون : كان عمر الإمام مالك ٨٧ سنة ومكث في المدينة المنورة في منصب الاجتهاد والإفتاء ستين عاماً ففي هذه المدة كانت المسائل ترد عليه من الآفاق وكان يجيب عليها كما قال شاعر في مدحه :

يدع الجواب فلا يراجع هية والسائلون نواكس الأذقان
أدب الوقار وعز سلطان التقى فهو المطاع وليس ذا سلطان
ورأى عمر بن سعد الأنصاري في المنام ليلة وفاة الإمام مالك كأنَّ
قائلاً يقول :

لقد أصبح الإسلام زعزع ركنه غداة ثوى الهادي لدى ملحد القبر
إمام الهدى ما زال للعلم صائناً عليه سلام الله في آخر السدھر

٦ - إن المدينة المنورة كانت في عهد الإمام مالك ومن قبله مرجع الفضلاء ومحط رحال العلماء ولهذا كان ينبغ فيها زماناً بعد زمان المفتون الكبار الذين كانوا قبلة العالم في العلم ، فورثهم جميعاً الإمام مالك واضطلع بأعباء هذا الأمر الجليل ، وأخذ عنهم العلم تداولاً كما يأخذ أحدنا من الآخر بيده شيئاً ملموساً لا مجال للشك فيه اخذاً وعطاءً ، وأدرج في كتابه ما حفظ عنهم وصار كتابه مرجعاً لطوائف العلماء من المحدثين والفقهاء .

فمذهب الشافعي في الحقيقة تفصيل لكتاب الموطأ ، ورأس المال لفقه الإمام محمد في المبسوط هو ذاك العلم عن مالك ، وبالاختصار الائمة المجتهدون الذين عم علمهم الآفاق كلها هم أربعة : الإمام أبو حنيفة ، والإمام مالك ، والإمام الشافعي ، والإمام أحمد ، وما كان منهم في عصر تبع التابعين إلا الإمام أبو حنيفة والإمام مالك ، فالأول منهما لم يتسلسل عنه رواية الحديث بطريق الثقات حتى لم يرو رؤوس المحدثين مثل : أحمد والبخاري ومسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارمي عنه حديثاً واحداً . وأما الإمام مالك فاتفق أهل النقل قاطبة على

ان الحديث . إذا ثبت بروايته كان في الذروة العليا من الصحة ، والإمامان المتأخران (الشافعي وأحمد) فهما من تلامذته والمستفيدين من علمه .

أما التزام الصحة فقال الشافعي : ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك - وفي رواية عنه ما وضع على الأرض كتاب هو أقرب إلى القرآن من كتاب مالك - وفي رواية عنه ما في الأرض بعد كتاب الله أكثر صواباً من موطأ مالك .

وقال الحافظ مغلطاي (الحنفي) : أول من صنف الصحيح مالك .

وقال الحافظ ابن حجر : كتاب مالك صحيح عنده وعند من قلده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل ، والمنقطع وغيرهما - يعني ان العلماء قد اختلفوا في العمل بالحديث المرسل والمنقطع ، فذهب الإمام مالك والإمام أبو حنيفة وأكثر العلماء من تبع التابعين إلى صحة العمل بهما ويصح عندهم الاستدلال بقول عمر وامثاله ، والاستدلال باتفاق جمع من التابعين من أهل المدينة ، فالإمام مالك عمل بمقتضى أصله وليست هذه العلل قاذحة في صحة الحديث عنده فيكون الموطأ كله صحيحاً عند مالك وأبي حنيفة وسائر تبع التابعين .

وزاد السيوطي على الحافظ ابن حجر وقال : إن المرسل والمنقطع حجة عند مالك ومن وافقه في هذه المسألة ، وكذلك حجة عندنا أي الشافعية إذا اعتضد بالرواية المرفوعة ، أو بموقوف صحابي وليس في الموطأ مرسل إلا وقد اعتضد بالروايات المرفوعة بلفظها أو بالمعنى ، فالصواب ان يقال إن الموطأ صحيح عند الجميع .

وأقول : ان أصحاب الكتب الستة والحاكم في المستدرک بذلوا وسعهم في وصل مراسيل مالك ورفع موقوفاته فكأن هذه الكتب شروح للموطأ وتمامات له ولا يوجد فيه موقوف صحابي أو أثر تابعي إلا وله مأخذ من الكتاب والسنة ، كما ستراه في شرحنا هذا .

وقد ألف ابن عبد البر كتاباً في وصل ما في الموطأ من المراسيل وقال : جميع ما في الموطأ من قوله بلغه ، وعن الثقة عنده وأمثال ذلك إحدى وستون حديثاً وكلها مسندة من غير طريق مالك إلا أربعة أحاديث لم نعرف مأخذها والله أعلم .

أحدها : إني لا أنسى ولكن أنسى .

وثانيها : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرى أعمار الناس الحديث .

وثالثها : وقول معاذ آخر ما أوصاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد وضعت رجلي في الغرز قال « حسن خلقك للناس » .

رابعها : إذا نشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك عين غديقة .

أقول هذه الأحاديث ولو أنها لم تثبت بهذا اللفظ ولكن معناها صحيح وسنذكر هذا المبحث في موضعه إن شاء الله تعالى .

وأما شهرة الموطأ فقد رواه عن مؤلفه الإمام مالك جَم غفير من كل طائفة ، فمن خلفاء الإسلام : الرشيد والأمين ، والمأمون ، وقيل المهدي والهادي أيضاً . ومن المجتهدين : الشافعي ومحمد بن الحسن بلا واسطة ، وأحمد بن عبد الرحمن بن مهدي وجماعة عنه ، وأبو يوسف عن رجل عنه ، ومن المحدثين : جماعات كثيرة لا يمكن حصرها ومن أصحاب مالك يحيى بن يحيى المصمودي وابن القاسم وأصبغ . ومن الصوفية : ذو النون المصري وغيره . ومن أهل مصر والشام والعراق واليمن وخراسان كثيرون .

ونسخ الموطأ تزيد على ثلاثين نسخة والشيخ ابن عبد البر وضع كتاب الاستذكار والتمهيد على اثني عشر^(١) نسخة وهي أقواها وأشهرها . قال القاضي عياض : لم يعتن بكتاب مثل ما اعتني بالموطأ ، فقد شرحه من المتقدمين ابن عبد البر في التمهيد والاستذكار . وذكر أبو الوليد بن الصفر في كتابه « المرغب » أسماء كثيرين من شراحه وكتاب القاضي عياض مشارق الأنوار في بيان غريب الموطأ والصحيحين وأوهام العلماء - فيه كتاب عجيب - وصنف بعض العلماء مسنداً للموطأ ، وبعضهم في أسماء رجاله ، ووصل منقطعه ولم يخل بعد ذلك زمان من المتعرضين لشرحه وبيانه ومن المشتغلين بروايته واسناده إلى زماننا هذا حتى أن الفقير رواه عن بعض أهل مكة مسلسلاً بقراءة الجميع أو سماعه إلى مالك بغير انقطاع ، ولا يوجد اليوم كتاب من كتب أهل عصر مالك ، فضلاً عن تسلسل سماعه ؛ أما قبول المسلمين للموطأ : فالمالكية عملهم عليه ،

(١) أسند الغافقي كتاب الموطأ برواية نحو اثني عشر من أصحاب مالك ، وعندي نسخة المنقولة عن أصل خطي بمكتبة المسجد الحرام بمكة اهـ . كتبه محمد عبد الرزاق آل حمزة شيخ دار الحديث بمكة المكرمة .

وأصل مذهب الشافعي ومادة اجتهاده هو الموطأ إنما تعقبه في بعض المواضع ، وخالفه في ترجيح الروايات ، ورأس المال لفقه الإمام محمد^(١) . في المبسوط وغيره هو الموطأ ، وإلا فالآثار التي يرويها عن الإمام أبي حنيفة لا تكفي جميع مسائل الفقه ، وكثيراً ما يقول محمد في موطئه : وبه أقول ، وبه كان يقول أبو حنيفة .

أما تلقيه بالقبول من أصحاب الكتب الستة فأظهر من أن يذكر والإمام البخاري إذا وجد حديثاً متصلاً مرفوعاً برواية مالك لا يعدل عنه إلى غيره إلا إذا لم يكن على شرطه فيورد له شواهد ، وفي كثير من المواضع يستشهد لآثار الموطأ بإشارات الحديث وإيمائه .

أما من جهة الترتيب والاستيعاب فلا يخفى أن في عصر الصحابة والتابعين ما كانوا يدونون العلم بالكتابة إلى أن تولى الخلافة عمر بن عبد العزيز ، وأمر فقهاء عصره بتدوين سنن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وآثار عمر . فشرع في ذلك ابن شهاب الزهري ولكن بدون ترتيب وتبويب ، ثم بعده اشتغل بالتبويب والتصنيف كبار أهل الطبقة الثالثة فدوّن ربيع بن صبيح وسعيد بن أبي عروبة طرفاً من العلم ، وبعدهم دون الإمام مالك ما يتعلق بالأحكام ، وتكلم على جميع أبواب الفقه . وجمع من أحاديث أهل الحجاز ما كان قوياً ، ثم شرحها بمراسيل وبلاغات وأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ، وعلى هذا المنهج اشتغل بالتصنيف ابن جريج بمكة ، والأوزاعي بالشام ، والثوري بالكوفة ، وحمام بن سلمة بالبصرة ،

(١) قوله : فقه الإمام محمد في المبسوط الخ . قال الإمام ولي الله في حجة الله البالغة: أبور يوسف كان أشهر أصحاب أبي حنيفة ذكراً فولي قضاء القضاة أيام هارون الرشيد فكان سبباً لظهور مذهب والفقاء به في أقطار العراق وخراسان وما وراء النهر .

وكان أحسنهم تصنيفاً والزهم درساً محمد بن الحسن ، وكان من خبره أنه نفقه على أبي حنيفة وأبي يوسف . ثم خرج إلى المدينة فقرأ الموطأ على مالك ثم رجع إلى نفسه فطبق مذهب أصحابه على الموطأ مسألة مسألة فإن وافق فيها وإلا فإن رأى طائفة من الصحابة والتابعين ذاهبين إلى مذهب أصحابه فكذلك وإن وجد قياساً ضعيفاً أو تخريجاً ليناً يخالفه حديث صحيح فيما عمل به الفقهاء أو يخالفه عمل أكثر الفقهاء تركه إلى مذهب من مذاهب السلف مما يراه أرجح ما هناك ؛ وهذان لا يزالان على محجة إبراهيم وأقرانه ما أمكن لهما كما كان أبو حنيفة يفعل ذلك ، وإنما كان اختلافهم في أحد شيئين : إما أن يكون لشيخهما تخريج على مذهب إبراهيم يزاحمانه فيه ، أو يكون هناك لإبراهيم ونظرائه أقوال مختلفة يخالفان شيخهما في ترجيح بعضها على بعض .

فصنف محمد رحمه الله وجمع رأي هؤلاء الثلاثة ونفع كثيراً من الناس فتوجه أصحاب أبي حنيفة إلى تلك التصانيف تخلصاً وتقريباً أو شرحاً أو تخريجاً أو تأليفاً أو استدلالاً ثم تفرقوا إلى خراسان ، وما وراء النهر فيسمى ذلك مذهب أبي حنيفة ١ هـ . كتبه عبيد الله السندي الديوبندي .

وهشيم بواسط ، ومعمر باليمن ، وابن المبارك بخراسان ، وجريير بن عبد الحميد بالري .

وبعد المائتين أخذوا في تصنيف المسانيد وإفراد حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الآثار وغيره .

كان مالك جمع أولاً في الموطأ عشرة آلاف حديث ثم صار ينظر فيها كل يوم وينقص منها إلى أن بقي هذا العدد . قيل لأبي حاتم الرازي : لم سمي هذا الكتاب الموطأ ؛ فقال : شيء قد صنفه ووطأه للناس حتى قيل موطأ مالك ابن انس .

ولما ألف الإمام مالك هذا الكتاب شرع كثير من العلماء في تأليف مثله فقليل للإمام مالك : اتعبت نفسك بتأليف هذا الكتاب وها قد ألف الناس مثله . فقال : ستعلمون لا يقبل من هذه الكتب إلا ما أريد به وجه الله فبعد زمن قليل ما عرف شيء من تلك الكتب كأنها ألقيت في البئر .

سأل مالك يوماً مطرف بن عبد الله : ما مذا يقول الناس في موطئي ؟ فقال : الناس رجلان محب مطري ، وحاسد مفترى . فقال مالك : إن مد بك عمر فترى ما يريد الله به .

قال أبو بكر الأبهري : جملة ما في الموطأ من الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة والمقطوعة ألف وسبعمائة وعشرون حديثاً المسند منها ستمائة حديث ، والمرسل مائتان واثنان وعشرون ، والموقوف ستمائة وسبعة عشر ، ومن أقوال التابعين مائتين وخمسة وسبعون . وقال ابن حزم : أحصيت ما في الموطأ فوجدت من المسند خمسمائة حديث ونيفاً ، ومن المرسل ثلثمائة ونيفاً والله أعلم .

(لا يخفى ان الفقهاء والمحدثين بعد الإمام مالك أتقنوا في تبويب الأحاديث وترتيب المسائل لتلاحق الأفكار) ولذلك اجتهد الفقير في ترتيب أحاديث الموطأ على منهاج تقرر عليه ترتيب كتب الفقه غاية الجهد كما سترى والله الموفق .

روينا عن سعدون في الدعوة إلى الموطأ قصيدة بليغة المباني لطيفة المعاني ، نريد أن نجعلها ختام كلامنا في مدح الموطأ :

أقول لمن يروي الحديث ويكتب
 إن أحببت أن تدعى لدى الحق عالماً
 أتترك داراً كان بين بيوتها
 ومات رسول الله فيها وبعده
 وفرق شمل العلم في تابعيهم
 فخلصه بالسبل للناس مالك
 فأبدى بتصحيح الرواية داءه
 ولو لم يلح نور الموطأ لمن سرى
 فبادر موطأ مالك قبل فوته
 ودع للموطأ كل علم تريده
 هو الأصل طاب الفرع منه لطيبه
 هو العلم عند الله بعد كتابه
 لقد اعربت آثاره ببيانها
 ومما به أهل الحجاز تفاخروا
 ومن لم يكن كتب الموطأ ببيته
 أتعجب منه إذ علا في حياته
 جزى الله عنا في موطاه مالكاً
 لقد أحسن التلخيص في كل ما روي
 لقد فاق أهل العلم حياً وميتاً
 وما فاقهم إلا بتقوى وخشية
 فلا زال يسقي قبره كل عارض

ويسلك سبل الفقه فيه ويطلب
 فلا تعد ما تحوي من العلم يثرب
 يروح ويغدو جبرائيل المقرب
 بسنته أصحابه قد تأدبوا
 كل امرئ منهم له فيه مذهب
 ومنه صحيح في المجس وأجرب
 وتصحيحها فيه دواء مجرب
 بليل عماء ما درى أين يذهب
 فما بعده إن فات للحق مطلب
 فان الموطأ الشمس والعلم كوكب
 ولم لا يطيب الفرع والأصل طيب
 وفيه لسان الصدق بالحق معرب
 فليس لها في العالمين مكذب
 بان الموطأ بالعراق محب
 فذاك من التوفيق بيت مخيب
 تعاليه من بعد المنية أعجب
 بأفضل ما يجزي اللبيب المهذب
 كذا فعل من يخشى الإله ويرهب
 فأضحت به الأمثال في الناس تضرب
 إذ كان يرضى في الإله ويغضب
 بمنبثق ظلت عزاليه تسكب

لا يفتح باب الاجتهاد إلا لمن اقتفى الموطأ :

لقد انشرح صدري وحصل لي اليقين بأن الموطأ اصح كتاب يوجد
 على وجه الأرض بعد كتاب الله ، كذلك تيقنت ان طريق الاجتهاد وتحصيل
 الفقه (بمعنى معرفة الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية) مسدود اليوم
 (على من رام التحقيق) إلا من وجه واحد وهو أن يجعل (المحقق) الموطأ
 نصب عينيه ويجتهد في وصل مراسيله ومعرفة مآخذ أقوال الصحابة
 والتابعين (بتتبع كتب أئمة المحدثين) ثم يسلك طريق الفقهاء المجتهدين
 (في المذاهب) من تحديد مفهوم الألفاظ وتطبيق الدلائل وتبيين الركن
 والشرط والآداب . واستخلاص القواعد الكلية الجامعة المانعة ومعرفة علل

الأحكام ، وتعميمها وتخصيصها وفقاً لعموم العلة وخصوصها وأمثال ذلك ، ويجتهد في فهم تعقبات الإمام الشافعي وغيره (كتعقبات الإمام محمد في موطنه وكتاب الحجج) .

ثم يجتهد (في تطبيق المختلفات او ترجيح الأحسن منها) ويتمكن من تحصيل اليقين بدلالة الدلائل على تلك المسائل أو يغلب الظن والرأي بمعرفة أحكام الله تعالى .

وتفصيل هذا الإجمال أن الاجتهاد في كل عصر فرض كفاية ، وليس المراد من الاجتهاد هنا هو الاجتهاد الاستقلالي مثل اجتهاد الشافعي الذي لم يكن محتاجاً إلى أحد في معرفة تعديل الرجال وجرحهم ومعرفة اللغة وغيرها ، وكذلك لم يكن تابعاً لأحد في الدراية الاجتهادية في سائر أنواعها (بل كان مجدداً ملهماً في اصطلاح ذلك العصر) .

بل المقصود هو (الاجتهاد المنتسب) وهو معرفة الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية والتفريع والترتيب على طريقة المجتهدين ولو كان بإرشاد صاحب مذهب .

والذي قلناه من كون الاجتهاد فرضاً في كل^(١) عصر (هو مجمع عليه بين المحققين من أهل العلم) وليس الباعث على ذلك إلا أن المسائل كثيرة الوقوع غير محصورة ، ومعرفة حكم الله فيها واجب ، والمسطور والمدون غير كاف^(٢) ، والاختلافات فيها كثيرة لا يمكن حلها بدون الرجوع الى الأدلة وطرق الرواية للمسائل المنقولة عن الأئمة المجتهدين أكثرها منقطعة لا يطمئن القلب بالاعتماد عليها ، فبدون عرضها على قواعد الاجتهاد والتحقيق لا يستقيم الأمر .

(١) قوله : الاجتهاد فرض في كل عصر الخ . وفي هداية الفقه الحنفي لا تصح ولاية القاضي حتى يجتمع في المولى شرائط الشهادة ويكون من أهل الاجتهاد وفي حد الاجتهاد كلام عرف في أصول الفقه حاصله ان يكون صاحب حديث له معرفة بالفقه ليعرف معاني الآثار أو صاحب فقه له معرفة بالحديث لثلا يشتغل بالقياس في المنصوص عليه . وقيل : ان يكون صاحب فريضة مع ذلك يعرف بها عادات الناس لأن من الأحكام ما يتنى عليها انتهى . كتبه عبيد الله الديوبندي .

(٢) قوله : والمدون غير كاف الخ .

في هداية الفقه الحنفي اوائل المستنبطين وضعوا مسائل من كل جلي وديق غير ان الحوادث متعاقبة النواع والنوازل يضيّق عنها نطاق الموضوع واقتناص الشوارد بالانتباس من الموارد والاعتبار بالامثال من صنعة الرجال وبالوقوف على المآخذ بعض عليها بالتواجد أ هـ . كتبه عبيد الله الديوبندي .

وما قلناه إن طريق الاجتهاد مسدودة إلا من هذه الجهة، الباعث على ذلك أن الأحاديث المرفوعة وحدها لا تكفي جميع الأحكام بل لابد لها من آثار الصحابة والتابعين ، ولا يوجد كتاب جامع لهذا وذاك الآن ويكون مع ذلك مخدوماً من العلماء ونظر فيه نظر المجتهدين طبقة بعد طبقة غير الموطأ وهذا أمر لا يحتاج الى دليل عند من عرف الكتب الماثورة التي هي أصول الشرع ، وعلم أيضاً كلام أهل العلم فيها وأنظار المجتهدين في شرحها ، أما المغفلون من أبناء هذا العصر الذين هم معرضون عن هذا الأمر بالكلية ومسوقون مثل الإبل المخطومة لا يدرون إلى أين يذهبون ، فهؤلاء في وادٍ آخر ، ولا يمكن تكليفهم بفهم هذه الأمور .

خلق الله للحروب رجالاً ورجالاً لقصعة وثريد

مزية المصنفى شرح الموطأ :

إن ملاحظة هذه الأمور شوقتي أولاً إلى رواية الموطأ ، وثانياً إلى شرحه ، فرتبت مسائله الفقهية حسب ترتيب كتب الفقه وزدت في كل باب الآيات الشريفة المناسبة لذلك الباب وترجمت الآيات والأحاديث بالفارسية « يعني اللغة الرسمية للسلطنة الإسلامية الهندية في ذلك العصر » وشرحت غريب ألفاظه وبينت اختلاف الفقهاء في كل مسألة ثم ذكرت تحديد الألفاظ الواردة في النصوص وكيفية استخراج علة كل حكم والتخلص بواسطته إلى القواعد الكلية الجامعة المانعة : وتعقبات الشافعي وغيرها ، ولعلك تعلم أن هذه الأمور من غوامض أسرار الاجتهاد ، وكذلك بينت وصل المرسل ومأخذ أقوال الصحابة والتابعين من غوامض علوم المحدثين ، فإن تقاصر أذهان أهل الزمان عن مثله ولم يقدره حق قدره فهم معذرون لأنهم معرضون عن غوامض علوم المجتهدين والمحدثين كليهما ، والمرء لا زال عدواً لما جهل .

القواعد التي تستنبط من صنيع الإمام مالك وكان لسان عصر
تبع التابعين :

اعلم أن مبني فقه الإمام مالك على حديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أولاً مسنداً كان ذلك الحديث أو مرسل ثقات وبعده على قضايا

عمر ، وبعده على فتاوى ابن عمر ، وبعد ذلك على فتاوى سائر الصحابة وفقهاء المدينة مثل : سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، وقاسم ، وسالم ، وسليمان بن يسار ، وأبي سلمة ، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، وأبي بكر بن عمرو بن حزم ، وعمر بن عبد العزيز الخليفة وغيرهم .

أما اختياره لقضايا عمر فلأن رأيه كان موافقاً للوحي والتنزيل غالباً ، وأخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه رأى في المنام أنه شرب اللبن وأعطى عمر فضله وعبره بالعلم ، ولهذا السبب في أغلب الأوقات كان يحصل الإجماع من الصحابة على قضايا عمر .

وأما اختياره لعمل ابن عمر فلأن أكابر الصحابة شهدوا له بالاستقامة وتفوقه على سائر الصحابة (الذين بقوا بعد الفتنة) في هذا الأمر .

قال حذيفة : لقد تركنا رسول الله ﷺ يوم توفي وما منا أحد إلا وغيره عما كان عليه إلا عمر وعبد الله بن عمر .

قال مالك قال ابن شهاب : لا تعدلن عن رأي ابن عمر فإنه قام بعد رسول الله ﷺ ستين سنة فلم يخف عليه شيء من أمر رسول الله ﷺ وأصحابه .

وقالت أم المؤمنين عائشة : ما رأينا ألزم للأمر الأول من عبد الله بن عمر، وقال محمد بن الحنفية: كان ابن عمر خير هذه الأمة ، قال سعيد بن جبير : رأيت ابن عمر وأبا هريرة وأبا سعيد وغيرهم كانوا يرون أنه ليس أحد منهم على الحال الذي فارق عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير ابن عمر .

قال جابر: إذا سرکم أن تنظروا إلى أصحاب محمد ﷺ لم يغيروا ولم يبدلوا فانظروا إلى عبد الله بن عمر ، ما منا أحد إلا غير ، قال أبو جعفر : لم يكن من أصحاب رسول الله ﷺ إذا سمع من رسول الله ﷺ حديثاً أحذر أن لا يزيد ولا ينقص من ابن عمر ، قال نافع : لو رأيت ابن عمر يتبع آثار رسول الله ﷺ لقلت إن هذا لمجنون ، وروى جعفر بن محمد عن أبيه عن جده علي بن الحسين أنه قال : ابن عمر أزهد القوم وأصوبهم رأياً. أخرج هذه الآثار كلها الحاكم في المستدرک .

ومما يدل على استقامة ابن عمر عدم مداخلته في الفتن فإنه بايع علياً رضي الله عنه بشرط أن لا يقاتل مسلماً ، ورضي علي كرم الله وجهه بهذا الشرط منه ، ومن أجل ذلك تخلف ابن عمر عن حروبه ، قال نافع : ان ابن عمر دخل الكعبة فسمعه يقول في السجدة : قد تعلم ما يمنعني من مزاحمة قريش على هذه الدنيا إلا خوفك .

أما اختياره لأقوال التابعين عن أهل المدينة فلأنها أي المدينة كانت روح البلاد وقلب الأمصار وكان العلماء يأتونها زماناً بعد زمان ويعرضون آراءهم على أهلها لأنه كانت عندهم علوم منقحة لا توجد عند غيرهم ومشائخ مالك كلهم من أهل المدينة إلا ستة أشخاص : أبو الزبير المكي ، وحמיד الطويل ، وأيوب السختياني من البصرة ، وعطاء بن عبد الله من خراسان ، وعبد الكريم من الجزيرة ، وإبراهيم بن أبي عبلة من الشام .

اختصار أسانيد الإمام مالك :

الإمام مالك يروي الأحاديث المرفوعة المسندة غالباً بالأسانيد الآتية .

(١) أما حديث ابن عمر عن النبي ﷺ فيروى غالباً عن نافع عن ابن عمر أو عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، وأحياناً يروي ابن عمر عن عمر عن النبي ﷺ .

(٢) أما حديث عائشة عن النبي ﷺ فيرويه غالباً عن ابن شهاب عن عروة أو عن قاسم عن عائشة .

وعن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة .

وعن عبد الرحمن بن قاسم عن أبيه عن عائشة .

وعن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة .

وعن أبي الرجال عن أمه عمرة عن عائشة .

(٣) أما حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ فيرويه غالباً عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وعن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة .

وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وعن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة وعن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة وعن يحيى بن سعيد عن

سعيد بن المسيب عن أبي هريرة * عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة * عن سمي بن أبي صالح عن أبي هريرة * عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة .

(٤) أما حديث أنس عن النبي ﷺ فيرويه غالباً عن ابن شهاب عن أنس * عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن أنس * عن إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة عن أنس * عن حميد عن أنس * عن عبد الله بن أبي بكر عن أنس .

(٥) أما حديث جابر عن النبي ﷺ فيرويه غالباً عن أبي الزبير عن جابر * عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر * عن وهب بن كيسان عن جابر * عن محمد بن المنكدر عن جابر .

(٦) أما حديث أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ فيرويه غالباً عن عمر بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد * عن محمد بن يحيى بن حبان عن أبي سعيد .

(٧) أما حديث سهل بن سعد عن النبي ﷺ فيرويه غالباً عن أبي حازم عن سهل بن سعد .

أخرج مالك بهذه الأسانيد قريباً من خمسمائة حديث ، وتلك الأحاديث أصح الأحاديث وأقواها في مشارق الأرض ومغاربها * رواية الإمام مالك عن الإمام علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس قليلة وقد سأله هارون الرشيد عن سبب ذلك فقال : لم يكونا ببلدي ولم ألقَ رجالهما ومع ذلك روى بعض أحاديثهما .

أما حديث أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ فيرويه غالباً عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن الحنفية عن أبيهما عن علي ابن أبي طالب ، وأما حديث عبد الله بن عباس عن النبي ﷺ فيرويه غالباً عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس * وعن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس .

(هذا آخر ما لخصناه من الأحاديث المرفوعة المسندة) .

(ب) وأما الأحاديث المرفوعة المرسلة فشيخ مالك فيها كثيرة وأجلهم ابن شهاب عن الفقهاء السبعة عن النبي ﷺ .

الفقهاء السبعة : (١) سعيد بن المسيب (٢) عروة بن الزبير . (٣) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق . (٤) خارجة بن زيد بن ثابت . (٥) عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود . (٦) سليمان بن يسار . (٧) إما أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أو سالم بن عبد الله بن عمر أو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف .

ابن شهاب عن النبي ﷺ * زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن النبي ﷺ * زيد بن أسلم عن النبي ﷺ * يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ * يحيى بن سعيد عن النبي ﷺ * صفوان بن سليم عن النبي ﷺ * هشام بن عروة عن أبيه عن النبي ﷺ * جعفر بن محمد عن أبيه عن النبي ﷺ .

(ج) كان الإمام مالك قرأ كتاباً ونسخاً لجماعة من أهل العلم « فرواها عنهم بالوجدادة » وعبر عن ذلك مالك : بلفظ بلغه عن النبي ﷺ .

(د) أما آثار الصحابة فيرويهما عنهم غالباً بالأسانيد الآتية :

(أما آثار عمر) فيرويهما عن نافع عن ابن عمر عن عمر * وعن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر * وعن زيد بن أسلم عن عمر * وعن نافع عن أسلم عن عمر * وعن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عمر * وعن يحيى بن سعيد عن عمر * وعن إسحاق بن عبد الله عن أنس عن عمر

(أما آثار عبد الله بن عمر) فيرويهما عن نافع عن ابن عمر * وعن عبد الله بن دينار عن ابن عمر .

(أما آثار أم المؤمنين عائشة) فيرويهما عن هشام عن أبيه عن عائشة * وعن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة .

(هـ) أما أقوال فقهاء المدينة فيرويهما عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب * وعن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب * وعن ابن شهاب عن سالم * وعن ابن شهاب عن أبي بكر * وعن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار * وعن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه القاسم وعن يحيى بن سعيد عن أبي سلمة .

(و) للإمام مالك شيوخ غير هؤلاء الذين ذكرناهم لكنهم قليلو الرواية

وجل رواياتهم ليست إلا حكاية بضعة أو بضعة عشر قولاً من التابعين أو مثل ذلك من روايات التابعين مثل : سالم بن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله ، وداود بن حصين ، وعبد الرحمن بن حرملة الأسلمي ، ويزيد بن رومان ، وحميد بن قيس المكي ، وأبي الأسود محمد بن عبد الرحمن عن عروة ، وعلقمة بن أبي علقمة ، وزيد بن خصيفة ، وثور بن زيد الديلي ، ومحمد بن عمر بن حلحلة الديلي ، وموسى بن عقبة ، ومحمد بن أبي مريم .

(ز) ثم هناك طائفة من العلماء روى الإمام مالك أو شيوخه عنهم بمناسبة ما بدون تلمذ لهم ، وهذا كما يقال الكلام يجر إلى الكلام أو وقعت حوادث لبعضهم فاستفتوا الفقهاء السبعة ، فنقل مالك تلك الفتاوى عنهم فليسوا في الاحتجاج مثل شيوخ مالك وإن كانوا مذكورين في الموطأ بصورة الشيوخ لمالك .

(ح) يذكر الإمام مالك مختاراته ومختارات الفقهاء السبعة أو عمل أهل المدينة ويقول السنة عندنا كذا وكذا ، فصرح الإمام الشافعي أن هذه المسائل ليست إجماعاً من أهل المدينة بل قد يكون من مختارات طائفة من شيوخ الإمام مالك ، أو يكون مختاراً عند الإمام مالك ، فذكرت في هذا الشرح من القسم الأخير ما اتفق عليه جمهور العلماء وتركت ما تفرد به الإمام مالك .

اعلم أنه لما كان من أصول الإمام مالك الاستدلال بحديث النبي ﷺ سواء كان مسنداً أو مرسلأ ، وبأقوال عمر وعمل ابن عمر ثم الأخذ بفتاوى الصحابة والتابعين من أهل المدينة ، وعلى الخصوص إذا اتفق جماعة منهم على شيء فهو باعتبار أصله لا يحتاج إلى وصل المراسيل ولا إلى بيان مأخذ موقوفات عمر وعمل عبد الله بن عمر .

ولكن لما كان قصدنا موافقة الجم الغفير من المحدثين القائلين بالفرق بين المسند والمرسل ، لزم أن نبين كيفية وصل المراسيل بصناعة اعتبار المتابعات والشواهد ، وكذلك يلزم أن نبين مأخذ أقوال الصحابة من إيماءات الكتاب والسنة ، أو القياس على المنصوص فيهما . وذلك يتوقف على المهارة في الصناعة الشرعية أعني استحضار تتبع الكتاب والسنة ولطافة الذهن . وسترى إن شاء الله تعالى في هذا الشرح ما يفتح الله به علينا من هذا الباب .

